

١٤٣٠

منح الغفار شرح تنوير الابصار

محمد بن عبد الله الحنفى







منح الفقار شرح تنوير الأبصار ، وكلاهما للخطيب

التمرتاشي ، محمد بن عبد الله - ١٠٠٤ هـ .  
بخط محمد بن محمد بن ربيع بن دينار - ١١٢٧ هـ .  
ج ٢ في مج (٩٥٤٢) ٣٣ س ٥٠٣٠ ر ٥٠٢ سم  
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

١٢٣٠

أوقاف بغداد ١ : ٥٥٧ - فهرس الحرم المكي  
(الفقه) : ١٨٥

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية  
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ  
د - شرح تنوير الأبصار .



٩٢١  
٩٢١

المجلد : المرقا شى

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: شرح تنوير الابرار
اسم المؤلف: محمد بن عبد الله بن محمد المرقا شى
تاريخ النسخ: ١١٩٤
عدد الأوراق: ٥٤٤ (١٢٢) القياس ٢٨٠
ملاحظات: صفحته
الرقم: ٢١٧٤

٢٠٣

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب
اسم المؤلف
تاريخ النسخ
عدد الأوراق
ملاحظات
الرقم
القياس



~~فان في الدنيا~~

محمد التميمي

الجزء الثاني من منح الفقار شرح تنوير

ولا بصار لموتهم في عداد الله عبيد

بركاته وبركات علومه في الدنيا

والاحمره

اعبر

1

عدة مصنفات المؤلف رحمه الله تعالى امين متن تنوير الارواح  
 في الفقه وشرح منج الفقار في مجلدين كبيرين ومنظومة في الفقه  
 سماها تحفة الاقران وشرحها سماه مواهب الدرر وشرح منظومة  
 يقول العبد في التوحيد وشرح زاد الفقير في الفقه وشرح  
 المنار في الاصول وشرح مختصر المنار فيه ايضا وشرح حصنة  
 من الوقاية في الفقه وجمع مجلدين من فتاواه ورتب  
 فتاوي قاري الهداية وفتاوي شيخ العلامة الشيخ زين  
 عبد السلام شارح الكثر وفتاويه العلامة الشيخ امين الدين  
 اتمام شرحه على الدرر والفقر وتوفي قبل انتمائها وقبل  
 الفقه سماه معين المفتي على جواب المستفتي وشرح منظومة  
 ابن وهبان في الفقه وله مصنفات كثيرة غير هذه واشتهر  
 انها ثمانون مصنفاتها مفيدة كثيرة النفع بها نفعنا  
 الله به وبعلومه ومشائخه امين يارب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
**هذا كتاب** في بيان احكام **البيع** ووجهه  
الناسية بينه وبين ما قبله ان ما قبله ازالة الملك الى مالكه وفيه اليه فكان  
ما قبله بمنزلة القسيط وهو لا مركب وهو اي البيع الذي دل عليه البيع  
في الدقة مقابلة شيء بشئ سواء كان مالا او لا ولذا قال تعالى وشروه بشئ  
بخسر دأهم كذا عن المحيط وفي القاموس باعده ببيعته ببيعاً وبيعاً  
والقياس ما عدا اذ باعه واد الاستواء منه وهو مبيع ومبيوع  
وباعه من السلطان سعيه اليه وهو باع والبيعة بالكسر السكوة  
والجمع بياعات وكسيرة لبايع والمساومة اشتق وقال ابن  
القطائع وبعت زيد الدار بتعدي الى مفعولين وقد تدخل من على المفعول  
الاول على وجه التاكيد فيقال بعت من زيد الدار وربما دخلت اللام  
مكان من فيقول بعتك الشيء وبعت لك في زيد وابتناع زيد الدار  
بمعني استتراها وباع عليه القاضي اي من غير رضاه وانما جع نظراً  
الى انواعه فالنظر الى مطلق البيع اربعة نافذ وموقوف وفاسد  
وباطل فالنافذ ما اذا فاد الحكم للمالك والموقوف ما اذا فاده عند  
الاجارة والنافذ ما اذا فاده عند القبض والباطل فلم ينفذ اصله في المباد  
وغيره وبالنظر الى المبيع اربعة مقابضة وصرف وسلم وبيع مطلق ومربوع  
البيع بالدين وبالنظر الى المن حشته مواجعة وتولية واستراة ووضع  
ومساومة **هو ما دله شيء مرعوب فيه بمثل** اي بشئ مرعوب فيه ولما كان  
هذا يشتمل مبادلة رجلين بمالهما بطريق الترخع او الهبة بسراط العوض  
فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه بقا واد حرج فانه فقال **على وجه**  
**مقصود** ويراد به الايجاب والقبول او التقاطي ولا للتر البيع يلزم بايجاب  
وقبول اي حكم البيع يلزم بهما لانه جعلهما غيره وانه يلزم بهما مع ان البيع  
ليس الا بهما لانهما ركناه على ما حققناه وما قبلناه معني شيء كما قدمناه  
فليس هو الحكم فالمحقق من الشرع ليس الا بشئ الحكم للعلم من  
تبادل المالكين عند وجود الفعلين اعني الشرطين بوضعهما سبباً  
له شرعاً وليس هنا شيء ثالث كما حققته في فتح القدير وفي شرح الوقاية  
من كتاب النكاح والعقد ربطا اجزاء المصروف الى الايجاب والقبول شرعاً  
فكن هنا اريد بالقبول الحاصل بالمصدر وهو الارتباط لكن النكاح هو الايجاب  
والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هنالاه الشرع يجتري الايجاب والقبول  
اركان عقد النكاح لانهما خارجية كالشرائط ونحوها وقد ذكرت في شرح النية  
في فضل النبي كالباع فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول المجرورين حسناً  
يرتبطان ارتباطاً حكماً فيحصل معني شرعي يكون ملك المشتري اثره فذلك

المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول  
مع ذلك الارتباط الشرعي لان البيع مجرد ذلك المعنى الشرعي والاحكام  
والقبول اذ له ما تفرعهم البعض لان كونهما اركاناً يتباني ذلك ولا شك  
انه مستل على العلة الاربع فلا بد للمالك من المال علة صورته والايجاب  
والقبول والتقاطي علة مادته والمبادلة تكون بين اثنين في العلم  
الفاعلية والعلة الغائية هي الملك انتهى اقول في تفسير هذا الى انه الشرع  
المستل على العلة الاربع هو الاكل واعلم ان كل مركب صادر عن فاعل  
مختار لا بد له من علة اربع علة مادته فيكون ذلك المركب بها بالضرورة  
لا كسب للسرور وعلة صورته يكون بها بالضرورة كالهبة الحاصلة للسرور  
عند تركب اجزائه وعلة فاعلية تحصل وجوده كالتجار للسرور وعلة  
غائية تنفذ على ايجاده كجلوس السلطان مثلاً عليه وقد يعرف الشيء بالقياس  
الى علة واحدة او علتين او ثلاث واذ اعرف بالاربعة كان اكل من باي  
الافسار وليس المراد من التفرع بالعلل ان تكون هي بنفسها معروفة لانها  
مباينة للعلل فلا تكون معلولة عليه ومن سوط المعرف صحة حملها على  
المعرف بل المراد ان الماهية تحصل لها بالقياس الى العلة كلها وبعضها معان  
محمولة عليها فتعرف تلك الماهية بها كذا في بعض من التحقيقات **ويكون**  
**البيع بقول** كونهت واشتريت **وقول** وهو التقاطي **اما القول فالاجاب**  
**والقبول وهو الايجاب** وهو ما يذكر اولاً من كلام احد العاقد من الدال  
**على الرعي** سواء كان بعت او اشتريت ولما ذكر ان الايجاب ما ذكر اولاً علم  
ان القول هو ما ذكرنا بينا من كلام احدهما سواء كان بعت او اشتريت  
**وما اي الايجاب والقبول عبارة عن كل لفظين يبينان عن معنى التملك**  
**والتملك ما ضيق غلبة واشترت او جالين** كما في الثانية ولكن لا يحتاج الاول  
وهو الصاد بل لفظين ما ضيق **الى نية بخلاف الثاني** فانه يحتاج اليها **على الاصح**  
كما في الجرمع يا الي البائع وبه جزم في النظم الوهباني وصرح به شارح النظم  
شيخ شيخنا شيخ الاسلام عبد البر في شرحه له حيث قال وفي القية في اول  
الباب بعد ان رقم لسرف الائمة الي البيع فيفقد بل لفظين مستقيمين ثم  
ذكر صفتهما بالخوارزمية باره اذ به واد الايجاب ينبغي ان يجزئ ثم  
رغم المحيط وقال لا ينفرد في شرح القدر في والتجيز مثله قال البديع  
ذكر جواب سرف الائمة صواب فقد اطلق في جمع التقاريف والتفاريق فقال  
وقدم له ابيعك كقوله بعت وفي التقاريف البيع لا ينفقد الا بل لفظين يبينان  
عن التملك والتملك على صيغة الماضي والحال بان يقول احدهما بعت فيقول  
الاخر اشتريت قال في البائع والتوثيق بين القولين انه اذا اراد بالمطاع  
الحال ينفرد وان اراد به الاستقبال والرد لا ينفرد لان الصانع يجتم



الحال والاستقبال ونقص على هذا في شرح الطحاوي وفي الحققة باللفظين  
الماضيين يتفق بدون النية واما بصيغة المستقبل لا يتفق الا بالنية  
بان يقول البياع ابيع منك هذا العبد بالغا او ابدا او اعطيكه فقال  
المشتري اشتريته منك او اخذه ونوي الايجاب للحال او كان احدهما  
يلفظ الماضي والاخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه يتفق وان لم  
يؤلا يتفق قال صاحب الفتية قلت وهذا هو الشرع جعل الجارية  
والعبد علامة للمرئى والاخبار عن الحال ادلى على الرضى وقت العقد  
من الماضي تقول الهداية ولا يتفق بل يظن احدهما لفظ المستقبل  
محملة ما اذا خلا عن النية او مراده المستقبل المصدر بالسين او  
فانه لا يثبت عليه ولا يرد على كلام الهداية سئى مما تقدم **وصي**  
**الاصالة** اي البيع **الى عصب مع اصافة العتق اليه** مثل الوجه والرقبة ولا  
الاصالة اي وان لم يصح اصافة العتق اليه كما لظهر والبطن لا يصح اصافة  
البيع اليه **وقوله قد فعلت ونعم وهات المن** ورضيت واعطيك بكرا وخ  
**قول** يعني ان ما دل على بيعي بعث واشتريت يتفق البيع به ايضا اذا قال  
خذ ه يعنى بعث منك هذا انك اذا قال رضيت او قال اشتريت هذا منك  
فقال خذ ه يعنى بعث بذلك فخذ فانه امر بالخذ بالبدل وهو يكون الاباليع  
فكانه قال بعثه منك بخذ وقر بالبيع اتقا فيشت البيع باعتباره وقر في  
الواجبة في القبول بنعم بين ان يبدأ البياع بالايجاب او المشتري فان بدأ  
البياع فقال بعث عبدي هذا بالف فقال المشتري نعم لم يتفق لانه لا  
يتحقق الا ترى انه اذا قال الرجل لامرأته اختاري نفسك فقالت قد  
فعلت عبدي هذا بالف فقال المشتري كان هذا اختارا او لوقالت نعم  
لا يكون اختارا ثم قال بعد قال لاخر اشتريت عبدا هذا بالف وقال  
لاخر نعم يصح البيع لانه جواب انتق وذكر في الفتية ان نعم بعد الاست  
هل بعث مني بكرا او هل اشتريت مني بكرا بيع اذا التقى الشان لان  
التقدير دليل التحقيق ولو قال بعث منه فبلغه يا فلان فبلغه غيره جاز  
وهذا مما يحفظ خبرا في البحر وفي مجمع الفتاوى قال في مجموع النوازل  
وفي العوائد الزينية العقود تقدم محتملا الفايذة فلا يعيد لم يصح  
فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا يصح  
اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار يسكنى دار انتفى وفي الصبرنية  
بيانه ان المعقود عليه ما يحدث من النفعة وذا غير موجود في الحال  
فان اخذ الجنس كان كماله الشئ يخلصه لنية والجنس بانفسه  
محمول للنساء عندها فخلات ما اذا اختلف الجنس لان الثاني الجنس

المختلف

المختلف ليس كرام فان قيل عند اختلاف النوع ان لم يفسد لهذا المعنى  
ينسد لعنى اخذ وهو ان يبيع الدين بالدين حرام للمنى عن الكالى بالكالى  
قيل لا يفسد الباء هو المعقود عليه واقيم المحل المنفعة وهو عين نصير  
الاخر منزلة الشئ فلا يكون غير العبد لغير العين بل يكون عينيا بدين  
وذلك جائز قلت قال رحمه الله ذكر قاضى خان صدر الدين ولو باع درهما  
درهما وزن كل واحد وبسطه مثل الاخر لا يجوز لان المقام الفايذة  
فيه قال القاضى يبيع الدين وتظهر هذا رواية ما اذا باع احد الشرطين  
حصنة داره حصنة الاخر لا يجوز انتفى ولو صدر الايجاب والقبول معا  
مع البيع كما في التناخانية ولا يستلزم القبول على القبول الخطاب بعده  
صدر الايجاب بالخطاب فلو قال بعد قوله بعثته اشتريت ولم يقل منك  
صح كما في فتح القدير ولو قال بعثته بالف فقال اشتريت بالف الى سنة  
او بشرط الخيار لم يتم الا اذا رضى المجلس كذا في المجتبى ولا بد من كون القبول  
قبل تغير البيع وعليه تفرع ما في الحاشية لو قطعت يد الجارية بعد الايجاب  
واخذ البياع ارضا او ولد الجارية او ثمر العصبير ثم صار خلا لم يصح  
قبول المشتري انتهى وفروع البيع كثيرة مذكورة في كتب الفتاوى والشرح  
المبسطة وليس العرض في هذا الشرح الا صنبط عبارات المتن وحملها  
لتفسير الشرح اليها ويقول في النقل عليها والله تعالى اعلم **لا يتوقف**  
**سطر العقد فيه** اي في البيع **على قبول غاييب التناقا** فلو قال بعث عبدي  
هذا من فلان الغاييب وبلغه الخبر فقبل لا يصح بالاجماع **كما في التناح**  
فانه لا يتوقف سطر العقد فيه على قبول غاييب **على الفليس** وهو  
قول اي حقيقة ومحمد رحمه الله تعالى خلا فالاي يوسف سئى في كلام موضع  
لا يتوقف سطر العقد فانه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه  
بالسروط لانه عقد معاوضة وفي كل موضع يتوقف كالحلح والعقود على مال  
لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالسروط لكونه يمينا من جانب الزوج  
والولي على قبول الاخر والمجلس بالاجماع والله اعلم **واما الفعل**  
**بالشاهي** اي ويكون البيع اي ينفذ بالشاهي لان حوازه باعتبار الرضاء  
وقد وجد حقيقة وضع الممن واخذ الممن عند تراص منها من غير  
لفظ كذا قالوا وهو ينفذ منه لا بد من الاعطاء من الجانبين لانه من المعاوضة  
وهي معاولة فيقتضى حصولها من الجانبين كالمضاربة والمقاسمة والمنا  
وعليه التزم المسامحة لا ذكره بجم الدين الطرسوسي نافي به الحلواني و  
البرازية هو المختار في **فليس** كزمة بقل وقناحة ومائة **وفليس**  
كبقدر جوهر لانه المعنى يشتمل الكل وهو الصحيح المعتمد كما في الهداية  
وعنها ومنهم من خذ انتفيس بنصاب السرقة فاكثروا الخسليس

ان يستعمل

صحة



الحال والاستقبال ونقص على هذا في شرح الطحاوي وفي الحققة باللفظين  
الماضيين يتفق بدون النية واما بصيغة المستقبل لا يتفق الا بالنية  
بان يقول البائع ابيع منك هذا العبد بالف او بدينه او اعطيكه فقال  
المشتري استقرت به منك او اخذه ونوي الايجاب للحال او كان احدهما  
يلفظ الماضي والاخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه يتفق وان لم  
يؤلا يتفق قال صاحب الفتية قلت وهذا هو ان الشرع جعل الجارية  
والعقود علامة الرضى والاخبار عما الحال ادل على الرضى وقت العقد  
من الماضي تقول الهداية ولا يتفق بلطين احدهما لفظ المستقبل  
محملة ما اذا خلا عن النية او مراده المستقبل المصدر بالسين او مر  
فانه لا يحتل غيره وعليه فلا يرد على كلام الهداية شئ مما تقدم **وص**  
**اصافته** اي البيع **الى عنصر بيع اصافته** العتق اليه مثل الوجه والرقبة **والا**  
**الا** اي وان لم يصح اصافته العتق اليه كما لظهر والبطن لا يصح اصافته  
البيع اليه وقوله **قد فعلت وبغرم هات النمن** ورضيت واعطيك بكذا **وقوله**  
**يقول** يعني ان ما دل على بيعي بعث واشتريت يتفق البيع به ايضا اذا قال  
خذه يعني بعث منك هذا ايكذا فقال رضيت او قال اشتريت هذا منك  
فقال خذه يعني بعث بذلك فخذ فانه امر بالخذ بالبدل وهو يكون الا بالبيع  
فكانه قال بعثه منك بكذا وقد راي البيع اتصافيتش البيع باعتباره وقوله  
الواجبة في القول بنعم بين ان يبدا البائع بالايجاب او المشتري فان بدا  
البائع فقال بعث عبدي هذا بالف فقال المشتري نعم لم يتفق لانه لا  
يتحقق الا ترى انه اذا قال الرجل لامرأته اختاري فتسك فقالت قد  
فعلت عبدي هذا بالف فقال المشتري كان هذا اختيارا او لو قالت نعم  
لا يكون اختيارا ثم قال لبعده قال لاخر اشتريت عبدي هذا بالف وقال  
للاخر نعم يصح البيع لانه جواب انتهى وذكر في الفتية ان نعم بعد لا  
هل بعث مني بكذا او هل اشتريت مني بكذا يبيع اذا التقدا لمن لان  
التقدير دليل التحقيق ولو قال بعث منه فبلغه يا فلان فبلغه غيره جاز  
وهذا مما يحفظ خبرا في البحر وفي مجمع الفتاوي قال في مجموع النوازل  
في النوازل لو قال اشتريته بكذا فقال هو لك او غيرك او ذاك جاز  
وفي النوازل الزينية العقود تقدم محنتها القابضة فلا يبعد لم يصح  
فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا يصح  
اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار انتهى وفي الصيرفية  
بيانه ان المعقود عليه ما يحدث من النفعة وذا غير موجود في الحال  
فانه اتخذ المجلس كان كماله دلة الشئ بجنسه نية والمجلس بالقبول  
محررها النساء عندنا بخلاف ما اذا اختلف المجلس لان الثاني المجلس

المختلف ليس بمرام فان قيل عند اختلاف النوع ان لم يفسد لهذا المعنى  
يفسد لعني اجز وهو ان يبيع الدين بالدين حرام انتهى عن الكاكي بالكاكي  
قيل انه لا يفسد الباء هو المعقود عليه وقيم المحل النفعة وهو عين نصير  
الاخر بمنزلة الشئ فلا يكون غير العين بغير العين بل يكون عين الدين  
ودك جاز قلت قال رحمه الله ذكر قاض خان صدر الدين ولو باع درهما  
بدرهم وزن كل واحد وبسطه مثل الاخر لا يجوز لان الدرهم الفاشدة  
فيه قال القاضي ببيع الدين ونظيره روى ما اذا باع احد الشراكتين  
حصته داره بخصه الاخر لا يجوز انتهى ولو صدر الايجاب والقبول معا  
صح البيع كما في التناخاينة ولا يشترط القول على القول الخطاب بعده  
لصدر الايجاب بالخطاب فلو قال بعد قوله بعثته اشتريت ولم يقل منك  
صح كما في فتح القدير ولو قال بعثته بالف فقال اشتريت بالف الى سنة  
او بشرط الخيار لم يتم الا اذا ارضى المجلس كذا في المجتبى ولا بد من كون القول  
قبل تغير البيع وعليه تفرع ما في الخاينة لوقطعت يد الجارية بعد الايجاب  
واخذ البائع ارسها او ولدت الجارية او تحم العصبية صار خلا لم يصح  
قول المشتري انتهى وفروع البيع كثيرة مذكرة في كتب الفتاوي والشرح  
المبسطة وليس العرض في هذا الشرح الا بصط عبارات المتن وحملها  
لتفسير الشرح اليها ويؤكد في النقل عليها والله تعالى اعلم ولا يتوقف  
**سطر العقد فيه** اي في البيع **على قوله غاييب اتفاقا** فلو قال بعث عبدي  
هذا من فلان الغاييب وبلغه الخبر فقبل لا يصح بالاجماع **كما في النكاح**  
فانه لا يتوقف سطر العقد فيه على قبول بالغ غاييب **على القول** وهو  
قول اي حقيقة ومحمد رحمه الله تعالى خلا في الابي يوسف في كلامه موضع  
لا يتوقف سطر العقد فانه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه  
بالشروط لانه عقد معاوضة وفي كل موضع يتوقف كالحلع والعتق على مال  
لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشروط لكونه يمينا من جانب الزوج  
والولي على قبول الاخر والمجلس بالاجماع والله اعلم **واما الفعل**  
**بالسماط** اي ويكون البيع اي يفتقد بالسماط لان جوارته باعتباره الرضاء  
وقد وجد حقيقة وضع النمن واخذ النمن عند تراص منها من غير  
لفظ كذا قالوا وهو غير انه لا بد من الاعطاس من الجائين لانه من المعاطاة  
وهي متاعلة فيقتضي حصولها من الجائين كالمضاربة والمقاسمة والمنا  
وعليه التمساح كما ذكره نجم الدين الطرسوسي نافي في الحلواني و2  
الجزائية هو المختار **في خيس** كزمة بقل وقفاحة ومائة **ونقيس**  
كبقدر جوهر لان المعنى يشمل الكل وهو الصحيح المعتمد كما في الهداية  
وغیرها ومنهم من خد النقيس بنصاب السرقة فاكثروا النقيس



بما دونه وفي جواهر الفتاوى البياع والمشتري اذا انتسبا وما سلعة  
واقعا بما قدر الثمن ودفع البائع السلعة الى المشتري وتقرقا  
ولم يجر بينهما بيع يكون بيعا هكذا ذكر وهو الصحيح ومن اهما بنا من  
يقول لا يجوز الا في نقايير الاموال والمحققون منهم اجازوا في نقاس  
الاموال وحسبها لان محمدا وضع السيلة في الاموال المتعلية  
نحو قال وذكر الصدق الشهيد حسم الدين التجاري ايضا في وكالة الجامع  
الصغير بيع التقاضي صحيح بالاجماع عندنا في الاموال الحسنية والتقية  
لان العادة تجمع الكل انتهى ولو كان التقاضي من احد الجانبين **على المص**  
هكذا حسم الكمال في فتح القدير دفع محمد على ان يبيع التقاضي بثمن يتقضى  
احد الطرفين وهذا ينظم البيع والثمن وز القاسم من التقاضي المتداول  
وهكذا في الصالح وهو انما يتقضى الا عطا من جانب والاخذ من جانب  
لا اعطا من الجانبين كما فهم الطرسوسي وفي النقص لشيخ شيخنا وهاهنا  
الده الكركي صرح بان القبض من احد الجانبين يكفي قال وبه يقتضى انتهى  
والنقي الكرماني بتسلم البيع مع بيان الثمن اما اذا دفع الثمن ولم  
يقتض المبيع لا يجوز لان البيع اصل الا اذا كان بيع متايضه كما في الميزان  
فقد تحذر ان في السيلة ثلاثة اقوال **اد الم يبيع معه** اي مع التقاضي  
**بعد الرضى** اما اذا صرح معه بعدم الرضى لا ينفق فلو قبض الدراهم  
الثمن واخذ صاحبها البطايع والبائع يقول لا اعطيكها وحلها فانه  
لا يبيع البيع كما في الفتية **وقيل لا بد من الاعطاء من الجانبين وعليه اکثر**  
اي اكثر السامخ كما قدمناه ويستتدل لان نقاد البيع بالتقاضي عدم  
ثمنه على عقد فاسد باطل فلو ترتب عليه لا ينفق وبه صرح  
في الخلاصة والميزانية **ويفقد البيع بلفظ واحد كما في بيع الاب**  
**من طفله وسرايه منه** بان يقول بعث هذا منه بكذا اذا استرثت  
هنا من ابني فان عبارة الاب كمال شقيقته اقيمت مقام  
الباريتم فلم يجمع الى القول فكان اصل في حق نفسه ونايبا عن  
طفله حتى لو بيع كان المدة عليه دون ابيه بخلاف ما اذا باع  
مال طفله من اجني ببلغ كانت المدة على ابيه فان الزم عليه الثمن  
في صورة الشراء لا يبرأ عن الدين حتى يوجب القاضي وكلا يقتضيه  
للصغير خبره على ابيه فيكون امانة عنده **واذا اوجب واحرق قبل**  
**الاحرق والمجلس كل المبيع بكل الثمن او ترك** يعني ان البائع اذا اوجب في  
شيء قبل المشتري في بعض ذلك او اوجب المشتري في شيء قبل البائع  
في بعضه لم يجز لان فيه تفريق الصفقة واحدا المتقاضي لا يمكن  
ذلك لان فيه ضرر للمشتري او البائع لان المبيع ان كان واحدا لم

ضرر الشركة للمشتري وان كان متوردا فالعادة ضم الجيد الى الردي  
وتنقص عن الجيد لترويج الردي فلو ثبت خيار قبول العقد في بعض قبل  
المشتري المقدر الجيد وترك الردي قال الجيد عن البياع بقتل من  
ثمنه وبني ضرره فلان قيل وان رضى البائع في المجلس هل يصح او لا  
اجيب بان القدوري قال انه يصح ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة  
استيناف ايجاب لا قبول ورضي البائع فتولا وانما يصح مثل هذا اذا كان  
للبيع الذي قبله المشتري حصته معلومة من الثمن بتعيين باعه  
بجشوق وعبد باعه بالحق اما اذا اضاف العقد الى عشرين او ثوبين  
لم يصح العقد في احدهما وان رضى البائع لانه يلزم البيع بالحصه ابتداء  
وانه لا يجز كما سياتي تحقيقه **الاذا بين عن كل واحد** لان الصفقة  
منفردة فله ذلك لا تنافا للضرر عن البائع والصفقة ضرب اليد على اليد  
في البيع والبيعة ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه والعقد يحتاج الى بيع  
تمن وبائع ومشتري وبيع وشراي وباتحا وبعض هذه الاسماء مع قبض  
وتفريقها يحصل اتحاد الصفقة وتفرقها فاذا اتحد الجميع اتحد الصفقة  
وكذا اذا اتحد الجميع سوى المبيع كقوله بعثنا بماية فقال قبلت واتحاد  
الجميع سوى الثمن لا يقصر المبيع كقوله بعثنا بماية فقال قبلت  
واتحا فيكون مع تعدد المبيع كان قال بعثنا بماية فقال قبلت احدهما ينفق  
والاخر باربعين وذلك يكون صفقة واحدة ايضا واتحا للجميع سوى  
البائع كان قال بعثنا منك هذا بماية فقال قبلت يوجب اتحاد  
الصفقة واتحاد الجميع سوى المشتري كان قال بعثنا منك بماية  
تقالا قبلنا لك ذلك وتفرق الجميع يوجب تفرق الصفقة وتفرق المبيع والثمن  
ان كان يتكرر لفظ البيع فكذلك وكذا تفرقها بتكرير لفظ الشراء هكذا قل  
قنا سكا واستحسنانا واما تعدد البائع مع تعدد الثمن والمبيع بلا تكرير  
لفظ المبيع وكذا تفرق المشتري مع تفرق المبيع والثمن بدون تكرير لفظ  
الشراء يوجب التفرق قياسا لاستحسنانا وقيل لا يوجب التفرق على  
قول ابي حنيفة ويوجب على قول صاحبيه كالحققة اكل الدين في شرح  
الهداية واعلم ان تفصيل الثمن انما يجعلها عقدين على القول به اذا كان  
الثمن متقسما عليهما باعتبار القيمة اما اذا كان متقسما عليهما باعتبار  
الاخر لا لتقدير من جيلس واحد فان التفصيل لا يجعله في حكم عقدين  
لانقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كما في شرح المجموع للمم وهو  
تقسيم حسن واذا كانت الصفقة منتهية لم يجز قبض بعض الثمن  
في القبض ايضا فلم يقدور المبيع وتقدر الثمن لم يجز قبض بعض المبيع  
وان تفرقت الصفقة جاز وحكم الابرا عن البعض كاستينافا وكذا



اذا اهل من بعض البيع دون البعض لم يكن له ان يقبض شيئا من البيع  
حتى يتقيد الحال وكذا لو كان المشتري على البائع دين اقل من الثمن فالتقيد  
قصاصا بقدره لم يكن له ان يقبض شيئا من البيع حتى يلحق الباقي كما في 2-  
التنار خائنة **وبالمقبول بطل الاجاب** ان رجوع الوجب اى سيطر  
الاجاب برجع الوجب قبل التبرك لان المانع من الرجوع لزوم  
ابطال حق الغير وهو مستف ههنا لان الاجاب لا يبعد الحكم بدون  
التبرك اعترض بان الحق غير مختص بالملك بل حق التملك ايضا حق  
وبينه ابطاله ودفع بان الاجاب اذا لم يبعد الملك للمشتري لم يكن مبرا  
ملك البائع فحق الملك التملك للمشتري لا يقارض حقيقة الملك للبائع  
لكونه اقوى منه فانه قلت ينتقض هذا ما اذا اذ الزكاة قبل الحول  
الى الساعي فان المولى لا يبعد على الاسترداد لتعلق حق الفقير بالمبيع  
قلت لا ينتقض لان حقيقة الملك زالت عن المولى بعد حق الفقير عمله  
لاستقاء ما هو اقوى **او قام احد** اى الموجب والقابل **عن مجلسه** لان  
القيام دليل الرجوع والدلالة لفعل عمل الصريح اعترض عليه بانها  
امان لفعل عمله اذا لم يوجد صريح يعارضها وههنا لوقال بعد  
القيام قلت وجب الصريح ولم يعتبر ورد بان الصريح اعاد  
بعد الدلالة ولذا لم يعارضها كذا قاله الاكل **واذا وجد اى الاجاب**  
والقول **لزم البيع** فليس لواحد من العاقلين الخيار الا من عيب  
او عدم روية خلافا للساق في رحمه الله فانه اثبت لكل منهما  
خيار المجلس على معنى ان لكل من العاقلين بعد تمام العقد  
يرد العقد بدون رضا صاحبه ما لم يتفرقا بالامران واستدك  
على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم  
يتفرقا فان التفرق عنهما يقوم بالجوه وهو الامران ولنا انهما  
الفسخ ابطال حق الآخر وهو لا يجوز والجواب عن الحديث انه مقول  
على خيار التبرك وقد تقدم بيانه وفيه استدارة الى ذلك لان الاحوال  
ثلاث قبل قبولها وبعد قبولها وبعد كلام الموجب قبل قبول الجيب  
واطلاق المتبايعين في الاولين مجاز الاول والساني مجازا لكون  
اي باعتبار ما يورث اليه عقابه وباعتبار ما كان والثالث  
حقيقة فيكون مرادا او يحتمل ان يكون مرادا فيجعل عليه والتفرق  
بينهما ان احدهما مراد والآخر محتمل لا رادة لا يقال التفرق  
الشريعة في حكم الجواهر فيكونان متبايعين بعد وجود كلامهما  
لان الباقي بعد كلامهما حكم كلامهما مشرعا لا حقيقة كلاميهما والكلام  
وحقيقة الكلام وهذا الكتاب دليل مستقر عن ابراهيم التتحي رحمه الله

فانه قلت حمل التفرق على ذلك ليستلزم قيام العرض بالعرض  
وهو محال باجماع متكلمي اهل السنة فيكون اسناد التفرق الى غير  
الاعيان مجازا فوجه ترجيح مجاز كمر على مجازهم قلت اجيب عنه  
ما يسند التفرق والتفرق الى غير الاعيان شايع ذائع فصار  
يسبب لسبق الاستعمال فيه بمنزلة الحقيقة قال الله تعالى وما  
تفرق الذين ادنوا الكتاب الا من بعد الآية قال لا تفرق بين احدين  
رسله والمراد بالتفرق في الاعتقاد وقال عليه الصلاة والسلام  
مستفترق امي على ثلاث وسبعين فرقة وهو ايضا في الاعتقاد ورويه  
فطوذكور في شرح الهداية للاكل **وسرنا الصفحة** اى البيع **معرفة قدر**  
**وصف من غير مشارة اليه** لا يشترط معرفة قدره **مشار اليه** يعني ان  
الامان المطلقة عن الاسارة لا يصح لها العقد الا ان تكون معلومة  
القدر كعشرة ونحوها والصنعة ككونه مصري او مستقيا اذا كان كل  
منها غير مشارة اليه اما المشار اليه فغير محتاج اليها لان التسليم  
والتسليم واجب بالعقد وهذه الجملة معضنة الى المناقشة فيتمتع  
التسليم والتسليم وكل جملة هذه صفتها تمتع الجواز اطلق في معرفة  
القدر فيشمل المبيع والثمن فلا بد من معرفة القدر فيها فلو باع  
عبد له ولم يصفه ولم يشتر اليه فان كان له عبد واحد يجوز  
وان كان له عبدان او اكثر لا يجوز وفي العبد الواحد لا بد ان يصفه  
اي يقسمه بان يقول بعت عبدي منك اما لوقال بعت ساما او  
اسمه ساله لا يجوز كذا في الخلاصة وفي الفتية بعتك عبد لي فقه  
اختلاف والاصح انه لا يجوز البيع ولو باعه كرام من حنطة فان كمر  
بها في ملكه فالبيع باطل وان كان في ملكه السمن بطل في المعدوم  
وتسند في الوجود وان كان في ملكه فان كانت في موضعين او موضعين  
مختلفين لا يجوز البيع وان كانت من نوع واحد في موضع واحد لا  
ايضا لم يصف البيع الى تلك الحنطة لكن قال بعت منك كرام من الحنطة  
جواز البيع وان علم المشتري مكانها كان له الخيار ان شاء اخذها في تلك  
المكان **بيدك الممنوع** وان سافر ترك اثني **ومع بمن حال** **وسرنا الى العلم**  
اي البيع لا طلاق المصروف وفي السراج الوهاج ان المملوك مقتضى  
العقد وموجبه والاحل لا يثبت الا بالسرط انتهى فيدعي علم الاجل  
لان جهالة مقتضى الى النزاع فالبايع يطالب في مدة قريبة والمشتري  
بما بها ففسد وفي شرح الجمع المصنف من باب خيار السرط لو باع  
موجلا انصرف الى شهر انتهى قال شيخنا لانه المعهود في الشرع في السلم  
والبيع في بعضين دينة اخلا **اذا بيع بخلاف مجلسه** فلم يجمعها **قدر**



قيد به لانه بيع بجلسته وجمعها قدر لم يجز تاجيله لما فيه من ربا  
النساء وهذه رافدة على صاحب الكثرة الا ان يقال انما ترك هذا  
القيود لاعتقاد اعيان ما سياتي في باب **ادبيع وابتداه** اي الاجل  
من **وقت التسليم** وكذا لو كان فيه خيار يعتبر الاجل من حين تسليم  
الخيار عنده اي عند ابي حنيفة كذا في **الحاكم المسترعى اجل سنة ثمانية** **الباب**  
**السبعة سنة الاجل** كذا في الجمع قال سارجه العيني صورة المسئلة  
من باع شيئا من رجل آمنه الى سنة ومنعه البايع حتى تمت السنة فمضى  
المستري فله سنة مستقلة عند ابي حنيفة لان التاجيل المقر في البيع  
وايضا الثمن بواسطة وكان الى السنة مجهر لا على سنة مبداهما تبين الجمع  
عرا محصلا لتأيد التاجيل وعندهما لا اجل له بغير سنة لانه اجل سنة  
وقد مضت انتهى وجره في القنية وفي البرازية اشترى الى سنة فمضى ولم  
يسلمه حتى مضت السنة فالاجل سنة اثنية عند الامام بخلاف ما لو اجله  
الى رمضان ومنعه عن القبض حتى دخل رمضان حل المال وقالهما سار  
وبعد التاجيل لا يملك المجلس لا سيقا والتمن لا قبل الاجل ولا بعد  
ولو في البيع خياره او لاحدهما والتاجيل مطلق في وقت لزوم العقب  
انتهى وفي الجهر مغزيا الى الملتقط عليه الفاش جعله الطالب بخوما  
ان اخل بتم حل الداي في خلا امر كما شرط انتهى ومثله في جميع الفتاوي **ويصير**  
**مطلقة الى غالب نقد البلد** اي ان اطلق الثمن عن ذكر الصفة دون  
النقد كان قال اشترى بعترة وراهم ولم يقبل بخاريا او سمر قديبا  
ورفع العقد على غالب نقد البلد فيعتبر مكان العقد قال في جميع  
الفتاوي معزيا الى بيع الحزاة باع عينا من رجل باصفاها بثلثين  
الدينار فلم يقبل الثمن حتى وجد الثمن في بخاري يجب عليه الثمن بغير  
اصفاها فيعتبر مكان العقد انتهى **وان اختلفت النقود مالية فسد**  
**الاستقوا في رواجها الا ان ابيع** ذلك لزوال الجهالة اي ان كان في البلد الذي  
وقع فيه العقد نقود مختلفة كان العقد فاسدا الا ان يبين احدها بالبرهان  
من البيان في كلام المختصر البيان المتأخر لان المقارن يخرج عن موضوع  
المسئلة لان موضوعها مطلق والمراد صاحب الكثرة بقوله وان اختلفت  
النقود اختلفت ما يثبتها مع الاستقوا في الرواج كما صرحنا به بتعاليم كالبنيان  
والقليتي والسلي والمعري والفوري في المصلا وديارنا الا ان الخاص لا ان  
المسئلة وباعية لانها اما ان تستوي في الرواج والمالية معا وتختلف جهتها  
او تستوي في احدهما دون الاخر والنساء في صورة واحدة وهي الاستقوا في  
الرواج والاختلاف في المالية والصحة في ثلاث صور فيما اذا كانت مختلفة  
في الرواج والمالية فيصرف الى الرواج وفيما اذا كانت مختلفة في الرواج مستوية

في المالية ويصرف الى الرواج ايضا وفيما اذا استويت فيها وانما الاختلاف  
في الاسم كالمصري والدمشقي فيتميز في دفع ايها سنا فلو طلب البايع  
احدهما المستري ان يدفع غيره لان امتناع البايع من قبول ما دفعه  
المستري ولا فضل تقنت ولذا قلنا ان النقد لا يتبين في المعاوضات  
كذا في الجهر وفي بيع شرح الطحاوي رجل قال لاخر اشترى منك مثل  
الثوب او هذه الدار او هذه البيضة بعترة ولم يقبل بعترة وثاثير او  
بعترة وراهم ان كان في البلد يتباع الناس بالدينار والدينار والفلوس  
تتخذ البيع في الدار بعترة ودينار وفي الثوب بعترة وراهم وفي البيضة  
بعترة اقلس وهذا حكم الدلالة وان كان في بلد لا يتباع الناس بهذه  
الجهة تنصرف بما يتباع الناس به كذا في نقد كذا في جميع الفتاوي **وصح بيع**  
**الطعام ولا وجزا** اي جمع بيع الطعام وهو الخنطة وكذا سائر  
المحسوب كالعدس والحمص وغيرها بطريق المجازاة والخزاف موب الخزان  
**ما اذا كان بخلاف جنسه** لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف النوعان  
فبيعهما كيف شئت بخلاف ما اذا باع بجلسته مجازاة فانه لا يجمع لاحتمال  
الربا فان قلت لا دلالة في الحديث على المنع عند اتفاق النوعين لانه مفهوم  
النسب وهو ليس بحجة قلنا الدليل عليه صدر الحديث لا مفهوم الشرط  
**ولم يكن راس مال مسلم** فانه لا يبيع **اد كان بجلسته وهو دون نصف صاع** **لقد**  
**العيار والشرعي** وهو نصف الصاع فلا يكون ربا كما سياتي في تقريره **وصح البيع**  
**بانا وجر لا يوف قدره او المجهول الا ما** **التقصان** **والجهر**  
**الثبت** كما ان يكون من خشب او حديد فان احتملها لم يجز كالزئبق والفساير  
والخيار والبطيخ لان هذه الجهالة لا تقضي الى المنازعة لان البيع بوجه التسليم  
في الحال وهلاكه قبل التسليم نادر وبه اندفع ما رواه الحسن من عدم الجواز  
الجهالة وما في المختصر هو الاصح كما في العناية ولا يراد عليه السلام فانه لا يجوز  
لما سياتي انه لا بد من معرفة مقدار المسلم فيه لان التسليم لا يكون فيه الا  
بعد حلول الاجل والهلاك قبله غير نادر واحتمال الفساد يلحق بحقيقة  
**وصح البيع في صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا** عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
**وصح البيع في الكرا** **سمى جملة قدرها اي الصبرة** او كذا في المجلس وقال  
يبيع مطلقا لا في حقيقة رحمه الله ان صرف النقط الى الكل منفرد لجهالة  
المبيع والتمن جهالة تقضي الى المنازعة لان البايع يطلب تسليم الثمن او  
التمن غير معلوم فيقع التراجع واد انقضى الصنف الى الكل يصرف الى الاقل  
وهو معلوم فيقع التراجع واد انقضى الصنف الى الكل يصرف الى الاقل وهو  
معلوم الا ان نزول الجهالة في المجلس باجر الامرين المذكورين فيجوز  
لان تساعات المجلس بمنزلة ساعة واحدة كما تقر في جملة فان قلت



سلمنا انفقاده فاسد لكن ينقلب جائز كاذب ان كان فاسدا بحكم اجل مجهول  
 او شرط الخيار اربعة ايام قلت اجيب عنه بان الفساد في صلب العقد  
 قوي يمنع من الانتقال فتقيد بالمجلس لصعفه بظهور اثره في اليوم الرابع  
 واستلذا الاجل ولعمري ان هذه جملة اذ التها في ايديهما وما كان كذلك فهو  
 غير مانع اما ان التها في ايديهما فلا لها ترتفع بكمال كل منهما وقيد بقوله  
 بيدهما احتراز عن البيع بالرقم فانه لا يجوز لان التها اما بيدهما ليايح  
 ان كان هو الآخر او بيدهما لغيره ان كان التها غير غيره وعلى كل حال فالمستتر  
 لا يقدر على ان الله واما ان كان كل ما هو كذلك فهو غير مانع كما ان الباع  
 عبدا من عبيد بن علي ان المستري بالخيار واجيب لا يبيح حقيقة ان القياس  
 فيه الفساد ايضا الا لا يجوز فانه استحسانا بالنص ومعناه ان في معنى  
 ما ورد به النص على ما سبب في فيكون ثابتا بدلالة النص والاستحسان  
 بالنص لا ينفذي الى غيره ولهذا يجوز ابو حنيفة فيما نحن فيه قياسا  
 واستحسانا فانه اذا جاز في قبض واحد عند ابو حنيفة رحمه الله كان  
 للمستري خيارا لتفريق الصفقة عليه دون البائع لان التفريق وان  
 كان في حقه ايضا لكنه جاز من قبله بالامتناع عن تسمية جملة القتران  
 فكان راضيا به وهذا صحيح اذا علموا ولم يسم واما اذا لم يعلم بها فالرجح  
 انه نزل منزلة من باع ما لم يره فلا خيار له ولينه بجماه كره الاكل في سترج  
 الهداية اقول ظاهر ما في الهداية ترجيح قولهما لما خير بينهما كما هو عادته وقد  
 صرح في الخلاصة في نظيره بان القنوي على قولهما قال ليختار في حقه وقد وصفت  
 صابغا فبينها لم اسبق اليه لكلمة كل بعد بضر يحتمل بالغا لاستغراق افراد  
 ما دخلته في التكرار اجازية في المرفوع وهو ان الافراد ان كانت مما لا يعلم  
 بفايتها فان لم تنقص الجملة الى المناقشة فالحق تكون على اصلها من الاستقراء  
 لمسيلا التعليل والامر بالدفع عنه والافان كان لا يمكن معرفتها في المجلس  
 فهي على الواحد اتفاقا كالاجارة والاقرار والكفالة والافان كانت الافراد  
 متفاوتة لم يصح في شيء عنده كبيع قطيع كل سنة بكذا وصح في الكل عندنا  
 كالصبر والاصح البيع في واحد عنده كالصبر انتهى **ومستخرج في البيع**  
**ثلاثة** الثلاثة كما في القاموس جماعة الغنم او الكثير منها او من الضان خاصة  
 والجمع ثلاثة نلال انتهى في الرمز قال السنة بفتح الاء والمثلثة وتشد  
 اللام قطيع الغنم **او ثوب كل سنة او ذراع بكذا** اي فسد البيع في بيع  
 ثلثه كل سنة بدرهم وفي بيع ثوب كل ذراع بدرهم مثلا فانه لو  
 وشتر مرتب كما لا يخفى اطلق الثوب تبع لما في التكرار والوقاية وغيرهما  
 وقيد العتاي في شرح الجامع الصغير بوب يحوه بتعريض لما في التكرار  
 فينبغي ان يجوز عنده في ذراع واحد كما في الطعام كما في غايه البيان وفي

الفتنة اشترى ذراعا من حنشة او ثوب من حايب معلوم لا يجوز  
 ولو قطع وسلمه لم يجز ايضا لان يقبل وعن ابي يوسف جوازه وعن  
 محمد فاسد ولكن لو قطع وسلم فليس للمستري للمشتري الاستماع  
 وعلى هذا الوباغ عضنا من شجرة من موضع معلوم لم يجز ونص في طاعلي  
 جواز بيع الاعضاء من موضع معلوم فيه حتى لو اشترى الاوراق  
 باعضائها وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها فليس للمستري  
 ان يشتري الثمن انتهى وفي السراج الرواح قال الخوازي الامع ان عند  
 ابو حنيفة رحمه الله اذا احاط علمه بعد الاعتناء في المجلس لا ينقلب العقد  
 صحيحا لكن لو كان البائع على رضاه ورضى المشتري بيفقد البيع بينهما  
 بالقراءن كذا في الفوايد الظهيرية ونظيره البيع بالرقم انتهى **وكذا**  
**اي مثل ذابح الحمار كل معدود متقاوت** كالبقرة والابل والعبيد  
**والبيطخ والرمات والسفرجل وان باع صبرة على القاماة صناع**  
**بماية درهم او ذراعا او اكثر اشترى الاقل بمحضه او شح**  
**وما زاد للبائع** مثلا فربح على ما تقدم من قوله ومع في الكل ان يسمى جملة  
 فقرا لها يعني اذ اسمي الجملة فان نقص عن ماسماه في السكيات خير  
 لتفريق الصفقة عليه فلم يتم رضاه بالموجود وان زاد شي عليه فهو  
 للبائع لا للمشتري وقع على مقدار معين والقدر ليس بوصف وفي غايه  
 البيان وكذا الحكم في كل مكمل او موزون ليس في بقبضه ضرر **وان باع**  
**المذروع حمله** اي على انه مائة ذراع مثلا **اشترى الاقل**  
**بكل الثمن** اي اذا اظهر اقل مما سمي من الذراعات **او ترك** لغوات الوصف  
 المستروط المرغوب منه كما ان الاستقراء على انه كان ثوبا فوجد غير كاتب  
**واخذ الاكثر بلا خيار البائع** لان الذراع في المذروع وصف لانه عبارة  
 عن طول منه لكنه ذراع يستلزم صرا زيادة اجزا فان لم يزد بهن  
 كان تابعا محضا فلا يتايل بشي من الثمن فاذا قال لي على هذا مائة  
 ذراع مائة ولم يزد فوجدتها انقص كان عليه جميع الثمن وانما  
 يتخير لغوات الوصف كما قدمناه وان وجدها ازيد فله المشتري  
 ازيد زيادة ولا خيار للبائع كما اذا باع مائة مائة مائة  
**وان قال** في بيع المذروع **كل ذراع بدرهم او ذراعا بدرهم** اشترى  
**الاقل مما سماه** خصته من الثمن **او ترك** وكذا **اشترى الاكثر** مما سماه  
 لما افرز بهن صار اصلا وارفع عن الصفقة فترك كل ذراع  
 منزلة ثوب لصيرورتها اصلا فاذا وجدها ناقصة خير لانه  
 لو اخذها بكل الثمن لم يكن اخذ كل ذراع بدرهم ولو وجدها ازيد



لم نعلم له لصيرورتها أصلا ولهذا خير بين أن يأخذ الزايد بحصته  
ويبين أن يفتح دفعا لصنر التزام الزايد قال بعض أهل التحقيق  
وبينه بحث من وجهين أما الأول فهو أن كل ذراع أي كان بمترية  
ثوب على حقة فسد البيع إذا وجدها أكثر أو أقل كما لو كان العقد وادرا  
على الثوب عشرة وقد وجدت أحد عشر أو تسعة على ما يأتي وأما الثاني  
فهو أن الذراع لو كان أصلا ما فراد ذكر الثمن امتنع دخول الزيادة  
في العقد كما إذا باع صبرة على النخاع عشرة أقدرة فإذا هي أحد عشر  
فإن الزيادة لا تدخل إلا بصفة واحدة وقد تقدم وهما تحت  
العشرة المبعة مجهولة جهالة تقضي إلى المنازعة والفراغ من ثوب  
واحد للبست كذلك وعن الثاني بأن الذراع الذي يدور لم يدخل كان  
بأيضا بعض الثوب وفسد البيع فحكمنا بالدخول بخبر الجواز والفسد  
الزايد ليس كذلك **فقد من ذراع عشرة أذرع من مائة ذراع** أو حرام  
لا فرق في ذلك بين أن يكون مما يتقسم أو مما لا يتقسم فإنه فاسد عندنا  
حينئذ رحمه الله تعالى وعندهما جاز **لا سهم** أي لا يفسد بيع عشرة  
أسهم من مائة سهم اتفاقا لهما في الخلافة أن عشرة أذرع من مائة  
ذراع كعشرة أسهم من مائة سهم فيكونا عشرًا فتخصص الجواز بأحدهما  
تلك ولا يبيح حصة رحمه الله أن الذراع حقيقة في الآلة التي يزرع بها الأثر  
هنا مستقرة تنصير بما لا يحل بطريق ذكر الحال وأداة الحمل وما يحل  
لا يكون إلا مينا مستحضا لأنه نفل حسي يقتضي محلا حيا والمشاغ لا يفسد  
كذلك فالحل لا يكون مشاعا فلا يستعمل فيه الذراع لعدم مجوز الحاش  
وذلك أي العشرة الأذرع غير معلومة ههنا إذ لم يعلم أن العشرة من  
أي جانب من الدار فيكون مجهولا جهالة تقضي إلى المنازعة بخلاف السهم  
فالمعظم لا يقتضي محلا حيا يجوز أن يكون في المشايخ فالجهالة لا تقضي  
إلى المنازعة فإن صاحب عشرة أسهم يكون شريكا لصاحب تسعين سهما  
في جميع الدار على قدر نصيبه منها وليس لصاحب الكثير أن يدفع حصة  
القليل من جميع الدار قدر نصيبه من أي موضع كان ولا فرق عنده بين  
ما إذا علم جملة الدار كما أن قال عشرة أذرع من هذه الدار ومن  
مائة ذراع وبين ما لم يعلم كما إذا قال عشرة أذرع من هذه الدار  
غير ذلك ذراعان جميع الدار الصحيح بقا الجهالة المانعة من الحاش  
خلافا لما يتوله الحضائ كذا في الأكلية **استثني** **عند من قيمي** ثيابا أو عتقا  
كان الجوهر **على أنه كذا فتقص أو زاد فسد** جهالة المبيع في الزيادة وجهالة  
الثمن في التقصان لاحتياجه إلى إسقاط ثمن العدم ولو اشترى رضا علي

أن فيها كذا خلا ثمرا فوجد فيها تخلة لا تفسد كذا في البحر **كالرباع عدل** أو  
**عتما واستثنى** **واحد عشر عينة** فإنه فاسد **لوعينه جاز** البيع صريح به  
في الثانية وفيها أحد الشريكين في الدار إذا باع بيننا مينا من الجملة لا يجوز  
كبيع نصف بيت معين مائعا وكذا الرباع من الاعتناء المشتركة أو  
التياب نصف واحد معين انتهى **ولو بين من كل من العتق ونقص المبيع**  
**صحيح** **فخير وان زاد فسد** لأنه إذا قال كل ثوب بكذا فلا جهالة  
مع التقصان ولكن المستقر الجواز لتفرق الصفة عليه ولم يجز  
الزيادة لاجهالة المبيع لا ترتفع به لوقوع المنازعة في تعيين العشرة  
المبعة من أحد عشر وقيل عن أبي حنيفة لا يجوز في فصل التقصان  
أيضا وليس يصح قلت وفي المنازعة استثنى عدلا على أنه كذا فوجد أزيد  
والبايع غايب بعزل الزايد ويستعمل الباقي لأنه ملكه انتهى وكأنه استحسن  
بالإبقاء فاسد جهالة الميزر وقد صرح في الثانية والعقبة بأن محلا  
قال فيه استحسن أنه يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل القيمة وفيها  
قبله استثنى شيئا فوجد أزيد فدفع الزيادة إلى البايع فالباقي حلال  
له في المكيات وفي دوات القيم لا يحل له حتى يستقر منه الباقي بالأدوات  
تلك الزيادة مما لا يجري فيها الطينة فحينئذ يعزل انتهى وهو يقتضي عدم  
الحل عند عينة البايع بالاولى فهو معارض لما تقدم من النقل في الثياب  
**استثنى** **أوباع ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدينار عشرة**  
**في عشرة ونصف بالأخيار وتسعة في تسعة ونصف بخيار** عن أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف يا حقة في الوجه الأول بأحد عشران شاة وفي الثانية  
بعشرة وقال محمد في الأول يأخذ بعشرة ونصفان شاة وفي الثاني  
بتسعة ونصف ويخير لأن من ضرورته مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة  
نصفه فيجري عليه ولا يبرر سيف أنه لما أفر كل ذراع بدينار ترك كل ذراع  
مبترلة ثوب على حقة وقد انقص ولا يبيح حصة أن الذراع وصف في الأصل  
وإنما أخذ حكم القدر بالشرط وهو مفيد بالذراع فنقد عدمه عاذا الحكم  
في الأصل وقيل في الكرايس الذي لا يتفاوت جوازه لا يطيب للمزركي  
بما إذا على المشروط لأنه بمترلة الموزون حيث لا يضره النقل وعيا  
هذه قالوا يجوز بيع ذراع منه كذا في الهداية وفي البحر معونا إلى الذخيرة  
قول أبي حنيفة أصح ومن المشايخ من اختار قول محمد ورواه عدل الأقوال  
كما لا يخفى انتهى **فصل** **مسائل** هذا الفصل مبني على قاعدتين  
أحدهما أن كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا دخل في البيع وإن لم  
يذكر صرحا والثانية أن ما كان متصلا بالمبيع اتصالا قرارا كان تابعاً له في الأول  
ونفي بالقرار الحلال الثاني على معنى أن ما وضع لأن يفصله البستر في ثلج



الحال ليس بانفصال قرار وما وضع لانه يفصل فيه فهو انفصال قرار وهكذا فزوه  
المحققون من مشايخنا وهذا معنى ما قلت في المختصر **كلما كان في الدار من البناء**  
**او متصلا به تعالها ودخل في بيعها** ثم فرغ على هذا الفصل **فدخول البناء** لان اسم الدار يتناول  
العرصة والبناء في العري فان قلت لا تشمل تناوله البناء في العري فام لم يدخل في باب  
الايان التي مبناها على العري لا تقدر قلت ان تناوله اياه باعتبار كونه صفة لها  
وهي الم تكن داعية الى اليقين لا يتقيد بها الا تقدر في محله فالبناء ليس بواجب بل  
اليقين فلم يتقيد به المتفصل وحيث بالدخول بعد الانهزام انتهى ولان البناء متصلا  
بالارض انفصال قرار فيكون تابعه والماتح اي مفتاح علق متصل باب الناس  
بخلاف المتفصل وهو الفقل فانه ومقتلحه لا يدخلان **والسلم المتصل والشجرة**  
**والدرج المتصل ببيعها** اي في بيع الدار للانفصال بها وكذا يدخل الحجر الاستفصل  
من الدرج وكذا الاعمال استحصانا اذا كانت مركبة في الدار لا المقولة وفي الثالثة  
لواشترى بيت الدرج بكل حق هو له او بكل قليل او كثير هو فيه ذكر محمد في  
المسئوط ان له الاعمال والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصول بالارض  
وقيل الماعل لا يدخل انتهى **ويدخل الشجرة ببيع الارض** بلا ذكر اي من غير  
تقصيص عليه **شجرة كانت الاشجار اولا** اي ولم تكن منفردة على الماء **او اذا**  
**كانت موضوعة فيها** اي في الارض **للقرار** فاستثبه البناء فيدخل بقعا صغيرة كانت  
او كبيرة الا اياها ليست فالحق على سرف القلع فهي كالحطب الموضوع له كذا في  
فتح القدر وقيده بكونها متصلة للقوار لانه لو كان فيها اشجار صغيرة تحرك  
في فضل الريح وتباع فالحق ان كانت تقطع من اصلها تدخل في البيع وان  
كانت تنقلح من وجه الارض فهي للبايع الا بالسرط كذا في الحاشية وفي البحر  
معزيا الى الظهيرية باع ارضا فيها فقل لم يدخل الشجر واما الصلح فانه  
من قال لا يدخل وهذا الصحيح ومنهم من قال يدخل انتهى ويصح البناء بخلاف  
قال في الحاشية واما قول الباذا بنان قال الشيخ الامام محمد بن ابي القاسم الشريفي  
رحمه الله تدخل في بيع الارض وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر الاحكام  
ان يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في فوايم القطن وقد ذكر قبل هذا ما مضى  
واختلفوا في شجر القطن والصحيح انها لا تدخل واما الكدوان وما كان مثله  
فان كان على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر وما كان مغيبا  
من الارض من اصوله اختلفوا فيه والصحيح انه يدخل انتهى وفي الصحيح  
بعد ان ذكرنا اننا نتعلق بالمقام قال اعلم ان ما كان مركبا في البناء لا يدخل  
لالحباب وغيره يدخل وما افلا وفي حيزه القفا اشترى حمارا ولم يكن  
الا كان ان اشتراه من الحريين لا يدخل ومن المزارعين واهل البصرة يدخل  
قال سرهان الدين لو اشترى حمارا عريا لا تدخل البردعة فهو المختار بخلاف  
الجارية حيث تدخل بنيت من لبنها لانها لا تباع عريانة عادة قلت قال

يتولى

انقاص يدعى البردعة وهو المختار بخلاف الجارية حيث تدخل  
في بيع الحمار مطلقا وفي تاري الزاهد العتاي وتدخل البردعة والا كان على  
الحمار وكذا الفلار على الفرس ولرباع جارية وعليها السوة تدخل كسوة  
مثلهما يعطيهما هن او غيرها ولا حصة لها من الثمن اذا استحققت اوردوها  
يجيب وقد هلكت الكسوة ولا يدخل شيء من حليها الا ان سلمها معها او سكت  
وهو سراج حتى يفتقر ورد قلادة الحمار قد دخل عرقا في تنفيذ الفلاسني اشترى  
بقوة ولها ولد ولهم دين كمال ولد فالرضيع داخل والا فلا وفي فوايد الفضل يدخل  
وفي الاما لاسواك ان رضيعا ولا قلت وقال ق وبعليه الفتوى قلنا قال  
البردوي لا تدخل في البيع الا بالقسمة وكذلك في القسمة واختاره وح  
وفي تاري د عن حم في الخلاف والحطب والقصب والرياحين والفتا والبقر  
وكل ما يقطع في سنة او سنتين او ثلاثا انما للبايع الا اذا ذكرها في البيع  
لانها المقطع كالحمار وذكر الحضاف الا القصب وحطب الطرفا وكل ما يكون  
من حطب الحطب يدخل لانه ليس له ثم فصار فيه ربايتان والمختاران  
ما لقطعه او قلعه وقت معلوم كالنمر وما ليس بمعلوم كالشجر انتهى وفي  
الفنية محل العلامة اشترى كرم ما يدخل الوتاير للسوددة على الاوتاد  
المصوبة في الارض وكذا اعمت الزراحين المدفونة في الارض من غير ذكر  
انتهى قول المراد بالزراحين الكرم هنا قال في مختار اللغة الزراحيون  
بالتحريك الحز وقيل الكرم فارسية معربة واراد بالاعمة ما يحمل عليها  
اغصان الكرم ومن الصنف وتقييد بالمدفونة يعني ان الملقاة على  
الارض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب الموضوع في الكرم وصارت المسالة  
وافقة في الفتوى فيقتي بالدخول في البيع ان كانت مدفونة وهي  
المسماة في ديارنا ببرابير الكرم **ولا يدخل الزرع في بيع الارض**  
**بلا تسمية** لانه متصل به للفضل فاستثبه المتاع الموضوع في الدار  
فان قلت يستقص هكذا بالحمل فانه متصل بالام للفضل مع انه  
يدخل في بيع الارض قلت اجيب بمنع كونه واردا على ما ذكر من القليل  
على البشر ليس في وسعه فصل الحمل عن الام والله اعلم اطلقه  
شميل ما اذا ثبت اولا واختاره في الهداية فوضح التحليل بان  
الصواب الدخول كما نص عليه القردوي والاسيحاوي وفضل في الذخيرة  
في غير النابت بين ما اذا لم يفيض او لافان عفن فهو ليس لان العفن  
لا يحون ببيعته على الفلاد فصار كجزء من اجزاء الارض كذا في البحر في شرح  
القردوي الزرع انما لا يدخل اذا لم ينبت بعد او نبت وصار له قيمة اما اذا  
نبت ولم يفسد فيه قيمته يدخل في الاصح كذا في شرح الجمع لابن ملك **ولا يدخل**  
**الشجرة ببيع الشجر بدون الشرط** اما اذا وجد الشرط بان قال المشتري



استثنى منه مع ثمرته فانه يدخل ولا فلا مطلقا سوا بيع الشجر مع الارض او وحده  
 كان له قيمة اوله وبيع في الهدية هنا اطلاق عدم الدخول ويكون للبائع في الحالين  
 لان بيعه يجوز في اصح الروايتين فلا يدخل في بيع الشجر من غير ذكره لان قلت  
 ذكره في المزرع الروايتين فلا يدخل في بيع الشجر المستثني وذكره في المزرع المستثنى  
 قبل الغاية ثلثة قلت لا فرق بينهما من جهة الحكم وانما غاير بينهما ليعلم  
 انه لا فرق بين ان يسمى المزرع والثمران يقول بعتك الارض وبيع زرعها  
 او بزرعها او الشجر وثمره او بعه ايه او يخرجها يخرج الشرط بنقل بيعك  
 الارض على ان يكون زرعها لك وبعثك الشجر على ان يكون الثمر لك **وبور**  
**البائع يقطعها اي يقطع المزرع والثمر وتسلم البيع وان لم يظهر صلاحه**  
 فيه صرح في الولوية والمراد بالبيع الارض والشجر وقيده في الحالين بان يقطع  
 الثمن اليه لان ملكه المستثنى مسقوف بملك البائع فكان عليه تعريفة وتسلم  
 كما ان كان فيها متاع قيد بالبيع لان المدة اذا انتقضت في الاجارة زرع وان  
 المستاجر لا يورث بقطع زرعها وانما يبقى باجر المثل الى انتماء جده لانها لا تنتفع  
 وذلك بالترك دون القلع بخلاف الشرا لان ملك الرقبة فلا يباع في الامكان  
 الانتفاع والتسليم وان وجب عليه فادعة تكن تسليم العوض تسليم  
 المودع فافترقتا فلا يفسد البيع على الاجارة كما هو مذهب المالكية  
**كما لو اوصى بنقل رجل عليه سرح خيث يجبر الوثية على قطع**  
**السرح هو المختار من الرواية كما في الوجوه من باع ثمرة بارزة اي ظاهرا**  
**لا يبيعها قبل الظهور لايصح اتفاقا قبل بدو صلاح بشرط القطع**  
 في المستثنى به صحيح اتفاقا وبعد ما انتهت صحيح اتفاقا وكذا اذا  
 اطلق واما بشرط الترك ففيه خلاف سياتي في **ظاهر اصلاحها اوله**  
 البيع مطلقا وانما صح البيع لانه مال معلوم متقوم اما كونه مستقفا  
 به في الحال وفي المال وقيل لا يجوز قبل بدو صلاحه والاول اصح **ولو**  
**بور بعضها اي الثمرة دون بعض لا يبيع بعضها في ظاهر المذهب**  
 وهو الاصح كما قال السرخسي قال الذي يبيع بغيره قدر اجزاء متعلق  
 بالمقام في اصله ان هذه المسئلة صور اجزائها اخرج الثمرة فانه يجوز  
 بيعه بالاتفاق وحكمه مامعني وثابتها ان لا يخرج شيء منه فانه لا يجوز بيعه  
 اتفاقا وثابتها ان يخرج بعضه دون بعض فانه لا يجوز في ظاهر المذهب  
 وقيل يجوز اذا كان الخارج اكثر ويجعل المودع بغيره الموقوف استخفافا  
 لتعامل الناس وللضرورة وكان سمسر لا يمتنع السرخسي والاصح انه لا يجوز  
 لان المصير الى مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا  
 لانه يمكن ان يبيع الاصول على ما بينا او يشتري الموجود ببيع الثمن  
 ويخرج العقد في الباقي الوقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن

وبيع له الانتفاع بما يحدث منه فيحصل مقصود ما لهذا الطريق فلا ضرورة الى  
 تجزئ العقد في المودع وما للنفس وهو ما روي انه عليه الصلاة والسلام  
 انه يبيع عن بيع ما ليس عند الانسان ورحمته السلام انتهى **ونقطعها المستثنى**  
**في الحال** بقرينة ملك البائع واجرة على المستثنى وان شرط تركها على الاستحجار  
**فسد البيع** لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو سفل ملك الغير اوله صفقة  
 في صفقة لانه اجارة في بيع ان كان للصفقة حصه من الثمن او اعادة في بيع ان لم  
 يكن لها حصه من الثمن اطلاقها فمثل ما اذا انتهى عطفها اوله في الاول خلاف  
 محمد فانه يقول استحسن ان لا يفسد بشرط الترك للمعاذ بخلاف ما اذا لم  
 تنال في عطفه لانه شرط فيه الجزاء المودع وهو ما يزداد على الارض والشجر  
 ومن ثم قلت **وقيل لا** اي لا يفسد بشرط تركها على الاستحجار قال محمد  
 من اذا انتاهت الثمرة **به يقى** به صرح مولانا في حجة نقلنا عن الاسراحيب قال  
 في الاسرار الفتوى عاقل محمد ربه اخذ الطماوي وفي المستثنى ضم اليه ابا يوسف  
 وفي الحقيقة والعصم قولهما اوفيه بشرط الترك لانه لو اشتراها مطلقا وتركها  
 فان كان ياذن البائع طاب له الفضل وان تركها بغير اذنه هدر في ما زاد في ذاته  
 لم يضره بجهة محظورة وان تركها بعد ما انتهت لم يضره بشيء لانه هذا  
 بغير حالة لا تحقق زيادة وان اشتراها مطلقا او بشرط القلع وتركها على  
 النخل وقد استاجر النخل الى وقت الادراك طاب له الفضل لان الاجارة  
 باطلة لعدم التعارض والحاجة فيقضي الاذن بمعتبر لان الباطل لا وجود له  
 فكان اذا ما مقصود اختلاف ما اذا اشترى المزرع واستاجر الارض الى ان يدرك  
 وتركه حيث لا يطيب له الفضل لان الاجارة فاسدة للمعالة واذا زال المنقضي  
 ففسد المنقضي فاوردت حيثما انتهى اقول بسكل هذا عاقل ان المنقضي  
 يبطل ببطلان المنقضي ولكن فلا هلاك في شحنا في حجرة المقرقة بين ما  
 اذا بطل المنقضي وبين ما اذا فسد فلا يبطل في المولد وينسد الثاني والله اعلم  
**ما جازا بر او العقد عليه بالفراجه مع استناؤه منه** هذه قاعدة  
 منكرة في عامة المعنويات تنزع عليها مسائل منها ما ذكرناه بقولنا  
**ومع استناؤه ابطال معلومة من بيع تركه** لانه يبيع ايراد العقد عليه  
 وذكر بيع قفيز من صبرة جاز فكذا استناؤه بخلاف كما اذا باع هذه  
 البسطة الا انها او هذا العقد الا يد وما ذكرهنا من صحة الاستثناء  
 وصحة البيع معه تنعنا لما في اكثر هو المفهوم من ظاهر الرواية وروي  
 الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز وهو اقل من مذهب الامام في بيع صبرة  
 طما فكل قفيز يدرهم لانه افسد البيع بجهالة ففسد البيع وقت العقد  
 وهو لازم في استناؤه ابطال معلومة مما على الاستحجار وان لم يفسد اية  
 المتابعة فالخاضع ان كل جهالة تقضي في المنة رغبة مطلقة فليس يلزم

القلع

استثناء الحمل من اجارة الخلل  
 او استثناءه واطلاق الحبوب في ذاته  
 غير جائز



ان ما لا ينقص اليها يصح معها بل لا بد من عدم الافضا اليها في الصحة من كون المبيع  
على حد ذاته الشرع الا ترى ان المتبايعين قد يتراضيان على شرط لا يقتضيه العقد  
وعلى المبيع باجل معلوم كقصور الحاج وغيره ولا يعتبر ذلك صحيحا كذا في فتح  
القدير وقد يمتد بفترة ممتدة يعني عاروس النخل لانه لو كان محذورا واستثنى منه  
او طارا لاجاز انفاقا لانه استثنى القليل من الكثير بخلاف استثنى الاطراف فاعلم  
النخل الجواز الا ان يكون الاداة القدر فيكون استثنى الكل من الكل كذا قاله بعض  
شرح الهداية وقد جزم القدر في مختصره بعد الجواز وهكذا كونه  
الاختيار وهو الصحيح وقيل يجوز قال العلامة الشيخ قاسم في تصحيحه  
بعد ذكره لذلك وفي شرح الهداية عدم الجواز اقليل لذهب الى حقيقة  
مسيئة ببيع صبرة طعام كل قنينة بدينار فانه انفسد البيع لجماله فذكر  
المبيع وقت العقد وهو لا يضر هنا وقيل يفسد من كل امر الزيلعي في جوابه  
عدم الجواز في رواية الحسن وحده وليس كذلك بل هي رواية ابو يوسف  
ايضا عن الحنفية وها قال ابو حنيفة اذا باع طعاما بمجازرة الاثني  
او استثنى منه كيلا معلوما فهذا لا يفسد الجوز وهو قول ابو يوسف ولا  
يوقت ابو حنيفة اذا كان العلم محيط به لانه اكثر من قنينة ولا يخطئ العلم  
ابن حجر ان كان يبيع ثمارا ويستثنى بعضه اذا استثنى شيئا في حمله  
وبما او حمله او سدا فبذلك يشير الى صحة ما في الكتاب وبين صفته  
الاستثناء الصحيح انتهى ثم يشبه بقوله صحيح قوله **كبيع برقي سنبله وياقلا**  
**وارزوسم في قشرها وجوز ولون وفستق في قشرها الاول** اي كما  
بيع برقي سنبله الى اخره لانه ما لم ينتفع به فيجوز بيعه في قشره ولا يجوز  
بيع برقي سنبله من سنبله الخطة لاحتمال الدنيا كما في فتح القدير وكذا لا يجوز  
فصل البر بحنطة والفصل انشعبين جزا خضر لعلها الدواب كذا في الصام  
قال قلت ما الفرق بين ما ذكر وبين ما اذا باع حب قطن في قطن بعينه  
او بغيره فيتم بعينه فانه لا يجوز من انه لا يجوز ايضا في غلافه فان  
قلت اسارا ابو يوسف الى الفرق بان النوى هناك معتبر عما هالك  
في العود فانه يقال هذا من قطن ولا يقال هلا نوى في ثمره ولا حب  
في قطنه ويقال هذه حنطة في سنبلها وهذا لوز وفستق في قشره ولا  
يقال هذا فستق في لوز ولا يذهب اليه وهم وبما ذكرنا يخرج  
الجواب عما امتنع بيع اللبن في الصنع واللحم في السادة والالبنة والاكارع  
والجلد فيها والرفيق في الحنطة والبريت في الزيتون والعصير في العنب ونحو ذلك  
حيث لا يجوز لانه لا يفسد في المعروف ولو استثنى لولوة في نصف  
قاله ابو يوسف يجوز البيع وله الخيار اذا راى وقال محمدا لا يجوز وعليه

الفتوي

الفتوي كذا في الخاتمة والياقلا القول بقصد بدلا من القصر اذا قلت الباقلا  
بالمخففت كذا على الصحاح وقد نأى بالقصر الاول وهو الاصل تنصيصا  
على موضع الخلاف فان السامعي لا يجوز بيع ذلك كله وله في بيع السنبلة قولان  
ذكره ملا خضر في شرحه لانه ان المعقول عليه مستور غايب عن البصر ولا  
يعلم وجوده فلا يجوز بيعه وما روى مسلم واحمد وغيرهما انه عليه الصلاة  
والسلام منى عن بيع النخل حتى تزهو وعن بيع السنبلة حتى يبيض وبما من  
الما هله الدواب السلم يعني لا يجوز السلم فيه حتى يوجد بين الناس الا  
ترى اني ما روى مسلم والبخاري باسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انما منع الله الثمرة فلم يستعمل ما لك اهلك فيكون حجة لنا في استراط وجود  
المسلم فيه من حين العقد الى حين الحمل ولو اخرج على اطلاقه كان حجة لنا  
ايضا في هذا الموضع لانه يقتضي جواز بيعه بعدما ابيض مطلقا من غير قيد  
بالفرك ولو كان كما قال لقال حتى يفرك هكذا قاله الزيلعي في شرح الكنت  
ومن ثم جعله الاكمل في العناية دليلنا قال وحكم ما بعد العناية خلافا  
فنهى قال وفيه نظر لانه استدلال بمفهوم العناية والاولى ان يستدل بقوله  
منى فان النبي يقتضي المستور عية كما عرف انتهى وقد روى ملا خضر في شرحه بقوله  
اقول فيه حجة لان المستور عية التي يقتضيها النبي عن الافعال الشرعية هي مستور  
الاصح عدم مستور عية الوصف وهو عين الفساد قاله دليل المستور المدعى  
لان المدعى صحة البيع والدليل يبيد فسادا بل الصواب ان يقال ان الاستدلال  
به مبني على انما قال صاحب الجمع في البايع ان العناية عندنا من قبيل الاستشارة  
لا الغموم وقد قال صاحب التلويح في حجة المعارضة والتزجيج ان مفهوم العناية  
متفق عليها انتهى **وجز كيل وعدو وزن ووزع على بايع** اذا باع الكيل  
مكاملة او المعدود عددا او الموزون موازنة واحتاج الى اخذ الكيل والعداد  
والوزان فمن على البايع لان التسليم واجب عليه وهو لا يحصل الا بفعل الافعال  
وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وفي المجتبى لو استثنى وقطع في المهر والحمل  
على البايع انتهى وقد روى الكل لان صاحب المخططة في الوعا على المستركة لانا  
اخراج الطعام من السفينة وكذا قطع العنب المستري جزا فاعلمه وكذا كل شيء باعه  
جزا فاكالتوم والبصل والجزر اذا اخل بينهما وبين المستري كذا في الخلاصة كذا ذكره  
في البحر والذي يستخرج من الخلاصة وفي المستقي القول قوله المستري ان الدراهم  
كلها جبا فان قال البايع في رويته احدا لا تتفاد عليه والوزن على المستري  
وفي باب العين لو استثنى حنطة مكاملة فالكيل على البايع وصحبها ايضا في  
وعا المستري على البايع ايضا هو المختار وفي المستقي اخراج الطعام من السفن  
على المستري ولو استثنى حنطة في سنبلها فبيع البايع بحصيلة بالدرس والتدري  
ورفعها الى المستر هو المختار في باب السنين رجل استثنى عن جزا فاقطع  
على المستري وكذا كل شيء باعه جزا فاكالتوم والجزر والبصل اذا اخل بينهما وبين المستر



وكذا قطع الثمن على المشتري وفي باب العين لو اشترى ثيابا في جراب فقطع الجراب  
على البائع واخر اجزاء على المشتري انتهى **واجرة وزن من وفقه على مستتر**  
لانه من تمام التسليم وتسليم الثمن على المشتري قلنا ما يكون من تمامه وهذا هو  
الصحيح كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية كما في الجائز وبه كان يعني الصدر الشهيد  
وقال وبه يعني الا اذا اقتضى البائع الثمن ثم جاز يرد به بغير الزيادة فانه على  
البائع واما اجرة نقد الدين فانه على المدين الا اذا اقتضى رب الدين الدين ثم  
ادعى عدم النقذ فالاجرة على رب الدين لانه بالنقض دخل في ضمانه فالنافذ  
انما يملكه المشتري بدلكه خاله فالاجرة عليه والخلق في اجرة النافذ فمثل  
ما اذا قال المشتري دراهمي منتقذ او لا وهو الصحيح خلافا لمن فصل كثيرا في الخاتمة  
وتسليم الثمن او لا في بيع سلعته بدراهم او دراهم يعني تسليم الثمن قبل البيع لا في  
العقد المساواة وقد نقض حق المشتري في البيع فيسلم الثمن ولا يتعين  
حق البائع تحقيقا للمساواة في الجزئية باع بشرط ان يرفع البيع قبل تقدر  
الثمن فسد البيع لانه لا يقتضيه العقد وقال محمد لا يصح لهالة الاجل  
حتى لو سمي الوقت الذي يسلم فيه البيع جاز ان يبي **ويسلم الثمن اولا في بيع** اي  
بسلعة مثله او من مثله **سلا معا** لاستوائهما في تعيين حق كل منهما قبل  
التسليم فاجاب بتقديم دفع احدهما بعينه على الاخر حكم فيه فيرد فان  
معا ولا بد من معرفة التسليم والتسليم الرجح للبراة قال في فتح القدير في  
التخير وتسليم البيع ان يخل بينه وبين المتاع على وجه يتمكن من قبضه  
من غير حائل وكذا تسليم الثمن في الاحتمال من يفتقر في صحة التسليم ثلاثة  
معان ان يقول خليت بينك وبين البيع وان يكون البيع بحضر المشتري  
على صفة يتا في وجه النقل من غير مانع وان يكون بحضرة المشتري على صفة  
يتا في وجه النقل من غير مانع وان يكون مفعلا غير مستقول بحق غيره  
الرجعي المتاع لغير البائع لا يمنع فلو كان له قبض المتاع والبيت صح  
وصار المتاع ودبقة عند فكان ان يوجبته رضي الله عنه يقول القبض  
ان يقول خليت بينك وبين البيع فاقبضه ويقول المشتري وهو غير  
البائع قبضته فان اخذه براسه وصاحبه عنده فقاذه فهو قبض دابة  
كان او غير وان كان غلاما او جارية فقال المشتري نقل لي او امش  
فخطا معه فهو قبض وكذا لو ارسله فحاجته وفي الشرب اذا اخذه بين  
او خلى بينه وبينه وهو موصوع على الارض فقال خليت بينك وبينه  
فاقبضه فهو قبض وكذا القبض في البيع الثا سدا بالخالية ولو اشترى خيطا  
في بيت ودفع البائع المفتاح له وقال خليت بينك وبينها فهو قبض وان دفع  
ولم يقل شيئا لا يكون قبضا وتعلمه في سترم الهلالية وكنت القناوي **وجده**  
اي وجد البائع الثمن **ويؤا استرداد السلعة وحلبها**  
اي بالثمن يعني اذا باع سلعة بثمن فله حق حبسها حتى يسير في ثمنها

فان سلمها الي المشتري بطل حقه في الحبس وليس له استرجاع السلعة وانما  
له المطالبة بحقه وقال زفر استرداد البيع وحلبه بالثمن لانه لا يسير  
حقه وحق الحبس ثابت له لعدم تعلق حقه بها فتزل فبقته منزلة  
عدم القبض فلا يستقط الاقبض ما هو حقه وهو في الجواز دون الزيف ولنا  
ان له يسير في اصل حقه فلا يكون له حق قبض التسليم **يقض بدل الجيار**  
**ويؤا ثمن علم بها يرد لها ويسترد الجيار ان قايمة** يعني كان له علم  
اخر دراهم حيا فاسترد في زير فاعطى الجيار بغير علم الجار بكونه فان  
كانت قايمة يرد لها على القبض ويسترد منه الجيار بدلها **والا** اي وان لم  
تكن قايمة سوا كانت هاتكة او مستهلكة **فلا** اي لا يرد ولا يسترد وقال  
ابو يوسف يرد مثل الزيف ويرجع بالجيار لان الرجوع بالنقصان باطل  
لا يسترد منه الربا ولا وجه لابطال حقه في الجودة لعدم رضاه وكان النظر فيما  
عياه ولما ان قضا الدين حصل بقبض حبس حقه او بغير العلم بحقه  
فمنح ذلك القضا وهو متنع لولا ان ما به حصل للقضا انما قال ويلو لا نقض  
لولا كانت رصا او مستوفية تزدان نقا وانما قال بغير علم لانه لم يعلم عند  
القبض انها مستوفية سقط حقه **استرد ثمنها وقبضه وما من ثمنها قبل نقد**  
**الثمن فالبايع انسوة للعسر ما** يعني اشترى شيئا وقبضه  
ولم يقدر الثمن حتى مات من ثمنها فالبائع اسوة للعسر ما يقبضه ولا يكون  
البائع لحقه وعند السكا في صوابه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام  
ادامات المشتري بفساد فوجر البائع متاعه بعينه فهو اسوة للعسر ما ذكره  
الحسين في شرح الجمع **ولو لم يقبضه فالبايع الحق** بان اتفاق هذا **باب**  
في بيان احكام **الشرا والشراء** فذكر خيار الشرط على سائر الخيارات لانه يمنع  
استرداد الحكم بشرط الخيار الروية لانه يمنع تمام الحكم بشرط الخيار العيب لانه يمنع لزوم  
الحكم وانما كان علمه في منع الحكم دون السبب لان من حقه ان لا يدخل في  
البيع لكونه في معنى التمار ولكن لما جازت به السنة لم يكن بتر من العمل به  
فاظهرنا عمله في منع الحكم تقديرا لعمله بفقد الامكان لان دخوله في السبب  
يقتلزمه الدخول في الحكم دون العكس واعلم ان بعض اهل الاصول  
نسبوا الموانع الى خمسة اقسام موانع يمنع العقد والعلة وهو حرية البيع فلم  
يسقط في الحد المثل الحكم المثل وموانع يمنع تمام البيع مال الغير وموانع يمنع  
استرداد الحكم وهو خيار الشرط وموانع يمنع تمامه خيار الروية للمشتري  
وموانع يمنع لزومه خيار العيب كما ذكرناه وهذا التقسيم مبني على قول  
صحيح لاهل الاصول وهو جواز تخصيص العلة بما على الصحيح من انه  
لا يجوز تخصيصها فلا مانع لها اصلا ففي كل موضع عزم الحكم فانما هو لعدم  
العلة وتماه في كتب الاصول وهو على انواع فاسد بالاتفاق لا اذا قال



استخرجت عليا في الخيار اربع ايام او عا الى الخيار اربعا وجاز بالانفاق  
وهو ان يقول علي في الخيار ثلاثة ايام فادونها مختلف فيه وهو ان يقول  
علي في الخيار شهر او شهرين فانه فاسد عندنا في حقيقته وقرر السافعي  
جابر عندنا في يوسف ومحمد رحمه الله سوا كان لاحد العاقلين او لهما جميعا او لغير  
احدهما الخيار اذ فيه وجه قول السافعي في حقيقته وقرر السافعي في الخلافة ما روي  
عن حبان من منقذ كان يقيم في الساعات لافه اصابت لاسه فقال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بايعت فقل لا خلافة لي في الخيار ثلاثة  
ايام والخلافة بالخلاف ووجه الاستدلال ان شرط الخيار شرط جباله مقضي  
العقد وهو اللزوم وكل ما هو كونه كذا فهو مقسود الا اذا جازناه لمقتضى  
خلاف القياس فيقتصر على المدة المذكورة فيه فان قلت كيف جاز للبايع  
والمذكور في النص هو المتعدي فلما عدت في من الخيار فيستعد في مودته  
قلت اجيب عنه بان في النص إشارة الى ذلك وهو لفظ المفاعلة ولان  
البايع في معنى المستعدي في المعنى المناط فيلحق به دلالة وكثير المدة ليس  
كثيلا لان معنى الضرر يتمكن بزيادة المدة فيزداد الضرر وهو مقسود  
ولها حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه اجاز الخيار الى شهرين ولان الخيار  
انما شرع للمخافة الى التماس ليندفع الغبن وقد تمس الحاجة الى اكثر من  
المدة كقيلها فيلحق به وصار كالتأجيل في الشهر فانه جاز قلت المدة  
او كثرت الحاجة والجواب ان حديث حبان مشهور فلا يعارضه حكاية  
حال ابن عمر سلمنا انهما سوا لكن المذكور في حديث ابن عمر مطلق الخيار  
فيجوز ان يكون المراد به خيار الروية والعييب وانه اجاز الرد بهما بعد  
الشهرين ولا نسلم ان كثير المدة كالقليل في الحاجة فان صاحب المدة  
كان مصابا في الراس فكان اخرج الى الدنيا فلو جازت كان اولى به اقول  
ان المقدور ان يكثر من زيادة سلمناه لكن في اكثر معنى الضرر ازيد وقد تقدم القياس  
على التأجيل بالنسبة غير صحيح لان الاجل ليس شرط للمدة على الاداء وهي انما تكون  
بالكسب وهو لا يحصل في كل مرة فقد يحتاج الى مدة طويلة **مع شرطه اي**  
**خيار الشرط للمبايع اي لكل منهما فلا يوجد البيع مالم يرضيا واحدا**  
**ولغيرهما اي لغير المبايعين في بيع او بعضه اي بعض المبيع صرح في السراجية**  
حيث قال استخرجت مكيلا او موزونا وعبد وشرط الخيار في صحة  
او ثلثه او ربحه جاز وهو مذكور في الزيادات **ثلاثة ايام او اقل لا اكثر**  
وقد قدمنا دليلا والخلاف فيه **غير انه يجوز البيع ان اجاز في الثلاثة**  
ايام لزداد الفساد قبل تقرر فانقلب صحيحا والضمير في اجاز يعود الى  
من له الخيار وقد اختلفوا في صفة العقد فقيل العقد فاسد لم يبرأ  
صحيحا بزداد الفساد وهو قول العراقيين وعندنا سائرين

موقوف على اسقاط الشرط ينقض جرو من الرابع فيفسد فلا يتقلب صحيحا  
وهذا الطريق هي الواجهة فاختارها الامام السرخسي ونحو الاسلام وغيرهما  
من مشايخ ما رواه النزهة في المعوايد الظهيرية والذخيرة ولكن الاول ظاهر  
الرواية **ومع شرط خيار الشرط في اجارة وقسمه وضع عن مال وكتابة**  
**وجعل وعق على مال** وكوها كالكتابة فانه يبيع اشتراطه فيها اكثر  
من ثلاثة وكذا يبيع اشتراطه للمخالك وهما في البرازية واما اشتراطه  
في الوقف فجاز عندنا في حقيقته وايي يوسف بناء على اصله من اشتراط  
العلة لنفسه وفي جامع العضولين هو يبيع في ثمانية اشيا في بيع  
واجارة وقسمه وضع عن مال يبيعه ويغير عينه وكتاتيه وخلق وعق  
على مال لشرط المرأة والتمن فيصير عندنا في حقيقته زوجه الله تعالى ولو شرط  
الزوج والولي لم يجز وفاقا ولو شرط للراهن جاز لا للمرته اذ لم تنقض الرهن  
شيئا لا خيارا ولو كفل بنفسه وصال وشرط الخيار للمكفل له او للتكفل جاز ان  
يبيع شرط الخيار في الابراء قال ابن ابي عمير في الخيار في ذكره في الاسلام  
من حيث المكمل ويصح الاشتراط في تسليم الشفعة بعد طلب الكوافة ذكره في  
الضاوي في صحة في الزراعة والعمالة لانه اجارة في خمسة عشر يوما ويصح  
في النجاشة والطلاق واليمين والنذر والاقرار والسلام والوكالة لذاتي **البحر فان**  
**اشترى شخص شيئا على انه لم يتقدمه الى ثلاثة ايام فلا يبيع مع البيع**  
وقال زفر لا يبيع لانه يبيع شرطت فيه الاقالة العا سدة فالصحيحة مما يفسد  
فالعاسدة اولى وبه قالت الثلاثة ولنا ان ابن عمر رضي الله عنهما باع ناقه  
لهذا الشرط ولم يتكر عليه احد من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين  
**والاربعة ايام لا يبيع** يعني عندهما وقال مجاهد في الامامية  
بناء على اصله والاصح ان ابا يوسف يوافق الامام هناك لانه اجاز في  
شرط الخيار عملا بالاعز وهو ما روي عن ابن عمر انه اجاز الخيار شهرين  
وعمل في هذه المسئلة بالقياس **فان تقدم الثلاث اي في الثلاثة ايام**  
**فيما اذا شرط اكثر من ثلاثة ايام** ابيع اسقاطا لفسد قبل تقديره وقال زفر  
العقد فاسد فلا يتقلب جازا وبه قال السافعي وقول الذي يلي هذا  
بالاصح لم تظهر صحته ثم هذه المسئلة على وجوه اما ان يبين الوقت  
او يبين وقتا مجهولا بان يقول علي انه لم يتقدم اياما او يبين وقتا معلوما  
وهو اكثر من ثلاثة ايام فهو في هذه الصورة ظاهرا فاسدا لا يتقدم  
الثلاث لما قلنا وان يبين وقتا معلوما وهو ثلاثة ايام او دونه فانه يجوز  
وايه اعلم **ولا يخرج مبيع عن ملك البايع مع جباره اي جبا المبيع**  
قد تقدم ان خيار الشرط قد يكون لاحد العاقلين وقد يكون لهما  
جميعا فاذا كان للبايع فالبيع لا يخرج عن ملكه بالاتفاق والتمس بخروج



عن ملك المشتري بالاتفاق **فذلك على المشتري بقبوله** اذا قبضه بادن  
**البائع** لانه البيع يفتق بالهلاك لانه كان موقوفا ولا يباع بدون المحل  
 فبقي موقوفاً بيد علي سومر الشرا وفيه القيمة كذا في الهداية والوارد  
 بالقيمة البول يشمل المثل فانه مضمون بالمثل والقبض فانه مضمون  
 بالقيمة **ويخرج عن ملكه** اي ملك البائع **مع خيار المشتري** يعني  
 اذا كان الخيار للمشتري لانه البيع لازم من جانبه وتحقيقه في العناية  
 ان الخيار انما يبيع خروج البول عن ملك من ليس له الخيار لانه شرع نظره دون  
 الاخر واما ان البول اذا خرج عن ملك من ليس له الخيار لا يدخل في ملك  
 من له ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يخرج ماله من ملكه  
 لو دخل لزم اجتماع البدين في ملك رجل واحد حكاهما في حقه ولا اصل له في  
 الشرع لانه المعايضة تقتضي المساواة وتوقف بالمديرفات غايته  
 اذا ضمن لصاحبه ملك البول ولم يخرج المدير عن ملكه فكان البولان  
 مجتمعين في ملك واحد واجيب بان قوله حكاهما في حقه يدفع النقض  
 فان ضمان المدير ضمان جنابة وليس كلاماً فيه ويدخل عند ههنا  
 لانه لما خرج عن ملكه فلو لم يدخل في ملك الاخر يكون ذاك الى الملك يعني  
 سائبة ولا عهد لثابه في الشرع وتوقف بما اذا اشترى متولى للقبض غير  
 لسيادة القبة يخرج العبد عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري واجيب  
 بالان كل من في التجارة وما ذكر لم يمس منها بل هو ملحق بتوابع الاوقات  
 وحكم الاوقات قد تقدم ورج قول ابي حنيفة بان شرعية الخيار نظر المدة  
 ليتروى فيقف على المصلحة فلو دخل في ملكه كان عليه لاله بانه كان المبيع قريبه  
 فيعتق عليه من غير اختياره ففاد على موضوعه بالنقض فاذا قبضه بادن الملك  
 وهلك **فذلك في دينه بالشئ** وكذا اذا دخله عيب ومن ثم قلت **لنقض**  
 بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع كما تقدم انفا ومراده عيب لا يرتفع  
 كالعطب واما اذا ارجأ ارتفاعه كالمريض فهو على اختياره اذا زال في الايام  
 الثلاثة له ان يفتق بعد الارتفاع واما اذا مضت والعيب قائم لم يرفع  
 لنقد الرد ومراده بقوله لتعيبه تشبيه بالهلاك في الصور بين العيب في  
 صور ما اذا كان الخيار للبائع والمشتري فان التعيب المذكور كالهلاك  
 يوجب القيمة في الاولى والثمن في الثانية وبه صرح صاحب العناية  
 حيث قال وتبين مما ذكر ان هلاك المبيع وتعيبه يوجب القيمة حكاهما  
 المشتري اذا كان الخيار للبائع والثمن اذا كان للمشتري وقرى بينهما  
 بان البيع اذا تعيب في يد المشتري والخيار له فقد الرد كما قبض وكذا في  
 ان هلك والهلاك لا يعبري عن مقدمه عيب فيه ملك والعقد قد تم وتتم  
 فيلزم الثمن المسمى واما اذا كان الخيار للبائع فلم يمتنع الرد على المشتري

بدخول

بدخول العيب لان الخيار للبائع لانه فيه ملك والبيع موقوف قبله القيمة  
 انتهى **والملك للمشتري ان يفتق خلافاً لما** يعني ابا يوسف ومحمد  
 او قد تقدم الكلام على بيان مذهبهما **ولا يخرج شئ منها** اي من المبيع  
 والثمن من ملك البائع والمشتري **اذا كان الخيار للما** بالاتفاق كما في العناية  
 فان تصرف البائع جاز وكان مشكناً وكذلك ان تصرف المشتري في الثمن  
 ان كان عيناً وتصرف كل منهما في ما استراه باطل وايها هلك قبل التسليم  
 بطل المبيع وان هلك بعد بطل ايضاً ولزمته قيمته وايها فسخ البيع  
 في المدة انفسخ البيع وايها جاز بطل خياره وصار العقد باثماً من جانبه  
 ولا يخرج على خياره وان لم يوجد منها اجازة ولا فسخ حتى مضت المدة  
 لزم المبيع ولو جاز احدهما ونسخ الاخر بطل البيع فان هلك بعد بطل  
 خيار وثلة العقد وصار العقد باثماً من جانبه والاخر على خلافه خياره  
 بطل البيع بينهما سوا سبق الفسخ والاجازة او كانا معاً ولا عبرة للاجازة  
 بطل حال وهذا القسم غير مذكور في كثير من المتون والله اعلم **ومرته**  
**تظهر** اي مرته ما ذكر من الخلاف يعني ابي حنيفة وصاحبه من ان الخيار  
 اذا كان للمشتري يخرج المبيع من ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري  
 عنده وعندهما يدخل في عسرة مسايل جميعها فذلك **استحق عزك خمر اس**  
 الا من الامه اذا اشترىها بشرط الخيار وكانت زوجته لم يفسد  
 النكاح عنده خلافاً لما والخيار باق اجماعاً فان في المدة فان كانت  
 بطل خياره اتفاقاً وان كانت شيئاً فان لم ينفقها الوطى لا يبطل الخيار عنده  
 ويبطل عندهما لان نفقها بطل اجماعاً والسبب من الاستبراء اذا اشترىها  
 وهاضت في مدة الخيار لم يجزئ من الاستبراء عنده خلافاً لما والخاص من  
 الخمر اذا اشترى عبداً وجارية وكانت دارهم محرمة لم يفتق عليه وجاز  
 باقي خلافهما **والثمن من الغرائب** اذا اشترىها وقرها بعد الشراء وهي  
 يثبت خلافهما **من الفسخ** اذا اشترى جارية لم يصرفاً بطلان فلا  
 يسقط الخيار خلافاً لما **والعين من الوديعة** اذا اشترى شيئاً ثم ادعاه  
 غيره البائع في مدة الخيار لم تصرف له عنده خلافاً لما وفيه في نفع القدير  
 والخمر يتعلما في النهاية بما اذا اولدت قبل القبض اما اذا اولدت بعده  
 يسقط الخيار اتفاقاً فتصرف له وللمشتري لانها تقيت عنده بالولادة  
 وفي الخلاف اذا اولدت بطل خياره وان كان الولد ميتاً ولم تنفصها الولادة  
 لا يبطل خياره والكاف من الكسب اذا اشترى عبداً فكب عنه  
 في مدة الخيار فالكسب للبائع اذا فسخ المبيع عنده خلافاً لما **والثمن**  
 من الزوجية الثمن من الفسخ اذا اشترى جارية بالخيار ثم فسخ المبيع  
 لم يجز الاستبراء على البائع عنده خلافاً لما **والخاص** الخمر اذا اشترى

ح ق عزك خمر اس

ذلك من مال البائع عنده  
 خلافاً لما الذي من ابي حنيفة  
 اذا اشترى وجبة ففدت  
 في مدة الخيار



د من ذي اخر جزا بالخيار فاسلم احدهما فهو للبائع عنده خلافا لما ابيح من  
من المادون اذا استوي العبد للمادون له شيئا بالخيار ثم يراه البائع عن الممن  
في المدة يكون الخيار باقيا فان اجاز البيع فالمبيع له بغير ثمن وان فسخ عادا  
البائع بغير ثمن وعندهما بطل خياره وقد تمت المسائل العشرة فان قلت اذا كان  
الخيار المستري فالممن لم يخرج من ملكه فما وجه ابراء البائع عن الثمن في الملك يكون  
الخيار باقيا فان اجاز البيع فالمبيع له بغير ثمن وان فسخ عادا الى البائع بغير ثمن وعندهما  
بطل خياره وقد تمت المسائل العشرة فان قلت اذا كان الخيار للمستري فما وجه  
لم يخرج من ملكه فما وجه ابراء البائع عن الثمن قبل ان يملكه اجيب بان القائل  
ينبغي صحة هذا الايراد وجاز استحسان حصوله بعد وجود سبب ملكه وهو  
العقد والله اعلم وقد زاد بعض المشايخين على ما ذكرناه سببا لحيث ما اذاع  
العصير في بيع مسلمين في مدته فسد البيع عنده لعجزه عن ملكه وعندهما بطل  
لعجزه عن رده ومنها ما لو اشتري دارا على انه بالخيار وهو ساكنها باجارة او امان  
فاستراهما سكنها قال السرخسي لا يكون اختيارا وهو كاستدراك السككي وقال  
خواجه رزاده استراهما اختيارا عندهما ملك العين وعنده ليس باختيار  
ومنها حلال المستري فليبا بالخيار فقبضه ثم احرم والظلي في يد من قبض  
البيع عنده ويرد الى البائع وعندهما يلزم المستري ولو كان الخيار للممن  
ينتقض بالاجماع ولو كان للمستري فاحرم للمستري ان يرده ومنها اذا كان  
الخيار للمستري وفسخ العقد فالزواج يتردد على البائع عنده لانها لم تحدث  
على ملك المستري وعندهما للمستري لانها حدثت على ملكه انتهى  
**اجاز من له الخيار** سواء كان البائع او المشتري او الاجنبي **مع ولو كان ذلك**  
**مع جمل صاحبه** لانها اسقاط حق فلا يعتبر علم صاحبه فبها لا يطلق  
والعناق وان **فسخ** البيع بالقول بان يقول البائع والمشتري ففسخت لان  
يصح فسخه **الا ان علم صاحبه** بذلك عند ابي حنيفة ومحمد هما الله بقلبه  
وقال ابو يوسف يجوز وهو قول الشافعي ومهما الله تعالى في يوسف  
ان من له الخيار مسلط على فسخ العقد من جهة صاحبه وكل ما هو كذلك لا يبره  
فعله على علم صاحبه كالاجارة وهو فاسد منه لاحد سطر العقد على الاجاز  
وصح ذلك بعدم اشتراط الرضا وجواز ذلك كالكيل بالبيع فان له ان يفسخ  
فيها وكل به وان كان الموطن غائبا لانه مسلط من جهته ولهما ان الفسخ يفسخ  
في حق الغير وهو العقد بالرفع وهو لا يعري عن المضرة اما اذا كان الخيار للبائع  
فالمشتري عساه يعتقد تمام المبيع السابق فيفسخ فيه فيلزمه عزيمته في العقد  
لهلاك المبيع وقد تكون النية اكثر من الثمن والاختفاء في كونه ضررا واما اذا كان  
للمشتري فالبياع عساه يعتقد تمامه فلا يطلب لسلمته مستري با فسخ  
مدة ايام رواج بيع المبيع وفي ذلك ضرر لا يخفى والنظر في المشتري على ضرر

في حق الغير يتوقف على عمله لا محالة كما في عزل الوكيل واما الجواب عن قول ابي  
يوسف فيطلب من العناية والله اعلم واما قدرنا بالفسخ بكونه بالقول  
لان الخلاف فيه اما اذا فسخ بالفعل فانه يفسخ حكما اتفاقا في الحضرة والعينة  
لان لا يشترط العلم في الحكم كقول الوكيل والمضارب والسرّيك ومجر المادون له  
في التجارة بارتداد وحق وجوز صرح به شيخنا في حقه ومالك الشيخ بالفعل  
ان يتصرف البائع في مدة الخيار فصرف المالك كما اذا اعتق المبيع او باعه او كانت  
خياره فوطئها او قبلها وان يكن الثمن عينا فصرف المشتري فيه تصرف المالك  
فيما اذا كان الخيار للمستري فان العقد يفسخ صرح به الاكثر في العناية وغيره  
من المشايخ والمراد بالعينة عدم علمه وبالحضرة علمه هكذا قالوا ومن لم يغير  
في العلم وبما بله فلو فسخ في عينيته فبلغه في المدة ثم الفسخ لحصول العلم به  
ولو بلغه بعد مضي المدة ثم العقد معي في المدة قبل الفسخ كذا في الحضرة  
مع سرع في بيان ما يكون اجازة ممن له الخيار فقال **وقرر العقد بموته** اي يموت  
من له الخيار ولا ينتقل الى الورثة وقال الشافعي يورث عنه لانه حق لا يورث  
له في البيع فيجوز فيه الارث لخيار العيب وبه قال مالك ولنا ان الوقت منه اتم  
لمرض نفسه وقد بطلت اهلية التام بخلاف خيار العيب لان الميراث استحق المبيع  
سليما فكذا الميراث لانه ورث خياره كذا قالوا وان اعلنت هذا ان خيار التغير وهو  
ما اذا عز البائع المشتري او بالعكس ووقع البيع بينهما بعين فاحس لا يورث  
لانه مجرد حق ثبت للبائع او للمشتري كما في خيار الشرط فتمام **ومعنى المدة** اي  
مدة الخيار لان عدم النفاذ كان لتملكه من الفسخ في المدة فاذا مضت اذتفع المانع  
فتم العقد **والاعتاق وتواضعه** اي مع قوايع الاعناق كالتدبير والكتابة وكذلك  
كل تصرف لا يحل الا في الملك كالوطي والتقبيل والسرّ يسفون يتم به البيع وكل كل  
تصرف لا ينفذ الا في الملك كالبيع والاجازة وهذا كله اذا كان الخيار للمستري  
ووجد منه شيء من هذه الاشياء وان كان الخيار للبائع وفعل هذه الاشياء ففسخ  
البيع ولو كان الفعل جليزا غير ذلك ولا يتم به البيع كما لا يستلزم ذلك كوجوب  
في خورده لانه يفعل للاختيان والتجربة فلا يكون دليل الاستيفاء **وطالب المشتري**  
**اي بالدار المسروقة** فيها الخيار **من المشتري اذا كان له الخيار** الشرط  
وقولي وطلب الشفعة اولى من قول اكثر والاحد بشفعة لان طلبها مسقط وان  
لتم باخذها كما في المراج وقيد به لان طلبها لا يسقط خيار الروية والعيب لا في المراج  
ايضا وصورتها ان يشتري دارا بشرط الخيار ثم يتبع دارا اخرى فيبيها فيأخذها  
المشتري بشرط الخيار والشفعة ثم البيع لان الاخذ بها يكون الا بالملك فكان  
كيل الاجازة **ولو شرط المشتري الخيار لغيره** مع الشرط عندنا وقاله  
لا يجوز لانه من احكام العقد فخصص بالعاقدين وبه قال الشافعي في قول ولنا  
ان تصرفات العاقد نقصان عن الغو مما امكن فاستلزمه لغير العاقد استلزام للعقد



فحصل كانه شرط الخيار يكون الكلا واحدهما الخيار لنفسه وجعل الاجنبي  
خائيا عن نفسه اقتضا اقتضا لنفسه فاذا كان فائيا عنه **فان اجاز**  
**احدهما البيع او فسخ البيع** مع لان كلاهما ملك التصرف اصاله او بياته  
**فان اجاز البيع لاجدهما اي احدا الاثنين** وهما من شرط الخيار له من المتعاقدين  
والغير وهو الاجنبي **وعكس** اي فسخ البيع **الاجزء الاثنان** منها **او في** لوجوده  
في زمان لا يزاحمه فيه احد يضيق الاخر بعد لغز **ولو كانا اي البعظان**  
مع المذكوران وهما الاجازة والفسخ **معا** اي بمقتضى بان اجاز احدهما  
وفسخ الاخر وخرج الكلامان **مع** **الفسخ** احق من ايها كان وهو رواية  
عن ابي يوسف وعن محمد بن يوسف العاقد اولى لقوته وفقه ذلك ان  
تصرف الثاني انما يحتاج اليه عند اشتراط تصرف الموت وما عزم وجوده  
فلا احتياج اليه واستشكل بما اذا وكله رجل بطلاق امراته فليس له  
فطلقا الوكيل والموكل معا فان الواقع طلاق احدهما لا ينعينه واجبت  
بان الترجيح يحتاج اليه عندنا في الفعلين كالفسخ والاجازة واما اذا كان  
والطلب حاصل برونه فلا حاجة اليه ووجه القول ان الفسخ اولى لان  
المجاز بلجقه كواجاز والمبيع هلك عند البائع والمفسوخ لا بلجقه الاجازة  
فان العقد اذا الفسخ يهلك المبيع عند البائع لا بلجقه الاجازة ولا فسخ  
في قوة ما يطرح عليه علم بالسرقة كذا قال الاكمل في العناية قبل وقول  
ابي يوسف اصح والله اعلم وصححه قاضي خان معزيا الى المبسوط وقال  
الذي يلي وهو الاصح وبه جزمنا اكثر وكثير من المتون فكان هو المذهب  
ومن ثم عولنا عليه في هذا المختصر **فراصدا على فسخ الفسخ** **واعادة العقد**  
**بينما جاز** يعني ان الفسخ يحكم الخيار محتمل الفسخ في نفسه حتى لو فسخ  
تراصدا على فسخ واعادة العقد بينهما جاز كذا في البحر معزيا الى المبسوط  
**باعت شخص عيدين على انه بالخيار في احدهما اي في احدا العيدين** ثلاثة ايام  
**ان فسخ من كل واحد منهما وعين** الذي فيه الخيار **مع** **البيع** لان  
الذي فيه الخيار كالمخرج عن العقد فكان الداخل فيه غيره فلا يمكن ذلك  
الداخل فيه غيره فلا يمكن ذلك الداخل معلوما ومثله معلوما لا يجوز  
جهالة البيع والتمن مفسد للبيع وان يكونا معلومين الا بالانفصال  
والتعين **والاي** وان لم يفضل الثمن وان لم يعين الذي فيه الخيار **لا**  
يصح البيع للجهالة وكذا لو عين الثمن ولم يعين الاخر **وبالعكس** لا يصح  
امال جهالة الثمن او جهالة البيع او جهالة الثمن في الربعة انواع ولولا مقتضى  
كيبا او وزنينا او عيبا واحدا على انه بالخيار في نفسه جاز فسخ  
التمن او لان النصف من الشئ الواحد لا يتفاوت ولا يفرق بين  
ان يكون الخيار للبائع او المشتري ذكره العيني في شرح الكفر

للزيلي

للزيلي وقد قدمناه فان قلت لو كان عدم انفصال مفسدا للعقد  
في الآخر لمفسد في الفن اذا جمع بينه وبين المبر او لام الولد ولم يفضل  
التمن اجبت بان عدم انفصال مفسد اذا ادي الى البيع بالخصنة  
ابتداء فاما اذا امتنع عن انعقاد العقد في حق الحكم مانع كشرط الخيار فانه  
يجعل العقد فيما شرط فيه الخيار في حق الحكم كالمعذور فلو انعقد في حق الاخر  
انفقد بالخصنة ابتداء وهي مجبولة وليس فيها اذ جمع بين الفن والمبر ما يمنع  
عن انعقاده في حق الحكم ولهذا لو قضى القاضي بخوانه نفذ وكان فسخه التمن  
في انقضاءه لحق محرم عند فسخ العقد على المبر وام الولد لا ابتداء  
بالخصنة فتأمل **وكذا الحكم لو كان الخيار المستري** مذكور في بعض المقدمات  
**ومع خيار التعيين** المستري وهو ان يبيع احدا العيدين او التوين  
على ان ياخذ ايها ما شاء او يبيع احدا الثلاثة على ان ياخذ ايها ما شاء **فما**  
**دون الربعة** اما في الربعة فلا يجوز ذلك وهذا استحسانا وقال  
رحم والسفافي لا يجوز هذا أصلا وهو القياس لجهالة البيع وجه  
الاستحسان انه شرع الخيار للحاجة الى دفع الغير ليختار ما هو الارفق  
والاوفق والحاجة الى هذا النوع من البيع متحققة لانه يحتاج الى اختيار  
من يتقرب اليه او اختار من يشتريه لاجله ولا يمكنه البائع من الحمل  
اليه الا بالسر كليا لئلا يبقى امانة في يده فكان في معنى قيام الشرط وهذا  
الجهالة لا تنقضي الى المنازعة لتعيين من له الخيار فلا يمنع الجواز غير ان  
هذه الحاجة تندفع بالثلاثة لوجود الجيد والودي والوسط فيها ولا  
حاجة الى الربعة وثبوت الرخصة للحاجة وكون الجهالة غير مقضية  
الى المنازعة فلا يثبت باحدهما ثم قيل يشترط ان يكون في هذا العقد  
خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الكبير فيكون ذكره  
على هذا الاعتبار اتفاقا لا شرطا قال في الاسلام هو الصحيح فعمل  
قواك هذا القائل اذ لم يشترط خيار الشرط يلزم العقد في احدهما  
حتى لا يرد الا احدهما وعلى قول الكرجي له ان يردهما لان هذا الخيار  
مختار يمتثل خيار الشرط ولو شرط خيار التعيين للبائع اختلف المانع  
منه فذكر الكرجي في مختصره انه يجوز استحسانا وذكر في الميزان لا يجوز  
لانه جواز المستري الحاجة محالة للقياس ولا حاجة اليه للبائع  
وافر كان خيار التعيين المستري وفيه فسخك احدهما او تعين لزوم  
البيع فيه يثبت لامتناع الرد بالعيب وتعيين الاخر لئلا يمانه لان الدار  
تحت العقد واحد والذي لم يدخل في العقد فبضه باذن مالكه  
لا على سبيل اليسر ولا بطريق الوثقة وكان امانة في يده هذا اذا  
هلك احدهما قبل الاجزاء وان هلكا معا يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما



السبع والامانة فيها العدم الاولوية يجعل احدها مبيعا وامانة  
ولا فرق بين ان يكون الثمن متقفا او متقفا وكذا لو ملكا على التقاقب  
ولا يرى الاول منها يجب نصف نصف من كل واحد منهما لما قلنا بخلاف  
ما اذا اتفقا ولم يملك احدهما حيث يبقى خياره على حاله وله ان يرد احدهما  
لا سيما محل لا يترا البيع قلنا التقين بخلاف الهالكه ولكن ليس له ان  
يردهما وان كان فيه خيار الشرط لانه العيب يمنع من الرد بخلاف الشرط  
**ولو استترا اي ولو استترا اثنان عبد بالخيار اي للمستري فرضي احدهما**  
**بالبيع** بان اسقط خيار **لا يرد** **الاخر** عند ابي حنيفة وقاله ان يرد  
لانه لو لم يملك فسخه كان الزام عليه لبرضاة وفيه ابطال لما ثبت  
من حقه لان كلا من الاجازة والفسخ حقه وبه قالت الثلاثة وله ان  
رد احدهما دون الاخر بوجوب عيبا في البيع لم يكن عند البائع اعني  
عيب الشراكة وحضه في الحر قلا عن البناء بما اذا كان بعد القبض  
اما قبله فليس له الرد يعني اتفاقا **وكذا اي على هذا الخلقان خيار**  
**الردية وخيار العيب** فان قلت يبعه منهما رضى منه بعيب التبيين  
قلت اجيب بانه ان سلم فهو رضى به في ملكها لاني ملكه بنفسه ثم شبه  
بما تقدم مسيلة اخري فقال **كما يلزم البيع لو استترا اي لو استترا**  
**من رجلين صفقة واحدة** **على ان الخيار لما اي للبائع فرضي احدهما دون**  
**الاخر** فليس لاحدهما الا بقراد اجازة او رد اقال في الخاتمة ورجل استترا عبد  
من رجلين صفقة واحدة على ان البايعين بالخيار فرضي احدهما بالبيع ولم يرض  
الاخر لزمهما البيع في قول ابي حنيفة انتهى **استترا عبد الشرط خيره او كتبه**  
**قطر العبد بخلافه** اي بخلاف ما ذكره بان كان غير حارا او غير كاتب اخذ  
**بكل الثمن** السمي ان شاء **او ترك** لغوات الوصف الموعود فيه **بخلاف سراه**  
**ساة على انها حامل او تكتب كذا وكذا** اطلاقا حيث يفسد البيع لانه ليس من قبيل  
الوصف وانما هو من قبيل الشرط الفاسد اذ لا يعرف حقيقة لانه يحمل الله  
لبن او حمل او انتفاخ حتى لو شرط انها حلوب او لبون لا يفسد لانه وصف  
ولو قال بخير كذا ونقصا عا او تكتب كذا قد لا يفسد لما ذكرنا وشرطه  
ان يندرج على الكتابة والخير قدرها بطلاق عليه اسم الكاتب والخيار وان  
كان لا يحسن هذا المقدار فله الخيار ولو استترا بقره على انها حلي  
فولدت عنده فشرب اللبن وانتق عليها فانه يرد لها والولد وما شرب من  
من اللبن ولا شيء فيما اتفق لان البيع وقع فاسدا فكانت في ضمانه  
والنقطة عليه ولو استترا ساة على انها نجيحة فاداهي مريض ببيع  
الخيار لان حليها واحد في انفسد قلت وكذا لو استترا بقره فاداهي حلي  
كذا في البحر من باب النوازل وفي المجتبى من جمع البخاري الاصل فيه ان الاشارة

مع التسمية ان اجتمعا كان المسار اليه من خلاف جلت السمي فالعقد فاسد  
وان كان من جلته فالعقد جائز بمران كان المسار اليه دون السمي كان  
الخيار للمستري والا فلا والنياب اجناس والذكر مع الانثى في بيئ ادم  
جلته حلالا وفي سائر الحيوانات جلت واحد واحد الا ان المسار اليه من  
خلاف جلت السمي فانما يتعلق العقد بالسمي اذ لم يعلم المستري به اما اذا  
به فالعقد يتعلق بالمسار اليه كن قال فبعتك هذا الجار واسارا الى العبد  
فانه يصح استترا ثوبا على انه هروى فاداهي بطني فالبيع فاسد عندنا وكذا  
على انه كتان فاداهي قطن او ابيض فاداهي مصبرغ او مصبرغ بعصن فاداهي  
هروى عفران او دار على ان بناها حجرا فاداهي هولين او على القلا بنا فيها ولا  
تخل فاداهي بنا او تطل او ارضنا على ان استجارها كلها مثمرة فاداهي هولين واحد  
منها غير مثمرة ففسد البيع فيها ولو استترا جاريتي على انهما مولدة اذ كوفه  
فاداهي مولدة بعد اذ او غلاما على انه تا جارا وكاتب او بعينه فاداهي يحسنه  
او على انه تطل فاداهي هروى او خشي او على عكسه او على ان يطل فاداهي بطل  
او على ان يطل فاداهي فوجدها فحلا او على انه لم يمسح فوجدها فحما فان  
هنا الحيوان حامل فوجدها غير حامل جازا البيع فيها واما لها وله الخيار  
ولو استترا على انه بطل فوجده بطلا او حملا او بعينه فاداهي تان او طاعة او جارية  
على انها تان او حلي او بنت فوجدها بخلافه الى خير حاز ولا خيار له فيها واما اذا  
وجده على صفقة خير من الشرط استترا ساة او طاعة او بقره على انها حامل ففسد  
البيع الا في رواية الحسن والامع في الامة جواز وعلى انها حلوب او لبون جاز وعلى  
انها تكتب كذا وتضع بعد شهر ففسد من باع داره بما فيها من الخدوع والانبوب  
والحشيش والنخل فاداهي ليس فيها شيء من ذلك لا خيار للمستري الى هناك لأم المجتبى  
وفي الخاتمة ولو باع جاريتي على انه بري من الحمل جاز ولو باع على انها حامل ففعل  
فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان الشرط من قبل البائع جاز لانه  
براة عن العيب وان كان الشرط من قبل المستري لا يجوز الشرط لان الشرط  
اذ كان من قبل المستري لا يجوز الشرط لان الشرط اذ كان من قبل المستري  
كان مقصوده الزيادة وانما هو هومة ففسد البيع كالشرط الحمل في البهايم  
وهكذا روي هشام عن محمد بنهما الله انه قال جاز البيع الا ان يظهر المشتري  
انه يحتاج الى الظير وهذا ساة الى اما قال الفقيه ابو جعفر محمد بنهما الله روي  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا استترا جاريتي على انها حامل فاداهي  
ليست بحامل كان البيع لهما وليس للمستري ان يرد لها ووجه ما قلنا ان  
الحمل في الجوار عيب عند الناس فلا شرط الحمل بمثلية شرط البراة على العيب  
فيكون البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يربعون في شراء الجوازي  
لاجل الاولاد كان فاسدا انتهى **والقول للفرق في الجار اي في الاحد المتبايعين**



شرطنا الخيار وانكر الآخر فقول قوله بما في دعوى الاجل والمعنى فان القول  
للمتكر **استمر جارية بالخيار فدر غيرها بدلتها قايلا بها المستزادة**  
فتنازع البائع والمشتري **فقال البائع** عتقت والمبيعة ليست هي وانكر المشتري  
العتيق وليس للبائع بيعة **فالقول الثاني** قري مع اليمين **وخيار البائع**  
**ويطلبه** لان المشتري لما ردها رضى بتمليكها من البائع بذلك الثمن فكان للبائع  
ان يملكها كذا في الدرر والعزى فولا عن الواقعات **ولو قال البائع عند رده**  
**كان يحسن ذلك لكنه مني عنك فاقول للمشتري** لان الاصل عدم  
الخبر واكتناجه وكان الظاهر شا هره كذا في تبين اكثر **ولو استزاده من**  
**غير اشتراط كتيبه وخبره فكان يحسن ذلك ففسيه في يد البائع رده**  
**عليه** لانه استحق تسليمه على الصفة التي وردها العقد فادانته فغير  
البائع قبل القبض فبرده كذا في شرح الكتل لا امام الذي يلبي وجبه اذا اختار الآخر  
اخذ جميع الثمن لان الاوصاف لا يبقا بلها من الثمن كذا في تايضة ادلفس  
مستدر ولها لا يفسد العقد ولو اختلف يستدني هذا **باب**  
في بيان احكام **خيار الروية** قرمه على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك  
يمنع لزوم الحكم والمزوم بعد التام والامتناع من قبيل امتناع الشيء الى شرطه  
لان الروية شرط ثبوت الخيار وعدم الروية هو السبب لثبوت الخيار عند الروية  
**هو اي الخيار يثبت في الشراء والاحارة والعتمة والصلح عن دعوى الما**  
**على شئ بعينه** ذكره في البحر معزيا الى العراج وخيار الروية لا يثبت في كل عقد  
لا يفسخ بالرد كما لم يرد الخلع والصلح عن القصاص والرد خيار الروية فسخ  
قبل القبض وبعد ولا يحتاج الى انقضاء ولا رضا البائع وينفسخ بقوله رده  
الا انه لا يصح الرد الا بعلم البائع عندها خلا فالسباي وهو يثبت حكما لا بشرط  
ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى انه لو تصرف فيه جاز لفرضه  
وبطل خياره ولزم الثمن وكذا لو هلك في يد اوصار الى حال لا يملك فسخ  
بطل خياره كذا في السراج الوهاج **صح الشراء والبيع** **باب** **ما لم يرباه** اي  
المشتري والبائع يعني يجوز ان يشتري شيئا لم يره وكذا يجوز ان يبيع  
رجل شيئا ملكه ولم يره كما اذا اودع لما روي او عثمان رضى الله عنه  
باع ارضه بالبصرة من طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه فقبل طلحة  
انك قد عتقت فقال في الخيار لا يبي استعربت ما امره وقيل لعثمان  
انك قد عتقت فقال في الخيار لا يبي بعت ما امره فحكما جيبون  
رضي الله عنه فنفى بالخيار طلحة وكان ذلك بحض من الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم والمراد بالروية العلم بالمقصود من باب عموم المجازات  
الروية من افراد المعنى المجازي ليشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف  
بالشئ كالمسكة وما استزاه الاعمي والفتية استري ما يذاق ليملا لذاته

سقط

سقط خياره **والاشارة اليه** اي الى البيع **والاشارة الى مكانه** **سقط الجواز**  
حتى لو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز الاجماع كما في البحر وبض عبارته  
واطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سمي حين البيع او لا وسوا اشار الى  
مكانه او اليه وهو حاضر مستورا ولا مثل ان يقول بعت منك ما في كبر وعامة  
المشايع قالوا اطلاق الجواب يدل على الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز  
لمثلة البيع من كل وجه والظاهر ان المراد بالاطلاق ما ذكره شمس المنة  
وصاحب الاشراف والذخيرة من ان الاشارة اليه او الى مكانه شرط الجواز  
حتى لو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع مثل ان يشتري ثوبا  
في جواب اوزنياني زرق او حنطة في غزارة من غير ان يري شيئا ومنه ان  
يقول بعتك درة في كمي صفتها كذا وهذه الجارية وهي حاضرة مستقنة  
بعد القول لجواز ما لم يعلم حينه اصلا كما ان يقول بعتك شيئا بفسرة  
كذا في فتح القدير وفي حاشية اخي زاده ذكر هذا البحث ثم قال وقال عامة  
منايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو لا يصح وقال بعضهم لا يجوز  
يوريه ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث يستلزم كون البيع حاصل  
موجودا مهييا مقدورا للتسليم وما في المبسوط من ان الاشارة اليه او الى  
مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع  
مثل ان يشتري ثوبا في جواب اوزنياني زرق او حنطة في غزارة من غير  
انه يري شيئا ومنه ان يقول انتهى وفي العناية قال القدوري من  
اشترى شيئا لم يره قال يبيع جاز معناه ان يقول الرجل لغيره بعتك  
الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا والدرة التي في كمي هذه وصفتها كذا  
ولم يذكر الصفة او يقول بعت منك هذه الجارية المتقنة فانه جاز  
عندنا وله الخيار اذا لاه وعند الشافعي لا يجوز وكذا كذا العين الغايب  
المشار الى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير ما سمي والمكان  
معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لان كلامنا  
في عين هو جاز لو كانت الروية حاصلة لكان البيع جازيا بالاجماع  
قال الشافعي في البيع مجهول والمجهول لا يبيع ببعه كما يبيع بالرقم  
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار  
اذا راه وهو نص في الباب فلا يترك بلا معارض فان قيل هو معارض  
بحديث حكيم بن حزام وهو انه قال عليه الصلاة والسلام لا تبع ما  
ليس عنك والمراد ما ليس بمري المشتري لاجتماعنا على ان المشتري  
اذا كان راه فله عقد جاز وان لم يكن حاضرا عند العقد قلنا بل  
المراد النهي عن بيع ما ليس بملكه بدليل قننه الحديث فان حكيم بن حزام  
رضي الله عنه قال يرسول الله ان الرجل يطلب مئتي سلعة



لست عندي فابيعها منه لما دخل السوق فاستجدها فاستقر  
فأسلمها اليه فقال عليه الصلاة والسلام لا تنع ما ليس عندك وقد  
اجمعنا على انه لو باع عبدا مرييا لا يملكه ثم ملكه فسل الميرجوز ودك  
دليل واضح على انه المراد به ما ليس في ملكه والمقول وهو ان الجاهل  
لعدم الروية لا تنفي الى المنازعة مع وجود الخيار فانه اذا لم ير  
رده ولا نزاع تمت بمقتضى خياره دائما فثبت اليها لو قلنا باننا انما  
ولم نقل به وصار ذلك جملة الوصف في المعايير المستأجرة بالاشياء  
مربا مستأرا اليه غير معلوم عدد رعايته فانه يجوز ان يكون معلوم  
المعين وان كانت ثمة جملة كونه لا تنفي في النزاع انتهى **وله** اي المستأجر  
**ان يرد** اي يرد الشيء الذي استأجره فلم يره **اداره** لما رويته **وان رده**  
اي قبل ان يره لان الخيار معلق بالروية على ما رويته **فله** اي قبل ان يره  
**مع فسخه** **والاصح** في المحيط قبل لا يملك فسخه قبلها وقبل يملك وهو  
لا يفسخ كما يملك بالخيار يملك بسبب عدم لزوم البيع كالعارية والوديعة  
والوكالة والشركة وعدم اللزوم ثابت بسبب جملة المبيع كذا في البحر  
**وبيت الخيار** اي خيار الروية **طلقا** **غير موقت** بمدة ما لم يوجد مسطرة  
فهو الاصح كما في المعايير وفي البحر واختلفوا هل هو مطلق او موقت  
فقبل موقت بوقت امكان الفسخ بعدها حتى لو تمكن منه ولم ينسج  
سقط خياره وان لم يوجب الاجارة صريحا ولا دلالة وقيل بيث الخيار  
مطلقا بغير عيب في نوادر ابن رستم وذكره محمد في الاصل وهو الصحيح  
لاطلاق النسخ والعبرة بعين النص لا بعنايه وعنايه الى المحيط والله  
اعلم **ويسترد فسخه علم البايح** بالفسخ لما في عدم علمه انما المحيط والله  
**والاخبار** **البايح** **المريه** وهو قول اي حنيقة اخرا رجح اليه لم يثبت  
عنايه المتقدم **وكي روية** **ما يودن** اي يعلم **بالقصور** **كوجه** **صير**  
**وجه رقيق** **وجه دابة** **وقلنا** **واما** **كرا** **القبيل** في الدابة لانه اذا اراد  
وجعها فقط لا يسقط خياره لان الموضع مخصص مقصود فيها بخلاف  
الدينق وهو قول اي يرسى وقال محمد لا خيار له لان الاصل في الخيار  
الرجح فيمكن برؤية كالعبد **روية** **ظاهر** **مطوي** وفيه خلاف  
زفر هو يقول لا بد من فسخه كله قلنا ما يتفاوت جوانب ثوب واحد  
يتمكن الاستدلال ببعض على البعض الا ان يكون في باطن الثوب  
ما يفسد بالنظر كوضع العلم ووجه العمامة ونحوه فيجوز لا يسقط خياره  
بدون الفسخ والخيار قول زفر كما في كثير من المعتمدين وكذا انما  
**روية داخل** **دار** **فان** زفر لا بد من روية داخل البيوت **فان** **الاصح**  
لان ساقها تختلف فلا بد من روية ذلك كله وفي جامع النضر

هذا خيار الروية  
غير موقت

من التفسير  
صحيح

وبه يفتي وظاهر الرواية انه اذا اراد ارجحها او اراد ارجح البستان من خارج  
فانه يكتفي به وفي البحر والاصح ان جواب الكتاب على وقاق عادتهم في الابنية فان  
دورهم لم تكن متفاوتة يومين فاما اليوم فلا بد من الدخول داخل  
الدار لتفاوتت فالنظر الى ظاهرها لا يوقع العلم بالداخل في الجوهرة لا بد  
من روية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى **وكي** **شاة** **الحكم**  
لحصول المقصود به **وكي** **فقط** **شاة** **قنية** اي لا بد ان ينظر الى سائر جسدتها  
في الظهيرة وفي شاة القنية لا بد من النظر الى سائر جسدتها انتهى  
فليحفظ فان بعض عبارات ربما توهم الاقتصار على روية صرعا وشاة  
القنية هي التي تجس في البيوت لاجل النتائج اقسنيته بمعنى اخذته لنفسه  
قنية اي اخذ المال للسل لا للتجارة وفي الجوهر ولو استري بقرة حلوا في كلها  
ولم ير صرعا فله الخيار لان الصرغ هو المقصود **وكي** **في** **مطوي** **لانه** **للعرف**  
المقصود وان كان مما يشتم فلا بد من شاة كالمسك وفي الولو الحنية استري  
بأخيه مسك فاخرج المسك منها ليس له الرد بخيار الروية ولا بخيار العيب  
لان الاخراج يدخل عليه عيبا ظاهرا حتى لو لم يدخل كان له ان يرد بالخيار  
بالعيب والروية جميعها انتهى **اي** **يكتفي** **روية** **الحاج** **دار** **وهي** **على** **القنية**  
كما تقدم تقريره **روية** **وهي** **في** **زجاج** **اي** **لا** **يكتفي** **ذلك** **قال** **في** **الجوهرة** **ولو**  
**راي** **ما** **استأجره** **من** **وراء** **زجاجة** **او** **في** **مراة** **ان** **كان** **المبيع** **على** **شاة** **حوص**  
**فراه** **في** **الماء** **فليس** **ذلك** **برؤية** **وهو** **على** **خياره** **لانه** **لم** **ير** **على** **حقيقته** **وهي** **هينة**  
**ويقال** **هنا** **من** **نظر** **الى** **فرج** **من** **وراء** **زجاجة** **فانه** **ينفلق** **به** **حرمة** **المصاهرة**  
**ويوافق** **بمعاد** **الزجاج** **ولو** **كانت** **في** **وسط** **الماء** **فراي** **فرجها** **عن** **شهوة** **وهي**  
**فيه** **ثبتت** **حرمة** **المصاهرة** **كذا** **في** **الفتاوى** **انتهى** **وكي** **روية** **وكيل** **قبض** **و**  
**وكيل** **نار** **اليني** **روية** **رسول** **اي** **رسول** **المستري** **اعلم** **ان** **هنا** **وكيلا** **بالشرا** **وكيلا**  
**بالقبض** **ورسولا** **صورة** **التوكيل** **بالشرا** **ان** **يقول** **الموكل** **كن** **وكيلا** **عني** **بشرا**  
**كرا** **وصورة** **التوكيل** **بالقبض** **ان** **يقول** **كن** **عني** **وكيلا** **بقبض** **ما** **استزيت**  
**ومارائه** **وصورة** **الرسالة** **ان** **يقول** **كن** **عني** **رسولا** **بقبضه** **فروية**  
**الوكيل** **الاول** **تسقط** **الخيار** **بالاجماع** **وروية** **الوكيل** **المالي** **تسقط** **عنايه**  
**حنيقة** **اذا** **قبضه** **بالنظر** **اليه** **فيجوز** **لليسر** **ولا** **للموكل** **ان** **يردها** **الا** **من**  
**عيب** **واما** **اذا** **قبضه** **مستورا** **فمراه** **فا** **سقط** **الخيار** **فانه** **لا** **يسقط**  
**لانه** **اذا** **قبضه** **مستورا** **ينتهي** **التوكيل** **بالقبض** **النافع** **ولا** **يملك** **استقاطه**  
**قصير** **البصير** **ورثه** **احنيا** **فان** **ارسل** **رسولا** **قبضه** **ماراه** **فالمستري**  
**ان** **يرده** **وقال** **الموكل** **بالقبض** **والرسول** **سوا** **ان** **قبضه** **بعد** **الروية** **لا** **يسقط**  
**خيار** **المستري** **مع** **عقد** **الاعبي** **اي** **بيعه** **وشراوه** **وساير** **عقوده** **لانه**  
**مكلف** **محتاج** **اليها** **فصار** **كالبصير** **وتغافل** **الناس** **به** **من** **غير** **تكر** **فصار**



كالبصير ونفعا من الناس به من غير تكبر فصار بمنزلة الاجماع وفي الغواير  
الذينية ان الاعمي كالصير الا في اثني عشر سبيلة لاجهاد عليه ولاجة ولاجة  
ولا ح وان وجد قايما في الكل ولا يصح كونه شاهدا ولو فيها تقبل فيه الشهادة  
بالشفا مع على المذهب ولاديه في عينيه واعما الواجب حكومتهم بحكمه وكبره فان  
وجد وامامته الا ان يكون اعلم القوم ولا يجوز اعتناقه عن التكليات ولا  
كونه اماما اعظم ولا قاصبا ويكون ذججه ولا يصح ان يكون تزجها فما عي  
انفاضي ذكره في الجرا انتهى **تفسير اخباره** اي الاعمي **اذا اشترى جيس**  
اذا كان مبيع سما يعرف بالجس اذا وجد الجس منه قبل الشراء وما اذا اشترى  
الجس لا يسقط خيار بل يثبت باتفاق الروايات ويمتد الى ان يجوز  
ما يدل على الرضى من قول او فعل في الصحيح **وهم** ان كان مما يعرف بالشم  
الصير **ودوقه** اي ان كان مما يعرف بالذوق **وصفه عقار** له لانه لا يسقط  
الي معرفة الابن حتى يسقط خياره بعد ذلك وعن ابي يوسف انه اشترى  
مع ذلك ان يوقف في مكان لو كان بصيرا لراه منه وقال الحسن بولوك  
بقبضه له وهو يراه وهو شبه بقول ابي حنيفة وقال بعض ابي  
بل لا يسقط خياره بمس الحيطان والاستجار مع الوصف وان انصرف  
الوصف بعد ما وجد منه ما يدل على الرضا فلا خيار له لان العقد  
نقروا اشترى البصير ثم عي قبل الروية انتقل الى الوصف لوجود العلم  
قبل العلم هناك **او جهده** المهورات من الشراء والذوق والجس وقدر  
من الاعمي **قبل شرائه ولو جرت بعده** اي بعد شرائه **ثبت للخيار**  
اي بالذوق لانها مسقطه **يمتد الخيار ما لم يوجد منه ما يدل على**  
**الرضا من قول او فعل في الصحيح** كما قدمناه ذكره في تبين ذلك  
وعينه ومن راي اخر **ثوبين** فاشترى اهما **راي الثوب المزي** الاخر  
**ردهما** اي رد الثوبين ان سا كان روية احدهما لا يقتضي عن روية الاخر  
لستقارن بقي خياره فيما امره **لا رد الاخر وحده** لهية عليه الصل  
والسلام عن طريق الصفة فيرد هاجبها ضرور **ولو اشترى**  
**قاصد الشراء** اي حال كونه قاصدا للشراء عند رويته فلو اراد لا قصد  
ثم اشتراه وكما خيل في الظهيرية معرا عنه بقيل ووجهه ظاهر  
كما قال **يختارهم الله تعالى** لانه ادراة لا قصد الشراء الا بما  
المستدلم يقع معرفة وقوة تدركه عولنا عليه في هذا المختصر  
**عالمنا به مرفوعة وقت الشراء** لم يعلم به له الخيار لعدم الرضا  
**فلا خيار له** لان العلم بالاوصاف حاصله بالروية السابقة على  
المذكور **لا اذا تغير** فخير لان تلك الروية لم تكن تقع معلومة بالوصف  
وكان له امره **راي ثانيا** فخرج البايع بعضها ثم اشترى الباقى

فله

**فله الخيار** وكذا الرواية ثوبين ثم اشتراها بثمن متفاوت ملفوفين  
فله الخيار لانه ربما يكون الاردي بالكثر الثمنين وهو لا يعلم كذا في البحر معزنا  
الى الظهيرية **ولو سمي لكل واحد** منها اي من الثياب **عشرة** اي لا خيار له لان  
الثمن لما لم يختلف استويا في الاوصاف كذا في البحر معزنا الى المحط و  
المجتبي اشترى ثوبا لغيره ليس للبائع ان يطالبه بالثمن قبل الروية انتهى  
وفيه وليس له الدارهم والدافير والديون خذ الروية ولو كان ان كان  
التدوين اذ تبرا او حليا مصوغا فله الخيار انتهى ولو تبايعا عينا بعين فلهما الخيار  
انتهى **والقول للبائع اذا اختلفا في الصغير** مع يمينه لان التفريط وسبب  
اللزوم ظاهر طلقه في اكثر وهو مقيده بما اذا كانت المدة قريبة ومن ثم قلت  
**والدق قريبة** وهذا القيد صرح به في البحر وقال لان الظاهر شاهد له اما اذا  
بعدت المدة بان راي جارية شابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة وزعم البائع  
انها لم تتغير فالقول للمشتري وبه يقتضي الصدر الشهيد والامام طبر الدين  
المرعشي كذا في الذخيرة وفي العناية قال قوله يعني صاحب الهداية الا اذا  
بعدت المدة على ما قالوا المتأخرون استثناس قوله يعني صاحب القول  
قول البائع فانه حينئذ يكون القول قول المشتري لان الظاهر شهد له  
فان الشئ يتغير بطول الزمان ومن شهد له الظاهر فالقول قوله واليه  
مال شمس الامنة السرخسي وقال ارايت لو كانت جارية شابة راها فاشترها  
بعد ذلك بعشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير لا يصدق على ذلك **وان**  
**يعمله** **فالمشتري** وقد تقدم معناه **كالواختلاف في الروية** اي كان  
القول للمشتري لاختلاف في اصل الروية لانه امر حادث والمشتري يتكبر في القول  
قوله مع يمينه وفي المحيط لو اراد المشتري ان يرد فأنكر البائع كون المورد  
معيبا فالقول للمشتري وكذلك في خيار الشرط لانه انفسخ العقد برده  
وبقي ملكه البائع في يده فيكون القول قول القابض في تعيين ملكه امينا  
كالواختلاف في المورد والعاصب ولو اختلفا في المورد بالعيب فالقول للبائع  
لان العقد لا ينفسخ بفسخ المشتري حتى يلزمه الغنا في يمين المشتري  
مذموم على الفسخ والبائع يتكبر فيكون القول قوله كذا في البحر **اشترى**  
**ولم يره العود بالكسر** مثل ومنه عود البناع **وباع منه ثوبا او**  
**وهو** **وطه** **رده بخيار عيب لا يرد**ه **بخبسار** **اوية او شرط**  
لانه نقدر المورد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما بقي تفريق الصفة قبل التمام  
لايه خيار الروية والشرط ينعان تمامها بخلاف خيار العيب تمامها  
معية بعد القبض وقد اخل 2 اكثر فيقتل التسليم في الهبة ولا بد منه  
لان لا يخرج عن ملكه بها الا معه واد اقيدها به 2 الهداية والمسيلة  
موصوفة فيها اذا كان بعد القبض كما قيل به في الجا مع الصغير والام يصح

لا



بيع الثوب قبل قبضته كذا في العناية وإما قبله فالكل سوا لا تتم الصفقة  
معه ثم يقع الفرق بين القبض وعدمه فيما إذا اشترى ثيابا ولم  
يقبضها ثم أطلع على عيب بأحد هاتين لا يرد المبيع وحده بخلاف  
ما إذا كان بعد قبضتها فلو عاد إليه بسبب هو فنتج فهو على خيار  
الروية كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وعند أبي يوسف لا يعود بعد  
سقوطه خيار الشرط وعليه اعتماد القذوري كذا في الهداية ونزاع  
الفتير ما اعتمد القذوري صححه قاضي خان وحقيقة المحظوظة  
تتمس الأئمة لحظ البيع والهنه ما نفا زاد فيمل المقتضي وهو خيار  
الروية عمله ولحظه أبو يوسف على هذه الرواية مسقطا إذا سقط لا  
يعود بسبب وهذا وجه لأن نفس هذا التصرف يدل على الرضا  
ويبطل الخيار قبل الروية وبعد هذا انتهى هذا **باب** في بيان الكلام  
**خيار العيب** اخذ خيار العيب لأنه يمنع للزجر بعد التمام وإضافة  
الخيار إلى العيب من باب إضافة الشيء إلى سببه من **وجوه بصرية ما يقع**  
**الزجر عند الخيار** هذا هو تعريف العيب شرعا وأما في اللغة فيقال غاب المتاع عيبا  
من باب سار فهو غائب وعابه صاحبه فهو عيب يتعدي ولا يتعدي  
والفاعل من هذا غائب وعيب مبالغة والماسم الغائب والمغاب وعيب  
بالشدة يدل عليه إلى العيب واستعمل العيب اسما وجمع على عيوب كذا في  
المصباح وفسره في فتح القدير وشرح الكثر للعيني بما جمل عنه أصل الفطرة  
السليمة انتهى وأما كان العيب ما ذكره من كونه ينقص الثمن عند  
التجار لأن النقص ينقصان المالية وذلك بانقص القيمة والمرجع  
في معرفته عرف أهله وهم التجار وأرباب الصنائع إن كان المبيع من  
المصنوعات كذا في فتح القدير وهو لا يخرج عن التعريف لما المقصود  
من التجار وأرباب المعرفة بكل تجارة وصنعة كما لا يخفى فنقول يستحق  
الله بعد ذكره كلام المال فلا يقتصر الحكم على التجار يسيره إلى أن قول  
الكتير غير جامع خلاف التحقيق بل كلام الكثر بالقول حقيقة فائدة على  
الطلاق فتمثل **أخره بطل الثمن** **أورد** أي المبيع العيب بجميع  
أورده على البائع لأن مقتضى العقد يقتضي السلامة من العيب ففقد  
ثباته بتعدي ولا ينقص من الثمن شيئا لأن الأوصاف لا يثبت لها شيء  
من الثمن بخلاف ما إذا صارت مقصورة بالاتلاف فإن حدث  
العيب بغير البائع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن  
إن الاختار الأخذ وحدث عند المشتري عيب آخر حيث يكون له الرجوع  
بنقصان العيب على البائع على ما يجب أن سأل الله تعالى ثم شرع  
يبين ما ينقص الثمن عند الخيار فقال **كالإطلاق** وهو هروب العيب

والجارية

والجارية **والأول في الفرائض** لأنها توجب نقصان القيمة عندها إذا  
وجد هذه الأشياء من صغير غير مميز لا يكون عيبا وإن كان مميزا يكون  
عيبا ويرد بالبلوغ فإن عاوده بعد البلوغ يكون عيبا حادنا غير  
الأول لأن البول قبله لصفته في المائة وبعد له في البطن والأناق  
قبله حب اللعب والسرقة لقلة المبالاة وبعد يكون حبث في الباطن  
وهو باق قبله حب اللعب والسرقة لقلة المبالاة حتى لو وجد شيء  
منها عند البائع قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري بعد البلوغ لم  
أن يرده بزوال الأول بالبلوغ ولو وجد عند البائع قبل البلوغ ثم  
وجد عند المشتري أيضا قبله يرده به ما لم يبلغ لأخذ السبب  
وكذا إذا وجد عند البائع بعد البلوغ ثم عند المشتري أيضا بعد  
يرده والسرقة لا تختلف بين أن يكون من المولى أو من غيره إلا إذا  
سرق من المولى شيئا لئلا فإنه ليس يعيب وإن سرق منه طعاما ليس  
فهو عيب ولو سرق منها سيرا حتى الفلس والفلسين لا يكون عيبا  
بالاتفاق وإن لم يخرج لاختلاف فيه والاستيه إن يقال إن كان البلد  
كسرا مثل القاهرة يكون عيبا وإن كان صغيرا بحيث لا يخفى عليه أهلها  
لا يكون عيبا **وكما تختلف صغرا وكبرا** وقد تقدم معناه وحاصل  
المخاب بها كذا في الرموز لقلة من التفتة إن هذه الأشياء في الصغير  
الذي لا يعقل ولا يملك وحده لا يكون عيبا إذا كان صبيعا عاقلا يكون عيبا  
وتكن عند الخا والمالة يثبت حق الرد لا عند الاختلاف بالثبت بانه  
ابق عند البائع ثم ابق عند المشتري كلاما في حالة الصغر عيب وهو  
قلة المبالاة وقصور العقل وضعف المانة وفي حالة الكبر يكون سوء  
اختاره وداني الباطن فإن اتفق الحال أن علم المبيع واحد فيكون  
هذه العيب ثابته عند البائع فاما إذا اختلف لا يعرف لأنه يجوز أن يزول  
الذي كان عند البائع ثم حدث النوع الآخر عند المشتري فلا يكون له  
حق الرد كالعباد أعم عند البائع ثم جزم عند المشتري فإنه لا يكون هذا  
الثاني غير ذلك النوع لا يثبت حق الرد وإن كان من نوعه يثبت حق  
الرد في نفسه **والجنون** لأنه فساد في الباطن كما في الرموز وفي البلوغ هو  
اختلال التقوى التي بها أدراك الكليات وبه يعلم تعريف العقل من أنه  
القدرة المذكورة **ومر** أي الجنون **لا يختلف** أي بالصغر والكبر حتى لو  
وجد عند البائع في صغره وعادوه عند المشتري بعد الكبر يرد ومقداره  
أن يكون أكثر من يوم وليلة وما دونه لا يكون عيبا وقيل المبيع عيب  
وما دونه لا يفي فتح القدر لا بد من العاودة عند المشتري بعد الوجود  
عند البائع ذل الأكل يرد في مسيل الأولى من الجارية والثانية التولد











وعنه يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل لانه يصنعه التبعيض وعليه  
الفتوى وفي المجتبى اكل بعض الطعام يرجع بنقصانه عيبه ويرد ما بقي  
عند محمد وبه يفتي وان باع فضة لا يرجع بنقصانه ويرد ما بقي عنده  
وبه يفتي ايضا ولو اشتري طعاما فاطعمه ابدا الصغير او الكبير او امراته  
او مكاتبه او ضيفه لا يرجع بشئ وان اطعمه عبده او مديرا او مولا  
يرجع لان ملكه باق انتهى وفي البحر والحاصل ان الفتوى على قولهما  
المرجع بالنقصان **ولو اعتق على مال او قتله** اي قتل العبد بعد  
اطلاعه لا اي لا يرجع بشئ لانه حبس بدله في الاول والرد استبح  
بفعله وهو مضمون عليه في الثاني **سرى كسرى وبيع كجوز**  
دلون وبندي وقتا وخيار **فكسر** قيد به لانه لو اطلع قبل كسره  
فانه يرد كما مر حوا هو بهذا الظاهر لانه الايضاح الى هذا العبد وقد خليه  
صاحب الكسرة وعرضا لا ينبغي **فوجد فاسدا** استبح به هو وعينه  
من الفقر او الدواب علفا لهم **فله** اي للمشتري **نقصانه** يرجع  
به على البائع ولا بد هنا من قيد اخر وهو ان لا يتناول منه شيئا  
بعد العلم بعيبه لانه لو كسر فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع  
بنقصانه لرضاه به **ولو لم يستفيع به اصلا فله كل الثمن** اي ان لم  
يستفيع به باه وجدا لبيع مزره والقمامرة والجوز ونحوه خالدا يرجع  
بكل الثمن لانه ليس بمال وكان البيع باطلا وقد يوجد البيع  
اي جميعه لانه لو وجد البطل منه فاسدا فان كان قليلا جازا البيع  
لعدم خلوه عنه عادة ولا خيار له وان كان كثيرا فالصحيح عنده  
البطلان وعندهما يجوز في حصه الصحيح منه والقيل الثلاث  
وما دونها في المائة والكثير ما زاد وفي فتح القدير لو اشتري دقيقا  
فجز بعضه وظهر انه مزرر ما بقي ويرجع بنقصان ملحتراته وفي  
المجتبى والواقعات هو المختار ولو كان سمنا ذابيا فأكله ثم اذ  
البائع انه كان وفقت فيه فارة رجع بنقصان العيب عندهما  
وبه يفتي كذا في المجتبى **با ع** المشتري **ما اشتراه** المبيع الذي  
اشتراه **فرد** المشتري منه **عليه** اي على المشتري الاول **لعيب**  
اي ليسيب عيب **رده على بايعه** لو رد عليه **نقصانه** فله  
لان الرد بالقضاء في حق الكل فيكون كانه لم يبعه غاية الامر انه  
انكر قتل العيب لانه صار ملكا باسرها بالقضاء كما في الهداية اطلقه  
فمثل القضاء بيمينه واقرار وتكول عن اليمين ومعنى القضاء بالافراد  
انه انكر الاقرار فاست باليمين كما في الهداية او اقر وادى القبول فتقضى  
عليه كما في الكافي وقيدنا بقوله بعد قبضه اي قبض المبيع لانه لو كان  
لو كان قبل قبضه فهو منقذ في حق الكل سواء كان نقضا او رضاهما  
المعراج معزنا الى المبسوط كذا في البحر وقد اخل صاحب الكسرة بغير  
اصحاب المتن بهذا القيد وقيد في البحر ايضا بان تكون البيعة قبل

الاطلاع على العيب اذ لو كان بعد لیسر له الرد على بايعه ولو رد عليه بما  
هو منقذ وعزاه الى الصغير **ولو** كان الرد **بما** بالتراضي من غير  
قضاء القاصي **لا يرد** على بايعه وقيل عيب لا يحد منه مثله كما لا يصح التزاي  
يرد للمشتري به عند البائع الاول والاصح انه لا يرد عليه في الكل كذا  
في الرمز قال وهذا اذا كان الرد بعد القبض وان كان قبله فله ان  
يرده على بايعه وان كان بالتراضي في غير العقار بان يبع غير العقار  
قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله يباعا حديدا في حق غيرهما فجعل  
منه في حق الكل وفي العقار اختلاف المشايخ على قوله الى خيفه رحمه  
الله والاظهر انه يبيع حديدا في حق البائع الاول وعند محمد منقذ  
وعنه الى يوسف يبيع في حق الكل **ادعي عيبا بعد قبضه المبيع**  
**يجوز للمشتري على دفع الثمن** الى البائع لاحتمال ان يكون صادقا في دعواه  
**لا يبرهن** اي يقيم البيعة لاثبات العيب بانه وجد بالمبيع عنده اي عند  
المشتري لانه اذا لم يوجد العيب ليس له ان يرد به بالعيب وان  
كان به عند البائع لاحتمال انه قال فادبره من انه وجد عنده  
بحيث ان يبرهن ايضا ان هذا العيب كان به عند البائع فنسخ العقد  
بينهما لثبوته في الحالين عنده وعند البائع **او يحلف بايعه** اذ لم يكن  
للمشتري بيعة على وجود العيب عنده وقيامه في الحال على قولهما  
لانه اذا اقر به لزمه فاذا انكره حلف فان حلف بري وان نكل ثبت قيام  
العيب للحال ثم يحلف ثانيا على ان هذا العيب لم يكن فيه عنده فان  
حلف بري وان نكل فنسخ الما حتى العقد بينهما واختلفوا على قول الى حينته  
فقبل حلف وقيل لا يحلف وهو الاصح لان الحلف ينزب على دعوى صحيحة  
ولا تصح الدعوى الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب عنده  
ولا يلزم من ترتب البيعة ترتب اليمين كذا في الجرد والاشياء الستة عنده  
**وان ادعي عيبه شهوده** بان قال شهوده بان ادفع الثمن **او حلف بايعه** لان  
الاستظهار ضررا بالبائع وليس فيه كبير ضرر على المشتري لانه على حجة متى  
اقامها رد عليه المبيع واخذ منه الثمن **وان نكل لزم العيب** بطله اي وان  
نكل البائع لزم المبيع لان النكول حجة فيه بخلاف الجرد حيث لا يكون فيها  
حجة وهذا المرحل فلهما **ادعي** المشتري **ابا** اي ابلغ العبد الذي  
اشتراه فانكره البائع واراد المشتري تخليفه **لم يحلف بايعه** اي بايع  
العبد حتى يبرهن اي يقيم البيعة **المشتري** انما على العبد **او عدله** اي عند  
نفسه **فان يبرهن** اي المشتري بان اقام البيعة **حلف** البائع حينئذ لان  
البائع لم يثبت خصما حتى يثبت المشتري ان العيب وجد فيه عنده  
المشتري عنما الى حينته وعندهما حلف وقد مر انما البيعة التحليف



قاله ان يخلط بالله ما يقع هذا هو الاخرط او ما يقع عندك قط  
 كما في الكثرة لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر المستري لانه يجهل انه  
 باعه وقد كان ابق عند غيره وبه يرد عليه وفيه د هول عنه وكذا قرأهم  
 بالله لقد باعه وما به هذا العيب ليس به نظر المستري ايضا لان العيب  
 قد يحدث بعد العيب قبل التسليم وهو وجب الرد وبالله ما يستحق عليك  
 الرد من العرجة الذي ذكره وبالله قد سلمه وما به هذا العيب ولو كانت العرجة  
 في باق العبد ليس بخليف بالله ما ابق مذ بلخ مبلغ الرجال لان الباقي في الصفة  
 يزول بالبلوغ ولا يخلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب ولا يابى الله لقد  
 باعه وسلمه وما به هذا في العيوب التي لا تظهر للعاين ولا يعرف اهي خادعة  
 عند المشتري ام لا وما العيوب التي لا تحدث مثلها كالاصبع الزائدة او الناقصة  
 فان القاضي يفتي بالرد من غير تخلف لتيقنه بوجده عند البيع الا اذا  
 ادعى البائع دعي المستري به وابنته بطريقه فانما حصل ان العيوب لا يقع  
 الاول ان يكون ظاهرا للمالك فحكمه ما ذكرنا والثاني ما لا يعرفه الا اطبا  
 كوجع الكبد والطحال ففرقة اذا انكر البائع قوله يقبل في تمام العيب  
 للمالك وتوجه الحضومة قول واحد من غير عكس ثم لا بد من عدلين  
 لاثباته عند البائع فيرد عليه اذ المبيع الرضوي به والثالث عيوب  
 لا يعرفها الا النساء كالترقي والقرن فيقتل في قيامه في الحال قول امرأة  
 واحدة ثقة ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقوله بل لا بد من تخلف  
 البائع وان كان قبله كذلك عند محمد وعبد بن يوسف يرد بقوله من غير  
 يمين البائع والذراع عيوب غير ظاهرة للعاين ولا يختص سمعها الا اطبا  
 ولا النساء كالاياق ونحوه فحكمه ما ذكرناه **استحق بعض المبيع** فان كانت  
 استحقاقه **قبل القبض خير في الكل** لتفريق الصفة قبل التمام وان كان  
 استحقاقه **بعده** اي بعد القبض **خير في القمي** لانه لا يفيض في القمي  
 كالنوب عيب فيختار بخلاف المتلي وفي سروط ظهور الدين المرعينا في اذا استحق  
 نصف الدار شيئا بعد او ثلثها او ربعها فالمشتري بالخيار عندئذ ان شاء رد ما  
 بقي ورجع بجميع الثمن وان شاء امسكه ما بقي ورجع على البائع بثلث المستحق  
 وان استحق منها موضع بعينه ان كان قبل القبض فهو بالخيار كما ذكرنا وان  
 كان بعد القبض فلا خيار له ورجع بثلث المستحق وقال الخضا ان  
 يرد الكل ويرجع بالثمن وذكر في بيع سرج الطهاوي اذا اشترى شيئا ثم  
 استحق بعضه فان كان شيئا مما لا يمكن تمييزه الا بغيره كالدار والارح  
 والكرم وزوجي الخف ومصراع الباب والعبد يتخير المشتري والافلا  
 وذكر في اخر باب الربا من شرحه ايضا اذا استحق بعض المبيع فانه ينظر  
 ان استحق قبل القبض بطل البيع في مقدار المستحق والمشتري بالخيار في الباقي

العيب بهذا

ان سارني بحصته من الثمن وان سار دسوا كان استحقاق ما استحق  
 يورث العيب في الباقي ولا يورث لان الصفة بالاستحقاق لتزويج المشتري  
 قبل التمام وكذلك اذا كان الاستحقاق بعد قبض البعض دون البعض واستحق  
 المقتوض او غير المقتوض فاجواب على ما ذكرنا انه يتخير لتفريق الصفة قبل  
 التمام ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع في مقدار الثمن المستحق باطل  
 ثم ينظر ان كان استحقاق ما استحق يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المقتوض  
 عليه شيئا واحدا مما في بيعه ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها  
 فالمشتري بالخيار وفي الباقي ان سارني بحصته من الثمن وان سار دسوا وكذلك  
 اذا كان المقتوض عليه شيئين في الحكم كشي واحد فاستحق احدهما فله  
 الخيار في الباقي وان كان استحق ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا  
 كان المقتوض ثوبيين او عبيدين فاستحق احدهما او صبغة حنطة او حبة  
 وزني فاستحق بعضه فانه لا ضرر في بيعه فله من الباقي المشتري بحصته  
 من الثمن وليس له الخيار في هذه الجملة في شرحه كذا في الفصول العارضة  
**فان قبض المشتري لغيره ما دون الآخر** اي احدا لبيعين يلما اذ ارفع  
 البيع على شيئين ثبتت الخيار للمشتري سواء ورد الاستحقاق على الثوبين  
 او غيره لتفريق الصفة قبل التمام كما تقدمت **وهو خيار البيع** **على التراضي**  
 عندنا قال في فتح القدير خيار العيب على التراضي عندنا فلا يبطل بعد العلم  
 به بالتأخير انتهى وفي التجرا طلع على عيب بالفلان او الدابة فلم يجد المالك فاطم  
 وامسكه ولم يضر فيه بما يرد على الرضا يرد له لو حضر ورجع بالنقصان  
 ان هلك وفي الحاوي في ردسي انه اذا امسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته  
 على الرد كان رضاه وهو عيب والعقد انما على التراضي انتهى ثم فرغ على  
 كون خيار العيب على التراضي بقوله **فان خاص** المشتري البائع في العيب  
**ثم ترك** المحضومة ايما **ثم عاد** اليها **فان خاص** فله الرد بالعيب ولا  
 يمنع منه ما ذكر من ترك المحضومة ما لم يوجد منه ما يبطله قال في  
 خلاصة الفتاوى ولو اشترى دابة في مصر في ارض البائع لاجل الرد بالعيب  
 ثم ترك المحضومة ثم عاد الى المحضومة فقال البائع له امسكت هذه الدابة  
 فقال المشتري انما امسكت لانظر هل هذا عيب له ان يرد انتهى صرح  
 بذلك اكمال في فتح القدير وعناه الى المجتبى وفي خلاصة الفتاوى رجل  
 اشترى دابة او غلاما ووجده عيبا ولم يجد البائع ليرده فاطم  
 وامسكه ولم يضر فيه بقدر ما يرد على الرضا فان يرد على البائع لو حضر  
 فله هلك يرجع بالنقصان انتهى **والعيب والركوب والحدادان** **وهو خيار العيب**  
 اي ليس الثوب بعد اطلاعه على العيب وركوب الدابة بعده والحدادة  
 بالمبيع بعد اطلاعه على العيب وحدادة المبيع بان كان عبدا فسقاه دوا

مطالع خيار العيب  
 على التراضي



رضا بالعيب لانه دليل استقايه واسكاه وكذا الاجارة والرهن والكتابة  
والعرض على البيع والسكنى بخلاف خيار الشرط فان اللبس وخوفا ليس فيه  
دليل اختيار والملك فيه واعلم ان المدرااة انما تكون رضا بعيب داواه اما  
اذا ادعى المبيع من عيب قدري منه البائع وبه عيب اخر فانه لا يمنع  
الرد كما في الواجبة وقيل هذه الاشياء لان الاستحسان بعد العلم بالعيب لا يكون  
رضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو للاختيار هكذا اطلقه  
في المبسوط ونقل عن السرخسي في البرازية ان الصحيح ان الاستحسان رضا  
بالعيب في المرة الثانية الا اذا كان في نوع اخر وفي الصغير الاستحسان مرة  
واحدة لا يكون رضا الا اذا كان على كره من العبد انتهى كذا في البحر لا يكون  
**الركوب للراي** لاجل ردها على صاحبها **والشرط** لها **والقسط** اي لسبق الراية  
من المحض او النهر ونحوها رضا بالعيب استحسانا للاحتياج اليه **ولا بد**  
**منه** اي لا بد من الركوب في ذلك اي في شراء العلف والسقي وهذا قيد لازم  
ودلك اما لصعوبتها او لعمقها او لتكون العلف في عرل واحدا ما اذا كان له  
منه فهو رضا كما في الهداية وعليه عول شيخنا فقيد به من الترخيص  
قال اطلقه وهو كذا في الرد واما في الرد واما في السقي وشراء العلف  
فلا بد ان يكون لا بد منه لصعوبتها او لعمقها او لتكون العلف في عرل  
واحدا ما اذا كان له به منه فهو رضا وعزله الى الهداية واقتصر عليه  
وفي الرمز بعد ان ذكر ان الركوب للسقي والرد او كسرا او لعلها لا يكون  
رضا بالعيب استحسانا للاحتياج اليه قال وقيل تاويله اذا لم يكن  
له من الركوب للرد بديان كان العلف في عرل واحدا ولا تنساق ولا تستناد  
وقيل الركوب للرد لا يكون رضا كيف ما كان وليغتره يكون رضا الا من ضرره  
انتهى وهذا هو الذي عول عليه شيخنا في جوهه تقدم وعليه فيكون  
قوله في المختصر لا بد منه في الركوب لسرا والعلف والسقي والله اعلم  
ومما يدل على صحة هذا ما في جامع الفصولين ادعى عيبا في حمار فتركه بطلره  
فخرج عن البيته فركبه حاييا فله الرد انتهى وفي البرازية لو ركب فينظر  
الى سيرها وليس ينظر الى قدره فهو رضا وفي فتح القدير وجب لها عيبا في  
السفر فحملها فهو عذر واسار في المختصر باللبس والركوب لغير حاجة الى  
ان كل ضرر يترك على الرضا بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والارشاد  
ذلك البيع والعرض عليه وفي نوادر مستحسنا رحمه الله الا في الداهية اذا  
وجد بها البائع زيوفا فرضها على البيع فانه لا يمنع الرد لانه ردها على المشتري  
كلها خلاص حقه لان حقه في الجوارح فلم تدخل الزبوف في ملكه بخلاف  
المبيع المبيع فانه ملكه فالعرض رضا بعيبه وقيدنا بالبيع لانه لو اشترى  
ثوبا ففرضه على الخياط لم يطره ايكفيه امر لا لم يطل حقه في رده بعيب وكذا

لو عرضها على المفق من لتقوم كما في جامع الفصولين وفي البرازية لو قال له البائع  
بعد الاطلاع اشبعها قال نعم لزم ولا يتمكن من الرد قال الشيخ وسيفي ان يقول  
بول قوله نعم لان نعم عرض على البيع ولا تقير الملكة اطلع على عيب فقال البائع  
نعم ولا رد منه على ففرض فلم يقبله لا يردده ولو وجد الثمن زيوفا فقال المشتري  
انفقه فان لم يرجح فلم يرجح رده استحسانا انتهى وقد اثار صاحب الفتاوى من  
هذه الفروع المناسبة للمقام فارجع اليها **الختلاف بين التناقص في عود البيع**  
يعني اشترى عبدا وقفا بضا فوجد به عيبا فقال البائع بعثك هذا  
واخرجه وقال المشتري بعته وبعث فابى دعوى البائع بتلك هذا  
المن على تقدير الرد ولهذا قلنا بعد التناقص **والمقبوض** بان اشترى  
عبد بين فقال البائع قبضتها وقال المشتري ما قبضت الا احدهما  
**فالقول للمشتري** في الصورتين لانه قابض والقول للبائع كما في  
العصب وقد صرح في البحر ان القول للتناقص فيما قبضه مطلقا مقورا  
اوصفة او قيسا فلو جاز ليرد البيع بخيار شرط او روية فقال البائع ليس  
هو المبيع فالقول للمشتري في قيسه بخلاف ما اذا اجاز ليرده بخيار عيب  
فان القول للبائع كما في العمادية وقرئ بينهما في فتح القدير واذا اختلفا  
في تعيين الرق فالقول للمشتري كما في الظهيرية واذا اشترى عبيدين احدهما  
بالحالة والاخر بالعه الى سنة صفقة واحدة اوصفتين فوجد باحدهما  
عيبا فرده ثم اختلفا فقال البائع ردت ما منه اجل وقال المشتري  
ما كان منه عا جلا فالقول للبائع بما هلك ما في يد المشتري او لا ولا  
يخالف ولو كان المئتان مختلفتين فردا احدهما بعيب فادعى البائع الاثنى  
الرد وكذا وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في الظهيرية وثم انه  
ينظر في البحر **المشتري** شخص **عبد** صفقة واحدة يعني في عقد واحد  
**وتحق احدهما** ووجد بالآخر عيبا **اخذهما** اي العبيدين **وردهما** جميعا واللبس  
له ان يرد العيب وجد لانه فيه تفرق الصفقة ولنا انه تفرق بعد التمام فلا يمنع  
من الرد وحده قيد بتراخي ظهور العيب عن القبض لانه لو وجد باحدهما عيبا  
قبل القبض فان قبض العيب منهما الزمناه اما العيب فلو وجد الرضا به ولما  
الاخر فلا نه لا عيب به ولو قبضوا للتسليم منهما وكافا معينين وقبض احدهما  
او ردهما جميعا لانه لا يمكن الزام البائع في القبض دون الاخر لما فيه من  
تفريق الصفقة على البائع ولا يمكن اسقاط حقه في غير المقبوض لانه لم  
يرجع به فلما عتق السليم او باعه بعد قبضه لزمه الاخر كيلا تتفرق الصفقة  
على البائع لان الصفقة لا تتم الا بقبض البيع كذا في المحيط ذكره في البحر  
**كما لو قبض كلبا او دابة** مثل البر والسهم والزيت **ووجد بعضه**  
**عيبا فان له رده كله** وانما عيبه لانه كذا في الواحد فليس له ان ياخذ



والبعض سوا كان قبل القبض او بعد كالتوب الواحد او جدي بعضه عيبا  
بخلاف العبدية ولا فرق بين ما اذا كان في رعا واحد او في وعاسين  
وقيل اذا كان في وعاسين يكون بمنزلة عبيدين حتى يرد الوعا الذي وجد  
فيه العيب وحده **استرى جارية فوطئها او قتلها او سبها بشهوة**  
**وجوبها عيبا لم يرد لها مطلقا** اي سوا كانت بكر او شيئا نقصها الوطئ  
او لا لان كل منها عيب حادث **ورجع بالنقصان** لا امتناع الرد **الا اذا اقبلها**  
**البائع** اي رضى باخذها لان الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع  
ههنا في كثير من المعتبرات **ويجوز الرد بالعيب القديم بعدن وال**  
**العيب الحادث** يعني اذا استرى شيئا فحدث فيه عيب ثم اطاع على عيبه  
القديم لم يرد لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال  
جاز الرد له ولو الممنوع لزوال المانع **ظاهر عيب بمشراي القاييب عند القاضي**  
**فرضه** اي المبيع **عند عدل** اذا اهلك **بملك على المشتري الاداء** القاضي اي  
قضى القاضي **بالرد على بايعه** يعني استرى جارية من رجل وغاب البائع فاطل  
المشتري على عيب الجارية فرفع الامر الى القاضي وابنت عنده الشراء والعيب  
فاخذها القاضي ووضعها على يد عدل فانت في يده وحضر البائع ليس  
بالمشتري ان يسترد الثمن لان الرد على البائع لم يثبت لمكان عينته وكان  
الهلاك على المشتري قال في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم  
ينقص القاضي بالرد على البائع بل اخذها منه ووضعها عند عدل اما اذا  
نقص القاضي بالرد فينبغي ان يملك من مال البائع ويسترد المشتري الثمن  
لان افضى ما في الباب ان هذا قضاء على القاييب من غير خصم ولكنه يفتى  
في اظهر الروايتين عن اصحابنا انني **قتل المتوفى وقطع بسبب عند البائع**  
**رد المقتول** لبقا عينه **واخذ ثمنها** اي ثمن المقتول والقول يعني استرى  
عبد افسد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري له ان يردده ويأخذ ثمنه  
وقا لا يردده بل يرجع بما بين قيمته سارقا وغير سارق وعلى هذا الخلاف  
اذا قتل في يد المشتري بسبب وجد في يد البائع وهو بمنزلة الاستحقاق  
عنده وبمنزلة العيب عندها الما اذا الموجد في يد البائع بسبب القتل  
والقتل وهو لا ينافي المالية فينتز الدفء فيه لكنه بعيب فيرجع بنقصان  
لنقص الرد وله سبب ان الوجوب حصل في يد البائع بسبب القتل والقتل  
والوجوب يفتى الى الوجوب فيضات الوجوب الى السبب السابق وقوله الذي  
يعلم به المشتري ينبغي على مذهبه لان العلم بالعيب رضاه ولا ينعى على البائع  
فالحق لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما قرر في مسائل  
الاستحقاق وظاهر كلام الكثر انه ليس بخبرين امسأله والمرجع  
بنصف الثمن كما هو ظاهر كلام كثير من المختصات وليس كذلك بل هو

مخير ذله امسأله واخر نصف الثمن لانه بمنزلة الاستحقاق لا العيب كما ذكره  
الزيلعي في تبیین الكثر حتى لو مات بعدا لقطع حقة القه رجع بنصف الثمن  
عنده كالا استحقاق ولو اعتقما المشتري ثم قتل او قطعت يده به فانه لا  
يرجع بشي لوفات الما لية به وعندهما يرجع بالنقصان وفيذكر بكونه  
قطع عنده المشتري لانه لو قطع عند البائع ثم باعه فانت عند المشتري  
او عند البائع عند البائع فجلد عند المشتري فانت به رجع بالنقصان  
عنده ايضا لان الموصى والمقطوع عند البائع انما اقامتا بزيان الا لزم  
ويرادها عند المشتري وهي لم تخرج عند البائع ورنما العبد يرجع بالجلد  
والموت غيره فلا يواخذ البائع بما لم يكن عنده وكذا الموزع امته البكر ثم  
باعها ونقصها المشتري ولم يعلم بالتكاح ثم وطئها الزوج لا يرجع بنقصان  
البكارة وان كان زوا لها ليس كان عند البائع لان البكارة لا تستحق بالبائع  
كما في فتح القدير **وصح البائع بسوط المرأة من كل عيب بان باع عبدا**  
**واستراط انه يري من كل عيب فيه وان لم يعلم به** اي العيب على البائع او لم يعلم به  
وقف عليه المشتري ولم يفتق اشار اليه او لا موجودا كان عند العقد  
والنقص او حدث بعد العقد قبل القبض عندي حنيفة والي يوسف  
رواية قاله في النهاية وقال **ان افضى لا يبيع عنده لان في المراسم**  
**التمليك حتى يرد بالرد ولا يبيع بخلقة بالسطر وتمليك المجهول كيبه**  
قال احمد ونحن نقول هذه الجهالة لا تنقض الى المنازعة فلا تمنع الصحة  
وعند زفر البيع جازر والمشرط فاسد اذا كان مجهولا حتى اذا ذكر العيوب  
وعندها صحت البراءة عنها وكان ابن ابي ليلى يقول لا تنقض البراءة من العيب  
مع التسمية بالمريرة المشتري وقد حوت هذه المسئلة بينه وبين حنيفة  
في مجلسنا في جعفر الرواسي فقال له ابو حنيفة ارايت لو باع جارية في الماي  
منها كان يجب على البائع ان يري المشتري ذلك الموضع منها ارايت لو ان  
بعض حوصا مير المومنين باع عبدا براس ذكره برصا كان يلزمه ان يري  
المشتري ذلك وما زال حتى لقي وصحكه الخليفة مما صنع به **ويجوز دمه**  
**للوجود والحادث قبل القبض** فيقول الثاني وذكر الامام في المبسوط وشرح  
الطحاوي في الحاشية انه ظاهر مذهبهما وقال محمد لا يدخل فيه الحادث  
وهو قول من قال ان البراءة تتناول الثابت ولا يبيد في الحادث  
القبول باستقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة من الوجود  
والحادث واجمعوا انه لو ابراهه من كل عيب به لا يدخل الحادث ولو قال  
انك من كل عيب به وما يحدث لم يرجع اجماعا واستشكل على قول  
ابي يوسف لانه مع التخصيص لا يصح فليق يصححه ويؤمله بالتخصيص  
ويكن هذا على رواية الانبيائي واما على رواية المبسوط فيصح



الاستراط باعتبار انه يقيم السبب وهو العقد مقام العيب الموجب  
للرد وفي البيع ثوباع على انه يري من كل عيب يحدث بعد البيع فالبيع  
لهذا الشرط فاسد عندنا لان الاجر لا يحتمل الاضافة وان كان  
استقلا فاقبى معنى التملك ولهذا لا يقبل الرد فلا يحتمل الاضافة  
مضا كما لتعليق وكان شرطاً فاسداً فاستند البيع انتهى **فلا يرد عيب**  
**هذه نتيجة ما ذكر من الاصل وهو صحة البراءة من كل عيب وان لم**  
**يبين العيوب ابراه من كل رد في الباطن في العادة وما سواه**  
**مرض قال في الجوهرة** ولو قال على ان يري من كل رد في عيني حبيفة  
رحمة الله تعالى الداما كان في الجوف من طحال او نسا دحين وما سواه  
يسمي مرضاً وقال ابو يوسف يتناول الكل انتي ولو قبل الثوب بعيوبه  
يبرأ من الحروق ويدخل الرقع والرد ولو ابراه من كل سن سودة تدخل  
الحمر والخضرا ومن كل قرح تدخل القروح الدامية كذا في الجرح معزياً الى  
المعراج وفي الخاتبة رجل اشترى عبداً ويري اليه البايع من كل غايطة ثم  
وجده السوقة او الاباق او الزنا فانه لا يرد فان وجده مرضاً  
والمرا من الغايطة في البيع السرقة والابق والزنا ولا يدخل فيه اكل  
والاصبع الزاينة ولا اشر قرح قد يري وعين الجحيفة رحمه الله  
نفا الى الباطن هو المرض الذي يكون في الجوف من طحال او كبد ومخو ذلك  
انتهى وهذا ما عولنا عليه في المختصر اعتماداً على ما هو معروف في  
العادة والافا المشهور من المذهب الاول وانما قيدنا بالعادة  
لان الداء في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف او بغيره وهو الموافق  
لما قدمه قاضي خان من انه يقع على المرض وبه صرح في الخلاصة  
قال في القاموس الدوا ما داوبت به ويثقل ومقصود المرض انتهى  
**اشترى عبداً فقال لمن ساء وجهه اياه اشتره فلا عيب به في بيع**  
**البيع فوجده عيباً رد على بايعه** بشرط صورته اشترى لا يرد  
عمر وغلاماً فادان يبيعه من بكر فقال لبيكر حين المسألة اشتر  
فلا عيب فلم يبيع الغلام من بكر فوجده يديه عيباً كان ينبغي ان لا  
يجوز رده على البايع لاقراره بعدم العيب لكنه يردده على البايع  
**ولا يرد من الرد عليه اقراره السابق** بعدم العيب لانه محال على  
الترويج لظهور انه لا يخلو من عيب ما فيتميقن القاضي بان ظاهره  
غير مراد له **ولو عينه** اي العيب بان قال لا عور به ولا شلل اي  
لا يروى لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله بان قال لبيكر  
اصبح زائيت ثم وجده اصعباً زائيت له كان يردده لتيقنا  
بكذبه في اقراره كقوله لغيره قطعت يدك ويد صاحبة **قال**

عبدى هذا البق فاستره منى فاستراه وباع من اخر فوجده اي للثمن الثاني  
ابقاً لا يردده بما سبق من الاقرار اي من اقرار البايع الامام بغيره انه ان عله  
اي عند البايع الاول المقر لانه الموجود من البايع الاول مسكون عن اقرار  
البايع الاول واقراره ليس بحجة على المشتري الاول وهو البايع الثاني  
اشترى جارية لها منى فاستره صبيها ثم وجدها عيباً كان له ان  
يردها لانه استخدمها للاستخدام في غير ذلك وقد قدمنا ان الاستخدام  
لا يكون عيباً قال المشتري ليس به اصبع زائيت او نحو مما لا يجوز ان  
وجده ذلك كان له الرد لكنه مكرهاً بالبايع عيباً وقال البايع لبيكر  
بريت اليك من كل عيب الابه الا باق فوجده ايقافله الرد ولو قال الا  
اباقه فوجده ابقالا قال قاضي خان لانه اخبره انه ابق يعني في قوله  
الا باقه فيكون واضياً به قبل الشراء بخلاف قوله الا باق لانه ليس كذلك  
فما مل في الخاتبة رجل اشترى رجل على البراءة من كل عيب في هذا  
العبد ثم استراه احد المشاهدين بغير براءة ثم وجده عيباً كان له ان يردده  
وكذا لو استراه على البراءة من الاباق ثم استراه احد المشاهدين فوجده ابقاً  
كان له ان يردده على البراءة من اباقه ذكره شمس الميمنة الشرحي رحمه الله فقال  
ليس له ان يردده بخلاف الوجه الاول لان في الوجه الاول لم يصف الا باق اليه  
فلا يكون اقراره بعيب الا باق فيه اما في الوجه الثاني اضاف الا باق اليه وكان  
ذلك اختياراً بانه ابق قال وقد مر نظيره انتهى ولو قال انا بري من كل حق  
لي قبلك دخل العيب هو المختار دون الدرك وبه جزم في الخاتبة **مشتري** لعبد  
اوامه قال **اعتق البايع او دبراً واستولدا لامة او هو حراً الاصل وانما الثاني**  
**حلف لعجز الشترى عن الميثاق فان حلفه فقص على المشتري بما قاله من الشترى**  
والتيدير والماسيتلا ولاقراره بما ذكر **ورجع بالعيب ان علم به لاه السجل**  
للرجوع اذ الشترى عن ملكه الى غيره بائناً به اقراره ولم يوجد حتى لو قال  
**باعه وهو ملكه فلا وصوته فلا** واخذ لا يرجع بالنقصان لانه اخبر  
عنه ملكه في الظاهر باقراره كانه وهبه كذا في شرح ملاخسر وعلاه الى الجامع  
الكبير **وجدا المشتري لعينه محروقة من الامام او امينة عيباً لا يرد عليه**  
اي لو اشترى من الامام او امينة عينة محروقة فيرد عليه لانه لو لم تكن محروقة لم  
يجز بيعها لانه لم تملك كما مر في كتاب السير والطلع فيها عيب لا يرد عليها  
اي الامام او امينة لان الامين لا ينتصب خصماً بل يرد على منسوب الامام  
يعني ينتصب له الامام خصماً ولا يحلفه لان فائدة الحلف التكلول ولا يصح تكلول  
واقراره **فان ارد عليه المبيع بعد بثوته** اي بثوت العيب **يباع ويبرق الثمن اليه**  
وهو الشترى **والفصل في حمله** اي ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان  
المبيع من الرقة اخماس يعطى منها وان كان من الجنس يعطى منه وكذا الزيادة



قوض فيما كان المبيع منه لان الغرم بالغرم هكذا قرره ملاخسر وفي شرحه ومنه  
كفى قال مولانا في بحره اعلم ان الامام يبيع ببيعته للخنايم ولوفي دار الحرب كافي  
التخفيض وشرحه وقوله لا يبيع ببيعته قبل الفسخ ولوفي دار الحرب محمول على  
غير الامام وامنه انتهى وهذا ظاهر ان قوله محمول ليس بفقد لازم كما لا يخفى **وجو**  
**المشتري** **بشره عيبا** **فان اراد الموهبة فاصطلى على ان يدفع البائع الدراهم**  
**الى المشتري ولا يرد عليه دار** ويجوز ان يظن ان المشتري **على العسكرة** وهو ان يصطلى  
على ان يدفع المشتري الدراهم الى البائع ويرده عليه لا يبيع لانه لا وجه غير  
الرسوة فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا فجارية فامر فاصطلى على مال على  
ان يري المشتري البائع عن ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن لها هذا العيب  
او كان لها لكن بوقت وصحت كان البائع ان يرجع على المشتري ويأخذ ما ادى  
من العبد وفي الحقيقة باع المشتري بعد الصلح عن العيب ثم زال العيب في يد  
المشتري الثاني ليس للبائع ان يرجع على المشتري بعد الصلح ان زالت بمعالجة  
المشتري الاول والا فلا انتهى وفيها استري حمار او جدي عيبا اخر قد رما  
فله ان يرد مع الديار وقيل يرجع بنقصان العيب انتهى **رضي الوكيل بالعيب**  
**لزم الحرام ان كان المبيع مع العيب** اي العيب الذي به **يساوي الثمن** الذي اشترا  
به والا اي وان لم يكن المبيع مع العيب يساوي الثمن لا يلزم المالك والله اعلم هل  
يا **باب** في بيان احكام البيع **الفصل السابع** في بيان احكامه كونه عقلا او بالغا  
لدين وصرح الاول المجاز في الفصل السابع بانه معصية يجب رفعها وذكر بعضهم  
في باب الدار ان كل عقد فاسد فاسد بغيره او بالفاصله معنيين لغوي واصطلاح  
فالاول فاسد كفسد وعقد وكمر فسادا وفسودا من صلح فهو فاسد  
كما في القاموس والثاني وهو الاصطلاح ما كان مشروعا باصله لا يوصف  
ولا يخفى عليك مناسبه للعقبي اللغوي ومرادهم من مشروعية اصله  
كونه فاسدا لا مستقوما لا جوارا وصحته فان كونه فاسدا يمنع صحته والمراد  
بالفاصله هنا ما يعم الباطل لا يضر به كرون في هذا الباب الباطل ايضا  
واما لقب الباب بالفاصله دون الباطل فان كان مشتملا عليه وعلى الباطل  
كما ذكره للثمة وقومه يتعدا داسيا به والباطل هو ما لا يكون صحيحا اصلا  
او صفا والفاصله علمته وكل ما اوردت خلافا في ركن البيع فهو مبطل وما  
اوردته في غيره كالقسط والتسليم والاشتمال والاحتياط به والامتناع العوض منه وعدم  
الاطلاق عن شرط لا يقتضيه وعنده ذلك فهو فاسد وعليه تفريع المسائل  
المذكورة في هذا المختصر فيقال **بطل بيع ما ليس بمال كالدم والنبات** **والاد**  
**بالدم** المسفوح اما بيع الكبد والطحال فانه جائز وادار بالنبات ما سوى  
السمك والحاراد وقيد في العناية الميتة بالميتة لغة وهي التي ماتت  
انتها لانها لا تعد ما اعتد احد من له دين سماوي قال وانما قيدنا بقولنا

لغة وهي التي ماتت حقت انتها لانها لا تعد ما اعتد احد من له دين سماوي قال  
وانما قيدنا بقولنا لغة لانه يخرج الحقيقة وامثالها فاذ كان ذلك عندهم بمنزلة الذبيحة  
عندنا ولهذا اذ ايعوا ذلك فيما بينهم جاز ذكره المصنف في التخييل والله اعلم  
عندنا بخلاف الميت حقت لغة فان بيعه لا يجوز لانه ليس بمال عندنا وفي الذبيحة  
اراد بالميتة ما مات حقت لغة اما التي ماتت بالسبب كالحنف والحج  
غير موضع الذبح فالببيع فاسد لا باطل انتهى وكذا ان يبيع الجوسر ما لا يقوم  
عنده بمنزلة الحمر كذا في المعراج قال شيخنا في بحره وحاصله ان ينال الم  
ميت حقت لغة بل بسبب غير الزكاة روايتين بالنسبة الى الكافر في رواية  
الحاراذ في رواية العشاء واما المطلاق فلا داما في حقتا فالكل سوا به  
الحجر معزى الى البائع ولا يفقد بيع الدم والميتة وذيبة الجوسر والموت  
والمشرك ومتروك الثمنية عندنا واذ يبيعه الجنون والصبي الذي  
لا يعقل وكذا ان يبيعه صيد الحرم محرما لان الناج او حلال وذيبة الحرم  
من الصيد في الحل والحرم لان الكل ميتة ولا يفقد بيع صيد الحرم سوا به  
كان صيد الحرم والحل انتهى **والحرم والبيع به** اي جعله ثمنا با دخال الباء  
عليه **والدم كبيع حق النقلي** فانه معدوم محض **والضامين** جمع مضمونه  
وهي ما في النقول من الماء **والملائج** جمع ملقوخة وهي ما في البطن من الحين  
ويجب ان يحمل ههنا على ما سيكون والا كان جملا وسياتي ان يبيع الكلف فاسد  
لا باطل هكذا قرره ملاخسر وتكن في الجرار ايق قال عند قول الكثر والحمل  
والنتاج اي لا يجوز بيعهما والحمل يسكون الميم بمعنى الحين والنتاج حبل  
الحبله والمبيع بينهما باطل **والنتاج** وهو حبل الحبله لانه صلب الله عليه  
وسلم عن بيع الحبل وحبل الحبله فلما فيه من العذر وفي مصنف غير الرزاق  
يرى على المصنفين والملاقيح وحبل الحبله وفي المختصر انها بفتح الحاء والباء  
وقد تشكك نتائج النجاج وهو يعبر الدواب والثاس انتهى **وبيع امة تبين**  
**انه عبيد وعكسه** اي بطل بيع امة ظهر انه عبيد وعكسه وهو عبيد تبين انه  
تجارة بخلاف ما اذا ابيع كلبا فاذا هو فسخ حيث يفقد البيع ويخبر والاصل  
فيه ان الاشارة مع التسمية ان الحقنا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالشي  
ويستل انقضاءه وفي متحدي الجنس يتعلق بالمسار اليه ويفقد بوجوه  
وتخبر بوجوه الوصف كن اشترى عبدا على انه خبز فاذا هو كاذب وفي  
مسئلتنا الذكر والاني من بني ادم حشسان للتفاوت في الاعراض وفي  
حشسان حشسان واحد للتفاوت فيها وهو المعتبر دون الاصل للحل والدرس  
تفاوت في الهداية والاصل المذكور لحد ذكر في باب النجاج وهو متفق عليه هنا



ويجوز في سائر العقود من النكاح والاجارة والصلح عن دم العبد والخلع والعتق على  
ماله ومن الخلق جفنا ما اذا باع نضاجا فاذ اهور جاح فالبيع  
باطل كذا في فتح **وبطل بيع متروك المصلحة** وكذا ما ضم اليه فان قلت  
ينبغي ان يجوز العقد فيما ضم اليه لانه يجتمع فيه فان الشاقي يحل الفنا فيه  
كالمدبر فيفقد فيه البيع بقضاء القاضي قلت حرمته مضمومة عليها ولا يسع  
للاحتياط في مورد النص فلا يعتبر خلاصه ولا يتفقد بالفضا كما في الكافي **وبطل**  
**بيع الكراب وكري الانهار** قال في العارية ولو كان لرجل عمار في ارض رجل فباعها  
ان كان ذلك بناء او شجار اجاز بيعة اذ المير يشرط تركها وان كان كرايا او كري  
الانهار وجوه فلم يكن ذلك مالا ولا يبيعي مالا لا يجوز ان يبيعي  
يبطل فانه اخل تحت قولنا بطل بيع مال ليس بمالك كما لا يخفى وبغيره الجواز  
في الكراب وكري الانهار ويحذر ذلك صرح في الحاشية معللا له بان ذلك ليس بمالك  
متقوم انتهى **وبطل بيع ما في حكمه** اي ما في حكمه بالبيع بمالك **تأمل قوله**  
**والكاتب ما لم يملك** فان بيع هؤلاء باطل ايضا لكن ليس كبطال ان بيع  
الحرفانه باطل ابتداء وبقاء لعدم محليته للبيع بثبوت حقيقة الحرية  
وبيع هؤلاء باطل بقا الحق الحرية لا ابتداء لعدم حقيقتها ولهذا جاز بيعهم  
من انفسهم وبهذا التقدير بطل ما قيل لو بطل بيع هؤلاء لكان بيعهم الحرفان  
باطلا ان القن المضموم اليهم في البيع كالمضموم الى الحرود وكذا لا يفسد دخولهم  
البيع ابتداء كونهم محلا له في الجملة ثم جرحوا منه لتعلق ختم في القن  
بخصته من الثمن والبيع بالخصه بقاء جاز كما مر بخلاف الحر فانه لما لم يدخل  
في البيع لعدم محليته لزمه البيع بالخصه ابتداء وانه بطل وسيأتي الكلام على  
هذا ان شاء الله تعالى في لوري الكاتب بالبيع فقيه روايات والظاهر الجواز والامارة  
المدبر المطلق دون المقتد فانه يجوز بيعه ومن ثم قيدناه بالمطلق ولو بيع  
الكاتب بغير رضا جاز بيعة لا يتقد في الصحيح من الرواية وعليه عامة  
المستأخ كذا في الحاشية وفي ايضا اصلاح ان بيع الثلاثة باطل موقوف  
ينقلب جاز بالرضا في الكاتب وبالفضا في الاخيرين لقيامه بالبيعة انتهى  
قال شيخنا في جرحه وهو ضعيف لانه لا بد من الكاتب من الرضا قبل البيع  
على الصحيح ونقدنا الفضا ببيع ام الولد ضعيف في قضاء البرازية الاظهر عدم  
التناذ وصح في فتح القدر التناذ بقضاء القاضي وبيع معتق البعض كالحرف  
وولد المدبر كره وكذا ولد ام الولد والكاتب كما ذكره في الكتاب كذا في  
السراج الوهاج **وبيع ما اعطى على بيع مال ليس بمالك غير متقوم كخبره وخبره**  
**لم تنت حقت انما بالثمن** اي بالدرهم والدنانير والفلوس النافقة وهو متعلق  
بقوله وبيع مال وانما بطل بيعها بالثمن لانه لا يفيد العلم في طرقة البيع فان البيع  
هو الاصل في البيع لتوقف البيع على وجود محلا من الثمن والاصل ليس بمالك

للمتلك

التي

للمتلك وكذا الثمن لان ثبوته في الذمة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة  
ثبوت الملك في العدم وان قولت بعين ففسد البيع حتى يملك ما  
يقا بلها وان لم يملك عين الحر والخبر وفقد المصلحة بالعتق المذكور  
ليكون مالا لا لحر والخبر والخبر حتى لو ماتت حقت انقضا لا تكون مالا عند  
اهل الذمة ايضا **وبطل ايضا بيع قن ضم اليه وكذا حقت المصلحة ما انت**  
**حقت انما** قيد به لتكون كالحرف وانما بطل بيع الحر والذكية وان سئل لان  
الحر غير داخل في البيع اصلا تكون غير مال ويضمه الى القن جعل شرط القبول  
القن وجعل غير المال شرط القبول المبيع مبطل وفي العارية ومتروك  
الذميمة عمدا كالمصلحة والكاتب وام الولد كالمدر بخلاف بيع قن ضم اليه  
**مور او قن غيره او ملك الى وقت محكمه** فانه صحيح في القن وعنده  
والملك عند علمائنا الثلاثة وقاله في الرابع لانه محلا لعتق الجميع ولا  
يتصور ذلك لا شقاة المحلية في المدبر وجوه كالمدر والملك وقدر جعل  
قبول العقد فيه شرط الصحة العقد في المال فيفسد كالفصل الاول  
والفرق بين الفصيلين لاي حنيقة مطلقا ولهما اذ المير فصل الثمن او المير  
ويجوز لم يدخل تحت البيع ثم ينتقض في حقه فيقسم الثمن عليه ما حاله  
البقاء وهو غير مفسد وفي الفصل الاول الحر وجوه لم يدخل في البيع اصلا  
فلو جاز البيع فيما ضم اليه لكان بيعا بالخصه ابتداء لا يجوز له المالة الثمن  
عند العقد وتماه في شرح الهداية والكثر كما **بطل بيع صبي لا يقبل**  
**ويجوز وجميع ادعي لم يقبل عليه ثواب وشعر انسان وخبره** فقيه  
لان الصبي العاقل اذا باع او استترى القدر بيبعه وشراؤه موقوف على الاجارة  
ولييه ان كان لنفسه وناقذا بل اعطى عليه ان كان لغيره بطريق الوكالة  
وكذا شعره الخبر وجعله مطلقا وعظمه وعصبه على الصحيح كشعر الادمي  
وعظمه كذا في الخبر وقيدنا جميع الادمي بكونه لم يقبل عليه ثواب لانه لو كان  
مغلوبا به جاز بيعه كما في بعض المعتمرات وبعبارة مولانا في جرحه فبئذ ان الخلوة  
بتراجيح بكونه بيعا مطلقا بعبارة مولانا في جرحه فبئذ ان الخلوة  
بتراجيح بكونه بيعا مطلقا بعبارة مولانا في جرحه فبئذ ان الخلوة  
**وبيع ما ليس في ملكه** اذ من شرط العقود عليه ان يكون مالا موجودا  
متقوما مملوكا في نفسه وان يكون ملك اليا ببيع فيها يبيعه لنفسه وان يكون  
التسليم فلم يفسد بيع العدم وما له خيرا العدم كساج النخاع والحمل واللبن  
في الصنع والتمر والذراع قبل الظهور والبر في الطبخ والنوي في الثمر والتمر في  
الشاة الحية والشحمر والالية فيها والكارعها ورأسها والجزيرة في السمسم وملا  
النصر على انه ياتوق فاذ اهور جاح وهذا الثوب المصري فاذ اهور جاح وبنوا  
المير فاذ اهور جاح فاذ اهور جاح فاذ اهور جاح فاذ اهور جاح فاذ اهور جاح فاذ اهور جاح



على انه يصير بعضه فاذ هو من عقران او حطة في حوالق فاذ هو دقيق  
او دقيق فاذ هو خبز او هذا الثوب القز فاذ الكهنة من علم ولو كان سدا من  
قز وضع لو كان عكسه مع الخيل اذا كان اللمعة هي الاصل وهذا الثوب على ان  
ظها رته ويطانته وحشوه من كذا فاذ اللمعة من غير المعنى بخلاف ما اذا  
كانت البطانة من غير المعنى فانه ينقد مع الخيل قال شيخنا في بحره بعد  
تقله لما قرنا ه وما استأجر فيه واخر جوه عن هذه القاعدة ما في القينة المشا  
التي تخرج من الشياح على وجه الخرج كما هو العادة من غير بيع كالعدس والمخ  
والزيت وتخزها ثم اشتراها بعد ما الغدت مع انتم فيجوز بيع المعروف  
هنا ولا يفتقر بيع الدين من غير ما هو عليه ويجوز من المديون لعدم  
الحاجة الى التسليم ولا يفتقر بيع المصنوع من غير الغاصب اذا كان الغاصب  
مستكره ولا يفتقر بيع الابن في ظاهر الرواية كما في البحر **باب طرق السلم** فانه يجمع  
لانه عليه الصلاة والسلام نهي عن بيع ما ليس عند الانسان ورضي في السلم  
وسمي في الكلام عليه في بابيه ان شاء الله تعالى وبطل **بيع صحيح بقي الثمن فيه**  
اما لو سكت عن الثمن فانه يفتقر فاسدا قال في الخلاصة وفي مجموع  
الموازل رجل قال لا خربعت منك هذا العبد بعد عشرة دراهم وذهب  
منك العشرة وقال لا خربعتك لا يصح البيع كما لو باع بدون الثمن  
وفي الموازل الشرا جائز ولم تجز الهبة وفي التجريد لو باعه وسكت عن  
الثمن ثبت الملك اذا انقض بالقبض في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
ولو قال بعت بغير ثمن لم يملك المبيع وان قبض لان مطلق البيع يفتقر  
المعاوضة فاذا سكت عن الثمن كان عرضه قيمته فيصير كانه قال قيمته  
وكذا جميع البياعات الفاسدة تكون مضبوطة بالقيمة بخلاف ما اذا كان  
قال بغير ثمن لانه لا عبرة بالمقتضى مع التصريح بخلافه هذا في الايضاح انتهى  
وفي التنق ذكر من جملة البيوع الفاسدة بيع المضطر قال وهو ان يضطر  
الرجل الى طعام او شراب او لباس او غيرها فلا يبيعها الا بالكثر من ثمنها  
يكثير وكذلك في الشرا منه انتهى **حكم** اي حكم ما تقدم بحثه وهو البيع  
الباطل **عدم ملك المشتري** اياه اذا قبضه **فلا ضمان لو هلك المبيع عنده**  
اي عند المشتري لانه المقتبض امانة عنده لان العقد انما يبطل بقي مجرد  
التبضع بادن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتقدي وقيل يكون  
مضمونا لانه يصير كالمقتبض على سوم الشراء وهو ان يسمى الثمن يتنقل  
اذهب لهذا في رصنت به اما اذا المر بيبه فذهب به فذلك عنده  
لا يضمن دفع عليه الفقيه ابو الليث قيل وعليه الفتوى كذا في الشا  
متم لما فرغ من بيان البيع الباطل شرع في بيان البيع الفاسد فقال  
**وفسد اي بيع ما سكت اي وقع السكوت فيه عن الثمن** فانه البيع لا يبطل

به بل يفتقر ويثبت الملك بالقبض لان مطلق البيع يفتقر المعاوضة فاذا  
سكت كان عرضه القيمة فكانه باع بقيته فيفسد ولا يبطل وقد تقدم  
الكلام عليه **فسد ايضا بيع عرض بخر وعكسه** وهو بيع جن عرض لان  
مشتري العرض انما يقصد تلك العرض بالخر وفيه اعراض العرض لا الخ  
فيبقى ذكر الخمر معتبرا في تلك العرض لا في حق نفس الخمر حتى فسدت  
الشمية ووجب قيمة العرض لا الخمر وكذا اذا باع الخمر بالعرض بان ادخل  
الباطل العرض اذ يعتبر سيرا العرض لا الخمر لكونه مقايضة **فسد ايضا بيع**  
**اي العرض بام او او والكاتب والمريحي لونه ايضا ملك المشتري** اي  
مشتري العرض العرض لا يفسد بخره في العقد حتى لا يبطل العقد فيما ضمن  
الي واحد منهم وبيع معه ولو كان كالحمل بطل **وفسد بيع سمك لم يفسد**  
لانه بيع ما لا يملكه هكذا قرر ملاحضوني في متنه وشرحه وهذا التعليل لا يفي  
بطلانه لما تقدم من ان بيع ما لا يملكه البائع باطل الا فاسدا لكن محل وقوعه  
فاسدا ان كان بالعرض لانه مال غير متقوم لان التقوم بالاخران ولا احراز  
قال في شرح الوقاية اعلم انه نظم كثيرا من المسائل في ملك واحد قال  
لم يجر لكن لم يبين ان البيع باطل او فاسد فانا ابيد ذلك اه شانه تعالى  
في السمك الذي لم يصيد ينبغي ان يكون البيع فيه باطلا اذ كان بالدراهم  
والدنانير ويكون فاسدا اذ كان بالعرض لانه مال غير متقوم لان التقوم  
بالاخران ولا احراز واما السمك الذي صيد والذي في حقيقته لا يوجد منها  
بلا حيلة ينبغي ان يكون البيع فيه فاسدا لانه مال مملوك فانه في تسليمه  
عسر انتهى وهذا الكلام لا يفتقر حكاية فساد السمك قبل صيده بما اذا كان  
بالعرض والاخر من قسم الباطل والله اعلم وفي البحر والسمك قبل الصيد  
اي لم يجر ببيعه لكونه باع ما لا يملك فيه فيكون باطلا انتهى **وصير مرقا**  
**في مكان لا يبرح منه الاحيلة** فانه فاسد لكونه غير متقوم والتسليم قاله  
في البحر قال ومناه اذ اخذته ثم اتاه فيها **وان اخذ السمك من الخلية**  
**بدون ان يبرح الخيلة** صحيح البيع لكونه متقوما للتسليم واما اذا اجتمعت  
فيها بانفسها ولم يصير عليها المدخل لا يجوز لعدم الملك ولا يجوز اجازة  
البحيرة ليصار منها السمك احدا في البحر معزيا الى الايضاح **الا اذا دخل**  
**السمك فيها بنفسه ولم يصير مدخله لعدم الملك** كالتنق وفسد ببيع **طير**  
**في السوي لا يرجع معناه** ان ياخذ صيدا فملكه ثم يرسله من يده ثم  
يسقوه واما فقيرناه بذلك لان بيع الطير في الهوى قبل ان ياخذ باطلا  
في البحر وغيره لانه غير مملوك فيكون من القسم الاول وهو الباطل ولو  
صلحه وسلم في الصورة الاولى لا يعود الى الجواز عند سباحه بل وعلى قول  
الكرخي لا يعود وكذا عن الطماوي ولا فرق بين ان يجعل الطير مبيعا او مئنا



وقيد بقوله لا يرجع لانه اذا كان من عادته ان يطير ويرجع الى مكانه كان  
الحمام يصيح في الخائبة وعبارته وان باع طير الى طير ان كان واجبا يعود  
الي بيته ويتقدم على اخذه بلا تكلف جاز بيعه والاولاد في المصانية والحمام  
اذا علم عودها وامكن تسليمها جاز بيعها لانه مقدور التسليم يوافق  
وصرح في البحر معزيا الى الذخيرة لكن قال في البحر قبله اطلعه يعني  
صاحب الكثر اطلق في عدم حوز بيع الطير في الهوى تشمل ما اذا كان  
الطير مبيعا او ثمنا وشمل ما اذا كان من عادته انه يذهب ويحي وهو الظاهر  
فقد قل ما عن قاض خان فظاهر كلامه ان المذهب هو عدم الفرق فان الظاهر  
ان مراده بالظاهر ظاهر الرواية لكنه لم يعزه الى احد فيحمل على ان مراده بالظاهر  
الظاهر من حيث الرواية لا الرواية انتهى لكن ذكر في العناية بيع الطير على  
ثلاثة اوجه الاول بيعه في الهوى قبل ان يسطاده وهو لا يجوز لعدم الملك  
والثاني بيعه بعد ان اخذه وارسله من يده وهو ايضا لا يجوز لانه غير  
مقدور التسليم والثالث بيع طير يذهب ويحي كالحمام وهو ايضا لا يجوز  
في الظاهر ثم ذكر ما قدمناه عن قاض خان والظاهر ان مراده به ظاهر  
الرواية وفي فتح القدير وذكر التمر تاسي لوباع طير يذهب ويحي كالحمام  
فالظاهر انه لا يجوز انتهى **وان كان يطير ويرجع مع** وقد مرناه في شرح  
الكثر للذيلي اذا كان الطير يطير في الهوى ولم يرجع لم يجز بيعه وانما اذا  
كان له ولم يخرجه في الهوى ثم يرجع اليه جاز بيعه عند بيعه وانما اذا  
اذا علم عودها وامكن تسليمها جاز بيعها لانه مقدور التسليم انتهى ونسب  
ايضا بيع **الحمل** وانما كان بيع المتاج باطلا وبيع الحمل مستدا لان عدم  
الملك مقطوع به وعدم الثاني مسكوك فيه كذا في شرح الدرر القوري  
ونسب صاحب العناية للحمل الجنيين انتهى وفي البحر والحمل والمتاج اي  
اي لا يجوز بيعهما والحمل يسكنون الميم يعني الجنيين والمتاج حمل الحيلة  
والبيع بينهما باطل انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحمل وحمل الحمل  
انتهى ونسب بيع **امه الاصل** لما تقر ان ما لا يبيع افراد به بالعقد لا  
يصح استثنائه من العقد والحمل كذلك لانه مجترلة اطراف الحيوان لانها  
بها وبيع الاصل يتناولها فلا استثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيه  
شرطا فاسدا والبيع يفسد به **فسدا** ايضا بيع **لبن في صرع** لغو لا احتمال  
كونه انتقاخا ولانه يتنازع في كيفية الحلب وربما يزداد فيختلط باللب  
بغيره والصنع لذات الظن كالشدي للزراعة والجمع ضرور مثل فليس  
وقدر كذا في المصباح ونسب بيع **لولو في صرع** للغر وهو مجرب  
لا يعلم وجوبه ولا قدره فلا يمكن تسليمه الا بضرر وهو كسر الصدق  
وعن ابي يوسف الجواز لان الصدق لا يتفق به الا بالسر ولا يدرى

قيد به لانه لو باع تراب الذهب والفضة في غلها جاز ان يكونا معلومة وتعلم  
بالبدن وفي المسراج الرهاج لو استوردت جاز في بيعها ولو لم يعلم  
ولو باع كروشي سائة من بوجه لم يفسخ جاز واخراجهم على البيع والمستري  
بالختيار اذ اراه والاول والدر واحد بها والصدق محرمة غشنا الدر والراحتها  
والجمع اصداف ذكره في القاموس ونسب بيع **صوف على ظهر غنم** لانه من اوصاف  
الحيوان ولانه يثبت من اسفل يتخلط المبيع بغيره بخلاف الثوب لانهما  
تزيد من اعلا بخلاف التفصيل لانه يمكن قلعه والقطع في الصوف متعين  
فيتفق المتنازع في موضع القطع وقد صح ان عليه الصلاة والسلام نهى عن  
بيع الصوف على ظهر الغنم وعن اللبن في الصنع وسمن في لبن وهو حجة على  
ابي يوسف في تجوز بيع الصوف على ظهر الغنم في روايته عنه كذا في الهداية  
وصح الامام القسطل في عدم جواز بيع قوا بغير الخلاف لانه وان كان يعلم من  
اعلاه لم يوضع القطع مجربا فهو كمن استري شجرة على ان يقطعها المشتري  
لا يجوز له ان يقطع موضع القطع وما ذكره من منع بيع الشجر ليس يتقوا عليه  
بل هي خلافة منهم من منعها الا لابر في القطع من حفر الارض ومنهم من اجاز  
للتنازع بخلاف التفصيل لانه يقطع فلا تنازع في ان يبيعه قايما في الارض وفي المسراج  
الرهاج لرسل الصوف واللبن بعد العقد لم يجز ايضا ولا يتنكب صحيحا  
انتهى والخلاف وزان كتاب شجر الصنفان الواحدة خلافة ونسب بيع  
تخفيف اللام وزاد الصفاي ونسب يدها من لبن العوام ونسب بيع  
**جذع في سقف ودرع من ثوب يضره التبييض** لانه لا يمكن تسليمه  
الا بضرر وقيد في الثوب بكونه يضره التبييض كالمهامة والتمسك لانه اذا كان  
لا يضره القطع كالكر باس فيجوز كما في العناية والجر وقل الطحاوي في اجزن  
حابط او درع من كرا باس او ديباج لا يجوز منعه في الكرا باس ويجوز في كرا باس  
يتقي به اما لا يتقي به فيجوز كما يجوز بيع قفيز من صبرة فلو قطع البايغ  
الدرع او قطع الجذع ينال منعه المستري عاده صحيحا لزال المسد وهو الضر  
ولو باع النوي في التمر والبز في البطيخ لم يصح وان شئنا واخرج المبيع لان  
في وجودهما احتمالا اي هو يبي مغيب وهو في غلله فلا يجوز بيعه فان  
قلت بيع الحنطة في سبيلها وامثالها يبيع ما في وجوده لاحتمال فانه شئ مغيب في  
غلله وموجبا بطلت اجيب بان حوازة باعتبار صفة اطلاق اسم المبيع  
عليه وعلى ما يقتضيه فان الحنطة اذا بيعت في سبيلها انما يقال بعت هذه  
الحنطة فالمراد صريحا هو المقصود وعليه فصح العقد اعمالا لا تقيح لنظر  
اما بزر البطيخ ونوي التمر وجب القطن فاسم المبيع وهو البزر والنوي والجب  
لا يظنك عليه اذ لا يقال هذا بزر ونوي وجب بل يقال هذا بطيخ وتمر  
وقطن فليكن المبيع مذكورا وما هو المذكور فليس يبيع وهذا على قول من







كما في دوده وكذا قال ابو حنيفة وابو يوسف بعد جواز بيع الخمر محمد  
جواز اذا كان محررا لانه حيوان يستقبح به حقيقة ويشترط ان يكون بيعة  
وان كان لا ياكل ولا يشرب ولا يلد ولا يربو لانه من الهوام فلا يجوز بيعه  
كالزنايب والاشناق بما يخرج منه لا يبيعه فلا يكون مستقبحا قبل الخروج  
وقد علمت ان الفتوى على قول محمد ومن ثم جزمنا بالجواز في المختصر **جواز**  
**غيرهما** اي غير دون القر والنمل **من الهوام** فانه لا يجوز بيعه اتفاقا  
كالحيات والعقارب والوزغ والفتافد والحمل والضب ولا يجوز بيع سبي  
البحر الا السمك كالصفير والسرطان والسمكة ونحو ذلك كذا في  
فتح القدير وفي المجتبى ولا يجوز بيع هوام الارض وما في البحر كالسرطان  
والصفير الا السمك وما يجوز الانتفاع بجلده او عظمه فالحاصل ان  
جواز البيع يدور مع حل الانتفاع انتهى وهذا ظاهر فليكن القول عليه  
دائما لعلم وفي المجتبى ايضا وجوز ابو الليث بيع الحلق **وبه صح** به يعني  
الحاجة انتهى **والابق** لانه عليه الصلاة والسلام عنه ولانه لا يقدر على  
تسليمه وسئل البيهقي فاسد لوجود المال المستقر الا انه لا قدر على تسليمه  
**الامين** يزعم انه اي الابق **عندك** فانه حينئذ يجوز لولا المانع وهو عدم القدرة على التسليم  
وصح ايضا هذا البيع ساج الوفاية رتبته ملاخضر ولانه نظمه في سلكه ثم  
الناسد يكتفي في البحر ولو باعه ثم عاد من الاباق لا يتم ذلك العقد لانه وقع بالمال  
لا لعدم الحليته كبيع الطير في الهوي وعما في حقيقته انه يتم العقد بالمال  
ليست لان العقد انفق بقيام المانية والمانع قد ارتفع وهو العجز عن التسليم  
كما ان ابق بعد البيع وهكذا يروى عن محمد كذا في الهداية والاولى من الرواية  
وبه كان يفتي ابو عبد الله البجلي في الذخيرة ورجح في فتح القدير القول بالفساد  
بعد خلايته الخلاف بينه بقوله والوجه عندي ان عدم القدرة على التسليم  
مفسد لا مطلق انتهى ومما يقوي به القول بالفساد صحة اعتاقه وقبضه  
وهو دليل بقا المحل ونوفات المحل لما جاز بهذا القول اخذ الكرخي وجماعة  
من مشايخنا كما في العناية وفتح القدير ثم خرج على ما ذكره بقوله **والباقي**  
اي الابق **ثم عاد** من اياه **بم البيع** على القول بالفساد ونزول الملك بقدر التسليم  
**وقيل** قابله ابو عبد الله البجلي لا يتم البيع **على الاظهر** من الرواية لكونه وقع  
باطلا والحق كما في فتح القدير ان اختلاف الرواية والمساخ فيه بناء على اختلاف  
فانه باطلا وفساد فانه علمت ان ارتفاع المفسد في الفاسد بوجه  
لان البيع قائم مع الفساد وارتفاع المطلق لا يرد لان البيع لم يكن  
قابلا بصفته البطلان بل معدوما فوجه البطلان ان عدم القدرة على  
التسليم ووجه الفساد قيام المانية والملك انتهى **ولبن امرأة** في وقا  
قيده دفعا لما ينوهم عمن ان يبيعه في الصنع لا يجوز كسائر المان

الحيوانات

الحيوانات وفي الرواية يجوز ولو كانت المرأة امرأة في ظاهر الرواية وعين ابو يوسف  
انه يجوز بيع لبن الامة لانه يجوز ايراد البيع على نفسه فيجوز بيعه اجزا اعتبارا  
للجزء بالكل والجواب انه اعتبارا مع وجود الفارق فلا يجوز بيعه ان الرق  
حل نفسه وما حل فيه الرق جاز بيعه واما اللبن فلا رقبته لان الرق يختص  
بحل الفتوة التي هي ضد الرق يعني العتق وهو اي المحل هو المحل ومعناه انها  
صفتان يتقاربان على موضع واحد هما صندان واد لحياتة في اللبن لا يرد  
عليه الرق ولا العتق لانتفاء الموضوع **وشعر الخنزير** لانه ينجس العين فليس  
بمال فلا يجوز بيعه وعليه الاجماع ولانه ينجس العين وينجس العين لا يجوز  
بيعه اهاتة له **وجاز الانتفاع به** اي بشعر الخنزير **لخبر** للضرورة لانه غيره  
لا يعمل عمله فان قلت اذا كان كذلك وجب بيعه قلت اجيب عنه  
بانه يوجد مباح الاصل فلا ضرورة الى بيعه وعلى هذا فيل اذا كان لا ينجس الا  
بالبيع جاز بيعه لكن الثمن لا يطيب للبايع وقال ابو الليث ان كانت الهات  
لا يحد ون شعر الخنزير الا بالسر ان ينجس ان يجوز له السر ولو وقع في الماء  
انفسه عن يدي يوسف لان الاطلاق للضرورة ولا ضرورة الا في حالة الاستعمال  
وحالة الوقوع غير حالة الاستعمال وقال محمد لا ينجس لان الاطلاق للانتفاع  
به دليل طهارته ووقوع الطاهر في الماء لا ينجسه وانظروا من صنع الهداية  
اختيارا قول ابو يوسف حيث اخذ دليله قبل هذا اذا كان متوقفا واما الخنزير  
نظاير كذا في التمرقاسي وقا في خا كذا اذا اذنه الاكل في العناية وفي فتح القدير  
قال ابو يوسف انه لو وقع في ماء قليل انفسه وعند محمد لا ينجس به لاجل الانتفاع  
به دليل طهارته والصحيح قول ابو يوسف لان حكم الضرورة لا ينجسها وهي في  
الحكم فيكون بالنسبة اليه فقط كذلك انتهى قوله هذا مخالف لما في البحر  
من قوله وغيره لا ينجس لان ينجس العين لا ينجس راسه والكل على القول بانه ينجس  
العين لا ينجسه اذا لم يصلح منه الى الماء وهو الاصح وجعل دبره يتقلب في الخارج  
فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات انتهى فان قضيت هذا الكلام  
ان المصحح انه وان وقع في الماء القليل لا ينجسه لان الكلام في يبردون الفتور  
الكثير كما لا يخفى وادع اعلم فان قلت قد تناقض كلام صاحب الهداية ومن  
تبعة فانه جعله في شعر الايدي في لبن المرأة اهاتة ما نفعه من جواز البيع  
للزوم الاكرام والبيع ببقية وجعله في سبيلة بيع الخمر والخنزير اعزازا  
منطق للزوم الاهاتة شرعا والبيع اعزازا قلت اجيب عنه بان العقل  
الواحد قد يكون بالنسبة الى محل اهاتة وبالنسبة الى اخر اكراهه مثلا  
لو امر السلطان بعض سبائ الرواب ان يلازم الوقوف بالحقرة مع الرافقين  
كان غاية الاكرام له ولو امر القاصي بذلك كان غاية الاهاتة له فالخبر  
والخبر في غاية الاهاتة شرعا فلو جعل مبيعا مقابلا بذكر مغر كالمراهم

كفة



او الحيا كان غايه الكرامة والادبي مكرم شرعا وان كان لا فرا خاير او العقد  
عليه وابتداه به والحاقه بالجمادى الاول له انتفى صرح في فتح القدير وشرح  
الوقايه بطلان هذا وصرح في الوقايه بطلان بيع الجذر قبل ان يربغ ايضا  
كما سياتي تقريره بضم القيم الباطل وقد ذكره ملا خسر في قسيم الناس  
وليس منه كاعت **وجذر ميتة قبل الربح** لانه غير منتفع به لخاصته قال عليه  
الصلاة والسلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب وهذا اسم لغير المدبوع كذا  
روي عن الخليل فان قلت بخاسنه مجاورة بالقول الرسومات ومثل ذلك  
يجوز ببعه كالتوب المحسن فكيف حكم بطلانه قلت اجيب عنه بانها خلت  
فما لم يربطه بالربح فيكون الجذر جلا لا نجاسة التوب فالحق ليست  
كذلك فان قلت قوله لا تنتفعوا مني وهو يقتضي الشتر فيه فمن اين الجواز  
قلت انه مني عن الاحوال الحسية وهو يعدم الجواز كما حققه الاكل في تقريره  
**وبعد** اي بعد الربح **يباع** جلد الميتة **ويستف** به لطهارته جيبه لغير الاكل  
فانه لا يجوز اكله بعد الربح وان كان طاهرا ذكره في السراج الوهاج حيث  
قال مسيلة جلد الميتة بعد الربح اكله اذا كان جلد حيوان مأكول  
اللحم قال بعضهم نعم لانه طاهر كجلد الساة المذابة وقال بعضهم لا يجوز اكله  
وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزء منها وقالت عليه  
الصلاة والسلام في شاة ميتة انما تجزى من الميتة اكلها مع امره لهم  
بالربح والانتفاع واما اذا كان جلد ما لا يؤكل كالحمار فانه لا يجوز اكله لجماع  
لان الربح فيه ليس باقوى من الذكاة وذا كان لا يتيجد فكذا اذ باعته انما  
**كما ينتفع بما لا يخلو حياة منها** اي من الميتة كعظمها وعصبها وصوفها وسفرها  
وريشها ومثاقيرها وظلمتها وحافزها فان هذه الاشياء طاهرة لا يخلوها الحياة  
فلا يخلوها الموت وتقزم الكلام عليه في الطهارة والفيل كالحنزير يحسن العين  
عند محمد فيكون حكمه حكمه وعند ابي حنيفة وابي يوسف هو كسائر السباع  
يحسن السور والحمل لا العين فيجوز بيع عظمه والانتفاع به في الحبل والولوب  
والقائلة فكان كالكتاب يجوز الانتفاع به قبل وروي ان النبي صلى الله عليه  
وسلم اشترى لفظة سوار من عاج فظهر استنقال الناس له من غير تكلي  
ومنهم من يكل اجماع العلماء على جواز بيعه وفي البخاري قال الذهري في عظام  
الميتة نحو الفيل وغيره ادركت ناسا من سلف العلم يقتطعون بها ويدعون  
فيها لا يرون ياسا وقال ابن سيرين وبرايم لا بأس بتجارة العاج وروى ابن  
يوسف عن ابي حنيفة منع بيع القرد وروي الحسن عنه انه يجوز بيعه  
وهو المختار لانه مما ينتفع به في بعض الاشياء انتهى **وفسد شر ما باع**  
**او وكيله بالاقبل** من الثمن الاول **قبل نقد الثمن** وانما سفتا جواز الانتفاع  
بقوله عايشته رضي الله تعالى عنها لتلك الرواة وقد باعت بسمتايتها بعد ما سفت

بطلان

بتمان ما به بليس ما شربت واشترت بلعني ان يبين انهم ان الله تعالى ابطال  
حجة وجهاه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يثبت ولا ان الثمن لم  
يدخل في صمائه فاذا وصل اليه المبيع وفقت المقاصصة بقي له فضل بالمعوض  
بخلاف ما اذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند المجافضة المطلق في الثمن  
فاذا ان الحكم المذكور وهو فساد المبيع مشروط بما اذا لم يفتض جميع الثمن  
حتى لو قبض بعضه ولم يفتض الباقي فالفساد على حاله وبه صرح في السراج  
الوهاج حيث قال لا يجوز ان يشتريه باقل من الثمن وان بقي من ثمنه  
درهم ولا بد من نقد جميع الثمن انتهى وفي القنية لو قبض نصف الثمن  
ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجز وكذا لو احوال المبيع على  
المشتري انتهى **وشر من لا يجوز شهادته** له كونه وادله **كشرايه بنفسه** فلا  
يجوز ايضا خلافا لما في غير العبد والمكاتب وكذا الحكم لو باعه وكالة من غيره  
او اشتراه بطريق الوكالة لغيره اذا كان المبيع وشمل كلام شراء الكل والبعض  
كما في القنية وخروج شراء وارث المبيع وكيله عند الامام لان العقد وقع  
له كونه اصلا في الحقوق خلافا لما كونه قايما مقامه ولكن لا تطيب الزيادة  
له عند الامام وان ملكها واما شراء المبيع ممن اشترى من مشتريه فيجوز  
اتفاقا كما في الجرد مشروط في السراج الوهاج لجواز شراء وارث المبيع ان يكون  
من يجوز شهادته للمورث في حياته والا لا يجوز وهو فيه حسن اعقله  
كثير وان كان معلوما من بيان حكم شرا من لا يجوز شهادته له والمراد  
بالشرا من مشتريه حقيقة او حكما كالشرا من وارث مشتريه والفرق بين  
الوارثين ان وارث المبيع انما الميراث مقامه لان هذا مما لا يورث وهو انما  
يقوم مقامه فيما يورث بخلاف وارث المشتري فانه قام مقامه في تلك  
العين وهذا كلامها وقيد بما باع لان المبيع لو انتقض خرج ان يكون  
شرا ما باع فيكون التقضاء من الثمن في مقابلة ما نقض من العين سواء  
كان التقضاء من الثمن بقدر ما نقض او اكثر منه وعلى هذا فنزع ما لو ولدت  
الحاربة عند المشتري ثم اشترىها المبيع باقل من كانت الولادة تنقصها  
حان كما لو دخلها عيب عند المشتري ثم اشترىها منه بالاقبل وان لم  
ينقصها لا يجوز لانه يحصل به ربح لم يدخل في صمائه كذا في فتح القدير  
ولا بد ان يكون التقضاء فيها من حيث الذات لان العين لو نقصت قيمتها  
بنقص الاسعار لم يجز الشرا بالاقبل لان تغير السعر غير معتبر في حق  
الاحكام كما في حق الفاضل وغيره فاذا ابيع المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر  
الربح كذا في تبيين الكثر ولا بد فيما ذكر من عدم الجواز **من انما رجس الثمن**  
**فانه اختلف** رجس الثمن **جاء مطلقا** يعني سواء كان الثمن الثاني اقل من الاول  
اولا لان الربح لا يظهر عند اختلاف الجعش والدرهم والدينار رجس واحد



هنا حتى لو كان العقد الاول بيعه وبالنظر الى الثاني لا يصح فقلنا الحرم  
على البيع لقوله عليه الصلاة والسلام ما اجتمع قوم الخلال والحرام الا وقد  
غلب الحرام الخلال وانما قيلنا بقولنا هذا لان الدراهم لا تجري مجرى  
الدنانير في جميع الاحوال بل تجري في موضع قال العادي في فصوله ان  
الدنانير تجري مجرى الدراهم في سبعة اشياء احدها اذا كان على الرجل دين  
دراهم وقد استنع من القضا فوقع في ماله في يد القاضي دنانير كان له  
ان يصرفها بالدراهم حتى يقضى غريمه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير يعني  
عندنا في حبيفة وعندهما في غير الدنانير ايضا والثاني اذا كانت المضاربة  
دراهم فمات رب المال وغلب الظاهر عن المضاربة وفي يده دراهم  
او دنانير لم يكن للمضارب ان يشتري بها شيئا ولكن يصرف الدنانير  
بالدراهم ولو كانت في يده مال اخر سوى الدنانير من العروض والمكيل  
والموزون كان له ان ينصرف فيه حتى يحوله الى راس المال ولو باع المتاع  
بالدنانير لم يكن له ان يستعمل بها غير الدراهم والثالث اذا كانت المضاربة  
دراهم في يد المضارب فاشترى متاعا بكيل او وزن في لزم المضارب دونه الظاهر  
ولو اشتري بالدنانير كان الشراء على المضاربة والدراهم اذا باع ثوبا بدين  
نسبية شرا اشتراه ليمن المكيل والموزون او العروض وهو اقل قيمة من  
الدين الاول حان ولو اشتراه بدنانير وهي اقل قيمة من الدراهم لم يجز وقد  
ذكرناه انفا والخامس اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم فباعه بدين عشرة  
اشتراه بدنانير لا يبيعه مائة لانه يحتاج الى ان يحيط من الدنانير ربحه وهو  
دراهمان في قولنا في حبيفة ولا يترك ذلك الا بالحذر والظن ولو اشتراه بغير  
ذلك من الكيل او الوزن او العروض فباعه مائة على الدين الثاني في كل من  
غيرهط السادر لو اخبر الشفع ان المشتري اشترى الدار بدين درهم فسلم  
الشفعة ثم تبين انه قد اشترى اها بدين قيمتها الف درهم واكثر بطلت  
الشفعة وان كان السؤال بمال اخر لم تبطل ولو كان الشراء بدين وبيع  
دوات الغنم ان كانت قيمته مثل الالف او اكثر بطلت شفيعته وان كانت  
اقل لم تبطل الشفعة لانه منها ياخذ القيمة ولا في الاول بالمثل والبيع  
اذا اكراه الرجل على ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بخمسين ديناراً فباعه  
الف درهم او اكثر كان البيع على حكم الاكراه ولو باعه بكيل او وزن او عرض  
لم يكن البيع على حكم الاكراه ثم قال ورايت في بعض الكتب القديمة القصة  
الدراهم والدنانير جنس واحد عند ابن ابي ليلى مطلقا وعندنا في بعض  
الاحكام كنه ذلك كانه زكاة وقيم المتلفات واروس الجنائيات ولكن ذلك في  
الشركات اذا كان مال احد مما دراهم ومالك الاخر دنانير كان ذلك  
اذا كان راس مال المضاربة دنانير فاشترى بها المضارب دراهم

لا يملك رب المال منه انتهى **ومع المسع فيما هو المبيع** اي الى شرا ما باعه باقل قبل  
هدم الممن كان اشترى طوبى بجنس ماته ثم باعها واخرى معها من البايع  
قبل ان ينفذه الممن بجنس ماته فالبيع جائز في التي لم يشتريها من البايع  
ونفسه في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن في ثمانية التي لم  
يشتريها منه فيكون مستترا بالآخرى باقل مما باع وهو لا سدد عنرا  
ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يبيع الفساد كونه ضميما للاجتهاد  
فيه اولا بانه باعتبار تشبهه الربا اولا لانه طاري لانه يظهر بانه تقسام الثمن  
او المتقاصته فلا يسوي في غيرها **وانت على الترتيب بظرفه ويخرج عنه**  
**بظرف كذا رطل** اي لم يجز البيع بهذا الشرط لانه شرط لا يقتضيه العقد  
ففسده فانه مقتضاه ان يطرح عند وزن الظرف ما يوجد عسى ان يكون  
وزنه اقل من ذلك او اكثر فشرط بقدر معين مخالف لمقتضاة **كذلك**  
**شرط طرح وزن الظرف عنه** فانه يجوز تكونه موافقا لمقتضاه ولو  
**اختلفا في نفس الظرف وقدره** فالقول **المشتري** يعني لو رد المشتري  
المرتبى نوزن في عشرة ارطال فقال البايع الرق غير هذا وهو خمسة ارطال  
فالقول **المشتري** لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الرق المتبرص  
او مقدار الثمن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قول القابض  
ضمينا كالمغاصب او ضمينا كالمودع وان كان الثاني فهو الحقيقة اختلاف  
في الثمن فيكون القول **المشتري** لانه يتكرر الزيادة والقول للمتكسر مع  
يمينه وان ابرهه البايع قبلت يمينه فان قلت الاختلاف في الثمن  
يوجب التحالف فما وجه العدول الى الحلف قلت اجيب بان مرجحه  
ان الاختلاف الابتدائي لوقوعه في ضمن الاختلاف في الرق والشفعة فيه  
منها يدعي عقد اخر واما الاختلاف ببيع على اختلافهما في الرق فلا يوجب  
الاختلاف في العقد فلا يوجب كذا في العناية **ومع بيع طريق جدار لا يهتبه**  
واما الثاني فلا بد ان لم يمين يقدر بعرض باب الدار العظمى كذا في النهاية  
وعلى التقديرين فيكون عينا معلوما فصح بيعه وكذا تصح هبته **لا يبيع**  
**سبل الماء وحبته** لانه مجهول اد لا يدري قد ما يشغله عن الماء **ومع بيع حق**  
**المروءة** يتبعه باختلاف يعني بالاجماع **ووجه في رواية** وهي رواية ابن سماعة  
في رواية الزيادة ان لا يجوز وصحة القصة ابو الليث بانه حتى من الحقوق  
وسيع الحقوق بالانفراد لا يجوز **وكذا بيع الشرب** يتبع الارض بالاجماع  
ووجه في رواية وهو اختيار سبلح بل لانه نصيب من الماء ولم يجز  
في اخرى وهو اختيار سبلح بخاري للمبالاة في الخائبة رجل اشترى



اي لا يبيع لماله الاجل وهي منقضية الى المنازعة في البيع لا يتايد على  
المماسكة الا اذا كان يعرف انه يكون معلوما عندهما **تخلاف** التاجيل  
الى **نظر النصارى** **يعر ما شرعوا في صومهم** بالايام لان صومهم  
بالايام معلوم فلا جهالة فيه ولا فساد فان قيل لم يخص الصوم بالنظر  
والنظر باليهود قيل لان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم  
واليهود بعكسه مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك لا يتنا وت  
يتكون المعنى الى صوم النصارى وفطرهم والى فطر اليهود وصومهم فاكثري  
بذكر احدهما انتهى كذا في السراج الوهاج **والى قدوم الحاج والمصارف والناس**  
**والقطاف** اي لا يجوز البيع الى هذه الاوقات لانها تقدم وتتاخر  
والمصارف تقدم الخ وتسرها ومثله القطاف وهو للعب والدباس وهو  
دوسر الحب بالقدم ليتكسر واصله الدواس بالوالا لانه من الدوسر قلبت  
الواو بالالف لتكسرة قبلها ولهم يزكر الجواز هنا وكذا في الكثرة ذكره في الهداية  
واختلف في معناه فقيل جزاء الصوم من ظمرا الغنى وقيل جزاء النخل قاله  
المحلوي وفي نسخ الهداية وقنع القدير بالزاي وذكر الزيلعي انه بالذال المعجمة  
عام في قطع الثمار وبالمهمله خاص بالنخل انتهى فعلى هذا لم يكن بالزاي وذكره  
في المصباح في فضل الذال المعجمة وفضل الزاي فان كلاهما بمعنى قطع وهما  
من باب تفتح **ولو باع مطلقا عنها** اي عن هذه الاجال **نظر لعل الثمن اليها مع**  
التاجيل فلا فساد لكونه تاجيلا للدين فالفساد ما كان في صلب العقد كزاي  
الهداية وفي الخاتمة ما يباع مطلقا غير انما اخر الثمن الى المصارف قالت محمد بن  
الفضل يفسر البيع وعن محمد لا يفسد ويصح التأخير لانه التاجيل  
بعد البيع تبرع فيقبل التاجيل الى مجهول كالتفالة اليها انتهى وفي التينة  
بايع بالف نصفه نقد ونصفه الى رجوعه من رستان فهو فاسد والقدير  
على النصارى الى شهر انتهى **مع** **توكل الى هذه الاوقات** لان الجهالة اليسيرة  
ستحمله في الكفالة وهذه الجهالة يسيرة مستدركة لاختلاف الصحابة  
رضي الله عنهم فيها ولانه معلوم الاصل الا ترى ان الجهالة تخلف في اصل  
الدين بان يكفل بما ذاب على فلان ففي الوصف الى جلال البيع فانه لا يجهلها  
فواصل الثمن فلنا في وصفه **او اسقط الاجل قبل حلوله والافتراق** يعني او  
اسقط ماله الاجل وهو المشتري الاجل المفسد للبيع قبل المصارف  
والدباس والقطاف وقدوم الحاج انقلب البيع صحيحا لان الفساد  
كان للمنازعة وقد ارتفع قبل تقديره وهذه الجهالة في شرط لا يذلل في صلب  
العقد بخلاف بيع الدرهم بالدرهمين لا يتقلب صحيحا باسقاط الدرهم  
الزاي لان الفساد في صلب العقد بخلاف اسقاط الاجل في النكاح  
الوقت لكونه متفقا وهو غير عقد نكاح وقال في مختصر القدوري

اي

سرى بغير ارض وفي ذلك القرية نباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز  
هذا البيع فان باع وشترط ان يكون الخارج على المشتري ففسد العقد  
الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب الارض فلوان باع الماء بدون الارض  
وقبض المشتري الشرب لم باع الشرب مع ارض له قال الفقيه ابو جعفر  
لا يجوز البيع في الشرب الا ان يجزى البائع الاول لان المشتري الاول لم يملك  
الشرب بالسرا والقبض لان بيع الشرب يبيع لا يبيع على موجود الا ترى انه  
لو باع الارض والشرب جازا للبيع وان كان الماء مقطوعا وقت البيع فاما يبيع  
البيع في الماء على ما جرد وقتا بعد وقت فاذ لم يشر شيئا موجودا الا يملك  
بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا الا انه على ملكه البائع الاول قاله حولا في ارض الله  
نحالي عنه في عندي هذا الجواب مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب  
حكم بيع فاسد لاحكم بيع باطل لان بيع الشرب جاز وان كان لا يجوز  
ظاهرا والرواية يجوز في رواية اخرى وبه اخذ بعض السامخ ورحمهم الله وقد  
جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الناس  
والبيع يباعا فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز  
ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد واعتقه  
جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه كذا في سترى عبد  
بمئة او درم وقبضه لا يجوز عتقه انتهى قال الشيخ شيخنا عبد البر  
شرح النظم الوهابي بعد حكايته لكلام قاضي خاان المتقدم قلت يظهر لي  
فرق بين السر بالشراب والميتة والدم لان هذين لا يقبلان الملك بوجه  
لعدم ماليتهما وتقومهما بخلاف الشرب لانه يقبل الملك ولو تعاضع  
ان يكون عوضا في الجملة فبإراضي جانب الفتق حتى ينفرد بالشراب محلا  
البيع لا صرح به ولا يلزم من كونه محلا للبيع تعاضعا بوجه مقتدا قاض  
انتهى ومراده بالصحة في قوله صحة بوجه الانتقاد فان قاضي خاان لم يرد  
بيعه مفسدا وانما ادعى فساده كما لا يخفى لا يصح **بيع حق القبيل وصحة**  
لانه اذا كان على السطح كان حق النعل وقد مر ان بيعه باطل وان كان على الارض  
كان مجهولا لجهالة محله **لا يبيع في البيوت** يعرب نوروز وهو اول يوم في  
الربيع **والبحران** وهو الحزب واما المخرج من البيوت فيختل بين نوروز  
السلطان وبيروت الدهاقين وبيروت الجوس كذا في شرح ملاحض ومختار  
اكتنايته **وصوم النصارى ونظر اليهود** **اد الهو بوره المتفق** **قدان**  
بالايام لان صومهم بالايام معلوم فلا جهالة فيه ولا فساد فان قيل  
لم يخص الصوم بالنصارى والنظر باليهود قيل لان صوم النصارى غير معلوم  
وفطرهم معلوم واليهود بعكسه مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم  
كذلك لا يتنا وت يكون المعنى الى صوم النصارى وفطرهم والى فطر اليهود



ترأى على اسقاطه بغير التثنية وخالفه في اكثر فوجد الضمير كما وقع  
في هذا المختصر لقوله في الهداية وقوله في الكتاب تراصيا خرج وفاقا لان من  
له الاجل يستبد باسقاطه لان خالفه انتهى وبه صرح في المجتبى حيث قال  
راقيا للسرخسي اذا اتفقا على اسقاط الخيار ينقلب جائزا لكن لا ينفرد احدهما  
بالاسقاط وفي البيع الى الاجال المعوضة ينفرد من له الاجل بالاستقاط انتهى  
وقيدنا بقولنا قبل حلوله والافتراق لانه لو اسقط قبل حلوله بعد الافتراق  
لا ينقلب صحيحا كما لو اسقط بعد حلوله وقد اطلق في اكثر وغيره الاسقاط  
قبل حلوله ولم يقيدوه بما قبل الافتراق وقد صرح بهذا القيد في شرح  
المجمع حيث قال ولو اسقط الاجل قبل حلوله وقبل التفريق وقيد بقولنا  
قبل التفريق لانه لو تفريقا قبل الابطال نأكل الفسار ولا ينقلب جائزا اتفاقا  
انتهى يعني صح ذلك كما صح ما تقدم وهو المعطوف عليه وهذا عندنا في  
حينئذ خلا لهما **وامر المسلم ببيع حرام او خمر او سكر او سواهما دمثا**  
**وامر المحرم بغيره ببيع صيده** فانه صحيح ايضا على الخلاف قال الموكل لا يبيع  
هذا المتصرف فلا يولى غيره كوكيل المسلم بحوسبها بترجيح مجوسية ولان  
ما يثبت للموكل ينتقل الى الموكل فصار كانه باشره بنفسه ولو باشره بنفسه  
يجز قلنا التوكيل به وقال ابو حنيفة المعتبر في هذا الباب اهلية اهل البيت  
الوكيل واهلية الموكل فالاولى اهلية العاقد وهي اهلية المتصرف والمأمور  
به وللضرر في ذلك والثانية اهلية ثبوت الحكم له والموكل ذلك حكما للعقد  
ليلا يلزم اتفاقا الملزوم عن اللازم الا ترى الى صحة ثبوت ملك الخمر للمسلم  
اذا ما اذا سلم مورثه المضرا في ومات عن حمز وخمير فان قلت الورثة  
امر جبري والتوكيل امر اختياري فابن يتقضا لهما قلت اجيب عنه بان  
ثبوت الحكم له والموكل ذلك حكما للعقد كيلا يلزم اتفاقا الملزوم عن اللازم  
الا ترى الى صحة ثبوت ملك الخمر للمسلم اعني الملك للموكل بعد تحقق العلة  
اعني ما شرطه التوكيل جبري كذا قلنا ثبوت ثبوت اختياره كما في الموت الا ترى  
ان المادون له المضرا في اذا استرك حراما يثبت الملك فيها لولاه المسلم بالانفاق  
واذا ثبت الاهلية ان لم ينتج العقد بسبب الاسلام لانه لا جالب له  
ثم الموكل به به ان كان حراما خلتها وان كان ختميرا سبيبه لكن قالوا هذه  
الوكالة مكرهة استكرهت وقولها الموكل لا يبيع فلا يولى غيره من  
بالوكيل بشرا عبد بعينه اذا وكل اخر بشرا به فانه يثبت الملك للتوكيل  
وهو بنفسه لا بالمشراي بنفسه وبالقامني اذا امره ميا ببيع حرام  
ختمرا خلفه ذني آخر وهو لا يلى المتصرف بنفسه وبالذمي اذا اوصى الى  
مسلم وقد تركها فان الوصي يوكل ذميا بالبيع والفتنة وهو لا يلى ذميا  
بنفسه والقياس على تزويج الجعفي مدفوع بان حقوق العقد والملك

ترجع

ترجع الى الموكل والوكيل سفير لا غير ثم شرع في بيان الفسار والواقع في العقد  
بسبب الشرط وذكر اصلا حراما للفرع اصحابنا فقال **بيع بشرط عطفت**  
**على النير وزاي** ولا يصح البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلايمه وفيه نفع  
**لاحدهما** اي احدا المتعاقدين **وليسع من اهل الاستحقاق** اي استحقاق النفع بان  
يكون **الميل** **لمجزء العرف** به **ولم يرد الشرع** **بجواز** اما اذا جري العرف به كبيع  
نفل مع شرط التثنية او رد الشرع بمختيار الشرط فلا فساد كشرط ان  
**يقطع ويحيطه** اي لو شرط المشتري على البائع ان يقطع الثوب المبيع ويحيطه  
له **قباء** فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما **وليسع منه**  
اي المبيع وهو عبد هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع واما  
قال شهر المامرا بالخيار لما كان ثلاثة ايام جاز ان يشرط فيه الاستخدام  
ذكره ملا حشر في شرحه او يعقدا ويبرره او يكا ثمة او يستنولوها **ولا**  
**يجز القن عن ملكه** هذا مثال الشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع  
وهو المستحقه فان القن يعجبه ان لا تنزاول الا يري فيوجبه زيادة خالصة  
عن العوض فيفسد البيع بشرطه على الاصل المذكور بقوله **ينفع بشرط**  
**كشرط ان لا يبيع الذابة المبيعة** فالحاليت بامل للفق **ولا يقتضيه لكن جري**  
**الوف** **ببيع نفل على ان يردوه** **ويجركه** **استحقاقا** **للتعامل** وفيه وان  
استشيت ايما الطالب ان يبلغ الى غرض مباح هذا الباب وتحقيق ما تقدم  
على وجه ينفع لذوي الالباب فقلنا ان تميزا ولا يبين ما يبطل بالشرط  
الفاصلة وما لا يبطل للمريين انواع السرايط الصحيحة والفاصلة والمفصل  
ثاميا فاعلم ان كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط والفاصلة لثامن  
باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعوضات والبرع  
لان الربا هو الفضل الخالي عند العوض وحقيقة الشرط والفاصلة هي زيادة  
ما لا يقتضيه العقد ولا يلايمه فيكون فضلا خاليا عن العوض وهو الربا  
ولا يتصور ذلك في المعادونات غير المالية كالنكاح والطلاق على مال  
والخلع ونحو ذلك ولا في التبرعات كالهبة والصدقة فيبطل الشرط ولا يصح  
نصرته فيه الا ترى انه عليه الصلاة والسلام اجاز العري وبطل الشرط  
اما السرايط فهي انواع منها ما يقتضيه العقد ومعناه انه يجب بحد  
العقد وان لم يشرط به ومنه يعلم معني ما لا يقتضيه العقد ومثال الاول  
ظاهر وهو لا يفسد العقد اصلا والثاني قد يكون ملايما كشرط ان ير  
المشتري شيئا بعينه او يعطيه كغلا وهو لا يفسد العقد ايضا بل يوجب  
فساده ما يلايم العقد فانه لما ورد الشرع به دلالة من باب الصلحة دون  
الفساد وهذا جواب عن استحقاق القايير ان يفسد لكونه شرط الخالفا



لنقضي العقد وهو شرط الملك في حاله العوضين او هو متعارف كما في المشتري  
نحو شرط حذوه فانه لا يفسد ايضا كما صرحنا به سابقا ومنها ما اشترط  
فيه الملازمة والتعارف وورود الشرع وفيه منقعة لاحد العاقلين كالشروط  
بشرط ان يبيع المشتري او البائع او يقرضه كذا وفيه منقعة للمفقود عليه  
وهو من اهل الاستحقاق كالعبد اذا بيع على ان يفتقه المشتري او يبرره  
فالبائع فاسد وان روى الحسن عن ابي حنيفة جواره وهو من ذهب ان في  
كذا في حاشيته اتي زاده ومنها ما يكون فيه منقعة للمفقود وعليه كذا ليس  
من اهل الاستحقاق فحقا على الغير كمن اشترى دابة بشرط ان لا يبيعها او  
ارسالها في الرعي فالبائع جائز والشرط باطل وعن ابي يوسف انه لا يجوز ومنها  
ما يكون فيه منقعة للاجنبي كبيع بشرط ان يقرض فلا تاكله وفي فساد  
اختلاف بين المشايخ واختار صاحب الوقاية بتعاقب صاحب الهداية عدم  
الفساد وهو راي بعضهم لكن الاظهر هو القول بالفساد لان دليله الاقوى  
الى النزاع بسبب الشرط كما صرحنا به وهو جاز في الصورة المذكورة كذا في  
حاشيته اتي زاده وفي الجواز اتي بعده ذكر ما يندلق به من الاما  
قال وخرج ايضا ملاذ شرط منقعة لا جني كان يقرضه البائع اجنبيا  
فالبائع صحيح كما في الذخيرة معزيا الى الصدقة السعيد قال وذكر الفقهاء  
انه يفسد وصورته ان يقول المشتري للبائع اشترت منك هذا على ان  
يقرضني او يقرض فلا تاكله في المشتري قال محمد كل شيء بشرط المشتري  
البائع يفسد به البيع فاذا اشترطه على اجنبى فهو باطل كما اذا اشترى دابة على  
ان يهبه فلا ان الاجنبى كذا فهو باطل كما اذا اشترط على البائع ان يهبه وكل شيء  
بشرطه على البائع لا يفسد به البيع فاذا اشترطه على الاجنبى فهو جائز وهو  
بالخير ومن ذلك ما اذا اشترى شيئا على ان يحيط فلا ان الاجنبى كذا عن جاز  
البيع وهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء تركه وروى ابن سنان  
عن ابي حنيفة اذا اشترى من اخيه شيئا على ان يهبه البائع لاهل المشتري  
او لاجنبى من الثمن كذا في فساد البيع وخرج ايضا شرط فيه حضرة لاحد من  
باع ثوبا بشرط ان لا يبيعه ولا يهبه جاز في البيع وهو قول ابي حنيفة وخلفه  
وفي قول ابي يوسف فاسد وهو رواية ومن منقعة البائع المعنوية ليس  
ما اذا اشترط ان يرفع المشتري الثمن الى غير البائع لسقوط مائة الف  
عنه ولان الناس ينفقون في الاستيفاء منهم من يسامح ومنهم من يملك  
انتهى فان قلت نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وهو باطل  
يفتق عدم جواره في شرط يقتضيه العقد ايضا قلت هو في صورة استيفاء  
ليس بشرط حيث اذا ما افاده العقد المطلق فان قلت اذا افاد  
الشرط انتفاء العقد يلزم ان يكون العرق قاصيا على الحديث قلت  
ليس بقاص عليه بل قاصي على القياس لان الحديث مطلق برفع الشرط

الحج

الحج للعقد عدا المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف ينفي النزاع وكان  
موافقا لمعنى الحديث فلم يبق من المواضع الا القياس على ما اعره فيه يجامع  
كونه شرطا والفرق قاص عليه انتهى ثم لما كان حكم الشيء كونه اشرا فتابه  
يعفيه ذكر احكام البيع الثلاثة وعقبة البيع عندنا ينقسم باعتبار غير ما مر  
الى صحيح وفاسد وباطل وموقوف وعندنا ينقسم الى صحيح وباطل لا غير **واذا**  
**فحق المشتري المبيع برعي بائعه صريحا او دلالة** بان فقه في مجلس العقد  
بحضرته **في البيع الفاسد** تيرنا به احترازنا عن الباطل ولما فيه يتولى  
وكل من عوضه مال كما فيه به في الكفر لانه انما فيه ليجزى البيع الباطل كبيع  
الميتة والدم والبيع مع نفي الثمن ولا يحتاج اليه لانه خرج بغيره الفاسد  
فلا حاجة الى اخراجه ثانيا وبه صرح في الاصلاح قال لان فساد البيع لا يوجد  
بدون هذا الشرط فان قلت انه يوجد بدونه فيما اذا باع وسكت عن ذكر  
الثمن قلت لا يوجد لان احد العوضين حينئذ القيمة وهي مذكرة حكما صرح  
به في الذخيرة على ان الشرط وجود المال في العوضين كما في قوله الجوهري **وم**  
**ينته** البائع عنه **ملكه بطله** ان كان البيع **مطلبا** والابان لم تكن **قيمة** **بم**  
**قبضه** هذا اذا لم يكن فيه خيار بشرط اما اذا كان فيه خيار بشرط فلا لانه  
يبيع الملك في الصحيح فكذا في الفاسد لما اذا كان كذا في فتح القدير وما ذكرناه من  
التفصيل بين القيمي والمثلي هو الصواب وقوله في الكفر تبعا للمفرد في ملكه  
يقيمته معناه اذا كان المبيع من ذوات القيم كالحيوان والعدد بايت  
المقارنة فاما في ذوات الامثال كالميلات والوزنات والعدد بايت  
المقارنة فيجب المثل لانه مضمون بنفسه بالقبض فحشا به الغصب والحكم  
في الغصب كذلك بنا على ان المثلي صورة ومعنى اعدل من المثلي معني فلا يعول  
عنه الا اذا انفرد وانما يعتبر قيمته يوم القبض وان زادت قيمته في بيده  
فما قلته فانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يعتبر كالمقبوض كذا في الكافي 2  
وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه لانه حرام فلا ينال به نعمة الملك  
ولان النبي نسخ للمسروعة بيننا ولهذا لا يفسد قبل القبض  
وصار كما اذا باع بالميتة او باع الخمر بالدرهم ولنا ان ركن البيع صدر  
من اهله ووقع في محله فوجب القول بانفساد ولا شك في الاهلية  
والمحلية وركنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن الافعال  
المستعينة يقتضي تركها مقدوره حسا عن الامور العقلية كونه موقوفة  
عقلا وعن اهل المال الشرعية يقتضي تقرر الشرعية لانه يقتضي قصور  
النهي عنه اذا النهي عما لا يتصور لغو وتحقيقه كما في كتب الاصول ان موارد  
الامر والنهي المقتضية رتبة فالنهي عن الافعال الشرعية يقتضي تقرر الشرعية  
لانه يقتضي قصور النهي عنه اذا النهي لا يتصور لغو وتحقيقه كما في كتب الاصول

ملكه



ان مدار الامر والتمس المقدورية فالتمس عن الافعال الشرعية تقتضي كونها  
 شرعا والا كان عبثا محضا فان الطير ان من الامور الحسنة فاذا اقبلت  
 لا تفر سكر كل من يسمعه لانقاذ الفدية وكذا اذا قلت للاهلي لا يتصرفوا  
 من الافعال الشرعية فاذا انتهى عنه وجب ان يكون مقدورا شرعا ومولدا  
 بقول علمائنا انتهى عن الفعل الشرعي يقتضي المشروعية باصله وعينه  
 المشروعية بوصفه فان الاول ناظر الى المقدورية شرعا والثاني الى  
 نفس البيع مشروعة وبه قال نفع الملك اما المحرم لا امر عارضه وعنده  
 موثقت الملك قبل القبض كمالا يورث الى تقرير الفساد يعني لو ثبت الملك قبل  
 القبض لوجب تسليم المهر ووجب على البائع تسليم المبيع لانها من مزايا العقد  
 فيتقرر الفساد وهو لا يجوز لانه واجب الدفع بالاسترداد وكلما هو واجب الزمان  
 بالاسترداد لا يجوز تقريره واذا كان واجب الدفع بالاسترداد يعق  
 كان البيع مقبوضا فلا يكون واجب الدفع بالامتناع عن مطالبة احد  
 المتعاقدين اولى كونهما سهل لسلامته عن المطالبة والاحضار والتسليم  
 والتسليم في الدفع بالاسترداد فان قلت لو لم يقد الملك قبل القبض  
 يمنع بعده خيار الشرط وايضا انه لو اذ بعد القبض كان تقرير الفساد  
 قلت اجيب عنه اما على الاول بانه ممنوع والا لزم ان يكون الشيء مع  
 غيره كالشيء لأمع غيره وهو محال وخيار الشرط انما استوي فيه الشرط  
 وعدمه لان ثبوت الملك فيه معلق بسقوط الخيار معاني لانه يقول على  
 بالخيار والمعلق بالشرط معدوم قبل وجوده وتعلقه بالشرط لم يتغير  
 وجود القبض وعمره فلم يلزم ان يكون الشيء مع غيره كالشيء لأمع غيره  
 لان الشرط الهدر الغير يعني القبض واما على الثاني بان تقرير الفساد  
 بعد القبض يثبت في ضمن الضمان فان القبض يوجب الضمان فان لم  
 ينتقل الملك من المضمون له الى الضامن لاجتماع البدلان في ملكه شخص واحد  
 وهو لا يجوز والضمائم لا تعتبر لها انتهى **والقول فيها** اي في القصة **المشتري**  
 لان البائع يدعي عليه الزيادة وهو يتكبر **وعلى كل واحد منهما** اي من البائع  
 والمشتري **فمنه** اي فسخ البيع القاسد دفعا للفساد سواء كان قبل القبض  
 اما اذا كان قبل القبض فلما تقدم انه ان لم يقد الحكم فكان الفسخ  
 من ان يغير الحكم واما اذا كان بعده فلا يخلو اما ان يكون الفساد  
 صلب العقد اي لعني في احد البدلين كبيع درهمين بدلهين وبيع  
 بخمسة عشر ثوبا كاستراط ما يستحق به احد العاقدين والبيع الى البين  
 والمهرجان فان كان الاول كان لكل منهما ذلك اذا كان قبل القبض  
 اذا كان بعده فله الذي له الشرط ان يفسخه بحضرة صاحبه **ما دام**  
**في يد المشتري** على حاله ولم يزد ولم ينقص واما اذا لم يكن كذلك

تفصيل

تفصيل ما كور شرح الطحاوي ولا يستترط فيه اي في الفسخ فضاء قاض  
 به كما في القصة **فان اصر** اي البائع والمشتري **على اسكاه** اي اسكاه المشتري  
 فاسدا **وعلى ما اتفق عليه** فسخه خالف للشرع كذا في البزارية **وكذا بيع فاسد بوجه**  
**المشتري على ما بعده** بجهة او صدقة او بيع او وجه من الوجوه **ودفعه** اي دفعه  
**منه** اي دفعه **ويبرى المشتري من ضمانه** قال في البزارية في اي طريق ويرده المشتري  
 الى البائع صار تنازكا كالبائع ويرى عن ضمانه انتهى وفي القصة كل بيع فاسد  
 رده المشتري على البائع لهيبته او صدقته او بيع او وجه من الوجوه كالورد  
 والاحارة والاحارة والغصب والمشترا ووقع في يد البائع فهو تنازك للبيع  
 ويرى المشتري من ضمانه انتهى وكذا لو اشتراه وكيل البائع يرى المشتري  
 ان اسلمه اليه وكذا لو رده الى البائع برهن وكذا في بيع موقوف بان غصب  
 قنا بانه من رجل بفساد اشتراه غاصب باقل مما باع بكون فسخا للبيع الاول  
 والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولا للمالكه وعن محمد بن سهراب مداهم فاسدا  
 باعه بغير ما يبرهن باعه يكون فسخا اذا انقض لاقبله كذا في جامع الفصولين  
 ثم قال وفي الاصل ان المشتري بجهة اذا وصل الى المشتري بجهة اخري انما  
 يغير واصلا بجهة مستحقه لو وصل اليه من المشتري عليه اما اذا وصل من جهة  
 غيرهم فلا حتى ان المشتري فاسدا اذا اوصى المشتري من غير ما يبعه او باعه  
 فوجه ذلك الرجل للبائع الاول وسله لا يبرى المشتري عن قيمته لم يقصر  
 العين واصلا الى البائع بالجهة المشتري لا وصل اليه من جهة اخري والمهر لو  
 عينا فوجهته من غير وجهها ولو وجهته من وجهها ثم طلبها قبل الدخول  
 فله وجهها نصف قيمته العين عليها ولو وجهته من وجهها وللبيعة بما لها  
 لا يرجع عليها **بشرط ان** **باعت** اي باع المشتري المشترا فاسدا **ببها** اي بانه  
**مصححا** فغيره لانه لو باعه من باعه كان نقضا للبيع كما تقدم تقريره **فان**  
**بغير الاكرام** اي والحال ان فساد بغير الاكرام قيده لانه لو كان فاسدا  
 بالاكراه فان تصرفات المشتري كلها تنقض بخلاف سائر المبيعات  
 الناسدة كما في البزارية قيده بالبيع الناسد احترازا من الاحارة الفاسدة  
 كما في جامع الفصولين قبل المستاجر فاسدا ان يواجره من غير اجارة صحيحة  
 وقيل يملكها بعد قبضه كمشترقا سدا له البيع جائزا وهو الصحيح  
 الا ان الموجد الاول نقض الثانية لانها نقضت بالاعتزال انتهى **او ذهب**  
**وسلم** يعني اذا ذهب المشتري ارتفع الفساد وقدر واستنع الفسخ  
 بشرط في الهداية التسليم فيها لانها لا تقيد الملك الا به بخلاف البيع وفي  
 جامع الفصولين حكم الاصل ان المانع اذا زال كعك رهن ورجوع هبة  
 وعجز مكاتب ورجوع على المشتري بعيب بعد قبضه بنقضاء فالبائع  
 حق الفسخ لو لم يقض بقيته كان هبة العقود لم توجد لكونه فسخا  
 من كل وجه في الكراهية ولا في الرجوع في الهبة بين النقصا وغيره

فاسد لا يمنع الفسخ كالبائع الذي  
 فيه الخيار لانه ليس بالبيع  
 فغيره لانه لو باعه من



كما في فتح القدير واعلم ان المشتري فاسد الا يطيب للمشتري ويطلب له ان يتقرب  
منه اليه لكون الثاني ملكه بعقد صحيح بخلاف المشتري الاول فانه يحمل له العقد  
فيه ولا يطيب له لانه ملكه بعقد فاسد ولو دخل دار الحرب بامان واخذ  
الجزء بغير طيبه من نفسه واخرجه الى دار الاسلام ملكه ولا يطيب له وحين  
بالرد ويقض له ولو باعه صحيح بيعه ولا يطيب للمشتري كما لا يطيب للارسل  
بخلاف البيع الفاسد كذا في البحر معزى الى المصنف **او اعقده** اي اعتق  
شراؤه فاسد العبد يعوقبضه وتوابع الاعناق كهيمن التديبير والاستيلاء  
والكتابة صرح في جامع الفصولين بالاستيلاء فقال اذا حملت صلات  
ام ولد وصرح الرطبي وغيره بالكتابة فيردنا بقولنا بعد قبضه لانه لو اعتق  
قبل قبضه لم يجز قال في الفصول العمانية وفي فتاوى ظهير الدين اذا اشترى  
عبد اسرا فاسد اسرا ثم ابيع بالبيع بالعتق قبل القبض فاعتقه جاز ولو اعتقه  
المشتري بنفسه لم يجز فقد ملك الامور بالامر ما لا يملك الامر بنفسه  
واما كان كذلك لانه لما ابيع بالبيع بالعتق فقد طلب ان يسلمه على التمسك  
فاذا اعتق البائع بامره صار المشتري قابضا مقبضا سابقا عليه وهذا  
لهذه المسئلة في فوائده صاحب البحر وقال فيها ايضا وعلى هذا الاستدلال  
حظة شرا فاسد فلم يقبضه المشتري حتى امر المشتري البائع بالتمسك  
فلحق بجبر المشتري قابضا وذكر قاضي خا **هذه** المسائل على خلاف  
هذا فقال اذا اشترى عبد اسرا فاسدا فقال للبائع قبل القبض لعتقه  
عني فاعتقه البائع عنه كان العتق عمن البائع دون المشتري وكذلك لو  
اشترى حنة اسرا فاسدا فامر البائع بطيها فطها كان الدقيق للبائع ولو  
لو كانت شاة فامر البائع ببيعها فذبحها وكان في المسئلة روايتان او وقع عتق  
من الكاتب في بعض المواضع انتهى **وقه** يعني العقار المشتري فاسدا قال  
الامام الحنفى في احكام الاوقاف لو اشترى ارضا بغير فاسد او قبضه وادخل  
وقفا صحيحا وجعل اخرها المساكين فقال الوقف فله الجاز وعليه قيمة  
البائع من قبل لانه استهلكها حين وقفها واخرجها عن ملكه انتهى وهكذا  
في الاسعاف لكن في جامع الفصولين ولو وقفه او جعله مسجدا لا يبطل  
حقه انتهى قال سيهتا رحمه الله وينبغي ان يحمل على ما قبل القضا اما  
تضيئه فانه يرتفع الفساد بغير اللزوم والظاهر ان ما في جامع الفصولين  
للعمادي ليس بصحيح ثم نقل ما قدمته عن الامام الحنفى ومن ثم  
عليه في هذا المختصر والله الموفق للصواب **او رده** اي البيع فاسدا  
من العقود اللازمة فيمنع حق الرد فاما اقل او منقح قبل القضا بالبيع  
مما حق الاسترداد ذكره في البحر وغيره **او رده** اي البيع فاسدا  
فاذا رده به المشتري ثم مات سقط الفسخ لان البيع انتقل من ملك  
الي ملكه الموصلي وهو ملك مستأقضا وكما لو باعه بخلاف ما اذا كان

فان لو ارادته الفسخ والبيع ايضا لان العار في قيام مقام المودع كذا في السراج  
الوهاج قالوا كل تصرف فري فانه يفسخ الاجارة وانكاح فلا يفسخ  
لان الاجارة تفسخ بالاعذار ورفع الفساد من الاعذار وانكاح ليس فيه  
الاخراج عدا الملك ولكن اذا اردت الجارية الى البائع والفسخ المبيع مل  
يفسخ النكاح قال في السراج الوهاج انه لا يفسخ لانه لا يفسخ بالاعذار  
وقد عقده المشتري وهو على ملكه انتهى قلت يشك على هذا ما في الولولجية  
من الفصل الاول من كتاب النكاح لو زوج الجارية المبيعة قبل قبضها  
واستقر البيع فان النكاح يبطل قول اي يوسف وهو المختار لان البيع  
مضى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل يعني فسادا لانه لم يكن فسادا  
النكاح باطلا انتهى الا ان يحمل ما في السراج على قوله **فقد** البيع الفاسد  
جميع الصور المتقدمة وانتفع الفسخ فاذا زال المانع عاد الفسخ كما قدمناه  
مفصلا **والا يبطل حق الفسخ بمرت احد** اي احده من البائع والمشتري وبه يعني  
كذا في الخلاصة وفيه من زيادة تفصيل فان اردت الوقوف عليه فارجع اليه والله  
اعلم **ولا ياخذ** اي لا ياخذ المبيع ببيع بعد الفسخ حتى يرد منه لان البيع  
مقابل به فيصير محبوسا به كالرهن فان مات اي البائع فالمشتري احق به  
اي بما استتراه حتى ياخذ منه لانه مقدم عليه في حياته فلذا على ورثته وعزما به  
بعد وفاته كالرهن **فاخذ** المشتري **دراهم** الثمن ببيعها لو كانت **قائمة**  
لانها تنقبت في البيع الفاسد في الاصح **وياخذ** مملوكا لو كانت **دراهم** الثمن  
**هاكمة** لانه مثلية كما في الهداية والفضول وغيرهما **وطالب** للبائع ما ربح  
**في الثمن** لا للمشتري في البيع صورته اشترى جارية ببيع فاسد وتنا بغيرها  
وربح فيها تصدق بالربح ويطلب للبائع ما ربح في الثمن قال في الهداية والفرق  
ان الجارية ما يتعين فيتعين العقد بها فتلك الحبة في الربح والدراهم  
والدنانير لا يتعينان في العقود فلم يتعلل العقد الثاني ببيعها فلم يتمكن  
الحبة في الربح فلا يجب التصديق قال صدر الشريعة فان قيل ذكر في  
الهداية في المسئلة السابقة فيما اذا كانت دراهم الثمن قائمة ياخذها  
بييها لانها تنقبت بالبيعين في البيع الفاسد وهو الصحيح لانه بمنزلة  
العقب فهذا يناقض ما قلتم من عدم تعيين الدراهم والدنانير قلنا يمكن  
التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتين شبهة العقب وشبهة البيع  
فاذا كانت قائمة اعتبر شبهة العقب سعيا في رفع العقد الفاسد  
واذا لم تكن قائمة فاشترى بها سبيا فيعتبر شبهة البيع حتى لا يسري  
الفساد الى بطله لما ذكرنا من جهة شبهة انتهى قال سلاخضر واقول  
ولا يخفى على المتأمل المصنف ان ما ذكره لا يفيق التوفيق بين كلامي الهداية  
وانما يفيد دليلا للمسألة او يرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال



في العناية انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي انما لا يتبين لا على الاصح  
وهي التي تقدمت وانما يتبين في البيع الفاسد لانها بمنزلة الفصير  
انتهى قال شيخنا رحمه الله ثم اعلم ان قولهم يتبع المالك الجامع الصغير ان  
الرجح يطيب للبايع في الشئ النقد دليل على ان النقد لا يتبين في البيع الفاسد  
على الاصح وقوله ان يتبين على الاصح بخلافه فان اعتبر نقض البيع  
لجانبه يجب التصديق على البايع والرواية بخلافه ولم ادر من اوضحه من  
الشارحين وقد يظهر لي انه لا منافاة بينهما فتالوا فيما مضى انه يتبين  
على الاصح بالنسبة الى وجوب رد عين ما اخذ وقالوا هنا لا يتبين اي  
بالنسبة الى انه يطيب له ما ربحه فهو متعين من جهة حساد الملك  
فالمعصوب وغير متعين من جهة ان فاسد الوضوءات تصححها  
فا اعتبر وجه الاول في لزوم رد غير المعصوب والثاني في جرحه انتهى  
وهو في الحقيقة راجع الى فرق صدر الشريعة كما لا يخفى وفي فتح القدر  
ولاشك ان هذا انما هو على الرواية القابلة انه لا يتبين التفرق في البيع  
الفاسد اما على الرواية القابلة انه يتبين تحكم البيع في النوعين كما في  
لا يطيب انتهى وهو جواب صاحب العناية كما لا يخفى فليكن المعرب على  
وانه اعلم **ما طلب ربح مال الادعاء فنقض اي المال** **فظهر عدمه** بقا  
صورته رجل قال لا خسر لي عليك الف درهم فاقضها فقضاها ثم بقا وقال  
لم يكن عليه شي وقد نصرت فيها المدعي ورج طاب له الرج ولا يجب التصديق  
به لان الحبث لعساد الملك ههنا لان الدين واجب بالتسمية ثم استحق بال  
وبول المستحق مملوك فلا يعمل فيها لا يتبين الاتركانه لو باع عبدا بجاهل  
فا عتقه المستري ثم استحق الحارية لا يبطل العتق في العبد ولو لا ان  
لبطل لانه لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم وكذا لو حلف لا يبايع غريمه حتى يبع  
حقه فباعه عبدا لغير الدين فقبضه الخالف وفارقه ثم استحق العبد  
ولم يجز البيع له بحيث الخالف لانه المدين ملك ما في دمه بالبيع وهو يملك  
فلا يحث الخالف بالاستحقاق قال في فتح القدير واعلم ان ملكه باعتبار ان  
انه قبض الدراهم بولا عما يزعم انه ملكه اما لو كان في اهل دعواه الدين متعين  
فدفع اليه لا يملكه اصلا لانه يتبين انه لا ملك له انتهى قال شيخنا وظاهره ان  
خلافه لان المتصور اليه وجوبه بالتسمية لازع المدعي ويرد عليه مساه  
فانه لو غضب د راهم وقضى لهاديه ثم بين انهما مقصوبه فانه لا حث  
وكذا لو غضب عبدا وباعه بدينه انتهى **بما او غرس في مال استراه فاسد**  
**فتمها اي اذا بين في دار سراها فاسدا او غرس في ارض سراها فاسدا**  
اي قيمة الدار والارض هذا عن ابي حنيفة وعندهما ينقض البناء وكذا الغرس  
المسألة من المسائل التي انكر ابو يوسف رحمه الله روايتها عن ابي حنيفة

ابو يوسف رحمه الله تعالى قال لمحمد ما رويت لكن عن ابي حنيفة رحمه الله انه  
ياخذه بقيتها بل رويت انه ينقض البناء قال محمد بل رويت الاخذ بالثقة  
لكن نسيت فشك ابو يوسف رحمه الله في روايته عن ابي حنيفة رحمه الله  
ومحمد لم يرجع عن ذلك وحمله على نسيان ابي يوسف طاه ذكره كتاب  
السفقة ان المشتري سرقا سرا اذا ابتاعها فللشئع السفقة عن ابي حنيفة  
رحمه الله وعندها لا سفقة له وهذا يدل على انقطاع حق البايع ببناء  
المشتري عن ابي حنيفة خلافا لما كان في شرح الوقاية وفي الفصول ولو وقف  
المشتري سرقا سرا وجعله سجدا لا يبطل حق الفسخ بالمريين فاد انما بطل  
في قول ابي حنيفة خلافا لما كان في شرح الوقاية وفي الفصول ولو وقف المشتري  
وعرض الاشجار بمنزلة البناء وذكره الحاصل عن شرح الطحاوي الزواير  
البيع الفاسد لا تنسخ حق الفسخ الا زيادة متصلة غير متولدة كالصنع والحياطة  
ولت السوق بالسمي او بالعسل واما البناء والاشجار يبيع الرد عن ابي حنيفة  
وتجري فيه السفقة لانقطاع حق البايع كالموت المستتر عن ملكه تجري فيه  
السفقة بالاجماع وعندها لا تجري فيه السفقة وللبيع ان يسترد ويقطع  
الاشجار انتهى فخر لما فرغ من بحث البيع الفاسد وكان المذكور اذ في درجة  
منه لكنه شعبة من تشعيم الحق به واخذه عنه ولعل تحقيق ذلك ما ذكر  
في اصل الفقه ان الفسخ اذا كان الامر بخلافه وكان مكروها واد كان لوصف  
منفصل كان فاسدا قال **كره البيع عند الادان الاول** هذه الكراهية  
تحرية لا تعلم خلافا فيما في الاسم والمراد بكونها اي هذه البياعات دون  
الفاسد دونه في عدم فساد العقد لا في حكم المنع الشرعي كاحقة المال  
وحاصل ما تقر به في الاصول في هذا المقام ان كل منعه عنه فلا يخلو فان كان  
لعينه اذ اذ بطلانه وان كان لغيره فان كان لوصف كبيع الربا والبيع  
بشرط منسدا فاد فساد وان كان لمجاد كبيع البسوق المكروهة اذا كراهته  
اذا كراهته التجرير مع الصحة وانما كره البيع عند اذ ان الجملة لقوله  
تعالى وذا البيع بمرفية اخلاص بواجب السعي على بعض الوجوه وقد  
ذكرنا الاذ ان المعترفيه في باب الجملة ولما كان النفي فيه لمعنى خارج لا يد  
لان صلب العقد ولا في شرائط الصحة كان مكروها لا فاسدا لطلقة مثل  
ما اذا ابتاعا وهما بميثاقان اليها وما في النهاية من عدم الكراهية مشكل  
لاطلاق الآية فمن جوز في بعض الوجوه يكون تخصيصا وهو متنج وهو لا يخفى  
بالمراد كذا في بينين اكثر وصرح في العناية بما في النهاية حيث قال لانه يتخلل  
بواجب السعي اذا قعدا وقتا يتبايعان واما اذا ابتاعا وهما يشيان فلا  
اخلاص فيصع بالكراهية انتهى وفي الوجوه ولا يكره البيع والسرا في حالة السعي  
اذا لم يستعمله انتهى وفي الجرح باب الجملة فتلا عن السراج الوهاج انه لو باع



او اشتري حالة السعي فهو مكروه ايضا ان يقول فيني على هذا لا يكره هذا  
البيع في حق النساء والمساكين والمرضى وكل من لا يجب عليه السعي لعدم  
وجوب السعي عليهم والله اعلم واما ما ذكره الذيلي من لزوم تخصيص  
القطع بالبراي فيمكن ان يجاب بانه حصر منه من لم يجب الجمعة عليه فالحال  
تخصيصه بالمعنى او بانه على راي بعض على الاصول وعامة الفقهاء من  
جواز تخصيص العام بالمعنى ابتداء لان دلالة طينة عندهم وان كان الشئ  
خلافة والله اعلم وفي المضرات والذي يبيع ويشترى في المسجد اعظم اثما  
وانقل وزرا في البحر كره **الخمس** لثبته عليه الصلاة والسلام عنه وهو يقتضيه  
وهو ان يزير الرجل في الشئ ولا يريد الشئ الترتيب غيره ويجري في النكاح وغيره  
حيث قال عليه الصلاة والسلام لا تباحثوا اي لا تفتلوا ذلك وسب ذلك  
ايقاع رجل فيه بار يرمي الشئ وهو خذاع والخذاع قبيح جاور هذا البيع  
فكان مكروها كذا في العناية **اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ**  
السلعة قيمتها بكرة قال الاكل في العناية بعد ان قرر ان سبب النفي من الخمس  
الخذاع كما تقدم وظهر من هذا ان الداع في السلعة اذا جلبها من صاحبها بالنقد  
من ثمنها فزاد شخص لا يريد الشئ الى ما بلغ تمام قيمتها لا يكون مكروها لان خذاع  
الخذاع انتهى وفي الجوهره وهذا النفي محمول على ما اذا طلبه المشتري بمثل قيمته  
او اكثر اما اذا اطلبه باقل من قيمته فلا بأس ان يزير في ثمنه الى ان يبلغ قيمة البيع  
وان لم يكن له رغبته فيه انتهى كره **السوم على سوما اجنه بعد الاتفاق على**  
**بيع الثمن والا** بان لم يتفقا على مبلغه بكرة وانما كره ذلك لثبته عليه الصلاة  
والسلام عن السوم على سوما غيره قال عليه الصلاة والسلام لا يستأجر الرجل  
على سوما اجنه ولا يخطب على خطبة اجنه وهو قبيح في معنى النبي فينبذ المشرك وغيره  
كما في العناية ان يبتاع الرجل على السلعة والبائع والمشتري من ضياء ذلك  
يعتقد عقد البيع حتى دخل اخرقرا وعلى سومه فانه يجوز كذبه بكرة لاشتمال  
على الاجناس والاضرار وهما قبيحان ينفكان عن البيع فكان مكروها وان  
جنى البائع الى البيع بما طلب به الاول من الثمن وكذلك في النكاح اما اذا  
يختج فلا بأس بذلك لانه بيع من يزير وقد روي الشريفي عنه ان روى  
الله صلى الله عليه وسلم باع قد حوا حاشا ببيع من يزير **كره**  
حديث الصحيحين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يفتل  
وان يبيع حاضر لباد فقلت قوله لابن عباس ما معنى قوله حاضر لباد  
قال لا يكون سمسارا او قتلني صورتان احدهما ان يتلقاها المشتري  
للطعام منهم في سنة حاجة لبيعه من اهل البلد زيادة وثانيها ان يبيعه  
منهم با رخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر ومحل النبي عند  
**اذا كان يبيع باهل البلد ويبيع السعر على الواردين اما اذا اشترى**

بكره

بكره صرح به الاكل في العناية وغيره في غيره **كره بيع الحاضر للبائدي لما تقدم**  
من النهي **في حالة خطا وعرض** وهو من اهل البلد وطعنا في الثمن العالي لما فيه  
من الاضرار لهم **والالا** اي وان لم يكن في حالة خطا وعرض لا يكره لان نظام الضرر  
كما في الهداية وغيرها وفسره في الاختيار بان يجب للبائدي السلعة بما اخذها  
الحاضر يبيعها له بعد وقت باعيا من السعر الموجود وقت الجلب انتهى فعلى  
المورد الحاضر ما كره بايع والبائدي مشتري وعلى البائدي الحاضر سمسارا والبائدي  
صاحب السلعة ويشهد للبائدي اخر الحديث وعوا الناس يروق بعضهم بعضا  
وكذا قال في المجتبى هذا التفسير اصح ذكره في زاد القضا الموافق الحديث انتهى وفي  
الفصول العبادية عن ابى يوسف لو ان اعدا باقروا الكوفة واراوا ان يتاروا  
منها ويصرف ذلك باهل الكوفة قال ابنهم من ذلك قال الاتري ان اهل  
البلدة يبيعون عن الشئ للمكة فهذا اولى انتهى وهذا يوافق التفسير الاول  
**بكره بيع من يزير** لما قدمناه من عدم الاضرار الحديث وهو انه عليه الصلاة  
والسلام باع قد حوا وحلسا ببيع من يزير ولانه يبيع الفقرا والحاجة ماسة اليه  
**ولا يفرق بين صغير وذي رحم منه** لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والده  
فرق الله بينه وبين احبته يوم القيمة وروى النبي صلى الله عليه وسلم لعلي  
رضي الله عنه غلامين اخوين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال ليقتل  
احدهما فقال ادركه ادركه وبروي ارداد وروى لان الصغير يتناس بالضعيف  
وبالكبير يتقاهوه فكان في بيع احدهما قطع الاستئناس والمنع من التعاهد  
وفيه ترك الرحمة على الضار وقد اورد النبي صلى الله عليه وسلم ثم المنع معلول  
بالقربة المحرمه للنكاح حتى لا يدخل فيه محر غير قريب ولا قريب غير محرم وترايد  
بذي الرحم المحرم اي المحرم من جهة الرحم والابن عليه ابن العمد اذا كان اخا من  
الرضاع فانه رحم وليس له هذا الحكم واطلقه فشمع الصغير والكبير ولا يضمن  
اجتماعهما في ملكه حتى لو كان لحدهما له والاخر لغيره فلا بأس ببيع احدهما **الاذا**  
**كان بحق مستحق كرفع احدهما بالجناية وبيع بالدين ورده لغير لان**  
المظنر اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به كذا في الهداية والمراد القريب  
بينهما بالبيع او الهبة او الوصية وغير ذلك من اسباب الملك كما في الجوهره  
فلا يرد على عبارة المختصر التقريبي باعتاق احدهما بما او يغيره او تدبيره  
او استيلا والامة او كتابة احدهما فانه جائز ان يوضع عن الكل لصار المال كله  
محجورا عليه لمنع من التصرف في ماله راسا وكذا لا يرد عليه ما لو كان في ملكه  
ثلاثة احدهم صغيرا فانه له ببيع احدهم الكبير لان العلة ما هو مظنة الضاع  
والاستئناس وقد بقي له من يقوم مقام الثالث وفي الكفاية اجتمع له عدد  
من اقاربه لا يفرق بينه وبين ولدها خلت جهة القربة كالم والحال  
واحدة كالحالين عن ابى يوسف لانه يترجش بفراق الكل والطبيخ في



المذهب انه اذا كان مع الصغير ابواه يبيع من سوى الام لان منفعة الام  
تقتضي عن سواها ولذا كانت لحق بالمضاربة من غير هاتين الصورتين مستثناة  
من بيع سوى الام لان الجهة والحجة كالام فلو كان معه جرة وعمه وخالة جاز بيع  
العمه والخالة ولو كان معه اخوان واخوة جاز الصبي ان يبيع ما سوى  
واحد منهم وهو الاستحسان لان المنفعة امر باطن لا يوقف عليه فيعتبر السبب  
ولا يعتبر الابعاد مع الاقرب وعند الاتحاد في الدرجة والجهة احدهما يغني وكذا  
لو ملكه اخوة ثلاثة كبارا وثلاثة صغارا فباع مع كل صغير كبير اجاز استحسانا  
فلو كان معه اخت شقيقة واخت لاب واخت لام باع غير الشقيقة ولو ادعاه  
رجلان فصار الويل له ثم ملكا حصة التماس ان يباع احدهما بالاتحاد جهتهما  
وفي الاستحسان لا يباع لان الاب في الحقيقة واحد فاحتمل كونه الذي يبيع  
فيتمتع احتياطا فصار الاصل انه اذا كان معه عود احدهم البعد جاز بيعه  
وان كان في درجة فانه كانوا من جنسيتين مختلفتين كالاب والام والخالة  
والعمه لا يفرق ولكن يباع الكل او يمسك الكل وان كانوا من جنس واحد  
كالأخوين والعممين والخاليتين جاز ان يمسك مع الصغير احدهما ويبيع  
ما سواه ومثل الحال والعلم ان الاب واخ لام كذا في فتح القدير **بخلاف الكبيرين**  
**والزوجين** لانه ليس في بيعي ما ورد به النص وقد صح انه عليه الصلاة  
والسلام فرق بين ما ربه وبين ما ربه وكذا كبيرتين اختين ولا يدخل  
الزوجان لان النص ورد على خلاف القياس فيقتصر على مورده فان فرق  
في موضع التكرار كما تقدم وجاز العقد وعن ابي يوسف انه لا يجوز في  
قراءة الولاد ويجوز في غيرها وعنده لا يجوز في الجميع لان الامر بالادراك  
والرول لا يكون الا في البيع الفاسد ولهما ان ركن البيع صدر من اهل في محله  
واما الكراهية لعين محاور نشأ به كراهية الاستحسان **وكما يكره التفرق**  
**يبع يكره بنفسه في الميراث والعتا بمر قال** في الجوهره وكما يكره  
من التفرق في البيع يكره في القسمة في الميراث والعنا بمر انتهى هذا **فصل**  
**في بيان احكام المقتولي** وهو كما في البحر نسبه الى الفضول جمع الفضل  
اي الزيادة وفي العرب وقد علمت جمعة على ما لا يخفى حتى قيل فضول  
بلا فضيل وسن بلا سن وطول بلا طول وعرض بلا عرض ثم قيل لمن  
يستعمل بما لا يعينه فضوله وهو اصطلاح الفقهاء من ليس يركل وقم  
الناظرا انتهى **هو** اي المقتولي **من ينصرف في حق غيره** دخل في الوكيل  
والوصي والولي والمقتولي فهو بمنزلة الجنس فلما قال **بغير ان شرعي**  
خرج الوكيل والوصي وكل من ينصرف بالاذن الشرعي فانطبق التعريف  
على المقتولي **لا يقر صدق منه** اي من المقتولي من يبيع او تكاح او طلاق

او هتة وكذا لما صح به التوكيل كما صرح به الكمال في شرحه للمهدية حيث قال  
تقرينات المقتولي تتوقف عندنا اذا صدرت وللمنصرف مجيز اي من يقر  
على الاجازة سواء كان توكيلا كالبيع والاجارة والهبة والتزويج او اسقاطا  
حتى لو طلق الرجل امرأته غيره او اعقق عبده فاجاز طلقته ويعتق انتهى  
**وله** اي لهذا النص **مجيز حال وقوعه العقد موقفا** وما لا فلا قال الهامري  
الاصل عندنا انه العقد يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حال العقد  
وان لم يكن له مجيز حاله العقد لا يتوقف وبطل وقال الشافعي رحمه  
الله العقود لا تتوقف بحال بيانه النصي المحبوب اذا باع ماله او اشترى  
او تزوج امرأة او زوج امته او كاتب عبده او عقد عقد لا يجوز عليه لو فعله  
وليه في حال الصغر فاذا فعله الصغير بنفسه يتوقف على اجازة ولم  
ما دام صغيرا ولو بلغ قبل ان يجيز الولي فاجاز بنفسه جاز ولا يجوز  
بنفس البلوغ من غير اجازة ولو طلق الصبي امرأته او خالها واعقق  
عبده بما ناء او بعوض او هب ماله او تصدق به او زوج عبده امرأة  
او باع ماله محاباة فاحشنة او اشترى شيئا بالكثر من قيمته قدر ما يتقاسم  
الناس في مثله او عقد عقدا مما لو فعله ولبيح حال صغره لا يجوز عليه  
فعله كلها باطلة وان اجازها الصبي بعد البلوغ لم يجز لانه لا يجز لها  
وقت العقد فلا يتوقف على الاجازة الا اذا كان اجازته بعد البلوغ فصل  
لا يبدأ العقد فيصح على جهة الابتداء لا على جهة الاجازة بخلافه يقول بعد  
البلوغ او وقعت ذلك الطلاق والعناق يتنع لانه يصلح للابتداء قال  
وقام هذا ينظر في بيع سرح الطماوي قال والمسترا لا يتوقف اذا  
وجد نقاد على المستري حتى لو اشترى خربان لرجل يبيع امره كان ما اشترى  
لنفسه اجازة لا يكره استراة له ولم يجز وان لم يجد نقاد اعلم توقف  
على اجازة من اشترى له كالصبي المحجور والعبد المحجور اذا اشترى شيئا  
لغيرهما فانه يتوقف فان اجيز جاز وتنصرف العهدة الى المجيز دون  
العاقدة وهذا اذا صنف العاقدة العقد الى نفسه واما اذا صنف الى الذي  
استراه له بان قال بيع عبدي هذا من فلان بكذا وقيله فانه يتوقف على  
اجازة من قبله ولو قال اشتريت كذا لاجل فلان فقال البياع بعت  
او قال البياع بعتته منه لاجل فلان فقال المشتري قبلت لقد  
على نفسه ولا يتوقف وهذا اذا لم يسبق من فلان التوكيل ولا الامر  
فلو سبق احدهما واشترى التوكيل فقد على الموكل وان اصناف الوكيل  
الشرا الى نفسه وتنصرف العهدة اليه ان كان من اهل الشرا لنفسه  
ولا تنصرف الى الموكل من سرح الطماوي انتهى **وقف بيع مال الغير لما لا**  
قيد بما لا يملكه لانه لو باعه لنفسه لم يفتقر اصلا كما في البحر تفلا عن



البائع وما اذا باعه من نفسه فهو شراءه لنفسه وهي معروفة فقد  
صرحوا بان الواحد لا يتولى الطرفين في البيع الا في الاب وقال شيخنا في فوائده  
بيع الفضولي بوقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في  
التقيد وفيما اذا باع لنفسه وهي في البيع وفيما اذا باع عرضا من غاصب  
يعرض اخر للمالك به وهي في دفع القدر انتهى اقول يشكك في هذا اي علمنا  
فقله شيخنا عن البائع ما قالوه من ان المبيع اذا استحق لا يفتقح المقدر  
في ظاهر الرواية بقضاء القاضي بالاستحقاق والمستحق اجازته وجاز سكاله  
ان البائع باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة  
وليسكل عليه بيع الغاصب فانه يتوقف على الاجازة فالظاهر ضعف ما في  
البيع فلا ينبغي ان يعول عليه لما قلناه لغرض المذهب والله اعلم وقف  
**بيع العبد والصبي المحرمين** على اجازة مولاه وعلى اجازة الاب او الوصي وقف  
**بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد** على اجازة القاضي وقف **بيع الزهون**  
**والمستاجر والارض في مزارعة الغير** على اجازة الميراث والمستاجر والمزارع  
ولو تقاسموا الاجازة لزمه ان يسلمه الى المشتري وكذا الوقف الراهن المالك او  
اجراه الميراث ورد الراهن عليه ثم البيع وقف **بيع شئ برقة** والبيع  
يعلم والمشتري لا يعلم فتوقف ان علم المشتري في مجلس البيع فقد وان تقرقا  
قبل العلم بطل وذكروا خلاصة هذا من جملة الوقف بيع البيع من غير المشتري  
قال يعنى لو باع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينفق الثاني حتى لو تقاسموا  
الاول لا ينفق الثاني لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان  
قبلة في الموقوف لا واما في المقار فلي للخلاف انتهى واعرضت عنه لانه في الحقيقة  
يرجع الى ما تقدم من بيع مال الغير لان المشتري ملكه بالسؤال لا بخفي  
على ان قوله لا ينفق الثاني ينافيه قوله بعد فكن يتوقف على الاجازة  
لان غير المنفقد لا يتوقف عليها الا بخفي وقف **بيع المرتبة** عند اي حبيته  
وقد مر بيانه وقف **البيع بما باع فلان والبائع يعلم والمشتري لا**  
يعلم ان علم في المجلس صحيح والابطال وقف **البيع بمثل ما يبيع الناس به او بمثل**  
**ما اخذ به فلان** وذكروا مخرج الثاني انه لا يجوز وفي نسخة الامام السرخسي  
هذا اذا لم يعلم المشتري بانه فلان علم في المجلس فحق الي حبيته روايتان  
هكذا ذكر ملاحضتي في شرحه ويظهر لي ان الاولى فانه يحكي فيها عدم الجواز  
اصلا من حيث نقاش الجمالة فيها بخلاف الاولى والله اعلم وقف  
**بيع الشئ بغيره** لم يحجز للمجالة ولو عييت في المجلس وقف **بيع فيه خيار**  
**المجلس** وقد حقق في البيع وقف **بيع الغاصب** على اجازة المالك فان  
اجازة جاز وان رده بطل كذا قالوا ويجب حمله على ما اذا باعه لانه  
اما اذا باعه لنفسه فلا يتوقف مينا عليها ذكره شيخنا عن البائع

كما تقدم من انه لا بد ان يبيعه لانه لا لنفسه لكن ظاهر اطلاق المباح  
التوقف على الاجازة فيشكل بما قاله الا ان يحمل على ما ذكرنا والله اعلم  
**وكلمه** اي حكم هذا البيع الصادر من الفضولي اذا كان له مجز حال وقوعه  
كما تقدم **قبول الاجازة من المالك اذا كان البائع والمشتري والبيع والما**  
والراد يكون المبيع قايما ان لا يكون متغيرا بحيث يعد شيئا اخر فانه لو باع  
ثوب غيره بغير امره وصيغة المشتري واجازة رب الثوب البيع جاز  
ولو قطعه وخاطه بغير اجازة البيع لا يجوز لانه صار شيئا اخر واما في البيع  
لان النكاح الموقوف لا يبطل بموت العاقد ولو تزوجت امة بغير اذن مولاه  
بشرائط المولى فانه ينفذ باجازه الوارث اذا لم يحيل له وطها واد الاجازة  
البائع المالك البيع وكان الثمن نقدا صار ملكا له امانة في يده الفضولي بمنزلة  
الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ولولم يحجز المالك  
وهلك الثمن في يده الفضولي اختلف المسامح في رجوع المشتري عليه  
بمثله والاصح كما في القنية ان المشتري ان علم انه فضولي وقت الادا  
لا رجوع والا رجح عليه وصرح الزيلعي بانه امانة في يده فلا ضمان  
عليه اذا هلك سواه هلك قبل الاجازة او بعد انقضى لكن ما صح في القنية  
اعتمد شيخ شيخنا عموما في شرحه للنظم الوهابي ونظمه وان كان الثمن  
عرضا كان ملكا للفضولي واجازة المالك اجازة فقد لا اجازة عقد  
لانه لما كان العوض متعينا كان شرا من وجه والشرا لا يتوقف بل ينفذ  
على الناشران وجد فقاذا بل يكون ملكا له واجازة المالك لا يثقل اليه  
بل تاثير اجازته في النقل لا في العقد ثم يجب على الفضولي مثل البيع ان كان  
مثليا ولا يفتقنه لانه لما صار البذل له صار شرايا لنفسه بمال الغير مسترضا  
له في ضمن الشرا فيجب عليه رده كما لو قضى دينه بمال الغير واسترضى غير  
المثل جاز ضمنا وان لم يحجز قصدا ولا يشترط قيام البيع في سيلة من  
مسائل الفضولي من كورة في الخلاصة من اللقطات قال الملقط اذا  
باع اللقطة بغير امر اقا من ثم جاز صاحبها بعد ما هلك العين ان شأ من  
البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه اخذ  
عامة المسامح انتهى وهكذا قالوا في الملقط اذا تصدق ففعلت العين واجاز  
المالك بعد الهلاك صححت **وكذا الثمن لو كان عرضا** اي كاي شرط قيام البيع بشرط  
قيام الثمن ايضا اذا كان عرضا **وصاحب المتاع ايضا** اي كاي شرط قيام  
البيع بشرط قيام صاحب المتاع حتى لو باعه متاع غيره فبان صاحب  
المتاع قبل ان يحجز البيع فاجاز وارثه لا يجوز حكمه ايضا **ان اخذ اي**  
**المالك الثمن او طلبه من المشتري** وقوله بليس ما صنعت احصت او  
اصبت وهبة الثمن من المشتري والتصدق عليه به اجازة في الفضول



العمادية ذكر في بيع العدة في البيع الموقوف اذا اذلت من او طلبه يكون  
اجارة وفي بيع فتاوى قاضي خان باع عبد غيره فتاوى المولى الحسن او اصب  
او وفقت لم يكن اجارة وله ان يردده لانه يذكروا للاستنزاع وان قصص الثمن  
يكون اجارة وكذا لو قال كفتي مائة المبيع او قال احسنت فجزاك الله خيرا  
لم يكن اجارة الا ان يحرمه الله قال قوله احسنت او اصب اجارة  
استحسنا انتهى وهو المختار كمال فتح القدير ومن ثم عولنا عليه في مسألة  
المختصر وفي الفصول ايضا ولو وهب الثمن من المشتري او صدق عليه  
به تكرر اجارة ان كان المصدق به قايما **لا يجوز** اي المالك **رد** اي المبيع  
الموقوف بخلاف المستاجر اذا قال لا يجوز بيع الاجر ثم اجاز حار ذلك كما في  
الخلاصة واما كلامه ان المالك مخير بين اجارته وفسخه بخلاف الفضولي  
فان له فسخه فقط حتى لو اجاز المالك بعد فسخ الفضولي لا ينفذ لولا  
العقد الموقوف وانما كان له ذلك ليدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد  
الاجارة يكون كالتوكيل فتخرج حقوق العقد اليه فيطالب بالتسليم  
ويجأه بالعيب وفي ذلك ضربه فله دفعه عن نفسه قبل بئره قال  
البرازي والمشتري فسخ البيع قبل الاجارة وكذا الفضولي قبلها حار  
عن لزوم العقد بخلاف الفضولي في النكاح ليس له ان يفسخ بالقول  
ولا بالفعل لانه سفير محض فبالاجارة تنتقل العبارة الى المالك فتصير  
الحقوق منوطه به لا بالقبول **سمع ان فضوليا باع ملكه فاجاز ولم**  
**يعلم مقدار الثمن فلما علم راد البيع فامتنع اجارته** ذكر في كتاب الاحكام  
والفقه في مسائل الوكالة سبيل ظهير الدين الرعيني في رحمه الله عز وجل  
سمع ان فضوليا باع ملكه فاجاز ولم يعلم بقدار الثمن فلما علم راد البيع  
فامتنع اجارته ام رده قال الاجازة انتهى ومثله في البرازية فان قلت  
ما الفرق بين هذا وبين ما ذكره قاضي خان من قوله رجل ادعى  
بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصي بوصايا لا يعلمون ما اوصى به فقالوا  
فذاجزنا ما اوصى به ذكر في المنتقى انه لا يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم  
اذا اجازوا بعد العلم قلت يمكن ان يقال في الفرق ان الفضولي في  
مسئلة البيع بالاجارة صار كالتوكيل حتى صح خطه من الثمن علم المالك  
بالخط او لم يعلم كما في البرازية والتوكيل بالبيع يملكه بما عزمه ان  
يخلو في اجارة الوارد في مسئلة الوصية لانها انما تجوز بعد موت  
المرور لا قبله فافتقد في فتاوى قاضي خان الفضولي اذا باع مال  
غيره وصاحب المال حاضر فلم يقل شيئا لم يكن سلوكه اجارة في آخر  
فضل الاقالة انتهى وفي فتاوى ظهير الدين في بيع الفضولي اذا اقطع  
البائع والمشتري فقال المشتري المبيع يادها لكانت الاجارة وقال

البائع

البائع لا بل هكذا بعد الاجارة فالقول للبائع كذا في العمادية **استري غاصب**  
**عبد فاعتقه وباعه فاجاز المالك وادى الغاصب او المشتري الثمن**  
**اليه نقد الاول وهو العتق لا ينفذ الثاني وهو البيع هذا**  
عندهما وقال محمد لا يجوز عتقه ايضا لانه لم يملكه وفي الحديث لا عتق  
لابن ادم فيما لا يملك وهذا لان عند الفضولي موقوف وهو لا يملكه  
لعدم النفوذ وبئره عند الاجارة استنادا لثابت من وجه زابل  
من وجه فلا يصلح شرط للاعتاق وهو الملك الكامل لاطلاقه في  
الحديث وهو الكامل ولذا الواعقة الغاصب ثم ادى الثمن لم يصح  
العتق مع ان الملك الثابت له بالثمن اقوى من الملك بائنا للمشتري  
حتى ينفذ بيع الغاصب باء الثمن ولا ينفذ بيع المشتري باء الثمن  
المالك البيع الاول لم ينفذ الثاني مع ان البيع استرعى نقاذ من العتق  
حتى يصح بيع المكاتب والمادون دون عتقها وكذا اذا باع الغاصب الثمن  
صحيح الغاصب وبطل عتقه ولما انا الملك موقوف عليه فيتوقف الاعتاق  
مرتبة عليه وينفذ نقاذه كاعتاق المشتري من الراهن يتوقف وينفذ  
بالاجارة الممنوع واعتاق المشتري من الوارث حال استحقاق التركة بالدين  
ذاجاز العزم بالبيع واعتاق الوارث عبد من التركة وهي مستغرقة به ففقي  
الدين اطهر الغرماء فانه ينفذ وهذا لان العتق من حقوق الملك والسيادة اذا  
توقف ترتب بحقوقه وادانته فنفذ بحقوقه بخلاف اعتاق الغاصب نفسه  
لانه لم يوضع للملك وانما يملكه ضرورة اذ الثمن لم يكن مستتلا للمحال  
ولا سيالته ولذا لا ينعدي الى الزوايد بخلاف الملك في بيع الفضولي فانه  
ينعدي الى الزوايد المتصلة والمنفصلة بخلاف ما اذا كان فيه خيار البائع  
لانه ليس بطلق والكلام فيه وهو مانع من النقاذة في الحكم اصلا فلم  
يجد الملك فيه فنفذ بعتق المشتري لانه عتق الغاصب لا ينفذ باء  
الثمن لما بيناه وفقد في تكثر بالاجارة ببيعه لانه لا ينفذ باء الثمن من  
الغاصب ولكن يرد عليه ان المشتري اذا ادى الثمن ينفذ على الصحيح  
لاد ملكه المشتري ثبت مطلقا بسبب مطلق وهو السر بخلاف الغاصب  
لانه سبب ضروري فكان الملك فيه ناقضا هكذا ذكره الزيلعي وقد فرق  
بين اداء الغاصب الثمن وبين اداء المشتري منه وصرح في الهداية  
بان عتق المشتري ينفذ باء الثمن من الغاصب وهو الصحيح ولا فرق بين  
اداء الثمن من الغاصب او من المشتري وجري عيا ذلك في البيانية ومن  
ثم عولنا عليه في هذا المختصر **لو قطع يده** اي يد العبد الذي يباعه الفضولي  
عن مشريه فليجز اي البيع اي ثم اجاز المالك البيع **نار** اي ارش يد العبد  
يكون له اي لمشتريه لان الملك ثبت له من وقت الشرا فحين ان القاطع يده



على ملكه وعلى هذا كما يجب من المبيع **بالملك والولد والعق قبل الاجارة** يكون  
المشتري وكذا الحكم في ارض جميع جراحاته فذكر اليه مثال وهو لا يخص كما لا يخفى فان  
قلت يشترط على هذا ما اذا عصب عبد فقطعت يده وصحته الناصب فانه لا  
يملك الارض وان ملكه الضمون وما اذا قال الفضي لامراة امرت بترك فطلقت  
نفسها ثم بلغ الخبر الزوج فاجاز صحيح التوقيض دون التطلق وان ثبت المالكية  
لها من حين التوقيض حكم الاجارة قلت اجيب عنه بان الملك في المضمون  
ثبت ضروره على ما عرفت وهي متروكة من وقت الادا فلا يملك الارض لعدم  
حصوله في ملكه وعن الثاني بان الاصل ان كل يقرن ترقق حكم على شيء يجب  
ان يجعل معلقا بالشروط لاسباب من وقت وجوده لا يتخلف الحكم عن السبب  
الا فيما لا يحتمل التعلق بالشروط كالبيع ونحوه فانه يعتبر سببا من وقت وجوده  
متاخرا حكمه الى وقت الاجارة فبعد ما ثبت الملك من وقت العقد والتوقيض  
ما يحتمله فحتمل الموجود من الفضي معلقا بالاجارة فتدبرها يعتبر كانه  
وجد ان فلا يثبت حكمه الا من وقت الاجارة **وتصدق بما زاد على نصف**  
**الثلث** لا يثبت الا في شبهة عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع  
وارش البعثة الوحيدة في المحرصة الميرة وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في  
منه انه هو ما كان بمقتضى ثلث الثمن فثمة اذ على نصف الثمن شبهة عدم الملك فيحصل  
به وجوب اقامته في فتح القيد وقيد باذانه لا يصدق بالكل وان كان فيه  
شبهة عدم الملك فكونه مضمونا عليه لان ما زاد ووقع في الكافي فقال ان لم يكن  
مقبوضا فقيما زاد ربح ما لم يضمن وان كان مقبوضا ففيه شبهة عدم الملك **باع**  
**شخص غيره بغيره بغيره بغيره** اي اقام البيعة **على اقرار البائع**  
الفضي **او برهن المشتري اقرارا** **العبد** ما ملكه **انه لم يبره بالبائع** اي يبيع  
العبد المذكور **واراد المشتري المبيع المذكور** **دوت** بينته اي لم يقبل لبطان  
دعواه بالتناقص اذ اقدم على العقد وهما عاقلان اعتراف منهما بصحته  
وتقاده والبيعة لا يثبت الا على دعوى صحيحة فاذا بطلت الدعوى لا تقبل  
فان قلت يشترط على من اذكره في الزيادات ان يبيع اذا ادعاه رجل فصدقه  
المشتري فذبح اليه بغيره بغيره على اقرار البائع بان العبد المستحق يريد بذلك  
الرجوع بالثمن تقبل بينته قلت اجيب عنه بان العبد في يد المشتري  
هنا وهناك في ميا المستحق وشروط الرجوع بالثمن ان لا تكون العين سالمة  
للمشتري فذلك لم يبرح هذا ورجع هناك فقبل اختلاف الجواب لا اختلاف  
الوضع في موضع ما ذكره هنا فيما اذا اقام البيعة على ان البائع اقر قبل البيع بان  
المبيع المستحق واقدا منه على الشرايين في ذلك فيكون متناقصا وموضوع ما ذكر  
في الزيادات فيما اذا برهن ان البائع اقر بعد البيع انه المستحق فلا تناقص وهذا  
هو الوجه فان في مسئلة الزيادات العين في يد المشتري ايضا كما في العبد فلا

تقلا عن غاية البيان واشارته المختصر بعدم قبول البيعة الى عدم قبول  
قرله لو لم يكن بينه فلو ادعى البائع بعد البيع ان صاحبه لم يبره ببيعه  
وقال المشتري امرت او ادعى المشتري عدم الامر فادعى البائع الامر  
قال قول لمن يدعي الامر لان الاخر متناقص وليس له ان يستخلف لان  
الاستخلاف يقترب على الدعوى الصحيحة لا الباطلة ولا عتري بعض  
العلماء على قولهم بانه متناقص فلا يسمع دعواه ولا يثبت بان التوفيق  
ممكن لجوان ان يكون المشتري قد صرح على الشرا ولم يعلم باقرار البائع  
بعد الامر ثم ظهر له ذلك بان قال عدول سمعناه قبل البيع اقر بذلك  
ويشهدون به ومثل ذلك ليس ببلغ وهذا الموضع موضع تأمل قلت  
اجيب بانه وان امكن التوفيق لم يقبل لكونه ساعيا في نقض ما تم من  
جهته كذا قال شيخنا وكل من سعي في نقض ما تم من جهته نسعيه مردود  
عليه وقوله ان امكان التوفيق يدفع التناقص على احد القولين فيقبل  
بما اذا لم يكن ساعيا في نقض ما تم من جهته كذا قال شيخنا في بخره  
والمتقيد بدعوى المشتري مثال ومن ثم قلت **ان اقام البائع البيعة**  
**ان باع بلا امر وبرهن على اقرار المشتري بذلك** فانه لا يقبل قال في الخلاصة  
والبرازية عبيد معروف لرجل في يداخر باعه رجل قال للبائع بعته بلا  
امر الملك او برهن على اقرار المشتري انه باعه بغير امر الملك لا تقبل  
للتناقص ولا يملك تخلف المالك وكذا لو ادعى المشتري ايضا تناقص العقد  
دون البائع واصله ان من سعي في نقض ما تم من جهته لا يقبل الا في  
موضعين اشترى عبدا ونقصه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان  
الناصب بكذا او برهن يقبل الثاني ذهب جارية واستولدها الموهوب  
ثم ادعى الواهب انه كان درها واستولدها وبرهن تقبل ويسترد هذا  
والعفرا انتهى وفيه كلام لانه انما قيل في الحرية لاختلافها في التدبير  
والاستيلاء لانه لا يخفى على الفاعل دخل بنفسه فيجب ان لا تقبل التناقص  
ولا حكم بينته واجيب عنه بانه انما قيل وان كان تناقصا حلا على انه  
خلف ذلك ثم ندوم وناب الى الله تعالى فاقرب تدبيره واستيلاها او  
عقده تقبل حلا لخروجه عن المعصية بخلاف التناقص في دعوى الملك  
فانه غير مسموع اقول ما قرره شيخنا وتقلناه عنه في صدر هذه الصحيفة  
من قوله فتقولهم امكان التوفيق يدفع التناقص على احد القولين  
الى اخره يعارضه ما نقلناه هنا عن الخلاصة والبرازية من انه اذا سعي  
في نقض ما تم من جهته لا تقبل الا في موضعين وعلى القولين بامكان  
التوفيق فان كلام شيخنا يقتضي عدم القبول في هذين الموضعين وان  
امكن التوفيق لانه ساع في نقض ما تم من جهته فتأمل في البرازية



من انه اذا استقر في قول المشتري بعد التفتق عتقه بايعة او برة او كان  
حرا الاصل مقتصر على نفسه لا يستقر الى بايعة بلاينة وولاة موقوف فان  
برهن رجوع بالثمن واستقر الولاة على البائع ان يرهن على غيره وان اقر بالبائع  
قبله من فلان او صدقه فلان اخذ العبد لان كذبته انتهى وفي فضل الاستحقاق  
لو اقر بعد ان ملكه البائع واستقر منه ثم استحق منه فانه يرجع  
بالثمن على البائع انتهى والمسوخ لقوله ذلك الحق كالاخفا **وان اقر البائع**  
**المذكور بان ربه العبد لم يأمره بالبائع اي بيع العبد له ووافقه عليه المشتري**  
**استقص البائع في حقها لا في حق المالك ان كذبها لان الثمن قد لا يمنع صحة**  
**الاقرار لعدم التهمة فالمشتري ان يساعده فيه فيستحقان فيستقص في حقها**  
**لا في حق ربه العبد وهو المالك في عبارة المختصر ان كذبها وادعيته كان**  
**امره فاذا لم يفتنع فيحقه يطالب البائع بالثمن عندها لانه وكيله وليس له**  
**مطالبة المشتري لبرائه بالمصادق وعند اي يوسف له ان يطالبه فاذا**  
**ادى رجوع به على البائع بناء على ان ابراء الوكيل المشتري من الثمن صحيح عندهما**  
**ويضمن للموكل وعنده لا يبيع ولو كان على العكس بان انكر المالك التوكيل وتصادقا**  
**انه وكيله فاذا اقام الوكيل البيعة لزمه والا استخلف المالك فان حلف**  
**لم يلزمه وان نكل لزمه لان التوكيل كالاقرار ولو غاب المالك بعد الاقرار**  
**وطالب البائع الفسخ تنتفع القاضى البيعة بينهما لانه ثبت عند القاضى ان البيع**  
**كان موقفا فان طلب المشتري فاحز الفسخ ليجل المالك على انه لم يأمره**  
**ولم يتاخرا لان سب الفسخ قد تحقق فلا يجوز تأخيرها لاجل اليمين ولو حضر المالك**  
**وحلف اخذ العبد وان نكل عاد البائع ولو كان المالك حاضرا وغاب المشتري**  
**لم ياخذ العبد لان البائع صح ظاهرا فلا يبيع القضاء على الغائب بفسخه**  
**وللبائع ان يحلف رب العبد انه ما امره ببيعه فان نكل ثبت امره وان حلف**  
**ضمن البائع وتقدر ببيعه كالفاسد اذا باع المعصوب ثم ملكه باء الضمان**  
**ولم يفتن اقرار البائع بكونه عند القاضى كما تقدم به في الكفر والوقاية**  
**لما في البحر من ياتي البيعة ان اقراره عند القاضى وغيره سواء الا ان البيعة**  
**مختصة بمجلس القاضى فلذا ذكر قوله عند القاضى انتهى باع دار غيره**  
**يعبر امره ثم اعترف البائع بالمصير لئلا يشتري لم يضمن البائع**  
**الدار لان اقراره لا يصدق على المشتري فان برهن عن المالك اخذها**  
**لانه نور وعواه بها فاذا لم يقر المالك وهو صاحب الدار البيعة كان الفسخ**  
**مضافا الى غيره عن اقامة البيعة لا الى عقد البائع لان الفاسد لا يجوز بيعه**  
**وفي الكفر واخذها المشتري في بناءه كمن صرح شراجه بانه قيد القاضى في**  
**وانما ذكره ليعلم حكم غيره بالاولى وهو صرح بكونه وقع اتفاقا الا في الضمان**  
**ومن ثم لم يذكره في هذا المختصر وفي الهداية لم يضمن البائع عند اي حنيقة**

27  
لمن اقر بالغصب وهو قول اي يوسف اخر او كان يقول ولا يضمن وهو  
قول محمد وهي مسيلة غصب العقار واراد بالدار العريضة بقريته ادخلها في بناءه  
فسرع تعلق بهذا الفصل باع الامة فتصير مملوكة لاروجة ولوز وجهها كل  
من رجل فاجيز ابلا ولو باعها كل من رجل فاجيز انتصف ويخير كل منهما بين اخذ  
النصف او الترك ولو باعته فتولي واجره اخر او رهنه او زوجته فاجيزا معا ثبت  
الاوى فتصير مملوكة لاروجة ولوز وجهها كل من رجل فيجوز البيع ويطل غيره  
لان البيع اقوى وكذا ثبت الهبة اذا وهبه فتولي واجره اخر وكل من العن والفتا  
والتدبير احق من غيرها لانه لا يملكه بخلاف غيرها والاجارة احق من الرهن لافادتها  
ملك المفعة بخلاف الرهن والبيع احق من الهبة لان الهبة تبطل بالبيع فيما لا يبطل  
بالبيع كهبه فتولي عبد او بيع اخر اياه يستويان لاد الهبة مع القبض  
لتساوي البيع في اقامة الملك وهبة المشاع فيما لا يتم صحته فياخذ  
كل النصف وتماه في فتح القدير **فصل في بيان احكام الاقالة**  
**لا يخفى عليك ان الخلاص عن خبث البيع الفاسد والمكروه لما كان بالفسخ**  
**كان للاقالة تعلق ما بينهما فاعتق ذكرها اياها وهي اللغة من القيل**  
**لا من القول والهمزة للسلب كما ذهب اليه بعض يرسل قلت البيع بكسر**  
**القاف كذا في العناية قال في القاموس وقلت البيع بالفتح واقلت فسخه**  
**واستقاله طلب اليه ان يقبله وتقبل البيعان اقال الله عز وجل واذا قلنا**  
**انتهى ذكرها في التفات مع البيا وفي المصباح اقال الله عز وجل واذا قلنا**  
**سقوطه منه والا قاله في البيع لا فسخا رفع العقد وقاله قتيلا من باب باع**  
**لغة واستقاله البيع فا قاله انتهى وفي شرح الجمع للامام العيني قال هي**  
**من اقال اجوف باي وهذا يظهر لك صحة ما ذهب اليه الاكل وجري عليه**  
**يشحن في بخرها من القيل لا من القول كما تقدم واما معناها سرعا في**  
**اختارته في هذا المختصر حيث قلت **رفع البيع** وفي الجوهرية هي رفع العقد**  
**وهو تعريف للاعم من اقالة البيع والاجارة ونحوها وما ذكرناه هو تعريف**  
**حضر صيا وهو ما نحن بصدد البحث عنه واما الطلاق فهو رفع قيد النكاح**  
**لا رفع النكاح كما حقق في محله **وتقع الاقالة بلفظين ما ضين واخرهما****  
**مستقبل هذا بيان ركها وهو الايجاب والقول الما لان عليها وشرا ان يكون**  
**بلفظين ما ضين او احدهما بمستقبل والاخر ما من كالموقال قلني قتال اقلتك**  
**عند اي حنيقة والي يوسف كالنكاح وقول اي حنيقة حيث قال ولا تصح الاقالة**  
**بالفظ الامر في قول اي حنيقة ومحمد رحمهما الله ولو قال للمشتري اقلني هذا**  
**البيع فقال المشتري اقلته لا تتم الاقالة عندها ما لم يقل البائع قلت**  
**انتهى وفي الجوهرية وتقع بلفظين بغير احدهما عن الماضي والاخر عن**  
**المستقبل مثل النكاح لانه لا يحضرها المساومة كالنكاح وشرا فيهما وقال**



محمد لا تصح الإمامية كالباع انتهى فقد جعل قول الامام مع الي يوسف كما  
خبرناه ومن ثم قولنا عليه في المختار وفي شرح القدر في الاقالة ثبت بلفظ  
احدهما يعبر به عن الماضي والاخر عن المستقبل كقول الرجل اقلني فيقول له صاحبه  
اقلني وقال محمد هو كالباع لا يصح اللفظين يعبر بهما عن الماضي وفي الفتاوى  
اختار قول محمد رحمه الله كذا في الخلاصة **وتصح بفاسحتك وتركته**  
**وتاركك ورفعت ووضعت وبالنقطة كالباع** كما في الخاتبة والخلاصة  
وفي البرازية يفتقد به كالباع من احد الجانبين وهو الصحيح وفي السراجية  
الاقالة اذا كانت بالقول لا بد من الإيجاب والقبول وان كانت بالفعل  
وهو النقطة لا بد من التسليم والقبول انتهى **وتصح بفاسحتك وتركته**  
**فترك الآخر في المجلس** كان القول **فلا** اي يتوقف بقوله الاقالة على  
المجلس كما في الخبرين وكما يصح فتولما في مجلسها ايضا بالقول يصح قبولها  
دلالة بالفعل كما اذا قطعته بغيره فمقالة المشتري وما يتفق على اشتراط  
اتحاد المجلس ما في القينة جاء الدلالة بالثمن الى الباع بعد ما باعه بالامر المطلق  
فقال الباع لا ادفعه فتم هذا الثمن فاخبر به المشتري فقال انا لا اريه  
ايضا لا يتحقق لانه ليس من الفاظ الفسخ لان اتحاد المجلس في الإيجاب  
والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد انتهى وفي الصبرية اشترى صابونا  
وكان رطباً فتقارباً بلا بعد التبايع فوجده الباع انقصه له ان اخذ من المشتري  
ما نقص قال لا ان الباع صدقه في ذلك اشترى في السفينة اتمتة فتلك  
السفينة فقال المشتري اقلني الباع فقال الباع ان في البحر ان قال  
في مجلس الاقالة فاقاله والا فلا هكذا في السراجية كغير قلت قال القاضي  
يباع الدين ان كان الغالب العرق في الحال لا يكون اقالة والاذن فاقالة  
سبل برهان الدين قال تركت هذا الباع ولم يقل الباع شيئاً بل اخذ المبيع  
قال لواخذه في مجلس الاقالة فاقاله والا فلا قال للباع هذا المبيع  
وقع غالياً فادعه عليك فقال الباع لغيره بعه ككن تعلم نقصانه  
ورضى المشتري بذلك قيل لا يكون اقالة بل يكون توكيلاً وامره بالبائع  
لاجل المشتري وهو اختيار القاضي ببيع الدين وقيل اقالة لان قوله  
بعد نوع تصديق وقد رضى به المشتري لوقال للبائع اعطني من العبد  
فقال اعطيتك فاقالة ولوقال للبائع بعه لي فتعص بالاعتناق  
وان باعه لم يجز بعه اتفاقاً كذا في الخبرين قلت وعن الزاهري العناني  
لوقال لبائعه بعه لتفسك فقال قبلي وانا ابيع الفسخ وعن أبي حنيفة  
كذا في المسئلة اذا قال بعه فاعتقه الباع جاز عند أبي حنيفة لان  
الاعتناق قول الاقالة عنده ولوقال بعت لي هذا الشيء غالياً فادعه  
انت ورد الثمن فقال الباع لانا ما بعتك شيئاً فقال المشتري انا ما اشترى

منك شأنا فاقاله سبل القاضي ببيع الدين اقالا الباع ثم علم ان المشتري  
كان وطى البيعه قال يرد لها وبأخذ ثمنها وهكذا عندنا هذا العناني في نقلا  
وتفاسخا فبوتة الرد على البائع لانه عادلي ملكه فبوتة رده عليه قال القاضي  
ببيع الدين سواء تقابل بخصره الباع او بعينه قبل مولانا وليس ادا  
التسليم بعد الاقالة واجب على المشتري فيجب مونة الرد عليه قال  
على البائع لانه رضى حيث اقاله بعينه المبيع انتهى وشرايطها منها  
رضي المتعاقدين لانه الكلام في رفع عقد لانه وما رفعه مال ليس بلازم فلو  
له الخيار يعلم صاحبه لا يرضاه ومنها بقا المحل لاسيما في الباع اذا هلك  
لا تصح الاقالة ومنها ان يكون المبيع قابلاً للفسخ بخيار من الخياران فلو  
ان داد زيادة تمتع الفسخ لا تصح الاقالة خلافاً لما ولا يستنظر ط  
لصحتها بقا المتعاقدين فتصح اقاله الوارث والموصى ولا تصح اقاله  
الموصى له كما في القينة ومنها ان لا يهب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه  
في شراء المادون فلو وهبه له لم تصح الاقالة بعد ما كان في خزانة المبيعت  
ومنها ان لا يكون المبيع باكثر من القيمة في بيع الوصي فان كان لم تصح  
اقالته كما يخطا ايضاً وما صفتها فهي من ذوب اليها الحديث من اقال  
ثاماً ببعثه اقال الله عشرته يوم القيامة وقد يكون واجبه وذلك  
في صورة ما اذا كان عقداً مكرهاً كذا في الجرار ايق وما حكمها فاختلف  
بينها على اقوال كما سيأتي لتقريره ان شأنا الله تعالى **تصح اقاله المشتري**  
كان ذلك اي عقد الاقالة **جيز** للوقف **والالا** اي وان لم يكن ذلك جيزاً  
لجنة الوقف لا تصح الاقالة اعلم ان من ملك الباع ملكه اقالته فصحت  
اقالة الموكل ما باعه وكيله واقالة الوكيل بالبائع ورضن وفي التوابيد  
الريسية الا في سبل الاولي الرضى لو اشترى من مديون البيتم داراً  
بعشرين وفيهتها حمسون فلما اشترى في الدين اقال لم تصح اقالته  
الثانية بعد المادون اشترى غلاماً بالثمن وقيمته ثلاثة اقل لا تصح  
اقالته ولا يملك ان الرد بالعيب بخلاف الرد بخيار السوط والروية كذا  
في بيوع القينة الثالثة المتولى على الوقف اذا اشترى شيئاً باقل من  
قيمته لا تصح اقالته وكذا اذا اجاز بخر اقال ولا صلاح فيها للوقف  
لم يجز كما فيها ايضاً وفي بعض المواضع منها اي من القينة ان كان قبل  
القبض جازت والا فلا الرابعة الوكيل بالبيع لا تصح اقالته بخلاف  
الوكيل بالبائع تصح ورضن الخامسة الوكيل بالسلم على تفصيل فيه  
واما رضى الوكيل بالبائع اذا قال اذا كان بعد قبض الثمن اما قبله  
فيمكها في قوله محمد كذا في الجرمع ربا الى الظهيرية قال وفيها والوكيل  
بالاجازة اذا ناقض مع المستاجر قبل استيفاء المتعة وقبل قبض الاجر



صح سراك ان الاجر عينا او دينيا انتهى وفي فتاوي الفقهاء اذا باع المتولي  
او الوصي شيئا بكثر من قيمته لا يجوز اقله وان كانت بمثل الثمن الاول  
انتهى وفي الصيرفية اذا فسخ العتق الاجارة مع المستاجر قد يصح ولو صح  
ينفذ عليه ام على الوقف قال ان لم تكن الاجرة مقبوضة يصح وينفذ على  
الوقف انتهى وفي شرح الجمع لابن مكيه ولو قاله اي التوكيل بالبيع العقد صح  
فيه به لان التوكيل بالسرا لا يملك الاقالة اتفاقا هذا اذا لم يبيعه المتولي  
مقبوضه فخر قال لا تصح لانه بالحالة صار قاضيا دينه وصانعا للموكل  
التمن وباقالته اراد استقامه فلا يعتبر كذا في الخلاصة ودليلها السنة  
والاجماع وبسببها الحاجة اليها ومحاسنها ازالة الغم عن النادم وتغنيج  
الكرب عن الكرب فاصحة فصح اقالة الاقالة ولو قلنا لا يبيع ثم تقابل  
الاقالة ارتقت الاقالة وعاد البيع كذا في البحر قال في العزايير الزبينة الا في  
مسئلة وهي اقالة المسلم فالحال لا تتبل الاقالة كما ذكره الساجيعي في الربيعي  
في الدعوى من باب التحالف وفي الجوهر لا تصح الاقالة في النكاح والطلاق  
طالعاني انتهى **وهي الاقالة تنسخ في حق المتعاقدين فيما هو من موجبات العقد**  
قال الزبيلي في شرح التتروقه تنسخ في حق المتعاقدين من غير مجرى على اطلاقه  
لانه انما يكون تنسخا فيما هو من موجبات العقد وهو ما يشترط في العقد  
من غير شرط وانما اذا لم يكن من موجبات العقد وانما يجب بشرط زائد  
فالاقالة فيه تعتبر بغير جديرا في حق المتعاقدين ايضا كما اذا اشترى  
بالدين الموجد عينا قبل حلول الاجل ثم تقابل بغير الدين حال لا كان  
باعه منه وكما اذا تقابل بلا ثم ادعى رجلا ان المبيع حاكمه وشهد المشتري  
بذلك لم يقبل شهادته كانه هو الذي باعه فخر شهادته لغيره ولو كانت  
منجحة لقبحت الاثرى ان المشتري لو رد المبيع بغيره بقبضه وادعى البيع  
رجلا وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته لانه بالفسخ عاد ماله القديم فلم يكن  
مستلما من جهة المشتري لكونه فسخا من كل وجه وكذا لو باع عبد بطعام بغير عيه  
وقضى ثم تقابل لا يتبع الطعام المقبوض لانه باعه من البائع بطعام غير معين  
ولذا لو قبض ارض من الثمن الاول او جود منه بحسب رطل المشرط في البيع الاول  
كانه باعه من البائع بمثل الثمن الاول وقال الفقهاء ابو حنيفة يجب عليه  
رد مثل المقبوض لانه لو وجب عليه مثل المشرط للزمن زيادة ضرر ليس  
تبعه ولو كان النسخ بجار زوجه او شرط او عيب لفسخ يجب رد المقبوض  
احكاما لا فسخ من كل وجه انتهى ثم فرع على كونه فسخا وعوده الى الاول  
بقوله **تنسخ اي الاقالة بدو لادة المبيعة** لا منتاع الفسخ بسبب الزيادة  
ولو كانت بيعة محضا لم يرد الا اذا اولدت بعد القبض وانما اذا اولدت قبله فالأصل  
صححة عنده والظاهر في بقوله **وتنسخ الاقالة بمثل الثمن الاول** وتنسخ بالسكن

**عنه** اي عن الثمن الاول ويجب الثمن الاول بلا خلاف كافي البحر نقله عن البدائع  
وله اقال في فتح القدير لو كان الثمن عشرة دنانير ودفع اليه الدرهم عوض  
الدنانير ثم تقابل لا وقد رخصت الدرهم رجع بالدنانير التي وقع العقد  
عليها الا ما دفع وكذا لو رد بالعيب وكذا في الاجارة لو فسخت انتهى **الا اذا**  
**باي المتولي والوصي للوقف او للصيغة شيئا بالثمن من قيمته او اشترى**  
**اي المتولي والوصي شيئا باقل منها للوقف او للصيغة** لا يجوز اقله وان كان  
بمثل الثمن الاول رعا ان تخالف الوقف وحق الصفر **وان شرط اي ولو شرط غير**  
**حسب اي حسب الثمن الاول او الثمن من الثمن الاول او الاقل اي صحته**  
**الاقالة بمثل الثمن الاول** وان شرط غيره اما الاول لان الاقالة فسخ والفسخ  
لا يكون الا على الثمن الاول واما الثاني فلان الشرط فاسد والاقالة  
لا تقصد بالسقوط الفاسد **الامع فبغيره** اي المبيع عند المشتري استثنى  
من قوله او الاقل فان الاقالة حينئذ يجوز باقل من الثمن الاول لان  
فقدان الثمن يكون بمقتضى بطله الغايبة بالعيب ولا بد ان يكون المقصود  
بقدر حصته الغايبة ولا يجوز ان يقتصر من الثمن اكثر منه كذا في فتح  
القدير وينبغي التمسك في البحر نقله عن بعض مشرعي الهداية انه  
تقل عن تاج الشريعة هذا اذا كانت حصته العيب مقدار المخطوط  
او زائدا ونافضا بقدر ما يتقاسم الناس فيه وذكرنا ان بقوله  
**ولا تقسربا بشرط** لانه فسخا في البيع للزوم الربا كما مر ولا ريب  
**في الفسخ وان لم يبيع تعليقها به اي بالشرط وسيلاني الكلام**  
**على ما يصح تعليقه بالشرط وما لا يصح ومن صور تعليقها لبيع**  
**لورا من يد فقال استقر بته رخصا فقال لا بد ان وجدت**  
**مستقريا بالزيادة فبغيره منه فوجد فباع بالزيادة لا ينقذ**  
**البيع الثاني لانه تعليق الاقالة بالوكالة بالشرط كذا في**  
**البياراتية وذكر الداربع بقوله وجاز للبائع بيع المبيع منه قبل**  
**قبضه يعني اذا تقابل ولا يرد المشتري المبيع حتى باعه منه**  
**ثانيا جاز ولو كانت بيعة الفسخ لانه باعه قبل القبض ولو باعه**  
**من غير المشتري لم يجز لانه بيع جديد في حق غيرها وذكر**  
**الحاكم بقوله وجاز للمبيع منه بعد الاقالة قبل القبض ولو كانت**  
**بيعا لا تقسربا لانه البيع ينسخ بغيره المبيع للبائع قبل القبض**  
**وبيع في حق ثالث عطف على قوله تنسخ قال في النهاية الخلاف فيما**  
**ذكرنا اذا ذكر البيع بلقط الاقالة ولو ذكر بلقط الماسخة والمقابلة**  
**لا يجعل بيعا نقا نقا اعمالا لموضوعه الفقهي وبه صرح في البحر**



قال وفي بعض نسخ الزيلعي قال لا تكون نسخا وهو سبق قلم لا يخفى  
قال في السراج الوهاج اما اذا كانت بلفظ البيع كانت بيعا اجماعا  
كما اذا قال له بعني ما استريت فقال بعث كان بيعا اجماعا كما اذا  
قال له هذا اذا تقايلا بعد القبض وان كان قبل القبض ففيه نسخ  
في حق الكل في غير القطار لتقدر جعلها بيعا ذكره الزيلعي وقد خرج  
على كونها بيعا فزوعا ذكر الاول بقوله **فلو كان المبيع عقارا نسف المبيع**  
**المشفقة ثم تقايلا قضى له بها** اي قضى للمشتري الذي سلم المشقة  
بالمشفقة ولا يمنع من ذلك تسليمها قبل الاقالة لكنهما بيعا جدير  
في حقه كانه اشتراه منه وذكر الثاني بقوله **ولا يراد بالبيع الثاني**  
**على الاول بعيب علم بوجوها** اي بعد الاقالة بعني اذا باع المشتري  
المبيع من آخر تقايلا ثم اطلع على عيب كان في يد البايع واراد ان يرده  
على البايع ليس له ذلك لانه بيع في حقه كانه اشتراه من المشتري  
منه وذكر الثالث بقوله **وليس للراعي الرجوع اذا باع الموهوب**  
**له الموهوب من آخر ثم تقايلا بعني** ان اكان المبيع موهوبا باع  
الموهوب له ثم تقايلا فلا للمير للراعي ان يرجع في هبته لانه الموهوب له  
في حق الراعي كالمشتري من المشتري منه وذكر الرابع بقوله  
**والمشتري اذا باع المبيع من آخر حصل نقد الثمن حال البيع سواه**  
**منه بالاقول بعني** اذا اشتري شيئا فقبضه ولم يقبض الثمن حتى  
باعه من آخر ثم تقايلا وعاد الى المشتري فاستقره منه قبل  
نقد ثمنه باقل من الثمن حاز وكان في حق البايع كالمملوك بشرط  
من المشتري الثاني وذكر الخامس بقوله **واذا اشتري بمرور الحارة**  
**عبد المخدمه بعد ما حال عليها الحول ووجد به عيبا فرد به بعير**  
**قضا واسترد العروص فهلك في يده ثم تسقط الزكاة** يعني  
ان المشتري بعروص التجار عبد المخدمه بعد ما حال عليها الحول  
فوجد به عيبا فرد به بعير قضا واسترد العروص فهلك في يده  
قالوا الزيادة لا تسقط عنه لانه بيع جديد في حق الثالث  
وهو الفقير لان الرد بالعيب يغير قضا اقالة **وبع مائة** اي  
الاقالة **هلاك المبيع** لانه رفع البيع والاصل فيه البيع لا الثمن  
ولهذا ان اهلك المبيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف هلاك الثمن  
**وهلاك بعضه** اي بعض المبيع **ببيع** الاقالة **بقدره** اعتبار السعة  
بالكل **واذا اهلك احد البائعين في المقايضة فمحت** الاقالة في البايع  
منها اي ما للبائعين لان كل واحد منهما مبيع فكان المبيع باعنا

با قبا

با قبا **وعلى المشتري قيمة المالك ان كان قبا ومثله ان كان شيئا لا اذا**  
**هلك بخلاف البائعين في الصرف** اذا اهلك لعدم التبيين ولذا لا يلزمها  
الارد المثل بعوها وفي السراج الوهاج اشتري عبدا بنقرة فضة او صنف  
بما يتعين تقايلا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تقايلا والفضة  
قائمة في يد البايع صحت وعي البايع رد الفضة بعينها او يسترد  
من الثمن قيمة العبد ذهبا وفي النزاهة **مقايلا فابق العبد من**  
**يد المشتري وعجز عن تسليمه** ينظر الاقالة انتهى **وان اشتري عبدا**  
**فقطعت يده واخذ ارضها ثم تقايلا فمحت** الاقالة **ولزمه جميع الثمن**  
**ولا يبي البايع من ارض اليراء** اعلم وقت الاقالة انه قطعت يده  
واخذ ارضها **وان لم يعلم بحجر بين الاخذ جميع الثمن وبين التركة** كذا في  
التنبيه فان قلت قلت يشتر على استراطهم لصحة الاقالة قيام المبيع  
ما صرحوا به من صحة اقالة السلم قبل قبض السلم فيه سواء كان  
را من المال عينا قائمة ردته وان كانت هلكة والمثل ان كان شيئا  
والقيمة ان كان قبا وان كان دينارا ومثله قايما او هلكا لعدم  
التعيين وكذا اقالته بعد قبض السلم فيه ان كالا قايما ويرد  
السلم عينا المنقوض لكونه معيينا كما عي البايع قلت اجيب عنه  
بان السلم فيه وان كان دينارا حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز  
الاستبدال به قبل قبضه والله اعلم **وتقع اقالة الاقالة**  
**ثم فرغ عليه بقوله فلو تقايلا البيع ثم تقايلا هاهنا** الاقالة  
**انقضت وعاد بقوله الاقالة السلم** فانه لا يصح ذكره في التوايد  
الزينة هذا **باب** في بيان احكام المراجعة  
**والتولية** لما فرغ مما يتعلق بالاصل وهو المبيع من البيع اللازم  
وغير اللازم وما يرفعها شرع في بيان الانواع التي تتعلق  
بالثمن من المراجعة والتولية وغيرها وهي في اللغة كما قال  
السماز حون انها مصدر ولي غيره اذا جعله وليا وفي القاموس  
التولية في البيع نقل ما ملكه بالقبول الاول بالثمن الاول من  
غير مبادرة واما سماعا فما ذكرناه بقولنا **المراجعة ما ملكه بها**  
**قام عليه** وفصداي يفضل على ما قام عليه **والتولية بيعه بثمن**  
**الاول** وفي اكثر التولية بيع بشئ سابق للمراجعة وزيادة اقول  
او رد عليه الغصب وموما اذا اصاب المفسر عند الغاصب ومن  
قيمة ثم وجد حازله ببيع مراجعة وتولية على ما ضمن وسرا  
غير وارد على ما عرفنا به المراجعة لكنه يرد على تعريف التولية  
لذكر الثمن فيها ويمكن ان يجاب بان القيمة كالثمن وهو يصلح



جوابا على ما اورد على صاحب الكثرة وعرف المراجعة في الهداية منقل  
 ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح واعترض عليه  
 بانه غير مطرد ولا متعكف اما الاول فلانه لو اشترى ثيابا بدينار  
 بالدرهم لا يكون بيع الدنانير مراجعة مع صدق التعريف عليه واما  
 الثاني فلما تقدم من مسيلة المقصود اذا عا دقانه ببيع مائة  
 ولا عقد اصلا وبانه مشتمل على اتمام ربحه عن الثمن الاول  
 وذلك لان قوله بالثمن الاول اما ان يراد به عين الثمن الاول  
 او مثله لا سبيل الى الاول لان عين الثمن الاول صار ملكا للبايع  
 الاول فلا يكون مرادا في البيع الثاني ولا الى الثاني لانه لا يخلو  
 اما ان يراد بمثله من حيث الجنس او المقدار والاول ليس بشرط  
 لما ذكر في الايضاح والمحيط انه اذا باعه مراجعة فان كان ما  
 اشتراه به له مثل جاز يسوية جعل الربح من جنس راس المال  
 الدرهم من الدرهم ومن غير الدرهم من الدنانير او على العكس  
 اذا كان معلوما بغيره به المستور وان الكل ثمن والثاني يقتضي  
 ان لا يضم الى راس المال اجرة القصار والصباغ والطارز وغيرهم  
 لانها ليست بثلثين في العقد الاول ومن ثم قلت في تقريب المراجعة  
 ما قام عليه ليدخل ما ذكره ان الثمن لا يشترط في المراجعة  
 اصلا فانه لو ملك ثوبا هبة او وصية فقومه ثم باعه مراجعة  
 على تلك القيمة جاز والمسألة في المبسوط قتل فعلي هذا الاولى  
 ان يقال نقل ما ملك من المبيع بما قام عنده وقد اجاب  
 عن الاكمل في العناية فارجع اليه **شرط احتياجا** اي المراجعة  
 والتولية **قوله العوض مبيعا** فلا تصح المراجعة ولا التولية في ذوات  
 الفهم لما قدر ان مبيعا على الاختراز عن الحيثية وسببها  
 والاختراز عن الحيثية في القهتان ان امكن فقد لا يمكن عن  
 شبهتها لانه المشتري لا يشتري المبيع الا بغيره ما دفع فيه  
 من الثمن اذ لا يمكن دفع عينه حيث لم يملكه ولا يقع مثله  
 ان العوض من عدمه فتعيبت القيمة وهي مجهولة تعرف بالحد  
 والظن فتتمكن فيه شبهة الحيثية الا ان كان المشتري مراجعة  
 من ملكه وذلك القيد من البايع الاول بسبب من الاسباب  
 ومن ثم قلت او مملوكا للمشتري فانه لا يشتريه مراجعة برب  
 معلوم من دراهم او شي من المكمل او الموزون الموصوف  
 لا قدره على الوفا بما التزم كون الربح معلوما وعبار الجمع  
 ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مبيعا او مملوكا للمشتري

والربح

والربح مثل معلوم انتهى قالت شيخنا في جوه وتعيين الربح بالمثل  
 التقاضي لجواز ان يراجح على عين قيمته مضافا اليها وذا قال في فتح  
 القدير اوسع هذا التوب وقيد الربح لكونه معلوما للاختراز عما  
 اذا باعه بربح ده بزره لا يجوز لانه باعه براس المال وبيع بعض  
 قيمته لانه ليس من ذوات الامثال كذا في الهداية ومعنى قوله  
 ده بزره اي بربح مقدار درهم الى عشرة دراهم فان كان الثمن  
 الاول عشرة من كان الربح بزيادة درهمين وان كان ثلاثين  
 كان الربح ثلاثة دراهم فكذا يقتضي ان يكون الربح من جنس  
 راس المال لانه جعل الربح مثل عشرة الثمن وعشر الشيء يكون من  
 جنسه كذا في العناية يعني ما اذا كان راس المال قيميا مملوكا  
 للمشتري لا يجوز له بائنه الربح واما اذا كان الربح شيئا مضافا اليه  
 مجهول المقدار فانه يجوز فقوله والربح مثل معلوم شرط في القيمة  
 المملوك للمشتري كما لا يخفى وفي بعض مروج الهداية ونظيره  
 بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية وبزره باليا  
 اخر الحروف وسكون الواو اسم احد عشر بالفارسية **ويضم الى راس**  
**المال اجرة القصار والصنع والطارز والقتل وحمل الطعام وسوق**  
**العلم واجرة الغسل والنجاسة وتسوته واجرة السبا والمزوط**  
**في العقد** لان العرف جاز بالمحاق هذه الاسيا براس المال في عادة  
 التجار لان كلا يربح في المبيع او قيمته بلحق به هذا هو الاصل وما  
 عدته في هذه الصفة واطلق في الصنع فمثل الاسود وغيره  
 كما اذا اطلق حمل الطعام فمثل البر والحرو قيد الاجرة لانه لو نقل  
 شيئا من ذلك بيده لا يضمه وكذا لو تطوع منطوخ لغيره او باعارة  
 وكذا يضم تخصص الدار وطلي البير وكري الاطوار والقنا والسنا  
 والكرات وكسح الكروم وسفنها والزرع وغرس الاشجار  
 وفي البحر نقله عن المحيط يضم طعام المبيع الاما كان سرها وزيادته  
 فلا يضم وتسوته وكراه واجرة المحرق الذي يوضع فيه واما  
 اجرة السبا والدلال فقال الذيلعي ان كانت مشروطة  
 في العقد تضم والا فاكترهم على عدم تضم في الاول ولا تضم اجرة  
 الدلال بالاجماع انتهى وهذا ما جزم به ملا حسرتي ومنه شرحه  
 فقوله عليه **ويقول فام على كذا ولا يقول اشتريته** لانه كذب  
 وهو حرام وثلا اذا قوم المورود في حقه يقول ذلك وكذا  
 اذا قرع التوب شيئا وباعه بربحه فانه يقول وفيه كذا وكذا  
 كان ما رقبه موافقا لما اشتراه به او اريد حيث كان صادقا



في الرقم كذا في فتح القدير لا يضم اجر الطبيب والدلالة والرعي  
**وتنقذ نفسه وجعل المدين والراية الحفظ وما يوحده**  
**الطريق من الظلم الا اذا اجرت العادة بضم** وفي التجرد اجرة  
 السمتار تضم في ظاهر الرواية والتفصيل المذكور فويلة ونسب  
 الزيلعي الى الشماخ قال وفي الدلال قيل ولا يضم والمرجع العرف  
 كذا في فتح القدير وفي الجنيح انه يضم اجرة السمتار مطلقا وقيل اذا  
 تكن مشروطة في العقد لا يضم وتلق احدة الدلال بالاجماع ولا في  
 الخلال والبراقع في الدواب والسياب في الرقيق انتهى **فان ظهر**  
**حياته اي حياته المبيع ومراجه باقراره اي البائع او بهاتين**  
**اي ينته قامة الله بكونه** يعني عند ظهور حياته فيها وهذا عند  
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف يحيط فيها وقال محمد بن جعفر فيها  
 ثم ان الاعتناء بالحياتة كونه معلوما والتولية والمراجه ترويج  
 وترغيب فيكون وصفا مرعوبا فيه كوصف السلامة فيختار  
 لغواته ولا ييوسف ان الاصل فيه كونه تولية ومراجه  
 ولهذا ينفق بقوله وليتلك بالثمن الاول او بعتك مراجه  
 على الثمن الاول الا اذا كان ذلك معلوما فلا بد من البناء على  
 الاول وذلك بالحط غير انه يحيط في التولية قديم الحياتة من  
 راس المال وفي المراجه منه ومن الربح ولا يحنيفة انه لو لم  
 يحيط في التولية لا يفتي تولية لانه يربح على الثمن الاول فتغير  
 التصرف فتبين الخط لولم يحيط بفتح مراجه وان كان يتفاوت  
 الربح فلا يتغير التصرف فان كان القول بالتعجيل وقوله وله  
 الخط اي اسقاط قدر الحياتة من المسمى وفي السراج الوهاج  
 وصورة الحياتة في التولية اذا اشترى ثوبا بثلثين وفتنه بثلث  
 قال لاهر اشترى ثوبا بثلثين وفتنه بثلثين وفتنه بثلثين  
 وبيان الخط في المراجه على قوله الي يوسف اذا اشترى ثوبا بثلثين  
 وباعه بربح خمسة عشر درهما اشترى ثوبا بثلثين وباعه بربح  
 الحياتة من الاصل وهو الخمس وهو درهمان وما قابله من الربح  
 وهو درهم فباحا للموجب باثنى عشر درهما انتهى **ولو هلك**  
**المبيع او استهلك في المراجه قبل دمه او حدث به ما يفسد**  
 اي من الرد **لزمه جميع المسمى** وسقط خياره لانه بمجرد اختيار  
 لا يقابل به من المسمى خيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب  
 لانه المستحق منه المستشري الجزر الغابت وعند العرف على تسليم  
 سقط ما يقابل به من المسمى **شراه ثابته بعد بيعه بربح فان**

مراج

ببراج اي اراد المشتري ان يبيع مراجه **طرح ما ربح** اي لا يربح كان قبل  
 ذلك **فان اشترى ثوبا بثلثين وفتنه بثلثين** صورته اشترى ثوبا بثلثين  
 ثم باعه مراجه بثلثين ثم اشترى ثوبا بثلثين فانه يبيع  
 مراجه على عشرة ويقول قاصر غيره بعشرة ولما اشترى ثوبا بثلثين  
 ثم باعه بثلثين مراجه ثم اشترى ثوبا بثلثين لا يبيع مراجه  
 اصلا وعندهما يراج على عشرة في الفضلين لهما ان العقد  
 الثاني مجرد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز بنا المراجعة  
 عليه كما اذا تحلل ثالث ولا يحنيفة ان شبهة حصول الربح الاول  
 بالعقد الثاني ثابتة لانه تكرر به بعد كونه على سرف الروال بالربح  
 على عيب والشبهة في باب المراجعة كالحقيقة احتياطا بخلاف ما اذا  
 تحلل ثالث بان اشترى من مشتري لانه التاكيد حصل لغيره  
 وفي الجرد فلا عن المحيط ان ما قاله ابو حنيفة او ثق وما قاله  
 ارفق انتهى ومحل الاختلاف عند عدم البيان اما اذا بين فقال  
 تمت بعتة فربحت فيه كذا ثم اشترى ثوبا بثلثين يكذا او ابا يبيعه لان بكذا  
 يربح كذا جازا اتفاقا كذا في فتح القدير وقيد بالسراية لانه لو وهب له  
 ثوب فباعه بعشرة ثم اشترى ثوبا بعشرة فانه يراج على  
 العشرة وان كان يتأكده القطار حق الواهب في الرجوع لكنه  
 ليس بمالك فلا ثبتت هذه الوكالة الا في عقد يبر فيه الربا  
 كما في فتح القدير ومحل ما تقدم ما اذا باعه بثلثين الثمن الاول  
 اما لو باعه بوصيف او دابة او عرض اخر ثم اشترى ثوبا بعشرة فانه  
 يبيع مراجه على عشرة لانه عاد اليه بما ليس من بثلثين الثمن  
 الاول ولا يمكن طرحه الا باعتبار القيمة وتعيينها لا يخلو عن شبهة  
 القلط كذا في فتح القدير **راج** اي جاز ان يبيع مراجه لغيره **سيرة شري**  
**من مادونه المستغرق دينه لرقبته** قيد بما دلوه يكن على العبد  
 دين فباع من مولاة شيئا لم يبيع لانه لا يبيد المولى شيئا لم يكن  
 له قبل البيع لملك الرقبة ولا ملك التصرف **على ما شرى المادون**  
 متعلق بقوله راج صورته اشترى غير مادون له في التجارة بثوبا  
 بعشرة وعليه دين محبط فباعه من المولى بخمسة عشر فانه يبيع  
 مراجه على عشرة **كفلسه** وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة فباعه  
 من عبده المادون له المديون بخمسة عشر فانه ايضا يبيع المراجه  
 على عشرة لان هذا ملكه العقد وان كان محججا في نفسه فيه  
 شبهة العدم لان العبد ملكه وما في يد لا يخلو عن حقه فاعتبر  
 عدما في حق المراجعة وبقي الاعتبار للاول فيصير كالا العبد



اشتراه للمولى بعشرة في الفصل الاول وكانه يبيعه للمولى في الفصل  
 الثاني فيعتبر الثمن الاول والمكاتب كالمادون لوجود الثمنه بل كل  
 من لا تقبل شهادته له كالاصول والفروع واحدا الزوجين واحدا  
 المتقاف وضمن كذا كذا وطالما فيه اعدا العبد والمكاتب وفي فتح القدير  
 لو اشترى من شركته سلعته ان كانت ليست من شركته ما يراجح على  
 ما اشترى ولا يبين وان كانت من شركته فاما يبيع نصيب شركته  
 على ضمان في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء الاول  
 كخواب يكون السلعة اشترى بالمال من شركته فاشترىها احداهما  
 من صاحبه بالمال وما يبين فانه يبيعهها مراجه على الف ومائة لانه  
 نصيب شركته على ضمان في الشراء الثاني ونصيب نفسه على ضمانه في الشراء  
 الاول كخواب يكون السلعة اشترى بالمال من شركته فاشترىها احداهما  
 من صاحبه بالمال وما يبين فانه يبيعهها مراجه على الف ومائة لانه نصيب  
 شركته من الثمن مائة ونصيب نفسه من الثمن الاول خمسمائة  
 فيبيعهما على ذلك انفق **ولو كان مضاربا بالنصف باع مراجه رب المال**  
**باني عشر ونصف** يعني اذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف  
 فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال خمسة عشر فانه يبيعه مراجه  
 باني عشر ونصف لان مبني هذا البيع على الاحتراز عن الحياة والموت  
 وفي بيعه مراجه على خمسة عشر شبهة حياته لان هذا البيع اي بيع الثوب  
 من رب المال وان حكم بجوارحه عندنا عند عدم الرجح خلافا لفرقة شبهة  
 العدم وجه قوله فزان البيع بما دلت المال بالمال وانما يتحقق تمام  
 غيره لتمام نفسه فلا يكون البيع موجودا ووجه الجواز عندنا انما  
 على الفايده فان عند استنفادة ولاية التصرف لانه التسليم الى المضارب  
 انقطعت ولاية رب المال عن ملك في التصرف فيه فالشراء من المضارب  
 يحصل له ولاية التصرف وهو مقصود وان كان مشتملا على الفايده  
 يتخذ لان الاتقاد يتبع الفايده الاتري انه ان اجمع بين عبده وعبد  
 غيره واشترىها صفقة واحدة جاز البيع بينهما ودخل عبده في عقده  
 لفائدة انقسام الثمن واما ان فيه شبهة العدم فلما ذكرنا من  
 قليل من فروق الاستوضحه صاحب الهداية بقوله الاتري انه يعني  
 المضارب وكيل رب المال في البيع الاول من وجهه وعلى هذا وجب ان  
 لا يجوز البيع بينهما كما لا يجوز البيع بين الموكل ووكيله فيما دلت  
 فيه واذا كان فيه شبهة العدم كان البيع الثاني كالعدوم  
 في حق نصف الرجح لان ذلك حق رب المال فيحط عن الثمن احتراز  
 عن شبهة الحياة ولا شبهة في اصل الثمن وهو عشرة ولا في نصيب

المضارب فيبيع مراجه على ذلك **يراجح** من يريد المراجعة **بلا بيان** اي من  
 غير بيان **انه اذا اشترى سلعيا** بكذا من الثمن **تقريبه** اي اصابه العيب  
 فعد ذلك واما بيان نفس العيب فلا بد منه لقوله عليه الصلاة والسلام  
 من عشنا فليس منا فلا يجوز احقاره قال في الخلاصة قيل المرون  
 رجل اراد ان يبيع سلعته بعيبه وهو يعلم يجب ان يبينها ولو لم يبين  
 قال بعض مشايخنا يصير فاسقا مردودا والشهادة قال الصدوق  
 الشهيد ولا نأخذ به انتهى **بالعيب** اي بنقص المبيع عنده والتعيب  
 مصدر تعيب اي صار معيوبا بلا صنع احد باقة سماوية ويلحق به  
 ما اذا كان يصنع المبيع وشمل ما اذا كان نقصان العيب ليسير او  
 كثيرا وعن محمد بن ابي القاسم قدر الاتقان من الناس فيه لا يبيعه  
 مراجه بلا بيان ودل كلامه انه لو نقص بتغير السفر بامر الله تعالى  
 لا يجب عليه ان يبين بالاولى انه اشتراه في حال غلايه وكذا الراسخ  
 الثوب لطوله ملكته او نوسخ **وطي الشيب ولم ينقصها الوطي** يعني  
 يبيعها مراجه ولا يجب عليه البيان اذا لم يبين عنده شي مقابل  
 الثمن لان الاوصاف لا يتقابلها الثمن الا اذا كانت مقصورة بالانفاق  
 ولهذا قال ولم ينقصها الوطي وكذا منافع البضع لا يتقابلها الثمن فان  
 قلت يراد على قولهم الغايبة وصف لا يتقابل شي من الثمن ما اشترى  
 باجل فان الاجل وصفا كما لا يخفى ومع ذلك لا يجوز بيعه مراجه بلا  
 بيان قلت اجيب ما عطا الاجل جزءا من الثمن عادة وكان كالمرد  
 والله اعلم فان قلت يراد على قولهم منافع البضع لا يتقابلها شي  
 من الثمن ما اذا اشترى جارية فوطيها ثم وجدتها عيبا امتنع  
 ردها وان كانت شيئا وقت الشراء لا احتباسه جزا من المبيع  
 عنده قلت اجيب عنه بان عدم الرد انما هو لما لمع وهو انه  
 اذا ردها فلا يخفى ما مع الفقر احتراز عن الوطي مجانا او من غير عقر  
 لوجه الى الاول لعود الجارية مع زيادة والزيادة تمنع الفسخ  
 ولا الى الثاني لسلامة الوطي بل عوض وهو لا يجوز **ويراجح بيان**  
**بالنقص** **وطي البكر** عيبها المستشري او غيره لانها صارت مقصورة  
 بالانفاق فبقا بلها شي من الثمن وكذا اذا وطئها وهي بكر لان العذر جزء  
 من العين لا يتقابلها الثمن وكذا اذا وطئها وقد حبسها وشمل ما اذا  
 تكرر النوب بتسريه وطيه ودخل تحت الاول ما اذا اصاب النوب  
 فرض فار او حرق ثار والفرض بالثقات والغا والنقص مصدر  
 عيبه اذا احدث فيه عيبا واطلقا في تعيب غير المستشري فشم  
 ما اذا احدث المستشري الارش ولا وما اذا كان بامر المستشري وبغير



امره وما وقع في الهلاية من التقييد بقوله واخذ المشتري ارشده اتفاق  
للموجب كما في فتح القدير ثم اعلم ان زفر قال لا يباح الا بالبيان في المشتري  
واختاره الفقيه ابو الليث فقال وقول زفر اوردوه ما خذ وجهه في  
فتح القدير **استراه بالف نسيئة وباع بربع مائة ببيان خبر**  
**المشتري** لان للاجل سبها بالمبيع الاتري انه يزداد في الثمن لاجل  
الاجل والنسيئة في هذا ملحقة بالحقيقة فصار كما انه استقر في بيع  
وباع احدهما من جهة بئنه والافترام على المراجعة لتوجب السلامة  
عن مثل هذه الخيانة فاذا ظهرت تخبر كما في العيب والحاصل ان عدم  
بيان اجل الاجل جنائية وكذا بيان بعضه واخفا والبعض **فان قل**  
او هلك المبيع اما باقية سماوية او باسنة لكان المشتري وهذه العبارة  
اولي من عبارة الكثر لان حكم الانلا في يعلم من حكم التلف بالاوب  
تجلا في العكس كما لا يخفى **فعلم** بالاجل **لزمه كل الثمن** وهو التلف  
والمانية حال الان الاجل لا يقابل شيء من الثمن كذا في الهلاية وفيه كلام  
لانه تناقض لانه قال عند قيام المبيع ان الثمن يزداد بالاجل وعند  
هلاكه قال انه لا يقابل شيء من الثمن وجوابه ان الاجل في نفسه  
ليس بمالك ولا يقابل شيء حقيقة اذ الميراث شرط زيادة الثمن قصدا  
فاعتبر ما لا في المراجعة اختراعا عن سببه الخيانة ولم يعتبر ما لا في  
حق الرجوع عملا بالحقيقة **وكذا التولية** اي هي مثل المراجعة فيما ذكرنا  
من الخيار عند قيام المبيع وعدم الرجوع حاك هلاكه لا بئنه  
على الثمن الاول وينبغي ان يجعل قوله وكذا التولية عايدا الى جميع ما ذكر  
للمراجعة فلا بد من البيان في التولية ايضا في التقييد ووطي الفكر  
ويرويه في التقييد ووطي الشب وعنه الى يوسف انه يرد القيمة ويسترد  
كل الثمن وهو نظير ما اذا استوفى في الزيف مكان الجيار وعلم بعد  
الاتفاق وقيل يقع بئنه حاك ومجل فيرجع بفضل ما بينهما  
كذا في الهلاية وقال ابو جعفر الخزاز للفتوى للرجوع بفضل ما  
بينهما كذا في البحر وفي فتح القدير ولو لم يكن الاجل مشروطا في  
العقد ولكنه معتاد التخمير قيل لا بد من بيانه لان المعروف في المشتري  
وقيل يبيحه ولا يبيحه لان الثمن ما كان الا حالا في العقد اما لو فرضنا  
انه باعه بلا شرط اجل فلم ينفذ الى شهر مطلا فلا شك انه يبيعه  
من جهة بالالف انتهى **ولي رجل شيئا** اي باع له بالتولية **بما قام**  
**عليه او بما استراه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد**  
المبيع لماله الثمن وكذا المراجعة اي مثل التولية فما ذكره خبر المشتري بين  
اخذته وتركه لان الفساد لم يتقرر **لوعلم في مجلسه** اي المشتري

فانه اذ حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار كذا خبر القبول  
الى اخر المجلس فقد با المجلس لانه بعد الاتفاق عنه يتقرر العقد فلا  
يعقل الاصلاح وتطيره بيع الشيء برقمه اذ اعلم في المجلس وانما يتخير لان  
الرضا ما لم يتم قبله بعدم العلم في تخير كما في خيار الروية وظاهر كلامهم  
ان هذا العقد ينفذ بعرضه الصحة وهو الصحيح خلافا لما روي  
عن محمد بن حجاج له عرضته الفساد كذا في فتح القدير قال سحناي  
بحره وينبغي ان تظهر مرة الاختلاف في حرمة مباشرته فعلى الصحيح  
تخدم وعلى الضعيف لا والله اعلم **لا رد بعين فاحش وفي ظاهر**  
**الرواية وينبغي بالرد ان غره والا** اي لا يفتي به الفين في اللقطة  
قال في القاموس عنه في البيع بعينه غننا وحركة او بالتشكين  
البيع انتهى وفي المصباح عنه في البيع والمشترا غننا من باب ضرب  
مثل عنه فالعين وعنه اي نفسه وعن ابن ابي الملقول فهو  
معنوي اي منقوص في الثمن او غيره والعنينة اسم منه انتهى وفي  
الفنينة من استقر شيئا وعنه غننا فاحشا فله ان يرده  
على البائع بحكم العين وفيه رد ابيته وينبغي بالرد ثلث الناس  
ثم رقم الاخر وقع البيع بعين فاحش ذكره لخصاص وهو بطل  
الرازي في واقعاته ان المشتري ان يرد وللبائع ان يسترد وهو  
اختيار ابي بكر الزنجري والفا في الحلال اكثر روايات كتاب المضاربة  
انه يرد بعين فاحش وبه يفتي ثم رقم الاخر وقال ليس له الرد  
ولا استرداد وهو جواب ظاهر الرواية وبه افتي بعضهم ثم رقم  
الاخر وقال ان غر المشتري البائع فله ان يسترد وكذا ان غر  
المشتري له ان يرد ثم رقم الاخر وقال قال البائع للمشتري  
قيمته وكذا فاستراه ثم ظهر انها اقل فله الرد وان لم يقل ذلك فلا  
وبه افتي صدر الاسلام والزنجري والريفي مولي ولو لم يفرضه البائع  
كنس غره الدلال فله الرد ولو اشترى بثلث الا برسيم خارج البلد  
من لم يكن عالما بسعر البلد بعين فاحش فالبائع ان يرجع على  
المشتري بالعنق مثله في حق المشتري قال للفرال لا يعرفه بالقرل  
فا تني بفرضه اشتريه فاني رجل بقول لهذا الفرال ولم يعلم به المشتري  
فجعل المشتري نفسه دلالا بينهما واشترى ذلك الفرال باز يد من  
ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته لنفسه ثم علم بالعين  
وبما صنع فله رد الباقي بحضته من الثمن قال رضي الله تعالى عنه  
والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد جميع الثمن  
كنس استقر بيتا مملوا من برقا ذافيه وكان عظيم فله الرد واخذ



جميع الثمن قبل اتفاق بينه وبينه وبعده يرد الباقي ومثل ما اتفق ويستمر  
الثمن كذا ذكره ابو يوسف ومحمد انتهى فنقدت ان ظاهر هذا المذهب  
عدم الرد لبعض فاحش المذهب ليس له الرد وقال ابو بكر يفتي  
بالرد انتهى ويقضهم ائمتي به ان عزمه الآخر وبعضهم ائمتي بظاهر  
الرواية من عدم الرد مطلقا انتهى قلت وفي الصيرفية اختار عمار  
الدين الرد بالفين الفاحش اذ لم يعلم به المشتري وكذا في افعال  
الخصاص وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يعني واختاره  
المستفي وابو اليسر البزدوي وقاله الامام جمال الدين جردان  
عنه فله الرد والافلا والصحيح ان ما يدخل تحت تقويم المقومين  
فليسير وما لا فاحش انتهى وكما يكون للشرطي معنوا مفعولا يكون  
البائع كذلك كما في فتاوي قاري الهداية وفي جواهر الفتاوي لولائي  
سما باقل من قيمته جاز ولو قال البائع قيمته كذا وهو اكثر من قيمته  
والمشتري لا يفرق قيمة الاسية فاستراه بما عاين قوله البائع فانه يكون  
له الخيار لانه يصير عارا اذ كان عارفا بالقيمة واشترى بالخيار  
واصحنا بنقولون في المعنونات انه لا يرد لكن هذا في معنونات لم يفرقا  
في معنونات غير يكون له حق الرد استندلا بمسئلة المراجعة ذكره الامام  
علام الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء في تبين اكثر وقالوا في  
المعنونات عينا فاحشنا له ان يرد به على ما يبيع بحكم الفين وقال  
ابو علي السني فيه رواية عن اصحابنا وبفتي برواية الرد  
وفقا بالناس وكان صدر الاسلام ابو اليسر يفتي بان البائع ان  
قال للمشتري قيمته متاع كذا وقال يسير وكذا فاشترى  
بناء على ذلك وطهر بخلافه له الرد بحكم انه عزمه وان لم يقل ذلك  
فليس له الرد وقال بعضهم لا يرد به كيف ما كان والصحيح ان  
يفتي بالرد ان عزمه والافلا انتهى **وتصرفه في بعض المبيع غير**  
**ما نفع منه** اي من الرد بالفين الفاحش على القيل به كما تقدم  
فمسئلة الخصال من كلام القنية قلت ولما طلع في كلامهم  
على ما لومات من ثبت في حقه التفرير هل يستقل الحق فيه لوارثه  
حتى يملك الرد كما في خيار العيب اولا كما في خيار الردية والشرط لكن  
الظاهر عند السائي وقواعدهم شانه به فقد صرحوا بان  
الحقوق المجردة لا تورث والمخير العيب فلا يثبت فيه حق الرد  
للوارث باعتبار ان الوارث مملكه سليما فاذا اظهر فيه عيب  
رده وليس ذلك بطريق الوارث كما يفهم كلامهم وتعلقهم  
عدم ثبوت الخيار للموتى في خيار الردية والشرط بان لا يبيع

الامسية واردة فلا يتصور انتقاله الى الوارث وهكذا عرضت على  
بعض الاعيان من اصحابنا فافضاه وافتي بموجبه والله اعلم  
**فصل** في بيان احكام المبيع والتمن قبل قبضه والزيادة  
والخطف فيها وتاجيل الثمن لا يفتي عليك وجه ايراد الفصل ههنا لان  
المسائل المذكورة فيه ليست من باب المراجعة ووجه ذكرها في باب  
المراجعة الاستطراد باعتبار تقييدها بغير زيادة على البيع الجرد عن  
الافاضات كالمراجعة والتولية **صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل**  
**قبضه** هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز  
لاطلاق الحديث وهو انه يبيع ما لم يقبض وقياسا على  
المنقول وعلى الاحارة ولهما ان ركن البيع صدر من اهله في محله  
ولا عذر فيه لان الملاك في العقار نادرجلان المنقول والعمر  
الموتى عزرا فيفساخ العقد والحديث معلول به عملا لا يدل  
الجواز والاحارة قيل على هذا الاختلاف ولو سلم فالعقد عليه  
في الاحارة المنافع وهلاكها غير ناد وهو الصحيح كما في العناية  
وغيرها وعليه الفتوي كذا في الكافي وقيد بما لا يخشى هلاكه لانه  
لو كان بموضع لا يومن عليه ذلك لا يجوز كما لمنقول ذكره في البحر  
معزيا الى المحبوبي وفي الاختيار حتى لو كان على شط البحر وكان  
المبيع علوا لا يجوز ببعده قبل القبض انتهى وفي النهاية اذا كان في  
موضع لا يومن ان يصير جارا تغلب عليه الرمال لم يجز وانما عبر  
بالصحة دون النفاذ او اللزوم لان النفاذ واللزوم موقوفان على  
نقد الثمن او رضا البائع والافلا يبيع البطالة وكذا كل تصرف يتقبل  
النقص اذ افعله المشتري قبل القبض او بعد بغير اذنا المبيع  
فالبائع البطالة بخلاف ما لا يقبل النقص كالعتق والتدبير والاستيلاء  
تبيد بالمبيع لانه لو اشترى عقارا فزهبه قبل القبض من غير البائع  
يجوز عند الكل كذا في الثانية **لا يصح بيع منقول النهيه عليه الصلاة والسلام**  
عن بيع ما لم يقبض ولان فيه عزرا فيفساخ العقد على اعتبار الملاك  
**بخلاف هيبته والنقص به واقرضه قبل القبض من غير البائع** فانه صح  
عند محمد **على الاصح** خلافا لابي يوسف واما كذا به العبد المبيع قبل  
القبض موقوفة وللبائع حليسه بالتمن وان نقده نقدت كذا في تبين اكثر  
ولا حصر صيته لها بكل عقد يقبل النقص فهو موقوف كذا في مائة واما  
ترويج الحاربية المبيعة قبل قبضها فجاز لان العذر لا يمنع جوازه برليل  
صحة ترويج الابق واما الوصية به قبل القبض فصحيحة اتفاقا لانها  
احت الميراث ولو زوجها قبل القبض ثم فسخ البيع ففسخ النكاح على



على قول أبي يوسف وهو المختار كما في الولولجية ما أطلق البيع فمثل الاجارة  
لا يباع ببيع النافع والصالح لانه بيع الاجرة المبيع قبل القبض لا يباع بمثل  
البيع ولا يادى المنقول المبيع المنقول فجاز بيع غيره كالمرور ويدل الخلع  
والعتق على مال ويدل الصلح عن دم العمد والاصل كما في الجرمعيا الى  
الايضاح ان كل عوض ملك بعقد يفسخ لهلاكه قبل قبضه فالنصف فيه  
غير جاز وما لا يجاز واطلق في منع بيع المنقول فمثل ما اذا باعه من  
بايعه قبل القبض فانه لم يبيع ولا ينقص البيع الاول كما سياتي **ولو هو**  
اي وهب المنقول **قبل قبضه فقبله** البائع **استقص البيع** لان  
الهيئة مجاز عن الاقالة **ولو باعه** اي باع المشتري المنقول منه اي من  
البائع **قبل قبضه** اي قبل قبضه **اي** البيع المذكور وفي الثانية اشترى عبد  
وقبضه ثم تقابل البائع ولم يتقابض حتى اشتراه من البائع جاز  
شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لاجازه ببيع  
انتهى **اشترى من مكيلا مكيلا بشرط ان يكيل حرم بيعه واكله حتى يكيل**  
**ومثله الموزون والمعدود وغيره اراههم** والناظر لهنه عليه  
الصلاة والسلام عن بيع الطعام حتى يجري بينه صاعان صاع  
البائع وصاع المشتري ولا يجهل ان تزويد على المشروط وذلك  
للبيع والنصف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه فبيده  
يكونه بشرط الكيل لانه لو اشتراه مجازة لا يجوز البيع والاكل  
قبل الكيل لان الكيل ويكون البائع فاسدا كما يضر عليه في الجامع الصغير  
لان سبب النهي امر راجع الى المبيع ولكن النص انما هو في البيع فالحق  
به منع الاكل قبل الكيل وكل يقرق يبي على الملك كالحبنة والوصية والمثاق  
بالمكيل الموزون وفي فتح القدير ويستغنى الحاق المعدود والكي لا يتفاوت  
كالجوز والبيض اذا اشترى بالعدد وبه قال ابو حنيفة في ظاهر  
الروايتين عنه فاسد البيع قبل العقد انتهى وفي المجتبى ولو اشترى  
المعدود عددا فكل موزون الحرم الزيادة عليه وعندهما كالمذرع  
لانه للميسر من الربويات ثم ان باعه فيها لم يحزله ببيعته لان  
فاسد البيع قبل العقد انتهى واذا باع قبل الكيل فباع الثاني جاز  
وهو قال رضي الله عنه فقوله وضمن دليل على ان بيعه قبل الكيل  
فاسد انتهى واعلم انه لا يلزم من حرمة اكله قبل الاعادة كون  
الطعام حراما فقد نص في الجامع الصغير انه لو اكل وقد قبضه  
بلا كيل لا يقال انه اكل حراما لانه اكل ملكه نفسه الا انه امر لئلا  
ما امر به من الكيل فكان هذا الكلام اصلا في سائر المبيعات  
جميعا فاسدا اذا قبضها فملكها واكلها وقد تقدم انه لا يحل اكل

ما اشتراه فاسدا وهذا بين ان ليس كل ما لا يحل اكله اذا اكله ان يقال  
فيه اكل حراما كذا في فتح القدير ويشهد لما في فتح القدير ما قال في الخلاصة  
وفي فرائد شمس الائمة الحلواني لو اكل من الكرم الذي دفع معاولة وهو  
قد حلف لا ياكل حراما لم يحنث اما عندهما فلا يشك وعند أبي حنيفة  
كذلك لان ذلك عقد فاسد عنده فعدا كل ملك لنفسه انتهى وقد  
يغير الدراهم والدرناير لانها يجوز النصف بينهما بعد القبض قبل الوزن  
كما في الايضاح **وكفي وكيله** اي المبيع **اي** المبيع **بعضه** اي بعضه  
المشتري **بعد البيع** على الصحيح لان البيع صار معلوما بكيل واحد فتحقق  
معنى التسليم ومحمل الحديث اجتماع الصفتين على ما استقره في  
السلم ان سألته نقالي كذا في الهداية وفيه بحضرة المشتري وما بعد  
البيع لانه اذا اكله البائع قبل البيع مطلقا او بعد في غيبته المشتري لا يكون  
نافيا كما صرحوا به قال اكمال ومن هذا ينشأ منع وهو ما لو كيل طعام  
بحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس بخربا عه مكايته قبل ان يكتاله  
بغير شرايه لاجته هذا في البيع سرا كان اكله للمشتري منه او لا  
لانه لما لم يكتل بعد شرايه هو لم يكن قابضا فيبيعه بيع مال الغير  
انتهى **ولو كان المكيل والموزون** **منها جاز الصرق فيه قبل كيله** في المكيل  
**وزنه في الموزون** لانه اذا جاز قبل القبض فقبل الكيل او في كذا في  
البحر نقلا عما المحيط هذا كله في غير بيع النفاق اما هو فقال في القينة  
ولا يحتاج في بيع النفاق في الموزون ونات الى وراة المشتري ثانيا وان صار  
بيعا بالقبض بعد الوزن انتهى وفي الخلاصة وعليه الفتوى **لا المزروع**  
وعليه الفتوى اي لا يحرم بيعه والنصف فيه قبل اعادة الزرع بعد  
بعد القبض **وان كان اشتراه بشرطه** اي بشرط الزرع لان الزيادة  
له اذا زرع وصفا في الثوب واحتمال النقص لما يوجب خياله وقد  
اسقطه ببيعه بخلاف الفقه **الا اذا اقره الكل ذراع** **منها ثوب** في حرمة  
ما ذكر من البيع والنصف **لموزون** صرح بذلك الامام الزلي في تبين  
الكثر وكذا صرح بذلك الامام الزلي في تبين اكثر وكذا صرح به  
الامام العيني في شرح الكتر بفعاله **وجاز النصف في الثمن** ببيع  
وهبة واجارة ووصية وتمليك ممن عليه بعوض وغير عوض **قبل قبضه**  
لقيام المطلق وهو الملك وليس فيه عز ولا نقصا بخلاف الهلاك  
لعدم بقائها بالتعيين بخلاف المبيع كذا في الهداية وظاهره انه محصور  
بما لا يتبين والحكم اعظم منه ومن ثم قلت **تعيين بالتعيين** يعني الثمن  
**ولا يتعين** كالمراهم والدرناير وبه صرح اكمال في فتح القدير قال  
سوا كان مما يتبين او لا سوى برك النصف والسلم لان المتعوض



حكر عين البيع والسلم ولا يستبدل بالبيع قبل الاجرة وكذا في الصرف  
وايد بالسمع وفي العناية التصرف في الثمن قبل القبض جاز سواء كان  
مما لا يقين كالنقد او مما يتعين كالمكيل والموزون حتى لو باع ابرار  
بدراهم او بكثر من الحطة جاز ان ياخذ بدله شيئا اخر قال ابن عمر رضي  
الله عنهما كنا نبيع الابل بالبيع فناخذ مكان الدراهم الدنانير وكان  
الدنانير الدراهم وكان يجوز صل الله عليه وسلم انتهى **قوله في الجوز**  
**كل دين قبل قبضه كالمراجر وضمان تلف سوري صرف وسلم فيجوز**  
في الديون كلها قبل قبضها سوري الصرف والسلم كما قدمناه وكذا يجوز الصرف  
في الموروث والموصى به قبل القبض كما في الجوز **في الزيادة في اي في الثمن**  
**ان قبل البايع** في المجلس حتى لو زاد قبل قبضه حتى يفرقا بطلت كذا في الخلاصة  
وقد ترك هذا العقد صاحب التتروا لوقايتة وهو مما لا بد منه **وكان**  
**المبيع قايما** فلا يقع بعده هلاك المبيع في ظاهر الرواية لان المبيع  
لم يبق على حالة يصح له عينا من عنده والمشيء يثبت ثم يستند  
بخلاف الخط لانه محال يمكن اخراج البرك عما تقابل به فليتحقق باصل  
العقد اسقاطا انتهى بخلاف الزيادة في البيع فانها جائزة بعده هلاكه  
لانها تثبت بمقا بلة الثمن وهو كما يبرك كذا في الخلاصة وفي الخلاصة  
ايضا بشرطها في الثمن من المشتري بقاء المبيع وكونه محلا للمقابلة في  
حق المشتري حقيقة ولو كانت جارية فاعتقها او دبرها او استولفها  
او كاتبا او باعها من غيره بعد القبض زاد في الثمن ومنعها اذا باعها  
فمران المشتري لما في لقي البايع فزاد في الثمن جاز وبها المزارع اذا  
زاد رب الارض المستدس في نصيبه والبذر منه قبل ان يستخص جاز  
وبعده لا الكل في النظم انتهى وفي الخلاصة لو ندم المشتري بعد ما زاد  
يجبر اذا امتنع كما في الخلاصة واطلق الزيادة فشملا ما اذا كانت من  
جلس الثمن او من غيره واما اذا كانت في مجلس العقد او بعد مدة  
كما في الخلاصة ايضا واطلق فيها لا فشملا المشتري ووارثه فشم  
الزيادة من الورثة كما نصح من العاقد من كذا في الخلاصة ومع  
**الخط من اي من الثمن ويلحقان** اي الزيادة والخط **باصل العقد**  
وعند فرلا لم يتحققا وانما يصحان على اعتنا رابعا الصلة لانه  
لا يمكن تصحيح الزيادة ثمنا لانه يصير ملكه عوض ملكه فلا يلتزم  
باصل العقد وكذا الخط لان كل الثمن صار مقابلا بكل البيع فلا  
يمكن اخراجه فصار براميرا ولما الخط بالخط والزيادة بغير ان  
العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه مراحة  
او خاسرا او عدلا ولها ولاية الرفع فاولي ان يكون لهما ولاية

التعدي

التعدي بضاركا اذا اسقطا الخيار او شرطاه بعد العقد ثم اصرح  
يلتزم بالعقد لان وصفه الذي يقوم به لا ينقص بخلاف خط الكل  
لانه يتوكل لاصله لا تغيير لوصفه ولذا قلنا بقولنا منه كما وقع في  
الكثر وغيره لاخراج خط الكل وقاية الالتحاق نظر في مسائل  
الاولى التولية الثانية المراجعة فيجوز على الكل في الزيادة وعلى  
الباقى بعد الخطوط الثالثة الشفعة حتى ياخذ الشفع بماتى في  
الخط وانما كان له ان ياخذ بدون الزيادة لانها من ابطال الحق  
الناكب فلا يملكه المراجعة في الاستحقاق حتى يتعلق الاستحقاق  
بالمبيع فيرجع المشتري على البايع بالكل ولو اجالا المستحق المبيع اخذ  
الكل الخامسة في حبس المبيع فله حبسه حتى يقبض الزيادة في  
السادسة في فساد الصرف بالخط والزيادة للربا كما سماه عقده  
متفلا متلا ومنع ابو يوسف صحة الزيادة فيه والخط ووافقه  
محمد في الزيادة وجوز الخط على انه هبة ميتة كذا في الخلاصة  
مع **الزيادة في البيع** ولزم البايع دفعها **ان قبل المشتري** ذلك  
ايضا **العقد ينص له حصته من الثمن** **قوله في الزيادة**  
**ان قبل المشتري** **قوله في الزيادة** **قوله في الزيادة**  
لا يستقط سني هلاكها قبل القبض وكذا اذا اراده في الثمن عرضا كالو  
اشتراه بما ية وتقابضا ثم زاد المشتري عرضا قيمته حمسون وهكذا  
العرض قبل التسليم ينقسخ العقد في ثلثه كذا في القنية **ولا في الزيادة**  
**هنا قبل البيع** فيصع بعده هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن كما تقدم تقريره  
مفضلا ثم لما فرغ من ذكر الزيادة في البيع شرع بذكر الخط منه  
فتال **ويصح الخط من البيع** ان كان البيع **دينا** وان كان البيع **عينا** لا  
يصح قات في المحيط ان المبيع ان كان دينا يصح منه الخط وان  
كان **عينا يقع** لانه اسقاط واستنطاق العين لا يصح انتهى كذا  
في البحر واطلق في الخط من الثمن فشملا ما اذا كان قبل قبضه  
او بعده واذا خط عنه بعد ما افاه الثمن او ابراه فقال في الخبر  
لو ذهب بعض الثمن من المشتري قبل القبض وابراه عن البعض  
فخط وان كان بعد القبض فشم خط البعض او ذهبه مع وجب  
على البايع مثل ذلك على المشتري ولو ابراه عن البعض بعد القبض  
لا يصح وكان يجب ان لا تصح الحصة والخط بعد القبض ايضا كالاراء  
لان المشتري قد برى من الثمن بالايضا والحصة والخط لم يصادف  
دينا قايما في ذمة المشتري والجواب ان الدين باق في ذمة المشتري  
بعد القضا لانه لم يقص عين الواجب حتى لا يبقى في الذمة انما



فرضي مثل فتي ما في ذمته على حالة الا ان المشتري لا يطالب به لان له مثل  
ذلك على البائع بالتقاضي لو طالب البائع المشتري بالثمن كان المشتري ان  
يطالب البائع ايضا فلا يبيد مطالبة كل واحد منهما صاحبه فعلم ان  
الثمن باق في ذمة المشتري بعد القضا والمضمة والمطالبة فادقنا قائلنا  
في ذمة المشتري بعد القضا وانما يصح الا برأى الا ان البائع يوعين برأه فقبض  
واستيفاء برأه اسقاطا فاذ اطلق على الاول لانه اقل كانه نص عليه  
وقال ابرأتك برأه فقبض واستيفاء فيه لا يرجع ولو قال ابرأتك  
برأه اسقاطا صح ووجب على البائع رد ما قبض من المشتري بخلاف  
المضمة والمطالبة لا ينتزع الي نوعين وانما هي اسقاطا واذا ذهب كل  
الدين او حط او ابرأ منه فهو على ما ذكره هذه الجملة ما اوردده شيخ  
الاسلام في شرح كتاب الشفعة وفي شرح كتاب الرهن وذكر شيخ  
الائمة السرخسي في الباب الثاني في شرح كتاب الرهن لان المراد  
المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض  
من المشتري وسوي بين الا برأه والمضمة والمطالبة فثبتا حل عند القنوي  
واختلفا فيما اذا ابرأه ولم يبين انها اسقاطا او استيفاء فانه قلنا  
صل بقا الدين بعد ايفائه فاذ ابرأه اخري فثبت نعم لو كان بالدين  
رهن ثم قضاه الدين ثم هلك الرهن في يد المدين هلك بالدين  
ووجب عليه رد المقبوض بخلاف ما لو ابرأه ثم هلك قال الزيلعي  
في بابه والفرق ان الا برأه يسقط به الدين اصلا وبالا استيفاء لا  
لقبيل المراد بالدين كذا في البحر وفي شرح القلم الوهابي معزيا الى  
النهاية والمبسوط باع متاعا في قبض المشتري ثم  
ابرأه البائع المشتري عن الثمن بعد القبض يصح ابرأه ويرجع  
المشتري على البائع بما كانا دفعه اليه من الثمن وكذا لو ابرأ الدين  
المديون بعد ايفاء الدين وقبضه صح ويرجع المديون عليه كما مر الاصل  
فيه ان الديون تقضى بامثالها لا باعيانها فاذ ابرأه في الذمة  
بقي ما قبضه لا في مقابلة شي فليستحق المطالبة ويلزمه رده اذا طالب  
والله اعلم **والاستيفاء يتقضى با دفعه عليه القدر المستحق بالزيادة** ايضا  
ولا يطالب المشتري بالبائع حتى يرفع الزيادة والبائع حبسه  
حتى يقبضها فاذ استحق البائع رجع المشتري على بايعه بالكيل  
واذا احاز المستحق استحق الكل واذا رد البائع بغير او خيار شرط  
اوروبية رجع المشتري بالكل وفي الحاشية من الشفعة الوكيل بالبايع  
اذا باع الدار بالعين ثم ان الوكيل حط عن المشتري ما يه من الثمن  
صح حطه ويضمن قدر الحط للامروء والمشتري عن الماية ويلزم

الشفيع الدار بجميع الثمن لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد والله  
اعلم **ولزم تاجيل كل دين** لان الدين حقه فله ان يؤخره سواء كان  
ممن مبيع او غيره لتيسير على من عليه الاثري به يملك ابرأه مطلقا  
فكذا موقتا ولا بد من قبولة من عليه الدين فلو لم يقبله لم يل  
التاخير فيكون خالا كذا ذكر الاستيفاء ونص في تعليق التاجيل بالشرط  
فلو قال ربي الدين لمن عليه الف حالة ان دفعت الي شفعة فله ان يبرأه  
الاخرى موقرة عنك الى سنة فخرج من كفا في الذمته **الا القرض**  
استثنى من قوله ولزم اي فلا يلزم تاجيله وانما كان كذلك لكونه اعادة  
وصلة في الابتداء حتى يصح بلقط الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع  
كالصبي والوصي ومعاوضة في الانتها فلي اعتبار لا يلزم  
التاجيل فيه كما في الاعارة ولا خير في التبرع وعلى اعتبار الانتها لا يصح  
لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم سنية وهو ربا ومراهم  
قال بعض المحققين من الصلحة المفروم ومن عدم صحته في القرض  
عدم المفروم ومن ثم صرحنا بالضرورة لانه المراد بالصلحة والاطلة  
فمثل ما اذا اجله بعد الاستهلاك او قبله هو الصحيح وليس  
من تاجيل القرض تاجيل يرب الدراهم والدراهم المستهلكة  
او باستهلاكها لا تصير قرضا والمصلحة في لزوم تاجيل القرض ان يحيل  
المستفرض القرض على اخر يدينه فينوحل القرض ذلك الرجل الحال  
عليه فيلزم حينئذ **الا اذا وصي بان يقرض من ماله الف درهم**  
**فلا تاجيل سنة او الوصي تاجيل قرضه** فيلزم فهو استثنى من المشتري  
وهو قوله الا القرض صرح بالفرع الاول في الهداية قال ويلزم  
من ثلثه ان يقرضه ولا يبطأ به قبل المدة لانه وصية بالتبرع  
بمترلة الوصية بالخزنة والسكنى فيلزم حقا الوصي انتهى الفرع  
الثاني صرح به في القينة حيث قال له قرض على انسان فوصي ان  
يوجله سنة صح ولزم ان يمتنع ولا يتخير عنه كزوم التاجيل 2  
القرض بل كذا لا يصح تاجيل الدين في صور الا والوفاة المديون  
وحل المال فاجل الدين على وارثه لم يصح لان الدين في الذمة  
وقاية التاجيل ان لم يتخير فيوري الثمن من ثمار المال فاذا  
مات من له الاجل يعني المتروك لقضا الدين فلا يبيد التاجيل  
كذا في الخلاصة وظاهره انه في كل دين وذكره في القينة في القرض  
الثانية اجل المشتري الشفيع في الثمن كما سأل ان شاء الله تعالى  
بينها وهو مذكور في القينة وفي الخلاصة يموت البائع لا يبطل  
الاجل ويبطل يموت المشتري الثالثة تاجيل ممن البائع عند



الاقالة لا يصح كما في القينة والحاصل كما قال شيخنا رحمه الله تعالى ان  
تاجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل وهو تاجيل برك الصرف والسلم  
وصحيح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتاجيل السفيح وهو  
البيع بعد الاقالة ولازم فيها عدا ذلك وفي الخاتبة المديون اذا قال  
بريت من الاجل ولا حاجة لي في الاجل لهذا الدين لم يكن ابطلا  
للاجل ولو قال ابطلت الاجل او قال تركته صار خالا والمديون اذا  
فقد الدين قبل حلول الاجل فاستحق المقتضى من القايض او وجد  
لا يوفى فرده كان الدين عليه الى اجله ولو استثنى من مديونه لاجل شي  
بالدين وقبضه ثم تقبلا البيع لا يعود الاجل ولو وجد بالبيع عينا  
فرده بنضاعة الاجل ولو كان لهذا الدين الموجد قبل لا ينفذ الكفا  
في الوجهين انتهى وفي الخلاصة وابطال الاجل بطلان شرط القاسم  
ولو قال كما دخلتكم ولم تزد فالمال حالي فصح والمالك يصير حلالا  
وحيل سمسرا لائمة الحلال في رحمه الله وفي مجمع الفتاوي معزيا الى  
كفاية المتكفل للسهر فندي ولو كان له على اخر من مبيع فحق  
بجوما على انه ان اخر عليه فمالا عليه حال فالامر كما شرط  
دفيه نقلا عن اقرا الخزانة اذ اقامت الرجل وعليه دين صار  
حالا لان الدين انتقل الى التركة والعين لا تقبل الاجل ولهذا  
لو اجل رب الدين الورثة لهذا الدين لا يصح انتهى وفي القينة فقي  
المديون الدين الموجد قبل الحلول او مات كاخذه من تركته فجواب  
المتأخرين انه لا يلزم من المراجعة التي جرت البايعة بينهما  
الا بقدر ما مضى من الايام قبل ان يفتي به ايضا قال بغير  
قال ولو اخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضي الاجل فللمدين  
ان يرجع منها بحصة ما بقي من الايام للمدين السفر قبل  
حلول الاجل الدين قرب حلوله ام بعد وليس للمدين منه  
ولكن ليسا فرمعة الى ان يخل فيمنعه من السفر جسيمة الى ان  
يوفيه حقه انتهى **فصل** في بيان احكام القرض في القاسم  
القرض ويكسر ما سلفت من اساة او احسان وما نقطه  
لستقامناه واقرضناه اعطاه قرضا وقطع له قطعه بجا رضى عليه  
واقترن من من اخذ القرض والقراض والمقارضته المضاربة كانه  
عقد على الضرب في الارض والسعي فيها وقطعها بالسير **وهو**  
اي القرض في الشئ **عقد بلفظ مخصوص** يعني بلفظ القرض وهو  
**يرد** هذا العقد **عاده** بالبحرلة الجلس لانه فيشمل دفع الوديعة  
والعارية والهبة والصدقة والمثل واليغني **مثلي** لاخر

دفع مال قسي **يرد** مثله خرج الوديعة والعارية لانه يجب رد  
العين منها والقبضة والصدقة لانه لا يجب عليه رد على القيس  
منها كالهبة والصدقة شي منها واما دفع مال حبل لخص بطريق  
الهبة ليرد مثله فقد خرج بقولنا عقد مخصوص على ما فسرناه به  
واخبر منه ان يقول ما نقطه من مثلي لستقامناه وفيه المعنى  
اللفظي مع زيادة مع القرض **في مثلي** **غيره** من القيمان  
لستكن المستقرض من رد مثله **فقد استقرض** **اقرا** **الدرهم**  
**والدنانير وكذا ما يكال او يوزن او يعد مثله** **يا دفع استقرض**  
**جوز** **ويغني** **وكم** قال في البحر معزيا الى المحيط ويجوز القرض فيما  
هو من ذوات الامثال كالمكيل والموزون في العدد في التقارب  
كالجوز واليسع كمال القرض مضمون بالمثل ولا يجوز في غير المثل لانه  
لا يجب دية في الذمة ومالك المستقرض بالقبض كالصبي والمقتضى  
بقرض فاستدنيين للرد وفي القرض الجائز لا يتعين بل يرد المثل  
وان كان قابلا وعن ابي يوسف ليس له اعطاء غيره الا برضاه وعارية  
ما هو قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية ولا يجوز قرض جرفعا  
بما اقرضه **دراهم** مكسرة بشرط رد صالحة او اقرضها لها حيا  
في مكان بشرط رده في مكان اخر فان قضاه اجود بلا شرط احسن  
جاء ويجوز الدين على قول الاجود وقيل لا انتهى في الخلاصة الرضا  
بشرط حرام والشروط ليس بلان بان يقرض على ان يكتله به الى  
بلد كذا حتى يوفى دينه انتهى وفي الفصول العارضة استقرض الحرام  
وزنا جائز ولا يجوز قرض الخنزير والرفيق عندي حنيفة وعندهما  
كونه وزنا لا عدد او قيل الى الثلاثة يجوز عدد ولا يجوز في الزيادة  
انتهى وفي العناية ولا خيرة استقرض الخنزير عندي حنيفة وعندهما  
او وزنا لانه يتفاوت بالخنزير من حيث الطول والعرض والغلظ  
والرقعة بالحيا ربا عتبار خفة وعدهم بالمتفر من كونه جديدا  
في حيزه جديدا او عتينا فيكون خلافة وبالنقد والتأخر فانه  
في اول التنوير لا يجي مثل ما يجي في اخر وهذا هو المانع من جواز  
السلم عندهما وعند محمد يجوز استقرضه عدد او وزنا تركا قياس  
السلم للمعاملة وعند ابي يوسف يجوز وزنا ولا يجوز عدد للتفاوت  
في طارده وعليه التنوي كما في الهداية وفي مجمع الفتاوي ويجوز القرض  
في كل عددي متقارب وفي كل كيل ووزن ولا يجوز قرض الحيوان  
والفقار والحيثب وكل ما كان متقاربا وفي الايضاح كل ما يضمن بالمثلي  
في باب الاستهلاك يجري القرض فيه والمكيلات والموزونات والنفقات



والعمادية وفي الخاتمة ولو استقر الطعام ببلد فيه الطعام رخيص  
فليقله المقرض في بلد فيه الطعام غالي فاختار الطالب بجمته فليس  
له ان يجلس الطالب ويوسر الطالب بان يوثق له حتى يعطيه  
طعامه في البلد استقرض منه انتهى وفي الفصل العمادية ولو اقترض  
الدراهم التجارية بخاري فمقرض المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدرا  
قال ابو يوسف وهو قول ابي حنيفة رحمه الله يمهله قدر المسافة  
ذاها وجايبا ويستوفى منه يكتيل ولا باخذ يقبضها وقيل هذا  
اذا اقله في بلد تروج فيه تلك الدراهم الا ان لا توجد فانه يوجه على  
ما ذكرنا فاما اذا كانت لا تتفق في هذا البلد فانه يغيره قيمتها وكذا  
لو باع بالدراهم التجارية شيئا ثم التقي في بلد اخرى لا توجد فيها تلك  
الدراهم انتهى استقرض شيئا من الفواكه كلبا او دوتا فليقبضه  
حتى انقطع فانه يجبر صاحب العرض على تأخيرها الى المحلة  
الا ان يتراضا على القيمة هكذا صرح في الخاتمة والعمادية قال  
لا يشبه في العمادية وهذا لا يشبه الفلوس اذا كسدت لان هذا مما لا يوجد  
بخلاف الفلوس ان كاسدة وفيها لو استقرض من رجل دراهم فانه  
المقرض بالدراهم فقال له المستقرض اني في الماء فالتقاها قال  
محمد رحمه الله لا شيء على المستقرض كذا ذكره في فتاوي قاضي وذكر من  
عزيب الرواية وكذا كل الدين والسلم ولو كان هذا في كرم من طعام  
لشبيب الشرا او وديعة له عنده في السلم اليه يحكم الشرا بعد  
ما صح الشرا ويحكم الوديعة فقال الفقه في الماء ففعل يكون فانه  
والهلاك على المستقرض والمودع لان في الفرض والدين والسلم له ان  
يعطى غيره وفي الشرا والوديعة ليس له ذلك انتهى في فتاوي  
قاضي خان اذا قال المستقرض وجدت الفرض زيرفا او بهرجة  
فكان ذلك بعد ما استهلكها لا يرجع على المقرض بشي ولكنه يرد عليها  
ولو اقترض صبيما محجورا او معتوها فاستهلكه الصبي او الفتوة لا يقض  
عندهما وعندي يوسف يضمن فان اقترض عبدا محجورا فانلفه  
لا يواخذه قبل العتق عندهما وهو الوديعة سواء في تاسيس  
النظر في الفقه ولو باع من صبي محجورا لا وسلم اليه واستهلك  
الصبي لا ضمان عليه عندي حنيفة رحمه الله ومحمد بن ابي  
يضمن وعلى هذا الخلاف اذا اقترضه او وده فانه لا يضمن  
انتي ويملك المستقرض الفرض بنفسه الفرض عندها اي عندي  
حنيفة ومحمد وعندي يوسف لا يملك وبناء على هذا لا يضمن  
الاقتدار بل يلق الفرض قتل ينفذ قتل لا يفي الا ان يقيس قولهما

والعمادية ذات الامثال وفي مدينتي نظم الاندلسي وما هلك  
عنده بالقيمة لا يحضر استقرضته والذرعان تملك بالقيمة فلا يجوز  
استقرضتها في جامع الضررين المقرض انما يسد يقيد الملك كقضي  
حتى لو استقرض من بيتا فقبضه ملكه وكذا سائر الاعيان وتجب القيمة  
على المقرض ثم علم بعلامات ذلت وقال لم يجز فرض القيمي  
كتاب وخط وخشب وقصب وسائر الربا حين الرطوبة والبقول  
اذا الواجب في الفرض رد المثل وليس هذه بمثلية وكذا الحيوان لم  
عنده فاما مروجوه الشافعي كما يجوز سلمه الا في الجوازي واما الفواكه  
والوشم والربا حين البايضة التي تكال فلا باس باستقرضها  
سلاخا مضبوطة بالمثل في كل موضع لا يجوز الفرض لم يجز الانتفاع به  
لعدم الحل ويجوز بيعه لثبوت الملك كبيع فاسد اذا المقبوض ففرض  
فاسد كقبوض بيع فاسد سؤلا انتهى استقرض من الفلوس  
الراجحة والعدل فليسد فعليه مثله فاسد لا قيمتها عنده  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال في مجمع الفتاوي ولو استقرض الفلوس  
الراجحة والعدل فكسرت قال ابو حنيفة رحمه الله عليه مثله  
كما سدت ولا يفرض قيمتها وقال ابو يوسف عليه قيمة يوم القبض  
وقال محمد عليه قيمتها في اخر يوم كانت راجحة وعليه الفتوى وكذا  
لرخص الفلوس الراجحة فكسرت فهو على هذا الخلاف وذكر  
المسوط في مسيلة الاستقرض ولو غلت او رخصت فعليه المثل  
بالاقتناع وذكر في ايضا ان استقرض دنانير فلو سرت ورضف درهم  
ثم رخصت او غلت لم يكن عليه الا المثل العدد الذي اخذ كان  
المقبوض على وجه الفرض مضبوط بمثله ولا يعتبر بزيادة الدنانير  
وكذا لو قال اقترضت عشرة دراهم فعليه مثله ولا ينظر في  
غلاء الدراهم ورخصها وكذا كل ما يكال او يوزن وان استقرض  
فلان دنانير فلو سرت والدنانير عشرون فلسا ولم يرد الفلوس  
حتى غلت او رخصت فعليه عشرون فلسا لان بالفلان والرخس  
لا يقدم صفة التمنية فضا رهون بتمنة الدنانير مسجما ما يوجد  
بالفلوس وذلك عشرون وروى بذكر العشر من لم يقبض العدد  
بغير ذلك بالفلان والرخس فهذا مثله انتهى استقرض طعاما  
بالعراق فاحذره صاحب الفرض بمكة فعليه قيمته بالعراق  
يوم اقترضه عندي الثاني يعني ابا يوسف رحمه الله تعالى  
وعند الثالث وهو محمد بن الحسن السبائي يوم اخذ  
وليس عليه ان يرجع الى العراق فاحذره فانه كل في الخاتمة

م



ذكره الزيلعي وفي البحر قال في انقاده بلفظ القرض قولان اصحهما  
عند الانقار انتهى قال الشيخاوين في اعتماده لما انه ينبغي ملك  
العين في الخاب انتهى ولودفع المستقرض الى المقرض وراهم ليصرفها  
بدون يبرو ياخذ حقه منه فهو وكيل وامين وقوله قبل ان يستقرض  
دينه لا يبطل دينه ويبيع الدين بالدين جاز اذا افتراق عن قبضها  
في الصرف او عن قبض احدهما في غير الصرف استقرض عرق دراهم  
وارسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعته اليه  
واقر العبد به وقال دفعته اليي لولاي فانكر المولى قبض العبد  
العشرة فالقول له ولا يبي عليه ولا يرجع المقرض على العبد  
لانه اقرانه قبضها بحق **اقرض صبيا فاستهلك الصبي لا يقضي**  
**وكذا المعتوه ولو كان المستقرض عبدا لاجور الا اذا خذ به قبل العقد**  
**وهو كالوديعة** وقد قدمنا الكلام عليه استقرض من من اخذ دراهم  
خاتاه المقرض بها فقال المستقرض من الفقهاء في الماء **فالقاهها**  
**حالا لاني على المستقرض** ولو كان هذا في كبر حجم الشرا او وديعة  
له عنده وقال له الفقه في الماء ففعل يكون قابضا كما تقدم تحقيقه  
وبيان الفرق نقل عن عن يرب الرواية **والقرض لا يتعلق بالخائز**  
**المستروط** قالوا سدد منها لا يبطل ولكنه يلغو شرط رد شي اخر  
**فلو استقرض الدراهم المكسورة على ان يودي صحيحا كان باطلا**  
**وعليه مثل ما نص صرح به في الخاتمة** وقال مولانا في بحره ولا يجوز  
قرض جرنفعا بان افرضه دراهم مكسورة بشرط ردها صحيحة او  
اقرضه طعاما في مكان بشرط رده في مكان اخر فان قضاءه اجود  
بلا شرط جاز ويجوز الدائس على قبول الاجود وقيل لا كذا في البحر  
تقلا عما المحيط وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط ليس  
بلازم بان يفرض على ان يكتب اليه بكذا لا حتى يوفي دينه انتهى شرعا  
رجل عليه عشرة دراهم من قرض او عصب او بيع وله على صاحب  
العشرة مينا رختبا يعا المدينار بالعشرة وافتراقا جاز لان  
البيع وقع على ما في دمة كل واحد منهما وما في دمة كل واحد منهما  
في يده حكما فلا يبطل بالافتراق الا ترى انها لو تقاضا المدينار  
ما دراهم جازت المقاصة بخلاف الحبس لا تكون الا مساواة  
وكذا لو كان عليه كرحنطة لرجل بخلافه اقروض صاحب الكركل  
من شعير ثم تبايعا الكركل بالكر حار ولا يبطل العقد بالافتراق  
رجل اقترض رجلا كرا من حنطة ثم ان المستقرض استقرض  
من المقرض بدراهم جاز سواء كان القرض قابضا ببيع المستقرض

المستقرض او لم يكن اما اذا لم يكن قابضا فهو قوله الكل وان كان  
قابضا فكذلك في قول ابي حنيفة ومحمد جميعا الله وقال ابو حنيفة  
رحمه الله لا يجوز شراؤه لان عندهما يملكه القرض بنفسه  
القبض وعنده ابي يوسف لا يملكه مادام قابضا فلا يجوز شراؤه  
ولكن شراؤه يكون بكونه مستقرا للقرض بخلاف ما لو اشتري  
بالدراهم ثم استقره بالدرهم فان البيع الثاني يكون فسخا  
للاول لان القرض مما لا يجتمل المستحق له سبب الملك بالقرض  
القبض وهو قائم فلا يفسخ القرض كذا في الخاتمة ويجب ان يقيد  
الحواشي في سبيل شرا القرض من المقرض بدراهم بما اذا قبض  
الدراهم قبل الافتراق لما في البوارقة ولو كان ربحا اخر طعام او  
فلوس فاستقره عليه بدراهم وتفرقا قبل الدراهم بطل وهذا  
مما يحفظ فان المستقرض للمحنة او للتشغيل يتلفها ثم يطالبه  
المالك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضا منه باحد التقديرات الى  
الي اجل ويسمونه كندوم كرومي وانه فاسد لانه افتراق عن الدين  
يندرج انتهى كلام في البوارقة شرا الشيء اليسير بمن غاب اذا  
كان له حاجة الى القرض للمستقرض يجوز ويكره وفي استقرض من  
السرفين اختلاف المسايخ بناء على انه مثلي او من روات  
القيم ثم قال واستقرض المعين وزنا في بلادنا يجوز لاجزافا  
ولم ينقض الاستقرض الحبيزة وينبغي ان يجوز من غير ذلك  
وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن خميرة يتعاطاها الجيران  
ايكون ربا فقال ما راها المسلمون حسنا فهو عند الله حسن  
وما راها المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وهكذا لو انتق من  
تصاب لها ولم يدكرانه قرض او شرا فذلك قرض فاسد يملكه  
بالقبض ولا جمل اكله القرض العا سدد بغير الملك عند القبض  
يجوز استقرض من الدين قال رحمه الله تعالى وقد كتبت في الغصب  
ان الدين من ذوات القيم فينبغي ان لا يجوز استقرضه عشرون  
رجلا حيا وا استقرضوا من رجل وامروه ان يرفع الدراهم  
الي واحد منهم فذفع فللمسلم ان يطلب منه الاحصية  
قاله رحمه الله وحصل بهذا رواية مسجلة اخرى في التزكيل  
لفرض القرض يصح وان لم يصح التزكيل بالاستقرض الكلا من  
القيمة هذا **باب** في بيان احكام الربا لما فرغ  
من ذكر اجواب البيوع التي من الشرايع مما شترتها بقوله  
تعالى وان تقول من فضل الله شرع في بيان انواع بيع يبي الشارع



بما شرفنا بقوله تعالى مباشرة بقوله تعالى يا ايها الذين لا  
تاكلوا الربا فان الربا يعقب الامر وهذا لان المقصود من بيان  
كتاب البيوع بيان الحلال الذي هو بيع شرعا والحوار الذي هو  
الربا ولهذا قيل الحمد لا تصنف شيئا في الزهد قال قد صنف  
كتاب البيوع ومواده بيئت فيه ما يحل ويجرم وليس الزهد الا  
الاجتناب عن الحرام والرغبة في الحلال والربا في اللغة الزيادة  
من ربا المال اي زاد وينسب اليه على لفظة فقل قال ربوي بكسر  
الراء ومنه الاسماء الربوية وفتح الذي خطا ذكره في الغريب وهو  
المصباح الربا الفضل والزيادة وهو مفطور على الاستمرار  
ربوان بالواو على المصل وقد يقال ربا على التخفيف وينسب  
اليه على لفظة فقل قال ربوي قال ابو عبيد وغيره وزاد  
المطرزي فقال الفتح في النسبة خطأ انتهى وليس المراد تظلم النظر  
بالاجماع فان فتح الاسواق في سائر بلاد المسلمين الى الاستفصال  
والاستقرباح وانما المراد فضل مخصوص فلذا عرف شرعا بقوله  
**هو فضل** اي فضل احد المجاهدين على الآخر ففضل فقير شعير على  
فقير يبر لا يكون ربا **خالد ذلك** الفضل عن عوض قيد به يخرج  
بيع كروبر وكرو شعير بكري وبروكري شعير فان الثاني فضل على الاول  
لكنه غير حال عن العوض لصرف المجلس مجالا فجلسه **بعبار**  
**شري** وهو لكيل والوزن ففضل عشرة اذ ربع من الثوب المصروف  
عن خمسة اذ ربع منه لا يكون ربا لان ثلثا القدر الشري **مشرط** ذلك  
الفضل لاحد المتعاقدين فلو شرط لغيرهما لا يكون ربا وقد اختلف  
الكثير بهذا القيد وهو قيد لا بد منه وقيل قيد به في الوقاية قال  
شاذ رخصا انما قيد به لانه لو شرط لغيرهما لا يكون ربا في المعاوضة  
ففيه لانه الفضل الحالى عن العوض الذي في المصبة ليس ربا  
وفي البحر معزيا الى البناية قال علما ولا هو بيع فيه فضل مستقر  
لاحدا لثقا فدين كمال عما يتا بله من عوض شرط في هذا القيد  
وعلى هذا سائر انواع البيوع الفاسدة من قبل الربا وفي اللغويات  
من كتاب المراتب من الفضل عشر من المنفرقان قال  
انا استعري الرجل من اخر عشرة دراهم فضته بعشرة  
دراهم فزادتها عليها داتقا فوهبه ولم يدخله في البيع اذا  
يكن مشروطا في الشراء ولا يفسد الشراء لا اذا كان له الدار  
منه انقدم الربا قالوا انما يفسد هبة الدار اذا كانت الدار  
يجب بغيرها فكسر لا لها حينئذ هبة مشاع مما لا يحتمل

الفتنة

الفتنة انتهى وفي جمع العلوم الربا شرعا عبارة عن عقد فاسد وان  
لم يكن فيه زيادة لان بيع الدرهم بالدرهم نسيئة ربا وان لم يتحقق  
فيه زيادة انتهى اقول ولا يرد هذا على ما عرفنا به الربا لان ربا  
النسيئة فيه فضل حكمي والفضل في كلامنا اعم منه ومن الحقيق  
وظاهرهما في جمع العلوم وغيره كما قال شيخنا ان المتري يملك  
الدرهم الذي اراد اقتضه فيما اذا استعري درهمين بدرهم  
فانضم جعلوه من قبيل الفاسد وهكذا صرح به الاصوليون في بحث  
انتهى فقالوا ان الربا وسائر البيوع الفاسدة من قبيل ما كان  
مشروعا باصله دون وصفه وقد صرح في الفتنة معزيا الى  
البروي انه ذكر في غنا الفقهاء من جملة صور البيوع الفاسدة  
المعقودة الربوية يملك العرض فيها بالقبض انتهى وهو محرم بالكتاب  
والسنة والاجماع اما الكتاب فابا به منها وحرر الربا والمراد به  
فيها الفضل وهو الزيادة لتعلق التحريم به لان الاحكام لا تتعلق  
بالعمل الكففي ومنها لا تاكلوا الربا اي الربا في جميع الاسواق  
الربوية عند بيع بعضها بجلسته واما السنة فالكثير من ان يحكي قال  
الامام الحسيني انفقوا على انه اذا اكر ربا النسيئة يكره  
ربا الفضل في القدر اختلاف فان ابن عباس لا يري الربا الا في  
النسيئة الحديث انما الربا في النسيئة وكلمة انما للحصر الا ان عامة  
الصحابة احتجوا باحاديث والجواب عن تعلق ابن عباس انه يفرق  
الى ما ليس بكيل ولا مورون لقوله اخذه الاما كيل ادورون وقد  
روى ان ابن عباس مرجع عن هذا القول فان لم يثبت جوعه  
فاجماع التابعين بعد يرفعه انتهى وفي الخلاصة لوقفي يجوز بيع  
الدرهم بالدرهمين يدا بيد باعيانها احتدا بقوله ابن عباس لا  
ينقد وان كانا مختلفا بين الصحابة لانه لا يعلم ان احدا من الصحابة  
وافقه فكان من محجور انتهى **عليه** لو حوب الماملة التي يلزم عند  
فراقها الربا هكذا قاله التستاق في وفي اصطلاح الاصول العلة  
ما يضاف اليه بثبوت الحكم بلا واسطة فخرج الشرط لانه لا يضاف  
اليه بثبوت النسب والعلامة وعلة العلة لا لها بالواسطة  
**القدر** وهو الكيل والوزن **والجلس** اي مع المجلس وقربنا القدر  
والجلس اشمل من قول بعضهم هو الكيل مع المجلس والوزن  
مع المجلس وانما كان اشمل لانه يتناولهما وليس كل واحد منهما  
بالقراءة يتناول الاخر والاصل فيه الحديث المشهور الذي نقلته  
العلما بالقبول وهو قوله عليه الصلاة والسلام الحطة بالحطة



مثل بمثل يد بيد والفضل يا وعدا لاسباب السنة الحنطة والسنة  
والتمو والمخ والذهب والفضة على هذا المثال ومداره على عمر من  
الخطاب وعبادة بن الصامت وكذا في سعي الخدري ومعاوية بن  
سفيان رضي الله عنهم وروي بروايتين بالرفع مثل بمثل وبالفضل  
مثلا بمثل ومعنى الاول بيع الحنطة حذف المضان واقيم المضان  
اليه مقامه واعرب باعرابه ومثل خبره ومعنى الثاني بيعوا التمر  
والمراد بالمهاثلة المهاثلة من حيث الكيل بدليل ما روي كيلنا  
وكذلك في الموزون وزنا بوزن فيكون المراد به ما يدخل تحت ذلك  
او الوزن لا ما ينطق عليه اسم الحنطة فلا يبيع حبه من حنطة  
حبه منها لا يجوز لعدم التقوم مع صدق الاسم عليه وتخرج منه  
المهاثلة من حيث الجردة والرداة بدليل حديث عمارة بن الصام  
جبرها ورويها مسوا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير  
بعضه بعضا فان قلت قفذر بيعوا بوجوب البيع وهو مباح  
قلت احبب بان الوجوب مقصور الى الصنفه كقولك مت  
وانت سميند وليس المراد الاسر بالموت ولكن بالكون على صنفه  
المستهيبر اذا مات كذلك المراد الامر يكون البيع على صنفه المهاثلة  
وقوله يد بيد المراد به عندنا عين بعين وعند السامعي قفذر  
بقيض قوله والفضل ربا الفضل من حيث الكيل حرام عندنا وفي  
فضل ذات احدهما على الاخر حرام قال في الهداية والحكم معلول  
باجماع التابعين اختران عن قول داود من المتأخرين واعلم ان  
التي من المتقدمين ان الحكم مقصور على الاسباب الستة  
والنصر غير معلول لكن العلة عندنا ما ذكرنا من القدر والجلد  
وعند السامعي الطم في الطعومات والتمنية في الاثمان والجلد  
سوط العمل العلة عملها حتى لا تقبل العلة المذكورة عنده الا عند  
وجود الحبسية وحينئذ لا يكون لها اثر في تحريم النساء فلا بأس  
هرويا في هرويا حاز عنده وعندنا لم يجز لو جرد احد وصفي العلة  
وتماص تحقيقه يطلب من العناية **فان وجد اي القدر والجلد**  
**حرم الفضل كقفز بر يقفزين منه وحرم النساء وان عد**  
**حلا وان وجد احدهما حرم الفضل وحرم النساء ولو مع النساء**  
كقفزين يقفزين من احدهما وكلاهما نسبية وتحقيقه انما  
ثبت ان علة الحرمة شيان فاما ان يوجد او يعرف او يوجد احدهما  
دون الاخر فالاول ما تقدم والثاني يظهر عنده حل الفضل  
والسنة لعدم العلة المحرمة والاصل فيه الاباحة وقد نزلت بوجوب

العلة التي هي القدر والجلد فتظهر عند عددها الا ان العدم يثبت  
شيئا فاذا وجد احدهما وعدم الاخر حل الفضل وحرم النساء مثل  
ان يسلم هرويا في هرويا وحظ في سعي في حمة الفضل بالوصفين  
وحرمته النساء باحدهما حتى لو باع عبد العبد الى اجل لا يجوز لوجوب  
الحبسية ثم فرج على ما ذكر من الاصل بقوله **فقد كمل ووفاي** اي بيع  
الكيل بالكيل والموزني بالموزني واختلاف المجلس كما في فتح القدير  
يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصور والحنطة والشعير  
حنطان عندنا لان افلا وكل منهما في الحديث يراد على ذلك والمؤيد  
الهروي والمروني يكون الراجح ان اختلاف الصنفه وقيام الثوب  
لها وكذا المروي المنسوج بغيره وخراسان والسيد الاسمي  
والطالقان والتمر كله مجلس واحد والحديد والرصاص والمنشبت  
اجناس وكذا القرباء والصوف والشعير والتم الصافي والبقرى والمعز  
والالنة والحموش والبطن اجناس ودهن البقشخ والحري جنان  
والادها ان المتعلقة اصولها اجناس ولا يجوز بيع رطل زيت غير  
مطبوخ برطل مطبوخ مطيب لان الطبيب زيارة النبي **متقاصلا**  
**ولو غير مطبوخ كحجر وحديد** فان الاول من المكيلات والثاني من  
الموزونات والطم غير معتبر عندنا بل عند السامعي **وبيع ذلك**  
**متا لا البر والشعير والتمر والمخ مكيلة اياها** النص رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عليها فلا يتغير اياها فيسقط النساء وي  
بالكيل ولا يلتفت الى النسبوي بالموزن ذلك الكيل حتى لو باع  
حنطة بحنطة وزنا لا كيلا لم يجز والذهب والنضه موزونة اياها  
لنصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزنها فلا بد من التسوية  
وفي الدرر حتى لو نساوي الذهب بالذهب كيلا لا وزنا لم يجز وكذا  
الفضة بالفضة لان طاعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واجبة علينا لان النص أقوى من العرف فلا يترك الا ترى بالادبي  
وما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس لا على دلالة على اجاز  
الحكم وعمى الى يوسف اعتبارها على خلاف النص لان النص عليه  
ذلك الوقت انما كان للمعادة فكانت هي المنظور اليها في ذلك الوقت  
وقد تبدلت ولما الاسلام في الحنطة ومن يظافه روايتان والفتوى  
على الجواز لان السوط كونه معلوما وفي الكافي الفتوى على عادة الناس  
انهم كذا في الجوز حل بيع المجلس بحشمه **بلا اعتبار شرعي** ما دون وهو نصف  
الصاع **كقننة كقننتين وقفاحة بنقاختين** وليس بفلسن باعنا  
**ونقرة بنقرتين و ذرة من ذهب وقننة مما لا يدخل تحت الوزن**



**مما لا يملكه** لا يملكه كل من مكيلا ولا موزونا فالقصد من احدي العليتين وهي  
 القدر في ان النفاصل سواء كان بضع الاجزاء باضعافه حيث لم يتغير  
 تحت كيل او وزن اما النفاضة والفترة فظاهروا كذا الحكم في بيع بيض  
 بيضتين وجوزة بجوزتين واما الحفنة من الحنطة او الشعير فالمراد  
 بها ما دون نصف صاع لانه لا يتغير في الشرع بما دونه فلم يكن من  
 دوام الامثال ولا بد ان لا يوجد نصف الصاع فلو باع ما دون  
 الشبهة وعمل هذا لو باع ما لا يدخل تحت الموزن كانه من ذهب  
 وفضته مما لا يدخل تحته جاز لعدم التقدير شرعا اذ لا يدخل تحت  
 الموزن وقدر النفاصل لانه لا يجوز الاستئصال وهو الجبس وفي فتح  
 القدير قولهم لا تقدير في الشرع بما دون نصف الصاع لا يعتبر ان  
 منه لو وضعت مكاييل اصغر من نصف الصاع لا يعتبر ان  
 النفاصل بها وفي جمع التقادير لاروايه في الحفنة بالقياس واللب  
 بالجون والصحيح بثبوت الربا ولا يسكن الماطرا في هذا بل يجب التفرق  
 بالقصد الى صيغته اموال الناس بخبر النفاضة بالنفاضة حتى  
 والحفنة بالحفنة اما ان كانت مكاييل اصغر منها كما في ديارين  
 وطلع ربع القدر وثمان القدر المصري فلا شك وكون الشرع لم  
 يقدر بعض القدرات الشريعة في الواجبات المالية كالكفالات  
 وصدقة الفطر باقل منه لا يستلزم اهدار النقاوت المتفق  
 بل لا يحل بعد تيقن النفاصل مع تيقن تحريم اهداره ولقد اجم  
 على انه العيب من كلامهم هذا وروي العلي عن محمد انه كره التمرة  
 بالثنتين وقال كل شيء حرم في التثنية فاقبل منه جاز ان يفتي  
**وما يضر على كونه كيليا او وزنيا فهو كذا ابداهم ببيع**  
**حنطة حنطة وزنا كالمواضع ذهب او فضة بفضة كيليا**  
**الساوي وما لم يضر السارح علم** اي على كونه كيليا او وزنيا  
**حمل على الوفاء** وقد قدمناه **المعتبر تعيين الربوي في غير الصرف**  
**شرط تقابل كغير مال الربا المحصول المقصور وهو التملك**  
 الصرف بخلاف الصرف لعدم تقيده لا بالقبض فاستلزم حينه  
 لينتفعين والمواد بالبيع في الحديث النعنيين وهو في التقدير بالنفاضة  
 وفي غيرها بالنعنيين فلم يلزم الجمع بين معنيين مختلفين واما  
 استلزام القبض في المصنوع من الذهب والفضة باعتبار اصل  
 خلقته وبيانه كما ذكره الاسيحي في بقوله واذا ابتاع كيليا كيليا  
 او وزن نيا تونين كيليا من جليس واحدا ومن جليسين مختلفين  
 فان البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عينا اصنيف اليه القدر وهو

انه  
موزون

حاضر

حاضر او غايب بعد ان يكون موجودا في ملكه والتقابيل قبل  
 الافتراق بالابدان ليس بشرط الحوازة الا في الذهب والفضة  
 ولو كان احدهما عينا اصنيف اليه القدر والاخر دينا موصوفا  
 في الذمة فانه ينظر ان جعل الدين منهما مائنا والدين مبيعا جاز  
 البيع بشرط ان يتقين الدين منهما قبل التفريق بالابدان وان  
 جعل الدين منهما مبيعا لا يجوز وان احضره في المجلس فالذي  
 ذكر فيه القبا من وما لم تدخل فيه البليغ وبيانه اذ قال بعت  
 هذه الحنطة على انها فقير بغير حنطة جيدة او قال بعت منك  
 هذه الحنطة على انها فقير بغير من شعير جدير بالبيع جاز  
 لانه جعل الدين منهما مبيعا والدين الموصوف ثمة ولكن قبض  
 الدين منهما قبل التفريق بالابدان بشرط لان من شرط جاز  
 هذا البيع الا يحصل الافتراق عن عين بعين وما كان عينا لا يتقن  
 الا بالقبض ولو قبض الدين منهما ثم تفريقا جاز البيع قبض  
 الدين منهما او لم يقبض ولو قال اشتريت ثمة فقير حنطة  
 جيدة بهذا الفقير من الحنطة او قال اشتريت منك فقير  
 شعير جيد بهذا الفقير من الحنطة فانه لا يجوز وان احضر  
 الدين في المجلس لانه جعل الدين مبيعا وضار يا بيا ما ليس عنده  
 وهو لا يجوز انتهى **وجيد مال الربا ودينه سواء** اي جيد  
 ما جعل فيه الربا كدينه حتى لا يجوز بيع احدهما متفاضلا لقرنه  
 عليه الصلاة والسلام جيدها ووردها سواء تدر بما الربا  
 لان الجودة معتبرة في حقوق العباد فاذا اتلف جيد الزم مثله  
 قدرا وجودة وان كان مثليا وقيمتها ان كان قيميا ولكن لا يتحقق  
 باطلاق عقد البيع حتى لو اشترى حنطة او شيئا فوجد روبا بلا  
 عيب لا يرد له كما في الجرمع عزيا الى صرف المحيط وتعتبر في الاموال  
 الربوية في مال اليتيم فلا يجوز للموصي بيع فقير حنطة جيدة  
 بغير ردي ويستفي ان يقتريه مال الوفاء لانه كاليتيم كما في  
 الجرا ايضا قال وقد كتبها في الفوايد انها معتبرة في اربعة امزنان  
 وفي حق المريض حتى ينفذ من المك في الرهن القلب اذا انكسر  
 عند المريض ونقصت قيمته فان المريض يضمن قيمته وهذا يكون  
 رهنا عنده **باع فلوسا مثلهما او براهما او بغيره فانه قد**  
**احدهما** دون الاخر **جاز** وان افتراقا لا عن قبض احدهما لا يجوز  
 ولو اشترى مائة فلس بدرهم فقض الدرهم ولم يقبض الفلوس  
 حتى كسرت لم يبطل البيع قايلا وينجز الشراء ان ساقبها



كاسفة وان شافني البيع ويبطل البيع استخسانا لان كسادهما  
 بمترلة المهادك لان المقصود منها الروح ونولها كالحياة ولونين  
 منها حنين ثم كسرت بطل البيع من النصف ودر نصف درهم  
 اعني لا للبيع بالكل ولو خفت لم يبطل ولا خيار المستتر  
 ولو كسدت الفلوس الثمن قبل قبضها بطل البيع عند اي حين  
 وعند ما لا يقصد وجب ثمنها ولو كسدت اقل من القرض  
 فعليه مثلها عنده وعند ما قيمتها من الدراهم وكذا لو غيب  
 واستهلك ثم عندي يوسف بغير القيمة يوم القبض وعند  
 محمد يوم الكسار والاصح عند الامام ان عليها قيمتها يوم  
 الانقضاء من الذهب والفضة ولو اشتري فلوسا وقفا بها  
 على ان كل واحد منهما بالخيار وتفرقا على ذلك فسد البيع لان الخيار  
 يمنع صحة القبض ولو كان احدهما بالخيار فالبيع جائز عندهما  
 لان الخيار لا يمنع بقاء الملك في البيع فوجد القبض المستحق  
 احدهما وعلى قوله في حصة لا يجوز لان الخيار يورث الجائز  
 فيمنع صحة القبض وان باع فلوسا بعينه بفلوسين باعها  
 بشرط الخيار يجوز انتهى ما في المحيط كذا في البحر **ما جاز لحم**  
**حيوان ولو كان اللحم من جنسه** اي جنس الحيوان ومذاق عذرائه  
 خفيفة واي يوسف وقال محمد لا يجوز اذا كان من جنسه الا اذا  
 كان اللحم المخرز اكثر من اللحم الذي في الحيوان فيكون اللحم بمقابلة  
 ما فيه والباقي من اللحم بمقابلة السقط وهو يفتحين ما لا ينطق  
 عليه اسم اللحم بمقابلة ما فيه والباقي من اللحم بمقابلة السقط  
 وهو يفتحين ما كالحلوى والكرش والامعاء والطحال وصار كبيع  
 السيف بالحد يد لان الحيوان لا يوزن عادة ولا يمكن معرفة ثقله  
 بالوزن بخلاف تلك المسئلة لان الوزن في الحال يعرف قدر الوزن  
 اذا ميز ولو باع شاة مذبوحة بشاة حية جبر عند الكل على  
 هذا شيان مذبوحان غير مسلوخين بشاة مذبوحة  
 لم ينسخ يجوز وفي البحر نقلا عن شرح الطحاوي لو كانت الشاة  
 مذبوحة غير مسلوخة فاشترها بلحم الشاة فالجواب في قولهم  
 جميعا كما قال محمد وادى غير المسلوخة غير المفصلة عن  
 السقط انتهى فان قلت اذا اختلف الجشاش ولم يشملها الوزن  
 جاز البيع نسبة وليس كذلك هنا قلت احبب بان النسبة  
 ان كانت في الشاة الحية فترسل في الحيوان وان كانت في البدل الاخر  
 فهو سلم في اللحم وكلاهما لا يجوز كذا افاده في العناية **وما جاز بيع لباس**

يقول

**يقول وغرل مطلق** اي كيف ما كان لا خلافا فيما جلت لانا الشواب  
 لا ينقص ليعود غزلا او قطنيا ولا كريبا من الشواب من الملم والمجم  
 كرا بليس **بيع قطن بقول الاصح** اختلاف الجلس وهو قول محمد  
 وقال ابو يوسف لا يجوز الا منشاويا قالوا وقول محمد اظهر  
 الخاوي ومولا اصح انتهى وفي القينة بيع الخبز بالغزل جبر على  
 وجه الاعتناء مع والاصح انتهى وفي القينة انه لا يصح بغير رقة  
 لبعض السكاك يجوز كيف ما كان ثم رقم لبعضهم وقال لا يجوز  
 كيف ما كان ثم علم بملازمة على باع دياجا ووزنه خمسين  
 باوسم ووزنه الكيل يجوز كروي عن اي يوسف لياس بقوله قطن  
 شيا ب قطن يدا بيد لاسما ليسا قون وثمن ولا حنين وكذلك  
 غزل كل جنس فيشابه اذا كانت لا تفرق تلك الشيا ب ثم قال  
 ولا علم خلافا فيه عن اصحابنا ثم قال بيع الخبز بالوزن بيع الجبر  
 كيف ما كان لانه خبز فيه دهن قال ابو حنيفة لياس بالخز  
 قرض بقرصين يدا بيد وان تفا كبرا فهذا نص عيان بيع الخبز  
 بالخز يجوز كيف ما كان عند اي حنيفة واي يوسف ومحمد جميعا  
 انه تعالى وعند رفر مولا ونحوه انما هو الخافض على قوله رفر ع  
 وبيع الرقيق بالخمس يجوز لان الرقيق فيه صا يستهلكا  
 بيع العنب بالدرهم ينبغي ان يجوز كيف ما كان لتغيره بالسنار  
 فليل ان العصير من ذوات الامثال والدرهم من ذوات القيم  
 ظم اللبن والحليب جنس واحد ويجوز بيع الصابون بالصابون  
 بمثل انتهى كما جاز **بيع رطب برطب** او بيع رطب بتمر متماثلا **وعنب**  
**بربيب كذا** اي متماثلا ايضا اما الاول فهو قول اي حنيفة  
 وقال الباقر من العلماء ومنهم ابو يوسف ومحمد لا يجوز  
 واجمعوا ان بيع الرطب بالتمر متفاضلا لا يجوز **ولحم مختلفة**  
**بعض متفاضلا ولبن بقرو لبن غنم** وجاز ايضا **خرد ودرهم**  
**لدا واذن وواو الردي** **عنب** متساويا ومتفاضلا وانما جاز ذلك  
 لان اصولها اجناس مختلفة حتى لا يضم بعضها الى بعضها في الزكاة  
 واسماؤها ايضا مختلفة باعتبار الاضافة كدقيق الشعير  
 والبر والمقصود ايضا بمختلفة واعتبر في الاحتياط في المعنى الخاص  
 دون العام ولو اعتبر العام لما جاز بيع سبي ببي اصل قيد  
 بالمختلفة لان غيرها لا يجوز متفاضلا كالحمد البقر والحمام  
 اولبها ولحم العز والضان اولبها ولحم الغراب والنجارية

من الشيا



الاتحاد الجنس بربيل الطهر الذكاة للتكامل وكذا اجزائها ما لم يختلف  
المقصود كشعر المعز وصوف الصان او ما يتبدل بالصفة لاختلاف  
المقاصد ولذا جاز بيع الخبز بالخطبة متفاضلا وكذا بيع الزيت  
المطبخ بغير المطبوخ او الدهن المزي بالذبيح بغير المزي منه متفاضلا  
فكونه غير موزون عارضا فليكن مقدرا فلم يتخذ العلة فحاصله ان  
الاختلاف باختلاف الاصل والمقصود او يتبدل الصنعة وفي فتح القدير  
ويستفي ان يستثنى من حوم الطير الدجاج والاوز لانه يوزن عادة  
اهل مصر بغيره انتهى وكذا يجوز بيع خال الثمن بجزء الثمن متفاضلا كما  
ذكرنا وكذا عصيرهما لاختلاف اصلهما احسبا وتخصيص الدقل باعتبار  
العادة لان الدقل هو الذي كان يتمخذه عادة ومنها جواز بيع  
اناي صنرا وحديد احدهما انقل من الاخر وكذا ثقبه بتمقيت طارة  
بامرئين وحزوة بخودتين وسيف بسيفين ودواة بمرأتين ما لم يكن  
شي من ذلك من احد التقدين فيمنع التفاضل وان اصلها بعد  
الصياغة بعد الوزن والاقتصار على العدد الصورة كذا في فتح القدير  
جاز ايضا بيع **نعم بغير** **الاجزاء متفاضلا** وان كانت كلها من  
الصان لانها اجزاء مختلفة لاختلاف الاسماء والصور والمقاصد  
وجاز بيع **خبز برودتين متفاضلا** ببيع الخبز بالخطبة والدقوا ما  
ان يكون حال كونها تقدين او حال كون احدهما نقدا والاخر  
نسبية فان كان الاول جاز لانه صار عدديا او موزونا فخرج  
عن كونه مكيلا من كل وجه والخطبة مكيلة فاختلف الجنس  
وجاز التفاضل وعليه الفتوى وي عني في حقيقته رحمه الله  
انه لاخير فيه اي لا يجوز والتركيب للمبالغة في النهي لانه ذكره  
في سياق النبي **فهم** في جميع جهات الخبر وان كان الاول جائزا  
اسلم موزونا في مكيلا يمكن ضبط صفتته ومعرفة مقداره وان كان  
الثاني فلا يجوز اما ان تكون الخطبة والحقائق نسبية او الخبز  
فان كان الاول جاز لانه اسلم جاز عند اي يوسف رحمه الله  
نقاي لانه اسلم موزون ولا يجوز عندهما لما ذكر قال  
المصنف صاحب الهداية والفتوى على قول اي يوسف كذا في  
العناية **جاز بيع الدين بالدين** لاختلاف المقاصد والاسم وبه  
صرح في الحاوي **لا يجوز بيع خبز بدقيق او سويق مطلقا**  
يعني لا مئسا ويا ولا متفاضلا لانه جشسه من وجه وان حقه  
باسم اخر فيجوز لسنه الربا والعيار بينهما التكيل وهو غير  
مسوئهما لاختلاف بيع السهم بالسهم حيث يجوز لان

المعيار فيه الورق وهو مسوي والسويق ما يجرش من الشعير والخطبة  
وعند ما ذكره الكرماني في باب مخصص من السويق ويجوز بيع دقيق  
بالرقيق مطلقا ولا يجوز متفاضلا لاختلاف الاسم والصورة والعني  
ولا يجوز بالاختلاف التفاضل كما في البر بالبر وقيد ابن الفضل  
اذا كانا مكيلا وسين واللا يجوز وان باعه بماله موازنة فقيده واثبتان  
وبيع الثوب بغير الثوب لا يجوز الامساك في الخلاصة واما بيع  
الدقيق بالسويق فلا يجوز مطلقا عنده وجاز عندهما مطلقا  
لاختلاف الجنس ولكن يبدل لانه القدر يجدهما ولما انه جالس  
واحد من وجه لانه من اجزاء الخطبة ولهذا يجوز ان يباعا بالخطبة  
لاتحاد الجنس وعدم المستوى وكذا لا يجوز بيع اصل احدهما  
باصل الاخر وهو المقلية بغير المقلية لما ذكرنا فكذا الجوزان لا  
يجوز بيع احدهما بالآخران الجوز لا يخالف الكل ويثبات بعض  
المقاصد لا يخرج من ان يكون حبسالة كاصل احدهما مع  
اصل الاخر وبيع المقلية بالمقلية والسويق بالسويق مئسا ويا  
جاز لاتحاد الجنس كما ذكره الزيلعي لا يجوز بيع **الزيتون بزيت**  
**والسهم جل** وهو السيرج **حتى يكون الزيت** في صرة مع الزيتون  
**جل** في صورة بيع السهم به **اكثرهما في الزيتون والسهم** وفيه اللغ  
والفساد المرتب وهو ان يرجع الاول للاول والثاني للثاني كما عرفت  
في فن البيع اعلم ان البيع لا يجوز في ثلاث صور الاولى ان يعلم  
ان الزيت الذي **الزيتون** اكثر لتحقيق الفضل من الدرهم  
والثقل الثانية ان يعلم القساري لخلو الثقل من العوض الثالثة  
ان لا يعلم انه مثل او اكثر او اقل فلا يصح عندنا لان الفضل المتوهم  
كالمحقق احتياطا وعندنا جاز لان الجوزان هو الاصل والفساد  
لوجود الفضل الخالي فما لم يعلم وعندنا جاز لان الجوزان هو الاصل  
والفساد الجواز لوجود الفضل الخالي فما لم يعلم لا يفسد ويجوز  
البيع في صورة بالاجماع ان يعلم ان الزيت المتفطر اكثر ليعتد  
الفضل بالثقل وكذا بيع الجوزان بذهنه واللبن بسمنه والتمر  
بمنواه وكل من ثقل قيمته اذا بيع بالخالص منه لا يجوز حتى يكون  
الخالص اكثر وان لم يكن ثقله قيمته كتراب الذهب والفضة  
اذا بيع بالذهب اذا تراب الفضة لا يشتراط ان يكون الذهب  
او الفضة اكثر مما في التراب لان التراب لا قيمة له فلا يعمل  
بالا يه شي حتى لو جعل فسد لربا الفضل وفي الحاوي فان باع  
حظبة بحظبة في سبيلها الميزان وان باع فضيل بحظبة بحظبة



كلا وجزا فاجاز وان لم يشترط الترتيب في الخلاصة ببيع الحظية  
بالحظية مجازة لا يجوز وكذا كما يقال اويوزن فلو ظهر الترتيب في المجلس  
يجوز وبعد الافتراق من المجلس لا يجوز عند الثلاثة انتهى ولو استقر  
حظية في سبيلها بحظية مرة لا يجوز عندها الا ان يعلم ان المرزاة  
الترد كره قاضي خان في فتاواه **ويستقر في الحيز وزنا وعددا هذا**  
مذهب جمهورهم الله تعالى وعليه الفتوى كما في شرح المجمع وفي فتح  
القدير واذا اراد ان قول محمد حسن وقال ابو يوسف يستقر  
ون لا عددا وقال ابو حنيفة لا يستقر فيهما وذكر ان يلى ان  
الفتوى على قول ابو يوسف وبه جزم صاحب الكفر وانما اخترنا قول  
محمد في هذا المختصر كونه البسر والفتوى والله اعلم **والارباع**  
**ان لم يكن دينه مستقرا لرفقته وليس** واما اذا كان مستقرا  
فيجوز الربا بينهما اتفاقا لعدم الملك عنده للمولى في كسبه كالكاتب  
وعندها تنقل حق العيز وهكذا اعمد ملاحضته منته وسرجه  
لكن في الجور تغلا عن القراج وهكذا استند ملاحضته بعد ان  
ذكر ما قرناه والتحقيق انه على ما قرر اطلاقه ولا ربا بينهما وان  
كان مديونا مستقرا وانما يرد الزايد لمقلق حق العزما به  
كما لو اخذ منه شيئا بغير عقد ولو كان عليه دين غير مستقر  
فلا ربا كما يعطيه كلام المختصر وفي ما دون المحيط اذا اخذ المولى  
من كتب المادون شيئا لمحقه دين مسلم للمولى ما اخذ وان كان  
عليه يوم الاخذ دين ولو قليل لم يسلم وقايدته لو حقه  
اخر يوم والمولى جميع ما اخذ بخلاف ما اذا اخذ منه ضربية وعليه  
دين ولو قليل لم يسلم وقايدته لو حقه اخير يوم والمولى جميع ما اخذ  
بخلاف ما اذا اخذ منه استخسانا والمديون المولى كالعبد بخلاف  
الكاتب وكذا **الارباعين متنا وصين وشركي العنان اذا اصابها**  
**ما لها اي من مال الشركه وان من غير جري بينهما وكذا الاربا**  
**بين حرق وسيل كسبه اي في دار الحرب عندهما خلا فالاي يوزن**  
**في البياتة وكذا اذا باع حمزا وخزيرا او مينة او قمارهم**  
**واخذ المالا كل ذلك يجل له ولهما الحديث لارباعين المسلم والحري**  
**في دار الحرب وان ما لهم مباح ويعقد الايمان منهم لم يصح**  
**معصوما الا انه التزم ان لا يتصرف لهم بقدر ولما في ايدهم**  
**يدون رضاهم فاذا اخذ برضاهم اخذ ما لامباحا بلا عذر**  
**فيملكه بحكم الاية السابقة الا انه لا يخفى انه انما يقتضي جلا**

مباشرة

مباشرة العقار اذا كانت الزيادة بيننا ولها المسلم والربا اعظم من  
ذلك ان يشمل ما اذا كانا الذمهما من جهة المسلم او من جهة  
الكافر وجواب المسئلة بالحل عام في الوجهين كما في فتح القدير **من اسلم في دار الحرب والحرب ما جاز**  
بمصرم عنده يجوز للمسلم الربا معه اما اذا جاز اليها شرعا  
اليهم لم يجز الربا معه ككولته اخبرنا ماله يدارنا وكان من اهل دار  
الاسلام كناية في الجوهرة وفي المجتبى معزيا الى الكفاية فثبت من  
منها ما شرع رجل مسلما كان او ذميا في دارهم او من اسلم هناك  
شيئا من العقود التي لا يجوز فيها ميثنا كالربويات وبيع المينة  
حاز عندهما خلا قال في يوسف انتهى هذا **باب**  
**في بيان احكام حقوق قتل كان من حق مسائل هذا الباب ان**  
**يذكر في الفصل المتصل باول كتاب البيوع الا ان المصنف التزم**  
**ترتيب الجامع الصغير وتعلما وقع في الهداية والكترو لان**  
**الحقوق نوابغ فيلحق ذكرها بعد ذكر مسائل البيوع كما افاده**  
**في العناية والحقوق جمع حق وفي المصباح الحق خلاف الباطل وهو**  
**مصدر حق الشيء من باب ضرب وقيل اذا اوجب وبيت ولهذا**  
**نقال لموافق الدار حقه انتهى وفي التاموس ومن اسمائه**  
**تقال الحق ومن صفاته والقران وصدا الباطل والامر بالمعروف**  
**به والموت والحزم لواحد حقوق والحقة اخبر منه وحقيقة**  
**الامر انتهى اشترى متنا فوجه اخر لا يدخل فيه العلو ولو قال**  
**بكل حق منزله ما لم يضر عليه فان نضر عليه دخل لان البيت اسم**  
**لمسقف واحد يصلح للمينونة والعلو مثله والشي لا يكون متعا**  
**لناله وكذا لا يدخل العلو ايضا بشرائط الا ان يقر المشتري**  
**بكل حق هو له او يقر بموافقة او يقول بكل قليل وكثير هو**  
**او منه لان المنزل له شبهة بالدار وبالميت لان اسم المنزل**  
**له شبهة بالدار وبالميت لانه اسم لما يشتمل على بيوت وصحن**  
**مسقف ومطبخ يسكن فيه الرجل باهله مع ضرب قصر فيه فانه**  
**ليس فيه اصطيال فله شبهة الدار يدخل في كل النوايج وله شبهة**  
**البيت لا يدخل من غير ذكر تزويجها عليها خطها في الكافي ان**  
**هذا التفصيل مبني على عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو**  
**على كل سوا باع باسم البيت او المنزل او الدار والاحكام تبني**  
**على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهله ولجامع الفضل من**  
**وما يرد في دعوى العقار من قوله بحقوقه وموافقة محقوقه**



عبارة عن سيل وطريق وغيره دفقا وسرافقة عند أبي يوسف عبارة  
عن منافع الدار في ظاهر الرواية المرافقة هي الحقوق انتهى **ويدخل**  
المملوك **سرادار** **واللهم يذكر شيئا** من ذلك لأن الدار تستعملها  
عليه الحدود من الحائط ويستعمل على بيوت ومنازل ومخزن غير مستعمل  
والملوك من اجزائه يدخل من غيره كدخول البناية الدار لغيره أسير  
لنقطة ارض ضربت بها الحدود وميزت عما يجاورها بأداة حط  
عليها فبقي في بعضها دون البعض لجمع فيها مرافق الصحر للاستراح  
ومنافع البنية للسكان وغير ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت البنية  
بالماء والتراب او بالخيام والقباب انتهى كذا في البحر وفي القاموس  
الدار المجل بجميع البناء والعرضه كالداره وقد ذكرنا انتهى فان حمل  
البناء في كلامه على ما هو المسمى كونه بالماء والتراب او بالخيام والقباب  
والفرق ما عن البناية كما لا يخفى **كالكنيف** اي كما يدخل الكنيف بسرادار  
وان لم يصح به لان الكنيف منها **وكذا يدخل في سرادار الدار** **ير الماء**  
**واللهم يذكر شيئا** **ممنها والبستان الداخل** لا يدخل **الخارج الا اذا**  
**كان اصغر منها** اي من الدار فدخل لانه بعد من الدار عرفا اذا كان  
اكثر منها او مثلها لا يدخل الا بالشرط والكنيف المستراح وفي المصباح  
الكنيف الساتر ويسمى الترس كنيف لانه يستتر صاحبه وقيل للمخاض  
كنيف لانه يستتر قاض الحاجة والجمع كنف مثل فدر وفدر انتهى والظلة  
وهي السباط الذي يكون احد طرفيه على الدار والاخر على الدار الاخرى  
او على اسطوانة في السكة كذا في فتح القدير وفي الصحاح والظلة  
بالضم كهيئة الصفة انتهى وفي المغرب قول الفقهاء ظلة الدار يريدون  
السدة التي تكون فوق الباب انتهى وفي القاموس والظلة ايضا هي  
كالصفة يستتر به من الحر والبرد انتهى **لا تدخل في بيع دار الا بخلق**  
**ومعه** بان يقال بموافقتها او بكل قليل وكثير هو فيه كما في البحر معربا  
الى النهاية **ويدخل الباب اعظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق**  
لان الباب اعظم من مرافقها كذا في **لا يدخل الطريق والسيل والشرب الا بخلق**  
اي يقول **بكل خلق** ويحده السيل هو موضع جرى الماء من المطر  
وعينه والشرب بكسر السين هو النصب من الماء في بيع المسكن  
او الارض لان هذه الاشياء تابعة من وجه من حيث انها تقصد للاستعمال  
بالبيع دون عيبتها اصل من وجه باعتبار يرد المبيع فلا تدخل  
الا بذكر الحقوق والمرافق وفي الجاهل مع الصغير روي عن محمد بن  
يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يشتري المثلث في الدار والتراب

او المسكن قال لا يكون له الطريق الا ان يقول بكل خلق موله او مرافقة  
او يقول بكل قليل او كثير هو فيه او منه فيكون له الطريق قال قاضي  
خاته اذا كان طريق الدار المبيعة او سبل ماءها في دار اخرى فلا يدخل  
من غيره ذكر الحقوق لانه ليس من هذه ولكنه من حقوق هذه  
الدار فلا يدخل الا بذكر الحقوق **بخلاف الاجارة** حيث يدخل فيها هات  
الاشياء اذا استأجر دارا او ارضا لانها تفقد بلا شقاع وهذا لو استأجر  
هذه الاشياء عن عقد الاجارة بتطل ولا تدخل سبل ما الميزاب  
اذا كان في ملكه خاص ولا سقط الثلج فيه وقد الحماير يدخل لانه  
منصل بالبناء وكذا الحجر الاسفل من الرمي وكذا الاعلى استخفا واولا  
المصلحة بالبيت ذكره العيني في شرح الكنت **والرهن والوفاء**  
في الخلاصة يدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة  
**ولو اقر بدار او صالح عليها او وصي بها ولم يذكر حقوقها وموافقتها**  
**لا يدخل الطريق** صرح به في الحاشية واما اذا اقلنتها ولم يذكر طريقها  
فانه امكنه فتح باب صحت والافسدت ولا يدخل الا بذكر الحقوق  
بخلاف الاجارة وفي البيع يدخل بذكر الحقوق وان امكنه فتح باب  
وبيان المرفق بين الفسحة والاجارة وبين البيع في بعض شرح  
الهداية هذا **باب** في بيان احكام **المستحققات**  
ذكر هذا الباب عقيب ذكر باب الحقوق للمناسبة التي بينهما انظرا  
ومعني في المصباح استحق فلان الامر استوجب له الدار لوجوبه  
لما لا يرد مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خروج المبيع مستحقا انتهى  
**الاستحقاق فروعان** احدهما **مطل الملك** اي يزيل له بالكلية  
بحيث لا يبقى لاحد عليه حق الملك **كالعقود** والحرية الاصلية **ومعه**  
كالتمديد والكتاتبة والاستئجار وبانها **ناقله** اي الملك من  
شخص **لا استحقاقه** اي بالملك بان ادعى من يرد على بكران ما في يد  
من العبد ملك له وبرهن عليه والنوعان بعداقتا ثلثا فيهما جعلان  
المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء من جهته مستحقا عليهم حتى  
ان واحدا منهم لو ادعى وقام البيعة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل  
بيئته بخلافان **موجب اخر** **فاننا قل لا يرجع فسخ العقد** في ظاهر  
الرواية **والحكم به حكم على ذاليد** وعلى من تلقى الملك منه فلا ترجع  
وعوي الملك منهم بل **دعوى الفسخ** ولا يرجع عما بايعه ما لم يرجع  
عليه **ولا على الكسب** ما لم يقص على المالك منه **والمطل يرجع**  
اي يرجع فسخ العقد في الروايات كلها وذكر واحد من الباعة الرجوع  
على بايعه **وان لم يرجع عليه ويرجع على الكسب ولو قبل الفسخ عليه**



أي على المكفول عنه والحكم بالحرية الأصلية حكم على الكافة فلا تنضم  
دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه كالنكاح والاستيلاء  
**وما في الملك المورث من التاريخ لا قبله** يعني إذا قال يبيعك ملكك  
عبدي ملكك منذ خمسة أعوام فقال بترائي كنت عبد بيتر ملكي  
منذ ستة أعوام فاعتقني فبرهن عليه الدفع دعوى من يدين  
إذا قال بترائي كنت عبد ملكك منذ سبعة أعوام وانت ملكي  
الآن بترهن عليه تقبل ويبيع الحكم بحريته ويجعل ملكا للمورث  
ويبرأ عليه أن القاضي إذا قال في أول البيوع في شيوخ الزبائن  
فصار في سبيل الباب على فئتين أحدهما عتق في ملكه مطلقا  
بمنزلة حرية الأصل والقبضه فضا على كافة الناس من وقت  
التاريخ ولا يكون فضا قبله فليكن هذا إذا ذكر منك فان الكتب  
المشهوره خالية عن هذه النابت كذا حققه ملاحضه من باب  
الاستحقاق **واقضا بالوقف قيل كالحرية** يكون فضا على الناس  
كافة **وقيل لا يكون** كالحرية يسع فيه دعوى ملكه ووقف آخر  
**وهو المختار** قال في الخلاصة والقبضه بوقفية موضع هل يكون فضا  
على الناس كافة اختلف المسامح فيه وفي كتاب الدعوى مزمعا  
أن القتاوي الصعري ارض في يد رجل ادعى رجل أن هذه الارض وقف  
من جهة فلان على جهة معلومة وأنه يتولى ذلك الوقف وذكر الرابع  
وأثبت بالبيعة وفضي القاضي بالبيعة وفضي القاضي بالوقفية  
ثم جاز رجل وادعى أن هذه الارض ملكه وخفه تسع بخلاف العبد  
إذا ادعى العتق على انسان وفضي القاضي بالعتق ثم ادعى رجل  
أن هذا العبد ملكه لا تسع لأن القضا بالعتق فضا على جميع  
الناس بخلاف الوقف قال الصدر الشهيد رحمه الله لم ير  
لهذا رواية لكن سمعت أن فتوى الامام السيد أبي سجاد ع  
وفي رواية يدسمنس الآية الحلواني وركن الاسلام وعلى الصدوق  
رحمهما الله أن الوقف كالعتق في عدم سماع الدعوى بعد فضا  
القاضي بالوقفية لأن الوقف بعد ما ثبت بشرطه لا يبطل إلا  
في موضع مخصوص وهكذا في السوازل انتهى قال مولانا في بحره  
وصحح العمادي في المصوب أن القضا به ليس فضا على الكافة  
فتسع فيه دعوى الملك قال فقد ظهر بهذا أن القضا يكون  
على الكافة في الحرية والنكاح والنسب والولا خاصة وفي الوقف  
يفتقر على الأصح وقدم مولانا وكلا قبله نقلا عن الصعري  
من دعوى النكاح من كتاب الدعوى إذا فضي القاضي لاسان

بنكاح امرأة أو نسب أو بولاء غناقة ثم ادعاه الآخر لا تسع في آخر  
الباب الرابع والمائة من ادب القاضي انتهى وفي الفواكه البدرية  
لأن الفرس أن القضا بالوقف لا يكون كذا حتى تسع فيه دعوى الملك  
ووقف آخر قال وهو الصحيح هكذا نقلناه في رسالتنا المسماة  
بمسعفة الحكم على الاحكام **وبيت الرجوع المشتري على بايعه باليمن**  
**إذا كان الاستحقاق بالبيعة** لأن البيعة حجة منفردة كما سيأتي  
لنقدرة الماد إذا كان الاستحقاق **بأقرار المشتري أو بكتوله عن اليمين**  
**أو بأقرار وكيل المشتري بالحضومة أو بكتوله** فلا يثبت الرجوع  
باليمن لأن أقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي شرح ملاحضه  
معذبا إلى زيادات التي يكره حامدا للخاري المشتري إلا  
واستحقها رجل بأقرار المشتري أو بكتوله عن اليمين لا يرجع على  
بايعه باليمن فإذا أقام المشتري البيعة أن الدار ملك المستحق  
لا يرجع على بايعه باليمن لا تسع بيعة أما لو أقام البيعة على  
أقرار البائع باليمن ولو لم تقدر بيعة على أقرار البائع بها ذكر  
ولكنه طلب بيعة بايعه ما هي له في كانه ذلك لأنه يحتمل أن  
ينكح عن اليمين فيبيع بكتوله كالمقر ويسترد منه الثمن بعد  
ذلك كذا في العمادية **والبيعة حجة مقدرية** لأنها لا تصير حجة إلا  
بقضا القاضي وله ولاية عامة فينقد فضاوه في حق الكافة  
**لا لأفراد** لأنه حجة بنفسه لا يتوقف على القضا والمقر ولاية على  
نفسه دون غيره فيقتصر عليه كذا ذكره الذيلعي وظاهر أن معنى  
التقدي أنه يكون القضا بها فضا على كافة الناس في كل شيء فضا به  
بالبيعة وليس كذلك وإنما يكون القضا على الكافة والعقود كذا  
كما قدمناه ثم فرغ عليه بقوله **ولو استحققت مبيعة ولدت**  
**بيعة يتبعها ولدها بشرط القضا به** أي بالولد والمراد أنها ولدت  
من غير مولاهما وفي الكافي ولدت لا باستيلاءه ثم قيل يدخل  
الولد في القضا بالام لأنه تبع لها قيل فيشترط القضا بالولد  
وهو الأصح لأن محمدا قال إذا فضي القاضي بالاصل **وان أقر لها**  
المشتري أي الحارثة لرجل لا يتبعها ولدها فيأخذ المقر الحارثة  
فقط لأن الأقرار حجة قاصرة فثبت بقا الملك المحزبه ضرورة  
صحة الإخبار وقد اندفعت بأثباته بعد الانفصال فلا يظهر  
الاستحقاق في حقه ولهذا لا يرجع المشتري باليمن على البائع  
عند استحقاق المبيع بالأقرار ولأن المالك يقدر على أنشا  
الملك للحال فحمل أقراره به على ذلك بخلاف الشهور فالنظم



لا ينفردون على اثبات الملك فيها دفعهم للمحقق ان لم يكن ما كان  
له قبل ذلك فتكون اظهر الملك من الاصل فيستحقه بوايد  
وذكر في النهاية ان الولد انما لا يثبتها في الاقرار اذا لم يردعه  
المقر له اما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه له ولا خصوص  
للولد بل ان وايه البيع كلها على التفصيل وفي البرازية من فصل  
الاستحقاق واستحقاق الحارثة بعد موت الولد لا يوجب  
على المشتري شيئا كزوايد المقصود **منع التناقص** وهو كالي  
المصباح التناقص لغة يقال تناقص الكلام ان توافعا كان كل  
واحد نقض كلام الآخر في كلامه تناقض اذا كان بعضه يقضي  
ابطال بعضه انتهى وفي القاموس والمناقضه في النول ان تناقض  
كما يتناقض معناه اي يخالف انتهى ومعناه في علم المنطق  
اختلاف قضيتين بالنسب والاحباب بحيث يقضي انا ان  
تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وتماز تحقيقه يطلب  
من سروج الشمس للقطب والظاهر ان مراد القضاة به  
المعنى يكون **دعوى الملك** لان النفاذ لا يمكنه ان يحكم بالكلام  
التناقض اذا احدهما ليس باولى من الآخر فليست هذه  
اصل لفروع كثيرة مذكورة في الدعوى ولا بأس بمرادنا  
منها من ذلك ما في البرازية والجرم معزيا الى الظهيرية  
ادعي على رجل مقدار معلوما بانه دين له عليه وانكوه المدعي عليه  
مؤدعي ان ذلك المقدار عنده من حصة الشركة فانه لا يمنع  
دعواه لانه متناقض في كلامه ولو كان الامور بالعكس نسمع  
لامكان التوفيق لان مال الشركة يجوز ان يكون مينا لجرمه  
والدين لا يصير مال الشركة ومنها ما ذكره فيها ايضا رجل  
ادعي على اخوانه اخوه وادعي عليه الشركة فقال المدعي عليه  
لست هو ياخي مؤرمات المدعي وخلف اموال كثيرة فخا المدعي  
عليه يطلب ميراثه وقال هو ياخي لا يقبل ولا يقضي له بالميراث  
لانه متناقض ولو كان مكان الاخوة دعوى البقرة او الابوة  
والمسيلة يحالها يقبل ذلك منه ويقضي له بالميراث ومنها  
ما ذكره فيها ادعي عينا في يد انسان اخا لفلان وكلني بالحق  
فيها مؤدعي اخا له واقام البيعة على ذلك يصير متناقضا  
فلا يقبل بيئته ودعوى ايمانه مؤدعي بعد ذلك ايمانه لفلان  
ذلك بالخصوصية فيه واقام البيعة على ذلك قبلت بيئته  
ولا يصير متناقضا انتهى واقار دت الوقوف على كثير من

الفروع المتعلقة بهذا المصل فليكن بمراجعة كتب الفتاوى وقد  
وقع اختلاف فيسفر ان امكان التوفيق يكفي لدفع التناقض او لا  
بدون التوفيق ما لفعل ذكر القولين في الخلاصة وفي البرازية  
معزيا للمخبر ان ايه اختار ان التناقض ان كان من المدعي  
لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان كان من المدعي  
عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووفره  
والظاهر حجة في الدفع لاني الاستحقاق والمدعي مستحق والمدعي  
عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لا في الاستحقاق ونقلت  
ضاه ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان اتخذ كل الامكان  
وسيلتي لهذا الامر في تحقيق ان ساء الله تعالى لا يمنع  
اقض دعوى **الحريه** كما لمكانه اذا قام بيعة على ان مولاه  
قبل الكتابة فانه يتقبل بيئته والتناقض لا يمنع صحة  
في الحق لانه امر يجري فيه الخلاله امر يفرد به  
يا لا يعلم العبد اعترافه بشيء علم بعد ذلك لا يمنع ايضا  
**نسخ** للمخالفاته يبطل على الملوك وصورته لو باع  
رعنه وباعه المشتري من اخر ثم ادعي البائع الاول  
لشع دعواه ويطلب السر الاول والثاني لان النسب  
على العلوق فيمنحني عليه فيعذر في التناقض كذا في الروم  
معناح المفسرين قال ليست وارثه ثم ادعي انه وارثه  
وتبين الحجة نسمع لا تناقض في النسب بعقوبته انتهى **ولا**  
يمنع ايضا دعوى **الطلاق** لان الزوج ينزله وصورة كذا  
المراد اذا اختلفت من زوجها ثم اقامت بيئته انه كان طلقها فلا  
قبل الخلع فانه تقبل بيئتها ولها ان تسترد مال بدل الخلع وان  
كانت متناقضة لا استقلال الزوج بايقاع الثلاث عليها من غير  
ان يكون لها علم بذلك وليس المراد حصر ما يعني فيه التناقض  
المراد ان ما كان مينا على الخلفا فانه يعني فيه التناقض في ذلك  
ما في الظهيرية اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد  
على ذلك شهودا فليسوا الاس ولم يعلم ما صنع الاب ثم ادعي  
بائع الدار من رجل وسلمها اليه ثم ادعي الاستحباب الدار من  
المشتري ثم ادعي ما صنع الاب فادعي الدار على المشتري وقال  
انني اشترى هذه الدار من من نفسي في صغيري وهي ملكي واقام  
على ذلك بيئته فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض  
في هذه الدعوى لان استجارك الدار مني اعتراف منك ان الدار ليست



لك قد عواك الدار بعد ذلك يكون منك لنا فقص قال الصحيح انه هذا  
لا يصلح دفع الدعوى المدعى وان كان هذا تناقضا لان التناقض لا يمنع  
صحة الدعوى لما فيه من الحفا قال الاب يستعمل بالسر للصغير ومن  
الصغير لنفسه والاب لا علم له بذلك انتهى وفي البزارية معزيا  
الي الصغير استغري بغيره في منديل بغير علم له ولم يعرفه  
قال تقبل وفي الذخيرة قيل لا تقبل في المسائل كلها وفي العيون  
قدم بلدة واستغري واستأجره ان استأجره فابلا بانه دار  
ابيه مات وتركها ميراثا وكان يعرفه وقت الاستئجار لا يقبل  
قال والمقبول اصح كذا في البحر اقول ربما يشكك على هذا ملحق  
الغرامة المدعى به ليدبر الدين من الغرم من قوله لو انما امر  
او اقل انه لا يستحق عليه شيئا ثم ظهر بعد ذلك ان المقر له كان  
الامر والاقرار مستوفى الذمة من منزلة المقر والمقر لم يرد  
بذلك ولا يموت ابيه الا بعد الاقرار والامر الكهركن له  
بذلك ويعمل الاقرار والامر عمله ولا بعد المقر في ذلك  
وجه الشك ان الحفا هنا اتمته في مسيلة الدار  
كما لا يخفى ثم اعلم ان المتناقض الذي لا تتم دعواه اذا  
احد الكلامين فانه يقبل منه قال في البزارية معزيا  
الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بالذمة كذا ادعته قبل  
مقتضى امر من عليه فقال المدعى ادع به انك السبب وترك  
المطلق يقبل ويطلق الدفع انتهى وفيها معزيا الي المحيط ادعى على اخر  
عند غير الحاكم بالسيرة او لادعته ثم ادعاه عند الحاكم سلكا مطلقا  
ان ادعا السيرة من معروف لا يقبل وان كان ادعاه من رجل مجهول  
او قال من رجل المطلق عند الحاكم تقبل دلت المسيلة انه لا  
يشترط في التناقض كون المذايع في مجلس الحكم بل يمكن ان يكون  
التناقض في مجلس الحكم انتهى ثم ضرب على ما ذكر من الاصل وهو ان  
التناقض في دعوى الحرية معفو عنه فقال **قلو قال عبد الله**  
**اي لرجل يطلب شراء عبد اشتري فاذا بعد لئلا فاشتره اي**  
**الرجل العبد بئنا وعلامة فاذا هو اي العبد حر اي ظهر حر**  
**هنا لنا حاجة كالذي في قوله خرجت فاذا السمع حاضر لا يخفى**  
**قال كان البائع حاضر او غايبا غيبة مرفقة** يعني يدري ان هو  
**فلا شيء على العبد** لو جرد من عليه الحق وهو البائع **والاي**  
وان لم يرد البائع ابن هو **رجع المشتري على العبد** بالثمن  
اي حبيفة ونحوه لان المقر بالعوي به ضمن سلامة نفسه والمشتري

اعتمد

اعتمد على امره واقراره انه عبده اذا القول قوله في الحرية فيجعل ضامنا  
للمشتري ضامنا للثمن عند بقاء رجوعه على البائع دفعا للمعوز والعرض  
**رجع العبد على البائع** بالثمن اذا اظهر به لانه قضى دينه عنه وهو  
مستظهر فيه فلا يكون مستغنيا كغير الرهن اذا قضى الدين لتخلصه  
الرهن وعند ابى يوسف لا يرجع المشتري على العبد بشي لان ضمان  
الثمن بالمعاوضة او بالكفالة ولم يوجد واحد منهما فضا لا اذا قال  
المشتري او قال اما عبد واجر زيدا على ذلك فانه لا يرجع عليه بشي  
بالاتفاق كما صرح به النكاح واذا ذه اليه في شرح اكثر وغيره فان  
قلت يشكك مثلا على قوله اي حبيفة رحمه الله فان الدعوى شرط  
عنده لقبول الشهادة بالحرية تكون العتق حق العبد والتناقض  
فيه يمنع صحة الدعوى فكيف تقبل بيئته على الحرية بعد اقراره  
بالرق قلت قيل ان كان في حرية الاصل فالدعوى ليست بشرط  
عنده لتضمنه تخريم فزع الام لان المسلم واجب عليهم تعيين  
امه في حرية الاصل فيخرج على المولى وحرمة النكاح خوالة تعالى  
وفي حفرق ادبه تعالى الدعوى ليست بشرط كما في عتق الامة فلا  
يثرب التناقض ما نقا والجهنم على ان دعوى العبد شرط عنده  
في الحرية الاصلية والطاوية لانها حق العبد وهو الصحيح  
لكن التناقض لا يمنع صحة الدعوى وقبول الشهادة فيها  
لحنا الحال عليه وهو المعلق بعتق التناقض اما الحرية  
الاصلية فلان الصغير قد يجلب من دار الحرب ولا يعلم حرته  
ابويه او جريته احدهما باسلا مهما او باسلام احدهما فبها  
ويقتضيه ان يثق بغير الرق ثم يتبين له الحال بعد ذلك بنوعي الحرية  
ينفذ في التناقض واسا في العتق الطاري لان الرق يستبد به ويخفى  
على العبد وينفذ في التناقض بخلاف الرهن بان قال العبد اذ بقي فاني  
عبد فانهم فاذا اخرج حريته لا يرجع الميراث على العبد حال سوا كان  
الراهن حاضرا او غائبا لان الرهن ليس بمعاوضة الا ترى انه يجوز في  
موضع لا يجوز فيه المبادلة كتمن البصر ورأس مال السلم والمسألة فلا  
يمكن ان يجعل الاسرجه صما ذا للسلامة ما هو ضمن عتق المعاوضة  
كما اوقا السبل عن امن الطريق اسلك هذا الطريق فانه امن  
فسلكه فذهب ماله لم يضمن وكذا لو قال كل هذا الطعام فانه ليس  
بمضمون فاطلته مات غيرة انه يستحق العقوبة عند الله تعالى وبخلاف  
الاجنبي لانه لا يبعد بقوله لعدم اعتماده على قوله فلا يتحقق له الغرم  
وفي الخاتمة المعقود يرجع باحدا من امرين اما بعتق المعاوضة او بقبض



يكون للدافع كالوديعة والاجارة اذا اهلكت الوديعة والعين المستأجرة  
مخرجاً رجل واستحق العين وصحن المودع والمستأجر فاك المودع والمستأجر  
يرجع على الدافع ما ضمن وكذا كل من كان بمغناهما وفي الاعارة والهبة لا يرجع  
على الدافع ما ضمن انتهى **باب عتار المبرهن انه وقت محكوم بلزومه**  
**قبل والا** اي وان لم يكن محكوما بلزومه لا يقبل البرهان لان  
مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتناق كذا في فتح القدير وهكذا  
اعتمد مولانا صاحب البحر فيه وما اعتمد الشيخان رحمهما الله  
تعالى من التفصيل بقوله العمادي في فصوله عن تناوي وسيد الدرس  
وقد مر قبله اختلاف في قبول البيعة على ذلك ثم قال والى القول  
الصدر الرشد رحمه الله تعالى وقال القفيه وقال بعض النام  
لا تقبل البيعة ولكنها لا ناخذ به وفي الخلاصة والبرازية تقبل  
البيعة وان لم تصح الدعوى وهو المختار وفي خزانة الاكليل ضعيف  
ثم قال كنت وقتها افا واقام البيعة على ذلك تقبل وينقض البيع  
وبه ناخذ والذي يلي صوب القول بعدم القول وينبغي ان يقول على  
ما اعتمد الشيخان اعني الشيخ **كأن** الدين ومولانا صاحب البحر  
من التفصيل **استريسيان** ولم يقضه حتى **ادعاه اخر**  
انه له لا تشتم دعواه بدو **وخضر البايع والتمني** لان الملك  
للمشتري والبيد للبايع والمدعي يدعيها فشرط القضاء عليها  
حضورهما ولو قضى له بحضورهما ثم برهن البايع والمشتري على ان  
المشتري باعها من البايع ثم هو باعها من المشتري قبل ولم يصح  
لانه يقرر التضا والملاوك ولا ينقضه ولو وضع القاضي البيع بطلب  
المشتري ثم برهن ان المشتري باعها منه ياخذها وينبغي له ان  
يعود اليه البيع المتقضى ولو قضى المشتري بعد ايلامه ثم برهن البايع  
البيع المشتري منه بعد الفسخ تبقى الامة للبايع عندنا في حنفية  
وليس له ان يلزمها المشتري لنفوذ القضاء بالفسخ بالظنا وظاهر  
عنده كذا في فتح القدير لا عبرة بتاريخ العينة **فلو قال المشتري غاب**  
**هذه منذ سنة** فقال **البايع في بيعة** انها كانت منكالي منذ  
**لاشتمد الخصومة** ذكر صاحب المحيط في دعوى فتاواه المتفرقة اذا كان  
يبرجل حمار وجاء اخر وادعي انه حماره واقام البيعة وحكم له القاضي ووقع  
له سجلا ليرجع على بايعه فلما اراد الرجوع على البايع قال البايع للمشتري  
منه كرمه غاب هذا الحمار منك فقال البايع للملاوك افا اقيم البيعة  
الحمار كان في ملكي منذ سنتين لا تشتمد في الخصومة بهذا وكذا في باب الدعوى  
والبيانات استحق دابة من يد انسان وقال المشتري في دعواه غابت الدابة

منذ سنة فنقل ان يقضى للمشتري اخذ المشتري عليه البايع الفسخه فاقام  
البايع بيعة ان الدابة ملكه منذ عشر سنين نقض القاضي بالدابة للمشتري  
لانه ما ذكر تاريخ الملك وانما ذكر عينة الدابة فبقي دعواه الملك من غير تاريخ  
والبايع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لانه تلقى الملك من جهة  
فصار كان المشتري ادعي ملك بايعه بتاريخ عشر سنين غير ان التاريخ لا يبرهن  
به حالة الاقرار عندنا في حنفية رحمه الله فستطاع اعتبار ذكر التاريخ  
وفي الدعوى في الملك المطبق ففقد الدابة للمشتري والله اعلم كذا في الفصول  
**العمل بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع عند الاستحقاق**  
قال في الفصول وذكر في فتاوي العمادي استريسيان وهو يعلم انه ليس  
بملك البايع ثم استحق الرجوع فلو اقام البايع بيعة ان المشتري اقر بعد  
المشاهدة ببيع المشتري لا يبطل حق الرجوع بالثمن وفي القية من باب  
في الاستحقاق اقر بعين صريحاً انه فلان ثم استراه منه ثم استحققت  
والاصح انه يرجع بالثمن على بايعه وقيل لا يرجع والمقصود هو الاول  
ثم علم بعلامته سرهه وقال اقر بالملك للبايع بغير استحقاق من يده  
يرجع بالثمن لم يبطل اقراره حتى لو وصل بغير ذلك الى يده يستحب  
فاثاته يوم يتسلمه اليه بخلاف ما اذا استراه ولم يقوله بالملك  
لان نفس الشراء ان كان الاقرار بالملك لكنه يحتمل خلافاً في الضرر به  
انتهى **الحكم القاضي بحل الاستحقاق انه كتاب كذا بل لا بد من**  
**الشهادة على مضمونه** يعني اذا استحق دابة من يد المشتري  
بخاري وقضى المشتري عليه المحل ووجد بايعه بسرقة واد  
الرجوع عليه بالثمن واظهر محل قاضي بخاري واقام البيعة ان  
هذا كتاب قاضي بخاري لا يجوز تقاضى بسرقة ان يعمله به  
ويقضى برجوعه بتمنه ما لم يبرهن ان قاضي بخاري حكم على المشتري  
عليه بالرابية التي استراها من هذا البايع وحزها من يد  
المشتري عليه وهذا لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتراف  
على نفس المحل بل بشرط ان يشهدوا على قضا القاضى بما قصر  
في المشتري عليه كذا في الفصول **الحادية كذا** اي مثل ما ذكرنا من  
**نقل الشهادة والوكالة** المراد بهما سواء هما المحاضر والسجلات  
والصكوك فان نقل منها تحت الشهادة على مضمون المكتوب لان  
المقصود نكاحاً كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف  
نقل الوكالة والشهادة فان المقصود بهما حصول العلم  
للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطرفين كذا اذا كان  
الخصم كافراً **ولا يرجع في دعوى حق مجاويل من دار صريح على**



شي واستحق بمقتضاها الجواز ان تكون دعواه فيما تتي وان قل فادام في يد  
شي لم يرجع ولو استحق كماله ادلا الدار التي ادعاها **رد كل العوض**  
للمشتق باخه اخذ عوضا عما لا يملكه فيرد **واستفاد منه صحة**  
**الصالح عن مجهول وعدم اشتراط صحة الدعوى** يعني ان  
سما تقدم من الحكم شيان احدهما ان الصالح عما المجهول جاز لان  
لا يفتني الى المنازعة الثاني ان صحة الصالح لا تتوقف على صحة  
الدعوى لصحته هناك ولها حتى لو ردها لم تقبل الا اذا ادعى  
اقرار المدعي عليه فيد بالمجهول لانه لو ادعى قدرا معلوما كونهما  
لم يرجع ما دام في يده ذلك القدر وان بقي اقل منه رجع بحساب  
ما استحق وفي جامع الفصولين سراه فبني فاستحق نصفه وورد  
المستحق ما بقي على البايع فله ان يرجع على بايعه بثمنه ونصف  
قوته البنا لانه معذور في المضى ولو استحق نصف المبيع فلولا ان  
البنا في ذلك المضى خاصة رجع بقوته البنا ايضا ولو كان البنا في  
النصف الذي يستحق فله ان يرد البنا ولا يرجع بشي من قوته  
البنا ولو شري نصفه مساعا فاستحق نصفه قبل الفسخة فالبيع  
نصفه الثاني ولو استحق بعد الفسخة فالمبيع نصف الباقي وهو  
الربع سبيل بعضهم عن شراء ارضا فيها اشجار حتى دخلت بلادكم  
فاستحق الاشجار هل لها حصنة من الثمن قال لا كما في ثوب فمن وقت  
وبردعة الى الخمار فان ما يدخل فيها لاحصته له من الثمن انتهى  
**ورجع المدعي عليه حصته في دعوى كلها ان استحق شي منها** صورته  
ادعى كل الدار فصول على شي لانه فاستحق بعضها اي بعض الدار رجع  
بخصته لان الصالح عامية وقع على كل الدار فاذا استحق منها شي  
ان المدعي لا يملك ذلك القدر فيرد بحسابه من العوض لو صلح من  
الدناين على الدراهم وتبعضها اي الدراهم بعد الفسخ ورجع بالدائنة  
لان هذا الصالح في معنى الصرف فاذا استحق البذل بطل الصالح فوجب  
الرجوع كذا في شرح العنبر للاخضر والله تعالى اعلم **هذا**  
**باب في بيان احكام السلم** لا يخرج من انواع  
البيع الذي لا يشترط فيه قبض العوضين او احدهما شاع في بيان  
ما يشترط فيه ذلك وقدر السلم على الصرف تكون الشرطية  
فقبض احد العوضين فهو بمنزلة الفرد من المركب وهو في اللغة  
عبارة عن مخرج بيع يجعل فيه الثمن كذا في العناية وفي القاموس  
السلم بالتحريك السلف انتهى وشبهه في الصحاح اسم الرجل والطعام  
اسلف فيه وفي البحر قال وفي المصباح اسم في البيع مثل السلف وذا

ومعني

ومعني واسلمت اليه بمعنى اسلفت ايضا انتهى وفي المصباح اه الفترة  
فيه للسلب اي زال سلطنة الدراهم بتسليمها الى منفس لا موجد  
وفي الفقه هو بيع اجل وهو المسلم بينه **باجل** وهو من المال قال في العناية  
وفي اصطلاح الفقهاء هو اخذ عاجل باجل قتل فهو بالمعنى اللغوي الا ان  
في الشرع اقتضت به زيادة شرايط وروايات السلفه اذا بيعت بشي  
موجد وجده فيه هذا المعنى وليس يسلم ولو قيل بيع اجل باجل  
لان دفع ذلك انتهى **وركنه ركن البيع** من الايجاب والقبول بان  
يقول رب السلم لاخر اسلمت اليك عشرة دراهم في كرحضة  
او اسلفت فقال لاخر قبلت **ويسمى صاحب الدراهم** **رب السلم**  
**والسلم** **ويسمى الاخر المسلم اليه والحظمة مثلا المسلم اليه** وفي البحر يعتقد  
باعتقالي البيع على المصحح المختار للمعنى انتهى **وحكمه** اي السلم **يثبت الملك**  
**للمسلم اليه** **ورب السلم في السلم والسلم فيه** اي يثبت الملك للمسلم  
اليه في الثمن ورب السلم في السلم فيه على طريق اللق والشر المذهب  
ويذكر على كونه عقدا مسكروعا الكتاب والتمتة اما الكتاب فقوله  
تعالى يا ايها الذين اذناستم يدين الى اجل مسمى فالتبوه معناه  
اذ انما لم يدين موجد فالتبوه قوله مسمى الاعلام بان من حق الاجل  
اعا يكون معلوما ووجه الاستدلال كما في العناية ما روي عن  
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما استمدان الله اجل السلف  
المضمون واترك فيها اي في السلف على ما قبل المداينة اطول انة  
في كتابه وتلى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قاتلتم بين الامة  
فاقتل هذا الاستدلال بخصوصة المسبب ولا معتبر اية قلنا  
عموم اللفظ ينشأ وله وكان الاستدلال به واما السنة فما روي  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع ما ليس عند  
الانسان ورجح في السلم والقياس يابي جوازه لانه بيع العدم  
الى المبيع هو المسلم بينه لكننا تركناه بالحق انتهى **وبه السلم فيها**  
**امتنع ضبطه** اي مقدار اعم من الكيل والوزن والذرع  
**ومعرفة قدره** اي جودته ودرجته وحقوقه لانه لا يفيض الى المنازعة  
وفي الفتنة السلم في الصب الغل في وقت كونه حصره لا يبيع  
والسلم في التفاح الشامي قبل الادراك يبيع لانه يسمى تفاحا انتهى  
**لكيل ووزن ممن** احتوا من الدراهم فلهما من الوزن  
لكنها ليست بمتممة بل ايمان فلا يجوز فيها السلم **وعده** **ويقتار**  
**كمن** **ويجن** **وقلرو** **وليس** **واجر** **لمن** **معين** ومن العدي القنارب  
الكثري والمشمس والتمس كما في البحر مغزيا الى لوق اكثرا يبي



واللهين بكسر الباء هو الطرب التي وسوط في الخلاصة ذكر المكان الذي يعمل فيه اللبن وفي الذخيرة لوباع اجرة من لبن ليرجى من غير اشتارة لان اللبن من المعدود والتقارب باعتبار قدره ومن التقاد باعتبار نضجه فاعتبر الاول في السلم للمخاض واعتبر الثاني في البيع والآخر بضم الجيم ونشيد الرابع المداشر من التفتيش الواحدة اجرة وهو عرب وهو اللبن اذا طبع كذا في الصباح واللبن بكسر الباء قال اللبن والمليب ايضا كذا في الصباح والمواد الاول **وذكر في كثر بين قدره** كعشرين ذراعا ملاء **وقصة** اي من قطن وكتاك او مركب منها وهو اللحم او الكتير وكذا ذلك وصنفه كعمل السام او الروم او زيرا او غير ذلك يصير معلوما بذكر هذه الاسماء فلا يوردي الى النزاع **ورقة او غلظة ووزنة ان يبيع به** اي بالوزن لا يبيع لم في عوردي **مناوت** وهو ما تناوتت **كبيخ وقع** در مان وروس وكارع وسفرجل درر وجوه وحنشب فلا يجوز السلم في شئ منها عدد التقاوت الاداء ذكرنا بطا غير مجرد العدد كطولا وغلظ وغير ذلك ومن التقاد الجوالق والفرافلحون الابدكر سميات ولجافوه في الباد بخان والكاعد عدد الاهدار التقاوت وفي فتح القدير وفيه نظرا ورجل على كاعرب غالب خام واللاجور وكون اباد بخان ينفذ التقاوت لعله في باد بخان ذيلاهم وفي ديارنا ليس كذا كخلافت يبيع النعام وجوز الهند لا يستحق شئ منه بالاسلام بخلاف يبيع الدجاج والجوز السامي والرجل لعدم اهدار التقاوت ويشترط مع العدد بيان الصفة ايضا في شرح السام فلوا سلم في يبيع النعام او جوز الهند جاز كما جاز في الاخرين وعلى اني حسنة انه منععدا في يبيع النعام لتقاوت المالبية وهو خلاف ظاهر الرواية والوجه ان يطر العرض في عرف الناس فان كان العرض في عرف الناس في ذلك المرف حصول القشر ليتخذ في سلاسل القناديل كافي ديار مصر وغيرها من الامصار ويجب ان يعمل هذه الرواية فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد الا مع تعيين المقدار واللون من تقار المياض او اهدار وانتهى **وبمع السلم في حمله** مبيع في المرف سمك مبيع ومملوح وهو نقد مبدل في فيه الملم ولا يقال مالم الا في لغة رديئة ولا عبوة بقول الراجل بصريه تزوجة بغير بطمها المالم والطرب لانه مولد لا يورث بلقنة فلان بعض العامة كفي بذلك حجة لفقها كذا في العناية والمالم هو الذي شئ بطنه

ماليته

وجعل

وجعل فيه الملم انتهى **ويصح في سمك طري حين يرجع غير مقيّد بوقت دون وقت** حتى لو قلنا في بلد لا ينقطع بحره مطلقا **وزنا وضربا** اي بزنا **سليم** فينقل الملم والطري لا **اعددا** لان الملم فيه وهو القدير لا ينقطع وهو معلوم يمكن ضبطه ببيان قدره بالموزن وبيان نفعه بان قال بورلي ادري او يحتاج او غير ذلك في المسمك المصرية والقرية ولرصد ارجاز وزنا وكيل قال في البحر معزيا الى المضاع الصحيح ان في الصغار منه يجوز وزنا وكيل وفي الكبار روايتان انتهى ومثله في المجتبى لا يصح السلم في **حيوان واطرافه** اما الحيوان فلتقاوت احاده لانه وان امكن ضبط اظاهره لا يمكن ضبط باطنه وكذا استقراره فاسد ولكنه مضمون بالقيمة مملوك بالفتق حتى لو كان عبدا فاعتقه بحره لكونه مملوكا ذكره الاسيحا في كذا في البحر اطلقة تشمل الاذن وغيره وقد صحح انه عليه الضلالة واللام من عن السلف في الحيوان رواه الخليل وصححه وشمل الصافي وروان لم يكن منها تقاوت لان الاعتبار في المصوص عليه ليس النص لا ليعني وهو لم يفصل كذا في الكافي فان قلت لا يستلزم كلامنا فيما اذا لم يشترط حياته اما اذا شرطت فلتا ان تمنع صحته كما افاده الكمال لدخوله حينئذ تحت الحيوان والله اعلم واما اطرافه كالكراس والكارع فلتخص التقاوت وقيل عندهما يجوز والكارع جمع كراع للشارة والمقدري جمع على كراع ايضا ولا يجوز **في حطب بالوزن ورطبة بالخزر** لانه يجزى لا يوزن طوله او غلظه **الا اذا ضبط بما لا يوردي الى نزاع** بان بين الحبل الذي يشد به الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يوردي الى النزاع جاز ولو قدر الوزن في الكل جاز في الديار الغربية فتاوى في حواشيهم في مرفع من الحطب الوزن يجوز الاسلام فيه واما وهو اطلب كما افاده في فتح القدير **وجوه وخزر** لتقاوت احاده **الاصغار اللولو** ولو كانت **تناع وزنا** يجوز السلم فيها وزنا لاها تناع به فامكن معرفة قدرها والخزر بالتحريك الذي تنظم الولد خزره وخزرات الملك جواهر تاجه ويقال كان الملك اذا ملك عامر بدت في تاجه خزره ليعلم عدد سني ملكه كما في القاموس ولا يصح السلم ايضا في **منقطع** لقوت شرطه ويوان يكون موجرا لمن حين العقد الى حين الحبل بكسر الخاء مصدر ميمي من المرحا حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجرا عند الحبل او بالعكس او منقطعاً بينهما بين ذلك لم يجز لانه غير مغرور التسليم لقوم موت المسلم اليه فيجمل



الاجل وهو منقطع فينقصر رب السلم وحدا لا تقطع ان لا يوجد  
 الاسواق التي يباع فيها وان كان في البيوت ولو انقطع من الذي  
 الناس بعد الحكم قبل ان يور في السلم فيه فرب السلم بالخيار ان ينافي  
 العقد واخذ راس ماله وان شا ان يقر وجرو وفي الجرد معزيا الى البيوت  
 عن مدسوط الى اليسر ولو انقطع في اقليم دون اقليم لا يصح السلم  
 في الاقليم الذي لا يجر فيه لانه لا يمكن احضاره الا بمسقة عظيمة  
 فيجوز عن التسليم حتى لو اسلم في الرطب بخاري لا يجوز وان كان  
 يوجد بسجستان انتهى **ولا في السلم ولو كان المحرم منقرا** عن راس  
 خفيفة وقال لا يجوز ان ابيع حنطة وربعه وسنه وموضعه وصفته  
 وقدره كسنة وخض من سمن من الجنب او الفخذ مائة وطل لانه  
 موزون معنوط الوصف فصار كالابنة والسهم بخلاف لم الطير  
 فانه لا يقدر على وصف موضع منه وله انه يختلف باختلاف كبر العظم  
 وصغره فيؤدى الى المنازعة وفي منقوع العظم روايتان والاصح  
 عدمه وثنا اطلقت في المختصر بنوا لصاحب الكتر ومن صرح بان  
 الاصح عدم الحرام وفي مخلوع العظم الاكل في العنابة ومولا لاصح  
 الجرد منه بنوا للامام الذي قال ان يبيع لانا الحكم اذا علم  
 بغيره لا ينبغي بانتفا واحدهما الماعرف في موضعه وفي الحقايق  
 والعيون الفتوى على قولهما وهذا عجايب الاصح من ثبوت الخلاف  
 بينهم وقد قيل خلاف تمنع الامام الاعظم ابي خنيفة فيما  
 اذا اطلق السلم في السلم وقولهما فيما اذا ابينا واذا حكم الحاكم بكون  
 صح اتفاقا في البرازية ولا يجوز السلم في الدبس قال في قوله  
 التناوي من كتاب الاخارة لو جعل الدبس جرة في الاجارات لا  
 يجوز لانه ليس من ذوات الامثال لانه الفا وعملت منه  
 ولهذا لا يجوز السلم فيه ولا يجب في الزمة حتى لو كان عينا جاز  
 انتهى **وكيف لا في السلم** اي لا يصح لاحتمال الصياح فتنع التراء  
 خلافا لبيع حالا قد يكون مجهولا لانه لو كان معلوما لكان جازما  
 وليست شرط ان يكون المكيل مما لا ينقص ولا يفيض كالقضاء وانما  
 الحراب والزئيل فلا يجوز التكيل بهما وعن ابي يوسف الجواب برب  
 الماء والمعامل وهو ان يشتري من سقي كذا كذا قرية من ماء النيل  
 وغير ذلك مثلا بهذه القرية وعينها جازا لبيع ومقتضى القاعدة  
 المذكورة ان لا يجوز اذا عين بهذه القرية ولكن مقدارها كذا في بيع  
 القدير وفي القنية السلم في الماء يختلف منه فان كان موصفا جرت  
 العادة فيه بالسلم وذكر السرايط صح انتهى **وكيف لا في السلم**

**وبرقرية ومثله تعيينه** اي لا يصح لاحتمال ان يقر بهما انه فلا  
 يقدر على التسليم واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ارايت اذا  
 منع الله تمتق هذا البستان بمر يستحل احكم مال اخيه فانه مفناه  
 انه لا يستحق لهذا البيع شيئا ان لم يخرج ذلك البستان شيئا كان 2  
 في بيع مئة هذا البستان عزلا لا يفسخ ولا يصح بخلاف ما اذا اسلم  
 في حنطة صغيرة او سامة فان احتمل ان لا يثبت في الاقليم  
 برمته صغيرة فلا يبلغ الغرر المانع من الصحة ولذا فانه بالقرية  
 نما وقع في اكثر احترار الاعين الاقليم وتعيين البستان لنفسه الخلة  
**الاذا كانت النسبة** اي نسبة التمر الى الخلة **بيان الصفة** لا تعيين  
 الخارج من ارضها بعينه كالخراي بخاري والضيافي وهي قرية حنطتها  
 حيث بقرغافة لا بأس به وكالقصري والمري بديارنا لانه لا يراد  
 خصص الثابت هناك بل الاقليم ولا يتوهم انقطاع الحنطة  
 هناك لانه اقليم وكذا اذا قال من حنطة ههنا بريد ههنا فاما  
 ولا يتوهم انقطاع طعام اقليم بكامله فالسليم فيه وفي طعام العراق  
 والمسامر سواد في الخلاصة وغيرها لو اسلم في الحنطة بههنا لا  
 يجوز وفي ثوب بههنا وذكر شروط السلم لان حنطتها يتوهم  
 انقطاعها اذا الاضافة لتخصيص المنفعة فحصل السلم في موهوم  
 الانقطاع بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان الجنس او النوع  
 لا لتخصيص المكان ولو اقي السلم اليه يتوهم هروبي يبيع في غير  
 ولاية ههنا من جنس الهروبي يعلى من صفته وموته بخير  
 رب السلم على قوله فظهر ان المانع والمقتضى اللفظ فان يقول  
 كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز ولا فلا كذا في فتح  
 القدير ثم قال وفي شرح الطحاوي لو اسلم في حنطة حريثة قبل  
 حرونها فالسليم باطل لانها منقطة لصحة السلم في الحال ولو كان  
 موجودة وقت العقد الى وقت الحول شرط صحة السلم انتهى  
 وفي الجوهرة لو اسلم في **حنطة** حريثة او في **درة** حريثة لم يجز  
 لانه لا يدري ان يكون في تلك السنة شيئا ام لا انتهى **وشرطه** اي  
 شرط خواتم السلم لتسقة اسيا ذكرتها مما بينة **الاول** **بيان الجنس**  
 كالحنطة والتمر وقيل بيان الجنس كقوله في صغيري او بحري  
 وهذا ليس ببيان الجنس ما ذكرناه والذي ذكره من التباين  
 هو النوع ذكره القسبي **والثاني** **بيان النوع** كالسليمية والحليمة  
 في الحنطة والبري والمكتم في التمر **الثالث** **بيان الصفة** كقوله  
 الى شهر وخمسة وقال السنا في الاجل ليس بشرط لانه عليه الصلاة

والقرية



والسلام وحفر فيه مطلقا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في آخر  
 الحديث الى اجل معلوم واما نقدره الى النفاذين وقيل ثلاثة  
 ايام مر واه الطحاوي عن اصحابنا اعتدوا بشرط الخيار وقيل اكثر  
 من نصف يوم وعن اكثر من انه ينظر الى مقدار المسلم فيه والى عدد  
 الناس في التاجيل في مثله فان اجله كان مقدرا بما يرجع الناس  
 في مثله جازوا الاطلا والفتوى على ما ذكرنا بقولنا اي اقل  
 الاجل في السلم روي ذلك محمد لان ما دونه عاجل والشهر  
 وما فوقه اجل وفي الجرد بعد ذكره الاقوال المقدمة قال وما  
 في الكتاب يعني التقرير الاصح وبه يفتي قال وفي النهاية  
 وقال الصمد الشافعي طريقته المطرقة والصحيح ما رواه  
 اكثر من انه مقدرا بما يمكن فيه تحصيل المسلم فيه انتهى فقد  
 اختلف الفقهاء لكن العقد ما في الكتاب وفي فتح القدير بعد  
 نقل صحيح التمهيد وهو جدير ان لا يصح لانه لا ضمان يتحقق  
 فيه كذا عن اكثر من رواية اخرى انه ينتظر الى مقدار المسلم  
 فيه والى عدد الناس في التاجيل مثل كل هذا فيفتح فيه المنازعان  
 بخلاف المقدار المعين من الزمان انتهى قال شيخنا بعد حكايته  
 لكلام اكمال اقول وهو جدير بان يصح ويقرر عليه فقط لان  
 من الامور ما لا يمكن تحصيله في شهر فيؤدي التقدير الى عدم  
 حصول المقصود من الاجل وهو التدرج على تحصيله انتهى  
 قلت كلام شيخنا هنا جدير بعدم القبول لانه انما يتجه  
 لو كان الزمان ينفذ بالشهر بوجوب التقدير به وبمفعول التقدير  
 بالزمان وليس فلا بد من اذالم يحصل في مدة الشهر وانما  
 ما يارة عليه جازا لما نفع من ذلك اصلا فلا موقع لتدبره  
 فيؤدي التقدير الى عدم حصول المقصود من الاصل الى الاجل  
 وفي الحاشية القديسي ولا بأس بالسلم في نزع واحد بما يكال في الزمان  
 على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت اخر ولا يجوز  
 السلم الى اجل مجهول **ويقال اجل موت المسلم اليه الامور**  
**السلم لان الاجل لا يبطر بموت رب الدين فهو خلا المسلم فيه من الزمان**  
**على الاطلاق الاجل والشك في بيان قدره لا سيما اذا كان العقد**  
**على تقديره كليل وموزون وعقد وغير متفاوت** من اجل ان حقيقة العقد  
 لا تحتاج الى ذلك اذا كان معينا لانه صار معلوما بالاشارة كما في المثل  
 والاجرة ولو ان جماله قدره لا سيما ان قدره تقضي الى جماله التسليم فيه  
 بالان يتفق بعضه ثم يجد بالباقي عيبا فيرده ولا يتفق له المسلم

كما في

في مجلس العقد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره ولا بدري  
 قدره فيفضي الى جماله المسلم فيه فيجب التدرج عن مثل السابغ بيان  
**مكان الايقاع** اي ايقاع السلم فيه **فما** اي في الذي له حمل وموتة من الاشياء  
 اي اذا كان مما يخرج نقله الى اخره والحمل بالفتح انتقال قال في النهاية  
 يعنون ماله نقله بخارج في حمله الى اخره واجز حمال والموتة الكلفة  
 وقالا لا يحتاج الى تعيينه وبسببه في موضع العقد لان التسليم موجب العقد  
 فيتعين له موضع وجوده كما في البيع ولهذا يجب تسليم واستعمال السلم  
 في ذلك المكان فكذا الميراث الاخر كذا العقد بوجوب المساواة لانه السبب  
 الموجب للاحكام المتعلقة به والتسليم من جهة فتنعين له موضع  
 وجوده دلالة ما لم يعين ماله مكانا اخر بالنسبة فتنعين له ذلك  
 المكان لانه يفرق الدلالة ولا في حقيقة ان تعيين مكان العقد كما  
 بالنسبة صريحا او ضرورة وجوب التسليم عليه في الحال ولم يوجد  
 اذا السلم لا يجوز الامور لا يكون التسليم متاخرا ضرورة بخلاف البيع  
 والاتلاف والعرض لانه واجب التسليم في الحال فتعين موضع  
 وجوب التسليم ضرورة ولانه لو عين مكان العقد لما جاز تغييره  
 بالشرط مكان البيع في حق العين وكفيع مكان العقد فيما اذا  
 عقد في جهة البحر ومصادره لا يخفى فاما الميراثين ولم يعين مكانا اخر  
 في جمل لاجمالته فاحتمل فيؤدي الى المنازعة ففسد كما خلت  
 الصفة لان ثمة ماله حمل وموتة تحتل باختلاف الاماكن كما تختلف  
 باختلاف الصفة الاثرى ان الخطب في المدن اعلا منه في القرى  
**شرط الايقاع في مدينة كذا فكل محل لها سوقه** اي في الايقاع **حق له**  
**اوقاه في محلة منها بوجه** وليس له ان يطالبه في محلة اخرى  
 كذا في المزارية وفيها قبله شرط حمله الى منزل رب السلم بعد الايقاع  
 في المكان المشرط لا يصح اجتماع الصفتين الاحراز والتميز  
 وشرط الايقاع خاصة او الحمل خاصة او الايقاع بعد الحمل جائز بشرط  
 الايقاع بعد الايقاع على قول عامة المسايخ كشرطه ان يوفيه في محله كذا  
 ثم يوفيه في منزله ولو شرط بعد الايقاع او الحمل بعد الحمل ثم يجز في بعض  
 النوازل بشرط الحمل بعد الحمل بوجه لان الحمل لا يوجب الملك لرب السلم  
 فلا شرط الحمل ثانيا كما كشرطه مرة وكذا الايقاع بعد الحمل والايقاع  
 له بيان والشرط ذكره صار الايقاع الاول منفسخا انتهى **وما** اي والذي  
 لا حمل فيه كسك وكافور وصفا ولو لم لا بشرط خاصة **بيان مكان**  
**الايقاع** ويوفيه حيث شاء مضافا الى كون في الاجازات وهو الاصح  
 لان الاماكن كلها سواء في البحر والوعين فيما ذكره **مكانا** قيل لا يتعين



وقيل يتعين في الجمع كذا في فتح القدير وصح في المحط انه يتعين موضع  
العقد فيما لا محل له لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن قال الكاظمي  
قيمة في المصير بكثرة الرغبة في المصير قلتها في السواد انتهى **المشروط**  
**انما من قبض راس المال قبل الافتراق** اي قبل افتراق المتفاضلين  
لان المسلم اخذ اجل بياجل وذلك بالنقض قبل الافتراق كما في المصير  
ولا فرق بين ان يكون راس المال مما يتعين ابل وقال قبل الافتراق  
ولم يقل في المجلس فذلك على ان القبض في المجلس ليس بشرط وفي البرازية  
وان مكنا الى دليل او سارافر نسخا او كثره سلم جاز وانما احداهما  
او فاما لم يكن قرضه ولو اسلم علة في كثره لم يكن الدراهم عنده  
فدخل المنزل لمخرجه ان نزارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث  
يراه لا وصحت الكفالة والحالة والارتقاء براس مال المسلم انتهى  
**وهو شرط بقايم على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها** اي بوصف  
الصحة قال في البحر وظاهر كلامه يعني صاحب الكفر انه شرط بقايم  
على الصحة فينفذ صحيحا بدونه ثم يفسد بالافتراق بلا نقض وباني  
فان في الاختلاف في المصير **ولو الى المسلم اليه قبض راس المال الاجير**  
**عليه** ذكره في الخلاصة وفي الواقعات ابا عبد الله موصوف  
في الغزاة فان لم يضرب المئوب اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في  
الذمة الا سلبا فالاجل شرط فلو ضرب الاجل جاز لوجود شرطه ولو  
افتراقا فتل قبض العقد لا يبطل العقد لان هذا العقد اعترضه سلبا  
في حق الثوب بيبا في حق العبد ويجوز ان يعتبر في عقد واحد حكم  
عقدين كما في الهبة بشرط الموصى وكما في قول المولي لعبد ان ادبت  
الى انفا فانت حرا عنتر فيه حكم اليقين وحكم المعاوضة انتهى  
والشرط التاسع الذي لم يذكر في المختصر هو القدر **على تحصيل**  
المسلم فيه وفي الرمز مزييا الى العناية شرائط صحة البيع سبعة  
عشر استثنى في راس المال واحد عشر في المسلم فيه اما التي  
في راس المال فاحدها بيان المجلس انه دراهم او دنانير او من سائر  
الوزونات كالحرير والقطن او من الكيليات كالحنطة والشعير  
الثاني بيان الاغواع انما بخارية او سمرقند اذا كان في البلد  
تقود مختلفة الثالث بيان الصفة من الجودة والرواة والكم  
الرابع اعلام قدر راس المال وقدر مربيان الخامس كون الدرام  
والدنانير منقذة عندي اجنبية وعندهما للمصير بشرط وهذا انما  
على مسيلة اخرى وهو ان المسلم اليه اذا وجد اكثر راس المال زبوا  
قرده واستبدك في مجلس الرول فيفسد السلم في المرد وعندي اجنبية

خلافا

خلافا لهما واستقر الانتقاد احتراز عن النصار وهما لم يشترطاه  
والسادس تحيل راس المال ونقضه قبل الافتراق بايدائهما سواء كان  
راس المال عنما او دينا وقال مالك رحمه الله لا يشترط التحيل ان كان  
عنما وان كان دينا يشترط في قول وفي قول يوما او يومين وفي المصير  
يشترط قبل الافتراق بايدائهما اجبا عما سوا كان عنما لا تبرر المصير  
او دينا كالدراهم ودنانير وما التي في المسلم فيه فاحدها بيان المجلس  
والثاني بيان النوع والثالث بيان الصفة والرابع اعلام قدر راس  
مال المسلم فيه انه كراو قفيز بكل معروف عن الناس والخامس ان لا  
يشمل البديلين احدهما صفي غلة ربا الفضل وهو القدر المتفق والمجلس  
لان حرمة الدماء يتحقق به والسادس ان يكون المسلم فيه مما يتعين  
بالتيقن حتي لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير وفي القير لا يجوز  
على قياس كتاب المصير لانه الحق بالمصير وبديجوز على قياس  
رواية كتاب المشركة لانه الحق بالمصير وهو رواية عن ابي  
لوسيف السابع الاجل والثامن ان لا ينقطع والتاسع ان يكون العقد  
باتا ليس فيه خيار المشروط والعاشرون مكان الايقاف فيما لا محل وموتة  
الكاوي عشر كون المسلم فيه مضمونا بالوصف كالاجناس الاربعية  
المكبل والوزن والمذرع والعددي المتقارب انتهى بفرع على اشتراط  
قبض راس المال قبل الافتراق بقوله **ان اسم رجل الى اخر ما يتي**  
**درهم في كبر** والذكر بنظم الكاف وقشور الراستون قفيز والقفر  
ثمانية مكابيل والمكول صاع ونصف وقيل اكثر اربعون قفيزا  
وانتصاب **ماية** على الحال وقوله **دينا** على صفة الماية **عليه**  
اي على المسلم اليه **وماية** عطف عليه وقوله **فرا** صفة وماية  
منقودة ومزا من قبيل قولهم خذوا هذا المال واقتسموه وروما  
درهما اي مقسوما هذه القسمة وكذلك القسمة رهنها اسم مايتي  
دراهم في كبر مقسوفة هذه القسمة اعني مائة منها دين في ذمة  
المسلم اليه وماية قفوها رب المسلم وفي عامة النسخ تكن مائة  
دين عليه وماية قفد بالرفع فيها نوحه ان يكون خبر مبتدأ محذوف  
اي منها مائة دين ومنها مايتي منقودة **وافترقا على ذلك فاسأل**  
**حصه الدين باطل** لانه دين دين وصح في حصة النقد لوجود  
قبض راس المال في المجلس بقدره ولا يشيع الفساد لانه طار في  
السلم وقع صحيحا في الكل فلهذا لم نقدر مايقن قبل الافتراق مع في  
الكل وعند فز السلم باطل في الكل لسريان الفساد ولما بينا  
**ولا يجوز التقضي للمسلم اليه في راس المال** لالرب السلم في السلم فيه



قبل قبضه اي قبل قبض الماله راس المال وقبل قبضه رب السلم  
 المسلم بينه **بمجر شراكة وتولية** لان السلم بينه سبيع والمصرف فيه قبل  
 القبض لا يجوز ولرأس المال شبه بالسبيع فلا يجوز التصرف قبل القبض  
 في التولية تمليكك بموعد في الشراكة تمليكك قبضه بموعد فلا يجوز  
 وصورة الشراكة فيه ان يقول رب السلم لاخذ اعطني نصف رأس  
 المال ليكون نصف المسلم فيه لك وصورة التولية ان يقول لاخذ اعطني  
 مثل ما اعطيت المسلم اليه حتي يكون المسلم فيه كذا في الايضاح وانما  
 صرح بالتولية لرد قول من قال يجوز بيع المسلم فيه مواجعة وتولية  
 وجزم به في الحاوي فقال ولا بأس ببيع المسلم قبل القبض مواجعة  
 وتولية وهو قول ضعيف والمذهب منها وقد اشار الي منع بيع  
 السلم بالاولي سرا لان من عليه او من غيره كالي الحاوي فلو باع  
 رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بالثمن من رأس المال لا يصح ولا  
 يكون اقالة كذا في القنية ولو ذهب منه قبل قبضه وقبل الهبة  
 لم يصح وكان اقالة ووجب عليه رد رأس المال وكذا لو ابراهه كذا  
 او بعضا ولا يجوز لرب السلم **شرا شي من المسلم** راس المال بعد  
**الاقالة** في عقد السلم الصحيح بعد وقوعه **قبل قبضه** حكم الاقالة  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تاخذوا منكم او من أموالكم اي الا  
 سلك حال قيام العقد او من مالكم حال انقضاؤه فامتنع  
 الاستبدال فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة السلم فيه قبله  
 نيا حكمه من حرمه الاستبدال بعينه فحكم رأس المال بعينه حكمه  
 قبلها الا انه لا يجب قبضه في مجلسها كما لا يجب قبلها لكونها  
 ليست بيعا من كل وجه ولهذا جاز ابراهه عنه ان كان لا يجوز  
 قبلها وفي البياع قبض رأس المال انما هو شرط حال بقاء العقد  
 فاما بعد ارتقاعه بطريق الاقالة او بطريق آخر فقبضه ليس  
 شرط في مجلس الاقالة بخلاف القبض في مجلس العقد وقبض  
 رب الصوف في مجلس الاقالة شرط لصحة الاقالة كقبضها  
 في مجلس العقد وقبض رب الصوف في مجلس الاقالة شرط لصحة  
 الاقالة كقبضها في مجلس العقد في البيوع ما شرط لعينه  
 وانما شرط لتعيين وهو ان يصير المالك متعينا بالقبض  
 هيأته عن الاقتراق عن دين بدين ولا حاجة الي التعيين  
 في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبدال ما يعود اليه  
 عينه فلا تقع الحاجة الي التعيين بالقبض فكان الواجب نفس  
 القبض فلا يبرأ له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين بالقبض

لان استبدال ما يبرأ فلا بد من شرط القبض في المجلس لتعيين  
 انتهى كذا في البحر الرائق وقد يكون السلم صحيحا لانه لو كان فاستدرا  
 حاز الاستبدال قال في جامع الضررين وجاز الاستبدال في  
 السلم الفاسد اذا راس ماله في يد البايع كقبضه فصح استداله  
 انتهى **بخلاف الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه** اي عما يبرأ  
**شرا قبضه في مجلس الاقالة** بخلاف السلم وبيان الفرق بين  
 الايضاح للكرماني **ولو شرا** المسلم اليه كرا من الحطة وكانت  
 رب السلم السلم اليه في كره حطة **وامر رب السلم يقبضه** اي يقبض  
 ادرا الذي اشتراه ولم يقبضه من البايع **قبضا** اي لاجل  
 القبض ما عليه من الكرماني **لم يبيع** لانه اجتمع هنا  
 صفتان صفة بين المثل اليه وبين المشتري منه وصفة  
 بين المسلم اليه وبين رب السلم فلا يملك بشرط التكليف ولا بد من  
 اذ كل مرتين ولم يوجد الاصل لانه سلم عليه وسلم  
 من بيع الطعام حتى يجز فيه صاعان صاع البايع وصاع  
 للمشتري ومحل ما اذا اجتمعت الصفتان فيه واما في صفة  
 واحدة فيلحق بالكيل فيه مرة في الصحيح **ومع لو** كان اكرا  
 قرضا **وامر مقرضه به** فان اقضه كرا من الحطة ثم ان المشتري  
 اشترى كرا من غيره وامر المقرض بقبضه قضا لحقه فانه يصح  
 ان لم يعيد الكيل لان القرض اعادة فكان القبض عين حقه  
 تقديره ان لم يكن استبدال **لا كما** صح لو امر المسلم اليه **رب السلم يقبضه**  
 اي يقبض الكرماني اي من البايع **له** اي لاجل السلم اليه **رب السلم يقبضه**  
 ثانيا **ففسر** اي لنفس رب السلم بان يعيد الكيل ثانيا **ففسر** اي  
 المسلم اليه **رب السلم ان يكيل السلم فيه** في طرفه **فقاله في طرفه** اي في  
 طرف رب السلم **يعينه** اي عينه رب السلم **وامر المشتري والبايع**  
**به** **فكان في طرفه** اي في طرف رب السلم **لم يكن قبضا** حقه  
**بخلاف كيله في طرف المشتري بامر** بان اشترى برامينا ودفع  
 المشتري الي البايع طرفا وامره ان يكيله ويجعل في الطرف  
 ففعل البايع ذلك والمشتري غايب مع ويكون قضا لحقه  
 لان المشتري ملك البر بمقتضى الشرا فيصير امره لصا دقته  
 ملكه فيكون قابضا يجعله في الظرف ويكون البايع وكيل في اساك  
 الظرف فيكون الظرف في يد المشتري حكما فكان الواقع فيه واقفا  
 يره حكما ولهذا انتهى بذلك الكيل في الصحيح الاثر انه لو امر  
 بالظن او بالقايه في البحر ففعل يكون على الامر في الشرا ويقدر

ان كان لا يقبضه  
 ان كان لا يقبضه  
 ان كان لا يقبضه



المؤمن عليه وفي السلم على المأمور لا قلنا فان قلت البايع لا يصلح  
ان يكون وكيل في القبض حتى لو وكله به لا يصح تركيله ولا يكون  
قابضاً له فكيف يتصور ان يكون وكيل له هنا قلت لما صح امره  
لكونه مالاً صاعداً ركبلاً له ضرورته وكهو من شئ يثبت ضمناً وان لم  
يثبت فضرراً وانه اعلم قهراً بكون الطرف المشتري لانه لو كان البايع  
لما مره المشتري بالكيل فيه ففعل لم يصرفاً بكون المشتري  
استعارة ظرفه ولم يقضها فكيف يصير في دين قلنا ما يقع فيه فصار  
كما لو امره ان يكيله في ناحية من بيت البايع فان المشتري لا يكون  
قابضاً فان البيت بنواحيه في يد البايع وفي الجرم معزياً الي البايع  
لو استقر المشتري من ايباع غرابه وامره ان يكيل فيها فنقل  
صار قابضاً بالتملكة اجماعاً ان كان المشتري حاضراً لا ماله  
يسلمها اليه عند سوا كانت الغراب يبيعها اولاد قال ابو يوسف  
ان كانت يبيعها صار قابضاً والا لا انتهى وقد يعينته لانه اذا كان  
حاضراً صار المسلم اليه قابضاً سوا كانت الغراب له او للبائع او  
كانت مستأجرة وبه صرح الفقيه ابو الليث كذا في النهاية  
والقياس بظرف الامر ليعلم منه حكم ما اذا امره بكياله في ظرف المسلم  
اليه بالاولى وقد سوي بينهما في البايع كذا في البحر **كيل الدين**  
**كيل الدين في ظرفه المشترك قبضه عكسه** ويكيل الدين من كل الدين  
لا اي يكون قبضاً صورته رجل اسلم في كرحظة فلما حل الحول اشتري  
رب المسلم من المسلم اليه كرحظة بعيثها ودفع رب المسلم طرفاً  
الى المسلم اليه ليحفل الكرم المسلم اليه فيه واكثر المشتري في ذلك الطرف  
فان بدا يكيل الدين المشتري في الطرف صار قابضاً للدين لصحة الامر  
فيه وللمدين المسلم فيه بمصادفته ملكه كمن استقر من حصة  
وامر المقرض ان يزرعها في ارضه وان يرباها الدين لم يصرفاً بغيره  
لشئ منهما اما الدين فلم يدم صحة الامرينه واما الدين فلا يدم  
حظته بملكه قبل التسليم فصار مستهلكاً عند الحصة فيستحق  
البيع وسد الخلل غير مرضي لجواز ان يكون مراده البرائة بالدين  
وعندهما المشتري بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه  
في الخلل لان الخلل ليس باستهلاك عند كذا في الهداية  
وحضه قاضي خان بقول محمد اما عندنا في يوسف اد ارباب الدين  
يصير قابضاً لهما جميعاً كما لو ربا الدين ضرورته انصالة بملكه  
من العصورتين اد الخلل ليس باستهلاك وقال محمد يصير  
قابضاً للمدين دون الدين فيشتركان فيه ولهم يبرأ من الدين

وكذلك

وكذلك لو استقرض من رجل كراوة دفع اليه غرابه ليكيله فيها فنقل  
وهو غريب لم يكن قبضاً لانه المقرض لا يملك قبل القبض فكان  
المقرض ملك المقرض فلم يصح الامر كذا في البحر **اسلم رجل الى رجل امة ذكر**  
من يربطه **وقبضت** الامة يعني قبضها المسلم اليه **فتقابلا** السلم  
**فانت** اي ما انت الامة قبل ان يقبضها رب السلم بحكم الاقالة بقي  
انتقابلي الاقالة على حالها **واما** الامة قبل الاقالة **فتقابلا**  
اي ثم تقابلا بعد موتها مع اي التقابلي الاقالة بعد موتها **وعليه**  
اي يجب على المسلم اليه **قبض** اي قبضة الامة **يوم القبض** فيها اي في  
المسكن لان شرط صحة الاقالة بقاء العقد وهو يثبت بقاء  
العقد وعليه والمقود عليه في السلم هو المسلم فيه وهو باق في  
دنة السلم اليه بعد هلاك الجارية فاذا انفسخ العقد وجعل عليه  
رد الجارية وقد عجز بموتها فيجب عليه قيمتها كما لو تقاضا سلم  
تقابلا بعد هلاك احدهما او هلك احدهما بعد الاقالة وانما  
اعتبر يوم القبض لانه سبب الصمان كالقبض **كذا المقابضة**  
وهو بيع الدين بالدين كما مر في وجهيه يعني تبقى الاقالة بعد  
هلاك احدهم موصوفين لان كل واحد منهما مبيع من وجهه ومن  
من وجهه فبقي الباقي يعتد بالمبيعة وفي الهالك المنة **بخلاف الشرا**  
**بالدين فيها** يعني اذا اشترى امة بالدين فتقابلا فانت في رد  
المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلا بعد موتها فالاقالة باطلة  
لان الامة هي الاصل في البيع فلا تبقى بعد الهلاك فلا تصح الاقالة  
ابتداءً ولا تبقى انتها لعدم محلها **تقابلا البيع في عداق** بعد  
الاقالة **من يربو المشتري فان لم يقدر المشتري على تسليمه** اي تسليم البعد  
الذي ابقى الي البايع **بطلت الاقالة والبيع بحاله** هكذا صرح به في  
في القنية **والقول لمعني الرداء** بان قال هو شرطنا طعناً  
رداً وقال الاخر لم يشترط ولمعني **التناجيل** بان قال هو  
شرطنا التناجيل وقال الاخر لم يشترط شيئاً لانه يدعي الصحة  
ان السلم لا يجوز الا موصوفاً وكان ذلك الظاهر شامداً  
له **اي ليس القول لنا في الرداء** وهو الرداء **والاجل** والاصل فيه  
اقتضاها اذا اختلفا في الصحة فان خرج كلاهما عن محض العتق  
كان باطلاً وكان القول قول من يدعي الصحة وان خرج عن محض  
الحضوة فكذلك عندنا في حقيقة ان اتفاقاً على عقد واحد منهما  
القول للمكره ثم تقاضا صليل المسئلة ان تقول لو اسلم دراهم الى  
الرجل في كرحظة فقال المسلم اليه شرطنا رد يا وقال رب



المسلم لم يشترط شيئا كان القول قول المسلم اليه لان رب المسلم متفق  
في انكاره الصحة وفي عكسه بان ادعى رب المسلم لم يشترط الردى وانكر  
المسلم اليه الشرط اصلا كان القول لرب المسلم عندي حقيقة لانه يدعى  
الصحة وعندهما القول للمسلم اليه لانه منكر ولو قال المسلم اليه ان  
اجل وقال رب المسلم له اجل كان القول لرب المسلم عندهم لان  
اليه متعنت في انكاره ما يتفق وهو الاجل وهو حق له فكان  
باطلا وفي عكسه ادعى المسلم اليه الاجل وانكر رب المسلم قال القول  
للمسلم اليه عندي حقيقة وعندهما القول لرب المسلم لانه منكر  
حقا عليه وهو الاجل فكان القول قوله **ولو اختلفا في مقدار**  
**قال القول للمطالب مع يمينه** لانكاره الزيادة **وان اختلفا في مصبه**  
**برهنا فحق بينة المطالب** لانكاره نفيه المطالبة وان برهنا فحق بينة  
**قال القول للمطالب** لانكاره نفيه المطالبة طلب الصحة وفي القاسم  
المطالب **والاستصناع** هو في اللغة طلب الصانع وعلم الصانع انتهى فعلى هذا  
الصناعة كناية حرفة الصانع وعلم الصانع انتهى فعلى هذا  
الاستصناع لغته طلب علم الصانع وشروعا ان يقول لصاحب حق  
او مكلف او صغار اصنع لي خفاطوله كذا وسفته كذا ودستنا اي برهنة  
تسمع كذا ونفعا هيئته كذا بكذا ويبيح الثمن المسمى **ولا يجر** معلوم  
كما تقدم في السلم **سليم جري فيه التفاضل ام لا** وهذا عندي حقيقة وقال  
ان ضرب الاجل فيما فيه تفاضل فهو استصناع وان ضرب فيما لا يعامل  
فيه فهو سلم لتقدير جعله استصناعا ويجعل الاجل فيما فيه تفاضل  
على الاستعمال وله انه يختم السلم فحل عليه وهو اولى بكونه ثابتا  
بالكتاب والسنة والاجماع مطلقا واما الاستصناع فبالتفاضل  
ومخصوص بما فيه تفاضل ولان الاجل لتأخير المطالبة وذلك  
باللزوم وهو في السلم دونه وقد زاد الاجل بكونه المتقدم في السلم  
وهو شهر فما فوقه لانه اذا كان اقل من شهر كان استصناعا  
ان جري فيه تفاضل والافقاسدان ذكره على وجه الاشتمال  
وان كان للاستعمال بان قال على ان تفزع منه غدا او بعد غد  
كان صحيحا وفضل الهندواني فجعله من المستصنع استعجالا  
ومن الصنائع تأجيله ثم فاقده كونه مسلما ان يشترط فيه  
شرايطه من القبض قبل الفراق وعدم الخيار الى غير ذلك  
من الاحكام **وبروية** اي بدون الاجل **فيما فيه تفاضل** الناس  
**كف وثقة وطست** في الصحاح الطست الطس بلقة طبرالا  
من احد السينين قال الاستئصال فاذا جمعت او صغرت زدت

الطيس

السينين تا او يا قلت طاس وطيسا انتهى وفي القاموس الطس  
الطست والطسة جمع طسوس وطيسوس وطسات والطس  
صانعه والطاسة حرفة انتهى وفي المغرب الطست موشة وهي  
العجينة والطيس وتقريرا والجمع طسوس وطسوس وقد يقال  
الطست ذكره في الشين العجينة والتممة بالضم معروفة وقال  
الاصمعي هو رومي والجمع تفاضل كذا في الصحاح **مع** اي الاستصناع  
اي بيعا **لاعتة** تلاجماع الثابت بالتفاضل من الدين النبي صلى الله  
عليه وسلم الى يومنا هذا ومن اقوى الحج وهذا استصناع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم خاتما ومنه وانما سوان لا يجوز لانه  
بيع المعلوم وبه قال زفر والثلاثة لكن ترك العرب بهما ذكرنا  
واختلفوا في كونه مواعدة او معاينة فلما حكمه الشهيد والصفار  
ومحمد بن مسلمة وصاحب المبسوط مواعدة وانما ينفق عند  
المزاج بالتفاضل ولذا كان للمصنع ان لا يعل ولا يجبر عليه بخلاف  
السلم والمستصنع ان لا يقبل ما ياتي ويرجع عنه والصحيح من  
المذهب كما في الجوهري ان بيعا لان محمدا ذكر نفيه القياس  
والاستحسان وهما لا يجريان في المواعدة ولان جوازها فيما فيه  
التفاضل خاصة ولو كان مواعدة لما رافى الكل وسماه ايضا شرا  
وقال اذا رآه المستصنع ثله الخيار لانه اشترى ما لم يره  
ولان الصانع يمكنه الدراهم بفضها ولو كانت مواعدة لم  
يمكنها وفي الرمز للمصنع ان الاستصناع يجبر بيعا انتهى ثم  
فرع على كونه بيعا بقوله **تجبر الصانع على عمله** ولو كان  
عده لم يجبر وبه جزم ملاخضر في مختصره وشروحه وبه صرح  
في العنانية حيث قال وهو بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه  
اي المستصنع بعد الروية بالخيار لانه اشترى ما لم يره ومن هو  
كذلك فله الخيار كما تقدم والاختيار للصانع كذا ذكره في المبسوط  
فيجبر على العمل لانه بايع باع ما لم يره وهو كذلك لاختياره  
وهو الاصح بناء على جملة بيعا لا عده وعن ابي حنيفة ان له  
الخيار ايضا ان شاء فعل وان شاء ترك دفعا لقصر رعيه لانه  
لا يمكنه تسليمه المقر وعليه الا بضرر وهو قطع الصدم  
وانتلاف الخيط وعن ابي يوسف انه لا خيار لاما الصانع فلما  
ذكرنا اولا لاما المستصنع فلان الصانع اتلف ماله بقطع  
الصدم وغيره ليسهل اليه بله فلربنت له الخيار وينضج الصانع  
لان غيره لا يستتر بمثله الا ترى ان الماعظة اذا استصنع



ولم يأخذ فالعالم لا يشتريه أصلا انتهى فكن في الجواز قال  
واما جبر الصانع لان غيره لا يشتريه فله الا ترى ان الواظ  
اذا اشترى منع من اولى بل قد عيى العمل والمنفعة على اعطاء المصنوع  
لانه لا يمكن الا باثلاث عين له والاحارة لنفسه بهذا العذر ثم  
قال وحكمه هو الجواز دون اللزوم لان جواز الحاجة وهي من  
الجواز لا اللزوم **ولا يرجع الامر عنه** ولو كان عذر الجواز رجوعه  
**والبيع هو العين لا عمله** كما ذهب اليه ابو سعيد البردعي فربما ان  
الاستصناع استفعال من الصنع وهو العمل وخرج على كونه العين  
بقوله فان جاء اي الصانع بمصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقد  
خاخذ صح ولو كان المبيع عمله لم **ولا يتعين** اي المبيع له اي للامر بلا  
رضاه فصع **بيع الصانع بمصنوعه قبل رقبته امره** ولو تعين له ما يبيع  
وله اي الامر اخذ وقوله بعد رقبته لانه اشترا ما لم يرب **ولم يبيع** الاستصناع  
**ديما لا يتعامل كالنوب الا باجل** يعني لو امر حايكا ان يبيع له ثيابا  
يغزل من عنده بدراهم معلومة لم يجز او لم يجز فله التعامل  
فيبقى على اصل القياس الا اذا اشترط بينه الاجل وبين شرائط السلم  
فيستفيد بجوز بطريق السلم وما قد مناه عن صاحب البحر من  
عدم لزومه ما في قنأوي قاضي خان من الدعوى رجل استصنع  
رجلا في سني شراحتلها في المصنوع فقال المصنوع لم تقبل ما امرتك  
وقال الصانع فقلت قالوا لا بين فيه لاحدهما على الآخر ولما راعى  
الصانع على رجل انك استصنعت الى كذا وانكر المردعي عليه لاجل  
انتهى هذا **باب** في بيان احكام **المرقات** وعبر عنها في  
المراية بمسائل مشورة وفي مختصر ملاحس ومسابيل شتي والمعين  
واحد وحاصلها ان المسابيل التي تشد عن الابواب المتقدمة فلم  
ينكر فيها اذا استدركت سميت بها اي منفردات من ابراجها او مشر  
عن ابراجها **الشرعي ثوبا او فرسا من خوف لا سببا من الضيق**  
**يبيع ولا يضمن منلفه** قال في التنية **وقيل بخلافه** مخرج في التنية  
لعلامة طب وقال صح ويضمن منلفه **وصح بيع الكلب والنهد**  
**والسباع علمت اولاد** روي ابو حنيفة انه عليه الصلاة والسلام  
رحض في ثمن الكلب للمصيد فلفظ الرحضة يدل على الاستباحة  
ولانه ما لم تنفرد الة الاصطبار فصع ببيعها كما يري بدليل  
ان السباع اباح الانتفاع به خراسه واصطبار فكذا يباعا  
وهذا على قول المفتي به من طهارة عينه بخلاف المختبر فانه  
بحسن العين واما غاروايته انه بحسن العين كما يختص بك في فتح

القدر

القدر ولو سلم نجاسة عينه فهي تزج حرمته اكله لا منع بيعه  
بل منع البيع منع الا انتفاع شرا هذا جزنا ببيع السورق والبعير  
مع نجاسة عينهما لاطلاق الانتفاع بهما عندنا بخلاف العذرة  
لم يطلق الانتفاع بهما مخلوطة بالتزاج ولو بالاشتمال  
كالاستصناع بالزيت الخمس كما قيل جاز بيع ذلك التزاج التي هي  
في ضمنه وبه قال شيخنا واما امتنع ببيع الخمر لفسادها في منع  
بيعها وهو الحديث ان الذي حرمه شرعها حرم بيعها انتهى ولا  
فرق بين العلم وغيره هكذا اطلق في الاصل فسمى القرد وري  
على هذا الاطلاق ونص في نوادر هشام عن محمد بن جازي  
المعقور وتضمن من قتله قيمته وعنه اي يوسف منع بيع  
المعقور وذكر في المبسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي  
لا يتقبل التعليم ويصاد به انه يجوز بيعه وان كان لا يتقبل  
التعليم والاصطبار به لا يجوز قال والمهد والباري يتقبلان  
التعليم فجوز بيعهما على كل حال انتهى وفي شرح ملاحس وضع  
بيع كلابي ثياب او ثياب كالكب والعصا والسباع والطيور  
لجواز علمت لانه ما لم متقوم الة الاصطبار قال الا لا يجوز  
لانه بحسن العين انتهى وبه صرح الاكل في العناية حيث قال منع  
الكلب وكذا في ثياب من السباع جاز بيعها كان او غير معلوم  
في رواية الاصل انتهى وفي قاضي خان بيع الكلب المعلم عند الجاز  
وكذلك بيع السورق وسباع الوحش كالطير جاز عندنا معلما  
كان او لم يكن وبيع الفيل جاز وفي القرد روايتان عن ابي  
حنيفة انتهى وفي شرح الوهبانية معربا الى التخييس والمزبد  
بيع القرد ويجوز وكذا يبيع جميع الخيوانات سوى الخنزير وهو  
المختار لانه ينتفع به وكذا ينتفع بجلده هو قال وشعر الفيل  
يجوز لانه ينتفع به لانه يحمل عليه وفي البرازية وشرا السباع  
جاز ولحمها لا وبيع الفيل جاز وفي التخييس والمزبد ان المختار  
للقنوي جواز بيع لحم المذبح من السباع وكذا الكلب والحمار  
لانه طاهر وينتفع به في اطعام سورق بخلاف لحم الخنزير المذبح  
حيث لا يطعمه سورق وفي بيع شرح القنوي لذي يبيع الاصغر جاز بيع  
القرد لانه يمكن الانتفاع بجلده وعظمه **وصح** في الباع كافي البحر  
عدم الجواز لانه لا يشتري للانتفاع بجلده عادة بل للتأهي  
به وهو حرام انتهى **وصح بيع خر** تمام كثير **وصح** هبته **وصح** ذكرها  
ذكره في التنية وادى القيمة **التي تشتري جوارا ببيع فطر ولو كانت**



كسرة خير لا يجوز نقله في القينة ايضا **كالايجوز بيع مرام الارض**  
**كالخنافس** والعتاد والفارة والنمل والورع والفتافد والضب  
والاصول **الحجر كالسرطان** والضفدع وكذلك ما كان في البحر الا  
السماك وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه كذا في البحر عزى الى البديع  
وفي القينة وبيع غير السمك من ذواب البحر ان كان له عظم  
كالسقفندر وجلود الخنزير والحيوان والا فلا حمل لما قيل يجوز  
حيلا لا يتناول لحمه اطلاق الجواز وذكر ابو اليتيم يجوز بيع الحيات  
اذا كانت يتفقع بها في الادوية وان لم يتفقع بها لا يجوز ورده في  
البديع بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به  
للمتدوي كالحجر فلا تقع الحاجة اليه شرعا **البيع انتهى ويجوز بيع**  
**دهن الخنزير** ويتفقع به اي بالدهن الخنزير **لا يستباح** كذا في فتح القدر وغيره  
من الكتب المفقذة **والذي كالمسلم في بيع غير الخنزير ومبينة لم**  
**تحت حنف انهما** فانما كانا مختزيرين لانه مكلف محتاج فشرع في حقهم  
اسباب المعاملات فكل ما جاز لنا من البياعات من الصرف  
والمسلم وغيرهما جاز له وما لا يجوز له من الربا وغيره لا يجوز  
له الا الحمر والخنزير فان عقدهم فيها كعقدنا على العصير وان اذ  
فيجوز له المسلم في الخنزير والخنزير وفي البحر عزى الى البديع  
لا يبيعون من ببيع الحمر والخنزير اما على قول بعض المسأخين فلا  
يباع الانتفاع به شرعا لانه كان مما لا في حقهم وعند البعض  
حرمته اما مبنية على العموم في حق المسلم والكافر لان الفقهاء اختلفوا  
بالسوايق في الحرمات وهو الصحيح من مذهب اصحابنا فان كانت  
الحرمة مبنية في حقهم لكانهم لا يبيعون من بيعها لانهم لا يفتقدون  
حرمتهما ويبيعونهما وقد امرنا بقرعهم وما يذرون انتهى فيند  
الحمر والخنزير لانا لا نجيز فيما بينهم بيع الميتة والدم وما  
المختقة والتي جرحت في غير موضع الذبح وذابح المحرم  
كالخنزير قال في الاصلاح فالمستثنى غير مختص بهما كما انهم  
من الاصلية ومن مرقلة ومبينة لم تمت حنف انهما اي  
شتما لا حشر ولكن في البرائة وبيع المحرم في بيته او ما هو  
ذبح عنه كالحق من كافر جاز عن الثاقل انتهى وظاهره  
قال سئل انما يخرج من عند الاول والثالث وجيبند  
لما استثنى مختص بالحمر والخنزير لا كان عمدا في الاصلاح وفي البرائة  
ايضا ببيع متروك السائمة عمدا من كافر لا يجوز انتهى **وج**  
**سأوه** اي الذي عبد اسما او مصحفا **ويجوز بيع** كذا في البحر

وعينه

وعينه وفيه لو اشترى كافر من كافر عبدا مسلما سوا فاسوا اجوز على  
رده ويجوز البايع على بيعه لانه دفع العتاد واجب حقا للشرع فيجوز  
على الرده لعدم العتاد ثم يجوز البايع على بيعه فان اعقته القاضي  
خازن وان دبره حاز ويبيعه في قيمته وكذا لو كانت امته فاستقرضا  
ويجوز الذي يضر بالامه وقطع مسلة وذلك حرام لان كاتبه حاز  
ولا يفتقر عليه فان عجز اجبر على بيعه وكذا الذي اذا ملك شقفا من سبل  
فهو كالمكر واداك ان احرا الفقا قد من سبل والاخر ذيبا لم يجز بيعهما الا  
ما يجوز بين المسلمين ولو افترض النصراني بضرنا بضرنا ثم اسلم المقرض  
سقطت الجز ليقدر فبعضها وان اسلم المستقرض بضرنا في حبيته سقطت  
وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد بن سفيان لمعين من حبيته انتهى **وج**  
**زوج المشترة بقبولها** لان الوطى من الزوج حصل بقسيلة المشتري  
فصار منسوب اليه لانه فعله بنفسه وان لم يطلها لا يكون قبضا  
استحسانا لانه لم يتصل بها من المشتري فحل بوجوب تقضا في الذان  
واما هو عيب من طريق الحكم وذلك وضع المسئلة ان تزويج الامنة  
قبل قبضها جاز بخلاف بيعها لان الكساح لا يبطر بالمزور والبيع  
يطل به بدليل صحة تزويج العبد الا بقا دون بيعه **فلا تنقض البيع**  
**بطل الكساح في المختار** كما هو قول ابي يوسف وهو المختار كما قاله الصدوق  
خلافا لمحمد لان البيع اذا انتقض قبل القبض انتقض من الاصل نصار  
كان لم يكن وكان الكساح باطلا وقيل القاضي الامام ابو بكر بطلان الكساح  
بطلان البيع قبل القبض بما اذا لم يكن بالوقت حتى لو كانت لما ربه بعد  
الكساح قبل القبض لا يبطل الكساح وان بطل البيع كذا في فتح القدر وقيل  
بالكساح لان العقد والتدبير يتقضى وان لم يكن قولا حيا لانه انقضى انما  
ذلك والتدبير من فروعه **اشترى شيئا منقولا وغاب المشتري قبل القبض**  
**وتقد الممن عينية معلقة فاقام بايعة بينة انه باعه منه لم يبيع في دينه**  
اي لم يبيعه القاضي في دين البايع لانه يتوصل الى حقه بالذهاب اليه فلا  
حاجة اليه ببيعه فان فيه ابطال حق المشتري في العين **وان جهل مكانه** اي  
مكان المشتري بان لم يدري اين هو **بيع** المبيع اي باعه القاضي لم يبيعه  
اي لم يبيعه لان القاضي يظن ناظرا للمعجزين ونظريهما في بيعه لان  
البايع يحصل به الى حقه والمشتري يتراذله وتخلص من تركه نفقته  
فان قلت القضا على الغائب لا يجوز فكيف جاز هنا قلت ليست  
بيئة البايع هنا للقضا على الغائب وانما هي لنفي التهمة والكفان  
الحال فان قلت هذا البيع ليس بمقصود هنا لان المقصود احياؤه  
حقه في ضمنه فصع ببيعه والسبب يصح صمنا وان لم يبيع قصدا وقيل



بوكرا نقاشي من يفتن شريعه وفيه نظر لما فيه من البطال يد البائع  
قبل ايضا الثمن ثم اذا بيع واو في ثمنه فان فضل منه يمسك المشتري  
الغايب لانه يرد على ملكه فان لم يرد بالدين وبقي ثمنه تبعه البائع  
اذا اظفر به وقدرنا بالمنتول احترازا عن العقال لا يبيعه كالمهنية  
وجامع المصولين وان اشترى الثاني شيئا **وعقاب واحد** منهما  
**فلما مضى دفع ثمنه وقبضه** اي المبيع كله وله ايضا **حبسه** اي حبس المبيع عن  
شريكه اذا حضر حتى **يقبض شريكه** الثمن عندهما وقال ابو يوسف  
اذا اشترى الخاضع الثمن لا يباخذ الا نصيبه بطريق المباشرة وكان متبرعا  
بما اراد من صاحبه والخلاف في موضع في قبض جميع المبيع على تقدير  
ايضا الثمن كله والثاني في حبس نصيب الغايب عنه اذا حضر والثالث في  
الرجوع عليه بما اراد والاربع في اجبال البائع على تسليم نصيب الغايب  
من المبيع الى الخاضع عند ايصال الثمن كله فمعهما يجبر وعنده لا يجرى  
ان الخاضع يفتن دينه على الغايب بغير امره فكان متبرعا فيه ولا يجبر على  
المتبرع ولا يجبر في التبرعات ومراجعتي عن نصيبه فلا يقبضه ولو كان  
لو كان حاضرا يكون متبرعا بالاجماع ولما ان الخاضع مضطر الى اكل  
الثمن لان للبائع حق حبس كل المبيع الى ان يستوفي كل الثمن فلا يكون  
متبرعا مع الاضطرار فانما **جاء** شيئا **بالف** **مشتال** **ذهب** **ونقصة**  
**تنصفا** اي المذهب والنقصته به اي بالمشكال بان يجب حسمها به  
مشتال من الذهب وحسمها به مشتال من النقصة لانه اضاف المشتال  
اليها على المساوي بشرط بيان النقصة من الجودة وغيرها بخلاف  
ما لو قال من الدراهم والدرهم ثمانية لا يحتاج الى بيان النقصة وينصرف  
الى الجيار **وزن** **يبيعه** **شيئا** **بالف** **من الذهب** **والنقصة** **تنقص** **النصف** **من الذهب**  
**مناقيل** كما في فتح القدير والعناية **من النقصة** **دراهم** **وزن** **سبعة** **بعمى**  
المعنة منها وزن سبعة مناقيل كما تقدم تقيير في كتاب الزكاة  
لانه اضاف المقدار اليها فيصرف الى الوزن المعهود من كل واحد  
لا سارا في المختصر الى انه لو قال لفلان على كرم حنطة وسبعون سهم  
فانه يجب منه كل ثلث اكثر وهكذا في المعاملات كلها كالمهر والوصية  
والوديعة والغصب والاحارة وسرك الخلع وغيره في الوزن والكيل  
والمعدود والمددوع وفي فتح القدير في الدراهم ينصرف الى الوزن المعهود  
وزن سبعة ويجب من اذا كان المتعارف في بلد العقد في اسم الدراهم  
ما يوزن سبعة والمتعارف في بعض البلاد الا ان كان المتعارف والجهل  
ليصرف ذلك بل وزن ربع وقيراط من ذلك الدرهم وما في عرف مصدر  
لقط الدرهم ينصرف الان الى رقة او بعدد درهم يوزن سبعة من

الفلس الا ان يفتن بالنقصة فيصرف الى درهم يوزن سبعة فادونه حقة  
وشكلا يسمونه نقصة فضة انتهى قال مولانا في بحره بعد نقله الكلام كمال  
وعلمنا اذا اسطر بعض الواقفين بمصر المستحقين دراهم ولم يفتنوها  
ينصرف الى الفلوس من الخالص اما اذا افتنوها بالنقصة كواقف الشيوخ ونحوه  
ينصرف الى النقصة لما في الغرض التفرقة النقطة المذابة من الذهب والنقصة  
وبال نقرة نقصة على الاضافة للبيان انتهى في المصباح النقرة النقطة  
المذابة وبمثل الذوب في بئر انني وفي القاموس النقرة المذابة من الذهب  
والجمع نقرة ونقار وانتهى الفرق وقد وقع مثل ذلك في شرط وقت المرحوم  
سخر الجوالي لكن قبدها بالنقرة فانه شرط للامامي معه نقرة كذا كذا  
نقرة والمصدر لك ذلك كذا لساير ارباب الرطايه بجامعه وقد اشكل على كثير  
من علماء عصره وكنت اقول النقرة كما تطلق على النقصة تطلق على الذهب كما تقدم  
عن القاموس بل يرد مصر الان تطلق على الفلوس الخالص ايضا لان يرد  
على ما اذا تعلق النقرة ليعمل على ما تقوم فان لفظ النقرة مشترك فلا بد  
ان يخرج احد وجهيه ليكون مؤلا ليعمل به فان لم يكن الى سرفة ذلك سبيل  
فالعمل على الاستيارات القديمة للوقف فينظر كيف اعتبرت النقرة فيها  
فيستوعب وهذا هو الذي يجب ان يقول عليه كما عرلوا على الاستيارات في نظائره  
كالرجوع الى معرفة الخراج وكذا وبه انني شيخ الاسلام ابو السعد الهادي  
متي الديار الرومية ومعهما رحمه الله تعالى كما رقت عليه بخطه الشريف  
والله ولي التوفيق والهادي الى الطريق **ولو قبض** **ديارا** **لجيد** **حاله**  
اي غير عالم بانها ريف **وانفق** اي هلك **وانقصة** اي اقله **فهو نقضا** ويرى  
ولا يصح رجوع عليه بشي وقبده ملاحسرو في مختصره يكون جاهلا بكونها  
لا يرفا شيئا لما في العناية فانه قبضه ذلك بعد علم القابض وقدا مل من اليد  
والنقرة قال شيخنا في شرحه المطلق فمثل ما اذا علم بكونها ريفا اما اذا لم  
يعلم ثم قال وهذا عندها وقال ابو يوسف اذا المرعى يرده مثل يرفه  
ويرجع بالجيار لان حقه في الوصية كالتدبر وقد يغفر الرجوع بصحة  
الجودة فتعين رد مثل المبتوض والرجوع بالجيار ولهما ان المبتوض  
من حبس حقه رد بل انه لو تجوز بها في العرق والسلم جاز ولو لم يكن من  
المجلس لكان استبدالا وهو جازم فلم يبق الا الجودة ولا قيمة لها فقد  
حصل الاستيفاء اذا علمت هذا فظهر ان المقتد اما اذا يملك محل الاختلاف  
بين ابي حنيفة ومحمد بين ابي يوسف لانه لم يعلمها وانفقها كان  
قنضا اتفاقا او يعلم الحكم في صورة عدم العلم بالطريق الاولى كما لا يخفى وقيد  
بالردي لانها لو كانت مستقرة او مبرجة فاشك في ان يرد مثلها ويرجع  
بالجيار اتفاقا وفي الواقعات الحسامية من البيع نكاحا في سرفة الزينة



والنهر جنة قال ابراهيم الزبيدي في تفسيره انما النهر جنة التي  
تقرب في غير دار السلطان والسرقة صفة موهبة بالنعمة وقال النعمان  
ابو جعفر الزبيدي ما زينه بيت المال يقال في عرفنا غطرتني لا غير والنهر جنة  
ما لا يقبله التماس انتهى كذا في البحر **ولو فتح او باض طير الارض** لرجل  
**او تلتس فيها طير فهو للاخذ** اي المذكور من النرج والبيض والظبي لما اخذ  
لانه مباح سبقت يده اليه **الا ان اهيا ارضه لذلك فهو له او كان**  
**صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر على اخذه ولو مر بغيره**  
**فهو لصاحب الارض** لانه صار اخذ له فقد رتب التمكن من الاخذ حقيقة  
وان لم يكن اخذ له بارضه كذا في البحر معزيا الى الدخيرة قال ومثله  
في شرح الطحاوي ووقع في اكثر تلتس ومعناه دخل كئاسه وهو الكسر  
ييمته وتلتس الطير كئوسا من باب تزل دخل كئاسه كما في الصباح  
وفي الغزوة كئوسا الطير دخل في كئاسه كئوسا من باب طلب وتلتس  
مثله ومنه الصيد اذا تلتس في ارض رجل اي استروى ويروي تكسر  
واقتصر انتهى وفي فتح القدير وفي بعض النسخ تكسوي وقع فيها قلتس  
ويجوز به عمالكسره رجل فيها فانه لذلك الرجل للاخذ ويخصر صاحب  
الارض انتهى ثم قال ومن جلتس هذه المسائل لو اتخذ ارضه حظيرة  
فدخل الماء والسمك ملكه ولو اتخذت الحاجة اخرى فمن اخذ السمك  
فصوله وكذا في حفر الحفيرة ان حفوها للصيد فهو له او لعرض  
اخر فهو للاخذ وكذا صوف وضع على سطح بيت فابتل بالمطر فغصه رجل  
فان كان وضعه للماء فهو لصاحبه والا فلا للاخذ انتهى وفي البحر  
معزيا الى الدخيرة ان اغلق الباب على الصيد ولم يعلم به لم يصدر  
اخذ ما كاله حتى لو خرج الصيد بعد ذلك فاخذ غيره ملكه انتهى  
وفي المنتقى رجل نصب حباله فوقع فيه اصيد فاصطرب وقطعها وانفلت  
فخاذه اخر واخذ الصيد فالصيد للاخذ ولو جاز صاحب الحبال  
ليأخذ فلما دنا منه يجب بغيره على اخذه فاصطرب وانفلت فاخذ  
اخر فهو لصاحب الحبال والفرق ان فيهما صاحب الحبال وان صار  
اخذ له الا انه في الاول بطل الاخذ قبل تأكده وفي الثاني بطل تأكده  
وكذا كصيد البازي والظبي اذا انفلت على هذا التفصيل وكذا اي  
مثل ما تقدم **صيد تغلق فبسته نصبت للحفاف ودورها**  
**سكر ثم توضع على ثوب لم يعد له اي سادقا ولم يكن اي لا خلة**  
حتى اذا اعد الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم يعد  
لكل لما وقع فيه كفه صار بهذا الفعل له بخلاف ما اذا غسل الخيل  
في ارضه لانه عدم من انزاله فيملك شيئا لارضه كالشجر الثابت فيها

والتراب

والتراب المجمع منه من حبات الماء وان لم يكن تكلن معدة ولهذا يجب  
في غسل العشرة اذا اخذ من ارض العشرة ما الذي **يبطل بالشروط**  
**الفاصلة ولا يصح تعليقه به** اي بالشروط اربعة عشر شيئا على ما وقع  
في اكثر الاول البيع فاذا باع عبدا وشروطا استخدمه شهرا ودارا على  
ان يسكنها البائع شهرا فالبيع باطل اي فاسد كما تقدم في ما به والاصل  
ان ما كان مبادلة مال بغير مال او كان من التبرعات فانه لا يبطل  
به لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو مخفص بالحدود والالتفات  
دون غيرها من غير المانية والتبرعات يبطل الشروط فقط واصل اخر  
ان التعليق بالشروط المحض لا يجوز في التملك كما ويجوز فيما كان من باب  
الاستقاط المحض كالطلاق والعتاق وكذا ما كان من باب الاطلاقات  
والولايات بحق تعليقه بالشروط الملازمة وكذا التبرعات اطلق في عدم  
صحة تعليقه بالشروط شيئا للملك وهو محمول على ما اذا علقه بكلمة ان  
بان قال بعتك هذا ان كان كذا فيفسد البيع مطلقا صارا كان او لا فاف  
الا في صورة واحدة وهو ان يقول بعت منك سنان رضى فلان به  
فانه لا يجوز اذا اوقته بئلا ثم ايام لانه اشتراط الخيار الى اجبي وهو  
جائز وفي جامع الفصولين لو قال بعتك بكذا ان رضى فلان به فانه لا  
يجوز اذا اوقته بئلا ثم ايام لانه اشتراط الخيار الى اجبي وهو جائز  
جار البيع والشروط جميعا ولو قال بعتك بكذا ان شئت فقال قبلت  
ثم البيع انتهى وان كان التعليق بكلمة على فنية تفصيل تقدم تعليق  
والثاني **القسم** بان كان الميت دين على الناس فاقسموا التركة بين الدين  
والعين على ان يكون الدين لاحدهم والعين للباقيين نفي فاسدة وصحة  
تعليقها ان يفتنهما دارا وشروطا رضى فلان فسدت ايضا لان القسم  
فيهما معني المبادلة حتى كما لبيع كذا ذكره العيني مع ان البيع يصح تعليقه  
برضى فلان ويكون شرط خيار اذا اوقته **الثالث الاجاز** بان اجر  
داره بشرط ان يفرضه المستاجر او يجرى اليه او اجره اياها ان قدم  
من يركبها ذكر العيني ومن صورها كما في البحر استاجر حائرا ثوبا احترق  
كل شئ بكذا على ان يخرجه ويحسب ما سبقته من الاجرة لان شرط  
العمارة على المستاجر يفسد العقد فعليه اجر المثل وله ما انفق  
واجر ملكه فنام عليه واشترط تظمين الدار ومرمتها او تعليق  
السايب عليها او ادخال جذع في سقفها على المستاجر يفسد العقد  
وكذا اشتراط كرى النهر او حفر بير فيها وان يسرقها وكذا على ان  
يردها مكروية هكذا اطلقت في الكافي وفصل جواهر زاده فان شرط  
في المدة فسدت وبعد انقضاءها لا ادال صحيح ان شرطه في المدة فسدت



وبعد انقضاءها لا والعصم ان شرطه في المدة فسدت والاذا قال اجرتك  
بكذا بان تكريرا بعد انقضاء المدة فتزدها على مكرهه فلا يفسد وان قال على  
ان تكريرا بعد هاهنا فاسد انك من فتاوي المولوي ويستثنى من الاطلاق  
قره لا يصح تعليقها بالشرط ما صرحوا به في الاجازات لوقال لغاصب  
داره فزعتها والا فاجرتك كذا فسدت ولم يفرغ وجب المسمى ان تعليق  
بعد التفرغ انتهى **المراجع الاجازة** بالزاي المعجمة اي بان باع فضر لي غيره  
فقال اجزته بشرط ان يقرضني او يهدي الي او علق اجازته بشرط  
لان الاجازة بيع معين كذا ذكره العيني ولا خصوصية للاجازة البيع  
بل كما يصح تعليقه بالشرط ان التفرغ موقفا لا يصح تعليق اجازته  
بالشرط حتى اشكاح ويبرل عليه ما في جامع الفصولين والبرازية  
وتحقيق الاجازة بالشرط باطل لقوله ان زاد فلان باليمن فقد  
اجزت ولو زوجه بنته البالغة بلا رضاها قبلتها الخبر فقالت اجزت  
ان رضيت اي بطلت الاجازة اذ التعلق ببطل الاجازة اعتبارا بما يقدر  
العقود انتهى **الخامس الرجعة** هكذا ذكرتها هنا تبعا للكثر والوقاية  
وسائر المعثورات بان قال لطلقة الرجعة واجبتك على ان تقرضني  
كذا وان قدم من يدها استدامة الملك فتكون معترة باعتباريه فكما لا  
يجوز تعليقها ايضا كما ذكره العيني قال شيخنا في بحره وهو سهو ظاهر  
وحظا صريح صنياتي في الكتاب ان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد  
وان كان لا يصح تعليقه والمذكور في الظهيرية والمجهرية والبرازية  
والثنا تاريخانية من الرجعة انه لا يصح تعليقها بالشرط ولا  
اصنافها ولم يذكرها فيها تبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح ان  
يقال به واصل النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد مع ان الصنف  
لم يقرر بذكر الرجعة فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه بل ذكر  
كذلك في الخلاصة والبرازية من البيوع والهادي في فصوله وجامع  
الفصولين وفتح القدير من البيوع ولم يرد احدانية على ذلك وقد رقت  
في تحفته هؤلاء ثم جزمتم بها وكان يجب ان تذكر الرجعة مع النكاح  
في القسم الثاني ومما يرد على بطلان قول المص ومن وافقه ما في البيوع  
من كتاب الرجعة انها تنص مع الاكراه والهرل واللعب والخطا كالنكاح  
انتهى فلو كانت تبطل بالشرط الفاسد لم يصح مع الهرل لان ما يصح  
مع الهرل لا يبطله الشرط الفاسد كذا في البحر **السادس الصلح** عن  
مالك اي بما قال بان صلحتك على ان تسكن في البرازية مثلا وان  
قدم من يدها معارضتها مال بما لم يكون بيعا كذا ذكره العيني  
السابع الا بر عن الدين بان قال ابرائلك عن ديني على ان تخدمني

سهل

سهل اوان قدم لانه تملك من وجه حتى يبريد تعليقه بالشرط قيد  
بالدين وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتلكات فلا  
يجوز تعليقه بالشرط قيد بالدين لان الامر عن الكفالة يصح تعليقه  
بشرط ملايم كقوله ان وافقت به عذرا فانت بري فوافاه به بري  
من المال وهو قول البعض واختاره في فتح القدير وقال انه لا وجه  
معللا بانه اسقاط لا تملك ذكره في الكفالة وعلى هذا يجعل قولهم  
بينها وبطل تعليق اسراة من الكفالة بشرط على ما اذا كان غير  
ملايم وفي فتاوى قاضي خان من فصل في هبة المرأة من الزوج  
ولو قال الطالب لدميونة اذ امت فانت بري من ذلك الدر  
الذي عليك حان ويكون وصية من الطالب لطلبه ولو قال  
انت بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو محاط كقوله ان دخلت الدار  
فانت بري من مالي عليك لا يبرأ انتهى وفيها لوقالت المريضة لزوجها  
ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة اذ انت في حل من مهري  
فانت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه محاطة ولا يقع  
انقضاء شيخنا بعد حكايته لما قدمناه وحاصله ان التعلق  
بموت الدين صحيح الا اذا كان المديون وارثا له وعلق في مرض  
موته فيكون محصيا لاطلاق الكتاب انتهى وفي البرازية من المدعي  
قال المديون دفعت الي فلان فقال ان كنت دفعت اليه فقد  
ابرائك وصح لا به تعليق بامر كين انتهى **الثامن عزل الوكيل**  
بان قال كوكيله عزلتك على ان تهدي الي شيئا وان قدم فلان  
لانه ليس مما يجلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط كذا ذكره العيني  
وفيه نظر مذكور من البحر **السابع الاعتكاف** بان قال على  
او اعتكف ان تسقي الله مريض او ان قدم من يدها لانه ليس مما يجلف  
به كقول الوكيل فلا يصح تعليقه بالشرط ذكره العيني قال  
شيخنا في بحره وعندي ان ذكره في هذا القسم خطأ ومن وجهين  
من كونه يبطل بالشرط الفاسد ومن كونه لا يصح تعليقه اما  
السايق فقال في الفتية بالاعتكاف قال الله على اعتكاف شهر  
ان دخلت الدار ثم دخل فعليه اعتكاف شهر عند علمنا انتهى  
فان اصح تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد في جامع  
الفصولين وما حان تعليقه بالشرط لا يبطله الشرط الفاسد  
انتهى كونه ذكر اجاب الاعتكاف من حيلة ما لا يصح تعليقه بالشرط  
وبطل ما سلك وذكر البرازية من هذا القسم اجاب الاعتكاف  
فقال وتعليق وجوب الاعتكاف بالشرط لا يصح ولا يلزم وقد



ما تضمنه كمال كلامه فانه جعل اجاب الاعتكاف مما لا يصح تعليقه وعزاه  
الى الخلاصة لكتاب البيوع وتضمن في رواية مع انه قد مر في باب  
الاعتكاف ان الاعتكاف الواجب هو المذكور بتغيير او تعليقا وهو صحيح  
في صحة التعليق بالشرط وكذا ارتفع للامام العيني فانه ذكره هنا في شرح  
الكتابة لا يصح تعليقه وقال في شرح الهداية باب الاعتكاف  
والواجب ان يتردد فيه على ان اعتكف يوما او شهرا او تعليقه بشرط  
فيقول ان سئل الله مريض ان ياتي وتام تحقيقه بطلب من المهر الرابع  
**والعاشرة المزارعة** بان قال زارعتك ارضي على ان تقرضني كذا وان  
قدم فلان لانها اجارة فلا يصح تعليقها بالشرط كالاجارة كذا ذكر العيني  
وفي المزارعة من المزارعة شرط في المزارعة على المزارع ارباب الارض ما  
ليس من اعمال المزارعة فسدت وما يثبت وما يسمى الخارج او يرب  
في وجود الخارج فهو من عمل المزارعة وما لا يثبت ولا يسمى ولا يرب في الخارج  
فليس من اعمالها فان شرط على المزارع ارباب الحصاد او الرياس  
فسدت من اعمالها كان البذر في ظاهر الرواية انتهى **والخارج** عشر  
**العامة** وهي المساقاة بان قال ساقيتك شجري او كرمي على ان تقرضني  
كذا وان قدم فلان لانها اجارة ايضا كذا ذكر العيني **والثاني عشر الاقرار**  
بان قال فلان على كذا ان اقرضني او قدم فلان لانه ليس مما يجلب به فلا  
يصح تعليقه بالشرط بخلاف ما اذا علق بموته او بمجي الوقت فانه يجوز  
وجعل على ان فقل ذلك للاحتراز عما يجوز او دعوي الاجل فيلزمه الحال  
ذكر العيني ومن شرطه تعليقه ما في المهر فلا عن الميسر والمجيب  
والولي الجنب في كتاب الكفالة لو ادعى على رجل ما لا فقال له المطالب  
ان لم اكن غدا مهر على امره يلزمه ان لم يات به غدا لانه تعليق الاقرار بالخط  
وتعليقه بالشرط باطل انتهى **الثالث عشر الوقف** بان قال وقفت  
داري ان قدم فلان او وقفت داري عليك ان اخبرني بقدوم فلان لانه  
ليس مما يجلب به ايضا فلا يصح تعليقه بالشرط كذا ذكر العيني وفي جامع  
القصود بين الوقف في راية فظاهره ان في صحة تعليقه ولا يثبت في كتاب  
التقديس من كتاب الوقف وشرطه ان يكون متجرا غير معلق فلو قال ان  
قدم ولدي فلان صدقة موقوفة على المساكين فما اوله لا يصبر وقتا  
انتهى **الرابع عشر التحكيم** بان يقول المحكمات اذا اهل شهر او قال لعبد  
او كافرا اذا اعتقت او اسلمت فاحكم بيننا وملا عندي بوسن وعند  
محمد يجوز تعليقه بشرط واصافته الى زمان كالوكالة والامارة والقضا  
وله ان التحكيم قولية صوت وصلى معني قبا اعتبارا به صلح لا يصح تعليقه  
ولا اصافته وباعتباره تولية يصح فلا يصح بالشك والاختلاف ذكر

العيني

العيني وفي فتاوى قاضي خان من المقضا المتروك على قول الى بوسن وما  
اي والذي لا يسطر **بالشرط الفاسد** سبعة وعشرون على ما ذكره في شرح  
المختصر **الاول** **الرهن** بان قال اقرضتك هذه المائة بشرط ان تخدمني  
سنة او مثله فانه لا يسطر بهذا الشرط وذلك لان الشرط الفاسد من باب  
المبرور انه يختص بالمبادلة المادية وهذه العقر وكلها ليست بمبادلة  
مادية فلا تترتب فيها الشروط الفاسدة ذكره العيني وفي المزارعة وتعليق  
القرض حرام والشرط لا يلزم انتهى **والثاني الهبة** بان قال وهبت لك هذه  
المائة بشرط ان يكون حرمي الى **والثالث الصفعة** بان قال تصدقت عليك  
هذه المائة على ان تخدمني خمسة مثالا **والرابع الصلح** بان قال تزوجتك على ان  
لا يكون لك مهر يصح النكاح ويعتد به الشرط ويجب مهر المثل كما عرف في موضعه  
**والخامس الطلاق** بان قال طلقتك على ان لا تزوجي غيري **والسادس الخلع**  
بان قال خالعتك على ان يكون لي الخيار متى سماها بطل الشرط ووقع الطلاق  
ويجب المال **والسابع العتق** بان قال اعنتك على ان يكون لي الخيار ثلاثة ايام  
**والثامن الرهن** بان قال رهنت عنك عبدي بشرط ان استخذه ومن  
هذا القبيل ما في المزارعة قال اخفنه رهنا على ان ضاع ضاع بغيري ومن  
تقال الرهن نحصا رهنا بطل الشرط وهكذا بالدين ثم قال انه اوفيتك  
ماله الى كذا والا فلا رهن لك بذلك بطل الشرط وصح الرهن وقال ان اتي  
ببطل الرهن ايضا انتهى **والثاسع الاوصاف** بان قال اوصيت اباك على شرط ان  
تتزوج ابنتي **والعاشر الوصية** بان قال اوصيت اباك بثلث مالي ان جاز قلان  
**والحادي عشر الشركة** بان قال شراكتك على ان تهديني كذا ومن هذا  
القبيل ما في شركة المزارعة بشرط العمل على ان تهديني اكثر مما مال لا يربح بينهما  
بضمت لحرير الشرط والربح بينهما انتهى **والثاني عشر المضاربة** بان قال  
صناديقك في الف على النصف في الربح ان شافلان اوان قد مر بذكره العيني  
وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي المزارعة ولا يسطر بالشرط الفاسد بشرط  
من الربح عشره دواهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة انتهى وفيها  
دفع اليه الف على ان يدفع رب المال الى المطالب ارضا يزرعها سنة ودارا  
للمسكن سنة بطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المطالب لرب المال  
ان يدفع له ارضا او دارا سنة فسدت لانه جعل نصف الربح عوضا عن  
عمله واجره داره انتهى ثم قال ولو شرط على ان تكون النفقة على الضار  
اذ اخرج الى السفر بطل الشرط وجازت انتهى **والثالث عشر القضا** بان  
قال الخليفة وبنتك امارة السامر مثالا على ان لا تترك هذا الشرط  
طاسر ولا تطلق امر بنته لهذا والامارة تصدر كما لامر لا كسرى يقال  
فلان امر وامر عليه اذ كان والباي وقد كان سوقه اي انه يجرب والباي



فنقول ابراهيم تعليقه بالشرط قال في البرازية لو شرط في التقلد  
 انه متى فسق بفعل لا يفرك انتي كذا ذكره سحناني في بحر وضرب يمين صحة تعليق  
 العزل بالشرط لصحة تعليق النكاح به والله اعلم **والدراية عشر**  
 بان قال الخليفة وبيتهك اماره الشام مثلا على ان لا تزك هذا الشرط فاسد  
 ولا يتطل امرينه هذا والامارة مضمرة كما لا مارة بالكسر فيقال فلان امر  
 وامر عليه اذا كان واحدا وقد كان سوقه اياه بحرب والناحية تولى لينة الامارة  
 يقال هو امير مومر وتامر عليه امرى تشط كذا في الصحاح وفي صحيح البخاري  
 انكم ستحسون على الامارة وتكون نائمة يوم القيمة وفي البرازية استعملت  
 رجلا وشرط عليه ان لا يرتقي ولا يشر ب الخبز ولا يشل امر احد مع التقلد  
 والشرط وان فعل شيئا من ذلك انقزل ولا يبطل فقاؤه فيما مضى قلد المظان  
 رجلا القضا وشرط عليه ان لا يسمع خفومة رجل يعينه يصح الشرط ولا يفتق  
 نقضا القاصي في هذا الرجل ويجب على السلطان ان يفصل قصيته ان اعتراه قصية  
 انتي **والخامس عشر** **الكفالة** بان قال كفلت غريبك ان اقرضتني كذا ذكره  
 العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازية لو قال كفلت به على ان  
 متى طرئت به او كلما طرئت به في اجل شهر صححت فاه اطالبه به فله اجل شهر  
 من وقت المطالبة الاولى فاذا استمر الشهر من المطالبة الاولى لزم التسليم ولا  
 يكون للمطالبة الثانية تأجيل انتهى ثم قال كفل على ان يكون لك ثوبان عشرة ايام  
 او اكثر يصح بخلاف البيع لان منهاها على التوسع انتهى **والسادس عشر**  
**الحوالة** بان قال لحتك على فلان بشرط ان لا ترجع علي عند الموت ذكره العيني  
 يعني يصح الحوالة ويبطل الشرط فيرجع عليه عند التوفي ويصح تعليقها  
 بالشرط ومنه اشتراط الخيار للمحال وهو جائز كما في البرازية ثم اعلم ان الحوالة  
 يتطل بعض الشروط لما في البرازية ومن صدر فصار الحوالة ما اذا شرط في الحوالة  
 ان يعطى المال المحال به عليه للمحال من من دار العمل لانه لا يقدر على الوفاء  
 بالتمتع بخلاف ما اذا التزم المحال عليه الاعطاء من من دار نفسه لانه قادر  
 على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند  
 الخصم لا يجبر على الاداء قبل الاجل استق وهذه واردة على اطلاق المصنفين  
 والله اعلم **والسابع عشر الوكالة** بان قال ان وكنتك ان ابراهيم ما كان  
 على ذكره العيني وهو مثال لتعليقها بالشرط وفي البرازية تعليق الوكالة  
 بالشرط وتلق العزل به باطل وتفرع على ذلك انه لو قال كلما عزت كنت فانت  
 وكيل انه صحيح لانه تعليق التوكيل بالعزل وسيا في طريق عزله ولو قال  
 كلما وكنتك فانت معزول لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط وفي البرازية  
 الوكالة لا يتطل بالشرط العاشر اي شرط كافي **والثامن عشر**  
 بان قال اقلتك عن هذا البيع ان اقرضتني كذا ذكره العيني وفي القيمة

لا يصح

لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وتقدم في باب الاقالة انها لو تقايلا باقل  
 من الثمن الاول او يفسد اخر لم يفسد ووجب الثمن الاول وهو مثال  
 انها لا يتطل بالشرط الاقلاسة واما ما ذكره العيني مثال لتعليقها في البرازية  
 ويجوز اشتراط الخيار فيها **والثاسع عشر** **الكتابة** بان قال اني لعبد  
 كذا تملك على ان بشرط ان لا يخرج من البلد وعلى ان لا تقام فلان او على  
 ان تعمل في نوع من التجارة فان اكتابة على هذا الشرط نصح ويبطل الشرط  
 فله ان يخرج من البلد ويعمل ما شاء من انواع التجارة مع ان يتصور ان  
 وذلك لان الشرط غير داخل في صلب العقد واما اذا كان داخل في صلب  
 العقد بان كان في نفس البلد ككتابة على اخر وخوها فانها تفسد به  
 على ما عرفت في موضعه وذكره العيني في البرازية كاتنها وهي حامل على  
 ان لا يدخل ولدها في الكتابة فسدت لانها يتطل بالشرط الاقلاسة  
**والعشرون** **اذن العبد في التجارة** بان قال لعبد ادنت لك في التجارة  
 على ان تجر الى شهر فان اذنه يكون عاما في التجارات والاقوات ويبطل  
 الشرط **والحادي والعشرون** **دفع الولد** بان قال لامنه النى ولدت  
 هذا الولد مني ان رضيت امرائي بذلك كذا في البرازية ولا يخفى عليك ان هذا  
 انما يصح مثلا لتعليق دعوى الولد من الامه بالشرط واما العيني لم يميل  
 له بشي والله اعلم **والثاني والعشرون** **الصلح في النكاح** بان صالح رجل المقتول  
 عمدا اتفاقا على ان بشرط ان يقرضه ارميحي اليه شيئا فان الصلح صحيح  
 والشرط فاسد ويستفاد الدم لانه من الاستقادات فلا يحل الشرط  
**والثالث والعشرون** **الرجعة** بان صالح عنها بشرط اقرضتني او هدايته  
**والرابع والعشرون** **مقتل الذمة** بان قال الامام الحربي يطلب عقد الذمة  
 صرت عليك الجارية من شاء فلان مثلا فان عقد الذمة صحيح والشرط  
 باطل كذا في البحر وهو كما لا يخفى مثال لتعليق عقد الذمة بالشرط الخامس  
**والعشرون** **تعلق الرد بالعيب** بان قال ان وجدت بالمبيع عيبا اردته عليك  
 ان ساق فلان فانه يصح ويبطل الشرط **والسابع والعشرون** **الاقسام**  
 بان قال الخليفة للقاضي عزتك عن القضا ان شاء فلان فانه يفترق  
 ويبطل الشرط لما ذكرنا هكذا قرر مولانا في بحر بتما للعيني وهو  
 يصلح مثلا لتعليق بالشرط لا يجبر كما لا يخفى ولم يذكر في اكثر ولا  
 غيره من المتن مسيلة لتعليق الامسلا بالشرط ولما لم يذكرها  
 في هذا المختصر استغنا عنها بما ذكرنا من ان الاقرار لا يصح تعليقه  
 بالشرط لانه عبادت من المضد لن القلب والاقرا وقد ذكرنا في بحر  
 انه لا يصح تعليق الامسلا بالشرط كما قال في تناوي قاري الهداية  
 انتهى والذي في التناوي والمهنا كونه سبيل اذ قال ذي اناسلم وان فعلت

مثلا الصواب والعشرون  
 بان قال من له خير الشرط والبيع  
 ردت البيع او قال استقلت خذاري  
 ان ساق فلان



كذا انما مسلم مقرر فعله او تلفظ بالشهادتين لا غير هل يعبر بمسما اجاب  
 لا يحكم باسلامه في شيء من ذلك كذا انني علمنا ما ذكره كذا اختيار في ذلك وانه  
 اعم وعرضا لا يخفى لا يبين ما ذكره سيحتمل ان افناه بعدم الصحة ليس  
 ميلا على التلقين وانما هو مبني على ان قول الذي افاسلم واسمها لا اله الا الله  
 الا الله فان تمها رسول الله فليس باسلام بل لا بد من التبري كما علمت  
 نقاصيله ولا تكتب المبسوطة وانما يؤخذ عدم صحة تعليقه بالشروط من  
 قوله في المتن والشرح والفتاوى بعدم صحة تعليقه الاقرار  
 بالشروط وهذا ظاهر وانه اعم تحققة انه لاحقا في ان الاسلام تصديق  
 بالجنان واقرار بالامانة وكلاهما لا يبيع تعليقه بالشروط ومن العلم  
 ان الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل في حال يكون ميلا لا يبريد كونه  
 فلا يقصد تحصيل ما علق عليه فكيف يجعله مسلما مع تباعده عن الاسلام  
 بتعليقه على ما لا يريد كونه وقد ذكرنا في يلبى وغيره ان الاسلام عمل  
 بخلافه لا تقدر فانه ترك وتطيره الاقامة والاصابة فلا يعبر بالمقيم مسافرا  
 ولا الصاب منظر ولا الكافر مسلما بمجرد الميمنة ويصير كافرا بمجرد التنية فاذا علمت  
 المسلم على فعل وفعله فالظاهر انه مختار في فعله فيكون قاصدا لكثرة تعلقه  
 بخلافه الاسلام وما تقع اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاول الاحارة  
 لاها تملكه المنافع ووجودها لا يتصور الا في المال فتكون مضافا  
 ضرورتا وهو معنى قول علمائنا الاجابة تنقذ ساعة ضائعة على حسب  
 حدتها والثاني فسخها لانه معتبر بها فحرمها فانما كان فسخ البيع وهو  
 الاقالة يعتبر به حتى لا يجوز تعليقه بالشروط الاضافه الى الزمان كما يبيع  
 والثالث المزارعة والرابع المعاملة لانها اجاز حتى ان من يجزها  
 لا يجزها الا بطريقها او برأى فيها سترابطها والخامس المضاربة والثالث  
 الوكالة فانها من باب الاطلاقات والاستقاطات لانها تصرف المضارب والوكيل  
 قبل العقد والتوكيل سقفه فيكون استقاطا فيقبل التلقيق كذا قال ملا  
 حسرو وبه نظر لان كلامه في الاضافة لا في التعليق والسطوع كلفالة  
 فانها من باب الالتزامات فتجوز اضافتها الى الزمان وتعلقها بالزمن  
 الملايم كما تفتر في موصفه بخلاف الوكالة حيث تجوز تعليقها بالشروط مطلقة  
 لما ذكرنا انما من الاجابة اي جعل الشخص وصيا والتاسع الوصية بالمال  
 فانما لا يشترط الا بعد الموت فيجوز تعليقها واصافتها والمعاشر القضا  
 والكاديج عشر الاجاز فانها تزلزله وتقر عين محض فان اضافته الى المال  
 عشر الطلاق والثامن عشر العتاق فانها من باب الاطلاقات  
 والاستقاطات وهو ظاهر والرابع عشر التوقف فانها اضافته الى ما بعد  
 الموت جاز وما لا تقع اضافته الى المستقبل عشرة البيع واجارته ونسجه

والفئة

والمنفعة والشركة والحصة والتمكك والرجعة والصالح على مال ولو ارعى الدين  
 فان هذه الاشياء لم يكن لها فلاح ولا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها  
 بالشروط لما فيه من معنى القمار هذا **باب** بيان احكام الصرف  
 هو لغة الزيادة كذا قاله الخليل سمي هذا العقدة لان المطلوب منه  
 الزيادة ومنه سميت المعادة النافلة صرفا قال عليه الصلاة والسلام  
 من انتم الى غيرا بيه لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والعقد هو الغرض  
 سمي به لكونه اد الخلق الى المستحق وشروطه على الوجه الى التناجز قبل الافتراق  
 بدنا وان لا يكون فيه خیار ولا تأجيل وافتناء منه ثلاثة بيع الذهب بالذهب  
 وبيع النقصة بالنقصة وبيع احدهما بالآخر وشرا **بيع النسيئة بالنسيئة**  
 اي ما خلق للنسيئة كالذهب والنقصة سيرا لان جنسا بجنس كبيع الذهب  
 بالذهب والنقصة بالنقصة او بغير جنس كبيع الذهب بالنقصة او بالعكس  
 ودخل تحت قولنا ما خلق للنسيئة بيع المصوغ بالصنع او بالتقديفان المصوغ  
 بسبب ما اتصل به من الصفة لم يبق مضافا صريحا وهذا يتبين بالتقديف  
 ومع ذلك يبيعه صرف لانه خلق للنسيئة وبشروط المتماثل والتفاضل قبل  
 الافتراق بالامان حتى لو ذهبها بسندان في ناحية او ما اراد على علمها  
 في المجلس ثم تقا ايضا قبل الافتراق صح وقد قال عمر رضي الله عنه وان وثقت من  
 سبط رث معه بخلاف خيار المجنونة اذا التخير تمليك فينطل بما يرد على الرد  
 والقيام دليله **الفئة** اي النسيان **جنا** كالذهب بالذهب والنقصة بالنقصة  
 لما تقرره الربا وقوله عليه الصلاة والسلام الذهب بالذهب والنقصة بالنقصة  
 مثلا مثل يدا بيد والنقل سر **باران** وصليته **القلنا** اي التماسان **جودة**  
**وصاية** اذا لعبت لهما المامر في باب الربا **الابان** لم يخافا **شرا** **النسيئة**  
 لما مر ان احد جزى العلة يحرم النسيان **فروبا** **احد ما بالآخر** اي تخلفي الجنس  
 يعني الذهب بالنقصة او بالعكس **جنا** **انفضل** **وتماضي** اي في المجلس  
 لم يرد كرا النسيان وي لانه ليس من عمل الاشياء **لاستغناء** اي لا يتعين العوضان  
 في الصرف كسائر العقود حتى اذا المرير جدد عند العاقد من شيء فاستقر ضاه  
 فاذا قبل افتراقهما او استحق كل من العوضين فاعطى كل منهما ما عليه برك  
 ما استحق من جنسه الا مسك ما اشار اليه في العقد واعطيا مثلهما جاز  
**ومسند** اي الصرف **خيار الشرط** **ان** يمنع به استحقاق الغنص ما بقي من  
 الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والخيار يمنع **والاجل** لانه يمنع الغنص  
 الواجب **بيع** الصرف **مع استاقلهما** اي خيار الشرط والاجل **المجلس**  
 لا ارتفاع المسند قبل تقدر **ظهر بعض النسخ** **زينا** **قوده** **تستقر** في المردود  
**نقط** يعني لا في غيره بل يبقى لا ارتفاع الغنص فيه فقط لا ينصرف في فن الصرف  
**تبدل** **نقصة** لانه واجب حلاله تعالى وفي تجوزة فواته **ولو باع** **ديارا** **بدرام**



ولم يقتضها **واستقر بها** اي الدراهم **نوبا** اي مكلا او سورا **فبيع الثوب**  
لان ثمن الثوب مستقر عند الله تعالى فلا يسلط باسقاط المتعاقدين فلم يجز بيع  
الثوب والصرف على حاله يقتض بره من عاقبه معد فان قلت ان فساد  
الصرف حينئذ هو ثمنه في وجهه ببيع الثوب حق العبد ثمنه فصار مقتصر  
حق العبد لتفقد الله بذلك وجوبه بان ذلك بعد بثوث الحقين  
ولم يثبت حق العبد لبره لانه يثبت حق الله تعالى بعد تحققه فيتمتع لانه  
يرتفع وادبه اعلم واعلم ان هذا مقتضى هذا كما في بعض سروج الهوايت ان البديل  
في باب الصرف كل منهما ثمن قبل العقد وحالته فلا يستلزم وجودهما في ملكه المتعار  
ولا يفيضان بالاشتراك وممن من وجه بعد العقد ضرورة ان العقد لا يبره  
من ممتنع فلا يجوز الاستبدال باحدهما قبل القبض لكونه ببيع المبيع قبل قبضه  
**باع امة تقول انما درهم مع طرق** في غنمه من فضة **قنقه** اي الطوق **الدرهم**  
**بالدين** وتقدم من الثمن **الثان** او **باعتها بالدين** **الف** **نقد** **والله** **فبيعه** **وباع**  
**سبعا** **حليته** **منسورة** **وتخلص** **بلاص** **بما** **وتقدم** **من** **في** **القبض**  
**الف** لان حصة الفضة يجب تقضيها في المجلس لكونه برك الصرف والظاهر  
سهما الاثنيان بالواجب فيصرف المتأخر في الجارية والمقبوض من الحالين  
الطوق والظن بالمسرا **سكت** **او قال** **ان هذا من ثمنها** اما اذا لم يبين فلا  
امرهما يحمل على الصلاح واما اذا اختلفا من ثمنها فان التثنية قد يراد  
بها الواحد منهما قال الله تعالى فليسا حرتما والثاني احدهما وقال تعالى  
يجزى سهما الثلوث والرجلان والمراد احدهما وفي الحديث فادنا اقبيا والمراد  
احدهما فيجمل عليه لظاهر حالهما بالاسلام وتظيره في الفقه اذا حضرا  
حبضته او ولدتهما ولذا علق باحدهما بالاسلمة بخلاف ما اذا لم يذكر  
المفرد به للاسكان وهذا صريحان احدهما ان يبين ويتناول هذا  
نصفه من ثمن الحليته ونصفه من ثمن السيف الثانية ان يحصل الكل  
من ثمن السيف وفيهما ويكون المقبوض من ثمن الحليته لانهما شيء واحد  
فيجعل ثمن الحليته لمحصل مراده هكذا ذكره الدبلي وفي البحر نقلا عن  
السراج معزيا الى المبسوط لو قال خذ هذه الخمسين من ثمن السيف  
خاصته وقال الاخرنم او قال لا وتفرقا على ذلك انتقض البيع في الحليته  
لانه الترجيح بالاستحقاق عند المساواة في العقد والصلابة ولا مساواة  
بعد نصريح الدافع بكونه المدفوع من ثمن السيف خاصة والكل في ذلك قوله  
لانه هو المملوك قاله في بيان جهته انتهى ومن صرح به الاكل  
في العناية وفي السراج الرهاج ولو قال هذا الذي في محليته حصة السيف  
كان ثمن الحليته وجاز البيع لان السيف اسم للحليته ايضا لانهما تدخل  
في بيعه بنوعا فلو قال هذا من ثمن الفضل والفض خاصة فساد البيع لانه

صرح بذلك وادنا لاختلافه فلم يمكن حمله على الصحة انتهى ويمكن القول بان كل  
ما ذكره الدبلي على ما اذا قال من ثمن السيف ولو قيل خاصة فنوافق ما في  
السراج الرهاج واما ما في المبسوط فانما قال خاصة وحيزه كانه قال هذا  
ثمن الفضل وفي فتح القدير بعد ان قرر سبيلنا لوباع جارية قيمتها الف  
مقال فضة وفي غنمها طرق فضة فيه ان مقال قال والاصل ان لا يبيع  
بقدر غير مقتضى جده لا بد ان يزيد الثمن على العقد المضمون اليه  
ومثل هذا ما اذا باع سبيلا محلي قلت ومما يتخبط في هذا المسئلة مسيلة  
بيع المذكر كمن المصوغ من الذهب والفضة والحيا اذا يبيع بالدرهم  
واذا يبره ليجوز له لا وتخبر الكلام في ذلك قال في النقع الوسميل  
ذكر في المبسوط قال وعن محمد بن سيرين ان كان يكره بيع السيف المحلي  
بالفضة بالنقد مخافة ان تكون الفضة التي اعطى اقل مما فيه ويكون ان يبيعه  
بالنسيئة ولا يرى باسما بان يبيعه بالذهب وبه تاخذ لان بيعه بالزمن  
جائز لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف المجلس فبيعه كيف يشاء  
بعد ان يكون يرايد ولا يجزى ببيع بالنسيئة سواء باعه بالذهب او بالفضة  
لان العقد في حصة الحليته صرف فاستلزم الاجل فيه فيفسد ولا تنزع  
الحليته من السيف الا بضرر فنفست والعقد فيها يفسد في الكلام  
للمشتر اما يبيعها بالفضة على اربعة اوجه ان كان يعلم ان فضة الحليته  
اكثر فضوا سدر وكذا ان كانت الحليته مثل العقد في الفضة لان الحقت  
ولما بل فضل حال عن العوض فان مقابلة الفضة بالفضة في البيع يكون  
بالاجل وان كان يعلم ان الفضة في الحليته اقل حال العقد على ان يجعل المثل  
بالمثل والباقي بالجزء والحيا بل عندنا خلافا للسلفي وان كان لا بد من  
ايها اقل فالبيع فاسد عندنا لعدم العلم بالمساواة عند العقد وثروهم  
الفضل وعندنا من هذا جاز فان الاصل هو الجواز والفسد الذي هو الفضل  
الحالي عن العوض ما لم يعلم به يكن العقد ملحقا بالجواز قلت وفي الهراية  
معناه وكذا في بقية الكتب فتقدم لنا ان يبيع المقبوض الاولي ان يباع  
بالذهب وكذا المذكر كمن بالفضة ولو يبيع بالفضة اعني الدرهم المضمونة  
او غيرهما من الفضة فلا لواجب ان ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان  
كانت قدر الدرهم فلا يجوز وان كانت اقل من الدرهم التقيي  
المنى فيجوز وان كانت اكثر فلا يجوز وان كانت لا يمكن معرفته  
اقل من الدرهم الذي هو المنى فيجوز وان كانت اكثر فلا يجوز وان  
كانت اكثر من الدرهم التي هي المنى لا يمكن معرفته قدرها فلا يجوز  
ايضا وفيه خلاف زفر خصار في صورة واحدة يجوز وهو ان تكون الفضة  
التي في المبيع اقل من الثمن الذي هو الدرهم وفي بقية المصنف لا يجوز  
هذا ان يبيع بالفضة فلو بيعت بالذهب لاحتاج الى هذا بل يجوز



بالاقل ولا اكثر من لا بد من قبض الموصى كما في الاموال ايضا لا بد من القبض  
في صورة الجواز ولو بيع الموصى من الذهب او المراكش منه بالدراهم فلا يحتاج  
الى معرفة قدره وهل هو اقل او اكثر بل يشترط القبض في المجلس لا غير فلو ناعه  
بالذهب يحتاج فيه الى ما قدمناه من الوجوه الاربعه وبينه وجه واحد يجوز  
كما في الفضة والفضة في هذا واشتراكه ان عندنا تخا وجلس الثمن والبيع يعتبر  
التساوي في الوزن والتقابض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر التساوي  
بل التقابل وحده والله اعلم **فان اقرقا اي المتفاقد له من غير قبض**  
**بطرية الحلية فقط** وصح في السيف ان **تخلص بلا ضرر ان لم يخلص** لا يضر  
**بطل العقد اصلا** بينهما لان حصة الصرف يجب قبضها قبل الاقتران كذا في السهم  
يقبضها حتى اقترقا بطل فيه لمقتضى شرطه وكذا في السيف ان كان لا يتخلص الا بضر  
لغيره فتسليمه بدون الضرر كبيع جذع من سقف فلا كان يتخلص برونه  
حاز للقدرة على التسليم فصا وكما رتبة مع الطرق **ومن باع انا فضة وذهب**  
**وقد بعض ثمنه** اي بعض ثمن الما شاء **ثم اقرقا صح فيما قبض فقط** لا في غير  
**واستقرقا في الاثنا** لانه صرف وهو يبطل بالاقتران قبل القبض فتقدر الفسار  
بقدر ما لم يقبض ولا يشيخ لانه طاري **ولا خيار للمترى بخلاف هلاك**  
**احد العبد من قبل القبض** وانما كان كذلك لان هذا لا يكون تفريق الصفقة  
ايضا لان التفريق من جهة الشرع باستقرار القبض لاسن العاقد فلا يثبت  
المترى خيار غير المشتركة لانها حصلت منه وهو عدم التقرب قبل الاقتران  
بخلاف ما اذا اهلكه احد العبد من قبل القبض حيث يثبت الخيار في احد السبل  
لعدم الصنع منه **وان استحق بعضه اي يعزل او نا اخذ المترى ما بقي بقسطه**  
**او رده** لاحد المشتركة في الاثنا عيب لان التشفيع بضره وهذا العيب لان  
موجود عند البائع متاخر ناله **فان اجاز المصدق قبل منسج الحاكم العقد جاز**  
**العقد** اختلفوا متى ينسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق قبل قبض المستحق  
وقيل ينسخ المقضا والصحيح انه لا ينسخ ما لم يرجع المترى على بائعه وقال  
سمن لامة الحلواني الصحيح من مذهب اصحابنا ان العقد لا يكون منسجا للبائع  
ما لم يرجع كل على بائعه بالقبض وظاهر الرواية لا ينسخ ما لم يقبض وهو الامع  
ومراندني عولنا عليه في هذا المختصر وتماه في فتح القدير وفي الخلاصة وعن  
ابي حنيفة رحمه الله في رواية المختص ان القاصي اذا اقبض هذا المستحق  
فما كان قبضا ينسخ البيع حتى لو اجاز المستحق البيع لا يجوز ولو كان  
التمن حار ربه لا يجزى للبائع وطبها في ظاهر المذهب خلاف هذا انتهى  
وقد ذكر سبختنا ما عدى المختصات في مجره عند شرح هذا المسئلة وعنه  
اي السراج الوهاج ولم يرجع على غيره ونحوه في الجوهرة **وكان الثمن له**  
**ياخذ البائع من المترى قبضه** لما اذا لم يقترقا بعد الاجازة **ويجوز**  
**العاقد وتلا للميز فنتعلق حقوق العقدي به دون الجيز** كما في قبض البيع

والشرا

والشرا حتى لو اقترقا لم يقترقا عدان قبل اجازة المستحق بطل العقد  
والشرا حتى لو اقترقا القاعدان وان فارقه المستحق قبل الاجازة  
والمتفاقدان باقيا في المجلس صح العقد كما في الجوهرة اطلق في الخامس  
فمثل ما قبل القبض وبعد كما في الجوهرة **ولو باع رجل من اخر نقرة وهي النقطة**  
**المداينة من الذهب والفضة** كما تقدم في القاموس **فان استحق بعضها**  
**اخذ ما بقي بقسطه بلا خيار** يثبت في ذلك لو كان الاستحقاق بعد قبضها  
**وان كان الاستحقاق قبل قبضها** له الخيار لتفريق الصفقة عليه قبل التمام  
بخلاف ما بعد القبض بنماها والدينار والدرهم نظير النقرة لان الشركة  
في ذلك لا تعد عيبا كما في ذكره في الجوهرة **وصح بيع درهمين ودينار**  
**بدرهم ودينارين** بان يجعل كل جنس ثما لا يتلاف جليسه فتقابل الدرهم  
بالدينارين والدينار بالدرهم وقاله في الشافعي ومالكه واحمد في رواية  
لا يجوز هذا العقد اصلا لانه مقابلة اشتدلت على مقابلة الجنس وبخلافه  
جلا يجوز كذا قاله العيني **وصح ايضا بيع ثوبين وشعرين بدينارين**  
**شعرين** فيجعل كل ابر بكر شعرين ولا شعير بكر بدينارين **بيع احدى عشر درهما بعشرة**  
**دراهم ودينار** فيجعل العشرة بمثلها والدينار بدرهم نصيبا للعقد **وصح**  
**بيع درهم صحيح ودرهمين غلله** بفتح العين المعجمة وتشديد اللام وهو  
الذي يورده بيت المال ويقله النجار وقال بعضهم درهم غلله اي متلصق  
**بدرهمين صحيحين ودرهم غلله** لانها جنس واحد فيعتبر التساوي  
في القدرة دون الوصف وفي خلاف زفر الشافعي ايضا **وصح بيع من علم غرة**  
**وداهم من حله** اي العشرة **دينارا** معمول لا يقر ببيعها اي بالعشرة  
**واستحق مطلقه** اي لم يقل بالعشرة **التي هي** **وتع البائع الدينار** اي المترى  
**وتقاصا بالعشرة** التي هي الثمن **بالعشرة** التي هي دين اما اذا اقبل الدينار  
والعشرة التي هي عليه اشترا فلا جعل ثمنه داهم لا يجب قبضها ولا  
قبضها بالقبض وهو دينار جاز اجازها لان التعيين للاخترا عن الربا  
ولا ربا في دين سقط وانما الربا في دين يقع الخطر عاقبته وكذا الوضارفا  
داهم دينار بدينار صحيح لقولت الخطر وانما الثانية وهي ما اذا باعه  
بعشرة مطلقه ثم تقاصا فاما لذكره هنا استحقاقه والقبض بغيره الجواز  
وهو قول من ذكره استنبدا لا يبرر الصرف وجه الاستحقاق انما لما تقاصا النفع  
الاول والقبض صرف اخر متصفا الى الدين فثبتت الاضافة اقتضاء كالجور بالبيع  
ما اكثر من الثمن الاول اطلق في العشرة الدين فمثل ما اذا كانت عليه قبل  
عقد المراء او حدثت بعده وقيل لا يجوز اشتراكه بين حادث بعده والاول  
اصح لان التقاص هو المنقمن لنفسه الاول واشاء صرف اخر فيكتفي بالدين  
عند التقاصي بخلاف راس مال السلم حيث لا يجوز جعله قضا صا بين اخر



مطلقا متقدما كان او متاخرا لان المسلم فيه دين ولو تمت القاصمة  
براس مال المسلم لا فرق ما بين دين وبين وكذا لا يجوز اضاقة الدين  
استدراكه بان يجعل الدين الذي على المسلم اليه راس مال المسلم بخلاف  
الفصول التي وما غلب فضة وذهب فضة وذهب فضة  
بيع الخالص به ولا يصح بيع بعض الامتساويا ولا  
يصح الاستقراض بها الا ان كانا لا يخلو من قليل غش  
اذ هما لا يظن بان عادة بدونه وقد يكون خلقيا فيعتبر التمييز  
فما ركازي وهو الجيد سوا عند التقابل بالجلس فحاصل  
الغش معدوما فلا اعتبار له اصلا بخلاف ما اذا غلب الغش  
فان للغلوب اعتبارا كما ساق **والغالب الغش منها** اي من الذهب  
والفضة **في حكمه** لان حكم الدرهم والدينار بيع **بيعه** اي بيع الغالب  
الغش **بالمخالصة** ان كان **المخالصة** من المنشوش يعني اذا بيع المنشوش  
بالفضة الخالص او الذهب الخالص لا بد ان يكون الخالص اكثر من الفضة  
او الذهب الذي في المنشوش حتى يكون قدر مثله والزيادة بالغش على  
مثال بيع الزيتون بالزيت فاعتبر الفضة والذهب المغلوب  
بالغش حتى لا يجوز بيعه بجلسته الا على طريق الاعتبار ولو بيع  
الغش المغلوب بها فحاصل كانه كلف فضة او ذهب وبيع بفضة مثله  
والنوق ان الفضة او الذهب المغلوب موجد حقيقة وحكم حتى يعتبر  
في مضاب الزكاة بخلاف الغش المغلوب موجد حقيقة ولا  
يجتزأ ويهلك ولا لون حتى لو عرف ان الفضة او الذهب الذي  
الغش الغالب يجتزأ ويهلك كان حكمه حكم الخالص الخالص فلا  
يعتبر ان اصلا ولا يجوز بيعه بجلسته متفاضلا ان كان موزنا  
للدراهم **بيعه متفاضلا** وزنا وعددا لان الحكم للغالب فلا يصح  
التفاضل بجعل الغش متفاضلا بالفضة او الذهب في الاخر **في**  
**التقاضي والمجلس** لانه صرف في البعض لوجود الفضة او الذهب  
من الجانبين ويستترط في الغش ايضا لانه لا يتميز الا بصدر  
وان كان **المخالصة** اي مثل المنشوش **او قل منه** او لا بدري هو  
اقل او مثله او اكثر منه **فلا** اي لا يصح البيع للدرا في الاولين او  
لاشكال في الثالث **وهو** اي الغالب الغش **لا يتعين بالتعيين**  
**ان لا يرد** اي وان لم يرد **تعيين** اي بالتعيين لانه ما دام يرد  
كان ممنا فلا يتعين بالتعيين والانه مستلقة لتعيين بالتعيين  
وان باخذها البعض فهي مثل الدرهم لا يتعلق العقد بعينها بل  
بجلستها ان كان البائع يعلم بمخالصها وان كان لا يعلم بمخالصها وباعها

بجلسته

بجلسته

على ظن انفاذ درهم جيد يتعلق حقه بالجبا ولو جرد الرضا لكان في الاول  
وعده في الثاني **واشار** بالتعيين عند عدم راجعها اليها لو هلك قبل  
القبض لا يبطل العقد ان كانت راجعة ويبطل ان لم تكن **ومع المبايع**  
**والاستقراض** **بما يروج منه** اي من الذي غلب غشه من الذهب او الفضة  
وزنا او عددا **او بها** اي من حيث الوزن او من حيث العدد او بالعدد والوزن  
ان كان يروج بها لان المعترف بها لا يرضيه العادة لا لخاصة بطلت  
الغش كالغلوب فيعتبر فيها العادة كالغلوب فان كانت تزوج بالوزن  
فيه وبالعرف فيه وبما ينكر منها **والمقاي** اي الذي يشتري غشه وفضة  
او غشه وذهب حقه **كغالب الفضة** وغالب الذهب **في بيع واستقراض**  
يعني لا يجوز البيع بها ولا اقتراضها الا بالوزن بمقولة الدرهم الرومية  
ولان الفضة فيها موجد حقيقة ولم يقصر مغلوبه فيجب الاعتبار  
بالوزن شرعا واد اشار اليها في المبايعه كان بيانها بقدرها ووصفها  
ولا يبطل البيع لهما كما قبل الفضة ويقضيه مثلها كثرها لم تتغير اما  
**في الصرف** **فكالب غش** فيجوز بيعها بجلستها متفاضلا تقدم ثلثها  
بالفضة الخالص لم يجز حتى يكون الخالص اكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة  
لا حدها على الاخر فيجب اعتبارها وفي الثانية ان كان نصفها صرفا ونصفها فضة  
لا يجوز التفاضل فظاهر انه اراد به فيما اذا بيعت بجلستها وهو مخالف لما ذكره  
وجهه كما ذكر شيخنا ان فضة الممرق مغلوبه جعلت كان كونه كلفا فضة في حق  
الصرف احتياطا انتهى **اشترى شيئا** اي بالذي غلب غشه وهو ناقص المشتري  
**بغلوب واقعة** حتى جاز البيع لغلب الاصطلاح على الثمنية وعدم الحاجة اليك  
الاشارة لانها بالثمن **فلسد** كلف **فلسد** اي قبل تسليمها الي البائع  
**يبطل البيع** **كالواقعة** اي عن ابدى الناس فانه كالفساد وحكم الدرهم كلفه  
فان المشتري بالدرهم مكرسدت او انقطعت بطل البيع ويجب على المشتري  
رد البيع ان كان قايما ومثله ان كان هائلا وكان مثمنا ولا يفتقر وان لم يكن  
مقبوضا فلا حكم لصا لبيع اصلا وهذا عند الامام وقال لا يبطل البيع لان المقدر  
اعلم هو التسليم بعد الكسار وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال بالزواج  
كالراشترى شيئا بالربط ثم انقطع واداهم يبطل وفقد تسليمه وجبت قيمته  
لكن عند ابي يوسف يوم البيع وعند محمد يوم الكسار وهو اخر ما يتعامل الناس  
بها وفي الذخيرة القوي على قول ابي يوسف وفي المحيط والتمه والحق ان يقول  
محمد يفتي وفقا بالناس ولاي حيلة ان الثمنية بالاصطلاح فيبطل  
لزوال الزوج بقول البيع بلا ثمن والعقد انما تنال عينه بصفة الثمنية  
وقد اقررت بخلاف انقطاع الربط فانه يعود غائبا في العام التبادل  
بخلاف التماس فانه بالكسار رجع الى اصله وكان الغالب عدم العود



كذا في البحر وحدها كذا وان كان في جميع البلاد وان كانت  
تزوج في بعض البلاد لا يبطل كونه اذا الميرج في بلدهم فيتخير البايع ان شاء  
أخذ وان شا أخذ قيمته وحدها لا ينقطع عدم وجوده في السوق وان وجد  
في البر الصارفة في البيوت كذا في الهداية وفي دفع القدر ما ذكره ككسار  
ذكره في العيون قالوا انه على قول محمد واما على قولهما فلا ينبغي ان ينسب  
البيع بكسار في تلك البلد التي وقع فيها البيع بناء على اختلافهم في بيع  
الفلس بالفلسين عندهما يجوز اعتبار الاصطلاح ببعض الناس وعند  
الاجبة اعتبار الاصطلاح الكل فالكسار يجب ان يكون على هذا القياس  
ايضا ومثله في الانقطاع والفلس النافقة اذا تسدت كذا انتهى  
نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله بالإجماع ولا يتغير عليه ولو غلظت  
قيمتها وازدادت فذلك البيع على حاله ولا يتغير المسمى ويطلب  
بنقد ذلك المعيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي الخلاصة  
المحيط دلال باع متاع الغير بغير اذنه بدراهم معلومة واستوفى  
فكسدت بقران يدفعها الى صاحب المتاع لا يفسد البيع لان حق القبض  
له انتهى وفي البرازية من يابا الى المشتري غلظت الفلوس ورخصت نقد الامام  
الاول والثاني اول ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها  
من الدراهم يرم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والملازمة  
بالعرف الى المشتري وفي قنا وفي قاضي خان يلزمه المثل وهكذا ذكر لا سيحاي  
قال ولا ينظر الى القيمة كذا في البحر وفي مجمع الفتاوى اشترى شيئا بدرهم  
فقد لم يلد فلم ينفذه حتى تغير الثمن ان كان لا يروح في السوق ففسد البيع  
وان كان يروح كذا انتفى لا ينتقض البيع وليس للبايع الا ذلك خلاصة  
ومحيط رخص العدا الى قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ لا يقترن هذا  
ويطلبه بما وقع العقد عليه والدين على هذا ولو كان يروح لكن انتفى  
قيمتها لا يفسد وليس له الا ذلك وبه يفتي الامام وقتي الامام قاضي  
ظهر الدين على انه يطلب بالدراهم التي يوم يعني بذلك المعيار ولا  
يرجع عليه بالتقادم والدين على هذا والانقطاع والكسار وسواهما  
**ومع البيع بفلس نافقة وان لم تكن** لانها امراك معلومة  
وصارت اما نافي الاصطلاح فجاز لها البيع ووجبت في الذمة كالتقادم  
ولا تنقضي وان عيبتها لا تقدر الا اذا قال اردنا فعلق الحكم بعينها  
فحينئذ تنقضي العقد بعينها بخلاف ما اذا باع فلسا بفلسين  
باعيانها حيث يتعين من غير تصريح لانه لو لم يتعين لفسد  
البيع وهذا على قولهما واما على قول محمد لا يتعين وان صرحا  
واصله ان اصطلاح العامة لا يبطل با اصطلاحها على خلافه عنده

وعندهما

وعندهما يبطل في حقهما كما قدمناه وبالكسار الصحيح البيع حتى يعينها  
لا يفسد فلو لم يبين بعينها **ويجب رد الفلوس** الفرض اذا تسدت اي  
رد مثلها عندها في حصة عدوا وقال عليه رد قيمتها لنقد ردها كما قضينا  
لان الفلوس بمن والمردود لا فضالت المماثلة فصار كما لو استقرض  
مثليا فانقطع كمن عندها يورس عليه القيمة يوم القبض وعندهما يورس  
الكسار اشترى شيئا بنصف درهم فلوس صح وعليه فلوس لبايع بنصف  
درهم وكذا يصح لو قال بثلث درهم او ربعه وكذا لو اشترى بدرهم فلوس  
او بدرهمين فلوس جاز وكذا بدراهم فلوس او بغيره فلوس لان التبايع  
لهذا الطريق متعارف في القليل معلوم بين الناس لا تنادى فيه فلا يورس  
الى التراجع قيد بمادون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس لا يجوز  
عنده عدم العرف وجوز ابو يوسف في الكل للعرف وهو الصحيح كافي الكافي  
والمجتبي ومن ثم سوي بين مادون الدرهم والدرهم في الجواز والذاتي  
سدس الدرهم والغيره اقل نصف السدس ذكره في البحر **وعلى من عطف**  
**درهما فقال اعطيه** اي بالدراهم نصف درهم فلوس واعطى نصف  
من النصفه الاجبة نافقة من النصف صح هذا العقد فيكون نصف درهم الاجبة  
بمقابلة النصفه ونصف درهم وحبية بمقابلة الفلوس ولو قال اعطى  
نصف فلوسا ونصفه نصف الاجبة بطل الكل على اي حينة وعندهما  
صح البيع في الفلوس وبطل فيما يقابل النصفه واصل الخلاف ان العقد يتكرر  
عنه بتكرار اللط وعندهما ينتقض الثمن حتى لو قال اعطى بنصفه فلوسا  
واعطى بنصفه نصف الاجبة جازا لبيع في الفلوس وبطل في النصفه بالاجماع  
وقال القدوري ومن اعطى الصغير في درهما وقال اعطى بنصفه فلوسا  
وبنصفه نصف الاجبة جازا لبيع في الفلوس وبطل فيما بقي عندهما وقال  
ابو نصر الاقطع هذا غلط من الناسخ لان العقد فيه فاسد عندي حينة  
وعندهما جاز في الفلوس فاسد في قدر النصف الاخر على اختلافهم  
في النصفه الواحدة اذا تضمنت الصحيح والناسد وقال في المنهاج  
للامام شرف الدين ابى جعفر محمد بن محمد بن عمر الانصاري العيني اذا دفع  
درهما وقال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه درهما صديقا ورثة  
نصف درهم الاحتجاج بالبيع في حصة الفلوس وبطل في حصة النصفه  
قبل وطأ قياس قول ابى حنيفة لفسد في الكل وذكر انه يورس بجزء  
البيع وكانت الفلوس والنصفه الاجبة بدرهم وادبه اعلم وبما تقرر  
ظهر ان **الاقوال ثلاثة الاول** من يطل حال وهو العقدان صحبته الما  
اولا قول يجنبه اول والثاني مبيع بكل حال كالشباب والدواب والثالث  
من من وجه مبيع من وجه كالتليات فانها ان اتصل بها الباء فهي ثمن



والا يبيع واما الفلوس فان كانت رايحة الحقت بالثمن والا الحقت بالسلفة  
ومن حكمه اي حكم الثمن عدم استراط وجوده في ملكه **الباب عند العقد وعدم**  
**بطلانها** والعقد بطلانها في كل ما ذكرنا من **الكل** اي في كل ما ذكرنا من  
والسلم اما فيهما فلا يجوز **حكم البيع خلافا** في الثمن في كل ما ذكرنا من  
احكام الثمن فيستتبرأ وجوب البيع في ملكه حتى لو باع ما ليس له ملكه بشرط استتراه  
وسلمه لم يجز ويطلب العقد بطلان البيع قبل القبض ومن حكمها وجوب  
سبب النشأوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما تقرر والله اعلم  
**هذا باب** في بيان احكام **الكفالة** بحسب البيوع بذكر الكفالة لانها  
تكون في البياعات غالباً ولا سيما اذا كانت باسرها وفيها معنى المعايضة  
اقتضاها فتناسب ذكرها عقيد البيوع التي هي معاوضة وهي في الحقيقة الضم  
قال الله تعالى وكلفها ذكرها اي ضمها الى نفسه وقرى بتشديد الهمزة  
ويضرب ذكرها اي جعله كاخلاصها وضمانها لغيرها وفي المشرع **في ذمة**  
**الذمة في المطالبة مطلقا** على الاصح وقيل في الدين والمطالبة من طائفة  
مطالبة وطلا ما من باب قاتل كذا في الصباح واصله ان الكفيل للمكفول  
عنه صار مطالبين للمكفول له سواء كان المطلوب من احدهما هو المطلوب  
من الاخر كما في الكفالة بالمال او لا كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من اصل  
المال ومن الكفيل احضار النفس ونظير المطالبة باطلاقة يتنظم هذا بما  
لا يفي بعضهم وحينئذ مسكين في شرح اكثر بابا المطلوب منهما واحد وهو  
تسليم النفس فان المطلوب عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه اذا  
علمت هذا ظهر كنهه انه لا يحتاج الى ترك ملاحضته وهي ضمة الذمة  
مطالبة النفس والمال او التسليم لان المطالبة تشمل ذلك وانما يخرج  
الكفالة بالنفس من تعريف من عرفها بالمضام ذمة الذمة في المال لا في النفس  
**وكنهها** اي الكفالة **اجاب وقول** بالانفاظ لا بنية ولم يجعل ابو يوسف  
في قوله الاخير العتول ركنا جعلها تتم بالكفيل وحده في المال والنفس  
واختلفت على قوله فقبل توقف على اجازة الطالب وقبل تنفيذ الطالب  
الرد ومثله الاختلاف فيما اذا مات المكفول له قبل العتول من قال  
بالنوقف قال لا يبرأ حتى اكفيل قال في الجني اكفيل بنفسه ههنا  
ومما عليه فقال قد كفلت تمت الكفالة وان لم يقبل الاخر قبلت انتهى  
فتدافاد انما تنقذ بلفظ من احدهما مستقبل كما في النكاح **وسرها**  
**المكفول به** نفسا كان او مالا **مقدور التسليم** من الكفيل حتى لا يحكم الكفالة  
بالحدود والتقصير كما سبقت في **في الدين كونه صحيحا** حتى لا يجوز الكفالة بغير  
الكفالة كما سبقت **وحكمها** اي الكفالة **لزوم المطالبة على الكفيل** بما هو عليه  
نفسا كان او مالا واهلها من هاهنا للتبرع بان يكون حرا مكلفا فلا يفي

من العبد والصبي والمجنون كذا العبد يطالب بعد العتق كذا في الخلاصة  
والمدعي مكفول له اذا فادته الكفالة ترجع اليه والمدعي عليه مكفول  
عنه ويسمى الاصل اصلا والنفس في الكفالة بالنفس والمال في الكفالة  
بالمال **مكفول به** فالكفول عنه والكفول به في الكفالة بالنفس واحد ومن  
لزومه **المطالبة كفيل وكفالة النفس تنقذ بنفسه ونحوها**  
**مما يعبر به عن بونه** كراسه ووجهه ورقبته وعنقه **وبنصفه وثلثه وربعه** وقد  
قرئناه في الطلاق وقد ذكرنا وصحة الكفالة بالروح ولم يذكره في  
الطلاق وينبغي الوقوع به وذكرنا في الطلاق الفرج ولم يذكره هناك  
وينبغي صحة الكفالة به اذا كانت امرأة كذا في البحر تنفذ النكاح ارضا  
ولم يذكره رحمه الله تعالى ما اذا اكفل بعينه قال المولى لا يبيع كلب  
الطلاق اذا العين بما يعبر به عن الكل يقال عين الفرم وهو عين في  
الناس ولعله لم يكن معروفا في زمانه فصار ما في ما شاكلا شاكلا في ذلك  
بجلائ ما لو قال بين اوردجه وبناتي في ذمة ما تقدم في الطلاق كذا في  
فتح القدير ولو اضاف الجزا اليه بان قال اكفل لك نفسي ونفسي او ثلثي  
فانه لا يجوز ذكره في الكبرى في باب الرهن كذا في السراج الرهاج وفي  
العبر ذمة كفل بنفسه المجنون لا يبيع وقال بعضهم ينبغي ان يجوز قياسا  
على الكفالة للصبي انتهى وينقذ **بضمته** اي بقوله ضمنت لك فلا تالان  
نصرح بمقتضاها **او** بقوله **علي** لان كلمة على الوجوب فهي صيغة الزام  
**او اسلم** في انشائها خاتمة قال كذا عندي هذا الوجه او قال دعه لي  
كانت كفالة دالي بمعناه لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك تالا فالي اي  
بينما فاه لي ومن ترك مالا فلورثته كذا في البحر وفي بعض المعتمات ومن الظاهر  
الكفالة سواء كانت بالنفس والمال الحية قال في انشائها خاتمة في الفصل السابع  
من كتاب الكفالة شرح الطحاوي وبالكفالة الظاهر ضمان وكفالة وحالة  
ورعا منه وعلمته وقال في المدايع اما الركن فهو الايجاب والقبول  
فالاجاب من الكفيل والقبول من الطالب فالاجاب من الكفيل ان يقبل  
ان الكفيل او ضمير او زعيم او عزم او قبيل او جيل او ذلك على اري او كذا عندي  
اما لفظ الكفالة والضمير فمخرجان وكذا في الزعامة بمعنى الكفالة والزعامة  
بمعنى المحمل فقبل بمعنى المنفرد كقبيل بمعنى المنفرد وانه ينبغي عن تحمل  
الضمان وقوله على كلمة ايجاب وكذا قوله الي وقوله عندي وان كانت لطلق الوعده  
كله بقربية الدين يكون كفالة والله اعلم **او انا به زعيم** لان الكفيل يسمى  
زعيماً قال الله تعالى حكايته عن صاحب يوسف وانا به زعيم اي كفيل كذا في  
قاله ارجون **او قبيل به** اي بفلان لان القليل هو الكفيل في انشائها خاتمة  
انما قبيل ذكر بنفس فلان كان كقبيل كما لو قال علي انك به سواء ذكره والبحر



والله اعلم وينقد بقوله **انا ضامن حتى يجمعوا ويلتقوا** ويكون  
كقيل الى الثانية قال في البحر معزيا الى التتارخانية هو على ختم يجمعها  
كقيل الى الثانية انتهى وفي السراج الوهاج لوقال هو على ختم يجمعها  
لنوجيا لان قوله هو على ضمان بضات الى الغير وجعل الاستغابة له انتهى  
**وقيل لا** يفتقد لعدم بيان المضمون هل هو تسرا او مال نقله في الثانية  
عن ابي يوسف حيث قال وعن ابي يوسف رحمه الله لوقال هو على ختم  
يجمعها او حتى يلتقيا لا تكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه تسرا او  
مال انتهى لظاهره انه ليس المذهب والله اعلم **كما في قوله انا ضامن**  
**بمعرفته** اي لا يفتقد بهذا وقال ابو يوسف يصير ضامنا للمعرفة لا  
يؤيد ذلك به الكفالة وجه ما في الكتاب انه التزم معرفته دون المطالبة  
فصار كاللزامه دلالة عليه او قال او قل عليه وقال ابو الليث  
هذا القول من ابي يوسف غير مشهور وادخلنا صرنا عنه في حكاية  
الواقعات وبه يعني اي بظاهر الرواية كذا في فتح القدير وفي الخلاصة وعليه  
الفتوي قيد بالمعرفة لانه لوقال انا ضامن لتعريفه او على تعريفه ففيه  
اختلاف المسامح والوجه الزور لانه مصدر متعدي لا يتعدي فقد التزم  
بعرفة الغير بخلاف معرفته فانه لا يقتضي الامعرفة التكليف المطلوب  
كذا في فتح القدير ولوقال انا ضامن لوجه فانه يؤخذ به لان الوجه يعبر  
عن الحيلة فكأنه قال انا ضامن له كذا في السراج الوهاج ولوقال انا ضامن  
لا يكون كقيل ولوقال معرفة فلان على القول بيزمه ان يدل عليه انتهى  
**واذا قيل في ثلاثة ايام كان كقيل لا بعد الثلاثة** الايام ولا يطالب بالكل  
به في الحال **وبه يعني** في التتارخانية زاد الكفيل في ثلاثة ايام كان كقيل  
بعد الثلاثة ولا يطالب في الحال في ظاهر الرواية وفي السراجية وهو الاصح  
وفي الصمري وبه يعني كذا في البحر الرائق وفي البزارية كقيل بنفسه الى شهر  
بعد شهر ويطلب ما قال المعطية كقيل في الحال موجلا الى شهر وعليه ما  
ذكره عصام انه لوقال انت طالق الى شهر يقع بعد الاجل الا ان ينوي الوقوع  
في الحال قوله دل على انه لا يصير كقيل في الحال وبه يعني بخلاف امره الى  
بيدها الى شهر حيث يصير الامر بيدها في الحال الى شهر لانه الطلاق لا يجزئ  
الثانيتين والامر بجعله وكذلك الكفالة تختم الشاقيتين ولا يفتقر بقوله انه  
كقيل بعد شهرانه ليس يكفيل للحال الا ترى ان الكفيل لو سلم الحال يجب على الطالب  
القبول ولو لم يصير كقيل الا بعد شهر لما اجب في الحال كذا في شهر تاجيل  
للكفيل حتى لا يطالب للحال ويطالب بعد الاجل انتهى واذ علمت اختلاف الترجيح  
فيكون المعتمد عليه ما هو ظاهر الرواية والله اعلم **وان شرط** التكفيل تسليمه  
اي تسليم المكفول بنفسه **في وقت معينة** كقول المجتة مثلا **احضر** اي احضر التكفيل

المكفول

المكفول منه اي في ذلك الوقت الذي عينه **ان طلبه** المكفول له لانه التزمه  
بالشرط في الكفالة فيجب عليه الوفا به ان طلبه في ذلك الوقت او بعد كاليمين الواجب  
اذ حل **فان احضره والاحبسه** الحاكم لا يستأجره عن ايفاء ما وجب عليه  
ولكن لا يجيبه اول مرة حتى يظهر مظهره لانه جبر الظلم وهو ليس بظالم قبل  
المطل في البلاية اقربا ككفالة بالنفس او بنت بالبينة عند الحاكم قال الحنفية  
لا يجيبه فيها اول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار واما في البينة يجيبه  
في اول مرة انتهى وهكذا في الثانية وصرح فيها بانه كالمين انتهى وهذا ظاهر صحة  
ما حمله الذي يلي من شرح اكثر من قوله انه ينبغي ان يفصل كالفصل في الجبر بالدين  
وظاهره انه لم يطرح فيه على نقل الله اعلم **فان غاب المكفول ولم يعثر مكانه**  
**لا يطالب به** لانه عاجز ان يثبته **وكذلك يقضي الطالب او يثبت اقامتها** المكفول  
وعلى الاول اقتصر الذي يلي في شرح اكثر وبالسلي صرح صاحب البحر واستدل  
عليه بما في القنية عن علي الشافعي اذا غاب المكفول عنه فلدائن ان لا يلزم  
التكفيل حتى يحضره والحيلة في دفعه ان يدعى التكفيل عليه ان حضره غايب عنه  
لانه ري فبين في موضع فان اقام بينة على ذلك تنزع عنه المضمونة انتهى  
وفي ملازمة الطالب التكفيل عند محض عن احضار التكفيل الاصيل احتلا حجة  
وذكر المسرحي انه يلائم مع وذكر شيخ الاسلام انه لا يلا رخصة كذا في التتارخا  
فان اختلفنا ولا يثبت فقالب التكفيل لا عرف مكانه وقال الطالب تعرفه  
فان كان له حرجة معلومة للمجاعة في كل وقت فالقول للطالب ويبرر التكفيل  
بالذهب الى ذلك الموضع والافا المكفول للتكفيل لتسليمه بالاصل وهو الجمل ثم في  
كل موضع قلنا انه يومر بالذهب اليه للطالب ان يستوثق بكفيل من التكفيل حتى  
لا يجيب الاخر كذا في البحر في الثانية التكفيل بالنفس اذا منع المكفول به عن  
السفر ان كانت الكفالة حاله كان له ان يغيثه من الخروج قبل حلول الاجل  
انتهى **ويبرر** التكفيل بموت المكفول به اي بموت النفس المطلوبة لاستتاع  
التسليم **ولو كان** النفس المكفولة لها **عبدا** اطلاقا هذا التزهم ان العبد  
مال فاذا القدر بتسليمه لزمه قيمته وهذا اذا كان عيدا العبد ملك بطالب  
به وكفيل بنفسه رجل اما اذا كان المدي به نفس العبد لا يبرأ به في الخلاصة  
حيث يخلفونه قال لو كفل بنفسه عبدا فمات العبد برى التكفيل ان كان المدي  
به المال على العبد وان كان المدي به نفس العبد لا يبرأ ومن قيمته انتهى **ويبرر**  
**موت التكفيل** لخصول العجز الكلي عن تسليم المطلوب من التكفيل بعد موته وورثته  
لم يكفله بشي واما يخلفونه فيما له لا يفيها عليه ولا يثبتي لكفالة باعتبار تركه لاستتاع  
استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة في المال وقد تبع المولى هنا صاحب اكثر  
وهو تتبع صاحب الهداية في بطلانها بموت التكفيل ويطالب وارثه باحضاره  
كذا في السراج الوهاج فيتم بالكفالة بالنفس لان التكفيل بالمال اذا مات لا يطل لان



حكمها بعد موته تمكن في من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بامره  
وكان الدين حالاً كان موجلاً لا رجوع له حتى يحل الاجل والا فلا كاديه بنفسه  
لا يبرأ من الكفالة بموت الطالب وهو المكفول له وبمسلمه التكفيل الى الورثة  
فان سلمه الى بعضهم بري منهم خاصة وللباقيين مطالبته باحضاره فان كان  
صفار فلو صدم مطالبته باحضاره وان سلمه الى احد الوصييين بري في حقه ولا يلزم  
مطالبته كذا في السراج الرصاج نقلاً عن الينا يبع ومن الغريب ما في النظر  
الرهائي وعزاه في السراج الى المتكفل الطالب بربط الطالب والمروءة والذهب  
خلافة وفي مرق الكرابسي الكفالة خابزة وبمرت الاصيل بطلان وبموت التكفيل  
الاول ببراءة الثاني والحالة بعد الحالة ينقل الحالة الاولى لان الكفالة للترتيب  
والثانية تزداد فنقلها الى تحتها انتهى كذا في البحر ببراءة التكفيل بوجه اي برفع  
المكفول بنفسه الى من كفل له حيث يمكنه خاصته وان لم يقبل اذا دفع اليه  
فانما بري لان موجب الدفع اليه البراءة ثبت وان لم ينص عليها كالمدينون  
اد اسلم الدين والطالب ان اسلم المضروب واليا يبع اد اسلم المبيع اطلقته فتمثل  
ما اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة او لا ان اطلبه منه وما اذا لم يطلبه فلا  
بدان ينزل ذلك واد اقر الطالب بقبض المكفول له بري التكفيل ولا يحتاج  
فيه الى النص لان الظاهر انه لا يفر الا باستيفاء حقه ولو سلم التكفيل للمكفول  
الى الطالب فاني انه يقبله اجبر على قبوله بمعنى انه ينزل قابضاً كالغاصب اذا ارد  
الغير بخلاف ما ان اسلمه فوضي فانه لا يجبر كما اذا قضى الدين فضولي اي غير  
ما هو بملكه وفيه بكونه بملكه بخاصته لانه لو سلم في برية او سودا وسجن  
حلبه فيه غير الطالب لا يبرأ ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه  
لان الشرط معتبر فاذا سلمه في مجلسه بري ولم يجز تسليمه في غيره اي في  
غير مجلس القاضي فلو سلمه في السرق لم يبرأ وهو قول من ربه يقتضي  
ما سئلنا فيها من الناس في اقامة الحق ومحل الاختلاف في بلد لم يفتادوا في  
الغريب من يواخض كذا في البحر نقلاً عن الثنا رائية وهذه احاديث المسائل التي  
يقتضي فيها بقول من ذكره انه ومنها تقوم المدين في صلته كقصد المصلي  
انقشده ومنها جماع البيعة من امرأة العايب ليفرز القاضي لها ثقة ومنها  
ان الوكيل بالمضومة لا يبي الغنص ومنها تضمن الساعي ان اسمع به الى اللعان  
وعزيمه شيئاً ومنها ان روية البيت من الصحة لا يفي بل لا بد من روية داخله  
ومنها ان روية ظاهر الموب مطوية لا يفي بل لا بد من نشوة بني سبع سائل  
وليس المراد الحضور في القينة كقل بنفسه في البلد وسلمه في الرسلات مع  
ان كان فيها حاكم وقال العلل التاجري والبدل الظاهر لا يصح قاله  
انه نقلي عنه وجوابها حسن لان اغلب فضلة رسائيتن خزان  
ظلمة فلا يقدر على محاكمتها على وجه العدل دون رسائيتن ثم علم

بعلامة

بعلامة مع حم وقال كان المكفول له جالساً مع قوم في مدرسة فجاؤ  
التكفيل بالمكفول عنه وقال هو المكفول عنه فلم يجلس بل سرح وخرج الى  
باب اخر فخذ القدر فتسلم منه انتهى ولو سلمه في مصر اخر غير المصر الذي  
كفل فيه بري عند الجنيبة ان كان فيه سلطان او قاض وكانت الكفالة  
عنده مغيبة بمصر ولا خلاصاً اتفاقاً كذا في البحر نقلاً عن الثنا رائية وفيه  
نقلاً عن اتفاقا دخلت ادا شرط تسليمه عند القاضي فسلمه عند القاضي فسلمه عند الامير  
او شرط تسليمه عند هذا القاضي فسلمه عند قاضي اخر جاز انتهى **الكفيل**  
هذا قيد في الجميع يعني لا يبرأ التكفيل حتى يقبل المكفول سلمت نفسي اليك من  
الكفالة والرسول كالمكفول لا بد من التسليم عنها ولا لا يبرأ اذا علمت  
هذا ظهر كذا ان عبارة هذا المختصر اولى من بقول عبارة الكفالة جعل القيد  
خاصاً بتسليم المطلوب بنفسه والحال انه قيد في الجميع كاعلمت والله اعلم  
**قال قال انا اود به غلاماً من ابي فليعلم يواف به مع قورته عليه او ما**  
**المطوب ضمن المال** لان الكفالة بالمال معتقة بشرط عدم الرافاة  
وهو شرط متعارف يصح تعليقها به فاذا وجد الشرط لزمه المال ولا يبرأ  
عن كفالة النفس لانه كما ثبت فائتة قبلها ولا تنافي كما لو كفلها بجملة وقولنا  
مع قدرته عليه فيدل ارام لانه اذا عجز لا يلزمه الا اذا عجز بموت المطوب وجوز  
وموت المطوب وان ابطال الكفالة بالمفسر فاما هو في حق تسليمه الى الطالب لاني  
حق المال وفيه بموت المطوب لان التكفيل لومات لم يوجد شرط الكفالة العلقية  
لان وارثه يقوم مقامه كوت الطالب فان التكفيل اذا سلمه الى وارثه بري ولو اراه  
الطالب عراك كالة المفسر لم يواف به لم يجب المال لفقد شرطه **والقائل** اي الطالب  
والتكفيل **في الرافاة** بالمكفول بان قال الطالب لم تواف به وقال التكفيل واقبيلك  
به **فانقر للطالب** لانه يتكر ذلك **والا لا يبرأ** لان عدم ثبوت الرافاة وبه صح في الخاتمة  
حيث قال ولو اخذنا قاتل التكفيل واقبيلك به وقال الطالب لم تواف به فالتكفيل  
للمطالب والمال لازم عي التكفيل لان سيب وجوب المال التزام المال بالكفالة  
الا ان الرافاة شرط البراءة فلا ثبت بقول التكفيل انتهى وفي البراءة وفيما اذا علم  
المال بعدم الرافاة لا يصدق التكفيل على الموافاة الا حجة وبما به كذا في نظم  
الفقيه قال التكفيل دفعه اليك اليوم الشروط وانكروا الطالب فالامر على ما كان  
في الابتداء ولا يمين عي واحداً منكما لان كل منهما مدعي التكفيل البراءة والطالب الرجوع  
ولا يمين عي المدعي انتهى **ادع رجل على اخيه بانه وثار له بستاناً** باخيه او روية او شجرة  
اربعه او مزرعة لنفع الدعي **قال جازان لم اؤدك به غلاماً عليه المائة فلم يواف**  
**به غلاماً عليه المائة** ونفع القاتلان **والقول** له اي قول المكفول  
له **والبيان** لانه يدعي الصحة وتحقق هذا المقام كالحاقه في المنايا ١٥١



ادعى على اخرا مائة دينار وبينها بالفا جينة اوردية هندية او مصرية ولم يثبتها حتى  
تكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوافق به عن فعله المائة فطلبه ولجروا به عن  
فعله المائة عن ابي حنيفة وابي يوسف اخلا وقال محمد بن ابي حنيفة حتى تكفل  
ادعى بعد ائكفالة مائة موصوفة بصفتها لا تمنع دعواه فلا يتمكن المدعي من  
مطالبة التكفل بائكفالة وذلك لو جيب احد هما ان التكفل على كفالة ما لا  
مطلقا عن النسبة حيث لم يثبت له ما عليه با مبرر وقد يكون وقد  
لا يكون وهو عدم الموافقة بالمدعي عليه عند الانقضاء ائكفالة على هذا الوجه وان  
بينها لاحتمال انه يلتزم المال الذي هو على المدعي عليه بالالتزمه على وجه الرشوة  
ليترك المدعي عليه في الحال وهذا الوجه منسوبة الى الشيخ الامام ابي منصور  
الماتريدي وهو كما نرى يقتضي ان لا تنقضاء ائكفالة وان بين المال وبينه  
في الهداية والثاني ان الدعوى بلا بيان غير صحيحة فلم يجب احضار النفس  
وحينئذ لا تنقضاء ائكفالة بالنفس ولا تنقضاء ما يبيى عليها وهذا منسوبة الى  
الشيخ الامام ابي الحسن الكرجي وهو يقتضي الصحة اذا كان المال معلوما عند  
الدعوى ولما ان المال ذكر معرظا لانه قال فعلى المائة فينصرف الى ما هو عليه  
وتكون النسبة موجودة فخرج عن كونه رشوة وكان المال معلوما والدعوى صحيحة  
فصح ائكفالة بالنفس وائكفالة بالمال كقضا مبيته على المولى وهذه التكتة  
الا ليجوز وقوله في الهداية والعادة جرت في مقابلته التكتة الثانية وتقرير  
ان المال اذا لم يكن معلوما لا بأس بذلك لان العادة جرت بالاجمال في الدعوى  
غير مجلس القضا فتصح الدعوى على اعتبار البيان فان بين التفتق البيان باصل  
الدعوى فكانه ادا بالمالية المطلقة في الابتداء المائة الذي يبيعها ويشتريها  
الاخرة وعلى هذا صححت ائكفالة بالنفس والمال جميعا ويكون القول قوله  
في هذا البيان لانه يدعى صحة ائكفالة انتهى وفي الخلاصة قال اذا تكفل بنفس  
رجل على انه ان لم يوافق به عن فعله المائة فطلبه ان درهم ولم يثبت له عليه نفي  
عنه ولم يوافق وفلان يقول لا شيء على والطالب يدعى النفا والتكفل بغير  
وجوبه على الاصيل فعلى التكفل ان درهم عن ابي حنيفة راي يوسف المولى  
في قوله الاخر وهو قول محمد بن ابي حنيفة انتهى وهذا يقتضي ان الما حصل انما  
وحده ويستنفذ بها ان الالف تخي على التكفل لجر دعوى المتكفل له وان  
كان التكفل بغير وجوبه على الاصيل كذا في فتح القدير وفي السراج الوهاج لو ادعى  
على رجل النفا فذكره فقال له رجل اخر ان له اقله به عن ابي حنيفة فلم يوافق  
به عن ابي حنيفة شي لان المتكفل عنه لم يثبت له وجود المال ولا اعتد  
التكفل بها ايضا فصار هذا ما لا معلقا بخلاف ولا يجوز ان يفتق هذا فيفيد  
انه لا بد في مسألة الكتابة من اقرار المدعي عليه بالمائة والله اعلم  
على اعطاء التكفل بالنفس في حد كذا **وقوله** اي قضا وهذا

عند

عند ابي حنيفة وقالا لا يجوز في حد القذف والقضا مردون غيرهما **ولو اعطى**  
تكميلا بترضا بل يطلب في حد القذف والنقص **حاز** ذلك اتفاقا لما ائقضا  
شرعت لتسليم النفس وهو واجب على الاصيل فصحت به كما في دعوى المال بخلاف  
الحدود الخالصه لا فاعحض حق الله تعالى وله اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام  
لائكفالة في حد ولا يفتق للاستيناف ومباها على الدروا الحق التمرقاش حد السرقة  
بها في جوار التكفل بنفس من عليه اجماعا وفي الاحبار عليها عند ما وجعله  
من حقوق العباد ككون الدعوى فيه شرط ائكفالة عنده لعدم استنراطها ولا يجب  
الحضور ليس بها فادامه يكفل عنده بلاء من الى قيام القاضي من محله فان بين  
والاخرى سبيله وليس يقتضيه الجبر عندها الجبر بالحس وانما هو الامر بالملازمة  
**ولا جبر** بلاء من **قيما** اي في الحد والقود **حيث يثبت هذا من مسروران**  
**عمر** يعرفه القاضي بالعدالة لان المجلس هذا التهمة الفساد وشهادة المستورين  
تفعل المحكم به فتصل لاثبات التهمة وخبر القاضية في البيانات والاعمال  
يثبت بشهادة الواحد التهمة وان لم يثبت به اصل الحق والمجلس التهمة الفساد  
مستور لانه عليه الصلاة والسلام جلس رجلان بئمة بخلاف دعوى الاموال  
حيث لا يجبر فيها ما لم يثبت لائكفالة عندها فلا تثبت الا بئمة كالحمد  
نفسه وفي الرمز معز بالي المحدثين في المقررات لا يجبر حتى يسأل عن عدالة  
المشهور وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال ويجوز  
فيه العسر ويصح فيه ائكفالة وهو حق الادبي وفي رواية ابي يوسف رواية ابن  
سماعة في الذي يجمع الجبر ويثريه ويترك الصلاة احبسه واديه ثم اخرج  
ومن يتهم بالقتل والسرقة وصدم الناس فان احبسه داخل في السجن الى  
ان يزوج لان سر هذا على الناس وسر اوله على نفسه التفتق لما فرغ من  
ائكفالة بالنفس شرع في بيان ائكفالة بالمال فقال **لائكفالة المال** **نص** به  
اي بالمال **او كان** **المال** **لا يملك** **ذلك** **المال** **دينا** **صحيح** وصحتها بالاجماع  
وصحت مع جملة المال لبنا على التمسح وكذا جاز شرط الجوار فيها اكثر  
مسائله ويراد عليه اجماعهم على صحتها بالبركة مع انه لا يعمل كمن يستحق  
من البيع كله او بعضه والدين الصحيح **وما لا يسقط الا بالاداء** **والا** **لا**  
مرفوع عما ذكره بقوله **فلا يصح بيعك الكتاب** لانه يستفاد منها بالبيع  
وكذا يجوز بيعك الساعة عنده خلافا لما ذكر في السراج الوهاج نفع انه لا  
يسقط اذ هو لا يثبت النجس وكذا لا تنقضاء ائكفالة بدين على ابنه المكاتب او  
عبده لان من دخل في مكاتبته فهو مكاتب لولا كذا في البزارية بخلاف ارض  
السجة وقطع الطريق فان دين صحيح فصحت به اقول ومما يشكل على هذا  
الاصل ائكفالة بالنفقة المفروضة غير المستلثة بالما صحيحة مع ان دين  
النفقة ليس بصحيح على ما ذكر من التفسير ولا ينافي سقوط احد ما او بطلان  
كما تقدم تقريره ولما راس احباب عن هذا وانظروا انه اخذ منه بالاستحسان



فلا حاجة اليه لا بالقبول ولا بالعلم وقد جملنا المال للاختلاف عن جهالة الاصل  
والمتكفل له فالحال ما نفع حتى لو قال من عصبك من الناس او بايعك او قتلك  
فانا كئيل لك او قال من عصبته او قتلته فانا كئيل له عنك لا يجوز الا اذا  
كانت بيسيرة في المتكفل عنه فلو ان يتول كفلت لك بمالك على احد هذين  
فيجوز والتبيين للمتكفل له لانه صاحب الحق وفي البزازية شذوا على رجلانه  
كفل بنفسه رجل يعرفه بوجهه ان جاء به كفن لا يعرفه باسمه بجوز كما لو  
قال عندنا نقاصي كفلت برجل اعرفه بوجهه لان الجمالة في الاختلاف لا تمنع  
صحته ويقال له اي رجل انت به وكنت انه هذا وحلفت عليه بريت من  
الكفالة انتهى واطلق صحته فمثل كل من عليه المال خدانا او عبدنا ما دون  
او محجور اصيبا او بالغا رجلا او امرأة سلمنا او ذميا وكل من له المال لكن يبيع  
البزازية الكفالة للصبي التاجر صحته لانه يبيع عليه وللصبي العاقل  
غير التاجر ينير وابتان انتهى فلو اخذنا في بيع الوسايل انها تصح  
بغيره وليه والله اعلم **تفعلت** متعلق بنصحه **عنه** اي عن فلان **بال**  
درهم هذا مال العلم نفع ايضا بقوله كفلت عنه **بما لك عليه** اي بالذي  
ثبت لك عليه **عنه بما يدركك في هذا البيع** يعني اذ استحق المبيع في يد المشتري  
ولزمه عزمته الفرض وهذا هو ضمان الدرك وهو الرجوع بالثمن عند  
استحقاق المبيع وفي البزازية من اخذ الدعوى في فضل الاستحقاق وان استحق  
المبيع وله كئيل بالدرك لا يرجع على الكفيل مالم يجب على البائع بغيره هو  
بالخيار ولا يرجع على الكفيل بقيمة السنا والعقد انتهى وفي السراج الوهاج  
فان استحق المبيع كان له ان ياخذ الثمن من ايها شاء وليس له ان يخالص  
استحقاق المبيع كان له ان ياخذ الثمن من ايها شاء انتهى واما في البيع  
الكفيل ولا في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان له ذلك واجمع ان البيع  
لو ظهر حرجا كان له ان يخالص ايها شاء انتهى ونفع ايضا بقولنا ما بايعت  
**فلا نأفعل وما عصبك فلا نأفعل** وهذا من امثلة الكفالة  
بالجهول في البسوط ولوقال ان ابعت شيئا فهو علي فباعه متاعا بالفا  
درهم ثم باعه متاعا بعد ذلك بالثمن درهم لزم الكفيل الاول  
دون الثاني لان حرجه اذا لا يقتضي التكرار جلا في كل ما ومثل اذا  
مضى وان ولزم رجوع الكفيل عن هذا الصمان قيل ان يبايعه وبها من  
متبايعته ثم باعه بعد ذلك لم يلزمه شيء لان لزوم الكفالة لا يند  
وجود المبايعة ونوجه الطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك فهو غير  
مطلوب بشئ ولا ملتزم في سنة سبعا خيصة رجوعه يومئذ ان  
لعب المبايعة انما اوجبنا المال على الكفيل دفعا للمعروف عن الطالب  
لانه يقول انما اعتمدت في المبايعة معه على كفالة من الرجل وقد اذنت

هذا

هذا المعروف حين بنا عن المبايعة انتهى وفي الروايات لوقال رجعت عن الكفالة  
قبل المبايعة ثم بايعه لم يلزم الكفيل فرق بين هذه المسئلة وبين الكفالة  
بالدرك حيث اذا رجع الكفيل قبل الدرك لا يبيع والفرق ان في هذه المسئلة  
الكفالة مبينة على ما هو غير لازم وهو الامر فانه قال على بايعه في مبايعة فهو على  
ولو لم يتول بايعه فهو ذليل دلالة الامر غير لازم والمبني على الشيء يكون متعاقبا  
له وينع غير الملازم لا تكون الا ما فاما الكفالة بالدرك غير مبينة على ما هو  
غير لازم كذا في البحر **وعلمت بشرط صريح** اي نفع الكفالة اذا علق بشرط  
موافق وهو ان يكون الشرط سببا لرجوعه **فان استحق البيع** اي نحو قوله ان  
استحق البيع مستحقه فعلي الثمن فان استحقاق المبيع شرطا لرجوع الحق في ذمته  
هذا التعليق به للملازمة الشرط او بشرط لامكانه **الاستحقاق هو ان قد يد**  
**اي كقولك ان قد يد** فعل ما عليه من الدين وهو ان يد **مكفول عنه**  
والدرك المال فان قدومه سبب موصل للاستيفاء منه ولم يذكر بعض الشارحين  
ذلك منهم قوله وهو مكفول عنه وقد ذكره مولانا في جوهه حيث قال ومعلومه  
انه لو علمنا بقدره من يد الاجنبي لم نضع وظاهر ما في الفتية الصحة على الاصح  
قال فيها لا يبيع التعليق بشرط غير متعارف كدخول الدار وقدره من يد الا ان  
الاصح ما ذكره بضرانه يصح بقدره من يد ذكره في تحفة الفقهاء قال وهو باطلا  
سائل الاجنبي ولكن ينبغي ان يجعل على انه مكفول عنه لقول الاكل والعناية فبدر  
يكون من يد مكفولا عنه لانه اذا كان اجنبيا كان التعليق به كما في صوب البيع  
انتهى وهكذا في فتح القدير والحق انه لا يلزم ان يكون مكفولا عنه قال في المدايع  
لان قدومه وسيلة الى الاداء في الحيلة لجواز ان يكون مكفولا عنه او مضاركة  
ويترك عليه ما قدمناه من الاصح انتهى **وبشرط تقدره** اي تقدر الاستيفاء  
**فوقوله ان غاب يد يد المص** فعلى ما عليه من الدين فهذا جملة الشرط التي  
يجوز تعليق الكفالة بها كذا في الرمز **ولا يبيع** تعليق الكفالة **فان هبت**  
**الريح او جال المطر** لانه تعليق بالخطر فلا يبيع كالباع وذكرنا في الهداية والكا في انه ان  
علق به نفع الكفالة ويجب المال حالا وهذا سهولان الحكم فيه ان التعليق  
لا يبيع ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملازم مضاركا لوعلقه بدخول  
الدار ونحوه مما ليس ملازم بغيره جعل الاجل في الكفالة الى صوب البيع ونحوه  
لا يبيع التاجيل ويجب المال حالا ذكره العيني **لا يبيع** الكفالة ايضا **فان هبت**  
**المكفول عنه وجهالة المكفول له** فوما ذاب لك على الناس او واخذ  
**فيهم فعلى** وانما فيذكرنا بذكر المكفول له والمكفول عنه اذا كان احدهما  
مجهول لا نضع الكفالة قال في شرح الطحاوي ولوقال رجل ما ذاب لك  
على احد من الناس فهو علي فانه لا يبيع لهما لانه المضمون عنه وكذلك لوقال  
ما ذاب عليك لاحد من الناس فهو علي فانه لا يبيع لهما لانه المضمون وفي نوادر



هنا من محمد **قال** لا حرم ما عصبك فلا انما سرتك فاني له ضامن جاز  
ذلك الضمان ولو قال ما عصبك اهل هذه الدار فانه ضامن وهو باطل حتى  
يسمي انسانا بعينه وفي الخلاصة رجل قال للمودع اذ اتلف المودع ودبتك او جردك  
فان ضامن لك صح بخلاف ان اكلت سبع انتي وفي الفصول العارضة جهالة المكفول  
عنه في الكفالة المضافة كما في قوله ان عصبك انسان شيئا فانا كفيل ما نفع جوارا الكفالة  
وجها لة المكفول عنه في الكفالة ارسلة عن ما نفعه هكذا ذكره في الاصل وذكر شيخ  
الاسلام في الجامع في كتاب الضمان قال لعين اسلك هذا الطريق فان اخذ ما لك  
فان ضامن ضملك فاخذ ما لك كان الضمان صحيحا والمضمون عنه مجهول ومع هذا  
جوز الضمان وفي تذييل الفلا نسي واخر كفاية شيخ الطحاوي لو قال ما ادا لك  
جاء الناس ولا حرم الناس عليك فلي لا يصح جهالة المضمون له وكذلك لو قال  
ما ادا لك الناس ان استهلك ما لك احد فان ضامن لا يصح كذا ذكره في الجامع في الفتاوى  
وفي الفقه لو قال ان عصبك فلا ما لك او واحد من هؤلاء الفقهاء فان ضامن صحيح  
ولو قال ان عصبك انسان شيئا فان ضامن لا يصح ولو قال ان اكلت سبع  
اذ اتلف ما لك سبع فان ضامن لا يصح انتهى وفي السراجية قال لعينه وهو  
يجاز على دابة من الدواب اكلت ديب حمارك فان ضامن فاكه الذيب لم  
يصح رجل باع من رجل شيئا بنقرين رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب  
على المودع شي هكذا ذكره وهو الصحيح وهو رواية الاصيل وذكر فينا وجب  
مسئله سرفند ان الضمان على المودع والصحيح ظاهر الرواية وقام المسئلة  
في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى **او ما ادا لك الناس او واحد منهم**  
**قيل** هذا مثال جهالة المكفول له وهي تمنع صحة الكفالة كما جزم به ملا خضر  
في مختصره وعزاه في شرحه الى العارضة وبه صرح في البحر الرائق **والقبح** الكفالة  
**بنفسه** **وقصاص** لان شرطها كون المكفول به مقدرا للتسليم من التكفل وهذا  
ليس كذلك وانما قال بنفسه وقصاصا احترازا عن الكفالة بنفسه من عليه  
الحد والقصاص فانها تجوز صرح به في النونية واسار الية في المصداقية ذكره في البحر  
مقر قال وقد مثاله لا يجب بنفسه من عليه في الحدود الخاصة ولا تقع ايضا  
**بجمل دابة معينة مستأجرة له** **وجزئة غير معين مستأجرة لها** اي للخدمة  
للعين عن التسليم لانه استحق عليه الحمل على دابة معينة والتكفل لواعطى دابة  
اخرى لا يستحق الاجر قصا عاجزا صرحت وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا  
كانت الدابة غير معينة لانه الواجب على الرجل الحمل مطلقا والتكفل بغيره عليه  
بان يحمله على دابة نفسه **وسبع ومرهون وامانة** اي لا تقع الكفالة  
بذلك اما الكفالة بالمبيع فلا ان المبيع مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة  
بالاعيان المضمونة وان كانت تقع عننا خلافا للنسائي فيمكن انما تقع بالاعيان  
المضمونة بنفسها كالمبيع بغيره فاسل والمفوض على سومر الشرا والفقر  
لا بما لان مضمونا بغيره كالمبيع والمرهون لان من شرطها ان يكون  
المكفول مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا بدفعه او دفع

بدله والمبيع قبل القبض ليس بمضمون على البائع حتى لو هلك لا يجب عليه شيء  
وانما ينقضي به البيع والمرهون غير مضمون على المدين بنفسه وانما  
يسقط دية اذ اهلكه فلا يمكن ايجاب الضمان على التكفل وليس بواجب  
على الاصيل المطلقة فمثل ما اذا اكل من الرهن عن المدين للرهن او  
عكسه كذا في جامع الفصولين واما الامانة كالوديعة وما في المضاربة  
والسركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر فلا يمكن جعلها مضمونة  
على التكفل وهي غير مضمونة على الاصيل وقالوا في الوديعة ليس بواجب  
على المودع بل الواجب عدم المنع عنه طلب المودع فلا يجب على التكفل تسليمها  
صحيحة فيد بالكفالة بالعين لان الكفالة بتسليمها امانة او مضمونة صحيحة  
وفايدته حينئذ الزام احصاء العين وتسليمها ولو عجز بان مات العبد المبيع  
او المستأجر او الرهن انفسخت الكفالة واذ الكفالة بالنفس سواء اذكره  
شمس لا يمت السرخي ان الكفالة بتسليم العارية باطلة باطل قد نصت  
في الجامع الصغير ان الكفالة بتسليم العارية صحيحة وكذا في المبسوط ونص  
الفقهاء في بعضها بتسليم المبيع جائزة ونص في التحفة على جميع ما اردناه ان الكفالة  
بالتسليم صحيحة والوجه عندي ان لا فرق بين التملك الاول من الوديعة  
وما في المضاربة والسركة وبين العارية وما معها من الامانات اذ لا شك في  
وجوب الرد عند الطلب فان قال الواجب القليلة بينه وبينها بين احصاءه  
اليها ونحن نقول بالرد بما هو اعم من هذا من حمل الرد واليه قال في الرحمة  
الكفالة بتسليم المودع من الاخذ صحيحة كذا في فتح القدير **اي** التكفل  
المشتري **وكذا** اذا كان **مضمونا** لانه مضمون بعينه فان كان المضمون  
عيانا قايما يلزم الضامن احصاءها وتسليمها وقيمتها ان هلك وان  
كان المضمون مستهلكا فالمضمون قيمته وفي السراج الموهاج ولو ادعى على  
رجل عصب العا درهم وهو في يده او في منزله او ادعى شيئا يكون دينا من  
تمثيل او مودون فضمن له رجل ما ادعى كان على الضامن ان ياتي بذلك للمدعي  
بعينه فان لم ياتي به ذلك الشيء لم يضمن حتى ليستحق المدعي على المدعي  
عليه وان ادعى القاسم مستهلكا او كذا مستهلكا فضمنه رجل فخرنا من من  
ساعته وان لم يرق المدعي بينة لان العين ما دامت باقية فالضامن  
ينصرف الى القيمة فصار صمنا له دلالة على الاعتراف بالضمان انتهى **وكذا**  
اذا كان **مقبوضا على سومر الشرا** اي على طلبه بعد شتمه الثمن لانه مضمون  
عليه حتى اذا هلك عنه يجب الضمان عليه اذ القيمة تقوم مقامه  
وامكن ايجابه على التكفل ويستثنى من الثمن ما اشترى به صبي تجوز  
عليه فكفل به رجل او كفل بالدرهم قبل قبض الصبي الثمن لم تقع الكفالة  
لكونه كفلا بما ليس بمضمون على الاصيل وان كفل بالدرهم قبل قبض الصبي



الذين لم تقع الكفالة فكفل بها ليس بمضمون على الاصيل وان كفل بالمرء  
قبل فقرا الصبي صحته كذا في الحاشية وما يقع به الكفالة من الاعيان بدل الصبي عن  
المرء لو كان عمره كقوله انسان صحته فان هلك قبل القبض فعليه قيمته ومنها  
المهر ويرد الخلع لان هذه الاشياء لا تبطل لعلات العين كذا في الحاشية ولو كفل بالمرء  
فاستحق المبيع بولي التكفل ولو ورده بعيب بقتنا او بغيره فضا او بجواررية او شرط  
ولو كفل المشتري بالمرء لغريم ثم استحق المبيع بولي التكفل ولو ورده بعيب بقتنا  
او بغيره لا وكفل بالمرء عنه ثم سقط عنه كلف الدخول او نصفه فله بولي التكفل  
عن الكفالة المراء وعن المصنف في الثاني حكم البراة الرجوع وكوكل بالمرء ثم ظهر  
نشا والبائع رجح التكفل بما دفعه ان شاء على البائع وان شاء على المشتري  
وان فسد بعد صحته بان الحقا به شرط فاسدا الرجوع للمشتري على البائع  
كذا في البحر تعلقا عن الثاني رخصته وكذا اذا كان **مبيعا فاسدا** لانا القبول  
في البيع الفاسد مضمون عليه حتى اذا هلك يجب عليه قيمته ولا تقع الكفالة ايضا  
**قول الطالب** وهو الملقول له او ما يقوم مقامه من وكيل او فضولي في **حلم العقد** عندهما  
لانه تصرف في حق الملقول له فلا تقع الا بقبوله ورضاه وقالت ابو يوسف في  
جائزة لازمة لانه لما لم يشترط حضور الملقول له ولا حضور الملقول عنه فلا  
يشترط حضور الملقول له والخلاف في الكفالة في النفس والمال جميعا والتكفل  
ان يخرج نفسه عنها قبل اجازته كذا في شرح المجمع والحاشية وصرح فيها بان شرط  
العقد فيها لا يتوقف على ما وراوا المجلس الا ان يقبل عن الطالب فضولي فانه يصح  
ويتوقف على اجازته وفي البرازية الفضولي لو وضع الموقوف لا يصح وفيها ان القبول  
على قول الثاني قلت قال الطرسوسي في النقع الوسيل بعد ان ذكر الخلاف  
بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف كما ذكرناه والفتوى على قولهما ان  
في تصحيح الشيخ فاسم المختار قوله ما عند المجوزي والشيخ وغيرهما وذكر  
الطرسوسي ايضا ان قول صاحب البديع الذي يرجع الى الملقول له ان يكون  
عاقلا فلا يصح بقول المجوزي ولا الصبي الذي لا يقبل لانهما ليسا من اهل القبول  
والقبول يعتبر من وقع له الايجاب له فلا يعتبر قبوله هذا اخر كلامه وهذا مشكل  
مخالفا لبقية الكتب والقواعد وقد صرح غيره بخلاف ما قاله فانه ذكر في الرحمة  
ولو كفل للصبي ان كان الصبي تاجرا جازت الكفالة وان كان الصبي مجورا عليه  
فان خاطب وليه وقيل صحته الكفالة وان خاطب الصبي اجيبا وقيل عنه  
يتوقف على اجازة وليه وان لم يخاطب وليه ولا اجيبا وانما خاطب الصبي  
فالمسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة ومحمد لا تقع الكفالة وعلى قول  
ابي يوسف تصح وذكر في المحيط الكفالة للصبي لا يجوز الا ان يخاطب وليه  
عنه عندهما وقال ابو يوسف يجوز لان عنده قبول الملقول له  
ليس بشرط لصحة الكفالة وعندهما شرط قبول الصبي لا يصح فان

كان

فان كان ابو الصبي او وليه مخاطب في الكفالة فذلك جائز قوله جميعا لا في قول  
صحيح قايم مقام قول الصبي هذه عبارته والذي يظهر ان صاحب البديع  
حصله سهو في هذه المسئلة والذي يظهر ان يعمل بما قاله غيره من ان  
للقول بعد كما قلناه ولا يلتفت الى ما ذكره في البديع انتهى وهذا حكم الانسان  
**ولو اخبر عنها حال عيسته او كفل وارث المريض عنه** صح ذلك في الصورتين  
من غير قبول اتفاقا ولو اختلفا فقال الطالب اخبر وقال التكفل  
كان انشا لقول الطالب كذا في البرازية وفي السراج الوهاج لو قال اخبرني  
ما فلان على فلان وهما عايمان قبل فضولي ثم بلغهما فاجاز فان اجاز  
المطلوب او لا ثم الطالب جازت وكانت كفالة بالامر وان كان على العكس  
جازت وكانت بغير الامر وان لم يقبل فضولي عن الطالب لم يجز مطلقا عندهما  
وكذا لو كان الطالب حاضرا وقيل ورضي الطالب فان رضى قبل قبول الطالب  
رجح عليه وان بعده فلا رجوع انتهى واما الثانية فصورها بان يقول  
المريض لو ارسله تكفل عني بما على من الدين فكفل به مع عيسته الغرما  
لانا ذلك وصيته في الحقيقة ولهذا تصح وان لم يسم الملقول له وهذا  
قالوا انما تصح اذا كان له مال او يقال انه قايم مقام الطالب لاجته اليه  
تقريبا لزمته وفيه نفع للطالب فصار كما اذا حضر بنفسه وانما نفع بهذا  
اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التحقيق دون المساومة فاهل  
هذه الحالة فصار كالامر بالنكاح فبدر بالوارد لانا المريض لو قال ذلك  
لاجبي اختلف المسامح فيه فمنهم من قال بالجواز تنزيلا للمريض منزلة  
الطالب ومنهم من قال بعدمه لان الاجبي غير مطالب بقبضه ودينه بالقرام  
فكان المريض والصحيح سواء الاول اوجه كذا في فتح القدير وحقق الحاشية  
لكن يرده عليه تركه على المال كما قدمناه ونما تحقيقه بطلبه من البحر  
المرئ ولا تقع الكفالة ايضا **عن ميت** فليس بان لم يتركه ما لا وعليه ديون  
عنه ابي حنيفة وقالا صحيحة لما روى عليه الصلاة والسلام في يجنازة  
رجل من الانصار حسا له عليه ديون قالوا نعم دهرمان او دينار فاستغ  
من الصلاة عليه فقال صلوا على اخيكم فقاموا فنادوا فقال هما على رسول  
الله صلى عليه ولانه كفل بدين ثابت لانه وجب الحق الطالب ولم يوجد  
المسقط ولهذا يبقى في احكام الاخرة ولو تبرع به انسان يصح ولذا ينبغي  
اذا كان به كفيل وله انه كفل بدينه قط لان الدين هو الفعل حقيقة ولذا  
يوصف بالوجوب لانه في الحكم بما لا يملك يملك اليه في المال وقد يجز  
بنفسه وبخلفه فقات عاقبة الاستيناء فيسقط موزة والتبرع لا يثبت  
قيام الدين وان كان له كفيل او مال فيخلفه او لا فضا الى المدا باق اطلقه  
فشمل ما اذا كان التكفل اجيبا او وارث الميت ولو ابره كذا في البحر تعلقا



عن المعراج والحديث انه يحتمل الاقرار عن كفالة سابقة والانشاء  
والرعد وهكذا الفعل لا عموم لها وقد بدلت كفالة بعمومته لانه لو كفل  
في حياته لم يمت ففلسا لم ينطل الكفالة وكذا لو كان فيه وهو بمقام  
مفلسا لا يبطل الرهن لان سقوط الدين عنه من احكام الدين في حقه  
للضرورة فينتقل بقدرها فلا يفتنا في حق الكفيل والرهن لعدم  
الصورة كذا في المعراج وما قرناه علمت ان الميت الفليس من ماتا  
ولا تركه له ولا كفل عنه ولا يثبت في بطلانها مسيلة في التخيير  
بحث الموت من عوارض الاهلية لو تفوت الرقعة لم يوف دين بعد  
الموت صحت الكفالة به بان حفر يبرأ على الطريق قتل يه جيران بعد  
موته فانه يثبت الدين مستندا الى وقت سيب الحفر لانه حال قيام  
الذمة والمستند يثبت اولا في الحال ويلزمه اعتبار قوتها حينئذ به لكونه  
محال شيئا انتهى كذا في الجرح **لا تصح بالشئ للوكيل** **لا تصح له الا بالبيع**  
كفالة الوكيل لو كلف بالثمن وكفالة الصارب لو كلف بالثمن فلهما باعله غير  
صحيحة لان حق القبض لهما جهة الاصلية في البيع ولهذا لا ينطل بموت  
الوكيل ورب المال وبغزله ولا اجاز ان يكره الموكل وكيله عن الوكيل في  
القبض ورب المال عن الصارب والوكيل والمصارف عزله لرجوع  
الحقوق اليهما ورب المشتري وحلفه ان لا يمس عليه الموكل ورب المال  
وحث لو حلف ان لا يمس عليه فلو كفل والمصارف **لا تصح الكفالة للمشتري**  
**بدن مشترك** فيها اذا باع شيئا مشتركاً عقدا واحدا لانه يصير صامتا لنفسه  
لانه ما من جزئ يورثه المشتري ولا كفيل من الثمن الا وهو مشترك بينهما  
ولانه يورث في فتنه الدين قبل قبضه وان لا يجوز فيه بقوله صفقة  
واحدة لانه لو باعاه صفقة مشتركة بان سمي كل منهما فلا شركة وعبرة هذا  
المختصر اولى بالقبول من عبارة اكثر لان عبارة اكثر مقيمة بما اذا بيع  
عبر صفقة واحدة لانها لو باعاه صفقةين بان سمي كل منهما نصيبه  
ثما صحت ان احدهما نصيبه للاخر لا يميز نصيب كل منهما ولا شركة  
وعبرة هذا المختصر اولى بالقبول من عبارة اكثر لان عبارة اكثر مقيمة  
بما اذا بيع عبر صفقة والحكم ليس بمقتضى على هذا ويرد عليه ما في  
الحاشية خلافا لهما على رجل دين فكفل احدهما صاحبه بحصة من  
الدين لا تصح كفالة لثمة ولو تبرع احدهما بادا نصيب صاحبه من الدين  
كان حايرا وكذا الرجل اذا مات وله دين على رجل وترك ابنين فكفل احدهما  
لا حية عن المدين بحصة احييه لا تصح الكفالة ولو تبرع احدهما  
ظاري حصة صاحبه من الدين صحت تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع  
اذا كفل بالثمن عن المشتري لا تصح كفالة لثمة ولو تبرع بادا الثمن عن المشتري

صحت تبرعه انتهى وفي جامع الفضولين لهما دين مشترك على اخر فضلت  
احدهما نصيب صاحبه لم يجر فخرج بما ادي بخلاف ما لو اده من  
غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما ادي ولو تولى نصيبه على المدين فقد  
سرا مسايل التركة و2 صورة الضمان يرجع بما دفع ادا فضاءه على  
ضمانه فخرج كما لو ادي بكفالة فاسد وظاهره لو كفل بغير الكتاب  
لم يصح فخرج بما ادي اذ حسب انه يجبر على ان ذلك لضمانه السانق  
ومثله لو ادي من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا وكيل البيع اذا  
ضمن الثمن لو كلف لم يجر فخرج ولو ادي بغير ضمان جاز ولا يرجع انتهى  
**لا تصح الكفالة ايضا بالعمدة** لاستحابة المراد بها لاطلاقها على الصك  
القديم وعلى العقد وعلى حقوقه وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتفقد  
العمل بها قبل البيان فينطل للجهاية بخلاف ضمان الدرك فانه صحيح  
لانه عبارة عن ضمان الثمن عن استحقاق المبيع وهو معلوم مقدر  
التسليم فان قلت ينفى ان يصر الى ما يجوز الضمان به وهو الدرك  
فصححنا التصرفه قلت اما لم يصر اليه لان ذراع الذمة اصل فلا يثبت  
الستقل بالسك والاحتمال **لا تصح الكفالة بالخلاص** وسواء عذر في  
حقيقة رقا لا في صحته بناء على تفسيرها بتخليص المبيع ان قدر  
عليه ورد الثمن ان لم يقدر عليه وبوصفان الدرك في المعنى لا بوجوبه  
نسوة بتخليص المبيع لا محالة ولا قدر له عليه لان الحق لا يمكنه  
سنة ولو ضمن بتخليص المبيع او رد الثمن جاز لا مكان الوفاة وهو تسليمه  
ان اجاز المستحق اوردته ان لم يجر فخرج لان راجع الى التفسير **ولو كفل بامر**  
اي باسرا للطلب وهو ممن يجوز اقراره على نفسه بالدين وبذلك  
التبرع كما في الجوهر **رجع الكفيل بما ادي عليه** اي على المطلوب لانه  
وذيته عليه بامر مصادره ادي ما ضمن اما ان ادي خلافا بان كان  
الدين المكفول به جبرافاري مرديا او بالعكس يرجع بالمال المطلوب  
لما ادي كان ملكه الدين بالاداء فترد حرة الطالب كما اذ ملكه بالهبة  
او بالارضة بان مات الطالب والكفيل وارثه او وهدبه له حال حياته وفي  
حاشية الكفيل وان كانت لا تجوز تغير من عليه الدين لانه يتفقد الدين  
اليه بمقتضى الهبة ضرورية وله نقله بالتحالة او يجعل الدين الواحد دينين  
للضرورة بخلاف المأمور بقضا الدين فانه يرجع بما ادي ان ادي ادي  
من الدين وان ادي اجور لم يرجع الا بالدين لان حق رجوعه انما هو  
بالاداء بامر ولا لا يملكه لو وهدبه له فخرج بما ادي مالم يخالف امره  
بالزيادة او بجبر اخر والمراد بالامر قوله ولو كفل بامر ان يخالف  
امر به يستعمل كلامه على القطع عني كما يقول كفل عني او ضمن عني



فلان فلو قال الاما التي لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء الجواز ان  
يكون القصد ليرجع او لطلب التبرع فلا يلزم المال كذا في فتح القدر  
وهنح عنه كذا في البحر مسيلة في الخائبة لو قال ادفع له كل يوم درهما  
على ان ذلك على دفعه كل يوم حتى اجتمع مال كثير فالكل على الكفيل انتهى قال  
وبه اعلم ان تفتنه على ليست شرط بل هو مقام مقامها وهو على ان ذلك  
وكذا الخليل يرجع بالاجماع وان لم يقل عني والخليل هو الذي يعقد الرجل  
مداينته والاخذ منه ووضع الدرهم عنده والاستحجار منه كذا في فتح  
القدير وان كان الكفيل **بغيره** اي بغير امر المطلب **لا** اي لا يرجع عليه  
لانه متبرع بادائه اطلعه فمثل ما اذا كفيل بغير امره ثم اجازها لان  
انقالة لزمته وقضت عليه بغير امر غير موجبة للرجوع فلا تغلب  
سوجية له كذا في النكاح وهذا اذا اجاز بعد المجلس اما اذا اجاز في المجلس  
فالها نصير موجبة للرجوع كذا في الفصول العارضية **ولا يبطال الكفيل**  
**اصلا بآل** مكفوله به **قبل ان يوري** الكفيل **عنه** اي عن الاصيل لانه لما  
التزم المطالبة واما بتملك الدين بالاداء فلا يرجع قبل التملك وللکفيل  
اختارهم من الاصيل قبل ان يوري عنه ذكره قاضي خان حيث قال  
كفل عن رجل بمال ثم ان المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا ذكره الاصل  
انه لو كفل بمال موجد على الاصيل فاعطاه المكفول عنه اعطى الكفيل رهنا  
ذكره الاصل انه لو كفل بمال موجد على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا  
بذلك جاز ان يوري **فان لزم** اي لو لزم الكفيل من جهة الطالب **لا لزمه**  
اي لا لزم هو الاصيل وهو مقيد بما اذا كانت انقالة بامره كذا  
البرارنة والا فلا يلزم الاصيل لانه ما ادخله ليخلصه وقتبه في السراج  
الوهاج ايضا بما اذا لم يكن على الكفيل المطلب دين مثله والا فلا يلزمه والله  
اعلم **ويوري** الكفيل **بآل الاصل** لان برآة الاصيل توجب برآة لانه لا دين عليه  
الصحيح واما عليه المطالبة فليست بخيل بقا وها بلاد دين هكذا ذكره في يلى  
بتعاكصه وظاهره كذا في البحر ان الغايل بان الكفيل عليه دين لا يبرأ بالاداء  
الاصيل عنده وليس كذلك بل يبرأهما على لان بقدر الدين عند الغايل  
حكى فيسقط بآل اد واحد انتهى **ولو ابر** الطالب **الاصيل** وهو المطلب بآل  
الطالب **عنه** اي الاصيل بان اجل دينه **بغير الكفيل** في الصورة الاولى **ولا خير**  
الدين **عنه** اي عن الكفيل يعني يتاجل به حقه ايضا لانه ليس عليه  
الا المطالبة وهي تنبع للدين فيسقط بسقوطه ويتاجل بتاجيله واما  
قال ابر الاصيل ولم يقل لو يوري الاصيل لانه لا يلزم من برآة برآة  
لما في الخائبة ضمن له الغايل فلان فترهن فلان انه كان قضاها بآلها  
قبل انقالة فانه يبرأ الاصيل دون الكفيل ولو برهن انه قضاها بعد

ببران

ببران انتهى فقد يري الاصيل في الوجه الاول فقط وفي السراج الوهاج  
ويستتر بقبول الاصيل البرآة فان ردها انزمت وهو يعود الدين على الكفيل  
فيه قولان وموت الاصيل كقبوله وفي النهاية ان ابر الاصيل وتاجيله  
يرتدان بالرد وابر الكفيل يرتد بالرد واما تاجيله فلا يرتد بالرد انتهى كذا  
في البحر وفي القنية برآة الاصيل انما توجب برآة الكفيل اذا كانت بالاداء  
وبالابر فان كانت بالخلف فلا لان الخلف يعيد برآة الخالف بحسب  
وفيها طائفة الدين الكفيل فقال له اصبر حتى يحل الاصيل فقال الدين  
لا تغلق لي على الاصيل انما تغلق عليك فاجواب انه ليس للدين ان يطلبه  
بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه في المطالبة وهو المختار لان الناس  
لا يبررون به نفي التعلق اصلا وانما يبررونه نفي التعلق الحسي والي  
لا تغلق به تغلق المطالبة انتهى **ولا يتعطل** اي الحكم المذكور وهو ان برآة  
الكفيل لا توجب برآة الاصيل والا لتاخير عنه يوجب التاخير عن الاصيل  
لان عليه المطالبة وبقا الدين على الاصيل برويه جاز بخلاف ما اذا كفل  
بالمال الحال موجلا الى شهر مثلا حيث يتاجل عن الاصيل ايضا لانه لا  
مطالبة على الكفيل حال وجود انقالة فاضرف الاجل في الدين ذكره  
الذيلي وغيره **واذا حل** الدين الموجد **على الكفيل بموته** اي يموت الكفيل  
**لاجل على الاصيل** قال في الفتاوى الرئويحية ولومات الكفيل قبل  
الاجل حل عليه لان الاجل يسقط بموت من له الاجل فان ادعى ورثته لم  
يرجعوا على المطلب الا الى اجله لان الكفيل انما يستحق الرجوع على  
الاصيل بالتزامه وقران التزم الدين موجلا فلا يستحق الرجوع بالدين  
موجلا ولا تقوم الورثة مقامه في الرجوع انتهى ومثله في شرح الوهاج  
والجمع **كالاجل** الدين الموجد **على الكفيل اذا حل على الاصيل بموته**  
وبدفع في الرئويحية ايضا حيث قال ولومات المطلب قبل اجله حل عليه  
ولم يحل على الكفيل اما الاصيل فلانه مات من له الاجل واما الكفيل فلانه  
لو اسقط الاصيل في حياته الاجل يسقط في حقه ولا يسقط في حق الكفيل  
لانه يريد ان يلزم الكفيل زيادة لم يلزم الكفيل بها فكذا اذا اسقط  
الاجل بموته انتهى **صالح احدهما** اي الاصيل **والكفيل رب المال** **عنه** **الاهل**  
الذي هو دين عليه **على نفسه** اي الاله وهو جسمانية درهم **برآة** اي  
الكفيل والاصيل اما اذا صالح الاصيل وظاهر لانه بالصالح يبرأ برآة توجب  
برآة الكفيل واما اذا صالح الكفيل فلانه اضافته الى الاله الدين وهو على  
الاصيل فبري عن جسمانية فبرآة توجب برآة الكفيل ثم يرا جميعا عن  
جسمانية بآل الكفيل ويرجع على الاصيل بخسماية ان كانت انقالة  
بامره بخلاف ما اذا صالح الكفيل فلانه اضافته الى الاله الدين وبني



على جليل آخر تكونه سبادة فكله فزج بالالف اطلقه فمثل ما اذا شرط  
التكفيل برأيه او برأه الاصل ولم يشترط سببا **الاداء شرط برأه التكفيل وجو**  
**فيروي هو من الاصل** ذكره الزيلعي في شرح الكثر وليس المراد ان الطالب يأخذ  
البدل في مقابلة ابراء التكفيل عنه او المراد انما اخذه من التكفيل محسوب من  
اصل دينه ويرجع الباقي على الاصيل قال في الهداية ولو كان صالحه على استوجب  
من التكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء التكفيل عن الطالب انتهى قال في  
النهاية اي بما وجب بالتكفالة لاهل المطالبة صورته ما في المبسوط لوصالته  
على ما به درهم على ان ابراء الوكيل خاصة من الباقي رجح التكفيل على الاصيل  
تجاية ورجح الطالب على الاصيل بفتحها لانه ابراء التكفيل يكون نسخا للتكفالة  
ولا يكون اسقاط الاصل للدين انتهى وهكذا في فتح القدير والله اعلم **صالح التكفيل**  
**الطالب على شهر لغيره من التكفالة لم يصح** ولا يجب **المالك على التكفيل** قال في التنازع  
التكفيل بالنفس اذا صالح الطالب على حشيش دينار على ان ابراه من التكفالة  
بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها ولو كان كفيل بالمال والنفس عن انسان  
واحد وصالح على حشيشين بالشرط بري ثم قال التكفيل بالنفس اذا فقي  
الدين الذي على الاصيل على ان يبراه عن التكفالة فتعلق جاز القضا  
والا برأ وما اذا اعطاه عشرة لغيره عن التكفالة بالنفس فابراه  
لم يسلم له العوض بانقضاء الروايات وفي برأته عنهما روايتان انتهى  
وفي الخاتمة لو صالح التكفيل الطالب على شهر لغيره عن التكفالة لا يصح  
الصالح ولا يجب المالك على التكفيل انتهى وهو باطلاقة سواء ملل التكفالة  
بالمال والتكفالة بالنفس كذا في البحر الرائق **قال الطالب للتكفيل برئ**  
**من المال الذي كفله** **رجح التكفيل على المطلوب اذا كانت التكفالة بامره**  
اي على التكفيل عنه بالمال اي اذا ضمن بامره لان البراءة التي ابتداء  
من المطلوب وانتهى بها الى الطالب لا تكون الا بالايضا فيرجع فصار  
كاقتراره بالتبض منه او التقدم منه او دفع اليه واستفاد منه برأه المطلوب  
للتطالب لا قتراره كمنعه **وفي برئ او ابرأتك لا** اي في قول الطالب للتكفيل  
برئ بفتح التاء او ابرأتك لا رجوع للتكفيل على المطلوب المالى ابرأتك فلا خلاف  
فيه لا تغاير الا ينتهي الى غيره وذلك بالاستسقاط فلم يكن اقرا وبالا يوافق  
حل بترلة ابرأتك وما في برئ فقال هو مملوك لاحتمال البراءة بالاداء اليه  
والا برأتك الادنى ولا رجوع بالشك **خلافا لابي يوسف في الاول**  
وهو قوله برئ وانه يقول هو مملوك الاول لانه اقرب براءة ابتداءها من  
المطلوب واليه الايضا دون الابراء وهذا اي ما تقدم تقريره مع غيبة الطالب  
ومع حشيشه يرجع اليه **في البيان** لانه هو المحل حيث برئ الى الاحتمال  
لان ابرأتك محراز وان كان لغيره في الاستعمال حكاه في البحر بصيغة قيل

وعناه الى النهاية وفي فتح القدير والحواشي كالتكفالة في هذا فيد بقوله  
برئ لانه لو كتب في الصك بري التكفيل من الدراهم التي كفل بها كان اقرا  
بالقبض عندهم جميعا لقوله برئ الى يقتضيه الصرف فان الصرف بين الناس  
ان الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالايضا وان حصلت بالايضا  
لا يكتب الصك عليه تجفلة الكتابة اقرا بالقبض عرفا ولا عرفه عند  
الابرأته في فتح القدير وفي فتح القدير اختلف المتأخرون فيما قال الذي عليه  
ابرائي المدي من الدعوى التي يدعى بها على من من قال هو اقرا بالمال  
كما لو قال ابرائي من المال الذي ادعاه ومنهم من قال لا يكون اقرا لان  
الدعوى تكون بحق وبباطل انتهى وفي البراءة من الدعوى دعوى البراءة  
عن الدعوى لا تكون اقرا بالادعوى عند المتقدمين وظاهر المتأخرون  
ودعوى البراءة عن المال اقرا وقول المتقدمين اصح انتهى **وبطلان التكفيل**  
**البراءة من التكفالة بالمال بالشرط** لما فيه من معنى التملك كما في سائر البراءات لما فيه  
من معنى التملك كما في سائر البراءات ويروي انه يصح لانه عليه المطالبة دون  
الدين في الصحيح وكان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا لا يرتد ابراء التكفيل  
بالرد بخلاف ابراء الاصيل كما في الهداية وظاهره ترجيح مطالبة عدم بطلانه  
بناء على الصحيح كما ذكره شيخنا في جوه ثم قال وذكر الزيلعي انه لا يصح التعلق  
ايضا وان لم يكن عليه الا المطالبة لما فيه من تملك المطالبة وهي كالدين  
لانها وسيلة اليه والتملك لا يقبله وفي الخاتمة لرقا للتكفيل اخرجك  
عن التكفالة فقال التكفيل لا يخرج لغيره يصير خارجا انتهى فنبت ان ابراء التكفيل  
يرتد بالرد وفي المعراج قيل المراد بالشرط الشرط المحض الذي لا مستغنى  
للتطالب فيه اصلا كرجل الدار يحمي الغنم لانه غير متقارن اما اذا كان  
متقارنا فانه يجوز كما في تعليق التكفالة لما في الايضاح لو كفل بالمال والنفس  
وقال ان واقتنت غدا فانا بري من المال فراه غدا يبرأ من المال فقد  
جوز تعليق البراءة عن التكفالة بالمال وكذا اذا علق البراءة باستئناء  
السبب يجوز او علق البراءة عن البعض بتفصيل البعض يجوز ذكره في  
المبسوط شيخ الاسلام فعمل ان المراد بالشرط الشرط الغير المتقارن  
واختلاف الروايتين في صحة التعليق محمول على مثل فزواتية عدم الجواز  
فيها اذا كان غير متقارن ورواية الجواز فيها اذا كان متقارنا انتهى  
هذا لما وقع في هذا المختصر تبعا للتكفير محمول على شرط غير متقارن انتهى  
وقد اختلفت في كمالها بالمال احتراز عن كفالة النفس فانه يصح تعليق  
البراءة منها على تفصيل مذكور في الخاتمة قال ان اعلق براءة التكفيل بالنفس  
بشرط فهو على وجه ثلاثة في وجه تجوز البراءة ويبطل الشرط نحو ان يكون  
رجل بنفسه رجل فابراه الطالب عن التكفالة على ان يعطيه التكفيل عشرة



وراهم جازت البراة وبطل الشرط وان صالح التكفيل المكفول على مال  
ليبريه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على التكفيل ولا يسر على الكفالة  
فانه وجه يجوز البراة والشرط وصورة ذلك رجل كفل بنفسه رجل ورجل عليه  
من المال فشرط الطالب على التكفيل ان يدفع المال الي الطالب ويبريه عن  
الكفالة بالنفس جازت الكفالة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة  
ذلك رجل كفل بنفسه رجل خاصة بشرط الطالب على التكفيل ان يدفع اليه  
المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا انتهى **لا يشترى اصيل**  
**ما ادري الا التكفيل** يدفعه الى الطالب **وان لم يعطه طائفة** لانه تعلق به حق  
التابع على احتمال قضايه الدين فلا يجوز المطالبة ما بقي من هذا الاحتمال  
لمن يحمل من كانه ودفعها الي الساعي ولانه ملكه بالقبض على ما ند كماله  
فتمثل ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة فلا يسترد لكنه لا يملكه بالقبض  
لانه تخلف امانة والفرق بينهما انه ان دفع على وجه الاقتضا كان قال له  
الي لا اس ان ياخذ الطالب حقه منك فانا اقضيك المال قبل ان توديه  
لم يكن رسالة وما اذا قال له ابتداء خذ هذا المال ودفعه الي الطالب  
كان رسالة والفرق بينهما انما هو من جهة ملك المدفوع للتابع وهو  
واشارته المنقصة الى ان بالكفالة صار للتكفيل على الاصيل دين لو كفل بامره  
وهذا لو اخذ التكفيل منه رهنا قبل ان يودي عنه جاز ولو ابراه التكفيل او  
وهبه قبل الاداء عنه صح حتى لو ادري عنه لم يرجع ثبت ان له ديناً  
عليه لكن لا يرجع له قبل الاداء اكثر في الجرقا قال وقد سبيلت عن  
ما اذا دفع المدبوت الدين للتكفيل ليودي به الي الطالب ثم نجاه عن الاداء  
هل يعمل لخصه فاجبت ان كان كفيلاً بالامر لم يعمل لخصه لانه لا يملك  
الاسترداد والاعمال لانه يملكه انتهى **وان رجح او التكفيل به** اي المال الذي  
قبضه التكفيل من المطلوب قبل ان يعطى الطالب **طاب الذي** للتكفيل لانه  
ملكه بالقبض نكاح البرج بذلك ملكه وظاهره انه لا يجب عليه الثقة به ولا  
فرق بين ان يكون قضي الدين هو او قضاه الاصيل كما في الجور وهو عقيد بما اذا  
قبضه على وجه الاقتضا كما تقدم وما اذا قبضه على وجه الرسالة فانه ملكه له  
فلا يطيب له الرجح على قولهما وعندنا يورس في طيب له واصله رجح الدراهم  
المقصونه واستترك ابو يوسف بقوله عليه الصلاة والسلام الخارج بالخارج  
**ونوب روي** على قاصبيه وهو الاصيل في الاصح كما في فتح القدير **فما يثبت**  
كالخطة والتسمير وهذا عندنا في حقيقته في رواية الحاجع الصغير وقالا له  
يرده وهو رواية عنه وعنه انه يتصدق به وقيد بها يثبت لانه رجح  
ما لا يثبت لا يثبت رده على المطلوب وهو يطيب للاصيل اذا رده  
التكفيل عليه قال في البحر معربا الى العناية ان كان القدير اصيلاً طاب له

وان كان غنيا فغيره واثباته والاسته كما قال فخر الاسلام في شرح الحاجع  
الصغير ان يطيب له لانه انما رده عليه لانه حقه انتهى وقيد بالتكفيل لان الغاصب  
اذا رجح وجب رده على المالك ويجبر على الدفع له لانه لا حق للغاصب في الرجح كذا في  
البحر نقلا عن بعض مشروحي الهداية وفي فتح القدير ان الغاصب اذا اخرج المقتصر  
شمر رده فان الاخير له يصدق به او يرد به الى المقتصر منه انتهى ولا يخالفه  
بين هذا وبين ما تقدم لان ذلك في صورة ما اذا اخرج في المقتصر المقتصرين  
ورجح فيه وهذا فيما اذا اخرج المقتصر المقتصرين طاب له يملكه الاخر بالعقد كما في  
الحاشية والخلاصة وغيرهما من اذكت المقتصر **اصيل** **فما يثبت** **ببيع**  
**تقيد فالباع** **الاصيل** **والامر** اي لا يبيع الامر بيانه ان الاصيل امر التكفيل  
يبيع العينة مثلاً ان يستقرض من تاجر عشرة دنانير فيبيع منه ثوباً يساوي  
عشرة بخمسة عشر مثلاً رغبة في بئل الذيادة ليستغنى المشتري بعشرة  
ويتمثل خمسته سمي له ما فيه من الاعراض عن الدين الي العينة وهو مكروه  
لما فيه من الاعراض عن ميرة المواقف مطاوعة لمذموم الخلل كذا في الهداية  
وتقيد الكمال في فتح القدير بانه غير صحيح هذا اذا ليس المراد من قوله يقين  
على حريه اذهب فاستقرض فان لم يرض المصور ان يفرقه فاستقرض  
منه الخسران اكثر من قيمته بل المقصود اذهب فاستقرض من اكثر من قيمته ليعيه  
اقل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشتريه البائع من ذلك الغير باقل  
الذي استراه به ويدفع ذلك الاقل الي البائع فيدفعه بالبيع الي المشتري  
الذيون فسلم الثوب للبائع ويستفيد الزيادة على ذلك الاقل وانما  
وسطا الثاني يجوز ان يشر ما باع باقل مما باع قبل فذلك انما اذا فعل  
التكفيل لانه كان مستقراً لنفسه والمالك له في الجبر والزيادة التي يجنسها  
عليه لان هذه العبارة حاصلة ما ان ما يجسر المشتري نظراً الى قوله على كانه  
امره بالشرا لنفسه فما حشر فعيل وصح ان الخسران باطل لان الصغار لا يكون  
الامضوت والخسران غير خسران على احد لوقا بايع في السوق على ان لا خسران  
يملكه فعلى اذ قال المشتري العبد العبد انك عبيدك فعلى امره صح وقيل هو  
توكيل فاسد ومعنى على ينصرف الى الثمن طاب اذا كان الثمن عليه يكون المبيع له  
فاغنى عن قوله في فهو توكيل لانه فاسد غير معين مقدار ولا ثمنه فلا يقع  
الوكالة كالأوقاف اشترى حنطة ولم يبين مقدارها ولا ثمنها ولو كان  
الماء بقدر ما يقع به ايها والدين لان قدره انما هو ثمن الجبر الذي يباع به  
لا ثمن ما يشتريه التكفيل به انتهى **كفل بما ذاب له** او فقص له عليه او بما ذاب له  
اي كفل عن رجل بما ذاب له عليه **فغاب الاصيل** **فمنه** **المعنى** **على التكفيل**  
**انه على الاصيل كما لم يقبل** برهانه على التكفيل حتى يحضر الغائب فيقضي



عليه لان شرط وجود المال على الكفيل القضا بالمال على الاصيل وهو يوجد وهذا  
في لفظ القضا ظاهر وكذا في الاخرى لان معنى ذاب تفتير وهو بالقضا  
والصنوع مال يفتق به وهذا ما في اريد به المستفاد كقول اطان الله بقاء  
وحاصله انه قضا على الغائب وهو الاصل من غير خصمه قال شيخنا وجرمهم  
هنا لعدم القول ينبغي ان يكون على الرواية الضعيفة اما على الظاهر الروايتين  
المعني به من نفاذ القضا على الغائب فينبغي النفاذ وهو ان من يدين عليه  
هنا انتهى اقول بل هو على كل الروايات لان الكلام ليس في نفاذ القضا  
بعد وقوعه ليكون مفعولا على الرواية القابلة لعدم النفاذ وانما هو في قبول  
البينة وعدمه وهذا الوجه في زماننا عدم نفاذ القضا على الغائب  
لان الامام الاعظم اداوى قاضيا ببلد يفتق في منشور على قضيه عن  
القضا بالاقوال الضعيفة فقتل عن القضا بخلاف من ذهب في تفسير  
معزولا بالسبينة الى غير الصحيح من من ذهب فلا ينفذ قضاؤه فيه والله  
اعلم **وان برهن ان له على الغائب كذا وهو كقول قاضي على الكفيل لان**  
المدعيها هنا مال مطلق فالتكليفات بخلاف ما تقدم فانه مقيد بكون  
المال مضمنا به على الاصيل **ولو زاد بامره قضى عليها** وانما اختلف الحكم  
بالامر وعدمه لانهما يتقاربان لان ادكفالة بامر تبرع ابتداء ومعاوضة  
انتها وبغير امر تبرع ابتداء وانتها فبدعواه احدهما لا يقضى له بالاخر  
واذا قضى بها بالامر ببيت امره وهو يفتق من الاقرار بالمال فيصير مقضيا  
عليه وانكفالة له بعينه امره لا تنس جالبة لانه بعينه صحته قيام الدين  
في زعم الكفيل فلا ينبغي اليه وفي ادكفالة بامر يرجع الكفيل بما ادى على  
الامر وقال من لا يرجع لانه لما اكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن  
نقول صار بكذا شرعا فبطل ما زعمه فيه بقوله له على كذا وكذا وهو  
كفيل يعني عنه بهذا المقدار لان ادكفالة لو كانت مطلقة لمخالفة بقوله  
كفلت بكذا على فلان فان القضا على الكفيل قضا على الاصيل سواء كانت  
بامره او بغير امره لان الطالب لا يتوصل الى اثبات حقه على الكفيل الا بعد  
اثباته على الاصيل لما ذكرنا ان القول قول الكفيل انه ليس للطالب  
على الاصيل شي كانت بامره او بغير امره لان الطالب لا يتوصل الى اثبات  
حقه على الكفيل الا بعد اثباته على الاصيل لما ذكرنا ان القول قول الكفيل  
انه ليس للطالب على الاصيل شي واذا كان كذلك صار القول بامره  
عنه وان كان غائبا والمذهب عندنا ان القضا على الغائب لا يجوز  
الا اذا ادعى على الحاضر حقا لا يتوصل اليه الا باثباته على الغائب قال  
مستأجنا وهذا طريق من اراد اثبات الدين على الغائب من غير ان

يكون

يكون بين الكفيل والغائب اتصال وكذا اذا خاف الطالب مخرج الشاهد  
تواضع مع رجل ويدعى عليه مثله هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة فتتكر  
الدين فيقسم المدعي البينة على الدين فيفتق به على الكفيل والاصيل ثم بين  
الكفيل والحاصل كما في النجاشي اربعة اوجه مطلقة عن المقدم  
ومقتضى به وكل على وجهين اما بالامر او بعدمه فلا تفصيل في اللطافة  
وهي الحيلة في القضا على الغائب والتفصيل في القينة ولا تفصيل في الحيلة  
لان شرط التقوى الى الغائب كونها بامره والحالة على هذه الوجوه  
وفي فتاوى قاضي خان بعد ان ذكر ان الكفالة المطلقة هي الحيلة  
في الاثبات على الغائب قال وليس هو قضا على المسخر لان المدعي عاقد  
لو دعواه على الكفيل ثم يبرر المدعي الكفيل عن المال وانكفالة ويبقى  
المال على الغائب انتهى **كفالة بالمدرك تقدم** لان الكفالة لو كانت  
شروطية في البيع فتمامه بقوله ثم بالمدعى يسعي في نقض ما سعى من  
جهته وان لم تكن مشروطة فيه فالمراد بها احكامه لبيع وتوفيقا لمر  
فيه ولا يرعب فيه دون الكفالة وتزول مشروطة الاقرار بملك البائع  
والمراد بكونها نفسا كما انما يقصد من الكفيل بان الدار ملكه البائع  
حتى لو ادعى الكفيل الدار لنفسه على المشتري لم يشرع دعواه لانه لو  
صحت لرفع المشتري عليه حكم الكفالة فلا يبينه كذا في النهاية وفي  
الفصل الحادي عشر من بيع الخلاصة من سعي في نقض ما سعى من جهته  
لم يعتبر الا في موضعين احدهما رجل اشترى عبدا وقضيه ونقد الممن  
ثم ادعى ان البائع باعه قبل ذلك من فلان الغائب كذا قبلت ببينته  
والثاني اذا ذهب جاريت من الشيطان فاستولوها الموهوب له  
ثم اقام المراهب ببينته انه كان دبرها او استولوها قبلت ببينته  
وترجع على الموهوب له بالخيارية والفقر انتهى قال مولانا صاحب البحر  
والمحصول المذكور ليس بصحيح لانه يرد عليه ما ذكره قاضي خان من  
اليوم لو ادعى المشتري ان المبيع حرقه سمع دعواه وما الرباع ارضا ثم  
ادعى انه كان وقتها ارضا وقف فان ببينته مقبولة على المختار كما ذكره الاول  
كذلك لا يسمع دعواه لانه لا يسمع مع انه ساع في نقض ما سعى من جهته انتهى اقول  
لا يشك ذلك على ما ذكر صاحب الخلاصة لان المسئلة المذكورة عن قاضي خان  
في معنى المسئلة الثابتة ولما مسئلة الوقوف والدعوى فيها غير مقبولة  
كما ذكره فلا تردد وانما قبلت البينة لعدم استقراء الدعوى والله اعلم  
**كلفت سهادة في صك كلفت فيه باع ملكه او باع سعادا باع** فانه يكون  
تسليما ايضا قالوا ذلك في صك باع وهو ملكه او سعادا باع فانه يكون  
سهادة كذلك لان تسليما وكذا لو شهد عند الحاكم بالبائع وفق ببينته انه اولم



يفرض كان يتبليها بالادوية وذكر الختم في كلامه بعضه لم يكن  
ان تجردا ككتابة بالختم لا يكون تسليمها بالاولى وانما ذكره بناء على عاداتهم  
فالتمس كما نواحيهم منه بعد كتابة اسمائهم على الصدق خوفا من التفسير  
والقرير والحكم لا يتخذ وفي فتح القدير الختم امر كان في زمانهم ان كتبت  
اسمه في الصدق جعل اسمه تحت رصاص مكتوبا ووقع نقش خاتمه كيدا يتطرق  
التبديل وهذا ليس في زماننا **لا كتبت شهادته في صدق مطلق**  
عن قيد الملكية وكونه نافذا باقائه لا يكون تسليمها بل نفع بعد دعوى  
الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبايع لان البيع قد  
يصدر من غير المالك ولعله كتب الشهادة ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم  
فانه مقيد بما ذكر **او كتبت شهادته على اقرار العاقبة** فانه ايضا لا يكون تسليمها  
اذ لا يتعلق به حكمه وانما هو مجرد اخبار ولو اخبر ان فلانا باع شيئا كان له  
ان يدعيه **قال في حقه لك الشهر وقال الطالب جمال في القول للفاضل**  
يعني اذ قال التكفل للطالب صحت لك عن فلان الفالي شهر فلا نظا ليني  
الآن وقال الطالب هو حال فالقول للتكفل **وعكسه** اي الحكم المذكور  
**في قوله لك على مائة في شهر** مثلا اذ قال **الاخر** وهو المقر له **حالة** والفرق ان  
التكفل لم يفر بالدين فلا دين عليه في الصحيح كالقذر بل اقر بجره الطالب  
بعد الشهر والطالب يدعي عليه المطالبة في الحق وهو يتكفل بالقول له والمقر  
اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه هو فاحير المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله  
بلا بينة **ولا يوجب ضمان الدرك اذا استحق البيع قبل النفا على**  
**البايع بالتمتع** لان البيع لا يستتض بجره المستحق ما لم يقض بالتمتع على  
البايع على ما تقدم فيه من الخلاف فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على  
التكفل **وهو ضمان الخراج والخراج** قيل المراد به الموطن وهو الذي يجب عليه  
الزكاة بان يوظف الامام كل سنة ما له على ما يراه لخراج القاسمة وهو الذي  
نفسه الامام من علة الارض لانه غير واجب في الزكاة كذا قال العيني  
وظاهره ان المعتمد الاطلاق ومن ثم اطلق صاحب التكميل وغيره قال  
مولانا في تجره اطلقه فنشئ الخراج الموطن وخراج القاسمة وحضه بعضهم  
بالموظف وهو ما يجب في الدامة وبقي صحة الضمان بخراج القاسمة لانه لم يكن  
دينا في الدامة فالرهن كالقائمة بجامع التوثيق فيتمتع به كل موضع يجوز القفالة  
فيه كذا ذكره الشارح يعني الذي يلي وهو مستوفى بالدرك فاما القفالة به جائزة  
دون الرهن انتهى **وكذا التوايب** يعني بيع بها التكفل وهي جمع تايبة وهي المينة  
كل في الصحاح وفي الاصطلاح قيل ادا بها ما يكون بحق كاجرة الخواص وكذا التوايب  
او المال الموطن كتحريم الخبز وفدا الاسرى وقيل المراد بها ما ليس بحق كالحياض  
التي في زماننا يهذهها الظلة يعني حق فان كان مراده هو لا يجازت القفالة

هو به

فما اتفقا لانه واجب مضمون وان كان مراده الثاني فقيه اختلاف المباح  
فقال بعضهم لا يجوز القفالة منهم صدر في اسلام البرودي لانها ضمانة  
الى دامة في المطالبة او الدين وهما لا مطالبة ولا دين شرعية على الاصيل فلم  
يتحقق معناها وقال بعضهم يجوز تضم خراج الاسلام على البرودي اقول  
صدر الاسلام المتقدم في المطالبة مثل ما يرايون بل فرقها والمعة المطالبة  
لانها سرعت لانها في المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية ولذا قلنا من قام  
بتوزيع هذه التوايب على المسلمين بالقسط اي العدل يوجب وان كان الاختد  
بالاختطاط لما قلنا من فقه تايبة غيره بامره وفي العناية قال شمس الامينة  
هذا امر به ليعن اكراه اما اذا كان مكرها في الامر فلا يعتبر امره في الرجوع  
انهم وفي ايضاح الاصطلاح والمتوى على الصحة فانها كالدبرون الصحيحة حتى  
لو اخذت من الاكارف له الرجوع على ما لك الارض انتهى **والقصة** يعني بيع بها  
التكفل قيل هي التوايب يعنيها او حصنة منها وقيل هي التايبة الموطنة المراتبة والمراد  
بالنوايب ما يتوبه غير راتب كذا في الصداقة والحاصل ان المسامحة تختلف اسيه  
معناها قابو بكر من سعي رادعي ان هذه الكلمة غلط لان القصة مصدر والمصدر  
فعل وهذا الفعل غير مضمون ورد بان القصة تحي بمعنى الضيب قال الله  
لغالي وبنينهم ان الما قصته بينهم والمراد الضيب لا القصة ابو جعفر الهذلي  
قال معناها ان احدا لم يركب اذ اطلب القصة من صاحبه واشتد الاخر  
عن ذلك فضمن السات ليقيم مقامه في القصة حاد لان القصة واجبة  
عليه قال بعضهم معناها ان احدا لم يركب اذ اقتضما ثم منع احدا لم يركب  
قصة صاحبه تتكون الرواية على هذه قصة بالضمير لا بالناوود بما قد علمت  
ان القصة بالتا تحي بمعنى القسم بلانا وقيل بي التوايب يعنيها فاعطى  
لليان والتفسير وقيل ما يحضر الرجل منها ولكن كان ينبغي ان يعطى بالوار  
كما وقع في عبارة هذا المختصر ليكون من عطف الخاص على العام وقيل بي  
التايبة الموطنة الديوانية كل شهر او ثلاثة اشهر والتوايب غير المراتبة  
كذا في العناية **قال شيخنا لاجرا سلك هذا الطريق فانه او الطريق امنا**  
**سلك واخذوا له امر بعض ولو قال ان كان محرقا واخذوا له فاما من**  
**والسيلة بحالها ضمن** وصار الاصل ان المعذور انما يرجع على العار اذا حصل  
الضرورة في ضمن المعارضة او ضمن العارضة السلامة للضرورة وضاحت لو  
قال الطمان لصاحب الحطة اجعل الحطة في الدلو فبعلها في الدلو فذهب  
من تعبها ما كان فيه الى الا والطمان كان عالما بضم لان صار عارا فضمن  
العقد بخلاف المسيلة الاولى لان ثمة ضمن السلامة بحكم العقد وهذا  
العقد يقتضي السك من كذا في العمادية فدروع لا يلزم احضار  
احد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاصي لسماع دعوى عليها



ولا ينفك عنها منه الا في سبيل الكفيل بالنفس عند ما يقدر وفي الاب اذا امر اجنبيا  
بضمها فان ابنه وظلته الصام من منه فيجب الاب احصاء وكونه في تديره كما في جامع  
المفصولين الثالث سحان القاضي خلى رجلا من السجون من حبسه القاضي  
بدين عليه فطرب الدين ان يطلب السحان باحضاره كما في القيمة الرابعة  
ادعي الاب مهر بنته على الزوج انه ما دخل لها فطلب من الاب احضارها فان  
كانت تخرج في حراجهما من القاضي الاب باحضارها وكذا لو ادعي الزوج عليها  
سيما احزولا لا ارسل اليها سيما من امثاله ذكره الولوالجي في فتاواه من انقضاء  
كفل بنفسه فان شرطت له انه لا يخل له على المطلوب فله اخذ كفيله بنفسه فمكثا  
في البزارية وجامع المفصولين الا اذا قال لاحق في قبله ولا لمكول ولا يستقيم  
انما وصيته ولا لوقف انما متوليتة فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر في الباريغ  
صفاك الفروغ في كفتة هروصان الكفالة انتهى للكفيل منع الاصيل من السفر  
ان كانت الكفالة حالة لمصلحة مملو ما لا ادو والاراد في الكفيل بالنفس  
برده اليه كما في الصغري وينبغي ان يتقدم ما اذا كانت بامر كذا في الفوائد  
الزمنية هذا **باب** في بيان احكام كفالة الرجلين لرجل واحد  
من ذكر كفالة الواحد ذكر كفالة الاثنين لما ان الاثنين بعد الواحد طوعا  
فاخر وضعا ليناسب الوضع الطبع **دين عليهم اي على الاثنين** **آخر**  
بان استنزلها منه عبدا **وكفل كل** واحد من الاثنين **عن صاحبه جاز**  
ما لك **ولم يرجع على شريكه** بشي مما اراه **الا بداهه** **زائد على النصف** فان  
ادى زائدا عليه يرجع به لا يرد واحد منهما في المضت اصيل وفي النصف كفيل  
فما يورده يصرف الى ما عليه اجماله فان قلت قد اخل في المختصر فينبذ لاد  
منه وهو كون الكفالة بالامور كما اذا التزم كذا في ذلك لان ترتيب الرجوع  
قلت لا اخل في العلم بذلك مما تقدم من انه ان كفل بالامر يرجع والا فلا  
**وان كفلا اي الاثنان عن رجل بشي بالتعاقب** بان كان على رجل دين الفاد  
شلا فكفل عنه رجلا من كل واحد منهما جميعه على الانفراد وقد اخل صاحب  
الكتف بهذا التنبه وهو ما لا بد منه فلو كفل كل واحد منهما بالنصف ثم كفل  
كل من صاحبه فبني كالمسيلة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يبرأ على  
النصف وكذا لو كفل عن الاصيل جميع الدين معا ثم كفل كل واحد منهما  
عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين فلا يكون كفلا عن الاصيل  
بالجميع **ولم يرد على صاحبه بالجميع** وهذا قيد لا يرد فلو كفل كل عن الاصيل بالجميع  
منفقا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فلا الاولى **ما ادري**  
احدهما **رجع بنفسه على شريكه** بغير رجوعان على الاصيل ان شاء لان  
ما عليهما مستويا فلا ترجع للمعص على البعض بخلاف ما تقدم  
او يرجع ان شاء **بالطريق الاصيل** لانه كفل بالجميع بامره **وان ابر الطالب**

احدهما

احدهما اي احدا الاثنين **اخذ** الطالب الكفيل **الاخذ** **بطله اي بكل المال لان**  
اخذ الكفيل لا تجب براءة الاصيل فكل المال كله على الاصيل والاخر كفيل عنه  
بطله ويتاخر به **ولو افرق الفاضل** الشريك في شريكه الفاضلة **اخذ الفاضل**  
**اي اي الاثنين منها بكل الدين** لان كل واحد منهما كفيل على ما مر في الشركة  
فتد بالفاضة لان شريكه العبد لا يواخذ عن شريكه لانه لا يتقن  
الكفالة بل الوكالة ولذا قال في البزارية من الشركة في احدهما  
بري بدين في تجارتها وانكرا الاخر لزم المقر كانه كان هو الذي تولاه وان  
اقر منها توليها لانه بضعة ولا يلزم المالك شي وان اقرانه وليه لم يبرئه  
في الثاني **لا رجوع** لما اخذ منه على صاحبه **حتى يبرأ من النصف** لما استأ  
في كفالة الرجلين **كاتب شخص عبده كتابة واحدة وكفل كل واحد من الرجلين**  
**عن صاحبه وادى احدهما رجوع واحد من العبد بنفسه** اي نصف ما ادى وسزا  
استحسان والقياس الاجمور لان فيه كفالة الكاتب والكفالة بيد الكفيل  
ولا واحد بانقرا به باطل وعند الاجتماع اولى فصار كما اذا اختلفت كتابتهما  
وجه الاستحسان ان يصرف الانسان يجب تقصيه بقدر الامكان وقد  
امكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال كله على واحد منهما في حق  
المولى وفي حق نفسه وعق الاخر وعق الاخر ينطق باديه فيطالب  
المولى كل واحد منهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم الكفالة وايهما ادري  
عق بنعالة كما في ولد الكاتبة تكن كل واحد منهما كفيل في حق صاحبه  
لان المال في الحقيقة مقابل بها حتى العثم عليها فصار كفالة بما عليه  
اصالة وكفالة الكاتب بما عليه اصالة جاز وكان كل واحد منهما اصيل  
في كل كفيل عن صاحبه بالكل ولا تظهر الكفالة الا في حق صاحبه لضرورة  
فتقدر بقدر حاجتي يكون مطالبة المولى كل واحد منهما بجميع المال بحكم  
الاصالة لا بحكم الكفالة وادى احدى احد شيئا وقع عن كل البذل فيقع  
نصف ذلك عن صاحبه لاستواءهما ويرجع به عليه ويرجع بالكل لا يتحقق  
المساواة بخلاف ما اذا اختلفت كتابتهما فان عق كل واحد منهما يعلق  
باداء المال على حدة وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الى تصحيحه بما  
ذكرنا من الطريق ثم المسيلة على ثلاثة اوجه احدها ان يكتبها كاتبة  
واحدة على الف ولم يرد على هذا فحكمه ان كل واحد منهما يلزم حصته  
ويعق باداء حصته لان المقابلة المطلقة تقتضي ذلك والثالث ان  
يكتبها كاتبة واحدة على انهما ان ادعيا عتقا وان عجزا رد في الرق ولم  
يبرأ كفالة كل واحد منهما عن صاحبه فعند فوجراب من مثل النفل  
الثاني حتى يعق احدهما باءا وحصة لان كل واحد منهما لم يلزم بالكل  
الاحصنة والنفل ليس للمولى ان يطالب احدهما بجميع البذل ولو ادى احدهما



الجميع لم يرجع على صاحبه بشئ بخلاف ما اذا شرط كفالة كل واحد منهما  
صاحبه ككنا نقول لا يفتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى لان  
المولى في العقد يجب مراعاته اذا كان صاحبا شرعا وقد شرط العقد ضمانا  
جميع المال نصا فلو عتق احدهما باء احصته كان مخالفا لشرطه وانما  
ما استندك به من منع فان هذا عندنا لا الفصل الاول في جميع ما ذكرنا  
فلما قلنا ما لم يصل جميع المال الى المولى لا يفتق واحد منهما ذكرنا في البسوة  
كذا في بنين اكثر **ولو عتق المولى احدهما** اي احد العبد من المكاتبين فيما  
اذا كانتهما وشرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه صح عتقه لو جرد  
المصحح العتق وهو الملك في الرقبة ويري عن حصته من بدل الكتابه وهو الملك  
في الرقبة لانه لم يرض بالتزام المال الا ليكون وسيلة للعتق وللمرجع  
وسيلة فتنسقط حصته وتبقى على صاحبه حصته لانا المال في الحقيقة  
مقابل برقتهما دائما جمل كل واحد منهما كله احتيا لا لتفريق العتق وانما  
حصلة العتق استغنى عنه فاعتبر بقا الرقبة ما فنوزع عليها  
صندوقه فاذا توزع سقط حصته المقتضى لما ذكرنا **واخذ المولى اياهما**  
**حصته من الميراث** اما اخذ العتق فالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالة  
فان قلت اخذ العتق بالكفالة لقيامه بكفالة ببدل الكتابه وهو باطله  
قلت اجابوا عنه بان كل واحد منهما كان مطالبا بجميع الالف والباقي بعض  
ذلك فثبت على تلك الصفة لانا البقا يكون على وقف الموت **فان اخذ**  
**المعتق رجعا على صاحبه** لانه اذ اده عنه بامر **وان اخذ الاخر** اي لا يرجع  
عليه بشئ لانه اذ يرضى عن نفسه **واذ اكل شخص** عن غيره **لا يظهر في**  
**مولاه** بالحقه يواخره **بما كان له** **بما كان له** **بما كان له** **بما كان له**  
اي المال المذكور **وان لم يرض** اي يكون حاله ان كفاله كفالة مطلقة على  
فقد الحلول والمناجيل لان المال حال على العبد لوجود السبب وقبول  
دفعه الا ان المطالبة تاحزت عنه بعسرة اذ هذه الديون لا تتعلق  
برقته لعدم ظهورها في حق المولى فكيف غير محسرها كما لو كفل  
عن غاييب او غلس بخلاف ما اذا اكل بدين موجب حيث لا يلزم التكفل  
حالا لانه التزم المطالبة بدين والمطالب ليس له ان يطالب بالدين  
الوجلي في الحال **سواء اذ ادى عنه برجع به بعد العتق** ان كان بامر لان  
التكفل بالاداء ملك الدين وقام مقام المطالب فلا يطالب به قبل العتق  
او **في رقبة عبد فكفل به رجل فمات العبد** **المكفول** برقته قبل ان يرضى  
فبر من المدي اي اقام ببيته **انه** اي ان العبد له اي ملكه **من التكفل**  
اي قيمة العبد لانه تكفل عما ذي اليد في تسليم رقبة العبد لان المدي يدعي  
عقب العبد على ذي اليد والكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها جائز

عتقه

فجيب

فجيب على التكفل رد العين فان عقلت يجب عليه قيمتها بخلاف ما اذا اشترى  
الملك باقرار ذي اليد وتكوله لان اقرار المصيل ليس بحجة في حق التكفل لانه  
ما لم يقر به هو بنفسه **ولو ادعى شخص على عبد** **الا** بان قال اخذ مني كل  
بالعصب او استهلكه **وكفل بنفسه** اي بنفس العبد **رجل فمات العبد** قبل التسليم  
الى المدي **في الرقبة** لانه العبد يرضى بموته وبراءته فوجب براءة التكفل **ولو كفل عبد**  
**غير مذنب** **عن سيده بامر** صححت هذه الكفالة لان امر المولى بالتكفل  
يصح اذ الميراث عليه دين فاذا كان عليه دين مستغرق لا يجوز لانه يفتقر  
انطالق حق العزم كما لا يجوز رهنه جيبه وقد اخل في اكثر هذا العبد وهو  
يتدلا بدينه ثم اذ صح هذا **فكفل العبد فاداه** اي للمالك المكفول به لم  
يرجع به على المولى لانه لا يستحق على المولى شيئا وقاله فراد الذي عنه بعد  
الحرية ولا نت الكفالة بامر رجوع بعد عتقه اي بعد عتق العبد ولا يرجع  
عليه ايضا خلافا لفرقه قوله على المولى فيحقق الموجب للرجوع **او يفسد**  
اي سيد العبد عنه اي عن العبد صححت الكفالة **فاداه** اي المولى المكفول  
به **بعد عتقه** اي بعد عتق العبد ولا يرجع عليه ايضا خلافا لفرقه وقوله **لم**  
**يرجع واحدهما** اي من المولى والعبد **على الاخر** جوابا لمسيلين جيبا **فكفل رجل**  
**عن رجل بغير امر** اي امر المكفول عنه **فكفله** اي المكفول عنه **فاجاز الكفالة** **لم يكن**  
**الكفالة** **موجبة للرجوع** على المكفول لانهما القفدت غير موجبة للرجوع فلا  
تقلب موجبة له ذكره الزيلعي وغيره ثم فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب  
مطالبة بايقا الدين من سائر اماله وفادته كفالة العبد عن مولاه فقلته  
برقته هذا **كتاب** في بيان احكام **الموالة** المناسبة بينها وبين  
الكفالة من حيث ان فيها التزاما بما على المصيل كما في الكفالة ولهذا  
جاء استعداده كل منهما للاخر **اذا شرط موجب** احدهما للاخر عند ذكر  
الاخرى لكنه اخذ الموالة لانهما تتضمن براءة المصيل والبراءة تتضمن الكفالة  
فذلك ما يتضمنه الموالة في اللغة هو النقل وحروها كيف ما تركت  
دارت على معنى النقل والموال وفي اصطلاح الفقهاء **اي نقل الدين من**  
**المجمل الى ذمة الممحل عليه** واختلف المشايخ في افعال توجب البراءة من  
الدين والمطالبة جميعا او عن المطالبة دون الدين والمصحح من المذهب  
انها توجب البراءة من الدين كما في فتح القدير **المدين** **المجمل** **والدين** **متمثال**  
**ومتخال له** **ومتخال له** **بمعنى** تطلق هذه الالفاظ في الاصطلاح **ومن يتبناها**  
اي الموالة **ومتخال عليه** **ومتخال عليه** **بمعنى** تطلق هذه ايضا عليه هذان  
اللفظان **والمال** **مخال له** **بمعنى** شرط **لصحتها** اي الموالة **في الرقبة** **او في الاول**  
فلا بد من المرواة قد يانفون بتحمل غيرهم ما علمهم من الدين فلا بد من  
الرضى واما اذا رضى الثاني وهو الممحل فلا يانفون انتقال حقه الى ذمة اخري



والدم متقا ونة فلا بد من رضاه واما رضا الثالث وهو المحتمل عليه فلا بد  
الزام الدين والزام بلا التزام **لا خلاف الا في الاول** وهو المحتمل فان فيه  
خلافا فلو بشرط صاحب الترتيب وشرطه القدروري وانما شرطه للرجوع  
عليه فلا اختلاف في الروايات كما في ايضاح الاصلاح فعلى هذا فالمراد بقوله  
الا في الاول للخلاف بين المشايخ بالتعبير باستراطه وعدمه قال  
في العنانية وذكرنا الروايات ان الحوالة تقع بدون رضاه لان  
التزام الدين من المحال عليه نص في حق نفسه والمجمل لا يتصور  
به يرضاه نفعه لان المحال عليه لا يرجع عليه اذ لم يكن بامره قيل  
وعلى هذا يكون فائدة استراطه الرجوع عليه اذ اكلت بامره وقيل  
لعل موضوع ما ذكرنا القدروري ان يكون المجمل على المحال عليه دين  
مقدر ما يقبل الحوالة فانها حينئذ تكون استقاطا لمطالبة المجمل  
عن المحال عليه فلا تقع الا برضاه والظاهر ان الحوالة قد يكون  
ابتداء وها من المجمل وقد يكون من المحال عليه والاول احوالة  
وهو فعل اختياري لا يتصور بدون الارادة وهو وجه رواية  
القدروري والثاني احتيالي يتم بدون ارادة المحال عليه ورضاه  
وهو وجه رواية الزيادات وعلى هذا استراطه مطلقا كما ذهب  
اليه الائمة الثلاثة بناء على ان ايقاد الحق حقه فله ايقاده  
حيث شاء من غير تقصر عليه بتعيين بعض الجهات او عدم  
استراطه مطلقا كما ذهب اليه بعض السارحين بناء على رواية  
الزيادات ليس على ما ينبغي ان ياتي واداء الرضا القبول في  
مجلس الايجاب فان قبولها في مجلس الايجاب شرط الاستعداد  
كما في الجرمعيا الى البايع ولكن في البرازية المحال على غايب قيل  
ما علم صحت ولا نفع في غيبة المخال كما لكفالة الا ان يقبل رجل  
له الحوالة انتهى فحل القبول من المحتمل والرضا منها وفي الثانية  
ما يوافق ما في البرازية حيث قال صحة الحوالة تعتمد قبول  
المخال والمحال عليه ولا نفع الحوالة في غيبة المخال له في قولنا  
حينئذ ومحمد رمة الله عليهما كما قلنا في الكفالة الا ان يقبل رجل  
له الحوالة للغايب ولا يشترط حضور المحال عليه لصحة الحوالة  
حتى لو احواله على رجل غايب ثم علم الغايب فقبل صحت الحوالة  
انتهى ومن القريب ما في المجتبى احوالة الغريم يغيب ضا المحال عليه  
لا يجوز وقيل يجوز كالتمويل بقبض الدين وبه الشرط الظاهر  
رضى من عليه الحوالة ليس بشرط اجماعا قلت معناه اذا كان  
المحال به مثل الدين انتهى والمذهب المعتمد انه لا بد من رضا

المحال عليه سواء كان عليه دين او لا وسواء كان المحال به مثل الدين او لا واذ  
صحت الحوالة برضا المحال عليه وغاب المجمل فادعى المحال عليه ما يوجب براءة  
المجمل ليس له تسرع دعواه قال في البرازية غاب المجمل ونعم المحتمل عليه  
ان مال المحتمل على المجمل كان من ماله لا يقع دعواه وان برهن على ذلك  
كما في الكفالة انتهى وفي البحر حاكيا عن فروق الكراي يبيى لو احوال امرائه بعد  
بغير رجل قبل الحوالة ثم غاب الزوج فاقام المحتمل عليه يمينه ان ذكاهما كان  
قاسدا وبين ذلك وجهان لا تقبل يمينه ولو ادعى انهما كانت ابرأت زوجها  
عن صداقهما وان الزوج اعطاهما المهر او باع بصدقاتها منها شيئا ونقضت  
تبت يمينه وان كان المبيع غير مقبوض لا تقبل يمينه والفرق انه بدعي  
فصادا الشكاح متناقض اولاه يدعي امرأته مستكر فلا تسرع دعواه بخلاف  
دعوى البراء او البيع لانه غير مستكر وكذا هنا في الكفالة انتهى قال  
مولانا صاحب البحر فغير هذا الوارد ان المجمل او طاه الدين بعدها تسرع  
وقبل يمينه لانه غير مستكر انتهى **وتقع الحوالة في الدين لا في العيبت**  
لان النقل الذي تقتضيه نقل شرعي وهو لا يقع في الاعيان بل المنقول  
فيها النقل الحسي فلات تقع الرضا الشرعي وهو الدين فلا بد ان يكون  
للمخال دين على المجمل ولذا قال في الخلاصة رب الدين اذا احوال رجلا  
على رجل وليس للمخال له على المجمل دين فله وكالة وليست بحوالة  
انتهى وفي الفقيه احوال عليه مائة من ثمن الخطة ولم يكن للمجمل على  
المخال عليه شيء ولا للمخال على المجمل قيل المحتمل عليه ذلك لانه  
عليه انتهى **وبرى المجمل من الدين بالقول** اي بقوله المحتمل الحوالة  
على المحال عليه لانه الاحكام الشرعية تنبى على وفق المعاني الشرعية فيقع  
الحوالة النقل والتحويل ويحقق مع البراء وقوله من الدين وزعم من  
يقوله بانه يبرأ عن المطالبة لا الدين وقد تقدم بيان المعتمد في ذلك  
ومراده انه يبرأ براءة مؤقتة وتنقضي ما ذكر من براءة المجمل ان الترتيب  
لما حال البايع بالتمن على رجل له ملك حبس المبيع وكذا لو احوال الممن  
المؤمن لا حبس الرهن ولو احوال الزوج المرأة بصدقاتها لم تحبس  
نفسها بخلاف العكس في الثلاثة وبه صرح في البحر قال ولكن  
المستعمل في الزيادات عكسه وهو ان البايع والراهن اذا احوال استقل  
حقهما في الحبس ولو احوال لم يسقط لان المحال عليه قائم مقام المجمل فلم  
يسقط مطالبة المالك على عكس ذلك فانه ان احوال مولاه على رجل  
عق وان احوال مولاه عليه لم يعتق حتى يورث الميراث لان حرية  
المالك معلق ببراءة ذمته وقد يبرأ اذا كان الكاتب محبلا الا اذا  
كان محالا عليه انتهى وفي جواهر الفتن اوي رجل كفل عن رجل بالدار درهم

كما



شأن التكفل بحال الطالب بالمال المتكفل به على رجل فليقبل ان يطالب المتكفل  
عنه بالمال قبل قبض الطالب من المال عليه لان الحوالة الصحيحة بري التكفل  
والمكفل عنه فصار كما لو دفع المال الى الطالب فيرجع به على المتكفل عنه انتهى  
**فلا يرجع المحتال على المجهل الا بالتوى** لان برأيه مقننة تبسلا من حقيقة ادعى  
المقصود وتفتيح الحوالة لفراية وانما تكفل المتكفل بنصار كوصف السلا من  
في المبيع ومما اذا لم يستطع الخبار واماد اجعل للمحتال الخيار او حاله على ان  
ان يرجع على ايها ساس كذا في البرازية ومزاده اذا كانت الحوالة باقية لما اذا  
نسخت الحوالة فان للمحتال الرجوع بدعيه على المجهل وفي البرازية والمجهل والمحتال  
يملك ان ينقض وبالنقض يبرأ المحتال عليه انتهى وفي البحر تعلقا عن الذخيرة  
ان الحوالة اذا قدرت على رجلين كانت الثانية نقضا للاول وانتهى وقوله الا  
بالتوى فيه في البحر تعلقا عن الذخيرة بان لا يكون المجهل هو المحتال عليه  
ثانيا لما في الذخيرة وجعل حاله رجلا له عليه دين على رجل ثم ان المحتال عليه  
احاله على الذي عليه الاصل لا يعود الى المحتال عليه الاول فان قلت ان المال  
له وقت الحوالة يخبر بين ان يقبل الحوالة فيقبل حقه الى دمة المحتال عليه  
وبين ان ياباها انقاء لحقه في دمة المجهل وكل مخبر بين شيئين اذا اختار  
احدهما بقي عليه ولا يعود الى الاخر كما لمقصوب منه اذا اختار تضمين  
احدا لخاصة بين ثم توى ما عليه لم يرجع على الاخر بشي كما لو ادعى  
عبد المديون فاختار الرضا استسعا المديون ثم توى عليهم ذلك لم  
يرجعوا على المولى بشي قلت احبب عنه اما ان يريد به شيئين احدهما  
اصل والاخر خلف عنه وكل منهما اصل فان كان الثاني فليس مما نحن فيه  
وقياسه عليه فاستدوان كان الاول فلا نسلم انه اذا اختار احدهما  
بقين بل اختار الخلف ولم يحصل المقصود وكما له الرجوع الى الاصل لان  
اختيار الخلف وترك الاصل لم يكن الا للثبوت فاصاقة التوى الحق الى اوصاف  
فلم يبد في الوضع يقتضي بئوته ومعني التوى في اللغة الهلاك وهو وزن  
الحصي وقد يمد كما في الصباح ومعناه في الاصطلاح قد فاده بقوله **وان**  
**المحال عليه الحوالة ويجوز ولا يبيته له** اي فكر واحد من المجهل والمحتال على  
المحتال عليه **او موت** المحتال عليه حال كونه **مفلسا** بان لم يترك مالا عينا  
ولا دينا ولا كنيلا ووجود التكفل يمنع موته مفلسا على ما في الايات  
وفي الخلاصة لا يمنع وان المحتال لو ابرأ التكفل بعد موت المحتال عليه فله ان  
يرجع بدعيه على المجهل وفي البرازية اخذ المحتال من المحتال عليه بالمال  
كقيل ثم مات المحتال عليه مفلسا لا يعود الدين الى دمة المجهل سوا كل  
بامره او غير امره وانكسالة حاله ورهن يرضى ثم مات المحتال عليه  
مفلسا عاد الدين الى دمة المجهل ولو كان مسلطا على البيع فباعه ولم يقبل

التم حتى مات المحتال عليه مفلسا بطلت الحوالة والتم لصاحب التوى انتهى  
**ولو اختلفا** منه اي كونه مات مفلسا **فالقول للمحتال مع يمينه على العلم**  
صرح به في الجوهرة حيث قال فان مات المحتال عليه فقال المحتال مات مفلسا  
وقال المجهل خلاف ذلك قال في المبسوط القول قول المحتال مع يمينه على العلم  
كذا في النهاية ومثله صرح الزيلعي في شرح القدر قال لم يمسكه بالاصل  
وهو العسرة كما اذا كان هو حيا وانكر البسرا انتهى وصرح به في البرازية ايضا  
فقال ولو قال الطالب مات المحتال عليه بلا شركة وقال المجهل عن شركة فالقول  
للتطالب مع خلفه انتهى ثم قال فيها قال المجهل مات المحتال عليه بعد اذ او  
الدين اليه وقال المحتال بل يقبله وتوى حتى في الرجوع فالقول للمحتال  
للمسكه بالاصل انتهى ولو فلسه الحاكم بعد ما عليه لا يكون توى عندا في  
حقيقة وقال هو توى لانه محجز عن الاخذ منه بنفلس الحاكم وقطعه عن  
ملازمته عنه مما فصار كحجزه عن الاستيفاء بالمجور او بموته مفلسا ولا في  
حينئذ ان الدين ثابت في دمة وتقدر الاستيفاء لا يرجع الرجوع الى التوى  
انه لو قدر لعينة المحتال عليه لا يرجع على المجهل وهذا لان التوى في الدين  
لا يقصد حقيقة وانما يكون ذلك حكما بخروج محله عن ان يكون محلا لخاصة  
للوحيث بموته معدما او بالمجور ولان الافلاس لا يتحقق عنده لان المال  
عند دوران مجر ليس لاشان فقير او يصبح عتيا وبالعكس ويحتمل انه استغنى  
في مجلس الحاكم بان مات له قريب يرثه وهذا نظير ما لو جرح الختم المشهور  
واقام البينة عليه لا تقبل لانه لا يتحقق لاحتمال تويته في المجلس وقيل من  
المسئلة بينة على تحقيق الافلاس وعدمه ولو مات وترك رهنا رهنه  
غيره بامره او غير امره وسلطه على البيع او لم يسلط ليعود الدين الى دمة  
المجهل لان عقدا الرهن لم يبق بعد موت المحتال عليه مفلسا اذ ابقى الدين  
عليه والرهن بدين ولا دين بحال بخلاف ما اذا ترك كفيلا بامره او غير  
امره لان التكفل خلف عنه انتهى **طالب المحتال عليه المجهل بما ادى**  
**احاله** اي بمثل ما احاله عليه **فتقال المجهل احلت بدعيه** بسبب دين ثابت  
**لعليك** لم يقبل قوله بل **من** المجهل للمحتال عليه **مثل الدين** الذي احاله به يتحقق  
السبب هو فقنا دينة بامره ولكن المجهل يدعي عليه دينا وهو مستكر  
والقول قوله المنكر وهذا بالاجماع كما في الرمز شرح اكثر فانه قلت لم لا يجوز  
ان تكون الحوالة اقرا منه بالدين عليه قلت احبب عنها بانها قد تكون  
بدونه اي الحوالة قد تكون بدون الدين على المحتال عليه فيجوز انتقالها  
عنه وجبته يكون المقتيد بالدين تقييد بلا دليل والله اعلم **وان قل**  
**المجهل للمحتال احلتك** على فلان **لنقبه في** اي لا جلا راد انه وفيه **فتقال**  
**المحتال احلتك بدعيه** اي بسبب دين **عليك** **فالقول للمجهل** لا الاحتال يدعي عليه الدين



ويعتبر القول المتكرد انه قلت الحوالة حقيقة في نقل الدين ودفعه المحيل  
انه احواله ليعتقنه له ثلاث الحقيقة بلا دليل قلت احبب عنه بان يقول  
ذلك دعوى ما هو من محتملات لفظه وهو لو كانه خالف لفظ الحوالة يستعمل  
فيها بما لا يوافق لفظه من نقل المضمون من الموكل الى الوكيل فيجوز ان يكون  
مراده من لفظه ذلك فصيحة كلفته مع يمينه لان في ذلك نوع مخالفة للظاهر  
وانه اعلم **احال** شخص اخر **ما** اي بالشي الذي له **عند** **رجع** **و**  
بان ادفع عنده الما درهم مثلا ثم احال به على **صحة** الحوالة  
لانه قد رجع على التسليم وكانت اولى بالمعروف **فان** **هكنا** **الودعة** **ري** **ز**  
الذي هو المحال عليه لان الحوالة معتبة بالمعصوم حيث لا يبرأ منه  
تخالفة القيمة والنفقات الى خلفه فلا نفقات حتى لو هلك المعصوم الى  
خلفه بان استحق باليمين صار مثل الودعة اعلم ان الحوالة على ضربين  
مطلقة ومقتدة فالملقة ان يقول رجل احمل هذا على يدي درهم  
فيقول احملت والمقتدة ان يقول احملت ما لفت الي في عليك فيقول  
احملت وكلاهما جائز وفي كليهما يبرأ المحيل من دين المحال له وللبين بعد  
الحوالة على المحيل سبيل الا ان ينوي ما على المحال له عليه كقول بين المطلق  
والمقتدة فرق وهو ان كان مقتدة انقطع مطالبة المحيل عن  
المحال عليه فان بطل الدين في المقتدة او بين برأ المحال عليه من الدين  
الذي قيدت به الحوالة بطلت مثل ان يستركي من رجل شيئا بالدين ولم  
يؤد الا ان حتى حال بها الرجل عليه فقبل ثم استحق المبيع او كان  
المبيع عبدا فظهر جرا فان الحوالة في قصدين الوجهين بتطل وكلاهما  
عليه له ان يرجع على المحيل بيمينه منه وكذا الوقية الحوالة بالف درهم  
عند رجل ودية تهلكت الا ان عند المودع قبل ان يسلمها الى المحال  
فان الحوالة بتطل كما تقدم فقصره واما اذا سقط الدين الذي قيدت  
به الحوالة بامر عارض ولم تثبت برأ الاصيل لا بتطل الحوالة مثل  
ان يحال بالف من ثمن مبيع فهلك المبيع قبل تسليمه الى المشتري  
سقط الثمن عنه ولا بتطل الحوالة ولكنه اذا رجع على المحيل بما ردى  
لانه قضى دينه بامره واما اذا كانت مطلقة فانها لا بتطل بحال من المحال  
ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل على المحال عليه الا ان يودي فان ادى سقط  
ما عليه قضاء فلو بين برأ المحال عليه من دين المحيل لا بتطل اليه  
ولو كان المحال له ابر المحال عليه من الدين صحيح الا براسوة قبل المحال عليه  
او لم يقبل ولم يرجع المحال عليه على المحيل يتي لان البراء استلزام  
بتلك فلذا لم يرجع وان وهبه له يحتاج الى القول وله ان يرجع على المحيل  
كما لو ادى لانه مملك ما في ذمته بالهبة فصار له مملكة بالاداء وكذا لو كانت

المحال له فبرأه المحال عليه له ان يرجع على المحيل لانه مملكه بالاداء فصار له مملكة  
بالاداء ولو رضى المحال له من المحال عليه بدون حقه واداه عن الباقي فانه يرجع على  
المحيل بملك القدر لا غير وان صالح على خلاف جسيمه كما اذ صلح على الدراهم  
عن الدينار وعلى العكس او على الفرض فانه يرجع بجميع الدين لان ما ادى يصلح  
ان يكون عوضا عن جميع الدين **ب** **بشرط** **ان** **يجل** **على** **المشتري** **بالثمن** **غريما**  
**ان** **يحال** **بالثمن** **صح** لانه لو كدر سيجب العقد وفيه تقع للبائع **و** **لرباع** **بشرط**  
**والاحسن** فصار كشرط الجودة ذكره ملاحض في الدرر والنور **او** **المال** **اي**  
**الحوالة** **الثالثة** **سنة** **هو** **المحيل** **وان** **سأ** **رجع** **على** **القائم** **وهو** **المحال** **وان** **سأ** **رجع**  
**على** **المحيل** **ويجوز** **ان** **اباع** **الاجر** **المستاجر** **واحال** **بالثمن** **المستاجر** **ثم** **استحق**  
**المستاجر** **من** **يد** **المستركي** **وهو** **قد** **ادى** **الثمن** **الى** **المستاجر** **فهو** **مخير** **رجع** **بالثمن**  
**على** **الاجر** **المحيل** **وان** **سأ** **رجع** **على** **المستاجر** **فانما** **بطل** **وكذا** **في** **كل** **موضع** **وردد**  
**الاستحقاق** **كذلك** **للخلاصة** **والبرائة** **وفي** **قضايا** **الامام** **ومن** **صور**  
**فساد** **الحوالة** **ما** **اذا** **كانت** **الحوالة** **بشرط** **ان** **يعطى** **المحال** **عليه** **مال** **الحوالة**  
**من** **من** **دار** **المحيل** **ومن** **من** **عبد** **كانت** **الحوالة** **فاسدة** **لان** **هذه** **الحوالة**  
**ما** **لا** **يقدر** **على** **الوفاء** **بها** **وهو** **بيع** **الدار** **او** **العبد** **فان** **الحوالة** **بهذا** **الشرط**  
**لا** **تكون** **توكيد** **ببيع** **دار** **المحيل** **بخلاف** **ما** **اذا** **اقبل** **المحال** **عليه** **الحوالة** **بشرط**  
**ان** **يعطى** **مال** **الحوالة** **من** **من** **دار** **نفسه** **او** **من** **من** **عبد** **نفسه** **فانه** **تحت**  
**الحوالة** **ويكن** **لا** **يجبر** **المحال** **عليه** **على** **بيع** **داره** **ولا** **بيع** **عبد** **وهو** **مميز** **ما** **لو** **قبل**  
**الحوالة** **على** **ان** **يعطى** **المال** **عند** **الحصار** **فانه** **لا** **يجبر** **على** **اداء** **المال** **قبل** **البيع** **انتهى**  
**ولا** **صح** **تاجيل** **عقدها** **فلو** **قال** **ضمنت** **بمالك** **على** **فلان** **على** **ان** **احمله** **به** **على** **فلان**  
**الى** **شهر** **الفرق** **التاجيل** **الى** **الدين** **لانه** **لا** **يبقى** **تاجيل** **عند** **الحوالة** **كواقي** **البحر**  
**تقلا** **عن** **المحيط** **شروع** **يجوز** **فيقول** **الحوالة** **بمال** **البيتم** **من** **الان** **دار** **الوصي**  
**على** **ملي** **من** **الاول** **لان** **تصرفها** **مقتد** **بشرط** **النظر** **وان** **كان** **مسئله** **في** **الملا**  
**احتسرا** **على** **قولين** **ولو** **احتل** **لا** **يدينه** **الى** **اجل** **لم** **يجز** **لكونه** **براء** **موقفا**  
**باعتبار** **بالبر** **الموحد** **وهذا** **اذا** **كان** **دينا** **ورثه** **الصغير** **وان** **وجب** **بمقتد**  
**جاز** **التاجيل** **عند** **بما** **خلاف** **لا** **يوسف** **كذا** **في** **البحر** **مقربا** **الى** **المحيط**  
**وفي** **شرح** **النظم** **الوصفي** **يعد** **ان** **ذكر** **ان** **الحوالة** **بمال** **البيتم** **صححة**  
**ان** **كان** **خبر** **البيتم** **بان** **كان** **المحال** **عليه** **املي** **من** **المحيل** **لانها** **لا** **تقر** **بشرط**  
**وان** **كان** **المحيل** **املي** **لا** **يجوز** **لان** **فيه** **تضييع** **مال** **البيتم** **على** **بعض** **الوجه** **واذا**  
**كان** **كذلك** **الوصفي** **فلما** **اب** **اوي** **قال** **وبقي** **هنا** **صورة** **مادة** **اقار** **باني** **الملا**  
**في** **الخير** **حتى** **فيه** **اختلاف** **المساعي** **وقاصي** **خان** **جزم** **بعدم** **الجواز** **والوجه**  
**له** **لعدم** **بيان** **كونه** **خير** **من** **الموكل** **انتهى** **وفي** **السراجية** **اومي** **اذا** **احال**



بمال البيتم فان كان خيرا للبيتم ان كان الثاني املي صحت انتهى ومفهومه بينه  
عدم الجواز في صورته المتساوي كما اعتد قاض خان وهو ظاهر جلاله  
حيثما اشتغال بما لا فائدة له اصلا والعقد او ما شرعت لما يترتب عليها من  
الفائدة والله اعلم وفي الجوهر من كتاب المصارفة ان الوصي اذا اختلف  
بمال البيتم فانه يعتبر فيه المصلحة لان نصه في سبيل بشرط النظر فان كان ذلك  
اصح جاز ولا لم يجز لان الوصي يتصرف للبيتم على وجه الاحتياط لا احتياط فيه  
لا يجوز ان يفتي بقوله والالم يجز صادق بصورة المساواة ايضا كما لا يخفى فينبغي  
عدم الجواز فينا والله اعلم جلاله على رجل مال فقال الطالب للديون  
احلني بما لي عليك على فلان على انك صامن لذلك ففعل ففوجاز له وله ان يطهر  
المال انما سئلانه لما شرط المصلحة على المجل فقد جعل الحوالة كغاية لان الحوالة  
بشرط عدم براءة المجل كغاية رجل حال رجلا على رجل بمال فغاب المجل  
عليه ففرد ذلك بمرحبا للمحال له وقال مجدي المحال عليه ان يكون في علم  
سبي قال ابو يوسف رحمه الله لا يصدرق المحال له وان اقام البيعة انه  
مجد لا تقبل بيئته لان المشهور عليه غاييب وان كان المحال حاضرا وجد  
الحوالة وليس للمحال بيعة لان مجرده فسخ الحوالة فيكون القول قوله  
في ذلك كذا في الحاشية **وهذه السفحة** قيل في بعض السنين وقيل بفتحها  
واما التام فتوخه فيها تجمع على سفايح فار من قرب اصله سقفة يقال للشر  
الحكم من هذا القرض به لاحكام امره كذا في العناية وفسرها بعضهم فقال  
هي كتاب صاحب المال لو كيله ان يرفع ما لا قرضا يماس به خطر الطريق كذا في  
العناية وفسرها بعضهم فقال هي كتاب صاحب المال لو كيله ان يرفع  
ما لا قرضا يماس به خطر الطريق كذا في المصباح وفي القاموس السفحة  
تقرطفة ان يعطى ما لا احد ولا اخذ مال في بلد المعطى فيرفقه اياها  
بشرط سقيدها من الطريق وفعله السفحة بالفتح انتهى وحاصله  
عند لا قرض استغاد به المقرض من خطر الطريق لئلا يفتقر  
جورفعه وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به وفي ريب  
الحقايق حاكيا عن الفتاوى الصغرى السفحة ان كان مشروطا  
في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد وان لم يكن  
مشروطا حاز وبه الواقعات رجل اقرض رجلا ما لا يعلم ان يكتبه  
له بها الى بلد كذا فانه لا يجوز وان اقرض بغير شرط وكتب كان  
حاز ولو قال اكتب لي سفحة على ان اعطيك هذا فلا يخرج  
وفي كفاية البيهقي وسفايح النجار مكرهة لان يتنفع باسقاط خطر  
الطريق الا ان يقتض مطلقا يكتب السفحة فلا بأس هكذا في  
عبار فان قلت ما وجه ذكر هذا في كتاب الحوالة قلت اما هو لا والله

انتهى

استعمل القدر في فانه ذكر في كتاب الحوالة واما وجه ذكر القدر في  
فقيل لانه معاملة في الديون كالغفالة والحوالة وتقل عن الامام بدر الزمان  
القدر في انه قال انما اورد هذا في الحوالة لانه احاله للخطر المتوقع على المستوفى  
فيكون في معنى الحوالة انتهى **ولو تكل المجل على المحال يتفرع من الحوالة**  
**اربع** هذا **كتاب** في بيان احكام **النقضا** **النقضا** لما كان  
الكرهات رعات تقع في البياعات والديون عقيبها بما يتطعمها وهو قضا القاضي  
وله حينات معني في اللغة وهو بالمد كلسا واكسبه في المصباح انه  
مصدر فقيست بين الخصمين وعليهما حكمت وفي المصباح النقضا الحكم  
واصله قضا لانه من قضيت الا ان اياها جات بعد الفاء تمت والجمع  
الاقتية وفقوا وحكم ومنه قوله تعالى وقض ربك الانبياء والاياه  
وقد يكون معني النزاع ومعني الا اذا يكون معني الصنع والتقدير  
قال ابو ذؤيب وعليهما مردودتان قضا مما داودا وضع السرايح  
تبع يقال قضا اى صنعه وقدر ومنه قوله تعالى فقضا من سع كرات  
في يومين ومنه النقضا والقدر ويقال استقضى فلان فلان اى صيره قاضيا  
انتهى وفي القاموس النقضا ويقصر الحكم قض عليه ينقضي قضا وقضا وقضيت  
وهي الاسم ايضا انتهى واما معناه الشئ فيقضى فانه بقوله **وقصر الخصم ما في**  
**وقطع المنازعات** هكذا عرفه فالمحيط بالنقل عنه مولانا في بحره وعرفه اكمال  
في فتح القدير بالانذار وفي المذاهب بالحكم بين الناس بالحق وقد اطلال  
بيانه وعرفه العلامة قاسم بانه انتفاء الزام في سبيل الاجتهاد والتأرب  
فيما يقع منه النزاع لصالح الدنيا خرج القضا على خلاف الاجماع وخرج  
ما ليس بمحادثة وما كان من القضاة انتهى وشرائطه في الحكم ان يكون  
لمقرطقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم  
يكن حكمه ولما هو قاضا صرح به الامام السرخسي قال وهذا شرط لمقاد  
القضا في الجبردات وذكر العماد في قصور والترازي في فتاواه ونقل  
السفح قاسم الاجماع عليه وفي فتاوى قاضي خان انما ينفذ القضا عن  
شرائط القضا من الخصومة وغيرها فاذا لم يوجد لم ينفذ انتهى  
وفي الفتاوى البدرية للعلامة ابن العرس وقد اتفق ائمة الفقه والفقهاء  
على انه يشترط لصحة الحكم واعتماده في حقوق الماد الدعوى الصحيحة  
المسبوبة شرعا وانه لا بد في ذلك من الخصومة الشرعية وان اختلفوا  
في تفصيل ما واداه وما تحته من الحزبيات ولم يفرق احدا حكايه  
حال المشقة هذين فيما صدر منهما على سبيل التفصيل فصلاح الاجمال  
شرا ولا خصوصية ولو صدر ذلك بلفظ ادعى مدعيها شرع فيه الحال فيكون  
بما وقعت الاسارة السبيل على سبيل الاجمال واین النزاع الذي يرفع القضا في



بفضايه والحضام الذي يقطع الحاكم بحكمه ومن هذا الامر الامن النهر والافلام  
والنهار والامور الشرعية والقضايا الحكيمة بل بلغ من ذلك ما اذا حصلت الدعوى  
المسبوغة بحسب الصور وكان القاضي يعلم ان باطن الامر في ذلك ليس كظاهره  
وانه لا تخاف ولا تنازع في نفس الامر بين المتدعيين ليس له سماع من الدعوى  
ولا يعتبر انقضاء الميزان عليها ولا يصح الاحتياط كصول انقضاء العمل ذلك اذا كان  
القاضي عالما بحال هذه الدعوى واماد المبرم عذر وقد قضاوه ولم يجر هذا  
في عمته به القوي وبلغت شهرة اعتباره عند الاعيان العناية القضي  
اشتهر وفي الحاكم العقل والبلوغ والاسلام والحرية والسمع والبصر والنطق  
والسلامة عن حد القذف وان يكون موثوقا بغيره من سماع الدعوى في  
كل في الجهر نقلا عن الحزانة وفي النظم الوهابي ذكر انه الاصح صحة تولية الامر  
وذكر في رسالتنا مشقة الحكم على الاحكام ان السمع ليس بشرط على المهرج  
حتى يجوز تولية الامر ومن لا يعرف بين المدعي والمدعي عليه وبين  
المخضوم وبين لا يجوز لانه لا يسمع الاقرار فتضيق حقوق الناس والمراد  
بالاطروش من يسمع ما تولى من الاصوات اما من به صمم او قروص  
او او يفتل في الازن باللسان لا يصح ان يصح ان لا يسمع البينة فلا يفتل  
له على التميز بين المدعي والمدعي عليه وهكذا فضل شراح الوهابية  
ويستفي ان يكون الحكم كذلك في المقتضى فانه قلت قد يفرق بينهما بان  
المقتضى يقو احواله الاستقنا ويكتب جوابه فلا يحتاج الى سماع كلام  
المستفتى قلت الظاهر من كلامهم عدم الاكتفاء بهذا في القاضي مع انه  
يمكن فيه بان يكتب له جواب المدعي على المدعي عليه فيجب بلسان  
كذلك في المقتضى ويمكن ان يفرق بينهما بان القضا لا يبر له من صيغة مختص  
بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر فيحطاط به بحال  
الاتفاق انه اذا دة الحكم الشرعي وتوبا لا يبر له فلا يستلزمه  
السماع والله اعلم **اهل** اي القضا **الاهل** لان كلا منهما في باب الولاية  
لانه تنفيذ القول على الغير ولاه كلا منهما الزام اذا الشهادة مطلوبة  
على القاضي والقاضي ملزم على الخصم فاستلزم لاهلية الشهادته  
يستلزم لاهلية القضا **اهل** اي القضا **اهل** اي القضا **اهل** اي القضا  
اي اهل الشهادة **فيكون اهل** اي لا يبر من عليهم ثلثة مما لا يبر  
نفسه حتى لو قلده كان المقلد انما كما يصح قبول شهادته لو جرد اصل  
الاهلية للشهادة ولا تقبل لما ذكر حتى لو قبل القاضي وحكمه كما كان  
انما كنهه بنقد وفي الفتاوى القاعدية هذا اذا غلب على ظنه صدق  
وهو مما يحفظ كونه في شرح القفر للاختصاص ولا تقبل شهادته على غيره  
فلا يصح قضاؤه عليه لما انفردت اهل **اهل** الشهادته وبه اني

مفتي

مفتي الديار المصرية شيخ الاسلام ابن الدين بن عبد العال ومرايت  
بموضع ثقة معروا الى بعض القنادي واطنه الفتاوى الكبرى للخاصي  
ان شهادة العدو لا تقبل على عدوه كما لا تقبل شهادته عليه انتهى وقد ذكر  
شيخ الاسلام عبد البر في شرح الوهابية انه ابن وهبان وذكر في شرحه  
انه لم ير مسيلة قضا والقاضي على عدوه منصوص عنه قال ويستفي  
ان يفصل فيها بين ما كان يعلم وبين ما كان يشك فيه العدول بمحض  
من الناس فيجوز في الثاني دون الاول قلت بل يستفي القول بالانفراد  
مطلقا اذا كان القاضي عدلا والله اعلم اقول وقد عمل السجنان عن ما  
التقت كلمتهم عليه في كتبهم المعتمدة من اهل اهل الشهادته من صلح  
لها صلح له ومن لا فلا والعدول لا يصلح للمستشهد به على ما عليه عامة الناس  
فلا يصلح للقضا والله اعلم **والفاسق لا يصلح مفتيا** وبه جزم العلامة  
ابن السباعي في الجمع حيث قال ولا يستفتي الفاسق انتهى قال العلامة  
العمري في شرحه قال صاحب الهداية في المفتي اذا كان فاسقا قولان  
احدهما انه لا يصلح ان الفتوى من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في  
الديانات ومن هذا القول هو الذي اختاره الصوفي في المتن وهو قول الثلاثة  
ايضا وقيل يصلح ان يفتي في ما هو ما في التحرير لا يحل استغناؤه اتفاقا فانه  
قال الاتفاق يحل استغناؤه اتفاقا فانه قال الاتفاق يحل استغناؤه  
من عرف من اهل العلم بالاجتهاد والعدالة والاستصغار وراه من نصبا  
والناسر يستفتونه معطينا على امتناعه ان ظن عدم احدهما فان  
جعل اجتهاده دون عدالته فالمختار منع استفتائه بخلاف الجمهور  
من غيره اذا الاتفاق على المنع انتهى فلا اقل من ان يكون ترحي العدم  
صلاحيته ولهذا جزم في الجمع كما ذكرناه واختاره في شرحه فقال ان اول  
ما يستلزم به فيض الرحمة الالهية في تحقيق الرافعات الشرعية  
طاعة والنسك بحيل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله ويعلم الله ومن  
اعقبت على رايه وذهنته في استخراج دقائق الفقه ونزوه وهو في المعاصي  
حقيق بائرا بالخذلان عليه ثقة اعتمد على ما يعتمد عليه ومن لم  
يجعل رايه له نورا فانه من تور انتهى **وقيل نعم** يصلح من شارب جزم  
صاحب الكنز وحكي ما جزم به في الجمع بصيغة قبل وعنده التليق في  
شرحنا بان يجهد حذر البسطة في الخطا **ويكتفى بالاسارة منه** اي من المفتي  
**الامن القاضي** اي لا يبر للقضا من صيغة مخصوصة حكمت والزمت  
اوضح عندني او ثبت على الصحيح وفي الفتاوى الدريسة الاسارة من  
الناطق بالطلقة في رصية وغيره الا في الاقفا والافراد بالنسب والاسلام  
والكفر كذا في التفتيح انتهى وراى عليه الامان كما في التبع الوسائل والاعلام



والاعلام بسرفلان ومكانه والاستخدام فلوحظ لا يستخدم فلانا  
 فاشارة اليه بشي من الحذنة حيث في بيته حرمه فلان او لم يحرمه كذا  
 في الهادنة في تحت احكام السكوت **ويقتضي القاضى من لم يحاصم اليه**  
 في الظهيرية ولا باس للقاضي ان يفتي من لم يحاصم اليه ولا يفتي احد  
 الخصمين فيما حرم اليه انتهى كذا في البحر في الخلاصة القاضى هل يفتي  
 فيه اذ اوله والصالح انه لا باس ربه في مجلس القضا وغيره وفي القاضى  
 والديانات انتهى ويمكن حمل على من لم يحاصم اليه فيساق في الظهير  
 ومن لم يحاصم اليه في هذا المحضر **ياخذ القاضي** كما لم يفتي **بمولا في حقه**  
**على الاطلاق ثم يقول اي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول آخر**  
**والحسن بن زياد** هكذا صححه في السراجية **والبحر** في الاخذ بقول من  
 ذكر بل ياخذ بقوله اي حبيبة **اذ لم يكن محتمرا واد اختلف مقتضى**  
 في جواب حادثة **اخذ بقوله اقتضى ما بعد ان يكون اورعها** ذكره في البحر  
 ايضا **المصر سوطا مقتضى ظاهر الرتبة وفي رواية النوادر**  
 اي ليست المصر سوطا لبقاء القضا فيسقط في القوي **وبه يفتي** كذا في الزاوية  
**اخذ القضا برسوة او ارشى وحكم لا يفتد حكمه** لانه في الاول لم يصير  
 قاضيا وفي الثاني صار عاملا لنفسه والقضا يجب ان يكون خالصا لله  
 ولا فرق بين رسته ورسوة ياخذها السلطان او قومه وهو عامر بها كذا  
 جامع الفصولين وفي الخلاف منه الفتوى على عدم نفاذه اذ توراه  
 بالرسوة انتهى وفي الحاشية نقل الاجماع على انه لا يفتد حكمه فيما ارشى  
**ولو كان القاضى عدلا ففسق باخوها اي القاضى استحق القول** لوورد  
 سببه الاستحقاق وقيل بقوله لان المقلد عتمة عدالة فلم يبرهن  
 بقضايه بدونه **ويفتي اي يكون القاضى موثوقا به في عفافه وعقله**  
**وصلاحه وبه يفتي وعلمه بالسنة والا نأرو وجوه الفقه والاجتهاد**  
**وقد نذر في شرط الاول** على الوجه **مقتضى مقتضى** اي مثل القاضى  
**الفتى** يعني ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة ولا يستتر فيه انما  
 الاجتهاد وفي فتح القدير بعد ان ذكر ما يصلح للقضا وما لا يصلح  
 قال واعلم ان ما ذكر في القاضى ذكر في المفتي ولا يفتي الا المجتهد وقد  
 استقر رأي الاصويين على ان المعنى هو المجتهد فاما غير المجتهد فما حقه  
 اقوال المجتهدين فليس يفتي فالواجب عليه ان يسئل ان يدرك  
 قول المجتهد كافي حقيقته على جهة الحكاية يعرف ان ما يكون في ما حقه  
 من فتوى الموجودين فليس يفتوي بل هو نقل كل ما يفتي بما حقه  
 المستفتي وطريق نقله كذا عن المجتهد احدا من اهل العلم ان يكون له سند  
 فيه اليه او ياخذ من كتاب معروف تراوله الايدي هو كتابه

سوط لازم

الحسن وذكرها من المصنفين المشهورين للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المنزلة  
 عنهم والمشهور هكذا ذكره الرازي في هذا الوقت بعد حصول نسخ النوادر  
 في زماننا لا يحل عزو ما فيها الي محمد ولا الي يوسف لانهما لم تشهرا في عصرنا  
 في ديارنا ولم تتراوا فيهم اذ وجد النقل عن النوادر مثلا في كتاب مشهور  
 معروف كالهدي والمبسوط كان ذلك نقول على ذلك الكتاب فلو كان حافظا  
 للاقاويل المختلفة للمجتهدين ولا يعرف الحق ولا قدر له على الاجتهاد والتمرجح  
 لا ينقطع بقول منها يفتي به بل يحكي المستفتي فيختار المستفتي ما يقع في قلبه انه  
 الاصول ذكره في بعض الخوامع وعندي انه لا يجب عليه حكاية كل ما يلقيه ان  
 يحكي قولها فان القائل ان يقلد اي مجتهد شاة فان ذكر اخذها فقلده حصل  
 المنصور ونعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسئلتك كذا بل يقول ثانيا بوجوبه  
 كما هذا اذا لم لوحي الكمال فاخذ بما يقع في قلبه انه من اولي والا فالعاصي  
 لا يحيز بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطابه وعلى هذا اذا استفتي  
 فقهاء اعني مجتهدين فاختلفا عليه الاول ان ياخذ بما يميل اليه قلبه منهما  
 وعندى انه لو اخذ بقول الذي لا يميل اليه قلبه جاز لان سبيله وعدمه  
 سواء ولا ان الواجب عليه تقليد المجتهد وقد نزل اصواب وذلك المجتهد  
 اذا خطا انتهى وفي فتاوي فاضلي خاتمة فصل في رسم المفتي الحق في زماننا  
 من اصحابنا اذا استفتي في مسئلة وسئل عن واقعة ان كانت المسئلة  
 مروية عن اصحابنا في الرقابات اظها مرة بلا خلاف بينهم فانه يميل اليهم  
 ويقتي بقولهم ولا يخالف في رايه وان كان مجتهدا مقتضى لان القاضى ان  
 يكون الحق مع اصحابنا ولا يعز وهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا يفتري  
 قول من خالفهم ولا يفتي في جهة القهر عن الادلة ويميزوا بين ما صرح به  
 وبين صده وان كانت المسئلة مختلفة فيها بين اصحابنا فان كان سراجي  
 حقيقا احدهما جيبه ياخذ بقوله الوفور المشرايط واستجماع ادلة الصواب  
 فيها وان خالف اباها صاحبها في ذلك فان كان اختلافهم اختلاف عصر  
 و زمان كما لقضا بظاهر العدالة ياخذ بقول صاحبيه لتغير احوال الناس  
 وفي الزاوية والمعاملة وحدها يجاز قولها لاجتماع التاخيرين على ذلك  
 وفيما سوى ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد ويعمل بما افق اليه رايه قال  
 عبد الله بن المبارك ياخذ بقول اي حقيقته رحمه الله وتكلموا في المجتهد  
 قال بعضهم من يسئل عن عشر مسائل مثلا فيصيب في ثمانية ويخطئ في اثنتي  
 فهو مجتهد وقال بعضهم لا ير للاجتهاد من حفظ الميسوط ومعرفة الناسخ  
 والمنسوخ والحكم الما اول والعلم بعادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة  
 في غير ظاهرها رايه ان كانت توافق اصول اصحابنا يعمل بما وان اختلفوا  
 مجتهد ويقتي بما موصوب عنه فان المفتي مقلد غير مجتهد ياخذ بقول



من هو افقه الناس عنده ويصيق الجواب اليه فانه كان افقه الناس  
عنده في مصر اخر يرجع اليه بالكتاب ويثبت في الجواب ولا يجازف خوفا من  
الافتراء على الله بغير دليل والاصل في كلامه **ولا يبطئ القضاء** اي لا يتأخر  
**بسلطانه** اي بسلطانه عليه الصلاة والسلام من سأل القضاء وكل في نفسه ومن  
اجبر عليه ملك يسره اي يلهمه الرشيد ويوفقه للصواب **ويجتاز**  
**الاقطار والادبار** اي يمتد من الشرق الى الغرب ولا يتأخر في الجواب  
**ولا يكون نظرا غليظا جبارا** اي لا يكون نظره عاليا ولا جبارا  
في القضاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم من قلده غيره فلا  
وفي رغبته من هو اولي به فقد خافه الله ورسوله وخاف جماعة المسلمين وعمل  
القضا من اهم امور الدين واعمال المسلمين **وكونه العقل لمن خاف الخوف**  
ليلا يكون في رغبته الى مباشرة الظلم والتقليد هو قول تقليد القضاء من السلطان  
وهذه العبارة اولي مما وقع في بعض نسخ المتن من التقليد اي المضيي للسلطان  
والحين بمعنى الجور والظلم من كان عليه يجب اذا جاز وخوف عدم اقامته  
العدل لغيره كخوف الجور وهذه العبارة ادلي من عبارة اكثر وهي لا تقضار على  
خوف الحق لان احدهما يعني نفس عليه القدر في والمراد بالكره كرهه كرهه  
التحريم لان الغالب الوقوع في محذور حينئذ **وان يقين له** اي للقضا **اوامره**  
اي امر الحق لا اي لا يكره وبه صرح في فتح القدير حيث قال وسئل الكراهه ما اذا  
لم يقين عليه فان اخصر صار فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه الا ان  
كان السلطان يمكن ان يفصل الخصومات ويتفرع لذلك انتهى والمراد  
السلطان فصل القضاء وفي البلد قوم صالحون له امور الحكم كذا في البزارية  
**والقيل رخصة والترك عزيمة** قال في البزارية وعامة الساجع على ان  
التقليد رخصة والترك عزيمة وقد دخل في القضاء قوم صالحون ونظام  
قوم صالحون وترك الدخول اصل ديننا ونهينا انتهى في الهداية الصحيح ان  
الدخول فيه رخصة طرعا في اقامة العدل قال عليه الصلاة والسلام عدل  
ساعة خير من عبادة سنة وعن مسروق انه قال لان افقى يوما  
واحد بالحق والعدل احب الي من سنة اغرورها في سبيل الله والترك عزيمة  
فلعله يحل طيه ذلك يوقله او لا يعينه عليه غيره كذا في السراج الوهاج  
**ويحرم على غير اهل الدخول فيه اي في القضاء قطعا** من غير تردد في الرخصة  
وقد روي ان ابا حنيفة دعا للقضا لابي مرثد قال في حتى جلس وجلد كل من  
تلا من سوطا حتى قال له ابو يوسف لو تقلدت نفقت الناس لنظر اليه  
شبه الغضب فقال له امرت ان اقطع الجرسية التي اقدر عليه وكان  
لك قاضيا وتكسر اسنانه ولم يتطرا اليه بعد وهذا يدل على كراهة الدخول  
فيه وهو قول المعصوق وقد سئل انه لا يكره للقضا عليه وظاهر كلام

الامام

الامام انه عرف من نفسه عدم القدرة فلما لم يقبل وكان مذهبه انه لا  
يجوز القول الا لمن اجبر عليه ولا ضرب الامام اياما وقيد فيها وحسن  
وامتنع في الاصح من القول ومات على البازية كذا في البزارية والحاصل  
كما ذكره في البحر انه فرض عين ان يقين وفرض كفاية للمقاتل عند  
وجوه غيره تكن رخصة ومكره عند خوف المحذور والمخير وبينه  
ان يكون حراما عند غالب ظنه انه يجوز في الحكم ومباح كما قد سناه  
ففيه الاحكام الخمسة انتهى اقوله في كونه فرض عين ان يقين نظر لا نظر  
يشترط العلم في القاضي فضلا عن الاجتهاد وقالوا لا يمكن من القضاء  
تفتري غيره فاذا كان كذلك ففي اي صورة يكون متعينا فالذي ينبغي ان  
يعول عليه ان العامي المخلص ليس باهل للقضا وهذا هو الذي ينبغي ان  
ينحصر من الامة المتقدمين هكذا حققه شيخ الاسلام بدر الدين ابوالغزالي  
في رسالته الفواكه البديرة مؤرخا قال وبيانه ان المسائل الخلافية تفرق  
المراد بالحكم فيها من الحكم الذي باذنيه وبغيرها تبين الاشياء وان  
نظرنا الى قصر النزاع وموضع الخلاف بيننا وبين المشافقة ظهر ما قلناه  
وذلك انه لا يشترطون في اهلية القضاء الاجتهاد المطلق ونحن لا نشترطه  
واذا لم يشترط الاجتهاد فلا اقل من اعتبار التلبس بالعلم والعفة والتاهل  
في الجملة قال ويشهر لهذا المعنى مسيلة وهي انه قالوا اذا يقين للقضا  
وجب عليه قبوله وتقلده واذا ترك الامر وما لم يقين فالترك  
اقبل وليس شتر على اهل كلام علمنا في اهلية القضاء على ظاهره  
وهو ان الجاهل اهل فني اي صورة يقين القاضي حتى يجب عليه الدخول  
في القضاء فاجبه حينئذ التحمل في الاهلية على ما ذكرنا من تاهل باهل  
العلم والعزم واقله ان يحسن العقل الخواصة والمسائل الدقيقة وان يعرف  
طرق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصدق الساجد وكيفية  
الابرار والاصدار في الوقائع والدعاوي والجمع ونواحي ذلك ولو ازمه  
ان يكون له في نفسه تحشم وتوقع ما في الفقر والافلا ينبغي ان يلبس الى مجتهد  
من السلف فضلا عن امام الامة تجوز ولاية القضاء التي هي اسرف مناصب  
الاسلام بعد منصب الامامة الى بعض السوقة الذين لا يعقلون صفات الامور  
العاسية فضلا عن كبارها قال في المختار الاولي ان يكون القاضي مجتهدا  
قال لم يوجد فيجب ان يكون من اهل السبابة موفوفا به في دينه وامالته  
وعقله وضمه عالما بالحق والسنن وكذلك ينبغي تجزاه الله عن امتنا  
خير انتهى **ويحرم تقلد القضاء من السلطان العادل والحاكم**  
اي الظالم لان علماء السلف تقلدوه من الجحاح الا اذا كان لا يمكنه  
من القضاء الحق فيحرم عليه حينئذ ويحرم ايضا من اهل البيت



وهم الذين خرجوا عن طاعة الامام لان الصحابة تقلدوه من معاوية  
في ثوبه على رضى الله عنه اخبرنا بقولنا وقال الامام ابو محمد الناصبي  
في تهذيب ادب القاضي للحضرات قاضي اهل البقي والخارج اذا كان منهم  
تقاضي بشي شمس فغ الى قاضي اخر من اهل العلم لم يجزه وبطله لان  
الخارج اذا خرجوا على اهل العدل بالسلاح فافهم يستحلون اموالهم  
فلا يجوز شهادتهم وان لم يجز شهادتهم لم يجز قضاؤهم وهم يتفقون وهذا  
قول ابراهيم النخعي ولا يعتمد على كتابه ايضا لانه لا يجوز قضاؤه فلا  
يعتمد على كتابه كذا لا يرمز الحقائق وهذا ما يشهد صحة ما قدمناه  
من عدم نقاد قضي القاضي على عدوه لانه جعل عدم نقاد القضاة فرعا  
لعدم جواز الشهادة وهذا ظاهر والله اعلم وفي الفصول العبادية  
ويجوز تقليد القضاة من اهل البقي فانه ذكر في باب الخراج من سير  
الاصول ان غلب اهل البقي على مدينة واستعملوا عليها قاضيا تقضيها  
بما ظهر اهل العدل على تلك المدينة فرغت قضايهم الى القاضي العدل  
فانه ينفذ منها ما كان ينفذه لو كان عدلا وكذا الوقفي عليه بشي مما راه  
القضاة يمينه اذا كان مختلفا فيه كما في سائر الفصول وذكر الحضاة في ادب  
القاضي اذا كان القاضي من اهل البقي ايضا لا ينفذ القاضي قضاياه وانما  
في اقصيته الى انه ينفذ فانه قال هم بمنزلة ضيق اهل العدل والفاسق  
يصلح قاضيا على اصح الاقوال وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في ادب  
القاضي من الغوازل المتقلب اذا ولي رجلا قضا وبذرة وقضى ذلك  
القاضي في مختلف فيه ثم رفع القاضي اخر فانه وافق رايه اصماه وال  
خالعا بطله وهو بمنزلة حكم الحكم وذكر في الفتاوى والتقليد من  
اهل البقي يصح ويجوز استئجار البايع لا ينفذ قضاة العدل ويصح  
عزل البايع لغيره حتى لو انفذ البايع بعد ذلك لا ينفذ قضاياه بعد  
ذلك ما لم يقله هو سلطان العدل ثانيا لان البايع صار سلطانا  
بالقهر والغلبة انتهى **فاد اتقلا** احد القضاء **طلب ديوان قاضي قبل**  
والديوان الخراب يط جمع خريطة وهو الكبير الذي فيه السموات  
جمع سجلة بكسر السين والجيم وتشتد يد اللام وهو الصلح ومنه  
اسماء القاضي وتسميته والمجاصر وغيرها مثل الصكوك التي فيها  
الاقرارات او فقه الاشياء ويضبط الاوصيا في اموال اليتامي ونحو ذلك لان  
الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يد من له ولاية القضاة  
وهذا لان القاضي يكتسب مستحقين احدهما في يد الاحتمال الحاجة  
اليها والاخر في يد الخصم ولا يوس عليه التفسير في يد القضاة  
فان كانت الاوراق من بيت المال فلا اشكال في وضعها في يد القاضي

الجديد وكذا ان كانت من مال الخصوم او من مال القاضي في الصحيح  
ويبحث عدلين من امثاليه او عدلا واحدا والاثنان احوط لتفصيل ديوان  
المعزول بخصرته او بخصرة امينه ويسيلان المعزول شيئا فشيئا لما كان  
فيها من نسخ السجلات بجمعائه في خريطة وما كان نصيب الاوصيا  
بجمعائه في خريطة وما كان من نسخ الخراج الاوقاف بجمعائه في خريطة  
وما كان من الصكوك بجمعائه في خريطة فاد اتقلا ذلك خما عليه كثرنا  
عن التفسير **وقطر** القاضي الجديد **طال المحرر** لان نصيبناظر  
للمسلمين والرد المحرر من سجن القاضي فيعت القاضي ثقة يحضرون  
في السجن ويكتب اسماءهم واخبارهم وسبب حبسهم ومن حبسهم في  
شرح ادب القضاة على القاضي كتابته اسم المحبوس ورايه وجد وما جلس  
بسيه وتاريخه فاذ اعزل بعث النسخة التي فيها اسماءهم الى المتولي ينظر  
نها واما المحبوس في سجن الرائي فيجب على الامام النظر في احوالهم وحاصل  
ما ذكره الامام ابو يوسف في كتاب الخراج ان من حبس من اهل الدعارة  
والنكاح والجنايات ولا مال لهم ان نفقته في بيت المال وليس لهم وكذا  
اسراو المسلمين ولا يبيت احدا في قبة الا رجل مطلوب بدم وشي ان يولي  
على هذا الامر رجلا صالحا يبيت اسماءهم عنده ويدفع وادهم شهر بشهر  
يتقدم ويدعوا كل رجل ويدفع اليه بيده ويمنعهم عن الخرج في السلاسل  
يتصدق عليهم قال هذا شي عظيم ومن مات منهم ولا ولي له ولا ثابة  
فان تجهزه في بيت المال ويامر بالصلة عليه وينظر في احوالهم كل ايام فمن  
كان عليه ادب ادب واطلق ومن لم يكن له قضية خلى سبيله الى اخر ما  
ذكره رحمه الله تعالى في البحر **من اقر** منهم **حق اوقامت عليه**  
**بيته الزمة** لان كلامهما حجة ملزمة والمراد الزمة الجبري اى دامر  
حبسه كما اشار اليه مسكين ويصح ان يراد الزامة بالحق كما يفيد  
كلام البيهقي من الرمز واليه يشير تقدير الكلام في فتح القدير قال  
يختار في جره والظاهر عندي ما قاله مسكين لان الثاني لا يطرد في  
كل اقرار لان المحبوس اذا اقر بسبب عقوبة خالصة كالزنا وشرب الخمر  
تقال ان اقرت عند القاضي المعزول اربع مرات في الزنا ولم يفر  
المحرم على فان القاضي لا يعتمد عليه لان ما كان منه في مجلس المزنا  
بطل ولكن يستقبل المولى الامر فان افرجه ثم بعد الجذر يتلج  
ويتادي عليه ثم يطلقه بكتيل بنفسه كذا في شرح ادب القضاة للحضاة  
وقوله اوقامت عليه بيته اعم من ان يشهد باصل الحق او يحكم القاضي  
عليه واما المعزول فلا يقبل قوله لو قال حبسته بحق عليه وكذا  
لو قال كنت حكمت عليه لفلان بكذا كما في السراج الوهاج وعلمه



في الهواة بانه كواحد من الرعايا وسماه الزرد غير مقبولة لاسما  
اذا كانت على نفسه **والا تادى عليه** ان لم يثبت عليه في امرنا وما  
كل يوم في محلة وقت جلوسه من كان يطلب فلان بن فلان المحمدي  
بحق فليحضر حتى يجمع بينه وبينه فان حضر احد وادعى وهو على انكار  
ابنه الحكم بينهما والا تادى في ذلك اياها على حسب ما يرى القاضي فان لم  
يحضر احدهما منه كقبلا بنفسه على الصحيح اتفاقا واطلعه فان قلت  
ما الفرق بين مسيلة القسمة فان اباحت له لم يأت من الورثة كقبلا  
وبين هذه المسيلة قلت الفرق بينهما ان احتمال وارث اخر هو  
وهنا القاضي لا يجليسه الا بحق ظاهر وخلافه وهو ما علم فان قال  
لا كقبلي رايي ان يعطى قبلا وجب ان يحتاط بوضع الخرم من الاحتياط فينا  
سما فان لم يحضر احد اطلعه انتهى **وعمل القاضي في الودائع وغلات الوارث**  
**بيينة او اقاربه** من هو في يده لان اقاربه الاجنبي غير مقبول قبل غلات  
الرفق لانه لا يعمل باقرار ذي اليد في اصل الوقت اذا جده الورثة والبينة  
وقال العزول ان هذا وقت فلان بن فلان سلمته الى هذا واقرب واليه  
وكذبه الورثة لم يقبل قول القاضي وذا اليد ويكون ميراثا بين الورثة  
وتحاشا في شرح ادب القضاء **ولم يعمل بقوله القاضي المعزول الا ان**  
**يقروا في يد سلمها اليه فيقبل قوله فيها** اي في الودائع وغلات  
الوقت يعني لو قال من في يده المال المال لي وقال العزول انه مال  
وقف او مال يتيم لم يقبل قوله لما بينا انه لا يتحقق بواحد من الرعايا بخلاف  
القاضي لانه هو المخصوص بانه يلتزم بقوله في الاثر حتى الخليفة الذي  
قلد القاضي لو احضر القاضي انه شهد عنده الشهود بذلك لا يقضي به حتى  
يشهد عنده الخليفة مع اخره الواحد لا يقبل قوله وهذه المسيلة على وجه  
حسنه الاولى انه يقربا به سلمها اليه ومع ذلك يقضي بها لغيره نادا  
بواء ذي اليد بالاقرار للغير ثم سلم القاضي خا قرا القاضي بالحق الاخر  
ان يسلم العين الى القرلة الاولى ويضمن القر قيمته ان كان تهما وشك  
ان كان مثليا للقاضي باقراره الثاني يسلمها له اقرله القاضي الثاني ان  
يتكرا التسليم وحكمه ان لا يقبل قوله المعزول الثالث ان يقربا به  
المعزول سلمه اليه ثم يقربه للغير عكس الاول وحكمه عدم قبول  
الثاني الرابع ان يبرأ بالاقرار بالتسليم القاضي ثم يقول لا ادري لم يبرأ  
وحكمه فنول قوله القاضي الخامس ان يقربا به سلمه من القاضي وهو  
القاضي الخا فلان فيقبل قولهما ويوقع في القاضي ليدفعه الى فلان  
فلم يعمل بقوله في وجه وعمله في الاربعة كذا في البحر ويقضي القاضي  
**في المسجد ولا سلطان** يعني يحكم في المسجد **اودان** لانه عليه الصلاة

والسلام

والسلام حكم بين المتلاعنين في المسجد وقال المدبول قمر فاقضه  
بعد ما امر الراي بوضع المشطر وكان في المسجد واما كون المشطر  
يدخله للقضا وهو محذور فلا يمنع لانه نجاسة نجاسة الاعتقاد على  
معنى التشبيه واما الحاجب فتخير كالحال يخرج اليها القاضي او يرسل  
نايبه كما لو كانت الدعوى في دابة اطلق في المسجد فتمل غير الجا مع كونه  
اولي قال فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع في وسط البلد ولما اذا كان  
في طرف منها فلا لزوم لزيادة المسقة فالاولى ان يختار مسجد في وسط البلد  
وفي السوق ويجوز ان يحكم في بيته حيث كان الا ان الاول ما ذكرناه  
ويادى الناس على العموم ولا يمنع احد لان لكل واحد حق في مجلسه والاولى  
ان يكون بيته في وسط البلد لما ذكرناه في فتح القدير معزيا الى التيسر انه ينبغي  
للقاضي ان يقتدر للمقضي عليه ويبين له وجه قضاءه ويبين له انه فهم  
حجته وكذا الحكم في المشرع كذا يقتض القضاء عليه فلم يكن عينه ليكون  
ذلك ادفع شكايته للناس ويشتبه الى انه جاز عليه ومن يسبح بجل فرما  
يعسر العامة عرضه وهو يري واذ امكن اقامته للق مع عدم ايفاء  
الصدور كان اولى انتهى وفي الترخاينة قال مستأجنا ينبغي للقاضي اذا  
ادان الحكم ان يقول للمخصين الحكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى انه  
اذا كان في التقليد خلل يصير حكما بتعليمها وفي البرازية قضي القاضي حتى  
سما مره لا يستأنف القضية ثانيا محضر من العلم لا يقتض ذلك على  
القاضي انتهى وفي الصيرفة وينبغي للقاضي انه اذا اختتم السداخوان او  
سواهم اعمام لا يعمل بالقضا عليهم فيدفعهم قليلا كي يصطلموا الا القضاء  
وان كان محذورا يكون سببا للعداوة انتهى وفي خواهر القضاوي قاضي  
قضى لرجل بشي وامر بكتاثة السجل حجة للمدعي فطلب المقضي عليه نسخة  
السجل من المقضي له ليعرضه على الاممة اهو الصحيح ام لا فاستمع ولم  
يدفعه فان القاضي يلزمه ذلك وفيها القاضي اذا كانت له خصومة  
على انسان فاستخلف خليفة ففقد به على خصمه لا ينفذ ان قضا نايبه  
كقضا به بنفسه وذلك غير جائز واستشهد بما ذكر محمدان من دخل  
رجلا يبي ثم صار الوكيل قاضيا ففقد الموكلة في تلك الحادثة لم يجز  
لانه قضي له ولاه ذلك فكذلك ما يبي هذا القاضي قال والوجه ان  
ابتلى بمثل هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا  
اخر حتى يختصم اليه فيقضي فيجوز او يتحاكما الى حاكم يحكم ويتراضيان  
بقضا به فيقضي بينهما فيجوز انتهى كذا في السراجية القاضي اذا  
وقعت له حادثة او كولد قاتل عينه وكان من اهل الاقامة ففقد  
عنده وقضى له اول ولده جاز انتهى وفي البرازية وفي الخليفة قضاء



مملكة له ولايات واذن له ان يولي على تلك الولايات فولي عليهم وجلاهم ان واحد من  
علمه خاصم اليه فتصلي الاعلى للاستقل وعلى المستقل او تصلي الاعلى اوله يصح  
لان بمنزلة الشهادة فكل من تقبل شهادته له وعليه يصح قصاره له وعليه تقبل  
ومع ذلك ترى مخالفة ما قرئناه عن جواهر الفتاوى والله اعلم **وبور القاضى هدية**  
لانها شبه الرشوة فيجب عنها وعلى هذا كانت الصحابة رضي الله تعالى عنهم في المصنفات  
اذا دخلت الهدية له من الباب خرجت الامانة من الكوفة والفرق بين الهدية  
والرشوة كما قاله الاقطع ان الرشوة ما كان معها شرط الاعانة بخلاف الهدية  
وفي خرافة المفتين نحوه وذلك الهدية في الكتاب ليس احترازا بل يحرم عليه  
الاستقراض والاستعارة من يحرم عليه قبول هديته كما في الخاتبة كذا في البحر فان  
المهدي يتأذى بالرد يقبلها ويعطيه مثل قيمتها كذا في الخلاصة الا ان له ان  
لا يردها من **قريب** وهو ذو الرحم المحرم لان في ردها عليه قطعية الرحم وهي  
حرام وهو مقيد بما اذا لم تكن له خصومة اما اذا كانت له خصومة لا يقبل  
هدية كما في المهرج الوهاج وغيره **او من جرت عاده بن ذلك** لعدم التهمة حتى  
لو وجبت بان كان له خصومة او اذنت على العادة يرد هدايا في المالك وما زاد  
عليها في الثاني وقيد في الاسلام بان لا يكون مال المهدي قد زاد فيقصد ما زاد ماله  
لا بأس بقوله كذا في البحر قال وظاهر كلام المصنفين صاحب الكنتري يقتضي انه يقبل  
من القريب وان لم يكن لمعادة بالاهدا وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه لا يجني  
لا بد ان يكون له عادة والا فلا يقبلها منه الا ان يكون لفقره ثم ليس لان  
الظاهر ان المانع ما كان الا لفقره على وان كان ماله في الاسلام في الزيادة  
والحاصل ان من لا خصومة لا يقبلها مطلقا ومن لا خصومة له فان كان  
له عادة قبل القضا قبل المتاد والافلا في تهذيب القلائبي لا يقبل هدية  
الا من ذي رحم محرم او من والي تولى الامر منه او وال تقدم الولاية على القضا  
انتي قبل هذا له ان يقبلها من السلطان ومن حاكم بلد المسمى لان  
بالاسماء واقصر في الترخاصة على من ولاه وفي فتح القدير وكل من عمل  
للمسلمين عملا حكمه في الهدية حكم القاضي انتي وظاهره انه يحرم قبولها  
على الوالي والمفتي وليس كما قال فقد قال في الخاتبة ويجوز للامام والمفتي  
قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم  
وانما يمنع من القاضي لان يراد بالامام امام الجماعة وقد ضم في الترخاصة  
الواعظ الى المفتي معللا بانها انما يهدي الى العالم بعلمه بخلاف القاضي  
انتي ولا يمنع ولا يشترى في مجلس القضا وغيره هو الصحيح لان الناس  
يسأله لونه لاجل القضا كذا في الخاتبة هذا اذا كان ملكي المونة من  
بيت المال او يعامل من بجانبه والامير وله ولوباع ما له المدون  
او الميت لا يكره كذا في البرازية **وبور ايضا دعوة خاصة** يعني لا يحضرها

وهي اي الدعوة الخاصة التي لا يتخذها صاحبها الا لاجله وقيل كل دعوة اتخذت في غير العرس  
يعني وهي التي لا يتخذها صاحبها الا لاجله وقيل كل دعوة اتخذت في غير العرس  
والختان هي خاصة لم يفصل في الخاصة بين ان تكون من القريب او من غيره  
وبين ما اذا جرت له عادة بها او لم تجر وفي الكافي وان كان بين القاضي وبين  
المصنف قرابة يجيبه في الدعوة الخاصة كذا قال وذكره المحققان بلا خلاف  
وذكر الطحاوي ان على قولهما ان لا يجيب الدعوة الخاصة للقريب قول محمد  
يجيب وفي الغاية وخرق ما بين الدعوة الخاصة والعامة فالاولان كان  
لجماعة خمسة نفر اربعة نفر في عشرة هي دعوة خاصة فان جاز العشرة  
فهي دعوة عامة والصحيح ان صاحب الدعوة ان كان بحال لو علم ان  
القاضي لا يحضر لا يمنع من اتخاذ الدعوة يجيب القاضي هذه الدعوة فذلك  
دعوة عامة وان كان بحال لو علم انه لو اتخذ الدعوة لا يحضرها القاضي  
يمنع ولا يتخذ الدعوة فلهذه دعوة خاصة لا يجيبها القاضي كذا قاله العيني  
في الرمز وقيد في السراج الوهاج جواز حضور القاضي الدعوة العامة بما اذا  
كان صاحبها ممن يعتاد اتخاذه هاله قبل تقلد القضا اما اذا لم يكن كذلك  
لا يحضرها لما في ذلك من التهمة قال واما اذا كانت الدعوة خاصة لا يحضرها  
ابا سوا كانت لقريبة او اجنبي عندها لان ذلك يدخل عليه التهمة وقال  
محمد لا بأس ان يجيبها اذا كانت لقريبة كما في الهداية لان في ذلك صلة الرحم  
وهو ما مولك بها فلا يمنع القضا من ذلك ثم بحث وقال وذكر صدر الاسلام  
ابو اليسر اذا كان المصنف حضوره الدعوة العامة لما فيه من التهمة  
**وبور الخاتمة وبور الاصلان** هذا من حق المسلم على المسلم في الحديث المسلم  
على المسلم ست حقوق اذا دعاه يجيبه واذا امره يطيعه واذا امان يحضر  
واذا اقيمه يسمع عليه واذا استغفوه يصفح واذا اعطس يشمه كذا في النهاية  
وهو لا يسقط بالقضا نظرا لا يطيل مكثه في ذلك المكان وانما يعود بشرط  
اذا لا خصومة له والا فلا كذا في تبين الكثر والعناية **وبور بين الخصمين**  
**جلد** اي من حيث الخوس وسوا في ذلك الكبير والصغير والابن والاب  
والخليفة والرعية والذي والمشرقي وفي هذا دليل على ان القاضي ان يقتضي  
على الملك الذي ولاه القضا وهكذا فعل سريح رضي الله عنه مع عارض  
الله عنه ومع خصمه وخصمه واحد من الرعية وعلى خليفة فالا نسوي  
بينهما في الفعل فلا حرج عليه فيما يجيء في قلبه من الميل الى احد ما بعد  
ان حكم بينهما بالحق لان ذلك لا قدر له عليه كما في القسم بين شايه  
وفي العناية اذا حضر الخصمان بين يدي القاضي وان كان احدهما  
اقرب الى القاضي من ولاه والاخر فقيرا وكان ابا اوابا نسوي بينهما  
في المجلس فيجلسان بين يديه على الارض لانه لو اجلسهما في جانب واحد



كان احدهما اقرب الى القاضي فتفوت الشبهة ولو جلس احدهما عن  
يمينه والاخر عن يساره وكذلك لفصل اليمين وان خاضع رجل السلطان  
الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مجلسه والحكم على الارض  
يقوم القاضي من مكانه ويجلس الخصم ويقعد على الارض ثم يقضي بينهما  
كأن يكون مفضل لـ **احد الخصمين** على الآخر وفيه دليل على ان القاضي يجوز  
له ان يحكم على من ولاه **واقبالا** اي كذا في يسوي بينهما من حيث الامتياز  
وهو التوجه والنظر والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام اذا ابتلى احكم  
بالقضا نل يسوي بينهم في المجلس والاسماء كذا في العناية **واذ فيه** يستحب في  
بحره ولا يرفع صوته على احد الخصمين دون الآخر قال **رواه** اسحاق بن  
راهوية وعمله **رواه** الدارقطني انتهى وسئل كلام المختصر المسلم والذي ليسوي  
بينهما كما في قناوي واري الهراية **واسارة** اي يسوي بينهما ايضا من حيث  
الاسارة لما تقدم من الحديث الشريف **ونظر** ان يسوي بينهما من حيث  
النظر اليهما ايضا ولا يرفع صوته على احد الخصمين دون الآخر الحديث جيل  
في الولو الجنية ابا يوسف وقت موته قال اللهم اقل قلمي الى امر  
اي احد الخصمين حتى بالقلب الا في خصومة نصراني مع الرشيدي لم يسوي  
بينهما وقضيت على الرشيدي ثم بلى انتهى **واسمع** القاضي **عن مسارة** **احدهما**  
**والاسارة اليه وتلقينه حجة والتمك في وجهه** **وهنا ضمت** **حله**  
لان فيها حجة ومكسرة بقلب الآخر وفي الولو الجنية وينبغي للذي يقوم بين  
يري القاضي ان لا يسار لـ **احد الخصمين** في مجلس الحكم لانه من باب القاضي  
انتهى **واما** منعه من ضيافة **احدهما** في **رواه** الحسن قال جازل فترك  
على القاضي فاما قد قال ان اري ان اخاصم قال له كقول فان النبي  
صل الله عليه وسلم بها فان تصدق الخصم الا و معه خصمه تترضا  
**احدهما** لانه ان يضيقها معا لارويها **ولا يخرج** القاضي **مطلقا** سواء كان مع  
**احد الخصمين** او مع غيره ما رآه **احدا** ولا مراده اذا كان في مجلس  
الحكم لا ما في غيره فلا يكسر منه لانه يذهب بالمناينة في القاموس شرح كثر  
مرحبا ومزاحة ومزاحا بينهما وهما اسمان دعب وما رآه ومزاحا تماركا  
انتهى وفي الصحاح الرعاية بالضم المزاح من دعب لعب انتهى فعلى هذا  
المزاح اللعب وهو من منح الضحك في وجهه انه لا يقوم لاحدهما اظا  
قدم بالاولى ويمتنع من تلقين **الشاهد بينهما** **دنه** لان فيه اعانة  
**احدهما** على الآخر اطلقه فمثل ما اذا كان في موضع تمة او لا واستحسنه  
ابريوس في غير موضع التمة لانه قد يقول اعلم مكان اسناده لها به  
المجلس وهو نوع رخصته عنده رجع اليه ليعلم ما تربي القضا  
والعزيمة فيما قال لانه لا يخلو عن نوع تمة وفي فتح القدير وظاهر

الجواب ترجيح ما عن ابي يوسف وفي القنية من باب القنية على قول ابي يوسف  
فيما يتعلق بالقضا الزيادة بحريته وكذا في النزاع من القضا والتلقين  
ان يقول له القاضي كلاما مستقيما به علما واما اقتا القاضي فالصحيح  
انه لا يأسر به في مجلس القضا وغيره لكن لا يفتي احد الخصمين كذا في البحر تنبلا  
عن خرافة القضا في قال فيه وقد بالشاهد سليمان انه لا يلقن المدعي  
بالاولى وفي الخاتمة فان امر القاضي رجلين ليعلم اه الدعوى والخصومة  
فلا يأسر به خصوصا على قول ابي يوسف انتهى **فصل** في بيان  
احكام **المجلس** **يجمع** على جوس مثل مجلس وقدر كذا في الصياح والامكان  
المجلس من احكام القضا وتعلق به احكام اخره في فصل على حدة وهو مشروع  
بقوله لقائي ويشتق من الارض فان المراد به المجلس والستة وهو ما روي  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس رجلا بالتمة خلا لانه لم يكن في  
زمان النبي صل الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم  
احد السجن بناه من قصب وسماه ناقعا فحقبه المصور فبني مجلسا من  
سدر فسماه مجلسا ولان القاضي ينصب لايضا الحقوق الى استمته فان امتنع  
المطوب من اد ارحق الطالب لم يكن القاضي بد من ان يجيره على الاداء ولا خلاف  
ان لا يجبر بالضرب فيكون بالمجلس كذا في العناية والمجلس بالخاء المعجمة والثاء  
المشاة الغزقية موضع التخييس وهو التذليل وروي بكسر التاء ولانه يذل  
من وقع فيه وفيه يقول على رضي الله عنه اما ترى ان كسبا مكيلا سابت بعد  
نافع مجلسا وفي رواية حصنا حصينا كذا في البحر **صفحة** اي المجلس ان يكون موضع  
**ليس فيه قراس ولاوطا ولا يمكن احدا ان يدخل عليه الاستئناس ليخبر**  
قلبه وروى الدين الراعي عليه **الا قاربه** **وجير** لانه يحتاج اليهم للمساورة  
والتمتير في قضا الدين **ولا يمكن** عنده طويلا **والا يخرج** **لمعة** **والاجاعة**  
**والا يخرج** فضلا عن الواهي والتمتير **والا يخرج** **ولو كان** **يكفل** هكذا ذكره  
الزبلي لكن في الخلاصة يخرج بالكفيل الجبارة والوالدين والاهل والجدات  
والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى انتهى وتلقيه الكمال في فتح  
القدير بان محمد بن علي خلافة قال يستحب في بحره وقد يدفع بلان نص  
محمد بن المدحون اصالة والمكلام في الكفيل انتهى قلت لم يظهر فرق بين  
المحبوس اصالة او كفاية والله اعلم وكذا لا يخرج لمحبوسا ولا لغيره  
ليضجر قلبه ويوفي ولا يخرج لموت قريبه الا اذا لم يوجد من يعشله ولكنه  
فيخرج حينئذ لغيره من الاولاد وفي رواية يخرج وان وجد من يجزه كذا ذكره  
الزبلي **وان مرض** **المحبوس** **مرضاه** **ولم يجد من يخدمه** **يخرج**  
**يكفل** **والا لا** اي وان وجد من يخدمه لا يخرج هكذا روي عن محمد  
بنه انه ان هذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعن ابي يوسف لا يخرج



والهلاکة في السجن وغيره سرا والفتوى على رواية محمد وانما يخرج  
تقبل فان لم يجد كنبلا لا يطلعه فان كفل رجل يطلعه وحضرة الخضر  
ليس بشرط كذا في الخلاصة ولا يخرج للمعالجة لانه يمكنه المعالجة  
السجن وان احتاج الى الجراح لا يمنع من دخول امرائه او جاريته عليه ان  
كان في السجن موضع سترة لان اقتضا شهوة الفرج كقتضا شهوة البطن  
وقيل يمنع لان الوطى من فضول الحوائج بخلاف الاكل والشرب فان منع  
يودي به الهلاك وهو رخص له تناول مال الغير حالة المخضعة خوفا من  
الهلاك فكيف يجوز قتله لاجل الدين واختلفوا في منعه من الكتب والاصح  
المنع كما في الخلاصة **ولا يضر بالمحبوس لاجل الدين ولا يغل ولا يجرد ولا يولج**  
**ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة له** وفي المتن اذا خان نزاره فبده كل  
في البرازية وفيها اذا خيف انه يغزو من السجن تحول الى سجن اللصوص واذا  
حبس المحبوس في السجن منعنا لا يوفي المال قال الامام الارسطي  
يطحن الباب ويترك له ثوب يلقي منه الماء والخبز وقال القاضي الرازي  
في القاضى انتهى ونحوه في الخلاصة ونحوه القضا ويحبس هل يجوز للقضا  
ان يدخله في بيت ويطيون الباب عليه هكذا فعل بعض القضاة هل من  
مذهب اصحابنا قال رحمه الله لا يجوز ذلك كما لا يجوز الضرب عليه لان  
ذلك يادى على الحبس اما اذا كان على وجه هرب من الحبس فانه يردفه  
الى السلطان كحبسه في موضع احكم كما فعله علي رضي الله عنه وروى بلده  
ليس فيها قاض بان مات او غل ولرجل على اخر من قله ان ياخذ ويلزمه  
ليلا وفيها راحتي ياخذ حقه لان ملازمته تتعلق به لانه فعله اما ليس له  
ان يمنعه عن اكتسب والدخول في بيته والى هذا اشار النبي صلى الله  
عليه وسلم عليه الصلاة والسلام حيث قال لصاحب الحق المير  
واللسان واذا بالبير الملاممة وبالسنان المتقاضي على وجه العنف  
فاما المنع عما اكتسب والدخول في بيته على اهله فاما ما ثبت بالولاية  
ولا ولاية له عليه فلا يمنع عنه بخلاف القاضى لانه له ولائته المنع  
والحبس انتهى وفي الخاتمة اذا كان المحبوس ديون على الناس فان القاضى  
يجزجه ليخاضع من حبس انتهى وصرحوا في كتاب الظهار انه اذا امتنع  
من التكفير مع قدرته يضرب وصرحوا في كتاب المتقات انه لو امتنع من  
الاتفاق فيلحق بيه يضرب بخلاف سائر الديون انتهى وعنه اي يوسع  
ان القاضى يوجهه لفضاء دينه وعليه حمل ما في الحديث من انه باع  
حر في دينه اى اجره **وتعين مكانه** اي مكان الحبس **القاضى** لا لصاحب الحق  
**الا ان اطلب المدعي مكانا اخر** غير الذي عينه القاضى لما في الفتنة ادعي  
على بيته ما لا وامر القاضى بحبسها وطلب الاج منه ان يحبسها في

موضع

اخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه بحسبه القاضى الى ذلك وكذا في كل مدعي  
مع المدعي عليه انتهى وفي قنارى الهداية سبيل اذا اراد الحاكم  
حبس عيسى في مدرسته او مكان غير السجن هل ذلك فاجاب العسرة  
في ذلك لصاحب الحق لا للقاضى انتهى ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه  
لان القاضى يعين مكان الحبس عند عدم راحة صاحب الحق اما لو طلب  
صاحب الحق مكانا لغيره في ذلك له وادبه اعلم وفي البحر معزى الى المحط  
ويجوز للمسا سجن على حد نفي الوقوع الفتنة انتهى **واذا ثبت الحق**  
**للمدعي بعينه يحمل حبسه بطلت المدعي** ذكره قاضى خان وهو قد لازم  
وقد اخل به في اكثر نظموه المطر بالانكار **والاى** وان لم يثبت بالبينة بل يثبت  
بالاقرار **لم يجعل** حبسه بل اذا امتنع حبسه وهو المذهب عندنا وعكسه  
شمس الابنية السرخسي لانه اذا ثبت بالبينة ربما نقل به ويقول ما علمت  
ان له ديننا على الاشارة فاذا علمت تقضيت ولايتي في ذلك في الاقرار وقد  
سوي بينهما صاحب الكتر حيث قال **واذا ثبت الحق للمدعي امره يدفع ما**  
**عليه** فان ابي حبسه الخ قال الذيل والاحسن ما ذكره هنا فانه يومر  
بالاينام مطلقا لانه يحتفل ان يوفي فلم يجعل حبسه قبل ان يبين حاله بالامر  
والطالبة بذلك ويختار صاحب الهداية ما ذكرناه من الفرق بين ما ثبت بالبينة  
وبين ما ثبت بالاقرار وهو المذهب كما تقدم اطلق الحق فمثل الكثير والقليل  
ولو قال دافعا وهو سرس ررهم **حبس المدعي في الدين الملققة** فمثل  
الاخوة الواجبة لاما من المنافع ومثل ما على المشتري وما على البائع بعد  
شكك في حرك الاجرة تحت خولهم او التزمه بفقدان لم يتحمل من المنافع ويتفاوت  
الحال فان دخلت تحت ما كان يملك الحبس عليها على فتوى قاضى خان ايضا  
قال لم يحبس عليها على ما ائتمى به ولم ادر من صرح بها كذا في البحر **والمدعي**  
**المعجل** قيد بالمعجل لانه لا يحبس في الموجل ويصدق في الاعسار وعليه الفتوى  
وفي الاصل لا يصدق في الصداق بلا فصل بين موجه ومجمله كذا في البرازية  
**وما لزمه بالكفالة** لانه التزمه بعقد كالمهر وفي البرازية يمكن التكفل له  
من حبس كتميل والاصيل وكغير الكفيل وان كثر وانتهى قلت وفي قنارى  
قاضى خان رجع الاقتصار على انه لا يحبس الا في من البيع والعرض حيث قال وقال  
بعضهم ان كان الدين واجبا بدها هو مال كالفرض ومن البيع فانزل  
قول مدعي اليسار مروى كذلك عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان قدرته  
كانت ثابتة في المير فلا يقبل قوله في ذلك القدر وان لم يكن الدين  
بدها هو مال فانزل المدعيون وقال بعضهم ما وجب بغيره لغير  
يقبل قوله وان لم يكن بدها هو مال انتهى فقد علمت ان الفتوى  
على الاول وهو انه لا يحبس الا فيما كان بدها عن مال فلا يحبس في المير



والكفالة على القربة وموالات ما اختاره في الكثرة للهداية وهو الذي  
عرفنا عليه في هذا المختصر وذكر الطرطوشي في النفع الواسل انه المذهب المنفي  
به فقد اختلف الاختلاف التزمه بعدد ولم يكن برك مال والعمل على ما في التزم  
كما في النفع الواسل وكذا تفهم ما في الشرح على ما في الفتاوى وقيل القول المديون  
في النكاح وقيل الدين في النكاح وقيل حكم الذي الا في النكاح والعلوية والنزى بالنكاح  
الهيبة والجمع اذ ما كما في القاموس وقيل في النكاح في الفروق وفي المحيط وهو ظاهر  
الرواية كذا في البحر لا يجسر المديون في غيره اي في غير ما ذكر من القرض والمهر  
المحل وما تزمه بالكفالة **ان ادعى المديون الفقر** لان الاصل في المديون العسرة  
والدعي يدعي امرعا رصا وهو الغنا فلم يقبل منه **الا ان يبرهن عزمه على غناه**  
**فجلسه** حينئذ بيسنة **بما راي** ويرخل تحت الغير تسع صور برك الخلع وبرك  
عنت نصيب الشركة وبرك المصوب ونفقة الزوجان ونفقة الاقارب  
ولاش الحنايات وبرك دم العمد وما اخر من المهر بعد الدخول وبرك المثلقات  
وفي نفع الواسل قوله وبرك المصوب معناه ان اعترف بالعبث وقال انه  
فقير وقال المصوب منه هكذا ذكره العياشي نتائج الشريعة وحيد الدين  
الضير فيما نقلناه عنهم انتهى ولو قال المديون حلفه انه ما يعلم انه معسر  
يجب عليه القاضي الى ذلك ويجلفه انه ما يعلم اعساره فان حلفه بغيره بطلبه  
وان نكل لا يجلسه كذا في البرازية معزيا الى الحلواني والمراد بقناه قدرته الان  
على قضاء الدين فلو كان للمجهوس مال في بلد اخر يطلقه بكفيل وان علم القاضي  
عسره تكن له مال على اخر يتقاضا عزمه فان جلس عزمه المرسلا يجلسه كذا  
في البرازية وقوله بما راي لا تقدر بركه جلسه وانما هو مفوض الى راي القاضي  
لانه للضم والتفارب والتشاور لقضا الدين واحوال الناس فيه متفاوتة  
وقدره في كتاب الكفالة بشهرين او ثلاثة وفي رواية الحسن بأربعة اشهر  
وفي رواية الطحاوي بنصف الحول والصحيح ما ذكرناه وبه جزمه في اكثر نصوص  
به في البرازية فليراي القاضي اطلاقه بعد يوم فظا هه كلامهم ان له ذلك قال  
في المحيط ان شاء سال عنه قبل مضي شهر انتهى وذكر الصدر الشهيد ان كان الرجل  
لينا او صاحب عيال وشكى عياله الى القاضي جلسه شهر او شهرين وان كان  
وقحا جلسه ستة اشهر او شهرين وان كان خاله مشكلا عند القاضي  
ولا يعمل بما ظهر له كذا في البحر **مسألة** القاضي **عنه** اي عن المجهوس بعد  
جلسه بقدر ما يراه من جبرانه فان قامت على اعساره بينة اطلقه ولا  
يجتاج الى لفظ الشهادة وسطر في الصغير والعول الواحد تكي والاشنان  
احوط وكيفيته ان يقول المخبر ان حاله حال المعسر في ثقته وكسرة  
وحالته صفة وقد اختبرنا حاله في السر والعلانية ولا يشترط حضور  
الدين فان كان غايبا سمعها واطلقه بكفيل كذا في البرازية **فان لم يظهر له**  
**اي المجهوس مال** بقدر سلاله عنه **خلاه** اي خلا القاضي المجهوس يعني

اطلقه

اطلقه من السجن لان عسره ثبتت عنده فاستحق النقرة الى الميسرة للجنة فجلسه  
بعده يكون ظمنا وظاهرا كما قاله شيخنا انه يطلقه بكفيل قال الا في مال اليتيم لما  
في البرازية ولوليت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الجسر قبل  
الاستئناف الا بكفيل للصغار انتهى وقد مر انه يطلقه بكفيل اذا كان رب الدين  
غايبا وينبغي ان يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه القاضي الا بكفيل في ثلاثة  
مواضع مستثناة واشار بقوله خلاه الى انه لا يجلسه مرة اخرى للاول ولا ينفذ حتى  
يثبت عزمه غناه في البرازية اطلق القاضي المجهوس فلاسه ثم ادعى عليه اخر  
مالا وادعى انه موسر لا يجلسه حتى يعلم غناه انتهى وفي النفع الواسل ان  
الاخراج لمضي المدة مع اخبار واحد بحال المجهوس لا يكون من باب الثبوت  
حتى لا يجوز للقاضي ان يقول ثبت عزمي انه معسر كذا في نفع الواسل **ولو قال**  
**من اراد القاضي جلسه اربع عرضي واقضي ديني اجله القاضي ثلاثة ايام ولا**  
**يجلسه** قال في الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القاضي لو قال المديون اربع  
عندي هذا واقضي الدين منه ولا يجلسه القاضي ويوجه يومين او ثلاثة انتهى  
وفي البرازية قال المديون اربع عرضي واقضي ديني اجله القاضي ثلاثة ولا يجلسه  
ولو له عقار يجلسه لبيعه ويقض الدين ولو ثبت قليل انتهى وفي شرح النظم  
الروهياني لشيخ الاسلام عبد البر معزيا الى شرح الهداية اذا ادعى رجل على اخر مالا  
واثبتته فقال المدعي عليه اهلني يوما او ثلاثة ايام لا دفعه اليك فانه يهل انتهى  
ولم يكن بهذا القول متمما من الاداء ولا يجلس في الخصم يهل لا يبدل الدافع والكفا  
للتجيز لان الثلاثة مدة صرحت شرعا لا يلا الاعتذار انتهى قال وهذا يطلق  
غير مقيد بقوله اربع عرضي وما تقدم مقيد فلجمل يطلق عليه والله اعلم  
**ولو كان له** اي للمديون **عقارا يجلسه** القاضي **ليبيعه ويقضي الدين** الذي عليه  
**ولو ثبت قليل** كذا في البرازية وسياتي تمام الكلام عليه في المحر ان شاء الله تعالى  
**ولم يمنع** القاضي **عنه** اي لا يمنعهم من ملا زنته عند الامام وقال بالمنع  
عنها كونه منقرا بانظار الله تعالى وهي اقوى من انظار العبد بالتاجيل ومعه  
ملارمة وله ان ينظر الى قدرته على الايقا وهو يمكن كل حين فلا زنته كيدا يجنيه  
ولانه قد يكتسب فرق حاجته الدارة فياخذون منه فضل كسبه بخلاف الاجل  
لان العزيم ليس له ان يطالب قبل حلول الاجل مع القدرة على ادايه لانه موحى  
وبما نحن فيه نفس الدين حال ودمته مشغولة ولكن لا يطالب بعسره وروال  
العسرة متوقع في كل لحظة فيلا زنته والصحيح قوله كما في النفع الواسل  
وفي المحيط لانه ظاهرا رواية احسن الاقوال في الملازمة ما روي عن محمد بن  
قال لا يلزمه في قيامه وفقوده ولا ينع من الدخول على اهله ولا من الخذل  
ولا من العشاء ولا من الوضوء والخلا وله ان يلازمه بنفسه واخوانه وولده  
ومن احب والصحيح ان الراي فيه الى صاحب الدين ان شاء لا زنته بنفسه وان

ت



شأنه يعتبر ولا عبرة بالمديون في رواية ولا يلزمه دليل لأن الديالي ليست بوقت  
التسب فلا يتوهم وقوع المال في يد الديالي فالملزمة لا تقبل حتى لو كان الرجل  
يكتب في الديالي قالوا يلزمه في الديالي هكذا قال الفقيه أبو جعفر انتهى كذا في  
البحر ولا يقبل أي لا يقبل القاضي **برهانه** أي برهان المديون **على الفلاس**  
**قبل حيلته** لا لها بينة على النقي فلا يقبل ما لم يتأبد بموثر وهو المجلس وبعد  
تقبل على سبيل الاحتياط لأعلى الوجوب وما ذكرناه هو اختيار عامة المشايخ  
كما في النهاية وبه جزم من الترتيب وهو الصحيح كما في النهاية وهو المختار ما في  
صحيح العلامة بن قاسم وعند محمد الها نقبل وبه يقتضي الفقيه أبو بكر  
العقل ونفكر من يحيي وعامة المشايخ على الأول كما في تبيين الترتيب في قناري  
قاضي خان المديون إذا أقام البينة على الفلاس قبل المجلس فيه روايات قال ابن  
العقل الصحيح أنها تقبل قال قاضي خان ينبغي أن يكون ذلك مفوضا إلى القاضي  
أن علمه ونحوه لا تقبل بينة قبل المجلس وان علمه أن بين قبل بينته وبينه يساويه  
أحق من بينته اعساره بالقبول عند التقاض لأن اليسار عارض والبينة  
للاشياء وفي الخاتمة فان شهد دانه موسى فادر على قضا الدين جاز وكفي ولا  
يشرط تعيين المال انتهى واستتمت الكافية فتح القدير من تقديم بينة اليسار  
ما لوقا المدعي انه موسى وقال المدعي عليه اعسرت بعد ذلك واقام  
بذلك بينة فانها تقدم لانه معها علم بالمرجاء وهو حردوث ذهاب المال  
انتهى قال شيخنا والظاهر انه بحث منه وليس بصحيح لجواز حردوث اليسار  
بعد اعساره الذي ادعاه لانه اعلم اطلق في قبول بينة اليسار فاذا قبلها  
وان لم يذكر وامترا ما لانه وفي البرازية ولم يشرط بيان ما به اليسار  
انتهى وفي الخلاصة نحوه وفي الفتية عن أبي بكر بن حارم اقام المجلس بينة  
على اعساره ورب الدين بينة على انه موسى ولم يبين مقدار ما يملكه  
قبلت منها دهر لان المقصود منها اثبات دهر المجلس عليه قال ولو  
عينوا مقدارا ما يملك لم يكن قبولها لانها قامت بالمجلس وهو متكرر البينة  
متى قامت المتكر لا تقبل وقوله انه موسى ليس كذلك فيقتل بخلاف ما اذا  
اقام الشفيع بينة على ان له نصيبا في الدار بحيث الدار البيعة او في الدار البيعة  
فالها لا تقبل انتهى قلت وفي العناية قبل محمد رحمه الله تعالى البينة على  
اليسار دهر ولا بينة الا بالملك وتقدر القضا به لان الشهود لم يشهدوا  
بمقداره ولم يقبلوا بها اذا انكر المشتري جواز الشفيع وانكر ملكه في الدار  
التي بيده في جنب الدار المستزاة فاقام الشفيع بينة ان له نصيبا في هذه  
الدار التي بيده في جنب الدار المستزاة قالوا لم يبينوا مقدار نصيبه فان  
القاضي لا يفتي بهذه البينة في الفرق بينهما واجيب بان الشاهد  
بجاء اليسار شاهدا على قدرته على قضاء الدين والغرضه عليه انما تكون بملك

مقدار

مقدار الدين فيثبت بهذه الشهادة قدر الملك لكن قدر الدين معلوما في نفسه  
اما الشاهد على النصيب فليس بشاهد على شيء معلوم لان القليل والكثير  
في استحقاق الشفيع سواء فوضع الفرق بينهما انتهى **وابد المجلس موسى**  
لانه جزا والظلم فادامته من ايقاع الحق مع القدرة حله في المجلس وفيه  
الحا مع الصغير رجل اقر عند القاضي بدين فانه يجلسه ثم يسأل  
عنه فان كان موسى ابر حيلته وان كان معسلا خلا سبيله قال  
نحو الاسلام معي المسئلة اذا كان حارسا فادر عند القاضي وظهر للقاضي  
مجرده عند غيره ومما طلته او ظهر له مما طلته بعد ما اقر عند غيره فيثبت  
بجلسه لما مر ولا يجلس لما يصح من ففقه زوجته وولده لانها تنسقط  
بمضي الزمان وان لم تنسقط بان الحكم الحاكم بها او اطلق الزوجان عليها فلاها  
ليست يرد عن مال ولا لزمته كبقدر كذا ذكره الريلي ومراده ان الثقة  
الواجبة المجتمعة داخل تحت قوله لا يغيره فلا يجلس عليها اذا ادعى الفقر  
الا ان ثبتت المروة يساره فادامته بنفقته او كسوة مقدرة اجتمعت  
عليه وقال في غير ذلك قوله مع بينه ولا يجلس الا اذا حلف فان قامت  
بينته على يساره وطلب حبسه حبسه القاضي **لا يجلس فرع في دين اصله** لانه  
لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا لا تقاض عليه بقتله ولا يقبل مورثه  
ولا يجد بنفذه ولا يقذف امه الميتة بطلبه وتوهم هوانه لا تقاض بقتله  
ينبغي ان المراد الاصل ابا كان او حبا واما لاب اولام كنصرهم في باب الخيانة  
ان المجد لام لا تقاض بقتله ولده بينه فكذا لا يجلس بدينه وفي المحيط ولا يجلس  
الابوان والحضان والمجذنان الا في الشفيع لولدهما انتهى وظاهر اطلاقه  
انه لا فرق بين موسى والموسر والموسر وكفى ينبغي ان يثبت له دهره وان كان  
موسرا وامتنع من قضا دين ولده فكذا لا يجلس فان القاضي يفتي دينه  
من ماله ان كان من جهنسه والابا عه للنفقة كسبها مال المجلس المنتفع  
عن قضا دينه والصحيح عندهما عقاره كبقوله كذا في البحر **لا يجلس اذا**  
**امتنع ان يتفق عليهما** أي على الزوجة والولد لانها الحاجة الوقت وهو  
بالمنع قصدا هلاكه فيجلس لدفع الهلاك عنه الا ترى ان له قتله دفاعا عن  
نفسه وهكذا حكم الاجداد والحداث فان علوان في ترك الانفاق سعيان  
هلاكمه وفيد في المسراج الوهاج الولد بالصغير والفقير والظاهر ليس  
بغير احتراز عن البالغ الرمن الفقير فانه في سعي الصغير لا يخفى  
فيجبر ابوه اذا امتنع من الانفاق عليه كما هو الظاهر وقد فهم شيخنا  
في بحره منه انه احتراز عن البالغ الرمن الفقير حتى قال فيه تامل والله  
اعلم والحاصل انه اذا امتنع من الانفاق على اصله وان علان وفرعه وان  
سئل وعاز زوجته يجلس وفي قناري قاضي الهادي انه لم يكن الزوج







وقد وجد وقد تقدم تحقيقه **واذا رجع اليه حكم قاض آخر فنفذ** اذا كان مجتهدا فيه  
**الا ما خالف كتابا او سنة مشهورة واجماعا** لترجح الاجتهاد الاول بالنقض  
فلا ينقضه اطلته فمثل ما اذا كان موافقا لرايه او مخالفا لكونه نقضا  
تكررة في سياق الشرط فيم فليس من كلامه كالكتابا يوهم انه انما يمينه  
اذا كان موافقا لرايه كازعم الزليعي وفي الجرح تعلقا عن الجامع الصغير وما اختلف  
فيه الفقهاء فتقضي به القاضي بغير جرحا قاضي آخر يري غير ذلك امضاه انتهى ورجع  
كلام الجامع الصغير فايد ثبات احدهما انه قيد بالنقض لان القاضي اذا كان  
غير عالم بموضع الاجتهاد واتفق وقوع قضايه في موضع الاجتهاد فعلى  
قول عامة المشايخ لا يجب على الثاني تنفيذه كما ذكره في فصول الاستزديني  
محالا الى المحيط ط لانه حيزه فقلت لوقفي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك  
فيل ينفذ قضاه وعامة منهم لا ينفذوا اعلم بكونه مجتهدا فيه قال شمس الابنة  
هو ظاهر المذهب وفي من الحقايق للبعي وقالوا شرطه ان يكون عالما باختلاف  
الفقهاء حتى لو قضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز نقضه عند  
عامتهم ولا يمينه الثاني ذكره في المحيط وقال شمس الابنة هذا هو ظاهر المذهب  
انتهى وفي الفتاوى السديرية لابن الفرس قال هل يشترط لنفوذ القضا على  
المخالف علم القاضي بالخلاف في الحكم به اختلفوا ورجع غير واحد انه ليس بشرط  
فينفذ على المخالف على القاضي بالخلاف في المسئلة امر لم يعلم انتهى اقول ينبغي  
عدم استنراط العلم بالخلاف لاسيما في زماننا فان قضاه زماننا لا معرفة  
لهم بمذاهبهم فضلا عن علمهم بمذاهب بقبته المجتهدين والله اعلم ثم رايته  
في الخلاصة ما يقتضي ما اخترته حيث قال ان هذا الشرط يعني كونه عالما  
بالاختلاف وان كان ظاهرا لمذهب لكن يعني بخلافه انتهى قال مولانا  
بحره في التحقيق المعتمد ان علمه يكون ما حكم به مجتهدا فيه بشرط واما علمه بكون  
المسئلة اجتهادية فلا قال ويدل عليه ما في الفتاوى الصغرى انتهى ولم يظهر  
الفرق بينهما حينئذ والله اعلم الثانية انه فينبغي قوله يري غيره ذلك وفي رواية  
القدوري لم يظهر الفرق هكذا بينهما حينئذ والله اعلم الثانية انه قيد  
بقوله يري غيره ذلك وفي رواية القدوري لم يتعرض له فيحقق ان قوله امضاه  
فيما اذا كان موافقا انتهى وسئل قوله حكم قاض ايضا ما اذا كان القاضي باقيا  
على قضايه او مات او غلب كما في الجرح معزيا الى خزائن الاكمل انتهى ولو قضي في المجتهد  
فيه مخالفا لرايه ناسيا لمذهب لنزع عن ابي حنيفة وفي العاسل واثباته وعند  
لا ينفذ في الوجهين واختلف الترجيح في الحاشية ظاهر الرواية بين عن ابي حنيفة  
نفاذ قضايه وعليه الفتوى وهكذا في الفتاوى الصغرى وفي المراجعي  
الى المحيط الفتوى على قوله وهكذا في الهداية وفي فتاوى ظهير الدين استحق  
للسلطان ان ينقضه انتهى كذا في البحر وفي فتح القدير فقد اختلف في الفتوى

والوجه

والوجه في هذا الزمان يقتضي بنو لها لان التارك لمذهبه عمدا لا ينفذ الا هو  
باطل لا يقصد جيل واما الثاني فلان المقلد انما ولاه ليحكم بمذهبه لا  
بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهدا المقلد فانما ولاه ليحكم بمذهب  
ابي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم والمراد من  
تنفيذه الزام الحكم والعمل بتنفيذه بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر  
واقامة البيعة كالوارث والاثبات فضا قاض اخر انتهى فلورفع الجني فضا ما لم يكن  
بلا دعوى ايضا كما سمعت ولا يشترط احضار شهود الاصل بل يكفي اعتماد على  
قضا القاضي كما في الجرح معزيا الى البراري وفي الفتاوى الزينية ان القاضي اذا  
ارتاب في حكم الاول له ان يطلب شهود الاصل او ان يقر بكونه ذلك وعلمت  
ما هذا كله ظهر لك ان التنا في الواقعة في زماننا غير معتبر لصدورها  
بلا دعوى وحادثه فيكون معناها كما ذكره بعض المتأخرين احاطة القاضي  
الثاني على ما دفعه القاضي الاول وانه غير متعزز له والله اعلم وشرط  
ان لا يخالف الكتاب والسنة والاجماع فان خالف واحدا منها لم ينفذه وانما  
ينقضه لانه ليس من اجل الاجتهاد الصحيح وهو خلاف الاختلاف ومثل  
ما خالفه وتحدثت كتاب القضاء جل مستورك الشبهة عامد القول  
تقالي ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بنا على ان شامل الدياح  
المسلمين كالمشركين بنا على ان الواو في قوله تقالي وانه لفسق للعطف  
واما اذا كانت الحال كانت حقيقة بما اهل به لغير الله لان الفسق فسر  
به كذلك في قوله تقالي وفسقا اهل لعن الله به ومثال ما يخالف السنة  
المشهور وهو مراد من اطلاقها القضا بظاهره وبين فانه مخالف  
للحديث المشهور البيعة على من ادعى واليمين على من انكر ومثال القضا  
مخالفا للاجماع القضا ببيع امهات الاولاد والمراد من الاجماع ما ليس  
فيه خلاف ليستند الى دليل شرعي ثم شرع في بيان بعض سبل لا ينفذ  
قضا القاضي فيها فقال **ولو قضي القاضي بشاهدين او بخصاص**  
**بغيرين الولي واحد من اهل المحلة او بنته نكاح المتعة او الوقت او بجهة**  
**بيع عبد معتق البعض او بسقوط الزوجين لمضي سنين او بجهة طلاق**  
**الدور وتنا وحز ذلك وقضا عبد وصبي مطلقا وكافرا على مسلم ابدا**  
**لا ينفذ** كالقضا بالتفريق بين الزوجين لعجزه عن النفقة حال غيبته  
او بجهة نكاح مزنية ابية او ابنة او بجهة نكاح امر مزنية او بجهة  
نكاح المتعة او بسقوط المهر بلا بيعة او اقرار بقوله البعض ان قدم  
النكاح يوجب سقوط المهر او بعدم تأجيل العنين او بعدم صحة الرجعة  
بلا رضاه او بعدم وقوع الثلاث على الحامل او بعدم وقوع الطلاق  
على غير المدخولة او بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوع الطلاق



على غير المدخولة او بعدم وقوع طلاق الحايض او بعدم وقوع الزايد  
على الواحد او بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوع الطلاق فظهر  
جا معها فيه او بنصف الجهاز لم يطلق امراته قبل الدخول بها بعد قبض المهر  
والجهر او بالسهاذة يحاط ابيه او بشاهد يمين او في الحدود والقصاص  
سهاذة رجل وامرأتين او بما في ديوانه وقد نسي وسهاذة سهاهد  
على صك لا يذكر ما فيه الا انه يصرف خطه وخاتمه او بسهاذة من يشهد  
على قبضه محتومة من غير ان تقرأ عليهم ويقضوا المرأة في حدود قود  
و يقضا عبد او صبي او صراي او في نسامة تقبل او فرق بين زوجين  
سهاذة واحدة على الرضاع الى غير ذلك من الفروع المذكورة في المطولات  
فان القضاء فيها لا يتخذ الاصل فيه ما ذكره في شرح ادب القاضي  
المستوفى الى الخلاف لو قضى في موضع الاختلاف تجوز وفي موضع الخلاف  
لا يجوز اراد كما كان فيه خلاف معتبر ولم يعتبر خلاف الشافعي قال استاذنا  
بموضع الخلاف ما لم يكن معتبر ولم يعتبر خلاف الشافعي قال استاذنا  
الفتوي على نقا صلب ادب القاضي انتهى كذا في البحر الرائق **يوم الموت لا يدخل**  
**تحت القضاء بخلاف الفصل** هلنا في العما دينة والاول الجينة والبرازية والخلاصة  
وغيرها وخرجوا على المول ما لو برهن الوارث على موت مورثه  
في يوم سحر برهنت امرأته ان مورثه كان تكمها بعد ذلك اليوم يقضى لها  
بالنكاح وعلى السباي لو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا برهنت المرأة  
على ان هذا المقتول تكمها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود  
والمرانيات وكذا لو برهن الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا برهن المدي  
عليه انه قتل فلان قبل هذا زمان يكون دفعا لدخوله تحت القضاء هذا  
عبارة البرازية وفي القينة من باب دفع الدعوي ادعى عليه سهاذة شرا  
من ابنه من ثمن عشرين سنين والاب ميت للحال فاقام ذو البير البيعة اثبات  
من عشرين سنة شتم وقال عمر الحافظ لا تشع قال استاذنا رضي  
الله عنه والصواب جواب الحافظ فينبغي ان يحفظ فانه كان يحفظان زمان  
الموت لا يدخل القضاء انتهى **ويقتضى القضاء بشهادة الزور وظاهرا** اي من حيث  
الظاهر بين الناس مثل ثبوته التكمين والنفقة والقسمة وغير ذلك  
**وباطنا** اي من حيث الباطن يعني بينه وبين الله تعالى مثل ثبوت الملك  
والحل في العقد **والسوخ** كالنكاح والطلاق والبيع والشراء والاقالة والرد  
بالعيب والنسب وفي الهبة والصدقة ورايتان وهذا عندنا في حقيقة وقال  
لا يتخذ الا ظاهرا لان سهاذة الزور حجة ظاهرا فصار كما لو كان غير اهل  
لها وله قول عارض الله عنه لتلك المرأة سهاذة كان زوجها وكان القضاء  
يقطع المنازعة بينهما من كل وجه فلو لم يفتد باطنا كان تمهيدا لها

موضع الخلاف

وقال

وقال الفقيه ابو الليث الفتوي على قولهما وفي المول الجينة والامر اهادان  
انما عظماء وللنفاذ باطنا عنده شرطان الاول عدم علم القاضي بكذا لهم  
فلو علم القاضي كذب الشهود ولم يفتد كره في فتح القدير من النكاح الثاني  
ان يكون المحل قابلا فاذا كانت المرأة تحت زوج او كانت معتقة او مخرجة او حرة  
مبصاهرة او رضاع لم يفتد لانه لا يقبل الا نساء وانما لا يستنظر الشهود  
للكناح على قول بعض الشايخ وفي شرح الجامع لقاضي خان ولم يستنظر  
محمد الشهود وكذا الرعفراني انه شرط وبه اخذ عامة الشايخ انتهى والمفتد  
الا يستنظر كذا في البحر وفي الفصول العما دينة لو قضى القاضي بالنكاح بشهود  
دون يفتد قضاه ظاهرا وباطنا عندي في حقيقته رحمه الله ويجعل ذلك  
بمترلة النساء النكاح فان كان بحضور من الشهود يصح والنكاح والا فلا  
وهو الصحيح فيترسها دة الزور لان القاضي لو قضى سهاذة تم فظهر  
انه عبيد او كفار او محدودون في قد ف لم يفتد اجماعا لانه بالبيت  
بحجة اصلا بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن  
سهاذة تم حجة وفيترسها دة لان القضاء باليمين الكاذبة لا يفتد قالوا  
لوا دعت ان رادجها اياها بثلث فانكر خلفه القاضي فلت المرأة فاعلم ان  
الامر لا قالت لا تسعها الاقامة معه ولا ان تاخذ من ميراثه سهاذة وهلك  
لا يستنظر اذا كان ثلثا لبطالان المحل لانه شاكرا قبل رادج اخر وفيما دون  
الثلثه مشكل لانه يقبل الا نساء واجيب بانه انما يثبت اذا قضى القاضي  
بالنكاح وهذا لم يفتد به لاعترا فها به كذا في تبين الكفر **خلاف الاملاك**  
**المرسلة** فانه لا يفتد باطنا فيها وانما كان كذا لان في اسباب الملك  
تراها وليس تعيين البعض اولى من البعض واثبات الملك مطلقا  
يغير سبب ليس في وسع البشر فتعين الا في خلاف ما اذا ادعى سها  
معينا كالبيع والمسا والحوها كما تقدم **قضى القاضي في مجتهده بخلاف**  
**رايه لا يفتد** فظنوه **مطلبا** يعني عامدا كان او با سها عندهما وهو  
قول الثلاثة ايضا لانه قضا في المجتهد فيه فقد تركه الى غيره من غير  
شرح فلا يفتد **وبه يفتي** كذا في شرح الجمع للبيهي وقد تقدم الكلام عليه  
**ولا يفتي القاضي على غايب ولا له** اي لا يصح ذلك قال في البرازية من القضاء  
قال الامام ظهير الدين في نقاد القضاء على الغايب روايتان ونحن نقضي  
بعدم التقاد كيلا يتطرقوا الى ابطال مذهب اجماعنا انتهى والقابل  
بان الفتوي على المقاد خواهر زارة وفي البحر نقلا عن مينة المفتي  
القضا على الغايب بلا خصم فيه روايتان ويقتضي بعدم التقاد وقيل  
ان زارة قاضي قضا به يفتد انتهى وفي جمع الفتاوى عن المستفي انه  
لا يفتد وعليه الفتوي **الاجمعي** **نايه** استثنا من قوله لا يقضي



على غايب اي لا يصح قضاؤه على الغايب ولا له الا ان يحضر من  
 يقوم مقامه **حقيقة كوكيله او وصيه البيت ومتولى الوقت** وظاهر  
 الاستثنا في هذا المقام ان الوكيل او الوصي اذا حضر فان القاضي انما يحكم  
 على الغايب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصي ويكتب في السجل انه حكم  
 على الميت وعلى الغايب بحضور وكيله وبحضرة وصيه كذا في جامع العضولين  
**او شرعا عطفنا على قوله حقيقة اي باثابة الشرع عنه كوصي القاضي اي المنصور**  
 من قبله **او حكما بان يكون ما يدعي على الغايب سببا لما يدعي على الحاضر فنصب**  
 الحاضر حاضرا عن الغايب ويصير لقضا عليه كالتقاضي على الغايب ثم ذكر  
 مثال ذلك بقوله **كاذا ابرهمن على دمي يدعي انه اشترى اي المدعي من**  
**فلان الغايب حكم القاضي على الحاضر كان حكما على الغايب يعني** اذا ادعي  
 عبثا في يد غيره انه اشترى فلان من فلان الغايب واقام البيعة على ذي اليد  
 وقضي به ثم حضر الغايب واكثر ذلك لا يثبت الى انكاره ولا يحتاج الى إعادة  
 البيعة لانه صار مقبضا عليه فان المدعي لا يتوصل الى اثبات حقه الا باثباته  
 على الغايب وذكر في المجتبى بعد ان علم بعلامة شرط كل من ادعي عليه حقالا  
 يثبت عليه الا بالقضا على الغايب فالقضا على الحاضر قضا على الغايب  
 وتظهر فائده في مسايل منها اقام بيعة ان له على فلان الغايب كذا  
 وان هذا كفيل عنه بامره بقبض على الغايب ومنها الواقار بيعة انه كفيل له  
 بكل ماله على فلان وان له عليه الفاكانت قبل الكفالة يقضي على الحاضر  
 والغايب ولا يحتاج الى دعوى الكفالة بامره بخلاف الاولى فثبت لان  
 الكفالة المطلقة لا تجب المال على الكفيل ما لم يوجب على الاصيل فصار  
 كانه علق الكفالة بوجود المال على الاصيل فان قبض الحاضر على الغايب  
 خصما ومنها ان القاذن اذا قال انا عبد لفلان فلا حد علي فاقام  
 المقذون بيعة ان فلا نا اعتقه حد وكان قضا على الغايب بالعتق ومنها  
 لو قال له يا ابن الزانية فقال القاذن امة امة امة فلك فاقام المقذون  
 بيعة انها بنت فلان القرينية يحكم بالنسب ويجوز ومنها الواقار بيعة  
 ان ابن عم الميت فلان فان الميت فلان بن فلان فيجب فان الى اب  
 واحد وانه وارثه في قضى بالبراءة والنسب على الغايب ومنها الواقار  
 بيعة ان ابوي الميت كانا مملوكين له اعتقهما ثم ولدتهما هذا الولد  
 ومات وانه مولاه ووارثه قضى بالولا وكان قضا بالولا على الابوين  
 وحرية المولودين بعد عتقهما ومنها ما لو قال له ابن العبد الماذون  
 ضمنت لديتك عليه ان اعتقه مولاه فاقام بيعة عليه ان مولاه  
 اعتقه بعد الصمان والعبد والمولي غايبان يقضى بالصمان  
 وكذا قضا بالعتق للغايب وعلى الغايب ومنها ما لو قال المشهود

عليه

عليه الشاهد عبد فاقام المدعي والشاهد بيعة ان مولاه اعتقه قبل  
 الشهادة ومنها الوادي سباني بدير جلان استتراه من فلان واقام بيعة  
 يقضي له بالملك والنسب من فلان ومنها ما لو قذف عبدا فاقام المقذون  
 بيعة ان مولاه كان اعتقه وادعي كمال الحد ومنها ما لو قذف العبد المشتري  
 بملكه وان البائع كان اعتقه وادعي كمال الحد وادرجل اخر اعتقه وهو  
 ايضا من من انه باع فلانا عبده باله ومنها ما لو اقام بيعة على رجل ان  
 اشترى هذه الدار من فلان وافاسق بغيرها ومنها ما لو قال لرجل لفلان  
 على الله فاقضا فاقام الما مور بيعة انه قضاها يقضي بقبض الغايب  
 والرجوع على الاخر ومنها ما لو قال لغيره الذي في يدي لفلان فاستتراه  
 لي وانقذ الثمن واقام الما مور بيعة انه فعل ذلك ومنها ما لو قال لرجل  
 اخن لهذا ما دايني فمضن فاقام الضمير بيعة ان فلانا داينك  
 كذا واني قضيت عتقه ومنها الكفيل با مو اقام بيعة على الاصيل انه اوى  
 الطالب ومنها ما لو اقام بيعة على ان له على فلان الفأولة احواله عليه  
 ومنها ما لو اقام بيعة على رجل انه كان لفلان عتقه الفأولة بها على  
 واصبتها اليه ومنها ما لو طالب البائع المشتري بالثمن فاقام هو بيعة  
 انه احواله بالثمن على فلان ومنها ما لو قال لرجل ان جني عليك فلان  
 فانا كفيل بنقبي فاقام هو بيعة انه جني عليه فلان ومنها ما لو اقام بيعة على  
 رجل ان بين دارا له فاقام هو والبيد بيعة ان فلانا وهبها له وسلم او ادفع  
 او باع ومنها ما لو اقام هو والبيد بيعة ان المدعي باعها من فلان وقبضها  
 بتطل بيعة المدعي ويلزم المشتري الغايب ومنها ما لو قال ذوالبيد او غيره  
 فلان فطلب تخليف به فمضن فمضن عليه فمضن فلان ومنها وصل الى من  
 يريد قضي عليه فمضن فلان ومنها ما لو اقام بيعة على عبده مولاه  
 اعتقه وانه قطع يده بعد ذلك او استتراه منه او اشترى منه او باع  
 منه ومنها ما لو قيل انه لو قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت  
 طالق فاقامت بيعة انه الولي الغايب تدعي تقبل البيعة في جميع هذه  
 الصور وينتضمن القضا على الحاضر القضا على الغايب بينهما انتهى  
**ولو كان ما يدعي على الغايب شرط لا يدعي على الحاضر الا ان يكون الحكم على الحاضر حكما**  
**اذا كان فيه ابطال حق الغايب** لمن قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق  
 فاقامت زوجة الخالف بيعة ان فلانا با طلق امرأتك فمضن فمضن  
 على الاصح لان فيه ضررا على الغايب لا ابطال نكاحه بخلاف ما لو لم يقض بضرر الكا  
 لو علق طلاقها بدخول فلان الدار فانه يقبل لعدم تقضه لبطال حق الغايب  
 واما جعل اثبات طلاق الغايب المذكورة في فصول العادي وغيره فكلها على الضعيف

الغايب



من ان الشرط كالسبب منها حيلة الكفالة بغيرها معلقة بطلانها ومنها دعواها  
كثالة بشفقة العدة معلقة بالطلاق قال في جامع الفصولين ومع هذا الحكم  
بالحرمة نفذ لاختلاف المسامحة في الزانية ادعى عليها ان زوجها الطائيب  
طلعتها وانقضت عرتها وتزوجها فافتت بزوجها الطائيب وانكرت طلاقه  
فبرهن عليها بالطلاق بانها زوجة الحاضر ولا يحتاج الى إعادة البينة اذا  
حضر الطائيب انتهى **ولم يفتى القاضي على غاييب بلاننايب يتعد** فضاده في  
رواية وعليها فتوى خواجه زاده **وقد لا في رواية** وبه كان يفتي ظهير الدين  
كيلا ينظر قول الهدم من مذهب اصحابنا وقد تقدم الكلام على ذلك وفي مجمع  
الفتاوى معزيا الى المستقي انه لا ينفذ وعليه الفتوى وفي البحر والمعتد ان  
القضاء على المسخر لا يجوز والمجوز له خواهر زاده لانه اقبي بتقاضي القضاء على  
الغاييب وهو عين القضاء على الغاييب الا بصرفه وهي في مسائل الاولى على  
المديون العتق والطلاق على عدم قضائه اليوم ثم تعيب الطالب وخاف  
الخالف الختم فان القاضي ينصب وكيلا عن الغاييب ويدفع الدين اليه  
ولا يجتنب الخالف وعليه الفتوى كما في الخاتبة الثانية المشتري تجب ارااد  
الرد في المدة فاخفى البايغ فطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما  
عن البايغ ليرده عليه قيل ينصب نظر المشتري وقيل لا لانه لما باشر  
ولم ياختص منه وكيلا مع احتمال عيبه فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر  
له واذا لم ينصب وطلب المشتري من القاضي الاعذار **فرض محمد بن روايات**  
بعضه في روايته فبعت مناديا دياري على باب البايغ ان القاضي يقول ان خصمك  
فلا تايبريد الرد عليك فانه حضرت والانقضت البيع فلا ينقض القاضي بلا  
اعذار في رواية لا يعذر القاضي كذا في جامع الفصولين الثالثة كذا بقوله  
على انه ان لم يوافق به عذافه بئنه على التكفيل فغالب الطالب فلم يجبه  
التكفيل حتى يصي العذر لزمه المال ولورفع التكفيل الامر الى القاضي فنصب وكيلا  
عن الطالب وسلم اليه المأثور عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو  
في بعض الروايات عن ابي يوسف كذا في جامع الفصولين الرابعة  
اذا توارى الخصم فالتقاضي يرسل امينا يتاذي على باب ثلاثه ايام ثم  
ينصب عنه وكيلا للدعوى وهو قول ابي يوسف استحسنته وعمل به  
واقفا في المختصر با دخال كان التشبيه في قوله كوكيل الى اخره عدم الحصر  
خان احد الورثة كذلك ينصب خصما عن الباقيين فيما لميت وعليه  
لكن ان كان في عين فلا بد من كونه في يد فلو ادعى عينا من التركة  
على وارث لم يثبت في يده لم تسمع وفي دعوى الدين ينصب خصما اذا لم  
يكن في يده وفي جامع الفصولين من الرابع والحاصل ان احد شرطي  
الدين خصم عن الاخر في الارث وفاقا في غيره عن ابي يوسف لا يعتد به

حينئذ

حينئذ قال محمد قول ابي حنيفة فيناش ونول ابي يوسف استخسان ومحمد منع  
الى يوسف انتهى ومن ذلك من يبره مال الميت وان لم يكن وصيا ولا وارثا وفيه  
اختلاف المسامحة ومن ذلك بعض الموقوف عليهم لما في القينة من ابي الدعوى  
والبيانات في الوقف وقف بين اذنين مات احدهما وبقي يد الجي والاراد الميت  
ثم الجي اقام بيته على واحد من اولاد الاخ الى الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب  
والرافد واحد يقبل وينصب خصما عن الباقي ثم رقت ركن الائمة الخراف  
وقال وقت بين جماعة فلو اخرج منهم او كيله الدعوى على واحد منهم او كيله  
نصح الدعوى ان كان الوقف واحدا ثم رقت ركن الائمة الخراف وقال  
لا نصح الدعوى على بعضهم ان كان المحدود في ايدي جميعهم ولا يصح التقاضي  
الا بغير ما في اليد الحاضر انتهى قال الشيخ شيخنا عبد الله بن المشقة  
في شرح النظم الوهابي بعد نقله لما قدمناه في القينة ثم اعلم ان هذا فيما  
اذا كان اصل الوقف ثابتا والا فالمستحق لا ينصب خصما في ثبات الوقف  
وقد صرح بذلك في المحيط فانه ذكر مسيلة وقال قل بعض شايخ ديارنا  
ان هذه المسيلة دليل على ان دعوى الموقوف عليه او هذا وقف عليه صحيح  
وليس الامر كما ظنوا وذكر بعد ذلك ان الحضاة اشار في وقفه في مسائل الى ان  
دعواه صحيحة فذكر عن مسائل على عدم صحة الدعوى فيها با مراخر  
غير كون المدي موقفا عليه انتهى قلت وفي جامع الفصولين ذكر انه يفتي  
بان الدعوى من الموقوف عليه لا تسمع لعدان ذكر ان بعضهم قال تسمع  
وتجوز في العمادية **ولاية بيع التركة المستقرقة بالدين للقاضي لا للورثة** قال  
في العمادية وفي الصغرى الواردة لا يملك بيع التركة المستقرقة بالدين الا ان  
يرضا العزما حتى لو باع لا ينفذ وكذلك لو اذبح على العبد الماذون له  
وعليه دين محيط ليس للمولى ان يبيع العبد ولا ما في يده وانما يبيعه القاضي  
كذا هنا ثم قال وفي فتاوى سيد الدين اذا كانت التركة مستقرقة بالدين  
فازاد الوارث استخلاص التركة ونقد المال يجبر رب الدين على القبول لان  
استقراى التركة بالدين وان كان ملكا له ولكن لهم حق استخلاص  
التركة اما الموقف الواحد توري الدين ولم يكن المال فقل ان للقاضي ان  
يسمى التركة ويقضي حق العزما انتهى وفي القينة قال في الورثة في التركة  
المستقرقة لا يترص لها ولا يبيعها ولا تقضي الدين من مالها قبل بيعها  
القاضي او وصيه عن الميت وقيل يجبرون على البيع اذا طلبوا العزما فان  
استفوا يبيعها القاضي ويقضي الدين سقط الدين المستقرق يملك الملك  
للوارث حتى لا يملك بيعها ولا هبتها ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ  
ولو اعتق ثم سقط نفذت قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت  
طالق فدخلتها بعد موته وعليه دين مستقرق قال محمد بن سلمة طلقت



لان الدار ملك الميت وقال ابو الميثاق لا يملكه وان كان عليه دين فقد  
زال عنه ملكه بالموثوق ولهذا يتوقف عتق الوارث على قضاء الدين ولو كان ملك  
الميت فبطل انتي قلت فانما د رجمه انه ان التركة اذا كانت مستغرقة بالدين  
سقط ملك الوارث لكنها تكون باقيا على ملك المورث عند سماع من سلمه وجه  
بغير ما يقال ان الوارث اذا لم يملكها تكون سايبة ولا سايبة في الاسلحة  
وظاهر كلاهما ان النقيض ان الوارث يملكها ملك عين لا ملك تصرف بل يملكه بغير  
العتق منه اذا اقبى الدين والله اعلم وهذا في دين غير الوارث اما اذا كانت  
مستغرقة بدين الوارث لا غير لا يمنع الاربعة في العمدية معزيا الى الجاهل والله  
اعلم **بمعنى القاضى مال الوقت والغايب واليتم ويكتب العكس** يعني يستحب  
للقاضى الاقراض لانه لكثرة استغاله لا يمكن ان يباشر الحفظ بنفسه فلا بد  
له من الدفع لعين والدفع بالغرض انظر لليتم وهو كونه مضمونا والوديعة اما ان  
ولا يفرض الا من يعرفه بالرياسة والامانة ويكتب عليه ذلك لحفظه خوفا  
النسيان لكثرة استغاله في النيابة معزيا الى السريعة يقرض القاضى من  
الثقات والنفقة الحلي الحسن المعاملة وفي الاقضية انما يملك القاضى الاقراض  
اذا لم يحصل غلبة لليتم اما اذا وجد فلا يملك هذا روي عن محمد بن يونس ان  
يستترط لجواز اقراض القاضى عدم وصي لليتم فان كان له وصي ولو موصوب القاضى لم  
يجز لانه من المضمون في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كافي ببيع القينة  
وهو الصحيح كما في جامع النصولين كذا في البحر وكذا يملك اقراض مال الوقت  
جامع النصولين كذا روي صرح في النصول العامة وصرح بانه يملك اقراض مال اليتيم  
والغائب انتهى وفي المحرر اقراض المفقطة من الملقط واقراض مال الغايب  
وله بيع منقوله اذا اخطا الثلث قالوا وله ان ياخذ المال من الاب اذا كان مسرا  
مبدرا ويضعه على يمينه كذا في القينة وفي جامع النصولين انما يملك القاضى  
اقراضه اذا لم يجد ما يستتر به له يكون له غلبة لليتم لا لزوجته او جديس  
بضارب لانه النفع وتذكر انما يعرفه من بي انتي لا يقرض **الاب والوصي**  
مال اليتيم هكذا جزم به ملاخس في اكثر وغيره وفي الاب روايتان اظهرهما  
انه كالوصي وهو الصحيح كما في الخاتبة وفي الخلاصة وخزانة الفتاوى الصحيح  
ان الاب كلقاضى فقد اختلف الصحيح والمعتمد على المتن والله اعلم ويستحب  
من عدم جواز اقراض الاب والوصي على المعتمد اقراضه للصندوق كقوله وطب  
ينجوز اتفاقا كما في البحر **ولو قضى القاضى بالجور والعزم عليه** اي على القاضى  
**في ماله ان** قضى بذلك منفردا **واقربه** اي بالعبودية لقضى بالبحر  
**حظا فعل القضى له** اي بالعزم على القضى كذا في شرح الدرر والغرر معزيا  
الى التاتار حاشيتي والواقفات للصندوق التسديد وفي السراج الوهاج وقال  
اذا جاز القاضى وقال نعمت الجور لا ينفذ قضاؤه ويغفل عن القضاء ولو  
قضى

قضى جردا وقضاؤه او ما لصداقته سرق قال قضيت بالجور والله اعلم ذلك فمن من  
ماله وعزل عن القضاة انتهى **فروع القضا** واجب على القاضى بعد ظهور عدالة  
المهور حتى لو امتنع ياشر ويستحق العزل ويعزركم في تعيين اكثر وقد صرح الكلايني  
في سيرة القضاة على البغاة بكثرة ومجمله ما اذا لم يره واجبا وبه صرح في شرح الجمع  
من كتاب القضا المتداين اذا لم يكونا من اهل ولاية وهو في ولاية قاض اخر  
لا ينفذ قضاة القاضى انما يصح في مصره الذي جعل قاضيا فيها ولجراها لثبات  
وفي الخلاصة اختم عربيان من اهل ولاية اخري عند قاض اهل بلد قاض يصح  
قضاؤه ويكون ذلك بمسئلة التحكيم منها هذا القاضى حتى لو كان الدعوى دين  
او في عين منقول يصح قضاؤه بينهما ولو كانت الدعوى في عتق او موصعة في ولاية  
اخري ليس للقاضى على المدعى عليه يقضيه عنه الى المدعى لانه لا ولاية له على  
هذا بخلاف الدين واليمين المأخوذة لان ولايته وتسلطه ثابتة على ذلك قال  
رجمه الله تعالى والصحيح ان قضاة القاضى في الحدود ويصح وان لم يكن الحدود في ولايته  
انتي وفيها ولا يكتفى بما يكتفى في السجلات انه ثبت عندى على الوجه الذي ثبتت  
الحاوية الشرعية وما لم يذكر على الوجه لا يكتفى بالسجل وكذا لا يكتفى بقوله  
وشهد الشهود بجملة موافقة الدعوى وذكر الامام السبكي في نسخة حكاه شمس  
الامية الحلواني مع قاض عيسته ورده المحاضر والسجلات لهذا فنقل عن شمس  
الاسلام انه كان يقول كيف يكتفى بقوله وشهدوا على موافقة الدعوى والمدعى بطل  
المدعى به ملكي وانما شاهد يكتفى بالمدعى به ملك المدعى فانه يكون بينهما موافقة قال  
المختار في هذا الباب ان يكتفى به في السجلات دون المحاضر لان السجل يرد من مصر  
الى اخر فيكون في التدارك حرج اما في المحاضر فيمكن التدارك انتي لا يقبل قوله امين  
القاضى انه حله المحذرة الاسع شاهد كذا في التوايد الزينية وفي السراج وذكر  
من جملة اداب القاضى انه لا يكتفى احدا الخصمين بل يسلط لا يعرفه الاخر كذا في  
شرح الوهابية هذا **باب** في بيان احكام التحكيم  
لا يخفى عليك ان هذا باب من فروع القضاة واخبره من حيث ان الحكم او ليزينه  
من القاضى لاقتضار حكمه على من رضي بحكمه وعموم ولايته القاضى ولو مشروع  
بالكتاب والاجماع اما الكتاب فنقله فابعدوا احكاما من اهل حكمته اهلهما  
والصحابه رضي الله تعالى عنهم كما نوافجة تعين على جواز التحكيم وله مبدان لغوي  
واسطاحي اما الاول فيقال حكمت الرجل تحكما اذا منغته مما اراد وبما لا يضا  
حكمته في ما اراد اجعلنا اليه الحكم فيه فاحكم علي ما في ذلك واحكم الي الحكم وقالوا  
معني والمحاكمة الخاصة الى الحكم كذا في الصحاح والرد المحتار في اللغة جعل  
الحكم في ماله الى غيرك واما الثاني فذكره بقوله **هو قولية الخصم حكما يحكم**  
**بينهما** وكنه لفظه الدال عليه مع قبول الاخر ذلك فلو حكما رجلا فلا يقبل لا يحرم  
حكمه الا بتجديد التحكيم كذا في البحر معزيا في المحيط وسطره اي التحكيم من جهة الحكم



بالسنة لا يشترط **الحكمة** في الحكم العبد والمالك والمادون صحيح ولا يشترط  
الاسلام فيه فتحكم الذي ذميا صحيح وتحكم المرتد موقوف عنده فان حكمه موقوف  
الموت والحق بطل الحكم وان اسلم بقدر عند ما جاز بكل حال كذا في المحيط وشرطه من  
**جينة الحكم بالنتج** اقتضت على كل واحد ان يعلم ان الاول بالسنة لان اللفظ يحمل  
احدهما لا غير **الاختصاص** في الحكم **هتفا** بكونه اهلا للشهادة كما تقدم فقوله فلو حكم  
عبد او ذميا او مملوكا في قذف لم يصح **وتشترط الاصل المذكور** ووقته  
اي وقت التحكيم **وقته الحكم جميعا فلو حكم عبد افترق او قسبا قبل ان يذميا**  
**واسم امره حكم لا ينفذ حكمه** كالمواثيق **في قتله** بنشد يدا الملامع ففتحها فانه لو قتل  
وهو عبد ففتح او قسبا قبل ان يذميا واسم امره حكم لا ينفذ حكمه وكذا لو كان مسلما  
وقت التحكيم فخر او قتل لم ينفذ ويصح ان يكون كذا في حق كذا فلو اسلم احد الخصمين  
قبل الحكم لم ينفذ حكمه كما في حق المسلم وينفذ المسلم على الذي وقيل لا يجوز للمسلم  
ايضا كذا في المحيط **حكم الشافعي** مطلقا فانه لا ينفذ حكمه على من لم يكن معلوما لم يصح  
فلو حكم اول من يدخل المسجد لم يجز اجما على الشافعي **حكم بيننا** هذا الحكم **بيننا**  
**او اقرار وتكوله يصح حكمه** لو وقع حكمه بما ذكره **غيره وفور** اي فضا  
**ودية على قلة** قد يكونها على العاقلة لانها لو كانت على العاقل بان ثبت القتل  
باقراره او ثبت جراحته بينة واربعها اقل مما يخجله العاقلة خطأ كانت الجراحة  
او عمرا او كانت ذمها بخجله ولكن الجراحة كانت عمدا لا توجب القصاص لانه  
حكمه وفي المختصر ينفع التكميل من سبعة في القصاص هو قول الخصان ومروان  
كما في فتح القدير وما في المحيط من جوارحه بيه باعترافه من حقوق العباد وفتح  
رواية ودراية لان القصاص لم يتحقق حق العبد بل قيل منع شهادة الشافعي وكتاب  
القصاص اي القاضي كما في البحر قال وكذا ما اخبر السرخسي من جوارحه  
النفذ ضعيف بالاولى لان الغالب فيه حق الله تعالى على المذنب **وينفذ**  
اي احد المحاكم **ينقضه** اي ينقض التحكيم بعد وفور عمده لانه موقوف من جهتها  
فلا نكسرهما عزله وهو من الامور الحائرة فينفذ لحدسهما ينقضه كما  
ينفذ احدا لعاقدين **في مضاربة وشركة** وكالاته اذا لم تكن الوكالة  
بالنفا من الطالب كاسباب الكلام عليه في يابده ان سئل الله تعالى فان حكمه  
**الحكام** على الوجه المذكور **لزمها** حكمه لصدور عن ولاية شرعية فلا يبطل حكمه  
بعزلهما لا يلزم حكمه **غيرهما** ذكر فامين ذلك بقوله **فلو حكم في عيب** مع  
**فتقني برده** ليس للمبايع رده على بايعه الا برضا البايع **الاول والثاني**  
**والثالث** في تحكيمه كما في فتح القدير وفي الواو الجبلة حكم الحكم في منحه اليدين المضا  
الصحيح انه ينفذ لانه فيما بينه وبين منزلة القاضي المولى وان كانا يفتقران في سائر  
لكن هذا سبي يعلم ولا يفتني به انتهى وفي السراج الوهاج الا ان اصحابنا المتأخرين

هذه الفتوى وقالوا لا بد منها من حكم المولى كالحمد وكذا لا يتجاسر المرام انتهى  
قال في البحر اعلم ان معنى قوله لا يفتني به لا يكتب على الفتوى ولا يجاب باللسان  
بالجواب مما يستلزم الحكم كالفائدة في الفتاوى الصغرى بقوله تكتم هذا الفصل ولا  
تفتني به وظاهرا نصريته ان معناه ان الفتى يجب بقوله لا يحل فليتنازل فيه انتهى  
**وصح اخباره باقرار احد الخصمين** وبعد ان **اذا اقر احد الخصمين** ولا يشترط ان يفتني به  
**لا** اي لا يصح اخبار حكمه لان قضاء ولا يثبت كالمقاضي العزول اذا قال قضيت عليك  
تلكا في الهداية **ولا يصح حكمه لابويه وولده وزوجته** حكم القاضي **علاق**  
**حكمه** اي القاضي والحكم عليهم اي من ذكر من الابوين والولد والزوج والشهادة  
فيه بالافضل والزوج لان الحكم للاخرة والاولاد هم ولا يحلها من جوارح شهادة لهم  
حياتية **حكمه رجلين فلا بد من اجتماعهما** يعني لو حكم احدهما بدون الآخر  
لم يجز لانه امر يحتاج اليه الراي والرضي برأي الشئ فيما يحتاج فيه الى الراي  
لا يكون رضا برأي الواحد كما في التيسر والخلق وتجوهرها **ومعنى القاضي المولى حكمه**  
اي حكم الحكم **ان وافق منزه** الا في حق نفسه في الحكم **والا** اي وان خالف **البطل** فرق  
بين هذا وبين ما اذا ارفع الى القاضي فضا قاض خرافاته لا يرد وان خالف رايه  
اذا كان ذلك ففضل بمقتضى رايه كالتقديرات ووجهه ان الحكم له ولاية على الحاكمين  
دون غيرها والقاضي الذي يرفع اليه حكمه غيرهما فلا يكون حجة عليه وكان  
كالصالح فله ان يرد ان خالف رايه واما القاضي فله ولاية على الناس فكان  
تضاؤه حجة عليه وكان كالصالح فله ان يرد ان خالف رايه واما القاضي فله  
ولاية على الناس فله قضاءه حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضي ان يرد  
اذا اصادف القضاء محله بان يكون فضلا بمقتضى رايه **والسيرة** اي الحكم **تقويم**  
**بالحكم** في غيره **وحكمه بالوقف** لا يرفع الخلاف على الصحيح كما في الحاشية والبرهان  
ومع الفتاوى في سيرة كرافيرته بقوله **فلو وقع الى موافقه** له في المذهب  
**حكم** استراة **بلزومه** اي يلزم الوفاء بشرطه **ولا ينعيم** لانه لم يقع معينا  
وانه اعلم بالصراف هذا **باب** في بيان احكام كتاب القاضي **باب**  
**القاضي** وعينه هذا ايضا من احكام القضاة لما كان لا يتحقق في الوجود  
الابقاضيين كان مركبا بالسنة الى ما قبله فاحزه عن البسيط وهذا في ما  
ذكره الزيلعي من ان هذا الباب ليس من كتاب القضا لانها هو فتاواه  
هو فتاواه وكل ذلك ليس منه وانما اورد به لانه من عمل القضاة وكان  
ذكره في النسب انتهى قال شيخنا وحيث كان من عملهم كان منه فكتب بنفيه  
والمراد بعينه ما ذكره في هذا الباب من قوله والمراد بتقضي القاضي **القاضي** يثبت **اي**  
**القاضي** في غير حد وفور واستحسانا والقاضي بنا في جوارحه لان كتابه لا يكون  
اخرى من عبارته وهو لو اخبر القاضي الاخره بمجلسه لم يعمل بخبره وكتاباه  
اولى لانه قد يرد وانما حوزناه لاشراعي رضى الله عنه ولا حاجة الى استغني



عنه بالسهادة على الشهادة لان القاضي يحتاج فيها الى تعليل الاصول وقد يتغير  
ولم يتغير ولم يجبر في الحدود والقصاص لما فيه من الشبهة بزيادة الاختلال  
ويبرجل تحت قوله في غير حدود وقد وكل من الدين والسكاح والطلاق والشفقة  
والوكالة والوصية والايضا الموت والوراثة والقتل اذا كان مرجح المال  
والنسب من الحي والميت والعقب والامانة المحررة من ودبته وعارية ومضاربة  
والامعان متقولا وعقارا وهرا مروى عن محمد وعليه الفتوى في ظاهر الرواية  
لا يجوز في المقتول الحاجة الى المنة اذ اليها عند الدعوى والسهادة وعند الامام  
الباقى تجوز في المبر للخلية الا بسبب فيه لاف الامنة وعنه تجوز في الكل  
كذلك كثير من الكتب المعتمدة وفي البرزنية والمتقدمون لهرا خذوا بقول الامام  
الباقى وعمل الفتاوى اليوم على التجوز في الكل قال الامام الاسيحياني وعليه  
الفتوى فان شهدوا في اليوم **على حكم** حاضر **حكم بالشهادة** لوجود الحجية وحسن  
الختم **كتب حكم** حتى لا يفتي بالرافعة على طوك الروايات ويكون الكتاب  
مذكرا لها والافلا يحتاج الى كتاب الحكم لانه قد تم بحضور الخصم بنفسه او من نيابة  
مقامه **وهو** اي كتاب الحكم **السجل الحلي** لانه سجل اي حكمه بالحكم ذكره في الرمز في  
المصباح السجل كتاب القاضي والجمع سجلات واسجلت الرجل سجلا لكتب له  
كتابا وسجل القاضي بالفتنة يرفضي وحكم وابنت حكمه في السجل انتهى فالسجل الحجية  
التي فيها حكم القاضي وتكون هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع  
الناس وما يحكم به القاضي وما يكتب عليه **فان لم يكن الخصم حاضر المحكم** فان  
الحكم على الغائب لا يجوز لما عرفت ولو حكم به حاكم يري ذلك فونقل اليه فتدعى بخلاف  
الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ خلاف مذهبه لان الاول يحكم به فلزمه الثاني  
ابنذا يحكم فلا يجوز له كذا ذكره الذي في كتابي **وهو** على كذا الحكم  
الغائب اذا كان حقيقيا فالحكمه لا ينفذ لقوله يري ذلك وهو سعيد على  
قوله ان القضاء على الغائب ينفذ في اظهر الروايات **ان** اذا كان القاضي متقيا  
انتهى **كتب** القاضي **الشهادة** **لحكم** القاضي **المكتوب** **السجل** اي بهذه الشهادة  
**عبارته** لا على اي كتاب **وان كان مخالفا لراي** القاضي **الكاتب** بخلاف السجل  
فان ليس له ان يخالفه وينقض حكمه في البحر معذرا اليه مسنة المفتي وكتاب  
قاضي الى قاضي اخر حادثة لايبراه القاضي المكتوب اليه وهو مختلف في  
لا ينفذ وان رددتها سجل فتدعى ان السجل يحكم به دون الكتاب ولهذا  
له ان لا يقبل الكتاب دون السجل انتهى فتدعى عدم وجوب قبول الكتاب  
على المكتوب اليه **وهو الكتاب الحكمي** وليس بسجل وهو نقل الشهادة في اليه  
لانه لا يحكم بالشهادة وانما نقلها اليه ليحكم بها ولهذا يحكم المكتوب اليه رايه  
وان خالف لايه والى الكاتب بخلاف السجل لا فتدعى تقريره **وقر** القاضي **الشهادة**  
بالشهادة **عليه** اي على الشهود الذين يشهدون عقيب لاسم يشهدون

الثاني فلا يبر من قرأه عليهم ليعرفون ما فيه ادلاسيها دة بدون العلم وحتم  
الكتاب **عنه** اي عند الشهود **عنه** **رس** الكتاب اليه **سجل** اي ينفذهم التفسير  
**بغير كتابه عنوانه في باطنه** وهو ان يكتب فيه اسمه واسم ابيه وحده واسم  
القاضي المكتوب اليه رايه وجبت حتى لو اخل بسبب منها لا يقبل الكتاب  
ولا يبر من كتاب العنوان من داخل الكتاب **فان كان العنوان على ظاهره**  
اي ظاهرا لكتاب **لا يقبل** قبل هذا في عرفهم اما في عرفنا العنوان يكون على الظاهر  
فيعلم به ويكتب فيه اسم المدعي عليه واسم المدعي على وجه يقع به التمييز ويذكر  
الحق ويذكر الشهود ان شاء الكاتب يذكرونها درهم وعبدالي يوسف لا يستطوع  
الشهود الا نقل الكتاب واقتضاه شمس المنة بكونه اسهل **خاذا وصل الكتاب**  
**الى المكتوب اليه نظرا الى حقته ولا يقبل** اي لم يقبل المكتوب اليه هذا الكتاب  
**لا بحضور الخصم وشهوده** لانه الحكم به فلا يقبل الا بحضور الخصم كالمشاهدة  
**ولا يبر من اسلام شهوده ولو كان له في عيالي** لاسم يشهدون على فعل المسلم  
واما يحتاج اليهم اذا اكرر الخصم كونه كتاب القاضي **الا اذا اقر الخصم فلا حاجة**  
**اليهم** اي الشهود **خلافا** كتاب الامان في دار الحرب **حيث لا يحتاج الى سنة** فيعمل به  
يعبر بسنة لانه ليس بمسلم ومعناه اذا جاء الكتاب من ملكهم يطلب الامان  
كما في النهاية وفي الفتاوى الزينية لا يعمل بالخط الا في سبيل كتاب الامان وفي  
دفتر البياع والصراف والسمسار فانه حجة والمراد بعدم قبوله بلا خصم عدم قرأته  
لا مجرد قبوله فانه لا يتعلق به حكم كذا في فتح القدير وهو ابو يوسف قبوله  
بلا سنة ولكن لا يعمل به الا بيسنة وفي السراجية ينقل كتاب القاضي الى القاضي  
مع كسر الختم كذا عن شمس الامية الحلواني **ولا يبر من سفاقة ثلاثة ايام**  
**بين القاضي وبين كالمشاهدة على الشهادة** هذا هو ظاهر الرواية وجوزها  
محمد وان كان في مصر واحد وعن ابى يوسف ان كان في مكان لو عر الادا الشهادة  
لا يستطيع ان يبيت في اهله صح لم شهدا وكتابته في السراجية وعليه  
الفتوى **ويطلى بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد**  
**وصول قبل القولة** لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة وقال ابو يوسف لا  
يطلب وهو المعتد **واما بعد هذا** اي بعد الوصول والقولة **فلا يطل** في ظاهر  
الرواية **ويطلى بموت القاضي الكاتبة ودرته وحده** **لقد** **وتسقط**  
**بغير عرائنه** واد اقبله المكتوب اليه فيما اد البطل وحكم به ثم رجع الى اخر  
فامضاه حاز لمصادقته الاحتماد واد اكان الاختلاف في نفس القضاء فانه  
ينفذ بالمتقدم من قاضي اخر ولو فسق الكاتب اخرج عن اهلية الشهادة  
فان المكتوب اليه لا يقضى به سوا كان قبل قرأته او بعد ها كذا في الخاسية  
**ويطلى ايضا بموت المكتوب اليه الا اذا اعم بعد تخصيص بخلاف ما لو اعمه**  
**ابتدا** فانه لا يصح لاحد ان يحكم به واد ابو يوسف حين ابتلى بالقضاء



واسم خمسة كثر من المباح لتبديل الامر في الخلاصة وعليه عمل الناس لا  
يبطل الكتاب **موت الخصم** لان وارثه يقوم مقامه اطلق فنشمل الميراث عليه ونشمل  
اذا كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لان وارثه المطلوب والوصي  
قيام مقامه كذا في الخاتمة **والكتاب بعلمه كالمقضا بعلمه** من جواز التقضا  
بعلمه جواز الكتاب من منعه منها والتفاوت هذا ان القاضى يكتب بالعلم الحاصل  
قبل التقضا بالاجماع كذا قال بعضهم هكذا ذكره البحر ثم قال والاصح ان الكتاب  
بعلمه كالمقضا بعلمه كذا في شرح ادب الوضاح انتهى يعني من غير تفاوت ومن  
اطلقناه في المختصر **ولا يقبل كتاب القاضى الى القاضى من يحكم به من قاض من قاض**  
**قل الامام بملكه اقامة الجمعة** فلا يقبل من قاض رستاق الى قاض مصر ولا يقبل من  
قاض مصر الى قاض مصر اخر ومن قاض مصر الى قاض رستاق كذا في السراج الرواح  
معزى الى البيضاوي وعنده اذا كان الكتاب الذي ورد عليه من لا يقبل شهاده له  
كالوالدين والزوجة جاز التقضا به بخلاف ما اذا اترأف من اليد من غير كتاب  
وعزاه الى البيضاوي ايضا كتب قاض كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين  
**فوصل الى قاض تقلد القضا بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل** لانه خطاب  
والخطاب انما يصح اذا كان له ولاية وقت الخطاب كذا في جواهر الفتاوى  
فاكره في اول كتاب القضا ثم اعاد ذكره في بحث كتاب القاضى الى القاضى  
وقال لا يقبل رواية الى اصحابنا وعزاه الى شرح المبسوط وفي الجواهر ايضا  
قاض كتبه كتابا حكما الى قاض اخر من قضاة المسلمين وجعل الخطاب اليه ومن  
المكتوب اليه باسمه فعرض المكتوب على نائبه ليس للنائب ان يقبله لانه كتاب  
الى غيره ولم يجعل الخطاب الى نائب الحكم ببلده كذا وسماه باسمه ليس لبلد ان  
يقبله لانه لا يقبل لكتاب الا المكتوب اليه قاض قبله ارسل كتابا للحكم الى  
قاض بلده ثالث في الاموال الخطيرة لا يقبل ما في الاموال البسيطة فيقبل  
كان شهود الاصل عدولا واحباب مرة اخرى وقال لا يقبل كتب التفكاة  
الذمى عليهم عاريج وسطوح وانما يقبل كتب قضاة الامصار الذي يقيم  
فيها الحدود ويفقر فيها حكم الحكم الا فيها حظ له شرعا لانه الولاية لا تثبت  
الا في محل قابل للولاية لمن هو اهل له فلا تثبت لعدم المحل انتهى اقول الظاهر  
ان الخلاف بينهما في هذه المسئلة معنى على الخلاف في ان المصير هل هو  
لتعاد القضا أم لا فنذكر عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر  
انه ليس بشرط وبه يقتضى كذا في البرزانية فبنا على هذا يعني بقوله من قاض  
رستاق الى قاض مصر رستاق والله اعلم **والمرأة تقضى في غير حدود**  
لانها اهل الشهادة في غيرهما فكانت اهل للتقضا **وانما امر المولى لها**  
لم يفهم قوم ولما امرهم امرأة رواه البخاري **وتصل ناطرة وسأهذه**  
قال اكلال الا ترى انما تصل ساهة وناطرة في المواقف ووصيته على الناس

قال شيخنا في جرحه وظاهره صحة تقديرها في النظر والشهادة في المواقف  
وان لم تكن بشرط الوافق وقلا فتنت فمن شرط الشهادة في وقت الحلال  
ثم من بعده لولده ثبات وترك بنتا انما تستحق وطيفة الشهادة واستحق  
بعض القضاة ولا اعتبار به بعد ما ذكرنا انتهى **وقفت المرأة في حد وقود**  
**فرغ الى قاض اخر فامضاه ليس لغيره ابطاله** صرح به في الخلاصة وانما قضاه  
لكنني يصح بالاولى وينبغي ان لا يصح في الحدود والقضاة لستة الامثلة  
كذا في البحر **قضى بنائب القاضى له اي للقاضى الذي استنابه او لولده**  
اي ولد مستنابه **جاز قضاؤه كالمقضى للامام الذي قلده القضا او لولد**  
**الامام** وبه صرح في السراجية حيث قالت القاضى اذا وفعله حادثة اولاده  
فاناب غيره وكان من اهل النيابة فتجأ صما عنده وقضى له اولاده جاز  
القاضى اذا قضى الامام الذي قلده القضا او لولد الامام جاز انتهى وفي البرزانية  
كجرحه وقد خالف فيه صاحب الجواهر والمحقق تقدم تقريره **ويقتضى النائب**  
**بما شهد وابه عند الاصل وعكسه** وهو قضاة الاصل بما شهد واعز النائب  
في الخلاصة ولا يقضى القاضى باخبار الخليفة باخبار رجل الا ان يشهد الخليفة  
مع رجل اخر عند القاضى الذي لم يرد له الخليفة بالاستحلاف قال رحمه الله  
وهذا دليل على ان النائب المطلق اذا سمع الشهادة جاز للقاضى ان يقضى  
بتلك الشهادة باخبار النائب وكذا جاز للنائب ان يقضى بتلك الشهادة  
التي قامت عند الاصل انتهى فصرح القاضى اذا قضى في حادثة بحق  
امره السلطان ان ليس هذه الحادثة ثانيا بمشهد من العلم لا يقضى  
على القاضى ذلك وفي ترايد شمس الاسلام القاضى اذا استعمل رجلا بشرط  
عليه ان لا يرتضى ولا يترتب الحزم ولا يمثل امر احد من القضاة والشرط  
داد اقل شيئا من ذلك لا ينبغي قاضيا اذ قلنا القاضى القضا رجلا لا يستني  
حضوره او رجلا معينا صرح الاستحلاف ولا يصير هو قاضيا في تلك الحضور  
او في حقه كذا الرجل كذا في الخلاصة وعلى هذا الامر السلطان بعدم سماع  
الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تقصر ويجب عليه سماعها ولو سمعها وقضى  
لا يقدر لانه لا يصير قاضيا بالنسبة الى تلك الحادثة وبه افتت من راي الله  
اعلم الفتوى على ان النائب لا يقبل بعزل القاضى لانه نائب السلطان او  
العامه وبذلك نائب القاضى لا يقبل القاضى كذا في الفتاوى المزيينة وهذا  
للقلا عن فتاوى القاعدي وخلافه المقتضى ان السلطان اذا امر  
قضا به بتخليف المشهود يجب على العلم ان يصحى السلطان وتقولوا  
له لا تكلف قضا تلك امرا ان اطاعوكه يلزم منه سخط الخائفان عصرك  
كقولهم سلم الحدود الى الميراث والامر يرفع الدين والامر يجلبسه كذا في البرزانية

قال



والنوازية قال القاضي قضيت عليك بكذا بينة او افرا فيقبل كذا في الموارد  
 المزينة وفي البحر واما اذا اخبر القاضي باقراره عن شيء يصح رجوعه عنه  
 كالحكم بقبول قوله بالاجماع وانه اخبر عن بثوث الحق بالبينة فقال قامت  
 بدلك بينة وعذر لو قبلت منها ثم عدا ذلك بقبول قوله في الوجوه التي  
 وفي جامع الفصولين اربعة حضال لو حلت بالقاضي بقبول ذهاب البصر  
 والسمع والعقل والردة انتهى وفي الخلاصة وفي نوادر هشام عن ابي يوسف  
 القاضي اذا فسق او ارتد او اغمى بصره او اسلم او ابصر فوجع على قضائه وما  
 قضى في فسقه وعماه وردته لم يصح فساد ابل على انه لم ينفذ سؤالا  
 كان فاسقا حين قلده او كان عدلا ثم فسق وصار كالخليفة لا ينفذ  
 بالعسق انتهى وفي البحر معزى الى المولى الجينة اذا اراد القاضي او فسق  
 صلح فهو على حاله لان المرتد امة موقوف ولا امرئاد فسق وتفسق  
 العسق لا ينفذ الا ان ما قضى في حال الردة باطل بخلاف الحكم اذا ارتد  
 ذاته يخرج وانفرد مذكور فيما قال مولانا وما قدمناه عن البرازية من  
 انه ينفذ بقوات الدين يخالفه الا ان يقال بالردة ينفذ على فساد  
 قضائه جميعا بينهما وفي الواقعات المسماة بالفتوى على انه لا ينفذ  
 بالردة فان الكثرة لا ينافي ابتداء القضاء في احدى الروايتين حتى لو قل  
 الكافر ثم اسلم يحتاج الى تقليد احدثيه روايتان انتهى وفيه علم  
 ان ما في البرازية على خلاف المفتي به وان ما ذكره في الخلاصة عن لزام  
 هشام عن ابي يوسف هو المفتي به وعلمت ان تقليد الكافر صحيح  
 وان لم يصح قضاءه على المسلم حال كونه وانه اعلم هذه مسائل  
 اي منفردة وهو جمع بينين وهو المنفوق وهو هنا مرفوع على  
 التوضيحات المسائل فاذا قلت جاء في التقوم سمي يكون نصبا على الحال  
 اي منفردتين يمنع صاحب سفل عليه اي على السفل علوا لآخر ان  
 يتد اي يدق وتلا من وتديت من باب ضرب يضرب واصليته يرد  
 حذفت الواو لوقوعها بين اليا والكسرة كما في بعد اصله يوعد في سفل  
 صورته ان يكون بيت وفوقه طبقة كل واحد رجل فليس لصاحب السفل  
 وهي البيت المحتاني ان يدق فيه وتلا اوينقبة لوه تضم الكاف وتسم  
 الواو وهي الطائفة وفي الدوان بالفتح الروزنة ذكره العيني في البحر  
 والكتوة بفتح الكاف لقب البيت والجمع كوي وقد تضم الكاف في المقعد  
 والجمع ويسمى بفتح الماء الى المزارع كذا في الحرب وفي الصحاح ان  
 الجمع يمد ويقصر انتهى بلا رضى الاخر وهو صاحب العلو عند الجينة  
 وقال لا ينفذ ما لا يصح بالعلو وقيل ما حله عنهما تفسير لقوله فلا خلاف  
 وقيل بكونه خلاف فغندرها الاصل الاباحة لانه تصرف في ملكه وهو

يقضي

وهو ينتفى الاطلاق والاصل عنده الحصر لانه فخلق به حق يحترم للغير  
 فصار الحق المرفوع المستأجر منع المالك عما التصرف فيه والاطلاق يعارضه  
 الصدر فاذا اشكل لا يزول المنع عا الله لا يعزل عن نزع صدر بالعلوس  
 نزهين البناء او نفذه يمنع عنه وكذا لا يملك صاحب السفن ان يهدم كالحوان  
 والسفن كذا بعينه وفول اي حنيفة قياسي كما ذكره في السلام وهل يمنع  
 صاحب العلوس التصرف في العلو اختلف الساج قال المولى في كتاب  
 القسمة علو لرجل وسفل لاخر اختلف المساج على قول اي حنيفة قال  
 بعضهم لصاحب العلوان بين ما بداله ما لم يصح بالسفل وذكر في بعض  
 المواضع ليس له ذلك اصريا بالسفل ولم يصح هكذا ذكر في الجامع الصغير  
 والمختار للفتوى انه اذا اشكل انه يضرم لا يملكه واداعى انه لا يضرم  
 ملكه انتهى وجعله في الهداية السابق كذا في البحر **الذائقة** اي اسكة من لانت  
 التمسد امانت وتسمى المحكة والسكة ذائقة لثقلها من طرف الى طرف وفي تهذيب  
 ديوان الاب الذائقة الطريق الذي حاد عن الطريق الاعظم وقوله **الذائقة**  
 صفتها اي طويلا من استظال بمقبي طال **يقترب** اي يقترب عنها اي عن  
 الذائقة المستطيلة **مثلا** يعني مثل الذائقة ذائقة اخرى طويلا ولكنه  
**غير ذائقة** اي موضع اخر ولانه طريق غير طريق الذائقة المستطيلة **يمنع**  
**اهل الاولي عن فتح باب** حيا دارهم في **النص** لان الباب يقصد الممر  
 ولاحق لهدم في الدخول فيها تكونها غير ذائقة والما ذكره لاهلها على  
 الحصوص الا ترى انه لو بيعت دار منها كان حق السفعة لهم لاهل الاولي  
 بخلاف ما اذا كانت الذائقة المشتعبة ذائقة لان الاستطارة حق العامة  
 وهم من جملتهم وقيل لا يمتثلون من فتح الباب لان له ان يرفع جداره كله  
 بالهدم فاذا لم يكن له نقض السجى والصحيح هو الاول ولكن من  
 فيما اذا اراد ان يفتح الباب للمردور فانه يمنع استخسانا واذا اراد به  
 الاستفانة والترح دون المردور لم يمنع من ذلك كذا فقل خذ المسلم  
 عن الفقيه اي جعفر رحمه الله تعالى كذا في الرمز وفي **مستدرة البرق** طافا لا  
 اي لا يمنع اهلها بل يجوز لهم ان يقتحموا بابا في حائطه في اي جانب ساء ولان  
 هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار ولعل واحد منهم حق  
 المردور في كلها وفي هذا الوبيغيت فيها دار كانت السفعة للمردور المسوا  
 فيفتح الباب لايجوز لنفسه حقا فلا يمنع صورة الاولي **اياب اياب**  
 وهذه صورة الثاني

باب باب باب باب

ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر الحاصل من تصرفه  
 يتعلق بغيره ضررا يبيننا فيمنع من ذلك اعلم ان لنا نسان ان يتصرف

وهذه صورة الاولي



في ملكه ما شاء لم يصير بغيره ضررا بينا وعليه التزوي كما في البرازية  
 وغيرها وسد اجواب المسأله وجواب الرواية عدم النسخ والذي عليه  
 غالب المسأله من المتأخرين الاستحسان في اجناس هذه المسأله واقفي  
 طائفة بجواب الفنا من المروي واختار في العارضة المنع اذا كان الضرر  
 بينا فظاهرا الرواية بخلافه وسيل شيخ الاسلام سراج الدين قاري  
 الهداية عن اراد ان يتخذ طاحونا بين جيران بيوتهم عتقت بحشيتي عليها  
 منها فهل لهم منعه ام لا فاجاب اذا اخبر اهل الحي ان اتخذا طاحونا  
 بومين البنا في بيوتهم على انه ممنوع من المنصرف على وجه يقتصر به الجار  
 وان كان ينصرف في ملكه انتهى وفي التهذيب مساحة لرجل في بيته  
 ساحة يتاور فيه حتى يسرع على الجار مهب الريح والشمس او يني فيه  
 مخزجا او حيا ما او حفريه بالوعة او فعد فيه حرا دالا يمنع وان تلف  
 به حائط جاره لا يضمن اما صاحب البنا لو فتح كوة في ساحة ومخزها  
 لا يمنع والتفتوي على انه ان كانت الكوة للسطر والساحة موضع المسلمين  
 كذا في المضمرات ادعي رجل هبته على اخيه وقت قيل المدعي بية فقال  
 حورنهاي الهبة فاشترتها منه على الشراء بعد وقتها اي بعد وقت الهبة تقبل  
 وقيل لا اي لا تقبل بينته والفرق ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فان  
 صرح بالتوفيق فلا كلام والا فهو ممكن تاريخا وذكر لاحد ما ينبغي ان تقبل  
 بينته لانه يمكن التوفيق بان يجعل الشراء متاخرا ذكره العيني في الرمز  
 وفي الهبة قول الكثر محمد في الهبة اسارة الى انه لا بد من توفيقه وحزم  
 السأله ان الذي يبي بعد عدم اشتراطه فلا مكان وعنده انتهى من ثم قلت  
 في المختصر او لم يقبل ذلك وفي المحرق قال ولا خصوصية لهذه المسئلة  
 بل في كل موضع حصل التناقص من المدعي ومنه ومن شهاده او من المدعي عليه  
 فهل يكتفي مكان التوفيق لعرفه او لا بد منه وفيه تفصيل اقوال اربعة قال  
 في البرازية اختار شيخ الاسلام ان مكان التوفيق يكفي وذكر بكر في شرح  
 الجامع الكبير ايضا ان التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والتميز لاكتنا  
 بامكانه قال بكر ومحمد ذكر التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض فيجعل  
 السكوت على الدهرك وذكر الخندي واختار ان التناقص ان من الذي  
 فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكتفي الامكان وان المدعي عليه يكتفي  
 ايضا ان نفذ الوجوه لا يكتفي الامكان وان اخذ يكتفي الامكان والتناقص كما  
 يبيع الدعوى لنفسه يبيع الدعوى لغيره والتناقص يرتفع بتصدق الخصم  
 ويرجع التناقص عن الاول بان يقول تركته وادعي بكذا يتكذب  
 الحاكم كذا ادعي انه كذا له عن مدونه باللف فانكر الكفالة وبرهن الدين  
 انه كذا عن مدونه وحكم به الحاكم واخذ المقتول له منه المال ثم ادعى

الذليل

ادعي على المدون ان كفل عنه بامره وبرهن على ذلك بيقبل عننا ويرجع على  
 المدون بما كفل لانه صار مكد با شرعا بالقضا وكذا اذا استحق المشتري  
 من المشتري بالحكم يرجع على البائع بالثمن وان كان كالمشتري با ملك  
 لباعه لكنه لما حكم ببرهان المشتري صار مكد با شرعا بالفضل القضا  
 بما شئى ثم اعلم ان هذه اختلفوا في اشتراط كون الكلامين عند القاضي فذهب  
 من شرطه ومنهم من شرط كون الثاني عند القاضي فقد ذكر القولين  
 في البرازية قال الشيخنا وينبغي ترجيح الثاني ولم يذكر وجهه ولعله لانه اذا  
 يتحقق به التناقص وادعي اعلم كذا لو ادعي اول الفاء اي الدار مثلا وقد عليه  
 لو ادعاه لنفسه او ادعاه لغيره فخر ادعاه لنفسه فانه لا يقبل  
 للتناقص ولو ادعي الملك او لا لو ادعي الوقت يقبل كذا لو ادعاه لنفسه  
 لغيره فانه يقبل كما في البرازية ومن قال لا خرا سترت من هذه الامنة فانكر  
 الاخر الشرا للبائع ان يطاها اي الحارسة ان ترك الخصومة لان المشتري  
 لما جرد كان منتهى من جهته او الفسخ يثبت به كما اذا اتخاخذ فاذا اعدم البائع  
 على ترك الخصومة ثم الفسخ ومحمد والغرم وان كان لا يثبت الفسخ فقد اتفق  
 بالفعل وهو اسكان الجارية وتلقاها وما يضا فيه ولانه لما تقدر استيفاء  
 الثمن من المشتري فادعاه البائع فيستقل بنفسه فان قلت لو جاز  
 قيام الجور والغرم على ترك الخصومة مقام الفسخ لجاز لامرأة جردت وجها  
 الشكاح وعزمت على ترك الخصومة ان تزوج بزوجه اخر اقامته لهما مقام الفسخ  
 لكن ليس لها ذلك قلت بان المشي يقوم مقام غير اد اتمم المحل ذلك الغرم  
 بالضرورة والشكاح ويحتمل الفسخ بعد الزوم فكيف يقيم غيره مقامه بخلاف  
 البيع وادعي اعلم **جود ما عداه الشكاح ضيق** يعني سائر المقود بنفسه بالتجاذر  
 الا الشكاح كما في فتح القدير **يقبل** برهانه **خلاف البيع** فانه لو انكر ثم ادعاه لا  
 يقبل لان في البيع الفسخ بالانكار والشكاح لا الاثري انه لو ادعي تزويجا على الف  
 فانكرت ثم قامت المنة على الفين قبلت ولا يكون انكارها تكذيبا للشهود  
 وفي البيع لا يقبل ويكون تكذيبا للشهود كذا في الاختيار والخالصة ولو ادعت  
 عليه وحلف عندهما او لم يحلف عنده لا يجز لها التزوج بغيره لان انكاره  
 لا يكون فسحا يحتاج انقاضه ان يقول فرقت بيها ويقول الخصم ان  
 كانت زوجتي طالق باين وفيه بالبيع فيما تقدم لانه لو جرد الزوج الشكاح  
 وحلف وعزمت الزوجة على ترك الخصومة لم يكن لها ان تزوج والشكاح لا  
 يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب كذا في فتح القدير وفي الجرد اعلم ان انكار  
 الشكاح لا يكون فسحا الا بفتح به الطلاق فان نوى تخلاف ليستل بالامارة  
 فانه يقع به ان نوي عنده خلافا لما كان في طلاق البرازية وفي البرازية ادعت  
 الطلاق فانكر ثم ادعت لا تملك مطالبة الميراث انتهى فجرد والطلاق ما يرد



وفيهما ادعى عليه البيع فأنكر برفعه على البيع فادعى المدعي عليه فسخه بيمينه ولا  
يكون تناقضا لان مجرد ما عدا النكاح فسخ انتهى **قريب من عشرة** وراهم  
من رجل ادعى الفراء **ادعى ان يكون صدق** لان اسم اذا وقع على الزبوف كما تقع على  
الجوار والبنهرجة كالزبوف اطلقه فشمع ما اذا بين ذلك موصولا او منفصلا لكنه  
غير بكلمة ثم ليبيد ان البيان اذا وقع منفصلا لا يعتبر فيفيد ان الموصول اولى  
بالاعتبار ولو ادعى انها مستوفى لا يصدق ان كان البيان موصولا **صدق لو كان**  
البيان منه **موصولا** كما في النهاية وغيرها ولو اقر بقبض الجوار **كم يصدق** في دعواه  
الزيادة **مطلقا** يعني سواء كان موصولا او منفصلا **وان اقر انه قبض حقه**  
**او الثمن او استوفى حقه صدق في دعواه الزيادة** لو كان بيانه ذلك  
**موصولا والا لا** اي وان لم يكن موصولا بل كان موصولا لا يصدق والفرق ان  
في السبل الثلاث اقر بقبض الفرد والجودة بلفظ واحد فادعى المشتري الجودة  
كان استثنى البعض من الكل فصح موصولا كقول له على ان الامانة اما اذا  
اقر بقبض عشرة جبار ففقد اقر بقبضها بلفظ على حدة فاذا قال الا انها زبوف  
فقد استثنى الكل من الكل فحق الجودة كقوله على ما بين درهم ودينار او دينار  
كان باطلا وان كان موصولا كقول في النهاية والزبوف ما زيفه بيت المال  
والبنهرجة كان باطلا ما يردده التجر والسوقه بفتح السين ما غلبت  
فليست وراهم الاما لان المبرة للمغال وقيل يدعي في الفراء لانه لو اقر  
بقبض وراهم معينة مبرمات فادعى وارثه انما زبوف لم يقبل وكذا اذا اقر  
بالوديعه او المصارفة او العصب ثم زعم انما زبوف لم يصدق الوارث لانه  
صار دينيا في مال الميت كذا في البزار **بدا قريبين ثم ادعى ان بعضه قرض**  
**وبعضه ربا وبرهن عليه قبل** برهانه ذكره في القينة وغيرها وذكره عبد  
القادر في الطبقات من الاتفاقيات عن علا الدين كما في البحر **قال لا خير لك على**  
دريم **قوله** المقر له بان قال ما كان لي عليك في مكانه او بعد مني او قال لا خير  
او لفلان **ثم صدق** بان قال بان كان لي عليك في مكانه او بعد فلا شيء عليه  
**فلا شيء عليه** اي على المقر له الاقرار بقرارد المقر له والثاني دعوي فلابد  
من الحجته او تصديق الخصم بخلاف ما اذا قال استرثيت وانكر له اذ يصدقه  
لان احد العاقلين لا ينفرد بالعنعنة ولا ينفرد بالعقد والمعي انه حجة  
في العقد فعمل التصديق او ما المقر له فينفرد بردا لافترار فافترقا كما في  
فككت ونافضه في الكا في بانه ذكره ان احد المتفادس لا ينفرد بالفسخ  
فقدم انه لما تقدم استغفار الله من المتزى فان رضي البايع فليست بيمينه  
والتوفيق بين كلامه صعب في ذلك لانه قال لما تقدم استغفار الله من  
المتزى يستدوههنا لما اقر المتزى في مكانه بالسوء المرفق باليمين  
فلا يستد بالفسخ نقله الكمال في فتحه واقره بعد بقبوله وهذا الصحيح

عنه

عنه في العنانية بانه لا مناقضة لانه انما حكم اول يكونه تسخا من جهة لا مطلقا  
اولا كلامه الاول فيما اذا انكر البايع الخصومة والسالي فيما اذا لم يتركها قال  
في البحر والمخاض انه كل شيء يكون له ما جيبها اذا اجمع المنكر الى التصديق قبل ان يصدق  
الاخر على الكارة فهو جاز كما يبيع وكل شيء يكون فيه الخبز لو اجمد كالحبة وللصدقة  
والاقرار لا ينفذه اقراره بعده كما في الفتوى **وان ادعى على اخر ما لا يقال** المدعي عليه  
**سا كان لك على شيء تطعوهن المدعي** اذا قام بينه وبين المدعي اي ان له عليه الف درهم  
والحال ان المدعي عليه برهن على الفقه اي بعد قضا القاضي بالمال كما في البحر معزيا  
الي المنقط قال والدفع بعد القضا صحيح الا في السبلة الخمسة لا سيما **قيل** برهان  
المدعي عليه اي بيمينه وقال زفر لا تقبل لان القضا لا يبرهن بعد الوجوب  
وقد انكره فيكون متنا قضا واما ان التوفيق يمكن لان غير الحق قد يقضي ويبرأ  
منه يتناقص بباطل وقد يصالح على شيء ينسب ظاهره ثم يقضي كما يقبل برهانه  
**لو ادعى القضا صر على اخر فأنكر المدعي عليه** فبرهن المدعي على ما ادعى من القضا  
**ثم برهن المدعي على القضا** برهن على الصلح منه اي عن القضا **على ما لا**  
**في دعوى الرق** بان ادعى عبودية شخص فأنكره فقام المدعي بيمينه على دعواه  
ثم ادعى المدعي عليه العبودية ان المدعي اعترفه واقام بيمينه تقبل وهذا اذا لم  
يصالح اما اذا انكر فصالحه على شيء ثم برهن على اليمين او البراهن فتصح دعوى  
كما في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الايضا ثم صالحا فانه يقبل برهانه  
على الايضا كما في البحر معزيا الي الخزانة وفيه معزيا الي دعوي المنقط لاقام  
اليمينه ان له على فلان اربعمائة درهم ثم اقر المدعي ان المنكر عليه كتمان  
سقط عن المنكر كتمانته عند القاضي القاسم الصغار وعند اخرون عيسى بن النصر  
لا يصدق وعليه الفتوى انتهى قال شيخنا وليتأمل وجه عدم سقوط  
والظاهر ان وجهه ان المدعي عليه لما كان جاحدا قدس غير مشغولة بشي  
فدعاه فاني يقع المقاصضة والله اعلم **والا لا كلمة ولا اعرفه** **دعوه**  
شك لا رايته ولا جري بيني وبينك معاملة او مخالطة او خطبة ولا اخذ ولا  
اعط او ما اجتمعت معك في مكان كما في فتح القدير لا يقبل برهانه على القضا او  
الابر القدر التوفيق بين كلاميه لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غير  
معرفة ذكره اصحابنا وقال القدر في يقبل لانه التوفيق لان المحتجب  
والمخدر قد يتبادر بالسبب على بانه فينا من بعض وكلايه بارضا والخصم  
ولا يعرفه ثم يعرفه وشرح عليه في النهاية كما في البحر مع القاض خان  
بانه المدعي عليه لو كان ممن يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل انتهى **قريب من عشرة**  
**من فلا ان ثم مجرد** لان الاقرار بالبيع بلاشئ لطل كذا في القراء **بدا** رجل  
**على اخره با عهده** منه **فقال** الاخر **لما بها منك تطعوهن** المدعي واقام بيمينه  
على الشراء منه فوجد المدعي بما اي بالبرهان **وارد** عليها **دعوه** البرهان



اي المشتري يرى اليه من قبل بيعها **ام تقبل** بينه البائع لان استقرا  
البراة تغير للعقد من اقتضا وصف السلامة الي غيره فيقتضي وجوه القدر  
اذ الصفة بدون الوصف لا يتصور وقد ائله فيكون منقضا وعن ابي يوسف  
انها تقبل لان التوقيت يمكن بان لم يبيعها هو وانما بها منه وكلمه وبراء  
عن العيب فيكون صادقا بذلك وما في الكتاب هو ظاهر الرواية ومن هذا  
الجلس رجل ادعى على اخيه الفاء ودية فأنكر فلما اقام البيعة على الميراث ادعى  
المدعي عليه الرد والهلاك ان قال اولاد وليس له على شيء يسمع وان قال  
ما اودعتني اصلا لا يسمع كذا في الخلاصة وذكر قبلها ومن هذا المجلس صادقة  
واقعة بسم الله صورته امرأة ادعت على رجل انه تزوجها على كذا من المهر  
وطالبته بالمهر فانكر الزوج النكاح اصلا فلما اقامت المرأة البيعة على النكاح  
ادعى الزوج انه ظالمها على المهر لانه تحمل انه زوجها منه ابوه وهو صغير  
وهو لم يعلم انتهى **يبطل صكك ان ساء الله في اخوه** اي يبطل مكتوب الشراء  
والاقرار بخبرها ان كتب اخوه ان ساء الله تعالى فيبطل البيع ويخول  
الاستثناء مبطل في القاموس الصك الكتاب انتهى وفي الصحاح الصك الكتاب  
فارسي معرب واجمع الصك وصكان وصلوك انتهى اطلعه فتمل ما اذا اشتمل  
على شي واحد او شياء في الثاني الاختلاف كما قال الامام اذ اوكب بيع او  
اقرار او اجارة وغير ذلك عشر كتب في اخوه ان ساء الله بطل الكل قياسا لان  
الكل كشي واحد بحكم العطف ويبطل الاخير عندهما فقط استخسانا  
لانصرف الاستثناء الى ما يليه لان الصك للاستيناف وكذا الاصل في الكلام  
الاستيناف واشار الى ان الكتابة كالنقطة فلا بد منها من انصال المشيئة  
فلو ترك فرجة خاك الاستثناء ينصرف الى ما يليه اتفاقا كالسكوت وحاصله  
كافي الجرح انهم اتفقوا على ان المشيئة اذا ذكرت بعد جعل متعة بالوارث  
كقرانه عبده حر وامرانه مطلق وعليه المسمى الى بيت الله الحرام ان ساء  
الله ينصرف الى الكفر فيبطل الكل فتمت ابراهيم في حكمه وهما اخر جاصورة  
كتب الصك من عمومته لعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط  
المتقرب جلا متعاطفة للمعادة عليها يحمل الحادث لا يعلم انه قد يكتف للابطال  
لخصه قد يتحقق ولذا كان قولهما استخسانا لا يجامع قوله كذا في فتح القدير  
واما الاستثناء بالا واحده اخرتها فيصرف الى الاخير عندنا كما علم في اية سر  
شهادة المحدث في القذف والحاصل ان الشرط تقب جلا متعاطفة منفصلا  
بها فانه لكل واما الاستثناء بالا في الاخير فلو امركا بين بجالين واستثنى  
شكلا من الاخير ولو اقر بجالين كايه درهم وحمسين دينار والادهرهما  
انصرف الى المول استخسانا واما الاستثناء بان ساء الله بعد جليلتين بابقاء  
عين فاليهما اتفاقا ويجر طلاقين مسلمين او طلق نكاح وعق سلق

اذا

فاليها

فاليها عند محمد وعنه ابي يوسف في الاخير واقفوا على الضرر الى الاخير  
في غير العطف وفي المعطوف بقدر السكوت كما في ايضاح انكر ما في كذا في البحر  
**ذمي فقال عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته بل اسلمت قبله** اي قبل موته  
**صدقوا** يعني يكون الغزل قولهم لا قولها وقال من قال قول لها لان الاسلام  
حادث والاصل فيه ان يضاف الى اقرب اوثانته وهو ما بعد الموت فيضاف  
اليه قلنا سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى بحكم الحال كما في مسيلة  
جربان ما والظاهر كما هو الحكم في **مسلمات** فقالت عرسه الزمسية  
**اسلمت قبل موته** في الميراث وقالوا في الورثة **بعد** اي بعد موته فان القول  
للورثة ايضا لانها تدعى امر احداثا والاصل في الميراث ان يضاف حدها  
الى اقرب الاوقات **قال المخرج** بفتح الراء **هذا ابن موري** بكسر الراء **الميت لا وارث**  
**له** اي لم يورث **وعنه** او غير هذا المأثور **دفعها** اي دفع الى المودع الودعة  
**اليه** اي الى المولى لا قراره بان ما في يد ملك الوارث خلقة عدلية فصار  
كما اذا اقرانه مال الورث وهو حي اصالة فيد باقراره بالبنوة لانه لو قال هذا  
اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالتقاضي يتلاني في ذلك والفرق  
ان استحقاق الاخ بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال  
وتحمله مع بيان مدة الثاني مذكور في فتح القدير وقدره بقوله لا وارث له  
غيره لانه لو قال له وارث غيره ولا ادري امانات امر لا يدفع اليه شي لا قبل  
التلوم ولا بعده حتى يقيم المدعي بيعة فيقول لانفله وارثا غيره واسار بالودعة  
الى المديون اذ قال هذا ابن دامي يورث بالرفع اليها لا ولي وقيد بالوارث  
اخترازا عما اذا اقرانه وصيه او وكيله او المستتر منه فانه لا يدفعها اليه  
لما فيه من البطا للمودع في العين بان لها عن يده لان يد المودع كيد المالك  
فلا يقبل اقراره عليه ولا كذلك بعد موته بخلاف ما اذا اقرانه وكيل الظاهر  
لتبعض دينه حيث يورث بالرفع اليه لانه اقربها الصفة اذ الدينون تقضي  
بما لها فلودفع الى الوكيل في الودعة قيل لا يسترد لها كونه ساعيا  
في نقض ما وجبه وكان ينبغي ان يسترد لها بطلان اقراره في حق المالك  
والحفظ واجب عليه وكان بالرفع متقدرا ولذا من ادان المالك  
التوكيل ولو لم يسلمها الى الوكيل حتى ضاعت فقيل لا يضمن وكان ينبغي  
ان يضمن عملا بما في زعمه **فان اقربا من اخوه** اي الميت **لم يفسد اقراره**  
**او كذب المأثور الاول** فيقتضي الاول يعني اذ قال المودع هذا  
ابنه بعد اقراره الاول بانه ابنه وكذبه المقر له فحقه بالمال للمقر له الاول  
لان الثاني اقرار على الخبر لصحة الاقرار الاول واختلف السائر حرم  
في ضمان المودع الثاني وفي الجرح معزيا الى غاية البيان انه لا يلزم المودع  
للابن الثاني شيئا باقراره لان استحقاقه لم يثبت فلم يتحقق التلف وهذا



لانه لا يلزم من مجرد بثوت البتة بثوت المدة فلا يكون الاقرار بالسنة  
اقرارا بالمال انتهى وفي النهاية فان قيل ينبغي ان يصحح بالودع هنا المقر  
الثاني لم قلنا ان يودع القاصي المقر لا اقرارا بما في يده لانسان ثم اقر  
بان القاصي المقر سلمه فانه يصح للقاصي على ما مر من قبل قلنا هذا ايضا  
يصح نصيبه اذ ادفع الى المقر لم يغير قضا القاصي انتهى وهذا هو الصواب  
كما في فتح القدير تركت فتحة بين الورثة والعزما بشهودهم يقولوا لا نعلم  
وارثا او عن عالم يكلفوا اي لم يؤخذ منهم كفيلا بالنفس عند الامام وقالوا يوجب  
لان القاصي نصيب فاطر الغيب والموت قد يقع بفتة فلا يمكن له بيان  
كل الورثة والعزما ويجوز ان يترك وارثه غايب فيجب على القاصي  
الاختياط بالتكفيل بالفتة في الاحياء وتقاضيها من الابراء له ان جهالة  
المكفول بتطل اكفالة كما مر في كفا بقيد بقوله بشهود لانه يحمل الخلاص  
فلو ثبت بالافرا فلا خلاف في اخذه لتكفيل وهي طردة على اطلاق اكثر  
وحاصل ما ذكره الصمد الشهيد كما في البحران المدعي لو رهن على انه مات  
وترك ميراثا لورثته ولم يذكر ورثته ولا قالوا لا نعلم وارثا غيره  
فانه لا يقضي له وان يبشروا عددهم وقالوا لا نعلم له وارثا غيره فان كان ذلك  
الوارث مما لا يجب بحال فانه لا يقضي ولا يتباني ولا يكفل وان كان مما يجب  
بحال تاني ثم نقضي ولا شهد لانه وارثه وان مات وتركها ميراثا لم يتبنا  
لا نعلم له وارثا غيره بلورث القاصي ما ناسم قضي ولا ياخذ منه كفيلا غيره  
خلافا لهما ويرفع لاحد الزوجين او فر النصيبين عند محمد وعنده يوسه  
اقلها قال ابو حنيفة هذا على احتياط به بعض القضاة وهو ظم وعني  
به ابن ابي ليلى فانه كان يعمل به بالكوكة والمراد بالحكم الجبل عن سواد السيل  
وفيه دليل على ان المجتهد يخطئ ويصيب وعلى ان ابا حنيفة يرى من الاعتزال  
كما ظنه البعض بسبب ما نقله يوسف بن خالد الشنقي عنه انه قال كل  
مجتهد يصيب والحق عند الله واحد فادله ان كل مجتهد يصيب بالاختيار  
وان اخطا ما عند الله والدليل على صحة التاويل انه لو حمل على ظاهره  
لكان متناقضا اذ قوله الحق عند الله واحد فيجوز ان كل مجتهد يصيب  
اي يصيب حكم الله تعالى بالاجتهاد كذلك في فتح القدير والجواب عن قول  
الامام في حق ابن ابي ليلى مع كونه مجتهدا ما قاله في التلويح وعبارته  
والخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل كونه معذورا ومبررا  
اذ ليس عليه الا برال الوسع وقد فعل فلم ينل الحق لخطا بل لا يكون  
الدليل الموصل الى الصواب بيضا فخطا المجتهد وتقصير منه وترك الدلالة  
في الاجتهاد فانه يعاتب وما نقل من طعن السلف بعضهم على بعض في الاجتهاد  
الاجتهادية كان مبينا على ان طريق الصواب بين في زعم الطائفة انتهى

شخص

شخص على آخره او لنفسه ولا حية الغايب وهو الذي عليه اي على  
ما ادعاه اي اقام بيته على ذلك اخذ المدعي نصف المدعي بفتح النون وهو النصف  
الذي هو نصيب المأخوذ فقط وترك ما فيه اي ترك المدعي باقي المدعي وهو نصيب  
الغايب يدري اليد بلا تكفيل من ذي اليد اي لا يتوكل منه بكفيل عند ابي حنيفة  
محمد دعواه او لم يجد وقالوا ان كان الذي هو في يده جاحدا اخذ منه وجعل  
في يدا من وان لم يجد ترك في يده لان الجاحد خاسر فلا يترك في يده ان الظاهر  
ليس يخصم عن الغايب في استيفاء نصيبه وليس للقاضي ان يتعرض لوداع  
الناس ولا لغيرها حتى ياخذها من ايدي من هي عنده نصا وتطير ما لو عن  
القاصي ملكا لانسان ثم رآه في يد غيره فانه لا ياخذ منه ولا يتقرب له  
مالم يحضر خصم قلنا هذا قد يعدم اخذ نصيب الغايب لان القاصي  
يقضي بالكل اربا بخصوصية الخاص لا انتصاب احد الورثة خصما للميت فلا  
يقضي باديونه وتتقوض صاياه ولا تقاد البيعة اذ احضر الغايب ولا التقاضي  
ولم يذكر ان يلجئ فيه اختلافا وذكره في الجامع الفصولين وصحاحه لا يحتاج  
وكذا ينصب احدهم نهما عليه مطلقا وان كان دينا وان كان في دعوى عني  
فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على الكل وان كان البعض في يد تعدد  
بما صرح في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد  
من كونها كلها في يد في دعوى الدين ايضا وصرح في فتح القدير بالفرق بين  
الدين والدين وهو الحق وغيره سهو كما في البحر ومثله اي مثل العقار  
المنقول فيما تقدم من الحكم في الامع اي اذ كانت الدعوى في المنقول فيقول  
يؤخذ منه اتفاقا لاحتياج المنقول الى الحفظ والترع من يده ابلغ في الحفظ  
بلا يتلقه راما العقار فيحفظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاص ايضا يعني  
يترك المصنف في يد ذي اليد ويوافق لانه يحتاج الى الحفظ والترك في يده  
ابلغ في الحفظ لان المال في يد الضمين اسهل حفظا وبالا تكاره ارضا منا  
ولو وضع في يد عدوك كان امينانية فلو تلف لم يضمن ولا ان اخذ التكفيل  
منها الخصومة والقاصي وضع لقطعه لانه نشأها كذا في شرح الدرر  
والغفر وفي العناية بعد ان ذكرنا المنقول كالحقار في ترك حصية الغايب  
في يده الحاضر قال ولعل هذا هو الظاهر والله اعلم في البحر قال وقد يقال  
لان المنقول يوضع عند عدوك الي احضر صاحبه وقيل هو كالعقار لا يؤخذ  
منه ولا شك انه على قولهما يؤخذ منه ويوضع على يد عدوك واجمعوا على انه  
لا يضمنه لم يفر كذا في الجامع الفصولين انتهى وظاهر كلامه ترجيعه انه  
ليس كالعقار والله اعلم اوصي بثلث ماله يقع ذلك على كل شيء من امواله  
لانها اختار الميراث والميراث يجري في الكل فكذلك في الوفاة شخص مالى او ماله  
صدقة فهو اي قوله مؤلف على مال الزكاة والقياس استواءها فيصدق بالكل



دبه قال من فردكنا فرقنا بينهما استحقا بالاعتبار ان ايجاب الصدقة  
بالايجاب الله بخلافها لانها اخذت الميراث تجري في كل مال كما ذكرناه واطلق في مال  
الزكاة تشمل جميع الاجناس كالسواك والفقير وعروض التجارة بلغت  
نصابا ولا سواها كان عليه دين مستغرق لها او لالا ان المعتبر جلت ما يجب فيه  
الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشروطها فان قضى دينه لزمه ان يتصدق  
بعده بقدره وشمل الارض العشرية عند الباقي تكونها مصرفها مصارف الزكاة  
ومنعه محمد لما فيها من معنى الموتة والذاريب العشر 2 ارض الصبي والمكاتب  
والمواقف ومن اباح اليه في النهاية معذبا الى التمر تاسي ولا تدخل الخراجية  
لمصنفها الموتة وخروج رقيقه الخدمة ودور السكنى واثاث المنازل وما كان  
من الخواص الاصلية وقد نسوى 2 المختصر تبعا للكثرين قوله مالي دين  
تولد ما املكه وهو الصحيح كما في ثنتين الكثرة وهو محققا وصاحب الهداية  
**وان لم يجد غيره** اي غير مال الزكاة الذي اخذت الايجاب **امسكه** اي من  
ذلك المال قدر قوته **فاذا ملكه غيره** **نصفه** بقدره اي بقدر ما امسكه لان  
حاجته مقدمة فيمسكه اهل كل صنعة قدر كفايته الا ان يتجزله سي وقدر  
بالمال والملك من غير تعيين شي للاختراز عما اذا قال اكفا درهم من مالي  
صدقة ان فعلت كذا ففعل وهو لا يملك الامانة لا يلزمه الا بقدر ما يملك  
رواه ابن سماعة عن محمد وكذا عن نصره اخذ الققيه وان لم يكن  
له شي لا يجب عليه شي كذا في مال القنا ويمن الايمان كذا في البحر **ومع العلم**  
**بلاعلم الوكيل** بالوكالة فلو باع قبل العلم بها لم يجز والفرق ان الوكيل  
خلافة فلا يتوقف على العلم بقصود الوارد ملكا ولاية حتى لو باع المبد  
ما لا يملكه بعد موت الايمان من غير علم بموته جاز واما الوكالة فاثبات ولاية  
المصرف في ماله لاستحالة البعاد ولاية الموكل والاذن للعبد والصبي 2  
التجارة كالوكالة فلا يثبت الا بعد العلم ولا يجوز تصرف المادون ان كان  
الاذن خاصا بان قال اذنت قبلك كذا اطلقه الذيلي وفي شرح الجمع من  
المادون ان كان الاذن خاصا بان قال اذنت لعبدي فلان ولم يستثن  
بين الناس فعل العبد به سوط لصيرورته ماذ وناقل يجوز تصرفه  
قبل العلم انتهى ومثل الوكالة الامور المبرورة حتى لو جعل امرها بيد  
لا يصير الامر بيد ما لم يعلم حتى لو طمعت نفسها قبل العلم لا يقع كذا في  
الخاتمة من فصل الامر بالبيع من الطلاق وفي وكالة الميراثية وفي المباح  
الصغير الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكيله وهو الباقي خلافة لما  
اذ علم المشتري بالوكالة واستتر منه ولم يعلم البايع الوكيل لونه  
بالبيع لان كان المالك قال المشتري اذهب بعدي الى زيد فقال له

بيعه لو كان الله عني منك فذهب به اليه ولم يجز بالتوكيل فباعه منه  
فالمذكور في الوكالة انه يجز وجعل معرفة المشتري كعرفة البايع وفي المادون  
ما يدل عليه فان المولى اذا قال لاهل السوق يا يعز عبيدي فباعوه  
ولم يعلم به العبد بيع وفي الذاريات انه لا يجوز الخ **فلو علم** الوكيل  
بالتوكيل **ولو من فاسق صح تصرفه** فلا يشترط في المخبر المبرور ولا العدالة  
ثم يشترط التميز فلو اخبر عرك او غير عرك سواك ان ليبرا او صغيرا ميمنا  
صح تصرفه **ولا يثبت غزله** اي عزل الوكيل **الابعد** اي باخبار عرك فلا  
يشترط فيه لفظ الشهادة كما في فتح القدير **او مستورين** او **فاستغنى** **لجنا**  
**السيد بجانية عبده** **والشفيع** **والنكر** **والسلم** **الماي** **لزمها** **جرحه** وهذا عند  
الحنيفة وقال لا يشترط في المخبر هذه الاشياء الا التميز لكونها معاملة  
وله ان فيها الزام من وجه دون وجه فيلشترط احدي شطرين الشهادة  
اما العدد والعدالة **ويشترط ساير الشروط في الساهد** قال في البحر  
وجزم في تنقيح المصول باستراط ساير الشروط مع العدد والعدالة على  
قول الامام الاعظم فلا يثبت بجبر المواة والعبد والصبي وان وجد العدد  
او العدالة وقل من يندعي هذا وهذا مقيد بان يكون المخبر غير الخصم سوله  
فلا يشترط فيه العدالة حتى او اخبر الشفيع والمشتري بنفسه وطلب الجماع  
والرسول يعمل بجبره وان كان لا استغنا اتفاقا صدقه وكذبه كما ذكره  
الاسيحياني وكذا لو كان الرسول صغيرا وظاهرا في العارية انه لا بد ان  
يقول اي رسول بعزلك ويثبت العزل بكتاب الموكل ايضا ومقيد ايضا  
بما اذا لم يصدقه اما اذا صدقه قبل ولو فاستغنا ومقيد بما اذا ابلغه  
العزل الحقيقي اما اذا كان العزل حكيا فانه يثبت ويغزى قبل العلم  
كما صرحوا به وظاهرا فتصار صاحب الكثرة على العرك والمستورين بقيدانه  
لا يثبت خبر الفاسق وهو ضعيف والصحيح قبوله ويؤق هذه الاحكام  
لان قاتل خبر الفاسقين اقوى من تاثير خبر العرك بدليل انه لو قضى  
ببهاثة واحد عرك لم ينفذ وببهاثة فاسقين نفذ كذا في البحر  
ومن ثم قلت في المختصر او فاسقين والله اعلم ثم اعلم ان الامام  
محمد بن الحسن بن علي حنيفة منها ولم يذكر مسألة البكر واما قاستها  
المسايخ وذكر من الحنيفة الحجة على المادون كما في فتح القدير ولم يذكرها  
في المختصر تبعا لما في اكثر النسخا قاله بعزل الوكيل فثبت قال شيخنا  
وزدت عليها فلا تا احداها في الظهيرية من كتاب النكاح قال الشيخ  
الحلان يريده اذ اقال جرح عرك هذه العين معينة فاذا عرك على شرايه  
كان ذلك رضى بالبيع اه كان المخبر عدلا وان كان فاستغنا انتهى الثانية  
في التقيح فنسخ الشركة الثالثة عزل المتولي على القول بصحة عزله بلا



شرط ادعيا قول الكل ان كان شرطه الواقف ولم ارها ولكن صجرا بانه وكيل  
الواقف فيستفاد من مسيلة عزل الوكيل وينبغي ان يزاد ايضا عزل القاضي ولم  
اره انتهى وقدم جعل في المختصر تبعا لما في اكثر من هذه المسائل مسيلة الذي  
الذي لم يجر وهو فرض محمد في الغادر واخار السرخسي قبول الفاسق  
حتى يجب عليه الاحكام بخبره لان الخبر له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والعدالة لا تقتصر في الرسول كما قدمناه وهو المصحح كما في تبين اكثر قتل  
وقدره في فتح القدير والتخدير بان عدم استنراط العدالة انما هو في الرسول  
الخاص بالرسالة والافيلزم غير قوله ان لا تستنراط العدالة كما في رواية حديث  
والله اعلم باع قاض او امينه عبد الرجل للعزما اي لاجل ديونهم واخذوا  
اي الثمن فضاغ عند القاضي لا يستحق العبد رزق من يدا المستري لم يقض القاضي او  
امينه الثمن المستري لان امين القاضي قايما مقامه والقاضي قايما مقام الخليفة  
وكل واحد منهما لا يلزمه الضمان لانه يودي الى تباعدتهم عن قبول الامانة  
فتفطل مصالح الناس واعلم ان امين القاضي هو من يقول القاضي جعلتلك  
امينا في بيع هذا العبد اما اذا قال بغير هذا العبد ولم يرد عليه اختلاف الشارع  
والصحيح انه لا يلحقه عبده ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كما في الجرمي  
اي شرح التلخيص للفارسي اقول بالسيلة مذكورة هكذا في القناوي والاول  
والله اعلم ولو طاع العبد منه قبل التسليم الى المستري لم يضمننا ذكره الذي  
في تبين واوقال الامين بعت وقضيت الثمن وقضيت الغريم صدق بلا  
يضمن وعنده الحاقا بالقاضي كذا في الجرمي نقل عن شرح التلخيص ورجع المتر  
على العزما لان البيع وقع لهم وكانت العهدة عليه عند تغذر جعلها على  
الحاقد كما تجعل العهدة على الموكل عند تغذر جعلها على الوكيل في الجرمي عليه  
وفي الجرمي ثانيا لا ياب الامام فهو ويايب الناظر فهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع  
مال الوقف او تغريقه على المستحقين وانكروا فالقول له كالاصيل كذا مع  
اليامين وبه فارق امين القاضي فانه لا يضمن عليه كالقاضي انتهى ولو ادعى  
اي العبد الوصي لهم اي لاجل العزما بامر القاضي له بالبيع فاستحق  
العبد او مات قبل القبض من الوصي وضاع رجع للمستري على الوصي لانه هو  
العاقب بياينة عما لم يمت فيرجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته كذا الوصي  
الذي نصبه القاضي لانه نصبه ليكون قايما مقام الميت وهو اي الوصي  
على العزما لانه عامل لهم وقيل لا يرجع عليهم لان الضمان وجب عليه بغير  
والاول اصح لما ذكرنا والتميز في كل مهم بامر القاضي القاضي فلهذا قال  
الامام الحصري وامر القاضي وعدم امره سواء ولو ظهر للميت بعد ذلك  
رجع الغريم فيه بدينه لان دينه لم يصل اليه ويرجع بما ضمن للوصي والوصي  
في الميلىين وقيل لا يرجع به في الثانية والا لا يصح وصح مجازا لامية السرخسي

الرجوع في المادى فقد اختلفت الصحيح كذا في فتح القدير والسرخسي بفتح السمين  
وسكون الراء فتح الحاء المعجمة والكاف وفي اخرها التاء ثالث الحروف تسبئة  
الى سر حكمت قرية بنقر حساك سمرقند ينسب اليها محمد بن عبد الله بن ذاعل  
ذكره عبد القادر في الطبقات **أخرج القاضى القاضى القاضى القاضى القاضى القاضى**  
**هكذا كان الهلاك من ما الهما في القضا والفتاوى للرواية كذا في الدرر والفرر**  
الواقعات امرت قاض عالم عدل بوجع او قطع اي قطع يد شخص بالسرقة او ضرب في حد  
قضى به بالذكور وسكت عليه ولا تلامر عليه عند الله تعالى لان طاعة اول الامر  
واجبة وقال محمد لا يقبل قوله حتى يعاين الحجة لان قول القاضي يحتمل الغلط  
والتناذر لا يمكن وكبير من مشايخنا اخذوا به وقالوا الحسن هذا في ما لنا  
لان القضية قد خسر ولا يومنون على نفوس الناس وما يلزمهم وامر الله بالي  
كتاب القاضي الى القاضي فالحكم اخذوا فيه بظاهر الرواية والضرورة وجه ظاهر  
الرواية في الاولي ان القاضي امين فيها فوض اليه ونحن امرنا بطاعة ولي الامر  
وطاعته في تصديقه وقبول قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان القاضي عادلا  
يجب قبول قوله بظاهر الامر وعدم تنتمه الحظا والحيانة وان كان القاضي عدلا  
**او جاهلا ان استفسر فاحسن الشر لا يصدق والا لا ي** وان لم يحسن تفسير  
الشرائط لا يقبل قوله ومثاله في الزنا ان يقول القاضي اني استفسرت المقرب كما هو  
المعروف فيه وحكمت عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندني بالحجة  
انه اخذوا من حوزة لاسبئة فيه وفي القضا صوابه قتل عبد بلا شبهة  
فحينئذ يجب تصديقه وقبول قوله ولم يقبل قول غيره وهو جاهل فاسق  
وعالم فاستحق تنتمه الحظا بالجل والحيانة بالفسق وكذا لا يقبل قوله لو كان قاضا  
عالم كان او جاهلا كما ذكرناه **الا ان يعاين الحجة** اي يعاين سياسر عبد الحكم  
فحينئذ يقبل قوله لا يتقوا والتمنه صب سخر وهذا لا ضمان عند الشهود  
**وقال القاضى كات الدهن حجة وانكروا اي انكروا قوله الماكة فانكروا القضا**  
**وقتل سخر رجلا وقال قتلته لروية او قتلته لفسقه اي لم يسمع ذلك منه**  
اي لم يقبل قوله قال في البزازية من الاقل رصب دهنا لانسان عند الشهود  
فادعى ما لكانه ضلته فقال كانت بحسنة لوقوع فارة فالقول للطالب لا تكلم  
الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم الجحاسة وكذا لو اتلف  
كم طرفا فطوبى بالضمان فقال كانت بحسنة فالتفتنا لا يصدق  
والشهود ان يشهدوا ان المم ذكر بحكم الحال فقال القاضي لا يضمن فاعتز من عليه  
بمسيلة كتاب الاستحسان وهو ان رجلا لوقتل رجلا قال كان انزل وقاتل  
اي قتلته فضاضا او لردة لا يسمع لاحاب وقال لو قتل لادى الى فتح باب العودان  
فانه يقتل ويقتل كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يسل بجلاد الما لانه بالنسبة  
الى الدم اهون حتى يحكم في الما بالذكور وفي الدم يجسر حتى يتراد بجلد والتقى باليمن  
انواحدة وبخمسين يمينا في الدم انتهى **قاضي معزول قال لو قيل لاخذت منك**



الغلاء اذا قضيت به اي بالان ينكر وقد ثبت ان الغلاء ينقطع برك في حق ولا ي  
لا يواخذ وقطوعه **لا يفرق بينهما** وهو الحكم بالمال في المسئلة الاولى ويقطع اليد  
في الثانية في قضائه اي في وقت قضائه فاعلم من هذا ان الماخوذ منه المال لم ينقطع  
بيده اذ ارضاه لم يكن قاضيا بيمينه ولا ما فعل ذلك قبل التقدير او بعد الزل  
كان القول قول المدعي بغير عليه شمس اليمة السرخسي وقال صاحب المصداق القول  
للقاضي ايضا هو الصحيح لانه استند فعله الى حالة معروفة منافية للضمان  
فصار كما اذا قال طلعت اذ اعتقت والماضيون والجنون كان معهودا منه هذا  
**كتاب** في بيان احكام **الشهادة** لا يخفى ان الشهادة  
اي تغذي بها على النفا او لان النفا موقوف عليها ان كان نبوت الحق بها الا انه لما  
كان النفا هو المقصود من الشهادة قدمه لعدم المقصود على الرسيطة والشهادة  
لغة خبر قاطع تقول منه شهيد الرجل على كذا ورسما قالوا شهيدا الرجل يستكون  
الحال للتخفيف كما في الصحاح وفي انقام من الشهادة خبر قاطع وقد شهد كعلم وكرم  
وقد تسكن هاهو وشهادة كسعد بن هاشم واخبروه فهو شاهد جليل شهيد  
بالفتح ورجل شهيد واستشهد به سألوه ان يشهدا بنبي وشرا عما ذكره  
بقوله **حي ابا عبد الله** في **البيان** حتى بلغ **الشهادة** في مجلس القاضي لتقوله  
اخبار بمنزلة الحبس وقوله صدق خرج به الاخبار الكاذبة وقوله لا يثبت  
حق خرج به قول الرجل استشهد بكذا لبعض العرفيات وقوله بلغ الشهادة  
خرج به الاخبار بدون لفظ الشهادة وسبب وجوبها طلب ذي الحق خوف  
فوت حقه فان من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق  
يجب عليه ان يشهد بل طلب **شرطها** اي الشهادة **العقل الكامل والاضطرار**  
**والولاية والقدر على التمييز بين المدعي والمدعى عليه** فلا تقبل شهادة الصبي  
والمعتوه والمجنون والعبد والكافر على المسلم لعدم الولاية وفسر والتمييز  
بالسمع والبصر كذا في شرح الكثر للزبيدي وفتح القدير والعناية لكثيرا فيها  
المسلم ان كان عليه مسلم او عندي انه لا يجتمع اليه لانه خرج بذلك  
الولاية او لولاية الكافر على المسلم كما ذكرناه وشرائطها ان لا يكون بينه  
وبين المشهود له قرابة الولاد ولا زوجة ولا اب يدفع عن نفسه مفرقا  
وان لا يجلب لنفسه مفعما وان لا يكون بينه وبين المشهود عليه عداوة  
دينوية كما سياتي مفصلا وفي الجرم عزيا الى البدائع وشرائطها لزوما  
هو شرط لتخليها وما هو شرط لا دايمها فالاول ثلاثة العقل وقت العمل  
والبصر فلا يصح تحملها من مجنون وصبي لا يعقل واعمي وان يكون التمهيد  
المشهود بنفسه لا بغيره الا في استثناء مخصوص صفة فيصح التحمل فيها بالشام  
ولا يستلزم التحمل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت  
التحمل صبيعا قلا او عبدا او كافرا او فاسقا لم يبلغ الصبي والعبد

واسلم

واسلم الكافر وكتاب الفاسق وشهدوا عند القاضي تقبل واما شرائط اذا افادته  
انواع منها ما يرجع الى الشاهد ومنها ما يرجع الى نفس الشهادة ومنها ما يرجع  
الى مكانها ومنها ما يرجع الى المشهود به فما يرجع الى الشاهد البلوغ والحرية  
والبصر والبصيرة والنطق والعدالة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لا جواز  
وان لا يكون محدودا في ظرف وان لا يجبر الشاهد الى نفسه مفعما ولا يرفع  
عن نفسه مفعما فلا تقبل شهادة الفرع لاصله والاصل الفرع واحد الزوجه  
للأخر وان لا يكون خصما فلا تقبل شهادته الوصي لليتيم والوكيل لوكله وان يكون  
عالمًا بالمشهور به وقت الاداء اذ اكره فلا يجوز اعتماده على خطئه من عين  
تذكر عنده خلافا لما وما يحضر بعضها فالاسلام ان كان المشهور عليه  
مسلم او الذكورة بالشهادة بالحدود والنقصا ص وقد مر الدعوى فيها كان من  
حقوقا لعباد ومواقعتها للدعوى فيما يستلزم فيها فان خالفها لم تقبل  
الا اذا وقف المدعي عند مكانه وقبيل الرجعة في الشهادة على سبب الضرر  
يكن سكران الامور مسافة والاصالة في الشهادة بالحدود والنقصا ص وقد مر  
حضور الاصل في الشهادة على الشهادة وما يرجع الى الشهادة لفظ الشهادة  
والعدد في شهادة بما يطلع عليه الرجال والتقاء الشاهدين وما يرجع الى  
مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهور قد علم من الشرائط الخا  
**وكما انما العظماء** **اشهد** فلوا في غيره كاعلم ونحوه **وحكمها وجوب الحكم على القاضي من جهة**  
**بعد الترتيب** يعني اقتضاه **فلا يمنع** القاضي من الحكم لها بعد وجود شرائطها  
**الشر** تركه الفرض وهو قضاؤه بها **واستحقاقها** لان الناسق يستحق على الذهب  
**وعقد** لا تركا به ما لا يجوز شرعا **وكفران** **لغيره** **الوجوب** اي ان لم يقنعوا بغيره  
النفا عليه بعد توقيف شرائطه قال العلامة الكافي في رسالته المسماة  
بسيب القضاء على المغاة فان قلت فليجيب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوى  
عنه قيام اليتم عليها على سبيل الفرض قلت نعم يجب عليه فورا حتى فوخر الحكم  
بلا عذر عمدا قالوا انه يكثر هكذا اطلعه وقبيله ابن الملك في شرح الجمع بما ادلى  
يره واحيا وهذا هو الظاهر وفي شرح الكثر للزبيدي ان النفا واجب عليه  
بعد ظهور عدالتها حتى لو امتنع بانه ويستحق الغزل ويعزر والله اعلم  
**وتجب** اداء الشهادة على الشاهد **بطلب** من المدعي لو كان ذلك في حق العبد  
ينجم كما لها لقوله تعالى ولا تكموا الشهادة فمن يكتمها فانه اثم قلبه فبي  
لحي عن الآثام فيكون امره بصدقه حيث كان له هذا واحدا هو اكره من الامر  
باد ايها اذا استر الاثم الى ربي من الاعضاء وهو الالة التي وقع بها ادائها  
لما عرف ان اسناد العفرا الى محمل قوي من الاسناد الى كذا فتقوله ابصرته يعني  
اكد من قولهم ابصرت والكماتان هو عقد القلب على ترك الاداء باللسان  
كما ذكره الرازي في احكام القرآن واستدرك في المصداق بهذه الآية على فرضها

صحة  
لا يقبل



بالاجماع ان لم يوجد له اي دليل الشاهد اما اذا وجد من يقوم بالتحقيق  
فلا واعلم انه انما يلزم اذا وجدنا بشرط المول طلب المدعي فيما كان من  
حقوق العباد وحقيقة كان ذلك الطلب او حكما او مائلا حكما ليرحل من عنده  
سماحة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بلا طلب  
كما في فتح القدير لكونه طامعا لاداءه حكما يجب الاداء **بلا طلب** لو كانت الشهادة  
**في حقوق الله تعالى كعقوبة امة وطلاق امرأة حرة** كانت او امانة قال في القصة  
اجاب الشيخ في شهود وشهود بالحكمة الغليظة بعد ما احزوا سماعهم خمسة  
ايام من غير عرض ايضا لا تقبل ان كانوا عالمين بانها يعليشان عيش الارواح  
ثم نقل عن علا الحامي والخطيب والاعمال في ذلك الامة السماعي بشهود ولا يستعمل  
اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل ان كانوا عالمين بعليشهم عيش  
الارواح وكثير من المسامحة اجابوا ذلك في مجلس هذا وان كانوا خيروهم بعد  
يقبل مات عن امرأة وورثته فشهدوا الشهود ان كان اقرارهم بها حال  
صحته ولم يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل ان كانت هذه المرأة مع هذا  
الرجل وسكتوا لانهم فسقوا الى احزما فيها وفي البرازية اذا طلب المدعي الشاهد  
لاداء الشهادة فاحذر بلا عذر ظاهر ثم ادعى لا تقبل وفي فتح القدير عن شيخ الاسلام  
في صورة الاطلاق اذا تاخر لغير عذر وظاهر ثم ادعى لا تقبل لتمكن التهمة  
وقد يكون الاستحلاب الاجرة ولا يخفى ان هذا التعليل يغير الشك وعقوبة  
ان كان بجنايات الوجه ان تقبل ويجعل على الوجه الشرعي قال شيخنا عبد الله  
في شرح الوهابية وعندي ان الوجه كما قال شيخ الاسلام سيما وقد فسدت  
دعوى من حال الشهود والتوقف لقبض النقود والله اعلم والتالي ان يعلم  
ان القاضي يقبل سماعه فان علم انه لا يقبلها لم يلزمه في الجرح وشرح الوهابية  
وعندها الثالث ان يتعين عليه الاداء فان لم يتعين بان كانا جماعة فادى  
غيره ممن تقبل سماعه فقبلت لم ياتر بخلاف ما اذا ادعى غيره ولم يقبل  
فان لم يرد ممن يقبل ياتر بامتناعه وهذا اذا لم تكن شهادته اسرع في التوصل  
ان كان في الصلح جماعة تقبل سماعهم دونه وسعه ان يمتنع وان لم يكن ذلك  
لكن قوله مع شهادته اسرع وجب كذا في فتح القدير الرابع ان لا يخبره عدلان  
بطلان الشهود به فلو شهد عند الشاهد عدلان المدعي قبض دينه او ان الزوج  
طلقها ثلاثا وان المشتري اعق العبد وان الولي عفى عن القاتل لا يسمع ان لا يسمع  
بالدين والنكاح والقتل كما في الخلاصة وان لم يكن الخبر عدلا فليخبر الشهود  
بشهادته بالدين واخبر القاضي بخبر القضا وان شافا متعوا عن الشهادة  
في البرازية وان كان المخبر واحدا عدلا لا يسمع ترك الشهادة به وخامس ان لا يسمع  
الحاكم من يكون القاضي الذي طلب الشاهد لاداء عنده عدلا للمال والدين  
واجاب خلف بن ايوب في من له شهادة فرفعت اليها من غير عذر له ان يسمع

عما الاداء حتى يشهد عنده قاض عدل انتهى وجزم به في السراجية معللا بانه  
لا تقبل ويخرج انتهى السادس ان لا يقبل الشاهد على ان المقر حرقا فان  
علم بذلك لا يشهد فان قال المقر فرت حرقا وكان المقر سلطانا فحرقا  
المقر فرت حرقا منه ان وقف الشاهد على خوف لا يشهد فان لم يقف  
شهدوا واخبر القاضي ان المقر كان في يد عيون من اعوان السلطان كرا في البرازية  
السابع ان يكون موضع الشاهد قريبا من موضع القاضي فان كان بعيدا  
يجب لا يمكنه ان يفر الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه  
ذلك قالوا لا ياتر لانه يلحق الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا  
شهير ثم ان كان الشاهد مريضاً كبير لا يقدر على السمع الى محل الحاكم  
وليس له شيء للكلوب تركبه المدعي من عنده قالوا لا بأس به وتقبل سماعه  
لانه من باب الاكرام للشهود وفي الحديث اكرموا الشهود وان كان يقدر تركبه  
المدعي من عنده قالوا لا يقبل كما في شرح التلويح في القصة الشهادة في البرازية  
واخرج الى اداء سماعهم هل يلزم منهم كراء الدابة قال لا رواية فيه ولكن تمت  
من المسامحة انه يلزمهم انتهى وفي فتح القدير ولو وضع الشهود طعاما ما اكلوا  
ان كانا مهميا ومن قبل ذلك تقبل وان صغره لاجلهم لا تقبل عن محمد لا  
تقبل فيها وعن ابي يوسف تقبل فيها للعادة الجارية باطعام من محل محل  
الاشنان من يقدر عليه شاهدا او لا يوفيه ما تقدر من ان الاهدا اذا كان  
بلا شرط لم يقض حاجته عند الامير يجوز كذا قيل وفيه نظر فان الاداء فرض بخلاف  
الذهاب الى الامير لثبته في الجرح صاحب الملتقط جزم بالقول مطلقا وفي  
شرح المنظومة الوهابية للمع الفتوى على قول ابي يوسف والله اعلم **وسمعا**  
اي الشهادة **في الجرح** بقوله عليه الصلاة والسلام للذي شهد عنده لو  
سترته بثوبك لكان خيرا لك والمخاطب هزال والصمير في سترته لما عارض  
ادبه عنه كذا قيل وتقبب الاستدلال بذلك بان ما عارض بالزنا ولم يشهد  
عليه احد وانما هو هزال انما عارض عليه بالاقرار فلما قال النبي صلى الله عليه  
وسلم في الامر سعة وفي الحديث من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والاخرة في قوله  
ابراشدة الى ان عذر جابر اقامة الحسنة لما فيه من ازالة الفساد وتقبل فكان  
حسادا لا يراى رصنه قوله تعالى لا اله الا الله لا تشيع الناحية في الذين اسروا  
مقصود السامع هداية قاعها لا سماعها وتكفي لاجلها كذا في حاشية الكافي ولا  
ايتم المبرور كتما لها الامانة في حقوق العباد ويبلغ قوله تعالى ولا ياتي بالشهاد اذ اما  
لا الحضور لما مدعيها ورد قول من قال اوصا في البرية بان العبرة للمع اللفظ  
فتح القدير فان قلت كيف صححك القول بتخصيص عام الكتاب بهذه الاخبار  
وهي اخبار احاد وايضا شرط التخصيص عن كذا المقارنة ومن اين ثبت



كذلك قلت هذه الاخبار الواردة في طلب السهر بلغت مبلغا لا يحيط بها عن حجة  
السهر لتقدم متوقفا بقوله الامه لها فصح التحصيل لها ادهي مستند الاجماع  
على تخيير الشاهد في الحدود وثبتت الاجماع دليل بثبوت الخصم واما المقارنة  
فانما هي بشرط التحصيل في نفس الامر وهذا التحصيل الذي ادعيه هذه النسخ  
بذلك بل هو دفع المعارضة بما التفتاه في النفاذ في كتاب تحرير الاصول من ان  
الجمع بين العام والخاص اذا انفارضا بان يحمل على تخصيصه به فاذا وجب حمل  
على ذلك فثبت الحكم من ان كان مقارنا وانما ليست محصاة اول كما اذا  
رجحنا في النفاذ من المحكوم على المبيع ثبتت صحتهما فنحن حكمنا بان المبيع كان  
على المحرم فنفسح حكم الوجوب ترجيح المحرم وان لم يعلم تقدمه بعلمنا رجحنا  
**وتقول الشاهد في السرة اخذ لاسقة** احيانا الحق المسروق منه ولا يقول سرق  
محافظة على السر ولا انه لو ظهرت السرقة لوجب القطع والضمان ان الاجماع  
القطع فلا يحصل احياء حقه وزغاية البيان ان قوله احد اولى من سرق  
وعلى هذا فيحمل قول القدر وري وجب ان يقول احد على معنى ثبت لا الوجوب  
المصطلح عليه عند الفقهاء وحكي الخبر الذي في التفسير ان هارون الرشيد  
سماح مع جماعة من الفقهاء وبينهم ابو يوسف فادعى رجل على اخيه ان  
ماله من بيته فاقربا اخذ فسال الفقهاء فاقربا قطع يده فقال ابو يوسف  
لا سلامه لم يتر بالسرقه وانما اقربا اخذ فادعى المدعي انه سرق فاقربا قطع  
بقطع يده وخالفهم ابو يوسف فقالوا له لم قال لانه لما اقربا بالامر  
ثبت الضمان عليه وسقط القطع فلا يقبل اقربا بعده بما يسقط الضمان  
عنده فنجبر النبي **ونصا بها اي السهانة** **للزنا اربعة رجال** لقوله تعالى  
والذاني ياتين الفاحشة من ذنبيكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم  
تقالي ثم لم يأتوا باربعة شهداء ولفظ اربعة نص في العدد والذكر والكتابة  
الجرم فلا عمن النيابة فان قلت انكم لا تقولون بالمفهوم من اين انكم عدد  
حيث الاقل فاجاب الذي لم يرد بالاجماع فان قلت المعارضة كائنة بين  
هذه وبين قوله فاستشهدوا واستشهدوا الاية قلت لجيب عنه بانها  
وتلك ما يقع والتوقيع لما منع فاميدت العتق العلق بالزنا يقع بشهادة رجلين  
وان احد يجب المولي ويستخلف المولي اذا اتكره للعتق وفيه خلاف ذكره في الحاشية  
وذكر القضاء للخصم **ونصا بها لبقية الحدود والفرد والسلامة** **فذكر**  
فدخلت المتن من هذا وهو ما لا بد من ذكره فان سهرانة السهانة  
مقبولة كما ذكره في الخلاصة من الفاظ التكبير وكأنه كما ذكره يستحتمل ذكره في  
قتله اذا اصر على كفره فصا ركا لسهانة بالحدود والقصاص قال ولما  
من نبيه عليه وقبده في البئر لانه بالرجل ما اذا كان المشهور عليه بالحدود  
امراة فانها تقبل سهرانة رجل وامراة تين باسلامهما ومن ثم قبحه بغيره

قل والله اعلم **ورده مسلم** فانه لا بد من شهادة رجلين فلا تقبل سهرانة  
النساء كما ذكره في العناية من السير والظاهر ان اصحاب المتن انما يصرحوا  
بها التماسا بذكره القدر لدخولها تحتها لكن النسخ بها اولى والله اعلم  
**رجلان** الحديث الزهري رضي الله عنه مضت السنة من لدن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والخليفين من بعده ان لاسهانة للنساء في الحدود وكان  
ينها سهرته بوليته لقيامها مقام سهرانة الرجال فلا تقبل فيما يندري بالسهرات  
كناية العداية وفي البحر معزيا الى خزانة الاكل لوقفي بسهرانة رجل وامراة  
في الحدود وانقصاص وهو يراه اولايه ثم رفع الى اخره قضاه انتهى وفي نوو الخ  
رجل قال ان شربت الخمر لم لو كجر مشهور رجل وامراة ان انه شرب الخمر عتق  
العبد ولا يحد لان هذه سهرانة لا يحال لها في الحدود ولو قال ان سرق من  
فلان شيئا فليطع قيا س ما كرهنا ينبغي ان يضمن المال ويعتق العبد ولا يقطع  
انتهى وعند المسيليين في الحاشية الى ابو يوسف وفي خزانة الاكل في مسيلة  
السرة اضمنه ولا اعتقه عن محمد كذا في البحر **نصا بها للولادة واستهلال**  
**النصي للصلاة عليه والبراءة وعيوب النساء** **لا يطلع عليه الرجل امراة**  
الحديث سهرانة السهانة فيهما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع على بالان  
واللام يراونه الجنس فيتناول الاقل وهو الواحد وهو حجة على السافني في  
استراط الاربع ثم حكمها في الولادة تقدم شرحه في باب ثبوت النسب وفي  
البكارة تقدم شرحه في باب العنين وقيد بقوله للصلاة لانها لا تقبل في حق  
الارث عندنا في حبيقة لانه مما لا يطلع عليه الرجال واما في حق الصلاة فتقبل  
سهادة اتفاقا لانها من امور الدين وعندهما تقبل في حق الارث ايضا ونقولها  
قال السافني واحمد وهو ارجح كذا في فتح القدير واسا بقوله فيما لا يطلع  
عليه رجل الى ان الرجل لو شهد لا تقبل سهرانة وهو محمول على ما اذا قال  
نعمت النظر ما اذا شهد بالولادة وقال فاجا نقا فانفق نظري عليها لا تقبل  
سهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط وفي السراج الوهاج واعلم ان الشيخ ذكر  
ثلاثة اشياء مخرج سهرانة امراة واحدة وهذا التحصيل صحيح في حق البكارة  
لا في حق الولادة والعيوب فانها اذا استهدت المظا بكرة يوجب العنين ثم  
يفرق بينهما بعد لانها تابت بمويرة وهو ان البكارة اصل فكذا في رد  
البيع اذا استرها بشرط البكارة فان قلت انها تثبت بالبيع انها  
بكر لينضم تكوله الى قولهن والعيب يثبت بقولهم بخلاف البيع واما الولادة  
والعيوب فان سهرانة رجل واحد تقبل ايضا فيما بان قال فاجا نقا فانفق  
نظري اليها وقال بعض مشايخنا تقبل سهرانة ايضا وان قال تعذر  
النظر اليها فان قلت لم تثبت العيب بقولهن لانها خلاف البيع انها بكرة  
بل يرد الحاربة فكيف يكون تخليف البائع نتيجة لثبوت العيب وثبوت



العيب انما هو مثبت للرد لا للتخلف قلت معناه العيب بيبث يقولون  
في حق سماع الدعوى وحق التخلف حتى انهم لم يقلوا ان العيب ليس للمتردد  
ولاية التخلف انتهى وفي خزانة الاكل ولا تقبل شهادته الكافرة والمملوك  
واما تقبل شهادته لحرمة المسلم كذا في البحر ونصا **بالمعبر** اي لغير الحدود  
والنقصان وما لا يطلع عليه الرجال **من الحقوق سوا كذا الحق ما لا يخرج**  
**اي غير المال كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية واستهلال صبي للارث**  
**والعتاق والنسب اعلان او رجل الامارات** وقال ايضا في تقبل شهادته النساء  
مع الرجال الا في الموال وتوا بعدا كالاجل وسرط الخيال لان الاصل عدم قبول  
شهادته من نقصان العقل وقصور الولاية واقتلال الضبط ولكن في الموال  
ضرورة باعتبار كثرة وجودها وقلة خطرهما فيقتصر عليها وبه قال مالك  
ولهم ولنا ما روي ان عمر وعلي رضي الله عنهما اجازا شهادته النساء مع الرجال  
في النكاح والفرقة والاصل قبول شهادته من لوجود ما يبيح عليه اهلية الشهادته  
وهو المشاهدة والضبط والاداء وما يفرض له من قلة الضبط فهو مجبور  
بضم الاخرى اليها هكذا ذكر العيني في الركن شعا للحرية ولم يذكر الجواب عن  
قوله لنقصان العقل وقصور الولاية والجواب عن الاول كذا في العنايه انه لا نقصان  
في عقلهن فيما هو مناط التكليف ويكفي ذلك ان النفس الانسانية تتأرجح مرات  
الاولى مستعدا للعقل ويسمى العقل الحيواني وهو حاصل لجميع المراتب  
الانسان من مبداء فطرته والناثية ان يحصل اليه درجات باستعمال الخواص  
في الجزليات فينتهي بالانساب الفكرية بالتفكر ويسمى العقل بالملكة وهو  
مناط التكليف والثالثة ان يحصل النظريات المفروغ عنها متى ساء من غير  
اقتضار الى اكتساب ويسمى العقل بالالف والرافعة هو ان يستحضرها  
ويثبت اليها مشاهدة ويسمى العقل المستفاد وليس فيها هو مناط  
التكليف منها وهو العقل بالملكة فيمن نقصان بمشاهدة حاله من  
تحصيل البدليات باستعمال الخواص في الجزليات وبالنسبة ان ثبت فانه  
لو كان في ذلك نقصان لكان تكليفه دون تكليف الرجال في الاركان وليس  
كذلك وقراء عليه الصلاة والسلام فافضات عقل المراد به العقل باللفظ  
ايضا كما هو في **الاي** في كل ما تقدم **لفظ اسهد** بصيغة المضارع ولا  
يقوم غيره مقامه قال في المصباح جري على السنة الامة سلفها وظلها  
في اداء الشهادة اسهد مقتصر من عليه دون غيره من الالفاظ الدالة على  
تحقيق الشيء اعلم وانفق وهو موافق لالفاظ الكتاب والسنة ايضا  
ذكا لاجماع على تعيين هذه اللفظة دون غيرها ولا يخلو عن معنى  
التعبد بالمرئيات غيره ولعل السر فيه ان الشهادة اسم من الشهادات

وهي

وهي الاطلاق على الشيء عينا فاستقرط في ادا ما يبيح عن المشاهدة  
واختصت بي يترك على ذلك وهو ما استق من اللفظ وهو اسهد بلفظ  
المضارع ولا يجوز شهادته لان الماضي موضوع للاخبار عما وقع فوقف  
اي فيها معنى من الزمان فلو قال اسهدت اخبرنا عن الماضي  
فتكون عن خبر به في الحال وعليه قوله تعالى في حكاية عن اولاد يعقوب  
عليهم الصلاة والسلام وما شهدنا الا بما علمنا لانهم شهدوا عن ايمانهم  
او لا يبرقته حين قالوا ان ابنك سرق فلما القهم اعتذروا عن انفسهم  
بالهم لاصنع لهم في ذلك فقالوا وما شهدنا عنك سابقا بقولنا ان ابنك  
سرق الا بما عايناه من اخراج الصواع من رحله والمضارع موضوع  
للاخبار في الحال فاذا قال اسهد فقل خبر في الحال وعليه قوله تعالى  
قالوا اسهدنا انك لرسول الله اي نحن الا ان ساهرون بذلك وايضا قد  
استعمل اسهد في القسم نحو اسهدنا بالله لقد كان كذا اي قسم تضمن لفظ  
اسهد معنى المشاهدة والقسم والاخبار في الحال فكان الشاهد قال القسم  
بالله لقد اطلعت على ذلك وانا الان اخبر به وهذا المعنى مفتوح في غيره  
من الالفاظ فلذا اقتصر عليه احتياطا واثباتا على ما تقرر وقوله اسهدنا  
لا اله الا الله تقدي بنفسه لانه معني اعلم انتم وقد اذناه لا بد من  
لغتها في شهادته النساء ايضا وهو المعتمد خلافا للحرقيين لانهم يجعلونها  
من باب الاخبار لا الشهادة والصحيح الاول لانها شهادة يشترط لها  
الحرية ومجلس القاضي كذا في الهداية وغيرها فتبطل اي الشهادة والعدل  
وهي ترجاره عن ما يفتقره حرمانا في ربه وفي الذخيرة احسن ما قيل  
تفسير العرب ان يكون مجتنب للكذب ولا يكون مصرا على الصواب ويكون  
صلاحه اكثر من فساده وصوابه اكثر من خطايه وفي التبايع العدل  
من لم يطعن عليه في بطن ولا فرج اي لا يقال انه ياكل الربا والمنسوب  
وما شبه ذلك ولا يقال انه زان فان موضع الطعن البطن والفرج دليلا  
توايح فاذا سلم عنها وعن توابعها كان عدلا لا كذب من جهة الطعن  
في البطن لانه يخرج منه كذا في المصباح **الوجه** اي لوجوب القضاء على  
**تقريبها** **فاسق** **مقد** تقاضوه اعلم ان صاحب الترتيب صاحب الهداية  
وفي شرائط العدالة كلف الشهادة بتسوية بينهما وليس كذلك لان لفظ الشهادة  
شروط وجوب القضاء على القاضي كانه كراه وبه صح صدر الشريعة وصاحب  
المدارج ولهذا قال في الهداية لو قضى القاضي بشهادة الفاسق مع عذرنا  
زاد في فتح القدير وكان القاضي عاصيا **لا ان يسمع منه** اي من القضاة بشهادة الفاسق



الامام الاعظم بان قال مستتابه لا تقض سبها في الناسق فلا اي خلافت  
القضا حينئذ سبها في الناسق لما تقدم من ان القضايات كانت بالزمان والكان  
والحادثة على مثال القضا بالاقوال الصغينة اذا منع السلطان القضا  
منها فان القضا لا يقضى بها وعن ابي يوسف ان الناسق اذا كان وجهها في  
الناسك ليس في السلطان والمصلحة وغيرهم تقبل سبها دته لانه لا يستاجر  
سبها في الزور لو جاهدته ويمتنع عن الكذب لمروته والاوصح لان هذا  
تعليل في مقابلة النص فلا يقبل كذا في فتح القدير قلت فعلى هذا فذكر  
يقبل والا فلا وما ذكره في القنية من قوله ساروب الخمر يستحي ويرتدع  
اذ اجر فللقاضي ان يقبل سبها دته ان كان ذا حرة وتحرى في مقالته  
فوجبه صادقا انتهى بحول على ما عاين في يوسف كما صرح به بخلاف غيره  
والله اعلم ومن اي الشهادة لو كانت **على حاصره** اي السأهر في قتل  
سبها دته **الى انفسه** اي اسارة السأهر هذا **ثلاثة مواضع اعني الخصم**  
**والشهود** لو كان عينا اضواء الزمان وان كانت السبها دة **على غائب**  
**ميت فلا بد** في قول الشهادة **من تشبه الى جده** بان يقال محمد بن عبد الله  
ابن احمد فلا يكتفي **كراسه واسم ابيه وصناعته** الا اذا كان يعرف بها اي بالقبيلة  
**لا بحالته** بان لا يكون له في بلدة شريك له في تلك الصناعة وان ذكر اسمه  
واسم ابيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في محلة رجل اخر بهذا الاسم وهذا  
المعرفة يكتفي وان كان اخر مثله لا يكتفي وفي شرط ذكر المجر اختلان **لأن**  
**القاضي بلاه كذا المجر** لانه وقع في فصل مجتهد فيه كذا في العمادية  
وذكر في الهداية ان ذكر القبيلة وذكر القدر بمقولة المجر في التعريف  
ولو قال فلان بن فلان انتهى لم يجز حتى يبين في الحق الخاصة  
لان التعريف لا يتم بالنسبة الى قوم لا يجمعون وفيل الفرقان بنيت بنسبته  
والا وحينئذ خاصة وفيل السمرقندي والبخاري عامة والنسبة الى السك  
الصغيرة خاصة والى المحلة الكبيرة عامة وذكر الى اكرم رحمه الله في اول  
شروطه ان المدينة والقرية والكلوة ليست بسبب التعريف ولا في المجر  
بالاضافة اليها وان دامت وقتنا وى قاض خان ايضا ان كان الرجل  
باسم واسم ابيه وجده ويحتاج الى اللعب وان كان التعريف لا يعمل الا بذكر  
اللعب بان كان يشترك في المصروف وغيره في الاسم والنسب كما في احمد بن محمد بن  
فهد لا يقع التعريف لان في المصروف يشترك غيره في ذلك قلت فالحاصل  
ان الاعتبار هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك كذا في الفصول العباد  
ايضا **ولا يسأل القاضي عن شاهد بلا طعن من الخصم** بل يقتصر على ظاهر العدل  
في السلم ولا يسأل ولا يفتحص ان الشاهد عدل اولاد الم بطعن في  
الخصم واد طعن سأل القاضي عنه في السرور في العلانية **لا بد**

فانه يسأل في السرور في العلانية فيها بالاجماع طعن الخصم او لا لا يمكن  
لاستقامتهما في شرط الاستقصا فيها **وعند ما يسأل في العلانية** اي في كل الحق  
**سر او علنا** وان لم يطعن الخصم لان بناء القاضي على المحنة وهي شهادة العدل **به يفتي**  
في هذا الزمان كذا في الهداية ومحل السؤال على قولهما عند جمل القاضي بما لهم  
ولذلك في الملتظ القاضي اذا عزم الشهادة ويخرج وعدالة لا يسأل عنهم انتهى  
كذا في الجرد **كفي في التركية** قول التركي له **هو عدل في الاصح** ليعرف الحرية بالدار كذا  
في الهداية وفي الجرد كذا عن السراجية والقوي على انه يسأل في السرور في التركية  
التركية في العلانية في ما شاكيا يمدح التركي فلا يجوز ان يفتي وفي البرازية  
ويستفي ان يعدل قطعاً ولا يقول هم عدول عندي لاخبار الثقات ولو قال  
لا علم منهم الا حينا فخر قليل في الاصح انتهى **والشهود من الخصم الذي لم يرجع**  
**اليه في التعديل لم يصح** اي تركية المدعي عليه الشاهد بقوله هو عدل غير  
مقبولة لان في زعم المدعي وشهوده ان الخصم كاذب في الكار سطل في اصرار  
فلا يصح معدلاً وموضع السبلة اذا قال هم عدول الا أنهم اخطاوا وانسوا  
اما اذا اذوا صدقوا او هم عدول صدقه فقد اعترف بالحق كذا في الهداية  
اطلقة في اكثر وقتها هنا بما اذا كان لم يرجع اليه في التعديل صح قوله كما صرح  
به في البرازية وشمل قوله الخصم المدعي والمدعي عليه وان كان المراد من كلامهم  
المدعي عليه وهو المظاهر فعدم صحته من المدعي بالا وفي كعدي ان الشاهد نفسه  
واما جرح الشاهد نفسه فقبول لما في البرازية وقول الشاهد انه ليس  
بعدل اقرار بقسمه جاز عليه تكن ينبغي له ان لا يفعل انتهى وظاهر ما في الجرد  
الظهيرية كما في الجرد ياتى بذلك حيث كان صادقا في سبها دته لما فيه من  
ابطال حق المدعي اطلقة فمثل ما ادرك المدعي عليه قبل الشهادة او بعد  
كما في البرازية وفي الجرد عزى الى المحيط البرهان من دفع الدعوى معزى  
الى الامم وجندي اذا قال المدعي عليه بعد الشهادة لي دفع لا يكون تقديلا  
للسهود لمواز ان يكون الطعن في الشاهد انتهى قلت بخلاف قول المدعي عليه  
في جواب دعوى الوكيل بالمدعي دفعت الى الموكل او ابراني فانه يكون اقرا بالالكال  
فيومر يا لدفع الى الوكيل انتهى وفي جواهر القناوي رجل ادعي على اخر فاداه شهد على  
ذاك والخصم لا يصدق الشهود والتس من القاضي ان يحلف الشهود فان القاضي  
لا يلتفت الى قوله ولا يحلف الشهود وذكر في الكتاب له ادعي رجل انه شاهد له  
في حادثة كذا وانكر الشاهد سبها دة لا يحلنه القاضي لانه متى احتج الى التخليق  
عسيان يشهد ولو شهد لا يقبل وكل شهادة يحتاج الى التخليق حتى يشهد  
وحتي يطعن قلب القاضي بسبها دة فهو غير مسموع انتهى وفي الجرد معزى  
الى تهديب القلا شفي وفي ما شاكيا انقضت التركية لغلبة الفسق فصار  
الفقاة كما اختار ابن ابي ربي استخلاف الشهود لغلبة الظن قلت ولا يطعن بها



في الحقيقة كالحلاصة والبرازية من انه لا يمين على الشاهد لانه على ظهور  
عدالة الكلام عند خفاها خصوصا في ما تناه لان الشاهد مجهول الحال  
وكذا المزي غالبا والمجهول لا يعرف المجهول انتهى وفي الصيرفة فوضه الى القاضي  
فان رآه جازوا الله اعلم **وقوله** اي الخضم وهو المدعي عليه **صدقا او هم عدول**  
**صدقه اعتراف بالحق** نقوله مبتدأ اعتراف خبره فيجمل القاضي عليه بذلك  
بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يرد عليه حيث لم يلزمه شي لانهم مع قولهم  
عدول يجوز منهم اللبث والخطا فلا يلزم من كونه عدولا ان يكون كلامه  
صوابا كذا في شرح الدرر والغرر وفي البحر بعد ان نقل ذلك عنه المصنف  
قال وفي شرح ادب القاضي للصدر الشهيد انه يكون مقرا بقوله صدقوا  
فيما شهدوا به علي بقوله هم عدول ايضا شهدوا به انتهى **وله** اي الشاهد  
**ان يشهد بما سمع او رآه في مثل البيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل**  
**وان لم يشهد عليه** لانه علم ما هو الواجب بنفسه وهو الشرط وقوله كالبيع  
مثال لما قلناه ان عقده بايجاب وقوله كان من المسحوق وان بالتعاطي فهو من  
المراسات واختلفوا هل يشهد بالبيع او بالاختار الاعطا تكونه بيعا حكيا لا  
حقيقيا ذكره الزيلعي لكن المراد الثاني انه يجوز كل منهما لانه يتعين الشهادة  
بالتعاطي في البرازية وفي بيع التعاطي يشهدون بالاختار والعطا ولو شهدوا بالبيع  
جازا فتم ولا بد من بيانه الثمن في الشهادة على السبلان الحكم بالشرا بثمن مجهول  
لا يصح كما في البرازية واسرار بقوله وان لم يشهد عليه اي انه لا يشترط ان يعلم  
المقر بالشاهد بالاولي فلو خفي الشاهد وستر نفسه ويرى حيدا المقر ويضمه  
والمقر لا يعلم وسعه ان يشهد وهكذا يفعل بالنظرة كذا في خلاصة الاكل والافرار  
يصح ايضا ان يكون مثالا لما اما لو شهد من السموات فظاهرا ما كونه من الرضا  
خبا كذا في لما في البرازية من كتاب الافرار كتبنا باجابه اقرار يمين يدي  
المشهور فخلا على اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وان لا يكون اقرارا فلا  
يخلو الشهادة بانه اقرارا وقال القاضي الشافعي ان كتب مصدر موصوفا وعلم  
الشاهد حاله الشهادة على اقراره كالواقر كذا وان لم يقل اشهدوا علي به وعلم  
هذا ان كتب للفاييب على وجه الرسالة اما بعد ذلك على كذا يكون اقرارا لان الشاهد  
من الغاييب كما لخطا به من الحاضر فيكون متكلم والعامة على خلافه لان الكتابة  
قد يكون للمتجربة وفي حق المخبر يشترط ان يكون محتويا مصدر او ان لم يكن الى  
الفاييب الثاني كتب وقرا عند المشهور لخصم ان يشهدوا به وان لم يقل اشهدوا  
علي الثالث ان يقرأ هذا عندهم غيره فيقول ان كتب اشهدوا علي به السليم  
ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا علي بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا  
فلا وذكر القاضي ادعى عليه مالا فخرج خطا وقال انه خط المدعي عليه بهلا  
فانظر ان يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين مساهمة ظاهرة على انهما

خط كاتب واحد لا حكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يميز بين علي ان يقول هذا خطي  
وانا حورته تكن ليس علي هذا المال ونعمه لا يجب كراهتنا الا في نكاح الباطنة  
والصراف والسمسار انتهى وقد اتي سراج الدين الهراية بخلاف ما ذكرنا  
من الصحيح عن قاضي خان فلم يقول عليه وانما يقول على هذا الصحيح لان  
قاضي خان من اجل من يعتمد على تصحيحهما والله اعلم والنكاح لا يكون الا  
قولا ولذا الراد على التزوج فتشدها بالمهاز وجته تقبل كما في الخلاصة والاجازة  
كالبيع ينفق بالقول وبالتعاطي والوقف قول ولا يشترط بيان الواقع  
على ما ذكره وفي وقف البرازية وشرطه لقبولها في كتاب السها وان على  
الصحيح وفي الجرد اشهد بالبيع فان كان المبيع في يد غير البائع فلا بد من ان  
يشهد بملك البائع بخلاف ما اذا كان في يد واما السها فبالاجازة فلا يشترط  
ان يشهد وان العين المرجوة ملك المور والفرق ان اجازة الغاصب القسري  
صحيحة بلا ادان المالك ويستحق الاجرة كذا في دعوى البرازية وكذا في السها ف  
بالسرا والعقبس وكذا المصيبة مع القبض لا يحتاجان الى السها فبالملك للبائع  
والواهب كذا في الصغير والحاصل المخراد اشهدوا بالشر المدعيه فلا بد من  
الشهادة بملك المدعي او البائع او يراي البائع او ان البائع سلمها للمشتري  
وفي السها فبالبيع لا بد من ذكر ملك البائع اذ به وهذا اذا شهدوا بالبيع  
على غير البائع فلو شهدوا به عليه لم يشترط شي منهما كما في مئة المفتي  
انتهى وفي جواهر الفتاوي عن محمد بن الحسن لا ينبغي للفتاوي ان يكتبوا الشهادة  
في الوثائق والاقرار لان عند اداء الشهادة يفيض المدعي عليه فيضوه انتهى  
**والاشهاد على شخص محجب** اي مستور عنه لم يره **بسم الله** اي من ذلك الشخص  
المستور لاحتمال ان يكون غيره اذا التفت تشبه التفت **الا ان يبين القابل**  
بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره فمجلس  
على المسلك ليس فيه مسك غيره فسمع اقراره الدخول ولم يره اذ حينئذ يحصل  
له العلم ان يبين للقاضي ان لا يفتله اذا حضر له وليس من ضروري جواز  
الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالتعاطي مع قبلي في بعض الحرائر  
كن ان اصرح به له لا تقتل كذا قاله ملا خسر **او يري شخصا** اي شخصه المقابلة  
**مع سها** **ان اثنين** بانها ثلاثة بنت فلان بن فلان قال الفقيه ابو الليث  
اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب وشهد عندها اثنان انها ثلاثة بنت فلانة  
ان فلان لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا رآه شخصها حال  
ما اقرت تخمينه يجوز ان يشهد على اقرارها بروية شخصها لاروية وجهها  
قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا حشرت عن وجهها فقالت انا ثلاثة بنت  
فلان بن فلان وقد وهبت لزوجي مهري فان الشهود لا يحتاجون الى  
شهادة عدلين انها ثلاثة بنت فلان بن فلان مادامت حية اذ يمكن



المشاهدان يشهدان بان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين  
المطابقة بنت فلان بن فلان كذا في العادة وفي البحر وبشرط في الشهادة  
بالاقرار روية المقر لما في شهادات البرازية وذكر الخصم ان رجل في بيت وصره  
ودخل عليه رجل وراه ثم خرج وحل على الباب وليس للميت مسلك  
غيره فسمع اقراره من الباب بلا روية وجه حله ان يشهد بما اقر في البيت  
رجل حيا فوما الرجل ثم سأل عنه من فاقروه هم يسعون كلاه ورويه  
وهو لا يراه جازت شهادتهم وان لم يروه ويسعون كلاه لا تحل لهم الشهادة  
انتهى وفي الجامع الصغير شرط روية وجه المرأة ولايت الى امام خاني اسرها بكن  
الوجه وامرهما بالخروج ويؤيد ذلك ما في العيون كذا في الخلاصة وفي جامع الفقهاء  
حسرت عن وجهها وقالت ان فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجي  
مهرى فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بشهادتها وقال قبله ولو اخبرنا هـ  
عدلان ان هذه المفقة فلانة بنت فلان يكني هذا للشهادة على المسمى  
والنسب عندهما وعليه الفتوى الا ترى انهما لو شهدا عند القاضي  
يفض بشهادتهما والقضا فوق الشهادة فتجوز الشهادة باخبارهما بالظن  
الاولي فان عرفنا باسمها وشهادتها عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا الخبير  
على شهادتهما كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهد عند القاضي  
عليها بالاسم والنسب والحق اصاله فيجوز ذلك وخافا ان يفتي بما حكم الحاكم  
فيضع ان يكون من قبيل المسموع بان كان بالتول ويصح ان يكون من  
المرييات ان كان فعلا وهذا بناء على ان فعل القاضي يكون حكما وهو الحق كما  
في البحر قال ومن نقل ان فعل القاضي حكم صاحب التجليس والتمتة  
والذخيرة وصرح به في بروع المحيط والامام شمس الائمة السرخسي وفي بروع  
قاضي خان وصرح به في الاصل قال اذا حضر الورثة الى القاضي فطلبوا الفتنة  
وبينهم وارث غائب او صغير طرأ تركته عتار قال ابو حنيفة لا تقسم  
بينهم باقرارهم حتى ينفرا بينة على الموت والورثة وقال ابو حنيفة لا  
اقسم بينهم باقرارهم حتى ينفرا بينة على الموت والورثة وقال ابو يوسف  
ومحمد اقسام ذلك باقرارهم حتى ينفرا بينة على الموت فابو حنيفة قال  
لا تقسم بينهم باقرارهم ولا اقبض على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي  
قضاة انتهى فما في الاصل قاطع للنسبة فتعين الرجوع الى الحق في فتح الغدير  
من كتاب النكاح انه ليس يحكم لا تنقاس شرطه قال وهو الارجح ووجهه  
انواعه البدرية والقاسمية فيكون القضا من قبيل المسموع لا غير لما انفص  
والقتل فلا يكونان الاسامرييات وهذا الظاهر كذا من قصر البيع والاقرار على  
المرييات وجعل الحكم من قبيل المفعول كالفصل والقتل فقد قصر فان الحكم من  
القاضي لا يبرأ من صفة مخصوصة كحلت والزمت ونحوها وان كان يحصل

بالفعل

بالفعل كما تقدم تقديره والله اعلم اعلم والتحقيق ما قررناه واذا كان من  
المحققين مسابقة قضاة لا يحكم عليه بالمال هذا هو الصحيح كما تقدم نقله  
عن الحاشية وان اقبض شيخ الاسلام سراج الدين قاري الهداية بخلافه  
ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه اي ما لم يقل له الشاهد اسأله على  
شهادتي لان الشهادة ليست موجبة بنفسها وانما قصد موجد بعد النقل الى  
مجلس القضا فيستقر فيها التحمل ولم يبرج فلا يجوز وكذا اذا سمعه يشهد  
غيره على شهادته لا يسمع له ان يشهد لانه لم يحمله وانما حمل غيره ولا يبر من  
قيلين اخرين لجوازها على شهادة غيره الاول ان يقبل التحميل فلا يشهد عليها  
فقال لا قبل فانه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل لافي الفتنة  
وينبغي ان يكون هذا على قول محمد من انه تركيل وللوكيل ان لا يقبل وانما على قولهما  
من انه تحميل فلا يقبل بالرد لان من حمل غيره شهادة لم يقبل بالرد الثاني ان  
لا يشاهد الاصل بعد التحميل عفا لما في الخلاصة لما في الجامع معزيا الى الجامع اكبر  
وحضر الاصلان ونحيا النزاع عن الشهادة مع النبي عند عامة الساج وقال  
وقال بعضهم لا يصح الاول اظهر انتهى فتبين بالشهادة عليها لان الشهادة  
بقضا القاضي صحيحة وان لم يشهد هما القاضي عليه تكن في الخلاصة خلافا بين  
ابو حنيفة وبين ابو يوسف فيها اذا سمعاه في غير مجلس القضا فحرف ابو حنيفة  
وهو الاقليس ومنعه ابو يوسف وهو الاحوط انتهى وجزم بالجواز في المعراج  
معللا بان القضا حجة ملزمة ومن سمع حجة حله ان يشهد بها انتهى كذا في البحر  
لكن واحد للتركية وترجمة السأله الرسالة اي المربي لان التركية من  
امور الدين فلا يشترط فيها الا العدالة حتى تجوز تركية العبد والمرأة  
والاعمى والمجرد في القذف الثابت لان خبرهم في الامور الدينية مقبول  
والاشان احوط لان فيه زيادة طمأنينة هذا كله في تركية السر واما تركية العلانية  
فلا يشترط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرمة والبصر وغيرهما  
سواء القضا الشهادة الشهادية بالاجماع لان معني الشهادة فيها اظهر وكذا  
تخص مجلس القضا كذا في الكافي وشروح ملاحضه وفي المتطورة الوهابية  
وشرحها ان قول الواحد العول مقبول في احد عشر مسألة الاولى التقويم  
لما ترك شخص لشخص شيئا وادعي ان قيمته مبلغ كذا فأنكر المدعي عليه ان  
يكون ذلك القدر يكفي في اثبات قيمة قول العول الواحد الثانية والثالثة  
الخروج والتعديل يقبل بينهما قول عدل واحد وهذا في تركية السر وقال  
محمد لا يبر من اثنين الرابعة فقدر ارشوا المثلث الخامسة المقترن العدل  
عسا لا يبر منها لقاضي لفته من الاختصاص وقال محمد لا يكفي فيه اقل من اثنين  
السابعة ادعي المسلم اليه جودة المدفوع وانكر المسلم ادعاهه يكن فيه  
قول العدل الواحد السابعة اذا احضر القاضي عولك با ذلك من الجور



بعد من المدة اطلقه مكتوبا به الثامنة الرسالة من القاضي الى المكي  
التاسعة يكتفي قول واحد في اثبات العيب الذي يختلف فيه الياض والمثري  
العاشرة الصوم برونه هلاله رمضان الحادية عشر اذا شهد عدل عند  
رجلين على موته وجعل وسعها اه يشهد على موته انتهى **والتركية للذي**  
**تكون بالامانة في دينه ولسانه ودينه وان صاحب نقطة هكنا وقتاوي**  
سراج الدين قاري الهادي وقد خذ العلامة شيخنا سلام ذلك من فتاوي  
الولائي وفي الجرح عزيا الي المنطق بضرائ عدل ثم اسلم قبلت شهداونه  
انتهى وفي السراجية الذي اذا سكر لا تقبل منها دته **ولا يشهد من يري خطه**  
**ولم يتركها في الحادثة كذا القاضي الراوي** لا يعلم بالخط ما لم يترك الواقعة  
والرواية وهذا كله قول ابي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا علمت  
مثل الشمس فاشهد بشرط ان يكون عالما ولا يقصم العلم برون تترك الواقعة  
ولان الخط ليس به الخط فلا يلزم حجة لانه يحتمل التزوير وكذا في الدولة بايديهم  
ينؤمن من التزوير بخلاف كتابة الشهادة لان الصك يكون في ايدي المضموم  
فلا يؤمن من التزوير وقال شمس الامية الحلواني ينبغي ان يقتضي بقول  
محمد وهكنا في الاحتباس كذا في الخلاصة وجزم في البرازية بانه يغني بقول محمد  
وفي الجرح عزيا الي المبتغي بالجمعة من وجد خطه وعرفه وشي الشهادة  
وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة وبه ما خذنا انتهى وفي السراج الوهاج وما قال  
ابن يوسف هو المعروف به وقال في التفرغ قولها هو الصحيح **ولا يشهد احد**  
**بالايمان به الا اجماع الا في السب** بان فلانا بن فلان او اخوه **والمراد** بان فلا تافد  
مات **والسراج** بان فلانا تزوج فلانة **والدخول** بان فلانا تزوج فلانة ودخلها  
**وبلاية القاضي** بان فلانا قد توفي المقضا من جهة فلان الامام **اصل الوقت**  
بان فلانا وقت هذه الصيغة مثلا واخبر بقوله اصل الوقت من شرائطه  
لان اصله هو الذي يشهد دون شرائطه فلا تقبل بينها بالتسامع وهو  
الصحيح كما في كثير من الكتب **وعا** اي اصل الوقت **كما تعلق به** **صحة** اي الوقت **وقوله**  
**عليه** في البرازية وفي الوقت الصحيح ايضا تقبل بالتسامع على اصله لا على  
شرائطه لانه ينبغي على الا عصار لشرائطه وكما يتعلق به صحة الوقت ويتوقف  
عليه فهو من اصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرائط وفي التفسير  
على انه لا تصح في الوقت الشهادة بالقبض مع واختار السرخسي حوازه على اصله  
لا على شرائطه بان يقولوا انه وقف على المسجد هكنا والمقبضة هكنا اما اذا لم يترك  
هكنا لا تقبل والمراد من الشرائط بان يقولوا ان قدرا من القلة فكنا امر  
يصرف القاضي الي كذا بعد بيان الجهة فلو ذكر هكنا لا تقبل انتهى وفي الفصل  
الحادية من العاشرة المختار ان لا تقبل الشهادة بالسهمزة على شرائط الوقت  
انتهى وفي المجتبى المختار ان تقبل على شرائط الوقت انتهى ولعمرك في المراج

وقوله

وقوله في فتح القدير بقوله وانت اذا عرفت قولهم في الاوقات التي انقطع شرفها  
ولم يبق لها شرايط ومصارف انه يسلك بها ما كانت عليه في دروس  
القضاة لم تقف على تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو معنى الشرف بالتسامع  
انتهى قلت وجوابه انه انما عمل بما كان في دروس الفقهاء عند الضرورة والمبني  
اعم كذا قال شيخنا رحمه الله تعالى وظاهر التفسير بما ذكر من الاشياء الستة  
كما وقع في عامة المنون بول على عدم قبولها به في غيرهما من الولا والفتن  
واختلعه الفخلاف في نقل الاختلاف في العتق فنقل الامام السرخسي عدم  
قبولها فيه اجماعا ونقل استاذنا الامام الحلواني انه على الاختلاف المنقول  
في الولا فنراي يوسف الجواز فيهما ومن ذلك المهر وظاهر التفسير انما لا تقبل  
فيه به ولكن في البرازية والعمادية وغيرهما ان فيه ورايين والاصح الجواز  
انتهى **قوله الشهادة بذلك** **اد الحيز** **وبما** بهذه الاشياء من يتيق الساهر به هكنا  
ذكره القدوري واقتصر عليه صاحب الكثر وقوله ان اخبر بول على ان نقطة  
الشهادة ليست بشرط في الكل اما الذي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظها  
وسرط في العناية لنقطة الشهادة على ما قالوا انتهى واسأروا لولن رحمه الله بقوله  
من يتيق به الى عدم اشتراطه عدد ودكوة في الخبر ولكن في الخلاصة في النكاح والنفق  
لم يدان بخبره عدلان بخلاف الموت قال وفي الموت مسيلة عجيبه في الميعاد  
الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا  
يجزى بذلك عدلا بمثله وان اسع منه حلاله ان يشهد علموته فيشهد هو مع  
ذلك الشاهد فنقتضي بشهادتهما انتهى وظاهر ما في شرح الكثر انه لا بد من خبر  
عدلين في الكل الا في الموت وصح في الظهيرية ان الموت كغيره وفي فتح القدير  
المختار الاكتفاء بالواحد في الموت والعدالة انما تشترط في الخبر في غير المتواتر  
اما المتواتر فلا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة كما في الخلاصة وفي النهاية  
ان الاكتفاء باخبار رجلين او رجل وامرأتين قول ابي يوسف ومحمد جميعا  
الله فاما على قول ابي حنيفة فلا تجوز الشهادة سالتهم يسبح ذلك من العامة  
حيث يقع في قلبه صفة الخبر انتهى واذا كان الرجل غريبا لا يبعد ان يشهد  
بشبهه حتى يلقي من اهل بيده رجلين عدلين فيشهدان عنه على ان يسميه  
قال الحضان وهو الصحيح كذا في البحر تنقلا عن خزانة المفتين **ومن في**  
**بره سوى شي رقيق يعبر عن نفسه** **ان تشهد به الله ان وقع في قلبك**  
**ذلك** لان البداية في الاستدراك به على الملك اذ هي مرجع الدلالة في الاسباب  
كلها فيلحقها وعن ابي يوسف انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه انه لما قالوا  
ويجوز ان يكون هذا تفسير الاطلاق محمد في الرواية قال المحقق انكالا  
في فتح القدير قال الصلح الشهيد وبه نأخذ فهو قولهم جميعا انتهى ومن  
مقتضاه بوقوعه في القلب والله اعلم فلوراي درة في تركنا سر وكتابا



في يد رجل هل لا يشهد بالملك الذي اليد وقد وقع في عبارة بعضهم لفظ الكيسر  
والمراد به كما في البحر نقلًا عما النهاية من يعبر عن نفسه سوا كان بالغًا أو  
بالثقل على الملك الذي اليد بشرط أن لا يجزئه عدلان بأنه غير فلو أخبره  
لم يجزئه الشهادة بالملك له كما في الخلاصة والبرزانية قال شيخنا في الجواب  
ظاهر أن قول المسموعين الذي يلي في تقدير أن المشاهدين أو شهود القاصي أن  
يشهد عند سماع أو معاينة بولم يقبله أن القاصي لا يجوز أن يحكم بسماع  
نفسه ولو تواتر عنده ولا بروية بنفسه في برائنات فهو إلا أن يحمل على  
ما قاله الورابي سيما في برائنات مفرده في يد غيره فإنه لا يترجم منه من  
غير أن يدعيه الأول فما في الفتاوى فيما إذا ادعاه المالك وما في المشرح فيما إذا لم  
يدعيه **وإدفع المشاهدين للقاصي أن يشهد به بالسماع أو معاينة البرزانية**  
شهادته وهذا هو الصحيح كما ذكره مسكين في شرحه لكنه استثنى الموت فالوقت  
تقبل ولو شمر للقاصي أنه أخبره من يثق به ومن ثم قلت **الأن في وقت الموت**  
**إذا قال له أخبرنا من يثق به على الأصح** في الخلاصة لو شهدا عند القاصي أن فلانا  
مات وقالوا أخبرنا بذلك من يثق به جازت شهادتهما هو الأصح والمخاض أيضًا  
جوز ذلك وفيه اختلاف المشايخ انتهى ومعنى التفسير للقاصي أنه شهد بالسماع  
أن يقول لا شهدنا لأننا سمعنا من الناس ما إذا أقالهم نعاين ذلك ولكنه استثنى  
عندنا جازت كذا في الخلاصة والبرزانية وفي البرزانية عاين المشاهدين أنه تتبع  
له أن يشهد بالملك والمنتاح شهدا أن فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا  
ولم يدرك البيت فشهدا دتما باطلة لأنها شهدا بملكه ثم بولينا سببه ولا ريب  
في يد المدعي انتهى والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **باب**  
في بيان أحكام من تقبل شهادته **ومن لا تقبل ما فرغ من بيان ما يسمع فيه**  
في بيان أحكام من تقبل شهادته **ومن لا تقبل ما فرغ من بيان ما يسمع فيه**  
الشهادة وما لا يسمع شرع في بيان من تسمع منه الشهادة ومن لا تسمع وقدم  
ذلك على هذا لأنه محال الشهادة والمحال شروط والمشرط مقدمه على  
المشروط يقال قبلت القول جملته على الصدق كما في الصباح والمراد من يجب  
قبول شهادته على القاصي ومن لا يجب لا من يصح قبولها ومن لا يصح لأن من جمل  
ما ذكره ممن لا يقبل القاصي ولو فقي بنبها دته مع خلاف العبد والصبي  
والزوجة والولد والأصل لكن في خزانة المفتين إذا احتضني بنبها دته  
والمحدود في القدر إذا قاب أو بنبها دته أحد الزوجين مع آخر لصاحبه  
أو بنبها دته الوالد لولده أو عكسه فقد جاز لا يجوز للثاني إبطاله وإن راي بطلانه  
استثنى فالمراد من عدم القول عدم حله كذا في البحر قلت قال العلامة يعقوب  
بأسنا في حاشيته لشرح الوقاية أعلم أن المصنف صاحب الهداية وتكميل من  
الشهادات في ذلك واحد وقال لا يقبل ولم يبين أنه لو قبل القاصي وحكم به هل  
يصح حكمه أم لا مع أنه يصح في بعضها دون بعض وأنا أبين ذلك وأفضله أن

الله تعالى في شهادته الأعمى لو قبل القاصي وحكم بها يصح حكمه لأنه مجتهد فيه حيث  
قال مالك تقبل شهادته مطلقا كما نصير وصرح بهذا في الكتب قوله ومملوك  
ومحدود فقد جاز لا يجوز للقاصي أن يقبل شهادته وحكم بها وإن حكم به  
لا يصح لأنه غير مجتهد فيه بخلاف شهادته المحدود فإنه لو قبل وحكم بها يصح  
لأنه مجتهد فيه قوله وعد وليسب الدنيا لأن العادات لا يدخل الدين حرام فمن  
أولئك الأيما من من القول عليه ولا يصح للقاصي قبول شهادته تعليم من يعاديه  
لأنه ليس بمجتهد فيه وكذا لا يصح قبول الشهادة للأصل والفرع لأنه ليس بمجتهد  
فيه أيضا بخلاف شهادة الزوج والعرس لأنه مجتهد فيه وفي المحيط وقيل شهادته  
لولد من الرضاع وقوله وسيد لعبد ومكانته إلى قوله شهادته الإحصار  
لا يصح للقاصي قبول هذه الشهادات لأنها ليست بمجتهديات فيها قوله  
ويحت بغير الردي لأنه فاسق والمراد من فعل الردي المكين من اللواطة  
كذا في شرح الهداية ويصح للقاصي قبول شهادته لأن للقاصي أن يقبل شهادة  
الفا سق لكونه مجتهدا فيه وكذا يصح قبول نائحة مغبية لما ذكر قوله ومن  
يلعب بالخيور والطينور أو يفتي للناس لأنه فاسق ولو قبل القاصي وحكم  
به يصح لما ذكر قوله يرتكب ما يحديه أو يدخل إلى قوله أو تقوته الصلاة بها  
لأن ذلك فسق فترديه الشهادة ولو قبل القاصي وحكم به صح لما ذكر قوله  
أو يبول على الطريق أو ياكل فيه لأن فيه ترك المروة فينتهم بارتكاب المذب  
كما في جميع الكتب والظاهر أنه لا يصح للقاصي قبول شهادته لأنه لم يقبل  
خلاد حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصح حوا بكونه فسقا حتى يدخل في  
حكمه قوله أو يظهر بسب السلف لظهور فسقه كذا في الكتب فيصح للقاصي قبول  
شهادته هذا آخر التفصيل وعدنا بذكره لكنه مبني على كون قول الشافعي  
أو مالك أو مثلهما معتبرا أو كون المحل مجتهدا فيه بسببه وهو محل كلام انتهى لكن  
في بعض ذلك مخالفة لما تقدم عن خزانة المفتين والله أعلم **قبيل** أي  
الشهادة من أهل الأهوال لأن فسقهم من حيث الاعتقاد وما وقع فيه الاتزينة  
وصاركن يشرب الخمر أو ياكل معزوك التسمية عامدا مستحبا لذلك بخلاف  
الفسق من حيث النفاق وأهل الأهوال على ما ذكر في الكتب الكلامية أهل  
القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقدا أهل السنة وهم الجبرية  
والقدرية والروافض والخوارج والمعتلة والمسيحية وكل منهم أتباع عشر  
فرقة فصا والشيعة وسبعين والهوى مقصور مصدر هو بنية من باب  
نقب إذا اجتبه وعلقت به ثم أطلق على ميل النفس واختلافها نحو السني  
ثم استعمل ميل من قوم نيقال استعلاهوه وهو من أهل الأهوال واليه  
المحدود المستخرجين السماء والأرض والجمع أهوية أطلقه هنا و  
الكثر وقدره في الذخيرة بهو إلا يكتفي به صاحبه وزاد في السراج الوهاج



انه لا يكون ما هبنا ويكون عدلا في تقاطيعه من الصحيح انتهى قال مولانا في جبره  
وليس هذا العبد في ظاهر الرواية فان الحاكم الشهيد في الكافي قال ابو حنيفة  
وان ابي لم يسلح شهادة اصحاب الا هو اشارة الى ان اصحاب محمد صلى الله عليه  
وسلم قد اختلفوا واختلفوا في شهادة بعضهم على بعض كانت جائرة فليس بين  
اصحاب الا هو من الاختلاف اشدهما كان بينهم من القتال انتهى وفي التقرير  
ان من اوجب الكفاية فالأكثر على عدم قبوله انتهى وفي المحيط البرهاني وهو  
الصحيح وما ذكره الاصل محمول عليه كذا في البحر **الخطابية** هم علامة  
الرافق بل يمتنعون الى الخائب فيفتقدون جوان الشهادة لكل من حلف  
عندهم انه محقق ويقولون المسلم لا يحلف كذا باقتيل يرون الشهادة ليس  
واجبة فتتمثل الشبهة في سببها دهم وفي التقرير يلحق صاحب الالهام فلا تقبل  
شهادته واماروايته والمختار والذهب عدم قبولها لا نعم يحتاجون الى  
الحاجة فيحتاجون الى المقول والذهب على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بخلاف الشهادة انتهى وفي السراج الوهاج قال في الاملا وقد اندرسوا هلكا  
ولم يبق لذهابهم ذكر انتهى يعني الخطابية وتقبل شهادة **الذي على** لانه  
عليه الصلاة والسلام اجاز شهادته المضاري بعضهم على بعض ولان من  
اهل الولاية على نفسه واولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على حسب  
والعنف من حيث الاعتقاد غير ما نفع لانه يجنب ما يفتقد محرم دينه  
والكذب محظور والاديان وقد يقول مثله لانه لا تقبل على مسلم لانية ولم يجعل  
الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **وان اختلفا** كالمودع النصاري قد  
بالذي لان المرو لا شهادته لانه لا ولاية له واختلفوا في شهادته مروت  
على مثله والاصح عدم قبولها بحال كذا في المحيط البرهاني نقله شيخنا  
تجوه وتقبل شهادة **الذي على المستامن** كما تقبل شهادة المسلم عليه لان  
الذي اعلا حاله لكونه من اهل دارنا ولذا يقبل المسلم بالذي لا يقبل  
بالمستامن **لا يقبل عكسه** وهو شهادة المستامن على الذي يقصر ولايته  
عليه لكونه ادني حاله **وتقبل الشهادة منه** اي من المستامن **على**  
اي على مستامن اخر **مع اتحاد الدارين** اي اذا كانوا من اهل دار واحدة  
فان كانوا من اهل دارين كالمروم والترك لا تقبل وعلى هذا الارث ان اختلف  
الدارين يقطع الولاية وينع التوارث بينها بخلاف الذين هم من اهل  
دارنا وتقبل من **عند سب الدين** فان العداوة الدينية تولد على قوة  
دينه وعدالته بخلاف العداوة الدنيوية فالها حرام فمن ارتكبها الا يوم من  
من المقول عليه وتقبل من **مرتكب صغيرة ان احبب** **الكلية** وكلها وقد  
اشار هنا الى العدالة فالأصل وجوب قبول الشهادة وهي الاستقامة  
وهي بالسلام واعتدال العقول معارضة هو بصفه ويصده وليس كالمها

حد يدرك مراه ويتنقن لتبرها بادناه كيلا تفصح الحقوق ويربحان جهة الدين  
والعقل على الهوا والشهوة واحسن ما قيل فيه ما عن ابي يوسف ان العبد  
ان يكون محتسبا عن الديار غير مصر عن الصغار وان يكون مروتة ظاهر  
قد مرها بقوت لها وفي الخاتمة العاسق اذا تاب لا تقبل شهادته مالم يضمن  
عليه من مان تظهر التوبة ثم بعضهم قدروه بستة اشهر وبعضهم قدروا  
بستة والصحيح ان ذلك مفوض الى ابي القاسم والمعدل انتهى وفي الخلاصة  
ولو كان عدلا وليشهد بغيره ثم تاب فشهد تقبل من غير معة انتهى  
وتقبل الشهادة **من اقل** كبير لا يجتن لان العدالة لا تحتل بترك الحثان  
لكونه ستة عندنا اطلقة هنا يتعالم في الترو وفيه قاضي خان بان يترك  
كرهه على نفسه اما اذا تركه بغير عذر لم تقبل وقيد في الهداية بان لا يتركه  
استحقاقا بالدين اما اذا تركه استحقاقا لم تقبل لانه لم يبق عدلا وكما  
تقبل شهادته فصح امامته كذا في فتح القدير فان قلت ما مقدار وقت  
الحثان قلت لم يقدر له الامام وقتا معلوما لعدم ورود النص فيه  
وقدروا المتأخرون واختلفوا في ذلك والمختار الاول وقته سبع واخوه  
اشي عشر كذا في الخلاصة من باب اليمين والطلاق وهو ستة للرجال  
مكرمة للنساء اذ جماع المحتومة الذكالي الخواني كان النساء يجتن  
فيمن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي التوازل  
ان ابن عباس لا يجيز بيعة الاقل ولا شهادته وعلمنا ان الرافق كل  
وبيعة وتقبل شهادته ان كان لعذر والا لا تقبل وبه فاختار في البحر  
وتقبل شهادة **حفي** لان عمر يقبل شهادة علقمة الحفي ولانه قطع منه عضو  
ظلم انصار كن قطعت يده ظلم او كذا الا قطع تقبل شهادته اذا كان عدلا  
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في سرقة ثم كان بعد  
ذلك يشهد فتقبل شهادته كذا في السراج الوهاج فقلا عن شرح ابن  
اليعقوب وتقبل شهادة **ولد الزنا** لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد  
ككفرهما اطلقة فتقبل ما اذا شهد بالزنا او بغيره خلافا لما لا في الاول  
وتقبل شهادة **حفي** والمادة المشكل وهو امرأة في الشهادة كما في السراج  
الوهاج وتقبل شهادة **عقيق لعققة** **وعكسه** وهو شهادة معق لعققة  
لانه لا تمة وقد قبل شرح شهادة قنبر لعلي رضي الله عنه وكان عقيقه  
بفتح القاف والبا واما قنبر بضم القاف فهو جد سيبويه ذكره الذهبي  
في مستبه الاسماء والافساب كذا في البحر فتدنا بعد التهمة لان العقيق  
لو كان متهما لم تقبل لمن اعنته ولذا قال في الخلاصة ولو شهد العبد  
ان بعد العقيق على ان الثمن كذا عند اختلاف البايح والمشتري لا تقبل  
انتهى لانها يجز ان لا تشهدا نقما يا ثبات العقيق لانه لو لا شهادتهما لما



وضم البيع المتقضي لا يطل العتق قلت ولا يبارضه ما في الخلاصة مشربا  
الي العيون لو اشتري غلامين واعتقهما مشربا مولاهما على البيع انة  
قد استوفى الثمن جازت شهادتهما انتهى لانها لا يجوز ان يها نقدا ولا يوفى  
مقرما وشهادتهما باءن البيع ابرا المشتري من الثمن كسها دتمها بالايضا لان  
الحائبة تقبل شهادته **لا حية وحمه ومن عدم رضا عا او مصاهرة** لا تقدم  
الثقة لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا بسوطة لبعضهم في مال بعض  
وفي المحيط البرهاني وهذا الجواب لا يشكك فيما اذا شهد لاجنه والاب  
ميت اما يشكك فيما اذا شهد لاجنه والاب حي وينبغي ان لا تقبل شهادته  
لان منافع الاملاك بين اجنه وابيه متصلة وكان شهد لابيه وللجواب  
ان شهادة الانسان لابيه انما لا تقبل لان منافع الاملاك بين اجنه  
الاب والابن متصلة وكانت الشهادة للاب شهادته لنفسه فلم تقبل  
واما شهادته لاجنه فليست لنفسه اصل المتباين الاملاك انتهى **وي**  
القيمة امتدت الخصومة سنتين ومع المدعي اخ وابن عم يخاضعان له  
مع المدعي عليه فم شهد له في هذه الخصومات بعد هذه الخصومات  
لا تقبل شهادتهما انتهى قلت وفي البحر بعد ان نقل ما ذكرناه عن القيمة  
قال في خزانة الاكل الفتاوي اذا اتخا صم الشهود والمدعي عليه تقبل ان  
كانوا عدولا انتهى قال وينبغي حمله على ما اذا المرء يساعد المدعي في الخصومة  
او لم يساعد المدعي في الخصومة او لم يكتر ذلك منهم توفيقا انتهى ونقل  
في السراجية ما يوافق خزانة الفتاوي حيث قال اذا اتخا جرافقه شهد  
احدهما على الآخر تقبل ان كان عدلا انتهى **وتقبل الشهادة من كافر على عبد**  
**كافر مولاه مسلم او حر كافر موكله مسلم** يعني شهادة الكافر على عبد كافر مولاه  
مسلم على وكيل كافر موكله مسلم **لا عكسه** اي لا يجوز شهادة الكافر على عبد  
كافر مولاه مسلم وعلى وكيل مسلم موكله كافر لان مسلم اذا كان له عبد كافر  
اذن له بالبيع والشرا فشهد عليه شاهدان كافرين بشرا اربع جازت شهادتهما  
عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات امر على الكافر قصدا ولزم منه الحكم على  
المولى المسلم جنما وان كان المولى كافرا والعبد المادون مسلم لا تقبل  
الشهادة الكافر عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات امر على الكافر قصدا ولزم منه  
الحكم على المولى المسلم جنما وان كان المولى كافرا والعبد المادون مسلم لا تقبل  
شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات امر على المسلم قصدا  
ولو ان مسلما وكل كافرا بشرا اربع فشهد على الوكيل شاهدان كافرين بشرا  
اربع جازت شهادتهما عليه لانها قامت لاثبات امر على الكافر ولو ان كافرا  
دكل مسلما فبشرا اربع فشهد على الوكيل شاهدان كافرين بشرا اربع لا تقبل  
شهادتهما عليه لانها شهادة كافر قامت لاثبات حق على المسلم قصدا كذا في شرح

والعنف للاخسر ودعاه الى شرح المسموعك لتتخلص الجامع الكبير وتقبل على  
**دعي من اوصيته مسلم ان لم يكن عليه دين المسلم** ذكر في البحر نقلا عن المحيط وتقبل  
عن الرواجية فضرنا بيان شهدا على نصراني بقطع يدا وقصاص ممراسم المشهود  
عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات انتهى وفي  
تلخيص الجامع للصدر سليمان نصراني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين  
نصرانيين عليه بمائة وسلم ونصراني بمائة قال لثلاث له والباقي بينهما والشركة  
لا تمنع لهما باقراره بخلاف الاقرار لو شته واجبي نظيره اقرار اجبي في مرضه فافر  
لورثته وعن ابي يوسف النصف لهما للاستقوا ولو كان المقر نصرانيا فالنصف  
له والباقي لهما ويقدم المسلم وكذا لو كان شهودا المسلمين مسلمين وشاهدا  
نصرانيا او مسلما استقرى النصراني مات عن ايتين واسلم احدهما  
فاقام مسلم شاهدين نصرانيين بدعوته وقتلته تركته بين عليهما يوحده من  
نصيب غير المسلم لعدم الحجة عليه كاقاراه ولو اقام مسلم دينين ودعي مثلها  
يقدم المسلم وعن ابي يوسف ليس في بيان قال محمد هو قوله الاخير وعلي  
هذا لو كان احيلا ودعي عينا في يده وعنه بها المسلم وفرق بتعلقه بالحل انتهى  
وفي الجمع لو اشتري دمي دارا من مسلم وادعاه دمي او مسلم بشهادة دينين  
يتبهما في حقه ورداها انتهى وفي الفتاوى الدينية لا تقبل شهادته كافر على مسلم  
الا ضرورة او تبعا فالاول اثبات تركيل كافر كافر بكافرين بكل حق له بالكرامة  
على خصم كافر فتعدي الى خصم مسلم اخر وكذا شهادتهما على عبد كافر دينين  
ومولاه مسلم وكذا شهادتهما على وكيل كافر موكله مسلم وهذا بخلاف  
العكس في المسيحيين تكون شهادته على المسلم قصدا وفيما سبق ضمنا  
والثاني في مسيحيين في الايهنا شهدا ان النصراني ابن الميت فادعي على  
مسلم بحق وعما هه في شهادته الجامع قلت ملاذكرة في الفتاوى من قبل شهادته  
الكافر على المسلم في العتق والرصاية استحسان والقياس عدم القبول  
والعمل على الاستحسان الا في مسائل للبيت هه منها ولهذا جزم به صاحب  
الفتاوى وجه الاستحسان كما ذكره ملاخسر وان المسلمين لا يحضرون  
موت المضاري والرصاية تكون عند الموت غالبا وسبب بكون اللب  
النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلو لم تقبل شهادة المضاري على  
المسلم في اثبات الايه الذي بناوه على الموت والسبب الذي بناوه على  
النكاح ادى الى صناع الحقوق المتعلقة بالايضا تقبلت ضرورة لا قبل  
شهادة القاطنة للضرورة انتهى **وتقبل شهادة الرجال** والمواد بهم عمال  
السلطان عمه عامة المسالخ لان نفس العمل ليس بعنق **الا اذا كانوا**  
**اعوانا على الظلم** فلا تقبل شهادتهم ذكر في البحر وغيره وقيل العامل  
يكون وجيها في الناس وامرؤ لا يجازي في كلامه تقبل شهادته كما نقل



هذه في يوسف في الفاسق لانه لو جاهدته لا يفتد على الكذب كذا في الهداية يعني  
ويكون عونا على الظلم كما في العتاة وقيل اراد بالعمال الذين يعملون ويواجهون أنفسهم  
للعمل لان من الناس من ردها اهل الصناعات الخسيسة فافتردها السبل  
لاظهار حالهم وكيف لا يسبهم اطيبت كسب وينبغي تقييدها بقول به بالانكسار  
فلك الحرة لا يفتد به جان تكون حرة اباه واجداده والا فلا مودة له اذا  
كانت حرة دينة فلا شهادة له لما عرف في حر العتاة وكذا ينبغي تقييد  
القبول بان لا يفتد الكذب والخلف في الوعد وذكر الصدر الشهيد  
ان شهادة الرييس لا تقبل وكذا الجاني والصراف الذي يجمع عنده الدراهم  
وياخذها طوعا لا تقبل والمراد بالرييس ريس القرية وهو المسمى ببلدنا  
شيخ البلد ومثله المرفون في الركب والعرفاء في جميع الاصناف وصغار الجاهل  
في بلادنا لانهم كلهم اعوان على الظلم كذا في فتح القدير وفي السراجية معربا الى القبيح  
ابو الليث ان كان العامل مثل عبد بن عبد العزيز فشهاده جائزة وان كان  
مثل بن زيد بن معاوية فلا انتهى وفي المنظومة الوهابية وسرجه امير كبير  
ادعي شهاده عماله ودواينه ونوابه ورعاياه لا تقبل الشهادة المزارع  
لرب الارض انتهى وفي اجازات البرزخية لا تقبل شهادة الدلال ومخبر قضاة  
المهدر والكل المصعله والتمسك انتهى **تقبل الشهادة من الاعمي مطلقا**  
لان الادب يقتضي التمييز بالاشارة بين المشهور والمجهول عليه ولا يميز  
الاعمي الا بالصفة فيجوز عليه التلقين من الخصم او النعمة تشبه النعمة وربما  
يشترك غيره في الاسم والنسب وكان فيه شبهة فلا بد من الاشارة وانه ينبغي  
فيه فلا يقبل ودخل تحت قوله مطلقا الاعمي وقت الشهادة قبل التحمل او بعده وما اذا  
عمي بعد الاداء قبل القضا لان المراد بعدم قبولها عدم القضا لهما لان قيام اهليتها  
بشرط وقت القضا الصيرور بها حجة عنده وصار كما اذا اخرج من اوجن او حلق  
بخلات موت الشاهد وعيسته لان الاهلية بالموت قد انتهت وبالعينة  
ما بطلت كذا في المعارية ودخل تحتها ما كان طريقه السماع خلافا لما في برسن  
كما في فتح القدير ولزفر وهو مروي عن الامام كما في المشرح واختاره في الخلاصة  
وعزاه الى النصاب جازما به من غير حكاية خلافا و اشار المولى الى عدم  
قبول شهادة الاخرى بالاولى سواء كانت بالاشارة او بالكتابة وتمامه  
ينظر في شرح المنظومة لابن وهبان **ولا تقبل من مرد** اد الشهادة  
من باب الولاية والولاية له على احد فلا تقبل شهادته ولا على الكافر **ومر**  
**وصي** اد الولاية لهما على أنفسهما في غيرهما او لطلقة تشمل القن والكتابة  
والمدبر وام الولد في الخلاصة ومعتق البعض كما كتب في من سعيته  
لا تقبل شهادته كما في البرزخية والمدبر بعد موت مولاه اذا لم يجز من  
في من سعيته كما كتب عند خرمديون عندهما كما في جبايات الحج  
والكافي

والكافي وكذا لا تقبل شهادة المجنون وفي المحيط ومن بين ساعة ويصيق ساعة  
شهادة في حال الصحة تقبل شهادته لان ذلك بمنزلة الاعمال لا يمنع قبول  
الشهادة وقد روي بعض مشايخنا جونه بيوم او يومين حتى لو ما روي من  
حتى لو روي يوما او يومين فمما فاق شهادته جائزة في حال الصحة  
انفق كذا في البحر وكذا لا تقبل شهادة العقل قال في البحر وفي المحيط قال محمد  
في رجل عمي صوام قوام معقل يحشي عليه ان يلقن فياخذ به قال هذا  
اشرف من الفاسق في الشهادة وعن ابي يوسف اجيز شهادة المعقل  
ولا اجيز تغديله لان التقدير يحتاج فيه الى الراي والله يبرر المعقل  
لا يستقصي في ذلك انتهى **الا ان يتحمل** اي المملوك المحشي **في الرد** يرجع الى المملوك  
**وتقبل البلوغ في الصبي** لانها اهل التحمل لان التحمل بالمساهدة والسمع  
ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وبما لا يتأتى ان ذلك وهما اهل عند الاداء  
واشار الى ان الكافر اذا التحمل على مسلم ثم اسلم فاداهما تقبل كما في فتح  
القدير واطلقة تشمل ما اذا لم يودها الا بعد الاهلية او اذا قبلها  
فردت ثم زالت العلة فاداهما ثانيا ولذا قال في الخلاصة ومضى  
ردت شهادته الشاهد لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة  
لا تقبل الا في اربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي اذا شهدا  
فردت ثم زال المانع فشهدوا في تلك الحادثة فالحق تقبل انتهى فيجوز  
هذا لا تقبل شهادته الزوج والاجير والمعقل والمتهم والفاسق بعد  
ردها وارخال احد الزوجين مع الاربعة كما في فتح القدير سهو ولا  
بد من حكم القاضي بردها فقه كما في البحر وفي السراجية اذا طعن  
المدعي عليه في الشهادة بهتم عيبه فعلى المدعي اقامة البيينة على  
حريته ولو قال هما محروران في القذف فعلى الطاعن اقامة البيينة  
انتهى قلت وانما عدلت عن قول اكثر وقوله غيره الصغير الى قول  
والتمييز لان مطلق الصغير ليس باهل التحمل الشهادة كما لا يخفى اذ  
التحمل بالضبط يكون كما صرحوا به وهو انما يحصل بالتمييز اذ قبله لا  
ضبط له ويرى على هذا ما قال القاضي في فضوله نقلا عن فخر الاسلام  
من ان الصبي في اول حاله كالمجنون يعني اذا كان عديم العقل والتمييز  
ولما كان عقله مفقودا لمعتوه العاقل سواء في كل الاحكام وتمامه ينظر في  
وفي التلويح ان الصبي في اول حاله عديم العقل فالحق به المجنون وفي  
الاخر ناقص العقل فالحق به المعتوه فلا يمنع صحة القول والفعل والله  
اعلم وفي فتح القدير ان اهلية التحمل تكون بالمساهدة والضبط انتهى  
**ومعدود في قذف وان تاب** اي لا تقبل شهادته لقوله تعالى ولا تقبلوا  
لهم شهادة ابدا ولا من تمام الحد فتكونه مانعا فينتهي بعد التوبة كاصل



تلك في الحادي القديسي وتقبل شهادة النساء وحدهن في القتل الحرام  
بحكم الروية كيلا يهدر الدم انتهى وهو معارض لما في البزارية فيجب ان  
يشبه له عند الفتوى والله اعلم **والزوجة زوجها وهو اي الزوج**  
**الحادي** للزوجة وانما لم تقبل شهادته احد سببا للاخر الحديث وهو قوله  
عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة الولد والدة ولا المرأة لزوجها  
ولا الزوج لامرأته ولا العبد لنسيه ولا المولى لعبد ولا الاجير لمن  
استأجره ولا ان النافع بين هؤلاء منفصلة ولهذا لا يجوز اداء  
بعض الزكاة الي بعض فتكون شهادة لنفسه من وجه فلا تقبل **ولو كان**  
**شهادة الزوج في عدة من ثلاث** قال في القينة شهيدت امرأته او  
لطلقت فقبل منه ومثلا بعد انقضاء العدة شح طلقها فلا يسمي في  
العدة لا يجوز شهادته لها ولا شهادتها له انتهى وفي فتاوي القاص  
ولو شهد لامرأته فلم يرد الحاكم شهادته حتى طلقها بائنا وانقضت غزتها  
اودي عن ابي شجاع رحمه الله تعالى ان القاصي ينفذ شهادته انتهى  
وما في البزارية من قوله ان الزوج لو تخلفها حال نكاحها فباينها وتهد  
لها تقبل بحول علي ما بعد انقضاء عدتها وقد صرح بنوقسه  
بذلك في موضع اخر راجعه اعلم وفي الخاتمة لو شهد الرجل لامرأته  
بحق ثم تزوجها بطلت شهادته وبما تقدم ربه علم ان الزوجية انما  
تنتهي منها وقت انقضاء الوقت الادا ولا وقت الخجل **والفرع لاصله**  
فقبل شهادته لاييه وجده وجرده وان علا سوا كان جده لاييه  
اولاه **وبالعكس** ومرسمة اة الاصل لفرعه الحديث المتقدم ولا ان  
النافع بين الاولاد والابا ومنفصلة ولهذا لا يجوز اداء الزكاة  
اليهم فتكون شهادته لنفسه من وجه اطلق الفرع فقبل الفرع من  
وجه فلا تقبل شهادته ولد الملا عن لاصوله او هوله لفرعه لثبوت  
من وجه برئيل صحة دعوته منه وعدمها من غيره وتقدم منالته  
ورضع الزكاة فيه فاحكام البتة ثابتة له الا الارث والنفقة من  
الطرفين كولد لها هو ولو باع احد التومين وقد ولد في ملكه  
واعتقه المستيري فشهد لبايعه فقبل فان ادعى الباقي ببتت نفسها  
واشتقت البيع والعقود والقضا ويرد ما فنض او مثله ان هلك  
للاستناد كتحويل الفضد وان كان الفضاضا في طرف او نفس  
فارسه عليه دون العاقلة وتما في تلخيص الجامع من باب  
شهادة وولد الملا عنه كذا في البحر فقبل بالشهادة لهم لان الشهادة  
على اصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الجرد على ابنه لاسن ابنه  
فانها لا تقبل لوجود المانع من الشهادة وفي المحيط قال محمد جل

تلك في الحدود وفي غيره لان الرد للفسق وقد اتفق بالتوبة والاستساق في الية ينصرف  
اليما يليه وهو قوله تعالى واولئك هم الفاسقون وهو استساق قطع بمعنى كس  
في الهداية وقد تحدى الكمال الوجة انه متصل وقدره في القيلج باه المعنى اولى  
الذين يرمون بمحكون عليهم بالفسق الا الثانيين ولما رجح الاستساق في الكل في  
استساق اربعين فدل على اقتضاه وهو قوله من قبل ان تقدر واعليم ذاته لو عاد  
الي الاجنار عني قوله لهم عذاب عظيم لم يبق له قابلية لان التوبة تسقطه مطلقا  
فقايدته سقوط الحد وتما في فتح القدير في البحر معزيا الي المدايع كل فاسق قاب  
من فسقه قبلت توبته وشهادته الا اثنين الحدود في قدس والمعروف بالذنب لان  
صار معروفا بالذنب واشتهر به لا يعرف صدقه من توبته بخلاف الفاسق اذا  
تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل انتهى وفي الخاتمة المروق بالعدالة  
اذا شهد بفسق عا اي يوسف انه لا تقبل شهادته ابدا لانه لا يترك توبته وروي  
القينة ابو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير القول اذا شهد بفسق  
بم تاب جازت شهادته انتهى وفي القينة عن الثوري من والمالك في حادثة لا يجوز  
لحاكم احزان يقبله في تلك الحادثة وان اعتقده عدلا انتهى ولا يستقط عدلته  
حتى يضرب تمام الحد وعبار المختصر تشير اليه وهو صريح في المبسوط كما في البحر  
لان الحدود من ضرب الحادي تماما لان ما دونه يكون تقديرا غير مسقط لها الا ان  
**يحد في القذف** فليس تقبل شهادته وان كان محدودا في القذف لان المكاف  
شهادة فلا زوها من تمام الحد وبلاسلام حدث له شهادته اخري قال  
في الكافي فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلي المسلمين ضرور وعلمه في  
الغناية قيد بالكاف لان العبد اذا حد القذف ثم عتق حيث ترد شهادته  
كذا ذكره الزيلعي في شرح الكتر وانما قيد بقوله علم انه سارق لانه لو اقام بينه  
على اقرا والمقدون بالزنا لا يشترط ان يكون اربعة لما في فتح القدير من باب  
حد القذف فان شهد رجلان او رجل وامرأتان على اقرا والمقدون بالزنا فادرا  
الحديث القاذ لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاشرة الخ قلنا اذا اقام عليه  
لغير حد على اقرا بالزنا فاقود شهادته كما لا يخفى **ومسجون في حادثة السجن**  
يعني اذا حدث بين اهل السجن حادثة في السجن واراد بعضهم ان يشهد  
في تلك الحادثة لم تقبل لكنهم متهمين كذا في الجامع الكبير وفي البزارية  
وشهادة اهل السجن فيما يقع بينهم فيه لا تقبل وكذا شهادة العبيان فيما  
يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع بينهم في الجماعات لا تقبل  
وان مست الحاجة اليه لان العدل لا يحضر السجن والبايع لا يحضر  
مبالغة العبيان والرجال عند النساء والشرع شرع لذلك طريق اخر ومن  
الامتناع عن حضور الملاعبة عما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء  
عن الجماعات ما اذا لم يمشوا لان التقصير مضاف اليهم لا الى الشجر انتهى



شهد لابن ابنه فانه لا تقبل لوجود ما في من المشهور له ولا على الله  
تقبل لانه دين شهد عليه لم يصير جارا لولده بل يصير جارا لغيره حكم  
الحاكم بشهادته فحينئذ يصير جارا بموجب الشهادة والسبي لا يمتنع موجب  
لنفسه انتهى كذا ذكره في الجرح قال وهذا التقليل ينفذ ان الكلام  
في شهادة الحب على اقرا رابنه بان ما ولدته زوجة ابنه لا في الاموال  
والاول في الاموال انتهى قلت وفي شرح النظم الوهباني لشيخ الاسلام  
عبد البر بن السجدة ذكر ان شهادة الانسان لابن ابنه على ابنه مقبولة  
وعزاه الى قاض خان واطلقه ولم يقدر بحق دون حق والله اعلم  
ولعل وجه القول ان اقدمه على الشهادة على ولد له وهو اعلم  
من ابن ابنه دليل على صدقه فتستفي التهمة التي ردت لاجلها الشهادة  
والله اعلم وفي مجمع الفتاوى ويجوز شهادة الرجل لامرأته وجوز  
ولزوج ابنته لامرأة ابنه قاض خان ويجوز شهادة رب الدين لمدينه  
بما هو من جنس دينه ولو شهد لمدينه بعد موته بما لم تقبل شهادته  
لان الدين لا يتعلق بمال المديون في حياته ويتعلق بعد وفاته كذا  
في شهادات قاض خان لاشهادته **سيدر لغيره** لما رويناه سوا ذلك على  
العبد بين او لم يكن ولا شهادة السيد ايضا لاجل مكانه ولا شهادة  
**المسلم لشركه** **بما هو من شركته** لانه شهادة لنفسه من وجه ولو شهد  
له فيما ليس من شركته تقبل لان نقل التهمة لاشهادته **لا جرح الخاص**  
**المتاخر** لما تقدم في الحديث قالوا والمراد بالاجبر في الحديث التمسك  
بالخاص الذي بعد صراحة اعتاده ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو  
معنى قوله عليه الصلاة والسلام لاشهادته للتاخر باهل البيت واصول  
الفتوى السؤال والمراد من يكون يتبع المقوم كالحادم والاجير والتابع  
لانهم بمنزلة المسائل يطلب معاشهم منهم وهو من القنوع لاشهادته  
وقيل المراد به الاجبر من الشهادة لانه اجبر خاص فيسبغ الاجر على  
مستأفقه فاذا شهد له في هذه الاجازة يكون كانه شهد له باجره كذا  
في تبیین اكثر واحد اعلم ولا تقبل شهادته **مخنت بعد الردى**  
والمخنت هو الذي يشبهه بالنساء ويوقى لانه فاسق وامر الذي  
في كلامه لين وفي اعتقاده تكسر خلقه ولم يستسئ من الانفال  
الردية فهو عدل معقول المشاهدة كذا في الدرر والهداية وفي الجرح  
عن فتح الباري من ابواب الامانة المخنت يكسر النوى وفتحها فان  
كان الاول فهو معنى التكسر في اعضائه المسلمين في كلامه فشبها بالنساء  
وان كان الثاني فهو الذي يعمل به لواطه انتهى ولا شهادة **مخنت**  
لارتكاب المحرم لنبه عليه الصلاة والسلام عن الصوتين المحميتين

الناجحة والمحمية اي صوت الناجحة والمحمية ووصف الصوت بصعقة  
صاحبه اطلقة فمثل ما اذا كانت تقضي لنفسها اولئنا سر لان رفع الصوت  
حرام وفي حقه بخلاف الرجل ولا تقبل شهادته **ناجحة في محبة غيرها**  
لارتكاب المحرم طعنا في المال فتقبل شهادة الناجحة في محبتها وفي القاموس  
ناج الرجل كي واستسكن غيره ولا شهادة **عروبة الدنسا** العادة  
لاجلها حرام ان ارتكبها لا يوم من من التقول عليه فذكر يكرهها دينونة للآخرين  
عما اذا كانت دينية فاطلا لا تمنع لانها قد لا يكون دينية وعادته ولا في  
العادة قد تكون واجبة بان راي منه متكررا شرعا ولم يفته بخصيه  
بدليل فنقل شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الرئيسية  
ومثال العداوة الدينية كما في الجرح ان يشهد المذوف على القاذف  
والمنطرح عليه الطريق على الغاطح والمقتول عليه على القاتل والمجروح على  
الجراح والزوج على امراته بالزنا ذكره ابن وهبان ثم قال وفي خزانة  
التبيين والعدو من يفرج لحرمة ويجوز لعمره وقيل يوقى بالعرف انتهى  
وفي خزانة الزوج هناك نظر فقد صرحوا بقول شهادته عليها بالزنا الا  
اذا قد بها اولاد او ما المانع مطلقا قوله السافعي وما ذكره في هذا  
الغرض من التفصيل في شهادة العدو تبعا للكثر وغيره هو المشهور  
على السنة فقها ينافر قد جزم به المتأخرون لكن في الفتية ان العداوة  
سبب الدين لا تمنع مالم يفسق بسببها او يجب لها سفقة او يدفع بها  
عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في الوقفات وغيرها  
اختارها آخرين واما الرقبة الموضوعة في محلهما وفي كثير من العروس  
شهادة العدو على عدوه تقبل وقال السافعي رحمه الله تعالى لا تقبل  
للسنات العداوة ان كانت قاذفة في الشهادة وجب ان تكون قاذفة  
في حق الكل كالفسق والافتقار وهكذا اطلق في خزانة الفتى وذكره شرح  
التبيين ومعالم السنن على مذهب السافعي لا تقبل شهادة العدو على عدوه  
لانه متهم وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال استاذنا وهو حق  
الصحيح وعليه الاعتماد واخاره ابن وهبان ولم يفتحه ابن السجدة لكن  
الحديث ساهرا عليه المتأخرون كما رواه ابو داود ومروعا لاجل شهادته  
حسين ولا خائفة ولا زان ولا زانية ولا ذي عمة على اخيه والعم المحقر ويمكن  
حملة على ما اذا كان غير عدل بدليل ان المحقر فسق للمسلم ولا تقبل  
شهادة **بجارتك** قال في فتح القدير لا تقبل شهادة الطفيل والرقاص  
والمجاذف وكلامه والمسخر بلا خلاف وفي الحديث ويل للذي يجزى بكتب  
اهله ومما يكره كثيرا في كل ساعة لا تقبل وان كان احبها ما تقبل وكذا المستأمر



للحيوان كدابة واما في ديارنا فليكثر يستقون بايع الدابة فيقولون قطع  
الله يد من باعك ولا من جلي في كلامه كثيرا ونحوه في جواهر  
الفتاوي قال الشيخ الامام فخر الدين محمد بن محمود سباه السالك  
في الايمان لا تقبل وهو الصحيح الظن انه ذكر في النواريل عن محمد بن مقاتل  
الرازي هكذا قال فخر الدين لما سئل عن شهادة اعوان الحاكم والوكلاء  
باب الفضاة لا تسمع منها دهم لانهم ساعدون في البطال حق المستحق وهو ضيق  
ولا تسمع وكان فخر الدين ايضا يقول فمن انتقل من مذهب الى حقيقة الى  
مذهب السلف فانه لا تقبل منها دته لانه لا يكون اهلا للشهادة ولا يعتمد  
عليه ثم ذكر سباه في الترتيب والها لا تقبل **مد من الشرع** لا تقبل منها دته  
لجبي المراءوم على شرب ما لا يجلي شره فاطلق اللهو على المشروب هكذا حل  
كلام الدكتور صاحب الجفرينه وهو خلاف الظاهر من العبادة لانه الظاهر  
منها ان معنى مد من الشرع اي مراءوم شرب الخمر على اللهو وقال الزيلعي  
اي مراءوم شرب الخمر لاجل اللهو لان شربها كبيرة وقال ملا حسن ومدر  
الشرع اي شرب الاسربة المحرمة فان ادمان شرب غيرها لا يسقط  
الشهادة ما لم يكن على اللهو انتهى فاذا كلامه ان الشرع على اللهو لما  
هو شرط في غير الاسربة المحرمة اما فيها فلا يشترط وهذا توافق كلام  
صاحب البحر والظاهر ان هذا هو الذي اوجه الى ما ذكر من حمل اللهو  
في كلام الدكتور على الشرع وهو مخالف لكلام الزيلعي فانه جعله شرطا  
في الخمر ايضا والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة ترد الشهادة لها  
تسواء شربت على اللهو ام لا وظاهر كلامهم انه لا بد من الادمان في حق  
الخمر ايضا وفي الثانية انما شرط الادمان ليظهر ذلك عند الناس فان من  
انقصر بشرب الخمر في بيته لا يمتثل عدالته وان كانت كبيرة وانما يمتثل  
اذا ظهر ذلك او يخرج سكران نسجونه الصبيان لان مثله لا يحتز  
عن الكذب واختاره المص في الكافي وفي النهاية معزيا الى الذخيرة لا يجوز  
شهادة مد من الخمر ثم قال شرط الادمان ولم يرد به الادمان  
في الشرع وانما اراد به الادمان في البينة يعني بشرب ومن بيته لا يسقط  
بعد ذلك اذا اوجز ولا يجوز شهادة مد من السكر وادبه السكر  
يساير الاسربة سوى الخمر لان المحرم في سائر الاسربة السكر فقط  
فشرط الادمان على السكر والمحرم في الخمر نفس الشرع فشرط الادمان  
على الشرع انتهى قال شيخنا بعد نقله لذلك والتحقيق خلاف كل من  
القولين وان الادمان لا يفعل لانه لا يمتنع بشرط في الخمر ان شرط  
منها كبيرة وهي مسقط للعدالة من غير اصرار وانما ذكر المشايخ الادمان  
ليظهر شرعية عند القاضي لانه شرط اقوالهم ان الناجحة لا تسقط

عدالتها

عدالتها الا اذا ناحت في مصيبة غيرها مع ان الناجحة كبيرة للتوعد عليها لكن  
لا يظهر الا في مصيبة غالبا واما في غير الخمر فلا بد من الادمان لان شره  
صغيرة والقولان في تفسير الادمان محكيان في تفسير الاصرار عليها  
وذكر ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا تسقط العدالة الا  
بالاصرار عليه قال في الفتاوي الصغرى ولا يسقط عدالة سائر الخمر  
بنفس الشرع لان هذا الحد لم يثبت بنقض قاطع الا اذا اصرار على ذلك  
انتهى وهو غلط من ابن الكمال لما قدمناه عن المشايخ من التصريح  
بان شرعها كبيرة والمخالفة للحديث المسموع في الكليات انما سبع وذكر منها  
شرب الخمر وليس في كلام الصغرى انما صغيرة كما لا يخفى لكن في تقليد فطر  
لكن الكلام فيها لا في الحد وحرمتها ثبتت بدليل مقطوع به ولذا قالوا بغير مسقطها  
وسقط العدالة انما هو بسبب شرعها لا بسبب وجوب الحد عليه  
انتهى وذكر الصوال الشهيدي في شرح ادب القضاء ان الحضانة اسقطت العدالة  
بشرط الخمر من غير ادمان ومحمد شرط الادمان لسقوطها وهو الصحيح  
انتهى ولا تقبل شهادة **من يلعب بالصبيان** اذا مروءة لمثله ولا يحتز عن  
الكذب عادة كذا في الكافي **والطيور والظهور** اما الاول فثلاثة عقلة واهوار  
يخرج لهوا اما الاول فثلاثة عقلة واهوار على نوع لهو لانه الغالب  
انه ينظر الى العورات في السطوح وغيرها وهو ضيق واما اذا امسك الحمام  
للاستئناس ولا يطررها فلا تزول عدالته لان امسكها في البيوت مباح واما  
الكافي لانه من اللهو والمراد بالظهور كل هو يكون شبيها بين الناس احتزان  
عالمين شبيها بين الناس كضرب القضيبي فانه لا يمنع قبولها الا ان يتحاش  
بان يرفضون به فيدخل في حد كبير كذا في البحر حاكيا عن المحيط في الثانية  
وان لعب بشي من الملامح ولم يشغله ذلك عن الغرائض فان كان اللعب  
بالملاهي لا يشغله عنها الا لانه شبيها بين الناس كالمير والطناير فكذلك  
وان لم يكن شبيها بخلاف الخمر لا الا اذا احتش بان كانوا يرفضون  
عند ذلك انتهى **من يعين الناس** لانه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة كذا  
في الهداية وظاهره ان الفتا كبيرة وان لم يكن للناس بلا سماع نفسه  
دفع الوحشة وهو قول شيخ الاسلام فانه قال بعموم المنع والامام  
السرخسي انما منع ما كان على سبيل اللهو ومنع من جوزه الناس في عرس  
اولية ومنع من جوزه ليستفيد به القوا في وضاعة اللسان وفي فتح  
الغدير الغني المحرم هو ما كان في اللفظ لا لاجل لصقة الذكر والمراة المقتنة  
الحية ووصف الخمر المبيع اليها والدريبات والحانات والمعايير او ذمي او الاراد  
الكم هاهنا لا واداروا انفسا السور لا سفتها ربه او ليعمل فضا حته  
او بلعته الى ان قال وفي الاجناس سبيل محمد بن شعاع عن الباكي يترجم مع نفسه



فأنت لا تقدر قال لا يتج في شهادته وأما القراءة بالالحان فإياها أقوم  
والجواز أن كانت الحان لا يخرج الحروف عن نطقها ومردوداتها فإياها والافتقار  
مباح كذا ذكر وقد مناه في باب الادان ما يعينون التحسين ليكون الامع تغيرا معتقدا  
الحروف فلا معنى لهذا التفصيل انتهى وذكر في البحر المذهب حرمة الغناء مطلقا  
واستمر عليه بما في الزيادة من قوله اذا اوصي بما هو معصية عننا وعند  
اهل الكتاب وذكر منها الوصية للفنيين والعقبات خصوصا اذا كان من المرأة  
انتهى قال فقد ثبت نهي المذهب على حرمة فانقطع الاختلاف انتهى **او يترك**  
**ما يحرمه للعنف ومردده من يترك كبيرة** واختلف العلماء في الكبيرة والصغيرة  
على اقوال مذكورة في كتب الاصول والفروع وفي البراءة ولا يجوز شهادة من  
ترك الصلاة جماعة الادان تركها بنا ويل ولا تارك الجماعة الابتنا ويل ولا تارك  
الصلاة انتهى وفي البحر عزيا الى المقتطوع عنه خلف من خرج للنظر الى قدوم  
الامير فليس يعول وكذا من شهد على باطلا اعرافه والاقتبال ولا تقبل  
شهادة من يجلس مجلس الغناء ويتبع صوت الغنية ولا من يسمع الغناء  
وشهادة السامع من الغناء في سقعه مقبولة الا اذا هجر انتهى قالوا ولا  
تقبل شهادة بايع الاكفان وفيه شمس الائمة السرخسي ما اذا تركه ذلك  
العمل ولا تقبل لعدم تنية الموت والطاعون انتهى قلت وسيفي ان لا تقبل شهادة  
بايع المخطو فانه يقر صود ذلك حتى ان بعضهم يقول عند هجوم الطاعون  
هذا سوقي وهذا من اتفاق سلعتي انتهى والله اعلم **او يدخل الحمام**  
**يغتسل** لان كشف العورة حرام وراي ابو حنيفة رجلا في الحمام يغتسل اذ ارى  
نقال الايها الناس خافوا الحكم ولا تزلوا الحمام من غير ميذرة وذكر الكوفي  
ان من يمشي في الطريق بالسر ويل وحده وليس عليه غيره لا تقبل شهادته لان  
تارك المروة **او يلبس برد او يفا من بشرط او يترك به الصلاة او يخلع عليه**  
**او يلبس على الطريق او يترك عليه نسفا** اذا دكلامه ان اللعب بالبرد يبطل للعدالة  
مطلقا وهو كذا في العناية وغيرها بخلاف الشطرنج فانه ليس يبطل  
للعادلة اذا تجرد عما كره لان الاجتهاد فيه مساعاة لقول مالك والشافعي  
بابا حته وهو مروى عن ابي يوسف كما في المجتبى من الخطر والاباحة واختارها  
شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة اذا كان لاحضا والذهن واختارها ابو ابي  
الحكم حله ذكره شمس الائمة السرخسي كذا في البحر نقلا عن المحيط البرهاني  
وفي المنار ل سبيل بوالقاسم عن من ينظر الى لعبه من غير تعبا يجزى  
فقال اخاف ان يصير فاسقا انتهى وقد سوى بين النزول والشطرنج  
في اكثر فقال او يقام بالبرد والشطرنج المح واليس كذلك كما سمعت المصنف  
ان العدالة انما تنسقط بالشطرنج اذا وجد لاحدا من خمسة الغمار ووفق  
الصلاة لسيبه واكتا والخلف عليه واللعب به على الطريق كما في فتح القدير

او يدكر عليه كما في فتح القدير او يدكر عليه فسقا كما في السراج الوهاج والافلا  
بخلاف النزول فانه مسقط مطلقا كما في البحر وغيره والنزول لعبة معروفة  
وهو معرب كما في الصباح وفي القاموس لعبة معروفة وصفه ازديشون بابا وهذا  
يقال النود مشير انتهى **او ياكل الربا** لانه من اكلي الربا يباح له القدر الزايد والمراد  
بالاكل الاحتذاء كما ذكره بقا الالية الذين ياكلون الربا وانما ذكره في الالية لانه اعلم  
منافع المال ولان الربا سايح في المطعومات والمواد بالربا القدر الزايد  
لا الزيادة واطلقت في المختصر فيما ذكره وفيه في الاصل بان يكون مشهورا به  
دعلة في الهداية بان الانسان قلما يخرج عن مياسرة العقود الفاسدة  
وكل ذلك ربا انتهى وهو ادلي مما قبل لان الربا ليس بحرام محض لانه يبعد الملك باليقين  
كسائر المبيعات الفاسدة وان كان عاصيا مع ذلك فكان بافضا في كونه  
كبيرة بخلاف اكل مال اليتيم بترد شهادته بمرة والوجه ما قبل لانه ان لم  
يشتر به كان الواقع ليس الاثمته اكل الربا ولا تنسقط العدالة به كما تقدم  
في وجه شرع الحرام بالادمان ولا يصح قوله انه ليس بحرام محض بعد الاتفاق على  
انه كبيرة والملك باليقين في اخر واما اكل مال اليتيم فلم يفتن احد وان تعلم انه  
لا بد من الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والمحصل ان الغنى  
ما منع شرعا من قبولها عنوان القاضي لا يثبت ذلك الا بعد ظهور له فالكل سول  
وفرز الذي يلي بينهما بان اكل مال اليتيم لم يدخل ملكه ومال الربا دخل لا  
لا يبعد شيئا كما لا يخفى **او يبول او ياكل على الطريق** لانه تارك المروة فادان  
لا يستغنى عن مثل ذلك لا يستغنى عن الكذب فيهم وتناول من ياكل في السوق بين  
الناس قال في النهاية اما اذا شرب الماء او اكل النول على الطريق لا يقع في عدالة  
لان الناس لا تستغنى ذلك والمراد بالبول على الطريق اذا كان بحيث يراه الناس  
وكذا لا تقبل شهادة الخماس وهو الدلال اذا كان عدلا لا يجلب ولا يكتب كذا في  
السراج الوهاج ومثله الذي يكسف عورته ليسغنى من جانب البركة  
والناس حضور وقد كثر زما ناكذا في فتح القدير وكذا ما يخل بالمروة  
يمنع قبولها وان لم يكن محرما ولذا قال في الهداية ولا تقبل شهادة من  
يفعل الافعال المستحقه مثل البول والاكل على الطريق والمروة ان  
لا ياتي الانسان بما يعجز عنه مما يجنبه عن مرتبة عند اهل النقل  
وقيل السميت الحسن وحفظ اللسان وجنب السحق والمجون والاتقاء  
عن كل خلق دني والسحق رقة العقل من قولهم نوب سحيف اذا كان قليل  
العقل كذا في فتح القدير **او يظفر بلسان** لظهور فسقه فيد بالظهور  
لانه لو كتمته تقبل كذا في الهداية قال في العناية روي ابن سماعة  
عن ابي يوسف انه قال لا قبل شهادة من سب اصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وا قبل شهادة من يبتز منهم وفرقوا بان اظهار فسقه لا ياتي



به الاستقاط السخفة وسها دة السخفة لا تقبل ولا كذا كذا المتبري  
لانه يعتقد ديناً وان كان على باطل فلم يظهر فسقه ونسب السلف 2  
العناية بالصحابة والتابعين قال ومنهم ابو حنيفة رحمه الله ومثله  
في النهاية وزاد في فتح القدير وكذا العلماء السلف والما قبلين بالسلف  
منعاً لكلامهم والمفا لاوي ان يقال او يظهر سب مسلم لان العدالة  
تسقط بسب المسلم وان لم يكن من السلف لا في النهاية والسراج  
وعنهما فان قلت ما الفرق بين السلف والخلف قلت الفرق  
بينهما ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين والخلف بفتح  
اللام من بعدهم في الخير وبالسكون في الشر كذا اذا ذه في البحر فقلنا  
مختصر النهاية **شهد ان اباها الوصي اليه فان ادعاه اي الاتصال**  
**بها** الشهادة يعني قلت وان ادعى الوصي لا اي لا يقبل شهادتهما  
لان القاصي لا يمكن احيا واحد على قبول الوصية ثم مثل غور قبول الشهادة  
بمسيلة اخرى بقوله **الوشهد ان اباها** **وقد ينقض دينه** والحال انه  
قد ادعى الوكيل الوكالة **او انكر** وانما لم تقبل هذه الشهادة للتممة  
لان القاصي لا يمكن نصيب الوكيل عن الغايب فلو ثبت ثبت شهادتهما  
وهي غير موجبة فبطلت بخلاف مسيلة الوصية كذا ذكرنا **شهد الوصي**  
**بحق الميت لا تقبل خاتم او لا** صرح به في الخلاصة والبرازية **لو شهد الوكيل بعد**  
**عزله لقلوبه ان خاتم لا تقبل شهادته** **والا** بان لا يخام **قلت** شهادته ولو  
وكله بالخصومة عند القاصي فقام المطلوب بالثبوت درهم عند القاصي  
ثم اخرج الوكيل عنها فشهد الوكيل ان الموكل على المطلوب مائة دينار  
تقبل ولو وكله عند غير القاصي واسند على الوكالة فقام المطلوب بالثبوت  
وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل فيها فشهد له على المطلوب مائة دينار  
لما كان له عليه بعد القضاء بالوكالة لا تقبل كذا في البرازية ثم قال لما  
شهادة الوصي بحق للميت على غيره بعد ما اخرج القاصي عن الوصاية  
قبل الخصومة او بعدها لا تقبل وكذا لو شهد الوصي بحق للميت بعد ما اذرك  
الورثة لا تقبل ودلت المسألة على ان القاصي اذا عزله الوصي يغزل ولو  
شهد الوصي لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغير الاجر  
اتفاقاً وان بالثبوت فكذا عند غرضه وعندهما يجوز ولو شهد الوصيان  
على اقرار الميت بشي معين لوارث بالغ تقبل انتهى وفي شرح التتير للذيلي  
ان الوصي اذا اخرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم قبل لا تقبل شهادته  
ثم قال في اتصاله ان من صار خفياً في حادثة لا تقبل شهادته فيها  
ومن كان بغير صفة ان يصير خفياً بعد تقبل شهادته وهذا  
اصلاً لا متفق عليهما وتامة ينظر فيه من حيث الفسامة وفي السراج

الرهاج وان مات الرجل وقد اوصى الى رجل في ماله فلم يخام الوصي حتى  
عزله القاصي عن الوصية وجعل فيها غيره فشهد له الرضي الاول بشهادته  
الميت في ماله او في غيره فشهد له باطله لان الوصي حل محل الميت بدله انه  
لا يقدر ان يخرج نفسه من الوصية ما لم يخرج القاصي منها فصار فيها  
شهادته في ماله الميت كالميت بنفسه فاستوى في ذلك ان يخام ولم يخام  
وفي الوكيل ان لم يخام في ما وكل فيه حتى عزله تقبل شهادته وان خام  
فيه ثم عزله لم تقبل لانه الموكل حي وهو قائم في حق نفسه دون الوكيل  
والوكيل ان يخرج نفسه من الوكالة متى ساء وهو يفعل من ذلك ما امر به  
الموكل فاذا عزله قبل الخصومة لم تلحقه نعمة فيما شهده به فقبلت شهادته  
واذا خام ثم شهد بعد عزله انهم في ذلك لم تقبل وهذا كله قوله ما قال  
ابو يوسف هما سواء لا يجوز شهادته الوكيل خام او لم يخام كذا في شرح  
القاصي واما اذا كان وكيل بالخصومة فعزله قبل ان يخام فشهد له  
مقبولة عندهما وقال ابو يوسف لا تقبل واما اذا خام ثم عزله لا تقبل  
بالاجماع واما شهادته الوكيل على موكله فقبولة وكذا اذا شهد له في غير  
ما وكل فيه لا تنقض النعمة انتهى وفي جامع الفتاوى اذا شهد لموكله  
قبل الخصومة وقبل القضاء موكله تقبل بين باب الرجلين يرد خلاص بين  
القوم من ادب القاصي ثم الشرط عندهما الخصومة في مجلس القاصي  
حتى لو خامه في غير مجلس القاصي وعزله الموكل قبل الخصومة عند القاصي  
فشهد للموكل تقبل شهادته له عندهما محيط انتهى ثم سئله بالقول مسيلة  
اخرى فقال **كشهادة اشق بين علي الميت لرجلين ثم شهد السهولهما**  
**للسا عديدين على الميت** صورة المسيلة اذا شهدا ثمان دينين على  
الميت تقبل شهادتهما عند ابي حنيفة ويحذر لان كل فريق يشهد بالدين 2  
الدمنة ولا شركة له في ذلك وانما ثبت الشركة في المتوضوع بعد القبض وقال  
ابو يوسف لا تقبل شهادتهما لان احرا الفريقتين اذا قبض شيئا من التركة  
بينهم شركة الفريق الاخر فضا وكل شاهد لنفسه كذا في الجمع وشرحه  
للعيبي وفيه لو شهد كل فريق للاخر بوصية الميت بالثلث فانه لا تقبل الشهادة  
اتفاقاً ومثل **شهادة وصيين او اربعة كبير في غير مال الميت** فانه مقبولة  
وكانت الشهادة من الوصي **مال اي مال الميت** لا تقبل كقولنا جريفاً للوصي  
ومن شرط قبولها ان لا تجز مقتماً ولا تدفع مغزماً ثم سئله هذه المسيلة  
في عدم القبول بمسيلة اخرى فقال **بالشهادة على جرح مجرد** وهو بفتح الميم  
لغة من جرحه بلسانه جرحاً عابيه ونقصه ومنه جرحت الساهداً اذا  
ظهرت فيه ما ترويه شهادته كذا في الصباح وفي الاصطلاح اظهرت فسق  
الساهر فان لم يقض ذلك اشادت حق الله تعالى وللعبد فخرج مجرد



وان تضمن ابيات حق لله تعالى والعبد فهو غير مقبول والاول هو  
المراد من اطلاق الكثرة كما افصح عنه فان كان وهو غير مقبول **بعد التعديل**  
**وقيل** اي قبل التعديل **قلت** اي الشهادة على الجرح المدعى في شئ الوقاية  
لا تقبل الشهادة على الجرح المدعى اقام البينة على العقوبة اما اذا لم يقم البينة  
عليها فاحذر من خبر ان الشهود ضايق واعتمد ملاحضته في منتهى وشرحه  
واجاد في تحقيقه وخبره ثم قال فاصحح هذا التحقيق ما اعترض عليه  
بعض المصنفين بلا شعور على مراد القائل برفع ذلك اذا هل عن التواعد  
وعاقل حيث قال ان قول فيه نظرا للمرض من مثل هذه الشهادة لا تقبل  
سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكره من الصور للقدرة  
لذلك والله اعلم قلت ومراعاة هذا من انكالاتي وفي المجتبى ولو شهدوا على  
افراد المدعى بكونه تقبل لان الاقرار بما يدخل تحت الحكم **مثل ان يشهدوا على**  
**شهر المدعى بالفسق ضيقا وزناه او اكله الربا او شرب الخمر او على الزور**  
**انفسهم** و**ابزورا** و**اخرى** جاز في هذه الشهادة او ان المدعى سطر  
**في هذه الدعوى** والله لا يشهد **شهر المدعى عليه في هذه الحالة** وانما  
لم تقبل هذه الشهادات بعد التعديل لان العوالة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا  
بأبيات حق الشئ او العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكرنا ثبات واحدهما  
بخلاف ما اذا وجب قبل التعديل فالضام في رفعه كما مر كذا قاله ملا  
غيره فان قلت لا نسلم انه ليس فيما ذكرنا ثبات واحدهما يعني حق  
الله تعالى وحق العبد لان الاقرار بهم بشهادة الزور او شرب الخمر مع ذهاب  
الراجحة موجب للتعزير وهو هنا من حقوق الله تعالى قلت الظاهر  
ان مرادهم بما يوجب حق الله تعالى الحد لا التعزير لقولهم وليس في رفع  
القاضي الزامه لانه يرفع به بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط به  
بالتوبة بخلاف الحد ولا يسقط بها والله اعلم **وتقبل الشهادة او**  
**على اقرار المدعى بفسقه او اقراره بفسقه** **او اقراره بفسقه** **او اقراره بفسقه**  
**على هذه الشهادة** **او اقراره بفسقه** **او اقراره بفسقه** **او اقراره بفسقه**  
اي الزنا على ما تقدم في باب اقراره بفسقه او اقراره بفسقه او اقراره بفسقه  
العبد بان لم يزل الدعوى في الجرح ولم يزل المدعى في الباقي في عدم التقادم الاول  
كان متقادم لا تقبل لعدم ابيات الحق به لان الشهادة بعد متقادم مردودة  
او شرها المدعى فيما اذا كانت الشهادة في شركتها **او ان استأجره بكذا**  
اي الشهادة واعطاهم ذلك الى الحد مما كان في عنده من المال او ان  
صطقتهم على كذا ودفعتهم اليهم على ان لا يشهدوا على زور او شهدوا زورا وانما  
اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حق الله تعالى  
وفي بعضها حق العبد والحاجة ماسة الى احياء هذه الحقوق **شهد عدل فلم**

يخرج اي لم يزل عن مجلس القاصي حتى قال **او هي** **بعض شهداء في ولائنا**  
**قلت** يعني بعد ما شهد بكونه لفظا تركه في شهادة فذكره يقبل ان لم يكن  
فيه مناقضة واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح عن مكانه  
خاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وان شرط حسن  
ذكره الناهدي كذا ذكره ملاحضته في الدرر والعروة في جواهر القناوي  
رجل شهد على وجه فيه خلل ثم اعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون  
الخلل فان كان يحتاج الى زيادة فوق ذلك لا تقبل وان لم يكن بين الاول  
والثاني تناقض وانما كان اهما لاحتياج البينة لان الظاهر ان الشهادة  
عنده الاعيان مشهورة او لا وانما زادنا بينا لتقنين انسان تزويرا وخطلا  
فلا تقبل استسلاما بما ذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل شهد وكم  
يخرج عن مكانه حتى يقول او همت بغير شهادة في ان كان عدلا تقبل  
شهادة فقوله لم يبرح دليل على انه اذا ابرح ثم عاد لا تقبل ويقدر  
العدول عن المحيط البرهان بما اذا المرئ بكونه المشهور له وجعل فيه  
اطالة المجلس كالتقادم عنه وهو ولاية هشام عن محمد ويقدر جواب  
المسئلة بان يكون قبل القضا اما بعده فان قالوا بعد القضا بالدار  
لا نري لمن البينة فلا ضمان عليهم بذلك وان قالوا ليس البينة فضا  
قيمة وان قال ذلك **بعد قيامه** اي استأجره عن المجلس لا يقبل ذلك منه  
وقد تقدم ان الاطالة كالتقادم عن المجلس ومعنى قبولها القضا بجميع  
ما شهد به لانه صار حقا للمدعى عليه فلا يبطل بقوله او همت وعليه  
فالمراد بالقبول قبول شهادته لا قبول قوله او همت واختاره في الهداية  
لقوله في جواب المسئلة جازت شهادته وقيل يقضي بما بقي ان تراكه بقضاء  
طلبه بزيادة يقضي بها ان اعادها المدعى لان ما حدث بعدها قبل القضا يجعل  
كحدثه عندها واليه مال شمس الائمة السرخسي واقضه عليه قاضي خان  
وعاوه الى الجامع الصغير وعلى هذا معنى قول العمل بقوله الثاني يعني  
الاول يقرا الكثير بالثبوت اي تقبل الشهادة وعلى الثاني بالقبول قوله  
او همت وانما قوله او همت وانما عبارة هذا المختصر فظاهر في ان المراد بها  
الشهادة كما لا يخفى وفي البحر واطلاق المولى فيقول فمثل ما اذا كان بعد القضا  
وبه صرح في النهاية معزيا الى ابي حنيفة وابي يوسف وعليه الفتوى  
كما في الحاشية ومعنى قوله او همت اخطات بتبشير ما كان بحق عدا ذكره  
او بزيادة كانت باطلة كذا في الهداية **بينه انه مات من الجرح اولى**  
**اولياؤه** **بينه انه مات** **ببشيرة الجرح** **واقام الضارب بيته** **انه بري ومات**  
**بعد عشر ايام** **بينه اولى المقتول اولى** **اقام اوليا مقتول بينه على ان**



جرحه وقتله واقام بيته على ان المقتول قال لا اري له محرم حتى ولم يقتل  
فبيته ثم يراوون من اوليا المقتول كما في المشتل فتلا عن جميع الفتاوى  
وبيته الفين اولى من بيته كون المشقة مثل الدمن يعني ان وصيا باع كرمنا  
لصبي وطبع الصبي وادعى عبنا واقام البيته واقام المستري بيته ان قيمة  
الكرم زدت في ذلك الوقت مثل الثمن فبيته الفين اولى لا كما ثبتت امرنا  
ولا ان بيته الفساد ارجح من بيته الصحة هكذا صرح به في الفصول العارضة  
وجزم به ملاحضته في مختصره وفي الفتية رمل الجمل لا يمين الترجما في فذكر  
مسئلة ثم قال ادعى عليه محدود في دين اربا من ابيه واقام واليد  
البيته انه استنزه من وصيه بمثل القيمة واقام المدعي البيته ان القيمة  
لا يمين على ما استنه ذو اليد فقبول البيته المشقة للزيادة اولى وقال  
كثير من مشقة المشقة لقلة الزيادة اولى انتهى وقد اعتمد في نظم الوهبية  
ما عليه الأكثر من تقديم البيته المشقة لقلة الزيادة وحكي ما عداها في  
بصيرة قتل وقال شيخ الاسلام في شرحه والظاهر عندي حجان قبول  
بيته الزيادة الذي جزم به في العمادية ويرى ابيه كلام الفتية وانظم  
مشعر بخلافه انتهى **وبيته كون المقتول ذا عقل اولى من بيته كونه مخلوقا**  
**العقل او محمدا** يعني انه ان اقام بيته ان مولاه اديها في مرض  
موته وهو عاقل واقامة الورثة بيته انه كان مخلوق العقل فبيته الامنة  
اولى وكذا اذا طالع امراته ثم اقام الزوج بيته انه كان مجنوناً وقت الخلع  
واقامت بيته على كونه عاقل فبيته للمرأة اولى في الفصلين وفي العتار  
شهاد بطلاق او عتاق وقال لا نذكر في صحة او مرضه فهو على الحق ولو قال  
الدارك كان يهري يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل كذا في البرازية  
**وبيته الاكراه اولى من بيته الطوع** يعني لو ائبت اقرا النساء باني طائفا  
فاقام المدعي عليه بيته ان كانت مكرها في ذلك الاقرار فبيته الاكراه اولى  
لانها ثبتت خلاف الظاهر وهو الاصح كما في الفصول العارضة وعلية الفتوى  
كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي الملتقط ادعى عليه الاقرار طائفا وبرهن  
على ذلك وبرهن المدعي عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره فبيته المدعي عليه  
اولى وان لم يواظب او ارضا او ارضا على التعاقب فبيته المدعي اولى انتهى قول كلامه  
يقضي ان بيته الاكراه انما تقدم على بيته الطوع عند التعارض وما اذا لم يحصل  
التعارض فبيته الطوع اولى فتكون المسئلة ثلاثية وهو اما ان يورخ الاول فان  
كان الاول وهو ما اذا ارخا فاما ان يتخذ التاريخ او يختلف فان كان الاول  
وهو ما اذا ارخا فاما ان يتخذ التاريخ فبيته الاكراه اولى وان كان الثاني  
وهو ما اذا اختلف التاريخ او لم يورخا فبيته الطوع اولى في شروع الفهم  
ان تاخير الزكاة فلا يبطل العدالة وذكر الخاص عن قاضي خان الفتوى على

سقوط

سقوط العدالة بنا خيرها من غير عذر لحق الفقر دون المح خصوصاً في  
ما ساكراً في شرح النظم الوهبية شهد على قضا ابيه لرجل قال ابو يوسف  
لا تجوز شهادة الرجل على قضا ابيه وتجوز شهادته على شهادة ابيه قال  
الحسن بن زياد اذا شهد ابن القاضي لرجل ان اباها قضي هذا على هذا لم  
يقبل شهادتهما عندي في حقيقته رحمه الله على قضا ابيه قال وفيها قول اخر  
انه يجب ان قال وبه نأخذ كما في الحاشية وكذا لا يستجيب في من اكل فوق الشبع سقطت  
عدالته عند الامر ولا بد من كونه في غير اداة التقوى على صوم الغدا وهو الشنة  
الضعيف كما في فتح القدير وخوفه في المجتبي الشهادة برهن فجهل وصحة الاداء  
يعرفوا قدر ما برهن عليه من الدين كما في الفتية الشهادة اذا بطلت في  
المعص بطلت في الكل كما في شهادة الظهيرية الاداء ان كان عديداً مسلماً وضرباً  
فشهد بضرائنا علمنا بالاعتق فافضل في حق البضرائ فقط كما في العتاق  
سماكراً في النوايد والبيته وفيها ان شهادة النوايد مقبولة كما في الظهيرية  
والبرازية وفي جواهر الفتاوى حتى تقتل من مذهبه الى مذهب الشافعي  
هل يقال انه ارتد وهل تقبل شهادته قال ينبغي ان لا يقال له ذلك لانه  
لا يخرج به عن الاسلام وان انتقل اليه لقلة مبالاة في الاعتقاد والحرارة  
الانتقال من مذهب الى مذهب كما ينقله ويميل طبعه اليه لفرض يحصل له فانه  
لا تقبل شهادته رجلا ان شهد ان فلا اقر لذلان بصيغة كذا اقرا وصحبا  
وشهد انه اقرا ان استرعى صبيعة كذا لفلان بماله وكالته فاقام المقر شهادته  
انه اقر له ذلك تلجية ولاجل خوف الظلمة اغتماد اعليه ونسكاجاهه اذا اقام  
مدعي التلجية البيته على اقرار الخصم تقبل بيته والا فلا تقبل لانه يقيمها على  
النفي رجل شهد ان فلان حلف بطلاق امراته في السوق وشهد اخر انه حلف  
في المسجد الجامع فالتيقيد بالمكان لا تعلق لصحة اليمين به فيلغو وتقبل  
شهادتهما على الحلف وهذا ظاهر انتهى وفيها ايضا اذا كان الشهود جماعة  
فشهد واحد منهم على الوجه فقال الباقون نحن نشهد على مثل شهادة  
هذا لم يقبل القاضي ذلك حتى يتكلم كل شاهد بشهادته ذكره الحضايف  
من باب السارس من ادب القاضي وهو باب القاضي يقضي في المسجد  
وذكر القاضي ابو علي النسفي في شرحه عند ذكر هذه المسئلة نظري على هذا في  
الجامع ومن مشايخنا ممن لم يفتي على هذه الرواية قال انه يكتفي استدلالا  
بما ذكر في كتاب الحدود اذا قال الرجل يراين فقال اخر صدقت هو لا قلت  
صادقاً فذا واكثر المسايخ على انه لا يكتفي على ما مضى الحضايف وهو الاصح عليه  
الفتوى انتهى هذا **باب** في بيان احكام الاختلاف في الشهادة  
على ان اولاً ان لم تعلم ان هذا الباب مبني على اصول مقررة منها ان الشهادة  
على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من مدعي لان بقوى حقوقهم تتوقف على



مطلبتهم ولو بالتوكيد بخلاف حقوق الله تعالى حيث لا يستلزم فيها الدعوى  
لان اقامة حقوقه تعالى واجبة على كل واحد وكل احد خضع في انبأ فخاصا وكان  
الدعوى موجودة ومنها ان الشهود ان اسندوا بالكر من المدعي كان المدعي  
مكذبه فثبتت بسماهم فتم وان اسندوا بالاقل لتقبل للاتفاق فيه ومنها ان  
الملك المطلق اريد من المقيد لنبوته من الاصل والملك بالسبب مقتصر على  
وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف بين  
الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان تكون كلاهما مطابقة  
للاخرى في معنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى  
والشهادة فينبغي ان تكون في المعنى فقط ولا عبرة باللفظ كما في القول وبهذا  
ظهر ان قول صاحب الوقاية موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين  
لفظا ومعنى شرط ليس كما ينبغي **تقدم الدعوى في حقوق العباد** وقوله  
اي قبول الشهادة **لان واقفا** اي وافقت الشهادة الدعوى قبلت الشهادة  
**والالا** اي وان لم توافقها الشهادة لا تقبل وهذا احد الاصول المتقدمة  
ثم فرغ على ما ذكر من الاصل المذكور **فلا ادعى ملكا** مطلقا **شهادة الشهود**  
**سبب** كالسر والارث مثلا **فثبت** الشهادة لا يضره شهود بالاقل مما  
ادعى ذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة كما مر **وكذا يجب مطابقة الشاهدين**  
**لفظا ومعنى بطريق الوضع** بان يتطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع  
لا التقدير وعندهما يكتفي بالاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم  
فشهد شاهدين بردهم واخر بردهم مائة واخر بثلثة واخر بأربعة واخر  
بخمسة لم تقبل عنده لعدم المطابقة لفظا ومعنى وعندهما يقضى بأربعة  
لاتفاق الشاهدين الاخيرين فيها معنى **ولو شهد احدهما بالكتاب**  
**والاخر بالقرآن قبلت** لاختلاف معانيهما **كراهية والمطية** وهو مما ولو شهد  
**احدهما بالكتاب والاخر بالقرآن او مائة وما بينهما او طلقة وطلقتين او لامة**  
**روى باختلاف المعنيين** كما لو ادعى غصبا او قتلًا فشهد احدهما بالكتاب والاخر بالقرآن  
به حيث لا تقبل بخلاف ما اذا شهدا بالاقرار به حيث تقبل **وكذا في كل قول يجمع**  
**فصل** لا تقبل الشهادة كما لو ادعى عليه القاتل فشهد احدهما انه دفع لهذا المدعي  
عليه القاتل وشهد الاخر على اقرار المدعي عليه بها لا ينفع لانه هذا قول وفعل  
وذكر وان لا يجمع بين القول والفعل كما في التينة **وتقبل الشهادة على الف في**  
**الف وما بينه** اي في شهادة احدهما بالف والاخر بالكتاب ومائة ان ادعى الذي  
**الاكثر** وهو لالة والمائة لاتفاقهما في الالف ونقر واحداهما بمائة بخلاف  
ما اذا كان يدعى الف فقط حيث لا تقبل لان المدعي كذب من شهد بالزيادة  
وهذا الذي ذكرنا ما هو في الدين **وفي العين تقبل على الواحد كما لو شهد**  
**واحدان هذين العبدان والاخران** هذا **قبلت** على العبد الواحد

الذي

الذي اتفقا عليه **اتفاقا** كما في باب الشهادة في السرى من المحيط ذكره ملاحظ  
**وفي العقد** لا يلا تقبل مطلقا اي سوا ما تمت على الاقل والاكثر او كان المدعي هو البائع  
او المشتري ثم فرغ على هذا الاصل بقوله **فلا يشهد واحد بشيء او غير او كما ثبت بالف**  
**واخر بالف وخمسائة** لان المقصود اثبات السبب وهو العقد فليس  
بالاخلاف البيع بالف وخمسائة فاختلف الشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم  
البضاب على واحد منهما فان قلت لا نسلم ان المقصود اثبات العقد بل المقصود  
وهو الحكم وهو الملك والسبب وسيلة اليه قلت اجيب بان دعوى  
السبب المعين دليل على ان نبوته هو المقصود ليتربط الحكم عليه وهو  
الملك اذ لو كان مقصوده نبوته يوفى الملك اذعاه وهو لا يحتاج الى سبب  
معين فان الشهادة على الملك المطلق صحيحة وكان مقصوده السبب فان  
قبل التوفيق تمكن لجواز ان يكون الثمن ولا اتفاقا في الثمن وعرف به اهذما  
دون الاخراج جيب بان السيد الشهيد ما انقسم ذهب الى ذلك وقال  
تقبل الشهادة بخلاف ما اذا شهد ايجلسيين كالف درهم ومائة دينار  
وجه ما ذكر في الهداية وهو المذكور هنا ان المشتري بالف وخمسائة  
انما يكون اذا كان الالف وخمسائة ملتزمين بالسرا واما اذا اشترى  
بالنعم زاد وخمسائة فلا يقال اشترى بالف وخمسائة ولهذا يأخذ  
السنيع باصل الثمن ثم ذكر دليل اخر وهو قوله ولان المدعي مكذب  
احد الشاهدين **وشبه العقد بال** والصح عن قوله **والرهس والخلع**  
**او ادعى العبد في الصورة الاولى والثالثة في الثانية والرهن في الثالثة والرهن**  
في الرابعة لان هؤلاء لا يعقدون اثبات المال بل اثبات العقد وهو مختلف  
لما عرف **وان ادعى الاخر** بان قال مولى العبد اعتقل على الف وخمسائة  
والعبد يدعى الالف او قال ولي القاص صرح بالحكم على الف وخمسائة  
والقاص لا يدعى الالف وكذا الباقيات **فكرد دعوى الدين في الرجوع المذكور**  
مما انه يقبل على الالف اذا ادعى الف وخمسائة بالاتفاق واذا ادعى الففر  
لا تقبل عنده خلافا لهما **وان ادعى الاقل من المدين تقبل الرجوع الثلاث**  
من التوفيق والتكذيب والسكرت عنهما لانه يثبت العفو والعنف  
والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين وفي الرهن  
ان كان المدعي هو الرهن لا يقبل لعدم الدعوى لانه لما لم يكن له ان يصور  
الرهن قبل قضا الدين كان دعواه غير معينة فكانت كانه لم تكن وان  
كان هو المدين لانه كذب احد الشاهدين قلت اجيب عنه بان  
الرهن عقد غير لازم في حق المدين حيث كان له ولاية الرهن من بناء  
وطان في حكم العمل وكان الاعتراف بدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بالدين  
فتقبل البيعة كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالالف ضمنا وبغير الدين



**والاجارة كالبيع في اول المدة كالدين بعد ما يعين ان الاجارة لا**  
تخلوا اما ان تكون الدعوى في اول المدة او بعد مضيها فان كان الاول لم تسلم  
الشهادة كما في البيع لان المقصود اثبات العقد وقد اختلف باختلاف البرك  
وان كان الثاني فاما ان يكون المدعي هو الاجر والمستاجر فان كان الاجر فهو  
دعوى الدين فيقضى باقل المبالغين ان ادعى الاكثر لان المدة اذا انقضت كانت  
المنازعة في وجوب الاجر فصار كمن ادعى على الخراف حسماته وشهد احد من اهل  
والاخر بالثلم تقبل عندنا في حقيقته كما تقدم خلافا لهما وان كان المستاجر  
قال في النهاية كان ذلك اعترافا منه بالاجارة فيجب عليه ما اعتوق به  
ولا حاجة الى اتفاق الشاهدين واختلافهما وهذا لانه ان كان اقربا لاكثر  
لم يبق نزاع وان اقربا لاقل فالاجر لا يأخذ منه بيمينته سوى ذلك وفي بعض  
الشروح فان كان الدعوى من المستاجر فمما دعوى العقد بالاجماع وهو  
في معنى الاول لان الدعوى ان كانت في العقد بطلت الشهادة فينزع السامع  
باعتراؤه كذا في العناية **ومع النكاح والاشهاد** وقالوا هي باطلة ايضا  
لانه اختلاف في العقد لا المقصود من الحيثين السبب فاستبهم البيع  
ولا يحرث في المال والنكاح تابع والاصل في المثل ولا نزاع في الملك  
ولا اختلاف فيما هو الاصل فيثبت فاد اوقع الاختلاف في البيع فيقضى  
بالاقل لان اتفاقهما عليه اطاعة فمثل ما اذا ادعت اقل المبالغين او اكثرهما  
وهو الصحيح ومثل ما اذا كان المدعي الزوج والموارة وهو الاصح كما في الهداية  
وقيل الاختلاف فيما اذا كانت هي المدعية وفيما اذا كان المدعي من الزوج  
فالاجماع على عدم قبولها لان المقصود هو ان يكون الما المقصود ليس الا  
العقد وصححه في الغواير كما في النهاية **وسرع** وهو مشكل جدا قال  
في الخاتمة رجل ادعى على رجل الفاء وقال حسمانية منها من متاع قد قبضته  
وحسمانية منها من متاع من عبد قد قبضته وجا به شاهدان فثبت ما ادعى  
حسمانية من عبد قد قبضته واخر على حسمانية من متاع قد قبضته  
جارت سنها دتما فيقضى للمدعي بالف وان لم يكن على كل حسمانية الا  
سند او رجل واحد وسند او الفرد لا تثبت السبب انتهى وهو الاشكال  
فيه ان كل واحد منهما اقر بسند دتمه على حسمانية فكان ينبغي ان يثبت الخاتمة  
لاالف ولعل وجهه ان السبب لما التي ثبتت الالف بجميع سنها دتمه وفيه  
نظر ظاهر والله اعلم **ولزم** في صحة الشهادة **الجر بيمينته** **ادع الادان**  
**ملكه او يد من يقوم مقامه** من مستعير ومودع ومستاجر وغاصب  
ومرته من وقت الموت وهذا عندنا في حقيقته ومحمد خلافا لابي يوسف  
هو يقول ان ملك الوارث ملك الموت فصادرات كالشهادة بالملك  
لموت سنها دتمه للوارث وهما يقولان ان ملك الوارث يتجدد في حق

العين

العين حتى يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويحل للوارث العتي ما كان صدقه  
على الموت الفقير فلا بد من ان تنقل الا انه يمكن بالشهادة على ملك الموت وقت  
الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا على قيام يده لان الابدي عند الموت تنقلب  
يد ملكه بواسطة الضمان والامانة نصير مضبوطة بالتجمل فصار بمنزلة  
الشهادة على قيام ملكه وقت الموت والتي بيد الامين لا فائدة قائمة  
مقام يده فاعني ذلك عن الجر والنقل وقولي او يد من يقوم مقامه اولي  
من قول التتر او يد مستعير لشئ كذا ما لا يمين وعينه كالغاصب  
والمرتين كما لا يخفى فلهذا يقول الشاهد مات وتركها ميراثا له او  
ما يقوم مقامه اولي من امات ملكه وقت الموت او امات يده  
او يد من يقوم مقامه فان ادعت الوارث ان العين كانت لمورثه  
لا يبقى له وهو محل الاختلاف بخلاف الميراث ان العين كانت لمورثه  
له فانه يفتى له بها اعتبارا للاستصحاب اذ الاصل اتفاقا وكذا اذا اقام  
البيته انه استرها من فلان فانه يمكن ولا يحتاج الى اثبات ملك المبيع  
وقته لان الشراء موضوع للملك بخلاف الموت فانه من قبل ولا يصح  
التعلق بقول الوارث ان مات سيدي فاستخرج **ولا بد مع الجرح من**  
**بيان سبب الوراثة** واد استشهدوا له اخوه فلا يرث **الاخوة لا يبينه وامه والاعمام**  
صرح به في البحر وغيره وكذا اذا استشهدوا له عمه او مولا لم تقبل لان الولي  
مسترك فان قالوا هو مولا له اعتقه ولا تعلم له وارثا غيره فحينئذ تقبل  
وفي الظهيرية ادعى انه وارث فلان الميت واقا ما شاهدان فشهدا له  
وارث فلان الميت لا وارث له سواه فان القاضي يبسألهما عن نسبهما ولا  
يقضي قبل السوال ولو اقام المدعي بيته انه وارث فلان وان قاضي بلد كذا  
فلا يبين فلان فقي بانه وارث لا وارث له غيره واسهنا على قضائه  
ولا ندرى باي سبب قضى فان القاضي يبسأله المدعي عن السبب  
الذي قضى له القاضي به فانه يبرر قضى له بالميراث لان قضاء القاضي  
يحمل على الصحة والسداد مما يمكن ولا يفتقر الى السك ولا يقضي بالنسب  
الذي تبين المدعي لان هذا القاضي لا يدري ان القاضي الاول قضى  
بذلك النسب قال في البراكية شهدان فلان فلان مات وترك هذه  
الار ميراثا ولم يرثها كالميت فشهدا بطلتها لانها شهدا بملك لم يرثا  
سببه ولا اياه في يد المدعي انتهى **ولا بد ايضا من قول الشاهد لا وارث**  
**له غيره** وذكر البراكي قال وقوله لا علم له وارثا غيره عندنا بمنزلة  
لا وارث له غيره ولو قال لا وارث له يارض كما تقبل عنده خلافا لهما  
انتهى **وذكر اسم الميت بشرط** لو شهدوا له اخوه او ابويه ووارثه ولم يسم  
الميت فقبل يرون ذكر اسم الميت شهدوا له اخوه الميت قضى به ثم شهد



لاخر على انه ابن الميت ايضا لا يبطل الفضا الى اول بل يثبت له الثاني ما اخذ  
الاول من الميراث كذا في البرازية ولو شهد بيده من شهر روت وعن ابي  
يوسف انما تقبل لان اليد مفضولة كالملك ولو شهد ولا يها كانت ملكه تقبل  
قلنا هذا وصار كما لو شهدوا بالاخذ من المدي ووجه الظاهر وهو قولنا ان  
الشهادة قامت بجهول لان اليد متقضية وهي متنوعة الى ملك وامانة وضمان  
فتقدر الفضا باعادة المجهول بخلاف الملك لانه معلوم غير مختلف وبخلاف  
الاخذ لانه معلوم وحكمه معلوم وهو وجوب الرد وقوله من شهر ليس  
يقدر فان الخلاف ثابت فيما يذكروه فانه ذكر الامام الترمذي في شهر  
لحي ان العين كان في يد لم تقبل لان اليد محتملة بدعصب او برمك  
فان كانت يد عصب عن ذي اليد لا يجب اعادة وان كانت يد ملك يجب  
بالشك كذا في النهاية وجا مع الفصولين بخلاف ما لو شهدوا على ان  
ملكه او اقرا المدي عليه بدنه او شهدوا شاهدان انه اقرا له في يد  
المدي فانه يرفع الي المدي لان الاقرار معلوم فتصح الشهادة به وجهالة  
المقر به لا تمنع صحة الاقرار في البرازية الاصل في باب الشهادة ان  
الشهادة بالملك المقتضى مقبولة لا باليد المتقضية لان الملك لا يتنوع واليد  
تنوع باحتمال انه كان له فاستراه منه انتهى ولو اقرانه كان بيد المدي غير  
حق فقيه اختلاف فقيل هو اقرار له باليد وبه يعني وقيل لا الا ان يقرانه  
كان بيده حتى كذا في جامع الفصولين شروع في البرازية شهدوا على ان  
تقضيها ولا تقبل البقا في الحال امرانه او لا او شهدوا باع منه هذا العين ولا  
ندري انني ملكه في الحال ام لا يقتضي بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب  
والشاهد في الفقر ساهري المالك انتهى هذا ما في العقد واطل في الدرس  
فالمقصود عليه عدم القول قال في الفتية شهدوا على اقرا رجل بين فقال  
المشهور عليه ان شهدوا هذا القدر على ان فقلنا لا نذكر في اهو عليك  
الا ان ام لا تقبل الشهادة انتهى قال قبله ادعي على اخذ ديننا على مورثه  
وسهروا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو علم  
انتهى لموضوع الاول في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا ادري اقر  
عليك الا ان ام لا وهو سالك عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد بحث  
الحادي انه ينبغي القبول وليس بجوارض للمقصود عليه كما علمت وفي  
مسئلة دين الميت لا بد في القول من شهادة تمامه مات وهو عليه  
احتياط في مواليتك ولهذا يحلف المدي مع اقامة البيعة بخلافه في دين  
الحق فمخبر انما اذا شهدوا في دين الحمي يانه كان عليه دين كذا تقبل الاداء  
سألهما الخصم عن البقا فقال لا نذكر في دين الميت لا تقبل مطلقا  
كذا في البحر الرائق قلت ويجازي هذا ما في معين الحكم من قوله

نقل

نقل من المحيط لانه يثبت الدين على الميت كذا في بيان الساهدين سببه من غير  
حاجة الى ان يتوليات وعلم دين شهدوا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراس  
حتى مات يحكم به فان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به بل يرونه  
انتهى والاحتياط لا يخفى وفي جامع الفصولين ولو ادعي ملكا في الماضي ويشهد به  
في الحال بان قال كان هذا ملكي وسهروا انه قبل تقبل وقيل لا وهو المصحيح  
وكذا لو ادعي انه كان له وسهروا انه كان له لا تقبل لان استناد المدي على يني  
الملك في الحال اذا لا فائدة للمدي في الاستناد مع قيام ملكه في الحال اذ لا فائدة  
للمدي في الاستناد مع قيام ملكه في الحالة لانهما لا يعرفان بقاءه او بالاستصحاب  
والشاهد قد يحرر عن الشهادة بما ثبت بالاستصحاب في الحال لعدم يقينه  
بخلاف المالك فانه كما يعلم ثبوت ملكه يفتينا يعلم بقاءه يفتينا انتهى هذا  
باب في بيان احكام الشهادة على السهارة ليس يخفى عليك ان الشهادة  
استحسان والقياس لا يقتضيه لان الادعاء بدينه لزممت الاصل لاحقا  
للمشهود له لعدم الاجاز والاثابة لا تجري في العبادات الدينية بل في العلم  
جوازها في المحرق لا يثبت بالسبب لستة الاحتياج اليها لانه الاصل قد يعجز  
عن ادائها لبعض العوارض فلو لم يعجز لادي الى ان الحقوق وهذا جواز  
وان كثرت اعني الشهادة على الشهادة وان بعدت الا ان فيها شبهة البرلية  
لان البول ما لا يصار اليه عند العجز عن الاصل وهذا كذلك فان قلت لو كان  
فيها معني البرلية لما جاز الجميع منها لعدم جواردة بين البول والمبرك  
تكن لو شهدوا احد الساهدين وهو اصل واحزان على شهادة ساهدا اخر جازان  
قلت اجيب عنه بان البرلية انما هي المشهود به فان المشهود به بشهادة  
النوع هو شهادة الاصول والمشهود به بشهادة الاصول هو ما عاينوه  
ما يدعيه المدي وان كان كذلك لم يكن شهادة الفرع بدلا عن شهادة  
الاصول فلم يمتنع تمام الاصول بالفرع واذا ثبت البرلية فيها لا تقبل فيما  
يسقط بالشهادة لستة السهارة السامع الرجال اي الشهادة على الشهادة  
مقبولة في جميع الحقوق كالاموال والموقف على الصحيح احياء له وصونا عن  
اندراسه والتقرير كما صرح به في البحر فقلنا عن الاجناس وقضا القاضي قلنا  
كذا في الخائنة وكذا في الاختيار وما يوجب التقرير عن اي حنفية انه لا يقبل كسابر  
الفتويات وعن ابي يوسف انه قبل لان التقرير لا يسقط بالشبهة لما روي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس رجلا بالهنة والحليس فقير لا في حردود  
الشاهد على القضية بشرط تقدير حضور الاصل اي اصل  
حضر مجلس الحكم او سفاي يكون غايبا مسيرة ثلاثة ايام فضا عدلان  
جوازها الحاجة وانما من غير عجز الاصل وتضمن الاستيضا بتحقيق العجز لا



موتة وعمل الى يوسف انه ان كان في مكان لوعد الاداء الشهادة لا يقدر ان  
يبين باهله صحيح الشهادة احياء الحقوق الناس فالاول احسن  
وهو ظاهر الرواية والثاني ارفق وبه اخذ القفيه ابو الليث وكثير من  
المشايخ وقال في الاصل انه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى  
محمد بن يحيى كيف ما كان حتى روي عنه انه اذا كان الاصل في زاوية المسند  
فشهد الفروع على شهادته في زاوية اخرى من ذلك المسند تقبل شهادته  
وقد اقتصر في الكتاب على ما ذكرنا فادناه لظهوره الحضر في الثلاثة وليس كذلك  
ومن ثم قلت **او كون المرأة مخدرة عند الشهادة** عند القاضى وبه صرح  
في الفتية حيث قال اذا كان الاصل امرأة مخدرة يجوز استنهاها على  
شهادتها في قضايا التي لا تخالط الرجال ولو خرجت لقضا حاجة او حمام انتهى  
وفي السراج التوجه اذا كان شاهدا الاصل مخدرا في المحرمات شهد على شهادته  
هل يجوز للفرع الا يشهد على شهادته واذا شهد عند القاضى هل يحل لها  
قال في الذخيرة اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم ان كان مخدرا  
في سجن هذا القاضى لا يجوز لان القاضى لا يخرج من سجنه حتى يشهد  
بغيره في السجن وان كان في سجن الوالى ولا يمكنه الخروج للشهادة  
يجوز وذكر في الجران صاحب التذريب جوازها لجلس الاصل انتهى ويمكن  
حمله على ما ذكر من التفضل والله اعلم وقولي عند الشهادة قبل في الجمع  
واما في ثمانية لان الحمل لا يشترط له ان يكون بالاصول عذر لما في التمر  
معزيا الى خلافه المقتضى والاستنها دليل شهادة نفسه يجوز ولا يمكن  
بالاصول عذر حتى لو حل لهم العذر من مرض او سفر او موت شهد الفروع  
انتهى وفي السراجية الاستنها دليل شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول  
عذر حتى اذا حل بهم عذر شهد الفروع انتهى وظاهر اكثر وعنده من  
الموتون انه يجوز سفر الاصل بان يحا ومن بيوت مصره قاصدا ثلاثة ايام  
وليا ليا وان لم يسافر فلا وظاهر كلام المشايخ انه لا بد من عينة الاصل  
ثلاثة ايام وليا ليا كما افصح به في الخاتمة ولا يجوز للسلطان والامير  
الشهادة على شهادتهما كما في الفتية **وبشروط شهادة عن الاصل** لقول  
عيا رضى الله عنه لا يجوز شهادة رجل الاستها في رجلين لا يشترط  
**تقديره في هذا** ذلك يعني بان يكون لكل شاهدا هذا من متقاربان  
بل يكفي شاهدا على كلا اصل وفي اكثر ان شهد رجلان على شهادة شاهدة  
ظاهره ان ذلك بشرط فلا تقبل شهادتهما النساء على الشهادة وبه صرح  
في الحاوي القدسي كذا قال شيخنا في جرحه ان قوله ان شهد رجلان وقع  
اتفاقا لانه لا يجوز ان يشهد عليها رجل وامرأتان لتمام النصاب وكذا  
لا يشترط ان يكون المشهور على شهادته رجل وامرأتان ولا يشترط ان  
يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة فكل ذكر الذي يلي قال

شيخنا

شيخنا في جرحه وقد توهما القدسي في الحاوي انه فيد اخترا في فقال لا تقبل  
شهادتهما على الشهادة انتهى وهو غلط انتهى كلامه ثم بين كيفية  
الشهادة بقوله **ويقول الاصل بخاطبا للفرع** **اشهد على شهادته** في انه اشهد  
**بكذا** اي بان فلان بن فلان اقر عني بكذا مثلا فيقول اشهد على شهادتي  
لان لو لم تقبل اشهد لم يسعه ان يشهد على شهادته وان سمعها منه وقيد  
بقوله على شهادتي لانه لو قال اشهد على بكذا لم يحجز له الشهادة لانه لفظ  
يحتمل لاحتمال ان يكون الاستها دليل على نفس الحق المشهود به فيكون امرا  
بالكذب وقيل على لانه لو قال بكذا في امره لم يحجز له لاحتمال ان يكون  
امرا بان يشهد مثل شهادته بالكذب وفي رواية الشهادته على الشهادة  
لان الشهادة بقبضها وانفاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضى عليه كل  
في الجرح وذكر في الخلاصة اختلافا بين ابي حنيفة وابي يوسف فيما اذا شهد  
في غير مجلس القضاء جرحه ابو حنيفة وهو لا يقبل ومنعه ابو يوسف وهو  
الا حوط انتهى وشارع بعض استلزام قوله الى ان سكوت الفرع عند حمله بكنى  
تكن لو قال لا قبل قال في الفتية ينبغي ان لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد  
ذلك لا تقبل انتهى وفي الحاوي القدسي ولا ينبغي ان يشهد الشاهد على شهادة  
من ليس بعدك عنده انتهى **ويقول الفرع اشهد بان فلان اشهد على**  
**شهادته** **بكذا** وقال **لي اشهد على شهادتي** في ذلك لانه لا بد من شهادته وذكر  
شهادة الاصل وذكر التمهيل هو الاوسط وفيه خمس سنينات ولها لفظ طرد  
من هذا فيه ثمان سنينات واقتصر منه فيه اربع سنينات بكون امر في فلان  
اذا شهد باسقاط اشدي واقتصر من الكل فيه سنين بان يقول اشهد على  
شهادتي فلان بكذا ذكره محمد في السير الكبير وهو اختيار القفيه ابو الليث  
وابي جعفر وشمس الدين السرخسي وهو سهل واقتصر واقتصر وروي ان اما  
جعفر كان يخالف فيه على وعصره فخرج لهم الرواية من السير فانقاد  
اليه وقوله فلان تمثيل والافلا بد من بيان شاهدا الاصل لما في الصغري  
شهد الفرع يجب ان يذكر واسماء الاصول واسماء ابائهم واخدادهم  
حتى لو قال تشهد حتى ان رجلين يعرفهما شهدا على شهادتهما انتهى  
بكذا وقال لا تشبههما ولا تعرف اسمهما لم تقبل لانهما احتملا مجازفة لا معرفة  
كذا في الجرح **وتكفي تعديل الفرع اصله** وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في  
الجرح تفرقا عن الصغري ووجهه ان الفرع نايب ناقلا عبارة الاصل الى مجلس  
القاضي فيا تقبل ينهي حكم الشبهة فيصير احينا فيصح تقديره والمراد ان الفرع  
يعرفون بالعدالة عند القاضي فعدلوا الاصول وان لم يعرفهم فلان بد  
من تقدير بلهم وتعدل اصولهم **كاحد الشاهدين** صاحب اي تعديل احد  
الشاهدين الاخر فانه يكتفي اذا كان المعرك معروفا بالعدالة عند القاضي







عذر بالتشهير لا بالضرب وهذا عندنا في حقيقته وعليه الفتوى كما في السراجية  
وقال لا يضرب ويحبس لان عذر من الله عنه ضرب المشاهير الزور والربعين  
سوطا وسحق وجهه ولان هذه كبرية ينبغي صدها الى العباد وليس فيها  
حد مقدر فيعذر وله ان شرعيا كان مشهور ولا يضربه ولان الاتجار يحصل  
بالتشهير فيلحق به والضرب وان كان سب القتل في الذبح ولكنه يقع ما يقع  
عنه الرجوع فانه اذا تصور الضرب يخاف ان يرجع وفيه تنبيه المحقق  
فوجب التخفيف نظر الى هذا الوجه وذلك بتوكيد الضرب وحديث عمر  
رضي الله عنه محمول على السياسة برلالة التليخ الى الاربعين ويومني  
وبرلالة التشجيم هذا تاويل شمس البهجة واوله شيخ الاسلام بان المراد  
بالتشجيم التحجيل بالنقص والتشهير فان التحجيل يسمى سودا المحال الله  
سبحانه وتعالى واداء البشادة بغيره لا ينبغي فله وجه مسودا وهو كظم وقصر  
التشهير ما نقل عن سيرج رحمه الله انه كان يبعث الى سوقه ان كان سوقيا  
والى قومه ان لم يكن سوقيا بعد العصر جمع ما كانوا يجتمعون اذ الى موضع  
الترجما للقوم فيقول ان شرعيا يقول السلام ويقول ان هذا شاهد زور  
فاخذوه وحذروا الناس قال في حقه وكذا هو كلامهم ان القاصي ان يسمى  
وجهه اذ اراه سياسة وفي فتح القدير معذرا الى المعنى ولا يسمع وجهه بل الحيا  
والخاء وانما فسر قوله لا يعذر بل يضرب لان التشهير تغزير والحاصل  
لما تفاقى على تقريره غير انه الكني بتشهير حاله في السواق وقد يكون ذلك  
اسد من ضربه حقيقة وهما احدا فالى ذلك الضرب انتهى ومن ثم قلته  
الى واطلق في تشهيره بتعلما في اكثر من قول الاقوال كلها وفيه الامام  
الحاكم ابو محمد الكاتب بان لا يعلم رجوعه باي سبب كان فهو على الاطلاق  
اما ان رجوعه تابيا فاما لم يعذر احبا عاوان رجوع مصر على ما كان فانه  
احبا عاوان يضرب وذكر شمس البهجة ان التشهير قولها ايضا انها يقولان  
بالتشهير والضرب والحبس والكل معروض الى راي القاصي واختلفوا  
في قبول شهادته اذ اقام قالوا ان كان فاسقا تقبل لان الحامله عليها  
فمنعه فاد اقام وظهر صلاحه تقبل لزوال العشق وان كان عدلا او  
مسؤولا لا تقبل اذ اقام اي يوسس قبولها وبه يعني واختلفوا في اعتبار  
مدته فثبتته والصحيح التقويص الى راي القاصي كما في كثير من الكتب القديمة  
والله اعلم هذا **في بيان احكام الرجوع عن الشهادة**  
لا يخفى عليك مناسبتة الشهادة الزور وهي ان الرجوع عنها يقتضي سبق  
وجودها وهو ما يعلم به كونها زورا وهو امر مستقر في مرعوب منه  
ديانة رايته لان فيه خلاصا عن عقاب البليته وشره له بالباب  
بنما للكثر مخالفا للهداية فانه ترجم له بالكتاب اذ ليس له الباب

مقدرة

مقدرة وهو وان كان دفعا للشهادة فكنه داخل تحتها كخلافه في الواقع  
الشهادة وهو اي الرجوع عنها ان **تؤثر** الشاهد رجعت عما شهدت به وهو قول  
شهدت بزور فيما شهدت به او كذب في شهادتي **فلا تكره** لا اي لم يكن رجوعا  
كما في البحر معزيا الى خرافة الغيبين وفي نضول العارية لو انكر الشاهد  
الشهادة بعد قضاء القاصي لا يصح لان الانكار للشهادة لا يكون رجوعا بل  
الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة وهذا انكار للشهادة انتهى **وسطر**  
اي الرجوع عن الشهادة **مجلس القاضي** لانه فسخ للشهادة فيختص بما يختص  
به الشهادة من مجلس القاضي وكان الرجوع توبة وهي على حسب الجناية فالسر  
بالسر والاعلان بالاعلان اطلق القاصي في مثل القاصي المشهور عنده وغيره والدا  
لم يصح الرجوع عند غير القاصي ولو شرط كما في البحر تقيلا عن المحيط **فلا بد**  
المشهور عليه **رجوعها** اي رجوع الشاهد من **غيره** اي غير القاصي **وبرهن** على ذلك  
لا يقبل برهانه عليها لانه ادعي رجوعا ولو ان دعيتهما لا يجلسان ولو اقام  
بينة انه رجع عند قاصي كذا ضمنه المال تقبل لان السبب صحيح ولو اقر عند  
القاصي انه رجع عند غير القاصي فانه صحيح وان اقر برجوعه باطل لانه يجعل انشاء  
المال في المحيط ولو ادعي رجوعه عند القاصي ولم يرض القضا بالرجوع والضمان  
لا تتم منه البينة ولا يخلف عليه لانه الرجوع لا يصح ولا يصير موجبا للضمان الا  
بالضمان القضا به كالشهادة انتهى **وان رجوع** اي الشاهد ان **قبل الحكم** اي قبل حكم  
القاصي بيمينها **سقطت** الشهادة فلا يفتى القاصي بها **والضمان** عليها **الاحد**  
الحضين لانه لم يلقا شيئا على احد ويعذر الشاهد بطلقة فمثل ما ورد رجوعا عن  
بعضها كالمشهد اذ اربى بها اذ بان وان ولولها ثم رجعا في البناء والولد لم يفتى  
بالاصل كما في جامع الفضول من معلل ان الشاهد شق نفسه وشهادة الفاسق  
ترد انتهى وان رجعا **بعد** اي بعد الحكم بالشهادة **الرجوع الحكم مطلقا** لان احكامهم  
يناقض اوله فلا يتقض الحكم بالنسبة لقض ولانه في الدلالة على الصدق مثل المولود  
وقد ترجع الاول بالفضل القضا به وقولي مطلقا ليس لما اذا كان الشاهد وقت  
الرجوع مثل ما يشهد في العدالة او دونه او افضل منه وهكذا اطلننه في اكثر الكتب  
متونا وسرطوفنا وي تكن في البحر تقيلا عن خرافة المفتين معزيا الى المحيط ان  
كان الرجوع بعد القضا بنظر الحال الرجوع فان كان حاله عند الرجوع افضل  
من حاله وقت الشهادة في العدالة صح رجوعه في حق نفسه وفي حق غيره وحتى  
عند الرجوع عليه التقدير وينقض القضا ويرد المال على المشهور عليه وان كان حاله  
ولا ينقض القضا ولا يرد المشهود به على المشهور عليه ولا يجب الضمان على  
الشاهد انتهى وهو غير صحيح عن اهل المذهب لما قلته ما نقلوه من وجوب  
الضمان على الشاهد اذ رجع بعد الحكم وفي هذا التقدير عدم تقييده مطلقات مع



انه في نقله من ارض الى ارض بالظن موافقا للذهب فان تم كشف  
الحيط للما من رضى الدين السرخسي الموجود في ديارنا فوجدته وافق الجماعة  
من غير تفصيل فهو وان احتمل ان يكون المحيط البرهان في كذا القول به لا  
يصح عن المذهب فانهم نقلوا عدم الصمان عن الشافعي في دفع القدر  
ان هذا قول ابي حنيفة الاول وهو قول شيخنا حجة الله تعالى عن ابيه  
ينقض القضا ولا يرد المال على المقتضى عليه في كل حال انتهى قلت وبه صرح  
البرازي ثم قال ثم رجع الى قوله ما وعليه استقر المذهب والله اعلم  
**مخلاف ظهور الشاهد عند وجوده في دفع** فان القضا يبطل ويرد المال  
الى المقتضى عليه كذا في البحر نقلنا عن الحاكم لاصحابنا على الشاهد في ذلك  
**وقضنا ما ابلغاه المشهور وعليه** لان النسب كافي على وجه التقدير في ضمان  
كاف البير وقد نسبنا لان ثلاث بقديا وقد نقضنا ايجاب الضمان على المباشر  
وهو القاضي لانه كالمال الى القاضي وفي ايجابه صرف الناس عن نقله ونقذه  
استفاد من المدعي لانه الحكم ماضى واعتبر النسب **نقض المدعي المال** من  
**اولا** يفتي صرح بانفسه القوي في الخلاصة والبرازية وخلافة الفتيين في  
الخلاصة انه قول ابي حنيفة الاحزر وهو قولهم انتهى وقدره في الكفر بتعاليم  
المهذبة مما اذا انتفى المدعي المال وقد علمت ما هو العمل عليه في الذهب وقرق  
في المحيط في البحرين القين والدين فقال شهادتي بغيره صحتها  
فتضمن المشهور له ام لا لان ضمان اطلاق ضمان الاطلاق  
مقتضى بالمثل ان كان المشهور به مثليا وبالقائمة ان لم يكن مثليا وان كان  
المشهور به دينيا فراجع المشهور قبل قبضه لا يضمنون وان قبضه المشهور به  
رجعوا ضمانا لانها اوجبوا عليه دينيا فيجب في ذمتها مثل ذلك ولا يستوفي منه الا به  
قبض المشهور به بخلاف ما دلالة انتهى ومثاقول شيخ الاسلام ثم قال في البحر  
ثم اعلم ان تضمن الشاهد لم يجرى رجوعه لما في تنقيح الجوزي المدبر  
تارة يفروق اكثر بيبسي شهادته ان علم وجلا فلا تا اقرضه الله درهم  
وقضى القاضي بها ثم اقام القضا عليه نيبة على الدفع على القضا بامر  
الناظر قبل ذلك بمرور الالف ولا يضمن المشهور واوشهدوا ان له عليه القادر  
وقضى القاضي بذلك واحدا لالف ثم اقام القاضي عليه نيبة على البراءة قبل القضا  
بضمين المشهور ووجه الفرق ان في الوجه الاول يظهر على البراءة قبل القضا  
المشهور ووجه الفرق ان في الوجه الاول يظهر كذا بضمين الجواز ان اقرضه  
ابراه وفي الوجه الثاني ظهر كذا بضمينهم شهادته عليه بالالف في الحال وقد  
بين كذا بضمينهم فصاروا سلفين عليه الاتري ما لوقا امارة طائف  
ان كان لفلان عليه شهادته المشهور انه اقرضه الف بالمال ولا يحكم  
بالوقوف ولو شهد ان عليه الف بالمال والوقوف جميعا فبين بعض  
الشهادة على الاقرض لبيست شهادته على قيام الحق في الحال والشهادة بالدين

طلقا

مطلقا على شهادته الحق في الحال انتهى وفي الفصول العمدية نقلنا عن شهادته  
الجامع لو شهد ان فلانا اقرض فلانا عام اول الف درهم والمدعي عليه  
جحد نقض القاضي بالبراءة ويرد المال فانه لاصحابنا عليه ما لا يظهر  
بعد كذا تمام لان التوفيق يمكن لا يتصور انهما اعيايا القرض عام اول فتمنع  
بذلك ولم يفرقا البراءة ولم يقرضوا الحال وبمثل له لو شهد على القرض ولكن  
شهدا ان لفلان على هذا الرجل الف درهم فنقض القاضي بشهادتهما  
وامر المدعي عليه بدفع المال وهو الاول الى المدعي ثم اقام المدعي عليه نيبة  
على البراءة فان الشاهدين يضمنان والمدعي عليه بالخيار في تضمن المدعي  
او الشاهدين لانها حقا عليه ايجاب المال في الحال فاذا اقام نيبة  
على البراءة فقد ظهر كذا بهما فصارا ضمانين فخرنا بخلاف الفصل الاول لان  
ثمة لم يحققا المال في الحال وانما اخبرنا عن شهادتهما فلم يظهر كذا بهما وادفع  
بهم حجه الله هذه المسئلة بمسئلة الطلاق ان المدعي عليه اذا انكر المال  
وحلف ثم شهد راعيا اقراره بذلك لم يثبت لما انه لم يحققا عليه ايجاب  
ولو حلف في الحال حثك فانقض الفرق انتهى **البراءة فيه** اي في باب ضمان  
**من بين** من المشهور **لا من رجع** بغيره على هذا الاصل بقوله **فان رجع احد**  
**ضمن النصف** ادبشها دة كل منهما يقوم بنصف الحجة فسقا احدهما على  
الشهادة تنفي الحجة في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم يبق الحجة فيه  
وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم استا ببعض العلة ثم يبقا بعض  
العلة كاستدراك الحول لا ينفق على بعض الضاب وينتقم من بعض بعض  
الضاب **وان رجع احد ثمة لم يضمن** اي الراجع اذ بقي من يبقئها  
كل الحق **وان رجع اخر ضمنا النصف** اذ بقي على الشهادة من يتنفي المال وان  
**رجعت امرأة من رجل وامراتين فثبت الربع** اذ بقي على الشهادة  
من يبقئ به ثمة الارباع **وان رجعتا اي المراتان** فالضمان عليهما **النصف**  
ليقاما ببقئ به النصف **وان رجع ثمان نسوة من رجل وعشر نسوة لم**  
**يضمن لبقاه من يبقئ بها دة كل المال** وهو رجل وامراتان **وان رجعت اخرى**  
**ضمن النصف ربعا لبقا** ومن يبقئ به ثمة اربع الحث اذ النصف بقي بالرجل  
والربع بالباقية **فان رجعا الفرم بالاسداس** اي ان رجع الكل رجع الكل من الرجل  
والنساء الفرم على الكل اسداسا اسداسا على الرجل وحصة الاسداس على النسوة  
وهذا عند ابي حنيفة وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف  
لانهم وان كثرن يقمن مقام رجل واحد وله ان كل امرأتين مقام رجل  
واحد الحديث عرفت شهادته كل اثنتين منهن بشهادة رجل واحد  
وان رجعت العشر فقط فعليه نصف الحق اتفاقا كما اذا رجع الرجل  
وحده ولو رجع معه ثمان فعليه النصف ولا يبي عليه كذا في المحيط



وهو سهل ويجب ان يكون النصف اخصا عنده وعندهما انضافا وذكر  
 الاسيحي في لورجج واحد وامرأة كان النصف بينهما اثلاثا ولو كان  
 في المحيط وهو سهل ويجب ان يكون النصف اخصا عنده وعندهما انضافا  
 لم يجب عليها شي ولو شهد رجلان وامرأة ثمة رجوعا فالنصفان عليها دونها  
 ولو شهد رجلان وثلاث نسوة ثمة رجوعا فنصفها على الرجل النصف وعلى  
 النسوة النصف وعليه الحسنان وعليهن ثلاثه الا حاشا من ولو رجل وامرأة  
 فعليه النصف كله عندهما ولا شيء على المرأة وعنده عليهما الثلثا **والأخص**  
**راجع في النكاح** شهد به مهر مثلها عليه او عليهما لانها اتلفا شيئا بموضع  
 يقابله والاثلاث بعوض كلا اثلاث وان زاد على عا مهر المثل ضمنها  
 أي الزيادة في الزوج لانها اتلفاها بلا عوض **ولو شهد باصل النكاح**  
**بأقل من مهر مثلها فلا ضمان** لان مانع البضع غير متفق عليه عند  
 الاثلاث فلا ضمان بالمتقدمات التضمن يستدعي المهر ثلثه وفي النظرية  
 وشرحها انما تضمنان ما نقص عنه هما خلافا لابي يوسف في الهدينة  
 وشرحها انما لا تضمنان وهو المعتبر في المذهب **بخلاف ما لو شهد**  
**عليها بقبض المهر وبعضه ثم رجعا** بعد القضاء ضمن لها لانها اتلفتها عليها  
 ما لا وهو المهر قليل كان او كثيرا دون البضع **وصمنان في البيع والمهر المثل**  
**عن قيمة المبيع او زاد** ولو شهد على البائع بمثل القيمة او اكثر فلا ضمان  
 لانه اثلاث بعوض وان شهدا انه بأقل من قيمته ضمنا النقصان لانه  
 بغير عوض ولو شهد على المشتري فلا ضمان بشرائه بمثل القيمة  
 او اقل وان كان باكثر ضمن ما زاد عليها كذا صرحوا وبهذا ظهر ذلك  
 ان عبارة هذا المختصر ابي بالقول من قول الكلثرو لم يضمن في البيع  
 الا ما نقص من قيمة المبيع فانها قاصدة الولاية على المعصوف ولو شهد  
**على البائع بالبيع بالدين الى سنة وقيمة العاقلة** فان شهد **فضمن** **المشهور**  
**قيمة حاله وان ساء حاله المشتري الى سنة واما اختار برأي الآخر**  
 فان اختار المشهور رجعا بالثمن على المشتري ويفقد قون بالفضل  
 فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضاء او تقا بلا رجوع على البائع بالثمن رد  
 بغير المشهور وان رد بفضاء فالضمان على المشهور بحاله فانما ادراجا  
 بما ادرك في الجرم معزيا الى خزانة الغنم **ونع الطلاق قبل وطء وخلوة**  
**ضمنان للمال او المنفعة** لانها كذا صنفنا على شرط سقوط الاثر في الموطأ  
 ابن الزوج او ارتدت سقط المهر اصله وكان الفقرة قبل الدخول في معنى النسخ  
 فتوجب سقوط جميع المهر كما مر في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء الطريق  
 المتقنة وكان واجبا نسبا وتماما كذا في الهدينة والتعليق الاول للمقدمين  
 والثاني للمأخرين وقول ضمنان نصف المال يعني اذا كان هناك مستني

وتولي

وتولي والمنفعة يعني لو لم يكن هناك مسمى لانها الواجبة وقد اتلفاها و2  
 الجرم معزيا الى المحيط ثم رجعا بلا مهر وظلمها قبل الدخول فشهدا انه  
 ضامها من المنفعة على غير قبضته وهي تملك ثم رجعا لا يضمنان العبد  
 بالمنفعة وان كان موهوم لها عشرة ضمنها لهما خمسة داهم لان القاضي  
 لم يفتقر لها بالعبد كونه مقبوضا فقلنا تلف بشهادتهما على المرأة المنفعة  
 لا العبد بخلاف ما لو شهدا انه ضامها عنها العبد وقضى لها به ثم  
 شهدا بقبضته ثم رجعا ضمنان قيمة العبد لو قرض العتق بالعتق لا يضمنان  
 طلقها ثلاثا واخران انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فضمنان نصف المهر  
**على شهود الثلاثة لا يضمنون** لانه لم يفتقر بشهادة شهود الواحد لانه لا يضمن  
 لان الحكم الواحد حرمة حقيقة وحكم الثلاثة حرمة غليظة ولو كان ذلك بغير وطء  
 او خلوة فلا ضمان على احد كذا في الجرم معزيا الى **ولو شهدا بقبض القيمة مطلقا**  
 لانها اتلفا مالية العبد عليه من غير عوض والولا للعتق لان العتق لا يتحول اليها  
 بهذا الضمان وهو لا يصلح عوضا فانظم قوله مطلقا ما اذا كانا مؤسرين  
 او عسرين لانه ضمان اقل من الملك بخلاف ضمان الاعتاق لانه لم يتلف  
 الا ملكه ولو فرض منه ضامه ملك صاحبه فضمنه السارع صلة ومواساة له  
 اطلق العتق فالصرف الى العتق بل لا فلو شهدا انه اعتق عبدا على جنسية  
 وقيمة العتق فقبض ثم رجعا ان شاء ضمن الساهدين الا على رجعا على  
 العبد بجنسية ولا العبد للمولى كذا في الجرم نقل عن المحيط **والولا للعتق**  
 لان العتق لا يتحول اليها بهذا الضمان وهو لا يصلح عوضا **وفي التبرير**  
**ضمنان لنفسه** التبرير لانه بالتدبيرات بعين المنافع من حيث التجارة  
 بالاضراح عن ملكه فانقص ملكه فضمنان تقضانه بنقريتهما وان مات المولى  
 والعبد يخرج من ملته عتق وضمن الساهدان قيمته مدبرا لانها  
 ازالا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير العبد  
 عتق ثلثه وسعي ثلثيه وضمن الساهدان ثلث القيمة اذا عمل العبد  
 الثلثين ولم ير رجعا به عن العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع  
 به الورثة عن الساهدين ويرجع به الساهد على العبد عند تمام العمل  
 في الجرم معزيا الى المحيط قال وبه علم ان ما ذكره المسمى الزيلعي من ان العبد  
 اذا كان معسرا فانما يضمنان جميع قيمته مدبرا ويرجعا به عليه في البيع  
 سهو ما علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو موضح به في المبسوط  
 وصرح فيه بانما يضمنان ثلث قيمته مدبرا وعليه يحمل ما في المحيط وقد سألنا  
 الفتوى على ان قيمته مدبرا نصف قيمته لو كان قنا **وفي الدلالة يضمنان**  
**قيمته ولا يفتقر حتمه** **عوي ما عليه اليها** فاذا اداه عتق والولا للذي  
 كاتبه فان عجز فرد في الرق كان مولاه ورد ما اخذه على الشهود لا يثبت كذا قاله

المحيط



في جره وعزاه الى المحيط ثم قال وبه علم انه ما في فتح القدر من ان الولا  
للذين شهدوا عليه بالكتابة فهو بالصواب للذي كانته نزل الذين  
ويطيب لهما ما اختاره من المكاتب ان كان بول اكتبته مثل قيمته او اقل  
وان كان اكثر فصدق بالفضل وان اراد المولى اتباع المكاتب ولا يضمنهم كالا  
ذلك ذكره الزيلعي وفي الاستلاد **فيما لا يفتن** قيمتها اي الامه  
وان مات المولى عتقت **وفيما لا يفتن** قيمتها المورثة يعني لو شهد  
على اقرار المورثة ان هذه الامه ولدت منه وهو يتكبر ففقد القاصي بذلك ثم  
مرجعا فان لم يكن معها ولد فزجعا في حياته ضمننا نقصان قيمتها بان تقوم قنة  
وامر ولد فزجعا في بيعها فيضمننا نقصان فان مات المولى عتقت وضمننا القيمة  
فيتمتها المورثة فان كان معها ولد فزجعا في حياته ضمننا قيمته المولد مع ضمان  
نقصان لها فان مات المولى بعد فان لم يكن مع المولد شريك فلا ضمان عليهما  
والا ضمان للاخ نصف البقية من قيمتها ونصف قيمة الولد لاميرته ولا يرجعان  
على الولد هنا وان كانت السهامة بعد موت المولى بان ترك ولد او غير وامه  
وتركة تشهد ان هذا العبد ولدت هذه الامه من الميت وصدرت من الولد  
والامه لا يضمن وقضى ثم رجعا صحتها قيمة العبد والامه ونصف الميراث  
استبي كذا في البراج **وفي القصاص الدية ولم يفتن** اي ضمن شاهد القصاص  
يرجوعهما بعد الاستياد بية المشهود عليه ولا يفتن منهما وقال ان اني  
يفتن منهما الجور القتل نسبيا فاستبه المكر بل اولى لان الولي يمان ولا يولي  
والمكر يمنع بل اولى ولنا ان القتل مما شتر لم يوجد كذا استنبط لان السب  
ما يفتن اليه غالبا ولا يفتن لان المضوم منه وجب اليه بخلاف المكر لانه يورث  
حياته ظاهرا وان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم اقل من الشهادة  
وهي دارية للنقصان بخلاف المال لانه يثبت مع الشهادة ولو شهد بالقتل  
ثم رجعا ضمننا الدية في مالهما وكذا شهدا بنطح يدر خطا ضمننا نصفهما وكذا اذا  
شهدا بسرقه قطع ثم رجعا انتفى كذا في البحر تنقلا عن البراج وفي السراج  
الوهاج ان الدية على الساهدين تكون في مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليها  
ولا يجزمان الميراث بان كانوا وليي المشهود عليه فاستمنا بركاته انتهى  
**شهر الفروع يرجعونهم** لان الشهادة في مجلس نقصان صدرت منهم وكان  
اقتل بعضا من البهيم لا يفتن **شهود الاصل بقولهم** لهم بشهر الفروع  
**على شهادتنا او اشهدناهم** غلطنا في الصبر نين اما في الاولى فلا يضمن المولى  
السبب وهو لا يشهد فلا يبطال القضا لانه خبر محتمل فصار كرجوع  
بخلاف ما قبل القضا واما في الثانية فهو قولها وقال محمد يضمنون لان الفروع  
نقلوا شهادته الاصول فضا وكما تضمنوا خبرها ولما ان القضا وقع بشهادة  
الفروع لان القاضي يفتن بما يعاين من الحجته وهي شهادتهم وقد استأن  
المختلاف

الاختلاف مبني على ان لا يشهد على الشهادة امانة وتزكيل عند ما وعده  
تخيل وقوله غلطنا اتفاقا ان لو قالوا رجعا عنها فلا ضمان ايضا عند ما  
**ولا اعتبار بقول الفروع كذا لا يضمن** لان ما امضى من الفضل لا يتحقق بقولهم  
فلا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم بما شهدوا على غيرهم  
بالرجوع **ومن الزكوة بالرجوع** عن التزكية **مع علمهم** يكون عيبا ما مع  
**الخطا فلا** وهذا عندنا في حصة وقال لا يضمنون لانهم لو اعلموا انهم  
وصاروا كشهود الاحصان وله ان التزكية اعمال للشهادة اذ القاضي  
لا يعمل بها الا بالتركية فصارت في معنى العلة بخلاف شهود الاحصان  
لانهم شرط محض والخلاف فيما اذا قالوا القدرنا واعلمنا انهم عبيد ومع ذلك  
زكيتهم اما اذا قال التزكي خطا فيها فلا ضمان اجما عا هكذا صرح به  
البحر وغيره ومن ثم قلت اما مع الخطا فلا وقيل الخلاف فيما اذا حضر المرون  
بالحيثية بان قالوا انهم قالوا انهم احرا اما اذا قالوا انهم عبيد فلا ضمان  
عبيد لا يضمنون اجما لان العبد قد يكون عدلا واطلق في ضمانهم  
فمثل الدية لو زكوا شهودا لزمانهم فاذا الشهادة عبيد او مجوس فالدية  
على التزكين عنده ومعناه ان رجعا عنها بان قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك  
زكيتهم اما اذا ثبتوا عليها ونعموا انهم احرا فلا ضمان عليهم ولا على  
الشهود ولا تحت الشهادة وحده القذف لانهم قد ثابوا حيا وقد مات ولا يورث  
عنه وقال الدية على بيت المال كذا في السراج الوهاج **ومن شهود القليل**  
لانهم شهود العلة اذ التلق يحصل بسببه وهو الاعتاق او التطلق  
وهما يثبتوه اطلقة فمثل تعليق الفتق والطلاق فيضمنون في الاول  
القيمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول **لا يضمن** الا ضمان  
عليهم لانه علامة وليس بشرط حقيقة ثم اعلم ان الشرط عند الاصوليين  
ما يتوقف عليه الوجود وليس لمرتد في الحكم ولا مفضل اليه والعلة المؤثرة  
في الحكم والسبب هو المفضي الى الحكم بلا تأثير والعلامة ما دل على الحكم  
وليس الوجود متوقفا عليه وينظر اظهر ان الاحصان كذا ذكره الاكثر لفرقة  
وجوب الحد عليهم بلا عقليته تاثير ولا نقصان **والشرط** اي لا يضمن شهود  
وجود الشرط للفتق والطلاق لما تقر ان اليقين في العلة فاضيف  
الحكم الي من اثبتنا والشرط لا يعارض العلة اطلقة فمثل ما اذا  
رجعوا وحدهما ومع شهود العلة لكن عدم التضمن في الثاني اتفاق  
وفي الاول اختلاف والمختار ما في الكتاب نص عليه في الزيادة وان كان  
السرحس واختار البزدوي ما قبله كذا في البحر في تعيين التزوي الصحيح  
ان شهود الشرط لا يضمنون بحاله نص عليه في الزيادة واليه مال شمس  
الامية السرحس وفي الاول مال فخر الاسلام على البزدوي انتهى والله اعلم



**هذا كتاب** في بيان احكام الوكالة اعقب الشهادة بالوكالة لان كلا  
من الشاهد والوكيل ساع في تفصيل مراد غيره الموكل والمدعى معتمدا على كل  
منهما والوكالة لغة بفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل وهو تفويض امر  
الى من وكلته اعتمادا عليه فيه توقيفا منك او مجزعه والوكيل والقائم بها  
فوض اليه كانه فاعيل بمعنى منقول لانه موكول اليه الاموي معوض اليه  
**والترتيب** **البيع** باثنتا عشرة سنة والاجماع قال الله تعالى حكايته عن  
اصحاب الكهف فابعدوا احدكم بورقكم هذه الى المدينه وكان البيع منه  
بطريق الوكالة وشرح من قبلنا مشرع لنا اذا قضاه الله ورسوله من غير  
انكار ولم يظهر نسيجه وكل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام مشرا فيه  
والفقه الاجماع عليه وهو عام وخاص فالسائر ظاهر والوكيل يجوز ان يقول ما  
صنعت من شئ فهو جائز وانت وكيل في كل شئ جائز امرك على ملكك جميع انواع التصرفات  
من البيع والشراء والهبة والتصدق والتقاضي وغير ذلك ولو طلق امرأته  
حاز قال الصدر الشهيد وبه يقتضي حتى يتبين خلافه واختار ابو الليث انه لو  
طلق او وقف لم يجزه وكذا في التوكيل الجبنة وفترى فاض خات ان التوكيل المطلق  
يخفى بالما وصنات **وهو اي التوكيل في اصطلاح الفقهاء اقام الغير مقام**  
**نفسه في تصرف** **جائز معلوم** حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوما ثبت ادب  
التصرفات وهو المحفوظ فما اذا قال وكلتك بما لي وعيارة المختصر والي التوكيل  
من قول الكثر وهو اقامة الغير مقام نفسه في التصرف فانه يشمل الجائز  
والعلوم وغيرهما **من ملكه اي ذلك** التصرف بيان للشرط في الموكل برفع  
عليه بقوله فلا يقع توكيل مجنون **وصبي لا يعقل مطلقا وصبي يعقل**  
**بغير طلاق وعقار وهبة وصدقة** من التصرفات الصادرة **وهو توكيله**  
**بما ينفعه بلا اذن وليه لقول الهبة** **وهو توكيله بما يرويه من ضرره**  
**كبير واجارة ان كان الصبي الموكل** **مادونا في التجارة والاى وان لم يملك**  
**بكل ما اذنا توقف على اجارة وليه فان اجازته جاز والا كالوبا شتره بنفسه**  
**ولا يصح توكيله عبد مجنون** **وهو توكيله لو كان العبد مادونا او مكاونا وتوقف**  
**توكيل مريد فان اسلم بقدر وان مات او لحق او قتل لا يغير بطل عذرا**  
حينئذ وقالا هو ما قد روي قوله ممن يملكه الاب والوصي والمولى فانه  
ان يوكلا بكل ما يصح لهم التصرف فيه من امور الصبي والوقف فان قلت  
يشكل على هذا الاصل توكيل المسلم **ميا يبيع حرا وخنزير وتوكيل الحر**  
**الحلال ببيع العبيد فانه صحيح ولا يملكه الموكل قلت** اجيب عنه بانه  
يملكه باصل التصرف وان استمتع بعارضه التي فانه قلت يرد عليه العبد  
المادون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كاني البحر تقول عن الخط مع انه  
يملك ان يتزوج بنفسه قلت اجيب عنه بانه بمنزلة التوكيل عن كس

وان كان عاملا لنفسه والتوكيل لا يترك الامان او تقيمه **وهو توكيل مسلم**  
**ببيع حرا وخنزير ومحمد حلالا ببيع صبي وان امتنع عنه بعارض وهو**  
المنع وفيه الاشارة الى ما ذكرناه من الجواب كما لا يخفى ثم يشرح في بيان الشرط  
في التوكيل فقال **ان كان التوكيل يعقل العقد ولو كان** التوكيل الموصوف بما ذكر  
**صيا او عبدا او مجنونا** فلا يصح توكيله غير العاقل وفيه تيمية الدهر وذكور  
السرخسي في الوكالة في باب البيع والشراء وان كان التوكيل مجنونا ببيع باطل  
لان كان يعقل البيع والشراء فهو بمنزلة الصبي المجنون عليه ذكر في باب توكيل  
الزوج بالطلاق ولو قل مجنونا بطلاة امرأته فقبل الوكالة في حال جنونه ثم افاق  
فهو على كالتة لان الافاقة تزاو للممكن من التصرف ولا يزول ما لان ثابنا  
انتهى وذكر في الهبة انه يستلزم ان يكون التوكيل من يعقل العقد ويقص  
فقال الشارحون المراد يعقل العقد ان يعرف ان الشرا جالب للبيع سالك  
للش والبيع على عكسه ويعرف العين الفاحش من اليسير والمراد بقصده  
ان يقصد ثبوت الحكم او الرجوع للاختصاص من بيع المكره والمأزول فانه لا يقع عن  
الامر انتهى قال شيخنا في جرحه وفيه نظرا لانه لا حاجة الى استنراط عقلية  
العين الفاحش من اليسير لجواز بيع التوكيل عند الامام بما قل او كثر فغير  
ان قيد عليه ان لا يبيعه بغير فاحش استنراط قول ليس ما ذكر من النظر  
والفهم وقلة ان التعريف انما هو للصبي العاقل وهو المراد مطلقا كما ذكر المحققون  
ان تعريفه لا بالنظر الى خصوص الوكالة حتى يحتاج الى ذكر هذا النظر والجواب  
عنه والله اعلم واما تفسيره التصرف بالاختصاص من بيع المأزول والمكره  
لما رجع عن المقصود لان الكلام الان في صحة الوكالة لا في صحة بيع التوكيل ولذا تركه  
الاكثر تركناه في المختصر ايضا وفي البحر حكاه عن الوافات الحسامية التوكيل  
اذا اختلط ببيع ويصرف الشراء عقلا بشراب ببيع ويصرف الشراء والتصرف  
حاز على الموكل شراؤه ولو اختلط ببيع ويصرف الشراء وهو بمنزلة  
المعتره انتهى **بطل ما يباشره** **الوكيل بنفسه** بيان لصاحب الموكل فيه وليس  
خدا فلا يرد عليه ان المسلم لا يبيع الحر ويملك توكيل الذي به فصدق الضابط  
لانه لم يقل يبيعه ولا يملك الذي توكيل مسلم ببيع حرا وهو مملكه لانه  
يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل يملك  
يملكه يملك توكيل كل احده بل التوصل به يلا في التوصل به في الجملة فان  
قلت يود توكيل التوكيل بلا اذن ونعم فانه يملك العقد الذي ذكر به  
ولا يملك التوكيل قلت اجيب عنه بانه لا يملكه التوكيل ولا يملك العقد  
لنفسه وانما لا يملكه لموكله والله تعالى اعلم وقولي بكل ما يباشره من قول  
الاكثر بكل ما يعقد به يملك العقد وغيره من الخصومة وغيره ثم رجمت  
على هذا بقولي **فصح بخصوصه في حقوق العباد ايضا الحكم الا ان يكون**











مفسر كاد للبائع حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم يتقد الموكل الى  
الياباع باع القاضي للجارية بالثمن اذ ارضيا والى ذلك كذا في البحر معزيا الى موع  
خزاة الميتين وان دفع المشتري الثمن الى الموكل صح دفعه ولو مع ثمن  
عنه الدفع يعني لثمن الوكيل الموكل عن القبض دفع ذلك له فانه يبرأ استثناء  
كافي البزارية ولا مطالبة للوكيل فاما لان نفس الثمن المقبوض حق الموكل وقد  
وصل اليه ولا فائدة في اخذ منه ثم الدفع الحاء ولهذا لو كان المشتري على الموكل  
دين تقع المقاصة ولو كان لها عليه دين تقع المقاصة بدين الموكل ودين  
الوكيل بدين الوكيل اذا كان وحده عندي جنيته ومحمد لكونه يملك الا برأ  
عنه عندها ولكنه يضمنه الموكل في الفضل كذا في الهداية ولو ابرأ من  
الثمن معاري المشتري بابراء الموكل دون وكيله ويستفاد من وقوع الغش  
بين الوكيل ان الوكيل لو باع من دابته بدينه صح ويرى ضمن الوكيل الموكل  
وهي في الذخيرة والله اي مثل الوكيل عبد **مادون** لا دين عليه مع مولاه  
لما في البزارية وذكر كبر لا يملك الولي قبض ديون عبده المادون اذا غاب  
لانه فرق الوكيل لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره وفي الوكيل اذا غاب لا يملك  
والمادون اولى ومع ذلك لو قبضه الولي لا يبرأ لان الحق للفرع والولي كالاجني  
انتهى هذا **باب** في بيان نكاح الوكالة بالبيع والشرا اقردهما باب  
على حد كلفت الحاجة اليهما وقد مر هذا الباب على سائر ابواب الوكالة لانه اكثر  
واسر حاجة وقد مر بحث الشرا لانه يبي عن انبات الملك والبيع يبي عن ازالته  
والمرأة بعد الانبات **وكله بشر** **الخب هوي** اي ملشوب الى هرة مربية  
بحرسان فتحت في ثمن عشرين رضى الله عنه وامر بشراي **فمن وبغض** **الوكيل**  
لانه لم يثق الجاهل بعد اعلام الجنس له في الصفة وهي محتملة في الوكالة  
استحسانا لان مبناها على التوسعة لكونها استعانة وفي استراطيان  
الوصف بعض الجرح وهو مدفع الاصل ان الجهالة الناحشة وهي  
الجهالة في الجنس تمنع صحة الوكالة سواء بين الثمن او لا كالموكل في شراء ثوب  
او دابة ونحوها والجهالة البسيطة لا تمنع وهي ما كانت في النوع المحض كالموكل  
بشرا ثرس او حمرا او ثوب هروي او مرقبي ونحوها والجهالة التي بين  
الجنس والنوع ان بين الثمن لا يمنع كالموكل بشرا عبدا او جارية وبين النوع  
بالتفاد عبر انزكيا او حبشيا ونحوها وان لم يبين واحد منهما لم يحز  
**وان لم يسم** لانه بيان جنس الثمن يصير معلوما عا دة فلا فرق بين  
السمية وعدمها فيد بالفرس والبغل للاختلاف في السائة فتم من جعلها  
من هذا القبيل وفي التجريد جعلها من المتوسط وجزم به في الجوهره فقال الوكالة  
باطلة وما استراه الوكيل فهو لنفسه واما الحمارة في البزارية وفي الحمارة  
الصفة معلومة بحال الموكل وكذا البقر فلو كان الموكل قال بريا في استري حمرا

مصر

مصريا وكان واحراما من العوام فلا يشتري له فرسا يلبق بالملك تلتزم  
الماوراني **لو وكله بشرادار او عبد جاز التزك** بذلك **ان سمي الموكل مئنا**  
**او نوعا** لانه يعلم بذكر الثمن في اي نوع مقصوده اطلقه فمثل ما اذا كان ذلك  
الثن يخصص نوعا ولا يبه ان دفع ما في الجوهره حيث قال وهذا اذا لم يوجد  
لهذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ **انتي** **والا** اي ولا لم  
يسم الثمن **لا يصح** لانه حينئذ يلحق بجماله الثمن الجلس وقد جعل في المختصر  
تبعا للتميز الدار كما بعد موافقا للقاضي خاذ لكنه شرط مع بيان الثمن بيان الجملة  
كما في فتاواه بخلاف الهداية فانه جعلها كالنوب قال وكذا الدار تشتل مما هو في  
الاجناس لا يخالفت في اختلافها فاحسا باختلاف الاعراض والخيرون والمراقق  
والحال والبلدان فتقدر الامثال انتي وذكر في المعراج ان ما في الهداية  
بخلاف لما في رواية المبسوط قال والمتأخرون من مشايخنا قالوا في ديارنا  
لا يجوز الا بيان الحال انتي قال ويستحبنا وبه يحصل التوفيق فيجعل ما في  
الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الديار اختلافها فاحشا وكلام غيره  
على ما اذا كانت لا تتفاضل وقولي ونوعا اولى من اقتصار صاحب التلتر  
على بيان الثمن لانها صحيحة ببيان النوع كعبد رومي حبشي وان لم يسم  
الثن والمخطة من هذا القليل وبيان القدر كبيان الثمن كما في البزاني  
وفي الخاتمة استقر في حطة لا يصح ما لم يبين القدر فيقول كذا فقيرا  
ويبين البلد الذي فيه **لو وكله بشرادار او عبد جاز التزك** **ان سمي الموكل**  
**وان سمي المالك** لانه لا حصة فان الدابة اسم لما يرب على وجه الارض  
وعرف الخيل والبغل والحمار فقد جمع اجناسا وكذا الثوب لانه يتناول  
المبوس من الاطلس الى الكسداء لهذا لا يصح شبهته مهر او اذا استوي  
الوكيل وقع السؤال كذا في النهاية قيد بالملك لانه لو كان معينا لا يحتاج  
الي تسمية الجنس والصفة كذا في المصباح وذكر في البحر **وبشرط ان يكون**  
**او دفع ثمنه** **وقم على المعتاد** **لا اكل كل مطبوخ** **وسوى به يعني** كذا في النهاية  
فلا على الخبر وفي التلتر قال يقع على البرء دققة والقياس ان يقع  
على كل مطبوخ اعتبار الحقيقة كما في اليمين على الاكل والطعام اسم لما يطعم  
وبه الاستحسان ان العرف املك وهو على ما ذكرناه اذا ذكر وامرنا  
كثرت الدراهم او قلت وقيل ينظر اليها فان كانت كثيرة فعلى البرء وان كانت  
قليلة فعلى الخبر وان كانت بين الامر بين الدقيق والشارف العرف ويعرف  
عنده وليمة حتى انه اعرف انه بالكثير من الدراهم يريد به الخبر ان كانت  
المنرا طعام في عرفنا ينصرف الي ما يمكن اكله يعني المعتاد ولا كل كل الشرب



أي ما يمكن أكله من غير إدام من غير الحنطة والخبز وقد ذكرنا الفقه عليه  
ومن صرح بأن الفقه عليه صاحب الصيرفة وفي الوصية أي شخص يطعم  
**يدخل كل مطعم** كما في البرازية ومن أيا لها لا يأكل طعاما طاهرا ولا يلبس طعاما  
ولا غذاءا لستونيا لا يثبت ولو به حلاوة كما سيجيب حيث انتهى **لوكيل الرد**  
**يبين ما دام المبيع في يده** لأنه من حقوق العقد وبني كماله اليه **ولو أودعه وصيه**  
**ذلك أي الرد بالعيب بعد موته أي مرن التوكيل إذا لم يكن أي الوارث والوصي**  
**للموكل ذلك** أي الرد بالعيب ولو التوكيل بالمبيع كذا في الخلاصة اطلعت فمثل ما إذا كان  
رده بأذن الموكل أو بغيره فإنه واستار يكون الرد له إلى أنه لو رخص للعيب فإنه يلزم  
مهر الموكل إن ساقبله وإن ساء الزم التوكيل وقيل إن يلزم التوكيل لو هلك لهلك  
الموكل كذا في البرازية راي أن الرد عليه لو كان وكيل لا يبيع فوجدا المستتر  
بالمبيع عينا ما دام التوكيل حيا عاقل من أهل الزور والمهد فإن كان محجورا  
على التوكيل وفي الجرم معر يا إلى شرح العمادي وجدا المستتر فيما استأجره عينا  
بالمثل على التوكيل إن كان نفقه الثمن وإن كان نفقه الموكل أخذه من الموكل ولم يذكر  
ما إذا نفقه الثمن وإن كان نفقه الموكل أخذه من الموكل ولم يذكر ما إذا نفقه الثمن  
أي التوكيل لم يعطاه هو أي الموكل ثم وجد المستتر عينا يردده على التوكيل أم  
الموكل فتنى القاضى أنه يردده على التوكيل كذا في البرازية راي أن الموكل اجتنى في  
الحضومة بالعيب فلو أقر لوكل بالعيب وأكده التوكيل فإنه لا يلزم التوكيل ولا  
الموكل في لأن الحضومة فيه من حقوق العقد والموكل اجتنى فيه راي أن أقرا  
التوكيل لوجب رده عليه ولو أقر الموكل بكن أقرا له صحيح في حق نفسه لا حق الموكل  
لأنه روكالته بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الموكل لأن يكون عينا لا يرد  
مثله في تلك الحق للمقطع بقيا م العيب عند الموكل وإن أكره رده مثله في ذلك  
لا يردده على الموكل لا يبرهان على كونه عند موكل ولا يجلفه وإن نكده ولا  
لزم التوكيل كذا في البرازية أيضا وهذا إذا لم يسلمه إلى موكل **فلم يسلم**  
**التوكيل إلى موكله امتنع** على التوكيل **رده الأبا موه** لأنه انتهى حكم الوكالة  
ولأن فيه إبطال يد الحقيقة فلا يمكن منه بأذنه ولهذا كان خصم الموكل  
يدعى المستتر دعوي كالتشفيع وعينه قبل التسليم إلى الموكل لا بعد  
وفيها مع العصولين التوكيل إذا فتن الثمن لا يمكنه إلا فأكله إجماعا انتهى  
فتد بالعيب لأنه لو وكله ببيع متاعه فباعه ببيعافا سدا وسلمه وفقر  
الثمن وسلمه إلى الموكل فله أن يفتن المبيع ويسترد الثمن من الموكل ببيع  
رضاه لحق الشرع كذا في القيمة **للوكيل حبس المبيع** الذي استأجره الموكل  
**بشئ دفعه** التوكيل **من ماله** أي مال التوكيل **ولا لأنه** انفقته بينهما  
حكيمه ولهذا لا يختلفا في الثمن يتخلفان وفي وصايا الخائنة الوصايا  
نفذ الوصية من مال نفسه له أن يرجع في تركه المبتغى كل حال حل

كانت الوصية للعبد أو لغيره تملك وعليه الفقه به بقوله دفعه لأنه  
لو لم يكن دفعه فله الحبس بالاولي لأنه مع الدفع ربما يتوهم أنه متبرع  
بدفع الثمن فلا يحبس فافاد بالحبس أنه ليس بمتبرع وأنه له الرجوع  
على موكله بما دفعه وأما لغيره به صريحا للأذن حكما قدمناه **ولو**  
**استأجر التوكيل بتقدم أجل** البائع كان للتوكيل المطالبة حالا وهي الحيلة  
كما في الخلاصة قيد يكون استأجره بنقد لا بالتوكيل لو استأجره بثمن موجد  
تأجل في حق الموكل أيضا فليس للتوكيل طلبه حالا وفي الواقعات الحساسة  
ولو أمر رجلا أن يشتري له حافية بالفاء فاستأجرها ثم إن البائع وب  
الراف من التوكيل فالتوكيل أن يرجع على الأمر ولو وهب منه خمسمائة لم يكن  
له أن يرجع على الأمر إلى خمسمائة ولو وهب منه خمسمائة ثم وهب منه  
أيضا الخمسمائة الباقية لم يرجع التوكيل على الأمر إلى الخمسمائة الأخرى لأن  
الأول حظ والثاني هبة ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب منه المائة  
الباقية لا يرجع على الأمر إلا بالمائة الأخوة وهذا كذا في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف والحسن انتهى كذا في البحر فلو **هلك المبيع من يده** أي يد التوكيل  
**فأحب هذه من مال موكله ولم يسقط الثمن** لأن يده قيد  
الموكل فإذا لم يحبس ببيع التوكيل قابضا بيده **ولو هلك بغير حبس**  
أي حبس التوكيل أياه **فلم يسقط** عند أبي حنيفة ويحد ويكون مضمونا ضمان  
الرهن عند أبي يوسف وضمان الغصب عند من لا يمنع بغير حق وإنما له  
ممنزلة البائع منه وكان حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط هلاكه ولا يبر  
أنه مضمون بالحبس للاستيفاء بعد أن لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف المبيع  
لأن المبيع يفتن هلاكه وهبنا لا يفتن أصل العقد قلنا يفتن في حق الموكل  
والتوكيل كما إذا أودعه التوكيل بعيب ورضي التوكيل به والحاصل في مسألة الاختلاف  
أنه عندهما يسقط الثمن هلاكه وعند أبي يوسف يهلك بالاقبل من قيمته  
ومن الثمن حتى لو كان الثمن أكثر من قيمته يرجع التوكيل بذلك الفضل على موكله  
وعند من يضمن جميع قيمته **ولا اعتبار بمنازعة الموكل بل بمنازعة التوكيل**  
**ومن راعى** مخرج عاقل الأصل بقوله **في بطل العقد بمنازعة** أي التوكيل  
**صاحب** وهو العاقل لا آخر **فيل الفسخ** وجود الافتراق عن غير قبض ولا اعتبار  
بمنازعة الموكل لأنه ليس بعاقق والمستحق بالعقد قبض العاقل وهو التوكيل فيقع  
قبضه وإن كان لا يتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه ولا اطلعت  
في المختصر فيما أكثر وعينه وانتظم كلامه ما إذا كان الموكل حاضرا وغايبا قال  
شيخنا في جرحه بعد أن ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور الموكل  
وعيبته وما في الهامة من تقيد بما إذا كان الموكل غايبا ما إذا كان حاضرا  
لم تعتبر بمنازعة التوكيل صقيف تكون التوكيل أصيلا في الحقوق في البيع



مطلقة **والسواقيط** اي في الصرف والسلم لا تعتبر طارئة بل مقارفة من مسئلة  
لان الرسالة في القدر لا في القرض ويتقبل كلامه الى المسئل وصار قبض الرسول قبض  
غير العاقد فلم يصح واستفند من دفع المسئلة صحة التوكيل بها لان كلامها  
مما يشتره الموكل فيؤكل به وهو في الصرف تطلق من الجانبين واحا في السواقيط  
فيجوز من جانب رب السلم بدفع ماس المال او نقول السلم كما في الجوهرية ولا يجوز من  
جانب السلم اليه ياخذ من المال **وكله بعشر عشرة اوطال لم بد بهم فاشترى**  
**الوكيل** اي صفه المذكور في الوكالة وهو عشرون اوطال بدرهم اي من  
الحلم الذي يباع منه **عشرة اوطال بد درهم** في هذا البيع **الوكيل**  
اي من الحلم **عشرة اوطال بد درهم** عند لي حقيقه وعندهما يلزمه العود  
بدرهم لانه فضل المأمور وزاده خيرا وبه قالت الثلاثة وله انه مأمور  
بشرا اوطال مقدرة وليس بمأمور بشراء الزيادة فينفذ الشراء بالنقد  
وانما قيد بقوله من ذلك الحلم احترازا عما اذا اشترى عشرون اوطال بدرهم  
من حلم لا يساوي ذلك فانه يصير مستريا لنفسه بالاجماع وقيد بالمورد ان  
لان في التيمات لا ينفذ شي على الموكل اجماعا فلو وكله بشرا ثوب هروي  
بعشرة مما يساوي كل واحد منها عشرة لم يلزم الموكل لان من كل واحد منها  
يجهول انه لا يعرف الا بخبر بخلاف الحلم لانه مورد مقدر فيقسم الثمن على  
اجزائه وفي البرازية امره ان يشتري بعشرة دنانير فاشتراه بما يتا درهم  
وقيمة الدرهم مثل الدنانير لزم الموكل خلافا لفرق محمد ولو عرف قيمتها  
مثل الدرهم لا يلزم الامراجماعا وفي الملقط مسافر تزل خانا وامراجماعا  
ان يشتريه لهما بدرهم وانما يباع هنا المطبوخ والشوي فابهما اشترى جارا كذا  
الجور ولو وكله بشرا شي بعينه غير الموكل لا يشتريه لنفسه عند عيبيه **حيث**  
**لم يكن مخالفا** اي لا يجوز ذلك لانه يورى الى تقرير الامر من حيث انه اعتمد  
عليه ولان فيه عيب فليس له ولا يملكه الا بمحض من الموكل كذا في الهداية والتميز  
الاول يبعد عدم الجواز بعيني عدم الحل وبه فسره ان يتبع لما في الجمل والمواضع  
وقصوه الزيلعي بانه لا يضره شراءه لنفسه وهو ما لا يتقبله الشارع  
ولو اشتراه لنفسه ثوبا او متلفظا وقع الموكل وانما قيدنا بعينه الموكل لانه  
بما اذا وكل العبد من يشتريه له من مولا او من العبد يشترى له من مولا  
فاشترى فانه لا يكون للامر ما لم يصح به لولي انه يشتريه فيهما للامر  
مع انه وكيل بشراء شي بعينه لما سباني وقيدنا بعينه الموكل حتى لو كان  
حاضرا وصرح بانه يشتريه لنفسه كان المشتري له لان له ان يعزل نفسه  
بحضرة الموكل ولبيشر له القول من غير علمه وقيدناه بعينه المخالفة لما  
سباني بيانه في المختصر واستاد بقوله لنفسه الى انه لا يشتريه لموكل آخر  
بالاولي فلما اشتراه للثاني كان للاول وكله بشرا به بالثاني والتميز

بماية

بماية دينا فاشتراه بماية فهو الثاني كذا في البرازية ثم دفع على ما مبد من الاصل  
**فوق اشترى** اي بغير التقيد بان اشتراه بالعرض او بالحيوان او بخلاف ما سئل الموكل  
له من الثمن **وقد اشترى التوكيل** لانه خالف امره فينفذ عليه اطلقة فشمل المخالفة  
في المجلس وفي التوكيل كما في البرازية وفي الهداية المجمع فيه بخلاف المجلس فظاهره  
انه اذا سمي له بمناقرا وعليه او نقض عنه فانه لا يكون مخالفا قال مولانا  
في جبر وظاهرهما في الكافي الحاكم انه يكون مخالفا فيما اذا اراد لا فيما اذا انقض  
فانه قال اشترى ثوبا هرويا ولم يسم الثمن فوجاه على الامر وان سمي  
مناقرا زاد عليه شيئا لم يلزم الامر وكذلك ان نقض من ذلك الثمن الا ان  
يكون وصفه له بصفة وسمي له منا فاشترى بتلك الصفة باقل من ذلك  
الثمن فيجوز على الامر ان يسمي له كان وكله بشرا وسمي **بغير عيبيه فاشترى**  
**فالمشرا** يقع **لتوكيل الا اذا انقضى** **للموكل او يشتريه** **الوكيل** **ماله** اي بما لا يملك هكذا  
الطلقة في الكفر وفصله في الهداية فقال هن المسئلة على وجه ان اصناف  
العقد التي دراهم الامركان للامر وهو المراد عندي بقوله وليست بزيادة  
بما لا يوردون المقدم من مال لان فيه تفصيلا وخلافا وهذا بالاجماع  
وان اصنافه التي دراهم بنفسه كان لنفسه مثلا لماله على ما يجزله شرعا  
وعرفا وان اصنافه التي دراهم غير مستقلة شرعا وعرفا وان اصنافه التي دراهم مطلقة  
فان نواها للامر فهو للامر وان نواها لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه  
ويعمل للامر **في هذا التوكيل** وان تكاد باق النية يحكم التقيد بالاجماع لانه  
دلالة ظاهره على ما ذكرنا وان توافقت على انه لم يحضره النية قال محمد هو  
للعاقد لان الاصل ان كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جمل لغيره ولم يثبت  
وعندي يوسعه حكم التقيد لان ما اوقفه مطلقا يحتمل الرجوع فينبغي  
موقوفه من اي الما ليس بقدر فقد تغل ذلك المحتمل لصاحب ولا مع نضار وقها  
يحتل النية للامر وفيما قلناه حمل حاله على الصلاح كافي حالة التكاذب والتوكيل  
بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه انتهى وقول الامام فيما ذكره العراقيون  
محمد وغيرهم ذكره مع الثاني **وعمر انه اشترى عبد الموكل فملك فقال**  
**موكله** **بشره** **لنفسه** فان كان العبد مملوكا وهو حي والحال ان العبد حي  
قائم **فالتوكل** **للموكل** انه اشترى لموكله لنفسه اجماعا **مطلقا** اي سوا ان الثمن مسترد  
لانه اخبر عن امر يملك استيفاه والمخبر به في التحقيق والبيوت يستغنى  
عن الاستها فيبصرق وان كان العبد مملوكا **الحال ان الثمن مسترد فملك**  
الحكم وهو قول قوله لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعي الخروج عن عهده  
الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول بقوله **والا** اي وان لم يكن  
الثمن مستردا **فالتوكل** **للموكل** لانه اخبر عما لا يملك استيفاه







كما لا يمتنع في قدر الثمن وليس لها قيمة فوجب المصير الى الخلف  
كما في المسئلة الاولى ولو اختلفا اي الامر والمأمور في مقدار اي مقدار  
الثمن الذي عينه له فقال الامر امرتك بشرايه بما فيه وقال المأمور  
بالت قال قول الامر مع يمينه لان ذلك يستفاد من جهة وكان القول قوله  
ويلزم العبد المأمور لما لفته فان برهاننا في هذا الامر لاننا اكثرنا بشرايا المأمور  
بشرايه فاستري فقال الامر ليس هذا المشتري ياخي **فالقوله** اي الامر مع  
يمينه ويكون الوكيل مستري بنفسه وحق العبد عليه اي على الوكيل **لزمه**  
لانه زعم انه اخو الوكيل وعق على موكله فيؤخذ بذلك ذكره في الخاتمة ولو  
امره عبد بشر الامر من مولاه **يكاد** ودفع المبلغ فقال **لسيد**  
**استرته بنفسه فباعه** سيده على هذا الحكم **عق** العبد **دولاه** سيد  
لان بيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه بقول الاعتاق يبرك  
والمأمور صغير عند اذ لا ترجع اليه الحقوق فصار كانه استري بنفسه  
واذا كان اعتاقا اعتق الولد **لان** المأمور **استرته** فاسترته **فالعبد** **لستري**  
**والا** **للسيد** **فهما** اي في الصورة الاولى والثانية لان اللفظ حقيقة  
للمعاوضة واما العمل بها اذا لم يبين فيحاط على خلاف شراء العبد  
لنفسه لان الميزان فيه متعين واذا كان معاوضة بيئت الملك له لا تكسب  
عبده وكان مملوكا **وعلى العبد** **لغيره** **اخرى** في الصورة الاولى **على العبد**  
**مثلا** اي مثل الالف في الصورة الثانية لبطان الادانتهما لاستحقاق  
المولي ما اذا هجته اخرى وهو انه كسب عبد وكان مملوكا مثل الشرا  
وقيل لعق واسار باحتياج اصنافه الى العبد المملوك الى انه صغير لا ترجع  
الحقوق اليه فالمطالبة بالالف اخرى على العبد لا على الوكيل وهو العبد  
**وشراء العبد من سيده** **اعتاق** فلا تعتبر فيه احكام الشرا ثم فرع على هذا  
بقوله **لو استري العبد بنفسه الى العطاء** **الشرا** ذكره مولانا في بحره وعراه في  
المعراج ثم قال فعلى هذا لا يبطل بالسروط الفاسدة ولا يدخله خيار شرط  
انتهى كما هو في حقه **اذا استري نفسه من مولاه** **ومعه رجل اخر** **وبطل**  
**الشرا في حصه** **شريكه** صرح به في الخاتمة من بحث الاستحقاق من البيع  
قال عبد استري نفسه من مولاه ومعه رجل اخر بالف درهم  
صفقة واحد ذكره في الشقاية يجوز في حصه العبد وحصه الشريك  
باطل ولا يشبه هذا الاب اذا استري ولده مع رجل اخر فانه يجوز  
العقد في الكل انتهى قول الفرق بينهما ان ما وقع من العبد لم يكن  
صنفه لقيد الشرا لان الشرع جعلها عبارة عن الاعتاق فلم يقد  
انقضاء البيع في حق العبد ولا في حق شريكه فان قلت جازا في  
ذلك في حق العبد ويجعل مغيرا الحكم في حق صاحبه قلت لا يستقيم

ذلك

ذلك لانه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معناه المجازي والاعتاق  
ومعناه الحقيقي وهو بيعت الملك لهما كما لا يخفى والله اعلم **قال عبد استري**  
**نفسه من مولاه فقال له مولاه يعني نفسه** **فقال له** **فقال له** **فقال له**  
باعه على الوجه المذكور **فجاء** اي الشرا وقع **فقال له** **فقال له** **فقال له**  
العبد وانما كان الحكم هكذا لان العبد يصلح وكلا عن غير شرا نفسه لانه  
اجبي عن مال لينة والبيع يرد عليه من حيث انتمال الا ان مال لينة في يده  
حتى لا يملك البائع الجبس بعد البيع فاذا اضافه الى الامر صلح فله امتلاك  
فيقع للمرفان عقد لنفسه فمؤخر لانه اعتاق وقدر في به الخافي المولي  
دون المعاوضة والعبد وان كان وكلا بشر متين ولكنه ان يجلس بقر  
اخرون مثله فيقضي الوكيل ودخلت قوله وان لم يقل فلان عتق ما اذا قال  
يعني نفسي نفسي اولى فانه يعتق بالاولى وانما عتق في المطلق لانه يحمل  
الوجهين فلا يقع امتلاك الا بالشك فينتي التصرف واقعا لنفسه وقد عمل  
مما تقدم سابقا ان قوله هنا في صورة وقوعه للامر يعني ليس اياها  
فاذا قال المولي بعث فلا بد من قبول العبد ليحصل الاجاب والتبطل بخلاف  
في صورة وقوعه عتقا فانه اجاب ويتم بقول المولي بعث من غير قبول العبد  
بناء على ان الواحد يتولى طرفي العقد العتق كالشكاح ولا يتولى الطرفين في البيع  
وفي المختصر اشارة الى انه يتم بقول المولي بعث لانه قال ففعل كذا في البحر  
الى المعراج فان قلت الاولى من يبرك ما الطالب بالثمن هنا قلت الطالب  
الوكيل وهو العبد لما تقدم ان الحقوق راجعة في البيع الى الوكيل فان قلت  
العبد مجور عليه والوكيل اذا كان مجورا عليه لا ترجع الحقوق اليه قلت  
قال البحر هنا بالعقد الذي باشره فمقتضى ابادان المولي انما قال والله اعلم  
هذا **فصل** في بيان احكام من يجور للوكيل ان يعقد معه  
ومن لا يجور **لا يعقد** **وكيل البيع والشرا** **من تردسها** **وتدله** **هنا** **عند**  
اي حينة وقال لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الا عبده ومكانته لان الوكيل  
مطلق ولا تتم اذ الاملاك متباينة والمنافع منقطة بخلاف العبد لانه  
بيع من نفسه لانه ما في يد العبد للمولي وكذا المولي حق في كسب المكاتب وتقلب  
حقيقته بالعجز وله ان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا موضع  
التهمة بربيل عدم قبول الشهادة ولان المنافع بينهم منفصلة فصار بيعا من  
نفسه من وجه ودخل في البيع الاحارة والصرف والسلم في عا هذا الخلاف  
**الا** **اذا اطلق له المولى** **بان** **قال** **له** **بع** **من** **بيئت** **يجوز** **بيعه** **لغيره** **اي** **لمن** **ترد**  
سها فله بمثل القيمة **كاجور** **بيعه** **اي** **لمن** **ترد** **سها** **دته** **بمثل** **القيمة** **كاجور**  
بلا خلاف وهي ااردة على الاطلاق اكثر كما لا يخفى ذكره في البحر وفي المعراج  
المعراج لوامره بالبيع من هو لا فانه يجوز اجماعا الا ان يبيعه من نفسه



اوله الصغير وعبد ولا دين عليه فلا يجوز قطعا وان صرح له الوكيل ان  
وان كان باقل بعين فاحتر لا يجوز بالاجماع وان كان بعين يسير لا يجوز  
عنده خلافا وان كان بمثل القيمة فعنه وايضا وقيد بقوله لا يوقع  
مع من تزدها دته لموكل كايه وابنه ومكاتبه وعبد المديون جاز وكذا  
الوكيل العبد اذا باع من مولاه كذا في الخلاصة وقيد بالوكيل لان القاضي لم  
باع منهم بمثل القيمة فانه يجوز وان جاز باينه لا يجوز وان قل والمضارب كالحق  
كذا في السراج الوهاج **ومع بيعه اي بيع الوكيل بما اقل والثر وبالرهن**  
**وبالنسبة ان كان ذلك للوكيل بالتجارة** هذا عند الامام وقال الاجمعي بتقصان  
لا يتخاين الناس فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير لان مطلق التقيد  
بالمقارن لدفع الحاجات فيتعبد بموافقتها والمقارن البيع بمثل الثمن والمقارن  
ولهذا يتقيد الثمن والجهد والاضحية بزمان الحاجة ففي الفهم بالاستئذان في الجهد بالقيمة  
وفي الاضحية بزمان الحاجة لان البيع بعين فاحش بيع من وجه هبة من وجه وكذا  
المقايضة بيع من وجه شراء من وجه فلا يتناوله الفاحش مطلقا اسم البيع وله  
ان التوكيل بالبيع مطلق فيجري على الطلاق في غير موضع التهمة والبيع بالعين  
الفاحش او بالعين متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن والترفع من العين  
اي الملال والمسائل ممنوعة عما قول اي حقيقة على ما هو المروي عنه وان بيع  
من كل وجه حتى ان من حلف لا يبيع بحيث به غير ان الاب والوصي لا يملكان مع  
انه بيع لان ولايتهما نظرية ولا نظرية والمقايضة شراء من كل وجه لوجود حذر  
واحد منهما وفي البرازية ويعني بقوله ما في سبيلة بيع الوكيل بما عا وهان  
وباي ثمن كان انتهى ويستثنى من الطلاق المختص بالصرف لما في الخلاصة الوكيل  
يبيع الدينار بالدرهم اذا باع بما لا يتعاضل فيه لا يجوز اجماعا انتهى ومن  
به في الصيرفة وعلمه بان الصرف بيع من وجه شراء من وجه انتهى والطلاق  
في اكثر وقين في المختص بما اذا كان للتجارة لانه اذا ملك لها بل كان للمحاجة  
يكن حكمه وما ذكر ومن مرقلة **وان الحاجة لا اي لا يجوز كالمادة الادوية**  
**تحرر لا الى رجل يبيع لها ويدين التقيد** وبه يعني كونه كونه الخلاصة  
انكر من المعتبرات كما ان الوكيل قال به فاني محتاج الى ثمنه وهو لو صرح بذلك  
لم يجز بيعه لشيئته كما في المستق والله اعلم وينبغي ان يكون الحكم كذلك في كل  
موضع قامت الدلالة على الحاجة وقد اقيمت بذلك في جدي عينية السلطان  
للمسعر مع جماعته لمقاتلة بعض الاعدا والمكان المعين اليه بعد محتاج  
الي مصرف كثير فوكل رجلا يبيع غلاله فباعها بنسيئة فكتبت في رقعة القوي  
لم يجز ذلك لوجود الدلالة الظاهرة على اذنه خلافة والله اعلم وهو  
معتد ايضا بما اذا باع بما يبيع الناس فان طول المد لا يجوز ولو قال  
بالتقيد فباعه بالتقيد وبالنسبة يجوز قال ابو الليث والفقهاء

كما هو

الى يوسف ولو قال لا تبع الا بالتقيد فباع بالنسبة لا يجوز ولو قال به  
بالنسبة بالتقيد فان باعه باقل من الذي لا يجوز كذا في الخلاصة ثم  
قال لو قال به فباعه بالتقيد قال السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع انتهى  
قال مولانا ولا تخالف بين الفرعين لانه ما تقدم عين له ثمن وهذه لم يمينه  
انتهى وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والتعاقب على مال على الخلاف انتهى  
قال مولانا ومحل الاختلاف عند عدم التيقين من الامر فان عين ثمن  
تعيين الا فيما قد مناه من تعيين النسبة مع بيان الثمن فباع حلالا فانه  
يجوز انتهى وفي الحاوي القوسي ان امره ان يبيعه بشئ معين فباعه بعينه  
او باقل منه لم يجز في قوله وان باعه باكثر من ذلك الجهر جاز انتهى  
**ومع اخذ اي اخذ الوكيل فهو مصدر مضاف الى فاعله اي فاعله**  
**وكذا معطوف عليه بالثمن متعلقهما ولا ضمان عليه اي على الوكيل ان ضمان**  
**الرهن في يده في صورة اخذ الرهن او في ما على التلخيص لان الوكيل اصل**  
**في الحقوق وبقين الثمن منها والوكالة مؤثقة به والارضاان وثيقة لحايات**  
**الاستيفاء فيملكها بخلاف الوكيل بقبض الرهن لانه يفضل بناية وقد اذنه**  
**في قبض الدين دون الكفالة واخذ الرهن والوكيل بالبيع بقبض الدين**  
**فصلها كما صرح به في البرازية والمراد بعدم الضمان عدمه للموكل والا فالدين**  
**قد سقط بهلاك الرهن اذا كان مثل الثمن بخلاف الوكيل بقبض الدين**  
**اذا اخذ رهن فضايع فانه لا يسقط من دين الموكل شي ولا ضمان على الوكيل**  
**كما في البرازية وقدر شراء اي شراء الوكيل بمثل القيمة وغير يسير وهو ما**  
**يرخل تحت تقوم المقومين لان التهمة فيه متحققة فلعله اشتراه لنفسه**  
**فان لم موافقة الحق بعينه على ما مر اطلقه فمثل ما اذا كان وكيل بشرا**  
**شي بعينه فلا يملك الشراء بعين فاحش وان كان لا يملك الشراء لنفسه**  
**لانه بالمخالفة يكون مستترا بنفسه فكانت التهمة باقية كاذر الرولي**  
**لكن في الهداية خلافة فانه قال حتى لو كان وكيل بشرا شي بعينه قالوا**  
**ينفذ على الامر لانه لا يملك شراءه لنفسه انتهى وذكر الاكل في العناية**  
**ان ما في الهداية قول عامة المشايخ وبعضهم قال لا ينفذ على الامر انتهى**  
**وفي الجهر نقل عن الذخيرة انه لا ينفذ فيه اثنى وما ذكره كونه اذ لم يكن**  
**معروفا وان كان معروفا معروف كحجر والحج وموز وجين لا ينفذ على**  
**الموكل وان قلت الزيادة ولو كان فليست اوحدا هكذا جزمه الزيلعي وفي**  
**التتمة وبه يعني كما في البحر معزيا الى النيابة وكه يبيع عبد فباع نفسه**  
**مع اي عندي في حقيقته لان اللط مطلق عن قبل الا فتراق والاجتماع**  
**الاستكمال فلو باع الكل بثمن النصف يجوز عنده فاذ باع النصف او لا**  
**وقال الاجمعي فلانه غير متعارف لما فيه من صدر الشركة الا ان يبيع**



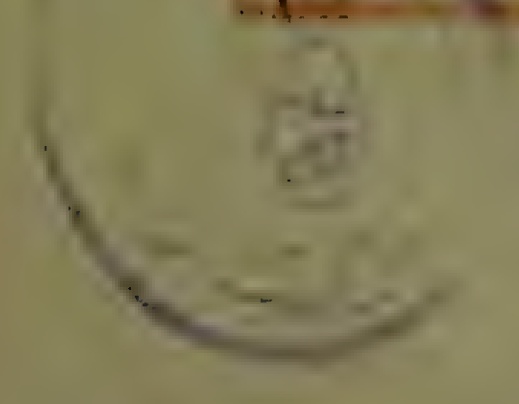
المشتري الآخر قبل ان يتخلفا لان بيع المصنف قد يقع وسيلة الى الامتثال  
بان لا يجد من لا يشتريه جملة يحتاج ان يفرق واد اباع الباقي قبل ان ينفذ  
البيع الاول بين ان وقع وسيلة واد المبيع ظهر انه وقع غير وسيلة  
فلا يجوز وهذا استحسن عندهما كذا في الهداية وظاهره يفيد ترجيح  
قولهما ولذا اخبر مع دليله كاهر عاداته والمفتي به خلافة كافي البحر **و**  
**الشرع توقف على ستر باقية قبل الخصومة** اتفاقا فان اشترى باقية لزم  
الموكل لان ستر البعض قد يقع وسيلة الى الامتثال بان كان موروثا  
بين اثنين فينفذ على الامر وهذا بالاتفاق والفرق لا في حقيقة ان  
الستر يتحقق في التهمة على ما مر والاختلاف الامر بالبيع يصار ملكه  
فيصح فيعتبر فيه اطلاقه والامر بالستر صادف ملك الغير فيصح فلا  
يعتبر فيه التقييد والاطلاق **ولو ربيع بعيب عاو كيلة** اي لو ربيع  
المشتري البعيب على التوكيل بعيب **يسته** اقامها **او تلو** اي التوكيل حين  
توجه عليه اليمن **او اقرار** اي التوكيل **فيما** اي في عيب لا يحدث مثله  
**رده** التوكيل **على الاموال** لان البيعة حجة مطلقة والتوكيل مضطر في القول  
ليعلم العيب عن علمه باعتبار عدم سمارسته المبيع فلزم الامر وكذا  
باقراره فيما لا يحدث لان القاضي يتحقق حدوث العيب في يد المبيع فلم يكن  
تفاديه مستندا الى هذه الحجج وتاويل استراطها في الكتاب ان القاضي  
يعلم انه يحدث في مدة شهر مثلا لكنه استنبه عليه تاريخ البيع فيفتقر  
الى هذه الحجج لظهور التاريخ او لان عيبا لا يعرفه الا اللبس والاطباء وقولهم  
وقول الطبيب حجة في توجه الخصومة لافي الرد فيفتقر اليها في الرد حتى  
لو كان القاضي عاين البيع والعيب ظاهرا لا يحتاج الى سمي منه **نورده** **بقران**  
**في الحديث** لا اي لا يردده على الامر بل يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة  
وهو غير مضطر اليه لا مكان السكوت والتكول الا ان له ان يخاصم  
بابعه لانه بيع جدير في حق ثالث والبايع ثامنا والرد بالنقض ان  
لعموم ولا في القاضي غير ان الحجة قاصرة وهو الاقرار فمن حيث القسمة  
كان له ان يخاصم ومن حيث المقصود لا يلزم الموكل الحجة ولو كان عينا لا  
يحدث مثله والرد يعتبر قضايا فلا يرد يلزم الموكل من غير ان خصومة  
في رواية لان الرد يتحقق وفي علامة الروايات ليس له ان يخاصم  
لما ذكرنا **الاصل في الوكالة المخصوص وفي المضاربة العموم** فترجع على  
الاصل بقوله فان باع التوكيل **بسيئة** اي موهلا **فقال** التوكيل **الامر**  
**يتقدم** **وقال** التوكيل **اطلقت** ولم يتقدم بانقضاء **صدق الامر** و  
الموكل لان معنى الوكالة على التقييد حتى لا يقع بدون بيان النوع  
بغير بيان الجنس والشيء وهذا بالخصوص في ذكر الاصل وفي الامتثال

**في المضاربة** بان قال وب المال امرتك ان تشيعه بنقد وقال المضارب  
اطلقت صدق **المضارب** لان الاصل فيها الاطلاق والعموم كما قدمناه  
ولان القول له بخلاف ما ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب  
في نوع اخر حيث يكون القول لرب المال لسقوط الاطلاق باتفاقهما  
نترك الى الوكالة المحضنة **لاستق** **تصرف** **الحرة** **توكيل** **وحد** لان الموكل رضي  
برأيهما لا يراي احدهما والبول وان كان مقدر لا يمكن بالتقدير لا يمنع  
استكمال الذي في الزيادة واختيار المشتري اطلت في مثل ما اذا كان احدهما  
حرابا لهما قلا والاخر عبدا او صبيلا محجورا عليه لكنه مقدر ما اذا وكلها  
بكل امر واحد ما اذا كان توكيلهما على التقاط فانما يجوز لاحدهما الا انفراد لانه  
رضي برأي كل واحد منهما على انفراد وقت توكيله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف  
الوصيين فاذا اوصى الى كل منهما بكلام على حد لم يجوز لاحدهما ان يفرد  
في البيع لانه عند الموت صار وصيين جملة واحد وفي الوكالة يثبت حكمها  
بنفس التوكيل وسئل ما اذا مات احد من اوصيهما اذهب عقله فلا يجوز للاخر البيع  
وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو كانا وصيين فأت احد من اوصيهما  
الحى الا بامر القاضي كافي وصايا الخاتبة وفي الخاتبة رجل قال لرجلين وكلت  
احدهما بشراء جارية لي بالف درهم فاشترى احدهما فاشترى الاخر فان  
الاخر يكون مشتريا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع مزاوها  
في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كذا ذكره في التوالم وعليه الفتوى  
**انتهى** **الاف في خصومة** فان احدهما ان يخاصم وحده لانه ان كانت تحتاج  
الى الذي لان اجتماعهما على الخصومة وانكم يتقدم لانه يلبس على القاضي  
ويصير شعبا فاما اجتماعهما على البيع فيغير مقتدر وظاهرهما في الخصومة  
اذا خاصم احدهما السر يستلزم خصومة الاخر وهو قول العامة لعدم  
الغالب بسماعهما وهو ساكت ذكره الذي يبي في شرح المتن قالوا لان  
في شرحه وبه ظهروا ما ذكره ابن الملك من استلزام الخصومة ضعيف  
انتهى يمكن لا بد من مباحثة راي الاخر حتى لو باشر احدهما بدون راي  
الاخر لا يجوز عندنا ذكره الامام العيني في رده وفي البحر بعد ان ذكر  
ما نقلناه عن ابن الملك قال ولكن لا يملك الامع ضاحيه وعزاه  
في الخزانة اقول يمكن حمل ما عن ابن الملك على الذي يتكون موافقا لقول  
العامة وهو اولى من حمل الضعيف والله اعلم وفي الجوهر وقال الا  
انتهى الى القبض فلا يجوز القبض حتى يجتمعا عليه انتهى **وعق معين**  
**بطلاق معيبة** **وام يعوضا** لانه مما لا يحتاج الى الرأي ويعتبر المشتري فيه  
كالواحد وقدرنا بكون التوكيل يفتق معني وطلاق معيبة لانه لو وكلها  
بطلاق وحده يعين عينا او عتق عبدا يعين عينا لا يفتقر فاحدهما كذا في  
الشرح الوهاب لانه مما يحتاج الى الرأي بخلاف المعين **وتعلق بينهما**



اي التوكيلين فانه لا بد من فعلهما لتوقع الطلاق لان المعلقين  
لا ينزل عند وجود احدهما وهذا واردي على عبارة الكسركي لا يجزئ  
وقيد بقوله لم يعوضا لانها لو كانت بيدك فليس لاحد من الافراد  
لانه مما يحتاج الى التراضي في الثانية رجل وكل رجلين بالخلق فخلق احدهما  
لا يجوز وكذا لو خلعها احدهما واجاز الاخرى لا يجوز حتى يقر الاخر  
خلعها انتهى **وتدبير** لانه لا اعتناء لاحتياج الى التراضي **ورد عين**  
كودية وعارية ومغضوب وبيع فاسد كاصح به في الخلاصة وبهذا ظهر كذا ان  
عبارة المختص اولى بالقول من قول الكسركي ووردية فانه ربما فهم الاختصاص  
بها وليس كذلك وفند بالرد واختراعا عن المسترد او فليس لاحد من  
القبض يدرون صاحبه لا مكان اجتماعهما ولو كل في نفسه عن صحيح لان حفظ  
اشئين ليس كحفظ واحد فاذ انتقض احدهما من كل لانه قبض بغير اذن المالك  
فان قيل ينبغي ان يصح القبض لانه لا بد من قبض من قبض القبض قلت  
ذلك مع ان صاحبه واماني حال الافتراء غير ما مور يقبض شي منه كذا فاده  
في السراج الوهاج **وتسليم هبة** فان لاحد من الافراد ان سقرد قال في الوكيلية وكذا  
الواجب في تسليم الهبة للموكل له فلا حد من الافراد وان اوكلها للموكل  
في قبضتها من الواهب فليس لاحد من الافراد فلو اوك كره الودعة والبيع  
كما سترد ادها وعبارة الجمع هكذا وان اوكل اثنين لم ينفرد احدهما في كل ملك  
وله الانفرد وقال في الثانية من باب الوصي فلو وكل رجلين بان يصاها  
العين ولم يعين الموكل له عند ما لا ينفرد احدهما بذلك وعندني في  
ينفرد وان عين الموكل له ينفرد احدهما عن الكل انتهى ويرد عليه استوار  
العين والاقتضا فانه لا ينفرد فيها ولا تملك ولا عقد كارد على الكسركي  
الدين ورد ما عدا الودعة والهبة للمعين **وقاض** فان لاحد من الافراد  
لعدم الاحتياج الى التراضي **والوصاية والمضاربة والقبض والتولية على**  
**الوقت كالوكالة فليس لاحد من الافراد كذا في الجرد وغيره والوكيل بقبض**  
**الدين لا يجبر عليه** قال مولانا في خوايد لا يجبر التوكيل اذا امتنع عن  
فعل ما وكل فيه الا فيسب با اذا وكله في دفع عين ثم غاب لكن لا يجبر  
عليه والمغضوب والامانة سواء فيما اذا وكله في دفع عين ثم غاب فكذا لا  
يجب الحمل عليه ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه او بعد وفيما اذا  
كان وكيله بالخصوصية بطلب المدعي وغاب المدعي عليه قال من لزوم  
المصل لا يجبر على التوكيل بالاعتناق والتدبير والوكالة والهبة من فدان  
والبيع منه وطلاق ثلاثة وقضا دين فلان اذا غاب الموكل انتهى القول  
سادكو مولانا من انه لا يجبر وهو الذي معمولنا عليه في هذا المختصر  
لما ائني به شيخ الاسلام سراج الدين قاري الهداية فانه سئل هل  
يجلس التوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده

اي يدوكيله وامتنع التوكيل من اعطائه وسوا كان التوكيل حاضرا او غائبا  
فاجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت الموكل بدفع  
الدين او كان كفيلا ولا فلا يجبر متى فقد اذ اذ اذ كان ما مور بقبض  
الدين يجبر وانما علم وفي الثانية رجل وكل رجلين بقبض كل حق له على الناس  
وعندهم ومنهم من يدين لهم ويقبض ما يحدث له بالفاصلة بين شركائه  
ويجلس من يري حبسه وبالتولية عنه ان اري ذلك وكتب في ذلك كتابا  
كتب في اخذه انه يختم ويخام ثم ان قوما يدعون فقل التوكيل موكل مالا  
والموكل غائب فاقول التوكيل عند القاض ان وكيله وانظر المال واحضر الخصوم  
ثم رد لهم على الموكل لا يكون لهم ان يجلسوا التوكيل لان الحبس خبر الظالم ولم  
يظهر ظلمه اذ ليس في الشهادة ظلمه امر بادي الحال ولا ضمان للتوكيل عن موكل  
فاذا لم يجب على التوكيل اذ اء المال من مال الموكل بامر موكله ولا بال ضمان على  
الموكل فلا يكون التوكيل ظاهرا بالامتناع عن اداء المال فلا يجلس انتهى وفي  
الثانية ايضا من كتاب الوكالة رجل اكرى حبالا الى رجل وحمل الحمولات على  
الجبال وامر الجبال بتسليم الحمولات الى وكيله يبلغ ويقبض الكراوية في اداء  
الجبال بالحمولات الى التوكيل يبلغ فقل التوكيل الحمولات وادي بعض الكراوية  
عنه اذ اء الباقي قال وان كان لصاحب الحمولات دين على التوكيل وهو يتردد بالدين  
والامر يجبر على دفع الباقي من الدرا وان انكر فليعلم ان يحلف بالله ما يعلم  
ان صاحب الحمولات امره بالقبض وان لم يكن له دين على التوكيل لا يجبر  
قال الهادي في فضوله بعد نقله لما ذكره عن قاض خاك والشيخ الاخير  
من هذه المسئلة دليل على ان التوكيل بقبض الدين من مال الموكل لا يجبر  
على اداء الدين اذ لم يكن للموكل على التوكيل دين في المسئلة كانت واقعة القوي  
وهذا موافق لما ذكره مولانا في خوايد ويؤخذ من هذا ان التوكيل ببيع دين  
من مال الموكل بوفاء دينه لا يجبر على البيع وصرح الهادي في فضوله بان  
التوكيل ببيع لا يجبر على البيع وكذا ما مور بقبض الدين من مال نفسه  
لا يجبر وهذا بخلاف البيع فانه يوسر ببيع الرهن اذا كان ما مور ببيع  
الرهن اذا كان ما مور ببيع الرهن فان ابي يبيعه القاض انتهى  
**الوكيل لا يوكل الا بادن امره** بان يقول له اذ نتك في ان تزكرك وانما  
كان كذلك لانه فرض اليه المضرب دون التوكيل به وهذا لانه رجل بريء  
وديناس مختلفون في الاول الا ان يادون له الموكل لوجود الرضا **الا في دفع**  
**زكاة** استثنى من الاستثناء الاول لا يجزئ ومعناه انه اذا وكل يدفع زكاة  
مغر وكل التوكيل احزب دون الاذن فدفعها جاز ولا يتوقف قال في الثانية  
من الاصححة لو وكل التوكيل بدفع الزكاة ثم دفن في اخر جاز ولا  
يتوقف وذكر قبله رجل وكل غيره بسرا صحتة فوكل التوكيل غيره ثم وثم





قد وقع الاختيار ولا يتوقف ذلك على غيره بشراء متجينة فكل الوكيل غيره  
ممن يشترى فاشترى الاخر يكون موقفا على اجازة الاول ان اجاز جاز والافلا انتهى  
**والاقتضى بين كذا في حيلة** اي لو وكل الوكيل بقبض الدين من في حيلة فوضع المدين اليه  
فانه يبيع له بدينه كونه الذي يبي في السرقة وعذاه في الجورى وكالته الحرة **والا**  
**عند تقدير الثمن** له اي عند تقدير الثمن من الوكيل لو كيله لان الذي يحتاج اليه  
لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد الثمن لانه لما فرض  
اليها مع تقدير الثمن ظهر ان عرضه اجتماع رايها في الدابة واحتياط المشتري ما اذا  
لم يتقدر الثمن وفوض الى الاول كان عرضه رايه في معظم الامر وهو التقدير في الثمن  
كما في الهداية وفي مينة المفتي وقيل اذا باع الثامن بشئ عينه الموكلا جاز بعينه  
الاول وفي الاصح لا المحضرة الاول انتهى ولا مخالفة بين ما في الهداية وما صححه  
في المينة لان الاول فيما اذا قدر الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل  
الاول لو كيله كما لا يخفى ومعنى قوله التقادح على الموكل كما في البحر قلت الفرق بما  
ذكره لم يتفصح لي صيغة لان الموكل اذا قدر الثمن لو كيله ينبغي ان يكون اولى بالجواز  
من صورة ما اذا قدر الوكيل لانه اذا جاز في صورة تقدير الوكيل لرضاه براه  
في الاخرى ان يجوز اذا قدره بنفسه لان راي نفسه اولى بالاعتبار من راي غيره  
والله اعلم **والنقوض الى رايه كالاول** يعني اذا قال له اعمل براك كان بمنزلة قوله  
انت كذا في التوكيل لاطلاق التقويض ولو قال له ما صنعت من شئ فهو جاز من بيع  
او شراء او عتق عبده او طلاق امراته فوكل هذا التوكيل غيره بعقد عبده فوكل  
او طلاق امراته ففعل لا يتقد لان هذا مما يخلف به فلا يقوم غيره مقامه  
بخلاف البيع والشراء فانه لا يخلف بهما فقام غيره مقامه كذا في العتق  
ومن ثم قلت **الا في طلاق وعتاق** فلا يكون التقويض على الاذن فلا يملك  
ان يوكل بها بالتقويض اليه كما ذكرنا **فان وكل** الوكيل غيره **بروئها** اي  
بدون الاذن والتقويض اليه **ففعلى الثاني** محضرة او بعينه **فاجازة الوكيل**  
**الاول** لان المقصود حضور رايه وقد حضر وقام الى حرمه والصحيح  
رجوعها الى الثاني لانه هو الحاكم وعبادة اكثر فان وكل بلا اذن الموكل  
فقد محضرة او باع اجني فاجاز مع اني وظاهره الاقتصار بالحضرة  
من غير توقف على الاجازة وهذا قول البعض والعمدة والمطلوب من العبارات يحمل  
الوكيل او الموكل وان حضرو الوكيل الاول لا يكتفى والمطلوب من العبارات يحمل  
على الاجازة كذا في النهاية والسراج الرواج والخاتمة ومن ثم عولنا على  
على عميت **الا في طلاق وعتاق وبراء وخضومة وقضا دس** فانه فله  
فيها غير محضرة قال مولانا في حجه وفيد بالعقد يعني صاحب الكثرة احتراز  
عن الوكيل بالطلاق والعتاق اذا وكل غيره وطلق الثاني محضرة الوكيل الاول  
او طلق الاجني فاجاز الوكيل فانه لا يقع لان الموكل علقه بلفظ الاول

الثاني

الثاني وهو يتعلق بالشرط بخلاف البيع ونحوه وانقضى الشارحون وقاضي  
خان على الطلاق والعتاق ويزاد الا برأ عبد الدين لما في العينة وكذا بان يبرى  
غريمه عن الدين فوكل الوكيل فابراه محضرة الاول لم يصح انتهى وكان ينبغي ان  
يصح لانه لا يقبل التعلق بالشرط كالبيع وتراد المحضرة وقضا الدين فلا تكتفى  
المحضرة كما في شرح المجمع وبخالفه في المحضرة ما في الخاتمة وان خاص الوكيل  
الثاني والموكلا جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول خاصا الوكيل  
كالوكيل بالبيع انتهى **وان من اجني فاجاز الوكيل جاز الاجني** **شكرا**  
لانه يستد عليه ولا يتوقف متى وجد نقاذا في البرائة قيل للوكيل اصنع ما شئت  
ل التوكيل ولو قال الوكيل الاول ذلك لوكيله لا يملك الثاني توكيل ثالث وفي  
الاقصة لو قال السلطان استخلف من شئت فاستخلف اخر قال القاضي  
له ذلك استخلف من شئت له الاستخلاف ايضا ثم انتهى وان **وكل**  
الوكيل الاخر **به** اي الامر او التقويض **هو** اي الثاني **وقال الامر** ثم فرغ  
على هذا الاصل بقوله **فلا ينزل بعزل موكله او موته** **ويغزلان** الوكيل الاول  
والثاني **بموت الاول** وقد مر نظيره في بحث ادب القاضي وفي الخلاصة  
رجل وكل رجلا يبيع شئ وشرايه وقال له اصنع ما شئت فوكل الوكيل  
اجلا بلك ثم مات الوكيل الا على فالوكيل لا سفلى على وكالته ولو خرج  
الوكيل الذي وكله جاز ولو اخرج الموكل كان اخرج جاز ايضا سواء كان  
الوكيل الاول حيا او ميتا انتهى فقد صح عزول الوكيل لو كيله وبخالف  
لما في الهداية من ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله **الا**  
ان يفرق كذا ذكر مولانا في حجة بين قوله اصنع ما شئت فملك عزله  
وبين قوله اعمل براك فلا يملك عزله والفرق ظاهر وعمله قاضي خان  
بانه لما فرضه الى صنعه فقد رضي بصنعه وعزله من صنعه انتهى  
قلت فعلى هذا لو قل له السلطان قضا بلكة وقال اصنع ما شئت  
نصب ثانيا ثم عزله يصح وان لم يفوض السلطان العزل له فربما  
لان النائب لو كيل الوكيل والله اعلم وفي الخاتمة اذا وكل الموكل  
وكل فلانا فان الوكيل لا يملك عزله الا اذا قال له وكل فلانا ان شئت  
او وكل من شئت فملك عزله انتهى **قال** لرجل **فوض اليك امرا**  
**مرا** الرجل المذكور **وكيلا بالطلاق** **وتتقيد** فعله ذلك بالمجلس  
فان طلق في المجلس صح **والافلا فلا** **قوله** **وتلك** وامراني حيث يقسم على  
المجلس كذا في البرازيد **من لا ولاية له على غيره** لم يجوز  
ملا هو الاصل ثم فرغ على ذلك بقوله **فان اباغ عبدا ومكاتب او ذمي**  
**مغني** **الموالمسلم** او شري واحد منهم به اي بذلك المال او ذمي  
مغني **فذلك** اي حرة مسلمة **لم يجوز** لواحد منهم ذلك لا تسفلا ولاية والولاية

في







الدين منه اي من الوكيل ثم برهن اي اقام البينة على ان يكون الموكل قد  
 للمقتضى عليه وهو المدينون **على الوكيل** وانما يرجع على الموكل لان يبره بانه  
**الرايل بالخصومة اذا اتي بالخصومة لا يجبر عليها** قال في الغايب الرئيسة  
 لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل اذا امتنع عن فعل  
 ما وكل فيه الا في مسائل اذا وكله في دفع عين ثم غاب لكن لا يجبر الحمل عليه  
 والعضوب والامانة سواء فيها اذا وكله في دفع عين ثم غاب فله لا يجبر  
 بيع الرهن سواء كانت مشروطة بانه اربعه وثم اذا كان وكيل بالخصومة  
 يطلب المديري غاب المديري عليه انتهى **خلافا** للكيل فانه يجبر على الخصومة  
 وله بخصومته واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيل في امر ديني  
**جاء هذا التوكيل فلو ان ثبت الوكيل المال بطريق الوكالة له اي للموكل ثم اذا اقر الخصم**  
**الدفع لا يبيع على الوكيل** لانه ليس بوكيل فيه كما قاله ملا خسر وعزاه الى  
 الصفري وصح اقرار الوكيل بالخصومة بغير الحدود والقصاص عند القاضي  
 دون غيره عنهما استحالوا **ان الغزل** اي الوكيل به اي هذا وصح ابو يوسف اقرار  
 مطلقا وبطلان من مطلقا وهو القياس لكنه ما حرم بالخصومة وفي مسائل  
 والاقرار عندها لانه مسألة فالامر بما ليس لا يتناول منه ولا ملك  
 الصلح والابراجة المستحسان ان التوكيل صحيح وصحته يتناول ملكه  
 وذلك مطلق الجواب دون احدهما عينا فيصدق اليه تحريم بالصفة فان  
 يقول هو قائم مقام الموكل فلا يجتنب اقراره بغيره ليقض او بما يقوله  
 التوكيل تناول جوابا يسمى هو خصومة حقيقة ان انكر او جازا لانه اقرار  
 خصومه مجازا لانه خرج في مقابلته الخصومة او لانه سبب له لان الظاهر  
 انيانه بالاستحقاق وهو الجواب في مجلس القضا فيخص به لكن اذا اقيمت  
 البينة على اقراره في غير مجلس القضا يخرج من الوكالة حتى لا يورث  
 المال اليه لانه صار مينا قضا وصار كالاب والوجهي اذا اقر في مجلس القضا  
 ولا يردع المال اليه كناية الهداية اطلعت في الكثرة وهو مفيد بغير الحدود  
 والتعريف فلا يصح اقرار الوكيل على موكله بما ليس منه وقيد بالخصومة  
 لانه الوكيل بغيره ما لا يصح اقراره مطلقا **وكذا اذا استثنى الوكيل اقراره**  
**اقرار الوكيل واقرار الوكيل عنه** اي عند القاضي لا اي لا يصح اقراره **وكذا**  
**الوكالة** هذا الاقرار في النهاية يصح استثناء الاقرار في ظاهر الرواية وفي البراءة  
 ولو وكل بالخصومة غير جاز الا اقراره ولم يصح اقراره في الظاهر  
 لو موصولا في التفتنة ومعضولا ايضا **وهو التوكيل بالاقرار والبيع**  
 بالتوكيل **كذا** في النهاية **وبطلان كسر القيد** لان الوكيل من يملك العين  
 ولو صحح لا تقبل لكونه مبريا لنفسه فيستغنى به لعدم لانه يبر  
 تظهر غير مدينون اعنفه مولاة حتى ضمن قيمته للغير ما بطلت البينة

بالمال

جميع

جميع الدين فلو وكله الطالب بقبض المال من العبد كان باطلا لما يشاء كذا في  
 الهداية فان قلت يرد على هذا تركيل المدين بابر لنفسه فانه صحيح مع كونه  
 عاملا لنفسه قلت اجيب عنه بانه وان كان عاملا لغيره لا يكون  
 غير عاملا لنفسه انتهى واما قول الزيلعي في جوابه انه يملك وليس  
 بتوكيل كما في قوله لامرأته طلعتي نفسك غير ظاهر اذ لو كان تملك المبيع وجوز  
 الدين عنه قبل ابراهيم بنفسه مع انه يصح كالي في البيع **ولو وكله بقبضه من نفسه**  
**او عن غيره** فانه غير صحيح كما في النهاية وكذا لا يصح تركيل المدين وكيل الطالب  
 القبض لما في القينة ولو وكله بقبض دينه على اقلان فاخبر به المدين فوكله ببيع  
 سلعته وايضا ونمته الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وهلك هلك من مال  
 المدين لاستحالة ان يكون قاضيا ومقتضيا والوحيد لا يصلح ان يكون وكيل  
 المطلوب **والطالب في القضا والمقتضا انتهى بخلاف كقيل النسر والرسول**  
**وكيل الامام ببيع الغنايم والتوكيل بالتزويج** حيث يبيع مملوكه  
 بالثمن والمهر لان كل واحد منهم سفير ومعبود لكونه الزيلعي **الوكيل بقبض**  
**الدين او القرض** وبطل الوكالة تقدم من الكفالة او ما خربت  
 بكون الكفالة اقوى منها **وكيل اذا ضمن الثمن للمبايع عن المشتري**  
 لانه يصير عاملا لنفسه كما مر فان ادعى بحكم الثمن رجع ويؤونه  
 اي بدون حكم الضمان **لا** اي لا يرجع لكونه مبتعرا **ادعيه وكيل**  
**القائ** بقبض دينه **تصدق** التزويج امر به **فقد** اي يدفع الدين  
 اليه اي الى الوكيل لانه اقراره لنفسه لان ما يدفعه خالص حقه لا يكون  
 تقضى بما مثلهما حتى لو ادعى انه اقر في الدين لا يصدق اذ لزمه  
 الدفع الى الوكيل باقراره ولم يثبت الا بغيره **دعواه فان حلف الغائب**  
**تصدق فيها** اي اذا حضر الوكيل وصدق الوكيل في دعواه الوكالة فلا كلام  
 لمصرك المتصور **والا** اي وان لم يصدق في دعوى الوكالة **امر الغريم**  
**برفع الدين اليه** اي الطالب **تانيا** لانه لم يثبت **رفع الغريم به** اي بما  
 دفعه **على الوكيل ان كان** ما دفعه اليه **بايقا** لانه ملكه وانقطع  
 حقه الطالب عنه **ولو كان بقاوه حقا** بان استهلكه الوكيل فانه باق ببقاء  
 بوليه **ونظا قال** في الخلاصة وان استهلكه صف قبله فان ادعى الوكيل  
 هلاكه او دفعه الى الموكل حلفه على ذلك وان مات الموكل ورثه غريمه  
 او ربه وهو قائم في يدي الوكيل احدث منه في الجرحه كلها وان كان  
 هالكا ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة **وان ضاع** اي المقبوض  
 في يدي الوكيل **لا** اي لا يرجع عليه لانه بتصدقه اعترف انه مخ  
 في القبض وهو مطلق في هذا الاخذ اذا صدق المدين في دعواه  
 الايقا للبينة وكذا به الاخر ورجع المكذب عليه بالقبض فانه للمدين



الرجوع على المصدق بالنصف ان كان الميت تركه غيولدين مع انه في رعيه  
ان المكلف ظاهرا فقلت اجيب عنه بان الرجوع على المصدق لكونه اقرب على  
ايه بالدين **الاذا** يشتد بالمهم اي الا ان يكون قد ضمنه اياه  
الى الوكيل بان يقول للوكيل نعم انت وكيله لكن لا امن ان يجحد الوكيل  
وياخذني ثانيا فقلت كقولك نعم بما اخذه مني ثانيا فيضمن الوكيل ذلك  
المأخوذ فيكون صحيحا على هذا الوجه الا انه ليس للمدين ان يضمن الوكيل  
ما لم يأخذ الطالب مقدار الدين لان هذه كفالة اصبحت في حالة القبض  
فلم يكن كفيل قبل ذلك ويجوز تخفيف على معنى ان لا يضمن الوكيل المال  
الذي اخذ منه والضمير البارز راجع الى ما اخذه منه الدين ثانيا وان كان  
الظاهر راجع الى المال لانه يرجع الى الضمير في ضاع وما قبله كغيره  
لانه في يد الوكيل امانة لتصدقته على الوكالة فلا يجوز ان يضمنه اذ كانت  
من ماله باطل ففقه ان يكون المراد به ما اخذ الدين ثانيا فله ماله  
ويمكن ان يكون الضمير راجعا الى المال ومعنى ضمانه ضمان حقه وهو الظاهر  
وانه اعلم بظاهر الترتيب وعنده ان الرجوع على الوكيل حاله الهلاك الا  
اذ ضمن وليس كذلك ومن ثم قلت **او قال له قبضته منك على ابراهيم**  
قال في الخلاصة والبرازية الا اذا كان الغريم قال اخاف ان حضر الدين  
ان يكذبك فيها وضمنه او قال مدعي الوكالة اقض منك على ابراهيم  
من الدين كما اذا قال الاب للمختار عند اخذ صدقته قبضته منك على  
ابراهيم من مهر بنتي فان اخذت البنت من المختار الصدقة رجع المختار  
على الاب كذا هذا انتهى فللرجوع عند الهلاك سببان **وكما** يضمنه  
**اذا لم يصدق على الوكالة ودفع له ذلك على رعيه** ان لم يصدق  
فانه يرجع عليه لانه امانه له على رعا الاجارة فان القاطع رعا  
رجع عليه اطلقة فشمع ما اذا اسكت لان الاصل فيه عدم التصديق  
وما اذا كذبه والرجوع في الثاني اظهر **فان ادعى الوكيل هلاكه او دفع**  
**لموكله صدق الوكيل خلفه** وقد تقدم مثله عن الخرافة **والا**  
**المذلولون كلما ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب** لان  
الموذي صار حقا للغائب اما ظاهرا او محتملا فصار كما اذا دفعه الى  
مضوي على رعا الاجارة لم يملك الاسترداد ولا احتمال الاجارة كذا  
في الهداية وذكر جامع الفصولين قولين في الاسترداد ومن القولين  
وعلى القول به لو دفع الى رجل ما لا يصدق به الرب الدين فله ان يسترد  
لانه وكيل المدين وان من ستر المصروف لغرضه ليس له ان ينفق ماله  
يقع اناس من عرضه وكذا لو اقام الغريم البيعة انه ليس بوكيل رعا  
اقراره بذلك لم تقبل ولا يكون له حق بالاسترداد ولو اراد استخلاصه

على

على ذلك لا يستخلفه لان كل ذلك يبين على دعوى صحيحة ولم توجد  
تكونه ساعيا في نقض ما اوجب للغائب ولو اقام الغريم البيعة ان  
الطالب جحد الوكالة واخذ مني المال تقبل ويبرأ وان انكر حلف فانه لكل  
بري وفي الميزان اقرب بالدين وانكر الوكالة وطلب راع الوكالة تخلفه  
على عدم علمه كونه وكيله فالامام رحمه الله لا يجلفه وصاحب الجلفه انتهى  
وهنا وان اراد الغريم ان يجلفه بالله ما وكلته له ذلك وان دفع عن كونه  
للمسئله ان يجلفه وان عار الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل ان  
يجلف الغريم والوكيل ان يجلف الغريم بالله ما علم ان الدين وكله  
فان حلف ثم الامروان نكل لا يرجع على الغريم انتهى **قال ان وكيل**  
**ينقض الوديعة فصدق المودع** بفتح المودع في قوله لا يومر بالدفع  
**اليه** لانه اقرار بمال الغير بخلاف الدين فان التصدق لا يومر بالدفع  
اليه بالاول وفي الجرم عزيا الى كافي الحاكم واذا قبض رجل وديعة رجل  
فقال رب الوديعة ما وكلته وحلف على ذلك وضمن المستودع رجع  
على القابض ان كان بعينه وان قال قد هلك مني او قال دفعته  
الى الذي وكلني وقد صدقته المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشي  
فان كذبه بالوكالة او لم يصدق له ولم يكن به او صدقه وضمنه المال  
لان له ان يضمنه انتهى ولو اراد استردادها بعد ما دفعها لم يملك  
ذلك لكونه ساعيا في نقض ما اتم من جهته ولو هلك الوديعة عنده  
بعد ما منع قبل ان يضمن وكان يضمن الضمان لانه منعها من وكيل المودع  
في رعيه ولو انبثت الوكيل انه وكيل من منضها فادعى الامين دفعها الى  
الموكل او الى الوكيل فالقول له في براءة نفسه كذا في كافي الحاكم انتهى قلت  
وما ذكرناه من انه لا يومر بالدفع هو المشهور مذكور في الهداية  
وغيرها لكن ذكر في شرح النظم الوهابي شيخ شيخنا عبد البر معزيا  
الى شرح الحيا مع الصغير لقاضي خان ورجح على ابي يوسف وتعلل عن  
بعض المختلفات القديمة انه يومر بدفع الوديعة عن وكالة غريب الولاية  
رجل في يده متاع فتلف هذا الخللان وهذا وكيل بالبنق يجبر على الدفع  
في العين والدين كذا عن ابي يوسف ونقل عن بعض المختلفات  
القديمة وروي ابن سماعة عن محمد بن حماد انه وكيل يبيع  
العين اذا صدقه صاحب اليد يجبر بالتسليم اليه كالدين والله اعلم  
بما فرغ مما لودفع الوديعة ولم يكن مأمورا بالدفع ثم اراد  
الاسترداد ليس له ذلك قلت نقل في الهداية عن شيخ الطائفة  
لما ادعى الوكالة ينفق الوديعة وصدقه لا يجبر على التسليم وكذا  
لو كثر به ارسكت لا يجبر ايضا ولو سلم لا يمكن من استرداده



فان حصن المالك وكذب في الوكالة فني وجه لا يرجع المودع على  
الوكيل وهو ما اذا صدقه ولم يشترط عليه الصمان و  
سائر اوجوه يرجع عليه بعينه ان كان قايما ويضمنه ان كان هانكا  
وفي الغوايد الظهيرية عن شيخ الاسلام علاء الدين انه لا يمكن  
الاسترداد بعد الدفع بدون السرا لانه ساع في نقض ما اوجبه  
وكان يحكي عن شيخه ظهير الدين المرعشي انه كان ينزدر في جواب  
هذه المسئلة وكان يقول لا رواية لها وفي شرح الهدياة للكلية  
انه ان دفع بعد قبضه الوكالة لم يرجع بشي ولو دفعه بالسكوت  
او بانكار الوكالة او صدقه وضمنه كان له ان يضمنه لما قلنا كرا  
المبسوط ولو دفعها في الوجه كلها لا يمكن الاسترداد لما ذكرنا انه ساع  
في نقض ما تم من جهته وفي متن الوا في الاشارة الى ذلك قال واما اطلق  
فيها لا في اقيمت في ستة سنة وتما بين وتما ثمانية بانه يستوي في عدم  
الاسترداد الدفع مع التصديق او السكوت او النكذيب فثبت تحت  
خط صاحبنا العلامة الطرابلسي رحمه الله تعالى في الجواب ما افاده شيخ  
الاسلام واضع خطه اعلاه اعز الله به الدين حيث دفع اليه مع التصديق  
فارسلت اليه بالفقول فلم يرجع وكتب الي بخطه انه اعتمد ما في الغوايد  
من قوله وفي المتن علم عدم وكالته بقبضه ومع ذلك اعطاه في المتن  
امانة عنده للدفع ان اراد الاسترداد قبل قدوم الغايب له ذلك وان  
ضاع في يده ضاع من الدافع ولا ضمان على القابض ثم احتج بفضل  
الصنيع قبل قدوم الغايب وبعده ولا يخفى على العطن ان هذه المسئلة  
خارجة لتلك المسئلة صورة وحكا لان الدفع في هذه مع العلم بعدم الوكالة  
فهو ودفعة محضنة ولهذا لا يضمن القابض بالصنيع واي صورة لا يلزم  
له بعد الوكالة واما ما دفع على انه وكيل فقد دفع بوجه ثم من جهة فلا  
يسترد ويستقر عليه الصمان والله اعلم بالصواب اقول وما يشهد  
لصحة ما افقي به شيخ الاسلام عبد البر ما ذكره في الاختيار من قوله  
ادعي انه وكيل الغايب في قبض دينه وصدقه الغريم اريد دفعه اليه لانه  
اقرار على نفسه لان ما قبضه انما يقبضه من ماله لما بيناه ان الدين  
نقضي بما اذن له اذن جاء الغايب فان صدقه والادفع اليه لما بيناه ان الدين  
انكر الوكالة لم يثبت الاستنفاء ورجح على الوكيل ان كان في يده لانه لم يحصل  
عرضه بالدفع وهو براءة دمه من الدين وان كان هالك لم يرجع لانه ما اذن  
في الوكالة فقد اعترف انه قبضه بحق وان الطالب ظالم له الا ان يكون  
دفعه اليه ولم يصدقه لانه دفعه رجاء الاجارة فاذا لم يحصل له ذلك  
رجع عليه وكذلك ان اعطاه مع قبضه بغيره وقد ضمنه عند الدفع اي اخذ

منه كفيلا بما لك لان الماخوذ ثابنا مضمون على الوكيل في نعم ما قبضه وفي جميع  
هذه الوجوه ليس للدافع استرداد ما دفع مالم يقبض الغايب لانه صار حقا  
للقابض قطعا او احتملا انتهى **ولو** اي مثل ما ذكر من الحكم **لو ادعي شخص شراؤها**  
اي الوديعة **من المالك صدقة المودع** لم يرد بالدفع اليه لانه ما اذن حيا  
كان اقرا ان يملك الغير لانه من اهله لا يصدق ان في دعوى البيع عليه **ولو**  
**ادعي استعاقبا اي الوديعة بالادع** او الوصية منه اي من المودع  
**امر بالدفع** اي يدفع الوديعة اليه **اذا لم يكن على الميت دين مستغرق**  
لانه لا يبقى ماله بعد موته فقد تقطعا على انه مال الوارث واستار الى ان  
الدين كذلك بالاولى واما قلت او وصية لان الوصية تزل منزلة  
الوارث عند عدمه كما صرحوا به ولم يذكر الوصية في اكثر الامور من التلوم  
فيها لاحتمال ان يكون له وارث اخر فان قلت هذه المسئلة ذكرت  
في سائر سني من كتاب التتصا من هذا المختصر ومن اكثر ذكرها هناك  
قلت هذا وقع في الهداية واجاب عنه الاكل بانه ذكرها هناك باعتبار  
التصا وهو ما باعتبار الدعوى ولهذا صدر بهما بقوله ولو ادعي هناك  
بقوله ومن اقرا بالله اعلم **ولو اذكر مائة او قال لا ادري لا** اي لا يرد بالتمسك  
اليه مالم تقم البيينة ولو لم تقم صورة دعوى الوصية لم يترك وارثا لم يترك  
صاحب اليد حصما وقيد بدعوى الوارث والوصية للاحتراز عن دعوى  
الابصاليه فانه اذا صدقه واليد لم يرد بالدفع له اذ كان عينا في يد  
المتزلة اقرا ان وكيل صاحب المال يقبض الوديعة او الغضب بعد موته  
فلا يصح كالأقرا ان وكيله في حياته يقبضها وان كان المال دينيا على المقرض  
قول محمد الاول يصدق ويومر بالدفع اليه وعلى قول الاخير وهو قول  
ابن سفيان لا يصدق ولا يومر بالتسليم اليه وتما في شرح التلويح بلعي وقد  
علم من ذلك ان مودع الميت ومديونه ليس لهما الدفع الى مدينيهما  
ولو صدقاه الا ببينة ولا يبران بالدفع قبل يثبته رضى وقيد بما اذا لم  
يكن على الميت دين مستغرق لما في جامع المصنفين في التركة دين قد دفع  
المودع الوديعة الى الوارث بلا امر القاضي ضمن جيبنا او مستغرة ضمن  
هذا اذا لم يوثق والافله الاخر واذا والدين منه لو ارثه انه يخاصم  
من عليه دين الميت فله قبضه ولو لم يكن الميت مديونا له وصيا ولا ولا  
ولو مديونا لخاصم ولا يقبض واما يقبض وصيه ولو ادعي مديون الى الوصي  
يسرا اصلا ولو ادعي قد دفع الي بعض الورثة يسرا عن حصته خاصة انتهى  
**ولو ادعي شخص مال فادعي الغريم ما يستحقه** **موطا** بان ادعي ان رب  
المال اخذ **دفع الغريم المالك** الذي عليه اليه اي الوكيل لان الوكالة قد  
ثبتت ولا استيفاء لم يثبت بغير دعواه فلا يجوز الحق وقد جعلوا دعواه ايضا



لرب الدين جوايا للوكيل انما بالدين وبالوكالة والا لما استقلال بدك  
كما اذا طلب من الدين وادعى الربا فانه يكون اقرا بالدين وكذا اذا اجاب  
المدين ثم ادعى الغلط في بعض الحدود فانه لا يقبل لان جوابه متسلم للحدود  
كأن دعوى منتهى القتي كذا في البحر وقول ما سقط حتى موكله اولى من  
قول المكثر فادعى الغريم ان رب المال اخذ له موكله فادعى اربا للوكيل  
ولس موكله ما في جامع الفضولين **في ارضه وكالة انه ملكه موكله قبره من قتال**  
**د واليدان ملكي وموكله اقربه فلو لم يكن له بينة فله ان يحلف الموكل لا وكيل**  
**فموكله لو غايبا فلفا حتى ان يحكم به لو كلفه فلو حضر الموكل وحلفا انه لم يقبله**  
**بقي الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم انقي ولو كلفه بسبب في ارضه وادعى المالك**  
**ان المشتري رضى بالبيع لم يرد عليه حتى يحلف الثاني فلو رضى**  
**الوكيل على البيع بالبيع الموكل وصدره على الرضا كانت له الا للمالك**  
والغرق ان التدارك ممكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر  
الخطا عند تولده وفي الثانية غير ممكن لان القبض بالبيع ماض على الصحة  
وان ظهر الخطا عند في حقيقة كاهوم من هبه ولا يستخلف المشتري  
عنده بعد ذلك لانه لا يعيند فاما عندها فالواجب ان يتخذ الجواب  
على هذا في الفصلين ولا يجوز لان التدارك ممكن عندها لطلان  
القضا وقتل الاصح عند اني يوسف انه يجوز في الفصلين لانه يعتبر  
النظر حتى يستخلف المشتري لو كان حاضرا من غير دعوى البائع فلو  
ردها الوكيل على البائع بالبيع في مسيلة الكتاب فحضر الموكل  
على الرضا كانت له لا للبايع عند الوكيل على الاصح لان القبض لم يكن  
عن دليل موجب للنقض وانما كان لجملة بالوكيل المسقط للردوه  
الرضا ثم ظهر الدليل بخلافه فلا ينفذ باطنا كذا في النهاية **المالك**  
**بالانفاق او النفا او السرا والنقد في اذا المسك ما دفع اليه وقد**  
**من ماله حال قيامه لم يكن مستوعبا اذا لم يصف الى عشرة**  
هذا شامل لجملة احكام لا يجزي وهو اولى بالقبول من قوله المكثر ومن دفع  
الى رجل عشرة بيقظها على اهله فاتفق عليهم عشرة من عنده فاعترض  
بالمشترى انني قال في البحر لان الوكيل بالانفاق وكيل بالسر حكمه كذلك  
وقيل هذا استحسان والقياس لا يصير مستوعبا وقيل القياس لا يفي  
في قضا الدين لانه ليس بشراء فاما الانفاق فينتقم السر فلا يخلو  
فيه وظاهر كلامه انه اتفق وراهمه مع بقاء دهرهم الموكل ولا يقال  
في النهاية هذا اذا كانت عشرة الدافع قائمة وقت الانفاق وكذا ان  
النفقة اليها او يطلق اما اذا كانت مسهلة او اطلقت النفقة  
الى عشرة نفقة يصير مستوعبا بنفسه مستوعبا بالانفاق لان الدافع

تتبع

تتبع في الوكالة انني وهذا مستفاد من عبارة المختصر كما لا يخفى والاصل  
في كلام المكثر ليس بقدر احترازي لانه لا فرق بين الوكيل بالانفاق في البيت  
والوكيل بالانفاق بالانفاق في الخلاصة والوكيل بالسرا اذا اشترى ما امر به  
ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم الى امره ثم نفق البائع غيرها جاز ولو  
اشترى يذنا بغير غيرها ثم نفق دونه في السر والوكيل في السر والوكيل في السر  
دنا في السر والوكيل في السر واما مسيلة السر **في قال في القنية اعطاه دراهم**  
**لنصفه بها عن مكانه فنصدق المأمور بولاهم نفقة يجزيه اذا صدق**  
**بها على نية الرجوع كالقيم والوصي وخبرنا ببقاها المدفوع لما في المزاراة**  
**اتفق الوكيل بالسرا وانما لا يجرى على نفسه ثم اشترى ما امره بالامر**  
**بصدقة الف ذاعطاه فانفقته ونصدق بالذ من عنده لا يجوز**  
**وبضمن وان يافقه عنده ونصدق بالذ من عنده جاز استحسانا**  
**وفي المشتري امره ان يقبض من ماله انما يتصدق فبصدق**  
**بالذ يرجع على المدين جاز استحسانا انني في نفق من ماله ومال**  
**الستم غايب فهو اي الوصي متعلق في الانفاق الا ان يشهد الوصي على انه اي**  
**ما اتفق في نفسه او امره بغيره فلا يكون متطوعا وله ان يرجع قال في جامع**  
**الفضولين من السابع والعشرين نفق من ماله من شى سراه لولده ونوى**  
**الرجوع يرجع ديانة لا قضاء ماله لم يشهد ولو ثوبا او طعاما او اسديا يرجع**  
**ذله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجزها عليه جيبند ولو قفا او شيئا لا**  
**يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو اسديا او لوانق عليه الوصي من**  
**ماله ومال اليتيم غايب فهو منقطع الا ان يشهدانه فرض عليه او انه يرجع انني**  
**وفي القنية معلما بعلامة محوصي ينفق على الصغير من مرقه وخبره حتى**  
**بلغ ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان النفقة عليه ليرجع فيرجع عليه**  
**مع وصي نفق من مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت**  
**الانفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق اباه لم يرجع طو في الوصي احتلا**  
**لح استدان الوصي على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله ان يرجع**  
**عليه اذا صار له مال والذاتين يرجع على الصبي وكذا الاستقلال وان لم**  
**يكن باذن الحاكم انني وفي الخلاصة ولو اشترى الوصي طعاما للنفقة**  
**او كسوة بشهادة الشهود له ان يرجع في مال الصغير وانما اشترط**  
**شهادة الشهود لان قول الصبي معتبر في الانفاق كذا لا يقبل في الرجوع**  
**في مال اليتيم الا بالبيعة انني ونقله في المزاراة وقاوي قاضي هان**  
**وكان هو المعتمد وانه اعلم هذا باب في بيان احكام**  
**رجوع ما خيرا العدل ظاهر لا يحتاج الى بيان ويستفاد مما سبق في المختصر**  
**الوكالة من غير الصقود واللائمة من الجايشين كالعارية ثم فرع على ذلك**



يقوله فلا يدخلها حنا مشرا لانه انما يحتاج اليه في عقد الامم ليتمكن من  
له الخيار من فضله اذا اراد **ولا يصح للمالك اي بالوكالة مقصود انما هو**  
**مقتضى عدمه على غيره** كما في جامع الفصولين **المالك لا يراد به**  
ولكونه وكيل بالوكالة والطلاق لانه وان لم يلحقه الضرر يصير مكذبا فيكون  
عزوله **لم يعلق فيه من الغير** اما اذا تعلق به فلا كالوكيل بالخصومة بالتماس  
الطالب وغيره كما سيأتي بيانه **بشرط علم الوكيل** وكذا لو وكيل عزله لنفسه بشرط  
علم الموكل **ولو كان عزله الموكل قبل وجود الشرط علم الوكيل في العلقه به**  
اي بالشرط وهو المصحح كما في البرازية قال وقيل الصحيح انه العزل عن  
الوكالة العلقه لا يصح لانه اخراج فلا يتحقق قبل الدخول وفي سراج  
النظر الوهابي للعلامة غير الير عن شيخ الاسلام اذا وكل وكالاه  
سعلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند محمد بن صالح وبه اخذ  
نصير وعندي ابو يوسف لا يصح وبه اخذ ابن سلة قال الصدر الشهيد  
يقول محمد بن نصير يعني انني **ويستلزم** يعني الغرض من الوكالة **عنا**  
اي بالزول لقوله عزله فكذلك واخرجك عن الوكالة **فانما** له كذا ما يزيل  
**وايه** **رسالة رسول الله** او غيره اي غير رسول الله كان الرسول **او غير**  
**مستورا** كان الرسول **او غير** **اد اقال الرسول الموكل او سلبه اليه**  
عزله **ايك** من وكالته ولو استند على الزول حال عينة الموكل لم يزيل  
**ولو اخذ** **فغولي** بالعزل **فلا بد من احد شرطيه** **اما العزل او العدالة**  
**كأولها** المتقدم ببيانها في مسيل شي من كتاب القضاء وحكم عزله القاضي  
على هذا التفصيل لانه كوكيل **وعده** **لزم** **وما** **اي** **الوكالة** **غير من الجانب**  
اي من جانب الموكل والوكيل ثم فرع عليه بقوله **مستورا** **فلا يزيل**  
**نفسه بشرط علم موكله** كالتقاضي اذا عزله نفسه وعلم السلطان الذي  
قلده فانه يصير معزولا وان لم يعلم لا ذكره العمادي في فصوله وفي جواهر الفتاوى  
قال لا يسيل عن قاضي بلده عزله نفسه عن القضاء والسلطان الذي ولاه  
القضاء في بلده اخر هل يزيل بعزله نفسه حتى لو جلس به بيته اياما ويترك  
عزله لنفسه عن القضاء ثم خرج بشفاعته الناس وجلس للقضاء هل ينفذ  
قضاؤه قال لا يزيل الا اذا علم به السلطان ورضي بعزله نفسه وهذا  
كالوكيل بشرطه معين لما فيه من تقرير الموكل كذلك ههنا الامام والظاهر  
لما فرض ههنا الامر اليه فقبل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب  
عليه القيام كذا في ما منته في باب الضلالة اما اذا صار اما ما لزمه القيام  
بها ولم يكن له ان يعزله نفسه الا اذا صار بحال لا يمكنه المضي فيها فلهذا  
يستحق العزل وانما يزيل باقامة غيره مقام نفسه حتى لا يتطاول صلافة  
النوم فكذا ههنا ما دام اهلان للقضاء لا يمكن عزله لنفسه لما فيه  
من تقرير السلطان وابطال حقوق المسلمين فاذا عزله لنفسه

وعلم

وعلم السلطان انه يحجز عن القيام به فانه يخرج عنه ويكون اخراجه باقامة  
غيره مقامه كما في الصلاة اذا استغف له عزله بالاشتراك في الافلا ولم  
يترك بعزله نفسه فله ان يعزله الى قضاءه لقيام ولايته لكانت انتهى  
**وهو** **لنفسه** **الدين** **ملك** **عزله** **ان** **بشرط** **مقتضى** **المدين** **وان** **وكله** **مقتضى**  
لاي كالمالك عزله لتعلق حقه به كما تقدم **الا اذا علم به اي بالعزل**  
**المدين** فيزيد يزيل ثم فرع عليه بقوله **فلو دفع المدين دينه**  
اي دين الطالب اليه اي الى الوكيل **قبل علمه** اي علم المدين **عزله** **بغير**  
الطالب لانه دفع الى الوكيل **وان** **دفع** **بعد علمه** **لا لانه** **دفع** **الى** **غير** **وكيل**  
الطالب **وان** **عزله** **للموكل** **بيد** **الرهن** **سوا** **كانت** **الوكالة** **مستورطة**  
في الرهن او بعدت على المصحح **نفسه** **عن** **الوكالة** **مقتضى** **المدين** **ان** **رضي**  
بالعزل **والا** **اي** **وان** **لم** **يرض** **بالعزل** **لا يصح** **لتعلق** **حقه** **به** **ومن**  
هذا النمط الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب عند عينة المطلوب لانه  
انما خلع بسبيله اعتمادا على انه يتمكن من اتيات حقه متى شا فلجواز  
عزله لتضرر به الطالب عند اختفاء الطالب بخلاف ما اذا كان الطالب  
حاضرا او كانت الوكالة من غير التماس الطالب او كانت من جهته  
تتمكن من الخصومة مع المطالب في الوجه الاول ولعدم تعلق حقه بالوكيل  
في الوجه الثاني اذ هو له بطول وفي الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو  
ضابط الحق فله ان يعزله ويباشر الخصومة بنفسه وله ان يتركها بالكلية  
على هذا قال بعضهم اذا وكل الزوج وكيل بطلاق زوجته بالتماسها  
ثم غاب لا يمكن عزله وليس بشي بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق  
لها في الطلاق **وقول الوكيل بعد القول بمقتضى الموكل** **عزله** **او** **انا**  
**مري** **من** **الوكالة** **ليس** **بغير** **ل** **وجود** **والموكل** **يقوله** **او** **ذلك** **لا** **يكون** **عزلا**  
**الا ان** **يقول** **الوكيل** **للموكل** **وانه** **لا** **او** **ذلك** **بشي** **قد** **عرفت** **فها** **ذلك** **فقول**  
كنا في شرح الكنتر للز يلح ذكره في باب عزله الوكيل من كتاب الوكالة  
الا ان يريد نقوله **وانه** **لا** **او** **ذلك** **بشي** **قد** **عرفت** **فها** **ذلك** **فقول**  
البرازية تكن ذكر الشئ المذكور في كتاب القضاء الوصايا بان مجرد التوكيل يكون عزلا  
وذكر في مسيل شي بعد كتاب القضاء ان جميع المنود تنفسخ بالوجود  
واذا وافقه صاحبها بالترك الا انكاح نيسبي حمل ما في الوصايا على ما اذا وافقه  
الوكيل على ترك الوكالة فانه اعلم **ويشترط** **الوكيل** **لا** **عزله** **بنهاية** **الوكيل** **فيه**  
على صيغة اسم المفعول **كما** **الوكيل** **بشرط** **دست** **له** **على** **زيد** **نفسه**  
اي فنصر الدين الموكل بنفسه **او** **وكله** **نكاح** **زوج** **الوكيل** **ذكره** **في** **البرازية**  
**ويشترط** **عزله** **ايضا** **بشئ** **اخرها** **وجنونه** **مطبقا** **لحقوقه** **مرد** **ل**  
لان التوكيل تصرف غير لازم فيكون له وام حكم ابتداءه فلا بد من قيام

ل



الامر وقد بطلت من العوارض وظاهر كلام اكثر وعينه من المتون  
ان كل وكالة تنطوي بموت الموكل وجنونه وليس كذلك بل لا بد من اشتراط  
مسائل من هذا المصل ومن ثم قلت **الا اذا وكل الراهن العبد او الممتنع**  
**بيعه الرهن عند حلول الاجل فلا ينزل بموت الموكل وجنونه كالوكيل**  
**بالامر باليد والوكيل ببيع الرهن** قال في البرازية قولهم ينزل بجنون  
الموكل وموته معتد بالواضع الذي يملك الموكل عزله وكييله فاما في  
الرهن اذا وكل الراهن العبد او الممتنع ببيع الرهن عند حلول  
الاجل والوكيل بالامر باليد لا ينزل وان مات الموكل او جن والوكيل  
بالخصومة بالتزام الخصم ينزل بجنون الموكل وموته والوكيل بالطلاق  
ينزل بموت الموكل استخفافا لا قياسا انتهى فلي في هذا الفرق في الوكالة  
اللازمة بين وكالة وكالة ببيع الرهن لا ينزل بالعزل  
حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الاهلية بالجون والردة فيما عداها  
من الملازمة لا ينزل بالحقيقى وينزل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية  
كذلك في الجور وهي دارة على قول ملا حضرة زاد في النزال الوكيل في الصورة  
المذكورة اذا لم يتعلق به اي بالتوكيل حق الغير وما اذا انقلب به ذلك  
فلا ينزل الخ فان قوله اذا لم يتعلق يدخل فيه الوكالة بالخصومة  
بالتامس الطالب والحكم فيها ليس كذلك كما سمعت وفيه بالجون بالطلاق  
لان قلة بموت الرهن وحده شهر عند اي يوسف اعني لا بما يستقط  
به الصوم وعنه اكثر من يوم وليلة لسقوط الصلوات الخمس فصار  
كاليت وقدره محمدا بكونه كمال لسقوط جميع العبادات فقدر به  
احتياطا وهو الصحيح ذكره الزيلعي والطبق بكسر الباء الى الراجح كذا في  
بعض شرح الهداية وفي القاموس والطبعة عطاء ومئة الجون  
الطبق والحكم المطبق والقصور على الامرا جتمعوا انتهى والمراد بالحاجة  
ثبوته بحكم الحاكم كما في اصلاح الاصلاح ولا ينزل وكالة المرأة بارثا  
ما لم تلحق بدرا الحرب وبحكم الحاكم لمخافتها وتزيجون توكيلها بعد  
ارتدادها ايضا لا فائتي بعد الردة سالكة للمصرف بنفسها ودفعها  
لا توشى في عقودها الا اذا وكلته بالتزويج ثم ارتدت فان ذلك  
يطل لا فائ لا تملك بنفسها وكذا وكيلها اذا بطلت بالمخاط من احدهما  
لا تقدر بعوده مسلما على المذهب الظاهر موكل كانه او وكيله وتقضاء  
انه لو افاق بعد جنونه مطلقا لا تقدر وكالة ثم اعلم ان الوكالة تنطل  
بموت الموكل لا في بيع الوفاق في جامع الفضولين باعدها بربو وكالة  
ثم مات موكله لا ينزل بموت الوكيل انتهى والبيع الجاهل ببيع الوفا  
اصطلاحا كذا في البحر ومن ثم قلت والوكيل ببيع الرهن

وافترق

وافترق الشرطين وان لم يعلم الوكيل اي يثبت عزله الوكيل بافترقا فاما ولا يتوقف  
ذلك على عالم الوكيل لانه عزله حكمي والعزل الحكمي لا يشترط فيه العلم المطلقة تشمل  
ما اذا افترقا بطلان الشركة كذا لان المالكين او احدهما وكيله للمصرف في المال  
فلو افترقا العزل في حق غير الموكل منهما اذا لم يصحجا بالادان في التوكيل وتما في البحر  
**وعز الوكيل** اي موكله واللام يراد عن الاضطرار على ما هو المستعمل من كلامهم  
**كان الوكيل مكاتبا او حرا** اي موكله لو كان **ما ذكرنا ذلك** يعني علم الوكيل  
لانه عزله حكمي كما تقدم بيانه ولا مكان عزله لا يقرر من ان قيام الوكالة يعتمد  
قيام الامر وقد بطل بالبحر والعجز علم الوكيل **اذا كان وكيل في العفو والخصومة**  
**اما اذا كان وكيل في قضاء دينه او قضاء ما به وقبض وديعة فليس**  
اي فلا يكون ما ذكر من البحر والبحر عن الاما بوجبات البحر عن التمساق المقرب  
لا عن قضاء الدين واقضائه كذا لا بوجبات عزله وكييله وكذا الوكيل يقبض  
الوديعة لم ينزل بعجزه وعجزه كما في البحر نقلا عن كافي الحاكم اذا علمت هذا ظهر  
ان صاحب اكثر وعينه اطلق في محل التقييد وهذا وامثاله مما يجب  
عدم التكون والاعتماد على كثير من المتون الموضوعات لنقل المذهب لان من  
لم يكن مطبقا على ما اخرج عن قوا عدهم القدر في متصرفهم ومقتضياتهم  
يعتمدون ذلك على اطلاقهم فيفتي بذلك او يحكم بغيره الخطا وهذا امر عظيم  
وشان جسيم نسأل الله التوفيق والهداية الى اقوم طريق **وقوله** اي الوكيل  
بنفسه **فما ذكر فيه** **نظر في البحر الوكيل عن المصرف معه** اي يثبت عزله بتصرف  
الموكل فيما وكله فيه لا تقتضاه الحاجة كما لو وكله باعتاق عبده او كتابة فاعتقه  
او كاتبه الوكيل بنفسه او بتزويج امرأة او بشراشي ففعل بنفسه **بالا** اي  
وان لم يكن تصرفا بعجزه بتزويج امرأة الوكيل عن المصرف مع الموكل منه لا ينزل  
الوكالة **كما لو طلقها واحدة والعدة باقية** فلو وكيل ان يطلقها اخرى ولو اريد  
الزوج وقع طلاق الوكيل عليها ما دامت في العدة ولحقه بمنزلة موته ولو  
ذلك بطلانها لمخافتها الزوج وقع طلاق الوكيل في عدها **وبعد الوكالة اذا**  
**عاد اليها** اي الموكل **تقدم ملكه** فلو وكله بالبيع فباعه الموكل ثم رده عليه ما هو  
نسخ فالوكيل على كالتة وان رد بما لا يكون مستحيا لا يعود الوكالة كما لو وكله  
في هبة ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للتوكيل الهبة ولو وكله  
بالبيع ثم رهنه الموكل واخره فسلمه فهو على كالتة في ظاهر الرواية ولو وكله  
ان يزوج داره ثم اجرها الوكيل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على كالتة  
كذا في التينة في البرازية وكله ببيع داره ثم يبي بها فهو راجع عنها عند  
الامام ومحمد لان التخصيص والوصية بمسألة الوكالة **او يقر** اي اقر ملكه  
كما لو طلق امراته واحدة وهي في العدة فان تصرف الوكيل غير معتد بان  
يوقع الثاني في العدة وهي اقر ملكه كما تقدم ونظام تفاريع هذا الاصل

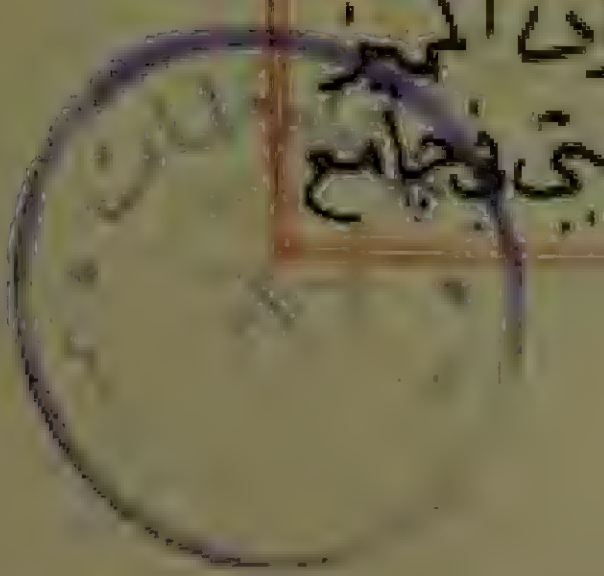


يطلب من كتب الفتاوى وغيره من المطولات اذا اقتصر هذا الظاهر لكن ان صاحب  
 القدر اطلق في محل التقييد حيث قال وتصرفه بنفسه ولم يذكر القيد الذي  
 ذكرناه وهو مما لا بد من ذكره كما علمته والله اعلم بالصواب **هذا**  
**في بيان احكام الدعوى** لما كانت الوكالة بالخصومة لاجل  
 الدعوى ذكر الدعوى عقيب الوكالة وهو في اللغة كما في العناية عبارة  
 عن قول يتصرف به الانسان ايجاب حق على غيره انتهى وفي المصباح  
 ادعيته طلبته بنفسه والاسم الدعوى ودعوى فلا تكرر اي قوله  
 والدعوى المرة وبعض العرب يوثقها بالالف فيقول الدعوى وقد  
 يتضمن الادعاء معني الى الاختيار فتدخل الهاجوزا فيقال فلان يدعي  
 بكم فلان او يجبر بكم عن نفسه وجمع قائم الدعوى بكسر الهمزة  
 وفتحها وبعضهم قال الفتح اولي وبعضهم قال الكسر اولي ومنهم من  
 سوي بينهما ومثله الفتوى والفتاوى انتهى وفي القاموس ادعي بكذا  
 زعم له حقا وباطلا والاسم الدعوة والدعوة والكسرات والدعوة  
 الحلف والدعاء الى الطعام وبضم كالدعوة والدعوة والكسرات والدعوة  
 انتهى وفي الكافي يقال ادعي برأيك على عمر ولا تقرب للمدعي وعمر المدعي  
 عليه والمالك المدعي والمدعي به خطأ والمصدر الادعاء افتعال من دعا  
 والدعوى على فعل اسمر منه والنها للتائب فلا تنوين يقال دعوى باطلا  
 وصحيحة وجمعها دعاوي بفتح الواو لا غير كفتوى وفتاوى والدعوى  
 في الحرب ان يقول الناس يا فلان انني لما معناها السري في ما افاده  
 بقوله **اي قول مقبول يقصده طلب حق قبل غيره او دفعه عن حق**  
**نفسه** قوله فوك بمتركة المجلس في قوله يقصده طلب حق قبل غيره  
 وقوله او دفعه اي دفع الخصم عن حق بقصده انما هو لدخول دعوى  
 المعارضة وفي سماعها وجهان والفتوى على صحة سماعها في الخلاصة  
 والبنزارية والمدعي المعارضة لا يطلب حقا عند غيره وانما يطلب  
 دفعا عن حقه وهذا اذا اراد الحق في التعريف الامر الوجوهي اما  
 اذا اراد به ما هو الامر من الوجوهي والعربي يستغنى التعريف  
 عن هذا القيد واذا اراد بالطلب الطلب الخاص وهو ما كان  
 بلفظ الدعوى بقرينة المقام لم يجز ان يفتد حزا لاجل محرم  
 لا يستحق حجة توقف صحة القضاء عليه فلو قضى بدونه لا ينفذ  
 واحراز من قرص لذكره والشئ بالشيء يذكر **والمدعي من اذا ترك ترك**  
**والمدعي عليه خلافا** وهو الذي اذا ترك لا يترك يعني لا يجبر على  
 الخصومة اذا اتركه والمدعي عليه من يجبر على الخصومة اذا اتركها او  
 معرفة الفرق بينهما من اهم ما ينبغي عليه تسهيل الدعوى وقد اختلفت

الدعوى

عبارات

عبارات المشايخ فيه فمنها ما في المختصر يتبعها في اكثر ووجدت عام  
 صحيح وقيل المدعي من لا يستحق الا حجة كالحاج والمدعي عليه  
 من يكون مستحقا بقوله من غير حجة كذي اليد وقيل غير ذلك وفي  
 الخاتمة ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة  
 فوفقت الخصومة بين رجلين احدهما من محلة والاخر من محلة اخرى  
 والمدعي يريد ان يجأصمه الى قاض من محله والاخر ياتي بك اختل  
 فيها ابو يوسف ويحمد والاصح ان العبرة بمكان المدعي عليه  
 وكذا لو كان احدهما من اهل المسكن والاخر من اهل البلدة فارد  
 العسكري ان يجأصمه الى قاضي المسكن فهو على من انشئ وعنده في  
 المحيط كافي في الخبر انما ابو يوسف يقول ان المدعي منشئ للخصومة  
 فيعتبر قاضيه ويحمد يقول ان المدعي عليه ذافع لقها وفي البنزارية  
 قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما ان يذهب الى قاضي فالحجرات  
 للمدعي عليه عند محمد وعليه الفتوى انتهى هكذا نقل عبارة البنزارية  
 مولانا صاحب البحر فنه نعم قال وهو باطلا في سماعها اذا اراد  
 المدعي قاضي محلة المدعي عليه واراد المدعي عليه قاضي محلة المدعي  
 وما اذا انقرد القضاة في المذهب اربعة وكثروا كما في القاهرة  
 فارد المدعي قاضيا سافعا مثلا واراد الاخر ما لهما مثلا ولم  
 يكونا من محلة فما كان الخيار للمدعي عليه ومنه هو انظروا به  
 افيتت سررا اكثر من ان ياتي من كل عبارات اصحاب الفتاوى فيفيد  
 ان فرض المسئلة التي وقع فيها الكلام بين ابى يوسف ويحمد  
 فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض على محله واما اذا كانت  
 في لولاية لقاضيين او لقضاة على مصر واحد على السوي فيعتبر  
 المدعي في الدعوى ذلك الدعوى عندي قاض اراده اذا لا تظهر  
 فاقية في كون العبرة للمدعي والمدعي عليه ويشهد لصحة  
 هذا ما قدمناه من تعديل صاحب المحيط نعم لو مر السلطان باجابة  
 المدعي عليه وجب اعتباره لما فيه من منع عن مخالفة المدعي  
 عليه من القضاة من سماع هذه الدعوى تبصير معروضا  
 بالنسبة اليها والقضاة يقول ذلك كما تقدم غير مرة في كتاب القضاء  
**وركنه** اي الدعوى **اصاغة الحق الى نفسه** ان كانا اصيلا  
 كقوله لي عليه كذا وقضيت او براته ونحوه او **اصاغة الى من تاب**  
 اي المدعي **تاب** كما في الركن وادب الصغير ووصيه على النزاع متعلق  
 باصاغة الحق **واهلها** اي الدعوى **العاقلة** خرج به المجنون المميز  
 خرج به الصبي الغير المميز قال ملا خضر في قال المستر وسني في جامع





احكام الصغار الدعوي من الصبي المحجور عليه غير صحيحة اطلاقا لا اذن  
له فدعواه صحيحة ان كان مدعيها وان كان مدعى عليه فجوابه ايضا  
صحيح انتهى وفي المتن لا نضع خصومة الصبي الا ان يكون ما ذونا  
في الخصومة كذا في القواعد الزينة **وسرطان** اي شرط جواز الدعوي **مجلس**  
**القاضي** فلا نضع الدعوي في مجلس غيره حتى لا يجيب المدعي عليه جوابه  
**وسرطان** ايضا **حضور خصمه** فلا يقضي على الغائب **ومعلومية المدعي**  
اي وكونه المدعي به معلوما ولو كان مجهولا لا يمكن التقاضي به **وكونه ملزما**  
اي ملزما شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثا لا يقدّم عليه بما قبل شرطها  
**ايضا كون الدعوى بما يحتمل الثبوت** **ندعوي** **ما يستحيل وجوده باطل**  
كقولنا لا يولد مثله هذا يعني او قال ذلك لمروث النسب قال  
العلامتين الغرس في الفواكه البذرية ومن شروط صحة الدعوى ان يكون  
المدعي بما يحتمل الثبوت بان لا يكون مستحيلا عقلا او عمادة فان الدعوى  
والحالة مما ذكرنا ههنا الكذب في المستحيل العادي فبينه الكذب  
المستحيل العقلي مثال الدعوي بالمستحيل دعوي من هو معروف  
بالفقر والحاجة وهو ان ياخذ لزيادة من امره عينا على اخوانه اقرب  
ما له من امواله من امواله فانه فقه واحد وان نعرف فيها لنفسه  
ويطالبه يرد برضاها فمثل هذه الدعوي لا يلتفت اليها القاضي ولا يسأل  
المدعي عليه من جوابها انتهى لكنه لم يستند في منع دعوي المستحيل  
العادي الى نقل الى نقل عن المسامحة قال مولانا في حجة ولما رجع  
المستحيل العادي كدعوي فخر امواله عظيمة على عني قد عصبها من  
والظاهر عدم سماها قال ثم كتبت بعد ذلك في اجواب التخالص  
ما بينه فليبراجع انتهى **وحكمها وجوب الجواب على الخصم** المدعي عليه  
واقترع عليه في الكافي والذريعة وجوب الحضور على الخصم وفيه خلاف  
لان حضور شرطها مستند عليها فكيف يكون وجوب حكمها المتأخر عنها  
وبني الجهر معزيا الى مينة المفتي ان المدعي ان اطلب من القاضي احضار  
الخصم حضر به بجره الدعوي ان كان في الصرا وقربا بحيث لو اجابه  
يستلزم منزله وان كان ابعد منه فبدياره يبقا منه البينة على  
موافقة دعواه لاحضار خصمه والمستور في هذا كافي فاذا اقامه امر  
الناس بالخصم خصمه وقيل حيلة القاضي فان نكل اقامه عما يجلسه  
وان حلف يا سر يا حضار انتهى واما سببها فقال في العناينة انه  
تعلق البنا المقدر بتعاطي المعاملات لان المدعي اما ان يكون راجعا  
الى النوع او الى الشخص **فلو كان ما يدعي مستقولا في يد الخصم** ذكر  
المدعي انه **في يد غيره** فان الشئ قد يكون في يد غير المالك بحق كالدين

في يد المدين والمبيع في يد البايع لا جاز فخر الثمن **وطالب** عطف على ذكر احضار  
اي احضار ما يدعيه **ان امكن ليشأ اليه** **والدعوي والنسب** لان الملام  
بالتقاضي ما يمكن شرط وذا في المنقولات بالمشارة لها الملع اسباب التعريف  
به **وذكر قيمته ان قدرها فلا يملكها او عينها** ليصير المدعي معلوما  
لان الماعيان تفاوت والشرط ان يكون في معلوم وقد تقدمت مشاهدته  
فوجب ذكر قيمته لانها خلف عنه قال الفقيه ابو الليث يشترط مع ذكر  
القيمة ذكر الدكورة والاثوية وقال قاضي خان صاحب الذخيرة ان كان  
العين غائبا وادعى انه في يد المدعي عليه فانكر ان بين المدعي قيمته  
وصحته تسع دعواه وتقبل بيته **والدعوى** احضارها مع بقاها  
اي بقا العين **كروي وصورة طوعا** **ومث القاضى** **امينه** او حضر هو  
بنفسه ولا بد من الاشارة الى عينها وفي المجتبى معزيا الى المسامحة  
من الجامع الصغير في مسيلة الساهدين اذا شهدا على سرقة نقر  
واختلفا في لونها تقبل الشهادة خلافا لما في النكاح وهذه المسيلة  
تدل على ان احضار المنقول ليس بشرط لصحة الدعوي ولو شرط  
لا حضرت ولما وقع الاختلاف عند الشاهدين في لونها ثم قال وهذه  
المسيلة الناس عنها غافلون قلت ليس في ذلك دليل على ما ذكر  
مولانا اذا كانت غائبة لا يشترط احضارها ذكر القيمة يكفي والله اعلم  
**والاي** وان لم تكن باقية **التي** في الدعوي **بذكر القيمة** هذا اذا ادعى  
العين اما اذا ادعى قيمته شئ مستهلك فلا بد من بيان جنسه ونوعه  
واختلفوا في بيان الدكورة والاثوية في الداية لئلا في الجهر معزيا الى  
الخرائنة وجامع الضررين وفي المجتبى وان لم تكن حاضره ذكر قيمتها  
ليصير المدعي معلوما لان الغائب لا يعرف الا بالوصف والقيمة قال ابو الليث  
رحمه الله يشترط مع بيان القيمة ذكر الدكورة والاثوية انتهى **ادعي**  
**اعيانا** **تختلف الجنس والنوع** **والصفة** **وذكر قيمته الكل حيلة** **في ذلك**  
**وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة** قال العادي في فتاواه وذكر في  
اخر دعوي قاضي ظهير الدين ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع  
والصفة وذكر قيمته الكل حيلة ولم يذكر قيمته كل نوع عين على حدة  
اختلف المسامحة فيه بعضهم شرط التفضل وبعضهم التفي بالاحكام  
وهذا الصحيح لان المدعي لو ادعى عصب هذه الاعيان لا يشترط الدعوى  
بيان القيمة بان ادعى ان الاعيان قايمة في يد او استهلكه او بين  
القيمة لكل حيلة تسع دعواه وتقبل بيته وذكر في الجامع اذا ادعى  
انه عصب منه جارية ولم يذكر قيمتها تسع دعواه ويومر بسرد  
الجارية فان عجز عن ردّها كان القول في مقدار القيمة قول الغاصب



قيمة

فلما صح دعوى النصب من غير بيان القيمة فلا يصح اذا بين الكل  
 حيلة كان كانه اولى وقيل بشرط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى سرقة  
 ليعلم ان السرقة كانت نصبا فاما فيما سوى ذلك فلا يشترط انتهى  
**ادعي قيمة مستهلك** يشترط بيان جنسه ونوعه واختلاف في بيان  
 الذكورة والانوثة في الدابة ذكره الهاربي في فصوله قال وذكر المصدق  
 الشهيد اذا ادعى قيمة دابة مستهلكة لا بد من ذكر الذكورة والانوثة  
 فلا بد من بيان السن وهذا على اصل ابي حنيفة رحمه الله مستقيم  
 لان عنده القضاء بقيمة المستهلك بناء على القضاء بحكم المستهلك  
 لان حق المالك عنده باقية العين المستهلكة فانه قال يصح الصلح  
 من العين المقتضية المستهلك على اكثر من قيمة فلو لم يكن العين  
 المستهلكة ملكا لا يجوز الصلح اكثر من قيمته لانه حينئذ يكون الواجب  
 في دامة المستهلك قيمة المقتضوب وهو دين في الذمة واذا اصالح من  
 العين على اكثر من قيمته لا يجوز واذا كان القضاء بالقيمة بناء على  
 القضاء بملك المستهلك لا بد من بيان المستهلك في الدعوى والسهادة  
 ليعلم القاضي بماذا يقضي وهذا القابل يقول مع ذلك الانوثة والذكورة  
 لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس او حمار او ما نسبته ذلك ولا يكتفي  
 بذكر اسم الدابة لانها مجهولة انتهى وقد قدمنا شيئا مما يتفق بهذا  
 وفي دعوى اليراع لا بد من بيان مكانه اي مكان اليراع سواء  
 كان له حمل او لا وفي الغصب ان كان له حمل وموتة فلا بد من بيان  
 اي بيان موضع الغصب فلا تصح الدعوى بدون بيانه **والالا**  
 اي وان لم يكن له حمل وموتة لا يحتاج الى بيان مكان الغصب  
 وذكره الهاربي في فصوله وعنه قال وفي غصب غير المملوك واستهلاكه  
 ينبغي ان يبين قيمة يوم الغصب في ظاهر الرواية وسواء كان يجر  
 الملك بين ان يضمنه قيمته يوم الغصب او يوم الاستهلاك فلا بد  
 من بيان القيمة الحقة اي في اليوم من انتهى ويشترط  
 التحديد في دعوى العقار كما في الشهادة عليه فانه يشترط التحديد  
 ولو كان العقار مشهورا عندي في حقيقته بخلافها كذا في البحر معزيا الى  
 منتهى المتن **الا اذا عرفنا المشهور والدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها**  
 كذا في البحر قلا عن المنتظم **ولا بد من ذكر بلدة فيها الدار ثم المسكة**  
 قال في جامع الفصولين في دعوى العقار لا بد ان يذكر بلدة فيها الدار  
 ثم المسكة ثم السكة فيبدأ بالاعم ثم بالاخض فالاخض فالاخض فالاخض  
 ثم قال ان مذهبنا ان يبدأ بالاعم ثم بالاخض فالاخض فالاخض فالاخض  
 بالاخض ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في بلدة كذا في كورة كذا

او قاتله

او قاتله على النصب فيقال فلان ابو فلان ثم يقال ابن فلان لم يذكر  
 الحد فيبدأ بما هو اقرب فيترقى الى الا بعد وقول محمد احسن اذا العلم  
 يعرف بالخاص لا بالعكس ويصل النصب حجة عليه اذا اعم اسمه  
 قال احمد بن محمد بن الحسن فان عرف والاشترقي الى الآخر فيقول ابن احمد  
 فان عرف والاشترقي الى الحد انتهى **ويكفي في ثلاثة** لوجود الاكثر  
 خلافا للفرق وعند ابي يوسف يكفي بان يشهد بكافي الخافعة بخلاف ما اذا  
 غلط في الرابع لانه يختلف المدعي به ولا كذلك يترك وفي جامع الفصولين  
 وانما يثبت الغلط باقرار الشاهد ان غلطت فيه اما لو ادعاه المدعي  
 عليه لا يسمع ولا تقبل بيئته لانه دعوى غلط الشاهد من الشاهد  
 من المدعي عليه انما يكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعي عليه والمدعي  
 عليه حين اجاب المدعي فقرر صدقه ان المدعي بهذا الحد وفيه نص  
 بدعوى الغلط من افضا بعد او لقول يقتضيه دعوى الغلط 2  
 احل الحدود وان يقول المدعي عليه احل الحدود وليس ما ذكره الشاهد  
 او يقول صاحب الحد هذا الاسم الذي ذكره الشاهد وكل ذلك  
 نفي والسهادة على النفي لا تقبل انتهى وفي المنتظم قال الحضانة اذا  
 قضت بثلاث حدود اجعل الحد الرابع بمضي يراه الحد الثالث حتى  
 يحاذي الحد الاول يعني على الاستقامة انتهى كذا في البحر **ذكر استقام**  
**اصحابها** اي اصحاب الحد ودلان التعريف يحصل بذلك **واسماها** اي  
 ليتم وعنه غيرهم **ولا بد من ذكر الحد** اي اب الاب اي جدي واحد واصحاب  
 الحدود **ان لم يكن الرجل مشهورا** اي بين الناس هذا عندي حقيقته  
 لان تمام التعريف يحصل به وعند هؤلاء ان كان العقار مشهورا بشهرة  
 الرجل لا يحتاج الى تحديد وان كان الرجل مشهورا يكتفي بذكره  
 بحصول المقصود **وانه** بالفتح عطف على قوله ذكر حدوده اي وذكر  
 ايضا انه اي العقار **في يده** لان المدعي عليه لا يكون خصما الا اذا كان  
 العقار في يده فلا بد من ذكره وفيما سوى العقار لا يشترط ان  
 يشهد وانه في يد المدعي عليه لان القاضي يراه في يده فلا حاجة الى البيان  
 كذا في الخاتمة والعقار في المصباح كسلام كل ملك ثابت له اصل كالدار  
 والتخل ورسمها اطلق على المتاع والجمع عقارات انتهى وفي الغريب  
 العقار الضيقة وقيل كل مال له اصل كالدار والضيقة انتهى وفي  
 جامع الفصولين ادعي طاحوتة وحدودها وذكر ادواتها القائمة  
 الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى  
 وقيل تصح اذا ذكر جميع ما فيها من الادوات القائمة والاول  
 اصح انتهى وقد بدعوى الحدود ادعوا دعوى من محدود ومبيح لم ينفذ



ولم يشترط بيان حدوده كما في السراجية وفي جامع الفصولين ولو ادعى من يبيع لم يقبض لا بد من احضار البيع بمجلس الحكم حتى يثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى من يبيع قبض فانه لا يجب احضاره لا بد دعوى الدين حقيقة انتهى **ويذكر قوله غير حق في دعواه ان كان** **كان المدعى به منتقلا** يعني يجب ان يقول في يد غيره حق اذا كانت الدعة في المنقول اذا لم يكن في يد غيره الملك نحو الارض في يد الميراثين قد يدعى المدعى لانهم اذا شهدوا بغيره انه ملك المدعى تقبل وان لم يشهد انه في يد المدعى عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالملك وملكه المفسدان لا يكون في يد غيره الا بما رضى والبيعة تكون على مدعي العارض ولا يكون على صاحب الاصل قال بعضهم لا نسمع ما لم يشهدوا انه في يد المدعى عليه والاول اصح **ولا يستدل في العقار بقضاء دقها بل لا بد من ستة او ثمانية** بخلاف المنقول فعلى التهمة المراضعة اذا العقار عساه في يد غيره بخلاف المنقول لان المدعي فيه شاهدة في يد المدعى لما في شهادت البزازية شهدت انه ملكه ولم يقولوا في يد غيره حتى يفتى بالقول انتهى وليس ما ذكر من اشتراط ثبوت اليد في العقار بالبيعة او علم قاض مطلقا في جميع الصور بل اذا ادعى المدعي ملكا مطلقا في العقار اذا ادعى ملكا اما دعوى الغصب والسرقة فلا اي فلا يشترط ثبوت اليد به صرح البزازي حيث قال بعد ذكر اشتراط ثبوت اليد في العقار بالبيعة هذا اذا ادعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعاه السرقة من ذي اليد واقراره بانه في يده وانكر السرقة واقر بكونه في يد غيره لا يحتاج الى اقامة البيعة على كونه في يد غيره والفرق ان دعوى النقل كما يصح على ذي اليد يصح على غيره ايضا فانه يدعي عليه التملك كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من غيره ايضا فتقدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك الترخيص بازالة اليد وطلب ازالته لا يقصود الا من صاحب اليد وباتقارده لا يثبت كونه ذا اليد لاحتمال المراضعة كما قد رناه من قبل انتهى **وانه يطلب به اي وذكر المدعي انه يطلب المدعى عليه بالمدعي** به لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون مرهونا بين او محبوسا باليمن في يد وانما يرد هذا الاحتمال بالمطالبة **ولو كان ديننا ذكر وصفه** لانه لا بد من تقويفه وهو بالنوصة الملقاة تشمل الكيل والوزن نقدا او غيره **وفي دعوى التليبات لا بد من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب** وفي دعوى كذا وكذا قال في البحر معزيا الى الخزانة واذا ادعى عليه عشرة اقتره

حظنة

حظنة دينا عليه ولم يذكر ما ي سبب لا نسمع ولا بد من بيان السبب لانها اذا كانت بسبب السلم فاما يكون له حق المطالبة في الرضخ الذي عيناه وان كانت بسبب القرض او بسبب كونهما من البيع فيقضي مكان القرض والبيع مكانا لا يبا وان كانت بسبب الغصب والاستهلاك فيكون له حق المطالبة بتسليم الحظنة في مكان الغصب والاستهلاك انتهى **ويسأل القاضي المدعي عليه بعد دعوتها اي الدعوى** يستكشف وجه الحكم بطلب المدعي **والا اي وان لم تصدر الدعوى** من المدعي صحيحة لا يسأل المدعي عليه لعدم وجوب الجواب عليه لها بخلاف الصحيحة فانه يجب عليه جوابها وظاهره ان القاضي يسأله عنها وان لم يطلب المدعي وفي السراجية اذا حضر الحضان لا بأس ان يقول ما لكم وان شاءت حتى يبتداه بالكلام واذا تكلم المدعي بسكت الاخر ويسمع مقالته فان اذع يقول المدعي عليه بطلب المدعي ما ذا تقول وقيل ان المدعي ان كان جاهلا كان القاضي يسأل المدعي عليه بدون طلب الدعوى انتهى وفي شهادت الخزانة يجوز للقاضي ان يأمر رجلا يعلم المدعي الدعوى والحضرة اذا كان لا يقدر عليه ولا يجسها انتهى كذا في البحر فان اقر او انكر **فمن المدعي على دعواه فحق عليه** لوجود الحجة المبررة للقضا وفي المعراج ولفظ الحكم في الاقرار مجاز للزومه فلا حاجة الى القضا لكونه حجة بنفسه لا يتوقف على القضا فكان الحكم التزاما للمخرج عن موجه بخلاف البيعة فان الشهادته غير حجة وانما تصير حجة بالقضا وسقط احتمال الكذب انتهى ولم يشترط في المختصر تبعا للكتربط الخصم للقضا بعد الحجة لما في البزازية ويعلم المدعي عليه انه يريد القضا وهذا ادب غير لازم وكذا قول القاضي احكم ادب غير لازم انتهى **والاحلف بعد طلبه اي ان لم يكن المدعي بيعة حلف** القاضي المدعي عليه بطلب المدعي لقوله عليه الصلاة والسلام للمدعي انك بيعة فقال لا فقال لك يمينه سال ورتب اليمين على قائل ان البيعة فلا بد من السؤال ليمكنه الاستحلاف ولا بد من طلبه اليمين لان اليمين حقه قد يتخلف القاضي لانه المدعي عليه لو حلف بطلب المدعي يمينه بين يدي القاضي كذا من غير استحلاف القاضي فمنه ليس يتخلف لان التخلف حق القاضي كذا في القنية ولو اضطر الى اعلم ان حلف عند غير القاضي ويكون بريئا فهو باطل فلو برهن عليه تقبل ولا يحلف ثانيا عند القاضي كذا في البزازية ويجب ان يعلم انه لا يتخلف الا بعد طلب المدعي



عندما في جميع الدعاوي وعند ابي يوسف يستخلف بلا طلب من اربع  
مواضع في الرد باليمين بخلف المشتري بالله ما رخصت باليمين والتمنع  
بالله ما بطلت شفقتك والمراد اطلب فرض المنفعة على راجعها  
الغايب تخلف بالله ما خلفك من وجك سببا ولا اعطاك المنفعة  
والرابع بخلف المشتري بالله ما بعت واجفوا على ان من ادعى ديننا  
على الميت بخلفه القاض بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفى  
دينه من المديون ولا من اجلاده لك ولا قبضه لك قابض ما ترك  
ولا ابرائه منه ولا شيئا منه ولا احلته بشي من ذلك به احدا ولا  
عندك به ولا بشي منه برهن لنا في البرازية **واذا قال** المدعي عليه  
**لا اقر ولا انكر لا يستخلف بل يجلس عليه او يتكلم** قال في الخلاصة  
معنا الى الاقضية رجل ادعى على اخو ما لا يلزم السكوت فلم يجب  
اصلا يوجب منه كفيل نعم يسأل جيرانه عسي به افة في لسانه  
او سمعه فان اخبروا به لافاة به يحضر مجلس الحكم فان سكوت  
ولم يجب يرد متكررا قال الامام السرخسي هذا قولنا اما عند  
ابي يوسف فيجلس الى ان يجب انتم قال مولانا في جرحه بعد نقل  
لكلام الخلاصة والفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضا  
كما في القينة والبرازية فلما افتتت بانه يجلس الى ان يجب انتم  
ومن ثم عولت عليه في هذا المختصر وفي الجمع ولو قال لا اقر ولا انكر  
فالقاضي لا يستخلفه قال الشر بل يجلس عنه الى حنفية ليس يتكلم  
ولا يستخلف بل يجلس حتى يقر فينقض عليه او يتكلم فليست تخلف  
لان اليمين انما ينفوخ على النكر صريحا وهذا ليس بمنكر صريحا انتهى  
وهذا توافق ما في الجمع وفي المجموع معزيا الى البدائع لانه انكار  
انتم وهو صحيح لقولهما كما لا يخفى فان الاشتباه من الفاظ التصحيح  
كما في البرازية **اصطفا على ان يجلف من غير قاض ويكون بريئا فباطل**  
لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم على ما تقر به ثم ذكر فايدته  
بقوله **فلو برهن عليه اي على حقه يقبل والاحلف ثابنا عند قاضي كذا في**  
**البرازية** **ولما اوصطحا ان المدعي لو حلف فالحكم ضامن وحلف**  
**لم يضمن** لما فيه من تغيير حكم الشرع **ولا تروى اليمين على مدع**  
لقوله عليه الصلاة والسلام اليمين على المدعي واليمين على من  
انكر والفتنة تنافي الشركة فحلف جالس الى ايمان على المنكرين وليس  
وراو المجلس شي **برهن المدعي على دعواه وطلب من القاضي ان يجلف**  
**المدعي انه محق في الدعوي او على ان الشهود صادقون او محققون**  
**في الشهادة لا يجيبه القاضي الى طلبه** **علم اذا شهد ان القاضي حلف**

**له الامتناع على اداء الشهادة** قال في البرازية برهن على دعواه وطلب  
من المدعي القاضي ان يجلف المدعي انه محق في الدعوي او على ان الشهود  
صادقون او محققون في الشهادة لا يجيبه قال علامة خوارزمي الخصم  
لا يجلف مرتين فكيف الشاهد فانه قول الشاهد استند يمين لان لفظ  
استند عندنا واذا لم يقبل بالله يمين فان طلب منه الشهادة في مجلس  
القضا وقال الشاهد فقد حلف فلا يكسر اليمين لانا امرنا بالبراهم الشهود  
وفي التخييف لفظ المحقق فان الشاهد اذا علم ان القاضي  
يجلفه بالمتنوخ له الامتناع عن اداء الشهادة لانه لا يلزم عليه  
ومن اقدم على الشهادة الباطلة يقدم على الحلف ايضا غايبا  
لترويج الباطل واذا لم يجلف ودرسه فانه فقد ظلم بخلاف اليمين  
في باب اللعان لان كلمات اللعان جارية بحري المحرف مناسب  
التقليط انتهى وفي الفتاوى الدينية معزيا الى المعقبي وفي زماننا  
لما تعذرت التركية لقلية الفسوق اختار القضاة استعمال الشهود  
على اختياره الخطا في سبل حصول غلبة الظن انتهى وفي مناقب الكركي  
في باب ابي يوسف اعلم ان تخلف المدعي والشاهد من متنوخ باطل  
والعمل بالمتنوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاعدية وخزانة المفتين  
ان السلطان اذا امر قضاة بخلف الشهود يجب على العلماء ان  
يتصعوا السلطان ويقولوا له لا تكلف قضاةك امر ان اطلعوك  
يلزم منه سحق الخائف وان عصوك يلزم منه سحقك الى اخر ما فيها  
انتم **وبيئة الخارج في الملك المطلق** وهو الذي لم يذكر له سبب  
**احق من بيئة ذي اليد** اذا اقام البيئة وقال الشاقي ببيئة  
ذي اليد لا اعتقادها باليد فيقوي الظهور فضا وكالتناج  
والنكاح وذي الملك مع الاعتاق والاستلاد والتدبير ولنا ان  
بيئة الخارج اكثر ثباتا واظهارا لان قدر ما اثبتته بيئة ذي اليد  
لان اليد دليل مطلق الملك بخلاف التناج لان اليد لا تدل عليه  
وكذا على الاعتاق واختيه وعلى الولا الثابت بها **وفضي** القاضي  
عليه بقوله مرة **في مجلس القاضي بقوله لا احلف او سكت من**  
**غير افة** لان التكرار دل على كونه باذلا او مقرا لولا ذلك لا قدم على  
اليمين اقامة للواجب دفعا للضرر عن نفسه تخرج هذا الجانب  
ولا وجه لرد اليمين لما قدمناه وذكر الزيلعي في باب التماس ان  
التكرار لا يوجب سببا الا اذا فصل القضاة به وبيدونه لا يوجب سببا  
اما على اعتبار البدل فظاهروا على اعتبار انه اقرا فلا تفرار  
فيه شبهة البدل فلا يكون موجبا بانفراده وذكره هاتان لا بد من



ان يكون التكل في مجلس القاضي انتهى ثم التكل قد يكون حقيقة  
كقوله لا اخلع وقد يكون حكما بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه  
لا اقله من خمس او طرش هو الصحيح كذا في السراج الوهاج **باب**  
**يشترط على قاضي التكل خلافا** ذكره الزبلي في شرح التتروم والزم  
**قضى عليه بالتكل ثم اراد ان يخلع لا يلتفت اليه والقضا على**  
**حاله** كذا في الحاشية وفيها ولو ان المدعي عليه بعدما عرض عليه التكل  
مرتين استمهله ثلاثة ايام ثم مضت وقال لا اخلع فان القاضي  
لا يلتفت عليه حتى يتكلم ثلاثا ويستقبل عليه اليمين ولا يعتبر  
تكله قبل الاستمهال وظهر من كلام المحققين بما في التكرار  
طرق القضا ثلاثة بيته واقرار وتكول وصريحوا بان منها علم  
القاضي بشي بعد القضا في غير الحدود واما الفضا ص فله القضا به  
بعلمه كذا في الخلاصة وظاهر ما في جامع الفصولين الفتوى على ان  
القاضي لا يقضي بعلمه لقضاة الزمان كذا في البحر سياتي  
ان القضاة من ترك القضا بالدية فهي جنس وزاد ابن العرس في  
الفوائد المبررة سادسا ثم اظفربه في كلام غيره وعبارته والجم  
اما البيعة والاقرار واليمين او التكل عنه او القضاة او علم  
القاضي بما يريد ان يحكم به او القل من الدالة على ما يطلب الحكم  
به دالة واضحة بحيث يصير في حد المتطوع به فقد قالوا لو ظهر  
انسان من دار ومعه سكين في يده متلوث بالدماء سريح الحركة  
عليه اثر الخوف فدخلوا الدار في ذلك الوقت على الفور فوجدوا بها  
انسانا مذبوحا لذلك الحين وهو مغمى به ما به ولم يكن في الدار  
غير ذلك الرجل الذي وجد بتلك الصفة وهو خارج من الدار انه  
يوجد به اذ لا يمتري احد في انه قاتله والقول بانه ذبح لنفسه وان  
غير ذلك الرجل قتله ثم تصور الحافظ قد ذهب الى غيره ذلك احتمال  
بعد لا يلتفت اليه اذ لم يثبت عن دليل انتهى ثم اعلم ان القضا  
بالتكل لا يمنع المضي عليه من اقامة البيعة على طلبة لما في الحاشية من  
باب ما يبطل دعوى المدعي رجلا استرعى من رجل عبد ان وجد به عيبا  
فخاصم البايع فانكر البايع ان يكون العيب عنده فاستخلف فتكل  
فقضى القاضي عليه والزعم العبد ثم قال البايع بعد ذلك قد كنت  
مقرات اليه من هذا العيب واقام البيعة قبلت بيته انتهى  
وان قلت ان الالزام بالتكل مخالف للكتاب والسنة والناس  
لان الله تعالى قال واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم  
يكونا رجلين فرجل وامرأتان قال القضا بالتكل يخالفه وقال

القضا

صل الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على من انكر ولم يذكر  
التكل في اليمين من المدعي عليه في الاشارة لقول الظاهر شاهد له فتكول  
هذا الظاهر شاهد له المدعي فيعود اليمين الى جانب المدعي ولهذا يراى  
في اللعان باليمين من جانب الزوج لبيته اذ الظاهر ان الانسان  
لا يلوث فراشه كذا وان كان مدعيا قلت اجيب عنه بان  
الكتاب والسنة ليس فيهما ما يدل على نفي القضا بالتكل لان تخصيص  
الشي بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه والاجماع يدل على جوازه فانه  
روي اجماع الصحابة على ذلك وما روى عنه خلاف ذلك روي عن  
شريح ان المنكر طلب منه رد اليمين على المدعي فقال ليس لك اليه  
سبيل وقضى بالتكل بين يدي على فقال له على رضى الله عنه قالون  
وهو بطلقة اهل الروم احببت واذا ثبت الاجماع بطل القياس على ان  
اللعان عندنا سبها ذات موكلات باليمين مقرونة باللعن فليمة  
مقام حد القذف وكان معنى اليمين فيها غير مقصود ولا يحسن ان  
يكون التكل لاستنباه الحال لان ذلك يقتضي لاستمهال من القاضي  
ليستكشف الحال لان رد اليمين فان رد اليمين الاوجه له لما قدمنا  
في قوله ولا يرد اليمين على المدعي انتهى **ثمك فيما يدعي عليه ينبغي**  
**ان يرضى خصمه ولا يخلع** اخذوا عن الوقوع في الحرام وان اخلع  
**لا يخلع ان اكبر رايه ان المدعي يبطل حلفه والا اي وان غلب على**  
**ظنه انه بحق لا يخلع كذا في النزارية وتقبل البيعة واقامها المدعي**  
**بعد اليمين** بعد من المدعي عليه **عند العامة لا عند البعض والصحيح**  
**قول العامة** لان البيعة هي الحق في المصل فاما اليمين فكالخلف  
عن البيعة لانها كالأمر الخصم صبرا اليها للضرورة فاذا جاز الاصل انتهى  
كانه لم يوجد اصلا كذا في البحر وظاهر طلاقه انه لا فرق بين ان يقول  
المدعي لا بيعة لي او يقول ذلك وبه صرح في السراج الوهاج حيث قال  
وقد قالوا ان المدعي عليه اذا حلف فاقام المدعي البيعة بما ادعاه  
فضى بها وان ذكر المدعي قبل اليمين ان لا بيعة له روي عن عمر  
وطاوس قالوا لليمين الفاجرة اخوان ترد من البيعة العادلة  
انتهى **ويظهر كذا به باقامتها اي البيعة** **روا دعاه اي الدين**  
**لا يبيعه** **المدعي عليه** ثم اقام البيعة **وان ادعاه** **بسيب**  
**ثم اقامها اي البيعة** **لا اي لا يظهر كذا به** قال في السراج الوهاج  
سما اذا قطع القاضي الخصومة بيمين المدعي عليه والمدعي على دعواه  
بعد ذلك حتى لو اقام البيعة بعد ذلك على وفق دعواه قبلت فاذا  
قبلت هل يظهر كذا به ام لا عند محمد لا يظهر وعندنا لا يثبت لظهور التترو



في مسيلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب فحلف ثم برهن ظهر كذبه ولو  
ادعاه بسبب وحلف انه لا دين عليه انه اذا ادعى المال من غير سبب  
فحلف ثم اقام البيينة لا يظهر كذبه بالبيينة لجواز انه وجد القرض ثم  
الابراؤ في الجامع رجل قال لامرأته انت طالق ان كان لفلان علي شيء فشهد  
شاهدان ان فلانا اقترضه فلان قبل ان يمين فتضى القاضى بالمال لا يحث  
لجواز انه وجد القرض ثم وجد الابراؤ ولو شهدا فلان عليه الفاء  
وقضى بذلك بحيث كذبت النهاية انتهى ونحوه في الجملة هكذا العبارة  
نما وقفت من نسخة السراج والجوهرة والظاهر ان في هذا العمل سقط  
من الناسخ فان حق العبارة ان يقال ان ادعى المال بسبب فحلف ثم  
اقام البيينة لا يظهر كذبه يترك عليه قوله في التقليل لجواز انه وجد القرض  
ثم الابراؤ وبه صرح في جامع الفضولين حيث قال والفتوى في  
مسيلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب فحلف ثم برهن ظهر كذبه ولو ادعاه  
بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز  
انه وجد القرض ثم وجد الابراؤ والا يفتى انتهى وهكذا في كثير من الكتب  
لكن في شرح الكتر للزيلي وهل يظهر كذب المنكر باقامة البيينة والضمان  
انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحث في بيئته  
انه ان كان لفلان على الفاء ادعى عليه فانكر فحلف ثم اقام المدعي  
البيينة انه له عليه الفاء وقيل عندنا في يوسف يظهر كذبه وعند محمد  
لا يظهر انتهى في الثانية من الطلاق والفتوى على انه يحث وهو قول  
ابي يوسف واحمد الرايين عن محمد انتهى **ولا تخلف في نكاح ورجعة**  
**وفي استلاد ورق ونسب وولاء وحرد ولعان** وقال لا يستخلف  
في الكلا في الحدود واللعان لان النكاح اقرا لانه يدل على كونه كاذبا  
في الانكاح لا تقدر فكان اقرا او بدلا عنه والاقراء يجري في هذه الاشياء  
ككثرة اقراء فيه بسببه والحدود تتدرى بالشبهات واللعان في معنى  
الحدود ولا في حقيقة انه بذلك لا من معه لا تبقى الميعة واجبة لحصول  
المقصود واتزاله باذلا ولا كيلا يصير كاذبا في الافكار والعزل لا يجري  
في هذه الاشياء وقاد من الاستحلاف القضا بالنكاح فلا يستخلف  
الا ان هذا بطل لدفع الخصومة فيملكه المكاتب والعبد لما دون  
بمقتلة الضيافة اللبيرة وصحته في الدين بناء على عدم المدعي  
وهو يقضه حقا لنفسه والمزك معناه ههنا ترك المنع وامر  
المالك حين كذا في الهداية وفي الظهيرية تفسير البذل عند ترك  
المنارعة والاعراض عنها وصورة النكاح انكر هو اوصى نكاحا والرجعة  
ادعى على امرأة رجعة في العدة ثبت بقوله وان كذبه لانه ادعى

191  
امرا يملك واستناده للحال وبعدها لو صدقته ثبت لنفا دفتها ولو  
كذبه ولا يثبت فحلف قولها يحلف لا على قوله وكذا لو ادعت انه راجعها  
وكذا فيها وصورة التي في الايلا قال فينت وانكره فلو ادعاه في مدة  
الايلا يثبت بقوله ولو بعد مضيها فان صدقته ثبت والا لا يادعته  
انه فاء اليها في المدة او بعدها وانكر الزوج وصورة الرق ادعى على مجهول  
الحال انه قتله او ادعى مجهول الحال على رجل انه عبده وانكر المولى وصورة  
النسب ادعى مجهول النسب انه ابوه او ابنه وصورة امومية الولدان تدعى  
ام الولدان فلو ولدت من سيدها وصورة الولا ان يدعى على انه مولا الاسفل  
او الاعلا انتهى اطلق في الولا فانظم ولاء العتاقة وولاء الولاة كما في 2  
الكافي واذ لم يستخلف في النكاح عنده فلا يخلو اما ان يكون المدعي له الزوج  
وقال انما اريد ان تزوج اختها او اربعا سواها فان القاضى لا يمكنه من  
ذلك لانه اقرا ان هذه امرأته فيقول ان كنت تريد ذلك فطلق هذه  
ثم تزوج لغيرها او اربعا وان كان الدعوى من المرأة فعنده لوقالت  
ابي اريد ان تزوج فان القاضى لا يمكنه من ذلك لا يهاقدا فرت  
ان لها زوجا فلا يمكنها التزوج باخر فان قالت ما الخلاص عن هذا  
وقد بقيت في عهدة الدهر ولا يثبت لي وهذه تسمى عمت ابي حقيقة فانه  
يقول القاضى الزوج طلقتها فان ابي اجبره القاضى عليه فان قال  
الزوج لو طلقتها لزمني المهر فلا افعل ذلك يقول القاضى له قل  
لها ان كنت امرأتى فانت طالق فتطلق ولو كانت امرأته والافلا  
يلزمه شيء فان ابي اجبره القاضى عليه فان فعل تخلص عن  
تلك العهدة كذا في البحر تعلقا عن الكبرايغ ثم اذا لم يستخلف المهر  
عنده في النسب هل تقبل بيئته المدعي ينظر ان كان نسبا يثبت  
بالاقرار تقبل بيئته مثل الولد والوالد وان لم يثبت باقراره  
لا تقبل بيئته مثل المجد وولد الولد والاعمام والاخوة واولادهم لان  
فيه حمل للنسب على الغير بخلاف دعوى المولى الاعلى والاسفل حيث  
تقبل وان ادعى انه معتق جده ويخوذلك وينظر تمامه في السراج الوهاج  
**والفتوى على انه يخلف في الاشياء السبعة** قال في التتراق القاضى  
الامام محمد بن الدين الفتوى على انه يستخلف المنكر في الاشياء الستة  
والمراد به قاضى خان كاصح به مسكين في شرحه وعزاه صاحب  
الكتر في شرح الجامع الصغير مع انه صرح به في فتاوه ايضا وصرح  
الزيلي بان فخر الاسلام على الكبروي اختا قولها للفتوى على ما ذكر  
في المختصر واختار المتأخرون من مشايخنا على ان القاضى ينظر في 2  
حال المدعي عليه فان رآه متعنتا يخلفه اخذ بقوله وان رآه



مطلوما لا يخلفه اخذ بقول ابي حنيفة وفي الولوية الفتوى على قولها  
وهو اختار الفقيه ابي الليث ومن عدها ستة كصاحب التتويلا  
تخلف لانها لو تكلمت لا يحكم عليها لانها لو اقرت بعد ما تزوجت لم  
يجز اقرارها وكذا لو اقرت بنكاح الغائب قبل صحت اقرارها لكن يتطل  
بالتكذيب ويندفع عنها اليمين وقيل لا يصح اقرارها ولا ينفذ عنها  
اليمين انتهى وفي الولوية رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين ثم  
انكرت وتزوجت ومات شهود الاول ليس للزوج الاول ان يخاصم  
الا انها لا تخلف والمقصود من التكلول ولو اقرت صريحا لم يجز  
اقرارها لكن يخاصم الزوج الثاني ويخلفه فان خلف جري وان نكل  
فله ان يخاصم او يخلفها فان نكلت يفتي بها المديعي وهذا الجواب  
على قولها المعنى به **ويستخلف السارق فان نكل من ولم يقطع**  
لان المتوطى فعله شيان الضمان ويعمل فيه التكلول والقطع لا يثبت  
به فصار كما اذا شهد عليها رجل وامرأتان فيه يحد السرقة لانه  
لا يستخلف في غيره من الحدود واجماعا ولو كان حدا لقطع الا اذا  
نقص حقا بان علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنت فانت  
حر فادعي العبد انه قد زني ولا يثبت عليه ليس تخلفه المولى حتى  
اذا نكل ثبت العتق دون الزنا ذكره الزيلعي وصححه الحلواني  
خلاف السرخسي وهي فتاوى قاضي خان وصغير زنت للمكمل  
ولزاقا في الخاتمة فلا يصير العبد قاذ فالمولاه ولهذا الكلام  
ذكره الحضاف في ادب القضاء ما هو سارة الى انه يصير قاذفا  
فانه قال وقد اتى الذي خلف عليه ولم يقل زني تخلف عن ذلك  
وذكر في الحدود رجل قذف غيره فقال رجل اخر للقاذف هو كاذب  
يصير الناني قاذفا ثم اذا خلف المولى ها هنا كل هو المختار يخلف  
على السب بالله ما زنت بعد ما خلفت بعفتك بعدك بهذا انتهى  
وفي الخاتمة انه لا استخلاف في احدي وثلاثين خصلة بعضها تخلف  
فيه وبعضها متفق عليه فليراجع والله اعلم **السياسة تجري في**  
**الاستخلاف** يعني يجوز ان يكون شخص نائبا عن اخر له حق على غيره  
في طلب اليمين عن المديعي عليه اذا عجز عن اقامة البيعة **لا يخلف**  
يعني لا يجوز ان يكون شخص نائبا عن شخص اخر توجده عليه اليمين  
ليخلف من قبله ووقع على الاول بقوله **فالوكيل والوصي والتولي**  
**واب الصغير بمالك الاستخلاف** اي بمالك ان يطلب الخلف من الخصم  
**ولا يخلف** اي واحد من الوكيل وغيره **الا اذا صحت اقراره** اي اقرار واحد  
منهم على الاصيل كالوكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب من جهة

انه  
ح

المالك فليست تخلف لان اليمين لرجاء التكلول ولو اقر الرضي صريحا لا  
يصح فلهذا لا يستخلف فاما الوكيل فاقراؤه صحيح على الموكل فلذا  
تكلوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكره يستخلف الا في  
ثلاث منها الوكيل بالسرا اذا وجد بالمستري عيبا فاراد ان يرد  
بالعيب واراد البايع ان يخلفه بالله ما يعلم ان الموكل رضى بالعيب  
لا يخلف فان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الشافعية لو ادعي  
على الامر رضاه لا يخلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض المدين  
اذا ادعي المدين ان الموكل ابراه عن الدين وطلب يمين الوكيل على  
العلم لا يخلف وان اقر به لزمه انتهى ومن طالع ما في الخاتمة مما ذكرناه  
عنها من انه لا استخلاف في احدي وثلاثين خصلة وطالع ما ذكره مولانا  
في جوه من ان البايع اذا انكر قيام العيب للمال لا يخلف عند الامام  
ولو اقر به لزمه والشاهد اذا انكر رجوعه لا يستخلف ولو اقر به ضمن  
ما تلت فيها والسارق اذا انكرها لا يستخلف للقطع ولو اقر بها قطع  
انتهى علم ما في الخلاصة من التساهل والتصريح في الجرح والاسحاب  
ولا يستخلف الاب الا في مال الصبي والوصي في مال اليتيم ولا المولي  
للمسجد والادوات الا اذا ادعي عليها العقد فليست تخلفون حينئذ انتهى  
**التخلف على فعل نفسه تكون على الثبات** اي انه ليس تركه كذا والبيات  
القطع والتخلف **على فعل غيره على العلم** اي انه لا يعلم انه كذا وجه  
الاول ظاهر واما وجه الثاني فلا لا يعلم ما فعله غيره ظاهرا فلو  
خلف على الثبات لا متنع عن اليمين مع كونه صادقا فيه فينتصر به  
خطرب بالعلم قاذم يقبل مع الامكان صوابا لا اذ مقرا من اصل  
مقرر عندنا يمتنا وكان الامام مخيرا الاسلام يزيرو عليه حقا ومروان  
التخلف على فعل غيره على العلم **الا اذا كان شيئا يتصل به** اي بالخالف  
وشرح عليه بقوله **فان ادعي سرقة العبد او اباقة يخلف** اي البايع  
**على الثبات** مع انه فعل الخير يعني ان مستري اذا ادعي انه سارق  
او ابق واثبت اباقة او سرقة في يدي نفسه رادعي انه ابن او سرق في يدي  
البايع واراد التخلف يخلف البايع بالله ما ابق ما سرق في يدي  
وهذا التخلف على فعل الغير وانما صح لان تسليمه سالما عن العيق  
واجب عليه اي البايع فالتخلف يرجع على ما ضمن البايع بنفسه  
فيكون على الثبات **واذا ادعي سبق الشئ** تقرح على قوله وفعل غيره  
على العلم يعني اذا استتري بدين من غير سابق ادعي بكونه استتراه  
قبله ولحق عن البيعة **يخلف خصمه** وهو بكون **على العلم** اي انه لا يعلم  
انه استتراه قبله **لا امر كذا اذا ادعي دينا او عينا على وارث اذا علم**



القاضي كونه ميراثا واقرب المدعي او بر من الخصم عليه كذا في العمارة  
ولو ادعى ما اى الدين والغير الواو على غيره يحلف المدعي عليه  
على الثبات لا العلم ويحلف جاحدا للقود فان نكل فان كان في النفس  
حبس حتى يغرا ويحلف وفيما دونه يقنع هذا عند ابي حنيفة وقال لا  
لزمه الارش بينهما لا التكرول اقرار فيه بشبهة عندهما فلا يثبت به  
القصاص ويجب به المالا خصوصا اذا كان امتناع القصاص لعني من  
جهة من عليه كما اذا اقر بالخطا والولي يدرك على العمد وله ان الاطراف  
يسلكها مسلك الاموال فيجري فيها البرك بخلاف الانفس فانه لو  
قال اقطع يدي فقطعه لا يجب الضمان وسواء اعمال للبذل الا انه  
لا يباح لعدم القاصدة وهذا البذل مقيد لاندفاع الخصومة فصار  
كقطع اليد للاكلة وقطع السن للوجع واذا امتنع القصاص في  
النفس واليمين حق مستحق يحبس به كما في القسامة قال المدعي  
في بيعة حاضرة وطلب يمين خصمه لم يحلف اي عند ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف يستحق ان اليمين حقه بالحديث المعروف فاذا اطلب به  
يحييه ولا يبي حنيفة ان يثبت الحق في اليمين مرتب على العجز عن اقامة  
البيعة بما روي فلا يكون حقه دونه ومحمد مع ابي يوسف فيما ذكره  
الخصاف ومع ابي حنيفة فيما ذكره الطحاوي اطلق في حضورها فاشهد  
حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يحلفه وحضورها في المصير  
وهو محل الاختلاف في المحتبي وقد ردت الغيبة ببسرة السفر انتهى  
وقيد بحضورها لانها لو كانت غائبة لا يحلف بلا خلاف كذا في  
البحر قال وظاهر ما في خزانة المفتين خلافه فانه قال الاستسقاء  
يجري في الدعوى وفي الصحيحة اذا انكر المدعي عليه ويقول المدعي  
لا شهودي او شهودي عيب او مرضي وياخذ القاضي كفيلا ثقة من  
خصمه بنفسه ثلاثة ايام كيلا يعيب نفسه فيضيع حقه واخذ التكفل  
لمجرد الدعوى استحسن عندنا لان فيه نظرا للمدعي وليس فيه كثير  
ضرر بالمدعي عليه وهذا لان الحضور مستحق عليه بحج الدعوى  
حتى يدعي عليه ويحال بينه وبين استقاله فصح التكفل باحضاره  
والنقد بثلاثة ايام مروي عما في حنيفة وهو الصحيح كذا في الكافي  
وصح في الخائبة انه الى جلوس القاضي مجلسا ثانيا وهذا اذا اطلب  
المدعي والا فلا يطلب القاضي به كفيلا كما في الخائبة وفي الصغرى مثلا  
ان كان المدعي على ما يدرك اما اذا كان جاهلا او وجيها فاقاضي  
بطلب رده اى سماعة عن محمد انتهى اطلق في الخصم فمثل ما اذا كان  
جاهلا او وجيها وما ان كان ما عليه حق او خطي كذا في الهداية

وتبعه بقوله في بيعة حاضرة للتكفل ومعناه في المصير حتى لو قال المدعي  
لا بيعة لي او شهودي عيب لا يكفل لعمدة القاطنة كذا في الهداية وفي  
المحتبي لقول المستقري في بيعة على الايضا ولا يحبره على الايضا بل يمهله  
ثلاثة ايام شرط ان يدعي حضورا والشهود ولو قال شهودي عيب يقضي عليه  
بغير امهال ولو ادعي الازداد وقال في بيعة حاضرة يمهله ثلاثة ايام  
واطلقه في التكر وهو مقيد بالثقة كاقيدنا به في هذا المختصر شعاع النوازي  
وعنده وفسره في النزائية بان يكون له دار وحانوت ملكا له انتهى وفسره  
في الصغرى كما في البحر بان لا يخفى نفسه ولا يهرق من البلد بان يكون له دار  
معروفة وحانوت معروف لا يسكن في بيت يكره فيه تركه ويهرب هذا  
سوى يحفظ جدا انتهى قال مولانا وينبغي ان يكون القصة ثقة بوظيفة  
بالاوقاف وان لم يكن له ملك في دار وحانوت لانه لا يتركها ويهرب  
انتهى فان امتنع من ذلك اي من اعطاء التكفل لازمه مقدار مدة التكفل  
اي دار معه حيث داراي بمقدار مدة التكفل المذكور او يبعث معه  
امينا حتى يدور معه قال مولانا نقلا عن الصفدي ورايت في  
من يادرات بعض المساج ان الطالب لو امر غيره بملازمة مدبوته  
فلما يكون ان لا يرضى عنه في حنيفة خلافا لما وجعله في السلسلة  
التوكيل بغير رضا الخصم تكن لا يحبس في موضع لان ذلك حبس  
وهو غير مستحق عليه بنفس الدعوى ولا يشغله عن التصرف  
بل هو متصرف والمدعي يدور معه واما انتهى المطلوب الى داره  
فان الطالب لا يمنع من الدخول الى اهله بل يدخل المطلوب الى  
اهله والملازم على باب داره انتهى الا ان يكون الخصم غريبا فلازم  
الى انتهاء مجلس القاضي وكذا لا يكفل الا الى اخر المجلس وقول ولا  
قال الى انتهاء مجلس القاضي راجع الى الملازمة والتكفل وهو اولى  
من قول التكر ولو كان عن بيلازمة مقدار مجلس القاضي  
وعلا في الهداية بان في اخذ التكفل والملازمة زيادة على ذلك  
اضرار به يمنع من السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهر والمراد  
من العزيب المسافر ولما في النزائية لو كان المدعي عليه مسافرا عرف  
ذلك منه لا يوجب منه كفيل واجله الى اخر المجلس فان يرضى في المجلس  
ولاخلي سبيله ولو قال انما خرج عذرا الى ثلاثة ايام يكفله الى وقت  
الخروج وان انكر الطالب حوجه نظرا الى ان يداو بعت من يثق به  
الى دفعائه فان قالوا عذرا الخروج معنا يكفله الى وقت الخروج انتهى  
قال لا بيعة في وطلب من القاضي يمينه اي يمين خصمه خلف  
القاضي ثم يرضى على دعواه بعد اليمين قبل ذلك منه اي قبل الايمان



من المدعى وقيل لا اي لا يقبل قابله محمد قال في الحاشية المدعى اذا  
استخلف المدعى عليه خلف ثم اقام المدعى البيينة على حقه تقبل بيينة  
عندها وكذلك لو كان المدعى طلب بيينة وقال لا بيينة لي فخلعت  
فلما حلف اقام البيينة بعد ذلك تقبل بيئته عندي في حقيقته وكذا  
لو كان المدعى قال كل بيينة اتى لهم فمهم شهود من وراء وقال  
ما لي عند فلان وفلان شهادة في هذا المال الذي ادعى ثم اري  
برجلين شهدوا له بذلك جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وان  
المدعى قال للمدعى عليه عند طلب البيينة اذا حلفت فانت بري  
من المال الذي لي عليك فخلعت ثم اقام المدعى البيينة على الحق يقبل  
ويقتضى له بالمال انتهى وقد جرح بالقبول في السراج الوهاج كما  
قدمناه عنه وفي العمادة نقل عن الذخيرة ان المدعى اذا قال لا بيينة  
لي وخلعت المدعى عليه بطلب المدعى ثم جاء المدعى بيينة فروي  
الحسن بن مزيار عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقبل بيئته وعند  
محمد لا تقبل ثم نقل عن مختصر الطحاوي وفيما اذا قال الشهود  
لا شهادة لنا ثم شهدوا روايتين عن اصحابنا رحمهم الله وعلى  
هذا ان اقال المدعى كل بيينة اتى بها فهي شهود من وراء ابي البيينة او قال  
لا شهادة لي عند فلان فيما ادعى على هذا ثم نقل عن قناري ظهير  
الدين اذا قال المدعى عليه لا دفع لي ثم جاء بالدفع ثم تقدر قيل  
يكون على الخلائق فيما اذا قال لا بيينة لي واستخلف المدعى عليه  
ثم اتى بالبيينة تقبل عن ابي حنيفة رضي الله عنه وعند محمد  
لا يقبل وهكذا ذكر في عامة الفتاوى انتهى **ادعى المدعيون الايضا**  
**فانظر المدعى ذلك ولا بيئته له على موعده فطلب بيئته فقال المدعى**  
**اجعل حتى في الختم ثم استخلفني له ذلك** صرح به في الفتية  
**واليمين بالله تعالى لا بطلاق وعناق** لقوله عليه الصلاة والسلام  
من كان حالفا لم يخلع بالله اوليدز وفي البحر معزيا الى الخزانة  
واليمين بالله تعالى ذكر اسمه تعالى وهو ان يقول والله انتهى  
وظاهره انه لا يخلع بغير هذا الاسم فلو حلفه بالرحمن او الرحيم  
لا يكون يمينيا ولم اصرح بانتهى لا يخلع بغيره من طلاق وعناق  
**وقيل انتم الصرورة فوض الى القاضي** قال في الهداية وقيل في  
ما نشا اذا لم يختم ساع للقاضي ان يخلع بذلك لعلة المبالاة  
باليمين بالله تعالى كذا في الهداية وهو ضعيف لما في الخلاصة  
والتمليف بالطلاق والعناق والاسمان الغلظة لم يجوز اكثر  
مسليجا انتهى وفي البحر معزيا الى التاتارخانية الفتوى على عدم

التحليف بالطلاق والعناق انتهى وفي منية الفتى لم يجوز اكثر  
مسليجا وان مست اليه الضرورة يعني ان الراي فيه للقاضي ابتعا  
للمعصية انتهى وفي الحاشية وان اراد المدعى تحليف بالطلاق والعناق  
وظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق  
والعناق حرام ومنهم من جوز في زماننا والصحيح ما في ظاهر  
الرواية انتهى **فلو حلف به اي بالطلاق ونقل عن اليمين تقضي**  
**عليه لم ينفذ على الاكثر** قال في البحر بعد ان نقل به عن المنيته وفي  
خزانة المفتين كما في المنيته وزاد فلو حلفه القاضي بالطلاق فخلعت  
وقضي بالمال لا ينفذ قضاه على قول الاكثر انتهى وظاهره انه مفرغ  
على قول الاكثر من انه لا يخلع بهما فلا اعتبار بتكوله عنهما ولهما من  
قال بالتحليف بهذا فيعتبر تكوله ويقتضى به لان التحليف بهما  
لرجاء التكلول فيقتضى به والا فلا فاقية انتهى قلت وهذا  
كلام ظاهر يحجب قوله والتقول عليه لان التحليف انما يقصد الشيعة  
واذا لم يقض بالتكلول عنه فلا ينبغي الاشتغال به وكلام العقلاء فضلا  
عن العلم العظام ببيان عن اللغز والله اعلم بالصواب ولو طلب  
المدعى عليه تحليف الشاهد والمدعى انه لا يعلم ان الشاهد كاذب  
لا يجيبه القاضي لان امرنا باكرام الشهود والمدعى لا يجب عليه اليمين  
لا سيما اذا اقام البيينة **ولفظ اليمين** او مثل قوله والله الذي لا اله  
الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم  
من العلانية ما افلا ان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه  
وهو كذا وكذا ولا شيء منه **والاخي في صفة اي التعليل لا القاضي**  
قال في البحر وفي خزانة المفتين والاختيار صحة التعليل الى الفتاة  
يزيدون فيه ما شاؤا انتهى وينبغي ان يختار كيملا تكرر عليه اليمين  
لان المستحق يمين واحدة وان شأ القاضي لم يغلظ ويقتصر على  
بالله او بالله وقيل لا يغلظ على المعروف بالصالح وقيل لا يغلظ  
الخطير من المال دون المحقر **فلو حلف بالله ونقل عن التعليل لا**  
**يقتض عليه به اي ما لتكول لان المقصود للحلف بالله تعالى وقد حصل**  
ذكره الزيلعي في شرح الكتر **لا بزمان ومكان** اي لا يغلظ القاضي بهما لان  
المقصود تعظيم القسم به وهو حاصل بدون ذلك فتى اجاب ذلك خرج  
على القاضي حيث يكلف حضورها وهو مدفوع وظاهره في الهداية  
ان المفتي وجوب التعليل بهما فيدل على مسرعه عنه وان لم يجب وظاهر  
الكافي انه غير مسروع ولذا قال الزيلعي فلا يشترع وظاهره في المحيط  
كما في البحر ان التعليل به ليس بجس من عندنا اصلا فيفيد الاباحة

فه



وكن ذكر بعده انه لا يجوز التعليل بالمكان انتهى وفي الحادي القدسي  
ولا يستحب تعليل اليقين على المسلم بزمان ولا مكان انتهى وظاهر  
انه مباح لانه انما في الاستحباب وهو لا يستلزم نفي الاباحة بخلاف  
العكس كما لا يخفى **وتسجلت اليهودي بالله الذي انزل التوراة**  
**على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي**  
**بالله الذي خلقت النار والوثنى بالله تعالى لقوله عليه الصلاة**  
**والسلام** لان صوريا الاعور اشترك بالله انزل التوراة على  
موسى ان حكم الزنا في كتابكم هذا اولان اليهود يعتقدون بنوة  
موسى عليه السلام والنصراني بنوة عيسى عليه السلام فيغلط  
على كل واحد منهما بما ذكر المتزل على نبيه وما ذكره من صورة خلقه  
المجوسي مذكور في الاصل كما في البحر وروي عما ابي حنيفة لا يثبت  
غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا  
لان ذكر النار مع اسم الله تعالى تعظيم لها وما ينبغي تعظيم خلاف  
التكاتبين لان كتب الله معظمة والوثنى لا يخلف الا بالله تعالى لان  
الكفرة يأسرهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى ولئن  
سالتم من خلقهم ليقولن الله كذا قالوا ويشكل عليه ان الدهرية  
منهم لا يعتقدونه ولا دلالة في الآية على ما ذكره لان الوثنى بعيد عن  
الله تعالى ويعتقدان الله تعالى خالقه والله اعلم في البحر  
معزيا الى المحيط ان ما ذكره في الكتاب قول محمد وما ذكره الحضان  
قولهما وظاهر كلامهم ان الكافر اذا حلف بالله فقط ونكل عن  
ما ذكره يكتفي ولا يفتني عليه بالثكول عما الوصف لانه من باب  
التعليل فيمكن بالله والله اعلم واليهودي نسبة الى هود اسم  
عربي وسمى بالجمع وبالمضارع من هذا اذا رجع ويقال هو غير  
منصرف للعلمية ووزن الفعل جاز يتوون وقيل نسبة الى يهود  
ابن يعقوب عليه السلام ورجل نصراني يفتح النون وامثلة  
نصراينة ورجل نصراني يقال هو نسبة الى قرية  
اسمها نصره قال الواحدى ولهذا قيل في الواحد نصري على  
القياس والنصارى جمعه مثل مهري ومهاري ثم اطلق النصارى  
على كل من تعبد لهذا الدين والمجوسى امة من الناس وهي كلمة  
فارسية وتعبر دخل في دين المجوس كما يقال يهودا ونصارا دخل  
في اليهود والنصارى والوثن الصنم سواء كان من خشب او حجر  
وغیره والجمع وثن مثل اسد واسد واثان ويلنسب اليه من  
يتدين لعبادته على لفظه يقال رجل وثنى كذا في المصباح **ولا**

يحملون

**ولا يحملون في بيوت عباداتهم** لان القاضي لا يحضرها بل هو ممنوع عن  
ذلك كذا في الهداية قلت وليس مقصودة تخصيص عدم حضورها  
بالتقاضي فان حكم كل مسلم كذلك لما في البحر معزيا الى التاخر خاتمة يكون  
للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما يكره من حيث انه يجمع الشياطين  
لامن حيث انه ليس له حق الدخول انتهى **وعلمه القاضي على الحاصل**  
**اي بالله ما بينكم نكاح قائم ويصح قائم وما يجب عليكم ردة وما هي**  
**بأين منكم لا تاتي في دعوى نكاح ويصح ونكاح وطلاق على طريق النكاح**  
**والنشر المرتب كما لا يخفى ولا يخفى بالله ما بعث لانه قد باع اليق**  
**متر يقال فيه ولا يخلف في النكاح ما نكحت لانه يطرا عليك**  
**الخلع ولا في الغصب ما غصبت لانه رجا رده وفي الطلاق ما طلقت**  
**لان النكاح قد يجدد وبعد الابانة فيخلف على الحاصل في هذه**  
**الوجوه لانه لو خلف على السبت يقصر المدعي عليه وهذا قول**  
**ابي حنيفة ومحمد اما على قول ابي يوسف يخلف في جميع ذلك على**  
**السبب الا اذا ادعى بما ذكرنا فحينئذ يخلف على الحاصل وله معنيان**  
**لفوى واصطلاحى فالاول كما في القاموس الحاصل من كل شئ ما بقي**  
**وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا وبمحصور لا انتهى والنا**  
**خليفة على صورة انكار المنكر عندهما وعند ابي يوسف يخلف على السب**  
**وهو صورة دعوى المدعي ببيانه اذا ادعى عنده ودية او فرضا**  
**او عضبا او بيعا فهو منكرو يقول ليس لك على شئ فعلي قوله ما يخلف**  
**على صورة انكاره بالله ليس له عندك شئ ولا عليك ذن وعنده**  
**بالله ما اودعه ولا باعه ولا اقرضه ذكره الاسيحي في وقوله**  
**لان متعلق بالجميع كما افاده مسكين في شرح الكثر الا اذا التزم**  
**ترك النظر المدعي فيخلف على السب كدعوى شفعة بالجار وشفقة**  
**سبوقه والخم لا يراهما اي لا يري الشفعة بالجار وشفقة الميتة بان كان**  
**وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعى عتقه اعلم ان الاصل ان**  
**يخلف على الحاصل اذا كان سبيا يرتفع الا اذا كان فيه ترك المقرعن**  
**جانب المدعي فحينئذ يخلف على السب بالاجماع وذلك مثل ان يدعي**  
**نبوت نفقة العدة والزوج من لا يراها او ادعى شفعة بالجار**  
**والمشتري لا يراها لانه لو خلف على الحاصل يصدق في بيته فيعتقد**  
**فينفوت النظر في حق المدعي وان كان سبيا لا يرتفع برفع فالتخلف**  
**على السب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف**  
**الامة والعبد الكافر لانه يكره الرق عليها بالردة والتحاق بالرب**  
**وعليه ينقض العهد والتحاق ولا يكره على العبد المسلم كذا في الهداية**

شافيا



ومراده بقوله لا يجب عليك رده يعني ان كان قابلا قال في الخلاصة  
ما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك وفي الطلاق الرجعي  
حلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي بينكما وفي الطلاق الثلاث  
حلف بالله ما طلقته ثلاثا في النكاح الذي بينكما انتهى فان قلت قد  
عقل صاحب الهداية والشارحين عن مسألة النكاح فالحكم اظهرها  
في المسائل التي حلف فيها على الحاصل عندهما لان ابا حنيفة لا يقول  
بالتحليف في النكاح ولذا قال الاسبغاني انه يحلف في النكاح على قولهما  
لا على قوله قلت يمكن الجواب عنه بان يقال ان الامام فرغ على قولهما  
وان كان لا يقول له كتوفي في المذاعة على قولهما والمذهب في التحليف  
قولهما وهو ظاهر الرواية كما في البحر فقلنا عن خزانة المفتين مثلا  
وقد استفيد مما تقدم من مسألة الشفعة بالجواز وثقة المبتوتة  
انه لا اعتبار بمذهب المدعي عليه واما مذهب المدعي فبغير اختلاف  
فقلنا انه لا اعتبار به ايضا واما الاعتبار بالمذهب المتأخر في فلو ادعى  
شافعي شفعة الجواز عند حنفي سمعها وقتل لا وقتل ببسيلة القاضي  
هل يفتقر وجوبها او لا في شرح الصدر الشهيدان الاخر اوجه  
الا قويل واحسنها انتهى وهذا يصح فكان هو المقتد **وفي المسألة**  
**مسألة كانت اولا فقرة والعقد النكاح يحلف المدعي عليه على الحاصل**  
**كما قدمنا بيانه ومع فداء الحلف والصلح منه ولا يحلف المدعي عليه**  
**بعد** اي بعد ما ذكر من العقد والصلح اما الجواز فلما روي عن  
عثمان رضي الله عنه انه ادعى عليه اربعون درهما فاعطى شيئا  
واقترى عليه ولم يحلف وعن حذيفة انه افتدى يمينه بمال  
ولانه لو حلف يقع في القيل والقال فان الناس يمين مصدق  
ومكذب فان افتدى يمينه فقد صان عروسته وهو حسن  
قال عليه الصلاة والسلام دبوا عن اعراضكم باموالكم  
وذكر الصدر الشهيدان الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب  
انتهى ومراده ثابت بدليل جواز الحلف صادقا واما لا يحلف بعد  
لانه اسقط حضوره باخذ البول عنه كذا في البحر **وواستفاد** اي  
اليمين **قصد بان قال يريت من الحلف او تركته عليه او هبت**  
**لا يصح وله التحليف** وكذا اذا استري يمينه لم يجز وكان له ان  
يستخلفه لان الشراء عقد يملك المالك بالمال واليمين ليست بمال  
كذا في النهاية والعناية وفي شرح مسكين ثم الاقتصار قد يكون بمال  
مثل المدعي وقد يكون باقل منه فانما يكون منه على مال هو اقل من الذي  
غالب كذا في النهاية انتهى وفي دعوى البرائة قال المدعي يريت من

الحلف او تركته عليه الحلف او هبت لا يصح وله التحليف بخلاف  
البرائة عن المال لان التحليف للحاكم انتهى **هذا باب**  
**في بيان احكام التحالف** لا خلاف في رعاية الترتيب الطبيعي وتأخير يمين  
الاشتن عن يمين الواحد ليناسب الوضع الطبع **اختلاف في قدر يمين او**  
**بمع كمال** يري اي تحلف البائع والمستري وقد اختلفا في قدر احد منهما واقام لهما  
بينة فقلنا لان في الجائنين الاخر مجرد الدعوى والبينة اقوى منها  
والبرهان الحجة وايضا حقا قبل النون زائدة وقيل اصله وحكي  
الازهري القولين فقال في باب الثلاث النون زائدة وقوله  
برهن فلان مولد والصواب ان يقال براءة اذا جاء بالبرهان كما قال  
ابن الاعرابي وقال في باب الرباعي ويبي اذا اتى بحجة انتهى كذلك  
المصباح **وان برهنا** اي وان اقام كل منهما البينة بما ادعاه **فلمنت**  
**الزيادة** اي يحكم لميت الزيادة لانه خالص عن المعارض **والا اختلاف بينهما**  
**اي في الثمن المبيع جميعا** قدم **برهانا** البائع ولو كان الاختلاف في الثمن  
لانها هي المبتنة للزيادة **وقدم برهانا المستري ولو في المبيع** لانها  
مبتنة للزيادة ولو اختلفا في وصف الثمن او في الجنس فالحكم فيه  
كذلك كما في الهداية فلو اختلفا في جنس الثمن واقام البينة فالبينة  
بينة من لا اتفاق على قوله فلو قال البائع بعثك هذه الجارية بعيرك  
هذا وقال المستري استريتها منك بمائة دينار واقام البينة  
فبينة البائع اولى كذا في النهاية **وان عجز اول برهن واحد منهما بدعوى**  
**الاخر** اي استعمل الحاكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان  
قبل القبض فهو قياسي لان كلا منهما منكر واما بعد فاستحسن  
فقط لان المستري لا يدعي شيئا لان المبيع سالم له بقى دعوى البائع  
في زيادة الثمن والمستري ينكره فيلحق بحلفه لكنه عرفناه  
بالنقض وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة  
قائمة بيمينها تخالفا وتزاد افتد بعدم رضاهما ذلك إشارة الى ان  
القاضي يقول لكل منهما املا ان ترضى بدعوى صاحبك والاستحسان  
لان المقصود قطع المنازعة وهذا جهة فيه لانه ربما لا يرضيان  
بالفسخ فاذا علم به يقرضان وقولي ولم يرضى واحدهما  
بدعوى صاحبه اولى من قوله اكثر ولم يرضى لان شرط التحالف  
عدم رضى واحد لا عدم رضى كل منهما كما لا يخفى واشار بعجزهما الى  
ان البيع ليس فيه خيار لاحد مما لهذا قال في الخلاصة اذا كان  
المستري خيارا الروية او خيار عيب او خيار شرط لانها الفاك انتهى  
والبائع كالمستري والمقصود ان من له الخيار متمثل من الفسخ



فلا حاجة الى التحالف **وبما لا يشتريه عيني** يعني في البيع  
وهذا قول محمد بن ابي يوسف اخرا وهو رواية عن ابي حنيفة  
وهو الصحيح لان المشتري استمرها لثمنه لانه يطلب اولا  
بالثمن ولانه يتحمل فائدة التناول وهو الزمان الثمن ولو لم يكن  
البائع تتأخر المطالبة بفسخ البيع الى زمان استيفاء الثمن  
وكان ابو يوسف رحمه الله يقول اولا يبيع بيمين البائع لقوله  
عليه السلام اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع  
**والا اي** وان لم يكن بيع عيني بدين بل كان بيع عيني بدين مثل  
كان بيع عيني بعين او دين بدين **فهر** اي القاصي **فخر** للاستوى  
وصفة الممين ان يحلف البائع بالله ما باعه بآله ويحلف  
المشتري بالله ما اشتراه بالغين وقال في الزيادة تحلف  
بالله ما باعه بآله ولقد باعه بالغين ويحلف المشتري  
بالله ما اشتراه بالغين ولقد اشتراه بآله بضم الهمزة  
الى التثنية تأكيد والاصح الاقتصار على التثنية لان الامان على ذلك  
وصفه ذلك عليه حديث القسامة بالله ما قلتم ولا علمتم له  
قاتلا وما قررنا علمت ان قول الكثر وبدي يمين المشتري  
اطلاق في محل التقييد والله اعلم **وصح القاصي البائع وطالبه**  
ولا يفسخ بغيرها لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فيبقى  
بيع مجهول فيفسخه القاصي قطعا للمنازعة او يقال اذا لم  
يثبت البرك بقي بغيره بآله برك وهو فاسد ولا يد من الفسخ  
في فاسد البيع فلو حلف وكان المبيع جارية فليس يفسخ  
وطبها ولو فسد بنفس التحالف لم يحل له كتمانها في النهاية معبرا  
الى المبسوط وقد يطلب احدهما لانه لا يفسخ بدون طلب  
احدهما كذا في المعراج وظاهر ما ذكرنا من ان حوت انه لو فسخ  
فالفسخ بلا توقف على القاصي وان فسخ احدهما لا يكفي وان اكتفى  
بطلب احدهما كذا في البحر **ومن نقل لزمه دعوى الآخر** لانه  
جعل له ما لا يفيق دعواه معارضه لدعوى الآخر فلو لم يفسخ  
بشوته وهذا كله اذا كان الاختلاف في البرك فمفسوخا فان كان  
في ضمن شي كاختلافهما في الرق فلا تحالف والقول للمشتري في  
انه الرق لانه اختلاف في المقبوض والقول فيه قول القاصي  
ونقدم بيانه واما اذا اختلف في الوصف فان كان في وصف  
الثنى تحالف وان كان في وصف المبيع كما لو قال المشتري  
اشتريت هذا العبد على انه كاتب او حمار فقال البائع لم

اشترط

اشترط فالقول للبائع ولا تحالف كذا في الظهيرية **ولا تحالف**  
**اجل او شرط وبقدر بعض ثمن والقول للمشتري مع يمينه ولا تحالف**  
**بعد هلاك المبيع وحلف المشتري** هذا عندهما الا اذا استهلكه  
في البائع غير المشتري وقال محمد بن الحنفية ان يفسخ البيع على  
قيمة الهالك وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر  
على رده بالعيب له ان كل واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعيه  
صاحبه والاخر يتكروا ان يتكروا به فينفذ وقبح زيادة الثمن فيتحالفان  
كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولهما ان التحالف  
بعد القبض على خلاف القياس لانه سلم للمشتري ما يدعيه وقد  
ورد الشرع به في حال قيام السلعة والتحالف فيه يقضي الى الفسخ  
ولا كذلك بعد هلاكها لا وقناع العقد فلم يكن في معناه ولانه لا  
يبالي بالاختلاف في السبب بعد حصول المقصود والظاهر ان من الغاية  
ما يوجب العقد وقاية دفع الثمن ليست من موجباته وهذا اذا كان  
التميز بينا فان كان عينا يتحالفان لان المبيع كل منهما وكان قائما  
بقضاء المقصود عليه بغيره ويرد الاخر مثل الهالك ان كان مثليا  
وقيمة ان كان قيميا بخلاف ما اذا اختلفا في جنس الثمن بان ادعي  
احدهما انه دراهم والاخر انه دينار لانهم لم يتفقا على ما فلا بد  
من التحالف للفسخ وهذا اتفاقا عليه وهو كاف للصحة وهذا علم  
ان الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في سبيلة هي  
ما اذا كان البيع هالكا وتماه في البحر وفي السراج الوهاج وان اختلفا  
في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان ادعي احدهما انه اشتراه بآله  
درهم والاخر انه باعه بالدينار تحالفوا ولم يفسخا في القيمة  
انتهى **لا تحالف بعد هلاك بعض الارضى البائع بترك حصه**  
**الملك** كعبد بن مات احدهما عند المشتري فقال البائع الثمن  
الف وحمه مائة وقال المشتري بل اني فالتحالف يمتنع عند ابي  
حنيفة الا ان يرضى البائع ان يترك حصه الهالك والقول قول  
المشتري مع يمينه لانه هو المتكروا **ولا في برك كتابة اي ي2**  
**اقالة السلم** اما اذا اختلفا في المولى والمكاتب في برك الكتابة اي ي2  
قدرة فعدم التحالف قول الامام الاعظم والقول للعبد مع يمينه  
وقال لا يتحالفان وفسخ الكتابة كالبائع بما مع قبول الفسخ وله ان  
التحالف في المعاوضات اللازمة وبرك الكتابة غير لازم على المكاتب  
مطلقا فلم يكن في معنى البيع ولا فائدة التناول ليقضى عليه والمكاتب  
لا يقضى عليه به وان اقام احدهما بيته قبلت وان اقامها فبيته



المولى اولى لا يثبتها الزيادة لكن يعتق باءاء قدر ما برهن عليه ولا يمتنع وجوب برك الكتابة بعد عتقه كما لو كان عليه علف على انه اذا اراد ان يمتنع عتق وكما لو استحق البدل بعد المدا او اما اذا اختلفا اي من السليم والمسلم اليه بعد اقالة عقد السلم في مقدار راس المال لم يتخالفوا والقول للمسلم اليه مع يمينه ولا يعود السلم لان الاقالة في باب السلم لا تحتمل النقص لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع واعلم ان حكم راس المال بعد الاقالة كحكم قبلها فلا يحسن الاستدلال به بعوضها الا في مسئلة لا تخالف اذا اختلفا فيه بعوضها بخلاف ما قبلها ولا يستترط لصحة قبضه قبل الافتراق بخلاف ما قبلها وتقدر باختلاف بعوضها لانها لو اختلفا قبلها في قدره تخالفان باختلاف في حبسه ونوعه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجه الاربعه كذا في الجرح قال وقد علم من تقرروهم هنا ان الاقالة تقبل الا في اقالة السلم وان الاقرار لا يقبلها انتهى **وان اختلفا في المتناقضان في مقدار المهر بعد الاقالة** اي بعد ما تناقضا لا تخالفان اذا لم يكن لهما يمينه لو كان كل من البيوع **والشئ منصوصا والبربره المستقرى الى بايعه** بحكم المقالة **وان رده** اي رد المشتري اليه اي الى بايعه **بحكم الاقالة** لا يخالف عندنا في حقيقته واي مؤسف خلافا لما يري الضر معلولا بعد القبض ايقا وهما قائلان بان ينبغي ان لا يخالف مطلقا لانه امانت في البيع المطلق باليمين والاقالة تنسخ في حقها الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما قسمنا الاجارة على البيع قبل القبض والوارث على العاقد والقيمة على العين فيما اذا استهلكه في بيع البايع غير المشتري **وان اختلفا** اي الزوجان في القدر المسمى من المهر بان قال الزوج انه تزوجها بالف مثلا وقالت الزوجة تزوجني بالغين **ففي المهر** اي حكم من اقام اليمينه لانه تصح دعواه لها **وان برهنها** اي وان اقام كل من الزوجين بينة على دعواه **فالمهر** اي فاليمينه بينة المرأة لانها تثبت الزيادة **وان كان مهر المثل** اي كان مهر المثل ما كان يدعي الزوج او اقل لان بينة اثبتت خلافا للظاهر **وان كان لها** بان كان مهر ما يدعيه او اكثر **فبينة اولى** لا يثبتها الخط وهو خلافا للظاهر **وان كان غير شاهد** بان كان بينهما خالفا **تزدحم** اي المثل على الصحيح وقد اخل هذه الفتوى في اكثر وكذا في كلامه اطلاقا في مجال التمسيد كما لا يخفى واطلاق الاختلاف في المهر فمثل ما اذا اختلفت في قدره كالف او الغين او في حبسه كقوله هو هذا العبد وقالت هذه

شاهدا

المجارية الا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة المجارية او اكثر فلها قيمة المجارية لاعينها كما في الهداية والظهيرية **وان اختلفا في المهر** لان اثر التخالف في الغلام التسمية وانه لا يخل بصحة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية بنفسه على ما مر فيقضي فان قبل التخالف مشروط في البيع والنكاح ههنا لا يفتى احيب بان موجه في البيع كون كل واحد من المتناقذين مدعيًا ومستكرًا مع عدم امكان الترجيح وهو ههنا موجود فالحق به فانما يقضي النكاح لما ذكره الكتاب وتوضيحه ان النسخ في البيع انما كان بغير العقد لا بدك والنكاح ليس كذلك لانه موحيا اصليا بصار اليه عند انقضاء التسمية وهذا على طريق تخصيص العقل والحق بخلاف ومخلص غيره معلوم كزافره الاكل في العناية **ويبدأ اليمين** اي يمين الزوج لان اول التسليمتين عليه فيكون اول اليمينين عليه كذا في البحر معزيا الى الظاهر **وتحكم مهر مثلها** اي جعل مهر مثل المرأة حكما فيقضي بقوله لو كان **كالمهر** اي مثل مقالة الزوج او اقل من مقالته ويقضي بقولها اي المرأة لو كان ما تدعيه المرأة **كقالتها او اكثر منه** ويقضي به اي مهر المثل لو كان مهر المثل **يقتضى** اي بين ما تدعيه المرأة ويدعيه وهذا اعني التخالف او لامر الحكم قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتخالف ولهذا يقدّم في الرجوع كلها واما على تخريج الرازي فالحكم قبل التخالف ولو اختلفا اي الاخر والمستأجر **في الاجارة قبل الاستيفاء** لان التخالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره اطلقه فمثل الاختلاف في البدك والمبدك كما في الهداية وفي التهديب الاختلاف في قدر المثل يوجب التخالف انتهى وكذا في البحر وفيه فان وقع الاختلاف في الاجارة يدعي يمين المستأجر كونه مثلا وجوبها وان وقع في المنفعة يدعي يمين الموهب وبها نكل لزومه دعوى صاحبه وايها برهن قبل فان برهنه ضمنية الموهب اولى في الاجارة بينة المستأجر اولى في المنافع وان كان الاختلاف فيها قبلت بينة كل منهما فيما يدعيه من الفضل بخلاف يدعي هذا شهرا بعشرة والمستأجر شهرا بخمسة فيقضي بشهر من العشرة انتهى **وبعد** اي بعد الاستيفاء اي لا تخالف **والقوله المستأجر** وهذا عند ما ظاهرا لان هلاك العقد عليه يمنع التخالف عندهما وكذا على اصل محله لان الهلاك انما لا يمنع عنده في البيع



لما ان له قيمة تقوم مقامه فتتم الثمان عليها ولو جرى التماثل فهنا  
وفسخ العقد فلا قيمة لان المتاع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وتبين انه  
لا عقد وادام المتع قال قول المستاجر مع يمينه لانه هو المستحق عليه  
وتظهر هذه المسئلة في التفصيل اجارة عقد القبول ان اجازها  
المالك قبل الاستيفاء الاجرة له وان بعد فطلعا قد وان في بعض المدة  
فالماضي للعقد والمستقبل للمالك كما في مئنة المفتي انتهى ولو كانت  
اختلافهما بعد استيفاء البعض اي بعض العقد وعليه **فالحال**  
**وفسخ العقد الثاني قال قول المستاجر ان العقد ينقصد**  
ساعة من ساعة فيصير في كل جزء المنفعة كما به ابتداء العقد عليها بخلاف  
البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فاذ التقى في البعض تقدر  
الكل والمواد بالاستيلاء التمكن منه في المدة وبعدمه عدمه لما عرف  
انه قابله مقامه في وجوب الاجر ومن فروع التنازع في الاجارة  
ما في مئنة المفتي ادعى ثلثان عينا احدها اجارة والاخر شرا فاقتر  
المدعى عليه المستاجر فلم يدعى الشرا ان يجلفه على دعوى الشرا  
ولو ادعى اجارة فاقتر احدهما ليس للاخر ان يجلفه اجرة اذ بهيها  
من رجل من احد فاقام الاول بينة فان كان الاجر حاضرا فقبل  
عليه البينة وان كان مقربا يدعى عليه هذا المدعى وان كان  
غايبا لا تقبل انتهى **وان اختلف الزوجان في متاع البيت قال قول**  
**لكل واحد منهما فيما علم له مع يمينه** لان الظاهر شاهده والمتاع  
في اللعة كما في الصباح كلما يستفح به كالطعام واللبس وانما البيت  
واصله ما يستفح به من الزاد وهو اسم من متعته بالتفصيل اذا  
اعطيته ذلك والجمع امتعة والمواد بالمتاع ههنا ما كان في البيت ولو  
ذهبا او فضة قالوا والصالح له العمامة والعباءة والقلل والشوق والطيلسان  
والسلاح والمنطقة والكنف والدرع والاساورة وخواتم  
ذلك له مع يمينه وما يصلي لها كالحمار والدرع والاساورة وخواتم  
النساء والحلي والخمائل ونحوها فالقول لها فيها مع اليمين قالوا لا  
اذا كان الزوج يبيع ما يصلي لها فالقول لها لتعارض الظاهرين  
وكذا اذا كانت تبيع ما يصلي له لا يقبل قوله لما ذكرنا وفي الخاتمة  
لواختلفا في متاع النساء واقاما البينة يقضى للزوج اطلاق الزوجين  
فشميل المسلمين والمسلم مع الذمية والحرية والمملوكين والكاتبين كما  
في البدايع والزوجين الكبار والصغيرين اذا كان الصغير يجامع كما  
في خزانة الاكل وامان اذا كان احدهما حرا والاخر مملوكا فسياتي وشمل  
اختلافهما حال بقاء النكاح وما بعد الفراق كما في الكافي وانما اذا كان

البيت

البيت ملكا لهما او لاحدهما خاصة كما في خزانة الاكل كذا في البحر والقول  
**له اي للزوج في المصالح لهما اي في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة**  
وما في يديها الى يد الزوج والقول في الدعوى لصاحب اليد بخلاف  
ما يقتضيه لانه يعارض ظاهر اقوى منه ولا فرق بينهما اذا كان الاختلاف  
حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفاقة وما يصلح لهما الفرش والاولى  
والرفيق والمنزل والعقار والمواشي والثروة كذا في الكافي والبيت للزوج  
الا ان يكون لها بينة عزاه في خزانة الاكل الى الامام الاعظم كما في البحر  
ولو اقام بينة يقضى **بيئتها** لانها خارجة ذكره في الخاتمة وان مات  
**احدهما اي احد الزوجين واختلف والارث** اي وارث الميت مع الحي في **المسك**  
**فالقول** في ذلك **للمحي** لان اليد له دون الميت قيد بكونه مائنا وجب  
للاختلاف عما اذا اطلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة  
فان المسك لو ارث الزوج لانها صادرة اجنبية لم يبق لها يد  
وان مات بعد انقضاء العدة كان المسك للمرأة في قول ابي حنيفة  
لانها تزوت فلم تكن اجنبية فكان هذا بمنزلة ما لو مات الزوج  
قبل الطلاق كذا في الخاتمة وفي البحر حكايها عن خزانة الاكل لو مات  
الزوج فتقاتل الورثة فذكر ان طلقك في حياته ثلاثا لم يصدر قول  
في حق الامتعة والقول قولها مع يمينها بالله ما تعلم انه طلقها وان  
علم انه طلقها ثلاثا في صحته او مرضه وقدمت بعد انقضاء عدتها  
فما كان من متاع الرجال والنساء فهو لورثة الزوج وان مات في  
عدة المرأة فهو للمرأة كما به لم يطلق اتفاق في السراج الوهاج ولو كان  
للرجل اربع نسوة فان كان في بيت واحد فتنازع البيت بين النسوة  
او باعها وان كن في بيوت مختلفة فتنازع كل بيت بعينه بينه وبين  
المرأة التي تسكنه ولو ان رجلا طلق امراته في حال حياته  
ثلاثا او باعها ثم اختلفا فلا كلام للمرأة في ذلك وكذا اذا مات الزوج  
فذكرت كله لورثة الزوج ولو طلقها طلاقا باينا او ثلاثا في مرضه ثم مات  
بعد انقضاء العدة فلا كلام لها في المسك لما ذكرنا ان المسك للزوج  
الطلاق فاذا مات الزوج بعد الطلاق كان لوارثه وان مات قبل  
انقضاء العدة فالمسك للمرأة لان الحق ثابت لها مادامت في العدة كما لم يرد  
فصار كانه الزوج مات وبقيت هي فكان لها في قول ابي حنيفة واما غير  
المسك فهو على الاختلاف ولو اختلف المورث والمستاجر في متاع البيت  
فالقول قول المستاجر مع يمينه وليس للمورث الا ما عليه من اثبات  
فان اختلف اسكن في وعطار في المرات الاسكفة واللات العطارين



وهي في ايديهما فتقضي بينهما نصفين ولا ينظر الى ما يصلح لكل واحد منهما  
كذلك في النهاية انتهى ولو كان احدهما **مملوكا فالقول للمر**  
**سهما في الحياة والحج منها في الموت** لان يدالحج اقوي ولا يد للميت فقلت يد  
الحج عن العارض اطلق المملوك فاستظم الماذون والمكانت وجعلتهما  
كالحر لان لهما يد معتبرة **اعتق الامة اختارت نفسها فما في البيت قبل**  
**العتق فهو للرجال وما بعده** اي بعد العتق قبل ان تختار نفسها **ما في**  
**على ما وصفناه في الطلاق** ذكره في البحر وعزاه الى خزانة الاكل وروى  
السراج الوهاج ولو كان الزوج حرا والامة مكاتبه او امة او مدبرة  
او امر ولم يرد قد اعتقت قبل ذلك لم يخلو في متاع البيت في احدنا  
قبل العتاق ففرد للرجل وما احدهما بعد فيما فيه كالجريس انتهى وروى  
مسئلة اختلاف الزوجين تسعة اقوال مذكورة في الخاتمة اجمالا  
وحكاها في خزانة الاكل كما في البحر وفي السراج الوهاج ذكرها سبعة  
من اراد الوقوف على ذلك فليراجع ما ذكرناه وغيره من الكتب  
المطولة **رجل معروف بالفقر والحاجة صار يبيع غلاما وعليه عتقه**  
**بدرة وقد بداه فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب**  
**الدار وهو المعروف باليسار وكذا كاس في منزل رجل وعليه عتقه**  
**قطيفة يقول الذي على عتقه هي في وادعاه صاحب المترك في**  
**لصاحب المترك رجلا في سفينة هاديق فادعي كل واحد**  
**السفينة وما فيها واخذها ببيع الرقيق والآخر يعرف بان**  
**ملاح فالرقيق لله يعرف ببيعه في السفينة لمن يعرف انه ملاح**  
علا بالظاهر كذا في البحر معزيا الى خزانة الاكل وفيه ايضا معزيا  
اليها وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف دخل رجل في منزل  
رجل يعرف الداخلة انه ينادي ببيع الذهب او الفضة او المتاع  
ومعه شيء من ذلك فادعياه فويلن يعرف ببيعه ولا يصدق رب  
المترك وان لم يكن كذلك فالقول قول رب المترك وفي نوادر  
ابن رستم عن محمد بن رجل خرج من دار انسان على عتقه متاع راه  
قوم وهو معروف ببيع مثله والمتاع فقال صاحب ذلك المتاع  
متاع والحامل له يدعيه فهو الذي يعرف به وان لم يعرف به فهو  
لصاحب الدار سفينة بها راكب واخر مسك واخر حديد واخر  
يدها وكلهم يدعونها فبين الراكب والمسك والحديد اثلاثا  
ولا شيء للمادر رجل يفتقد قطارا من الابل ورجل راكب بغير امنها  
فادعياه اكلها ينتظرون كان على الكل حمل الراكب ومتاعه فكلها

يعرف

للراكب

للراكب والقاء بداجيره وان لم يكن على الابل شيء فللراكب البعير الذي عليه  
وما بقي فهو للقاءير اما لو كان بقوا او عتقا عليها رجلا او احدهما قايده  
والآخر سابق فهو للسابق الا ان يفوت شاة معه فيكون له تلك  
الشاة وحدها هكذا في نوادر علي انتهى والله اعلم **هذا فصل**  
**في بيان احكام دفع الدعاوي** اخبرني كثر من يكون خصما عن لا يكون  
خصما لان معرفة الملكات قبل معرفة الاعداء فان قلت هذا الفصل  
يشتمل على بيان من يكون خصما ايضا قلت سلمناه تكن من حيث  
الفرق لاس من حيث القصد الاصيل **قال د والبرهه التي اودعني**  
**او اعدانيه او رهينة او اجره من يد الغايب او غصبته منه اي الغايب**  
**د ومن عليه اي علم ما ذكره فقلت خصومة المدعي** لانه اثبت بينه  
ان يده ليست بيد خصومه وهذه خمسة كتاب الدعوى لان صورها  
خمس ودعوى واجارة واعارة ورهن وغصب اولان فيها خمسة اقوال  
للعلم الاول ما في المختصر وهو قول ابي حنيفة الثاني قول ابي يوسف  
واختاره في المختار ان المدعي عليه ان كان صالحا فكله قال الامام وان  
كان معروفا بالحمل لم تدفع عنه لانه قد يدفع ماله الى مسافر يودعه  
اياه ويشهد فيختار لابطال الحق غيره فاذا اتهم به القاضي لا يثبت له  
الثالث قول محمد بن السهو وادعاه لفرقه بوجهه فقط لا تدفع  
فعنده لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفي البزاة في  
وتقول الائمة على قول محمد بن في العمدية لو قالوا لفرقه باسمه  
ويشبهه لا يوجب حقه لم يذكره محمد بن في شيء من الكتب وفيه قولان وعند  
الامام لا بد ان يقولوا لفرقه باسمه ويشبهه ويكنى معرفة الوجه  
وانفقوا على الخصم لو قالوا او دعه رجل لا لفرقه لم يندفع الرابع  
قول ابن شبرمة المضا لا تدفع عنه مطلقا لانه قد نذر اشياء  
الملك للغايب لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى  
البيينة شيان نبوت الملك للغايب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة  
المدعي وهو خصم فيه فثبتت وهو كالوكيل بنقل المرأة واقامة  
البيينة على الطلاق الخامس قول ابن ابي ليلى تدفع بدوينة  
لاقراره بالملك للغايب وقلنا انه صار خصما بظاهريه فهو باقرار  
يريد ان يحول حقا مستحقا على نفسه فلا يصدق الا بالحقه كما لو  
ادعي بخول الدين من دامت الى دامة غيره هذا اذا ادعي المدعي  
ملكا مطلقا في الغيب كما اذا دعه عدم تقييده ويبره عليه ما ياتي  
من المسائل المتقابلة له ومن المعلوم ان فرض هذه المسئلة  
بعد اقامة المدعي البرهان لما تقدم في كلامهم من ان الخارج



هو الطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله  
ان المدعى لما ادعى الملك المطلق فيما مضى في يد المدعى عليه انكره وطلب  
من المدعى البرهان فاقامه ولم ينفذ القاضي فيه حتى دفعه المدعى  
عليه بما ذكر وبرهن على الدفع وفي الجرح وكذا الحكم لو قال لو كلفني صاحب  
بحفظه كما في المبسوط وكذا الحكم لو قال اسكنتني فيها فلان الغائب كلف  
الخلاصة وكذا الحكم لو قال سرقت منه او اخذته منه او ضل منه او ضل منه  
فوجدته كما في الخلاصة والملاوي وان ارجع الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى  
الصمان ان لم يشهد في الاخيرة والملاوي في الامانة فالصور عشرة وبه علم  
ان الصور لم تنحصر في الخمس فالاولي ان تقسم الخمسة بالتالي وبه  
البرازية ويلحق بها دعوى كونهما مزارعة بان ادعى عليه ارضافين  
على انها في يده بالمزارعة من فلان بن فلان الغائب وتلحق  
المزارعة بالاجارة او الوديعة فلا يرد ادعى الخمس بغير ذلك  
في كتاب الدعوى والبيانات انتهى قال شيخنا رحمه الله وهو يقول  
كما ذكرناه واطلق في قوله هذا المسمى فانتظم المنقول والعقار كلف  
الجرح نقلا عن المبسوط قال وظاهر قوله هذا المسمى انه قائم من  
الاشارة الحسبية لا تكون الا الى موجود في الخارج فهو مسمى انه لا يندفع  
لو كان المدعى ها لكا وبه صرح في البيانية اخذ من خزانة الاكل فقال  
عبد هلك في يد رجل اقامه رجل البيينة انه عبده واقام الذي مات  
في يده انه اودعه فلان او غصبيه او اجره لم تقبل وهو خصم  
فانه يدعى الدين عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذ احضر الغائب  
وصدقه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى  
اما لو كان عضوا لم يرجع وكذا في العارية والاباق مثل المهلك  
هنا فان عاد العبد يوما يكن عبدا لم يستقر عليه الصمان  
جارية في يده ذهبت عيبتها فاقامه رجل البيينة الهاله وطلب  
ارش العين واخذ الجارية واقامه واليد البيينة على الوديعة  
وغيرها فلا خصومة بينهما ولو كانت ولدت ثم ماتت والميلة  
بما لها جعله القاضي خصما في القيمة ولا يقضى بالولد ويقف فيه  
ويجعله تبع الام بئحان الارش وتمايه ينظر في الحال **وان قال**  
**انبت من الغائب او قال المدعى غصبه او سرق مني وقال ذواليد**  
**او دعينه فلان وبرهن عليه لا** اي لا تندفع بيان ان البيينة  
حاصل الاولى ان المدعى ادعى في القين ملكا مطلقا وانكره المدعى  
عليه فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذواليد بانه استنزه ان  
فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه الخصومة يعني فينفذ

القاضي ببرهان المدعى لانه لما زعم ان يده يد ملك اعترف بكونه خصما  
فالضيق في قال عايدا الى المدعى عليه وحاصل الثانية ان المدعى ادعى  
فلا على ذواليد قد فقه بدعوى الايداع من الغائب وبرهن فانها  
لا تندفع لانه انما صار خصما بدعوى ذواليد ويصح دعوى الفعل وقد  
بي فعل الغصب للفاعل وفعل السرقة للمفعول فخرج ما اذا بين الاول  
للمفعول بان قال غصب مني كما في البرازية وانما قيد في السرقة  
بالمفعول ليعلم حكم ما اذا بناء للفاعل بالاول وهو اتفاق وبه المبني  
للمفعول الاختلاف فقال محمد بن كعبا فعل للغصب للفاعل وهو القياس  
واستحسننا وجعلناه من دعوى عليه لانه في ذكر اشاعة الفاحشة بخلاف  
الغصب ولوا دعاه بالمصدر لم يرد كونه السارق وفي البرازية ادعى ان ملكه  
وفي يده غصب فبرهن ذواليد على الايداع قبل تندفع لعدم دعوى  
الفعل عليه والصحيح انه لا يندفع انتهى **قال في مجلس الحكم انه على**  
**قال في مجلسه انه وديعة عندي من فلان تندفع الخصومة مع البرهان**  
على ما ذكره ولو برهن المدعى على مقالته الاولي يجعله خصما ويحكم عليه  
لما في البرازية وذكره الوتار قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في  
بجلسه انه وديعة عندي او رهن من فلان تندفع اذا برهن على  
ما ذكره ولو برهن عليه المدعى انه اقر بكونه ملكا لم يغير مجلس  
الحكم يجعله خصما ويحكم عليه لسبق لاقرا به وينع من الدفع انتهى  
قال مولانا في جرحه وبه علم ان دعوى المشرا من الغائب مثالت  
والمراد ان ذواليد ادعى ملكا لنفسه سوا طلقه او قيد بشرا او  
هبة مع قبض او صدقة كذلك واطلق في المشرا فشمع الناس مع القين  
كما في الجرح معزيا الى ادب القضاء للخصم والله اعلم **وان قال المدعي**  
**انبت من فلان وقال ذواليد او دعينه فلان فقه ودعت الخصومة**  
**وان لم يبرهن** وحاصله ان المدعى اذا ادعى الملك بسبب من جهة الغائب  
قد دفعه ذواليد بان يده من الغائب فقد اتفقا على اصل الملك فيه للفا  
فيكون وصولها الى يده في اليد من جهة فلم تكن خصومة الا ان يثبت  
المدعي بيينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بيينة كونه احق باستاها  
ولو صدقه ذواليد في سوايه منه لا يامر القاضي بالتسليم اليه حتي  
لا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي عجبية قيد بتلقي اليد من الغائب  
الا حترارهما اذا قال ذواليد او دعينه وكيل فلان ذلك لم تندفع  
الخصومة الا بيينة لانه لم يثبت تلقي اليد من اشترى هو منه لانكار  
ذواليد ولا من جهة وكيله لانكار المدعي وكذا لو ثبت بالبيينة  
انه دفعها الى الوكيل ويقر بغيره وان المعكلة دفعها الى ذواليد وذكره

غيره

يب



الذي يملى وقد اقتضت الكثرة دعوى السر من الغائب وهو ليس بقيد  
اخترازي وإنما هو قيد اتفاقي ومن ثم قلنا ولو ادعى أنه له عصبه من  
فلان الغائب وبرهن عليه ورعده واليها هذا الغائب اودعه  
عنده الموقعت المضمومة ولو كان مكان دعوى العصب دعوى سرقة له  
أي لا يندفع قال في البرازية معذبا إلى الدخيلة ادعى أنه له عصبه من فلان  
الغائب وبرهن عليه ورعده واليها هذا الغائب اودعه عنده  
تندفع لاتفاقهما على وصول العين من غيره وإن صاحب اليد ذلك  
الرجل بخلاف ما لو كان مكان دعوى العصب سرقة فإنه لا تندفع برغم  
ذي اليد ايداع ذي اليد ايداع ذلك الغائب في الاستحسان هذا  
في بيان احكام **دعوى الجاني** لما انتهى القول من ذي اليد  
ذكر حكم الواحد من المدعين شرع في بيان حكم الاثنين لان الواحد  
قبل الاثنين تقدم حجة خارج في ملك مطلق على حجة ذي اليد وان  
وقت احدهما فقط لان الخارج هو المدعي والبينة بينة المدعي بالجديد  
كما مروجه خلاف الشافعي ولا عبرة بالتاريخ حالة الانفراد الا  
اد ارجا وذو اليد سابق لان للتاريخ عبرة عندنا في حيفته في دعوى  
مطلق الملك اذا كان من الطرفين وهو قول أبي يوسف الاخير  
وهو قول أبي حنيفة وعلى قول أبي الاخير وهو قول الجوهري  
اولا وهو قول محمد اخر لا عبرة له بل يقض الخارج قال في دعواه هذا  
العبد لي غائب منذ شهر و قال ذو اليد لي منذ سنة قضى للمدعي  
ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لان ما ذكر المدعي تاريخ غيبة العبد  
عن يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا عن  
التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حالة الانفراد  
لا يعتبر عندنا في حيفته فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق  
الملك كدعوى الخارج فينقض ببينة الخارج وذكر مثله في جامع  
الفتاوي ثم قال القول يقضي للمخرج عندنا في يوسف لانه ثبت  
المخرج حالة الانفراد وينبغي ان يفتى بقوله في يوسف لانه ارفق  
واظهر كذا في جامع الفصولين انتهى ولو برهن خارجي على  
قضيته أي بذلك الشيء لهما حديث ثم من طرفه ان رجلا  
اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذاقة اقام كل واحد  
منهما البينة فقضى بها بينهما نصفين وحديث القرعة كان  
في البند و ذكر شيخ ولا ان المطلق للشهادة في حق كل واحد منهما  
يحتل الوجود بان يعتمد احدهما سبب الملك والاخر اليد فقضى  
الشهادتان فيجب العمل بهما ما أمكن وقد أمكن بالتصنيف

اذ الحمل يقبله فانما يقبله وانما ينصف لاستوائهما في سبب  
الاستحقاق **فان برهنا في دعوى نكاح سقط** لنقد العمل لان الحمل  
لا يقبل المشترك واذ انهما تفرقا فارق القاضي بينهما حيث لا مرجح  
كما في الفتنة واذ انهما تزا وكان قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما  
كذا في الجدة فلا عن مينة المفتى وبما مفيد بما اذا كان المدعيان  
حيين والمرأة اما لو برهننا عليه بعد موتها ولم يورثها اهلها  
ارضا واستنوا تاريخهما فإنه يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد  
منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد فاذا اجازت  
بولد ثبت النسب بينهما ويرث من كل واحد منهما ميراث  
اب كامل ومسايرتان من الابن ميراث اب واحد كذا في  
الخلاصة **وي** أي المرأة **لم يوصف** لان النكاح مما يحكم به نصاب  
الزوجه **اذ المعلن** المرأة المتنازع فيها **في يد من كنيته** **ويكفر**  
أي بالمرأة واما اذا كانت في يد الاخر او دخل بها فلا اعتبار بالتصديق  
لانه دليل على سبق عقده **فان ارجا** أي المدعيان لنكاحهما **قال ابن**  
**التاريخ** **احق بها** من الاخر ولا يعتبر ما ذكر من كونها في يده  
او دخل بها مع التاريخ لكونه صريحا وهو فوق الدلالة ولوائح  
احدهما فقط فانها لمن اقرت له ونفوس صريح به في الخلاصة والبراز  
كما لو ارجا احدهما ولا يخير فانها الذي اليد كما في البرازية **وان ادركت**  
**المرأة لمن لا حجة له فنزله وان برهن الاخر فنقول**  
بيرهانه لانه نور دعواه والبرهان اقوى من التضاد **وق**  
**وان برهن احدهما على النكاح وقضى له** أي وقضى القاضي له  
بيرهانه بنكاحهما **فان برهن الاخر لم يقض له** أي لا شيء اقوى من البرهان  
بدونه **فان لم يقض ببرهانه خارج على ذي اليد ظهر نكاحه الا اذا ثبت بغيره**  
**فقط نصفه بمن التمس** ان شاء ترك **أي لو برهن الخارج**  
على السر من ذي اليد خير كل منهما ان شاء اخذ النصف بنصف التمس  
وان شاء ترك لان القاضي يقضى به بينهما نصفين لاستوائهما  
في السبب فصار كفصولين باع كل منهما من رجل واجاز المالك  
البيعين فان كلا منهما يتخير لانه تقير عليه شرط عقده فلعن  
رعنته في ملك الكل **وان ترك احدهما بعد ما قضى لهما الميراث**  
لانه صا ومقتضيا عليه بالنصف فانفسخ البيع فيه لظهور استحقاقه  
بالبينة لو لا بينة صاحبه قيد بقوله بعد القضا لانه قبل القضا  
له اخذ الجميع لانه يدعي لكل ولم ينفسخ سببه والمواد في المطلق

دق

زينة



بالمزاجية ولم توجد نظيره تسليم احدا لتبعية قبل القضا  
ونظير الاول لتسليمه بعد القضا والله اعلم **وهو** اي ذلك  
الشيء المدعي شراؤه **للسابق** منها تاريخا **ان** **الوقت** لانه اثبت الشرا  
في زمن لا يتنازع فيه احد فان دفع الاخر به فان كان البايع  
قبض الثمن منه رده اليه كذا في السراج الوهاج **وهو الذي يد**  
**ان** **ابو سخر** او **ابو ابراهيم** لانه ثلثه من قبضه دليل على سبق شرايه  
ولانها استوليا في الاثبات فلا تنقض البدائية بالملك قال  
في البحر وظاهرا لكتاب كما صرح به في المحيط تعذر صواب القيق  
سواء رجا واستوي تاريخهما او لم يورخا وارتخت احدهما فقط  
وانما يتاخر صاحبه اذ سبق تاريخ غيره لان التصريح يفرق  
الدلالة بخلاف وفي اشكال في عبارة الكتاب وهو ان اصل  
المسئلة مفروضة في خارجين تتارخا فيها في بدائية فاذ كان  
مع احدهما قبض كان ذلك تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة ثم  
رايت في المعراج ما يزيد من جواز ايرادانه اثبت بالبينة قبضه  
فيما مضى من الزمان وهو لان في بدائية بايع انتهى لانه يشك  
ما ذكره بعده عن الذخيرة من ان ثبوت البدائية لا ينافي بالمعانية  
انتهى والحق انها مسئلة اخري وكان ينبغي افرادها وحاصلها ان  
خارجا وذا ايداد على كل الشرا من ثالث وبرهنا قد مر واليد  
الوجوه الثلاثة فالخارج في يد واحد **ولذي وقت** **ان وقت احدهما**  
**فقط ولا بد لهما** لثبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الاخران  
يكون قبله او بعده فلا يقضي له بالشك **والشرا الحق من هبة**  
**وصدقة** اي لو برهن خارجا على ذي يد احدهما على الشرا منه والاخر  
على الهبة منه كان الشرا اولى من الهبة والصدقة لان الشرا اولى  
كلونه معا وضنه من الجانبين ولانه ثبت الملك بنفسه  
والملك في الهبة يتوقف على القبض **ان لم يورخا** وهذا قيد  
لا بد منه وقد اخل به صاحب الكثر **فلو ارخا واتخذ الملك** **انها**  
**فلا است** تاريخا منهما **احق** بخلاف ما اذا اختلف المالك **انها**  
سواء في صورة التاريخ وعدمه لانه كلاهما خضع عن ملكه في اثنان  
ملكه وبما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السب  
وفيه يقدم الاقوى **ولو ارتخت احدهما فقط فلا لورخة او**  
كما في البحر معزيا الى المحيط وقيد بكونهما خارجين للاحتراز عما اذا  
كانت في يد احدهما والمسئلة بحالها فانه نفى للخارج الاية  
سبق التاريخ فهو للاسبق وان ارتخت احدهما فقط فلا ترجح

لها

لها كذا في المحيط وان كانت في ايديهما يقضي بينهما الا في سبق التاريخ وفي له  
كردعي ملك مطلق ومذا ان كان المدعي به مما لا يقسم كالعبد والذابة واما  
فيما يقسم كالدار فانه يقضي لمدعي الشرا لان مدعي الهبة اثبت بالبينة  
الهبة في الكل ثم استحق الاخر بصفة بالشرا واستحقاق نصف الهبة في  
مساع يحتمل القسمة يبطل الهبة بالاجماع فلا تقبل بيعة مدعي الهبة وكان  
مدعي الشرا منفردا باقامة البينة كذا في المحيط وفي العارضة والصحيح انهما  
سواء لان الشروع الطاري لا يفسد الهبة والصدقة وينفسد الرهن كذا  
في البحر اقول ليس الاستحقاق من قبيل الشروع الطاري بل هو من قبيل  
المقارن قاله في الكافي وذهب ارضنا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطلت  
الهبة في الارض لان الزرع مع الارض يحكم الانتصار كشي واحد فاذ  
استحق احد مما صار كان استحقاق البعض السابغ فيها يحتمل القسمة  
فتبطل الهبة كذا في الكافي وفي الفضولين ان الشروع الطاري لا يفسد  
الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الهبة سابقا اما الاستحقاق  
فينفسد الكل لانه مقارن لاطار كذا ذكره شيخ الاسلام ابو بكر في هبة  
المحيط هكذا فقرر ملاحضته في شرحه ثم قال اقول عد ضرورة الاستحقاق  
من امثلة الشروع الطاري غير صحيح والصحيح ما في الكافي والمضربين  
فان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون  
مشاربا لها لاطاري عليها انتهى **والشرا طهر سوا** يعني لو ادعى احدهما  
الشرا من ذي اليد وامارة انه تزوجها عليه فلهما سواء استواءهما في  
القوة فانه كل واحد منهما معارضة ببيت الملك بنفسه وشرا عند  
ابي يوسف وقال محمد الشرا اولى ولها على الزوج القيمة لانه امكن  
الحمل بالسيين بتقديم الشرا اذ التزوج على عين مملوك للغير صحيح  
فتجب قيمته عند فقده تسليمه واذا باسوتهما انما بينهما فكلون  
للزوجة نصفها ونصف قيمتها على الزوج لا يستحقاق نصف المسمى  
نصفها ويرجع بنصفه المسمى ان كان اداه وله فسخ البيع لتفرق القسمة  
عليه **هذا اذا لم يورخا وارخا واستوي تاريخهما فان سبق تاريخ**  
**احدهما كان الحق** من الاخر وبه صرح في البحر معزيا الى البيانة وقد بالشرا  
لانه لو جمع نكاح وهبة او رهنا او صدقة والنكاح اولى كذا في العارضة  
وفي جامع الفضولين اقول لو اجمع نكاح وهبة يمكن ان يعمل بالبينة  
لو استوتينا بان تكون متكررة كذا وهبه للاخر بان يجب الله المتكررة  
فينبغي ان لا يبطل بيعة الهبة حذرا عن تكذيب المومن وحمل على  
الصالح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح انتهى قال  
مولانا في بحره وقد ثبت في حاشيته انه وهم لانه المراد لو تنازعا



فأما أحدهما ادعى ملكا بالهبة واخرانه تزوجها وليس مراده  
وأما المواد من النكاح المهر كما عده في الكتاب ولذا قال في المحيط والشر  
أولي من النكاح عند محمد وعذابي يوسف هما سوا محمدان المهر صلة  
من وجه الخ فقد اطلق النكاح واداد المهر ومما يدل على ما ذكرناه ان  
العمادي بعد ما ذكر ان النكاح اولى قال نعم ان كانت العين في يد  
أحدهما يفتى بها بينهما نصفين الا ان يورخا وتاريخ أحدهما سبق  
فيفى له انتهى فكيف يتوهم عاقل ان الكلام في المتكوحة بعد قوله يكون بينهما  
نصفين ونحو اذا كانت في أيديهما فاخر الكلام زال اللبس وادفع كل تخمين  
وحكم يغلط الجامع على الله عنه قال وسبغني انهما لو تارعا في الزمة  
ادعى أحدهما انه ملكه والاخر انها متكوحة وبما من رجل واحد  
ولا مرجح ان يثبت لعدم المناقاة فتكون ملكا له متكوحة للاخر كما  
يجب الجامع ولما رده صريحا والله اعلم ودهن مع قبض احق من هبة  
بلا عوض مع اي مع القبض يعني لو ادعى أحدهما رهنا فقبضوا والاخر  
هبة وقبضا وبرهنا فالرهن اولى وهذا استحسنان والقبض سران  
الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت وجه الاستحسنان ان  
المقبوض يحكم الرهن مضمون ويحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان  
اولى وفيد بالهبة بكونها بلا عوض وهو قيد لازم اخذ به صاحب الكفر  
والوقاية لانها لو كانت بشروط العوض فهو اولى من الرهن لانها بيع انما  
والبيع اولى من الرهن لا عقد صمان يثبت الملك صورة ومعنى والرهن  
لا يثبت الاعتراف للملاك معني لا صورة فكذا الهبة بشرط القوض كذا  
في البحر وقيد بكون العين في يدها لث ان لو كانت في يد أحدهما فانه  
اولى الا ان يورخا وتاريخ الخارج اسبق فمضوا ولي ولو كانت في أيديهما  
فيفى بها بينهما نصفين الا ان يورخا وتاريخ أحدهما اسبق فيفتى  
له **وان برهن خارجا على ملكه موفج او برهن موفج من واحد او**  
**خارج على ملكه وادعى ملكا موفج او برهن موفج من واحد او**  
**اثبت انه اولى المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهة ولم يتلقى الاخر منه**  
**وان برهن على سرائق تارخا من اخر او وقت أحدهما فقط استويا**  
لان توفيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون الاخر اقدم  
بخلاف ما اذا كان البائع واحدا لانها اتفقا على ان الملك لا يتلقى الا من  
جهته فاذا اثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يتبين انه تقدم  
سرا غيره ثم اعلم ان البيعة على السر لا تقبل حتى يشهدوا والله اعلم  
من فلان وهو يملكها كما في البحر معزيا الى خزانة الاكل وفي السراج الوهاج  
لا تقبل الشهادة على السر من فلان حتى يشهدوا والله اعلم منه

وهو

وهو يوفى يملكها او يشهدوا انها لهذا المدي استراها من فلان بكذا  
وتفقه الثمن وسلمها اليه لان الانسان قد يبيع ما لا يملك لجواز ان يكون  
وكيلا او متقدريا فلا يستحق المشتري بذكره فلا بد من ذكر ملكه البائع او ما  
يدل عليه انتهى وفي البزارية ان كان المبيع في يد البائع تقبل من غيره ملك  
ملك البائع وان كان في يد غيره والمدي يدعيه لنفسه ان ذكر المدي  
وسهوه ان البائع يملكها او قالوا سلمها اليه وقال سلمها الى اوقال  
فتبنت وقالوا فبنت اوقال ملكي اشتريتها منه وهو لي يقبل فلا شهدا  
على الشراء والمقدور لم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك  
المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد للبائع دون  
الملك اختلفوا انتهى **فان برهن خارج على الملك وادعى السر**  
**صوف فذوالبرحق بيانا للسليتين** تقدم فيها بيعة ذي اليد على الخارج  
الا ولي برهنا على ملك مورخ وسبق تاريخ ذي اليد وسرا عندهما في رواية  
في رواية عن محمد وعنه عدم قبولها رجع اليه لان البيعتين قامتا على  
مطلق الملك ولم يقرضا لجهة الملك وكان النقد والتأخر سرا ولهما ان  
البيعة مع التاريخ مصنعة معني لدفع فان الملك اذا ثبت لستخص به  
وفت فصورته لغيره بعد لا يكون الا بالتلقي من جهة وبيعة ذي اليد  
على الدفع مقبولة وعلى هذا الخلاف لو كان الدائر في أيديهما والمعنى  
ما بينا قيد بسبق تاريخ ذي اليد لانه لو لم يكن لهما تاريخ او سر  
تاريخهما او رخت أحدهما فقط كان الخارج اولى وكذا لو كان في أيديهما  
فانما تقدم الموقفة على غيرها بخلاف ما اذا كانت في يدها فانهما  
سوا عندك وعند السلياني تقدم الموقفة وعند الثالث المطلقة الثالثة  
لواقام كل من الخارج وذي اليد بيعة على الخارج فضا حب اليد اولى  
لان البيعة قامت على ما لا تترك عليه اليد فاستويا وترجحت بيعة  
ذو اليد باليد فيفتى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روي  
جابر بن عبد الله ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام البيعة انما  
ناقة ومجنت واقام الذي في يده البيعة انما ناقة فتبنت بها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي في يده ومما حديث صحيح  
مشهور فصارت مسيلة التنازع مخصوصة كذا في البحر نقل عن  
المحيط والخفوا بالتنازع ما لا يتكرر بسببه لكونه في معناه لانه دعوى  
اولية الملك كالنسخ في الثياب التي لا تنسخ المرأة كالثياب النقشية  
وعزب القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبن والمرعري  
وجزا لصوف وان كان سببا لا يتكرر لا يكون في معناه فيفتى به الخارج



مقتلة الملك مثل الجز والبتا وذلة الحظرة والحبوب فان اشكل يرجع  
الي اهل الحنزة فان اشكل عليهم فقي به الخارج لان القضا يمينته مو الاصل  
وانما عدلنا عنه بخبر الساج فان ابرهن الخارج انه شجرة وبرهن د والبد  
كذلك فان علم انه لا يبيع الامرة فهو الذي اليد وان علم تكرار الشجرة فهو  
الخارج كالجز وكذا اذا اشكل وكذا اذا اختلفا في صوف وبرهن كل انه صوفه  
جزه من غنمه فانه يقضي به لذي اليد فان قلت كيف يكون الجز في معناه  
وهو ليس بسبب لاولية الملك لان الصوف كان مملوكا له قبله قلت  
اجيب عنه بانه كصوف الساة ولم يكن مالا مقصود الا بعد الجز ولذا  
لم يحز بيعه قبله انتهى **وان برهن كل من المدعين على الشرائع**  
**بلا وقت سقطا وترك المال المدعي به في يد من معه** وهما عندهما  
وعلى قول محمد يقضي باليمينتين ويكون للخارج لان العمل بهما ممكن فيجعل  
كانه استتري واليد من الاخر وقضى به باع لان القضي دالة السبق  
ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في القمار عنده  
ولهما ان الاقدام على الشرائع اقرار منه بالملك للبايع فصار كانه اقامتا  
على الاقرارين وفيه التنازع بالاجماع كذا هنا ولان السبب يرا حكمه  
وهو الملك ولا يمكن القضا الذي اليد لا يملك مستحق فقي القضا له  
بجور السبب وانه لا يفيده **ولا يرجح بزيادة عدد الشهود** فان الترجيح  
عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله **فلو اقام**  
**احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فما سوا في ذلك وكذا الترجيح**  
**بزيادة العدالة** لان المعتزلة الشاهدين اصل العدالة وهي ليست  
بشيء فلا يقع الترجيح بها **دارع يداخر ادعي رجل نصفها واخر**  
**كلها وبرهنها فللادعي بعها والباقي للاخر بطريق المنازعة وقال**  
**الثلاث** **والباقي للباقي بطريق القول** والمضاربة اعلم ان ابا حنيفة  
اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف ساهم لمدعي  
الكل بلا منازعة فقي النصف الاخر وفيه منازعة مما على السوا  
فيتنصف فلصاحب الكل ثلاثة ارباع ولصاحب النصف الربع وبما  
اعتبرا طريق القول في المضاربة وانما سمي بهذا لان المسئلة  
كلا او نصف المسئلة من اثنين وقول الى ثلاثة ولصاحب الكل  
صثمان ولصاحب النصف ثمانية هو القول واما المضاربة فان كل  
واحد يضرب بقدر حقه فلصاحب الكل ثلثان من الثلاثة فيضرب  
الثلاثين في الدار وصاحب الدار النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الدار  
في الدار فيحصل له ثلث الدار لان ضرب الدار في الدار فيضرب الدار  
اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو ثمان **ولو كانت**

الدار

**الدار في ايديهما** **فقال اي** **فالدركها لصاحب الجميع نصفها على**  
**وجه القضا ونصفها لا على وجه القضا لان دعوى مدعي النصف ينصرف**  
**الي ما في يده لتكون يده بواحدة في حقه لان حمل امر المسلمين على**  
**الصحة واجب فمدعي النصف لا يدعي شيئا غيره سما في يد صاحب الجميع فسلم**  
**النصف لمدعي الجميع بلا منازعة فقي ما في يده لا على وجه القضا ولا على**  
**بدون الدعوى واجتمع بينة الخارج وذي اليد فيما في يد صاحب النصف**  
**تتقدم بينة الخارج ولو كانت في يد ثلاثة فادعي احدهم كلها واخر ثلثها**  
**واخر نصفها وبرهنوا اني مقسومة عنده بطريق المنازعة وعندهما**  
**بالقول وببانه يتطرح الكافي** **وان برهنها على ساج دابة واذا فقي**  
**لمن وافق سنها تاربعه** لان علامة الصدق ظهرت فيمن وافقنا ربحنا  
سناها فترجحت يمينته بذلك وفي الاخرى ظهرت علامة الكذب فيجب  
ردها ولا فرق في ذلك بين ان تكون الدابة في ايديهما او في يد احدهما  
او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف **فالم يوافقني لذي اليد** ان كانت  
في يد احدهما ويقضي لها لهما ان كانت الدابة في ايديهما او في يد ثالث  
فانه الذي يلحقه وعينه وان لم يوافقها يسلم ما اذا اشكل سنها بان لم  
يعلم وماذا خالف سنها تاربعها فانها تكون لهما على الاصح بالشرط السابق  
كما في الجور والتعسير بعدم الموافقة اولى من قول الكل وان اشكل كما علمت  
والله اعلم فلما ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان كان في يد  
احدهما فقي سمال اي لصاحب اليد لانه لما اشكل الامر سقط التاويخان  
فصارا كأنهما لم يورثا وان خالف من الدابة التاويخان بطلت  
اليمينتان لانه ظهر كذب المدعيين فيترك لغيرهم من كانت في يده  
والاصح انهما لا يبطلان بل يقضي بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت  
في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضي به لذي اليد كونه الذي يلحقه  
نصفه ايضا لقلا عن الجور والله اعلم برهن احد الخارجين على  
الغصب والاخر على الوديعة استويا معناه اذا كان عين في يد  
رجل فاقام رجلا ن عليه اليمة احدهما بالغصب والاخر بالوديعة  
استوت دعواهما حتى يقضي بهما بينهما نصفان لان الوديعة تقدر  
عضيا بالمجود حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق  
بخلاف ما اذا خالف في الفعل من غير مجود على ملا يمينته في موضعه  
ان ساء الله تعالى لنا من احوال الا في الشهادة والحدود والقصاص  
والقتل هذا هو الاصل المقرر في كتبهم ثم فرع على هذا الاصل بقوله  
فلو ادعي انسان على شخص مجهول الحال لا يعلم حرمته ولا عدمها انه  
عبده فانكروا وقال انا احرا الاصل والقول له لانه تمسك بالاصل لا بالظن



شاهه و التورق من شعله الظاهر واللابس احق من اخذ الم والراك  
احق من اخذ الحمام ومن في السرج احق من رديفه معناه اذا تنازعا  
في قبيح احدهما لانيته والاخر متعلق بكمه كان اللابس احق به ومثله لو تنازعا  
دابة واحدهما راكبها والاخر اخذ بلجامها او احدهما راكب بسرجها والاخر  
رديفه فالراكب احق من الاخذ بلجامها وكذا من هو راكب بسرجها احق من  
المردف لان تصرف اللابس والراكب اظهر فانه يختص بالملك فكان صاحب  
يد والمتعلق خارج فلان اولي **وذو حمله** احق **من علق كونه لها**  
اي اذا تنازعا في دابة وعليها حمل لاحدهما وللآخر كونه فلاول اول  
لانه اكثر تصرفا فيها ولو كان راكبين على السرج يكون بينهما استواء  
في التصرف ولو كان احدهما متعلق بذنبها والاخر ممسك بلجامها قالوا  
ينبغي ان يقتضي بها لمن ممسك لجامها لانه لا يتعلق بالحمام غالب الا  
المالك بخلاف المتعلق بالذنب **والجالس على البساط والمتعلق به**  
معناه لو تنازعا في بساط احدهما قاعد عليه والاخر متعلق به فهو بينهما  
نصفان يحكم الاستواء بينهما بطريق القضا لان الجالس ليس بيد عليه  
بخلاف الركوب واللابس الاتري انه يصيرهما غاصبا للثبوت يده عليه  
ولا يصير غاصبا بالقعود على البساط وكذا اذا كانا جالسين عليه  
فهو بينهما **من معد فوب وطرف مع اخر** حيث يكون الثوب سوا بينهما لان  
يركضهما ثابتة فيه وان كان يراهما في الاكثر ولا مرجح به لما مر من  
ان التزجيج لا يكون بالاكثريه **لا هو مته** اي لا تكون هربته مع الاخر  
حتى لو كانت معه لا يوجب التنصيف لانهما ليس بثبوت لانهما غير  
مستقر فلم يكن في يده شيء من الثوب فلا يترجح الاخر **بخلاف جالس دار**  
**تنازع فيها** حيث لا يقتضي بها بينهما لا بطريق التزجج ولا بغيره لان الجالس  
لا يدرك على الملك ولا احتمال انها في يده غيرهما ومذا على انه ليس في يده غيرهما  
**الحايط لمن جاز وعه عليه او متصل به اتصال تربيع** ان اتصال التزجج اتصال  
جدار جدار حيث يتداخل الصناعات بهذا الجدار في نبات ذلك وانما يسمى  
اتصال التزجج لانها انما يبينان ليحيطا مع جدارين احدهما مكان مربع  
وان كان الجدار من خشب فالتربيع ان يكون ساج احدهما مركب في الاخر  
واما اذا التقب وادخل فلا يكون مربعا فلا عبرة به ولا بالاتصال الملازمة  
من غير تربيع لعدم المداخلة فلا يدل على انها بينهما معا **لا من علمه**  
ويجب حشبه ان توضع على الجذوع ويلقى عليه التراب فانها غير معتبرة وكل  
وكذا البوارى لانه لم يكن اسفعا لاله وصفا اذا الحايط لا يثبت لها بل  
للسقف وهو لا يمكن على البوارى والبوارى بل يقتضي به بين الجارين  
**لو تنازعا** يعني اذا تنازعا في حايط واحدهما عليه هراوي والبوارى

عليه هراوي او بوارى او لم يكن له عليه شيء لصاحب الجذوع **وذهب من**  
**دار كذبي بيوت في حق سا حننا** يعني اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة  
زيد من يد والبيوت الباقية في يد بكر **في** اي الساحة **بينها** حال كونها نصيبين  
لاستوائهما في استعمالها وبوارى فيها والتوضي وكسر الحطب ووضع الامتعة  
وتحذو كذا قصارت نظير الطريق **بخلاف السراج** اذا تنازعا فيه **فانه يقدري**  
**بالارض** اي يقسم بينهما بقدر اراضيها لان الشرب يحتاج اليه لاخذ  
سقى الارض فقدر كثره الارض تكثر الحاجة اليه فيقدر للارض  
بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كما لم يرد  
في الطريق **برهنا** اي الخارجا **في يد** اي على ان لكل منهما يد فيها  
**فقي** **بيدهما** لان اليد فيها غير شاهدة بقدر احصاؤها والبيته  
ثبت ما غاب عن علم القاضي **ولو برهن عليه احدهما او كان تقرب فيها**  
بان بني او جفر **فقي بيده** اما الاول لقناع الحق فان اليد حق مقصود  
فاما الثاني فلو جود التصرف والاستعمال فيها لان التمكن من هذه  
الاشياء دليل على انها في يده **ادعي الملك في الحال** **وشهد الجمهور ان هذا**  
**العين كان ملكه قبل** لانها قد ثبتت الملك في الحال والحاضر وما ثبت  
في زمان يحكم بقاياه ما لم يوجد المزيل 2 العارضة تقلا عن المحيط **في**  
**لمع عن نفسه** اي يتكلم ويعلم ما يقول **قال اما هو فالقول له** لانه اذا كان يبيع  
على نفسه فلا تقبل دعوي احد عليه انه عبء عند نكاحه الابينة كالبالغ **فان**  
**قال اما عبد لفلان** وهو غير ذي اليد **فقي لذي اليد** وقضي به لذي اليد  
وهو معه لانه اقرا ربا به لا بد له حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا لمن  
في يده كالتماس فان قلت الاقرار بالرق ضرر وكان الواجب ان لا يقبل  
في حق الصبي قلت اجيب عنه بان الرق لم يثبت بقوله بل يدعي ذي  
اليدهم العارص كدعوى الحرية لانه لما صار يد المدعي في كالتماس  
في يده فيقبل اقراؤه عليه **ولو كبر وادعي الحرية** **فمع الترهان** لان  
التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى لا تقدم تحقيقه والله اعلم  
**هذا باب** في بيان احكام **دعوى النسب** لما فرغ من بيان  
دعوى الموال شرع في بيان دعوى النسب لان الموال اكثر وقوعا كان  
اهم دكرا قد مره اعلم ان الدعوة تزعم ان احدهما دعوة الاستيلاء  
وهو ان يكون العلوق في ملك المدعي الثاني دعواه التحرير وهو ان لا يكون  
العلوق في ملك المدعي والمول اولي لانه سبق لاستادتها الى وقت  
العلوق واقتصار دعوة التحرير على الحال وسياتي توضيحات ان شاء الله  
تعالى **مبعة ولوت لاق من سنة** **اشهر مذيعت** **فادعاه بنت** **نسبه**  
**وصارت ام ولده** وقال زفر والسافعي لا يثبت لان بيعه اقرار منه بالهامة



في الدعوى يصير مناقضا لنا ان سبق النسب على الحقا يعني فيها التناقض  
 فتقبل دعوته اذا ثبتت بالعلوق في ملكه بالولادة للاقل فانه كالبيعة  
 العادلة في اثبات النسب منه اذا الظاهر عدم الزمان منها واحراز النسب  
 على الحقا فتدريظن المراء ان العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عند  
 له في اسقاط اعتبار التناقض واذا صحت الدعوى استندت الى وقت  
 العلوق فظهر انه باع ام ولده **فيمنع البيع** لعدم جواز بيع ام الولد  
**ويرد الثمن** لان سلامة الثمن على سلامة البيع بخلاف دعوى كذب البائع  
 لعدم انقضاء العلوق على ملكه اذا كان له حق التملك على ولده وقد رآه  
 ذلك بالبيع وان ادعاه المشتري قبله **وبت** اي نسبه ويجعل على انه تكم  
 واستولدها ثم استرها **ولو ادعاه معه** اي مع البائع او بعدة لا  
 اي لا يثبت نسب المشتري لان دعوى البائع دعوى استيلاء وتكون اصل  
 العلوق في ملكه ودعوى المشتري دعوى تحرير اصل العلوق لم يكن  
 في ملكه والاولى اقوى لما مر **ولا يثبت** النسب من البائع لو ادعاه **موت الام**  
 وقد ولد قبل للاقول وبياخته وجبترد المشتري كل الثمن لان الولد  
 هو اصل في النسب لانها تستفيد الحرية منه الا ترى الى قوله عليه  
 الصلاة والسلام اعتقها ولدها وانما ثبت لها حق الحرية وله حق الحرية  
 والحقيقة اقوى من الحق فليس يتبع الادنى ولا يضر فوات البيع بخلاف  
 موت الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه البائع وقد ولدت الام  
 لم يثبت نسبها لاستغنايه بالموت عن النسب ولم يضر ام ولده لان  
 الاستيلاء فرع النسب فلو ثبت لكان اصلا وهو باطل وبما خذ واسترد  
 المشتري كل الثمن عند ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف وتكرار لم يرد  
 حصة الام وهذا بناء على ان ما بينه ام الولد غير متقومة عند ابي حنيفة  
 في العقد والغصب فلا يضمنه والمشتري وعندهما متقومة فيضمنها  
 ولو استتراها وهي حرة يضمنها فلو ادعت او ولدت في يور البائع ثم باعها  
 لم يرد على الولد لم يصدق قلت لان من شرط صحتها قيام الملك  
 وانضال العلوق بملكه وقد انفرد ما منه ولو ولدت في يده لاقول من سنة  
 اشهر او لاكثر ثم باعها فولدت او ولدت في يور البائع ثم باعها لم  
 ادعي الولد لم يصدق قلت لان من شرط صحتها ان يور وصدة البائع  
 ولم يصدق فان ادعاه بعد لم يصدق ايضا كذا في المجتبى واعتاد  
 اي اعتاق المشتري الام والولد كونهما حتى لو اعتق الام لا يرد فادعي  
 البائع الولد انه ابنه صحت دعوته وثبت نسبته منه ولو اعتق الولد  
 الام لم يصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام اما الاول فلان  
 ان صحت بطل اعتناقه والعتق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان واما

فادعاه

الثاني فلا يثبت له فادعاه لم يصح في حق الاصل لم يصح في حق البيع ضرورة **والقيد**  
**الاعتاق** لانه ايضا لا يحتمل التقصير لثبوت بعض اثار الحرية كاستمتاع المملوك  
 للغير وفيما اذا اعتق المشتري الام او ولدها يرد البائع على المشتري حصة  
 من الثمن عند ابي حنيفة يرد على الثمن في الصحيح كما في الموت كذا ذكره  
 في الهداية وذكره في المبسوط يرد حصة من الثمن لاحصائها بالاعتاق وقرق  
 على هذا بين الموت والعتق بان القاضي كذب البائع فيها يزعم حصة جعلها  
 معتقة من المشتري فيطل من عمره ولم يوجب التلذيب في فصل الموت فيؤخذ  
 بزعمه فيسترد حصة ايضا كذا في الكافي **ولو ولد له اكثر من حوله**  
**من وقت البيع وصدة المشتري** اي صدق المشتري البائع **ثبت**  
**النسب** ان عدم ثبوته قبل التصديق لرعاية حقه واذا صدقه زال ذلك المانع  
**وعلم ولده نكاحا** ادعي امه ولدت من زوجها فلها ولم يطل البيع الحرمان بان  
 العلوق ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا حقه لانه دعوى تحرير وغير  
 المالك ليس من اهله **باع** من ولده **وادعاه بعد بيع** مستثني **ثبت**  
**نسبه ورويه** لان اتصال العلوق بملكه كالبيعة كما مر والبيع يحتمل  
 التقصير وماله من حق الدعوى لا يحتمل فتنقض البيع لاصله **وكذا الحكم**  
**لوكاتب للولد او رهنما واجره او كاتب الام او رهنما واجرها او رهنما**  
**فادعاه** حيث يثبت النسب وعرد هذه التفرقات بخلاف الاعتاق  
 على ما مر **باع احد التوامين المولودين عند التوامان** ولدان بين  
 ولدتما اقل من ستة اشهر فكلوا من ماء واحد لا يتصور علوق  
 الثاني اذ اجل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا  
 احبلت يفسد دم الرحم واد كان كذلك **واعتق المشتري ثم ادعي البائع**  
**الاخر ثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري** لان ابي حنيفة يظهر انه حرا لاصل  
 فاقضي كون الاخر ايضا كذلك لاستحالة كون احدهما حرا لاصل والاخر  
 رقيقا وقد خلق من ماء واحد فكان هذا يدين الاعتاق يا مرفقة ومن  
 حرته الاصل ولو لم يكن العلوق في ملكه ثبت نسب الذي في يده دون  
 البائع لان هذه دعوى تحرير فتقتصر على محل ولايته ولو كان في يده صبي  
 فقال موافق عدي فلان الغاييب موقوف لم يبي لم يكن ابنه ابدا  
 وان حمدا العبد موافق المولي وعلى هذا الثلاث اذا قال موافق فلان ولد  
 على فراشه ثم ادعاه لنفسه قلت والحيلة في اسقاط دعوى البائع  
 في الغلام الذي علق في ملكه ان يقر البائع انه ابن عبده فلان فلا تصح  
 دعواه ابدا كذا في المجتبى **قال عمر بن الخطاب** قال موافق  
 لم يكن ابنه وان وصليته **محمد بن يونس** وسنا عند ابي حنيفة وقالوا  
 اذا حمدا يرد يثبوتة فهو ابن المولي واذا صدقه ن يرد لم يرد تصديقه



ولا تكذب به **اي** دعوة المقر عندهم لهما ان الاقرار وتدبروا يد نصرا وكان  
لم يكن والاقرار بالنسب يرد بالردوان لم يثبت التقص وله ان النسب  
لا يثبت التقص بعد ثبوته والاقرار بمثله لا يثبت بالرد وانما يتعلق به  
الولد فلا يثبت برده المقر له حتى لو صدقه بعد التكدب ثبت النسب  
وايضا يتعلق به حق الولد فلا يثبت برده المقر له ولو قال الصبي هذا  
الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني يصح بالاقرار بانه مني  
تعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر فانه ثبتت نسبته من رجل  
معين حتى ينتهي كونه مخلوقا من ما والذاتي فاذ اقال ليس هذا الولد  
مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي لان النسب ثبت واذ اثبت النسب  
لا ينتفي بالنفي وهذا اذا صدقه الابن اما بغير التصديق فلا يثبت النسب  
لانه اقرار على الغيبة حرسي لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى  
التصديق يثبت النسب لان اقرار الاب لم يبطل لعدم تصديق الابن  
ثبتت النسب فلوانكر الاب الاقرار فاقام الابن البينة انه اقرار بانه  
تقبل بينته والاقرار بانه ابنه مقبول لانه اقرار على نفسه بانه حر  
واما الاقرار بانه احمق لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العمادية ولو كان  
الصبي مع مسلم **وكا** **وقال المسلم عن صبي** وقال الكافر هو ابني **فان**  
**حرا** لان الاسلام مرجح ايما كان وال ترجيح يستند في التقاضي  
ولا تقارن ههنا لان النظر للصبي واجب ونظرة فيما ذكرنا او فلام يبال  
سرف الحرية حاله وسرف الاسلام ما لا ادل لادليل الوحشية ظاهرة  
وفي عكسه الحكم بالاسلام تبعا وحرمانه عما الحرية اذ ليس في وسعه  
الكتسا لهما فان قلت هذا مخالف للكتاب وموقوله تعالى ولغيره من  
خير من مشرك ودلائل التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الال بالدين  
ما يغتفر الا يرى الكفر بايه مع ظهور دلائل التوحيد وقد تقدم في الخصائفة ان  
الذمة اخو بولدها المسلم ما لم يعقل الا ديان او يجاف ان يالف الكفر  
للتطرق قبل ذلك واختتم الضرر بعد ذلك اجيب عنه بان قوله تعالى  
ادعواهم لا بايهم موجب دعوة الاولاد بايهم ومدعي النسب اب لان  
دعوته لا يثبت التقص فتعارضت الاثبات وفي الاحاديث الدالة الرحمة  
بالصبيان نظرا لما كثرة فكانت اقوى من المانع وكذا لا يجوز والاصل  
عدمه الا ترى ان انتشار الاسلام بعد الفتن والافات وترك الخصائفة  
لا يلزم ضررا فيقطع منها بخلاف ترك النسب ههنا فان الصبي بعدد الى  
الرق وهو ضرر عظيم لا يحالة من اذ الله اعلم بالصواب فلو كانت دعوتها  
دعوة النيرة فالمسلم اذ ترجيحها للاسلام وهو اوفر النظرين كذا في العمادية  
قال ولو قضى بفلام نصراني بالغ ادعي على نصراني ونصرانية انه ابنيها

وادعاه

وادعاه مسلم ومسلم انه ابنيها واقام كل واحد من الطرفين بينة فقد  
لتاوت الدعوات في النيرة ولم يترجح جانب الاسلام واجيب بان  
البينتين وان استويا في اثبات النسب بفراش الشكاح لكن ترجحت بينة  
الفلام من حيث يثبت حقا لنفسه لان معظم المنفعة في النسب للولد  
دون الوالدين لان الولد يعبر بعدد الاب العرف والوالدان لا يعبران  
بعدد الولد وبينية من يثبت حقا لنفسه اولى وفيه نظر لانه اضعف  
من الاسلام في الترجيح لاحالة والجواب انه يقوى بقوله صلى الله عليه وسلم  
البينة على المدعي لانه اشبه المدعيين يدعي حقا لنفسه انتهى **قال زوج**  
**امراة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هي ابني من غيره فبينا**  
**لو كان المان غير متعين والاى** وان كان معينا **فهل** صدقه لان كلاهما  
اقرار للولد بالنسب وادعي ما يبطل حق صاحبه فصحا اقرار بهما ولا يبطل  
حق صاحبه بمجرد قوله ولا يترجح احدهما على الاخر لاستواهيهما عليه وقيام  
الفراش بينهما دليل ظاهر على انه منهما **ولو ولدت امه فاسترها فاستحق**  
**عزم الاب قيمة الولد** باجماع الصحابة ولان النظر من الجانبين ويجب جعل  
الولد حرا اصله في حق ابيه ورفيقا في حق مدعيه نظرا لهما ثم الولد  
حاصل في يده بلا تقدير منه فلا يضمنه الاب المانع كافي ولدا المفضونة  
فلذا تقبيل قيمته يوم التماسه لانه يوم المانع وهو حر لانه خلق من  
ماء الحر ولم ير من الولد برقته كارض في الامة المنكحة **وكذا الحكم**  
**سب اخر كالوتر وهما على الفاحرة** **والذات له ثم استحققت** وحاصله  
انه اذا ولي امراة معتمدا على ملك يمين او يخلع فولدت ثم استحققت الوالدة  
عزم الاب قيمة الولد **فان مات الولد قبل المفضونة فلا شيء على ابيه** وادعي  
له لان الولد لو كان مملوكا المستحق حقيقة لم يكن مضمونا عليه لان المانع لا  
يتحقق فيما لم يصل اليه وان قبض اقل من قيمته فان ولد المفضون امانة  
عندنا على ما عرفت في موضعه فاولا ان لا يكون مضمونا عليه مع عدم الملك  
حقيقة وكذا اذا ترك ما لا يلا الا ارض ليس بيدك عنه فلا يقوم مقامه  
فلم يجعل سلامة الارض كسلامة نفسه **فان قل** **الوجه او غيره**  
**اي غير ابيه** وقبض الاب من دية قدر قيمته **عزم الاب قيمته** لان سلامة برك  
كسلامة ومنع بدله كمنعه وان لم يقبض شيئا لا يجب عليه لان المانع لا يتحقق  
فيما لم يصل اليه وان قبض اقل من قيمته وجب عليه بقدره اعتبارا للقبض  
بالحل وبخلاف ما اذا قبله الاب لان المانع تحقق بقبضه كافي ولذا المفضون  
اذا المفضون اذ انكف الغاصب **ورجع ما كتبها على ابيها** اي رجع بالقيمة  
كما يرجع بالثمن على بايع الا انه لا يعجزها اي لا يرجع على البائع بما الرزمة من  
العقر بوطها لان البائع صار كغنيلا بما شرط عليه من البذل لان البائع



مبنى على مساواة البدلين في حكم الضمان فلما كان الثمن من جانب المشتري  
 سأل البائع وجب ان يكون المبيع سائما للمشتري وذلك بان يجعل البائع  
 كقبلا بسبب تلك البدل فصار كانه قال للمشتري ان الحكم قد ثبت لك فان ضمنت  
 اخذ بدعي باطل فان ضامنك بما ضمنتك ولان البائع التزم سلامتها عن  
 العيب ان المعارضة تقتضي ذلك ولا عيب فرق الاستحقاق فيرجع عليه وكذا ان ضمنت  
 عنه المشتري فضمن المستحق قيمتها وقيمة الاداء لا يرجع المشتري على البائع بالثمن  
 وبما ضمن من قيمة الاداء لما بيننا ولا يرجع عليه بقيمة الجارية لان اقدتها  
 منه كاخذ عنها وقيمة لا يرجع الا بالثمن فلما هذا وكذا اذا رجع رجل على  
 انضاحه فاستحققت يرجع اليه على الزوج بقيمة الولد اذا الاستيلاء وبنائه  
 على التزوج وسرط الحرة فكان السارط صاحب علة قتل كالتقيل بالانجيل  
 بما لحقك بسبب هذا العقد ويقال ما تزمه من الضمان انما تزمه بالاستيلاء  
 والاستيلاء على التزوج لانه يوضع له فكان الزوج صاحب علة فيضاح الحكم  
 اليه بخلاف ما اذا اخبره رجل انها حرة او اختبرته في وتزوجها من غير شرط  
 الحرة حيث يكون الولد حرة ولا يرجع على المخبر بشي لان الاخبار بيب  
 كحق لان العقد حصل باختيار الرجل والمرأة وانما ياخذ حكم العلة بالفرق  
 وذلك باحد امرين بالسرط او بالمعارضة ولا يرجع على الواهب والمنفعة  
 والموصى بشي من قيمته لا ولو عن غير الساق فيرجع لان العدة قد تحقق له  
 ما يجابو الملك له فيها واجازة انها مملوكة قلنا مجرد الفروع لا يكتفي للرجوع  
 فان من اخبر انسا فان هذا الطريق ان من فسلها فاخذ التصور ماله لم  
 يرجع على المخبر بشي بخلاف البيع فانه عقد معارضة يوجب السلامة او  
 الضمان على ما بيننا وهذا تبرع وهو محسن وليس على المحسن من سيل  
 بخلاف التزوج لانه موضوع للاستيلاء وطلبه الفل قال عليه السلام  
 تنكحوا نساءنا صلوات الله عليهم واولادهم الحديث فادلم ليس له ما هو المقصود  
 به رجع بذلك على من عثره والمقصود بوضع الهبة اطلاقها والمجود والسماحة  
 وتبوت الملك وهذا المقصود يتحقق بدون الاستيلاء ولو باعها المدة  
 من اخر فاستقر لها الثاني ثم استحققت رجع المشتري الثاني على البائع  
 الثاني بالثمن وقيمة الولد ويرجع للمشتري الاول على البائع الاول  
 بالثمن ولا يرجع عليه بقيمة الولد عندا في حينة وقال لا يرجع بقيمة  
 الولد ايضا لان البائع الاول ضمن الثاني سلامة الولد ضمن البائع ولم  
 يسلم له حيث اخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كما في الثمن والرد  
 بالعيب ولا في حينة ان البائع الاول ضمن للمشتري سلامة اولاده  
 دون اولاد المشتري والمشتري منه لان ضمان السلامة انما

عليه

ويثبت

يثبت بالبيع والبيع الثاني لا يخلط اليه وانما يضاف الى البائع الثاني  
 لباشرته باختياره فيقطع به سب الاول بخلاف الثمن لان البائع  
 الاول ضمن للبائع الثاني سلامة المبيع فلم يسلم له فلا يسلم للبائع الثمن  
 بخلاف الرد بالعيب لان المشتري الاول استحققه سليما فلم يرجع والله اعلم  
 بالصواب هذا **كتاب** في بيان احكام **الاقراء** مناسبة بالدعوى  
 لان حال المدعي عليه داير ببيع الاقراء والافكار والاقراء اقرب لان  
 الغالب في حال السلم الصدوق وهو في اللغة ان قال من اقرني اذ ايتت واقرة  
 غيره اذ ائتمت وفي الشرع **هو اخارجي عليه للغير من وجه الشا من وجه**  
 ثم فرع على كل من الشهيدين فقال **فللول** اي للوجه الاول وهو الاخيار  
**مع اقراره بملوك الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه** برهنة من الزمان  
 بعد الاقرار ولو كان تملك لم يصح لعدم وجود المحل القابل للانتشاء وهو كونه  
 ملكا للمقر له لانه ايجاد معني بلفظ يقا رنه في الوجود فيمتنع فيه التخلف  
**ولا يصح اقراره بطلاق وعناق ملكها** القيام دليل الكذب وهو الاقرار  
 والاقرار اخيار يحتمل الصدوق والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضع عنه  
 ولو كان انتشاء لصح لانه يمتنع فيه التخلف **ومع اقراره بالمادون** يعني  
**في يده** مع اقرار السلم بغيره وينصف دارة مشاعا وان كان انتشاء لا يصح  
 والمرأة بالزوجية من غير شهود ولا يسمع دعواه عليه بانه اقر له  
**بشي معين من غير ان يقول وهو ملكي** يعني اذ ادعى عليه شيئا لانه  
 اقر له به لا يسمع دعواه لان الاقرار اخيار لا يستلزم لزوم المقر كلام وقد  
 علل وجوب المدعي به على المقر بالاقرار فانه قال اطالبه بما لا سبب  
 لوجوبه عليه او لزومه الا اقراره وهذا كلام باطل لما علم من كلام  
 علمائنا ان الاقرار ليس بسبب الملك وان المقر له اذا كان يعلم ان المقر  
 كاذب في اقراره لا يحل له تناول المقر به واما اذا قال متوكل وانه  
 اقر له به لسمع دعواه وتماه في فصول العمانية وغيرها من كتب  
 الفتاوي ثم فرع على الوجه الثاني وهو الانتشاء بقوله **وللثاني**  
**لورد المقر له اقراره ثم قبل لا يصح** ولو كان اخيار ومع **الملك للثاني**  
**به اي بالاقرار لا يظهر في حق الزاوية المستملكة فلا يملكها المقر له** ولو كان  
 اخيارا للملك **اقر حرم ملك او عبيد ما دون** بمعلوم او مجهول ومع  
 اعلم ان من شرطه التكليف والطوع مطلقا والحرة للتفقد للمحال لا  
 مطلقا فصح اقرار العبد للمحال فيما لا تتم فيه الحرد والتقصا  
 ويؤخر ما فيه تتمه الى ما بعد العتق والمادون بما كان من التجارة  
 للمحال وتأخر بالسلم منها الى العتق كاتقاره بجنانية وهو موطوءة بلائق  
 والصبي المادون كالعبد فيما كان من النجاة لا فيما ليس منها كالنكاح

لانه



واقرار السكون بطرقه بخلاف صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر مما لا يقبل الراجح  
وان بطرق مباح **ولزمه بيان ما جعل في قيمة** اي ادا اقرارا بالجهول  
كشي وحق مع اقراره ولزمه البيان بما له قيمة فلا يصح في حجة حقة وصحي  
حرجا لمينة وقوله اذت حق الاسلام في حق **والقول للمقر مع حلفه**  
تعيين المجهول **ان ادعى المقرلة التهمة** لان المقر له يدعي عليه شيئا او  
دعوى يتركها قال القول للمنتزح واما جهالة المقر له فالتهمة من تحتها ان تقاضى  
كواحد من الناس على كذا والى كذا احد هذين على كذا ولا يجزى على السبيل والظاهر  
منها ان يحلفه كذا في البحر مقتضرا عليه وفي شرح التلويح يعني بعد ان  
ذكر ان جهالة المقر له لا تمنع صحة الاقرار ويجزى على البيان قال بخلاف  
الجهالة في المقر له سواء تقاضى منه الجاهل بان قال على الف درهم لو احسن  
الناس او لم تقاضى بان قال على الف لاحد هذين لان المجهول لا يصلح ادراكه  
جبره على البيان من غير تعيين المدعي فلا يفيد قايده ذكره شمس الزمان  
رحمه الله وذكر شيخ الاسلام في ملبسوله والناظر في واقعاتها انها اذا  
تقاضى لا يجوز وان لم تقاضى جاز لان صاحب الحق لا يعقد ومن ذكره  
وفي مثله يومر بالتزكرك لان المقر قد نسي صاحب الحق ولا يجزى على البيان  
لانه قد يردى الى ابطال الحق على المستحق والتقاضى نصب لا اتصال الحق  
الى مستحقه لا ابطاله فصار نظير ما اذا اعتق احد عبديه ثم نسيه بخلاف  
جهالة المقر له لان الاخبار على البيان لا يردى الى ابطال حقه وبخلافه  
احد العبدان لان العتق لم يترك في المحل فلا يردى الاجبار الى محله  
لان المقر لما اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطالحا بينهما امكن دعواه  
فيصح اقراره وقال في الكافي وهو الاصح ولو كان المقر عليه مجهولا بان  
قال لك على احدنا الف درهم لا يصح لان القضي عليه مجهول ذكره في  
النهاية انتهى وصح الاقرار بالعلم كما في يدي من قليل او كثيرا وعداو  
متاع او جميع ما يعرف لي او جميع ما يدين لي فلان واذا اختلفا في  
عين الحقا موجودة وقت الاقرار او لا فالقول قول المقر الا ان يقع  
المقر له المينة انما كانت موجودة له في يده وقته ولو قال جميع  
ما لي او ما املكه لفلان كان هبة لا يجوز الا بالقبول ولو قال  
فلان على دار او عبد لا يلزمه شي كذا في الخاتمة وغيرها واعلم  
ان القول ليس من شرط صحة الاقرار لكنه يرد برء المقر له قال في  
الخلاصة الاقرار والامرا لا يحتاجان الى القول ويرتدان بالرد وكذا الحكم به  
كثير من الكتب المعتمدة اقول يستلزم على هذا ما في القصول العمادية من قوله  
ولا ادعى الرجل عينا في يده رجل واراد استخلاقه فقال لصاحب اليد هذا العن  
لفلان الغائب لا يدفع اليه وان لم يكن صحيحا لا يتركونه كاملا ولا انها

هذا الاثني الصغير والفرق ان اقراره للغائب موقوف عمله على تصديق الغائب  
فلا يكون اليقين مملوكا له بغير اقرار ذي اليد فلا تدفع عنه اليقين واما  
اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي فيصير العين ملكا للصبي  
بغير اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره فلا يفيد التحليف لان قايده  
التكول الذي هو الاقرار انتهى وفي الخاتمة واما الاقرار للغائب لا يلزم  
بل يتوقف على التصديق فيفيد تحليفه ولو اقر لولده الكبير لا يترجمه ولو اقر  
لولده الصغير يعين ثم اقر به لغيره لا يصح اقراره ولو اقر لولده الكبير  
الغائب او اجنبي ثم اقر به الاخر قبل حضور الغائب مع اقراره للسائل لما قلنا  
انتهى كلامه وهكذا في عامة كتب المسامحة المعتمدة وجه استكاله المصنف  
مصرحون بعدم استراط القبول مطلقا وهو يتنظم ما اذا كان المقر له  
حاضرا وغائبا وما نقلناه عن العمادية والخاتمة بخالفه وقد اجاب  
عنه بعض علماء العصر بعد اطلاعه على ما استشكله بعد تنبيهه ان  
الاقرار للغائب يتوقف على التصديق في الصورة المذكورة بان المقصود  
ان تمامه وكما له يتوقف عليه فلما لم يكمل صح الاقرار بالمقر له لغيره  
وبعد انكالم بلحق التصديق الصريح يا من من حقوق الرد والابطال  
وسر اد صاحب الخلاصة والبرزانية ومن غي خريما ان صحة اصل الاقرار  
لا يتوقف على التصديق فيفقد ظهور الملك وثبوته وان لم يحصل صريح القبول  
بان كان مع السكوت فانه يثبت الملك لكن يرتب الرد بها قلنا  
صرح في تهمة القتاوي ونص عبارته الاقرار يصح من غير قبول  
لكن البطلان يقتضي ابطال الاقرار والملك للمقر له يثبت من غير تصديق  
وقبول لكن يبطل برده والمقر له اذا صدق المقر في الاقرار بقررة لا يصح  
الرد انتهى فظهر ان للاقرار حالتين حالة كمال وهي ما اذا حلفه التصديق  
والقبول فلا يرتب بالرد ولكن يثبت الملك ووجه نقص المحققين ذلك  
بان الاقرار اعتبارا من احدهما كونه تملكك والسائل اعتبارا كونه اظهرا  
فلما كان يحتمل التصديق والكذب ويحتمل الحق والباطل بالمقر له كافي الهبة  
اعتبر كونه اظهرا في حق ملك المقر له المقر له من غير قبول وتصديق  
واعتبر كونه تملكك في حق الرد ليمكن دفع ما توهم من الضرر لتمكن  
احتمال الكذب في الخبر ولا يخفى وجه المناسبة لكل من الاعتبارين  
لمن تدبر قلت وهذا قول يبيته ان يكون وسطا حاما بين  
القولين المشهورين في انه تملكك او اظهرا ولا يلزم مستهزاة والراجح  
منها معروف انتهى اقول هذا الكلام غير دافع للاشكال لانه لا يخلو  
اما ان يكون الاقرار صحيحا بدون التصديق ام لا فان كان صحيحا  
بمنع الاقرار به للغير وان لم يكن صحيحا لا يتركونه كاملا ولا انها







**اقرار عبيد** لان على المذنب وقبل ثبتي عن الضمان فيقال قبل فلات اي  
صمن وسمى الكفيل فينبأ لانه صامن **وصدق ان وصل به** بقوله او قبل  
**هو ودية** لانهما يعنيان عن الوجوب والحفظ واجب على المومع والمالك  
محملة فجاز ذكر المحل واردة الحال مجازا وكنهه خلاف الظاهر فلا ينصرف  
اليه عند الاطلاق ويجوز تفسيره به منفصلا لانه يحتمل مجازا **وان فصل**  
**لا يصدق** وانما لا يصدق اذا كان متفصلا لانه تغزركم بالسكوت فلا  
يجوز تغييره بعد ذلك كسائر المفترقات من الاستثناء والشروط وفي بعض  
تنسخ القدوري في قوله في ان اقراره بالامانة لان اللفظ يتناولها يقال  
ليس قبل فلات حتى يكون ابرأ عن الدين والامانة جميعا وهذا لان  
حقيقتها عبارة عن الجئة فينتا ولها والامانة ادناهما فيحمل عليهما والرك  
هو المذكور في المبسوط وهو الاصح لان الاستعمال في الديون اغلب ولو قال  
**عندي او قال معا** وقال **في بيتي او ليسى او صدوق** في اقراره بالامانة  
لان هذه المواضع محلا للعين لا للدين اذ الدين محله الذمة والعين  
يحتمل ان تكون مضمونة وامانة والامانة ادناهما فيحمل عليها للتيقن  
به وهذا لان كلمة عند للظرف ومع للقران وما عداها لمكان معين  
فيكون من خصايص العين ولا يحتمل الدين لاستحالة كونه في هذه  
الكلمات في الصرف والقاعدة تستعمل في الامانات ومطلق الكلام  
يحتمل على العرف قال **جميع ما لي او ما ملكه له** اي لو زيد فهو هبة لا اقرار  
اذا كان كذلك **فلا بد من التسليم** لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يجز  
اذا كان قال في الخاتبة رجل قال جميع ما يعرف في جميع ما نسب اليه  
فلان قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله هذا اقرار ولو قال جميع مالي  
او جميع ما املكه فلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجز على ذلك  
ولو قال جميع ما في بيتي فلان كان اقرارا انتهى والاصل في هذا ان اقرار  
المقر به الى ملكه كان هبة لان قضية الاضاقه متا في حمله على اقرار الذي  
هو اقرار لا انشا فيجعل انشا فكلون هبة فيشترط فيه ما يشترط  
في الهبة ولا يستل على هذا قوله جميع ما في بيتي فانه اقرارا تقدم لان  
الاضاقه فيه اضاقه نسبه لا اضاقه ملك والله اعلم ومن فروع  
هذا الاصل ما في الخاتبة معزيا الى المشتقي اذا قال ارضي هذه وذكر  
حدودها فلان او قال للارض التي حدودها كذا فلان او قال للارض  
التي حدودها كذا لولدي فلان وهو صغير كان حيا لم يكن تملكه وذكر  
في المشتقي رجل قال فلان نصف غلة هذا البستان او قال نصف  
غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة ولو قال نصف دارى هذه  
او نصف عبيدي هذا او نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه هذا

الاقرار

الاقرار شي قالوا اذا اضاف المال لنفسه بان قال عبيدي هذا فلان يكون  
هبة على كل حال وان لم يضيف الى نفسه بان قال هذا المال فلان  
يكون اقرارا وذكر في المشتقي رجل قال دارى هذه لولدي الاصل ان يكون ما طلا  
لا يهاهية فاد الميريين الاولاد كان باطلا وان قال هذه الدار فلان صاغ  
من ولدي فهو اقرار ويثبته من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا  
لو قال ثلث دارى هذه فلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لهم  
فلان يكون اقرارا فتنى اقول قول قاضى خان فيما سبق نقله عن الارض  
التي حدودها كذا لولدي فلان وهو صغير تملكه بنا في قضية الاضاقه الى  
نفسه لخلوه عنها وادبه اعلم وفي القضية رقم لعل السعدي وقال  
اقرار الاب لولده الصغير يعطى ماله تملكه ان اضاف ذلك الى نفسه  
في الاقرار وان اطلق فاقرار كما مر في سندى دارى وثبت هذه الدار له ثم  
رمز لشيخ الامية البخارى وقال اقرار في الحالين لا تملكه وقال في كتاب  
الهبة بعد ان رقم لشيخ الامية البخارى قال الاب جميع ما هو حقى وملكى  
فهو ملك ولدى هذا الصغير فهو ثروة لا تملكه بخلاف ما لو عينه فقال  
حانوتى الذي املكه او دارى لاني الصغير فهو هبة ويتم تكونها في يد  
الاب ثم رقم لعل الامية الترحماني وقال قوله هذا الدار لك او هذه  
الارض لك هبة لا اقرار ثم رمز لمحيط وقال عبيدي هذا فلان ولم يقل  
وصيته ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قيا سارا وسخا نا  
ثم رمز للاصل وقال لو قال هذه الدار فلان فاقرار ولو قال دارى  
هذه فلان فتهبه لانه اضاف الدار الى نفسه فكانت هبة وفي الاصل  
لم يصف فتمحض اقرارا انتهى قلت بعض هذه الفروع تقتضى هذه  
التسوية بين الاضاقه وغيرها فيفيدان في المسئلة خلافا ومسئلة  
الاب الصغير يصح فيها الهبة بدون العتق لانه كونه في يده قبض له  
فلا فرق بين المظهار والتمليك بخلاف الاجنبي فانه يشترط في التملك  
القبض دون الاقرار ولو كان في مسئلة الصغير شي مما يحتمل العتمة  
ظهر الفرق بين الاقرار والتمليك في حقه ايضا لاقتناؤه الى القبض مقرا  
والله اعلم وهما سبلة لتسوية الوقوع وهي ما اذا اقر شخص لآخر بدار  
او بدارية فكذلك لم يصف ذلك الى نفسه حال الاقرار كذا ما في العلوم  
الكثير من الناس ان ذلك ملكه فهل يكون اقرارا لا يكون وتعليقا  
براعى فيه سرائط التملك ينبغي ان يكون تملكه خيرا فيه مشرايطه  
وقد يشهد له ما في القضية من قوله اقرار الجميع بعبد في يداييه فلان  
ثم مات الاب والامير مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث  
المال لان اقراره متروك بين ان يموت الاب او فيبطل وبين ان يموت



الاب او لا فيصح فصار كما لا قرار المندد المني قال رحمه الله فهذا كما لا يتصور  
ان المريع اذا اقر بعين في يده للاجبي فانما يصح اقراره من جميع المال  
ان لم يكن ملكه اياها في حال مرضه مقلوما حتى امكن جعل اقراره اظهرا  
فاما اذا علم بملكه في حال مرضه فاقار به لا يصح الا من ملك ماله قال رحمه  
الله وانه حسن من حيث المعنى انتهى **قال** رجل لاخري عليك الف  
درهم فقال الخطاب **اتزنته** اي الالف **وانقذه** او اقلني به او قصصتك  
**او ابرائني منه** او تصدقت به علي او هبته لي او احلتك به علي **زيد**  
**هو اقراره بها** اي بالالف لان المعاكساة عن المذكور في جميعه فكله فيكون  
اقرارا وكذا اذا قال خذها او تناولها واستوفها هذا اذا لم يكن علي  
سبيل الاستنزاه اما اذا كان علي سبيل الاستنزاه وشهد الشهود به فكله لم يترتب  
سني اما اذا ادعى انه قال مستهزيا لم يقبل منه كن طلق امراته وقال غثت  
لخلق اخرين **ولا ضمير** اي لا يكون اقرارا بها كما اذا قال استغفر  
او تزنت لانه لا دليل جينر علي التصرفه علي المذكور فيكون كلاما مستهزا  
فلا يلزمه شيء والاصل فيه ان الجواب ينتظم اعادة الخطاب ليفيد الكلام  
فكل ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء يجعل جوابا وما يصلح للابتداء لا يصلح  
او يصلح لهما فانه يجعل ابتداء لوقوع الشك في كونه جوابا لا يلزمه  
المالك بالشك فان ذكر الصغير يصح جوابا بالابتداء وان لم يذكره لا يصلح  
جوابا ويصلح ابتداء وجوابا فلا يكون اقرارا بالشك هذا اذا كان الجواب  
مستقلا وان كان غير مستقل لقوله نعم يكون اقرارا لا مطلقا لانه غير  
مستقل وقد اخرج جوابا وهو صالح له فصار كما تقدم من الخطاب  
كالعارفيه ولو ادعى انه ابراه منها او تصدق عليه بها او هبته اياها كان  
اقرارا لان هذه الاشياء تنلوا الواجب فيكون اقرارا بها وكذا دعوى الاطال  
لها يكون اقرارا وكذا قال والله لا قضيتها ولا اذها لك اليوم لانه  
لحق القضاء والوزن في وقت معين واذن لا يكون الا بعد وجوب  
اصل المال عليه واما اذا لم يكن المال واجبا عليه فالقضاء يكون  
منفيا ابرا ولو قال رجل لاخرا عطني ثوب عبدي هذا فقال نعم  
كان اقرارا منه بالعبد والثوب له وكذا لو قال افتح باب داري هذا  
او اسرح دابتي هذه او اعطني سرجهها او لجامها فقال نعم كان ذلك  
كلمة الاقرار منه لما بينا لان كلمة نعم لا يستقل ولا بد من حمل علي  
الجواب كيلا يصير لغوا ولو قيل له هل فلان عليك كذا فاما براسه  
فيعلم لا يكون اقرارا لان الاشارة من الاخرس قائمة مقام الطلق لانه  
غيره ذكره في الكافي وفي الخاتبة رجلا ادعى علي اخري عليك الف درهم فقال  
المدعي عليه لك علي الف درهم ما ابعدك من ذلك عن محمد رحمه الله

انه قال لا يلزمه سني قال لان اخر كلامه ما ابعدك دليل على انه لم  
يرد به التصديق فقبل له لو قال ما ابعدك من التريا قال هبنا  
يلزمه لانه لم يصف ذلك الى الالف رجل قال لغيره اقرضتك مائة  
درهم فقال لا اعود بها وقال لا اعود بعد ذلك فهو اقرار ولو قال  
ولو قال ما استقرضت من احد بعدك لم يكن اقرارا **قال ليس لي عليك**  
**الف فقال** الخطاب في جوابه **بلي** فهو اقرار له بها اي بالالف **وان قال**  
**قولا** اي لا يكون اقرارا قال في الجوهرية وان قال رجل اقرض الالف التي عليك  
فقال غرا اذ بعث بها من يفتضا او اهلها اياها او انت كثر المطالبة  
فهذا كله اقرار وكذا اذا قال عليك الف فقال والله لا يفتضا ستقرض  
منك غيرها او قال كمرتن بها علي فهو اقرار وان قال تخاسب فلان  
باقرار وان قال اليس عليك الف فقال بلي فهو اقرار وان قال نعم  
فليس باقرار وقال بعضهم هو اقرار لان الاقرار يحمل علي الصرف  
لا علي دقائق العربية انتهى قلت وانما افترق الحال بين بلي ونعم  
وان كان كل منهما من حروف الإيجاب لما تقررت كلامهم من ان بلي  
جواب المستفهام المنفي بالاثبات ونعم جواب بالنفي والله اعلم  
**والا بما بالراس** من القادر علي الكلام **ليس باقرار بمال وعقار**  
**وطلاق وبيع ونكاح وإجارة وهبة بخلاف الاسلام**  
**والاقتا والنسب والكفر** قال في الفوائد الزينة الاشارة من  
الناطق بالطله في وصية وغيرها الا في الاقرار والاقطار بالنسب  
والاسلام والكفر كذا في التنقيح وكذا الحكم في الامان كما في انقع الوسائل  
وفي الفصول الحمادية من احكام السلوك وفي ايمان الزبائن بينهما  
كحتت فيه بالاشارة اذا حلف لا يظهر سر فلان ولا يفتني او لا يعلم  
فلا يابسر فلان او حلف لم يكن سره او ليخفيه او ليستره ان حلف  
لا يبره علي فلان فاحبره بالكتمان او برسالة او كلام او سأل فلان  
اكان سر فلان كذا او كان فلان مكان كذا فاسأله اي نعم  
حيث في جميع هذه الوجوه وكذا اذا حلف لا يستخدم فلانا فاسأله  
اليه لشي من الخدمة حيث في يمينه حزمه فلان او لم يخبره انتهى  
وهذا كما لا يخفى خارج عن القاعدة وبقي قولهم الاشارة من الناطق  
غير معتبرة والله اعلم **وان اقر رجل بدين موجلا وادعي الاخر حلال**  
**لزمه** اي المقر حال كون المدين **حالا** لانه اقر بحق علي نفسه وادعا  
حقا فقال علي المقر له فاقاره في حقه حجة وفي حق غيره دعوي  
ولا يقبل دعواه بغير حجة وعند السنافي واحمد لزمه موجلا  
مع يمينه ذكره في الرجز **كاقراره بعبد في يده انه لرجل والله**



**استأجره منه فانه لا يصدق في الاجارة لانه دعوي لا حجة عليها ولا يتخذ**  
**المقر له فيها اي في التأجيل والاجارة بخلاف ما اقر بالمرام السور**  
**في صفتها حيث يلزمه اي المقر ما اقر به فقط ولا يتقبل قول المقر له فيه لان السور**  
**نوع من الاله واهم القول قول المقر في النوع والاجل لا يثبت بنفس المقر**  
**بالشرط فالقول قول المقر في العوارض كقرا القليل بدين موجله فانه يكون**  
**القول قوله في الاجل ودون المقر لان الاجل في الكفالة يثبت فيها من غير شرط**  
**بان كفل ديناموجلا وراوه جارية متقية اقرار بالملك للبايع كثر في جارية**  
**وكذا الاستيلاء والاستدعاء والاعارة والاستيلاء والاستيلاء**  
**ولو من قبل ولو اقر الوديعة ذكره في البحر وغيره ومن صرح بكونه اقرارا**  
**ملاخسة في شرحه المشهور وفي شرح النظم الوهابي لشيخ سيحنا عبد البر**  
**ذكر خلافا ثم قال والحاصل ان رواية الجامع ان الاستيلاء والاستيلاء**  
**والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم والمستاجر منه والمستعار**  
**منه ورواية الزيادات انه لا يكون ذلك اقرارا بانه لا ملك للمساوم**  
**ونحوه فيه وعلى الخلاف ثبت صحة دعواه ملكا للمساوم وصحة لنفسه**  
**اول غيره انتهى وانما جزمنا هنا بكونه اقرارا اخذنا برواية الجامع الصنف**  
**والله اعلم لو قال رجل له على مائة درهم كلاما واحدا استخسنا**  
**لوقوع درهم تفسير المائة المهمة والقياس ان يرجع في تفسير المائة**  
**اليه وهو قول الساقية في قوله مائة وثوب ومائة وثوبان تفسير المائة**  
**لانها مهمة والثوب عطف عليها لا تفسير لها وفي مائة وثلاثة وثوب**  
**كلها ثياب ويكون الاثواب تفسير المائة لانه ذكر عددين مبهمين**  
**وارد فيهما بالتفسير فرض اليه ما لعدد العاطف وعند الساقية وما لك**  
**تفسير المائة اليه في الكل وعند احمد المهر من جنس المفسر في النظم**  
**ذكره العيني في رصده فان قلت الاثواب جمع لا يصلح تحريم المائة قلت**  
**احباب عنه الاكل بانها لما اقررت بالثلاثة صار العدد واحدا انتهى**  
**والاقرار بمائة في اصطبل تلزمه اي الدابة فقط يعني لا يلزمه الاصطبل**  
**لان غضب العتار لا يتحقق عندهما وعلى قياس قول محمد يضمنها وعلى**  
**هذا الطعام البيت الاقرار وخاتم تلزمه خلقته وقصده جميعا لاطلاق**  
**الاسم على جميع الاجزاء ولهذا يدخل الفصح في بيع الخاتم من غير تسمية الاقرار**  
**سيف يلزمه جفته بفتح الجيم وهو عند اي علاقته وقيل جمع جملة بكسر**  
**الكاء وهي علاقة السيف مثل المحمل وقال الاصمعي حمائل السيف لا واحد لها**  
**من لفظها وانما واحدها محمل ونسبته اي حديد وذاك لان اسم السيف**  
**يطلق على الكل والاقرار بحملة بتقديم الحاء على الجيم وهو بيت من**  
**بالسياب والاسرة والسور يجمع على اجمال يلزمه العبدان ويخرج**

**عرد والنسوة لان الاسم يطلق على هذه الجملة والاقرار بتم في قوصم**  
**وي وعامل من الخوص وغيره ويقال وعامل منسوج من قصب**  
**قال صاحب الجوهرة اما القوصة حسبها دخيلا وقدره في الفم من كانت**  
**له قوصة ياكل منها كل يوم مرة ثم قال ولا ادري ما صحة هذا البيت وفي**  
**الجوهرة يروي بتشديد النون وتحسينها وهي وعامل منسوج من قصب**  
**وانما سمي قوصة مادام فيها النور والافني ينيل من الشد البيت**  
**او بطعام في جوارق او بطعام في حنية او ثوب في منديل او ثوب في**  
**ثوب في حنية او ثوب في حنية لان الاقرار بالمظروف لا يتحقق بدون ظرفه**  
**لو قال من قوصة لا اي لا يلزمه القوص لان كلمة من لا تتراجع فيكون**  
**مقتل بالمتزوج وهذا على الطعام في الجوارق في السفينة وغضب الثوب**  
**في المنديل كثر في حنية فانه يلزمه المظروف وهو الثوب لا العشرة عند**  
**ابي يوسف لان العشرة ثواب لا يكون ظرفا لثوب واحد في العادة كما لو**  
**قال غضبه ثوبا في درهم وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه احد عشر ثوبا**  
**لانه يجوز ان يلحق الثوب الفليس في عشرة ثواب الا ان ابا يوسف**  
**رحمه الله يقول ان حرف في يستعمل في البين والوسط قال الله تعالى**  
**فادخلني عبادي اي بين عبادي فوق السك والاصل راة المذم كذا**  
**في الجوهرة ولطعام في حنية فانه يلزمه المظروف دون الظرف الاصل في**  
**جنس هذه المسائل اذ الظرف ان امكن ان يجعل ظرفا حقيقة ينظر فان**  
**امكن نقله لزمه وان لم يمكن نقله لزمه المظروف خاصة عند مالك**  
**الغضب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعي انه لم ينقل**  
**المظروف لا يصدق لانه اقر لغضب تام اذ هو مطلق فيجعل على انك اذ عند**  
**محمد لزمه جميعا لان غضب غير المنقول معصوم عنده وان لم يمكن ان يجعل**  
**ظرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول لقوله درهم درهم لم يلزمه المائة**  
**لانه لا يصلح ان يكون ظرفا له والاقرار بحملة في حنية وعين القربان هذا**  
**الضرب المصطلح عليه عند الحساب وهو يفتق احد العددين بقدر ما في الآخر**  
**من الاحاد لا عبرة بذلك يلزمه حنية وعشرة ان عين مع لان اللفظ**  
**وهو حرف في جعل مجازا فاذا نوي محتمل كلامه صحت نيته لا سيما**  
**ان كان فيه تشديد على نفسه على ما عرفت في موضعه وقال سائر**  
**الحسن يلزمه حنية وعشرة وعشرون وروى لوقا لا تشهدان**  
**لقد ان على الله درهم لا يكون اقرارا في الحانية وقال فذلك لو ان**  
**رجلا قال لغيره اخبر فلانا ان له على الله درهم كان اقرارا ولو قال**  
**ولو قال لا تخبر فلانا ان له على الله درهم لحقه او من حقه كان ذلك**  
**اقرارا وفي تفصيل عقد العوايد لتكثير العوايد حاكيا عن التهمة**



لو قال قل فلان ان له على الف او اخبره او اعلمه فهذا اقرار وكذا لو قال  
له غيره اخبر فلانا او اعلمه او اسره واتى له ان له عليك الف او  
استهدله فقال نعم اما اذا قال لا تخبر فلانا ان له على الف او لا تشهد  
فلان على الف ذكر محمد بن قولة لا تخبر اقرار وقولة لا تشهد ليس باقرار  
قال وذكر في اخر الباب ان قوله لا تخبر ابتداء ليس باقرار كقوله لا تشهد  
قال الكرخي وعامة مشايخ بلخ على ان الصحيح ما ذكر في اخر الباب  
وما ذكر هنا اقرار غلط وقع من الكاتب وقال مشايخ بخاري لا بل  
هذا هو الصواب قال في القينة وهو الصحيح قلت واعتمد كونه اقرارا  
في مينة القينة والله اعلم ونحوه في جواهر الفتاوى وفي الفصول العمانية  
اذا قال ذواليد ليس هذا لي وليس ملكي ولا حق لي فيه او ليس لي فيه  
حق او ما كان في يدي ذلك ولا متاع له حين ما قال ثم ادعي ذلك احد  
فقال ذواليد وهو لم يسمع به من ذلك منه والقول قوله وهذا التناقض لا يمنع  
لان قوله ليس هذا لي واشباه ذلك مما ذكرنا لم يثبت حقا للعدوان  
الاقرار بالجهل باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد  
ولو كان لذى اليد منازع يدعي ذلك بالملك للمنازع وهو في باب من القضا  
في اخر الجامع وعلا رويته دعوى الاصل لا يكون اقرارا للمنازع لكن القاض  
يسلك ذاليد هو ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم اليه وان  
وان امكن بامره للمدعي باقامة التينة عليه ولو اقر بما ذكرنا غير ذى اليد  
ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع من باب القضاء ان قوله ليس هذا ملكي  
وما كان لي يبيعه من الدعوى بعد ذلك للتناقص وانما يمنع ذاليد  
على ما مر لقبامر اليد والمذكر في شرح الجامع ادعي دارا في يد رجل فاقام  
المدعي عليه تينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت لي  
ان دفعت تينة المدعي وقد مر مثلها انني اقر لرجل بعين لا يملك مع اقرار  
حتى لو ملكه المقر يوما من الدهر يومه بالتسليم الى المقر له وهذه  
المسئلة تزل على ان الاقرار ليس بسبب للملك لانه لا يملك تملك ما ليس  
مملوك له كما في مجمع التناوي معزى الى فتاوى قاضي خان وفيه طلب  
الصالح عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصالح عن المدعي يكون اقرارا  
ابراي عن الدعوى ليس باقرار ابراي عن هذا المال اقراره ان له  
قال ابراي من هذه الدعوى او صالحي من هذه الدعوى من هذه  
الدار لا يكون اقرار خلاصة وفي الفوايد الزينية الاقرار بشي حال باطل  
كما اقر به بارش جيه التي قطعها حمسمية درهم وبراءه صاحب خان لم يبرئه  
شي كما في التناظر خاتمة من كتاب الحيل قال وعلى هذا اقيت بطلان  
اقرار السنان يقدر من السهام لو ادعى وهو ان يد من الفريضة

الشرعية لكونه محالا شرعا مثلا لومات عن ابن وبت فاقترع من ان التركة  
بينهما نصفين بالسوية فالقرار باطلا لما ذكرنا ولا بد من كونه محالا  
من كل وجه والا فقد ذكرنا التناظر خاتمة من كتاب الحيل ان لو اقرار لهذا  
الصغير على العا درهم فرض اقرضته او من ثمن مبيع باعنيه مع الاقرار  
مع ان الصبي ليس من اهل البيع والعرض ولا يتصور ان يكون منه لكت انما  
يصح باعتبار ان هذا المقر محل الثبوت الذي للصغير عليه بالحمل انني  
وانظر الى قوله ان الاقرار للحمل صحيح اذا بين سيا صالحا كالميراث والوصية  
وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل كونه محالا انني ومن درهم الى  
**عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة** قلزمه **تسعة** وهذا عندنا في  
حقيقة وقال يلزمه العشرة كلها وقال في يلزمه ثمانية وهو القياس  
لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا والمحد لا يدخل في المحدود فلا تدخل  
الغايات فصار كما اذا قال فلان هذا من هذا الحايط الى هذا الحايط  
او ما بين هذين الحايطين فان الحايطين لا يدخلان في الاقرار فكذا هذا  
ولا ييوسف ومحمدان الغاية لا يبرأ يكون بوجود اذا العدول يصلح ان  
يكون حدا للموجود ووجوده بوجوبه فتدخل الغايتان بخلاف ما ذكر من  
المحسوس لانه موجود فيصالح جدا فلا يدخلان وله ان الغاية لا تدخل في  
الغاية لان المحدود غير المحدود فهذا هو اصل ما قاله فربك هنا لا بد من  
ادخال الغاية الاولى فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في ادخال  
الثانية فاخذنا فيها بالقياس فلا تدخل لان العدد تقتضي ابتداء اذا ارجع  
الاول من ان يكون ابتداء صار الثاني هو الاول فيخرج هو ايضا من ان يكون  
ابتداء كالاول وكذا الثاني والرابع الخ فيؤدي الى خارج الكل من ان يكون  
واجبا فكان باطلا **ولو قال فلان كرسطة الى كرسطة لزمه اي اكر**  
**المخطة واكر الشعر الاقتر** لان القفر الاخر هو الغاية الثانية وعندنا  
يلزم ان التران **ولو قال له على عشرة درهم الى عشرة** ونايبر لزمه  
**الدراهم وتسعة** ونايبر عندنا في حبيته وعندنا يلزمه عشرة ونايبر  
ذكر المسيلتين في النهاية **وفي قوله له من داري ما بين هذا الحايط الى هذا**  
**الحايط له ما بينهما** فقد ذكرنا ان الغاية لانه خلة الغاية ومع الاقرار  
**بالحمل المحتمل وجوده وقته اي وقت الاقرار** قال الزيلعي ثم ادعى الاقرار  
للحمل انما يصح اذا اجاب به في مدة يعلم انه كان موجودا وقت الاقرار ويحتمل  
ذلك بان نقتضه لاقل من سنة اشهر اذا كانت ذات راجع او لاقل من  
سنتين من وقت الفراق اذا كانت مفتقة **ولو كان الحمل المقر به غير ادعي**  
كما لو اقر بحمل هيمة فادعيه يصح وتقدر ياد في مدة يتصور ذلك عند اهل  
الخبرة على ما جرى به عاداتهم ذكره الزيلعي وفي الجوهرة قال المحندي الوصية



بالجمل جارية اذا لم يكن من الولي ركنا بما في بطن دابة اذا علم وجوده في  
البطن وكذا في جواز الوصية لغير المتين واقل مدة حمل الدواب سوى  
الدواب سوى النساء ستة اشهر واقل مدة حمل الدواب سوى الدواب  
اربعة اشهر وصح الاقرار له اي للحمل **ان بين الترسيا ظاهرا** يتصور للحمل  
**كالارث والوصية** فتقوله ان بين سببا صالحا يتعلق بالاقرار للحمل لان  
الاقرار للحمل هو الذي يستلزم فيه بيان السبب الصالح ان بين سببا صالحا  
بان قال مات ابو فوريته او وصي له به فلان يجوز والافلا هذا عندنا في يرفع  
وعند محمد جواز الاقرار وان لم يبين السبب لمجد في الخلافة ان الاقرار حجة  
موجبة فيجب اعماله ما لم يكن حمله على السبب الصالح لانه يمكن ان ورثه  
او وصي له به فلا يصح ان يبطل مع الامكان فصار كاقترار العبد المادون له  
في التجارة فانه يجوز لامكان الجواز وان احتمل الفساد بان اقربا ليس في التجارة  
ولهذا جاز اقراره بالحمل مع احتمال الفساد ولا في يوسف ان الجواز طريقين  
الارث والوصية وليس احدهما باولي من الاخر فيبطل لمن استقرى عبدا بان  
ثم باعه وبعده اخر معه من البايغ نال في حشمية فانه يبطل في العبد المأثور  
وان امسك جوازه بان يجعل الالف او اكثر حصته المتري والباقي حصته الاخر  
بخلاف اقرار المادون له لان لخصته حصته واحدة وهو التجارة وبخلاف  
الاقرار بالحمل لان لصحته جمعة واحدة وهي الوصية على ما قالوا لان الحمل  
وحده لا يملك الا بالوصية فتعينت سببا وان مطلق الاقرار ينصرف الى الارث  
التجارة ولهذا يجوز اقرار العبد المادون له وينفذ اقرار احد المتقاربين على  
شريكه ولو لا ذلك لما جاز ولا نفذ فصار كما اذا صرح به ولا يتصور البيع بالحمل  
ولا يلي عليه احد فيبطل وحاصله ان المسئلة ثلاثة صور اما ان يبيع الاقرار  
فهو على الخلاف واما ان يبين سببا صالحا فيجوز بالاجماع واما ان يبين سببا  
صالحا ولا يجوز بالاجماع ولا يثبت ظاهرا فانه يقتضي الوجوب فكيف نفذ  
على ابطاله ببيان سبب غير صالح والابطال جوع عن الاقرار وهو ممكن  
لانا نقول ليس يرجع واما ببيان سبب محتمل لانه محتمل ان احد المتقاربين  
يا عم عنه فيجب ان ذلك صحيح فيقر به الى الجنتين ايضا في ان يقال بين فلان  
داروان كان الباقي غيره وهو الاحراء **فان ولدته جيا اقل من نصف**  
**حول فله ما اقروا ولدته** ولدت **حين فلما** اي فالمقرب بينهما  
نصفان وان كان احدهما ذكرا والاخرى انثى فذلك في الوصية والارث  
لذكر مثل حظ الانثيين وقد ذكرنا ان الاقرار بالحمل جاز بالاجماع  
وان المهمل ولم يبين السبب وذكرنا الفرق لابي يوسف بينه وبين  
الاقرار له **وان ولدته ميتا فلورثة الموصي** اي يرد الى ورثته او الورث  
لان هذا اقرار في الحقيقة وانما ينتقل الى الجنتين بعد ولادته ولم ينتقل

لانه

فيكون

فيكون لورثتها وتوضيحه ان المقر اذا قال اوصي له به فلان نكر  
ولم يتنا فانه يرد الى ورثة الموصي قال انه اوصي للحمل وقوله او  
ورثته ابيه يعني ان قال المقرات ابو فوريته فانه يرد الى ورثته  
ايه وان ولد ميتا عملا بقول المقرات المسيلتين **وان تفسد**  
المصاقراره بقوله **بيح او اقرا** واما **بهم الاقرار** لغا اي بطل  
وقد تقدم بيانه **والاقرار للوضع صحيح وان بين المقر سببا غير**  
**صالح منه حقيقة كما لا قرار** ذكره مولانا صاحب البحر **اقرني على**  
**انه بالخيار** بان قال لم علي الف درهم قرص او غصب او ودعه  
او عارته قايمته او مستهلكة على بالخيار ثلاثة ايام **فانه** المال  
**بالخيار** يعني يبطل شرط الخيار لان الاقرار خيار وليس بالانشاء  
والاخبار لا يقبل الخيار ولانه في معنى لتعلق بالشرط والخبر لا يحتمل  
ذلك **وان صدق المقر له** لا عبوة بتصديقه **لان اقر بصدق** يبيع  
**وقع بالخيار له** فانه يصح الاقرار ويثبت الخيار اذا صدق المقر له  
او اقام عليه بينة لان المقر له عقد يقبل الخيار فيصح اذا ثبت بحجة  
**لان يذهب المقر له** فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له لانه  
من العوارض كالاجل فالقول في العوارض قول المتكسبه لهذه  
المسئلة مسئلة اخرى فقال **ما قرارا يدين بسبب كفاية على انه**  
**بالخيار مدة ولو كانت المدة طويلة** او قصيرة فانه يجوز ان  
صدق المقر له لان الكفاية عقد يصح استراطا الخيار فيه لان  
الكفاية عقد يصح فيه خيار الشرط بخلاف الصور المتقدمة لانها  
افعال لا تقبل الخيار فكذا الاقرار بها كذا في تبين اكثر الامر  
**كتابة الاقرار اقرارا** فيها خذ به يعني لوقال للمصك ان يثبت فلان  
خطا اقرارى بالعت على يكون اقرارا ويجل للمصك ان يثبت بالمال  
عليه وكذا لوقال اكتب ببيع هذا الدار يكون اقرارا بالبيع كنت او  
لم تكتب كذا في العبادية وفي الخائنة وقد يكون الاقرار بالبيان كما يكون  
باللسان رجل كتب على نفسه ذكر حق بحضرة قوم واملاه على انفسه  
ليكتب نكر قال اسهدوا على هذا فلان كان اقرارا بحمل لهما ان  
يشهدوا عليه بالمال المكتوب فيه وان لم يقر الصك على الشهود  
ولم يقره عليه لان الكتاب وان كان مجهولا لانه ما امرهم  
بالشهادة لم يبق الاحمال وان اكتب الصك بنفسه بين قوم ولم  
يقر عليهم ولم يقل اسهدوا على ذكر في الكتاب انه لا يكون اقرارا حتى  
النسخ رحمه الله ان يثبت واعليه بذلك الامام وقال الامام ابو علي  
النفسي رحمه الله ان كان مصدر امر سويا حوان يكتب باسم الله الرحمن



لعله  
الكتاب

الرحم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه فلان بالقدرة وعلم  
السنة له ما فيه وسعه ان يشهد عليه بالمال وان لم يقل اشهدوا  
ان غير الكاتب قرا عليه الكاتب بين يدي الشهود فقال الكاتب اشهدوا  
على ما فيه ان علم ما فيه حل لهم ان يشهدوا عليه والافلا سوا كان  
الكاتب محتوما ولم يكن فان كتب على وجه الرسالة بان يكتب هذا من  
فلان بن فلان الى فلان اما بعد فان كتب على الف درهم من قبل فلان  
يكون اقرا داخل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال اذا علموا ما فيه  
فان لم يقرأ عليه ولم يشهدوا وان كتب على وجه الرسالة في ثوب  
او خرقة او نحوها لم يكن ذلك اقرا ولا حل لهم ان يشهدوا عليه  
بذلك المال الا ان يقول لهم اشهدوا على هذا المال وكل ما عرف  
في الاقرار فهو في الطلاق والعتاق كذلك في الحدود والقصاص  
اشهدوا على ما في الاسلام قاري له راية من شخص ادعي على شخص  
حق واظهر خط يده بذلك فاشهدوا له على ما في القاضى انما  
ليست خطه ام على عدم الاستحقاق او يستكتبه فاجاب انما كتب  
على رسم الصلوك ومحمد انه خطه على انه ليس بخطه لانه انكر الكتاب  
ويستكتبه القاضى فاذا كتب وقال ام لا الخبوة مما واحد الوجه للز  
واذا اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقلوب ان القرب  
قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له والله اعلم قلت و  
قاضي خان ما لم يخصه لو ادعى ما لا فاشهدوا له على كونه خطه فاشهدوا  
قلت وبين الخطين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى  
بالمال وقال بعضهم لا وهو الصحيح ولو اقر به المدعي عليه ولكن قال  
ليس على المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدره معنويا  
لا يصدق ويقضى عليه بالمال اذا علمت مظاهره ان الشيخ المجيب  
اقتى بخلاف الصحيح والله اعلم واما خط الصراف والسمار حجة قال  
في شرح الوهبانية معزيا الى خزنة الاكل صراف كتمه على نفسه بمال  
معلوم وخط معلوم بين التجار واملا ليلو ثم مات فخا عزيم  
بطلت من الورثة ما عرف من خط الميت حيث عرف الناس خطه حكم بذلك  
في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثلها انتهى  
**احوال الورثة اقر بالدين يلزمه كله وقيل حصته واختاره ابو**  
**الميت** يعني اذا ادعى رجل ديننا على ميت واقر بعض الورثة به فنفذ  
بعض اصحابنا يوجب من حصته الموقوف جميع الدين قال الفقيه ابو  
الميت هو الغياثي لكن الاختيار عندى ان يوجده من ما يخصه من  
الدين وهو قول الشعبي والمصري وابن ابي كتيبي وسفيان الثوري

وعينهم

وعينهم من تابعهم وهذا القول بعد من الضرورة وذكر سمس لائمة الخواني  
ايضا قال ساجينا هنا زيادة شئ لم يستلزم في الكتب وهو ان يقضى القاضى  
عليه باقراره او يحجج بالافراد لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضى ويظهر  
ذلك بمسيلة ذكرها في الزيادات وهي ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد  
هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه يقتل وينسخ شهادة المقر وكان  
الدين يحل في نصيبه يحجج باقراره لزمنه لا يقتل منها دية لما فيه من دفع  
المقترم قال ويشي ان تحفظ هذه الزيادة فان فيه فائدة عظيمة كذا في  
الفصول العادية **اشهد على الله في مجلس واشهد رجلين اخرين**  
**في مجلس اخر لهم القان** اعلم ان المقر في الكتب الاصلية ان المقر والمقر  
اذا اعيد معروفا كان الثاني عين الاول واذا اعيد متكررا كان الثاني غير  
الاول كيك يبطل فائدة التعريف والتشهير والى هذا المعنى اسال ابن عباس  
رضي الله عنه في قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان يعقب عسر يسرين وقال  
ابو حنيفة رحمه الله المال ما لان اذا نقر دأشهادا واشهد بخلاف  
اتحاد الشهود والمشهد وبخلاف ما اذا كان الشاهد على الصك لانه اذا  
المروي كذا في المعنى وقال قاضي خان في فتاواه رجل اقر على نفسه بمائة  
درهم واشهد شاهدان ثم اقر له بمائة درهم في موطن واحد واشهد  
سأهدين ثم اقر له بمائة درهم الطالب هي ما يمان قال الشيخ الامام  
سمس لائمة الخواني رحمه الله هذه مسيلة ذكرها بحججه الله في  
الاصل وذكرها الحضاف رحمه الله في ادب القاضى وزاد على ما ذكر في الاصل  
وجعلها على وجوه وسوس في ذلك والحاصل ان يقول هذه المسيلة على  
وجه اما ان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحد ومختلف ولا يضيف  
الى سبب فان اضاف الى سبب بان قال له على الف درهم من هذا العبد  
ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس اخر ان فلان على الف  
درهم من هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الا ملا واحد  
على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال فلان على  
الف درهم من هذه الجارية ثم قال فلان على الف درهم من هذا العبد  
وفي هذا الوجه يلزمه الماء لانه في قولهم سموا اقر بذلك في موطن او في موطنين  
وان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بمال صكا فان كان الصك  
واحدا عند الكل وان عقود على نفسه صكين كل صك بالف درهم واشهد  
على ذلك لزومه المال لان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف  
السبب وان لم يعقد صكا لكنه اقر مطلقا فان كان اقراره عند غير  
القاضى بحضور ساهدين واقراره الثاني عند القاضى يلزمه مال  
واحد وكذا لو اقر ولا عند القاضى بالف واشت القاضى ذلك في ديوانه



ثم ادعاه الى القاضي في مجلس اخر فاقر بالفاضي الطالب المالى والمطلوب يدعى  
انه مال واخذ ذلك القول قول المطلوب وان كان الاقرار عند غير القاضي فان  
كان اشهد على اقرار ساهدا واحدا فاما واحد عندنا لكل كان ذلك موطن فوطئ  
وان شهد على اقرار الاول ساهدا واحدا وعلى الثاني ساهدين او اكثر ج  
مجلس اخر على قول ابي يوسف ومحمد جميعا الله تعالى يكون المال واحدا  
المسبح في قول ابي حنيفة رحمه الله والظاهر ان هذه يكون المال واحدا ايضا  
واما بقدر المال عند الاثبات المتخذه على الاقرار الاول بان كان عند القاضي  
او بسهادة ساهدين اما اذا لم تتم فلا وان اشهد على كل اقرار ساهدين  
عند غير القاضي ذكر الخصان رحمه الله ان على قول ابي حنيفة رحمه الله  
يلزمه الممالان ان اشهد في المجلس الثاني الساهدين الاولين وان  
اشهد غيرهما لان المال واحد وبعض المسامح قالوا اذا كان ذلك  
في موطنين واشهد على كل اقرار ساهدين عند ابي حنيفة يلزمه  
الممالان جميعا سواء اشهد على اقراره الثاني الاوليين او غيرهما قاله  
الامة الخواني رحمه الله هكذا ذكر الخصان رحمه الله والظاهر ان الممالان  
يبين فيما اذا كان الاقراران في موطنين اما اذا كان في موطن واحد يكون  
المال واحدا وروي عن محمد رحمه الله قال على قول ابي حنيفة يلزمه  
الممالان جميعا على كل حال اذا اشهد على كل اقرار ساهدين  
غير انه استحسن وقال يلزمه مال واحد عند الكل وان جاء بساهدين  
على اقراره بالحق فوجاهة ساهدين اخرين على اقراره بالحق ولا يدرى ان  
ذلك كان في موطن او موطنين بنى الشهود ذلك عند الممالان الا ان قيل  
انه كان في موطن واحد وقال ابو بكر الرازي رحمه الله في الصورة يلزمه مال  
واحد وان شهد ساهدان على الف سود وساهدان على الف بيض فبما  
مالان ولو اقر بالبد درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن  
في هذا المجلس بالبد درهم كذا في اختلاف رافر ويعقوب انه يلزمه الف  
درهم ومائة دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ولو قدما  
الى القاضي وادعى عليه انفا فاقترعها ثم ادعاه الى القاضي في مجلس اخر  
وادعى عليه جنمته فاقترعها فقال الطالب قد اقر لي بالف وخنمته  
وقال المطلوب انما له على الفان كان القول قول المطلوب ويكون اقراره  
الثاني للمزوج عن موجب اقراره الاول واجاب الزيادة فيلزمه الزيادة  
ويجب عليه الفان انتهى **اقرم ادعي المقر انه كاذب في الاقرار على الزيادة**  
**لغيره كاذبا** هذا عند ابي يوسف وبه يفتي كما في كثير من المعتمدات  
وعند ابي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله **وقال الحكم بجرى لمرادى واراد**  
**له فاليقين عليهم بالعلم ان لا تعلم انه كان كاذبا** قال في شرح الوقاية

ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه اقر ثم ادعاه انه كاذب في الاقرار فغنى ابي حنيفة  
لا يلتفت الى قوله لكنه يفتي على قول ابي يوسف ان المقر له يجلف اما المقر له كاذبا  
وكذا الوادعي وادى المقر فغنى البعض لا يلتفت الى قوله لان حق الورثة لهم يكن  
ثابتا من الاقرار والاصح التخليف لان الورثة ادعوا مراخيها لوافيه المقر  
لم يلزمه فاذ انكر يستخلف وان كان الدعوي على ورثة المقر له يلزمه فاذ انكر  
يستخلف وان كان الدعوي على ورثة المقر له فاليقين عليهم بالعلم ان لا تعلم انه  
كان كاذبا انتهى هذا **باب** في بيان احكام الاستسنا وما في  
**معناه** لما ذكر موجب الاقرار بلا مغير شرع في بيان موجبه المغير وهو الاستسنا  
وما في معناه في كونه مغيرا وهو الشرط والاشتناء استفعال من الشيء وهو  
المرف وهو الخارج والتكلم بالباقي ومنفصل وهو ما لا يصلح اخراجه  
**هو اي الاستسنا متكلم بالباقي بعد الشئ با اعتبار الحاصل من مجموع**  
**التركيب ونفى باعتبار الاجزاء** وتحقيقه انه لا يحكم فيها بعد المايل مسكوة  
عند عدم القصد كسيلة الاقرار في قوله على عشرة الاثلاثة لغيره ان  
العرض الاسماء فقط في الاثلاثة اسارة لا عبارة واثبات السبعة عكسه  
وعند القصد يثبت لما بعدهما فقيض ما قبلها كلمة التوحيد وتثبت  
قصدا فالاستسنا تكلم بالباقي بعد الشئ با اعتبار الحاصل من مجموع التركيب  
وتثبت واثبات باعتبار الاجزاء فالقائل له على ما الامامية له طريقان في التعبير  
عن ذلك مختصر ومطولة احدهما وهي المطولة ما ذكرنا والثاني وهي المختصر  
الذي يقول له على تسعماية ابتداء وسدس هو معنى قوله فكل ما بالباقي بعد الشئ  
**وشرطه اي في الاستسنا ليقع معتبرا شرعا الانفصال** المستثنى منه من غير ان  
يفصل بينه وبين المستثنى منه فاصل الا اذا انفصل عند الضرورة **كتس**  
**او سوال او اخذ فمرف فانه لا يقطع الانفصال والنداء بينهما اي بين المستثنى**  
**والمستثنى منه لا يضر** في اعتباره منفصلا شرعا كقوله **لك على ابن درهم**  
**يا فلان الاعصرة بخلاف ذلك على الف فاشهد والاكثر اخوة مما بعد**  
**فاصلا فان الاستسنا لا يقع منه في استثنى بعض ما اقرب به مع** استناؤه  
**والزومه الباقي** اما لزوم الباقي فلان الاستسنا مع الجملة الى الصدر عبارة  
عما بالباقي لان معنى قوله على عشرة الادريهما معنى قوله على تسعة  
لما عرف في الاصول ولا فصل بين كون المستثنى اقرا واكثر وهو ايضا قول  
المالك وقال الغزالي استسنا اكثر لا يجوز لانه العرب لم تتكلم بذلك والدليل  
على جوازه قوله تعالى فم الدليل الى قليله نصفه او نقص منه قليل او ورد  
عليه كذا في العناية وفي تبين اكثر ان اكثر على جوازه وهو المذهب  
وقال الغزالي لا يجوز لان العرب لم تتكلم به فلما تكلمت به العرب ثم قال  
ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من ابتغى من العاوين فاستثنى



المخلص نارة والحادين اخرى فاما كان اكثر لزمه وقال الشاعر  
اذ التي نفقت نفعين من مائة ثم اعتبروا حكما بالعدل حكام  
استثنى نفعين من مائة وان لم يكن باداته لانه في معناه وقال صاحب  
المنهاية ولا فرق بين الاستثنا الاقل والاكثر وان لم يتكلم به العرب  
ومع الصحيح ثم لا فرق ولا يمنع صحة اذا كان موافقا لطريقتهم التمسك  
ثم تكلم به العرب وهو الصحيح ثم لا فرق بين ان يكون الاستثنا مما لا  
يقسم او مما يقسم حتى اذا قال هذا العبد لفلان الا ثلاثة او ثلثيه  
صح انتهى **والاستثنا المستغرق باطل ولو كان فيما يقبل الركوع كوصية**  
**ان كان بلفظ الصدر** او مساداة لا تقدر لانه تكلم بالحاصل بعد الشيا  
ولا حاصل بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع عن القرار باطل موصولا  
كان او مفصلا كذا في العناية وغيرها لكن مقتضى هذا الكلام صحة  
استثنا الكل من الكل فيما يقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قلت يقبل  
الرجوع كوصية ثم قال في الجوهرة واختلفوا في استثنا الكل فقال بعضهم  
هو رجوع لانه يبطل الكلام وقال بعضهم هو استثنا فاسد وليس رجوع  
وهو الصحيح لانهم قالوا في الرجوع اذا استثنى جميع الموصى به بطل الاستثنا  
والوصية صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية لان الرجوع فيها جابر  
انتهى **وان كان الاستثنا غير ما يغير لفظ الصدر** او مساداة **كقوله**  
**اخر اهل هولا والاسلام او غاما واسدا وهم الكل مع الاستثنا**  
قال في العناية معزبا الى الزيادات استثنا الكل من الكل انما لا يصح اذا  
كان الاستثنا يعني ذلك اللفظ اما اذا كان بغير ذلك فيصح كما اذا قال  
ساي طوالت الانساني لا يصح الاستثنا ولو قال الاعمة او زين وسعاد  
حتى اتي علي الكل صح قبل وتحقيق ذلك ان الاستثنا اذا وقع بغير اللفظ الاول  
امكن جعله تملكا بالحاصل بعد الشا لانه انما صار كلا ضرورة عدم ملكه  
فيما سواه لا لا سر يرجع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل  
المستثنى بعض ما تناوله الصدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا  
كان يعني ذلك اللفظ فانه لم يمكن جعله تملكا بالحاصل بعد الشيا  
فان قيل هذا مرجح جانب اللفظ على المعنى واهمال المعنى راسا فارجح  
ذلك اجيب بان الاستثنا تعرف لفظي لا شرعي انه اذا قال انت طالت  
ست تطبيقات الاربع اصح الاستثنا ووقع طلقتان وان كان الست  
لا صحة لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يرد على الثلاثة ومع ذلك  
لا يجعل كانه قال انت طالت ثلاثا الاربع فكان اعتبارا اولي انتهى  
**كاصح استثنا الكلي والوزني والمحدود الذي لا يتفاوت احاده**  
**كالقوس والحول من الدراهم والعنايت وكون المستثنى القيمة**

يعني

يعني لو قال له على مائة درهم الدينار والاقية حطة مع غير الجنية  
وعندي يوسف ولزمه مائة درهم الاقيمة الدينار والاقية والقياس  
ان لا يصح هذا الاستثنا وهو قول محمد بن فرلان الاستثنا اخراج بعض  
ما يتناوله صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثنا كان داخل تحت الصد  
وهذا لا يتصور في خلاف الجنس لكنه صحا استحسانا بان المقدرات  
جنس واحد معني وان كانت اجناسا صورة لانهما ثبتت في الذمة ثمتا  
اما الدينار فظاهر وكذا غيره لانه اكلي والوزني مبيع باعيانها من  
باوصافها حتى لو عينا فقلق الفقد باعيانها ولو وصفا ولم يعين اطار  
حكمها حكم الجنس ولهذا يستوفي الجيد والروى فيها فكانت في حكم  
البقوت في الذمة كجنس واحد معني والاستثنا تكلم بالباقي معني لا  
صورة **واذا استغرقت القيمة جميع ما اقرب لانه استغراقا لغير السار**  
**بخلاف قوله له على دينار الامانة درهم لاستغراق بالمساوي فيبطل**  
لانه يصير استثنا الكل من الكل وهو تفرق فاسد كما تقدم تقريره وذكره  
مولانا في مجمع **واذا استثنى عدد من بينها حيث الشك كذا الاقل**  
**من جاز قوله على الف درهم الامانة او خمسة فيلزمه تسع مائة وخمسون**  
على المصح كما في البحر وفي المناج ولو قال له على الف درهم الامانة درهم  
او خمسين وربما قال في بعض نسخ كتاب الاقرا ويلزمه تسع مائة  
وخمسون وقال في بعضها عليه درهم غير دائق انتهى قول رجحه  
المقر الاول ان غير صفة لا استثنا فيكون معناه على درهم مقابل  
دائق ووجه الثاني ان غير استثنا ولهذا قال بعضهم ان رفع كلمة  
غير لزمه درهم وان نصها لزمه دائق والله اعلم **واذا كان**  
**المستثنى مجهولا ثبت الاكثر قوله على مائة درهم الاسيا او قليلا**  
**او بعضا لزمه احد وخمسون** لان الذمة صارت مستفولة بموجب  
اقراره وكذا بمسبة فلان وان ساء وكذا كل اقرار علق بشرط على خطر  
لم يتضمن دعوى اجل كان حلفت فلك ما ادعيت به وان بشرط كاي  
فيشجر كعلي الف درهم ان مت لزمه قبل الموت وان تضمن دعوى  
الاجل كاذ امارا من الشهر فلك على كذا لزمه الحال ويستخلف المقر  
في الاجل ومن التعلق المبطل له على الف الا ان يبدل في غير ذلك او اري  
غيره او فيما اعلم وكذا اشهد وان لم يعلم كذا فيما اعلم لا يلزم شي ومن  
يصدق المقرانه وطل اقراره بالاستثنا اذا كان المقر له يجد ذلك ام لا لم  
اوه صرحا لكن ظاهرا الرواية يصدق في الطلاق وان كان المقرانه  
لا يصدق الفساد الزمان فليكن حكم دعوى الاستثنا في الاقرار كحكمك  
لتعلق حق العبد به والله اعلم **وصح استثنا البيت من النار لا يشاء**



ثلاثا لان احزا الدار داخله تحت لفظ الدار فصح استشاره وهو اقل الاربعة  
استحقاق الجزاوات قبل الفتن بسقط بحصة من الثمن لا يصح  
**استثنا البنا** منها وبما للمقر لان البنا داخل في الاقرار فبعضه لا يقتضيه  
نصاروصفا والاستثنا تصرفه لفظي فلا يصح الا من المملوك وكون  
البنا وصفا لا يسقط باستحقاقه قبل الفتن شي من الثمن وانما يثبت  
للمستري الخيار لغوات سائر الاوصاف والاقترار بالمحاطب الاسطورية  
اقرار بما تحتها من الارض الا اذا كانت من خشب **وان قال بناوصها**  
**لي وموتها لك** **قال** لان العريضة عبارة عما المقتضى دون البنا  
فصار كانه قال بياض هذه الارض من دون البنا فعلان بخلاف ما اذا  
قال مكان العريضة الارض بان قال بناء هذه الدار لي وارضاها فعلان  
حيث يكون له البنا ايضا لان الارض كالدرا فينتبعها البنا بخلاف  
ما اذا قال بناء هذه الدار لزيد والارض لعمرو حيث يكون لكل واحد  
منهما ما اقر له به لانه لما اقر بالبنا لزيد صار ملكا فلا يخرج من ملكه  
باقراره لعمرو بالارض اذ لا يصدق قوله في حق غيره بخلاف المسئلة  
الاولى لان البنا مملوك له فاذا اقر بالارض لغيره يبتعها لانه اقراره  
مقبول في حق نفسه ولو قال ارض هذه الدار لفلان وبناها لفلان  
كان الكل لاول لان لما اقر بالارض له ملك البنا تبعا فلا يقبل قوله  
بعد ذلك انه لغيره ولو قال بناء هذه الدار لفلان وارضاها فعلان  
فلكل واحد منهما ما اقر له به لقيام ملكه عند اقرارهما فينفذ وتخرج  
حينئذ ههنا السائل مبني على ان دعواه لنفسه لا يمنع صحة الاقرار به  
لغيره وان اقراره لا يقبل في حق غيره ذكره الزيلعي في شرح الكثر  
**وفصل الحائز وقلة البستان وطوق الحادية كالبنا فيما تقدم**  
**وان قال له على ان من ثمن عبد ما اقتضت** اي ذلك العبد موصولا حال  
كون ما اقتضته موصولا باقراره وبهذا المقدور في الحادوي القدرسي حيث  
قال وان اقر بالثمن ثم قال بعد ذلك من ثمن عبد ما اقتضته لم يصدق  
الا ان يقول موصولا بكلمات مستبيرة الى عبد بعينه انتهى وقد اخل بهذا  
الفتي صاحب الكثر والرقاية فتنبه له عند الفتوى **وعينه** اي العبد  
**ان سلم** اي سلم المقرب **الى المقر له لزمه** اي لزم المقر **الالف واللام**  
اي وان لم يوجد ما ذكر من القيد لا يلزمه لانه اقر له بالثمن على  
صفة فتلزمه على الصفة التي اقر بها فاذا لم يوجد لا تلزمه وهذه  
المسئلة على وجوه احدها ما ذكرنا وهو ما اذا صدقه وسلم اليه  
وحكمه ما ذكرنا لان ما ثبت بتعداد ثمنها يكون كالثابت عينا والثاني  
ان يقول المقر له العبد عبدك ما بعته وانما بعته عبد اخر ولزمه

اليك

اليك والحكم فيه كالاول لانها اتفقا على ما اقرب من ان كل واحد منهما يستحق  
ما اقربه الاخر غير انما اختلفا في سبب الاستحقاق ولا يبال باختلافهما  
ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما اذا اقر له  
بغصب الف درهم فقال المقر له في قرص فانه يومئذ يدفع اليه لانتقامها  
على الاستحقاق والثالث ان يقول العبد عبدك ما بعته وحكمه ان لا  
يلزم المقر له ما ذكرنا لانه اقر له على صفة ربي سلامة العبد فلا تلزمه  
تدوينها والرابع ان يقول المقر له ابيعك هذا العبد فلا تلزمه  
وانما بعته عبد اخر فحكمه ان يتحالفا لانها اختلفا في البيع وهو يوجب  
التحالف **وان لم يبين لزمه** **الف** **مطلقا** **وقوله ما اقتضت** اي المبيع لغو  
اي باطل وباعه عدا وصدا والذو السبي ابطاله بترسيه بهذه المسئلة مسئلة  
اخرى **كقوله من ثمن حمرا وخمرا او مال** **قالا** **او حمرا او مينة او دم** فانه  
يلزمه الف درهم لغيره ليقبل تفسيره بثلثي الخمس **وان وصل** ذلك التفسير باقراره  
يعني لا فرق في ذلك بين ان يفصل او يصل عند اي حبيفة وقال ابو يوسف  
ويحمدان وصل صدق في المسئلة فلا يلزمه شي وان وصل لم يصدق  
اذا اذكر المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد اخر لانه اقر له بالمال وليس  
سببه وهو غير صالح لانه من عبد مجهول لا يجب سوا كانت الجهالة عند  
العقد او بعد بالاختلاف بائنا له لانه يفسد به العقد او يملك به البيع  
قبل الفتن فلا يجب به الثمن وكذا من الخمر لا يجب وصدر كلامه ينتفي  
الرجوب فصار بيننا معاير كالاستحسان والشرط والغير يصح موصولا  
لامفصولا ولا يوجب حقة ان صدر كلامه لما كان للرجوب فائتاة لاخر  
بما ينشأ في الرجوب رجوع عنه فلا يصح موصولا او مفصولا **الا اذا صدقه**  
**المقر له في ذلك او اقام المقر بنية** **قال** **فلا يلزمه شي ولو قال له**  
**على الف درهم حرام او دبر او لزمته** **له** **مطلقا** **سوا فصل او وصل**  
لاحتتمال ان يكون هذا حلالا عند غيره **ولو قال له ولا او بالخل لزمه ان**  
**كن به المقر له في زعمه ذلك والاسم** اي وان لم يكن به المقر له بل صدقه في زعمه  
ذلك لا يلزمه شي من ذلك **والاقرار بالبيع** **تجيب** **على هذا التفصيل** **فيلزمه**  
البيع ان كان به المقر له في زعمه ولا صدقه فيه **ولو قال له على الف درهم** **قال**  
**على الاصح** ذكره مولانا في بحره وذكر الزيلعي خلافا فيه ولم يرجح وعبارته  
ولو قال لفلان على الف درهم ويبي ر يوف ولم يذكر السبب قيل يصدق  
اجماعا اذ اوصل لانه لم يبرح بالعقد واستحقاق الجودة به وقيل هو على الخلا  
لان مطلق الوجوب يحمل على انه وجب عليه بسبب موضوع له ويبر التجار  
على الخلاف انتهى **ولو قال له على الف من غصب او دبر او لزمته**  
**او زوجه صدق** **مطلقا** **سوا فصل** لان الغصب لا يقتضي سلامة







**اقراره بحق القرض المقر ولكن لو سلم الى المقر له في الخلاصة معذرا الى**  
التوازل رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما يبيع في ارضي جميع ما يبيع في ارضي  
فلان فهو اقراره ولو قال جميع ما في ارضي او جميع ما ملكه فلان هبة لا يجوز له ان يبيع  
انتق في الخلاصة ايضا من كتاب الاقرار ولو قال الدين الذي لي على فلان  
فلان او الوديعة التي عند فلان فلان فهو اقراره بحق القرض المقر ولكن لو سلم  
الى المقر له بري انتهي ولا يخفى ان هذا مخالف لما نفق في كلام المحققين من انه  
ان اضاف لا يكون اقرارا الا انه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه ما فيه لم يتكون هبة  
فيكون شرطها والله اعلم وفي الحاشية القدسي قال الدين الذي لي على فلان  
فهو اقراره ولو لم يسلطه على القرض لكن قال واسمي في كتاب الدين عارية  
صح ولو لم يقل هذا لم يصح انتهى قلت فقوله ولو لم يقل هذا لم يصح مخالف  
لما عن الخلاصة وهو المذكور في عامة المعنويات هذا **باب**  
في بيان احكام **اقرار المريض** اقرار المريض في ما يبيع على حدة لاخصاصه باحكام  
ليست للصحيح واخره لان المرض بعد الصحة **اقراره** اي المريض يدين **لاجنبي**  
**ما ذكره من كل مال** والقياس ان لا ينفذ الا من الثلث لان الشرع قصر تصرفه  
في الثلث وعلق حق الورثة بالملكين فكما اقراره لكن ترك بالاشارة وهو ما  
عن عمرانه قال اذا اقر المريض يدين جاز ذلك عليه في جميع تركته ولا يشترط  
كالخبر لانه من المقدرات فلا يترك بالقياس فيجعل على انه سمعه من النبي  
صلى الله عليه وسلم ولان قضا الدين من الحاجج الاصلية لان فيه تفريق  
دائمه ورفع الحائل بينه وبين الجنة فيقدم على حق القرض ما كسب من غيره  
على ما بينا لان شرط نطق حق النزاع عن حقه ولهذا يقدم كفته عليهم  
**واخر الاثر عنه** اي عن الدين الذي اقر به في حالة مرضه لما بينا  
**وبين الصحة والمرض في مرضه بسبب معروف** مثل برك ملكه او استملكه  
او مهر امرأة تزوجها وعلم معاينة **قدم** ذلك على امر اقر به في مرضه  
وقال اثنان في الدنيا رسول الله اقرار لا تهمه فيه لانه صادف عن عقل  
والرخصة قابلة للحقوق في الحالين وفيه قال ملكك واحمد ولنا ان عزماء  
الصحة تعلق بمالك المريض مرض الموت في اول مرضه لانه عجز عن قضاءه  
من مال اخر فالاقرار فيه صادف حق عزماء الصحة فكان محجورا  
عليه ومدفوعا به وانما استنوى الدين المروق السبب ودين  
الصحة لانه لما علم سببه انتفى التهمة عن الاقرار ولو كان المقذبه **وربعة**  
**ذكره في البحر والسبب المروق كمنكاح ساهدم للثلث وبيع ساهدم** **هذا**  
**كذلك** اي ساهدم وغيرها مما ليس من التبرعات وقد انكاح بهم الثلث  
لان الزيادة على ذلك باطلة وانكاح جائزه ذكره في العناية وانما جعل  
الانكاح من جملة ما يجب تقديمه لانه من الحاجج الاصلية فان قلت

لو تزوج شيخ فان رابعة جاز وليس يحتاج اليها قلت احيب بان انكاح  
في اصل الوضع من مصالح العيشة والعبرة لاصل الوضع لا لالحال فان الحالك  
من الايقظ عليها **وليس** اي للمريض **ان يقرض دين بعض العوام دون بعض**  
**ولو كانه** كك اعطاهم وايضا جرة الاداء اقضى ما استقرض في مرضه او بعد  
**من ما استقرض** فيه اي في المرض وقد علم ذلك بالبرهان اي بالبيعة لان قوله في ذلك  
غير مقبول للتهمة بخلاف ما اذا لم يوجبه حتميات فان البائع اسوة العوام  
في ما يبيع فيه **ان المدين العيين للبيعة** في دين اي في البيع اما اذا كانت في حقه  
فهو اقراره به من سائر العوام **اقرار المريض يدين** ثم اقر بدين خاصا وصل او فصل  
**ولو اقر بدين فمريض بدينه** **خاصا** وعلى القول **الوديعة اولى** واقراره ببيع  
عبده في صحة وقبض الثمن مع دعوى المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض  
الثمن الا بقدر الثلث بخلاف اقراره بان هذا العبد لفلان فانه كالدين ولو  
اقر بقبض دينه ان كان دين الصحة يصح مطلقا سواء كان عليه دين  
الصحة اولا وان كان دين المرض ان كان عليه دين الصحة لا يصح والا  
نقطة من الثلث الا في اقراره باستيفاء برك اكتفائه فنانا قد بخلاف اقراره  
باستيفاء ثمن ما يباعه في صحته من وارثه فانه يصح وتبينه العتق اليهم  
في صحته وكذا القيمة نافذ من جميع ماله لتبينه ما اقر به في صحته ولو بهم  
كناية كثير من المعنويات **وابراؤه مديونة وهو مديون عتقه جازان**  
**كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز** **مطلقا** يعني سواء كان المريض مديونا  
او لغيره من التهمة **وقوله لم يكن في هذا المطلب شئ صحيح نقاء**  
للفقيه فانه يقول ليس له عليه دين ولو قال ابرائه عن الدين لا يصح  
ويرتفع بهذا مطالبة الدنيا لا مظلمة الاخره انتهى وفي التاخر خاتمة من  
باب اقرار المريض معذرا الى العيون ادعي على رجل مالا وامنته وابعاه لا يجوز  
بولته ان كان عليه دين وكذا الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين  
اولا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلب شئ ثم مات جاز اقراره في النقض  
انتهى وفي البرازية معذرا الى جيل الحضاف قالت فيه ليس لي على من وجي  
مهر او قال فيه لم يكن لي على فلان شئ يبرأ عننا خلافا للشافعي انتهى  
وفيما قبله وبار الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شئ ليس لورثته  
ان يدعوا عليه شئ في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع  
اقراره لاس فيه انه ليس له على ولد شئ من تركته امه صح بخلاف مال ابراه  
وذهب وكذا الوارث بقبض ماله منه انتهى وبهذا علم صحة ما انقضى به  
مولانا صاحب البحر في الوارث البنت في مرضه من ماله بالامتنعة الثلاثية  
ملك ايها الاثر لها فيها انه تقع ولا تشع دعوى ما وجب فيها مستند الى



ما ذكرناه وقد خالف في ذلك شيخنا امين الدين عبد العال المصري واقفي  
بعد الصحة مستندا الى ما في عامة المقبريات من ان الاقرار لو ارث لا يصح قبل  
من النقول الصحيحة تشهد بصحة هذا وليس من قبل الاقرار لو ارث  
كما لا يخفى قال مولانا صاحب البحر ولا ينافيه ما في البزارية من ان  
الاخير قولها فيه ولا مهر في عليه ولا ينافي في عليه او لم يكن في عليه مهر قبل  
لا يصح والصحيح انه لا يصح ان ياتي بهذا في خصوص المهر لظهور انه عليه  
غلطا وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه ايضا ما ذكره في البزارية ايضا بعد  
ادعي عليه ما لا وديونا او دعيه فصال مع الطالب عيسى بن يسير  
سرا واخر الطالب في العلانية انه لم يكن له عيل المدعي عليه شي وان  
برهنا على انه كان لورثتنا عليه اموال لكنه قصد بهذا الاقرار حرماننا  
لا نسمع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجري ما ذكرنا في هذه القضية  
الورثة عيالا ابانا قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال نسمع  
انتهى كونه منها في هذا الدعوى عليه والصالح معه على يسير والكل لا يسمع  
عدم قرينة على المتهم ولديه اعلم **وان اقر المريض لوارثه بطل اقراره**  
على تقدير عدم الاجازة والافقار **الا ان يصدق الورثة** فنفتا اقراره قال  
صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا اقرار بين ثلاثة تعلق به حق  
جميع الورثة فاقراره لبعضهم ابطال لحق الباقيين وفيه ايقاع العار  
بينهم لما فيه من اضرار البعض على البعض وانه منشأ العداوة والبغضاء  
وقصة يوسف واخوته اكبر شاهد واطلق عدم صحة اقراره للورثة  
فشمع الدين والعين وبه صرح في شرح الجمع حية قال ويبطل اقراره  
اي اقرار المريض لوارثه بالعين والدين الا ان يصدق الورثة الباقيين  
**ولو كان ذلك اقرارا بقبض دينه عليه** اي على وارثه لا يصح وكذا لو جرح بيا  
وهيبه منه في مرضه او قبض ما غصب منه او رهنه عنده واسترد البيع  
في البيع العا سر لها بينا وكذا لا يجوز ذلك لعبد وارثه ولا مكاتبه  
لانه يقع لولاه ملكا او حقا ولو صدرت هذه الاستيلاء منه للوارث  
وهو مريض ثم يرى ثم مات جاز ذلك كله لانه لم يكن مريضا الموت فلم  
يتعلق به حق الورثة كذا في الاختيار **بخلاف اقراره له اي لوارثه بوجبة**  
**سبيلة** طانه جاز وصورته ان يقول كانت عندي وجبة له  
الوارث فلا تستهلكها كما في الجوهرة وفي فصول العبادية ما ذكره الباب الرابع  
من اقرار الجاهل مع اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقراره  
للاجني بوجبة حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال وابتداء من ثلث  
المال وفي اقراره لوارثه اقرار المريض لورثته بوجبة لا يجوز وبوجبة  
مستهلكة يجوز انتهى **اقرني** اي في موصى موصيه **لوارثه موصيه** المال بقبض

الى الوارث فاذا مات برده كذا في البزارية وفي الفتنة تقرقات المربع  
فاخذة وانما تنقضي بعد الموت انتهى **والعبارة تكونه وارثا وقت الموت**  
**لا وقت الاقرار الا اذا صار وارثا بسبب جدي كالتزويج وعقد**  
**الموالة** اعلم ان الاقرار لا يخلو اما ان يكون المقر له وارثا وقت  
الاقرار دون الموت او كان وارثا بينهما ولم يكن وارثا بينهما بينهما او لم  
يكن وارثا وقت الاقرار فان كان وارثا وقت الاقرار دون وقت  
الموت بان اولاجيه مثلا ثم ولد له ولد يصح الاقرار لعدم كونه وارثا  
وقت الاقرار للموت وان كان وارثا بينهما لا يبيها بينهما با اقراره لورثته  
بخراباتها وانقضت عدتها ثم تزوجها او والى رجلا فاقر له ثم فسخ  
الموالة ثم عقدها ثانيا لا يجوز الاقرار عند ابي يوسف لان المقرين  
في الطلاق وفسخ الموالة ثم عقده ثانيا وعند محمد يجوز لان  
امتناع الاقرار ان يبقى وارثا الى الموت بذلك السبب ولا ينفك عنه  
لما صار اجنبيا فنقل الاقرار كما لو استأه في ذلك الوقت لا تراه انه لو لم  
يعقد ثانيا كان حايضا فكذا اذا اعتد وان لم يكن وارثا وقت الاقرار  
ثم صار وارثا وقت الموت ينظر فان صار وارثا بسبب كان قائما وقت  
الاقرار بان اقر لاجنيه وله ابن ثم مات الاب قبل الاب لا يصح اقراره  
وان صار وارثا بسبب جدي كالتزويج وعقد الموالة جاز وقال  
زفر لا يجوز الا الاقرار حصل للموارث وقت الموت فصار كما اذا  
صار وارثا بالنسب ولنا ان الاقرار حية صدر للاجنبي للوارث  
فنقد ولزم فلا يبطل بخلاف الهبة لانه وصية ولهذا يعتبر من الثلث  
فيعتبر وقت الموت بخلاف ما اذا صار وارثا بالنسب بان اقر مسلم  
مريض لاجنيه الكافر ثم اسلم قبل موته وكان محجوبا بالابن ثم مات  
الابن حيث لا يجوز الاقرار له لان سبب الوارث كان قائما وقت الاقرار  
ولو اقر لوارثه ثم مات المقر له ثم المريض ووارث المقر له ثم من  
ورثة المريض لم يجوز اقراره عند ابي يوسف او لا لان اقراره حصل  
للموارث ابتداء وانتهى وقال اخرون وهو قول محمد لانه بالموت  
نقل موت المريض خرج من ان يكون وارثا وكذلك لو اقر لاجني ثم  
مات المقر له المريض ووارثه من ورثة المقر لان اقراره كان للاجنبي  
فيتم به ثم لا ينظر بموته كذا في التبيين اكثر **ولو اقر لها اي لامرأة**  
**اجنبية ثم تزوجها** صح اقراره لها لان الاقرار وقت صدوره حصل  
للاجني للوارث كما تقدم فقيره **بخلاف اقراره لاجنيه المهر** اذا  
**الاجنبية** وصار غير محجوب فانه لا يصح **بخلاف الهبة والوصية لها اي لو وهب**  
**الاجنبية او وصي لها** ثم نكحها بطلت لان الوصية تملك بعد الموت وهي وارث



حينئذ فلا يصح والهيبة في المص وصية حتى لا ينفذ الامن المكت  
على ما ياتي بيانه في وصفه ان شاء الله تعالى صادرة كالوصية  
والوصية لا يعتد الا عند الموت على كل حال **اقرضه** اي في مرض موته  
**انه كان على ابنته المينة عشرة دراهم قد استوفيتها وله اي للمتر**  
**ابن يتلوه** فله مع اقراره كما لو اقر لامرأة في مرض موته **بدين ثمان مائت**  
**قبله وتركت وارثا وقيل لا** اي لا يصح قال في الصيرفة اقر في مرض موته  
انه كان له على ابنته المينة عشرة دراهم قد استوفيتها وله ابن يتلوه  
ذلك قال يصح اقراره لغير الوارث لان الميت لا يرث كمن اقر لامرأته 2  
مرض موته بدين ثمان مائت قبله وترك منها وارثا فان الاقرار جائز  
كذا هنا وكذا احباب القاصي جلال الدين وقال القاصي بدين الدين  
لا يصح اقراره انتهى ولو اقر المريض ثوارثه او لاجبني بدين فاققراره  
باطل ايضا وقا في الشركة او تكاد با وقال محمد رحمه الله اقراره للاجنبي  
يقع نصيبه جاز اذا تكاد با في الشركة وانكر الاجبني الشركة وبني مرفقة  
في الحيا معين وذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر زيادة اذ اكد الوارث  
المتر في الشركة وصدقه الاجبني لم يرد كونه رحمه الله تعالى هذا  
الفصل ويجوز ان يقال انه على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لا  
يجوز على قول محمد رحمه الله كما هو من ههنا من الجملة في فتاوى قاضي  
ظهير الدين كذا في فصول العبادي **وان اقر لاجبني ببنته ثبت نصيبه**  
**ونظرا اقراره** لان السبب يستند الى حالة العلوق فتبين ان البنة  
كانت حالة الاقرار فلا يجوز بخلاف ما لو اقر لاجبنيه ثم تكلمها  
فان الزوجية حادثة فتكون معتقنة على ما ان القزوج فلا يظن ان  
اقراره كان باطلا لعدم الزوجية **ولو اقر لمن طلقها نكاحا** اي في  
مرض موته **فلهما الاقل من الارث والدين هذا** اي الحكم المذكور  
**اذ اطلقا بسواهما وان طلقها بلا سواهما فلهما الميراث بالغا**  
**ما بلغ ولا يصح الاقرار لها** لانها وارثه اذ هو فار بخلاف ما اذا اطلقها بسوا  
فانها لا ترث لكن اقرارها بالدين يفيها متممين فيه لان الزوجين قد يتقانا  
على الطلاق لينفتح باب الاقرار لها فتتطابق اقلها رد النصفها **وان اقر**  
**بغلام مجهول النسب بولد مثله** اي مثله الغلام **مثله** اي لثل هذا المريض  
فيذهب لانه اذا كان اكثر منه سنا كثر به الظاهر حتى ان عند ما كان لوكذبه  
العرف بان يكون هنديا والغلام فارسيا لا يثبت نسب **اي** هذا الغلام  
**ابنه وصدقه** اي المتر **الغلام** قيد به لانه المسيلة في الغلام المعبر عن نفسه  
لانه حينئذ يكون في يد نفسه بخلاف الصغير لانه في يد غيره فينزل  
مترلة البهيمه فلم يعتد بصدقه وعند الثالثة يثبت نسب بلانصدقه

ايضا

ايضا لو غير مكلف **ثبت نصيبه** لانه من المخرج الاصلية ولو كان المتر **نفسا**  
ذكره الذي يلجى في شرح الكفر اذ اصح اقراره **تارك المقتله** وهو الغلام  
الورث في الميراث لانه من ضرورات ثبوت النسب **مع اقراره** اي اقرارا  
الرجل **بالولد والنواطين بالسرور المتقرب** في الامن لانه اقراره على نفسه  
وليس فيه حمل النسب على الغير **مع اقراره بالزوجة بشرط ثبوتها عن زوج** وعند  
اي عقد الزوج **خلوه** اي خلوه المتر **عنها** وخلوه عنه **اربع واهها** اي  
بشرط ان لا يكون تحت المقرحتها ولا اربع سواها وقد اخل هذه الفتوى  
صاحب الكثر والوقاية وذلك مما لا ينبغي الاخلال به **مع اقراره بالمولدين**  
**من جهة العنقاة ان لم يكن ولادها قاتبا من جهة غيره** اي غير المتر ومن  
قيد لا بد منه وقد اخل به في الكثر والوقاية ايضا لان موجب اقراره يثبت  
بينهما ابتداء فها من غير اضراء باخذ فيفسد **مع اقرارها** اي اقرار المرأة  
**بالدين والزوج والمولى** لان الاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره  
وبالاققرار بولاء ليس فيه الا التزام نفسه ما يقبل **مع اقرارها بالمولدان**  
**شبهت قاتلة او صولها الزوج اب** كان لها زوج **اوقات حقة منه** ومع  
اقرارها بالولد **مطلقا ان لم يكن الامر كذلك** بالا لم تكن ذات زوج ولا مفدة  
**او كتهافت زوج** **واذنت اداي الولد** اي من غير زجها الظاهر  
**ولا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان لا يعبر على نفسه**  
لانه بمترلة المتاع كما تقدم ولو كان المتر لا يغير اشتراط تصديقه  
مولاه لانه الحق له **مع التصديق بعد موت المتر لا تصديق الزوج بعد**  
**موتها** اي موت الزوج يعني اذا اقر بنسب او نكاح ثمرات المتر فصدقته  
المتر له بعد موته **مع تصديقه** الا اذا اقرت المرأة بالزوج فصدقها  
بعد موتها فانه لا يصح اما الاول فلان النسب يثبت بعد الموت وكذا  
اقرار الزوج بالزوجة فصدقته بعد موته لان حكم النكاح باقي في حقها  
وبالعدة فانها من اثار النكاح ولهذا اجاز لها غسله ميتا كما في حال  
الحياة واما الثانية وبما اذا اقرت الزوجة فصدقته بعد موتها  
فالمدكور هنا قول في حقيقة وعند ما يجوز لهما ان الارث من احكام  
النكاح وهو مما يتبع بقدر النكاح كالعدة ولا في حقيقة رضي الله عنه في  
عدم الصحة ان النكاح انقطع بالموت ولا عدة عليه ليصح باعتباره  
ولا يصح التصديق على اعتبار الارث لانه معدوم حالة الاقرار  
واما يثبت بعد الموت والتصدق يستند الى اول الاقرار يعني ان  
التصديق من موجب ثبوت النكاح الموجب للارث فلا يمكن ان يثبت  
بالارث فان قلت يعارض هذا بان يقال لا يصح التصديق على  
اعتبار الارث لانه معدوم حالة الاقرار واما يثبت بعد الموت



والنصديق يستند الى اول الاقرار قلت يمكن ان يجاب عنه بان العدة  
لازمة للموت عن نكاح بالاجماع بخلاف ان يعتبر النكاح المعين فاما  
باعتبارها فكذلك المقربة واما الارث فليس يلزم له لجواز ان تكون  
الموارة كناية بية فلم يعتبر قايما باعتباره **فان اقرار رجل بطلب على**  
**غيره كالاخ والع والجد وابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره**  
فلا يثبت نسبه منه لعدم ولايته ولما فيه من حمل النسب على العرف فلا  
يجوز بدون اقامة البينة **وبصح** اقراره **في حق نفسه** اي في حق نفسه لغير  
تكرار فأيده بقوله **حتى يلزمه الاحكام من النكحة والحضانة**  
**والارث اذا اتضا دقا عليه** اي على ذلك الاقرار لان اقرارها محجة  
عليها **فان لم يلزم اي لهذا المقر وان كان غيره مطلقا** يعني قريبا  
كان ذلك الوارث او بعدد **ورنه** لان اقراره محجة في حق نفسه  
فتقبل عند عدم الاضمار بغيره وهذا لانه اقراره ليس بالنسب  
وباستحقاق ماله بعده وبموجب النسب مقول على غيره فورد في استحقاق  
ماله مقول على نفسه فيقبل عند عدم المزاج لان ولاية التصرف في المهر  
عدم الوارث مثاله ينعقد حيث شا حتى كان له ان يوصي لجميع ماله  
فكذلك ان يجعله لهذا المقر له ولانه وصية من وجه حتى كان للمقراد  
يرجع عن الاقرار بان نسبه لم يثبت فليزمه كالوصية زوجة حتى لو وصي  
لغيره اكثر من الثلث لا ينفذ لان اجارة المقر له مادام المقوم مصر على  
اقراره كانه وارث حقيقة كذا في تبين اكثر وقوله حتى كان المقر  
ان يرجع عن الاقرار محله ما اذا لم يصدق المقر له على اقراره قبل  
رجوعه ولم يغير مثل اقراره اما اذا صدق اقراره قبل رجوعه  
او اقر بمثل او اقر بمثل اقراره فلا ينفع المقر برجوعه عن اقراره  
بعض شروح السراجية **والا** اي وان كان له على وارث غيره قريبا  
كان له لدفع الارحام او يعيد المواريث لم يرثه لوجود المزاج كما تقدم  
لغيره **ومما اثار ابو الفرج** **شاركه في الارث ولم يثبت نسبه**  
لما ذكرنا ان اقراره مقبول في حق نفسه غير مقبول في حق غيره فاذا  
قبل اقراره في حق نفسه نسيتم المقر له نصف نصيب المقر مطلقا غير  
وعند ما ذكرنا ان ابني ابلي يجعل اقراره شايعا في التركة نفي المقر  
ما يخصه من ذلك حتى لو كان شخص مات اخوه اخ معروف فاقر باخ  
وكذا به اخوه المعروف فيه اعطى المقر نصف ما في يده وعند ما ذكرنا  
ما في يده لانا المقر قد اقر بثلث شايح في الصغير فنقد اقراره في  
حصته وبطل ما كان في حصة اخيه فيكون له ثلث ما في يده ولو سدر  
جميع المال والسدر من الاخر نصيب اخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا

ونحن

ونحن نقول في دعم المقرانه يساويه في الاستحقاق والمكر طال  
النكاح فيجعل ما في يده كالحاكم فنكون الباقين بينهما بالسوية  
**وان ترك شخص اثنين وله على اخر مائة فاقر احداهما بقبض ابيه**  
**فمنهون منها ولا سني المقر ولا اخر جهنمون** لان الاقرار باستقاء  
الدين اقرارا بالدين على الميت لان المقبوض غير الدين فيكون مقبوضا  
على التقابض في يده في دمه وبقا صان فاذا كذبه اخوه لا يصدق عليه  
فينفذ في حقه خاصة فوجب على الميت جهنمون درهم على رزقه والدين مقدم  
على الميراث فاستغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئا كما اذا اقر عليه دين اخر وكذبه  
اخره وليس له ان يسايرك اخاه في الحسين وان قضا دقا عليه الله مشتركة  
بينهما لانه لو رجح المقر على اخيه لرجح اخوه على الغير بما بقي من الدين بخلافه  
سرجح الغير على المقر بما زاد على الحسين مما اخذه من اخيه المكذب لان  
الوارث لا يأخذ شيئا الا بعد قضا الدين فنودي الى الدين ولو اقر ان اباه  
يقبض كل الدين والمسئلة بما لها كان جوابه كالأولي الا انه يحلف المتكذب الحق  
الدين بان الله ما تعلم انه قبض فانما نكل ببيت دمه واه طلف دفع اليه  
نصيبه بخلاف الاول حيث لا يحلف الحق الغير لان حقه كله حصل له من حصة  
المقر فلا حاجة الى تجليله وهذا لم يحصل له الا النصف فيخلف هذا **فصل**  
في بيان احكام مسائل تتعلق بكتاب المقر **اقرت الحرة المكلفة بدين**  
**لاخر فله بها زوجها مع اقرارها في حقه اي حق زوجها عند ابي حنيفة**  
**تقبل المقر وتلازم** كالدين الثابت بالعبادة كالاستيلاك او الاستراو  
البينة **وعند ما لا** اي لا تصدق في حق الزوج فلا تخلف ولا يلزم لانه  
منع الزوج عما عشيها فها واقرارها لا يصح دفعا يرجع الى بطلان حق الزوج  
اقراره ينبغي ان يقول على قولهما افتاء وقضا لانه الغالب ان الاب يعلمها  
الاقرار له او لبعض اقرارها ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها  
كما وثقت عليه موارا ابتليت بالقضا والله اعلم وهذا السيلة طارئة  
عن قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر لا يتعدى الى غيره وبما خرج منها  
لو اقر الزوج بدين لا وفاء له الا من ضمن العبد فله بيعها للقضايه وان  
نصرت المستاجر ولو اقرت بمجهولة النسب بالها بنت ابيه زوجها وصداها  
الاب الفسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرق وطلتها سنتين بعد  
الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولدا مته المبيقة وله ان يثبت  
نسبه ونقضى الى هوان الاخ من الميراث كقوله للابن وكذا المكاتب  
كما في الحاشية ولذا حرر في حياة اخيه صحته وميراثه لولده دون اخيه  
كان في الجامع كذا في الفرائد البينية اقراره ينبغي ان يكون من هذا القبيل  
كان في اجارة غيره فاقر لا هز بدين فان له حليته وان نصرت المستاجر



وهي واقعة الفتوي ولم يرد فيه نقلا صريحا والله اعلم **بمجهولة النسب اقرب**  
**بالرق لاسنان** وصدقنا المقر له ولها زوج **والا فمعه** اي من الزوج **وكذا ما**  
اي الزوج **صح في حقها** اي حق المرأة المقر له حتى اذا علق بقدر الاقرار ولد  
يكون رقيقا **خاصة** لا يصح في **حقه وحق الاولاد** وفرع عما قبله وحقه بقوله  
**فلا يبطل النكاح** وفرع عما قبله الاولاد بقوله **والاولاد حصلت**  
**قبل الاقرار وما في بطنها وقت** اي وقت الاقرار احرار لحصولهم قبل اقرارها بالرق  
واما ولد علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عنواي يوسف اذا حكم برقتها  
ولدا الرقيقة رقيق وحر عند محمد لانه تزوجها بشرط حرية اولاده منها  
فلا تصدق عينا بطلان مطلق الحق **بمجهول النسب حر عبيده** ثم اقر بالرق لاسنان  
**وصدق المقر له** صح اقراره في **حقه خاصة** **دون ابطال الحق** فان الاقرار بغير  
فاه مات العتيق يورثه وارثه ان كان له وارث شرعا **والا اي** وان لم يكن له وارث  
فالمقر له فان مات المقر ثم العتيق فوارثه **لعصبة المقر له** قال رجل احر  
لي عليك الف فقال في جوابه **الصدق او الحق او العتيق او انكر** او قال حنا وصدا  
او بعتنا **او لم نلق الصدق او الحق** ان قال الحق الحق او الصدق الصدق  
**وجوه** كما اذا اقرن بها البريان قال البر الحق فالحق البر **فاقرار لانه**  
مما توصف به الدعوي فصل للحجاب ويستعمل في التصديق عرفا فانه قال  
ادعيه الحق **ولو قال الحق حق او الصدق صدق او العتيق عتيق** لا يكون  
اقرار لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه يصلح للاستدلال **قال لامة بالحق**  
**يا زانية يا مجزومة يا ابنة** او قال **هذه السارقة فعلت لنا وباعها**  
**فوجوه** لها واحدا منها اي من هذه العيوب لا تزوي الى لامة بعد البيع اي بواحدة  
هذه العبارات لا غير الاخير بزمانه وقصدا لنا دعي علام المصادي فمضرة  
لا تحققت الوصف الذي ناداه به ولهذا لوقا لاسرته ياكافرة لا يفرق  
بينهما والاخير شتمه بخلاف **هذه سارته** او **هذه زانية** او  
**مجزومة** حيث تردد بواحد من هذه العبارات لانه اخبار وموه لتجديد الوصف  
**وخلاف باطال** او **هذه المطلقة فعلت لنا** حيث تطلق امراته لانه يمكن  
من اثبات سلا الوصف شرعا فيجعل كلامه ايجابا ليكون صادقا فيما تكلم  
دعته لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف فيها فكل من ناداه وشتما لا تحققت  
وصفا كذا في الكافي **اقرار المسكران بطريق مخطور** اي ممنوع محذر  
**صح** في جميع الاحوال **الا في حاله لا وشرب الخمر** قال في الجيني وامسا  
المسكران فاقراره جائز في الحقوق كلها الا في الحد والمخالصة وبالردة في  
الاقرار بالردة قياسا واستحسان انتهى **وان سكر بطريق مباح** لا يبيته  
اقراره **المقر له ان كذب المقر** فيما اقر به **بطل اقراره** لما تقدم مما انه  
يرتد بالرد الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاة العتاقة والوقف والطلاق

والرق وبه صرح في الفتاوى المزيينة حيث قال المقر اذ كذب المقر بطل اقراره  
الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاة العتاقة كما في شرح الكنتز معللا بانه لا يخل  
النفق ويراد الوقف فان المقر له ادركه ثم صدقه صح كما في الاستيعاف  
والطلاق والنسب والرق كما في البزارية **صلح احد الورثة واسره او اعانها**  
**دم خلع التركة** شي لم يكن وقت **الصلح** فتشع لا دعوى حصته منه **على الاصح**  
في صلح البزارية وقال تاج الاسلام ويخط صدر الاسلام وجرت صلح احد الورثة  
واسره او اعانها ثم ظهر بخرجه التركة شي لم يكن وقت **الصلح** الاروائية في جواب  
الدعوى ولقائل يقول يجوز دعوى حصته منه ويؤاخذ به ولقائل ان يفرق لا  
وفي المحيط لاسره واحد الورثة الباقي بخرجه التركة وانكر ولا تمتع دعواه  
وان اقر بالتركة امورا بالرد عليه انتهى وفي الخاتمة وصلى الميت اذا دفع مالا كان  
في يدين من تركته الميت الى ولده الميت واستشهد الولد على نفسه انه قبض تركته والى  
ولم يبق له حق من تركته والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه بخراده في يد  
المري شيا وقال هذا من تركته والدي واقام البيعة فبطلت ببينة وكذا الواقع  
المراد انه قبض جميع ما على الناس من تركته والده بخراده على رجل دينه الولد  
تسمع دعواه انتهى قال بعض المتأخرين ان قولهم التركة في سياق النبي  
نعم انتقص لان قوله ولم يبق لي حق تركته في سياق النبي فعل مقتضى القناعة  
لا يصح دعواه بعد ذلك لتناقصه والمتناقص لا تقبل دعواه ولا يثبت  
واجب بانه لا تناقص فان اعترافه انه لم يبق له حق يمكن حمله على ما  
نقنه يعني لم يبق له حق مما قبضته الا ترى ان صورة المسئلة ما لو راي شيئا  
من تركته والده في يد وصيه وتحققه ساع له طلبه وله يخرج عن ما اقر به  
بان يولده ما سرائه **اقرار رجل مال في ملكه واشهر عليه به** **الذي ان بعض**  
**هنا المال** المقربه **قرض وبعضه** با عليه **فان اقام على ذلك بيته** **تقبل**  
بيته قال في الفتية بعد ان رجع لعلا والدين شيخ الاسلام القاضي الروزي  
قال يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بمالك فملك ويشهد عليه  
يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نقضي ان اقام على  
ذلك بيته تقبل لانه قال كان مناقضا لانا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار  
وهكذا قاله شيخنا عبد البري شرحه للنظم الوهابي ونظمه فقال  
اقر وبعض المال قرض وبعضه ربا قال بالتبيين يقبل حرولا  
والله اعلم فروع الاستحسان اقرار بعد ملك له على احد القولين الا  
اقر بشي ثم ادعى الخطا لم يقبل من نفسه لم يكن اقرار بحريته كذا في الفتية اذا  
اقر بشي ثم ادعى الخطا لم يقبل كذا في الخاتمة الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما  
اقر به المقتضى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا ينع كذا في جامع الفصولين  
يعني لا يقع ديانته وبه صرح في الفتية اقرار المكره باطل الا اذا اقر بالسارق



مكرها فقد اتفق بعض المتأخرين بصحة كافي سرقة الظهيرة المفراة واصار ملكه  
 مكرها باسرها بطل اقراره فلو ادعى الشرا بالث والبايع بالعين واقام البينة  
 فان السفيح ياخذها بالعين لان القاصي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر  
 المشتري بان البيع للبايع ثم استحق من يد المشتري بالبيعة بالتضامن  
 الرجوع بالثمن على البايع وان اقرانه للبايع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في  
 الجامع ادعى عليه كفالة معينة فانكر فبرهن المدعي وقضى على التكفل كانه  
 الرجوع على المدعي ان كان بامره وخرج عن هذا الأصل مسيلة ان في قضاء  
 الخلاصة جميعها ان القاصي اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون تكذيب الاول  
 لو اقر المشتري ان البايع اعتق العبد قبل البيع وكذبه البايع فقضى بالثمن على  
 المشتري لم يبطل اقراره بالعقود حتى يعتق الثانية اذا ادعى المدعيون اليها  
 والابرا عارب الدين فجد وحلف وقضى له بالدين لم يصير العبد مكرها  
 حتى لو وجد بينة تقبل كذا في العوايد الزينية قال وزدت مسائل الاولى  
 اقر المشتري بالملك للبايع فبرهن استحق بينة لم يبطل اقراره فلو كان  
 اليه يوما من الدهر فانه يوم من التسليم اليها الثانية ولدت وزوجها  
 غائب وفطم بعد المدة وفرض القاصي له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب  
 ونفاه لامي وقطع النسب ولها الختان في تخيير الجامع من السهارة بغير  
 هذا لو اقر جارية عير ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقية  
 دار ثم اشتراها الا يحن ومسيلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو  
 اقر بارصا في يد غيره انها وقف ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا  
 ولو اقر له بزمه انتمى الاقرار بشئ محل باطل كالأقرار له بارصا بزمه  
 التي قطعها حنسية درهم وبيده صحيحان لم يلزمه شئ كافي الدار  
 الا اذا اقر لزوجة زوجته بزمه بزمه المهر على ما هو المختار عند  
 الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه لعدم قصدها كافي  
 مهر البزائية كذا في العوايد الزينية وعندي في كون الفرع داخل  
 تحت الأصل المذكور في التنازع الثانية حتى يحتاج الى اخرج منه  
 نظريون بالتامل هذا **كتاب** في بيان احكام **الصلح** وجهه  
 المناسبة في ابراده بعدم الاقرار ان انكار المقر سبب المحضومة  
 وهي تستدعي الصلح قال الله تعالى وان طابقتان من المؤمنين  
 اقتسلا واذا صلحا بينهما وهذا اسم من المصلحة خلاف الخاصة  
 وفي اصطلاح الفقهاء **مقتضى رفع النزاع** بسبب تقاطع البقايا  
 بتخاطبه لا تقدر في الأصول **ركنه الايجاب والقبول** الموضوعان  
 له كما في كثير من الكتب لكنه قال في العناية وركنه الايجاب  
 مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين واما اذا وقع الدعوي

في الدرام

في الدرام والدنا بغير وطلب الصلح على ذلك المجلس فقدم الصلح بقول  
 المدعي فعلت ولا يحتاج فيه الى قبول المدعي عليه لانه استقاط البعض  
 الحق وهو يتم بالسقوط بخلاف الاول لانه طلب البيع من غيره ومن  
 طلب البيع من غيره فقال ذلك الغير بعت لاني لم يبيع ما لم يبيع  
 الطالب قبلت انتني **وشروط العقل لا البلوغ والحرة فصح الصلح**  
**من صبي ما دون ان عرى** ذلك الصلح الواقع منه من قهرين وصح  
 من عذر ما دون ومكانت وشروطه ايضا كون الصلح عليه معلوما  
 ان كان يحتاج الى قبضه وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتراض عنه  
 ولو كان غير مال كالقبض من الثمر معلوما كان المصالح عنه  
 او محبولا لا يجوز الاعتراض عنه اي لا يصح الصلح لو كان المصالح عنه  
 مما لا يجوز الاعتراض عنه ثم بينه بقوله كفى لثمة وحر قد ذكركم **والثالثة**  
**بغير وطلب الخصم الصلح** كان على التبر من المدعي عليه ان كان  
 المدعي به مما لا يتعين بالتعيين وان كان مما يتعين فلا بد من  
 قبول المدعي عليه كذا في الجرد وقد تقدم فقيره **وحكمه** اي حكم الصلح  
 اي اثره الثالث له **وقوع البراءة عن الدعوى** لما موافقه عقد يرفع النزاع  
 كذا في شرح ملا خضر وفي الجرد حكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك  
 فيه للمدعي عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعي عليه  
 مقاربه وان كان مما لا يحتمل التملك كالقبض من الثمر البراءة كما اذا كان  
 متكررا مطلقا ونحوه في العناية **ويجوز اي الصلح صحيح مع اقوال**  
 من المدعي عليه **او شكرك** منه بان لا يقر ولا ينكر **او انكار** ولا شك  
 صحيح لقوله تعالى والصلح خير منه باللام فالظاهر العموم قال  
 الاكل في العناية المحصر على هذه الأنواع ضروري لان الخصم وقت  
 الدعوي اما ان يسكت او يتكلم محببا ومولا يتخلو عن النفي والاثبات  
 لا يقال قد يتكلم بما لا يتصل بالعمل النزاع لانه سقط بقولنا محببا وكل  
 ذلك جاز بقوله تعالى والصلح خير ثانه باطلاقة يتسا ولها فان منع  
 الاطلاق بوقوعه في سياق صلح الزوجين في قوله تعالى فلا جناح عليهما  
 ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فكان للعهد واجب بان الاعتناء  
 لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وبانه ذكر للتعليل اي لا جناح عليهما  
 ان يصالحا لان الصلح خير فكان عاما ولانه وقع قوله لا يصالحا في  
 سياق الشوط فكان مستقبلا وقوله والصلح خير كان في الحال فلم يكن  
 اياه بل جنسه فان قبل سنه وكن صفة الى الكل مستقبلا لان الصلح  
 بعد ايمين وصلح الودع وصلح من ادعى على املة نكاحا فانكرت لا  
 يجوز فيصرف الى الادني وهو الصلح عن التنازع اجيب بان ترك العمل بالطلاق

سوا كان المدعي عليه  
 مقداره او متكررا الى الصلح  
 عنه وقوع التكرار للمدعي  
 سوا كان



في بعض المواضع بما لا يستلزم تركه عند عدمه ولقولته صلي  
الله عليه وسلم كل صلح جائز فيما بين المسلمين الاصلح احل حراما او  
حرم حلالا ونحوه ينظر في **الاول** اي لاقرار الصلح بالاقرار **كبيع**  
في احكامه **ان وقع عن مال بال** لان حقيقة البيع مبادلة مال  
بمال كما مر ثم فرع على هذا الاصل فقال **فتجري فيه** اي في هذا الصلح الحكم  
البيع منها **السفعة والرد بعيب وخيار روية ونسوط** **ويفسده**  
**جهالة البطل** لانها هي المفضية الى المنازعة دون جهالة المصالح  
لانه سقطت والساق لا يفيض اليه **وما استحق من المدعي بطل المدعي**  
**حصته من العوض** اي اذا ادعى زيد على بكر دار او بعضهما وصالح  
بكر في الاول على الف وفي الثاني بخمسماية ثم استحق بكر كلها  
فان المدعي بطل نصف ما قبضه من بطل الصلح وادى الاستحقاق بعضها  
في صورة دعوي كلها بطل فان المدعي بطل نصف البطل لان المدعي عليه  
ما بطل العوض الا لدفع بالخصومة عن نفسه فانه اظهر الاستحقاق  
ظهورا لا خصومة له فيبقى في يده غير مقر على عرض المدعي عليه  
فليست رد كالمكفول عنه اذا دفع المال الى الكفيل على عرض دفع  
الى رب الدين ثم ادعى بنفسه قبل ادائه الكفيل فانه ليسترد لكون  
اشتماله على عوضه فان قلت يستحق هذا بما ادعى دارا وانكر  
المدعي عليه ودفع المدعي الى يد البكر شيئا بطريق الصلح واخذ الدار  
ثم استحققت فانه لا يرجع على المدعي عليه بما دفعه مع انه يظهر  
كالاستحقاق بتبين ان المال في يده غير مشتمل على عرض الدافع  
ومرفطع الخصومة قلت اجيب عنه بان المدعي عليه مضطرب  
دفع ما دفع لدفع الخصومة فاذا استحققت زالت الضرورة والوجه  
لذلك لا تنتقل الخصومة فيرجع واما المدعي فهو في حيرة في دعواه  
فكان الدفع باختياره ولم يظهر عدم الاعتناء بظهور الاستحقاق  
فلا يسترد **وما استحق من البطل يرجع حصته من المدعي** اي  
لو استحق من المصالح عليه اي الذي وقع الصلح عليه بعضه رجع الى  
الدعوي بعضه ولو استحق كله رجع المدعي الى الدعوي في كل ما ترك الدعوي  
في بعضه الا ليس له البطل فان لم يسلم رجع بالبطل وهو الدعوي بخلاف ما اذا  
وقع الصلح بلفظ البيع بان قال اعهدهما بعنك هذا الشيء وقال اعهده  
اشتريت بحيث يرجع المدعي عند الاستحقاق على المدعي عليه بالمدعي  
نفسه لان الدعوي لان اقام المدعي عليه على المصلحة اقرار  
منه بان المدعي ملك بالمدعي فلا يبقى انكاره بخلاف الصلح لانه  
لم يوجد منه مما يدل على اقراره بذلك له اذ الصلح قد يقع له دفع

الخصومة

الخصومة **وكا جازة** عطف على قوله كبيع **ان وقع الصلح عن مال بمصلحة**  
**لا بد العبرة للمعا في الاجارة** تملك بعوض وهذا الصلح كذلك  
**تشرطه التوقيت فيه وبطل بطل** اي الصلح بسلوك او انكار **او صفة في حق المدعي** لانه يأخذ  
عوضا عن حقه في زعمه **وفلا يمين وقطع تراخ في حق الاخير**  
اذ لو الاه لنتي التراخ ولزم اليمين وينافي الانكار ظاهرا فاما في السلوك  
فانه يحمل الاقرار والانكار فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالشك **فلا**  
**سفعة في صلح عن دار مع احد** يعني اذا ادعى رجل على اخر  
داره فسلك الاخر وانكر فصالح عنها بدفع شيء يجب السفعة  
لانه يزعم انه ليستبق الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع  
خصومة المدعي عن نفسه لانه يستتر بها ويترك المدعي لا يلزمه  
**ويجب في السفعة في صلح عليها** اي على الدار بان يكون بطلا **بما**  
اي من الانكار والسلوك لان المدعي يأخذها عوضا عن حقه  
في زعمه فيعامل بزعمه والاقرار وههنا مثلها **وما استحق من المدعي**  
في صورة الصلح سلكت او انكار **والمدعي حصته من العوض**  
**ورجع المدعي بالخصومة فيه** فخصام المستحق لان المدعي عليه  
لم يدفع العوض الا ليدفع خصومة عن نفسه ويبقى المدعي في يده  
بلا خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا ان  
المدعي لم يكن له خصومة ورجع عليه **وما استحق من البطل**  
**رجع الى الدعوي في كل ان استحق كل تعوض او بعض** اي اذا استحق  
بعضه لان المدعي لم يترك الدعوي الا ليس له البطل فان لم يسلم له  
رجع بالبطل **وهلاك البطل قبل تسليمها** اي المدعي كاستحقاقه  
**في الفصلين** اي فصل الاقرار وفصل السلوك والانكار فان كان  
عن اقرار رجع بعد الهلاك الى المدعي وان كان عن انكار رجع الى  
الدعوي واذا هلك بعضه بكونه كاستحقاق بعضه حتى يبطل  
الصلح في قدره ويبقى في السابق كما في الاستحقاق من اذ اقام البطل  
مما يتفق بالتعيين وان كان مما لا يتفق بالتعيين كالدار او المزرعة  
والدار لا يبطل بهلاكه لانها لا يتعينان في الفقر والغنى  
فلا يتعلق العقدين عند اشارة التماثلما يتعلق بهما  
في الزمة فلا يتصور منه الهلاك وفي التصريفية ادعى ما لا على رجل  
فقبل بغير دعواه صالح بمقدار معاق فلا يقبض برك الصلح اتر  
بان دعواه كانت باطلة للمدعي عليه ان يرجع بما اعطاه من قبل  
الصلح فلا وحسب ذلك لان المدعي عليه منكر او صالح عما جرد الدعوي

و







**النكاح** قطع الخصومة عنه **حاز الصلح وطاب له** أي طاب بدل الصلح الذي كان **صادقا** في دعواه **وقيل لا** يطيب له ذلك وإن كان صادقا لأنه بدل الوقف قال في البحر ادعى أرضا فوافق ولا يثبت له فصالحه المتلحق بقطع الخصومة حاز ويطيب له إذا كان صادقا وفي الإجازة لا يبيع لأن فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يبيع وقال في السراج جعل داره مسجدا فادعاه أحد فضاحه أو أهل المسجد جاز أن يبيعه **صلح بعد صلح** **فإنما في باطل وتنا الصلح بعد الشر** أو الشر بعد الشر جاز كما في البحر وقال في الفتاوى لا يثبت في كل عقد عيب وجد فإن الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك والحالة بعد الحالة كما في التتبع إلى ما سئل الأول في الشر بعد الشر صحيح المطلقة في جامع الفصولين وقيدته في القينة بأن يكون الثاني أكثر ثمن من الأول أو يجبر أحدهما فلا الثانية أكفالة بعد أكفالة صحيحة لزيادة التبرع بخلاف الحالة فإنها نقل فلا يجتمعان كما في التتبع وأما الإجازة بعد الإجازة **الشريك على أكثر من نصف ثمنه** **لا يجوز الصلح على البسلة الأولى** وهي مسيلة الصلح على أكثر من قيمة المصوب فإنه لا يجوز **بعد القضا بالقيمة** في شرح الجمع لأن ملك لو كان المصوب مثليا فلهذا عليه أن كان من جنس المصوب لا يجوز الزيادة وإن كان من خلافه بطشه حاز اتفاقا وأعلم أن الخلاف فيما إذا كان الصلح على أكثر من القيمة أو لو كان بعده لا يجوز اتفاقا انتهى **والصلح على ثمنه المصوب قبل القضا بموضع مع الصلح** **طوبى** كانت قيمة العزم أكثر من قيمة المصوب وقد قدمناه ولو صالح في الفصل **العهد أكثر من الدية والأشرف قيمة الخطأ** أي لا يصح الصلح وتحقيق هذا المقام أن الصلح جاز عن دعوى الجناية وهذا اللفظ يثبت في الجناية على النفس وما دونها عهدا كان أو خطأ سوا كان عن إقرار أو عن انكار أو سكوت أما العهد في النفس فمقتولته تعالى فمن عظم من أخيه شيء فاتباع بالمعروف قال ابن عباس والصلح إذا لم يترك الآية في الصلح عما دم العهد ومعناها من بدل الدين أخيه المتفق مال وذلك لا يكون إلا بالصلح ولأنه حق ثابت في المحل فحق القضا في إزاحة العوض عنه ملك النكاح وما جاز أن يكون مهر جاز أن يكون بدل الصلح وذلك مثل الأموال العلومة وما لا يصلح مهر الأصل بدلا عن العدة مثل الحر والخنزير ولكن في النكاح يجب مهر المثل لأن النكاح لم يشرع بلا مال والعقد مشروع بدو به كندوب إليه ولهذا لم يسم شيئا فيه ما يجب في النكاح مهر المثل لأن البضع منقوض حالة الدخول ومهر المثل قيمة له لأنه هو الموجب الأصل وفي العفو عن القتل لا يجب شيء لأنه لا يتقوم إلا بالتقويم ولم يرد وهذا لأن التقويم يكون بمقام غيره مقامه والعقاص لا يفهم غيره مقامه أو لا يماثل

ذلك فتقبل بينته في حق ثبوت الولاء عليه لا غير حتى لا يكون رقيقا من أجل مقتضاها الصلح فلا يعود رقيقا وكذا في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يثبت المدي لأنه يأخذ البذل باختياره تركه بالبيع عن دعوى الزوج **النكاح كان خلعها يعني** صلح الصلح أن كان الرجل هو المدي والمدة فتكول ما كان اعتبار الصحة فيه بأن يجعله في حقه معنى الخلع لأن المال عن ترك البضع خلع والصلح يجب حمل داة كانت هي المدعية والزوج يتكول ذلك في بعض نسخ المحضر للمقدور وبني أنه لا يجوز لأنه لو جعل ترك الدعوى منها طلاقا فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة إذا لم يسلم له شيء في هذه الفرقة وهو يسلم لها المال والنفس وإن لم يجعل فرقة فالحال بعد الصلح على ما كان عليه قبله فتكول به على دعواها فلا يكون هذا الصلح مبتدأ قطع الخصومة فلا يصار إليه وذكر في بعضها أنه يجوز لأنه جعل كانه زادها على مهرها ثم خالها على أصل المهر دون الزيادة فيسقط المهر غير الزيادة **وان قتل العبد المادون له رجلا عمدا لم يجز صلحه** أي حال المادون عن نفسه لأنه لا يجوز له أن يتصرف إلا فيما هو من باب التجارة ونقطة عن نفسه ليس من التجارة فلا ينفذ في حق المولى إذا كان بعوض ويصح بينه وبين المقتول حتى لا يجوز له قتله بعد العفو لأنه مكلف فيصع نضره في حق نفسه ولا يجب عليه البذل للمحال ويتأخر إلى ما بعد الفتق بخلاف المكاتب حيث يجوز أن يصالح عن نفسه لأنه كالحرة لوجهه عن يد المولى **وان قتل عبد له أي العبد المادون رجلا عمدا وصالحه المادون له عنه** أي عن عبده الذي قتل **حاز الصلح** لأن تصرفه في عبده من باب التجارة لأن استخلاصه كشرائه **والصلح عن النعمة المالك على أكثر من قيمة قبل القضا بالقيمة جاز** يعني أن من عصب ثوبا أو عبدا قيمته أن واستهلك فصالحه على الدين أو عرض جاز وعندهما لا يجوز في المالك باق ما لم يحكم القاضي بالصنان حتى إذا ترك القاضين بين العبد هالكا على ملكه حتى يكون الكفر عليه فاعتياصه بأكثر من قيمته لا يكون ربا والزائد على المانية يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صالحه على أكثر مما يجز لأن الحق قد انتقل بالقضا إلى القيمة وكذا الصلح بعرض مع وإن كان قيمته أكثر من قيمة مفسوب تلقى لعدم الرضا إذا القدر هذا علمت أن قول أكثر ولو صالح عن المصوب المتلف بما زاد على قيمته وعلى من صرح إطلاق في محل المقيد لأنه لا بد من تعيين بما قبل القضا كما قيلنا والله أعلم **فلا تقبل بينة الغايب بعد** أي بغير صلح على أن قيمته أي قيمة العوض أقل مما صالح عليه **ولا رجوع للغايب** على المصوب منه شيء **لوقفا دقا** بعد ما أقال كاصح به مولا ناصاحب الجدر **ولو اتفق مؤمن عبدا شوكا**



بينه وبين آخر فصالح الشريك على الأكثر من نصف قيمته لا يجوز الصلح كالصلح  
 اليه **الاولى** وهي مسيلة الصلح على اكثر من قيمة المصوب فانه لا يجوز **بعد**  
**القضاء بالقيمة** في شرح المجمع لابن ملكه لو كان المصوب مثليا ففكك فالصلح  
 عليه ان كان من جنس المصوب لا يجوز الزيادة وان كان من خلاف جنسه  
 جاز اتفاقا واعلم ان الخلاف فيما اذا كان الصلح على اكثر قبل القضاء بالقيمة اذ لو كان بعد  
 لا يجوز اتفاقا انتهى **والاصح** على قيمة المصوب قبل القضاء **بعرض مع** الصلح **والا**  
**قيمة** اي قيمة العرض **الكثير من قيمة** **مقصود** **لكن** وقد قدمناه **و** لوصالح **في القتل العمد**  
**بالزمن الدية والارث** **والخطا** اي لا يصح الصلح وتحقيق هذا المقام  
 ان الصلح جائز عن دعوى الجناية وهذا اللفظ يتناول الجنايات على النفس  
 وما دونها نعم اذا كان او خطا سواء كان عن اقرار او عن انكار او سكوفا  
 العمد في النفس فلقوله تعالى فمن عني له من اخيه شي فانباغ بالعرف قال  
 ابن عباس والصحاح والمحسن تزلت الآية في الصلح عن دم العمد ومعناها  
 برك له بدلا اخيه المقتول مال وذلك لا يكون الا بالصلح ولانه حق ثابت  
 في الحمل في حق الفعل فجاز اخذه العوض عنه كملك النكاح وما جاز ان يكون  
 جاز ان يكون برك الصلح وذلك مثل الاموال المملوكة وما لا يصح مهر  
 لا يصح بدلا عن العود مثل الخمر والخنزير ولكن في النكاح يجب مهر المثل لان  
 النكاح لم يشرع بلا مال والعفو مستردع بدونه منه وباليه ولهذا لم  
 يسم شيئا منها يجب في النكاح مهر المثل لان البضع منقوض حالة الدخول  
 ومهر المثل قيمة له لانه موقوف الاصلي وفي العفو عن القود لا يجب شي  
 لا يتقوم الا بالتقويم ولم يوجد وهذا لان التقويم يكون بمقام عين مقامه  
 والقصاص لا يقوم غيره مقامه الا بماثل غيره لمان الشرع اجاز عوضه  
 عند اتفاقهما فجاز اخذه بخلاف الصلح عن حق السفينة على ما لا يجب لا يجوز  
 اخذه لانه لاحق له في الحمل بل هو ملك المستشري وامحاله ان يتمكن ان شاء  
 وذلك بحر خيار فلا يجوز اخذه العوض عنه كخيار الخيرة وخيار الشرط والدية  
 وخيار العيب وكفالتة بالنفس ثم اذا فسدت الشبهة في الصلح كما اذا  
 صلح على دابة او ثوب غير معين يجب الدية لان المولى للمريض بسقوط  
 مجانا فيصار الى وجبه المصلح بخلاف ما اذا لم يسم شي او سمى الخمر ويحوى حيث لا يجب  
 شي لما ذكرنا وليست في القصاص لان اقداره على الصلح متضمن الابعاد  
 وكذا الجازات التي ذكرناها والسفينة تنسقط اذا ذكرنا واختلفنا في سقوط الكفالتة قبل الخط  
 لما ذكرنا وقبل لا تنسقط لان الكفالتة بالنفس وسيلة الى المال غالبا فاختار  
 حكمه فلا تنسقط ما لم يحصل عرضه بخلاف ما ذكرنا من الخيار والقصاص  
 واما الخط في النفس فلان موجه المال والصلح عن دعواه جائز على  
 ما ذكرنا الا انه لا يصح الدية على قدر الدية اذا وقع الصلح عن مقادير

الحمد لله

الدية للربا كما لا يجوز الصلح على أكثر من الدين من حبسه في دعوى الدين  
بخلاف الصلح عن القود حيث يجوز الزيادة فيه على قدر الدية وكذا على الأقل  
وان كان أقل من عشرة دراهم لانه لا موجب له في المال وانما يجب بالفقد فيستد  
تقديره بما بخلاف النكاح حيث لا يجوز ونسبة ما دون العشرة منه لانه  
مقدر فيه شرعا ولو وقع الصلح على غير مقدار الدين اذ اوقع الصلح  
عن مقدار الدية جاز كيف ما كان لعدم الربا الا ان يشترط القبض  
في المجلس اذا كان ما وقع الصلح عليه ديناً في الذمة كيلا يكون افتراقاً  
عن كالي بكالي ولوقضى القاضي باخذ مقدار الدية فصالح على جلس  
اخر منها بالزيادة جاز لان الحق نفع فيه بالقضاء وكان غيره من  
مقادير الدية كجنس اخر فامكن التحمل على المعاوضة بخلاف الصلح عليه  
ابتداء لان تراصيهما على بعض القادر يتميزلة قضاء القاضي فكلا لا يجوز  
للقاضي ان يقضى بالزيادة على الدية من حبسه لا يجوز لهما ايضا  
ان يصطحا عليها لما يلزم من الربا على ما ذكرنا ولو صالح على خير  
فسد الصلح ووجب عليه الدية لانه هذا صلح عن مالك فيكون تخير  
الصلح من سائر الديون وما دون النفس مقبر بالنفس فيلحق ما يؤخذ  
الفصاح فيقيد بالعمل بالنفس وما يوجب المال فيه بالخطأ فيها ثم  
لا يختلف هذا الحكم في هذه الاشياء ان يكون عن اقرار او الكار او  
سكوت لما ذكرنا من المعنى وانما يختلف فيها السبب من معاوضة  
او اقتداء عن **وكل زيد غمرايا الصلح عن دم عمرو او على بعض**  
**دين زيد** غمرايا الصلح عن المملوك والورث **بالزوم** اي يدل الصلح **لو كل**  
دين الوكيل لانه اسقاط محض فكان الوكيل سفيرا محضاً فلا ضمان  
عليه كالتوكيل بالنكاح **الا ان يضمنه الوكيل** اي لما ان يضمن الوكيل يدل  
الصلح فانه حينئذ يكون موثقاً بالضمان لا بالصلح **كالووقع الصلح**  
من الوكيل **من مالى بال عن اقرار** زاد الوكيل بقرنه ما صلح عليه  
ثم يرجع على الموكل لان الوكيل اصيل في المعاوضة المالية فترجع الحقوق  
اليه دون الموكل فيطالب هو بالعرض دون الموكل **اما اذا كان عن اقرار**  
اي لا يجب البذل على الوكيل مطلقاً كما في الجور وذكره ملاحضتي في شرحه  
وعراه الى الكفاية **صالح** زيد عنه اي عن عمره **ولا امر منه** اي بطريق  
الفضول **صالح** ان ضمن المصالح **المالا واصناف** المصالح الصلح الى ماله  
اي الى مال نفسه بان قال صالحتك على الذي هن او علي عيدي هذا جاز  
ايضاً لانه الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المدعي وهو فادر  
عنا ذلك فيجب عليه تسليمه **او قال** المصالح صالحتك **على** كذا ولم يضمن  
ولم يضيف الى نفسه **وسلم** القدر الصالح عليه الى المدعي **صالح** الصلح ايضا



لان التسليم اليه يوجب سلامة العرض له فتم العقد لحصول مقصوده **والا**  
اي وان لم يسلم الا لى في المدي بل قال صالحك على الفولم يعني ولم يصفى في نفسه  
**ثم اي الصلح موقوف فان اجازة المدي عليه جاز** ولزمه الا لى **والا** اي وان  
لم يجر **بطل الصلح** لان الاصل في العقد انما هو المدي عليه لان دفع الخصومة طاصل  
له الا ان القضي يصبى اصيله بواسطة اضافة الضمان الى نفسه فان ابيضف  
بقي عاقدا من جهة المطلوب فتوقف على اجازته **والخلع في جميع ما ذكرها**  
**من الاحكام كالصلح** اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه على ما ذكره  
الربيعي شرح الكفر قال لانه لا يخلو ما ان ضمن المال او لا فان لم يضمن  
فلا يخلو اما ان اضاف الذي وقع عليه الصلح الى نفسه او لا وان لم يضمن  
فلا يخلو اما ان اسلم العوض او لا فالصلح جاز في الوجه كلها الا اذا لم يضمن  
الى ماله ولم يسلمه الى المدي وتام تحقيقه يطلب من المطولات **اي وكتب**  
**ارض على اخر ولا يثبت له** اي للمدي على دعواه **فصل في قطع المصروف**  
عنه **جاز الصلح وطالب له** اي طالب بطل الصلح للمدي لو كان **صادقا** في دعواه  
**وقيل لا** يطيبه له ذلك وان كان صادقا لانه بدل الوقف قال في الجهادي  
ارضا انما وقف ولا يثبت له فصله المتكسر لقطع الخصومة جاز ويطيب له  
ان كان صادقا وفي الاجناس لا يصح لانه فيه معنى البيع وسبع الوقت لا يصح  
وقال في السراجية جعل داره مسجدا فادعاه اخر فصله اذ اهل المسج  
جاء انتمى **صلح بعد صلح** **فالتالي باطل** **وكذا الصلح بعد الشر** والشر بعد  
الشر جاز كما في البحر وقال في الفوائد الزينية كل عقد عيود وجود فان  
التالي باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفضولين والتمكاح  
بعد التمكاح كذلك والحوالة بعد الحوالة كما في التقيم الا في مسایل الاول  
الشر بعد الشر صحيح اطلقة في جامع الفضولين وقنده في الفتية بان  
يلو له الثاني اكثر من الاول او يجلس اخر ولا فلا الثانية اقل قال  
بعد التكاليف صحيحة لزيادة التعريف بخلاف الحوالة فالحا نقل فلا  
يصحان كما في التقيم واما الاجازة بعد الاجازة من المستاجر الاول  
الثانية فتصح للاولى كما في البزازية **اقام المدي بيته بعد الصلح عن**  
**انكاره ان المدي قال قتله** اي قبل الصلح ليس له **قتل فلان حق فالصلح**  
**ما من على الصلح ولو قال المدي** اي بعد الصلح ما كان **القتل**  
اي قبل المدي عليه **بطل الصلح** وانه العارية ادعي بغير فصله ثم ظهر بعد  
ان لاسي عليه بطل الصلح انتهى اقول يجب ان يقيده قوله ثم ظهر بعد  
المقرار قبل الصلح لما تقدم من مسئلة المختصر وبه صرح مولانا صاحب  
البحر وفي البزازية ادعي النفا فانكر فضول على شئ ثم برهن المدي عليه  
على الايفاء والبراءة لا تقبل وان ادعي عليه النفا فادعي النفا والبراءة

ثم برهن على احدهما تقبل انتهى لكنه يشك على هذا ما في الخلاصة من اخر  
الدعوى لو استعاض عن اخر دابة بتملك فانكر رب الدابة الاعارة فصالحه  
المستعير على ما اجاز فلما اقام المدي بيته بعد ذلك على العارية وقال انها  
هلكت قتلت بيته بعد ذلك على العارية وبطل الصلح انتهى لظهور ان لا يجر  
عليه والله اعلم وفي البزازية ايضا ما يغير ان المراد بالظهور لامن طريق  
اقامة المصالح البيته فالحا لا تقبل لما فيه من التناقض ونفس عبارته في  
كتاب الدعوى من نوع في الصلح وفي الفتية ادعي نوبا وصالح ثم برهن  
المدي عليه على اقرار المدي انه لا حق له فنه ان على اقراره قبل الصلح  
فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه  
ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقاراه بعد الصلح  
هذا ان اتخذ الاقرار بالملك بان قال لاحق لي بجهة الميراث ثم قال  
انه ميراث لي عن ابي فاما غيره اذا ادعي ملكا لاجته الاثر بعد الاقرار  
بعدم الحق بطريق الاثر بان قال خني بالشر او بالهبة لا يبطل انتهى  
والله اعلم **والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا**  
اي لا يصح الفاسدة ما يمكن تصحيحها كما في الفتية وهكذا صرح به مولانا  
في بحره وقال في الفوائد الزينية الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة  
كما في الفتية ولكن في الهداية في مسایل شتى من القضاء الصلح على  
انكار جاز بعد دعوى مجهول فيلحفظ ويحمد على افسادها بسبب  
مناقضة المدي لا نترك شرط المدي كاذره في الفتية وهو توفيق بلجر  
فيقال الا في كذا والله اعلم **وقيل استراة صحة الدعوى لصحة الصلح**  
**غير صحيح مطلقا** فصع الصلح عن انكار وغيره ولو لم يكن الدعوى  
صحيحة وقال تاج الشريعة في شرح الوقاية ومن المسایل المهمة  
انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى ام لا ينعقد الناس يقولون  
لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعي حقا مجهولا في دار فضول على  
شئ يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك ان  
دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي الدخيرة مسایل توريد ما  
قلنا انتهى فقد اذ رحمه الله ان القول باشتراط صحة الدعوى  
لصحة الصلح غير صحيح والله اعلم **وصح الصلح عن دعوى حق الشر**  
**وحق السقعة وحق وضع الجذوع** **اي الاصح** لان الاصل انه متى توجهت  
اليمين نحو الشخص في اي حق كان فانزى اليمن لا بد رهم يجوز وكذا  
لو ادعي قبله تقديرا بان قال كعزني واصلاني او رماي بسوء ونحوه حتى  
توجهت اليمن نحوه فاختارها يد رهم يجوز على الاصح وكذا لو صلح  
سما يمينه على عشرة او من دعواه الكل من الجبتي واما الصلح عن الحدود



فغير صحيح ولو أخذوا القدر ولو عن الأبرار عنه بخلاف صلحه بعد دعوى  
المسروقة عليه إلا أن أبراه عنها فانه صحيح وعلى أن يقر له بها فافترقا أن كانت  
العين قائمة بتقنين بالتقنين فالصلح جائز وإن كانت مستهلكة أو  
درهم لا تقين فباطل إن كان الموقوف ذراهم وإن اختلف الجنس بغير  
ولو في حالة الاستهلاك وفي الفوائد الزينية لا يصح الصلح عن الحد ولا  
يسقط به الحد القدر إذا كان قبل المرافعة كما في الحائنة وصلحه بعد  
دعواها أن هذا ولده ليركها باطل كصلح رجل مع من تعدي على طريق  
العامة كبناء قنطرة إلا إذا كان أمانا بخلاف الطريق الخاص فانه يصح  
ولا يسقط به حق الباقيين الأبرصا هم ولو صلح صاحب القنطرة على مال  
معلوم ليرفعها إن كانت المصلحة من أهل السكة والقنطرة حديثة  
اختلف فيه المسأخ فالبعض أحازه كالوكاكت قديمة لأن فيه تقرب  
الهوا وقيل لا يجوز والصحح الأول لأن فيه منفعة لأهل الطريق  
وأوفى ذلك إجابتي صح الصلح فهذا ولي والله أعلم **الصلح إن كان معني**  
**المعاوضة** بأن كان دينيا بعين **منتقضا** أي بقتض المضامين  
**وإن كان لا معاوضة فلا** أي لا ينتقض بقتضا قاله  
الصيرفية صالحا ثم تقاضا برضاها جاز قال ق وبه استكال  
لأنه إسقاط والساقط لا يعود لأن الصلح يجلس حقه خطأ إسقاط  
قال في المنتقى رواية أنه ينتقض الصلح بقتضها وقال قح ينبغي أن  
لا يصح هذه الأقالة ولا ينتقض الصلح انتهى وفي القينة بعد أن ذكر  
الخلاف في نقضه بقتضها وجواب الباقيين محمول على هذا وإذا كان  
معني استيفا البعض وإسقاط البعض لا ينتقض بقتضها انتهى  
وفي الفوائد الزينية الصلح يقبل الأقالة والقتض إذا صلح عن  
العشرة على خمسة كما في القينة ولم يبرح على غيره ولو صلح عن دعوى  
**دار على سكر بيت منها أبرأ وصالح على ذراهم إلى الحصاد أو صلح**  
**المودع بغير دعوى الهلاك لم يصح** الصلح في الصور الثلاث كما صرح به  
في السراجية وقيد بغير دعوى الهلاك لأنه لو ادعاه وصالحه صح قال في  
السراجية طلب الوديعة فقال المودع لم تدعني ثم صلح جاز  
ولو قال ردتها عليك ثم صلح لم يصح قال رحمه الله يصح وبه  
أقني الإمام القاضى أبو اليسر رحمه الله أقني وفي الحائنة رجل ادع  
رجلا شيئا فقال المودع ضاعت الوديعة أو ردتها عليك وأكرها  
الرد والهلاك لأن القول قول المودع مع اليمين فإن صالحه صاحب  
الوديعة بعد ذلك على أي وجه أخرها أن يدعي صاحب المال  
فقال المستودع ما ادعيتني شيئا ثم صالحه على أي معلوم جاز الصلح في

قولهم

قولهم لأن الصلح بيني جواره على زعم المدعي وفي زعمه صار غاصا  
بالمجود بغير الصلح معه والوجه الثاني إذا ادعى صاحب المال الوديعة فظا  
بالرد فاقرا المستودع بالوديعة فسلكت ولم يقل شيئا وصاحب المال  
يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على أي معلوم جاز الصلح في قولهم والوجه  
الثالث إذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمدعي عليه يدعي الرد  
والهلاك ثم صالحه على أي جاز الصلح في قول محمد بن يوسف الأول وعليه  
الفتوى وأجمعوا على أنه لو صلح بعد حلف المستودع أنه رد أو هلك لا  
يجوز الصلح إنما الخلاف فيما إذا كان الصلح قبل يمين المودع والوجه الرابع  
إذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه  
بل سكت ذكرنا كذا في أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف الأول والأخر  
يجوز في قول محمد وكذا ادعى صاحب المال الاستهلاك والمستودع لم يصدقه  
في ذلك ولم يكذبه فصالحه على أي ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم  
فإن اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح أنها هلكت أو  
ردتها فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة وقال صاحب المال ما قلت ذلك  
كان القول قول صاحب المال ولم يبطل الصلح انتهى **الصلح بعد حلف**  
**المدعي عليه دفعا للتراث** بأقامة اليقينة وبه جرم في الفوائد الزينية  
ولم يفرغه إلى كتاب معروف **وقيل لا** قابله صاحب السراجية ولم يحك  
فيه خلافا قلت وفي القينة بعد أن رخم لبعض المسأخ ادعى عليه مالا  
فأنكر وحلف ثم ادعاه المدعي عند قاض آخر فأنكر فصالح بصلح الصلح  
بعد الحلف لا يصح وفي الأسرار أنه لا يصح وهكذا في تلك الشرائع  
وقيل يصح وروي عن محمد بن أبي حنيفة أنه يصح ووجه عدم الصحة  
أن اليمين يرد على المدعي فإذا اختلفه فقد استوفى البذل فلا يصح انتهى  
**طلب الصلح والبراءة من المدعي عليه عند الدعوى لا يكون** ذلك الطلب **أقرا بخلاف**  
**طلب الصلح والبراءة عن المال** فإنه يكون اقرا قال في البرازية ذكر القاضي  
دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرا بالمدعى عند المتقدمين والخاتم  
التأخرين ودعوى البراءة عن المال اقرا وقول المتقدمين أصح  
انتهى وفي الصيرفية وفي جيل المحيط لو قال صاحبك من المال الذي تدعي  
فأقرا بخلاف صاحبك من دعواي فلا يكون اقرا انتهى **صلح البائع**  
مع المشتري **عن عيب ظهر بعده** أي عدم ذلك العيب **أو زال العيب**  
**بطل الصلح** قال في السراجية اشتري حيوانا فوجد بعينه بياضا فصالحه  
منه بعد ذلك ثم ذهب البياض بطل الصلح انتهى وفي تفصيل عقد الفوائد  
معزيا إلى البوايع ولو صالحه من العيب ثم زال العيب بأن كان بياضا  
وعين العيب فابطل الصلح ويرد ما أخذ إن كان العرض لخصه



وهو صفة السلامة قد عادت فيعود العوض فيبطل والمسيلة في الخلاصة  
والخفة وغيرهما من كتب المذهب الفقهية قلت وظاهر كلام القس  
فيقتضي تخصيص هذا الحكم بالباطل وفيه صورها في الخلاصة ولما يات  
بما يشعر بالعموم والواقع انه اعم وقد صرح به في النزاهة في عدة  
مخروج فقال بعد ذكر مسيلة الباطل وكذا الصلح في دعوى جيل الباطل  
اذا ما كان بعد الصلح عدم البطل برأيه وكذا لو ادعى على انسان مالا  
وصالحه على ماله ثم بان الحق على الانسان اذ لم يرد البطل وكذا اذا استمر  
امه ثم بان الما متلوقة انسان ثم طلقها زوجها باينا عليه والادام  
وكذا اذا ادعى عينا وصالحه على ماله ثم بان الحق على الانسان اذ لم يرد  
البطل وكذا اذا ادعى عينا وصالحه على ماله ثم بان عدم العيب يرد الماخوذ  
وقد نظم ذلك شيخ الاسلام شيخنا عبد الله بن عبد الله في بيت فقال  
وصح عن الامران كل عيب ولو ان العيب عنه صالح يمدح  
قال فمثل سائر العيوب في المسيلة الثانية والله اعلم بالصواب في  
اختلاف ولي القتل مع القاتل في بطل الصلح بان قال القاتل صالحه على  
جسمائة درهم وقال الولي بل على مائة دينار فالصلح باطل وسقط  
انقصاص ولا شيء على القاتل لانها انقضا على الصلح ثم كذب به ولي القتل  
حيث قال على مائة دينار الا اذا رجع ولي القتل الى قول القاتل صالحه  
عن نفيها ان كان عدتها بالحبس لا يجوز والايجوز لان في الاول حصه  
كل يوم مما يقع عليه الصلح بجهول اذ الحصن والطهر يرد وينقص في  
محتاجه الى حصه كل يوم ذلك وهكذا في قتاله وفيه صالحه كل شهر  
على ثلاثة دراهم وهي لا تكتفي لها ان تطلب الزيادة لان هذا القدر  
وليس معاوضة كراية الصيرفية ولو صالحت المرأة زوجها الذي  
اراد ان يطلقها فان رضى بان يمسكها على ان لا يقسم لها او على ان لا  
ينفق عليها او على ان يجعل وجهها منه لامرأة من نسائه يعينها او على  
ان يكون لها ليلة وامراته الاخرى يملين او اكثر او على ان يعطها ثوبا  
كل شهر خمسة دراهم ولا يكتفي بذلك فهو جابر كله ما رضى به ومن  
سكت ان ترجع عنده فلها ان ترجع وان صلحته على ان يقسم لها او على  
عليها على جعل حيلة له او على ماله اعطته فالصلح باطل ويرد على  
ما اخذ منها كراية التنف هذا **فصل** في الدين لما ذكر حكم الصلح  
عن عموم الدعوى وذكر هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين  
لان الحضور ابا يكون بعد العدم **الصلح الواقع على بعض جنس ماله**  
عليه يعني اذا كان بطل الصلح من جنس ما يستحقه المدعي على الذي  
عليه بعقد مدانية جرت بينهما فالصلح اخذ بعرضه وخط لباقي

لان تصرف الملك يصح ما امكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة  
لما فيه من الربا ثم اشار الى توضيح هذا الكلام والتوزيع عليه  
بقوله **نصح الصلح بالاستبراء فنص بطله عن الف حال على مائة حلة**  
**وعلى الف مائة او عن الف حلة على مائة ثوب** فيجعل خطأ البعض  
في المسيلة الاولى والبعض والصقة في الثانية **ولا يصح عن دراهم على**  
**دراهم مائة** لان الدراهم غير مستحقة بعقد المدانية فلا يمكن حملها  
على ما يخرقه فيجعل على المعاوضة ويبيع الدراهم بالدراهم بغير نسبة  
لا يجوز **او عن الف مائة على نصف حلة** لان العمل غير مستحق بعقد  
المدانية اذا المستحق به هو الرجل والعمل خبر منه فقد وقع الصلح  
على ما لم يكن مستحقا بعقد المدانية فصار معاوضة والاجل كان حق الدين  
وقد تركه بازاء ما حظ عليه من الدين فكان اعتبارا عن الاجل واثق  
حرام الاتري ان ربا اللبسية حرام لبسيتها معادلة المال بالاجل فلان  
تخرم حقيقة اولى **او عن الف مائة على نصفه بيضا** لان البيض غير  
مستحقه بعقد المدانية لان من له السور لا يستحق البيض فقد  
صالح على ما لا يستحق بعقد المدانية فكان معاوضة الالف بجسمائة  
ون زيادة وصف الجودة فكان ربا والاصل في هذا انه متى كان الذي  
وقع عليه الصلح دون من حقه قدرا ووصفا ووقتا في احد ما فهو  
استقاط للبعض واستيفاء للباقي وان كان اذ يومنه معني انه دخل  
فيه ما لا يستحقه من وصف او ما هو معني الوصف كتحجيل الرجل وعن  
اختلاف جنس فهو معاوضة **قال** لزمه اذ الى جسمائة غلام الف  
**الذي لي عليك على انك بري من الباقي قبل الغلام** ذلك بري ان دفع في الغد  
**وان لم يرد ذلك في الغد عاد دية** اي لم يرد غدا في حنيفة ومحمد وعند  
ابي يوسف يبرأ من الا برأ حصل مطلقا فنشئت البراءة مطلقا كما لو برأ  
بالا برأ سيأتي ولما انه ابرأ مقيدا بشرط والمقيد به يفوت عن فوائده  
وذلك لانه برأ باءا جسمائة في الغد والله يصح عوضا خذرا فلاسه  
او توسلا الى تجارة ارجح فصلح ان يكون شرط من حيث المعنى وكلمة على وان  
كانت للمعاوضة لكن تختمل معنى الشرط لوجود معنى المقابلة فيه فان  
فيه مقابلة الشرط بالجرا كما كان بين العوضين وقد نفى العمل بمعنى  
المعاوضة فيجعل على الشرط تصحيحا نصرفه **وان لم يرد** اي لم يرد كلف  
عذابل قال ادفع الى جسمائة على انك بري من الباقي **بعد** ومنه لعدم  
الابرا او يبرأ مطلقا او يبرأ جسمائة في الغد ولم يرد لان البراءة قد حصلت  
بالاطلاق او لا فلا تتغير بما يوجب الشك في اخذه **وكذا لو صالحه من دينه**  
**على نصفه يردعه اليه غدا وهو بري مما فضل** على انه ان لم يردعه غدا



فان كل عليه كان الامر كما قال يعني ان قيل واذا بري عن الباقي والا  
فان كل عليه كان الوجه الاول وهذا الاجماع لانه الى تبصرع القيمة  
فاد لم يوجر بطله فان ابراه عن نصفه اي عن نصف الالف وهو خمسمائة  
عيا ان يعطيه ما بقي هذا فهو بري ادى الباقي الا لانه اطلق الاسرار  
خمسماية عند الاصل عوضا ويصل شرطاً مع الشك في تعيينه بالشرط  
بخلاف ما اذا ابرأ باءاً خمسماية لان الابرأ المعلق تعليقاً صريحاً لا يصح  
لان الابرأ حصل معروفاته فمن حيث انه لا يصلح عوضاً يقع مطلقاً ومن  
حيث انه يصلح شرطاً لا يقع مطلقاً فلا يثبت الاطلاق بالشك فافترقا  
ولو علق تبصرع الشرط كان ادب الى اوان اومتى لا يصح الاسرار لانه  
علقه بالشرط صريحاً وهو باطل لما مر فيما يبطل بالشرط وما لا يبطل  
قلت وانما لا يصح لان الابرأ المعلق تعليقاً صريحاً لا يصح لان الابرأ  
معني التملك ومعني الاستقاط فالاستقاط لا يثبت في تعليقه بالشرط  
فالتملك يتأقنه فزاعينا العينين وقتلنا ان كان التعليق صريحاً  
لا يصح وان لو يكن صريحاً يصح انتهى وان قال اي المديون لاخر  
لك بلك حتى تخرج عني او تحط ففعل الخاطب وهو الذي قاله  
او الحط صح اي التاخير والحط لانه ليس بملكه عليه حتى انه بعد  
التاخير لا يتمكن من مطالبته في الحال وفي الحط لا يتمكن من مطالبته  
ما حط ابرأ ولو اعلى ما قاله من الاخر منه للمال اي اخذ المال من المدين  
في الحال بلا تاخير وحط ولو ادعي القاد وجد فقال اقر لي بهما عيان  
اعط منها مائة او عيا ان حطت منها مائة فاقرجاز بخلاف قوله  
عيا ان اعطيتك مائة لان الاقرار يستحق به البدل ولو قال ان  
افزت لي حطت لك منها مائة فافزع الاقرار لا الحط كذا في المجتبى  
الدين المشترك اذا اقتضى احد منهما شيئا منه سائر الاخر فيه هذا اصل  
كل يتفرع عليه فروع يعني ان كان لرجلين دين عيا اخذ قبض احد  
شيئا منه ملكه مشاعا كما قلناه فلما حبه ان يشترك في المتبوع لانه  
وان زاد بالقبض اذ مالبة الدين باعتبار عاقبة القبض وهذه  
الزيادة راجعة الى اصل الحق فتصير كزيادة الولد والتمرة وله حق  
المشاركة في ذلك فان قلت لو كان زيادة الدين بالقبض كزيادة  
الثمر والولد لما جاز بقرف القابض في المتبوع كما لا يجوز لاحد الشريكين  
المصرف في الولد والتمرة يعني ان الاخر قلت اجيب عنه بان  
القبوض قبل ان يتنازلا الشريكين مشاركة القابض فيه باق على  
ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدين  
حقه فملكه وينفذ صرفه وفيه ويضمن لسريته حصته وعن

(الدين)

الدين المشترك بانه الذي يكون واجبا بسبب متحد كمن مبيع صفقة  
واحدة وعن مال مشترك وموروث مشترك وقيمة مستهلكة مشترك  
وقدنا بالصقعة بالوحدة اخترازا عما اذا كان عبد بين رجلين  
باع احدهما نصيبه من رجل خمسماية وباع الاخر نصيبه منه خمسماية  
وكتبا عليه صكا واحدا بالث درهم فقبض احدهما منه شيئا لم يكن للاخر  
ان يشركه فيه لان نصيب كل واحد منهما واجب في المطلق بسبب اخرا فلا  
تثبت الشركة بينهما بان اتحاد الصك قال صاحب الفتاوى مفر بيني وان  
لا يكتفى بقوله اذا كان صفقة واحدة بل ينبغي ان يزاو على هذا ويقال  
اذا كان صفقة واحدة بشرط ان يتساويا في قدر الثمن وصفته لانهما  
لوبا عاه صفقة واحدة عيا ان نصيب فلان منه مائة ونصيب فلان  
منه مائة ونصيب فلان خمسماية ثم قبض احدهما منه شيئا لم يكن للاخر  
فيه مشاركة لان تفرق القسمة في حق البايعين لتفرق الصفقة بدليل  
ان المشترك ان يقبل البايع في نصيب احدهما وكذا لو اشترط احدهما  
ان يكون نصيبه خمسماية يبيع ونصيب الاخر خمسماية سود لم يكن للاخر  
ان يشركه فيها قبضه لان القسمة تفرقت وميزت نصيب احدهما  
على الاخر وصفا ولعل صاحب المصداية انما ترك ذكره لانه شرط الاشتراك  
وهو في بيان حقيقة والله اعلم وفي البحر الدين المشترك بسبب متحد  
كمن مبيع مبيع صفقة واحدة عيانا واحدة او عيانا بلا تفصيل وعن  
اوقية عين مستوكة مستهلكة او بدل قرض او دين موروث صالح  
احدهما عن نصيبه فان كان على غير جنس الدين خير الشريكين ان شا  
تبع المديون بحضنه او شريكه انتهى ولو صالح احدهما على نصيب عيا  
احد الشريكين الاخر نصفه اي نصف الدين من غريمه لانه كان عليه ولم  
يستوفيه فبقى في ذمته او اخذ نصف الثوب من شريكه لان الصلح  
وقع عن نصف الدين وهو مشاع لان قيمة الدين حال كونه في الذمة  
لا يصح وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على الاجازة  
واخذ النصف دال على اجازة العقد فيصح ذلك له ربع الدين اي الشريك  
ولو لم يصالح لان حقه فيه ولو لم يصالح احدهما بل اشترى من نفسه  
اي نصف الدين شيئا منه اي ضمن احدهما الاخر الدين اي بوالدين  
ان سالته صارا قابضا للنصيبين بالمقاصة ولا ضرر عليه لانه في البيع  
على المالسة بخلاف الصلح على ما بينا فان قلت فستة الدين قبل القبض  
لا يضر فكيف يقصود المقاصة فيه فله فستة الدين قبل القبض يكون  
ضمنا وانما لا يجوز قصدا وهنا وقعت القسمة في ضمن صحة الشر  
وصحة الصلحة وكبر من شئ يصح ضمنا ولا يصح قصدا او اشع المزيج



لان القايض في حقه الا ان له حق المشاركة فكان له ان يشاركه **واذا ابرأ**  
**احد الشريكين** الغريم عن نصيبه لا يرجع الشريك على صاحبه لانه ان كان  
وليس يقبض ولو ابرأ عن البعض كانت قيمة الباقي بينهما على ما ينقسم  
السهم لان الحق عاد الى هذا القدر حتى لو كان لهما على المديون عشرة  
درهما فابرا احد الشريكين عن نصف نصيبه كانت المطالبة له بالخمسة  
ولساكت بالعشرة ولو اخرج احد هما نصيبه مع عندي ي يوسف خلافا  
لما كذا في الهداية قال صاحب النهاية ما ذكر من صحة الخلاف مخالف  
لما ذكر في عامة الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول ابي يوسف وذلك  
سهل الجواز ان يكون المصنف قد اطلع على رواية محمد مع قول ابي حنيفة والي  
يوسف اعتبارا لما خبر لكونه ابرأ موقفا بالابرا المطلق وقال لا يلزم  
قسمة الدين قبل القبض لامتنان احد النصيبين عن الاخر باقتناع احد  
بالحل والآخر بالتأجيل وقسمة الدين قبل القبض لا تجوز لانه وصف  
شرعي ثابت في الذمة وذلك لا يتميز بعضه فان قلت بتأخير البعض  
هل يتميز احد النصيبين عن الآخر ولا فان يتميز بطل قولك ذلك لا يتم  
بعضه عن بعض وان لم يكن يتميز بطل قولك لا امتياز احد النصيبين  
عن الآخر بل كما قلت اجيب عنه ان تأخير البعض فيه يستلزم  
بما كرم ما يوجب بهما يستحيل ذلك فيه نفى قوله لا امتياز احد النصيبين  
لا يستلزم التأخير والامتنان فان قلت فقد جوزوا ابرا احدهما عن  
نصيبه وذكر ابرا يوجب التميز لكون بعضه مطلوبا وبعضه لافيا  
فيه ذلك قلت اجيب عنه بان القسمة تقتضي وجود النصيبين وليس  
ذلك في صورة الابرا الموجود فلا قسمة لانقال لو كانت القسمة امرا  
وجوديا لزم ما ذكرتم وما هي رفع الاشتراك او الايجاد او ما شئت قه  
وذلك عدم فلا نسلم انها تقتضي وجود النصيبين لانا نقول اذ ارد  
احد النصيبين تكيل الثقة بما لا يشاركه فيه الآخر وذلك يقتضي  
وجودهما لا محالة وارتفاع الشركة من لوازمه والاعتبار بالوضعان  
الاصليتين وتحرير وسيلة التأجيل كما في البحر انه اذا اجله احدهما فان  
يكن واجبا لغيره كل منهما بان واما موقلا فتأجيل باطل وان كان واجبا  
باذنية احد هما فان كانا شريكين شركة عثمان فان اخر الذي ولي  
الاداة به مع تأجيله في جميع الدين وان اخر الذي له ريبا شرا  
لم يصح في حصته ايضا وان كانا متفان وصين واجله احدهما اهما  
مع تأجيله كتأجيل الركيل بالبيع الثمن وان حظ احدهما ان كان  
عاقلا يجوز في نصيبه لا في نصيب شريكه كذا في فتاوي قاضي خان  
**وكذا** اي مثل ما ذكر في الحكم ان وقعت القاصصة بدية الجاني

بان

بان كان للمطلوب على احدهما دين قبل وجوب دينه عليه حتى صار دينه  
قصاصا به فلا ضمان عليه لانه قضى دينه كان عليه ولو ابرأ الشريك  
المديون عن البعض قسم الباقي على سهامه وقد تقدم تقريره **فما اذا ابرأ**  
**احد الشريكين** في لم عن نصيبه على ما وقع من راس المال فاجازة الشريك  
**المخرقة** الصلح عليهما وان رده اي رد الشريك الصلح **رد** وبطل  
وهذه العبارة اولى من قول اكثر وبطل الخ لانه ليس بباطل بل هو صحيح  
موقوف الا ان يراد به انه سبيطل على تقدير عدم الاجازة هذا عندنا  
لانه يستلزم جواز قسمة الدين في الذمة وانه لا يجوز وقال ابو يوسف  
يجوز لانه دين مشترك فان اصاب احد هما على حصته جاز كسائر  
الديون وقد بقوله على ما دفع اليه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع  
لما فيه من الاستتال بالمسلم فيه على حاله وان اجازت فقد عليه ما يكون  
نصف راس المال بينهما سواء كان راس المال مخلوطا او لا وان كانا  
شريكين معا وضمنه جاز ولو في الجميع وعنا ما توقف ايضا ان لم يكن من  
تجارتهما ثم شرع في بحث مسألة التمازج وهو من الخرج ويوان يصطلح  
الورثة على الخراج بعضهم من المال الميراث بمال معلوم ووجد تأخير  
قلة وقصره فانه قل ما يرخص احد بان يخرج من الدين بغير استيفاء  
وسيب طلب الخارج من الورثة ذلك عند رضى غيره وله شروط تذكر في  
اشارة الكلام قال في الخلاصة وفي مختصر القدوري اذا كانت التركة  
بين ورثة فخرجوا احدهما منها مال فاعطوه اياه والتركة عقار  
او عرض جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا وان كانت التركة فضة وغيرها  
فصالحا على فضة جاز اذا كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من الفضة  
حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمثل غيره من الاجناس وليست شرط قبض  
ما بارا الفضة وان كان ما اعطوه مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان كانت  
التركة فضة واعطوه ذهبا او ذهبا فاعطوه فضة جاز سواء كان  
ما اعطوه قليلا او كثيرا لان القبض شرط في المجلس وان كانت ذهبا  
وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب او فضة ان كان ما اعطوه اكثر  
من نصيبه من ذلك المجلس جاز وان كان مثل نصيبه او اقل لا يجوز وان  
كان في التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصلح  
عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يبرأ الغريم منه ولا  
يرجعون بنصيب المصلح جاز انتهى اد اعلمت هذا النصح كذا ما ساق  
من كلام المختصر **اخرجت الورثة اخذهم عن نصيب التركة** واخرجوه  
عقاري التركة **ملا** اعطوه له او اخرجوه **عن نصيبه** بواحدة **نفسه**  
دفعوها اليه والحكم على العكس بان كانت التركة فضة فخرجوا احدهما



بذهب دفعوه اليه **مع** هذا الصلح في الوجهة كلها **قل** ما اعطوه له او اكثر لانه  
بيع معنى ولكن في الوجهة الثاني والثالث يعتبر التقابل في المجلس فخر من الرما  
**وفي نقد** وهما الذهب والفضة **وغيرهما** او غير المتقدمين مثل العقار  
والعروض اراد ان التركة اذا كانت مشتملة على هذه الاجناس  
فاخرجوه **بأحد الترتيبين** دفعوا اليه اما فضة او ذهبا **لا يصح**  
**الصلح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من تسعة من ذلك بالجش**  
الذي دفعوه ليكون نصيبه بمثله والمقابلة والزيادة في مقابلة  
حقه من بقية التركة تحرزا عن الربا ولا بد من التقابل في المجلس  
فيما يقابل نصيبه من الذهب لانه صرف في هذا القدر وان كان  
ما اعطوه عوضا جاز مطلقا لعدم الربا **وبطل الصلح ان اخرج**  
**احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان يكون الديون كبقية التركة**  
من تملك الدين الذي هو حصة المصالح من غيره وتلك من غير  
من عليه الدين لا يجوز وسواين حصة الدين او لم يبين  
عندنا في حصة ويقتضي ان يكون عندهما في غير الدين اذ ابيح  
داصل الخلاف فيما اذا جمع بين حرم عبد او ساة زكيت وميتة  
وباعهما في صفقة واحدة منهما من الثمن بطل في الكل عنده وغنما  
صح في العبد والذكية **مع الصلح لو شرطوا اي الورثة ابراء الممانعة**  
اي من الدين الذي هو نصيب المصالح ولا يرجع عليه بنصيبه لانه استقام  
او تملك للدين من عليه الدين **او قضوا نصيب المصالح من الدين**  
الدين **تبرعوا** فمما لم يملكوا مما بقي من التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيه من ضرورة  
بقية الورثة فالاولى ما ذكره بقوله **القول في المصالح قدر حصة منه** اي  
الدين **وصالحا عن غيره والحالم** اي احد المصالح الورثة بالقرض الذي اخذه  
منهم على الغرماء ويقبلوا الحوالة **وفي حصة صلح عن تركة مجهولة على مكيل**  
**او موزون** **الخلاف** قوله على مكيل وموزون ينطبق بالصلح يعني ان  
يكن في التركة دين واعيا لها غير معلومة واريد الصلح على مكيل او موزون  
من نصيبه من ذلك مثل مكيل الصلح فيكون مريبا وقيل يصح لاحتمال  
ان لا يكون في التركة مكيل او موزون وان كان فيحتمل ان يكون نصيب  
اقل من بول الصلح فكان القول بعدم الجواز موديا الى اعتبار شبهة  
المشبهة لاعتبارها هذا هو الصحيح ذكره الزيلعي ولو كانت التركة  
**مجهولة** **وبين غير موقوف او موزون في يد البقية مع الصلح في الاصل**  
لانه لا يقضي الى المنازعة لقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة  
حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها لا يجوز حتى يصير جميع ماني يده  
معلوم الحاجة الى التسليم وقيل لا يصح لانه يبيع اذ المصالح بعد عينه

المجالة لا يصح البيع ذكره الزيلعي **وبطل الصلح والقسمة مع حاله الدين**  
**بالتركة** الا ان يصح الوارث الدين بشرط ان لا يرجع في التركة او يصح اجني  
بشرط ابراء الميت او واديته من ملك آخر **والصلح قبل القضا** اي قضاء  
الدين **في غير دين محظا ولو فعل وصالح مع الصلح وتحقيقه ان الدين اذا لم**  
يكن مستغرقا صح الصلح والقسمة ويرفعون منها قدر الدين حتى  
لا يحتاجون الى بقية القسمة والاولى ان لا يفعلوا ذلك حتى يقضوا  
الدين كذا في التجرد وغيره **وان اخرجوا الورثة واحدا منهم فحصة تقسم**  
**بين الباقي من الورثة على السواء** ان كان ما اعطوه من ما لهم غير الميراث  
المترك بينهم **وان كان ما اعطوه له ما ورثوه من مورثهم فعلى قدر ميراثهم**  
يقسم بينهم وقبده المضاف بان يكون عن انكار اما اذا كان عن اقرار  
فغوينهم على السواء مطلقا وصالح احدهم عن بعض الاعيان صحيح  
احدهم عن دعوي اجني حقا في التركة مع عينة البقية جاز ويكون  
مستوعبا في حصة شركا به كاجني وان كان صالح على ان يكون حوالا  
له دون غيره فهو جاز فان اشبه سله والابطل الصلح في حصة الشركاء  
ويرجع على المدعي بحصة ذلك من البذل الذي في الجرد في جمع القتاوي  
وان كان على الميت دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا القسمة لان التركة  
لم يملكها الوارث وان لم يكن مستغرقا لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا  
دينه لتقدم حاجة الميت ولو فعلوا قالا لاجوز وذكر الكرخي في القسمة  
انها لا تجوز استحسانا هداية وفي فوايد سمسر الاسلام ان التمازج  
باطل اذا كان على الميت دين ومعناه انه يبطله دين الدين لان حكم الشرع  
ان يكون الدين مقدما على جميع الورثة ولم يذكره صك التمازج ان  
في التركة دين او لم يكن فيه دين فالصك صحيح وكذا لو لم يذكره  
الفتوي ولكن سبل عن صحة التمازج يقتضي بالصحة ويجعل على وجود  
شرايط الصحة كما لو ذكره الفتوي جلا باع ماله يفتي بالصحة وان  
احتمل انه غير عاقل خزانة فتوى وجه الاستحسان ان الدين يمنع تلك  
الوارث ان ما من جزاء الا وهو مستقول بالدين فلا يجوز القسمة  
قبل قضائه وجه القياس ان التركة لا تخلو عن قليل الدين نقلا للصر  
عن الورثة **والوصي لم يبلغ في التركة كوارث فيما قدمناه** من مسئلة التمازج  
صالحا اي الورثة **احدهم** على شي واخرجه من بينهم **فظهر للميت دين**  
**او عين لم يعلمها هل يكون المذكور من الدين والعقبة اخلا في الصلح الواقع بينهم**



فيقول **ان اشترى** اي القولين لا اي لا يكون داخل فيه والقولان مذكوران  
في فتاوي قاصو خان قد مر انه لا يكون داخل ويكون ذلك الدين والعين  
بين جميع الورثة وقد ذكرنا اول الفتاوي انه مقدم ما هو المشهور فكان  
هو المقتضى ان نص عليه مولانا في بحره ويجوز ان يكون من يقول بالدخول فان كان  
الظاهر دينا ففسد الصلح لانه وجد في الابتداء وان كان عينا لا ولو ادعت  
الزوجة ميراثا صح الصلح على اقل من نصيبها او مهرها ولا يلزم لهم ان يعلموا  
ذلك فان اقامت بينة بطل الصلح **كتاب** في بيان احكام الفسخ  
في مفاعلة من المضارب في الارض وهو السير فيها قال الله تعالى واخرون  
يضرعون في الارض يستقون من فضل الله يعني يسافرون في التجارة  
العقد بها لان المضارب يسير في الارض غالبا لطلب الربح واهل التجارة  
يسمون العقد مفاضة وقصاصة من القرض لان صاحب المال يقطع قرضه  
من ماله وبسبيل للعامل واصحابنا اختاروا لفظة المضاربة لكونها مضافة  
للنفس وفي الشرح هي المضاربة **عقد شركة في الربح بالمال من جانب**  
وهو من جانب رب المال **وعمل** من جانب آخر وهو جانب المضارب  
وخرج بقولنا شركة في الربح ما لو شرط بينهما الربح لاحدهما فالأخر لا يكون  
مضاربة على ما سياتي بيانه وهو جانب المضارب **وكتبتا الإيجاب**  
**والقبول** بالان يقول رب المال دفعت هذا المال واعمله عني ان  
مارزقه الله تعالى بيتنا نصفان او خذ ذلك من الفاظ ثبتت بها الطائفة  
ويقول المضارب قبلت ونحوه وينفقد بمعاها كما اذا دفع اليه الفاء  
مفاوضة ومعاملة في مضاربة لان المناقضة لغة مدنية والمعاملة  
صريح في البيع والسوا وكذا لو قال اعملها عني ان رزقك الله فهو كذا وكذا  
لو قال خذ فابتع متاعا فاحصل من فضل ذلك نصفه او قال خذ  
فاستري به هرويا بالنصف او رقيقا بالنصف لا يكون مضاربة  
لان له لم يترك البيع عليه وذكر عاملا يكون اجرة عليه والمشتري  
للامر وليس له بيعه لانه فضولي ولو قال خذ بالنصف فلكذلك  
قياسا وفي الاستحسان يكون مضاربة كذا في المجتبى **وكما** انواع الاول  
انها **ابدا** لانه فسخ المال باذن مالكه لا على وجه المباداة  
والوثيقة بخلاف المفوض على سومر السوا لانه قبضه بدلا وبخلاف  
الرهن لانه قبض وثيقة **وتوكيل مع العمل** لانه يتصرف فيه باسمه حتى  
يرجع بما حققه من العقد عاين المال **وشركة ان ربح** لانه يحصل بالمال

وروي

والعمل

والعمل فليست كذلك فيه **وعقب ان مخالف** لتعديده على مال غيره  
فيكون ضامنا **وان اجاز بعده** اي ولو اجاز رب المال بعد  
المذكور من المخالفة حتى لو استثنى المضارب ما نهى عنه فمضى بانه  
ونظر فيه ثم اجاز رب المال لم يجز وكذا المستبضع **واجازة فاسدة**  
**ان فسد** فان الواجب للمضارب فيها اجر المثل كالاجارة الفاسدة  
وهي بدل عمله لانه لا يستحق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل بها  
فيجب اجر المثل **فلا ربح حصة** لانه يكون في المضاربة الصحة ولما  
فسدت صلوات اجازة **بل على اجر عمله** كاهو حكم الاجارة الفاسدة  
لا سيما في تقريره **مطلقا** اي سوا ربح او لا **بلان يادة على الشرط** كما هو حكم  
الاجارة الفاسدة **الا في وصي اخذ مال يقيم مضاربة فاسدة** بان  
اخذ مال الصغير مضاربة وشرط لنفسه عشرة دراهم **فلا شيء**  
اي للوصي **اذا عمل** يعني لا يستحق شيئا من الاجر استثناء من قوله بالاجر  
عمله يعني ان اجر عمله لا يملكه في سائر الاحوال الا فيما اذا اخذ الوصي  
مال اليتيم الى اخره كذا في احكام الصغار **ولا ضمان فيها** اي في المضاربة  
الفاسدة **لأنه** لانه امن فلا يكون ضامنا **ودفع المال الى الخنزير**  
**شرط الربح كله للمالك بضاعة** ودفع المال مع شرطه اي الربح للعامل  
قرض وانما لم يدخل هذا في سلكه الا بدعاء ونحوه كما وقع في الواقعة لما رد  
عليه من قوله صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة  
في الربح فليكن تكون بضاعة او قرضا **وشرطها** اي المضاربة **كون راس**  
**المال من الامنان** فلا تصح الا بما تفصح به الشركة لانها شركة يحصل  
الربح فلا بد من مال تصح الشركة به وهو الدراهم والدنانير  
والنقود والفلوس المتفقة كما تقدم في بحث الشركة **وهو** اي راس المال  
**معلوم** للعائدين **وقت اليه** اي في الاعلام **الاشارة** فان اختلفا في  
مقدار راس المال عند قسمة الربح فالقول للمضارب مع يمينه واليمين  
لرب المال ولما المضاربة بين فان كان على المضارب فلا تصح وما  
استراه له والدين في دميته وان كان على غيره بان قال له اقض مالي  
على فلان ثم اعلم به مضاربة فهو جائز وان كان مكرها لانه شرط  
لنفسه متفقة قبل العقد كذا عن الميسوط ولو قال اقض ديني  
على فلان ثم اعلم به مضاربة فعمل قبل ان يتيقن كله صحت ولو قال  
الا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو فانه يكفي قبض البعض كذا في  
بعض المعتبرات اقول وفي القول بان الفاء كالواو في هذا الحكم نظر



لانهم يفتقد الترتيب والترجيح والاعتقاد العقيد والتمتع بغيره  
ان لا يثبت الاذن فيها قبل التفتت بعقبه بخلاف الواوفا كما هو المطلب  
الجمع من غير تقوض لمقاربة ولا ترتيب وعليه عامة اهل اللغة وائمة  
الفتوى والله اعلم ولو قال اشترى عبد بنسبة فربعه وعمل ثمنه فمنازل  
فاستقراه فربعا وعمل فيه جاز ولو قال رب المال للغاصب والمستودع  
والمستضعف اعمل بما في يديك مضاربة بالنصف جاز كما في المجتبى وشرطها كون  
**راس المال سلبا الى المضارب بخلاف الشركة** لان المال في المضاربة من  
احد الجانبين والعمل من الجانب الاخر فلا بد ان يخلص المال للمضارب  
من النصف فيه واما العمل في الشركة فمن الجانبين فلو شرط خلوص اليد  
لاحدهما لم تنفذ الشركة لانها جازية لا تنقأ وشرطها وهو العمل وشرطها كون الزم  
بليها **شائعا** بحيث لا يستحق احدهما دراهم سمائة لقطعه الشركة  
في البرج لاحتمال ان لا يحصل من البرج الا قدر ما شرطه واذا اتفق الشركاء  
في البرج لا يتحقق المضاربة لانها جازية بخلاف القياس بالنظر بطريق  
الشركة في البرج فيقتصر على مورد النص وشرطها كون نصيبه كل منهما  
اي من المضارب ورب المال **سلبا** عند العقد لان البرج هو المقدر عليه  
وجمالته توجب فساد العقد وكل شرط يودي الى اجماله البرج يفسده  
وما لا فلا ومن شرطها ان يكون المشروط للمضارب مشروطا من الزم  
لو شرط له شيئا من راس المال او منه ومن الزم فسد **ولو ادعى**  
**المضارب فسادها قال قول الرب المال وبعبارة** بان ادعى المضارب  
صحته ورب المال فسادها **فالمضارب** اي فيكون القول قوله والاصل  
فيه ان القول قوله مدعى الصحة في العقود كما هو جوابه في البيع وغيره  
الاذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب  
الثلث قال قول المضارب كما في الفرائد الزمنية معزيا الى الذخيرة اقول  
هذا الفرع لم يظهر في استشاوه عن القاعدة لان رب المال يدعي الفساد  
والمضارب الصحة والقول لمدعيها فهو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى  
قال قاض خان ولو اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال شرطت  
لك ثلث الزم وزيادة عشرة دراهم فقال المضارب بل ثلث الزم  
كان القول للمضارب لان رب المال مقتت ليس في دعواه افتاد  
العقد ثم قال ولو قال رب المال شرطت لك ثلث الزم الا عشرة  
فقال المضارب لا بل شرطت لي الزم كان القول قول رب المال ولو  
كان فيه فساد العقد لانه يملكون زيادة يدعيها المضارب انتهى  
وهذا الفرع يستثنى من القاعدة كما لا يخفى والله اعلم **وبذلك**

في المضاربة **المطلقة** وهي التي لم يفتقد بها ان ارض مان اودع من التجارة  
تخوان يقول دفت اليك هذا المال مضاربة ولم يزد عليه **البيع بقدر ونسبة**  
**مضاربة** عند التجار ولا يملك البيع باجل غير متعارف عندهم كعشرين سنة  
ويملك **الشرا والتوكيل** بما اي بالبيع **الشرع والسر** **والمضاربة** ولو دفع له المال في بلدة  
على الظاهر **والابضاع** وهو دفع المال بضاعة ولو كان الابضاع **رب المال**  
**ولا تنفذ المضاربة به** اي بالابضاع يملك **الايداع والرهن والاذن والاجارة**  
**والاستجار والاختيار بالثمن مطلقا** اي على الميسر ولا عسر لان كل ذلك من  
صنيع التجارة لا يملك المضارب **الضاربة الامان** من رب المال او يقول له رب المال  
**اعمل لي** لان الشيء لا يتضمن مثله فلا بد من التضييع عليه والتفويض المطلق  
اليه كالتوكيل ليس له ان يوكل غيره الا اذا قيل له اعمل لي بربك بخلاف الابضاع  
لانه دونه ولا يملك **الاقرار والاستدانة** وان قيل له ذلك اعلم بربك لانه  
تبرع كالهبة والصدقة ولا يتناول التهم الا بصنيع القار والتبرعات ليست  
من صنعهم فيدخل في التبرع **ما لم يشر رب المال عليه** اي على الاقرار والاستدانة  
فاد انفق عليها ملكها او فرغ على الاستدانة بقوله **فطوى** **بلا المضاربة** **فربا**  
**وقر بالماء او غير ذلك** من مضاربة من موضع الى اخره **لا مالها** **وقيل** **لا ذلك**  
اي اعلم بربك **فترط** لانه استدان في حق المالك بلا اذنه وقيد بان يكون  
قصر بالماء لانه اذا قصر بالشئ حكمه الصفة **والبيع** اي النوب **اخر شرعية**  
**بما زاد له حصة فبعبارة** ان يبيع **وحصة الثوب في مالها** يعني يصير المضارب  
شريكا في النوب بقدر ماله من ماله من الصنع فاذا بيع الثوب كان حصة  
قيمة الصنع في الثوب للمضاربة وحصة الثوب للابيض من مال المضاربة **ولا**  
**يجاز** بالبناء المفقود اي المضاربة وهو معطوف لا المضاربة اي ليس له في  
مطلقاتها ان يتجاوز **بلدا وسيلعة او وقت او شخص عينه المالك** لانه لم  
يملك التصرف الا بتفويض فيفتقد بما فرض اليه وبهذا يقتيد معتد لان  
التجارات تختلف باختلاف الامكنة والامتنعة والاوقات والاختصاص  
وكذا ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرج من تلك البلدة لانه لا يمكن  
ان تصرف بنفسه في هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستغنى  
بغيره ايضا **فان فعل** بان خرج الى غير ذلك البلد فاشترى سلعة غير ما  
عينه في وقت غير ما عينه او باع مع غير من عينه **فمن** **وكان ذلك له**  
وله ربحه وعليه خسرانه لانه تصرف في مال غيره بغير امره وان لم يتصرف  
فيه حتى رده الى البلد الذي عينه يري من العمان لانه امين خالف حكم  
عادى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله لان المال باق في يده  
بالعقد السابق وهذا اذا اصد من المالك عند عقد المضاربة اما اذا كانت  
المضاربة مطلقة فخصار رب المال بعد عقد المضاربة تخوان قال له لا نفع



بالنسيئة ولا تشتري دفتقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان او لا تشترى فان كان  
 التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وفرض المال  
 فصار المال ناضجا وان كان التخصيص بعد ما عمل فصار المال  
 عرضا لا يصح تخصيصه لانه لو ضاع عن البيع في هذه الحالة او اراد عن  
 لا يصح فلا يصح تخصيصه وكذا لو ضاع عن السفر فعمل الرواية التي تملك  
 السهم والمضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح تخصيصه كذا في الحالة  
 وفي المجتبى كل شرط يوجب جهالة في الربح تفقد لاختلال مقصوده ويعتبر  
 من الشروط الفاسدة لا يفسدها ويبطل السوط انتهى المضاربة تعتبر  
 التقييد بالوقت وتبطل بغيره بضر او لا كما في الهداية شرط العمل على رب  
 المال ففسد للعقد لانه يمنع خلوص بيا المضارب كما في المجتبى **ولا يزوج قري**  
**مالها** وعن ابي يوسف انه يزوج الامة لانه من الاكتساب اذا يفسد  
 به المهر وسقوط النكحة من مال المضاربة ولما انه ليس من التجارات  
 والقيد لا يفسد الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان اكتسابا كما كتبه  
 والاعتاق على ضعف قيمته **ولا شر من يعتق على رب المال بغير اذنه**  
 بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة تنصرف بحصوله الربح وهذا  
 انما يكون بغيره وما يملكه ببعده وهذا ليس ذلك فلو استزاه كان لنفسه  
**خلاف الركيل بالسر** فان لم يملكه ان يشتري من يعتق على موكله **عند**  
**القريبة القابضة على خلافه** كقوله اشتري عبد ابيعه واستخدمه ما احب  
 اطاولها **ولا يملك المضارب سر من يعتق عليه اذا كان في المال زوج قادم**  
 او اشتري من يعتق على واحد منها **وتعز امرأة لنفسه دون الغارية** لان السر  
 متى وجد نقاذ اعلم المشتري ينفذ عليه كالوكيل بالسر اذا اطلقه والرب  
 من الربح هنا ان يكون قيمة العبد المشتري اكثر من راس المال سواء كان في  
 مال المضاربة ربح او لم يكن حتى لو كان المال الفاسد اشتري بها عديدين  
 قيمته كل واحد منها الف فاعتبا المضارب لا يصح عققه واما بالنسيئة  
 الى استحقاق المضارب فان يظهر في الجملة ربح حتى لو اعتقها رب المال  
 في هذه الصورة صح ومن نصيب المضارب فان يظهر في الجملة ربح  
 منها وهو جهنماته مرسوا كان او معسر اكر في الفتاوى الظهيرية  
**واذا لم يربح في المال ربح مع** اي شر من يعتق عليه لا تنفذ والفسد **فادان**  
 اي الربح بزيادة قيمته **بعد السر عتق حظه** اي المضارب من العبد لانه  
 ملك قريبه **ولم يفسد المضارب نصيب المالك** من العبد لانه انما اعتق  
 عند المالك لا يفسد منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار كاحد الورثة  
 مع غيره باذا اشتريت امرأة ابن زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج  
 واما اعتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لاجها لعدم الصنع منه **وسلي**

العتق

**العتق وقيمة نصيب رب المال من العبد** لا حقا سرنا ليشه عنده  
 ولو اشتري الشريك من يعتق على شريكه **والرب او الوصي لا يعتق**  
 على العبد بان اشتري **اخا له** **يعتق على العاقدة** وبالشريك والاب والوصي لا يعتق لانه  
 فيه للتصغير **والما دون اذا اشتري من يعتق على المولى صح واعتق عليه**  
 ان لم يكن مستقرا بالدين **والرب** اي وانه كان مستقرا لا ينفذ عليه  
 وتوضيحه ان العبد المادون له في التجارة لو اشتري ذراعه محرم من المولى  
 يصح ثم ان لم يكن عليه دين محيط بربقته وكسبه عتق على المولى وان كان عليه  
 دين محيط بربقته وكسبه لا يعتق عنده وعند ما يعتق بنا **يعتق** انه هل  
 يدخل ملك المولى ام لا ذكره ان يلى **مضارب معه الف بالفضا اشتري**  
**امة فولدت الامة ولد اساو بال** اي للالف فادعاه مورا **فصار** قيمة  
 اي الولد **والناو نصفه سعي لرب المال في الربا وربعة او اربعة او اثنان**  
 المالك استسعى الخلام في الف ومائتين وخمسين والاشاء اعقته  
**ولرب المال بعد قيق الف** من الغلام **تضمن المدي نصف قيمتها** اي  
 الامة وذلك لان دعوة المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لانه يحمل على انه  
 ولده من النكاح بان زوجها المبالغ له ثم باعها منه وهي حلي منه مالا  
 لاسره على الصلاح لكن لا ينفذ هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها  
 ان كل واحد من الجارية وولدها مشغول براس المال فلا يظهر الربح  
 فيه لما عرفت ان مال المضاربة اذا صار اجناسا مختلفة كل واحد منها  
 لا يزيد على راس المال لا يظهر الربح عندها لان بعضها ليس برباوي به من  
 بعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في الولد وانما الثابت  
 له بمرحوق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمته وصارت اقسا  
 وحسماية ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوه  
 لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر الربح حيث  
 لا ينفذ اعتاقه السابق لانه انشا فاذا ابطال لعدم الملك لا ينفذ بعده  
 كدونه ولما الدعوة فاحبار فادان في حق غيره فهو باق في حق نفسه  
 فاذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوته كما اذا اخبر بحرية عبد لغيره يرد  
 احبارة فاذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوته صار حرا **باب**  
**في بيان حكم المضاربة بمضارب** لا يضمن عليك الا مضاربة  
 المضارب مركبة فاحرها عن المفردة **مضارب المضارب بلا اذن**  
 اي دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن المالك **لم يضمن**  
 بالدفع **ما لم يربح الثاني** وان عمل ضمن الدافع **ربح الثاني** **اولا** وان  
 يربح لانه يملك الاضباع فلا يضمن بالاعمال مالم يربح فاذا ربح فقد

لا يملك الشرا على هذا الوجه  
 لانه لا يظن



ثبت له شركة في المال فيصير كملط مالها فيبهرها فيجب الضمان وجه ظاهر  
الرواية ان الرزح انما يحصل بالعمل فينتا حرسب حصول الرزح مقام  
حقيقة حصوله فيصير وثم المالك يضموناه وهذا اذا كانت المضاربة  
الثانية صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني  
لانه اجبر فيه والاجبر لا يستحق شيئا من الرزح فلا تثبت الشركة  
له بل له اجر مثل عمل المضارب وللأول ما شرط له من الرزح مفرق على  
القول بعدم ضمانه قبل العمل فقال **فان كان المال موزعا** اي من يد المضارب  
الثاني قبل العمل **فلا ضمان عليه ولا الاضمان عليه لو غصب** المال من  
الثاني **والضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه** اي المال الثاني  
**او وهبه فالضمان عليه اي على الثاني خاصة** لا على غيره **فان عمل الثاني حتى يضمن**  
**خير من المال ان ساقط المضارب الاول** واسر مال لتعديبه عليه **واذا**  
**ضمن المضارب الثاني** وان اختار رب المال ان يأخذ الرزح ولا يضمن للسر له  
ذلك كذا في المبسوط فان ضمن الاول صحت المضاربة بينه وبين الثاني  
وكان الرزح على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع بما ضمن على الاول وصحت  
بينهما وكان الرزح بينهما وطاب للثاني ما ربح دون الاول ويرجع به  
للولي بخلاف المال والوصيعة بخلاف المال والرجح بين الاول ورب المال  
على الشرط بعد اخذ الثاني اجرته اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة  
ولو دفع الثاني مضاربه الى ثالث ورزح الثالث او وضع قال قاله الاول  
اعمل فيه برأيتك فلو رب المال ان يضمن اي الثلاثة سواء ويرجع الثالث  
على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على احد اذا ضمنه رب المال  
والالاضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في بعض المقبولات  
معزيا الى المحيط **فان اذن** اي المالك **ودفع بالثالث** ونصرف الثاني ودفع  
**وقبل له ما رزقه الله بيتا نصفين نصفان** يعني بعد ما دفع اليه رب  
المال مضاربه بالنصف واذ له ان يدفعه الى غيره فدفعه بالثالث  
ونصرف الثاني ورزح فان كان المالك قال له على ان ما رزقه الله  
بيتا نصفين **فلا لك النصف وللأول السدس وللثاني الثلث**  
لان دفع الاول الى الثاني مضاربة صح حيث كان باذن المالك الا ان  
المالك شرط لنصفه نصفه جميع ما رزق الله جميع الرزح فكان له نصف  
جميع الرزح فلا يكون للمضارب الاول ان يوجب شيئا من ذلك لغيره  
بل ما اوجبه الثاني وهو ثلث الرزح ينصرف الى نصيبه خاصة فيسقط  
له السدس ويطلب لهما ذلك لان عمل الثاني وقع عنهما فنصار نظره  
من استأجر جينا طال بحيث له ثوبا بديهم واستأجره لغيره ليجعل  
له ذلك الثوب بنصف درهم وراة قيمة الثوب طاب لهم جميعا

ولو

ولو قبل ما رزقك الله بيتا نصفين **فلا لك النصف وللأول السدس وللثاني الثلث**  
**والا لك نصفان** لان المالك ما شرط لنفسه جميع الرزح بل لنصف ما يحصل  
للالول من الرزح فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما رزق الله ذلك جميع ما  
تخصل للالول من الرزح فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما رزق الله ذلك  
جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان  
الباقى بينهما **ومثله ما رزقت من ثوب او ما كان لك فيه رزح** وكذا لو شرط  
للمضارب الثاني اكثر من الثلث او اقل منه فباقى بعد ما يأخذه فهو بين  
رب المال والاول **ولو قال ما رزقت بيتا نصفين ودفع بالنصف**  
**فلا لك النصف واستقر بما بقي** ولا فرق بين هذه والذي لتثبت الامن  
حيث استقر المضارب للثاني فان في الاول شرط له الثلث فكان ما بقي  
بينهما وفي الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما نصيبات  
**ولو قبل ما رزقك الله في نصفه** او ما كان من فضل قبيضا نصفان فدفع  
بالنصف فلما لك النصف **والتالي كن ذلك ولا في الاول** لان المالك شرط  
لنفسه نصف جميع الرزح وقد شرط للالول النصف للثاني اي نصيبه  
فيكون للثاني ولا في الاول لانه جعل ما كان له للالول كن استأجره لغيره  
ليحيط له ثوبا بديهم فاستأجره لآخر من يحيط له بديهم فانه لا يعلم للالول  
شيء حيث عقد على جميع حقه **ولو شرط** رب المال **للتالي ثلثه ولغيره الاك**  
**ثلثه على ان يعمل معه** اي مع المضارب **ونفسه ثلثه مع** ذلك وكان العبد  
مادونا فيكون حصة الرزح للمولى ان لم يكن على العبد دين والاول لغيره ما به  
الشرط عمله والاول للمولى وقوله على ان يعمل معه عادي وللغير بقدر بل  
يصح الشرط ويكون لسيد وان اخر يشرط عمله لاجره ويكون ما شرط  
لرب المال لان عبيد المضارب لو شرط له شيء ان كان غنيا العبد دين والاصح  
سوا شرط عمله وقيد بعبد رب المال لان عبيد المضارب لو شرط له شيء من  
الرزح ولم يشرط عمله او لا يكون للمضارب **ولو عقد لها المادون**  
**مع اجني وشرط عمل مولا** اي مولي المادون **لم يصح ان لم يكن عليه**  
**مع المادون دين** لانه استقر العمل على المالك **والا** اي وان كان عليه دين  
**مع** عند اجني حقيقة لان المولى لا يملك كسب عبده المدين مضارب من  
اهل ان يعمل في مال المضاربة وعند ممالك كسب عبده المدينون  
فلا يجوز ولو شرط بعض الرزح لمالك رب المال او المضارب ان يشرط  
عمله كان المشرط له لانه صار مضاربا له باستنراط العمل عليه وهو من  
اهل ان يضارب في مال مولا لانه لا اجني عنه وان لم يشرط عمله لا  
يجوز لان هذا ليس بمضاربة وانما المشرط هبة مودعة فلا تلزم  
وعلى هذا غيره من الاجانب ان شرط له بعض وشرط له بعض الرزح



لما كتب رب المال او المضارب ان شرط عمله كان المشروط له لانه صار مضاربا له  
باشترط العمل عليه وهو من اهل الايضار في مال مولاه لانه لا يجزي  
عنه وان لم يشترط عمله لا يجزي لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط  
هبة مودعة فلا تلزم وعليه هذا غيره من الاجانب ان شرط له بعض  
له بعض الربح وشرط عليه عمله مع والافلا **والشترط عمل رب المال**  
**المضارب عند** لعقد المضاربة لانه كمنع خلوص بيد المضارب كذا في الجني  
**وكذا الشترط عمل المضارب مع مضاربة او حمل رب المال مع**  
**المضارب الثاني** كذا في المحيط بخلاف الكاتب اذا دفع ماله مضاربة ولا  
عمل مولاه معه لا يفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولا دين عليه  
فسدت ولو دفع الكاتب ماله مضاربة الى مولاه نصح كذا في المحيط  
فان كان الاسترط للعقد استرط المولاه فاسترط بعض الربح  
لغضادين المضارب او لغضادين رب المال جائز بالاولى ويكون  
المشروط المشروط له قضا دينه كذا في النهاية ولا يجبر على دفعه الى  
غرضائه **ولو شرط بعض الربح للمساكين او للمساكين او في الرقاب لم يصح**  
**وقرر لرب المال ولو شرط البعض لمن سوا المضارب فانه باطل**  
**لنفسه لرب المال مع والافلا** اي لا سالا يجزي لغيره كذا في البحر  
تفلا عن المحيط وفي السراجية اشترط لرب المال ثلث الربح ولغيره رب المال  
ثلث الربح على ان يعمل العبد معه ولنفسه ثلث الربح في جارية كذا في المحيط  
ثلث الربح لامرأة المضارب او مكاتبه او للمساكين او في الرقاب او في  
انتفى يعني تكون جارية وان لم يصح المشروط ويكون الربح لرب المال  
وهو غير بخلاف لان كراهه كالاختفى **وتنظر المضاربة بموت الجارية** كذا  
وكالة وهي تبطل بالموت **وتنظر ايضا بلحوق المال الميراث** اذا حكم لمجوقه من  
يوم ارتد وانتقل ملكه الى ورثته فان كان المال يومئذ قائما في يده  
لم يتصرف فيه ثم استقرى بعد ذلك فما استقرى له ربحه وعليه وصفت  
لانه قد انفرد عن المضاربة وزال ملك الامر عن المال فصار مقفرا  
في ملك الورثة بغير امرهم وان كان المال متاعا او عروضا او عين  
الدرهم والدين يبر من ساير الاموال فيبيع المضارب وشراؤه فيه جائز  
حيث يحصل راس المال كذا في السراج الوضاح وقد يلحقه لانه لو اراد  
فلم يلحق فنصرفه موقوف **فان عاد بعد حرقه** **بذل الحرب** **المال**  
**على حاله** ذكره مولانا في جوهرة الكواكب والوكيل والعرق ان حمل  
النصف حرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل بخلاف المضارب  
اقول ينبغي ان يكون هذا الم يحكم لمجوقه اما اذا حكم لمجوقه فلا  
تفقد المضاربة لانه بطلت كما هو ظاهر كلامه الاتقاني كذا في النهاية

ان المضاربة تفقد سوا حكم لمجاعة ام لا ونص عبارة واذا ارتد رب المال عن  
الاسلام ولحق بدار الحرب بطلت المضاربة يعني اذا لم يعد مسلما اما اذا عاد  
سليما قبل القضا او بعده كانت المضاربة كما كانت انتهى **ولو اراد المضارب**  
**ذبي** اي المضاربة **على حاله** في قولهم جميعا **ان كان** المضارب **او قتل او**  
**لحق بدار الحرب وحكم لمجاعة بطلت** المضاربة كذا في السراج الوضاح فلو  
استقرى وباع وزح او خسر ثم قتل عياردته او مات او لحق بدار الحرب  
فان المقر جاز والربح بينهما على ما شرطوا والعمدة في جميع نكح عارب  
المال في قول ابي حنيفة كذا في بعض المعتبرات **ولو اراد الا لا يفسد** اي ولو  
يلحق بدار الحرب **نقصه موقوف** ان رجع الى الاسلام جازت المضاربة  
ولم ينظر وان كان المضارب قد استقرى بالمال عروضا او رتد  
المال بعد ذلك ولحق بدار الحرب فيبيع المضارب له كذا العروضا جاز لانه  
لومات في هذه الحالة لم ينفرد فلا ينفرد برونه قبل الحكم لمجاعة واما  
المرأة فارتدادها وغيارت رتادها سواء اجماعا سواء كانت صاحبة  
المال او المضارب الا ان يمت او تلحق بدار الحرب فيعلم لمجاعتها لان  
ردتها لا تؤثر في املاكها فكذا لا تؤثر في نصيبها كذا في الجوهرة **وينزل**  
**المضارب بمنزله** اي بمنزل رب المال **لا يعلم** لانه وكيل **والالا** اي وان لم  
يعلم لا ينفرد والمراد بالعلم ما يستفاد من جبر رجلين مطلقا او مجردا  
ان كان فضوليا والافخير كسب **فان علم** المضارب بعزله **والمال عروضا** اي  
اي العروضا **لا ينفرد في ثمنها ولا يملك المالك** **بشتمها في هذه الحالة**  
لان المضارب له حق في الربح بخلاف احد الشرطين **اذ افسح العروضا** **لها**  
اي الشركة **امتنع** فانه يصح فسخه كذا في قضاوي قاضي خان من الشركة  
والمراد من العروضا هنا ان يكون خلاص جسر راس المال والدرهم  
والدين يبر جسران عنان اذا كان راس المال درهم وعزله معه وتاثير  
له ببيعها بالدرهم استحسانا وله بيع العروضا بعد العزل بالنقد  
والنسبة وان نظاه رب المال عن النسبة كالا يصح نصه عن المسافرة  
في الروايات المشهورة وكلا لا يملك عزله لا يملك تخصيص الاذن لانه من  
من وجه كذا في النهاية وانتظم كلامه العزل الحكم حتى كان لبيع العروضا  
بعد موت رب المال حقيقة او حكما ولا ينفرد في الحكم الا بالعلم بخلاف  
الوكيل حيث ينفرد في الحكم وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت ما الفرق بينهما  
قلت قد ذكرنا ان الفرق بينهما انه لا حق له بخلاف المضارب والله اعلم  
**افتراقا في المال دون** **ودرج** يجبر المضارب على **انقضاء الديون**  
لانه كان كالاجر والربح كالاجر وطالبه الدين من تمام ثلثة العمل جبر  
عليه **والالا** يلزم الاقتصار اي وان لم يكن في المال ربح لكونه وكيل



متبرعا ولا جبر عليه فان قلت رد راس المال على الوجه الذي قبضه وير  
 عليه وذلك لا يتم الا بالقبض وما لا يتم الواجب الا به فلي وجب قلت  
 اجيب بان لا نسلم ان الرد واجب وانما الواجب عليه رفع يد كالمودع والله  
 اعلم **ويترك المالك عليه** اي على الاقتضاء والذي يبيح بالاجرة كالمسما  
 والبيع يجبر ان على الاقتضاء لانها يعملان بالاجرة فكان الاجر لها ما يبر  
 عملها ذكره في الجوهره وغيرها وفي السراجية لو سافر المضارب بالمال  
 فاشترى به متاعا فأت به رب المال وهو يعلم ثم سافر الى مصر اخر  
 فنفقته بعد موت رب المال على نفسه ونفقت كما هلك في الطريق وان  
 سلم فباع جاز بيعه ولو خرج من ذلك المص قبل موته ثم مات لم  
 يضمن ونفقته في سفره وفي ذلك المص الى ان يبيع المتاع على المضارب  
 ثومات رب المال والمضارب بمصر اخر غير مصدرب المال وفي يده  
 متاع المضاربة فخرج الى مصدرب المال لم يضمن ونفقته حتى يبلغ  
 مصدرب المال في مال المضاربة كذا لو كان رب المال حيا فاسل اليه  
 رسولا ونهاه عن النقص ولو كان في يده نقدا متاعا لم يكن نفقته  
 في مال المضاربة انتهى **وما هلك من مال المضاربة يصرح الى الرب**  
**دون راس المال لا للرب** تبع لراس المال وصرف الهلاك الى ما هو البيع  
 اولى كما يصرح الهلاك الى العفو في الزكاة **لان راس المال على الرب**  
 المضارب لكونه امينا متوكلا من عمله اولا ويقتل قوله في هلاكه وان لم  
 يعلم ذلك كما يقتل في اوديعة وسواها كانت المضاربة صحيحة او فاسدة  
 فهي امانة عند اي حيلة رحمه الله وعند ما ان كانت فاسدة  
 فالمال مضمون **وان قسم الرب وبقية المضاربة فمهلك المالك او بعضه**  
**تراد الرب لياخذ المالك راس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص**  
**الرب يضمن** لان شئمة الرب قبل قبض راس المال موقوفة  
 فاذا قبض رب المال راس ماله نفدت القسمة وان هلك ما عند راس  
 المال كانت القسمة باطلة وتبين ان المضمون كان راس المال وان  
**الرب وفضحت المضاربة فمهلك المالك** **المال لم يتراد**  
 وهذا مفهوم قوله ويثبت المضاربة لان الاولى قد انتهت بالبيع  
 والثانية عقد جديد وهلاك المال في الثاني لا يوجب انتفاء الاول  
 كما اذا دفع اليه مالا اخر وفي الحيلة النافعة للمضارب رب حذره  
 قال في الشبايع يجوز شراء رب المال من المضارب وشراء المضارب  
 من رب المال في قول اصحابنا الثلاثة وقال في الاجرة الشراء  
 بينهما في مال المضاربة وفي المنة مضارب اشترى ثوبا بمدة  
 فباعه من رب المال بخمسة عشر جارا وفي الذخيرة اذا دفع الوصي مال

في الجاهل من الصغير يتناول اجل مالا وكل والادوية الاكلية  
 فان كان المالك مستقلا وتكون هذه معلوم وهو انما هو المالك  
 المتناول **والسراجية على التقاطع من م**

الصغير

مال الصغير الى نفسه مضاربة فهو جاز والطرسوس يتد هذا يقال  
 ينبغي ان يتاد في هذه المسئلة ان الوصي لا يجعل اكثر مما يجعل له ماله  
 حتى لو كان الناس يعقدون المضاربة بالنصف حتى عقدها هو لنفسه  
 في مال الصغير بالثلث لا يجوز له ذلك وقال انه ما زاد ذلك الا دفعا  
 لما تقرر من عبارة الذخيرة من الجواز للتعليل بالاستئمان وعدم الاستحقاق  
 في مال الصغير وانما هو من الربح الحاصل بعلم المضارب وقال انه  
 لم يقف على هذا التقييد في كلام الاصحاب ولكنه ينبغي ان يكون كذلك  
 نظر للصبي هذا ذكره عبد البر في شرح النظم الوهابي وذكر ان صاحب  
 النظم المذكور طعن فيه قال ولا يظهر عندي ما قاله الطرسوسي ان تصرف  
 الوصي انما هو بالولاية النظرية ولا نظر للصبي في المضاربة في ماله باقل  
 مما يفعل امثال الوصي من الثقات بل النظر فيه لحاجب الوصي فانه  
 يحصل لنفسه ربحا به يتغير حصوله بدون مال المقيم مع الخيف  
 على اليتيم وان كان مصلحة من حيث تحصيل الربح في الجملة المهم  
 ان يقال يكتفى حصول المصلحة في الجملة وان امكن ما هو اولى والله  
 اعلم وفي الظهيرية وله ان يستأجر خراصا بيضا ويشترى ببعض  
 المال طعاما فيزرعها وكذلك اذا اقبلها ليعرس فيها بخلا او شجر  
 ولو اخذ المضارب نخلا او شجرا معاملة على ان يتفق في بيعها  
 وتاثيرها من المال لم يجز عياد رب المال وان قال له اعمل رايك  
 انتهى وفي السراجية قال لا حرج هذا المال مضاربة في ثوب لشتره  
 وتبيعه ليس له ان يشتري ويبيع سوى ثوب واحد من كونه 2  
 الزيادات قال خذ مضاربة بالنصف واشترى به البرد وبع فله ان  
 يشتري ما يشاء ليس للمضارب ولا لرب المال ان يطا الجارية المضاربة  
 انتهى هذا **فصل في المنققات المضاربة لا تقصد**  
**برفع مال المالك او بعضه الى المالك بضاعه** لان رب المال عامل للمضارب 2  
 اقامة العمل والمال في يده على سبيل البضاعة ولا فرق بين ان يرفع  
 الكلا والبعض كما في الذخيرة والمستوط وما وقع في الهداية من التقييد  
 بالبعض فانما في صرح به في النهاية والعناية وبهذا يظهر ان ما عبرنا  
 به هنا اولى بالفتوى من عبارة الكفر فانها تقرر اختصار البطلان  
 برفع كل مال كما وقع في الهداية وبه خلاف ما نقله ان رب المال  
 تصرف في مال نفسه بغير تركل ان لم يصرح به فيكون مسترد المال  
 ولهذا لا يصح اشتراط العمل عليه ابتداء ولنا ان الواجب من  
 التخلية وقد تمت وصار النقص حقا للمضارب وله ان يترك رب المال  
 صالح كذلك والابضاع تركيل لانه استغانة ولما صح استغانة

ربية



المضارب بالاجبي فرب المال اولى بكونه استوفى على المال فلا يكون استوفى  
بخلاف شرط العمل عليه ابتداء لا يقع التخلية فان قلت ربح المال  
لا يصح وكيل لا ان وكيل يربح مال غيره ورب المال لا يربح مال غيره  
ربح ماله قلت اجيب بان رب المال بعد التخلية صار كالاجبي من  
المال فجاز توكيله فان قلت لو كان الامر كذلك تصح المضاربة مع  
المال لا يصح وكيله ان وكيل يعمل في مال غيره ورب المال لا يعمل في  
مال غيره يربح ماله قلت اجيب بان رب المال بعد التخلية  
صار كالاجبي عما المال فجاز توكيله فان قلت لو كان الامر كذلك  
تصح المضاربة مع رب المال قلت اجيب بان المضاربة تفقد  
شركه على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزناه  
ادى الى قلب الموضوع فان قلت ان رب المال لا يتخلوا ما ان يصير  
بالتحلية كالاجبي ولا فان كان الاول جازت المضاربة وان كان  
الساني امر يجوز الانقضاء فالقياس يحمل الجواز وعدمه قلت  
اجيب عنه بانه صار كالاجبي وقوله جازت المضاربة ممنوع لان  
المضاربة تقتضي المال للدافع وليس بوجوده بخلاف المضاربة  
فالظاهر توكيل على ما مر وليس المال من لوازمه فان وكيل قد يربح  
ان يوكل ولا يربح المال له انتهى **والا اخذ** اي اخذ رب المال  
**بغير امر المضارب وباع واشترى بطلت المضاربة** ان كان الامر  
اذ الاستقانة من المضارب ثم توجد حيث لا دفع منه فكان  
رب المال عاملا لنفسه ومن ضروري ذلك اقتصاص المضاربة  
**وان صار عرضا لا** اي لا يتطل لان النقص الصريح اذا كان راس  
المال عاملا لنفسه عرضا لم يعمل بهذا اولى فأكبر في العناية فلو  
باع العروض بتقديره اشتري عروضا كان للمضارب حصه من  
ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال  
تقدي في يده كان ذلك تقضا للمضاربة فشراره بعروضه بعد  
ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروضه مملها او بكميل  
او مؤزون ورجح كان بينهما على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من انقضاء  
المضاربة مادام المال عروضيا والمأصل ان كل تصرف صار مستحقا للمضارب  
على وجه لا يملكه رب المال منه فرب المال في ذلك يكون معينا له سواء اشترى  
بأمره او بغير أمره وكل تصرف يتمكن به المال ان يمنع المضارب منه  
المال في ذلك التصرف عاملا لنفسه الا ان يكون بامر المضارب فيجوز ان يكون  
معينا له كذا في بعض المعتبرات معزيا الى الملبسوط واعلم ان حاصل ما في  
المضارب ثلاثة انواع نوع يملكه بطلت المضاربة وهو ما كان معتادا

معتاد بين التجار ونوع لا يملكه الا اذا قال له اعمل براك كالمضاربة  
والشركة والمخلط ونوع لا يملكه الا بالصريح كالا ستدانة والفق مطلقا  
والكتابة والاقرار والهبه والصدقة **وان سافر المضارب فطلعا معه وسار به**  
**وكسوته وركوبه في ماله** اي المضاربة **وان سافر المضارب فطلعا معه وسار به**  
اي مال المضارب والركوب يتبع الرأى ما يركب سراكا بشرط ان يكون  
ان النقطة تجزى الا حاسر كنفقة القاصي والمرأة والمضارب في المراكب  
بالسكن الاصيل واذا سافر صار محبوسا بالمضاربة ويستحق البدل لا بحالته  
والوكيل والمستضع منبرعان وكذا الشريك اذا سافر بمال الشركة لا تنقذه  
لان ايجاز التفريق به ذكره الشافعي في كافيته وصرح في النهاية بوجودها في مال  
الشركة واطلق المضاربة فانقرضت الى الصبيحة لان المضارب في النافذة  
اجير لا نفقة له وليس المراد بالسفر هنا السفر السري المنقذ ببلادة  
ايام بل المراد ان لا يملكه ان يبيت في منزله وان خرج من امر لا يمكن ان يعود  
اليه في ليلة فهو كالمصر لا نفقة له واطلق المرفضل بصره الذي ودينه  
والمصر الذي اتخذ دارا واما ان اتوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله نفقة  
كما في شرح الجمع فلو اخذ مالا بالكرهية ومصر اصل البصر وكان قد قدم الكوفة  
مسافرا فلا نفقة له وفي العناية واذا احدثنا للنفقة وهو مسافر  
فقد قدم وبقي معه شيء منه رده في المضاربة لانه لا يستحق كالجراح على غيره  
اذا افضل معه شيء من النفقة بعد الرجوع بمرقاة والنفقة ما يعرف  
الى الحاجة الدائمة كالطعام والشراب وكسوته وركوبه وسراة وكل ذلك  
بالمعروف والمحق بذلك ما كان من معدات يتميز المال لغسل الثياب  
واجرة الخادم والجماع والحلاق وعلف الدابة والرعاء في موضع يحتاج اليه  
كالبحار فان الشخص اذا كان طويل الشعر وسخ الثياب ما ياتي في حراجه  
لغيره من الصمايك ويقل معاملوه مضارما به فكل الرغبات في العاملة  
معها من جملة النفقة والدواء يدخل في ذلك في غير ظاهر الزواجة  
لانه لا يصلح البدن انتهى وفي السراجية نفقة المضارب في عمله في المصر  
في مال نفسه واذا خرج بيته السفر قل او لم تنفقته في مال المضاربة  
الا اذا كان بعد والم بعض نواحي المصر ونفقة طعامه وشرابه وكسوته وركوبه  
وعلف الدابة التي يركبها في سفره وحواجيه وغسل ثيابه وذهن السراج  
والخطب وما استبد ذلك واما من الدواء واجرة الحماة والفصد  
وغير ذلك مما يرجع الى اصلح البدن في ماله ولو انتهى الى مصره ومصر  
له فيها اهل سقطت نفقته ولو عاد من مفضده الى المصر الذي اخذ فيه  
فان لم يكن في ذلك مصره ولا له فيها اهل بل عاد ليخبر بمال المضاربة فنقته  
في مال المضاربة ولو خرج الى السفر بمال المضاربة وبماله ايضا فان نفقة



عائد للمالكين بالمحصور ولو خرج الى السفر من مال نفسه ليرجع في مال  
المضاربة لم ذلك في المضاربة القاسية النصفة في مال نفسه كل من يبيع  
المضارب على العمل ان يخدم رابته فتقضى كقضى الا ان يكونوا عبيد  
المال فيعينوه فتقضى عيارب المال لانقصة المستفح من مال المضاربة  
**وباختار المالك ما القى المضاربين راس المال ان كان ثمة ربح فاذا**  
**استوفاه من فضل شي يعود ذلك منه اي من الربح اقل قسماه على الشرط**  
لان ما انقصة جعل كالهالك **والا لم يظهر ربح فلا شيء عليه** اي على المضارب  
فقدما النصفة لانه لو كان في المال دين غيره فقد مر ايفاؤه عيارب راس  
المال ولو اتفق المضارب من ماله ثم هلك مال المضاربة لم يرجع  
عيارب المال بشي **وان باع المتاع مراجعة حجب ما اتفق عيارب المتاع**  
**من الجراد واجرة السمسار والقصار والصباغ ونحوه مما جرت العادة**  
بين التجار بضمه **ويقول البايح قام على كذا وكذا فمضى الى راس المال ما ربح**  
**زيادة فيه حقيقة او حكم او اعتادة التجار** وهذا هو الاصل كما في النهاية  
ومثل ما اعتاده التجار باجرة السمسار لا يضم ما النصفة على نفسه  
اذا باع مراجعة والفرق ان الاول يوجب زيادة في المالية بزيادة  
القيمة لا يوجبها مضارب بالنصفة **شري بالغا بركم باعده بالفس**  
**وشري بها اي بالالفين عبدا قضاع في يده غرم المضارب ربحها** ووجهها  
**وغرم المالك الباقي** وهو الف ووجهها ووجهها ووجهها وقال محمد  
في السير البز عند اهل الكوفة ثياب الكتان والقطن لا ثياب الصوف  
والخرق في الغزب وانما كان الحكم كذا لان المال لما صار الفس  
ظهر الربح في المال وهو الف وكان بينهما نصيبين فيصيب المضارب  
منه وجهها فاذا استنري بالفين عبدا صار مشتركا بينهما فزيد  
للمضارب وثلاثة ارباعه لرب المال ثم اذا اصاع الاثقان قبل التقدر  
كان عليهما ضمان ثمن العبد على قدر ملكهما في العبد فربيعه على المضارب  
وهو وجهها وثلاثة ارباعه عيارب المال وهو الف وجهها ثم بعد  
ذلك **ربح العبد للمضارب** لا ذكرنا **وباقه** اي وباقي العبد وهو ثلثة  
الارباع يكون **لها** اي للمضاربة لان نصيب المضارب خرج عن المضاربة  
لانه صار بموئنا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب  
رب المال الى المضاربة لعدم تنافيهما **وراس المال** وهو جميع ما دفع  
لرب المال الى المضارب وهو الفان وجهها لانه دفع اليه او لا الفان  
الفان وجهها ولا يبيع العبد من ربحه لا على الغن لا كما ستراه بالفين  
وهو معنى قوله **ورابح المضارب في بيع العبد على الفين ولو بيع العبد**  
**بضعهما اي باربعة الاف فخصها اي المضاربة ثلاثة الاف والمضارب**

ربيعه وهو الفان وجهها من الثلاثة الا ان راس المال والمراج  
**منها نصف الالف بينهما** نصفان **ولو شري المضارب من ربح المالك**  
**بالف درهم عبدا وجهها** استتراه المالك **بضعه** اي بضع الالف وهو  
وجهها ولا يجوز ان يبيعه مراحته على الف لان يبيعه من المضارب بيبعه  
من نفسه لانه وكيل فيكون يبيع ماله بماله فيكون كالمعوم ولو كان بالعكس  
بان استنري المضارب عبدا وجهها فباعه من ربح المال بالف يبيعه مراحته  
على وجهها لان البيع الجاري بينهما كالمعوم **ولو شري بالثمن عبيدا**  
**تتم اي العبد الفان فقتل العبد رجلا خطا فثلاثة ارباع الف الباقي**  
**للمالك وربيعه اي ربع الف الباقي على المضارب** لان مال المضاربة اذا كان  
مينا واحدة قيمتها اكثر من راس المال يظهر فيها الربح وهو الف هنا بينهما  
نصفان والارباع للمالك راس ماله لان قيمته الفان فصار العبد بينهما  
نصفان ثالث على هذا الوجه ارباعا فثلاثة ارباعه عيارب المال  
والرابع على المضارب **والعبد يخدم المالك ثلاثة ايام ويخدم**  
**المضارب يوما بحكم الاستراة** بينهما لانه بحكم الفان كأنها استنرياه  
ولو اختار رب المال الدفع واختار المضارب الفان مع ذلك فله ذلك  
لانه يستبقى بالفان مال المضاربة وله ذلك لان الربح متوهم كذا في الايضاح  
ثم اعلم ان العبد المشتري في المضاربة اذا جنى خطا لا يدفع له حتى يحضر  
المضارب ورب المال سواء كان الارش مثل قيمة العبد او اقل او اكثر وكذا  
لو كانت قيمته الفان لا غير لا يدفع الا يحضرهما لان المضارب له فيحق  
حتى ليس لرب المال ان يأخذ ويبيعه عن يبيعه كالمهرور اذا جنى  
خطا لا يدفع الا يحضره الراعي والمرتين والحاصل انه يستقر  
حضرة رب المال والمضارب للدفع دون العبد الا اذا الى المضارب  
الدفع والعقد وقيمته مثل راس المال فلو رب المال دفعه لتعلقه  
فان كان احدهما غائبا وقيمة العبد الفان درهم فقدها الحاضر  
كان متطوعا لانه ادى دين غيره يعبر امره وهو غير مضطر  
بفيه فانه لو اقام البينة على الشركة لا يطلب بحصة صاحبه لا  
بالدفع ولا بالعقد كذا في النهاية وذكرنا الحاشية ان المضارب ليس له  
الدفع والعقد وحده لانه ليس من احكام المضاربة فلهذا كان  
اليها **استنري بالثمن اي المضاربة عبدا وهلك المثل قبل التقدر**  
اي قبل دفعه الى البايح **وقد المالك الى البايح الفان** ولا يلزم  
المضارب لان المال امانة في يده **ثم** اذا جهز المالك الفان  
ليدفعه الى البايح وهلك قبل التقدر يدفع اليه الفان **وتم** كذا  
اي ما يتناهي **وراس المال** في المضاربة يكون جميع ما دفع المالك



من الالفين والثلاثة والاکثر بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عنده هلاك  
التمن بعد الشرا الامرة واحدة قلت والفرق ان يد المضارب امانة  
ولا يمكن حمله على الاستغناء بخلاف الوكيل فان قبضه لغير الشرا استغنا  
فيصير مضربا عليه ثم لا الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة دفعا اذا  
استرد ثم دفع الموكل اليه المال فلهك بعده لا يرجع لانه ثبت له حق  
الرجوع بنفسه السبل فحمل مستويا بالقبض بعد اما الموقوف اليه  
قبل الشرا امانة في يده وهو قائم على الامانة بعد فلا يصير مستويا  
فان اهلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستغناء معه **فقال**  
**رب المال دفعته الى الغاو وبحث الغاو وقال المالك دفعته**  
**الى الغن خالف المضارب** لانها اختلفا في القنوص والقبول في مقدار  
للقابض ولو سلمنا اعتنارا بما لو اكره اصلا فان القول له  
ولو كان الاختلاف مع ذلك في قدر البرع **فانقول رب المال**  
**في مقدار البرع فقط واسما اقام البيعة تقبل وان اقامها فالبيعة**  
**بيعة رب المال في دعواه الزبانية في راس المال والبيعة بقبض**  
**المضارب في دعواه الزبانية في البرع** **فقال** هو مضارب  
بالقبض وقد رجع الغاو وقال المالك هو مضارب **فانقول**  
**للمالك** لان المضارب يدعي عليه تقويم عمله او رطلا من جهته او يدعي الشرا  
وهي يتكرر **فانقول المضارب يدعي برعه وقال رب المال**  
**هي بعبادة او ودعة او مضاربة** **فانقول رب المال والبيعة**  
**بيعة المضارب** لان المضارب يدعي عليك التملك وهو يتكرر  
**ولو ادعى رب المال القرض والمضاربة** **فانقول للمضارب**  
لان رب المال يدعي عليه الصمان وهو يتكرر واسما اقام بيعة قلت  
**وان اقامها فبيعة رب المال** **اولي** لانها مشتقة الصمان بيد  
الاختلاف بكونه في الصفة لانه لو كان في النوع بان ادعى رب المال  
المضاربة في نوع وقال المضارب ما سميت لي بخارة بيعتها فانقول  
للمضارب مع بيعة لان الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص  
يعارضون وتقبل بيعة من اقامها فان اقامها فان وقار قما  
قبل صاحبها يعقضى بالمتاخرة وان لم يوقتا او وقتا على السؤال  
وقت احداهما دون الاخرى قضى ببيعة رب المال كذا في الدرر  
ولو ادعى كل واحد منهما نوعا فانقول رب المال لانها اتفاقا على  
التخصيص والاذن يستفاد من جهته والبيعة ببيعة المضارب  
لحاجته الى نفي الصمان وعدم حاجة الاخر الى البيعة ولو وقت  
البيعتان وقتا مضارب الوقت الاخير اولى لان اخر الشرطين

ينفقد

ينفقد الاول في الهدية فان قلت ان البيعة للابيات لا تنقضي والاخر يدعي  
الصمان فليحس للاختصاص الى البيعة قلت اجيب عنه بان اقامة البيعة  
على صحة تصرفه ويلزمها نفي الصمان فاقام صاحب الهدية اللازم  
مقام المزدوم كناية وبان ما يدعيه من المخالفة وهو سبب الصمان  
ثابت باقوال الاخر فلا يحتاج الى بيعة وان لم يوقتا او وقتا على السؤال  
او وقت احدهما دون الاخر فالبيعة لرب المال لانه تقدر القضاة  
للاستحالة وعلى التقاطع لعدم السهولة على ذلك واذا تقدر القضاة  
يمل بيعة رب المال لانها ثبتت ما ليس بثابت كذا في العنانة وان  
كان رب المال يدعي العموم فانقول قوله قاسا واستحسانا كذا عن  
الذخيرة **فسرق** لو سرق المضارب على السلطان فاحل عنه سوا  
كرها الصمان عليه وان دفع اليه شيئا ليكلف عنه ضمن لانه ليس  
من امور التجارة وكذلك اذا اراد العاشر ان ياخذ منه العسند  
فصاحبه المضارب بشئ من المال حتى كف عنه ضمن كذا في الاختيار  
وركره المسبوط اذا سرق المضارب على العاشر بمال الصنارية ولغيره  
به واخذ منه العسند فلا ضمان على المضارب فيها اخذ منه العاشر  
وان كان هو الذي اعطى العاشر تغير الزام من العاشر فهو ضامن  
لما اعطى لانه اعطاه باختياره الى من لاحق له في احده منه فيكون هو  
مسئلا لما اعطى كالنوصيه لا جنى اخر قال الشيخ الامام الاجل وكان  
شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب  
فيها يعطى من مال المضاربة او سلطان طمع فيه وقصد اخذه بطريق  
الغضب وكذا الواوحي اذا صانع في مال البيعة لانها يفقدان الاصلاح  
فهذه المصانعة فلو لم يفعل اخذ الصانع جميع المال فدفع البقر لآخر  
ما بقى جملة الحفظ في زماننا والامين فيما يرجع الى الحفظ لا يكون ضامنا  
كالووقع الحرق في بيت المودع وناوله الودعة اجيبا فاما في زماننا  
فلانت القوة لسلطين العرب كذا في مجمع الفتاوى وفيه ايضا اذا  
استتري المضارب بالمال متاعا فقال المضارب انا مسكته حتى اجد  
ريالتي او اراد رب المال بيعه ففعل بها وجهين اما ان يكون  
مال المضارب فضل بان كان راس المال الفاء واشتري بها متاعا  
يساوي العين ولم يكن في المال فضل بان كان راس المال الفاء واشتري  
لها متاعا يساوي الفاء في الوجهين جميعا لا يكون المضارب حتى مسك  
المتاع من غير مضارب المال الا ان يعطى رب المال راس المال ان يكن  
منه فضل ورأس المال وحصله من البرح ان كان فيه فضل فحسده  
حق مسكاه وان لم يخط ذلك ولم يكن له حق مسكاه صليح على البيع



فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه لانه سلم له برك عمله فيجبر على  
العمل الا ان يقول لرب المال اعطيتك راس المال وحضت من البرج ان كان  
في المتاع فضل او يقول اعطيتك راس المال ان لم يكن في المتاع فضل  
فان اختار ذلك تحبسه لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك  
مظرا من الجانبين وان لم يكن في المتاع فضل لا يجبر على البيع ويقال  
لرب المتاع كله خالص ملكك فاما ما اخذه براس مالك او يبيعه حتى تفصل الى  
راس مالك من مضاربة الذخيرة والمحيط وبنه اذا رفع ماله مضاربة  
واراد ان يكون المضارب صانعا فالحيلة في ذلك ان يفرض المال كله  
للمضارب ويسلم اليه ثم ياخذه منه مضاربة بالثلث او بالنصف  
ثم يرفع الى المستقرض ويستعين به في العمل حتى انه لو هلك في يده  
فالقرض عليه فاذا ارجح ولم يهلك يكون الزبح بينهما على الشرط وحيلة  
اخرى ان يفرض من المضارب جميع المال الا درهما واحدا ويسلمه  
اليه ثم انهما يشتركان في ذلك شركة عنان على ان يكون راس المال  
القرض درهم واحد وراس مال المستقرض جميع ما استقرض على ان  
يعمل جميعا وشرطا على ان البرج بينهما ثم ان يقرضك ليعمل في المال  
المستقرض خاصة فان هلك المال في يده فالقرض عليه على حاله ولو  
رجح فالزبح بينهما على الشرط كله من شرح الطحاوي انتهى هذا  
**كتاب** في بيان احكام **الوديعة** لا يخفى في اشتراكها مع  
ما قبلها في الحكم وهو في اللغة مشتقة من الودع وهو الترك وفي الشريعة  
ما ذكره بقوله **وهو اي الايداع** **تسلط الغنم على حفظ مال صريحا**  
**ووكالة** اما الصريح وظاهره واما الدلالة فقال في المحيط لو اتفق رجل  
رجل فاخذه رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضرا لم يضمن لانه لا يضمن  
فقد التزم حفظه دلالة وان لم يرضه ولم يترك منه لا يضمن وان كان  
المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين **والوديعة ما ترك عند الامين**  
وهو احض من الامانة كما يستف على حقيقته ان شاء الله تعالى **وركنها**  
**الايجاب صريحا** لقوله او غنك هذا الثوب **او كناية** كما لو قال لرجل اعطني  
الف درهم او قال لرجل في يده ثوب اعطتني فقال اعطيتك فهذا  
على الوديعة نص عليه في المحيط لان الاعطاء يحتمل الهبة والوديعة  
والوديعة ادنى وهو متيقن فصار كناية **او فعلا** كما لو وضع ثوبه  
بين يدي رجل ولم يقل شيئا **وهو اي ايداع** **والقول من الودع صريحا**  
لقوله قلتها او نحوه **او دلالة** كما لو سكت عند وصفه بين يديه  
فانه قبول دلالة حتى لو قال لا اقبل لا يكون مودعا لان الدلالة  
لم توجد ولهذا قال في الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا

وتركوه

وتركوه منه اذا ضاع وان قام واخذ العبد واحد من الاخير لا يضمن للحفظ  
تضمن للصمان انتهى ولهذا اوضح بيانه في المحامير ما مر من الشبان كان  
كان ايداعا وان لم يتكلم ولا يكون الحامي مودعا مادام الشبان حاضرا  
فان كان غائبا فالحامي مودع وكذلك لو قال لصاحب الكان ابن اربطها  
فقال هناك كان ايداعا كما في الخاصية وما ذكرنا من الايجاب والقبول  
شرطي في حق وجوب الحفظ واما في حق الامانة فيتم بالايجاب وحده حتى  
لو قال للمغاصب او غنك المقصود بري عن الصمان وان لم يتركه  
في الاختيار **وشرطها** اي الوديعة **كون المال قابلا لاثبات الودع عليه**  
**وكون الودع مطلقا بشرط الوجوب الحفظ عليه** حتى لو اودع صبي  
فاستعمله لم يضمن ولو كان عبدا لم يضمن بعد القنن كذا في المحيط  
ولو كانت الوديعة عبدا تقتله ضمن عاقلة الصبي قيمته وخيرولي  
العبيدين دفعه او فدايه وحكمها كون المال امانة عنده مع وجوب  
الحفظ عليه والاداء عند الطلب واستحب قبولها **وي** اي الوديعة  
**امانة فلا تضمن بالمالك مطلقا** عندنا يعني سواء امكن التمسك عند  
اول هلكه معها للودع شي ولا قال قلت ما الفرق بين الوديعة  
والامانة قلت الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الوديعة خاصة  
بما ذكرناه والامانة خاصة بما لو وقع في يده شيء من غير قصد ان هب  
اي بثوب الصمان والقيمة في حجر غيره وحكمها يختلف في بعض الصور لان  
في الوديعة يبرأ عن الصمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن  
الصمان بعد الخلاف الثاني ان الامانة علم لما هو غير مضمون  
شمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصي  
بحرفته في يد الموصي له والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول  
فكانا متقاربين واختار به صاحب النهاية ونقل الاول عن الامام  
بدر الدين التكردي اذا علمت ان الامانة اعم علمت جواز حملها  
على الوديعة لانه حمل الاعم على الاخص وهو جائز وانما كانت امانة  
لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المستعير غير المغل الصمان  
ولا على المستودع غير المغل صمان والغلول والاغلال الحيانة  
الا ان الغلول في المغنم خاصة والاغلال عام فان قلت ذكر في غريب  
الحديث ان قولك مشرح وليس بحديث مرفوع قلت اجيب بانه من  
عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم وان شريعتها  
لحاجة الناس اليها فلو ضمن الودع امتنع الناس عن قبولها ومن ذلك



بقطع المصالح **واشتراط الصمان على الامين باطل وبه يعني** فلشروط  
على التحامي الصمان ان ضاعت ثيابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو  
اختيار اني الليث قال في الخلاصة وبه يعني وفي شرح الوقاية صرح بان  
الفتوى عليه **والودع حفظه** اي الوديعه **بنفسه وعياله** لانه الترخ ان  
يحفظها بما يحفظ به ماله بالخدم واليد اما الخرز فذره وحاشيته ملكه  
كان ملكا او اجارة او عارية واما اليد فيد نفسه وزوجته وامته وعنده  
واجيره الخاص بالمساورة بشرط ان يتكون طعامه وكسوته عليه وروثه  
الاخير بالياومة وولده اكبير ان كان في عياله وعند الشافعي واشبه  
المالك بضمن بالرفع الي من في عياله **وهو اي عياله من يسكن معه**  
**حقيقة او حكما لا من يونه** فدخل فيهم الزوجه فان لها ان ترفعها  
الى زوجها وخرج الاجير الذي لا يسكن معه من يونه وانما قلنا او حكم  
لانه لو دفعها الى ولده الصغير وزوجته وهما في محلة والزوج يسكن  
في محلة اخرى لا يضمن ولو كان لا يجي اليهما ولا ينفق عليهما لكن بشرط  
في الصغير ان يكون قادرا على الحفظ كذا في الخلاصة وفي الرمز وتعتبر  
المساكنة وحدها دون النفقة حتي ان المرأة لو دفعها الى زوجها  
لا يضمن وان لم يكن الزوج في عياله لانه العبرة في هذا الباب للمساكنة  
دون النفقة وقبل تفسير المسكنة مع النفقة ككونه يملك ان  
يودعها **وشروط** ككونه يملك ان يودعها من في عياله **كوفي** اي في عياله  
**امينا** فلودع الى زوجته وهي غير امينة وهو المزمع تركها في  
بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاغت ضمن كذا في الخلاصة  
والنهيابة وظاهر المتون ان كون الغير في عياله شرط واختاره  
صاحب النهاية بتبع الغير وعدم الاستنراط وقال وعليه الفتوى حتي  
جوز الرفع الى وكيله او امينا من امنايه وليس في عياله او شريكه  
مفاوضة او عينا **ولمن في عياله الرفع لمن في عياله ولو نهاه من**  
**الرفع الى بعض من في عياله فرفع ان وجد يدا منه ضمن والا فلا**  
قال في الخلاصة لمن في عياله ان يدفع الي من في عياله ولو نهاه عن الرفع  
الى بعض من في عياله فرفع ان لم يجد يدا من الرفع لا يضمن والا يضمن  
انتهى وفي العناية قالوا المراد به من ليساكنه لا الذي يكون في نفقة  
المودع تحسده فان المرأة اذا اودع عندها شي جاز لها ان ترفع الي  
زوجها واين المودع اكبير اذا كان عياله ولم يكن في نفقة وتركه  
الاب في بيت فيه الوديعه لم يضمن لكن بشرط ان لا يعلم عن  
عياله الجفائة فان علم بذلك وحفظ لهم ضمن وهذا ان لم يبين

الرفع

الرفع اليهم لان الظاهر ان يلتزم حفظ ماله غيره على الوجه الذي يحفظ  
مال نفسه وهو انما يحفظ ماله عن عياله فيجوز ان يدفع اليهم  
الوديعه وعن هذا قيل العيال ليس بشرط فانه روي عن محمد بن عبد الله  
ان المودع اذا دفع الوديعه الى وكيله وهو ليس بعيله او دفع الى  
امين من امنايه ممن يتق به في حاله وليس بعيله انه لا يضمن  
لانه كان موثوقا به في ماله لان في الوديعه كذا انتهى **واختارنا**  
اي حفظ المودع الوديعه **بغيره** اي بغير من في عياله **ضمن**  
لان صاحبها لم يرض بغير غيره والا يري تختلف في الامانة وقد  
تقدم عن النهاية انه لو دفعها الى وكيله وليس بعيله او دفع الى  
امين من امنايه من يتق به في ماله وليس بعيله لا يضمن وعليه  
الفتوى وعزاه الى التمرقاشي وهو الى الحلواني ثم قال وعن هذا  
لم يشترط في التحفة في حفظ الوديعه بالعيال واذا كلامه ان المودع  
لا يودع فان اودع فملك عندنا من ان لم يفارق الاول لا ضمان  
علي واحد منهما وان فارق من الاول ضمن الاول عنهما في حقيقة ولا  
يضمن الثاني ولو اودع بلا ان ذن ثم احراز المالك خرج الاول من  
اليمين كذا في الخلاصة والرداي عيال المالك فلا يكون ايدا محلا لغير  
الفاصل اذا رد من في عيال المالك فانه لا يبرأ كذا في فتاوي قاضي  
حان وفي الخلاصة المودع اذا رد الوديعه الى منزل المودع او الى احد  
من في عياله فضاغت لا يضمن كذا في العارية وفي رواية القزويني  
يضمن بخلاف العارية والفتوى على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة  
لحفظ اما اذا اخذت لتنفق على نفسها وهو دفع يضمن انتهى  
**الا اذا خان الحرة او الغرق وكان عاليا بحفظها الى اجاره او**  
**سلمها الى ملك اخر** فانه لا يضمن لان هذا يفتن حقا فلا يضمن به  
ولهذا قال في الخلاصة امرأة حضرتها الوفاة وعندها وديعه  
تدفعها الى جاريتها فملك عندها ان لم يكن وقت وفاتها بغير  
احد من عيالها لا يضمن انتهى لانه تعين طريقا للحفظ ولهذا قالوا لو  
امكنه ان يحفظها في وقت الخرق والفرق بعيله فدفعها الى الاجيني  
ضمن وفي قوله وسلمها الى هلك اخر اشارة الى انه لو القاها في سبيلته  
اخرى وهلك قبل ان تستقر فيها بان وقت في العجائز وبالنسبة  
يضمن لان الاطلاق حصل بفعله ذكره الزيلعي **فان ادعاء** اي  
ادعي المودع التسليم الى اجاره او الى ملك اخر **صدق ادعاء وقعة**  
اي الغرق **ببيته** اي ببنت المودع **والالا** اي وان لم يعلم لا يصدق  
وفي الهداية وشرح الكثر للزيلعي انه لا يصدق على ذلك البيته لان تسليم



الوديعه الى غيره موجب للضمان ودعوى الضرر مستقط فلا يقبل  
 الا بيمينه كما اذا ائتمنا في الصرف في حاجته ما دون صاحبها قالوا هذا اذا لم  
 يمكن ان يدفعها الي من هو عياله وان امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت  
 يعياله فدفعها الى الاجنبي يضمن لانه لا ضرورة له فيه انتهى وفي الخلاصة  
 اذا علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا انتهى ويمكن حمل كلام  
 المصنف على ما اذا لم يعلم بوقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن  
 ثم عولنا عليه في المحصر وفي القواعد الزينة الحاجة فلو اودعها وهلك  
 فقال المالك هلك عند الثاني وقال بل رده الي وهلك عندى لا يصدق  
 لان الايداع للغير موجب للضمان بخلاف ما لو غصب من المودع وهلك  
 فاداد المالك ان يضمن الفاسد فقال المودع قد رده على وهلك  
 عندى قال لا بل هلك عنده فانقول قول المودع لانه امين انتهى  
 وقيدنا الحرق والعرق بكونه محيطا غايلا لانه اذا لم يكن محيطا يضمن  
 بالرفع الى الاجنبي كذا في الخلاصة لانه لا يخاف عليها في هذه الصورة  
 وما قررناه يظهر ان كلامنا اكثر في هذا المثل الطلاق في محل التقيد والله  
 اعلم **ولو منع الوديعه ظلما بعد طلبه** اي طلب رب الوديعه لها  
**بتمسكه قادرا على تسليمها ضمن والامر** اي من لم يمنحها بعد طلبه  
 ظلما لا يضمنها قيدنا بكون المنع ظلما لانه لو لم يكن ظلما لم يمنع لا يضمن  
**فلو كانت الوديعه سبيغا اراد صاحبها ان ياخذها ليصرف به رجلا**  
**ظلما فله المنع من الدفع** لما فيه من الاعانة على الظلم وبه صرح  
 قاضي خان وبالمسيلة التي بعدها وبه صرح في خواص الفتاوى ايضا  
 حيث قال في يده سبيغا لرجل فحماه مالكه لياخذ منه ان علم  
 صاحب اليد انه ياخذ ليقبل به مسلما لم يكن عليه ان يرد بل يسلمه  
 الى ان علم انه ترك الراى الاول وانه ليسترده يستغنى به عما رجع مباح  
 كان عليه ان يرد **قالوا ودعت امرأة كتابا فيه اقرار منها للزوج**  
**بما اودع قبض مهرها منه** قال المودع ان لا يدفع الكتاب اليها لانه  
 من ذهب حق الزوج انتهى وقد اخل صاحب اكثر بهذا القيد وهو ما  
 لا بد منه ومنه اي من المنع ظلما **موت المودع** مجهلا فانه  
 يضمن كما في سائر الاماكن **الا في ناظر اودع غلات الوقت ثم مات**  
**مجهلا فانه لا يضمن** قيد غلات الوقت لانه لو مات مجهلا لمال البذر  
 ضمن كما صرح به وفي قاضى مات مجهلا **المال البتاي وسلطان اودع**  
 بعض الغنم عنده غلاز ثم مات مجهلا ذكره قاضي خان وذكره الولي الجاني  
 فتاواه ان الامانة تنقلب مضبوطة بلا تمثيل الا في ثلاثة ولم يذكر مسيلة  
 القاضي وذكر لها ما ذكره محمد في كتاب الشركة احد المتقاضين

اذا مات ولم يبين حال المال الذي في يده لم يضمن نصيب شريكه انتهى  
 فتوصل السائل المستشارة اربعة ههنا ذكره شيخنا في بجره قلت وفي الخاتمة  
 ما كتاب الوقت ذكر مسيلة احد المتقاضين حيث قال واما احد المتقاضين  
 اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي عنده ثبات ذكر بعض الفقهاء  
 انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصواب انه يضمن  
 نصيب صاحب انتهى ومن ثم لم اجعله من جملة المستثبات في هذا المحصر  
 قال شيخنا في خواصه وردت عليها مسائل الاول في الوضوء اذا مات بمجهلا مال  
 ابنه ذكره فيها ايضا الثالثة اذا مات الوارث بمجهلا ما اودع عنده  
 مورثه الرابعة اذا مات بمجهلا لما التقه اليرع في بيته الخامسة اذا مات  
 بمجهلا لما وصفه مالك في بيته بغير علمه السادسة اذا مات الصبي  
 بمجهلا لما اودع عنده بحورا وهذه الثلاثة في تلخيص الجامع الكبير للجلال  
 قال فصار المستثنى عشرة انتهى اقول يستفاد من قوله انه اذا مات  
 مال البذر يضمن في جواب واقعة الفتوى وبما ان المتولى مات بمجهلا  
 للمناصرة الموقوفة على جهة بر على قول من جاز ذلك والله اعلم وقيد  
 الخلاصة فلو ان المودع بموته بمجهلا ما لا يعرفها الوارث اما اذا عرفها  
 والمودع يعلم انه يعرف ثبات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث  
 انا علمتها وانكر الطالب ان خسرت الوديعه وقال الوديعه كذا وانما  
 علمتها وقد هلك صديق هذا واما لو كانت الدراهم عنده فقال  
 هلكت سواء الا في خضلة واحدة وهي ان الوارث اذا ادل السارق  
 على الوديعه لا يضمن والمودع اذا دل ضمن انتهى وقيدنا بقولنا قايما  
 على تسليمها لانه لو منعها للغير عن التسليم لا يضمن فلو طلبها منه  
 فقال لا يمكنني ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان ترك  
 عن رضى وذهب لا يضمن لانه لما ذهب فقد انشأ الوديعه وان  
 كان عن غير رضى يضمن كذا في الخلاصة وقيدنا بنفسه لما في دفع  
 ثقة عن التخليس انه لو طلبها بوكيله او رسوله فجلسها لا يضمن  
 وفي الخاتمة رجل اودع عند انسان وديعة وقال في السر من احرك  
 علامة كذا وكذا ادفع اليه الوديعه فجاء رجل وبين تلك العلامة  
 فلم يصدق المودع حتى هلك الوديعه قال ابو القاسم رحمه الله  
 لا ضمان على المودع انتهى كذا في الخلاصة المالك اذا طلب الوديعه  
 فقال المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان تركها  
 عن رضى ضمن لا يضمن لانه لما ذهب فقد انشأ الوديعه وان كان  
 عن غير رضى يضمن ولو كان الذي طلب الوديعه وكيل المالك يضمن  
 لانه ليس له انشأ الوديعه بخلاف المالك انتهى وهذا صريح في انه

مجهلا



بضمين بعدم الدخ الى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العبادية معزى  
الى الظهيرية ورسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا ارفع الا لئلا  
جاء بها ولم يرفع الى الرسول حتى هلكت صنف وذكر في فتاوى قاضي خان  
هذه المسئلة واجاب نعم الدين انه يضمن وبنيه نظير بديل المودع اذا  
صودق من ادعي انه وكيل بقبض الوديعة فانه قال في الوكالة لا يومر  
برفع الوديعة اليه ولكن نقايل ان يفرق بين الوكيل والرسول لان  
الرسول ينطق على المسالك المرسل ولا كذلك الوكيل الا ترى انه لو  
الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم  
الرسول بالرجوع صح كذا في فتاواه انتهى **وكذا لو خلط المودع**  
**عالمه بغير اذن من المالك بحيث لا يميز ضمنها** لانه صار مستهلكا  
واذا ضمنها ملكها ولا يباح تناولها قبل اداء الضمان ولا يسيل للمالك  
عليها عند اي حنيفة ولو ابراه سقط حقه من العين والدين اطلق  
في الخلط فمثل خلط الخبز بالخبز او بغيره حنيفة خلط الزيت  
بالسبيرج والحظوة بالسبيرج وبالحظوة والفضة بالفضة بعد  
الاداب فيكون المودع هو الخاط لان الخاط لو كان اجنبيا  
اذ من في عياله لا يضمن المودع والضمان على الخاط صغيرا كان او  
كبيراً ولا يضمن ابوه لاجله كذا في الخلاصة قيد بكونها لا تميز لانه  
لو كان يمكن الرسول اليه على وجه التفسير لخلط الخبز بالزيت والادام  
السود بالبيض فانه لا يقطع حق المالك اجماعاً واستفيد منه ان  
المراد بعدم التمييز عدمه على وجه التفسير لا وجه عدم امكانه مطلقاً  
كما لا يخفى وان خلطها باذنه كان شركاً وفي المجتبى وخلط الدراهم  
الجياذ بالزيتون يقطع استحقاقه لان الجياذ لا تخلو عن الزيوت  
والزيتون عن الجياذ ولو صب الردي على جيد يضمن مثل الجيد لانه  
يقبض في عكسه كان شركاً لان الردي لا ينفق بالجيد انتهى **وان اذن**  
**اي باذن المالك اشتركا فيها كما لو خلط الوديعة بغير صفة** فانها  
تستتر كان فيها ايضا لان الضمان لا يجب عليه الا بالتقديري لم يجد  
وكانت شركة ملك ولا ضمان عليه لعدم الصنع منه فان هلك بعضها  
هلك من مالهما جميعاً وتقسيم الباقي بينهما عينا قدر ما كان لكل واحد  
سهما كالمالك المستتر **ولو اتفق المودع بعضها** اي بعض الوديعة **في مثل**  
**اي مثل ما اتفق خلطه بالباقي ضمن الكل** لانه ضمن البعض بالانفاق  
خصاً وضماً للبعض الآخر فكونه خلط مالها وبغير الثلاثة يضمن  
ما اتفق فقط وعن مالك لا يضمن ما اتفق ايضاً كذا في الرمز والرد  
بالخلط ايضاً خلط لا يميز معه اما لرجوعه على ماله علامة حين

خلط

خلطها بحيث يتنا في التمييز لا يضمن الا ما اتفق كذا في الذخيرة والمجتبى  
وقيد بالانفاق ورد المثل لانه اذا اخذ بعض الوديعة ليستفقه في حاجته  
فردده الى موضعه لم ضاع الوديعة فلا ضمان عليه لو جهل الاولان  
رفعه حفظ ولا يضمن به ولا يميز والنية الثاني انه اذا ضار ضماناً بالرفع  
فقد عاد الى الوفاق برضا العين الى مكانها فيبري عن الضمان بخلاف ما اذا  
رد مثله لانه اذا جاء بملك نفسه فليكون عوداً الى الوفاق ولو اولى من  
الاول فانه يضمن قايلاً به لو باعها وضمن ثمنها نقد البيع من جهة  
واستند ملكه بالضمان الى وقت وجوب الضمان فلو لم يكن البيع  
للمبيع موجبا لاضمان عليه قبل البيع والتسليم لم يستند ملكه الى  
تلك الحالة كذا في النهاية وفي المجتبى وهو الاصح وقيد بقوله فرد مثله  
لانه لو لم يرد كان ضامناً لما اتفق خاصة لانه حافظ للباقي ولم  
يتقرب لانه ما لا يضمنه التضييع لان الكلام فيما اذا كانت الوديعة  
دراهم او دنانير او شيئاً من المكمل والموزون فهو كما لو اودعه ويضمن  
فانفق اخرها لا يكون ضامناً الا اخرى كذا في النهاية **واذا التقدي**  
**الودع عليها** اي على الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوباً فلبسه  
او عبداً فاستخدمه او اودعها غيره **ثم لا التقدي** فزدها الى يده **زال**  
**الضمان** لانه ما مورباً لحفظ في كل الاوقات فاذا اختلف في البعض ثم  
رجع الى بالامور به كما اذا استأجره للمحفظ شئراً وترك المحفظ في  
بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاخر بغيره قاله شيخنا في بخره من  
باب الحيايات على الاحكام معزى يا عن الظهيرية انه يزول الضمان  
عنه بشرط ان لا يضمن عي العود الى التقدي حتى لو تزعم ثوب الوديعة  
ليلاً ومن عزمه ان يلبسه فصار السرقة ليلاً يبرأ عن الضمان انتهى  
**خلاصة التفسير والمتاجر** اذا التقدياً ثم ازاله لا يزول الضمان لان  
البقرة عنه انما تكون بالاعادة الى يد المالك حقيقة او تقديرية وبهها هما  
لانها عاملان لا يقتضيهما خلاف المودع فان يده كيد المالك ويستثنى  
من اطلاق المحضر تبعاً للمقتضى وغيره من المحضرات كذا كره شيخنا من استعار  
شيئاً ليرهنه فتقدي فيه كما اذا استعار عبد ليرهنه او دابة فاستخدمه  
العبد وركب الدابة قبل ان يرهنها ثم رهنها بمالك مثل قيمتها ثم قضى المال  
ولم يقبضها حتى هلكت عند المرتن لاضمان على الراهن لانه قد برى عن  
الضمان حتى رهنها فان كان اميناً خالف فقد عاد الى الوفاق وانما كان  
مستعيراً الرهن كالمودع لان تسليمه الى المرتن يرجع الى تحقيق مقصود  
المعير حتى لو هلك بعد ذلك يصبر دية مفضاً يستوجب الميراث الرجوع  
على الراهن بمثله وكان ذلك بمنزلة الردي عليه حكاه فليلاً يبري عن الضمان



كذا في البحر معزيا الى المبسوط وفي الغرابة الزينة اذا اتفرد الامين ثم  
اذا كان لا يزول الضمان كما يستعير والمستاجر الا في التوكيل بالبيع او بالحفظ او  
بالاستئجار والمضارب والمستضع والشريك غنا فاما ومفاضة والمودع  
ومستعير الرهن وفي الفصول الاخرى فالحق في المبسوط وفي الفصول  
العامة ولو اقر المودع انه استعملها ثم ردها اليه مكانها فهلك لا يصدق  
الا بينة ظاهرا اصل المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق  
اسما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود فان كذبه لا يبرأ الا ان  
يقم البينة على العود الى الوفاق ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الوديعة  
ورأيت في موضع اخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ والتوكيل  
بالبيع اذا خالف بان استعمل العبد ثم عاد الى الوفاق وباعه جاز  
فكذا التوكيل بالحفظ والتوكيل بالاجارة والاستئجار والمضارب والمستضع  
اذا خالف ودفع المال لنفقة في حاجته ثم عاد الى الوفاق عادمضار  
او مستضع اما مستاجر الدابة اذا اتى بالخلاف والمستعير ثم رده  
وتلك الدابة ان كان سائرا عند البينة فعليه الضمان اذا  
هلك الدابة اما اذا كان واقفا اذا ترك بنية الخلاف عادمضار  
والشريك شركته ضمان او مفاضة اذا خالف ثم عاد الى الوفاق  
امينا فلهذه الجملة في الوديعة عدة القنين انتهى **وخلاف اخره بعد**  
**بان قال لم تودعني عند مالكها بعد طلب ردها ونقلها من مكانها**  
**وقت الانكار كانت الوديعة منقولة ولم يكن هناك من يخاف منه عليها**  
**اي على الوديعة ولم يحضرها اي الوديعة بعد المجد لما ملكها فانه لا يزول**  
**الضمان لان المجد رفع للعقد فيفسخ به العقد فلا يعود الا بعقد**  
**جديد للمجد والتوكيل الوكالة ومجودا احد المتبايعين البيع قدينا يكون**  
**انكر الا يبرأ لان المودع لو ادعى ان المالك وهبها منه او باعها له وانكره**  
**صاحبها ثم هلك لا ضمان على المودع كما في الخلاصة وقدينا يبرأ الطلب**  
**لانه لو قال له ما حال وديعتي عنك لتسكن على حفظها فمجردها لا**  
**ضمان عليه وقدينا يكونه نقلها لانه لو لم ينقلها من مكانها لم**  
**يجوده بطلت الا ضمان عليه كذا في الخلاصة معزيا الى الاجناس وقدينا**  
**بكونها منقولة لانها لو كانت غفارا لا يضمن بالمجد وعند ابى حنيفة**  
**وابى يوسف خلافا للمجد في الاصح ذكره الزيلعي من كتاب الغصب**  
**وقدينا يكونه لم يكن من يخاف عليها منه لانه لو مجردها في وجهه و**  
**يخاف عليها التلف ان اقر ثم هلك لا يضمنه لانه انما اراد حفظها وقدينا**  
**بكونه لم يحضرها لانه لو مجردها ثم حضرها فقال له صاحبها ادعها**  
**وديعة عنك فهلك فان امكنه اخذها فلم ياخذها لم يضمن لانه ايداع**

جديد

جديد وان لم يكن اخذها ضمن لانه لم يتم الرد كذا في الاختيار اذا  
غلت ذلك ظهر لك ان كلاما لكرو الوقانة وغنوم من اصحاب المتون  
في هذا المجل اطلاق في محل التقييد والله اعلم **ولو مجردها اي الوديعة**  
**ثم ادعى ردها بعد ذلك ويرهن عليه اي على الرد قبل برهانه ويرى منها**  
**كالورهن انه لو ردها قبل المجد وقال غلطت لي المجد او كنت**  
**او ظننته اني دفعتها واذا صادق في قوله لم يستودعني فان يبينته**  
**تقبل الضمان في قياس قوله اي حينه واي يوسع في الاقضية لو قال**  
**استودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على**  
**سي ثم ادعى الرد او الهلاك يصدق كذا في الخلاصة ومثله في الفصول**  
**العامة وان ادعى الهلاك قبل مجوده اياها حلف القاضي المودع**  
**انه ما يعلم انها هلكت قبل ان يجدها فان حلفه انتم المودع ضمان**  
**الوديعة وان فكل يبري من ضمانها وكذلك هذا الجواب في العارية**  
**كذا في النكاح وفي القينة رجع مع وقال مجرد الوديعة ثم ادعى ضمانا**  
**ليسر له ان يحلف المالك على العلم انتم رجل قال لمودعه من اخبرك**  
**بعلامة كذا فادفع الوديعة اليه فجا رجل يزعم انه رسول المودع**  
**واي بتلك العلامة فلم يصدق ولم يردفها اليه وهلك لم يضمن**  
**المودع اذا اطلبت منه الوديعة فقال اطلبها على فجا صاحبها عندا**  
**فقال المودع ضاع الوديعة يسأل عن وقت الضاع متى ضاعت**  
**قبل اقرارك ام بعد اقرارك فان قال قبل اقرارك يضمن وان قال بعد**  
**اقرارك لا يضمن كذا في السراجية وقدينا الوديعة لان المضارب اذا مجرد**  
**ثم اقر لا يضمن قال في الحاشية المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع**  
**الي شي ثم قال لم تدفع الي ثم استقرى بالمال ذكر الناطقي ان المشر**  
**يكون على المضاربة وان ضاع المال في يده بعد المجد وقبل الشراء فهو**  
**ضامن والغنا من ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا مجرد ثم اقر**  
**ثم استقرى يبري عن الضمان وان مجردها ثم استقرى ثم اقر فهو ضامن**  
**والمشاع له وكذا التوكيل بشراء شي بغير عينه بالفا ودفع الوكيل المال الى**  
**الوكيل فان العبد معين فا شتره في حالة المجد او بعد ما اقر فهو لا امر**  
**ولو دفع رجل عمرا الى رجل لبيعه فجد المامور ثم اقره فباعه قال**  
**سمس سلمة جاز ويبرأ عن الضمان وقال غيره من المشايخ في قياس**  
**قوله ولو باعه بعد المجد ثم اقر جاز ايضا انتهى واذا ضمن المودع بالمجد**  
**يغير قيمتها يوم الايداع لا يوم المجد يدل عليه ما ذكره في الخلاصة**  
**رجل اودع رجلا عمرا فجد المودع فمات في يده ثم اقام المودع البينة**  
**على قيمته يوم المجد ولكن قيمته يوم الايداع كذا قضى عليه بغيره**



يوم المبيع انتهى لكن ذكرنا العادة انه لو وجد الوديعة كذا ذكره في العدة  
وتما هذا بطريق وديعة الدجيرة انتهى وفي ضمان الجود يعتبر في قيمته  
يوم الجود في الزيادة والنقصان من حيث السعر والعين ان علم  
القاضي بذلك والاعتبار بينة المودع على النقصان وفي القصور ايضا  
وذكرنا وديعة المشتري اذ قال المودع صاعته الوديعة منذ عشرة  
ايام واقام المودع بينة المالكات عنده من يومين فقال المودع  
وجد نقاصا عت ليعقل هذا ولا يضمن ولو قال اولا ليست عندكم  
قال وجرتا فصاعته يضمن انتهى واذا اجد وصي الايتام ما لهم الذي في يده  
ثم اقر بشي وقال قد صاع بعد اطلب كان ضامنا كذا في الخاتمة **وله اي**  
**المودع السفر بها اي بالوديعة عند عدم نفي المالك والخوف عليه**  
بالاخراج لان الامر مطلق فلا يتقيد بالمكان وما لا يتقيد بالزمان فقد  
بعدم النفي لانه لو كفاه عن السفر ليس له ناك وقد يعجز الخوف لان  
الطريق لو كان مخيفا وله بد من السفر كان ضامنا وكذا الاب والوصي  
وان لم يكن له بد من سفر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامنا  
كذا في الاختيار واطلق في المختصر فمثل ما له حمل وموتة طالع الخروج او  
قصر وهو قول الامام كذا في النهاية واستثنى منه الشيخ ابو بصير في شرح  
القدر في الطعام الكثير فانه يضمن اذا سافر استخسانا وفي فتاوى قاضي  
خان والمودع ان يسافر بمالك الوديعة فساخر بها فهلك كان ضامنا  
عند الكل واجمعوا على ان الاب والوصي ان يسافرا بمالك الوديعة ولا يصير  
ضامنا والوكيل بالمبيع اذا سافر بمالك وكل يبعه ان قيد الوكالة بكان  
بان قال بعه بالكلية فاخرجهما من الكوفة يصير ضامنا عندنا  
اذ لم يكن له بد من السفر لا يكون ضامنا عندنا في حقيقة رضي الله عنه  
طالع الخروج او قصر وقال محمد رحمه الله يكون ضامنا طالع الخروج  
او قصر وقال ابو يوسف ان طالع الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون  
ضامنا هذا اذا كان الطريق امنا فان كان مخوفا وله بد من السفر  
يكون ضامنا عند الكل وكذلك الاب والوصي وان لم يكن له بد من  
السفر ان كان سافر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه يكون ضامنا انتهى  
**ولو ادعى ان المودع المودع الى احد ما حفظه في عينة صاحبه**  
اطلقه فمثل ادوات الامثال والقيم وخلافهما في المولود قياسا على الذين  
المشترك وقرق ابو حنيفة بينهما بان المودع لا يملك القسمة بينهما  
فكان قد ياعا ملك العترو في الدين يطالبه بتسليم حقه ان الدين  
تقضى بما لها فكان ضرورا في مال نفسه وادعى بقوله لم يندفع  
الي انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه

الاخذ بحصته والى انه ياخذ حصته منها اذا اظهرها والى انه لو دفع وارثك  
المعروف لا يضمن وفي فتاوى قاضي خان ما يفيد ولقطة ثلاثة او دعوا رجلا مالا  
وقالوا لا تدفع المال الى احدهما حتى يجمع فذفع نصيب احدهم قال محمد  
في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن  
وهو قول ابو يوسف انتهى فقد جعل عدم الضمان هو الاستحسان  
فكان هو المختار كذا ذكره سيحنا رحمه الله **قال اودع رجل عند**  
**رجلين مما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصفه ولو دفع احدهما الى صاحبه**  
**ضمن الدافع بخلاف ما لا يقسم وهذا عند ابو حنيفة وقال لا يضمن**  
الا يدفع الى الاخر لانه لما اودع عندهما مع علمه انه لا يملكهما الاقحام على  
حفظهما في مكان واحد فقد رخص بالمهاياة والعسمة وله انه ترك الحفظ  
بالوضع في يد صاحبه وما ذكره من الرضا قلنا المصريح بحفظهما او اما  
المهاياة والعسمة فضرورة وبني بالقسمة فيما يقسم والمهاياة فيما لا  
يقسم فلا يجوز الدفع وفيد بقوله اقتسامه لانه فيما يقسم لو ايا القسمة  
واودعاه فهلك ضمه لتركهما ما التزمناه وكذا في المرتين والمستفيد  
والوصيين والعديلين في الرهن والوكيلين بالسر اذا سلم احدهما الى  
الاخر واذا لم يكن لهما القسمة فيما لا يقسم كان لهما الهالك الحفظ كذا  
في الخلاصة **ولو قال له لا تدفع الى عيالك واحفظ في هذا البيت فدفعها**  
**الى من لا يدر منه او حفظها في بيت اخر من الدار فان كانت بيوت الدار**  
**مستوية في الحفظ او احدث لم يضمن ذكر في الخاتمة والاحتياط اي وان لم**  
تكن بيوت الدار مستوية في الحفظ او كان له بد من الدفع الى عياله  
ضمن الوديعة **ولا يضمن مودع المودع بخلاف مودع الغاصب**  
والفرق بينهما على قول ابو حنيفة ان المودع غاصب لعدم اذن المالك  
استدانة وبقائه في السانبة ليس بغاصب لانه لا يضمن المودع بغير الدفع  
مالم ينادقه فان فارقته صار مضيقا لها وقت القرين بترك الحفظ الملتزم  
بالعقد والقباض منه مالم يكن متعديا بالقبض بدليل وجوب عدم الضمان  
بالهلاك قبل لا يفارقه الاول وبعد الاقتراق لم يحدث فعلا اخر بل هو  
مستمر على ذلك الفعل وهو ايب منه فلا يضمن مالم يوجد منه نقد  
**معه اي مع رجل الف درهم ادعى رجلان كل واحد منهما ادعى انه له**  
**او دعه اياه فنكل الرجلان الحقة لهما اي للرجلين بعد ان استخلفاه**  
**فدراي لالف لهما اي للرجلين وعليه الف اخرى** يكون بينهما اي بين  
الرجلين لان دعواهما صحيحة فيجب عليه البين لهما فلا شيء لهما  
عليه لعدم الحجية فان حلف لاحدهما ونكل للاخر قضى به لمن نكل  
لعدون الاخر قضى لوجود الحجية في حقه دون الاخر وان نكل لهما قضى



به لمن فكر له دون الآخر ففي وجود الحجة في حقه دون الآخر وان فكر لهما  
ففي به بينهما لعدم الالوية فيجب عليه الف اخر لا قرار به وللقاض  
ان يبين بايهما شاء بالتخلف والاولى الفرعة وفي التخلف الثاني يقول  
بالله ما هذا لعين له ولا يثبتها لما اقرها الاول بشت الحق فيها ولا  
يعين اقراره بها للثاني فلو اقتصر على الاول كان صادقا فند في هذا المحقق من  
الصورة لانه اقر بها الانسان ثم قال بل في هذا الحق لها الاول ومن للاخر  
تثبتها ان دفع بعين قضاء وان كان بقضاء لا يكون ضامنا عند ابي يوسف  
خلافا للمجد ولو قال او عينها احدا ولا ادري ايها فان اصلها على احدهما  
بينهما فلها ذلك ولا ضمان عليه وليس له الامتناع من التسليم بغير الصلح  
والا فان ادعاهما كل واحد منهما للسر له ذلك لان المقر له مجهول وكلان  
يسخلفه وان حلف قطع دعواه وان فكل فمسئلة الكتاب وكذا لو قال  
على الف لهذا ولهذا **دفع شخص الى رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى صاعت لم يضمن** لانه لا يجب عليه ذلك ذكره في  
الفصول وعزاه الى العدة **قال لو قال المودع له اتي للمودع احملا الى**  
**الوديعة فقال اقبل ولم يفعل حتى بقي اليوم** وهلك عنده فلا يضمن  
ايضا لان الواجب عليه التخلية كذلك في الفصول العمادية وقال فيها قبله  
معزيا الى القاضي ظهير الدين المودع اذا طلب الوديعة في ايام القسمة فقال  
المودع لا اصل ليها الساعة فاعبر على تلك الناحية وقال المودع اعبر  
على الوديعة ايضا قال ابو بكر ان لم يقدر المودع ردها بعد هات  
لتصيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه ولا يضمن **قال** رب الوديعة للمودع  
**ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت فكذا به في الدفع فلا ن وضاعت**  
**الوديعة صدق المودع مع يمينه** في ذلك لانه امين ذكره في السراجية  
**قال المودع لا ادري كيف ذهبت لا يضمن على الاصح قال لو قال ذهب**  
**ولا ادري كيف ذهب** قال في الفصول العمادية ولو قال لا ادري وضاعت  
ام لم تضاع يضمن ولو قال لا ادري اضاعتها ام لم تضاع يضمن ولو قال  
ذهبت ولا ادري اين ذهب القول قوله ولو قال ابتذلا لا ادري كيف  
ذهب الاصح انه لا يضمن ولو قال لا ادري وضعت الوديعة في داري وضعت  
اخر يضمن هذه الكلمة في العدة وذكر في الذخيرة لو قال وضعت الوديعة  
في مكان حصين ونسيت الموضع ذكر في بعض المواضع فيه اختلاف  
المسايخ قال بعضهم يضمن لانه جهل الامانة فهو بمنزلة ما لو مات  
مجهلا وقال بعضهم لا يضمن كما لو قال ذهب في موضع اخر وقال  
لا ادري دفعت في داري او في موضع اخر يضمن ولو لم يبين مكان  
الدفن لكنه قال سرق الوديعة من المكان المودع فيه لا يضمن

والا يضمن وفي المفازة يضمن جعل هناك علامة او لم يجعل ولو دفن في  
الكلم ان كان حصينا ما كان له باب مغلق لا يضمن انتهى فروع  
المودع اذا اقر من الصحف الوديعة هناك حال القراءة قال لا يضمن  
لانه ولاية هذا المقر وكذا الحكم في الرهن وهكذا الخاب وفي المسارة  
اذا وضع السراج عليها كذلك الحكم غصب من المودع وهلك فلا راد للمالك  
ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رده على وهلك عندي وقال لا يبرأه  
عنده فالقول قول المودع لانه امين ولو ادعاه عند رجل وهلك فقال  
المالك هلك عند الثاني وقال لا يبرأه الى وهلك عندي لا يصدق لان  
الايداع الى الطير موجبا للضمان فلا يصدق واذا ترك المودع فوس المودع  
حتى اكل الحنطة ومات من ذلك قال يضمن الحنطة والغرس وان كان في  
سبلها فالحنطة لا يغرب ولو ترك على حافوته صبيبا ان كان ممن يحفظ لا يضمن  
والا يضمن استهلك الصبي الوديعة ثم استحق من يد الصبي واخذ منه  
القيمة هل يرجع الصبي على المودع قال لا يسيل عن اودع رجلا خط  
قبالة ومات المودع هل للورثة ان يطالبوه بذلك الخط قال يجبر  
القاضي بالتسليم لخط الهم وفي فتاوي ان اودع صكا وعرف اداء  
بعض الحق ومات الطالب فأنكر الوارد بعض الميسر المودع  
الصك ام لا كل من الصيرفية وفي السراجية اذا بعث الوديعة الى  
المالك على يد ابن بالغ ليس في عياله ضمن وان بعث على يد ابنه الصغير  
لم يضمن وان لم يكن في عياله لورد الوديعة الى منزل المودع او الى احد  
من في عياله المودع فضا عت ضمن كذا عدا الفقيه الى اليك وتشمس  
الاية السرخسي الوديعة ان كان سينا من الصوف ثقاب المودع  
فحف عليه القنادل او الى ان يرفع الامر الى القاضي ليسعه فان لم  
يرفع الامر حتى تسد ولم يضمن ولو اتفق على الوديعة حال عينية  
المالك بغير امر القاضي كان متبرعا انتهى وفي الفصول العمادية  
ذكر في الموازل وفي وديعة التخييس رجل في بيت مال لسانه فقال  
له سلطان حاربان لم تدفع الي هذا المال حبستك سيرا او قال  
ضربك ضربا او اطوق بك في الناس لا يجوز له ان يدفع مال الغير  
اليه ولو دفع يضمن وان قال اقطع يدك او رجلك او اضر بك خمسين  
سوطا فان دفع فلا ضمان عليه لان دفع مال الغير لا يحل الا لغير  
تلك النفس والمضى وقد وجد في الوجه الثاني ولو هدر المودع  
باتلاق ماله ان لم يدفع اليه الوديعة قد فعلها اليه هل يضمن  
كانت واقعة الفتوى وذكر في وصايا الموازل السلطان الغالب  
والتغلب على كوة طلب من الوصي بعض مال اليتيم وهرده ان خان

مطل  
الاتفاق على الوديعة



الوصي على نفسه القتل وتلف عضو منه فذبح لا يضمن وان خاف الحارس  
والقيد فاعطى ضمان وان حشي اخذ ماله كله فهو معذور لا ضمان عليه الاذبح  
ماله اليتم وماله اذا كان الوصي هو الذي ذبح وان كان الحارس هو الذي  
اخذ الضمان على الوصي فمضى هذا **كتاب** في بيان احكام  
**العارة** اخذها عن الوديعة لان فيه تمليكا وان استقر في الامانة  
ومحاسنها الثابتة عن الحق سبحانه وتعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون  
الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة بقسوة والقرض ببنائة عشر  
وي بالقسرية لانها ملصوبة الى العارة اسم من الاعارة واخذها من  
العار العيب حظا وفي النهاية ان ما في الغرض هو العول عليه لانه حظ الله  
عليه وسلم باسرا الاستعارة فلو كان العار في طلبها الماد باسرها انتهى  
وفي بعض القنونات نقلا عن المبسوط انها مشتقة من التقاوت وهو  
التناوب انتهى وفي القاموس العارية مشددة وقد تحققت واعاره  
سنة وعاروه اياه وتعود واستعار طلبها واستعاره منه طلب عارته  
واعنونه والسبي وتعوده ونقا وروه تراووه انتهى **في** اي العارية  
**تمليك المنافع بجانا** الممان ما كان بلا بدل كما في القاموس وهذا  
تقرينها بغير عا ودينه ودخيل الكرجي القابل باجبا اياحه ونسبت  
بتمليك وليه في المختصر كمنوس الاحكام من انفق ادها بلفظ  
التمليك وجاز ان يغير ما لا يختلف بالمستعمل ولو كان اياحه لما جاز  
لان المباح له ليس له ان يبيع لغيره انما لا يفسد هذا التوكيل للجمالة  
ككونها لا تنقض الى المنازعة لعدم لزومها كذا قال الساجون والمراد  
بالجمالة الجمالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من  
اخر حمارا فقال ذلك الرجل في حماران في الاصطبل فخذ احدهما والاه  
به يضمن اذا اهلك ولو قال له خذ احدهما ايها سيئ لا يضمن فان  
قلت لو كانت تمليك المنافع لم تنقض بلفظ الا باحة قلت انما الفقهاء  
به لانه استعير للتمليك لكن يسئل على كونها تمليكا ما صرحوا به وجاز  
اعارة السايغ وبه صرح العمادي في فصوله حيث قال واما اعارة  
المساع ذكر في العدة بيع السايغ واعارته جائزان وذكر في كتاب  
السيوع وذكر القاض ظهير الدين في اول وديعة قتا واه ان ايداع  
المساع جائز انتهى ويمكن ان يحاج عنه بما ذكرنا اول من ان الجمالة  
لا تنقض الى المنازعة والله اعلم واستار بقوله تمليك المنافع الى انه لا بد من  
الايجاب والقبول ولو فعلنا فلو قال لاخر خذ عمدي واستعمله فخذ منه  
من غير ان يستعيره المدفع اليه لا يكون عارية حتى تكون نفقة على  
مولاه كذا في الخلاصة ولو استعار من رجل شيئا فسلت لا يكون اعارة

كذا

كذا في قتاوي قاضي خان وقد قالوا علف الدابة على المستعير مطلقا كانت  
او مؤقتة وكذا نفقة العبد ما اكسوته فغير المعير كذا في الخلاصة وحكمها  
ككونها امانة وشروطها كون المستعار قابلا للانتفاع وخلوها عن  
شروط العوض في الاعارة لانها تصير اجارة كذا عن المحيط **والعارة**  
**قوله اعرك واظنك ارضي** لان الاول صريح حقيقة والساني صريح  
بما اذا لان الاطعام اذا اصيف الى ما لا يوجب عينه يراد به ما يستعمل منه  
بما اذا لانه محله **ومثلك** **قوله ارضي** **ومثلك** **قوله ارضي** **ومثلك** **قوله ارضي**  
**هذا اذا لم يرد به الهبة** وهو صريح ايضا فيفيد العارية من غير  
توقف على بنية تكن اذا نوى به الهبة كان هبة ومثلك بمعنى اعطيتك  
والمنحة هي الناقة او الساة فقط الرجل يسر مملوكها ثم يرد لها اذا  
ذهب درها ثم كثر حتى قيل في كل من اعطى شيئا منع **اعركك عمري**  
لانه اذا ن له في الاستخدام وهو العارية **وداري لك سلكي** اي داري  
لك بطريق السلكي فداري مبتدا ولك خبره وسلكي ميمر عن النسبة  
الى المخاطب **وعمرى سلكي** اي داري لك عمري سلكي فمري منقول مطلق  
بفعل محذوف تقديره اعمرتها لك عمري والعمرى جعل الدار لاحمدة  
عمره وسلكي تميزه ولو قال لغيره اجركك هذه الدار سهر اغير عوض  
كانت اعارة ولو لم يقل سهر لا تكون اعارة كذا في قتاوي قاضي خان **وج**  
**المعري ساء** لعدم لزومها اطلاقه في المختصر يتعا لغيره فمثل ما اذا  
كان في رجوعه صريحا بالاستعير فان الاعارة بتطل وتبقى العين  
باجر المثل ولهذا قال قاضي خان في قتاواه رجل استعار من رجل امانة  
لتوضع ابنه فارضته فلما صار الصبي لا ياختار اليها قال المعير  
اردد عيالا دمي قال ابو يوسف ليس له ذلك وله اجرة مثل خادمه  
اي ان يظلم الصبي وكذا لو استعار من رجل فرسا ليقر وعليه فاعاره  
اباه اربعة اشهر ثم لقيه بغيره من في بلاد المسلمين فاذا اذ اخذها  
كان له ذلك وان لقيه في بلاد المشرك في موضع لا يقدر على الكرا والسرل  
كان المستعير ان لا يدفعه اليه لان هذا صريحين وعلى المستعير  
اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادنى المواضع التي  
يجد فيه كرا او شرا انتهى **ولا يضمن** **الوديعة** **بالملاك من غير نقد**  
من المستعير اطلقه فمثل ما اذا اهلك في حال الاستعمال وما اذا اسرط  
عليه الضمان فانه شرط باطل كشرط عدم الضمان اذا اهلك كذا في  
المحيط وفي تبين اكثر والعارية اذا اسرط فيها الضمان فضمن  
عندنا في رواية وفي الجوهره خزم بان العارية تصير مضمونة بشرط  
الضمان ولم يقل في رواية وفي البزارية اعز من اعلى الى ان صاع قاتا



ضامن وضاع لم يضمن انتهى وهذا اذا لم يتبين انها مستققة للمعير فان  
ظهر استحقاقها ضمنها ولا يرجع له على المعير لانه متبرع والمستحق ان يضمن  
المعير واذا ضمنه لا يرجع له على المستعير اذا ضمنه المستحق حيث يرجع على  
المودع لانه عامل له ولا يملكه والمدا لصغير اعادة مال ولده والعهد  
المادون يملك ان يعير والمرأة اذا اعارة شيئا من ملك الزوج فهلك  
ان كان سيادا داخل البيت وما يكون في ايديهن عادة فلا ضمان على احد  
اما في العسر والنور فيضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة وتنبه بقوله  
من غير نقد لانه لو تقدي ضمنها كالو ليجها بالتمام او فقا عينها بالقر  
او جعلها ما يعلم ان مثلها لا يجمله او استعملها ليل او نهارا ما لا يستعمل  
مثلها من الدواب وكذا النزل عن الدابة ودخل المسجد وتركها في السكة  
فهلك يضمن على المصع وكذا اذا استعار دابة ليتركها في حاجته الى  
حاجة مسماة فاخرجها الى النهر ليسبقها وهي غير تلك اناجته ضمن اذا  
هلك وكذا اذا استعار نور ليكرب ارضه فكرب ارضا اخرى يضمن  
اذا اعطى وكذا اذا اقترنه بنور اعلم منه ولم تجر العادة به فهلك وكذا  
اذا قام في المفارقة ومفقد الدابة في بيده فسرت ان كان مضطجعا وان  
كان جالسا لا يضمن في غير السفر وان كان في السفر لا يضمن سواء قام  
قائما او مضطجعا اذا كان المستعار تحت راسه او موضعا عابدين يديه  
او مواليم حيث يعرجا فظا عادة ولو ترك في السرج برعي ان كانت العارة  
هكذا لا يضمن وان لم يعلم او كانت العادة مستركة يضمن ولو  
جعل في القرية وليس للمقرية باب مفتوح لا يضمن ان قام مضطجعا  
او قاعدا وفي قناري قاضي خات لو استعار دابة للذهاب فامسكها  
في بيته فهلك كان ضامنا لانه اعادها للذهاب لا للامسك في البيت  
انتهى **ولا يجوز** لان الاجارة اقوى لانه لا يملكها لزم ما لا يلزم  
وهو العارية او عدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة **ولا يجوز** كالودع  
لان الرهن ايقاف وليس له ان يوفد دينه بما لغيره بغير اذنه وله ان  
يودع على الغنى به وهو المختار وصح بعضهم عدمه وينفرد عليه مالو  
ارسلها على يد اجني فهلك يضمن على الثاني لا الاول ثم فرع على قوله  
ولا يجوز **فان اجر المستعير او رهن فملكته ضمنه** اي المستعير  
**المعير** للتعد لانه لا يملك ذلك اما الاجارة فلكونها اقوى منه لانه لا يملك  
فلو ملكها ملكه لزوم ما لا يلزم وهو العارية او عدم لزوم ما يلزم  
وهو الاجارة واما الرهن فلا ينافي وليس له ان يوفد دينه بما له  
غيره بغير اذنه وله ان يودع على الغنى به وهو المختار وصح بعضهم  
عدمه **ولا يجوز** لاجازته **على العدا** ضمن **المستاجر** كالمستاجر من

القاص

القاص اذا ضمنه **رجع على المستعير** اذا لم يعلم بانها عارية في بيده  
بخلاف ما اذا علم وبخلاف المستعير اذا ضمن ليس له الرجوع على المستاجر  
لانه بالعنان فيمن انه اجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة عندهما خلافا  
لاي يوسف كذا في الخلاصة **وله** اي المستعير **ان يعير ما اختلف**  
**استعماله** كاللبس والركوب **اولا** كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى **ان لم**  
**يعين المعير مستقما وما لا يختلف** ان عين مستقما اي اذا اجر شيئا فان  
لم يعين من يتق به فليس تجوز ان يعيره سواء اختلف استعماله **اولا**  
وان عين يعير ما لا يختلف استعماله لاما اختلف **فان استعار دابة**  
**او استاجرها مطلقا يحمل ويعير له** اي للحمل **يركب** واما فله حق **وقد**  
**يعير** وان اطلق **الانتفاع في الوقت والنوع** انتفع ما شاء وان ضمن  
**بالخلاف الى شرط فقط** التقييد اما ان يكون في الوقت دون النوع او في  
النوع دون الوقت او فيهما فان علم على موافقة القيد فظاهر وان خالف  
فان كان الخلاف الى مثل او الى خير لا يضمن والى شر يضمن وفي تعيين ذلك  
وان اطلق له ان يتق اي نوع شاء في اي وقت شاء لانه يتصرف في ملك الغير  
فلا يملك الا على الوجه الذي اذن له منه من تقييد او اطلاق علم لا تعلم اما  
ان تكون مطلقة كمن استعار دابة للركوب او ثوبا لللبس ولم يسم شيئا كان  
له ان يلبس ويركب بنفسه وله ان يعير ما لم يلبس هو ولم يركب فاذا  
لبس غيره او ركب فليس له ان يركبه بنفسه بعد ذلك في الصحيح لانه  
تعين بالفعل فيكون خلافه تقديرا كونه في الكافي وقال سواء كان الستار  
شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع به كاللبس في الثوب والركوب في الدابة  
فعله كالاجارة فعلي هذا ينبغي ان يحمل هذا الخلاف الذي ذكره هنا فيحمل  
فيما يختلف باختلاف الاستعمال كاللبس والركوب والزراعة ما اذا قال  
علي ان اركب عليها من اشياء او اللبس الثوب من اشياء كالحمل الاطلاق  
الذي ذكر في الاجارة على هذا وان كانت الاعارة مقيدة بالانتفاع دون  
الوقت يستلزم ان يتق هو بنفسه او غيره معينا لا يجوز ان يخالف ذلك  
التقييد فيما يختلف باختلاف الاستعمال كالركوب والجرارة والمستعير ان  
يفعل في اي وقت شاء وان لا يختلف كالسكنى والحمل جاز ان يفعل بنفسه  
وبغيره في اي وقت شاء لان التقييد بالانتفاع فيما يختلف لا يبيد وان كانت  
مقيدة بالوقت خسرت به حتى لا يجوز له ان يتق بها الا في الوقت  
المعين وصح حين الانتفاع في باقية على اطلاقه لا يجوز له مطلقا انما  
يختلف وفيما لا يختلف على الصفة المقيدة في المطلق عن الانتفاع والوقت  
وان كانت مقيدة بما تقيدت من حيث الوقت كيف ما كان وكذا من  
حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف الاستعمال وفيما لا يختلف لا يتقيد لعدم



القائمة على ما بينا في المقيد بالاستقاع واختلفوا في ايداع المستعير  
قال بعض المشايخ ليس له ان يودع مطلقا منهم الكرجي واستدلوا  
عليه بحسيلة ذكرها في الجامع ان المستعير اذا بعث العارية الى صاحبها  
على يد اجنبي هلك في يد الرسول ضمن المستعير العارية وليس ذلك  
الايداع منه قال الباقلاني هذا القول اصح لان الايداع تصرف في ملك  
الغير وهو العين بغير اذن فصار فلا يجزئ بخلها في الاعارة لانه تصرف  
في المقتة فصار وتسليم العين من ضرورتها فافتقر واكثرهم على انه  
يجوز منهم مشايخ العراق وابوالليلث والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
والصدر الكبير برهان الائمة لان الايداع دون الاعارة والعين ودية  
عند المستعير العارية فاذا املك الايداع فاولي ان يملك الادنى قال  
ظاهر المير المرعشي وعليه الفتوى فتني قلت وجعل الفتوى على  
هذا في السريجة ايضا وفي الصيرفة ان القول بان العارية نوع الاول  
محل اذا كان المستعير يملك الاعارة اما في لا يملكها لا يملك الايداع  
فانه اعلم **وكذا تتبع الاجارة بنوع او قدس** اي الاجارة كالعارية  
في ذلك فان وافق الى مثل او خير لا يضمن والى سريضة **عارية الثمن**  
يعني الذهب والفضة **والكحل والورون والمعدود والمقاربت**  
لانه لا يتفق هذه الاشياء الا بالاستهلاك الا اذا عيى الانتفاع  
كاستعارة الدراهم بغير المنزات او بزيين الدكان ومراجه ان  
اعارة ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء العين فرض ولو كان قتيبا حتى  
لو قال اعزتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها فغلبت مثلها  
او قيمتها وكان قرضا الا اذا كان بينهما مباسطة فيكون ذلك دلاله  
الاباحة كذا في الخلاصة وفي المحيط لو استعار رقة لجعلها على نفسه  
او جنة يدخلها في ثيابه فهو ضمان لانه قرض هذا ان لم يقل لاردها  
عليك فان قال فهو عارية فليس له الانتفاع بعينه كعارية الحلي  
وفائدة كونه قرضا ذكرها بقوله **فيضمن لهلاكها قبل الانتفاع**  
يعني لو هلك في يد المستعير قبل الانتفاع تكون مضمونة وفي الصيرفة  
استعار سهما ان استعار ليقزودا والحرب لا يصح وان استعار  
برمي الهدف صح لان في المراد لا يمكن الانتفاع بعين السهم الا بالاستهلاك  
ذلك العين يكون قرضا لا عارية كما اذا استعار دراهم او دنانير ليعملها  
في حوائج نفسه او حطة ليعقها على اهله تكون قرضا فكذا في السهم لانه لو  
عوى في دار الحرب اودي الى العدو ووقع السهم بينهم فلا يقدر على تحليته  
فيكون مستهلكا فلا يصح قلت يصح لانه يمكن الانتفاع به في الحال  
وانه يحتل عوده اليه برمي القوة بعد ذلك وافتى ق خ بانه يصح ثم

قال

قاله وتصح عارية السلاح وذكر السهم انه لا يضمن كالقرض لان الذي يجري  
بجري المال **ولو اعارة ارض البنا والزرع** لان المقتة معلومة  
**وله ان يرجع لانها غير لازمة** فليست ردها متى شاء الا في مسائل الاستعار  
امة لا رضاء ولده وصار لا ياخذ الا ان يها له الرجوع لا الرد فله اجر المثل  
الى العظام ولو رجع في فخر الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء واكثر  
فله اجر المثل ومما في الخاتمة وفيما اذا استعار ارض للزراعة وزرعها فلم  
تؤخذ منه حتى يؤخذ الزرع ولو لم يؤقت وترك باجر المثل كذا في الفتاوى  
الزينية **ويكفله قلعها** اي قلع البنا والغرس **الا اذا كان فيه** اي في القلع  
**مصة بالارض فتركها** اي البنا والغرس والغرس بغير العين وكسرها كذا  
الغريب **بالقيمة** اي بقيمتها **مطلوع** كذا في النهاية **وان وقت** المعبر  
العارية بان قال اعزتها لك سنة مثلا **فرجع** المعبر في العارية **قبله**  
اي قبل الوقت **ضمن ما نقص بالقلع** بان يقوم قايما غير مقلوع يعني يتم  
تشتري بشرط قيامه الى المدة المصروفة كذا في النهاية وتعتبر القيمة يوم  
الاسترداد كذا في فتاوى الولوالجي لانه صار مغرورا من جهة فان قلت قد  
ذكر انه لا رجوع على الغازي الا اذا كان الغرور في صحت عقد المفاوضة حتى  
لو قال اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكه فاخذ التصور لا يرجع علي  
الغازي ما هلك من ماله فليست يرجع في العارية ولا يرجع الموصوف له بما خلفه  
من ضمان الاستحقاق على الواهب قلت اجيب عنه بانه من باب التزام  
لان تعبير كلاهما ان في هذه الارض لنفسك على ان اتركها في يدك الى كذا  
من المدة فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائك ويكون البنا لي  
فاذا ابداله اخراجه ضمن قيمته وكان كانه بي بامره فليسوس باب الغرور  
وفي جرحه الله وذكر الحاكم الشهيد انه يضمن ربا الارض للمستعير قيمة  
عرسه وبنايه ويكونان له الا ان يبني المستعير ان يرفعها ولا يضمن قيمتها  
فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان في القلع ضرر بالارض فله الخيار الى رب  
الارض لانه صاحب اصل والمستعير صاحب نفع والترجيح بالاصل كذا في  
الهداية وفي المحيط يضمن المير قيمة البنا والاشجار قائمة على الارض غير  
مقلوعة متقوضه وان شال المستعير قلع عرسه وبنايه ولا يضمنه اذ لم يضر  
بالارض كما في الخيار للمستعير بين قلعه وبين تضمين جميع القيمة  
وهو مخالف لما في المختصر والكثر حيث جعل له تضمين ما نقص القلع  
لا تضمين جميع القيمة والله اعلم **واذا استعارها للزرع** **ما لم يترك**  
**منه اي من المستعير قبل ان يخصص الزرع** **وتبنيها** اي جعل لها مدة **او لا**  
بترك في يده بطريق الاجارة باجر المثل وقت اوله يؤقت لان الزرع له  
نهاية معلومة وفي الترك مراعاة للحقين فانه لما كان الترك باجر لم



تفت منفعة ارضه مجانا ولا زرع الاخر بخلاف الغرس لانه ليس بها ثمة معلومة  
فتفقد دفعا للمصدر عما المالكه فان قال رب الارض انا اعطيتك البذر وتفتك  
واجرتك ويكون ما زرع لي ورضي به المزارع فان كان لم يطلع من الزرع شي لا يجزى  
لان المزارع يصير بايعا للزراع ويبيع الزرع قبل النبات لاجل ما خرج  
فيه كلام واضحا في المعنى الى الجواز كذا في النهاية ولو بين جايضا في الدار المستعارة  
استرد المغير الدار فاذا اراد المستعير ان يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك  
ولا يسره ان يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الارض كذا في الخلاصة  
وفي المحيط لو استعار ارضا لبنين ويسكن واذا اخرج فالبنا للرب الارض  
فلرب الارض اجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير لان هذه اجارة بمعنى  
لان الاعارة تملك المنافع بغير عوض ولما شرط البناء كانت اجارة فاسدة  
لجهاالة المدة والاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر المثل انتهى وفي مجموع الفتاوى  
معزيا الى الفتاوى السمرقندية اذا شرط الخراج على مستعير في العارية  
فغير العارية اجارة فاسدة لان الخراج على المغير فاذا شرطه على المستعير  
فقد جعله بدلا عن المنافع فعدا في معنى الاجارة والعبرة للمعالي س.  
المعقور وتكون اجارة فاسدة لان قدر الخراج مجهول اما اذا كان خراج  
المقاسمة قطاهر لانه بعض الخارج والخارج قد يزداد وقد ينقص ولما  
ان كان خراج الموقوف فلا بد وان كان مقدرا الا ان الارض اذا لم تحتمل ذلك  
القدر تنقص عنه وجهاالة البذل في الاجارة تقتصر الاجارة والحيلة فيه  
ان يودي خراجا من ذلك فانه جائز لانه وكله باداء ما عليه من ملا  
عليه انتهى **وموتة الرد على المستعير** لان الرد واجب عليه لما لا يقضى  
لمنفعة نفسه والاجرة موتة الرد فتكون عليه مكر ذكرا فيكون كونه على  
المستعير بقوله **فلا كانت العارية رقيقة** كان اعارها له يوما مثلا  
**فامسكها** اي بعد الوقت **فذلكت العارية ضمانا** لان موتة الرد عليه  
كفا في النهاية وفي الفصول العمادية اذا اطلب المير العين فقال المستعير  
نعم ادفع اليك فمكر قال بعد ذلك صاعت متى ان كان يرجو ان يحده  
ولم يبايع عنه لا يضمن وان ايسر عنه ومع ذلك وعده فمكر اخره  
بالضمان فعليه الضمان وكذلك الحكم في الوديعة وقال الصدوق الشهيد  
هذا التفصيل خلافا لظاهر الرواية فانه نص في الكتاب انه اذا وعد له  
الرد لم يخرجه بالضمان ضمن للتناقص الميعاد اطلب العارية فنظر  
في الدفع حتى هلك في يده ان كان عاجزا وقت اطلب لا يضمن وان كان قادرا  
ولم يرد يضمن ولو قال دعها عندي فمكرها فملك لا يضمن انتهى  
وفي المجتبى عن محمد امسك الجارية بعد الوقت ضمن اذا انتفع بها وقبل  
لا يضمن في الوجهين استعارة فاسدا ليس به حطب فكسر وامسكه عنده

حتى هلك ضمن ثم قال الصحيح ان رد العارية لا يجب قبل الطلب وبعده  
يجب شيئا رضى بالعارية فليس لورثته الرجوع استاجر بغير الى ملكه فعلى  
الذهاب وفي العارية على الذهاب والمجمل ان ردها عليه وان استقرض ثوبا  
فاغار عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية بالعرف انتهى **الاداء الاستعارة**  
**ليرهنها** استئمان قوله وموتة الرد على المستعير قال قاضى خان في فتاواه  
في فضل من يرهن ملاك الغير رجلا اعاره صبيلا له حمل وموتة ليرهنه فرهنه  
قالوا ان رد العارية يكون على المغير فرق بينها وبين غيرها من الموارى  
فانه في غير هذا يكون الرد على المستعير بقيمته فكانت بمنزلة الاجارة  
انتهى وبما قرناه ظهر لك ان كلام صاحب الكترو وغيره من اصحاب المتنون  
الحلاق في تحمل التقييد والله اعلم **وكذا الموصى له بالخبرة موتة الرد**  
**عليه** كما في النهاية **وكذا الموصى له بالخبرة والموتة** موتة الرد عليهم  
لا على المستاجر والمضروب منه والراهن لان العين الموجه مقبوضة  
لمنفعة المالك لان الاجر له به فاذا امسكها المستاجر بعد مضي المدة  
لا تضمنها ما لم يطالبه صاحبها بالرد وفي الفصل السادس من اجارة الفتاوى  
البرازية قال صاحب المحيط قال متايخا هذا اذا كان الاخراج باذن رب  
المالك ولو بلا اذن فموتة الرد عليه مستاجرا والمستعيرا على الذي اخرج انتهى  
وفي الخلاصة الاجير المشترك كالحياط ونحوه موتة الرد عليه لا يجازى الرب  
انتهى وانما كان موتة الرد على الغاصب لان الواجب عليه الرد والاعارة الى اليد  
المالك دفعا للضرر عنه واما المراهن فلكون القم حصل له ولهذا اختص به من  
بين ساير الغرما حتى ليستوفي دينه منه او لا وكان الغرم عليه وفي المجتبى  
وعلى الاجير المشترك رد ما في يده وعن ابي يوسف استاجرها يوما في المصير  
فعليه ردها فان لم يرد فموتة ضمن وعن محمد ردها الى موضع القدر حتى  
لو ذهب ما ملكها الى بلد اخر فذهب بهذا اليه فموتة في الطريق ضمن ورد  
الرهن على الراهن والرهن المستعار على المغير ورد راس المال في المضاربة  
والشركات والبضاعة والمقظة والابق على صاحب المال ودالهية بعد  
القضاء بالرجوع على الواهب ورد نصف مهر المطلقة قبل الدخول وموعين  
فعلى الزوج وفي الاعيان عليها وفي الخلاصة ان موتة الرد على الراهن وفيه  
كلام لا ينبغي **وان اد المستعير النهاية** الى اصطبل ما كلبها مع عبده او اجيره  
**مشاهرة او ردها مع عبده** اي رب الدابة وهو المغير  
**مطلبا واجيره** فملك قبل الوصول الى المالك **بري** من صمنا لفلان  
هذا تسليم وكذا ان ارسلها المستعير مع عبده الى المالك فملك قبل  
الوصول اليه وكذا ان ارسل مع اجيره مسابقة كاجير مشاهرة  
كلا ان اجيره ميامنة ان لم يبرز عياله يضمن بالتسليم اليه وانما



ذكره لان حكمه يستفاد من حكم ذكر الاخير مشاهرة كما لا يخفى وكذا ان يسلها  
 الى ايجور المالك هو الاصح وهو المراد بقولي مطلقا وقيل يفهم بالنسبة  
 الى عبده الذي لا يفترق عن الدواب فقلت المسيلة على ان المستعير لا يملك  
 الا بدواع ذكره شراح الوقاية **خلاف الاجنبي بان كانت العارية موقفة**  
**ففتحت مرفقا بها مع الاجنبي** لانه بالامساك بعد الامساك يصير  
 مستعديا **فالمستعير ملك الا بدواع من الاجنبي** وانما حملنا كلامه على  
 هذا لانه تقرر في كلامهم ان المستعير له الا بدواع من الاجنبي وهو الخار  
 المتقرب به كما تقدم تقريره ويبطل الاعارة بموت المير وكذا بموت المستعير  
 كما في السراجية وفي الخاوي القدسي وان استغاد رتبة ليحمل عليها حقة  
 تحمل عليها حديد اولينا فغطب صحن وان حمل ما هو مثل الحنطة  
 او حقت كالشعير والذرة لم يفهم وكذا في القدر والبادنة ونقصانه  
 فان استغادها الى مكانها فجاوز بها وذهب بها الى مكان اخر فهو  
 ضامن وان اختلفت فيها حمل على الدابة وفي مسافة الركوب والحمل  
 او في الوقت فالقول في ذلك كله للمير مع يمينه وكذا ان استعمل شيئا  
 من متاعه او تصرف في شئ من ملكه وادعي لادان من جهة صاحبه فليس  
 ضما ذلك الا ان يفهم البينة على الاذن او نكل صاحبه عن اليقين وان  
 قال امرتني دابتك فتفقت وقال صاحب الدابة بل غصبها فلا ضمان  
 عليه ان لم يكن ركبها فان ركبها فهو ضامن وان قال رب الدابة  
 اخرجتها فالقول للمراكب انتهى **وان استغاد ارضا للزراعة يكتب**  
**المستعير ارضك لا ارضها** اي اذا استغاد ارضا بيضاء للزراعة  
 يكتب المستعير ارضك اطمعتني ارضك لا ارضها ما اساء من غلة الشتا  
 والصبغ عندا في حنيفة وقال لا يكتب ارضك لان لفظ الاعارة ينظم  
 وغيره كالبناء ونحوه فكانت الكتابة بها اولى بقيد بالارض لان في اعارة  
 الثوب والدار يكتب امرتني ولا يكتب المبيت ولا اسكنني **المبيت**  
**المادون بملك الاعارة ملكا شرا عيا** لأنها من صنع التجار والعبد  
**المجور اذا استغاد واستهلك يضمن بعد العتق ولو اعاد عبيد**  
**مخجورا استغاد مثله اي عبيدا مخجورا واستهلكها اي استهلك العارية**  
**ضمن الشا في الحال** هكذا صرح به في السراجية وفيها امرأة استغادت  
 سراويل ثلثية فلبست وهي تمشي فترقت رجلها فتخرق السراويل لم يضمن  
 انتهى **استغاد ارضه فقلد ضيما سرق منه اي من الصبي فان كان الصبي**  
**يعتبط حفظ ما عليه من اللباس لم يفهم** لانه اعارة والمستعير يملكها  
 فاذا كان الصبي اهلا للحفظ لم يكن المستعير مضيقا فلم يفهم **والا**  
 اي وان لم يكن الصبي يعتبط حفظ ما عليه **ضمن** لانه صار مضيقا

ذكره في السراجية وغيرها وفيها استغاد بقرا فاستعمله ثم تركه في المرح  
 ففزع فان علم ان المير يرضى بكونه فيه يدعي وحده كما هو عادة بعض اهل  
 الرسايق لم يفهم انتهى ومثله في جامع الفصولين **وهي اي العارية**  
**بين يديه نظام قضا عت اي العارية لم يفهم لو نام جالسا لانه**  
**لا يعد مقبلا لها ومن لو نام مضطجعا** لانه يعد مضيقا لها قال وفيماوي  
 قاضي خان رجل استغاد دابة فنام في المغارة ومقودها في يده فجا انسان  
 وقطع المقود من يده وذهب بالدابة لا يفهم المستعير لانه لم يترك الحفظ  
 لو ان السارق مر بالمقود من يده وذهب بالدابة لا يفهم المستعير لانه لم يترك الحفظ  
 كان ضامنا لانه اذا نام على وجه يمكنه من المقود من يده وهو لا يعلم المستعير  
 مضيقا قيل هذا اذا نام مضطجعا فان نام جالسا لا يفهم على كل حال  
 لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون بين يديه  
 لا يفهم فيها هذا اذ ليس **بالاب اعارة مال كقله** لانه تصرف فيه يضمن  
 برك وفي المجتبى قال وفي اعارة الاب والوصى متاع الصغير اختلاف  
 المشايخ **ملك شخص من رجل ثوبا عارية فقال اعطيك غدا فلما كان**  
**الغد ذهب الطالب واخذ اي الثوب الوعود اعارة بغير اذنه اي بغير**  
**المالك واستعمله فمات الثوب لا ضمان عليه** اي على المستعير كذا في الحاشية  
 نقل عن ابراهيم بن يوسف وفيه بعد هذا رجل استغاد من اخر ثوبا عدا  
 الى الليل فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجبر المير فاخذ الثوب من امراته واستعمله  
 فغضب قالوا يكون ضامنا لان اعارة الثوب لا تكون الى النساء وانما الى ما  
 كان من متاع البيت انتهى وفي المجتبى عن محمد بن طلحة منه ثوبا عارية فقال  
 اعطيك غدا فلما اصبح اخذ يجره فانه ضمن والله اعلم **جهرا بنية باهم**  
**منها ثم قال كنت اعرضها لثلاثة اشخاص ان كان العرف مسترا بين الناس**  
**ان الاب يدفع ذلك الجها من ملكا لا اعارة لا يقبل قوله اي قول الاب انه**  
**اعارة الظاهر ان لم يكن العرف كذلك** بان كان العرف ان الاب يدفع ذلك اعارة  
 لها او كان العرف قارة هكذا وقارة هكذا **بالتقول قوله اي قول الاب انه عارية**  
 وعليه الفتوى كما في الفصول العمادية وشرح المنظومة الوهبانية وغيرهما  
 وعبارة الفصل قال الصدر الشهيد والمختار للفتوى انه اذا كان العرف  
 مسترا ان الاب يرفع اليها جهرا لا عارية كما في ديارنا فالقول قول الزوج  
 وان كان العرف مسترا فالقول قول الاب وذكر في المنطق اذا ماتت  
 البنت فزعم ابوها ان الجها كان عارية فعلم البينة والقول قول  
 الزوج مع يمينه على علمه وذكر قاضي خان في فتاواه ان الجواب فيه على التقيل  
 ان كان الاب من المشرف والكلام لا يقبل قوله ان الجها عارية وان كان ممن  
 لا يفهم البنات بمثل ذلك قبل قوله انتهى وفي قاضي الخواجا اذا جهز الاب

يكذب



انتبه ثم مات وبقيت الورثة يطلبون القسمة منها فان كان الاب استمر  
لها فصغرها وبعد ما كبرت وسلم اليها ذلك في صحته فلا يسيل للورثة عليه  
ويكون للابنة خاصة انتهى **والام كالا** فيما ذكرنا من مسئلة الجهاد ذكره  
في شرح النظم الوهباني **ادعي الامين ابطال الامانة المستحقها** كالوديعة  
والعارية قبل قوله في ذلك بيمينه كالمودع اذا ادعي الرد والوكيل والشاهد  
وسوا ذلك في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقصر الدين  
اذا ادعي بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله  
الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين كذا في العوايد الزينية وذكر  
فيها من كتاب المداينات الوكيل بقبض الدين اذا ادعي بعد موت  
الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة  
لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كانه  
وكالة الولو الجية قلت ونص عبارة الولو الجية ولو وكل بقبض ودفع  
ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكرت الورثة  
او قال دفعته اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في  
الموضعين حكلي اتر الا يملك استينافه لكن من حكلي امرا لا يملك استينافه  
ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان  
عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي نفي الضمان عن  
نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على  
الوكيل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى وظاهره انه لا يصدق  
لا في حق نفسه ولا في حق الموكل وقد اثنى بعض علماء العصر انه يصدق  
في حق نفسه لا في حق الموكل وحمل على ما في الولو الجية على هذا التفسير  
اقول قد يستدل على صحة فتوى علماء العصر بقرع ذكره الولو الجي بعد  
الاول حيث قال فلو وكل رجل رجلاً ودفع اليه الف درهم يصدق  
فيها ثم مات الموكل فقال الوكيل تصدقت في حياته وكزبته الورثة  
صدق الوكيل لان الورثة يدعون عليه بالضمان وهو يتكوا انتهى  
ويمكن ان يجاب بانه انما قبل قوله لان يريد نفي الضمان عن نفسه  
فصار لمسئلة الوديعة بخلاف مسئلة الدين فانه يريد نفي الضمان  
عن نفسه وفي القينة ما يشهد لهذا وهذا ظاهر هذا **كتاب**  
في بيان احكام **الهبة** وجه المناسبة بين ما قبلها وبينها ظاهر  
لان ما قبلها تملك المتفعة بلا عوض وهي تملك العين كذلك وهي في  
اللغة المتفضل على الغير ولو غير مال كما في البحر وفي النهاية انما في  
اللغة عبارة عن ابطال الشيء الى الغير بما يتقعه قال الله تعالى  
فهب لي من لدنك وليا انتهى وهو يرجع الى معنى الاول وفي الشريعة

**في تملك العين للغير بما** اي بلا شرط عوض لان عدم العوض  
شرط فيه يتحقق بالهبة بشرط العوض فتدبر فخرجت الاباحة والعارية  
والاجارة والبيع وهبة الدين من عليه فانه استقاط وان كان بلفظ الهبة  
وفي الاختيار ان الهبة نزعان تملك واستقاط وعليهما الاجماع واماهة  
الدين من غير من هو عليه فصحيحة بشرط ان يامره بقبضه كما في كثير  
من المعبريات وفي المحيط لو وهب ديناً على رجل وامره بقبضه فقبضه  
جازت الهبة استحساناً فيصير قابضاً للوهاب بحكم النيابة ثم يصير  
قابضاً لنفسه بحكم الهبة وان لم ياذن في القبض لم يجز انتهى وفي  
الحقيقة هي هبة العين كما لا يخفى **وسبها ارادة الخير للوهاب** وينوي  
كالعوض وحسن الشئ والمجبة في الموهوب له واخرى قال الامام  
ابو منصور يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه  
ان يعلمه التوحيد والاميان ان حب الدنيا واسر كل خطيئة كذا في النهاية  
وهو عقد مشروع لقوله صل الله عليه وسلم لها دوامها وعمل ذلك  
الفقد الاجماع **وسرايط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والملك**  
فلا تصح هبة المجنون والصغير والعبد ولو كانتا او امر ولد ومدير  
او مبعوثا وغير ذلك **وسرايط صحتها في الموهوب فان يكون متبوضاً**  
**غير مشاع مبرراً غير مشغول** على ما باقي تفاصيل **وركنها هو الايجاب**  
**والقبول وحكما** اي شرطها الثابت لها **شأنه ثبوت الملك** في العين الموهوبة  
**غير لازم** حتى يصح الرجوع والفسخ **وعدم صحة جوار الشرط فيها** فلو  
وهبه على ان الرهوب له بالخيار ثلاثة ايام صحمت الهبة او اختارها  
قل ان يتفرقا ولو ابراه على انه بالخيار ثلاثة ايام صح المبرر وبطل الخيار  
كذا في الخلاصة **وحكمها ان لا يبطل بالشرط الناسخ** حتى لو وهب  
عنده على ان يعقده صحة الهبة وبطل الشرط **وتقع الهبة بايجاب**  
**كفره وهبت او طمعتك هذا الطعام ولو كان ذلك على وجه**  
**المزاج** كما في الخلاصة وفي خزانة الفتاوى ولو قال هبني هذا الشيء  
على وجه المزاج فقال وهبت وسلم اليه جاز وعنه ابن المبارك انه من  
على قوم يضربون الطنور فقال له هبوا مني هذا فدفعوه اليه  
فضرب به الارض كسره فقالوا يا شيخ خذ عنتا انتهى وذكر هذه الواقعة  
في الخاتمة ثم قال وانما قال لهم ذلك احترازاً عن قول ابي حنيفة رحمه  
الله فان عنده كسر الملاهي بوجوب الضمان وهذا دليل على خوار هبة  
المزاج انتهى وشمل كلامه لو قال لاخر وهبت عبي هذا منك والعبد حاضر  
فقبض الرهوب له جازت الهبة لان القبض في المجلس يحقق الرهوب  
دلالة القبول ولو اقرانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون



أقرا بالهبة والقبض جميعا لأن الإقرار بالهبة المطلقة أقرا بالهبة  
الصحيحة التامة وذلك لا يكون إلا بالقبض والاصح أن الإقرار بالهبة  
لا يكون أقرا بالقبض كذا في فتاوى قاضي خان ولوقاك تقوم وهبت  
جاريته هبة لأحدكم فليأخذها من يشاء وتم فاحذر هارجل منهم  
ملكها وكذا بقوله أدنت للناس جميعا في متى تخلى من أخذ شيئا فهو له فبلغ  
الناس من أخذ شيئا يملكه كذا نقله شيخنا عن المشتق قال وظاهره أن من  
أخذه لم يبلغه مقالة الراهب لا يكون له كما يخفى وقيد بالطعام لأنه لو قال  
أطعمتك أرحى كان عارته لرقبتها وأطعام نعلتها كذا في المحيط وفي السراجية  
أن دفع إلى آخر ثوبا وقال أرحى نفسك كان هبة بخلاف ما إذا دفع إليه  
دراهم وقال أقتها حيث يكون قرضا وفيها رجل بيت دابته فقال من  
يشاء يأخذها فآخذها رجل لم تكن للأخذ إلا أن يقول ذلك ليقوم معين  
رجل قال جاء للتي من كل حق كك على فابراه يبرأ قضاء وكذلك ديانته عند  
إبي يوسف رحمه الله تعالى خلا فالحمد وعليه الفتوى انتهى رجل قال من أكل  
من مالي فهو في حل قيل لا يحل لأحد أن يأكل والفتوى على أنه يحل انتهى  
**أوالإضافة إلى ما أجزه بغيره عن الكركوهيت كك فرجها** فإنه  
يكون هبة كذا في الخلاصة **وجعلته لك** لأن اللام للملك ولها قال هي  
حلال لك لا تكون هبة إلا أن يكون قبله كلام لا يستلزم به على أنه أراد به  
الهبة كذا في الخلاصة فيد بقوله لك لأنه لو قال جعلته باسمك لا يكون  
هبة ولها قال في الخلاصة لو عرس لابنه كرمًا أن قال جعلته لابني يكون  
هبة وإن قال باسم أبي لا يكون هبة ولو قال أعزس باسم أبي فالأمر  
متردد وإلى الصحة أقرب انتهى وفي فتاوى قاضي خان رجل عرس كرمًا وله  
ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لأن الجعل عبارة عن الملك  
ولو قال أعزسه باسم أبي لا يكون هبة ولو قال جعلته باسم أبي يكون  
هبة ظاهره لأن الناس يريدون بهذا التملك والهبة انتهى وفيه  
مخالفة لما في الخلاصة كما لا يخفى وفي جواهر الفتاوى إذا وهب الرعي  
من أم ولد في صحته لا يضمن لأن مالها لم يولها وكذلك لو وهب في موضع  
موت لا يضمن ولا ينفق وصية لأنه لا يد لها لأنها مجزأة ولا بد للموت  
فلا يتم الهبة في الحال لعدم القبض ولا ينفق وصية أما إذا وهب لها  
بعد الموت يضمن لأنها تفتن بالموت فليس لها ذكره في الكافي **وهبت**  
**هذا الشيء** لأن العمري يملك للمالك فتنت الهبة وتبطل ما اقتضاه من  
شرط الرجوع ولذلك لو شرط الرجوع صريحاً يبطل شرطه أيضا كذا لو قال  
وهبتك هذا العبد حياتك وحياته أو أعزتك داري هذا حياتك أو  
وهبت هذا العبد حياتك فإذا امت فهو ربي وإذا امت فهو لوربي

فهذا

هذا يملك صحيح وشرط باطل كما تقدم أنها لا تبطل بالشرط الفاسدة  
**وهبتك على هذه الدابة** نأوي الهبة لأنه يحمل على الدابة أركاب وهو  
نصرف في منافعتها لا في عينها فتكون عارته إلا أن يقول صاحبها أردت  
الهبة لأنه نأوي بحمل كلامه وفيه تشديد عليه ومثله أخذ منك هذه  
الحارية **وكسوك هذا الثوب** لأنه يراد به التملك قال تعالى وكسوتهم  
ويقال كسيت لأمير فلا فاقبوا إذا ملكه لا إذا عاره وفي الخلاصة لو دفع  
الرجل ثوبا وقال البس نفسك فتعلم يكون هبة ولو دفع إليه دراهم  
وقال أقتها يكون قرضا انتهى وقد تقدم نقله عن السراجية ولو قال  
متعتك بهذا الثوب أو هذه الدراهم فهي هبة كذا عن المحيط **وإلى**  
**هبة لك تسكنها** لأن قوله تسكنها مشورة بضم السين وليس بتفسير  
لأن الفعل لا يصلح تفسير الاسم وإن شاء لم يقبل بخلاف الطعام لك  
تأكله وهذا الثوب لك تلبسه وقوله هبة ليس بقيد بل لو قال داري  
لك عمري تسكنها كان كذا كك فهو عليه في النهاية **لا هبة سكني أو سكني**  
**هبة** بنصب هبة بينهما على الحال ويحمل أنضابها على التفسير لما في قوله  
داري لك من الألفاظ بمعنى المفاعلة بينهما لأن سكني يحمل في تملك المقتضى  
وكان عارته قدم لفظ الهبة أو أخذه ولو ذكر بدل عارته كان عارته  
بالأولي ولو قال هي لك لجارة كل شهر بدراهم أو جارة هبة في جارة غير  
لأرتمه فيملك كل شيء بعد القبض ولو سكن وجب الأجر كذا في بعض المعتبرات  
نقله عن المحيط **ونقم بقبول** في حق الموهوب له لأنه عقد يتقيد بها  
كسائر العقود فيرد تأبكوها في حق الموهوب له لأنها تقم باليجاب  
وحده في حق الراهب لما ذكره في بحث الإيمان أنه لو حلف أن يهب  
عبده لفلان فوهب ولم يقبل بركة يمينه بخلاف البيع والقبول تارة  
يكون بالقول وتارة يكون بالفعل ومن الثاني ما قدمناه من قوله  
وهب عبدي هذا منك والعبد حاضر فقبضه الموهوب له حازت الهبة  
ومن قوله لو قال قد وهبت جاريته هذه لأحدكم فليأخذها من يشاء  
فأخذها رجل منهم تكون هبة وكان أخذه قبولا وما في بعض المعتبرات  
نقله عن المحيط من المقاتلة على أنه لا يستلزم في الهبة المقتول مستكمل  
وفي بعض المعتبرات نقلا عن المحيط رجل دفع مؤيين إلى رجل فقال أنا سئيت  
لك والآخر لا ينك فلان فأيمن الذي له قيل إن يتفرقا جاز أن لم يبين  
لم يجز لأن الجاهل لم ترتفع **وقبض بلا إذن في المجلس وبعد** أي بعد  
المجلس أي لا بد من الأذن صريحاً فأفاد أنه لا بد من القبض فيها لثبوت  
الملك لا للصحة لما في المجتبى فاما القبض فشرط لثبوت الملك خلافاً  
لما لك كالبيع ولما قوله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ الهبة إلا مقبوضة



والمراد في الملك لتبوت الجواز بدون القبض اجماعا ولانه عقد تبرع  
وفي اثبات الملك قبل القبض الزام التبرع ما لم يتبرع به وهو التسليم  
فلا يصح بخلاف الوصية لان الملك يثبت بعد الموت ولا الزام بعد الموت  
والصدقة على هذا **والتمكن من القبض كالقبض فلو وهب الرجل**  
**شيئا باي صندوق فغفل ودفع اليه الصندوق ولم يكن قبضا**  
لعدم تمكنه من القبض **وان كان الصندوق مفتوحا والمسئلة بما لها كان**  
**قبضا تمكنه منه** اي من القبض ولهذا قال في الاختيار ولو وهب  
رجل ثوبا وقال قبضته صار قبضا عند اي خنيقة وجعل تمكنه من  
القبض كالقبض كالتملكية في البيع وقال ابو يوسف لا بد من القبض  
بيده انتهى وفي خزائن الفقه لا يبيح خمسة من العقود لانهم من غير  
قبض الهبة والصدقة والرهن والصرف والسلم انتهى وذكرها في النسخ  
ثلاثة عشر قال احدها الهبة والصدقة والرهن والرابع الوقف في قول  
محمد بن الحسن والاولا في ابن شبرمة وابن ابي ليلى والحسن بن صالح  
والخامس العمري والسادس النكاح والسابع الخبز والثامن الصلح  
والتاسع راس المال في السلم والفاصل البذل في السلم اذا وجد بعضه  
في يوفى فاذا لم يقبض بدله قبل ان يفتراق بطل حصتها من السلم والحادي  
عشر الصرف والثاني عشر اذا باع الكيل بالكيل والخبز مختلف مثل  
الحظبة بالسعير جاز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النسبية والثالث عشر  
اذا باع الرزني بالوزن في مختلفا مثل الحديد بالصفا والصفا بالخاس  
والخاس بالرضا جاز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النسبية **ولو وهب**  
**الراهب عن القبض لم يصح قبضه مطلقا** لا في المجلس ولا في غيره لان  
الصريح اقوي من الدلالة شق ولو اذن له في القبض فقبضه بعد الاقرار  
جاز استحسانا كالاذن في البيع والواهب ان يفعل فيها ما شاء من القبض  
كما في البيع قبل القبول كذا في المجتبى وفيها ان القبض ثلاثة قبض امانة  
كالوديعة والعارية فان قبض المسترزي مضمون فلا ينوب ذلك القبض  
عنه فلا بد للقبض من التخلية بيده وبين الوديعة وقبض مضمون بغيره  
كالبيع المضمون بالثمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من تجديد القبض  
بعد الهبة وهو ان يرجع الى مكان الموهوب ويمضي وقت يتمكن فيه من  
قبضه انتهى **وقد اختلف في قبضه لو كان الموهوب**  
**للمستغول** قال في الفصول المهادية في فتاوى ظهر الدين رحمه الله  
هبة المشاع لا تجوز وهبة المستغول لا تجوز والاصل في قبض هذه الاشياء  
ان استقال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان القبض شرط واما  
استقال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله ذهب جرابا

جرابا به طعام لا يجوز ولو وهب طعاما في جراب جاز وعلى هذا الظاهر  
وفي الزيادات المشوب الى قاضي خان اي جعفر لو وهبه دابة مسرجة  
وسلمها لكذلك لم تجز الهبة ومثله لو وهب الحمام والسرور دون الدابة  
وسلمها لكذلك جاز لان الدابة تقصير مستغولة بالسرور والحمام لا يصير  
مستغولا بالدابة وعلى هذا الرهن واستقال الموهوب الموهوب بملك غير  
الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة  
الزيادات انه لا يمنع فانه قال لو اعان دارا من النيران سحران  
المستعير غضب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المغير الدار المستعير  
صحت الهبة في الدار وكذلك لو ان المغير هو الذي غضب المتاع ووضع  
في الدار ثم وهب المغير من المستعير كانت الهبة تامة وان يبين ان الدار  
مستغولة بما ليس له وهب لما لم تكن مستغولة بملك الراهن وهو  
المانع من تمام الهبة وكذلك لو وهب دارا بما فيها من المتاع او  
وهب جوارق بما فيه من المتاع وسلمها الى الموهوب له ثم استحق  
المتاع فالهبة تامة في الجوارق والدار لان يد الواهب كانت تامة على  
الدار والمتاع جميعا حقيقة فصح تسليمه اياها الى الموهوب ثم باستحقاق  
المتاع ان يبين ان المتاع لم يكن ملك الواهب ثم يبين ان الدار كانت  
مستغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام القبض وكل جواب عرفته  
في هبة الدار والجوارق بما فيها من المتاع فهو الجواب في الرهن والصدقة  
لان القبض شرط تمامها كالهبة انتهى وفي الفتاوى بالربنية هبة المستغول  
لا يجوز الا في سبلة ما اذا وهب الاب لولده الصغير كذا في الرخيزة انتهى  
قلت وفي السراجية رجل يصدق على ابنه الصغير دارا والاب ساكنها  
جاز عند اي يوسف رحمه الله خلا في جنيقة رحمه الله تعالى  
وعليه الفتوى انتهى **ومشاع لا يقسم** اي تجوز الهبة فيما ذكره في المشاع لان المتصل بالتمتع  
على الشجرة لا تجوز هبته وفيه مشاع لا يقسم اي ليس من شأنه  
ان يقسم بمعنى ان لا يبقى منتفعا به بعد القسمة اصلا لعدم وحدانية  
واحدة او لا يبقى منتفعا به بعد القسمة من جبر لا تنقاع الذي كان  
قبل القسمة كالبيت الصغير والحمار الصغير لا تقسم بالقبض **فما**  
**اي مشاع يقسم** اي من شأنه القسمة كالارض والثوب والمزروع وغيره  
ذلك **ولو** وصليته اي ولو كانت الهبة من شيء لا يملك الواهب لان  
القبض الكامل لا يقصد فيه ذكره ملا خسر وفي مختصره وسرجه ولم  
يذكر خلافا به جزم في المهادية حيث قال واما هبة المشاع فيما لا  
يحمل القسمة يجزى من الشريك ومن الاجنبى وفيما يحملها فلا تجزى من

في



الشريك ولا من الاجنبي انتهى وفي الخاتمة وهب نصيبه فيما يقسم كالدار  
والارض والمكيل والموزون من غير شريكه لا يجوز عند الكل وان وهب من  
شريكه لا يجوز عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله يجوز ان يوصي في البحر  
وصيحه اكثر من ذلك فكان هذا لنه في الصيرفة وهب نصيبه من  
الدار شريكه او من شئ يمتثل القسمة لا يجوز اجماعا وفي الزاهد القناني  
لو وهب النصف من شريكه من دار لم يجز وقيل يجوز وهو المختار  
**فان قيل** اي اوفر الجزاء الموهوب المشاع **وسل** اي لو وهب له مع اي  
تمت القسمة لان تمامها بالقبض وعندنا لا شئ فيه **ولو سلمنا سابقا**  
**لا يفسد نظره فيه** كالبيع ونحوه ويكون مضمونا عليه وينفذ تصرف  
الواهب ذكره قاضي خان وفي الفصول العمادية وهبة المشاع اذا فسد  
لا يقيد الملك وان تصرف الحصة مروي ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح  
وفي الخلائق الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض او لا يثبت الملك للموهوب  
له بالقبض هو المختار وفي جامع الفصولين والبرازية ان الهبة الفاسدة  
تقيد الملك بالقبض وبه يفتي فقد اختلف الصحيح لكن لفظ القنوي  
آدم من لفظ الصحيح كما افاده في بعض المعينات والله اعلم وقيد بالهبة  
لان بيع الشايع جاز فيما يقسم ولا يقسم واما اجازته فان كان من شريكه  
فمن جاز وان كان من اجنبي لا يجوز مطلقا عندنا في حقيقته وعليه القنوي  
كما في فتاوى قاضي خان ومي خاسدة على قوله فيجب اجر المثل على الاصح خلافا  
لمن قال يبطلانها فلم يوجب شيئا واما الشيوع الطاري فتظاهر الرواية  
لا يفسد الاجارة واما اعارته فجازة ان كانت من شريكه والا فان سلم  
الكل فهي اعارة مستأجرة للكل والا لا يجوز واما رهنه فهو فاسد  
فيما ينقسم او لا من شريكه او من الاجنبي خلافا للرهن من اثنين فانه  
جاز ولا ما وقفه فجاز عند ابي يوسف خلافا لما جزم فيها جزمها وان كان مما  
لا يجزئها فجاز اتفاقا وافتي الكثير بقول الامام محمد واختا ومشايعه على  
قول ابي يوسف وفي الفصول وفي وانفاقات الناطقي وقف مستأجرة  
يجزئ قول محمد وبه يفتي فان دفع الى قاضي وقفه بجواز جاز عند  
الكل انتهى وقد تقدم تقريره واما وديعته فجازة وتكون مع الشريك  
واما فرضه فلا يز بالاجماع كما اذا دفع اليه الف والحصصا بغير شركة كذا في  
النهاية هنا فاما غصبه فتصور قال البرازي وعليه القنوي وذكره في  
الفصول صور منها ان تكون الدار بيد رجلين في كل واحد منهما نصف  
شايعا لا يور على كل واحد جميع الدار في يد كل واحد منهما بل يكون النصف في يد  
هذا والنصف في يد الاخر وامتناع اجارة المشاع لعني اخر وقد  
تقدم استيفا والمفقة من ملك الاخر وهو يستوفيه من ملكه ومن

ملك الشريك وتماه يتقررته واما صدقته فلهبته الا ان يصدق بالكل  
على اثنين فانه يجوز على الاصح واما دعوى الشايع ذكره اول دعوى الرخوة  
ان ادعى على رجل ثلاثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه الثلاثة  
الاسهم من العشرة الاسهم من الدار والمردودة ملكي وحتى في يد هذا الملك  
يعبر حتى ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذا لم يشهد بشئ من ان جميع  
هذه الدار في يده فان الدعوى صحيحة والسهادة مقبولة وتماه في الفصل  
واما استحقاق الشايع ذكره طبر الدين المرعيتاني في شروطه اذا استحق  
نصف الدار شايعا وثلاثا او ربعها فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء  
رد ما بقي ورجع بكل ثمنه وان شاء اسك ما بقي ورجع بثلث المستحق  
على بايعه مذكور في الفصول العمادية ايضا **والا** من تمام القبض  
**شيوع** **مقارن** للعقد **الطاري** كان يرجع الواهب في بعض الهبة  
شايعا فانه لا يفسدها **والاستحقاق** **ومقارن** لا طاري  
فيفسد لكل كذا قاله شيخنا في جرحه وبه صح في الكافي وفي الفصول  
ان الشيوع الطاري لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض  
الهبة شايعا اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن كذا ذكره في  
الاسلام ابو بكر هبة المحيط وقد عر صدر الشريعة الاستحقاق  
من الشيوع المقارن حيث قال **المفسد هو الشيوع المقارن لا الشيوع**  
**الطاري** كما اذا وهب ثم رجع في بعض الشايع او الشايع بخلاف  
الرهن فان الشيوع الطاري يفسد انتهى وهو غير صحيح بل الصحيح  
ما نقلناه عن الكافي وغيره من ان الاستحقاق من الشيوع المقارن  
لا الطاري فانه اذا ظهر بالبيعة كان مستدرا الى ما قبل الهبة فيكون  
مقارنا لها لا طاريا عليها والله اعلم **ولا يبيع هبة لمن وضع**  
**وصوف على غنم وتخل في ارض وتزب تخل** لانه بمنزلة المشاع  
**ولو فصله وسلم جاز** لانها موجودة وامتناع الجواز للاتصال فاذا  
فصلها وسلم جاز لزوال المانع قال في الفصول العمادية لو وضع  
لينا في صنع او صوفا على ظهر غنم او تخلا او زرعا في ارض او ثمر في تخل  
او ارضا فيها تخل او زرعا فيها حيث لا يجوز ثم لو قطع او حلب  
جاز لان امتناع الجواز للاتصال وذلك يمنع القبض الشايع واذا  
زال ذلك الاتصال يجوز التهي **تخلا** **فدقيق** في برود **هبة** **سهم**  
**وسهم في لبن** فانه لو طحن واستخرج الدهن وسلمه لا يجوز لان المذموم  
ليس محل الملك فلا يمكن تملكه بالعقد فوقع باطلا فلا يملك الا بعقد جوي  
وهذا لان الحظوة استحالته وصارت دقيقا وكذا غيرها وبعد الاتفا  
هو عين اخر على ما عرف في بعض بخلاف المشاع لانه محل الملك الا



الا انه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز وكذا الوهب المحمل وسلمه  
بعد الولادة لا يجوز لان وجوده احتمالا نصار كالمعدوم قلت في  
شرح ملاحشو وممنه خرج حيوان هبة البنادون الرصة اذا اذن  
له اي الموصوب له الواهب في هبته وهبة ارضها زرع دونه اي دون  
الزرع او تمل فيها ثم دونه اي دون الثمر اذا امره اي الواهب الموصوب له  
بالحصاد وفي الزرع والجذاذ في الثمر لان المانع الجواز الاستعمال يمكن الرب  
فاذا اذن المولي في النقص والحصاد والجذاذ وفعل الموصوب له زال المانع  
فجازت الهبة في كل المذكورات من الامثلة انتهى وفي قاضي خان ولو وهب ارضا  
فيها زرع او تمل عليها ثم اودع الموصوب الموصوب في الارض او التمل بدون الارض  
او تمل بدون الثمر لا يجوز الهبة في هذه السبل لان الموصوب متصل بغير  
الهبة اتصال خلقه مع امكان القطع والفصل فقبض احدهما دون الآخر  
غير ممكن في حال الاتصال فيكون بمنزلة المساع الذي يحمل القسمة انتهى  
ولامحالفة بينه وبين ما عزم ملاحشو لان كلامه في نوع الهبة فيما ذكر  
فاسد ولا كلام فيه فليجمل على التفصيل بذكره هذا قوله فقبض احدهما  
بدون الآخر غير ممكن في حال الاتصال ومنه هو انه ممكن في حال الانفصال  
فثبت المطلوب والله اعلم **في الوهب له العين الوهوبة بلا**  
**قبض جديد لو كان الوهب في الوهب له** اطلقة تشمل ما اذا كانت  
في يد امانة او مضمونة ولو ودعة لانه بعد الهبة لم يكن عاملا للمالك فلقب  
به الحقيقة والاصل انه متى تجانس القبضان ثاب احدهما عن الآخر واذا  
تقاربا قاب الاجل عن الادبي لا عكسه فتأب قبض الوهب والبيع فاسد  
عن قبض البيع الصحيح ولا يتوب قبض الامانة عنه وقد ذكرنا شيئا من هذا  
النوع سابقا عن المجتبى والله اعلم **وهبة من له ولاية اطفال في اجملة**  
كالاب والامراء او هبت ولاولي له والوصي وكل من يقول لوجود الولاية  
في التاديب والتسليم في الصناعة فدخل الاخ والعم عند عينة الاب عينة  
منقطعة اذا كان في عياله هو واذا علم الحكم في الهبة علم في الصدقة بالاولى  
هكذا ذكره شيخنا في شرحه لكثير **بالمقدور** لان قبض الولي يتوب عنه ومنه  
علم ان عبارة التبرع عنه ممن اقتصر على ذكر الاب قاصرة الا فادة والله اعلم  
**وان وهب له اي للطفل اجب بقبض وليه** وهو واحد من اربعة  
وهو الاب ووصيه والحد ووصيته على هذا الترتيب واطلقة تشمل  
ما اذا كان في حجره او لا ولا يجوز قبض غيرها ولا الاربعة مع وجود  
واحد منهم سواء كان الصغير في عياله القابض ولم يكن وسوا كان  
دارم محرم او احببها والمراد بالوجود الصوري فلو غاب عينة منقطعة  
جاز قبض الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة ويباح للوالدين ان

ياكلا

ياكلا من المأكول الموصوب للصغير كذا في الخلاصة ايضا فاذا كان  
غير المأكول لا يباح لهما الا عند الاحتياج كما لا يخفى وشارع المص الى ان ما  
علم انه وهب للصغير يكون ملكا له اما لو اتخذ الوهب ولية للمختار  
فاهدى الما سره دايما ووضعوا بين يدي الولد فان كانت الهبة فصل  
للصبي مثل ثياب الصبيان او شي ليتعلمه الصبيان فالهدية للصبي  
وان كانت غير ذلك كالدرهم والدنانير والحيوان ومنع البيت  
ينظر الى المهدى ان كان من اقربا الاب او معارفه فهو للاب وان  
كان من اقربا الام او معارفها فهو لام وسوا كان المهدى يقول عند  
الهدية هذا للصبي او لم يقل وكذا لو اتخذ الولية نرفا فابنته الى  
بيت زوجها فاهدى اقربا الزوج او المرأة وهذا اذا لم يقل المهدى  
اهدت للاب واللام ونقدر الرجوع الى قوله اما اذا قال شيئا فاقول  
قوله كذا في الخلاصة **ونتم قبض امه واجبي له وفي جملتها** اي شرط  
كون الصغير الموصوب له في حجر القابض ودخل الملتقط في الاجنبى  
فان له ان يقبض هبة الملتقط ان كان في عياله وليس له اهدوا  
كذا في فتاوى قاضي خان وشارع الى ان للاجنبي ان يسلم الولد الذي  
في حجره في صناعة لقبضه ما وهب له وان لم يكن وصيا كذا في الخلاصة  
قال في المجتبى لان له ضرب ولاية عليه وهي الحضنة والتاديب والعلم  
لقلم الحرفة وليس لغيره ان يتزعه منه فيملك ما يتحصن به تعالى  
قال ولا يجوز قبض من ليس هو في عياله وان كان دارم محرم منه  
لعوات الولاية **ونتم قبضه لومدرا** يعقل التحصيل لانه نافذ في حقه  
وهو من اهله وفي اكثر قال ويقبضه ان عقله والراد به المهر كما صرح  
به الشارحون **ولو كان ذلك من غير ابيه** كما صرح به في الخلاصة  
والمجتبى **ومعه رده لها** اي للهبة لقوله لها قال في البحر نقل عن  
المتقي من وهب لصغير تعبر عن نفسه شيئا فرده يصح كما يصح  
قوله انتهى ومن فتاوى قاضي خان وسيع القاضي ما وهب للصغير  
حتى لا يرجع للواهب في هبته انتهى وحسنات الصبي له ولا يبرم اجر  
التعلم والارشاد والتسليم للوجود والبقاء اذ وهب للصبي شي من  
المأكول قال محمد رحمه الله يباح لوالديه ان ياكل منه وقال اكثر  
مسايخ بخاري لا يجز كذا في السراجية ولا يجوز ان يهب شيئا من مال  
ولده الصغير بعوض او بغير عوض لانها تبرع ابتداء كذا في الحاشية  
وذكر قبله امرأة لها مهر على زوجها وهب المهر لابنها الصغير  
الذي هو من هذا الزوج الصحيح انه لا يجوز الهبة لان هبة  
الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا اذا وهب وسلطت



ولرها على القصر فيجوز ويصير ملكا للولد اذا اقتصر انتهى في السراجية  
وينبغي ان يعرف بين اولاده في الخطايا والعزل عن ابي يوسف ان  
على السوا وعن محمد يعطونهم على سبيل الوارث للذكر مثل حظ الأنثيين وان  
كان بعض اولاده مستغلا بالعلم دون الكسب لا بأس بان يعطى على  
غيره ويجوز جواب المتأخرين لا بأس بان يعطى من اولاده من مات غلاما  
منا ديا او لا يعطى منهم من كان فاسقا فاجرا مذكور في شرح الطحاوي  
استثنى قلت وفي الثانية اجمعوا على انه لا بأس بتفصيل الاولاد على بعض  
في المحبة لان المحبة عمل القلب وذلك مقدور قال عليه السلام حين  
سوى بين النفس في القسم هذه قسمتي فيما املك فلا تؤخذ في فيما  
لا املك ولو وهب رجل شيئا لاولاده في الصحة واراد تفصيل البعض  
على البعض في ذلك لاروايته لهذا في الاصل عن اصحابنا روى عن ابي  
حسيفة رضي الله عنه انه لا بأس به اذا كان التفصيل لزيادة  
فضل في الدين وان كانا سوا يكره وروي المعلى عن ابي يوسف  
رحمه الله انه لا بأس به ان لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار  
يسوي بينهم يعطى للابنة مثل ما يعطى للابن قال محمد رحمه الله يعطى  
لذكر ضعف ما يعطى للأنثى والقوي على قول ابي يوسف رجل وهب  
صحة كل المال للولد جاز في الفضا ويكون فيما صنع انتهى **ولو قبض**  
**الصغيرة بعد الزفاف ما وهب لها ما قبضه لقويض الابا مورها**  
اليه دلالة قيد بالصغيرة لانه لا يملك قبض ما وهب لزوجته البالغة  
كما لا يملك الاب وقيل الزفاف لا يملك قبضه لانه لا يعولها قبله  
هكذا علله الزيلعي في شرح الكثر ومفاده كما ذكر شيخنا ابن الوكاكيت  
من يقد على الجماع وكان المانع من الدخول من قبله انه يجوز قبضه  
قبله لانه حينئذ يعولها لكن ذكر صاحب النهاية علمه مركبة من شيتين  
وهو انه بعد الزفاف يعولها وله عليها بدستحقة في المسيلة المروية  
وان كان يعولها للبسر له عليها بدستحقة فانتفى الحكم مطلقا كما  
لا يخفى وفي العناية ان ولاية الاب لا ينظر في ذلك حتى لو قبضها جاز  
وكذا لو قبضت بنفسها وبني تقبل جاز ولا فرق في الجمع بين قولها  
بجامع مثلها ام لا ومن ثم اطلقه في هذا المختصر تبعا للهداية وحضور  
الاب لا يمنع من ذلك فانه يملكه وان حضر الاب في الصحيح بخلاف الام  
وكل من يعولها غيرها فانهم لا يملكون الا بعد الاب او عينته عينه  
مستقلة لان فرق هؤلاء للضرورة لا يقتضي الاب والضرورة  
مع الحضور **وهب انسان دارا واملا** لانها سلمه جملة وهو قد قبضها  
جملة فلا شيوخ وبعبارة واحدة من اثنين كبيرين ولم

بين نصيب كل واحد منهما لا اي لا يصح عند ابي حنيفة لانه هبة النصيب من كل  
واحد منهما بدليل انه لو قبل احدها فانه لا يصح لانه عقد واحد وقالا يجوز نظرا  
الي انه عقد واحد فلا شيوخ قيد بالمهبة لان الرهن من رجلين والاجارة  
من اثنين جازا اتفاقا وقيد الواهب بكونه واحدا لان الواهب لو كان  
اثنين والموهوب له كذلك فلا يكون نصيب احدهما لاحدهما عينه ونصيب  
الاخر للاخر لا يجوز اتفاقا كما في النهاية وقيدنا بكون الموهوب لهما كبيرين  
لانه لو وهب من اثنين احدهما صغير والاخر كبير والصغير في عياله لم يخرج  
المهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا حصته الصغير بقي النصيب الاخر  
شاهدا كذا في المحيط وقيدنا بعزم الميعان لانه لو بين بان قال لهذا ثلثها  
ولهذا ثلثها ولها نصيبها لا يجوز عند ابي حنيفة والي يوسف وقال  
محمد يجوز ان يقبض ومراذه بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كاليث  
يجوز اتفاقا وقيد بكون الموهوب اثنين لانه لو كان واحدا فكل اثنين  
تقبضاها جاز كذا في قنوي قاضي خان وفي السقف هبة رجل لرجلين  
على اربعة اوجه احدها ان يكون العقد والقبض مختلفا والباقي  
ان يكون العقد والقبض مختلفا والباقي ان يكون العقد معا والقبض  
مختلفا وكلاهما لا يجوز والثالث ان يكون العقد مختلفا والقبض معا  
او كلاهما معا بان يقولنا ثلثها وقبضناها لهما لا يجوز ايضا عند  
ابي حنيفة وعندهما جازان وهبة العين الواحدة من اثنين لاثنين  
على الخلاف المذكور واذ كان من واحد لثلاثة جاز عند ابي حنيفة  
خلا قالها قلت وفيه نظر كذا في المجتبى وفيه وهب لابنه كبير وصغير  
دارا لم يخرج في قولهم لتفرق القبض معه درهمان فقال وهبت لك  
درهما فثما فان كان الدرهمان مستويين لم يخرج والا فمخرج وكذا  
لو قال وهبت لك احدهما او احدهما لك هبة ولو وهب نصفها ودرهما  
فان استويا ورا وجودة لم يخرج والا فمخرج ولو وهب ثلثها حاش  
استويا او خلفا قلت لانها اذا استويا ورا وجودة تكون هبة المشاع  
فيما يحتمل القسمة لانه يجري الحيز على القسمة وكذا اذا وهب ثلث  
الدرهمين في المتساويين والمختلفين يجوز هبة الحائط الذي بين داره  
ودار جاره لجاره وهبة البيت من الدار فهذا يدل على ان كون السقف  
الواهب على الحائط او اختلاط البيت بحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة  
انتهى وفي السراجية وهب من رجلين درهما صحيحا يجوز وعليه  
القنوي انتهى قلت لانها هبة مشاع لا تقسم وانما قيدنا بالصحيح  
لان المنشوش في حكم العروص كما عرفت فيكون لهما يقسم فلا تنص  
هبة لرجلين للشيخ كذا قال ملاحضه وفي شرحه وغيره



**واد الصدق ع** اي الصدقة **للقدرين مع لا القنين**

اي لا يجوز الصدقة لها على غنيين ولا هبة لها والفرق ان الصدقة مراد بها وجه الله وهو لا خلاف لا شيعي والهبة مراد بها وجه الغني وبما اثنان والصدقة على الغني مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة لان بينهما اتصالا متعونا وهو ان كل واحد منهما مملوك بغير بدل فتعزى استغارة لغيرهما للاخر فالهبة للفقير لا ترجب الرجوع والصدقة والصدقة على الغني يجوز الرجوع وما ذكر من الفرق هنا صحيحة في الهداية وهو رواية الجامع الصغير ومرادهم بغير الصحة هنا بقي الملك فلو قسمها وسلمها صحت ومثلها هذا **باب**  
في بيان احكام **الرجوع في الهبة** قد ذكرنا ان حكم الهبة ثبوت الملك للموهوب له غير لازم فكان الرجوع صحيحا وقد يمنع عن ذلك مانع يحتاج الى ذكر ذلك وهذا الباب لبيان **مع الرجوع فيها** يعني صح الرجوع في الهبة بعد القبض اذا لم يمنع مانع من الموانع الالهية والادوية من الهبة الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال واسا ربنا كمال الصحة دون الجواز الى انه يكره الرجوع فيها كراهة تنزيهية كما هو ظاهر كلام المصنف ونبه في النهاية فانه قال انه غير مستحب ويقتضي دليل الشافعي القابل لعدم الرجوع لانها هييب الوالد لولده فانها كراهة تخريم وهو ما روي اصحاب السنن الاربعة مرفوعا لا يحل لرجل ان يعطي عطيته او يهب هبة ويرجع فيها الا الوالد فيها يعطي ولدمثل الذي يعطي الهبة ثم يرجع فيها كمثل الكلب ياكل فاذا اشبع قاء ثم عاد في قبيه ونقل تصحيحه الحافظ الزيلعي فانه بهذا يحصل الجمع بين هذا وبين ما استدل به ائمتنا وهو ما رواه الحافظ وصححه موقوفا من وهب هبة فهو احق بها ما لم يثبت فيها اي لم يعوض ويرك على انها كراهة تخريم قول الزيلعي ان الرجوع قبيح ولا يقال للمكره تنزيها قبيح لانه من قبيل المباح او قريب منه وقد يقال اما الحديث المفيد لعدم الحل بحول على ما اذا كان بغير قضاء ولا رضا كما اشار اليه في بعض المختصرات **بمعنى القبض** فانه لان الكلام فيه اما قبل القبض فلم تتم الهبة كما تقدم بيانه **مع انتهاء ما تقدم** اي مانع الرجوع كما استعمله امام جواد المانع منه فلا وقد اهل اكثر هذين القيدين تبعا لما في الهداية ولعلنا نذكرهما معا دا عا انه يفهم ذلك من اتنا وكلامه ذكره في العناية **وان ذكره** الرجوع **تكريها** كما تقدم تقريره وقد وصف الرجوع بالقبح الامام الزاهد في شرح القدوري والامام الحارثي

في شرحه وكثير من الشارحين ومن ثم اختزننا كراهة الترخيم والله اعلم **ولو منع اسقاط حق الرجوع** يعني يثبت له الرجوع مع قولها استقطت حتى من الرجوع ان حقه لا يسقط بذلك ذكره قاضي خال في تناواه وفي جواهر الفقا وي رجل وهب من اخريسا وسلمه اليه ويري الوهاب عن حق الرجوع فله ان يرجع ولا يصح الا برأى الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على شئ فانه يصح ويكون عوضا عن الهبة ويسقط حق الرجوع انتهى قلت وهذا الكلام يبيد ان الرجوع في الهبة يسقط بالعوض ولو لم يكن مشروطا في العقد وهو مخالف لما وقع في المجتبى معزيا الى شرح القدوري من قوله انما يسقط الرجوع اذا كان شرط في العقد فاما اذا عوضه بعده فلا وهي هبة مبدلة ويسقط في العوض جميع ما يستلزم في الهبة من القبض وعدم الاسائة **وسمع الرجوع فيها** اي في الهبة **دفع رفته** اي الموانع السبعة الا في نقا صليها وفي خزانة الفقه لا في الليث اشاعه يستلزم به حق الرجوع اذا كان الموهوب له ذارحم محرم منه او كانت زوجته او كان زوجها او كان اجنبيا وعوضها وقال خذ هذا عرض هبتك او بدلا عنها او جزا عنها او مكافاة عنها او في نقا بلها او مات احداهما او خرج عن ملكه او زاد فيها زيادة متصلة بان كان عبدا صغيرا فكبرا وكان مبرورا ففسخ او كانت ارضا فبنا فيها او كان ثوبا فخاطم وصيفه صفا يزد فيه او غيره عن حاله بان كان حنطة فطحنها او دقتا فخره فلتة بسمن او كان لبنا فاختد جينا او سمنا او فظا او كانت حارية فعملها القران والكتابة والمسقط تسعة اشيا لا ينقطع به حق الرجوع اذا زادت قيمته او ولدت الموهوبة يرجع في الام دون الولد وانما الشجرة ترجع في الشجر دون الثمر او كان ثوبا فقطعه ولم يحطه او كان دالا فانهدم شئ منها او وهب لبني عمه او في مرضه لورثته ثم مات الوهاب عقبه فلورثته الرجوع فيه او وهب لاجنه ولاجيني عبد يرجع في نصيب الاجنبي واستحق العوض يرجع في الهبة او استحق الهبة يرجع في العوض انتهى وفي السراج الوهاج ولو وهب له جارية فحبلت في يد الموهوب له فالاد الرجوع فيها قبل اتصال الولد لم يكن له ذلك لانها متصلة بزيادة لم تكن موهوبة لان الولد يحد جزا فجزا فلا يصل الى الرجوع فيما رهب الاب الرجوع فيها لم يرب كالزيادة المتصلة انتهى وعليه فيجب التفصيل في الولدين كونه مفصلا فيمنع او متصلا فلا يمنع والله اعلم **فانه لا الزيادة**  
**المتصلة كزمن** اي عمر الشجرة الارض الموهوبة **وبان** عليها اذا كانت ترجب بزيادة في الارض وان كان لا يوجب لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها بان كانت الارض كبير بحيث لا يبعد مثله زيادة



مثلا امتنع في تلك النعمة دون غيرها كذا في الرمز وفي السراجية اذا  
ذهب ارضها بنا بطل الرجوع ولو زال البنا عاد له كل حق الرجوع  
انتهى في المنهاج رجل ذهب له رجل ارضنا بيضا انتهى ناحية منها مثلا  
اوسى فيها بيتا او دكانا او ارضا كان ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع  
في شيء منها انتهى **وسمى** بان كان الموهوب بقرا لا يمن عند الموهوب  
له واختارنا بالتصلة عن الزيادة المتصلة ومن ثم قلنا **المستل**  
**كول وارث وعنف** لا يمن الرجوع في الاصل فيرجع فيه دون الزيادة  
وانما منعت الزيادة المتصلة ولو زالت قبل الرجوع كما اذا كان سابقا  
ساح لانه لا وجه الى الرجوع فيها دون الزيادة ولو حرم الامكان ولا مع  
الزيادة لعدم دخولها تحت العقد في الزيادة لان نقصان الحمل  
وقطع الثوب بفعل الموهوب له او لا غير مانع كذا قاله شيخنا رحمه  
الله وفي تعيين اكثر لو حصلت ولم ترد فللواهب الرجوع فيها لانه  
نقصان انتهى وهو مخالف لما قدمناه عن السراج الوهاج 2.  
مسئلة الحمل كما لا يخفى والمراد بالزيادة الزيادة في العين الواجبة  
لزيادة القيمة فدخل الحبال والحياطة والصنيع وزيادة القيمة  
بالنقل واسلام العبد وعنفه وفي الخاتمة عنه وسماح الاصم وابصار  
الاعمى والزيادة في العين فقط كطول الغلام وذا هو الموهوب له  
لو كان الموهوب حيا خطأ وتعليمه القرآن واكتسابه والصناعة  
والبناء والعلم من اذا كان لا يوجب زيادة في الارض كبناء تقود الخنزير  
في غير محل لا يمن ذلك الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها  
استنع منها فقط كما قدمنا ذكره الزيلعي رحمه الله في تعيين اكثر قلت  
وقد ذكره قاضي خان في فتاواه ما لم يخالف بعضه فذكر ان الزيادة  
لو ذهبت كان للواهب ان يرجع في هبته ولو علمه القرآن والكتابة  
او القراءة او كانت العجبة فعملها الكلاصا وشيئا من الحروف لا يرجع  
الواهب في هبته لحدوث الزيادة في العين وذكر في المحيط الاولي  
بلا خلاف والثانية على الثلاث والمسئلة الاولى مذكورة في الكليات  
للمحكم الشهيد مشرقا ولوهوب جارية في دار الحرب فخرجها الموهوب له  
الى دار الاسلام ليس له الرجوع وقطع ثوب زيادة بخلاف غسله  
وقتل ان لم يزد في الثمن ولو قطعت يده ولخذ الموهوب له ارشده كان  
للواهب ان يرجع ولا يباح الا ارشده لو مرض عنده فداواه لا يمن الرجوع  
بخلاف ما لو كان مريضا فداواه فانه يستحق كذا قاله شيخنا رحمه  
الله في المحيط ولواختلاف في الزيادة كان القول للواهب لانه يتكرر وهو  
المقد كذا في شرح اكثر الزيلعي وذكر قاضي خان في فتاواه تفصيلا حسنا

وهو

وهو ان الزيادة المتولدة ككبر الجارية الصغيرة اذا انكر الواهب  
وجودها عند الموهوب له كان القول قوله واما في البناء والحياطة  
وتجورها كان القول قوله الموهوب له وهكذا في المحيط الاولي استثنى  
ما اذا كان لا يبيى في مثل تلك المدة وفي الحاوي ما يوافق ذلك حيث  
قال وان اختلفا فقال الواهب وهبت وفيها هذه الاشجار والبناء  
وقال الموهوب له لا بل ان احرقته فالقول له وان كانت ساة او بقره  
او غيرها من الحيوان فقال وهبتا الى صغيرة كلفت وقال الواهب  
وهبتك هكذا الكبيرة فالقول للواهب انتهى وكذلك الصنيع ولت السورق  
يسمى لانها ما تقبل الانقضاء والمدهى يدعى انه ذهب هذه الزيادة  
والموهوب لم يتكرر فيكون القول قوله ونقط المصحف يا عرابه زيادة  
مانعة من الرجوع وقطع الشجرة من مكانها غير مانع والنصف الباقي ولو  
ذهب له حلقة فركب فيها فضا ان كان لا يمكن نزعها الا بصدر لا يرجع  
وان امكن نزعها بلا ضرر يرجع وان ذهب له وثقة فكتب فيها لا يرجع لانه  
يزيد في الثمن وان كانت دقا ترينها فنها او جديا او شعرا ان كان يزيد  
في ثمنه لا يرجع وان نقص يرجع وفي الجوهره ذهب لرجل ثمرا بغير ادخل  
الموهوب اليه بل فلا يرجع للواهب فيه كذا اذا ذهب له جارية في دار  
الحرب فخرجها الى دار الاسلام فلا يرجع فيها كذا في الواقعات ولو ان  
مريضا ذهب لرجل جارية فوطبها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه  
دين مستغرق ترد الهبة ويجب عيها الموهوب له القدر هو المختار ذكره  
في الواقعات ايضا **والدم موت احد المتقاردين** يعني حرف الميم  
استارة الى ان موت اخدهما مانع اذا كان بعد التسليم لان موت  
الموهوب له يستقل الملك الى الورثة فصار كذا اذا انتقل اليه في حال  
حياته واذا مات الواهب توارثه اجبنى عن العقد لانه لم يوجبه  
وهو مجرد خيار فلا تورث خيار الشرط بخلاف خيار العيب كما عرفنا  
بكونه بعد التسليم لانه لو مات احدهما قبله بطلت لعدم الملك  
ورجوع المستأمن الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض سبيلها  
كالهبة فان كان الحر اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه  
الى دار الحرب جازا استعسافا قال الوارث ما قبضه في حياته وانما  
قبضه بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضت في حياته والعبد في  
يد الورثة القول قوله الوارث لان القبض قد علم الساعة والميراث  
قد تقدم القبض **والعين العوض فان قال غدا عوض هبتك او**  
**بدلها قبضه الواهب سقط الرجوع** لما تقدم في الحديث من قوله  
ما لم يثبت عنها واستار بقوله خذ الخ الا ان الشرط في كونه عوضا ان



بذكر لفظ العلم الواهب انه عوض فاذا دانه لو وهب له شيئا او تصدق  
عليه ولم يذكر انه عوض لا يسقط الرجوع بل لكل منهما ان يرجع في هبته  
**ويشترط في اي في العوض شرائط الهبة** من الغنص والاقتراف فهو  
ملكك جديروا ان يسمي عوضا فيكون باقلا من الموهوب من حيث في المقدرات  
**والا حوت للا بد ان يعرض عما وهب للمعطي من ماله** ولو وهب  
العبد لثا جرح عوض فلكل منهما الرجوع كذا في المخط **ولا يصح تعريض**  
**مسا من عرضا في عن هبته للموخر** كما ان لا يصح تملك من الممسك  
كذا في البسوط **ويشترط ان يكون العوض بمقتضى الموهوب ولو عوض**  
**التي من الباقي لا يصح** **هذا الرجوع في الباقي ولو كان الموهوب**  
شئين فعوضه احدهما عن الجميع ان كان في عقد واحد لم يكن ذلك عوضا  
وان كانا في عقدين مختلفين في مجلس واحد مجلسين فعوضه احدهما من  
الاخر فهو عوض في ظاهر الرواية لان اختلاف العقد كاختلاف العين  
**وذلك في المخط يملك عوضا عنها** اي عن المخططة بكونه جادا بالحل  
وكذا لو صنع ثوبا من الثياب الموهوب او طاطة اولت بعض السوق  
فمعه عوضه لاحق له في الرجوع على الموهوب له لحصول العوض ذاك  
قاضي خان عن قنا فاه والله اعلم **ولو عوضه احد جاريين**  
**موهوبين وجد ذلك الولد بعد الهبة استنع الرجوع** لانه ليس له  
الرجوع في الولد فصلى عوضا **ومع من اجبني اي جالا العوض من اجبني**  
**وسقط الرجوع في الهبة اذا قبضه اي العوض لان**  
العوض لا يسقط الحق فيصح من الاجبني كبرك الخلع والصلى عن انكار  
**ولو كان التقويين بغير ان الموهوب له** ولا رجوع للعوض على الموهوب  
له ولو كان من يملكه سوا كان باذنه او لا لان التقويين ليس بجايح عليه  
فصار كما لو امر ان يتبع لانيسان الا اذا قال علي اي صا من بخلاف  
المديون اذا امر رجلا ان يقضي دينه حيث يرجع عليه وان لم يقض  
لان الدين واجب عليه فهو كقر له اتفق من ماله على عيالي او اتفق  
على بناء دار او امر الاسير رجلا للبيستريه ويخلصه او يرفع العزا  
وياخذ منه طاه يرجع وان لم يشترط الرجوع ذاك قاضي خان من  
الفتاوى بالمال وقد ذكرنا الفناوي الظهيرية هنا اصل الفقه المسائل  
ذكرت بقولي **لو ما يطالب به الا لانيسان بالخبر والملازمة**  
**يكون الامر بادا به مقتضى الرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا**  
**فلا الا بشرط الضمان** فلو امر المديون رجلا بقضا دينه رجوع عليه  
وهذا في عي الاصل المذكور لكن يخرج عنه الامر بالاتفاق على البناء  
والامر بشرا الاسير فانه يرجع بينهما كما تقدم وان لم يشترط الرجوع

مع انه لا يطالب بهما الا بالخبر والملازمة قتال وان استحق نصف  
**الهبة يرجع نصف العوض** لانه لم يسلم له ما يقابل نصفه **وعكسه** وهو استحقاق  
نصف العوض لا اي لا يرجع **مالم يرد ما بقي** نعم يرجع لانه صلح عوضا للكل  
من الاستدراء وبلا استحقاق فيظهر في الهبة انه لا عوض الا بالاله يتخير  
لانه ما اسقطا حقه في الرجوع الا بسلم له كل العوض وان لم يسلم له فله  
ان يردده ومراوده العوض ولم يسلم الذي ليس بشرط فاما المشروط فهو  
سباده كما سياتي فيوزع البذل على المديون كذا في النهاية **كأنه استحق**  
**والعوض حيث يرجع في كذا اي كل الهبة ان كانت قائمة لا يرجع في ذلك**  
**ان كانت هائلة** ويستمر طان لا يزداد العين الموهوبه فلما استحق  
العوض وقد ازدادت الهبة لم ترجع كذا في الخلاصة **وان استحق جميع**  
**الهبة كان له اي للموهوب له ان يرجع في جميع العوض** ان كان قايما  
**ويرجع مثله ان كان العوض هائلا** كما في الموهوب اي في الحال ان يرد يرجع  
فيتمه ان كان قايما كذا في غاية البيان **ولو عوض المصنف رجوع بما لم**  
**يعرض** لان المانع قد حصر النص غايته ما فيه انه يلزم منه الشروع  
في الهبة لكنه طاري فلا يضر كما قدمناه تنبيه قد قدمنا على المجتبى  
انه نقل عن شرح الفذوري ان العوض المانع من الرجوع هو المشروط  
في عقد الهبة اما اذا عوضه بعد فلا ولم ار من صرح به غيره وصرح  
في هذا الباب مطلقة عن هذا الشرط منها ما قدمناه من ان دقيق  
المخططة يصلى عوضا ومنها ما تقدم من انه لو عوضه ولما جازي شين  
موهوبين وجد بعد الهبة فانه بمنع كذا من ذلك من قولهم فان كانت  
الهبة بشرط العوض تشترط شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المانع  
الذي يحتمل العتمة ولا يثبت لها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ان  
يمنع من التسليم وبعد التقابل يثبت حكم البيع فلا يكون لاحد منهما ان يرجع  
على صاحبه ما في يده ان كان قايما ويقبضه ان كان هائلا كما وقضيه  
انهم جعلوا العوض المانع على قسمين قسم بغير شرط وحكمة انه هبة  
محضه وقسم بشرط العوض وحكمة ان له شين شبه بالهبة وشبهه  
بالبيع كما سياتي فيقترنه وعلى ما في المجتبى لا يكون للتقويين المانع من  
الرجوع سوى قسم واحد وهو المشروط والله اعلم **والخارج من الهبة**  
**من ملك الموهوب له بالكتابة** الحق في الاستانة الى ذلك لانه حصل  
بتسليم الواهب فلا ينعقضه ولانه يتخير للملك بتجديده وسبه وهو كجدر  
العين بربيل فقه يربطه من الله عنها المطلق في الخرج فمثل ما اذا وب  
لانيسان ذراهم ثم استقرضها منه فانه لا يرجع فيها اياها صادرة  
مستملكة ودينا على الواهب كذا في قاضي خان وشمل ايضا ما اذا



وهيها الموهوب له فانه لا يرجع للواهب الا ان اراد الرجوع الثاني  
فلو اهب المولى حينئذ الرجوع سواء كان بفضا او تراص كذا في المبسوط  
وقاض خان ذكر ذلك ايضا في فتاواه وعلمه بان الرجوع في الهبة فسخ عند  
الكل فانه اذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد ورجعها كان متعلقا به وعلى  
قول رافد ان كان الرجوع بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب  
له او من الثلث فيه ورايتان ذكر ابن سماعه رحمه الله في القياس  
يعتبر من جميع ماله انتهى وسئل ايضا ما لو وهب لكاية انسان ثم  
عجز الكايت لم يرجع الملك في الهبة عند عجز الكايت لاسبقا لها عن ملكه الكايت  
الى ملكه مولاه خلا لا في يوسف وفي المحيط ولو نصدق به الثالث على  
الثاني او باعها منه لم يكن للاول ان يرجع انتهى فان ادان العبد اذا  
عادت الى ملكه الموهوب له يفسخ كان للاول الرجوع وان كان بسبب  
جديد فلا وفقدنا الخرج بكونه بالكلية يكون خروجا عن ملكه من  
كل وجه ثم راعنا عليه بقولنا **فلو رجع الموهوب له بالثاء الرجوع**  
**او قدر المصدق بها وصار له الرجوع في الهبة عند**  
**اي حبيته ومحل عدم الخرج عن الملك** وقال ابو يوسف يا متناع  
لانها خرجت عن ملكه الى الله كذا في شرح المجمع وهكذا ذكره في المحيبي ثم  
علم بعلامته لم وقال اذا رجع عند ما جازت الاضحية وعلى هذا المنقذ  
والقران والندرا انتهى في المنهاج وان وهب له ثوبا فبطل الموهوب له  
صدقة لله تعالى كان للواهب ان يرجع في قوله اي حبيته ومحل عدم  
يوسف ان الواهب لا يرجع **كالو ذبحها من غير قصد** فانه يبقى حق الرجوع  
اتفاقا فافسح له على عبد آخر دين فوهبه مولاه كغيره سلف دينه  
لاستماع انه يثبت للمولى على عبده دين ثم ان الواهب اذا رجع في العبد  
قال ابو يوسف يعود الدين حكما كما كان لان روال الدين كان حكما  
لملك الموهوب له وقد بطل الملك قال محمد رواية لا يعود لانه لما  
سقطت الهبة لا يعود لا متناع اعادة الساقط كذا في شرح المجمع **والراجح**  
**الرجوع في الهبة لا يمتنع ما نفع من الرجوع لان المقصود فيها الصلة اي**  
**رجع في الهبة لانها لم تكن زوجة وقت الهبة ولو وهب لامرأة ثم تزكيا**  
**لا يرجع بطلانها سواء ابانها بعد ذلك او لا وانما القربة ولو وهب**  
**لذي رحم محرم منه اي من الواهب** وكان ذوالرحم المحرم ذيبا او متاعا  
**لا يرجع** صرح به شيخنا في شرح الكفر تقيلا عن المبسوط كحديث الحاكم مرزعا  
اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها وصححه وقال على شرط  
الشيخين وسفهوم شرطه اذا كانت لغير محرم فله الرجوع فهو حجة

على الشافعي لانه قايلا بالمناهيهم وايمتنا وان لم يعتبره لكن صرح به فان  
تمر على ما رواه عبد الرزاق في مصنفه من وهب هبة لغير ذي رحم فله ان  
يرجع فيها الا ان يثاب فيها خراج الحافظ الربيعي ولانه قد حصل مقصوده  
وهو صلة الرحم **وان وهب لرجل بلا رجوع فانه من الرضاخ وامهات**  
**النساء والربايب واجبه وهو غير لاجبي ولا غير اجبه** رجع في هبته  
عند اي حبيته لان الملك لم يقع فيها للتقريب من كل وجه بدليل ان العبد  
احق بما وهب له اي اذا احتاج اليه وقالا لا يرجع في الهبة ولا يرجع في الهبة  
**ولو كانا ايمنا العبد ومولاه** **فانه رجع محرم من الواهب فلا رجوع فيها**  
اي في الهبة للواهب **اتفاقا على الاصح** لان الهبة لا يبرأ منها وفقدت تمنع الرجوع  
كذا في المبسوط ولو عجز قريبه الكايت فغنى محمد لا يرجع خلا لا في يوسف  
وان عجز لا يرجع وان كان مولاه قريبا للواهب رجع على الكايت او ليق  
عند الامام وفي فتاوى قاضي خان ولو وهب لاجنه ولاجني شيئا فغنى  
كان له ان يرجع انتهى يعني في نصيب الاجنبي ربه صرح ملا خضر و  
شرحته ومثله وعقارته وهب لاجنه ولاجني شيئا فغنى اي لا رجوع  
والاجنبي العبد له اي للواهب الرجوع في نصيب الاجنبي لان الهبة  
صححة في حقه تكون العبد مما لا يقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الماخ فان  
الفرابة عنه ما نفع منه انتهى **والله اعلم بالدين الموهوبه** وهو  
مانع من الرجوع ولما هلك احد العاقدين فقد تقدم الكلام عليه  
لنفذ الرجوع بعد هلاك **ولو ادعاه اي الهلاك** **صدقه في دعواه بلا خلاف**  
لانه منكر لوجوب الرد عليه **فان قال الواهب اي ايمنا الموهوبه**  
**هذه** مستير الى عين من الاعيان **حلف المتدعي انها ليست هذه**  
قال في الخلاصة لو قال الموهوب له هككت فالتقول قوله ولا يمين  
عليه فان قال الواهب هي هذه حلف المتدعي انها ليست هذه  
**لا يخلف الواهب ان الموهوب له ليس اجنه اذا ادعى الا على**  
**ذلك** اي انه اخوه وانكره الواهب فانه يحلف عند التل لانه ادعى نسب  
ما لا يلزم ما وكان المقصود اثباته دون النسب ذكره قاضي خان في فتاواه  
من باب الاستحلاف **ولا يصح الرجوع في الهبة من الواهب الا بتراضيها**  
**او حكم الحاكم** لانه يختلف بين العلماء في اصله في عدم حصول مقصوده  
وجوده فخلا لانه يحتمل ان يكون عرضه العوض الديني فثبت له حق الرجوع  
ويحتمل ان يكون عرضه الثواب في الآخرة او اظها بالوجود والسماعة فلا يكون له  
الرجوع عيا هذا التقدير فلا بد من الفصل بالقبض او الرضا فاما لم يقن  
القاضي او يفسخا هذا بالتراضي ملك الموهوب له ثابت في الدين حتى يفسد  
نصفه فيه من عتق وبيع وغير ذلك ولو كان بعد الموافقة الى الحكم وكذا لو



منه وهلك في يده لا يضمن قيام ملكه فيه وكذا لو هلك بعد التقاضي قبل المنع  
لا اوان التقاضي كان غير مضمون عليه فلا يتقلب مضمونا عليه بالاستمرار  
عليه وان منع بعد التقاضي من لوجوه التقدي منه **و اذا ارجع باجره**  
اي بالتقاضي والتراضي **لان مستحقة الاصل** وقال زفر الرجوع بالتراضي  
عقد جدي يبرئ جدي بمثله الهبة المبتدأة لان الملك عاد اليه بتراضيها  
واسمها الرد بالعيب ولهذا الورود في مرض موته برضاها يعتبر من الثلث ولنا  
ان عقد الهبة العقد موجباً حق الفسخ للواهب وهو ما يفسخ يكون مستوفياً  
حقاً ثابتاً له بالانقضاء لا بالفسخ ولا يلزم فاذ ارجع رجع اليه عين ملكه  
كالعارية فيكون ضحاً في حق الكل فلا يمكن ان يجعل هبة مبتدأة ولهذا  
لا يشترط فيه فسخ الواهب ويصح في الشايع بخلاف الرد بالعيب بعد  
التقاضي لان حقه فيه في وصف السلامة لا في الفسخ ولهذا لو زال العيب  
امتنع الرد لوصول حقه اليه لكن اذا لم يكن سليماً فان رضاه فترجع  
بالعوض ويلزم منه فسخ العقد ضرورة من غير ان ثبت حقه في الفسخ  
فاذا لم يكن له حق في الفسخ لم يصح مستوفياً حقه فيكون ملكاً مبتدأ ورده  
غير انه اذا اكل القاصي بالرد عند عجزه عن تسليم حقه جعلناه مستوفياً  
ولا يثبته ولا كذا في التقاضان لانه لا ولاية لهما الا على أنفسهما وانما اعتبر  
رده في الرض من الثلث لان حق الورثة يتعلق بجميع ماله فلا يقدر ان  
يبطله باختياره وان ابطاله رد عليه كيف ما كان استحضاراً و 2  
القياس ان يرد ما كره ابن سماعه كذا في تبين الكثرة **فلا يشترط فيه**  
**فسخ الواهب وصح في الشايع وللواهب رده على بايعه مطلقاً**  
**الرد بالعيب بعد الفسخ بغير فسخ** كما تقدم تقريره وتحريمه واعلم  
ان مرادهم بالفسخ من الاصل هو ان لا يترتب على الفسخ اثر في المستقبل  
لان بطلان اثره من كل وجه فيما مضى والافعال الزايدة المفضلة المتولدة  
الى ملك الواهب برجوعه ويحرم انتفاع المشتري بالبيع قبل الرد اذا رد  
لعيب بفسخ وليس كذلك كذا في جوامع الأصوليين وفي فتاوى قاض خان  
لو كان على العبد جنابة خطاً فوهبه لولي الجنابة بطلت الجنابة  
ويكون للواهب ان يرجع في هبته استحضاراً واذا رجع مولي العبد  
في هبته العبد لا يعود الدين والجنابة في قول محمد ورواية عن ابي حنيفة  
وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية عن الثلاثة ولو كان  
المولي وهب الامانة من زوجها نطل النكاح فان ارجع في الهبة بعد ذلك  
صح رجوعه ولا يعود النكاح كما لا يعود الدين والجنابة وفي رواية  
يعود والنكاح انتهى مختصراً **التقاضي اعني الواهب والموهوب له على**  
**الرجوع في موضع لا يصح كالهبة لقرايته جاز** وهذا الاتفاق منهما

كذا

كذا صرح به في الجوهره وفي المجتبى لا يجوز الاقالة في الهبة والصدقة 2  
الحاجم الا بالقبض لانه هبة واطلق ابو يوسف في رواية ابن سماعه  
خلاف بصدق وسلم ثم استقاله فا قاله لم يجز حتى يقبض وكل شيء يسحق  
الحاكم اذا اختصر اليه منها حكمه ولو وهب الدين لابن المديون الصغير  
لم يجز لانه غير مضمون انتهى **تلفتنا الجوهره واستوفنا مستحق**  
**وهي الموهوب له لم يرجع على الواهب من** لانه عقد تبرع  
وهو غير عا مل له فلا يستحق السلامة ولا يثبت بها الغرور فيرد  
بالهبة لان عقود المعاوضات يثبت بها الغرور فلا تروى الرجوع  
على بايعه وكذا بكل عقد يكون للدافع كالوديعة والاحارة اذا هلك  
الوديعة او العين المستأجرة ثم جاز رجل واستحق الوديعة والمستأجر  
من المودع والمستأجر فان المودع والمستأجر يرجع على الدافع بما  
ضمن وكذا كل من كان في معناه فالخامس ان الغرور يرجع باجره  
الامر من اما بقدر المعاوضة او يعتقد يكون للدافع **والاعاؤه كالهبة**  
**هنا** لان قبض المستعير كان لنفسه ذكره في فتاوى قاض خان من فضل  
الغرور من البيوع وفي قصور العادي بعد ان ذكر ما اذا اخبرته انها حرة  
فزوجته على ذلك تولدت ولدان ثم استحققت فانه يقضى لها وبالولد  
المستحق الا انه يقيم الزوج ببينة انه تزوجها على انها حرة الخ قال  
فلو كان استولدها على هبة او صدقة او سراً وسوا كان الشراعيها  
او فاسداً من كونه في كتاب الغرور من الذخيرة او وصيه اخذ المستحق  
الحارية وقيمة الولد لان الواجب للغرور مطلقاً للاستباحة في الظاهر  
وقد وجد ويرجع ابو الولد بقيمة الولد على البائع باليمن ولا يرجع عليه  
بالعقر عندنا ولا يرجع الواهب والمتصدق والوصي بقيمة الاولاد  
عندنا وعند الشافعي يرجع لتحقيق الغرور وكذا نقول بمجرد  
الغرور لا يلزم لاثبات حق الرجوع فان من اخبر اخرا ان هذا  
الطريق امن فسلكه فاحذه اللصوص واحذر امتناعه لا يرجع على  
المخبر بشي وانما يثبت حق الرجوع باعتباره حق العارضة لان صفة  
السلامة نصير مستحقة فاما بعقد التبرع لا نصير صفة السلامة  
مستحقة ولهذا لا يثبت له حق الرجوع بالعيب وتماهه بقرينة  
**و اذا وقعت الهبة بشرط العوض المدين في هبة ابتعا فبشرط**  
**التقاضي في العوضين ويبطل العوض بالبيع فيما يعمل القسمة**  
**بيع ابنها فبشرط العيب وحاشا للروية ويوجد بالاستعانة لا شتمها**  
**على جهتين** فيجمع بينهما ما امكن عملاً بالشبهين وقد امكن لان الهبة  
من حكمها تاخر الملك الى القبض وقد بينا اخيراً عن البيع الفاسد والبيع



من حكمه اللزوم وقد استلزم الهبة لازمة بالتقويض فجمعنا بينهما وقال بغير  
هو بيع ابتداء وانتهاء وفي الحقايق وصورة ان يقول وهبتك ذاعلان  
تقضي كذا ادلو قال وهبتك بكذا فهو بيع اجماعا انتهى وكذا في غايبة  
البيان وظاهره انه يبيع ابتداء وانتهاء وفي فتاوى قاضي خان المكون على  
الهبة بشرط العوض اذا باع يكون مكرها او كرها بالبيع اذ باع بشرط  
العوض كان مكرها وبه والاكره باحدهما يكون اكراها بالاخر انتهى  
فالظاهر ان في هذه المسئلة تكون الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء  
وانتهاء وقد صرح به في الفتاوى الظهيرية ذكر شيخنا رحمه الله وعزاه  
اليه قال وقال الناصبي في الجمع بين وفي هلال والخضار في باب ما يجوز  
من الوقف وما لا يجوز ولو وقف الواهب الارض التي شرط الاستئصال  
به ولم يشترط عوضا لم يجوز وان شرط عوضا فهو كالبيع انتهى وفي الجمع  
واجاز للهبة الاب مال ابنه الصغير بشرط عرض مساو قيمته  
وقال لا يجوز يحتاج على قولهما الى الفرق بين مال الصغير وقدرنا  
بالعوض بكونه معينه لانه اذا كان العوض المستروط مجهولا يكون  
هبة ابتداء وانتهى لطلال استنراطه كما صرحوا به والله اعلم هذا  
**فصل في بيان احكام مسائل منفردة وهب رجل من اخر**  
**هبة الاجلها او هبها على ان يردّها** الموهوب له عليه اي على الواهب  
او هبها على ان يعقها او على ان يستولدها او هب دارا على ان يرد  
الموهوب له عليه اي على الواهب **باب ما فيها** اي من الدار او على  
ان يعوض الموهوب له الواهب **باب الهبة والصدقة شياعا**  
اي عن الدار **تحت الهبة وبطلانها في الصورة الاولى** بطل  
**الشرط في الصورة الباقية** وهذا باجماع الاربعة عن احمد  
نفسه بالشرط وذلك ان الشرط يعمل في عود المعاوضات كال  
المبتوعات واما الاستثناء فلانه يقر بلفظ لا يعمل الا فيما تناوله  
اللفظ والحمل لم يدخل تحت اللفظ وانما هو وصف للمجارية وكان  
ينعاه فلا يصح استثناءه بخلاف الوصية حيث تجوز في الام دون  
الحمل وفي الحمل دون الام لان بائها اوسع قلت واعترض الذي يلحق  
بها صاحب الهبة على قولهم او يعوض شياعا عنها بان المراد به اما  
الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم قوله بطل الشرط  
وان اراد به ان يعوضه عنها شياعا من العين الموهوبة فهو تكرار محض  
لانه ذكره بقوله على ان يرد شياعا منها قال ملاخضر اقول تجوز الشق  
الاول وقوله في الشرط جائزان ممنوع وانما يجوز ان كان العوض معلوما  
تأخرت من المباحث السابقة وصرح به بعض سراج الهداية وكذلك الحال

والصدقة انتهى قلت وقد سبقه رحمه الله الى هذا الجواب صدر  
الشريعة ومن ثم قيدنا العوض في المختصر بكونه معينه وبوقيد لازم  
اخلا به صاحب الكفر وغيره من اصحاب المتون وفي العناية ولا يتوهم  
التكرار في قوله على ان يرد عليه شياعا او يعوضه لانه اورد عليه لا يستلزم  
كونه عوضا فان كونه عوضا انما هو بالنظر في تقدم ذكرها انتهى والله اعلم  
**اعتق حلاله ثم وهبها** لانه لم يبق الخمين على ملك الواهب  
لخواجه عنه بالاعتناق فلم يكن هبة مشاع قبلون جائزة واستبد  
لما استثنى في امكان تجوز الهبة **ولو ردها** اي دبرها في بطنها **وهبها**  
اي الامة **لم يقع الهبة** لان الحمل باق على ملكه فلم يشبه الاستثناء في امكان  
تجوز الهبة لان الجواز في الاستثناء كان باطلا وجعل الحمل موهوبا وهبها  
التدبير يمنع من ذلك فبقى هبة المشاع وهي لا تجوز فان قلت هبها  
هبة مشاعة لكنها فيما لا يجمل القسمة وهي جائزة قلت اجيب  
بان عرصية الانفصال في ثلثي الحال ثالثة لا بحالة فانزل مفصلا في الحال  
مع ان الخمين لم يخرج عن ملك الواهب وكان في حكم مشاع يجمل القسمة  
ولما استشعر صاحب الهداية هذا السؤال اردفه بقوله او هبة  
شي مشغول بملك الواهب فهو كما اذا وهب الجواز لرفيقه طعام  
الواهب وذلك لا يبع الهبة المشاع الحقيقي **كالا يبع ثقله الابرا**  
**عن الدين بشرط الامكان** اي بشرط كاي فلو قال لمديونه اذا  
جاءت فانت بري منه اي من الدين بطل الابرا لانه تعليل بشرط  
محض ولو قال لمديونه ان كان لي عليك دين ابرئك عنه وله عليه  
دين صح الابرا لانه تعليل بشرط كاي فيكون يتجوزا قال يجمعنا  
رحمه الله في شرح الكفر وشرح قاضي خان على كون البراة لا تصح  
تعليلها بالوقال لمديونه ان هت بفتح التا فانت بري من ذلك الدين  
الذي لي عليك جائز ويكون وصية ولو قال لمديونه ان لم تقض مالي  
عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل بخلاف ما اذا قال اذ امت  
فانت في حل كان وصية انتهى قلت والذي رفقت عليه بلسنخي  
من قاضي خان من فصل من كتاب الهبة لفظه رجل قال لمديونه  
ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل بخلاف ما اذا  
قال اذ امت فانت في حل كان وصية انتهى قلت والذي رفقت  
عليه بلسنخي من قاضي خان من فصل من كتاب الهبة لفظه  
رجل قال لمديونه ان لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في حل  
فهو باطل لانه تعليل والبراة لا تجمل التعليل ولو قال رب الدين  
اذا امت فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية ولو قالت لزوجها



المريض ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت مهرى  
عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعلق ولو قال الطالب  
لمدونه اذ امت فاننا بري من الدين الذي عليك جاز ويكون وصية من  
الطالب للمطلوب ولو قال ان مت فاننا بري من ذلك الدين لا يبرأ وهو  
مخاطرة كقولنا ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ ولو قالت  
المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة او قالت  
فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها  
لان هذه مخاطرة فلا تصح **التمهي جاز المهرى** للمهر له حال حياته  
ولو رثته بعده ومضى ان يجعل داره له عمره فاذا مات يورثه عليه  
الشيخين مرفوعا المهرى لمن وهب له **لا يجوز الرقي** وهو ان يقول  
ان مت فذلك نفقك الحديث احمد والى داود والسما في مرفوعا  
من احمد عمرى منى لعمره حياته ومماته لا ترفيقا من ارقب سنا فهو  
سبيل الميراث **بعت الى امرأته متاعا وبعثت له ايضا متاعا**  
**بعت الرقاب وادعى انها عارية واراد الاسترداد وارادت**  
**الاسترداد ايضا استرد ما اعطى** هكذا ذكره في كثير من المعربات  
و في ثنا وي قاضي ظهير الدين رجل تزوج امرأة وبعث هدايا اليها  
عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك عوضا وكان لكل واحد منهما ان  
يسترد كذا ذكره في منقرقات المتكاح وذكر قاضي خاں هذه المسئلة  
في فتاواه هكذا وقال قال ابو بكر الاسكاف ان صرححت حتى  
بعثت بها عوضا فكذلك وان لم تصرح بذلك لكنها مؤنة لا يكون  
ذلك عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت بثمنها قال الاستر وشي  
فلما استهلك ما بعت الزوج اليها فانكر الهبة وطلب الصنمان  
ينبغي ان يكون له ذلك لانه لما جعل القول قوله في انه عارية وحل  
على ذلك ثبت ان المتاع عارية في يدها ومن استهلك العارية  
ضمنها وكذلك لو استهلك الزوج ما بعثته اليه ينبغي ان يكون لها  
المطالبة بالصنمان وذكر في فصل المهر نكاح النخبة لو بعت الى  
امراة ابنه بيا ما عارية لها عارية وامانة صدق وذكر في فتاوي  
رشد الدين اذا بعت الزوج الى اهله زوجته اشيا عند زفافها  
منها ديباج فلما رقت اليه اراد ان يسترد من المرأة الديباج ليس  
له ذلك اذا بعت اليها على جهة التملك في فتاوى الفقيه ابى  
الملك امرأه ماتت فاحتذت والرخا ما ثابعت زوج الميتة  
بقرة الى صهرته فذبحها وانفقها ايام الما ثم طلب الزوج ثمنه  
البقرة فان اتفق انه بعت اليها وامرها ان تزدج وتطعم من اجنح غذاها

ولم يبق القيمة ليس له ان يرجع عليها لانهما فعلت ذلك باذن الزوج  
من غير شرط القيمة وان اتفقا انه بعت اليها لتزدج وتطعم من اجنح  
عندها انه يرجع هو بالقيمة كان له الرجوع عليها بالقيمة وان  
اختلفا في ذلك كان القول قوله ام الميتة لان حاصل اختلافهما في  
شرط الصنمان والها تنكر ذلك قال قاضي خاں رحمه الله وينبغي  
ان يكون القول قوله الزوج لان امر المرأة تدعى الا ان بالاستهزاء  
بغير عوض وهو يتكره فيكون القول قوله كمن دفع الى غيره دراهم  
فاتفقا فقال صاحبا فرض وقال الفاضل لا بل وهبتي كان القول  
قول صاحب الدراهم انتهى كذا في الفصول **المراد هبة الدين**  
**عليه الدين واراها يتم من غير قول** لكن يريد بالرد لانه ابرأ كان  
تملكا من وجه اسقاطا من وجه فان قلت قولهم هبة الدين  
من عليه الدين لا يتوقف على القول منقوض بدين الصرف في السلم  
وان رب السلم اذا ابرأ المدين منه او وهبه له توقف على قبوله  
قلت اجيب بان توقفه على ذلك لانه حيث انه هبة الدين بل من  
حيث انه يوجب انفساخ العقد بفوات القبض استحق بمقد الصرف  
واحد العاقدين لا يسترد بنفسه فلماذا توقف والله اعلم وقولهم  
انه ارتد بالرد فيعند باطلا في ان عمل الرد في المجلس وغيره سواء  
وهو المروي عن السلف وقال بعضهم يجب ان يردده في مجلس  
الابراء والهبة كذا في العناية وفي الصيرفة فيرد رب الدين اذا  
وهب الدين من المدين فلم يقبل ولم يرد حتى اتفقا فيا وبعد  
ايام وردا الصحيح انه لا يرد هذا الاختلاف بناء على ان الرجحان  
في هبة الدين من المدينون لطرف الاسقاط امر لطرف  
التمليك فمن قال للتمليك قال يقتصر الجواب على المجلس  
ومن قال للاسقاط قال لا يقتصر انتهى **تملك الدين من**  
**ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه** اي سلط الملك غير المدين  
**على قبضه** اي قبض الدين فيصير حبيذا ومنه ولو وهبت من ابها  
ما على ابيه لها والمعتد الصحة للتسليم ويتفرع على هذا  
الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكلا  
بالبيع كما في جامع الفضولين كذا في الفوائد الزينة **واذا اقر**  
**الدائن من الدين لفلان وانما اسمه عارية** كونه اخارا  
لا تملك ويكون له ولاية قبضه كما في البرازية وفي الحاوي القدسي  
لو قالت المرأة مهرى الذي على زوجي فلان ان وكلته بالقبض  
او ادنت به او سلطته عليه جاز فان قال الدائن الذي



الى علي بن زيد بن لؤلؤ لم يسلطه على القبط ولكن قال واسمى كتاب الدين  
عادية صح ولولؤ بنفل هذا لم يصح انتهى وفي الخلاصة لو قال الدين الذي  
على فلان لفلان او الوديعة التي عند فلان لفلان فهو اقواله في حق  
القبط للمقروك ولو سلم الى المقر له بري ومثله في البراذنية قلت وهذا  
مشكل لانه اذا اضاف الدين الى نفسه كان تملكك وتمليك الدين من  
غير من هو عليه لا يصح ومما يدل على انه مع الاضافة يكون تملكك  
وتمليك الدين من غير من هو عليه لا يصح ومما يدل على انه مع الاضافة  
يكون تملكك ما في شرح الوهابية نقلا عن المستق رجل قال داري هذه  
لاولادي الا اذا غلبت باطلا لانها هبة فاذا اهر بين الاولاد كان  
باطلا ولو قال هذا للدار للاصغر من اولادي فهو اقواله في ثلاثة من  
اصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال داري هذه لفلان  
كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدراهم يكون اقواله في ثلثها عند  
الفتوى **كالصدقة والماله** لانه يترج مثلها فاذا كان كذلك **لا تصح الصدقة**  
**غير مقبوضة** بل لا بد من كونها مقبوضة كالهبة **ولا تصح في سماع**  
**اي يخلل القسمة كسهم من الدار ولا رجوع فيها** اي الصدقة لان  
المقصود فيها هو الثواب دون العوض ولو اختلفا فقال الواهب  
كانت هبة وقال الموهوب له صدقة فالقول للواهب كذا في فتاوي  
قاضي خان واطلقت فتعل ما ان الصدق على غني واختار في الهداية  
مقتض على لانه قد يقصد بالصدقة على الغني الثواب ككثرة عياله  
وكذا اذا اذهب لفقر لان المقصود الثواب وقد حصل ونحو المحيط  
رجل يصدق بصدقة وسلمها اليه ثم تقايل بالصدقة لم يخرج حتى  
تقبض لانها هبة مستقلة مستانقة لانه لا رجوع فيها وكذلك  
الهبة لدى حم محرم قال ابو يوسف لو تناقضا الصدقة فمات  
المصدق عليه قبل ان يقبضها المصدق فالمنافضة باطلة ولو كان  
كذلك في هبة كان المنافضة جائزة لان الرجوع فيها فاذا افعل  
سيما لو تقدم ما الى القاضي فعليه اجرة وان لم يقبض كذا في شرح  
مولانا رحمه الله على اكثر وقد مناسيا من ذلك عن المجتبى  
والله اعلم خروجه الهبة تكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة  
كما في اجارة الولي الجنية من الاجارة وفي جواهر الفتاوي قال رحمه  
الله لما سالت عن كسب قصة الى السلطان وسيل من تملك  
ارض محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان  
على ظهر القضية التي جعلت الارض ملكا هل نصير ملكا ام يحتاج  
الى القبول في المجلس قال هذا هو القياس لكن لما نغذر الوصول

اليه

اليه اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره فاذا امره بذلك واخذ  
منه بالتوقيع بملكك رجلا اشتري حليا ودفع الى امرائه واستقبلها  
بكرامات ثم اختلف الزوج وورثتها الهبة او عارية فالقول  
قول الزوج مع اليقين انه دفع اليها عارية لانه منكر للهبة انتهى  
وفي جواهر الفتاوي ايضا امرأة اعطت زوجها مالها بسؤاله ليتوسع  
ما تصرف في المعيشة فظفر به بعض عزمائه بعد تصرفه فيه فاستولى  
عليه فارادت المرأة ان تسترد من العزم فان كانت وصية للزوج  
او اقرضته ليس لها ان تسترد منه لانه مال الزوج وان كانت اعطته  
ليصرف فيه على ملكها ففعل وكثره لك فمات الاب ان اعطاه هبة  
فالكلام وان دفع اليه ليعمل فيه للاب فهو ميراث امير و هبة جارية  
لرجل فاحترته الهبة كانت لتاجر قتل في عدو واستولى عليها وتداولها  
الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقول وهو يعلم انه لو خلاها  
صاغت ولو اسكنها رجا يقع في فتنه فله ان يرفع الامر الى القاضي  
ليبيعها للعقاب من ذي المود حتى اذا ظهر المالك كان له على ياله  
التمن والله اعلم وفي الجوهر رجل بعث اليه هدية في انا او ظفرت  
هل يباح له ان ياكلها في ذلك الا اذا كان ثريدا او خوه يباح له لانه  
ما ذون له في ذلك دلالة لانه اذا حوله الى انا اخذ هبة لذاته  
وان كان فأكفه او خوها ان كان بينهما انبساط يباح له ايضا  
والافلا وقيل اذا بعثها في ظرف او انا ومن العادة رد ما لم يملكها  
كالقصاص والجواب وما استيه ذلك فلا يبيعه ان ياكلها فيه وان  
كان من العادة ان لا يرد الظرف كقوى صير التمر فلا يلزمه رده  
رجل كتب الى اخي كتابا وذكر فيه اكتب الجواب على ظهري لزمه ان يرد  
وليس له التفرق فيه الا ملكه المكتوب اليه رجل دفع قوما الى طعام  
وظفروهم على اخوته ليسر لا هلاخوان بنا ولوا اهل خزان اخوانه انا  
اباح لهم خزانهم دون غيره وكذا ليسر لا هلاخوان بنا ولواهم  
من طعامهم لانه انما ابيع لهم خاصة فان انا ولواهم لم يخرجهم ان  
ياكلوه رجل كان صيقا عند انسان لا يجوز له ان يعطي سائلا لانه  
لم ياذن له في ذلك ولا ان يعطي منه بعض الخدم الذي قايم على راس  
الاسيرة وامرأة لغير صاحب البيت لا يجوز له ان يعطي سائلا فان كان  
هبة لصاحب البيت جاز استحسانا وان كان عنه كتب صاحب البيت  
لا يجوز ان يعطيه لانه غير ماذون له فيه عادة فان كان فاوله  
المحتر المحترق فيه وسعه ذلك لانه لا يبيعه الا من عادة بكرامات وبعث  
رجل الى ابيه كفتا ليكفنته فيه هل يملكه حتى يكون له ان يكفنه في غيره



وسيسلك لنفسه ان كان البيت من يتحرك بتكليفه لفقه او ربح فان  
الابن لا يملكه وان كفته في غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم  
يكن كذلك جاز للابن ان يصرفه الى حيث احب انتهى وفي المجتبى ولو  
منها من ابويها وقال لو وهبت الى مهرت بعتك اليها فوهبت له  
بعض مهرها فبعتها او لم يبيعها فالهبة باطلة لانها كالكرهية  
وهبة المكره باطلة ولو صرف امرانه حتى وهبت صداقتها ولم  
يوضعا فالهبة باطلة وفي هبة الدين من عليه الدين لا تصح الا  
بالقبول خلافا لغيره بخلاف الابن لان الهبة تمليك والابن استقلا وقيل  
على عكسه والاول اصح انتهى هذا **كتاب** في بيان احكام  
**الاجارة** لما كانت الهبة تشارك الاجارة في معنى التمليك فكانت الهبة  
تمليك عين والاجارة تمليك منفعة فملاك واحد تكون العين  
اقوي وهي اللغة اسم للاجارة وهي ما يستحق على عمل الخير وتماثله  
في المقرب وقال بعض اهل العربية الاجارة فعالة من الفاعل  
اجر على وزن فاعل لا فاعل لان الاجار لم يجز والمضارع يواجر واسم  
الفاعل الواجر في عين الخليل اجرت زيدا مملوحي اوجره ايجارا  
وفي الاساس جرو وهو موجه ولم يقل مواجر فانه غلط واستعمل في موضع  
قيح وهو اسم للاجارة كالجعالة واجرة بوجه من باب طلب الاعطاء  
الاجرة كمن في الشئ نقل العقد وقد جزم صاحب الكشاف في كتابه  
المسمى بمقدمة الادب كون اجرة الدار من باب الانفال والمفاعلة  
معا وقد صرح به في بعض شروح الهداية وفي الاصطلاح **هي تمليك**  
**نفع** بغير هذا التعريف اولى بالقبول من قوله هو تمليك نفع معلوم  
بعض كذلك لانه ان كان تقريبا للاجارة الصحيحة لم يكن مانعا  
لتناوله الفاسدة بالسقوط الفاسد وبالشروع الاصل وان كان تقريبا  
للاعم لم يكن تقييدا للنفع والعوض بالمعلوم صحيحا وما اختبر في هذا  
المختصر تعامل الاصر وتعيين للاعم انتهى فخرج البيع والهبة والعارية  
والملاحة فانه استباحة المنافع بعوض لا تمليكها وعقد الاجارة يستند  
باقامة العين مقام المنفعة في حق الانقضاء لا في حق الملك لان العقد  
لا بد له من محل لانه شرط للصحة لقوله الفقهاء المحال شروط وحمل  
العقد هنا المنافع وهي معدومة والمعدوم لا يصلح محلا فجعلت الدار  
محلا باقامتها مقام المنافع ولهذا الواضحات العقد الى المنافع لا يجوز  
بان قال اجرتك منافع هذه الدار شهرين كذا وانما يصح باضافته  
الى العين وبه صرح الزيلعي في تبين الكثر وتبعه في ذلك مولا  
صاحب البحر فيه وبه جزم الفاضل العلامة بن مالك في شرح المنار

الى

منه

في بحث النفاذ لكن ذكر الامام قاضي خا في فتاواه من اول كتاب الاجارات  
لوقال اجرتك منك منفعة هذه الدار شهرين كذا ذكر في بعض الروايات  
انه لا يجوز وانما تجوز الاجارة اذا اضيفت الى الدار لا الى المنفعة  
وذكر الشيخ الامام المعروف نحو اهورا انه اذا اضاف الاجارة الى  
المنفعة جاز ايضا فانه ذكر في الكتاب انه لو قال وهبت منك منفعة  
هذه الدار شهرين بغيرهم جاز وانما لا تجوز اذا اضاف البيع الى  
منفعة الدار لان الاجارة فاسدة لا تنفقد بلفظ البيع انتهى  
وقد جزم مولانا بالبحر في فتاويه من كتاب الاجارة فقال اضافة  
الاجارة الى منافع الدار جائزة والله اعلم واعلم ان القياس يبي  
جواز الاجارة لان المعقود عليه معدوم واصاغة التمليك الى ما سيجد  
لا يصح كلفه جواز الحاجة الناس اليه وقد ثبت جوازه بالكتاب والسنة  
وضرب من المعقول اما الكتاب قوله تعالى على ان تا جري ثمانى حجج  
وشريعة من قبلنا لان مة ما لم يظهر نيتها واما السنة فتروك في  
الله عليه وسلم من استاجر احيرا فليعمل اجره وقوله صلى الله  
عليه وسلم اعطوا الاحير اجرتهم قبل ان يحف عرقه واما المعقول  
فلان الناس حاجة اليه ولا مفسدة فيه فيجوز وينفقد ساعة  
فساعة على حسب حدوث المنفعة فان قلت ما معنى قول  
الفتا وينفقد ساعة فساعة هل يوارى تباط الاجاب والفتا  
ام غيره قلت مرادهم من انقضاء العلة ساعة فساعة في كلام  
مستأجنا على حسب حدوث المنافع ويحمل العلة ونفاذها في المحل  
ساعة فساعة لا اربط تباط الاجاب والفتا كل ساعة وان كان  
ظاهرا في كلام مستأجنا يوم ذلك والحكم تاخر من زمان انقضاء العلة  
الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان الحكم قابل للتأخر كما في البيع بشرط  
التأخر من عقد الاجارة على ما عرفت في اصول الفقه على اسم الاضافة  
الحكم اليه ومعنى كونه مؤثرا فيه لاحكام التراجي الحكم كافي غاية البيان  
هذا ويجب ان تعلم ان المراد بالمنفعة المفضولة من العين حتى لو  
استاجر ثوبا ليسقطها ولا يجلس عليها ولا ينام فوداية ليربطها  
في ثيابه ويظن الناس انها له وليجعلها جنبه بين يديه او اثنت  
يضعها في بيته فيحملها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها لكن يظن الناس  
انها له وليجعلها له او عبد على ان لا يستعمله او دارا  
يضعها فالاجارة في جميع ذلك فاسدة ولا اجزله كذا في الخلاصة  
من الاجارة وعلل ذلك الغرازي في فتاواه بانها منفعة غير مفضولة  
من العين **وهو ما صلح منها صلح اجرة** اي ما جاز ان يكون ثمن في البيع



جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة مكن المنفعة فيعتبر بمن المبيع  
ومواده من الثمن ما كان بدلا عن شي قد خليه الاعيان فان العين فصل  
بدلا في المقايضة فنصل اجرة وشار في المختار اليها لو كانت الاجرة دراهم  
او دنانير انصرفت الى غالب نقد البلد فان كانت العينة مختلفة  
فلا اجارة فاسدة ما كرم يبين نقدا منها فان جاز وانما لو كانت  
كيليا او رزينا او عدها مستقاريا فالشرط فيها ببيان القدر والاجل  
والصفة ويحتاج فيه الى بيان مكان الايراد اذ اكان له حمل وموتة عند  
الحيثية وان لم يكن له حمل وموتة فلا يحتاج الى بيان مكان الايراد  
فلا يحتاج الى بيان الاجل فان بين جاز وثبت وانما لو كانت شيئا او عرقا  
فالشرط فيه ببيان القدر والاجل والصفة لانه لا يثبت دينا في الزمة الا  
من جهة السلم فكل لبنوته اصل واحد وهو السلم فلا يجوز الاعيل  
شرائطه فان ابين جاز كالسلم ومن ثمر قال في خواهر زاده في جوامع  
الفتاوي لوجعل الدين اجرة في الاجالات لا يجوز لانه ليس من ذوات  
الامثال لان النار عملت فيه ولهذا لا يجوز السلم فيه فلا يجب في الزمة  
حتى لو كان عينا جازا انتهى وهذا كله اذ الميسر اليها فان اشار في كافيته  
ويحتاج الى بيان القدر والوصف وانما لو كانت خيوا فلا يجوز الا ان  
يكون معينها اذ ذكره لا يسجد في من شرح مختصر الطحاوي كما في البحر  
واشار ايضا الى ان هذا الضابط لا ينكسر كليا فلا يقال ما لا يجوز  
ثمنا لا يجوز اجرة لان المنفعة يجوز ان تكون اجرة للمنفعة اذ كانت  
مختلفة الجنس كاستيجار سكنى الدار لزراعة الارض والاختار جيبينها  
لا يجوز كاستيجار الدار للسكنى لا يستيجار الارض للزراعة  
بزرعة اخرى لان الجنس بالتقاربه يجوز المسا والله اعلم  
**وتنفق الاجارة باعرتك هذه الدار شهر بكذا او هيئتك منافعها**  
وهو الايجاب والقبول سواء كان بلفظ الاجارة او عادله عليها فتنفق بلفظ  
العارية حتى لو قال لغيره اعرتك هذه الدار شهر بكذا او قال كل  
شهر بكذا وقبل المخاطب كانت الاجارة صحيحة لانها مأخوذة من  
التعاود وهو التداول وهو كما يكون بغير عوض يكون بعرض  
والنفاذ بعرض اجارة بخلاف العارية حيث لا تنفق بلفظ الاجارة  
حتى لو قال اجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة فاسدة  
ولا تكون عارية لانها عقد خاص لتملك المنفعة كما لو قال بفتك هذه  
العين بغير عوض كان باطلا او فاسدا ولا يكون هبة كذا في فتاوي  
قاضي خان ولو قال وهيئتك منافع هذه الدار شهر بكذا في اجارة  
جارية وفي الفتاوي لو قال لاخر اشتريت منك خدمة عندك

هنا

شهر بكذا في اجارة فاسدة وعن محل اعطيتك هذا العبد سنة بخدمة  
بكذا جاز ويكون اجارة ولا تنفق الاجارة الطويلة بالنقطة لان الاجرة  
غير معلومة قد يجعلون لكل سنة دافقا وقد يجعلون طوحا في غير  
الاجارة الطويلة تنفق بالنقطة كذا في الخلاصة قلت ومفاد كلامهم  
ان الاجرة اذ كانت معلومة في الاجارة الطويلة تنفق بالنقطة لان  
جعل العلة في عدم العقد اذ كانت الاجرة فيها غير معلومة والله اعلم  
وسقط ان تكون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تنقض الى  
المنفعة وحكمها وقوع الملك في المدين ساعه ساعة كما تقدم تحريره  
وسببها يعلق الثقل المقدر بتعاطيها **وباع الشئ ببيان المدة كالسكنى**  
**والزراعة مدة كزاي مدة كانت** لان المدة اذ كانت معلومة  
كان قدر المنفعة فيها معلوما فاذا امكنها تجوز ولو كانت المدة لا تنقضي  
الى مثله عادة واختاره الحضان ومنعه بعضهم واذا امكنها تجوز مضافا  
كما لو قال اجرتك هذه الدار عذرا والموجر بيعها اليوم يستقر الاجارة كما في  
الخلاصة وفي الخاتمة لو كانت الاجارة مضافة الى العتيق يرباع من غيره  
ذكر في المشتق فيه روايتان في رواية ليس للاجر ان يبيع قبل حجي الوقت  
وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل حجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على  
انه يجوز البيع وينتقل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الامة الحلواني  
وفي فتاوى قاضي خان الوصي اذا اجر ارض اليتيم او استاجر ارضا لليتيم  
بمال اليتيم اجارة طويلة رسيته بثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك  
ابو الصفيير ومثولي الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل  
شي ليسير من مال الاجارة بمقابلة السنين الاول ومقسط المال  
بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارض اليتيم او الوقف  
لا يصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر المثل فلا تصح  
فانه استاجر ارضا لليتيم او للوقف بمال الوقف في السنة الاخيرة يكون  
الاستيجار باكثر من ثمن اجر المثل فلا تصح فاذا امتدت الاجارة في البعض  
في الوجهين هل تصح فيما كان خير لليتيم والوقف عيا قول من يجعل الاجارة  
الطويلة عقدا واحدا لا تصح ويجوز قول من يجعلها عقدا تصح وفيما  
كان خيرا لليتيم ولا تصح فيما كان شره والظاهر هو الفساد في الثاني  
قلت يستفاد من هذا مسأدا ما يقع في ديارنا كبر من ان يتحصا  
بريدان يا حذركم الوقف او اليتيم مساقاة فيستاجر ارضه الخالية  
من الاشجار ليستع بها مبلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم واحد  
من الماسهم وعدا الحظ والمصلحة ظاهرة في المساقاة وان كانا  
ظاهرين في الاجارة فهذا يعقيد بالاولي الفساد في المساقاة فان كانا



عقد على حدته والله اعلم **والمزاد في الاوقاف على ثلاث سنين** كذا يدعى  
المستاجر ملكها قال في الهداية وهو المختار اطلقه فتمل الصياح وغيرها وقد  
اقتضى الصمد الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الصياح وعلى سنة في غيرها  
الا ان كانت المصلحة في غيره قال في المحيط وهو المختار للفتوى انتهى وقد  
عند عدم الشرط فان نص الوافق على شي فاجره الناظر لا يرعون في استجارها  
فللقم ان يرفع امره الى القاضي حتى يواجرها اكثر لان للقاضي ولاية النظر  
على الفقراء وعلى الميت ايضا وليس للقيم ان يواجر بنفسه كذا في قنا وفي قاضي  
خان والمراد بعدم الجواز في كلامهم عدم المصلحة ومن ثم قلت مرفعا على  
ما تقدم **فلواجرها المتولي اكثر مما ذكر** **لم تقع** الاجارة يعني لواجب الناظر  
الوقف اكثر من ثلاث سنين لان نص الاجارة كما صرح به صدر الشريعة  
وقيل لنصه ونفسه ذكره الشافعي وسبق الاسلام سراج الدين قاري الهداية  
عن شخص وقف عقارات ودورا واوجرت عشر سنين هل تقع في جميع المدة  
ان تقع في ثلاث سنين وتبطل في الباقي فاجاب اجارة الوقف اكثر من  
ثلاث سنين ان كان ارضا واكثر من سنة ان كان دارا لا تجوز وتفسخ  
اذا لم يشترط الوافق شيئا اما اذا شرط شرطا يتبع ولا يزد عليه الا  
لضرورة ولا بد منها اذا فسدت بعضه في جميعه فيفسخ العقد في جميع  
الملء انتهى قلت ومما يستدل لصحة هذا الجواب ما ذكره قاضي  
خان من كتاب الصلح الا عند ابي حنيفة اذا فسدت العقد في البعض  
في الملء لمفسد مقارن يفسد في الكل والله اعلم وفي كلام الطوسي  
ما يخالف هذا فانه قال في كتاب النفع الوسائل الظاهر انه اذا  
بغض العقد في المدة الزائدة على ثلاث سنين ان كان المستاجر  
ضيعة او على سنة ان كان غيرها ثم اخذ يستظهر عليه ببعض وسائل  
ذكرها في المدة والظاهر ما اقتضى به شيخ الاسلام رحمه الله والله اعلم  
وفي جواب الفتاوي من كتاب الاجارة رجل ضيعة ثلاث سنين  
وكتب في الصك انه اجر ثلاثين عقدا كل عقد غنيم الاخر والضيعة  
وقت وقف لا يصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في النوار  
اختلاف المسامح وقول الهندواني واختار ابو الفقيه ابو الميثاق انه لا  
نصح الاجارة لحياتة الاوقاف وتعليه الفتوى ثم ذكر في هذه المسئلة  
في جواب الفتاوي في الباب السادس قال وذكر في الباب الاول من  
اجارة هذا الكتاب ان المختار انه لا تصح وذكرنا في الباب الخامس انه اذا  
نقض قاضي بصحتها تجوز ويرفع الخلاف انتهى وقد اطلق القول بعدم  
صحتها فتمل ما اذا ادعت ضرورة والحاجة اليه ام لا كذا في قنا وفيما  
قاضي خان فان احتاج القيم الى اواجر الوقف اجارة طرية فالوا الوجه

فيه ان يعقد عقود متراصفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك استاجر فلان  
ابن فلان ارض كذا وذا وكذا ثلاثين عقدا كل سنة بكذا من غير ان يكون  
بعضها شرط في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي غير  
لازم لانه مصناف انتهى واعلم ان اجارة الوقف لا تجوز الا بجهة المثل  
او اكثر فلواجر الناظر بدون اجر المثل لان نص الاجارة ويلزم المستاجر  
تمام اجر المثل وقد وقع في الخلاصة عبارة او تمت ان الناظر يضمن  
تمام اجر المثل فقال متولي الوقف بدون اجر المثل يلزمه اجر المثل  
يلزمه اجر المثل انتهى وقد وقع في هذا بعض من تصدي للاقنا مقفلا  
في ذلك على تحصيل طرق من التهم معتمدا على ما قرأه من بعض مقدمات  
العربية والمفكر ظاهرا ان منه ما يوصله الى استخراج المسائل  
الدقيقة المقيمة وليس كذلك وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بان  
الصغير يرجع الى المستاجر يرك عليه ما ذكره مولانا في مجره نقلا عن  
تلخيص الكبري وعبارة متولي ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل  
يلزم مستاجرها تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى  
انتهى وقال في الذخيرة اجر القيم دارا باقل من اجر المثل بالغاما بلغ  
على ما اختاره المتأخرون من المسامح انتهى وفي مجمع التناوي وفي  
كتاب الفضيل وصي ومتولي اجر المثل ام يصير غاصيا بالسكني فلا  
يلزمه اجر المثل بالسكني ذكره ههنا انه يجب على اصول علماءنا  
ان يصير غاصيا ويلزمه اجر المثل وجعل حكم الاجارة الخامسة  
حقيلة انتهى بما ذكره المحضات قال نعم وذكر بعد هذا انه يلزم  
المستاجر اجر المثل يكمل له وذكر قبل هذا اذا اجر من لا يملك الصغير  
بدون اجر المثل روي المحضات في كتابه عن اصحابنا انه يلزم  
المستاجر اجر المثل انتهى وكثير من عبارات المعترات صريحة في ذلك  
والله اعلم واما الزيادة في الاجارة فان كانت من المستاجر من غير ان  
يزيد عليه احد فان بعرضه بعض المدة لم تقع الخط والزيادة  
في المدة جائز وان زيد على المستاجر فان في الملء لم يقبل مطلقا  
كما لو رخصت وهي شاملة لمال اليتيم لهومه وان كانت العين  
وقفا فان كانت الاجارة فاسدة اجرها الناظر بلا عوض على المثل  
اذا لا حق له لكن الاصل وقوعها صحيحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل  
الحا بعض فاحق يرجع القاضي الى اصل البصر والامانة فان اخبروا  
انما كذلك فيها والواحد يكفي عندنا خلافا للمحدثين وصايا الخاسية  
وانفع الوسائل والا فان كانت اصرازا ونقشا لم تقبل وان كانت  
لزادة اجر المثل والمختار قبولها فيفسخها المتولي وبمضي القاضي



فان امتنع المتولي فتحها القاض كما حرره نجم الدين الطرسوسي في النفع الواسل  
فم يجرها من زاد فان كانت دارا او خانوتا عرضها على المستاجر فان  
قبلها فهو لاحق وكان عليه الزيادة من وقت ثبوتها لاسيما اول المدة  
وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اصرا فلا بد من البرهان عليه  
وان لم يقبلها اجرها المتولي فان كانت ارضا اجارها ارضا فارغة  
عن الزرع فكالدرا وان مستغولة لم تنفع اجارتها لغير صاحب الزرع  
لكن نضم الى الزيادة من وقت تعلق المستاجر واما الزيادة في المستاجر  
بعد ما بني او عرس فان كان استاجر مشاهرة فالها توجب لغيره  
اذا خضع السهران لم يقبلها والبنا يملكه الناظر بقيمة مستحق القلع  
للووقف او يصير حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم توجب  
لغيره واما نضم عليه الزيادة كالزيادة وفيها زرع واما اذا اجر  
المثل بنفسه من غير ان يزيد احد فله المتولي فتحها وعليه الفتوى  
وما لم يبنه كان على المستاجر المسمى كما في الصغرى هكذا حرره مولانا في فوائده  
قلت ظاهرا قوله والبنا يملكه الناظر الخ انه يملكه لجهة الوقف قبل  
على صاحبه وهو مفيد بما اذا كانت الارض تنقص بالقلع اما اذا كانت  
لا تنقص فلا بد من رضاه هكذا ذكره عامة السارحين ومن صرح به  
مولانا صاحب البحر جبه من غيره فرق بين الوقف والملك لكن في  
النسول العمادية وذلك جدي رحمه الله في التجيلس اذا اجر المتولي  
ارضا موفقة وبني المستاجر فيها بنا فالادعوى ان يزيد في الغلة  
ويخرج الاول فان اجرها مشاهرة فاذا اجارا من السهران كان المتولي  
ان يبيع الاجارة لانه اذا كانت مشاهرة تعقد عند راس كل شهر  
مكرر فيبيع الاجارة ينظر ان كان رفع البنا لا يضر بالوقف برفع الباني  
لانه ملكه ويجبر على الدفع اذا لم يرفع هو وان كان رفعه يضر بالارض  
وليس للباني لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف ثم اذا كان  
يضر بالوقف وهذا على وجهين اما ان رضى المستاجر ان يأخذ المتولي  
بناه للوقف بقيمة منزعها او مبيها ايها كان اقل اعلم برص فان  
رضي فليقيم اذ يدفع اليه اقل القيمتين ويملك البنا لاجل الوقف  
وان لم يرض لا يملكه لاجل الوقف لان التملك بغير رضاه لا يجوز لوجه  
من غيره ويبقى الباني الى ان يتخلص ملكه ولا يكون مينا المستاجر  
ساعا من صحة الاجارة من غيره لانه لا بد له على ذلك حتى لا يملك  
رفعها انتهى ونحوه في فتاوي قاضي خان فينبغي ان يعول على ما في الشرح  
الموضوعه لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوي والله اعلم ببيان  
**العمل** اي يعلم النفع ببيان العمل ايضا كما يعلم ببيان المدة وذلك

كالصناعة

**الصناعة والصنع والحيطة** ونحوهما لا يشار بقوله والصنع الا انه لا بد  
ان يعين الثوب الذي يصبغ ولون الصنع بانه احمر او غيره وقد يصنع  
اذا كان مما يختلف واعلم ان استجار الدابة للركوب لا بد منه من بيان الوقف  
او الموضع حتى لو خلا عنها من قاسية ذكر البزاري في فتاواه قال مولانا  
وبه يعلم فساد اجارة دواب العلافين الواقعة في زماننا لعدم بيان  
الوقت **والاشارة** تعطى على بيان اي يعلم النفع ايضا الاشارة **كقولنا**  
**الطعام الكفا** فان النفع ليس بمبارك اليه لكن يعلم من الاشارة ان النفع  
المخصوص **الاجر لا يلزم بالعقد** اي لا ملك بنفس العقد **فلا يجب تسليمه**  
عينا كانا او ديننا لان العقد معاوضة احد الطرفين والمنفعة تحدث  
شيا فشيئا والاحزمال ومقتضى المعاوضة التساوية من صروف التراضي  
في جانب المنفعة التراضي في البذل **بل يتجمل** بان يدفعه قبل حلول  
الاجل فانه يكون موالا واجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد او  
**شرطه** اي شرط تجمله حال العقد فانه حينئذ يجب هذا في الاجارة  
المتجدة اما الاجارة المصاغة لامتلك فيها الاجر بشرط التجمل انتهى او  
**الاستفا** اي استيفا المنفعة المعقود عليها فان الاجرة حينئذ يجب ايضا  
**او عملته** اي من الاستفا بمرضه على سبيل جنونه **فيجب الاجرة ان**  
**قيمت ولم تسكن** لوجود التمكن من الاستفا **اذا كانت الاجارة مهيئة اما في**  
**الفاصة فلا يجب الاجر** **الاجتهاد الانتفاع** هكذا صرح به في  
الفوائد الزينية حيث قال التمكن من الانتفاع يوجب الاجر في سائل  
الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الاجتهاد الانتفاع كما في الفصل  
العمادية وظاهرهما في الاسعار اخراج الوقف فتجب اجرة في الفاسد  
بالتمكن الثانية اذا استاجر دابة للركوب خارج المصنف فليس عليه  
ولم يركبها فلا اجرة كما في الثانية بخلاف ما اذا استاجرها للركوب  
في المصنف فليس عليه ولم يركبها الثالثة استاجر ثوبا كل يوم بثلث فامسكه  
تسعين من غير ان يمسك لغيره اجرا بعد المدة التي لوليسه لتخلف  
كما في الخلاصة ويخرج على الثانية انما لو هلك في زمان امسكها عند  
يقومها لانه لم يجب الاجر لم يكن ما ذرونا في امسكها بخلاف ما اذا استاجرها  
للكوب في المصنف فملك بعد امسكها كما في فروق الكليات يبيى انتهى قلت  
وعادة الاسعار ولو استاجر ارضا او دارا وفقا صحيحا اجارة فاسدة  
وزرعها او سلكها تلزمه اجرة مثلها لا يتجمل من المسمى ولو لم يزرعها ولم  
يسكنها لا يلزمه على هذا قول المتقدمين انتهى فاحذر مولانا صاحب  
النظر يد من مؤهونه ما ذكره فان تعبدت عدم لزوم الاجر بقول المتقدمين  
يعبر لزومه على قول المتأخرين وسلاطنا مراد اعلمت من اظهر ذلك ان ملاح



اطلق في هذا الوضع في محل التقييد والله اعلم **وبقوله ويسقط الاجر بالغيب**  
 لان تسليم المحل انما يتم مقام المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا اذات التمكن فان  
 التسليم واستأجر بقوله ويسقط الاجر الى العقد ينسحب بالغيب كما صرح به في  
 الهداية خلافا لفاصل خان اطلقه فشملا ما اذا غصب في جميع المدة فيسقط جميع  
 الاجر وما اذا غصبه في بعضها فبحسابه وشمل العقار وغيره فان قلت  
 الغيب لا يجري في العقار عند ما خلا فالجهد وهذا تعقبت كلمته على اطلاق  
 الغيب هنا قلت مرادهم بالغيب هنا الخيلولة بين المستاجر والعين  
 لا حقيقة حتى يروا ما ذكر **الا اذا امكن اخراج الغاصب من الدار مثلا**  
**بشقاعة وحماية** هكذا قيده في التثنية والثالثة **ولو انكر ذلك اي**  
**الغيب والموجر** وادعاه المستاجر **والا ببيتة** له على دعواه **حكم**  
**الحال** فانه كان المستاجر موارسا في الدار حال المنازعة فالقول  
 للموجر وان كان فيها غير المستاجر فالقول للمستاجر ولا اجر عليه  
 كمسيلة الطاحونة وهي ما لو رفع الاختلاف بين مستاجر الطاحونة  
 والاجر بعد انقضاء المدة في جريان الماء وانقطاعه فانه يحكم الحال  
 فان كان حاريا حال المنازعة فالقول قوله من يدعي دوام التسليم ولا  
 فالقوله لم يدعي مرأله ولا يقبل قوله الساكن في المسيلة الاولى على  
 غيره لانه فرد كذا في الدخيرة **وبقوله ولا يعتق قريب الموجر لو كان**  
**اجرة** لانه لم يملكه بالعقد فان قلت يسكن على مدار كل صحبة الاربعين  
 الاجرة والتفاته والرهن بها قلت لا يسكن لان ذلك بناء على وجود  
 السبب فصار كالعقود عن التصاخر بعد وجود المخرج كذا في غايته  
 البيان والله اعلم ولو باع المستاجر الموجر بالاجر شيئا وسلم جازلته  
 استراط التجهيل فتقع المقاصة بينهما فان تعذر ايفاؤه العمل رجوع بالدرام  
 دون المتاع والمراد من التمكن تسليم المحل الى المستاجر بحيث لا مانع  
 من الانتفاع **فلو سلمه** اي لو سلم الاجر للمستاجر العين الموجرة **بعد**  
**مضي بعض المدة** اي مدة الاجارة **فليس لاحد من الامتاع** من ذلك  
**اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها** اي في العين الموجرة **لاجله**  
**اي لاجل ذلك الوقت فان كان فيها** اي في مدة الاجارة **وقت كذا** اي يرغب  
 فيها في وقت معين دون وقت كذا في بيوت مكة وفي حواشيها من الموسم  
 فانه لا يرغب فيها بعده في غير ايام الموسم ولو سلم في الوقت الذي يرغب فيها  
**لاجله خير في قبور الباقي** كما في البيع وفي الدخيرة من الفصل السابع والعشرين  
 في الاختلاف لو اختلف المستاجر والاجر بعد شهر والفتح مع المستاجر وقالت  
 لم اقدر على فتحه وقال الموجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا يثبت له ما يحكم الحال  
 وان اقامها فالبينة لرب المنزل لانه لا عبرة بتجليم الحال في جازا البينة

وفي القينة تسليم المفتاح في المصير مع التخلية بينه وبين الدار تسليم الدار حتى يبي  
 الاجر بعض المدة وان لم يستلم وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم الدار وان  
 حضر المصير والمفتاح في يد انتهى وفي الفوائد الدخيلة دفع الموجر له المفتاح  
 فلم يقدر على الفتح لصياحه ان آلمته الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا قلت  
 وفي الصيرفة لو دفع صاحب الدار المفتاح للمستاجر بعد قبول الاجارة ان لم يقدر  
 المستاجر على فتحه لم يكن تسليم لان التخلية لم تقع وان كان قادرا على الفتح  
 بهذا المفتاح فهو تسليم قلت وفي فتاواه اشعري اراو فبعض مفتاحها  
 ولم يذهب الى الدار فان كان المفتاح بحال يثبت له البينة من غير كلفة يكون  
 قابضا والا فلا واحاله الى فتاوى سمرقند وقال قبي وان قالا له افنض  
 المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا فلا انتهى **والموجر يطلب الاجر للدار**  
**والارض عليهم** لانه منفعة مقصودة وما دون ذلك اليوم لاحد له فضلا من  
 كالمنفعة لها طلبها عند المسا لا في كل ساعة ارادته ما اذا اطلقه اما اذا بين  
 وقت الاستحقاق في العقد يثبت لانه بمنزلة التجهيل كما اذا قال اجرتك  
 هذه الدار سنة على ان تقطع الاخرة بعد شهر مثلا **واللانة كل مرحلة** لان  
 سير كل مرحلة مقصود وللجأطة ونحوها **اذا فرغ وسلم وان عمل الى بيت**  
**المستاجر** لان العمل في البعض غير منتفع به فلا يستوجب به الاجر ويقتدر  
 بالتسليم فاذا دانه هلك في يده قبل التسليم فلا اجر له وكذا كل من عمله اثره  
 يكن لعمله اثر فكم اصرغ منه استحق الاجر وان لم يسلمها كالحمال والملاح  
 فلا يسقط الاجر بالهلاك بعده ولا فرق بين لونه في بيت المستاجر ولا  
 في كونه لا يستحق شيئا من الاجر لبعض العمل واختاره في الهداية وشيخ  
 عليه ايضا ما اذا استاجر لينا داره فبني البعض ثم هدم فلا اجر له ولا  
 يستحق الاجر على البعض الا في سكنى الدار وقطع المسافة واختار جماعة  
 من مساجنا خلافاه ومسيلة البناء مخصوص عليها في الاصل انه يجب الاجر  
 بالمعنى كونه مسلما الى المستاجر ونقله الكرخي عن اصحابنا وجزم به  
 في غاية البيان رد على الهداية فكان هو المذهب وهذا اختاره صاحب  
 الكنز في المستفتي وان كان عبارته في اكثر مطلقة كذا حقته مولانا في جرحه  
**توب خطه الحياط فقتله رجل قبل ان يعتضد رب التوب فلا اجر له**  
**ولا يعتز على الاعادة وان كان الحياط هو القاتل للتوب فعليه الاعادة**  
 كانه لم يعمل بخلاف ما اذا قتله الاجنبي الا ترى انه يلزمه الضمان  
 وفي الحياط لا يلزمه كذا من المحيط ولا يخفى ان ما ضمنه الاجنبي يكون للحياط  
 تكونه ميراثا ما تلفه عليه حتى سقطت اجرة وفي الخلاصة رجل  
 دفع الحياط ثوبا ليخطه فقطعه ومات لا يجب شيء من الاجر لان  
 الاجرة في العادة للحياط لا للقطيع مولا صرح انتهى وبه جزم في الفوائد



و في ثنائى قاضى خان رجد نفع الى جياط ثوبا يغطي فقطعه الجياط وما قبل الجياط  
قال عيسى بن ابيان لا اجر له لان المقصود من الجياط دون القطع وهو الصحيح  
انتهى وكان الاجر مقابل الجياط وقال ابو سليمان الجرجاني له اجر القطع وهو  
الصحيح انتهى وفي ليلانية كما في الخلاصة فيسبغ ان يحكم العرف في ذلك فيسبغ  
به والله اعلم **والخبر في بيت المستاجر** اي لخيار طيب الاجر من بيت المستاجر  
**بعد اخراجه من التنوير** لان تمام العمل بالاخراج اطلقه فاذا انه يستحق  
بما اخراج البعض بقدره لان العمل في ذلك القدر صار مسلما الى صاحب الدقيق  
كذا في غاية البيان والجوهرة والمجتهى اما اذا كان خارجا عن بيت المستاجر  
سواء كان في بيت الخيار او لا فلا يستحق الاجر الا بالنسبة حقيقة وفي الجوهرة  
فان اسرق الخبز بعد ما اخراجه فان كان يخبز في بيت صاحب الطعام  
فله الاجرة وان كان يخبز في بيت الخيار فلا اجر له لعدم التسليم ولا  
صمان عليه فيما سرق عندي حقيقة لانه في يده امانة خلافا لما  
ويبي سيلة الاجير المشترك **فان احترق الخبز بعده** اي بعد اخراجه  
من التنوير **فله** اي الخيار **الاجر ولا غرم** عليه لانه صار مسلما بالوضع  
في بيته فاستحق السمي ولم توجد منه جناية فلا ضمان عليه اجماعا فاذا  
انه لو كان الخبز في غير بيت المستاجر ما احترق فلا اجر له ولا ضمان عنده  
حقيقة وعندهما ان ضمانه وثيقا مثل دقيقه ولا اجر له ولا ضمان  
ضمنه قيمة الخبز واعطاه الاجير ولا يجب عليه ضمان المحطب والمخرب فيكون  
احترق عقب الاخراج لانه اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان  
في قول اصحابنا جميعا لانه مما جنته يده بتقصيره في النقص من السق  
فان ضمنه قيمته مخورا اعطاه الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له اجر كذا  
في البحر وشرح الدرر معزيا لغاية البيان وبهذا ظهر لك ان قول الوقاية  
فان احترق بعد ما خرج فله الاجر وقبله لا ولا غرم فيهما وقول صدر  
المشريعة اي في الاحتراق قبل الاخراج وبعد الاخراج غير موافق للمقول  
عن الائمة الغول **وقبل الاجرة له ويغرم** ذكره ملا خسر في  
مختصره وفي المجتهى فلو احترق او سقط من يده قبل الاخراج لا اجر  
له لانه لم يسلم فله التسليم فان اخراجه ثم احترق بغير فعله فله الاجر  
لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم توجد  
الجناية قال رحمه الله عنه وهذا عندنا في حقيقة لانه امانة في يده  
وعندهما ان ضمانه مثل دقيقه ولا اجر له لانه محضون عليه فلا يبرأ  
الا بعد حقيقة التسليم وان شاء ضمنه الخبز واعطاه الاجر انتهى  
**وان لم يكن الخبز فيه** اي في بيت المستاجر **فاحترق فلا اجر له ولا ضمان**  
**وان احترق قبل الاخراج فعليه الضمان فان ضمنه قيمته**

مخبوزا

**مخبوزا فله الاجر وان ضمن قيمته دقيقا فلا** اي لا اجر له لانه لم يكن  
قبل التسليم كما تقدم تخبره وتقصيره **وليطبخ** طلب الاجرة **بعد العرف**  
اي بعد وضع الطعام في الفضاخ اعتار المفروق اطلقه فمثل كل طعام  
كما اطلقه في الفنائى الظهريه وفنده القدرى بان يكون طعام الوليمة  
قال في الجوهرة والرمز اذا لو كان لاهل بيت فلا عرف عليه زاد في  
الرمز المفروق بنحو انما لم يقدره بالوليمة يتعالم في الكثرة لانه لو قيد ودفعه  
بقية النواغ الاطعمة فان الوليمة طعام العروس والركبة طعام  
المنا والخرس طعام الولادة وما يطعم النفسا نفسها خسة وطعام  
الحثان اعذار وطعام القادم من سفره نفقة وكل طعام وضع  
لدعوة مادية ومادية جميعا ويقال فلا بد من دعوى لتقضي اذا خص  
وقلا فليدعوا الحفل ولا حلفي اذا عم كذا في غاية البيان وعذاه الى  
المجتهى ولا بد وعليه طعام اهل بيته لان العرف انه لا يحتاج الى طباخ  
غائبا **فان افسد** افسد الطعام **الطباخ او احرقه اولم**  
**يطبخه فبرضا من** للطعام واذا دخل الخباز والطباخ بنار  
ليخبز بها او يطبخ لها فوقعت منه شرارة فاحترق لها البيت فلا  
ضمان عليه لانه لم يصل الى العمل وهو ما ذكره في ذلك ولا ضمان  
على صاحب الدار اذا احترق شيء من السكان في الدار لانه لم يكن متعديا  
في هذا السبب كن حفر ميرا في ملكه كذا في الجوهرة **وللمن** اي الذي  
يخذ اللبن من الطين طلب الاجرة **بعد الاقامة** عند ابي حنيفة  
وقلا لا يتسريحه لانه من تمام العمل اذا لا يؤمن من الفساد قبله فصار  
كالخراج من التنوير وله ان العمل قد تم بالاقامة والتسريح عمل لا يذلل  
الا ترى انه يتسرع به قبل التسريح بالنقل الى موضع العمل بخلاف ما قبل الاقامة  
لانه طين مستسرح بخلاف الخبز لانه غير مستسرع به قبل الاخراج وقاعدة  
الخلاف فيما اذا تلف اللبن قبل التسريح فعند ابي حنيفة تلف من مال  
المستاجر وعندهما في مال الاجير اما اذا تلف قبل الاقامة فلا اجر اجماعا  
ومراده ما اذا كان ضرب اللبن في بيت المستاجر اما اذا كان في ارض الاجير  
فلا يستحقها الا بالتسليم وهو بالعد بعد الاقامة عنده وبالعد بعد  
التسريح عندهما كذا ذكره وفي المستصفى فاما اذا لم يكن في ملكه لم يكن له  
الاجر حتى يسلمه منصوبا عنده ومشرجا عندهما كذا في الايضاح والمسطر  
انتهى ولم يشترط العد وهو المولى لانه لو تسلمه كان له الاجر لا يخي  
والاقامة النصب بعد الحفاف والتسريح ان يرى بعضه على بعض بعد  
الحفاف كذا في الجوهرة وفي البحر معزيا الى الظهريه الذين على البيان والقران  
على المستاجر ادخال الحمل المنزل يكون على الجمال ولا يكون عليه ان يصعد



مع على السطح والعرفة الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صب الطعام في الجواني  
لا يكون عليه الا بشرط ولو تكاري دابة ليجعل عليها صاحب الدابة الحمل فانزال  
الحمل عن الدابة يكون على المكاري وادخال الحمل في المنزل لا يكون عليه الا  
ان يكون في موضع يكون ذلك عرفا لهم وفي استئجار الدابة للحمل الا ان يكون  
على المكاري وكذلك الحبال والجواني والمخز على الكاتب واستقرأ الورق عليه  
فاسد انتهى وفي المجتبي استأجره ليضرب له لبنا في داره وعين الملبس  
او سمي ملبسا معلوما خازوا ان لم يعين الملبس ولا سمي ملبسا معلوما فان  
كان كلبه تهم ملبس واحد ومليين او ملاين وتغلب استأجرهم  
لا حدها حاز والافلا فان لبنه في دار المستأجر واصابه مطر قبل الدفع  
فانفسه فلا شئ له من الاجر بخلاف ما اذا غطاه بعض الثوب في داره  
ثم سرق واستأجره ليحفظه بيثرا في داره فحفر بعضه فانهار او وقع  
بعض البناء في داره ثم المهضم فانه يستحق الاجر بقدر العمل ولو استأجره  
ليطبخ اللبن في القون المستأجر فالاجراخ عليه حتى لو هلك بعد الطبخ  
قبل الاجراخ لا اجر له انتهى **وان كان عمله اثر في العين كالصباع**  
**والنصار وجسها** اي جسر العين **للاجر** اي لاجل الاجرة حتى يستوفى لان  
المقصود عليه وصفت قائم في الثوب لان المقصود فله حصص فله حق الجسر  
لاستيفاء البذل كما في البيع اطلقة فتشمل ما اذا لم يكن له عمل لا ازالة  
الدرق بالفصل فقط على الاصح لان البيان كان مستترا وقد ظهر الغفلة  
فكان له حده فيه كذا في البحر تقيلا عن شرح قاضي خان وصحح اللسفي  
في مستصفاه معزيا الى الدخيرة ان ليس له حق الجسر فاختلف  
النصيح ويصح ترجيح المنع وقد جزم به ثم قال قلت ذكر الاثر  
العين وكمر يمينه هو ولا احد من السداد حسن الذين خرف  
بطلاعة بشر وجهه امة اراد به عينا قائما للاجر في محل العمل  
كالصبغ والصفو والنشاسيج ام اراد به تغير العين بفعله كشح  
العزل والصفوف واتحاد الحق من الصف وخوها تغيرا بقطع حق  
المالك بالصبغ وكتب استفتوي كتب الفقه حتى ظهرت به بجمه الله  
تعالى في مينة المفتي تصنيف استاذي منش الفقه والنظر في المنة والى  
البدية فقال له وحصل هذا المراد بالاثري في قول اصحابنا كل صانع لعمله اثر في  
العين هو عين مملوكة للمالك الذي يتصرف بحال العين كالصبغ والنشاسيج  
والقرا وخوها ام المراد مجرد ثابري وبما بين في محل العمل وهذا افضل اختلاف  
فيمنح صبغ القضا اذ لم يكن عليه في الثوب الا بالادان اختلف فيه والاصح  
ان له حق الجسر على كل حال لان بيان الثوب ظهر بفعله قال استاذنا وقد  
ذكر قبل هذا انهم اجماعا ان الم يكن لفعله اثر في العين كالجدر والفصل

لا يستحق

الجسر فتراده بالفصل مجرد المقطع وادامة النجاسة لا تحسن الثوب  
ثم ليس ان سر الفستق والحطب والطمان حق جسر العين فتراد حق  
الجسر فيها طب القصار والحياط وكما سر الحطب وفالق راس العبد حق  
العين بالاجر فتراده يفتنى ان يكون للحياط والحفاف حق الجسر وعلى ما ذكر  
فحينئذ وقب وجب يقتضي ان يكون لهم حق الجسر على الاطلاق والله اعلم  
طب والاصح الجسر ولا جسر للاجير المشترك اذا عمل في بيت المتأجر  
وفزع العمل مسما انتهى **اذا كان حلالا ما اذا كان الاجر موجلا**  
**فلا يملك حبسها** لان التسليم ليس بواجب عليه للحال فلا يملكه للجسر كما  
لرباع شيئا بمن موجل ليس له الجسر واستأجر يقول بحسبه الا انه  
عمله في بيته او مكانه فادارة اذا غطاه او صبغ في بيت المتأجر فليس  
له حق الجسر لان المتاع وقع مسما الى المالك لتكون الحمل في يده كقول  
في الخلاصة وقد قدمناه عن المجتبي وموصاف لما حثت به عند  
الامام وان كانت في بيت المتأجر بخلاف الملاح فترقت السفينة  
دون المتاع فتى كان ماد ونافعه من قبل المالك لم يكن متعديا في  
السب فلا يوافقها الصمان كذا في غاية البيان فان جسر صانع الصمان  
دعا عند الامام لانه غير متعدي في الجسر فتى امانة كما كان عنده ولا اجر  
له لملك المعقود عليه قبل التسليم وعندهما العين كانت مضمونة  
قبل الجسر فكذا بعده لكنه بالخيار ان ساء صمته غير معمول ولا اجر له  
وان شاء معرلا وله الاجر ومن لا اثر لعمله كالحمال والملاح لا جسر  
العين **للاجر** لان المعقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين  
فلا يتصور حبسها فليس له ولاية الجسر **فالجسر العين من صمان**  
**العصب** كما يستقر في يده **وصاحبها بالخيار ان شاء صمته** اي ضم المتأجر  
قيمها اي قيمة العين ان كانت قيمة او مثلبا ان كانت مثلية فغيره بالقيمة  
بدلها شرعا **محمولة** وله الاجر وان ساء صمته **غير محمولة ولا**  
**اجر له** كذا في الجوهرية واختلفوا في المراد من الاثر فقل ان تكون قبل الاجرة  
مضلة بحمل العمل كالبناء والصنع وقبل ان يرى ويعاين في محل العمل وثمرته  
تظهر في كسر الحطب وطحن الحنطة وحلق راس العبد فليس له الجسر على  
المواد وله الجسر على الثاني وظاهر ما في القينة ترجيح الثاني كذا قاله  
شيخنا ثم قال والذي يظهر من كلامهم ترجيح الاول لما علمناه في  
حق الجسر من ان المعقود عليه وصفت في الثوب ومنهم من صنف  
الحمال بالحداد الممثلة ومنهم من صنفه بالجم والاولى الاول لان  
الحمل جبر ان يقع على الظهر وعلى الدابة فتكون اعم من لقط الحمال  
بالجم فان قلت يرد على هذا الاثر فانه يكون المراد حق حبسه







استاجر عبد المجده ستمائة وروطل من جزوقبض العبد وعجز الاجرة ثم  
 لفقر الاجرة فلما مات العبد في بده موت امانة لانه بطل الفسخ فعاد الامر  
 الى ما كان والمستاجر اخذ بالعبد حتى يستوفي منه الاجرة لان له يد مستحقه على  
 المحل ولو كانت الاجارة فاسدة بغير كان المستاجر على الاجرة والمسألة بحالها  
 ليس له حق الحبس في الحالين جميعا ولو مات الاجرة فهو اخذ به من سائر الزمان  
 وتماه ينظر ثمة وفي قناني قاضي طان اذا مات الاجرة اجارة طويلة وعليه  
 ديون كان المستاجر بمن المستاجر اخذ من سائر الزمان كما لم يكن بالرهن  
 انتهى وفي المفاتيح الدنيوية اذا فسخ العقد بعد تجيل البدل صح حجا  
 كان العقد او فاسدا فلما عمل حبس المبدل حتى يستوفي مال البدل  
 ذكره الذي يلي في البيع الفاسد بصرح بان المستاجر حبس المبدل حتى  
 يستوفي ما تجله ولا يخالفه ما في اجارات الدلو الجية لانه فيما اذا كانت  
 المين في يد المجر وما ذكره الذي يلي انما هو فيما اذا كانت في يد المستاجر  
 قد صرح به من الاجارة العاسدة في جامع الفصولين والله اعلم هذا  
**باب في بيان احكام ما يجوز من الاجارة وما لا يكون**  
**خلافا فيها اي في الاجارة تقع اجارة خاتمة ودار بلا بيان ما**  
**يعمل فيها اي في الدور والمحاريت** استفسرنا لان العمل المتعارف فيها السكن  
 فيصرف اليه فانه لا يتفاوت فصح العقد والحاقوت الدكان يجمع على  
 حرايت وبلابيان **من يسكنها** فله ان يسكنها بنفسه ويسكنها غيره  
 باجارة وعينها وكذا من استاجر عبد المجده له ان يجره لغيره بخلاف  
 الدابة والشوب كذا في القنية وقيد بالدور والمحاريت لان الشوب  
 لا بد من بيان ليسه وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل **وله ان يعمل**  
**فيها اي في المحانوف والدار كما اراد** لانها لا تختلف باختلاف المستعمل  
 فله الوضوء والاعتسال وغسل الثياب وكسر الخطب المعتاد والاستنجا  
 بحائط والدق المعتاد السير وان سرقه وتجاوز ربط الدواب في موضع  
 معتاد له لان له يمكن معتادا وله ربطها على باب الدار وليس للاجر  
 ان يدخل داته الدار المستاجرة بعد ما سكن المستاجر كذا في الخلاصة  
 وفي القنية المستاجر الدار المسيلة ما اجتمع من كسب الدار من الثواب  
 ان لم يكن له قيمة وله ان يتدقنه وتجاوز يسكنه بجداره ويتخذ فيه  
 بالوعة الا اذا كان فيه ضرر بين ولو استاجر حرا توتا مسيلا لدق  
 الارز له ذلك ان لم يضرب بالبناء وليس المستاجر الدار المسيلة ان تجعلها  
 اصطلا وفي الخلاصة ولو كان فيها جيرا ما نوصا منها وسرب ولو فسد  
 السير لا يجبر احد منهما على اصلاحها ولو بين المستاجر الشوب في الدار  
 المستاجرة فاحتقن شي من الدار لم يضمن المستاجر لغيره شوب

سبل ظهر الدين المرعيتاني عن استاجر رجل ليعمل له في الضمة  
 كما تخاذا الطين وقتل الوتايل فامطرت السماء وبعد ما خرج الاجير  
 للمحل وامتنع لذلك العذر بل يجب الاجر قال لا استاجر دابة ليعمل  
 عليها مائة وخمسين من الحنطة فمضت الدابة ولم تظن المائة من الحنط  
 عليه مائة فمضت لتستكرى له يرجع على الكاري بحضنة ذلك قال لا لانه  
 رضى بذلك استاجر رجل ليعمل فيها مدة معلومة واستاجر الدار التي فيها  
 الرخي ايضا فمضت الجير ان عن الطين يقتوى المية بسبب توهين  
 البناء يستفاد عن المستاجر من الاجرة حصنة مئة كان من عاقبة قال  
 ما يتمكن حشا من الطين ولم ينفوه حسا لا يستفاد قبل له لو حكم القاضي  
 بالبيع من الطين قال الحواب كذلك ما لم يمنع حسا يلزم الاجر بسبل المين في بين  
 حوام بحكم الاجارة سنة بحكم الاجارة فيما بين ذلك وصارت بحال لا يستفاد  
 بمثلها هل يجب على الاجر قال انما يجب بفدر ما كانت مستفقة الكاري اذا  
 حل في بعض الطريق لحوته وزجج واعاد المحل الى الموضع الاول لا اجر  
 له كذا ذكره في الفتاوي ولم يذكر الحرج على الاعادة ويستفي ان يجبر في  
 الفصل الحادي والعشرين من اجارات الحيط الكرام من جمع الفتاوي وفي  
 الجني ولا يجوز اجارة البناء ذكر محمد في موضع انه يجوز وبه يفتي **عنوانه**  
**لا سكن حداد او اقصا او لا حيا نا من غير رضا المالك واستراط**  
 ذلك في عقد **الاجارة** فيه وجهان الاول ان يكون بفتح ايا من الثلاث  
 المجرى فكونه انقصاب حداد او ما بعده على الحال ونظم منه عدم  
 اسكانه غيره دلالة بالاولي الثاني ان يكون بضم ايا وكسر الكاف وانقضا  
 ما بعده على المفعولية وبذلك منه عدم سكناه بنفسه بالاشارة  
 لانه انما يجوز ان يسكن غيره لان ذلك يوهن البناء في سكنه نفسه  
 متلبسا بهذه الاشياء المعنى حاصل وهذا اذا لم يرض به المالك  
 وان لم يشترط في الاجارة فاد استاجره لذلك كان له ذلك وقد اخل  
 صاحب الكنتر بهذين القيدين ولا بد من ذكرهما كما لا يخفى **والاختلاف**  
 اي لاجر والمستاجر في **الاستراط والقول المجرى** ذلك في عقد  
**وان اقام البيعة والبيعة بيعة المستاجر كذا في الخلاصة** وفي  
 القنية اذا استاجر مسيلا لدق الارز له ذلك ان لم يضرب بالبناء  
 انقضى في الخلاصة واذا استاجر ليعقد فصار له ان يفقد حدادا  
 اذا كان له حفر لهما حفرة واحدة والمراد من الرخي غير رخي البذر واما  
 رخي اليد فلا يمنع من الطين عليها وان كان يعرض عليه التثوي في الخلاصة  
 ولو فعل ما لا يجبر له وجب عليه الاجر وان اهدم البناء بعمله وجب عليه الضمان  
 ولا اجر له عرف انما لا يجتمعان **وله السكنى بنفسه واسكان غيره**

كما لو انكر المالك العقد



**باجارة وغيرها** وكذلك ما لا يختلف بالمستعمل ولا يعتبر في ذلك بغيره  
 حتى اذا استرط سلك رجل بعينه في الرأيه ان ليسكن غيره لان التقيد  
 لا يعتبر لعدم المتفاوت ذكره الذي يلي وان قدر براك ولا يس ضمن  
 اذا خالفه ان التعيين مفيد لنفا وثالثا من في المركب والمليين  
 فيعتبر فاذا خالف صار متعديا ومثله ما يختلف باختلاف المستعمل  
 اذا كان مقيدا وخالف فانه يفهم اما اذا اطلق الركب والمليين  
 من شأنه والمراد بالاطلاق ان يقول على ان يركبها من شاء ويبيعها من  
 من شأنه بخلاف باختلاف الركب والمليين فلا يجوز الا بالتعيين  
 او بان يشترط ان يفعل ما شاء ذكرها الذي يلي في تعيين الكثر وتنفق  
**اجارة ارض الزراعة مع ما ان يزرع فيها او قال على ان الارض**  
**فيها ما شاء** كي لا ينفي الى المنازعة ولو لم يبين ما يزرع فيها فذلك  
 اولم يقل على ان ازرع فيها ما شاء فسدت الاجارة للمحال ولو زعمنا  
 بعد ذلك لا نفرد صحة في القياس كما اذا اشترى بجراد خنزرو في الاستحسان  
 يجب المسمى وينقلب العقد صححا والى جبر السرب والطريق بخلاف البيع  
 لانها لا تقدر للاشفاق ولا انتفاع الا بهما جدرخلان نفعيا واما البيع فالنقص  
 منه ملكة الرقبة لا الانتفاع في الحالة حتى جاز بيع الجحر الصغير والارض  
 المسخنة دون اجارتهما الا بذكر الحقوق والمرافق كما عرف في البيع وفي القينة  
 اشجارا راضا سنة على ان يزرع فيها ما شاء فله ان يزرع فيها زرعين  
 ربيعا وخريفا وفي الجرمة ولا بأس باستجار الارض للزراعة قبل ربحها اذا  
 كانت مقننة لذري مثل هذه المدة التي عذر الاجارة عليها وان جاء من الماء  
 ما يزرع بعضها فان المشاجر بالخيار ان شاء تنظر الاجارة كلها وان لم تنظر  
 بنقصها وكان عليه من الاجر بحسب ما روي عنها كذا في الجحدي انتهى وفي  
 القينة ولو اشجارها ولا يمكن الزراعة في الحال لا حثا جبر الى المسمى  
 او لري النهار او مسمى المال فان كان بحال يمكن الزراعة في مدة العقد  
 جاز والافلا كما لو اشجارها في المشتقة اشهر ولا يمكن زرعها  
 المشاجران لما امكن في المدة اما ان لم يمكن الانتفاع بها اصلا ما ان  
 كانت مسخنة فالاجارة فاسدة وفي مبيدة لا يستجار في المشتاة يكون  
 الاجر مقابل بل بكل المدة لا بما ينتفع به فحسب وقتل بما ينتفع به انتهى  
**اجرها ايجالا ارض وهي مشغولة اي والحال انما مشغولة بزرع غيره فان**  
**كان المزرع حتى اي بوجه شرعي لا يجوز الاجارة** مالم يستحصل  
 المزرع **الا ان يوجرها مضافة** اي المستعمل فيها وان كان المزرع بغير  
 حتى صحت الاجارة لان المزرع في هذه الصورة واجب القلع فان المجر  
 في هذه الصورة واجب القلع فادري على تسليم ما جره بان يجبر صاحب

المزرع

المزرع على قلعه سواء ادرك ام لا لانه لا يخفى لصاحبه في البقاية كذا في قناري  
 قاري الهداية والظهيرية **وقبلا والغرس** عطف على قوله للزراعة  
 اي ويصح اجارة ارض لبناء والغرس ويؤيد فتح الغين بمعنى المخرور  
 وقد جازية الكسر كذا في المغرب لانها منقعة تنقص بالاراضي في القينة ولا  
 يجوز استجار السبيل الا يبين فيه غنة لنفسه الا ان يزيد في الاجرة  
 ولا يضر بالبناء وان كان معطلا غالبا ولا يرغبه المستاجر الا على ما  
 الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة الا اذا قال القيم والمالك فاستجارها  
 او تكتك في عمارتها فعرها باذنه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان  
 يرجع معظم منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالمأمر  
 كالبوغة او شغل بعض الماشور فلا مالم يشترط الرجوع ذكره في الوقت  
**قال بعض المدة قلعه** اي البناء والغرس **وسلبها** اي الارض **فارغة**  
 لانه لا يباية لها فلو بقا بها اقول لصاحب الارض فوجب القلع وفيه  
 القينة استجارا راضا وقفا وعرض فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة  
 للمستاجر ان يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو اتى الوقوف  
 عليهم الا القلع ليس لهم ذلك قال مولانا في شرح الكثر وبهذا يعلم  
 مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص انتهى **الا**  
**ان يقوم له المجر قينة مقلوعا** يعني بان يقوم الارض بدون البناء والشجر  
 ويقوم ربا بنا او شجر لصاحب الارض ان يامره بقلعه فنحن فضل  
 ما بينهما وان كانت الارض لا تنقص فان شا صاحب الارض ان  
 يضمن له القينة كما تقدم ويملكه فله ذلك برضى صاحبه او بغيره فيقولون  
 الارض لهذا والبناء لهذا لان الحق لهما كذا في الاختيار قال شيخنا ومثله  
 الاستشارة راجع الى لزوم القلع على المستاجر فافاد انه اذا رضى المجر  
 يرفع القينة لا يلزم المستاجر القلع وهذا صحيح مطلقا سواء كانت  
 الارض تنقص بالعلم او لا فلا حاجة الى حمل كلام المصنف على ما اذا كانت  
 الارض تنقص بالعلم كما فعل المشايخ بنما غيره لكن لا يملكها المجر جبر  
 على المستاجر الا اذا كانت الارض تنقص بالعلم واما اذا كانت لا تنقص  
 فلا بد من رضاه انتهى **او يرضى المجر بتركه** اي بترك البناء والغرس  
 في ارضه فلا يلزم المستاجر القلع **فيكون البناء والغرس لهذا والارض**  
**له** وهذا الذي ترك من المجر يكون عارية لارضه ان كان بغير  
 اجر وان كان باجرة فنقصه الى المجتبى وغاية المبيد على الاول مما  
 لا ينبغي وعلى الاول لهما ان يوجرها من اجبني فان فعل فلما ان  
 يفتشما الاجرة على قيمة الارض من غير بناء وعلى قيمة البناء من غير  
 ارض فيأخذ كل واحد منهما حصته كذا في شرح الاقطع والمجتبى

ويملكه



ولو استأجر أرض الوقت فيها لم يمضت مدة الاجارة فقلت احر  
استئجارها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقت ولو ان  
الموثر عليم الا انقطع ليس لهم ذلك وقد تقدم نقل هذا عن  
القنية والربطه كالشجر ولهذا قال في الجامع فادان الفتى مدة الاجارة  
وفي الارض رطبة فانما قطع لان الرطاب لانهاية لها فاستبى الشجر  
الزروع يترك باجر المثل الى ادراكه لان له نهاية معلومة فامكن رعاية  
الحيايين اذا انقضت مدة الاجارة بخلاف موت احد ما قبل ادراكه فانه  
يترك بالسر على حاله الى الحصاد والله الشفيق الاجارة لانها بقاها  
على ما كان اولى بما دامت المدة باقية ويلحق بالمستأجر المستأجر فيترك  
ان ادراكه باجر المثل واما الغاصب فهو مبر بالقطع مطلق لا بد ان  
العمل فلم يبر واجب الهدم لا التقيير وفي القنية المراد بقول القنية  
اذا التفت الاجارة والزروع لم يتخذ يترك باجره بفضا وبفقدتها  
حتى لا يجب الاجر الا باجرهما انتهى وهو مما يجب حفظه والدابة للركوب  
واجره والنوب للبراي يصح استئجار الدابة والشوب لان المنفعة مقصورة  
معروفة معلومة لا تنضم اجازتها لغيرها والركوب او ليربطها على باب  
داره ليراه الناس فيقولون له فرس فان كانت الاجارة فاسدة  
فلا اجر له او ليرى بيته بالنوب او حانته فان الاجارة لا تصح فلا اجر له  
لان هذه المنفعة غير مقصورة من العين ومن هذا النوع ما اذا استأجر  
ابنة يصنعها في بيته يتحملها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها لكن لم يكن  
الناس ان له دارا عسرا على ان لا يستعملها او دارا هم يصنعها كذا في الخلاصة  
وفي فتاوى قاضي خان رجل استأجر كسما ببقراء ما فيه من فقه او شعرا ليجي  
عليه الاجر وكذا المصحف وكذا اذا استأجر طبيب يشمه لا يجب الاجر وكذا اذا  
استأجر بيتا من مسلم ليصلي فيه انتهى وان لم يقدرها ركب ولا يسر  
والفسر وركب من شاة وفي الكفر قال وان اطلق اركب والبسر من شاة  
دارا بالاطلاق النعم بان ياتي بلفظ د على العموم من غير تقدير بركب  
ولا يسر معين لا الاطلاق المصطلح عليه عند الاصريين فلو قال على ان  
تركب من شيت او نلبس من شيت صح العقد ولو استأجرها للركوب  
مطلقا ولم يسر من ركبه لا يصح الاجارة والفرق ان في الثانية صاد الركوب  
مثلا من شخصين كالجنسين فيكون العقود مجهولا فلا يصح وفي الاول  
رضي المالك بالتقدير الذي يحصل ضمن الركوب فصار العقود عليه معلوما  
واذا فسدت فلو اركبها اركب بنفسه وجب المسمى سحنا وتقلب  
صححة ولا ضمان عليه عند المالك واذا صحت عقد النعم لم يفسد اول  
ركب ولا يسر لتعيينه مراد من الاصل فصار ركبا نص عليه ابتداء وفي الخلاصة

وان انكاري فمؤم مشاة ابلا على ان المكاري يحمل عليه من مرض منهم او من  
امر منهم فلو فاسدا انتهى وان قد ركب او لا يسر فالحق من اذا  
عطيت لان الناس يتقانون في العلم بالركوب واللبس ولا اجر عليه وان  
سلم لانه مع الضمان مستع وكذا لا اجر عليه ان سلم بخلاف ما اذا استأجرها  
فرضا او فصد فصارا او حردا او نحوه حيث يجب الاجر اذا سلم لانه لما سلم  
بتين انه لم يخالف وانه مما لا يرهن الدار كذا في غاية البيان واستند  
من كلامه انه اذا اقتيد ليس له الاجارة والاعارة كما انه اذا اعطاه ذلك ولفظ  
له الايداع في الاموال ولو لضرورة دون الثاني ذكره في فصول العارضي  
في سيلة ما اذا عصى الحمار في الطريق ومثله ما خلت بالسهل فيكون  
يعني اذا عطيت مع الخالفة والتقيد كما قدمناه وفيما لا خلفة به بطل  
تعيينه به كالمو شرط مسكن واحده ان يسكن غيره لان التقيد غير  
مفيد لعدم التفاوت والذي يضر بالسبا كالحردة والقضارة خارج  
عما قدمناه فلا يملكه الا بالنص وان سمي نوعا وقدره كركوبه  
خيل مثله واخف منه لا امر منه كالمح لا الاصل ان من استحق  
منفعة مقدرة بال عقد فاستوفي تلك المنفعة او مثله او اقل منها اجاز  
وان استوفى اكثر منها لم يجز فله ان يحمل كرحضة لغيره او استأجرها  
لحمل كرحضة لانه مثله وله حمل كرحضة لانه دونه وعلى سائر اربعة  
الارض لرحل كرحضة لانه مثله وله حمل كرحضة لرحل نوعا للزراعة  
له ان يزرع مثله واخف لا ضرر منه ما لو استأجرها لرحل فظهر معلوم  
فحمل لرحل لانه حريدا ومثل وان الحنطة فطنا او حطبا وشار بالكا  
في قوله كركوبه لانه لو سمي مقدرا من الحنطة فحمل عليها من السعير  
ذلك بالوزن لان ضمن وهو الاصح وبه كان ينبغي الصدر الشهيد لانه  
اخذ من صدر الحنطة في جميع المتأدي فاحسن خات استأجر دابة الى الحنطة  
فما وزنها الفارسية ثم عاد الى الحنطة فطفت صدر وكذا العارية لانه لما  
حازها صار ضامنا بمراد الى الحنطة لمرادها الى المالك ولا يبقا بمر  
تمام المالك وذكر ابن سماعه في نزادته عن مجر هذا اذا استأجرها ذاهبا  
اما اذا استأجرها ذاهبا وجا بيا بيرة على الضمان لان العقد باق  
لغيره بانه الحنطة والاصح انه لا يبرأ من عليه في اختلاف زفر عبادي حنيفة  
راي يوسع لان العقد وان كان باقيا لكن المستأجر بمسكه لم يكن الرد  
الي يره كالدواي يرد مالهما ولا كذلك المودع وفي الثاني سوا المستأجر  
في قوله اي حنيفة الاول ثم رجع وقال لا يبرأ من قوله في العارية  
من تاشي ولو اردى من يسكن بنفسه وعطيت الدابة ضمن  
النصف ولا اعتبار بالشغل لان الدابة يقرها جمل التركيب الخفيف ويجف



عليها ركوب الثقيل بعلمه بالفرسية ولأنه لا يرى غير موزون فلا يكون موزون  
بالوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجنابيات في الجنابيات وقدر ما يكون منه  
يستحسنك بنفسه لأن الرديف إذا كان صغيرا لا يستحسنك بغيره بقدر  
ثقله ذكره الزيلعي في شرح الكنترو صرح به في المجتبى أيضا **إذا كانت الدابة**  
**تطبق حملها لا تثنى والا** فإن اتفق ذلك **فانظر** في ضمن كل قيمتها ذكره  
الذيل في الكافي **قال الرحلة** الركاب **على عاتقه** فإنه يضمن جميع القيمة  
لكونه يجمع في مكان واحد فيشتق على الدابة **وان كانت الدابة تطبق حملها**  
ذكره في النهاية **وان كان صغيرا لا يستحسنك بغيره بقدر ثقله**  
أي ثقل ذلك الصغير لم يعين المصنف الضامن لأن المالك بالخيار أن شاء  
ضمن الرديف وأن شاء ضمن الركاب والركاب لا يرجع بما ضمن الرديف  
يرجع أن كان مستأجرا من المستأجر والأفلا وقدر يكونه اردفه حتى  
صار له حيا كالمتابع له أما إذا فقه في السرح صار له صاحباً ولم يجب عليه  
شي من الأجر لأنه رفع يده عن الدابة وأوقعها في يده متعدياً فصار  
ضامناً والأجر لا يجتمع مع الضمان كزيادة غايته البيان قلت وفي السراج  
الوهاج وفي المشكوك قوله لما ردت رجلاً معه خرج من خرج العادة لأن  
من العادة أن المستأجر يكون أصلاً ويكون رديفاً حتى أن المستأجر لو  
جعل نفسه رديفاً وغيره أصلاً لحكمه كذلك انتهى وفي المجتبى ولو ركب على  
الحمل يضمن جميع قيمتها فيلحقها من هذا إذا حمل رجلاً أو صبياً مستحسن  
على عاتقه يضمن جميع قيمتها ولو استأجرها لغيرها لم يضمن من الدابة  
أكثر مما عليه ضمن وأن لغير ما يلبسه الناصر ضمن بحساب ما زاد ولو  
حمل عليها صبياً صغيراً ففترت من حملها ضمن انتهى وفي البحر ولو ركبها  
وحمل عليها شيئاً يضمن قدر الزيادة أن عطفت الدابة وليس المراد أن  
الرجل يوزن ويوزن الحمل لقول الزيادة لأن الرجال لا يوزنون بالقياس  
بل المراد أن يرجع إلى أهل البصر فثبت أنهم إن الحمل لم يزيد على ركوبه  
في الثقل ومنه إذا لم يركب سوط الحمل لم يكن ركوبه في موضع الحمل في موضع  
آخر أما إذا ركب على سوط الحمل ضمن جميع القيمة ذكره في جواهر رده  
**وإذا هلك بعد بلوغ المقصد وجب جميع الأجر مع القيمة**  
ذكره في البحر لقوله عن النهاية والحيط قال ولا يقال كيف اجتمع الأجر  
والضمان لأننا نفرض أن الضمان لركوب غيره والأجر لركوبه بنفسه وقدر  
تكونها عطفت لأنها لو سلمت فلا شيء عليه غير الأجر المسمى لذلك غاية  
البيان **وإذا استأجرها لغيره عليها مقدار الحمل عليها أكثره**  
نفطت ضمن ما زاد ثقلها **قال** حملها صاحبها بيده **وإذا استأجرها**  
**على المستأجر** لأنه مواليها شر لها في الفصول الحادية استكرى بالمال على أن يحمل

كل يعبر ما به رطل تحمل ما به وخمسين رطلاً إلى ذلك الوضع على الحمل بالمال  
وأخبره المستكرى أنه ليس كل حمل الأمانة رطل تحمل الجمال إلى ذلك الوضع  
وقد عطفت بعض الأول لأمانة على المستكرى لأن صاحب الحمل موالي الذي  
حمل فقال له كان ينبغي لك أن تزك أو لا تنهي **وان حملها أي حمل صاحب**  
**الدابة** الحمل عليها مع المستأجر **وجب النصف على المستأجر** لأنها هلكت  
بفعل يوجب الضمان وهو فعل المستأجر وفعل لا يوجب وهو فعل صاحب الدابة  
فيجب النصف على المستأجر ويصدر فعل صاحبها ذكره في المحيط **ولو حمل كل واحد**  
**منهما جولة** فحلق وعاد الجميع الجوالق بالفتح والجوالق أيضاً ورمي بالقلوب  
الحرفات وكما يجوز سيويه كذلك مختار اللغة **وإذا كان صاحب الدابة**  
**ويحمل حمل المستأجر** ما كان مستحقاً بالحق ذكره في غايته البيان وفي الخلاصة  
ولو فكرى دابة ليحمل عليها عشرة مخاضيم فحمل في جوالق عشرة من مخاضيم  
وأمر رب الدابة فوضعها عليه لأمانة على المستكرى لأن صاحب الدابة هو  
الراضع ولو حملها جميعاً ضمن ربع القيمة لأن النصف ما دون ذلك والنصف  
الأخر يغير أدن ويحملها يضمن نصف هذا النصف ولو كان الحمل عدلين  
حمل كل واحد منهما عدلاً فوضعهما جميعاً لم يضمن وكذا لو حمل المستأجر وأمانة رب  
الدابة حامل للزيادة وإن حمل رب الدابة أو لا يحمل المستأجر ضمن قيمة الدابة  
انتهى وهذا كما نرى في الخلف لما ذكرناه عن غايته البيان لأنه إذا دابة لأمانة  
على المستأجر تقدم أو تأخر بخلاف ما في الخلاصة والوجه الأول ومن ثم  
عزلنا عليه والله أعلم وفي الثانية رجل استأجر دابة ليحمل عليها حملاً  
مقدراً وحمل بها راد صاحب الدابة أن يضع عليها شيئاً معلوماً من مناعه  
مع حمل المستأجر له أن يبعه فإن وضع مع ذلك وطعت الدابة إلى الوضع  
الذي سماه كان له على المستأجر جميع ما سمي وليس هذا لصاحب الدابة  
إذا شغل بعض الدابة المستأجر بمتاع نفسه عند المستأجر حصته ذلك  
الموضع الذي شغله صاحب الدابة من الأجر انتهى **هذا** أي ما تقدم من  
الحكم **إذا كانت الدابة المستأجرة تطبق مثل** أي مثل الحمل الذي حمل عليها  
**ما إذا كانت الدابة لا تطبق جميع مثله القيمة** لازم على المستأجر ذكره  
الزيلعي في شرح الكنترو وأشار بالزيادة إلى أنها من جنس المسمى فلو حمل جليلاً  
آخر غير المسمى وجب جميع القيمة وأشار بها إلى أنه حمل الزيادة مع المسمى  
معا فلو حمل المسمى وحده ثم حمل الزيادة وحدها هلكت ضمن جميع القيمة  
ذكره شيخنا في بحره **وجوب عليه** أي على المستأجر **الأجر** كما في غايته البيان  
فإن قلت كيف اجتمع الأجر والضمان قلت اجب عنه بأن الأجر في  
مقابلة الحمل المسمى والضمان في مقابلة الزيادة كما تقدم نظيره والله أعلم  
قال مولا ناوكر يقرض الأجر إذا سلمت ولم أره صحيحاً والفقر أعز لتقتضي



ان يجب المسمى فنظرا ما ان حمله الجاهل بنفسه وحر فلا كلام واما اذا حمل المتاجر  
زايرا على المسمى فنافع الغصب لا يقتضيه عندنا ومن سأل يعلم حكم الكاري في طريق  
هكاه وان كان لا يجزى للمتاجر الزيادة على المسمى الا برضا صاحب الرأية ولهذا  
قالوا ينبغي ان يري المكارى جميع ما يحمله **ومن** المتاجر **بعضها** **وكيف**  
اي الدابة اذا عطيته وفي المغرب كبح الدابة بالمجامر اذا ردها وهو ان يجذب بها الي  
نفسه لتقف ولا تجرى فبني بمثله واختار اللغة ويمنع عندي حنيقة رجه  
الله وقاسلا لا يقتضيه اذا فعل فعلا متعارفا فان المتعارف مما يليه خلعت  
مطلق العقد فكان حاصله باده فلا يقتضيه ولا يبيح حنيقة ان الهادن مفيد  
لبشرط السلامة ان يتحقق السوق بدونه وانما في المبالغة فيقتضيه  
يوصف السلامة كالمرور **الاسواق** اي لا يقتضيه بالسوق اتفاقا وظاهرا  
ما في الهداية ان المتاجر الضرب ولا التمر عليه الا اذا العرق وان كان مقيدا  
لبشرط السلامة وفي غاية البيان ان ضربه للزوجة يكون نفريا موجبا للضمان  
بخلاف العبد المتاجر فانه ليس له ضربه ويقتضيه به اتفاقا لانه يومر  
درمته لزمه فلا ضرورة في الضرب وللمسيد ضرب عبده قاديا وللأب  
والنفس ضرب الصغير للتأديب لكن مفيد عندي حنيقة بشرط  
السلامة حتى يقتضيه لو هلك بعضهما لانه التأديب قد يقع بالزجر  
والنفريه وعندنا لا يقتضيه وفي غاية البيان عن التفتة الاصح ان  
اباح رجع اتي قولها والعمل والاستاذ ليس لهما ضرب الصغير الا بادن  
الاب والرضي فان مات كواصما عليهما اذا كان بادن والا صمما واما  
ضرب دابة لنفسه ففان في القينة وعندنا حنيقة لا يقتضيه اصلا  
وان كانت ملكه وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات سرقا لا يخص  
ضارب الحيوان فيها بخلاف الية للتأديب وبخاصة فيما زاد عليه  
ولا يجوز ضرب اخنثا الصغيره التي ليس لها ولي تترك الصلوات  
اذا بلغت عشر سنين سرقا له ان يضرب اليتم قتل الضرب وله بورد  
الاخبار والآثار في الروضة له ان يكره الضرب على تعليم القرآن  
والادب والعلم لان ذلك فرض على الوالدين انتهى **ومن** المتاجر  
**توزع السرج والاكاف والاسراج** **بما** **الاسراج** بمثله جميع قيمته  
يعني لو اكترى حمارا بسرج فتزعه السرج فاسرجه بسرج لا يسرج  
بمثله الحمار واكثر مطلقا وتزعه الاكاف واسرجه بسرج لا يسرج  
بمثله فطبخ ضمن جميع قيمته لان الاكاف يستعمل لغير ما يستعمل  
له السرج ومما يحمل دأره يخالف ايضا لانه لا ينسبط انبساط  
السرج فكان في حق الهداية خلافا الى الجلس غير المسمى فلم يصدر  
مستوفيا شيئا من المسمى فيضمن الكل كما لو برك الحريد مكانا الخطه

تيد بكونه لا يسرج بمثله لانه اذا استاجرها بالاكاف فادركها بالاكاف مثله  
اذا سرجها مكانا الاكاف لا يقتضيه كذا في الخلاصة وانما قلنا في الاكاف  
مطلقا لما في الخلاصة من انه لو استاجرها بسرج فادركها بالاكاف يكون  
مثله فملك ضمن كل القيمة عندنا حنيقة وفيها ايضا لو استاجرها  
عرباثة فاسرجها وركبها ضمن قال مشايخنا ان استاجرها من بلد  
الى بلد لا يقتضيه وان استاجرها ليركبها في المصران كان المستكرى من  
البلد لا يقتضيه وان كان من العواقر الذين يركبون عربا ثامنا ولو  
نكاح دابته ولم يترك السرج والاكاف وتسلها عرباثة فركبها بعد  
اربعه ان كان مثله يركب بسرج يقتضيه اذا ركبها بالاكاف وان كان يركب  
بكل واحد منهما لا يقتضيه اذا ركبها بمزاد بمزاد قال تاوليه اذا ركبها  
بلد الى بلد انتهى فالسجنا بعد ان ذكرنا تقدم واعلم ان المقر في  
انك في التماكم السجند الضمان مطلقا من غير تفصيل المشايخ فكان من  
المذهب لانه ظاهر الرواية كما لا يجزى وصح قاضي خان في شرح الجامع الصغير  
ان يقتضيه جميع القيمة لانه ذكر الضمان مطلقا فيصف الى الكلاله خلافا  
صحة ومعنى وقال في غاية البيان قلت ينبغي ان يكون الاصح ضمانات  
قدرا لزيادة وفي شرح الجامع للمعيني اذا استاجرها بسرج فتزعه فادركها  
بالاكاف يركب تلك الدابة بمثله قال ابو حنيفة يقتضيه جميع قيمتها وقالا  
يقتضيه ما في الثقل الاكاف على السرج حتى لو كان وزنه ضعف وزن السرج  
ضمن نصف قيمته لان الثقل الاكاف في قدر الزيادة وله ان الاكاف يستعمل  
لما يستعمل له السرج ومريد في اطراف الدابة بخلاف السرج فصار بخلافه  
بنو له يوكف بمثله لانه اذا لم يوكف بمثله يقتضيه جميع قيمتها اتفاقا  
اذا سرجها بسرج اخر كان السرج بسرج بمثله فملك لا يقتضيه اتفاقا  
وان كان لا يسرج بمثله يقتضيه اتفاقا انتهى وفي الغاية ولم يبين مقدار  
المضمون ابتداء الرواية الجامع الصغير لانه لم يذكر فيه انه ضمان لجميع  
القيمة ولكنه قال هو ضمان وذكر في الاجازات يقتضيه ما لا يرضى  
المشايخ من قال ليس في المسيلة روايات واما المطلق فمحمول على العسر  
ومهم من قال فيها روايات وفي رواية الاجازة يقتضيه بقدر ما زاد  
وفي رواية الجامع الصغير يقتضيه جميع القيمة قال شيخ الاسلام وسلام  
انتهى **كما لو استاجر** **ها** اي الدابة **بغير حمار** **فالجاء** **بالحمار** **لا يلزم** **بمثله**  
وفي الخلاصة لو استاجرها بغير حمار فاجمها لا يقتضيه الا اذا الجاء بالحمار لا يلزم  
بمثله انتهى وكذا اذا برله لان الحمار لا يجتلك بالحمار وعنده كذا في غاية  
البيان انتهى **اوسلك طريقا غير ما عينه** في عقد الاجازة **وتفاوت**  
اي الطريقان اي يجب الضمان اذا عين للمكارى طريقا وسلك المتاجر



طريقا وكان بينهما تفاوت بان كان المستوك او او عرا او خوف جيبا لا يسكن  
كالصحة الطريق التقييد كونه مقيدا واما اذا كان جيبا يسكن فظا هو الكتاب  
انه ان كان بينهما تفاوت ضمن والافلا واسا الى انهما لو نشا وبلا ضمان  
وقيد بالتعيين لانه لو لم يعين ضمان وفي الخلاصة الجبال اذا ترك في حفازة  
ومثاله الانتقال لم يتقل حتى فسر المتاع بمطارد سرقة وهو ضمان اذا  
كانت السرقة والمطارد الى انتهى **وجله في الاجارة اقيد بالبر مطلقا**  
لان التقيد مقيد بحصر الجرد ونزرة السلامة فيه وقوله مطلقا ليس  
مادا كان مما يملكه الناس او لا وقيد بان يكونه خبيد بالبر لانه لو لم يتبد  
به لضمان **وان بلغ فله الاجر** قال الاتقاي السماع بلغ بالتشديد  
اي وان بلغ الجبال المتاع الى ذلك الموضع الذي استنط وجوز بالتحقيق  
على استناد الفعل الى المتاع اى اذا بلغ المتاع الى ذلك الموضع وانما **وج**  
الاجر لا ارتفاع الخلاف فلا يلزم اجتماع الاجر والضمان لانهما في حالتين  
**وهن بزرع رطبة وقدر البر ما تقص ولا اجر اى ضمن ما تنقص من**  
الارض اذا زرع رطبة وقدر ان له بزرع الحنطة لانه الرطاب اكثر ضررا  
بالارض من الحنطة ولا يجب الاجر للمسمى ولا غيره لانه غاصب فيكون  
ما زرعه اسد ضررا لانه لو كان التقص ضررا لضمان ويجب الاجرة  
ما ذكرهنا من عدم وجوب الاجر وجوب ما تنقص من الارض مومر  
المتقدمين من المشايخ واما مذهب الساجدين فيجب اجرا لعل على  
الغاصب اذا كان الارض للوقوف او لبيتهم واعدها صاحبها للاستقلال  
كالخاف ويحوى والده اعلم **وهن بخا طة قبا وامر بغير قيمة ثوبه**  
**وله اى لصاحب الثوب** **اجرا لثبا و دفع اجر مثله** لانه لما كان يشبه  
التيص من وجه لان الاثران يستعملونه استعمال التميز كان موافقا من  
وجه مخالف من وجه فان شاة طال الى جانب الوفاق وتخذ الثوب رات  
شاة مال الى جانب الخلاف وضمنه القيمة واما وجوب اجرا لثبا ذلك  
المسمى لان صاحبه اعمارى بالمسمى عند حصول التصور من كل وجه ولم يحصل  
اطلقه فمثل ما اذا كان يستعمل استعمال التميز وما اذا شقه وجعله قبا  
خلافه للاستيعجاب في الثاني حيث اوجب فيه الضمان من غير خيار **وكذا**  
**اد اخاطه سراويل** وقدر امره بالقباهان لكم لذلك **في الاصح** فالتقييد بالثبا  
في الكسر وغيره من المتصدرات وتقع اتفاقا **وهن بصيغة اصغر وقدر امر**  
**با جرقمة ثوب بعض وان ساء المالك اخذ اى الثوب واعطاه ما زاد**  
**الصنع فيه ولا اجر له** ذكره في الخلاصة **ولو صبغ ردبا ان لم يكن الصباغ**  
**فاحشا لا يضمن الصباغ وان كان فاحشا** بحيث تقول اهل الكس  
الصنع انه فاحش يضمن قيمة ثوب ايجل كذا في الخلاصة وفيها ايضا اجل

دفع

دفع الى الجيا طوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدم وكه حشنة اشبار وعرضه  
كذا في نه بانصا ان كان قدر اصبع ونحوه فليس يسي وان كان اكثر يضمن وفيها  
ايضا ولو قال للجيا ط انظر الى هذا الثوب ان كفاي فتصا فاقطعه بدمهم وخطه  
نقطعه ثم قال انه لا يكتفك لا يضمن انتهى وفي جميع الفتاوى دفع الى الصباغ  
ليصفه له بكذا كذا ابريسما ثم ان صاحب الابريسم قال للصباغ ان يصبغ ابريسم  
ودعه على فلم يردده ثم هلك الابريسم في يد الصباغ لانما كان عليه صغرى صغرى  
الاسلام كذا في جميع الفتاوى **هذا باب** **في بيان احكام الاجارة**  
تاخير الاجارة الفاسدة عن صحبها الاجتناب الى معذرة لوقوعها في محلها  
**والفاسدة من العقود ما كان مسروعا باقلا دون توصفه والباطل**  
**ما ليس بمسروح اصلا** يعني لا باصمله ووصفه وبين الفاسد والباطل  
هذا فرق ايضا **وحكم الاول** وهو الفاسد وجوب اجرا لثبا بالاستعمال  
**بخلاف الثاني** وهو الباطل فان حكمه عدم وجوب الاجر فيه بالاستعمال  
كما صرح به في الحقايق شرح المطرمة في مسيلة اجارة متاع وهكذا  
جاء المصنفين فان قلت لم يبين الفاسد في الاجارة والفاسد  
في البيع فرق قلت نعم بيدهما فرق فان الفاسد من البيع يملك بالتقص  
والفاسد من الاجارة لا يملكه المانع بالتقص حتى لو قبضه المستاجر  
ليس له ان يواجرها ولو اجرها وجب اجرا لثبا ولا يكون غاصبا ولا اجرا لثبا  
ان يتقص هذه الاجارة كذا في الخلاصة استار الى سزا الفرق في المختصر بقوله  
**ولا يملك المانع في الاجارة الفاسدة بالتقص بخلاف البيع الفاسد**  
لان البيع يملك فيه بالتقص على تقديم تقريره في البيوع ومثل يطيب الاجرة  
والاجارة الفاسدة بالتقص فيه خلاف فعلى قول الحاكم لا يطيب الكفني  
وعبر الحلواني بموافق الاصح بخلاف البيع الفاسد حيث يطيب لانه بدل  
العين والاجارة بدل منفعة فافترقا هكذا عن ط وقال شمس الائمة  
الحلواني يطيب ان كان اجرا لثبا كذا في الصيرفية وفي المنتقى المختصر ولو  
شرط الخراج على المستاجر فانه يفسد العقد قبل هذا خراج القاسمة  
لانه مجهول اما خراج الوظيفة فيا تزكك الفتوى على انه لا يجوز مطلقا  
وفي الاجارة الفاسدة لم يملك الاجارة من غيره اختلف المشايخ فيه  
اخبرني استاذي اختار الائمة بظاهر بخاري عن خالي طبر الائمة الرعياني  
انه قال الاصح انه لا يملك في المضاج استاجر الدار اجارة فاسدة وقبضها  
ثم اجرها من غيره اجارة صحيحة جازما والصحيح وللاول ان يتقص  
الاجارة الثانية ويأخذ الدار لانه لو باع بيما فاسدا ثم اشترى اجره  
فله ان يتقص الاجارة فكذا هذا بخلاف البيع لان الاجارة تفسخ بالتفاد  
والبيع لا كذا في المختصر **تفسد الاجارة بالشروط الخالفة لتقضى**

سنة



**العقد فكل ما انفسد البيع مما تقدم ذكره ينسدها** اي الاجارة وقد ضبط  
الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره ما ينسدها فقال اذا كان ما وقع  
عليه عقد الاجارة محمولا في نفسه او في حره او في مدة الاجارة او في العمل  
المستاجر عليه فالاجارة فاسدة وكل جهالة تدخل في البيع تنفسده  
من جهة الجهالة فكذلك في الاجارة انتهى والشروط التي تنفسدها تفصيلا  
كما سترها في نظامين الامر وسرقتها او تعليق باب عليها او ادخال الجملع في سقنها  
على المستاجر وكذا اشتراط كبرى في الارض او شرب مسناه عليها او حرق بر  
فيها او ان يسرقها على المشتاجر وكذلك رواه مكرهه وكذا لو شرط ان  
القطع الماعن المرحا فالاجر عليه وكذلك تارة الى بعد اذ عاينه ان  
رساق شيئا اعطاه او ان بلغت بعد اذ فله كذا ولو فلا شيء له في فاسدة وعليه  
اجر مثل ما سار عليها وكذا لو اشتاجر عبد استعمل على انه ان مرض فيه عمل في  
الشهر الذي بعد بغير الايام التي درض فيها كذا في غايته البيان فيخرج ما  
يقنضه العقد كاشترط ان يدفع له الاجر اذ ارجع من السفر واشترط  
ان يدفع له اليوم تنفسد الاجارة **بالبيع الاصل** فيدبره احترازا  
عن الشيوع الطاري لانه لا ينفسد الاجارة في ظاهرها رواية عن ابي حنيفة  
وروي خالد بن صبيح عنه انه ينفسدها ولا فرق عندي في حقيقته بين ما يمتثل  
للتسليم وبين ما لا يمتثلها والحوار في الكل عنده واحدا **الاذا اجر**  
**من شركه** فانه يجوز مشاعا بالاجماع في ظاهرها رواية عن ابي حنيفة  
وروي عنه انه لا اجر من ايضا وسوا اجر كل نصيبه من شركه او بعضه  
ولو كان العين بغيرها فاجر احدهما نصيبه من اجبي اختلاف المشايخ  
على قول ابي حنيفة حتى لو طاهر الدباس عنه انه يجوز وحكي غيره  
انه لا يجوز واليه مال شمس الامية السرخسي والشيخ الامام في الاجل  
برهان الدين ولو كان العين كله لرجل فالاجر النصف من اجبي فقد  
ابي حنيفة لا جدر وعندهما يجوز ثم اختلف المشايخ على قول ابي  
حنيفة قبل لا ينفذ حتى لا يجب الاجر اصلا وقيل ينفذ قاسرا  
حتى يجب اجر المثل وماله في كذا في الفصول العمادية والمجلة 2  
اجارة المشايخ ان يستاجر اكل ثم يفسخ في النصف فانه يجوز لان  
الشيوع الطاري لا ينفسدها كما في الهبة او يحكم الحاكم بجواز وفي المثل  
الفتوي في اجارة المشايخ على قولهما كذا في تبين اكثر قلنت وفي  
ظناري قاضي خان جعل الفتوي على قول الامام ابي حنيفة رحمه الله  
في اجارة المشايخ وبه جزم اصحاب المتون والشروح فكان هو المذهب  
وقد ذكر العلامة قاسم في تصحيحه بان ما في المعنى شاذ مجهول القابل  
للايقول عليه والله اعلم **وينسدها جهالة المستمي** بان جهالة

نوبا

لنوبا وداته **وعدم التسمية** بالكلية بان قال اجرتك داري شهر او سنة  
ولم يقر بكذا **فان فسد الاجارة** **لا اجر** اعني جهالة المستمي وعدم  
التسليم **وجاز المثل باسقاط النفقة** قال في البحر يبرها في الاصل 2  
الاجارة الفاسدة لا يجب لاجر مجرد التمكن من استيفاء النفقة وانما يجب  
بحقيقة الاستيفاء بشرط ان يوجد التسليم الي المستاجر من جهة الاخر في  
الاجارة الصحيحة يجب الاجرة بمجرد التمكن من الاستيفاء لكن بشرط ان  
يوجد في السنة في المكان الذي اضيف اليه العقد حتى لو استاجر دابة ليتركها  
في المصر فليس بها في منزله ولم يتركها حتى مضى اليوم وجب الاجر لتمكنه من  
الاستيفاء في المدة في المكان الذي اضيف اليه للفقد وهو المصر اما اذا تمكن من  
الاستيفاء في غير المكان الذي اضيف اليه العقد في المدة او تمكن من الاستيفاء  
في المكان الذي اضيف اليه العقد ولكن في غير المدة لا يجب الاجر حتى لو  
استاجرها يوما ليتركها خارج المصر فليس بها في بيته حتى مضى اليوم ولا  
يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في غير المكان الذي اضيف اليه  
العقد لان المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المصر لكن تحقق الركوب  
خارج المصر والدابة في بيته وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان خارج  
المصر ولم يتركها حتى مضى اليوم وجب الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان  
الذي اضيف اليه العقد في المدة وان ذهب بها الى المكان خارج المصر بعد  
مضى يوم ولحق يتركها لا يجب لانه وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي  
اضيف اليه العقد ولكن في غير المدة كذا في الفصول العمادية **بالفعل**  
**بالفعل والا** اي وان لم يفسد بهما بل بالشروط والشيوع **لم يرد** اجماع المثل  
**على المسمى** اي اذا كان جيبين اجرا مثل زيد على المسمى لا يجب الزيادة لانها  
رقيا باسقاط حقهما حيث سميا الاقل **ويقتض عنده** اي وان كان  
اجر المثل ناقصا عن المسمى لا يجب فدر المسمى لفساد التسمية وانما لم اجر  
المثل في الفسادهما بالخطا ما بلغ ولم يرد على المسمى في الفسادهما لان  
المشايخ لا يقيمه لها في نفسها عندنا وانما تقترن بالفقد ويشبهه فاذا لم  
يقوم في انفسها وجب الرجوع الى ما قدمت به في العقد وسقط ما زاد  
عليه لرضاها باستقاطه واذا جهل المسمى او عدم التسمية التقي المرجع  
ووجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغة ما بلغت قلنا ينبغي ان ينفذ  
سواء الكلام فان عبارات القوم مضطربة في هذا المقام كذا قال ملاحض  
في غيرهما قلنت واستثنى الزيلعي في شرح اكثر ما اذا استاجر دابة او  
ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة ويجب اجر المثل بالغاما بلغان كنهما  
وهذا الفرع على تقدير ان يكون الاجرة مسماة دار على ما ذكره ملاحض  
وغيره من لم يستثنه من القاعدة الا ان يحمل على ما اذا لم تكن الاجرة



مسماة دار على ما ذكره ملاحضه وغيره من لم يشته من القاعة الا ان  
يحمل على ما اذا لم تكن الاجرة مسماة وان كان كذلك فلا استثناء وانه اعلم  
**فان اجرة** تقرب على قوله وجهالة المسمى **بعد مجهول** **فكل مدة** كسنة  
اشهر مثلا **ولم ينفذ** اي العبد **فعلية** **كله** **اجل** **بالغا** ما بلغ **والمسمى**  
**في الباقي** من المدة في الفصول العادية وذكر في التجزئة بالبرهان في كل جملة  
توثر في البيع وينفذ العقد بها سر كانت الجملة في الاجرة او في المدة او في  
العمل المستاجر عليه والواجب في الاجارة النافذة اجرا للمثل لا بما ذكره المسمى  
كأن ذكره في محض القدر في ذكر قاضي خان والقاضي ظهير الدين في قنات السمرقاني  
فسدت الاجارة في جميع صور الاجارة الفاسدة كان الفساد للجملة المسمى  
من الاجرا ولعدم التسمية يجب اجرا للمثل بالغ ما بلغ وكذا لو استاجر دارا  
او حائطا سنة بماية درهم على ان يرمي المستاجر اجرا للمثل بالغ ما بلغ  
لانه لما شرط المدة على المستاجر صارت المدة من المستاجر على اجرا  
من الاجر فيصير الاجر مجهولا وان كان فساد الاجارة محكم شرط فاسدا  
وحوزه مع كون المسمى معلوما يجب اجرا للمثل ولا بما ذكره المسمى وذكر  
في الصوري لو استاجر دارا بعين وسكن الدار ولم يرفع العين حتى  
هلك في يد غيره اجرا للمثل بالغ ما بلغ وفي سائر الاجارات النافذة  
اجرا للمثل لا يزداد على المسمى بل ينقص عنه انتهى **اجرا حائطا كل شهر مثلا**  
**صح في واحد فقط** **فقد** **الباقي** اذا لا يمكن تصحيح العقد على جملة  
الشهور لجهالة التما والاصل ان كلمة كل اذا دخلت فيما لا نهاية تدغم  
الى الواحد فتغنى العمل بالعموم والواحد منها معلوم متيقن فصح  
العقد فيه وان اقر الشهر كالمثل لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة  
لانتهاء العقد الصحيح وهل يلزم ان يكون النقص محض الآخر  
او كما اختلف المتأخر فيه فمنهم من يقول انه لا يصح من غير محض  
صاحبه على قول ابي حنيفة وأحمد فيصح على قول ابي يوسف ومالك  
من بقوله انه لا يصح بغير محض مالا خلافا ووجه ذلك مذكور في  
المهولات وقال الترمذي وان كان غايبا لا يجوز بالاجماع وقيل لا يجوز  
عندهما الا محض الآخر وعن ابي يوسف يحسن انتهى فان قلت ان ابا  
يوسف رحمه الله وافقا ما حنفية هنا وخالفاه في الضربة واجاز العقد  
في الكل فيما في الفرق بين التما بين قلت الفرق بينهما ان الشهر  
لا نهاية له فلا يمكن رفع الجملة فيهما والصبر متناهية وترتفع  
الجملة باكمل فلهذا اجازته في الكل والله تعالى اعلم **وفي كل شهر مثلا**  
ساعة **صح العقد** فيه ايضا ولم يكن المجرى له يخرج الى ان ينقض الشهر  
وكذا كل شهر سكن في اوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح

العقد فيه ولم يكن المجرى له يخرج الى ان ينقض الا بعذر لانه ثم العقد  
فيه لثراصينها ما سكن في اوله وتعدا موالفها من وقد مال اليه بعض  
المأخذين وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في التولية الاولى من الشهر  
الداخل ويوما وبه يفتي لانه ذكره راس الشهر وفي اعتبار الاول نوع خرج  
ذكره الذي لم يبي **الا ان تسمى الكل** بان يقول اجرتها ستة اشهر كل شهر  
بكذا يعني اذا بين جملة الشهرين وعين حصنة كل منهما جازا العقد  
لان المدة صارت معلومة فارتفع المانع من الجواز **واذا اجرتها سنة**  
**بكذا صح وان لم يسم اجرا كل شهر** يعني بعد ما سمي الاجرة جملة من  
المنفعة صارت معلومة ببيان المدة والاجرة معلومة فيصح وان لم  
يبين فتنسخ كل شهر كما اذا استأجر شهرا ولم يبين حصنة كل يوم فاذا  
صح وجب ان يقسم الاجرة على الشهر على السواء ولا يثبت تفاوت  
الاسعار باختلاف الزمان **اول المدة ما سمي** **الا فتنسخ** **والا** بان لم تنقضية **وقت العقد** هو المعتد به ابتداء المدة لان  
الاقاات كلها سواء في حكم الاجارة وفي مثله يتعين الزمان الذي  
كالاجل واليمين لا يكمل فلا تستمر اوله لانه لم يتعين عقبه لمرتها  
لصار مثله مجهولا وبه تجل الاجارة والظاهر من حاله ان يقصد  
الصحيح يتعين عقب العقد فان قلت ما الفرق بين هذا وبين  
الصبر كما اذا قال الله على ان اصوم شهرا متلا حيث لا يتعين ابتداءه  
عقبه اليمن والمذخر قلت الفرق بينهما ان الاقاات في حق الصوم  
ليست سواء فانه لا يجوز في الليل ولا يصير بشا رعا فيه الا بالعزيمة  
فلا يتعين عقب السبب بخلاف الاجارة والله اعلم وهذا اذا كان العقد  
مطلقا من غير تعيين المدة وان بين المدة تعين ذلك وهو  
ظاهر **فان كانت عقد الاجارة حين يزل الهلال** **الخبر الاصل**  
في شهر المدة **والا قال ايام** اي وان لم يكن حين يزل بل كان بعد ما مضى  
من الشهر فتعتبر الايام في الشهر بالعدد وهو ان يعتبر كل شهر ثلاثين  
يوما وهذا عندنا في حنفية وعندهما تم الشهر فتعتبر الايام  
بالايام والساق بالاهلة كان الاصل في الشهر اعتبار بالاهلة عند  
الامكان وقد امكن ذلك في الشهر المتخللة وتعدى في الاول فيكمل  
بايام الشهر الاخر وله ان الشهر الاول يتم بايامه ويليه من الشهر  
المفصل به فبدا الشهر الثاني بالايام ضروري وهكذا الى اخر العقد  
كل شهر ثلاثون يوما والسنة ثلثمائة وستون يوما **استاجر**  
**الحمام باجر معلوم وبطعام لم تجز له اجرة جاز اجارة**  
الحمام لما روى انه عليه السلام دخل الحمام في الحجفة لقارها الناس



وقال عليه السلام وما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن ومن العمل  
من كرهه الحمار لما روي عن عمار بن عمار انه قال قدمت على عشرين  
أمة عن نساء بني عن حالي فاحبرته ان لي غلاما وحما ماله علة فذكره  
في علامة الحمارين وغلة الحمار وقال انه بيت السيلة ففسماه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم مرييت فانه يكتشف في العورات ونصب  
فيه العسلات والنجا سات ومنهم من فرق بين حمار الرجال وحمار  
النساء قالوا بكرة الحمار للنساء لانهن سديعات من الخرج وقد  
امرت بالقتل ربة السون فاجتمع عن قل ما يخلو عن الفتن **حمار**  
**بنار للرجال والنساء** قال في العناية والتبيين والصحيح انه لا بأس  
ببناء الحما مائ للرجال والنساء جميعا لما جاء في الآية لان النساء  
يحتجن اليه للاعتساف قبل الرجال بل حاجتهن اكثر لكثرة اسباب  
الاعتساف في حقهن من الحصى والنكاح والحجاية واستعمال  
الماء البارد بصر وقولا لا يمكن من الاستيعاب زالة الرشح  
منقوض ذلك يحصل بدخول الحمار وكراهة عثمان محمد علي  
كان يروي ان كسيف العود في الاحكامات لولانا صاحب النساء  
والنظام يرد كنو لها دخول الحمار في قول وقيل الا ان تكون مريضة او  
نفسا والعنفوان لا كراهة مطلقا انتهى **الحمام** اي وجازاجن الحمار  
لانه عليه الصلاة والسلام احتم واغطي اخوته وقال الظاهرية  
لاجل لما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن عصب النيس وكسب  
الحمام وقتل الطمان وقال احمد قلنا هذا الحديث متسرح لما روي  
انه عليه الصلاة والسلام قال له رجل ان لي عيالا وغلاما فاما طعم  
عيا لي من كسبه قال نعم وجازاجارة **الظير** مذكور في جملة  
طائر يضم كفعا وظيور كفلوس واطار كاحمال كذا في مختار اللغة و  
القاموس الظير العاطفة على ولد غيرهما المصنعة له في الناس  
وعبرهم للذكر والابن جينزا طور واطار وطور وطور وطور  
وظون وطارات اتخذت ولدا ترضعه واطار لولد ظير اتخذها  
انتي **اجر معي** لاجتماع الامة عليه **طعاما وكسبه** عند حبيفة وقال  
لا يجوز لان الاجرة مجهولة وبه قال الشافعي وله ان القادة جارية  
بالنوسعة على الظير شفقة على الولد فلم تكن الجمالة مفضية الى التزاع  
واختلف العلماء في المنقود عليه فقيل هو المنافع وهو خدمتها الصبي والنساء  
به والذين تبع كالصبي في الثوب وهو اختيار صاحب الذخيرة والاصح  
وصاحب الهداية وقيل هو اللبن والخدمة تابعة وهو اختيار شمس  
الائمة السرخسي حيث قال في المبسوط والاصح ان العقد بر نجيل اللبن

لانه الاسم هو المنقود وما سوى ذلك من القيام بمصالحه تنبع والمنقود  
عليه ما هو المنقود وهو منفعة الشري ومنفعة كل عضو على حسب ما  
يلحق به واستوى في الهداية لهدنة بقوله ولله الوارثية بلين شاة  
فلا يستخرج الاجر وبين ما هو المختار عنه بقوله والاول اقرب الى الفقه  
لان عقد الاجارة لا يفقد على ان لا يات الاعيان مقصودا كمن استاجر  
لفرة ليسرب لبها ووعدي بيان العذر عن الارضاع بلين الشاة  
قال في العناية ونجيب صاحب الهداية من اختيار المصنف يعني صاحب  
الهداية ما اقرض عنه شمس الامة بعذر وبته الدليل الواقع وهو  
للقدر صرف لان الدليل ليس بواضح لان مزاده قوله لانه هو المنقود  
وهو ممنوع بل المنقود هو الارضاع وانتظام امر معاش الصبي على  
وجه خاص يتعلق باسور ووساط منها اللبن فجعل العين المرتنة  
منفعة ونقص القاعدة الكلية ان عقد الاجارة عقد على ان لا  
النافع مع الغنى عن ذلك بما توجه صحيح ليس بواضح ولا شبيه  
بما روي بن سماعة عن محمد انه قال استحقاق لبن الامة بعقد  
الاجارة دليل على انه لا يجوز بيعه وجواز بيع لبن الا نعام دليل على  
انه يجوز استحقاقه بعقد الاجارة لانه ليس بظاهر الرواية ولين كان  
نحن ما متقنا ان نستحق بعقد الاجارة وانما الكلام في استحقاقه من حيث  
كونه مقصودا او تبعا وليس في كلام محمد ما يدل على شي من ذلك انتهى قلت  
ومختار صاحب الهداية اسببه بالفقه واقرب اليه قال في الكليات  
وهو الصحيح وانما لم يستحق الاجرة اذا ارضعته بلين الشاة لانه  
لم تات بالواجب وهو الارضاع وتلقته ثديها والعين فلو دخل ثديها  
لمستفعة كمن استاجر صبا غا ليصنع له الثوب فانه يجزى ويدخل الصبي فيه  
تبعا والعقد وادعى المنفعة وموفق الصباغة لا يجل استهلاك العين  
كذا في تبين الكثر **والزوج ان يطاها** اي الظير لانه خقه فلا يتمكن المستاجر  
من ابطاله **لا في بيت المستاجر** فان البيت ملكه فبمنعه فيه الا بانه يجزى  
وطاها فيه **وله اي الزوج في نكاح** بين الناس او يكون عليه شهر **نكاحا**  
**مطلقا** او سوا ذلك فثبت اجارتهما بان كان وجهها بين الناس لم يشبه  
في الاصح كما ان له ان يمنعها من الخروج واليمنع الصبي الدخول عليها ولان  
الارضاع واسهر بالليل يمنعها ويذهب حماها وكان له المنع منه كما  
يمنعها من الصيام تطوعا **ولو كان النكاح غير ظاهرا** بان ثبت بالقرارها  
اي ليس له ان يفسخ الاجارة لانها لا يصدقان في خوا المستاجر  
كأن اقرت المنكوحة المجهولة بالرق لانه لا يصير رقنا ولا يصدق في حق  
بطلان النكاح كذا في تبين الكثر **وللتاجر نكاحا** اي الاجارة



اي الاجارة **جبيلها ورضها وجورها** اي اذا جعلت المرفقة او مرفقت يفسخ  
الاجارة لان لبن الحمل والمرقة يصير بالصبي وبهي ايضا يصيرها الرضاع فكان  
لها ولهم الخيار دفعا للصبر عنها وعن الصبي وسد لان هذا اجارة ومجرها  
تفسخ باسم عذر وكذا لو نفعها لاهله الفسخ لان ذلك يصير بالصبي وكذا  
اذا كانت فاجرة شائعة لمجرها كما يفسخ لانها تشتغل عنه بالتجوز  
وكذا اذا كان الصبي لا يأخذ ثديها كان له ان يفسخ الاجارة والظفر  
ايضا ان يفسخ الاجارة اذا كان يحصل لها الاذا منهم وكذا اذا لم يجز لها عارة  
بارضاع ولغيرها لانها مما لا تعرف عند ابتداء العقد ما يتلوه من المقامات  
والسهم اذا عرفت وعرفت انها تقتضيه كما كان لها الفسخ وكذا اذا عرفت  
به كان له الفسخ لانها تقتضيه ما قبل تجوز الحرة ولا تتركها **لا** اي لا يفسخ  
الاجارة **بكره** اي الظفر لان كرها في اعتقادها ولا يصير ذلك بالصبي  
**ولو مات الصبي او الظفر انقضت الاجارة ولو مات ابو** اي ابو الصبي  
**لا** اي لا يفسخ لان الاجارة واقعة للصبي لا للاب سواء كان له مال او لم  
يكن وسد لو كان للصبي مال يجب الاجارة منها اذ هي كالنفقة لو ساذت  
الظفر او لم يفسخ لان عذر الاداء اخرج الاخر معه **وعليها غسل**  
**الصبي ونياه واصلاح طعامه ودهنه** بفتح الدال اي جعل الصبي مطا  
بالدهن بالضم لان حزمة الصبي واجب عليها وهذا منه عذا وهو معتبر  
فيما لا يفرق بينه وغسل نياه منه لا يجب عليها **من شئ من ذلك** وما ذكره محمد  
من ان الدهن والرجاء على الظفر من علة اهل الكوفة **وهو** اي المذكور من غسل  
نياب الصبي وطعامه **واجب عليها عايبه ان لم يكن له اي للصغير مال ولا**  
**اي وان كان له مال ففي ماله** اي يجب ذلك في مال الصغير **فاذا ارضعته لبن**  
**ساة او غذته بطعامه ومضت المدة لاجرها** لانها لم تات بالعمل  
الواجب عليها وهو الرضاع وهذا الجار وليس بارضاع وهو غير ما وقع  
عليه عقد الاجارة ولهذا لاجر الصبي بلبن الظفر في المدة لم يستحق  
الاجرة كما في العناية قال نفع بهذا ان الفقير عليه هو الرضاع والعمل  
دون العين وهو اللبن انتهى **خلافا ما اذا دفعته الى خادمها حتى**  
**ارضعته** حيث يستحق الاجرة كما في شرح الدرر للاحسن ومعهذا في الكفاية  
فان قلت الظفر اجير خاص او مشترك قلت اجيب بانه اجير خاص على مال  
عليه لفظ المبسوط قال فيه ولو ضاع الصبي من ثديها او وقع في اثم او سرق  
من حلي الصبي او ثيابه شئ لم يضمن الظفر لانه بمنزلة الاجير الخاص قال للنفق  
وروي عن ساداتها في المدة الا ترى انه ليس لها ان تزوجه لنفسها من غيرهم  
مثل ذلك العمل والاجير الخاص ليس فيها في يده وفيه نظر لانه قال انه بمنزلة  
الاجير الخاص لا عينية وذكر في الزجيرة ما يدل على انه يجوز ان يكون خاصا  
ومشقا

589  
ومشقا فانما اوجرت نفسها المقوم اجيرت لذلك ولم يعلم الاولون فانما كانت كل واحد  
منها وزعت المدة اتمت وهذه جنانية منها ولها الاجر كما ملا على المزيقين وسد  
يدل على انها تختمها فقلنا بانها تستحق الاجر منها كمال وسماها بالاجير المشترك  
ونام بها فقلت نظر الى الاجير الخاص انني في المحيط لو استاجر شاة ليرضع جديا  
او صبا لا يجز لان اللبن البهائم قيمة فرفعت الاجارة عليه وهو يجز ولا يجز  
وليس للبن المرأة قيمة فلا يقع الاجارة عليه وانما تقع على فعل الارضاع  
والتربية والحضانة كذا في التبيين والمسيلة في الصلاة وغيرها **لا نفع**  
**الاجارة لعيب النفس** لنزله عليه الصلاة والسلام ان من اصبحت عيب  
النفس ومهر النبي وكس النجام ولانه عمل لا يقدر عليه وهو في الاحال فلا يجز  
اخذ الاجرة عليه لانه اخذ المال بمقابلة الماء ومخرج ميهين لاقية له فلا يجز  
اخذ الاجرة والعيب بمرور العود كواضاب الفحل وعيب الفحل ايضا  
ضار به كذا في مختار اللغة **ولا نفع** الاجارة لاجل العفا لانه العفا  
بالنفع النفع والمغني بالكسور السماع والفني مقصور اليسار كما في الصحاح  
والمراد هنا الثاني **والنوع والملاهي** المعصية لا يفسخها استحقاقها  
بالعقد فلا يجب عليه الاجر من غير ان يستحق هو عايب الاجير شيئا اذا المبادلة  
لا تكون الا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق عليه المعصية لكان  
مضاعفا الى الشارع من حيث انه شرع عذرا موجبا للمعصية فقايل انه عن  
ذلك غلوا كبيرا وفي المحيط في كتاب الاستحسان اذ اخذ المال من غير شرط يباح  
لانه اعطى الماله ثم نظروا من غير عقد كذا في التبيين وفي المحيط استاجر  
لعمل الحرف له الاجر عذرا في حنيفة خلافا لما استاجر لعل بيت مشترك اليه بلز  
اخرى قال ابو يوسف لا اجرة له وقال لا لم يعلم فله الاجر وانه استاجر ليقبله  
الى مقبرة البلد يجوز ولو اجر نفسه من مجوس لا يقد النار فلا بأس به ولو استاجر  
ليخت له الاصنام او ليرحرف له بيتا ثمايل والاصابع من رب البيت فلا  
اجر له وكذا الناحية والمغنية استاجر ليلخت له طهورا او ربطا يطيب له  
الاجر لكنه بائنه في الاعانة على المعصية وكذا لو استاجر ذبي لبيئ له  
بيعة او كينسته ولو استاجر الضرب المأفوس لا يجز ولربي المختار يفتن  
ولبيع البيت لم يجز ولو استاجر من مسلم دارا للمسلمي لا بأس وان شرب الخمر  
او عبد الصليب وادخل المختار ولو استاجر ليعلم ولده صياغة او تجارة كالبيع  
ونحوه يجز لان الاجارة تقع على القيام عليه والحفظ حتى لو شرط عليه  
تعليم الحياكة لانه يقف على فطر العبد وذلك ليس في وسعه وامتناع  
جواز اجارة تعليم الغزان لهذا والحيلة في جواز مثل هذه الاجارة ان يستمر على  
العلم والاستاذا ان يقوم على عبده او ولده سنه في تعليم القرائ  
او غيره او ليستمر المعلم ذلك يجب ان يجز وان لم يستمر كل واحد على صاحبه



شيئا ودفعه على وجه الاجارة يعني في عمل لا يعمل بغيره فادعى الاستاد والاجر  
 على المولى وادعى المولى على عبده يقتصر عادة اهل تلك البلد في مثل هذه الصنفه  
 يجب اجرا للمثل على من يعطيه عادة **ولا تنفع الاجارة لاجل الادان واج**  
**والامام وتعلم القرآن والفقه** يعني لا يجوز الاجر على هذه الاشياء  
 وقال الشافعي يجوز في كل ما لا يتعين على الاخير لانه استيجاز على علم معلوم  
 غير متعين عليه ويجوز وكونه عبادة لا يتبين ذلك الا ترى انه يجوز الاستيجار  
 على بناء المسجد واداء الزكاة وكتابة الصحف والفقه ولنا قوله عليه الصلاة  
 والسلام اقروا القرآن ولا تأكلوا وعهد عليه السلام عثمان بن ابي العاص  
 وانا اتخذت مودنا فلا تأخذ عليه اجر ولا ان القرية متى وقعت كانت  
 للعامل فلا يجوز له ان يأخذ الاجر على عمل وقع له كما في القصر والصلاة ولان  
 التعليم مما لا يقدر عليه المعلم الا بمعاني من جهة المتعلم فيكون ملتزما  
 ما لا يقدر على تسليمه فلا يجوز بخلاف بناء المسجد واداء الزكاة وكتابة  
 الصحف والفقه فانه يقدر عليها الاجير وكذا الاجر يكون للامر الواقع  
 العقل عنه ببنائه ولهذا لا يشترط اهلية المأمور فيها بل اهلية الامر  
 حيث جاز ان يستاجر الكافر فيهما ولا يجوز فيما نحن فيه وهذا مذهب  
 المتقدمين **ويقتري اليوم باحتياجها لتعلم القرآن والفقه والامانة**  
**والادان** وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ استحسنوا ذلك وقالوا بان  
 اصحاب المتقدمين الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفاظ ورغبة الناس  
 فيهم وكان لهم عطيات من بيت المال واقتتاد المتعلمين في مجازات  
 الاحسان بالاحسان من غير شرط مروة ليسومهم على معاشهم ومعادهم  
 وكانوا يفتنون بوجوب التعليم خوفا من ذهاب القرآن وتخربها على التعليم  
 حتى ينهضوا لاقامة الواجب فيكتم حفاظ القرآن واما اليوم فذهب  
 ذلك كله واستقل الحفاظ بمعاشهم وقل من يعمل حسنة ولا يفرغ له  
 ايضا فان حاجتهم تنهم من ذلك فلولم يفتح عليه التعليم بالاجر لذهب  
 القرآن فاضتوا بجولته لذلك وراوه حسنا وقالوا الاحكام تختلف باختلاف  
 الزمان وكان الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يجب الاجرة ويجلسوا  
 عليها وقال في النهاية يعني جوار الاجار على تعلم الفقه في زماننا و  
 روضة الامام الزندرسني كان شيخنا ابو محمد الكراخي يقول في زماننا  
 يجوز للامام والوزن والمعلم اخذ الاجر قال كذا في الرجيزة ولا يجوز استيجار  
 الصحف وكتب الفقه لعدم السعارة كذا في التبيين وفي شرح الجمع للشيخ  
 ولا يجوز الاجارة على الطاعات كالحج والادان والامام وتعلم القرآن  
 والفقه لان القرية تنفع على العامل ولورود الاحاديث فيه فكيف قال لا يجوز  
 على التعليم والامانة في زماننا وعليه الفتوي لحاجة الناس اليه وظهر

التوالي في الامور الدينية انتهى وقال صدر الشريعة ولم تنفع العبادات  
 الا لادان والامانة وتعليم القرآن والفقه ويقتري اليوم بصحتها انتهى وهكذا  
 في كثير من الكتب المعتبرات **خير المستاجر على دفع ما قبل من الاجر**  
**ويجوز له اي بالاجر الذي قبله ويجوز على دفع الحلة الرسومية** الحلة بقفخ  
 الحائض المحضة هدية ثم يهدي الي المعلمين على روس بعض سور القرآن سميت  
 بها لان العادة اهداء الحلى وهي لفة يستعملها اهل ماوراء النهر كذا قاله  
 صدر الشريعة قلت وهي المسماة في عرف ديارنا بالصرافة فان المورب  
 في يوم يأخذها بصرف على المعلمين عنده في اول النهار فيفجرون بذلك  
 اليوم رغبة في الراحة والبطالة والله اعلم وفي فتاوي قاضي خان رجل  
 استاجر رجلا ليعمل ولده او عبده الحرة فيه روايتان فان بين كذلك  
 وقتا معلوما بسنة او شهرا جازت الاجارة وليس يفتحق المسمى تعلم الولد  
 اولا يعلم وان لم يبين لذلك وقتا لا تنفع الاجارة عند المتقدمين ولا اجر  
 له بين وقتا او لم يبين ومساخ بلخ جوزوا هذه الاجارة حتى جازى عن محمد  
 ابن سلام انه قال افقني بقسمين الوالد احرقه المعلم وقال الشيخ الامام  
 محمد بن الفضل انما كره المتقدمين الاستيجار لتعليم القرآن وكراهوا  
 اخذ الاجرة على ذلك لانه كانوا المعلمين عطيات من بيت المال في ذلك  
 الزمان وكان لهم زيادة ورغبة في امر الدين واقامة الحسنة  
 وفي زماننا انقطع عطياتهم ونقصت رعايت الناس في الاجرة  
 فلما استقلوا بالتعليم مع الحاجة الى اصلاح المعاش لاجل معاشهم  
 قلنا بصحة الاجارة ووجوب الاجر للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطائه  
 الاجر يجلس فيه وان لم يكن يدرها سطر مؤمن لو اكد بتعليم قلم المعلم  
 وارضا به وقال الشيخ شمس الدين السرخسي ان مسايخ بلخ جوزوا  
 الاجارة على تعلم القرآن واحتدوا في ذلك بقول اهل المدينة وانا افني  
 بجواز الاستيجار ووجوب المسمى انتهى وفي خزنة الفقه لابي الليث  
 اقتصر على حكاية قول المتقدمين فقال عشرة اشياء لا يجوز الاستيجار  
 على الحج والعمرة والاقامة والادان والفنا والنوح واجارة المشاع  
 من المتقسم وغير المتقسم واستيجار دار يسكن دار اخرى واستيجار  
 عبود بخرقة غير اخرى واستيجار المربي والاحامر والاستيجار والفضيان  
 واستيجار الاشجار ليعسها عليها ثباته ولو اشترى ثمرة على روس  
 الاشجار ثم استاجر الاشجار لتقييم الثمرة عليها واستاجر على ان يظن  
 كرمه بغيره ثم وقفي من دقيقه وكذلك ان اشترى رعا في  
 ارض واستاجر الارض من معلومة لينترك الزرع فيها انتهى  
 وفي الشف واجارة السفن ومجي على وجهين احدهما ان يستاجر هالي



من معلومة والاخر ان يستاجر به الى مكان معلوم وكلاهما جائز ان مضت  
الوقت وفي البحر فله ان يمسكها حتى يخرج من البحر ويعطيه اجر مثلها  
قال واجارة الخمار جائزة وكذلك النسطاط وغيرهما وموعدا وجهين  
في السفر والحضر وله ان ينصب ذلك كما ينصب الناس ويوقد فيه ويشترج  
اذا كان مما يفعل ذلك فانه احترق في الشمس وقسمه في السفر من الطريق  
او النخل او تحرق من غير علف او خلاف بلا ضمان واجارة الاسلحة جائزة  
وله ان يتأكل لها ولا ضمان عليه ان هلك او فسدت منها في شيء من ذلك  
وان تقدر عليها فملكك فغلبه الضمان ولا اجر عليه لانه الاجر والضمان لا  
يكتفان انتهى وفي البزارية استأجر ما شئ من الثياب العروس لا يحل  
لها الاجر لعدم صحة الاجارة الا على وجه الخدمة والصواب انه اذا ذكر العمل  
والخدمه يجوز انتهى وفي التنزيه لا يجوز اجارة فتاة نمر او فتاة سحر  
والا استأجر الفتاة والنهر مع الماء لم يجز ايضا لان فيها استهلاك العين  
اصلا والقنوي على الجواز لعدم البولي ولو استأجر ارضا مع الماء يجوز  
انتهى كذا في المضمرات **ولو دفع شخص الى تساج عزلا اخر ليس له**  
**بنصفه** اي بنصف الغرل **او استأجر بغلا ليجل طعامه ينفق**  
**الى منزله بنصفه** اي بنصف الطعام بان جعل ذلك اجرة او استأجر  
**ثورا ليجل به بنصفه** اي بنصف ذلك البهر في هذه الصور كلها اما في الصورة  
الثالثة فلا لها ثمن فيقير الطمان وقد نهي عليه السلام عنه لانه جعل  
الاجر لبعض ما يخرج من عمله والصورتان الاولى والثانية في معنى فيقير الطمان  
والمعنى فيه ان المستأجر عاجز عن تسليم الاجر لانه بعد ما يخرج من  
عمل الاجير والقدرة على التسليم شرط لصحة العقد وهو لا يقدر بنفسه  
واما يقدر بغيره فلا بعد فادرا ففسد فادرا ففسد او حمل فله اجر مثله  
لا يجاوز به المسمى بخلاف ما اذا استأجره ليجل له نصف هذا الطعام  
بنصفه الاخر حيث لا يجب له شيء من الاخر لان الاجير فيه ملك النصف  
في الحال بالتجمل فصار الطعام مستورا بينهما في الحال ومن حمله طعاما  
مستورا بينه وبين غيره لا يستحق الاجر لانه لا يعمل شيئا لنفسه  
الاوقع بفضله لنفسه ولا يستحق الاجر هكذا قالوا وفيه اشكالان  
احدهما ان الاجارة فاسدة والاجرة لا يملك بالصحة منها بالعقد  
عندنا سواء كان عينا او دينا على ما بيناه من قبل فكيف ملكه هذا من  
غير تسليم ومن غير شرط التجمل والثاني انه قال ملكه في الحال  
وتوله لا يستحق الاجر بنا في الملك لانه لا يملك الا بطريق الاجرة  
فادرا لا يستحق شيئا فكيف يملكه وبما سبب يملكه هكذا فادرا الذي اقول  
يكن الجواب عنه اما عن الاول فلان صورة المسئلة انه اذا عمل الاجرة

فانه قال ملك النصف في الحال بالتجمل كما ذكرنا وعملتين بعد ذلك عدم  
استحقاقه لشي من الاجرة فصار كما لو عمل له عقد الاجارة فانه يحل بكونه  
مالكا لها فاذا استغنىها مستحق بدين كونه ليس بملك لها وتطاولت كثرة  
وانه اعلم فان قلت اذا كان عرف امرا ديارنا عينا ما موزع معنى فليز  
الطمان فهل يترك به القياس قلت لا لانه في معناه من كل وجه وكان ثابتا  
بدلالة النص ومثله لا يترك بالعرف فان قلت سلنا انه لا يترك بالعرف  
لكونه من قبيل دلالة النص فلم لا يخص عن الدلالة بعضها في فقير الطمان  
بالعرف كما ذهب اليه بعض مشايخ بل في الشأن يجريان عرفهم بذلك قلت  
قد تقررت كتب الاصولية ان الدلالة لا عموم لها وان كان كذلك ولاخص  
وانه اعلم كذا فهم من العناية وفي حواصر البتة وادفع الحظنة  
الى طمان ليجلها ودفع الاجرة حشنة امنا حطنة مقررة ثم حطط الطمان  
بعد ذلك وطحن الكل واخذ اجرة الطمان ورد الباقي الى صاحب الحطنة فانه  
يجوز ذلك ولا يكون في معنى نصه صلى الله عليه وسلم عن فقير الطمان  
اذا لم يستأجره ان يجله بجزء منه او بغيره منه **استأجر خيلا ليجل**  
**له اليوم كذا بدرهم** اي استأجر رجلا ليجل له عشرة امنا اليوم بدرهم  
فان مثلا فاسد عند اي حقيقته وعندنا يصح والمنقول عليه العمل وذكر  
الوقت للتجمل له ان جمع بين العمل والوقت والاول بوجوب كون العمل منقولا  
عليه وفيه نفع للمستأجر والثاني بوجوب كون تسليم النقص لهذا اليوم  
معتد عليه وفيه نفع للاجير فيفرض في المنازعة ولو كان المعقود  
عليه كلاهما اي يعمل هذا العمل مستغفرا لهذا اليوم بذلك ما لا فرق  
عليه لاحد عاده حتي لو قال ليجل له عشرة امنا في اليوم نفع اي  
حقيقته انه يصح لان كامة في لا تقتضي الاستغراق فان قلت ما الفرق  
بين مسيلته وبين ما اذا قال ان حطنة اليوم فلكه درهم وان  
حطته عند ذلك نصف درهم فان ابا حنيفة اجاز الشرط الاول وجعل  
ذكر الوقت للتجمل وبين ما اذا استأجر رجلا ليجل له فغير دقيق  
على ان يفرع منه اليوم فان الاجارة فيه جائزة بالاجماع قلت الفرق  
بينها وبين الاولى في العناية ان دليل المجاز وبوفضان الاجر للخير  
فيها صرفة عن حقيقته التي هي التوقيت الى المجاز الذي هو التجمل وليس  
في مسيلتنا ما يعرف عنها فلا يقصر الى المجاز وكذلك بينا وبين الثانية فان  
كله على فيها معنى الشرط على ما عرف في موضعه حيث جعله شرطا ليجل ان  
مرادة التجمل بوسيد ما قدمناه عن اي حقيقته من انه اذا قال في اليوم  
صحت الاجارة لانه للطرف والمطرون لا يستغرق الطمان كما حقق في الطلاق  
وكانه قال ان عملت في بعض اليوم وذلك بغير التجمل وكان العمل بالمعقود



المعقود عليه بخلاف قوله اليوم فان المنفعة تستغرق الوقت فيصح ان يكون معقودا عليه ويلزم الجهالة والله اعلم **ان تشترها** اي يكرها مرتين من كروب الارض اذا اصبحت بالحرث ثم زرعها ومضارعة كروب من باب نضرب بضم ن ومضارعة كاف وراويا موحدة وكروب ايضا اذا اخذ الكروب من الخجل فان كان المراد ان يرد لها كروبه فلا شك في مناداه فانه شرط لا يفيضه العقد وفيه تقع لاحد العاقدين وهو الموجر وان لم يكن المراد مناداه كان الارض لا يخرج الربيع الى كروب مرتين لا يفسد العقد لان الشرط مما يفتضيه العقد وان كانت مما يخرج بدونه فان كان اثره يبي بعد انتهائها والعقد يفسد اذ فيه منفعة رب الارض **وان كان** اثره لا يبقى لا يفسد **او يكرها** المراد انها والعظام فان منفعة كروها يبي بعد تقضا العقد بخلاف الجداول **او يكرها** فان منفعته تبي بعد تقضا العقد **او يزرعها بالزراعة** اخرى فسدت ايها اي استأجر ارضا ليزرعها وتكون الاجرة ان يزرع الموجر ارضا اخرى في استأجر لا يجز عن رنا وعند المشافعي يجوز لان المنافع بمنزلة الاعمال عنده ولنا ان المجلس بالقرارة يحرم الكسبا عندنا كبيع ثوب هروي بمنزلة واحد مما نسبته وكذا اجارة السكني بالسكني واللبس باللبس والركوب بالركوب والى هذا الطريق اشار محمد رحمه الله تعالى ومما روي ابن سماعه كثر الى مجلس الحسن في هذه المسئلة فكث في جوابه انك اطلت الفكرة فأضلتك الحيرة وجلست الخالي وكانت تلك زلة اما علمت ان السكني بالسكني كبيع الثوب بالتوفى والحياتي اسم محدث كان يتكرر الحوض على ابن سماعه في هذه المسائل ويقول لا يكرها كرم عليها قال في العنانية وفيه بحث من وجهين الاول ان النساء ما يكون عن استنراط اجل في العقد قط وتأخير المنفعة فيما نحن فيه ليس كذلك **واما الثاني** ان النساء انما يقصرون في مبادلة موجودة في الحال بما ليس كذلك فان كلا منهما ليس بموجود بل يجزئان شيئا فشيئا واجيب عن الاول بانها لما اقدم على عقد تأخر المعقود عليه فيه وبمحدث شيئا كان ذلك ابلغ في وجوب التأخير من الشرط فالحق فيه دلالة احتياط عن شبهة الحرمة وفيه نظر لان في النساء شبهة الحرمة فبالحقاق به بكرة لشبهة الشهة واللبس بجمرة فالجواب ان السكني بالسكني لا دلالة كالشاهد بالعبادة فبالحقاق تثبت الشهة لا شبهتها وعن الثاني بالذي لم يصحبه المشافعيان فيه العين مقام المنفعة ضرورة تحقق المعقود عليه دون ما يصحبه العقد لها اجرا مثل في ظاهر الرواية لانه استوفى منفعة حكم عقدا سدد فعليه اجرا مثل وروي عن ابي بصير انه لا يبي عليه

لان تقدم المنفعة بالمنفعة وقد فسدت انتهى وقوله فسدت جواب الشرط وهو قوله ولودفع الخ وحكت الاجارة **او استأجرها على ان يكرها او يزرعها او يبنها او يزرعها** لان من شرط العقد ولو استأجره على ان يزرعها فلا اجرة بانه لا يعمل شيئا الشريك الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر **او استأجره لغيره من الميراث** فانه لا يستحق الاجر لانه يستحق ملكه وفي جواهر الفتاوي ولو استأجر حيا ما دخل الاخر مع بعض اصدقائه الحام فانه لا يبي عليه الاجرة لانه لا يسترد بعض المعقود عليه وهو منفعة الحامزة المدة ولا يسيطر شي من الاجرة لانه ليس بالمعقود انتهى **استأجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها** اي شي قررنا **نفي** الاجر **فله المسمى** لانه اذا لم يذكر ما يزرع فيها لا تصح الاجارة اي لم يملكه بان قال ازرع ما سئت وهذا بخلاف الدار فان استأجرها يقع على السكني على ما مر فان زرعها ومضى الاجل عاده صحيحا فيجب المسمى وهو استحسان ووجهه ان الجهالة ارتفعت قبل تمام العقد وعند محمد لا يعود صحيحا وهو القياس **وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فله المعتاد** فله الحمار **لم يضمن** لانه الاجارة فاسدة فالعين اما تامة كما في الصحيح **فادفع** اي للاجر **المسمى** من الاجرة عند العقد استحسانا فاكاد كونا في سيلة الزراعة **فان تأخر عا قبل الزرع** في سيلة الزراعة **والهمل** في هذه المسئلة **منه** **الاجارة** اي يفتقي القاضي العقد **فما للشارع** لانه قد ايم بعد **استأجر دابة بمجدد** **الاجارة** في بعض الطريق **وجب** عليه اجر ما ركب قبل الانكار **ولا يجب للمالك** عند ابي يوسف لانه بالجور صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب الاجر كله لانه سلم من الاستعمال فسقط الضمان كذا في الكافي وزاد في شرح الجمع للمصنف بعد فسقط الضمان كذا في الكافي قوله وعقد الاجارة قائم لان الاجارة لا تنسخ به وحده فوجب له الاجر المسمى على المستأجر لا التزامه بذلك وفي الفوائد الزينية ولو قطر الثوب المحجور فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ واللبس **اجارة المنفعة بالمنفعة يجوز اذا اختلفا** **واذا اختلفا** يعني اذا اختلف داره ليسكنها يسكن دار اخرى ودابة ليركها يركوب دابة اخرى او ثوبه ليلبسه يلبس ثوب اخر لم يجز عندنا لان المعقود عليه ما يحدث من المنفعة وذا غير موجود في الحال فاذا اتحد المجلس كان كبا دلة المسمى مجلسه نسبة والمجلس بالقرارة يحرم الكسبا عندنا بخلاف ما اذا اختلف المجلس لان النساء في المجلس المختلف ليس بجرم كذا في الكافي وغيره وقد قدمنا تقرير ذلك في سيلة اجارة الارض ليزرعها بزرعة

قوله



اخرى وهي فرد من افراد هذه القاعدة والله اعلم قلت وفي القنية بطريق  
 الاستشهاد الا ترى انه لو استاجر ارضاً بارض له او ادار له ونحو ذلك لا يجوز  
 وان احتاج الى نوع منفعة الارض والدار المستأجرة لما لم يكن محتاجاً الى  
 منفعتها لاستغنائه عن منافع ذلك المجلس بملكه فكيف اذا لم يكن محتاجاً الى  
 ذلك لاجلها ولا نوعاً من منافع انبثقت من جعل العلة في عدم صحة احراز الارض  
 بالارض والدار بالدار لاستغنائه عن منافع ذلك المجلس بملكه لا لزوم الشا  
 وان جاز ان يعمل للحكم بعمل شئ **استأجرة لصيد له او خطب**  
**فان وقت** لذلك وقتاً **جازوا لا** اي والله لم يوقت **لا** لا يجوز **الا اذا عين**  
**الخطب وهو ملكه** قال في المجتبى ولو استأجرة لصيد له او خطب فان  
 وقت له وقتاً جاز والافلا وان لم يوقت وعين الخطب فتناسد الادا  
 كالخطب ملكه اتفق يعني فيجوز قلت وفي الصبر فنية استأجرة لقطع  
 الشوك اليوم قال لا يصح وان قطع الشوك فلما لم يجرى هذا هو الاستأجرة  
 حتى يقطع الشوك ولو قال حتى العلف لم يصح قال فاذ قلت لاسانك  
 هكذا ذكر ابو الفضل في تجريد عن محمد اذا قال اقبل هذا الاسد  
 والذئب وتك درهم فهو هيد لا يجب المسمى والصيد المستأجر فلما هذا  
 يجب للمامور اجر المثل والعلف والشوك المستأجرة قال رحمه الله راب  
 رواية في بعض الكتب ان ذكر اليوم والعلف للامور وان لم يذكر فلما مور  
 قلت هذه رواية الحاوي وبه يعني انتهى وهذا يوافق ما قدمناه  
 عن المجتبى ومن ثم عولنا عليه في المختصر والله اعلم وفي الصبر فنية  
 استأجرة امراته تخبره خبر اللاكل لا يجوز للبيع يجوز كذا في التوازل  
 استأجرة سقايل يحمل كذا كوزاً من الماء قال ان عين موضعها جاز ولا  
 فلا وقال بعضهم يجوز مطلقاً قلت هكذا ذكر مزارعة حيل المحيط لان  
 هذا تفاوت لا يوجب الى التنازع وفي قناوي زالتى يحمل الى مكة وشروط  
 حمل القرب من الماء ينبغي ان يجوز ان يبين لانه مقصورة في البداية  
 استأجرة ليحصل له الف أو الشعيير كل سنة بدرهمين قال ان كان الدار  
 معلومة للاجر جاز وان لم يكن ان كانت غير متفاوتة فجاز في واحدة  
 وان كانت متفاوتة ولا عنده وعندهما جاز في الكل كل واحدة بدرهمين  
 بناء على مسئلة كل قفيز بدرهم من صبرة في البيع قلت لو استأجر  
 للتدريسة لا يجوز بالاجماع في اجازات ابي الليث اد اجاء راس الشهر  
 فقد اجرتك هذا الدار بكذا يجوز وهو قول ابي بكر الاسكاف قياساً  
 على ما اذا قال اجرتك هذا الدار غذا يجوز ويكون اطاره مضافه ولو  
 قال اذا اجار راس الشهر فقد فاستجرك فلا يجوز بالاجماع ولو قال  
 منحت الاجارة غذا لرواية لهذا واختلف المشايخ في فتوى طائفة لا يصح

وبه

وبه فاذ دفع لولد ليعلم عملاً كل شهر بكذا قلت لا يصح قال غيره  
 روايتان في رواية القدر وري لا يصح وبيان رواية الكتاب ببيع قلت  
 وما الاصح قال الجواز رخصة للناس وفي الغواير الرخصة الكات اذا  
 احظ في البعض فان كان الخطا في كل ورقة خير له شأخذه واعطى اجره  
 وان شأخذه عليه واحدمه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه  
 بحسابه من المسمى المذكور في الاجارة رضي ويؤنف قال الراعي لارض  
 بالمسمى وانما ارصى بكذا فسكت المالك فرغ لزمه وكذا لو قال للسكن  
 اسكن بكذا والا فانتقل فسكن لزمه ما سمي وبه صح في قناوي قاضي  
 خان وقد وقع حادثة مبيت المقدس في سنة ست وتسعين وتسعمائة  
 فسليت عنها صورتها قال لا يدعى لعمرو وان لم تقع في منزلي في هذا اليوم  
 والا فهو عليك في كل يوم كذا فسكت وبني مدة نظا له زيد بما ذكر له  
 من الاجر فقلت لا يدعى نعم سكت لكن لم اسمع كلامك اصلاً فهل يصدق  
 في ذلك ام لا فاجبت بانه اذا لم يكن ضم لا يصدق ويلزمه ما سمي  
 له من الاجر لان الظاهر بكذا به وقد صرحوا بالحكم هكذا في كثير من  
 المسائل والله اعلم الاجرة للارض كالخراج على العتمة فاذا استأجرها  
 للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط  
 ما بعده كذا في الغواير والذئبية اخذ من الولوية وتقل في جره  
 عنها حيث قال اذا استأجر ارضاً للزراعة ثمة سنة ثم اصطلم الزرع  
 افة قبل مضي السنة فادب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط ولو لم  
 بعد الاصطلام يسقط لان الاجر ما يجب بازا والمقنة شيئاً مستمراً  
 فما استوفى من المقنة وجب عليه الاجر وما لم يستوف المقنة العقدي  
 حقه وفي بعض الروايات لا يسقط شي والاعتماد على ما ذكرنا فرق بين  
 هذا وبين الخراج فانه ليسقط لكن قوله فرق بين هذا وبين الخراج  
 ليعيد ان الخراج بالاقعة السماوية ليسقط راساً ولا يوجب خراج  
 ما بقي من السنة قبل اصطلام وكلام صاحب الغواير يعيد  
 خلا فاذ جعل الاجرة للارض كالخراج فتأمل قلت وقد جرى  
 قاضي خان في قناواه على ما في بعض الروايات من عدم سقوط شي حيث  
 قال رجل استأجر ارضاً ليزرعها فان اصاب الزرع افة او غرق ولم  
 يثبت كان عليه الاجر لانه قدر ربح ولو غرقت الارض قبل ان يزرعها  
 فلا اجر عليه كذا لو غصبها رجل قرر عليها الغاصب لاجر على المستأجر  
 انتهى فروع في الكبرى اجرة دارها من زوجها وسكنها جميعاً ذكر  
 هناك لا اجر لها وهو بمنزلة استأجرها ليطبخ اوليخرفه وفيه  
 نظر ينبغي ان يجوز لانه ليس عليها الا في الحكم ولا في الدلالة ان سكتة

مطلق  
 الاجرة للارض كخراج



دارها انما مونة السكنى على الزوج كالوجرت لنفسها سنة باليسر من اعمال البيت يجوز كذا ههنا قال قاضي خان الفتوى على انه يصح لان سكنها معه لا يمنع التسليم والتخلية لانها تابعة للزوج في السكنى لا يصح لما مر ولا ان اجارها الدار من الزوج الفقدت صحته حتى لو لم يسكن معه يجب الاجر بلا شك بخلاف الاستيجار للطبخ والخبز وسائر اعمال البيت لانها لم تنفق كذا في المضمرات قلت وما نقل عن قاضي خان لعله في شرح الجامع الصغير والزبادى له وما في فتاواه قد صرح فيها بعذر وجوب الاجرة على الزوج حيث قال امرأة اجرت دارها من زوجها فسكنها جميعا قالوا لا اجرها وهو بمنزلة ما لو استاجرها لغيره ولجئنا انما ارادوا بهذا الالحاق ان منفعة سكنى الدار تقور اليها ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى تكون عامة ففاره في السوق ويكون الدار في يد المرأة انتهى بلفظه هذا **باب** في بيان احكام **عنان الاجر** لما ذكر من بيان انواع الاجارة شرع في بيان احكام بعد الاجارة **الاجر على عيني** الاجر اجمع اجير وهو على نوعين **اجير مشترك** و**اجير خاص** والسؤال عن وجه تسميته المشترك على الخاص ووري **فالأول** وهو المسلوب **من يعمل الواحد** كالخياط ونحوه **او يعمل له** اي لو احدى **عملا غير موقفة** فانه اذا استاجر رجلا وحده للخياطة او الخبز يبيته غير مقيد بيوم او يومين كان اجيرا مشتركاً وان لم يعمل لغيره **او موقفاً بلا قصص** يعني اذا استاجر رجلا لرمي عتقه سهر ابدى لم فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا ترعى عم غيري فحينئذ يصير اجيره وحده وسيا في تحقيقه ان شاء الله تعالى قلت وعرف الاجير المشترك في محضر القدرى بمن لا يستحق الاجر حتى يعمل والاجير الخاص الذي يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل قال الزليعي وهذا يزول الى الدور لان هذا حكم لا يعرفه الا من يعرف الاجير المشترك والخاص فتكون معرفة العرف موقوفة على معرفة العرف فان قلت ان قوله من لا يستحق الاجرة حتى يعمل مفرد في التعريف بالمفرد لا يصح عند المحققين قلت اجيب عنه بانه انتم اليه قوله كالصباغ والقصار فيكون تعريفاً بالمثال وهو الصحيح وفيه كلام لان قوله لان المعقود عليه ينافي ذلك لانه تقليل على التعريف والتقليل على التعريف غير صحيح هذا وفي كونه مفرداً لا يصح التعريف به فقولنا ان يقال كما في العناية انه من التعريفات الحفظية وقوله لاه الفتوى عليه اذا كان العمل كان له ان يعمل للعامة لان منافعه لم تنقص مستحقة لو احدى من في المناسبة التسمية وكانه قال من لا يستحق الاجرة حتى يعمل والله اعلم وفي التبيين والوجه ان يقال الاجير المشترك من

يكون

يكون عقده واردا على عمل معلوم ببيان محله ليس من التقيد بالاجر الخاص من يكون العقد واردا على منافعه ولا نصير منافعه معلومة الا بذكر المدة او بذكر المسافة ومنافعه في حكم المعين فاذا صارت مستحقة بعد المعاوضة لا يملك ان يتمكن من ايجالها لغيره بخلاف الاجير المشترك لان المعقود عليه فيه هو الوصف الذي يحدث في المعين بعلمه فلا يحتاج الى ذكر المدة ولا يمنع عليه الفعل مثل ذلك العمل من غيره وتماه ينظر مرة وفي جواهر الفتاوى استاجر حايكا لم يفسح ثوباً ثم ان الحايك اجر نفسه من غير رجل اخر لهذا العمل فانه يصح كلا العقدين لان المعقود عليه العمل دون المنفعة انتهى **ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كالقصار ونحوه** كالصباغ والغسل والفصل لان الاجارة عند معاوضته فتقتضي المساواة بين العوضين عليه المستاجر وهو العمل لا يسلم للاجير العوض وهو الاجر وفي المجتبى قال اصحابنا يجوز بشرط الخيار في الاجارة كالبيع خلافاً للسافط شرطاً قصاراً على ان يقصر له ثوباً مرياً بدرهم ورضي به فلما راي القصار الثوب قال لا ارضى فله ذلك وكذا الخياط والاصل فيه ان كل عمل يختلف باختلاف العمل حيث يبت فيه خيار الروية عند روية العمل وما لا فلا كمن استاجر ليكيل له هذه الخطة او يحجم عبده فلما راي العمل المتنع ليس له ذلك استاجره بدرهم على ان يحجم له قطناً معلوماً سمي جازاً اذا كان اعطى عنده وكذا ليقض لي مائة ثوب هروي اذا كانت عنده والاصل ان الاستيجار على عمل محمل هو عنده جازاً وما لا فلا كبيع باليسر عنده انتهى **ولا يصح الاجير المشترك ما ههناك في بيع** سواه ملك بسبب يمكن التجرع عنه كالسرقة او ما لا يمكن كالحريق الغالب والعادة لان العين امانة عنده لانه قبضه باذن المالك لمنفعة وهي اقامة العمل فيه له فلا يكون كالمودع واجير الواحد ويضمن عندي بويصف ومحمد الا اذا هلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حرق النخلة والحريق الغالب اما اذا سرق والحال انه لم يقتصر في المحافظة يضمن عندهما كالمودعة التي تكون باجر فان الحفظ يستحق عليه وبوجبه رحمه الله تعالى يقول الاجرة في مقابلة العمل دون الحفظ فصار كالمودعة التي تكون بلا اجر لان شرط الصمان في نقل بعض المسابيح انه يضمن عندي خيفة رحمه الله تعالى وعند بعضهم لا يضمن وفي المتن اختار هذا لان شرط الصمان في المودعة باطل قال قاضي خان والفتوى على قول في حقيقته وقال في موضع اخر والمختار في الاجير المشترك قول في حقيقته وقد جعل الفتوى عليه من المعبريات وبه جزم اصحاب المتن وكان هو الذهب والروصلية **شرط على الصمان** لانه شرط لا يقتضيه العقد **وبه يعني**

ليس

في كثير



قال في الذخيرة وكان الفقيه ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان لان شرط الضمان في الامانة مخالفا لقضية الشرع فيكون باطلا قال ابو الليث وبه ما خذ ونحن نقضي به ايضا وقال في الظهيرية اختار المتأخرون الصلح على نصف القيمة قال في العيون وربما لا يقبلان الصلح هنا خربت قول الى حنيفة وكان الامام الحلواني يكتب في الفتوى لا يضمن عند الكثر اصحابنا يعني ابا حنيفة ثم قال القاضي وهذه جملة مسائل نسورها على قول في موضع ومحمد بن هاشم اذا وقع الى اساج ثوبا بفضه مئسج وبعضه غير مئسج فسرق عنده يضمن كل الثوب ومنها دفع الى حياض قميصا وبقي قطعه فسرق قال الرازي في كذا قاله قاسم في تصحيحه وذكر في العمدة اذ اهلك عند الاجير المشترك نحو القصار والصباغ بعد الفراغ من العمل لا اجر له لانه لم يسلم العمل ولا يضمن الثوب عند ابي حنيفة كالحاضرة وعند ما يضمن صيانة الاموال الناس وهذا مذهب عمر وعمر بن الخطاب وعنهما اقتوا بالصلح عملا بالقولين منهم شمس الائمة الاوزجدي وائمة فرغانة في هذا وسنخ الاسلام عز الدين الكندي وائمة سمرقند وكانوا يقولون بالصلح والشيخ الامام ظهير الدين ابي بقول ابي حنيفة مذهب عطاء وظاوي قال صاحب العمدة نقلت له يوما من قال منهم بالصلح هل يجب اجبار الخصم لو امتنع قال كنت اقول بالصلح بالخير لا ابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين يفتي بقول ابي حنيفة وفي نوادر صاحب المحيط وفتوى القاضي الامام جلال الدين الرمروني انه ينظر ان كان الاجير يصلح الاجيب الضمان وان كان بخلافه يجب الضمان كما هو بينهما وان كان مستورا الحال يومر بالصلح كافي النصول العمادية **ويضمن الاجير ما هلك بعملة كتحرق الثوب من رقة والحق اجمال وعرق السفينة** هذا عندنا وعند زفر والسما في لا يضمن لانه يعمل باذن المالك ولنا ان المأمور به العمل الصالح قال صدر الشريعة اقول ينبغي ان يكون المراد بقوله ما تلف بعملة عملا جاوز فيه القدر المعتاد على ما يأتي في الحجام او عملا لا يعتاد فيه المقدار المعلوم انفق اقول قد وقع في العمادية ما يخالف ما جئ به صدر الشريعة حيث قال وان هلك بفعله بان تحرق بدقه او عصره يضمن عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى بخلاف البزاع والفضاد والحجام انفق يعني فان البزاع ونحوه لا يضمن ما هلك بفعله اذ المبدأ المعتاد وبيانا رقه ان الاجير المشترك يضمن ما هلك بفعله جاوز المعتاد ام لا فتأمل ولا يضمن به بني ادم مطلقا من عرق في السفينة او سقط من العانة وان كان يسوق او قودا لان ضمان الادبي لا يجب بالفقد بل بالخيانة

هذا هو المذهب في ما ذكرناه من ان الاجير لا يضمن ما هلك بعملة كتحرق الثوب من رقة والحق اجمال وعرق السفينة هذا عندنا وعند زفر والسما في لا يضمن لانه يعمل باذن المالك ولنا ان المأمور به العمل الصالح قال صدر الشريعة اقول ينبغي ان يكون المراد بقوله ما تلف بعملة عملا جاوز فيه القدر المعتاد على ما يأتي في الحجام او عملا لا يعتاد فيه المقدار المعلوم انفق اقول قد وقع في العمادية ما يخالف ما جئ به صدر الشريعة حيث قال وان هلك بفعله بان تحرق بدقه او عصره يضمن عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى بخلاف البزاع والفضاد والحجام انفق يعني فان البزاع ونحوه لا يضمن ما هلك بفعله اذ المبدأ المعتاد وبيانا رقه ان الاجير المشترك يضمن ما هلك بفعله جاوز المعتاد ام لا فتأمل ولا يضمن به بني ادم مطلقا من عرق في السفينة او سقط من العانة وان كان يسوق او قودا لان ضمان الادبي لا يجب بالفقد بل بالخيانة

وما

وما يجب على العاقلة والعاقلة لا تتحمل ضمان النقص وهذا ليس بجناية لانه مادون فيه **وان انكسر دون الطريق ضمن الحمال قيمته في مكان عمله والاعتراف في موضع الكسر واخره بحسابه** اما الضمان فلانه تلف بفعله لان الدخول تحت القدر على سليم والغسل غير داخل فيضمن واما الخيار فلانه اذا انكسر في الطريق والحمل شي واحد يتبين انه وقع تقديرا من الابتداء من هذا الوجه وجه اخر وهو ابتداء الحمل حصل بامرهم فلم يكن تقديرا وانما صار تقديرا عند الكسر فيميل الى اي الوجهين شافان مال الى كونه متقدرا ضمن قيمته في الابتداء ولا يجب الاخر لانه يتبين انه كان متقدرا من الابتداء وان مال الى كونه ما ذوقا فيه من الابتداء وانما صار متقدرا عند الكسر ضمن قيمته في موضع الكسر واعطاه اجرته بحسابه هذا اذا كان الكسر بصفه بان رلق او عثر وان كان من غير صفه بان رجه الناس فاكسر فلا يضمن عند ابي حنيفة لان المتاع امانة عنده وعندهما يضمن قيمته في موضع الكسر لانه يسلم العمل بايبسا له بملكه فيعطيه اجره ولا يجبر في هذه الصورة عندهما لان الفعل مضمونة على الاجير لا تركه عندنا على ما بيناه **ولا ضمان على الحجام والبزاع وقصار لا يجاوزان القفا** التزمه بالعتد فصار واجب عليه والفعل الواجب لا يجازي معه الضمان كما اذا حرق القاضي او عزر ومات المضرور بذلك الا اذا كان يملكه المخدوم عنه كدق الثوب وكسرها مما حققناه من قبل لان قوة الثوب ورقته يعرف به ما يحتمله من الدق بالاجتهاد فامكن تقديره بالسليم منه بخلاف الفضد ونحوه فانه يبين على قوة الطباع وضعفه ولا يبرق ذلك بنفسه وما يحتمل من الحرج فلا يمكن تقديره بالسليم وهو غير المتعارف تسقط اعتباره **فان جاوز القفا وضمن الزمادة كلها اذ الم يملك** المعنى عليه **وان هلك ضمن نصف دينه النفس** لانها تلفت بمادون فيه وغير مادون فيه يضمن بحسابه وهو النصف وفي فتاوي قاضي ظهير الدين ليس على القضاة والحجام والبزاع ضمان السراية اذ الم يعطوا زيادة على القدر المعروف المادون فيه فان شرط على القضاة والعمل على ان لا يسري يصح لانه في وسعه نصر عليه جوازه في باب ما يضمن الاجير وفي نوادر صاحب المحيط اذا شرط على الحجام والفضاد والبزاع والقتال العمل على وجه لا يسري لا يصح من شرط حتى لو هلك لاضمان عليه لانه ليس في وسعهم ذلك وهذا اذا فعل فعلا معتادا لم يفقر في ذلك العمل اما اذا فعل بخلاف ذلك يضمن كذا في النصول العمادية ثم دفع عليه بقوله **فقطع الحجام الكسفة ويراها المقطوع يجب عليه دية كاملة وان مات فالواجب عليه نصفها** فان قيل هذا مخالف لجميع مسائل الدليل فانه كلما ازداد اشر جنائته انتقص ضمانه اجيب بان محمد اقال في النوادر



انه لما يرى كان عليه ضمان المستقة وهو عضو مقصود لا ثاني له في التمس  
حقيقته بول له ببول النفس كما في قطع اللسان واما اذا مات فقد حصل  
تلف النفس فعملين احدهما ما دون فيه وهو قطع الحلقه والاخر غير ما دون  
فيه وهو قطع المستقة فكانه ضامنا نصف بول النفس لذلك فان قيل التصفية  
في البول يعتمد الشاوي في السبب وقد اتفق لان قطع المستقة انما فضل الى  
التلف من قطع الحلقه للحالة وكان كقطع اليد مع نحو الرقبة اجيب بان  
كل واحد يحتمل ان يقع اتلافا وكان لا يقع والتفاوت غير مضبوط وكان  
هدرا بخلاف الحذفانه لا يحتمل ان لا يقع اتلاف كثيرا في العناية بسبل صاحب  
المحيط عن فساد جوارحه اليه غلام وقال اقصدني فقصده فسادا مقادرا  
لما من ذلك السبب قال يعنى العضد دية العبد ويكون على عاقلة  
الضاد لانه خطأ وكذا ذلك الصبي يجب دية عاقلة الضاد وسيل  
رحمة الله عن رجل نضر نائما وتركه حتى مات من سيلان الدم قال  
يجب عليه التماس كذا في الفصول العمادية ثم لما فرغ من بحث المشترك  
شرع في بيان احكام الخاص فقال **والثاني وهو الامير الخاص** ويسمى اجير  
وحر ايضا وهو من يملك الواحد عملا موقتا **بالخصم** وذا يد العقد عرفت مما سبق  
**ويستحق الاجر بان يملك نفسه في المدة وان لم يملك لكن استوجر شهرا**  
**للمدة او لري العتم** وليس له ان يعمل غيره لان منافعه صادرة مستقنة  
له والاجر مقابل بها فليستحقه ما لم يمنع من العمل مانع كالمرض والموت  
وحوادث مما يمنع التمكن من العمل وعليك ان تعلم ان الاجير للمدة  
اولري العتم انما يكون اجيرا خاصا اذا اشترط عليه لا يجزم غيره او  
ذكر المدة او لا اخر ان يستاجر لاجير عينا شهر ليرعى له غنما سماة باجر  
معلوم فانه اجير خاص ببول الكلام والعقد عرفت انه اوقع الكلام على  
المدة في اوله فيكون منافعه المستاجر في تلك المدة فمنتهى ان يكون لغيره  
فيها ايضا وقوله بعد ذلك لري العتم يحتمل ان يكون الاتقاء على العمل  
فيصير اجيرا مشتركا لانه من عقده على العمل وان يكون لبيان النزع للعمل  
الراجح على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تنضم والاجير  
الخاص ما لم يبين نوع العمل بان يقول استاجر منك شهرا للمدة او لاجير  
فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاجماع فبقي اجير واحد المدة على خلافه  
وبان يقول على ان ترعى غنم عني وهذا ظاهر او اخر المدة بان  
استاجر لري غنما سماة له باجر معلوم شهرا فحينئذ يكون اجيرا  
مشتركا ببول الكلام لا يتقاع العقد على العمل في اوله وقوله شهرا  
في اخر الكلام يحتمل ان يكون الكلام لا يتقاع العقد على المدة فيصير  
اجيرا وحده ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه ولا

يضر اول كلامه بالاحتمال ما لم يصرح بخلافه **وان هلك في المدة نصف**  
**العتم او اكثر من النصف فله الاجرة كاملة** مادام يرعى منها شيئا لان المقصود  
عليه هو تسليم نفسه في المدة وقد وجد وليس للراعي ان يتري على شيئا  
بغير اذن صاحبه لان الاثر عليها لا يجوز بغير اذن صاحبه فان نقل فطقت  
ضمن وان كان الخلل تري عليها فطقت فلا ضمان عليه لانه يغير فعله  
وإذا اذنت واحدة خاف ان تبعها ضاع الباقي فانه لا يتبعها ولا ضمان  
عليه فيها عندي في حنفية لان القدر ليس من ثقله وعندهما هو ضامن  
للتري بذات كذا في الجوهرية وفي العمادية كذا الراعي اذا كان اجيرا وحده  
بانت من الاعتماد واحدة حتى لا يضمن ولا يتقص من الاجر بحسبها  
لان العتم لو ماتت كلها لا يتقص من الاجر شيئا انتهى وهو مخالف لقول  
الجوهرة مادام يرعى منها شيئا كما لا يخفى **والنصف الاجير الخاص ما هلك في**  
**يده او بغيره** بان سرق منه او غاب او غصب ولا ما تلف من عمله بان انكسر  
القدر في عمله او تحرق الثوب من دقته اذا لم يتمد الفساد فان تعدد  
ذلك ضمن كالمودع اذا التقري اما الاول وهو ما اذا تلف في يده وكان  
العين امانة عنده في يده لحصول التبعض بآدنه وهذا ظاهر عند  
الحنفية وكذا عندهما لان يضمن الاجير المشترك نزع استئمان  
عندهما ماصيانة لاموال الناس فانه يقبل لعميانا كئيرة رغبة في كثرة  
الاجر وقد تنجز عن فضا حتى الحفظ فيها يضمن لا يتقص في حفظها ولا  
ياخذ الا ما يقدر على حفظه والاجير الواحد لا يقبل العمل بل اسلم نفسه  
فتكون السلامة غالبة فيؤخذ منه بالقياس واما الثاني وهو ما اذا  
تلف من عمله طلال المنافع حتى صادت مملوكة للمستاجر بتسليم النفس  
صح لقهره فيها والامر بالتصرف فيها فاذا امره بالتصرف في ملكه صح ويصير  
الاموراي الاجير نائبا منابه فصار فعله منقولا اليه كانه فعله بنفسه  
لهذا لا يضمنه وفي الفصول العمادية في مختصر القدروري لاهلنا على الاجير  
الخاص فيما تلف في يده ولان ما تلف من عمله معناه اذا لم يكن متقدرا  
بذلك فان الاجير المشترك فانه يضمن اذا حصل بذلك بفعله وفي التمريد  
البرهان في الاجير الخاص لا يضمن الا بالتقدي وعيا هذا اجير القصار  
وسائر الصنائع واجراهم لاضمان عليهم الا اذا التقدي فيه وفيما لم يتقد  
فيه يضمن الاستاد ولا يرجع عليهم تلميذ القصار اذا وقع من  
يده سراج فحرق ثوبا يضمن الاستاد ولو فارق ثوبا بالرق ضمن  
الاستاد وروى الاجير كذا في العدة انتهى **وشرع على ما ذكر من الاصل**  
**لقوله فلا ضمان على ظير في صبي ضاع** اي الصبي **في يده او سرق**  
**ما عليه** اي ما على الصبي من الحيل كونه اجيرا وحده الراعي اذا خلط العتم بغيره



بعضا فان كان يقدر على التمييز فيكون القول قوله في تعيين الدواب  
انما لعل ان كان خلطا لا يمكن التمييز يكون ضامنا في القول في  
مقدار القيمة قول الراعي وتعتبر قيمة الاعتناء بوجوب الخلط فان وقع غم رجل  
الى غير صاحبها فاستهلكها المدفوع اليه واقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان  
على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي اقرب وقت  
الدفع انما المدفوع اليه ولو نذرت بقرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها  
منه في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما تلف بالاجماع ان كان الراعي خاصا  
وان كان مشتركا فذلك عند الراعي جينة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عند الراعي جينة وان ترك  
الحفظ فيما نذرت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا تركه بغير عذر اما اذا  
تركه لعذر فانه لا يضمن كالوديع الى اجنبي حالة الحريق فانه لا يضمن ولو  
ترك الحفظ لانه ترك بعذر وانما ترك الحفظ بعذر كيلا يضيع الباقي وعندهما  
يضمن لانه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة وراى  
في بعض النسخ لاشمان عليه فيما نذرت اذا لم يجد من بيعته ثوبها لم يضمن  
صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت ثوبا ولم يقدر على اتباع الكلافات لم يضمن  
البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بكل بعذر وعندهما يضمن  
لانه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه هذه الجملة في الذخيرة  
وفي جواهر الفقهاء في بقاء ترك البقرة مع صبي لم يظن بملكه بقرة  
وقت السقي باقة فان كان للصبي قدر الحفظ لم يضمن لانه ماضيع والم  
يكن له قدر الحفظ فقد ترك بالحفظ فيضمن والله اعلم **ومع ترويد الاجر**  
**بالقول في العمل وزمانه** كزان خطته فارسيا خذرههم وان خطته  
عند ذنبه **ومكانه** كزان سكت في هذه الدار خذرههم او هذه بدرهمين  
**والعامل** ان سكره عطارا بدرهم وان سكره حذرا بدرهمين  
**والساق** كزان تذهب الى بغداد خذرههم او تذهب الى البصرة خذرههم **والعمل**  
كزان تحمل عليها شعير خذرههم او برادرهم وكذا لو خير بين ثلاثة  
اشيا ولو بين اربعة لم يجر كذا في البيع والمعتبر فيه البيع والجامع دفع الحاجة  
عبرانه لا يشترط اشتراط الحياء وهذا في البيع وايمان والفرق على العمل  
ان الاخر لا يجب الا بالحل وعندهما يضمن العفو عليه وهو العمل معلوما  
وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيتحقق الجمالة على وجه لا يرتفع الا بايمان  
الخير وفيه خلاف زفران في وقد خفق في البيوع فاذ اعرف من العمل فخل  
فيقول اما الاول وموما اذا قال ان خطته فارسيا خذرههم وان خطته روميا  
خذرههم وانما جاز لانه سمي نوعين معلومين من العمل وسمى لكل منهما  
بلا معلوما فيجوز كما اذا خير بين عشرين على ما بينا في موضعها لما كان  
وهو ملاذ اقال خطته اليوم خذرههم وان خطته عند انصه درهم فانه يبيع

العقد في اليوم الاول دون الثاني وهو قول ابي حنيفة وعندهما الشرطان  
حايضان وعندهما الشرطان فاسدان لانه اجتمع فيها التمسك في اليومين  
لان المسمى في غير المسمى في اليومين لان ايضا في المسمى في اليومين في غير  
ايضا وانما ذكر اليوم والعقد للتعجيل والترقية لا غير الا ترى انه لو قال خطتنا  
لثوبين درهم اليوم فخطاه اليوم استحق الدرهم فاذ كان كل واحد منهما مسمى في الوقتين  
نسبت الاشارة لان ذكر البديل في بلة سهل واحد مفسد فضا يظهر قوله  
بذلك حالا باللف وموجلا بالذين ولهما ان ذكره اليوم للتاخير وذكر العذر  
للاضافة فهذا حقيقة واستمما لها للترقية والتعجيل بخار او الكلام بحقيقة  
حتى يقوم دليل الجواز لاسيما اذا كان حمله على الجواز يودي الى الفساد وذكر العذر  
منها معلوم وبدرهما معلوم فضا يظهر خطا الرومية والفارسية  
ولا يخيى حقيقة ان اليوم للتعجيل والعقد للاضافة والكلام بحقيقة حتى  
يقوم الدليل على جواره وقد قار الدليل على الجواز في ذكر اليوم وهو  
التعجيل لان مرادهما ارادة الصحة ومومنين في الجواز لان تعيين  
العمل مع التوقيت مفسد فان تعيين العمل يوجب كونه اجرا مشتركا  
وتعين الوقت لا يوجب كونه اجرا مشتركا بينهما ثنائ فلا يمتنعان  
فيفسد فتعين الجواز كيلا يفسد فحملناه على التعجيل وفي العدم يقرر  
الدليل على ارادة الجواز وهو الترقية بل قار الدليل على ارادة الحقيقة  
وهو الاضافة والتخليق فتركناه على حقيقة فاذ اخاطه اليوم  
وجب عليه الدرهم فاذ اجا العذر فسد لوجود تسميتين فيه لان العلق  
نزل على العقد والتسمية الاولى باقية فيفسد اجتماع تسميتين في عمل  
واحد بخلاف خطا الرومية والفارسية لانه ليس لاحد العقدان  
موجب في العمل الاخر فكا فاعقدان مختلفين كل واحد منهما بديل مسمى  
على الاتفاق معلوم فاخترقا فخطاه فيه يجب عليه اجر المثل لا يزداد  
على نصف في الصحيح لانه المسمى فيه وقيد في الجامع الصغير لا ينقص  
عن نصف درهم ولا يزداد على درهم لان التسمية الاولى باقية في العقد  
ينعبر بمنع الزيادة وتعتبر السابقة بمنع النقصان ولو خطاه بعد  
فا لصحيح انه لا يجاوز به نصف درهم ولا يزداد واما اذا قال ان سكت  
هذه الدار كان خطا را خذرههم وان سكته حذرا بدرهمين فهو جاز  
عند ابي حنيفة خلافا لصاحبيه وعلى هذا الخلاف الترديد في المكان  
وكذا لا يجوز اذا خير بين شيئين بان قال اجرتك هذه الدار بمائة  
او هذه الدار بمائتين او اجرتك هذه الدار بمائتين او هذه الدار بمائتين  
وكذا يجوز بين ثلاثة اشيا ولا يجوز اكثر من ذلك **بني المساجد تروى**  
**دكانا في الدار واخرق بعض بيوت الخيران او الدار لاشمان عليه**



**مطلقا** اي سواي باذن صاحب الدار او الامان هذا الاستقاع بظاهر  
 الدار على وجه لا يغير هيئته الباقي وفي التنصان **الا ان يخاف زمانا يصنع**  
**الناس** بان يصنع غير صبيهم من ترك الاحتياط في وضعه والبعاد رثار  
 لا يوقد مثلها في التنوير والكانون كذا في العصور العمارة **استاجرا حرا**  
**من قبل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعدا يطلب الا يضمن كذا** لا يضمن  
**راع** ند من قطعة **شاة** **لحار** على الباقي الملاك ان تبعا كذا في الثانية لان  
 الامين انما يضمن بترك الخطا اذا ترك بغير عذر اما اذا ترك بغيره فانه لا يضمن كما تقدم نقله في العمارة  
**ولا يسافر بعد استاجره للخدمة الا بشرط** لان في خدمة السفرة يادق  
 مشقة فلا ينتظمها الاطلاق وعليه عرف الناس فان تصرف اليه اما اذا شرط  
 ذلك او كان وقت الاجارة متهيا للسفر وعرفه بذلك فيجوز له السفر به  
 لان الشرط امكك تمليك امرتك والمعروف كالمشروط ذكره الزبيلي  
**بخلاف العبد الموصى بخدمته فان له ان يسافر مطلقا** سوا شرط السفر  
 به ام لا لان موثقه عليه ولم يوجد العرف في حقه فان قلت لما ملك  
 المستاجر منافع منزله منزلة الولي فيه وكان للمولى ان يسافر به فكذا  
 هنا قلت اجيب عنه بانه انما ملك المولى ذلك لانه يملك رقبته  
 لا يملك النفقة الاثري ان للمولى ان يسير رقبته وان يزوجه به اي  
 بالعبد المستاجر ضمن قتمه لما لك اذا هلك لانه صار غاصبا **والاخر**  
**عليه وان وصية** **سلم** لان الاجر والعتاق لا يجتمعان **ولا يستتر مستاجر**  
**من عبد بجوار اجرا دفعه اليه ليعمله** اي اجر عبد مجبور نفسه فاعطاه  
 المستاجر الاجر لا يستزده لان هذه الاجارة بعد النزاع صحيحة استمنا  
 لان العتاق لرعاية حق المولى بعد النزاع رعاية حقه في الصحة ووجه  
 الاجرة **ولا يضمن غاصب عندهما اكل من اجرة** اي لو غصب عبد رجل فاجر  
 العبد نفسه فاحتل الغاصب الاجر فاكله فلا ضمان عليه عن ابي حنيفة  
 لان العبد لا يضمن نفسه وكذا ما في يده فلا يكون متقوما وقل لا يضمن  
 لانه مال المولى فان قلت الغاصب اذا استملك ولدا لعضوة منه  
 ولا احرار فيه قلت اجيب عنه بانه تابع للامام لكونه جزءا منها  
 وهي حرة بخلاف الاجر فانه حصل من المانع وهي غير محرقة **وجان**  
**للعبد قسما** اي قبض الاجرة في قولهم جميعا لانه ما دون في التصرف على  
 اعتبار النزاع على ما من قوله وبعد النزاع رعاية حقه في الصحة  
 فان الدافع ما دون فيه وهو العاقد فيرجع اليه فيكون له القبض  
 وما يبرئه تظهر في خروج المستاجر عن عهدة الاجرة فانه يحصل بالاداء  
 اليه وانما وضع المسئلة فيما اذا اجر العبد المقتضوب نفسه لانه اذا اجر  
 الغاصب كان له الاجر لا للمالك ولا ضمان عليه بالاتفاق وان اجره المولى

من اجرة العبد  
 ما لا يضمن  
 له من اجرة  
 العبد

فليس للعبد ان يتخذ الاجرة الا بوكالة المولى لانه العاقد كذا في العناية  
**فلو وجدها مولاه** قايمة **في يده اخذها** اي لو وجد مولى العبد ما في يده  
 العبد من الاجرة اخذها لانه وجد عين مولاه ولا يلزم من بطلان العقد  
 بطلان الملك كما في المسروق بعد القطع فانه لم يبق متقوما حتى لا يضمن  
 بالاثلاف ويبقى الملك فيه حتى ياخذ المالك كذا في تبين اكثر **استاجر**  
**عبد من شهرين شهرا باربعة** **وسهرا خمسة** **مع على الترتيب** المذكور  
 والاول يضمن في ما يلي العقد بخبر بالبحر ان يضمن الثاني الى ما يلي  
 الاول ضرورة **اختلف** اي الاجر والمستاجر من **ابق العبد او مرضه**  
**او جري ما ارضي** يعني اذا استاجر عبد شهر ابره ثم تقبضه في اول الشهر  
 ثم جاز الشهر والعبد مرض او ابق اختلف فقال المستاجر مرضه هو  
 اوابق من اول المدد وقالت الموجر من اجرها **حكم الحال فيقول القول**  
**قول من شهد له الحال مع يمينه** يعني اذا كان العبد ابقا او مريضا في الحال  
 فكماله بانه كذلك من اول المدد فلا يجب الاجر وان كان ابقا او مريضا  
 بانه كذلك من اول المدد فيجب الاجر وان كان ابقا او مريضا وكذا الاختلاف  
 في جري ما ارضي قال في الخلاصة رجلا استاجر رجلا ما وبينها ومناهما  
 مدة معلومة بأجرة معلومة فانقطع الماء سقط من الاجر بحسبه فان  
 لم ينقض الاجارة حتى عاد الماء لزمته الاجارة وان اختلفا في قدر  
 الانقطاع القول قول المستاجر وان اختلفا في نفس الانقطاع حكم الحال  
 انتهى **كا في حكم الحال لو باع شجرة منه ثم اختلفا في بيعه** اي الشجر  
 بها اي مع شجرة **القول قول من في يده الشجر** فان قيل ما ذكرته مسلم فيما اذا  
 كان الظاهر يشهد للمستاجر لانه ليس بينه الادفع الاستحقاق عليه  
 والظاهر يصلح واما اذا كان الظاهر يشهد للموخر فغير مسلم من حيث  
 انه مستحق الاجرة بالظاهر وهو لا يصلح الاستحقاق كما نقل في موضع  
 قلت اجيب عنه بانه مستحقه بالسيب السابق ومن العقد وانما  
 الظاهر يشهد على بقائه واستمراره الى ذلك الوقت فلم يكن مستحق  
 بجره الظاهر وسؤالا لانهما لما اتفقا على وجود سبب الوجوب اقر  
 بالوجوب عليه بالانكار بعد ذلك يكون متقوما لنفسه فلا  
 يثبت منه الا بجهة وعلى هذا اعتق حارثه ولها ولد فقالت اعتقني  
 قبل ولادته فيكون حرا تبلي وقال المولى اعتقك بعدها فلا يثبت  
 كان القول قول من كان الولد في يده لان الظاهر يشهد له وهذا  
 كله حكم الحال ذكره الزبيلي في تبينه وفي النكاح الزينة اختلفا  
 في كونه مستغولة او فارغة حكم الحال وان اختلفا في صحتها وفسادها  
 قال القول لم يدرى الصحة قال الفضلي الا اذا ادعى الموخر بانها كانت مستغرلة



بالزرع وادعى المستاجر لها كانت فارعة فالقول للموجر في البرارة  
**والقول قول رب الثوب في الثوب والحق والصحة والاجرة**  
يعني اذا اختلف رب الثوب والصانع في المحيط بان قال رب الثوب انزل  
ان تعلمه ثبته وقال الخياط قميصا او في ثوب دفعه الي الصباغ لصبغه  
واختلف في الصبغ بان قال رب الثوب امرتك بان تصبغه احمر صبغته  
اصفر وقال الصباغ امرتني باصفر او في الاجرة بان قال صاحب الثوب  
عملته لي بغير اجر كان القول في اكل قول المستاجر اما اذا اختلفا 2  
المخاططة والصبغ فلا الاذن يستنفذ من جهة رب الثوب وكان اعلم  
بليفتته ولانه لو انكر الاذن بالكلية كان القول قوله فكذا اذا انكر  
وصفه اذا الوصف تابع الاصل لكنه يحلف لانه ادعى عليه شيئا لواقع  
به لزمه فاذا انكره يحلف فاذا اختلف الخياط صا من وضاحب الثوب  
تخير ان شاء نفسه قيمته الثوب غير مفهول ولا اجر له او قيمته بمول  
وله اجر مثله ولا يجزى وزجه المسمى على ما بينا من قبل لانه موافق من  
وجه وهو من اصل العمل بخالف من وجه وهو الصفة فيميل الي ايهما  
سأ وروى ابن سماعه عن محمد بن بختنم له ما اذا اختلف فيه لانه  
بمترلة الغاصب واما اذا اختلفا في الاجر فلا المستاجر يتكبر بنفوس عمل  
دوجوب الاجر عليه والصانع يدعيه وكان القول للمتكبر وهذا عند  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا كان الصانع حريثا له اي معاملته  
فان كان يدفع اليه شيئا للعمل وبما طفه عليه فله الاجر والا فلا  
ما تقدم منها من المعاطفة يد على انه يعمل باخر فقام ذلك  
مقام الاستراط لان العادة قد جرت بالدفع للعمل الي من يجالطه من  
غير شتمية الاجر لعل به **وقيل ان كان الصانع معروفا هذه**  
**الصفة بالاجر وقيام كالدراهم** اي هذه الصفة **كان القول قوله**  
اي وان لم يكن كذلك فلا يكون القول قوله **وبه** اي بهذا القول يفتي  
اي يعول عليه في الاقتا وقايله الامام لانه لما فتح الدكان لاجل جري  
ذلك مجري التخصيص عليه اعتبارا لظاهر المقتاد وقوله استعان  
والقياس ما قاله ابو حنيفة لانه ينكر وما ذكره من الظاهر لا يصلح  
حججه للاستحسان اذا الظاهر يصلح للدفع لاجل لاثري ان ذا اليد  
يدفع المدعى باليد ثم اذا منعت تحت ما في يده دار لا يستحق به الشفعة  
لما قلنا والفتوى على قول محمد ذكره في التبيين وفي الفرائد الزينية  
ادعى نازل الخمان وداخل الحمام وساكن العدة لا اشتغال المصنوع بصبغة  
والاجل وجب هذا **في بيان احكام فتح الاجارة**  
المناسبة لظاهره في تاخير هذا الباب عما قبله اذ النسخ يعقب النسخ لا بما

بيعت

نفسه

الاجارة اي المستاجر ولاية الفسخ لانها تنفسخ لانها الانتفاع بوجه اخر  
**لا عقد معاوضة** يحتمل الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه  
**بمخالفة** لانه عليه السلام قال من اشترى شيئا ولم يره فله الخيار اذا  
راه والاجارة شرط المنافع فيقتضي لها ظاهرا للحدث لفظا او دلالة  
**بمخالفة** حاصل قبل العقد وبعده اما جواز الرد سبب حاصل قبل  
العقد فظاهرا واما جوازه لما بعد العقد فلا لان المعقود عليه هو المنافع  
واما لو خذ شيئا شيئا وكل ما كان كذلك كان للجزء منه بمنزلة الابتدأ او  
كان العيب حاصل قبل القبض وذلك يوجب الخيار كما في البيع وعلى هذا لا فرق  
بين ان يكون العيب حاصل قبل القبض المستاجر او قبل لان الذي حدث بعد  
قبض المستاجر كان قبل المعقود عليه وهو المنافع كذا في بعض شرح الهداية  
لفوات النفع به صفة عيب كخراب الدار وانقطاع ماء الرحي وانقطاع ما الارض  
بان كلا منهما يعقود النفع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرحي والدار والبيت  
بما يتنفع به الغير المحلن فعليه من الاجرة حصته لانه في سبب من المعقود عليه  
فاد الاستوفاه لزمته حصته زيلعي وفي الولوالجة رجل اشترى جارا راضيا ليزرعها  
فزرعها ولم يجز الماء يسقيها فيفسد الزرع فالمسئلة على وجهين اما ان  
يشتريها بشراها او يغير شراها في الوجه الاول سقط عنه الاجر لفوان  
التمكن من الانتفاع في الوجه الثاني ان القاطع ماء الزرع على وجه لا يرجي  
فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجي منه السقي فالاجر عليه ويجب  
ولم ينقطع المالك ن سأل الما عليها حتى لا يتيها له الزراعة فلا اجر له  
لانه عجز عن الانتفاع به وصار كما اذا اعضاء غاصب اتمى وفي الخاتمة رجل  
اشترى جارا راضيا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تنقي من ماء الانهار  
لا على المستاجر وكذلك اذا كانت السماء فانقطع المطر انتهى  
**او عطف على يفتي به** اي بالتمتع يعني ان العيب لا يفتي بالتمتع  
بالكلية بل يحل به بحيث يجوز ان يتنفع به في الجملة **كقول العبد ودراهم**  
الدرية واحدة الدبر بالفتح يقال فيه دبر البعير ودبرك في الصحاح فان  
الاجارة تنفسخ به ايضا **فان لم يجد العيب به** اي بالتمتع **والله** اي  
العيب **الموجر سقط خياره** اي خيار المستاجر لئلا والسيب وهو الوجوب  
للمرد قبل الفسخ والعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد فيما يلي بعده  
سقط خيار **وعمارة الدار المستاجر** وتطينها واصلاح الميزاب وما  
من البناء **عرب الدار** فان اتي صاحبها اي صاحب الدار **كان المستاجر**  
**ان يخرج منها** اي من الدار **الا ان يكون** المستاجر **استاجرها** وهو كذلك  
وقد رآها لرضا به بالعيب **واصلاح يبر الماء والنباوعة** والخروج على  
صاحب الدار بلا حبر وعليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه **فان فعل اي فعل**



ما ذكر من الاصلاح **المستاجر فهو مستأجر** فيه فليس له ان يجلسه من  
الاجرة قلت وبه صرح قاضي خان في فتواه حيث قال وفي اجارة الدار  
الدار وعمارة الدار ونظمتها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون  
على رب الدار وكذلك كل شئ تركها يخلو بالسكنى يكون على رب الدار  
فان ابي صاحب الدار ان يفعل كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون  
استأجرها وهي كذلك وقدرها مخبئ يكون راضيا بالعيب فلا يتردها  
لاحله واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج يكون على صاحب الدار  
وان كان املا من قبل المستأجر ولكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون  
ذلك على المستأجر ايضا فان فعل المستأجر ذلك يكون مستعرا ولا يجيب له من  
الاجر وله ان يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك رب الدار انتهى وفي شرح الحاشية  
وعلى رب الدار عمارة واصلاح ميزابها وبئر الماء وتنظيف البالوعة للمصلحة  
من افعال المستأجر من كل ما يكون مضرا بالسكنى فانه لم يفعل فليس المستأجر  
ان يخرج وان راي هذه العيوب وقت الاجارة لا خيار له لانه رضى بالعيب  
وعلى المستأجر في التراب والرماد المجمع في الدار من لئس لانه ليس من  
ما يب المسكن وكري نهر رجي الماء على الاجر الا ان يكون مشروطا على  
المستأجر وفيه نظر عندي وفي الجوهرة وله ان ينفرد بالفتح ولا يحتاج  
الي القضا ولو استأجر دارين سقطت احدهما او منعه مانع من  
احدهما او حدث في احدهما عيب يتقضى السكنى فله ان يتركها جميعا  
اذا كان عقد عليها صفقة واحدة ثم حدوث العيب بالعين المستأجر  
على وجهين احدهما لا يؤثر في النافع فلا يثبت به الخيار كالعقد المستأجر  
اذا ذهبت احدي عينييه وذلك لا يصير بالخدمة وكذا الدار اذا سقط  
منها حائط لا ينتفع به في سكنها فهذا لا يثبت الخيار وان كان التقضى يؤثر  
في النافع كالعقد اذا سرى والدابة اذا دبرت والدار اذا تهدم بعض  
بنايتها فلم يستأجر الخيار وان بني المجرما سقط فلا خيار للمستأجر  
لان العيب زال انتهى **وبعد** عطف على خيار الشرط **لزم ضرر له**  
**يستحق بالعقد الباقي** اي العقد كما في **سكنون من استأجر لثمن**  
فان العقد ان يثمنه قلع من صحيح وهو غير مسمى بالعقد **وموت**  
**عزس واختلاصها** استوفى اي الطباخ **للمطبخ وللمنم** فان العقد ان  
بقي تضرر المستأجر باتلاف ماله في غير الوليمة **ولزوم من عطف** اي  
**بضم ن او بيان الاقرار** والحال انه لا مال له غيره اي مشاهدة من  
الناس وباقامة نيته عليه او اقراره واسان بماله انه لا فرق في بيوت  
الدين بين هذه الاشياء بالكل ليحقه الضرر لانه يجلس به فيتضرر  
وقيد بقوله والحال انه لا مال له غيره اي غير المستأجر لانه لو كان له

مال غيره لا ينتفع الاجارة **والاستأجر** وكان **يبيع** لاذ الاجارة  
ان لقيت لزم اداء الاجر الدكان وهو منتفع للافلاس **والاستأجر** ليعمل  
**ماله استأجر** **عبد الجحظ** **تترك عمله** قيد بقوله ليعمل بماله لان من ليس له  
مال ويعمل بالاجر فزاس ماله ابرة ومقراض فلا يتحقق العقد في حقه  
**وبدا مكثرى دابة من سفر** فانه عذر لانه لم يصني على موجب لان من  
ليس له نقد لزمه ضرر زائد لاحتمال كونه قصده سفر الحج فذهب وقته  
او طلب عزم له فحضر او التجارة فافتقر وايدى مكثري الدابة وهو بالمد  
مصدر بداله اي ظهر له فيه راي غير المولد منه عن ذلك كذا في الفتاوى  
**خلافت في مستأجره** اي مستأجر عذله مال ليعمل **ليعمل** متعلق  
بالترك **في الصف** فانه لا يكون عذرا اذ يمكنه ان يتخذ العلام للخطا  
في ناحية ويعمل في العرف في ناحية ذلك ملاحظ وبه صرح في الحاشية  
القديسي وبدا الكاري يتعلق بقوله وبدا الكاري فانه ايضا ليس بقدر  
اذا يمكنه ان يعقد دوابه على يد تلميذ او جيره **وبيع ما اجره** يتعلق  
بقوله ولزوم من فانه ايضا ليس بعذر بدون الحق **وبين** **وتفسخ**  
الاجارة بلا حاجة الي الفسخ ذكره ملاحظ **بوت بعد عا قدس عقد**  
**نفسه** لانها لو بقيت نصير المقتعة المملوكة والاجرة المملوكة لغیر  
العقد مستحقة بالفقد لا منتقاة لها الى الوارث وهو لا يجوز وفي الحاشية  
لجل استأجر دارا شهر فسكنها شهرين ذكره في الاصل انه لا يلزمه اجر  
الشهر الثاني ولم يفصل بين المستقل وغيره فانه ذكر السالة في الحاشية  
واحباب كما ذكر في الدار والحمام به للاستقلال وفي بعض الروايات قال  
يلزمه اجر الثاني ومن اصحابنا من دق بين الروايتين فقالوا اذا لم  
يكن معذرا للاستقلال يلزمه اجر الشهر الثاني سواء استأجرهما معا او  
ارضا او دارا وعليه الفتوى وان مات المجرم فسكن المستأجر بعد موته  
منهم من قال عليه اجرة ما سكن بعد الموت لانه ليس بغاصب 2  
السكنى بل هو ما صن على الاجارة ومنهم من سوي بين هذا وبين الكيلة  
الاولى قال مولانا رحمه الله تعالى انه لا يظهر الانفساخ هذا ما لم يطالب  
الوارث بالتفريق او بالتزام اجر اخر سواء كان معذرا للاستقلال او لم  
يكن لان موت احد العاقدين يوجب الفسخ الاجارة عندنا لا في  
فاد اكان تحتلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفريق او بالتزام  
اجر اخر انتهى وفي شرح المختار في نسخ الاجارة بالعذر قال وهل  
يشترط للفسخ قضا القاضي ذكره في الزيادة ان كان عذرا فيه  
شبهة كالدين بشرط له القضا وان كان واضعا لا وذكره في  
المبسوط والحجامة انه ليس بشرط وينفرد العاقد به وهو الصحيح



لانه في معنى العيب قبل القبض على ما بيناه انتهى في بيان اكثر ثم قال في  
الجامع الصغير وكل ما ذكرناه عند فان الاجارة فيه تستقضى وهذا يشير الى انه  
لا يحتاج فيه الى قضا القاضي لانه بمقتضى العيب في البيع قبل القبض فيفسد  
العقد بالفسخ وفي الزيادات اذا الامر يرفع الى الحاكم لتفسيخ الاجارة  
لانه فصل محتمل فيه فيتوقف على قضا القاضي كالرجوع في الهبة قال  
شمس الامية السرخسي هو الاصح ومنهم من فرق فقال اذا كان العذر  
ظاهرا للفسخ والافسوخ للحاكم وقال قاضي حاك والمجوز في الامور  
والعذر الظاهر مثل استيجار الحداد لقطع الضرر ثم يسكن او الطباخ  
ليطبخ الوليمة ثم يخالغ المرأة انتهى **فان عقدها الفسخ كبل ووصي**  
**ومر في الوقت** بقا والمستحق عليه والمستحق حتى لو مات الموقوف له  
بطلت لما ذكرنا قال في الخلاصة وفي مختصر القدر وفي موت احد العاقدين  
وقد عقد العقد لنفسه فسخ للاجارة ولو كان عقدها لغيره لا تنفسخ  
ولو جن احدهما جونا مطبقا لا تنفسخ الاجارة وليس له ان يفسخ  
في نسخة الامام حواضر زاده في باب اجارة الظير وفي القناوي الصغري  
يموت الوكيل لا تنفسخ الاجارة وانما تنفسخ بموت الموكل وفي الاجناس  
يموت المتولي ولا تنفسخ الاجارة وان كان المتولي هو الذي اجرد وكذا في  
لو اجرد وما في الاجرة الاب والوصي لو اجرد ارضه ومات لا يفسخ الاجارة  
وفي الذخيرة عن شرح كتاب الوقت اذا اجر الوقت بنفسه ثم مات القياس  
ان ينظر الاجارة وبه اخذ ابو بكر الاسكاف لانه في معنى المالك ليس لحد  
جمعه وفي الاستحسان لا ينظر لانه اجر لغيره كما توكيل بالاجارة والاب والوصي  
والوكيل بالاستيجار اذا مات بطل الاجارة لانه التوكيل بالاستيجار وتوكيل  
بشرا والمنافع رضا بمقتضى التوكيل بمسوا والاعيان فيصير مستاجرا  
لنفسه ثم يصير موجرا من الموكل فهو معنى قولنا ان الوكيل بالاستيجار  
بمقتضى المالك انتهى قلت هذا مستقتر على ما ذكره اكثر من ان  
المالك يثبت للتوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من انه  
يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في اكثر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم  
وانه اعلم وحكم عزل المتولي كونه ففسخ الاجارة قال في السراجية  
المتولي والقاضي اذا اجرد او الوقت ثم عزك او مات تنفسخ الاجارة  
**وتنفسخ الاجارة بموت احد مستاجرين او موجرين في حصص**  
اي في حصص الميت اذا كان قد عقدها لنفسه **فتا** وبقي في حصص الحي وقال  
زفر بنظر بينهما لان الشيوع مانع قلنا الشروط تراعي شروطها في الاستد  
كالسها في النكاح هذه **مسائل في احوق حصا ارض** وهي جمع  
حصيد وحصيد وسما الزرع المحصور والمراد هنا ما يبقى من ارضك

العقب

العقب المحصور في الارض **مستاجرة او مستعيرة فاحترق شي من ارض**  
**غيره لم يضمن** لان هذا سبب وليس بمسبب شره فلا يكون مقديا لما خسر اليه  
في ملكه **ان لم يضره الرياح** هذا قيد في عدم الضمان قال في شرح  
الوقاية هذا اذا كانت الرياح هادئة اما اذا كانت مضطربة يضمن  
والهادئة بالادلة المهمة والنون من هادن هدرنا اذا سكن ولي يفسخ  
الهادئة من هداة اي سكن كذا في بعض الحواشي وفي الصحاح هدرن يهدن  
هدونا سكن انتهى وفي شرح الكثر للزيلعي قال سمس لامية السرخسي هذا  
اذا كانت الرياح هادئة حين او قد انشأ ثم تحركت لانه لا يصنع له  
في تحريكها واما اذا كانت الرياح مضطربة ينبغي ان يضمن لانه يعلم  
لها لا تستقر فلا يعذر فيضمن وذكر في النهاية معزيا الى التمرنا شي  
انه لو وضع جمرة في الطريق فاحترقت شيئا ضمن لانه ينقضي بالوضع  
ولور مقتضى الريح اي شي فاحترقت لا يضمن لان الريح تسقط فغله واخرج  
الحداد الحديدي من الكبر لا مكانه فوضعه على القلعة وضربه بطرقة وخرج  
شرار النار الى طريق العامة واحرق شيئا ضمن ولو لم يضرب ولكن اخرج  
الريح شيئا فاحرق شيئا لم يضمن ولو سقى ارضه سقيا لا يحتمل الارض فتقدي  
الى ارض جاره ضمن لانه لم يكن مستغنيا عما فعل بل كان متغديا انتهى وفصل  
في الخلاصة فيما لو سقط منه جمرة او شرارة في موضع ليس فيه حق الموردين  
ان يقع منه فيضمن وبين ان ذهبت لها الريح لا يضمن قال وسما الظهير  
وعليه الفتوى وكذا لو وضع جمرة في الطريق فاحترق بذلك شيئا ضمن ولو ذهبت  
الريح الى موضع اخر فاحترقت شيئا في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ  
الامام الاجل سمس لامية السرخسي اذا وضع الجمرة في الطريق في يوم الريح  
تكون ضامنا وذكر سمس لامية الخواص في كتاب السراة اوضع جمرة في  
الطريق او مرسا في ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكرنا طفي  
رجل اوقع نارا في طريق العامة في الريح وتفلها الى دار رجل اخر لا يضمن  
تقل وقال لان جنبائنه قد زالت **وكذا كل موضع كان للواضع حق**  
**الوضع فيه لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شي بخلاف**  
**مادة الم يكن للواضع فيه حق الوضع** قال في قناوي قاضي حاك بعد ان  
ذكر ما نقلناه عنه من الفروع وغيرها مما يناسب المقام والاصل  
في هذه المسائل ان في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك المكان لا  
يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شي سواء تلف به وهو في مكان  
او بعد ما زال عن مكان وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع اذا  
عطيا بالموضوع شي ان عطية والموضوع في مكان لم يزل ضمن الواضع وان  
عطى به بعد ما زال الموضوع عن مكان ان كان بمنزلة بلحوان يضع جمرة



في الطريق ذهبت بها الزرع واذلتها عن مكانها واحرقت سببا ولا يضمن الواضع  
لان جنابته زالت بالماء والزرع وان كان الزوال عن الموضع الذي كان فيه  
لا يزيل بانه وضع جمرة في الطريق ثم جازى ووضع جمرة اخرى في الطريق فقد  
خرجت احدهما على الاخرى وانكسرتا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
يضمن كل واحد اخذ صاحبه انتهى ثم شرع في الاصل يقول **ولو وضع**  
**جمرة في الطريق فاخذت بذلك شي من وكذا يضمن في كل موضع ليس**  
**له فيه حق المرور الا اذا هت به اي بالموضع النزع فلا ضمان لانهما**  
**سخت فعله وبه يضمن** وقد تقدم نقله عن فاضل خان **سخت** رجل **الارض سببا**  
**لا تحمله الارض** **تسعى** الماء **الى ارض جارة** فانسدها **ضمن** كونه متعديا  
لم تقدم نقله عن الزبلي **اخذ حياط او صباغ في جاراته من يطعم عليه العمل**  
**بالنصف** فان صاحب الركان قد يكون ذاجاه وهرمة ولا يكون صادقا  
في العمل فينفذ حاذقا يطرح عليه العمل وكان القياس انه لا يجوز لانه  
استجاره بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقتير الطمان للنجار  
استحسانا لانه شركة وجوه في الحقيقة فان هذا الوجه اهت به قبل ذلك وذلك  
بحذقته يعمل فتستظم فيه الصلحة ولا يضمن بالجهالة فيما يحصل **كاستجار**  
**رجل ليجعل عليه محلا** يفتح الميم الاولي وكسوالنا بنية وبالكسر ايضا من  
الموردج اذ كبير للمحتاج كذا في المغرب **والعين** بقعدان فيه **الملك** خانه صحيح  
استحسانا لانا المقصود هو الركوب وهو معلوم **وله العمل المعتاد** لان  
المعمل تابع وما فيه من الجهالة يزول بالصرف الى المعتاد وكذا اذا لم  
يرى اطا وهو الهار والوس وهو ما يليقه المرو على نفسه والمراد ما يليقه  
المركب على نفسه **فروية** اي مروية صاحب العمل **المعمل** لانه اقرب  
لحصول الرضى عند احد لا يصح بغير المشاهدة **استجار رجلا على**  
**مقدار من الزاد فاكثر منه وعرضه** اي عوض ما اكل لان المستحق عليه  
حمل معلوم في جميع الطريق وله استيفاءه وعفرا الشافعي في الظاهر  
لا يرد ولو شرط رده مع بالاجماع ولو شرط عده لا يرد بالاجماع  
**قال الغاصب دأوه فرسنا والافاجرتما كل شهر تكلد ولم يفر دج**  
**على الغاصب المسمى** اي الذي سماه المالك من الاجر لانه اذا عين الاجر والغاصب  
رضي بها ظاهر التقدير بينهما عقد اجارة **الا اذا انكر الغاصب ملكه** فانه  
اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة **وان** وصلية **ابنه** **واقر به** اي بملكه **و**  
**برهن بالاجر** اي صرح بعدم رضاه به فحينئذ لا يبعد رضاه فظاهر وقد  
قدمنا ما اذا استكت عند مقالة المالك ثم قال لم اسع مقاتلة **ان**  
**ان يوجر المجر من غير موجره ومنه** اي من موجره **لا** اي لا يوجر **لان**  
الاجارة تملك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام الموجد فيلزم

تمليك

تمليك المالك هكذا علله بعض المستراح وفي خلاصة الفتاوى قال 2  
النوازل المستاجر اذا اجر المستاجر من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولي  
قال شمس الامية المحل الى لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولي لان الثاني فاسد  
فلا يرفع الصحيح وهو الاصح وتاويل ما ذكره في النوازل ان الاجر قبض  
المستاجر من المستاجر بعد ما استجاره لانه لو قبض منه بدون الاجارة  
سقط الاجر عن المستاجر فهذا اولى قال في المحيط وان لم يقبضه منه فعلى  
المستاجر الاول الاجر والمستاجر من المالك اذا اجر من غيره ثم ان المستاجر  
الثاني اجره من المستاجر الاول يصح ولو اجر المستاجر من رجل اخر ثم  
ان المستاجر الثاني اجره من المستاجر الاول قال الفقيه ابو بكر السكاك  
بطلت الاجارة الاولي والثانية وقال الفقيه ابو الليث وعذري ان  
الاجارة الاولي على حالها والاجارة الثانية من الموجد باطلة هكذا  
في النوازل وفي فتاوى الفصل الاجارة الاولي لا تنقص وهذه الاجارات  
كلها صحيحة وقيل في المسئلة روايتان واختلاف المشايخ بناء على ان  
الروايين قال الصمد الشهيد في فتاوى الصغرى المختار انه لا يجوز  
الاجارة الثانية لان المالك انما يتفق بحكم الملك لان الملك مطلق له وهذا  
مروي عن محمد وان لم يوجرها من الاجر لكن اعادها منه لا تبطل الاجارة  
بلا خلاف بين المشايخ انتهى **وقله باستجار عقار ففعل الوكيل وقبض**  
**الوكيل ولم يسلمها** اي لم يسلم الوكيل العين الموجهة **الى** اي الى الوكيل **فقبضت**  
**الملك** المذكورة في الاجارة **رجع الوكيل بالاجر على الامر** **الحكم ان شرط**  
**تجمل الاجر قبض الوكيل ومضت المدة ولم تبطل الامر وان طلب الامر**  
**والى الوكيل تجمل** اي لا اجر **لا** اي لا يرجع على الامر يعني ولو وكل رجلا ليستاجر  
له دار معينة فاستاجر وقبضها ومنعها من الامر ولا حتى مضت المدة  
فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لانه  
في القبض نائب عن الموكل في حق ما لك المنفعة فصار قابضه حكمه وان  
شرط الوكيل تجمل الاجر قبض المدة والمدة مضت المدة ولم يبطلها الاخرمة  
رجع الوكيل بالاجر عليه لان الامر صار قابضا بقبضه مالم يظهر المنع  
ولو طلبها فابي حتى تجمل لا يرجع به على الامر لانه لما جلس الدار عن الامر  
وله حق الحبس خرجت يد الوكيل من ان تكون يد يمانية فلم يقصر الموكل قابضا  
حكمه ولم تضر المنافع حاوثة في يد الموكل حكما فلم يجب الاجر على الموكل كذا في الكافي  
**يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق قدر ما يجوز لغيره** لان كتبها  
ليست من افعال القضاة بحرم **المعنى** فانه يستحق الاجر على كتابة الفتوى  
لان الكتابة ليست بواجبة عليه قلت وفي شرح القدروري كلاما من  
الرازي ان القاضي لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم يكن له في بيت المال شيء



في الطريق ذهبت بها الزرع واذالتا عن مكانها وحرقتهما سببا ولا يضمن الوضوح  
لان جنابته زالت بالماء والزرع وان كان الزوال عن الموضع الذي كان فيه  
لا يزيل بان وضع جمرة في الطريق ثم جازا اخر ووضع جمرة اخرى في الطريق فقد  
خرجت احدهما على الاخرى وانكسرتا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
يضمن كل واحد اجرة صاحبه انتهى مكره شرع على الاصل بقوله ولو وضع  
**جمرة في الطريق فاحترقت بذلك شيء ممن وكذا يضمن في كل موضع**  
**له فيه حق المرور الا اذا اهدت به اي بالموضع الذي لا يضمن لانها**  
**نشرت فعله وبه يفتي** وقد تقدم نقله عن فاضل خان **سقي رجل ارضه**  
**لا تخلفه الا ان يتعدى الماء الى ارض جاره** فاضدها **ضمن** لكونه متعديا  
كما تقدم نقله عن الذيل **اخذ حياطا او صباغ في حانوته من يطرح عليه**  
**بالنفس مع** فان صاحب الركان قد يكون ذاجاه وحرمة ولا يكون صادقا  
في العمل فينفذ حاذقا يطرح عليه العمل وكان القياس انه لا يجوز لانه  
استجاره بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقتير الطمان للجنة جاز  
استحسانا لانه شركة وجوه في الحقيقة فان هذا الجاهته يقبل ذلك وذلك  
كحاذقته يعمل فيستظم فيه الصلحة ولا يصير بالجهالة فيما يحصل **كسب**  
**جمل الجمل عليه جملا** بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وبالكسر ايضا من  
المصدر اذ كبير للحجاج كذا في الغرب **والعين** يقعدان فيه **الجملة** فانه صحيح  
استحسانا لانا المقصود هو الركوب وهو معلوم **وله الجمل المعتاد** لان  
الجمل تابع وما فيه من الجهالة يزول بالصرف الى المعتاد وكذا اذا لم  
يرى اظا وهو الهار والرس وهو ما يليقه المروي على نفسه والمراوم عليه  
المركب على نفسه **الروية** اي روية صاحب الجمل الجمل **لانه اقرب**  
لحصول الرضوخ عند احد لا يصح بغير المشاهدة **استجار جملا**  
**مقدار من الزاد فاكله** **وهو ضمه** اي عوص ما اكل لان المستحق عليه  
حمل معلوم في جميع الطريق وله استيفاؤه وعند الشافعي في الظاهر  
لا يرد ولو شرط رده مع بالاجماع ولو شرط عرده لا يرد بالاجماع  
**قال الغاصب واره فريضة والا فاجرتها كل شهر سنة ولم يفرع**  
**على الغاصب المسمى** اي الذي سماه المالك من الاجر لانه اذا عين الاجر والغاصب  
رضي بها ظاهر التقديريين معا عقد اجارة **الا اذا انكر الغاصب ملكه** فانه  
اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة **وان** وصليته **انته** واخره اي بملكه **ولم**  
**يرض بالاجر** اي صرح بعدم رضاه به فحينئذ لا يبعد رضاه ظاهرا وقد  
قدمنا ما اذا استكت عند مقالة المالك ثم قال لم اسرع مقالة **استجار**  
**ان يوجر المجر من غير موجهه** **ومنه** اي من موجهه **لا** اي لا يوجر من  
الاجارة بملك المتعة والمستاجر في حق المتعة قائم مقام الموجه فيلزم

تمليك

تمليك المالك هكذا علله بعض المستراح وفي خلاصة الفتاوى قال 2  
النوازل المستاجرة الاجر المستاجر من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى  
قال شمس الامية الحلواني لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثاني فاسد  
ولا يرضح الصحيح وهو الاصح وتاويل ما ذكره في النوازل ان الاجر قبض  
المستاجر من المستاجر بعد ما استجاره لانه لو قبض منه بدون الاجارة  
سقط الاجر عن المستاجر فهذا اولي قال في المحيط وان لم يقبضه منه فيجل  
المستاجر الاول الاجر والمستاجر من المالك اذا اجر من غيره ثم استجار  
الثاني اجره من المستاجر الاول يصح ولو اجر المستاجر من جرح اخر ثم  
انه المستاجر الثاني اجره من المستاجر الاول قال النقيب ابو بكر الاسكاف  
بطلت الاجارة الاولى والثانية وقال العقبة ابو الليث وعدي ان  
الاجارة الاولى على حالها والاجارة الثانية من المجر باطلة هكذا  
في النوازل وفي فتاوى الفصل الاجارة الاولى لا تنقص وهذه الاجارات  
كلها صحيحة وقيل في المسئلة روايتان واختلاف المشايخ بناء على ان  
الروايين قال الصدر الشهيد في فتاوى الصغرى المختار انه لا يجوز  
الاجارة الثانية لان المالك انما يتقنع بملك المالك لان الملك مطلقه وهذا  
مروي عن محمد وان لم يوجرها من الاجر لكن اعارها منه لا تبطل الاجارة  
بلا خلاف بين المشايخ انتهى **وقله باستجار عقار ففعل الوكيل وقبض**  
**الوكيل ولم يسلمها** اي لم يسلم الوكيل العين الموجبة الي اي الى الوكيل **فمن قبضت**  
**الملك المذكورة في الاجارة وجع الوكيل بالاجر على الامور الحكم ان شرط**  
**تجمل الاجر وقبض الوكيل ومضت اذ لم تبطل الامر وان طلب الامر**  
**اي الوكيل تجمل** اي لا اجر لا يرجع على الامر يعني ولو وكل رجلا ليستاجر  
له دار معينة فاستاجر وقبضا ومنعها من الامر ولا حتى مضت المدة  
فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لانه  
في القبض نائب عن الموكل في حق ما ملك المتفعة فصار قابضا على حكمه فان  
شرط الوكيل تجمل الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطل بها الاخرمة  
رجع الوكيل بالاجر عليه لانا الامر صار قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع  
ولو طلبها فاي تجمل لا يرجع به على الامر لانه لما جلس الدار عن الامر  
وله حق الحبس خرجت يد الوكيل من ان تكون يدينا به فلم يقصر الموكل قابضا  
كلما ولم تضر المنافع حادثة في يد الموكل حكما فلم يجب الاجر على الموكل كذا في الكافي  
**يستحق القاضي الاجر على كتب الوثائق قدر ما يجوز لغیره** لان كتبها  
ليست من افعال القضاة المحرم **كالمفتي** فانه يستحق الاجر على كتابة الفتوى  
لان الكتابة ليست بواجبة عليه قلت وفي شرح القدوري للامام  
الرازي ان القاضي لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم يكن له في بيت المال شيء



وفي القينة رفع الظهير الدين المرعشي في وشرف الائمة المكي قال القاضي اذا قولي  
فسمته التركة لا اجر له وان لم تكن موصوفة في بيت المال بغير رفع المحط  
وسرح خوارزمي و قال له الاجرة اذا لم يكن له موصوفة في بيت المال  
تكن المستحب ان لا يأخذ قال المذيع ما اجاب الظهير والشرف حسن  
في هذا الزمن لفساد القضاة انه لو اطلق لهم لا يقنعون باجر المثل انتهى وفي  
البرازية من كتاب الاجارة ذكر ما تقدم به قال فان قلت اذا كان الواجب  
عليه الجواب فقد حصل بالكتابة ووقع عن العاجب فلا يجوز اخذ الاجر  
كما في سائر الواجبات قلت الوجوب مقصور على الجواب والكتابة  
نابذة عليه بخلاف الحاصل لان الجواب ثمة غير واحد حين يتعين  
بالفعل ولا يستوي التعيين الوجود وهذا التعيين قبل الوجود فافتروا وقال  
جلال الدين ابوالجمال حامد بن محمد من كتاب السجلات يجوز للقاضي  
اخذ الاجرة على كتبه المحاضر والسجلات وغيرها من الوثائق بمقتضى اجرة  
المثل وذلك لان القاضي انما يجب عليه القضاة والبصاالحق الى مستحق  
فحسب اما الكتابة فزيادة عمل يعمل للمقتضى وعلى هذا قالوا لا بأس  
للمفتي ان يأخذ شيئا على كتابة جواب الفتوى وذلك لان الواجب على المفتي  
الجواب باللسان ولا الكتابة باللسان ومع هذا الكف عن ذلك اوتي  
احترازا عن القيل والقال وصياتهما والوجه عن الابتداء والله  
اعلم وفي الصيرفة تب القاضي لو حكم وطلب اجرة ليكتب شيئا دونه  
قال يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك البلدة غيره وقيل سوا كان غيره  
اولم يكن لان كتابته ليست بواجبة عليه انتهى وفيها استأجر رجلا  
ليكتب له تقرير الاجل البحر جيز ان يبين قدر الكا عند الخطا استأجر  
رجلا ليكتب كتابا الى جيبه فانه يجوز اذا بين قدر الخطا والكا عند  
كذا هذا انتهى **المستأجر لا يكون خضما مدعى الاجارة والرهن والشهر**  
لانا الدعوى لا تكون الا على الله **فلا يكون المشتري** لانه مالك العين كذا  
جامع الفصولين وفي شرح النظم الوهابي ان شمس الائمة السرخسي  
قال الصحيح ان المستأجر الثاني لا يكون خضما للمستأجر الاول حتى يحضر صاحب  
الرابنة بمنزلة المستعير لانه يدعي ملكه العين فلا يكون خضما للاول قال  
والحاصل ان المستأجر لا يكون خضما لمن يدعي الاجارة ولا لمن يدعي الرهن  
ولا لمن يدعي الشراء المشتري يكون خضما لكل وكذلك الموهوب له انتهى  
قلت وفي العمادية ان سبل الشيخ الامام احمد الطواوسي في حوزة اسلام  
البرروي الى ان المستأجر الثاني ينتصب خضما للمستأجر الاول وانما صح  
السرخسي هو فتوى ظهير الدين المرعشي وان الامام خوارزمي  
قال ما استدل على الحاصل ونقل عن الصغري ان المشتري لا يكون خضما

المستأجر

المستأجر والمدن وفي التتمة المستأجر لا ينتصب خضما في اثبات الملك لاطلاق  
ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه والله اعلم ونحوه لخالصة  
التقاضي اقول ما نقل عن الصغري من ان المشتري لا يكون خضما للمستأجر  
يعني بالقرارة بل لا بد من حضور الاجر بخالفه ما في البرازية من قوله وفي  
فتاوى القاضي اجرة ببيع وسلم فسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان  
الاجر غائبا لان المشتري يدعي الملك لنفسه وكان خضما لكل من يدعي حقا  
فيه وكذا الراي ان اقبض المرتهن ثم اخذه الراهن وبيع فالمرتهن بخاصم  
الشاري وان غاب الراهن لما قلنا انتهى لكن نقل بعد ذلك ما يوافق  
ما عن الصغري حيث قال في الاجرة ببيع من اخر شيئا ادعى ثالث ان  
المبيع كان اجرمه او رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يخبر البائع  
فاذا حضر مرهن عليه الان قبل فليسا مل عند الفتوى والله اعلم  
**وتصح الاجارة ونحوها اي تسخ الاجارة مضافة الى الزمان المستقبل كما اذا**  
**اصافها الى رمضان ويبي في شعبان وكذلك اذا اضافت الفسخ الى زمان**  
**مستقبل وعند الشافعي لا يجوز** **وتصح الرابنة ايضا بالاضافة كما اذا**  
**قال ويوفي شعبان رارعتك ارضي 2 اول رمضان وكذا المعاملة**  
**في المساقاة بان قال ساقيتك تسقاني اول رمضان ويوفي شعبان**  
**وكذا المضاربة والمكاتبه والكفالة والايضا بان قال جعلت فلانا**  
**رضيا بعد موت ادي ايضا لا يتصور في الحال الا اذا جعل لبحار عن الوكالة**  
**وكذا الوصية لانها تملك مضافا الى ما بعد الموت وكذا القضا بان قال**  
**الامام اذا اجار من الشهر فانت قاض ببلدة كذا وكذا الامارة بان**  
**قال اذا اجار من الشهر فانت قاض ببلدة كذا وكذا الامارة بان**  
**قال اذا اجار من الشهر فانت امير ببلدة الفلاني وكذا الطلاق بان**  
**قال لامرأة اذا اجار من الشهر فانت طالق لا يعلق حتى يجي الشهر**  
**وكذا العتق بان قال لعبد اذا اجار من الشهر فانت حر وكذا**  
**الوقت بان قال داري هذه وقت بعد موتي وقوله مضافا نصيب في الحال**  
**وموقوف المذكورات كلها ونقدرا الكلام ويصح كل واحد من الاجارة**  
**وتسخها والمضاربة والمعاملة الخ حال كونه مضافا الى الزمان**  
**المستقبل لا يصح كل واحد من البيع والجارنة ونسخه والقسمة**  
**والشركة والهبة والتملك والرجعة والصنع عن مال وابوالدين**  
**حال كونه مضافا الى الزمان المستقبل لان هذا الاشياء تملك وقد**  
**امكن تنجزها للحال ولا حاجة الى الاضافة والله اعلم **رادا اجر****  
**المثل في نفسه من غير ان يزاد احد فليقول في نفسها اي الاجارة ومثل**



**فمنع المتولي من على المتاجر المسمى** عند العقد قال شيخنا  
 في نوادره واما اذا ازداد اجر المثل من مثله من غير ان يزداد  
 فلم يمتد في منعها وعليه الفتوى وما لم يمنع كان على المتاجر  
 المسمى كما في المختصر الصغير انتهى وقد قد منا تحرير هذه المسئلة  
**فمنع العقد بعد قبيل البذل** صحى كان العقد فاسدا **فلا يعمل حلي**  
**البذل حتى ييسر في مال البذل** ذكره الزيلعي في البيع الفاسد  
**استاجر مستورا لا وفار غافغ في الفارغ فقط** لا المفسول  
 ذكره شيخنا في نوادره والمسئلة مذكورة في عامة الكتب الفتاوى  
 وقد اشرنا في نوادره الكلام شارح النظم الوهابي في مسئلة  
 اجارة المفسول وذكر فيه اختلاف العلماء وقد صرح قاضى خان  
 بان قال ظاهر الرواية عدم جواز اجارة الارض المفسولة بالزور  
 وان جازها زاده فصل بين المدرك وغيره فقال فعلى سدا في البيت  
 المفسول يجوز الاجارة ويومر بالتقريع والتسلم الا ان يكون فيه  
 ضرر فاحترى وكان له ان ينقض الاجارة وسكتا ذكر الكرخي في مختصر  
 رواية عن محمد بن ابي جعفر وتومر بالتقريع والتسلم وعليه الفتوى  
 وقال القاضي الامام سدا في البيت المفسول لو تقريع وتسلم مل  
 تقع تلك الاجارة قال لالانها وقعت فاسرة فلا يجوز الابلية  
 وفي فتاوى البرازي استاجر ارضا فيها زرع او ما ينجح الزراعة لا يجوز واد  
 اجرام حصدا لزور ولها انقلب جازا وسدا اذا لم يكن الزرع مدركا فان  
 اذرك الحصاد جازت الاجارة ولو مر بالمصاد والتسلم وعليه الفتوى **استاجر**  
**شاة لا رضاء ولده او جده لم يجر** لعدم تعارف ذلك وهذا هو الاثر  
 ذكره في شرح الوهابية وعزاه الى الماخيرة وبه جزم ابن وسبان في نظم ومجال  
 الهداية وغيرها محله وفي الحاشية استاجر كذا بالحقرا ما فيه من سطر او قد  
 لا يجب عليه الاجرة قال وكذا المصحف ولو استاجر طيبا للشمه لا يجب الاجرة  
 الرابعة قال وكذا الاجرة عليه التثنية استاجر كذا بالحقرا ما فيه من سطر او قد  
 اخذ الص من مفهوم عبارة قاضى خان وينبغي ان يكون هذا المفهوم  
 لانه لا يختلف الحكم لان الفساد اذا اجاز من قبل بعمدة الاستماع على  
 لو وقعها صححت الاجارة ولان ذلك لا يختلف بالنسبة الى المسلم والكافة  
 ان انظرنا الى كونها منفعة غير مقصودة من العين فتأمل وكذا لو  
 استاجر فوسا او دابة لتجنب بين يديه او يربطها على بابيه ليتجمل بها  
 لظن الناس من ماله لا يجوز ولو استاجر مكسلا او موزنا ليعبره ذكر  
 في الاصل انه يجوز وذكر الكرخي انه لا يجوز في كلام العلامة ما يفسر بفتوى  
 بتقوية الجواز فانه ذكر ما عن الكرخي انه لا يجوز في كلام العلامة من عدم

الجواز ان الاجارة لا يجوز لمنفعة الامتصودة بالعين وهي في هذه المسئلة غير  
 مقصودة بالعين فلا يجوز كما لو استاجر ثيابا ليس عليها في بيته ولا يجلس عليها  
 ولا ينام فانه لا يجوز انتهى **المستاجر فاسدا اذا اجر موصيا جازت**  
**الاجارة وقيل لا** يجوز الاجارة قال في جامع الفصولين ليس للمستاجر فاسدا  
 ان يجر موصيا من غيره اجارة صحى استدلاله بما ذكرنا وقيل يمكنه ان  
 الترخى بعد قبضه كسفر فاسدا له اجرة وهو الصحيح لان للوجرا الاول نقص  
 الثالث لا يملكه فسخ بالاعذار انتهى وسكتا نقله مولانا في جبره وقره هذا  
**كتاب** في بيان احكام **الكتاب** او رد عقد الكاتبة بعد عقد  
 الاجارة الفاسدة لان كل واحد منهما عقد يستفاد به المال بمقابلته مالمس  
 مال بغير وجه يحتاج فيه الى ذلك العرض باليجاب والقبول بطريق الاصل  
 وبهذا وقع الاحتراز عن من البيع والهبة والطلاق والعقاق يعني ان  
 قولنا بمقابلته مالمس بما اخرج به البيع والهبة بشرط العرض وقولنا  
 بطريق الاصل فانه قلت ان ذكر كتاب المكاتب عقب كتاب العقاق  
 كما ان النسب ولهذا ذكره المحاكم المشهورة الكافي عقب كتاب العقاق لان  
 الكتابات لها الولاء والاولا من احكام العقاق ايضا قلت لا نسلم ذلك لان  
 العقاق اخرج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتاب ليس كذلك بل فيها  
 ملك الرقبة لمحض ومنفعة لغيره وهو انساب للاجارة لان نسبه الذاتيات  
 اولى من العرضيات كما حققته في الفتاوى والمكاتب اسم مفعول من كاتبت مكاتبته  
 والمولى كاتبت ليس التا واصلة من الكتب وهو الجمع واسمه كاتبت اذا جازتها  
 والكتيبة هي الطائفة المجمعة من الميسر والكتاب لانه يجمع الابواب والفصول  
 والكتابات لانها تجمع المروف وسمى هذا العقد كتابته ومكاتبته لانه فيه ضم جربة  
 اليد الى حرية الرقبة او لان فيه جمعا بين جمين فضا عدا او لان كلاهما  
 يكتسب الوثيقة وموافقا **الكتاب** في اللغة مصدر كاتبت وقد ذكرنا معناه  
 في المسرع في تحرير **المملوك يد** اي من جهة اليد **حالا ورقية** اي من  
 جهة الرقبة **مالا** اي في المستقبل لان المكاتب لا يحرره الا اذا يدرك  
 الكتابته واما في الحال فهو حر من جهة اليد فقط حتى يكون الحق كسبه ويجب على  
 المولى الضمان بالجناية عليه او علم ماله ولما قبل المكاتب طالع ذلك  
 الصورية ولم يزل في تساحة الحرية فضا كما لمعامته اذا استطير بساعد ذلك  
 استعمل نظاير وفي العناية الكتابية عقد بين المولى وعده بلفظ الكتابة  
 او ما يردى معناه من كل وجه فقوله عقد يخرج تعليق العقد على مال فان  
 المراد به ما يحتاج الى ايجاب وقبول وذلك غير مستروط في المعلق فان  
 السقيلق يتم بالمولى كذا في النهاية واما الاعتاق على مال فانه وان كان  
 عقد الاحتياجه الى ايجاب والقبول فكنه خرج بقوله بلفظ الكتابة



او ما يوردي معنا ههنا كل وجه نقوله عقد يخرج لتعلق العتق على ما افاد  
 المراد به ما يحتاج الي اجاب وقبول وذلك غير مشروط في التعلق فان التعلق  
 يتم بالمولي كناية النهاية واما الاعتاق على مال فانه وان كان عقد الاصل  
 الى الاجاب والقبول وذلك غير مشروط لكنه يخرج بقوله بلفظ الكتابة او ما يوردي  
 معناه والفرق بينهما من حيث المعنى ان الكاتب بالجزء يورده قبيلا دون  
 المتعلق على مال وسميها تعلق البقا المقدور **وكيفها الاجاب والقبول**  
 كقولك ان تبتك على كذا وقول العبد قبلت **وشروطها كون الميراث المذكور فيها**  
**معلوما قدره وحسنه** وكون الرق في المحل قابلا لانه اي الميراث **منها**  
**او موجلا** فنصح بالميراث الحال كما سيجي تفريده **وكيفها في اجاب السيد**  
**اتفا المحرر في الحال** **شروط الحرية في حق الميراث** حتى يكون العبد حرا  
 لا يورثها في حق الرقبة قبل الاداء اما بعد الاداء فتثبت له حرية الرقبة  
 ايضا **وفي جانب المولي ثبوت ولانه مظنة الميراث في الحال ان كان**  
**حاله والمالك في البعد اقبضه كما ثبت فقة ولو كان الميراث صغيرا**  
**يعقل بمال حال** اي قدره **او موجلا** كله الى شهر او الى سنة مثلا **او متى**  
 اتجه ويوان ينسب المال على شهر بان يترك كاتبتك على الف درهم الى سنة  
 على ان تقضي كل شهر **وقال جعلت عليك الف الف درهم فخرها اولها كذا**  
**واخرها كذا قال ادبته خالت خروان عرفت فحق وقيل السيد ذلك**  
**صح** هذا العقد وصار ملكا ثانيا ذكره في العناية وفي المحنني قال في المحنني  
 لانه اني بتفسير الكتابة وبه قال اذا ريت الى ان كل شهر مائة فانه خير  
 فهي مكانته في رواية ابي سليمان دونه رواية ابي حنيفة انتهى ما لفظت الكتابة  
 فلتقر له تقاضي فكا يتوهم ان علمه منهم خيرا الاية وفي مظنة فقتناول  
 جميع ما ذكرنا في الحال والموجله والمتمم والصغير والكبير وكل من بقي منه  
 الطلب والامر للندب على الصحيح فاك بعض مشايخنا الامور هناك فلا يلزم  
 كقولنا تعالى لا دخلتم فاصطادوا وقوله ان علمتم فيهم خيرا الاية وفي مظنة  
 فقتناول جميع ما ذكرنا من كور عا وفاق الحاق فانه اجرت على ان المولى انما  
 يكتب عبده اذا علم فيه خيرا وفي المحل الغاء الشرط لانه ثابته بدونه  
 بالاتفاق وكلام الله تعالى مستره عن ذلك وفي المحل على النذب اعمال  
 لان التدبيرة معلقة به وذلك لان المراد بالخير المذكور على ما قلنا بعضه  
 ان لا يضر بالسلم بعد العتق وان كان يضرهم والافضل ان لا يكتب  
 وان نفل صح فوجب حملها على النذب واما اشتراط العبد في القبول فانه ما يلزم  
 ولا بد من الالتزام ولا يفتق الا بادا كل الميراث وموقوف جمه من الفها التولية  
 صل الله عليه وسلم ايما عبدا كان في حياته وينا فاداه الاخرة  
 دنيا يورثه عبدا وقال صل الله عليه وسلم الكاتب عبدا يورثني عليه درهم

درهم وفي وقت عتق الكاتب اختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمن  
 على رضي الله عنه تعالى لتتق بقدر ما ادي وعنه ابن عباس رضي الله تعالى  
 يفتق كما اخذ الصحيفة من مولاه يعني بنفس العتق لانه الصحيفة عقد ذلك  
 تلكه وعند ابن مسعود يعتق اذا ادي قيمة نفسه وعند ابن عمر ثابت  
 رضي الله تعالى عنه بما ذكرنا وهو المختار ويعتق اذا ادي بول الكتاب منه  
**واذا اعتق** الكتابة **خرج** الكاتب **من اي** بول ما كنه **دون مائة** يعني لا يخرج  
 من ملك المولي لما روينا ثم فرغ عليه بقرته **وعنه** المولى **اعتق ان وطى**  
**مكة ثبته او جنى المولى عليه** اي على الكتابة فانه يورث **او جنى** **او جنى** اي  
 ولد المكاتبته **او تلف المولى** اي مال المكاتبته لانه الحق باكسابها  
 وقال الكرجي في مختصر اما المكاتب فثابته المولى عليه يلزم المولى وبخاينة  
 المكاتب على سيده قلزم المكاتب وكذلك جناية المولى على رغبة المكاتب  
 ويلزم كل واحد منهما ما جنى على صاحبه في نفسه او ماله وفي الكاتبة  
 ليس في جناية المولى على مكاتبته عمدا لا يوجب القود لاجل الشبهة ولو قتل المكاتب  
 مولاه يجب القود كذا في الرمز **ولو اشتق مولاه عتق بجانا** بل لا بد  
 لا سقاط حقه **وان كان** اي وانا كاتب رجل عبدا على حذر او حذر **او**  
 كاتبه على **فقتنه** اي قيمة نفسه اي نفس العبد **او كاتب** **على عين** **لو كان**  
 على **ما به** دينار **ليرد** سيده عليه **وعنه** **فهي** اي الكتابة في هذه  
 الصورة كلها **فاسند** اما الكتابة على حذر او حذر فانه ليس بمالك في حق  
 المسلم فلا يصح عوصا فيفسد واما اذا كاتبه على قيمة نفسه فلا يجهولة  
 القدر واما اذا كاتبه على عين لغيره فله عدم القدره على تسليمه والمراد به  
 شي معين في الميعين كالثوب والعبد وغيرهما كالكيل والوزون غير  
 القدر حتى لو كاتبه على درهم او دنانير بعينها وبقي لغيره يجوز وعند ابي  
 حنيفة امما على عين الغير جائزة حتى لو ملكه العبد وسلم الى مولاه عتق  
 وان يجوز رد الرق واما اذا كاتبه على مائة دينار فالذكر هنا قولهما  
 وقال ابو يوسف يجوز الكتابة ويتسم المائة على قيمة المكاتب وعلى  
 قيمة رضيع وسقط فما اصاب الوصيف يسقط فيكون ملكا تاما ياتي  
 لان كل ما جازا يرد العتق عليه جازا استشاره منه ويجوز المكاتبته  
 على رصه فكذا يجوز استشاره ولهما ان بول الكتابة مجهول القدر  
 فلا يصح اذا كاتبه على قيمة الوصيف ولانه عقد يشتمل على بيع وكتابة  
 تنطلا لجهالة الثمن والمخمس **فان اولى** الكاتب **الحق عتق** وان كان فاسدا  
 يفتق بالاداء وقال من لا يفتق الا بادا فانه يفتق لان الميراث والكتابة  
 فاسدة هو القيمة وعما ابي يوسف انه يفتق باء الميراث بول صورة  
 ويفتق باء القيمة ايضا لانه مول الميراث يعني وعن ابي حنيفة ومحمد

ارشاه



انه لا يعتق باء او عتيق الجوز اذا قال اذا اجتهد او غيرها فان كانت حرة باعتبار انه  
معلق بالشروط وقد وجب الشرط مضافا لظهور ما اذا كانت على مينة او دم فانها  
لا يعتق الا في صورة التعلق وفي ظاهر الرواية انه يعتق باء الجوز كذا الخنزير  
لانها مال في الجملة وان لم يكن فيها قيمة في حق المسلمين واما الميتة والدم  
فليس مال اصله عنه احد فلم يفقد العقد بها فاعتبر فيها معنى الشرط  
لاعتبر ذلك بالتعلق صريحا **وكذا** اذا ادعى **العتق** يعتق **بسي** المكاتب  
**في قيمته** لان الواجب عليه رد قيمته لنفسه اذا العقد وقد يقدر بالتعلق في  
رد قيمته بالغة ما بلغت لان المولى لم يرض بالانقضاء والعبد رضى  
بالزيادة لئلا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك **ولم ينقص من المسمى**  
لان المولى لم يرض بالانقضاء لان **لو كانت** **على مينة** **وغيره** **بطل** **اعتق**  
اكتسابه لانها ليست بمال فلا يلزم على المكاتب شي **ومع** **عقد** **اكتسابه** **ومع** **على**  
**حيوان** **بين** **جذبه** **فقط** **اي** **لأنه** **نوعه** **وصفته** **ويؤدى** **الوسط** **او**  
**قيمه** **فلا** **كل** **واحد** **اصل** **من** **وجه** **اما** **الوسط** **قطا** **اهرو** **واما** **قيمه** **فلا** **لانه**  
يعرف بالقيمة وفارقت اصله فذبح القيمة قضاء في معنى الادا كما تقدم  
في الكتب الاصلية **ومع** **عقد** **اكتسابه** **من** **كافر** **كاتب** **قنا** **مثل** **يعني**  
**كافرا** **على** **خبر** **معلومه** **اعتبر** **بكونها** **معلومة** **اي** **مقدرة** **ليعلم** **البذل** **والمأصق**  
**لانه** **مال** **عندهم** **بمتركة** **الخل** **عندنا** **اي** **من** **الولي** **والعبد** **اسلم** **فله** **قيمة**  
**الجوز** **لان** **المسلم** **منوع** **عن** **تملك** **الجوز** **وتملكه** **وعتق** **العبد** **المذكور** **يتبعها**  
**اي** **يقبض** **المولى** **قيمة** **الجوز** **لان** **اكتسابه** **عقد** **مفاوضة** **وسلامة** **احد**  
**العوضين** **لا** **احدهما** **موجب** **سلامتها** **للعوض** **الاخر** **ان** **ادى** **الجوز** **عتق**  
**ايضا** **لنقص** **اكتسابه** **تعلق** **العتق** **بدا** **ادى** **الجوز** **ان** **هي** **المذكورة** **في** **العقد**  
**كذا** **في** **الموضع** **فلا** **عن** **شرح** **الجامع** **الصغير** **للغياص** **ابوري** **وفي** **شرح** **الطحاوي**  
**والتمه** **تاسي** **لوا** **دي** **الجوز** **لم** **يعتق** **انتهى** **قلت** **وفي** **الغاية** **قال** **ولو** **ادى**  
**الجوز** **عتق** **لما** **بيننا** **في** **اول** **هذا** **الفصل** **انه** **ادى** **الجوز** **عتق** **وقال** **من** **زهر**  
**لا** **يعتق** **وهذا** **لان** **عقد** **اكتسابه** **يتضمن** **تعلق** **العتق** **بدا** **ادى** **البذل**  
**المقروط** **فاد** **او** **عبد** **البذل** **وقع** **العتق** **وذكر** **التمه** **يا** **شي** **انه** **ادى** **الجوز**  
**لا** **يعتق** **فكان** **بالعتق** **بدا** **الجوز** **روايتان** **والفرق** **على** **احدهما** **بين** **الدين**  
**المسلم** **اذا** **كان** **عقده** **على** **جوز** **فاداهما** **الى** **مولا** **فانه** **يعتق** **ان** **في** **هذه**  
**المسائل** **ان** **تثبت** **اكتسابه** **الى** **قيمة** **الجوز** **بذل** **هذا** **العقد** **لانه** **الفقد** **محميا**  
**على** **الجوز** **ابتداء** **وبنى** **على** **القيمة** **صحها** **بعد** **الاسلام** **ولا** **يتصور** **بقاؤه**  
**صحها** **بعد** **الاسلام** **والجوز** **بذل** **فيه** **بقاؤه** **صحها** **ادى** **على** **الجوز**  
**لم** **ينق** **بدلا** **ولا** **يعتق** **الى** **مسئلة** **المسلم** **وقع** **العقد** **فاسد** **بسبب**  
**كون** **الجوز** **بدلا** **وبنى** **كذلك** **فلا** **حاجة** **الى** **اخراجها** **عن** **البذل** **وذا** **اقيمت**

بدلا

بدلا يعتق باء ايها انتهى **وعلى** **خدمته** **شهر** **عطف** **على** **قوله** **حيوان** **له**  
**اي** **للولى** **او** **اجيره** **او** **جفيرا** **او** **سبي** **والا** **اذا** **بين** **قدر** **المعمل** **والاجر**  
**بما** **يقع** **التراخ** **لحصول** **الركن** **والشرط** **لا** **تقتض** **اكتسابه** **بشرط** **الان**  
**تكون** **اي** **الشرط** **في** **صلب** **العقد** **لان** **اكتسابه** **تشبه** **البيع** **يعني** **اكتسابها**  
**بما** **رثة** **المالك** **بغير** **المال** **وهو** **البضغ** **ابتداء** **الحقناه** **بالبيع** **في** **شرط** **يمكن**  
**في** **صلب** **العقد** **كما** **اذا** **شرط** **عليه** **خدمة** **مجهولة** **لانه** **في** **البذل** **وبالتراخ** **في** **شرط**  
**يمكن** **في** **صلب** **العقد** **كما** **اذا** **شرط** **عليه** **خدمة** **مجهولة** **لانه** **في** **البذل** **وبالتراخ**  
**في** **شرط** **يمكن** **في** **صلبه** **مذا** **هو** **الاصل** **كما** **في** **الهبة** **هنا** **باب**  
**في** **بيان** **احكام** **ما** **يجوز** **للمكاتب** **ان** **يقدر** **وما** **لا** **يجوز** **للمكاتب** **البيع** **والسرا**  
**والسرا** **لانه** **لا** **يقدر** **على** **تحصيل** **البذل** **الا** **بها** **وقوله** **وان** **شرط** **المولى** **عدمه**  
**اي** **عدم** **سفر** **المكاتب** **متصل** **بما** **قبله** **اي** **له** **ان** **يسافر** **وان** **شرط** **عليه**  
**المولى** **ان** **لا** **يجز** **من** **البلد** **لكونه** **شرطا** **لما** **لها** **لنقص** **عقد** **اكتسابه**  
**وعند** **مالك** **والشافعي** **في** **قول** **لا** **يسافر** **الا** **بذن** **والمكاتب** **ايضا** **تزوج**  
**انه** **لانه** **من** **باب** **المكاتب** **والمكاتب** **ايضا** **كناية** **بعدمه** **وقال** **زفر** **ليس** **له** **ذلك** **وبه**  
**القياس** **وبه** **قال** **الشافعي** **واحد** **ولنا** **انه** **كالبيع** **بل** **هو** **انقاع** **منه**  
**فلا** **اجاز** **البيع** **فاذا** **لا** **يجوز** **اكتسابه** **والا** **اي** **المكاتب** **ان** **ادى** **الثاني**  
**اكتسابه** **بعد** **عتقه** **اي** **بعد** **عتق** **الاول** **والا** **اي** **وان** **لم** **يود** **المكاتب**  
**الثاني** **المال** **الى** **المكاتب** **الاول** **بعد** **عتق** **الاول** **بل** **اداه** **قبل** **ان** **يقع**  
**فليس** **الجداء** **لا** **يجوز** **للمكاتب** **التزوج** **بغير** **اذن** **مولاه** **لانه** **ليس** **من**  
**الاكتساب** **ويجوز** **بذنه** **لان** **الحمل** **لا** **صله** **فاذا** **اذن** **جاز** **ولا** **يجز** **له** **الخدمة**  
**او** **بغير** **عروض** **والمصدق** **لانه** **يترع** **ابتدا** **وانتهى** **او** **ابتدا** **لا** **يسر** **منها**  
**من** **ضرورته** **التجار** **لا** **يجوز** **اكتسابه** **سوا** **كان** **في** **المال** **اولى** **النفس**  
**بامرا** **وغير** **امرا** **لانه** **يترع** **محض** **ولا** **يجوز** **له** **ايضا** **الا** **قرا** **وقوله** **لما**  
**عبد** **ولو** **كان** **عتاق** **بما** **لانه** **ليس** **بما** **ولا** **لا** **يجوز** **بيع** **نفسه** **اي** **فصل** **العبد**  
**منه** **اي** **من** **العبد** **لان** **اعتاقه** **ولا** **يجوز** **تزوج** **عبد** **لانه** **نقص** **للميتة** **لكونه** **شاغلا**  
**لرقيقته** **بالمهر** **والمتقنة** **بملا** **ان** **تزوج** **وسيع** **ريشتر** **بالنقد** **والنسيئة**  
**ويذبح** **المال** **مضاربة** **ويشارك** **ويكاتب** **عبد** **ولا** **ملك** **خسر** **خسالا**  
**لا** **يعتق** **بجعل** **وبغير** **جعل** **ولا** **يتزوج** **الا** **بذن** **المولى** **ولا** **يهب** **ولا** **ينصد**  
**ولا** **يجازي** **محاياة** **فاحسنة** **كالعبد** **المادون** **وفي** **خراتة** **الفقه** **لا** **يالي** **البث**  
**يستفيد** **المكاتب** **لعقد** **اكتسابه** **البيع** **والسرا** **والخط** **سبب** **البيع** **والسرا**  
**والضاربة** **والاجارة** **واكتسابه** **والاعارة** **والهدية** **واتخاذ** **الضيقة** **والسرا**  
**ولا** **لا** **ملك** **المكاتب** **المحاياة** **في** **البيع** **والسرا** **والعتق** **بعوض** **وبغير** **عوض**  
**والعروض** **والخصبة** **بعوض** **وبغير** **عروض** **والوصية** **والصدقة** **واكتسابه** **والفقر**



عند القصاص اقل عبده او امنه والتزويج ولا يزويج الابن والابنة الا ائمة  
ومكاتبه فانه يملك فكاحها انتي وفي الفتاوى المذكورة المكاتبه اذا تزوجت باذن  
المولى لم تعتق كان لها خيار العتق فاحكام المكاتبه في النكاح والعتق احكام  
الفئة المكاتب لا يملك وطئته فان وطئها ثم استحققت الامة يولد المالك  
بعقرها في الحال اذا مات المكاتب عن وفاء فقد فسد النكاح وان مات  
المكاتب اذا تزوج ابنته مولاة ثم مات المولى لا يفسد النكاح وان مات  
المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء يبطل النكاح وان لم يترك بطلان كان ذلك  
قبل الدخول لا يجب العدة ولا المهر وان بعد الدخول يجب عليها الاعتدال  
حصن ويجب المهر ان كان معها وارثا اخر المكاتب اذا اشترى من ماله لا يفسد  
النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة ولده كالعبد  
الا ان يكون ولده من امته ونفقة ولده المكاتبه يكون على المكاتبه  
تستحق النفقة على زوجها وان لم يبيعه المولى بيتا بخلاف المهر  
وامر الولد انتي **والوصي وقاض وامينة** اي امين القاض في رقبته  
الذي تحت حجرهم لا يملكون الاكتاب **كاتب** في التفقات المذكورة من تزويج  
الامة وكتابة المملوك **مخلاف مضارب وما دون وشريك** فانهم  
لا يملكون شيئا مما ذكر وانما يملكون التجارة والتزويج والكتابة ليست  
منها وهذا لان التجارة مبادلة المال بالمال والبضع ليس بمال وكذا الكتابة  
لان المال متبادل لغيره في الحال وهو ليس بمال فلا يملكونه قال الزبيدي  
ثم الاصل فيه ان كان تصرفه عاما في التجارة وغيرها تملك تزويج الامة  
والمكاتبه كالأب والوصي والمضارب والمشارك والمادون له لا يملك  
تصرفه خاصا في التجارة كالمضارب والمشارك والمادون له لا يملك  
تزويج الامة ولا الكتابة عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
يملكون تزويج الامة لان فيه متفقة على ما بينا وجوابه انه ليس من  
باب التجارة على ما بيناه ولا يملكونه وجعل في النهاية شريك المفاوضة  
كالمكاتب وجعله في الكافي كالمادون في التجارة ولكل وجه وجعله كالمادون  
اسمه بالفقه **لو اشترى المكاتب اباه او ابنة مكاتب عليه** لان المكاتب  
من اهل ان يكاتب وان لم يكن اهلا للعتق فيجعل معه تخففتا الصلاة  
فقد ر الامكان ولا فرق بين ثمة اهلا للاعتاق بان كان بالغاً غلاماً  
او كان صغيراً او مجنوناً لان هذه الصلة وهي العتق يجب حقاً للمدعي  
يختلف بين ان يكون مكلفا او لم يكن كسقات الزوجات والاقارب ثم  
ذكر الاب والابن هنا ونوع اتفاقاً ولا يختص هذا الحكم بهما بل جميع من له  
قربة الولد فيدخلون في كتابته بتمتع له واقواهم دخولا الولد المولود  
في الكتابة ثم الولد المستترى من الوالدان وعلى هذا يتقانون في الاحكام

فان الولد المولود في الكتابة بتمتع فانه بائنه بالملك والبعضية بينهما  
كلاهما حتى العبد لا حقيقة في حقه لانه لا ينعى بينهما حقيقة بعد الانهال  
والوالدان بتبعيتهما باعتبار الملك لا باعتبار البعضية فانما ليستا بعضا له  
فاختلف الحكم كذلك **ولو اشترى** **بكالأخ والعم** اي لو اشترى اخاه او  
غيره من محارمه غير الولد ولا يكاتب عليه ومنه عند أبي حنيفة وقالان  
لان وجوب الصلة يستل عليه القرابة المحمية للنكاح ولهذا يعتق عليه  
كل ذي رحم محرم منه ويجب نفقته عليه ولا يرجع فيما وهبه لهما ولا يقطع  
يده اذا سرق منهم الى غير ذلك من الاحكام المختصة بهم فكذا هذا الحكم  
ولا يبي حنيفة ان المكاتب نسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه  
وهو الدور ولهذا لو اشترى امراته لا يفسد نكاحه ويحق دفع  
الزكاة اليه ولو وجد كتر غير ان الكسب يكفي للصلة في الولد والابن  
ان القاري على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكتفي في غيرها  
حتى لا يخاطب الاخ بنفقة اخيه الا اذا كان موسرا والدخول في الكتابة  
بطريق الصلة فيختص الزوج بحمله ولا ان هذه قرانه نسبه بين الاعمام  
في بعض الاحكام كحل الخيلة وجريان الفضاير من الجائعين وقبول  
الشهادة ودفع الزكاة اليه ونسبه الولد في حق حرمة المناكحة  
وجوب النفقة وحرمة الجمع بين شتين منهن في النكاح فالحقاه  
بالولاد في العتق وبين الاعمام في الكتابة فوقيه على الشبهين جتما  
فان قلت لولم يكن العمل على عكسه قلت لان العتق شرع فلو اذن  
الكتابة فان احد الشرطيين اذا اعتق نصيبه ليس للاخر ان يبطله  
ولوكاتبه كانه ان يبطله ذكره الزبيدي وغيره **ولو اشترى** اي  
المكاتب **ام ولد مع ولده منها لم يبيعه** لان الولد لما دخل في  
كتابته امتنع بيعه لما ذكر فتبعه امه فيه فامتنع بيعها لانها متع  
له قال عليه الصلاة والسلام اعتقها ولدها **ولا تدخل في كتابته**  
ثم رفع عليه بقوله **فلا تعتق بعينه ولا يفسد نكاحه** لانه لم يملكها  
حاله **ان يظاها بملك النكاح وكما المكاتبه واشترى عمام غير**  
**الولد حرام لبيعه** مطلقا لان الحرمة لم تثبت من جهتها **ولو ملكها برونه** اي بدون  
له فصار كالحرة اذا اشترى ام ولدها وحدها بدونه لا يبي حنيفة ان  
القياس ان يجوز بيعها وان كان معها الولد لان كتب المكاتب موقوف  
بين الابن وبوري فيستقر له وبين الابن فيستقر للمولى ولا يتعلق به  
ملا يحتمل الفسخ وهو امومية الولد ان لو تعلق به لكان كتب المكاتب  
غير محتمل للفسخ او كان الاستيلاء محتملا للفسخ فيفسخ بانفساخ



المكاتبه تحييد يلزم ان يجعل السى الذي هو غيرها قابلا للفسخ من جملة  
ما يقبل الفسخ بطرق النقيضة وذلك لا يجوز لان الذى لا يقبل الفسخ  
اقوي فلا يكون متعالة لما هو دونه وما للمكاتب موقوف فلا يجوز ان  
ينعلق به ما لا يلحق الفسخ الا انه يتمتع ببيعها متعاليها وما ثبت بها  
فثبتت بسواها المتنوع ولو ثبت بدون الولد ثبتت ابتداء والقياس نفسه  
**وان ولد له من امته ولد تكاتب عليه وكسبه له** لانه بالدعوى ثبت  
نسبه منه فينتبه في المكاتبه على ما بيناه وكان كسبه للمكاتب لانه حكم  
مملوكه ولا لكسبه له **زوج المكاتب امته من عبده فكاكها فولدت**  
**دخلت كتابتها** اي في كتابته الامه **وكسبه** اي الولد لها اي الامه لان  
الولد يتبع الام في الاوصاف الحكيمة فكان مكاتبها يتبعها فكاكها حتى  
يكسبه من الاب لانه لا ملك له عليها حتى يسرى الى الولد وقد انقطع  
بها المولى عنها بالعقد فكذا عن ولدها فكانت هي احق به لانه جزوها  
فصار كنفها ولو قيل هذا الولد تكون قيمته للام دون الاب لادراك  
انها احق به **مكاتب او ماذوله في التجارة** **فك** اي تزوج امته **زعمت**  
اي الامه **انها حرة باذن مولاه** يتعلق بتك **فولدت** الامه **منه** اي من المكاتب  
**بما استحققت بولدها** قال الولد **درقيق وليس له اخذ بالقيمة** **بذل**  
اي حنيفة واي يوسف وقال محمد رحمه الله تعالى ولدها حرة بالقيمة  
يعطى للمستحق في الحال اذا كان التزوج باذن المولى وان كان  
يعير اذ نه يعطى بعد العتق ثم يرجع هو بما ضمن من قيمة الولد على المولى  
المستحقة بعد العتق ان كانت هي الغارة له وكذا اذا غره عبدا وما دون  
او غير ما دون له في التجارة او مكاتب يرجع عليه بعد العتق لانه ليس  
باب التجارة فلا ينفذ حق مولى الغار وان غره حرج عليه بعد  
الحرية ولو كان مكاتبها وكذا حكم المهر فان استحق لا يرجع على احد  
بالمهر على ما عرف في موضعه وحكم الغرور يثبت بالتزوج دون الاختار  
ما لها حرة لمجرد انه تزوجها رغبة في حرية الاولاد معتمدا على قولها فلم  
يحصل له فصار مغرورا كالحرف يكون اولاده احرار بالقيمة دفعا للفسخ  
عنه كالحرة لهما انه مولدين رقيقين يكون رقيقا اذ الولد يتبع  
الام في الرق وتركنا هذا في الحرف اجماع الصحابة والعبد ليس في حال  
الحرف لان حق المولى وهو المستحق في الحرف محجور بقيمة واجبة في الحال  
وفي العبد بقيمة متاخرة الى ما بعد العتق فيستغنى الاطلاق لعدم  
المساواة هكذا ذكرناهنا وهذا مشكل جدا فان كان دين العبد اذا  
لزمه بسبب اذ كان فيه المولى يظهر في حق المولى وبطال به الحال  
والموضوع هنا مغرور فيما اذا كان باذن المولى وانما يثبت هذا

اذا كان التزوج يعير اذ كان المولى لانه يظهر الدين فيه في حق المولى فلا  
يلزم المهر ولا قيمة الولد في الحال وقسم المسئلة التي تلي هذه المسئلة  
هكذا المعنى كذا في تبين الكفر **لو استترى المكاتب امته شرافا سرا**  
**فوطها انكردها لنفسه** اي لنفسه او لغيره او لغيره **استترى** اي  
الامه **وجب عليه العتق في حال الكتابه** قبل العتق في صورتين  
جميعا **لو وطى المكاتب الامه** **تطام** بان تزوجها بغير اذن المولى  
**اذنه** اي بالعقد **مقتد عتق** يعني رقت العتق اراد به بعد العتق  
والرق والفرق ان في العتق من الاولين يظهر في حق المولى لانه التجارة  
وتزويجها داخل تحت الكتابه والعقد من لوازمها وفي الزوج الثاني  
لم يظهر ان النكاح ليس من باب الكتاب في شيء فلا ينتظم الكتاب  
فلا يظهر في حق المولى **والامه** **فكاتب** **فيها** اي في الفصلين لان  
التزوج ليس من الاكساب ولا من باب التجارة فلا ينتظم الاذن به  
بالتجارة ولان المكاتبه كالكفالة فلا تظهر في حق المولى فلا يؤخذ به في  
الحال بخلاف الفصل الاول على ما بيناه **واذا اولدت مكاتبه من سيدها**  
لها الخيار ان شاءت **مقتد** **على كتابتها** لانه تلقاها من جهة حرة عاجلة  
سرك وبني الكتابه واصله يعير برك وبني امومية الولد فتختار ايها شان  
**يجوز** **لنفسها وهي ام ولد** ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج الى تصديقها  
لانها مملوكه له رقة بخلاف ما اذا ادعى جارية المكاتب حيث لا يثبت النسب  
من المولى الا بتصديق المكاتبه لانه لا ملك له حقيقة في ملك المكاتبه وانما له  
حق الملك فحتاج فيه الى تصديقها لانها مملوكه له رقة بخلاف ما اذا ادعى  
جارية المكاتب ابنه يثبت نسبته بمجرد الدعوى ولا يحتاج فيه الى تصديق  
الاب لان له ان يملك ماله ولده له حاجته فيتملكها قبل استيلا وسرط  
له على ما سبق تقريره في النكاح ولا حاجة الى تصديقه والولد حر لان المولى  
ملك اعتناق اولادها لانهم يتكاثرون عليها ولا يملك بيعهم فصار حكمهم  
حكمها واذا مضى على الكتابه اخذت عتقها من سيدها لكونها احص  
بنفسها وكسبها واذا مات المولى عتقت بالاستيلا وسقط عنها مال  
المكاتبه لانها ما التزمت المولى الا لنسبها لنفسها بما بلته لجملة  
الكتابته فاذا سلمت لها بجملة اخري لم يرض بقسطه له او لورثته بخلاف  
فلا يجب عليها وان ماتت وترك ما لا يودي كتابتها منه وما بقي ميراث  
لغيرها لا يثبت عتقها في اخر جز من حياتها وان لم تترك ما لا يودي  
على هذا الولد لانه حر وان ولدت ولدا اخر لم يثبت نسبته منه من غير  
اذا الميراث على المولى وطها واذا احرمت فلان يلزمه حتى اذا حجت لنفسها







هذا الامر **تقبل صار كتابا** لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقيل  
اجازة ولو لم يقبل ان اديت اليك الفا فهو حرف ادري لا يعتق قيا سالا  
لا شرط والعقد موقوف وفي الاستحسان يعتق لانه لا ضرر للعبد الغائب  
في تعليق العتق باءاء القابل فيصح في حق هذا الحكم ويتوقف في لزوم  
الالف العبد **ولو ادري** الحوالب لا يرجع على العبد لانه متبرع **قال الج**  
**حاضر ليس** كاتني على نفسي **وعن فلان الغائب فكاتبها فقبل**  
**العبد الحاضر مع** عقد الكتابة والقياس ان لا يكون الا على نفسه لولاينة  
عليها ويتوقف في حق الغائب لعدم الولاية على غيره الاستحسان ان  
الحاضر باضافة العقد الى نفسه ابتداء جعل لنفسه اصلا والغائب ثوبا  
والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا التكتبت دخلا ولادها  
في كتابتها حتى عتقوا باءاءها وليس عليهم شئ من البرك فاذا كان  
كذلك يفرد به الحاضر وليستغني عن شرط رضى الغائب ويطلب  
الحاضر بكل البرك لان كل عليه ذون الغائب ولا تعتبر اجازة الغائب  
رده ولا يخذ بالبرك ولا شئ منه ولو التكتبت سببا ليس للمولى ان  
ياخذه من يده وليس له ان يبيعه من غيره لانه ملكا تبثا ولو  
ابراه المولى او وهب له عتقا جميعا ولو اعتق الغائب سقط عنه  
حصته الحاضر حصته من البرك ولو اعتق الحاضر لم يعتق الغائب  
وسقط حصته الحاضر من الكتابة ويويك الغائب حصته حاله  
ذرت في الرق **بابا** اي اي واحد من الاثنين الحاضر والغائب **ادري**  
**الكتابة عتقا** اي الحاضر والغائب جميعا لوجود شرط حقها ومواد  
برك الكتابة **ويجوز المولى على البرك** اي على قبول المدفوع اليه وهو برك  
الكتابة **ولا يطل** **العبد الغائب** من برك الكتابة لانه لا دين عليه اذ لم  
يلتزم شيئا وانما دخل في الكتابة بعتا لما ذكرنا **وقوله لغو** لا يعتد  
كره اياها **وان كانت الامة عن نفسها** **وعن اثنين صغيرين**  
**هما مع** عقدها الكتابة استحسانا **واي** واحد من الثلاثة وهم الام  
والابن **ادري** برك الكتابة لم يجمع على صاحبه ويجوز المولى على البرك  
وقوله الاثنين الكتابة ورد بها لا يعتد ولو اعتق الام بعتي عليهما من  
برك الكتابة يحصتهما يود بيانه في الحال بخلاف الرق المودع  
الكتابة والمشتري حيث يعتق بعتقهما ويطلب المولى الام بالبرك  
دونهم ولو اعتقتهما سقط عنهما حصتهما وعليهما الباقي على نحو ما ذكرنا  
الكتبت سببا ليس للمولى ان ياخذه وليس له ان يبيعه ولذا رايها  
عن الدين او وهبها لاصح ولها يصح فيعتق ويعتق ان معها

هذا

في بيان احكام **كتاب العبد المشترك بين اثنين**  
هذا **ادري** **الاشئين** بعد الواحد قبل الاثنين **عبد ليس بكن** او **انا** **او** **او**  
**صاحبه** **ان يكتتب خطه** اي نصيبه **بالف** درهم **ويقتض برك** **الكتابة**  
**وكات** **الشريك** **الما دون له** **وقبض** **لجسته** اي بعض الالف **بج** **المكاتب** **فالمقبوض**  
من برك الكتابة **فالمقبوض** عندي حقيقة وقالا هو مكاتب لغيره او ما ادري فهو  
بينهما واصله ان الكتابة تجزى عنده وعندهما لا تجزى واصل الخلاف  
في الاعتاق هل تجزى ام لا لان الكتابة سمعة من شعبه ادهي يقيد  
الحرية من المال يدا في المال رتبة فيقتصر على نصيبه وفان الاذن  
بالكتابة ان لا يكون له حق النسخ كما يكون له اذ لم ياذن وقاصدة  
اذنه بالقبض ان يقطع حقه فيما قبض بل يقتصر به الغائب لان اذنه  
بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه منه فيكون متبرعا بنصيبه على المكاتب  
فصير المكاتب احضر به فاذا اقبني به دينه اخضر به الغائب ومسلم له  
كلمة فان قلت الكتابة اما ان تعتبر فيها معنى الما وضنة ومعنى  
الاعتاق او معنى تعليق العتق باءاء المال ولو وجد شئ من ذلك من  
احد الشريكين يعتبر اذن صاحبه ليس للاخر ولاية النسخ فمن اين  
للكتابة ذلك قلت احيب عنه بان الكتابة ليس عين كل واحد  
من العاني المأكورة وانما هي تستعمل عليها فيجوز ان يكون له حكم  
يقتصر به وهو ولاية النسخ بمعنى بوجه وهو الخاق الضرر بطلاق  
حق البيع للشريك المسالك بالكتابة ويصرف الانسان في حاله حقه  
انما يسوع اذ لم يقتصر به لغيره بل المحل وحي الكتابة تقبل النسخ  
ولهذا نقضت بتراضيهما فيتحقق التقضي وانتفاء المانع وانما العاني  
المأكورة فالمعاضة وان قبلت النسخ لكن ليس فيها ضرر لصاحبه  
فانه اذا باع نصيبه لم يبطل على صاحبه منع نصيبه والاعتاق والتعلق  
فان كان فيها خير لكن المحل لا يقبل النسخ اما الاعتاق فظاهر وانما  
التعلق فلانه يمين امة مشتركة بين شريكين **بابا** **طها**  
**احد** **ما** **اي** **احد** **الشريكين** **فولدت** **الامة** **فادعاه** **اي** **ادري** **المولى**  
**طها** **اي** **في** **الامة** **الشريك** **الاحد** **فولدت** **الامة** **فادعاه** **اي** **ادري** **المولى**  
الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ظاهرا **فمن** **الامة** في الكتابة بعد  
ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن فاذا كان كذلك **فمن** **المولى**  
اي للمولى الاول لانه من المانع من الانتقال ووطوه سابق **وفمن**  
الاول **فمن** **برك** **نصف** **فمنها** لانه يملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء  
ويضمن **نصف** **عزها** لوطيه جارية مشتركة **وفمن** **شريكه** **ويو** **المولى**  
الثاني للمولى الاول **عزها** اي عقرا لامة كاملا **وفمن** **قمة** **الولد** ايضا



وهو اي الولد **ابنه** اي الابن الواهي الثاني لانه بمنزلة الغرور لانه من وطها  
 كان ملكه قايما ظاهرا وولدا للغرور ثابت النسب منه حرا بالقيمة على ما كان  
 ولكن وطها ام ولدا لغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وهذا كله عن ابي حنيفة  
 وعندهما هي ام ولد للاول وهو مكاتبه كلها وعليه نصف قيمتها لشرائه  
 عن ابي يوسف وعند محمد المقل من نصف قيمتها ومن نصف ما ياتي  
 من ثوب الكتابة ولا يثبت بالنسب بالولد الاخير ولا يكون الولد  
 بالقيمة ويغرم العقر لها وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في تجزئ  
 استيلا والكتابة فعنده يتجزئ وعندهما لا يتجزئ واستيلا المدبرة  
 يتجزئ بالاجماع فان قلت اذا التقران هذا وطها لام الولد حقيقة  
 ينبغي ان لا يضمن الثاني بقيمة الولد الاول عن ابي حنيفة لان حكم الولد  
 حكم امه ولا قيمة لام الولد عنده فكذا انما قلت اجيب بان هذا  
 على قولهما واما على قوله فليس عليه ضمان قيمة الولد وليس شيء  
 عن ابي حنيفة وفي تقوم ام الولد روايتان فيكون الولد متقوما على  
 احدهما وكان حرا بالقيمة والله اعلم **واي** واحد من الشريكين **و**  
**العقري المكاتبة** دفعه لانه حقا حال قيام الكتابة لاقتضاها  
 بنفسها فاذا عجزت ثرد الى المولى لا يظهر احتضاها بها **وان** **دبر الشريكة**  
 الثاني الا انه المذكورة **ولم يبطاها اي** الامة فجرت عن الكتابة  
 بطل التدبير وضمن لشرائه نصف قيمتها ونصف عقرها لانه يملك  
 نصفها بالاستيلاء ولانه وطها جارية مشتركة بينهما فيهما عليه  
 العقر بحسابه **والولد يكون للاول** لان دعواه قد صحت وهذا كله بالاط  
**وان كانتا اي** وان كانتا الشريكان الامة **فخبرهما احدهما اي** اعنتها  
 احدهما حال كونه **موسرا** **فجرت** عن الكتابة **ضمن** **العقري لشرائه**  
**نصف قيمتها ويوجع عليها اي** على الامة عن ابي حنيفة وقال لا يرجع  
 عليها ويستسعيها الساكت ان كان المعتق موسرا واصله ان الاعتق  
 لا يتجزئ عندهما والكتابة لا تمنع المعتق وعققت كلها للحال عندهما  
 وانفسخت الكتابة ثم الساكت يضمن المعتق ان كان موسرا لا  
 يرجع المعتق عليه لانه ضمن باعتاقه وهو فعله فلا يلزمها  
 ضمان ما لزمه بفعله ومن اصل ابي حنيفة ان المعتق يتجزئ  
 تجارعتاقه نصف المكاتب ولا يورث القساذ في نصيب الساكت  
 زيادة على ما اوجبه الكتابة ولا يظهر ما دامت مكاتبته ولا يضمن  
 المعتق بل العجز لعدم ظهور اثر الاعتاق منها فاذا عجزت ظهر اثر الاعتاق  
 فيها فكان للساكت الخيارات المذكورة في العتاق وان كان المعتق موسرا  
 فله ان يعتق وان ساء استسعى العبد وان ساء من المعتق فاذا

ضمن المعتق كان المعتق ان يرجع على العبد المعتق لانه قام مقام  
 الساكت وان كان المعتق موسرا كان له خيار العتق والاستسعي  
 على ما بينا في العتاق وعلى هذا الخلاف لودبر المكاتبه او استولدها فنفذه  
 لا يظهر حكم الاستيلاء ولا التدبير الا بعد عجزها لانها يتجزئ عنده  
 فيقتصر على نصيبه ونصيب شريكه مكاتبه على حاله وكذا نصيبه ان  
 التدبير كالاستيلاء لا ينافيان الكتابة فيها ابتداء ولا بقا فبقيا على  
 ما كان عليه بخلاف الاعتاق لان نصيبه بعد الاعتاق لا يقبل الكتابة  
 ابتداء ولا بقا فيقتصر في نصيبه دون نصيب شريكه فاذا عجزت ظهر  
 اثرها فيضمن قيمتها موسرا كان او موسرا لانه ضمانه ملكه وعندهما  
 لا يتجزئان فصارت كلها ام ولدا ومدبرة لان الكتابة لا تمنع النقل لانهما  
 لنفس في حق ما ينفعها فمقتضى مكاتبته على حالها لا تنافي بينهما وبين  
 لشرائه نصف قيمتها في الحال موسرا كان او موسرا لانه ضمانه ملكه  
 ولا يختلف بين البسار والحسار ويضمن العقر في الاستيلاء هذا  
 في بيان احكام **موت المكاتب وعجزه ونسب الولد**  
 تاخير باب احكام هذه الاشياء ظاهرا للتناسب لان هذه الاشياء متاخرة  
 عن عقد المكاتبه **مكاتب عجز عن اداء** **الخ** النجم الطالع ثم سمي به الوقت  
 لانه يوف به الوقت لانه يوف به ثم سمي **ما يوفى ان كان له مال** **سبيل اليد لم**  
**عجزه** اي لم يملك **اي الى ثلاثة ايام** نظرا للتجانبين فانهما مدة صوبت لا يلزم  
 الاعتذار كما هناك الحضم للدفع والمديون للقضا **الا اي** وان لم يكن له وجه  
 سبيل **عجز** الحاكم **ونسخ اي** الكتابة بعد عجز المكاتب **بطلب مولاه**  
**او نسخ مولاه برضاه** اي برضاه المكاتب وان لم يررض به العبد فلا بد من  
 القضا بالنسخ لانه عقد لازم تام فلا بد من القضا او الرضا في الرجوع  
 عن الهبة وفي بعض الروايات ينفذ المولى بالنسخ كذا في الكافي ووقع  
 في الهبة بل يقط يفسخ قال الاكل والضمير في يفسخ يجوز ان يكون للمولى  
 اي يفسخ المولى الكتابة اذا لم يررضيا بدون ذلك النسخ على اختلاف  
 الروايتين فان المكاتب اذا عجز عن اداء بدل الكتابة ولم يررض بالنسخ  
 فهل يستقل المولى به او يحتاج الى قضا القاضيه روايتان **ولو كانت**  
**الكتابة فاسدة اي** للمولى **المنع بغير رضاه** اي رضاه المكاتب واعادته الى الرق  
**وبذلك نسخها هي في الجارية والناسدة وان لم يررض المولى والعبدان**  
**ينسخ في الجارية والناسدة بغير رض المولى** ذكره العمادي من فصوله **وي**  
**المجبي** طو لوارد المكاتب ان يعجز نفسه فتقال المولى كالعجز قال ابو  
 بكر السكي قال محمد بن سلة له ذلك ولا يفسخ الكتابة لعجز شرفا ابوبكر  
 هذا ما ذكر اصحابنا في كتبهم المعتمد للعبدان يعجز نفسه فالحاصل ان الكتابة

فيه لناسبة بينهما



وهو اي الولد **ابنه** اي الابن الواهي الثاني لانه بمنزلة المفرد لانه حين وطها  
كان ملكه قايما ظاهرا وولدا المفرد ثابته النسب منه حرا بالقيمة على ما عرف  
ولكن وطها ام ولدا لغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وهذا كله عندي حقيقة  
وعندها هي ام ولد للاول وهي مكاتبة كلها وعليه نصف قيمتها الشريكة  
عند اي يوسف وعند محمد المقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي  
من بدل الكتابة ولا يثبت بالنسب بالولد الاخير ولا يكون الولد  
بالقيمة ويغرم العقر لها وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في تجري  
استيلاد المكاتبة ففنده يتجزى وعندها لا يتجزى واستيلاد المذرة  
يتجزى بالاجماع فان قلت اذا انقران هذا وطها لام الولد حقيقة  
ينبغي ان لا يضمن الثاني لقيمة الولد الاول عندي حقيقة لان حكم الولد  
حكم امه ولا قيمة لام الولد عنده قلنا انها قلت اجيب بان هذا  
يحل قولها واما على قوله فليس عليه ضمان قيمة الولد وليس بشي وقيل  
عن اي حنيفة وفي تقوم ام الولد روايتان فيكون الولد متقوما على  
احدهما وكان حرا بالقيمة والله اعلم **اي** واحد من الشريكين **دفع**  
**المعقر الى المكاتب** دفعه لانه حنفا حال قيام الكتابة لاخصاصها  
بنفسها فاذا عجزت نزل الى المولى لا يظهر اختصاص بها **وان** **دفع** الشريكين  
الثاني لانه المذكورة **ولم يظاهرها** اي الامة فجرت عن الكتابة  
بطل التدبير وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها لانه يملك  
نصفها بالاستيلاد ولانه وطها جارية مستركة بينهما فيجوز عليه  
العقر بحسب **والولد يكون للاول** لان دعواه قد صحت وهذا كله بالاجماع  
**وان كانا** اي وان كانا شريكين الامة **فخرج احد منهما** اي عتقها  
احدهما حال كونه **موسرا** **فجرت** عن الكتابة **ضمن** **المعقر** **لشريكه**  
**نصف قيمتها** **ويجوز** **عليها** اي على الامة عندي حنيفة وقال لا يرجع  
عليها ولا يستعيرها الساكت ان كان المعقر معسرا واصله ان الاعتاق  
لا يتجزى عندهما والكتابة لا تمنع العتق وعققت كلها للحال عندهما  
والفسخ الكتابة ثم الساكت يضمن المعقر ان كان موسرا ولا  
يرجع المعقر عليها لانه ضمن باعناقه وهو فعله فلا يلزمها  
ضمان ما لزمه بفعله ومن اصل في حنيفة ان العتق يتجزى  
لحازن اعتاقه نصف المكاتب ولا يورث الفساد في نصيب الساكت  
زيادة على ما وجبته الكتابة ولا يظهر مادامت مكاتبة ولا يضمن  
العتق بل العجز لعدم ظهور اثر الاعتاق منها فاذا عجزت ظهر اثر العتق  
منها فكان للساكت الخيارات المذكورة في العتاق وان كان المعقر موسرا  
فان كان يعتق وان شأنا سلسلي العبد وان شأنا من العتق فاذا

ضمن

ضمن المعقر كان المعقر ان يرجع على العبد المعقر لانه قام مقام  
الساكت وان كان المعقر موسرا كان له خيار العتق والاستسعي  
على ما بينا في العتاق وعلى هذا الخلاف لو دبر المكاتبة واستولدها ففنده  
لا يظهر حكم الاستيلاد ولا التدبير الا بعد عجزها لانها يتجزى بان عنده  
حينئذ يرضى على نصيبه ونصيب شريكه مكانه على حاله وكذا نصيبه لان  
التدبير كالاستيلاد لا ينافيان الكتابة فيها ابتداء ولا بقا فيقيا على  
ما كان عليه بخلاف الاعتاق لان نصيبه بعد الاعتاق لا يقبل الكتابة  
ابتداء ولا بقا فيقتضي في نصيبه دون نصيب شريكه فاذا عجزت ظهر  
اثرها فيضمن قيمتها موسرا كان او معسرا لانه ضمان تملك وعندهما  
لا يتجزى ان فسادت كلها ام ولدا ومذرة لان الكتابة لا تمنع النقل لانها  
تقتضي في حق ما ينفعها ثم يفتى مكانته على حالها اذا لا يتنا في بينهما وبين  
لشريكه نصف قيمتها في الحال موسرا كان او معسرا لانه ضمان تملك  
ولا يختلف بين البسار والعسار ويضمن العقر في الاستيلاد هذا  
**باب** في بيان احكام **موت المكاتب** **وعجزه** **وموت المولى**  
تاخير باب احكام هذه الاشياء ظاهر التناسب لان هذه الاشياء متاخرة  
عن عقد المكاتبة **مكاتب عجز عن** ادائه **الختم** الطالع ثم سمي به الوقت  
لان يدور به الوقت لانه يدور بتم سمي ما يورث **ان كان له مال** **سيصل اليه لم**  
**يعجزه** **اي لم يحكم** **بغير** **الي** **الا** **ايام** نظر للمجاينين فانها مدة ضوت لا يلام  
للعذر كما ماله الحضم للدفع والمديون للقبض **والا** اي وان لم يكن له وجه  
سيصل **عجز** الحاكم **فمنه** اي الكتابة بعد عجز المكاتب **يطلب مولاه**  
**او فسخ مولاه** **برضاه** اي برضا المكاتب وان لم يرض به العبد فلا بد من  
القضاء بالفسخ لانه عقد لازم تام فلا بد من القضاء او الرضا في الرجوع  
عن العتقة وفي بعض الروايات ينفذ المولى بالفسخ كذا في الكافي ووقع  
في المداينة بلفظ يفسخ قال الاكل والضمير في يفسخ يجوز ان يكون للمولى  
اي يفسخ المولى الكتابة اذا لم يرضيا بدون ذلك **الختم** على اختلاف  
الروايتين فان المكاتب اذا عجز عن ادائه بدل الكتابة ولم يرض بالفسخ  
فهل يستقل المولى به او يحتاج الى قضاء القاضي فيه روايتان **ولو كانت**  
**الكتابة فاسدة** اي للمولى **الفسخ** **بغير رضاه** اي رضاه المكاتب واعادته الى الرق  
**ويمكن فسخها** **هي** **الخاتمة** **والفاسدة** **وان لم يرض المولى** **والعبدان**  
**لنفسه** **والخاتمة** **والفاسدة** **بغير رضاه** ذكره التماري من فصوله **وي**  
المجبي طو لواراد المكاتب ان يعجز نفسه فقال المولى لا يحكم قال ابو  
بكر البكري قال محمد بن سلمة له ذلك ولا يفسخ الكتابة لعجزه ثم قال ابو بكر  
هذا ما ذكر اصحابنا في كتبهم المعتمد للعبدان يعجز نفسه فالحاصل ان الكتابة

فيه للناسبة بينهما



لأنه في جانب الكاتب عنده خلاف لأنه عند أصحابنا رحمهم الله تعالى  
انتهى وعاد من قبله لا ينسخ الكتاب وما يورثه من الأقسام **لولا**  
أي ظهر أنه كتب عبده **وإذا ما** الكاتب **ولم يولد** الكتاب **ويورثه** كتابته  
من ماله **وحكم بعقده** في آخر حياته أي في آخر جزء من أجزاء حياته **كأن**  
**يعتق** ولده سواء ولدوا في كتابته أو شرأهم حال الكتاب وكوت هو  
وابنه صغيرا أو كبيرا لكتابته واحدة فالكل منهم وثيقة في الكتاب  
وبعقده عتقوا **والثاني من ماله** عن أي نادر بدل الكتاب **ميراث**  
**لورثته** وهو قول مع وابن سفيان وبه أخذ علما ونا وقال ابن سفيان  
ثابت فنسخ الكتاب بموته وموت عبده وما ترك من ولده وبه أخذ  
لأن في لغات أهل الجبل ونحن نقول تستند الحرية إلى ما قبل الموت **ولو ترك**  
**ولدا** ولده كتابته **ولا وفاء بعقده** كتابته **عليه** مجموع أي على مجموع أبيه  
المسقط **لأن** الكتاب **فلم يعتق** أبيه قبل موته **وبعقده** أي في جزء  
من أجزاء حياته وإنما يعتق الأب لأنه داخل في كتابته أبيه فيعتق بعقده  
وفي الكافي لو كانت أمته على أنه بالخيار فلا فائدة في مدة الخيار وماتت  
وبقي الولد في خياره وعقد الكتاب عنده في حقيقته وإبي يوسف ولده أن  
يجزها وإذا جازها بقي الولد على مجموع أبيه وإذا أدى عتقت الأم فأخر  
جزء من أجزاء حياته وعتق والدها وهذا استحسنه وعند محمد بن بطي  
المكاتب إذا كان ولدا للكاتب وأمته لم تترك مكاتبته بعد ولما انقضاء  
العقد فيه فإبداه أن يجيزه الولي ويقوم الولد مقامها وتقدم العقد  
في حق الأم بتفاده في حق الولد ثم يستند إلى وقت الانقضاء **ولو ترك**  
**الكاتب ولدا** **والثالث** بأن كان استتره في كتابته وماله **أدي** **البر** **لأولاد**  
إلى حاله **وقال** وهذا عن أبي حنيفة وعندهما يورثه على مجموع مكاتبته  
عليه فليس على مجموع مكاتبته كالمولود في كتابته لأنه صار بمنزلة حتى جاوز  
الجمع في اعتاقه كما يجوز اعتاق المكاتب نفسه بخلاف ما يراى في كتاب  
المكاتب فإنه لا يمكن اعتاقه ولا في حقيقته أن الأجل بقي بالشرط في العقد  
فبقي في حق من دخل العقد والمترى لم يدخل تحت العقد لأنه لم  
يصير إليه العتد ولم يشر حكمه إليه لكونه منفصلا وقت الكتابة  
وكان ينبغي أن يباع بعد موته لغوات المتبوع ولكن إذا عجل وأعطى  
من ماله صار كأنه مات عن وفاء بخلاف الولد المولود بعد  
الكتابة من امرأة لأنه ماله بعد الكتابة فيدخل في حكمه ويسعى  
على مجموع مكاتبته فعلى هذا لو استترى ابنه المولود بعد الكتابة من امرأة  
له أمته ينبغي أن يدخل في كتابته لأنه من ماله بعد الكتابة ذكره  
الزبيدي **استترى** الكاتب **ابنه** المكاتب **وفا** **ورثته** **ابنه** لأنه لما أتى بولد

منع

الكتابة

الكتابة حكم بعقده في آخر جزء من أجزاء حياته فيعتبه ولده في ذلك  
الوقت فيكونان حريين فيظهر أنه مات حرا عن ابن حنبل **وأي** ومثل  
الحكم المتقدم **لو كان** أي المكاتب **وابنه** مكاتبين **كتابته** **واحدة** يعني  
يرثه لأنها صا الشخص واحد فذا حكم بعقدهما في وقتين حكم بعقده  
آخر في ذلك الوقت ضرورة اتحاد الوقت فيعتبر حرمانا عن ابن حنبل ولو  
مات المكاتب وترك ثلاثة أولاد جراد مولودا في الكتابة ومكاتبنا بعد  
عقد واحد ورثها بترثه أولاده لما ذكرنا وبذلك الوصية مع العروص دون  
العقار والدرهم والدراهم لأن بيع العروص من الحق دون العقار والدرهم  
والدراهم ولومات الحر قبل أداء الكتابة لا يرثها لأنه لا يرثه كغيره  
حقوق كتابته أبيه فلا يظهر الاستناد في حقه **فإن** المكاتب **ولده** امرأة  
حر **وترك** **دينا** **في** **ولدها** أي الكتابة **فإن** **الولد** **فإن** أي بما  
حين **عاقلة** **أمه** **لم يكن** **بذلك** **فإن** **الابن** **لأن** هذا القضا يقدر الكتابة  
لأنها تقضي للحاق الولد بموالي الأم وإيجاب العقد عليهم لكن على وجه  
يحمل أن يعتق فيجزع الولد أي موالى الأب والقضا بما يقدر حكمه لا يكون  
تجزعا وإنما قال **ودينا** **بقي** **لأنه** **أن** **كان** **عينا** **لا** **يأبى** **في** **القضا** **كالأخاف**  
**بالأم** **لأن** **مكان** **الوفاء** **في** **الحال** **ولفقه** **به** **لأن** **الأم** **بعد** **موت** **موتهم**  
**مع** **قوم** **الأب** **في** **ولاية** **بأن** **قال** **موالي** **الأم** **لأن** **الأب** **مات** **رثيقا** **والنسخ**  
عقد الكتابة فيكون القضا مجتمعا فيه فنصدق بفسخ الكتابة وسرا  
كله فيما إذا مات المكاتب عن وفا فاديت الكتابة أو عن ولدها إذا  
وإذا ماتت لا عن وفا ولا عن ولدها فاختلعا في بقا والكتابة قال  
الاسكاف فنسخ حتى لو نظرع الممان بأداء بول الكتابة عنه  
لا يقبل منه وقال أبو الليث لا ينسخ ما لم يقبض بجزءه حتى لو نظرع  
به الممان عنه قبل القضا بالفسخ جاز ويحكم بعقده في آخر حياته فإن  
قلت فنسخ الكتابة مبني على نفوذ القضا ولزومه وذلك لصيانتة  
القضا عن الخلل وفي صيانتة بطلان ما تحت رعايته وهو الكتابة  
رعايته لحق المكاتب وليس أحد المجللين أرجح قلت أجيب بأن صيانتة  
القضا أولى لأنه إذا لاقى فضلا مجتمعا فيه نفذ بالأجماع وصيانتة ما هو  
بجمع عليه أولى من صيانتة كتابته اختلعت الصيانة في بقاها **وطالب**  
**أي** **بسيده** **المكاتب** **وإن** **لم يكن** **السيد** **محررا** **للصدقة** **زكاة** **أو** **غيرها** **مأذون**  
**الصدقة** أي المكاتب **من** **الصدقات** **بأن** **أخذ** **الكاتب** **الزكاة** **مثلا**  
لكونه من الصارف وأداه إلى المولى عن بدل الكتابة ثم يجوز قطعه المولى  
أخذ الزكاة عينا مع ذلك طأيت له لأن أخذه عوضا عن العتق من مان  
الاخذ والعبد قد أخذ صدقة ومن الأصول المقررة أن يتدك الملك قائم







المكاتب اذا ملك امراته بنفسه النكاح امر ولد كان بها مولاها ثم مات  
عنقت وبطلت الكتابة اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بول الكتابة  
فالقول للمكاتب عنونا المكاتب لا يحسن في دين مولا في الكتابة وفيما سوي  
دين الكتابة فزولان هكذا في السراجية هذا **كتاب**  
في بيان احكام **الولا** او رد كتاب الولا عن المكاتب لانه من اثار  
روايل ملك الرقبة وهو اللغة عبارة عن المصروف والمجبة وهو مستحق  
من الولي وهو القرب وحصل الثاني بعد الاول من غير فصل وفي عرف  
الفقهاء **هر عبارة عن التنازع بالولا والعقاقة او بولا والموالاة**  
ذكره الزيلعي في شرح الكنتز وفي العناية قال وفي عرف الفقهاء عبارة  
عن تنازع توجب الادب والعقل **ومن اثار ابي الوالا الادب والعقل**  
**وسب** اي هذا الولا **العتق على ملكه** على المصح لانه يضاف اليه يقال  
ولا والعقاقة ولا يبقا ولا الاعتاق والاضافة دليل على الاختصاص  
وهي بالسياسة ولان من ورت فزيبه فعتق عليه كان مولا له كن اعتق  
من جهته وقال الجمهور سبب هذا الولا الاعتاق لقوله عليه السلام  
الولا لمن اعتق قلنا ان الحديث لا يثبت في ان يكون العتق على الملك  
هو السبب لان العتق يوجد عند الاعتاق لا محالة وتخصسه  
به خرج مخرج الغالب **من اعتق باعتاق او فزع له** اي الاعتاق كالزبي  
والاستيلاء والكتابة **او يملك قريب فولاوه لسببه** لما روينا وهو  
بعمومه يتناول الكل ولان الرقيق هالك حكم الاثرى انه لا يثبت  
حقه كثير من الاحكام التي تختص بالاجبا نحو القضا والمساهمة والملك  
في الاموال وكثير من العبادات وكان الاعتاق احياء وله لمثوب الا  
به كالا حيا بالاب لا فيرث به كاي رث الاب من ولد وله هذا اسم ولا  
نعم لانه النعم عليه حيث احياه حكم قال الله تعالى وادعوا  
للذي انعم الله عليه وانعمت عليه اي انعم الله عليه بالهدى وانعمت  
عليه بالاعتاق ولانه يعقل عنه فوجب ان يرث لان النعم بالفرق والبراءة  
في هذا كالحمل لاطلاق ما روينا ولقوله عليه الصلاة والسلام ليس  
من الولا سمي الا ما اعتقن الحديث **والولا** اي يثبت الولا لمن اعتق ولو شرط  
العتق عدم ارثه ويكون شرطه لغوا لكونه مخالفا للحكم الشرعي فيه كالا  
النسب اذا شرط انه لا يرث **ومن اعتق امته حاملة وزوجا** ثانيا  
الغير **ولن** الامنة **لا ينقل ولا يدخل** عن مولى الاب **ابا** لان الجين يثبته  
امته وعتق امته مقصودا فكذلك يعتق مقصودا لانه حق الام والمج  
او فزع العتق على جميع اجزاها مقصودا فيكون الجين والولا لا ينقل من

العتق لقوله صلى الله عليه وسلم الولا لمن اعتق وانما يعرف كون الحمل موجود  
عن العتق بان تلده لاقبل من ستة اشهر من وقت العتق لستين وقت  
العتق لوجوده **ولذا** **اولون ولد من احد من الاقل من ستة اشهر**  
**اقل من نصف حمل** ليهتق ان الاول كان موجودا وقت العتق لانها تؤمن  
حلت بها جملة لعدم تحلل اقل مدة الحمل بينهما فاذا تنازل اول الاعتاق  
تنازل الاخر الاعتاق ضرورة مضار معتقا لهما والولا لا ينقل من العتق  
**وان ولدت بعد عتقها الاكثر من نصف حمل فولاوه** اي ولاه ولدها  
**لمولى الام** لان الولد جزها فثبتها في الصفات الشرعية الا ترى انه  
ينسبها في الحرية والرق وكذا في الولا عند تغذ جعله بتعال الاب لرقه  
فان قلت الحمل اذا وارت رجلا والزوج والى غيره كان ولا الولد لمولى  
فما الفرق قلت اجيب ان الجين غير قابل لهذا الولا تقصود لان  
تمامه بالايجاب والقبول وهو ليس بمحمل **فان عتق العتق**  
**وهو الاب جروا لابنه الى موالاه** لان مولى الام لم يعتق الولد هنا  
لحدوثه بعد اعتاقها وانما نسب اليه الولد بتعال الام لان الولا كالنسب  
قال عليه السلام لحمه كلية والنسب والنسب الى الابا وكذا الولا  
فينقل الى موالى الاب اذا زال المانع كولاة الموالاة عنه ينسب الى اقرم  
الام ثم اذا اذنب نفسه ينقل الى الاب لزوال المانع **بجمله مولى موالاة**  
**فمن عتقت فولاوه منه فولاوه لولدها الموالاة** وانما قيد ما  
له مولى موالاه ليعلم الحكم بالطريق المولى فيما اذا لم يكن له ذلك وهذا  
عند ابي حنيفة وعنده وقال ابو يوسف حكم الولد حكم ابيه في الوجهين  
اي فيما اذا ولى احد او لم يوال ولا يكون ولا الولد لولي الامر لانه كالنسب  
والنسب الى الاب وان كانت الام سرور لكونه اقرب وكذا الولا لهما ان ولا  
العقاقة معتبر لقوته في نفسه حتى اعتبرت الكفاة فيه وقال عليه  
الصلاة والسلام مولى القوم منهم والنسب في حقهم ضعيف لانهم ضعفوا  
النسب لهما ولهذا اعتبرت الكفاة فيه فيما بينهم اذا لا يفتخرون به اصلا وانما  
اقتحارهم قبل الاسلام بعبادة الدنيا وبعد بالدين واليه اشار يرفا  
سلطان الغارسي حين قال له سلمان ابن من قال سلمان بن الاسلام  
فاذا ثبت هذا الضعيف في جانب الاب كان وجوده كعدمه كالعبد  
وكذا اذا كان للاب مولى موالاة لان ولا الموالاة ضعيف لا يظهري  
مقابلة ولا الاعتاق مضار وجوده كعدمه **والعتق مقدم على الردي**  
**علاء النكاح** **ومقدم على الارحام** **موجزا عن العصبة النسبية**  
نراخا العصبات وهو قول علي وبيه احدثا علم الامصار وسياتي بحقيقته



من جهة الفرائض فان مات المولى بعد المعتقد فله ان لا يقرب عصمته المقتول  
وليس الفرائض من الولا اما اعتق او اعتق من اعتق او كاتب او كاتب  
من كاتب او كاتب او كاتب او كاتب او كاتب او كاتب او كاتب او كاتب  
ولا ان صفة المالكية والقوة للمعتق حصل من جهة فكا كانت حجة له  
فليسب المعتق بالولا اليها وليسب اليها من ليسب الي مولاها معتقها  
الذي اعتقه وليسب اليها من ليسب الي من يعتق معتقها الى مالا يشاهي  
بجلاى النسب حيث لا ليسب اليها الاولاد فاما ليسب الى الاقرب  
لانه المالك وصاحب الفرائض والملاة سملوكة فكا حقا فلا يكون ماله ونسبه  
في النكاح بالفرائض والملاة ومي النكاح في الرجل فيه وفي ولاه العاقبة  
النسبة بالنسبة اثبات القوة الحكيمة للمعتق ومي النكاح في الرجل فيه لما  
انما في نكاحه في ملكه المال فينسب اليها كما ليسب الي رجل ولها جعلت  
عصمته فيه كالرجل ثم فرع على ما ذكر من الاصل بقوله **فلا ماله المقتول**  
**ولم يترك الاثرية حقيقة فلا يشي لها اي لا يثبت المقتول ويوضع ماله في بيت**  
**المال** لعدم وجود وارث قريب او بعيد يندم عليه وهذا مظهر  
الرواية عن اصحابنا وبعض مستأجنا كانوا يعنون بدفع المال اليها  
لا بطريق الادب بل لانها اقرب الناس الى الميت وكانت اولى الاقربى  
انما لو كانت ذكرا كانت تستحق وليس في زماننا بيت ماله ولو دفع  
الى السلطان او القاضي لا يصره الى المستحق ظاهرا وعلى هذا ما فصل  
نحوه من احد الزوجين يرد عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع  
في بيت المال وكذلك الابن والبنات من الرضا يعرض اليها اذ لم  
يكن هذا اقرب اليها ذكر هذه المسائل الذيل في شرح الكتروغراف الى  
النهاية **وان ملك له عبد او اعتقه فولاؤه له كالنسب** قال  
الزيلي والذين يترادون بالاداء بالولاة كالمسلمين لانه احد اسباب  
الاداء انتهى **ولو اعتق حر في دار الحرب عبد له ربا لا يعتق كحر دغنا**  
الاداء بجلى سبيله فاد اخلاه عتق حينئذ ولا ولاه اي ليسيد المعتق عليه  
ذكر في السراجية وغيرها حتى لو خرج اليها مسلم لا يتركه خلافا لابي يوسف  
ذكره ملا خسر وله اي هذا المعتق ان يوالي من ساءة لعدم ثبوت ولا اعتقه  
ولو دخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا مائة واعتقه بالقرع عتق من  
غير احتياج ان يجلى سبيله ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلم او غيره  
في دار الاسلام فولاؤه له اي لمعتقه ثم لما فرع من بحث الولاة الحاصل  
من العتق فرع في بحث الولاة الحاصل بعد المولاة فقال **فصل**  
اي هنا فصل في بيان احكام الولاة والولاة واخره على ولاه العتق

يكون

يكون غير قابل للتحويل كان اقوى بخلاف ولاه المولاة فان المولى حينئذ  
يتقل قبل النقل ومعنى الولاة تقدم لغة واصلاحا **اسلم رجل**  
بذل العقد وعقله عليه اذ اجني وارثه له اذ امان ولو ولاه الصبي عاقل  
فقد به لانه اذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصلا **ما اذا كان ابيه او وصيه**  
**ص** لانه الصبي من اهل ان يثبت له ولاه العتاقه اذ اصدر منه عقدها بالاذن  
ملك قريبه او كاتب ابوه او وصيه عبده وعتق كان ولاؤه للصبي  
فان اذا يثبت له ولاه العتاقه المولاة اذ اصدر منه عقدها بالاذن  
**والولاة العبد باذن سيده** فانه يصح ويكون وكيل عن سيده بعقد  
المولاة **الرجل على ما تقدم واخر ارثه من دي الرق** فلا يترك مع احد من ماله  
لانه اخرهم من الارث فان قلت ينبغي ان يكون انك المولى الراوي بكل  
ماله لاخر وله وارث معروف قلت اجيب عنه بان جعله بعقد الولاة  
وارثا عنه وفي سبب الوراثة ذوى القربا ارجح لان القرباة متفق على  
ثبوته سرعا وان اختلفوا في كونها سببا للارث وعقد الولاة يختلف في  
معه بهذا السبب في سبب من المال بخلاف الوصية في الثلث فالحاخلافه  
في المال مقصودا فلا يمكن جعل الثلث له بطريق الوصية لانه ما اوجبه  
له ذلك مقصودا ولا بطريق الارث لترح القريب عليه انتهى **وله**  
**العقل عنه محضه الي غيره ان لم يعقل عنه او عن ولده** لان العقد غير  
لازم كالوصية والوكالة فكل واحد منهما ان ينفرد بنفسه يعلم  
صاحبه وان كان الاخر غائبا لا يملك منحه وان كان غير لازم لان  
العقد ثم بياها في الشركة والمضاربة والوكالة قلت ان سبب  
اشتراط حضرة الوكيل في حق العزل ظاهرا وهو تصرف الوكيل  
سبب الصانع عند رجوع الحقوق عليه اذا كان بعد من ملا الوكيل  
على ما في الوكالة فاما معنى اشتراط توقف الفسخ ههنا على حضرة  
كل واحد من الاعلى ولا يستقل قلت اجيب عنه بان سبب اشتراط  
ههنا هو السبب هناك وهو دفع الضرر فان العقد بينهما و  
نقد احدهما الزام الفسخ على الاخر بدون علم والزام على  
الاخر من غير علم به نفسه ههنا لا محالة لان فيه جعل عقد  
الرجل العاقل البالغ كذا عقد وفيه ابطال فعله بدون علمه لانه



ربحا بحت الاسفل بنا خذ الاعلى ميراثا فيكون مضمونا عليه او يفتقر الاسفل  
 عتبرا على حسان العقل عيبه على المولى الاعلى فيجب عليه وحده  
 فتقدر بذلك انتهى **وان عقل عنه او عن ولده لا** اي لا يتقل عنه الى  
 غيره لتأكله بخلق حق الغيرة والحصول المقصود به ولا يضاف العصابة  
 ولانه ولاية المولى قبل ان يعقل عنه باعتبار انه عقود تبرع من حيث انه  
 تبرع بالعتام بضرته وعقل جنابته فاذا عقل عنه صار كالعوض  
 في الهبة وكذا لا يتحول الى غيره لانها كشخص واحد في حكم الولاء **والاول**  
**مقتضى** لان دلاء العتاقة لان لم لا يحتمل النقص لان سببه لا يحتمل  
 النقص بعد ثبوته وهو العتق فلا يفسخ ولا ينفق معه لان الارث  
 لولاء العتاقة مقدم على الارث لولاء المولاة الا ترى ان شخصا لومات  
 وترك مولى اغتقه ومولى مولاة كان المالك للمعتق **امراة والت فم**  
**ولدت بغيرها** او **دينا عقدت** يعني ولدت ولدا لا يعرف له ابا وكذا  
 لو اقرت بانها مولاة ريد معها صغيرا يعرف له ابا صح اقرارها على  
 نفسها وليتبعها ولدها وليصيران مولى فلان وهذا عند ابي حنيفة  
 وقال لا يتبعها ولدها في الصورين لان الام لا ولاية لها في ماله فانه لا  
 يكون لها في نفسها اولى ولا يحنف ان الولد كالنسب وهو يقع تقع محض  
 في حق الصغيرة الذي لم يذكر له ابا فتملكه الام كقبول الهبة **وسرطه**  
 اي عقد المولاة ان يكون بمول **الت** بان لا ينسب الى غيره اما النسبة غيره  
 اليه فغير مانع كما في العناية **والثاني ان لا يكون عربيا** **والثالث**  
**ان لا يكون له ولا عتاقة ولا ولا مولاة مع احد وقد عقل عنه** واما  
 حكمه فهو وجوب العتق على عاقلة الاعلى اذا جني الاسفل واستحقاق  
 ميراثه اذا مات عن غير وارث هذا **كتاب** في بيان  
 احكام الاكراه قبل المولاة لغير حال المولى الاعلى عن حرمة الكمال  
 المولى الاسفل بعد موته الى حله كما ان الاكراه بغير حال المخاطب من  
 الحرمة الى الحل وكان مناسبا ان يذكر الاكراه عقب المولاة وهو في  
 اللغة عبارة عن حمل الانسان على شي يلزمه يقال اكراهت فلانا اي  
 حملته على امر يكرهه وفي اصطلاح الفقهاء هو **فعل يوجب من المكره**  
**فيعتق في الحل** معنى يصير به مدفوعا الى الفعل **الذي طلب منه**  
 وعنه في الهداية بان اسم الفعل يفعل فيشتق به لرضاه او يفسد  
 به اختياره مع بقا اهليته وتفسير بان يحمل المرء غيره على المباشرة

حلا

حلا يشتق به رضاه وهو اعم من ان يكون مع فساد اختياره او مع عدم  
 وهوا سارة الى القسم الاخر لكن لابد من تقدير لا او يفيد به اختياره  
 وذلك النوع الاكراه الثلاثة وموضعه اصول الفقه وقوله مع بقاء  
 اهليته سارة الى كون المكره لم يستطع عنم الخطا بس لان الخطاب  
 بالاهلية وادراكات الاهلية ثابته كان المكره مخاطبا كذا في العناية  
**وسرطه** اي الاكراه **فدرة المكره على ايقاع ما هدر به سلطانا اوليا**  
**وخوف المكره ايقاعه** اي ايقاع ما هدر به لان الاكراه اسم لفعل يفعل  
 المرء بغيره فيشتق به رضاه او يفسد به اختياره مع بقا اهليته وذلك  
 لا يتحقق الا من الغادر عند خوف المكره وتحقيق ذلك لانه بالتهديد  
 من القادر والخوف منه على نفسه يصير ملما طبقا وبروفا لا يصير  
 ملما ولا يثبت به حكمه وما روي عن ابي حنيفة من ان الاكراه لا يتحقق  
 الا من السلطان فذلك محمول على ما شاهد في زمانه من ان الاكراه  
 لا يتحقق القدر والمنفعة لم تكن في تلك العصر الا للسلطان فاجاب  
 بما شاهد به يعني ان ليس فيه اختلاف يظهر في حق وفي البرازية  
 زوج سلطان زوجته في زمانها كان لكل مفسد يتلصص فدره على  
 ذلك لعنا والزمان فافتنا على ما شاهد به يعني ان ليس فيه اختلاف  
 يظهر في حق المحجة ينتج منه الاكراه ولم يذكر الخلاف وسوق المنظر يدل  
 على انه على الرفاق وعند الثاني رحمه الله تعالى ان هدرها بما يحصل  
 منه القتل فاكرهه كالسيف ونحوه وان بغيرها فاقرارها جائز وعند  
 محمد رحمه الله تعالى اذا خلا بها في موضع لا يقدح ان يمنع منه فنزله  
 السلطان اما اذا هدرها بوعيد فاقرارها باطل والفتوي في تحقيق  
 الاكراه من غير السلطان على قولهما انتهى وفي شرح النظم الوهباني  
 لاستاذ استاذني عبد البر رحمه الله تعالى عاذا الى التهمة قال اذا  
 كان من غير السلطان فهو اكراه صحيح شرعا وفي اكراه الزوج امرانه  
 عنه الى حنيفة روايتان في روايته قال هو اكراه معتبر لان الزوج  
 سلطانها واميرها وهذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام ثم نقل  
 منها ما قدمناه عن البرازية وهذا كما توي يفيد صحة ما فهمه البرا  
 من ان صحة الاكراه من الزوج على الوفاق والله اعلم **وسرطه**  
**كون المكره به نفسه او عضوا او موصيا** **عما بعد الرضا** ومن ادعى  
 مراتب وفي البرازية الضرب اذا كان يخاف منه التلف والعضو فاكرهه  
 ولم يقدر بغيره شيئا لم يفسد الى مراهي المكره **وقدره** بعض علماء ينادي  
 الحدار يعني فان اكراه على تناول الميتة باريين فاكرهه وباقول الصبي  
 ما قاله محمد لا اختلاف في الناس فيه **وكون المكره مستغنا عما اكراه عليه قلده**

٢  
 لعمري  
 رضاه

لي



اي قبل الاكراه لحقه اي الحق نفسه كبيع مال واتلافه او اعتناق عبده او الحق  
شخص اخر كما تلاق مال العنبر **والحق المبيع** كشره الخمر والزنا ونحوهما وفي  
جميع الفتاوى قال بغير الاكراه اذا وقع لا بحق اما اذا وقع بحق فانه لا يندفع  
الاختيار هكذا مفاد كلامه ونص عبارته مبسوط الاكراه بحق لا يندفع الاختيار  
شترعا كالغبن اذا اكرهه القاضى على بيع ماله نفذ بيعه والذي اذا اكرهه  
عبده فاجبر على بيعه نفذ بيعه بخلاف ما اذا اكرهه على البيع بغير حق  
وعيا هذا قلنا ان الاكراه الحربي على الاسلام يصح اسلامه ولو اكرهه  
المستامن والذي على الاسلام لا يصح اسلامه انتهى اقول كلامه مخرج  
في ان الاسلام لا يصح مع الاكراه وانما يصح من الحربي لان الزامه بالاسلام  
ليس باكراه لانه بحق بخلاف الذي ظانه لا يجبر على الاسلام فاذا التزمه  
به كانه اكرهاه في الثانية ما يوافق هذا قال اسلام المكره عندنا  
ان كان حربيا وان كان ذميا لا يكون اسلامه انما هو هكذا ذكره في باب  
ما يكون لغوا وما لا يكون وذكر في كتاب الاكراه واذ الحيوان الكافر  
على الاسلام صح اسلامه فان ارتد بعد ذلك يجبر على الاسلام ولم يقتل  
انقضى واطلق هذا الكافر ولم يفصل لكن في شرح النظم الوهابي لا يناد  
استاذي عبد البر معزيا الى التهمة لو ان ضرنا لا كره على الاسلام فالتقيا  
ان لا يصح اسلامه وفي الاستحسان يصح فلو ارتد بعد ذلك فالتقيا  
ان يقتل وفي الاستحسان يجبر على الاسلام ولا يقتل وهو نظير القياس  
والاستحسان في الولد الذي ولدته المرتدة بين المسلمين اذا بلغ مرتدا  
فالمسلم في صغره اذا بلغ مرتدا حيث يجبر على الاسلام ولا يقتل  
استحسانا انتهى ذاعلت هذا في جمل ما في قاضي خان على القياس  
**ولو اكره بقتل او ضرب شديد** يخاف التلف حتى لو اكره بسوط او سوطين  
لا يكون اكرهاه الا ان يكون على المذاكر والغبن كما في البرائة **او حبس شديد**  
**خاف التلف حتى لو اكره بسوط او سوطين** لا يكون اكرهاه الا ان يكون على  
المذاكر والغبن كما في البرائة او قتل في المبسوط الحذر المجلس الذي هو  
اكره ما يحل الاهتمام اليه به وفي الضرب الذي اكرهه ما يحذر منه الامر  
السري ولا يفسد ذلك حد الاضرار عليه ولا يفسد منه لان المقادير لا  
تكون بالبراي وتكون على قدر ما يري الحاكم اذ دفع اليه انتهى بخلاف مجلس  
يوم او فقه او ضرب غير شديد فانه لا يكون اكرهاه اذ لا يبالى بمثل  
عادة ولا يندفع الرضا الا لئلا يجاه وعزة لان ضرره اسر لغيره فيفوت به  
الرضا كونه ملاحضه وفي الاكراه بالمجلس الموبد والعقد الوحد لا يجب  
الاكراه اذ لم يمنع الطعام والشراب لعدم الاضرار الى تلف نفس او مال وانما  
يجوز ان غما والتنازل للمهم بان الة العلم لا يحل ومن المشايخ من قال

لوركان يقع في قلبه انه بالمجلس المذكور او بالمجلس بين مظل يخاف عليه  
التلف او على عضو من اعضائه او عينه نظرا لكان يحل ومن محمد لم يجعل  
المجلس الذي كان في زمانه وهو الملك الحربي اكرهاه اما المجلس الذي احدثه  
اليوم فهو اكرهاه لا يوجب له مجلسا انتهى **حق لو باع او اشترا او اقر**  
**او اقر** العقد الصادق منه **او اقر** العقد يمين موبد الخيانة والنسخ والامضا  
لان شرط صحة هذا العقد التراضي قال الله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض  
منكم والاكراه يفسد الاشياء لعدم الرضا فتفسخ اكره على الف فاقتر بمعية  
بطل الماقدار ولو عيها فاقتر بالغبن جازع الف ولو عيها الدرام فاقتر  
بالدنا بغير عيها جازع اخر صح اقتضاه ولو اقر بلكره وتغايب في الاقرار بلكره  
باطل عند الامام الثاني صدقه الغاييب في السر كانه كذبه وقال محمدان  
صدقته الغاييب في السر كانه كذبه وان كذبه فالاقرار جازع في الغاييب  
كذا في البرائة **وعقده الماقر** يعني اذا باع مكرهاه وسلم مكرهاه ثبتت  
فيه الملك عندنا خلافا لغيره لانه لا يثبت لانه يبيع موقفا والوقوف قبل  
الاجازة لا ينفذ الملك ولنا انه فاقتر بشرط وهو الرضا لعدم وجود الركن فصار  
كسائر الشروط المعينة فيفسد الملك **ان يفتل المشتري المبيع** مخرج عليه  
بنوله **بيع اعتاقه** فيه لو اعتقه وكذا انصرف فيه بضره لا يملكه نقضه  
**ولزم قيمته** كسائر البايعات الفاسدة **وان يفتل المشتري** **سلطه**  
**فقد** العقد لانه دلالة الاجازة كالوقوف وكذا اذا سلم المبيع طاعا بان  
الاكراه على البيع لا يعل الدفع لانه دليل الاجازة بخلاف ما اذا اكرهه على الهبة  
ولم يدفع فوهبه له ودفع حيث يكون باطلا لان مقصود المكره الاستحقاق  
لا مجرد اللقب وذلك في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد فدخل الدفع  
في الاكراه على الهبة دون البيع كذا في المجتبى والبرائة **وان يفتل الثمن مكرها**  
**اي لا ينفذ ويرد الباقي** يديه لفساد العقد وانه كان هالكا لم  
يضمن لان الثمن كان امانة في يده المكره لانه اخذه باذن المشتري  
لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان بشر ما كان البيع ينفذ كما  
وهو يوهبهم اجراه على حكم الفاسد المقر في بابه دفع الوهم بنوله  
**لكنه** اي البيع الواقع بالاكراه **قاله البيع الفاسد** صور **اربع**  
**احدا** **بغير الاجازة** القولية والعقبة الثاني انه **يتفق** **تصرف المشتري**  
اي من المكره يعني لا ينقطع بحق الاسترقاق والبيع وانما اولته الايدي  
بخلاف سائر البايعات الفاسدة لان الفساد فيها بحق الله تعالى وقد  
تعلق بالبيع الثاني حق العبد وحقه مقدم لحاجة بانه اماهاها  
الرد لحق العبد وهما سوا فلا يبطل حق الاول لحق الثاني ومن مشايخ  
بخاري من جعل بيع الوفا كبيع المكره منهم الامام ظهير الدين والصد



الشهيد وحسام الدين والصدر الشهيد تاج الدين وصوفيه ان يقول البائع المشتري  
بعت منك هذا العبد بدين لك على ان متى قضيت الدين فهو لي فجعلوه فاستدل  
باعتبار الشرط الفسخ عند العقد على بقا الدين بفيد الملك عند انقضاء القبض  
به ويبقى بيع المشتري كبيع الكرم لان الشاهد باعنا رعدم الرضا وكان  
حكمه حكم بيع المالك في جميع ما ذكرنا ومنهم من جعله وهذا منهم السيد الامام  
ابو سنجار وعلى السندى والامام القاسمي الحسن المازندراني قالوا لما شرط عليه  
اخذ عتقه ففرضا الدين اتي بمجبي الرهن لانه هو الذي يوجب عتقه ففرضا الدين  
والعتبة في العقود للعاني دون اللفاظ حتى تغلب الكفالة بشرط براءة الأصل  
حواله وبالعكس كقالة والاستصناع عند ضرب الاجل مسلما فاذا كان هذا  
لا يملك ولا ينفع به واي شيء الا من زوايده بضمنه ويبينونه عند قضاء الدين  
ولو استاجر البائع لا يلزمه اجرة كالرهن اذا استاجر الرهن ولو وقع  
به ويسقط الدين بطلانه فثبت فيه جميع احكام الرهن ومن سناج  
سرقته من جعله بيعا جازا بمقتضى بعض احكامه منهم الامام محمد بن  
السنيني فقال اتفق سناجنا في هذا الزمان فجعلوه بيعا جازا بمقتضى بعض  
الاحكام وهو الاستناع به دون البعض وهو البيع لحاجة الناس اليه  
ولنفا ملهم فيه والقراء عند ترك التعامل وجوز الاستصناع لذلك قال  
صاحب النهاية وعليه الفتوى ومن السناج من جعله باطلا غنوه بالمال  
وقال في الكافي والصحيح ان العقد الذي يجري بينهما ان كان بقطر البيع  
بشرط الوفاء بلفظ بالبيع الجازي وعندهما هذا البيع عبارة عما بيع غير  
الارام فذلك وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه الشاهد  
جازا لبيع ويلزمه الوفاء بالبيع لان المواعيد قد تكون لازمة قال عليه  
السلام العدة بين فسخ هذا الميعاد ولا رعا لحاجة الناس اليه التي  
ومثله في فتاوى قاضي خان وفي تبين اكثر نقل عن جلال الدين  
ذكر في حواشي الهداية ان صورته ان يقول البائع للمشتري بعت منك  
هذا العبد بالبيع على ان لو دفعته اليك فمك تدفع العبد الي ثم قال يسي  
هذا بيع الوفاء ويمكن ان يكون هذا الاثر على الاطلاق الذي هي ذكره  
ولتفسيره به دليل على انه مثل الاول وهذا البيع موجود في مصنفات  
به ويسمونه بيع الامانة انتهى **والثالث في اعتبار القيمة** اي قيمة العبد  
الذي اعتقه المشتري من المكري على بيعه **وقت الاطلاق** وقت التبرع بجلال  
البيع الفاسد والمالك مخير في التضمن ان شأمن المكرة وان شأمن المكري  
فان ضمن المكرة كان له ان يرجع على المشتري بما ضمن لان العبد تلف في يده  
وقت اخذه بغير حق كغاصب الغاصب وسواء اذا اعتقه بعد القبض اما اذا  
اعتقه قبل القبض لا يقر اعتاقه عند عامة اصحابنا وهو الصحيح واقار

الثاني من اي عرق انه يتخذ قبل القبض ولعله بان اجاز البائع المبيع وقد  
اعتق المشتري لعبد قبل القبض ففرضا البيع ولم يتخذ العتق فان اعتق معا  
قبل القبض فقد عتق البائع وبطل عتق المشتري لان العبد على ملك البائع  
فلو كان المشتري قد قبض العبد فاعتقه البائع والمشتري معا بعتق  
المشتري لانه ملكه العبد بالقبض وزال ملك البائع عنه كذا في السراج  
**الرهاب** **والرابع الدين والمهر امانة في يدي المالك** فلا ضمان عليه اذا  
هلك من غير نقد كما في البرارية وغيرها **المهر السلطان** **والرابع**  
**بذلاقة الحال** انه لو لم يملك امره قبله او قطع يده او يهربه من يملك  
على نفسه او تلف عضوها فحينئذ يكون امره اكرها كرا في مبيته المفقون  
وفي الخاتمة ونفس الامر من السلطان من غير نقد بديكون اكرها  
وعندهما ان المأمور يعلم انه لو لم يقبل ما امره بغيره ما يفعل السلطان  
ان كان امره اكرها انتهى قلت وهذا بناء على ان الاكره يتحقق من غير  
السلطان عند ما خلا في حقيقته وقد علمت ان الفتوى على قولها ما ورد  
البرارية امره يقتل رجل ولم يقتل ان لم يقتله تقتلك ولكن يعلم انه لو لم  
يقتله لوقع ما هدد به كان مكرها انتهى فسرا بين السلطان وغيره في  
ذلك وهذا هو التحقيق **المرحوم على قتل صبي** اي على قتله وصبر  
**حق قتل كذا المرحوم** المتقول بهذا الوجه **حاجرا** عند الحق سبحانه كذا في  
القول بدينية وذكر في السراجية وعبارته قيل المرحوم لا تقتلك او تقتلن  
هذا الصبي فاني حتى قتل كان ملحورا انتهى **والمرحوم** على البيع **المشتري**  
**وهلك المبيع في يده ضمن قيمته** لا في يده بضمير حكم عقد فاسد فكان  
مضمونا عليه بالقيمة ذكره الذي يلي **والمرحوم** اي للمبايع المكرة **ان يضمن** اي  
من الحامل والمشتري كالمغاصب وغاصب الغاصب فالمكره كالمغاصب والمشتري  
كغاصب الغاصب **فان ضمن المكره رجع على المشتري** لا في يده فقام المالك  
بارضاه لان المضمون يصير ملكا للمصن من وقت سبب الضمان وهو الغصب بالامانة  
**وان ضمن المشتري فقد كره** **المكره رجع على المشتري** لا في يده فقام المالك  
انه لما ضمن المشتري بنت ملكه المشتري فيه ولا يرجع على المكره كالمكره رجع غاصب  
الغاصب على الغاصب اذا ضمن ولا في يده ملكه بالقبض لانه اشتراه وبيع  
حقيقة من كل وجه غير انه يتوقف لتفوقه على سقوط حق المكره في الشئ  
فان ضمن قيمته فقد ملكه فيه كسائر البياعات الفاسدة ولو كان المكره  
بائع من اخرج حتى تداولته الايدي فند الكل يتقن الاول وله ان يضمن من  
شأمن المشتري فابهم ضمنه ملكه وجازت البياعات التي بعده وبطل  
ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكره اخذ هذه البياعات حيث يجوز الكل وما قبله

البائع



وما بعد وياخذ المؤمن من المستغني المأول لان البيع كان موجودا والمائع من  
 المفوض حقه وقد زال المائع بالاجازة فجاء الكل كالراهن والاجراء باع الرهن  
 او العين المستأجرة فانه يتوقف لاجل حق المؤمن والمستاجر فاذا اجازت قد  
 البيع من جهة المباشرة والمجبر يكون سقط حقه الا ان يكون ملكا باجازه  
 واما اذا امنه فانه لم يسقط حقه لان اخذ القيمة كاسترداد العين فاستعمل  
 البيعات التي قبله ولا يكون اخذ الثمن استردادا للبيع بل اجازة فاقترقا فلا  
 ملأ الاجازة الملك ولا يجوز ما قبله ولا ما بعده لان كل واحد منهم ملك غيره فلا  
 يبيد الملك للمستغني منه فعند الاجازة يملك من اخذ ستره وتبطل البيعة  
 لورود ملك باق على ملكه موقوف بغير ما فرغ من ذلك احكام الاكراه الواقع في حق  
 العباد وقدم المأول لان حق العبد مقدم لحاجة وذكر فيه الاكراه المباح  
 وهو الاكراه بالجلوس والضرب اليسير والجنس والمأول وهو المباح  
 شرعا سواء كان على القول او الفعل والى ان كان على فعل فليس يعتبر  
 ويجعل كالاكراه فعل ذلك بغير اكراه وان كان على تركه فان كان تولا  
 يستوي فيه الحد والهزل فكذا تلك والاف هو معتبر **وان اكره اكله او شربه او لم**  
**اولم خنزيرا او شرب خمر عسرا او ضرب او قتل لم يحل له الاقدام على**  
 ذلك لان هذه الحرمات اما بتباح عند الضرورة كما في المحضمة لقيام المحرم  
 فيما وراها ولا ضرورة عند عدمه على نفس والعصا حتى لو خاف على ذلك  
 بالضرب او غلب على ظنه انما يبيع له ذلك ولا يبيعه الا يصير على ما ورد  
 به ذكره في العناية وان اكره **قتل او قطع عضو حل له فعل ذلك فان**  
**يحل ذلك ولم يفعل ما ذكر وعلم الاباحة قتل انتم** لانه لما ابيع من حيث  
 ان حرمة هذه الاشياء كانت باعتبار خلل يعود الى البدن او العقل او الزرع  
 وحقق ذلك مع فزات النفس غير تمكن كان الامتناع عن الاقدام  
 معاونا على اهلاك نفسه فيانتم **كما في المحضمة** وعن ابي يوسف رحمه الله  
 تعالى لا ياتى له الا الاقدام على ذلك وحضته اذا الحرمة بصفة انها ميتة  
 او خروجه في اية لان الله تعالى استثنى حالة الاضرار فقال وقد هل  
 لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه والاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية  
 وكان لبيان المستثنى لغيره يخل في صدور الكلام فلا يحرم حينئذ وكان ما اخذ  
 لارخصته فامتناعه من التناول كما امتنعا عنه من تناول الطعام الحلال  
 حتى بلغت نفسه او عضوه وكان انما كونه انما ياتى اذا علم بالاباحة  
 في هذه الحالة لان في اكتشاف الحرمة حق امر يخفى معرفته الفقهاء  
 او سلطانا بالجهل فيه كالجمل بالخطاب في اول الاسلام اولى وان الجمل كان  
 قلت اصنافه الاثني الى ترك المباح من باب فساد الوضع وهو فساد  
 تقته في المصالح قلت احبب عنه بان المباح انما يجوز تركه والاباح

ادالم يترتب عليه محرم وهاهنا قد ترتب عليه قتل النفس المحرم فصار  
 الترك حراما لان ما اقضي الى المحرم حرام انتهى وان اكره **على الكفر بقطع**  
**او قتل وحصل له ان يظهر ما امر به وقلبه مطمئن بالايمان ولو جرت لوميه**  
 على ذلك حتى قتل ولم يرضى بغير القطع او القتل اعلم ان ما لا يعتبر اكرها  
 في تناول الميتة والخنزير لا يعتبر اكرها في اجراء كلمة الكفر على اللسان  
 لا حرمة الكفر اسد فاد الكره على ذلك بالانحاف على النفس والعصا  
 يصح الاقدام عليه واد الخاف على ذلك جاز له ان يظهر ما امر به من اجراء  
 كلمة الكفر لكنه يوري والثورية ان يظهر خلاف ما يصح فجاز ان يكون  
 المراد به ههنا طميناك الذنب وجاز ان يكون الايمان بل فقط بجمل  
 معين فان اظهر ما امر به ما مورى كان او غيره على المعنى الثاني وقلبه  
 مطمئن بالايمان ليرى ايم حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه حيث ابتلى  
 به وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كيف وجدت قلبك قال طمينا  
 بالايمان قال فان عادوا فعد وفيه ترك قوله الامن اكره وقلبه  
 مطمئن بالايمان وقصته معروفة ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم  
 فقد الى طميناك القلب الى الاجر والطميناك جميعا لان روحان الايمان  
 الاباحة فكون اجراء كلمة الكفر مباحا وليس كذلك لان الكفر  
 مما لا يتكشف حرمة وموضعه اصول الفقه فان قلت ان اجراء  
 كلمة الكفر ايضا مستثنى بقوله الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان من قول  
 من كفر بالله بعد ايمانه فبيعه ان يكون مباحا كالامانة وشرب الخمر قلت  
 احبب عنه بان في الآية تفديما وتاخيرا من كفر بالله بعد ايمانه وشرح  
 بالكفر صدرا فليعلم غضب من الله ولهم عذابه عظيم الامن اكره  
 وقلبه مطمئن بالايمان فانه تعالى ما اباح كلمة الكفر على اللسان  
 حالة الاكراه وانما وضع عنه العذاب والعقاب وليس من ضرورة  
 في الغضب وهو الحرمة عدم الحرمة لانه ليس من ضرورة عدم الحكم  
 عدم العلة كما في شهر ذي الشهر في حكم المسافر والمريض فان السبب  
 موجود والحكم متاخر فجاز ان يكون الغضب منقيا مع قيام العلة  
 الموجبة للغضب وبقي الحرمة فلم تنبت اباحة اجراء كلمة الكفر قال  
 في العناية وفيه نظر كما ان المراد بالعلة ان كان هو الصلح فذلك  
 متمتع بالتلف عن الحكم الذي هو صلوه وان كان المراد به السبب  
 الشرعي كما مثل به فانما يتخلف الحكم عنه بدليل اخر شرعي بوجوب  
 تأثيره كما في المسالك المأثور من قوله تعالى ومن كان منك من يضار  
 او يفسد فقتل من ايام اخر ولا دليل فيما نحن فيه على ذلك وعلى هذا



ذهب ابو بكر الرازي الى ان الامر في قوله صلى الله عليه وسلم فان عاد  
واقعد لا باحة وقولهم لان الكفر ما لا تنكس حرمته صحيح وكذا الكلام  
في اجراء كلمة الكفر مكرها لا في الكفر انتهى **وقوله اي للمكروه اتلاف مال مسلم**  
**بقتل او قطع** اي كره رجل على اتلاف مال مسلم بما مر بخلاف على نفسه او  
على غيره من اعطائه جازله ان يفعل ذلك لان مال الغير مباح للضرورة  
كما في حالة المحنة وقد تحققت **وهذه** اي ضمن صاحب المال المكروه لان  
المكروه الة المكروه فيما يصلح الة له والاتلاف من هذا القبيل لان الملك  
يمكنه ان ياخذ المكروه ويلقيه على المال فينتلفه وقوله فيما يصلح اخترازا عن  
الاكل والتكلم والوطي فانه فيما لا يصلح الة وفي المجتبى المكروه ياخذ المال  
لا يضمن اذا اتى وقت الاخذ ان يردده على صاحبه والا يضمن واذا اخذ  
المالك والمكروه في البينة فالقول للمكروه مع يمينه والا يضمن وفي المكروه على المالك  
والدفع الى المكروه وانما يسعه اذا كان حاضرا عند المكروه فان كان ارسله  
ليفعل خاف ان ظفر بفعل ما توقعه لم يحمله الاقدام على ذلك لولا  
الفرق والاختيار بالبعد عنه وهذا بين انه لا عذر ولا عوان الظلم في اخذ  
الاموال من الناس عند عينة الامرين وتعلمهم بامرهم والخوف من عقوبتهم  
ليس بعذر الا ان يكون رسول الامر معه على ان يردده عليه فيكون بمنزلة  
حضور الامر انتهى ونحوه في البزازية ولو قال لرجل لا تقتلنا اولنا خذ ما اراد  
او غطيبه فاني حتى قتل وهو يعلم ان ذلك كلف يسعه كان ما جاورا ان ساء  
الله تعالى لان اخذ مال المسلم وتسليمه الى الغير يغير اذنه ظلم فتركه  
اولي ولو كان في يده مال لرجل فقال له السلطان لين لم يقطعي هذا  
المال لا حبسك شهرا ولا طوفن بك في البلاد ولا ضربك سوطا في  
اليه ضمن وان فقد السلطان وصي اليتم يقتل او اتلاف عضوا يرفع  
مال اليتم اليه فدفعه اليه لم يضمن وان فقد به باخذ مال نفسه  
وان لم يسلم اليه مال اليتم قطرت ان علم انه باخذ بعض ماله وبترك  
له البعض وذلك يكفيه لا يسعه التسليم اليه فان سلمه ضمن مثله  
وان خشي ان ياخذ جميع ماله فهو معذور ولا ضمان عليه ان دفع مال  
اليتم اليه وان اخذ السلطان مال اليتم بغيره لا ضمان على الوصي  
في الوجوه كلها كذا في السراج نقلا عن ابن ابي عمير لا يبرح حمله بالاكراه بالقتل  
والقطع **قتله** اي قتل المسلم ويصير حتى يقتل فان قتله كان اثما  
**ويجوز في القتل المذموم فقط** لان قتل المسلم لا يباح ضرورة  
فكنا بهذه الضرورة وجوب القصاص على المكروه دون المكروه قول  
ابي حنيفة ومحمد وقاله فريحي على المكروه دون المكروه وقال ابو يوسف

لا يجب

لا يجب علمها وقال الشافعي يجب عليها الزمان ان تقتل وجد من المكروه  
دون المكروه حقيقة وحسبها في حق الاخر فيجب القصاص عليه والشافعي  
انه وجب على المكروه باعتبار الحقيقة والمكروه باعتبار السب ولا يوجب شبهة  
العدم في حق كل واحد منهما يمنع القصاص ولما ان المكروه يجوز على القتل بطبيعته  
اياد الحياه فيصير الة للمكروه فيما يصلح الة له وهو القتل بان يلقيه فيقتله  
ولا يصلح الة له في الجناية على دية فتقضي النفل موجرا من المكروه في حق الاخر  
كما قلنا في الاكراه على الاعتاق فان اعتاقه ينتقل الى المكروه من حيث اتلاف  
ماله العبد ويقتض عليه من حيث التكم ايضا لم يقتض العبد التكم  
في اكراه الجورسي على دفع شاة الغير ينتقل الفعل الى المكروه في الاتلاف دون  
الزكاة حتى يحرم كذا هو فاذا اظهر ان المكروه الة للمكروه في القتل ظهر ذلك الفرق  
بين ما نحن بصدده وبين ما اصابته محنة فقتل النسان اكل الحمة حتى  
يقتل هو حيا اثارا جباية بطبعه فانه يجب عليه القصاص وان كان مضطرا  
لانه ليس ثمة من يكون الة له فيضاق الى نفسه ثم اعلم ان صاحب  
العناية قال سواء كان الامر بالغا او عاقلا او معتوها او غلاما غير  
بالغ فالعود على الامر وعزاه الى النهاية وذكر ان صاحبها عزاه الى الملبوط  
قال ونسبه شيخ شيخنا علي الدين بن عبد العزيز الى السهو وقال الرواية  
في المبسوط بفتح الترادون كسرهما ونقل عن ابي القاسم في مبسوطه  
ولو كان الامر صبييا او مجنونا لم يجب القصاص على احد لان العاملي  
الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس باهل الوجوب العقوبة انتهى  
اقوله وبه صرح في السراج الوهاج حيث قال وان كان المكروه وارثا  
للمقتول منع الميراث ولو ان صبييا لم يجتم وهو يعقل وهو مسلط على  
اكراهه ويطاع في ذلك او كان رجل مجنون مختلط العقل وهو مسلط  
على اكراهه فأكراهه رجل يقتل او ينتلف عضوا على قتل رجل فقتله  
فانه لا فود على القاتل ولادية ولا يجرم الميراث ان كان وارثا وتكون  
الدية على عاقلة الذي قتل فيجب الدية على عاقلة وان كان عامدا  
ولا يجرم المامورا الميراث وكذا اذا كان المكروه وارثا للمقتول  
منع الميراث ولو ان صبييا لم يجتم وهو يعقل وهو مسلط على  
اكراهه لم يجرم الميراث ايضا لان قتل الصبي لا يتعلق به حرمان  
الميراث كما لا يتعلق بالقتل بسب كراهي **ولو اكره على الزنى**  
**لا يبرح حمله** قال في الخاتمة اذا قال الامير لا تقتلنا او لا تقتل هذا المسلم  
او تترني بهذه المرأة يسعه ان يفعل فان فعل يصير اثما وان لم يفعل حتى  
قتل يكون ما جورا انتهى **وحايت المرأة برخص لها الزنا بالاكراه المذموم**  
**لا يبرح حمله** لكنه يسطر الحد في زناها لانها اذا اكرهت بغير ما يجزى لها  
ان تترك مكرهه فلا اقل من شبهة كراهي الخاتمة وقوله لا تراه اي لم يسطر



المحرم من ناه لان الآراء غير المجدى لم يكن رخصة في حقه كما كان في طواف  
 المرأة حتى يكون غير المجدى رخصة في حقه كما كان في طواف المرأة حتى  
 يكون غير المجدى شبهة لتتدرى الحد وفي تبين الكثرة لو اكره على الرقالة  
 يرحض له لان فيه قتل النفس بالقبض لا يبيح منه ولد ليس له اب يربيه  
 لان فيه افساد العزائش بخلاف جانب المرأة حيث يرحض لها بالاكراه المجدى  
 لان نسب الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف  
 جانب الرجل انتهى وفي التنف من كتاب الاكراه واما الاكراه على العاصي  
 فهو على ثلاثة اقسام احدها في النفس فيكره الرجل على قتل انسان  
 او قطع عضو وصربه او جراحه وان يزي به او يلو ط فلا يجوز له  
 ان يفعل بها شيئا ولا يبيعه ذلك انتهى فلو كان قيا من يقرر من كلامهم  
 من انه يرحض لها ان تمكن نفسها بالاكراه المجدى لان نسب الولد  
 لم ينقطع عنها الخ ان يرحض اللواطة بالاكراه المجدى لا ينقطع ما علموا  
 به عدم جواز الاقدام على الزنا من الرجل كما لا يخفى فينبغي ان يكون  
 المحكم فيه كالحكم في المرأة بالاولى اذ لا ولد لها أصلا الا ان الفرق يكون  
 اللواطة بالاكراه المجدى أشد حرمة من الزنا لانها لم تبح بطريق يوما  
 فتجا عقليا ومن ثم لا يكون في الجنة على الصحيح والله أعلم وهو يكون  
 الاكراه باخذ المال اكراهها معتبرا امر لا قال في القينة من كتاب  
 الاكراه على بعدا به وقع متقلب قال لرجل اما ان تبيع في هذه الدار  
 بكرا او ادفعها الى خصمك فباعها منه فهو بيع مكره ان غلب في قلبه  
 تحقيق ما وعده قال رحمه الله تعالى في هذه اسارة الى ان الاكراه باخذ  
 المال اكراهها شرعا وفي حفظ الفاظه معارضة الدلالة ولم اجده  
 رواية الا هذا القدر ثم رقم الشيخ وقال قال المديون لرايه  
 ادفع الى القبالة واقرا له لاسي لي عليك اولا اقول في برك ذهب  
 شمس لائمة الملك ودفع القبالة واقرا له لاسي عليه فهذا في معنى  
 الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وتما منه يطلب من القينة وفيها  
 خاسم روجته واداهها بالضرب والمشم حتى وهبت الصواب  
 ولم يعرضها لبراء باطلة حم هدد رجلا بضرب حتى باع له  
 او جراه بما عليه وهذا يختلف باختلاف ذوي المروءات ضرب  
 انسان يكون القول الشديدا في حقه اكراهها ورب انسان لا يكون  
 الضرب في حقه اكراهها قتل الرجل اما ان تشرب هذا الشراب او  
 تبيع كرمك فهو اكراه ان كان شرابا لا يجلب والافلا قال رحمه الله  
 تعالى في فعل هذا انه اذا قيل له اما ان تزي في سبيل المرأة او تبيع كرا  
 فباع لم ينفذ وكذا في حقه من المحرمات انتهى **ومع نكاحه** اي المكره  
**وطلاقه وعنته** ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يطا وند

وحيث

**وطاؤه ورجيته وابلأوه ونسبه فيه** اي في الايلا واسلامه سواء كان ذميا  
 او حرييا كما هو قضية اطلاق كثير من المسايخ وقد نفل في الخامسة  
 لوجوه الشبهة بالاكراه **وتوكيله بطلاق وعناقه** فانه لو اكره على ان يوكله  
 بهما فوكلا ما عتق التوكيل او طلق صحيح كما في الحائنية والمجتمعي والبنوازية  
 وكثير من المعبران لكن ذكر في الفوائد الزينية الكرمية على الطلاق وقع  
 الا ان الكره على التوكيل به فوكلا انتهى والظاهر انه جري في القياس  
 على هذا والاستحسان خلافة وقد تقرر ان العمل على الاستحسان  
 الا في مسائل ليس عن منه منها قال الزيلعي في شرح الكثر ولو اكره  
 على التوكيل بالطلاق والعناقه استحسانا والقياس انما لانها الوكالة  
 لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وامثاله وجه الاستحسان  
 انما الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذا التوكيل ينقذ  
 مع الاكراه والشروط النافذة لا تؤثر في الوكالة لكونها من المستقطات  
 فاذا لم تبطل فقد نصرت التوكيل انتهى وصايط ما يورث فيه الاكراه  
 وما لا يؤثر ان كل ما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يبرأ فيه الاكراه  
 من حيث منع الصحة لان الاكراه يفوت الرضا وفوات الرضا يورث في  
 عدم اللزوم وعدم اللزوم يمكن المكره من الفسخ فالاكراه يمكن  
 المكره الفسخ بعد التحقق في المجهول الفسخ لا يعمل فيه الاكراه فصح  
 النكاح والطلاق والعناقه والنفذ واليمين الى اخر ما ذكر في المختصر  
 لانها تصح مع الهزل وما صح مع الهزل لا يجهل الفسخ فلو اكره على طلاق  
 امراته وقد سمي لها مبرا الا انه لم يدخل لها وقع الطلاق ورجع الزوج  
 على المكره بنصف المسمى وان لم يكن هناك مسمى رجع على المكره بما لزمه  
 من المقدم ولو اكره على عتق العبد فقد عتقه ورجع بقيمته على المكره  
 لان العلة بينهما واحدة وهي الاتلاف فيضاف اليه مع صلاحية ذلك  
 لان الاتلاف ثبت في ضمن اللفظ وهو لا يعمل الة له في حق النكاح فصح  
 ان يكون الة له بالنسبة الى الاتلاف دون التلغظ واداه صك كونه الة  
 صحت الاضافة اليه فله ان يضمن موصرا كان او مفسرا ولا سعادة  
 عليه واعلم ان وجوب الضمان فيما اذا قال للمكره اردد بعوتي  
 هو حرج عتقا مستقلا كما طلب مني فانه يعتق العبد قضاء ودية  
 ويضمن قيمة العبد لانه انما امر به على ما وفق ما اكرهه وكذا  
 اذا قال لم يخطر بيالي سوى ان تبطلوبه وان قال يخطر بيالي  
 الاحبار بالخبرية فما مضى كاذبا واردت ذلك لا انسا الحريه  
 عتق العبد قضاء لا دية لانه عدل عما اكره عليه فكان طائعا

العلم



في الاقرار فلا يصدق في دعوى الاخبار كان با ولا يضمن المكره شي لان العبد  
عتق بالاقرار طائعا بالاكراه واما وجه تضمن المكره نصف السبق قبل  
الرجوع فلا مانع من الرجوع من المهر كان على شرف السقوط بان جازت  
الفرقة من قبلها يتمكن ابن الزوج منها بغير اكراه او بالارتداد والعباد  
بالله تعالى وما كان عليه تكاثر الطلاق مكرها بما كان على شرف السقوط  
تاكراه وللتأكد سببه بالاجاب وكانه اوجب على المكره من حيث انه  
اتلاف وكان اتلاف المال من هذا الوجه والمكره في حق الاكراه بمنزلة الالة  
فيضاف الى المكره من حيث انه اتلاف بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر  
تقرر بالدخول لا بالطلاق فتبقى بغير اتلاف ملك ملكه النكاح وهو  
ليس بحال عند الخروج وما ليس بحال لم يضمن به مال ويصح التفرع  
الاكراه لا يحتمل الفسخ فهو داخل تحت الضابط فانه اكره على ان يوجب  
على نفسه صدقة لزوم ذلك ولا يرجع به على المكره لانه غير مطالب به  
الدين فلا يطالب به غيره وكذا اذا اكره على غير محله فقدت او على  
ظهارا فظاهر صحيح وكذا على رجعة ففعل صحيح او على ايلان او على اليها  
باللسان صحيح ففعل صحيح لانها في الرجعة والييلان واليوضع مع الهزل  
وما صح مع الهزل لا يحتمل الفسخ فان اكره على اعتاق عبده عن كفارة  
اليمين والظهار ففعل اجزاه عنها لم يرجع على المكره بغيره لانه امره  
بالخروج عما لزمه وذلك منه حسن لا اتلاف فيخرج وان عين عبدا  
لذلك ففعل عتق ولم يخرج عن الكفارة ويرجع على المكره بغيره لانه  
اتلف عليه مال الية العبد حيث لم يكن تعيينه مستحقا عليه ولا ان  
له الرجوع لم يكن كفارة لانها ليست بضمومة على احد وان ترك النبي  
الى منها اربعة اشهر حتى بابت ولم يكن داخل بها اوجب عليه نصف المهر  
ولا يرجع به على المكره لانه كان متمكنا من القربان في المدة فانه لم يفعل  
كان ذلك برضى منه بما رفته من الصداق وان قرنها وكثر لم يرجع على  
المكره بسبب لانه اني بضد ما اكرهه عليه واذا اكره على ان يخالف امره  
ففعلة صحيح الخلع لانه من جازت الزوج طلاق وهو ظاهر والاكراه لا يمنع  
وقوع الطلاق بلا بيدك فكذا بيدك او يمين لوجود الشرط واذا جازت يمين  
لا يعمل فيه الاكراه فلو كان مكرها على الخلع ووقتها لزمها بدل رضاها  
بالاقرار فانه اما ان يسلم اليها من البيعة ولا شيء على المكره للزوج  
لانه اتلف عليه ما ليس بمالك وهو النكاح ولا يضمن به فان قلت  
ان حالها وهي غير ملوثة فاستحققت نصف الصداق هل يرجع  
به الزوج على المكره لتاكده ما كان على شرف السقوط والقلت  
لا يجلو اما ان يكون ساق الزوج اليها المهر طلاقا ولا فان ساق رجوع على

المكره

بأن الزوج ان يقول في النكاح  
عنه على المهر ان يقول في النكاح  
عنه على المهر ان يقول في النكاح  
عنه على المهر ان يقول في النكاح

المكره بصف بالاتفاق اما على عندهما فظاهر لان الخلع على حال سمي  
لا يوجب البراءة مما يستحقه كل منهما قبل صاحبه حكم النكاح واما عندنا في جنس  
فلا نه ان اوجب البراءة فكيف براءة مكره والبراءة مع الاكراه لا تقع وان لم  
يصف دفع صدها خلا فانه لانه غير مكره في هذه الصورة على البراءة ذكره  
في العتابة وفيها وفي الخاتبة واذا اكره الرجل على ان يدفع ماله عند فلاق  
واكره المودع على الاخذ مع الايعاز ويكون امانة عند الاخذ وان  
اكره التاجر بقبضها حتى يدفعها الى الامر المكره كما امرني به فهو داخل  
في الضمان وان قال قبضتها حتى اردتها الى ما كتبت امانة عنده  
ولو تلفه لاصحان عليه ويكون القول قوله في ذلك انتهى وقد جمع المحقق  
ابن الهمام في شرح الهداية ما يصح مع الاكراه في قول  
يصح مع الاكراه عتق ورجعة نكاح وايلا وطلاق مفارق  
وفي اظهار اليمين ونذره وعفو قتل سباب منه مفارق  
قال وفي هذا في الاكراه على غير الاسلام والا بالاكراه على الاسلام احد  
عشر لان الاسلام يصح معه انني قلت وذكر اخراثة النفقة لاني  
اليت ثمانية عشر بضم مع الاكراه اذا اكره رجل بقتل وتلف عضو من  
اعضائه او باضرار جاف منه تلف نفس او ذهاب عضو من اعضائه  
على ان يطلق امراته او يتزوج امرأة او على ان يراجعها او يحلف بطلاق  
او عتاق او ظهارا او ايلا او عتق عبدا او على الجابح على نفسه او على  
اجاب صدقة او عفو على دم عمره او له او اكرهت امرأة على قبول  
طلاق على مال او اكرهت بضائيا على الاسلام ففعل ذلك جاز ويرجع  
المكره على المكره في الطلاق قبل الدخول بنصف مهر او مائة كعزم الزوج  
ويرجع في العبد بغيره العبد والولاء للمولى دون المكره ولا ضمان على  
المكره في العقود ولا في النكاح سواء كان الزوج هو المكره او المرأة  
وفي قبول الطلاق على مال وقع الطلاق رجعي ولا يلزمه المال  
والمضاري لو اسلم مكرها ثم رجع عنه لا يقبل ولا يجبر على الكلام  
ولو اكره القاتل على قبول الصلح عمدا دم عمدا على مال ففعل لم يلزمه  
المال ويبطل الفضاخ وكذلك التديبير والاستئذان والرضاع  
واليمين والمنذر مع الاكراه ومن اكرهه السلطان على معصية  
كخواتمته والقتل واخذ المال وشتم النبي صلى الله عليه وسلم  
فلم يفعل حتى قتل كان ملجورا الا في شيء واحد وهو الاكراه على ما يباح  
له عند الضرورة كخواتمته واليمين والخمر وسرقة الخمر وعنه  
فلم يفعل حتى قتل كان اثميا ولو اكره على تحصيل الله عليه وسلم  
فخطيئته الله الضاري في قسم وعني به ذلك المضاري لم يكفر فان

شم



ترك ما خطر بباله وشتم محمد صلى الله عليه وسلم كفر انتفى كلام الحران  
لا يصح مع الاكراه **ابراهيم بن ابراهيم** كقوله **بنفس** او مال لا البراءة  
لا يصح مع الهزل قال وفي الخائبة ولو اكره على ان يبري الغريم عن الدين  
تفعل لا يصح الا براء ولو اكره على ان يخرج الكفيل بالنفس او بماله من  
الكفالة لا يصح ذلك لان هذا مما يتعلق بالرضا فانه لو قال الكفيل  
اخرجتك عن الكفالة فقال لا اخرج لم يكن خارجا عن الكفالة  
ولو اكره الشئ على ان يسكت عن طلب السقعة فسكت لا تبطل  
شفعته انتهى **لا** تصح مع الاكراه بالايمان **ودنه** عن الاسلام طاعة  
بالله تعالى الا اذا جرى كلمة الكفر على لسانه وقلبه **فلا تنزل روجه**  
لانه لا يكفر به من غير ترك الاعتقاد حتى لو ادعت المرأة ذلك فانكر  
هو كان القول قوله استخسانا والقياس ان يكون القول لها حتى يفرق  
بينها لان كلمة الكفر سبب لمصول السيورة لها فيستوي فيها الطابع  
والملكه كلفظة الطلاق ووجه الاستحسان ان هذه اللفظة غير موصوفة  
للفرقه وانما تقع الفرقه باعتبار تغير الاعتقاد والاكل دليل على عدم  
تغيره فلا تقع الفرقه ولهذا لا يحكم عليه بالكفر بخلاف ما اذا اسلم  
مكرها حيث يحكم عليه بالاسلام لانه وجد احد الركبتين وفي الركن  
احتمال فرجها حجاب الوجود احتياطا لان الاسلام يعلم ولا يعلم عليه  
ونظيره السكران فان اسلامه صحيح ولا يحكم برده لعدم القصد هذا  
ليسان الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى اذا لم يعتقد فلس سلم  
**اكره القاصي رجلا بغير سرقة او قتل رجل بعد** متعلق بقوله او قتل  
**يقطع يد رجل بعد** فاقرب ذلك **فقطعت يده او قتل يبي** المكره بما ذكر  
**ان كان القاصي موصوفا بالصالح اقتصر منه القاصي وان كان القاصي**  
**فالسرقه** معروفا لها **بالقتل** لا اي لا يقتصر من القاصي استخسانا  
لوجود المشبهه وانقضى منه قياسا ذكره قاضي خان في فتاواه **قوله**  
**اما ان تشرب هذا الشراب او شبع كرمك فهو اكره ان كان سرا بل لا يحل**  
**كالخمر والافلاي** وان كان الشراب مما يحل كالماء لا يكون اكرها ذكره  
في الفتية **صادره السلطان** ولم يعين **بيع ماله فباعه** مع وفي البرازية  
طالبوه بمال باطل واكره على ادائه فباع حاربيته بلا اكره على البيع جائز  
البيع لانه غير متعين لادائه وهذا عادة المظلة اذا صادروا رجلا  
ان يتخلى بماله ولا يترك رايحه سبي من ماله والحيلة له فيه ان يقول  
من اين اعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع حاربتك فقد صار ملكها  
على بيع الحاربه فلا يفقد بيعها انتهى وبه صرح اللبني في اكثر من سبيل  
سبي حرقها الزوج **بالضرب حتى ذهبت مهرها لم تصح** الهبة ان تصح

اكره ان الحكم برده

الزوج **على الفري** ذكره في اكثر من سبيل سبي وفي الخائبة اذا اكره الرجل  
امراته بصوب متلف لنصاح من الصداق او تبريه كان اكرها لا يصح  
صلحها ولا ابرأوها في قول ابي يوسف ومحمد لان عند ما يتحقق الاكره  
من غير السلطان في اي مكان يقدر الظالم على تحقيق ما هو ربه وعند  
اي حقيقه يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار وان اكره الزوج امراته  
وهدها بالطلاق او بالتزويج عليها او ليتسرى لا يتم الاكرها انتهى  
**المكره باخذ المال لا يصح** ما اخذه **اذ انوى الاخذ وقت العقده برده**  
**عاصما حبه ولا يصح** **واذا اختلفا في النية فالقول للمكره مع يمينه**  
ذكره في المجتبى شروع اكره على اكل طعام نفسه ان حايضا لا يرجع  
على المكره وان سبعا فارجع على المكره فان قلت يشترط ان اذا اكل طعام  
غيره مكرها حايضا حيث يصح المكره لا المكره فان حصل النفع للمكره  
قلت للمكره هنا اكل طعاما لمكره لا طعام الغير لان الاكره على اكل  
اكره على القبض لعدم مكان الاكل بلا قبض وكما قبض المكره صار قبض  
منقولا او المكره مضار كانه قبضه وقال له كل لا يصح كذاها وفي  
طعام نفسه لا يمكن جعل المكره غاصبا قبل الاكل لان ضمان العصب يجب  
بازالة اليد ولا تنصور الازالة ما دام في يده او في فمه فتعذر ايجاب  
ضمان العصب قبل الاكل فصار اكل طعام نفسه لا طعام المكره الا انه  
اذا كان سبعا لم يحصل منفعة فقد اكرهه على اكل ماله ومن  
اكره على اكل ماله وانكف ضمن المكره والاكره يبطل الاقارير وكلها لانه  
خير والخير ينحل الصدق والكذب والاكره يرجح حاب الكذب فاذا اقر  
باعتق عبده مكرها لا يعتق فان قلت فهذا جعل انشاء بمواز لا يلا  
يلغوا جعل الامام رحمه الله تعالى قوله لعبد وهو اكبر سنا منه هذا  
اي انشاء الحرية مجازا يجمع ان العتق فيما مضى سبب لتوبته في  
الحال قلت الكرخي قال في مسيلة الاقرار قياسا على مسيلة النكاح  
وقال يعتق في الحال والسماح فرقوا بينهما وقالوا في مسيلة الاقرار  
لا يعتق اصلا وهو الاصح كما في البرازية اذا اكره على النكاح باكثر من  
مهر المتل يجب بغير مهر المتل وبطل الزيادة ولا يرجع على المكره  
سبي لو اكرهت المرأة على النكاح من كفو باقل من مهر مثلها يقال للزوج  
اما ان تبلى الى مقام مهر مثلها ولا فارقها فان دخل بها وهي مكرهه  
فتراضى من الزوج بتبليغه وان دخل بها وهي طائفة فكذلك رضي  
منها كذا في السراجية اكرهه بقبول غيره فقتله المصالح عليه ونفا عن  
نفسه لا يجب عليه دية المكره على المكره في فتاوى قاضي خان عن الحسن  
ابن مالك اذا قال الحر لرجل اد دفعت لي هذه الجارية لاني لها



دفع اليك الفاقس من المسلمين تخلصهم عن اسرنا لا يحل لهذا المسلم  
ان يدفع اليه الجارية وعما ابي شجاع انه لو قال اهل الحرب لبني مس  
الانبياء اخذوه ان قلت لست ببني تركناك وان قلت اخذنا بني قتلناك  
لا يسمع سوي ان يقول انا بني الله تعالى ورسوله وان قالوا العنوا النبي  
ان قلت هذا ليس ببني تركنا بنيك وان قلت هو بني قتلنا بنيك له ان  
يقول ليس ببني كذب وقول النبي حجة على الخلق فلا يباح الكذب في  
حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام اما قول النبي ليس بحجة  
على الخلق فذلك يسمعه اظهر ذلك عند الاكرام انتهى وفي السراج  
الوهاج قال القاضي في شرحه اذا قال له ليس صليت لتقتلك  
فخاف دهاب الوقت فصلى وهو يعلم ابا حجة تركها فقتل كاه في سعة  
من ذلك لان فيه اعزاز الدين وفي الترك رخصة وان تركها فهو  
سعة لان تاخير الصلاة قد يجوز مع العذر وهذا عذر وكذا صور  
رمضان اذا ذكر على العطف فيه وهو مقيم فلم يعط حتى قتل كان في سعة  
لان فيه اعزاز الدين وان افطر فهو في سعة لان العذر يورث في تاخير  
الصوم ولو كان مسافرا فصام في رمضان فقتل له لتقتلك او لقتل  
فانما ان ينظر حتى قتل كان انما عندنا لان الله تعالى قد اباح العطف في هذا  
الوجه انتهى هذا **كتاب** في بيان احكام الحج اخر هذا  
الكتاب لان ما تقدم عليه متفق عليه وهذا مختلف فيه وهو  
المنع مطلقا اي منع كان ومنه سمي الحطيم حجرا لانه منع من  
الكعبته ومنه سمي العقل حجرا لانه يمنع من القبايح ومنه قول تعالى  
هل من ذلك قسم لذي حجر اي لذي عقل وفي المشرع **هو منع من نفاذ**  
**نصرف قول** لان الحج 2 الحكميات دون الحسيات وقوله القوا على  
الارض ان يزدوا لا يقتل والعقل حي لا يمكن زده اذا وقع فلا ينصرف  
الحجر عنه وهو المراد بقوله هو منع من نفاذ نصرف قول **وسمي**  
**الحجر صخر** بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عدم العقل  
وان كان مميزا ففعله ناقص فالصوم محتمل فاذا اذناه الاوامر صح  
لنصرفه لترجح جانب الصلحة **وجنون** فان عدم الافاقة كان عدم  
العقل كصبي غير مميز فان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل  
كصبي عاقل في تصرفاته واما المعتوه فمختلف في تفسيره فاحسن  
ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلف الكلام فاسد التدبير  
الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون وهو كالصبي العاقل 2  
نصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الذيل وغيره **ورق** فان الوثيق  
له اهلية في نفسه لكن يجبر رعاية الحق المولى كيلا يسطر منافع عبده

ما يحارده نفسه لا خرولا تملك رقبته بتعلق الدين به لكن المولى اذا اذن  
رضى بفتوات حقه **فلا يصح طلاق صبي ومجنون مغلوب واعتاقها** اما  
المجنون فله عدم عقله واما الصبي فغير العاقل كالمجنون والعاقل لا ينفك  
عن الصلحة في الطلاق لعدم السهوة ولا خوف المولى على عدم التوافق  
باعتبار بلوغه حد السهوة ولهذا لا يتوقن ان على اجازته ولا يفترا ب  
بما شرته واما الاعتاق فعدم نفاذه منهما اظهر لما فيه من الضرر  
وكتالم يصح **اقرارها** لان اعتبار الاقرار بالشئ والاقرار بحيل الصدق  
والكذب وقيل الشارع سهاذة البعض دون البعض فانكره فزهد  
نظرا لما بخلاف الافعال على ما بينا ان الفعل حسي فلا مرد له حتى لو  
تعلق به حكم شرعي كالحذف لا يعتبر فعله ايضا الامن حيث انه انلاف  
ينيب عليه الضمان **وصح طلاق عمد** لقوله عليه الصلاة والسلام كل  
طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه **واقرارها في حق نفسه فقط** اي الا  
في حق مولاه **فلواقر بماله** اخر **اخرا الاقر به الى عتقه** فاذا عتق جيب  
بواخذه لانه اقرار على غيره وهو المولى لما انه وما في بين ملك المولى  
واقرار المراء على غيره لا يقتل فاذا عتق زال المانع فيتبع به لوجود  
سببه عن اهليته وفي الخاتمة ولو ان صيا سفيها محجورا استقرض مالا  
فعطى صدق المرأة صح استقرضته فان لم يعطه المرأة وصرف المالك  
في بعض حوائجه لا يواخذه لاني الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور  
اذا استقرض مالا واستهلكه لا يواخذه في الحال ويواخذه بعد الحق  
لان الصبي المحجور ليس من اهل الالتزام فلا يصح التزامه واما العبد  
فمن اهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق نفسه  
والمحجور الحرة البالغ بمنزلة الصبي والمجنون ولو اقره انسان عند محجور  
فاقر المحجور انه استهلكه لا يصدق فلو صار مصلحا بعد ذلك يسيل عما اقر  
فان قال ما اقررت به كان حقا يواخذه في الحال وان قال ما اقررت  
به كان باطلا ولا يواخذه كالعبد المحجور اذا اقر به استهلك مال  
انسان فانه لا يواخذه فان اذناه له مولاه في التجاوز بعد ذلك يسيل  
عما اقر به فان قال ما اقررت به كان حقا يواخذه في الحال وان قال  
ما اقررت به كان باطلا ولا يواخذه به **فلواقر بحره وفود اقيم** عليه  
ذلك **في الحال** لان العبد يفتي على اصل الحرية في حزمها لانها من خواص  
الانسانية وهو ليس بملوك من حيث انه ادمي وان كان مملوكا  
حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار المولى بها عليه فاذا اقر على اصل  
الحرية فبما يتقار اقراره بها لانه اقرار بما هو خفي وبطلان حق  
المولى ضمن فان قلت قوله عليه الصلاة والسلام لا تملك العبد



والمالك سبب الاطلاق يقتضي انه لا يمكن الاقرار بالحدود والقصاص  
قلت اجيب عنه بانه لما اتى على اصل الحرية في حينما يكون اقرارا بالحر  
لا اقرار بالعبودية وان قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة يقتضي  
ان يصح اقراره فسقذ فان قلت هو مخصوص بخص منه الاقرار بالمال  
قلت اجيب عنه بان الاقرار بالمال ليس باقرار على نفسه وانما هو  
اقرار على غيره فلم يتناول له النص على الاقرار به مخصوصا لانه مقبول  
ايضا في حق نفسه حتى يلزمه بعد الحرية فان قلت يحمل النص الوارد على  
الحدود فالتناقض بينه وبين ما دونها قلت يحمل الروي على غير هذه  
الصورة دفعا للتناقض والله تعالى اعلم **ومن غفل منهم** اي من هؤلاء المحرمين  
**وهو يعقل** اي العقد من بيع او شراء بان يعرف ان البيع سلك  
للك والشراء حالب له ويعلم الثمن الفاضل من الشئ ويقتضيه  
البرج والزيادة **اجاز وليه** ذلك العقد ان شاء **اورد** لانه اذا كان  
بصفة الصفة يحتمل ان يكون في عقده مصلحة فيجوز الرولي والمولى اذا اراد  
فيه ذلك كعقد الاجبي وهو المقتضى فينتوقف على اجازته فان قيل  
يمثل في حق البيع مستقيم واما في الشراء فلا يستقيم لانه لا يتوقف بل  
ينفد على المشتري قلت انما ينفذ على المشتري اذا وجد نقاد الشراء  
المقتضى وهنا لا يجوز نقاد العدم الاهلية او لنقد المولى فتوقف  
الكل **وان اتلفوا** اي هؤلاء المحرمين **شئ** من الاموال ولا نفس  
**منهوا** لما تقرر من انهم غير مخيرين عليهم في حق الافعال اذا لم يكن  
ان يجعل القتل غير القتل او القلع غير القلع فاعتبر في حقه بغير  
عليه موجه لتحقيق السبب وجود اهلية الوجوب وهي الذمة لان  
الادنى بولوله ذمة صالحة لو جوب الحق عليه وله انه لا يخاطب  
بالاداء الا عند القدرة كما لمفسر لا يطلب بالدين الا اذا السيرة كالشام  
لا يبرر بالاداء الا ان الاستيقظ من النوم ههنا اقرره في تعيين القدر في  
شرح الجمع لاسيما ملك ولو استهلك ما لا يؤخذ به في الحال وفي الثانية  
ولو استهلك مال انسان بمعاينة المشهود لزمه ضمان ذلك انتهى  
وفي النواير الزينة الصبي المحرم عليه بواخذ ما فعاله فبضم ما آلفه  
من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو اتلف ما اقترضه  
وما اودع عنده بلا اذن ولتية وما اعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى  
من ايراعه ما اودع صبي محرم مثله وهي ملك غير ما افلألك  
لنقض الدافع او الاخذ **ولا يحجر** **مكلف** **بسف** **وفسق** **ودين** وهذا  
عن رأي حنيفة لانه لا يرى الحرج على الحر البائع العاقل لسبب السفه والدين  
والعقلة والعشق وان كان مبدرا مفسدا يتلف ماله فيما لا غرض له

تعالى  
على

فيه ولا مصلحة **بل يحجر** **مفت** **ما جن** وهو الذي يعلم الناس الحيل الباطل  
كتعليم الارتداد لتبين المرأة من زوجها او لتسقط عنها الزكاة ولا يباي  
بما يغفل من تدبير الحلال او تحليل الحرام **ويحجر طيب جاهل** وهو الذي  
يسقى الناس دواء مهلكا او اذا قرى عليهم الدواء لا يقدر على ازالة ضرره **ويحجر**  
**مكارم** وهو الذي يتقبل الكري ويوجب المال وليس له جمال ولا ظهر  
يحمل عليها ولا له مال يستريح به الدواب والناس يعينون عليه  
ويدفعون الكداليه ويصرفون ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاءه او ان  
الخرج ينجني فيذهب اموال الناس ويقتوت حاجاتهم من الغزو والحج لانها  
دفع الضرر العام واجب وان كان فيه الحاق الضرر بالخاص **وعندهما**  
اي عندنا في يوسف وعند محمد **يحجر على الكرم** بالسفه **به** اي يتولها **يفتي**  
صرح به قاضي خان في كتاب الحيطان وموضح فيكون اقوى من الالتزام  
كذا قاله الشيخ قاسم في تصحيحه ومراة ان ما وقع في المتن من القول  
بعدم الحرج على الحر مصحح بالالتزام وما وقع في قاضي خان من التصريح  
بان العتري على قولهما يصحح بالتصحيح فيكون هو المعتمد وجعل العتري  
عليه ايضا مولانا في فوائده ثم دفع على قولهما المفتي به بقوله  
**فيلون في احكامه كصغير الا في نكاح وطلاق وعناق واستيلاء وتبديل**  
**وجوب زكاة وجمع وعبادات ورواك ولاية ابيه وجده وفي صحة**  
**اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحة وصاياه بالفرض من الثلث**  
**فوكالان** في هذه المذكورات وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يمكن الا بالصرح  
حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صح العتق ولا يجزيه عنها وبصور  
لهاد تمامه في شرح ابن وهبان واما اقراره من التتار خا رنية انه صحيح  
شذ في حقيقته لا عندهما يعني بناء على الحج بالسفه وفي الثانية بعد ان  
لا كرم ينفذ من المحرم قال فالحاصل ان كل ما يستوي فيه الهزل والجبر ينفذ  
من المجور وما لا ينفذ من الهازل لا ينفذ من المجور الا باذن القاضي والمجور  
بالدين اذا كان ليسرق في اخذ هذه الطعام بمنعه القاضي عن الاسراف  
ويقدر له باللفاف والمعروف وكذلك في الثياب يقتضيه فيها وامره  
بالوسط ولا يضييق عليه في ما كوله ومشروبه وملبوسه انتهى  
وفيه نظر ولا يستلزم صحة الحج حصرة الذي يري ان يحجر عليه  
فصح حاصرا كان او غاييا الا ان الغايي لا يحجر ما لم يبلغه الحرج ويعلم ان  
القاضي يحجر عليه فان تفرق قبل العلم بعد الحج تنفذ تصرفاته ولو بمنزلة  
ما لو حجر على عبده الماذون الغايي يصح الحج ولا ينجز قبل العلم واذا  
حجر على المذموم بعد ما حجب بالدين او قبله يظهر اثر الحج في ماله  
الموجود وقت الحج لا فيما يكتسب ويحصل له بعد الحج وينع من الحرج



عن التبرعات ولو اقر لا تسان بدين لا يصح اقراره في حق الغريم الذي جهر  
 لاجله فاذا ازال من هذا الغريم قطير صحة اقراره السابق وكذا الوالكسب  
 ما لا ينفذ اقراره فيها اكتسب وحدث وان كان دين الاول قابلا وتنفذ  
 تبرعاته فيها اكتسب مع بقاء دين الاول انتهى **فاق بلغ غير ريشة لم يسلم**  
**اليه ماله حتى يبلغ حسا وعشرين سنة** فاذا ابلغها سلم اليه ماله عند  
 اي حينة وعند ما لا يدفع اليه ماله ابا حني يونس سنة الرشد ولا  
 يجوز تصرفه فيه ابا لقوله تعالى ولا ترقوا السنه او اذ لم تراه اهتم  
 منهم رشا فاذا دفعوا اليهم اموالهم بها ناعن الدفع اليه ما دام سفيها  
 وامرنا بالدفع ان وجد منه الرشد ولا يجوز الدفع اليه قبل وجوده ولا ان  
 منع ماله لعله السنه فينتي المنع ما ثبتت العلة لان الحكم بدور معها  
 ولا في حينة قوله تعالى واقرأ الياسمين اموالهم والمراد بعد البلوغ سمي  
 بيتما لغريمه منه ولا ان اول احوال البلوغ قد لا يفرقه السنه باعتبار  
 اثر الصبي فقد رآه بخمس وعشرين سنة لانه حال كمال له كما روي عن  
 عمر والمراد عما تلوينا من الآية الاولى منع اموالنا على ما بينا من قبل والاية  
 الثانية فيها تعليق بالشرط والتعليق بالشرط لا يوجب العدم عند عدم  
 الشرط على اصلنا على ما عرفنا في اصول الفقه **فصح نقره قبله** اي قبل  
 المقدر المذكور من المدة **وبعد** اي بعد المقدر **يلم اليه وان لم يكن ريشة**  
 كما تقدم تفريه **فالشر المذكور** في القرآن قوله تعالى فان اهتم منهم رشا  
 فا دفعوا اليهم اموالهم **هو كونه مصليا في ماله فقط** اي لا يشترط مع ذلك  
 كونه مصليا في دينه واعتقاده وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
 وفي قناوي قاضي خان يتيتم ادرك معتقدا غير مصلي وهو في حجر وليه  
 وجهر عليه القاضي اولم يجر فساك وصيه ان يدفع اليه ماله فذرع  
 اليه فضا المالك في يد من وصيه لان دفع المالك اليه مع علمه  
 انه يصنع قضيع فيقتضه ولو ان صيبا مصليا غير معتقدا يدرك فذرع  
 الوصي اليه ماله واذا له في التجارة فضا في يد لا يضمن الوصي ولو ان  
 قاضيا جهر على معتقدا يستحق الحجر ثم رفع الي قاضي اخر فاطلعه ورفعه عنه  
 الحجر فاجاز ما منع جاز اطلاق الثاني لان قضاء الاول كان في فضل مجتهده  
 فيه وهذا اختلاف في نفس القضاء لان الحجر الاول لم يكن قضاء لعدم التقى  
 عليه فينفذ قضاء الثاني فهو بمنزلة ما لو قضى وهو حجر عليه فان اطلقها  
 الثاني صح اطلاقه وليس للقاضي الثالث ان ينفذ قضاء الاول بالحج وذك  
 الحضا القاضي اذا جهر على نفسه يستحق الحجر ثم رفع الي قاضي اخر فاطلعه  
 الثاني واجاز ما منع الحجر صح اطلاق الثاني وما صنع الحجر صح اطلاق الثاني  
 وما صنع الحجر في ماله من بيع او شراء قبل الطلاق الثاني وبعده كان جائزا

لان حجر الاول مجتهده فيه فيتوقف على قضاء قاضي اخر كما لو قضى القاضي وهو  
 محدود في قدر لا يتم قضاؤه وما لم يتصل به امضاه قلنا اخر فان رفع  
 شئ من تبرعات الحجر الى القاضي الذي جهر عليه قبل الطلاق القاضي الثاني  
 فنقضها فابطلها ثم رفع الي قاضي اخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاؤه  
 فلان الثاني ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع الحجر ثم رفع الي قاضي  
 ثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالطلاق لان القاضي الاول  
 حين رفع اليه وجهره فامضاه ذلك قضاء منه لوجود التقى له والتقضى  
 عليه فينفذ هذا القضاء فلا يبطل الثاني حجر الاول وعن ابي بكر البجلي يسلم  
 عن حجر عليه وقد صنعه له قال وقعه باطل الا ان ياذن له القاضي  
 وقال ابو القاسم لا يجوز وقد وافق اذن له القاضي فيما اقتضا بصفحة الحجر  
 على المانع كما هو مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انتهى  
**والقاضي يحبس الحر المدينون ليسع ماله لدينه** لان قضا الدين واجب  
 عليه والمماطلة ظلم فيحبسه الحاكم وفعل الظلم وايضا لا الحق في الممتنع  
 ولا يكون ذلك اكراه على البيع كما تقدم في بحث الاكراه **وفضي داهم دينه**  
**من داهم** يعني بلا امره وكذا اذا كان كلاهما داهيا لان الدين ان ياذن  
 بيده اذا طفر جبر خفه يعبر عن الدين فكان للقاضي ان يعينه **وما ع**  
**د ناسره يداهم دينه وبالعقل استسنا** داهم يبيع داهمه يداهم  
 دينه وهذا بالاجماع اما عند ما فظا هروا عند اي حينة فاستحسنان  
 والقياس ان لا يجبر القاضي ببيعه لان هذا الطريق غير متعين لقضاء  
 الدين فصار كالعروض وجه الاستحسان انها مستحسان حينا في الثمنه  
 والمالينه ولهذا يفتي احداهما في الاخر في الزكاة مختلفان في الصور  
 حقيقة وحكما اما حقيقة فظا هروا ما حكما فانه لا يجري بينهما في الفضل  
 لاعتلا بينهما فبالنظر الى الاتحاد يثبت للقاضي ولاية المقرن وبالنظر الى  
 الاختلاف يسلب عن الدائين ولاية الاخذ عملا بالسببين بخلاف  
 العروض لان الاعراض تتعلق بصورها واعيانها وليس للقاضي الحاق  
 الضرر ببعضه فيمنع عرضه في ملكه واما المنع فز سائل لان المنع  
 فيها المالينه دون العين فاقترقا **لا يبيع القاضي عرضه وعقاره**  
 اي المدين وهذا عند اي حينة لصحة الله تعالى **خلافا لما** اي كونه  
 ومحمد فان عند ما يبيع القاضي ويوزن الدين **وبه** اي يفتيها **ينفي**  
 كما في الاختيار وغيره وقال القاضي قول صاحبيه يتبع من قوله ولا  
 يبيع عقاره عندهما وفي رواية يبيع العقار كما يبيع المتزل وبالصحيح  
 كذا تفصيح الشيخ قاسم وفي شيتين اكثر ثم عند ما يبيع القاضي  
 يبيع المنع لانها معة للتقلب ولا يستع بعينها فيكون يبيعها هون

الحر



اهون على المدين فان فضل شي من الدين باع العروض لا بما قد تعد للقلب  
والاسترباح فلا يلحقه كغيره من بيعها فان لم يربح منها ما يدين باع المقار  
لان العقل بعد للافتتاح فلهذا ضرر ببيعها فلا يبيعه الا عند الضرورة وهو  
تقصر صرف الدين الى احوال الزكاة فانه يضر او لا الى المقدس ثم العروض  
فهي في المدين فلا يكون قضاء وهذا الذي ذكره هو احد الرعايتين عنهما  
وقال بعضهم بيضا القاصي يبيع ما يجتري عليه التوري من عرض ثم ما لا يجتري  
عليه الثلث منه ثم يبيع القطار فالحاصل ان القاصي ينصب ناظر فيبيع  
له ان يتظر للمدين كما يتظر للمدين فيبيع ما كان انظر اليه وبيع ما يجتري  
عليه الثلث انظر له ويترك عليه دست من ثياب بدنه وبيع البائع  
لانه كفاية وقيل يترك له دستا لانه اذا غسل ثيابه لا يتركه من  
ملبس وقالوا اذا كان للمدين ثياب يلبسها ويكتفي بدون ذلك فانه  
يبيع ثيابه وينقض الدين ببعض ثمنها ويستري بما بقي ثوبا يلبسه  
لان قضاء الدين فرض عليه فكان اولى من الجمال وبيع من اذا كان  
له مسكن وعليه ان يجتري بما دونه يبيع ذلك المسكن ويقض ببعض  
ثمنه الزديتري بالباقي مسكنا يكتفي به هذا قال مساجنا يبيع ما لا يحتاج  
اليه في الحال حتى يبيع المبدع الصيق والمطع في الشتاء وان اقر في حالة  
الحرج مال لزمه ذلك بعد قضاء الديون لانه تعلق بهذا المال الاولين  
فلا يتمكن من ابطال حقهم بالاقل ربه لغيرهم بخلاف ما اذا استهلك  
ما لا يغيرهم حيث يتراهم صاحب المال المستهلك لانه فحل حسي والحرج  
لا يصح في الاغفال الحسية ودر مساهد فليشاركهم لاستفا التهمة بخلاف  
المقار لان اعتباره شرعي فلا يمكن الحرج فيه لانه غير مشاهد فيجوز ان  
يكون كان بائنا اقراره للتهمة حتى لو كان سيب وجود الدين ثابتا عند  
القاضي بطله او بغيره الشهود يشارك العزما ولو استقدا دما لاخر  
بعد الحرج بعد اقراره فيه لان الحرج يثبت الصيانة محل قضاء حتى العزما  
وحقهم تعلق بالمال الثابت في بدن لا بالاستقدا بعده وفي الخاتمة اذا اراد  
المدين ان يجتري اختلاف افعه قال ستمس الامية المرحني الصبح  
يبيع وقال غيره لا يبيع لان نفقته ونفقة عياله عسي تكون في ذلك  
ويبيع من الحمام ويتقرب في السجى ولا يبيع من دخول الزوار عليه  
ولا من اللبس والقطيب والطعام والبيع والستر والاحتاج ايا  
الجماع لا باس ان تدخل عليه زوجته او جاريتها في موضع  
لا يطلع عليه غيره وعما ابي حنيفة انه يبيع من وطى الجراير والامالان  
المنع من ذلك لا ينعى الى الهلاك وعسي يكون ذلك سبب الزيادة في  
حمله على قضاء الدين ولا يخرج لجمعة ولا غيرة ولا الحنارة قريب وقيل انه

يخرج

يخرج بكفيل الحنارة الرالدين والاحداد والجدات والاولاد في غيرهم ولا  
يخرج وعليه **افلس** وعليه **سواء فقبضه** كالبائع يعثر بالاذن اي اذن البائع  
بما بعد اسوة العزما منه معناه اشترى متاعا فافلس المتاع قائم في يده  
وقد قبضه باذنه فالذي باع المتاع يكون اسوة العزما في ثمنه وان افلس  
**قبل قبضه** اي قبل العرض المبيع **اول بعد** اي بعد قبض العرض المبيع **استرد** **ده**  
**وجبه** اي المبيع **بالشئ** قال الكافي للبائع الفسخ واخذ متاعه قبل  
القبض وبعد الحديث بشرة رضى الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام  
قال من وخذ متاعا عند مفلس بعيته فهو احق به رواه احمد وعنه ابو هريرة  
رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام قال من ادرك متاعه  
بعيته عند رجل قد افلس واسناده قد افلس فهو احق به من غيره رواه  
مسلم كالجارى وجماعته اخروا ان المشتري يخرج عن تسليم احدهما  
العقد وهو الممن فثبت البائع حق الفسخ كما لو عجز عن تسليم المبيع  
الاباق ونحوه وما فوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة  
واستحق النظرة الى الميسرة بالآية فليسر له الا يطالبه قبلها ولا يفسخ  
بدون المطالبة بالتمن وهذا لان الدين صار موجلا الى الميسرة بتأجيل  
الشارع وبالعجز عن الدين الرجل من المتعاقدين لا يجب له خيار  
الفسخ قبل مضي الاجل فكيف يثبت له ذلك وتأجيل الشارع وهو  
وهو اقوى من تأجيلهما ولا حجة له فيما روي لان المذكور في الحديث  
الاول من وجه متاعه عند مفلس بعيته فهو احق به وفي الثاني من  
ادرك ماله بعيته عند رجل قد افلس فهو احق به من غيره والمبيع  
ليس بعين مال البائع ولا متاع له وانما هو مال المشتري اذ هو  
خرج عن ملكه وعن ضمانه بالبائع والقبض وانما ماله بعيته يقع على  
المقصوب والعوارى والودائع والاحارة والرهن فذلك ماله بعيته  
يقع على المقصوب فهو احق به من ساير العزما والحديث ورد فيه وتامه  
في شرح **حجر القاصي عليه** **رفع** **الى اخره** **اطلق** اي القاضي **جان**  
**اطلاقه** وما منع المحرم في ماله من بيع او شرا قبل الهلاك الثاني وبعد  
كالجارى لان محرم الاول مجتهد دينه فيوقف على امضا قاض اخر كذا في الثانية  
وقد قدمناه هذا **فصل في بيان احكام البلوغ** وهو في اللغة  
الوصول وفي الاصطلاح امتناع احد الصغرا احد سبابه الجور وحيث كان  
انتباهه وهذا الفصل لبيان تلك **بلوغ الغلام بالاحتلام** الحلم بالضم ما يراه  
النائم يقال حلمه واحتلم **والاحبال** **والانزال** اذا وطى والاصل مع  
الانزال قال الله تعالى وان ابلغ الاطفال من الحلم وبلوغ **الحارثية**  
**بالاحتلام** والحصى والحبل فان لم يوجد شي منها فحتى اي لا يحلم بالبلوغ حتى



يتم لكل منهما أي الغلام **عشر سنة** به يعني وهذا عند أبي يوسف ومحمد  
وصوفى الأثر في رواية عن أبي حنيفة وقال أبو حنيفة لا بد أن يتم  
للعلماء مائة عشر سنة وجه قول أبي حنيفة قوله تعالى ولا تقربوا مال  
اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأشهد الصبي على ما قاله  
أبي عيسى رضي الله تعالى عنهما وبعد الصبي مائة عشر سنة وقيل  
ثمان وعشرون وقيل خمس وعشرون ونفقة الصبي وأقل ما قالوا هو  
الأول فوجب أن يدار الحكم عليه للاحتياط إلا أن الجارية اسم أدراك  
من الغلام فتقص سنة منهن لاشتغالها على الفصول الأربعة التي توافق  
المزاج وجه قولهما المفتي به العادة الغالبة إذا العلامات تظهر في هذه  
المدّة غالباً فجعل المدّة علامة في حق من لم تظهر له العلامة **ولو ادعى مدته**  
**أي المبلوغ له أي الغلام اثنا عشر سنة** ولها أي الجارية **تسعين**  
أي أدنى هذه الاختلاف ونحوه في حق الغلام اثنا عشر سنة وفي حق  
الجارية تسعين سنين كذا ذكره صاحب الهداية وغيره ولا يعرف  
ذلك إلا بسامع أو بالتبجح **فإن راعى أي الغلام والجارية فبالعلم**  
**صدقاً في دعواه ما ذكره أن لم يكد بها الظاهر** كذا في هذه في العارضة فقلنا  
الهداية وفي العارضة عن ثمنه فتاوى الفاضل صبي إقراره بالغ قال  
وقاسم العوض فإن كان مراهاقاً حازت ثمنه ولم يقبل قوله بعد  
أنه كان غير بالغ وإن لم يكن مراهاقاً ويعلم أنه مثله لا يجزئ ثمنه  
ولم يقبل قوله بالغ قال الصدر الشهيد وبهذه المسئلة تبين أن بعد  
ثنتي عشرة سنة يستمر سوطاً حرة لصحة الأفراد بالمبلوغ وهو أن  
لا يكون بحال لا يجزئ مثله وأن يكون بحال يجزئ مثله وفي فتاوى قاضي  
ظهير الدين في هذه المسئلة أن لم يكن مراهاقاً بأن كان لا يجزئ مثله  
عادة لا يصح إقراره بالمبلوغ كذا في شرح النظم الرضائي وفي قاضي خان  
صبي إقراره بالغ وقاسم وصى الميت قالت الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن  
الفضل أن كان الصبي مراهاقاً قبل قوله ونحوه قسمته وإن لم يكن مراهاقاً  
ويعلم أنه مثله لا يجزئ لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لأنه مكتوب ظاهراً  
وتبين بهذا أن بعد اثنتي عشرة سنة إذا كان بحال لا يجزئ  
مثله إذا اقترن بالمبلوغ لا يقبل قوله انتهى **وهي أي الغلام والجارية**  
**كبالغ حكماً** أي أحكامهما أحكام البالغين لأنه أمر لا يوقف عليه  
إلا من جهة ما فيقبل فيه قولهما كما يقبل قول المرأة فيما لا يطلع  
عليه غيرها كالحصن وغيره هذا **كتاب**  
في بيان أحكام **المأذون** يراد كتاب المأذون بعد كتاب المحرم  
ظاهر المناسبة إذا كان يقتضي سبق المحرم وهو في اللغة عبارة

عن

عن الإعلام وفي **الشرع** **الأذن** **فك المحرم** بالرق الثابت شرعاً على  
العبد **بإسقاط الحق** عن أي حق المولى فإن المولى إذا أذن لعبد في التجارة  
أسقط حق نفسه الذي كان العبد لأجله محجوراً عن التصرف في مال المولى  
فإن أنه **بمصرف** العبد بعد ذلك **نفسه** فقولته ثم يتصرف عطف  
على محذوف فإن قوله الأذن فكالمحرم معناه إذا أذن لمولى ينفك المحرم  
على قوله ينفك قوله ثم يتصرف لأنه بعد الرق بقي أهلاً للتصرف بنفسه  
الناطق وعقله المميز لكن لما كان تصرفه بوجوب تعلق الدين برقبته أو  
كسبه وذلك حق المولى المحرم عنه فلا بد من إذنه كيلا يطل حقه من غير  
إذنه فقولته وإسقاط الحق كالتفسير لقوله فكالمحرم **فلا يتوقف** فإذا  
أذن لعبد يوماً أو شهراً كان ما دوناً أبداً إلا أن المحرم عليه لأن الإسقاط  
لا يتوقف ولا يتخصص بنوع فاذ الأذن بنوع عمر أذن في أنواع **لا يوجب بالهبة**  
**بإسقاط** فإنه إذا استقر شيئا لا يطلب الثمن من المولى لأنه مشتركت لنفسه  
والوكيل يطلبه من المولى حتى لو امتنع عن الإدخال الطلب حليس  
ودنه خالص حقه وهو يتصرف بإيجاب الثمن فيها ولهذا أقر على  
نفسه بالفضا صريح وإن كذب به المولى فكان الشرا حقه قاله فان قلت  
المأذون عدم الأهلية لحكم التصرف وهو الملك فينبغي أن لا يكون أهلاً  
لنفس التصرف لأن التصرفات الشرعية أمانة لا يحكم بها وهو ليس  
بأهل لذلك فان قلت لو كان الأذن فكالمحرم والعبد يتصرف بأهليته  
لما كان المولى ولاية المحرم بعده لأنه أسقط حقه والساقط لا يعود قلت  
أجيب بأنه الرق لما كان باقياً كان المحرم بعده امتناعاً عن الإسقاط  
فيما يستقبل لأن الساقط يعود والله تعالى أعلم **فإن أذن السيد**  
**لعبد صلاً العبد ما دوناً مطلقاً حتى يحج عليه بغيره وأمر بتخصيص**  
**المحرم بنوع** **فإن أذن في نوع عمره** في أنواع كلها هذا تفريع على أنه  
فكالمحرم بغير بتوكيل لأن فكالمحرم هو إطلاق عن العبد فلا يتخصص  
بصرف وفيه خلاف الشافعي والمراد أنه إذا أذن في نوع من التجارة عمر  
أذنه في أنواع وكذا إذا قيل أذن في العالة كل شهر كذا بخلاف ما إذا أذن  
بشراي معين فإن هذا استخدام لا أذن كذا في الهداية وغيرها  
وهذا يبين أن التخصيص قد يكون مفيداً إذا كان المراد به الاستخدام  
لأنه لو جعل ذلك أذناً لا استخدام لاستخدام لانضابده إلى من أمر  
عبده بشراي بفعل بفلسين كان ما دون يصح إقراره ببيعون تشتري  
رقبته ويؤخذ بها في الحال ولا يستجري أحد على استخدام غيره فيها  
استدراك حاجته لأن غالب استعمال العبد في شراي الأشياء المحترقة فلا  
يد من حد فاصل بين الاستخدام والأذن بالتجارة وهو أنه إذا أذن



في نوع من التجارة عمادته في الانواع وكذا اذا قيل ان قد صياغا فان اذن تشراء  
ما لا بد لهذا العمل منه فيعبر وكذا اذا قيل ان في تصرف مكر صريحا  
مثل ان يقول اشترى ثوبا وبعه فقال بع هذا الثوب واشترى ثوبا او دالة  
كما اذا قال ان في الغلة كل شهر او اذ ان الفواوت حرقانه طلب منه المال  
وهو لا يحصل الا بالتكسب ومودالة التكرار وقال ان قد صياغا او قصارا  
لانه ان لا يشترى ما لا بد منه دالة وهو نوع من الانواع يتكرر تكرار العمل  
المذكور كان ذلك اذنا وان اذن بنصرف غير مكر كطعام اهله وتسوهم  
لا يكون ان ناكا قرينه وهذا التفصيل صرح في البرازية ايضا فان قلنا  
يستثنى هذا الاصل بما اذا اعصب العبد متاعا وامره مولاه ببيعه فانه  
اذ له في التجارة وليس الامر يفقد مكر قلنا اجيب عنه بانه  
امر بالعدم المكرر دالة وذلك لان تخصيصه ببيع المصوب باطل لعدم  
ولايته عليه والاذن قد صدر منه صريحا فان اطلق التقييد فظهر الاطلاق  
انتهى وكلامه يشير الى انما حصل من المصروف النفع والسحق والاذن بالاراد  
اذن دون الثاني فتأمل كذا في الغاية وكلام الوفاية يعينه **ويثبت**  
**الاذن دالة** كما يثبت صريحا ثم فرع عليه بقوله **فغير راه سيدة**  
**يبيع ماله اجنبي ويشترى ماله وسكت** اي السيد **ما دون** خبر المثل  
وهو عبد وساغ الابتداء لو وقع موصوفا هذا عندنا خلافا لفرق  
والسافعي وانما يكون ما دون نادنا للغرور وقد بطل الاجنبي احترازا  
عما اذا اراد بيع ماله فانه اذا اراد بيع ماله ملكا من اعيان  
المالك فسكت كما يمكن ذلك اذ ناله كما في الحائنة فكن قال الزبلي  
بتبيين اكثر ولا فرق في ذلك بين ان يبيع عينا مملوكة للمولى ولغيره  
بما دونه او غير اذ به يبيع صريحا او فاسدا هكذا ذكر صاحب الهداية  
وغيره ثم نقل عن قاضي خان انه اذا اراد بيع عينا من اعيان  
المالك فسكت لم يكن اذنا وكذا المهرين اذا اراد المهرين يبيع المهرين فسكت  
لا يبطل المهرين وروي الطحاوي عن اصحابنا انه رضى ويبطل المهرين في  
البرازية وان راه يشترى ويبيع وسكت فاذن الا ان يراه ولكنه قدما  
باع من مال مولاه لا يجوز حتى ياذنه المولى انتهى لا يكون ما دوننا  
**في ذلك الشيء** اي لا يكون ذلك اذ ناله في بيع ذلك الشيء وشرايه ذكره في  
المصنوع وبه صرح الزبلي في شرح اكثر حيث قال ولو امره المولى ببيع  
متاع غيره بصيغ ما ذونا له ولوراي عبده في حائوته ببيع فسكت  
حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كما اذا ناولا بفنذ على المولى ببيع العبد  
ذلك المتاع ولوراي المولى عبده ببيع ويشترى شيئا من اهلهم المولى  
او ناولا بغيره فلم يهره بصيغ ما ذونا فان ناولا من مال المولى كان

المولى

للمولى ان يسترده ولا يبطل البيع بالاسترداد ولو كان رجلا دفع العبد  
رجلا متاعا له لبيعه فباعه بغير اذن المولى فواه المولى ولم يهره كان ما ذونا  
له في التجارة ويحوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكون في العبد قبل يرجع  
على الامر وقيل على العبد **وصريحا** اي ربيعت الاذن صريحا بان يقول اذنت  
لك في التجارة وهذا بالاجماع بخلاف الاذن دالة فان فيه الخلاف  
فهو عطف على قوله دالة **فلو اذن مطلقا** بان يقول اذنت في التجارة  
اولى التجارة ولم يفيد بشراي شي بعيته او نوع من انواع التجارة **صح كل**  
**تجارة منه اجماعا** فان تخصص السبي بالذكر في الروايات اذ دل على ان  
الحكم عما عداه فتعمم التجارة اجماعا مختصرا او اطلق اما اذا قيد ففتنا  
بمع التجارة خلافا لما في حقه اذنه تعالى وتحقيق هذا المقام ان قوله  
ان دل على ان الحكم يعني ان لم يحمل بعلق صحة كل تجارة منه على نفي الصحة  
بالاذن المفيد فلا مخالفة بين هذا وبين قوله السابق فلوان في نوع  
عم اذنه وان حمل عليه والتزنيق باعتبار انضمامه في الاجماع في كلام المحقق  
ثم فرع على قوله فلوان مطلقا الخ لقوله **يبيع ويشترى** لا باللفظ  
يتناول جميع انواع التجارة ولو **يعين فاحش** عندنا في حقيقته وقال الامام  
بجوابه لا يتعاين الناس مثله لان العين الفاحش جاز مجرى التبرع  
حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصي والقاضي من  
مال الصغير والتبرع غير داخل به فلا يجوز ولا في حقيقته انه تجارة لا تبرع  
لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في ضمن الشيء كانه حكم ذلك الشيء  
اطلقه في المختصر فشم ما اذا افاه عن البيع بالعين الفاحش والطلاق  
لما في البرازية قال لا يبيع بغير فاحش فباع بغير فاحش صح لانه لا يفتل  
التخصيص انتهى **ويكولهما** اي يجوز له التوكيل بالبيع والشراء لانه من  
تدابير التجارة فله ان يملك من مباشرة الكل يحتاج الى المعين به  
**ويرهن ويرهن** لانها من نواحي التجارة لانها ايقاد واستيفاء ويتقرر  
ذلك بالهلال **وبصير الثوب والراش** لانه من عادة التجار **وبصاح**  
**على قصاص وجب على عبده** اي عبدا ما دون **ويبيع من مولاه بمثل القيمة**  
**وباقل منها لا** اي لا يبيع من مولاه باقل من القيمة **ويبيع مولاه منه** اي من  
ما دون **بمثل القيمة وباقل** منها لما فيه من نفي القيمة **ولمولى عبده البيع** بنفي  
نفيه اي لمولى عبده حتى لا يبيع في الشئ من العبد **وببطل الثمن لو سلم**  
بشليم اي لو سلم المبيع قبل قبض الثمن بطل الثمن فلا يطالب العبد بشي لانه  
بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا يجبه يكون المولى احق به من الغرما  
اي يبرم مولاه بازالة المجاباة او نسخ العقد لان الزيادة تعلق بها حق







بوجه لانه تبرع محض وله المجابة ابتداء والتأجيل في الدين لانه من  
عادة التجار ذكره في المحتسب وقد يقدّر ما يحيط بالتجارة لانه لا يمكن ان  
يحيط بها التمهيد اكثر من العادة لانه تبرع محض بعد تمام العقد وهو  
ليس من صنيع التجار فلا ضرورة اليه بخلاف المجابة ابتداء لانه قد  
يحتاج اليه التجار ذكره الذي يلي **ولا يتزوج** الامانة المولي لانه ليس  
بالب التجارة لانه فيه ضرر على المولي بوجوب المهر والنفقة في رقبته **ولا**  
**يلتزم** وان اذن له اي المولي كذا في شرح ملاخسر ومعنى ما في تحفة الفقهاء  
والسلاجيق **ولا يزوج** وبقية وقال ابو يوسف يزوج الامنة  
دونه العبد لانه فيه تحصيل النفقة وهو تحصيل المهر وسقوط النفقة  
فاشبه اجازتها اجازة الكتاب ووصي الاب والجد والاب والجد والاب والجد  
يتناول التجارة والتزويج ليس بتجارة ولهذا لا يملك تزويج العبد  
بخلاف الكتاب والاب والوصي لان الكتاب يملك الاكسباب وذلك  
لا يختص بالتجارة وكذا الاب والجد والوصي لان الكتاب يملك الاكسباب  
وذلك لا يختص بالتجارة لقصر فهم مقيد بالادب للصغير وتزويج الامنة  
من الانظر على هذا الخلاف الصبي والعنوة والمادون لها والضرار  
والسريكة عنانها ومنه وجب صاحب الهداية الاب والوصي على هذا  
الخلاف وهو سهو فانه ذكر المسئلة بنفسه في كتاب المكاتب مثل  
ما ذكرنا ولهم من ذريتهما خلافا بل جعلها كالمكاتب وكذا في عامة  
كتب اصحابنا كاللسبوط ومختصر الكافي والتمتة كذا ذكره الذي يلي  
**ولا يكاتبه** لانه ليس من باب التجارة لان الكتابة اقوى من الاذن  
لان الكتابة ترحب حرية العبد في الحال وحرية الرقبة في المال  
والاذن لا يوجب شيئا من ذلك ولما لا تضمن ما هو فوقه الا اذا اذن  
المولي ولم يكن على العبد دين لان الامتناع لحقه فاذا اجازة ربه المال  
ينفذ وهذا لما عرفت ان كل عقد موقوف ولم يجر حال وقوعه يجوز باجازه  
تكون الاجارة اللاحقة كالوكالة السابقة ثم ليس للعبد ان يقبض العبد  
لانه غايب عن المولي كالوكيل فكان قبض العبد من قبض المولى من جهة  
لان الوكيل سفير ومقرب فلا يتعلق به حقوق العبد كالسكاج بخلاف  
المادنة المالية وذكره النهاية انه لو كان على العبد دين قليل اكثر  
فكاتبته باطله وان اجازها المولي لان قيام الدين ينفقه من ذلك قال  
او كثر قال الريلقي وهذا سئل فان الدين اذا لم يكن مستغرقا لرقبته  
ولما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولي لان قيام الدين باجماع اصحابنا  
حتى جاز للمولي عتق ما في يده فكيف تنقو هذه المسألة وعلى قول من ياب هذا  
واما الخلاف في المستغرق فعند الريلقي حنفية يمنع من دخوله في ملك المولي

وعندهما لا يمنع واذ ادي المكاتب العبد الى المولي قبل الاجارة ثم اجاز لا ينفق  
وسلم المقنن للمولي لانه كسب عبده انتهى قلت وفي العناية جزم بما في النهاية  
وعلمه بان المولي يخرج المكاتب من ان يكون كسبا للعبد وقيام الدين يمنع  
المولي من ذلك قل الدين او كثر انتهى **ولا يعقبن** بهما لانه لا يملك الكتابة  
والمكاتب عبدا ما بقي عليه درهم فان الاعتناق اولى وهذا اذا لم يجز  
المولي فان اجاز ولا دين عليه جاز لانه يملك انشاء العتق فيملك الاجارة  
وقبض المال الى المولي دون العبد وكذا اذا كان عليه دين عند مالكه  
صحت قبضة العبد للعزما لانه لو انشأ العتق جاز وطعن الفقه فكذا اذا  
اجاز ولا سبيل للعزما لانه لو انشأ العتق ما يورثه كسب المولى ولا حق لهم  
في كسب المولى فان بول الكتابة فانه يورث في حال الرق فعلق به ختمهم  
**ولا يبيع** اي يغير مال وهو اولى بالمنع من الاول كالا يفتي **ولا يفرص** لانه تبرع  
ابتداء وهو لا يملكه **ولا يهب** ولو بعوض لانه تبرع محض وسواء كان بعوض او  
غير عوض لانه تبرع ابتداء وهو لا يملكه **ولا يكفل** لانه تبرع محض بلا اذن  
المولي **مطلقا** اي لا ياتنفس ولا يات مال **ولا يصالح** عن قصاص **وجب عليه** **ولا**  
**يعفو عن القصاص** كذا في خزانة الفقه لابي الليث قال وصالح عن قصاص  
وجب عليه **وكل دين وجب عليه بتجارة** اي الاذن او وجب عليه  
بما هو في معناها اي في التجارة **كبيع وشراء واجارة واستيجار** سائر جزم الى  
الاول وهو ما وجب بتجارة **دعوى ودعوى وعصب وامانة محمد** **وما وعقود**  
**بوجوب سريته بعد الاستحقاق** هذا مثال للثاني وهو ما وجب عليه بما هو  
في معنى التجارة **فعلق بوقته** كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة **يباع فيه**  
**كفارة مولاه** او ثايبه وقد منا نقله عن الهادي وبه جزم ملاخسر في  
مختصره ونقله في شرحه عن شرح الهداية وبه صرح الاكل في شرح العناية  
**وقسم منه** بين عزمايه **بالخصر** ويتعلق **بكسب** **حاصل** ذلك اي اكسب  
**قبل الدين** او بعد اي بعد الدين **ويتعلق ايضا بما ربه له** اي الاذن **وان لم**  
**يجز** اي مولاه هذا قد اكتسب والاثبات لكن يستغرق حضور العبد لانه هو  
الخصم في كسبه الا ترى انه اذا ادعى كسبه كان هو الخصم فيه ذكره الريلقي والانساني  
بين نقله بالكسب وتعلقه بالرقبة فيتعلق بهما ولكن يبطل بالاستيفاء  
من الكسب لامكان توفيق حق العزما مع تحصيل مقصود المولي فان لم  
يوجد الكسب ليستوفي من الرقبة كذا في الكافي وغيره فان قلت كيف جزمتم  
بيع المادون كدنيته على قول ابي حنيفة وهو لا يري المجرى على المرافعة  
بسبب الدين وبيع القاصي العبد المدون بغير اذن مولاه حجر عليه قلت  
اجيب عنه بان ذلك ليس بحجر عليه لانه كان قبل ذلك محجورا عليه  
بيعه او لا يجوز للمولي بيع العبد المدون بغير رضى العزما وحجر المحجور



غير متصور وهو كالسركة المستغرقة بالدين في جواز بيعها للمقاضي  
على الورثة اذا انتفعوا بها فضاء الدين فانه لم يجر بحجر الكونهم محجورين  
عن بيعها قبل ذلك لغير رضا العزما والله تعالى اعلم لا يتعلق الدين  
بما اخذه مولاه منه قبل الدين بوجود شرط الخلو له **وطول الماذون**  
**بما بقي من الدين بعد عتقه** لتقدر الدين في ذمته وعدم وفا الرقبة ولا  
يباع ثابنا لان المشتري يمتنع حينئذ عن شرائه فيؤدي الى امتناع البيع  
بالكلية فيتضرر العزما اعتق الماذون وهو عالم بالدين بعض الاقل  
من قيمة العبد ومن الدين كما لا يعلم ولا عتق الماذون وهو عالم بالدين  
الحا في بعض كل الارش والفرق ان الاعتناف التزام الموجب ولو التزم الدين  
بضا لا يلزمه ازدي من قيمة العبد ولو التزم موجب الجناية يلزم جميع الارش  
باعه المولى بطلب بعض العزما فليقتبض العزما طلب البعض اذا لم يصل اليهم  
التمن ولا حاجة في البيع بضع ولا يلب البعض فان بعضهم عيب فترفع  
الامر الى الحاكم البعض فباعه بامر الحاكم ليس للقيمة طلب المقتصر كما  
في البرازية وفي السراجية المولى اذا باع العبد الماذون بغير اذن العزما  
فلهذه صنعة اذا كانت ديونهم حالة الا اذا وصل التم وكان فيه وفاء  
بالديون او قضى المولى دينهم او ابروا العبد من الديون وان كانت ديونهم  
موجلة ليس لهم صنعة وياخذون من التم قدر ديونهم اذا حل الاجل  
وان كانت الديون اكثر فيضمنون المولى الى تمام القيمة ولو مات العبد  
قبل المنتفع ان ساقاضوه المولى ويجوز ذلك العقد ويصير كأنهم باعوه  
من المولى بقدر قيمته حتى لو وجد المشتري به عيبا رجع الى المولى  
والمولى على العزما وان ساقاضوه المشتري القيمة واذا ضمنوا المنتفع  
العقد ويسترد التم **ولوله اخذ غلته مثله بوجود دينه وما راد**  
**للغزما** يعني لو كان المولى ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا  
قبل لحرق الدين كان له ان ياخذها بعد لحرقه استحسانا والقيام لان لاخذ  
لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجه الاستحسان ان في ذلك  
يقع العزما لان حقهم يتعلق بمكاسبه ولا تحصل المكاتب الا بقا الاذن  
في التجارة ولو منع من اخذ الغلة يفسد باب الاكتساب ولو اخذ اكثر من  
غلة مثله رد الفضل على العزما لتقدم حقهم ولا ضرورة فيه والغلة  
كل ما يحصل من ريع الارض او كرواها او اجرة غلام او حرقك ومعناه  
له ان ياخذ الضريبة التي فرضها عليه في كل شهر بعد ما لزمه الديون  
كما كان ياخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من كسبه كان للغزما ولا ينفذ  
اكثر مما كان ياخذ قبل الديون كذا في العناية **وينبغي تحجره** اي يقول  
المولى له حجرتك عما التصرف او ايصا لخير تحجره اليه **ان علم هو**

اي الماذون **وعلم اكثر اهل سوقه ان كان الاذن شائعا حتى لو حجر عليه**  
في السوق وليس فيه الا رجل او رجلان لا ينبغي اذا اعتبر استهما بالحجر وشيوعه  
فتمام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا اذا كان الاذن شائعا كما ذكرنا  
اما اذا لم يعلم الا العبد ثم حجر الاذن بمعرفة من لا يتقنا الضرورة  
وليست ط علم العبد بنفسه ايضا ذكره النزيل في ذكر خلاصة السافعي  
فيه وفي البرازية اذا لم يعلم وهو لا يعلم حتى اذا علم صار ما دوننا  
كما لو حجره وهو لا يعلم بالحجر ايضا يصح الحجر فلو علم باذن سابق على الحجر  
ولصرف كما يصح لصحة الحجر هذا اذا كان الاذن مقصودا فان كنت  
ضمنا بان كان قال بايعوا عمدي ثبت بلا علم باع المولى عبده الماذون  
ان لم يكن عليه دين صار محجورا علم اهل السوق بالبيع ام لا لصحة  
البيع وان عليه دين ولا ما لم يفتضه المشتري لفساد البيع او سله اليه  
مولاه او كتب بالاذن فبلغه صار ما دوننا كيف ما كان وكذا حجره فصولي  
ان عدلين او غير عدلين او عدل واحد صار ما دوننا صدق المحرم لا اذا  
ظهر صدق المحرم وان اخبر واحد غير عدل ان صدق المحرم صار ما دوننا  
وانه لذي به لا وان بان صدق المحرم وعندهما يصير اذا بان صدق  
الحجر ولا فرق بين الحجر والاذن في انه انما يصير ما دوننا اذا ترجع الصدق  
في خبره عند العبد او صدقه ذكره الفقيه ابو بكر النجفي وعليه الفتوى  
والاعتماد خلافا لما يفرق بينهما وفي السراجية اذا اذن لعبد فاحتره  
عدل او اثنان فاستعان او رسول غير عدل صار ما دوننا اذا اذن  
لعبد من بعيد ولم يسمع لم يكن اذنا ولو قال لاهل السوق بايعوا  
عمدي فلا فاني قد اذنت له في التجارة بنا بيعوه وهو يعلم  
بذلك صار ما دوننا بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني الصغير فاني قد اذنت  
له انتهى **اما اذا لم يعلم به اي بالاذن الا العبد وحده كقوله حجر عليه**  
**فقط** ولا يستطاع ذلك علم اكثر اهل سوقه كما تقدم فمحرر **وبموت سيده**  
**وجنونه مطبقا** ولحقه **لداو الحرب مرتدا وان لم يعلم احديه** لان الاذن  
ليس امرا لازما وما لا يكون لازما من المصروفات يكون له وامت  
علم الابتداء كانه يات له ابتداء في كل ساعة لتمكنه من الفسخ والحجر  
عليه في كل ساعة فتر له على ما كان عليه كائن الاذن فيه فليست ط  
تمام الاهلية في تلك الحالة كما يشترط في الابتداء وقد زالت الاهلية  
بالموت والجنون وكذا بالحق لانه موقوف على حتى يعتق مدبروه  
وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته فصار محجورا عليه في ضمن  
بطلان الاهلية **وبما اقره** اي ويصير محجورا ايضا حكما بالاباق حتى  
لا يشترط ان يعلم اهل سوقه كما في الجنون **ولو عاد العبد منه** اي من الاباق



**لم يرد الاذن في الصحيح** ذكره الزيلعي والاكل في العناية **باعتبارها** اي بنحو  
 المادون لها بالاعتبار اذا لم يصح بخلافه وقال في ليس بجراعتا  
 بالاعتبار فان المولى لو اذن لام ولدت جاز فلما اذا استولدها بعد المادون  
 وهو القياس ولا يستحسن العلم بجراعتها لان العادة جرت بتخصيص  
 امهات الاولاد وانه لا يرضى بجراعتها واختلافها بالرجال في العادة  
 والتجارة ودليل الجرح كصحة لما قلنا بخلاف ما اذا اذن لام ولد صريحا  
 لان الصحيح يفوق الدلالة لا يتجر المادون **بالقيد** لان العادة لا تجرح  
 بتخصيص المدبرة فلم يوجد دليل الجرح فيقتضي على ما كانت اذا لا تتأني بين  
 حكم الله بيروا الاذن لان حكم التدبير انما هو حق الحرية في الحال وحققة  
 الحرية في المأول وحكم الاذن فله الجرح وحق الحرية لا يمنع ذلك الجرح **وهو**  
 المولى **اي** بالاعتبار والتدبير **فمنها الغرامة** لانه اختلف بالتدبير  
 والمستلاد بخلافه فعلق به حق الغرامة لانه بفعله امتنع بيعها وبما ليس  
 يقتضي حقهم **اقراره** اي المادون وهو مبتدأ **بعد جرحه ان ما معه اما**  
**او غصب او دين عليه** اخر **صحيح** خبر البند **فيقتضي** منه هذا عندنا في حقيقة  
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح اقراره وهو القياس لان الصحيح لا يقر  
 المادون وقد نزل بالجرح وبه على الكسابة فلا يطلت بالجرح لان يد الجرح  
 عليه غير معتبرة فصار كانه اخذ المولى من يد بعد جرحه عليه قبل اقراره  
 وجه الاستحسان ان الصحيح لا يقر قبل الجرح عليه هو اليد ولهذا لا يصح  
 اقراره قبل الجرح عليه فيما اذا اخذ المولى باليد باقته حقيقة وزط بطلانها  
 بالجرح حكما فزاع ما في يده من الكسابة عن حاجته واقراره دليل على حقيقته  
 بخلاف ما اذا اقرعه المولى من يد قبل الاقرار لان يده قد زالت عنه  
 ويد المولى باقته فيه حقيقة وحكما فلا يبطل اقراره **احاط ودينه بماله**  
**ورقته لم يملك سيده ما معه** عندنا في حقيقة جرحه الله تعالى ثم قد ع  
 عليه بقوله **فلم يفتق** **عبد من كسبه بخبر مولاه** وقال لا يملك المولى  
 فيفتق العبد وعلية قيمته لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته  
 ولهذا يملك اعتاقه ووطي الجارية المأهولة لها وهو كذلك حال الملك  
 وله ان ملك المولى انما يثبت خلافه عن العبد عند نزاعه عن حاجته  
 والمحيط به الدين مستفاد بما فلا يخلفه فيه والعقود وعدمه فرع بشرط  
 الملك وعدمه ولو اشترى ذراعا محرم من المولى **لم يفتق** ولو كان  
 المولى يملك ما معه لفتق **ولو اذن المولى ما في يده من الرقيق** **فمن** لانه اختلف ما لا  
 يملكه ولو كان المولى يملك ما معه لفتق **وان لم يحط** **دينه بماله** ورقتة  
**مع خبره** وبما لا يجمع اما عندنا فظاهر وكذا عنده في قوله الاخذ  
 وفي قوله الاول لا يملك فلا يصح اعتاقه لان الدين متعلق بكسبه وفي حق

التعلق

التعلق لا فرق بين القليل والكثير في الرهن وجه قوله الاخذ الشرط  
 هو النزاع وبعضه فارغ وبعضه مشغول فلا يجوز ان يمنع الملك في الكل  
 لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز ان يمنع بقدره لان البعض  
 ليس يؤولي من البعض فثبت الملك في الكل **ومع اتفاق** اي جاز اعتاق المولى  
 عبده المادون **مديونا** يستغرق فهو مصدر مضاف الى الفاعل ومديونا  
 حال من المفعول وهذا بالاجمال لقيام ملكه فيه واما الخلاف في كسابه  
 بعد الاستغراق بالدين وقد بيناه **ومن المولى للغرامة الاقل من دينه**  
**ورقته** اي اذا كان الدين اقل من القيمة فيضمن الدين اذا لاقى لصم الا في  
 الدين وان بالعكس ضمن القيمة اذا تعلق حقهم بالرقبة وهو قد تلذها  
 وطول **بما بقي لغرامة بعد عتقه** اي لغرامة الا يطالبوه بعد الحرية ان بقي  
 من دينهم شيء او لم تقف به القيمة لان الدين مستغرق في ذمته لو جرد  
 سيده وعدم ما يسقطه والمولى لا يلزمه الا قدر ما اختلف في الباقي عليه  
 كما كان فيرجع عليه فلما كان لهم ان يسعوا العبد بالكل ويبروا المولى  
 عنه لان دينهم عليه واذا اختلفوا لا يتابع احدهما الا بغير الاخر كما قيل  
 مع الكفول عنه بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب لان هناك الضمان  
 واجب له على احدهما فاذا اختلفا تضمن احدهما بر الاخر ضرور  
 وهذا واجب على كل واحد منهما دين على حدة ولو اعتقه المولى باذن  
 العزما فلهم ان يضمنوا مولاه القيمة وليس من الكسابة الراهن  
 باذن الرهن وهو معسر لانه قد خرج من الرهن باذنه والعبد  
 المادون لا يبرأ من الدين باذن العزيم كره الزيلعي وعزاه الى المحيط  
**وان باع** اي المادون **سيده** **وعينه المشتري** **ضمن الغرامة** **لغرامة** لانه  
 مستغنى به **تليهم** **الى** **ان رد العبد** **عليه** **لغير** **قبل القرض** **او بعد** **لغرامة**  
**السيد** **بقيمة** **على الغرامة** **وحقهم** **اي الغرامة** **في العبد** **لان** **سبب الضمان** **قد زال**  
**وهو البيع** **والسليم** **فصار** **كالمغاصب** **اذ باع** **وسلم** **ضمن القيمة** **ثم رد عليه**  
**بالعيب** **كان له** **ان يرد** **المغصوب** **على المالك** **ويرجع** **بالقيمة** **التي دفعها اليه**  
**مما اذا رده** **قبل القبض** **طلقا** **لانه** **مستغنى** **من كل وجه** **وكذا اذا رده** **عليه**  
**بغير الروية** **او الشرط** **او بعد بقضاء** **وان رد بعد القبض** **لا ينقض** **فلا**  
**سئل** **لهم** **اي للغرامة** **على العبد** **ولا المولى** **على القيمة** **لان** **الود بالقرض** **قاله**  
**وهو** **بيع** **في حق** **غيرهما** **وان فضل** **من دينهم** **شي** **رجعوا به** **على الصر** **بعد الحرية**  
**او ضمنوا** **مشتريه** **وهو** **مطوف** **على البائع** **فتقدره** **وان باعه** **سيده**  
**او عينه** **المشتري** **ضمن الغرامة** **البائع** **ومد المولى** **قيمة** **او ضمنوا** **مشتري**  
**العبد** **قيمة** **لان** **كل واحد منهما** **استعد** **في حق** **الغرامة** **البائع** **بما ذكرنا** **والمشتري**  
**بالسنة** **والقبض** **والبيع** **واخذ** **والثمن** **اي الغرامة** **ان شاد**

المشتري



اجاز والبيع واخذوا من العبد ولا يضمنوا الحد القيمة ان الحق لهم والجار  
 اللاحقة كالوكالة السابقة **وان باع المولى مملوكا فله ما في البيع**  
 لان حقهم تعلق به وهو لا يستفاد الاستفاد من رقبته وفي كل منهما قابض  
 فالاول تام موخر والثاني ناقص مهمل وبالببيع تقوى هذه الحيزة فكان  
 لهم رده وفدية الاعلاء بالدين سقط حيزا المستقري في الرد ببيع  
 الدين حتى يلزمه البيع في حق المتقاضي وان لم يكن لازما في حق الغرما  
 هذا ان كان الدين حالا وكان البيع من غير طلب الغرما والتمس لان  
 بدو لغيره فاما ما اذا كان دينهم موقفا فالبيع حيزا لانه باع ملكه وقوى  
 في رد على تسليمه ولم يتعلق به حق لغيره لانه حق الغرما متاخر  
 بخلاف الرهن بالدين المجل حيث لا يجوز له بيعه لان المهر من ملك  
 المدين فله فلا يقدر المولى على تسليمه ولا بد للفرما في العبد المادون  
 له ولا في كسبه واما تعلق حقهم بالبيعة لغرض الدين منه وذلك متاخر  
 الى ما بعد حلول المجل وكذا ان كان البيع بطليم البيع وقع كاجلهم  
 وانهم في البيع بمنزلة بيعهم بانفسهم فلا ينقص وكذا اذا كان  
 الثمن في يديهم ودفعه اليهم لان ختم قد وصل اليهم فينقذ البيع  
 لزوات المانع **ان غاب البائع فالمشتري ليس بملك** اي لو باع  
 المولى عبده المدين وقبضه المشتري فغاب البائع لا يكون المشتري  
 حضا للفرما اذا انكر المشتري الدين ومضى عندا في حسيته وحكمه  
 وقال ابو يوسف يكون المشتري حضا ويقتضي لغيره يدينهم ويأخذ  
 الخلافة اذا اشترى دارا وهما وسلمها اليه فغاب المشتري  
 الراهب ثم حضر الشفع فان الموهوب له لا يكون حضا عندهما  
 خلافا له وعنهما مثل قوله في الشفعة **ولو بقلبه** وهو ما اذا كان  
 البائع حاضرا واشترى غايبا **فالحكم كذا** اي لا تكون الحاضرة بينهم  
 وبين البائع **اجماعا** حتى يحضر المشتري لان الملك واليد للمشتري ولا يمكن  
 ابطالها وهو غايب فلم يبطل ملكه لا تكون الوصية محللا لحقهم لكن لهم  
 ان يضمنوا البائع قيمته لانه صار موقفا حقهم بالبيع والتمس اذا اضمنوا  
 القيمة جازا البيع وكان الله للبائع وان اختلفوا اجازوا البيع اخذوا الشا  
 لان الاجازة اللاحقة بمنزلة الاذن السابق **فدم مصر** وقال **انما يرد**  
**ما دون في التجارة فباع واشترى لزمه كل شيء من الثمن**  
 اي ليعقل قوله في الاذن في حق كسبه حتى يقتضى دينه من كسبه **وكذا** اي مثل  
 الحكم المذكور **لو اشترى العبد ساكنا** **ان له وجوه** فانه يكون ما دون  
 والمسئلة على وجهين احدهما ان يجبر بان مولاه اذا له فيصدق استمنا  
 عدلا كان اذ لا القياس لانه لا يصدق لانه يجرى دعوى منه فلا يصدق

الاجازة لقوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدي وجه الاستفسان  
 ان الناس يغفلون ذلك واجماع المسلمين حجة يخص بها الاثر وترك القياس  
 لان في ذلك ضرورة ويلوي فان الاذن لا بد منه لصحة تصرفه واقامة  
 الحجة عن كل عقد غير مملوك وما ضاق على الناس امره الشفع حكمه وما عمن  
 بليته سقط قضيته فاسمها ان يبيع ويشترى ولا يجبر بشيء منه فالقياس  
 فيه الا يثبت الاذن لان السكوت محتمل في الاستفسان يثبت لان الظاهر  
 انه ما دون له لان عدله ودينه يمنحاه عن ارتكاب المحرم فزجه حمل  
 عليه لوجوب حمل امور المسلمين على الصلاح ما امكن في العمل بالدين الظاهر  
 وهو الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن العباد فلا يشترط فيه الاخبار انه  
 ما دون بل يكتفي بظاهر حاله فانه يثبت انه ما دون له بظاهر حاله صححت  
 تصرفاته حتى يظهر خلاف ذلك ولزمته الديون فليست في من كسبه  
**لا يباع لربيه** اي اذ المريف الدين با كسبه لا يتبع رقبته لان ملك المولى  
 في الرقبة ثابت فلا يصدر اقراره على مولاه ولا يلزم من وجوب الدين عليه  
 ان يباع به الا ترى ان المدير وامر الولد لا يباعان بالدين بخلاف النسب  
 لان المولى لا يملكه ما دام مستغولا بحاجة العبد **الا اذ اقر مولاه** اي  
 الاذن فانه حينئذ يباع لربيه لظهور الدين في حقه باقراره وان قال  
 بمحجور عليه كان القول قوله فتمسكه بالظاهر فلا يباع الا ان اثبت الغرما  
 الاذن منه بالبيعة حينئذ يباع لان الثابت بالبيعة كالثابت عيانا اذ هي  
 مبينة كاسمها **وتصرف الصبي والمعتوه** الذي يقتل البيع والشرا **ان كان**  
**بافعال اسلام والاتهام صحيح** **بلا اذن وان كان النقص ضارا كان**  
**كالطلاق والعتاق** لا اي لا يبيع وان وصليته **ان به** اي بالنقص المذكور  
 الطلاق ونحوه **ليما اي الصبي والمعتوه وما تردد من المقتدرين** **نفع**  
**وضرر البيع والشرا** **توقف على الاذن** فان اذن لها المولى **وما في شرا**  
**بيع عديم ما دون** في جميع ما ذكرنا من الاحكام من انه لا يتقيد بنوع  
 من التجارة دون نوع ويكون ما دون له بسكوت المولى حتى يراه يبيع  
 ويشترى ويصح اقراره بما في يده من كسبه ويجوز بيعه بالغيب  
 الفاحش عند ما خلك فالما الى غير ذلك من الاحكام التي ذكرناها  
 في العبد وتحقق هذا المقام ان الصبي العاقل ليس له المانع من حيث  
 انه عاقل مميز ويشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه  
 الخطاب ولعقله قصور ولهذا يثبت للغير عليه ولاية فالحق بالمبالغ  
 في المنازع المحض وبالمفضل في الصغار المحض وفي المايه بينهما بالفضل  
 عن عدم الاذن وبالمبالغ عند الاذن لرهما ان جهة النفع على الضرر  
 بولائه الاذن لكن قبل الاذن يكون مستقرا موقفا على اجازة المولى



لان فيه منفعة لصيورته مهتدا الى وجوه التمارات حتى لو بلغ فاجازته  
 فقد عندنا خلافا لافضل لانه توقف على اجازة وليه نصار وليا بنفسه **الشرط**  
**لصحة الاذن ان يعقل البيع سائبا للملك عن البائع** **والشرط الثاني** اي  
 للملك الى المستوي لاداء المبلغ عليه وان يقصد الرخ ويصرف الغبن اليسير  
 من الفاحش وهذا ظاهر ثم شرع في ترتيب الاول كما يقال **وليده ابو**  
**مروصيه** اي وصي الاب **مروصيه** اي وصي الاب **مروصيه** اي وصي الاب **مروصيه** اي وصي الاب  
**وصيه دون الام** او وصيه هذا في المال اما في النكاح فالام واقاربها اولياء  
 بعد العصبية كما تقدم تقريره في النكاح قال الذيلعي والواد بالولي في  
 النكاح في المال وهو ابو مروصيه ثم وصي الاب ثم جده ابو مروصيه جده  
 ثم الوالي ثم القاضي او وصي القاضي واما ما عدا الاصول من العصبية كالم  
 والام وغيرهم كالام ووصيه وصاحب الشرطة لا يصح ادنهم له لانهم  
 ليس لهم ان يتصرفوا في ماله تجارة فكذلك لا يملكون الاذن له في ماله او الاولون  
 يملكون التصرف في ماله فكذلك لا يملكون الاذن له في التجارة تجارة معاني وليس  
 لابن العتوة ان ياذن لابيئه العتوة ولا ان يتصرف في ماله فكذلك اذا كان  
 الاب محنونا لان ولاية التصرف من مال القريب لا يثبت الا اذا كان  
 المتصرف كمال الراي واذا الشفقة وليس للابن وفور الشفقة فلا يملك  
 بخلاف الاب والجد فانهما واذا الشفقة كما ملة الراي فيملكانه توصيه  
 قائم مقامهما **راي القاضي الصبي او العتوة او عتوبهما يبيع ويشترى**  
**فسلكت لا يكون سكوتة اذ في التجارة وله اي للقاضي ان ياذن لبيته**  
**والعتوة اذ لم يكن له ولي وعبد هما اذا كان كل واحد منهما اي من العتوة**  
**ولي وامتنع الولي من الاذن عند طلب ذلك منه اي من القاضي وكذا**  
 سكوت المزين عند ما يراى الراعي يبيع الرهن لا يكون رض في روايه وكذا  
 اذا اراد عتد يتزوج وامنه تزوج فسكت لا يكون اذ فامنه بالزواج  
 وكما لو اتلف مال غيره وصاحبه ينظر وهو ساكت لا يكون اذ فامنه  
 حتى كان له ان يطالبه بالصمان ذكره الذيلعي في الخلاصة القاضي اذا  
 اذن للصغير في التجارة وابوه باي صحح اذنه هذا **كتاب**  
 في بيان احكام **العصب** وكان المناسب ايراد تلو كتاب الحجر لما بينهما  
 من المناسبة الظاهرة لكن عارضه ايراد الماذون بعد الحجر ارجل  
 في المناسبة لما تقر من ان فك الحجر خاواه بعد الماذون وهو في اللغة  
 احتد الس من الغير على وجه القهر ما لا كان او غير مال حتى يطلق على  
 احتد الحر ويخوه مما لا ينقسم على هذه الصفة وقد ير عليها وصفان ثم  
 الشرع على ما تبين واذا معناه الشرعي يقول **هو اذ لا بد بحقة بالمال**  
**يد مبطلة في مال** ويمنع له الجس **منقول** احتراز عن الحجر **محترم** احتراز عن مال

الحري فان غير محترم **قال بل ينقل** احتراز عن العقار فان عصب  
 غير منقول خلافا لمحمد فنفذه العصب لتقويت يد المالك لا غير **غير**  
**اذن مالك** احتراز عن اخيه من يد المالك باذنه وشار الى ان الالة  
 يد المالك معتبرة في يد وايد المصوب كولد المصوبة ومزاة البستان  
 فاما البيت بمضمونة عن يد المالك الالة اليد وعنده مضمونة لاثبات  
 اليد فالمحصل ان العتير في العصب عندنا الالة اليد المحقة واثبات اليد  
 المبطله وعندها اثبات في المعبر هو الثاني فقط **لا عتيرة** احتراز عن  
 السرقة لهذا التحريف طهر ان تعريف صاحب الكثرة العصب بانه الالة اليد  
 المحقة باثبات اليد المبطله في مال محترم منقول قابل للنقل يعني اذن  
 مالكه غير مانع لدخول السرقة فيه وكذا تعريفه بانه ايقاع الفعل  
 فيما يمكن نقله يعني اذن مالكه على وجه يتعلق به الصمان غير مانع  
 لدخول السرقة وقوله يتعلق به الصمان لا يجزها لانه يتعلق  
 به والمسرورق مادام قائما وادبه تعالى على علم بخرق على ما ذكر  
 من تعريف العصب شرعا فقال **فاستخدام العصب** يعني اذن مالكه  
**وتحليل الدابة** اي وضع الحمل عليها **عصب** لوجود الالة اليد المحقة واثبات اليد  
 المبطله فايها **الاجلوسه على بساط** لعدم الالة اليد بالاستيلاء اما لم يوجد  
 منه النقل والتحويل والتبسط فغل المالك وقد نفي ثبوته في الاستعمال  
 فلم يكن اخذه من يده فلا يضمن ما لم يملكه احدا بفعله في الخائبة وفي  
 الخائبة رجل ركب دابة رجل بغير اذنه منقول فانت قال يضمن في رواية  
 الاصل وعندي ي بويته انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي رحمه  
 الله تعالى ان الصبي يحمله على قول اي خيفة لا يضمن حتى يحولها عن صمها  
 وفيها رجل فعد على ظهر دابة رجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى  
 جا رجل اخر وعقد الدابة فالصمان على الذي يغير دون الذي ركب  
 اذ لم يملك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة حيدها او صمها عن  
 صاحبها قبل ان يغير فلصاحب الدابة ان يضمن ايها شاء وكذا اذا  
 دخل دار انسان واخذ متاعا وحيدته فهو صمان وان لم يجزله ولم يحيد  
 فلا صمان عليه الا ان يملك بفعله او اخذ حيد من الدار انتهى قول وهذا  
 لما يرد على تعريف العصب فانه يضمن بالمجرد وليس هناك الالة  
 يرفل يكون التعريف جامعاً ويمكن ان يجاب ان مجوده بمنزلة الالة  
 اليد **وحكم** اي للعصب **الامر لمن علم انه مال الغير** لتزول الصلة  
 والسلام حرمة مال المسلم حرمة دمه **ورد العين قائمة** والعزم **ها ملكة**  
**وغير من علم** انه مال الغير **لا خير** ان لا يحد حق الغير فلا يتوقف على علمه  
 ان لم لا نه احتلا ومو مرفوع بالحديث **العصب منه محبر بين تضمن العاصب**



الاذا كان في الوقت المعضوب ما لعصب وقته وقيمته اكثر وكان الثاني  
اعلى من الاول فان العاصم على الثاني كذا في وقت الثانية اذا انقضى في  
ملكه غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالتقوى للمالك الا اذا انصرف في مال  
امراته فانت وادعى انه كان باذنها فالتقوى للزوجة فالتقوى للزوج  
كذا في الغنيمة من هدم حائط غيره فانه يضمن بقضائها ولا يؤمر بمداها  
الا في حائط المسجد كذا في كراهة الثانية رجل عصب بحملا فاستملكه ريس  
لبن امه قال الفقهاء ابو بكر البجلي يضمن العاصب قتله العجل ويقضيان  
الام عصب الولد واجب نقضان الام وان لم يفعل العاصب في الام فاعل  
كذا في عصب الثانية **وجب** على العاصب **وعين المعضوب** ما لم يتغير تغيرا  
فاحسنا هكذا في الجاني **في مكان عصبه** لما روي البخاري من قوله  
عليه الصلاة والسلام على اليوم ما اخذت حتى ترد ولا ان اليد من مقصود  
وقد نزلنا عليه فوجب اعادتها بالرد اليه والكوجب الاصل ورد العين  
والقيمة مخلص وقيل الموجب الاصل القيمة ورد العين مخلص ويظهر  
ذلك في بعض الاحكام وانما وجب ذلك في مكان عصبه لان المالك يتحمل  
باختلاف الاماكن ولهذا تتفاوت القيمة به وفي المجتبى عصب من مسلم  
جزا عليه ضمان الرد وان لم يكن عليه ضمان القيمة انتهى في الحائز  
رجل عصب من رجل اخذ ردها من ردها في يده فطالبه المالك في  
بلدة اخرى كان عليه تسليمها وليس له ان يطالبه بالقيمة وان  
السعر ولوعصب عينا فليقمه المعضوب منه في بلدة اخرى والمضطر  
في يد العاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان  
العصب او اكثر فذلك ان يأخذ العصب في يد العاصب ولو ان المالك  
وجد العاصب في بلدة العصب وقد انتقص سعر العين فانه ياخذ العين  
وليس له ان يطالبه بقيمته يوم العصب ولو كان العين المعضوب قد  
هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في هذا المكان اقل من المالك  
بالخيار ان شاء اعطاه مثله في مكان الحضرة وان شاء اعطاه قيمته  
حيث عصب الا ان يرجي المعضوب منه بالتأخير وان كانت القيمة  
والماكن سواها كان للمعضوب منه ان يطالبه بالمثل وعن ابي يوسف  
رحمه الله تعالى رجل عصب من رجل حنطة بمكة وحملها الى بغداد قال عليه  
فيمنها بمكة ولوعصب غلاما بمكة فجاء به الى بغداد قال ان كان صاحبه  
من اهل مكة فتمنه بمكة وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولو ان  
رجلا حمل رجلا الى بعض البلاد ذكرها كان على الحامل كراهه الى الموضع  
الذي حمل منه انتهى وذكرها قبل هذا رجل عصب سفينته فوجدها صابجا  
في وسط البحر فان المالك لا يستردها من العاصب ولكن لا يوجبها منه

الى الماصي عصب انتهى **ويروى** اي برد العين المعضوبة ولو تغير علم  
**المالك** قال في البرازية عصب ردها من كلبه ردها في كلبه  
وهو لا يعلم لم يبرأ النبي **ويجب** رد مثله اي مثل المعضوب **ان هلك وهو**  
اي في الحال **مستل** لقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد  
تقدم ازود العين فهو الموجب الاصل كما تقدم لانه اعدل واكمل ورد القيمة  
او المثل مخلص فيصير اليه عند تقدير العين ولهذا يطالب برد العين  
قبل الهلاك ولو اتي بالقيمة او المثل لا يعتد به لكونه قاصرا ولذا يبرأ العاصب  
برد العين من غير علم المالك كما ذكرنا بان سله اليه بمكة اخرى كما اذا هب  
له او طعمه فاكله والمالك لا يدري انه ملكه او خردته من ايداع او شراء  
كما في تعيين الكثر قال وفي الاطعام خلافا للساجي وقيل الموجب الاصل  
هو المثل والقيمة ورد العين مخلص وتماز تحقيق هذا المقام بما لا مزيد  
عليه من الكلام ينظر في شرح الهداية **وان انقطع المثل فقيمة** اي في الرابح  
قيمة **يوم الخصومة** عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يوم العصب وعند  
محمد يوم الانقطاع لانه صار الا ان كذا الذي لا مثله وبه قال احمد وبعض  
الشافعية ولا يبي يوسف ان سبب الرجوع هو العصب فتعتبر قيمته  
يومه وله ان حقه لا ينقطع من العين الى القيمة / الا بالنقصا فتعتبر قيمته  
يوم النقصا وبه قال مالك واكثر الشافعية **وجب القيمة في النقص** به  
وهو ما لا مثله كالحوان والعدوي المتقارب والمذروع **يوم عصبه**  
بالاجماع لانه تقدير اعتبار المثل صورة ومعنى وهو الكامل في اعتبار  
المثل معين وهو القيمة لانها تقوم مقامه ويحصل بها مثله واسمها يتي  
عنه وقال مالك يضمن مثله صورة لما تلوها ولما روي ان انسانا قال  
كنت في حجرة عابسة رضى الله تعالى عنها قبل ان يضرب الحجاب فاني  
بقصة من ثريد من عنده بعض ارضاه عليه الصلاة والسلام  
فضربت عابسة رضى الله تعالى عنها القصة بيدها فانكسرت  
فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل من الارض ويقول غارت  
امك غارت امك ثم جات عابسة رضى الله عنها بقصة مثل تلك القصة  
فردتها فاستحسن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال على رضى  
الله تعالى عنه في ولد المخرور يترك الغلام بالعلام والجارية بالخارية  
ولنا قوله في عبد بين رجلين يعتقه احدهما فان كان موسرا ضمن  
قيمة نصيب شريكه وان كان معسرا سقى العبد في قيمة نصيب ربه  
غير مستقوق عليه وهذا نص صريح على اعتبار القيمة فيما لا مثله  
حيث اوجبهما على المقتضى ان كان موسرا وعلى العبد ان كان معسرا  
وحدث عابسة رضى الله تعالى عنها كان على طريفة المروءة ومكان



الاخلاق لا على طريق اداء الواجب اذ كانت القصة ان للبنى عليه الصلاة  
والسلام ومعنى قول علي رضي الله تعالى عنه يفتك الغلام بالعلم اي  
بقيمة الغلام حذفت المضاف واقام المضاف اليه مقامه اي بقيته نفسه  
بغيره انه قد صرح عنه وعن عمر رضي الله تعالى عنهما انها فقتلها في ولد  
المعز وذكروا في النهاية والاية لا تنافي ما قلنا لان المذخور فيها المثل  
وهو موجود في القيمة من حيث المائنة على ما بينا فكانت الائمة شاهدا  
لنا وهذا المثل هو المتعارف بين الناس لا المثل صورة لامعني **والمثل**  
**المخلوط بخلاف حنيفة** كالحنطة المخلوطة بالشعير والحل المخلوط بالزيت  
وتحذرك **حنيفة** فيجب فيه القيمة على الغاصب لا المثل وكذا في الموزون الذي  
في تقيضه صنف كالاول في المصوعة نحو التقم والطشت ذكره الزيلعي و  
المجتي وللعدد المتعارف كالجن والبيع كالكيل يضمن بالمثل عندنا  
خلاف الزفرو في البر المخلوط بالشعير القيمة لانه لا يمثل من المخلوط  
عند اختلاف الخيل من مضمون بالقيمة وكذا الحنطة مكيل وموزون مشرق  
على الهلاك مضمون بقيته في ذلك الوقت كسفينته موقورة اخذت  
في العرق والقي الملاح ما فيها من الكيل والموزون في الماء يضمن قيمتها  
سا عتد بطله وقوله فيمن لست سويق غيره ليمنه ان شاء ضمن  
قيمة سويقه يدل على ان كل مكيل وموزون لا يكون مثليا وكذا العددين  
والذرعيات اما المثل فيها ما هي متعارفة اما المتفاوتة فلا تسوق  
متفاوت في القلي شيئا مثلي انتهى في الصبر فبقي صب ما في طعام فاخره واد  
في كيله فله ان يضمنه قيمة الحنطة قبل ان يصب الماء فيه وليس له ان  
يضمنه طعاما مثله هذا اذا لم ينقله الى مكان فان نقله الى مكان يضمن  
المثل لانه حينئذ يضمنه وهو مثلي يجب عليه المثل بخلاف ما لو صب  
الماء في الوضع الذي فيه الحنطة يغير نقل انتهى قلت وفي الوقاية يجب  
المثل في المثل كالكيل والموزون والعددي المتفاوت قال تاج الشريعة  
اعلم انه خفي هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع ان كثيرا من الموزونات  
ليس بمثلي من زوات القيم كالتمغمة والقدر ونحوهما قال فاقول  
للسرا المراكب بالوزن مثلا ما يوزن عند البيع بل ما تكون مقابلة  
بالتمس مبيعا على الكيل والوزن والعدد ولا يختلف بالصفة فانه اذا  
قبل هذا الشيء فغير بدبرهم ومن بدبرهم او عشرة بدبرهم اما يقال ان  
يكن فيه تفاوت واذ لم يكن فيه تفاوت كان مثليا واما قلنا لا يختلف  
بالصفة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف بالدرهم والدنانير  
والنقود وكل ذلك مثلي واذ عرفت هذا عرفت حكم الذروعات فكل ما  
يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا فهذا انما يقال فيها لا يكون فيه

تفاوت

تفاوت وهو ما يجوز فيه السلم فانه يعرف ببيان طوله وعرضه ورفقته  
وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فيما يوجب له  
المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فذوات  
القيم وما ذكر من الكيل واخواته فبني على هذا انتهى اقول فيؤخذ من هذا  
ان الله ليس قيمتي وكذا الرب والفطر لان كل منهما يتفاوت بالصفة وباعتبار  
القيمة فضمن بالقيمة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دين في الذمة وقد صرح  
بذلك في الدرر في جواهر الفتاوى كما نقلناه عنه في باب السلم **فان ادعى**  
**الغاصب هلاكه** اي هلاك الغصب **حنيفة** اي جلسه الحاكم **حنيفة** اي  
اي الغصب **لوبي** اي لا يظهر وهذا مفوض الى رأي الحاكم وليس له  
حد معلوم كحسب الغريم في الدين **تقي** الحاكم عليه اي على الغاصب  
**بالبور** اي بغير الغصب **ولو ادعى الغاصب الهلاك** عند صاحبه بعد الرد  
**وعكس المالك** اي ادعى المالك عند الغاصب **واقام البرهان** فبرهان الغاصب  
انه رده وهلك عند المالك **اولي** اي ادلى من برهان المالك ويقدم عليه  
وهذا عند محمد لانها تثبت الرد وهو عارض وعنده في يوسف بينة المالك  
اولي لانها تثبت وجوب الصمان والاخر يتكسر والبينة للابنات كذا في الرمز  
وبغيره من كتاب الفتاوى وفي البرازية برهان المالك ان قيمة الغصب  
كذا والغاصب على انه كذا فبيته المالك **اولي** وان لم يكن للمالك بينة  
فان ادان ببرهين فقال المالك احلفه ولا اريد ان يبرهن له ذلك  
برهين المالك فشهد لحدس ما ان قيمة الغصب كذا وشهد الاخر على اقرار  
الغاصب به لا يقبل حياء الغاصب بثوب وقال الغصب هذا وقال  
المالك لا بل غيره فالتقول للغاصب ادعي عليه انه غصبه منه حبة فقال  
الظاهرة لك لا غير القول له فان غصبته منك الحبة ثم قال المحسولي  
والسلطنة لي او قال غصبته الخائن والغصب لي او هذه الدار والبناولي  
او هذه الارض والاشجار لي ثم يصير في الكل انتهى في جواهر الفتاوى  
الغاصب او المودع المتعدى اذ قال لا اعرف قيمة الغصب بغير هلاكه  
طالمالك يقول قيمته كذا درهما وهو لا يصدق ولا يقرب شي من القيمة  
ويقول لا اعرف قيمته فانه يحلف على دعوى المدعي فان لم يحلف يكون  
حكمه حكم النكول يحكم عليه بعد العزل لانما انتهى في البحر معزنا الى  
المحيط ذكر محلف لا يستحلف لوقال الغصب منه كانت قيمة ثوبه  
مائة وقال الغاصب ما ادري ما قيمته وكفى علمت ان قيمته لم تكن  
مائة فالتقول قول الغاصب مع يمينه ويجوز على البيان لانه اقرب قيمته  
مجهولة فاذ لم يبين محلف على ما يدعي الغصب منه من الزيادة فان حلف  
محلف الغصب منه ايضا ان قيمة ثوبه مائة فاذ اخذ ثم ظهر الثوب



كان الغاصب بالخيار ان يشاري بالنوب و سلم القيمة للمضروب منه وان شاء  
رد النوب واخذ القيمة قال وهذه من خواص هذا الكتاب وغريب مسايله  
ينبغي حفظها انتهى وهذا قد بين حكم ما اذا اختلف وقد سكت عنه في جواهر  
الفتاوى وانه انما بين حكم ما اذا اختلف كما علمت والله تعالى اعلم **والغصب**  
ينحقق **فما ينقل** لانه اذا لزم المالك باثبات يده وذلك يتصور في  
المنقول ثم اشار الى التفرع عليه بالغاء بقوله **فلو اخذ عقارا وهلك**  
**في يده لم يضمن** ذلك العقار عندهما خلا فالجواب عما ذكرنا  
وبقوله قال ابو يوسف ادلا وهو قول الثلاثة وبه يفتي في الوقف  
كما في ربر الخفاف وفي الفصل العا دية غاصب العقار لا يضمن  
عند ابي يوسف لانه صار غاصبا لمنفعة الدار والمنافع ليست بمالك  
ولانه منع مالك الدار عن الانتفاع وملك المالك عن الملك لا يوجب  
الصمان حتى يهلك حاله لا يضمن دليله مسلم دخل دار الحرب بامان  
فالتسليم من العروض والعقارات ثم غلب المسلمون على الدار فان العروض  
والعقارات ثم غلب المسلمون على الدار فان العروض والعقارات وسائر  
المنقولات له فاما العقار فهو في المسلمين لانه لم يخرج العقار عن ايديهم  
فلم يخرج عن ملكهم وقد اخرج المنقولات من ايديهم كما ذكر الفقيه ابو جعفر  
رحمه الله تعالى في نوابه وذكر طبري الدين اسحاق في فتاواه الفتوى في غصب  
العقار والدور الموقوفة بالصمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف  
بالصمان وفي فوايد صاحب المحيط استرى دارا سكنها ثم ظهر انها وقف  
او كانت للصغير يجب عليه اجراء التلصص لئلا يوقف والصغير وذكر  
في العدة المضروب اذا كان غير منقول فالغرم بافته سماء وبنية او جاسيل  
فذهب بالبنا واستجاره او غلب السيل على ارض فبقيت تحت الماء فانه لا ضمان  
عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف واجمعوا انه لو تملك بشي من سكنها  
يضمنه ولو قطع الاشجار ضمن فلو قطعها رجل احزا وهدم البنا ضمن هو  
دون الغاصب انتهى **فيل** قابله الاستروشي وعما الدين في فضوله  
**والاصح** ان العقار يضمن بالبيع والتسليم **وبالجود في الوديعة**  
يعني ان كان العقار وديعة عنده فمجرد كان ضامنا بالاتفاق **وبالجود**  
**من الشهادة** بان شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضامنا  
**وان القص** العقار **بسكنه وزراعته ضمن النقصان** بالاجماع لا يضمن  
**في النقل** فانه يضمن ما نفق باستعماله بالاتفاق قال في العمادية  
معزى الى الذخيرة واحاله الى فتاوى ابي الليث غضب ارضا وزرعها  
ونبت فلوب الارض ان يامر الغاصب بقلع الزرع فان ابي للمضروب  
منه ان يقلع فان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فانه للغاصب

وللمالك

وللمالك ان يرجع بنقصان الارض وهي معروفة انتهى وفي المجتبى زرع  
ارض غيره ونبت فللمالك ان يامر الغاصب بقلعه فان ابي بقلعه بنفسه  
وقبل النبات يجبر صاحب الارض ان شاء تركها حتى ينبت فيأمره بقلعه  
وان شاء اعطاه ما زاد البذر فتقوم مبدورق مبدورق غيره له حق التلغ  
وتقوم غير مبدورق فيعطي فضل ما بينهما وعما ابي يوسف ان يعطيه  
مثل بذره ولولا اصح ولو زرعها احد الشريكين بغير اذن صاحبه  
فدفع اليه صاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز  
وبعده يجوز وان اراد قلع الزرع من نصيبه بقاسم الارض  
بقلعه من نصيبه ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلع قال  
استاذنا الصواب لنقصان الزرع كما ذكره القذوري في شرحه  
انتهى قلت وفي فتاوى الصيرفة بزار ارض غيره ان شاء صاحبها تركها  
حتى ينبت فيأمره بالقلع وان شاء اعطاه ما زاد البذر في قيمة الارض وعن س  
يعطيه مثل بذره وهو المختار انتهى **وان استغله** كما لو غصب عبدا واجرته فنقص  
في مدة الاجارة بالاستعمال وضمن ما نفق **نصرة بالغلة** وهي الاجر الذي  
اخذ عند ابي حنيفة ومحمد والاصل ان الغلة للغاصب عندنا خلا فان  
لان المنافع لا تتقوم الا بالعقد والغاصب هو العاق فهو الذي جعل  
منافع العبد ما لا يعقده فكان هرا ولي يبر لها او يورس ان ينصدق  
لها الاستفادتها بغير احب وهو المقرق في مال الغير وفي البرازية الغا  
اذا اجر للمضروب فالاجر له فان تملك المضروب من هذا العمل او تملك لاسنه  
وضمنه الغاصب له الاستعانة بالاجرة اذا والصمان وتنصق بالباقي  
اذا كان فقيرا فاذا عينا فليس له ان يستعين بالغلة فاذا والصمان  
تنصدق بالباقي في الصحيح ولو كانت دابة فاحترجها ثم باعها ولقد  
ثمنها وتلف الثمن ثم ماتت الدابة عند المشتري ضمن المالك المشتري  
ورجع المشتري على الغاصب ليس له الاستعانة في اداء الصمان بالاجر  
انتهى **لو نصدق في المضروب والوديعة** ربح بان باعه ورجع فيه اذا  
كان ذلك متعينا بالاشارة او بالسرا بدهم الوديعة والغصب وقدرها  
وان اسار اليها ونقد غيرها او اتي غيرها او اطلق وقدرها لانه يفتي  
اعلم ان مسيلة ما اذا تصرف في المضروب او الوديعة ربح على وجوبها  
ان يكون مما يتعين بالتعيين كالعروض ولا يتعين كالنقد فان كان مما  
يتعين لاجل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعد تحلل الاجزاء  
على قدر القيمة وهو الرخ المذكور هنا فانه لا يطيب له وينصدق به لان  
العقد ينقلب فيما يتعين حتى ينقضي العقد بالان قبل القبض فتكفي  
الحسنة فيه وان كان مما لا يتعين فقد قال الكرخي انه على اربعة اوجه اما ان

بني



اسار اليه وتقدمه او اسار اليه وتقدم من غيره او اطلق اطلاقا وتقدمه  
 او اسارا الى غيره وتقدم منه في كل ذلك لطيب له الا في الوجه الاول وهو ما اذا  
 اسار اليه وتقدم منه لان الاسارة اليه لا تنفذ للقبيل فليس قومي  
 وجودها وعدمها الا اذا تكديا لتقدم منها وبه كان ينبغي الامام ابو الكثر  
 وفي الكا في دني بنيين الكثر قال مستأجنا لا يطيب على كل حال ان يتناول  
 منه قبل ان يضمن وبعد الصمان لا يطيب الرخ بكل حال وهو المختار والاطلاق  
 الحجاب في الجامعين والمصارفة يرك على ذلك واختار بعضهم القنوي  
 على قول الكثر في زماننا لكثرة الحرام هذا كله على قولهما وعندنا لا يجوز  
 لا يصدق بشئ منه والوجه ما بينا قال الذي يلي وهذا الاختلاف  
 بينهم فيما اذا صار بالتقلب من حبل من ما ضمن بان ضمن دراهم مثلا  
 وصار في بين من يدرك المضمون دراهم وان كانا في بين من يدرك  
 خلافا فليس ما ضمن بان ضمن دراهم او في بين من يدرك طعام او غيره  
 لا يجب عليه النضد بالاجماع لان الرخ انما يتبين عند اتخاذ المجلس  
 وما لم يصير بالتقلب من حبل من ما ضمن لا يظهر الرخ انتهى **فان غضب**  
**وعبر المصوب قال اسم** اختزبه عما اذا غضب ساءة فذبحها  
 فان ملك ما لهما لم يزل بالرخ المبرد ان لم يزل اسمها واعظم ما فيها  
 حيث يقال ساءة مذبوخة **واعظم ما نفع** كالغضب الحنطة وطعنها  
 فان النفاضة المتعلقة بعين الحنطة كجعلها هريسية ونحوها يزول  
 بالطن وقد حذفه ملاحس ومعلل له بان قوله زال اسمه مغن عنه  
 لا يلزمه **واختلط المصوب بملك الغاصب بحيث يمنع امتاراه** اي  
 المصوب عما ما اختلط به كاختلاط بيرة وسقيرة بشعيرة  
**او بغير امتاراه لكن يمنع** كاختلاط بيرة بشعيرة او بالعكس **منه**  
 اي الغاصب المصوب **ملكه** اي المصوب اما الصمان في صورة التغيير وزال  
 الاسم فلكونه متغيرا واما الملك فلا نه احد صنعة متقدمة لان قيمته  
 تزداد بطنها وشيئا وكذا قيمته الحنطة تزداد بجعلها دقيقا واحراما  
 صيرحق المالكها الكاس وجه حتى يتبدل الاسم وفان اعظم المنافع  
 وحق الغاصب في الصنعة قائم من كل وجه فيكون راجعا على الملك  
 من وجه على ما تقدم في الكتب الاصولية من ان ضرر في الرجوع اذا  
 نقادضا كان الرجحان في الذات احق منه في الحال وهو المبقاء واما  
 الصمان في الاختلاف فلكونه متغيرا فيه ايضا واما الملك فليلا يجمع  
 البرلان في ملك المصوب منه **بل احل انتفاع** متعلق بملكه **فان اذا ضامه**  
 اي المصوب والمرا وبارا وصمانه رضى المالك اما بادلوا وبارا به او

لضمين

لضمين القاصي وهذا استحسن والقبيل من الحل لان ملكه ثبت بملكه والملك  
 يجوز للنضد بلا توقف على رضى غيره ولهذا لو وهب او باعه صموجا لاسحق  
 قوله عليه الصلاة والسلام في النساء المذبوخة المصلية بلادى صاحبها اظهر  
 الاساري فاذا الامر بالتصدق ووال ملكه المالك وحرمة انتفاع الغاصب  
 قبل الارضاء ولان في باحة الانتفاع فتح باب الغصب فتح باب الارضاء  
 ولان في اباحة الانتفاع فتح باب الغصب فتح باب الارضاء حرم قبل الارضاء  
 الفساد واستد هذا في الخلاصة الى الامامين حيث قال شرط الغيب  
 عنده وجوب البرك وعندهما اذا والبرك والقنوي على قولهما وقد نقل  
 قبل هذا عن فتاوى اهل سمرقند رجل غضب طعاما فضعه صار مستهلكا  
 فما ابتلع ابتلع حلالا عندي حقيقته وفي النزاهة شرط طيب الغصب  
 للغاصب عندهما اذا والصمان الى المالك وعند الامام لزوم البرك عليهم  
 حتى اذا غضب طعاما ومضعه وانبلعه عنده ابتلع الحلال وعندهما  
 ابتلع الحرام فيجوز في يمينه لا ياكل الحرام ويعذب على اكل طعام الحرام  
 كما يعذب على غضب الطعام وكان الامام مولانا نجم الدين الشافعي يتكلم  
 ان يكون هذا قول الامام وقول اجمع المخفقون من اصحابنا انه لا ملك  
 الا باحدى الامور الثلاثة وقالوا جميعا القنوي على قولهما قال في التوارك  
 غصبها فطمخه ملكه الغاصب ما اذا والصمان او بالنضد بالصمان  
 او برضاء الخضم وبعد الملك لا يجل له به الانتفاع لاستفادته بوجه  
 حيث كالمملوك بالبيع الفاسد عند القنوي الا اذا جعل صاحبه في حال  
 اصله ما روى انه عليه الصلاة والسلام ان ياكل من لحم الساة التي  
 دبحت على ان يودي ثمنها وقال اظهرها الاساري ذلك الحديث على عدم  
 اباحة الاكل ولزوم النضد والملك للغاصب قبل اداء الصمان اذا الامر  
 بصدقة ملك الغير لا يصح انتهى قلت ما في التوارك مخالفا لما في عامة  
 المتن من ان الملك في المصوب ثابت قبل اداء الصمان وانما المتوقف  
 على اداء الصمان الحل والله سبحانه وتعالى اعلم **كذبح ساءة وطعنها**  
**وسمها او طعن بوزرعه وجعل حديد سيفا وجعل مغرانية**  
**فانها على ساجدة بالجيم** وهي مفرد ساج وهو شجر عظيم صلب قوي  
 ثبتت ببلاد الهند وهي من اعز الاشجار ويستعمل في بناء الدور  
 وابوابها واساسها وقال الكثر في وجع غراغا ينقطع حق المالك  
 عن الساجدة ان ابني حولها واما اذا ابني عليها فلا ينقطع حق  
 المالك لانه متغير البناء عليها والساجدة من وجه كالاصل لهذا  
 البناء فندم للرد كما اذا ابني في الارض المصوبة وعندنا ان في  
 لا ينقطع حق المالك كيف ما كان فيهدم البناء ياخذ سلجته لانه وجد



عين ماله وكان اخذ به بالنقص وعثرنا انقطع حقه مطلقا في الصحيح لان في قلعه  
صغرى بالقاصب وقال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام  
ومنزل المالك مجبور بثمان الف قيمة فلا يعذر بضره اخصا كما اذا اخطأ بالخط  
المفصوب بطن ادمي وادخل لمرحاضا معصوبا في السفينة وكان في البحر كذا في  
بعض شروح الكثر وفي المجتبى بعد ان رقم لبعض المشايخ وقال انما لا ينقص اذا  
حوالي الساجدة اما على نفس الساجدة فينقص ولا يصح جواب الكتاب انني يعني  
لا فرق في المصحح بينا اذ انبني حولها او عليها والله تعالى اعلم وفي الجوهر  
صرح بانه المصحح ايضا **وقمة** اي والحال ان قيمته اي **القيمة** اي من قيمته الساجدة  
واما اذا كانت قيمة الساجدة اكثر من قيمة المالك فينقطع حق المالك عنها  
ذكره في النهاية معزيا الى الذخيرة وبه قيد الذي يلي كلام الكثر وفي المجتبى  
عن في اذا كانت قيمة الساجدة اقل من قيمة المالك ليس له ان يأخذها  
وان كانت اكثر فله ذلك وكذلك الساجدة وزعم ان هذا هو المذهب  
قال ساجدنا هذا قريب مما ذكره محمدان دجاجة السنان استلقت  
لولوة الغيرة او ودع فضيلا فكير في بيت المودع حتى لم يمكن اخراجه  
الا بقتله فينظر الى قيمتهما ويجوز صاحب الاكثر صاحب اللولة فلو ان  
ان شا اخذ الدجاجة بقتلهما او اخذ قيمة اللولة قتل وترك شيئا لا يبين  
معرفته وهوان القاصب اذا اراد ان ينقص البناء ويرد الساجدة بل  
له ذلك ان قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجعل له نقص البناء وقيل القضا  
قيل لجل له وقيل لا يجعل لتضييع المال من غير فائدة هشام عن محمد  
ان كان قلع الاشجار لا يفسد الارض لكن ينقصها شيئا فانه يأخذ  
ويضمنه النقصان وليس له ان يأخذ الاشجار ويضمن قيمتها للقاصب  
واما له ذلك ان كانت الارض تقصد بقلعها ولو غصب دارا ونقصها  
باصابع بعشرة الا ان وجبها قيل لصاحبها اعطاء ما زاد النقص  
والنقص وان ابي امرته بقلعه وضمنته ما نقص القلع هكذا روي  
هشام عن محمد عن ابي يوسف ايضا وترع الباب استهلاك يملكه  
بالقيمة انتهى وفي البزارية غضب ساجدة واخذها في بنايه ينقطع حق  
المالك ولو غصب ساجدة ويبي عليها لا ينقطع وقال الكرجي اذا كانت  
قيمة البناء اكثر ينقطع حق المالك وبعض المتأخرين افتوا بخلاف الكرجي  
وتحتمل نفق بجواب الكتاب اتباعا لشيخنا وبعض مشايخ حوزة رزم  
حين وقع الاجل والحرق بخوارزم ونفوق اهله ابي سبأ ثم عاينا  
الاراضي الحالية حال عينته ملاكهما ثم جاء الملاك افتوا بان البناء اكثر  
قيمة يعطى قيمة البناء لصاحب البناء ويتملكها صاحب الرقبة والدليل  
عليه ما احاب به صاحب المحيط حين استفتي عنه بالنظم ثم ذكر جوابه

البناء

بالفارسية

33  
34  
بالفارسية والله تعالى اعلم **وان ضرب بالحجر** وبما الذهب والفضة **دوما**  
**او ديلولا** **وان لم يملكه** وهو المالك **مخارفا** عند ابي حنيفة لادخاله بصفته  
الجودة وهي غير منقومة في مال الربا وقال يملكها القاصب وعليه المثل لان  
التركيب لهذه الصفقة مملكة فروع استغفار منشأرا فانقطع والنشر  
منه عند الحداد ووصله بغير ان المالك ينقطع حقه وعلى الصغير قيمته  
متكسرا كما في شرح الرضا بنية وفي البزارية غضب حمرا تحملها المالك يأخذها  
يعتري اذا اخلها بما لا قيمة له وان بالقاء الخل اخلها بالغا اخل ان صار خلا  
من ساعته ينقطع حق المالك بالاجماع وان بعد من مان فكذلك عند الامام  
وعلى قولهما اني مشتركا بينهما على قدر جلد ما ولو جلد ميتة ذبحها القاصب  
يعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه واخذ الجلد وان انقصه القاصب لاضمان  
عليه عنده وفي شرح النظم الرضا بنية لاسنادا مستندي عبد البر معروفا  
الى البسوط اذا غضب جلد ميتة ذبحه فالواحد على وجهين اما ان التي  
الجلد صاحبه واخذاه فربعه فهو مملوك له لان صاحبه القاه تاركه  
بمتركه من التي النوي وقصور الرومان واما ان غضب الجلد من صاحبه  
فان دبحه بشي لا قيمة له كالقرب والسهم وصاحبه اخذ به ان يأخذه  
ولا يعطى القاصب شيئا قلت ولو استهلكه القاصب بعد ذلك ضمن قيمته  
مدبوعا قلت ومما يخالف ما في البزارية وان دبحه بشي له قيمة كالشبه  
والقربى والعنق وما استهلكه القاصب الجلدان ياخذ جلد واحد ويضمن  
ما زاد الدباغ فيه وليس له ان يدفع الجلد للقاصب ويضمن قيمته غير  
مدبوع لان جلد الميتة قبل الدباغ لم يكن منقوما انتهى وذكر في التتمة  
عن ابي يوسف ما يخالف ذلك قال هشام سمعت ابا يوسف يقول  
اذا جعل الجلد ادما ينقطع حق المالك قلت وفي شرح الجامع الصغير  
لقاضي خان قيل هذا قول ابي حنيفة اما على قولهما له ان يتركه عليه  
ويضمنه قيل يضمنه قيمة جلد ذكيت غير مدبوع وقيل قيمة جلد مدبوع  
وقال ايضا قيمة جلد ذكيت مدبوع ويحيط عنه ما زاد الدباغ فيه ويعطى  
المالك قيمة الجلد غير مدبوع انتهى ولا يخفى ان ما عن شرح الجامع الصغير  
يوافق ما نقلناه عن البزارية من ان القاصب اذا استهلكه لا يضمن  
عنه والله تعالى اعلم **فان دبح شاه غيره** **طرحا المالك عليه** اي في الذبح  
**وكذا اي مثل ما تقدم من الحكم** **لوحرق ثوبا وموت بعض العين** **وموت**  
**لاكله** مذهبنا هو تفسير الحرق القاحس على الصحيح قال الذي يلي والصحيح  
العين والقاحس ما يعوق به بعض العين وحينئذ المنفعة ويسمى بعض  
العين وبعض المنفعة والتيسير ما لا يعوق به شيء من المنفعة وانما يدل



فيه نقصان والسنعة وذكر النهاية ان الفاحش هو المستاصل للثوب وهو ان  
تجعل الثوب لا يصلح المحرق ولا يربح في سبيل ربه وعذابه الى الخلو في انتمى  
قلت وفي المجتبى والصحيح ما حذر محمد ومروان يقول بعض العيين  
وحسن من منافعه وينبغي بعض العيين وبعض المنفعة وقيل يرجع في ذلك  
الى الحياطين وقيل ان كان طولا ففاحش وان كان عرضا فيصير انتهى  
**وفي حرق ليسير له يقول سياتي كما مر تفسيره منه** اي ضمن المصوب منه  
الخاص به **النقصان مع اخذ عينه ليس غير** اي ليس له غير ذلك لان  
العين قايمة من كل وجه قال شمس الامية السرخسي الحكم الذي ذكرنا  
في الحرق في الثوب من اختيار المالك اذ كان الحرق فاحشا هو الحكم في كل عين  
من الاعيان الا في المصوب الربوية فان النقيب هناك فاحشا كان الصبر  
كان لصاحبها الخيار بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشي  
وبين ان ليسم العين ويضمن مثله او قيمته لان تضمن النقصان  
متغذر لانه يؤدي الى الربا هذا اذا قطع الثوب ولم يجد فيه صفة  
واما اذا وجد فيه صفة بان خاطه قبضا مثلا فانه ينقطع به حق المالك  
عنه عندنا ذكره في النهاية معزيا الى الذخيرة كذا في تنبيه المتن و  
الصلوك الهادية معزيا الى الزوار ههنا ابريق فضة لرجل يجرى  
اخر وهشمة هشما يري الاول عن الضمان وضمن الثاني قيمته  
يوم غضب الثاني لانه لا يمكن لصاحب الا يريق ان يرد الا يريق الى  
الحالة التي فعل الاول ليضمنه المثل والقيمة ولو ضمنه ضمنه  
النقصان وانه يكون ربا وفي غضب الذخيرة اذا قطع اذ ان الدابة  
او بعضها ضمن النقصان وفي العدة لو قطع احدي قوائم الدابة ان لم  
تكن مأكولة اللحم ضمن جميع قيمتها وان كانت مأكولة اللحم ان شاسلها  
اليه وضمن تمام قيمتها وان شاسلها امسكها وضمنه النقصان وذكر  
العيون قال ابو حنيفة اذا استهلك رجل حمار غيره او بقلعه ينقطع يد  
او يتركه ان شاسلها صاحبه ضمنه وسلم اليه ولا شاسلها ولا يضمنه  
وعليه الفتوى ولو ضرب رجل الدابة حتى صارت عرجا فهو كالقطة  
كذا ذكر في العدة وذكر الهداية ومن ذبح شاة غيره فمالكها بالخيار  
ان شاسلها قيمتها وسلمها اليه وان شاسلها وضمنه النقصان  
وكذا الجوز وكذا اذا قطع يدها ومنها هو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
وروي عنه ان شاسلها ولا شيء له والاول اصح وذكر في الهداية اذا  
لم تكن مأكولة اللحم اذا قطع الغاصب طرفا له ان يضمن جميع قيمتها  
لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه  
مع ارض القطع لان الايدي ينفى مستغاثا بعد قطع الطرف وفي فتاوي

قاضي ظهير الدين ومن ذبح شاة غيره فمالكها بالخيار ان شاسلها  
المذبح عليه وضمنه قيمتها وان شاسلها المذبح وضمنه النقصان  
وكذا اذا استهلكها وجعلها تحمرا عصفرا او عن الفقيه ابو جعفر انه اذا اخذ  
الصنان ليس له ان يأخذ النقصان والفتوى على ظاهر الرواية ولو قطع  
يدها او بقل او قطع رجله فصاحبه بالخيار ان شاسلها القيمة ودفع  
الدابة وان شاسلها امسكها ولا يرجع على الغاصب بشي بخلاف ما اذا كان القطع  
عبد او جارية وقطع يدها او رجلها لان المالك ان يضمن الغاصب القيمة  
ويُدفع اليه المصوب وان شاسلها ضمنه النقصان واخذ المقتطوع ولا فرق  
والفرق ان الايدي يقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا والعوامل تصير به  
مستملكة هذا اذا كانت الدابة مما لا يؤكل لحمه فان كان مما يؤكل لحمه  
والجوز في ظاهر الرواية هنا والاول سواء للمالك ان يضمنه جميع قيمتها  
وليس له ان يضمنه النقصان ويمسك الدابة فكذا ذكر شمس الامية  
السرخسي وانه يوجب ما حكمناه عن الفقيه ابي جعفر ولو ذبح حمار غيره  
ليس له ان يضمنه النقصان ولكن يضمنه جميع القيمة عند ابي حنيفة  
وعلى قول محمد له ان يمسكها ويضمنه النقصان وان شاسلها كل القيمة  
ولا يمسك المذبح ولو قتل حمار قال ابو حنيفة ان شاسلها سلم الحنة  
وضمنه القيمة وليس له ان يمسك الحنة ويضمنه النقصان وفي مسيلة  
الحنة العمياء هذه الحنلة في فتاوي القاضي ظهير الدين **ومن يذبح او يذبح**  
**في ارض غيره يغير ارضه امر بالمقتل** اي بقلع البنا والعرض **والقود** اي وامر  
ببذر الارض الى المالك لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم  
حق اي لذي عرق ظالم ووصف العرق بصفة صاحبه وهو الظلم وهو  
من الجار كما يقال صامته وذا حليله قال الله تعالى فيها يفرق كل  
امر حكيم ولا الارض باقية على ملكه اذ ان قصر مستملكة ولا مضمونة  
حقيقة ولا وحدها بشي يوجب الملك للغاصب فيؤمر بتقريبها هذا  
اذا كانت قيمة المساحة اكثر من قيمة البنا وان كانت قيمة البنا اكثر  
فلا غاصب ان يضمن له قيمة المساحة ويأخذها ذكره في النهاية قال  
الديلمي وعليه هذا لو امتلعت دجاجة لؤلؤة يتطراهما الترففة فلها  
ان يأخذها ويضمن قيمة الاخر وعليه هذا التفضيل لو دخل البقر لاسه  
في القدر الخامس فتعذر اخراجه انتهى وقد تقدم تقريره قريبا **ولذلك**  
**ان يضمن له** اي للغاصب **قيمة بناء او شجر امر بقلعه** اي للمالك ان يضمن  
قيمة البنا والعرض مستحقين للقطع **ان نقصت الارض به** اي بقلع الشجر  
والبنا وطريق هذا الضمان ان تقوم الارض بدور البنا والعرض ومع  
احدهما حال كونه مستحقا للقطع يضمن الفصل وان قيمة الشجر والبنا



السحق القلع اقل من قيمته مقلوعا فقيمة القلع اذا انقضت منها اجرة  
 القلع فالباقي قيمة الشجر المستحق القلع فان كانت قيمة الارض مائة  
 وقيمة الشجر مقلوع عشرة واجرة القلع درهم يثبت تسع دراهم فالارض  
 مع هذا الشجر يقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة كذا قيل  
 وفي شرح الكفر للزلي وكيفية معرفتها ان تقوم الارض وهما بنا وشجر اسحق  
 قلعه اي اسحق قلعه وتقوم وحدها ليس منها بناء ولا غرس فيضمن فضل ما بينهما  
 كذا قالوا وهذا ليس بصمان لقيمة مقلوعا بل هو صمان لقيمة قايما مستحق  
 القلع وانما يكون صمانا لقيمة مقلوعا ان تقوم البناء والغرس مقلوعا  
 موضوعا في الارض بان يقرر الغرس خطبا والبناء اجزاء او حجارة مكرمة  
 على الارض فيقوم وحده من غير ان يضم الى الارض فيضمن له قيمة الخطب والحجارة  
 المكرمة دون المبنية **عقب ثوبا بصفه او سويقا فلتة لبين المالك**  
**مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وان شاء اخذ المصوغ**  
**او الملتوت يعني** اذا غصب ثوبا بصفه او سويقا فلتة لبين المالك  
 بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل السويق وان شاء المصوغ  
 او الملتوت وعزم ما زاد الصنيع والسمن وقد صرح الزلي بان السويق  
 والسمن من ذات الامثال ثم نقل عن الكافي انه قال وفي المبسوط  
 ويضمن قيمة سويقه لانه يتفاوت بتفاوت اقل في فلم يبق خليا كالخبر  
 انتهى وقد قدمنا عن المجتبى نقل الخلاف في كونه مثليا او قيميا والله  
 تعالى اعلم وما روي عن ابي حنيفة من ان الغاصب اذا صبغ الثوب اسود  
 فهو نقصان وعند سائر زيادة كاحمره والصفرة راجع الى الاختلاف  
 عصور ما كان فان بني امية في زمانه كانوا يصفون عن لبس السواد  
 وفي زمانهم ما يلبسوا العباس كانوا يلبسون السواد فاحاب كل واحد علي  
 ما ساهد من عادة اهل عصره وزمانه ولا خلاف فيه بينهم في الحقيقة  
 ولهذا لم يتخرج في المختصر ذكر هذا الاختلاف ولا تكون الصبغ تبعا للثوب لان  
 من الثياب ما يزداد بالسواد ومنها ما ينقص وكذا من الثياب ما يزداد بالحمرة  
 والصفرة ومنها ما ينقص فلا معنى للتقييد بلون دون لون وكذا من الثياب  
 والنقصان حقيقة ولو كان ثوبا ينقصه الصبغ بان كانت قيمته ثلثين  
 درهما مثلا فترجعت بالصبغ الى عشرين دفن محمد بن قيس الى ثوب يزيد فيه  
 ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة ياخذ ثوب الثوب ثوبه خمسة  
 دراهم لان صاحب الثوب وجب له على الغاصب صمانا لنقصان قيمة ثوبه  
 عشرة دراهم وجب عليه للغاصب قيمة صبغة خمسة فالخمس بالخمس  
 نقصان ويرجع بما بقي من النقصان وهو خمسة دراهم هشام عن محمد  
 وهو مشكل من حيث ان الغصب منه لم يصل اليه الغصب كله وانما

وصل

وصل اليه بعضه وكان من حقه ان يطالب به الى تمام حقه فكيف يترجعه  
 عليه الطلب وهو لم ينفع بالصنيع شيئا وهو لم يحصل له به الا تلف ماله  
 وكيف يستطاع الغاصب بعض قيمة الغصب بالانقضاء والاتلاف  
 مقدار وجوب القيمة وكيف **رد غاصب الغاصب الغصب على الغاصب**  
**الاول يبرأ عن صمانه كالموكل الغصب في يد غاصب الغاصب فادى**  
**القيمة الى الغاصب فانه يبرأ ايضا حتى لا يكون للمالك بعد عمل ان يضمن الغاصب**  
 الثاني لقيام القيمة مقام العين **اذا كان نقص القيمة معروفا لنقصان القاي**  
 او غير نقصان به وانما يصير معروفا باقامة البيعة او بتقدير المالك فاما اذا  
 اقر الغاصب بملكه فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه وغاصب  
 الغاصب كذا في العمادية **عقب سيار ثم غصب اخر قال لا للمالك ان ياخذ بعض**  
**الصمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك** ذكره في فتاوى السراجية  
 معزيا الى الزيادات وفي العمادية المالك بالخيار تضمين ايهما شاء في  
 الباب الرابع والعشرين من يبيع الجامع وذكر سيده الدين في فتاواه  
 لوباع غاصب الغاصب واخذ الثمن لا يكون للغاصب الاول ان يلخذ الثمن  
 الاول منه لانه ليس بمالك وليس بنايب عنه ولا يكون له اجارة البيع  
 والغصب منه الخيار تضمين الغاصب وغاصب الغاصب في الاصل  
 باب اعتاق احد الشريكين وفي غاصب الغاصب اذا اختار المالك تضمين  
 احدهما لم يملك تركه وتضمين الاخر في مؤايد صدر الاسلام ظاهر من  
 محمود واحاله الى فتاوى سمرقند بان المالك ان يضمن الغاصب وغاصب  
 الغاصب كل واحد منهما انضمت قيمته الغصب وذا كثر فتاوى اهل سمرقند  
 اذا ضمن الغصب منه الغاصب الاول والثاني يبرأ الاخر عن الصمان  
 اما اذا اختار تضمين احدهما فهل يبرأ الاخر عما الصمان حتى لو توى  
 المال على الذي اختاره هل يرجع على الاخر فيه روايتان هكذا رايت  
 بخط صدر الاسلام صاحب الفتاوى الاستر وبشي وطالعت في بعض كتب  
 الفقه رجل غصب عبدا فغصبه منه اخر فمات عنه فالمرء بالخيار  
 ان شاء ضمن الاول ويبيع الاول الاخر وان شاء ابراهم الاول واتبع الاخر  
 بالقيمة ولا شيء على الاول انتهى فروع ركب دار غيره لاطفا حريق  
 وقع في البلد قائمدم جذع من الدار بر كويه لم يضمن قيمة الجذع  
 لان ضرر الحريق عام على المسلمين فذبح رجل عندهم ذلك العدو بالثمن  
 حتى لو تلفت الالة لم يضمن من قيمتها شيئا كذا هذا دفع درهما  
 او لولو الى رجل فجعلها في محبرة ان كان لا يخرج الا بكسر هاء ان كان  
 ذلك بفعل صاحب المحبرة وكان الكسر قيمة من المحبرة كسرت ولا غرم  
 على صاحب السبي كسرت ايضا وعلى صاحب السبي قيمة المحبرة ان شاء والا

صلى



صبر حتى تنكسر ولما دخلت بيمة رأسها في قدر او برمة ولم يخرج اسر الكسر  
في بيع التفصيل ولو غضب خيطا في طيه ثوبا فغلبه قيمته ولا ينزع كذا  
في الجوهرة **الاجارة** **لا تلحق الاثلاف** ثم خرج عليه بقوله **فلو تلف مال غيره**  
**تقريباً فقال المالك اجرت او وصيت لم يبرأ من الثمن** كذا في النزاهة  
من كتاب الدعوى وذكر مولانا في نوادر وعنده اليها ومن تلحق الاجارة  
الافعال ذكر صاحب المحيط في تناوذه غضب سباً وغضب المالك فيضرب من  
الضمان ولو انه امتنع به فامره بالحفظ لا يبرأ عن الثمن ما لم يحفظ وفي مخرقات  
بيع الدخيرة ولو ادع مال الغير فاجاز المالك ذلك بربا عن الثمن وفيها  
ايضا الاجارة في العقود تلحق الموقوف دون المنسوخ وذكره ايضا الاجارة  
لا تلحق الافعال عندنا في حنيفة وعند محمد تلحقها كالعقد حتى انه الغاصب اذا ادع  
المضروب على اجبني فاجاز المضروب منه قبض ذلك الاجبني عند محمد حرج  
الغاصب من الثمن وعندنا في حنيفة لا يخرج وذكره الفضل الثاني من الدخيرة  
المديون اذا البع بالدين على يد رجل الى الطالب في الرجل الى الطالب واجارة ورضي به  
ذلك للذخا به اشترى به سباً فذهب واشترى ببعضها سباً وهلك الباقي قال  
القيس ابو بكر قد قيل انه يملك من مال المملوك ويقتل بملك من مال الطالب  
وهو الصحيح لان الرضى بيع في الانتهاء بمنزلة الامان بالغيب في الاستدراك  
انه تعالى وهذه العلة تشير الى ان الاجارة تلحق الافعال وهو الصحيح  
انتم ذكره العماد في فضوله في اخر مخرقات الفصل ثم ذكر بعد ذلك في  
فضل احز قلك وقد مر في اخر مخرقات الفصل ثم ذكر بعد ذلك في فضل احز  
من مجموعنا هذا ان الاجارة تلحق الافعال ذكره في الدخيرة من غير خلاف  
ومن الواضح انتم قلت في هذا يكون الصحيح انها تلحق الاثلاف لانه من جملة  
الافعال فيدخل تحت قولهم الاجارة تلحق الافعال في الصحيح والله تعالى  
اعلم **كسر الغاصب** **كسر كسرنا حاشا لا يملكه ولو كسر الموهوب له لم**  
**ينقطع الرجوع** كذا في الفرائد الزينية شروع اجر الغاصب ورد احز تعالى  
المالك يطيب له لان اخذ الاجارة الممقومة قال للغاصب فان هلك قبل  
التحقيق منها وان بعدها لا احز فيملي وكذا المم امره ان ينظر الخافية  
فتنظر اليها فسال الدخيرة من الغد من فضلك الخ لا تفر في رزق انسان وضعه  
في الطريق ضمنه الاد او وضعه لغير ضرره حفر قبراً فدفن فيه احز ميتاً بنوعه  
ثلاثة اوجه فلا كان في ارض مملوكة للحاظر فلك المالك النشر عليه واخر اوجه  
وله المستوية والزرع فوقها وان كان في ارض مساحة ضمن الحافر قيمة حفر  
من دفن فيه وان كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان في ارض سعة لان الحافر  
لا يدري يابى ارض بموت هكذا في الواقعات الحسابية من الوقف لا يجوز  
دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو كما في ميتة المقتي وفيما اذا اسقط

توبه

توبه في بيت غيره وخاف لولا علمه اخذ كما في الوردية الكل في الفرائد الزينية  
وفي المجتبى ولو غضب دراهم او دينار او اينية فقتله فان لم يتقاتل صحبها  
او مكسورها فلا ضمان على الكاسر وان تفاوت فان شاك المالك اخذ المملوك  
ولا يملكه وان شاك سله اليه وصنعه مثله وفي الاينية والسوا من القلب من  
الفضة او الذهب يضمنه بخلاف حبل من قيمته مصوغا وكذا اذا ادى الصفر  
فالحاس والفضة والرصاص اذا كانت تباع وزنا والاعمالها حكم العدديان  
المناقاة فقط ولو غضب دراهم فسلكها لم ينقطع حق المالك احما فلو  
غصب صغيرا وجعله كوزا ينقطع حق المالك سبس الصحيح انه ينقطع  
سوا بيع الكون وزنا ولا خلاف في التقز عندنا في حنيفة ولو غضب معصنا  
فقطه وامره لا ينقطع ولو غضب كاذبة فكتبت فيها فالصحيح له لا  
ينقطع انتهى هذا **فصل** في بيان مسائل تتضمن مسائل الغصب  
**غيب** بالغيب المجبة اي الغاصب **ما غصبه وضمن قيمته للمالك ملكه**  
لان للمالك ملكه المثل فوجب ان يزول ملكه عنه كيلا يجتمع البدلان في  
ملك واحد وعندنا في لا يملكه لانه محذور فلا يكون سباً للملك ملكا  
**مستد الى وقت الغصب** وتحقيقه ما قاله الاكل في العناية ولقطه  
وعلمه يعني صاحب الهداية يشير الى ان سبب الملك هو الغصب  
والا لم يكن لتقليل السبب في يد كسبنا سباً وهو من ذهب القاضي في زيد  
فانه قال في الاسرار قال علماؤنا الغصب يغير الملك في المضروب عند  
القضا بالثمن او التراضي قال سبس الزينة في المستوط وهذا وهم  
فان الملك لا يثبت عندنا دار الثمن من وقت الغصب للغاصب حقيقة  
ولهذا يسلم الولد ولو كان الغصب السبب للملك لكان اذا تم له  
الملك بذلك السبب يملك الزوايد المنفصلة والمنفصلة كالبيع الوقوف  
اذا تم بالاجارة بملك المشتري المبيع بزوايد المنفصلة والمنفصلة  
ومع هذا في هذه العبارة بعض الشبهة فالغصب عدوان محض  
والملك حكم مشروع مرغوب فيه فيكون سببه مشروعاً مرغوباً فيه  
ولا يصلح ان يكون العدوان المحض سبباً له فانه نزعيب للناس فيه  
لتحصيل ما هو مرغوب لغيره ولا يجوز اضاقته مثله الى الشرع وقيل  
فيه نظر لانه لا يبرأ يكون الغصب سبباً للملك عندنا دار الثمن ان يبيع  
مطلقاً بطريق الاستناد والنائب به ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر  
اثره في ثبوت الزيادة المنفصلة والله تعالى اعلم **والقول** اي للغاصب  
سبب بيبه **في قيمته** اي المضروب عند اختلافهما في قيمته **ان لم يبرأ من**  
**المالك على الزيادة** اما اذا برهن على الترم ادعاه الغاصب لا يكون  
القول قول الغاصب يكون للمالك لانه اثبتته بالحجة المترتبة فان



يخرج عن اقامة البينة وطلب يمين الغاصب وللغاصب بينة تشهد  
 بيقينه المصوب بل تقبل بينته بل يحلف على دعواه لان بينته تنفي الزيادة  
 والبينة على النفي لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي ان تقبل الاستقاط  
 اليمين كالمودع ان ادعى رد الوديعة فان القول قوله ولو اقام بينة  
 على ذلك قبلت وكان القاضى ابو عبيد الله يفتي بقوله هذه المسئلة عدت  
 مشكلة ومن المشايخ من فرق بين هذه المسئلة ومسئلة الوديعة  
 وهو الصحيح كزيادة العناية والمناية والتبيين وفي جواهر الفتاوى  
 الغاصب او المودع التقدي ان اقال لا عرف قيمته المصوب بعد هلاكه  
 والمالك يقول قيمته كذا درهما وهو له صدقة ولا يقرب شي من القيمة  
 ويقول لا عرف قيمته فانه يحلف على دعوى المدعي فان لم يحلف يكون  
 حكمه حكم النكول يحكم عليه بعد العرض ثلاث اشروخ من يشترط  
 ذكر اوصاف المصوب في دعوى الغصب ام لا الاصح عدم الاشتراط  
 قال محمد في الاصل ان اقال ادعى انه غصب منه جارية له واقام على  
 ذلك بينة يجلس المدعي عليه حتى يجي لها ويردها على صاحبها قال الشافعي  
 الامة الحلواني ينبغي ان يحفظ هذه المسئلة لانه قال اقام بينة انه  
 غصب جارية ولم يجلس جلسها وصدقها وقيمها وانما كان ذلك اصح  
 لاجل الضرر فان الغاصب يمنع عن احضار المصوب عادة وحين  
 يغيب انما يتبني من الشهود فغل الغاصب دون العلم باوصاف المصوب  
 فقط اعتمد عليهم بالاوصاف لاجل التقدير وبثبت بئسها ذنوب فغل  
 الغاصب في تحمل هومالك منقور وضار بثبوت ذلك بالبينة كثيrote  
 باقراره فيجلس حتى يجي به وعلى هذا لا يحتاج الى تاويل في بطلان الغش  
 وهو ما اذا قال تاويلها ان الشهود تشهدوا على اقرار الغاصب بذلك  
 فاما السها دة على غل الغاصب فلا تقبل مع جهالة المصوب لان  
 الفصول انبات الملك للمدعي المصوب والقضا بالجهول غير ممكن  
 كذا في العناية فان ظهر اي المصوب وهي اي قيمته **اكثر مما ضمن**  
 الغاصب **وقد ضمن بقوله مع يمينه اخذ اي المصوب الملك ورد دعونه**  
**او امضى اي المالك الصناد لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة**  
 دائما اخذ دونما لعدم البينة ولو ظهرت العين وقيمته مثل ما ضمنه او رد  
 في هذا الفصل وهو ما اذا ضمنه بقوله الغاصب مع يمينه فكذا الجواب  
 اي منه بالخيار بان سأل امضى الصناد وان سأل اخذ العين ورد العوض  
 ظاهر الرواية وقال الكرخي لا خيار له في استرداده لان توفعه عليه  
 بول ملكه بئله وهو اي ظاهر الرواية الاصح لانه لم يتم رضاه  
 بزوال العين عن ملكه حيث لم يعط ما يدعيه من القيمة وما لم

يتم الرضا لم يسقط الخيار عناية ولو ضمن الغاصب **يقوله المالك او يبرهانه**  
 اي برهان المالك **او تكول الغصب فهو له اي للغاصب** **ولا خيار للمالك لانه رضى**  
 بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط **وان باع الغاصب**  
**المصوب فضمنه المالك فكذا يبيعه او يبيع الغاصب وان حرره فضمنه لا**  
 اي لو كان المصوب عبدا فحرره الغاصب فضمنه المالك ولا ينفذ  
 تحريره لان ملكه الثابت فيه نافذ لثبوت مسنده او ضرره اجتماع  
 البرك والمبدل في ملك شخص واحد وهذا يظهر في حق الاكساب  
 دون الاولاد والناقص يكتفى بنفوذ البيع دون الاعتاق بالمعنى كن ملك  
 المكاتب قال له ان يبيع عبده وليس له ان يعتقه وفيه باعتاق الغاصب  
 لم يضمنه احتراز عن اعتاق المستري من الغاصب ثم تضمن الغاصب  
 فان فيه روايتين في رواية يصح اعتاقه وهو الاصح قياسا على الوصف  
 وفي رواية لا يصح كذا في العناية قلق وفي شرح اكثر للزيلي قال بعد ان  
 ذكر ان عتق الغاصب لا ينفذ مع التضمين ولا يشبه هذا عتق المتزوي  
 من الغاصب حيث ينفذ باجارة المالك اليه عن يمينه جنيته واي يبرهن  
 وكذا بضم الغاصب القيمة في الاصح لانه عتق ترقب على سبب ملك  
 تام بنفسه موضوع له فينفذ العتق بنفوذ السبب انتهى **وروايد**  
**المصوب مطلقا** متصلة كالسمن والحسن او منفصلة كالدر والتمر  
**لا تضمن الا بالتقدي او المنع بعرض المالك** لانا امانة وحكمها هذا  
 او ما تضمنه الجارية بالولادة **مضمون** ويجزى بولدها اي اذا ولدت  
 الجارية المفضوية كان النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة  
 الولد وفاربه وجبر النقصان بالولد وليسقط ضمانه عن الغاصب والا  
 يسقط بحسابه **وفي بامة مفضوية فردها حاملا فانت بالولادة**  
**ضمن قيمتها** يوم العلوق **بخلاف الحرة** فانه لا يضمنها وقال لا يضمن الامة  
 ايضا الا بنقصان الحمل بئله لان صح الرد ثم هلكت كما في البيع وكذا اذا حملت  
 ثم ردها وماتت فها وله انه غصبها وليس فيها سبب التلف وردها  
 وفيها ذلك فلم يصح الرد وضار كما اذا جنت جنابة في يد الغاصب فقتلت  
 لها او دفنت فها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب كذا هذا  
 بخلاف الحرة لانه لا تضمن بالغصب حتى تقول بقيمتها بالغصب وليسند  
 به الارض ولا يجب ردها اصلا فافتقر تمامه في تبيين اكثر بخلاف  
**منافع الغصب استوفاهها او عطاهها فانه غير مضمون غرضا الا ان يكون**  
**المضون** **وقفا او مال يقيم او معدا للاستقلال** ذكر صدر الفضاة  
 وتصير الدار معدة للاستجارا اذ انماها كذلك او استجارها كذلك  
 او تواجرت في سنين على الولد ويشترط علم المستعمل بكونها معدة حتى



يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب وبموت رب الدار يبطل الاجر  
في شرح ظهير الدين الترمذاني قيل لركن الائمة ان ابي لنفسه شر اراد  
ان يعيره فان قال بلسانه ويخير الناس صار كذا في موضع لقعة وفي القينة  
لولم تكن الدار معدة للاستقلال فاجرها سنة او سنتين او اكثر لان نصير  
معدة للاستقلال اذا ابناءها لذلك او اشتراها له كذا ورده ابو اليسر  
وعنه باعداد البايع الدار للاستقلال لان نصير معدة في حق المشتري  
وعنه رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المهرن لاشي عليه  
لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المهرن انما  
**الا اذا سكنها بنا ويل ملك او عقد** يعني منافع العدة للاستقلال بضمونة  
في كل الاحوال الا فيما ذكر من السكني بنا ويل ملك او عقد كبيت سكنه  
احد الشريكين في الملك اما في الوقت اذا سكنه احدهما بالخلعة بدون  
اذن الاخر سوا كان موقفا للسكني او للاستقلال فانه يجب الاخر واسا  
السكني بنا ويل لعقد كما تقدم عن القينة من سكني المهرن بنا ويل  
عقد الرهن وبه صرح في البرازية ايضا ويستثنى من مال اليتيم مسيلة  
سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما  
كذا في وصايا القينة كذا في فوايد مولانا الشيخ زين الدين رحمه الله  
تعالى قوله يمكن حمل هذا على قوله المتقدمين القابيلين بعدم وجوب  
اجر المصوب مطلقا وعليه فلا استثناء والله تعالى اعلم وفي القينة  
بعد ان علم بعلامة مح اذا كان بين يقيم وبالح فسكنه البالغ سنة  
لاشي عليه وكذا الاجبي بغير عقد بخلاف الوقت وقد قيل دار اليتيم  
كالوقت ولو غصب دارا معدة للاستقلال او موقوفة او لليتيم وجرها  
مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستاجر يلزمه المسمى لا اجر المثل قبل  
له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما فاض  
على المالك وهو الاول ثم يسيل يلزم المسمى للمالك امر للعاقدة فقال  
للعاقدة ولا يطيب له بل يرده على المالك وعن ابي يوسف يقصد به  
ولو استاجروا دارا معدة للاستقلال سنة باجرة معلومة دون اجر  
المثل او فوقه ثم سكنها سنين يلزمه اجر المثل فيما ورد وتلك السنة  
لا المسمى 2 السنة الاولى انشئ **وخلان** **خمس المسم** **وخريره** اي  
المسلم بان اسلم ذمي وفي يده الخمر او الخنزير **او انظرهما** اي الخمر  
والخنزير احز سوا كان المثل مسلم او ذميا لانها ليسا بالحق  
المسلم والعبرة بجانب المثل عليه دون المثل كما في المجبي قلت  
وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم خمر اهل يجب على الغاصب  
اد الخمر اليه حتي لو لم يرد يواخذ به يوم القيامة ولو توافقا

الى القاصي بما مل 2 حاله ان علم انه يسترد هذا لخلها بقضي بردها اليه  
وان علم انه يسترد هذا ليس بها يا مرا الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف  
لرجل فحاربها ملكه ليأخذه منه ان علم صاحب البراءة ياخذه ليتقلبه  
سليما لم يكن عليه ان يرد به بل بمسكه الي ان علم انه ترك الراي الاول  
وانه يسترده لينتفع به على وجه مباح كان عليه ان يرد به وفيه ايضا  
بعد هذا مسلم غصب خمرا فنشرب ليس له عليه دعوى في الدنيا وعليه  
وعليه اثم الغصب ان كان الخمر خمر الخلالين كما اتخذ العنب العصير  
للخل اما اذا كان قد اتخذها خمرا فنشرب فانه لا حق له عليه في الاخرة  
وانما على السارق اثم سرق الخمر لا غير انتهى **ومن** المثل مسلم  
كان او ذميا **لو كانا** اي الخمر والخنزير **لذي** وقال الشافعي لا يضمن في الرجمين  
وعلى هذا الخلاف اذا اقلعها ذمي بجلي ذمي او باعها من ذمي له سقطت ثمنها  
في حق المسلم فكذا في حق الذمي لانهم اتباع لنا في احكام الدنيا ولنا ان نقوم  
باق في حقهم لان الخمر لهم كالخل لنا والخنزير كالشاة في حق المتقاع  
وقد قال عليه الصلاة والسلام تركوهم وما يريدون فثبتت حقه من  
في حقهم فيجب لك في الخمر القيمة لان المسلم ممنوع عن تملك الخمر وتملكه  
خللا من الميتة والدم فانها لا يضمنان لان احدهما من الادبيان لا يدرين  
شعرها كما في المجبي وفيه انك ذمي حر ذمي ثم اسلم او اسلم احدهما  
قبل القضا عليه بمثل الخمر او بعد لاشي عليه الا في قول محمد ورواية  
ذرعهما الي حقيقته ان عليه ثمنه الخمر انشئ **خلان** **مالوا اشتراها**  
**اي الخمر** **منه** اي من الذي **وشربا** **فلا ضمان** كذا في المجبي معللا له بان فعله  
بتسليط البايع وفي القينة في الروضة استعري مسلم خمر من ذمي فاشربها  
لم يضمن ولو غصبها منه فاشربها يضمن بط استعري خمر من ذمي فاشربها  
فلا ضمان عليه ولا يضمن انشئ قلت قوله في المجبي لانه فعله بتسليط  
البايع اشارة الى الفرق بينهما اذا غصب خمر المذمي وهو فرق ظاهر  
كما لا يخفى لكن فيه ان يقال انه مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان  
المقضم يبطل ببطلان المقضم وهذا لما بطل البيع في الخمر وجب ان  
يبطل ما في ضمنه من تسليط البايع المشتري عليها الا ان يدعي خروج  
هذا الفرع عن القاعدة ببيان وجهه او ان القاعدة اكثرية لا كلمة  
والله تعالى اعلم ذمي اظهر بيع الخمر والخنزير في دار الاسلام يمنع منه  
فان اراقه رجلا وقتل خنزيره ضمن الا ان يكون اما ما يرى ذلك فلا  
يضمن الرق ولا الخنزير ولا الخمر لانه مختلف فيه وفي اشربة العبد  
سقى لمسلم رقا فقتله حر من صولاء العساق قال ابو يوسف لا يضمن  
ما سقى من الرق ولا الخمر وقال محمد لا يضمن الخمر ويضمن الرق



قلت يعني الامام كذا في المجتبى **عقب حمزة سلم** فقلها بما لا قيمة له لا تقدر من  
الظل الى الشمس ومنها اليه **وعقب جلد ميتة فربما به** اي بما لا قيمة له  
كالنار والشمس **احد المالك** بما اذا ليس فيه مستقيم للفاصل  
فكانت الدباغة اظهار الجمالية والتقدم فصار كغسل الثوب **ولو انزلها**  
**ضمن** لان لا ملكا لغيره **ولو خلد لها** **بذرة خيطة كالمخ** **واخل ملكه** اي الخاصية الخلد  
**ولاسي** لما كمل عليه اي الفاص لا الخلد لم يكن مستقوما والمخ مال مستقيم  
فترج في جانب الفاص فيكون له يغير شي **ولو دبح به** اي يذبح قيمة كالقرض  
والعقود **الجلد اخذه المالك** **ورد ما زاد اندبغ** **اد** هذا الدباغ انقل بالجلد  
مال مستقيم للفاصل كالصبي في الثوب فترج جانب الفاص **ولو اتلف**  
الفاصل لا يضمن لانه لم يتلف مال الغير وقد منا ما يتعلق بهذا المقام  
من الكلام في بحث ما يملك الفاص المضمون به وما لا يملك فاربع اليه  
والله تعالى اعلم **ومن يفسد عرق** وهوالة الهوكيريط ومن ماس  
ورق وطبل وطنبور **فتمت** **صالحا لغير الله** وفي الطنبور يضمن الخشب  
المحموت ويضمن الباقي **ضمن القيمة** **المثل باراقه** **سكر ونصف** **وسيا**  
ببالة معناه في كتاب لا شربة **ومع بيعها** اي بيع هذه المذكورات  
وقال لا يضمن ولا يبيع بيعها وقيل الخلاف في الدف والطبل الذين يضمنان  
لهو وما طبل القارة والدف الذي يبيع صر به في العرس فيضمنها بالملك  
بلا خلاف لهما ان هذه الاشياء اعدت للفصبة فينقل ثمنها كالحجر  
وله انما امر ال لصلاحيتها لما يحل من وجوه الانتفاع وان صلحت لما لا يحل  
ايضا **كالامة الغنيمة ونحوها** كالكتيش المظروح والجمامة الطيارة والديك  
القاتل والعبد المحض حيث تجب فيها الغنيمة غير صالحة لخص الامور  
والفتوى على قولها لكثر الفساد فيها بين الناس كما في الكافي وبتبين  
الكثر ولها نية وغيرها من الكتب المعتمدة وفي النهاية وذكر الصلح  
الشهيد في باب العدوي والعدوي من ادب القاضي رواية عواصم بن  
انه يهدم البيت على من اعتاد الفسق والنوع الفساد حتى قالوا انطلا  
بالحجج على بيت الفسدين وقيل براق العصب ايضا قبل ان يهدم  
ويقتل بالزبد على من اعتاد الفسق وقدر وعصى ابن عمر عن الله  
تعالى عنهما على ناسحة في منزلتهما صر بها بالدف حتى سقط فخا رها  
فقال لها لا حرمة لها وتكلموا في قوله لا حرمة لها قيل معناه انه لما  
استغلت بما لا يحل في الشرع فقد استغلت بما صنعت حرمتها والتفتت  
بالامام وروي ان الفقيه ابا بكر الخليلي خرج على بعض نهر وكان النسا على  
سطح كاشفات الروس والذراع فقيل له كيف تفعل هذا فقال لا حرمة  
لها قيل معناه لهن انما الشك في ما بين كانهن حريات وانما قال ذلك

استدلالا

بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سربا المعروف وفرض ان كان يغلب  
على ظنه انه يقبل منه ولا يسعه تركه ولو علم انه يهان بذلك او يضرب  
وهو لا يصبر على ذلك او يقع الفتن فتركه افضل ولو علم انه يصبر على الضرب  
والضرر ولم يصل الى غيره بذلك ضرر فلا بأس به وهو بما هدى بذلك ولو علم  
انه لا يقبلون منه ولا يخاف منهم ضررا ولا شتما فهو بالخيار والامر افضل  
كذا في تبين اكثر **ولو عصب ام ولد** **فمنك** **لا يضمن** **وسا** **عذرا** **حيث**  
وقال يضمن لانه شقومة عندها كالمدرسة وعن غيره مستقومة **بجلاف**  
**المدرسة** وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العتاق **حل قيد عبد غيره او**  
**رباط دابة او فتح باب اصطبلها او فقص طائره** قد ذهب هذه المذكورات  
وفي الدابة والقفس خلاف محمد **اوسى الى سلطان بما يورده ولا**  
**يدفع بل ارفع الى السلطان** **اوسى** **ببأسر الفسق** **ولا يمتنع بنيه او قال**  
**السلطان** **البيتة** **بمثل هذه العاقبة** **وكذا يضمن** **لوسى** **بغير حق عند محمد**  
**زجره** **اي الى** **وبه يعني** **في الخائبة** **ولو سعى** **جل الى سلطان** **ظالم** **وقال له**  
**ان فلان ما لا كثيرا** **اذا له** **وجدا لا** **او اصاب ميراثا** **او قال عنده** **مال**  
**فلان الطاييب** **او انه يربو الفجور** **بأهل** **فان كان** **السلطان** **من يأخذ**  
**المال** **هذه الاسباب** **كان ذلك** **سعيها** **موجبا للمصان** **اذا كان** **كاذبا**  
**فيما قال** **وان كان صادقا** **فيما قال** **الا انه لا يكون** **متظلم** **او لا يحسب**  
**في ذلك** **فكذلك** **وان قال** **انه ضربي** **او ظلمي** **وهو كاذب** **في ذلك**  
**كان صا** **منا انتفى** **في العدة** **ومن قال** **عند السلطان** **ان فلان** **مرا جدي**  
**او جارية جميلة** **والسلطان** **ياخذ** **فلقد يضمن** **ولو كان** **الساعي** **عبد**  
**يطالب** **بعد الخلق** **وسوا** **الخبر** **الساعي** **عند السلطان** **او عند غيره** **اذا كان**  
**ذلك** **الغير** **يخالف** **عيا** **اخذا** **لما** **منه** **ولا يمكن** **دفعه** **ضمن** **الساعي** **وفيها**  
**ايضا** **من استري** **شيئا** **فقيل** **انك** **استريت** **بمن** **غال** **نسعي** **المستري** **بالمبيع**  
**عند ظالم** **فاخبره** **ان ما قال** **صدقا** **لا يضمن** **وان قال** **كذبا** **يضمن**  
**في فتاوى** **قاضي** **ظهير الساعي** **اذا سعى** **بغير ذنب** **اصلا** **يضمن** **كذلك** **الخيار**  
**مسا** **بجنا** **المتاخرين** **منهم** **القاضي** **علي** **السعدي** **والقاضي** **عبد الرحمن**  
**وغيرها** **وجعلها** **بمنزلة** **المودع** **اذا دل** **سارق** **على** **الوديعة** **ودكر**  
**صدر** **الاسلام** **اليزدي** **في** **اصوك** **النفقة** **في** **فضل** **لواع** **السب** **وهذا**  
**لقطه** **واما** **اذا** **السعي** **الناس** **الى** **سلطان** **في** **حق** **اخر** **حتى** **غرمه** **السلطان**  
**ما** **لا** **روي** **عن** **بعض** **علمائنا** **بعض** **كنا** **يفتون** **ان** **الساعي** **يضمن**  
**وبعضهم** **خزي** **بين** **سلطان** **وسلطان** **فقالوا** **ان** **كان** **السلطان** **مردفا**  
**بالدعوى** **ونقر** **بغير** **من** **سعى** **اليه** **يضمن** **وان** **لم** **يكن** **السلطان** **معروفا**



بذلك لا يضمن قال ونحن لا نقتني به فان سزا خلاص اصول اصحابنا فان  
السعي سبب محض لا ملاك المال فان السلطان يعززه اختيار الاطباء  
ولكن كوراي القاضي تضمن الساعي له ذلك لان الرضخ موضع الاجتهاد  
فنحن نكلا الداي الى القاضي كذا في فصول العما رية قلت وفي خلاصة الفتاوي  
وفي نسخة القاضي الامام صدره السلام في اليسر من المبسوط في كتاب  
اللقطة من سعي الساعي الى السلطان حتى عزمه لا يتجاوز وجوه ثلاثة احدها  
ان كانت السعاية بحق خزان كان يود به ولا يمكنه دفع ذلك الا  
بالرفع الى السلطان او كان فاسقا لا يتبع عن الفسق بالامر بالمعروف  
وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني ان يقول ان فلانا وجد كذا او لقته وظهر  
انه كاذب ضمن الادا كان السلطان على دلا لا يغرم بمثل هذه الاعمال  
او قد يغرم وقد لا يغرم فانه لا يضمن الساعي الثالث اذا وقع في قلبه  
ان فلانا ياتي ايضا الى امراته او جاريته فزعم في السلطان فغرم السلطان  
بظهر كذبه عندهما لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن قال والفتوي  
على قوله محمد لعلة السعاية في زماننا قال والقاضي الامام علي  
السعدي والحاكم عبد الرحمن افينا بوجوب الضمان على الساعي قال  
الصدر الشهيد في غضب الفتاوي وعليه الفتوي والقضية ابو الليث  
كان يفتي بوجوب الضمان على الساعي انتهى **ولومات الساعي للسوي**  
**ان ياخذ قدر الخسران من تركته** كذا في جواهر الفتاوي ونص  
عبارته رجس سعي الى السلطان برجلا فاحذ منه ما لا يضمن الساعي  
فلما ظلم ان ياخذ قدر الخسران من تركته الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح  
وكان يري تضمن الساعي وذكر القاضي الامام علي السعدي وغيره من  
سأ يجنا ان على الساعي ضمان ما هلك بسعائته وجعلوه بمسئلة  
المودع اذا دل السارق على سرقته الوديعه صيانة لاموال المسلمين  
وذكر الامام محمد الجليان كان السلطان معروفا بالظلم فصادره بسب  
سعائته فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه  
قلت لاحاجة الى هذا التنبيه في هذا الزمان والفتوي اليوم بوجوب  
الضمان على الساعي مطلقا كما حكيتاه عنه وان كان المذكور في النوازل  
عسا الى انقاس الضمان ان لاشي عليه في الدنيا وانما الوزر على العقبى  
انتهى وفي الفصول العما رية وفي مستفرقات سرقه الفتاوي للظاهر  
الدين رجلا دعي على اخر سرقه وقدمه الى السلطان وطلب منه ان يرضيه  
حيث يقر فضربه مرة او مرتين وحليته خفاف المحبوس من التعذيب  
وصعد السج ليقتل فسقط عن السطح رات وقد كان لحفته  
عزامة في هذه الحادثة فظهرت السرقة على يد غيره كان للورثة ان

ياخذ

ياخذ واصحاب السرقة بدية ايمهم وبالغرامة التي اداها الى السلطان  
انتهى وفي القضية شكى عدو الوالي فيبرحق واقى بقايد فضربه المشكوك عليه  
فكسر سنده او يدين يضمن الساعي ارضه كماله وقيل ان من جبر بيشكامة  
فهرب وسور جدار السجن فاصاب بدنه وتلف يضمن الساعي فليكن ههنا قيل  
انتهى بالضمان في مسئلة الحرب قال لا ولو ماتت السكوت عليه بضره القايه  
لا يضمن الساعي لانا الموت فيه فانه ضعايته لا تقتضي اليه غلبا فزعم الدلال  
المتاع للخراتة السلطانية او الامرا بما لا يتجاوز فيه فاحذ منه بذلك القدر  
يضمن الدلال اه اعلم بتمام قيمته انتهى وهل يعذر الساعي مع تعزيمه للسعي به  
ما عزمه بسعائته الكاذبة كانت وافقة الفتنى ولما افغى على قتل فيها  
بخصوصها وينبغي عدم التوقف في القول بتعزيمه لارتكابه مفسدة لاحد فيها  
وبما انما بطو جوب التعزير كما اداه لبعض المحققين في بعض المعقبات  
واسه تنالي اعلم **امر سخي عبد غيره بالابقا** ارقال لغيره **اقل نفسك**  
**تفعل بالابقا** وتقتل نفسه **وجيب عليه** اي على الامر **قيمته** اي قيمة العبد المأمور  
لسيده لانه صار مستعلا له مثلثا له قال العما رى في فصوله وحياتيات فتاوي  
رشد الدين اذا امر عبد غيره بالابقا وقال له ائتني مال مولاك فانك  
لا يضمن الامر وسدالات يا مره بالقتل والابقا صار غاصبا لانه استعمله  
في ذلك الفعل ما بالامر بالتلاف مال المولى لا يصير غاصبا لمال المولى  
واما يصير غاصبا للعبد والعبد المفضوب قايه لم تملك وانما التلاف  
مال المولى بفعل العبد انتهى واعلم ان الامر لا يضمن بالامر كما في الفتاوي  
الدرينية الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى  
للمامور الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير كما لو مر عبد الغير بالابقا او  
بقتل نفسه فزال الامر يضمن كما ذكرنا الا اذا امره بالتلاف مال الغير  
فالتلف ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا امره بحرب فاب  
من حارب الغير ففعل الضمان على الحاضر ويرجع به على الامر وتماه في  
جاسع الفضولين **استعمل عبد الغير نفسه** بان ارسله في حاجته **وان لم يعلم**  
**انه عبد او قال ذلك العبد الذي استعمله** اي حرضه **قيمته** ان هلك العبد  
قال في العما رية وذكر صاحب الذخيرة في فتاواه استعمال عبد الغير  
مرحب الضمان سواء علم انه عبد الغير او لم يعلم وكذا قال العبد  
اي حرضه استعملني بمر ظهرك انه عبد يضمنه وفي نوايل رجلا الى اخر  
وقال اي حرضه استعملني في عمل فاستعمله فملك الرجل بمر ظهركه عبد  
يضمن قيمته العبد سواء علم او لم يعلم انتهى هذا اذا استعمل في عمل نفسه  
**ولما استعمله لغيره لا** اي لا يضمن اذا استعمل في عمل غيره لانه لا يصير به  
غاصبا كما اذا قال لعبد ارق السجرت وانتر المشمش لتاكله انت



فقط لا ضمان على الأمر ولو قال لنا كذا انت وانا انا الامام فخر الدين  
حان انه يضمن فيتملك لانه استعمال كل في منفعة كذا على حاشية بعض كتب  
الدين في قولنا يدين ايضا غلام حمل كوز ماء لينقل الى بيت مولاه بانه  
نزع اليد كونه ليحمله ما من الموصى بغير ان المولى فملك العبد  
في الطريق قال صاحب المحيط مرة يضمن نصف قيمته ثم قال في المرة  
الثانية يضمن كل قيمته العبد لانه فعله صار فاسحا للفعل المولى فيصير  
غاصبا لكل العبد وبينها ايضا امر عبد غيره باستئجاره مال انسان  
فان المولى يقوم بذلك ثم يرجع المولى على الامر لان الامر صار مستعرا  
للعبد فصار غاصبا وكذا لو امر صبيبا باستئجاره مال انسان يضمن  
الصبي ثم يرجع على الامر ان يضمن كذا في الفصول العارضة **غلام جاني القضاة**  
**وقال افصلي فقصو قصدا معتادا المات من ذلك من قيمة العبد**  
**عاقلة القضاة وكذلك الحكم في الصبي يجب فيه على عاقلة القضاة**  
كذا في الفصول العارضة وانما قيل القصد بالمعتاد ليعلم الحكم في غير المعتاد  
بطريق اولى والله سبحانه وتعالى اعلم وفيه ايضا اذا غضب عبدا ومعه مال  
المولى فانه يصير غاصبا للمال حتى لو اتي العبد بضمن الغاصب المال قيمة  
العبد وفي طريق بعض المشايخ في مسئلة غضب المانع من غضب حرا  
وعليه ثياب فانه لا يجب على الغاصب ثيابه لما انه تحت يده واما لو غضب  
عبدا فانه يجب ضمان الثياب كما يجب ضمان عيبيه فكان خروجه بغير ضمان  
عيبيه وفي غضب المحيط ورفقوى من بعض البلدان ان رجلا كان يكسر  
حطباً فجاء غلام انسان فقال اعطني القدر ثم وكسر بعض الحطب ثم  
يعطيه فاح عليه في ذلك واخذ منه القدر ثم وكسر بعض الحطب ثم  
قال انت فاخر حتى اكسرها في حطب وكسره الغلام فغضب بعض  
الأكسور من الحطب في عيبيه فذهبت لا يكون على صاحب الحطب قيمة  
شيء لانه صاحب الحطب لم يامر الغلام بكسر الحطب ولم يشترط في شيء وانما  
العبد يختار لنفسه فلا يكون الرجل ضاراً والله تعالى اعلم **هذا**  
**كتاب في بيان احكام الشفعة** وجه مناسبة الشفعة  
العصب تملك الانسان ما لا غيره بلا رضاه في كل منهما والحق تقدمها  
لكونهما مشروعة دونه لكن نوفر الحاجة الى معرفته للاحتزان  
عنه مع كثرة بقره اسبابه من الاستحقاق في البياعات والمشتريات  
والاجارات والشركات والمزارعات اوجب تقديمه في البيع  
مستقترة من السكع وهذا الصم سميت بالما فيها من ضم المشتريات الى  
عقار الشفعة **وهي** في الشريعة **تمليك البقعة** وهي العقار ومقت  
الصبيعة وقيل ماله اصل من دار او ضيعة كذا في العربا وما في حكمه كالعلم

قال

قاله في الكافي العلوي يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفل وان  
لم يكن طريق العلوي والسفلي له التحق بالعقار بماله من حق القطار **حبراً**  
**على المشتري بما قام عليه** ومعناه اللغوي موجود فيه وهو الضم ومن يدعيه  
امضان من التملك للشفعة على وجه الجبر ونزاع العارية قال وفي الشريعة  
عبارة عما تملك المرو ما اتصل بعقاره من العقار على المشتري بشركة او  
جوار اتق وما ذكرناه يحصل لهذا المعنى والله تعالى اعلم **وسبها**  
اي الشفعة **انصال ملك الشفعة بالمشتري** لانها يجب لدفع ضرر  
الدخيل عنه على الدوام بسبب سرور المعاشرة والمعاملة من حيث اعلا  
الحدار وايقاد النار ومنع ضوء النهار واثارة الغبار وايضا الدواب  
والضار لا سيما اذا كان ايضا دونه كما قيل لصيق السجون معا شقة  
الاضرار **وشرطها ان يكون المثل عقارا** سفلان او علواً احتمل الشفعة  
اذا كان يكون القدر عند معارضة مال بمال **وركنها اخذ الشئ**  
**من اخذ الشئ فدين عند وجوبها** وخلفها جواز الطلب عند تحقق الشئ  
**وسبها ان الاخذ بها بمنزلة سبها** ومتن يا حتى ثبت بها ما يثبت بالمثل  
دخول الدخيل في الدرية والعيب **يجب** الشفعة اي ثبتت راعا فسرنا الوجه  
به لانه لا يباشر بتركها لهما واجبة له لاعلمية لانه يلحقه بدخول غيره  
عليه التاثير على وجه الدوام كما تقدم **بعد البيع** الصحيح او فاسداً فخرج  
فيه حق المالك كما ينبغي تقديره فاسم الشئ شفعته قبل عقد البيع  
فتسليمه باطل وهو على شفعته بعد العقد في المبسوط ان الشفعة تثبت  
بالبيع قبل ملك المشتري الا ترى انه لو قال بعث هذا الدار من فلان وقال  
فلان ما اشتريته كان للشفيع ان ياخذها بالشفعة لثبوت البيع  
بالقرار بالبيع وان لم يثبت ملك المشتري لانكاره وهذا الا اشتري داراً  
بشرط الخيار يجب الشفعة بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع كذا في الجوهر  
**وتسقط** اي الشفعة **بالاشهاد** ان حق الشفعة قبل الشهاد منقول لانه  
يحيث لو اخذ الطلب يبطل فاذا اشهدا استغنى عن يبطل بعد ذلك  
بالتأخير **ويملك بالاختار بالتراضي او بقضاء القاضي** اي بما يملك القضاة  
بأحد امرين اما بالاختار استلمها المشتري برضاها او بحكم الحاكم  
من غير اخذ وبهذا التقدير ظهر لك ان قوله بقضاء القاضي عطف على  
الاخذ على العارضي لانه انما يثبت الملك للشفيع قبل اخذ  
واما يوقف تملكها على ما ذكرنا ان ملك المشتري فذلكم بالسوا فلا يخرج  
عنه الى الشفعة الا رضاه او بحكم الحاكم لان الحاكم ولايته فيقدر على  
ذلك فثبت الحكم بالحق ولا ينفذ على نفسه فوق ولاية القاضي عليه  
فكان اولى بذلك وتطهيره الصفة لما لم ملكا الموهوب له لا يخرج عن

شرطها



ملكه الا باحد الميرين المذكورين الا ان الاخذ بالسفعة بقضاء القاضي احوط  
حتى كان للسفيع ان يمنع من الاخذ اسلم المشتري له بغير ثمن ولا في القضا  
زيادة فابن وهو صيرورة الحادثة مطلوبة للقاضي وبتبين سبب ملكه  
له فادانت السفعة يملك باحد الميرين فقبل وجود احدهما لا يثبت  
له يثبت من احكام الملك حتى لا يورث عنه اذ اصاب في هذه الحالة وتقبل  
سفعة اذ اباغ داره التي يشتغل بها ولو بيعت دار يكتسبها في هذه الحالة  
لا يستحقها بالسفعة لعدم ملكه فيها بقدر روست السفعة اذ كانا كثيرين  
لا بقدر الملك خلافا للسما في لا فهم استوا في سبب الاستحقاق لو وجد  
علة استحقاق الكل في حق كل منهم ولو انفرد واحد اخذ لكل والاستمرا  
في الفلحة يوجب الاستوا في الحكم ولا ترجيح بكثره العمل بل بقوة دينها **للخيل**  
هذا وما قبله متعلق بقوله السابق يجب **في نفس البيع** ثم يجب له اي للخلط  
**وحق البيع** وهو الذي قاسم وبقية شركة في حق العقار **لا الشرب** بكسر السين  
وهو الشريك الذي يخالط **والطريق خاصين** ثم يفسد ذلك بقوله **كسر دهر**  
**لا يجري فيها السفن وطريق لا ينفذ** حتى اذا كانا عامين لم يستحق بهما السفعة  
قال الذي يلي والشرب الحاصر عند الجحينة وسحران يكون هذا صغير الانجزي  
فيه السفن وان كانا كبيرين بحيث تجرى فيه السفن فليس لخاص فادابيع ارض  
من الاراضي التي تستقي منها لا يستحق اهل النهر السفعة بسببه والجوار حق  
منهم بخلاف النهر الصغير وقيل اذا كانوا اهل له لا يحصلون فهو كبير وان  
كانوا يحصلون فهو صغير وعليه عامة المسايخ لكن اختلفوا في حد  
ما لا يحصل وما يحصل فبعضهم قدر ما لا يحصل بحساية وبعضهم بربعين  
وعن اي يربط الحاصر ان يكون نهر يستقي منه فزاحان او ثلاثة وما زاد  
على ذلك فهو عام وقيل الى رأي المجتهدين في كل عصر فان راوهم كثيرا كانوا  
كثيرا وان راوهم قليلا كانوا قليلا وهو اسه الا فاولا انتهى قلت والقرا  
المزارعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر والجمع اقرب في الصحاح  
**ثم يجب السفعة بعد ذلك الجار ملاصق بابيه في سكة اخرى** وظهوره على ظهر  
الدار المستفوعة لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الجار احق بسفعة  
جاره ينتظرها وان كان غائبا اذا كان طريقا والحدار واة ابوداود واحمد  
والدارقطني واجابا حجة وقال صلى الله عليه وسلم جار الدار احق بالدار  
من غيره رواه احمد وابوداود والترمذي وصححه وقال صلى الله عليه  
وسلم جار الدار احق بالدار من غيره رواه احمد وابوداود والترمذي  
الجار الحق بصفته ما كان رواه احمد والنسائي واجابا حجة وانما وجبت  
مرتبة على الترتيب الذي ذكره هنا لا وجبت لوضع الضرر الدائم الذي يكتسبه  
من جهته على ما بينا فكل ما كان اكثر انصافا كان احق بالضرر واستدعي

بعضه فكان احق به بالقوة الرجعية فليس للاضعف ان ياخذ مع وجود الاقوى الا اذا  
ترك لم ينفذ ياخذ اذا اشهد بانته بطليها عند علمه بالبيع وان لم يشهد عند ذلك فخط  
حقه وعن اي يوسف انه لا ياخذ وان ترك لانه محجوب قلنا بتحقيق السبب في  
حظه وانما قدر عليه غيره لقوته فادان ترك كان له ان ياخذ وهو لطيف دين  
الصحة مع دين المرجح وقال السانعي لسفعة بالجار ودليله مع الجواب  
عنه مذكور في شرح الهداية وغيرها من الكتب المبسطة **وواضع جذع**  
**على حائط وسريك في حطب جار** وليس بشريك في الدار لان الشركة المقتضية  
هي الشركة في العقار لا في المنقول والحشة منقولة ويوضع الجذوع على  
الحائط لا يصير شريكا في الدار وكذا بالشركة في الجذوع لا يكون شريكا فيها لكنه  
جار ملازق لوجود اتصال بفضة احدهما بسفعة الاخر فيستحق السفعة  
على انه ملازمة ولا يترجح بذلك على غيره من الجيران وكذا اذا كان بعض  
الجيران شريكا في المهادر لا ينفذ على غيره من الجيران لان الشركة في البناء  
المجرد بدون الارض لا تستحق لها السفعة وهو كان البناء والمكان الذي  
عليه البناء مشترك بينهما كان هراوي من غيره من الجيران ويتناق ذلك  
بان يبين الشريكين في المشترك ثم يقيسهما الارض غير موضع البناء فيبقى  
البناء وموضع على الشركة وانما كان هراوي لانه شريك في بعض البيع  
والشريك اولى اما في موضع البناء فظاهر لكونه شريكا واما في الباقي فذلك  
عند محمد واحدي الروائين عن اي يوسف لانا الضرر اخضره حيث كان  
شريكا في البعض فيقدم على الجار وفي رواية اخرى عنه هو والجار سواء  
في غير موضع الجدار لان استحقاقه السفعة في غير موضع الجدار بالجار  
وعنه من الجيران دينا ورويه عنه **اسقط بعضهم حقه** من السفعة  
**بعد الفصال ليس لمن بقي اخذ نصيبا** **لدارك** قال الذي يلي ولو اسقط بعضهم  
حقه قبل القضا لهم كان لمن بقي ان ياخذ الكل لان السبب لاستحقاق الكل  
قد وجد وتقرر في حق كل واحد منهم والتشخيص للراحة وقد زالت وتطير  
الرهن فانه يحل لكل الدين وبكل جزء من اجزائه ولهذا الراوي البعض او  
كان رهنا عند رجلين فقطى دين احدهما ليس له ان ياخذ شيئا من الرهن  
بخلاف ما اذا اسقط حقه بعد الفصال حيث لا يكون له ان ياخذ نصيب  
انما ركن لانه بالقضا قطع حق كل واحد منهم في نصيب الاخر **ولو كان**  
**بعضهم غائبا يقتضي بالسفعة بين الحاضر من الجميع** لان الغائب يحتمل ان  
لا يطالب فلا يجوز بالشك **وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر السفعة**  
**يقتضي له بالسفعة ثم ان احضر وطلب فقتل له بها** فتمتنظ طلبه غير ان  
الغائب اذا كان يخاصم الحاضر لا يقتضي له بالكل الاداء اسقط الحاضر حقه  
لتحقق انقطاع حقه عن باقي بالقضا وهو تطير ما لو فقتل للشريك  
ثم ترك ليس للجار ان يلحقه لانه بالقضا للشريك انقطع حقه وبطل لانه







به ولا يرد شي على المراض وكذا اذا قال من ابتاعها وبكم بيعت لانه يربح  
بمن دون من ويرغب عن مجاورة بعض دون بعض فلا يرد ذلك قبل العمل  
به على المراض وكذا لو قال خلصني الله تعالى وفي المجتبى المشتري اذا كان  
سقيما يستحق الشفعة من غير طلب والشرط طلب وفي جمل الفقه ان  
المشتري اذا اصابه وهو سقيما يتولى استيرت واخذت الشفعة  
بطلب الشفعة ثم يحاكم الى القاضي فينصب وليا فياخذ وليا عند  
الصبي فياخذ حقه والوكيل بطلبها من المولى فالطلب في البيع الفاسد  
وقت انقطاع حق البائع بالاتفاق وفي بيع العقري والبيع بشرط الخيار  
للبيع وقت البيع عند ان يوسف وقت الاجارة عند محدد وفي البيع  
بشرط الخيار للمشتري وقت البيع بالاتفاق **بلغة يفهم طلبها اي الشفعة**  
وهو قوله **طلبت الشفعة** نحوها اي مثله كقوله انا طالب الشفعة  
او اطلبها لان العبارة للمعي وفي العرف يراد بهذه اللفاظ الطلب في الحال  
لا الخبر عن امر ماض او مستقبل حتى لو بيع ارض يجب ارضه فقال شفعه  
شفعة كان ذلك منه طلبا كما في الكافي وغيره ولا يجب عليه الطلب حتى  
يجزوه رجلا او رجلا وامرأتان او واحد عدل لان فيه الزام من وجه  
دون وجه فيستلزم فيها احد شرطى الشهادة اما العدد والعدالة  
وعند ما يجب عليه الاشارة الى الخبر واحد حركا كان او غيرا صغيرا  
كانا او كبيرا اذا كان الخبر صدقا واذا لم يشهد بطلت شفعة ولو اخبره  
المشتري بنفسه يجب عليه الطلب بالاجماع كيف ما كان لانه خصم  
فيه والعدالة غير معتبرة في الخصوم **وهو اي هذا الطلب يسمى طلب**  
**المواثبة** انما سمي بهذا ليرد على غاية التجهيل كالشفيع يثبت ويطلب  
الشفعة **ثم يشهد على البائع لو كان العقار في يده او على المشتري لو كان**  
**في يده او عند العقار فيقول اشترى فلان هذا الدار وانا شفيعها وقد**  
**كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهدوا عليه وهو طلب الشهاد**  
**ويسمى طلب التقرير ولا يبرهنه اي من هذا الطلب حتى لو تمكن ولم يشهد بطلت**  
**شفعة وان لم يتمكن منه لا** اي لا يتطل شفعة هكذا في شرح الوقاية وفيها  
معزيا الى انه خبره اذا كان الشفيع في طريق مكة فطلب طلب المواثبة وعي  
عن طلب الشهاد عند الدار وعند صاحب اليد ويكمل وكلاهما وجدوا ان لم  
يوجد يرسل رسولا او كتبا بالان لم يجد فهو على شفعة فاذا حضر طلب  
وان وجد ولم يفعل بطلت شفعة انتهى قال الشيخ الاسلام الشفيع انما  
يحتاج الى طلب الشهاد بعد طلب المواثبة اذا سمع الشرا حال غيبته عن  
المشتري والدار والبائع اما اذا سمع الشرا بحضوره اجد هؤلاء فطلب طلب  
المواثبة واشهد على ذلك فهو يكفيه ويقوم مقام الطلبين **ثم** بعد الطلبين

المذكورين

المذكورين **يطلب عنه قاض فيقول اشترى فلان دارا وانا شفيعها**  
**دار فلان الى ثوبه يسلم الدار الى وضواي طلب تلك وحضرة وبتاخره**  
**اي بتاخره والطلب على اي بعدد ويعبره لا يتطل الشفعة وبه اي هذا التاخير**  
**يقطع** وهو ظاهر المذهب كما في الهداية والمجمع والكافي وعذر الاحكام وقال  
محمد رحمه الله تعالى اذا اذن سقما بطلت واختاره بعضهم للفتوى عنه انه  
قدرة بثلاثة ايام لانه لو لم يسقط بتاخير الحق للمشتري ضرر من جهة  
لانه يمنع عن الضرف فيه خشية ان يتقصض بضرره وهو مدفوع قال  
عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ثم قدر تلك المدة  
بثلاثة ايام في رواية كما هي ضربت لا يلا الاعتذار كما مثال الخصم للمدفع  
والمدين للمقضا وفي رواية قدرها بشهر وهو قول من قدروا به عمدا الى  
يوسف لانه اجروا ما دون ما جعل على امر في الامان وجه الظاهر ان حقه  
قد تقدر بالشهاد فلا يبطل بالتاخير كسائر الحقوق وما ذكر من الضرر  
يمكنه ان الله بان يرفع الامر الى الحاكم فيأمره بالاخذ او بالترك على انه  
مشكل بما اذا كان الشفيع غائبا حتى لا يسقط بالتاخير ولو كان ضرره  
مراعى لسقطت اذا لاقى في الضرر في حقه بين ان يكون حاضرا او  
غائبا ولو كان التاخير بعد من مرض او حلس او عدم قاض لا يبري الشفعة  
بالجوارح بلده لا يسقط بالاجماع وان طال المدة لكونه لا يتمكن من  
الحضرة في مصره انتهى قال الذي في شرح الكتر قال الشيخ الاسلام  
الشفيع اليوم على انه اذا اذن سقما سقطت الشفعة لتغير حال الناس  
وقصد الاضرار بالغير **وان اطلب الشفيع سال القاض الحقم عن**  
**ما تكتبه الشفيع لما يشفع به** او عن ما تكتبه الشفيع الدار المسفوق بها  
**فان اقر بها اي بملكية ما يشفع به او نكل عن الخلف عن العلم او برهن**  
**الشفيع** اي اقام بيته انما ملكه **سال** اي سال القاض المشتري عن الشهاد فيقول له  
اشترت ام لا **فان اقر المشتري او نكل عن البين** بعد ان رجعت عليه على الحاصل  
او السبب اعلم ان ثبوت الشفعة ان كان متفقا عليه بحلف على الحاصل  
بانه نقالي ما استحق هذا الشفيع الشفعة على فان كان مختلفا فيه  
كشفعة الجوارح حلف على السبب بالله تعالى ما استرثيت هذه الدار لان  
ربما يحلف على الحاصل بمذهب السنافي وقد سبق تقريره في كتاب الدعوى  
او برهن **الشفيع قضي له بها اي بالشفعة وان وصلته لم يحضر الشفيع**  
**وقت الدعوى** **وان اقرض لزمه اخضاره اي الشفيع والمشتري جلس**  
**الدار ليقض منه اي من العقار** **فلو قيل للشفيع اد الشفيع فاحرم يتطل**  
**الشفعة** يعني اذا قيل للشفيع اد الشفيع فاحرم لا يتطل الشفعة **والحقم**  
**لشفيع البائع قبل التسليم** اي يسلم البيع لا المشتري لانه ذواليد

هذا الطلب



و لكن لا تسع البيعة اي بيعة الشفيع عليه اي على البائع حتى يحضر التمس  
ويشفع بمصنوعه اي المثلثة المالك **ويقتضى اي القاضي بالشفعة والمدة**  
**على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري والعهد على المشتري لو كان ذلك**  
**بعد** اي بعد تسليم المبيع اليه لا ان البائع يصير اجنبيا فلا يستعزط  
حضوره ولا تكون العدة عليه كما في المداينة وشروح العدة ان اعلنت  
هذا ظهر لك ان قول الوقاية والعهد على البائع اطلاق في محل التقيد  
وانه نقالي اعلم والمراد بالعدة الرجوع بالمؤمن عند الاستحقاق  
**الشفيع خيارا كروية والميب وان شرط المشتري البراءة منه**  
اي من العيب لان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاحد  
بعد القبض وان كان قبل فشرأء من البائع لمحملة الصفقة البية  
فثبتت له الخيار اذا اشترى منها ولا يسقط خياره بروية المشتري  
ولا يستعزط البراءة منه لان المشتري ليس ببايع عن الشفيع فلا يعمل  
بشرطه ورويته في حقه كذا في تعيين اكثر وقد تفهم الكلام على هذه  
وان الاستيعاب في قاييل بان التمس اصح من غير تفصيل والله تعالى  
اعلم بالصواب **وان اختلف الشفيع والمشتري في التمس قال المشتري**  
**الم دهاية** وقال الشفيع **الم صرفا المشتري مع بيعة** لان الشفيع  
يبيع استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري يبيعه ولا يخالفان  
لان التمس عرف بالنص فيما اذا وجد الاكثر من الجانبين والدعوى  
من الجانب والمشتري لا يبيع على الشفيع شيئا فلا يكون الشفيع مكررا  
فلا يكون في معني ما ورد به المصنف ما متنع القياس كذا في الدرر **ولو**  
**رهن** اي وان اقام كل منهما البيعة على دعواه **فالشفيع احق** بتقديم  
برهانه عندهما وعندني يوسف البيعة بيعة المشتري لانها تنفذ الزاوة  
وعندنا في واحدتها ترأا والقول للمشتري وعندهما يفرغ وعند  
مالك يحكم بالاعدل والا بايمن كذا ذكره العيني في رصده ولهما ان  
بيعة الشفيع ملتزمة وبيعة المشتري غير ملتزمة لان الشفيع لو ترك  
تركه **ادعي المشتري** ادعي بالبيعة **اقل منه بلا قبضة** اي التمس **والقول**  
**اي للبائع ومع قبضة** اي المؤمن والقول **للمشتري** يعني ان ادعي المشتري  
شئنا وادعي بالبيعة اقل منه ولم يقبض التمس اخذها الشفيع مما قال  
البائع لانا الامر ان كان كما قاله البائع فالشفيع ياخذ به وان كان  
كما قاله المشتري يكون خطأ عن المشتري بدعواه الاقل وان كان قبض  
التمس اخذها بما قال المشتري ولم يلبثت الى قول البائع لانه لما  
استوفى التمس انتفى حكم العقد فصار كما لا يخفى فبقى الاختلاف  
بين المشتري والشفيع وفي الجنب ولو كان نقدا التمس غير ظاهر

فقال

فقال البائع بعث الدار بالث وقبض التمس ياخذها الشفيع بالذلة لما  
بدأ بالقرار بالبائع نقلت به فنقله قبض التمس يريد اسقاط حق الشفيع  
ويرد عليه ولو قال قبض التمس وهو العالم بليقت الى قوله لان بقوله  
قبض التمس خرج من البين وسقط اعتبار قوله في مقدار التمس **وحط**  
**البعض يظهر في حق الشفيع كما مر في اخذه بما بقي وحط الكل والزيادة لا**  
اي لا يظهر ذلك في حق الشفيع حتى لا تلزمه الزيادة ولا يسقط عنه  
شي من التمس فيما حقه جميع السهم عند العقد لان الخطا لما التحق باصل العقد  
صار الباقي هو التمس كانه لم يمس غير ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يكون  
الخطا قبل اخذه بالشفعة او بعد لوجود الالتحاق في صورتين فيخرج  
الشفيع على المشتري بالزيادة ان كان او فاه التمس ولو حط بعض التمس  
بعد تسليم الشفعة كان له ان ياخذ به الباقي لانه ثبت له ان التمس اقل فلا  
يصح تسليمه بخلاف حط الكل بحيث لا يلتحق باصل العقد لانه لو التحق لكان  
هبة او بيعا بالتمس وهو فاسد فلا شفعة بينهما وكذا ان يادة تلحق  
باصل العقد وانما لا تظهر في حق الشفيع لانه استوفى اخذها بالسمي  
قبل الزيادة فلا يمكنه ابطال حقه الثابت له فلا يتعين العقد في حقه  
كما لا يتعين بخديدهما العقد لما يلحق به ذلك من الصور ويلحق به في حقه نفسه  
لان له ولاية على نفسه دون الشفيع كذا في تعيين اكثر وفي القينة علم  
انه استقر بالعلم فسلم بمرحط البائع مائة فله الشفعة لالتحاق الخطا  
باصل العقد كما لو باعه بالف فسلم ستم لاد البائع له جارية او متاعا انتهى  
فان قلت ما الفرق بين ما ذكرت وبين التولية والمراجعة حيث تصح  
الزيادة في حقه ايضا حتى جازينا وهما عليها قلت لانه ليس ربه ابطال  
حق احد لان المشتري لا يستحق عليه احد يمنع المراجعة فيلحق في حقه باصل  
العقد والله تعالى اعلم **وفي الشراعي لا ياخذ بمثله وفي السرا القيمي بالقيمة**  
بمرفوع عليه بقوله **فتبيع عقار بعقا وياخذ الشفيع كلاهما** اي من  
العقارين **قيمة العقار الاخر** لانه يرد له وهو من ذوات القيم وفي الشراعي  
**بمن موجه ياخذ بحال او طلب في الحال واخذ بعد الاجل** اي يصير حتى  
يعني الاجل المضروب بين البائع والمشتري فيما اخذها عند ذلك وليس  
له ان ياخذها في الحال بمن موجه وقال سافز ومالك واحمد والسائي في  
القديم له ان ياخذها في الحال بالتمس الموجه لان الشرا وقع به ولما ان الاصل  
في التمس ان يكون حالا او مالا يوجه بالشرط والاشروط في حق الشفيع مخر لا بد من  
الطلب ان كان يصير الى حلول الاجل **ولو سكت عنه** اي اطلب ولم يطلب في  
الحال **ومصر حتى يطلب حلول الاجل بطلت شفيعه** عندهما وعندني  
يوسف لا يبتل بالتأخير الى حلول الاجل لان الطلب ليس بمقصود لذاته



بل لاخذ وهو لا يتمكن منه في الحال فمن وجب فلا فائدة في الطلب في الحال  
 ولها ان حقه قد ثبت ولهذا ان ياخذ بمن حال ولو لاحقه ثابت لما  
 كان له ذلك والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه ينطل الشفعة ياخذ  
**بمثل الخبز وقيمة الخنزير ان كان الشفعين ذميا يعني لو استرى ذمي من**  
**بخمرا وخنزير فان كان شفيعه ذميا اخذه بمثل الخبز وقيمة الخنزير**  
 لان هذا صحيح فيما بينهم فان اصح ثبوت عليه احكام البيع مثل الشفعة  
 وبخرها غير ان الذي لا يتعذر عليه تسليم الخبز فيها اخذها لانها من ذوات  
 الامثال والخنزير من ذوات القيم فتجب عليه قيمته ولو كان الشفعين  
 مسلما وذميا اخذ كل واحد منهما النصف لما ذكرنا من قيمة الخبز ومثلها ولو  
 اسلم الذمي صار حكمه حكم المسلم من الاستدراك اخذها بالقيمة قيد بكونه ذميا  
 احتراز اعماما ان كان مترافا لاشفعة له شواقل عارضة او موات  
 او الحق بدار الحرب ولا حق لورثته فان الشفعة لا تورث وذكره في العناية  
 ياخذ **بمثل الخبز والخنزير** ان كان الشفعين **مسلمين** لانه لا يقدّر على ذلك  
 لكونه ممنوعا عن تملكها وتملكها فتجب عليه قيمتها كما في صفات العروان  
 والخنزير من ذوات القيم فتجب عليهما قيمته فان قلت قيمة الخنزير  
 ينقسم مقام عينه فوجب ان يحرم على المسلم تملكه بخلاف قيمة الخبز على ما مر  
 في موضعه قلت اما يحرم عليه تملكها اذا كانه القيمة بدلا عن الخنزير  
 واما الخنزير فيقتصر بقيمته بول الدار فلا يحرم عليه كذا قاله الزيلعي  
 واحاب عنه الاكمل بان مراعاة حق الشفعين واجبة بقدر الامكان ومن  
 ضرورة ذلك دفع قيمة الخنزير بخلاف ما اذا امر على العاشر اثني **وطرقة**  
**معرفة قيمة الخبز والخنزير بالرجوع الى ذمي اسلم او فاسق ثاب من**  
 نفسه من المسلمين فان وقع الاختلاف في ذلك فالقول قوله قول المشتري  
 مثل ما اذا اختلف الشفعين والمشتري في مقدار الثمن واذا اسلم احد المتبايعين  
 والخنزير بمقبوضه انتقص البيع لغوات الفرض المستحق بالعقد لا سلم  
 يمنع قبض الخبز حاكم البيع كما يمنع العقد على الخبز ولكن لا يبطل حق الشفعين  
 في الشفعة لان وجوب الشفعة باصل البيع وقد كان صحيحا وبقاؤه  
 ليس بشرط انقا والشفعة كذا في العناية **ياخذ الشفعين بالثمن وقيمة**  
**البنا والغرس مقلوعين لو من المشتري او غرسا وكلف الشفع المشتري قلع**  
 اي البنا والغرس والمراد بقيمتها مقلوعين قيمتها مستحق القلع كما مر في  
 باب النصب وعبارتي **بمثل الخبز** لا يكلف بالقلع بل بخزيريين ان ياخذ الثمن  
 وقيمة البنا والغرس وبين ان ينزك وهو قول السلف في جهة الله  
 لقالي لان التكليف بالقلع من احكام العروان والمشتري هنا مستحق  
 في البنا قلنا يعني في موضع يتعلق به حق متأكد للغير من غير تسلطه

كما ينتقص الشفع **جميع تصرفاته اي المشتري حتى الوقت والمسد والمقبرة**  
 صرح به الزيلعي لا شرح اكثر وغیره في غيره وفي المجتبى ولهذا ينتقص بيعه  
 وهبته وغیره من التصرفات واما الزرع فينتقل قياسا وانما لا يقلع استحا  
 لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر **ورجع الشفع بالثمن قسطا ان يني**  
**وعرض ثمنه** **سقطت** ولا يرجع بقيمة البنا والغرس خلافا لابي يوسف  
 لعدم الغرر والتسليط لامن البائع ولا من المشتري بخلاف المشتري حيث  
 يرجع لانه معزول من جهة البائع وسلط عليه **ياخذ الشفع بمثل الثمن**  
**ان خرب البنا او خرب الشجر** من غير وضع لحد **او يني من ثمنه او خرب**  
 استرى دار الخرب او بستانا نجف الشجر فالشفيع ان اراد ان ياخذ بالشفعة  
 ياخذ بجميع الثمن ولا يسقط من الثمن شي لانها تان بجان للارض حتى يدخل في  
 البيع من غير ذكر فلا يقابلها شي من الثمن ولهذا يسعها في هذه الصورة  
 مراعاة من غير بيان وقيدنا بقولنا ولم يبق شي من نقض او خيب لانه اذا  
 بقي شيء من ذلك واخذ المشتري لانفسه من الارض حيث لم يكن ثوبا للارض فلا  
 يد من سقوط بعض الثمن بحصة ذلك لانه عين مال قائم بتي محبسا عند  
 المشتري فيكون له حصة من الثمن فيقسم الثمن على قيمته الدار يوم العقد  
 وعلى قيمة النقص يوم الاخذ كذا في تبين اكثر ومما ظهر لك ان كلام اكثر  
 والرقاية اطلاق في محل التقييد والله تعالى اعلم **بمثلا ما اذا اختلف بعض**  
**الارض بغير حق حيث يسقط من الثمن بحصة** لان الغاية بعض الاصل  
 ذكره الزيلعي **ياخذ الشفع بحصة الرصية من الثمن ان تقضى المشتري البنا**  
 لانه صار مقصودا بالانفاق والبيع اذا صار مقصودا به يقابل به شيء من  
 الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه باقية سماوية فاذا كان له حصة من  
 الثمن يقسم الثمن على قيمة الارض والبنا يوم العقد عليها بخلاف المسئلة  
 الاولى وهو ما اذا انهدم بنفسه وكان النقص باقيا حيث يعتبر فيها قيمة  
 النقص يوم الاخذ بالشفعة لانه صار له قيمة الجبس **ويشترى الاجنبي**  
**النقص اي ينقص المشتري والنقص له** اي المشتري لا الشفع لانه صار منفصلا  
 فلم يبق تبعات حتى يكون للشفع **ياخذ الشفع بثمنها ان ابتاع ارضا او بونا**  
**او بونا او بونا** والقياس ان لا يكون له اخذ الثمن لعدم المتبعية كما لم يتبع الموضع  
 فيها وجه الاستحسان انه بالانصاف خلفه صار متبعا من وجه ولانه منقول  
 من المبيع فيسري اليه الحق الثابت في الاصل الخارج قبل الاخذ كما لم يبعه اذا  
 ولدت قبل النقص فان المشتري يملك الولد بغيره لانه كذا هذا **وان جده**  
**المشتري او هلك باقته سماوية وقد اشتراها بثمنها سقط حصة**  
**من الثمن الاول** وهو ما اذا اشتراها بثمنها بالشرط فكان له تسقط  
 من الثمن بحصة **ياخذها بمثل الثمن في الثاني** لان الثمن لم يكن موجودا

نا



عند العقد فلا يدخل عند الاختار في البيع الا يتعا فلا يقابل شيء من الثمن  
وكان ابو يوسف يقول ولا يحيط عنه من الثمن في الفصل الثاني الصناد  
لان حال المشتري مع الشئ كمال البايع مع المشتري قبل قبض البيع ولو  
اكل البايع الثمر الحادث بعد العقد سقط حصته من الثمن فكذا هذا ثم رجع الى  
ما ذكره الكتاب من انه لا يسيغ شيء من الثمن لانا الشئ مع ما قام  
على المشتري وهو قائم عليه البيع بدون الثمن بجميع الثمن فينا هذه به  
وهذا الحادث من الثمر بعد القبض لاحصة له من الثمن بخلاف ما اذا  
كانت موجودة عند القبض لانها تدخل في قبضه اجمالا ما بيناه ونحلات  
الحادثة قبل القبض عند البايع لانها حدثت على ملك المشتري ويكون لها  
حصته من الثمن اذا صار ثمنه فمقصودنا لورود القبض عليها او بالاستهلاك  
وليس للشئ ان ياخذ الثمن بعد الحادث في الفصلين لرواى البيهقي  
بالاقتضال قبل الاخذ والله تعالى اعلم **قضي بالسفينة للشئ**  
**قوله** لانه ملكها بالشراء فصارت كانه استلزه حقيقة كذا في شرح الرهبان  
معزيا الى المحيط للثمن بل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضاء في بيع فاس  
**وقت التقاط حق البايع اتفاقا** وقد مناه عن المجتبى والمسألة  
منقولة في كثير من المعتمرات **من لم يبر السفينة بالجرار كان في مثله**  
**اللبا عن حاكم يراه بقوله له هل يعتد وجوبها ان قال نعم** اعتد ذلك  
**حكم له بما والا اي** وان لم يتل اعتد وجوبها لا اي لا يحكم اختلفنا في  
هذه المسئلة قال بعضهم لا يفتي له لانه يزعم بطلان دعواه وقال بعضهم  
يفتي لانا الحاكم يري وجوبها وهو المشهور وقال بعضهم يقال هل  
يعتد وجوبها ان قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يفتي قال الخواص  
بوجه الله تعالى وهذا احسن الاقوال كذا في البرازية وجميع الفتاوى  
فروع استوفى الشئ عليها بلافتها ان اعتد على قول عالم لا يكون  
ظالما ولا يكون ظالما وفي جنابات المتلفظ وعن ابي حنيفة اسيا على  
عدد الروس العقد والسفينة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا  
فيه كذا في الفتاوى بينه انتهى بسلام الشئ على المشتري لا  
يبطلها هو المختار كذا في الفتاوى بينه وفي الصبرية وسلامه على  
المشتري لا يبطله وسلامه على غيره يبطله اذا ترك الاقرب وطلبه عند  
الا بعد كان الشئ في المرفق الا بعد خارج المصر بطل وان كان في  
المصر لا يستحسننا الا اذا اجتاز على الاقرب ولم يطلب الا ان بطلت  
اخر بيع داره ولم يخبر بها فسكت حتى اخبر بها هل يبقى له السفينة  
قال قبا ورايت رواية انه لا تبطل قلت وفي فتاوى ائمة غير السكت  
مع العلم بالمشتري والعمر انتهى لبراء العام من الشئ يبطلها

قضاء

قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانته ان لم يعلم بها ان اصبح المشتري ببناء في  
الشئ فهو مختار ان شاء اعطاه ما اراد المبيع وان شاء تركه كذا في الروايات  
الشئ المختار اذا اختلف الطلب تكون القاصي لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب  
القاصي احضاره فامتنع فاحضر اليهودي اذا سمح بالبيع يوم السبت  
فلم يطلب لم يكن عورا كذا في الفتاوى بينه قلت يوقد من هذا ان  
اليهودي اذا اطلب حظه من القاصي احضاره يوم سبته وانه يكلفه  
المقصود ولا يكون السبت عذرا له في التاخر وهي واقعة الفتوى والله تعالى  
اعلم حظ الركيل بالبيع لا يفتي في حق الشئ له دعوى في رقبته  
الدام وسفينة فيها يقول هذه الدار داري وانا ادعيا فان وصلت الي  
والا فانا على سفينة فيها كذا في الفتاوى بينه هذا **باب**  
في بيان احكام ما ثبت هي اي السفينة **قوله** اولاي وما لا ثبت فيه ذكر  
لفصل ما يجب فيه السفينة وما لا يجب بعد ذكر الوجوب بجملة الاما التفصيل  
بعد الاحكام **لا تثبت السفينة قصدا الا في عقار ملك بعوض وهو مال وان**  
وصلية لم يفتي اي العقار لانا السفينة شرعت لرفع حار السور لا لرفع  
اجرا القسام فوجب في العقار وان كان لا يحتمل القسمة ثم مثل لما سم  
يشم بقوله **كرخي وحمام وبيت صغير** اي السفينة القصدية تختص  
بالعقار بخلاف غير القصدية فاما ما ثبتت في غير العقار فان الثمر والشجر  
يؤخذان بالسفينة بغير العقار كما لا بد ان يكون العقار ملك بعوض  
حتى لو ملك الهبة لا تثبت ثم العوض لا بد ان يكون ما لا حتى لو خولع  
على دار لا تثبت السفينة **لا تثبت السفينة في عرض** وهو بيت خنثي وجمع  
على عرض حطام الديار في المرب والصباح وفي الصباح والعرض يسكنون  
الامتناع وكل شيء هو عرض سوى الدراين والدراهم وقال ابو عبيد  
العرض الا سفينة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيويا ولا  
عقارا وعلى هذا جعلها هنا جمع عرض بالسكون اولى لانه في بناء لا  
يجب السفينة فيه وهو غير العقار ولكن يكون الحيوان خارجا عنه ايضا  
مع ان السفينة غير واجبة فيه ايضا فحينئذ يراى انه ما ليس بعقار  
فيدخل فيه العلك والبناء والتخل فيكون عطف ذلك عليه من قبيل عطف  
الخاص على العام **وفلك وبناء وعل بيعا** اي البناء والتخل **قوله** يتدبره  
لانما اذا بيعا مع الارض يجب فيها السفينة بغير الارض كما تقدم بخلاف  
العلو حيث يستحق بالسفينة ويستحق به السفن على انه مجاوره  
وذلك اذا لم يكن طريقه طريق السفن وان كان طريقا واحدا يستحق  
بالطريق السفينة على انه خليط في الحقوق وهو الطريق لان حق السفن  
ينتهي على الدوام وهو غير متقول فليستحق به السفينة كالعقار ولا كذلك



أبنا والتخل ولا تستحق بها الشفعة كذا في تعيين الكثر وفي شرح النظم  
الرهبا في معزيا الى الذخيرة ابيات ما بعضها فوق بعض وباب كل واحد  
الى الطريق فيبيع البيت الاوسط كان لا يعل ولا أسفل جميعا الشفعة وان  
يباع الاعلى فالأوسط او بالشفعة وقال في كتاب الحيطان لو باع  
الأسفل كان لصاحب العلوان باخذه بالشفعة حتى لا يشاركه فيها  
سائر الحيوان انتهى **لا تثبت في دار** أي موروثة فان الدار اذا ملكت  
بارث لا تثبت فيها الشفعة **وهبة لا يعرض** لأنها ليست  
بمعاوضة مال بمال فصارت كالارث وقد يكون لها بعض لانها لو  
كانت بعوض عوض بلا شيوخ فيها أي الموهوب وعوضه فانها حينئذ  
بيع انهما لكن بشرط التقابض وان لم يكن العرض مشروطا فلا شفعة  
فيه **ودار تمت** بين الشركاء لان الشفعة فيها معني الاقرار وهذا يجري  
فيها الجبر والشفعة لم تشرع الا في المبادلة المطلقة **او جعلت آخر**  
**او بول الخلع او بول** **تمت او بول** **تمت او بول** **تمت او بول** **تمت او بول**  
**مال** بان تزوج امرأة على دار على ان تزوج الف درهم فلا  
شفعة في شيء منها لانها عندنا تختل بمعاوضة مال بمال مطلقا لانها تثبت بخلاف  
القياس بالارث معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها **او بيعت** عطف على  
جعلت أي لا تثبت الشفعة في دار بيعت **خيار البيع** لأنه يبيع زوال الملك  
عن البائع فان اسقط **الخيار وحيث** لزوال المانع عن زوال الملك لكن  
**طلب** الشفعة **وبسقوط الخيار** في الصحيح لان البيع يصير سببا  
لزوال الملك عند فلكه **او بيعت** الدار بغير **فاسد** يعني اذا اشترى دارا  
لا سرا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فلبقاء ملك البائع فيها واما بعده  
فلاحتمال الفسخ لان لكل واحد من المتبايعين سبيلا من فسخه  
**وليسقط فسخه فان سقط** فسخه بان يبي المشتري فيها **وحيث** الشفعة  
وقد تقدم لتغيره **او رد خيار روية او شرط او عيب بقضاء** منطلق  
برد **بعد ما سلمت** يعني اذا بيعت وسلمت الشفعة ثم رد البيع باخذ  
ما ذكر بقضاء والقاضي فلا شفعة لانه فسخ لا بيع **خلان الرد بقضاء**  
لان الرد لم يبي فاحذر بلا قضاء صار كأنه اشتراه او اقاله فانه يبيع  
في حق الثالث والشفيع **نألهما وثبتت** أي الشفعة **لغير المادون**  
**المستغرق بالدين** محيط برقبته وكسبه في بيع **سيرة** وثبتت **سيرة**  
في بيعه أي العبد المادون لان ما في يده ليس ملكا لماله وثبتت الشفعة  
**من اشترى او اشترى له لاس باع او بيع له او ضمن الدرك** سواء  
اشترى اصالة او وكالة وكذا يجب الشفعة لمن اشترى له أي لمن وكل آخر  
بالسرا فاشترى لاجل الوكيل والوكيل شفيع كانه الشفعة وقابله انه

خيار

لو كان المشتري او الموكل بالسرا شركيا وللدائر شركيا آخر فلها الشفعة  
ولو كان هو شركيا وللدائر حار فلا شفعة للمبار مع وجوده ولا يكون للبائع  
شفعة سرا كان اصيلا او كميلا وكذا لا شفعة لمن يبيع له أي لكل البائع  
والموكل شفيع فلا شفعة له وكذا اذا ضمن الدرك فبيع وهو شفيع لا شفعة  
له لانه الاستحلال عليه هذا **في بيان احكام ما يطالبها**  
تأخير البطلان عن الثبوت مما لا يحتاج الى بيان وجهه اعلم ان تسليم الشفعة  
قبل البيع لا يصح وبعد يصح علم الشفيع بوجود الشفعة او لم يعلم  
وعلم من اسقط اليه هذا الحق او لم يعلم لان تسليم الشفعة اسقاط  
حق وهذا يصح من غير قبول ولا يرتب بالرد واسقاط الحق يعتبر وجوب  
الحق دون علم المسقط اليه كالطلاق والعتاق **يبطلها أي**  
**الشفعة ترك طلب الموائمة او ترك طلب الاسهاد** **وحيث علم**  
**مع القدرة** بان لم يسد احداه او يكون في الصلاة لانه ينظر بالاعراض  
وترك الطلبين او احدهما مع القدرة عليه دليل الاعراض وهذا الطلب  
هو المسمى بطلب التقرر **يبطلها تسليمها بعد البيع فقط** بخلاف  
تسليمها قبله كما تقدم لانه اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده  
يسقط بالاسقاط علم بالسقوط او لم يعلم كما تقدم لانه لا يعدل  
بالجمل بالاحكام في دار الاسلام ولا يرتب بالرد لانه بحر حتى لو كان التسليم  
بعد البيع **من اب او وصي** هذا عند أي حبيفة وای يوسف لانه ترك  
للتجارة فصح من يملك التجارة وقال محمد وقر لا يجوز وهو علي  
شفعة اذا بلغ الصغير او بلغ الخبر الموكل وعلى هذا الخلاف بطلان  
الشفعة بسكون الاب والوصي عند العلم بالشراء **الوكيل يبطلها اذا**  
**سلم او اقر على الوكيل بتسليمه** الشفعة لو كان التسليم بعد التسليم  
او الاقرار **عند القاضي** وان كان في غيره فلا يجوز لانه يخرج من الحضور  
وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال سائر الاجور مطلقا **يبطلها**  
**طه أي صلح المشتري الشفيع منها** أي الشفعة **على عوض** لانه اخذ الاعضاء  
عن حق ليس بمالك فيسقط حقه **وعليه أي البيع** **رده** أي رد العوض  
لانه رثوه لان حق الشفعة ليس بمقتضى الجمل واما بحر حتى التملك  
فلا يجوز اخذ العوض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجزم من الشرط  
كما اذا قال الشفيع اسقطت شفيعتي فيما اشتريت على ان تسقط شفيعتي  
فيما اشتريت او على ان لا تطلب الثمن مني لكونه ملايا حتى لو تراصيا  
سقط حق كل واحد منهما ومع هذا لا يتعلق اسقاط الشفعة بهذا  
الشرط بل يسقط بحر قوله اسقطت بدون تحقق الشرط فلا لا يتعلق  
سقوطه بالشرط الفا سر وهو شرط الاعتراض عن حق ليس بمالك



بل هو رشوه محض اولى بنصح الاستقاط ويبطل الشرط ذكره الزيلعي قلت وفي  
المجتمعي تعليل بطل الشفعة بالسقوط جاز حق لو قال سلت تلك الشفعة  
ان كنت استقرتني لتسلك فاد استقره فله الشفعة لانه استقاط محض  
انتهى يعني والاستقاطات يجوز تعليلها والله اعلم وفي فتاوى قاض بطلان  
كان قال الشفع ان لم ارجح بالثمن الى ثلاثة ايام فان ابري من الشفعة  
ولم يجر بالثمن الى ثلاثة ايام ذكره ابن رستم عن ماله بطل شفعته لان  
تسليم الشفعة استقاط محض يصح تعليله بالشرط وقال بعض المتأخرين  
لا تبطل شفعته وهو صحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلت المواتنة  
والاستقاط فماتت لا تبطل ما لم يسلم بلسانه انتهى ولا يجزى عليك ان هذا  
لا يعارض ما تقدم نقله عن المجتبى لجواز حمل كلام المجتبى على نفس  
بطلانها قبل ثبوتها وتقدرها بطلب المواتنة والاستناد والله تعالى اعلم  
وفي قاض خات ايضا وان قال الشفع للمشتري سلت هذه الدار ذلك او  
شفعة هذه الدار لك ان استقرتها لك وقد كان المشتري استقرها لغيره  
لا تبطل شفعته لانه تعليل التسليم بالشرط وتسليم الشفعة استقاط  
يحتمل التعليل والمعلق بالسقوط لا يكون عدم الشرط **وبيع شفعته**  
**مال** يعني تبطلها لان البيع يملك مال بماله وحق الشفعة لا يحتمل  
التمليك فكان عبارة عن الاستقاط فقط مجازا كبيع الزوج زوجته  
من نفسها بخلاف الاعتراض عن القصاص ومكك النكاح واستقاط  
الرق لان ملكه في هذه الاشياء متغير في المحل ولهذا يستوفيه وينفرد  
به والكفالة بالنفس في هذه الاشياء متغيرة في المحل ولهذا تستوفيه  
وتنفرد به وبالنفس في هذه الاشياء متغيرة في رواية وفي رواية اخرى  
لا تبطل الكفالة ولا يجب المال وقيل في الشفعة كذلك حتى لا يجب  
المال ولا تبطل الشفعة وقال هذه رواية في الكفالة خاصة وجه  
الفرق بينهما على هذه الرواية ان الشفعة بالاعتراض دون الكفالة  
خاصة وجه الفرق بينهما على هذه الرواية ان الشفعة تبطل بالاعتراض  
دون الكفالة والاصح ان الكفالة والشفعة يسقطان ولا يجب المال  
ولو صالح على اخذ نصف الدار ببيع من الشجر يجوز ولو صالح على اخذ نصف  
بحصة من الثمن لا يجوز الصلح ولا يسقط شفعته لانه لم يبرجده  
الاعتراض عن غير ان الثمن مجهول لا حصته من الثمن غير معلوم  
عند اخذ ومثله من الجمالة يمنع صحة البيع ابتداء واخذ بالشفعة  
بيع من الشفع ويبطلها **موت الشفع قبل الاخذ بعد الطلب**  
**وقوله** ولا يورث عنه وقال الشافعي لا تبطل لانها حقته والوراث  
يخلفه في حقوقه ولنا ان حق الشفعة حق التملك وهو حق قائم

بالشفع

بالشفع فلا يبقى لعدم موته لا يبطلها موت المشتري لوجود الشفع ويبطلها  
بيع ما يشفع به **قبل التقاض بالشفعة مطلقا** يعني لا فرق بين ان يكون  
عالمين ان يكون عالما وقت بيع داره بشرط الشفعة او لم يكن عالما  
لانه لا يختلف في الحالين فصار كما للتسليم الصريح فانه لا يختلف بين ان  
يعلم ببيعها او لم يعلم كما تقدم تقريره ولو باع الذي يشفع **شرط الخيار لا**  
اي لا تبطل شفعته لبقاء السب لان خيار البيع يمنع خروج المبيع عن ملكه  
وبطلانها **سواء الشفع من المشتري** لانه بالاقتران على الشراء من المشتري  
اعراض عن الطلب وبه تبطل الشفعة ولما هو بغير من الشفعة او مثله  
ان ياخذها منه بالشفعة جعل معضا عن الاخذ لبيعه فلا يثبت له به  
حق لانه اعراض بخلاف ما اذا استراها ابتداء من غير ان يثبت له فيها  
حق الاخذ لان شراءه ههنا لم يضمن اعراضا لانه مقبل على التملك وهو  
يعني الاخذ بالشفعة وانما استراها لعدم التمكن من اخذها بطريق  
اخر ولا كذلك هنا **وكذا** اي مثل ما تقدم من يبطل الشفعة **ان استأجرها**  
**او ساءلها او طلب الشفع منها** اي من المشتري **ان يولي عقد الشراء**  
**او من الشفع الدركة** عن البائع للمشتري فان الشفعة تبطل بذلك  
لانه دليل على اعراضه ذكره الزيلعي وغيره **قيل للشفع انها** اي الدار  
التي تبنى فيها الشفعة **له بيعت بالف درهم** فبطل شفعها الاجل  
الاستكثار **ثم علم انها بيعت بالف درهم** الا ان علم ان الدار بيعت **ببر او**  
**شعب فتمت الف درهم او الف درهم** **فله الشفعة** لانا التسليم  
كانا لاستكثار الثمن او لشعب الجنس ظاهرا فاذا ثبتت لخلاف ذلك  
كان له الاخذ بالتبشير وعدم الرضا على تقدير ان يكون الثمن غيره لانا الرغبة  
في الاخذ تختلف باختلاف الثمن فدر او حبسا فاذا سلم على بعض وجوهه  
لا يلزم منه التسليم في الوجوه كلها وكذا كل مورد او مكمل او عدي  
متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بغير قيمته الف والاكتر لان الواجب  
فيه القيمة وهي دراهم او دنانير فلا يظهر فيه التيسير فلا يكون له  
الاخذ وكذا اذا اخبر ان الثمن عروض كالسياب والتعبيير يظهر انه مكمل  
او مورد او اخبر ان الثمن مكمل او مورد فظهر من خلاف جليسه من  
المكمل او المورد فظهر على شفعته لما ذكرنا وان ظهر انه جليسه اخذ من  
العروض قيمته مثل قيمته الذي يلحقه او ظهر انه فقه او ذهب قدره مثل  
ثمنه وكذا فلا شفعة له لعدم الثابتة لان في غير المكمل والمورد الواجب  
القيمة فلا يظهر التقاض **ولو بان انها بيعت بدينارين قيمتها الف فلا**  
**شفعة له** وهذا قول ابي يوسف وهو استحسن والقياس ان يثبت له حق  
الشفعة وهو قول ابي حنيفة وزفر لان المجلس مختلف حقيقة وحكم ولهذا



حاز المتفاضل بينهما في البيع ولو اجبر على ان يفر بالدراهم فاقر بالردا بغير  
كان مختارا غير مكره ولو كان جدينا واحدا لمصار مختارا وجه الاستحسان  
اسما جدينا في الممتنة وكل مناجيه ولهذا يضم احداهما الى الآخر في الزكاة  
**وان علم بان المشتري من يوفى الشفعة مفر بان انه يترك الشفعة**  
لتفاوت الناس في الاخلاق فبعضهم من يرغب في معاشرته ومنهم من يجنب  
مخاطبته ستره بالتسليم في حق البعض لا يكون تسليما في حق غيره **ولو علم ان**  
**المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره** لانا التسليم له لم يوجد في  
حقه **ولو علم سزا النصف ضل الشفعة مفر بلغة سزا الكل فله الشفعة**  
**في الكل** لانه سلم النصف وكان حقه في اخذ الكل والكل غير النصف فلا يكون  
استقاطه استقاطا للكل ولا التسليم لكونه ضررا لشركة ولا شركة وسزا  
التقليل يستقيم في الجار وفيه الشريك والاول يستقيم فيها **وفي عكسه**  
**لا** اي في عكسها تقدم وهو ما اذا اخبر بشرا او اكل فسلم مفر بغير سزا والنصف  
لا شفعة له في ظاهر الرواية لان التسليم في الكل تسليم في العاقله كلها  
ولان رغبات الناس في الكل اكثر عادة من رغبتهم في الاستماع لكون  
الكل عن عيب التفتير فاذ لم يرغب فيه فاولى ان لا يرغب في التفتير  
وقيل له الشفعة لانه قد لا يتم من تحصيل من الجميع وقد يكون حاجته  
الى النصف لتتم به مرافق ملكه فلا يحتاج الى الجميع وشيخ الاسلام مال الى  
هذا القول لم يشرع في بيان الحيلة فيها فقال **وان باع رجل عقارا الا**  
**وانما استناه في جانب الشفع فلا شفعة** لانا الاستحسان في الجار  
ولم يوجد الاضال بالبيع **ولا لا شفعة له لو وهب هذا القدر للمشتري**  
لعدم الاتفاق وهذا حيلة لاستقاط الشفعة **وان ابتاع اي وان اشترى**  
**بقية اي بقية الدار فالشفعة** تثبت **للمجار في السهم الاول فقط** لان  
سهمها من اي من العقار بمن معين ثم ابتاع اي المشتري لان  
الشفيع جازا لمشتري شريك في الباقي فيقدم عليه ولو اذ الحيلة اشترى  
السهم الاول ككثر الثمن لا سيما اذا كان السهم الاول قبله لا العشر  
ملك او اقل وكذا في المسئلة الاولى يثبت في مثل هذه الحيلة بان يبيع مثل  
قدر الدراع او اقل في طول الحد الذي يلي الشفع بجميع الثمن الادريهما  
ثم يشتري الباقي بغيرهم فان اخذ بالشفعة اخذ قدر الدراع بجميع  
الثمن الادريهما وليس له ان ياخذ الباقي لانه ليس بجار له فانهما  
خاف ان لا يوافق صاحبه شرط الخيار لنفسه ثم يجز ان معا وان كان  
كل واحد منهما الخيار لنفسه اذا اختلفا ان لا يجيز صاحبه وكل منهما  
وكيل او يشتري عليه ان يجيز صاحبه **وان ابتاع اي وان اشترى العقار**  
**بشئ كثير ثم دفع الى البايع ثوبا عنه** اي عن الثمن **فالشفعة** تجب

للشفيع

للشفيع **بالثمن لا بالثوب** لان الثوب عوض عن ما في ذمة المشتري فيكون  
البايع مستريا للثوب بعقد اخر غير العقد الاول وهذه الحيلة تم الشريك  
والجار لكن فيه ضعف بالبيع لانه اذا استحققت الدار المشفوعة بثلثي كل الثمن  
عليه والوجه ان يباع بالدرهم الثمن دينار حتى اذا استحق المشفوع بثلثي  
المرتين فيجب رد الدينار لا غير ذلك اشترى من آخر دينار المشفوعة ثم  
تصادقا ان لا يدين عليه فانه يرد الدينار ولو اذ الشفع ان يحلف بالله  
نقالي ما اردت ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لانه لو اقر به لا يلزمه شي  
ولم يلزمه ان يبيع الاول لم يكن تجب له ذلك لانه ادعي معنى لو اقر به لزمه  
فكون خصما كذا في البرازية وحيلة اخرى احسن واسهل ذكرها بقوله  
**ولا لو اشترى جارا ثم معلومة مع تصد فلوس لغيرها وجعل**  
**قدها ووضع الفلوس بعد الشفع** الثمن معلوم حال العقد مجهول  
حال الشفعة وجب له الثمن تمنع الشفعة ذكر هذه الحيلة ملاحضه  
في شرح الدرر والعنبر قلت لم اقف على هذه الحيلة في غير الكتاب المذكور  
لكن تخالف الناس في المصار ذلك لاطال الشفعة لكنهم يجعلون بول  
الفلوس خاتما معلوما العين مجهول المقدار وينبغي ان الشفع اذا قال  
انا اعطيتم الفلوس وبقي كذا ان ياخذ الدراهم ويثبتها كالمشتري دار العرض  
او عقارا فان الشفع ياخذها ببقية ما تقدم تقريره والله تعالى ستر رايه  
في المصنفات ما يوافق ما نقلته عن ملاحضه حيث قال من كتاب الشفعة  
ذكر من حيلة الجيل المسقط للشفعة ان يشتري الدار بمن مجهول ثم  
يستلمه من ساعته وهذا مثل ان يجعل الثمن او بعضه صبرة حنطة او  
سعيدا وخوصا فيخلطها في صبرة اخرى قبل ان تصير معلومة وان كان  
الشفيع خلطا في نفس البيع فاراد ان يبيع من احداهما ويسقط الشفعة  
من الباقيين فالحيلة فيه ان يجعل الثمن مجهولا وان لم يكن للشفيع الشفعة  
هاهنا لان الشفع ياخذ المبيع بمثل ما اشترى المشتري ان كان له مثل  
ويثبت ان لم يكن له مثل وهاهنا يعجز القاض عن القضاة بهما جميعا  
بسبب الجاهل انتهى لكن رايه منقول عن الظهيرية اشترى عقارا وادريهما  
جزا فوافق المتبايعان على انهما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هككت  
في يد البايع بعد التقاض فالشفيع كيف يفعل قال القاض انما امر عمري بالي  
بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يقطي الثمن عازمه الا اذا ثبت المشتري  
زيادة عليه انتهى اقول وهذا موافق لما يحتمل والله تعالى اعلم **تكر الحيلة**  
**لا سقاط الشفعة بعد بثوتها وفاقا** يخوان يقول المشتري للشفيع اشتره  
من صر به البرازي وعينه **واما الحيلة لدفع بثوتها ابتدا فعند اي**  
**لا تكرر** لانه يحتال لدفع ضرر نفسه في تملك الدار عليه بلا رضاه من اعلم



والحيلة لدفع الضرر عن نفسه جاز وان تقدر العينة ضمنه **وعند منكره**  
لان الشفعة انما تثبت لدفع الضرر وفي باحة الحيلة ابقار الضرر **وبني**  
**بقوله ابي يوسف في الشفعة ويعينه** وهو انكره في الزكاة كما في كثير من الكتب  
قال صدر الشريعة الشفعة انما شرعت لدفع ضرر الجوارح فالمستري ان  
كان من ينضم به الجيران لا يحل اسقاطها وان كان حلالا لم يستفد به  
الجيران والشفيع لا يحل جوارحه فيمنع حيلته في سقاطها انتهى قول هذا  
تفصيل حسن لكن في البراءة الحيلة بعد بثوقها كرهه بالاتفاق كقول  
المستري للشفيع استره مني وان كان قبل البثوق لا بأس به عدلا كان او فاسقا  
في المختار لانه ليس بباطل ويجوز هذا حيلة الزكاة ودفع الربا انتهى وفي الرواية  
ذكر ما قد مرناه من ان الفتوى على قول ابي يوسف قبل الوجوب ويجوز قول محمد  
بعد الوجوب وذكر ان الفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى في الزكاة شر  
قال وكذا هذا الاختلاف في الحيلة لاسقاط المحل واجمعوا انه اذا ترك اية  
السجدة وتقدمي الى غيرها ليلالجب عليه السجدة ان يكره كما في المحمدية  
انتهى **وامر بوجوبه** في كلامهم **اسقاط الحيلة** صرح به في التناوي البزازين ثم  
قال وطلبنا ها كثيرا فلم نجدها انتهى **واذا استري بها عدة عقار او البائع**  
**واحد يتعدوا الاخذ بالشفعة بنقد وهم فلا شفيع ان ياخذ نصيب**  
**بعضه ويترك الباقي ويملكه** وموما اذا عقد البائع بان يباع جماعة عقارا  
مستركا بينهم والمستري واحد لا اي لا يتعد الاخذ بالشفعة  
بنقد وهم حتى لا يكون للشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم دون بعض والفرق  
ان الشفع في الوجه الثاني ياخذ نصيب بعضهم تنفرد الصفقة على المستري  
فينضم به زيادة الضرر بالاحتد منه ويعيب الشركة ويبي شرع على  
خلافا لقياس لدفع الضرر عن الشفع فلا تشترع على وجه ينضم  
به المستري ضررا اذا يراسر الاخذ في الوجه الاول يقع الشفع مقام  
احدهم فلا يتفرق الصفقة على احد ولا فرق في هذا بين ان يكون قبل البيع  
او بعد وفي الصحيح الا ان الشفع لا يمكنه ان ياخذ نصيب احدهم اذا عقد  
حصته من الثمن حتى ينقد الجميع كيلا يودي الى تفريق البيع على البائع بمزلة  
المستري انفسهم لانه كراحمهم وكما اذا كان المستري لاحد انتقد البعض  
من الثمن وسراسر لكل بعض ثمنه او سراسر لكل جملة لان العبرة في هذا لا بالخلاف  
لاولها والآخر واختلاف **والعبرة من هذا** اي العدد والاتحاد **العاقدان**  
**دون المالك** حتى لو وكل واحد جماعة بالشرافا شتروله عقارا ولو ابد  
بصفقة واحدة او منفردة كان للشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم لان خرق  
العقد متعلق بالما قبل وهو اصل فيه فينقد باخاره ويتعد بتعدد  
ثم الصحيح لم يفضل بينهما اذا كان بعد القبض او قبله على ما بينا وروي

الحسن

الحسن عما ابي حنيفة انه وفصل فقال ان اخذ قبل القبض نصيب احدهم  
ليس له ذلك ويعده كان له ذلك لانه قبل القبض ينضم البائع بلخدر  
البعض منه بتفريق اليد عليه وبعد لا ينضم لانه لو يبق له حد  
وجوابه ان له ان يجلس الجميع الى ان يستوفي جميع الثمن على ما بينا فلا يوزن  
الى تفريق اليد عليه **اشترى نصف دار وعنه مقسوم وقاسم المستري**  
**البائع احقا الشفع نصيب المستري الذي يملكه بالقسمة واليسر**  
اي للشفيع **نفسا مطلقا** يعني سواء كانت القسمة بحكم او بالتراضي لان القسمة  
من تمام لما فيه من تكيل الانتفاع المستري ان الهبة تتم بها حتى تقتضي القسمة  
والسليم بعدان وقتها سعة للشروع باعتبار ان قبضه فاقصر فيها  
بمحل القسمة والشفيع لا يتفقد القبض ليجعل الهبة على البائع فكذلك ما يتم  
به القبض كما في تعيين الكثر وفي شرح الوهبانية معزيا الى شرح مختصر  
الطحاوي لو اشترى نصف دار مساعا مقاسم البائع ثم جازا والشفيع يطلب  
الشفعة واشتباها فان القاضي يقضي له بنصيب المستري بنفسه ولو لم يملك  
الا يبطل فشفته بقضا عاقص او بغير قضا قاض بنصيب المستري له وقع  
من جانب الشفع ومن جانب الاخذ انتهى في القسمة بعدان وقهر للعيون  
اشترى نصف دار وقاسم البائع ثم اخذها الشفع لا تنقض القسمة بقضا  
وكذا بغير قضا على المصح انتهى فان قلت ان القسمة فيها معنى البادلة  
والشفيع يملك نقض تصرفاته حتى المسجد والمقبرة كما تقدم فينبغي ان يملك  
نقض قسمة قلت اجيب عنه ان القسمة اقرب من وجهه ولهذا عزي  
فيها احكام البيع من رد يعيب او جاز فيها النظر الى هذا بملكه وبالنظر  
الى انه لا يملك فلا يملك بالملك ثم اذا لم يكن للشفيع نقض قسمة كان له ان  
ياخذ نصيب المستري في اي جانب كان لانه استحقه بالشر والمستري لا  
ينضم على الباطل اخذه فيها خذ وهو مروي عن ابي يوسف واطلاق الكتاب  
يدل عليه وعن ابي حنيفة انه اذا باع دارا وقع في جانب الدار التي يشفع  
لها لانه لا يتجوز ان فيها يقع في جانب اخر **خلافا لما اذا باع احد المالكين**  
**نصيبه من دار مشتركة وقاسم المستري الشركة الذي له ربع حصة**  
**يكون للشفيع نقضه** لان العقد لم يقع من الذي قاسم فلم تكن القسمة  
من تمام القبض الذي هو حكم البيع الاول بل هو بقدر حصة المالك فيستفد  
الشفيع كما يتفقد بيعه وحصة **كلوا اشترى اثنان دارا وهما شفعا**  
**بان تراصبا عليها فلهما بقضا او بغيره** اي بقضا القاضي او غيره  
الوجه في من يملك الشفع ان يتفقد القسمة كما في شرح المنتظم  
**والقول لا يملك** لانه يتكرر استحقاق الشفعة عليه والقول للملك



والمجاز تخليفه اي تخليف الشفع على العمل لانه تخليف على فعل غيره  
 عن ابي يوسف وبه اي يقول اني لو كنت المشتري لطلب الموائمة  
 فانه يحلف ايضا على ذلك على علم **وان انكر المشتري طلب الاسهاد عند لقائه**  
**حلف المشتري على البتات** وان قال المشتري للقاضي حلفه بالله تعالى  
 لفرط طلب هذه الشفعة طلبا صحيحا ساعة علم بالمشترا من غير تاخير  
 حلفه للقاضي على ذلك فان اقام المشتري بيته ان الشفع علم بالبيع منذ  
 زمان ولم يطلب الشفعة واقام الشفع بيته انه طلب فالبيته للشفع  
 عند اي حقيقته وعندهما للمشتري كذا قاله القاضي ظهير في الحاشية وان  
 قال المشتري الى قد اشتريت هذه الدار بالستر ولم يطلب الشفعة يقول  
 القاضي لمدعي متى اشتريت هذه الدار التي تريد ان تأخذها بالشفعة  
 فان قال المدعي طلبت الشفعة حين علمت كان القول قول الشفع وان  
 قال الشفع علمت متكرسة وطلبت وقال المشتري لم يطلب كان القول  
 قول المشتري وهو كما نكر اذا اوجبت فبلغها الخبر فزوت فاحتضما الى القاضي  
 فقال الزوج حين بلغها الخبر سكنت وقال مردود حين علمت كان القول  
 قولها وان قالت علمت يوم كذا وردت لا يقبل قولها ولو قال الشفع  
 لم اعلم بالستر الا الساعة كان القول قوله وعلى المشتري البيته انه علم بذلك  
 ولم يطلب وان قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حتى الغني وقال  
 الشفع طلبت كان القول قول المشتري يحلف بالله تعالى انه لم يطلب  
 الشفعة حتى لقيه ولو قيل للشفع متى علمت فقال امس او في يومي  
 قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا بيته انتهى كلامه هذا **كما**  
 في بيان احكام **القسمة** اور القسمة عقب الشفعة لان كلاهما من نتائج  
 الضيق الشايع فان احدا الشر يكتفي اذا اراد الافتراق مع بقا وملكه  
 طلب القسمة ومع عدمه باع ووجب عنده الشفعة وقدم الشفعة لان  
 بقا ما كان على ما كان اصل وهو اللفظة اسم للاقسام كالقدرة للاقتدار  
**وهي في الشريعة جمع نصيب شايع في معين وسببها اي القسمة**  
**طلب الشركاء وبعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص** حتى اذا لم  
 يوجد منهم الطلب لا يصح القسمة ولكنها **هو الفعل الذي يحل به اي**  
**بذلك الفعل الاقرار والتبذير بين الانصاف** كالكيل والوزن والعدد والزرع  
 وشروطها عدم قوة المنفعة بالقسمة لانها اقرار بالكل واحد قبل القسمة  
 من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي القدر على ما كان قبل الاقرار  
 اما اذا تبدل فيكون تبديلا لا اقرارا ومن ثم لا تقسم الحايك والحمام ونحوهما  
 وحكمها تعيين نصيب كل من الشركاء على حدة لانه الاثر المترتب عليها **وتستل اي**

القسمة

القسمة مطلقا اي سواء كانت في الملكيات او القيمات على معنى **الاقرار**  
 وهو اخذ عين حقه **وعلى معنى المبادلة** وهي اخذ عوض عن حقه **وهو اي**  
**الافران الغالب في الملك** لا للمكيلات والوزونات لعدم التفاوت بالمبادلة  
 غالبية في غيره اي في غير الملك كالحوانات والعروض المتفاوتة في مقدارها  
 من الاصل بقوله **ياخذ الشركاء حصته بعينه** وهذا الشركاء الاخر في **الاول** وهو  
 ما غلب فيه الاقرار لكونه عين حقه لا ياخذ نصيبه مع عينه صاحبه في **الثاني**  
 وربما غلبت فيه المبادلة لان كل ما ياخذه احدهما عوض عن ما في يده صاحبه  
 من نصيبه فلا يكون الا بغير ربحا كالبيع قلت وفي فتاوى قاض خان اذا كان  
 المكيل او البرزون بين حاضره وغائب او صغير وبالغ فاخذ الحاضر والمبالغ  
 نصيبه فذلك الباقي انه هلك قبل ان يصل ذلك اليهما لا يكون على الصغير  
 والغائب وهذا كالصبرة اذا كانت مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال  
 الدهقان للمزارع اقسما وافرز نصيبني فقسم المزارع والدهقان غائب فحمل  
 نصيب الدهقان له الى الدهقان فلما رجع اذا قد هلك ما افزره لنفسه كان  
 الهلاك عليهما وانقسم الصبرة وافرز نصيب الدهقان وحمل نصيبه  
 لا يستد او لا فلما رجع اذا قد هلك ما افزره للدهقان كان الهلاك عليهما وان  
 قسم الصبرة على الدهقان خاصة كذا قال بعض المشايخ انتهى وفي القمادية  
 وفي الفتاوى المكيل والبرزون اذا كان بين حاضره وغائب او بين بالغ  
 وصبي واخذ الحاضر والمبالغ نصيبه فانما تنفذ قسمة من غير حضم اذا سلم  
 نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب والصبي  
 كان الهلاك عليهما انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **وان للتوصل اجير عليها**  
 اي على القسمة **في متجدد الجير عند طلب احدهم** اي المبادلة غالبية  
 في غير المثل مع انه يجير على القسمة في غير المثل اذا كان متجدد الجير مع ان  
 المبادلة لا يجري فيها الجير فانه اما يجير عليها لان فيها معنى الافران مع  
 ان الشركاء يريدون الانتفاع بخصته فاوجب الجير على ان المبادلة قد  
 يجري فيها الجير اذا تعلق حق الغير به كما في قضاء الدين بغير اذن الديون  
 يجير على القضاء والديون تقتضي بمثلها فضا رما يودي بدلا عما في ذمته  
 وهذا جبر المبادلة قصدا وقد جاز خلا لا يجوز بلا قصد اليه اولى  
 لان المقصود الاصلها هنا انتفاع احدهم بنصيبه على الحكومة ذلك  
 الاجبار على غيره انتهى **ونصيب قاسم يورق من بيت المال** لان منفعة  
 عامة كالقضاة والمفتين والمقاتلة فتكون كفايته من بيت المال لانه  
 يعدل لصلاتهم كمنفعة هؤلاء **يقسم بلا** اخذ اجر منهم **وهو اي نصيبه**  
 لا يتم بلا اجر ياخذ من يقسم له **اجب صر تركه بلا رزق من بيت المال**  
 ياخذ من يقسم له لكونه ارفق بالناس وابتعد من التهمة **وان نصيب باجر**



على التقاسم لان الاجرة على المشتري والنفع لهم ايضا على الخضر  
وليس بقضا حقة حتى يجب ثقتها او اجزها حتى يجوز للقاضي ان يأخذ  
الاجرة على القسمة وان لم يجز اخذها على القضا هكذا صرح به ابي  
زاده **وهو اي الاجر على عدد الورس** عن ابي حنيفة وقال الاجر على قدر  
الاصل لانه مونة الملك له ان الاجر متاثر بالتميز وهو لا يتفاوت بل قد  
يصعب في القليل وقد ينعكس فتعذر اعتباره فاعتبر اهل التميز **وجب**  
**كونه اي القاسم عدلا امنا على الامانة** اي بالقسمة لانه من جسد عمل القضا  
ويعتمد على قوله فتشترط للعدالة والامانة والعلم بها وانما ذكر الامانة بعد  
العدالة وهي من لوازمها لانه ان يكون غير ظاهرا لالامانة كذا في السراج  
**ولا يقسم قاسم واحد لها** اي للقسمة لانه لو يقسم ليجز بالزيادة على اجز  
مثله وبهذا المعنى لا يجزى بم الحاكم ان يبا جروه ولان القسمة فيها  
معنى المبادلة وهي تشبه القضا على ما بين اوليها وبينها **لا يشترط ان**  
**يضم القضا** ويشترط السنين جمع قاسم اي بينهم القاضى من الاشتراك  
كلا ينظر الناس لان الاجرة بذلك تظير غالبية لاهلها اذا اشتركوا في العمل  
وعند عدم الشراكة يتبادرون اليها خوف الفتور فيرجعوا الى السراج  
ذلك **وجب القسمة برضا الشراك** لان فيها معنى المبادلة كما ذكرنا وهي  
تشبه القضا فيجوز ذلك بالتراضي كسائر المعاصات **والحكم الادان**  
**فيهم صغير** لان تصرفه لا ينفذ كما قدمناه ذكره الزيلعي في تبيين الكسرية  
الخاتمة اذا قسم الورثة لتركه فيما بينهم بغير امر القاضي وفي الورثة صغير  
او غائب او شريك الميت لا تصح القسمة الا باجازة الغائب او ولي الصغير  
او باجازة الصبي بعد البلوغ او باجازة القاضي قبل البلوغ انتهى **لا ياب عنه**  
فيه بالادلة لو كان عنه غائب صححت القسمة وقد اهل هذا القيد صاحب  
الوقاية وهو قنبل لا بد من ذكره قال في السراج الوهاج ولهم ايضا ان يقسموا  
لانفسهم اذا اتوا على الا ان يكون منهم صغيرا او غائبا لا دليل على تحريم  
لا يجوز القسمة بينهم بالاصطلاح بل لا بد من القاضي لانه لا ولاية لهم  
على الصغير ولا نظر لهم على الغائب فان امر القاضي بقسمتها بينهم جاز على  
الصغير والغائب لانه له ولاية على الصغير ونظر على الغائب وتصرف يصح  
على الميت ولهذا نقض ديونه وتنفذ وصاياه مع عينه بعض الورثة انتهى  
وفي جواب الفتاوى طفل وبالغ اقسما شيئا من ثلثه لطفل فتص في نصيب  
لنفسه وباع البعض يكون اجارة لتلك القسمة التي **وقسم ثقل يدعون**  
**يدعون الورثة بينهم** وعقار يدعون شرا او ملكه مطلقا فان  
**ادعوا انه ميراث عن زيد** لا حتى يبرهنوا على موته وعدورته  
حضر جماعة عند القاضي وطلبوا قسمة ما في ايديهم فان كان ثلثها

فان ادعوا شرا او ملكه مطلقا قسم لكن من غير مذكور في المتن فان  
ادعوا ورثة عن زيد قسم ايضا وان كان عقارا فان ادعوا ورثة شرا او  
ملكه مطلقا قسم ايضا اما اذا ادعوا ورثة عن زيد لا يقسم عن ابي حنيفة  
حتى يبرهنوا على الموت وعدورته وعند ما يقسم كافي الصور الاخر لان  
ملكه الموروث باق بعد موته فالقسمة قضا على الميت فلا بد من البينة بخلاف  
صورة الشرا لان الملك بعد الشرا غير باق للميت وخلاف غير العقار  
اذا ادعوا ورثة لان القسمة تفقد زيادة الحفظ والعقار محصن بنفسه  
فلا احتياج الى القسمة فالمسئلة قضا على الميت فلا بد من البينة بخلاف  
صورة الشرا لان الملك بعد الشرا غير باق للميت وخلاف غير العقار  
اذا ادعوا ورثة لان القسمة تفقد زيادة الحفظ والعقار محصن بنفسه  
فلا احتياج الى القسمة فالمسئلة التي لم تذكر في المتن بينهم حكما من قسمة  
الثقل الموروث وكذا من قسمة العقار المشتري بالطريق الاول في هذا الموضع  
**ولان برهنوا ان العقار معهم حتى يبرهنوا انها الصغر في انه يرجع الى**  
**العقار** فقبل هذا على قول ابي حنيفة والاصح كافي اكثر من المعتادات انه قول الكل  
لانه اذا برهنوا ان معهم ما كان القسمة قسمة الحفظ والعقار غير محتاج الى ذلك فلا  
بد من اقامة البينة على الملك **ولو برهنوا على الموت وعدورته وهو**  
**اي العقار معهم** **فيهم صغير او غائب قسم** العقار بينهم **ونصب قاض لهم**  
اي نصب من يفيض للطفل والغائب ووقع في الوقاية معهم بصيغة الجمع تنعنا  
للهدية فان عارضوا والدرا في ايديهم فقبل هذا هو والصواب في ايديهم حتى  
لو كان في ايديهم لكان البعض في يد الطفل والغائب وسياتي انه ان كان كذلك  
لا يقسم ولا يجب عنه بانه اطلق الجمع واذا دلت على بطلان قوله وانما اذا ما  
كنه ملحقا انتهى ومن ثم عدنا عن عبارة الهداية الى التغيير بصيغة المثني  
والله تعالى اعلم **فان برهنوا واحدا وكافوا مشركين وغاب احدهم او كان**  
**مع الورثة الميراث او الغائب وشي من لا ي** لان حضر واحد منهم واقام البينة  
لا يقسم او لا بد من اثنين لان الواحد لا يصلح متنا سماء ولو كان متنا ميراث الارث  
الشرا لا يقسم لان في الارث ينصب احد الورثة حضما عن الباقيين وان  
كان في صورة الميراث العقار او شي منه في يد الطفل والغائب لا يقسم ايضا  
لان القسمة نصيب قضا على الغائب والطفل من غير حضما عنهما وفي  
الخاتمة ميراث بين قوم اقسما واسم يدوا على انفسهم بالقسمة ثم ادعت  
امراة الميت المهر على الميت واقامة البينة كان لها ان تبطل القسمة ويكون  
بينها كس اجني واقادها على القسمة لا يمنعها من دعوى الدين لان اجارة  
العزيم القسمة قبل ان يصل اليه الدين باطله ويكون وخودها لعدمها  
فان كان له ان يبطل القسمة قبل ان يصل اليه الدين وكذا ان كان العزيم



هو الوارث ولا يشبه دعوى الدين دعوى الشركة في العين فانه لو ادعى  
الشركة في العين بان ادعى وصية بالثمن بعد القسمة يكون ساعا في نقص  
ما تفر به فلا تقح دعواه ولو ادعى ابن الابن بعد القسمة انه كان استثنى  
نصيب ابيه من الاب حال حياته بمن مسمى وبعد الثمن واقام البينة  
على ذلك فذلك لا يبطل قسمة لانه حضم في نصيب ابيه سواء كان يستحق نصيب  
الاب بالشرا او بالميراث فورا فليست دارا ميراثا عن رجل والوراثة مقرة  
بذلك واصحاب الثمن فخر لها ثمة على حدة ثم ادعته المرأة المعزول  
لها ان زوجها اصدقها اياها او انها استتوت منه بصداقها لم يقبل ذلك  
منها لانها لما ساعدت على القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند  
موته فلا تقح دعواها وكذا لو اقتسم دارا وارضيا واصاب كل واحد  
طابقه ميراثه عن ابيه ثم ادعى احد حصصه قسمة الاخر بناء او تحلا  
رغم انه هو الذي بناه او عزس لم يقبل ببيئته على ذلك انتهى وفي جواهر  
التقاضي احوال ان اقتسما شركة الاب ثمن عنهما ان في القسمة تقاوت  
فاستأنفا القسمة ثم اخذا الفتوى على صحة قسمة الاول تكون القسمة  
الثانية باطلة انتهى **وقم بطلب احدى اى الشركاء ان استع كل منهم حصته**  
**بعد القسمة لانه حق لازم فيجاب اليها وقسم بطلب ذي النكير تقا**  
**ان لم يتفق الاخر لعله حصته** اي لا يقسم بطلب ذي القليل لانه لا فائدة  
له فهو منعت في طلب القسمة وقيل على العكس لان صاحب الكثير يطلب  
صرف صاحبه وصاحب القليل يرضى بقصره وقيل يقسم بطلب كل واحد  
منهم وما احترازه في هذا المختصر بقا للوقاية والشر هو الموضح كما في شيبان  
الكثير وعزاه الى المختص وفي تصحيح الشيخ قاسم وان كان احدهم  
يستغ والآخر يستغفر لقلته نصيبه فان طلب صاحب القليل لم يقسم  
وذكر المختص على قلب هذا ذكر الحاكم في مختصره ان ابيهما طلب القسمة  
يقسم ما التقاضى قال في الهداية وشرح الزاهد الاصح ما ذكر في الكتاب  
وعليه مثنى الامام الحنفي والبرهاني والشيخ وصدر الشريعة  
وغيرهم ومنه الصغير وفي فتاوى قاضي خان دار مشتركة ان طلب  
صاحب القليل والى صاحب الكثير فذلك وعلى الفتوى ولو امتار  
شيخ الاسلام حواضره انه لا يفرق بين هذا وبين البيت الصغير  
الذي لا يستغ احد منهما بعد القسمة به قلت وهذا يقتضي ان يكون صاحب  
القليل يستغ بنصيبه بعد القسمة وهو ولي بما ذكره في الكبري ان الفتوى  
على ان صاحب القليل الذي لا يستغ به بعد القسمة يقسم بطلب القول  
ينبغي ان لا يجوز على ما جزم به عامة اصحاب المنون والسراج لانها  
في الموضوع لنقل المذهب فلا يعارضه ما في الفتاوى لان نقول

الفتاوى انما يقول عليها اذ لم يعارضها كتب الاصول وفي الموضوع  
لنقل المذهب كما ذكرنا اما مع معارضتها لها لا يلتفت اليها كما ذكره العلامة  
الطرسوس في كتابه انقع الوسائل والله تعالى اعلم **وان تقصر الكل اي**  
**كل الشركاء بالقسمة** كما في خواليير والرجي والحاريط والحمام **لم يقسم حين**  
**الارضاء** اي برضى الكل لان القسمة لتكامل المنفعة وفي هذا فتوى فيعود  
على موضوعه بالنقص **وقم عرض احدى جنسها** لان اعتبار المعادلة في المنفعة  
والمالية ممكن عند اتحاد الجنس لاتحاد المقصود فيه فتقع تميزا بينك القاضي  
الاجبار عليها **لا يقسم الجنسان والرفيق والجاره والجاره** **الرجي**  
والرجي والكتب **الارضاء** اي برضا كل الشركاء وانما لم يقسم الجنسان لعدم  
الاختلاف بينهما فلا تقع القسمة تمييزا بل تقع معاوضة فيعدل التراجعي  
دون جبر القاضي لان اجباره عليها على اعتبار التمييز اما الرفيق فالتكامل  
هنا قول اي حقيقته وعندنا في يوسف ومحمد بن حنبل قسمة الرفيق لاتحاد  
الجنس والتفاوت في الجنس الواحد لا يمنع القسمة كما في الابل والعم وهذا يقسم  
الرفيق في العتمة بين العامين وصح لشمسته مهر وخوة ولا في حقيقته  
انه التفاوت في الرفيق فاحش لتفاوت المعاني الباطنة كالزهر والكتانة  
لان من العبد من يصلح للامانة ويعتمد على كلامه ويحسن التجارة وغيرها  
من الصانع كالكتانة ومنهم من لا يصلح لشي منها فلا يمكن جمع نصيب كل واحد  
منهم في واحد فتعذر الافراز والتميز فلا تكون قسمة وانما هي مبادلة  
ولا جبر عليها بخلاف سائر الحيوانات لان لا تنقاع لها لا يختلف الاشيا  
بسيلا وذلك يقتضي في القسمة الا ترى ان الذكر والانثى من بني ادم  
جنسان مختلفان ومن الحيوان جنس واحد فلا يجوز القياس عليه وهذا  
اختلف فيما اذا كان الرفيق وحدهم وليس معهم شيء اخر من العروص ومنهم  
ذكر فقط او اناث فقط واما اذا كانوا مختلطين بين الذكر والاناث  
لا يقسم بالاجماع لان الذكر والاناث من بني ادم جنسان لا يختلفان  
المقاصد على ما عرفت ولا يقسم الجنسان وان كان مع الرفيق شيء اخر مما  
يقسم حازت القسمة في الرفيق شيئا لغيرهم بالاجماع ويجوز للقاضي بطلب  
البعض وكسر من شيء يدخل شيئا وان لم يحز دخوله قصد البيع الطريق يدخل  
في بيع الارض شيئا ولا يجوز بيعه وحده كما في شيبان الكثير قلت وقد نقل  
في السراج الوهاج ما ذكره الزيلعي عن الاصل فقال قال في الاصل اذا كان  
مع الرفيق شيء سواه من الثياب وغيرها قسم ودخل فيه الرفيق شيئا  
قال ابو بكر الرازي وهذا محمول على تراخي الملاك بذلك لانه لا خلاف بين  
اصحابنا ان القاضي لا يقسم الاجناس المختلفة بعضها في بعض الا بالتراضي فيكون  
ذلك بيعا لا قسمة تستحق بالملك فلا يجبر القاضي عليها وسواء في ذلك الا يكون

ابو



الرفق ذكرورا او اثنا انتى واما الجواهر فلا نجاها لهما متقا حشة الا  
تري انهما لا يصلح غير العين منها عوضا عما ليس بمالك كالسلاح والخلع  
وقيل لا يقسم عن الكبار منها لتفاوت القنات وتقسيم الصغار لقلة التفاوت  
وقيل اذا اختلف جليتها لا يقسم فان اخذ جليتها يقسم كسائر الاجناس وروى  
مختصا بقدرى غير الجواهر المتفاوتة حيث قال ولا الجواهر المتفاوتة  
قال في السراج الوهاج كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد والزمرد لان هذه  
اجناس مختلفة لا يقسم بعضها فوق بعض الا بالتراضي واما اذا انفرد جليتها  
فالتقدير فيه ممكن فتجوز قسمته واما الحمام واليسير والرجي والكتب لما ذكرنا  
من الحاق الاضرار بالكل وفي جواهر الفتاوى لا تقسم الكتب بين الورثة  
ولكن ينفع به كل واحد بالمهاياة ولو اوطد واحد من الورثة ان يقسم  
بالاوراق كبسره ذلك ولا يسع هذا الكلام منه ولا يقسم بوجه من الوجوه  
ولو كان صندوق فلان للبسر له ذلك ايضا وان تراصوا جميعا فالقاضي  
لا يامر بذلك ولو كان مصحفا لواحدهم من ثلاثة وللاثنين سهما منه  
لاخر فانه يعطى يوما من ثلاثة وللاثنين يوما حتى ينفع ولو كان كتابا  
داخلات كقصة كشرح المبسوط فانه لا يقسم ولا يسيل للقسمه في ذلك  
وكذا اجناس مختلفة ولا يامر الحاكم بذلك ولو تراصوا ان تقوم الكتب  
وياخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي وتجوز والافلا انتى وفي السراج  
الرواج اذا كان بين رجلين ثلاثة اثواب قيمة احدها دينار وثلاثة  
ارباع دينار وقيمة الثاني دينار وربع دينار وقيمة الثالث دينار فانك  
تقضي احدها الثوب الذي قيمته دينار وثلاثة ارباع وتقضي الثاني الثوب  
الذي قيمته دينار وربع والثوب الثالث يشتركون فيه ارباعا ربعه  
لصاحب الثوب الاخر وثلاثة ارباعه للاخر ومعرفة ذلك بالحساب  
انك تقضي الثوب الاخر ارباعا تجوز سبعة ارباع وتقضي الثاني  
لكذلك تجوز خمسة وتقضي الثالث تجوز اربعة فجميعها ستة عشر فكل  
واحد من المتقاسمين يستحق ثمانية صا ربع صاحب الاجود سبعة  
ارباع يعطى ربع ومع الثاني خمسة ارباع يعطى له ثلاثة فيه ايضا  
وان كان سرج او درع حديد او مصحف او فرس او قميص او جبة او طليمان  
او قراس او بساط بين رجلين اراد احدهما قسمته والى الاخر لم يقسم  
لان القسمه فيها ضرر على المتقاسمين جميعا فلا يجوز الحاكم ان يفعل بطلان  
احدهما وقال ابو حنيفة لا يجرى احد لهما ان يسع نصيبه من شئ بينهما  
فان اراد احدهما البيع والى الاخر فانه لا يجرى على البيع ويقال للآخر  
يع نصيبك ان شئت او فدرع وقال مالك فيما لا يمكن قسمته اذا اختلف  
فيه الشريكان باعه الحاكم وقسم منه بينهما قلنا هذا لا يصح لان البيع على

(رضي)

رضي حجر الحج على البالغ العاقل الحر لا يجوز ولان في البيع ازالة ملك المالك بغير  
رضاه وذلك غير مستحق بالشركة واذا كان زوج بين شريكين في ارض والارض  
لغيرها اراد قسمته دون الارض ان كان قد بلغ وسئل لم يقسم حتى يصيد  
بنفسه بالكيل لانه اذا بلغ دخله الربا فلا يجوز قسمته بمبارقة وقسمته  
قل المصاد بمبارقة وان كان لقللا لم يقسم ايضا لانه اذا قسم من غير  
تفح فكل واحد منهما منع الاخر من بقية ما اصابه من الزرع في موضعه  
وان قطعه القاضي وقسمه في قسمته ضرر عليهما وذلك لا يجوز الا بالتراضي  
ولان الارض اذا كانت لغيرهما اما ان يكونا استقارا او استاجرا او اهما كان  
فاذا قسم الزرع فكل واحد منهما منع الاخر من بقية نصيبه فيدخل عليهما  
الضرر وكذا كل طلع بين قوم ارادوا قسمته دون النخل ودون الارض فان  
التقاسم وشروطا تركه فذلك فاسد وان اقسما على ان يقطع كل واحد منهما  
في القسمه الانتفاع بملك شريكه وذلك لا يجوز وان شرطوا القطع فقد  
رضي كل واحد منهما باذخال الضرر على نفسه وتجوز وان استاذن كل  
واحد منهما صاحبه بعد القسمه في ترك ما اصابه فاذناله فاذرك  
وبلغ فهو له طيب وان كان بغير اذنه لم يظلم له انتهى **دور مشترك**  
بين اثنين او اكثر بين اثنين او اكثر **اود وروضة اود وروضة اود وروضة اود**  
**تسركل** واحدة من الدور ومن الدار والضيعة ومن الدار والمخاض  
**وجها** اي مقردة ولا تقسم قسمه واحدة **اذا كانت كلها في مصر بعدد ولا**  
هذا قول ابي حنيفة وقال الا اذا كانت كلها في مصر واحد يقسم بعضها في بعض  
وان كانت الدور بعيدة اي في مصرين فكلها القول ابي حنيفة **ويصور**  
**القاسم ما يقسمه على قسطا** ويرفع الى القاضي **ويبدله على سهام القسمه**  
**ويذكره** لان قدر المساحة يوزن بالذرع **ويقيم البنا** لان المالكين يوزن بالقوم  
**ويغير** اي يميز **الانصيب بطريقه** **وشربه** لان القسمه تكمل الشقة ويكمل  
**وتلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث والرابع والخامس** وهم جوا  
**وتكتب اسامهم** اي اسامي السواك ويجعلها بطاقات ويطوى كل بطاقة  
ويجعلها سبعة الشدة ويدخلها في طين ثم يخرجها ثم يدلكها ثم يجعلها  
فردعا او كره ثم يخرج واحد **ويش** لتطيب القلوب **من حرج**  
**من هو لا واسمه اولاه** **فله السهم المروك ومن خرج ثانيا فله السهم**  
**الثاني الى ان ينتهي الى الاخير** فان قلت تغليب القسمه بالقرعة قار  
وهو حرام قلت لا شئ لك فان الاستحقاق كان ثابتا قبله فاما  
اعتبار اليه لتطيب قلوبهم وهذا ليس بتمار واما التماس اسم لما اختر  
به شئ لم يكن له قبل ذلك لاسل هذه فاما مشروعة لاخر الله  
تعالى به حكايته عن يوسف وذكرا عليهما الصلاة والسلام والتماز غير

كانت



مشروع كذا قاله بعض السواح ومراوده ان ذكر يا استعمال القرعة مع  
الاحبارية من مريم الى نفسه مع علمه يكونه الحق بها تكون حالتها عنده  
تقليبا لتلويحهم كما في العصابة **والله را هم لا تدخل في القسمة الا**  
**برضاهم** اي لا تدخل الدراهم في القسمة العقار الا بالتراضى لانه لا يشركه  
فيها ويثبت به التقدير الجنا في القسمة لان بعضهم يحصل الى عيال المال  
المشرك في الحال ودها هم الاخر في القسمة فيجوز عليها التوي فكانا لبعضين  
المشركين لا يقسم فيها طلبة عند عدم الاشتراك وادان كان ارض وبناء  
تفنى الى يوسف انه يقسم باعتبار القيمة لانه لا يمكن اعتبار التقدير لانه  
الا بالتقويم وعندنا في حبيته رحمه الله تعالى تقسم الارض بالمساحة لان  
تقديرها لا يمكن الا بالمساحة والمساحة هي الاصل في المسوحات  
لم يرد من وقع في نصيبه البناء او من كان نصيبه اجود دراهم والاخر  
حتى يبيساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة كالاخ لا ولاية له في  
المال ثم يمكن تسمية الصداق ضرورة صحة الزوج وعمن يحد يرد على  
سريته بمقابله البناءا يبيساويه من العروسة فاذا بقي فضل ولم يكن  
حقيقا المستوية بان لم ينف العروسة بقيمة البناء فيجوز يرد دراهم لان  
الضرورة في هذا التذرع فلا يترك الاصل وهي القسمة بالمساحة الا  
بالضرورة **فهم ولا حذرهم** اي لا حذر لسر كما **سبل ما** او طريق في ملك  
الاخر والحال انه **يشترط** ذلك في **القسمة من السبل** او  
الطريق **عنه** اي لا **امكن** صرفه تحقيقا لمعنى القسمة وهو قطع  
الاشتراك **والا** اي وان لم يمكن صرفه **فصحت القسمة** بالاجماع  
لاختلافنا ولتساوينا لان المقصود من القسمة تكليل الشفعة بالاعتقاد  
كل منهم بنصيبه وقطع اسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وان  
امكن صرفه حصل ذلك والامر يحصل فكانت القسمة مختلفة فتعين  
المنع والاستيفان في ضرورة الاختلاف بخلاف البيع حيث لا يمنع ولا  
يمنع البيع فيما اذا لم يتمكن المشتري من الاستطراق ومن سبل  
الماء لان المقصود من البيع ملك العين ولا يشترط فيه الاستناعية  
الحال ولا كذلك القسمة لانهما لتكليل الشفعة ولا يتصور الا بما كان في بين  
الكثر قلت ظاهرا كلامه انه لا يرد لها اصلا لا باعتبار انه عيب ولا  
بغيره لكن صرح مولانا في بحره من باب خيار العيب بانه لو اشترى  
ليس لها سبل احارضا لا شرب لها او مرتفعة لا تنسقي الا بالسرقة  
الرد وعزاه الى المعراج ونقل مثله في فتح القدير وهو منقول في بعض  
اقتناوي ويمكن جعل عدم القسمة في كلامه الذي لا يبي على غير القسمة بالبيع  
وانه تعالى اعلم ولو اختلفنا في ادكاه الطريق في القسمة بان قال

بعضهم

بان قال بعضهم لا تقسم الطريق بل يبقى مشترك ما كان قبل القسمة نظريه  
الحاكم فان كان لا يستقيم انه يفتح كل نصيبه فتم الحاكم من غير طريق يرفع  
لها عنهم لتحقيق تكليل الشفعة بينهما وراء الطريق وان كان لا يستقيم ذلك  
يرفع طريق بين جملتهم تكليلا للشفعة وتحقيقا للاقرار من كل وجه كذا  
بين اكثر **تختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب**  
**الدار بطوله** اي اذ تناه حتى يخرج كل واحد منهم جناحا في نصيبه ان كانا فوق  
الباب لا فيما دونه لان باب الدار طريق متفق عليه والمختلف فيه يرد  
الى المتفق عليه وان في ذلك القدر كفاية في الدخول فكذا في السلوك فيبقى ملكهم  
في الطريق على قدر سهمهم من الدار لان الشفعة وقعت بينهما وراه ولم تقع  
فيه فيبقى بعد الشركة كما كان وبني الحائنة واذا كانت الدارين رجلين  
وبها طريق لغيرهما فادرسنهما الدار وادصا حب الطريق الى بينهما  
من القسمة لم يكن له ذلك ويترك الطريق عرضة عن باب الدار الاعظم  
وطوله من باب الدار الى باب الدار التي لها الطريق ويقسم بقية الدار على  
حقوقها وان كان في الدار سبل ماء لرجل فادصا حب الدار قسمة الدار  
يكن لصاحب السبل منهم فالسبل بمنزلة الطريق فيما تقدمنا في **ولو**  
**طرا** اي السركا **الكلود الطريق في الدار على التقاوت جاز وان** ودية  
كان سهمهم في الدار او مملوكة **والقسمة على التقاوت بالتراضي**  
**في غير الاموال الوعوية جازة** هذا خرج من خارج التقليل لقوله ولو  
شرطوا ان تكون الطريق في الدار الخ اي لان القسمة على التقاوت الخ كما  
لا يخفى وما ذكرناه في مقدار عرض الطريق في غير الارض وما اذا كان ارضا فقد  
ما يرفيه نور ولوقوع ادكاه في به في المورد ذكره الذي في نصيبه شروع  
ثلاثة نفر ماتوا في طريق ليس معهم غيرهم ومع كل واحد اموال كثيرة  
نبعت ودرتهم باتفاق جميعهم رجلا يحمل امرا لهم اليهم فوجد الرجل اموالهم  
كبيرة محتلفة بعضها ببعض ولا يدرى لمن كان اكل واحد منهم واي صنف من  
الاموال منهم قال **اتفقوا** على ان المال الذي وقع في ايديهم  
مخلوطا صار حصوله في يد واحد كحصوله في ايديهم لم يترك ذلك  
فأبديهم ينظران ادعي كل واحد التملك منها لقيم بينهم اذ كان  
ادعي بعضهم اربع على الثلث بحلف الباقيون على العمل فان حلفوا يكون  
يلزم اذ كان فان كلوا يلزمهم دعوى مدعي الزيادة ثم يقسم على  
ذلك ارض بين رجلين عرضا احدا السريكين فيها اشجارا ثم اقتسما  
نورق الاشجار في نصيب الاخر فيجوز صاحب الارض ان ساويع قيمة الاشجار  
مقلوعا ويتركها لنفسه وان شاء امر الغارس بالقلع ارض بين  
اربعة نفر اقسم سريكان منهم وجعله اربعا وجازا الباقيون



فانه يجوز القسمة ولو لكل واحد الشريكين شريكه ليقاسم عن نفسه وعن  
شريكه بنوكيله مع الشريك فانه يجوز رجلا ان يدينها اعناب كرم على الشريك  
يقسمها لهما بشريكة فانه تصح القسمة ولو اقتسماها وزنا بالقبان والميزان  
فانه يصح ايضا لان الناس تقارفوا العنب كيليا او زينا فثبت القسمة وتكمل  
واحد منهما وروي عن ابي يوسف انه قال في التمر هو زنا في الموضع الذي  
تقارفوا وزنا وان ورد الشرع بكونه كيليا رجلا له ميزان في بستان فباع  
صاحب البستان بستانه فجعل المشتري البستان دارا فليس له ان يبطل  
حق التبديل لان حقه لا يبطل بجعل البستان دارا لكل من جواهر القتاوي  
قلت وفي الحائنة شريكان بينهما عنب اراد قسمته فارتفعت فتمت بالوزن  
بالقبان والميزان وقال بعض الساجحين بالشريكة ايضا قلنا القسمة التنازل  
قال من الله تعالى عنه وهذا غير صحيح لانه وزني فلا يجوز قسمته  
بغير الوزن اما بالقبان والميزان فلا يجوز قسمته بالشريكة لانها مجازفة  
وقسمته الثمن بالاكراة ذكرنا النوازل انه يجوز لانه ليس بوزن في الحائنة  
ايضا فورا فقسما دارا اميراثا من رجل والمرأة مفرقة بذلك فاصابها الثمن  
فقر لها منها على حدة ثم ادعت المرأة المزدول لها ان زوجها اصدقها اياها  
واشتريت منه بصدقتها الم يقبل ذلك منها لانها لما ساعدته على القسمة فقد  
افترت الفكا كانت لزوجها عند موته فلا تمنع دعواها وكذا لو اقتسما دارا  
او ارضا واصاب كل واحد طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى احدهم  
في قسمه الاخر بنا او تخلا زعم انه هو الذي بناه او عرسه لم يقبل بينته على  
ذلك انتهى تستقص القسمة بظهور دين او وصية الا اذا قضى الورثة الدين ونزل  
الوصية ولا بد من رضی الموصي به بالثمن وهذا اذا كانت بالتراضي اما بقضاء القسمة  
لا تستقص بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصي له كذا في العوايد الزينية **سئل** عن  
بعضي فوق بيت مشترك بين الاثنين **وسئل** عن بعضي فوق بيت مشترك بين  
مسترك بينهما والعلو الآخر **وعلم** **بجود** يعني بيت فوق بيت ولكن السفل  
لستحق والعلو مشترك بينهما **فرد** **كل واحد** من السفل والعلو ومن  
السفل وحده ومن العلو وحده على حدة عند محمد رحمه الله تعالى **فرد**  
**بالقيمة** لان السفل يصلح لما يصلح له العلو كالليرة والسرداب والاصطبل  
وغيره فصار كالخمس فلا يمكن التقدير الا بالقيمة وعليه الفتوى  
وبه قالت الثلاثة وعندنا في حنيفة رحمه الله تعالى تقسم بالذراع كل ذراع  
من السفل في مقابلة ذراعين من العلو وعندنا في مالك تقسم بالذراع  
ايضا لكن العلو والسفل مساويان **انكر بعض الشراك** **بعد القسمة**  
**استيقا نصيبه** **وسئل** **انما سمان بالاستيقا** **تقبل** هنا عندنا جنة  
داي يوسف وعند محمد والساجي ليس بحجة لانما شهادة على فعل نفسهما

قلنا لا بل شهادة على فعل غيرها وهو الاستيقا اطلعت فتمثل قاسم  
القاضي وغيره وماله ان كان باجرا وغيره وهو الصحيح كما في السراج الوهاج  
نقلنا عن المستضي في شرح المتن لم يلمع قال الطحاوي اذا اقتسما  
باجر لا تقبل شهادتهما بالاجماع واليه مال بعض الساجين لانما يدعيان  
ايفاء عمل استرجلا عليه فكانت شهادة صورة ودعوى معني فلا تقبل  
قلناهما لا يجزان بنسبة الشهادة الي انفسهما معهما لان الخصوم توافقهما  
على ايفائهما العمل المستاجر عليه وهو التمييز وانما الخلاف في الاستيقا  
فانقت القسمة **ولو شهد قاسم واحدا** اي لا يقبل لان شهادة الفرد  
غير مقبولة على الغير ولو امر القاضي امينه بدفع المال الى اخر يقبل  
قول الامين في دفع الضمان عن نفسه ولا يقبل في الزام الاخر اذا كان  
منكرا **ولو ادعى احدهم** اي احدا للقاسمين **ان من نصيبه شاة في يد**  
**صاحبه** **وقد اقر بالاستيقا لم يصدق الا براهان** اي بينة بينهما  
على مدعاه لان القسمة من العقود اللازمة والمدعي للغلط يدعي  
حق الفسخ لنفسه بعد ثبوتها فلا يقبل الا بجهة وان لم تقم استخفاف  
الشركا لانهم لو اقروا بذلك لزمهم حلفا فاذ اقر واحدا حلفوا عليه ومن حلف  
منهم لم يكن له عليه سبيل ومن نكل عن اليمين جمع نصيبه مع نصيب  
المدعي ويقسم على قدر حقهما لان نكوله حجة عليه كاقراءه ولا يكون حجة على غيره  
**وان قال** احدا للقاسمين **قبضته** **فاخذ شريكه بعينه** **فانكر** شريكه ذلك  
**حلف** لانه يدعي عليه الغصب وهو منكرا فالتوك قول المنكر **وان قال**  
**قل اقراءه بالاستيقا اصلي من ذلك كذا لي كذا ولم يسله الي وكذبه**  
**شريكه** **تخالفا** **وتفتش القسمة** لان الاختلاف بينا حصل له بالقسمة  
فصار نظير الاختلاف في البيع والشراء **ولو اقتسما دارا واصاب كلا**  
**طائفة** **فاذعى احدهما بيتا في يد الاخر** **ان من نصيبه** **وانكر** **الاخر** **فعلية**  
**البينة** **وان اقاماها** **فالعبرة** **لبينة المدعي** لانه طارح وانه لا يقبل  
الاشهاد على القبض **تخالفا** **وتفتش القسمة** وكذا لو اختلفا في الحدود واما ما  
البينة يقضي لكل واحد منهم بالجزء الذي في يد صاحبه لانه طارح وبينة  
الخارج اولى وان اقام احدهما بينة فحق له به وان لم يقر واحدهما بينة  
تخالفا وتراد الكافي البيع والله تعالى اعلم **وان استحق بعض معين**  
**من نصيبه** **لا تقسم القسمة** **انما قال** على الصحيح **في استحقاق بعض**  
**سابع في النظر** **وتفتش** **وفي بعض سابع من نصيبه** **لا تقسم** **بل يرجع**  
**منه** **عليه** **في نصيب شريكه** **وتحققه** **ان الاستحقاق** **انما في بعض نصيب**  
**احدهما** **فان كان نصيبا** **شايعا** **لا تقسم** **عندنا** **في حنيفة** **وتفتش** **عندنا** **في**  
**يوسف** **والاصح** **ان شهد مع اي حنيفة** **وصورته** **انما اقتسما** **فترفع** **النصف**



الجزء واحد هما فاستحق النصف السابع من هذا النصف العزوي فله الم  
لنفسه فاستحق منه بالخير الا ان شاقق النصفه دفعا لضرر النفس  
وان شاء رجع على الاخر بالربع وان كان بعضا معيناً من نصيب احدهما  
فقد قيل انه على الاختلاف والصحيح انها لا تقسّم بالاجماع بل يرجع  
بقسطه في حصه شريكه كما اذا كانت الدارين بينهما نصيبين نفسيت فاستحق  
من يد احدهما بيت هو خمسة اذ رجع بنصف ما استحق في نصيب صاحبه  
وان كانت اثلا فثلث لاحدهما والثلثان للاخر واستحق من يد صاحب  
الثلث رجع بثلثي ما استحق وان استحق من يد صاحب الثلثين رجع  
بثلث ما استحق وان استحق البعض من نصيب كل واحد فان كان سلبا  
فستحق القسمة وان كان معيناً قال شارح الوقاية لا تقسّم القسمة  
بل يجعل هذا المستحق كما لم يكن فان كان الباقي في يد كل واحد منهما  
فان كان سابقاً فستحق القسمة وان كان معيناً بقدر نصيبه فلا رجع  
لاحدهما على صاحبه وان نقص من نصيب احدهما يرجع بالحصه كما اذا  
كانت الدارين نصيبين والمستحق عشرون اذ رجع خمسة من نصيب هذا  
وخمسة من نصيب ذاك فلا رجع وان كانت اربعة من هذا وستة  
من ذاك يرجع الاول على الثاني بذراع **ظهر دين في التركة المقسومة**  
**لنفسه القسمة الا اذا قصوه** اي الدين او ابراء الغريم **ما في يد الورثة**  
**او تقي منها اي التركة ما في يد اي بالدين اعلم ان الورثة اذا اقبلت التركة**  
**لم يظهر فيها دين محيط بقل للورثة** اقضوا دين الميت فان قصوه صحته القسمة  
والا فستحق لان الدين مقدم على الارث فبتمتع وقوع الملك لهم فيها الا اذا  
قضى الدين او ابراء الغريم فنقصت عنهم لزوال المانع ولو كان الدين  
غير مستغرق فكذلك للجواب لتعلق حق الغريم بالتركة الا اذا بقي من  
التركة ما ينفي الدين فحينئذ لا تقسّم القسمة لعدم الحاجة **ولو ظهر**  
**دين فاحش وهو الهبة لا يدخل تحت تقويم القوميين في القسمة**  
فان كانت بقضا والقاضي **بطلت** عند الكل لان تصرف القاضي مفيد  
بالعزل ولم يوجد **ولو وقعت القسمة بالتراضي بطل ايمان الاصح** وقيل  
لا يلتفت الى قول من يدعيه لانه دعوي حق العين ولا معتبر به فكذلك  
القسمة لو جرد التراضي وقيل لنفسه هو الصحيح ذكره في الكافي وفي من  
الكتاب وهو الاصح وفي شرح الهداية للعيني وفي كتاب القاضي من شرح  
الطحاوي انه اذا ادعى الغلط في التقويم وكانت قيمته العين وانتم  
تقوموه بالعين فهذا لا يلتفت اليه لانه مدعى العين والعين بالتقدير  
لا يبطل القسمة كالبيع ثم قال وقيل هذا اذا كانت قسمة الدين واما اذا  
كانت القسمة بالتضامه حق الشئ لانه لم يرض بذلك وقال في الفتاوي

الصوري

الصوري احدا المتقاسمين ادعى الغلط في القسمة من حيث القسمة يعني اذا  
ادعى عيباً في القيمة ان كان ليبيرا بحيث يدخل تحت تقويم القوميين لا تسع  
دعواه ولا يقبل بينته وان كان فاحشاً بحيث لا يدخل تحت تقويم القوميين  
فان كانت القسمة بالتضام لا بالتراضي تسع بينته بالانفاق وان كانت  
بتراضي الخصمين لا بقضاء القاضي لم تذكر في الكتاب وحكي عنه الفقيه  
ابي جعفر انه كان يقول ان قيل تسع فله وجه بخلاف العين في البيع وحكي  
عنه الغلط ان كان يقول تسع كما اذا كانت بقضاء القاضي ولو الصحيح  
كما ذكره في شرح المختصر وذكر في ادب القاضي من شرح القاضي الامام  
الاسيحاوي ان في دعوى العين في القسمة ان كان بالتراضي لا تسع كما في البيع  
قال بعض المسامخ تسع كما لو كانت القسمة بقضاء والقاضي انتهى ر2  
فتاوي قاضي خان وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل تسع دعواه في  
العين وله ان يبطل القسمة بقضاء القاضي وهو الصحيح انتهى قلت وفي  
خلاصة الفتاوي وفي الاصل دعوى الغلط في القيمة بان يقول قيمته الف  
وانتم قومتموه بخمسائة وهذا دعوى غير صحيحة كدعوى العين في البيع  
فانها لا تصح هكذا ذكر في شرح القاضي وقال الفقيه ابو جعفر البجلي ان  
هذا غير مذكور في الاصل فان قيل تسع فله وجه صحيح بخلاف العين في  
البيع وان قيل لا تسع فله وجه صحيح كما في البيع وهو الصحيح والامام  
خواجه زاده ذكر هذا في نسخة ولم يرجح احد الوجهين على الاخر وهذا كله  
في القسمة في التراضي وان كانت القسمة بقضاء والقاضي فله الفسخ انتهى والصحيح  
المعتمد ما قدمناه من الكافي وقاضي خان وبه جزم اصحاب المتن وصححه  
اصحاب السروج وبه افقت مراراً والله تعالى اعلم **وتسع دعواه ذلك اي**  
**ما ذكره الفقيه** **ان لم يقربا لاستيقا وان اقربا لا** اي لا تسع دعواه لو جرد  
التناقض قال الامام العيني في شرح الهداية وذكر في اسيجاني في شرحه  
دقيقة لطيفة ومذاكلة اذ لم يقرب الخصم بالاستيقا فاما اذا اقربا لاستيقا  
فانه لا تصح دعواه الغلط والعين الا اذا ادعى الغصب فحينئذ تسع دعواه وغراه  
مع ما تقدم عنه في الفتاوي الصغرى قلت وفي فتاوي قاضي خان ودعوى الغلط  
انما تسع اذا لم يقربا لاستيقا اما اذا اقربا لاستيقا لا تسع دعواه الغلط والعين  
الا اذا ادعى الغصب فحينئذ تسع دعواه انتهى ونص عبارة قاضي خان فيما تنقض  
به القسمة الغلط فادعى احد الشركاء غلطاً في القسمة لانفاذ القسمة بغير  
دعواه ولا بعد اذ رجع من ذلك ولا مساحته ولا كبله ولا وزنه الا حجة بان  
الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة فلا تنقض القسمة الا اذا اقام الشريك  
الشركاء ان لم يكن له بينة وطلب استعمال الشريك فانه يستعمل لرجاء  
الشركاء في الغلط في القسمة على وجه احدها ان يقول خي المصنف وقد اخذت



الربع او اثلث وقال الاخر لا بل حثك الملك وقد اخذته وفي سائر النسخ الفان  
ويشترط ان القسمة ومنها ان تكون الحصوة في القبض فقال احدهما ان  
حتى وقال الآخر قبضته فانما يتخالفان ويترادفان القسمة ايضا لان  
القبض له شبه بالعقود ولما اختلفنا في العقد يتخالفان ومنها ان تكون  
المنارعة بينهما في الزيادة فيقول احدهما اخذت انت يا فلان اكثر من حثك  
او غصبت الزيادة غصبا بعد ما قبضته ويقول الآخر قبضت حتى وما اخذت  
الزيادة كان القول قول الآخر والبينة بينة صاحبه ولا يتخالفان ولا  
يترادفان القسمة ومنها ان تكون المنارعة بينهما بعد ما شهد كل واحد  
منهما على القبض ولا يستنفذ الحق بصفته التام ثم يقول احدهما حتى الذي  
وحثك الذي في يدي او يقول فتسما ولكن اخذت انت يا فلان بعض حتى دون  
بعض لا تسع دعواه ولا خصومته بعد ما شهد على القبض والاستسقاء  
ان تكون المنارعة بينهما في التقويم فيقول احدهما اخذت ثمن يا فلان  
قيمته اكثر مما قومته ويكفر الآخر في هذا الوجه لا يقبل قوله ولا تسع  
دعواه كذا ذكره في الاصل وقال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان  
كان التقاوت ليسير فهو كما قال في الكتاب وان كان كثيرا يوجب ان تسع  
دعواه وقال الفقيه ابو جعفر تسع دعواه انتهى **ادعي احد المتقاسمين**  
**دين في التركة مع وان ادعي عينا لا اي لا يصح** قاله الذي ولو ادعي احد  
المتقاسمين للتركة دين في التركة مع دعواه لانه لا تناقض اذا الذين  
متعلق بالمعني والقسمة تضاد في الصورة ولو ادعي عينا باي سبب كان  
لم تسع دعواه اذا اقدم على القسمة اعتراف منه بان القسمة مشتركة  
انتهى وقد مناه عن قاض خان وبه صرح العمادي والبرازي وغيرهما **وقد**  
**يخرج في نصيب احدها اعضا فاما متولية في نصيب الآخر ليرام**  
**ان يحرم على قطعهما به يفتي** قال في الاختيار روي عن سمعان انه ان  
يحرم على قطعهما وروي بن سماعه لا يحرم لانه استحق السجرة باعضائها  
وعليه الفتوى في البرازية وعليه الفتوى وفي شرح التلمذه ياتي وعليه  
المعتمد والله تعالى اعلم **بني احدهما اي احد الشريكين لغيره ان الآخر في تقا**  
**مسترك بينهما فطلب شريكه رفع بنابه قسم** الفخار بينهما  
**فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها رتبة والا اي وان لم يقع في نصيب**  
**الباقي بل وقع في نصيب الآخر عدم البناء وحل الغرض كذلك** والمسئلة في البرازية  
والبرازية وغيرهما من كتب الفتاوى **القسمة تقبل النقص** فرفع عليه  
**فلما اقلتموا اي السركا واخذوا حصصهم ثم تراصوا على الاستراكان بينهم**  
**مع ما افعلوا وعادت الشركة لان قسمة التراضي مبادلة ويصح ضمها**  
**ومبادلتها بالتراضي كذا في البرازية المقبوض بالقسمة الفاسدة ثبت**

الملك

**الملك فيه ويعين حواجز التقرب فيه للقبض كالمقبوض بالسرا الفاسد**  
فانه يبين الملك بالقبض كما **وقيل لا اي لا يثبت الملك فيه** وقد خرم في البرازية  
والقصة بالاول وفي الفتاوى البرازية القسمة الفاسدة لا تقبل ذلك بالقبض وي  
تقبل بالسروط الفاسدة قلت وفي القسمة كل قسمه على شرطه او صدقة  
او بيع من المشور او غيره فاسدة وكذا شرطه على شرط قسمه فهو باطل  
والقسمة على ان يزيد شيئا معلوما جازية كالزيادة في المبيع او الثمن انتهى  
سروع رجل مات عن امرأة وابنتين والمرأة تدعي انها حامل قال الفقيه  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقرض نفوسه في امره  
ثقة او امرأتين حتى تخرج جنيها فان لم تثقف على شيء من علامات الحمل فليس  
المهرات وان وثقت على شيء من علامات الحمل تزعموا حتى تدر فانه لا يقسم  
وكذا لو مات الرجل وترك امرأة حاملا وابنا فان التقاضي لا يقسم المهرات حتى  
تدر فانه لا يقسم كما ان الوارث اكثر من واحد ولم تستطع الولادة ان كانت  
الولادة بعينته تقسم وان كانت قريبة لا تقسم ومقدار القرب والبعد  
منه الى ما يوافق في ادائها حثمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلفوا  
في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يوقف  
نصيب اثنين وبقسم الباقي وهو رواية عن ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف  
في رواية قال بعضهم يوقف نصيب اربعة بينين وهو رواية عن ابي حنيفة  
ايضا وذكر الخصاف عما ياتي يوسف رحمه الله تعالى يوقف نصيب  
ابن واحد وعليه الفتوى بهذا اذا كانت الورثة من يرضى مع الحمل  
ان كان ابنا فان كان ابنا لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة  
حامل يوقف جميع التركة ولا تقسم لان في حق الاخوة في طلب القسمة  
سكا فلا تقسم انتهى الفرائد ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر  
الملك وان كانت لحفظ النفس ففي غير الروس وخرج عليها الاول  
في القسمة ما اذا عدم السلطان او قرينة فانها تقسم على سداد في كفاية  
التراخي في قضاوي قاضي العدلية اذا خيف الفرق فانفقرا على التراضي  
الاستققة عنها فالتمسوا لعدم بعد الروس لانها لحفظ النفس انتهى ويحرم  
بناء المسجد الطريق العام وان واسعا لا يضر وكذا لاهل المحلة ان يدخلوا  
سبل من الطريق في دونهما ان لم يضر ولا ينافي في الطريق ان لم يضر  
لكن ان خوصم قبل البناء منع وبعدهم المترك اذا اهدم فالي احدهما  
العمارة فان اهدم القسمة لا يجرى وقسم والابن ثم راجع يرجع له التقرب  
في ملكه وان تضر رطبه في ظاهر الرواية فله ان يجعل بينهما نورا وحاملا ولا  
يضمن ما ملك انتهى وفي المجتبى ولو وقع في نصيب احدهما بناء وفي نصيب الآخر  
ساحة بجنب البناء وتراوا صاحب الساحة ان يبني فيها وليسعد الترع

تقدم في باب م



والشهر على الآخر فليس له المنع في ظاهر الرواية وبه يفتي وقال بعض  
والصغار له المنع وعلى هذا لو اراد ان يبني حماما او تنورا او اصطبل  
فله ذلك بلا خلاف ولو اتفق وعقد شرطه الى المبدأ على الخلاف انتهى  
وفي فتاوى قاضي الهادي القنوي على انه ممنوع من التصرف على وجه  
ينضم به الجار وان كان يتصرف في ملكه فاحاب بان الجار يمنع ان ينفق  
كوة يصرف فيها على جاره انتهى فقد اختلف الا فتاوى ينبغي ان يعرف على ظاهر  
الرواية بقرينة اخرج من بيان فسخ الاعيان شرع في بيان احكام فسخ  
الاعيان وهي المهايأة واخرج عن فسخ الاعيان لكنهما فسخا والمهايأة  
مفاعلة من المضيئة التي انتفع بها السريكة الاول وفي عرف الفقهاء  
هي عبارة عن فسخ المنافع وهي جائزة استحقاقا والقبيل من مهايأة لانها  
مبادلة المنفعة بغيرها اذ كل واحد من السريكين في نوبته ينتفع بملك  
سريكة عوضا عن انتفاع السريكة بملكه في نوبته لكننا تركنا الناس  
بقوله نقاي لها شرب وكلم شرب يوم معلوم وهي المهايأة بغيرها والمحاكاة  
اذ ينتفع اجتماع على الانتفاع فاسم الفسخة ولهذا يجري فيه جبر القاضي  
اذا اطلبها بعض الشركاء وبغيره ولم يطلب فسخة العين كما يجري في الفسخة  
الا ان الفسخة اقوى منها في استكمال المنفعة لانه جمع المنافع في زمان واحد  
والنها يجمع على التناوب ولهذا اي ويكون الفسخة اقوى اذا طلب احد  
المشركين الفسخة والآخر المهايأة ولا ينظر المهايأة بمرت احدهما  
ولا يجوزهما لانه لو انتقض لاستأنفه الحاكم لحوال ان يطلب الورثة المهايأة  
فلا ثابتة في المنقص من الاستيفاء **ولو تمها ياه في حكم دار على ان يمكن احدهما**  
في بعضها والاخر في البعض او احدهما في العلو والاخر في السفلى او في سكني  
**دارين على ان يسكن كل واحد منهما دارا وتمها ياه في خدمة عبد على ان يخدم**  
**هذا يوما وهذا يوما او في خدمة عبيدين على ان يخدم هذا العبد هذا**  
**ومذا العبد هذا وتمها ياه في غلة دار على ان ياخذها هذا شهرا وهذا شهرا**  
**او تمها ياه في غلة دارين على ان ياخذ هذا غلة هذه وهذا غلة هذه**  
النها يبر في هذه الوجوه الستة الاول يجوز بالاتفاق لان هذه الفسخة  
على هذا الوجه جائزة فكذلك المهايأة وقيل يجوز عنده بالتراضي ولا يجوز اعتبارا  
بالفسخ وعنه انه لا يجوز النها يواصل لا يجوز ولا بالتراضي لانها يبيع  
بيع المنافع بالمنافع من جنسها نسبة وذلك لا يجوز والتالي ايضا يجوز  
بالاتفاق وكذا الثالث يجوز بالاتفاق والرابع يجوز على الاصح وعنه اني حينئذ  
انه لا يجوز الا بالتراضي لان فسخه المرفيق لا يجري فيها الجبر عنده فكذلك  
منفعة والاصح ان القاضي يما يبي بينهما جبرا بطلب احدهما والخامس يجوز  
بالاتفاق والسادس فيه اختلاف والظاهر انه يجوز بالاتفاق ولو اذنت غلة

الدار

الدار الواحدة في نوبته احدهما على الغلة في نوبته الآخر يشتركان في الزيادة  
تحتفظ للمقارن بخلاف الزيادة في المنافع وبخلاف الزيادة في علة اخرى  
الدارين حيث لا يشتركان فيها لانه يحمل على القرض قال صاحب الهادي ولو  
لاذنت الغلة في نوبته احدهما عليهما في نوبته الآخر يشتركان في الزيادة  
تحتفظ للمقارن بخلاف الزيادة في المنافع ما اذا كان النها يواصل على المنافع  
واستقل احدهما في نوبته من زيادة لانه التعديل بما وقع عليه النها يواصل  
وبه المنافع فلا يصح له زيادة الاستقلال من بعد النها يواصل على الاستقلال  
في الدارين جائز ايضا في ظاهر الرواية ولو فصل غلة احدهما لا يشتركان  
فيه بخلاف الدار الواحدة والفوق ان في الدارين معنى التميز والافراز  
لايجز لاخذ من مان الاستيفاء وفي الدار الواحدة متعاقبة الوصول  
اي وصول المنفعة فاعترف قرضا وجعل كل واحد في نوبته كما لو قيل  
عن صاحبه فلهذا يرد اليه حصته من الفضل انتهى **ولو تمها ياه في غلة**  
**عبد او علة عبيدين او تمها ياه في غلة نخلة او تمها ياه في غلة**  
**بعض في هذه الوجوه اي لا يجوز الاول لا يجوز بالاتفاق لانه لا ياتي الا**  
**في ما ينفق فيقوم بغيرهما بخلاف النها يواصل خدمته لجريان المسامحة**  
**فيها الثاني لا يجوز عند ابي حنيفة لان النها يواصل خدمته جرد للمضرورة ولا**  
**ضرورة في الغلة لانه يمكن قسمتها وقالا يجوز لان كان النها يواصل بينهما والثالث**  
**لا يجوز بالاتفاق والرابع لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا لهما والخامس**  
**والسادس على الخلاف والسادس والثامن لا يجوز بالاتفاق لانها اعيان**  
**باقية تردها الفسخة عند حصولها فلا حاجة الى النها يواصل بخلاف ابن بتي**  
**ادم حيث يجوز المهايأة فيه حتى لو كانت جارية كانت مشتركتان بين**  
**اشين فتمها ياه ان ترضع احدهما ولد الاخر جاز لان ابن بتي ادم لا فسخة**  
**له تجري مجرى المنافع والحيلة في الثمار ونحوها ان لم ينفق في نصيب شريكه**  
**ثم يبيع كلها بعد نصيب نوبته او يتفق بالدين الفسخ بطريق القرض في نصيب**  
**صاحبه اذ فرض الشارع جاز ذكره في اثنين اكثر هذا كتاب**  
**في بيان احكام المزارعة لما كان الخارج من عقد المزارعة من انواع ما تقع**  
**فيه الفسخة ذكر المزارعة بعد هذا وهي مفاعلة من راع من الررع**  
**وهو التا والحب ونحوه في الارض وفي الشرع هي اي المزارعة **عقد على الررع****  
**بعض الخارج** وتسمى الحيازة والمحاولة وتسمىها اهل العراق الفراع قال  
في مختار الصحاح والخبر النابت وفي الحديث يستحب الخبير ان يقطع  
النبات وناكله وجند الفراع بالفتح المزارعة التي ليس عليها بناء ولا فيها  
شجر اقرحه انتهى فتكون تسمى الفقد بالفراع تسمى له باسم بعض  
اركانه لان فيها مائة اربعة اشيا الارض والبذر والعمل والبقر والحالة



ولا تقع المزارعة **عند الامام** لما روي عنه عليه الصلاة والسلام من اني عن الخبازة  
ولانها استيجار الارض ببعض ما يخرج من عملها فكان في معنى قنبر للطحاوي  
**وعند ما مع ربه** اي بقولهما **قضي** لتعامل الناس ولا احتياج اليها والقاضي  
على المتعارفة **بشروط ملاحية الارض للمزارع** لان المقصود لا يحصل بغيره **وبشرط**  
**اهلية العاقدين** ومحارب الارض والمزارع لانه العقد لا يصح الا من له العمل  
**وبشرط ذكر المدة** قدر ما يمكن فيها من المزارعة او اكثر ولا تكون قدر مالا  
يعيش اليه مثلها او مثل احدها غالباً وعن محمد بن مسلمة لا يشترط بيان  
المدة ويقع على سنة واحدة وبه اخذ ابو الليث وفي الخاتمة شرائط جواز  
المزارعة ست منها بيان الوقت فان دفع ارضه مزارعة ولم يذكر الوقت قال  
في الكتاب لا يقع المزارعة ولما قال ذلك لان المزارعة اجارة فان البذر لو كان  
من قبل صاحب الارض كما ان المزارعة استيجار للعامل وان كان البذر من  
قبل العامل فهو استيجار للارض ولهذا التوقال لعينه استا حركت لتخرج  
ارض من بذر على ان يكون الخارج بيتاً نصفين كانت مزارعة وكذا  
لو قال العامل فهو استيجار للارض ولهذا التوقال لعينه استا حركت لتخرج  
ارض من بذر على ان يكون الخارج ذلك لصاحب الارض والمنافع  
لا نصير معلومة الا ببيان الوقت وقال مسايخ بل لا يشترط بيانه المدة  
ويكون المزارعة على اول السنة يعني على اول ربيع يكون في تلك السنة  
قالوا اما اجاب بنسب المزارعة في الكتاب اذ المربيين الوقت لان اول  
وقته المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر  
الا لسبب الاتري ان وقت المعاملة لما كان معلوماً لا يشترط فيها  
بيان الوقت استحقنا ناول الفتوي في بيان الوقت عيا جراب الكتاب  
استحق قلت وفي البزارية وعن محمد بن حماد الله تعالى جوارها بلا بيان  
المدة ويقع على اول ربيع يخرج ذريعاً واحداً وبه اخذ الفقيه وعليه  
الفتوي وانما شرط محمد بيان المدة في الكوفة وخوها لان وقتها متفاوت  
عندهم وابتدأوها وانتهوا بها مجهول عندهم ووقت المسافة معلوم  
وفي بلادنا وقت المزارعة معلوم انتهى **ورب البذر** وبشرط ذكر جنسه  
اي جنس البذر لان الاجرة منه فلا بد من بيان جنس الاجرة ولما بيان  
قدره اي مقدار البذر فنفقنا وى قاضى كان ولا يشترط مقدار ربيان البذر  
لان ذلك يصير معلوماً باعلام الارض وان لم يبينها جنس البذر ان  
كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في جهة المزارعة لا تتأكد  
قبل التقاء البذر وعند التقاء البذر يصير الاخر معلوماً والاعلام  
عند التأكيد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد كالمواشاة لدر كروب  
ولم يبين الركب والحمل ولم يبين الحمل لا يصح الاجارة ثم يتقلب جازاً عند  
الركوب

الركوب وعند الحمل وان كان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس  
البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل التقاء  
البذر فلا يجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه العموم بان قال  
له رب الارض على ان تزعمها ما بدالك وما بدالى لانه لما فوض الامر اليه  
تقدر على التصور وان لم يفوض الامر اليه عيا وجه العموم وكان البذر  
من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر فسدت المزارعة واذا ارعها  
شا تنقلب جازة انتهى **وبشرط ذكر قسط الارض** اي نصيبه لانه لا بد من  
من جنسه وله اجرة عمله وارضه فلا بد ان يكون معلوماً **وبشرط التحلية بين**  
**الارض والعامل** لان ذلك يتمكن من العمل حتى لو شرط في العقد ما تقوى  
به التحلية وهو عمل رب الارض مع العامل لا يقع **وبشرط الشككية**  
**الخارج** لانه هو المقصود لهما فتفقدا اجارة في الابتداء وتم شركة في الانتهاء  
ثم فرع عيا هذا الشرط فقال **ينبطل ان شرط لاحد ما فتران مسماة**  
وهو رجع قنبر وهو اسم لمقدار معلوم وهو ثمانية مكاكيل لانه يودي الى  
تقطع الشركة في البعض المسمى او في الكل اذ المخرج الارض اكثر من  
ذلك او شرط لاحدها **ما يخرج من موضع معين** كما اذا شرط لاحدها  
ما على الماد نبات والسواني والماد نباتات جمع ما ديان وهو فارسي  
سرب وهو اصغر من النهر واغظم من الجدول والسواني جمع ساقية  
وهو فوق الجدول دون النهر كذا في الغريب فيكون الماد ديان والساقية  
من اللفاظ المترادفة كما في الرمز **او شرط رفع رب البذر بزره او شرط**  
**رفع المزارع الموظف** وهو ما يوظف الامام على الارض على كل جريب كذا من  
الداهم كما تقدم فقدره في محله **وتنصف الباقي بعد رفعه** **بخلان** ما اذا روط  
**خارج المقاسمة** كنصف الخارج او ثلثه ونحو ذلك من الحصة الشايح فانها لا تقسّم  
**او شرط رفع العشر** ونسبة الباقي في الارض العشرية لانه مشاع فلا  
يؤدي الى قطع الشركة **او شرط التين لاحدهما والحب للاخر** اي ينظر  
في تقطيع الشركة فيما هو المقصود **وان شرط تنصيف الحب والتين**  
**لصاحب البذر او لم يتقرر** **للمتقضى** لان في الاول الشرط مقتضى  
العقد فانه مما ملكه وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود حاصلة وحسيند البق  
لصاحب البذر وعند البعض مشترك بينهما **وكذا صحت لو كان الارض**  
**والزبد والبقر والعمل للاخر والارض والعمل له والباقي للاخر وبطلت**  
**لو كان الارض والبقر لزيدا والبذر والبقر له والاخران للاخر والبذر له**  
**والباقي للاخر** اعلم ان التقسيم العقلي لا قال بعض اهل التحقيق على  
سبلة لانه اما ان يكون الواحد من احدهما وثلاثة من الآخر وهذا على  
اربعة اوجه وهو ان تكون الارض او العمل او البذر او البقر من احدهما



والثلاثة من الآخر والاولان جازان لانه استيجار البقر باجر مجهول  
واما ان يكونا اثنين من احدهما او اثنين من الآخر وهو على ثلاثة اوجه  
وذلك ان تكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل من احدهما  
والباقيان من الآخر والاول جاز دون الاخيرين اذ لا مناسبة بين  
الارض والعمل وكذا بين البقر والارض وعما ابي يوسف جواز هذا النوع  
لو دفع ارضا الى رجلين سبعة على ان يزرع فيها من حنطة او شعير  
او شي من غلة الصيف والشتاء فيبينها نصفان وما عرس فيها من شعير  
او كرم او تفل فهو بينهما الثلثا لصاحب الارض ثلثه وللعامل ثلثان  
فهو جاز على ما شرط سوا زرع الكل على احد النوعين او زرع نصفها  
وجعلت بعضها كرمًا فهو جاز ايضا في ظاهر الرواية ولو دفع ارضا من  
على ان يزرعها ببذره وبقره على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير  
وبعضها سمسمًا فما زرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها  
شعير فله المثل ثلثه وما زرع فيها سمسمًا فله المثل ثلثه من  
ثلثاه وهو فاسد كله بخلاف ما تقدم لانها هنا نصف على التخييل  
فقال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير فكيف له ان يزرع  
كلها احدا الصنف وانما يزرع كل نوع في بعض وذلك البعق مجهول في الحال  
وعند القاء البذر في الارض ايضا لانه اذا زرع بعضها الحنطة لا يدري  
اذا زرع في ناحية اخري وليس عليه ان يزرع فكان العقد فاسدا  
واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر انتهى كذا في قناني قاضي  
خان رجل زرع ارضا رجل فغيروا من بذر نفسه فله ان يطالبه  
بخصه الارض فان كان العرف جوي في تلك القرية بالنصف او الثلث  
شي مقدر شايع يجب ذلك المقدر الذي يجري به العرف والرواية في كتاب  
المزارعة جرت بين رجلين ابي احدهما ان يسقيه قال يجبر على ذلك  
واذا فسد المزرع قبل ان يرفع الي القاضي وامره بذلك ثم امتنع عن ادا  
افسده كذا في جواهر الفتاوى بشرط البذر على المزارع ثم ان رب الارض  
زرعها ببذره وان زرعهما على وجه الامانة فمزارعة بينهما ولا تنقض  
للمزارعة دفع المزرع المدرك بمزارعة بالنصف للمحقق لا يجوز وفي غير  
المدرك يجوز دفع الارض المستأجرة من الآخر بمزارعة جازان كان البذر  
من المستأجر ولو دفعه معا ملة لا يجوز قلت قال قب ولحمد فيه  
قولا في الاول يجوز وفي الآخر لا يجوز وهو المصحح وفي الحيل استأجر  
ارضا ثم استأجر صاحبها ليعمل فيها كان جازا كذا اذا دفع المستأجر  
الارض الى صاحبها بمزارعة وكان البذر من قبل المستأجر جازا على قول من يحرر  
الاجازة انتهى وفي منهاج اذ قال صاحب الارض والبذر شرطه الثلث

وقال

وقال المزارع النصف وعشرة ائقعة فالقول قول الدافع عندي  
حينئذ رحمه الله تعالى وقال الا القول قول المزارع وفي السراجية اذا  
دفع ارضه بمزارعة فأسد فكلرب الزرع وحفر الانهار ثم امتنع  
صاحب البذر عن المزارعة فعليه اجر مثل عمل المزارع ورب الارض  
قال كتب اجيري وزرعته ببذري والمزارع قال كتب اكارا الله  
وزرعته ببذري فالقول للمزارع المذكور في الفتاوى **واذا امتنع**  
**المزارعة فالخارج يكون على المزارع لصحة الالتزام ولا شيء للعامل ان لم**  
**يخرج شي لان استحقاقه بالشركة في الخارج ولا شركة في الخارج**  
**وعبر عن اي اي امتنع على المضي الارض البذر** فانه لا يجبر عند الادا  
فانه لا يمكنه المضي الا باقتلاه ماله وهو القاء البذر على الارض  
ولا يدري هل يخرج ام لا فصار ام لا تطير ما الواستاجر له يهدم داره  
ثم امتنع وان امتنع العامل اجبر على العمل لانه لا يلحقه به ضم  
**ومضى فسد المزارعة والخارج لرب البذر لانه نماء ملكه**  
**ويكون للآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزرع على الشرط**  
لان صاحب البذر هو المستأجر والاخير هو الاجير على ما بينا والولي  
في الاجازة الناسدة اجرا مثل على ما بينا على ما عرفت في موضعه  
وعند محمد بالغه ما بلغت وقيل الخارج لصاحب الارض ويصير  
مستقرا للبذر قابضه بالقبض على ارضه والاول اصح ثم قيل ان كان  
البذر لصاحب الارض ويصير مستقرا للبذر قابضه بالقبض طاب  
له الفصل وان لم يكن له لا يطيب له فيصدق بما اذا دفع البذر الى الارض  
**وان لم يخرج شي في القاسية فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر**  
**مثل الارض والبذر وان كان قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل**  
ذكره الحادوي القدسي وفي شرح افترق للزيلي بعد ان ذكر انه اذا خرج  
شي في المزارعة الصحيحة فلا شيء للعامل قال بخلاف ما اذا فسد  
المزارعة ولم يخرج الارض شيئا حيث يستحق اجرا للمثل في الذمة  
وعدم الخروج لا يمنع حوجه في الذمة انتهى **واذا امتنع رب الارض**  
**من الارض من المضي فيها اي في المزارعة والمزرعة** وذكره **العامل في الارض**  
**في الارض فلا شيء له في مقابلة الكراب كما اي في القضا لان عمله انما يتقوم**  
بالعقد وقد قومه بجري من الخارج ولا خارج **وليس تقي اي يستحق رب**  
الارض العامل بان يعطيه شيئا **ديانة اي يلزمه دينا بينه وبين**  
الله تعالى ان يعطيه اجر مثل عمله كمالا يكون مغرورا مما حسمه  
لانه يقتصر به وهو مدفع فيقتضي بان يوفيه اجر مثله **ونفس**  
**المزارعة بين محجج الي مبيعها اذا لم يثبت المزرع لكن يجب ان**

قله



يستحق المزارع **ديانة اذا عمل** كما تقدم اما اذا ثبت المزارع ولم  
يستحق لم ينع الا ان ينع حق المزارع فان مضت المدة قبل ادراك  
الزراع فعلى العامل اجر مثل مثل نصيبه من الارض الى ادراكه اي الزرع  
كما في الاجارة بخلاف ما اذا مات احدهما قبل ادراك الزرع حيث يترك  
الي لا يستحق ولا يجب على المزارع شيء لانه يفتن عقد الاجارة هناك استقام  
لنفاذ مدة الاجارة فامتن استمرار العامل وادائه على ما كان من العمل وما  
هنا فلا يمكن الا بقضاء المدة فحين ايجاب اجر المثل بابقاء فكان العمل  
ونفقة الزرع وموثة الحفظ وكثيرا لا يمار عليها لانها كانت على العامل  
لبقاء العقد لانه مستاجر المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد فتجب عليها  
موته على قدر ملكتهما لانه مال مشترك بينهما بخلاف ما اذا مات احدهما  
قبل الادراك حيث يكون الكل على العامل لبقاء العقد على ما بينا **فمعه رجل**  
**الارض الى اخر على ان يزرعها بنفسه ويقره والبذر بينهما فمقتات**  
**والخارج بينهما كك فعلا على هذا فالزراعة فاسدة ويكون**  
**الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض اجر لانه عمل**  
في شيء هو منه شرك ويحب عليه اي على العامل اجر نصف الارض لصاحبها  
لانه استوفى منافع نصف الارض بعقد فاسد **وكذا كك لو كان البذر ثلثا**  
**من احدهما وثلثه من الاخر والربيع بينهما على قدر بذرها فمقتات**  
ايضا لما فيه من استقراط الاعارة في الزراعة وكذا لو جعل الربيع بينهما  
نصفين يكون فاسدا ايضا ذكره العامر في فصوله **ونفقة الزرع**  
**بالخصر على قدر ملكهما** كاجرة الحصاد والرفاع والدياسة والتذرية  
اي تجب عليهما نفقة الزرع على قدر ملكهما بعد انقضاء مدة الزراعة  
كما تجب عليهما اجرة الحصاد والرفاع والدياسة مطلقا من غير حصر  
بالانقضاء مدة الزراعة اما نفقة الزرع بعد انقضاء المدة فلا ذكرنا  
واما وجوب الحصاد والرفاع والدياسة والتذرية عليهما مطلقا فلا  
عقد الزراعة يوجب على العامل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع ليراد  
الزراع لذلك فينتهي وجوب العمل عليه فنتاهي الزرع لحصول المقصود  
فينبغي بعد ذلك ما لا مشترك بينهما فتجب موثته عليهما **فالا شرطا**  
**على العامل فاسد** اي لو شرط العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد  
والرفاع والتذرية والدياسة لانه شرط لا يقتضيه وفيه منفعة لاحد  
فينفسد **فان مالومات رب الارض والربيع فقل فان العمل على**  
لانه العقد ثمة يبقى في مدته وبما معني قوله صاحب الديانة لان هناك بيننا  
العقد في مدته والعقد يستدعي العمل على العامل وبما ينكس كقوله  
الشريعة يفسد هذا فالحاصل ان كان عمل قبل الادراك فهو على العامل بمؤكد

على

على ما اذا كان قبل مضي مدة الزراعة ليصور قبضا العقد واستحقاق العمل  
على العامل ولو مضت فلا عقد ولا استحقاق فلا منافاة بين قوله يكون عليهما  
وبين قوله فهو على العامل فليتنا مل **وصح** استراط العمل وهو الحصاد والدياسة على  
العامل **عند النار** وهو ابو يوسف **للعامل** بيع الناس **وهو الاصح** قال الامام  
الرحمني هو الاصح في ديارنا كما في شرح الوقاية قلت وفي بنيعين اكثر قال  
وعن ابي يوسف ان المزارعة مع شرط الحصاد والدياسة والتذرية جائز  
وشايع بل كما قد يفقرون هذه الرواية ويريدون على هذا فيقولون يجوز شرط  
التفكية والحمل الى منزله على العامل لان المزارعة على هذا الشرط متفاسل  
بين الناس ويجوز ترك القياس بالعامل الا ترى ان الاستقناع يجوز  
للعامل واختار شمس الامية السرخسي رواية ابي يوسف وقال هو الاصح  
في ديارنا ولو شرط الجذاذ على العامل والحصاد على غير العامل لا يجوز بالاجماع  
لعدم التماثل ولو اراد اقل القليل او جزا الخمر بشراء والتقاط الرطب  
كان ذلك كله عليهما لانها انما هي لما عرف على الفضل والجذاذ بشراء وصار  
الحصاد بعد الادراك انتهى قلت وفي الحاشية واذا شرط الحصاد والدياسة  
والتذرية على العامل كان نفسا للمنفعة ظاهر الرواية لان هذه  
الاعمال تكون بعد الادراك وانتهى العقد وما كان بعد انتهاء العقد اذا شرط  
على العامل كان نفسا فلوان العامل حصد الزرع وداس وجمع من غير  
ان يكون شرطا عليه فملكه ذلك يضمن حصته المرافع وعن ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى ان شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد وعنه ابي  
رحمة الله تعالى في المؤادر لا يفسد ولكن اذا لم يشترط يكون عليهما ذلك  
شرط لزوم المزارع بحكم العرف وهو كما لو اشترى خطبا في المصر لا يجب على  
البايع ان يحمله الى منزله المستقر وان شرط عليه يلزمه بحكم العرف  
ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة يفسد العقد عند كل من لا يرون  
فيه وعن نصير بن يحيى وحميد بن مسلمة انهما اذا لم يملكه يكون على العامل  
شرط عليه ام لا بحكم العرف وقال الشيخ الامام شمس الامية السرخسي  
منها هو الصحيح في ديارنا ايضا انتهى وهذا لا يخفى اعلم بما تقدم نقله عن ابي  
يوسف كالايجب **العلم في المزارعة مطلقا** يعني سوا كانت صحيحة او فاسدة  
**امانة في المزارع** ثم خرج على قوله **فلا ضمان عليه لو هلك** الغلة في يده  
مسألة اي مثل ما ذكر من عدم الضمان في المزارعة **العامة** اي الساقة  
فان حصته الدهقان في يدها العامل امانة ومما لقرع على ذلك وما في فتاوى  
فما كان ولو دفع رجل ارضه مزارعة وكفل انسان لرب الارض حصته  
صفتة سوا كان البذر من صاحبه المزارع او من العامل لان حصته رب



الارض امانة عند المزارع فلا تقص بها كفاية ثم تقصد المزارعة ان كانت الكفاية  
شرطاً بينا والمعاملة في هذه المزارعة ولو كفل رجل لاجل ما عليه صاحبها من المزارعة  
الارض ان استهلكها صاحبها فان كان ذلك شرطاً في المزارعة فسدت المزارعة وانه  
يكن شرطاً فيها جازت المزارعة والكفاية ان الكفاية اضيفت الى سبب وجوب المزارعة وهو  
انما تقصد المزارعة اذا كانت الكفاية شرطاً فيها لان دين الاستهلاك دين لا يجزى به المزارعة  
فتفسد المزارعة كن باع من رجل شيئاً وكفل انسان للبائع عن المشتري بما يجب على  
المشتري لا يفقد البيع انقضى **واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع** بهذا  
السبب **بعض المزارع في المزارعة الفاسدة وبعض المزارع بسبب ما ذكر في الصحة**  
لوجوب العمل عليه فيها وهي امانة فيضمن بالتقصير فيها في المزارعة  
او لا كما ذكرنا السقي ان تاحيره معتاد فيغله الناس لا يضمن ولا يضمن **حصه**  
الزرع وجمعه بلا شرط عليه وملاذ ان الدافع ضمن حصه الدافع ان تلف ولو شرط  
ذلك عليه فتعاقب حتى تلف ضمن للمالك حصه ترك الاكارا اخرج الجزر والخطة  
الرطوبة الى الصحرا ولو كان شرط عليه ذلك في العقد ضمن ترك حفظ الزرع  
حتى اكله الدواب ضمن وان لم يرر الجزر حتى اكل كله ان امكن طرده ضمن ولا  
دائه تعالى علم وفي السراجية اذا شرط عليه الحصادا وقتها فله حصاده  
حتى هلكه ضمن الا ان يوحى تاحيره قد يفعل الناس مثله الاكارا اذا تزلزل السقي  
مستعدي حتى يلزم الزرع ضمن وقت ما تركه السقي فيمنعنا اننا في الارض وان لم يكن للزرع  
قيمة فومت الارض من روعة وغير من روعة فيضمن فضل ما بينهما رجل دفع الى  
رجل اشجار بمعاملة لتفقد عليها وفيها من الاشجار ما لو لم يستره بعينه البرد  
فلم يستره العامل حتى افسده البرد انتهى **كتاب في بيان احكام**  
**المساقاة** لا يخفى عليك ان كان المناسب ان يقدم المساقاة على المزارعة كقوله من يقول  
بجوازها ولو روي الاحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بالخير غير  
ان اعتراض موجب صوب ايراد المزارعة قبل المساقاة احدهما استد الحاجة  
الى معرفة احكام المزارعة وكثرة وقوعها والثاني كثرة تنزيع مسائل المزارعة بالنسبة  
الى المساقاة والمساقاة هي المعاملة بلغة اهل المدينة ومفهومها القفوي هو السري  
**هي معاقدت دفع الثمر والكرور لا مربيها بجزر معلوم من ثمر اي الشجر وفي المزارعة**  
اي في الحكم المتقدم وهو الصحة على ما عليه الفتوى **وخلافها** في انها باطلة عندنا في حصة  
صحيحة عندهما وان الفتوى على صحتها **وشروطها** اي تمكن هنا كاهلية العاقدين وبيان  
نصيب العامل والتخليفة بين الاشجار والعامل والشركة في الخارج اما بيان البذر  
ونحوه فلا يمكن في المساقاة **الا في اربعة اشياء** امتثالا من قوله وشروطها احدها  
**اذا امتنع احد المالكين عليه** اذا قصر عليه في المضي **بخلاف المزارعة** كما تقدم  
**والثاني اذا التفتت المدة بترك بلا اجر ويعمل بلا اجر** وفي المزارعة باجر على  
ما بينا والثالث اذا استحق الغنل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بغير

الزرع

**الزرع والمزارع بيان المدة ليس بشرط هنا** استحسننا فاننا لا ندرك المدة  
وقتا معلوماً فجلات المزارعة في ظاهر الرواية كما تقدم تحقيقه واذا كان  
بيان المدة ليس بشرط **يقع على اول ثم يخرج** قال في السراجية والفتوى  
على انه يجوز وان لم يبين المدة ويكون له ثمرة واحدة انتهى ومثله في جواهر  
الفتاوى وادراك بذر الرطوبة فانها كادراك الثمر فلا دفع الرطوبة مساقاة  
لا بشرط بيان المدة فيمنع الى ادراك بذر الرطوبة فانه كادراك الثمر في الشجر  
كذا في سراج الوقاية وفي الخائنية ولودفع الى رجل رطوبة قد انتهى جزاؤها على ان  
يقوم عليها العامل وليس فيها حتى يخرج بزرها على ان ما رزق الله تعالى من بذر  
قوي بينهما جاز استحسننا وان لم يسميها وقتاً لان ادراك البذر له وقت معلوم  
فيخرج فيكون البذر بينهما والرطوبة لصاحبها ولو شرط على ان تكون الرطوبة  
بينهما نصفين فسدت المعاملة لانهما شرطاً المشتركة فيما لا ينفو بعمله  
فالرطوبة للبذر بمثل التلا اشجاراً ولهما رقتا ان اشتراط الشركة في الاشجار  
المذمومة المية مع الثمار يكون مفسداً للعقد فكذا هنا وفي الخائنية ايضا  
وسرابطها اربعة منها بيان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل وسكتنا  
عن نصيب الدافع جاز ذلك استحسننا كما قلنا في المزارعة ومنها الشركة في الخارج  
كما قلنا في المزارعة ومنها التخليفة بين الاشجار والعامل ومنها بيان الوقت  
فان سكتنا عن الوقت جاز استحسننا واما يقع العقد على اول ثمرة ويكون في  
اول السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة فينقض المعاملة رجل دفع  
أصول رطوبة في ارض الى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسداً لان  
الرطوبة ليس لها غاية ينتهي اليها بل ما كان في الارض بمرساة فمعاملة على  
مرور الزمان فان كانت رطوبة لم ينها غاية تنتهي اليها لم تقطع ثم يخرج  
بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت وتكون المعاملة على اول  
ثمرة تكون انقضى **ولو ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت المساقاة**  
**ولو نزل الثمرة فيها اولا تبطل صح اي عقد المساقاة فلو خرج في الوقت**  
**المسمى فعلى الشرط الذي شرطاه والا فلا عمل اجر المثل اي ليعمل الى ادراك**  
**الثمر كما قاله صدر الشريعة** وفيه تكلف لان هذه العبارة تشير بان  
الاجرة انما هي في مقابل العمل لا الحق الي تصح الثمرة وليس كذلك لانه  
لما بينت فساد العقد بعد الخروج لزم اجر العمل السابق فيحصل الانتفاع  
بينهما بالكلية ويمكن ان يقال ان معني قوله ليعمل ليدور عمله ومعني  
قوله في ادراك الثمار لانه ما لم يخرج لم يستحق الاجر اصلاً بل انما على اجر  
ان لا يخرج ابد لاقعة سماوية انقضى وفي الخائنية ولو شرط لذلك وقتاً  
معلوماً قد يبلغ الثمرة في تلك المدة وقد بناه عنها جاز لانه لم يتيقن بغير  
النقص وبهذا الشرط واما يتوهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان بينهما على



ما شرط وان تأخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل عمله فيها عمل النبي ولو وقع  
غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يقطعها فما خرج كان بينهما تقسده  
هذه المساقاة ان لم يزرع الا عواما معلومة وان ذكر العواما معلومة مع  
وكذا لو دفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة  
فانه يجوز وان لم يسم وتقع على اول جرة يتلون ولو دفع رطبة اقل من جراتها  
على ان تقوم عليها حتى تخرج بزرها وتكون بينهما نصفين جاز بل لبيان  
مدة الرطبة لصاحبها ولو شرط الشراكة فيها اي في الرطبة فسدت المساقاة  
لانها شرط الشراكة فيها لا يجوز عمله وقد قدمناه عما الحاشية وتقع المساقاة  
في الكرم والشجر والرطاب واصول الباذنجان والتفاح وقال الثاني  
الحديد لا يجوز الا في التمر والكرم ولا يجوز المزارعة لانها المساقاة  
لان القياس باياها لما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في المزارعة لا جازية  
بالاشجار وهو جديب جبير وقد حضما وله اصل في الشجر وهو الضاربة والمسا  
اشبه بها من المزارعة فان فيها الشراكة في الزيادة دون الاصل وهو الخيل  
كما في الضاربة والشراكة وفي المزارعة لا يثنى ذلك لان شرط دفع البذر مضد  
اجماعا فحوزنا المعاملة متصورا ولم يجوز المزارعة الا بتعاقب في ضمن المعاملة  
وكم من شيء يصح بيعا لا مقصودا كبيع الشرب ببيع الارض ولنا ما روي  
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل جابر  
بشطرا ما يخرج من نزار وزرع رواه البخاري ومسلم وجماعة اخر ومما مطلق  
فلا يجوز تقييده ببعض الاشجار دون بعض ولا تكون المزارعة بيعا للمعاملة  
بالرأي وقد ورد فيه احاديث كثيرة كلها مطلقة فوجب اجرا وها على  
اطلاقها وتحكي ايضا ان اهل جابر كانوا يعملون في الاشجار والرطاب  
ولان الاصل والنصوص ان تكون معلولة تجاز تقديرها الى ما لا يضر فيه  
الا سيما عند الحضر فانه لا يحتاج الى اقامه الدليل على انه معلول ذكره الزيلعي  
لوقته اي الشجر المذكور **شجرة غير مذكورة** يعني يزيد بالعمل فانه اذا كانت  
كذلك تصح المساقاة وان كانت الشجرة **مذكورة** اي قد انتهت لانقص  
**المزارعة** لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا اثر للعمل بعد انتهائها كما جاز  
قبل التناهي للمحاجة بما خلا من القياس ولا حاجة الى مثله فبقي على الاصل  
وعلى هذا اذا دفع الزرع وهو بقل جار وان استخصه وادرك لم يجز لما ذكرنا  
وهو المراد بقوله كالمزارعة والاصل كما في الخلاصة ان المعاملة متى عقدت  
على ما هو في حد النمو والزيادة صححت واذا عقدت على ما تنافي تحطمه  
وصار بحال لا يربطه لنفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة واقا يعرف  
حزق الاشجار عن حد الزيادة اذا بلغت وثمرت **وقد** ايضا مدة معلومة  
ليفرق فيها الاتجار وتكون الارض والشجر بينهما نصفين لا تصح لاستراط الشراكة

بينما

فيما كان موجودا قبل الشراكة لا يعمل وهي الارض ولانه استأجر اجيرا ليحضر  
ارضه ليستأنا بالات الاجير على ان تكون اجرة نصف البستان الذي يظهر  
بعمله والامة تتكون في معاني فخير الطمان فيفسد **والشجر والغرس في الارض**  
**والاخر** وهو المدفوع اليه الارض **قيمة عرسه** واجر مثل عمله لان العقد في الشجر  
لما كان فاسدا وقد عرسه العامل بامره في ارضه صار كان صاحب الارض  
فعل ذلك بنفسه فبصير قايضا للغرس بافضاله بارضه مستهلكا له العلوق  
فيها فبقي عليه قيمته استجاره واجر مثل عمله لانه انفق لعمله اجرا وهو نصف  
الارض ونصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب عليه اجر مثله **ذهبت**  
**الرجل بزيادة رجل** والقيمة في كرم اخر فثبت **سهما شجرة** في صاحب الكرم  
لان الزيادة لا تملك له ولو دفع حصة في ارض غيره فثبت لان الحصة لا تثبت  
الا بعد ذهاب الحصة فتكون بمنزلة شجرة في ارض السان لا يعرف غارسها  
فتكون لصاحب الارض كالسبيل اذا اجتازت في ارض واجتمع كان التراب لصاحب  
الارض بخلاف الصيد اذا خرجت في ارض السان او باصنت فان ذلك لا يكون  
لصاحب الارض ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس جنة الارض وليس يمتثل  
بالارض كذا في فتاوي قاضي خان **وتنظر** المساقاة **كالمزارعة** اي كما تنظر  
المزارعة بموت احدهما **ومعنى حلتها** والشجر في مزارعة لصوري الموت  
ومعنى المدة وانما طالت لان صاحب الارض استأجر العامل بنقص الخارج  
ولو استأجر بزيادة لم يطل الاجارة بموت احدهما فكذا اذا استأجره  
ببعض الخارج **فان مات العامل تقوم ورثته عليه** حتى يدرك الثمن وان  
وصيلة كره الدافع وهو صاحب المراض لانهم قايمون مقامه وفيه نظر للهابين  
**وان مات الدافع يقوم العامل كما كان حتى يدرك الثمن وان** وصيلة كره  
**ورثته الدافع** لان في التقاض العقد بموته اصوارا بالعامل وابطالها  
كان مستحقا بالعقد وهو ترك الثمار والاشجار في وقت الادراك واذا  
انقضى العقد يملك الجزار قبل الادراك وفيه منزع عليه فان اجاز  
لنقص الاجارة لدفع الصنر فلا يجوز ان يفاوها لدفعه كذا اولي **وان مات**  
**اي الدافع والعامل فالحينار** **ذلك لورثته العامل** لقيامهم مقامه  
وقرأنا في حياته هذا الخيار بعد موت صاحب الارض فكذا يكون لورثته  
بعد موته **وان لم يمت احدهما بل انتقضت مدتهما** اي مدة المساقاة **فالحينار**  
**للعامل** اي ان شاء عمل على ما كان او لم يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون  
بينهما على السوالان في معنى الامر بالخلافة فقتل الادراك اصوارها  
والصنر يزيل كاهو القاعدة في البرارية ولو لم يمت كفن المزارع اخرها في  
البرارية حتى انقضت المدة المشروطة والزرع لم يدرك وطلب رجعا القلع وياه  
المزارع لا يملك القلع وتنفق بينهما اجارة الى ان يدرك الزرع والعمل عليها



انضاف الى المذراك فان اراد المزارع القلع فلو بها الحيات الثلاثة المذكورة  
واذا اتفق بعد انتهائها المدة بان الحاكم رجع بعضها على المزارع ولو مضت مدة  
المعاملة والمدة لم يترك يبقى العقد الى المذراك في يد العامل بلا اجرة وان  
هرب المزارع في وسط السنة رجع بها بما اتفق على المزارع حتى يترك  
بالعاما بلغ والقول في قدر النقطة على عمله وان مات المزارع والزراع  
بقول فقالت الورثة نحن نعمل الى ان يترك لهم ذلك وان ارادوا القلع لا يجوز  
على العمل انتهى **وتنفع بالعرض كالمزارعة** كما في الاجارات **ومنه كونه العامل عاجزا**  
**عن العمل وكونه سارقا يحاق به على عمره وسفقه منه السفق بالحقير**  
جمع سفقة وهي غصن النخل كذا في البراء الصالح وفي البزارية مرض  
العامل وسفقه وكونه سارقا يحاق به على المربع عذر انتهى فروع دفع  
كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احدهما على النصف ان زاد صاحب القوم  
لا يجوز لانه هبة مشاع فيما يجمل القسمة وان زاد العامل يجوز لانه  
استقاط كذا في كفاية البهتي سيل فيه عن من دفع ضيعة ابنها البالغ  
معاملة وكان يحيى ويذهب قال لا يكون رضى ولو قال اعمل مع مزارعي  
فلان ولو قال اقطف الثمرة في السنة الغلانية يكون اجارة قلت  
كالوقال يا ختني يكون اجارة لنكاح ع سيل ايضا اعطى المستاجر  
ضيعة معاملة ستة بالف من من العسل الفلاني قال لا يجوز كذا  
في الصيرفية وفي المجتبى ولودفع النخل والشجر الى شريكه مساقاة لم  
يجز ولا اجزله ان عمل الخارج بقدر ملكهما لان استيجار شريكه على  
العمل في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه و  
فتاوى محمد بن الفضل في قوله تعالى يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالا  
طيبا قال الحلال معلوم واما الطيب فمن اخذ رصنا مزارعة لكنه اذا اخذ  
اوزع ارضه محاطا على الصلوات في موافقتها بجماعة لكنه اذا اخذ  
صلاة واحدة عن وقتها لاستغفاله بالزراعة لا يكون زرعه طيبا وكذا  
لوزرع او غرس بغير طهارة او منع الاجرة عن الاجير او اخر بعد ما جف  
عرقه وكذا اذا اراد ان يترك لغيره لول الاجل او اذاه متفرقا بدون  
رضي البائع قال فلا يكون زرعه طيبا ويستحب ان يبذر على طهارة  
ثم يقوم في ناحية ويصير ركعتين ثم يقول اللهم اني عبد ضعيف وكنت  
هذا اليك فسله الى عياريك في فيه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن اوقاته ويبارك فيها واذا ادرك الزرع  
يجب ان يكون الكيل على طهارة يستقبل القلة والا لا يكون فيه بركة  
فاذا فرغ من كيله يصير ركعتين ثم يقول يا رب القيت بذرا قليلا  
واعطيتني شيئا كثيرا فاجعلها قوة طاعة ولا تجعلها قوة تعصية واجعلي

من

منه الساركنين وكذا في غرس الاشجار والله تعالى اعلم بهذا **كما**  
في بيان احكام **الذبايح** وجه المناسبة بين المزارعة والذبايح كونهما التراف  
في الحال للاستفاد في المأول لان الزراعة اسماء تكون بالتلف الحب في الارض  
للاستفاد بما يبيت فيها والذبح اطلاق الحيوان بازهاق روحه في الحال  
للاستفاد بلحمه بعد ذلك واعلم ان العرافين ذهبوا الى ان الذبح مخطور  
عقلا ولكن الشرع احله لان فيه اصرارا بالحيوان وقال شمس المنة  
الحلواني هذا عندي باطل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يتناول  
اللحم قبل سقته ولا يظن انه كان ياكل ذبايح المشركين لانهم كانوا ياكلون  
باسماء الاصنام فغرفنا انه كان يذبح ويصيطا بنفسه وما كان يفعل  
ما كان مخطورا عقلا كالذكر في الظل والسفقه واجب بانه يجوز ان يكون  
كان ياكل ذبايح اهل الكتاب وليس كذبح كالكذب والظلم لان المخطور  
القتل ضرر بان ما يقطع بتجريمه فلا يرد الشرع ما ياحته الا عند الضرورة  
وما فيه نفع يجتر من حيث تصور منفعة فيجوز ان يرد الشرع ما ياحته  
ويقدم عليه قبله فظن ان نفعه كالحجامة للاطفال وتراوهم بما فيه  
المنفعة والذكاة الذبح واصل تربيب الذكاة يدل على التمام ومنه ذكاة  
السن بالمد لنهاية الشباب وذكاة النار بالقصر لتمام استغفاله والذبايح  
جمع ذبيحة وهي حيوان من سنامه ان يذبح فيخرج السمك والجراد اذ ليس  
من سنامه الذبح فيحلان بلا ذكاة وتدخل المتردية والبطيخة وغيرهما  
لنقد الذكاة **حرم حيوان من سنامه الذبح لم يذكر** خرج بهذا القيد السمك  
والجراد ليس من سنامه الذبح ووقع في الوقاية حرم ذبيحة لم تذكر  
ويجب حملها على ما ذكرنا اذ لو حمل على المعنى الحقيقي لكان المعنى حرم ذبح  
لم يذكر اي لم يذكر اسم الله سبحانه وتعالى عليه فلا يتناول حرمه  
ما ليس بمذبح كالمتردية والبطيخة وغيرهما ولا ما اذا قطع من الحيوان الحي  
عضو واذا حمل على المجازي وهو ما من سنامه ان يذبح يتناول الصور  
المذكورة ثم فسر التذكية بقوله **وذكاة الصرور وجرح** وطعن وانما الدم  
**في موضع وقع من البدن وذكاة الاختيار ذبح بين الخلق والمنة**  
المنة المنع من الصدر وهو يفتح اللام والباء المسددة وهو اس الهدة  
وفي الجامع ولا يابس بالذبح في الخلق كله وسطه واعلاه واسفله ولا يصر فيه  
ساروي انه عليه الصلاة والسلام بعث مناديا ينادي في فجاج مبي  
الا ان الذكاة في الخلق الحديث رواه الدارقطني ولانه يجمع مجرى النفس  
ومجرى الطعام ومجرى العروق فيجعل لقطعه المقصود على ابلغ الوجوه  
واسفل من الدم والتقييد بالخلق والمنة يعني انه لا يخرج اجماعا من الخلق  
واسفل منه جرم لانه ذبح في غير الذبح ذكره في الوقايع وفي فتاوي



سمرقند فصاب دج شاة في ليلة مظلمة اي تصدق بالشاة حبة **نافر**  
 فاعل تصدق **لعينة** بان مذكر بان يعطي هذه الشاة فانه يتعلق بالحل  
 سواء كان ذلك الوجع فقيرا او غنيا ولو نذر ان يعطي ولم يسم شي يقع على  
 الشاة ولا ياكل الناذر منها ولو اكل فعليه قيمته لان سبيلها التصديق وليس  
 للتصدق ان ياكل من صدقته فلو اكل فعليه قيمته ما اكل **فقير عطفت**  
 عليه **لعينة** اي النعجة لان الفقير انما يجب عليه شرائها بنية النعجة  
**شراها لها** اي النعجة لان الفقير انما يجب عليه ان يشرها بنية النعجة  
 وتصديق **ببيتها غني شراها اي الشاة او الام** لان الواجب يتعلق بلائمة  
 شري الشاة او لا **وصح الجذع من الصنان** الجذع شاة لها ستة اشهر  
 والصنان ما يكون له البية قلت وهذا في مذهب الفقهاء واما عند اهل  
 الملة الجذع من الصنان ما تمت له ستة كذا في النهاية والفقهاء اخرجوا  
 في ستة اشهر اذا كانت عظيمة بحيث لو خلطها بالشاة تشبه على الناظرين  
 من بعيد وانما جاز الجذع من الصنان لقوله عليه الصلاة والسلام لا تتحل  
 الامسة الا ان يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الصنان رواه البخاري  
 ومسلم واحمد وجماعة **ومع النبي فضا عدا وهو اي النبي ابي حنيفة**  
**وحولين من البقر والجواميس وحول من الشاة من الثلاثة** اي من  
 الشاة اعم من ان يكون صانها او معزا ومن البقر ومن الابل قبل  
 الشاة اي من حول وان ضعف وان حمن من ذوي خف وظلف  
 والظلف بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام مختص بالبقر والعنم  
 فالحنف مختص بالابل وقد جمع ذلك بعض الفضلاء في اربعة ابيات فقال  
 مع النبي من الانواع اجعها **ولم يحز جذع الامن الصان**  
**اما النبي فامت له سنة** وذلك في بقير ما حال حولان  
**وداك في الابل من الجمن اذا** عرفت داك فاعرف حذو حذعان  
**فذاك في غنم صيف في بقر** حول واربعة في حذو بقران  
**وسو اي النبي ابي حنيفة** من الابل وحولين من البقر والجواميس وحولين  
 الشاة وهذه الانواع هي الانواع التي تجوز الاضحية فيها ويدخل تحت  
 البقر الجواميس والمختار كذا في السراجية وهو الاصح كما في الصيرفة و  
 السفة واعلم ان الاضحية من اربعة من الابل والبقر والصان والمعرز  
 وافضلها الابل ثم البقر ثم الصان ثم المعز انتهى والمولود من الاهلي  
 والوحشي يتبع الام لانها هي الاصل في التبعية لان جزوها ولها ينتمى  
 في الرق والحريية وهذا لان المنفصل من الفحل الماء وانه غير محل لهذا الحكم  
 ومن الام الحيوان وهو محال فاعبر بها كذا في بعض شرح الهداية وبما  
 صرح الزيلعي قال وكذا في حق الحل بغير الام **ويصفي بالجاء وهي**

تقطع

التي لا قرن لها لان القرن لا يتعلق به مقصود وكذا مكسورة القرن بل  
 هو اولي لما قلنا **والخصي** وعن ابي حنيفة هو اولي لان الحنة اطيب وقد صح انه  
 عليه الصلاة والسلام يحيى بكليتين المحيين تقطع اعلى من الحلقوم واسفل  
 منه يحرم اكلها وفي رواية الرستقني انه سئل عن دج شاة فبقيت عقدة الحلقوم  
 مما يلي الصدر وكان يجب ان يبقى مما يلي الصدر وكان يجب ان يبقى مما يلي الراس  
 ان ترك الام لاقال هذا قوله العوام من الناس وليس هذا بمعتبر فيجوز اكلها  
 سواء بقيت العقدة مما يلي الراس او مما يلي الصدر لان المعتبر عندنا قطع اكثر  
 الاوداج وقد وجد ثم حكى عن سيحته انه كان يعني به قال الزيلعي وهذا  
 سئل فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المري وانما بنا وان استنظر طواقم  
 الاكثر فلا بد من قطع احدهما عند الكل وان لم يبق شي من عقدة الحلقوم  
 مما يلي الراس لم يحصل قطع واحد منهما فلا توكل بالاجماع وفي الروايات  
 لو قطع الحلقوم او الاسفل ثم علم فقطع مرة اخرى من الحلقوم قبل ان يموت  
 بالاول ينظر ان كان قطع تمامه لا يجزى لان موته بالاول اسرع منه بالقطع  
 الثاني والاحل انتهى وفي البزارية وفي رواية الرستقني دج وبقيت عقدة  
 الحلقوم مما يلي الصدر بأكمل وكذا اذا بقيت العقدة مما يلي الراس والقول  
 بالحكمة قول العوام وليس بمعتبر لان الشوط قطع اكثر الاوداج وقد وجد  
 الا ترى اني قوله في الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله اسفله واعلاه  
 واسقطه فان دج في الاعلا لا بد ان تبقى العقدة من تحت وكيف يصح  
 هذا القول بعدم الحل هذا على رأي الامام رحمه الله تعالى وقد ذاك  
 الامام يكتفي بقطع الثلاث من الاربع اي ثلاث كان ويجوز على هذا ترك  
 الحلقوم اصلا فبالاولي ان يحل اذا قطع الحلقوم مما اعلاه انتهى **وعرفه**  
**الحلقوم والمري والودجان** الحلقوم مجرى النفس والمري مجرى الطعام  
 والشراب وفي الهداية عكس هذا وهو سهو من الكاتب وغيره كذا  
 قاله صدر الشريعة قلت وفي المجتبى قال ولا بد من معرفة الحلقوم  
 والمري والودجين فذكره والطلبة ان الحلقوم مجرى الطعام والمري  
 مجرى الشراب وفي عيون الخليل الحلقوم مساع الطعام والشراب بطا قال  
 استاذنا رحمه الله تعالى وجميع ذلك غلط والصواب ما ذكر في تهذيب  
 الارهري وديوان الادب ان الحلقوم مجرى النفس فلا يجري فيه الطعام  
 ولا الشراب والمري ما يجري فيه الطعام والشراب وهو المذكور في كتب  
 النعمه وفي روضته الناطقي مجرى النفس ليس يدخله علف ولا شراب  
 وبه تقلقت الرية والمري مجرى العلف والشراب والودجان  
 العرقان الذي يستخرج من الدم قلت ومما عرفت ان عظيمان في جانب  
 قدام العنق بينهما الحلقوم والمري وهو المذكور ايضا في كتب الطب



انتهى **حل المذبح** **يقطع اي ثلاث منها** اقامة للاكثر مقام الكوا والاكثا  
بالثلاث مطلقا قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف اولاً وعن  
ابي يوسف انه يشترط قطع الحلقوم والمرى واحداً للودجين وعن محمد بن  
من قطع الكركل واحد من هذه الاربعة واجمعوا على انه يكفي بقطع  
الاكثر من هذه العروق الاربعة لان الاكثر يقوم مقام الكل كما ذكرنا  
غير ان محمد بن اعين اعتبر الكركل واحد من هذه الاربعة وهي رواية عن ابي  
حنيفة لان كل واحد منها اصل بنفسه لانفضاله عن غيره ولورود الامر  
بقربه فيعتبر الكركل واحد منها ابي يوسف يقول ان المقصود من قطع  
الودجين الكفار والدم فينوب احدهما عن الاخر اذ كل واحد منهما مخالف  
للاخر فلا بد من قطعهما وابي حنيفة يقول ان الاكثر يقوم مقام الكل  
واي ثلاث منها قطع فقد قطع الاكثر وما هو المقصود منه يحصل به وهو  
الكفار والدم المسفوح والوصيف في اخراج الروح لانه لا يجزى بعد قطع  
المرى والحلقوم ويخرج الدم بقطع احدا للودجين فيكتفي بالاكثركيل  
انتهى وفي البرازية سائة دجيت تقطع منها نصف الحلقوم ونصف المرى  
لا تكمل وان قطع ايها كانت فلا حاجة الى استئراط قطع الحن منها  
كما في تبين الكثر في المجتبى قال ابو عبد الله الزعفراني الصحيح من  
قول علي بن ابي ابي ان اذ قطع الاربعة واكثرها حل وان قطع من كل واحد  
نصفه لا يحل وبالاكثر جيل انتهى وفي البرازية سائة دجيت تقطع منها  
نصف الحلقوم ونصف المرى لا تكمل وان قطع الاكثر من الحلقوم والمرى  
والاوداج تؤكل وان قطع اكثرها ولا يحل ايضا قال مساجنا اصح  
الاجوبة في الاكثر عنه اذ قطع الحلقوم والمرى والاكثر من كل وودجين  
تؤكل وما لا فلا يلتزم الذبيح راس الساة وفي حية تحل بالذبح بين  
اللثة والمخيم ذبحها في مذبحه فلم يسئل الدم اختلفوا قال الصغار  
لا يحل وقال الاسكان يحل وفي السواك ان تحركت بعد الذبح وخرج  
دم مسفوح يحل وان تحركت ولم يخرج او بعكسه تحل ايضا وان عدل بالحل  
وهذا اذا لم يعلم حيها وقت الذبح فان علم حل ترك او لا خرج الدم او لا  
وفي شرح الطحاوي خروج الدم لا يحل لا بد من علم الحياة الا اذا كان يخرج  
من الحي وهذا عند الامام وموظا هر الرواية مرضت الساة وبقية  
ما ينبغي في المذبح عندها لا تقبل الذكاة حتى لو ذكاه لا تحل ولا يصح  
عند الامام رحمه الله تعالى انها تقبل الذكاة حتى لو ذكاه لا يحل وعليه  
الفتوي قلت وفي الجوهرية وفي لينا بيع الساة اذا مرضت او  
سحق الذبيح بطنها ولم يبق فيها شيء من الحياة الاستعداد ما يعلى  
المذبح فعند ابي يوسف ومحمد لا تحل الذكاة والمختار ان كل بني ذبح

وهو

وهو حل اكله ولا توقيت فيه وعليه الفتوي لقوله تعالى الاما ذكيت من غير  
فضل انتهى وفي الساجية وعليه الفتوى **حل الذبح ايضا بكل ما في الاوداج**  
اي قطع العروق واخرج ما فيها من الدم لان المراد من الاوداج ههنا ككل  
الاربعة تقريبا **وانز الدم** يعني اساله من نهر الماء في الارض سال **ولو يسطر**  
**او يروى** البسيطة تشر القصب والمروة الحجر الذي فيه حدة وفي الجوهرية والمروة  
واحدة وهي خجارة بيض براقه يقدر منها النار اقول قد صححها بعض سراج  
الوقاية في كسر الميم ولم يجده في الاعتبار من اللغات وقد اورد لها صاحب  
الدرر في الميم المتروحة كما قاله اخي زاده **الاسنا وظفر قامين** الظفر  
جميع الظفار وظفر واطرافه كما في الصحاح **ولو كانا** اي السن والظفر **منزوعين**  
**حل الذبح** بهما عندنا مع **الكراهة** وعند السانفي الذبيحة ميقة لقوله عليه  
الصلاة والسلام ما خلا الظفر والسن فانها من ربي الخبيثة ومن تحمله على  
غير المذبح فان الخبيثة كانوا يفعلون ذلك والمذبة جمع المدي وهي  
سكين القصاب ومنها اما الظفر فمدي الخبيثة والمدي ينتخب الطابة  
كما في المزب **ونذير احدا وسفرته** وهي سكين عربية كما في المعرب  
**قبل الاصجاع وكوه بعد** ارفاقا بالمذبح **كالجرب حله الى المذبح** فانه مكرره ايضا  
**وذهبا من قفاها** والحمل مع الكراهة في الذبح من القفا مختص بما اذا بقيت  
حية حتى يقطع العروق وان مات قبل قطع العروق لا تؤكل لوجود الموت  
بل ذكاة كما في شرح المجمع وفي الجوهرية واذا ذبح الساة من قفاها فانه يقيت  
حية حتى يقطع العروق جاز ويكره لانه خلاص المسنون وان مات قبل قطع  
العروق لم تؤكل لانها ماتت قبل وجود الذكاة في محلها كما لو ماتت حقت انقيا  
انتهى والقفا مقصور بذكر ويؤنت كما في الصحاح **والنخ** يفتح النون  
وسكون الحاء المعجمة وهو ان يصل الي النخاع وهو حيط ابيض في جوف عظم  
الرقبة لورود النخاع عن ذلك وقيل ان يجر راسها حتى يظهر مذجها وقيل  
ان يكسر رقبها قبل ان تستكن من الاضطراب وكل ذلك مكرره لانه في ذلك  
وفي قطع الراس زيادة تغذيب الحيوان بلا فائدة **وقطع الراس** لا يذبح  
عن الاضطراب وهو يضر الراس من باب حسن من البرورة فتفسيره  
بالسكون تفسيره بالذبح كما لا ينبغي **وترك التوجه الى القبلة** لان السنة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم استقبل في اعجيبته القبلة لما اراد ذبحها  
**شرط كون الذاب مسلحا حلالا خارج الحرم** ان كان صيدا خيرا بالخلال  
لان لو كان محرما لا يؤكل ذبيحته وقد بالصيد لانه لو كان حلالا  
وذبح غير الصيد حل لا يذبح الحرم غير الصيد فانه حلال لانه فعله



فيه مشروع بخلاف الصيد وحاصله ان صيد الحرم لا تحل الذكاة في الحرم  
سوا كان الذاب محرما او حلالا لانه منى عنه فلا يكون مشروعا وكذا الكتاب  
اذ اذبح صيدا في الحرم لا يحل **او كنييا او ذميا او حريبا** قال الله تعالى  
وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم لانهم يذكرون اسم الله عليها وفي  
البنزارية يهود الجوس حل ذكاته الولدين كنياني ومجوسي تحل ذكاته والمرأة  
فيه كالرجل والصبي العاقل كالبالغ وتحل ذبيحة الكتابي ولوحربيا الا اذا  
سمع منه ذكر المسيح عند الذبح ولا يحل ذبيحة المرتد وان انتقل الى ملّة  
اهل الكتاب والعياد بالله تعالى من ذلك انتهى **فتحل ذبيحة ما** الى السلم والذبح  
**ولو كان الذاب مجنونا او امرأة او صبيا يعقل التسمية والذبح حتى لو كان**  
**الصبي والمجنون بحيث لا يعقل ولا يصيغ التسمية لا تحل ذبيحتهما** او كان  
الذاب **اقلنا اراخوس** لان القلفة الانثوية لا تحل به فتحل والاخرس عاجز  
عن الذكر يكون معذورا وتقوم الملة مقامه كالناسي بل اولي لانه الزم  
**لان ذبيحة وثني ومجوسي ومترد** اما الوثني فلا نه مشرك كالمجوسي وهو  
الذي يعبد الوثن وهو الصنم واهل المجوسي فلقوله عليه الصلاة والسلام  
مخولهم ستة اهل الكتاب غيرنا في تسايهم ولا اكل ذبايحهم واما المرتد  
فلا نه لملّة له لانه لا يقر على ما انتقل اليه بخلاف اليهودي اذا انتصر  
او بالعكس وانتصر لليهودي او لقود لانه يقر على ما انتقل عليه  
عنونا فيعتبر ما هو عليه عند الذبح بحسب لانا قبله ولو نجس اليهود  
لانه لا يحل ذكاته والمولدين المشرك والكناني لانه اخذ كذا في الزم  
وفي البنزارية فهو المجوسي حل ذكاته الولدين كنياني ومجوسي تحل ذكاته  
والمرأة فيه كالرجل والصبي العاقل كالبالغ وتحل ذبيحة الكتابي وان  
حربيا الا اذا ذكر منه ذكر المسيح عند الذبح ولا تحل ذبيحة المرتد  
وان انتقل الى ملّة اهل الكتاب والعياد بالله تعالى من ذلك انتهى  
وفي الغزاية اذ بينة لا تجوز ذبيحة الخيري ان كان ابيه سبعيا وان  
كان خيرا حلت قلت والظاهر ان صاحب الغزاية اخذه من القينة  
ونصر عبارته بعد ان رقت لبعض المشايخ وعما ابي علي انه تحل ذبيحة  
المجبرة ان كان ابا وهو مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان ابا وهم  
من اهل العدل لم تحل لا فهو بمنزلة المرتدين انتهى قلت ومراة يائي  
علي ابو علي الحياي ربي اهل الاعتراف وبالمجيزة اهل السنة والجماعة  
فانهم يسمون اهل السنة بذلك كما يفتح عنه كلام اليميني المجسم  
في تفسيره والمراد باهل العدل انفسهم كما علم ذلك في علم الكلام  
فقد غير صاحب الغزاية المجبرية بالخيرية والله تعالى اعلم **فتارك**  
**تسمية عمدا** هذا عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر

اسم

اسم الله عليه خلافا للمشاف في واقوى حجة قوله تعالى قل لا اجد فيها ارضي  
الى يحرما الى قوله تعالى او حسنتا اهل لغير الله به نجمل قوله ولا تأكلوا مما لم  
يذكر اسم الله عليه وانه لنفسق على ما اهل لغير الله بقربنة قوله  
تعالى فانه لنفسق وايضا اذ الم يوجد هذا في الحرم يكون حلالا قلنا  
لا ضرر في الحمل فانه لم يحل فيكون قل لا اجدنا لا قبل ولا تأكلوا  
ليلا يلزم الكذب كذا قاله شارح الوقاية قال اخي زاده فيه مناقشة  
وهي ان ظاهر هذا الكلام مخالفة للمحدث الذي نقله الذمخشري  
والبيضاوي في تفسيرهما في اخر سورة الانعام حيث قاله رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نزلت على سورة الانعام حجة واحدة  
لان نزلها حجة واحدة يباي ظاهر كون قول احدهما قبل الاخر  
فليتل من **فان ترقها** اي التسمية **ناسيا حل** المذبح عندنا فان قلت  
ان قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقد اجمع السلف  
على ان الرتبة الذكر باللسان يقال ذكر عليه اذ اكره باللسان  
وذكره اذا ذكر بالقلب وهو عام موكر بما الاستغراقية التي تفيد  
التاكيد وتأكيد العام يعني احتمال الخصوص فهو غير محتمل للتخصيص  
فيم كل ما لم يذكر اسم الله عليه حال الذبح عامدا كان او ناسيا كما ذكر  
في العناية فكيف ساغ لكم اخراج الناس فيه بطريق التخصيص وهو غير  
قابل له قلت ليس ما ذهب اليه من القول بل مترك التسمية  
ناسيا بطريق التخصيص بل بطريق ان المشرع جعل الناسي ذكرا للغير  
كان من جهته وهو اللسان فانه من المشرع باقام الملة مقام  
الذكر دفعا للخرج كما اقامنا لاكلنا سيبا مقام الاسماك في الصوم  
لذلك والله تعالى اعلم قال الزيلعي وعلم مترك التسمية عمدا  
ان فقد الاجماع فيمن كان قبل المشاف في هذا القول منه غور خذاله  
وان كان الخلاف بينهم في مترك التسمية ناسيا في مذهب ابن عمر  
رضي الله تعالى عنهما انه يجرم ومن مذهب علي وابن عباس رضي الله  
تعالى عنهما انه يحل قال ابو يوسف والمشاف ان مترك التسمية عمدا  
لا يبرئ فيها الاجتهاد حتى لو قضى القاضي بخلافه لا ينفذ قضاءه  
لكونه مخالفا للاجماع انتهى **وان ذكر مع اسمه تعالى غيره قال وصلا**  
**لا عطا** **كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان** او تقبل مني المشاركة  
ومن هذا النوع انه يقول بسم الله محمد رسول الله لان اسم الرسول  
غير مذكور على سبيل العطف فيكون مستلزما لكونه لوجود المصل  
صورة واما ان بالحفظ لا يحل ذكره في النوازل وقال بعضهم هذا  
اذ كان يصح الخوف والوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالعطف



لا يكلام الناس في يوم لا يجري عليهم كذا قاله الربيعي **وان عطف حرمته نحو الربيعي**  
**واسم فلا ت او فلا ت** لانه اهله ليعرف الله قال عليه الصلاة والسلام  
موطنان لا اذكر فيهما عند العطاس وعند الذبح ولورفع العطف على اسم الله تعالى  
تخل لا نه مبتدأ واختلوا في نصب ويكره بينهما بالانفاق لوجود الوصل صورته  
**ان فصل صوره ومعني كانه عاقل الامجاع وقيل التسمية لابي اس**  
**به** وكذا بعد الذبح لوقال الله تعالى تقبل هذا مني او من فلان وهذا لا يكره لما روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عمامة محمد  
صلى الله عليه وسلم من شهيدك بالوحدة ولي بالبلاغ وكان عليه الصلاة  
والسلام يقول اذا اراد ان يذبح اللهم هذا منك وكه صلابي وسنكي وحمياي  
وصحائي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت واقاس السليبي لم الله  
والله اكبر ثم ذبح وهكنا روى عن علي كرم الله وجهه **والسوط في التسمية**  
**الذكر في العشر من سوط الدعاء وغيره فلا يحل بقوله التسمية اعترفا**  
قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه جردوا التسمية حتى لوقال عند الذبح  
اللهم اعترفي كما ذكرنا كتنفي به لا يحل لانه دعا وسوال **خلاص الحديث**  
**الله عز وجل في التسمية** لانه يحل **ولورعطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الدعاء**  
لانه يبريد الحمد لله على النعمة دون التسمية **خلاص الخطبة** حيث يجزى ذلك  
عن الخطبة اذا نوي لانه المذكور فيها ذكر الله تعالى مطلقا بقوله تعالى فاسم  
الي ذكر الله وفي الذبيحة المأمورية هو الذكر على الذبح بقوله تعالى فاذا ذكروا  
اسم الله عليها صواب وما العريذ كراسم الله تعالى عليه مني عن اكله بقوله  
تعالى ولاتا تكلوا مما امرتكم الله وفي تراعدتونا صاحب البحر واما  
النية في الخطبة المجتمعة فشروط صحتها حتى لو عطف بعد صعود المنبر فقال  
الحمد لله للبطاس غير قاصدها لم تصح كما في فتح القدير وغيره  
**واسمها بالقرآن اسم الله الله البر بلا واوركه بها اي بالواو** وقال الربيعي  
في شرح الكنترو ما نزل الله الا لسن عند الذبح وهو قوله بسم الله والله  
اكبر منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس رضي الله  
تعالى عنهم سلمه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في تفسير قوله تعالى  
فاذا ذكروا اسم الله عليها صواب وذكر الخلو في المسحج ان يقول بسم الله  
الله البر بلا واوركه بها لانه يقطع نور التسمية **ولورسمي ولم يخص الله**  
**مع خلاص ما لو قصد اي بالتسمية التبرك في ابتداء الفعل** فانه لا يصح  
فلا تخل الذبيحة كما لوقال الله البر بلا واوركه بها متابعة المودن فانه لا يصح  
شارعا في الصلاة فان لم تكن له نية في التسمية تخل وفي البرزانية تسمى  
عند الذبح ونوي ان تكون التسمية لغير الذبح اي لاسم لا تخل كالوسم الا ان  
وقال الله اكبر في جواب الاذان لا يصير به شارعا في الصلاة والاهل

تلك

تلك له نية في التسمية تخل وفي البرزانية تسمى عند الذبح ونوي ان تكون التسمية لغير  
الذبح اي لاسم لا تخل كالوسم الا ان وقال الله اكبر في جواب الاذان لا يصير  
شارعا في الصلاة وان لم تكن له نية في التسمية تخل **التسمية حال**  
**الذبح** وفي الرمي يشترط عند الرمي وفي المراساة عند المراساة وفي وضع الحديد  
كما في الوحش تشترط عند الوضع كذا في البرزانية فان قلت ذكر وانه اذا وضع  
سجلا يصيد به حمار الوحش ثم وجد الحمار ميتا لا يحل وسياتي ذلك في مسائل  
سنتي قلت قال في البرزانية والتوفيق انه يجوز على ما اذا افعد عن طلبه والا  
فلا قابلية للتسمية عند الوضع **والعند الذبح عقب التسمية قبل بتدول**  
**المجلس** فلو اجمع شاة وسمي عليها ثم تركها وذبح اخرى بلان لا تخل ولو روي بها  
بالذكر الى صيد فاصاب اخرى تخل ولو ذبح بها واحدة ثم ذبح اخرى بها يظن  
ان الواحدة تكفي لهما لا يحل والسهم ان اصاب هذا ثم اصاب الاخرى  
حلا نظر الى قطع غنم واخذ السكين وسمي ثم اخذ شاة وذبحها لا تخل  
ولو نظر الى قطع حمار وحش وارسل كلبه وسمي ثم اخذ حل سمي للذبح ثم  
استقل باكل او شرب ثم ذبح ان طال الغور حرم والا فلا وجدا الطول ما يستكره  
الناظر وادخله السفرة ينقطع الفور ويجزى الذكر كذا في البرزانية وفي المجتبى  
سمي ثم تكلم بكلام يسيرا واجاب السلام او استقي ماء فشرب او اخذ السكين  
ثم طال العمل لا تخل انتهى وفي الجوهره ثم التزكاة في التسمية في زكاة الاختيار  
تشترط عند الذبح ونوي على الذبح وفي الصيد تشترط عند المراساة والرمي  
وهي على الالة حتى لو اجمع شاة وسمي وذبح غيرها تلك التسمية تجزى ولو  
رسمي وسمي واصاب غيره حل وكذا في المراساة ولو اجمع شاة وسمي وكلمه  
الناس او استقي ماء فشرب او اخذ السكين قليلا ثم ذبح على تلك التسمية  
الاولى اجزاه واما اذا طال الحديث ولحقه عمل اخر او استغله به ثم ذبح  
بتلك التسمية الاولى لم توكل انتهى **وجب خرا ابل** وهو قطع العروق في اسفل  
الفتق **وكره ذبحها** لانه خلاف الاولى والسنة **والحكم في بقر وعظم عكسه**  
وهو استحباب ذبحها وكراهة خبزها لترك السنة المتواترة لقوله تعالى  
ان الله يامركم ان توجوا بقرة وقال تعالى وفديناه بذبح عظيم وقال  
تعالى فصل لربك وانحر جاء في التفسير اي تختر الخنزير وحل الحصول المقصود  
وهو سبل الدم وقال مالك لا يحل عند عدم الضرورة **ولا بد من ذبح صيد**  
**سائر كافي** اذا ابتلف في البيت فانه يذبح لان ذكاة الاضطرار  
لا يصار اليه الا عند العجز عن ذكاة الاختيار **وكيف ذبح** فسر السك والابل  
والابل والبقر **فوحش** بان نذ على اهله ودخل في البادية وصار وحشا  
لان ذكاة الاختيار تفوت في ذكي بالخرج في بدنه حيث انفق كالصيد



او تقدر ذبحه كما اذا تردى الحيوان في بئر وحصل العجز عن الوصول اليه ليذبح  
فانه يخرج ويؤكل اذا علم بموته من الجرح والاسودان اسكل ذلك اكله الظاهر  
ان الموت منه وكذا الحاجة اذا تعلقت على شجرة وحيف موتها صارت ذكاتها  
الجرح ثم انه في المختصر اطلق الجواب فيما توحش من النعم وكذا فيما تردى  
منها للتكرار وعن محمد ان الساة اذا نذت في المصر لا تحل بالقول وان نذت  
في الصحرا تحل بالعقد وفي المبل والبقر يتحقق العجز في المصر فتحل بالعقد والاصط  
كالنرد اذا كان لا يقدر على اخذه قبل الوصول عليه وهو يريد ذكاته وسمى  
حل اكله قلت وفي السراجية يعبر او تورند في المصران على صاحبه انه لا  
يقدر على اخذه قبل الوصول عليه الا ان يجتمع له جماعة كثيرة فله ان يرميه  
والساة لو نذت في المصر لا يرميها وفي الغارة يرميها انتهى فقد اعتمد قول  
محمد القائل بالتفصيل انتهى وقال مالك لا يحل النعم الاهلية بذكاة الاصط  
لان العجز فيه عن ذكاة الاختيار نادر والنادر لا يحكم له ولما روي عن  
رافع بن خديج رضي الله تعالى عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم  
في سفر فند بعير من ابل القوم ولم يكن معهم فرماه رجل منهم فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان هذه البهايم او ابدكا وابل الوحش فما فعل  
منها هذا فافعلوا به هكذا رواه البخاري ومسلم وجماعة اخرود كثر  
النهاية معزيا الى الموازل ان بقرة لو بقرت عليها الولادة فادخل صاحبها  
بيده وذبح الولد حل اكله وان جرحه في غير موضع الذبح ان كان لا يقدر  
على ذبحه لا يحل ايضا وان كان لا يقدر لا يحل انتهى ومثله في البزائية وفيه  
امي الى برج الحمام فاصاب حماما ومات قبل ان يدرك ذكاته لا يحل ولا يسبح  
فيه كلام لانه هل يحل بذكاة الاصط او لا قيل بياح لانه صيد وقيل لا  
ياوي الى البرج في الليل انتهى وفي القتيبة معلما بعلامته ثم شمس اسرف نور  
على الهلاك وليس معه لانا يخرج مذبحه ولو طلب انه الذبح لا يدرك  
ذكاته فخرج مذبحه لا يحل اكله الا اذا قطع العروق ثم علم بعلامته فغ  
وقال يحل ان جرحه انتهى فعيل هذا فيكون هذا الحكم داخل تحت قولنا او نذر  
ذبحه انتهى قلت ثم رايت بخط قديم موقوف به بطرقة يستحق بالفتنة  
من كتاب الصيد والذبايح بعد ان علم بعلامته سط ثم قتل فزوعا  
تناسب القاتل قال ولو ادرك صيده حيا وصاف الوقت عن الذبح  
او لم يجز الة الذبح ومات لا يحل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة والي يرمي  
حل لانه لم يقدر على الذكاة الاختيارية **والجنيين مفرد بجمعه لم يترك**  
**بذكاة امه** مذبيح وقع في منظومة الامام الشافعي ونقطة ان الجنيين  
مفرد بجمعه لم يترك بذكاة امه فقيه بعض تغيير لا يصير الجنيين مذكي

بذكاة امه حتى لا يحل اكله بذكاتها وهذا عند ابي حنيفة وروى الحسن بن زياد  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى جماعة اخذوا ان حلقته  
حل اكله بذكاتها لقوله عليه الصلاة والسلام ذكاة الجنيين ذكاة امه ولم  
يجب عن هذا الحديث صاحب الهداية قال صاحب العناية انما لم يحل عنه  
لانه لا يصلح للاستدلال لانه روى ذكاة امه بالرفع والضبط وان كان منصوصا  
فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا فكذلك لانه اقوى في التشبيه  
من الاول عن ذلك في علم البيان قيل ومما يدل على ذلك تقدم ذكاة الجنيين  
كما في قوله وعيناك عيناها وجيرك جيرهاسرى ان عظم الساق منك  
دقيق انتهى اي كعينيها فلا يدل على انه يكتفى بذكاة الام ثم لما فرغ من  
الذبايح عقبها بما هو المقصود منها والوسيلة الى الشيء مقدم عليه في الذكر  
فقال **ولا يحل ذبايح** اي صاحب **باب ولا ذبح** وقوله **من سبع** بيان لقوله  
ورتاب وقوله **او طير** بيان لقوله ومخلب لما روي عن ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما انه عليه الصلاة والسلام نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع  
وكل ذي مخلب من الطير ولا يحل من السباع والحيوانات جمع سبع وهو كل  
مختطف مشتبب خارج قاتل عادة والمراد بذي مخلب ماله مخلب مولات  
وهو مفعل من المخلب وهو موزق الجلد ويعلم بذلك ان المراد بذي مخلب  
هو سباع الطير لا كل ماله مخلب وهو الظفر كما اريد في ذي ناب من سباع  
البهايم لا كل ماله ناب ويحل في الحديث الضبع والتعلب لان لهما نابا  
ومما روي انه عليه الصلاة والسلام اباح اكلهما يحمل على الاستدلال ويدخل فيه الجمل  
ايضا لانه ذئب وذئب واليربوع وابن عرس لانه من سباع البهايم وتدل الحفاش  
لانه ذئب **ولا الحشرات** اي صغار دواب الارض واحدا مستورا كدابة  
العناية **والحمر الاهلية** لما روي عن ثعلبة الحنظلي رضي الله تعالى عنه  
انه قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الاهلية رواه البخاري  
ومسلم وكذا لا يحل **البغل** لانه من نسل الكمار فكان معتبرا باصله حتى لو كانت  
امه فرسا كان غل الخلاف المعروف في لحم الجمل وان كانت بقرة توكل بلا  
خلاف لان المعتبر في الحل والحرم الام فيما تولد من مأكول وغير مأكول **والخيل**  
عند ابي حنيفة وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنها وبه قال مالك  
وعندهما تحل لما روي جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما انهما اكلتا لحم الفرس  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه قال الشافعي واحمد وله قوله  
تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة خرجت الآية منجج الاختتان  
فلو كان حل الاكل لما ثبتا من عليهما بذلك ولما روي خالد بن الوليد رضي الله تعالى  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم وبه قال الشافعي واحمد وله قوله تعالى  
والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة رواه احمد وفي رواية لانه اذا



انه سمع يقول لا تاكل لحوم الجمل وما رواه احمد وورد على مخالفة الكتاب  
كذا في الرمز قال ثم اختلفوا على قوله انه كراهة تنزيه او تحريم والاصح  
التحريم وفي الفتاوى الصغرى قال قاضي اسبغاب انه كراهة تنزيه  
او تحريم والاصح التحريم وفي الفتاوى الصغرى قال قاضي اسبغاب  
انه كراهة تنزيه واما بسنة فقال في الهداية فقد قيل انه لا بأس به وسماه  
في كتاب الحدود مباحا وقال في الدرر قاضي خان فاما الالبان فليس  
المأكول حلالا وليس الرماك كذلك في قول أبي يوسف ومحمد ويكره في قول  
أبي حنيفة واختلفوا في الكراهة فقال بعضهم مكروه كراهة التنزيه لا كراهة  
التحريم ثم ذكر سمسار اليمامة السرخسي في أثناء الكلام انه مباح كالبيع  
وعامة المسامح قالوا انه مكروه كراهة التحريم الا انه لا يحل وان زال  
عقله كالوتناول البيع وارفع الى راسه حتى زال عقله يحرم ذلك ولا  
يحل كذا في الرمز مذهبنا الى الغاية وفي المجتبى ثم قيل الكراهة عنده كراهة  
تحريم وقيل كراهة تنزيه والاول اصح واما لبنها فقيل لا بأس به  
لانه ليس بستره تقليل الجهاد بخلاف اللحم انتهى قلت هذا هو الذي  
يظهر وجهه كما لا يخفى وفي البزارية فاختار علامة حواريه مولانا ركن  
الملة الزايجاني اباحه شربه انتهى **والضبع** لما بينا وعنده الثلاثة بول  
**والثعلب** ويؤكل عندهم **والخنزيرة** والجريرة **والايجل** ايضا الغراب  
**الانق** الذي يأكل الحيف لانه ملحق بالخنايث **ولايجل ايضا الغراب** ما ذكر  
**وكذا لايجل البير والبريوع وابن عرس والرمم والبغلات** موطائر  
يشبه الرحمة بطي الطيران وهو من ستر الطير وما لا يصيد منها  
به المثل في دناءة الامة ومنه قول الشاعر البقاء بارصنا يستنشر  
**ولايجل حيوان مائي** وهو الذي يكون مائه ومعاشه في الماء **الا**  
**السماك** غير الطافي باطلاق كل حيوان وهو الذي مات حقت انقه وقال  
مالك وجماعة رحمه الله تعالى عليهم باطلاق كل حيوان مائي البحر واستثنى  
بعضهم الخنزير والكلبة والاشنان وعن السمتا في رحمه الله تعالى  
انه اطلق ذلك كله والخلاف في البيع والاكل وحل لهم قوله تعالى  
احل لكم صيد البحر من غير فصل وقوله صلى الله عليه وسلم في البحر  
هو الطهور مائه والحل ميتته ولان هذه الحيوانات ماتت لميتة بريوية لان  
الدوى لا يسكن الماء فاسمه السمك ولنا قوله تعالى ويجرم عليهم  
الخنايث وما سوى السمك خفيست تستحيها الطباع السليمة ونبي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن دوا وفيه الضفدع والصبيد المذكور  
في الآية الاصطبا وهو مباح فيما يحل وفيما لايجل والميتة المذكورة  
في الحديث السمك على ما ورد في الحديث الاخر اختلف لنا ميتتان وثمان

اما

اما الميتتان فالسمك والجراد واما الدمان فلا لكيد والطحال فيدخل السمك  
غير الطافي لان اكل الطافي مكروه عندنا وقال مالك والسمك في رحمها  
الله تعالى لا بأس به لاطلاق ما روي من الحديث ولنا ما روي جابر رضي  
الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم قال ما نصب عند الماء فكلوا وما  
لقطه الماء فكلوا وما طفا فلا تأكلوا وعن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم مثل مذهبنا وحققة البحر ما لقطه البحر فيكون مضافا الى البحر وفي  
الموهبة وادامات من سكة البحر او البرد فقيه روايتان احدهما يؤكل  
لانه مات بسبب حادثة فهو كالواقاه الماء على الشط والثانية لا يؤكل  
لانه مات حقت انقه ولو ان سمكه ابتلعت سمكة اكلت جميعا لادام الموهبة  
ماتت بسبب حادثة واما اذا خرجت من دبر السمكة لا تؤكل لانها قد  
استحالت عذرة انتهى قلت وفي السرخسية يكره اكل السمك الطافي 2  
السمك اذا مات بافة حل السمك لو مات عن حر الماء او عن برده عن  
ابى حنيفة رحمه الله تعالى انه لايجل وبه اخذ الشيخ الامام الاجل السرخسي  
رحمه الله تعالى وقال رحمه الله تعالى يحل اكله وبه اخذ الفقيه ابو  
اللبث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لو وجد نصف سمكة على الارض  
اكثر لو قطعت من سمكة قطعة وهي حية اكلت القطعة والبقية واذا رمي  
صيدا تقطع عصا اكل الصبر دون العصور ولو قطعتين يصفين اكل  
الجراد ساة او بقره او نحوها ثم بان منها عصا قبل الموت فانه يحل  
انتهى وفي فتاوى الروالحي اذ ماتت السمكة في السمكة وهي لا تقدر على  
التخلص منها او اكلت شيئا الفاه في الماء ليأكله فماتت منه وذلك معلوم  
فلا بأس باكلها فانها ماتت بافة كذلك ولو ربطها في الماء وماتت لانها  
ماتت بافة وفي الفتاوى الصغرى اذا وجد السمك ميتا على الماء ربطها  
من فوق لم تؤكل لانه طاف وان كان ظهره من فوق اكل لانه ليس بطن  
**والاخر** وهو السمكة السوداء **والمارمائي** وهو الذي في صورة الحية  
فان ذلك يحل ايضا كذا في الرمز واما حضمها بالذكركا وقع في التكرار والوقاية  
وغيرهما اشارة الى ضعف ما نقل في العرب عن محمد بن جميع السمك حلال  
غير الحبريت ويقولون انه كان ديوتا يدعو الناس الى خليلته يمشي به  
**وحل الجراد والنوع السمك بلا ذكاة** وعن مالك لا بد في موت  
الجراد من سبب وبه قال احمد في رواية وعن مالك موته قطع راسه  
ولا يخلط الماء كذا ما روي عن ابن ابي ابي قال غررنا مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم سبع غزوات ناكل الجراد وسئل عن رجل قال في غزوة  
الحراة يلقظه الرجل وفيه الميت فقال كله كله وهذا من فصاحة وحل  
**علام الغرر** لانه ياكل الحب وليس من سباع الطير ولا من الخنايث



**و حل الارنب والبعثق معها** اجمع الزكاة قال الذيل العزاب  
ثلاثة انواع نوع باكل الجيف فانه لا يوكل ونوع ياكل الحب فقط  
فانه يوكل ونوع يخلط بينهما وهو ايضا يوكل غنما في حبيته وهو العثق  
لانه كالدرجاج وعن ابي يوسف انه يكره لانه غالب ما كوله الجيف والمول  
اصح وقال في النهاية ذكر بعض المواضع ان الحفاش يوكل ويذكر في بعضها  
انه لا يوكل لانه نابا **ودج** ما لا يوكل يطهر لحمه **وسجده** وحده حتى  
ادفع في الماء القليل لا يفسده لانه كالدرجاج في إزالة الرطوبة الجسدية  
وهذا يجوز الاستفاح بسجده في غير الاكل قليل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقيل  
يجوز كالزيت اذا خالطه شحم المنة والزيت غالب يتففع به في غير  
الاكل وفي رواية لا يطهر بالذكاة لحم ما لا يوكل لحمه والجلد يطهر وهو الصحيح  
ذكره الذيل وسجده صاحب الرمز وقد تقدم الكلام عليه في كتاب  
الطهارة **الا لادى كرامته والتحريم** نجاسة عيسه **دج شاة**  
**فتركت واخرج الدم** من غير تحرك **حلت** الشاة ايجل اكلها **والا لادى**  
وان لم تحرك ولم يخرج الدم لا يجزى اكلها هذا اذا لم تعلم حياتها عند الذبح  
**وان علم حياتها حل اكلها وان لم تحرك ولم يخرج الدم** لان الاصل بقاها  
على ما كان فلا يحكم بزال الحياة والشك وذكر محمد بن مقاتل ان خرج  
الدم ولم تحرك لا يجزى لان الدم لا يجده عند موته فيتجزى جزو من الدم بعد  
الموت وهذا يتأني في المتحقة والمتردية والنفثية والذي يقره الذيل  
بطنها لان ذكاة هذه الاشياء محل وان كانت محل حياتها في ظاهر الرواية  
لقوله تعالى اما ذكيت وقد تقدم الكلام فيه قلت وفي البزارية قال  
وفي شرح الطحاري خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان كما يخرج من  
الحية وهذا عند الامام وهو ظاهر الرواية انتهى وصله في الخلاصة **دج شاة**  
**لم تمزج حياتها وقت الذبح** ولم تحرك ولم يخرج الدم **ان فتحت فاهها لا**  
**توكل وان صنت اكلها وان فتحت عينها لم توكل وان صنتها اكلت**  
**وان صنت رجليها لا توكل وان قصبتها اكلت وان قام شعرها لا توكل**  
**وان قام اكلت وان علت حياتها وقت الذبح توكل مطلقا سواء**  
**فتحت فاهها او صنته او فتحت عينها او صنتها** وعناه الذيل الى محمد بن سنان  
ثم قال وهذا صحيح لان الحيوان يسترجي بالموت فتفتح الفم والعين  
ومد الرجل ونوم الشعر علامة الموت لا فاه استرخا وضم الفم والعين  
ومد الرجل وقيام الشعر ليس باسترخاء بل هي حركات مختصة بالموت  
على حياته وقال قاضي خان هذا كله اذا لم تعلم حياتها وقت الذبح  
وان علم حياته وقت الذبح اكلها كالحال وكذا ذكره في المحيط ايضا انتهى  
**سكلة في سكة فان كانت الظروف صحيحة حلتا** اي السمكة ان لم تكن الظروف صحيحة

الظرف والظرف **والا لادى** وان لم تكن الظروف صحيحة **حلا الظروف**  
لانا حينئذ بمنزلة الغايط وقد تقدم ثقلها عن الجرمة وثقلها اثما  
**الظرف** ولقطة سمكة في سكة فان كانت صحيحة حلا والا لادى مستقرة انتهى  
فقوله طابري الظروف والظرف وقوله والا لادى ان لم تكن الظروف صحيحة  
لا يجزى يعني كيهما بل يجزى الظروف لا الظروف يدل عليه لانه مستقرة ولا في قصرها  
عن افادة المطلوب ومن ثم غيرتها في المختصر الى ما سمعته والله تعالى اعلم ان وجد  
فيه ذرة ملكها حلالا وان وجد خاتما او دينا او مضروريا او هو لقطه له ان  
يصرها على نفسه ان كان محتاجا بعلم التعريف لان كان غنيا عندنا ارسلت  
السكة في الماء الخمس فكبرت فيه لا بأس باكلها للحال ويجزى اكلها ان كانت  
بمروحة طافية **دج لقوم الامم** وكذا واحد من العظام **يحرم** الحيوان  
المذبح لذلك لانه اهل به لعن الله تعالى **دج** للوصل **كراسم الله تعالى**  
**والودج للصيف لا يحرم** وقال البزارى دج شاة الصيف ذكرا اعليها  
اسم الله تعالى حل اكله لانه سنة الخليل لانه عليه الصلاة والسلام وكرام  
الصيف كرام الله تعالى ومن يظن انه لا يجزى العلة انه دج لا كرام ابن  
ادم فيكون كانه اهل لغير الله تعالى فقد خالف القدران والحديث والفعل  
فانه لا ريب ان القصاب يذبح للزبح ولو علم انه يجسر لا يذبح فيلزم على  
هذا الجاهل ان لا ياكل ما ذبحه القصاب ولا ما ذبح للدوايم والاعراس  
والعنقة ولو ذبحه لقوم الامم او لقوم واحد من العظام لا يجزى اكله  
وان ذكر اسم الله تعالى عليه لانه دج لتعظيم غير الله تعالى ولذا لا يضعه  
بين يديه بخلاف الاولى فانه يقدمه بين يديه وهو الطارق انتهى  
وفي شرح النظم الوهابي شيخنا شيخنا سري الدين عبد البر الشحنة  
قال وفي الذخيرة قال الامام اسما عيل الزاهدي رحمه الله تعالى اذا  
ذبح الرجل ابله والبقر في الخورات لأجل الذي تقدم من الحاج والقر وكان  
الشيخ الامام ابو علي النسفي الحاكم عبد الرحمن الكاتب والشيخ الامام  
عبد الواحد من دروب المدينة والشيخ ابو اسحق النوقدي والحاكم الامام  
ابو محمد الكعبي يقولون بكفره واما انا اكرهه اسدا كراهة ولا اكفره  
لانا لا نرى الظن بالمسلم ان يتقرب الى الاديبي بهذا الخوف والراي الى الكفر  
ابن السعدي والى اسما عيل الزاهدي الامام الفضل قال فالحقت  
هذا في بيت فقالت وفا علم جمهورهم قال كافر وقصلا واسما عيل ليس بكافر  
والله تعالى اعلم قلت وفي الفتنة دج للصيف وسمى الله حل ولو دج  
لقوم الامم او واحد من العظام وذكر اسم الله تعالى لا يجزى لان في المول  
الذبح لله تعالى والمنفعة للصيف ولهذا يصنعها عنده فياكل منها وفي الثمان  
للقطير الامير لانه تعالى ولهذا يصنعها عنده فياكل منها وفي الشبي بل يدفنها



لغيره ثم رقم المحيط وقال مثله قال فعل هذا ما يفعله القصابون في بلدنا  
 من اصعاد البعير في خارباك وقف التنا ريدجونه فيه فهو مسته وان ذكر  
 اسم الله تعالى عليه ويكفرون بذلك وهذا فضل الناس عنه عاقلون خواصهم  
 فكيف عوامهم **العضو المنفصل من الحيية الا في مدبوح قبل موته فيعمل**  
**اهل دمن الحيوان المأكول** كذا في الفوائد الرضية وعزاه الامنية المفتحة  
 وفي البلازنية قطع الذيب من البنية شاة قطعة لا يوكل البان واهل الماشية  
 كانوا ياكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما بين من الحي فهو ميتة وفي الصيد  
 ينظر ان الصيد يعيش بدون البان فالبان لا يوكل وان لا يعيش بلا بان  
 كالراس يوكلان ذبح شاة وقطع الحلقوم والادواح الا ان الحياة فيها بعد  
 فقطع انسان بضعه منها جمل اكل تلك البضعة لان هذا ليس بميت من الحي  
 لان ما بقي فيها من الحياة غير معتبرا صلا انتهى هذا **كتاب**  
 في بيان احكام **الاضحية** لورد الاضحية عقيب الذبايح لان التضحية ذبح خاص  
 والخاص بعد العام والاضحية في اللغة اسم ما يذبح في يوم الاضحية وهو قوله  
 وكان اصله اضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احدا منها بالسين  
 فقلت الواو يا وادغمت اليا في اليا وكسرت الحاشيات اليا ورفع  
 على اضاحي بتشديد اليا قال الاضحية وفيها اربع لغات اضحية بفتح  
 الهيرة وكسرهما وضحية بفتح الصاد على وزن فعلة كدية وهرايا  
 واضحاه وجمعه اضحاه كارتاه وارطي وقال الفراء الاضحية يذكر ويوث  
 وفي الشريعة هي ذبح حيوان مخصوص بينة القرية **في وقت مخصوص**  
 وهو يوم الاضحية **وسلاطها الاسلام فلا يجب على كافر ولا قاتله والساار الذي**  
**يتعلق به صدقة الفطر** كاعلم في بابه فلا يجب على لا يكون من شرائطها  
**الذكورة فيجب على الماني** قال في فتاوى خان اما صفتها فهي واجبة في ظاهر  
 الرواية على الرجل والمرأة المومن المقيم في الامصار ودون المسافر انتهى **وبسبب**  
**الوقت** وهو ايام النحر لان السبب انما يعرف ببسبب الحكم اليه وتعلقه به اذ  
 الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون سببا وكذا اذ اذله فكل من تكرر  
 كما عرف في الاصول ثم ان الاضحية تكررت بتكرار الوقت وهو ظاهر وقد  
 اصنف السبب الى حكمين يقال يوم الاضحية فكان كقولهم يوم الجمعة يوم  
 العيد ولا نزاع في بسببه ذلك ومما يدل على بسببه الوقت امتناع  
 التقديم عليه كما امتناع تقديم الصلاة على وقتها فان قلت لو كان  
 الوقت سببا كما ذكرت لوجب على الفقير لتحقيق السبب في حقه قلت  
 لان الفتى شرط الوجوب والفرق عدمه **ولها ما يجوز ذبحه** من  
 النعم دون سائر الحيوان **وحكمها** اي الاضحية **الفرق** عن عمل الواجب  
 في الدنيا **والوصول الى الزمان** بفضل الله تعالى في العقبى اي في الآخرة بوجه

النية لا يوجب بدونها **فتجب** التضحية الى اراقة الدم من النعم  
 والدليل على ان الاراقة لو تصدق بغير الحيوان لم يجز والصدقة  
 بلها بعد الذبح مستحب وليس بواجب حتى لو لم يتصدق به جاز قال  
 بلها بعد الذبح مستحب وليس بواجب حتى لو لم يتصدق به جاز قال  
 في الواقعات سزا الاضحية بعشرة دراهم او من النصدق بالف درهم  
 لان القرية التي تحصل باراقة الدم لا تحصل بالصدقة كذا في السراج الوهاج  
 وانما عدلنا عن قول القدوري الاضحية واجبة الى جعل فاعل يجب التضحية  
 دون الاضحية لما تقرر من ان الوجوب من صفات الفعل ان لا القدوري  
 ومن بقه قال ذلك توسعة ومجاز والمراد بالوجوب الوجوب العملي لا الاتفاقي  
 حتى لا يكثر جاحدها ثم الوجوب قول سائر اصحابنا وعن ابي يوسف  
 الفاسية موكدة وذكر الطحاوي قول محمد بن عبد الله قال الشافعي والرجح  
 بينا بقدره ممكنة بدليل ان الموسر اذا استنزه شاة للاضحية في اول ايام  
 النحر ولم يبع حتى مضت ايام النحر ثم اقتصر كان عليه ان يتصدق بغيرها  
 او يبتئها ولا تنفط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة الميسرة لكان دواها  
 شرطا كما في الزكاة والعشر والخراج حيث يسقط بهلاك النصاب والخارج  
 واصطلام الزرع افة فان قلت ادنى ما يمكن به المروء من اقامتها ملك  
 قيمة ما يصلح للاضحية ولم يجب الا بملك النصاب فلو ان وجوبها بالقدرة  
 الميسرة قلت استرط النصاب لا ينافي وجوبها بالملك كما في صدقة  
 الفطر وهذا لا ينافي وطبقته ما لجة نظرا الى شرطها وهي الحرية فيشرط  
 فيه العتق كما في صدقة الفطر فان قلت لو كان لوجب فيها التملك وليس  
 كذلك قلت لان القرب المالية قد تحصل بالاتلاف كالاتفاق والمضحي  
 ان يتصدق بالمال فقد حصل النوعان اعني التملك والاتلاف باراقة  
 الدم الدم وان لم يتصدق حصل الاخر **عاجز** فلا يجب على العبد **مسلم**  
 فلا يجب على كافر **مقيم** فلا يجب على المسافر لقول علي رضي الله تعالى عنه  
 ليس على مسافر جمعة ولا اضحية وعن مالك لا يشترط فيه الاقامة  
 ويستوي فيه المقيم بالمصر والقرى والبراري كذا في الرمز وفي السراج الوهاج  
 ولا يجب على الحاج المسافر ما اهل مكة فتجب عليهم وان حجرا كذا في الدرر  
 وذكر في الحندي انما لا يجب على الحاج اذا كان محرم وان كان من اهل مكة  
 واما العترة فهي منسوخة وهي شاة كانت تقام فيجب كذا في الهداية  
**موسر** لان العباد لا يجب الاعل القادر وهو العتي دون الفقير **عن نفسه**  
 يتعلق بقوله فتجب لانه اصل في الوجوب عليه لا يجب عليه ان يعطي **عن**  
**فعله** اي ولاده الصغار في ظاهر الرواية كما لا يجب عليه عن عبده وفي  
 رواية عن ابي حنيفة يجب عليه ان يعطي عن طفله كصدقة الفطر وتجب  
 الاضحية في ملك الصغير اذا كان له مال وياكل منه ما امكنه ويستاع له الباقي

المس



وما يستفح بعينه وهو الأصح كما في المهرانية وما يستفح بعينه وهو الأصح كما  
في المهرانية وفي الكافي الأصح أنه لا يجب ذلك وليس للاب أن يفعل من ماله  
أي من مال الصغير **شاة** بالرفع برك من الضمير في جث ويجوز أن يكون ارتقاء  
بقوله يجب وهو الأظهر والتقدير يجب ذبح شاة لأن الواجب هو الأرقعة  
وهي النخبة كما تقدم فقوله **أصبح بدنة** عطف على قوله شاة والقاس  
أنه لا يجوز البدنة كلها إلا عن واحد لأن الأرقعة قريبة واحدة وهي لا تجزئ  
إلا أنه ترك لما روى جابر رضي الله تعالى عنه أنه قال غنمنا مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نض في الشاة فتجوز  
أصل القياس ويجوز عن ستة أو خمسة أو أربعة أو ثلاثة ذكره محمد بن الأصيل  
لأنه لما جاز عن السبعة نفع ما دونه أولى **في يوم النحر** ولما حذرت كلمة  
في نقب على الظرفية **أي آخر أيامه** أي أيام النحر وهي ثلاثة أيام لما روى  
عن عمرو بن علي وابن عباس والنسائي هزيمة رضي الله تعالى عنهم أنهم  
قالوا أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها وطريق هذا السمع فكان كالمسروى  
عنه عليه الصلاة والسلام **ويضحى عن دله الصغير من ماله** على الأصح  
كما في البداية **وقيل لا** وهو الأصح كما في الكافي وقد قدمناه ثم نزع على القول  
الأول فقال **وأكل منه الطين وما بقي بعد أكله يبدل بما يتفح**  
**بعينه** كالغزبان والمخل **ومع اشتراك ستة في بدنة شربت لأصحية**  
**استحسانا** والقياس عدم جوازها وهو قول زفر لأنه أعدها للقرنة فلا  
يجوز بيعها وجه الاستحسان أنه قد يجد بقره سميحة ولا يجد الشراك  
وقت البيع فالخاجة ماسة إلى هذا **وذا قبل الشراك** ذاك إشارة إلى  
الاشتراك وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بكراهة الاشتراك بعد الشراء  
**وينقسم اللحم وزيئا** بين الشراك ولا يقسمه جزا فالأداهم **معه من**  
**الأكارع والجلد** أي يكون مع اللحم الأكارع أو الجلد في كل جانب شئ من اللحم  
وشئ من الأكارع أو يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد أو يكون في  
جانب لحم والأكارع وفي جانب لحم وجلد وإنما يجوز صرفا للجلد في الخل  
الحسن **وأول وقتها بعد الصلاة أن ذبح في معصر** أي بعد صلاة العيد  
يوم النحر **وبعد طلوع فجر يوم النحر أن ذبح في غيره** وأخر قبل غروب يوم  
الثلاث والمعتبر في سزا مكان الفعل لا مكان من عليه كذا في صدر الشريعة  
وفي المحكي بشر المعتبر ذلك مكان الأصحية حتى لو كانت في السواد والغنم  
في الكضر يجزئ من اشتقاق النحر وعلى عكسه لا يجوز إلا بعد الصلاة بعمله  
المصري إذا أراد التعجيل أن يخرج لها إلى خارج المصر فيضحى بها إذا طلع النحر  
اعتبارا بالنكاح ولو ضحى بعد صلاة أهل المصر قبل صلاة الجبانة أو غير  
العكس أجزاءه استحسانا لأنها صلاة معتبرة ووقت الوجوب في حق

المصري

المصري بعد الصلاة أو بعد ضحى وقتها إذا لم يصلوا العذر لا يحتاج بعد  
النحر والصلاة شرط لها واعتبر في الصلاة دون الخطبة وعن الحسن  
لوضعي قبل الفراغ من الخطبة فقذا ساء ولو ضحى بعد ما قعد الإمام قدر  
الشهد قبل السلام لا يجزيه في قياس قول أبي حنيفة خلافا لما انتهى في تبين  
الكثر ولو ذبح بعد ما قعد الإمام قدر الشهد قبل أن يسلم لم يجز خلافا للحسن  
ولو لم يصل الإمام العيد في اليوم الأول أجزأه النخبة إلى الزوال فحينئذ  
يجوز الخروج وقتها وكذا في اليوم الثاني لا يجزئ يوم قبل الزوال إلا إذا كانوا لا  
يرجون أن يصل الإمام فحينئذ يجزئهم قبل الزوال هكذا ذكره في المحط وذكر  
فيه أيضا أن النخبة في العدا وبعد النحر تجزئ قبل الصلاة لأنه فاته وقت  
الصلاة بزوال الشمس في اليوم الأول والصلاة في الغد تقع ففاته لأداء  
ولا يظهر هذا في حق النخبة وهكذا ذكره القندوري في شرحه والمعتبر آخر  
وقتاً للفتنة **ومعه والرسالة والموت فلو كان غنيا في أول الأيام فقيل**  
**آخرها لا يجب عليه** وإن ولد في اليوم الأخير يجب عليه وإن مات في أي  
اليوم الأخير لا يجب عليه **فحين أن الإمام صل الغزبان نقاد الصلاة**  
**أول النخبة** ذكره الزيلعي وعمله بأن من العلماء من قال لا يعيد الصلاة  
إلا الإمام وحده فكان للاجتماع فيه مساغا فجعلت عذرا في جواز النخبة  
تخريا للمحور وصيانة لأصحابهم عن الفساد ولو وقعت في البلد ستة وكم  
يق فيها والليصل بهم العيد ففتحوا بعد طلوع النحر أجزأهم لأن البلدة  
صارت في سائر الحكم كالسواد وفي أبنزانية بلدة فيها فتنة ولم يصل الإمام  
العيد ففتحوا بعد طلوع النحر جاز في المختار ذكره الصدر وفي الأجناس  
لا تجزئ قبل الزوال في اليوم الأول ويجوز في سائر الأيام انتهى **ذكره الشيخ**  
**في كونه شهدا أنه يوم العيد عند الإمام فصل** الناس القيد ثم يحول  
أما إن اليوم عرفة **أجزأهم الصلاة والنخبة** لأنه لا يمكن النحر عن  
مثل هذا الخطا فيحكم بالحوار صيانة لجميع المسلمين ذكره الزيلعي في تبين  
الكثر قلت وفي المحتوي ولو تبين أنهم عدا يوم عرفة فعلمهم إعادة  
الصلاة والصحايا ولو تبين أن الإمام صل يغير وضوءه كان أقبل  
التفرق يعيدها ولا فلا وقيل لا يعيده المقتدي أصحيته استحسانا لأن  
صلاته جازية عند بعض الفقهاء انتهى وفي البوارقة صحى يوم عرفة  
بعد الزوال ثم إن كان يوم النحر في اليوم الأول ذكره الزعفراني  
أنه يجوز أن انتهى **ولله الذبح قبل** وإن جاز لاحتمال الغلط في ظلمة  
الليل قلت الظاهر أن هذه الكراهة للشرية ومرجعها إلى خلاف  
الأول إذا احتمل الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم التي نسبتها  
إلهم للشيء الواجب إلى الفرض وسأظاهروا الله تعالى أعلم



وكم لو دبر الاله  
 وحيتنه فان كانت  
 الام اهلية جازت  
 الاضحية بكم لو  
 بينهما وان كانت  
 وحشية لم يجز وان  
 كان مما يؤكل بعد ذكائه  
 لعدم النقل كما صرح  
 في التبيين اهـ

للبشر اهل من موجوس الاملح الذي فيه ملح وهو البياض الذي يشبه عروق  
 سود وهي من لون الملح والموجو المنحصر الوجه هو ان تضرب عروق الحفصة بشي  
 والنزلا وهي المجهولة لان الغفل غير مقصود في البهايم وهذا اذا لم يتبعها من  
 السود والرمي وان منها من ذلك لا يجوز ان يضي بها **والعمر بالسمنية** لان  
 الحرب في الجلد ولا نقصان في اللحم وقيد بالسمنية لانه اذا كانت مهزولة  
 لا يجوز لان الحرب في اللحم فانقص لا يضي **بالقيما والعورا والبرجا والعفا**  
 التي لا تشي **الى الشك** اي للذبح لما روي عن الثوري عازب انه عليه الصلاة  
 والسلام قال اربع لا تجوز في الاضاحي العورا البين عورها والمرضة  
 البين مرضها والعرجا البين ضلعها والكبيبة التي لا تنقي رواه ابو داود  
 والنسائي وحجاعة اخر وصححه الترمذي لا يضي بها هو **مقطوع العرا لادن**  
**والذنب او العين او الالية** لقول علي رضي الله تعالى عنه امرنا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان نستشق العين والاذن ثم نغسلها بالماء ولما رآه  
 واسترقا ولا خرقا رواه ابو داود والترمذي وصححه القابلة قطع من مقدم  
 اذ بها والمداينة قطع من مخرجها والسرقا ان يكون الحق في اذنها هو لا  
 والخرقا ان يكون عضا قيد في قوله اكثر لادن لانها في اكثرها جارية وكذا اكثر  
 الذنب لان لا اكثر من الكل وعن ابي حنيفة ان الذنب اذا ذهب وبقي الشئان  
 فليس وان ذهب اكثر من الذنب لا يجوز ويروي عنه الربيع انه يحكي حكايته لكل  
 ويروي ان ذهاب الذنب مانع وقال اذ اني اكثر من النصف اجزاه وهو  
 اختيار ابي الليث وفي كون النصف مانعا روايتان عنها وفي الحديث واختيار ابي  
 الليث رحمه الله تعالى انه اذا بقي الاكثر من الاذن والذنب والعين  
 بخرها جاز وعليه الفتوى انني قلت والمراد بكونه مقطوعا اكثر العين  
 ذهاب اكثرها اذ لا يقال مقطوع اكثر العين واطلق القطع على الذهاب  
 مجازا وعلى غيره من الاذن والذنب والالية حقيقة كما لا يخفى ثم معرفة  
 مقدار الذهاب والباقي يسير في غير العين وفي العين قالوا تشدد العين  
 المسية فيقرب اليها العلف اذا كانت حياصة فينظر اليها من اي مكان  
 رأت العلف ثم تشدد العين الصحيحة ويقرب العلف فينظر اليها من اي  
 مكان رأت العلف فينظر الى بقاها ما بين المكانين وان كان ملكا فقد  
 ذهاب الذنب وهكذا لا يضي **بالسنة** وهي التي لا انسان لها فيها عيال  
 يوسع روايتان احدهما انه اعتبر الانسان بالاذن فقال ان اني من  
 الانسان اكثرها اجزات وان ذهاب اكثرها لم تجز وفي الرواية الاخرى اذا  
 في منها ما تختلف به اجزاه وان كان الباقي اقل منها النصف لان المقصود  
 من الانسان الاكل **والسنة** وهي التي لا اذن لها خلقة لانه فان ذهاب  
 الاذن حق الفقرا واما اذا كان لها اذن صغيرة خلقة اجزات لان



المعصوم موجود وصنوه غير مانع كذا في السراج الوهاج والتبيين **والخلاصة** لا يجوز ان يصحى بها وتبني التي تاكل  
 العذرة ولا تاكل غيرها كذا في تبيين الكفر وكذا لا يصحى بالحق لان لحمها لا يقع انتهى  
 قال بعض الافاضل وعندي في عدم الجواز نظر فافظا في نفس الامر اما ان تكون  
 ذكرا وانثى وعلى كل حال يجوز الاضحية بها قال شيخنا سري الدين بن عبد البر  
 ويمكن ان لا تكون واحدا منها وهو المشكل ثم ما ذكره لم ينظر اليه القائل بالبيع  
 وانما نظر الى الحي غيره وهو عدم النفع فالرد عليه بما ذكره غير سديد والله تعالى  
 اعلم ونقل صاحب النظم الوهابي في شرحه عن الشيخ يحيى الدين النوري رحمه  
 الله تعالى رحمه الله وحده بقره حتى والله تعالى اعلم ونقل صاحب النظم الوهابي  
 رجل اوجب على نفسه عشر اصحاب قالوا لا يلزم الاضحية لان الامور  
 بالاضحية كذا في فتاوى قاضي خان وذكر المسئلة في الظهيرية وقالوا والصحيح  
 انه يجب الكل لانه اوجب على نفسه ماله تعالى من حسنه ايجاب انتهى قال  
 الصدر الشهيد في الفتاوى الظاهريه انه يجب عليه العشر ومنه مختصر المحيط  
 انه الاصح كذا في شرح النظرية الوهابية لابن الشحنة قلت ومنه اصريح  
 في ان مرادهم ان الاصح من قولهم شرط لزومه العذر ان يكون من حسنه  
 واجب اعم من الرأب الاعتقادي الذي هو العذر المقطوع بلزومه ومن  
 الواجب الاصطلاحي لا يوجب وان كان كلامه ملاحظا ويعلم ان المراد الاول  
 وهو الاعتقادي الذي هو العذر لا الثاني وقد تقدم مناشي من ذلك في  
 حكم التذرع والله تعالى اعلم ولا يخاف من رجل اذا اوجبه فوضع صلح  
 الشاة يده مع يد القصاب في الذبح واعانه على الذبح حتى صار ذابجا  
 القصاب قال الشيخ الامام يريده محمد بن الفضل يجب على كل واحد من  
 التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لا يحل الذبح وكذا لو علم صاحب  
 الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن ان التسمية احدهما مكفي لا يحل الذبح  
 وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم فقال اللهم الله واحدا واحدا واحدا  
 وظن ان تلك التسمية تكفيه لا يحل ان يتركها والمسالمة الاولى تصح للذين  
 يقال اي شاة لا تحل اذا دبحت بالتسمية مرة بل لا بد ان يسمى عليها مرتين  
 والله تعالى اعلم وقد نظمتها حال الكتابة والحجاب عنها نقلت  
 ايها الفاضل النزيل النبوي . دست في ذروة الكمال الوجيه  
 اقبنتي في قصبة حارفيها . كل ذي فطنة وكل فطنة  
 اي شاة توقف الحارفيها . بعد قطع الحلقوم مع ما يلج  
 على ان يكون الذبح والاسم عليها . وذلك شرط بلا شوب  
 فاجبت عنه ناطقها ولسانها . تقبل منك الجواب نراة في نفسه  
 فاجبت بقولي ~ ~ ~ محمد الله ربنا الذي نرجيه

ونفيل

ونفيل على النبي النبوي . خذني ابا نظما كما تبتغيه  
 كما شفا موضعها لما التفتية . في شاة في ذبحها اشتركت اثنان  
 فتكدر الكيلوط كما ترويه . عن صحاب النعمان ثابت اصل  
 في ذري المجد دائما يرتقم . وفي الثانية ايضا رجل اشترى اضحية وامر  
 رجلا ان يذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذابح فبنت الشاة للامر  
 يشترى الامر بقتلها شاة اخرى ويضحي ويتصدق ولا ياكل وسواء كانت ايام  
 الضحية فان مصت الايام يتصدق بقتلها على الفقراء انتهى في شرح النظم  
 الوهابي معزيا الى الظهيرية قال والاشي من الابل والبقر افضل والذكر من  
 من المعز والضان ان كان موجودا اي مروض الا ان من الرض وهو الذواته  
 وفي فتاوى قاضي خان وهو موهوم اذ لم تكن موهومة الا يكون افضل وقال في البرازية  
 والذكر منه افضل اذ كان حقيقا قال ثم رايت في مينة القينة للتوقا في الخجل اذا  
 كان الذكر افضل من الخصى والافهوم لا يبي من المعز افضل من النمس اذا  
 استويا قيمته كالاشي من الابل والبقر اذ استويا قيمته ثم قال والكبش اولى  
 من الغنمة الا ان يكون اكثر قيمة وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق عثم بين  
 رجلين صحابيا ذكر في بعض المواضع انه يجوز كذا في القينة قلت وفي فتاوى  
 قاضي خان رجلا ذبحا شاة في بيتهما عن نسكهما اجزاها بخلاف ما لو اعتقا  
 عبيد بينهما عن كفارتها خال ذلك لا يجوز كذا قال محمد رحمه الله تعالى قلت  
 هو محتاج الى العزق وقد فرق البرازي بينهما ان الشاة تجزى فيها القسمة  
 حيرا فاسكن جميع حق كل واحد في الشاة الواحدة والواقع لا يجوز فيه القسمة فلم  
 يمكن الجمع في واحد انتهى ومن الاضحية عليه لاعتساره لودج وحاجة اودكا  
 يكره لانه تشبه بالمجسر ومن ضحي بكثرة من واحد والوحدة ترضية والزيادة  
 تطوع في المختار ويقع الكمال عن الاضحية وقيل الزايد على الواحد كذا في البرازية  
**ولو اشترىها سليمة ثم بقيت بغير ما من الاضحية ما ذكرنا في القينة**  
**اقامة غيرها مقامها ان كان المضي غنيا وان كان فقيرا اجزاء ذلك لان**  
 الوجوب على الغني بالشرع ابتداء لا بالسواء ولم تتعين بالشراء والفقير ليس  
 لواجب عليه شرعا فتعنت يسرا به بنبئة الاضحية ولا يجب عليه ضمان نقصا  
 فافها غير مضمونة عليه فاشبهت بضاب الزكاة وعن ابي سعيد انه قال  
 اشتريت كبشا اضحي به فعدا الذبيح فاخذ الالبه قال فضالت النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال فضع به رواه احمد ويحل على انه كان فقيرا لان الغني  
 لا يجزيه لو جربها في ذمته ولا كذلك الفقير لانه لا يجب عليه انما تعينت بالشرا  
 في حقته حتى لو اوجب الفقير اضحية على نفسه بغير عينها فاشترى اضحية  
 صحيحة ثم بقيت عنده ففصحى بها لا يسقط عنه الواجب لانه وجب عليه القينة  
 كاملة بالنبئة من غير تعيين كالسوء وكذا لو كانت معينة وقت الشرا ذبحها لما ذكرنا

بها



انه ليس بواجب عليه وعلى هذا الاصل اما انت المسترة للتفخيم على المستركها  
 اخري ولا شيء على الفقير ولو ضلت او سرق فاستترى اخرى ثم ظهرت الاولى في ايام  
 الخمر على المستر ذبح اخذها وعلى المعسر ذبحها ولو اضعفها ليدجها في يوم الخمر فاضطر  
 فانكسر رجلها فذبحها اجزاء استخسا فاختلافا ليرزق الساكن في حاله الذبح  
 ومقدار ما ملحق بالذبح فصار كما نه تعيب بالذبح حكما وكذا لو بقيت في هذه  
 الحالة فانفلتت ثم اخذت من فورها وكذا بعد فورها عند خلعها فالا يبر  
 لان حصل مقدمات الذبح بذلك اليوم ويترك عليه في السراج الوهاج  
 من قوله ان اعالج اصبحة ليدجها وكسرها او عورت فذبحها في ذلك اليوم  
 او من العذر ما يجزي لان ذلك التقصير لم يعتد به في حال ذبحها وكذلك  
 في الثاني وهو رواية بشر عن ابي يوسف فيعمل ان يكون في هذه المسئلة عن  
 ابي يوسف روايتان انتهى **وان مات احد السبعة الذي شاركوا في البدينة**  
**وقال الوثبة** اي ورثة الذي مات منهم **اذبحوا البدينة عنه** اي عن الميت **وكم**  
 ذبحها عن الجميع لوجود قصد القرينة من الكل والتفخيم عن الغير عرفت قرينة  
 لانه عليه الصلاة والسلام ضحي عن امته واختلاف الجهات لا يضر كالمراة والسنة  
 والاصححة لا تخاد المقصود وهو القرينة ولو ذبحها فبإيراد ان الورثة لا يحرمهم لان  
 بعضها لم يقع قرينة **وان كان شركك الستة فصرانيا** او كان مريدا اللحم لم يحرم  
 عنه **واحد منهم** لعدم القرينة من الضرائق لانه ليس من اهلها وكذا مريو اللحم  
 فادام يقع لبعض قرينة خرج الكل من ان يكون قرينة لان الاداة لا تجزي  
**وياكل المضحى من لحم الاضحية** **ولو كل غنينا ويذبح لما روي** انه عليه الصلاة  
 والسلام نهى عن اكل لحوم الغنما بيا بعد ثلاثة اشهر قال كذا وتزدودا واخرها  
 رواه مسلم والنسائي وقال عليه الصلاة والسلام فيه بعد النهي عن الادخار  
 كذا واظهر او اخر الحديث رواه مسلم والبخاري واحمد والنصوص فيه  
 كثيرة وعليه اجماع الامم ولانه لما جازله ان ياكل منه فهو ولو غني فاولي  
 ان يحرم له اطعام غيره وان كان غنيا **وتدب ان لا ينقص الصدقة من**  
**الثلاث** لان الجهات الثلاثة الاطعام والاكل والادخار لما رويناه ولقوله تعالى  
 واطعموا القانغ والمعتراى السائل والعترى للسؤال فان تقسم عليها اثلاثا  
 ويدب في الاضحية الواجبة والسنة سواء اذ لم تكن واجبة بالذبح والادب  
 بالنظر فليس لصاحبها ان ياكل منها شيئا وان يطعم غيره من الغنما سواء  
 كان ثانيا غنيا او فقيرا وليس للمصدق ان ياكل من صدقته ولا ان يطعم  
 الاغنياء **وتدب ان يذبح بيده ان علم ذلك في الذبح والاى وان لم يعلم الذبح**  
**سهمها اي سجدها** اي حضرها ودمعيرة بالذبح كذا جعلها سنة لمقر  
 عليه الصلاة والسلام لما طمعه رضى الله تعالى عنها قومي فاستدعى اصبحتك  
 فانه يفكر لك بآول افطرة من دمها كل ذنب **وكره ذبح الصبيان** لانه

قرينة

قرينة وهو ليس من اهلها ولو امره بالذبح جاز له من اهل الذكاة بخلاف الجوسي  
**وتنطق المضحى بجلدها** اي بجلد الاضحية لانه جرو منها او يبل منه فخر بال  
 وجوب وقربة وسقوة ودلو او يبول بها **ينفق برأيا اي يستري به شيئا من هذه**  
 الاسلان للمبرك حكم المبرك لا يبدله **بشريكك كذا** **وتنفسه** نحو الخمر والطعام  
 والزيت ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعياله **والذبح اللحم او**  
**الذبيحة** اي بالمستهلك او بالدرهم **نصف ذبح** لانه قرينة كالنصف بالذبح واللحم والجلد  
 قلت وهذا يعيد صحة البيع مع الكراهة به صريح في المحتى حيث قال **وقوله صلى الله**  
**عليه وسلم** من باع جلد اصبحة فلا اصبحة له يعيد كراهة البيع مع جوازه  
 لقيام الملك والقدرة على التسليم صح ومما اقول في حنيفة رحمه الله تعالى وعن  
 ابي يوسف بيع الاضحية او جلدها او لحمها باطل لانه بمنزلة الوقف وعن الزعفراني  
 انه اذا صرف المأكول وغير المأكول في غير المأكول يجوز كفا بفضة اللحم باللحم  
 او بالالينة او بالاباير ومقابلة الجلد بالحق والجواب ونحوها الماخاد  
 المقصود فيها **ولا يعطى اجر الجزاء منها** لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي  
 تعالى عنه تضدق بجلالها وحطامها ولا تخط الجزاء منها شيئا والله اعلم  
 عن البيع ايضا لانه في معنى البيع **ويكره جرح صوفها قبل الذبح** **بشئ**  
 لان المقصود اقامة القرينة بجميع اجزاها **بخلاف ما بعده** اي بعد الذبح لاقا  
 القرينة بها كما في المحتى وفيه كلام لانه قد تقررت عامة كتب الاصول  
 والعزوم ان القرينة تنادى بالارافة فهي تقوم بها لا يضرها كيف يكون ذلك  
 والله تعالى اعلم **ويكره الانتفاع بلبنها قبله** كما في الصوف ومن اصحابنا  
 من احاز الانتفاع للفتى بلبنها وصوفها لان الواجب في حقه في الذمة فلا يتعين  
 ذكره الذلي **ولو غلط الشان وذبح فلانة** **صاحبه** صح **بالذبح** **وروي**  
 القاسم انه لا يصح ويضمن لانه ذبح شاة غيره بغير امره وجد الاستحسان  
 انها بقيت للاضحية ودلالة الاذن حاصلة فان العادة جرت بالاستغانة  
 بالغير في اموال الذبح فلا يضمنه ويأخذ كل واحد منها سلوخته من صاحبه  
 فان كانا قد اكلتا ثم غلما فاحلل كل واحد منهما صاحبه ويجزها لانه لو اطعم  
 في الاضحية يجوز وان غنيا فذلك له ان يحلل في الاضحية وان نشأ حائل  
 واحد منهما ان يضمن صاحبه فتمت حجة ثم يتصدق بتلك الهبة لانهما  
 يدرك عن اللحم فصار كما لو باع اصبحة ذكره في السراج الوهاج **كالذبح**  
**شأنه** **القصب** فانه يصح لا **الوديعه** **ومنهما** لان في القصب  
 ثلث الملك من وقت القصب وفي الوديعه يصير غاصبا بالذبح يقع الذبح في  
 صدر الملك قال صدر الشريفة اول بل يصير غاصبا بمقدار ما ذبح كالاجماع  
 صدر الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح انتهى قلت وقد ذكر الزاهري ما ذكره  
 صدر الشريفة وعزاه الى قاضي خان وقد تكلف في جوابه بانه وان سلم

اي المستهلك او بالدرهم



ان مقدمات الذبح قد نفذت عصباً لكن لا يشك انه لا يتفرق قبل الذبح لان بعض  
المقدمات كشدة الرجل مثلاً يجوز ان يكون المحفظ الواجب على المذبح فلا ينبغي  
العصب للمذبح بخلاف ما اذا عصب او لا ولكن ان تقول العصب عبارة عن  
ازالة اليد المحقة وثبات اليد المطلقة كما تقرر في موضعها وما يتصور فيها  
ذكر المذبح هو الثاني واما الازالة فلا يتحقق الا بنفس الذبح كما هو مذهب الجمهور  
كما افاده في بعض الحواشي قوله يثبت الملك من وقت العصب يعني فيكون  
دارد اعلم ذلك وهذا يلحق للتحقيق فان قلت لا سند يظهر في القاييم  
والتحقيق بالاراقة والمرارة قد فانت لا بها عبارة عن فعل المضحي قلت  
اجيب نعم بان المراقبة ليست من الملوك لا نهاصة للسنة فيصح ان  
يقال يظهر للسنة فيها ولا يظهر فان الملك يثبت في السنة المذبحية  
وليسند الى وقت العصب فتكون المراقبة والتحقيق واقعة على ملكه والله  
تعالى اعلم **كتاب في بيان احكام المذبح والاباحة** اوردته بعد  
الوضحة لان عامة مسائل كل واحدة لم تحل من اصل وفرع مترتبة الكراهة  
الان ترى ان في وقت الاضحية من ليل الى ايام النحر وفي النحر في الاضحية يحز  
الصوف وحلب اللبن ثم تقدم الكلام فيه وفي قامة غيره مقامه كيف  
تحقق الكراهة وفي كتاب الكراهة ايضا كذلك والحظر من المنع والمجلس قال  
الله تعالى وما كان عطاء ربك محظوراً اي ما كان رزق ربك محبوساً من البر  
والفاجر وهو هنا عبارة عما منع من استعماله شرعاً والمحظور عند المباح والبر  
ما ابيع استعماله والمباح ما ايجز للمكلفين فعله وتركه من غير استحقاق  
ثواب ولا عقاب وصاحب الهداية لقب هذا الباب بكتاب الكراهية  
ثم قال وتكلم في معنى المكروه والمروى عن محمد ان كل مكروه حرام الا الله  
لما لم يجد فيه نضاقاً طعناً يطلق عليه لفظ الحرام وعن ابي حنيفة  
وابي يوسف انه الى الحرام اقرب انتهى كذا في السراج الوهاج وبعضهم  
لقبه بكتاب الزهد والورع واعلم ان الكراهة هي ضد الارادة والكثير  
الرضا في اللغة واما في الشرع **كل مكروه حرام عند محمد وعند ما الى الحرام**  
**اقرب** انتهى اي المكروه الى الحرام كسنة الواجب الى الفحشاء ومما احتجوا به  
التجسس نقله الشيخ قاسم في تصحيحه عنه وفي جوامع الفتاوى وتكلموا  
في المكروه والصحيح ما قال ابو حنيفة وابو يوسف لانه الى الحرام اقرب  
كيف ما كان وقال محمد كل مكروه حرام ما لم يعم دليل على خلافه وفي البزج  
لابن الساعاتي 2 بحث الحكم وهو ان كان طعناً بالفعل ينتهض تركه في جميع  
وقته سبباً لاستحقاق العقاب لوجوب الفعل ينتهض فعله خاصة للثواب  
فذلك وخاصة بينا ان الترك لا يترتب عليه شيء او لترك بصير فقله  
تركه خاصة للثواب فكراهته وان لم يكن طعناً كان اختياراً فاباحة

والافضلي وقد علم بذلك حدودها انتهى واعلم ان الكراهة على قسمين كراهة  
تخريم وكراهة تنزيه فتشاجرتاارة فيقيدونها في تصانيفهم وقارة يطلقونها  
فاما المقتبة فلا كلام فيها واما المطلقة فتعمل على التحريم كما ذكره المحقق الكمال  
في شرح الهداية وذكر انه في رتبة الواجب بمعنى انه لا يثبت الا بما يثبت به الواجب  
يعني بالظن بالنهي الظني المتيقن فان الواجب يثبت بالامر الظني المتيقن واما  
المكروه تنزيهاً فوجهه الى ترك الاول فانما يترك المكروه تنزيهاً كما انما  
ترك الواجب وحكم تارك السنة المؤكدة حكم تارك الواجب كما في البحر وصرح في  
باب الامانة ان السنة المؤكدة والواجب سواء وذكر فيه ايضا من كتاب الخلا  
ان الكراهة عند الاطلاق تنصرف الى كراهة التحريم وفي المصنف لفظ الكراهة  
عند الاطلاق يراد بها التحريم قال ابو يوسف قلت لابي حنيفة اذا قلت  
لي مكروه فما رأيك فيه قال التحريم انتهى وقال في جوامع الفتاوى الكراهة  
على نوعين كراهة تخريم وكراهة تنزيه فسأله ان يترك اصلاً يكون فاصلاً  
بينهما قال ينظر الى الاصل فان كان الاصل في حقه اثبات الحرمة واما  
استطنا حرمة لعارض ينظر الى العارض ان كان مما تقدم به البلوى وكانت  
الضرورة قائمة في حق العامة بقيت الكراهة للضرورة واما استقطنا حرمة  
وان لم يبلغ الضرورة هذا المبلغ بقيت الكراهة للتخريم ثم انظر الى الاصل  
وعلى العكس ان كان الاصل الاباحة ينظر الى العارض فان غلب على الظن  
وجرد الحرمة فالكراهة للتخريم والا فالكراهة للتنزيه نظير الاول وسور  
الهمزة ونظير الثاني من الاثان والحوما ونظير الثالث سود البقر  
الجلالة وسباع الطير انتهى **الكل فرض مؤذ ومبذع الانسان الفلأكل**  
**عن نفسه وما جرح عليه وهو مقدار ما يمكن به من الصلاة قايماً ومن**  
**صومه ومباح الى السبع يزيد قوته وجراره وهو ما فوقه الا ان بعض قوة**  
**صوم الغدا ولا يستحق ضيقه وكراهة لم الاثان ونسبها وهي نهي الجمار**  
**الاهل واللبن متولد من اللحم فصار مثله بخلاف الجمار التي هي فانية**  
**ولبنه حلال ولم يقل حرام لان فيه خلاف مالك ولبن الجلالة**  
**ولبن الزملة وهي الانبي من الخيل ذكره قاضي خان وتقدم بيان**  
**وكراهة اي لحم الجلالة والزملة وفي المتن انما ذكره الجلالة**  
**اذ انقيرت ونقش فحدث منها راحة منتنة كان حبس في مكان**  
**ظاهر وعلقت حلت وكان ابو حنيفة لا يوقت لحبسها ويقول**  
**تحبس حتى تظيب ويذهب نكهتها كما في الترمذي عن ابي النضر وقيل**  
**يقيد بالرفيق يوماً في الليل ويوم في النهار في البقر بعدة ايام في**  
**النساء وثلاثة ايام في الدجاجة والحلالة هي التي تقتل اكل الجيف**  
**ولا تعلق فيغير لحمها فيكون منتناً ما الذي تعلق بان تناول الجحاسة**



والجفت وتتناول غيرها على وجه لا يظهر ان ذلك في لهما فلا بأس كما تقدم ولها  
يحل كل جدي عدي بلين الخنزير لانه لا يتغير وما غدي به يصير مستهلكا  
لا يبقى له اثر وهو على مذاق الواسع بالكل الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه ورو  
انه عليه الصلاة والسلام كان يأكل الدجاج وما روي ان الدجاج يحبس ثلاثة  
ايام ثم يذبح فذلك على سبيل التزهر لانه شرط **ولو سقي ما يوكل لحمه من ذئب**  
**من ساعته حل اكله ويكره ذكره الزيلعي وكره الاكل والشرب والادهان**  
**والنظيب من انا وذهب وفضة للرجل والمرأة** لما روي عن حذيفة  
رضي الله تعالى عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول لا تلبسوا الحرور ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة  
ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا وتكم في الآخرة رواه البخاري  
ومسلم فان انت في ذلك في الاكل والشرب فكذا في النظيب وغيره لانه  
ملكه ويستوى الرجال والنساء لا طلاق الحديث **وكذا يكره الاكل بملقعة**  
**الفضة والذهب والاكتمال بميلهما** وما اسه ذلك من الاستعمال قال  
في النهاية قيل صورة الادهان المحرم وموان ياخذ آنية الذهب والفضة  
ويصب الراس على الراس اما اذا دخل بده فيها واخذ الراس ثم صبه  
على الراس من اليد لا يكره قال كذا في الذخيرة وفيه كلام فانه يقتضي ان لا  
يكره اخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بملقعة ثم اكله وكذا لو لفته  
بمده واكله منها ينبغي ان لا يكره قيل ولكن ينبغي ان لا يقتضي هذه الرواية  
ليلا يفتح باب استعمالهما قال ملاحضه اقول منشأوه الفعلة عن  
معنى عبارة المسابح وعدم الوقوف على مرادهم اما الاول فلا من  
في قوله من انا وذهب ابتداءية واما الثاني فلا من مرادهم ان الادارة  
المصنوعة من الحرمان اما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد  
والمعلقة لانهما صنعتت منها على موضع مباح فاكل منه لم يحرم لا تنقاء  
ابتداء ولا استعمالا منها وكذا الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل الادهان  
ومعها اما يحرم استعمالها اذا اخذت وصب منها الدهن على الراس لانها انما  
تركبت لاجل الادهان منها بذلك الوجه واما اذا دخل بده فيها واخذ الدهن  
وصب على الراس من اليد فلا يكره لانتفاء ابتداء الاستعمال المتعارف فظهر  
ان مرادهم ان يكون ابتداء الاستعمال المتعارف من ذلك المحرم ويؤيد  
ما ساقى من مسيلة الا انما الفضض والسبر المفضض مع ملاحظة قوله  
مستقبا موضع النقطة فتدبر انتي قلت وهو كلام في غاية الحسن والحق  
لا يكره ما ذكر من انا وذهب **وزجاج وبلور وعقيق** وقال الثاني  
يكره لانه في معنى الذهب والفضة في التقاخر قلنا لا تسلم ولان كانت  
عادتهم جارئة بالتقاخر في غير الالهاب والفضة فلم تكن هذه الاشياء

معناها

معناها فاستمتع الالحاق بهما ويجوز استعمال الاروان من الصفر لما روي  
عن عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه انه قال انا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاخرجنا له ماء في كور من صفر فتوضاوا به البخاري وابوداود  
وعنه ما قال الزيلعي ويمكن ان يستدل به على باحة عن الذهب  
والفضة لانه في معناه بل عينه قلت قال في السراج الوهاج وبه  
المستقضى لما كان الزجاج ليس به الفضة من حيث الصفا غير انه يحكي ما في  
منه والفضة لا تحكي في ما يشبهه على احدا ان استعماله حرام كالفضة  
فلاجل ذلك قال ولا بأس باستعمال آنية الزجاج والبلور من حجارة الماء  
واحدة بلورة والعقيق خرز احمر كذا في صياغة الحلووم وذكر في الصحاح ان  
العقيق ضرب من الفصوص انتهى **وحل الشرب من انا** بضمض اي  
موزن بالفضة **والجلوس على كرسي مفضض** لكن يستتر بان ينبغي ان ينجب موضع  
**الفضة** بالغمر وقيل بالغمر واليد في المخذولة الشرب وفي السير والسرج  
موضع الجلوس وقال ابو بكره ذلك وقول محمد يروي مع الى حيفته ويروي  
مع الى يوسف وعلى هذا الخلاف الاناء المفضض بالذهب والفضة  
والكرسي المصنوب تمام وكذا اذا فعل ذلك في السقف والسجدة وحلية المرأة  
وجعل الفصح مذهبها او فضضا **كم الرجل** اي التفضيض في فصل  
**سيف او سكين او في قبضتها او في حزام او ركاب** ولم يضع ذلك موضع  
**الذهب والفضة** وكذا آنية الذهب بذهب او فضة كل ذلك على ما ذكرنا  
من الاختلاف والخلاف فيما يخص اما التتويه الذي لا يخلص فلا بأس به  
بالاجماع لانه مستهلك فلا عورة لبقا به لو نأ واجتج الوحيية بما روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر  
فأخذ كان الشعب سلسلة من فضة رواه البخاري كذا في الرمزيين  
للزيلعي فانه اجري الخلاف في الركاب والجام ايضا وكذا في عامه  
المستترات وفي السراج الوهاج قال فاما اللجام الطلي فان ابا يوسف  
أخبرني كذا رخص في السلاح الطلي وكذلك الركاب لان الطلي مستهلك  
ولا يخلص فلا يعتد به فاما اللجام الفضة والركاب الفضة فلا يخبرني لان  
هذا استعمال للفضة بعينه فيكره كما تخبرني انتهى قلت ولا موقع لكلامه  
فلا بعد ان ذكر قبله ان الخلاف في ما يخلص اما التتويه الذي لا يخلص  
لا يخفى والله تعالى اعلم **ويقبل قول كافر قال استربت اللحم**  
**سكناني فيحل او قال استربت من محرمي فحرم** فان قول الكافر  
مستعمل في ما ملأه الحاجة اليه ان المعاملات كثيرة الرقع قلت واما  
علاقت عن قوله صاحب الكفر ويقبل قول الكافر في الحل والحرم الى هذه

دون



العبارة لان الزيلعي قال في عبارة الترمذي من سبلان الحل والحكمة من البيانات  
ولا يقبل قول الكافري في البيانات وانما يقبل قوله في العاقلات خاصة  
للضرورة وان احاط به عنه العيني في الرمز بقوله قلت من البس بسهم  
ومذا المقدار لا يخفى على مثل المصنف وانما اراد بالحل الحل الضمني وبالحكمة  
الحكمة الضمنية لانه اراد بهذا الكلام حاصل المسئلة التي ذكرها صاحب  
المعاني بقوله ومن ارسل الجير المجوس او خادما فاستتر كجما فتك  
استترته من يهودي او نصراني او مسلم وسعما كله لان قول الكافر  
مقبول في العاقلات لانه خبر صحيح لصدور عن عقله ومن يعقل  
فيه حرمة الكذب والحاجة ما سأل الى قبوله كقوله وقول العاقلات  
وان كان عند ذلك لا يسعه ان ياكل منه معناه ان كانت دسيسة غير  
الكتاني والمسلم لانه لما قبل قوله في الحل او في ان يقبل قوله في الحرمة  
ومرآة الشيخ رحمه الله تعالى في قوله في الحل والحرمة اعني قوله لما قبل  
قوله في الحل ان يقبل في الحرمة فانه انتهى وقد احاط به من لا يخفى  
بما حاصله رجع الى ما ذكره العيني والله تعالى اعلم **ويقبل قول**  
**الملوك والقاضي في الهدية** اطلق الملوك فشم الذكروا الانبياء بان قال عبد  
او جارية اوصى هذه هدية اهداها اليك سيدي اوي وفي الجامع الصغير  
اذ قالت جارية لرجل بعثني مولاي اليك هدية وسعه ان ياخذها لانه لا فرق  
بينما اذا خبرت باهداها للمولى غيرهما وانفسها وانما يقبل هو لا وفيها  
لان الهدايا تبغى عادة على ايدي هو لا وكذا يقبل قولهما في **الاذن**  
اي اذن المولى لعبد واذن المولى للصبي كما اذا قال العمير والقاضي انا  
ما دون قلت وفي السراج الوهاج قال وهذا على وجهين ان غلب على  
رايه صدقهم وتقتهم في ذلك وسعه قبول ذلك وان لم يغلب على رايه  
ذلك لم يسعه قبوله منهم لان الامر مشتبه عليه فيجب عليه ان يخبر  
فيه او يعمل على غالب رايه واما الاذن في دخول الدار اذن في ذلك عبده  
او ابنه الصغير فالقياس كذلك الا انه جرت العادة بين الناس بانهم لا  
يتنصرون عن ذلك يجوز لاحد ذلك وفي المبسوط اذ ان صغير يفلوس الى  
مولى ليستشري بها منه شيئا واخبر ان امه امرته بذلك فان طلب  
الصاوي او الاشنان او نحو ذلك فلا بأس ان يسعه وان طلب الزبيب  
او الحلوي او ما ياكل الصبيان ينبغي ان لا يسعه منه لان الظاهر كاذب  
وقد عثر على فلوس امه فاختارها ليستشري بها حاجة لنفسه انتفى  
**ويقبل قول القاضي والكافري والعبد في العاقلات** لانها تكثر بين  
الناس فلو سطر رايدادي الى الحج فقبل قوله مطلقا دفعا للحج  
مكرر ما ينبغي عليه بقوله **كاذب** اذا اخبر انه وكيل فلان في بيع كذا فقول

السراو

المشقة وكذا في الوكالات والمنازعات والاذن في التجارة ومذاذ  
غلب على الراي صدقه اما اذا غلب عليه كذبه فلا يعتمد عليه **وسطر العدالة**  
**في البيانات** يقبل فيها الخبر والعبد والامة اذا كانا كاذبا **خبر من بحاسة الماء** فانه من  
البيانات **فتبين ان اخبر بها مسلم عدل** ولا يتوضأ به اصلا ولو كان الخبر  
العدل **عبد او يقر في خبر الناس بحاسة الماء** وخبر المستور **مذموم**  
**غالب ظنه ولو اراق الماء فقتلهم فيما اذا غلب صدقه وقيل ضم فيما اذا**  
**غلب على كذبه فهو احرط** كذا في شرح الوقاية وعنده وفي الجوهرية ومذاجروا  
الحكم اما الاختياط يتيم بعد الوضوء انتهى ومثله في السراج الوهاج **في الجولمة**  
**ومث لعبت وغنا فعدوا كل فان قدر على منع فعل النع ولا اي وان لم**  
**يعذر عليه صبر ان لم يكن من يقتدي به فان كان من يقتدي به ولم يقتدر على منع**  
**خرج ولا يتعد** لان في ذلك شين الدين وفتح باب المعصية والحكي عمالي  
حينئذ كان قبل ان يصير مقتدي به **وان علم باللعب والقنا بالمتزل لا يحضر**  
**اصلا** سواء كان من يقتدي او لا لانه لا يلزمه حتى الدعوة بخلاف ما اذا  
يخبر عليه لانه قد يلزمه قال في السراج الوهاج ودلت المسئلة على ان  
الملك كل ما حرام قال بسوسعت ابا يوسف قال في دار سمع فيها صوت  
من امير ومعارف قال ادخل عليهم فبغوا منهم لانك انكرت ان النع عن  
هذا وجب فلزم عجز الدخول الا باذنه لم يكن النع منه ولاهم استقروا  
حرفهم بفعل المنكر فجاز هتكها كما للشهود ان ينظروا الى الزاني للبيشدة  
عليه حين هتك حرمة نفسه قال محمد اخرج الرق ان كان فيه  
خبر مع المسلم والنصراني ومذا على اصلا في يرضى ومحمدان الملاهي  
يكون كسرهما وان امكن الانتفاع بها في غير الوجه المحذور لانهما معدة  
للمعصية فجاز اتلافه اما على قوله ان حقيقة فلا يجوز اتلافه لانه  
يمكن الانتفاع به في غير الوجه المحذور اما لتسوية بين المسلم والنصراني  
فلا يجوز لهما اظهار الخمر في امصار المسلمين وانما اقرروا على التصرف  
فيما بينهم كذا في الكرخي انتهى وفي البزارية استنما بصوت الملاهي  
كالصوت بالانصاف ونحوه حرام قال عليه الصلاة والسلام استنما  
للملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلف ذهابا لغزاي بالشفة  
ان يتجنب الجوارح الى غير ما خلق سرجله كفر بالشفة لا شكر فالواجب كل الواجب  
ان يتجنب كذا لا يستمع لما روي انه عليه الصلاة والسلام ادخل الصفة  
مذا **وقد** في بيان احكام اللبس لما اخرج من مقدمان  
سائل الكراهة ذكر تفصيل ما يحتاج اليه الانسان وقدم اللبس  
للتفرد الاختياج اليه **بحرم لبستر الحرير ولو جازيل بينه وبين يديه على الذهب**

عدولا

كذلك من الزرق  
بعد المعصية



وفي رفع الما وقع في القينة من قوله بعد ان رجع لبرهان صاحب المحيط ليس  
الحري فوق الدنيا وانما يكون عند اي حنية رضي الله تعالى عنه لانه اعتبر حرمته  
الاستعمال في الحري اذا كان يتصل ببدنه صورة وابو يوسف اعتبر المعنى  
يعني اللبس قال حمدا لله تعالى يعني شئ به و هذا تنصيص من برهان  
صاحب المحيط ان عند اي حنية لا يكون الحري اذا لم يتصل بجلده حتى لو لبس  
من فوق قميص من غزل او غيره لا يكون عنده فكيف اذا لبس فوق خيا او  
شي اخر محسورا وان كانت حية من حري وبطانتها ليس من حري وقد لبسها  
فوق قميص غزل قال حمدا لله تعالى في هذه حصة عظيمة في موضع عظيم  
البلوي ولكن طلبت هذا القول عن اي حنية في كثير من الكتب فلم اجد  
سوي هذا ثم روي شمس الامية الحلواني وقال ومن الناس من يقول  
انما يكون الحري اذا كان الحري يمس الجلد وما لا فلا وعن ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما انه كان عليه حية من حري فقبل له في ذلك فقال  
اما تري الى ما يلي الجسد وكان تحت ثوب من قطن ثم قال الا ان الصبي  
ما ذكرنا انما انما خرام وفي شرح الجامع الصغير للبرزوي ومن الناس من ان  
لبس الحري والديباج وللرجال والنساء ومنهم من قال بما حرام على  
النساء ايضا وعامة الناس على انه يحل للنساء دون الرجال ان يلبس  
شيخ شيخنا سرى الدين عبد البر في شرح الوهابية بعد حكايته لما نقل  
عن القينة قلت وفي حفظ من خزنة الاكل ما لفظه قال بوجيئة  
ومحمد لابس بلبس الحري وفك نسوة الثعالب انتق وهذا مطلق وفيه  
زيادة محمد مع الامام والله تعالى اعلم **او في الحرب** فانه لا يحل ايضا عند  
اي حنية في الحرب وعند ما يحل في الحرب **على الرجل** ينتقل بقوله  
يحرم **المرأة** اي لا يحرم لبس الحري عليها لان النبي صلى الله عليه  
نهي عن لبس الحري والديباج وقال انما بلبسه من اخلاق له  
في الاخرة وانما اخل للنساء لما رآه عدة من الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم منهم علي رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام خرج  
وباحدي يديه حري وبالاخي ذهب وقال هذا محرمان على ذكر  
امني خلاف لانهم يروون حل لانهم الا ان القليل عفو كما سياتي  
بيان **الاقدار اربع اصابع مضمومة** فلا يحرم فهو استثنا من قوله  
يحرم كالاعلام في الثوب قال في الهداية القليل من الحري عفو  
وهو مقدار ثلث اصابع او اربع يعني مضمومة وذلك كالاعلام  
لان الناس يلبسون الثياب وعليها الاعلام والطرز في هذا الاعط  
من غير تكبر قال عمرو بن مسعود عن النبي صلى الله عليه  
ابو حنيفة لا يري بامسا بارب اصابع وقال الحنظلي وان التمس

الرجل

تتم الرجل بعامة لها علم من حري ان كان عرض العلم اربع اصابع او دونها  
فلا بأس به وان كان اكثر من ذلك فهو ملغوه وكذلك اذا كان في طرف  
قلنسوة لا بأس به اذا كان اربع اصابع او دونها وعن محمد بن خالد  
لا ينبغي ذلك في القلنسوة وان كان اقل من اربع اصابع وقد روي عنه النبي  
صلى الله عليه وسلم لبس حية ملفوفة بالحري وروي انه لبس فرقة اطرافها  
من الديباج وكان العتي في ذلك انه تنع كذا في السراج الوهاج ثم قال وفي السير  
الكثير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا انتهى قلت وهو مخالف لما وقع  
في كثير من الاعتبار من القينة بثلاثة اصابع او اربع وفيه حصة عظيمة  
لما ابتلي بذلك من الاسرار والعظما في زماننا هذا وفي الحديث وانما خرام ابو  
حنيفة في العلم في عرض الثوب قلت وهذا على ان القليل في طول يكون قلت  
وبه جزم ملاحضه في مختصره لكن اطلاق الهداية وكثير من الاعتبار  
بخالفة والله تعالى اعلم **وكذا الثوب المنسج يذهب** **بما اذا كان هذا القدر**  
**والا** اي وان كان اكثر من المقدار المذكور لا يحل كذا في تبين الكثر  
في المجتبى العلم في العامة في موضعين او اكثر يجمع وقال حامد بن يعقوب  
فانه تعالى **ولا بأس بكلمة ديباج لا يحل** قال في القاموس الكلمة بالكسر  
الحالة والستر الرفيق وعندها رقيق يتوفى به من البعوض انتهى وفي المصنف  
بالسجادات تغلق على السرير ليلا فيها ويثقب فيها البعوض والله تعالى  
اعلم قال شيخنا سرى الدين عبد البر في شرح القلم الوهابي قلت ولم  
يذكر النوم في الشجاعة الحري والناس موسية وخبرهما مما علم به البلوي وفي  
سطورة في المستقى والعينة رجع لسراج الارشاد واي حامد والوبري وفي  
الامة القزحاني الصغير وقال لا بأس بحلة الحري بوضع في هذا الصل لانه  
ليس بلبس وكذا الكلمة من الحري للرجال لانها كاللبس قال فنظت ذلك  
في بيت وعزوتها اليها قلت وفي كلمة الديباج في النوم جازم  
في القينة والمنسج البسطر **والكلمة هي الشجاعة والناس موسية انتهى**  
**تكرار الكلمة** اي من الديباج قال في السراج الوهاج وفي الذخيرة لا بأس  
بكلمة الحري للرجل عند اي حنية ذكره بعض مشايخنا في الجامع الصغير  
وذكر الصدر الشهيد انه يكره عند اي يوسف ومحمد هما الله تعالى  
وفي المنسج عن محمد لابس ان يكون عروة التمس وزرة من الحري وهو  
كامل يكون في الثوب ومعه عيونه فلا بأس وان كان وحده كرهته وذكره  
المصنف لانها وحدها لانه اذا كان معه عيونه فاللبس لا يكون مضافا  
وان كانت تحت العمامة **والكيس الذي يخلو** **والثوب**  
**الراحم** اي بالحري قال في القينة تذكره الكلمة المعولة الا بربيع الواسع



وكذا القلنسوة وان كانت العمامة والكيس الذي يعلق انتهى وفي شرح القدوري  
لا تتركه التكة من الخير وعن ابي يوسف تتركه واختلف في عصب الجراحة بالخبر  
انتهى وفي الحقيقة في بصره النظرة الى السج وهو ميسر فيه لا بأس بان يشد على  
عينيه حنا لا اسود من ابريسم قلت في العين الرملة اولى قمع لا يجوز فمعلم  
بعلامة قمع وقال لها العمامة الطويلة والبس العمامة الطويلة والبس الثياب  
الواسعة حسن في حق الفقهاء الذين هم اعلام المهدي دون النساء انتهى في محل  
**توسد والفراسة** والنوم عليه عند ابي حنيفة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
جلس على مرقفه حبر قد كان على سباط ابن عباس رضي الله تعالى عنه مرقفة  
حبر كذا في الهداية وروى ان السارضي الله تعالى عنه حضوره فجلس على  
وسادة حبر والوسادة هي المحدة ولا الجلوس على الحبر استحقاق  
وليس بتظيم فخرى مجرى الجلوس على سباط فيه تصاوير فان ذلك يجوز وان  
كره للبسه لان البس من الملبوس سلاح كالاعلام فكذا القليل من اللبس  
والاستعمال كذا في السراج ثم بحث قال وما اذا جعل الحبر دثارا او ازارا  
فانه يكره بالاجماع ولو جعله سترا ذكره العيون انه لا يكره بالاجماع  
وفي الهداية فليقل على الابواب وجعله سترا على الاختلاف انتهى **وقيل ليس**  
**ما سراه ابريسم وخمسة عيون** اي غير ابريسم كالكتان والقطن  
والقز يعني في الحرب وغيره لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يلبسون  
الخز والخز مسدي ولان القوب اما يصير ثوبا بالنسج والنسج بالخمسة  
فكانت هي المعبرة دون السدي **وكس** وهو الحمة ابريسم وسراه  
قطن او خز **في الحرب فقط** لا في غيره بالاجماع ولو كان كلامها  
من حبر حرم لبسه عند ابي حنيفة في الحرب وغيره وعند ما لا بأس  
به في الحرب قال في السراج الوهاج وهذا اذا كان الثوب صفيقا  
يحصل به اتقاء العدو في الحرب اما اذا كان رقيقا لا تحضر عنه الفتنة  
فانه للبسه لا محل بالاجماع لعدم القابلية ولا بأس بلبس القطن  
كلها من جلود السباع والافقام وغيرهما من الميتة المدبوغة  
والذكية وكذلك الصوف والوبر والمهد لانها عين طاهرة  
مباحة انتهى **وكره لبس المعصر والمزفر الاحمر والاصفر للرجال**  
**ولا بأس بباير الاقوان** من الابيض والازرق والاسود قال في الحاوي  
القدسي اللباس انواع نرص وهو ما يستعمل العورة ويصون عن ملاك  
المرجة من القطن والكتان والصوف وغيرهما ومسحوب وهو يعمل  
به اصل الزينة في الاراء والرداء والعمامة والقبيص والرقيق نحوها  
ومباح وهو لبس زوايد الثياب بعضها فوق بعض للرجال  
من الانواع الثلاثة والرقاع الرقاق منها وللنساء منها وهي من

ابريس

ابريس وملوه وهو لبس هذه الانواع للتكبر والترفع ولبس المعصر والمزفر  
الاحمر والاصفر للرجال والمعصوب للنساء والرجال ويجل للنساء لبس الحرير  
واستعمال ابريسم ولا بأس بالتوسد والنوم عليه عند ابي حنيفة وقال  
تكره ولا يكره للبسه في الحرب عندهما ويكره عنده انتهى قلت وفي المجتبى ولا  
باس بلبس الثوب الاحمر انتهى وبه صرح ابو المكارم في شرح النقاية وهذا  
ظاهر في المراد بالكره كراهة التبريه لانها ترجع الى خلاف المأوى كما صرح  
به كثير من المحققين لان كلمة لا بأس تستعمل غالبا فيما تركه اولى كما قاله  
بعض اهل التحقيق فكن صرح صاحب تحفة الملوك بالعمامة فاذا كان  
المراد كراهة التحريم وهو الحل عند الاطلاق كان قد مر حقيقة والله  
اعلم **ولا يتجلى الرجل بذهب وقضة** مطلقا لما روي **الاخضر ومنظف**  
**سيف منة** او من الفضة لاسيما الذهب ولا ذلك للؤلؤ كما في السراج  
الوهاج قال اما الذهب فلما روي من الخبر في تحريمه مع الحرير واما  
الفضة فلا خلاف في معناه وكذا للؤلؤ لانه من حلي النساء ويند بالرجل  
لانه يجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة واللؤلؤ والحرير وهي فيما سوي  
اللؤلؤ من الاكل والشرب في ائمة الذهب والفضة ولا ذهان منه  
والفقود عليه بمنزلة الرجال انتهى قلت وهكذا يجري على اللؤلؤ مطلقا  
في الجوهره لكن في شرح النظم الوهابي لشيخ شيخنا عبد البر معزيا الى  
الميتة لا بأس بلبس الصبي اللؤلؤ وهكذا البالغ وقاس الطرسوشي  
عليه بقة الاحجار المصنوعة كاللخس والياقوت والزمر وغيرها  
وبارعه المصنف بانه يحتاج الى دليل ينقل صريح فان الادلة تقاربت  
في حوال البسه انتهى وفي شرح الكافي للزيلعي ثم قيل على قياس قوله  
لا بأس للرجال بلبس اللؤلؤ الخالص انتهى ويمكن حمل ما في السراج والمزفر  
على قولهما وما في الميتة على قول الامام وقد تقررت الفتوى على قولهما  
في انه ليس عقد لؤلؤ ليس على ما قال في الكافي قولهما الحرب الى عرف  
الحالات ان اللبس عقد زجر جدا وزمرد غير موصوع وعلى هذا فيكون  
المعتمد في المنه حرمه لبس اللؤلؤ ونحوه على الرجل لانه من حلي  
النساء والله تعالى اعلم واما حل ما ذكر تحقيق المعنى المزوج والفضة  
اغنت عن الذهب لانها من خبر واحد وقد وردت في حوال التتم  
بالفضة وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم وكان في يده حتى توفي  
ثم في يدي بكر رضي الله تعالى عنه ثم ان توفي ثم في يد عمر رضي الله تعالى  
عنه الى ان توفي ثم في يد عثمان رضي الله تعالى عنه الى ان وقع من  
يده في البير فانفق ما لا عظماء في طلبه فلم يجد ووقع الخلاف  
فيه والتشويش بينهم من ذلك الوقت الى ان استشهد

هرة



ولا يتختم بغيرها اي بغير الفضة **لجود ذهب وحديد وصفر**  
لما روي انه عليه الصلاة والسلام راي على رجل خاتم صغر فقال مالي الجوسك  
راية الاصنام وراي على اخر خاتم حديد فقال مالي اري عليك حلقة اهل  
النار ومن الناس من اطلق التخت بغير نقال له بسبب لانه ليس بخر اذ ليس  
له ثقل الحجر والتخت بالذهب حرام لما روي عن علي انه صلى الله عليه وسلم  
نهي عن التخت بالذهب لان الاصل فيه التحريم والاباحة منورة التخت والمنزوع  
وقد اندفعت بالادنى وهي الفضة **والعبارة بالحلقة لا بالفضة** يعني الحلقة  
هي المعتبرة في الخاتم لان قوام الخاتم بها ولا يعتبر الفضة حتى يجوز من الحجر  
ويجعل الفضة الى باطن كفه بخلاف المرأة لان الزينة في حقها لا باطن كسما  
الذهب يجعل في حجر الفضة في ثقبه لانه تابع كالعلم فلا يبعد لابس له  
ولا يزير ولزمه على من قال لقوله عليه الصلاة والسلام اتخذوه من  
الورق ولا تروه على من قال وفي السراج الوهاج ولو اخذ خاتما من الفضة  
وفضة من عقيق او ياقوت او زبرجد او فيروز ورج ونقش عليه اسمه  
او اسما من اسماء الله تعالى فلا باس به وفي الجامع الصغير لا يتختم  
الا بالفضة وهذا نص على ان التخت بالحجر والصغير والحديد حرام انتهى وهو  
اختيار الهداية والكافي اخذ من ظاهر عبارة الجامع الصغير قلت هذه  
العبارة محتملة لان تكون الفضة فيها بالاضافة الى الذهب فيجعل الحجر وهو  
اختيار شمس اليمامة والامام قاض خان اخذ من قول الرسول عليه  
الصلاة والسلام وفعله عليه الصلاة والسلام لان حل العقيق  
لما ثبت بهما حل سائر الاحجار لعدم الفرق بين حجر وخر ولا يفتي ما بين  
الماخذ من التقاوت كذا في ملاحشده ولكن قال في السراج الوهاج وفي  
المختار التخت بالصغير والحديد والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء  
جميعا لانه يزي اهل النار واما العقيق ففي التخت به اختلاف المساجد ومع  
في الذخيرة انه لا يجوز وقال قاضي خاكا الاصم انه يجوز انتهى **وترك التخت**  
**بغير السلطان والفاضل نظر** من فعله لعدم احتياجه اليه بخلاف السلطان  
والغاصي كذا في الهواية وظاهر كلامهم انه لا خصوصية لهما بل الحكم في  
كل ذي حاجة كذلك فلو قيل وترك التخت لغير ذي حاجة اليه افضل ليدخل  
فيه المباشرون ومتولي الاوقاف وغيرهما من يحتاج الى التخت لضبط المال  
كان اعم فائدة لا يفتي فان قلت يدخل تحت السلطان لان المراد  
من له ولاية مالا الا الامام الاعظم خاصة فقلت فعلى هذا الاحتياج  
الى ذكر القاصي في مقام الاختصار وان صح عطف الخاص على العام والله  
تعالى اعلم **ولا يشترط سنه المتحرك** بذهب بل يشترط بفضة عندنا في حقة  
واي يوسف لان المحرم لا يباح الا للضرورة وهي تندفع بالفضة وقال

محمد يجوز بالذهب ايضا لما روي عن عروة بن سعد رضي الله تعالى عنه اصاب  
انفه يوم كلاب فاتخذ انقا من فضة فان ابن فاسره النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يتخذ انقا من ذهب وبه قالت الثلاثة قلنا الكلام في السن والمروي  
في الفرق ولا يلزم من عدم الاعتنا في السن الاتري ان التخت جاز لاجل التخت  
بهم لما وقع الاستغناء بالادنى لا يصار الى الاعلا ولا يجوز قيامه على الانق  
فكذا هنا ويحتمل انه عليه الصلاة والسلام خص عروجة بذلك كاحض زبير  
ابن العوام وعبد الرحمن بن عوف بل ليس الحذر لاجله للحكمة في جسمها **وتخت**  
**سما الى الذهب الفضة لما روي** **وتكره اللباس الصبي ذهبيا او حبرا لانه لا حرم لللبس**  
حرم اللباس كالحجر لما حرم شرها حرم سيقها الصبي وكذا الميتة والدم  
لا يكره **حرقه لوضو** يفتح الواو وتفتح الباء من الوضوء وعلى الاعضاء  
او يخلط عند البعض يكره لانه نوع تخير تكن الصحيح انها اذا كانت  
للحاجة لا يكره وان كانت للتكبر يكره **وتكره ايضا الرقيقة** وهو الخيط  
الذي يعقد على الاصبع ليزكر السن قال في الصحاح الرقيقة خيط يشد  
الاصبع ليزكر به الحاجة وكذا تلك الرقيقة تفقد لانه لا يكره لانه ليس بعيب  
لان فيه عزضا صحيحا وهو التذكر انما ذكره لان من عادة بعض الناس  
شد الخوط على بعض الاعضاء وكذا السلام وسل وغيرها وذلك مكروه لانه  
يحفز عيب فقال ان الرقعة ليس من هذا القبيل كذا في شرح الوقاية  
قلت وفي العناية بعد ان ذكر ما يتعلق بهذا البحث قال واصله  
ان كل ما فعل على وجه التخيير فهو مكروه وبدعة وما فعله الحاجة  
وضرورة لا يكره وهو نظير التزيين في اللباس والانتكا انتهى **هذا فصل**  
**في بيان احكام النظر** مسائل النظر كذا في العناية اربع نظر الرجل الى المرأة  
ونظرها اليه ونظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة والاول على اربعة  
اقسام نظره الى الاجنبية الحرة ونظره الى من يحل له من الزوجة والامة  
ونظره الى ذوات محارمه ونظره الى امة الغير **ونظر الرجل من الرجل**  
**سوي ما بين سرته الى تحت ركبته** فالركبة عودة لا السرة ثم حكم العودة  
في الركبة اخف منه في التخت وفي التخت اخف منه في السرة حتى يتكر عليه  
في ركبة الركبة وفي التخت بعنف وفي السرة يضرب اذا صر **ونظر الرجل**  
**من عرسه وامة الخلال الى فرجها** سواء كان بشهوة او بغيرها لقوله  
عليه الصلاة والسلام عرسك يضرك الاعين زوجتك وامتك والماء ان لا  
ينظر كل واحد منهما الى عودة صاحبه لانه يورث اللسان وكان ابن عمر  
رضي الله تعالى عنهما يقول المولى ان ينظر الزوج الى فرج امراته وقت  
الوقاع ليكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة وقد لامة بكونها حلالا  
لان ما لا يحل وطها له كالامة الجوسية والمشتركة لا يحل له ذلك منها



وهذا من جملة ما اخل صاحب التلويح بيقينه وقد قيد به في الوقاية **ينظر**  
**من محرمه** كامة وبنته واخته وعمته وخالته وكل من لا يحل له نكاحها على  
التابيد ينسب لوسيب كالرضاع والمصاهرة وان كانت برقي **الى الراس**  
**والجعد والصدر والساق والعصدا** **امن شهوته** **والا** اي ان لم  
يا من الشهوة لا ينظر والاصل فيه قوله تعالى ولا يبدين زينتهن  
الا لبعولتهن الاية ولا يرد به نفس الزينة لان النظر الى عين الزينة  
مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة كالرأس موضع الشايع والشعر  
والوجه موضع اللؤلؤ والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط  
والعصدا موضع الدملج والساق موضع السوار والكف موضع الخاتم  
والخضاب والساق موضع الخنخال والتقدم موضع الخضاب **لا ينظر الى الظهر**  
**والطن والخصية** لانها ليست موضع الزينة وقال السافعي يجوز له ان  
ينظر الى ظهر محارمه وبطنها **وحكم امه غيره** في النظر **كذلك** اي مثل حكم محارمه  
فينظر اليها كما ينظر الى محرمه ويمتنع مما يمتنع من الظهر والبطن خلافا للمحدثين  
مقاتل فانه قال ينظر الى ظهرها وبطنها **وما حل نظره مما تقدم حرامه**  
من الراس والصدر والساق والعصدا **الامن اجنبية** فلا يجوز مسه  
وام الولد والمدرسة والمكاتب كالامة لقيام الرق فيهن ووجوب الحاجة  
والمستسعاة كالمكاتبه عند اجنبية **ولم يرد ذلك ان اراد الشراوان**  
**وسرية خاف شهوته** للصورة **واما بلغت حد الشهوة** وهي ما تشتهي ويحرم منها  
**لا يفرق على البيع** **واذا راد احد المراد به** ما يستمر ما بين السرة والركبة لان ظهورها  
وبطنها عورة ومنه يعلم حال البالغة وينظر من **الاجنبية** **الى وجهها وكنيتها**  
**فقط** لان في ابتداء الكف والوجه ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجال  
واختراوا عطاء وخزنها **وعندها كالا جنبي** الحكم المذكور معها اي مع  
سيدته يجوز له ان ينظر الى وجهها وكنيتها **فان كان الشهوة امتنع نظره**  
**الا للحاجة** لقوله عليه الصلاة والسلام من نظر الى محاسن امرأة  
اجنبية عم شهوة صب في عيبيه الا في يوم القيامة والآنك بالرضا  
قوله وان خاف الشهوة فيه دلالة انه اذا استك في الاشتها فانه لا يباح له  
النظر كما اذا علم او كان اكبر رايه ثم بين الحاجة بقوله **كفاض** **وشاهد**  
**حكمه** **وليشهد عليها** فانه يجوز له النظر الى وجهها او خاف الشهوة لانه ينظر  
اليه في اقامة الشهاداة اصله شهوة الزني لا بد من نظره الى العورة  
اذا اراد اقامة الشهادة ولا يحل له ان يمس وجهها ولا يقبها وان كان  
يا من الشهوة لقيام المحرم والقدم الضرورة بخلاف النظر لان فيه  
ضرورة وبلوي والمهرم قوله عليه الصلاة والسلام من مس كف امرأة  
ليس منها سبيل وضع على كفها جمرة يوم القيامة ولان المسلم اغلظ من

النظر

النظر لان الشهوة فيه اكثر ومما اذا كانت شابة تستهي واما اذا كانت  
محجورا لا تستهي فلا يباح مسها فحتمها ومس يدنها لا يقدم حق الفتنة  
واما النظر لتحمل الشهادة اذا استهي قيل يباح كما في النظر عند الاداء  
والاصح انه لا يباح لانه يوجد من الاستهي فلا ضرورة بخلاف حالة  
الاداء ذكره في السراج الوهاج انتفى وقنه لف ولشعر مرتب كما لا يخفى  
**وكذلك مردى** فلا يباح ان ينظر اليها وان علم انه يستهيها لما روي في الفقرة  
اراد ان يتزوج امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه  
حري ان يودم بينكما وكان مقصوده اقامة السنة لا قضاء الشهوة **وشراها**  
**لو كانت امه** **ومردى** **نواوا انها لينظر** الطبيب المداوي **الى موضع مرضها بقدر**  
**الضرورة** اي عند الاداء لانه موضع ضرورة وانه كان في موضع الفرج فيبقى  
ان يعلم امرأة تدوايها لان نظر الجنس الى الجنس اشمل لانه المرأة يجوز ان  
تنظر الى المرأة عند الحاجة فان لم يجدوا امرأة تدوايها وخالها على المرأة  
ان تمسك او يصيبها يلا او رجح لا يحتمل سترها منها كل شي الا موضع العلة  
والقرحة ثم تدوايها الرجل ويقص بصره ما استطاع الا على موضع  
الخرج لان النظر الى هذا الموضع محرم لحق الله تعالى للضرورة دعت  
اليه فتقدم بقدرها من غير استكثار كما كل الميتة عند الضرورة  
بالمسح ما لا يسد رمقه ولا مزيد على ذلك وكذلك نظر القابلة والحان  
على هذا **ونظر المرأة المسلمة من المرأة كالمراي** كما ينظر الرجل الى الرجل كما تقدم  
لوجود المحال سنة وانعدام الشهوة غالبها لان المرأة لا تشتهي المرأة  
كما لا تشتهي الرجل الرجل ولا في الضرورة داعية الى الانكشاف فيما بينهن  
وعن ابي حنيفة ان نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل وان محارمه  
والاول اصح كذا في السراج **وقد** اي مثل ما تقدم من جواز نظر المرأة  
الى المرأة تنظر المرأة **من الرجل انتم شهوتها** والا فلا ينظر ثم بين  
محمود التقييد بالمسئلة بقوله **والذي كالمراي الاجنبية** **الا على** **فلا ينظر**  
**الى بدن المسلمة** قال محمد بن المجتبى في المحمديات  
والذمية هل لها ان تنظر الى بدن المسلمة فيه وجهان والاصح انه  
لا يجوز وهي كالمراي الاجنبية **وكل عضو لا يجوز** **النظر اليه قبل الاتصال**  
**لا يجوز** **يقدره** وهو الاصح كشعر راسها وقامة ظهر رجلها  
وشعر عاتقها انتهي **والخصي والمجنون في المحنت** **والنظر الى الاجنبية**  
**كالنظر** اما الخصي فلنقل عائشة رضي الله تعالى عنها الخصي مثله  
فلا يبيع ما كان حراما قبله وقبل هو اشد الناس رجما لان الله لا  
يقترب بالانزال واما المجنون فلانه يستحق فترك وان كان محبوبا  
وقد جف ما دونه فقد رخص بعض مسائحتنا احتلاطه بالسنان في حق



والاصح انه لا يحل دام الخنثى لانه رجل فاسق وقدر وي ان هند  
الخنثى كاه في بيت امرسلة فقالت لعروب امرسلة اذ افتح الله  
تعالى علينا الطائف وللتك على فارية بنت عنلان فافها تملك باربع  
وتدبر ثمان فقال النبي صلى الله عليه وسلم او هذا الخنثى يعرف  
هنا لا يدخل عليك وروى لا يدخل عليكم في السراج فخرج لغير  
للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منها في جانب من الفراش قال عليه  
الصلاة والسلام لا يفيض الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا يفيض المرأة الى  
المرأة في الثوب الواحد واذ بلغ الصبي او الصبية عشرين سنة يجب التفريق  
بينها وبين اخيه واخته وامه وابيه في المضجع لقوله عليه الصلاة  
والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهما ثمان عشرة في النكاح اذ بلغوا  
اثنا عشر وفي النكاح اذ بلغوا سنا كذا في المجتبى وفيه ان العلام اذا  
بلغ حد الشهوة كالفعل والكافرة كالسلة وعن ابراهيم لابس بالنظر  
الى مستعور من الاخر مله في ذلك قيل بكرة كشف الفخذ في ملا من  
الناس رباح في الحمام وعن محمد بن مقاتل لابس بان يطلى غورة غيره  
بالنورة كالحثان وبعض بصره وكان عليه الصلاة والسلام يتولاها  
بنفسه قال ابراهيم كان ابو حنيفة يرى لصاحب الحمام ان ينظر  
الى العورة وحجته الحثان وقيل في حثان الكبيرة اذا ملته ان يحن  
نفسه ففعل والالم بفعل الا ان لا يمكنه النكاح او شراء الجارية والظاهر  
في الكبير انه يحترق ويكفي اذا افطم الاكثر من النصف لا يحل استعمال  
منطقة وسطها من ديباج ويحل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وعن ابي  
حنيفة عمامة عليها علم من ذهب فضة فذلك ثلاث اصابع لا باس  
ومن ذهب بكرة وقيل لا بكرة ولما استولى عمر رضي الله تعالى عنه على خراين  
كسري امر سراقه بن جهم وكان اطول اصحابه ان يلبس ثيابا كسري  
فللبسه ثم قال له تخوم فتخوم ثم قال له تنطق فتشد المنطقة وكانت  
مذهبية فيها فضوص من جواهر فول على الجوار وكانت قبعة سيف رطب  
الله صلى الله عليه وسلم من فضة وفي التواتر لابس باللبس الفضض والحما  
والركاب وعن ابي يوسف انه يكره ذلك كله صب الماء في كفه من انار الذهب  
للبس به او نقل الطعام منه الى موضع اخر فاكله لا باس ويكره اكل الثمار  
في طبق الفضة طاحن الذهب من ابيته الذهب والفضة فاستعمله  
لا باس به والمكروه ان يصيب الذهب على راسه منه وكذا اذا اخذ  
الطعام من الفضة ووضع على خبز او غيره ثم اكله في الناطق  
لا باس ان ينقش على الخاتم لبس الله ونعم الوكيل وخو ولا ينبغي ان  
ينقش فيه تمثال انسان او طير شدة ولا تركب مسلة على سبع للحديث

ومثلا

ومثلا اذا ركب للتملي واذ ركب الحاجة القتل والحج او مقصد ديني او دنيوي  
لا بد له من فلا باس **وباد عزله عن امته بغير اذنها** حاز عزله  
**عن عرسه** اي باد لها لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن الغزل عن  
الحرمة الا باذنها وقال لم لامي اعزل عنها ان سيئت ولا حرمة لها حق  
في الوطى حتى كان لها المطالبة به قضاء للشهوة وتحصيل الولد ولهذا  
تحرى في الحب والعنة ولا حق للامة في الوطى والعزل بخلاف ما ذكرنا وهو  
المقتود في النكاح فلا يملك تنقيص حق الحرمة بغير اذنها ويفرجه في  
حق الامة ولو كانت تحت امته غيره فذلك عند ما حتى لا يكون لهما  
العزل الا باذنها لانه تكيل لحقها والوطى حق الزوجة ولهذا كاله لهما  
المطالبة به وعند ابي حنيفة الالة في مولاها والله تعالى اعلم هذا  
**باب في بيان احكام الاستبراء وغيره** احرا الاستبراء لانه احتراز  
عن وطى مفقود والمفقد بعد المطلق يقال استبرا الجارية اي طلب براءة رجها  
من الحمل وهو واجب وله سبب وعلة وحكم اما وجوبه في حديث سبابا  
او طاسر الا لا يوطأ المحالي حتى يصغى ولا المحالي حتى يستبرأ ان يحضه و  
الاستدلال انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستمتاع ابلغ نهى مع وجود  
الملك المطلق له واليد المكنة منه وذلك لا يكون الا للزوج والمأسيب  
فهو استحداث الملك لانه المهور في مورد النص واما علته فهو ازالة  
الوطى فانه لا يحل الا في محل فان فوجي معرفة فراغه واما حكمه فهو التبرق  
عن براءة الرحم صيانة للمرأة المحترمة عن الاختلاط والانساب عن  
الاستباه وذلك عند حنيفة الشغل وقوله بما يحترم بان لا يكون  
من يعني اقاء الحكمة فلا تطلع لاصافة الحكم اليها لتأخرها عنه واما العلة  
فهنا كذلك لان الارادة امر مبطن لا يطلع لان بعض من يستحدث  
الملك قد لا يريد بذلك فيدور الحكم على دليل الارادة وهو التمكن من الوطى  
فان صحیح الزواج اذا تعلق ارادة والتمكن انما يثبت للملك واليد فانصب  
سبابا وادير الحكم عليه وجودا وعدما ليسير مثلا في المنيبنة  
ثم تقدر الحكم الى سائر اسباب الملك كالسرا والهبة والوصية والميراث  
والخلم بان جعلت الامة بدل الخلع والكتابة بان جعلت الامة بدلا  
منها كما ستاتي تفصيله **من ملك امه** بنوع من انواع الملك كالشراء  
ونحوه **ولو كانت الجارية بكرة او مشركية من امر او غير** اما اذا كان عبد  
غيره فظاهر واما اذا كان عبده فكذا اذا كان مالا مستقرا  
بالدين عند ابي حنيفة وعندهما لا يجب فان من اصل ابي حنيفة  
ان العبد اذا كان عليه دين مستغرق فالولي لا يملك مكاتبه وعند  
مالك وان اشترى من مكاتبه فكذا لانه لا يملك مكاتبه **او مشركيه**



من محرما او من مال حرمي بان باعه ابوه او وصيه وكذلك الحكم اذا اشتراه  
من مال ولده ذكوره في الغايه **حرم عليه** اي على المالك **وطها ودواعيه**  
من المس والقبلة والنظر الى خبزها وقال بعضهم لا تحرم الدواعي لان  
الوطي اما حرم لئلا يختلط الماء ويقتبه النسب وهذا معدوم في الدواعي  
وردا بان الوطي حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير بان كانت حاملا عند  
البيع ويدعي البائع الولد فيتردها فوطوه صادف ملك الغير وهذا المعنى  
موجود في الدواعي **حتى تستبرأ** المالك اي حتى يبرأ براءة زوجها **بحيضه**  
**فمن حيضه وبشهر في اذا ارى الصغيره والايسته والمنقطعة الحيض فان**  
**الشهر قايما مقام الحيض في العدة** فكذا في الاستبراء واذا احضت في ثمانية  
بطل الاستبراء بالايام لان العدة على الاصل قبل حصول المقصود بالبل  
ينظر حكم البطل كما لعنة بالشهر اذا احضت وان ارتفع حيضها باد صار  
ممنوعة الطهر وهي من حيض تركها حتى يتبين انها ليست بحامل ثم وقع عليها  
وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية وقال محمد يستبرأ بها بشهرين وخمسة  
ايام والعقوى عليه لان هذه المدة متى سلمت للتعرف عن شغل ثوم بالكاح  
في الماء فلا يصلح للتعرف عن شغل يقوم بملك اليمين وهو دون كذا في  
الكافي **وبوضع الماء** تقدم من الحديث **ولا يعتد بحيضه ملكها فيها** لان  
الواجب عليها الحيض وهي اسم لكاملة **والا التي بعد الملك قبل قبضها** لانه وجوبه  
قبل عليه وهي الملك واليد جميعا فلا يعتد احدتهما **فلا يعتد بولادة حملت**  
**كذلك** اي بعد الملك وقبل القبض **فلا يعتد بالحاصل من ذلك** يعني من الحيض ونحوها بعد  
**وقبل احرازه بيع فضولي** وان كانت في يده **المشترى ولا** تقتدر ايضا **بالحاصل**  
**بعد القبض في الشراء** الفاسد قبل ان يشترى بها **شراعهما** استثناء والعلم بان  
ويجب الاستبراء **بشرا فقي** شريكه من امة **شتركة بينهما** لان الملك قد  
له والكم يضاف الى العلة القريبة **ويحترى** حيضه **حاضنها** وهي مجوسية او كائنة  
بان كانتا بعد الشراء **او حاضنتا** المجوسية او عجزت المكاتبه يعني اشترى  
امه مجوسية او مسلمة فكانت قبل ان يستبرأها ثم حاضنت المكاتبه حال كتابتها  
او حاضنت المجوسية حال مجوسيتها **حيضه** ثم عجزت المكاتبه او اسلمت المجوسية  
اجزأت تلك الحيض من الاستبراء لانها وجبت بعد سببه وجمعت الوطي المانع  
كما في حالة الحيض **لا يبرأ الاستبراء عند عود الابنة وروا الفصيرة والمناجزة**  
**وفك المهر** لا يبرأ من السب وهو استحداث الملك والبدن هو سبب  
متعين فادير الحكم عليه وهو اودعها ولو اقال البيع قبل القبض لا يجب  
على البائع الاستبراء لانها زالت عن ملكه والآن ملكها ثم رجع وقال لا يجب  
وهو قول لان الاقالة تمنع من الاصل فصار كأن لم يكن ولو اشترى من  
عبده المادون له يعتد لها حاضنت عند العبد فان لم يكن على العبد

دين يحترى بذلك الحيض لانه دخلت في ملك المولي قبل الشراء وان كان عليه  
دين مستغرق فكذا لك عندنا وعندنا في حيفه لا يعتد بتلك الحيض وهذا  
بناء على وجود ملك المولي وعدمه وقد عرفت في موضعه ولو باع جارية على انه  
بالخيار وقبضها ثم بطل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء لعدم خروجه  
عن ملكه ولو باع ام ولد او مملوكة وقبضها المشتري ثم اشتردها  
لا يجب عليه الاستبراء ان كان المشتري لم يطاها وان كان وطها فعليه  
الاستبراء ولو زوجها قبل الاستبراء وطها الزوج قبل الدخول ولا يلزمه الاستبراء  
في ظاهر الرواية ولو زوجها قبل الاستبراء بعد القبض والسبب بجائها فالحتم  
انه يجب **ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء اذا علم ان البائع لم يقربها**  
**في طهرها والا** اي وان لم يعلم ذلك لا يفطها قال الذيلعي في تبين  
الملك ولا بأس في الاحتمال في اسقاط الاستبراء عندنا في يوسف خلافا لمحمد  
والوجه ما بينا في الشفعة من الجانبين والمأخوذة قول الى يوسف  
فما اذا علم ان البائع لم يقربها في طهرها ذكوره وناخذ بقول محمد فيما اذا  
اقربها الشتر في شرح الرقابة قال ولخذه هذا المقصود في شرح الدرر  
والغفر قال يفتي به والله تعالى اعلم ثم شرع في بيان ذلك فقال **وهي**  
**اي الحيلة اذا لم يكن تحتها** اي تحت الشتر **حيث ان يتكلمها** اي الامة المستترة  
من سيدتها **لم يستبرأ بها** ويقبضها هكذا ذكر صاحب الهداية وقال  
الذيلعي وهذا لا يفيد اذا كان القبض بعد الشراء لانه بالشراء ينسخ النكاح  
يجب الاستبراء بالقبض بجم الشراء بعد فساد النكاح وقال طهر الدين  
عندي يستبرأ انه يدخل قبل الشراء لانه ملك النكاح مفسد عقد الشراء  
سابقا على ان الشراء صورية ان ملك النكاح لا يجتمع مع ملك اليمين فان كان  
عند الشراء منكوحا ولا معتدة بخلاف ما اذا دخل بها قبل الشراء لم  
تتبي معتدة منه بعد فساد النكاح به فلا يلزمه الاستبراء ذكره  
قاضي خان في فتاواه **وان كانت تحت حرة ان يتكلمها البائع قبل الشراء**  
**او يتكلمها المشتري قبل قبضه** لها من موثوق به او يزوجه بشرط ان  
**يكون امرها بيدها لم يستبرأ لامة وينقل او ينفق ويطلق الزوج**  
يعني الحيلة ان يتكلمها البائع قبل شراء المشتري رجلا عليه اعتمادان  
مطلقا ثم لم يستبرأ المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الاستبراء  
لانه اشترى منكوحا الغير ولا يحل وطها فلا استبراء فاذا اطلقها الزوج  
قبل الدخول حل على المشتري وجيبه لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء  
او يتكلمها المشتري قبل الفسخ ذلك الرجل لم يقبضها ثم يطلقها الزوج  
فاذا الاستبراء عليه بعد الفسخ وجيبه لا يحل الوطي فاذا حل بعد  
طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك **او كانتا** المشتري **بعد الشراء**



**شرح** برضاها **فيمنع الوطى بلا استبراء** قال في التثنية 2. شرح الايراد قال العبد علي بن احمد الفوري الحيلة التي ذكرت في الذخيرة اسهل الجبل وهي ان الرجل اذا استترى مائة وكاتبها ثم نسخ الكتابية بوضا حار الوطى للمولى ولا استبراء عليه انتهى قال شيخنا ظاهر هذه العبارة ان الكتابية بعد السرا والقبض لاطلاق اللفظ فيحتاج الى الفرق بين الكتابية وبين النكاح بعد القنص حيث لا يستقط به الاستبراء دون الكتابية ولعل وجهه ان الكتابية خرجت عنها يد السيد حيث صارت حرة ردا وصارت احق باكتسابها فصار كالملك قد زال بالكتابية ثم تجدد بالتخيير ولكن لم يحدث فيها ملك الرقبة حقيقة فلم يوجد السبب المرجح للاستبراء الذي يشرع هذا التعليل ما قال في النهاية عند قول صاحب الهداية رحمه الله تعالى ولا يجب الاستبراء اذا ردت الابقة الا ان قال ولها مظاهر وحاصل ذلك ان الامة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت عن ملكه ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء ومن مظاهر ذلك اما اذا كانت امته ثم عجزت وردت الى الرق لا يلزمه الاستبراء انتهى **له الحان قبلها** **بشهوة خرمنا عليه وتكرار يحرم عليه الدواعي كما تنظر والتقييل حتى تحرم** **فرج احدهما بملك** بان يملك رقبتهما من انسان باي سبب كان اسباب الملك كالبيع والهبة والصدقة وكما يصلح والمهر **او فكاح** صحيح بان يزوجها من رجل فاذا زوج احدهما بنكاح فاسد لا تخل له الاخرى لانه فرجهما لم يصير هو اعلية لهذا العقد الجرد الا اذا دخل بها الزوج في تخل الاخرى لان العدة تجب عليها بالحل فحرم على المولى فرجها فلم يصير جازعا **او عتق** بان يعتق احدهما وذلك لقوله تعالى وان تحموا بين الاختين والمراد به الجمع بينهما في الدواعي لان دواعي الوطى مشتركة الوطى ومستمرة بشهوة والنظر الى فرجهما كقبيلتهما حتى يحرم ان عليه الا اذا حرم فرج احدهما بما ذكرنا والجمع بغير فرج احدهما عليه وتعليك البعض كتمليك الكل وكذا اعتاق البعض كاعتاق الكل اما عند مظاهر لانه لا يتجزئ عندهما وكذا اعتاق في حقيقة لانه وان كان يتجزئ لكنه يحرم به الفرع لانه معتق البعض كما كانت عنده وكتابة احدهما كاعتاقهما لان فرجهما يحرم بالكتابة فحصل المقصود وقد بما ذكر من التملك ونحوه لانه يبرهن احدهما واجار لها وتبديلها لا تخل الاخرى لان فرجهما لا يحرم بهذه الاسباب وقولي حرمنا اولى من قول التلزم حرم حرم وطى واحد منهما لانها تحرم ان عليه لاحد اسباب كالا يخفى وكل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا فيها بمترلة الاختين لما ذكرنا **ذكره تقييل الرجل** بان يقبل ضم الرجل او يده او شيئا منه

وكذا

**كنا مع القنص في الزار واحد** ذكر الطحاوي انه قولها وقال ابو يوسف لا بأس بالتقييل والعانقة لما روي عنه عليه الصلاة والسلام عاتق جعفر حين قدم من الحبشة وقيل ما بين عينيه ولها ما روي انشراح الله تعالى عنه انه قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم ايخفى بعضنا لبعض قال نعم قالوا الخلاق فيما اذا لم يكن عليهما غير الازار اما اذا كان عليهما قميص او حية جاز بالاجماع اشار اليه في المختصر بقوله **ولو كان عليه قميص او حية جاز** وقد وفق الشيخ الامام ابو منصور المازني بين الاحاديث فقال المذكور من العانقة ما كان على وجه الشهوة واما على وجه البر والكرامة في الزار **الصلوات** اي كما يجوز المصافحة لانه سنة قديمة متواترة في السفر **ولا يجوز للرجل مصافحة الرجل وان كان كل واحد منهما في جانب من الفراش** ذكره في المجتبى وغيره **ولا بأس بتقييل يد العالم** **والسلطان** قال الزلمي يحض الشيخ الامام شمس الامة السرخسي وبعض المتأخرين تقييل يد العالم والمتزوج على سبيل التبرك وقيل ابو بكر بن عبيد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما قبض وقال سفيان الثوري تقييل يد العالم والسلطان العادل سنة وفي غيرهما كلام والمختار لا رخصة فيه وما يفعلونه من تقييل الارض بين يدي العلم فحرام والفاعل والراضي به اثمان لانه يشبه عبادة الوثن وذكر الصدر الشهيد انه لا يكره هذا السجود لانه يريد به التخية وقال شمس الامة السرخسي السجود لغير الله تعالى على وجه التقظيم كفر وذكر ابو الليث ان التقييل على خمسة اوجه قبلة الرحمة لقبلة الولد والولد وقيل النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وقبلة التخية لقبلة المؤمنين بعضهم بعضا وقبلة السقفة لقبلة الولد والدة وقبلة المودة لقبلة الرجل اخاه على الهيئة وقبلة الشهوة لقبلة الرجل امواته وامته وراد بعضهم قبلة الديانة وهي قبلة الحجاز الاسود واما القيام للغير فقد جاز في الحديث انه عليه الصلاة والسلام خرج يتوكل على عصي فقتل له فقال عليه الصلاة والسلام لا تقوموا كما تقوم الاحجار يعظم بعضهم بعضا وعن انس رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يكره القيام **وتقييل راسه** اي راس العالم **اجود** كما في البزارية **وتقييل راسه** اي في تقييل اليد **لغيرها** اي لغير العالم والسلطان العادل هو المختار كما تقدم **ولا رخصة في طلب من عالم** **او زاهد** **ان يملكه من قدمه** **تقييل اجابه** وقيل لا يملكه من ذلك قال في القنية بعد ان علم بعلامته ثم من طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه ليقبله لا يرضى فيه ولا يجيبه الى ذلك ذكر في ادب القاضي وان استأذنه احد ان يقبل راسه ويديه ورجليه تقبل بكره



تقبيل المرأة فمراة اخري اوخذها عند اللقا والوداع انتهى **وتقبيل**  
**يد نفسه مكررة لتقبيل الارض بين يدي العبد** والسلاطين فانه مكرره  
ايضا قال شيخ شيخنا في شرح النظم الوهابي ولو قام للسلطان اي في خدمته  
على وجه التحيه والتعظيم لا يكره ولو قبل الارض بين يديه على هذا الوجه فلو  
كان على وجه العبادة يكره وفي شرح المختار لتقبيل الارض بين يدي السلطان  
او بعض اصحابه ليس يكره لانه تحية وليس بعبادة ولو اكره على ان يسجد للملك  
الا فضل لا يسجد لانه كفر ولو سجد عند السلطان على وجه التحية لا يصير  
كافرا انتهى وفي الفصول العبادية ان من قبل الارض بين يدي السلطان  
او امير وسجد له قال ابو حفص ان كان على وجه التحية لا يكره ولكن يصير  
اثما تركها للكبرية وقد تقدم من ذلك هذا **فصل**  
في بيان احكام البيع اخر فضل البيع عن فضل الاكل والشرب والميسر  
والوحي لان اثر تلك الافعال متصل بذكر الانسان وهما وما كان اكثر  
ايضا لا كان احق بالتقديم **كره بيع العذرة** وهي جميع ادبي لا يكره بيع  
**السرقين** وهو الدوث لانه منقطع به لانه يلقي في الارض لا يستلنا الربيع  
فكان مالا وقال الشافعي لا يجوز لانه يجلس لعين فاستبد العذرة  
وبه قال مالك واحمد وصح بيعها **مخلوطة بتراب او مواد غلب عليها**  
في الصحيح **كأصح الانتفاع بمخلوطها** اي العذرة قال الزيلي والصحيح عن  
ابي حنيفة ان الانتفاع بالعذرة الخاصة جائز ومثله في زمرة الحقايق **وجاز**  
**اخذ دين على كافر من غير ان يقر له مال متقوم** في حق الكافر فضع البيع فلكه  
البائع فيعمل الاخذ منه **مخلاف المسلم** اي بخلاف دين على المسلم فانه لا يجوز  
من ثمن حر باعه المسلم لان بيعه باطل فالتمس الذي اخذه حرام قلت  
وفي النهاية عن محمد هذا اذا كان القضا والاقتضا بالتراضي فان كان  
بقضا والقاضي بان قضا عليه لهذا المثل ولم يعلم القاضي بكونه ممن الحذر  
يطيب له ذلك بقضائه وهذا مشكل فانه مال الغير فكيف يطيب له  
ومحمد ايهما لا يرى بقود قضا والقاضي باطلا وانما يتخذ ظاهرا وعلى  
هذا اذا مات مسلم وترك ثمن حر باعها هو لا يحل لورثته ان ياخذوا  
ذلك لانه كالمعصوب وقال في النهاية قال بعض مشايخنا كسب المقتنية  
كالعصوب لا يحل اخذه وعلى هذا قال الوامات رجل وكسبه من بيع العاق  
والظلم واخذ الرشوة يتورع الورثة ولا ياخذوا منه شيئا وهو اولى بهم ويردونها  
عليها بانها ان عرفوهم ولا تضدقوا لها لان سبيل الكسب الخبيث النقص  
اذا انقضت الرد على صاحبه كذا في تبيين الترخا **تحلله** **مصحف** لما فيها  
من تعظيمه كما في نقش المسجد وتزيينه وقد قدمنا ذكره وذكر الخلاف  
فيه اذا كانت التحلية بذهب او فضة غير مموه قال العيني في الرمز

هذا

هذا اذا كان من غير مال الوقف وعند الثلاثة يكره قبل وبه ينبغي ~  
**وتقبيره** **والنظم** لتفسيره ان يجعل على كل عشر ايات من القرآن العظيم  
علامة ونقطة بفتح النون اي نقط المصحف ومواظبا اعرابه وبه يحصل  
الرفق جدا خصوصا للبعي الذي لا يحفظ القرآن ولا يقرأ على القراءة الا بالنقط  
فكان حسنا وما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال جردوا القرآن  
فذلك في راسهم لانهم كانوا يتلقونه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ياتوا  
وكانت القراءة سهلا عليهم ولا كذلك هذا الزمان وعاش هذا لا بأس بكتابة  
اسامي السور وعدداي فهو وان كان محررا فمستحسن وكلم من شي  
يكتلف باختلاف الزمان والمكان وفي الفتية شط ينيق لمن اراد كتابة  
القرآن ان يكتب باحسن خط وابينه على احسن ورقة وايضن قرطاس  
بالقلم وبارق مداد ويخرج السطر ويحجم الحروف ويضع المصحف  
ويحور عن ما سواه من التقاسير وذكرنا لاي وعلامات الوقف صونا للنظم  
الكلمات كما هو مصحف الامام عثمان رضي الله تعالى عنه حصي ويكره  
التعش والتقط بشط والمساخ لم يروا به باسا لان العجم لا يمكن التلاوة  
الا بالنقط واما كتابة اسامي السور والاي ونحوها فهي بدعة حسنة عن  
لا بأس بالوقف والتقاسير في المصحف حرموا عند من الاخبار والمقلبات  
ليست لها الواقفون في المصحف وكتب التفسير والفقه لا بأس به ويكره في  
كتب النجوم والادب انتهى فروع اللقمة والخونوع واحد فيوضع بعضها  
فوق بعض والتفسير فوقها والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاخبار  
والمواعظ والدعوات المروية فوق ذلك والتفسير الذي فيه ايات مكتوبة  
فوق كتب القراءة سمى كبحه سمى بساطا او غيره كتب عليه الملك لله يكره  
بسطة واستعماله الا اذا علق للزينة ينبغي ان لا يكره وينبغي ان لا يكره كلام  
الناس مطلقا وقيل يكره حتى الحروف المفردة وراي بعض الامية شيئا يبرون  
الي هرف كتب عليه ابو جهمل احنه الله تعالى فتهاهم عنه ثم من جهم وقد  
تقطعوا الحروف لكن الاول احسن واوسع سمى فتح يحون للمحدث الذي  
قرأ القرآن من المصحف تغليب الارواق بقلم او عود او سكين سمى ويحون  
ان يقول للصبي احمل الي هذا المصحف ولا يجوز ان يمشي في كاهله مكتوب  
من الفقه وفي كلام الاولي ان لا يغفل وفي كتب الطب يحون ولو كان فيه  
اسم الله تعالى واسم النبي فيحون محوه ليلف فيه شيء ويحي بعض الكتابة  
بالريق يحون ميت وقد ورد النبي عن محو اسم الله تعالى بالمصاق يحول  
فربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور وطب عبد الحنن عن ابي حنيفة  
انه يكره ان يصفر المصحف وان يكتب بقلم دقيق وهو قول ابي يوسف قال  
الحسن وبه تلخذ قال رضي الله تعالى عنه لعله اراد كل هذه التزيم



كذا في القصة **وجاز ايضا دخول الذي سجد** وقال ما لك يكره ذلك في كل سجد وقال  
 السافعي يكره في المسجد الحرام لقوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا  
 المسجد الحرام بعد عامتهم عفا ربه قال احمد وعنه ما لك الى سائر المساجد  
 لعموم العلة وما والنجاسة ولما ان النبي صلى الله عليه وسلم انزل وقد بقيت  
 في المسجد وصغرت لهم خيمة فيه فقالت الصحابة رضي الله تعالى عنهم انما المشركون  
 نجس فقال عليه الصلاة والسلام ليس على الارض من نجاستهم شيء وانما  
 نجاستهم على انفسهم والمراد بالمنع المذكور الاية عن قربانهم المسجد الحرام  
 منهم عن الطواف لانهم كانوا يطوفون بالبيت عراة على ما ذكره اهل التفسير  
**وجاز ايضا عبادته** اي عبادته الذي اذ امرى بالاجماع لانه فيه اظهار محاسن  
 الاسلام واختلف في عبادته المحوسبي فيقول لا يسون لانه بعد من الاسلام  
 وقيل يعود لانه فيه ترغيب الى الاسلام وتائبين وجاز عبادته الناسق  
 على الاصح لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين **وجاز ايضا خض البهايم**  
 من حضت الفرس خضيا وحضا اذا تزعت بيضته لانه فيه تطيب لحمه وترك  
 النظاح والتزولا عنه عليه الصلاة والسلام حتى يلبسوا املحين موجرين  
 والوجه هو المحض **وجاز ايضا انرا الحمير على الخيل** لانه عليه الصلاة  
 والسلام ركب البغلة واقتناها ولولم يحرم الخيل والاعتناء من التزو  
 وهو الويت وهو كناية عن السفاح وهو الحجام **وحازت ايضا الحفنة**  
**النذاري** وجاز ان ينظر الى ذلك الموضع للضرورة وفي الحاشية وكذا الحفنة  
 لاجل الهزال اذا خشي يفضي الى السلا نتق وهو داخل تحت قولنا للنذاري  
 كما لا يخفى ولا حجاج على من نذاري اذا كان يرى ان السافي هو الله تعالى  
 دون الدواب لقوله عليه الصلاة والسلام عباد الله قد ادوا فان الله  
 تعالى لم يضع دابة الا وضع له شفا وادوا الاداء واحدا قالوا برسول  
 الله وما هو قال المهرم رواه الترمذي وصححه ولا فرق في الحفنة  
 بين الرجل والمرأة وانما يجوز ذلك بالاسباب الظاهرة ولا يجوز بالنجس  
 كالخنزير وكذا كل دابة ولا يجوز الا بالظاهر لما روى ابن مسعود رضي الله  
 تعالى عنه انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله تعالى لم يجعل شيئا  
 فيما حرم عليكم ذكره البخاري وفي النهاية يجوز النذاري بالمحرم كالحن  
 والبول اما الخنزير طيب مسلم ان فيه شفا ولم يجد غيره من البهايم  
 مما يقوم مقامه **وجاز ايضا رزق القاصي من بيت المال** لانه اعد  
 لصالح المسلمين والقاصي محبوب لصالحهم والمحبس من اسباب النفقة  
 فكان رزقه منه كرزق المقاتلة والزوجة يعطيه منه ما يكفيه واهله  
 على هذا كانت الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم وهذا اذا  
 كان بيت المال حلالا جمع بحق وان كان حراما بان جمع من باطل لا لاجل

اخذ لانه مال لغيره فيجب رده على صاحبه ثم ان كان القاصي محتاجا  
 فالأفضل ان يأخذ بل يجب وان كان عتيا فذلك كما ياخذ منه كفايته عند  
 بعضهم وهو الاصح لان ماله ينفق بالتفقة الدائمة هذا اذا اعطوه  
 من غير شرط ومعاقلة وان كانت بشرط ومعاقلة لا يحل له اخذ لان  
 التقاطعة فلا يجوز اخذ الاجرة عليه كسائر الطاعات ولو اخذ الرزق  
 في اول السنة بل عزله قبل مصنفها قيل يجب عليه رد حصته ما بقي من  
 السنة وقيل هو على الاختلاف في الزوجة **وجاز ايضا رزق القاصي من بيت**  
**المال** لانه اعد لصالح المسلمين والقاصي محبوب لصالحهم والمحبس  
 من اسباب النفقة فكان رزقه منه كرزق المقاتلة والزوجة **سفر الامة**  
**وام الولد بلا محرم** لان الامة بمنزلة المحرم لعامة الرجال فيها يرجع الى  
 النظر والمس وام الولد لقيام الرق فيها وكذا المكاتبه ومعتقة البعض  
 عندنا في حنفية قيل هو في رفاهم لغلبة اهل الصلاح فيه واما 2  
 لماننا فلا لغلبة اهل الفساد قلت وفي السراجية للامة ان تسافر فوق  
 ثلاثة ايام بلا محرم على رواية الكتاب والفتوى على انه يكره في زماننا  
 انتهى **وجاز ايضا شر ما لا بد للصغير منه** كالنفقة والكسوة واستجار  
 الظير ونحو ذلك **وبيعه** اي بيع ما لا بد منه ايضا للصغير **لاخ** **وغير**  
**وام هو اي للصغير في حرام** وهو يفتح الحاد والمهمل وكسرهما قالوا فلان  
 في حرام فلان اي في جهنم وكفقه ومعتقه دغا للضرر عنه **وجاز ايضا**  
**اجارة** اي الصغير **لامه فقط** يعني لا يوجره العم ولا الملقط ولا الاج وهو  
 رواية الجامع الصغير وفي رواية القدروري يجوز ان يوجره الملقط ويسلمه  
 في صناعته وما قرب لان فيه تنفعا محضا للصغير وهو الاصح كما في شرح المجلد  
 ملك قلت وفي قولنا يد صاحب المخط اذا اجر الاب او الجدا والقاضي الصغير  
 في عمل من الاعمال قبل انما يجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل حتى اذا اجرة  
 احدهم باقل المميز والصحيح انه يجوز الاجارة ولو باقل وذكره شمس  
 في كتاب الوكالة للاب ان يعبر ولده الصغير وليس له ان يعبر ماله  
 قال وتأويله اذا كان ذلك في تعلم حرفة بان دفعه الى استاذ ليعلمه  
 الحرف ويجوز استاذه اما اذا كان يحل ذلك لا يجوز كذا في الفضول  
 العمادية ولو اجر الصغير لنفسه لا يجوز لانه مشتبك بالضرر الا اذا فرغ  
 من العمل لانه تخضر نفعا بعد الفراغ فيجب المسمى وهو نظير العبد  
 المحبوس عليه اذا اجر نفسه وان كان الصغير في يد العم فاجره صحيح  
 لانه من الحفظ وهذا عندنا في يوسف وعند محمد لا يصح **وجاز بيع**  
**عصير** اي عصير عنب **عن يحد حرام** اي من خمار يعمل الخمر لانه المصنوع  
 لا تقوم بعينه قلت قال في مشكلات القدروري فسره في العمود بان



المراد منه الجورسي لا المسلم اما بيعه من المسلم فيكون انتهى وفي السراج الوهاج  
عنه قول القزويني ولا بأس ببيع العصور لمن يعلم ان يتخذها خيرا يعني لا  
باس بيعه من الجورسي واهل الذمة لان المعصية لا تنقأ برعين العصور  
بل بعد فقده انتهى **مخلاف بيع امرؤ من يلوط به وبيع سلاح من اهل**  
**الفتنة** لان المعصية تقع بغيره وجاز ايضا **حل خرقة ذي باجر و جاز اجازة بيت**  
**سواد التوبة** اي القوي دون الانصار **على المص** واما الامصار وقرى غير الكوفة  
فلا يجوز لظهور منعها عن الاسلام فيها واما خض سواد التوبة بهذا الحكم لان  
غالب اهلها اهل الذمة **استحب بيت نار او كنيسة او بيعة او بياض كية**  
**آخر** مذا قول ابي حنيفة وعنه ما لا ينبغي ان توجر بيتا لشي من ذلك لانه  
اعانة على المعصية وبه قالت الثلاثة وله ان الاجارة على منفعة البيت  
ولهذا يجب بغير التسليم ولا معصية فيه وانما هي بفعل المستاجر ومنه  
مختار فيه فقطح بنسبة عنه فصار كبيع الجارية لمن لم يستبرأ بها  
او يات بها من غيرها او يبيع الفلام من اللوطي هكذا ذكره الزيلعي والقيسي  
وهذا صريح في ان جواز بيع الغلام من اللوطي والمقول في كثير من الفتاوى  
انه يكره وهو الذي عولنا عليه في المختصر وفي فتاوى قاضي خان ولا بأس  
ببيع الزمار من المضاري والقلنسوة من الجورسي لان في ذلك اذلالا  
لهم امره انسان ان يتخذ له حقا مشهورا على ربي الجورس والفسقة  
وزاد له في الاجر قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان يخط  
توبل على ابي الفساق ويكره بيع المكعب المقصود من الرجال اذا علم انه يستر  
للمس فقير اجر نفسه من كافر ليعصر له العنب فيتخذ من كونه ذلك  
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر ولوان تسلم اجر نفسه  
ليعمل في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل ولو اجر  
نفسه من نصراني ليعمل ليصير النافوس كل يوم بحسنة داهم وفي عمل  
اخر يخط له كل يوم درهم قالوا لا ينبغي ان يوجر نفسه منهم ويطلب  
الرزق من عمل اخر والله تعالى اعلم **و جاز ايضا بيع بناء بيوت مكة وارضها**  
اما البناء فظاهر لانه ملك لمن يملك الا ترى انه لو بني في المستاجر او في  
الوقت صار البناء ملكا له وجاهله ان بيعه واهل ارضه فجزم جواز بيعها  
في اكثر وهو قول ابي يوسف ومحمد وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة  
لان ارضها مملوكة لاهلها الظاهر ان اثار الملك فيها وهو الاختصاص بها  
شروعا وقوله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من ربح دليل  
على ان ارضيا قبلنا ونقبل الانتقال من ملك الى ملك وقد تبادرت  
الناس ببيع ارضيها والدور التي فيها من غير تكبير وهو قولي الحج وقال  
ابو حنيفة لا يجوز بيع ارضيها لما روي انه صلى الله عليه وسلم

قال

قال من اكل ارض مكية فكلما اكل الربا ولان ارض مكية كانت قربة في زمن  
النبي صلى الله عليه وسلم وزمن خليفتين من بعده السوايب من احتاج  
اليها سكنها ومن استغنى عنها اسكن غيره فيها وقد مرنا في الفتحة ان الفتوى  
على صحة بيع دور مكية وجوب السقفة فيها ثم قال ولما قال الشافعي  
وبه يفتي والله تعالى اعلم **و جاز قيد العبد الى العبد اخر ازا جاز ايضا عن**  
**الاباق** والمرد وهو سنة المسلمين في الفساق **و جاز يقول هديته اي العبد**  
**و جاز ايضا اجابة دعوته واستقارة دابته** لان ذلك من ضرورة التجار  
وقد مر ان سلمان الفارسي رضى الله تعالى عنه اهلى الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم هدية قيل ان يفتق ثقلها النبي صلى الله عليه وسلم وكان عليه الصلاة  
والسلام يحيب دعوة الملوك **و كره كسوة** اي كسوة العبد التاجر **و جاز ارادنا**  
قول هديته اذا كانت ثوبا ونحوه لانه تبرع والعبد ليس من اهله ولكن يجوز  
في الشيء القليل للصورة استحسانا وكره **اهل واهل** اي الدراهم والدرهم  
لما قلنا **و كره ايضا استخدام الخفي** لان فيه تحريض الناس على الخفي الذي هو  
مثلثه وقد مر انه صلى الله عليه وسلم نهى عنها فيحرم يقال حصيت الفحل  
حفصا ممدودا اذا اسكنت خفيته **ويكره اقراض قبالة داهم لياخذ منه**  
**ما شاء** فانه قرض جرنفعا وتحقيقا انه اذا اقترضه الدراهم وقد شرط عليه  
انها خادمة ما يريد من التوابل والبقول وغير ذلك مما يحتاج اليه شيئا  
فشيئا وله في ذلك نفع وهو بقاؤد داهمه وكفايته للمجاهد ولو كان في يده  
لخرج من ساعته ولم يبق فيصير في معنى قرض جرنفعا وهو من عنته وينبغي  
ان يورعه اياه ثم يأخذه منه شيئا فشيئا وان ضاع فلا شيء عليه لانه لو دفعه  
امانة **و كره ايضا اللعب بالنرد والسطرنج** بكسر الشين والاربعه عشر  
وهو لعب يستعمل اليهود قاله ابو الليث قلت وفي السراج الوهاج صرح بالحرمة  
حيث قال واللعب بالاربعه عشر حرام وهو قطعة من خشب تحفر فيها ثلاثة  
اسطر ويجعل في تلك الحفر حقا صغارا يلعب بها انتهى وذلك لما روي ان ابن  
عمر رضى الله تعالى عنه مرفوع يلعبون السطرنج فلم يسلم عليهم وقال  
سأهله التماثيل التي انتم لها عاكفون وقال عليه الصلاة والسلام من لعب  
بالنرد شير فكلما صبح يده في لحم الخنزير رواه مسلم واحمد وابوداود  
وقال الشافعي يباح السطرنج للتشبه بالخاطر او تركية النظم فيجوز له  
القصد دون التماثيل بسوط ان لا يترك الصلاة ولا يتكلم بالخش ولولعب  
به في الطريق او اكثر منه سقطت عدالتها لاجماع ولم يراو حنيفة بالسلام  
باسا يستعملها عما هم فيه وكرهاه تحقير لهم والكرهاه للتحقير لما تقدم  
ان مطلقا يصرف اليه وقد عبر في الجمع عنها بالحرمة حيث قال ويجرم  
السطرنج مطلقا انتهى لينبذ ان الكراهة للتحقير والله تعالى اعلم



وكره ايضا **كل** لوقوله صلى الله عليه وسلم كل لعب ابن ادم حرام الا ثلاثة  
ملاعبة الرجل اهله وتاديبه لفرسه ومناضلة لقوسه قلت وفي البوارنة استماع  
صوت الملاح كالصرب بالقضيب ويحرم حرام قال عليه الصلاة والسلام استماع  
الملاح معصيته والجلوس عليها فسق والتكذب فيها الفزاي بالنعمة فصرف الجراح  
الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لاستكراه الواجب كل الواجب ان يحتسب كماله  
لما روي انه صلى الله عليه وسلم ادخل اصبعة في اذنه عند سماعه واشغار العرب  
لوفيهما ذكر الفسقة نكره انتهى **وكره جعل الفل في عنق العبد** وهو طرق من  
خشب مسهر سمير عظيم يجعل في عنقه ينفذ من تحريك راسه وهو مفاد  
بين الظلمة وانه حرام لانه عقوبة للمكافرة فيجرم كالحرق بالنار وقيل لا بأس  
به في زماننا لانه علامة الاياق وقد كثر في هذا الزمان خصوصا في السودان  
وكان في زمانهم مكرها لعل الاياق قلت وهو المختار كالمسح بالجمع للصبي  
**بخلاف العبد فله حلال** وكره **قوله في دعايه بمقد العزم من عزك** من العقد  
وفيه عبارة اخري يفقد من العقود فقال الله عن ذلك ولا شك في كراهية  
الاستحالة بعلاها على الله تعالى وكذا الاول لانه يوم ان عزه يتعلق بالعرش  
والعرش حادث وما يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى متعلق بعز  
تعلق عزه بالحادث بل عزه قديم لان صفته وجميع صفاته قديمة قائمة  
بلائه لم يزل موصوفا لها في الازل ولن تزال في الابد ولم ترد شيئا من الكمال  
وعلى يوسف انه لا بأس به وبه اخذ العقبة ابو الليث لما روي انه صلى الله  
عليه وسلم كان من دعايه ان يقول اللهم اني اسالك بمقد العزم من عزك  
وبمقتى الرحمة من كتابك وباسمك العظيم وحرك الاعلى وكلما تك التامة  
والاحوط الامتناع تكون خبر واحد فيما يجال الفظي اذا المنشأ به يثبت  
بالفطري ولو جعل العز صفة للعرش كان جازيا لان العرش موصوف في القرآن  
بالمجد والكرم قلنا بالعرش لا شك احدا انه موضع الهيبة والظهور كمال القدرة  
وان كان الله تعالى مستقينا عنه وكره **قوله احتكار قوت البشر** كالبوخره **والبحر**  
كالشعير والنبت والفت **في بلد يضرب اهله** اي باهل البلد لانه تعلق به حق العا  
ولقوله صلى الله عليه وسلم العيال مردوق والمحتكر ملعون وقال صلى الله  
عليه وسلم من احتكر على المسلمين طعامهم اربعين يوما ضرب به الله تعالى  
في الجحيم والافلاس كتاب في السراج الرواح وفي الامتناع عن البيع تضييق  
الامر عليهم ويكره اذا كان يضربهم ذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف  
ما اذا لم يضربا كان المصركبير لانه حابس ملكه من غير اضرار بغيره  
وتلقى الجلب على هذا التفضيل وتخصيص الاحتكار بالاقوات قلنا وقال ابو  
يوسف كلما ضرب بالعامة خبسه فهو احتكر وان كان نذرا باود والهدم  
او نحو ذلك وعن محمد انه قال لا احتكار في الثياب ثم الاحتكار انما يكره اذا

طالت

طالت المدة وقد رويها اربعين يوما وقيل بالشهر وقيل بثلثي السنة للعاقبة  
في الدنيا وما الاثر في اصل وان قصرت المدة **وباع الفل في اي يمل المحتكر**  
**بيع ما فضل من قوته وقوت اهله فان لم يبع** بل خالفه **الامام ابو حنيفة** بما يراه رايا  
له **وباع القاض عليه طعامه** **وقال على الصحيح** وقيل لا يبيع عند ابي حنيفة  
وعند ما يبيع لانه لا يري الجوع الحر البالغ العاقل وما يري به كمال يبيع  
مال المديون وقيل يبيعه بالاجماع وهو الصحيح كما ذكرنا وفي السراج  
الرواح قال احتكارا اذا اخاف الامام على اهل بلده الهلاك اخذ الطعام من  
المحتكرين وفرقه عليهم فاذا وجدوا سعة ودوامه وهذا ليس بجور  
واما هو للضرورة ومن اضطر الى مال غيره وظالم الهلاك جازله تناوله  
بغير رضاه انتهى **ولا يكون محتكرا حتى يملك ارضه ومجلبوه من بلد**  
**اخر لانه خالص حقه ولا يتعلق به حق العامة ولا يسحق حاكم على المسلمين**  
لقوله عليه الصلاة والسلام لا تشعروا فان الله هو المسعر القاض  
الباسط الرازق **الاذا قدرى الارباب عن القيمة** بالتحكم على المسلمين  
**تدريا فاحشا** وعجز السلطان عن صيانة حقوقه **فيسرقوا اهل**  
**الراي والنظر ولا يسعرا** لا اذا ابوا الا يبيعوه الا بغير فاحش صنف القيمة  
فاذا فعل ذلك رجل فقدرى ذلك فباعه بمن قوته اجازة القاض ومثل  
لا يشك على قول ابي حنيفة لانه لا يري الجوع الحر وكذا عداها الا ان يكون الجور  
على قوم باعيا لضعف لانه اذا لم يكن عاقبهم بيمينهم لا يكون جورا بل يكون فتوى  
في ذلك وذكره المحيط وفي شرح المختار ان البايع اذا كان يجانا انما انقص  
ان يضربه الامام لاجل المشتري ذلك لانه في معنى المكروه والحيلة فيه ان  
يقول الباعني ما تحت خيشي ما يبي سئى باعه يحل ولو اضطلع اهل بلدة على سعر  
الخنزير والحمد وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خنزيرا بدينار والحمد  
فأعطاه البايع ناقضا والمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع عليه  
بالنقصان في الخنزير دون اللحم لان سعر الخنزير يظهر عادة في البلدان وسعر  
الحم لا يظهر الا نادرا فيكون مشا وطا في الخنزير مقدرا ومعينا باعتبار العادة  
دون اللحم انتهى **يكره امساك حمامات ان كان يضرب الناس فان كان**  
**يظهرها فوق السطح مطلقا على عورات المسلمين** ويسرق حبات الناس  
برمية تلك الحمامات عزر على ذلك بما يراه الحاكم رادعا له  
**ومنع السرا منق فان لم يمنع بذلك** اي الحمامات ذكره في القينة  
وفي لفظ قاض خان ويكره امساك الحمامات ان كان يضرب الناس قلت  
وفي النظم الوصيا في صرح بوجوب التقدير وبذبح الحمامات ولم يبيده  
الاطلاع على عورات المسلمين واذا يذبحه رجا حياتهم برمية تلك الحمامات  
ووجه بعض العلماء التقدير بانه فسق صريح مع ما في هذا المحل النمل



من الدلالة على تقصير المروءة وقلة المبالاة بأمور الدين والمصارع على نوع لعب قال  
شيخ شيخنا سري الدين بن الشيخ في شرحه ولم ار اطلاقه التقدير في غير النظم  
الروماني لاحد من المتقدمين نعم قال هو في شرحه وفي هذا الزمان انما  
يهاينها من يتظاهر بالفسق ويتجاهر به وفيها نوع من الفحار فانه يحتمل ان  
لها على صدر حمامات الناس وذلك من حالهم مشهور فيجب على المحتسبين  
ردعهم على ذلك ومنعهم اسر المنع والله تعالى اعلم **ولا بأس بالمسابقة في الري**  
**والفرس والابل والبر والاربع** لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في الخف  
او نخل او حافر والبر والاربع والابل والفرس والفرس والابل والفرس والابل  
وفي حديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم وا بر بركو وعمر رضي الله تعالى  
عنه فسبق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه من اسباب الجهاد ورجحان  
اليه للفرس والفرس وكل ما كان من اسبابه فعله مندوب اليه سعييا في اقامة  
هذه الفريضة وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام كذا في شرح الجمع للمصنف **حل**  
**الجعل ان شرطه في المباحة المال اي الجعل** اي الجعل من باب واحد وهو  
الجعل بوسط بينهما **من الجاهل** لانه يصير قاردا والتمار وحرام **الاداء**  
**او هذا ثالثا بينهما** اي الا ان يكون بينهما محل للفرس كمن يفرسهما بيتهما  
ان يسيتهما فان سبقتما اخترتهما فان سبقه لم يقطعه وفيما بينهما ايها سبق  
اختر من صاحبه وانما جاز ذلك لان الجمل يخرج من ان يكون قاردا فيخرج وان لم  
يكن الفرس الجمل مثلها لم يجر لانه لا فائدة في دخاله بينهما فلم يخرج جسد من ان  
يكون قاردا الكلي بمعنى الفرس من كفي مهوز اللام **وكذا الحكم في القسمة** قال في السراجية  
معزيا الى شرح الطحاوي رحمه الله تعالى لودفع الاختلاف بين اثنين وشرط احدهما  
لصاحبه انه ان كان الجراب كاطت اعطيتك كذا وان كان كاطت لا اخذ منك  
شيئا وكذا جاز ان ياتي **ويسحب في الظاهرة يوم الجمعة** قال قاضي خان رجل  
وقت لظلم الظاهرة وحلق راسه يوم الجمعة قالوا ان كان بري جواز ذلك في  
غير يوم الجمعة واحذر الى يومها تا حيرا فاحشا كان مكره وهذا لان من كان ظفزه  
طويلا كان رزقه ضيقا فان لم يحيا وزل الحد وحذر تبركا بالاجابة فهو مستحب  
لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال من قلم الظاهرة يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلاء الى يوم  
الجمعة الاخرى ولثلاثة ايام وفي المحيط ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى  
عنه كتب اليها وفطر الاطراف في ارض العدو فاتها سلاح وهذا مندوب  
اليه للمجاهد في دار الحرب وان كان فخر الاظفار من المظرة لانه اذا سلط  
السلاح من يده وقرب العدو منه ربما يتمكن من دفعه باظافره وموتير  
قص الشارب فانه سنة وفي حق الطارقي في دار الحرب ان توفير شارب  
مندوب اليه ليكون أهيب في عين العدو ويسحب ايضا **حلق عاتقه وتقليم**

بدنه

**بدنه بالانقصال في كل اسبوع مرة** فان لم يفعل في كل خمسة عشر يوما مرة  
ولا عذر في تركه وراوا الاربعين والاسبوع هو الافضل والخمسة عشر الاوسط  
والاربعون الابدع ولا عذر فيها وراوا الاربعين ويستحق الوعيد **رجل تقلم**  
**علم الصلاة او غيره ليعلم الناس واخره ليعلم به فالاول افضل لانه مقفلة فليعلم**  
الخلق اكثر فجا في الاثر مذكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة كذا في فتاوى  
قاضي خان وفيها رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والدية فلا بأس به ولم  
يكن عقوقا قبل هذا اذا كان ملتحقا وان كان امرو صيغ الوجه فلا بد ان يمنع  
من الخروج ومراوده بالعلم العلم الشرعي وما يتفق به فيه دون علم الكلام وانما  
لما روي عن الامام السلفي رضي الله تعالى عنه انه قال لان يلقي الله سبحانه وتعالى  
الكلمة خير من ان يلقيه يعلم الكلام فادان علم الكلام المستداول في زمانهم  
هذا فاطنك بالكلام المخلوط بهذه البيانات الفلاسفة المعجور بابا طيلهمم الزخرفة  
كذا في شرح الفهرست للاخضر **واذا كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس**  
**بيرو ولسانه فذكره بما فيه ليس بعينه حتى لو اخرج السلطان لوجوه لا اخرج**  
**عليه ولما لا اثم عليه لودكر مساوي اجتهاد وجه الاهتمام لا يكون عينية**  
**اعا العينة ان تذكره على وجه الغضب ثم يرا السب كذا في فتاوى قاضي خان**  
وفيه رجل علم ان فلانا يغتالي من المنكر هل له ان يكتب اليه بذلك قالوا ان  
كان يعلم انه ان كتب اليه ينفعه الالب عن ذلك ويقدر عليه يحل له ان  
يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اراد منعه لا يفذر عليه فانه لا يكتب لئلا تقع  
العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والوعية والخشم  
انما يجب الامر بالمعروف اذا علم الظاهر سمعون رجل اغتاب اهل قرية  
فقال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك عينة لانه لا يري به جميع اهل  
القرية فكان المراد هو البعض وهو مجهول انتهى شروع الامر بالمعروف  
بحل وان كان الضرر غالبا ويعلم بعينه انه لا يفذرهم في السرقت قال في دار  
الشرع من مسلم ثوبا او سببا طاهرا عليه لان الظاهر من حال المسلم انه يجب  
للمجاسة وان كان بايعه شارب خمر فكذا قال ولو قيل في ارا المجوسي يجوز  
ويكره وكل بايع اهل الكتاب حلال وتكره لاحتمال انهم يدجوا باسم المسيح لو  
كتب المقتضى فيما بينه وبين الله تعالى قال يكتب ولا يصدق قضا ولو كتب  
ما قول القائل في يكتب جواب الى حقيقته هكذا ذكره الشافعي قلت وفي  
الجامع قال مستأجنا مراده بقوله يدين فيما بينه وبين الله تعالى ان  
المقتضى بعينه انه غير حاش في مراده لان انقاضي اسمع ذلك بعينه وينبغي  
بالحث لا بأس بتقريب الحاكم المتدين انتهى الترجيح بقراءة القرآن بالصوت  
الطيب مختلف والاصح انه ان لم يزد فيه الحروف يجوز وان زاد لم يجر اجتماع  
اليه وخشيه ان كان غير الكلام للسكوت حسن وان كان كذلك القلة



يحتسب عليه الكفر وكذا الاخران بالقضاء والمناظرة في العلم بالنصرة  
التي من اجل الطاعات واجل ثلاثة اسمها حرام لقهر رجل مسلم  
واظهار قوة نفسه وقضيه ونيل شئ من الدنيا كمال المال والعتول  
والتكبر على الناس بالبر والعظ والافتخار بآل بيته الامين والمسلمين  
ولرياسته وقبول العامة واخذ الاموال لصلالة اليهود والمضار  
وقراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة مكرهه  
كثارة الخاوي القدسي فقيه في بلدة ليس فيها فقيه افقه منه يريد  
يريد ان يغزو ليس له ذلك لانه يدخل على اهل بلده الضياع رجل  
اذا ان يتعلم علم الجوزم فان كان يتعلم مقدار ما يعرف به موافقت  
الصلاة والفتنة لا بأس به لانه يحتاج اليه لاداء الصلاة وما  
عداد ذلك حرام قال في ادب الملتقط ويستحب خضاب الشعر  
واللحية للرجال ولم يفصل بين الحرب وغيره وقال في المبسوط  
لا بأس بغير الحرب وقال وهو الاصح لفظ المبسوط واختلفت  
الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في عمره والاهم  
انه لم يفعله ولا خلاف انه لا بأس للمغازي ان يختضب في دار  
الحرب ليكون الهيب واما من اختضب لاجل التزين للنساء  
والجوارى فقد منع عن ذلك بعض العلماء والاصح انه لا بأس به  
وهو مروى عن ابي يوسف فقد قال كما يجزي ان تزين ذاتي  
يعجبها ان تزين لها وقصلي المحيط بين الخضاب بالسواد وقال  
علاء المشايخ انه مكروه وبعضهم جوزوه وهو مروى عن ابي  
يوسف اما بالحكمة فهو ستة الرجال وسما المسلمين كذا في مجمع  
الفتاوى **وما تكون العينة بالنساء تكون العينة ايضا بقهر العين**  
**والاشارة باليد على ان العينة ان تصف احاك حال كونه غائبا بوض**  
يلرهم اذا سمعه عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تدرون ما العينة قالوا الله  
ورسوله اعلم قال ذكر ان الخاك بما يكره قيل اذابت ان كان في اي  
ما قول قال ان كان فيه ما تقول اعقبته وان لم يكن فيه فقد  
نهبه كذا في شرح المشرقة ثم قال العينة لا تقتصر على النساء  
صريحا بل التفريق في هذا الباب كالصريح وكذا القتل كالقول  
وكذا الايمان والغير والرمز والكتابة والحركة وكل ما يفهم منه المقصود  
فهو داخل في العينة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضي الله  
تعالى عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت اومأت بيدي اي قصيرة  
فقال عليه الصلاة والسلام قد اغتبت بها ومن ذلك المحاكاة بان يحس

متبارجا

متبارجا او كما يحسب فهو عينة بل هو اشد من العينة لانه اعظم في الضرر  
والقهر ومن العينة ان يقول بعض من رايته اذا كان الخاطب يفرق  
مخفا معينا لان المحدثون يقتضيه دون ما به التفتيم واما اذا لم يفرق  
عنه جازا انتهى **صلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام وخير ومروءة**  
الاقارب والاحسان اليهم والى لطف بهم والمجاسة اليهم والكاملة  
معهم ويزور دوى الارحام عينا فان كان ذلك يزيل الفتن وحسب يزور  
اقرباه كل جمعة او شهر ويكون كل قبيلة وعشيرة يدا واحد في التناصر  
والنظار عيا من سواهم في اظهار الحق ولا يرد بعضهم حاجة بعض لانه  
من التظيعة في الحديث صلة الرحم تزيده في العز في حيث احوال تنزل  
الرحمة بهم قاطع الرحم وفي بعض الاحاديث ان الله تعالى يصل من وصل  
رحمه ويقطع من قطعها كذا في شرح ملا خضر **ويسلم المسلم على اهل الذمة**  
**يرده على قوله وعليك في فتاوى قاضي خان** اذا سلم اليهودي او النصراني او  
المجوسي على مسلم قال محمد رحمه الله تعالى يقول المسلم عليك ينوي بذلك  
السلام الحديث مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سلم عليك  
فروا عليه واما يكره ان يستأجرهم بالسلام واما اذا ابتد الكافر فلا  
باس بان يرده عليه ولكن لا يز يدعي قوله وعليك وبعض المشايخ لم يرو  
باسا بالسلام على اهل الذمة والصحيح هو الاول وهذا اذا لم يكن  
للمسلم حاجة اليه فان كان فلا بأس بالسلام ويكون المسلم ان يصلح  
الذي انتهى **ولو سلم على الذي يحمل كبر** قال في الفتاوى الدائمة بحمل الكافر  
كفر فلو سلم على الذي يحمل كبر ولو قال للمجوسي يا استاذي تحمل ككفر  
كذا في صلاة الظهيرة وقيل بالتحمل لانه لو لم يكن كذا بل كان لغرض  
من الاعراض الصحيحة فلا بأس به فلا كفر قال في الخاتمة واذا قال  
المسلم للمجوسي طالع الله بئان قالوا ان يقر بقلبه انه يبطل بقاء لعله  
يسلم او يودي للكرية عن ذلك وصغار فانه لا بأس به لان هذا حاله الى  
المسلم او لمنفعة المسلمين انتهى **واجب ورسلام السائل ذكر في الخاتمة**  
ونظرة رجل سلم على من كان في الخلاء وهو يعوط ويسول لا ينبغي له ان يسلم  
عليه في هذه الحالة والاسلم عليه قال ابو جيفة رضي الله تعالى عنه يرد  
عليه السلام بقلبه لا بلسانه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يرد  
عليه بعد الفراغ من الحاجة ولا يسلم على اخذ وقت الخطبة ولا يشمت  
العاظم واه اسلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام السائل  
اذا التي يباب دار انسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه  
وكذا ذلك اذا سلم على من في المحكمة واذا الى رجل دار انسان يجب ان يستأذن  
قبل السلام ثم اذا دخل اولا ثم يتكلم وان كان في القضا يسلم اولا ثم يتكلم رجل

سلم



كان جالساً في يوم فسلم عليه رجل قال السلام عليك يا فلان فرد عليه  
السلام بعض القوم سقط السلام عن سلم عليه وان سمي رجلاً فقال  
السلام عليك يا زيد فرد عليه عمرو ولا يسقط رد السلام عن زيد وان  
يسمى وقال عليك وأشار الى رجل فرد عليه سقط السلام عن المشار اليه  
رجل سلم على رجل فرد عليه السلام ولم يسمع قال ابو بكر الاسكاف رحمة  
الله اخاف ان لا يسقط عنه فرض الرد فقيل له لو كان الردود عليه اصم  
ماذا يصنع قال ينبغي ان يردد تحريكه سفيته انتهى **احب الاسماء الى الله تعالى**  
**عبد الله وعبد الرحمن** من كان اسمه محمد لا بأس بان يكنى بابي القاسم ويكنى  
ابن عبد الرحمن **اباه** وان تزعم المرأة زوجها باسمه قال في السراجية  
الشمسية باسم يرجد في كفاية الله تعالى كالعلي والكبير والرشيد والبريق  
جائز لانه من الاسماء المستزكة ويراد في حق العباد غير ما اراد في حق  
الله عز وجل **احب الاسماء الى الله تعالى** عبد الله وعبد الرحمن لكن  
الشمسية بغير هذه الاسماء في هذا الزمان اولى لان العوام يصغرون  
هذه الاسماء عند النزام ولدينا لا يسمى عندنا في حقيقة خلاف المجد  
رحمة الله تعالى من كان اسمه محمد لا بأس بان يكنى بابي القاسم لان قوله  
صلوات الله عليه وسلم سموه باسمي ولا تلتوا بكيتي قد تنسخ لان علياً رضي  
الله تعالى عنه كني بكنية محمد بن الحنفية اما القاسم يكره ان يدعى الرجل  
**اباه** او المرأة زوجها باسمه انتهى بلفظه **ويكره الكلام في المسجد** و**خلف**  
**الجنابة** وفي الخلاوة حالة الجماع للعبية فضل على سائر الحسن وهو  
لسان اهل الجنة فليها او تعلم غيره فهو ما حور تطيبين الثبور لا يكون في الجنابة  
كراهية السراجية وعز المسئلة الاجيزة الى تجريدي الفضل يكره متى لموت  
لغضب او ضيق عيش **الاحرف الوقوع في محبة لابس** ليس الصبي للول  
**وكذا اكل كراهية النظم الوهابي** وشرحه وقد قد من تحريه وتحقيقه  
**ويكره الخصال والسوار الصبي** اي يكره للولي لابس ذلك **ويكره الذكر ولان**  
**القبالة بالقلم المتخذ من الذهب والفضة** او من دواة كذك ذكره في السراجية  
ثم قال لا بأس بقرينة السلاح بالذهب والفضة لابس بالشرح والبيان  
والشعر من الذهب عندنا في حقيقة رحمة الله تعالى خلافاً لما في يوسف رحمه  
الله تعالى جارية لزيد قال يكره كني **ويكره بيعها** اهل العهر شرها وبيعها  
لغير قول يكره ذلك كما تقرر سابقاً قال في الحاشية راي عيني في يد  
رجل وقد علم انه لغيره فقال له في اليد انا ملكته من فلان بسبب  
من الاسباب او قال فلان ذلك وكلني بالبيع فانه يحل له ان يشتري  
منه والقبالة ان لا يحل لانهم في حيا المنة الى نفسه وانما حل له ان  
يشتري منه استحساناً كان الصرور فان الوشرط في اعادة الشرور

منه

منه ويمنون قوله اقامة الشاهد من يصدق الامر على الناس وهذه الصرور  
معدومة فيما اذا احبوه عزك على خلاف ذلك ثم قال ولو كانت الحارسة  
لرجل واخذها رجل اخر فلا يبيعها قال في الكتاب لا ينبغي لمن يملكها الا ان  
ان يشتريها من الذي في يده حتى يعلم انها خرجت من ملكه الاول انما نقلت  
الى اليد بسبب صحيح ويعلم ان الاول وكله ببيعها فان سلك ذلك اليد فقال  
هذا اليد اشتريتها منه او وهبها لي او تصدق بها علي او قال وكلني ببيعها  
فان كان ذلك اليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله ويشتري ويطلق وان كان غير  
ثقة الا ان في كبرايه انه صادق فله ذلك لان قول الخبر مقبول في المعاملة  
اذ لم يعارضه قول اخر وان لم يكن عدلاً وكان في كبرايه انه كاذب لا ينبغي  
له ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه وكذا لو لم يعلم ان ذلك الشيء لغير الذي  
في يده الا ان الذي في يده احبوه لغيره وان ذلك الغير وكله بالبيع او باع  
منه او وهب له لان اقرار ذي اليد بالملك لغيره بمنزلة العلم ان كان الخبر  
ثقة وان كان غير ثقة لكن في كبرايه انه صادق فله ذلك وان كان في كبر  
ايه انه كاذب لا يقبل قوله ولا يشتري منه وان كان الذي في يده لم يخبره  
او ذلك الشيء لغيره فك لا بأس بشرايه منه وتامه ينظر في كحل وطي  
**مروفت اليه وقال الشافعي امرتك ونكاح من قالت طلقني زوجي والنفقة**  
**عربي** او كنت امه لفلان **فاغتني** في الحاشية امرأة قالت لرجل طلقني  
زوجي فلا تأوا نفقت عدي ووقع في قلبه انها صادقة لابس للرجل  
ان يتزوجها بقولها وكذا المطلقة فلا تأوا نفقة لزوجها ان نفقت عدي  
وتزوجت بزواج اخر ودخل به ثم طلقني وانفقت عدي وكان ذلك في يد  
يقصرون فيها انكاح الزوج الثاني وانفقتا العديتين فانه لا بأس لزوجها  
الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عنده او وقع في قلبها انها صادقة  
لانها الحبروت بامر محتمل واما اذا الحبروت بامر مستكر قال الشيخ الامام  
الاحل شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى وفي هذا بيان انما لو كانت  
لزوجها الاول ملك ذلك لا يحل له ان يتزوجها ما لم يستفسرها لاه العلم  
اختلفوا في انها هل تحل للزوج بغير نكاح الثاني قال بعضهم لا يحل فلا يكون  
له ان يعتمد على قولها حللت لك حتى تقس جارية صغيرة لا تقرب عن نفسها  
في بئر جريد في الرجل انما له فلا كبروت لغيره رجل في بلدة اخرى فتالت انا  
حرة الاصل لا يبيعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت مملوكة لذي اليد فلا اليد  
فليس لا يبيع عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها ولو قالت كنت امه لغيري  
فاغتني قال ان كانت ثقة عنده او وقع في قلبه انها صادقة لابس بان يتزوج  
لانها الحبروت بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك وكذا المرأة الحرة اذا تزوجها  
رجل لم قالت لرجل اخر انكاحي كان فاسداً او كان روفي على غير الاسلام







عن جده رضي الله تعالى عنه ان الابعين بن جمال استقطع رسول الله  
صلوات الله عليه وسلم على ما روي فقال الاقرع بن خابس رسول الله اني  
وردت اهدا الملح في الجاهلية وهو بارض ليس فيها ملح من ورده اخذته  
وهو مثل الماء المعد من الارض فاستقال الابعين بن جمال في اقطاعه  
الملح فقال اقبلك على ان تجعله مني صدقة فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم هو منك صدقة وهو مثل الماء المعد من ورده اخذه قال  
ابو عبيد والماء المعد هو الذي له مواد منه مثل العيون والبار وقال  
غيره هو الماء المجمع المعد فان انقطعت هذه المعادن الظاهرة  
لم يكن لاقطاعها حكم فكان القطع وغيره فيها سوا جميع من وردها  
اسوة مستتركون فان منهم القطع منها كان بالبيع متقدرا وكان لما  
اخذ مالكا لانه متعدد بالبيع لا بالخذركف عن البيع وصرف عن مداومة  
العمل لئلا يشبه اقطاعه بالبيعة او يصير معه من حكم الاملاك  
المستققة انتهى **وحرم بيع الناضح** وهو البعير **كالعطر** ولو ما يستغنى  
بيده وفي شرح الرقابة بين العطن البعير الذي يتناخ الابل حرقها وشقي  
وبير الناضح الذي يستخرج ماؤها بيسير الابل ونحوه **اربعون ذراعاً**  
**كراحيه** لقوله عليه الصلاة والسلام من حفر بيرا فله ما حركها  
اربعون ذراعاً لان حافر البير لا يتكمن من الانتفاع بالبير الا  
حولها فقدره الشرع بأربعين ذراعاً ثم قبل الاربعون من الحواف  
الاربعة كل جانب عشرة اذرع لان ظاهرها للنفذ جميع الحواف الاربعة  
والصحيح ان المراد اربعون ذراعاً من كل جانب لان المقصود دفع الضرر  
عنه كيلا يحفر احدا بيرا يجا بها فيحول ماء الاولى الى الثانية ولا  
يندفع هذا الضرر ان يكون بعشرة اذرع من كل جانب فيستقر باريها  
كيلا تنقطع عليه المصالح ولا فرق في ذلك بين ان يكون البير المعطن  
او الناضح عندا في حنيفة وعندنا ان كانت للعطن اربعون ذراعاً  
كانت للناضح فقدرها ستون ذراعاً لقوله عليه الصلاة والسلام  
**حريم البير** حنمائه ذراع وحريم بير ماء القطن اربعون ذراعاً  
وحريم الناضح ستون ذراعاً ولان استحقاق الحريم بيرا اعتبار  
الحاجة وحاجة بير الناضح اكثر لانه يحتاج الى موضع يسير فيه الناضح  
وهو البعير وقد يطول الرضا وفي بئر القطن يستقي بيرة فلا بد من  
انقاوت يبينها وله ما رويها من غير فضل ومن اصله ان العام المتقدي  
بقوله والعلية يرجع الى الخاص المختلف في قوله والعلية ولهذا رجع قوله عليه  
الصلاة والسلام ما اخرجته الارض ففيه العشر على قوله وليس فيما دون خمسة  
اوسق صدقة وعلى قوله عليه الصلاة والسلام ليس في الحفرا ان صدقة

بيرو

طلب المتفق على بيعه  
العام

ورج اصحابنا كلهم قوله صلى الله عليه وسلم ان التبر بالتمر مثلاً بمثل يبي على  
خبر العرب **اذ احذر** اي البير في موات باذن الامام بنو فند لنبوت الحريم  
المستقمة ذكره للحاف واما اذا حفرها في غير موات او في موات يغير اذن  
الامام لا يكون الحكم كذلك **وحريم العين حنمائه** من كل اى حنمائه ذراع  
لما رويها لان العين تستخرج للزراعة فلا بد من موضع تجري البيرة من  
موضع يجري منه الى المزرعة فقدره السائر بحنمائه ولا تدخل للراي في  
المقادير فانقصرت قيل هو حنمائه من الحواف الاربعة من كل جانب مائة  
وحنمته وعشرون ذراعاً والاصح انه حنمائه ذراعاً من كل جانب والذراع  
هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك تسع قبضات فلس  
منه قبضة **وبين غيره من الحفود** اي في الحريم المذكور لانه صار ملكا لصاحب  
البير ضرورة تمكنه من الانتفاع بها فكان الحافر متقدرا بالحفر في ملك غيره  
فان حفر رجل في حريمه كان للاول ان يملكها لما ذكرنا من انه متقد  
فيه وكان له ان يمنع ويؤثره ولو اراد ان يأخذ بحضرة كانه  
ذلك لانه ائلف ملكه بالحفر ثم اختلفوا فيما يؤخذ به الباقي فيقول بيليسه  
لانه ائلف تقديره كما اذا وضع شيئا في ملك وقيل بغيره المتقضان وليس له ان  
يملكه الكلي بل يملكه بنفسه كما اذا اهدم حدار غيره كان لصاحبه ان  
يأخذه بغيره لئلا يبيد الحدار وهو الصحيح **ولو حفرت اثنان بيرا في موات حريم**  
**البير** الاولى باذن الامام **فذهب ما بين الاولى والثانية** فلا يملك  
لانه غير مستعد فغله والماتحت الارض غير مملوك لاحد فلا تكون له  
الخاصة بسببه ثم سببه هذه المسئلة ياخزي فقال **ان بين حاننا**  
**غير حاننا** غيره **فكسدت** الحافرت **الاولى** فانه لا شيء عليه ذكره  
الزبلي في تبينه **والثاني الحريم** لبيرو التي حفرها من الحواف الثلاثة **ودون الحواف**  
**البير الاولى** ليس بملك الاول فيه **والثانية حريم فقدر ما يصلح**  
القتاة تجري الماتحت الارض ولم يقدر حريمه بشي يمكن ضبطه وعن معمر انه  
بمثلة البير في استحقاق الحريم وقيل هذا عندنا وعندنا في حنيفة لا حريم  
له مالم يظهر على وجه الارض لانهما حفرت الحقيقة فحقته بالهبة والواحد  
ظهور الماء بمثلة عين فوازة فيقدر حريمها بحنمائه ذراع **وبير شجر**  
**في الارض بالمران حنمته اذرع من كل جانب** **لا حريم به في المختار**  
ليس لغيره ان يعرض فيه شجرة في ارض موات فحريمها من كل جانب خمسة اذرع  
وروي ان رجلا عرض شجرة في ارض فلاة فجاءه اخر واراد ان يعرض شجرة اخرى  
فيها فاحصما الى النبي صلى الله عليه وسلم ففعل صلى الله عليه وسلم من  
الحريم خمسة اذرع واطلق للاخر فيها وراى ذلك **ولم ينع ما منع** **ورد بطل**

ورج اصحابنا كلهم قوله صلى الله عليه وسلم ان التبر بالتمر مثلاً بمثل يبي على  
خبر العرب **اذ احذر** اي البير في موات باذن الامام بنو فند لنبوت الحريم  
المستقمة ذكره للحاف واما اذا حفرها في غير موات او في موات يغير اذن  
الامام لا يكون الحكم كذلك **وحريم العين حنمائه** من كل اى حنمائه ذراع  
لما رويها لان العين تستخرج للزراعة فلا بد من موضع تجري البيرة من  
موضع يجري منه الى المزرعة فقدره السائر بحنمائه ولا تدخل للراي في  
المقادير فانقصرت قيل هو حنمائه من الحواف الاربعة من كل جانب مائة  
وحنمته وعشرون ذراعاً والاصح انه حنمائه ذراعاً من كل جانب والذراع  
هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك تسع قبضات فلس  
منه قبضة **وبين غيره من الحفود** اي في الحريم المذكور لانه صار ملكا لصاحب  
البير ضرورة تمكنه من الانتفاع بها فكان الحافر متقدرا بالحفر في ملك غيره  
فان حفر رجل في حريمه كان للاول ان يملكها لما ذكرنا من انه متقد  
فيه وكان له ان يمنع ويؤثره ولو اراد ان يأخذ بحضرة كانه  
ذلك لانه ائلف ملكه بالحفر ثم اختلفوا فيما يؤخذ به الباقي فيقول بيليسه  
لانه ائلف تقديره كما اذا وضع شيئا في ملك وقيل بغيره المتقضان وليس له ان  
يملكه الكلي بل يملكه بنفسه كما اذا اهدم حدار غيره كان لصاحبه ان  
يأخذه بغيره لئلا يبيد الحدار وهو الصحيح **ولو حفرت اثنان بيرا في موات حريم**  
**البير** الاولى باذن الامام **فذهب ما بين الاولى والثانية** فلا يملك  
لانه غير مستعد فغله والماتحت الارض غير مملوك لاحد فلا تكون له  
الخاصة بسببه ثم سببه هذه المسئلة ياخزي فقال **ان بين حاننا**  
**غير حاننا** غيره **فكسدت** الحافرت **الاولى** فانه لا شيء عليه ذكره  
الزبلي في تبينه **والثاني الحريم** لبيرو التي حفرها من الحواف الثلاثة **ودون الحواف**  
**البير الاولى** ليس بملك الاول فيه **والثانية حريم فقدر ما يصلح**  
القتاة تجري الماتحت الارض ولم يقدر حريمه بشي يمكن ضبطه وعن معمر انه  
بمثلة البير في استحقاق الحريم وقيل هذا عندنا وعندنا في حنيفة لا حريم  
له مالم يظهر على وجه الارض لانهما حفرت الحقيقة فحقته بالهبة والواحد  
ظهور الماء بمثلة عين فوازة فيقدر حريمها بحنمائه ذراع **وبير شجر**  
**في الارض بالمران حنمته اذرع من كل جانب** **لا حريم به في المختار**  
ليس لغيره ان يعرض فيه شجرة في ارض موات فحريمها من كل جانب خمسة اذرع  
وروي ان رجلا عرض شجرة في ارض فلاة فجاءه اخر واراد ان يعرض شجرة اخرى  
فيها فاحصما الى النبي صلى الله عليه وسلم ففعل صلى الله عليه وسلم من  
الحريم خمسة اذرع واطلق للاخر فيها وراى ذلك **ولم ينع ما منع** **ورد بطل**



**والنهر قال بالمرات** اذا لم ينقطع عود دجلة والفرات **حريما** لعامروان كان  
حرما فلا يلحق بالموات كما لا يخفى **وان جاز عوده لم يجر اجاره** لانه حينئذ لم  
يكن مواتا لتعلق حق العائمة به على تقدير رجوع المالك اليه لان الماحق  
لما جازهم اليه **والنهر في ملك النهر** لا في ملك الارض يعني من كان له نهر في ارض غيره  
فليس له حريم عند ابي حنيفة الا ان يقيم بينة على ذلك وعندهما  
له مسناة النهر يمشي عليها ويلقي عليها الطين هذا **فصل**  
في بيان احكام الشرب للماء من احياء والموات ذكر ما يتعلق به من  
مسائل الشرب لان احياء الموات يحتاج اليه **الشرب في الماء** قال الله تعالى  
لما شربوا وكلم شرب يوم معلوم اي نصيب **والسنة** اصله سنة استقل  
الماء تحقفا **شرب** بن آدم **والنهر** بالسنفة **وتلك حقيقتها في كل ما لم يجر بان**  
**وسق ارضه من نهر عظيم كدجلة والفرات وغيرها** كخوها ليعبر  
وهو نهر الترك وجيجون وهو نهر خوارزم ودجلة نهر بغداد والفرات نهر  
البلقاء **وشرب نهر لا رصنه او نصيب النهر** **فصل**  
**بالعائمة** لان الانهار والمظاهر المذكورة غير مملوكة فكل ان يستغني ارضه  
ويتوصاه ويشتريه وينصب الرعي عليه ويكرى منها لغيره الى ارضه ان لم يضر  
العامة والذليل على كونها غير مملوكة ان هذه الانهار ليس لاحد فيها يد  
المخصوص لان نهر الماء يمنع نهر غيره فلا يكون محروما والملك بالاحراز فاذا لم  
يكن مملوكا لاحد كان لكل احد ان ينتفع به لقوله عليه الصلاة والسلام  
المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلاء والنار رواه احمد وابوداود وابن  
ماجة من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقيدناه بغير المحرزان  
اذ احراز فقد ملك فخرج من ان يكون مباحا كالصيد اذ الحرز فقد ملك  
فخرج فلا يكون لاحد ان ينتفع به الا باذنه وشرط الجواز الانتفاع به عموم  
صحة العامة بان باحظه بالكرى او نصيب الرعي فليس له ذلك لان الانتفاع  
بالمباح يجوز الا اذا كان يصير باحدا لا انتفاع بالشمس والقمر والهوا والمراد  
بالكلاء الخبيث الذي يبيت بنفسه من غير ان يبيت احد ومن غير ان  
يزرع ويصقيه بملكه من قطعه واخره وان كان في ارض غيره والمراد  
بالنار الاستفانة بغيرها والاستفلاها والافقاد من لهيبها وليس  
لصاحبها ان يمنع من ذلك اذا كانت في الصحرا بخلاف ما لو اذ عيرة اهل  
الحجر لانه ملكه ويقتصر بملكه وكان له منه **لا مستى** **وايد ان خيف تخريب**  
**النهر لكثرة دوابه وارضه** بالجر عطف على دوابه لان الحق  
له فيبوق على اذيه قال في الخاتبة نهر لقوم لرجل ارض يجنبه ليس له شرب  
من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوصا ويستقي دوابه من  
هذا النهر وليس له ان يستقي منه ارضا ان سجد او زرعوا ولا ان ينصب

بهرهان

في ارضه  
في ارضه  
في ارضه

في ارضه

ولا ياعا النهر لارضه وان اراد ان يرفع المائمه بالقرب والاواى ويستقي زرعه  
او سخره اختلف المشايخ والاصح ان ليس له ذلك ولاهل النهر ان يصفوه انتهى **فصل**  
لو اتخذ داره حضرة او سخره واراد ان يستقي ذلك بالاواى من نهر لغيره اختلفوا  
فيه قال بعض مشايخ بل ليس لهم ذلك الا اذا كان صاحب النهر كما ينبغي ان يستقي  
زرعه وذكر بعض الايمة السرخسي انه لا يمنع من هذا المقدار انتهى **فصل**  
**او خسر في داره حلا جواره في الاصح** وقال بعض ائمة بل ليس له ذلك  
الا اذا كان صاحب النهر والاول اصح لان الناس يتوسعون فيه ويعدون المنع  
من الدماء **والمحرم في كوز وجب** هو بضم الحاء والمهملة وتشد ياء الواو  
وهي الخاتبة لا يستنع به **الابادان صاحب** لانه ملكه بالاحراز فكان احق به كالصيد  
اذ احدثه لكن فيه شبهة الشركة لظاهر ما روينا فيعمل فيها ليستقط بالسيارات  
حتى لو سرقه من موضع يعز فيه الماء وهو يساوي بضايا لا تقطع يده  
قلت وفيه كلام لانه بناء على هذا ينبغي ان لا يقطع في الاشيا كلها لان قوله  
تعالى هو الذي خلقكم ما في الارض جميعا منه يورث الشبهة بهذا الطريق  
فاجيب عنه بان العمل بالحديث يوافق العمل بقوله تعالى هو الذي خلق  
لكم الآية ولا يلزم من العمل به ابطال الكتاب بخلاف قوله تعالى الزاينة  
والزاني والسارق والسارقة وغير ذلك فدل على ان المراد به غير ما دل  
عليه المحصر صيات ولو منع الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش  
كان له ان يقاتل بالاسلح لشر عمر رضي الله تعالى عنه وان كان محروما في  
الانوار وليس له ان يقاتل بالاسلح وله ان يقاتله بالاسلح اذا كان فيه  
فضل من صاحبه لانه ملكه بالاحراز فصار نظير الطعام وفي الكاية  
قتل في البيرو وخوها الاولي ان يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب نقصا  
فصار ذلك بمنزلة التقير والله تعالى اعلم **ولو كانت البيرو والخرف او النهر**  
**في ملك رجل فله ان يمنع من رعي السفة من الرطوب في ملكه اذا كان يحرم ما ينزل**  
**فان لم يحرم يقال له** اي لصاحب البيرو وخوها اما  
ان يخرج الماء او يتركه لياخذ الماء **بشرط ان لا يضر صفة النهر والبيرو**  
الجانب بفتح فيجمع على صفات كنية وحيات ويكسر فيجمع على اصف مثل  
عده وعدد كذا عن المصباح **لان له حصة من السفة** في الماء الذي في حوضه  
عند الحاجة قبل هذا اذا احتقر ارض مملوكة له اما اذا احتقرها في ارض موات  
فليس له منه لان الوات كالحق لكل والاحياء مشترك وهو العشر او  
الخارج فلا يقطع الشركة **وحكم الكلاء حكم الماء** فيقال لك اما ان تقطع  
وله منع الماء ولا تتركه لتأخذ قدر ما يريد يرد ذكره الزيلعي ولو منع الماء  
في الاواى على نفسه ودابته العطش كان له ان يقاتله بالاسلح وان كان محروما  
في الاواى قاتله بغير اسلح اذا كان فيه فضل عن حاجته



وقد قدمنا الكلام عليه فلهذا فرغ من بحث الماء وقدمه لانه هو المقصود  
شروع في بحث الكري فقال **وكري** اي حفرة غير ملكة بالخرصة نهر وقوله  
**من بينا المال** خبر المبتدأ لان ذلك لصلة العامة وبيت المال معاد لها وكانت  
موتة الكري منه **فان لم يكن** اي في بيت المال **شيء يجرى** لان في تركه  
صنوا عظيم على الناس وقل ما يتفق العوام على المصالح باختيارهم فيغيرهم  
الامام عليه **وكري** النهر **الملك** على له ويغير من ابي منهم **على ذلك** اي على كرية  
لما ذكرنا وقيل ان كان خالصا لا يجبر والفاصل بين الخاص والعام ان ما يستحق  
به الشفعة خاص وما لا يستحق به عام **وموتة كري** النهر **المشرك** عليه **مهم**  
اي على اهل النار الكاينين **من اهل الله** اي من اعلا النهر عندي في حقيقة حتى اذا جاوز  
ارض رجل منهم تستنظ موتة الكري وقال الكري من اوله الخ على الشراك لان  
كل واحد منهم يستنظ بالنهر من اوله الخ فلهذا يستنظون في استحقاق الشفعة به  
فان استوا في الغم وجب الاستواء في الغرم ولا في حقيقة ان موتة الكري على من يستنظ  
بالنهر ويستنظ الارض منه فاذا جاوز الكري ارض رجل فليس له في كرية ما في شفعة  
فلا يلزمه شيء من موتة **فاذا جاوز ارضه جازي** من ذلك كما تقدم **ونقص دعوى النهر**  
**بغير ارض** وهذا استحسان والقياس ان لا تصح لان شرط صحة الدعوى اعلام  
الدعوى في الدعوى والشهادة والشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام وجه الاستحسان  
ان الشرب معروف فيه مستفاد به ويمكن ان يمكن بغير ارض بالادان والوصية  
وقد يبيع الارض دون الشرب فينتفي له الشرب وحده فاذا استوفى عليه شربه  
كان له ان يرفع الظلم عن نفسه باثبات حقه بالبيعة **واذا كان له ارض ولا**  
**فيها نهر** **فان ادرك** الارض **لا يجري النهر في ارضه** لم يكن له ذلك  
**ويترك على حاله** لان موضع النهر منها في يد ربه النهر مستعمل له في اجراء مائة  
فخند الاختلاف ان القول قوله وان ملكه **فان لم يكن في يده ولم يكن**  
**جاري فيهما** اي في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له وان كان  
له **بحرارة** **في هذا النهر** يسوقه الى ارضيه ليسبقها فيحق له  
لانيته بالحجة ملك الرقبة اذا كان الدعوى فيه ارضي الآجرا باثبات المجري من  
دعوى الملك **وعلى هذا المصعب** في نهر او على **سطح او الميزاب او النهر**  
**في دار غيره** فحكم الاختلاف فيه نظيره في الشرب كما ذكره الزيلعي وغيره  
**نهرين قوم اختلصوا في الشرب** فهو اي النهر بينهما **على قدر ارضهم** لان المقصود  
بالشرب سقي الاراضي والحاجة الي ذلك تختلف بقلة الاراضي وكثرتها فالظاهر  
ان حق كل واحد منهم في الشرب بقدر ارضه وقد رجحت الحاجة **خلاف اختلاف**  
اذا اختلف فيه الشركاء **فالهم يسترون في ملك رتبة** اي في الطريق ولا تقدر  
في ذلك سعة الاراضي منها لان المقصود فيه الاستطراق وهو لا يختلف  
باختلاف الدار **وليس لاحد** من الشركاء في النهر **ان يستوفيه** اي من النهر

نهر

**نهر او يصب عليه رحي او** يصب عليه **دالية** وهي الناعورة وتيل بي جذع  
طويل يركب تركيب مرقق الارض واسه مفرقة كثيرة يسقي بها **او يصب**  
عليه **جسر او يوسج في النهر** لان في ذلك كسر صفة النهر المشرك وسفل الملك  
المشرك بالبناء الا ان يكون الرحي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موصفا في الارض  
صاحبا يجوز والدالية والسالية بمنزلة الرحي والفتقرة مثل الجسر فان قلت  
ما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما ان الجسر اسم لما يوضع ويرفع مما يكون  
متحدا من الالواح والخشب والفتقرة ما يتخذ من الاجر والحجر يكون موضوعا  
ولا يرفع كذا قاله الزيلعي قال العيني في الرمي قلت الجسر اسم من الفتقرة  
لانه يكون من الخشب والتراب ايضا والفتقرة تكون من الحجر ولا يلزم  
الرفع في الجسر خصوصا اذا عمل من تراب انتهى قلت وفي القاموس الجسر الذي  
يبصر عليه ويكسر جمعا جسر وجسور ثم قال في باب الرافعة فضل القاف الفتقرة  
الجسر وما ارتفع من البيان انتهى فقد فسر الفتقرة بالجسر فيكون لنفسه  
بالام كما يبين كلام العيني رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **او يصب بالانام**  
والملك انه **قد كانت القسمة بالكرى** يكسر الكاف ويجوز فيه المد والقصر وهو جمع  
كوة بالفتح وهو الثقب لان القديم يترك على حاله لظهور الحق فيه ولو كان لكل  
واحد منها كرية مسماة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يزيد كوة وان كان  
لا يضر باهله لان الشراكة خاصة بخلاف ما اذا كانت الكرية في النهر الاعظم  
لان لكل واحد منهم ان يشق لصل منة ابتداء فكان الكرى بالطريق الاولى **او يصب**  
**نصيب الى ارضه اخرى ليس له** منه اي من النهر **شرب** بلا رضاهم يتعلق  
بالجميع اي بلا رضا الشركاء كمرسته الحكم المتقدم بمسئلة اخرى فقال  
لطريق مشترك **اذا ادا احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى**  
**ساكنة** فغير ساكن هذه الدار التي مفتحة في هذا الطريق  
**يخلف ما اذا ساكن الدار من واحد**  
**حسب** حق المرفق وينصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع ولو ادا الاعلان  
الشريكين في النهر الخاص وفيه كوى بينهما ان ليسد بعضها دفعا لبعض الدامن  
ارضه كيلا تنزل لغيره ذلك لما فيها من الاضرار بالآخر كذا اذا اراد ان يقسم  
النهر مناصفة لان القسمة بالتوى تقدمت الا ان يترابها لان الحق لهما وبعد  
التراضي لصاحب الاسفل ان ينفق ذلك وكذا لو رثته من بعده لانه اعارة  
الشرف لانه مبادلة الشرب بالشرب باطلة وكذا اعارة الشرب لا يجوز  
لما عرف في موضعه فتعيت الاعارة وهذا لان القسمة بالكوى قديم وليس  
لاحدهما ان ينفق تلك القسمة فاذا اترابها على خلاف ذلك يكون كل واحد  
منها معبرا بنصيبه لصاحبه فيرجع فيها هو او ورثته اي وقت شاء لان



لان العارية غير لائمة **وبورث الشرب** لانه حق مالي فيجوز فيه الارث **ووصي**  
**بالاستقاع** اي تعيينه لان جهالة الوصي به لا تمنع الوصية لانه من اوسع المنون  
 حتى جازت للمعروض وبالعدوم **لا يباع الشرب** **ولا يورث** **ولا ينفذ** **للمالك الفاضلة**  
 وعدم تصور القبض ولانه ليس بمالك متقوم حتى لو انفق شرب الانسان بالاسي  
 ارضه من شرب غيره لا يضمن على رواية الاصل كما سيأتي تحقيقه **والوصي بذلك**  
 اي بما ذكر من البيع والهبة والصدقة يعني لا يجوز له خلافا للوصية بالاستقاع  
 به على ما بينا **والوصي الماء يدخله ويخرج من دم عمده** **وعنه دعوى وهو مكافح وان**  
**صحت هذه العقود** لا يمكنه الا يتطل بالشروط الفاسدة ولا يملك الشرب لانه لا يملك  
 ليس بالاسباب فكل هذا السبب ويجب على الزوج من المثل وعلى المهر من المهر  
 من المهر وعلى القاتل الدية وللمدعي ان يرجع الى دعواه لبطالان المسمى لومات  
 وعليه دين لا يباع الشرب بدونه الارض لما ذكرنا وان لم يكن له ارض قيل يح  
 الماء في كل نوبة في حوض يباع الماء الى ان يفتني دينه من ذلك وقيل يتظر الامام  
 في ارض لا شرب لها فيضم الشرب اليها فيبيعها برضى صاحبه فينتقل الى قيمة  
 الارض بدون الشرب والى قيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى  
 قضائين الميت وتماه في تعيين الكثر **ولا يضمن من ملأ ارضه فترت ارض**  
**جارا او قرا** **فمنه** **تسبب** وليس بمقتد فيه فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان  
 في السبب ان يكون متعمدا لا ترى ان من حفر بئر في ارضه لا يضمن ما عطف  
 فيها لما قلنا وان حفر في الطريق يضمن وانما قلنا انه ليس بمنفذ لان له ان يملأ  
 ارضه ما يشاء قائلوا هذا اذا سقى ارضه سقيا معتا اذا بان سقاه قدر  
 ما تخلفه العادة ولما اذا سقاها سقيا لا تخلفه ارضه فيضمن **ولا يضمن**  
**من سقى من شرب غيره بغير اذنه** وهو رواية الاصل **فان تكرر ذلك سنة اربعة ايام**  
**بالضرب والمحبس ان لا يكره** **الامام ذلك** **وبرواية الاصل جزم** 2  
 الخائفة حيث قال وليس لاحد ان يسقي ارضه او زرعه من غير اذنه  
 او قنائه اضطر الى ذلك او لم يضطر وان سقى ارضه او زرعه بغير اذن صاحب  
 النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذه مرة بعد مرة ويورده للظمان  
 بالضرر والمحبس ان لا يكره انتهى وفي النظم الوهباني ان الاظهر عدم الضمان  
 وفي شرحها لاسناد استاذي عبد البر بن الشحنة عن مختصر عصام انه لا يضمن  
 وعليه الفتوي وفي الظهيرية فيه روايات والاصح انه لا يضمن انتهى قلت  
 وفي التنف لا يجوز في الماء ثمانية اشياء البيع والهبة والاحارة والامهارة والهبة  
 والصدقة والعارية والغرض ويحرم فيه الاباحة وكلها حكم الكاظمي انتهى قال الطرسوسي  
 ومراده ان كان على وجه الشرب للاراضي اما الماء المحرز في الاناء فانه يجوز بيعه  
 وقال بعض مشايخ بل يجوز بيعه للتعامل لان اهل بلخ يبيعون ما ملون بذلك  
 والقباس يترك بالتعامل والقضية ابو جعفر واستناده الفقيه ابو بكر النخعي

وغيرها

النبي وغيرهما من المشايخ لم يجوزوا ذلك وقالوا هذا تعامل اهل بلدة واحدة  
 وقد قدمنا ما هو المعول عليه في ذلك وهو ظاهر الرواية والله تعالى اعلم هذا  
**في بيان احكام الاسيرة** **واكر** **الاسيرة** **بعد الشرب** **لانها شقيا**  
 عرق واحرقا ومعنى وقدم الشرب لمناسبة لاجياء الموات ومن بحاسنة  
 بيان حرمتها لانه لا شبهة في حسن تحريم ما يزيل العقل الذي هو ملاك معرفة  
 الله تعالى وسكر الغامة فان قلت ما باله حل للامم السالفة مع احتياجهم  
 الى ذلك قلت اجيب بان السكر حرام في جميع الاديار وحرمه شرب القليل  
 علينا من الخمر كرامة فلما كرامة من الله تعالى ليلا تقع في المحذور ونحن مشهود  
 لنا بالخيرية واعلم ان الاصل في الاشياء كلها سوى الفروج الا ما حقه قال الله  
 تعالى هو الذي خلقكم ما في الارض جميعا وقال كلوا مما في الارض حلالا طيبا  
 وانما ثبتت الحرمة بعارض من مطلق وخبر مروي قال يوجد في من الارض  
 الحرمة فهي على الاباحة وقد دل كتاب الله تعالى على حرمة الخمر حيث قال يا ايها  
 الذين امنوا انما الخمر والميسر الايتين وفيهما الا قال الزاهدي عشر دلائل  
 على حرمة الخمر احدها ما سلكها في قريش انصاب والاوان التي هي حرمة  
 عن كثرة اهل الامان وثانيها ما ثبتها رحيما وبالنسبة عدها من عمل  
 الشيطان ورابعها الامر بالاحتساب بقوله تعالى فاصبروه وحامسها  
 لتليق الفلاح باحتسابها بقوله تعالى فاعلمكم تقوى وسادسها الاداة  
 الشيطان ان يقع العداوة لها وسابعها ايقاع البغضاء لقوله تعالى انما يريد  
 الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر وثامنها الصد  
 عن الصلاة التي يحرمها الدين لقوله تعالى ويصيركم عن ذكر الله وعن الصلاة  
 وتاسعها **خ** **وعاشرها النبي** **اليلين** **فصيفة** **المستقيم**  
 المودن بالهدى بقوله تعالى بل انتم مستهزون وقد نص وصرح بتحريم  
 الخمر وقوله تعالى قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والامم  
 هو الخمر بالنقل دل عليه قول قابله **ولقد شرب الهم في حانوتها**  
 صهيلا وصافية كعظ العفل والمراد بالامر الخمر دلت عليه القرينة  
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لم حرمت الخمر ليعينها قتلها واكثرها والسكر  
 سائر شراب ثم اعلم انه لا بد من معرفة اسامي الاسيرة الخمرية والحرمة ومطابق  
 اصولها واحكامها اما الاسامي فثمانية الخمر والسكر والقيح والزيب وبيد  
 التمر والفضيخ والسادق والظلال والجمهور ويسى ابو يوسف اما الخمر في  
 النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن الغليان وصار  
 صافيا هذا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال اذا اشتد وغلا فهو  
 حمر وان لم يسكن غليانه واما السكر فهو النبي من ماء الرطب بعد ما غلا  
 واشتد وقذف بالزبد عنه وعندهما اذا غلا وان لم يسكن غليانه

بياض مثل في خط مولد  
 رحمه الله  
 تقى



واما السكر فهو الذي من ماء الرب بعد ما غلا واشتد وقذف بالزبد عنده  
وعند ما اذا غلا وان لم يسكن غليانه واما تقيع الزبيب اذا وقع الزبيب  
في الماء حتى خرجت حلاوته الى الماء من غير طبخ واما بيند التمر فيقع في الماء الذي ينقع  
يقع فيه التمر فخرجت حلاوته ثم اشتد وغلا وقذف بالزبد بهذا الاسم يقع على  
المطبوخ والى منه قلت حصر البيند بمقتوع التمر وسوط فيه العسلات  
وفي الوافات الكبرى سوط الطبخ فيه اذ في طجة دون العسلات والمزكورات  
الكتب وشروح الجامع الصغيران البيند ما بيند فيه تمر وتمره ويتوكت  
حتى يخرج حلاوته واما الفضيخ فهو البسرا اذا خرج منه الماء وغلا واشتد  
وقذف بالزبد والبادق اسم لما طبخ من ماء العنب حتى ذهب اقل من ثلثه  
وغلا واشتد والطلا اسم للمثلث وهو الذي طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه  
وصار مسكرا والجمهوري الطلاء الذي يلقي فيه الما حتى يرق ويفور الى مقدار  
الذي كان في الاصل ثم يطبخ اذ في طجة وصار مسكرا والاشربة جمع شراب  
وهو اسم لكل ما يشرب من الما لعات وفي اصطلاح الفقهاء **الشراب ما يشرب**  
**من الاشربة والخمر هي** اي الخمر التي تسكر النون وتشرب باليا من ماله  
**اداغلا** من غلا يغلي غليا وغليا **واشتد وقذف** اي بالزبد وهو الذوق  
هذا الاسم خص بهذا الشراب باجماع اهل اللغة ولا يقول اي كل مسكر  
حمر لا سقاطه من سخامة العقل فان اللغة لا يجري فيها القياس فلا  
يسمى الرث قارورة لقواد الما وفيه رعاية الوضع الاول ليست دليل  
الصحة الاطلاق بل بسبب الوضع وترجع الاسم على الغير فان قلت  
ما الجواب عن ما احتج به بعضهم ان كل مسكر حمر من قوله عليه الصلاة  
والسلام كل مسكر حمر وكل مسكر حرام كما رواه مسلم عن ابن عمر رضي الله  
تعالى عنهما واخرون وعن قول المعمر بن بشير رضي الله تعالى عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الحنطة خمر وان من  
السعير خمر ومن الذبيب خمر ومن العسل خمر رواه ابو داود والترمذي  
وعنه ما قلت الخمر حقيقة تطلق على ما ذكرناه وغيره كل واحد له  
اسم مثل المثلث والبادق والمنصف ونحوها واطلاق الخمر عليه مجاز وعلم  
كلم الحديث ثم اشتراط القذف بالزبد قول الى حقيقه وعندما اذ انشد  
يصير حمر قتال القذف به قالت السلافة وله ان احكام الخمر منقطع  
بها فلا استت بالسيئة فاذا اقرض بالزبد زالت سيئته والعسلان  
والسعد سوط بالاجماع **وحرم تليها** اي قليل الخمر **كثيرها** بالاجماع  
**لعينها** اي لذاتها لقوله عليه الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها  
والسكر من كل شراب ولا يبرح حرمتها معلولة بالسكر ولا تتوقف عليه

مخلان

مخلان عندها من الاشربة فان حرمتها متوقفة على السكر ومن  
اناس من يقول غير السكر منها ليس بحرام لغيرها من الاشربة لان  
العسل لا يجعل به وهذا لغيره بخلاف الكاف والنسبة والاجماع ولان  
قليله يدعوا الى كثره ويخرج من خواص الخمر ونما في شرح التمر للزبيب **وهي**  
**خمس خاسنة غليظة من البور كغير سحلا الشوت حرمتها قطعاً ونسقط**  
**نقد ما** لان الله تعالى قد مها حل بكونها رجسا للاهانة والتقدم شعر  
بالعزة **لما ليس بها** فان في الهراية اختلاف في سقوط ماله والامع  
الها مال لان الطباع تميل اليها وتشربها **وحرم الانتفاع بها** لان  
الانتفاع بالخمر حرام ولان الله تعالى امر باحتسابها وفي الانتفاع بها  
اقتراها **ولا يجوز بيعها** لقوله عليه الصلاة والسلام ان الذي حرم  
شربها حرم بيعها رواه مسلم واحمد لان الله تعالى لما حرمها فقد اهلها  
والقمر يستعمل بغيرها **ويجوز شاربها وان لم يستعملها** اي الخمر ويجوز  
**شارب غيرها ان سكر منها ولا يورثها** اي الخمر الطبخ لان الطبخ لا يورث  
لها لانه يمنع من سوت الحرة لا دفعها بعد شربها الا انه لا يورثها ما لم  
سكر منه على ما قالوا لان الحد في البى خاصة لما ذكرنا فلا ينفرد الى الطبخ  
ذكره في تبين الكثر غير ذكر خلاف وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يترك  
عليه وبه يظهر لك ضعف ما في القينة من قوله هو طبع تحت وزالت مرارتها  
حك قال المحقق ابن برهان ولا عمل على مزا ولا التقات اليه قال وذكرنا قاله  
صاحب القينة مخالف للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره وضعف ما في المجتبى  
حيث قال بعوان رقم لشرح السرخسي اوصب فيها سكر او فاسد حتى صار  
حلا حل ويحل بزوال المرارة وعند ما بقليل الخوضنة والطبخ لا يحل الخمر حتى  
لوشرب مجرد ثم علم بعلامته شرح بكر خواهر زاده وقال اذا ذهب ثلثاه  
وقال احتجاب الظواهر طاهر حلال ولكن مع حرمة عندها لا يكون مستحله  
ولا يشق شاربها فكن يضل ولا يجد حتى يسكر وعن الفصل ان خاسنة خبيثة  
ويجوز بيعها ويضمن ثمنها وعند محمد خاسنة غليظة وعن ابن حنبل حكم  
الثلث انتهى **ولا يجوز بيعها البزاي** على المعتد **وحرم تليها ولو بطبخ شرابها**  
خلا قال الشافعي ولا سقي الدواب ولا تجعل في دواء ولا في طعام ولا في دهن  
ولا يورث بها جرح ولا يمشط بها ولا يبدك ولا يشف بها الا اذا طمس  
الماء فلا يابس تشر بها ما يبرد عطشه ولو سكر به ذلك لا يجد لانه حلال في هذه  
الحالة فلما زاد على قدر الحاجة سكر حرام في المجتبى قلت وفي الخائبة ويكره الاحتيا  
والاحتياط بالخمر وكذا في الاقطار في الاحليل وان تجعل في السحوط والحاصل انه  
لا يمتنع بالخمر الا ما احتل فستقع بها سوا صارت خلا بالمطبخ او بغير معالجة  
عننا خلا في السنافي وذكرنا كثر على اصحابنا انه لا يحل للانسان ان يطر الخمر على

٢٤



حبيبتني ولا ان يبل بها الطين ولا يستقي بها الجيران وكذا المنة لا يطعمها  
كلامه لان ذلك انتفاع به والانتفاع يحرم فان الذي حرم شره حرم الانتفاع  
بها انتق **النوع الثاني الطلاء** يتسرا الطلاء وهو العصور بطبخ حتى يذهب  
**اقول من ثلثه** كراهية الوقاية والكثر وهو مخالف لما تقدم ولما ذكر في المحيط  
في بعض الحواشي من ان الطلاء اسم للثلاث وهو ما اذ يطبخ من ماء والعنب  
حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب لما روي ان كبار الصحابة  
روى الله تعالى عنهم كما في البيهقي من الطلاء يورث المحيط يقتسير الجوهرى اياه  
بما ذهب ثلثاه ولزم التوفيق بين ما في الوقاية والهداية والقدرى فليتل  
**وقيل في تفسيره** قابله صاحب المحيط كما تقدم **ما يطبخ من ماء والعنب حتى**  
**ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهو الصواب** كما تقدم تفسيره **وجا سته اي الطلاء**  
على التفسير الاول **كالخمر** والنوع الثالث **السكر** يفتح في **وتراى**  
**من ماء الرطب** واشتقاقه من سكرت الريح اذا سكبت فسره الجوهرى  
ببنياد التمر وفي الهداية السكر هو الذي من ما التمر اي الرطب وفي العناية  
انما فسره التمر بالرطب لانه المتخذ من التمر اسمه بنيد التمر لا السكر  
وهو الحلال على قول ابي حنيفة وابي يوسف فيبين قول الجوهرى  
والفقهاء نوع مخالف فلينظر ما اذا استند وقدر ما يريد  
لقوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا من عليه ناه والامتنان  
لا يفتق بالمحرم ولما روي من قبل واجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم والاية  
محملة على الاستدلالين كانت الاشارة مباحة والنوع الرابع **نصع الزبيب**  
**التي من ماء الزبيب** لما روي عن بن عباس رضي الله تعالى عنهما انه عليه الصلاة  
والسلام كان يفتح له الزبيب فيشرب اليوم وبعد الغدا الى ما الثالثة فخر به  
به فيسقى الخدم ورواه مسلم وان بقي شيء اهوقه او امر به فاهرق وسوط  
حرمة ان يقدف بالزبد بعد الغلات **والكراهية** اي الاشربة الثلاثة  
وي الطلاء والسكر وتبيع الزبيب **اذ اخلا واستكر** فاذا لم يغل ولم يستكر  
**وحرمتها** اي حرمة هذه الاشربة الثلاثة **دون حرمة الخمر** لان حرمة  
الخمر قطعية وحرمة هذه بالاحتياط فلا تكثر سكرها لذلك بخلاف الخمر والطلا  
**منها** اي من الاشربة **اربعة** النوع الاول **بنيد التمر والزبيب** **الطبخ**  
**طبخ** فهو جازا لشربه **وان استند اشرب منه بلا لهو وطرب** **ما**  
**سكر** لما ذكرنا من ان الاصل 21 اسبنا الاماخرة واليه وقعت الاشارة  
بقوله عليه الصلاة والسلام في البنية قليلة الخمر ثمرة طيبة وماء طهور  
مطبوخ زبيب لا بأس بشربه **لا استمرار** والعنب حرام الا لثلاث العصور  
او اشمس قصدا ومثلثا يحل السكر في كل شراب حرام ببنياد التمر والتمر  
اذ اطبخ اذ ي طبخ بجوهره شرابه **دون السكر** عند ابي حنيفة وابي يوسف

الاستمرار

الاستمرار الطعام فلو شرب للهو قليله وكثيره حرام والمتخذ  
من السكر والماء اذا كان لا يسكر يجوز شربه ولو طبخ العنب ثم  
سند لا يحل شربه حتى يذهب ثلثاه يمتزج العصور اذ اطبخ رجل  
شرب تشقة اقراج بنيد فلا يسكر اذا وجرا العاصر فسكر فلا يحل عليه  
لان السكر يضاف الى ما هو اقرب اليه قدح السكر من البند حرام وان  
جلس للشرب طابا لسكره فالاول ايضا حرام كرا عن عزة المقتي  
**النوع الثاني الخيطان** من الزبيب والتمر لما روي عن عائشة رضي  
الله تعالى عنها انها قالت كنا نقصد لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
في سقا فتأخذ قضبة من تمر وقضبة من زبيب فتطرحهما فيه ثم تصب  
عليه الماء فتشربهما غرة وفي شربه عسيسة وشدة عسيسة فيشربه  
غدة رد له ابن ماجة عن ابن زباد قال سقاني بن عمر رضي الله  
تعالى عنهما شربة ماء كبرت أهدي الى اهل فعدت اليه من الغد  
فأخبرته بذلك فقالت ما زلت انا عا حجرة وزبيب وهو محمول على  
الطبخ لان المروي عنه حرمة تقيع الزبيب التي منه **النوع الثالث**  
**بنيد العسل والتمر والذرة** فهو حلال سوا **طبخ اول** اذ لم  
يطبخ لان قليله لا يفيض اليه الكثير كيف ما كان لقوله عليه الصلاة  
والسلام الحمد من هاتين الشجرتين التمرة والعنب رواه مسلم واحمد  
واخرون حضن التمر بهما والرواد بيان الحكم اي حكمها واحد لان  
كل واحد منهما حملا حقيقة قال الزيلعي في بيتهين اكثر والفتوى  
في زماننا يقول محمد حتى يجد من سكر من الاشربة المتخذة من اللبوب  
والعسل واللبن والتمر لان الصفاق يجتمعون على هذه الاشربة  
في زماننا ويقصدون السكر واللبن ويشرها واما الى حنيفة المتخذ من  
لبن الرماك لا يحل اعتارا بلحه اذ هو موشول منه والاضح انه يحل عنده  
على ما ذكره صاحب الصراية لان كراهية لحمه لاحترامه او لبله  
يؤدي الى قطع مادة الجهاد فلا ينبغي في لبه وقد قدمنا شيئا من  
ذلك في بحث الخطر والاباحة قلنت واقتاره في شرح المقهر  
الرهابي شئ سيجنأ عبدا البرودة كراهية مروي عن الكل ونقله تعالى  
وفي عصرا واخبر حردوا وقوا . طلاقا من مسكر المحب يسكر  
وعن كثرهم يروي محمد . يتحرم ما قد قل وهو المحذر  
**النوع الرابع الثلث العنب** وهو ما يطبخ من ماء والعنب حتى يذهب  
ثلثاه ويبقى ثلثه لما روي عن ابي موسى رضي الله تعالى عنه انه كان  
يشرب من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى الثلث رواه النسائي وله  
شدة عن عمرو بن ابي الدرداء رضي الله تعالى عنهما وقال الجارن راي عمر



والى عبيد ومعان رضى الله تعالى عنهم شرب الطلح الثلث وشرب  
النرا والى جيفة رضى الله تعالى عنها على الضيف وقال ابو داود وسالت  
احمد عن شرب الطلح اذ ذهب ثلثه وبقي ثلثه فقال لا بأس به قلت  
انهم يقولون يسكر فقال لا يسكر لو كان يسكر ما احله عمر رضى الله تعالى  
عنه ولانه لا يحصل به الفساد من الصدق والقاء العداوة بشرب  
اقليل منه بخلاف الخمر فالحرامت لعبها فلا يشترط فيه السكر  
والثلث اذ اصب عليه الماء وطبخ فحكه حكم الثلث لا اصاب الماء فيه لا يورث  
الاصفى بخلاف ما اذا صب الماء على العصير ثم طبخ حتى يذهب ثلثه الكحل  
لان الماء يذهب ولا للطاقتة او يذهب منها ولا يورث ايهما ذهب اكثر  
فيحتمل الا يكون الذهب من العصير اقل من ثلثيه ولو طبخ العنب قبل  
العصير التفتى بادي طمخه في رواية عن ابي حنيفة وفي رواية لا يجزى  
يذهب ثلثاه بالطحخ لان العصير موجود فيه من غير تغير فصار  
كما لو طبخ بعد العصر وهو الاصح كما في الجوهرية وفي السراجية العصير  
اذ اوضع في الشمس حتى يذهب ثلثه لا بأس به كذا اذا طلعت الحامية  
بالخزول وجعل فيها مضت مدة ولم يشترط ولا يسكر فلا بأس به  
**ومع بيع غير الخمر** مما ذكر من الاشربة ومفاده كما لا يخفى صحة بيع  
الحشيشة والافيون وقد سئل مولانا صاحب الجرد عن بيع  
الحشيشة هل يجوز فاجاب بقوله لا يجوز فيحمل ان مراده بعدم  
الحراز عدم الحلال والله تعالى اعلم **وتضمن هذه الاشربة بالقيمة**  
**لا التل** لان المسلم ممنوع عما تملك عينه وان جاز فعله بخلاف  
الصلب حتى تضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وقد  
امرنا بان نتركهم وما يدينون كذا في تبيين الكثر **وحرمها محمد**  
اي الاشربة المتخذة من العسل والخبثين ونحوهما **مطلقا** قليلها  
وكثيرها **وبه يفتي** وقد تقدم نقلا عما الزيلعي ان الفتوى به  
قلت وفي الجوهرية وهو جيد في شرب المتخذ من الخبث اذ اسكر منه  
قال الخبزي ولا يحل وصح في الهداية انه جيد لان الفساق يجهلون  
اليه كاجتماعهم على سائر الاشربة بل ذوق ذلك واذا اسكر من الاشربة  
المتخذة من الخبث لا يقع طلاقه عند ابي حنيفة بمنزلة النائم  
وذهب العقل بالبيع وقال محمد يقع طلاقه في سائر الاشربة الخمر  
وهذا الخلاف فيما اذا اشربه للتزويج اما اذا اشربه للمزاج والطرب  
فانه يقع طلاقه بالاجماع انتهى **وحل الاتيان** اي اتيا اذا البند والاما  
وهي القوعة **والختم** يفتح الماء المهمة وسكون النون وفتح التاء والثاء  
من فرق وهي الجرار الخمر وقيل المحضر كانت تحمل الى المدينة فيها الخمر والوقت

الا ان الطلح جوفه بالوقت يفسر الزاي اي الفير **والنير** هو اصل خيشة  
يقربونها لقوله عليه الصلاة والسلام كنت فقتل عن الاشربة في ظنون  
الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا اوواه مسلم واحزون  
ثم ان اشتد في هذه الاشربة قبل استئصالها في الخمر لا اسكال في حله وطهارة  
وان استعمل فيها مخراتيف فيها ينظر فان كان الرعا عتيقا يطهر بنفسه  
لان اذا كان جديلا لا يطهر عند محمد للشرب المخوف فيه بخلاف العتيق  
وعند ابي يوسف غلاء موة بعد اخري حتى اذا خرج الماء صافيا غير  
متغير لونا او طعما او رائحة حكم بطهارة **وكره شرب دروي الخمر** وهو  
ما يتقي اسفلها لان فيه اجزاء الخمر فكان حراما بحسب الانتفاع بمثله  
حرام كذا يكره **الامتناع** اي بدوي الخمر لما ذكرنا ولا يجوز شربه اي  
شارب الدودي **بلاسكر** وقال الشافعي يحرم ساربه لان الخمر يشرب  
قطرة من الخمر وفي الدودي قطرات منها وبه قال مالك واحمد والاصح  
ما قلنا انه لا يجد الا بالسكر لان الغالب غير الخمر فينعلق الحرام بالسكر  
**وحرم اكل البنخ والحشيشة والافيون لكن دون حزمة الخرفان اكلها**  
**من ذلك لاصح عليه بل يجوزها دون الحد** قال في الجوهرية ولا يجوز اكل  
البنخ والحشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه مفسد للعقل حتى  
يصير الرجل فيه ذاخلا عنه ومنه ما يصدر عن ذكر الله تعالى وعن  
الصلاة لكن تخريم ذلك دون تخريم الخمر فان الاكل شيئا من ذلك لاجد  
عليه وان سكر منه كما اذا شرب بولا او اكل الفايط فانه حرام لاحد عليه  
في ذلك بل يجوز ما دون الحد انتهى بلفظه قلت وفي شرح التكم الرهباني  
لاستاذ استاذي عبد البر معزيا الى المستقي بالعين المعية في مسائل شتى  
وحكم اكل الحشيش وهو ورق العنب وقد اتفق مشايخنا ومسايخ الشافعي  
على تحريم تناوله واقتوا باحراقه مع خطورتيه وامروا بتأديب بالبعه والتسديد  
على اكله فالان فتوى المراهبين على تحريمه حتى قال علماءنا رحمهم الله تعالى  
من قال يحل اكله فهو زنديق مستدع وحكموا بائتناع طلاق الحشيش  
زهره كما في السكوت انتهى وفي جامع الفتاوى ذكر مولانا حافظ الدين  
في شرح التمر تاسي سبل شمس الائمة السرخسي عن حل البنخ وحرمة  
وهو الحشيش فقال ما نقل عن ابي حنيفة في اذ لم يشهر اكله في زمانه  
فتى على الاباحة ولم يرو عن السلف فيه ايضا حتى الى زمان الذي  
تلك للشافعي حتى قضى اكله وظهر تناوله في زمانه فاقضى بحرمته على من ذهب  
الى ان في وكان الامام مسدد بن عمرو بعراق العجم فقال انه مباح فلما  
عمت بكتيته وسئل الاماكن فتنة وغلب السقافة على العقل اسأله  
اقتار ائمة ما وراء النهر باسره حرمته واقتوا بما ائتي به المزي وحكموا باحراقه

ل



وامرؤا بتا ديب يابعه وتشهد براكه فالان فتوى المذهبين على حرمة  
حي قتل من قال بجله نور ندين مبتدع وحكموا بوقوع طلاقه زجراله  
كما في المسكون انتهى ومثل الحشيش في الحرمة حرمة الطيب تقداق كثير من  
علماء السلفية بحرمته ومن صرح بذلك منهم ابن حجر نزله مكة في فتاواه  
والشيخ كمال الدين بن ابي شريف في رسالته وصفها في ذلك وافق بحرمتهما  
الاقتصاري من اصحابنا وقتت على ذلك بخطه الشريف لكن قال حرمتها  
دون حرمة الحشيش والله تعالى اعلم وفي موضع ثقة بخط بعض الفضل  
ومنه قتلت سبل الامام ركن الدين الزنجاني رحمه الله تعالى عن ياكل  
البنج ويعتقد بانه حلال ويقول كنت فاجرامه فقتلت من ذلك فقتلت  
الغمرور والعصيان ولا يسمع الى نصيحة احد فيسعي ان يشير مولانا الى ما يجب  
عليه من النكال والعقوبات فقلت انه فاسق يخاف عليه الكفر باعتقاده  
حله وان علم منه هذا الاعتقاد يباح قتله والله تعالى اعلم وكتبه المريد  
عليه قال استاذي سيف العصابة وسمعت من الثقة ان نجم الدين  
الرازي قال يكثر اذا راه حلالا انتهى هذا **كتاب** في بيان  
احكام **الصيد** وجد مناسبة كتاب الصيد لكتاب الاشربة  
من حيث اذكل واحد من الاشربة من حيث ان كل واحد من الاشربة  
والصيد مما يورث السرور والالاء قدم الاشربة لحرمتهما اعتنا بالاختلاف  
عنها ومحاسنها من الكاسب وسببه يختلف باختلاف حال الصائد  
فقد تكون الحاجة اليه وقد تكون اظهار الجلالة وقد يكون التفرج والصد  
مصدر وقد يراد به المفعول وهو حلال وحرام لان الصائد اما ان يكون  
محرما او لا فان كان فهو حرام وان لم يكن فاما ان اصطاد في الحرم او لا  
فان اصطاد فيه فكل ذلك والانه حلال اذا وجد خمسة عشر شرطاً خمسة  
في الصائد وهو ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه الارسل وان  
لا يشترك في الاختصاص لا بجل صيده وان لا يترك القسمة عامداً ولا لا يستقل  
بين الارسل والاختار بعلم اخر خمسة في الطيب ان يكون معلما وان يذهب  
على سنن الارسل وان لا يشترك في الاختصاص لا بجل صيده وان يقتله جرحاً  
وان لا ياكل منه خمسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من نبات  
الماء الا السمك وان يمنع نفسه بجانحه وقوائمه وان لا يكون متقوياً بانياله  
او بمخلبه وان يموت بمذاق ان يصل الى ذبحه كذا في النهاية مضموناً الى الخلاصة  
قال في العناية بعد قوله له بلغة وفيه فتسامح لان هذا شرط الاصطاد  
للاكل بالكل لا غير على انه لو انتفى بعضه لم يحرم كل الواشغلي بعمل لكن ادركه  
حيث قد يحرم وكذا اذا لم يموت بمذاق كنه ذبحه فانه صيد وهو حلال انتهى قلت لم يظهر  
لي وجه التسامح في كلامه وما ذكره من قوله كما لو اشتغل بعمل الى اخر ما قاله

لا يظهر

به وجه التسامح في كلام النهاية لان كلامه ينما يحل بسبب غوا الزكاة  
وهو الاصطاد لانه قدم ما يحل بالذكاة بالالة اليهودية في باب على حدة  
وهذا ظاهر والله تعالى اعلم وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب  
فتأله تعالى اذا احلتم فاصطادوا فان ادعى مرتبة الامر الاباحة وقوله تعالى  
ودعهم على صيد البر ما دمتم حرما فانه يدل على الحلال الا ان الامر قال الاكل  
في العناية وفيه نظرون استدل ان مفهوم الغاية وهو ليس بحجة ولو ذكر  
مكانه احل لكم صيد البحر ان النسب انتقلت وقد وقع له ذلك الظاهر في  
مع البري بملكه والبقلا في قشره من البيوع والصواب ان الاستدلال  
به مبني على ما قاله المحقق بن السما عا في البيع ان الغاية عندنا من  
قتل الاشربة لا الفهم او على ما قاله صاحب الطلوع في بحث المعارضة  
والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه انتهى والله تعالى اعلم واما السنة  
فتأله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم عما ذكر في الكتاب والحرر  
خلاف واحد في حاجته وكان اجماعاً ولانه نوع اكتساب والاكتساب مباح  
كالاحتساب وهو استئصال بالمعقول كذا في الهداية والعناية قلت  
وهو مفيد لحلال اتخاذ الصيد حرقة لانه نوع من الاكتساب ويخالفه ما في  
البرازية والخاصة ان المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رحمهم الله تعالى  
ان جميع انواع الكسب في الاباحة على السواء الصحيح انتهى من اى الصيد  
**مباح لا للنهي او حرقة** وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب البحر في  
قوايه فانه قال بعد براده عبارة البرازية في قوايه من هذا البحث  
وعلى هذا فاحتاذ حرقة تصادة السمك حرام فادركته هنا بتعاله  
والا فللتحقق عندي ما تقدر تقويمه من اتخاذ حرقة واما لراهة النبي  
به فلا شك فيها والله اعلم **نصف شكلة لصيد ملك ما تقتل بها خلاف**  
**ما اذا انصبها للجنات فانه لا يملك ما وان وجد القليل وغيره متاعاً او دناءة**  
**مضروباً بضرب الاسلام لا يملكه ويجب تعريفه واعلم ان اسباب الملك ثلاثة**  
**مشتت الملك من اصله وهو الاستيلاء على البهاق وناقلاً بالبيع والهبة ونحوهما**  
**وخلافة الملك الوارث فالاول شرطه خلو الممل عن الملك فلو استولى على**  
**خطب غيره من المغارة لم يملكه ولم يحل للقلش ما يحرم بلا تعريف**  
**ولو ارسل الشبان ملكه وقال من اخذته فله لا يملك بالاستيلاء فلهما**  
**اخذت بعد حتى قسور الرمان الملقاة في الطريق لكن المختار ان يملك**  
**قسور الرمان ولو التي هيمنة مستنة في الشبان فسلخها واحدة جلد لها ذلماً**  
**اخذت فلو دبحه ردمه ما لا ذلماً وان كان بماله فنه الاستيلاء فثمان**  
**حقيق وحكم فالاول موضع اليد والثانية بالنهية فاذا انصب الشبهة**  
**للصير ملك ما تقتل بخلاف ما اذا انصبها للجنات واذا انصب الشطاط فقتل**

تقتلها

لها







الشك فيه اي في ارسال ولا تثبت الاباحة بدونه وان كان مرسل  
فهو مال الغير فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه كذا في تبين الكفر  
قلت وقد وقع في عصرنا بكتشاف حادثة الفتوى وهي ان رجل وجد  
شاة مذبوحة بيلستان فهل يجوز له اكلها ام لا وحققنا ما ذكرناه انه  
لا يجوز لوقوع الشك في ان التاريخ من نخل كانه ام لا وهل يسمى الله  
بقالي عليها ام لا كذا في الخلاصة من كتاب اللقطة قوم اصحابنا بغير  
مذبحا في طريقا ليا دية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب  
ان صاحبه فعل ذلك اباحة للناس لا بأس بالاختار والاكل لان الثابت  
بالدلالة كالثابت بالصريح انتهى فقد اباح اكلها بالشرط المذكور  
فلم ان العلم يكون الزاج اهلا للزكاة ليس بشرط والله تعالى اعلم بالصواب  
**فان اكل منه البازي** اكله لا يوجب له لغيره لئلا يترك اكله وهذا باجماع  
الاعتدال فان في الجديد لا يوجب ذكره العني في رمزه **وان اكل الكلب**  
او الفهد لا اي لا يوجب مطلقا عندنا سوا كان ناذرا او مقادا او لا في  
قولنا فيما اذا اكل ناذرا فني قوله يحرم وفي قولنا يملك ولو  
اعتاد الاكل حرم ما ظهرت عادته فيه وهل يحرم ما اكل منه قبل الذي  
ظهرت عادته فيه وجهان والاصح ما قلنا لقوله عليه الصلاة والسلام  
اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله تعالى فكل مما امسكت الا ان  
ياكل الكلب فلا تاكل فاني اخاف ان يكون انما امسك على نفسه رواه البخاري  
ومسلم **فان اكل منه** اي من الصيد **بعد تركه ثلاث مرات** لانه علامة الجاهل  
وكذا ما صاد به من اي بعد ما اكل بعد تركه ثلاث مرات **حتى تقع** على الخلاف  
الذي بيناه في الابتداء **او قبل** اي لا يوجب ما صاده قبل ما اكل بعد الترك  
**او في مقله** فان ما اكل من الصيد لا يظهر فيه الحرمة اتفاقا والمحرز  
بيته يحرم عنه خلافهما واما بالفاقة بعد ثبتت الحرمة فيه بالانقاة  
**كعقرو من صاحبه فملك حينئذ يرجع اليه فارسله فصا** لانه لا يوجب  
صيد لانه تارك ما صاده عما في حكم جهله كالكلب اذا اكل من صيد يكون  
حكمه حكمه فيما ذكرنا ولو اخذ الصياد الصيد من الكلب ونطق له منه بصفة  
**وانقاه اليه فاكلها او حفظ الكلب منه واكله اكل ما بقي لانه امسك**  
صاحبه وسئل اليه واكله بعد ذلك ما انقاه اليه صاحبه لا يصير لانه اكل  
من الصيد وهو عادة الصايدين فصا كما اذا انقاه اليه قطعا ما اكل من  
الكلب من دم الصيد ولم ياكل من لحمه شيئا فانه يوجب ولا يصير ذلك لانه  
مسك عليه وهذا من غاية علمه حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وامسك  
عليه ما يصلح لصاحبه **ولو نثر الصيد تقطع منه بضعة فاكلها**  
**ادركه فقتله ولم يترك منه لا يوجب** لانه صيد كلب جاع حيث اكل من الصيد

ولو انقاه منه **واسع الصيد فقتله ولم يترك منه حتى اخذ صاحبه**  
**ثم اكل ما بقي حل** لانه لو اكل من نفس الصيد في هذه الحالة لا يصير فاذا  
اكل ما بان منه وهو لا يحل لصاحبه او لم يخلو في الوجه الاول لانه اكل  
في حالة الاصطبا فثبت ان جاهل بمسك على نفسه ولا يصير البضعة  
قد يكون لياكلها وقد يكون حيلة في الاصطبا لم يصفه بالقطع منه فثبت  
منه فان اكلها قبل الاختيار على الوجه الاول وبعد على الوجه الثاني  
كما في تبين الكفر **واذا ادرك** ذي الصيد **والصريح** كانه لقوله عليه  
الصلاة والسلام لعدي ان ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله عليه وادركه  
عليك فاذا ركبته جيا فاذا ركبته الحديث رواه البخاري ومسلم واحمد ولان  
قد روي الاصل قبل حصول المقصود باليد ان المقصود هو الحل ولا يثبت  
قبل موته فينظر حكم اليد والبازي والسهم كالكلب لان المعنى لئلا ياكل  
في البزاية رمي طير السهم فوقع في الماء وكان لو دخل مع الحق امكنه دله  
حيثما يقتل يتبرع الحق فوجد ميتا لا يحل اكله على اختيار الامام يدبر  
الدين لانه ترك الطلب وقال عنه يحل لان دخوله مع الحق اصناعه للمالك  
وخلاف العادة فصا وكرع الثياب على ان نقصان الحق وما يزيد على  
درهم ويكون في مثله قطع الصلاة رمي امرئ به بالطلب كبر في القتاو  
البزاية رمي الى طير الماء والبط ومات في الماء وكان اصاب ظهره وجرحه  
لا يحل اكله وقال بكرهه الله تعالى ان اصاب ظهره حل اكله وان اصاب  
بطنه او جنبه لا انتهى **وشرط اكله بالرمي الشبهة** بشرط اكله ايضا  
الحج لقوله عليه الصلاة والسلام لعدي من جاز ان ارسلت سهمك  
فاذا ذكر اسم الله تعالى عليه فانه وجوه قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع  
في الماء فانك لا تدري الا قتله او سهمك رواه البخاري ومسلم واحمد  
وشرط الحج لما روي عن ابراهيم عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذا رميت سهمك فخرق فكلوا له لم يخرق فلا تاكله ولا  
يؤكل من المراض الا ما ذكيت ولا تاكل من المدة الا ما ذكيت رواه  
احمد ولا فرق بين ان تصيب المومي بنفسه او غيره من الصيد كما في  
ارسال الكلب على ما بينا وفي المختصر إشارة اليه حيث لم يبين المومي  
ولا الصواب **وان لا يقدر على طلبه** **لو غاب** **متخا ملاسمة** يعني الكثر  
سهم بصيد فحامل وغاب وهو في طلبه حل وان فقد من طلبه ثم  
اصابه ميتا لا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يلقى ثقلية اذا رميت  
سهمك فغاب ثلاثة ايام وادركته فكله ما لم يثبت رواه مسلم واحمد  
وابوداود والنسائي ومروى انه عليه الصلاة والسلام كره اكل الصيد  
اذا غاب عن الرامي وقال لعلي موام الارض قتلت فحمله من اكل ما اذا



تعد عن طلبه والاول على ما اذا لم يقعد ولانه يحتمل ان يموت بسبب اخر فيعتبر  
فيه ما يمكن التحرز عنه لانه الموقوف في باب المومات كما لم يخف وسقط اعتباره  
فيما لا يمكن التحرز عنه للمضروقة لانه اعتبارا فيه يودي الى سوابب الاضطرار  
وجعل قاض خان في فتاواه من سوط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره فقال لانه  
ان الغام عن بصره وبما يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يحل القول ابن  
عباس رضي الله تعالى عنه ما اكل ما اصمت ودع ما اتميت والاصما ما رايتهم  
والامنا ما توارى عنك وهذا يفر على ان الصيد يحرم بالتوارى وان لم يقعد عن  
طلبه وايضا استأصل صاحب الهداية بقوله والذي روينا هجة على مالك في قوله  
ان ما توارى عنك اذ لم يبت ليلة يحل فاذا ايات ليلة لا يحل وسئل في الخبر ان  
اذا توارى عنه لا يحل عندنا وان لم يقعد عن طلبه فنكون ما قلنا القول  
في اول المسئلة وان وقع المصيد بالصيد فتحمل حتى غاب عنه ولم يزل  
طلبه حتى اصابه ميتا وان لم يقعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يتركه  
الامر على الطلب وعدمه لا على التوارى وعدمه على هذا التركيب الفتى ويمكن  
حراما ذكره على ما اذا افقد عن طلبه وحسب يستقيم ويرتفع التناقض لكنه  
خلان الظاهر وما روينا من الحديث يبيح ما غاب عنه ويات ليالي فيكون  
حجة على من يمتنع ذلك ولو وجد به جراحة سوى جراحة سهمه لا يحل ذكره  
في تعيين الكثرة فان اذركه الراي والمرسل حياذ كاه وان لم يذكره هروم  
لما روينا وبيننا من المعنى في الكلب لان كل واحد منهما ذكاه اصطفا وقلوب  
الوارد في احدهما وادرا في الآخر دلالة لاستواءهما من كل وجه **والحياة**  
**المعتبر هنا ما نوق ذكاه المذبح** وما اذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه  
وفيه من الحياة فذكر ما يكون في المذبح بان يقر بطنه ويحذر ذلك ولم يبق  
الا مضطر باضطراب المذبح لخلال لان هذا القدر من الحياة لا يعتبر  
فكان ميتا حيا الا ترى انه لو وقع في الماء ومعه في هذه الحالة لا يحرم كما اذا  
وقع بعد موته لان موته لا يضاف اليه **المعتبر في المتردية والحوادث**  
وهي المتردية والنطيحة والموقوفة وما اكل السبع **والمرضية الحياة**  
**وان قلت وعليه الفتوى** كما في كثير من المشرح والفتاوى حتى لو ذكاه  
وفيه حياة قليلة نخل لقوله تعالى الامامة كتم **فادركها اي الذكاه عند بيع**  
**القدرة عليها فوات** وكذا يحرم ايضا ان يحرق على التذكية في ظاهر الرواية  
لان العجز في مثل هذا لا يحل الحرام وقيل حرام رواية عماد في حبيته وفي  
يوسف وقول الشافعي رحمه الله تعالى كذا في شرح ملاحس وخفي من  
الرقابة استارة الى حله وكذا في عبارة هذا المختصر والظاهر ما علمته  
**ولما رسل محوسي عليه فزجره مسلم فان زجره اي اعناه بالصباح** فاشد  
**ادخله مقراض به** وهو سهم لا يشترط سمي به بسبب التي يبرهنه ولو

كان ذكاه حدة فاصاب بحد يحل او بندق ثقبلة ذات حدة لان ذلك  
يقتل بالنقل لا بالحدة **ولركات المذكورة خفيفة ذات حدة حل لانه القتل**  
**حينئذ بالحدة لا بالنقل** او بسبب وقوع في الماء فاشترط ان لا يقتل الا على سطح او جيل  
فتردى منه الى الارض حرم لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع  
على الارض ابتداء **وارسل مسلم عليه فزجره محوسي فان زجره او لم يرسله**  
**احد فزجره مسلم فان زجره واخذ غير ما ارسل عليه اكل في الوجوه**  
المذكورة واعلم انه اذا اجتمع المرسلات والوجوه في السوق فلا اعتبار  
للمرسلات فان كان المرسلات من المحوسي والزجر من المسلم لا يحل وان كان  
على العكس يحل وان لم يوجد المرسلات ووجد الزجر في غير المرسلات كان  
من المسلم حل فان كان من المحوسي حرم وانما حل الصيد فيما اذا اخذ غير  
ما ارسل عليه غيرنا لان الشترط ما يقدر عليه الكلف ولا يملك بالانقل  
عليه والذي في وسعه ايجاد المرسلات دون التقيين لانه لا يمكنه ان يعلم  
البازي وكلب على وجه لا ياخذ الاما يمينه له ولا ان التقيين غير مبيد  
في حقته ولا في حق الكلب فان الصيد كلها فيما يرجع الى مقوده سواء  
وكذا في حق الكلب لان قصده اخذ كل صيد يتمكن من اخذه فان قلت  
ما الفرق بين هذا وبين ما اذا اجمع شاة وتسمى عليها وخلاها وبيع غيرها  
شاة التسمية فانه لا يحل قلت الفرق بينهما ان التقيين في المشاهدة تمكن  
وكذا عرضه متعلق ببعض فتعلق التسمية هناك بالجمع للذبح وفيما  
تم فيه بالدلالة انتهى وكوارسله على صيد وبشئته واحدة حالة المرسل  
تقتل اكل حل للجميع لان الذي يقع بالمرسل ولهذا اشترط التسمية  
عند النقل وهو المرسل واحد فيلحق بالتسمية واحدة فصار كما لو  
اجمع شاتين احدا منهما فوق الاخرى فذبحهما ذبحة واحدة بالتسمية  
واحدة بخلاف ما اذا كان على التقاطع لان الفعل يتعد فلا يمتن  
لقدرة التسمية كذا في تعيين الكثرة شبه بما تقدم في الحل مسئلة  
اخرى فقال **كصبي يفتي رماه من هواهل لان نوكه يبيحه** **تقطع**  
**عضومنه** فانه يترك **لا يعضواي** لا يترك العضو المقطوع وقال ان افعى  
الان ماتت الصبيد منه لانه ميان بذكاة الاصططار فحل كالميات  
بذكاة الاختيار بخلاف ما اذا لم يمت لانه ما بين بالذكاة ونافذ  
عليه الصلاة والسلام ما قطع من بيعة وهي حية فاقطع منها ذبحة  
رواه ابن ماجه ذكر الحى مطلقا فينصرف الى الحى حقيقة وحلها والمضروب  
منه هذه الصفة لان اليان منه حي حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا حكمه لانه  
توفر سلامته بعد هذه المراحة وكذا اعتبر هذا القدر من الحياة حتى لو وقع  
في الماء فيه قدر من الجرم بخلاف ما اذا ادين بذكاة الاختيار لان اليان من ميتة

فيجزم







في ماله بقدر القيمة ولو كان الراعي هو الدين لما ثبت من الاحكام  
وعنه البعض فان كان الراعي الاصيل والدين ودية القيمة مخلصا ولايجب الضمان  
الا بعد الهلاك نعم يجب على المالك بالقبض السابق ولهذا يقتصر قيمته يوم  
القبض فتكون رهنا بعد سبب وجوبه فتصح في اذكفالة بخلاف الاعيان غير  
المضمونة كالامانات والمضمونة بغيرها كالبيع في ابيع حيث لا يجوز الرهن  
لها لعدم وجوبها **حقيقة** ومورين واجب ظاهرا وباطنا وظاهرا فقط فان بيع  
بشئ غير مضمون فلا رهن وبسبب صحة النكاح وان استحق او وجد حرا او  
ارقيقا او نكاحا ان لا دين لان الدين واجب ظاهرا ولو كان لانه الكفر من  
موجود كما سيأتي **وكما** كالا عيان المضمونة بالمثل والقيمة والمساخ ليعرفها  
الاعيان المضمونة بنفسها وقد قدمناه **وينقد الرهن بايجاب وقبول**  
وكن الرهن الايجاب والقبول لقوله الراعي رهنك هذا المال بينك  
على وما اشبهه وقول المرتن قبلت لانه عقد والعقد يتقيد بايجاب  
والقبول **غير لازم** لانه يبرع كالهبة والصدقة ثم فرع عليه بقوله **فلا رهن**  
**بتسليمه والرجوع عنه** كما في الهبة **فاداسلم** اي الرهن الرهن  
**وتب الرهن حال كونه محورا** اي مجموعا احترازا عن مرتن الثمن على الشئ  
ورهن الزرع في الارض لان المرتن لم يحرم حال كونه **مفرغا** عن ملك المرتن  
وبل احترازا عن ملكه وهو رهن الشئ دون الثمر ورهن الارض دون  
الزرع ورهن دار فيها متاع الراعي حال كونه **محررا** احترازا عن رهن  
الساع كرهن نصف العبد والمارك في غاية البيان ورمز الحقائق **لزم**  
اي الرهن وهو جزاء قوله فاداسلم وهو مختار شيخ الاسلام واما القيمة  
فتحصل بايجاب والقبول كما في كثير من الكتب المعتمدة لكن في المجتبى اشار  
في الاصل الى ان القبض شرط الجوزة كشيخ الاسلام لانه شرط المزوم  
والاول اصح **والتخلف** هو ان يخل بين الرهن والمرتن وفي البيع بين البيع  
والمشترى كما مضى في الرمز وفي شرح ملا خسر وقال يورفع المانع  
القبض في زمان يمكن فيه وهو يعني الاول كما لا يخفى **فيه** اي في الرهن  
**قبض** اي في حكم قبض المرتن حتى اذا اوصت من الراعي بخصه المرتن  
ولم ياحذ فضاء ضمن المرتن فلا وجه لما قال الزيلعي في شرح الكثرين  
على ظاهر المعنى اللغوي ان الصواب ان التخلف تسليم لان عيان رهن  
المانع من القبض وهو فعل المسلم دون المسلم والقبض فعل المسلم وقبضه  
ان التخلف اذا كانت تسليمه من طوره الحكم بالقبض سواء وجد القبض  
حقيقة او لا ايضا حب المختصر رحمه الله تعالى ذكر الغاية التي ينبغي اليها العمل  
لانه هو المقصود وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يثبت في المشتور  
الا بالقبض لانه قبض موجب للضمان ابتداء بتمثله الغصب بخلاف المشتور

لانه

لانه ناقل للضمان من البائع والمشتري ليس بوجوب ابتداء الموهب كذا في المجتبى  
وتبيين اكثر وانه تعالى اعلم **كالببيع** اي كما ان التخلف فيه ايضا قبض  
فان قلت ينبغي ان لا يكتفى بالتخلف في قبض الرهن اذا قبض منصوص عليه  
في الرهن بخلاف البيع وقد استدل المسأخ على شرطية القبض في الرهن  
بقوله تعالى يزهاه مقتوصه فانه امر بالرهن لان المصدر مشتق من الزهاه  
في محل الجزاء وادبه الامر بقوله تعالى فتحرر رقبته وقوله تعالى فكفاه وانه  
الطعام تضرب الرقاب ونحوها والاصل ان المضمون يراد به وجهه على كل  
الجهات قلت اجيب عنه بان المضمون مما مر في وجوبه على كل الجهات  
اذ انض عليه بالاستقلال واما اذا ذكره في المضمون فلا يجب ان يراد  
وجوه كما ذكرنا في الرهن في البيع منصوص عليه بقوله تعالى الا ان تكون  
تجارة عن تراض فلو صح ما قاله المضمون لبطل بيع المكره ولم يتقد وليس  
كذلك وانه تعالى اعلم **وهو** اي الرهن **مضمون اذا هلك الاقل من قيمته**  
**والرهن** قال ان قفي الرهن كله اما تة في يدا المرتن لا يسقط شئ من الدين  
لهلاكه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يعلق الرهن من صاحبه الذي  
رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه الدارقطني قال معناه لا يصير مضمونا  
بالدين ومعنى قوله له غنمه اي للراعي الزوايد وعليه غرمه اي  
لهلكه كان الهلاك على الراعي وناقوله عليه الصلاة والسلام للمرتن  
بعد ما نطق الفرس الرهن غنمه ذهب حقه ولا يجوز ان يراد به  
داهب الحق في المجلس لانه لا ينصرف حليته فلا يحتاج فيه الى البيان  
لانه عليه الصلاة والسلام بعث لبيان الاحكام لالبيان الحقائق ولان  
الحق ذكره مع داهب الاضافة مفعول الى المذكور ولا لقوله عليه الصلاة  
والسلام اذا غني الرهن فهو بمنزلة غنمه على ما قالوا اذا شبهت قيمة الرهن بعد هلكه  
ما قال كل واحد منهما لا ادري ما كانت قيمته فيكون مضمونا بما قيد من الدين واجماع  
المصنفين والتابعين على ان الرهن مضمون مع اخلافهم في قبض الضمان كما بين في  
المطولات وقوله عليه الصلاة والسلام انما هو غنمه وعليه غرمه فليأخذ حقه ان يكون  
الصاحب هو المرتن كما يقال للمضارب صاحب المال وعن ابي يوسف في تفسير الحديث  
ان الفضل في قيمة المرتن لرب الرهن ولا يكون مضمونا ولا يعلق وان كان فيه  
نقصان رجع المرتن الى الفضل وعن ابي عبيد الله انما يعني واحد يقول رجع الرهن  
الى ربه فيكون غنمه له ويخرج ربه الحق عليه فيكون غنمه عليه فان كان الحديث  
موردا ليلزم حجة ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يعلق المرتن  
على ما قاله الاجناس الكل بان يصير مملوكا ذكره الكوفي عن السلف وعن  
المتن في رجل دفع الى رجل رهنا واخذ منه درهما فقال ان جيتك بمثل  
الرهن او كما والا فالرهن لك فقال ابراهيم لا يعلق الرهن فحله  
جوابا للسبيلة وتام تحقيقه في شرح الهداية **والغير قيمته يوم القبض**



قال في الخلاصة حكم الرهن انه لو هلك في يد المدين او العبد ينظر الى  
 قيمته يوم الفسخ والى الدين فان كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاك  
 الى اخر ما قاله في شرح الكثر للمولى ان ضمان الرهن على المدين يخالف  
 ضمان المدين فان بقيت قيمته ويكون رهنا عنده والواجب هنا  
 المستهلك قيمته يوم هلك باستهلاكه مخرب وقال وان نقصت القيمة  
 تراجع السعر الى حتمية وقد كانت قيمته يوم الفسخ الع وجب  
 بالاستهلاك حتمية وسقط من الدين حتمية لان ما انتقص كالهالك  
 وسقط الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم الفسخ فهو مضمون بالقبض  
 السابق لا يتراجع السعر انتهى اذا اقرر مظاهره ان ما ذكره مؤلفنا  
 صاحب الفوائد من قوله المعتبر قيمة الرهن يوم الهلاك لقوله ان يده  
 امانة وفيه الى اخر ما قاله فيقال تصحيح المثل قولنا علمت والله تعالى اعلم  
 وفي الوالدية رجل رهن بثمان مائة درهم وعشرة دراهم فالرهن  
 يرجع واذن المدين في لبيته فليسته ونقصه ستة ثم للبيته بغير اذن  
 المدين فنقصه اربعة ثم ضاع الرهن وقيمته عشرة فالراجع يرجع  
 على المدين بثمان مائة درهم واحد لان كل درهم بقي من قيمته عشرة  
 وحب له على الراهن ثلاثة ووجب للراهن على المدين بالنقصان  
 اربعة ثلاثة بثلاثة فصاح بقي درهم فخرج عليه بذلك وقد  
 استوفى الرهن حتمية هلاك الثوب وقيمته عشرة انتهى وذكر هذا  
 الفرع في الهاديه ثم قال فصارت ثلاثة بثلاثة فصاحا وبقي  
 على المدين درهم من الاربعة التي استهلكها **المقروض على سوام الرهن**  
**اذ المدين القادر** اي مقدار ما يزيد اخذه من الدين **ليس**  
**في الاصح** كذا في الفتنة والقوانين والدين سنة وفيها الاجل في الرهن بغير  
 الوارد لو عرف الرهن لا الراهن لا يكون لقطة بل يحق له ان يملك  
 الملك ما حادته الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك المبيع كذا الكفالة  
 به دون الرهن ونحو الكفالة بما على الفسخ والرهن وفي الكفالة  
 المعلقة حول اخذ الفسخ قبل وجود الشرط دون الرهن وذكر ما  
 اضاح اكثر ما في الفتنة في السراجية اذا اخذ عمامة المدين بغير  
 رضا تكون رهنا عنده لم تكن رهنا بل عصابة انتهى وفي الفصول الواردة  
 وذكر في المنتظر انه اذا اخذ عمامة المدين لتكون رهنا في يده لا يجوز  
 اخذها واذا هلكت تملك هلاك الرهن وذكر محمد الله تعالى  
 في اخره الجامع في الفتاوى وسزا كما مر ارضي الطالب بتركه رهنا انتهى  
 وذكره في البرازية وفي المجتبى بعد ان علم بعلامته مع لصاحب المال ان يسكن  
 مال المدين على وجه الرهن بغير اذنه واذا امر بذهاب المدين  
 مكان اخذه فحقا عنه دينه انتهى قلت ويمكن حمل ما في السراجية على ما اذا ارضى

المطلوب

المطلوب بتركه اما اذا رضى بتركه فيكون رهنا كما يشير الى هذا التوفيق كلام  
 الهاديه والله تعالى اعلم **فادان** اي قيمة الرهن **الدين** بان كانت مثل  
 دين المدين **صار** المدين **مستوفيا** دينه **فكما** اي بغيره **فان** كان الدين **كان** الفسخ  
 في يد المدين فيضمنه ان كان مستوفيا وان كان الهالك من غير فقد فلا ضمان  
 عليه **او** **نقصت** قيمته عن الدين **سقط بقدره** اي بقدر الرهن **ورجع** المدين على  
 الراهن **بالنقل** اي الذي فضل عن الرهن مثلا اذا كان الدين مائة درهم  
 والرهن ايضا مائة درهم فخرج من الرهن مائة درهم فخرج من الرهن مائة درهم  
 وبقي مائة درهم لا يبقى له مطالبة على الراهن فان كان الرهن مائة درهم ومائة درهم  
 درهما مثلا فخرج فخرج مائة درهم فلا يضمنه الا بالتقدي وان كان  
 الرهن مائة درهم فخرج مائة درهم فخرج مائة درهم فخرج مائة درهم  
 درهما مائة درهم فخرج مائة درهم فخرج مائة درهم فخرج مائة درهم  
 بالقيمة حتى اذا كانت قيمته اكثر من الدين يجب على المدين ضمان النقص  
**ومن** المدين **يدعوى** **لهلاك** **بلا** **رهان** يعني اذا ادعى المدين هلاك  
 الرهن ضمن ان له تقم المدينية عليه **مطلقا** اي سواء كان من الاموال الظاهرة  
 كالحبوان والعبيد والعقار او من الاموال الباطنة كالنفوس والحلوى والرض  
 وقال ما لك تضمن في الاموال الباطنة فقط **وله** اي للمدين **طلب** **وبينه**  
**من رهنه** لان الرهن لا يسقط طلب الدين **ان كان الرهن في يده** لان حقه  
 باق بعد الرهن والحبس جزا الظلم فاذا اظهر مظهره عند القاضي يحبس  
 للرهن **اي** للمدين **حبس** **رهنه** بعد الفسخ حتى يقضى دينه **او** **يبرأ** لان  
 مضمونا ما بقي القبض والدين كذا في تعيين الكفر والصيرفة وشرح ملاحض  
 لا انتفاع به اي بالرهن عطف على قوله طلب دينه **مطلقا** اي بلا استخدام ولا  
 يسكن ولا يلبس ولا اجازة او غارة سواء كان من المدين او الراهن **الابالاد**  
 اي اذن الراهن ان كان المستفع المدين او اذن المدين ان كان المستفع الراهن  
 وعند عبد الله بن محمد بن مسيل السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند  
 ان من اقرض شيئا لا يجز له ان يسقط بشي منه بوجه من الوجوه وان اذن له  
 الراهن لانه اذن له في الربا لانه يستوفي دينه كما ملا قبلي له المنفعة التي  
 استوفى فضلا فتكون ربا وهذا امر عظيم كذا رايت بخطه متقولا بهذا اللفظ  
 وعزاه الى الجامع لمحمد المرحوم في شرحه ووافق في كلام عامة الفقهاء  
 في الحاشية رجل رهن شاة واما المدين ان يشرب لبنها كان للمدين ان  
 يشرب وياكل ولا يكون ضامنا انتهى وفي الفتاوى بانه لا يضمن اياها الراهن  
 لانها لا تملكها المدين ثم قال يكره للمدين الانتفاع بالرهن باذن الراهن  
 لان له في السكنى فلا وجع له بالاجرة انتهى في الجمل ما تقدم على الديانة وما

نه



في سائر المعنويات على الحكم والله تعالى اعلم ثم رأت في جواهر الفتاوى رجل  
 رهين صنعة وفيها اشجار الفرساد وانباح للمرتهن ورق الفرساد ثم اراد ان  
 يمنعه فله ذلك وفيها قل هذا الراهن اذا اباح للمرتهن اكل كل شئ الا البساتين  
 المرهون او لبن النخلة المرهونة اذا لم يكن مشروطا صا وقرضا فيه  
 مستفعة وهو ربا انفي قلت وهو يعزق بين المشروط وغيره والله  
 تعالى اعلم **فلو فعل** اي انتقم بالرهن قبل الاذن **صار متعديا ولم يبطل**  
 الرهن **تبه** اي بالتعدي **واذا طلب** اي المرتهن **دينه امر باحضار** وهنه  
 لان قبضته فنحن استغفار فلا وجه لتفقه ماله مع قيامه بالاستغفار  
 لان هلاكه محتمل فان اهلك في يد المرتهن تكرار الاستغفار **فان احضر**  
 اي الرهن **سلم** الراهن له **كل الدين والاثم** سلم المرتهن **الرهن** اليه  
 لتعين حق الراهن بحضور الرهن تحقيقا للتسوية كما في البيع والشراء  
 فانه يحضر البيع ثم يسلمه الشئ **وان طلب** الراهن دينه من المرتهن  
**في غير بلد العقد** اي عقد الرهن **فكذلك** اي الحكم فيه مثل الحكم فيما تقدم  
 ان لم يكن للرهن مونة فان الاماكن في حق التسليم مكان واحد فيما  
 ليس لمحملة مونة **وان كان** لمحملة مونة **سلم** الراهن **دينه** اي دين المرتهن  
**وان لم يحضر** اي وان لم يحضر المرتهن الرهن يعني لا يكلف احضاره  
 لانه الواجب عليه التسليم بمعني التخلية لا النقل من مكان الى مكان  
 وللراهن ان يخلقه اي يخلف المرتهن **بالله تعالى ما هلك** كذا في الكا 2  
 ولا يكلف مرتهن طلب دينه **احضار رهن** وضع عند العدل **بامر**  
 الراهن **فكونه** في يد الغير بامر الراهن **ولا يكلف** ايضا المرتهن احضار  
 رهن **وهو باعد** المرتهن **بامر** اي امر الراهن **حق** يقبضه لانه صادر دينه  
 بالامر ببيع الرهن وضار كان الراهن رهنه وهو دين **واذا قبض** اي قبض  
 المرتهن الدين **يكلف** احضاره لقيام البدل مقام المبدل **ولا يكلف**  
 مرتهن معه رهنه **تلك** الراهن **من يبيعه** ليقبض دينه يعني لو  
 اراد الراهن ان يبيع الرهن ليقبض الدين بثمنه فيجب على المرتهن  
 ان يملكه من البيع لان حكم الرهن الحليس الدائم الى ان يقضي الدين  
 برهن فليكن يصح القضاء من ثمنه **ولا يكلف** ايضا **من قبض** بعد دينه  
 تسليم بعض رهنه **حتى يقبض** البقية **من الدين** لان له ان يحليس  
 كل الرهن حتى ليست في البقية كما في حليس البيع **ويجب** على المرتهن ان  
 يحفظه بنفسه **وعبالة** كزوجته وولده وخادمه واجيره شاهقه  
 ومسافهة يسكنون معه فان الغيرة بالمساكنة لا التفتة حتى ان  
 المرأة اذا رقت لزوجها لا تضمن كذا في تعيين التكرار **ومن ان احق**  
**بغيرهم** لانه ترك الحق الواجب ومن ايضا **بايداعه** وتغديه

**كل قيمة** لما تقترض من ان عينه امانة في فصول العمدى وذكر في العدة  
 وفي شرح الطحاوي اعلم بان العين الرهن امانة في يد المرتهن  
 بمنزلة الوديعة ففي كل موضع توقف الرهن بالوديعة لا بعدم فكل  
 المرتهن اذا فعل ذلك الفعل بالرهن لا يفرم لان الوديعة اذا اهلك لا يفرم  
 المودع شيئا **والرهن** اذا هلك سقط الدين بقدر قيمته وفي كل موضع توقف  
 المودع بالوديعة يضمن فكذا في المرتهن اذا فعل ذلك بالرهن يضمن ثم  
 الوديعة لا تعار ولا تودع ولا توجر فكذا في الرهن والمرتهن ان يدفع  
 الرهن الى بعض من هو في عبالة وليس له ان ينتقم من الرهن بشئ بغير  
 اذن الراهن فان فعل ذلك بغير اذن صاحبه يضمن تمام قيمته وان  
 فعل باذن الراهن فله هلك في حالة الاستعمال يهلك امانة ولو هلك  
 بعد الفزاع او قبل ان ياخذ في الاستعمال يهلك بالدين وفي جواهر الفقه  
 التخي شيخ الاسلام ظاهر الدين رحمه الله تعالى من التجريد وليس  
 للمرتهن ان ينصرف بشئ في الرهن غير الاسكان لا يبيع ولا يرهين ولا  
 باجارة ولا باعارة ولا باستئجار ولا يبيع فان فعل كان متعديا ولا  
 يبطل الرهن انتهى **وكذا يضمن كل قيمة يحل خاتم الرهن في حثوه**  
**البيعي او اليسري** **وتفقد** سيقى الرهن لانه ايضا اشمال **لا الثلاثة** فانه  
 حقت فان السجعا ان يتقلدوك في العادة ليسيفين لا الثلاثة  
**وفي البرخلة** اي خاتم الرهن **نوق الخرج** **الامارة** ان كان ممن يتحمل بل ليس  
 خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يضمن **ثم ان قبض** لها اي بقيمة  
 الرهن فيها اذا تقضى المرتهن عليه **من حليس الدين** يلتقيان  
**فصا صا** **يجري** **ده** اي بمجرد القضا بالقيمة اذا كان الدين حالا **وطالب** المرتهن  
**الراهن بالفضل** **ان كان** هناك فضل **وان** كان الدين موجلا **يضمن** **في**  
**المرتهن** **قيمة** اي قيمة الرهن **وتكون** القيمة **رهنا** عنده اي عند المرتهن  
**فان لحل** الاجل **احل** المرتهن **بدينه** وان قبض بالقيمة **من خلاف**  
**جانبه** كان **العثمان** **رهنا** عنده **اي قضا** **ودينه** لانه بدل الرهن فاخذ حكمه  
**واجره** **بيت** **حفظه** اي حفظ الرهن واجرة **حافظه** **تجب** **على** **المرتهن**  
**واجرة** **راعيه** اي راعي الرهن **باكان** **جوا** **ونفقة** **الرهن** **والخراج** **تجب**  
**على** **الراهن** **والاصل** فيه ان ما يحتاج اليه لصحة الرهن بنفسه وتبقيته  
 فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل ولم يكن لان الدين باقته على ملكه  
 وكذا منافعه مملوكة له فيكون اصلا وتبقيته عليه لانه مونة ملكه  
 كما في الوديعة ومثل ذلك النفقة من مأكله ومشربه واجرة الراعي مثله لانه  
 على البهايم ومن هذا الجسر كسوة الرقيق واجرة طير ولراهن وذكر في البهايم  
 وسقى البساتين وتلقيح تخله وجراذه والقيام بحلته وكل ما كان لحفظه فرده



الى يد المرتن او كرجه منه كداواة المرح ضر على المرتن مثل اجرة الحافظ  
لان الاساك حق له والحفظ واجب عليه فتكون موته عليه وكذا اجرة البيت  
الذي يحفظ فيه المرتن **واما مودة رده او رجوعه الى يده فيقسم**  
**على المضمون والامانة فالمضمون على المرتن والامانة على الراهن**  
يعني ان موته رده على المرتن ان كان خرج من يده كجعل المبيع على  
المرتن ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مودة رجوعه منه الى يده  
المرتن كداواة المرح ان كانت قيمته مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه  
فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتن والامانة على الراهن  
وكذا مودة الفروج ومعالجة الامراض والغدا من الحنانية **وكما وجب**  
**على احدهما اي الراهن المرتن فاذا اوجبا من القاضى كان متبرعا**  
فيما اداه كما اذا قضى دين غيره بغير موته **الا ان يامره القاضى به**  
**ويجعله دينا على الآخر** فيقسم يرجع عليه ويبرأ من القاضى من غير تصريح  
بجعله دينا عليه لا يرجع كما في المتفق وعن ابي حنيفة انه لا يرجع عليه  
اذا كان صاحبه حاضرا وان كان باعنا لقاضى لانه يمكنه ان يرفع  
الامر الى القاضى فيا مرصا حبه بذلك وقال ابو يوسف يرجع في  
الوجيب وهي فتنة مسيلة المحر ان القاضى لا يلي على الحاضر لا ينفذ  
امره عليه لانه لو نفذ امره عليه كذا في تبين الكثر **قال الراهن**  
**للمرتن** لانه هو القابض والقول للتابع بخلاف ما ادعى المرتن  
رده على الراهن حيث لا يقبل قوله لان ذلك سنا والامانات غير  
المضمونة والرهن مضمون على المرتن كما تقدم تقديره وتخديره وبه  
صرح في قناوي قاضي الهداية وفي البرازية ذم الراهن هلكه عند  
المرتن وسقوط الدين وزعم المرتن انه رده اليه ليعود القبض هلكه  
في يد الراهن والقول للراهن لانه يدعي عليه الرد العارض وهو يمكن  
فان برهنا فللراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم  
المرتن انه هلكه في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتن لانك اراه دخوله في  
ضمانه وان برهنا فللراهن لاثباته الضمان اذن للمرتن في الاستقاع  
بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك الاستقاع وعوده  
للهن وقال المرتن هلك حال الاستقاع فالقول للمرتن لا تقا  
على زوال الرهن فلا يصدق الراهن في العود الا بجهة رهن عبد الساري  
الفا بالقول للمرتن بالبيع فقال المرتن بعته بنفسها وقال الراهن  
لا يلزمات عنك ببيع الراهن بالله تعالى ما نقل انه ما باعه ولا يخلو  
بالله تعالى امادات عنده فاذا حلف سقط الدين الا ان يبرهن

على

على البيع اذن الراهن للمرتن في البيع ثوب مرهون بوجاهة  
المرتن متخرقا وقال تخرق في بيع ذلك اليوم وقال الراهن بالنسبة  
في ذلك ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن بالبيع منه  
ولكن قال تخرق قبل البيع وبعد فالقول للمرتن انه اصابه في البيع  
لا تقا كما على خروجه من الضمان فكان القول للمرتن في قدر ما عاد من  
الضمان بخلاف اول المسئلة لعدم الاتفاق ثمة على الخروج من الضمان  
لعدم اعتراك الراهن بالخروج انتهى **يجوز له اي للمرتن السفر به اي بالرهن**  
**اذا كان الطريق امنا وان** وصلته كان له حمل ومودة عند ابي حنيفة  
كالوديعة وعند محمد ليس له ان يسافر بالرهن وبالوديعة ايضا اذا  
كان له حمل ومودة قال محمد ولو اراد ذلك برفعه الى القاضى حتى يكون  
هو الذي يامره بذلك قال في الفتنة وفي الخاتمة وليس للمرتن ان  
يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر بالوديعة في ذلك محذوران فاعل ذلك  
يصير ضامنا وهو قول ابي يوسف انتهى وفي النصول الهادية وذكر في رهن  
العدة المرتن اذا سافر مع الرهن او انتقل من البلد وذهب لم يضمن وذلك  
العدل اذا كان الرهن في يده انتهى وهو مخالف لما في قناوي وكان قد نقل  
كلام قاضي خان في الهادية وذكر قبله عن قاضي طبرستان انه ليس للمرتن ان  
يسافر بالرهن ثم ذكر عن العدة ما قدمناه ثم قال والمذكور في العدة  
يخالف ما ذكره قناوي القاضيين والله تعالى اعلم بالصواب **هذا**  
**باب** في بيان احكام ما يجوز ارتبائه وما لا يجوز لما فرغ من ذكر مقدما  
مسائل الرهن ترك ذكر هذا الباب لتفصيل ما يجوز ارتبائه وما لا يجوز  
اذ التفصيل مما يكون بعد الاجمال فقال **لا يصح رهن مشاع مطلقا**  
يعني سوا كان قابلا لها وسوا كان الشيوع مقارنا او طاريا وسوا كان من شريك  
او من غيره وهو فاسد يتعلق به الضمان اذا قبض وقيل باطل لا يتعلق به ذلك  
وليس بصحيح لان الباطل منه هو فيما اذا لم يكن الرهن ما لا يمكن التقابل  
به مضمون وما نحن فيه ليس كذلك بناء على ان القبض شرط تمام العقد  
لا شرط جوازه وقال الشافعي هو جائز بصورة الشيوع الطاري ان يرهن  
بالجميع ثم يتفاسخا في البعض اذن الراهن للعود الى بيع الرهن كذا نشأ  
فتابع نفسه فانه يمنع بقاء الرهن في رواية الاصل وهو الصحيح كما في الخلاصة  
والقبض وغيرها وعن ابي يوسف انه لا يمنع لان حكم البعاض من الاستدراك  
فا شبه المهمة وجه الاول ان الامتناع لعدم الجلبنة وفي مثل يستتوي  
الاستدراك والبقاء المحرمية في باب الكلاخ بخلاف المهمة لان المشاع لا يمنع حكمها  
وهو الملك والمنع في الاستدراك في الغرامة على ما عرفت ولا حاجة الى اعتباره في حالة  
البقاء ولهذا يصح الرجوع في بعض الموهوب ولا يصح الفسخ في بعض المرهون  
واعلم ان ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة بيع المشاع جائز لا رهنه



كذا في شرح الاقطار ولا يصح رهن شئ مخل بغيره **دونه** اي التزويج لا يصح رهن رهن  
 او رهن رهن **دونه** اي دون الارض لان المرهون منقول بما ليس بمرهون  
 خلقة فكان بمعنى المشاع **وكذا عكسها** وهو رهن الشئ لا التزويج ودون الارض  
 لا التزويج لان الاتصال يقوم بالطرفين فالاصل ان المرهون اذا كان  
 متصلا بما ليس بمرهون لا يجوز لامتناع فتنص المرهون وحده ولا يصح ايضا **بالامانة**  
 كالوديعه والعارية والمضاربة وماك الشراكة لانها ليست بمضمونة **ولا**  
**بالعكس** صورته باع وسلمه الى المشتري من الاستحقاق فاخذ الثمن رهنا  
 فهذا الرهن باطل والكفالة به جائزة والفرق انه شرع للاستيفاء والاستيفاء  
 الا في الواجب فلا يحتمل الاضافة والتعليق واما الكفالة فهي التزام بغير عوض  
 وذلك بحتمها كال التزام الصوم والصلاة **ولا بالبيع في اليد الباع** لانه مضمون  
 بغيره فانه مضمون بالثمن حتى اذا هلك ذهب بالثمن فلا يجب على الباع  
 شي فالرهن لا يجوز الا بالاعيان المضمونة بنفسها ولا يجوز بالاعيان  
 المضمونة بغيرها كالرهن وان هلك الرهن بالبيع ذهب بغيره فلا اعتبار  
 بالباطل فلا يجب على المشتري شي **ولا بالكفالة بنفسه** لانه لم يجب المالك  
 لتكفيل على الاصل قال في الحائنة رجل تكفل عن رجل بماله ثم ان المكفول عنه  
 اعطى تكفيل رهنا ذكر في الاصل انه لو كفل بماله موكلا على الاصل فاعطاه  
 المكفول عنه رهنا بذلك حاز الرهن ولو كفل بنفسه رجل على ان له ان لم يوافي  
 به الى سنته فعليه المالك الذي عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول  
 عنه بماله رهنا الى سنته كان الرهن باطلا لانه لم يجب المالك لتكفيل على  
 الاصل بعد وكذا لو كان التكفيل قال للطالب في الكفالة ان مات فلان  
 ولم يوافق المالك فهو على ما اعطاه المكفول عنه رهنا لم يجز وعين الي يرسف  
 رحمه الله تعالى قال في النوادر انه يجوز ولو ابراه الطالب عن هذه  
 الكفالة لا يجوز الا براءته انتهى ولا يصح ايضا **بالقصاص مطلقا** اي في  
 القصاص وما دونها لغرض الاستيفاء **بخلاف الجناية خطا** لان استيفاء  
 الارش من الرهن ممكن ولا يصح **بالشفعة** لان البيع غير مضمون على المشتري  
 ولا يصح **باجرة الناحية والمغنية** حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا  
 اذا لا يتامله شي مضمون ولا يصح **بالعبد الجاني او المديون** لانهم مضمونون  
 على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شي ولا يصح **رهن خروا رهنها** من  
**مسلم او ذي المسلم** لغرض الايقان والاستيفاء في حق المسلم **لا يضمن له**  
 اي المسلم **رهنها اذا لم يمسكها** اي حال كونه ذميا كما لا يضمنه بالغصب منه لانها  
 ليست بمالك في حق المسلم **وعكسها** يعني ان كان الذميا رهنا ذميا والمرهون  
 مسلم فيضمن الخمر للذمي كما اذا غصبه لا لها مال الذي وصح الرهن  
 بعين مضمونة بالمثل وبالقيمة كالمغصوب وبديل الخلع والتهريب

الصلح

**دم عمد** اعلم ان الاعيان ثلاثة اقسام احدها عين  
 اصلا كالامانات فان الصنمان عبارة عن رد مثل  
 ثياب او قيمته ان كان قيمتها فالامانة ان هلكت فلا تقدر  
 بما او بقدر فلا تبقى امانة بل تكون مغضوبة وثانيها عين  
 بها كالعضوب ونحوه والقوم يسمونها الاعيان المضمونة  
 دون الاعيان المضمونة في حرد النقا وجهه ان الصنمان  
 عمد رد مثل الهالك او قيمته فالسني اذا كان مثليا  
 لو هلك بقيس المثل والقيمة فيكون مضمونة ولانها  
 تة كبيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد بمثل  
 ثمن سقط عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة  
 عتبار سموه بالعين المضمونة بغيرها وكانه من قبيل  
**مع الدين ولو كان الدين موعودا بان رهن** شيئا من  
**سنة** من المال فاذا هلك هذا الرهن في يد المرتن كالف  
 عليه بها **وعمد** من الدين يعني ان رهنه ليقرضه المقتض  
 الرهن في يد المرتن يملك على المرتن بمقابلة الالف الموعود  
 تسليم الالف الى الراهن جبرا **ان كان الدين مساهما والقيمة**  
**اما اذا كان الدين موعودا** **المرتن مضمون بالقيمة** هذا اذا سمي  
 فان لم يسمه بان رهنه على ان يعطيه شيئا فملك في يد يعطي  
 الراهن ما ساء لان المالك صار مسدودا شيئا فيكون يمانه  
 مال محمد رحمه الله تعالى لا يصدق في اقل من درهم كذا في البرازية  
 يوفيه سبيل برهان الدين قال لا خرافة صني وثانيه حتى  
 يترك يرضع اليه رهنا وهلك في يد قبل اعطائه الدنانير  
 ه الله تعالى انه يعطيه ما ساء المرتن قلت قال القاضي يرفع  
 في قيمة الرهن وهو قول محمد بن حنبل خلافا للمقبوض على سوم الشرا  
 يجب على القايض جميع قيمته لانه مضمون بنفسه كالمبيع الفاسد  
 سوب ولا تترك الرهن فانه مضمون بغيره وهو الدين فيكون  
 به وروى عما يي يوسف انه يجب قيمة الرهن في الدين الموعود  
 ما بلغت كالمقبوض على سوم الشرا وفي البرازية والحاصل في الرهن  
 الموعود ان المستقرض اذا سمي شيئا رهنا وهلك الرهن قبل  
 ان يضمن الاقل من القيمة ومن المسمى وان لم يكن سمي شيئا اختلف  
 ما امر الثاني رحمه الله تعالى فلو رهن ثوبا وقال اخذت منك شيئا  
 قبل الاقراض يعطيه ما ساء انتهى وقد تقدم في اول كتاب الرهن  
 المختصر ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار المستقرض



في الاصح والله تعالى اعلم **وصح براس مال المسلم ومن العدة**  
وقال من لا يجوز بنا على ان ذلك استبداد فانه اذا  
صار المرتهن مستوفيا واستغنى عن راس المال فنهيا  
من حيث المال فصار كسائر الديون مخراسا راسا الى  
جواز الرهن بالاشارة المذكورة بالغا بقوله **فانه**  
اي مجلس العقد ثم الصرف والتسلم **وصار المرتهن**  
القبض واتجا والمجلس من حيث المأبذة وعندئذ  
**وان اقترا قبل ان يهلك الرهن بطلان** اي الصرف وال  
بالسليم فانه لا يبطل بالاقتراض لان مقتضاه لا يجب في  
غير الاقتراض صار مستوفيا للمسلم فيه كما اذا كان رهن  
الصرف فذلك قبل الاقتراض يصير مستوفيا لدينه حكما  
والتسليم ولو **تفاسخ** **السلم** **وبالاسلم فيه رهن** **فهر**  
**براس المال** اي يكون رهنا براس المال استحسانا حتى يجازي  
والقبض ان لا يجلس به لانه دين اهز وجب بسبب اخرو  
والمسلم فيه وجب بالعقد فلا يكون الرهن باحدهما رهن  
كما لو كان عليه دينك ذراهم ودنانير وباحدهما رهن ف  
به الرهن او ابراه منه للغير حليسه بالدين الاخر وجه الار  
انه او تمن بحقه الواجب بسبب العقد الذي جري بينهما وهما  
عند عدم الفسخ وراس المال عند الفسخ فيكون محمولا به لانه  
فقد مقامه اذا الرهن بالشيء يكون رهنا بغيره كما اذا الرهن  
صار رهنا بغيره **فاذا هلك الرهن بعد الفسخ هلك به**  
هلك الرهن بعد التفاسخ هلك الرهن بالمسلم فيه لانه رهن  
وان كان محمولا بغيره كن باع عبدا وسلم البيع واخذ الثمن رهنا  
تقايلا البيع له ان يجلسه لاخذ البيع لانه يملك الثمن ولو هلك المر  
هنا بملك بالثمن لانه مرهون به وكذا لو استقر عبدا سرقا سرقا وادى  
كان للمشتري ان يجلس البيع عند الفسخ استوفى الثمن سرقا اذا  
البيع بملك بغيره فكذا هذا ثم اذا هلك الرهن بالمسلم فيه فيسب  
يجب على رب السلم ان يرفع مثل المسلم فيه الى المسلم اليه ويأخذ راس المال  
لان الرهن مفقود به وقد بقي حكم الرهن الى ان يملك فصار كالمس  
لهلاك الرهن مستوفيا للمسلم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقا  
او استوفاه بعد الاقالة لزمه رد المستوفى واسترداد راس المال  
هنا وهذا لان الاقالة في باب السلم لا تختمل الفسخ بعد ثبوتها  
الرهن لا يبطل **ولاب ان برهن دين عليه** وان نضاج عبدا على

مفقر برهن اي عبدا كما بناه طفله اي لولده الصغير لا يملك ابراهه وهذا  
انظر منه في حق الصبي لانه اذا هلك بملك مفقودا والوديعة امانة **والوصي**  
**كذلك** اي مثل الاب في الحكم المذكور عن ابي يوسف وزفرانها لا يملكان  
ذلك لان الرهن ايضا حكما فلا يملكانه كما لا يملك حقيقة ثم اذا اجاز الرهن  
يصير المرتهن مستوفيا دينه حكما ويصير الاب والوصي موفيا له به وعنهما  
ذلك القدر للصغير وذكر الثمن ناسي ان قيمته الرهن اذا كانت اكثر من  
الدين يضمن الاب بغير الدين والوصي بغير القيمة لان للاب ان يتفقد بمال  
الصبي بخلاف الوصي وذكر في الذخيرة النسوية بينهما في الحكم وقال  
لا يضمنان الفضل لانه امانة وهو دية عند المرتهن ولهما ولا ي  
الايداع وكذا لو سلب المرتهن على البيع لانه توكل على بيعه وبما يملكانه  
وله اي للاب **رهن ماله** **عند ولده الصغير** **لا يملك** **اي** **للصغير** **عليه** **اي** **على الاب** **حليسه**  
**لا حليسه** اي لا جاز الصغير **بخلاف الوصي** فانه لا يملك ذلك ذكره في  
السراجية وفيها اذا وقع ثوبين فقال خذاهما سبت رهنا بكذا فافترقا  
لم يملك واحدهما رهنا قبل ان يختار احدهما اشترى وفي ثوبين اكثر واذا  
كان للاب اولاد به الصغير او لعبد المادون له في التجارة ولا دين عليه  
دين على ابائه له صغير فز رهن الاب متاع الصغير من نفسه او من ابنه  
الصغير او من عبده التاجر جاز لان الاب لو خسر شقيقته نزل منزلة شخص  
واقيم عيارته مقام عيارتين كما في بيعه مال الصغير من نفسه ولو فقل  
الوصي ذلك والمسيلة بها لا يجوز لانه وكيل محض والاصل ان الواحد  
لا يتولى طر في العقد في الرهن كما في البيع لكن تركنا ذلك والاب لما ذكرنا  
وليس الوصي كالاب فان شقيقته قاصرة فلا يعزل عن الحقيقة والرهن  
من ابنه الصغير ومن عبده التاجر بمنزلة الرهن من نفسه فلا يجوز  
بخلاف ابنه الكبير وابيه وعبد الذي عليه دين حيث يجوز رهنه  
منهم لانه اجنبي عنهم اذ لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع حيث لا يجوز  
بيعه منهم لانه منهم فيه ولائته في الرهن لان له حكما واحدا هو ان يكون مفقودا  
بالاقل من قيمته ومن الدين وذلك لا يختلف بين الاجنبي والعربي ولو رهن  
الوصي مال اليتيم عند الاجنبي بتجارة باسرها او رهن اليتيم بدين لزمه  
بالتجارة صح لان الاصل له التجارة لتعذر المال فلا يجد راس الرهن لانه  
ايضا واستيفاء ولو رهن الاب متاع الصغير فادرك الابن ومات الاب فليس  
للاب ان يسترد حتى يقضى الدين لان تصرف الاب عليه نافذ لانه بمنزلة  
تصرفه بنفسه بعد الطلوع رجوع به في مال الاب لانه مضطرا اليه لاحتيا  
الاحتياج بما له فاسته معير الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان يبتذله لان  
الاب يصير قاصدا دينه به ولو رهن الاب مال الصغير بدين على نفسه



ويدين على الصغير جازا لا يشترطه على امرين جازين ثم حكم في حصنة دين الاب  
تكملة فيما لو كان كله رهنا بدين الاب وكما تملك الوصي والحجاب الاب ولور من  
الوصي متاعا لليتيم في دين استرانه عليه وحقه المهرتين ثم استغاره الوصي  
بحاجة اليتيم فضاغ في يد الوصي هلك من مال اليتيم لانه فضل الوصي كفضله  
نفسه بعد المهر لانه استغاره الحاجة الصغير فلا يكون متقدرا بدينه ولو  
هلك بالرهين في يد الوصي لا يسقط من الدين شي لخروجه عن ضمان المهرتين  
بالاستغراء والوصي يد الذي يطالب به على ما كان ولو استغاره الحاجة  
نفسه ضمنه للصغير لانه متقد فيه لعدم ولاية الاستعمال في حاجة نفسه  
ولو غضبه الوصي بعد ما رهنه لا يستعمل في حاجة نفسه حتى هلك عنده  
ضمن قيمته لانه متقد في حق المهرين بالغصب والاستعمال وفي حق الصبي  
بالاستعمال في حاجة نفسه فيقتضي ضمان الدين ان كان قد حل فان فضل شي  
كان لليتيم لانه يملكه وان لم يملك بالدين يقتضي من مال اليتيم لان الدين  
عليه وانما ضمن الوصي بقدر ما تقضي فيه ولا ان كان كالمهرين موجلا والقيمة  
رهين به فاذا احل كان على ما ذكرنا ولو انه غصبه واستعمله الحاجة الصغير  
ضمنه لحق المهرين للحق الصغير لان استعماله في حاجة الصغير لا يبرئ  
بقدر في حقه وكذا الاخذ لان له ولاية اخذ مال اليتيم ولهذا لو اقر الاب والوصي  
لغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا ينصرف غصبه لما لليتيم ان له  
ولاية الاخذ فاذا هلك في يده تضمنه المهرين في حاجة بدينه ان كان قد حل  
ويرجع الرهن على الصغير لانه ليس بمنفذ في حقه بل هو عامل له وان كان لم  
يحل يكون رهنا عند المهرين ثم اذا وصل الدين اخذه به ولا يرجع الوصي على  
الصبي بما ذكرنا وصح الرهن **بمهر عبد او خلو او ذكية ان ظهر العبد حرا**  
**والخل حرا والذكية ممتنة** وصح ايضا **بمهر صلح من انكار ان اقران لادن**  
عليه صورته رجل صالح عن انكار رهين ببيع الصلح شيئا ثم يقادقا  
على انه له دين والرهن مضمون والاصل في هذه المسائل ان تقر في كلامهم  
من ان وجوب الدين ظاهرا يكتفي لصحة الرهن والكفيل وصح ايضا  
**رهن المجربين** اي الذهب والفضة **والكبير والموزون فان رهن المذكور**  
**بحسنه وهلك هلك بماله من الدين ولا عبرة بالحدود** لانهما ساقطة  
الاعتبار عند القابلة بالحسن وهذا عندني حنيفة فان عنده يصير  
مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعندنا يفتق القيمة من خلاف  
الحسن فتكون رهنا مكالمة ويملك المهرين لهما لك بالصلحان **باع عبد ابي**  
**ان يرهن المشتري شيئا بعينه او يعطى كقبلا** **لك اي بالثمن وعين**  
**القبيل** **ص** ذلك ولا يجزى المشتري اذا امتنع **على الوفا** وقال زفر يجرى على  
تسليمه لاجل الشرط ولنا ان عقد الرهن قيرع ولا جبر على المتبرع **وباع**

صنعه اي البيع لانه وصف مرغوب فيه فواته يجب الخيار لا ان يدفع  
**المشتري الثمن الى البائع حالا** لحصول المقصود ويرفع قيمة الرهن  
المشروط **وهنا لان المقصود من الرهن المشروط يحصل قيمته وان قال**  
**المشتري ليأخوه** وقدا عطاءه شيئا غير البيع **امسكه هذا حتى عطيته**  
**الثمن فهو رهن** وقال زفر لا يكون رهنا لان الصيغة صيغة ايداع وبه  
قالت الثلاثة وهي رواية عن ابي يوسف ولما انه انما يبيني عن معنى  
الرهن وهو الحيلس الى ايفاء الثمن والعبرة في العقد للمعاني **ولو كان**  
**ذلك الشيء المبيع بعد قبضه ولو قبله** لا اي لا يكون رهنا يعني لا فرق  
بين ان يكون ذلك الشيء الذي قال له المشتري امسكه هو المشتري  
او لم يكن بعد ان كان بعد القبض لان البيع بعد القبض يصلح ان يكون ذلك  
رهنا بئنه حتى يثبت فيه حكم الرهن بخلاف ما اذا كان قبل القبض لانه  
محموس بالثمن وصحانه بخلافه فان الرهن فلا يكون مضمونا بضمائنه  
مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال له امسكه حتى اعطيتك الثمن  
قبل القبض فذلك الفسخ البيع ولو كان المبيع شيئا لنفسه بالملك  
كالمرء والمجد فابطا المشتري وخافه البائع عليه التلغ جازا للبائع ان  
يبيعه ووسع للمشتري ان يشتري ويتصدق البائع بالزاد بان باعه  
بان يرمي الثمن الاول لانه فيه شبهة **رهن رجل عينا عند رجلين**  
**دين لكل منهما اي من الرجلين** **ص** الرهن وكل اي المرهون **رهن من كل منهما**  
سواء كانا شركتين في الدين او لم يكونا شركتين فيه ويكون جميع الدين  
رهنا عند كل واحد منهما اذا لاقيا في استحقاق الحين فلا يشوع خلاف  
الحقة من رجلين حتى لا تخوز عندي حنيفة لان العين تقتضي علمها  
فثبتت المشيوع ضرورة **فان نقاييا فكل واحد منهما في ذمته فالحول في حق**  
**الرجل** هذا اذا كان مما لا يتجزى فظاهر وان كان مما يتجزى وجب  
ان يحل كل منهما النصف وان دفع احدهما كله الى الآخر وجب ان يدفع  
الدافع عندي حنيفة خلافا لهما واصل المسئلة الوديعه فيما اذا اودع عند  
رجلين شيئا يقبل القسمة فدفع احدهما كله الى الآخر فان الدافع يضمن  
عنده خلافا لهما **ولو هلك الرهن ضمن كل منهما حصته** اي حصته  
دينه لان كل واحد منهما يصير مستوفيا بالهلاك اذ ليس احدهما باودي من  
الآخر فيقسم عليهما لان الاستيفاء مما يقبل التجزي **فان دفع دين احدهما**  
**فله رهن للآخر** لان كل واحد منهما يملك جزءا من الدين فلا يكون له  
استرداد منه ما دام شيء من الدين باقيا كما اذا كان المهرين واحدا وكالمبيع  
اذا ادى احدا المستردين حصته او فسخ واحد ادى حصته بغير المبيع  
**وان رهنا رجلا رهنا واحدا بدين عليهما** **ص** بطل الدين ويمسكه المهرين



الى استيفاء كل الدين لان قبض الرهن يحصل في الكلام غير شيوخ  
 فصار نظير البائع وهما نظير المستعدين ولودهن عديد بالف  
 لا ياخذ احدهما بقضا حصته وبقي حسمانية كالباع لان المجموع  
 محبوس بكل الدين فيكون الجميع محبوس بكل جزء من اجزاء الدين فحصل  
 المقصود وهو المبالغة في الحمل على الايفاء فصار كالباع في يد البائع وهو  
 المراد بقولنا كالباع في يد البائع فان سمي لكل واحد منهما شيئا من  
 الدين الذي رهنه به له ان يقبض احدهما اي الجدين اذا ادعى ما سمي  
 له بخلاف البيع هذا في الزيادات لان التقديري يثبت في الرهن بثنائية  
 حصته كل واحد منهما لان قبض العقدة في احدهما لا يكون شرط الصحة  
 العقد في الاخر فان قيل في احدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه  
 لا يتقدر بتفضل الثمن ولهذا لو قبض الباع في احدهما دون الاخر بطل  
 البيع في الكل لان الباع يتضرر بتقريب الصفقة عليه لان العادة  
 قد جرت بضم الردي الي الجيد في البيع فيتحقق الضرر بالمعقوب ولا كذلك  
 المدين لان الراهن لا يتضرر بالتقريب ولهذا لا يبطل هذه الرواية  
 هو الاصح واما على رواية الاصل فلا فرق بين هذه المسئلة والتي قبلها  
 لان العقد متحد فلا يتفرق بالثنائية كالباع وبطل بنية كل منهما اي كل  
 واحد من الرجلين **رجل انه** اي ان كل واحد رهنه **هذا الذي** اي رهن العبد مثلا  
 عنده اي عند الرجل وانه قبضه اي العبد لان كل واحد منهما ائتمنت  
 انه رهنه كل العبد فلا يتصور ذلك لان العبد الواحد يستحيل ان  
 يكون كله رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في حالة واحدة فيمنع القضا به  
 وكذا يمنع القضا لاحدهما لعدم الاولوية ولا وجه الى القضا بالنصف  
 لانه يودي الى الشيوخ فتقدر العمل بالبينتين قهرا ولا يمكن الايقار  
 كما في ائتمنة معا كماله التاريخ لان ذلك يودي الى العمل بخلاف ما  
 ما اقتضت الحجة لان كل واحد ثبت بنية حسمانية الى غنى عن كل العقدة  
 وبالقضا ثبت حسمانية وبسببها الى غنى عن شرطها لاستيفاء كل واحد في حق  
 فكان العمل بالقياس اولى لقول المستبرر وان كل واحد ثبت الحق بنية على حدة ولم  
 بمعاملة الاخر فاذا وقع بالطلاق ملك هلك امانة لان الباطل لا حكم له **هذا المبرور**  
 فان ارضا كان صاحب التاريخ **القديم ولي** لانه ائتمنة في وقت لا يارعه فيه احد  
 وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما **ت** صاحب اليد **أحق** لان تمكنه من القبض  
 دليل على سبقه كدعوى نكاح امرأة او شراعه من واحد ذلك الذي يلي في تعيين الملك  
 ولو كانت **أهنا** اي ركن العبد مثلا في الحال **الرهن بينهما** اي في ايدهما **ان**  
 اي اوليس بينهما واما قلنا او لا دفع ما يتوهم من قول المتن والعبد في ايدهما انه شرط  
 لازم وليس كذلك بل وقيد اتفاقا حتى لو لم يكن العبد في ايدهما كان الحكم كذلك نص

اثره  
 م

عليه

عليه الذي يلي وعنده **فغيره** كل واحد منهما **ذلك** اي على ما وصفناه **كان في**  
**يوكل واحد منهما نصفه رهنا بحقه** وهذا استحسنان وهو قول ابي حنيفة  
 وفي القياس ههنا ما طر وهو قول ابو يوسف لان المقصود من الرهن  
 الجاهل للاستيفاء وهو الحكم الاصيل لعقد الرهن فيكون الحكم به حكما  
 لفقد الرهن اذ لا يثبت الحكم بدون علمه وانه باطل للشيوخ في حالة  
 الحياة وجه الاستحسان ان العقدة لا يرا دلالة وانما يرا الحكم وحكمه  
 في حالة الحياة الجاهل والسابع لا يقبله وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من  
 منه والسابع يقبله فصار كما اذا ادعى جلايا نكاح امرأة او ادعته  
 اختان او حنن لشوة النكاح على رجل فان البينتين هما في حالة  
 الحياة وقبلناهما بعد المات لان حكمهما في حالة الحياة بثبوت ملك  
 النكاح وهو لا يقبل الاقتسام ولا الشركة وبعد المات بثبوت ملك المال  
 بالارث وهو يقبل الاقتسام والشركة والافتقار **احد العامة المدون تكون**  
**رهنا عنده لم تكن رهنا** واذ اهلكت تملك لهلك المرهون وقد  
 تقدم تقديره وتخبره **دفع توبين فقال خذ ما سمي رهنا بكذا**  
**فاخذ ما لم يكن واحدهما رهنا قبل ان يختار احدهما ذكره** 2.  
 السراجية فروع غصبت من المدين الدار المرهونة فهو كالملاك  
 الا اذا كان الراهن ابا له الاستفاعة فغصب منه في حالة الاستفاعة  
 فله ان يطالب الراهن بالدين عكسه ان يطالبه بالدين ولو لم  
 يفصل رهن دار او المحيطان مشتركة بينه والجيران فتح في العرضة  
 والسقف والمحيطان الخاصة والنصف بالسقف بالمحيطان المشتركة  
 لا يمنع الصحة لتكونه بنية الجسد قال الراهن للمدين اعط الرهن  
 للدلال حتى يبيعه وخذ داره فاعطاه وهلك في يده لا يضمن المدين  
 في حامي وضع المصحف الرهن في صندوقه ووضع عليه قفصا مائ  
 للشرب فانضب الماء على المصحف فهلك يضمن ضمان الرهن لا الزيادة  
 والدفع لا يضمن شيئا الكل من القفنة وفي البرازية مرقنة الخواتم تضمن  
 بجعل الخواتم في اي اصنع من اصابعها ولو رجلا تختم في البصر لا يضمن وان في  
 الخصر لو في البين يضمن لافي اليسرى وفي الصغرى لو في الخصر يضمن البيني  
 فيه واليسرى سواء واختاره السرخسي وما سوى الخصر من الاصابع  
 كالخصر ولو تختمت في الختم رجلان كان من يتختم بهما كالاسراف والاعتناء  
 يضمن والا لانه حفظ لا استعمال ولو امره ان يتختم في خصره ويجعل  
 النقص من جانب احدى فلهذا وما لم يأمره بجعل النقص من جانب الكف على  
 السوا قاله شيخنا سلام والرهن امانة عند المدين كالوديعة وكل  
 فعل يعظم المودع يعظم المدين فكن بالهلاك لا يعظم المودع ويسقط



الدين في الرهن وفي كل موضع لا يغرم المودع كذلك المرتين والوديعة لا تودع  
ولا تقار ولا تاجر فكذلك الرهن لا يرهن ولا يجر ولا يجر ولا يجر ولا يجر  
من ليس في عياله انتهى وفي جيل الخصاف رجل اراد ان يرهن رجلا نصف  
ضيعة او نصف دار مشاع فانه لا يجوز ذلك قلت فما الخيلة في ذلك  
حتى يجوز قال الخيلة في ذلك ان يشتري الذي يريد ان يرهن من الرجل  
الذي يريد ان يرهن الضيعة مشاعا بذلك المال على ان المشتري بالخيار  
في ذلك ثلاثة ايام فاذا اوجب البيع نقض المشتري البيع بعد ان يكون  
قبض ما اشتري فيبقى ذلك في يده بمنزلة الرهن بهذا المال فان تلف  
في يد المشتري بطل المال عن صاحب الضيعة او الدار فان اصاب ذلك  
عيب ذهب من الدين بحسب ذلك انتهى وفي الفوائد الزينة الخيلة  
في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه بالنصف  
ثم يفتخ البيع انتهى قلت وعندك في صحة هذه الخيلة نظر ظاهر  
لما تقر سابقا من ان الصحيح ان الشيوخ الطاري مفسد كالتقارن  
ويمكن ان يكون مفسدة على القول المتأول للصحيح وهو ان الشيوخ  
الطاري غير مفسد وفيه نظر والله تعالى اعلم وفي الرهن الجينة ولو ذهب  
عين دابة المرتين يسقط ربع الدين لان العين من الدابة ليستعمل  
عليها ربعها وقد فات ربعها فيسقط ربع الدين انتهى وفي الجامع الصغير  
رجل رهن رجلا بريق فضة وزنه عشرة وعشرة فصاع فهو يبيع  
رجل يسلط المرتين يبيع الرهن مؤتمات الرهن فله ان يبيع بغير  
محضر الورثة عول باع الرهن واو في المرتين المثل ثم استحق الرهن  
فضمن المستحق العول فان سأل العول ضمن الرهن القيمة وان سأل  
ضمن المرتين المثل الذي اعطاه انتهى هذا باب في بيان  
احكام **الرهن يوضع على بيعه** لما انتهى القول في الاحكام الراجعة الى  
نفس الرهن والمرتين ذكر ما يرجع الى نايبهما وهو العول لان حكم  
النايب يقتضي حكم الاصل والمراد بالعول ههنا من رضى الرهن والمرتين  
بوضع الرهن مبيع وصفا ببيع الرهن عند حلول الاجل وهو وكيل  
الرهن ببيعته لكن يخالف المفرد في مسايل ذكرها في النهاية عن شيخ  
الاسلام والترمذي **اذا وضع الرهن على الرهن** والمرتين **الرهن على يد**  
**عول** وضعها عندنا وقال ما قل لا يصح لان العول يملكه عند  
الصمان بعد الاستحقاق فتقدم الفسخ وبه قال ابن ابي ليلى  
قلنا يد المرتين فيضم والضمون هو المالبة فتمت منزلة شخص  
ويتم الرهن بقبضه اي بقبض العول **ولا يخلو** اي الرهن **احدهما**  
اي الرهن والمرتين منه اي من العول لانه فلق به حقهما لان حق

الرهن فعلق في الحفظ بيده واما فته وحق المرتين في الاستيفاء فلا  
يملك كل واحد منهما البطلان حق الاخر **واذا هلك الرهن يملك من ضمان المرتين**  
لان يد في حق المالبة يد المرتين والمالبة هي المضمونة ولو دفع العول  
الرهن الى احدهما ضمن لانه مودع الرهن في حق العين ومودع المرتين  
في حق المالبة وكل منهما اجنبي عن الاخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي  
وان ضمن العول قيمة الرهن بالتعدي فيه اما بالتلافه او بدفعه الى الضمان  
وتلغه المدفوع اليه لا يقدر العول ان يجعل القيمة رهنا في يده لان القيمة  
واجبة عليه فلو جعلها رهنا في يده يصير قاضيا ومقتضيا وبينهما تناف  
ولكن يا خذ لها منه ويجعلها رهنا عنده او عند غيره برفع احدهما الامر  
الى القاضي ليفعل ذلك فاذا جعل القيمة رهنا براهما او برأى القاضي  
عند العول الاول او عند غيره سرق قضي الرهن الدين فان كان العول  
ضمن القيمة بالدفع في الرهن فالقيمة سالمة للعول ياخذها من يده  
عنده وان كانت عند غيره او عنده كوصول الموهون الى الرهن بالنقل  
الاول اليه ووصول الدين الى المرتين يدفع الرهن اليه ولا يلزم منه  
اجتماع العول والمير في ملك واحد ولو اخذ الرهن لاجتماع في ملك واحد  
وان كان العول ضمن قيمة الرهن بالدفع الى المرتين فالرهن ياخذ القيمة  
من العول ان كانت عنده او من غيره ان كانت عند غيره لان العين لو كانت  
قائمة احدهما من هي يد ادا الى الدين فذلك ياخذها قام مقامها  
والاجمع فيه بين العول والمير في ملك واحد وهل للعول ان يرجع على المرتين  
بذلك ينظر ان كان دفعه اليه على وجه العارية او على وجه الوديعة وهلك  
في يد المرتين لا يرجع وان استعمل المرتين يرجع عليه لان العول باء  
الصمان يملك العين الموهونة وتبين انه اعار او اودع ملك نفسه فلا  
يضمن المستعير ولا المودع الا بالتعدي وكذا اذا دفعه اليه بجهة بايا قال له  
خذ حذيتك او احبسها بيدك لانه دفع اليه على وجه الصمان **فان وكل**  
**الرهن المرتين او وكل العول او وكل غيرهما** اي غير المرتين  
والعول **بيعه** اي يبيع الرهن عند حلول الاجل الى الوكيل لان الرهن يملكه  
فله ان يوكله من شاء لمن هو له ببيع ماله معلقا ومتخرا **لو كان الوكيل**  
**اهلا** ذلك اي يبيع عند التوكيل **والا** اي وان لم يكن اهلا فلا يملكه عند  
التوكيل لاتصاح الوكالة ثم دفع على هذا الاصل بقوله **فلو وكل ببيع صغيرا**  
**لا يقبل فبايعه بعد بلوغه لم يصح** عندنا في حنيفة وقال ابي حنيفة عليه  
وقت الاختشاك هو يقول ان امره وقع باخلا لعدم القدرة وقت الامر  
فلا ينقلب جائزا فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينعزل الوكيل بعزله  
اي بعزله الرهن الموكل ولا ينزل ايضا بموت الرهن ولا بموت المرتين لانها



لزيادة التوثيق فكل من يلزم العقد وهذه الوكالة تخالف الوكالة المفردة  
من وجوه احدها ما ذكرنا والثاني ان الوكيل هنا **يجب كل البيع عند الامتناع**  
**وكذا او شرطت بعد الرهن في الاصح** بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه  
يملك بيع الولد والارث والاربع اذا باع بخلاف جنس جميع الدين  
كان له ان يصرفه **الى نفسه** اي الدين بخلاف الوكالة المفردة والخامس  
اذا كان عبدا وقته **عمر اخطا** فذبح بالجناية كان له بيعه بخلاف  
المفردة متعلق بالبيع له اي للكيل ببيع اي بيع الرهن بعينه ورثته اي  
ورثة الراهن كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضرة الراهن  
وتتطلب الوكالة موت الوكيل حتى لا يقدم وارثه ولا وصيه مقامه لان  
الوكالة لا يجري فيها الارث وعندنا يوسف ان الوصي الوكيل يملك بيعه للزوم  
الوكالة كما مضى اذ اقامت والماله عرق يملك وهي المضارب بيعها والراعي  
الى اخر ان يبيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا له ذلك في الوكالة ولا يملك  
راهن ومورث ببيع اي بيع الرهن بغير رضى الاخر متعلق حق كل منهما بالرهن كما ذكرنا  
وان حل الاجل وغاب الرهن اجبر الوكيل على بيعه لا يحق المرتن نقل  
بالبيع في الامتناع ابطال حقه فيجب كما ذكرنا **كأن الوكيل هو الحكم بالخصومة**  
من جهة المطلوب اذا غاب موكله وامتنع عن الخصومة فانه يجبر عليها  
اي على الخصومة اذا غاب موكله والجامع بينهما ابطال احدهما في الامتناع  
بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع نفسه فلا يبطل حقه اما المدي فلا  
يقدر على الدعوى على الغايب والمرتن لا يملك البيع بنفسه وكيفية الاخبار  
ان يجلسه القاضى ايا ما يبيع فان لم يجز الحسب ايا ما قال القاضى يبيع عليه  
وهذا على اصلها ظاهر وما على اصله اي جنيته فكذلك عند البعض لانه يقدر  
جهة لفضا الدين هنا ولا يبيع الرهن صار مستحقا للمرتن بخلاف  
سائر الواضع وقيل لا يبيع القاضى عنده كما لا يبيع مال المديون عنده لفضا  
الدين ثم اذا اجبر على البيع وباع لا يفسد بهذا الاخبار لان الاجبار وقع  
على فضا الدين باي طريق شأ حتى لو قضا بغيره صح وانما البيع طريق  
من طريقه ولانه اجبار بحق ومثله لا يكون مكرها فلا يفسد اجباره ولو لم  
يكن التوكيل مشروطا في عقد الرهن وانما شرطاه بعد قتل لا يجبر لان  
التوكيل لم يصروصفا من اوصاف الرهن وكانت مفردة كسائر الوكالات  
وقيل يجبر لئلا يقوى حقه وهذا الصح ذكره الذيلعي وهو لما ذكر في هذا  
المختصر **وان باعده العزل فالرهن كالمثل فيملك الثمن كملكه**  
اي كملك الرهن وان لم يقبضه بعد ليقبضه مقامه ما كان مقبوضا  
بجته الرهن واذا قري كان من مال المرتن لبقا وعقد الرهن في الثمن  
لقيامه مقام المبيع الموهون وكذا اذا قتل العبد الرهن وعنده الثمن  
قيمة لان المالك يستحقه من حيث المالية وان كان يترك الدم فاخذ حكم

صمان

صمان المالك في حق المتحقق ببقائه عقدا الرهن فيه وكذلك لو قتل عبدا فرفع  
به لانه قائم مقام الاول لهما ودعا فيكون رهنا مكانه **فان اوفى بيمينه**  
بعد بيعه **المرتن فاستحق الرهن** وضمن فان كان المبيع **مهلكا في المرتن**  
**ضمن المستحق الرهن** ان سلكا لانه غاصب في حقه بالاخذ والقبض **ومع**  
**البيع والقبض** لان الراهن يملكه فاذا اضمنان مستدا الى وقت الفسخ  
فتبين انه امره ببيع ملك نفسه او ضمن المستحق **العزل** وهو القابض **مؤمن**  
اي العولقة **بضمن الراهن** وضمن اي البيع والقبض ايضا لان العزل  
يملكه فاذا اضمنان فتبين انه باع ملك نفسه فلا يرجع المرتن على العزل  
بدينه او ضمن **المرتن بيمينه** الذي اداه اليه او اتيه بالاسحقاق ان  
اخذ الثمن بغير حق لان العزل ملكه العبد والضمنان **وهو اي ذلك**  
المن له اي العزل لانه مبدل ملكه وانما اداه الى المرتن على ان  
البيع ملك الراهن فاذا اتيه انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع  
به عليه **ويرجع المرتن على راضيه بدينه** لان العزل اذا رجع بطل  
قبض المرتن الثمن فيرجع المرتن على راضيه بدينه ضرورة وان كان  
قايما منذ عطف على قوله فانها لكان اي اذا كان الرهن قايما في يد المشتري  
اخذ **المستحق من مشتريه** لان وجب عين ماله **ورجع هو** اي المشتري  
**على العزل بيمينه** لانه العاقد وحقوق العقد متعلق به ثم يرجع هو  
اي العزل يرجع **على الراهن** اي بيمينه لانه الذي ادخله في العدة بتوكيله  
فيجب عليه تخليصه **ومع القبض** اي قبض المرتن الثمن وسلم المقبوض له  
او رجع العزل **على المرتن بيمينه** لان العقد لم ينتقض بطل الثمن وقد قبضه  
المرتن ثما فاذا ابطال وجب نقض قبضه ضرورة **ويرجع هو على الراهن**  
**به** اي بدينه لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه ما دفعه في الدين  
كما كان فيرجع به عليه **فان هلك الرهن عند المرتن يرجع على الراهن**  
**بقيمة التي ضمنها وبدينه** اي بالقيمة فلانه مغرور ومن جهة الراهن  
بالقبض واما بالدين فلانه انتقض قبضه فيعبر وحقه كما كان هذا  
**باب** في بيان احكام التصرف في الرهن والجناية عليه  
**وجبايته** اي جباية الرهن **على غيره** توقف بيع الراهن **وهذه على اجازة**  
**مرفعه او قضا ودينه فان وجب احدهما** وهو الاجازة او قضا الدين  
**نقد وصا وضمنه رهنا** محبوسا بالدين وعندنا يوسف ان المرتن  
ان شرط ان يكون الثمن رهنا عند الاجازة كان رهنا والا فلا لانه  
بالاجازة فقد البيع وملك الراهن الثمن فانه مال اخر فملكه بسبب  
حريه فلا يصير رهنا الا بالرهن كما اذا اجره الراهن فاجاز المرتن  
الاجازة لا تقصير الاجازة رهنا الا بالشرط وجه ظاهر الرقابة وهو



وبما يصحح ان المهر قائم مقام ما تعلق به حقه ويؤيد ما تعلق به حقه  
وحمل حقه لان حقه يتعلق بالماله والبدن والحد فوجبت نقل  
حقه بخلاف ما ذكره في الاجرة ليست يولد حقه لان حقه في العين ويؤيد  
المنفعة فلا يتنقل حقه اليها وان لم يجز المهر من البيع ونسخ اي فتح البيع  
لا ينسخ بنسخه في الاصح ورواية ابن سماعة عما يفتى بنسخه بنسخه  
حتى اذا ائتمن الراهن لا يسيل للمشتري عليه وللمشتري بالخيار ان شاخص  
الى قبل الرهن او رفع الامر الى القاضي فيمنع البيع لغزات القدرة على النظم  
لان ولاية النسخ له لا الى المشتري ولا يبيع وصار كالبيع المبيع اذا ائتمن  
قبل القبض فان المشتري بالخيار ان شاخص حتى يرجع وان سارفع  
الامر الى القاضي والاجارة مثل الرهن حتى لا يفتى ببيع الوجوه ولو باعد  
الراهن من رجل ثم باعه اي الراهن من رجل اخر قبل ان يجز المهر  
البيع فالباقي موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم يفتى والوقت لا يفتى  
انما هما اجاز لزم ذلك وبطل الاجرة ولو باعه الراهن ثم اجرة او رهن  
او وهبه من غيره فاجاز المهرين الاجارة او الرهن او البيع جاز  
البيع الاول دون غيره من العقود المذكورة والفرق ان الرهن له منفعة  
في البيع لان حقه يحول الى المهر على ما تقر وفي محله فزاد قد يكون احد  
البيعين يقع من الآخر فيعتبر بقبضه لتعلق الغاية به اما هذه العقود  
فلا منفعة له فيها لان حقه لا يتنقل الى الاجرة لما بينا ولا يرد في الرهن  
والهبة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فيفتى البيع كما لو باع  
الرجل العين المستاجرة من اثنين على التقاقب فاجاز المستاجر البيع الثاني  
تقدرك لان لا تقع له في البيع اذ لا يتنقل حقه الى المهر على ما بينا وكان  
اجازته اسقاطا لحقه فيفتى الاول فزال المانع ومع اي نقد لفتاة مضرة ايضا  
الى الفاعل اي قد اعتاق الراهن وقد يبره واستلاده رهنه بالنصب  
على انه موقوف المصدر لانه موقوف مصدر عن الاصل ووقع في المحل فبطل الرهن  
لغزات محله واداك كان كذلك وان كان الراهن الفاعل كذلك فبطل الرهن  
دينه اي المهرين حالا اخذ المهرين دينه وان كان دينه موجلا اخذ المهرين  
من الراهن فتمت اي قيمة العبد للرهن بدله اي يولد المهر الى حلوله الى زمان  
حلول الاجل وقابله بغيره اذ اكان القيمة من غير جنس الدين كما اذا  
كانت القيمة دراهم والدين كبر ولا قدر له على اداء الدين في الحال  
فتكون الدراهم رهنه الى محل الاجل ان كان الراهن موصرا في العتق يسبي  
العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع على سيده عتقا وفي الدين  
والاستيلاء يسبي في قول الدين بلا رجوع فان الراهن اذ العتق وهو موصر  
فان كان الدين باقل من القيمة سعى العبد في الدين وان كان القيمة اقل

سعي في القيمة لانه انما يسعي لانه لا تقدر المهرين استفاضة من الراهن  
ياخذ من يتنقل بالعتق والعبد انما يفتق بمقدار ما لفته ثم يرجع بما سعى على  
السيد اذا ليس بسيد لانه قضى بينه وبينه بمصطفاه بحكم الشرع ويرجع  
عليه بما تحمل عنه وفي التدبير والاستيلاء سعي في كل الدين لان كسب المدر  
والمستولن ملك المولى فليسعيان في كل دينه بلا رجوع والظاهر ان الراهن الرهن  
فكمه حرام لان العتق عتقا اي ان كان الدين حالا اخذ منه كل الدين  
وان كان موجلا اخذ قيمته لتكون رهنا الى زمان حلول الدين اذ ائتمنه  
اي الرهن اجنبي اي غير الراهن فالرهن بغيره اي المتلف قيمته  
يوم ملكه وتكون القيمة رهنا عنده لانه اخذ بعين الرهن حال قيامه  
فكذلك استرداد ما قام مقامه والواجب في هذا المستهلك قيمته يوم هلك  
باستئذائه بخلاف ضمانه على المهرين فانه يعتبر بقبضه يوم القبض حتى لو  
لوكنت قيمته يوم الاستهلاك ضمانا وبيوم الاثر الى الفاعل ضمانا  
وكانت رهنا وسقط من الدين ضمانا لانه العبد في ضمان الرهن يوم قبضه  
لانه تحمل ضمانه لانه قبضه استيفا والانه يتقرر عند الهلاك ولو استهلكه  
المهرين والدين موجل ضمن قيمته لانه ائتمن ما لا يبره وكانت رهنا في يمينه  
حتى يحل الاجل لان الضمان نزل العين فانه حكمه ولو حل الدين والمضمون  
من جنس حقه استوفى المهرين منه دينه ورد الفضل على الراهن ان كان  
فيه فضل وان كان دينه اكثر من قيمته رجع بالفضل وان نقصنا القيمة  
يتراجع السعرا الى ضمانه وقت كانت قيمته يوم القبض فواجب بالاستهلاك  
حمايته ويسقط من الدين ضمانه لانه ما انتقص كالهالك وسقط من  
الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم القبض فهو مضمون بالقبض السابق لا  
يتراجع السعر ويجب عليه الباقي بالانقضاء وموقفته يوم انك كذا ذكر  
صاحب المصداق وغيره وهو مشكل فان النقصان يتراجع السعر اذا المر  
يكن مضمونا عليه ولا يعتبر اقله فيسقط من الدين ضمانه سوى  
ما ضمن بالاختلاف وكيف يكون ما انتقص به كالهالك حتى يسقط من  
الدين بقدره وهو لم ينقص الا يتراجع السعر وهو لا يعتبر فوجبا ان  
لا يسقط بمقتضى ما لفته من الدين ذكره الذي قلنا وفرضنا اليه  
واجب عنه بان العتق قد تقررت وكانت ضمانه لو كانت باقية  
ترجع الى ما كانت عليه فبالحال فان تلك الصلاحية وقد ثبتت في ابتداء  
النقصان فان تلك القيمة فسقط قدر النقصان من الدين عند انتقاله بخلاف  
ما اذا يتغير العين وقد تراجع السعر ان العين التي قبضها كالهالك من  
غير تفاوت فلا يسقط من الدين شيء وقوله في الهداية فان نقصت عن  
الدين يتراجع السعر سواء الى هذا السؤال والجواب انفق وبما عايناه



من رهن  
المؤمن الرهن يخرج من ضمانه أي من ضمان المرتهن لأن الضمان  
باعتبار قبضه وقد انتقض بالرد إلى صاحبه فادفع الضمان لارتفاع  
المقتضى فلا يكون معنونا على صاحبه لأن المستراد يادنه فإنا قلنا  
هنا أطلق لفظ الإعادة على دفع المرتهن الرهن للرهن حقيقة أو  
مجازا قلت اسم الإعادة ههنا عارية من الجواز المسمى بالاستقارة والعلاقة  
المشابهة بين الإعطاء ههنا وبين معناه هذا الحقيقي وهو عدم الضمان  
وأما أن الاسترداد والغرفين استناد ههنا إلى المرتهن أو استناد ههنا  
إلى المالك لكن المرتهن أسبه الأجنبي فكيف ذلك وكيف وجدت  
الغرفين في الجامع فالقول أنه مجاز سنابع والله تعالى أعلم وفي بعض  
المواضع جعل الإطلاق الإعادة على ما ذكر من قبيل التسامح من الفقهاء  
ومشرو بعض أهل التحقيق التسامح بأنه استعمال اللفظ في غير حقيقة  
بلا قصد علاقة معنوية ولا نصب فزينة والله عليه اعتماد أعظم  
العلم في المقام انتهى ثم فرغ على ما ذكر بقوله **فلو هلك الرهن في يد الراهن**  
**هلك ضمانا** لا ارتفاع القبض الموجب للضمان على ما بينا **فإن عاد عا**  
**ضمانه** أي يرجع الرهن إلى يد المرتهن عا والضمان حين يذهب  
الدين لهلاكه لعدم القبض الموجب للضمان **والمؤمن استرداده مستند**  
**من الراهن** أي لا عقد الرهن باق إلا في حكم الضمان في تلك الحالة فلو مات  
**الراهن قبل ذلك** أي قبل استرداده **والمؤمن** أحق به من سائر الغرماء  
لأن يد العارية ليست بلا زينة والضمان ليس من لوازم الرهن لأنه قد  
يتفك عنه الأجنبي وإن ولد الرهن رهن وليس بمنون **ولو أعاد أي الرهن**  
**أحدهما أي المرتهن أو الراهن أحياها** أي إذا استسقط ضمانه لما بينا  
**ولكل واحد منهما أن يعيده ههنا** لأن لكل واحد منهما فيه حقا محترما وهو  
باق على الرهنينة لبقاء عقد الرهن على ما بينا **فإن الإجارة والبيع**  
**والهبة من المرتهن أو من أحدهما** أي إذا سرقها أحدهما **بأذن الآخر** حيث  
يجوز عن الرهن ثم لا يعود الأبعد مبتدأ ولومات الراهن قبل أن يرهنه  
ثابتا كان المرتهن أسوة الغرماء لأن الرهن يتعلق به حق محترم لأنه من  
النظر فانت بطل حكم الرهن ولا كذلك العارية لأنها لم يتعلق بها حق  
لأنم والإيداع من أحدهما بأذن الآخر كالأعارة لأنه غير لازم كالعارية  
والرهن كالأعارة لأنه لازم وبيع المرتهن الرهن وإجارته وهبته من  
الراهن كالأعارة لأن هذه العقود لا تلزم في حقه لأن ملكه باق فيه  
فتبطل به هذه العقود **ولو أذن الراهن المرتهن في استعماله أو أعاده**  
**العمل بملك الرهن قبل أن يسرع في العمل أو بعد الفراغ منه أي من العمل**  
**هلك الرهن بالدين** لبقاء عقد الرهن واليد والضمان وكذا لو هلك

بعد الفراغ من العمل لا ارتفاع يد الأمانة بالفراغ **ولو هلك الرهن**  
**في حالة العمل هلك أمانة** لتبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة  
لبد الراهن فانتقاد الضمان **ولو اختلفا أي الراهن والمرتهن في وقت أي في**  
**وقت الهلاك** فادعي المرتهن أنه هلك حالة العمل وادعي الراهن أنه هلك  
في غير حالة العمل **فالقول للمرتهن** لأنه منظر **والبينة للرهن** لأنه مدعي  
فيحتاج إلى البينة **وهو استعادة شيء ليرهنه** لأنه شرع بإثبات ملك البند  
فيعتبر بالشرع بإثبات ملك العين واليد وهو قضا الدين بماله ولا يجوز  
أن ينقل ملك اليد من ملك العين بثبوت المرتهن كما ينقل في حق  
البائع والأولاد البيع يزول الملك دون اليد فهو يكون ههنا عارضا  
به قليلا كان أو كثيرا إذا أطلق ولم يغيره بشي لأن الإطلاق يجب  
اعتباره خصوصاً في العارية لأن الجهالة فيها غير مفيدة فلو أنها لا تنفي  
إلى المنازعة **فمن لم يأتها قدما وإن قوته بقدره أو جلسا ومنه أو**  
**بلد فقيد** به ثم بين فإية تفرقا **فإن خالف** ما يقدره بالغير **ضمن المغير المستعير**  
**أو المرتهن** أي لو عير المغير قدر ما يرهنه أو جلسا أو البلد الذي يرهنه  
به فخالف كان المغير الخائرا إن شاء ضمن المستعير قيمته وإن شاء ضمن  
المرتهن لأن كل واحد منهما متعدي في حقه فصار الرهن كالتأجير والمرتهن  
كغاصب المأصوب **الأدخال فإلى خير ما إن عين له ما أكثر من قيمته**  
**ورهنه بأقل من ذلك** بمثل قيمته أو أكثر فإنه لا يضمن لأنه خلاف إلى  
خير لأن عرضه من الرجوع بالكثير حاصل صحيح ليس راديه لأنه لا يرجع  
الأبعد القيمة لأن الاستسقاط لم يقع إلا به فقيسه أكثر من قيمته غير مفيدة  
في حقه بل فيه ضرر عليه ففسر راديه وكذا التقييد بالجلس والشخص  
والبلدان كل ذلك مغير لتيسر بعض الأجناس في الحصول وهو البعض  
ونقاوت الاستسقاط وأكيدان في الحفظ والأمانة فنضمه إلى المخالفة  
**فإن ضمن المغير المستعير ثم عقد الرهن بينه وبين المرتهن لأنه ملكه**  
**بأذن الضمان فبين أنه رهن ملك نفسه وإن ضمن المرتهن رجع**  
**المرتهن بما ضمن وزجج بالدين على الراهن** على ما بينا في الاستسقاط  
**فإن وافق وهلك عند المرتهن صار المرتهن مستوفيا الدين ووجب عليه**  
**أي مثل الدين المغير على المستعير** لأن قبض الرهن قبض استيفاء وبالهلاك  
يتم الاستيفاء فسقط الدين عن الراهن ويضمن المغير قيمته لأنه قضى بذلك  
القدر دينه **إن كان كله معنونا والإيوان لم يكن كله معنونا**  
**ضمن قدر المضمون والباقى أمانة** وهذا ظاهر وكذا لو نقصت قيمة  
الرهن بعيب أصابه يذهب من الدين بحسبه ويرجع المغير بذلك  
على الراهن كما ذكرنا **ولو اختلفا أي الراهن المغير الخبير الرهن على القول**



**مخرج المعير على الرهن بما أدى** لان المعير غير متبرع بقضا الدين  
 لما فيه من تخلص ملكه فباع له الرجوع على الرهن فصار اداؤه كاداء  
 الرهن فخرج المرتهن على القبول بخلاف ما اذا اقضى الاجنبي الدين  
 لانه متبرع اذ لا يسمى في تخلص ملكه ولا في تغريغ دمه فكان للطالب  
 ان يقتله ثم يرجع المعير على الرهن بما أدى لما ذكرنا انه غير متبرع بما هو  
 مضطرب فيه وفي اثنين اكثر معزيا الى النهاية انه لو اقتله بالثمن فتمت  
 بان كان الدين الموهون به اكثر لا يرجع بالثمن يدعي قيمته قال وهذا مشكل  
 لان تخلص الرهن لا يحصل بايضا البعوض وكان مضطرا وبذلك  
 عرضته تخلصه يستفيع به ولا يحصل ذلك الا باداء الدين كله اذ المرتهن  
 ان يمسكه حتى يستوفي الكلي ما عرف في موضعه **ولو هلك الرهن المستعار**  
**مع الرهن قبل رهنه او بعوقه لم يضمن** لانه لو بصرقا صيدا دينه  
 وهو الموجب للضمان على ما بينا ولو اختلفا في ذلك كان القول قول الرهن  
 لانه يتكفل لا يدا بماله والرجوع عليه باعتبار الايفاء فان قلت الظاهر  
 شاهد للمعين لان سبب الضمان قد وجد بالرهن والرهن يدعي فتمت  
 توجب ان يكون القول للمعير قلت اجيب عنه بان الرهن لا يوجب الضمان  
 وانما يوجب الايفاء به ولهذا ينفذ بقدره ولو كان الرهن يوجب الضمان  
 كله امتن ولو اختلفا في مقدار ما امر به بالرهن به كان القول للمعير لانه لو  
 انكرا الاصل كان القول قوله قلنا في انكار الوصف ولو رهنه المستعير  
 يدين موعود فذلك في يد المرتهن قبل الاقتراض وقيمته والمسمى سواهما  
 قدر الموعود لما عرف انه كالموجود ويرجع المعير على الرهن بماله لان سلامة  
 ماله الرهن باستيفائه من المرتهن كسلامة براه دمه عنه **وان**  
**وصلية استخذه او ركبته** ويجوز ذلك من قبل لانه امين خاله ثم عاد الى  
 الوفاق فلا يضمن خلافا للشا في **لومات مستعيرة** اي لومات مستعيرة  
 الرهن **مسلما** وعليه دين فالرهن **على حاله فلا يباع الا برض المعير**  
 لانه ملكه **ولو اراد المعير بيعه** والى **الراهن البيع** بيع بغير رضا  
**ان كان به** اي بالرهن وقال لان حقه في الاستيفاء وقد حصل **والا**  
 اي وان لم يكن فيه وقال المبيع الا برضاه لانه في الحبل متفقة فلعل  
 المعير قد يحتاج الى الرهن فيخلصه بالايضاء او تزيد قيمته بتغير السعر  
 فليست في منه حقه **لومات المعير** **فلسا** وعليه دين امر **الراهن بقضا**  
**دين نفسه** ويرد **الرهن** كما لو كان المعير **وان عجز** **تفقره** **فالرهن على**  
**حاله** كما لو كان المعير **فلو رثته** اي لو رثته المعير اخذ الرهن **بقرضه**  
**دينه** لا يضمن بمنزلة المودع فان طلب **رما المعير من ورثته**  
**فان به** وفاييع **والا فلا يباع الا برض المرتهن** كما امر لما بينا ولو كان القابل

ليعمل كل ذي  
 حقه الى حقه

المرتهن لمرتبين بدين عزاء المعير لا يباع الا برضاهم وان كان في بيع بغير رضاهم  
 لوصول حقه اليهم وكذا الحكم لومات المعير والمستعير **مستعير** رجل اعاد رساله حمل  
 وموتة ليرهنه المستعير بدينه فزعمه قالوا ان رد العارية يكون على المعير  
 فرق بينها وبين غيرها من العواري في غير هذا يكون الرد على المستعير لان  
 هذه عارية فيها منفعة لصاحبها فالحق ان يصير مصنوعة في يد المرتهن والمعير ان  
 يرجع على المستعير بقيمتها وكانت بمنزلة الاجارة وفي الاجارة الرد يكون على المار  
 الراهن اذ اجاز للمرتهن ان يودعه انسانا او بعيرا او باجر فان اودع المرتهن  
 انسان فهو رهن على حاله ان هلك في يد المودع سقط الدين بهلاكه وان  
 اعاده يخرج من ضمان الرهن والمرتهن ان يعيده رهنه ولو اجره فالاجر  
 يكون للرهن وليس للمرتهن ان يعيد الرهن الا بقدر ان كان في المنة  
 ويؤجرها المرتهن اذ اذرع في الارض الموهونة ان اباح الراهن الانتفاع له  
 لا يجب شي وان لم يكن الانتفاع مباحا حث عليه فقضا الارض وضمان الماء  
 ان كانت من دماء مملوكة رجل رهن شاة بعشرة قيمتها عشرة فقال  
 الراهن للمرتهن احلبه واشربه ففعل لاسي عليه فان ماتت الشاة في يد  
 المرتهن قسم الثمن على قيمة اللبن الذي شربه وعلى قيمة الشاة فما اصاب  
 الشاة سقط وما اصاب اللبن اخذه المرتهن وكذا هذا في ولد الشاة  
 والاصل فيه ان ما تلف في يد المرتهن بفعله باذن الراهن جعل كالرهن  
 اخذه وانقلبه بنفسه لانه حصل من المرتهن بتسليم منه سبل القراض  
 الكوفي عن رهن شيئا وابع المرتهن لاستقاع بالرهون المرتهن ان  
 يواجره قال لا قبل له ولو اجره وانقضت المدة فالاجرة له امر للرهن  
 فلك الاجرة له ان اجره بغير اذن الراهن وهو بمنزلة الغاصب بالاجر  
 المعصوب ثم قال المرتهن اذا اجر الدار الموهونة بالذن الراهن يبطل  
 الرهن ويقع العقد عن المالك فيكون الاجرة له رجل رهن بدينه رهن  
 عند رجل بخاري فقضا ه الدين وبما يسمر قنانه يلزمه تسليمه  
 اليه بسمر قنانه اذا قضى دين امرأة رهن دارا عند امرأة بمائة وغابت  
 الرافضة فحاز رجل وقضى دين هذه الرافضة وارثت منها هذه الدار ومن  
 لها من هذه المرتبة جماعة فحضرت الداهنة الشافعية لانه او طاهها  
 او فاضا حقا واجبا فلم يسترد منها بذلك ولا باخذ من الضامين ايضا  
 لانهم ضمنوا ما ليس يوجب فضا رهنهما ان الرد يخرجه ولو رهن كراما وسلم  
 الى المرتهن ثم ان المرتهن دفع الى الراهن ليسقيه ويقوم بمصلحته لا يبطل  
 الرهن رهن كراما وابع المالك ثم باع الكرم فقضى المرتهن الثمن فان  
 كان المالك حصل بغير البيع فهو للمستعير ولا يكون للمرتهن وان حصل  
 قبل البيع يكون للمرتهن ان يقضى دين المرتهن ولا يكون رهنه قلنا وانما



كان للراهن لانه لما باع الرهن كان ذلك رجوعا عن الاباحة وهي تقبل الرجوع  
تخلاف ما اذا اكله المرتهن لانه كلما بيع له ولا يملك الراهن الرجوع بعد  
اكله والله تعالى اعلم وفي القينة الاجل في الرهن بنفسه الرهن لان حكمه  
حبس مستدام وفي الدين لا سال من التزاور في البرية غيره ثم يشترط  
تقال البراز لا يدفعه اليك البرهن عزه عنده متاعا فملك في يده  
والثوب قائم في يد الراهن او المرتهن لا يصح البزاز التي المرتهن الخاتم الرهن  
في كيبه وكان متخفا ولم يعلم به فضاغ يصنع تمام قيمته فيجسد قال  
الراهن للمرتهن اعطاه الرهن للدلالة حتى يبيعه ويخذ راحته فاعطاه  
وهلك في يده لا يصح المرتهن كحامي وضع المصحف الرهن في صندوقه  
ووضع عليه فضفه مالم يشرب فانصب الماء على المصحف فملك يصح ضمان  
الرهن لا الزيادة والمودع لا يصح شيئا **وجناية الراهن على الرهن مضمونة**  
**المرتهن عليه** اي على الرهن لان حق كل واحد منهما محترم فيجب عليه ضمان ما ائلف  
على صاحبه لان الراهن ماله وقد نفدي عليه المرتهن فيضمنه والمرتهن خفه  
لانم محترم ويخلق ملكه بالمال يجعل المالك كالصبي في حق الضمان كالعبد  
الموصى بخدمته اذا ائلفه الورثة فهو اقيمته ليسترضى بها عبدا فيقرم مقام  
الاول ولهذا يمنع المربص من التبرع بالكثير من الثلث ثم المرتهن ياخذ  
الضمان برينه ان كان من جنس معه وكان الدين حالا وان كان موجلا  
يجلسه بالدين فاذا اخل اخذه برينه ان كان من جنس حقه والاخرى  
برينه حتى يستوفي دينه **ويسقط من دينه** اي دين المرتهن **بقدر ربحه** اي  
الجناية لانه ائلف ملك غيره فلزمه ضمانه واذ الزمه وكان الدين قد  
يسقط من الضمان بقدره ولزمه الباقي لان ما راعه على قدر الدين من  
القيمة كان امانة واما ضمانه بالاتلاف فلا يفقد الرهن فهو بمنزلة  
الزبيحة اذا ائلفها المودع يلزمه الضمان كذا في غاية البيان **وجناية المرتهن**  
**عليه** اي على الراهن والمرتهن **وعلى الماهور** اي باطل يقال هذا  
دمه بطل وبانية ضرب واهوره السلطان اي بطله واباحه وذهب  
دمه هذا يسكون الدال وفتحها اي باطلا ليس فيه قود ولا عقل كذا في  
مختار الصحاح **اذا كانت الجناية غير موجبة للقصاص وان كانت موجبة**  
**للقصاص** غير حتى يجب عليه القصاص صرا ما للمرتهن قضا هو لانه اجني عنه  
وكذا المولى لانه كاجني عنه في حق الدم بخلاف ما يوجب المال لان ماليتها  
ملك المولى ومستحق للمرتهن فلا فائدة في اعتبارها اذا تحصيل الحاصل محال  
هكذا ذكره الديلمي رحمه الله تعالى وقال ملا حسرو والمرد بالجنابة  
على النفس ما يوجب المال بان كانت الجناية خطا في النفس وفيما رواها  
واما ما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية وفي فتاوي

قاضي خان والعبد الرهن اذا قتل رجلا عمدا او قتل الراهن او المرتهن بقص  
منه ويبطل الدين اذا علمت ذلك وتحققت ما هناك ظهر لك ان اطلاق  
صاحب الكثرة والوقاية اطلاق في محل التقيد وهو ما يشبه من كلام اصحاب  
المنون يكون سببا لمزلة الاقدم بلا كلام والله تعالى في التوفيق والهداية  
الاحسن طريق **جناية** اي الرهن **على الراهن او جناية على الراهن**  
**المرتهن** فالجناية معتبرة في الصحيح حتى يدفع بها او يذري وان كانت على  
المال فبناح كذا اذا اجني على الاجني اذ هو اجني لثبائ الاملاك كذا في  
تبيين الكثر **ولو رهن عبد الساوي الفاقبالف** **موجلا فرجعت قيمته**  
**الى مائة فقتله رجل وعزم مائة وخمسة الاجل والمرتهن يقضها اي المائة**  
**فصل في الرجوع على المرتهن بشئ** واصله كما ذكره الذي ان التفتان  
من حيث السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا حتى كان له ان يطالب  
جميع الدين عند رده فاقضا بالسعر خلا فالرهن لا يرجع على الراهن  
بشئ لان يد المرتهن يد استيفاء من الابتداء وبالهلاك بتقرر وقيمته كانت  
في الابتداء الفاقض مستوفيا للكل من الابتداء نقول لا يمكن ان يجعل  
مستوفيا للالف بمائة لانه يودي الى التزي فيصير مستوفيا مائة وبقي  
تسماية في العين فاذا اهلكت يصير مستوفيا للشيء مائة بالهلاك  
بخلاف ما اذا مات بغير قتل احد لانه يصير مستوفيا للكل بالهنة لانه لا يورث  
الى الربا لا اختلاف الجنس بخلاف السبيل الاولى لاننا جعلناه مستوفيا للالف  
بما يودي الى الربا جعلناه مستوفيا للشيء مائة لعبد الماله وهو  
المقول والمائة بالمائة انتهى ولو باعه الى عبد المرتهن الذي يساوي الف  
وكان رهنا بالف باءل الراهن قبض المائة قضاء لحقه ورجع بشئ مائة  
لان الراهن اذا باعه صادقا لم يسترده وتباعه بنفسه فيجسد يبطل الرهن  
وبني الدين لا يفقد ما استوفى هكذا ههنا ولو قتل عبد قيمته مائة فرفع  
به اقله يحل الدين وهو المالك التام عنده كما في تراجع ستغره وعند محمد  
هو بالخيار ان ساء اقله بجميع الدين وان ساء سلم العبد لم يوفى الى المرتهن  
برينه ولا شيء عليه غيره لان تغيره وقع في ضمانه وعند زر بن صبر  
رهنا بمائة لان يد المرتهن يد استيفاء وقد تقررت بالهلاك الا انه  
اختلف بدلا بقدر العشر فنتى الدين بقدره قلنا ان العبد الماشي في مقام  
الاول ثم اودع ما ولو كان الاول قائما وانفق بالسعر لا يسقط الدين  
وهو على الخلاف فان جنى الرهن خطا فداه ظهر للحمل وكان دينه على حاله  
المرتهن لان ضمان الجناية على المرتهن والعبد كله في ضمانه ودينه  
مستغرق لرقبته فنقال للمرتهن اقل العشر من الجناية فان فداه ظهر  
للحمل وكان دينه على حاله ولو رجع المرتهن على الراهن بشئ من العدا



وجناية المصنوع كجناية الضامن ولو رجع على الراهن رجع الراهن عليه  
 فلا يفسد **ولا يدفعه الى ولي الجناية** اي ليس للمرتن ان يدفعه الى  
 ولي الجناية لانه لا يملك التملك **دفعه الراهن او فداءه وسقط**  
 الدين اي يقال للراهن ادفع العبد او افده بالدية فان دفع  
 فدين سقط دين المرتن واخذ الراهن العبد وبطل الرهن لان العبد  
 قد هلك بالدفع بسبب كان في يد المرتن وكذا بالنداء لانه كالحاصل  
 له بعرض بخلاف ولد الراهن اذا قتل السارق او استهلك مالا حيث  
 يجايب الراهن ابتداء بالدفع او الفداء لانه غير مضمون على المرتن  
 واذا دفع خرج عن الرهن ولم يسقط من الدين كما لو هلك  
 ابتداء فان فداءه فهو رهن مع امه على كمالها ولو استهلك العبد  
 الموهون مالا يستغرق رقبته فان اده المرتن فدين نفسه على حاله كاني  
 الفداء وان ابي قيل للراهن بعه في الدين الا ان يجتار ان يودي منه فان ادري  
 بطل دين المرتن كما ذكرنا في الفداء وان لم يود وسيع العبد فيه بلخص صاحب  
 دين العبد دينه لان دين العبد مقدم على دين المرتن وعلى حق الولي  
 ولذا على حق المرتن لانه قائم مقام الولي في المالية ولهذا المعنى قلنا ان  
 دين العبد على حق ولي الجناية ايضا لان ولي الجناية قائم مقام الولي وملك  
 القين اذا كان الدين اقل من قيمة الرهن اي مساويا لقيمته وان كان الدين  
 اكثر سقط منه مقدار قيمة العبد الباقي اي لا يسقط الباقي من الدين ولو  
 رهن حيوانا من غير بني آدم تجزي البعض على البعض كان هذرا ويصير كانه  
 هلك باقة سماوية ولو رهن عشرين كل واحد منهما الفاسيا وي الفاسيا  
 فقتل احدهما الاخر او جنى احدهما على الاخر فبما دون النفس قلى الارش او  
 لا تعتبر الجناية ويسقط دين المجني بقدره ولو كانا جميعا رهنا باله فقتل  
 احدهما الاخر فلا دفع ولا فداء وبقي القاتل رهنا بالثمن بسبعماية وخمسين ولو رهن  
 عبدا ودابة فحياة الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة مقيدة  
 حسب جناية العبد على عبدا آخر كذا في الجانية **وان مات الواهن باع وصية**  
**رهنه باذن مرفقة وقضى دينه** لانه قائم مقامه ولو كان الموصي حيا كان له  
 ان يبيع الرهن فكذا الوصية **فان لم يكن له وصي نصب القاضى وصيا وامر**  
**ببيعه** لان القاضى ناظر لحقوق المسلمين اذا عجز واعين النظر لانفسهم وقد يعين  
 النظر ونصب الرضى ليودي ما عليه لغیره ونسبته في حقوقه من عبثه هذا اذا كان  
 ورثته صفارا اما اذا كان ثوبا كبا فاضم يخلفون الميت في المال فكان علمهم  
 تخليصه كذا في الجوهرية ولو كان على الميت دين فزهن الوصي بعض التركة  
 عند عزم له من غرضه لم يجز وللآخر ان يودوه لانه ايتار لبعض  
 الغرما ما بالايثار الحكمي فاسته الايتار بالايثار الحقيقي والايثار ما في كل

واحد

واحد منها من ابطال حق غيره من الغرما الا ترى ان الميت بنفسه لا يملك  
 ذلك في مرض موته فكذا من قام مقامه وان قضى دينه قبل ان يردوه  
 حاز لزوال المانع بوصول حقهم ولو لم يكن للميت غريم اخر حاز الرهن  
 اعتبارا بالايثار الحقيقي وسيع في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعده  
 واذا ارثت الوصي دين الميت على رجل حاز لانه استيفاء فملكه وله ان يبيعه  
 ان كل واحد والا فلا بما كان المرتن وكذا الوارثين الوصي ومات قام  
 الوصي مقامه الا انه لا يبيعه لان الوكالة تنطل بموته هذا **فصل**  
**هذا الفصل كالمسائل المنقولة التي تذكر في احوال الكتب رهن رجل عصيرا**  
**اي عصير عنب عنز رجل قيمة عشرة دراهم فتمت العصير اي صار حذرا**  
**ثم عطل اي صار خلا وبواي والحال انه ساوي عشرة دراهم وبواي**  
 العصير المذكور الذي صار خلا بعد ان صار حذرا **رهن بعشرة دراهم** كما كان  
 لان ما يكون محلا للبيع ابتداء يكون محلا للرهن ابتداء والخمر محلا للبيع  
 فبما الا ترى ان من اشترى عصيرا فتمت قبل القبض يبيعه المقدر فيها الا ان  
 المستزى مخير في البيع لتغير وصفه المبيع كما اذا انقبض فكذا يكون محلا  
 للرهن بقا وهذا لان العقد وقع صحيحا فانه اذا انخرق ففسد كذا  
 بالتخليل يعود العقد صحيحا يعود المالية المقومة فيها وزوال المفسد  
**ولو رهن رجل شاة قيمتها عشرة دراهم فانت الشاة فدفع جلدها**  
**وهو اي جلدها ساوي درهما** فهو اي جلدها رهن به اي بالدراهم لان الرهن  
 واذا بقي بقى الحلي بغير الحلي **فان ما اذا مات الشاة المبيعة قبل القبض**  
**فدفع جلدها حيث لا يعود البيع بقدره** على ما هو المشهور وان قال  
 بعض المسارخ يعود البيع فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا ماتت  
 الشاة المبيعة قبل القبض فدفع جلدها حيث لا يعود البيع بقدره  
 قلت الفرق بينهما ان البيع يفتخ بالهلاك قبل القبض والمفسوخ لا  
 يعود صحيحا واما الرهن فتقرر بالهلاك والله تعالى اعلم قالوا هذا  
 اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما وان كانت قيمته يوم يذره  
 كان الجلد رهنا بدرهمين وانما الفرق ذلك بالتقويم بان تقوم الشاة  
 الموهونة غير مسلوخة فالتفاوت بينهما هو قيمة الجلد هذا اذا كانت  
 الشاة كلها مضمونة وان كان بعضها امانة بان كانت قيمتها اكثر من  
 الدين يكون الجلد ايضا بعضه امانة بحسب ما به فيكون رهنا بخصته من  
 الدين وقالوا هذا اذا دفع المرتن شي لا قيمة له وان دفعه شي له  
 قيمة ثبت للمرتن حق خليسه بما اذا دفعه فيه كالمعوض جلد  
 ميتة ودفعه شي له قيمة ثم قبل يبطل الرهن فيه حتى اذا ادنى  
 الراهن ما زاد الرباع فيه اخذه وليس له ان يجليسه بالدين وقيل

يتقرر بالمال



لا يسلط ولو ابق عبد الرهن وجعل بالدين ثم عاد يعود الدين وعند  
زفر لا يعود بل يكون ملكا للمرتهن لان الفاضي جعله بالدين فقد ملكه  
كما لم يصب يعود بعد الصمان فانه يكون ملكا للفاضي ولا يعود الى ملك  
المغضوب منه قلنا في جوابه ان الرهن لا يملك بالدين لانه حكم جاهلي كما تقتضي  
في محله وانما يقع بقبضه الاستيفاء من وجهه وبم ذلك بالملك فان اعاد  
ظهوره لم يتم فبقى محبوسا بالدين والدليل على انه لا يملك به العين كان كفته  
على الراهن بخلاف المغضوب **وما الرهن كالولد والتم والدين والصوف**  
**للراهن** لانه منولد من ملكه **وهو رهن مع الاصل** لانه يتبع له والرهن  
حق متوكل لازم ليسري الى الولد لا يترى ان الراهن لا يملك ابطاله  
بخلاف ولد الحائنة حيث لا يسري حكم الحائنة الى الولد ولا يتبع امه  
فيه لان الحق فيها غير متأكد حتى يتفرد المالك بالجلالة بالفناء وبخلاف  
ولد المستأجرة والكفيلة والمغضوبه وولد الرهن بخلافها لان المستأجر  
حقه في المنفعة دون العين وفي الكفالة الحق يثبت في الزمانة والولد لا يتولد  
من الزمانة وفي الغصب السبب اثبات بدلية بالزمانة بدلية بغيره وهو  
معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه بنعانه لانه فعل حسي والتعبدية بخري  
الاوصاف الشرعية وفي الجارية الموضي بخلافها المستحق له الخدمة وهو متوفر  
والولد غير صالح لها قبل الانفصال فلا يكون تبعها لها بعد وبعد ما لا يتولد  
موجبا بعد ان انفقد على موجب فصار الاصل كما في الفاضية اه الاوصاف الفاضية  
في الامهات تسري الى الاولاد اه كانت صلحته لاحكامها والرهن منها الكونه حقا  
لان ما اذا لازم هو الفاضية المقار بما يكون ثابتا في جيلة الام ولا يتفرد بشي  
عليه بابطال حكمه ككونها حرة وقته ومسقنة ومكاتبه ومعدبة ولجنة  
القيود يجتزى عما تقدم من ولد الجارية وولد المغضوب ونحوه والله تعالى  
اعلم بخلاف ما هو يدرك **عن المنفعة كالسبب والاجرة فالحق غير**  
**داخل في الرهن وتكون للراهن** اعمال الرهن وزيادة عارضين  
منها ما لا يدخل في الرهن ويكون للراهن ومنها ما يدخل في الرهن في  
السبب والجنة والصدقة لان هذه الزيادة ليست برهن ولا بدله ولا جزء  
منه واما الزيادة التي تدخل في الرهن فهي ما يتولد من الاصل كالولد والمهر  
والدين والصوف والوبر والارث والعقرو وما اسند ذلك من الزيادة  
المتولدة من الاصل شرح الطحاوي ذكره المبسوط والسبب والعلة لا تدخل  
في الرهن لانه ليس بمولد وذكر ايضا في المبسوط في باب رهن الحيوان ومدة  
الاشجار وما ثبت من الاشجار في ارض الرهن رهن بخلاف غلة الارض  
والارض تؤجر لان ذلك ليس بمولد من عين الرهن فان هلك هذه  
الزيادة لم يسقط شي من الدين وقال في المحيط الاصل ان كل ما يتولد

من عين الرهن ليسري اليه حكم الرهن اما ما كان بدلية جزء من اجزائه  
الرهن ليسري اليه حكم الرهن اما ما كان بدلية عن المقتبة لا يسري اليه حكم  
الرهن كذا في مجمع الفتاوى **واذا هلك الناعما الرهن هلك بما ناعما** يعني بغير  
شي لان الانتفاع لا ينقطع لها مما يقابل بالاصل لانها لم تدخل تحت العقد  
مقتصر اذا اللفظ لا يتناولها **واذا اتى بعد هلاك الاصل فكيف حصته**  
اي اذا هلك الرهن وبقي الناعما فلك الولد حصته من الدين لانه صار مقصودا  
بالفكاك والبيع اذا صار مقصودا يكون له ونسب كولد المبيع لانه حصته له من  
الدين ثم اذا صار مقصودا بالقبض صار له حصته حتى لو هلك الولد قبل  
الام قبل القبض وبقي الدين كان للمشتري ان ياخذ حصته من الدين  
ولو هلك قبل القبض وبقي الدين كان للمشتري ان ياخذ حصته من الدين  
ولو هلك الولد قبل القبض لا يسقط شي من الدين **وقسم الدين على قيمته**  
**النما يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين حصته**  
**الاصل وكل النما حصته** اي اذا هلك لان الولد صار له حصته بالفكاك  
والام دخلت في الصمان من وقت القبض فتقتصر قيمته كل واحد منهما في وقت  
اعتباره ولهذا لو هلك الولد بعد هلاك امه قبل الفكاك هلك بغير شي  
فلم يترك انه لا يقابل شي من الدين الا عند الفكاك **ولو ادان الراهن**  
**للمرتهن في كل الزوايد** اي كل زوايد الرهن بان قال له مهران فافعلها  
**للراهن عليه** اي على المرتهن لانه اذ ادان المالك والاطلاق يجوز  
تعلقه بالشرط والخطر بخلاف التملك **ولا يسقط شي من الدين**  
قال في الجواهر رجل رهن دارا واباح السكنى للمرتهن فوقع بسلطانه فخل  
وحزب البعض لا يسقط شي من الدين لانه لما اباح له السكنى اخذ حكم العارية  
وفي المضمرات ولو رهن نساء فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان  
عليه وكذا اذا اذن له في ثمرة البستان فصار اكله كاهل الراهن انتهى فكل  
بعد ذلك عن التهذيب انه يكره للمرتهن ان يتبع بالرهن وان ادان له الراهن  
انتهى وعليه يحمل ما عن محمد بن اسلم من انه لا يحمل المرتهن ان يتبع بالرهن  
وان اذن له الراهن والله تعالى اعلم **واما يفتك الراهن الرهن** بل بقي عند المرتهن  
على حاله **حتى هلك الرهن في يد المرتهن قسم الدين على قيمته الزيادة التي اكلها**  
**المرتهن وعلى قيمة الاصل فاصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة لم يدر**  
**المرتهن من الراهن** لان الزيادة تلفت على ملك الراهن بفعل المرتهن يسقط  
منه فصار كانه الراهن اخذ واقتله فكون مضمونا عليه فكون له حصته  
من الدين فتبقى حصته هلكا فلكه في الهداية والكا في وقتاوي قاضي  
خان **والزيادة في الرهن تقع** مثل ان يرهن ثوبا بعشرة ميساوي  
عشرة ثم يربد الراهن ثوبا اخر فيكون مع الاول رهنها بالعشرة



وفي الدين لا اي لانفع الزيادة في الدين مثل ان يقول الراهن اقرضني  
 خمسمائة اخري على ان العبد الذي عندك رهنا بالغ والعرق ان الاصل  
 المقر به بينهم ان الحاق باصل العقول انما مقصور اذا كانت الزيادة  
 المعقود عليه فالزيادة بالدين ليست شيئا متهما اما كونها غير معقود  
 عليه فظاهر واما كونها غير معقود به فلو جريه بسبب قبل عقد الرهن  
 ولا يتقيد به وتسمى هذه زيادة قصده بخلاف ما الرهن فلا زيادة  
 صفية ولهذا اختلفا وهذا عن رأي حقيقته ومحمد جهم الله تعالى وعند  
 ابي يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا بمنزلة الثمن والزيادة في الثمن  
 تجوز قلنا الزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن وعندنا في  
 والسلف في التجوز في شيء كما لا تجوز في البيع والثمن عندنا كما حقق في البيع  
 فان رهن رجل غيرا ما لم يدفع عبد الخزر ههنا مكان الاول وقته كل  
 من العبدان الف فالاول رهن حتى يردده الى الراهن والمرث في الاخر  
 امين حتى يجعله مكان الاول بان يرد الاول الى الراهن في حينه يصير  
 الثاني مضمونا وتحقيقه ان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا  
 عنه ما يتينا الانقبض القبض فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل الثاني  
 فيه لانها رهن بدخول احدهما فيه فاذا ازال الاول دخل الثاني في  
 ضمانه فقولنا يشترط تجديد القبض منه لان يد المرث في الثاني يد  
 امانة ويد الراهن يد استيفاء وضمان فلا يوجب عليه وقبل لا يشترط  
 لان الرهن تبرع كالهبة وعينه امانة كما عرف وقبض الامانة يوجب عن  
 قبض الامانة قلت وظاهر عبارة الوقاية ان هذه المسئلة خرج ما قدمه  
 من عدم جواز الزيادة في الرهن فانه عطفها بكلمة الفاء وليس كذلك الا  
 يخفى ومن ثم عدلنا عن عطفها بالفاء المبيدة للتفريع الى عطفها بكلمة الواو  
 ليعتد الفامسيلة مستقلة لا فرع لتلك المسئلة والله تعالى اعلم  
**ابراء الرهن الراهن عن الدين او وهبه ابي الدين منه اي من الراهن**  
**ثم هلك الرهن في يد المرث هلك الرهن بغير شي استخشا فاختار**  
 لغير خلا فالان الرهن مضمونا بالدين او جهمته عند تمام الوجود كله  
 الدين الموعود ولم ينو الدين بالابرا والهبة ولا جهمته لسقوطه الا اذا  
 منه من صاحبه فيصير غاصبا بالمنع وكذا اذا اذنت الملة بصداقها  
 رهنا فامراته او وهبته له او اخلفت عليه او اذنت والعبد والله تعالى  
 قبل الدخول بها ثم هلك الرهن في يدها يهلك بغير شي لسقوط الدين  
**ولو قبض المرثين دينه او بعضه من رهنه او غيره كتطوع او سري**  
**المرثين بالدين عينا او صلاح عنه اي عن دينه على شيء او حال الراهن مرثته**  
**يرثه على اخر ثم هلك رهنه معه اي في يد المرثين هلك بالدين لان نفس**

الدين لا يسقط بالاستيفاء وكونه لما تقر ان الدين تقضى بامثلها  
 لا باقفسها لكن الاستيفاء منفرد لعدم المايد له لانه يعقبه مطالبة  
 مثله فينقض الى الدور فاذا هلك الرهن تقضى الاستيفاء الاول فانقبض  
 الاستيفاء الثاني لئلا يتكرر الاستيفاء **رد ما قبض الى من ادب في هبة الفاء**  
 الراهن والتطوع او السرا والبيع **بطلت الحوالة** وهلك الرهن بالدين او بلوالة  
 لا يسقط الدين ولكن دمة الحال عليه تقوم مقام دمة الحمل ولهذا نقول  
 الى دمة الحمل اذا مات الحال عليه مغلسا **وكذا الوضاد فان لا دين له**  
**هلك الرهن** لان الرهن مضمون بالدين او جهمته عند تمام الوجود  
 كما في الدين الموعود وبقيت الاحتمال ان يقضادقا على قيام الدين بعد  
 نقضادفهما على عدم الدين بخلاف الابرا لانه يسقط به كذا قاله الذي  
 لم قال وفي الكافي ذكر شمس الامية السرخسي في المبسوط انقضاء  
 ان لا دين في ضمان الرهن اذا كان تضادقا بعد هلاك الرهن لان الدين  
 كان واجبا ظاهرا حين هلك الرهن وجوب الدين ظاهرا على ضمانات  
 الرهن فيصير مضمونا واما اذا تضادقا على ان لا دين والرهن قائم يمكن  
 امانته لانه بضادفهما ينتفي الدين من الاصل وضمان الرهن لا يبقى بدون  
 الدين وذكر في سيجالي انما اذا تضادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلف  
 ساجنا رهم الله تعالى في جبه والصواب ان لا يهلك مضمونا انتهى **كل حكم**  
**عرف في الرهن الصحيح ذيل الحكم في الرهن الفاسد** كما في العمادية معزيا الى  
 الجامع وشرح القودودي وذكر الكرجي ان القيد بضم الرهن الفاسد يعلق بالآخر  
 وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرط  
 الحواز ينفقد الرهن لصفة الفساد وفي كل موضع لم يكن كذلك لا ينفقد  
 الرهن اصلا فاذا هلك هلك بغير شي قال في العمادية وفي نكاح العدة  
 في بيان المقررات الفاسدة وفي الرهن الفاسد وهو رهن الماشع للراهن  
 ان ينفقته كالبيع الفاسد ولو هلك في يد المرث يهلك امانة عند الكرجي  
 وفي الجامع ما يدل على انه كالرهن الجاسر العاين في يوسف رهن من اخذ  
 عبد ايمته الفان بالصل على ان المرثين ضامن للمضل فانه رهن فاسد  
 ذكره في آخر الفصل الثالث من رهن المحيط فانما سد من الرهن ما يكون  
 مسفقا كمن بوصف الفساد كالناسد من البيع وشرط الفقد والرهن  
 ان يكون الرهن مالا والمقابل به مضمون فقي كل موضع كان الرهن مالا للمقابل  
 مضمون الا انه فقد بعض شرط الحواز ينفقد الرهن لوجود شرط الفقد  
 لكن بصفة الفساد لا بتمام شرط الحراز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا  
 ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينفقد الرهن اصلا وذكر بعض قبل هذا  
 في العمادية ولو كان رجل احدث من رجل رهنا فاسدا بان رهن منه نصف

ن



د اذ به لا يعاوي بطنه عبد على ان يقرضه لهذا الرهن العن درهم  
فقبض الرهن واعطاه الالف فاستهلك الغريم المال ثم تقبض الراهن  
الرهن بحكم العتق فلو لم تكن ان يجلس الرهن حتى يستوفي الدين  
الذي رهن به لان المرئيين اما استغفار الدين على الرهن مقابلته الدين  
الذي قرضه فكان له حق المجلس لاستيفائه كما في البيع وكما في الرهن  
الصحيح اذ انقاسمنا الرهن فلو هلك الرهن في يد المرئيين بعد  
المنسخ هلك بالاقبل من قيمته ومن الدين فكذلك هذا ولو مات الراهن  
وعليه ديون كثيرة فالمرئيين احق به من سائر الغرما حتى يستوفي  
دينه لان له على الحمل يد مستحقة على ما ذكرنا قال سدا اذا كان الرهن  
الغاسد بمقتضى الدين فلو كان الرهن دين كان على الداهن قبل ذلك  
والسيلة مما لها لا يكون للمرئيين حق مجلس الموهون حتى يستوفي الدين  
كما في الرهن الجائر بدين كان عليه قبله اذ انقاسمنا الرهن لا يكون للمرئيين  
حق المجلس لاستيفاء الدين والجامع بينهما انه ما استغفار ذلك البدين بمقتضى  
هذا المال فلا يكون له حق المجلس لاستيفاء مال وجب بجهته اخري وان  
مات الراهن وعليه ديون كثيرة كان هو اسوة الغرما لانه ليست له  
على الحمل يد مستحقة على ما مر ولو رهنه بذلك مديرا وام الولد كان  
للاهن ان ياخذ ذلك الرهن في الوجهين جميعا لان وهما باطل بخلاف  
ما تقدم لانه فاسد غير باطل انتهى هذا **قوله**

في بيان احكام الجنائيات ذكر الجنائيات عطف الرهن لان الرهن  
لصيانة المال وحكم الجنائية لصيانة الاقرب والمال ومصلحة  
للتفكير فكان مقدرا عليها ومن محاسنها معرفة عموم رحمة الله  
تعالى ورافته في حق العباد حيث جعل حرمة القتل اشده من حرمة اكل  
كلمة الكفر على اللسان حيث رخص اكل كلمة الشرك في الاكراه القليل  
ولم يرخص قتل المؤمن بغير حق ومن في معناه لا في الاكراه الكامل  
ولم يرخص قتل المؤمن بغير حق ومن في معناه لا في الاكراه الكامل  
قال ومحاسن اخريتها محاسن الحدود والجنائية اسم لما يكتسب  
من الشر يستتبعه بالصدور من جنبي عليه سزا وهو عا در الا انه في النوع  
حضر بفعل محرم شرعا حل بالنفس قلت وانما يفيد هذا لان انواع  
القتل من غير نظر الى ضمان القتل وغيره كما انه اكثر من جنسية فان القتل يكون  
رحما وقتل الخزي والقتل قصاصا والقتل صلبا في حق قطاع الطريق انتهى  
والاول يسمى مثلا وهو فعل من العناية نزول به الحياة والماني يسمى  
نظما وخبرها وسببها سبب الحدود وشرطها كون الحمل حيوانا

اعلم ان القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا  
والقتل بسبب والراد به بيان قتل سقوف به لاحكام من القصاص والدية  
والكفارة وحرمان الارث والاثم على ما بينه ان شاء الله تعالى مثلا  
تقسيم السبلح الى بكر المراهي رحمه الله تعالى وذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل  
انه على ثلاثة اوجه عمد وشبه عمد وخطا **القتل عمد وموان يتعد ضرره**  
**اي ضربه الادي بسلاح ومعد من حطب وزجج وحجر وليطة ونار سدا**  
**عنه اي حنيفة رحمه الله تعالى وعند سدا وعند سدا اي ضربه قصدا**  
بما لا نظيفه البينة حتى ان ضربه بحجر عظيم او حطب عظيم فهو عمد  
وقوله ونار عطف على عمد لان النار من قبيل الفرقان كما اصح به  
الاتفاق بقوله ولم يكن من جنس الحديد ان عمل عمله فهو عمد كما اذا  
احرقه بالنار فانه عمد ويجب القصاص لانه شق الخلد وقال سدا  
الكفاية الاتري انها تقل عمل الحديد حتى اذا وضعت في المذبح فقطعت  
ما يجب قطعه في الزكاة وسال بها الدرهم وان اخذ درهم يسيل الدم لا يحل  
انتي وفي الخاتمة ان المرح لا يستوطن في الحديد وما يشبهه كالخاس وغيره في  
ظاهر الرواية انتي وفي خلاصة الفتاوى رجل ضرب رجلا برفقته فانه اصابته  
الحديدة تقتل به عند الكل طان اصابه بظهوره ولم يجرده ففندما لاسك انه  
يجب القصاص وكذا عند اي حنيفة في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي عياي  
حنيفة انه لا يجب القصاص فعلى من الرواية يعتبر المرح سواء كان حديدا  
او عودا او حجرا بعد ان يكون الة يقصد بها المرح قال الصدر الشهيد  
في نسخة والاصح ان يعتبر عند اي حنيفة المرح وسنجات لليزان من  
الحديد على الروايتين وان اصابه القود فقتل عند اي حنيفة لاشك انه لا  
يجب القصاص وهو قول السافى وعندهما يجب رجل اني تورا وادي  
عليه السنا نا او القاه في النار لا يستطيع المرح عنها عليه القصاص  
مترلة السلاح وكذا كل ما لا يلبث عادة كالسلاح الا انه لا تحل النار  
كالسلاح في حكم الزكاة حتى لو توقدت النار على المذبح وانقطع بها الدوق  
لا يحل اكله انتهى لكن في البزازية قال لان النار تعمل في الحيوان عمل  
الزكاة حتى لو توقدت النار في المذبح فاحترق العروق يوكل انتي ومنه موثق  
لما قدمناه عن الكفاية ويجعل على ما اذا اسال بها الدم وبه يحصل  
التوفيق بين كلام الخلاصة والبزازية بان يحمل كلام الخلاصة  
على ما اذا لم يسيل به الدم فلا يحل اكل الحيوان وما في البزازية على ما اذا  
سدا به الدم واما القصاص فلا كلام في وجوبه والله تعالى اعلم وما  
شرطنا في الالة ما ذكر لان الدم هو القصد ولا يتوقف على القصد الاول  
ودليله استعمال التقاتل انه فاقم الدليل مقام المدكول لان التقاتل  
تمام مقام مدكول لانه في المعارف الظنية الشرعية **وموجب** اي القتل العمد



الامر لقوله تعالى ومن يقتل مومنا متعمدا جزاؤه جهنم خالدا فيها وقود  
فيه احاديث كثيرة وافق عليه الاجماع **وموجب القود عينا** وقال الثاني  
هو غير متعين بل الولي مخير بينه وبين اخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب  
عليكم القصاص في القتل والرادية العمدة لانه اوجب في الخطا الدية بقوله  
تعالى ومن يقتل مومنا خطأ الآية ولانه قال عليه الصلاة والسلام  
العمد قوداي موجب قود فان قتل العمد لا يكون قودا وقد صرح الاكل  
في العنابة باب الحديث مشهور وفي النهاية ان خبر الواحد لما صلح بيننا  
تجمل الكتاب كما في بيان قد رجع الراس فاولى ان تصلح الستة المشهورة  
التي تلقاها الامة بالقبول مبنيا لما سكت عنه الكتاب انتهى اذا علمت  
هذا ظهر لك ان ما ذكره ملاحض في شرحه من ان الض لا يخلو اما ان يكون  
مطلقا او عاما وعلى التقدير لا يجوز العمل بخبر الواحد في احزما قاله لم  
يقع موقع القبول لانه ينافى على كونه الحديث من قبيل الاحاد ولا من قبيل  
المشهور وقد علمت انه مشهور تلقته الملائكة الامة بالقبول على انه لا  
يشمل ان العام لم يخص ولا بل قد خص منه ما لو قتل غير محقون الدم  
على التاييد وحضر منه قاتل بينه وبين المقتول شبهة ولا بد شبهة ملك  
كما بينه اه ساء الله تعالى والله تعالى اعلم **لا الكفارة** اي لا تجزئ الكفارة  
بقتل العمد وقال السافعي يجب اعتبار الخطا بالاولى لانها اشترعت لمحو  
الامر وهو في العمد كبر فكان ادعى الى ايجابها ولنا ان الكفارة دايرة بين  
العبادة والعقوبة فلا بد ان يكون سببها ايضا اذ ابرأين الخطر والاماحة  
لتعلق العبادة والعقوبة فلا بد ان يكون سببها ايضا اذ ابرأين الخطر  
والاماحة لتعلق العبادة بالمباح والعقوبة بالمحظور وقتل العمد كثيرة  
محصن فلا مناط به كسائر الكليات مثل الزنا والسرقه والربا ولا يمكن  
قياسه على الخطا لانه دونه في الاخر فشرعيتها لوقع الماد في الامر  
على دفع الاعل والكفارة من المقدرات فلا يجوز اثباتها بالقياس  
على ما تقرره موضع **وسببه** اي شبه العمد هذا هو النوع  
الثاني **وهو ان يقتل ضربا بغير ما ذكر** في العمد كالعضي والسود والجر  
الصغير واما الضرب بالحجر والخشب الكبير من نرسب العمد ايضا عند  
اي حقيقه خلافا لغيره سمي به لان في هذا الفعل معنى العمدية به  
باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطا باعتباره عدم قصده  
الى القتل لان الاله التي استعمالها ليست باله القتل والعاقلة اما  
تقصده الى كل فعل باله واستعماله غير الاله القتل دليل على عدم قصده  
اليه وكان خطأ يشبه العمد **وموجب الامر** في الاخرة لقصده ما هو محرم  
شرعا **والكفارة** لانه خطأ نظر الى الاله فدخل تحت قوله تعالى ومن  
قتل مومنا خطأ الآية **ودية مغلطة** كما سيأتي بيانا لها في بحث الديات

على العاقلة لان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا بمعنى يحدث من بعد شيء على  
العاقلة واحترزنا بقولنا يحدث من بعد عمدا ايضا لانه على الدية وعلى  
قتل الواحد وله عمدا وعن اقرار القاتل بالقتل خطأ وقد كان قتله عمدا فان  
في هذه الضرر يجب الدية على العاقلة في ماله **لا القود** اي ليس فيه قود  
ليشبهه بالخطا كما عرفت **وهو اي شبه العمد** **وهو ان النفس** من الاطراف  
**عمدا** يعني اذا جرح عمدا باله جازية فيه القصاص وان كان مما قرأ في  
فيه المماثلة فليس فيه اي فيما دون النفس شبه العمد كما في النفس لان  
اتلاف النفس يختلف باختلاف الاله وما دون النفس ليس كذلك  
وذكر الثالث من انواع القتل بقوله **وخطا وهو ان يري شخص شخصه**  
**صيرا او حرييا فاذا هو مسلم** وهذا خطأ في القصد فانه لم يخط في الفعل  
لان القصد فيكون معذورا الاختلاف المحل بخلاف ما اذا التزم ان يضرب  
موصفا من جسمه فاصاب موصفا اخر فمات حيث يجب القصاص اذ جمع  
الدين محل واحد فيما يرجع الى المقصوده فلا يعذر بخلاف ما اذا اراد رجل  
فاصاب عتق غيره وابانه فهو خطأ ذكره في العنابة قلت وفي شرح النظم  
الوهبي في الاستاذ انا ذي سرى الدين عبد البر بن السخنة رحمه الله  
تعالى قال في الديار والخطا قد يكون في نفس الفعل وقد يكون في نظر الفاعل  
اما الاول فتخول بقصد صير ان يصاب ادنيا وان يقصد رجلا فيصيب  
غيره وان قصد عضوا من رجل فاصاب عضوا اخر منه فهذا عمد وليس  
خطا واما الثاني فتخول بيري الى انسان عاقل ان يحزى او مرتد فاذا هو  
مسلم انتفى قال ومفسرة في العيون بانه اراد ان يضرب يد رجل بالسيف  
فاخطا فاصاب عنقه فبان راسه فهو عمد ولو انه اراد رجلا فاصاب عنقه  
غيره فهو خطأ دخوه في الخلاصة **او ما جري مجراه** اي مجرى الخطا وهو النوع  
الرابع **كما يرمي قلب على رجل قتيله** تحمله حكم الخطا وليس بخطا حقيقة  
لعدم قصد النائم الى شيء حتى يصير خطيا المقصوده ولما وجب فعله حقيقة  
وجب عليه ما اتلفه كفعل الطفل فجعل الخطا لانه معذور كما في الخطي  
**وموجب اي موجب هذا النوع من الفعل** وهو الخطا وما جري مجراه **الكفارة**  
**والدية على العاقلة** لقوله تعالى فتخير برقبته مومته ودية مسلمة  
الي اهله وقد قضى عمر رضي الله تعالى عنه في ثلاث سنين بمحض من الصحابة  
من غير تكبير فضا واحدا عما تحري بين النوع الخامس بقوله **وقتل بسب**  
**خاف البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجب** اذ اتلف فيه ادعي الدية  
**على العاقلة لا الكفارة** اما وجوب الدية فلا سبب التلق وهو مقتضى  
بالحضر فجعل كالدافع الملقى فيه فوجب فيه الدية صيانة للنفس فتكون على  
العاقلة لان القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطا فيكون معه فوجب على العاقلة



تتمنع عنه كما في الخطايل اولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذا لا يجب الكفارة  
فيه قال في المجتبى وفيه ذنب المحض والوضع في غير ملكه دون ذنب القتل  
قالوا ولا اثر فيه معناه لا اثر فيه ثم القتل دون اثر المحض والوضع انتهى  
**وكل ذلك يوجب حرمان الارث الا هذا** اي كل ما تقدم ذكره من انواع  
القتل من عمد وشبه عمد يوجب حرمان الارث الا القتل بسبب فانه  
لا يوجب ذلك كما لا يوجب الكفارة وقال السافعي هو ملحق بالخطا في الحكم  
**هذا فصل** في بيان ما يجب فيه القود وما لا يجب لما فرغ من  
بيان اقسام القتل وكان من جملة ما العهد وهو قد يوجب القصاص وقد  
لا يوجب احتياجه الى تفصيل ذلك في باب على حدة فقال **يجب القود** اي  
القصاص **يقتل كل محققون الدم** اي بسبب قتل كل معصوم الدم احتريزه  
عن الحزب والمرفد ويقولون على التبايد عن المستامن كما مر بيانه ففصل  
**بشرط كون القاتل مكلفا** اي عاقلا بالغ لما تقر في كلامهم ان غير المكلف  
ليس اهلا للعقوبات وانه ليس للعبي والجهنم عمد وهو خطا منها  
في البراءة فيحكم عليه بالقصاص فقتل الذي يرفع الى الولي جن القاتل انقلب دية  
ولو جن بعد الرفع الى الولي له قتله ولا يسقط القصاص عنه الا ما مر انه يقتل  
في الحالين من حين ويقتل في حال الافاقة يقتل فان جن بعد اي مطبقة  
سقط القصاص وان غير مطبق يقتل قتل عبد الوقف عمدا لا قصاص  
فيه قتل حنة عمدا وشبهه في كلاهما سقط القصاص انتهى **وبشرط ان**  
**الشبهة بينهما** اي بين القاتل والمقتول بان لا يكون شبهة ولا  
اي شبهة ملك لما سمي في ان القتل حينئذ لا يكون عمدا القريب على القصاص  
**فيقتل الحر بالحر** لتمام المماثلة **ويقتل الحر بالعبد** وعناشائي لا يقتل  
الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد قلنا اطلاق قوله تعالى  
ان النفس بالنفس والتحقيق بالذكر لا ينفي مما عداه فان قلت  
لو لا وجوب ان لا يقتل العبد بالحر عنده قلت لانه يجب عنه بانه تفادى  
الى القصاص فلا يمنع وهو ما ذكره ائمة الاصول من ان شرط دلالة جهنم  
التخصيص بالذكر ان لا تظهر اولوية المسكوك على المنطوق ولا شك ان المنطوق  
عنه اولى من المنطوق لانه لما كان العبد يقتل بالعبد جازا لا يوجب ان يقتل  
بالحر وهذا ينفع ما ذكره بعض السافعيين من انه ان دل على ان  
لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد بالعبد والله تعالى اعلم يقتل  
المسلم **بالذي** خلافا لما في رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يقتل مؤمن بكافر ولا ان الكفر مبعث نبوته شبهة ولنا ما روي انه  
صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذي ولان المساواة في العصمة ثابتة نظرا  
الى التكليف والدار والمبيع كفر المجارب دون المسلم **لا مما** اي لا يقتل

بشرط كون القاتل مكلفا اي عاقلا بالغ لما تقر في كلامهم ان غير المكلف ليس اهلا للعقوبات وانه ليس للعبي والجهنم عمد وهو خطا منها في البراءة فيحكم عليه بالقصاص فقتل الذي يرفع الى الولي جن القاتل انقلب دية ولو جن بعد الرفع الى الولي له قتله ولا يسقط القصاص عنه الا ما مر انه يقتل في الحالين من حين ويقتل في حال الافاقة يقتل فان جن بعد اي مطبقة سقط القصاص وان غير مطبق يقتل قتل عبد الوقف عمدا لا قصاص فيه قتل حنة عمدا وشبهه في كلاهما سقط القصاص انتهى وبشرط ان الشبهة بينهما اي بين القاتل والمقتول بان لا يكون شبهة ولا اي شبهة ملك لما سمي في ان القتل حينئذ لا يكون عمدا القريب على القصاص فيقتل الحر بالحر لتمام المماثلة ويقتل الحر بالعبد وعناشائي لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد قلنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس والتحقيق بالذكر لا ينفي مما عداه فان قلت لو لا وجوب ان لا يقتل العبد بالحر عنده قلت لانه يجب عنه بانه تفادى الى القصاص فلا يمنع وهو ما ذكره ائمة الاصول من ان شرط دلالة جهنم التخصيص بالذكر ان لا تظهر اولوية المسكوك على المنطوق ولا شك ان المنطوق عنه اولى من المنطوق لانه لما كان العبد يقتل بالعبد جازا لا يوجب ان يقتل بالحر وهذا ينفع ما ذكره بعض السافعيين من انه ان دل على ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد بالعبد والله تعالى اعلم يقتل المسلم بالذي خلافا لما في رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر ولا ان الكفر مبعث نبوته شبهة ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذي ولان المساواة في العصمة ثابتة نظرا الى التكليف والدار والمبيع كفر المجارب دون المسلم لا مما اي لا يقتل

مسلم وذمى مستامن لانه غير معصوم الدم على التبايد كما مر من هو مثله  
اي يقتل المستامن بالمستامن **قصاصا** المساواة بينهما ولا يقتل المستامن  
لقيام مبيع القتل كما في المجتبى وغيره وينبغي ان يقول على الاستحسان يقتل  
بان العمل على المستامن الا في مسائل مبسوطة يعمل فيها بالقياس وليس  
هذه المسئلة من حق الله تعالى اعلم وقد اقتصر ملاحضته في مختصره على  
القياس والله تعالى اعلم **ويقتل البالغ بالصبي والصبي بالاعمى**  
**ويقتل الاخرى والرجل بالمرأة المهر مات والفرع باصله وان علا**  
لعدم المسقط **لا بعكسه** اي لا يقتل الاصل بفرعه لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يعاد الولد بولده ولان الاب كان سببا لحياته فيستعمل اه يحل له  
سببا لحياته ولهذا لا يجوز قتله اذا وجد حريته في صغره او وجدته وانما  
يخصنا والمحدث حجة على ما لك رحمه الله تعالى حية يقول بقاء اذا دمج  
ابنه ذبحا فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا رزق الرجل بانه  
وهو محصن فانه مرم قلت احتيب عنه بان الرحم حق الله تعالى  
على الخلو من خلاف القصاص فان قلت فعل هذا يجب ان يحدا اذا رزق  
بحرية ابنة قلت انما لا يحدا لانه حق الملك بقوله صلى الله عليه وسلم  
وسلمت وما لك لا يبيك صا وشبهة في الدرر قلت ولا يخص هذا  
الحكم بالابن والاب حتى لا يقتل الاحداده من قبل الرجل والنساء وان  
علو الام والحواشي من قبل الام وان محزون ويقتل الولد بالوالد ومن  
ذكرنا لعدم المسقط كما تقدم قلت ذكر الحجة في من قبل الام ولما  
بطلتها وقد ذكر في الاحداد من قبل الرجال والنساء والام ولما ذكر  
الحجة اصلا ووقفت شبهة في الجرح من قبل الاب وقد رابت محمد الله  
تعالى فيها اذا دمج ذبحا ودل على هذا الاطلاق اعتبار معنى الحرية  
في امتناع القود في عامة شروجه وانه يشمل الجرحين جميعا كذا في المجتبى  
قلت وما يرد على انه لا فرق في هذا بين الاحداد والحواشي ما في العتامة  
للأكل عند قول الهداية ولا يقتل الرجل بابنه قال قوله لا يقتل الانسان  
بولده لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعاد الولد بولده وهو معلول يكون  
سببا لحياته وهو وصف معلول ظهر اثره في جنس الحكم العللي فانه  
لا يجوز ان يقتل والد وان وجد في صف الاعدا مطلقا او وجد  
ثانيا وهو محصن فيجوز ان يقتل به الحكم من الراد الى الحر مطلقا  
والى الام والحواشي كذا قلت فانهما سبب لحياته فلا يجوز ان يكون سببا  
لاقتلهم انتهى ثم رابت الاحام الحرا في صرح بذلك في الجرحه فقال  
ولا يقتل الرجل بابنه ولا بعينه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يعاد  
والد بولده ولا يسير بعبد ويجب الدية في ماله في قتل الابن لان هذا عمدا



والعاقل لا تقتل العمد ويجب في ثلاث سنين وكلما اقصا على الاب فيها  
حيث على الاب فيها دون النفس ايضا وكذا حكم المروان على لا يقتل وكذا  
الحكم من قبل الام والاب وان علون لا يقادرون بالولد وان سئل انتهى  
وبه صرح ايضا في شرح التكملة للزيلي وغيره **ولا يقتل سبيد بعينه**  
اي بعينه لنفسه **ومدبره ومكانه وعبد ولده** لان ملكه فيهم باق  
فلا يستوجب القصاص لنفسه على نفسه وبه صرح في المجتبى وغيره وهذا  
داخل تحت قولهم ومن ملك قصاصا على ابيه سقط كما سيأتي تقريره  
**ولا يقتل بعبد ملك بعضه** ان القصاص لا يتجزى **ولا يقتل بعبد الرهن**  
**حتى يجمع العاقدان** يعني الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له  
فلا يلي القصاص والراهن لو تولاها ليطلحق المرتهن في الرهن فصرط  
اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاها كذا في المحرر وشرح الدرر  
وذكر في شرح ملاحش ومعزيا الى الحيون والجامع الصغير وغيره  
الاسلام وغيرهما ان القصاص لا يثبت لهما وانه اجتماع كذا في الكافي  
قلت وهذا قول محمد وبه صرح في المحرر حيث قال بعد ان ذكر ان  
غيرهما لا يرد في القصاص من اجتماعهما وقال محمد لا قصاص وان  
اجتمعا وعن ابي يوسف مثله قال وقتد باجتماعهما حتى لو اختلفا  
قلها القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبدا اجارة يجب القصاص  
للموثر واما المبيع اذا قتل في يدي البائع قبل القبض فان اختار المشتري  
اجارة المبيع وله القصاص لانه ملكه وان اختار رد المبيع للبائع  
القصاص عند ابي حنيفة لان المشتري اذا ارد ان يفتش العقد من اجله  
وكانه لم يكن وقال ابو يوسف لا قصاص للبائع القيمة انتهى  
**ولا يقتل مكاتب قتل عمرا عدوانا وارثا وسيدوان** وصلة  
**اجتمعا** اي الوارث والسيد لان الصمامة وهي ابنة تقي عندهم  
اختلفوا في موته حرا او رقبا فيقول الاول ان الوارث بين الوارث وعلى الثاني  
المولى فاستب من له الحق فارتفع القصاص **فان لم يرع والى غير**  
**سبيد او ترك دارا ولا وفا افا دسب** بعينه **وايسقط قود وره**  
**على ابيه** كرامة الابوة قال في المجتبى قلت من صور هذه السيلة  
ما اذا قتل اخا اب ام او اختا او اباه او امها او خالها او عمها  
او احدا من اقرباها وهي وليه ذلك المقتول ثبتت لها القصاص  
عليه ثم ماتت فزادها ابنة فقد وردت قصاصا على ابيه فليسقط  
قلت وكذلك لا يثبت له ابتداء حتى لو قتل زوجته او ام ولد او قتل  
احدا بويه او احدا قريبا به ولا وارثا للمقتول سوى ابيه او وراث  
بعضه فانه لا يقتض من ابيه انتهى فان قلت كيف يصح قوله

ورث قصاصا وهو الوارث ثبت ابتداء بيليل انه يصح عفو الوارث  
قبل موت المورث والورث يملك القصاص بعد الموت وهو ليس باهل  
للملك في ذلك الوقت ثبت للوارث ابتداء قلت ثبت عند البعض  
بطريق الارث او بقول ثخين صورة يتحقق فيها الارث بان قتل  
رجلا اباه او امه فيكون ولاية الاستتار لداره ثم ماتت المرأة ولها  
ولدها من القاتل فانه يورث القصاص الواجب على ابيه كذا في المسئل  
قال في الكرخي لو عفا المخرج ثم مات في العتاس ان يصح عفو  
لان القصاص يثبت ابتداء للورثة لولا ذلك لم يثبت لهم حد الموت  
وكان ابراهيم في حق غيره وفي الاستحسان يجوز عفو لان الحق له  
واما يقوم الوارث مقامه في استيفائه واذا سقط جاز ويكون  
من جميع المال لانه حق ليس بمال كالطلاق وقالوا في الوارث  
اذا عفا عن الخارج قبل موت المخرج فالقصاص لا يصح عفو  
لانه عفا عن حق غيره الا ترى ان المخرج لو عفا في هذه الحالة  
لجاز انما يثبت للوارث الحق بعد موته فان عفا قبل موت حقه  
لم يجز والاستحسان انه يجوز عفو لانه الحق يثبت للورثة  
عند المخرج ولولا ذلك لم يثبت لهم حد الموت فاذا ابراهيم عند  
نبوت سبب الموت وهو المخرجة انتهى كذا افاده في الجوهر **لا قود**  
**يقتل مسلم سببا كنه مسرورا بين الصنفين بل عليه اي على القاتل**  
**كفارة ودية** لانه ليس بعدل خطأ وموجبه الدية والكفارة كما تقدم  
ذكره ملاحش وذكره في المجتبى ايضا وقال قالوا هذا اذا اختلفوا  
فان كان في صف المشركن لا يجب لسقوط عصمته يتكلم بسوادهم  
قال النبي صلى الله عليه وسلم من كفر سواد قوم فهو منهم انتهى  
قلت اذا كان من كفر سواد قوم فهو منهم وان لم يتزى بركهم  
فكيف ما لو تزي بركهم كما لو خرج الحي وتسلل بشك ما يتباح  
قتله كالحية مثلا فينبغي الاقدام على قتله واذا قتله ثم يتبين انه  
حي فلا يبي على القاتل والله تعالى اعلم **ولا ينفذ الابا** سوا قتل سوا غيره  
من المحدث وقال الساجي رحمه الله تعالى يقتل بمثل الالة التي قتله لها  
ويغفر له ما فعل ان كان فعلا مشروعا فان مات والا تخر رقبته لان  
مسن القصاص على المساواة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا قود  
الا بالسيف وقال عليه السلام لا تغذوا عباد الله كذا في الجوهر  
وفي العناية وقال الشافعي يظن ان كان قتل بفعل مشروع مثل ان  
قطع يد رجل فمات منه فقل به مثل ذلك ومثل تلك المدة فان  
مات والا تخر رقبته وان كان يغير مشروع كان سفاه المخرج حتى



تقتله اولاً بصغير فقتله يقتل بالسيف لان مبي القصاص المساواة  
 وذلك فيما ذكرنا لان فيه مساواة في المصل والوصف الى القتل والمقتود  
 به ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف وهو مض على  
 استيفاء القود بغيره ويلحق به ما كان سلاحاً فانا قيل يحمل ان يكون  
 المراد لا قود يجب الا بالسيف اجيب بان القود اسم لفعل هو جازا الفعل  
 كما لفصاص دون ما يجب سترعا والحمل عليه محاز با عتار ما يورك اليه  
 وهذا مختار صاحب الاسرار وغيره السلام قدروا لا قود يجب الا بالسيف  
 واستدل به لا في حقيقته في القصاص عن القتل بالقتل وقد قررناه  
 في القود ولا ينضم وجود المساواة فيما ذهب اليه ان في ان فيه الزيادة  
 لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل لان فيه الجزاء بعد فعل مثل ما فعل به  
 وانه غير جاز لا دايه الى انتقام القصاص فيجب التحرز عنه كما في كسر  
 العظم فان من كسر عظم الشان سوى السهم عمد فانه لا يقتض منه  
 واذا جاز ترك القصاص عند قوم لزيادة فلا يجوز ترك البعض اولى  
 انفق قلت وكلامهم في عامة المتن والشروح يقيم ان القصاص يكون  
 الا بخصوص السيف لا بغيره من السلاح كسكين ورمح وغيرهما قال  
 في الجوهر ولا يستوي القصاص الا بالسيف السلاح هكذا فهمت الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم وقال اصحاب ابن مسعود وصلى الله تعالى فيهم  
 لا قود الا بالسلاح وانما كنى بالسيف عن السلاح وعناه الى الكافي  
 فعل مما وقع في السراجية من ان من له القصاص يجب ان يقتله  
 بالسيف فيضرب علاه بها فلو القاه في يبر او قتله بحجر او سوط اخر غير  
 فكان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح وانه تعالى اعلم  
 وبه صرح في المضائق من كتاب الحج حيث قال والتخصيص بام القود  
 لا يمنع الحاق غيره به الا ترى اننا الحقنا الريح والخنجر بالسيف في قوله صلى  
 الله عليه وسلم لا قود الا بالسيف انتهى **ولا في العتوه** وهو اننا فضل  
 القتل من غير حيون **القود** اي القصاص **والصلح** لا اي ليس له **العفو**  
**بقطع يده** اي يبر العتوه **وقتل وليه** اي ولي العتوه كابنه وامه اما  
 القصاص فلا منه للتشفي ودرن النار وكل ذلك راجع الى النفس ولايته  
 ولاية على نفسه قبلية كالتكاح بخلاف الاخ وامثاله حيث لا يكون لهم  
 ولاية استيفاء وقصاص وجب للعتوه واما الصلح فلانه انفع له من  
 القود **وتقيد صلحه** اي الويل **بقدر الدين** او **التؤمته** اي من  
 قرضها وان وقع الصلح منه **باقبل منه** اي من قرضها **ببيع الصلح** وجب **الدية**  
**كاملة** لانه انظر في حق العتوه كما في النهاية والعناية وفي من الحقايق  
 هذا اذا صلح على قدر الدية او اكثر منه وان صلح على اقل منه فلا يصح

ويجب

وتجب الدية كاملة واما العفو فلا نه ابطال الحقه بلا عوض ولا صلحة فلا  
 يجب **والقاص كالاب** في جميع ما ذكرنا **والوصي بصلح فقط** يعني ليس له  
 القود ولا العفو واما القود فلا نه من باب الولاية على النفس والوصي  
 لا يملك ذلك حتى لا يملك تزويجه واما العفو فلا نه الا بملكه فالوصي  
 اولى قال الزبلي والوصي كالاب في جميع ما ذكرنا الا في القتل فانه لا يقتل  
 لان القتل من باب الولاية على النفس حتى يملك تزويجه ويبرخل تحت مزا  
 الاطلاق الصلح من النفس واستيفاء القصاص في الطرف اذ لم يستثن الا القود  
 في النفس وذكر محمد في كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في النفس لان  
 الصلح فيها بمنزلة الاستيفاء وهو لا يملك الاستيفاء وجه المذكور هنا  
 وهو انه كور في الجامع الصغير المقصود من الصلح المال والوصي يتولى القدر  
 فيه لا يتولى الاب بخلاف القصاص لان المقصود التشفي ويختص بالاب  
 ولا يملك العفو لان الاب لا يملك لما فيه من الابطال بل هو اولى وقالوا القاص  
 ان لا يملك الوصي التصرف في الطرف كما لا يملكه في النفس لان المقصود متحد وهو  
 التشفي وفي الاستحسان يملكه لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال لانها  
 خلقت وقاية للانفس كما لمال فكان استيفاءه بمنزلة التصرف فيه والفا  
 بمنزلة الاب فيه في الصحيح الا ترى انه من قتل ولاولى له يستوفيه السلطان  
 والقاص بمنزلة فيه وهذا اولى والصبي كالمعتوه لما عرف في موضعين  
**والصبي** فيما ذكرنا **كالمعتوه** وقد ذكرناه **والكبار القود** اي القصاص اذا كان  
 مشتركاً بينهم وبين الصغار فقتل كبار الصغار اي قبل ان يبلغ الصغار  
 عندا في حقيقته دقا لا ليس لهم ذلك حتى يبلغوا لان الحق مشترك بينهم  
 فلا ينفرد بعضهم باستيفائه وبه قال الشافعي واحمد في رواية وله انه  
 حق ثابت لكل منهم على اكمال فيجوز الانفراد **الا اذا كان الكبير اجنبيا**  
**عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير** اجابا عما قال الزبلي ولو كان  
 الكبير وليا للصغير سدد له التصرف في ماله كالاب والمحدث يستوفيه الكبير  
 قبل ان يبلغ الصغير باجماع اصحابنا سيما كانت الولاية لهما بالملك او بالراية  
 وان كان وليا للصغير لا ينفرد عا التصرف في المال كالاخ والم فلي الخلاف  
 فان كان الكبير اجنبيا عما الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع  
 حتى يبلغ الصغير وعندنا ان في لا يملك الكبير الاستيفاء في الكلا انتهى اذا  
 تقرر هذا ظهر لك ان كلام المتن وغيره من اصحاب المتن اطلاق في محل  
 التشديد وهو منزلة الاقدام بلا كلام والله تعالى اعلم **ولو قتل القاتل اجنبيا**  
**وجب القصاص عليه في القتل العمد والدية على عاقلة** اي القاتل في القتل  
**الحظا ولو قاتل** وفي القتل بعد القتل اي بعد قتل اجنبيا **كت امونة بقتله**  
**ولا يبيته له على قتالته لا يصدق** في دعواه ذلك بخلاف من حذر يبر الى دار

الصحيح

صل



رجل فمات فيها انسان فقال صاحب الدار كنت امرته بالحفر يصدق ذكره في  
المجتمعي ولم يذكر الفرق ويمكن ان يفرق بين الولي في الاول حكم المالك ما يملك  
استبقاؤه في الحال فيصدق على ما هو المقرر من القاعلة وظاهره ان حق الولي  
يسقط راسا كما لو كان القاتل حنفيا فله ان ينفق الله تعالى اعلم وادام يصدق  
فهل يقتضيه ام لا قال في البراءة فان قتله غيره بامر له صارا مستوفيا  
ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله بغير ادعى  
الامر يصدقه الولي لا يثبت الامر الا بالبيينة ويقتض القاتل ان لا يبرهن  
انتي **ولو استرقاه** اي انقصا من بعض **اوليا الم يقتض شيئا** للقاتل  
ذكره الربيعي وفي المجتبى ولو كان الدم بين اثنين بغير احدى ما وقتله  
الاخر فان لم يعلم بمقتضيه يقتل في سائر الاسنخا نادا ان علم  
لعقوه فان لم يعلم بجرمته وقال طنت انه جلي في قتله لا يقتل والدية  
في ماله وان علم الجرم يقتل سوا فقي القاصي بسقوط القصاص في نص  
الثالث اولم يقتض وهذا كمن استل جلا حتى قتله الاخر عند اقتل  
ولي القاتل المسك فعليه القصاص حتى القاص بسقوط القصاص  
عن المسك اولم يقتض انتي ونحوه في قتلا وسماح الولي وحدها ذكر  
**جرح شخص انسانا ومات الجرح** فاقام **اوليا المقتول** بيينة انما مات  
**نسب الجرح** واقام **النصارب** بيينة انه بري من المارحة ومات بغير مدية  
**في بيئته** وفي المقتول اولى كذا في معين الحكم بغيره الى الحاوي اقام  
**اوليا المقتول** البيينة على انه جرحه من يدر قتله واقام **زيد البيينة**  
**على ان المقتول** قال ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني في بيئته **زيد اولى**  
من بيئته **اوليا المقتول** كذا في المستعمل تعلقا على مجمع القناوي **قال الجرح**  
**لم يجرحني فلان لم مات** الجرح **ليس لورثته** اي ورثة الجرح  
**الدعوى على الجرح** **بهذا السب** ذكره في القينة ثم دفع لبعض  
المشايع وقال ان مسيلة الجرح على التفصيل ان كان الجرح معروفا  
عند القاصي او الناس لم يقبل اقرار المرحس ثم نقل عن بعضهم ان  
مسيلة الجرح انه ليس لورثته ان يدعى على الجرح مطلقا ولم يفصل  
قال في الظهيرية جرح قال قتلني فلان ثم مات واقام وادى البيينة  
على رجل انه قتله لم يقبل بيئته لان هذا حق المورث وقد اكدت البيئته  
يقوله قتلني فلان ولو قال جرحني فلان ثم مات واقام ابنة البيئته  
على ابن اخزانه جرحه خطأ تقبل بيئته ووجهه بان البيئته قامت على  
حرمان الولد المورث فقتلت كذا في شرح الوهاب بيئته **سقاء سما حتى مات**  
**ان دفعه اليه حق اكله** ولم يعلم المدفع له **بما** بالتم فمات لا قصاص ولا دية  
على الدافع لكنه يجلس ويغزو ولو اوجره السم ايجابا لا يجب الدية على عاقلة

**وان دفعه له في شربة خمره ومات منه** فكالاول لان شربه باختياره  
الا ان الدفع مدية فلا يجب فيه الا التعذر والاستغناء لكذا في الحالية  
**وان قتله** اي وان قتل شخص شخصيا بغير دفع المنيه وتشد يد الواو  
خشية طويلة في راسه احديك عريضة من قومها خشية عريضة يضع  
الرجل عليها ويجعلها الارض كذا في الرمن **يقتض ان اصابعه احد احد**  
بالخلاف والاي وان لم يصبه الحديد بل قتله بظهور المنيه لا يقتض على الخلاف  
المدكور في اول الكتاب **المقتول** يعني كذا لا يقتض في الخلق لا يقتض  
شخصا والمقتول كذا اذا القى شخصيا في الماء عند اي حيفة وعندهما  
يقتض به كذا في تبين الكثر قلت وفي المجتبى قتله من فقيه القول اذا  
قتله بجرحه وادى قتله بظهور حيدة فخرجه فكذا ان اجاعا وان لم  
يجرحه فكذا على رواية الاصل لا اعتبار بالحديد دون الجرح وعلى رواية  
الطحاوي لا فرق بينه عند اي حيفة وادى قتله بغيره فلا قود فيه  
اجماعا وقيل خلافا ولوضربه ببيضة في عنقه فخرق السيف الغد  
وقته فلا قصاص عند اي حيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه  
الله تعالى ان كان العمد وحده قاتلا قتل به شخص احى تنورا فالق  
فيه السنانا والقاء في النار لا يستطع الخرج منها فاخرقته فقتله  
القود وفيه اسارة لان الاحياء يكتفي بالقود وان لم يكن فيه نار حية  
وهو الصحيح وفيه القاه في النار فاخرج وبه روى فمات مقتله منه  
حتى مات قتل به والي يجرى ويذهب فلا قود عرق بالفا او صيبا في البحر  
فمات فلا قصاص فيه عنده خلافا لما سبب عرقه بالماء فان كان  
قليلا ترجى النجاة منه غالبا فخطا العمد اجماعا وان لم ترجى نجاة  
غالبا فخطا الخلف م عن اي يوسف رحمه الله تعالى القاه من سفينته  
في بحر او دجلة فرسب كما وقع ومات فعلى ما قلته الدية وان سبغ  
ساعة بغير عرق فلا دية فيه وادى القاه من سطح او حبل او يبروي  
نجاة غالبا فهو خطا العمد والافعال الخلف من حتى رجلا فمات  
فلا قود فيه عند اي حيفة لكن اذا اعتاده يقتله الامام بسياسة  
وان تاب قبل ان يقع في يد الامام يقبل وان تاب بغير ما وقع في يده  
لا يقبل فوبنه كالساحر وعندهما دية القود اذا خنقه حتى مات وان  
تركه ثم مات فان خنقه مقدار الموت الانسان منه غالبا ففيه  
القصاص والاقل ولو اوجره سما كرها او ناوله واكرهه على شربه  
فلا قود فيه والدية على عاقلة وقيل هو على الخلاف المعروف ان كان  
السم مقدرا لا يقبل غالبا وان ناوله فمشتري من غير اكراه فلا قصاص  
فيه ولا دية علم النصارب به اولم يعلم ولو ادخله بيوتا فمات فيه جوعا لم



يعتبر شيئا عن اليمين حقة رحمه الله تعالى وعند ما تجب الدية عن محمد  
رحمه الله تعالى ولودفته حيا فوات يقاد به استي كلامه **فقط** وطره  
**قدام اسد وسبع فقتله فلا قود فيه ولا دية ويعزروا ضرب ويحس**  
**الى ان يموت** ذكره في المجتبى وغيره وفي البرازية شد يد رجل ورجله اي  
قطعه والقاء فقتله سبع لا قصاص ولا دية لكن يعزروا ويحس حتى  
يموت وعنه الاما ص عليه الدية ولو لم يقطصibia والقاء في الشمس والبرد  
حتى مات فعلى عاقلة الدية وفي الحائبة قال وفي المرد ولو لم يقط رجل  
والقاء في البحر فربس وعرق كالمقاء تجب الدية في قول ابي حنيفة فلو سب  
ساعة ثم عرق لا يجب فيه شي لانه عرق بمجره وفي المرد عرق فطرجه  
في الما انتهى **قطع عنقه وبقى من الخلقوم قليل وفيه الروح فقتله اخر فلا**  
**قود فيه** لانه في حكم الميت وفي البرازية شق بطن انسان مجديده  
وضرب اخر عنقه بالسيف ثم اذا كان يتوهم بقاده حيا بعد السق  
بقتل الذي ضرب العنق وان لا يتوهم بقاده حيا وانما بقي فيه اضطراب  
المقتول فالقصاص ص على الذي يقر ان يقط ويغزو ضارب العنق وفي المسيلة  
الاولي يجب على الذي شق البطن ثلث الدية فان نفذت الى الجانب الاخر  
يجب ثلث الدية كما هو حكم الجايقة وكذا لو جرحه جراحة مميتة والاخر  
غير مميتة والنحن مما لا يتوهم معه النفا فالقاتل هو المميت هذا اذا  
نفاقتا ولو معا فكلما قاتلا ولو جرحه واحد جرحا واحدا والاخر  
عسرا فالرجب عليهما على السوا لانه الانسان قد يموت بجواحه ولا  
يموت بعشر جراحات **ولو قتلته ويأري المقتول في حالة الترع**  
**قتل القاتل به** الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في فتاوي قاضي  
خان وفيه رجل ضرب رجلا بالعصى فجرحه فمضربه المرح بالسيف  
فما تاجيها قال ابو حنيفة ومن الله تعالى عنه دية المقتول بالقطا  
يكون على عاقلة قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان حقه كان 2  
القصاص وقد مات قاتله انتهى **ومن جرح رجلا فمضرا فمضرا**  
**ومات يقتض لان الجرح** سبب ظاهر لو ته في حال الموت عليه ما لم  
يوجد ما يقطع كجز الرقبة او الكبد منه وان مات شخص بفعل نفسه  
وزيد واسد وحية فمن زيد ثلث الدية في ماله ان كان القتل  
عمدا والاسد وان لم يكن عمدا **فعل عاقلة الدية** وانما كان كذلك لان  
فعل الاسد والحية جرح واحد يكون هدر في الدنيا والاخرة وفعل  
نفسه جرح اخر يكون هدر في الدنيا معتبرا في الاخرة حتى بان  
به وفل زيد معتبرا في الدنيا فصار ثلاثة احناس هدر مطلقا ومعت  
مطلقا وهدر من وجه دون وجه وهو فعله بنفسه فيكون الثابت

بقتل

بقتل كل واحد ثلثه فيجب على زيد ثلث الدية ثم ان كان فعل زيد عمدا  
تجب الدية عليه في ماله **والا فعل عاقلة لما عرف في موضعه ويجب قتل**  
**من شهر سيف على المسلمين وتلاشي بقتله** لقوله عليه الصلاة  
والسلام من شهر على المسلمين سيفا فقد اطلد منه ولا دفع الضرر  
واجب فوجب عليهم قتله اذا لم يمكن دفعه الابيه والابيه على القاتل  
شي لانه صار باعنا بة لك وكذا اذا شهر رجل سلاط فقتله او قتله غيره  
دفع عنه فلا يجب بقتله شي لما بنا ولا تختلف بين ان يكون بالليل  
او بالنهار في المصر وخارج المصر لان السلاح لا يملك وان شهر عليه عصى  
فكذلك ان كان ليلا او نهارا خارج المصر لانه لا يلحقه العوى بالليل  
ولا في خارج المصر وقيل ان كان عصى لا يملك يحتمل ان يكون مثل السلاح  
عنه بما يجوز ان يقتله في المصر فصار كما في السيف ولا يبي قتل  
من شهر عصى ليلا في مصر او نهارا في غيره اي في غير المصر او شهر عليه عصى  
ليلا في مصر او نهارا في غيره اي في غير المصر فقتله المشهور عليه لما ذكرناه من  
المقتول والمقتول ان شهر المجنون على غيره سلاط فقتله المشهور عليه  
تجب الدية ومثله الصبي والراية وعن ابي يوسف لا تجب الدية في الصبي  
والمجنون وقال الشافعي لا يجب الصمان في القتل لانه قتله دفاعا عن نفسه  
فصار كالسالم العاقل قلنا ان الفعل من هذه الاشياء منصفه بالحكمة فلم يبعث  
فلا تسقط العصمة به لعدم الاختيار الصحيح ولهذا لا يجب القصاص  
على الصبي والمجنون بقتلهما ولا الصمان بفعل الراية واذ لم يسقط  
كان قصية ان يجب القصاص لانه قتل نفسا معصومة الا انه لا يجب  
القصاص لوجود المبيع وهو دفع الشر فوجب الدية في الادمى والقيمة  
في الراية **ولو ضربه اي المشهور عليه الناصر** السلاح فان في المشاهر  
بعد الضرب **فقتله** اي المشاهر الاخر اي المشهور عليه بعد  
الاضران **قتل القاتل** وهو المشهور عليه المضروب لان السلا هو الاثر  
بعد الضرب عا د معصوما مثل ما كان لان حرامه كان باعتبار  
سوته وضربه فاذا امكن على وجه لا يريد ضربه نابيا اندفع شره  
فلا حاجة الى قتله ففادت عصمته فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل محضا  
معصوما ظلما فيجب عليه القصاص ومن دخل عليه غيره ليلا فاخرج  
السرقه من بيته **فا تبعه صاحب البيت فقتله** اي الدخول السارق فلا شيء عليه لقوله  
عليه الصلاة والسلام قاتل دون ملكك هذا اذا لم يعلم انه سارق عليه  
**طرح ماله وان علم بانه لصاح عليه طريح ماله فقتله** مع ذلك واجب عليه القصاص  
لانه قتله بغير حق **كالعصوب منه اذا قتل الغاصب** فانه يجب القصاص  
لانه يقدر على دفعه بالاستقامة بالمسلمين والقاضي فلا تسقط عصمته



بمخلاف السارق والذي لا يندفع بالصباح ذكره الزيلعي وفي شرح الوقاية  
لصدر الشريعة ولا شيء على من تبع سارقا المخج سرقته لئلا يقتله شره  
اذا لم يتمكن من الاستدرة اذ لا ياب القتل لقوله صلى الله عليه وسلم قال ترون ما لك  
وكذا اذا قتله قبل الاخذ اذا قصد اخذ ماله ولا يتمكن من رفعه لا ياب القتل وكذا اذا قتل  
وجلسه رجل بالاسلح فقتله على من صاحبه الدار انه جاء لقتله يحل قتله انتهى  
فروع مذهب الاصوليين ان الامام شرط استيفاء الفضا من الحدود ومذهب  
الفقهاء المعروف عموم المولى عن القاتل افضا الفضا وكذا عموم المخرج  
كذا في الفوائد الزينية وفي القواعد الزينية من فاعله الحدود تزداد بالشبهات  
الحدود كالقضا في سبع مسائل الاولى يحل القضا بعلمه في القضا هو في  
الحدود كما في الخلاصة الثانية الحدود لا تكثر والقضا هو بمرتبة الثالثة لا  
يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القضا في الرابعة التقادم  
لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود وسوي حد القذف الخامسة يثبت بال  
شأن والكتابة من الاخر بخلاف الحدود وفي الاربعة من مسائل شي السادسة لا يحل  
الشفاعة في الحدود ويحلو في القضا من الصابغة الحدود وسوي حد القذف لا يوقف  
على الدعوى بخلاف القضا لا بد فيه من الدعوى انتهى راي حاكم في حفظ غايب  
فلم يمنع من اكلها فيه اختلاف المشايخ والقضا هو انه يفهم من سبل من صفة  
من السطح فانفتح راسها فقال كثر من الجرحين ان شقق راسها غوث وقال واحد  
منهم ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقه وابرهما ثم شقة ومات بعد يوم او يومين  
هل يصح قتله مليا قال لا الا كان الشق باذن وكان الشق مقادا ولم يكن  
فاحشا خارج الرسم فقتله انا ان لما بنا على انه علاج مثلها فقال له لما عليه فاعلم  
نفس الاذن قبل له فلو كان قال هذا الخارج ان مات فانما ضامن هو ايضا  
ام لا قال كذا في الفتنة قلت وانما لم يعتبر شرط الصلح لما تقر من  
ان شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم  
وفي الفتنة ايضا قال وفي كثر الروس اذا نظر في باب دار الشان فقط  
عينه صاحب الدار لا يضمنه ان لم يتمكن تخيمه من غير وفي العيس  
وانا امكنه يضمن وقال المشافق لا يضمن في الوجهين ولو ادخل راسه  
فزمناه صاحب الدار بالحرف فقط عينه اليمين بالاجماع لانه سفل  
ملكه كما لو قصده اخذ شيابه فذفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف  
ديما لو نظر من خارجها انتهى **مباح الدم النجاء الى الحرم لم يقتل فيه دم**  
**يخرج عنه اثم الحرم للقتل لكن يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر**  
**يخرج عن الحرم محبسه يقتل خارجة ولو اشتهاء القتل في الحرم قتل فيه**  
لانه لما هتك حرمة الحرم لا يستحق ان يكون مجارا تبسبه كذا في القتل  
المسيلة في السراجية وغيرهما من كتب الفروع والاصول **ولو قال شخص**

**اقتلني** فاذا فعل ما لا يحل له قتلته فلا قضا **وجب الدية**  
على القاتل **وقيل** قابله صاحب التجريد كاساني الكلام عليه مفصلا **اي لا تجب**  
الدية ايضا قال استاذ استاذي في شرحه انظم الوهباني معزبا الى البدائع  
اذا قال لاحد اقتلني فقتله لا قضا ص عليه عند علي بن ابي الثلاثة وعنده  
يجب القضا ص وجه قوله بفران الامور بالقتل لم يفرح في العصمة لان  
عصمة النفس مما لا يحتمل المباحة في الجنة ولنا انه تمكنت في هذه العصمة  
سببها العدم لان الامور لم يصح حقيقة نصيغته بوزن شبهة  
والشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة واد الم يجب القضا من جهة الدية  
فيه روايتان عما في الحقيقة في رواية تجب وفي رواية لا تجب وذكر القدر  
ان هذه اصح الروايتين وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
ويستحق ان يكون الاصح هو الاول لان العصمة قائمة بمقام الحرية وانما  
سقط القضا ص لما كان السبب والشبهة لا تمنع وجوب المال انتهى  
قلت وبه حزم في عمدة المفتي ولم يعرج على غيره وفي مختصر المحيط عليه  
الدية بالاتفاق وروى الحسن عن ابي حنيفة لا شيء عليه وعند زرارة  
عليه القضا ص وفي البرزانية تجب الدية لا القضا ص ومخلف الاباحة  
شبهة في ذرو القضا ص ولا المستند لا وقال في التجريد في الاباحة لا تجب  
الدية في اصح الروايتين عن اصحابنا والله تعالى اعلم قلت وقد حزم بوجوب  
الدية في السراجية وفي الجبتي ولو امر غيره ان يقتل فقتله ميسر فلا قضا  
عليه عندنا بخلاف الزفر رحمه الله تعالى ولا دية عليه عند ابي يوسف  
رحمهم الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى ولو امره بان  
يقطع يده او يفتق عينه ففعل فلا شيء عليه ولو قال اقتل عدي او  
اقطع يده ففعل فلا ضمان عليه ولو قال اقتل ابي والامر وارثه فاذن من قهر  
الله تعالى اخذ الدية من ماله وعيالي يوسف رحمه الله تعالى عدي ابي  
حنيفة رحمه الله تعالى فيمن امر انفسا ان يقتل ابنه فقتله قال به  
ويحتمل ان يكون هذا جواب القياس ولو امره ان يسميه فليس عليه  
فانه مات لان عليه الدية انتهى وفي البرزانية وفي الواقعات اقتل ابني وهو  
صغير فقتله يقتض ولو قطع يده نقطعه فعليه القضا ص ولو قال اقتل  
اخي فقتله وهو وارثه ففي رواية عن التائي وهو القياس يجب القضا ص  
وعن محمد عن الامام الدية وسوي في الكتابة بين الابن والزوج وقال  
في القياس يجب القضا ص في الكل وفي الاستحسان تجب الدية وفي الاباح  
ذكر قريبا منه ولو قال اقطع يدي لا شيء عليه اقتل ابي فقتله تجب الدية  
انتم قلت وهذا ذكره البرزاني من الكتاب فصح ما ذكر في الجبتي من  
حمل القول بوجوب القضا ص على وجوب القياس والله تعالى اعلم



وفي الخاتمة رجل قال لا خير بعينك دعي بفاس او بالف فقتله لان عليه القصاص  
انتهى قلت وفي الخلاصة لو قال اقطع يدي لاشي عليه وكذا في جميع الاطراف انتهى  
وفي الكوازنة وفي المستقي قال اقطع يدي فقتله لاشي لان اليد تجري في الطرف  
لانها في اليد العتي اتقنض يانكول فيه لافي المنصر ولو قال اقطع على ان تقضي هذا  
الشوب او هذه الداهم فقطع ارش اليد لان القصاص وبطل الصلح انتهى وفي قصور  
العمارة قال وفي فوائدها جمل المحيط ذكر في واقعاته الناطق رحمه الله رجل قال لا خير  
بعينك دعي بفلس فقتله الاخر فقتله فانه يحجب القصاص ولو قال اقطع فقتله لا قصاص  
عليه وتجب الدية في ماله لانه اطلاق فاذا دسبه وروي عباي حنيفة رحمه  
الله تعالى انه لاشي عليه وقال ركن الاسلام ابو الفضل ذكر ما في لا خير لدية  
في اصح الروايتين عباي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال اقطع  
يدي او رجلي واقتل عيدي فقتله لاشي عليه بالاجماع لان الاطراف ليس لك  
لها مسلك الاموال فصح الامرانتهى قلت وما في عامة المعبرات بخلاف  
لما قد حساه عن فتاوى قاضي خان وانه تعالى اعلم **ولو قتل الاخر اقبل عدي**  
**او اقطع يده ففعل بانه قتل عدي** او قطع **فلا ضمان عليه** اي على الفاعل لان  
اتلف المال وفيه تجوز الاباحة كذا في الكوازنة والخلاصة هذا **باب**  
في بيان احكام **القود فيما دون النفس** لما فرغ من بيان القصاص  
في النفس ابتغى فيما دون النفس اذا جاز يتبع الكل وهو القصاص في الاطراف  
**وهو اي القصاص فيما دون النفس يجري في كل ما يمكن فيه حفظ المائدة**  
فكل ما امكن رعايتها فيه يجب القصاص وما لا فلا مفر ذرع عليه بقوله  
**فتاى اقطع اليد عدي من الفصل** فتدبره لانه لو كان القطع من نصف  
الساعة لم يقدر الامتناع حفظ المائدة وهي الاصل في جريان القصاص  
تقدم لان قوله تعالى واخرج قصاص حبي على المائدة **وان كان يده**  
اي القاطع **البر منها** اي من اليد المقطوعة لان منفعة اليد وهو البطش  
لا يتخلل بذلك فان قلت يريد على هذا ما سياتي من ان المشقة الموضحة  
اذا اخذت ما بين قرني الشجر ولحم تاخذ من الشراج فكيف راسه فان  
الكبر قد اعتبر وخير المسجوب بين الاقتصاص بمقدار شجته وبين اخذه  
ارش الموضحة قلت لان الاعتبار في ذلك السنين وبالاقتصاص بمقدارها  
يفل سنين الشراج وياخذ ما بين قرنيته زبادا على حقه فانقضى المائدة  
الواجبة في القصاص صورة ومعنى فان ساء استوفاه معنى وهو مقدار  
شجرة ويترك الصورة وان ساء اخذ ارسها هكذا اقرره سراج الهداية وغيرهم  
**وكذا الحكم في الجراد** اذا قطعت من الفصل **وكما ان اى مارا الانق**  
وهو بلا ان منه وفصل عدي القصة اذا قطعه شخص يقطع منه  
لا مكان المائدة وكذا **الادان** اذا قطعه شخص يقطع منه لما ذكرنا وكذا

عين من غير ان يرضى وهو اي والحال انها قايمة لا مكان عليه المائدة في هذه  
الصوت ثم بين الطرفين في ذلك بقوله **فجعل على وجهه قطن رطب وتقبل عيت**  
**بمكة محبة** وهو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم **ولو قطع العين** وفيه لاشي  
اي لا قصاص فيها لانه كان المائدة قال الامام الزاهدي في المجتبى اذا فقتل عدي  
فذهب نوره ولم تحسب فيها القصاص بخلاف ما اذا انحسفت وذكر الكوفي  
رحم الله انه لا قصاص في العين اذا قوتت وانحسفت وانما يحجب القصاص  
اذا كانت قايمة وذهب نوره ولو ضرب عين انسان فابيضت بحيث لا يصر  
بها لا قصاص عليه عند عامة العلماء لتعد المائدة قلت وقد تكلم المشايخ في  
الله تعالى في معرفة ذهاب ضيقها قال ابو مقاتل الرازي رحمه الله تعالى طريقا  
طريقة ان يستقبل الشخص مقتوح العين فانه ادمعت عينه فاضوا باق من  
ينظر اليها اهل البصائر فان لم يعلم بما ذكرنا تقدر فيه الدعوى والادكار والقول  
قوله الجاني مع يمينه على البنات ولو جازي احداهما على الجفون والاحقر على الاخر  
الجاني على الاهداب تمام الدية وعلى الاخر حكمه عدل حسن فقال العين اليمنى واليسرى  
من الفاق ذاهبة اقتضى منه تركه اعي ولو قطع عين احد والمول لا يضر بغيره اقتضى  
منه والا فقتل عدي عن اي يمينه رحمه الله تعالى لا قصاص في فتي العين الجلا  
مطلقا ولو كان في عين الفاق يياض يفضها فالفق عينه بالحق ان شأنا احد  
العين الباقية وان شاء اخذ جميعها انتهى وفي الجوهر اجمع السلوك على انه لا تؤخذ  
العين اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى وكذا اليدان والرجلان وكذا الصبي  
ويؤخذ اهلهم اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ شئ من  
منها الاضما اليمنى الا باليمنى ولا اليسرى الا باليسرى انتهى وفي المجتبى وكذا في الفاق  
اذا قطعت يمين الفصل يعني يجب القصاص والا فلا لا يقتضى اليمنى الا باليمنى  
وكذا اليسرى وكذا الاصابع والاحصا لانه لا يؤخذ شئ من الاضما الا بمثلها من الفاق  
من قطع يد اطفالها سودا وبها جوارحه لا تجب نقصان دية اليد يجب القصاص ولو  
اوجب ايها البطش فلعلمه القصاص والا فري بمنزلة الشكلا لا يجب القصاص انتهى  
وي اي القصاص ايضا في **شجرة راعي فيها المائدة** اي يتحقق فيها الاطلاق قوله  
تعالى واخرج قصاص **ولا قوله في عظم** لقوله صل الله عليه وسلم لا قصاص في العظم  
وقال عمر بن مسعود لا قصاص في عظم الا في السن ولو المراد بالحدس  
وهو صنيع صاحب الكثرة وغيره من اصحاب الموتى لان القصاص  
يبنى على المساواة وقد تقدم اعتبارها في غير السن فان قلت ما الفرق  
بين السن وغيره قلت اما على القول بانه طرف عصب بالسن كاذب  
اليه بعض الاطباء فلا يحتاج الى الفرق واما على ما ذهب اليه بعضهم  
من انه عظم فالفرق بينه وبين سائر العظام ان المساواة فيه تكن  
لانه يبرو بالميراث كما سياتي في تقييده والله تعالى اعلم **الا لسن والى لفا وانا**



اي بين انفال ديب المقلوع بان كان احدهما اكبر او اطول من الاخر  
لاختلاف المنفعة بهما لقوله تعالى والسن بالسن **وتقطع السن به**  
**ان قطع قبل يترد الى موضع اصل السن كما يترد ان كسر**  
قال الذي يلحق بالسن وانه فيه تمكن بان يترد بالمرور بقدر ما كسر منه  
وكما ان قلعه منه فانه لا يقطع منه قصاصا لتقدير اعتبار المماثلة فيه  
فربما يقتضيه ما به ولكن يترد بالمرور الى موضع اصل السن كما ذكره  
المهاجرة معني بالزخيرة والمبسوط وفي المجتبى ويرد الصنوس بالسن  
والشنة بالثنية والاعلى بالاعلى وكل من مثله ولو كسر بعضه يترد من  
سنة محذرا كما كسر ولو قلعه يترد الى ان ينتهي الى النجم وسقط ما  
سواه سن وبه ينفي سب بقطع سن القالع بقدر علمه كسر رحمه الله  
تعالى في الزيادة والاشارة الى جامع الصغير ولو كسر ربع سنة  
والسن المكسورة مثل ربع سن الكاسر يترد ربعه ولا عبرة بالكل  
والصغير ولو كسر بعضه فاسود ما بقي او احمر او اصفر او اخضر او تعيت  
لوجه من الوجوه فلا قصاص والاشارة في مال الجاني قال وهذا تبين  
ان ما ذكره صدر الاسلام والصدور الشهيد في الجامع الصغير ولو  
كسر بعض سنة فاسود ما بقي منه ففيه حكومة عدل ليس يصح  
بقطع سن صبي ثلج حولا فوات الصبي قبل تمام السنة فلا شيء على الجاني  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
فيه حكومة عدل انتهى **وتؤخذ الشنة بالثنية والنا ب**  
**ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى** ذكره في المجتبى في البرازة  
ويؤخذ في السن الثنية بالثنية والنا ب بالنا ب والصنوس بالسنوس  
ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى اجماعا ولو كسرت او نعت  
من اصلها فالقصاص ولو كسر بعضها واسودت الباقية او احمرت او اخضر  
او دخلها عيب لا قصاص والدية في حاله وان صربت سنة ونحرت  
وسقطت حظا والدية جسمانية على عاقلة وان غمد اقصر انتهى  
قصاص في **طريق رجل وامرأة ولا في طرية عبدة ولا في** عبيدين وقال  
الشافعي يجب القصاص في جميع ذلك واصله ان كل موضع جري القصاص  
فيه بين النفس بجري في الاطراف وما لا فله منها تابعة للنفس وبه  
قال مالك واهم حتى لو قطع يد عبدة او حر يد حر عدا او قطع رجل يد  
امرأة ففيه القصاص ولما ان اطراف ليسلك بها مسلك الاموال فكذلك  
المماثلة فيها سوطا ولا مماثلة في اطراف هو لا يملك اختلاف الدية والقيمة  
باختلاف النفس فلا يجب القصاص **طريق** انكافوا المسلم **ان** كان  
وهو تشبه سني بمعنى مثل فيجري القصاص فيها للتساوي في الارض

وقال

وقال الشافعي لا يجري بنا على اصله ولا تؤدى قطع يرمي نصفه الساعد  
لعدم المماثلة ولا في حايضة بريت لان البرومها اذا در فلا يمكن ان  
يجزى الثاني حايضة على وجه يبرامها فيكون اهلا كما فلا يجوز ولا في  
لسان وذكر لانها يتقبضان وينبسطان فلا يمكن المماثلة وعن ابي  
يوسف انه اذا قطع من اصله يجب القصاص لا مكانا اعتبار المماثلة  
والجدة عليه ما بينا قلت في شرح التلم الرهباني وفي العيون قال  
ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص في اللسان قطع البعض او اكل  
وعدا الى يوسف رحمه الله تعالى اذا قطع الكل يجب القصاص وقال  
في العيون قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في اللسان اذا امكن القصاص  
يقبض والفتوى على ان لا قصاص في اللسان ونحوه في قاضي خان وكبرى  
الخاص والهداية لانه مما يتقبض وينبسط فلا يمكن اعتبار المماثلة **الا ان**  
**تقطع الحشفة** وهو موضع الختان فحشفة يقبض لان موضع القطع  
معلوم كالمفصل وفي تبين الكثر ولو قطع بعض الحشفة او بعض  
الذكر او بعض اللسان لا يجب القصاص لجهالة مقداره بخلاف  
ما اذا قطع كل الاذن او بعضه لانه لا يقبض ولا ينبسط وله حد  
معلوم فيمكن اعتبار المماثلة فيه **عليه القصاص في الشفة استقصاها**  
**بالقطع** لاسكان اعتبار المماثلة فيها **والالا** اي وان لم ينقصها  
بان قطع بعضها لا يجب القصاص لتقدير المماثلة وبهذا التفصيل  
صرح في **الوجهة والمجتبى** ايضا قلت وفي المجتبى اذا قطع بعض اللسان  
فمنعه من الكلام ففيه الدية كاملة ولو منعه من العضد وث  
البعض يجب بقدر القابض وقيل في معرفته ان يمكن بالحروف التي  
عليها مدار الكلام وهي ثمانية وعشرون لما لا يمكن التكلم بها  
تجب الدية بقدرها كما قضى به على رضى الله تعالى عنه وقيل يمكن  
بالحروف التي لا تنتم الا باللسان دون الحلقية والشفوية والاول  
اصح قلت ويمكن ان يقال يمكن بالحروف التي عليها مدار الكلام  
لان الحروف تتفاوت بتفاوت اللغات واللسنة انتهى فروع  
في لسان الاخرس والصبي الذي لا يتكلم حكومه عدل **وان كان الناطق اسفل**  
**او ناقص الاصابع او كان رأس الشاح البرم المشجوج خير المجن عليه من القود**  
**والاش** لتقدير استنفاء حقه بكلمة فيتحري بين ان يتجر بدون حقه  
في القطع وبين ان ياخذ لارث كماله ان تلف شاة انسان فانقطع عن  
ايدي الناس فلم يبق منه الا رد يا فانه يجزيين ان ياخذ المجرى ناقصا  
وبين ان ياخذ القيمة ثم اذا استوفى القصاص سقط حقه في الزيادة وقال  
الشافعي يعينه القصاص لانه قدر على استيفاء البعض فليست في ما قدر



علمه ولما تقدر استغفاره يضمن ولنا ان الباقي وصن فلا يضمن  
باثقاوده فصار كما اذا اخذ بالردى مكان الجيد ولو سقطت يده  
المعينة قبل اختيار المجني عليه بطل حقه ولا شمله عليه لان حقه  
مقتضى في القصاص عنه فاما ما تقر من ان موجب العمد القود علينا  
وحقه ثابت فيه قبل اختياره المالك كما اذا كانت صحته فاذ اذات  
المحل بطل الحق بخلاف ما اذا قطعت بقود او بسرقة حيث يجب عليه  
ارش البدر المشهور يتخير في جاني الراس اذا اختار القود بينا من  
اي الجانبين ساء وكذا اذا كانت السمجة في طول الراس وبني تاخذ من جهة  
احد سمتا الى قفاه ولا تاخذ الى قفاه الاخر فهو بالخيار وذكر العلماء ان  
الرازى اكثر ان له الانتصاف ولا خيار له لان في القصاص فيما دون  
النفس يقتصر المساواة في الكل ولا ينظر الى الصغر والكبر وجوابه ان  
القصاص في السمجة لاجل المشي وهو يتفاوت في الصغر والكبر وفي قطع  
السيف تفاوت متفقة الطمش وهي لا تتفاوت ولعل الصغير انفع من  
الكبير فافترقا وفي المجني عليه سائر الاطراف التي يجب  
عليها القصاص والى ان طرف الضارب والقاطع معينا يتخير المجني عليه  
بين اخذ المعيب والارش كما صلا قال سرهان الدين والد الصدي المشيد  
رحمهما الله تعالى ساء اذا كانت الشكلا يتفقد بها اما اذا لم يتفقد لها  
لا يكون محلا للقصاص فله دية كاملة من غير خيار وعليه الفتوى التي  
**ويستقط القود بموت القتال لغزاة المحل وبغيره الاوليا ويصلحهم عن مال ولو كان**  
**المال قليلا** لانه خفي فيجوز تصرفهم فيه كيف ساء **ويجب المالا الصالح**  
**عليه حال** وان لم يذكر والحلول والتأجيل لا يصال واجب بالعقد والاصل  
في امثاله الحلول كالمهر والشئ ويستقط ايضا **بصلح اعدام وعفوه**  
لان القود اذا ثبت للجميع فكل منهم متمكن من الصلح والعفولان من  
صروفه سقط حق المعص في القود وسقط حق الباقيين فيه لانه لا يتجزى  
**ولمن نكح من الاوليا خاصة من الذبح** لان استيفاء القصاص يقتضي لعني في القتال  
وهو يتوكل عصمة بعضو البعض فيجب المالك كل في الخطا فان العجز عن  
القصاص نكح لعني في القتال وهو كونه خاطيا ولا حصمة للعاني في الاستقاط  
حقه امر الحر القاتل وسببه **العبد للقاتل رجلا بالصالح** متعلق باسمه **ومما**  
**اي دم الواجب عليها على النكح النامور** ما امر به **فاللذ على المور** بضاه  
يعني ان قتال حر وعبد رجلا عدا حتى وجب عليها المهور الدم فامر المور  
العبد بضاه لان له مقابل بالقصاص وهو عليها على السوا فيقسم بدله  
عليها على السوا **ويقتل جمع يهودي** اذا قتل جماعة واحدا يقتل الجماعة  
به لاجتماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم تكن لسيوط افاده بقوله **ان**

كل

**ولا يجوز حيا مملوكا** لان رهوق الروح يتحقق بالمشاركة كذا في تفصيل  
القدوري العلامة الشيخ قاسم **والا** اي وان لم يخرج كل واحد منهم  
حر حيا مملوكا لا يقتل قال المذاهب في المجني انما يقتل جميعا ولا واحد  
كل واحد منهم خرج يصلح الزهوق الروح فاما اذا كانا قتلان او معز  
او مسنين بالامساك والاخذ لا قصاص عليهم انتهى قلت ودور عليه  
قول الذي يلي فيضات الى كل واحد لتقليل وجوب قتل الجمع بالفرقات  
زهوق الروح لا يتجزى واشتراك الجماعة لا يتجزى بوجوب التكامل في حق  
كل واحد منهم فيضات الى كل واحد منهم كانه ليس معه غيره كولاية الانكاح  
في باب النكاح انتهى **وفرد جمع** اي يقتل فرد جمع قتلهم **عبد القاتل** يترك الباقيين  
وقال ابن في يقتل بالزنا منهم ان قتلهم على التعاقب ويقضى بالدية لمن  
بعد في تركته وان قتلهم جميعا معا او لم يعرف الاول منهم يفرق بينهم  
ولنا ان كل واحد منهم قاتل بوقته الكمال فحصل التماثل الا ترى ان الواجب  
في الفصل الاول وهو ما اذا قتل جماعة واحدا القصاص ولولا ان التماثل  
ثابت لما وجب القصاص **فان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية**  
**كوت القتال** اي اذا احضر واحد من الاوليا المقتولين قتل له وسقط  
حق الاوليا وبقيت المقتولين كما سقط بموت القتال حتى انقه لفرات  
محل الاستيفاء تقدم فلهما وكوت العبد الجاني **قطع جلال** يبرجل  
**بان اخذ اسكينا وامراها عليه حتى القصلت فلا قصاص على واحد**  
اي من القاطعين **وصنا ديتها** اي اليد وقال ابن في تقطع يدها اعتبار  
بالانفس وبه قال مالك واحمد ولنا انه عومت المائلة بينهما في  
عليها نصف الدية لان الواجب دية الواحدة وبما قطعها وهذا  
بخلاف ما اذا امر احدهما المسكين من جانب والاخر من جانب اخر حتى  
اتقى المسكينان في الوسط وبانت اليد بحيث لا يجب القود على واحد  
منهما اتفاقا فان لم يوجد من كل منهما امرار السلاح الاعلى بعض العضو  
وتحقق مذهبا ان كل واحد منهما قاطع للبعض لان ما قطع بقود احدهما  
لم يقطع بقوة الاخر ولا يجوز ان يقطع الكل بالمعص ولا الشتان بالواحدة  
لانعدام المساواة كما اذا امر كل واحد من جانب اخر بخلاف النفس فان  
الشرط فيها المساواة في العصمة فقط وفي الطرف يقتصر المساواة  
في المسقة والقيمة هكذا قرره المحققون وهذا بعيدان على ان يقولون  
بمقدورين فخرور من قادر من اقوال وربما يشك هذا على ما ذكره في  
منع الموانع من قوله اتفق امتناع على امتناع بقدر من قادرين وخالفه  
الفتوة بناء على اصلهم ان العبد خالق فقل بنفسه وان الله تعالى قادر  
على ما يفعل له لعبد مخرج وقال وقد ساعدنا في هذه المسئلة ابو الحسن

سواء



الصبري من المعتزلة وساعدت الحنفية المعتزلة ثم بحث وقال نفسه  
 على الحنفية في هذا الاصل سؤال تطهير على الشافعية فاقول قد نقاس  
 العرفان في اصلها اما الحنفية فقد منعوا قطع الايدي باليد الواحدة  
 فقالوا لو استزك جماعة في قطع يد لم يقطعوا بها الاكل ولحد من القاطعين  
 فاعل بمقدور نفسه فمختص واحد منهم بالقطع الذي هو مفقود ودون  
 مقدور صاحبه فكان قطع كل جزء قطعاً على سبيل الانتقار فلم يكن قاطعاً  
 لليد بأكملها فكيف تقطع يده في مقابلتها ومن تأمل هذا علم انه مناسب  
 لمن يقع مقدور بين قادي من اما من يجوز في المانع ان يكون الفعل  
 يصدر عن مومنين لاسما من يجوز اجتماع عشرين على مطلق واحد  
 واما الشافعية فقالوا نعم انتم تتفقون حقاً ورايين ملتزمين فكيف  
 قطع الايدي باليد الواحدة والجواب عن هذا يخرج من كلام في شرح  
 المختصر وقد وافقنا الحنفية على ان النفس تقتل بالقطع الواحدة  
 ولا يصح لفرق بين النفوس والايدي انتهى وقد قدمنا الفرق بين  
 النفوس والايدي اقول وكذا الحكم في غير اليد فيما دون النفس كما لو قتلوا  
 سنة او قطعوا رجله فان الارض في ذلك يكون عليها وكذلك ما زاد على  
 ذلك في العدد فهو بمنزلة هذا الاقصاص عليه وعلم الارض على عدده  
 بالسوية كذا في الجوهرة والله تعالى اعلم **وان قطع واحد من رجلين**  
**فلما اي فلا يلحق قطع يمينه اي يمين القاطع ودية يده وهي نصف دية**  
 النفس على كل واحد منهما الربع ان حصل معا صوابا كان القطع جملة  
 واحدة او على التقاب وقال الشافعي ان قطعها على التقاب يقطع  
 الاول ويغرم ارش اليد الثاني وان قطعها معا يفرع يمينها ويكون  
 القصاص من خرجت له القرعة والارش للاخر لان اليد الواحدة  
 لا تلي باليمين وليس احدهما اولى من الاخر فوجب المصير الى القرعة  
 ولما ان المساواة في سبب الاستحقاق بوجوب المساواة في الاستحقاق  
 ولا يعتبر بالتقدم والتأخر كالفرعين في التركة **وان حضر احدهما**  
**اي احد الرجلين وقطع له فلا يلحق عليه اي على القاطع نصف الدية لان**  
 لما ضر ان يستوفي حقه ولا يجب عليه التأخير كحضور الاخر لثبوت  
 حقه بيقين وحق الاخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او يعفو عما اذ  
 صلحا ثم اذا حضر الاخر بعد ما قطعت الاول وطلب يقضي له بالدية  
 ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفي احدهما قبل استيفاء الدية فلا يلحق  
 عندهما وعند محمد له الارش **وبعد عفا عفا قبل عفا** خلافا للزفر لان  
 اقراره لا يصح عنده لانه يودي الى ابطال حق المولى فصار كالاقذار بالمال  
 ولما انه غير متمم فيه لكونه يلحقه الضرر بغير وجه بخلاف الاقرار بالمال

او ان يقتل خطأ لانه اقرار على المولى باطلا حقه قصدا وفي المجتبى  
 ولو شهد عليه بقتل عمه او قذف او شرب او زنى لم يقتل الا بغير  
 مراه وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى بقتل وكذا الرشد واعل اقراره  
 بالقتل والقذف وفي السهم والزننا لا يقبل بلاحلان لانه بالمجور رجوع  
 وضع رجوعه فيها ويقام الحد على العبد اذا اقر بالزننا او بغيره بما يوجب  
 الحد وان كان مراه غايبا وكذا القطم والقصاص وقرق ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى بين حجة البينة وبين حجة الاقرار قلت الفرق بانه  
 يعتبر قدح مراه في الشهادة دون الاقرار **ولو اقر العبد خطأ اي يقتل**  
**خطأ لم ينفذ اقراره** ظاهر كلامه الذي يلحق اقراره بالقتل الخطأ غير صحيح  
 اصلا يعني لا في حقه ولا في حق سيده ونظر عبارته بخلاف الاقرار بالمال  
 لانه اقرار على المولى باطلا حقه قصدا لان موجه بيع العبد او الاستيفاء  
 وكذا اقراره بالقتل خطأ لان موجه دفع العبد والنزاع على المولى ولا  
 يجب على العبد شي ولا يصح سوا كان مجورا عليه او مراه في التجارة  
 لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا انتهى وفي احكام العبيد من  
 الاسباة والنظار لم يلزم لانا صاحب الحجر وكذا اقراره بخباية موجهة  
 للرفع او الفداء غير صحيح انتهى يكن في الجوهرة انتهى ولما اذا اقر بالقتل  
 الخطأ يلزم المولى وكان في رتبة العبد ان يعتق انتهى **رسم رجلا**  
**عند مقتل السهم منه في اخرها تا يقضى الاول ولقائي الدية**  
**على اقلته** لان الاول عمر والثاني احد انواع الخطا والخطا في الفعل  
 وكانه رمي الى حربي فاصاب مسلما والفعل الواحد يتعد دائرة  
 كذا قاله الزفر في كتبه قدم في بحث الخطا الخطا في القصد ان يرمي شخصاً  
 طمعه او حريته فاذا هو مسلم قال لانه لم يخط في الفاعل حيث اصاب  
 قصدا ميبه واعمال الخطا في القصد اي في الظن حيث ظن المسلم حروبيا  
 والادمي صيدا واما الخطا في الفعل ان يرمي غرضا فيصيب ارميا ولا يخالف  
 ما ذكره هنا كما لا يخفى وفي المجتبى جعله من قبيل الخطا في القصد حيث قال  
 في تقليل المسيلة لان الاول عمدا والثاني خطا في القصد انتهى ونفت  
 حجة عليه فرفعها عن نفسه منقطت على اخر قد فيها عن نفسه  
 نوقت على ثالث فلسفته اي الثالث فذلك فان لسعة مع سقوطها  
 اي مع مقارنته لسقوطها من غير مهلة فعمل الدافع الدية او رتبة المالك ولا  
 اي وان تسعه مع سقوطها عليه لا اي لا يجب على الدافع الدية هكذا  
 احاب ابو حنيفة رحمه الله تعالى قال في الصوفية وسداس صاف  
 اي حنيفة رحمه الله تعالى لان قتلها رما نه اخطا وفي جواب هذه  
 المسيلة انتهى وفي مجمع الفتاوى رضي الله عنها حنيفة رحمه الله تعالى



كان في مجلس مع ابن ابي ليلى وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله فقال  
رجل ما تقولون في قوم جلول صغرت حية على رجل منهم فرفعها عن نفسه  
فسقطت على الرابع فلدغته ومات على من تحت الدية فتوقعوا على جواب  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى فقال ابر حنيفة لا يصح الاول لان الحية لم  
تقتل الثاني وكذا لا يصح الثاني واما الرابع انا لسعته بعد ما سقطت  
من غير ليك قال الثالث صامر وان ملثت ساعة بعد السقوط ثم لسعته  
لا يصح الثالث ايضا فاستصوبوه جميعا رحمه الله تعالى من الجماع  
المحمدي في باب جنائز البهائم انتهي قلت هذا التفصيل احييت في  
حادثة الفتوي ويحتمل كذا عقول وقع على اخرها لقائه على الثاني والثاني  
على الثالث والله تعالى اعلم **سورة** في السراجية اذا التي حية  
او عقربا في الطريق فتعثر به انسان ومات وكسر السيف فذهب على صاحب  
السيف وقيمة السيف على العاشر سبل برهان الدين محمد بن عبد الله  
تورنظوح تسمية الى المسمى فخط مؤرخ غيره فمات قال لو شهد عليه  
ضمن والا فلا وقال القاضي بديع الدين عن صبي مجروح قال له رجل  
شهد فزسي فاذا العبيد ان يشهد فزسه فزسه الفرس فمات الصبي  
قال فالدية على عاقلة الامر قلت وفي ثناوي برهان الدين في غضب  
المتنقى اعطى صبي عصى وشا من السلاح لمسكه له ولم يامره  
بشي فخطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة المعطي وكذا لو قال  
لصبي مجروح صدق هذه السحرة وانقص لي ثمارها وضعد وسقط  
وكذا لو امره بجلد صبي او كسر خطب من غير ان يملكه الصبي في ذلك  
ولو دفع اليه المعطي وكذا لو قال لصبي سلاح ولم يقل مسكه فخطب  
نفيه اختلاف المشايخ واليؤاد وابن رستم صبي على حائط صاحبه رجل  
فوقع فمات قال ان صاحبه فقال لا تقع فوقع لا يصح ولو قال وقع  
فوقع لا يصح والفتوي على هذا لان قوله وقع امر بان يفعل فعل الوقوع  
فصار بمنزلة قوله للصبي التي نفسك في الماء او في النار ففعل فعل الوقوع  
يضمن فكذا هنا قلت وقالاه رقب ولا يضمن مطلقا من غير تفصيل  
كذا في المولى بيد التاجية انتهى **اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه**  
**القود كاجنبى يشارك الاب في قتل ابنه فلا قود على احدهما في ثناوي**  
قاضي خان رجلا ان اجتماعا في قتل رجل عمدا ولم يجب القصاص على احدهما  
كالاجنبى اذا شارك الاب في قتل ولد لا يجب القصاص على شريكه وكذا  
الصحيح العاقل مع المجنون والبالغ مع الصغير وشريك الحية والاسد  
والاجنبى اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله منها ولد والحامل مع القابله  
انتهى **كل رجل يبيت فراي رجلا مع امراته او جاريته يقتله هل ذلك**

ولا قصاص

ولا قصاص عليه قال في ثناوي قاضي خان رجل راى رجلا يبيت امراته وامرأة  
رجل اخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمنع عن الزنا فقتل هذا الرجل  
قتله وان قتله فلا قصاص عليه قال استاذ استاذي في تفصيل عقد  
الموايد بتكميل فخير الشرا يد ما قلا على الفتاوى الصغيرى اذا وجد الرجل  
مع امراته او جاريته رجلا يبيتها يغلبها عن نفسها ليزنى بها فله ان يقتله  
وان راه مع امراته او محرم له وهي مطاوعة له على ذلك قتل الرجل والمرأة  
جميعا انتهى قال الطرسوسى الاحصان شرط في ذلك كله نص عليه في قاضي خان  
ولا يلتفت الى ما اطلقه في الفتاوى الصغيرى فان الزنا لا يوجب القتل  
به ولا الاحصان وكان ينبغي ان لا يفتل لان اقامة الحدود الى الامام كما قالوا  
في المولى الحد على عموه الزنا فان الامام وتغيبه المصنف بان القتل  
هذا ليس من باب الحد وبل من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
ثم بحث وقال قلت وفي الموازية اطلاق ان له قتلها ان طأ وعثر ران  
تكرهه قتلها ولم يفكر بكونه محصنا في مسألة الزنى كما في الصغيرى قال وان  
قصده ماله ان عشرة او اكثر له قتلها ان اقل ثالثة ولا يقتله ويستغنى  
لغيرها اذا كان السارق مشهورا بالسرقه كما وقع مقتدا بديق قاضي  
خان وشام تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام بطلب من ثمة  
فان قلت هل يقتل قوله في ذلك ان ادعاهم لا بد من بيته قلت قال الموازية  
قتله صاحب الدار ويؤبرهن على انه كابر فزمنه هذروان وان لم يكن  
له بيتان لم يكتفى بالقتول معروفا بالشر والسرقه قتل صاحب الدار  
فصا صا وان متما به فالقتل من يقتل من غير الا يستحسن ان تجبه الدية  
في ماله لورثة المقتول لان دلالة الحال ادرت شبهة في القصاص لان  
المال انتهى قلت وقد لا يثبت منقولا بموضع ثقة انه ان كان معروفا  
بما ذكره من دمه وعذاه الى بعض الفتاوى وفي شرح النظم الوهابى  
ايضا قال محمد لوان لصا دخل دارا ولا سلاح معه وصاحب الدار  
يقول انه يقوى على اخذه ان ثبت الا انه يخاف ان ياحد بعض متاعه  
ولا يقدر عليه رصعه ضربه وقتله وكذا لو راى في منزله رجلا مع  
اهله او جاريته يفر وخاف ان يحدوه ان يقتلوه فهو في سعة من قتله  
ولو كانت مطاوعة له قتلها ولو اكره رجل امراته لها قتلها وكذا الغلام  
ومعها لما خوف وان قتله فزمنه هدر هذا اذا لم يستطع منه الا القتل  
انتهى هذا **فصل** في بيان احكام القتلين لما فرغ من بيان حكم  
الفعل الواحد شرع في بيان حكم الفعلين في فضل على حدة رعاية للتناوب  
فقال **قطع يد رجل ثم قتل اخاه بالامور** أي بالقطع والقتل وكان  
القطع والقتل عمدين يؤخذ بالامور ايضا او بالخطا او بالاعتساف







اصلا فصار كما اذا سقط القصاص بشرط ان يصير ما لا فانه يسقط  
 مجازا ولو اضلا **دفع عن العاقلة** هو مثل ما ذكرنا في **الثلث** من **الثلث** من  
 والاسقط **ثلث المال** وانما كان الحكر كذلك لان التزوج على اليد وما يحدث  
 منها او على الجناية تزوج على موجب الدية هناك في تصحيتها فصحت التهمة  
 الا انه بقدر ما يعبر من جميع المال لانه ليس فيه مجازاة والمريض لا يحج  
 عليه من التزوج لانه من الجراح الاصلية فيسقط قدر هذا المثل من جميع  
 المال وما زاد على ذلك من الثلث لانه تزوج والدية تحجب عاقبتها وقد  
 صار مبرا فيسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها الدية او اكثر ولا ترجع عليهم  
 بشئ لانهم كانوا يتخلمون عنها بسبب جانيها فاذا صار ذلك ملكا لها  
 سقط عنهم فلا يفرمون لها وان كان مهر مثلها اقل من الدية سقط  
 عنهم قدر مهر مثلها لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من  
 الثلث سقط عنهم ايضا لانه وصية لهم فصحت لا تضر اجانب وان  
 كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة الى  
 الولي لان الوصية لا تقاد لها الامن الثلث مكره قليل لا يسقط قدر نصيب  
 القاتل لاد الوصية لا تصح والاصح انه يسقط كله لانه اوصى لمن يجوز له  
 الوصية ولم لا يجوز له الوصية فيكون الكل لما ذكرنا له الوصية لمن اوصى  
 كي وميت فان الوصية كلها يكون الحيوان لانه لو لم يسقط نصيبه لكان ذلك  
 القدر هو الواجب بالقتل فتحملة العاقلة عنه فيقسم عليهم فاذا اصاب  
 العاقلة يسقط نصيبه لكان ذلك القدر هو الواجب بالقتل فتحملة  
 العاقلة عنه فيقسم لما ذكرنا وما اصاب القاتل يكون هو الواجب بالقتل  
 فيقسم ايضا فيلزم مثل ذلك من نصيبه منه ايضا فمهلكا وهكذا  
 الى ان لا يبقى منه شئ فلو اطلقنا الوصية في حصته اشتد لزمنا تصحيحها  
 انتهت فصحيحنا هذا انما قصور المسافة وقال ابو يوسف ومحمد كذلك  
 الجواب فيما ان تزوجها على اليد ايضا لان العفو عن اليد عفو عن ما يجرى  
 منه عند ما مضى الجواب في الفصلين واحدا عندهما **ولو قطع يده**  
 اي لو قطع رجل يده رجل **فاقص له** اي للقطع هو الفاطح فان القطع  
**الاول** قبل المقطع الثاني **قتل المقطع الثاني** به لانه يبين ان الثانية  
 كانت قتل عمدا وحقا المقصود له في القصاص واستيفاء القطع لا يجب  
 سقوط حقه في القتل لان من له القصاص في النفس اذا قطع طرف  
 من عليه القصاص ثم قتله لا يجب عليه شئ الا انه متى اراد  
 ان يلاحقه بالنار لا يجب عليه شئ غير الاساءة فاذا ابقاه فيه  
 القصاص فوارثه يقوم مقامه وعما الى يوسف انه يسقط حقه  
 في الفصلين لان اقامه على القطع دليل على انه يراه عن غيره قلنا

انما اقدم عليه على ظن انه حقه لاحق له غيره وبعد السراية يبين انها حقه  
 فلا يمكن مراعاة بدون علم ولو مات المتقصر منه وهو المقطع قصاصا  
 من القطع فديته على عاقلة المتقصر له عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد والساقى لاشئ عليه لانه استوفى حقه وهو المقطع ففسق السراية  
 اذا احتراز عن السراية خارج عن وسعته فلا ينفق بشرط السلامة  
 كمالا لنفسه ما يبا القصاص فصار كالامام اذا قطع يد السارق فمست الى  
 النفس ومات كالبراع والقصاص والحجامة والختان وكما لو قال لعنه اقطع  
 يدي فقطعه ومات ومثلا لان السراية تتبع لابناء الجناية فلا ينصرون  
 ان يكون ابتداء الفعل غير مضمون وسرايته مضمونة ولا يحنق حقه  
 في القطع والموجود قتل حتى لو قطع ظمما كان قاتلا فلم يكن مستوفيا حقه  
 فنحن وكان القصاص ان يجب القصاص لانه سقط للشيئة فوجبت  
 الدية بخلاف ما ذكره من المسائل لان اقامة الحد واجب على الامام  
 قلنا الفعل واجب على غيره من البراع والحجامة والقصاص والختان  
 بالعقد واقامة الواجب لا تنقذ بشرط السلامة وفي مسيلتنا  
 الاولى بخير بل العفو مندوب اليه فيكون من باب الاطلاق كالمزور  
 على الطريق وكضرب الزوجة فينقذ بشرط السلامة **وان قطع يده**  
**القاتل عفا عن يده** هذا عند أبي حنيفة وقال الامام شئ عليه لانه قطع  
 يدا من نفس لوان قلنا لا يضمن لالو قطع يده من نفس ثم اسلم ثم سري  
 وهذا لانه استحق اطلاقه بجميع اجزائه اذا جازى تبع للنفس فبطل  
 حقه بالعفو جبا يبق لا فيما استوفى ولهذا لم يجب عليه ضمان  
 اليد وكذا اذا عفا ثم سري لا يضمن شيئا والقطع الساري اخش  
 من المتقصر او قطع وما عفا وما سري ثم حرز رقبته قبل البراءة وبعد  
 فصار كما لو كان له قصاص في اليد فقطع اصابعه ثم عفا عما اليد  
 فانه لا يضمن ارسل الاصابع والاصابع من الكف كالاطراف من  
 النفس ولا يحنق حقه لانه استوفى حقه بنصفه وهذا لان حقه  
 في القتل لا في القطع فكان القصاص ان يجب القصاص الا انه سقط  
 الشبهة اذا لو كان له ان يقطع الطرق يتبع النفس واذا سقط  
 القود وجب الدية وانما لم يضمن في الحال لاحتمال ان يصير قتيلا  
 بالسراية فيظهر انه استوفى حقه واما اذا لم يعف فاما لم يضمن  
 لما منع وهو قيام الحق في النفس لا استحالة ان يملك قتله وتكون اطر  
 مضمونة عليه فاذا ازال المانع بالعفو كان بعد الاستيفاء ولو قطع  
 وما عفا فبشرى فهو على الخلاف في الصحيح ولو قطع ثم حرز رقبته قبل  
 البراءة فهو استيفاء لان القطع انفق على وجه يحتمل السراية ولان

اليد

غيره



وكان حيز الرقبة تنمينا لما لا تقدره القطع فلا يضمن حتى لو حرق رقبته  
بعد البرء فهو على الخلاف في الصحيح على ان لا يضمن ظهور رقبته عند الاستفا  
في التواضع وانما دخلت في النفس لعدم امكان التجزئ عن اثارها والاصابع  
تابعة قبا سكا والكفا تاتع لها غرضا لان منفعة البطش تقوم بالاصابع  
بخلاف الطرق فانه تابع للنفس من كل وجه **وهناك الصبي اذا مات**  
**من ضرب ابيه او صبيه** تاديبا اي التا ديب عليهما اي على الاب والوصي عند ابي  
حقيقة لان التاديب يحصل بالزجر والتعزير وقال الامام يضمن لان التاديب  
عليهما ولا يحصل ذلك الا بالضرب عادة الخلافة في الضرب المعتاد اما  
في غير المعتاد فالضمان واجب اتفاقا واجمعوا ان المعلم اذا ضرب الصبي  
والعبد بغير اذن المولى والاب يضمن وان كان باذنهما لا كذا في شرح  
المجمع للعيني **كضرب معلم** مصدر مضاعف الى التا على صبياء مفعول به  
معلم المصدر **او عبدا** عطف على قوله صبياء **ان ابيه** يرجع الى الصبي  
**ومولاه** يرجع الى العبد فهو لدن ويشترط مرتبة كما لا يخفى فان الضمان  
على المعلم وان كان ضرب الصبي والعبد **بانهما** اي باذن الاب والمولى  
لا اي كتمان على المعلم الضارب **وكذا يضمن زوج امرأته ضربها** تاديبا  
لان تاديبها الى المولى اذ كره العيني في شرح المجمع ايضا وفي الحاشية  
القدس سي واذا اسلم عبده او ابنه الى معلم فضربه الاستناد فهو ضمان  
لما اصابته من ذلك الا ان يكون قد اذن له فيه وان ضرب امرأة  
فاضناها فان كانت تستمسك بربها فقيمة ثلث الدية وان كانت  
لا تستمسك فقيمة دية كاملة وان اقتض بكمال الرضا فاضناها فان  
كانت مطاوعة فقيمة الحد ولا شيء عليه في الافضاء وان كانت  
مكرهة فقيمة الحد وارسلها فاضنا ولا عقرب عليه انتهاء وفي المجتبى  
ولو ضرب ابنه الصغير تاديبا عطف ان ضربه حيث لا يضرب للتأديب  
للتا ديب او فوق ما يضرب للتا ديب فعليه الدية واللعنة واذا  
ضربه حيث يضرب للتا ديب او فوقه ومثل ما يضرب فكذلك عند  
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا شيء عليه وقيل يرجع الى قولهما  
وعلى هذا التفصيل والخلاف الوصي والاب اذا ضرب البنت او زوجته  
تاديبا وكذا المعلم اذا ضرب الصبي والوصي لتعليم القرآن او عمل اخر  
مثل ما يضرب عليه لا يضمن هو ولا الاب ولا الوصي بالاجماع فابن  
حنيفة رحمه الله تعالى وجب الدية والكفارة على الاب ولم يجبر على  
المعلم اذا كان باذنه وقيل هذا يرجع من ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
الى قولهما في حق الاب ولو ضرب به المعلم بدون اذنه فمات والوالدة اذا  
ضربت ولدها الصغير تاديبا لا شكا انهما يضمن وعلى قول ابي حنيفة

رحمه الله تعالى وعلى قولهما اختلاف المصنف رحمه الله تعالى استوف هذا  
**باب في بيان احكام الشهادة على السبادة في القتل واعتبار حالته**  
للقتل بعد تحققه وما يحتاج من ادلة القضاة الى اثباته بالبينه فيبين  
الشهادة فيه في باب على حدة **القوديبيت للورثة ابتداء بطريق الخلافة**  
**لا بطريق الاراء** اعلم ان القضاة يثبت للورثة ابتداء عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
لانه يثبت بعد الموت والميت ليس اهلا كما لا يملك سنا الاماله اليه حاجة  
كالامال مثلا ولهذا يجبر ويقضى ديونه وتتخذ وصاياه من ماله  
وطريق ثبوته الخلافة وعندنا طريق ثبوته الورثة والفروق بينها  
ان الورثة تستدعي سبق ملك الورثة ثم الانتقال منه الى الوارث  
والخلافة لا تستدعي ذلك فالمراد بالخلافة ههنا كما ذكره صدر الشريعة  
ان يقوم شخص مقام غيره واقامة فعله في القتل اذا اعتدى التا تمل  
على المقتول فالحق انه يضمن للمقتول بمثل ما اعتدى عليه لكنه لما خرج من  
اقامة فالورثة قاموا مقامه من غير ان المقتول ملكه ثم انتقل الى  
الورثة ثم ادعى اثبت هذا الاصل ففرع عليه بقوله **فلا يصدق احدهم**  
اي احدا الورثة **خضاعا للبقية** اعلم ان كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة  
واحد من خضم عن الباقيين في الخصومة اي قام مقام الباقيين في الخصومة  
حتى اذا ادعى احدا الورثة شيئا من التركة على احد واقام بينته ثبت  
حق الجميع ولا يحتاج الباقيون الى تجزير الدعوى وكذا اذا ادعى على احد  
الورثة شيئا من التركة واقام البينة عليه يثبت على الجميع حتى لا يحتاج  
الدعي الى ان يدعي على كل واحد وما تملكه الورثة لا بطريق الورثة  
لا بصير احد من خضاعا عن الباقيين ففرع على هذا قوله **ولو اقام**  
**شخص حجة بقتل ابيه عمرا مع عنته ائنه لا يثبت** اي لا يثبت الحاضر  
انما تمل فضا صا **فان حضر** اخر الغايب يعيدها اي يحتاج الى إعادة  
البينة على القتل **ليقتل القاتل** وسأعني ابي حنيفة خلافا لهما وفي القتل  
**الخطا والدين لا** اي لا يحتاج الى اعادة بها بالاجماع واجمعوا على ان القاتل يخلص  
اذا اقام الحاضر البينة لانه صار متما بالقتل والمتم يخلص واجمعوا على انه  
لا يقضي بالقصاص ما لم يحضر الغايب لان المقصود من القصاص الاستفا  
والحاضر لا يتمكن من الاستفا بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطا او دينا  
لانه يتمكن من الاستفا فيضرب احدا الورثة خضاعا فيما **فلا يبر من القاتل**  
**على غفوا الغايب** فالخاضع خضم وسقط القوداي اذا كان بعض الورثة غايبا  
وبعض حاضرا فاقام القاتل بينته على الحاضر ان الغايب قد عفا حاضره  
لانه يدعي على الحاضر سقوط حقه في القصاص وانتقاله الى ماله فيكون خضاعا  
فان اقتضى عليه صار الغايب مقصيا عليه بنحوه اقله وهذا التقرير يندفع به



ما يمكن ان يقال من هذا الفرع يرد على ما ذكرت من ان احد الورثة لا يصير خصما  
عن البقية لان الفرد يثبت لهم بقدر بطريق الخلافة لا يكون الخاصم خصما  
الجميع عن نفسه لاعتناء الغايب ولكن تقوى القضا عليه الى الفصل على  
الغايب بقا كما في كثير من الصور المقررة كما في كتاب الدعوى والله تعالى  
اعلم **ولما قتل عبد بن محمد او خطا او كالا ان احدهما غايب اي بعد ترك**  
**بين اثنين احدهما غايب يقتل عبد الخطا تخلفه مثل ما ذكرنا في الوليين**  
حتى لا يقبل بينة اقامها الحاضرون غير عادة بعد عود الغايب ولو اقام  
القاتل بينة ان الغايب قد عفاذا الشاهد حقه وسقط القصاص  
فما صله ان هذه المسئلة مثل الاولى في جميع ما ذكرنا الا انه اذا كان القاتل  
عمدا او خطا لا يكون الحاضر خصما بالاجماع والفرق لهما في الكل ولا يثبت  
في الخطا ان احد الورثة حضم عن الباقي كما ذكرنا لانه كذا المولى على ما قرر  
في موضعه ولو اخبر وليا فرد بعض اخيهما فعرفه للقصاص **منهما**  
يعني ان رجلا قتل عملا وله ثلاثة اوليا شهد ثلثان منهم على صاحبهما  
انه قد عفا فان اخبرهما فعرفه للقصاص **منهما** وهذا المسئلة على وجه  
اربعة ذكر الاول بقوله **فان صدق** اي المخبرين **القاتل والاخ الشريك فلا شيء**  
اي للشريك لانه يتصدىقه بطل نصيبه **ولما ثلثا الدية** لان نصيبها  
صار ما لا والاثنان بقوله **وان كذب باهما** اي كذب القاتل والشريك فلا شيء  
**فلا شيء للمخبرين** لانها باختارهما اسقطا حقهما في القصاص فاقتلها لا  
ولما كذب القاتل والشريك **لا شيء للشريك ولا لغيره** لان حق  
المخبرين لما سقط في القصاص سقط حق شريكهما فيه لعدم تجزئه  
وانتقل الى المال وسقط حقهما في المال ايضا لما ذكرنا في حصته شريكهما  
وهي ثلث الدية والثالث بقوله **وان صدقهما القاتل وحده** اي  
وكذبهما الشريك **فلكل منهما ثلثا** اي ثلث الدية لانه لما صدقهما اقر لهما  
بثلثي الدية فلهن وادعى بطلان حق الشريك فلم يصدق فتجوز ما لا  
وعرف القاتل الدية الاثنا والرابع بقوله **وان صدقهما اي المخبرين الا فقط**  
وكذبهما القاتل **فله** اي للاخ الشريك **ثلثا** اي ثلث الدية يعني بعزم  
القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك **ويقر في الخصم** وهذا استخسان  
والغنا سران لا يكون على القاتل شيء لان ما ادعاه المخبران على  
القاتل لم يثبت لانكاره وما اقر به القاتل للاخ يبطل بتكذيبه وجه  
الاستخسان ان القاتل يتكذب به المخبرين اقرارا لاجنهما ثلث الدية  
لزمجه ان القصاص سقط بدعواه العفو على الاخ ولتقلب نصيب  
الاخ ما لا والاخ لما صدق المخبرين في العفو فقد عفا عن نصيبها انقلب  
ما لا فصار مقرا لهما بما اقر به القاتل وتماز تحقيق هذا المقام بما لا مزيد

عليه من الكلام يطلب من الهداية وشروطها شهد الله بغيره بشي خارج فلم  
يرد صاحب فرائض حتى بان يقتض **لانا الثابت بالبينة كما ثابت معاينة و 2**  
ذلك القصاص على ما عرف والشهادة على قتل العمد تتحقق على هذا الوجه  
لانه اذا كان مخطئا لا يحل له ان يطلقوه بل يقولون قصده غير ناصا  
لان الموت لم يصيب الضرب انما يعرف ان اصلا والمضروب صاحب فرائض  
ودام على ذلك حتى مات واطلقة في الكفر ولا بد من تقييده باقتض  
انه مضربه بشي خارج هكذا قرووه وهو يفيد انه لا يحتاج الشاهد ان  
يقول انه مات من جراحته وبه صرح الرازي في الحنايات حيث  
قال شهدوا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فرائض حتى مات  
يحكم به انتهى **وان اختلفت شهادتا قاتل في الزمان او المكان او في الله**  
**او قال احدهما قتله بعضي وقال الاخر لولاد ربما اذقتله او شهد احدهما**  
**على معاينة القتل والاخر على اقرار القاتل به يبطل**  
لا يتكرر القاتل في زمان او مكان غير القاتل في مكان اخر او زمان اخر  
وكذا القتل بالة غير القاتل بالة اخرى وتختلف الاحكام باختلاف الالة  
فكان على كل قاتل شهادة فرد فلم تقبل ولا ان اتفاق الشاهدين شرط  
للقبول فلم يوجد ولما اذا بين احدهما الالة وقال الاخر لا ادري بما اذا  
قتله فلان المطلق يغاير المقيد لانه معدوم والمقيد موجود وظلنا  
وكذا ايضا حكمهما يختلف فان من قال قتله بعضي بوجوب الدية على العاقلة  
ومن قال لا اعلم على القاتل ولما اذا شهد احدهما بالقتل معاينة  
والاخر على اقرار القاتل بذلك كان باطلا لا يختلف المشهور به فان  
احدهما فعل والاخر قول وقد تقر في كتاب الشهادة انه لا يجمع بين قول  
وفعل والله تعالى اعلم **وكذا تبطل الشهادة لو كل النصاب في كل واحد منهما**  
بان شهد سنا ههنا انه قتله يوم الجمعة واخرا ان قتله يوم السبت  
او شهدا كذا في المكان ليعتقن القاضي بكذب احدهما فريقتين وعدم  
الاولوية بالقبول **ولو كل احد الفريقت دون الاخر قيل لكامل منهما**  
لعدم المعارض **وان شهدا بقتله وقالا جهلنا الله نجيب الدية في ماله**  
استخسانا والقاسر ان لا تقبل هذه الشهادة اصل لهما شهدا بقتل  
مطلق والمطلق ليس يحمل المكان العلوية فيجب العمل به فيجب اقرار جميعه  
وهو الدية ولا يحمل قولهما جهلنا على الفعل بل يحمل على انهما سعيان  
للدعوى المندوب اليه في العقوبات استخسانا فثبت في ماله لان الاصل  
في القتل العمد فلا يلزمه العاقلة لما مر وان اقر كل واحد منهما انه قتله  
اي اقر كل من الرجلين بقتل زيد وقال الولي قتلناه جميعا **له**  
اي للولي **ثلثا** لان كل منهما اقر بانقراده بكل القتل وبالقصاص عليه المقر



له صدق في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذب في القراة بالقتل وتكذيب  
المقوله المقر في بعض ما اقربه لا يبطل اقاربه في الباقي لانه كان يوجب تفسيقه  
وتفسيقه لا يمنع صحة اقاربه ولو كان مكان الاقرار والمسئلة بحالها **شهادة لقتل**  
**اي لو شهدا بقتل عمر واخوان بقتل بكره** لقت الشهادة لان تكذيب  
المشهور له الشهادة بعض ما يشهد به يبطل شهادتهما لان التكذيب  
تفسيق وتفسيق الشهادة يوجب رد شهادته **ولو قال الولي في صورة الاقرار**  
**المتقدمة صدقنا ليس له ان يقتل واحدا منهما** لان كل واحد منهما يدعي الاقرار  
بالقتل فنضد بقره بوجوب ذلك فصارا كانه قال لكل واحد منهما احد  
قتله ولم يشارك فيه فيه احدا نقول فيكون مقول بان الاخر لم يقتله  
بخلاف الاول وهو ما اذا قال قتلتهما لانه دعوى القتل من غير قصد بقر  
فيقتلها باقرارهما كما في تبين الكثر ولو اقر رجل بانه قتل وقامت آية  
على اخر انه قتل **وقال الولي قتلته كلاهما كان له اي للولي قتل المفردون**  
**المشهور عليه** لان فيه تكذيبا لبعض موجه على ما مر **ولو قال الولي**  
**لاحد الفريقين صدقت انت قتلته وحده** لانه لا ينافي دقا على وجوب القتل  
عليه وحده **كما لو قال ذلك لاحد المشهورين عليه** اي لو قال الولي لاحد  
رجلين شهد على كل منهما شاهدا بقتل ولبيه انت قتلته كان له  
ان يقتله لعدم تكذيب شهوده عليه وانما كذب الاخرين وكذا الحكم  
في الخط الخفي ما ذكرنا لانه في تبين الكثر **شهادة رجل بقتله خطا**  
**بالدليل على العاقلة** **في المشهور بقتله حيا ضمن العاقلة الوكيل**  
لانه فنض الدية بغير حق **والشهود** لان المال تلف بشهادتهم **ويجوز**  
**اي المشهور عليه** اي على الولي لانه ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي  
كالغاصب مع غاصب الغاصب **والهد في هذا الحكم كالحظ الا في الرجوع**  
اي اذا كانت الشهادة على العرف قتل به ثم جازيا بخير الورثة بين  
تضمن الولي الدية او الشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند  
اي حنيفة لا يفرق او جوا هذا الولي ما ليس بمال وهو القصاص فلا وجه  
ان يرجعوا بمال الا مماثلة بينهما وعندهما يرجعون على الولي كما في  
الحظ **او شهدا على شهادة غيرهما المشهود به** شهادة الأصوات على القتل لا نفس  
القتل **ضمن الولي الدية في صورتين للعاقلة** اي لم يظهر انه اخذها منهم  
بغير حق ثم لما كانت الاصول صفات لذواتها ذكرها بعد ذكر القتل وما  
يتعلق به فقال **بالغير حالة الدية** لان الدية فعل الدامي ولا فعله بعد فوجب  
اعتبار حاله في حق الحل والضمان عند ذلك **لا الوصول** اي ليس المقصود  
الوصول بخرق بقوله **فوجب الدية بركة المرمي اليه قبل الوصول**  
اي اذا رمي رجل رجلا مسلما فاثر المرمي اليه والعياد بالله تعالى قبل

قتله

وصول

وصول السهم اليه ثم وقع السهم به يجب على المرمي الدية وهذا عند ابي  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه لان التلغ حصل في محل النعته  
له وان كان غير المعصوم هدر وهذا لانه بارئ اذا استقطتقوم  
نفسه فيكون مبرأ للداس من موجه وصار كما اذا ابراه في هذه الحالة  
ولا يي حنيفة ان الضمان يجب بقوله وهو الذي يدخل تحت  
قدرته دون الاصابة ولا نقل له اصلا بعد فصار عاقلا بالرمي المرمي  
اليه متقوم في هذه الحالة الا ترى انه لو رمي الى صيد وهو مسل ثم اشد  
والعياد بالله تعالى فاصاب السهم الصيد وهو مرمي تحت السهم  
ومات حل اكله وكذا لو كفر بعد الداس قبل الاصابة جاز لكفره فكان  
العبوة بحالة الداس فان قلت نعم هذا لان الراهب عليه القصاص  
لانه مرمي قلت ما ذكرت هو القصاص ولكنه فيه شبهة لسقوط  
العصمة في حالة التلغ فوجب الدية في ماله **وجب دية المرمي عليه**  
**باسلام** بان رمي الى حرن او مرمي فاسلم قتل الاصابة ثم اصابه بعد  
ما اسلم وهذا بالاجماع لان الداس لم يقصد موجبا لعدم تقويم الحل فلا  
ينقلب موجبا بغيره ووقع متقوما بعد ذلك وهذه العلة تشهد  
لاي حنيفة ذكره التلغ فان قلت يتنقض هذا بما اذا رمي الى صيد  
في الحرف فدخل الحرم ثم اصابه السهم فأت وجب الجزاء على الراسي قلت  
اجيب عنه بان جزاء صيد الحرم لا يتخصص بالنعل ولهذا يجب بدلالة  
الحرم واسارته وهذا لا يكون اقل من ذلك **وجب البتة بقتله**  
ان رجلا لورمي الى عبود فاعتقه المولى بعد الداس قبل الاصابة ثم اصابه فان  
منه لزومه القتمة ومعا عند ابي حنيفة وقالت محمد عليه فضل ما بين  
قيمته مرميا الى غير مرمي يعني لو كان قيمته قبل الرمي الى درهم  
وبعد ثمانية ثلثه مائتا درهم ودليل محمد ان العتق قاطع للسرقة  
لاستبانه من له الحق لان المستحق حال ابتداء الجناية المولى وحال الاصابة  
العبد حر بيه فصار العتق بمنزلة البروكا اذا قطع يد عبدا وجرحه  
ثم اعتقه المولى ثم سرق فان العتق يقطع السراية حتى لا يجب بعد  
العتق شيء من الدية والقيمة وانما يضمن القصاص **وجب الجزاء**  
**خدم رمي صيدا فدخل من احرامه قبل الاصابة فوصل السهم الى الصيد فقتله لا يجب**  
**الجزاء على حلال** **رمياه** اي الصيد فاحرم قبل الوصول اليه **فوصل السهم**  
**الى الصيد فقتله ولا يضمن من رمي مفضيا عليه برجم فرج شاهدا**  
**فوصل معناه** اذا قضى القاصي برجم رجل فرماه رجل فخرج الشهود  
بعد الرمي قبل الاصابة ثم وقع عليه الجرح فلا شيء على الداسي لما ان العتق  
حالة الرمي وهو مباح الدم فيها **دخل صيد** **رمياه** مسلم فقتله **فوصل لا**



جيل ما رماه مجوسي فاسلم فوصل لان الغيرة حالة الرمي وهو الاصل في ما يل  
 هذا الباب وذلك بالاتفاق وانما عدل ابو يوسف ومحمد بن ذلك فاما اذا  
 رمي الى مسلم فارتد والعيادة بالله تعالى فهل الاصابة باعتبار ان صار  
 مبريا له بالردة على ما بيننا في اول هذا الفصل هذا **كتاب**  
 في بيان احكام الديارات لا يخفى عليك ظهور مناسبة ذكر الديارات بعد  
 الجنابات لانها الديانة المحيية الجنابة المشروعة عين للصيانة تكون  
 الفضاض اشده صيانة فقدم ومجاسنها محاسن النضاض والدية  
 مصدر ودي الفاعل المقتول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس  
 قال اخي زاده في حاشيته ثم قبل ذلك المال دية تشتمل بالمصدر  
 وفادها محذوفة كذا في القرب كالعدة من وعدتي بمخالفة لها فودي عادة  
 لانه ظلم يجرى فيه العفو لعظم حرمة الادنى كذا في العناية انتهى **ومى**  
**المغلظة** اي هذه الدية هي التي يجري فيها التخليط لاني غيره لان الشرع  
 ورد به وعليه الاجماع والمقدرات لا تعرف الاسماء اذ لا مدخل  
 للراي فيها فلم يتخلط بغيره حتى لو قضى به القاضي لا يصدق قصاوه  
 ذكره في التبيين وغيره والدية **في الخطا احسان منها** اي من الابل المذكورة  
 في الدية **المغلظة ومن ابن مخاض** فيجب عشرون ابن مخاض وعشرون  
 بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة  
 لما روي ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال في دية الخطا عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت  
 مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكر رواه احمد وابو  
 داود والترمذي واخرون والشافعي اذ عمن ههنا غير انه قال  
 فيجب عشرون ابن لبون مكان ابن مخاض والحديث حجة عليه **والف**  
**دينار من الذهب او عشرة الاف درهم من الزن** وقال مالك وان في  
 الدية اثنا عشر الف درهم لما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان  
 رجلا قتل لرجل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثنا عشر الف درهم والرواد  
 والترمذي ولما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قضى بالمدينة في قتل بعشرة الاف درهم وما قلناه  
 اولى للفقهاء به لانه اقل ويحمل ما رواه علي وزين حمزة وما روي علي وزين  
 سنته وهكنا كانت دراهمهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الى زمان  
 عمر علي ما حكاه البخاري في كتاب الزكاة فانه قال كانت الدراهم  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ثلاثة الواحدة منها وزن عشرة  
 اي العشرة منه وزن عشرة دنانير فقدر الدينار والنا في وزن  
 ستة اي العشرة منه وزن ستة دنانير والثالث وزن خمسة اي

وعشرة

العشرة منه وزن خمسة دنانير فجمع عمر بين الثلاثة فحمله ثلثه  
 ثلاثة دراهم فصار ثلث المجموع ورواهما وثلث هذا الدينار عشرون  
 قيراطا فوزن العشرة يكون مثله عشرون قيراطا ضروري استقامتها وزن  
 الستة يكون نصف الدينار فيكون اثنا عشر قيراطا ووزن الخمسة يكون  
 نصف الدينار فيكون عشرة قيراط فيكون المجموع اثنين واربعين  
 قيراطا فاذا اجعلها اثلاثا صار كل ثلث اربعة عشر قيراطا وهو الذي  
 كان عليه دراهمهم فاذا جعل ما رواه الشافعي على وزن خمسة وما  
 رويناه على وزن ستة استقاما والف يبرج من ههنا ما روي ان الواجب  
 في الجنتين خمسمائة درهم وهو عشرة دية الام خمسة الاف ودية  
 الرجل ضعف ذلك وهو عشرة الاف ولانا جعلنا الفاضل من الذهب  
 الف دينار والدينار منقوص في الشرع بعشرة دراهم الا ترى ان ثواب  
 الفضة في الزكاة مقدريا في درهم ونصاب الذهب فيها بعشرين  
 دينارا فيكون معيننا لهذا القدر من كل واحد منهما اذا الزكاة لا يجب الا على  
 العتق فعلم بذلك علم ضروري ان الدينار منقوص بعشرة دراهم  
 بحر الحياتي هذه الانواع الثلاثة الى القائل لانه هو الذي يجب عليه  
 فيكون الخيار اليه كما في كفارة اليمين ولا تبث الدية الا من هذه الانواع  
 الثلاثة عتق في حقيقته وقالا لا يجب منها ومن البقر ما ينال بقرة ومن الغنم  
 الفاسقة ومن الخيل ما يتاح له كل حلة ثوبان لما روي عن جابر ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الدية على اهل الابل حاية من الابل وعلى  
 اهل البقر ما في بقرة وعلى اهل الشياه الفسقة وعلى اهل الخيل ما في  
 حلة رواه ابو داود وكان عمر يقضي بذلك على اهل كل مال فما ذكرنا وكل  
 حلة ثوبان اذا روردا هو الخيل والتمهاتة قيل في ثمانين قصص  
 وسراويل وله ان التقدير انما يستقيم بشي معلوم المالية وهو  
 الاشياء مجهولة المالية ولهذا لا تقدر ثيابا فان المتلفات والتقدير  
 بالابل عرف بالاثار المشهورة ولم يوجد ذلك في غيرها فلا يعول على  
 القياس والاثار التي وردت فيها تختمل الفضاض بها بطريق الصلح فلا يلزم  
 حجة وذكر في العاقل انه لو صلح على الزيادة على ما في حلة او على ما في  
 بقرة لا يجوز وتاويله ان قوله كما في تبيين الكثر قلت في الجنين فالحل  
 رد او من لا يوحى الا اليها بية فتمتها خمسون فصاعدا وذكر في العاقل  
 انه لو صلح على الزيادة على ما في حلة او ما في بقرة لا يجوز وهؤلاء  
 التقدير بذلك محقق هو قول الكل فيرتفع الخلاف وقيل هو قولنا  
 نعم ان العلامة ص وقال يجوز هذا الصلح عندنا في حبيته رحمه الله تعالى  
 كالوصلح على الكثر من ما في فرس وهو ثمانين الخلف قيل في المسألة واثبات



عنه وهل هذه الانواع كلها اصول او بعضها اصل والبعض بدل عن البلي  
رحمه الله تعالى الاصل هو الابل بدل عن النفس عندنا والذئبة  
والفقتة بدلها وهو واحد في الساق في رحمه الله تعالى به كان يفتي  
ابوبكر الرازي رحمه الله تعالى ثم رجح وقال الكل اصول واما وظائف  
من ذهب اصحابنا رحمهم تعالى وان كان الابل اصلا لا يجوز للقائل ولا للعا  
ان يودي الدراهم مع القذرة على الابل الا برضا والى القنيل وعند العجز  
يقضى بالدرهم واحد وبالدينار اعتبارا بفتنة الابل وان زاد على عشرة  
الاف درهم او على الف دينار انتهى **وكفارتها** اي كفارة القتل خطا رتب  
العمر **عنتق قن مومن فان عجز عنه** اي عن الاعتناق **صام شهرين ولا**  
**اي متتابع** كما ذكر في النص قال الله تعالى لا تخدروا رقبته مومنة  
وسببه العمد خطا في حق القتل وان كان عمرا في حق الضرب فتناولها  
الاية **ولا اطعام نياما** لانه لم يرد به النص والمقاير لا تجب الاسماع  
**وصح عتاق رضيع احدا بوبه مسلم** لانه مسلم تبعا له والظاهر  
سلامة اطرافه على ما عليه الجملة فان قلت كيف اكتفى بها بالظاهر  
في الحكم لسلامة اطرافه حتى جوزتم التكفير به ولم تكف بملك  
في حق وجوب الضمان بالتلاف اطرافه قلت انما كان كذلك لان  
الحاجة في التكفير الى دفع الواجب والظاهر يصلح حجة المدفع والحاجة  
في التلاف الى الزايف الضمان وهو لا يصلح حجة فيه ولانه يظهر حال اطراف  
فيما بعد التكفير اذا عاش ولا كذلك في التلاف فافترقا **الا الحين** اي لا  
يصلح الحين في الكفارة يعني ما في البطن لا يجزيه لانه لم يعرف  
حياته ولا سلامته **ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية**  
**النفس وما دونهما روي** ذلك عن علي موقوفا ومرفوعا **والذي والتمس**  
**والمسلم في الدية سوا** وقال الساق في رحمه الله تعالى دية اليهودي  
والنصراني اربعة الاف درهم دية المجوسي ثمانية درهم وقال  
مالك رحمه الله تعالى اليهودي والنصراني ستة الاف لقوله  
صل الله عليه وسلم عتق الكافر بضع عتق المسلم واما قوله صل الله عليه  
وسلم دية كل ذي عهد في عهده الف دينار وهكذا قضي بوبكر وعمر رضي الله  
تعالى عنهما ومارويناه اشهر وافق للاحاديث العامة وسائر الصحاح  
والاستقام من مثل دية الذي في الصحيح ذكره في تبيين الكفر وغيره  
ومن صحح بالتسوية بينه وبين الذي صاحب الاختيار حية قال  
وكذلك دية المستامن لما روي ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان  
مستامين جاء الى رسول الله صل الله عليه وسلم فكساهما وحملهما  
وخرجا من عندهما فليتهما عمرو بن امية الطهمي فقتلها ولم يعلم

دية

بامانها

بامانها فردا محمدا رسول الله صل الله عليه وسلم بدية حرس مسلمان  
استنى ومن ثم سويتا بينه وبين الذي في المختصر قلنا في الحقيقة قال في  
النهاية ولادية في المستامن من الصحيح انتهى ثم لما فرغ من بيان دية  
النفس شرع في بيان ديات الاطمان فقال **في النفس** حار وحرور في محل الرفع  
على انه منخلق خبرا المنه اذ هو مع المذوق خبرا المستا والمستام ما يكره  
كلمات كثيرة وهو قول الدية على ما ياتي وما بعد عطف عليه وهو قوله **والان**  
لانه ازال الجمال على الكمال وهو مقصور وكذا اذا قطع المارد وهو ما دون  
قصة الانف وهو ما لان منه او قطع الارنية وهو طائر الانف او قطع  
المارد مع القصبة لما ذكرنا من ازالة الجمال ولا يرد على دية واحدة  
لان الكل عضو واحد **والذكر** لان فيه تقويت منفعة حقه من الوطي  
والايلاد واستمسك البول والرمي به ودفع الماء والايلاج الذي هو  
طريق الاعلاق **وكذا في الحشفة** لانها اصل في منفعة الايلاج والدفع والقصة  
كالتابع له **وفي العقل** اذ ذهب بالضرر لغوات منفعة الادراك وفي  
البزازية وان قطع الذكر من اصله ان حظا فدية وان عجز اختلف اصحابنا  
وفي المستنى لا قصاص فيه قالوا وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعن الباقي  
اصحابنا اجتمعوا على ان في الحشفة القصاص وان قطع نصفها فلا قصاص  
انتهى **وفي السم والذوق** لان كل واحد منهما منفعة مقصورة **وفي السم والذوق**  
**وفي السم وفي البصر** لانه كل واحد منهما منفعة مقصورة وقدر دية ان  
عمر رضي الله تعالى عنه قضى لرجل على رجل باربعة ديات بضرية واحدة  
وقعت على راسه فذهب لها عقله وسمع وبصره وكلامه وقال ابو  
يوسف لا يعرف الزهاب والقول قول الخليل لانه انكر ولا يلزمه شي الا اذا  
صدره او نكل عن البين وقيل ذهاب البصر بعرقه الاطباء يكون  
القول قول رجلين منهم عدلين حجة فيه وقيل يستقبل به الشمس  
مفتوح العين فان رجعت عينه على الف باقية والا فلا وقيل يلقي بين  
يديه حبة فان هرب منها على الف لم تذهب واه لم يهرب فهو أهنة  
وطريق معرفة ذهاب السمع ان يقرأ ثمر ينادي فان لم يسمع علم انه  
لم يذهب والافهرو ذهاب وروي اسماعيل بن حماد ان امرأته  
ادعت الف لا تسمع ونظارت في مجلس حكمه فاستقبل بالقضا  
عن النظر اليها ثم قال لها فجاه عيني عورتك فاصطربت ونسارت  
الي جميع انوارها فظهر كذبها **وفي اللسان** لغوات منفعة مقصورة  
وهو المنطق وكذا في قطع بعضه اذ امتنع من الكلام ولو قدر على  
التكلم ببعض الحروف دون البعض تقسم الدية على عدد الحروف وقيل  
على عدد حروف تنطق باللسان وهي ستة عشر حرفا وهي التاء الطاء







كما لا يخفى من كل سن من الاسنان خمس ابل وحسب ما يدرهم وتزاد دية هذا  
 الطرف على دية النفس بثلاثة اقسام الدية لان الانسان اثنان وثلاثون سنا  
 عشرون صغرسا واربعة انياب واربع ثنايا واربع صواحك فاذا اوجب  
 في الواحدة نصف عشر الدية يجب في الكل دية وثلاثة اقسام الدية وذلك  
 ستة عشر الف درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمدا ففيه القصاص  
 وقد بيناه من قبل اقول قال صدر المشرقة في شرح الوقاية لما كان  
 عدد الاسنان اثنين وثلاثين ينبغي ان يجب في كل اربع من الدية فالكلمة  
 في وجوب نصف العشر قال فيحظر بياني ان عدد الانسان وان كان  
 اثنين وثلاثين فالاربعة الاجنزة وهي انسان الحلم فلا تثبت لبعض  
 الناس وقد تثبت لبعض الناس بعضها وللبعض كلها فالعدد المتوسط  
 للانسان ثلاثون ثم للانسان صفتان الزينة والمصنع فاذا اسقط  
 سن بتطل منفعته بالكلية ونصف منفعة السن التي تقابلها وهو  
 منفعة المصنع وان كان النقص الاخر وهو الزينة باقية فاذا كان العدد  
 المتوسط ثلاثين فتنفعة السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة  
 سدس العشر ومجموعها نصف العشر انتهى قال العلامة قاسم في تكملة  
 لعدان او ربما نقلناه عن صدر المشرقة فاخذ بعض اهل القصر من  
 هذا ان في الاسنان كلها دية واحدة كسطر الاعضاء المقدرة قال وهو  
 غلط قال في شرح الطحاوي وفي كل سن نصف عشر الدية جمالية ومن  
 صوب رجلا حتى سقط الاسنان كلها وهي ثمان وثلاثون سنا منها عشرون  
 صغرسا واربعة انياب واربعة ثنايا واربعة صواحك كانت عليه دية  
 وثلاثة اقسام الدية وهي من الدراهم ستة عشر الف درهم وفي السنة  
 الاولى ثلثا الدية ثلث من الدية الكاملة وثلث من ثلثة اقسام  
 الدية وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من ثلثة اقسام الدية وفي  
 السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة انتهى وذكر في  
 الاصل والمحيط والمبسوط وقال في السنة الاولى ستة الاف مائة  
 وستماية وستادسون وثلثا وفي السنة الثانية ستة الاف وفي السنة  
 الثالثة ثلاثة الاف وثلاثمائة وثلاث وثلاثين وثلث واسنان الكرخ  
 ثمانية وعشرون فوجب دية وحسب ما يدرهم هذا جار على قياس الاعضاء الا ان  
 المرجع النص انتهى قال اخي زاده في حاشيته لشرح الوقاية لصدر المشرقة  
 قوله في نصف العشر فدية كل سن من الابل خمسة ومن الدنانير  
 خمسون ومن الدراهم خمسمائة ففي الاسنان العشرة اذا قلن كلها  
 مائة وخمسون ابلا او الف وخمسمائة دينار او خمسة عشر الف  
 درهم اقول هذا بناء على كون الاسنان ثلاثين لانه هو العدد  
 المتوسط لها على استخراج المساجح واما قول الاكمل فاذا ضرب رجل

رجلا

رجلا حتى سقطت اسنانه كلها كانت عليه دية وثلاثة اقسام الدية وهي من  
 الدراهم ستة عشر الف درهم بنينا على كونها اثنين وثلاثين كما هو المشهور فلا  
 مخالفة أصلا فان قيل فيزيد على دية كاملة مع انه اثنان النفس من وجه  
 فزيادة حكمه على الاثلاث من كل وجه غير معقول قلنا نعم تكن ثبت  
 هذا بما روي عمرو بن حزم وهو قوله عليه الصلاة والسلام وفي السن  
 خمس من الابل مخالفا للمقياس فلا أسكال وسخ في هذا ما رواه مسطور  
 في البياتيه وقال في العنانية وليس في البدن جيلن عقوبت بتقويته  
 اكثر من مقدار الدية سوى الانسان انتهى والله تعالى اعلم **وجب دية**  
**كل ملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كبر سلت بالضررب**  
**وعين ذهب ضررها بالضررب وصلب فقطع ماؤه لا يضاف منفعته كاملة**  
 مفقودة وهي منفعة السسل وكذا يواحد به لان فيه تقويت منفعة  
 الجمال على الكمال لان جمال الادبي في كونه مستضب القامة ولو زالت  
 الحدودية فلا شيء عليه لذوالها عن اثره ولو بقي اثر الضررب ففيه حكومة عدل  
 لبقا الشين ببقا اثرها ولا عبرة بالصورة بدون المنفعة بكونها باقية  
 ولا يكون لها حصته من الارش الا اذا تجردت عند الاثلاث فان انقضت  
 عضوان ذهب منفعته فحينئذ يجب بينه حكومة عدل اذ لم يكن فيه جمال  
 كاليد المشلا او ارسنه كاملان كان فيه جمال كالان السا خضنة  
**وجب حكومة عدل بالثلاث عضوا ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال**  
**كاليد المشلا او ارسنه كاملا ان كان فيه جمال كالاذن الشاحنة**  
 وقد تقدم شرحه وفي المجتبى عشرة من الاسنان يجب بكل واحد منها  
 كمال الدية العقل وشعر الراس يلقى او يبتن فلم يبتن والاقتد اللسان  
 والجمجمة والصلب اذا كسره واذا انقطع ماؤه واذا سلس بوله وفي  
 الدبر اذا طعنه ولا يمسكها الطعام والذكر وعشرة اخرى يجب في كل اثنين  
 منها الدية الحاجبان والعينان والاذنان السا خضبان وسنهما  
 والشفتان والمحيان واليدان والرجلان والاشيان والايتمان قال  
 الناطقي رحمه الله تعالى واما يجب الدية في الاليتين اذا استأصلاهما  
 بحيث لم يبق على عظم الورك شيء والا فالحكومة عدل وكذا لو انقطع فرج  
 المرأة من الحجابيين حتى وصل الى العظم في احدهما نصف الدية انتهى  
**هذا فصل في بيان احكام النجا** وهي جمع بئجة ولما كان السجاج  
 نوعا من انواع ما دون العقول وتكاثر مسايله ذكره في الفصل  
 عا حدة **وتخص الشجعة بما يكون بالوجه والرأس لغة وما يكون بغيره**  
 اي بغير الوجه والرأس **فجراحة** اي يسمي جراحة والحكم مرتب على  
 الحقيقة في الصحيح حتى لو تخلفت في غيرهما كالساق والصدر يجب



حكومة العدل ذكره مسكين وفي المجتبى ثم هذه الشجاجة تحتض بالراس  
والوجه وما كان في غيرهما ليس جراحة وفيها حكومة عدل واما الجذات  
فقط ليس من الوجه وبه قال مالك رحمه الله تعالى حتى لو وجدتهما  
الموضحة او الهاشمة او المنقلة يجب الارش المقدر قالوا والمخافة  
تختص بالوجه بالجوف جوف الراس وجوف البطن ولا تكون حايقة  
الا على الصدر او البطن او الظهر او الجنب اي لا يجب حكمها انتهى **في**  
**الشجاجة عشرة** اقول وجه ذلك كما في العنانية ان قطع الجلد لا يدر منه  
للشجة وبعد القطع اما ان يظهر الدم ام لا والثاني هو الحاصلة  
والاول اما ان سيل الدم بعد الاظهار او لا والثاني هو الدامغة  
والاول اما ان يقطع بعض اللحم او لا والثاني هو الباضعة الاول  
اما ان ظهر الجلد الوثيقة الحائلة بين اللحم والعظم او لا والثاني  
هو التلاحمة والاول اما ان يقتصر على الاظهار او يقتصر على  
هو السحاق والثاني اما ان يقتصر على اظهرها والعظم او لا الاول  
هو الموضحة والثاني اما ان يقتصر على كسر العظم او لا الاول هو  
الهاشمة والثاني اما ان يقتصر على نقل العظم وتحويله من غير  
وصوله الى الخلية التي بين العظم والدمغ ام لا والثاني هو الامة  
وبين العاشرة ولم يذكر ما بعدها وهي الدامغة بالعين النخعة وهي  
التي تخرج الدمغ لان المقص لا تبقى بعونها عادة فكان ذلك قتلا  
لا تزيده على ما ذكر في الكتاب وقد علم بذلك حقيقة كل واحد منها انتهى اشار  
الى الاول بقوله **الحارصة** وهي التي تحرق الجلد اي تحرقه ولا تخرج الدم  
ما حوز من حرص القضا والكوب اذا شقه في الدق كذا في الدرر وفي تفصيل  
عقد العوايد الحارصة بالمهمات يقال حرص القضا والشرب اي شقه  
وهي التي تحرق الجلد حرصها اي شقتها حتى يحرقه في حاشيته حتى زاده  
وفي مختار الصمغ والحوص بالفتح الشق والحارصة الشجة التي تشق  
الجلد قليلا وكذا الحارصة بوزن الصريرة انتهى **والدامغة** بالعين المهمة  
وهي التي تظهر الدم ولا تشقه كالدمع في العين ما حوز من الدمع سميت  
لها لان الدم يخرج منها بقدر الدمع من المنقلة وقيل لان عيينه تدعو ان  
سبب الم يحصل له منها **والدامغة** وهي التي تشق الدم ويذكر الموعين ان  
ان الدامغة هي التي تدمى من غير ان يسيل منها هو الصمغ وروي عن ابي  
عبيدة **والباضعة** وهي التي تبضع الجلد اي تقطعه ما حوز من البضع  
وهو السق ومنه مبضع الفصاد **والملاحمة** وهي التي تاحد في اللحم  
فتقطع كله ثم يتركه بعد ذلك اي يلبثه ويتلاصق سميت بذلك

تقارولا

تقارولا على ما يؤول اليه وقال الازهري الاوجه ان يقال الملاحمة  
اي التقاطعة اللحم **والسحاق** وهي التي تصل الى السحاق وهي الخلد  
الرفيعة بين اللحم والعظم والراس **والوضحة** وهي التي توضع العظم اي  
تبينه وتكشفها **والهاشمة** وهي التي تقسم العظم اي تكسره **والمنقلة** وهي  
التي تنقل العظم بعد التسوي تحوله **والامة** وهي التي تصل الى ام الدماغ  
وهي جلدة تحت العظم فوق الدماغ وقيل هي التي تصل الى الراس وهي التي  
بينها الدماغ ويعودها الدامغة وهي التي تصل الى الدماغ ولم يذكرها  
القدرى لما تقدم من ان الانسان لا يعيش معها في الغالب فلا يعتني  
بذكرها ثم لما فرغ من تعدادها شرع في بيان احكامها فقال **ويجب**  
**في الموضحة نصف عشر الدية** لما روي في كتاب عمر بن حزم رضي الله  
تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموضحة خمس من الابل  
وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة خمس عشرة وفي الامة وروي ما سبعة  
ثلث الدية **وفي الهاشمة عشرة** اي عشر الدية لما روي في **المنقلة**  
**عشر ونصف عشر** لما روي في **الامة والحايقة ثلثا** اي ثلث الدية فان **تقذت**  
**الحايقة ثلثا** اي قالوا يجب ثلثا الدية لما روي عن ابي بكر الصديق  
رضي الله تعالى عنه انه حكم في حايقة تقذت الى الجانب الاخر بثلثي الدية  
ولانها اذا تقذت صارت حايقتين فيجب في كل واحد منها الثلث **وفي**  
**الحارصة والدامغة والدايمة والباضعة والملاحمة والسحاق**  
**حكومة عدل** مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو قوله **ويجب**  
**الحارصة** وما بعد عطف عليه داخل في حكمه وذلك لانه ليس فيه  
ارش مقدم من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فتجب فيها حكومة عدل  
وهو ما نورد عن ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنهم  
مقرر شرع في تفسيرها فقال **وهي** اي حكومة العدل **ان ينظر كرم مقدار**  
**هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية** لان ما لا  
نصف فيه يرد الى النصوص عليه كذا قاله اللخمي **وقيل** قاله الطحاوي  
**يقوم الشجوج عبد الله هذا الاثر ثم بعد تقدير التقادير بين الثمنين**  
**من الدية هو اي هذا التقادير** **هي** اي حكومة العدل **به يفتى** كما في الوقايع وتوضيحه  
ان يفرض ان هذا الحر عبد وقيمة بلا هذا الاثر الف درهم ومع هذا الاثر  
تسمائة درهم والتقادير بينهما مائة درهم وهو عشر الاف فيوجد  
هذا التقادير من الدية وهي عشرة الاف درهم فتشترى الف درهم  
فهو حكومة عدل وكذا الكرخي يقول ما ذكره الطحاوي ليس يصح  
لانه لو اعتبر بذلك الطريق ربما يكون نقصان القيمة اكثر من نصف  
عشر الدية فيؤدي الى ان يوجب في هذه الشجاجة وهو دون الموضحة



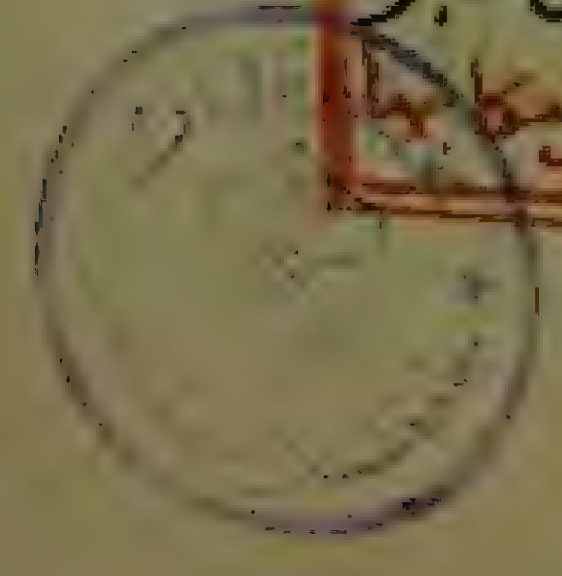
الترما وجبه الشرع في الموضحة وانه محال بل الصحيح الاعتناء بالمقدار وقال  
الصدر الشهيد ينظر المفتي في هذا ان امكنه الفتوى بالثاني بان كانت  
الجناية في الرأس والوجه يفتي بالثاني وان لم يتيسر عليه ذلك يفتي  
بالقول الاول لانه يسرق قال وكان الموعظاني يفتي به وقال في المحيط  
والاصح انه ينظر كم مقدار هذه السخية من اقل شجرة لها مقدار ارش فان  
كان مقداره مثل نصف سخة لها ارش او ثلثها وجب نصف او ثلث ارش  
ملك السخية وان كان ربعا فربع ذكره بعد ذكر القولين فكانه جعله  
قولا ثالثا والاسم ان يكون هذا لتفسير قول الكرخي وقال شيخ الاسلام  
قوله الكرخي اصح لان عليا اعتبر بهذا الطريق فمن قطع طرف لسانه  
كثرا في تبين الكثرة في تصحيح الشيخ فاسم قال قاضي كان ينظر الى  
المحني عليه انه لو كان مملوكا ثم تنقص من قيمته هذه الجناية ان  
كانت عشر قيمته في الحرجب عشر دية وكذلك في النصف والثلث  
والفتوى على هذا وقال الصدر الشهيد في الكبرى وهكذا ذكره ابن  
سماحة عن محمد بن يعقوب وقال الكرخي ينظر الى اذن جناية لها ارش  
مقدر وهي الموضحة فانها نصف ذلك يجب نصف ارش الموضحة  
وعلى هذا الاعتناء قال في الخلاصة هذا لما يستقيم اذا كانت الجناية  
في الرأس والوجه فان كانت في ذلك يفتي بهذا وفي غيره يفتي بالاول  
وان نفس عليه يفتي بالاول مطلقا فانه اليسر فتى قلت وفي الموضحة  
بعد ان ذكر ان شيخ الاسلام قال ان قول الكرخي اصح لكن هذا  
انما يستقيم اذا كانت الجناية على الوجه والرأس وان كانت على غيرهما  
كانت الفتوى على قول الطحاوي وقال بعضهم تفسير الحكومة هو  
ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ  
وعن علي رضي الله تعالى عنه انه اوجب في السحاق اربعا من الابل وهو محمول  
عن علي بن ابي طالب وجه الحكومة لا على وجه التقدير عن جماعة من العلماء منهم  
قردوا في السحاق اربعين مثقالا لاقمة اربع من الابل وفي المتابعة ثلاثين  
مثقالا لاقمة ثلاث من الابل وفي الباضعة عشرين مثقالا لاقمة بعشرين  
وفي الدامية الكبرى التي يسيل منها الدم اثنا عشر مثقالا ونصف قيمة  
بغير دربع وفي الدامية الصغرى وهي التي يلتم فيها الدم ولا يسيل منه  
مثاقيل وفي الحارصة خمسة مثاقيل وفيها ادوية اربعة مثاقيل انتهى **ولا**  
**تصاص** في جميع ما تقدم من السحاق لعدم اعتناء المساواة فيه لان ما  
دون الموضحة ليس له حد ينتهي اليه السكين وما فوقه كسر العظم  
ولا تصاص فيه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصاص في العظم وهذا  
رواية الحسن بن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون

الموضحة ذكره محمد في الاصل وهو الاصح لانه يمكن اعتناء المساواة فيه  
ادل من كسر العظم ولا خوف التلق والخالفة فيسير غورها بمنار  
ثم يتخذ حديدة بقدره فيقطع بها مقدار ما قطع فيتحقق استيفاء القصاص  
هكذا كذا في تبين الكثرة في المحني وظاهر المذهب انه يجب القصاص  
فيما قبل الموضحة لا مكان المساوات بان يسير غورها بمنار ثم يتخذ  
حديدة بقدره فيقطع ثم قال ط والافصاص في جلد الرأس واليد ان اذا  
قطع منها شي وكذا في كسر الحدين والبطن والظهر والافصاص في اللثة  
والدكة والوجاءة وفي سلع جلد الوجه كمال الدية انتهى **الاصح في الموضحة**  
فان فيها القصاص ان كانت عمدا لا يعلمه العمالة والسلام فتى  
بالقصاص فيها **وفي اصابع اليد الواحدة نصف دية** لان في كل اصبع عثرة  
من الابل لما روينا فيكون في الخمسة خمسون ضررة وهو النصف  
ولان في قطع الاصابع تقويت منفعة البطش وهو موجب على ما مر  
**ولو مع الكف** هذا متصل بما قبله اي في اصابع اليد نصف الدية وان  
قطعها مع الكف ولا يريد الارش بسبب الكف لان الكف تبع للاصابع  
في حق البطش بها وقال عليه الصلاة والسلام في اليد في الدية  
وفي احدى نصف الدية واليد اسم لما رجة يقع بها البطش لان اسم  
اليد يدل على القوة والقوة والبطش يقع الاصابع والكف فيجب فيهما  
دية واحدة لان منفعتها جلت واحدا فيكون الكف بتعادل اصابع **ومع**  
**نصف ساعد نصف دية وحكومة عور** اي اذا قطع الكف مع نصف  
الساعد يجب نصف الدية وحكومة عور نصف الدية في الكف والاصابع  
والحكومة في نصف الساعد وهو قول ابي حنيفة ومحمد بن داود عن ابي  
يوسف **وفي قطع كف وفيها اصبع او اصبعان عشرها او خمسة اواني**  
**في الكف** اي ان كان في الكف اصبع او اصبعان فتقطعها يجب عشر الدية وفي  
الاصبع الواحدة وجميعها في اصبعين ولا يجب في الكف شي ومما عثر في حنيفة  
وقال لا ينظر الى ارش الكف والى ارش ما فيها من الاصابع يجب اكثرها ويدخل  
القليل في الكثير لان الجمع بين الارشين مفقود اجماعا لان الكل شي واحد  
او صما ان الاصبع هو صما الكف وصما الكف هو صما الاصبع وكذا  
اهذا واحد صما مفقود ايضا لان كل واحد منهما اصل من وجه اما الكف فلان  
الاصابع قائمة به واما الاصابع فلانها هي الاصل في منفعة البطش فاذا كان  
كل واحد منهما أصلا من وجه وجبنا بالكثرة كما قلنا فيمن شح رأس السنان  
وتناثر بعض شعره يدخل القليل في الكثير ولا يفي حنيفة في الاصابع  
اصل حقيقة لان منفعة اليد في البطش والتقصير السبط قائمة  
لها ذكرنا حكما لانه عليه الصلاة والسلام جعل الدية بمقابلة الاصابع



حيث اوجب في اليد نصف الدية سفر جعل لكل اصبع عشرة اهل ابل ومن  
 ضروريته ان تكون كلها بمقابلة الاصابع دون اكلت والاصل والى الاعتنا  
 وان قل ولا يظهر التابع بمقابلة الاصل فلا مقام حتى يبالى التوزيع  
 بالثبوت وان نفا رضا الترجيح بالاصل حقيقة وحكا اولى من الترجيح  
 بالثبوت الا ترى ان الصفا اذا اختلطت مع الفات يجب فيها الزكاة  
 تبعها وان كانت الصفا اكثر ترجيحها للاصل بخلاف ما استشهد به من  
 النجاة لان احدهما ليس يتبع للآخر لان ارش الاصبع ثابت بالنص  
 وليس من الكف ارش مقد وشرا فلو ثبت لهما ثبت بالكرام والاختلاف  
 وذلك لا يصلح لابطال المنصرص عليه لما عرف ان الاختلاف لا يصلح  
 اليه الا للاضرورة عند معذر العمل لعدم العقل او لشيء فكلما يصار  
 اليه سماع وجوده بل لا يطاله وهذا خارج عن القواعد في جواهر  
 الفتاوى ضرب يد رجل وبرى الا انه لا يصلح يده الى قفاه فتعذر  
 التقصان يؤخذ من جملة الدية ان نقص الثلاث يجب هي ثلثا الدية  
 على هذا القياس **وفي الاصبع الزايد وعين الصبي وذكره ولسانه**  
**ان لم تقم صحته بنظر العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل**  
 وهو مرفوع بالابتدأ وخبره مقدم ما قوله في الاصبع الزايد وما بعده  
 عطف عليه اما في الاصبع الزايد فليقدم تغلق الجاهل بها واما البقية  
 فلان المقصود من هذه الاعضاء منافعها فاذا جهل وجود المنفعة لا يجب  
 الدية الكاملة بالشك فتجب حكومة عدل وعند الثلاثة تجب دية  
 كاملة الا اذا عرفت انها غير صحيحة واما اذا علمت صحة هذه الاعضاء  
 يكون حكمه حكم البالغ في الخطا والعمدا اشتد ذلك باليسنة او باقرار  
 الحامي وان انكر ولم تقم بيته فالقول قول الحامي وكذا ان اقال لا عرف  
 صحته لا يجب عليه الا ركس كاملا الا باليسنة وفي الجوهرة وفي ذكر العين  
 والمحض حكومة لانه كاليد المشلا وفي سن الصغير اذا ثبت لاسي فيها  
 عندا في حنفية وقال ابو يوسف فيها حكومة واما اذا لم تثبت فيها  
 دية التسن كما ملة يعني اذا لم يمش ولم يتحر ولم يحركها واما اذا وجد  
 ذلك منه وجبت الدية كاملة وفي قد في الرجل حكومة وفي احد من نصف  
 ذلك وفي حلة ثدييه حكومة مثل ذلك وفي لسان الاحرس والعين  
 القائمة الذاهب نوره والسن السود القائمة واليد المشلا والرجل  
 المشلا والذكر المقطوع الحشفة والانف المقطوع الارنية حكومة عدل  
 وكذا ثدي المرأة المقطوع الحلة والكف المقطوع الاصابع والمحفن الذي لا  
 شعر عليه فيه حكومة ولو قلع سن غيره فردها صاحبها في مكانها وثبت  
 اللهم فاعل القانع الارش كاملا لان العروق لا تقدر ان يملكها انت وكذا اذا قطع

اذنه والصنفا فالحنث وفي الظن ان انت كما كان لاسي عليه انتهى  
 ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله او شعر راسه في الدية يعني ارش  
 رجل رجلا موضحة فذهب عقله او شعر راسه ولم تثبت دخل ارش موضحة  
 في الدية لان فوات العقل يبطل جميع منفقته الاعضاء لا يستفاد بدونه  
 فصا كما اذا اوضحه فوات ارش موضحة يجب بفوات جزء من الشعر  
 وقد نقلت جميعا بسبب واحد وموافقا للشعر غير دخل الكبر في الكل  
 كن قطع اصبع رجل فشلت به يده كلها **وان ذهب سمعه او بصره او**  
**نطقه لا ي لوسمحه موضحة فذهب احد هذه الاعضاء لا يدخل**  
 ارش موضحة في ارش واحد منها لان كلامها جارية فيها دون النفس  
 والمثقة مختلفة به فاستبد الاعضاء كما مر قال في الجوهرة هذا اذا لم  
 يحصل من الجناية موت اما اذا حصل سقط الارش ويكون على الحامي  
 الدية اذا كانت الجناية خطأ نعلي عاقلة وان كانت عمدا فماله وكل  
 ذلك في ثلاث سنين سواء هبت على العاقلة او في ماله **ولا توران**  
**ذهب عينه بل الدية فيها اي في موضحة والعين من الدية وهذا**  
 عندا في حنفية رحمه الله تعالى وقال في موضحة انقصا صر في  
 العينين الدية **ولا يقطع اصبع من جاره واصبع قطع مفصله الا**  
**من باصل الاصابع فمثل ما بقي من الاصابع بل يقب دية الفم تحب الحكومة**  
**فيما بقي ولا فضا من الاصابع بل يصف من اسود ما بقيها بل تحب حكومة**  
**التسن اي لا فضا من في الكل مطلقا عندا في حنفية وقا لا يجل القصاص**  
 في موضحة والدية في العين لا تقدر وكذا اذا قطع اصبع فشلت  
 اخري يجنبها يقتضى بل اول ويجب ارش اخري وعنده لما لم يجب  
 القصاص في العضوين يجب ارش كل واحد منهما كاملا وان كان عضوا  
 واحدا بان قطع الاصبع من الفصل الاعلى فمثل ما بقي منها يكتفي  
 بارش واحدا ان لم ينقطع بما بقي وان كان ينقطع به يجب دية المقطوع  
 ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود  
 ما بقي واصفرا واحدا يجب دية السن كله بالاجماع والاصل عنده ان  
 الفل الواحد الموجب ما لا في البعض سقط القصاص سواء كان  
 عضوين او عضوا واحدا **ويجب الارش على من اذا دسه ثم يثبت**  
**اي ثبت سن من اقا دفعا انه اذا دس يرد كان راجعا ان يستأن**  
 حولا اي يتقصد ويستعمل في الاستنا وهو الانتظار كما في الصمخ  
 ثم يقتضى ولما كان تقصير حق يمنع ان يجب القصاص لكن سقط  
 للمثمة فيجب الارش وفي النهاية الصحيحة انه يستأن في السن البالغ  
 حتى يبرأ لان نباته نادر ولا يقيد تاجيله الى سنة فيؤخر الى الشهر  
 ليعلم عاقبته وعذاه الى التثمة **او قلها فردت المقطرة الى مكانها**





ونبت عليها اللحم يعني يجب على النافع تمام الارش اذا ارد السن المقطوع  
صا حيا الى مكانها ونبت عليها اللحم لان هذا لا يعتد به اذ العروق لا تقود  
وقد قد مننا نقله عن الجوهرة قال شيخ الاسلام هذا اذا لم يقد  
الى حالتها الاولى بعد النبات في المنفعة والجمال واما اذا عادت فلا شيء  
عليه كما لو نبتت **ولذا الاذن** اي ومثل ما تقدم من حكم السن حكم الارش  
فلو قطع اذنه فالصفحة التي تحت يجب على القاطع ارسها لانها لا تقود  
الى ما كانت **لان تلف** اي السن **فثبت** مكانها **اخرى** فانه ليسقط الارش  
عنه ومن اعتمد في حقيقته وقال عليه الارش كما ملأ الارش الجناح  
وفتت موجه له والذي نبت نعمة مستداة من الله نقل في فصار كما  
لوانلف مال انسان فحصل للتلف عليه مال اخذ ولا يخفى ان  
الجناية قد زالت معي ولهذا لو قلع سن صبي فثبت مكانها اخرى  
لا يلزمه شيء بالاجماع وعي الى يوسف انه يجب حكومة عدل لوجود  
الالتم الحاصل هذا اذا نبت مثل الاولى وان معوجة فعليه حكومة  
عدل لوجود الالتم الحاصل هذا اذا نبت مثل الاولى عند في حقيقته ولو نبت  
الى النصف فعليه نصف الارش فروع ضرب سن انسان فثبت  
لستاني حولا يظهر اثر فعله ولو سقطت سنة واختلعا قبل الحول  
قال قول المصنوع ليعيد التاجيل بخلاف ما اذا سجد موضحة ثم  
جا وقد صارت متقلة حيث يكون القول للضارب لان الموضحة لا تورث  
المتقلة والتحريك يورث السقوط ولو اختلفا بعد الحول كان القول  
للضارب لانه الموضحة لا تورث متكر وقد قضى الاجل الذي ضرب  
للتبيين ولم يستطع فلا شيء على الضارب ولو اسودت بالضرب او  
احمرت او اخضرت يجب الارش كله لزال الجمال ولا يجب فيه  
النقص لما قلنا فوجب في الاسوداد ووجوه كمال الارش ولم يفرق  
بين سن وسن وقالوا ينبغي ان يفضل بين الاضراس التي لا ترى وبين  
العوارض التي ترى فوجب في الاولى حكومة عدل اذ لم نقت به منفعة  
المضغ وان فات يجب الارش كله وفي الثاني يجب الارش كله كيف ما كان  
لغيران الجمال وان اصرت يجب فيها حكومة عدل وقال من فرج  
فيها ارش السن كما ملأ لان الصفرة تؤثر في نقويت الجمال كالاسوداد  
ولنا ان الصفرة لا توجب نقويت الجمال ولا تقويت المنفعة فان  
الصفرة لون السن في اصل الخلقة في بعض الناس ولا كذلك الاسوداد  
والحمرة والخضرة الا ان كمال الجمال في البياض فثبت في الصفرة حكومة  
عدل وروي محمد عن ابي حنيفة ان الصفرة في الحر لا توجب شيئا  
وفي العبد يجب حكومة عدل لان الصفرة من الوان السن والمقصود من

السن الاستتاع لها والصفرة لا تحل به غير ان المقصود من المملوك المألنة  
ويجب قد تنقص بالصفرة وان اختلفا في حصول الاسوداد بصطرية  
قال قول الضارب قيا سالانه منكر ولا يلزم من الضرب الاسوداد  
فصار انكاره له كانكاره اصل الفعل في الاستحسان القول قول المصنوع  
لان ما يظهر عقيب فعل من الاثر فحال على الفعل لانه السبب الظاهر  
الا انه يقيم الضارب المينة انه بغيره كذا في تبين التبر **والتم شجرة**  
**والتم جرح** حاصله لك **بضر** ولم يبق له اثر فانه لا شيء وسأقول الى  
حقيقته وقال ابو يوسف عليه ارش الالتم في حكومة عدل لان الشئ  
الوجب ان زال فالالتم الحاصل للميزك وقال محمد عليه اجرة الطبيب  
لان ذلك لزمه بفعله وكانه احد ذلك من ماله واعطاه للعليين وفي شرح  
الطحاوي في قول ابي يوسف وعليه ارش الالتم باجرة الطبيب والرداة  
فعل هذا الاطلاق بين ابي يوسف ومحمد وكذا في حقيقته ان الوجب المصل  
والشئ الذي يلحقه بفعله وزوال منفعته وقد زال ذلك بزوال  
اثره والمنافع لا تقسم الا بالعد كالاجارة والمضاربة الصحتين  
او بسببه العقد كالفاسد منها ولم يوجد شيء من ذلك في حق الحائز  
فلا تلزمه الغرامة وكذا مجرد الالتم لا يوجب شيئا لانه لا قيمة له الا في  
ان من ضرب النقصا ناض بامرنا من غير جرح لا يرجع عليه شيء من  
الارش وكذا لو شتمه شتما يولم فله لا يضمن شيئا **ولا يقار جرح الا بعد**  
**بريه** وقال الشافعي يقتض منه في الحال لانه الوجه قد تحقق فلا يور  
ك في النقصا ص في النفس ولنا ما روي انه عليه الصلاة والسلام  
نهي ان يقتض من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والدارقطني ولان  
الجراحات يعتبر فيها ماؤها الاحتمال ان يسري الى النفس فيظهر انه  
قتل فلا يعلم انه جرح الا بالبر فيستقر به **وعمد الصبي والمجنون خطأ**  
**وعلى عاقلة الديه ولا كفارة ولا حرمان ارث** والمعنوه كالصبي  
وقال انا في عمده محمد فوجب الديه في ماله لان العمد هو القصد  
وهو ضرر الخطا فمن يتحقق منه الخطا يتحقق منه العمد وهذا يورث  
وبعد العمد يكون على فعل يقع عمدا لا خطأ وكان ينبغي ان يجب النقصا  
الا انه سقط المشبه لانهم ليسوا من اهل العقوبة فيجب عليهم موجه  
الاخر وهو المال لانه اهل الوجوب عليهم وصار نظير السرقة فالحكم  
اذا سرقوا لا يقطع ايدهم ويجب عليهم ضمان المال المسروق منه لا  
قلنا ولهذا اوجب عليهم التلغير بالمال لانه اهل الغرامة المألنة  
دون الصوم لعدم الخطأ وكذا جرم الميراث غيره بالقتل ولنا ان  
مجنونا اصل العلم جليبي فضر به فرفع ذلك الى الله تعالى



عنه فجعل عقله على عاقلة محض من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال  
عمده وعظاؤه سواء ولأن الصبي مظنة الرحمة وقال عليه الصلاة والسلام  
من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا فليس منا والعاقلة المحظية لما استحق التحقير  
حتى وجبت الدية على عاقلة فهو لا وهم أعذر وأولى بهذا التحقير حتى وجبت  
الدية فيجب على العاقلة إذا كان الواجب نصف العشر أو أكثر بخلاف ما رويته  
لأنه ليس لك مسلك الأموال كذا في البالغ العاقل ولا نسلم تحقق العمد منهم  
لأنه عبارة عن القصد وهو يترتب على العلم والعلم بالعقل وهم  
عديم العقل وقاصروه فكيف يتحقق منهم القصد وصاروا كالأنعام  
وحرمان الأرض عقوبة وهم ليسوا من أهلها والكفاية كاسمها متارة  
ولا ذنب لهم ليستزهم لأنهم مرفوعوا القلم ولأن الكفاية دأيرة بين  
العبادة والعقوبة بمعنى أنها بمعنى ولا يجب عليهم عبادة عقوبة  
وكذا سبب الكفاية يكون دأيرة بين الخطر والاباحة لتكون العقوبة  
متعلقة بالخطأ وفعلهم لا يوصف بالجناية لأنها اسم لفعل محظور  
وكل ذلك يبين على الخطأ وهم ليسوا بمخاطبين فكيف يجب عليهم الكفاية  
**صبي ضرب سن صبي فالتزمها ينظر بلوغ الضرر** ان بلغ ولم يثبت  
يجب على عاقلة الدية ولو من العجم ففي ماله كذا في الخلاصة وسيأتي في  
كتاب العاقل انه المختار هذا **فصل في بيان احكام الجنين** احكام  
الاجل الحقيقة احكام الجزء الحكم وهو الجنين لكونه في حكم الجزء من الام  
**ضرب بطن امرأة حرة** احترازاً من الأمة **وبما ذكرها ولو كانت المرأة**  
**كناحية او مجوسية فالقتل جنيماً ميتاً وجبت عرة** وهو بضم الفين  
المعجمة وفتح الدال المهملة المستدرة عبارة عن حسماته هنا وأما سمي  
العرقة عنزها لأنها أقل المفادير في الديار وأقل الشيء وله في الوجود وسمي عرة بمعنى  
الأولية ولهذا يسمى أول الشهر عرة وسمي وجه الإنسان عرة لأنه أول الشهر يظهر  
منه كذا في التبيين نصف عشر الدية والمراد نصف دية الرجل ان كان الجنين ذكراً  
او عشر دية المرأة لو كان الجنين أنثى وهو ايضا حسمانية وهو لما روي انه صلي  
الله عليه وسلم قال في الجنين عرة عمة عبد أو أمة قيمته حسمانية ولهذا لم  
يبيّن في المختصر انه ذكر أو أنثى لأن دية المرأة نصف دية الرجل والعشر  
من دية قدر نصف العشر من دية الرجل في سنة أي يجب المقدار المذكور  
في سنة وقال السلف في ثلاث سنين لأنه بول النفس الا ترى ان يورث  
وبول العضو يكون لصاحب العضو ولما روي عن محمد بن الحسن انه  
قال بلغنا ان النبي صلي الله عليه وسلم قضى بالعرقة على العاقلة في  
سنة ولأنه كان بول النفس من حيث انه نفس على حد فهو بول

العضو

العضو من حيث الاتصال بالام فقلها بالشهين بالاول في حق التورث وفي وجوب  
الدية وان لم يحصل بالام نقصان وبالتالي في حق التناجيل الاستلزام بول  
العضو اذا ثبتت الدية واقل يجب في سنة واحدة بخلاف جزاء الدية حيث  
يجب كل جزء منها في ثلاث سنين حتى لو فعل عشرة النفس يجب على عاقلة كل  
واحد منهم عشر الدية وفيه بالادمية لأن جنين المهيمة لا يجب فيه شيء الا  
نقصان الام ان نقصت والا فلا يجب شيء فيه كما سيأتي التصرح به وهذا  
هو القياس في جنين الادمية لأنه لم يتحقق حياته والظاهر لا يصلح حجة  
الاستحسان وجه الاستحسان ما قدمناه من الحديث وما روي ان امرأة  
من هذيل ضربت بطن امرأة بجر فقتلها وما في بطنها فاحتقرها الى رسول  
الله صلي الله عليه وسلم فقضى ان دية جنينها عرة عبد أو وليدة وقضى  
بدية المرأة على عاقلتها ولما هو البخاري ومسلم وأحمد وهي العاقلة لأنه بول  
النفس من وجه ولهذا قال عليه الصلاة والسلام دوه والدية بول النفس  
**وان القته حيات فدية كاملة** أي يجب دية كاملة على الضارب  
لأنه اقلها دية ما حظا او شبه عمد فيجب فيه الدية الكاملة والجنين الذي  
استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه الاحكام لا يطلق ما رويته  
ولأنه ولد في حق انقضاء العدة والتفاسد ودمجية الولد قلنا في هذا قلنا  
في المجتبى **وان القته ميتاً فدية فقط فاة الام فدية في الام**  
**وعرة في الجنين** لما رويته ولأنه جنين جنائتين فيجب عليه موجهما وهذا لما  
عرف ان الفعل يتعد بنحو دائرة فصار كما اذا رمي فاصاب شخصاً ونفذ  
منه الى اخر فقتله فإنه يجب عليه ديتان ان كان خطا وان كان الاو لا عمل  
يجب القصاص والدية ذكره الذيلعي **وان ماتت فالقته ميتاً فدية فقط**  
وقال الشافعي يجب العدة مع الدية لأن الجنين مات بضربه فظاهر انقضاء  
كما اذا القته ميتاً وهي بالحياة ولما ان موت الأم سبب لموته فظاهر لان  
حياته كيانها وتنفسه بنفسها فيتحقق بموتها فلا يكون في معنى ما ورد  
به النص اذا الاحتمال فيه اقل فلا يصح بالشك **وان القته حياً بعد**  
**ما مات يجب عليه ديتان** دية الأم ودية الولد لأنه قتلها فصار كما اذا  
**القتل حياً وما قاتلته يجب عليه ديتان وما يجب فيه اي في الجنين فوات**  
**عنه ولا يورث ضاربه** منها فلو ضرب بطن امرأة فالقتل ميتاً فدية  
عاقلة الأب عرة ولا يورث منها وانما يورث لأنه نفس من وجه على ما سبنا  
والعرقة بول فبرها وورثته ولا يورث الضارب من العرة شيئاً لأنه قاتل مباشرة  
ظلماً ولا يورث للقاتل بهذه الصفة وحينئذ الأمة لا يورث نصف عشر قيمته  
لوحياً وعشر قيمته لو أنثى من مال الضارب حالاً اعلم ان الجنين  
اذا كان حياً يجب فيه حسمانية ودمم سواء كان ذكراً أو أنثى ولا يورث في الجنين



بين الذكر والأنثى وهي نصف عشر من دية الذكر وعشر من دية الأنثى ولا  
كان رقيقا يجب أن يكون نصف عشر قيمته على قدر كونه وعشر قيمته على قدر  
أنوثته لأن دية الرقيق قيمته ما يقدر من دية الخويطر من قيمة الرقيق قال  
قلت يلزم أن يكون الواجب والأنثى أكثر من الواجب في الذكر قلت لا يلزم  
لأن في العادة قيمة الفلام زائدة على قيمته الجارية بكثر حتى أن فومته جارية  
بالف درهم يقوم الفلام الذي مثلها في الحسن بالذي درهم فنصف قيمة الجنين  
أن كان ذكر الأيكون أقل من قيمته أن كان أنثى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى  
بحسب النقصان لو نقصت الأم بالنقصان كما في البهايم كان الصنان 2. قتل  
الرقيق ضمان مال عنده وعند السنا في رحمه الله تعالى يجب عشر قيمة الأم  
كذا في شرح الوقاية لصدر الشريعة وفي المجتبى وما يجب في جنين الأمة 2.  
مال الصنارب مئة درهم لطم وقال ضرب بطن أمه فالقت جينا حيا وقد  
نقصتها الولادة فعليه قيمة الجنين ولا ينقص نقصان الولادة إذا كان قيمته  
دفاة بالنقصان والأيجب عليه ثم كان ذلك **فإن حرره أي الجنين سيده بعد**  
**ضربه أي بعد ضرب رجل أم الجنين للأمة فالقت أي الجنين نفيه قيمة**  
**أي قيمة الجنين حال كونه حيا** لأنه صار قاتلا أيا به وهو حي وقبل هذا  
عندنا وعند محمد يجب قيمته ما بين كونه مضروبا إلى كونه غير مضروب  
لأن الاعتاق قاطع للمسرات ولا يجب الدية وإن مات بعد الفتح عندنا  
وعند النلا لا يجب دية وهو رواية **ولا كفارة في الجنين وقع ميتا وإن**  
**خرج حيا نفيه الكفارة** هكذا فصل في الجاوي القدسي وأطلق 2.  
القدوري والكثير والوقاية ومختصر ملاحسرو وعدم وجوب الكفارة  
وعبارة الكثير ولا كفارة في الجنين قال الزلقلي وقال الشافعي يجب  
الكفارة لأنه نفس من وجه فوجب احتياطا لما فيها من العبادات ولأن  
الكفارة فيها معنى العقوبة لأنها سرعت راحة وبينها معنى العبادات  
لأننا نسأوي بالصوم وقد عرف وجزها في النفوس المطلقة فلا تنفذها  
لأن العقوبة لا يجري فيها القياس وقول الشافعي متناقض فيه لأنه  
كان يعتبره جناحا حتى أوجب عليه عشر قيمة الأم وهذا اعتبره نفسا  
حتى وجب عليه الكفارة ونحن اعتبرناه جزاء من وجه وهذا الم يجب  
فيه كل البدل فكذا لا يجب فيه الكفارة لأن الاعتاق لا كفارة فيها إلا  
إذا نزع بها هو لأنه ارتكب محظورا فإذا اقرب بها إلى الله تعالى كان أفضل  
له ويقتضي الله تعالى مما صنع من الجريمة العظيمة انتهى ونحوه في شرح  
القدوري للزاهدي من غير تفصيل لكن على صاحب الاختيار عدم  
وجوب الكفارة بقوله لأن القتل غير متحقق بخزان الحياة فيه  
ونحوه في الجوهرية انتهى بقوله بخزان الحياة فيه يعيند لا يعني أن

الكلام

الكلام في جنين الفقة ميتا لا في جنين الفقة حيا ثم مات وعلى من لم يوافق  
لما اخترناه في هذا المختصر من التفصيل وجهه ظاهر والله تعالى أعلم  
أقول وكلام الزيلعي يعيند أيضا لأنه قال عند قول الكثير أن الفقة  
حيات فدية أي دية كاملة لأنه أتلف آدميا خطأ أو شبهه عمد فوجب  
فيه الدية الكاملة انتهى فأما ما يفهمه وجوب الكفارة فيه كالاختصاص  
إذا تقرر هذا ظهر لك أن ما وقع في كثير من المختصرات الطلاق في موضع  
التقيد وهو خطأ ويمكن أن يجاب بالنظم المحكوا بوجوب الدية الكاملة  
فيما إذا التفت حيا ثم مات إذا دكلامهم وجوب الكفارة فيه وإنما تركوا  
الصرح بها هنا اتقاء لما ذكره قبل هذا من أول الجنابات والله تعالى  
أعلم **وما استبان بعض خلقه كنام فيها ذكر أي من الأحكام المتقدمة لأفلا**  
**ما رواينا ولأنه ولد في حق انقضاء العدة والنقاس وأمومية الولد قلنا في هذا**  
**ومن الغرة عاقل امرأة اسقطته ميتا عمدا برؤا أو فعل بلا أدات**  
**زوجها** لأنها أتلفت متعمدة فيجب عليها ضمانه وتتحمل عنها العاقلة  
للأبينا ولا تترث هي من الغرة شيئا لأنها قاتلة بغير حق وأتت لا تيرث  
**فإن أدان زوجها في ذلك لا يجب الغرة لعدم التقدي ولو فعلت أم الولد**  
**ذلك بنفسها حتى اسقطت فلا شيء عليها ما لم تستحق لاستحالة وجوب**  
**الدين على المملوك** تسير ولو استخفت وجب للولي غرة لأنه يبين أنه  
ليس بمالك لها وأنه مغرور وولد المغرور حر الأصل وهي متقدمة بذلك  
النقل فصارت قاتلة للجنين فوجب الغرة له ويقال للمستحق أن يست  
سمل الحاربة وإن سبت أو زها لأنه الحكم في جنابة المملوك وفي المجتبى يشترط  
أن تنقذ الأسقاط ولو كان الأسقاط بالان المولي والزوج لأفان عليهما  
وعن أبي لقاسم رحمه الله تعالى إذا شربت دواء فالقت جينا فعليه الغرة  
وتأويله إذا كان يوجب سقوط الولد وقد وجد ذلك ثم علم بعلامته من  
وقال شربت دواء وحملت حمل فتلا فالقت جينا ميتا فعلى عاقلتها ضمانه  
مما يضاف درهم في سنته وإن لم يكن لها عاقلة ففيها لها في سنته قال أبو يوسف رحمه الله  
وتأويله ما ذكرناه برواية مجهولة شربت دواء  
للأسقاط أو لغيره فالقت جينا ميتا فعليه الغرة ولا كفارة عليها  
محمدا بن يوسف ومحمد بنهما الله تعالى ولا تترثه وقبل عليهما الكفارة وفي  
قناوي النسبي رحمه الله متخلفة احتملت لأسقاط الولد لتسقط عنها  
خلفها الغرة إذا كان يفعلها ويحكم للزوج وفي وافقات الشافعي رحمه  
الله تعالى شربت دواء سقط ولدها عمدا فإن الفقة حيا ثم مات فعليه  
الدية والكفارة فإن الفقة ميتا لا تترث الأم انتهى قلت فقرا فاد  
رحمه الله تعالى وجوب الكفارة في صورة ما إذا الفقة حيا ثم مات والله



تعالى علم ومثله في شرح المنظومة الوهابية لاسناد استاذي شيخ الاسلام  
 غير البرهان انه تعالى في البرازية ضربت بطنها وشربت لمقلح ولدها فطرح  
 فالقزة على عاقلته لاداء كفارة عليها في قول الامام وقيل عليها الكفارة في قول  
 الامام وتوبان الزوج لا يجب بني والمعالجة لاسقاط الولد كالشرب وان عالج  
 او شرب لالاسقاط لا يجب بني وان امرت امرأة بذلك ففعلت لا ضمان  
 على المأمورة ولو ضرب بطن امراته عمدا بالسيف فقطع البطن ووقع احد الولدين  
 حيا والاخر ميتا وبه جراحة السيف ومات ايضا يقتض لاجل الزوجية لانه  
 عمدا وعمدا قلته دية الولد الحي اذ امات وتجب عزة الولد الميت لافلا  
 ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ انتهى **ويجب في جين**  
**البهية ما تقتض الام وان لم تقتض الامر لا يجب بني** وقد تقدم  
 تقريره وفي السراجية وفي جين البهايم نقصان الام هذا ما  
 في بيان ما يحدث الرجل في الطريق لما انتهى القول في بيان احكام القتل  
 مسطرة شرع في بيان احكامه تنسبا والاول اولى بالتقديم اما لانه  
 قتل بلا واسطة واما لكثرة وقوعه اخرج الى طريق العامة كسفا وهويت  
 الخلا وميزابا او حوصنا وموال محمد على العلو وممثل الرث وقيل هو الحسنة  
 الموضوعة على جداري السطحين ليمكن المرور وقيل موال الذي يعمل قدام  
 الطائفة لتوضع عليه كيزان ونحوها كذا في الرمز وفي النهاية قال في البرج  
 وقال في شرح الاسلام جرح يخرج من الانسان من الحائط ليسني عليه انتهى  
 وفي شرح الوقاية الكنيث المستراح والميزاب مجري لما والحوض السبع  
 وقيل مجري ما يركب في الحائط وعن البردوي جرح يخرج من الحائط  
 ليسني عليه انتهى **وكان** وهو الموضع المرتفع مثل المصطبة جاز هذا  
 الفعل ان لم يصير العامة اعلم ان الكلام في هذه المسائل ثلاثة مواضع  
 احدها في انه هل يحل له احداث في الطريق ام لا والثاني في الخصومة فيمنع  
 من الاحداث فيه وفيه بعد والثالث في ضمان ما يتلف هذه الاشياء  
 اما الاحداث فقال سمس الامية وبه حرم في الوقاية ان كان الاحداث  
 يصير باهل الطريق فليس له ان يحدث ذلك وان كان لا يصير باحد لسعة  
 الطريق فليس له ان يحدث ذلك وان كان جاز له احداثه فيه ما لم يمنع  
 منه لان الانتفاع في الطريق بالمورد فيه من غير ان يصير باحد جاز ذلك ما لم  
 مثله فيلحق به اذ الخناخ اليه والاضرب بالمادة لا يحل لقوله صلى الله عليه  
 وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وهذا الظاهر من عليه الدين فانه لا يضر  
 انتاخير اذ اطلبه صاحبه ولو لم يطالبه جاز له تاخيرها وعلى هذا الفقود  
 في الطريق للبيع والشرا يجوز ان لم يصير باحد وان اضرب لم يحز لما قلنا واما  
 للخصومة فيه **ولم يحد من اهل الخصومة منعه ولا لانه يقتضيه بعد**

يبعد لنا قال ابو حنيفة لكل احد من عرض الناس ان يمنع من الوضع وان  
 يملكه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر او لم يكن اذا وضع بغير اذن  
 الامام لاقتضائه على رايه لان التدبير في امور العامة الى الامام وعلى قول  
 ابي يوسف لكل ان يمنع من الوضع قبل الوضع لا بعد لانه بالوضع صار  
 في يده خاصة والذي يخاصه بعد ذلك يبرر بطالب يده لخاصة من غيره  
 ولكل احد يبرره على قول محمد ليس لانا يمنع قبل الوضع ولا بعد اذ لم يكن فيه  
 ضرر بالناس لانه ما دونه في احداثه شرعا والمرد باهل الخصومة  
 المسلم العاقل البالغ المحرر الذي لا له لكل منهم المرور بنفسه ويروا به  
 فكل من الخصومة بنفسه كما في الملك المشترك بخلاف العبيد والصبيان  
 والمجور عليهم حيث لا يبرر باهدم لمطالبتهم لان خصومة المحج عليهم  
 لا تعتبر في مثله بخلاف **ما** اشارة الى الحكم المتقدم **اذ بني لنفسه بغير**  
**اذن الامام وان بني للمسلمين كسجد وقوله** لا اي لا يقتض ما بني ولا يملك  
 دفعه كذا روي عن محمد وقال اسماعيل الصغار انما يقتض خصومته  
 اذ لم يكن مثل ذلك فان كان له مثله لا يفتق الى خصومته لانه لو اذ به  
 ازالة الضرر عن الناس ليد بنفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم انه منع  
 ذكره الذي **ان كان** احداث ما ذكر فيما زبر **بغير العامة لا يجوز احداثه**  
 وقد تقدم الكلام فيه وقوله عن سمس الامية **والفقود في الطريق ليس**  
**وسرا على هذا** التفضل المتقدم وقد قدمنا بيانه وما ذكرنا من التفضل  
 في التاخذ **وفي غير النافذ لا يقرن** فيه احداث ما ذكرنا **مطلقا** يعني  
 اضراهم ولا **الا باذنه** اي تاذن اهله لان الطرق التي ليست  
 بناقذة مملوكة لاهلها فهم فيها شركاء ولهذا لا يستحقون بها الشفعة  
 والنصف في الملك المستري من الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن  
 الاضرب لهم اذ لم يصير بخلاف النافذ لانه ليس لاحد فيه ملك فيجوز الاستفا  
 لم يصير باحد ولا كذلك غير النافذ لان الوصول الى ارضه يمكن فيبقى  
 على الشركة حقيقة وحكما شرع في بيان الثالث وهو ضمان ما تلف هذه  
 الاشياء فقال **فان مات احد من الناس بسقوطها على عاقلته اي**  
 عاقلة من اخرج ذلك الى الطريق لانه سبب لهلاكه **كما يجب الدية على**  
 العاقلة **لو حفر بيرا في طريق او وضع حرا قتله به انسان** لان سبب  
 حمله يجب فيه القفارة ولا يجرم من الميراث **فان تلفه اي بسقوطه** كذا  
 او بوقوعه في البير **بعينه** هو اي من اخرج ذلك الى الطريق في ماله لان  
 العاقلة لا تتحمل ضمان المال والقاء التراب والتخا والطين في الطريق  
 بمنزلة القاء الحج والحسنة لان كل ذلك تسبب بخلاف ما لو كسرت الطريق  
 فخطب بموضع كسره انسان حيث لم يضمن لانه غير مستقر فيه ولو جمع

يستوفى الكسرة والميزاب  
 والجرم وجرها فترت اي  
 فدية المستول



الفتناسة في الطريق وتقتل بها النسان فمنه لوجود التقدي يستغله  
 الطريق ان لم يردن به الامام فان ادن الامام في ذلك او مات واقع  
 بر طريق جوعا او غما لا اي لا يضمن هذا عند الحنيفة وعند ابو يوسف  
 فان مات غما يجب الضمان لان الغم سببا للوقوع والمراد بالغم هذا الاحتنا  
 من هواء البير وهو يفتح العين المعجمة يقال غم اذا كان باخذ المتقصرين  
 سببا الحركي في الصماح قلت وفي شرح ملاخسر ضبط غما بفتح الغين  
 حسره بالكرهية وقال والمراد هنا احتنا من هواء البير انتهى وفي القاموس  
 الغم الكرب كالغما والغمة بالضم انتهى ولو سقط الميزاب فاصاب ما كان  
 في الداخل جلا فقتله فلا ضمان اصلا لانه وضع ذلك الطرف في ملكه  
 فلم يكن تقديرا وان اصابه الخارج من الحائط فالضمان على واضعه  
 اي واضع الميزاب لانه متقد في ذلك الطرف حيث سقط به هواء الطريق  
 ولو اصابه الطرفان من الميزاب وعلم ذلك وجب على واضعه النصف والنصف  
 النصف ولو لم يعلم اي طرف سببا في الاضرار اصاب به ضمن النصف  
 استخسانا وفي القياس لا شيء عليه لوقوع الشك والضمان ذكره في الحائنة  
 وذكر الزيلعي 2 بتبيين اكثر ثم قال ولا يقال ينبغي ان يضمن الثلاثة  
 ارباع الدية لانه يضمن في حالة النصف وهو ما اذا اصابه الطرفان  
 فينصف فيكون مع النصف الاول ثلاثة ارباع لان اضرار الاصابة  
 حالة واحدة فلا تنقد للاستحالة اجتمعا عما يتخلل حاله الحرمان  
 اقول وفي البرازية جعل وسط الميزاب كالخارج يجب به الضمان  
 حيث قال اشترى في داره ميزابا فسقط على رجل ان اصابه الداخل لا يضمن  
 وان اصابه الخارج او وسطه يضمن وان اصابه الطرفان يضمن النصف  
 والقياس ان لا يضمن شيئا استا جريسي في الجرح في الطريق او يخرج جرحا  
 لما تلف به على المستاجر استخسانا الا اذا سقط من يد الاجير لسن وان  
 ادبيا حيث تجب الدية على عاقلة من سقط من يده هو عليه انكسار  
 وفي الصغير استاجر ليجرح جناحا في داره او حائوته ان علم ان اجرة له  
 حق الاشراع في القديم فسقط وقتل النسان على الاجير قبل النزاع  
 وبعد ورجع الاجير على الاجر وان علم ان الاجير ليس له حق الاشراع باخاره  
 او يغير اخاره فان سقط قبل الفراغ من البناء ضمن الاجير ولا يرجع على  
 المستاجر قناسا واستخسانا وان بعد الفراغ في القناس ولا يرجع  
 وفي الاستحسان يرجع على الامر وفي الفتاوى حفروني في هذا الحائط بابا  
 فحفروا في الحائط لغيره يضمن الحافر ويرجع على الامر وكذا اذا قال احفر  
 لي في حائطي وكان ساكنا في تلك الدار لا يضمن علامات الملك وكذا لو استاجر  
 غدا ذلك وكو قال احفر ولم يغفل في حائطي ولا كان ساكنا ولم

الحائ

يستاجر  
لا يرجع

لا يرجع بسى على المستاجر وعلى هذا الاستاجر له حفروني في داره يبر الحفر  
 فوقه فيها النسان وتلك ان اجره فالضمان على الاجر وان اجبره انه ليس  
 له حق الحفر القياس ان يكون على الاجير وفي الاستحسان على الامر ان كان بعد  
 الفراغ بخلاف ذلك النسة لان ثمة اذا لم يعلم الما مور بفساد الامر يضمن  
 ثم يرجع على الامر وهذا لا يضمن الما مور اصلا لان ثمة مباشر فلا يحتاج  
 الى التقدي وهذا ملتبس فيوجب التقدي والتقدي للامر لا الما مور انتهى  
 ومن خي جورا وضعه اخر فخط به رجل ضمن لان فعل الما مور انتسخ  
 بفعل الثاني فالضمان على الثاني كمن حمل سيفا في الطريق فسقط منه على  
 اخر او دخل بحصير او قنديل او حصاة في مسجد غيره او جلس فيه لا  
 للصلاة فخط به احد ثوان سقط الحصير او القنديل او القنديل على احد وسقط  
 الطرف الذي فيه الحصاة على احد وكان جالسا غير مهمل فسقط عليه عي  
 فذلك الا على الساتط لم يضمن في الجمع وشرحه ابن الملك والنوم والحائنة  
 في المسجد لغير صلاة كقراءة القرآن والتفليم موجب عند الحنيفة على النائم  
 والحائنة والقائم ضمان ما تلف به دقا لا يضمن سوا كان للصلاة او لا  
 غيرها وضع المسيلة في الهداية في مسجد حرم ذكره في البضاخ في المسجد  
 مطلقا فيجعل عليه وصحت الرواية انه اذا كان في مسجد غيره يضمن اتفاقا  
 وما ذكره في الجامع الصغير كغيره في الاسلام اذا جلس رجل من العشرة  
 في المسجد للحديث فخط به رجل ضمن اتفاقا فيقول على كلام مخطو  
 والخلاف في الكلام المباح كذا في المصنف فيقول لغير صلاة كان كلاما هذه  
 الافعال لو كان حال انتظار الصلاة فتلف بفعله سى لا يضمن اتفاقا  
 انتهى وفي معين المحاكم معزيا الى القنينة ولو نزع رجل حجر نزع في يبر حفروا  
 اخر فان كان الحجر وضعه النسان على الطريق فالضمان على واضع الحجر لان  
 التردى باثر فعله وان كان الحجر لغيره احد لكنه حمل السبل فالضمان  
 على الحافر ولو حفروا في فلاة من الارض فلا ضمان على الحافر لان الفلاة موضع  
 مباح فلا يكون الحفر عدوانا رجل حفروا في ملك غيره فوقه فيها النسان  
 فقال صاحب الارض ان امرته بذلك وانكر اولياء الواقع فالقباس  
 ان لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق لانه اجبر عما ملك  
 انشاء انتهى وقد قرنا شيئا من ذلك لا يضمن من سقط منه واليه  
 او دخل هذه في مسجد حية او جلس فيه للصلاة هذا عند الحنيفة  
 وعندهما لا يضمن ما دخل هذه الاشياء في المسجد سوا كان مسجد حية او غير  
 لان القرية لا تستفيد بشرط السلامة وله ان التدبير في المسجد لاهله دون  
 غيره ففعل الغير مباح فيكون مقيدا بشرط السلامة وعندهما الخالس  
 في المسجد لا يضمن سوا جلس للصلاة او غير الصلاة فالخالف لا قال اشاح



الوقاية ان الجالس للصلاة في المسجد لا يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
سوا كان في مسجد حجة او غيره والمجالس لغير الصلاة يضمن سوا في مسجد حجة  
او غيره وفي سقوط الرد انما لا يضمن عند محمد رحمه الله تعالى ان الجالس ما يضمن  
عادة كحوائق القلندر بين فسقط على انسان فملك يضمن فهذا للجالس  
بمنزلة الحمل في الحمل يضمن وفي تبين الكفر ولا فرق بين ان يكون الرجل  
من اهل المسجد او من غيره في الصحيح وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قال  
ان الجالس من من ضرورات الصلاة فيكون ملحقا بها لان ما ثبت ضرورية  
الشيء يكون حكمه حكمه ولو شمس الامة ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة  
ان الجالس لا يتطاول يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص  
بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه ابو جعفر  
في كشف الغوامض سمعت ابا بكر يقول ان جالس بقراءة القرآن او مفتكفا  
لا يضمن بالاجماع وذكر في الاسلام والصدور الشهيد انه ان جلس الحديث  
يضمن بالاجماع انتهى وفي قنا وريخان وقيل اذا لم يكن في الصلاة  
فكون صائما عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وهو الصحيح لا المقتل  
للمصلاة لا يكون في الصلاة وكان جلوسه مباحا ففقد بشرط السلامة  
كالسبي في الطريق ويخو ذلك انتهى ومن حفر بالوعة في طريق بامر  
السلطان او في ملكه او وضع خشبة فيها او في الطريق او وضع قطرة  
فيها بلا اذن الامام فتعذر رجل المرور عليها لم يضمن قال في التبیین  
وان حفر بالوعة في الطريق فان امره السلطان بذلك لا يضمن لانه  
غير متعدي فيه لانه ولاية في امور العامة او بغير امره يضمن ما عبط  
فيها لو جرد التقدي لانه وان كان مباحا فهو مفيد بشرط السلامة وكذا  
الخواب على هذا التفصيل في جميع ما فعل في طريق العامة مما ذكرناه وغيره  
وقال الزاهدي في المجتبى حفر بالوعة في الطريق فان امره السلطان  
بذلك او جبره لم يضمن لانه غير متعدي في حق الغيب او بالاقنيات  
على ابي الامام لانه مباح معتبر بشرط السلامة وعلى هذا التفصيل جميع ما فعل  
من العامة وان حفر في ملكه لم يضمن لانه غير متعدي وكذا اذا حفر في فناء  
داره قبل هذا اذا كان الفناء مملوكا له او كان له حق الحفر فيه اما اذا كان  
لجماعة المسلمين او مشتركين بان كانت في سكة غير نافذة يضمن لانه  
مسبب متعذر ثم قال ولو حفر في مطارة ونحوها من الطريق في غير الامصار  
او ضرب بسطاطا او ضرب تنورا او بطانة لم يضمن بخلاف الامصار  
ولم يذكر غير ممر الناس قلت ولما عرفت ان المراد بالطريق في الكتب الطريق  
في الامصار دون الفناء في الصحاري لانه لا يمكن العدو عنه في الامصار  
دون الصحاري بنى قطرة يغير ان الامام فتعذر رجل المرور عليه لان المضافة

فقط فلا ضمان على الباقي وكذا اذا وضع خشبة على الطريق فتعذر رجل المرور  
عليه لان الاضافة الى المضافة او الى من السب قلت وهذا تبين ان المنسوب  
انما يضمن في حفر البئر ووضع الحما اذا لم يتعذر الواقع المور انتهى وفي تبين  
الكفر ولو شرع جباها الى الطريق فباع الكفار فاصاب الجناح زحلا فقتله او وضع  
خشبة في الطريق فباع الخشبة وتركها المستري حتى عبط بها انسان فلا ضمان  
على البايع لان فعله لم يفسد نزول ملكه وهو الموجب بخلاف الحائط المائل  
اذ باعه بعد الاسبا وعليه لم يسقط في ملك المستري على انسان حيث  
لا يضمن لا البايع ولا المستري لان المستري لم يتعذر عليه وهو مشروط  
في الحائط المائل وفي حق البايع قد بطل الاسبا والاول لان الملك شرط الصحة  
الاسبا فيبطل بجزوه عن ملكه لانه لا يتمكن من بعض ملك الغير وفيما نحن  
فيه انما يضمن باسغال هو الطريق لا باعتبار الملك والاستغاث بان بعد  
اليق فيضمن الا ترى ان ذلك الاستغاث لو حصل من غير مالك المستاجر او  
المستقر او الغاصب يضمن وفي الحائط لا يضمن غير المالك ولو وضع في  
الطريق جزءا فاحترق به شيء يضمن لانه متعدي فيه ولو حركت الرحاب  
الحجر فركبته الى موضع اخر فاحرق شيئا لا يضمن للشيخ الرحاب ففعله بالتحريك  
وان حركت الشراير يضمن عند بعضهم لان العين باقية فلم يفسد ففعله  
وكانت الحناية باقية وقيل اذا كان اليوم رجلا يضمن وان حركته ايضا  
لانه فعل ذلك مع علمه معاقبته وقد افضى اليها فبضمن كبا سرتة او  
بمنزلة دانه جالت في رباطها ولو استاجر رب الدار الفعله لاجرا  
الجناح او انظمة مرفوع قبل ان يخرجوا من العمل فقتل انسانا فافضل ان  
علم لان التلف بفعلهم لان العمل لم يكن مسلما الى رب الدار قبل فاعلم  
منه فانقلب فعلهم قتل حتى وجب عليهم الكفاة ويحرمون من الارث  
بخلاف ما تقدم من المسائل من اخراج الجناح او الميزاب او الكسب الى  
الطريق فقتل انسانا بسقوطه حيث لا يجب فيه الكفاة ولا يحرم الارث  
لانه تشبیه وهما مباشرة والتقتل غير داخل في عفته فلم يستند فعلهم  
اليه فاقض عليه وقال شيخ الاسلام هذا على وجه اما ان قال لهم  
ابنواي جناحا على فناء داري فانه ملكي ولي فيه حق اسلم الجناح اليه  
من القدير ولم يعملوا الفعله ثم ظهر بخلاف ما قال ثم سقط فاصاب  
شيئا فالضمان على الاجر وجعون بالعامة على الامر قيا سا واستحسانا سوا  
سقط قبل الفراغ من العمل او بعده لان الضمان وجب على العامل بالامر  
وكذلك ان يرجع به عليه كاستاجر شخصا ليرج له شاة ثم استحققت  
الشاة فبطل الرج كان للمشتري ان يضمن الداج ويرجع الداج به على الامر قد اشد  
واما اذا قال استعروا جناحا على فناء داري ولغيرهم ان ليس له حق المشرع في القديم



والمرحوم هو حتى ينفذ ثم سقط فالتف شيان سقط قبل الفراغ من العمل  
فالصمان عليهم ثم يرجعوا به على الأمر فيا سادان سقط بعد الفراغ من العمل  
تلك وجوب القياس لان المستاجر امرهم بما لا يملك مباشرة بنفسه  
وقد علوا فساد امره فلم يحكم بالصمان على المستاجر كما لو استأجر رجلا ليدفع  
شاة جاره واعلمه فذبح ثم ضمن الداجح للمرجع به على الأمر وترا  
لو استأجرهم ليسينوا له بيتا في وسط الطريق ثم سقط ما تلف شيئا لم يرجعوا  
به على الأمر وفي الاستحسان يكون الصمان على الأمر وتماه ينظر في تعيين  
الكثر ولو استأجر رجل **اربعة خربير فوقت البيير عليهم** اي على الاربعة  
المستاجرين من خربير فمات احدهم **اي الاربعة نفق كل واحد من الثلاثة**  
الباقية **ربع الربة** اي ربة الميت **وسقط ربعها** لان البيير وقع بفعله فقد  
بان من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله وهو الربع ويجب  
الثلاثة ارباع كذا في الخابطة والواجبة والجوهرة لكن قال في الجوهرة وهذا  
اذا كان البيير في الطريق اما اذا كانت في ملك المستاجر فيستفي الا يجب  
شي لان الفعل مباح فلا يحدث غير مضمون انتهى قلت ويؤخذ من هذا  
جواب حادثة قد تكرر وقوعها والسؤال عنها وهي ان رجلا له كرم وارض  
قارة تكون مملوكة وعليها الخراج كراحي بيت المال وقارة تكون للموقف  
وتكون في يد مدية طويلة يودي ما عليها من الخراج ويملك الانتفاع  
لها بالفرس وغيره فليست جرة هذا الرجل جماعة يحفرون له بئر الفرس  
فيه اشجار العنب وغيره فليسقط على احدهم فير بدورته ان يطالبه  
بدينته والحكم في هذه الحادثة وشبهها عدم وجوب شيء على المستاجر وكذا  
على الاجر كالموقف في كلام الجوهرة وان اطلق اصحاب الفتاوى القول فيها  
وتحليل اطلاقهم على ما وقع معينا لاتحاد الحكم والحادثة والله تعالى اعلم  
هذا **فصل في بيان احكام الحايطة الماييل** لما كان الحايط اياها من باب  
الحرض والروشن والحناج والكنيف وغيرها الحق مسايله بها في فضل على حدة  
**ما الحايط الى طريق العامة ضمن رب اي صاحبه ما تلف به اي الحايط**  
**من نقص من الانسان والحيوان والاله ان طالب بنقصه مكلف مسلم**  
**او ذمي حرا ومكاتب والخال انه لم ينقصه في مدية يقدم على نقصه**  
**فيما** وهذا استحسان والقياس ان لا يضمن وهو قول الشافعي لانه لم  
يوجد منه صنيع هو نقد لا مباشرة علته ولا مباشرة بشرط لا يجب  
لان البناء كان في ملكه مستقيما والميلان وشغل الموهو ليس من فعله فلا يضمن  
كما اذا لم يشهد عليه وجه الاستحسان مروى عن علي وعن شريح والنخعي والشعبي  
وعبرهم من ائمة التابعين وكان الحايط لما مال فقد شغل هو الطريق بملكه  
ورفعه في قدرته فاذا تقدم اليه وطرب بتقريغه لزمه ذلك فاذا امتنع مع

التمكن

التمكن منه صار مستحيا بميزة ما لو وقع ثوب النسان في حجره يصير مستحيا  
بالامتناع عن التسليم اذا طوب حق يضمن لهلاكه في يد غيره بخلاف  
ما قبل الامتداد لانه بميزة هلاك الثوب قبل الطلب ولا لانه لم يجب عليه  
الصمان بممتنع عن التقريغ فتقطع المارة حذار الرفوع عليهم ينصرفون  
بذلك ودفع الضرر العام واجب وله نفع بالحايط لانه ملكه فيضمن لرفع  
هذا الضرر وكلم من ضرر خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام كالدرسي الى اكلنا  
وان نثر سوابصيان المسلمين وقطع اليد المتأكلة ثم ما تلف به من الفرس  
تحملة العاقلة لانها تتحمل تخفيفا عنه لا يودي الى الاستيصال فتولق بوزن  
لان جنايته بدون الخطا فيكون ادعى الى التخفيف وقال محمد لا يتحملها العاقلة  
حتى يشهدا الشهود على ثلاثة اشياء على التقدير اليه في النقص وعلى ما  
بالسقوط عليه وعلى ان الدار له لان اقراره لا يكون حجة على غيره والملك الثابت  
بظاها لا يصلح حجة للاستحقاق وما تلف به من الاموال فقامت عليه  
لان العاقلة لا تنقل المال والشرط طلب النقص منه دون الاستشهاد وانما  
قدرا لاسها ولتتمكن من اثبات عند مجوده او مجود عاقلة فكانا من باب  
الاحتياط كما سنها على طلب المستغفلة لا على سبيل الشرط لصحة الطلب  
كقصد التكاثر ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقص مثل ان يقول  
ان حايطك هذا مخزف او ماييل فاصدمه حتى لا يسقط فنتلف شيئا او اهرمه  
فانه ماييل صح الطلب وصار سنها اذا كان مخزفة الشهود وكذا لو قال لي  
استهدوا اني تقدمت الى هذا الرجل في صدم حايطة هذا صح ايضا لو قال لي ينبغي  
لك ان تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشهاد بل هو مسنونة وليس شرط ان يكون  
التقدم الى من له ولاية التقريغ كالمالك والوصي في ملك الصغير والجد والعبد  
انما جركا عليه دين او لا والتالف به يكون في رقبته ان كان مالا والنفس على  
عاقلة المولي والي الراعي في الدار الموهونة لانه القا لير على الهدم والي المكاتب ثم ان  
اقتل حال بقاء الكتابة يجب عليه قيمته لفقد الرفوع وبعد غنقه على عاقلة  
المولي وبعد العجز لا يجب على احد عدم قدرة المكاتب وعدم الاستهاد على المولي  
**ولو تقدم الي من يسكنها باجارة او اعاره او الى الميراث او الموضع لا يستدبر**  
**لعدم قدرتهم على النصرف ثم فرغ على من الاصل بقوله فلو سقط الحايط بعد**  
**التقدم لمن ذكره تلف شيئا فلا ضمان اصلا** يعني لا على الساكن ولا على  
المالك ويشترط للصمان ان يضمن من يتمكن فيها من النقص بعد الاستشهاد كما تقدم  
ذكره حتى لو استهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقصه لا يضمن  
ما تلف به لعدم قدرته على النقص **كالخروج الحايط عن ملكه ببيع بعد الاستهاد**  
**ولو قبل النقص** اي قبل قبض المشتري المبيع فانه لا ضمان لانه بشرط دوام  
ملكه والولاية الى وقت السقوط لتمكن من النقص فان اباعه لم يكن مملوكا منه سوا



تقتض المستزكي المسيح اولاً كاجرم به ملاحضه وعنده الى الكافي وليس في الهذبة  
لفظ اولاً وكذا ليس في شرح الكثر للزليع ومك وفي الجهره شرط ان يكون بعد  
النقض حيث قال ولرباع الدار بعد ما شهد عليه وتبعضها المشتري بري من ثمانه  
انتى فان قلت هل قوتهم خرج عن ملكهم يبيع قيدا ولا قلت ليس يقيد بل غير  
البيع كذلك كالحصنة ونحوها قال في الحاوي القدسي اذا اشهد على صاحب الحايطة  
الايل بالنقض ثم خرج اي الحايطة عن ملكه يبيع او غيره بطل الاشهاد به  
والنقد حتى لو عاد الى ملكه فسقط بعد ان تمكن من النقص او قبله لا يجب  
عليه الصمان بذلك الاستهاد وانتى **وان مال الحايطة الى دار انسان فاطل**  
**اليه لان الحق له يبيع تاجيله وابراة منها اي من الجنابة وان مال الى الطريق**  
**فاحله القاضي او احله هو طلب النقص لا يبرأ من الجنابة لانه حق**  
**العامة فلا يجوز لها انطاله فان بني الحايطة ما يلا ابتداء ضمن بلا طلب**  
**في سراع الجناح** وهو اخراج الخدوع من الجدار الى الطريق والبناء عليه وغيره  
كالكتيف مثلاً **حايطة بين خمسة اشهد على احدهم فسقط الحايطة على رجل ضمن**  
**ضمن الدية** لان الطلب مع في الخمس فيكون مستغنياً فان قلت الواحد من الشركا  
لا يقدرا ان يهرم شيئاً من الحايطة فكيف يبيع الطلب منه انما لم يتمكن من  
هدم نفسه يتمكن من اصلاحه بوجه وهو المرافعة الى الحكم وبه يحصل  
الغرض فاذا ترك ضمن العاقلة قال **من ثلاثة حق واحد هم فيها يبرأ**  
**او بن حايطة فطلب به رجل ضمن ثلثي الدية** لان الحاضر والباقي في الثلثين  
منفرد الاستهاد **على الحايطة استهاد على النقص** يكسرها ينقص من الخراس  
واما كان استهادا على النقص لان المقصود ازالة السفل ثم فرغ عليه فقال  
**ولو رفع الحايطة على الطريق بعد الاستهاد فغير انسان بنقصه فام**  
**ضمن** لان النقص ملكه فيكون التفرغ عليه **وان عمر رجل يقتل مات**  
**بسقوطها اي الحايطة لا** اي لا ضمن صاحبها دية الثاني لان التفرغ منه  
اي الاول لا ليه ولا يكون الاستهاد على الحايطة استهادا على القتل **خلاص**  
**الجناح** اي لو كان مكان الحايطة جناح والسيلة بجملها حيث يضمن صاحب الجناح  
القتل الثاني ايضا لان وضع الجناح جنابة اذا لوضع فعله فصار كانه  
انقاه اليه تيرد ولهذا لا يشترط الاستهاد عليه فيكون الثاني مضاً فالله  
كالاول فيجب عليه تفرغ الطريق عن القتل ايضا فاذا لم يفرغ صار جانياً  
وفي الحايطة لم يوجد منه الفعل وانما جعل كالتاعل بترك النقص استحساناً  
فيظهر ذلك في حق القتل الاول دون الثاني فلم يكن سقوط القتل الاول في  
حق الثاني بقوله فلا يجب عليه التفرغ عنه الا يبري انه لو باع الحايطة  
او النقص بري من الصمان ولو كان بفعله لما يبري كلو باع الجناح ولو عجب  
بحره كاستعجال الحايطة سقط بسقوط وبني ملك قيمته لان التفرغ اليه وان

كانت ملك غيره لا قيمته لان التفرغ الى ملكها ولو سقطت الحرة وحدها لا ضمن  
ما عجب بسقوطها لانه وصفها في ملكه وذكره الزليعي عن الهذبة قال عزاءه الى البسوط  
انتى **ولا يبيع الاستهاد قبل ان تنقضي الحايطة** لان اتمام التفرغ ابتداء وانتهاء  
**وتقتل فيه شهادة رجل وامرأتين** لانه شهادة على التفرغ لا على القتل وقد قدمناه  
فخرج لو قال ينبغي ذلك ان تهرمه فهو مشرقة لا شهاد ولو اتمهم وتقدم دابة  
فاصابت رجلاً ومات لا يضمن او وضع على الطريق مشا فتفرت الدابة مسنة  
فاصابت رجلاً ومات لا يضمن الواضع ولا صاحب الحايطة ويصح الطلب بالتفرغ  
عند الحكم وغيره وانه امهله الحاكم بعد الاستهاد مرة فانه يهرم والتلف في مدة  
التأجيل يضمن لان ذلك الحق ليس للمالك فلا يبرأ تاجيله كذا في التوازية  
وفي الحايطة ولو كان صاحب الحايطة الايل بالغام فلا مسلم فاستشهد عليه ثم  
حين جنونا مطبقا او ارتدوا ليعاد بالله تعالى ولحق بدار الحرب وقضى القاضي  
بالحاقه بمرعاد مسلماً فزدت عليه الدار ثم سقط الحايطة ليعود ذلك والتلف  
اشاناً ما كان هدر لانه لم يبق له ولاية الصلاح بعد المدة والمجنون ولا يعود  
بذلك وكذا اذا افاق المجنون وكذا اذا باع الدار بعد ما شهد عليه ثم ردت  
بغير بقضا او غيره او جبار رويته او جبار شرط المشتري ثم سقط  
الحايطة وان قلن شيئاً لا يجب الصمان الا باستهاد مستقل بعد الرد ولو كان الجار  
للبيع فان نقص البيع ثم سقط الحايطة وانقص شيئاً كان ضامناً لان  
خيار البيع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاستهاد ولو اسقط البيع جواره  
واوجب البيع بطل الاستهاد لانه زال الحايطة عن ملكه وفي اخراج الكسفت  
والجناح والميزاب لا يبطل الصمان بشي من هذه الاشياء وفي المشتري رجل مات  
وترك دارا حايطة ما يمل الى الطريق ولم يترك الميت شيئاً سوى هذه الدار  
وعليه دين اكثر من قيمة الدار وترك ابناً لا وارث له سواء كان الاستهاد  
في الحايطة الايل يكون على الابن وان لم يملكه الابن فان سقط الحايطة بعد  
ما شهد على الابن وانقص الصمان فامات الدية على عاقلة الاب لا على  
عاقلة الابن حايطة بعضه صحيح وربعه واه فاستشهد عليه فسقط  
الواحد وغير الواحد وتقتل اشاناً بضمن صاحب الحايطة الا ان يكون الحايطة  
طويلاً بحيث وهي بعينه ولم يه البعض فحينئذ يضمن ما اصابه الواحد  
منه والا يضمن ما اصاب الذي لم يه لان الحايطة اذا كان بهذه الصفة  
متمزلة الحايطين احدهما صحيح والاخر واه فالاستهاد يصح في الواحد  
لا في الصحيح حايطان احدهما ما يبرأ والاخر صحيح فاستشهد على ما لم يستطع  
المابل وسقط الصحيح فامتن سناً لان هدر انتى وفي الفصل الحادية  
معزياً الى دباب واقفات الناطق مسجراً مال حايطة يشهد على الذي بناه  
فان وقع بعد ذلك على رجل فقتله يجب دية على عاقلة الذي بناه وان



دقت دار على المسالك ودفعها الى رجل واشهد على الركب ترجع على عاقلة  
الواقفة هكذا ذكره في ربات الجامع في الفتاوى استنى وتلقا في شرح النظم  
الوهياني عن العمادية كما ذكرناه ثم قال وقد وقعت عليها بعد ذلك في عمدة  
المفتي للصديق الشهيد ولقطه مسجودا حايطة فالاشهاد من بناءه فان وقع  
وتلف به انسان فدمه على عاقلة من بناءه وحوزه في الولو الجية فقالوا ذلك  
حايطة الوقف على المسالك وذلك يكون على عاقلة الذي انتهى وفيها حايطة  
العبد التاجر اذا سقط على انسان ومات بغير عاقلة مولاة اذا لم يكن على  
العبد دين لان العبد خصم فيها في دين من جهة المولى وكان التقدم الى العبد  
تقدم الى المولى ولو تقدم الى المولى ولم ينقصه كان دية المقتول على عاقلة المولى  
ايضا اذا قال دلي القاتل اذا جاءه غدر عود عن القصاص لا يصح لانه  
متملك دل عليه مسيلة ذكرها في الاصل جارية قتلت رجلا عمدا فزني بها  
ولي القاتل قبل ان يقتل لا يجب بالحد لا يصارح مملوكة تسقط  
الحدانتي هذا **باب** في بيان احكام جنائية البهيمة والجماد  
**عليها** اي على البهيمة ذكر جنائية البهيمة والجنائية عليها عقوبة جنائية  
الانسان والجنائية عليه في باب على حدة مما لا يحتاج الى بيان **ضمن الركب**  
**في طريق العامة** قيد به لانه لو كان ملكه لا يضمن شيئا حتى يجرم الميراث  
وتجب عليه الكفارة به وغيره لنسب وحينه يشترط التعدي وضار الحذر  
السير في ملكه **ما وطئ دابة وما اصاب يدها او رجلها او راسها او كركم**  
من الكدم وهو عض الدابة بغير **ادخلت** اي ضربت لان الاختراع عن الابطا والكدم  
والحنط يمكن لانه ليس من ضرورات السير فتقدر فاه بشرط السلامة  
**فلو حدثت هذه الاشياء المذكورة في السير في ملكه لم يضمن صاحبها الا في اولى**  
**وهو ركبها** لما تقدم من ان الابطا مباشرة **ولو حدثت هذه الاشياء في ملكه**  
**بآذنه فهو ملكه** فلا يضمن **الا** اي وان لم يكن بآذنه **ضمن مالكه مطلقا** التعدي  
**لما تقيى** اي لا يضمن الركب ان يجرى **او يجرى** **او يجرى** لانه لا يملكه الاختراع  
النفخة بالرجل والذنب على السير على الدابة ولم يغيره بالسلاخة يقال نفخة  
برجله اذا ضرب به وهو بالهاء المهملة من باب فعل بالفتح **او عبط**  
**الانسان بما راى او بال** **والطريق سايرة** **او واقعة** **كذلك** لان خيل  
الدابة لا يجاوز عن روث وبول فلا يمكن التمزيع عنه فلا يضمن ما تلف به فيها  
اذا راى او راى او راى وهي تستر وكذا اوقفها لذلك لان من الدواب ما لا يفعل  
ذلك الا واقفا وهو المراد بقولنا اوقفها لذلك **فلو اوقفها لغيره** جثالت  
او راى فغضب به انسان **ضمن** لانه متقد في الايقان وليس هو من ضرورات  
السير وهو كثر ضررا ايضا من السير لكونه اذوم فلا يلحق به وهو المراد بقوله  
ولو اوقفها لغيره **ضمن** **الا في مواضع ادن الامام بايقانها** انشاء من قوله

ضمن

ضمن اي فلا يضمن اذا اوقفها في موضع ادن الامام بايقان الدواب فيه وباب  
المسجد كالطريق في الايقان الا اذا جعل الامام موضع الوقوف الدواب في باب  
المسجد فلا ضمان فيها حديث من الوقوف فيه وكذلك ايقان الدابة في سوق الدواب  
لانه ما دون له من جهة السلطان وكذلك الغلابة وطريق مكة اذا وقف في غير  
الحجة لانه لا يضرب بالناس فلا يحتاج فيه الى الاذن اما الحجة فهو كالطريق **فان**  
**صابت الدابة بيدها او رجلها خاصة او ناقة او ناقة من غنم او حمار**  
**صغيرا فحقا وعينا يضمن** لعدم امكان الاضرار عنه **ولو كان**  
**الراكب** اي كل سبي يضمنه الراكب بعلمه لانه مسيان في غير الابطا يضمن عليها  
الضمان بالمعنى فيه كالراكب وقوله وضمن السابق وانما يدبر ويتركس  
في الصحيح وذكر القدر في ان السابق يضمن النفخة بالرجل لانه يجرى عينه  
فيملكه الاختراع عنها مع السير وغايته عدم ضرر الراكب والقائد فلا يملكها  
التميز عنها وعليه بعض مشايخ العراق وجه الاول وعليه اكثر المشايخ  
كما في تبين الكثر ان السابق للقبول على رجلها شي ينفه به عن النفخة فلا  
يملكه التميز عنها بخلاف الكدم والصدم وقاله الثاني يضمنون لهم النفخة  
والحجة عليه ما ذكره قوله عليه الصلاة والسلام الرجل يجار وسفاه النفخة  
بالرجل **عليه** اي الراكب **الكلان** **لا يملكها** اي لا على السابق والقائد مراده  
الابطا لان الراكب مما شرفه لانه التلق يعلقه وتلق الدابة تنع له فان سير  
الدابة مضائق اليه وماله له وبما مسيان لانه لا يتصل منها شي بالجل والكفارة  
حكم المباشرة لاحكام النسب وكذا يعلق بالابطا في حق الراكب حرمان الميراث  
والوصية دون السابق وانما يدبر لانه يخنق بالمباشرة وكذا لو كان سابق وراكب  
فيل لا يضمن السابق ما وطئت الدابة لانه الراكب مما شرفه لما ذكرنا والسابق  
مسيب والاضافة الى المباشرة وقيل الضمان عليها لانه كل ذلك سبب الضمان  
الاخرى انما محمدا كوفي الاصل الراكب اذا امر انسانا فخنس الامر الدابة  
وطئت انسانا كما قاله الضمان عليها فامتنع في الضمان فالناخن سابق  
والامر ركب فبينهما بينهما يستويان والصحيح الاول لما ذكرنا اما الجواب  
فما ذكرنا الاصل فبينهما المستويان اما لا يضمن مع المباشرة اذا كان السبب شيئا لا يملك  
بالنفخة في الانلاق كما في الحفر مع الانفاق والخد لا يملك شيئا بدون الانفاق اما اذا  
كان السبب يملك بالنفخة فليس يضمنه فانه الموقوف مثل ذلك لم يكن على  
الدابة ركب بخلاف الحفر فانه ليس يملكه بل الانفاق والخد لا يملكه  
بهما فاصيب الى اخرها كسيلة النفقة او كل واحد منهما لا يملك بالنفخة وفيها  
يضمن به يملك فليس يضمن ان انتهى **ضمن عاقلة كل فارس دابة الاخران اصطفا**  
اي تلاقي بالانصاف كل منهما بالاحر بشدة **وما** من الاصطدام او كانا



حرس وقال زفر والسافى يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر  
روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه ولا يكلا منها مقبول بفعل نفسه وفعل  
صاحبه فيعتبر نصفه ويبدل النصف كما اذا كان الاصلد ام عمدا ولنا ان موت  
كل واحد منهما مضافا الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو الشبي في الطريق  
فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في نفسه ولو اغتير  
ذلك لوجب نصف فيما اذا وقع في بير في قارة الطريق لانه لو لامسه ونقله  
في نفسه لما هو في البير وفعل صاحبه وان كان مباحا لكنه مفيد بشرط  
السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عنه وجود التلف به وروى عن  
علي انه اوجب كلال دية على عاقلة كل واحد منهما فتعاضدت ديواته فرجحا  
بما ذكرنا ويجمل ما روي عنه انه اوجب النصف على الضمان كما ذكرنا فان في  
الهدم يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف على ما تبينه وكجمل ما روي  
عنه انه اوجب كل الدية على الخطا فوفقا بينهما وقيدنا بالحدس  
لان ما ذكرنا من الحكم في الهدم والخطا محله ما اذا كانا حرسين وكانا  
**حرسين يبدل ديمهما** لانهما الحاية تفلقت برقبتها دفعا وقد اوقدت فالت  
لا الى خلف من غير فعل يصير المولى به مختارا للنفذ ولو كان احدهما حرا  
والآخر عبدا لوجب على عاقلة للمقتول العمد كلها في الخطا ونصف قيمته  
في العمد وتأخذ هارثة المهر المقتول ويبطل حقهم من الدية فيما لا يدل  
القيمة او نصفها لان الواجب كان على رقبته العبد فيبطل بموته الا قدر  
ما اختلف ومولا القيمة او نصفها فتأخذ هارثة المهر المقتول ويبطل ما زاد  
عليه لعدم الخلف وهذا عمل في حقيقته وسجد لان قيمة العبد المقتول  
يحب على العاقلة على اصلها لانه ضامن الا دمي كما لو تجاذب رجلان  
حبلا فاقطع الحبيل فسقطا رما تا على الفضا فله دية لهما وصدر  
دمهما لان كل واحد مات بقتل نفسه فان وقع على الوجه وجب دية  
كل واحد منهما على عاقلة الآخر لان كل واحد مات بقتل صاحبه فان  
تعاكسا اي المتجاذبان وقع احدهما على الفضا والآخر على الوجه دية  
الواقع على الوجه على عاقلة الآخر لانه مات بقتل صاحبه وهدر دم  
من وقع على الفضا لانه مات بقتل نفسه وهو كقطع الشاة الحبيل بينهما  
اي بين المتجاذبين فوقع كل منهما على الفضا فاما قد تبين اي المتجاذبان  
على عاقلة الفضا لانه مضاف الى فعله وهو القتل فكان سببا وسابقا  
ذاته وقسم اذ اتى اي الاتما كالسرح ويحوى على رجل فالت وقليد  
قطار القطار يكسر القاف قطار الابل والجمع قطار فتمت وقطرات  
بضمتين ايضا كذا في المختار وعلى يمين منه رجلا الدية مفقولة بضمين  
المقتدر فان كانا معا اي مع القايدين سابقا فمما اي القايدين والسابق

اي يجب على عاقلة الضمان لا لا سببا لهما والسبب لانهما قايدين الواحد قايدين  
للكل وكذا سابقا لانهما الا دية هذا اذا كان السابق من جانب الابل  
اما اذا توسطت واختبر بزمان واحد بضمين هو وحده ما عبط بما هو خلفه وبضمين  
ما تعلق بما هو قدامه ولو كان رجلا ركبا على البير وسط العقار ولا يسرق منها  
شيئا لم يضمن ما اصابته الابل التي بين يديه لانه ليس بسابق لها وكذا اما الضمان  
الابل الذي خلقه لانه ليس بقايدين لها الا اذا كانا احدهما بزمانها خلفه اما البير  
الذي هو ركبه فهو ضامن لما اصابه فيجب عليه وعلى القايدين غير ما اصابه بالابطال  
فان ذلك ضمانه على الركاب وحده لانه جعل فيه ما يحتاج من خبره في حكم  
المباشر على ما بيناه فان قتل بغير ربط على قطار وبلا على قايدين رجلا مفقولة  
لقتل صمن عاقلة القايدين الدية مفقولة بضمين ورجلوا الى العاقلة بها  
اي بالدية على عاقلة الرابط لان الرابط او ققم في حق العدة قال  
صدر الشريعة اقول ينبغي ان يكون في مال الرابط او ققم في حشران المال  
وهذا مما لا يتخمله العاقلة انتهى قلت ويمكن ان يجاب عنه بان  
الرابط لما كان متقدما فيما يصنع صار في التقدير هو الجاني واذا كان  
كذلك وجب الدية على عاقلة والده تعالى اعلم فان قلت ان كل واحد  
منهما سبب فكان ينبغي ان يجب الضمان على العاقلة والرابط ابتداء  
قلت لان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الرابط لان الضمان التلص  
به دون الرابط فيجب الضمان عليه وحده ثم يرجع به عليه والله  
تعالى اعلم قالوا هذا رابط والقطار يسير لان الرابط امر بالنفذ ودلالة  
واذا لم يعلم لا يمكن التحفظ عنه ولكنه جملته لا ينبغي وجوب الضمان  
عليه لتحقق الاتفاق منه وانما ينبغي الاشر فيكون ثرا والضمان  
على الرابط واما اذا ربط والابل واقعة ضمنها عاقلة القايدين ولا يرجع  
به على عاقلة الرابط لانه قايدين غيره بغير ان له لاصريه ولا دلالة  
فلا يرجع بما لحقه على احد غاية الامر ان يقال انه متقد في الرابط  
والانقلاب على الطريق لكن زالة ذلك بالقود فصار كما اذا وضع حجرا  
وحوله غيره وكذا اذا عمل القايدين بالرابط لا يرجعون على عاقلة  
الرابط بما لحقهم من الضمان لان القايدين رضي بذلك والتلف قد انفصل  
بفعله فلا يرجعون به وهو القياس فيما اذا لم يعلم لان الجمل لا ينافي  
السبب ولا الضمان الا اذا استحسن في الرجوع كانا ذكرنا ومن ارسل  
بهيمة وكان سابقا لها فاصابت في ذرها ضمن لان الحاصل لها فاضن  
فعلها اليه كما يضاف فعل المكرة الى المكرة منها يصلح له والمراد  
بالسوق ان يسمي خلفها معها فان لم يمس خلفها فاما دامت في ذرها  
فهو سابق لها في الحكم فيلحق بالسوق واذا تراخي النقط السرق

ن



وفي تبين الكثرة ذكر في النهاية ان المواد بالبهيمة الكلب وان ارسل  
لهيلا او كلبا ولم يكن سابقا له او القلت وابعدا سابقا ما لا وارسا بها  
اوليا اي لا يضمن في هذه الصور كلها اما الخرفلان بدنه لا يحمل السوق  
فصار وجود السوق وعدمه سواء فلا يضمن مطلقا بخلاف البهيمه فان  
بعضها يحمل السوق فيعتبر فيها السوق ومن ثم قال الوارسل بازيلا  
في الحرم فقتل لا يضمن المرسل واما الكلب فلانه وان كان يحمل السوق  
لكنه لم يوجد منه السوق حقيقة بان يمشي خلفه ولا كما بان يصيب  
على نور الارسل والتقدي يكون بالسوق فلا يضمن وهذا لان الاصل  
ان الفعل الاختياري يضاف الى فاعله ولا يجوز اضافته الى غيره الا اذا  
تركتا ذلك في فعل البهيمه اذا وجد منه السوق فاصفاه اليه سبحانه  
صيانة فلا تقصر الاموال وان لم يوجد منه السوق بقي على الاصل  
ولا يجوز اضافته لعدم الفعل منه مباشرة وتسمية قال النبي صلى الله عليه وسلم  
قاضي خان لو ان رجلا ارسل بهيمة وكان سابقا ضمن ما اصابته في  
نورها وكذا لو ارسل كلبه وكان سابقا له ضمن ما تلف ولو لم يكن سابقا  
له لا يضمن وكذا لو ارسل كلبه على رجل فقصره او مزق ثيابه لا يضمن الا ان  
يسوقه وكذا اذا ارسل كلبه وهو لا يمشي خلفه فقصر انسانا او تلف غيره  
ان لم يكن معطيا لا يضمن لان غير المعطى يذهب بطبع نفسه وان كان معطيا  
ضمن ان يرضى الوجه الذي ارسله لانه ذهب بارسال صاحبه واما  
ان اخذ بيمته او يمسره فلا يضمن لانه لا مال عن سنن الارسل انقطع  
حكم الارسل واكثر المسامحة قالوا هذا في البهيمه واما في الكلب فلا يضمن  
وان ذهب على سنن الارسل الا اذا كان خلفه لانه يتمكن من اثبات  
البهيمه عليه ما دون الكلب عادة ولو كان لرجل كلب عفور يودي من امر  
به فلا هل المبلد ان يقتلوه وان تلفت عليه صاحبه الصغار ان  
كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحايط المائل انتهى  
وقد قد منا شيئا من ذلك قلت وفي شرح ملا خسرولة كلب ياكل  
عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن واما  
يضمن فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني ادم كالحايط المائل ونظ  
الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظا انتهى ويمكن حمل المتلف  
في كلام النبي صلى الله عليه وسلم في حصر التوفيق بين كلامه وكلام ملا خسرولة والله  
تعالى اعلم ووقع استقنا عن شخص له محل يضمنه في بيئته انه يخرج خبثا كل  
عنب الناس وذكروا هل يضمن صاحب المحل ما تلفه الخيل من العنب  
دخوه ام لا وهل يؤمر بتجويله عنهم الى مكان اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن  
صاحبه شيئا من ذلك مطلقا يعني تسواء اشهد على صاحبه ام لا اختلا

ما تقدم من سبيلة الكلب بل اولى كالاتي واما تجويله من ملكه  
فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب واما على جواب الشيخ فيسفي  
ان يؤمر بتجويله اذا كان الغوري سينا على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم  
واما انقلات البهيمه فلقوله عليه الصلاة والسلام العجا حيار  
اي فعل العجا هدر وهي المنقلبة وهذا صحيح ظاهر لان الركوبة  
والمسوقة والموقوفة في الطريق اولى ملك الغير والرسلة في الطريق  
فعلها معتبر على ما بينا ولان الفعل يقتصر عليها غير مضاف الى  
صاحبه لعدم ما يوجب النسبة اليه من الركوب واخراته هذا ويجب  
ان تعلم ان الموقوفة اما بعين فاعله ما دامت في يدها وان حالت فيه  
واما اذا اوقفها في ملك غيره بان اوقفها على الطريق ولم يشهد هاتفا  
عن ذلك بمقالة دابة منقلبة هكذا ذكره العارضي في فصوله ثم بحث  
وقال والذي يؤول عليه في جيل هذه المسائل ان تقول في كل موضع  
كان للمواضع فيه حق الوضع لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك  
الوضع شي سوانف به وهو مكانه او يؤمر ما زال عما مكانه وفي كل موضع  
لم يكن للمواضع فيه حق الوضع اذا عطي بالوضع شيء ان عطي للموضع  
في مكانه لم يزل يضمن الواضع وان عطي بعد ما زال الموضع في مكانه  
ان زال بمنزلة بخوان وضع حجرة في الطريق ثبت به الدرع فان اذلتها عن  
مكانها فاحرقت شيئا لا يضمن الواضع وان كان الدرع زال عن الموضع  
الذي كان فيه لا بمنزلة بل بان وضع حجرة في الطريق بغيرها اخر ووضع اخرى  
في الطريق فتخرجت احدها عن الاخرى فانكسرت قال ابو  
يوسف يضمن كل واحد منهما قيمة حجرة صاحبه وعنه في رواية انه لا يضمن  
صاحب الحجرة الدرجة بخلاف ما لو تخرجت بنفسها انتهى **باب الجحش**  
**باب الجحش** اي الركب في القاموس جمع الجحش جمع جحش وجماعها جحش  
جميع اعترفا رسمه عليه انتهى ومثله في مختار الصحاح **باب يندر الركب**  
**باب يندر** فانه لا يضمن كالمسقلنة قال في الفصول العبادية فمثل  
استفتي الامام ابو الفضل الكرماني عن سكران جمع به نرسه فاصطدم  
انسانا فمات قال ان كان لا يقدر على مسغه فليس بمسبوره فلا ضمان  
سيرة اليه فلا يضمن قال وكذا غير السكران اذا لم يقدر على المنع انتهى  
ومثله في جامع الفصولين وفي واقعة الفتوى وقد اجاب عنها مولانا  
شيخ الاسلام ابو السعد الهادي مفتي الديار الرومية بانه اذا كسرت  
حجرة عن مسكها حتى اتلفت انسانا فدمه هدر والله تعالى اعلم  
وفي الفتنة معزيا الى اكثر الروس اذا نظرت في باب دار انسان فحقا عمله  
صاحب الدار لا يضمن اذا لم يملكه تخيصة من غير قبي العين وان امكنه يضمن



وقال الشافعي لا يضمن في الوجهين ولو ادخل رأسه فزماه صاحب  
الدار بالبحر فقتل عينه لا يضمن بالاجماع لانه شغل ملكه كالوقوع  
اخذ ثيابه فدفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها  
استقي **ومن ضرب واية عليها ركب او غلبها اي طعنها بعود او نحو**  
**فتقت او ضربت بيدها شخص اخر غير الطالع او بقرته من ضرب**  
**او تحسه فصدمة او قتله ضمن هو اي الناحض لا الركب** اي لا يضمن  
الراكب لانه المروي عن ابن عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما  
ولان الناحض متقدم في التمسك والراكب في فعله غير متقدم فيرجح جانيه  
في التقدم للمقدم حتى لو كان موقفا دابته على الطريق يكون الصمان  
على الركب والناحض يضمن لانه متقدم في الايقاف ايضا ولو لم يمتد  
الناحض فاهلكته كان دمه هدر لانه كالجاني على نفسه وان التمسك  
الراكب فقتله كانت ديبته على عاقلة الناحض لانه متقدم في تسيبه  
ثم الناحض انما يضمن اذا كان العوي في فتر الخمر عتي يكون السوق حفاة  
اليه واذا لم يكن في فتره والصمان على الركب لا يقطع امور الخمر فيقي  
السوق مطنا فالراكب كذا في شرح ملاخضر والبرازية ثم لما فرغ  
من جناية الدابة شرع في الجناية عليها فقال **ضمن في عيني شاة**  
**قصاب ما نقصها** لان المقصود من الشاة اللحم فلا يعتبر الا النقصان  
فقد بان العين لان الحكم في العينين ليس كذلك بل صاحبها بالخيار ان شاء  
تركها على العاقب وضمنه القيمة كاملة وان شاء اسكها وضمنه القصاب  
لانه الممول به النقص وهو ورد في عين واحدة فيقتصر عليه كذا في الشين  
ومراده بصمان النقصان صمانه من حيث المالية **ضمن في عين بقرة**  
**جزارة** الجزر النقطع وجزر الجوز وكروها والجوز ما اعد من الابل للبحر  
يقع على الذكر والاني وهي ثوبت كذا في العناية **وجوز** اي جوز  
الجزر وهو الابل **وجمار وبغل وفرس ربع القيمة** لما روي انه ضل  
انه عليه ولم يفتن في عين الدابة بربع القيمة وكذا قضى عمر رضي الله  
تعالى عنه والان اقامة العمل بها انما يمكن بالربع اعين عينها وبعينها  
الستعمل بها فطارت كذا ذات اعين اربع فيجب الربع بقوات احد  
وانما وضع المسئلة في بقرة الجوز وجزره ليل يتوجه انما يكونا معدن  
للم قتيون حكمهما حكم الشاة بل سواكنا معدن له او اللحم والركوب  
فقيمة ربع القيمة كذا في النكاح لا يوجب كذا في شرح الهداية  
شرع شد الدابة على الطريق وباعها وقال للمشتري خلت دابته  
فخذها ورضي صار قابضا فان جئت فالصمان على الموقف البايع وان رالت

من موضعها ما لم يحل الربط وتستقل من مكانها في داره بقرة ادخل عليها  
اخر بقرة اي غير مثقلة باذن صاحبها فقتل الدابة ذلك الا ان يرضى  
وان كان بلا اذن يضمن ادخل بقرة فطوحا في سرح النسيان فطوحا لا يضمن  
دخل عتما او ثورا او فرسا او حمارا في زرع او كرم ان ساقاض من كذا بقرة  
والا لا وقيل يضمن وان لم يكن سابقا سابقا على المعقلة دخل بقرة في زرع  
فاخذ صاحبها الخمرها فاخرجها فافسدت من الزرع حال الاخراج  
ان اخبره بان بقرة في الزرع ولم يامر به بالاخراج يضمن النكاح وان  
امره بالاخراج ايضا حال الاخبار لا يضمن وقال ابو نصر يضمن فيه ايضا  
وان اخبر صاحب الزرع فاكلها ديب في المشتق لا يضمن وفي القتاد في المختار  
ان سابقا لغيره لاخراج يضمن والا فلا وقال ابو نصر ان اساقها الى مكان  
بمس على زرع لا يضمن ايضا وكذلك لو اخرج دابة للغير عن سرح  
الغير وعاد الى سلة انه يضمن ادخل دابته في غير داره فاخذها  
مالك الدار فتلفت فلا يضمن كذا في الزرع وضمن ثوبه في بيت الغير فزى  
به صاحب البيت ضمن فان دفعه اخرج الدابة لان كذا الدابة في البيت  
ليصرف الثوب الداعي وحيد بقرة في سرحه فطرد ها الدابة فزى ما يخرج  
من سرحه لا يضمن لان الصالة لا ياربها الا خاين وحيد في سرحه دابة  
فاخرجها فضاغت او اكلها الذي لا يضمن بخلاف ما تقدم لان الربط  
محلها لا الدار ففسد دابة الغير زرع او كرمه فاخذها وحسبها فتي  
فعلكت ضمن الحارس لانه ليس له ولانه الحارس ربط حماره في ساحة  
فجاء اخر حماره وربطه بفض احداهما الاخر وهلك ان في موضع لها ولا يبر  
الربط لا يضمن والاضن فان لم يكن ذلك الوضع طريقا ولا ملكا لاحول  
يضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن لان الربط جناية شاة  
لاسيان دخلت وكان طباخ فقتلها المالك لا يخرجها منه فكلست قدس  
الطباخ يضمن المالك الدابة كذا في البرازية وفي الخلاصة وفي المشتق ما يحمل  
على ظهوره ففي عينه ربع القيمة وكذا النقرة وما لا يحمل عليه لصغره  
كالنصيل والحشاد افقتت عين واحد قيمتها ربع القيمة في مجموع  
النوازل الرجاحة كالسكاة وفيها ما نقصها ولو قطع احد نوازل الدابة  
يضمن جميع قيمتها كذا في الامام السرخسي في غرض الاصل وفي نصب  
القتادي ان لم يكن مالوك اللحم هكذا اما اذا كان مالوك احد فقتل  
فما اكله الحمار اذا كان له قيمته يغير قطع البطان شاة سلمه السوم منه  
القيمة وان شاة اسكاه وضمن الحان ما نقصه وفي العيون قال الربيع  
ان السهمك حمار الغير وبغله يقطع يده او يذبحه ان شاة صاحب  
صمته قيمته وسلمه اليه وان شاة حليم ولا يضمن شيئا وعليه القوي



وفي الحمار اذا لم يذبحه تكن قتلته على قول ابي حنيفة لا يشكول وعلى قول  
محمد للسرا له ان يضمن النقصان بخلاف الفرج لجلده والنفس غير  
ما كثر اللحم ولو ضرب رجله حتى صار عرج فهو كالقطع وفي الصيرفة  
حمار باكل حنطة انسان فلم يضمنه حتى اكل قال تبة والصحيح انه يضمن  
ه يستاني صنيع امر الانسان وعقل حتى دخل الماء في الانسان ووقعت  
الحيطان وتلفت الكروم قال يضمن الكروم ولا يضمن قيمة الحيطات  
وان كان في الكروم حصوم يضمن مثل الحصوم بقدر حصه صاحب الكروم  
ولو كان فيها عنب لا يضمن مثل العنب لان حفظ العنب لا يجب على العامل  
فلا يكون تارك الحفظ لان ما كان بعد الملوغ من الزرع والثمار وغيره  
عليها ولكن يجب على العامل نقصان الكروم لان حفظ الكروم واجب  
على العامل فيظن ان هذه الصيغة مع عيناكم تشتري ويغير عنها  
كم تشتري ويأخذ منه نقصان تلك قلت قال ق ويضمن العنب  
في رثنا والله تعالى اعلم هذا **باب** في بيان احكام جنائنه  
**المملوك والجنائنه عليه** لما انتهى القول في بيان احكام جنائنه المالك  
وهو الحر والجنائنه عليه شرع في بيان جنائنه المملوك وهو العبد  
واخوه كالحظا طرئته عن رقبته فان قلت العبد لا يكون ادنى  
مترلة العبد من البهيمة فكيف اخذ باب جنائنه عن باب جنائنها  
قلت اما اخبر بان جنائنه عما باب جنائنها لان جنائنه البهيمة  
كانت باعتبار الركب او السائق او القايد وهم ملاك اختلاف في  
موجب جنائنه العبد قبل موجه الارش لان النصوص مطلقة من غير  
فصل الا ان المولى ان يتخلص بالدفع تخفيفا عليه وقبل الدفع والمولى  
ان يتخلص بالفداء ولهذا يبرأ المولى لهلاكه ولو كان الواجب الاصل غيره  
لما يري لهلاكه قبل الاختيار لانه يعوق به الدفع لا الفداء واعلم ان  
جنائنه المملوك لا توجب الادعاء واحدا لو محلا له والافقية والحق  
ومعناه ان جنائنه العبد لا توجب الادفع رقبته ان كان محلا للدفع  
ما كان قنا وهو الذي لم يعقد له شيء من اسباب الحرية كالقيد  
وامومية الولد والكتابة سواء كانت الجنائنه واحدة او اكثر لا توجب الادفع  
ورقبته اذا كانت الجنائنه في النفس موجبة للمال والافقية واحدة اي ان لم  
يكن محلا للدفع بان العقده شيء مما ذكرنا توجب جنائنه قيمة ولحق  
ولا يزيد عليها وان تكررت الجنائنه وفي الفداء اجب بعد الفداء بغير المولى  
بين الدفع والفداء كالجناية الاولى وكذا كل ملحق بغير الفداء  
بالدفع والفداء بخلاف المدر واحته فانها لا توجب الاقيمة واحدة  
على ما يبينه في اثناء المسائل ان شاء الله تعالى ان علمت ذلك

تقول

تقول **جن** عيب خطا كذا وقع في الهداية ومختصراتها والمقتصد  
بالخطا ههنا يعني في الجنائنه في النفس لانه اذا كان عيبا يجب القصاص واما  
فنادون النفس فلا ينفذ لان خطا العبد وعمره فيما دون النفس  
فانه يوجب المال في المالين اذا القصاص لا يجري بين العبد والعبد  
ولا بين العبد والاحرار فيما دون النفس **فقه** اي المولى بالخيار  
ان سلف دفع العبد **بها** اي بالجنائنه الى وليها **فيملك** وليها اي ولي  
الجنائنه **او سلفا فاداه باوشها** اي ارض الجنائنه لتخلص عمنه لكن الواجب  
الاصلي هو الدفع والصحيح ولهذا سلف الواجب بمرت العبد لثوات  
محل الواجب كما قدمناه بخلاف موت الحر المجاني حيث يجب الارش على عائلته  
**حالا** اي كايضا كل من الدفع والفداء على الحلول اما الدفع فلا يمين ولا  
تأجيل في الاعيان واما الفداء فلا يبرأ العين فيكون في حكمه وان لم يجز  
المولى شيئا حتى مات العبد بطل حق المجاني عليه لثوات محل حقه بخلاف  
ما اذا مات بعد اختياره الفداء حيث لم يبرأ المولى منقول الحق من رقبته العبد  
الى رقبته **فان فاداه** اي فان جازى المولى العبد **فجن** بعد جنائنه اخرى **فجن**  
اي الجنائنه الثانية **فالاولي** اي الجنائنه الاولى يعني حلها واحدا لانه لا يظهر  
على الجنائنه الاولى بالفداء جعل كانه لم يكن من قبل وهذا ابتداء جنائنه **فادجن**  
العبد **جنائنه دفعه** اي دفع المولى العبد **بها** اي بالجنائنه **او فاداه**  
اي العبد **بارشها** لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع الثانية كالدون  
المتلاحقه ثم اذا دفع اليهم اقتصر على قدر حقهم وحق كل واحد  
منهم ارض جنائنه والمولى ان يقتدي من بعضهم ويأخذ بنفسه من  
العبد ويرجع الباقي الى غيره لاقتلاف الحقوق بخلاف ما اذا كان المقتول  
واحدا وله وليان او وليا حيث لم يكن له الا يبرأ من البعض ويدفع  
الباقى الى البعض لا تخالف الحق كما ذكره في الرمز وغيره **فان وجب** اي المولى  
او باعه او اعتقه او دبره او استولوا اي الامه **فغير عالم بها** اي الجنائنه  
**ضمن المولى الاقل من قيمته والاقل من الارش** لانه فوت حقه بمش  
صنع فيضمنه وحقه في اقلها بخلاف الاقرار على رواية الاصل لان المقتول  
يخاطب بالدفع والفداء لانه ليس منه نقل الملك لاحتمال صدقه والحقه  
اكثر من ربه الله تعالى بالبيع لزوال ملكه فاهو اطلاق الجواب 2  
الكتاب ينتظم النفس وما دونها واطلاق البيع ينتظم البيع بشرط الشار  
المشتري بخلاف خيار البائع ولو باعه ببيع اسد لم يصح تخار حتى  
يسلمه ولو كانت كناية فاسدة صار مختارا لان موجهه ثبت قبل قبض  
البذل ولو باعها من المجاني عليه فهو مختار بخلاف ما اذا اوهبه منه لان  
المستحق اخذ بغير عوض لكن في الهبة دون البيع واعنا قال المجاني عليه



فهو مختار بخلاف ما اذا اوهبه منه لان المستحق اخذ بغير عوض لكن في البينة  
دولة البيع واعتقاد المحمي عليه بامر المولي بمقتضى اعتقاد المولى لان فعل  
الماور مضان الى الامر ولو صر به لغير العلم فتقصه هو مختار لانه جلت  
جرائمه وكذا دعي التكر دون اليثب الا اذا علمنا بخلاف التزويج لانه  
غيب حكمي بخلاف الاستحرام لانه لا يختص بالملك ولهذا لا يسقط به  
الخيار ولا يصير مختارا بالاجارة والرهن في المظهر وكذا بالاذن في التجارة  
وان ركب دون لان الاذن والدين لا يمنع الدفع عند ان في قولنا  
في رواية ومالك من الارش فقط **وان علم المولى بالجناية**  
**عزم الارش** فقط بالاجماع لانه صار مختارا للنفذ كبيع اي كالمرة الارش  
فقط في بيعه العبد الجاني حال كونه عالما بالجناية **وتعلق عقبة**  
بالجدة عطف على قوله كيبعه اي كتعلق حق العبد **تقتل** زيد بان قال  
ان قتلت زيدا فانت حر **او زجيه او شجيه** **تقتل** بان قال ان  
رمت فلانا او شجيته فانت حر ومقتل العبد كذا في ما ذكر من القتل  
او الرمي والشج في تعليفه العتق خلاف وقد فتن لا يصير مختارا  
للنفذ وعلوه القيمة لانه لم يوجد الاختيار بعد الجناية ولما ان تعلق  
العتق مع علمه بانه يفتق عند القتل ويل اختياره قبل زمه الدية  
فان قطع عبيد بجر او دفع اليه فاعتقه فانت من السراية فالعبد صلح  
بها اي بالجناية وان لم يفتقه المولى يرد على سيده فيقتل او يبيع فانه  
اذا اعتق وله على قصده تصحيح الصلح ولا صحة له الا ان يكون صلحا من  
الجناية وما جرد منها اما اذا لم يفتق وقد سري تبين ان المال  
غير واجب وان الواجب هو الفلذ وكان الصلح باطلا فنرد ويقال للارث  
اقتلوه واعفوه فان جني ما دون له مذبوح خطأ فاعتقه تصدق  
بلا علم بها نعم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دونه ونعم لو كلفها  
اي لولي الجناية الاقل منها اي من القيمة ومن الارش فان السيد اذا  
اعتق العبد الجاني جناية خطأ فعليه الاقل من قيمته ومن الارش  
فكلا عند الاجتماع اذا لا يراحم احدهما الاخر لانه لولا الاعتاق يدفع  
الى ولي الجناية ثم يباع للدين بوضعه فواضح العنايته والاصل  
ان العبد اذا جني وعليه دين يجبر المولى بين الدفع والنفذ فان دفع  
بيع في دين للعزها فان فضل شي كان لاصحاب الجناية واما بدران  
بالدفع لانه به توفير الحق فان حق ولي الجناية يصير مودي  
بالدفع ثم يباع بعده لارباب الدثون ومنى بدران ببيعة في الدين  
تقتل الدفع بالجناية لانه تجدد المثلثي الملك ولم يوجد في يده  
جناية ولو ائلفه اي العبد الجاني اجبني فقيمة واحدة اي تجب عليه

قيمة واحدة لمولاه اي لولي العبد فان ولدت ما ذرته مذبوحة بعت  
قيمة ولدها في الدين فان جنت فولدت لم يدفع الولد له اي لولي الجناية  
مع ولدها في الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقيتها فليسري  
والفرق ان الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقيتها فليسري  
الى الولد كولد المذمومة واما الدفع بالجناية فواجب في ذمة المولى لانه  
واما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع فقتل الدفع كانت رقيتها  
خالية عن ولي الجناية فان قلت اذا كان الدين عليها فلماذا يفتق  
المولى اذا اعتقها والافسان اذا اتلخه المليون لا يضمن شيئا قلت  
وجوب الصمان باعتبار نفوس ما تعلق به حكم استغلا لا باعتبار  
وجوب الدين على المولى الا ترى انه يضمن القيمة لا غير ولو كان باختيار  
الوجوب عليه تضمن كل الدين كالعبد الجاني اذا اعتقه المولى بعد  
العلم بالجناية ثم اعلم ان شرط السراية الى الولد ان تكون الولادة  
بعد حق الدين اما اذا ولدت ثم لحقها الدين لا يتعلق حق العزما  
بالولد بخلاف الاكساب حيث يتعلق حق العزما بما اكتسب قبل الدين  
وبعد لان لها يدا معتقرة في الكسب حتى لو نازعها فيه احد كانت  
ه احق به من سيدها لقتضا دينها بخلاف الولد فانه انما يستحق  
بالسراية وذلك قبل الانفصال لا بعد كولد المكاتبه وام الولد وكذا  
الاصحية لانهما حقوق مستقرة في الرقبة حتى صار صاحبها ممنوعا عن  
التصرف **عبد لرجل زعم رجل ان سيده حرره فقتل العبد وليه**  
**اي ولي ذلك الرجل الزاعم** ان مولاه اعتقه قتلا **خطا فلا شيء للمر عليه**  
**اي لاسي هذا الرجل الزاعم** على المولى لانه لما زعم ان مولاه اعتقه  
فقد اقر بانه لا يستحق على المولى دفع للعبد ولا الفدا بالارش واما  
ليستحق الدية على العاقلة فلا يصدق الا بجهة **فان قال معق**  
**لرجل قتل اخاك** يخاطب به مولاه الذي اعتقه قتلا **خطا قبل**  
**عتق فقال الاخ الذي هو المولى لا يلعبه صدق الاول** وهو المقت  
لانه منكر للصمان لانه استند الى حالة منافية للصمان اذا الكلام  
نما اذا كان رقه معروفا نصار كقول المبالغ العاقل طلقت امراتي  
والاصبي او مجنون او عت دارى كذا وكذا وكان جوفه معروفا  
كان القول قوله **وان قال رجل لها** اي لامه التي اعتقها **نظمت**  
**يدك والحال انك امي** وقالت هو بل لانه اقر بسبب الصمان ثم  
ادعي ما يبريه فانه يكون القول قوله **وكذا القول قولها في كذا اخذه**  
المولى منها اي من الامنة اي من المال لما ذكرنا استحسانا **الا للجماع**  
**والفلة** اي التوطي بان قال وطيتك وانت امي وقالت لا بل بعد  
العتق فيكون القول قوله وكذا لو اخذ من عليها ايجبه عليه الصمان



وان كانت مديونة وهما عتقهما وقال محمد لا يضمن الا شيئا  
قايما بغيره يوم يورده عليها لانه متكر وجوب الضمان لاسناد  
الفعل الى حالة معهودة منافقة له كان المسئلة الاولى وكذا في الوطي  
والغلة وفي القائم اقر سيدها حيث اعترف بالاخذ منها ثم ادعى  
التحليلك عليها وقطعتك فالتقوله قول المتكر ولهن يوم بالرد اليها  
ولها انه اقرب بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه فلا يكون القول قوله  
كما اذا قال لعنه اذ هبت ضرة عينك البيني وعيني البيني  
ثم فقيت فقال القربة لا بل اذ هبتها وعينك البيني مفقودة  
فان القول قول المقر لانه لم يمسك الى حالة منافقة للضمان لانه  
يضمن يدها اذا قطعها وهي مديونة بخلاف الوطي والغلة لان  
وظي المولى وامته المديونة لا يوجب العقر وكذا اخذ من غلتهما  
وان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه فعمل الاسناد الى حالة  
معهودة منافقة للضمان في حقهما اي في حق الغلة والوطي وعمل هذا  
المخلاف لو قال رجل لرجل اسلم اخذت مالك وانت خزي فقال بل  
اخزته بعدما اسلمت **عند جمهور اوصي امرصيا بقتل رجل  
فقتله فدينه على عاقلة القاتل ورجعوا الى العاقلة على العبد  
بعد عتقه** لانه عدم اعتبار قوله كانه الحق المولي لا لقطعان اهلية  
العبد وقد زال الحق المولي بالاعتاق **لا على الصبي الامر** اي لا يرجع  
العاقلة على الصبي الامر **اي** لا في حالة بلوغه ولا قبلها لانه  
قاصر الاهلية **اي** تبين الكفر حاكيا عن شرح الزياذات للعناي  
لا ترجع العاقلة على العبد ايضا لانه ضامن جنانية وهو على المولى  
لا على العبد وقد تغذرا بجا به على المولى لكان الحق وموافق للقواعد  
الاترى ان العبد اذا اقر بعد العتق بالقتل قبله لا يجب عليه شيء  
لكونه اسند الى حالة منافقة للضمان على ما بينا قبل هذا ولهذا لو  
خفى العبد بيرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان فملك لا يجب على  
العبد شيء وانما يجب على المولى قيمة لان جنانية العبد لا توجب عليه  
شيئا وانما توجب على المولى فوجب عليه قيمة واحدة ولو مات فيها الف  
نفس فيقتسمونها بالخصص فان كان ما مور العبد مثله بان امر العبد  
المجور عبد محمد اسلمه بقتله رجل **دفع السيد القاتل او قذاه في الخطا  
ولا يرجع له غل الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقبل من العتق  
وقته** لان القيمة اذا كانت اقل من العتق فالمولى غير مضطر الى اعطاء  
الزيادة على القيمة بل يدفع العبد قال صدر الشريعة اقول ينبغي ان لا يرجع

بشي

بشي لان الامر لم يصح والآخر لم يوقعه في هذه الرطة لكان فعل المامور  
بخلاف ما اذا كان الى امور صيبا انتفى وعاقبا سر ما ذكره العتق لا يجب عليه  
شيئا ما بينا وهذا اذا كان القتل خطأ وكذا اذا كان عمدا والعبد القاتل صغيرا  
لان عمده خطأ على ما بينا **وكذا الحكم في القتل العمدان كان العبد القاتل  
صغيرا لا يلزم خطا على القاتل** كان القاتل **اعتقه** لانه من اهل العقوبة ولو امر  
رجل صيبا حرا فادبته على عاقلة الصبي لانه المباشر ثم ترجع العاقلة  
على عاقلة الرجل لانه السبب الاول لامر القاتل لصنف فيه فان قلت  
كيف تتقل عاقلة الرجل ما لم يمسك بسبب القول لانه كالاقرار قلت اوجب  
عنه لان هذا قوله لا يجزى الكذب وهو شبيب فتعقل بخلاف المامور  
بالقتل لانه يحتمل الكذب فلا تعقله العاقلة والله تعالى اعلم وفي الخاتمة  
ولو امر صبي بالعاقلة بقتل شخص بقتل المامور لا يضمن الصبي الامر ولو ان  
بالعاقلة امر صيبا بحرق مال انسان او بقتل ابنته ففهمان ذلك في مال  
الصبي الامر ثم يرجع بذلك على الامر انتهى وفي فصول العمادي ذكر  
القتاوي الصغير اذا امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ  
لا الامر لان الامر لم يقع وفي كل موضع لا يصح الامر لا يصح الضمان على الامر  
انتهى **عبد محمد بيرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها اي في البير انسان او وقع فيها  
الزمن انسان** **ملك** الواقع في البير بسبب دفعه فلا شيء عليه اي على العبد الحاضر  
لان جنانية العبد لا توجب عليه شيئا **ويجب على المولى اي على مولى العبد الحاضر قيمة  
واحدة** وان كان الواقع الفا ذكره الزيلعي وغيره وقد قدمناه فان قتل عبد قتيلا  
**عند رجلين حزين لكل واحد منهما وليان** بغير احد وليي كل منهما اي من  
المقتولين **دفع السيد نصفه** اي نصف العبد الى **الاخرين** وبما المراد بالذات  
لم يعفوا او قذاه اي العبد بيرة كاملة لانه بذاك العفو سقط القضاء في الكل  
فانقلب نصيب المساكين ما لا وهو دية كاملة لان كل واحد من القتلين  
يجب له قضا من كامل على حدة فان اسقط القضاء في الكل انقلب الامساك  
وذلك ديتان تنجب على الولي عتقون الفا ودفع العبد غير ان نصيب  
العاف من سقط محابا فانقلب نصيب المساكين ما لا ودية واحدة واحدة  
لكل واحد منهما نصيب الدية او دفع نصف العبد لهما فيخير المولى بينهما  
فان قتل احدهما **عند او الاخر خطأ** دفع واحد وليي العمد فدية بدية  
اولى الخطا **ونصفها اي نصف الدية لولي العمد** وهو الذي لم يمسك  
او دفع اي دفع السيد العبد اليهم اي الى الاولياء **او قسم الاطراف**  
من حبة الاثلاث ثلثه لولي الخطا وثلثه للمسكنتين من وليي العمد  
بطريقة القول عندنا في حقيقته وارباعا من اربعة عندنا اما طريقة  
القول فان وليي الخطا بدينان الكل واحد وليي العمد يدعي النصيب



هذا بالكل وذلك بالنصف اصل التركة المستقر فتر هذا عند الامام كذا ذكرنا  
 وقال يدفعه ارباعا ثلاثة ارباعه لولي الخطا ودفعه لولي العمد بطريق  
 المنازعة فسلم النصف لولي الخطا بلا منازعة ومنازعة الغريقين  
 في النصف الاخر في نصف فلهذا يعنى ارباعا **فان قتل عدهما قترسهما**  
**د عفا الله عنهما** نظر اي عول جليس قتل ذلك العمد قريبا لما عفا الله عنهما  
 نظر الكل عندنا في حصة وقال لا يرفع الذي عفا الله عن نصيبه الى الاخر او يرفع  
 بربع الدية هذا **فصل** في بيان احكام **الحياة على العمد** لما انبى  
 القول من بيان احكام جنابة العمد شرع في بيان احكام الجنابة على العمد  
 وقدم الاول ترجيحاً للحايات الفاعلية **دية العمد قيمته** **فان بلغت قيمته**  
**اي القيمة دية الحر وبلغت قيمة الامة دية الحر** **تقص من كل دية**  
 العمد ودية الامة لو بلغت دية الحر وهي عشرة الاف ترجيحاً الى ما  
 افاض عليه ودية الحر وهي خمسة الاف **عشرة** مرفوع على انه لا يسب  
 الفاعل وتقص من القول هذا عندهما وقال ابو يوسف سقتب قيمته  
 بالقة ما بلغت لما روي عن عمر وعلاء بن عمر رضي الله تعالى عنهما انهما  
 اوجبا في قتل العمد قيمته بالقة ما بلغت وبه قالت الثلاثة ولهما ما روي  
 عنه ابن مسعود رضي الله تعالى عنه هكلا قول وهو ارجح مما رآه عمر و  
 داود بن عمر رضي الله تعالى عنهما لان فيه ذكر المقدار وهو ما لا يمتدني اليه  
 العقل وليس فيما روي عن غيره ذلك بل فيه قياس ساير الاموال من  
 تبليغ قيمته بالقة ما بلغت وكان محمولاً على الفهم قالوا بالاراي ومثله  
 لا يعارض ما هو بمنزلة المسموع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**وفي الغضب يجب القيمة اي قيمة العمد والامة** حال كونها بالقة ما بلغت  
 بالاحراع لانا الغضب يرد على المال وكان الواجب بمقابلة المال فيجب  
 بالعام ما بلغ وما اي الذي **قد من دية الحر قد من قيمته اي من قيمة العمد**  
**نم اوضح ذلك بقوله في يده نصف قيمته** لان القيمة في العمد كالدية في الحر  
 اذ هو برك الدم فيكون في يده نصف قيمته لا يزداد على خمسة الاف الا خمسة  
 لان اليد من الادني نصفه فيعتبر ماله وهو نقص هذا المقدار اظهر ان  
 لدنوريتته وقيل يصنف في الاطراف بحسابه بالقة ما بلغت ولا يتقص  
 منه لان الاطراف يسلك بها مسلك الاقوال وهو الصحيح كما ذكره ملا  
 حسرو وفي العناية رقبه لا يزداد على خمسة الاف الا خمسة اي لا يزداد على  
 هذا المقدار قال في النهاية هذا الذي ذكره خلاف ظاهر الرواية انه ذكر  
 في المبسوط ما ما طرف المملوك فقد بينا ان الغنير فيه المالية لانه لا يضمن  
 بالغصاص ولا بالكفارة فلهذا كان الواجب فيه القيمة بالقة ما بلغت  
 الا ان محمداً رحمه الله تعالى قال في بعض الروايات القول بهذا يوردي

كله

الي

الى ان يجب بقطع طرف العمد فوق ما يجب بقتله الى ان قال فلهذا قال لا يزداد  
 على نصف برك نفسه فيكون الواجب خمسة الاف الا خمسة انتهى في المجتبى  
 وفي يد العمد نصف قيمته لا يزداد على خمسة الاف الا خمسة لان اليد من الادني  
 نصفه فيعتبر ماله وهو من ذهب على ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
 ط نقصان خمسة ههنا با نقا قار الروايات بخلاف فصل الامة انتهى وما  
 تقدم بخالفه **وجب حكمه عدا في حجة** وهو رواية الاصل وهو  
 الصحيح لان المقصود من العمد الخدمة لا الجاهل وروى الحسن عن ابي  
 حنيفة انه يجب كمال القيمة لان الجاهل في حقه بمقصود ايضا في المجتبى  
 خلق راس عدا فلم تبت قال ابو حنيفة ان المولى دفعه اليه واخذ قيمته  
 وان سار ترك ع وعنه من قطع اذن عبده او اذنه او خلق لحية فلم تبت  
 فغلبه قيمة تامة وعنه في اسفا رعي المملوك وحاجبه وادنيه ما نقصه  
 طع قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى فقال عني عدا فان من غير القيمة  
 فلا سبي على العاق ولوقته الممان كرم العاق انقصان وقال محمد بن  
 اسه ثقاتي علم انقصان فيها فقتل له من ابن ذوق ابو حنيفة بين  
 القتل والموت فقال لا ادري وعنه فقفا احدهما عمنه والاخر قطع  
 يد فجل الاول ما نقصه وعلى الثاني نصف قيمته مقفوء العين وسبلة  
 المجنة العميا مشهورة **قطع رجل يدينه اي العمد** **فان العمد منه اي**  
**من قطع اليد يعني من سرائته وله اي للعبد المذكور** **وشره اي غير**  
**المولى لا يتقص القاطع** لا شتبه من له الحق لان القصاص يجب عند الموت  
 مستند الى وقت الجرح فبما اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار  
 الحالة الثانية يكون للورثة فتمحق الاستتاه **والاي وان لم يكن له غير المولى**  
**انقص منه اي من القاطع عندهما** وقال محمد لا يجب القصاص ههنا ايضا  
 لاختلاف سبب الولاية لان الملك على اعتبار حالة الجرح والورثة بالولا على  
 اعتبار حالة الموت فينقل اختلاف السبب من حالة اختلاف المستحق  
 فتكلفت السببة سقطت القصاص فيهما للميتين بثبوت الولاية للمولى فيستوفيه  
**قال المولى لعبدية احدكم** **فانما اي العبدان اي شئ كل منهما الى راسه**  
**فبين المولى الغنق واحدهما بعد الشئ فانما اي العبدان** **ارسل شئهما السيد**  
 لان الغنق لم يكن ما لا في العين فالسجة تضاد في العين فيقاسم ملكين  
 في حق السجة ولو قتلها رجل واخذ في وقت واحد معا يجب دية حر  
 وقيمة عدا والفرق ان البيان الانشاس وجه واظهار من وجه  
 على ما عرف وبعد السجة بقي محال للبيان فاعتبر اظهر المحضا فاذا  
 قتلها رجل واحد معا واحد معا حر يجب عليه دية حر وقيمة عدا فيكون  
 العقل نصفين بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اخذت قيمتها



يجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر ينقسم مثل الاول بخلاف  
 ما اذا اقلها على الثقات حيث يجب عليه القيمة للاول لماله والدية  
 الثاني لورثته لنفسه للمنفق بعد موت الاول **فقار رجل عبيد**  
 مولاه بالخيار اسأرا كيم بقوله **دفع مولاه عبد** الحق الى الثاني واخذ منه  
 ثمنه كاملة **او اسأرا** اي العبد **ولا يلحق النقصان** اي نقصان عبيد في حبيته  
 وقال ان سأل مسك العبد واحد ما نقصه وان سأل دفع العبد واحد  
 قيمته وقال السبا في بضمه كل القيمة ويمسك الحنة لانه يجعل الضمان  
 مقابلا لما لغايت بقى الباقي على ملكه وكما انه في الجناية بمنزلة المال  
 فواجب ذلك تحيير المولى على الوجه الذي قلناه كما في سائر الاموال وله ان  
 المالبة وان كانت معتبرة في الذات فالادمية ايضا غير مبدلة فيه  
 وفي الاطراف ومن احكام الادمية ان لا ينقسم الضمان على الخوارق الغايت  
 والقائم بل يكون بازا لغايت لا غير ولا يملك الحنة ومن احكام المالبة  
 ان ينقسم على لغايت والقائم ويتملك الحنة ففرق على الشبهين خطهما فقلنا  
 بانه لا ينقسم اعتبارا للادمية ويتملك الحنة اعتبارا للمالبة وهذا اول ما قاله  
 لان فيما قاله اعتبارا لجانب المالبة فقط وهو ادنى وهذا رجاء الادمية  
 وهو على ما قاله السبا في ايضا لان فيه اعتبار الادمية فقط والسبا اذا  
 اسبى شين توفى عليه خطهما **ولو جنى مديرا وجبت ام ولد وضعت**  
**السيد الاقل من القيمة ومن الارش** لما روي عن ابي عبد الله لما روي عن  
 ابي عبد الله في الجراح رضي الله تعالى عنه انه قضى بجناية المدير على المولى بمحض من  
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم من غير تكبير وكان يومئذ اميرا بالشام فكان  
 اجماعا ولان المولى صار مانعا بالتدبير مستلبه في الجناية وكذا بالاستيلاء  
 من غير ان يصير مختارا للنفذ لعدم علمه بما يحدث فصار كما اذا فعل ذلك  
 بعد الجناية وهو لا يعلم بما يجب الاقل من القيمة ومن الارش لانه لا حق  
 للمولى الجناية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من العين وقيمتها  
 تقوم مقامها ولا يجزى بين الاكثر والاقل لانه لا يفيد في جيلش واحد لا حارة  
 الاقل بخلاف ما ان كان الجاني قنا حيث يجزى بين الدفع والنفذ والايح  
 الاقل لان فيه فاسية المجلس لان من الناس من يختار دفع العين ومن  
 من يختار دفع النقد على ما هو الايسر عنده ويبقى ما يختاره على ملكه  
 ويخرج الاخر عن ملكه **فان دفع المولى القيمة الى ولي الجناية بقضه حتى الدين**  
**او جنى ام الولد جناية اخرى ليسا ذلك** ولي الجناية الثاني ولي الجناية  
**الاولى** ولا شيء على المولى للجناية الثانية لان جناياته كلها لا ترجع الا  
 قيمة واحدة ولا تفقد من المولى بوفعها الى ولي جناية الاولى لانه مجهول  
 عليه بالقضا فيستع وي الجناية الثانية ولي الاولى فيشاركه فيها  
 ونقتسمها على قدر حقهما **ولو دفع المولى القيمة الى ولي الجناية الاولى**  
**بغير قضا** انقضى **اي** ولي الجناية الثانية **السيد** اي المولى بحسبه من

القيمة **او اتع ولي الجناية** الاولى **اي** عن ابي حنيفة وقال لا شيء على المولى لانه  
 فعل عين ما يفعلها القاضي وله انه في دفعه باختباره منقذ في حق الثاني  
 لان حصته وجبت عليه وليس له ولاية عليه حتى ينقذ هذا الدفع بخلاف  
 الثاني لانه له ولاية عليه فينقذ عليه وادالم ينقذ الثاني بالخيار  
 على ما ذكرنا فاذا اخذ منه رجح المولى على الاول بما ضمن الثاني وهو حصته  
 لانه قبضه بغير حق فليست رده منه **وان اعتق المولى المديرو قد جنى**  
**جنايات لم تزلزله** اي المولى **القيمة واحدة** مرفوع لولي الجنايات سواء على الجنا  
 قبل الاعتق **ام لا** لان حق المولى لم يتعلق بالعبد لم يكن مفرقا بالاعتق  
**وام الولد للمدير** في جميع ما ذكرنا من الاحكام لامتناع الدفع كالمدير  
**المولى المديرو ام الولد جناية** **توجب المال** **لم يجر اقراره** ولا يلزمه شيء لان  
 مرجح جناياته على المولى لا على نفسه واقاروه على المولى غير نافذ **خلاف ما**  
**ان الاقرب بالقتل عمدا فانه يصح اقراره** **فيقتل به** لانه اقراره على نفسه  
 فينقذ عليه لعدم القيمة هذا **فصل** في بيان احكام غضب  
 العبد والمدير والصبي والجناية في ذلك لما ذكره حكم المدير في الجناية ذكره  
 هذا الباب ما يرد عليه وما يرد منه وذكره من يلحق به **قطع رجل**  
**يد عبده** اي يد عبيد بنفسه **فغصب** اي العبد **رجل ومات منه** اي من قطع  
 اليد يعني من السرقة **ضمن** الغاصب **قيمه** اي قيمة العبد **اقطع** لان  
 الغصب قاطع للمسرقة لانه سببه الملك كالبيع فيصير كانه هلك باقة  
 سماعية فيجب قيمته **اقطع وان قطع المولى يد** اي يد العبد المذكور **في يد**  
**غاصب فمات منه** اي من لقطع **بري** الغاصب من الضمان لانه السرقة بضافته  
 الى البداية فصار المولى متلفا فيصير مستقرا **غضب عبد محجور عليه مثله**  
 اي عبد محجور عليه **فمات في يده** **ضمن** لان المحجور عليه مواخا بفعله وهذا  
 منها فيضمن **مدير جنى عندها صبي** جناية فدية مولاه **جنى** **عنه سيده**  
 جناية اخرى **ضمن** له السيد **قيمه** اي قيمة المولى **اي** لولي الجنايتين فيكون بينهما  
 نصفين لان جناية المدير واكثر قنمة واحدة فيجب ذلك على المولى  
 لانه هو الذي عجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير  
 مختارا للنفذ وانما كانت القيمة بينهما نصفين لاستقرارهما في السبب  
**ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب** اي يرجع المولى بنصف ما ضمن  
 من قيمة المدير على الغاصب لانه ضمن القيمة بالجنايتين نصفها بسبب  
 كان عند الغاصب والنصف الاخر بسبب وجد عند من يرجع عليه بسبب  
 لحقه من جهة الغاصب فصار كانه لم يرد نصف العبد لان رد المستحق بسبب  
 وجد عند الغاصب كلاله **ودفعه الى الاول** اي دفع المولى نصف القيمة الذي  
 اخذها من الغاصب الى ولي الجناية الاولى ومنه عن ابي حنيفة واي يوسع

نه



وقال محمد لا يرفعها اليه لان الذي يرجع به المولى على الغاصب عوض ما سلم  
لولى الجناية الاولى لانه انما يرجع على الغاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه  
ليلا يودي الى اجتماع البدل والمبدل في ملك رجل وليلا يتكرر الاستحقاق  
ولهما ان حق المولى في جميع القيمة لانه حين جني عليه لا يراه احد  
فليستحق كله وانما استغنى باعتراف مزاحمة الثاني فاد اوجبت من بدل  
العبد في يد المالك فادفع الحق اخذ ليمحقه **ثم يرجع على الغاصب**  
اي يرجع المولى به كل الذي دفعه الى ولي الجناية الاولى ثانيا على الغاصب عند  
لانه استحق من يده بسبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه بذلك فصلا لانه  
لم يرد **وبعكسه لا يرجع به ثانيا** اي بعكس ما ذكر لا يرجع المولى على الغاصب  
بالقيمة ثانيا وصورة ان المدرج في عند مولاه او لا فقصه رجل جني  
عنده جناية اخرى ثم رده على المولى ضمن قيمته لولى الجنايتين فيكون بينهما  
نصفين ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة لانه استحق عليه بسبب  
كان في يد الغاصب في دفعه الى ولي الجناية الاولى بالاجماع اما عندها  
فقط لهما بينا واما عند محمد فاما امتنع الدفع الى ولي الجناية الاولى في  
المسئلة الاولى كيلا يجتمع البدل والمبدل في ملك واحد على ما بينا وهنا  
لا يلزم ذلك لان ما اخذ من الغصب عوض ما دفع الى ولي الجناية  
الثانية اذ دفعه الى ولي الاولى لا يجتمع البدلان في ملك واحد في الاولى  
يجتمع لانه عوض ما اخذ هو بنفسه ثم اذ دفعه الى ولي الاولى لا يرجع  
به على الغاصب بالاجماع وهو المرد بقوله وبعكسه لا يرجع به ثانيا  
**والقول في المدرج ان المولى يدفع العبد هنا وثمة القيمة في العبد**  
القول في ما ذكرنا كالمدرج ولا فرق بينهما الا ان المولى يدفع العبد وفي المدرج  
القيمة حتى ان اغصب رجل عيدا جني في يده ثم رده على المولى جني عنده  
جناية اخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنايتين ثم يرجع على الغاصب  
عندهما وعند محمد لا يدفع ما اخذ الغاصب الى ولي الاولى بل يسلم له  
فلا يتصور الرجوع على الغاصب ثانيا عنده عما ذكره في المدرج وان جني عبد  
المولى اوله غصبه جني في يده ثم رده الى المولى دفعه الى ولي الجنايتين  
نصفين ثم يرجع بنصف قيمته على الغاصب في دفعه الى ولي الاولى ولا يرجع به  
ثانيا على الغاصب لما ذكرنا مدرج جني عند غاصبه يرد فقصه جني عنده  
على سيد قيمته اي المدرج وقد قدمنا بينا انه يرجع السيد بقيمته على الغاصب  
لان الجنايتين كانتا في يد الغاصب فاستحق كله بسبب كان في يده فيرجع عليه  
بالكل لولا ان المسائل المتقدمة فان هناك يستحق المصنف بسبب كان  
في يد المالك فيرجع بالمصنف كله او دفع نصفها الى القيمة الى الاولى اي دفع  
المولى نصف القيمة الماخوذة من الغاصب ثانيا الى ولي الجناية الاولى لانه

استحق

استحق كل القيمة لعدم المزاحمة عند جبر وجناية وانما استحق في حقه علم المراجعة  
من بعد ورجع بذلك الرقيق على الغاصب اي يرجع المولى بالنصف الذي  
دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاولى على الغاصب لان له استحقاق هذا النصف  
ثانيا بغيره كان في يد الغاصب فيرجع عليه به ويسلم له ذلك ولا يدفعه الى ولي  
الجناية الاولى لانه استحق حقه ولا الى ولي الثانية لانه لاحق له الا في النصف  
لسبق حق الاول عليه وقد وصل ذلك اليه **رجل سبي اخر الى امة**  
**هنا الكفر في يده** اي يد الغاصب **ثم امة او جني** **واما ان يصاغة**  
**وهي حقة فديته على عاقلة الغاصب** هذا استحسان والقياس  
ان لا يضمن وهو قول من فر والسماح في جميعها الله تعالى ان الغصب  
في الحد لا يتحقق وجه الاستحسان انه لا يضمن بالغصب بل لا خلاف في تنسبا  
بتقله الى مكان بينه الصواعق والحيات بخلاف الموت فجاءه او جني لان ذلك  
لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى مكان تغلب فيه الحي والامراض  
فقوله انه يضمن وتجب الدية على العاقلة تكريه قتل تنسبا بخلاف المكاتب  
لانه في يد نفسه وان كان صغيرا فهو ملحق بالكبير الا ترى انه لا تزوج الا  
برضاه كالحرة البالغ والحرة الصغيرة في وجهه وليه بدون رضاه وهو عاجز عن  
حفظ عن حفظ نفسه فان اخرجته من يد المولى فمات مما يمكن التخيير  
عنه يضمن والمكاتب لا يعجز عن حفظ نفسه فلا يضمن بالغصب  
كالحر الكبير حتى لو لم يمكنه من حفظ نفسه مما صنع من قتل ونحوه يضمن  
المكاتب والحر الكبير ايضا كما يضمن الصغير لانه حينئذ يكون التلطف  
مضافا الى الغاصب بتقصير حفظه كذا في تبين الكفر وفي العناية  
بالاكمل قال فان قيل ما حكم الحر الكبير اذا نقل الى هذه الاماكن  
نقد يا فاضلا به من ذلك الجيب بان حكمه ان ينظر ان كان الناقل  
قبيح ولم يمكن التخيير عنه ضمن لان المضروب مجبر عن حفظ نفسه  
كما صنع به فيجب الضمان على الغاصب وان لم يمنع من حفظ نفسه  
لا يضمن لان البالغ العاقل اذا لم يحفظ نفسه مع مكانه كان التلطف  
مضافا الى تقصيره لا الى الغاصب فلا يضمن فكان حكم الحر الصغير حكم  
الكبير المتخير حيث لا يمكنه حفظ نفسه انتن وهو لا يخفى موافق  
لما في التبیین وادبه تعالى اعلم وفي فتاوي الولي الجي ولواستاجر اخرها  
وعبروا محجورا عليه ومكاتبها كفرون بيد فاهضت عليهم فلا ضمان  
على المستاجر في الحر والمكاتب لان استجارها ليس بجناية ويضمن قيمته  
العبد لولاه لان استتم له جناية وعصب فان اوجد المولى القيمة دفعها  
الى ورثة الحر والمكاتب فيضرب ورثة الحر في قيمته بثلاث الدية وورثة  
المكاتب بثلاث القيمة لان كل واحد تلف بجنايته وجناية صاحبه فيجب على



العبد ذلك دية الحر وثلث قيمة المكاتب ثم يرجع الولي على المستاجر بقيمة  
اخرى فسلم له لان ما قبضه فأت بجنايته العبد في ضمان انفاصب ما تنقص  
الفنض والمستاجر ان يرجع على عاقلة الحر ثلث قيمة العبد لانه ملك العبد  
بالا والامان وقد حصلت الجناية من الحر على ثلاثة ويرجع اوليا المكاتب  
ثلث قيمة المكاتب على الحر لما مر ثم يوجد من تركه المكاتب مقدار قيمته  
فيكون بين ورثة الحر والمستاجر ثلث قيمة العبد لان المكاتب جاني على  
ذلك العبد والمستاجر قد ملكه انتهى **ولو غلب صبيا فقاب عن يده**  
**جسر الغاصب حتى يبيد او يعلم موته** كذا في فتاوى قاضي خان كما لو خدع امرأة  
رجل حتى رقت الفروقة بينهما فانه يجلس حتى يوردها او يموت ذكره سي  
الخلاصة وعندها **ارحمتا فافتحن صبيها ففعل الختان ذلك ففقط حشنة**  
**وما مات الصبي من ذلك فعلى عاقلة الختان نصف دية اي دية الصبي والتم**  
**لمت فعلى عاقلة كذا** وقد ذكر هذه المسئلة استاذنا في شرح الاسلام  
عبد البر بن السجدة في شرح النظم الوهابي عند قول الناطم ومعاذ الذي  
ان مات مجنية فما عليه اذا مات بالمرء بسطوط فكال سوال الميت  
من الجنايات اي جاز اذا مات من جاني عليه ثلث الجناية يجب سطر  
الدية وان عاش يجب عليه الدية كاملة فالجواب ان هذا ختان خفا  
صبيبا بان ابيه فقطع حشنته فان مات الصبي وجب على هذا  
الختان نصف الدية وان عاش يجب كاملة وكذلك في العبد يجب نصف  
القيمة او تمامها لان ذلك حصل بفعلين احدهما ما دون فيه والاخر  
غير ما دون فيه وهو قطع الحشنة فيجب نصف الضمان اما اذا برء  
بقطع الحلقه وهو ما دون فيه جعل كان لم يكن وقطع الحشنة على ما دون  
فيجب ضمان الحشنة كاملا وهو الدية وقد نظم هذا السؤال قاضي القضاة  
بج الدين الطرسوسي فقال  
يا سراة الاقران والاعيان دماء لذهب النعمان هذه نكته يسال عنها  
اذ كيا والسفوح والسكان رجل فدها يغفل عنها منه فيما مضى من العروان  
فجلم جزاء ذلك ان مات وان عاش لم يمسك بل جعلتم صنف الذي قدره  
بعد موت له بلا تكران بحياة له اذا عاش فيها فاعجب من منه يا اولي الزمان  
واذكروا وجه حاكم الاهي يوم عرض الوري على اليزان قال وقد نظمت جوابه ثقل  
خزوا يا اولي الاعيان فاق حسا قلابا لعقيان ذاقني قاطع الكبر طفل  
حظا منه عن قصر الختان فاذا مات بعد اذن ابيه حظ نصف الدية من الختان  
واذا عاش ذاك كان عليه كلها كاملا بلا نقصان وقد صرح بهذه المسئلة  
قاضي خان حيث قال رجل ارحمتا فافتحن صبيبا فموت وموت الحديدة  
فقطعه الحشنة ومات الصبي قال محمد رحمه الله تعالى يكون على عاقلة

الختان نصف الدية لانه مات بفعلين احدهما ما دون فيه والاخر غير  
ما دون وان عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كل الدية لانه خالف بقطع الحشنة  
انتي وذكر هذه المسئلة في السراجية ايضا ثم قال ولو قطع بعض الحشنة ضمن  
حكومت عدل وان قطع كلها فعليه الدية لكن انما يجب كمال الدية في كل الحشنة  
اذا لم تنقل به السرانية واما الا سري فأت فقه نصف الدية بشرطه مما  
ذاكره قاضي خان ثم سئله هذه المسئلة بمسئلة اخرى فقال **ان صبيا**  
**عاده ابنة وقال امسكها الى سبط الصبي ولو لم يكن منه فبيير فمات**  
**كان على عاقلة من حمله الدية اي دية الصبي** كان الصبي من يركب مثله **اولا**  
يرك ذكره قاضي خان في فتاواه ثم قال ولو سير الصبي الدابة فادطا  
انسانا فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة  
الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان الصبي احدث السير بغير امر  
الرجل فان كان الصبي ممسك لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها  
فدم القتل هدر لان الصبي اذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة  
المنقلة وان سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فان الصبي كان دية  
الصبي على عاقلة الذي حمله على حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت  
الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة لا يستمسك  
ولو كان الرجل راكب يحمل صبيبا مع نفسه على دابة ومثل هذا الصبي لا يصرق  
الدابة ولا يستمسك عليها فموت الدابة انسانا فقتله كانت الدية على  
عاقلة الرجل خاصة لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة الشاة  
فكان سير الدابة مصافا الى الرجل فتجب الدية على عاقلة الرجل عليه الكفارة  
لانه بمنزلة الباشرة وان كان هذا الصبي يصرق الدابة ويستمسك عليها  
فدية القتل تكون على عاقلة من حملها لان سير الدابة بغير امر الرجل ولا ترجع  
عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة حياثة الصبي بيده وان  
سقط الصبي فمات ومات فدية الصبي تكون على عاقلة الرجل سواء  
سقط بعد سير الدابة او قبله وسواء يستمسك على الدابة او لا يستمسك  
انتي **كصبي اودع عبدا قتلته** اي قتل الصبي المودع العبد اي ضمن  
عاقلة لما مل للصبي كما يضمن عاقلة الصبي اذا قتل عبدا اودع عبده  
**وان اودع طعاما فاكله لم يضمن** وهذا الفرق بين العبد المودع اي  
والطعام المودع قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والساقلي يضمن  
الصبي المودع في الوجبة وعلى هذا المودع العبد المودع عليه ما لا فاسد له  
لا يواخذ بالاضمان في الحال عمدا بحشنة ويواخذ به بعد العتق وعند ابى  
يوسف والشافعي يواخذ به في الحال وعلى سلا الخلاق الاقران في السير والصبي  
وكذا الاعارة بينهما ثم محمد شرط في الجامع الصغير ان يكون الصبي عاقلا وفي الجامع  
الكبير وضع المسئلة في صبي عمره ثمان عشرة سنة وذلك دليل على ان غير العاقل



بعضهم بالانفاق لان التسليط غير معتبر فيه وفعله معتبر لابي يوسف وانما في  
انه اتلف مالا مفقوما معصوما حقا لئلا يترك يبيع عليه صما انه كاد ان كانت  
الوديعة عملا او كان الصبي مالا في التجارة وفي الحفظ من جهة المولى ولا اذا  
تلف غيره في يد غيره لم يكن معصوما لما صنفه المال لان المال الذي سيطر  
الغير فيه على استهلاكه بمنزلة المباح حتى لا يضمنه من استهلكه لثبوت  
ولاية الاستهلاك فيه لكل واحد ولما انه اتلف مالا غير معصوم فلا يبرأ  
بصلها نه كما اذا اتلفه بادره وصلاحه وهذا لان العصمة تثبت حقا له وقد  
فوتها على نفسه حيث وضعه في يد غيره ما انفة فلا تبقى معصومة الا اذا اقام  
غيره مقام نفسه في الحفظ ولا اقامة صما لانه لا ولاية له على الصبي  
حتى يلزمه ولا للصبي على نفسه حق حتى يلزم بخلاف المادون له لانه  
له ولاية على نفسه كالمبالغ وخلاف ما اذا كانت الوديعة عبدا لان  
عصمته لحق بنفسه ان هو مبقى على اصل الحرية في حق الدم فكانت عصمته  
لحق بنفسه لا للمالك لان عصمة المالك اما تعتبر فيها له ولاية الاستهلاك  
حتى يمكن غيره من ذلك فلا يعتبر بتسليطه فيضمنه الصبي باستهلاكه  
بخلاف سائر الاموال كذا في تبين اكثر وفي العناية قال وذكر في شرح  
الطحاوي ومن اودع عند صبي مالا يهلك في يده لاصمان عليه بالاجماع  
فان استهلكه الصبي فانه ينظر ان كان الصبي مالا وناله في التجارة  
بعضه بالاجماع وان كان مجورا عليه ولكن قبل الوديعة بامر وليه  
ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذنه وليمه فلا ضمان عليه في قول ابي  
حسبة ومحمد لاني الحال والاعمال اذراك وقال ابو يوسف يضمن  
في الحال واجعل على انه لو استهلك مالا الغير من غير ان يكون عنده  
وديعة ضمن في الحال وهو تقسيم حسن وقوله وهذا يدل على ان الغير  
العاقل يضمن بالاتفاق بسبب عدمه فيه في الاسلام حيث ذكر في شرح  
الحا مع الصغير هكذا واما في غيره من شروح الجامع الصغير لصدر  
الاسلام وقاضي خان والتمرتاشي فالحكم على خلاف هذا حيث قالوا فيها  
هذا الخلاف فيما اذا كان الصبي عاقلا وان لم يكن عاقلا فلا يضمن في  
قولهم جميعا انتهى فان قلت يرد على هذا تقدم من قوله لان ولاية المالك  
انما تعتبر فيها له ولاية الاستهلاك الى اخره ما ان اودع الصبي شاة  
فحتمها فانه لا يضمن وان رب الشاة ما كان يملك ذلك بحكم ملكه فلا  
يوجد التسليط قلت احيب عنه بان كلامنا فيما لا يملك ان لا يملك من حيث  
كونه احييا والمطاة ليست كذلك وانما لا يملك حتمها من حيث انه  
تضييع فكان كاللنسيب والله تعالى اعلم هذا **باب**  
في بيان احكام **القسمامة** لما كان امر القتل في بعض الاحوال يؤول الى القسمامة  
ذكرها في اخر الديارات في باب على حدة وهي في اللغة اسم وضع موضع القسمامة

وفي الشرح بان يضمن بها اهل الحلة او دار وجودها قتيلا به اشر يقول كل منهم  
بالله هنا صا قتلته ولا علمت له قاتلا وسبها وجود القتل فيها  
ذكرنا وركنها اجزاء البين المذكورة على لسانه وشرطها بلوغ المفسر  
وعقله وحرية وجود اشر القتل في البيت وتكلم البين حينه  
وحكمها القضا بوجود الدية ان حلفوا بالبين الحلف اذا ابواه  
ان ادعي الوكيل العهد وبالدية عند استكوال ان ادعي الخطا وبما سنها  
خطر الدماء وصيانتها عن الاضرار دخلا من المتهم بالقتل عن القضا صر  
ودليل فزعيتها الاحاديث الواردة في الباب المذكورة في الهداية وشرورها  
**سبب به جرح او اثر ضرب او حق او زوج ثم من ادعاه او غيره وجد**  
**في المهر او وجد بدنه او اكثره او نفسه مع راسه** يعني وجد جميع اعضائه  
وكله او وجد بدنه بلا راس او وجد اكثر من راسه او وجد جميع اعضائه  
مستقوقا بالطول واما ان وجد اقل من نصفه ولو مع الراس لان هذا  
حكم عرفي بالنقص وقد ورد في البدن ولكن للاكثر حكم الكل فاجربنا عليه  
احكامه تعظيما للادبي كذا في الهداية **ولم يعلم قاتله** فتعريفه لانه لو كان  
قاتله معلوما نطق الحق به وسقط القسمامة كما في شرح المجمع لابن ملك  
وعنده **وادعي عليه القتل على اهله** اي المحلة ادعي على بعضه اي من اهل  
المحلة **حلف خمسة رجل منهم** اي اهل المحلة **تعالى ما قلناه**  
**ولا علم له قاتله** هذا على سبيل الحكاية عن الجميع اما عند الحلف فيحلف  
كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا وحكمه وتفي بلقطة المجمع ان  
يكون قاتلا مع الجماعة وكذا العلم فانه يجوز ان يكون هو عالما بالقتل  
وحكمه وتفي غيره عما لم يبه ولا يعكسر لانه اذا اقتله مع غيره كان قاتلا له  
ولهذا تقتل كل منهما قصاصا هذا زيد ما في البيهقي **لا والى امر قتي**  
**على اهله بالدية** اي بدنيته فالالف واللام تقسم مقام ضمير يعود  
الى المبتدأ وهو ميت هذا عندنا وعند ابي حنيفة الله تعالى ان  
كان هناك لوث اي علامة القتل على واحد بعينه او ظاهر يشهد  
للمدعي من عداوة ظاهرة او شهادة واحد عدل او جماعة غير عدول ان  
اهل المحلة قتلوه استخلف الادبيا حنسين يمينان ان اهل المحلة قتلوه  
بشر يفتي بالدية على المدعي عليه سواء كان المدعي بالعدو او بالخطا وقال  
مالك رحمه الله تعالى يفتي القودان كان الدعوى بالعدو وهو احد فولي  
اثنائي وان لم يكن لوث فذهب مثل مذهبنا الا انه لا يكره اليمين بل  
يردها على الولي وان حلفوا بالدية عليهم لنا البيهقي على المدعي واليمين  
على من اتكر فاليمين عنه لا يظهر القتل بغيره عن البين ان كان منه  
فتقرر وان يجب القصاص وان حلفوا حصل البراءة عن القصاص انما تجي الدية



خالد بن

المنظمة

القسامة والدية على اهل المحلة لاطلاق المصنوع وسبيل حقيقة **والقسامة على**  
**المجنون وامرأة وعبد** لانه الصبي والمجنون ليسا من اهل اليدين والامرأة والعبد  
ليس من اهل المصنوع واليهين على اهل المحلة **والقسامة ولادته** لا يثبت لانه ليس  
بقتل لان القتل عرفا هو قاتل الحياة بسبب مباشرة الحيوانه فان حنفت الفه  
والقسامة تنبع فعل العبد **وليسيل دم** من قتل وان قتل او ذكروا او ذكروا لان الدم  
يخرج من هذه الخارج عادة والقي والرعاف ونحوهما وكذا من ذكره **او نصف منه**  
**او اقسامه** ونصيبين ميت **شق طولا او اقسامه** اي من النصف ولو كان معه  
اي مع ما هو اقل من النصف **الراس** بخلاف ما لو كان النصف مع الراس فالأكثر  
بدونه كما تقدم **او على الرقبة** اي الميت **حيث سقطت** لان الظاهر انه ما كان بهما ذكره  
في البراري **وما تم خلع كلبير** قال في المحتى ولو وجد فيه جبين او سقط  
ليس به امر الضرب فلا شيء على اهل المحلة فانه كان به امر الضرب وهو تام  
اختلفت وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان قام الخلق ينقل  
حيوانا كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لانه ينقل صبيبا **فان ادعى**  
**الولي على واحد منهم سقطت القسامة** وان ادعى الولي على بعض منهم  
اي من اهل المحلة لا شيء لا سقطت القسامة واطلاق الكتاب يدل على ذلك وغيره اي  
يوسف في غير رواية الاصول ان القسامة والدية تسقط عن الباقي  
من اهل المحلة ويقال للولي انك بينة فان قال لا يستخلف المدعي  
عليه يمينا واحدة وروي ابن المبارك عن ابي حنيفة مثله ووجهه ان  
القياس ياباه لاحتمال وجود القتل من غيرهم وانما عرض بالضمان لان  
في مكان ينسب الى المدعي عليهم وفيما بقي واداه على اصل القياس ولان  
دعواه ابر اليهم حيث ادعى معرفة من قتله وصار كما اذا ادعى القتل على  
واحد من غيرهم وفي الاستحسان تجب القسامة والدية على اهل المحلة  
لانه لا فعل في اطلاق المصنوع بين دعوي ودعوى فيجوز باطلاق  
المصنوع لا بالقياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس  
فيه نص ولو اوجب لهما الاوجبا على القياس وهو مستعسر حكم ذلك ان  
ثبت ما ادعاه اذا كان له بينة وان لم تكن له بينة استخلف يمينا واحدة  
لانه ليس بفسامة لانعدام النص واحتجاج القياس بقرائن خلف بري  
وان نكل ففي دعوى المال يثبت وفي دعوى النقص فهو على الاختلاف الذي  
تقرر في كتاب الدعوى **قتل على دابة معها سائق او قائد او راك**  
**فدية على عاقلة دون اهل المحلة** لانه في دين نضار كما اذا كان في داره  
**ولو جتمع بينا سائق وقائد وراك** فالدية عليهم جميعا وان وصلية  
**لم تكن الدابة ملصقة لهم** لان القتل في ايديهم دون اهل المحلة نضار كما  
اذا وجد في دارهم ولا شبهة ان يكونوا ما تكتسب الدابة بخلاف الدار والفرق



على رؤسهم كما في السفعة لانهم في التذبير سوا وكانوا في الحفظ والتقصير كذلك  
والان بيت الدار لم تقبض اولى تقبض الدار المبيعة حتى يجد فيها قتيلا **فعل**  
**عاقلة البائع** اي دنته وسلمته على عاقلة البائع **وفي البيع خيار على عاقلة**  
**ويح اليد** القسامة والدية وهذا عندنا في حقيقته وقالوا لم يكن فيه خيار  
فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي تصد له لانها  
نزلت قايلا باعتبار التقصير في الحفظ فلا يجب الاعل من له ولان في الحفظ  
والولاية تستند الى الملك ولهذا لو كانت الدار وديفة تحت الدية على صاحب  
الدار دون المورع والملك للمشتري في قبيل في القبض قبل القبض في البيع  
الباب وفي الذي شرط فيه الخيار يعبر قرار الملك كما في صدقة الفطر ولا يثبت  
ان القدرة على الحفظ باليد لا بالملك الا ترى انه يقدر على الحفظ بدون الملك  
ولا يقدر بالملك بدون اليد كما في الدار المقصوبة وفي البيع الباب اليد للبائع  
قبل القبض وكذا فيما فيه الخيار لاحدهما لانه دون الباب ولو كان البيع  
في يد المشتري والخيار له فهو احصى الناس به تصرفا وان كان الخيار للبائع  
فهو في بيع مضمون عليه بالقيمة كما لمقصوب فتعتبر يد ان بها يقدر على  
الحفظ بخلاف صدقة الفطر لا يجب على المالك لاعلى الضمان ضمان ترك  
الحفظ وهو انما يجب على من كان قادرا على الحفظ وهو من له بدو صالة  
لا يربانية ويد المورع يد ربانية وكذا المستعير والمرتهن وكذا الغاصب  
لان يد يد امانة لان العقار لا يضمن بالقبض عندنا ذكره الزيلعي  
وعزاه الى النهاية وذكره الهداية ما يور على ان الضمان على الغاصب **ان**  
قلت يحمل على القول بان الغصب يتحقق في العقار ورجحه غير واحد من  
ايماننا والله تعالى اعلم **والانقراض عاقلة حتى يشهد الشهود** **الذي**  
**اليد** اي اذا كانت دارتي يد رجل فوجد فيها قتيلا لا تقبله عاقلة حتى يشهد  
الشهود بانها لصاحب اليد لان ملك صاحب اليد لا بد منه حتى تقبله عاقلة  
عنه واليد وان كانت تقول على الملك ولكنها محتملة فلا تنكح لا يجب الضمان  
على العاقلة لا يكفي لاستحقاق السفعة في الدار المستفوعة لان ما شئت  
بالظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق ويصلح للدفع وقد عرف في الاصول والافرق  
في ذلك بين ان يكون القتيلا موجودا فيها هو صاحب الدار او غيره على ما يلي  
بيانه ان شاء الله تعالى **والفلك على من فيها من الركاب والملاحين**  
لانه في ايديهم فليستوى المالك وعينه فيه اما على قوله اي يوسف فظاهر لانه كان  
يسمى في الدار المسكان والملاك والفرق لهما ان الفلك يقبل ويحول فيكون  
في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف العقار  
لانه لا يقبل **وكذا العجلة** او اوجد فيها قتيلا فان حكمها كما تقدم بيانه من  
حكم الفلك وفي مسجد محلة وشارعها اي شارع المحلة احترق به عن

الشارع الاعظم كما سياتي على اهلها اي المحلة لانهم احق الناس بالنفد يعرفونه وسوق  
ملك على الملاك وفي غير المملوك والشارع الاعظم والسجن والجامع لاقامة  
لان المقصود بها ان تبنى القليل وذلك لا يتحقق في حق الكل والدية على بيت  
**المال** لان الغرم بالغنم اعلم ان الطريق تنقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق  
خاص وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزاينة  
المستطيلة والاخر طريق عام وهو ما لا يختص بواحد او اكثر فيكون له مدخل  
ويخرج وسي هذا الشارع وهو ايضا قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون  
المورد فيه لاكثر اهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قال في المنافع  
وفي مسجد محلة على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والاخر الشارع الاعظم  
وهو ما يكون مورد جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الارض  
وخارج البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع  
الا عظم فلا قسامة فيه هكذا حققه ملائصر في شرحه وقال هكذا يجب  
ان يعلم هذا المقام حتى تتدفع الشبهة وتضمحل الاوهام فخرنا تلج الدين فيها  
ذكر على بيت المال اذا كان نائبا اي يعبر عن المحلات **والا** اي وان لم يكن نائبا عنها  
بل كان قريبا منها **فعل اقرب المحلات** **الدية** القسامة وانما قيدنا بها  
ذكر وان خلا عنه المتون لما اصرح به في غالب الفتاوى والشرع قال  
الزيلعي في شرح اكثر في شرح قوله وفي مسجد محلة على اهلها والجامع  
والشارع لاقسامته والدية على بيت المال لان التذبير في مسجد المحلة اليهم  
والجامع والشارع والشارع لاقسامته والدية على بيت العامة فخرجت  
وقال بخلاف الاسواق المملوكة لاهلها والتي في المجال والمساجد التي فيها حيث  
يجب الضمان فيها على اهل المحلة او على الملاك على الاختلاف الذي هنا لاننا نحفظ  
بحفظ اربابها ويحفظ اهل المحلة او على انتهى كلامه ونحوه في البرازية وقال  
الاكل في العناية قال في النهاية وانما اذا كان نائبا عن المجال بالاسواق  
التي تكون في المجال فهي محفوظة بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية  
على اهل المحلة وكذا في السوق النائي اذا كان من يسكنه في الليالي او كان لا  
خدمتها او مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك  
الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير انتهى قلت وقد اتي  
برجوه على اقرب المحلات شيخ الاسلام ابو السعود العمادي فيفتي الديار  
الرومية وقال وانما يكون على بيت المال فيما اذا كان الشارع نائبا عن الملاك  
نص على ذلك في سطور الهداية وقسامة كتب الفتاوى والله تعالى اعلم **والهدم**  
اي يبطل دم القتيلا قال في مختار اللقمة هدم دمه بطل ديا به ضرب واهدم  
السلطان اي ابطله واباحه وذهب دمه هدم نسله يكون المال وبنها اي بطل  
لغيره تور ولا تغفل او وجد في بركة او وسط الزاينة لان الفرات ليس



في واحد ولا في ملكه اذا كان يبره الما وكذا البرية لا يد احد فيها ولا ملك فيها  
ما وجد فيها من القتل بخلاف ما اذا كان النهر صغيرا بحيث نستحق به بالشقة  
بينه بقوله **وفي نهر صغير على اهل** لاحتصاص اهل له لقيام يدورهم عليه  
قتلون القسامة والدية عليهم **ولو كانت البرية مملوكة لاحد او كانت**  
**قريبة من القرية** بحيث يسمع منه الصوت **يجب على المالك او على اهل**  
**القرية** ذكره الذي يسمع في تبين اكثر وعينه **ولو كان القاتل محسبا**  
**بالشاط** فعمل اقرب القرية من ذلك الموضع لان الشط في ايديهم يستقرون  
منه ويوردون دوابهم فكانوا حض نصرة من غيرهم فيكون ضمان  
المحسبين فيه عليهم لانه كما لو ضوع بالشاط **اذا كان يصل صوت**  
**اهل القرية** والقرية **والا** اي وان لم يصل الصوت اليه لا يجب على  
اهل القرية وبه صرح في الخاتمة حيث قال **ولو كان القاتل محسبا**  
في جانب من النهر كانت القسامة والدية على اقرب الاراضي والقرية  
الي الموضع الذي احسب فيه القاتل **اذا كان يصل صوت اهل الارض**  
والقرية اليه والا فلا ولو وجد القاتل في فلاة فليس فيه شيء قال  
الكرخي رحمه الله تعالى هذا اذا لم يكن ذلك الموضع الذي وجد فيه  
قريبا من العمران فاذا كان قريبا بحيث يبلغ صوت اهل العمران  
الى ذلك الموضع فهو عليهم انتهى **وان التقى قوم بالسيوف** فاجلوا  
تقوا من قاتل فظهر في موضع اجتماعهم قاتل **فعلى اهل الحملة القسامة**  
والدية لان القاتل بين اظهروا والمحمق عليهم **الا ان يدعى الولي على اهلك**  
**او يدعى على معين منهم** فلم يكن على اهل الحملة شيء ولا على اهلك حتى يقيم  
البينة لان يجرى الدعوى لا يثبت الحق عليهم ويحفظ على اهل الحملة ان  
قوله حجة عليه **ومستخلف** على صيغة اسم المفعول **قال قتله** **ويختلف**  
**بالله تعالى ما قتل ولا عرف له قاتلا** **يعرف** لانه يريد اسقاط الحقة  
عن نفسه بقوله فلا يقتل منه ويحلف على هذا الوجه لانه لما اقر بالقتل  
على واحد فقد استثناه عن البين فيحلف على من سواه **ويطلب منها دية**  
**اهل الحملة يقتل غيرهم** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يقتل  
حزبا عن الخصومة بدعوى الولي القاتل على غيرهم فيقتل لا لو قيل بالخصومة  
اذا عزل قبل الخصومة وله اثم خصما باثر اثم قاتلهم قاتلهم بالتقصير منهم فلا  
تقتل كالوصي ان اخرج من الوصية وعلى هذين الاصلين يتخرج كثير من  
المسائل **او واحد منهم** اي من اهل الحملة بعينه بان ادعى الولي على واحد من  
اهل الحملة بعينه فشهدوا هذان من اهلها عليهم لم يقتل للمثمة **ومن حج**  
**في قتل من ذلك الحي** فتبذ **افراش حتى مات فالدية** والقسامة على  
ذلك **اي عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى اعتبار بالهجر** وقال ابو يوسف رحمه

الله تعالى وفي قياس قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن كذا في الجاني **وواجب**  
**بلا ثالث** **وجو احد ما قتل** **من الاخر دية** عند ابي يوسف خلافا للمحمدية  
بيت فانه لا يضمن عند ابي حنيفة لانه قتل نفسه ولا يي يوسف ان الظاهر ان  
الانسان لا يقتل نفسه **وفي قتل قربة لامرأة كور الحلق عليها وبدي**  
**عاقبتها** عند ابي يوسف ومحمد وعند ابي يوسف القسامة ايضا على العاقلة  
لانها اهل الضرر والمرأة ليست منها فان شئت الصبي ولها ان القسامة لذي الهم  
والتمة من المرأة متحققة **وان عند القاتل في دار نفسه فالدية على عاقلة**  
**ورثة** اي يدي عاقلة ورثته هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان الدار  
حال ظهور القاتل للورثة فالدية على عاقلة ورثته **وعند ابي يوسف** **فلا شيء** اي في  
القتل المذكور وبه يفتي كما في شرح ملاحير وقال في شرح الوقاية والحق هذا  
ان الدار في يد حال ظهور القاتل فيجوز لانه قتل نفسه فكانت هراوات  
كان الدار للورثة فالعاقلة اما يتحملون ما يجب عليهم تحقيقا لمصالح ولا يمكن  
الاجاب على الورثة للورثة انتهى قلت قوله وان كان للورثة الاجاب  
عند قول الامام الاعظم فان الدار حال ظهور القاتل للورثة وتخصه ان  
الدية لو حيت على مالك الدار الذي وجد القاتل فيها وهو الوارث في دعم  
الاعظم ولا يستحق دية المورث الا وادته حلتزم النكاح على الوارث للوارث ولو  
متمتع انتهى **ولو وجد في ارض موقوفة او دار لملك** يعني موقوفة على ارباب  
معلومة فالقسامة والدية على اربابها لانهم المالك **وان كانت الارض والدار**  
**موقوفة على المسجد** فهو كالموقوفة في المسجد قد تقدم حكمه ذكره الزلي  
في تبين القرد ذكره في السراجية ايضا قلت والتقسيد يكون لارباب  
الموقوفة عليهم معلومين يخرج غير المعلومين كالوكلاء وقضاة  
الفقراء والمساكين فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه جيند  
يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاسبه الجامع ولما من صح  
به في محله فاصابه سهم احر ولا يورى من اي موضع اصابه ومات من  
ذلك فعلى اهل الحملة القسامة والدية فيقتل وجد في دار صبي ومعتوه  
فان القسامة والدية على عاقلة المورث فيقتل في دار كورت عليه حمس  
يضا فان حلف نجب الدية في ماله الا اذا كانا يتقافلون فيها بينهما  
فحينئذ يحلف على العاقلة انتهى وفي الخاتمة وان وجد البهيمة او الدية بقوله  
فلا شيء فيها وان وجد الكاتب والمدر او المولود فقتلا في محله وجبت  
القسامة والتمة على عاقلة ورثته في ثلاث سنين ولو وجد العبد فقتلا  
دار مولاه فلا شيء منه الا ان يكون محسبا كانت القيمة على مولاه لغزمانية  
حالة كما لو قتله المولى ولو وجد الكاتب فقتلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى  
موجلة في ثلاث سنين تقضى منه كتابته ويحكم بجريته وما بقي يكون ميراثا عند



لورثته ولو وجد الرجل قتلا في دار عبه الماذون كانت القسامة والدية  
على عاقلة المولى كان العبد موقفا او لم يكن ولو وجد الحق قتلا في دار ابية  
او امه او المرأة في دار زوجها فبها القسامة والدية على العاقلة ولا يجرم من  
الميراث ولو وجد في العسكرة فلا غير مملوكة **ففي الختم والفسطاط**  
**على من يسكنهما وفي خارجهما او في الخيمة** **فان كانا في سائر ارجاء**  
**قبائل ففعل كل قبيلة وجب القتل** **فانما ولو بين القبيلتين كان حكمه**  
**كما بين القريتين** وقد مر بيان ذلك ولو تزاوجت قبيلتان ففعل احداهما العسكر  
كلهم لانهم لما تزاوجت صارت الامانة كلها بمنزلة محلة واحدة فمستوبة اليهم  
فيجب غرامتها ما وجد في خارج الخيام عليهم ولو كانت الارض التي تزاوج فيها  
العسكر مملوكة **ففي المالك** لو القسامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا  
يزاحمون المالك في القسامة والدية وفي الولو الحجة ولو وجد في معسكر او في  
بغلة ولا مملوك لاحد فبها فان في فسطاط او خيمة فعل من يسكنها الدية والقسامة  
وان كان خارجا من الفسطاط فعل من هو اقرب اليهم وان كان القوم لقرا  
تقا لا وقتلوا او وجدوا قتيلا بين اظهروهم فلا دية ولا قسامة عليهم لان الظاهر  
ان العدو وقتله ولو كانوا بارض مملوكة فنجب على المالك عندا في حقيقته ولو وجد  
في قرية لا يتنام لم يكن على الايتام قسامة **ويجي على عاقلتهم** لانهم ليسوا  
من اهل البين **لو كان فيهم مذكر ففعلهم** لانه المذكر من اهل البين ذكره  
الولو الحجة والله تعالى اعلم **مذا كتاب** **في بيان احكام**  
**العاقلة** لما كان موجب القتل الخطا وما في معناه الدية على العاقلة لم يكن  
معرفتها بد فذكرها واحكامها في هذا الكتاب فقال **هي** اي العاقل  
**جمع عقلاء** بفتح الميم وضم القاف **وهي الدية** ونسب عقلا لانها تفعل  
الروايات ان تحتها تسفك الدماء اي تسفك يقال عقل البعير عقلا لانه  
بالعقل ومنه العقل لانه ينفقه عن القبايل **العاقلة اهل الدوان**  
وم اهل الدوايت وهم الخيل الذين كتب اسمهم في الدوان ومن اعلمنا  
وعندنا في اهل العسكرة **وجبت بعض القتل** وهم العصاة  
**من هو منهم** اي من اهل الدوان **فوجب عليهم دية** **وجبت بنفس القتل** احر  
به مما يتقلب ما لا يصلح اربا السبحة لان القتل المذموم يوجب العقوبة فلا يثبت  
التحقيق فلا يتحمل عند العاقلة والاصل في وجوبها على العاقلة ما هو  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى بدية المرأة المقتولة ودية جنيها على  
عصبة العاقلة فقال ابو القاسم المقتضى عليه يورسول الله كيف اعلم  
من الاصلح ولا استهل ولا شرب ولا اكل ففعل ذلك بطل فقال عليه الصلاة  
والسلام هذا من الكهان ولا اله الا الله فموتة فلا وجه الى اهداها ولا  
لا يجاب العقوبة على الخطي لانه معدوم ومذموم عند الخطا وفي ايجاب اكل

عليه

عليه عقوبة لما فيه من ايجاف واستيصاله فيضم اليه العاقلة تحمقا  
واما كما نواخص بالضم اليه لانه انما يقصر في الاقرار بقوة فيه لان الغالب  
ان الانسان انما لا يختر في افعاله اذ كان قريبا فكانه لا يبالي باحد وتلك  
القوة يحصل باقصاده غالبا وهم احظا وانصرتهم له لانها سبب  
للاقدام على التعدي فتقصر وانها على حفظه فكانوا اولي بالضم اليه **فتؤخذ**  
**من عطاياهم في كل ثلاث سنين** مروي ذلك عن النبي صلى الله عليه عليه  
وسلم ومحمي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لانا الاخذ من الفطال للتحقق  
ومخرج في كل سنة مرة واحدة وكل ما يجب في مال القتال بان قتل الاب  
ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عند ما عندنا في وجه الله تعالى يحيا لا  
**وان خرجت العطايا في كل من ثلاث اوقاف** **فانما تؤخذ منه** اي ان اعطيت  
عطايا ثلاث سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثلا او في اربع  
سنين يؤخذ في سنة واحدة او في اربع سنين **وان لم يكن القاتل من اهل**  
**الدوان** فعاقلة قبيلة وتقسيم الدية عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ  
في كل سنة الادهم او درهم وثلاث ولهم في كل واحد من كل واحد  
من كل الدية في ثلاث سنين **على الامة** على الامة ورواية القروري والله لا  
يزاد بالواحد على اربعة دراهم في كل سنة لكن الاصح ما ذكرنا من انه لا يزداد  
على اربعة دراهم في كل سنة ثلاث سنين هكذا نص في مذهبنا رحمه الله تعالى  
وعندنا في وجه الله تعالى يجب على كل واحد نصف دينار **فان اشترى**  
**القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل** **نسبا على ترتيب العصابات والعائل**  
**كاحدهم** لانه هو الجاني فلا معنى لاجزائه حال موافقة الغيرة قال  
في الكافي والريكن للقاتل عاقلة بان كان لقطا او نحوها الدية في بيت  
المال وعن الامام عظم في ماله ومن الملاحة يعقل عنه عاقلة امدا حتى  
على البرازية اذا لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال وهو ظاهر  
الرواية وعليه الفتوى وجعل الربيعي رواية وجوبها في ماله رواية  
سائرة وفي بعض المعتبرات انها مختار عصام وهذا اذا كان القاتل مسلما  
لان جماعة المسلمين هم اهل ضرته وليس بعضهم احق من بعض بذلك ولهذا  
اذا كان القاتل مسلما لان جماعة المسلمين هم اهل ضرته وليس بعضهم  
احق من بعض بذلك ولهذا اذا مات ميراثه لبيت المال فكل ما يلزمه من  
العزامة يلزم بيت المال فبذلك بالاسم لان القاتل اذا كان دينا يجب في  
ماله اجماعا في البرازية وفي قنا في قنا في كتاب الروا  
من الاصل ان يبيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان مستحقا  
للميراث باه كان حرا مسلما او لم يكن مستحقا باه كان عبدا او كافرا فقال  
لوان حرييا مستقما استقرى عبدا مسلما في ان الاسلام فلا عتقه ثم عاد المستامن

من فقه من عطاياهم  
او من اكرزهم وكفرق بين  
العطايا وكفرق بين  
الاول ما يفرض في كل سنة  
لا بقدر الحاجة يعني بالعام  
اعشاية بامر من  
وكنا في ما يفرض في  
بيت المال بعد الحاجة  
والقافية مشادة  
او مواجة لها في الدر  
اذا كان غفر

يكون



الى دار الحرب من اسر وخرج الى دار الاسلام ثم مات المقتل فماله يكون  
في بيت المال لان معتقه رقيق في الحال وان جني العتق بفعل جناية يكون  
عليه ولا يكون في بيت المال لان له وارثا معروفا وهو العتق وان كانت  
العتق لا ينفق ميراثه لاجل الورق وهو الصحيح ذكر الجواب على التفصيل  
في كتاب الولاء وما ذكر في الجامع والزيادات بمحرم على ما اذا لم يكن للقاتل  
وارث معروف بان كان لغيره او من يشبهه للعتق انتهى وكان القاتل امرأة  
**او صبيا او مجنونا** على الصحيح كما صرح به الزيلعي في شرح الكفر وبه صرح في فتاوى  
قاض خان ايضا حيث قال وكذا لو كان الجاني صبيا او مجنونا فان جميع الدية  
تكون على عاقلة في قوله هو لا والصحيح ان القاتل يساكن العاقلة ولو كان  
امراة او صبيا او مجنونا انتهى **وعاقلة المقتل قتيلة سيده** لان نصرتة في  
يؤيد قوله عليه الصلاة والسلام مولى القوم منهم **وبفعل عن مولى المولى**  
**مولا** لان العرب يتناصرون به فاسم مولى العتاقة **ولا تقتل عاقلة جناية عمده**  
ولما لم يصح واعتبرت لما روي ابن عباس رضي الله تعالى عنهما موقوف عليه  
وموقوف على النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلي ولا  
اعترافا ولا مادونا من الموصية ولانه لا يتناصرون بالعتد والاقرار والصلي  
لا يلزم ما في العاقلة لقصور ولاية علمهم ولا من الموصية نصف العتق  
ولان تحمل العاقلة على الاحكام بالخطا ولا الحان به من القليل **لان العبد**  
**في اقراره** لان التصديق اقرار منهم فيلزمهم باقرارهم لانهم ولاية على  
الفسهم والامتناع كان لحقهم وقد مر انك او تقوم حجة اي بيعة شرعية لان  
بالبيعة كاشا هدايتها كاسمها بينة وتقتل البيعة ههنا مع الاقرار وان كانت  
لا تعتبر بعد لانها تثبت ما ليس ببايت باقرا والمدعي عليه وهو الوجوب  
على العاقلة ولو اقر بالقتل خطا فلم يدفعوا الى الحاكم الا بعد سنين فتقضى  
عليه لان التاجيل من وقت القضا في الثابت بالبيعة فكذا في الثابت  
بالاقرار اولى لانه اصنع **ولو نضادق القاتل واوليا المقتول على ان**  
**قاضي بلد كذا يقضي بالدية على عاقلة بالبيعة وكذا العاقلة فلاشي**  
**عليها** اي على العاقلة لان قضا دقها لا يكون حجة عليهم ولم يكن عليه شيء  
في ماله لان الدية بنضادقها تقررت على العاقلة بالنضادق قضا دقها  
حجة في حقها فلم يلزمه الا حصنة بخلاف الاول حيث يجب جميع الدية  
على المقرانه لم يوجد التصديق من المولى بالقضا بالدية على العاقلة  
وقد وجد هنا فافترقا وذكره الزيلعي في محله في المحبتي وفي الثانية  
صبي قتل رجلا حتى وجب على العاقلة الدية وذكره في المعاقلة ان  
الحكم في ذلك هو الجاني اذا كان الجاني بلغ مبلغ الرجال وكذا في  
غير الصبي الحضم في اثبات القتل من الجاني لان الحق على الجاني دائما

تجب على العاقلة بطريق التحمل وان لم يكن الصبي القاتل بلغ مبلغ الرجال  
كما ان الحضم في ذلك اياه وفيه المولى اذا قتل مملوكه عمدا كان عليه الكفارة وكذا  
لو كان المولى مملوكا لا بشان فقتله المولى عمدا لا يجب القصاص على  
المولى وعليه الكفارة انتهى قلت ويوجد من قوله ان الحضم هو الجاني  
لان العاقلة جواب حادثة العتوى وموان صبيها نقا وعين صبيته  
فما انت فاراد في الصبيته ان تحمل العاقلة على فعل الصبي والجواب انه لا  
يحمل لان ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير متوجبة على العاقلة ولما  
هنا شي وهو ان العاقلة لو اقر او اضطرر الى فعل الجاني هل يصح اقرارهم بالبيعة  
اليهم حتى يقضى عليهم بالدية ام لا فان قلنا نعم ينبغي ان يجري الحلف في حقهم  
لظهور قايده وكهارة متقولا داهه تعالى اعلم وما ذكره قاض خان من  
وجوب الكفارة على القاتل فيما اذا قتل مملوكه عمدا او قتل ولد المملوك  
عمدا محال لما تقر في كلامهم من ان الكفارة لا تجب في المملوك بل وجه  
وجوب الكفارة على القاتل فيما اذا قتل مملوكه في هذا القتل انه قتل  
لم يطله حكم العمد من وجوب القصاص ولا حكم الخطا من وجوب الدية  
فالحق بالخطا في وجوب الكفارة حتى لا يحمل القتل عما لا يحلها من الخطا لادمي  
وهذا ما ظهر للعبد الضعيف في هذا المقام **وان جني حرم على نفسه عيب**  
**خطا في عاقلة** يعني اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل الخطا في العبد  
وقال الشافعي لا تتحمل النفس ايضا بل تجب في مال القاتل لانه يراى المال  
وفي الحديث لا تقتل العاقلة عمدا ولا عبدا ولنا انه ادب فيقتله العاقلة  
كالحد والماد بالحديث جناية اي لا تقتل العاقلة جناية عمدا ولا جناية  
عمدا حتى نقول به لان جناية توجب دفعه الا ان يذيه المولى **ولا**  
**بذل صبي وامراة ومجنون في العاقلة انما يتناصرون** قال الصحابي  
ليس على النساء والذرية ممانه حظ في الدين عمن عمن القول عمر رضي الله تعالى  
عنه لا يقتل مع العواقل صبي ولا امراة ولان العقل انما يجب على اهل  
النضوة لتركه من مراقبته والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء لهذا  
لا يوضع عليهم ما يوجب النضوة وهو الجزية وعلى هذا لو كان القاتل  
صبي او امراة لاسي عليها من الدية بخلاف الرجل لان وجوب جزوه من الدية  
على القاتل باعتبار انه اخذ العواقل لانه ينصر نفسه وهذا لا يوجد منها  
والفرض لهما من العطاية المعروفة بالنضوة كفوض ان واج النبي صلى  
الله عليه وسلم هكذا في المدة قال الزيلعي وهذا صحيح فيما اذا  
قتلته عندهما وما اذا باشر القتل بانفسهما فالصحيح انهما يساكنان  
العاقلة وكذا المجنون اذا قتل فالصحيح انه يكون كالمجنون من العاقلة انتهى  
وقد مر من تقريره **ولا يقتل كافر عن مسلم وبكسه** اي ولا يقتل مسلم



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة

في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة

عن كافر لعدم التناصير والتفريق بين قلوبهم وان اختلفت  
فليس لان الكفر كله ملية واحدة قالوا هذا اذا لم تكن المعادة عليهم ظاهرة  
اما اذا كانت ظاهرة كالشهود والتناصير فينبغي ان لا يفتل بعضهم بعضا وهذا  
عن ابي يوسف لا يقطع انتصار بينهم **والمالك لا يفتل عاقلة قاله**  
**في بيت المال** وعليه الفتوى في البراءة وهو الصحيح كافي الخاتمة اذا  
**كان مسلما** اما اذا كان كافرا فلا وقد قد مناه ومن له وارث معروف  
**الطلاق** اي سوا لان يغير او قريبا لا يفتل بيت المال ومما تصحيح كافي  
قد مناه في الخاتمة **ولا عاقلة للبحر** وبه جزم ملاخصه في مختصره وقال  
في الخلاصة لو كان الرجل من البحر عن شمس الامة الحلواني ان الامة لا تفتل  
فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل البحر ومما احتجوا به في جعفر قال وبه  
كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين الراغباني في الخاتمة ذكر الشيخ الامام  
الاجل شمس الامة الحلواني وقال هذا فضل اختلف فيه المناخرون قال  
بعضهم لا عاقلة للبحر وهذا قول الفقهاء في بحر النجى وفي حاشية الهندوان  
لان البحر لم يحيطر الاكسبا بهم فلا يفتل صرنا فيها بينهم وليس لهم  
ديوان وتعمل الجناية عند الغيرة من تجلات القياس في حق العرب  
فان لم يرضعوا اسنا بهم فلا يفتل صرنا فيها بينهم فلا يلحق بهم  
البحر وقال بعضهم للبحر عاقلة عند التناصير والفتا تلة مع بعض  
من الاساكفة والصغار في البحر وروى البخاريين وكلاهما في بيان  
فان اقبل واحد خطا وحبب الدية فاهل محلة القاتل وصنفته عاقلة  
وكذلك طلبت العلم وهذا اختيار شمس الامة الحلواني وكثير من المسالك  
رضي الله تعالى عنه وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الراغباني  
ياخذ بقول جعفر من ان الله تعالى لان العبرة بالتناصير وحقا في  
الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصير فلا يلزمهم التحمل  
عن غيرهم انتهى وفي المجتبى صي من امرأة فقفا عينا فالدية في ماله  
دون مال ابيه وبه اخفى الفقهاء ابو بكر وابو جعفر وظهر الدين كافي  
لا يرون للبحر عاقلة لعدم التناصير فيما بينهم وقال بعضهم لا يفتل  
للبحر عواقل الاضم يتناصرون كالا سالكفة والصغار من نفروا والكلاب  
واهل دورب الخشابين بخاري وكالصغار من السراخيين والصراخيين من نفروا  
وبه كان يفتي محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى والحلواني قالوا وعلى مسلك  
القياس تكون طلبت العلم بعضهم عاقلة بعضهم والحاصل ان التناصير  
اصل في هذا الباب ومعنى التناصير انه اذا خزنه امرقا مواعده في كتابته  
وان كان له متناصرون من اهل الديوان والمسيكين والحلة والسوق فله عاقلة  
اهل الديوان من المسيكين من اهل محلة وبه قال الناطق رحمه الله

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة

تعالى

تعالى بحر قال الناطق فان لم تكن له عاقلة فماله يودي كل سنة ثلاثة  
دراهم او اربعة قلت وهذا حسن لا بد من حفظه فقد رايت وكثير  
من المواضع انه تجب الدية في ماله في ثلاث سنين قلت وفي زماننا  
بمزارعهم لا تكون الا في مال الحياي الا ان كان من اهل قرية او محلة  
يتناصرون لان العساير فيها قد نيت ورجمة المتناصير بينهم قد رفعت  
وبيت المال قد تقدم لهم اسمي مع اهلها مكتوبة في ديوان الوفايات  
لكن لا يتناصرون به فتعين ان يفتل في ماله والله تعالى اعلم هذا  
**كتاب الوصايا** في بيان احكام الوصايا لا يخفى ظهور مناسبة مراد  
كتاب الوصايا في اخر الكتاب لان اخر احوال الادعي في الدنيا الموت والوصية  
معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاصه بكتاب الجنائيات والديات  
لما لك الجناية قد ينقض الموت الذي هو وقته وقت الوصية والوصية  
اسم يعني المصدر ثم سمي الوصية وصية كذا في العمالية وفي تبين الكفر  
الاصلغة طلب شي من غيره ليفعله على غيب منه حال حياته وبعد  
وفاته وفي الشريعة هي اي الوصية **تمليك مضاف الى ما بعد الموت** يعني  
بطريق التبرع سوا كان عينا او منفعة **وهي اي الوصية واجبة بالزكاة**  
**والصيام والصلة التي ذكرنا فيها** لانها قصر فيه حال حياته وجب عليه التذكر  
بغير ماله تقربا لذمته **والا** اي وان لم تكن بشي مما ذكر من الغرائض **فتمنع**  
لاننا انبأت في حق ماله فلم تكن واجبة كالهبة والعارية ومنهم من قال  
بوجوبها وليس بصحيح ومنهم من قال بوجوبها للوالدين والاقرين  
باية البقرة وليس استر لا لا يحيا لانها منسوخة بآية النساء وانما  
تكون مستحبة اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام  
والحج والصلوات وان كان عليه شي واجبة كما ذكرناه **سبب اي الوصية**  
**ما هو سبب التبرعات** وسرنا بانها كون الموصي اهلا للقبيل فلا يجوز  
من السلوك ولو كان مكاتب والصغير والمجهول وعدم استغراق الدين  
لانه مقدم على الوصية كما يسياتي وكونه غير وارث ولا قاتل لما سياتي  
من عدم جواز الوصية للوارث والقاتل وكون الموصي به قابلا للقبيل  
**ليدبره الموصي** يعقد من العقد ما لا كان او منفعة سوا كان موجودا  
في الحال او معدوما وان يكون بمقدار الثلث **وكانها قرله او وصيت**  
**بكذا للفلان وما يجزي مجراه من الالفاظ المستعملة فيها** اي الوصية  
وحكمها كون الموصي به ملكا حريدا الموصي له كافي الهبة وفي حق الوصي  
اقامة الموصي له فيما اوصي مقام نفسه كالوارث واما صحتها فقد  
تقدم بيانها وتجزر الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المانع **وان لم**  
**يجز الوارث ذلك** لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله تصدق عليكم

في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة



بثلث أموالكم فإخراجكم زيادة لكم في أموالكم فتعبروا حيث يشتم وعليه  
الإجماع **لا تجوز الزيادة عليه** أي على الثلث **الآن تجوز ورثة** أي ورثة  
الوصي **يعومونه وهم كبار** يعني يعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الوت  
فتعتبر الإجازة بعد الموت وإنما توقفت على الجواز منهم لأن الامتناع لحقهم وهم  
استقطوه ولا يعتبر إجازتهم حال حياته لأنها قبل ثبوت الحق لأن ثبوت عند  
الموت فكان لهم أن يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت  
الحق فلم يمس لهم أن يرجعوا عنه لأن الساقط لا يعود فإن قلت كيف  
تكون تلك الإجازة المتقدمة على الموت ساقطة غير معتبرة مع ثبوت حق  
الورثة في ماله من أول ما مرض بترك ماله من التبرع من التبرع لكن ذلك  
الثبوت على سبيل التوقف وإذا مات ظهر أن حقهم كان ثابتا من أول المرض  
وإن الإجازة صادقت بحالها لاستناد حقهم إلى أول المرض فضا دكا جاز لهم  
يعومونه قلت أحيب عنه بأن الاستناد إنما يظهر في حق الصيام للإجازة  
حين وقعت في حياته وقعت باطله وساقط ما لا يكون قائما بنفسه ولا  
يظهر في حقه الاستناد ولا حقيقة الملك للورثة ثبت عند الموت وقبله يثبت  
لهم محرم الحق فلو استند من كل وجه لا تقلب الحق حقيقة قبل موته  
ومن لا يتصور لوجود المانع وهو ملك الموت حقيقة فإذا الم  
ينقص بغير حقا على حاله لا حقيقة والرضى بطلان ذلك الحق لا يكون  
رضى بطلان حقيقة الملك الذي يحدث بعد موته ثم إن أصحت الإجازة بعد  
موته بتملكه الجاز له من الموصي عندنا حتى يجزى الوارث على التسليم ولو  
اعتنق عبدا في مرضه ولا مال له غيره وأجازت الورثة العتق كان  
الولا وكله للميت ولو كان الموات من تزوجا جاز له الموت ولا مال له  
غيرها فأوصى بها لغيره فأجاز الوارث ومما الزوج لا يبطل كاحه  
وقال إذا تقي ملك الموصي من جهة الميراث حتى لا يجزى على التسليم  
عنده ويكون له ثلثا الميراث في سبيل العتق وفسد التكاثر وتما مة  
يطلب من المطولات **ثبت ما قل منته** أي من الثلث **عند عتي ورث**  
**واسبقنا لهم بخصمهم** لأنه ترذدين الصدقة على الإجنبي والوصية  
للقريب والأولي أولى العقول عليه الصلاة والسلام أو صدقة يتفق  
بما روي الله تعالى **كثر لها** أي كثر ثبوت ترك الوصية **بلا أحد** أي وإن  
تكن الورثة أغنيا ولا يستغنون بخصمهم من التركة فترك الوصية أولى هكذا  
صرح ملاحضوني شرع أكثر للذي يلي رتب المفق من الثلث أن يستحب أن يوصي  
بأقل من الثلث سواء كانت الورثة أغنيا أو فقرا لأن في التقيض صلة القريب  
ترك ماله عليهم بخلاف ما إذا استكمل الثلث لأنه استوفى حقه على إتمام فقرته  
الصلة على القريب واليه أشار أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما بقولهما لأن

نقصي

نوصي بالخير أحب البنا أن نوصي بالبرع ولا نوصي بالبرع أحب الناس أن نوصي بالثلث  
وترك الوصية أفضل إذا كانت الورثة فقرا لا يستغنون بما يرثون منه لما فيه من  
الصلة والصدقة على القريب وقد قال صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة على  
ذي الرحم الكاشح وقال صلى الله عليه وسلم إن قنع ورثتك أغنيا خير لك من أن  
تدعم فقرا الحديث ولأن فيه رعاية الحاجتين الفقرا والفقرا به انتهى **وتوخر**  
الوصية **عن الدين** لكونه أهم لكونه فرضا والوصية بغير الوصي تنزع وبالوصي  
وإن كان فرضا لم تقدم لكن حق العبد مقدم وحق الشارع من الصلاة وغيره يسقط  
بالموت على ما عرفنا في موضعه فتكون الوصية كالشرع وقال علي أنكم تقرزون الوصية  
قبل الدين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين **وصت الوصية بالكل**  
أي بكل ماله **عند عدم ورثته** أي ورثته الموصي لعدم المزام **وصت**  
**للملوك** أي لملوك الوصية **بثلث ماله أو بدراهم أو بدنا** أي بدينار أو بدراهم **بإحدى**  
لأنهم في الأصح قال في الخلاصة الوصية للعبد بعين من أعيان ماله لا  
تصح أما إذا وصى بثلث ماله مطلقا نصح وتكون وصية بالعتق فإن طرح  
من الثلث قيمته العبد عتق كله بغير سعيه وإن خرج بعضهم عتق وسعى  
في بقيته قيمته ولو أوصى له بشئ من الدراهم أو الدينار المرسله قال الإمام  
الشافعي الأصح أنه لا يصح كالوصية بالعين انتهى وقال في المنة لو وصى لعبد  
العتق أو لأمته جاز الوصية وهذا مخالف لما في الخلاصة ظاهرا أن يفتقر هذا  
بما سوى العين أو يطلق على غير الأصح **وصت مكاتب لنفسه أو لغيره**  
**أولام ولله** قال في الخاتمة لو وصى لكانته أولام ولغير نفسه أو لغير نفسه  
جاز الكلام استحسانا ولو وصى لعبد العتق أو لأمته العتق لم يمان جازت  
في قولهم الاعتدالي حقيقة في الوصية للعتق يعتق ثلثه مجانا ويجب عليه ثلثا  
قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فيقتطع ما كان وبتراد أن الفضل وعند  
صاحبيه يعتق العبد كله بغير الوصية أو لا يفتق لأن الفضل من الثلث  
شئ كان الفضل للعبد انتهى وصحت الوصية **للحمل** بأن يقول أوصيت لحمل  
فلان بكذا درهم **أوبه** أي بالحمل أيضا بأن يقول أوصيت بحمل جاريتي هذه  
فلان فإن الوصيتين نصحان لأن الوصية اخت الميراث والأثر يجري في  
الصورتين فإن قلت إن الوصية شرطها العتق وليس الجنين من أهله فكيف  
صحت الوصية له قلت أحيب عنه بأن الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث  
فليس بها بالهبة يسقط العتق إذا أمكن وليس بها بالميراث يسقط إذا لم يكن ولا  
بالشبهين ولهذا تنقضي موت الموصي قبل العتق ثم انما قضى الوصية **ان ولد**  
**الحمل لأقل من ستة أشهر من وقتها** أي وقت الوصية وبه جزم في أكثر فإن  
صحت وصية الحمل موقوفة على وجوده وإنما يتحقق وجوده إذا ولد في هذه  
الوقت قال الزيلعي بشرط في الهداية أن يولد لأقل من ستة أشهر أي من وقت موت



الوصية قال والفريق بين اقل مدة الحمل وبين اقل من مدة الحمل برقيق  
والله تعالى اعلم ولا يصح الهبة للحمل لان الهبة من شرطها القبول والقبول لا  
ذلك من الحين ولا يلي عليه لحد حتى يقبض عنه فضا وكما يبيع هكذا ذكر  
الذي يلي في شرح اكثر قلت اخذ كلامه جواب حادثة الفتوى وهي ان  
سقطت نصيب وصيا في تركته ثم مات عن اولاد صغيرا وعن حمل فقل يمكن  
الموصي ان يتصرف في المال الموقوف للحمل ام لا وجوابه انه لا يمكن شيئا من ذلك  
اكتفاء بذكره الذي يلي في كلام بعضهم الحمل لا يلي ولا يلي عليه بل يؤخذ من كلامهم  
ان الاب لا يلي عليه ايضا والا لو كان الاب يلي عليه ما صحت الهبة وينقضها  
الاب له ثم رأت الامام اسحق الولائي قال في فتاواه رجل ادعى على اخيه  
في دارني بيد الورثة فصالح احدهم عن نصيبه على ان يكون له خصة خارج  
وهذا دليل على ان البيع في المجهول بلفظ الصلح جائز ثم قال رجل ادعى  
بما في بطن امرأة السنان حتى جازت الوصية فصالح ابو الحمل عن الحمل بما ادعى  
له مع رجل لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين لانه اصل من وجه تبع للام  
من وجه كسائر اجزاها فقلنا بما تقي حق الوصية له اعتبر اصلا وفي حق  
الولاية عليه اعتبر بتعاطيها انتهى فقد اخذ رحمه الله تعالى صريحا  
انه لا ولاية للاب على الجنين فضلا عن الوصي والله تعالى اعلم وصحت  
الوصية **بالامة الاجل** لان الحمل لا يتناول له اسم الحاربه لفظا وانما  
يستحق بالاطلاق بتعاقبا اذا ازد الام بالوصية صح افاذة ولان الحمل  
يكون افراده بالوصية فكذا استثناه لان كمالا جارا يراد العقد عليه  
حازا خراجا من القدر على ما مر في البيوع ويكون الاستثناء مستقلا على  
لكن اذ لم يدخل تحت اللفظ وصحت **من المسلم للذمي وبالعكس** وهو وصية  
المسلم للذمي غير بالذمي وهو المراد بقول القروي في مختصره ويجوز ان  
يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم كما صرح به في السراج الوهاج قال ان الوصية  
لاهل الحرب باطلة كفا في المستفتي وانما اورد هذه لان فيها نوع اشكال وهو  
ان الوصية اختلف للميراث من حيث الموت بعد الموت ولا شبهة من حيث  
يثبت انه جبرافلا يكون النص الوارد فيه واردها هنا وقد كرر المشيخي  
في الفرق ان الارث طريقه طريق الولاية اما الوصية فتتمليك مستورا وهذا  
لا يراد الموصي له بالعيب ولا يصير معزورا فيما استقر اه الموصي بخلاف الوارث  
كذا في سهاان وانما جازت وصية المسلم للذمي لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن  
الذين لم يقاتلوا في الدين ولم يجزواكم من دياركم ان تبرؤهم اي لا ينهاكم  
عن تبرؤهم وقوله تعالى وتسلط اليهم القسط اليهم ان تقطعهم قسطا من  
اموالنا على جهة البر ويقال اقتطعت الى الرجل ان تقطعهم اذا عاملته  
بالعدل ومعناه على من ان تبرؤهم وتقدر ان يمتك وبينهم من

الوفاء بالعهد وكذا وصية الكافر للمسلم جائزة لانهم يعقد الذمة سائر المسلمين  
في المعاملات جازا التبرع من الجانبين في حال الحياة وكذا بعد الموت وفي الماتع  
الصغير الوصية لاهل الحرب باطلة ووجه ذلك لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن  
الذين قاتلكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخرجوكم يعني  
المجاهدين يعني الله تعالى ان يقصد عليهم وينهى عن مولاتهم والمطاهرة  
المعاونة واذا دخل الحرب في الدنيا مستأمن او ادعى مسل او ادعى جميع ما لاجار  
ويكون ذلك الموصي له وان كان له وارث في دار الحرب لانه ليس له ورثته حتى  
يمضي لكونهم في دار الحرب فضا بمقتولة من لا وارث له لوصي بجميع ماله  
فانه يجوز كذلك هذا وان اوصى بالنصف او الثلث انقضى ما اوصى به من ذلك  
ويرد الباقي على ورثته لانا اعطيناه الامان على ان ياخذ مال بغير حق وليس  
له مستحق في دارنا فوجب رده الى ورثته الذين في دار الحرب وليس لهم اليهم  
على طريق الميراث وانما هو على انه لا يستحق له في دارنا بوصية ولا هبة ولا  
غيرهما وكذا لو ادعى المستأمن او ذمي بوصية جازا وعن ابي حنيفة وان  
يوسف انه لا يجوز ان يوصي **الذمي** **للمسلم** فقد بقوله في داره لانه اورد  
دارنا بايمان وصحت الوصية كما تقدم بيانه في شرح ملاخسر وجزم بذلك  
ثم قال وفي الجاه مع الصغير الوصية لغيره وهو في دارهم باطلة لا بما بر صلة  
وقد قلنا مما مر من يقاتلنا لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين قاتلكم في  
الدين الاية وفي الصغير اكسير ما يولد على الفوار وجه التوفيق انه لا ينفذ  
وان فعل جاز لنا في الكافي والنهاية اقول لا يخفى بعد عن وجه التوفيق  
بل الوجه في التوفيق ان يحمل كلام الصغير على ارضي امس في دارهم والله تعالى  
اعلم **والوارث** لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث **وقال** **مباشرة**  
سواء كان عامدا او خاطيا لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية للقاتل  
ولانه قصد الاستحجال بفعل مخطور فعوقب بالحرمان عن مقصوده وهو  
الوصية كما لم يوارث سوا وصوله قبل ثم قتله او ادعى له بعد الجرح لاطلاق ما رويناه  
فيكونه مباشرة عمدا او خطأ كما ذكرنا المخرج به القتل شيئا كوضع الحجر في غير  
ملكه لان التشيب ليس يقتل حقيقة فلا يتناول النص **الا باجازة ورثته**  
**وهو كمال** الاستثناء متعلق بالمسلمين وقد يبا كذا لان الصغير لا عبرة  
باجازتهم قال في السراج الوهاج وفي كل موضع يحتاج الى الاجازة انما يجوز  
اذا كان المميز من اهل الاجازة وهو بالغ عاقل صحيح ولو جاز وهو  
صغير او مجنون لا يجوز اجازته فان كان مريضا وهو بالغ ان يرى من ذلك  
المرض صحت اجازته وان مات من ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابدا  
وصية حتى ان الموصي له لو كان وارثا لا يجوز اجازته له الا ان يجزى ورثته  
الريض بغير موته وان كان اجيبا يجوز اجازته وتعتبر ذلك من الثلث



ولو اجاز ذلك بعض الورثة ولم يجز بعضهم فحق الذي اجاز كما نفهم كلهم اجازوا  
وفي حق الذي لم يجز كما نفهم كلهم لم يجزوا **او يكون القاتل صبيا او مجنون او ابله**  
**يلزم له وارث سواء** اي سوي لموصي له قال في الثانية ولو وصي لقاتله ان  
اجازت الورثة جازوا والا فلا عندنا في حقيقته ومحمد بنهما الله تعالى وقال ابو  
يوسف وزفر بنهما الله لا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان القاتل صبيا  
او مجنون اجازت الوصية وان لم تجز الورثة ولو وصي لقاتله وليس له وارث  
سوي لقاتل جازت الوصية في قول ابي حنيفة ومحمد بنهما الله تعالى فلا  
يجوز في قول ابي يوسف ولو وصي لقاتله او لم ير قاتله لا يجوز الا  
باجازة الورثة ولا يجوز وصية المسلم للموتدانتين **ولا تصح الوصية من**  
**صبي غير مميز اصله** لا في جوه الخمر ولا في غيرها وذلك الساق في تصح وصية  
الصبي اذا كان في جوه الخمر لا يجرى له وصية بائع وهو الذي راهق  
الحلم لان فيه نظرا له بتقريب التقرب الى الله تعالى ولو لم ينفقه بقي ملكا  
لغيره ولا نظره فيه ولا الوصية تحت الميراث والصبي في الارث عنه  
بعد موته كالبالغ فكذلك في الوصية ولنا انما نبرع فلا تصح كالهبة والصدقة  
والصدقة وهذا لان اعتبار عقله في القسط والضرر باعتبار اوضاع الضرر  
لا باعتبار ما يتفق بحكم الحال الا ترى ان طلاقه لا يقع وان تضمن لثمن  
في بعض الاحوال وكان قوله غير ملزم ونفصح وصيته كانت في الحرب  
او غيرها ويحتمل ان وصيته كانت في تحميته وذلك جاز كما سيأتي وكذا  
لا تصح الوصية **من مميز الا في تحميته وامرد فته** فانه يجوز عندنا استحسانا  
حتى اذا لم يكن مميزا لم تجز اصله **وان مات بعد الادراك** متعلق بقوله  
ولا من صبي يعني اذا وصي ثمرات بعد الادراك لم يجز لعدم الاهلية  
وقد المباشرة **او اضافها اليه** بان قال ان ادركت تتلقى لفلان وصيتي  
فانه لا يجوز لقصور الولاية ولا يملكه تخير او تعليق كما في الطلاق والعتاق  
خلافا للبعد والمكاتب لان اهليتهما كاملة وانما اضيف الحق الولي فتصح  
اضافتها الى حال سقوط الولي بان يقول كل واحد منهما ان اعتقت فانه  
مالي وصية لفلان او للمساكين ذكره الدليلي **ولا من عبد ومكاتب** لانها  
ليسا من اهلا البترعات **وان ترك المكاتب** وقاؤه قبل عندها يصح في صورة  
ترك الوفا ذكره ملاخسر وشرح لغزده **الا اذا اصابها** اي اصاب  
العبد والمكاتب الوصية **الا في تحميته** لان اهليتهما ثامة  
والمانع حق الولي فتصح اضافته الى حال كساقطه **ولا من يعقل**  
**الاسنان بالاشارة الا اذا استردت عقله حين ساقطه** **اشارة** **فهو**  
**فوق اخرس** وقد بعضهم الامتداد بستة اشهر وقيل ان دام  
الفضل الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاسها وعليه لا يجرى

عن

عن النطق لا يرجي له والى وكان كالاخرس قالوا وعليه الفتوى ذكره الدليلي  
وسيا في حقيقة في مسائل شتى **وانما يصح قبولها بعد موته** لا بد وان شئت  
بعد الموت **تبطل قبولها وادها قبله** اي قبل الموت كما اذا قال لامرأته انت  
طالق عدا عدا درهم طان ردها وقبولها باطل قبل العدا كما مر **الا اذا مات**  
**موصيه مات** فهو اي الموصي له **بلا قبول فهو** اي المالك الموصي به **لو رثته**  
من غير حاجة الى القبول وهذا استحسان والفتاوى ان تبطل الوصية لا  
بينما لا تقر ان احدا لا يقدر على اثبات الملك لغيره يذون اختياره فصار كون  
المستري قبل القبول بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان ان الوصية  
من حلية الموصي قد تمت بموته تماما لا بالحقة الفسخ من جهته وانما يتوقف  
حق الوصية له فاذا مات وخل في ملكه كما في البيع المشروط فيه الخيار للمستري  
او البائع ثمرات من له الخيار قبل الاجارة وكذا اذا وصي للميت للمجنين  
يدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من يولي عليه حتى يقبل عنه فروق  
الوصية في يد الموصي او ورثته كالوديعة وهو ما اذا وصي بثلث ماله او ربع  
ماله فيكون مال الميت مشترك بينهما ما هلك هلك بالحساب وما بقي  
بالحساب وانما يعتبر مال الموصي بعد موته لا قبله حتى لو انه وصي لرجل بثلث  
ماله ولا مال له ثم استعاد مالا لم مات فانه يعطى ثلث ذلك وكذا لو كان له  
عبد الوصية مال كبير ثم هلك بعضه او استهلك فانه يعتبر ماله في  
وقت موته وفي وجه يكون الموصي له بمنزلة العزم وهو ما اذا وصي له  
بدرهم مرسلة وله درهم او ليس له درهم ثمرات فانه يعطى  
الموصي له تلك الدرهم ان كانت حاضرة فانه لم تكن حاضرة تباع تركته يدخل  
ويعطى منها تلك الدرهم وصارت كالدين الا ان الفرق بينهما وبين سائر  
الديون انه يبدل الدين الصحة ثم يدين الموصي فابن جبير يورد دين  
الوصية منه وفرق اخر ان سائر الديون لا تعتبر من ثلث ماله ودين  
الوصية يعتبر من الثلث كذا في السراج الوهاج الوصية لمن يقرأ عند قبره  
كل سنة تسمى معين وباطلة ومثله في ن ه وقيل ان عين احد المجنون والا  
للاختيار قال لم يونه اذا مات فانت بري من ديني عليك قال ابو القاسم  
الصغار رحمه الله تعالى صحته وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ من الخاطئة  
وتعلق الوصية بالسقوط جاز طم مع يدخل الجنون في الوصية للموصي ثم  
وفي الوصية للمعلم يدخل المتكلمون في بلاخر من دون بلا ونافع عب او وصي  
بان يصرف ثلث ماله الى العلم يدخل المتكلمون وارباب الحديث ولو وصي بثلث  
ماله الى الفقهاء يدخل تحت الوصية من يدقق النظر في مسائل الشريعة كما ياتي  
بيانه ولو وصي للعقل يصرف الى العلم الزاهدين لانهم هم العقل في الحقيقة  
كذا في الحقيقة **وله** اي الموصي **الرجوع عنها** اي الوصية لانها تبرع في الرجوع



عنه قبل القبول كما في سائر العقود كالبيع وغيره **بقوله رجعت عن**  
**الوصية او فعل يقطع حق المالك عما غصب** قال الذي يلي ثم الاصل فيه  
 ان كل فعل لو فعله الاصل في ملكه غيره بغير اذن ماله ينقطع حق المالك  
 في اذ فعله الوصي بالعين الوصي بها كان رجوعا كما اذا اتخذ الحريد سيفا والوصي  
 لانه لما اثر في قطع ملك المالك فلان يؤثر في المنع اولى **او فعل يزيل في الوصي به**  
**ما يمنع تسليمها الابه كالتسويق بسمن ولبنا ومقرق يزيل ملكه** فانه  
 رجوع كالبيع والهبة وكذا اذا خلطه بغيره بجبه لا يمكن تمييزه لا يكون رجوعا عنها  
**بغسل ثوب او صر به** لانه تصرف في النقص وتحقيق هذا المقام لانه اذا الوصي  
 بثوب ثم قطعه وقاطه او بقطن ثم غزله او بمقرول فنسجه ينقطع به  
 حق المالك اذا وجد ذلك من الطامع فتبطل به الوصية لانه يتبرك اسمه  
 نصار عينا غير الوصي به وكذا لو اوصى بسويق فلتته بسمن او بالعكس او بدار  
 فبني فيها او بقطن فحشي به او ببطانة فبلطن بها او بظها فظهر بها بطلت  
 الوصية لانه لا يمكن تسليم الوصي به وحده للاختلاف بغيره وكذا الزباغ العين  
 الوصي او وهبها بطلت الوصية لزوال ملكه عنه حتى لو ملكها بالشر او  
 وبالرجوع عن الهبة لانفقد الوصية وزبح السائة الوصي بها استهلكا فتبطل  
 به الوصية بخلاف تخصيص الوصي بها او صدم بنائها وغسل الثوب الوصي به  
 حيث لا يكون رجوعا لانه تصرف في النقص ومن اراد ان يعطي ثوبه غيره  
 يفسده عادة فكان تقيرامعي ولو اوصى برطب فصار ثمره لا تبطل الوصية  
 استخسنا بخلاف ما اذا اوصى بعنب فصار زبيب والعزق كما ذكره الذي يلي  
 ان الرطب والتمر حبش واحد ولهذا جاز استيفاء احدهما مكان الاخر  
 السلم وبخلاف ما اذا اوصى بالكدري فصار رطبا حيث تبطل الوصية للتبدل  
 وكذا اذا اوصى ببسب فصار فرجا ولو كان التقير في هذه المسائل بعد موت  
 الوصي لا تبطل الوصية سواء كان قبل القبول او بعده **ولا يجوز** اي لا يكون  
 راجعا بحجج الوصية كما ذكره محمد في الجامع الكبير وبه جزم في التلويح والوقاية  
 وذكر في المبسوط ان رجوع قبل ما ذكر في المبسوط محمول على ان الرجوع في حصة  
 الوصي له وما ذكره في الجامع محمول على ان الرجوع في عينه ومنهم من قال ما ذكر  
 في الجامع قول محمد وما ذكر في المبسوط قول ابو يوسف وصاحب الهبة  
 منهم وهو الصحيح ذكره الذي يلي في شرح التلويح في الغاية ذكر ما ذكره  
 الذي يلي من الحمل ثم قال ومنهم من حمل المذكور في الجامع على صورة الجود  
 لا على الجود الحقيقي فانه قال فيه لو اوصى الرجل الرجل بثلث ماله ثم قال  
 لقوم اسئدوا لي لم اوص بثلث طلب منها ذرة الزور منهم فيكون معناه  
 قد اوصيت لفلان بثلث الا ان سألتم ان تشهدوا لي بالباطل وطلب منها  
 الباطل لا يكون رجوعا لانه ليس بحجج حقيقة وما ذكره في المبسوط على

كان

الحجج والحقيقي وهو رجوع على الروايات كلها ومنهم من قال المذكور  
 في الجامع جواب القياس والمذكور في المبسوط جواب الاستحسان ومنهم  
 من قال في المسئلة روايتا له قال شيخ الاسلام وهو الصحيح وفي السراجية  
 جود الوصية على رواية المبسوط رجوع وعليه الفتوى انتهى في الجمع  
 وشرحه لابن ملك ويجعل ابو يوسف رحمه الله تعالى جوده اي انكاره  
 الوصي وصيته رجوعا لاد الجود ثبوت الضمان والحال فكان اقوى من الرجوع  
 ادهو ثبوت الحال فقط ولهذا قالوا اذا اجد المرثاة الردة كان تايبا وخالفه  
 محمد رحمه الله تعالى ومحمدا الفتوي لان الرجوع اتيان للوصية في الماضي  
 والجود ثبوت الاصل للفقد فلا يجبا معه الرجوع ولهذا قالوا رجوعا للنكاح لا يكون  
 طلاقا انتهى وفي شرح الجمع للبعين نقل ما قدمناه ثم قال وصرح في العيون  
 ان الفتوي على قول ابي يوسف انتهى وهو موافق لما في السراجية من  
 جعل الفتوي على انه رجوع والله تعالى اعلم **وكذا لو قال كل وصية اوصيت**  
**بها فخرام او ربا او اخرتها فانه لا يكون رجوعا** لان الوصف يستدعي بقاء  
 الاصل والتاخير ليس للسقوط كتاخير الدين **بلا قوله تركها** لانه اسقاط  
**وكل وصية اوصيتها في باطله** لانه المذهب المتلاشي **او الذي اوصيت**  
**به ليرثه لعمرو** فانه اللفظ يدل على قطع الشركة بخلاف ما اذا اوصى به  
 لرجل ثم اوصى به لآخر لان الحمل يحتمل الشركة واللفظ صالح لها **او لفلان واري**  
 فانه يكون رجوعا من الاول ويكون وصية للمواري وحكمه ان يجوز ان اجازته  
 الورثة كما تقدم **ولو كان فلان الاخر ميتا وقتها فالاولى الوصية**  
**بالحال** اي لو كان الاخر الذي اوصى له ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها  
 لان الوصية الاولى انما تبطل بحكم ضرورة كونها الثانية وتم تكن فتى على  
 الاول على حاله ولو كان فلا حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الوصي  
 فهو للورثة لبطلان الوصيتين الاولى بالرجوع والثانية بالموت والله تعالى  
 اعلم **وتبطل هبة الميراث ووصيته لمن كتبها بعد ما** اي بعد الوصية والهبة  
 الاصل انه يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه  
 تملك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى لو اوصى لاهيه  
 وهو وارث ثم ذكر له ابن صحته الوصية للاخ وعكسه لو اوصى لاهيه ولم  
 ابن ثم مات الابن قبل موت الوصي بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا والهبة  
 والصدقة مسا لريص لوارثه في هذا نظير الوصية لانه وصية حكمه حتى  
 تعتبر من الثلث واقرار الميراث للمواري على عكسه فيعتبر كونه وارثا  
 او غير وارث عند الاقرار لانه تصرف في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت  
 حتى لو اقر لشخص وهو ليس بوارث له هازا الاقرار له فاذا صار وارثا له بعد  
 ذلك ولكن شرطه ان يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو الجزية



وكذا لو اقر لاجنبيته ثم تزوجها لا يبطل اقراره لها واما اذا اقرت لسبب  
 قائم عند الاقرار لا يصح كالمو اقر لاجنبيه المحبوب ثم مات ابنه **بخلاف الاقرار**  
 فان المريض اذا اقر بدين ثم تزوجها ثم مات جازا اقراره لما هو المعتبر  
 فيه كونه المقتول وارثا او غير وارث يوم الاقرار وهو اجنبية فيه **وبطل**  
**اقراره ووصيته وهبته لابنه كافر او عبدا ان اسلم الكافر واغتنق**  
**العبد بعد ذلك** اي بعد الوصية والهبة وعرضها اما الوصية والهبة  
 فلا امران المعتبر فيهما حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما  
 بنفسه لكن سبب الارث وهو النبوة قائم وقت الاقرار فيورث تامة  
 الابن له فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا **وهبة متقدمة** وهو العاجز  
 المستي لراو في رجله **ويبلغ** الفم اذا يعرض لصف البدن فيمنعه عن الحسن والكره  
 الارادية **واسلوه** الذي له علة السل وهو قرح يكون في الرثة **من كماله**  
**ان طالت مدته سنة ولم يخف موته منه والا** اي وان لم تطل المدّة  
 وخيف موته من قبل ثلثه اي ثلث ماله يعني ان هذه من الامراض المرمية من  
 عرض له واخذ منها ونصرف شي من التبرعات ثم مات قبل شي من تمام  
 سنة لان السنة مشتملة على الفصول الاربعة كان المرض مرض الموت  
 فتعتبر بضر فاته من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت  
 لانه اذا اسلم في الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من  
 طبائعه وخرج صاحبه من احكام المرض حتى لا يستعمل بالتداعي كذا في شرح  
 ملاحسره في البرازنية والمريض الذي يكون بضر فاته من الثلث من يكون في المرض  
 بالان لا يطبق القيام لحاجته ويجوز له الصلاة قاعدا ويخاف عليه الموت  
 ولو طال المرض وصار بحال لا يخاف عليه الموت كالعالم او صار من ماله او  
 يابس الشوق لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله عن ذلك ومات من ذلك  
 التغير فما فعل في حال التغير من الثلث قال الفضلي مرض الموت ان لا يخرج  
 الى جرايح نفسه وعليه اعتد في التجريد انتهى وفي الفصول العادية واما  
 المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قد نجا فهو بمنزلة المريض وان  
 كان قد نجا فهو بمنزلة الصحيح لان هذه من علة مرضه وليست بقائلة  
 وذكر في العدة كذلك وقال اذا تغير حاله خفيته يعتبر من الثلث وتكلم  
 المسامح فيه قال محمد بن سلمة ان يرحي بروه بالثقل او هو بمنزلة الصحيح  
 وان كان لا يرحي فهو بمنزلة المريض وقال ابو جعفر المصنف ان كان  
 يزاد كل يوم فهو مريض وان كان ينقص من يومه فهو مريض وينظر ان مات بعد  
 ذلك بستة فهو كالصحيح وان مات قبل ستة فهو كالمريض وروي ابو نصر  
 العراقي عن اصحابنا رحمهم الله تعالى انه ينظر ان كان يصيب قاعدا فهو كالمريض  
 وان كان يصلي مضطجعا فهو كالمريض وتماه ينظر تامة والله تعالى اعلم

في بيع ارتقاس  
 وحرارة وسرور  
 الذي يكون

**واذا اجتمع الوصايا** وكان بعضها عرضا وبعضها نفلا **قديم القرض وان**  
**اخوه الوصي** كالحج والزكاة والتكفارات لان الاصل ان يقدم الاهم وان تضاف  
 في القوة **قد رما قدم** الوصي في الذكر لان الظاهر من حال الانسان ان يبذل ما هو  
 اهم عنده وانما ثبت بالظاهر كالنائب بالنصر ولو فرض عليه لزمنا كذا هنا وهذا  
 محله **ما اذا مات من الثلث عتقا فان اوصى بحج عنه ركبنا من بلده ان كفى**  
**لنقته** ذلك لان الواجب عليه الحج من بلده وهذا يعتبر فيه من المال ما يكفي  
 من الوصية لاداء ما كان واجبا عليه وحج ركبنا فلا يلزمه ان يحج ماشيا فانصرف  
 الى الوجه الذي وجب عليه **والا** اي وان لم يكن **فمن حيث يكتفي** والقبيل من الا  
 بحج عنه لانه اوصى بالحج بصفة وقد تقدمت وجه الاستحسان اذا علم  
 ان غرضه تنفيذ الوصية فتقدم ما امكن **او من يتخلف بان يشترى برك**  
**ماله عبد ثايب** فاعل يشترى فيمنع **او عن الوصي ولم تجز** الورثة ذلك  
 بطلت الوصية لان العبد المستترى بالكلام غير لما يشترى بالثلث **كرا اذا**  
**اوصى بان يشترى له عبد بالثلث** درهم وراذ **الا ان على الثلث** لم تجز للقبيل  
 منها **او من يوصي بوصيا بان يري من مرضه** ذلك وعاش سنين **فمن**  
**فوصايا باقية** ان لم يقل ان من مرضي هذا اوصيت بكذا ذكره في الخاتمة  
 اوصى بوصيته ثم جاز ان اطبق **المرقة** بطلت الوصية **والا** اي وان لم  
 يكن الميزون مطبقا لا يبطل الوصية في الخاتمة ولو اوصى بوصيته مخرجين قال  
 محمد ان اطبق الجوزون حتى يبلغ سنة اشهر بطلت وصيته وان افاق قبل  
 ذلك فالصاوه ووصيته باقية وقد جرح المطبق بسنة اشهر وعين ابو يوسف  
 انه قدس المطبق بشهر وهو قول محمد والاشهر قدرة بسنة رجل اوصى بوصية  
 لم اخذ بالرسواس فصار معنوها شكت كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك  
 قال محمد وصيته باطلة **اوصى بان يبار بيبته من فلان او بان يسقي**  
**عنه شهرا في الرسم او في ميل الله تعالى** فهو باطل في قولنا في حجة رحمه  
 الله تعالى ذكره في الخاتمة **كالواو** يعني بغير التثنية **لدراب** فلان فان الوصية  
 باطلة ولو قال يعلق به دواب فلا تجاز ولو اوصى بان يعلق علفا فوس  
 فلان كل شهر عشرة دواهم قال محمد جازت الوصية تكون وصيته وصية  
 لصاحب العرس فان هلك العرس وباعه بطلت الوصية ولو اوصى بسكنى  
 داره لرجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكنها  
 ما قام حيا وان لم يخرج الدار من ثلث ماله ولا يجوز للوارث ان يبيع ثلثي  
 الدار في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف للوارث ان يبيع الثلث وله  
 ان يقاسم الورثة ايضا ويقدر الثلث للوصية ذكره في الخاتمة ايضا **لو**  
**اوصى بقطنه لرجل وصية** لاخر او اوصى بلحم ثاة **معية لرجل**  
**او بجلدها لاخر او اوصى بخنطة** في سبيلها لرجل **بالتين** لاخر جازت



**الوصية اما** وعلى الوصي ان يدوس ويبيع **المائة** **في عمة الفقير** **اي** من مسيلة الشاة والقطعة وان السليح والجل يكون على صاحب اللحم والقطن ولو اوصى بقطن في وسادة ولاخر الوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قمرهم ولو اوصى بدهن هذا السمسسم لاحد منهما وكسبه لآخر كان التخليص على صاحب الدهن ولو اوصى بزيادة هذه الدابة لانسان وبمخاضها لآخر كان اخراج الذبيحة على صاحب الذبيحة ولو اوصى بحلقة الخاتم لرجل وبفضته لآخر جازت الوصية لهما فان كانا في نزعة صنفين ينظر ان كانت الحلقة اكثر قيمة من النصف يقال لصاحب الحلقة ان ضمن قيمة الفض له ويكون الفض لك وان الفض اكثر قيمة يقال لصاحب النصف ان ضمن قيمة الحلقة له وهي كالحاجة اذا اتبعت لولو الشاة فان الجواب فيه على هذا الوجه كذا في **الخاتمة اوصى بثلث ماله لبيت المقدس** **جاء** ذلك وينفق في **عمارة بيت المقدس وفي سراجة وخوره** كذا في **الخاتمة** قال قالوا وهذا دليل على انه يجوز ان ينفق من وقف المسجد على قننا دبله وسرجه وان يشتري بثلث الزيت والمقط للفتا دبله رمضان ولو اوصى بثلث ماله لعماله ليرل يصرف الثلث في بناء المسجد لان اصلاح المسجد وعمارته على السلطان انتهى في المجتبى اوصى بثلث ماله للكنيسة جاز ويصرف في قفراء الكنيسة ولا يجوز لغيرهم وكذا للمسجد وبيت المقدس وفي الوصية لقفرا الكوفة يجوز لغيرهم عند ابي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لجمد رحمه الله تعالى نص في ثلثه تعالى على ان انصدق بدارم في مكان كذا او على مسكن او مساكين كذا صح وبلغوا الفقير ولو امر وصيه له ان يتصدق على فلان الفقير فتصدق على غيره كان مخالفا لظاهر **اوصى ان يتخذ الطعام بعد موته ثلاثة ايام فالوصية بالملقة في الخاتمة** ولو اوصى باحتيا الطعام لما لم يعد وفاته ويطعم الذين يحضرون القربة قال الفقهاء ابو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويجل للذين نظروا مقامهم عنده وللذي يحيى من مكان بعيد فيستوي فيه الاغنيا والفقرا ولا يجوز للمزى لا نظرا لمسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام من كثير يصين وان كان قليلا لا يصين وعن الشيخ الاسلام ابي بكر البجلي رحمه الله تعالى رجل اوصى ان يتخذ الطعام بعد موته لثلاث ايام قال الوصية بالملقة وعن ابي القاسم في رجل اطعم اهل المصيبة والاكر عندهم قال حمله في الابتداء غير مكرره لا شقال اهل البيت يتجهزونه وخوة فاما حمل الطعام في اليوم الثاني لا يستحب لان في اليوم الثاني لا يستحب لان في اليوم الثاني تجمع الناجيات فاطعامهم في ذلك اليوم يكون اعانة على المصيبة

اذا اوصى الرجل بان يطبخ قبره او يضرب على قبره فانه باطلة انتهى وفي السراجية اذا اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون القربة جاز من الثلث انتهى فحمل هذا على وصية وقتت لغير الناجيات فتكون وصية لكن باطلت والله تعالى اعلم وفي السراجية اذا اوصى بان يصلي عليه فلان او يحمل الى موته الى بلد اخر ويكفن في ثوب كذا او يطبخ قبره او يضرب على قبره فانه باطلة او يدفع الى انسان شيئا ليقرا على قبره فانه باطلة اذا اوصى بثلث ماله لله تعالى فانه باطلة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد يصرف الى وجوه البراءة وفي المجتبى قال اوصيت الى ثلاث بالف وعشر مالي لم يكن له الا الف رابع العشرة ونقص ولو قال اوصيت له جميع ما في هذا الكليس وهو الف واداهوا الفان واداهوا الف وهو كحلقة وكذا الوصي له ان يخرج من الثلث وكذا اوصيت بمالي هذا البيت وهو كحلقة وكذا الوصي له وهبته لك جميع ما في هذا الكليس وهو الف درهم وسلمه اليه فكل ما فيه للموهوب له ولو قال اوصيت بالف درهم وهو جميع ما في الكليس فليس له الا الف انتهى هذا **باب** في بيان احكام الوصية **بثلث المال** لما كان اوصى ما تدور عليه مسائل الوصايا عند عدم اجازة الورثة ثلث المال وذكر ذلك السائل التي تتعلق به في هذا الباب بعد ذكر مفردات هذا الكتاب **اذا اوصى شخص بثلث ماله لزوج لآخر** **بثلث ماله** **ولم يحجز الوصيتين** **فذلك** اي ثلث مال الوصي لهما اي للموصي لهما المذكورين لان الثلث ينصق عند حقيهما اذا لا يزل عليه عند عدم الاجازة وقد تنسأ ويا في سبب الاستحقاق فيسويان في الاستحقاق **وان اوصى لآخر بثلث ماله** يعني بعد ما اوصى لزيد بثلث ماله **فان الثلث بينهما** اي بين الاثنين **الثلث** اي من حيث الاثلاث فنقسم الثلث على قدر حقيهما فيجعل السدس بينهما لانه الاقل فصارت ثلاثة اشهر لصاحب السدس سهم ولصاحب الثلث سهمان **وان اوصى لاحد منهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله ولم يحجز الورثة** **فذلك** اي ثلث ماله بينهما **اي الاثنين** **وضمان** عن ابي حنيفة ولا يضرب الوصي له بالثلث من الثلث **محمته** يعني ثلث الزيادة على الثلث ويجعل كانه اوصى بالثلث قال في شرح الوقاية المأدب لضرب المضرب المصطفى عند الحساب فانه اذا اوصى بالثلث والكل فعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب النصف في ثلث المال فالثلث والنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فكل سدس للمال وعندهما سهام الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع ينضرب الربع في ثلث المال فان ربع في الثلث يكون ربع الثلث وهو صاحب الثلث ثلاثة



من الاربعة وهي ثلاثة ارباع فيضرب ثلاثة الارباع في الثلث يعني  
ثلاثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث واحدة من الاربعة فيضرب الواحد  
في ثلث وهو اربع يعني ربع الثلث هذا معنى الضرب **الاول** ثلث  
تسايل احدها **في المجابة** اي الحاطاة من جباه يجوه حبة بفتح الحاء اي  
اعطاه والحب العطا كما في الصحاح **والثانية السعاية** **والثالثة المرسلة**  
**المرسلة** اي المطلقة لان كل واحد منها سبب صحيح لان المجابة في الموضع  
وصية بزيادة قيمة البيع على الثلث وهي دراهم وليست هي في ملك  
الموصي حتى يتعلق بها حق الورثة فصار من هذا الوجه كالدراهم المرسلة  
وكما السعاية لاحق للورثة في عين العبد بليل ان ليس لهم ان يتصرفوا  
في عينه بل عليه الما يسعي في نصيبهم اذ الميزوا والسعاية دراهم  
نبي كالدراهم المرسلة فهو اذ الوصي لم يزل ما أتف درهم ولم يترك الميت  
سوى مائة درهم فان الوصية قد تستغرق عن الاجارة بل يزيد ماله حتى  
يصير ثلثة الاف درهم او اكثر فتنفذ الوصية من غير اجارة فصار سبب  
من يدي بذلك صحيحا فلهذا ضرب بها في المال صورة المجابة ان يكون  
لرجل عبدان ثمة اربعة اثنان ثلثون والاخر ستون فادعى ان يباع الاول  
من زيد بعشرة والاخر من عمر بعشرين ولما مال له سواها في الوصية  
في حق زيد بعشرين وفي حق عمر وبايعين بقسم الثلث بينهما اثلاثا يباع  
الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية له ويبيع الثاني من عمر وباعين  
والعشرون وصية له فاخذ عمر من الثلث بقدر وصيته وان كانت  
رابية على الثلث وصورة السعاية اعنى عشرين ثمة ما ذكره لاما لاه  
سواها فالوصية الاولى بثلث المال والثاني بثلثي المال فنسهم الوصية  
بينهما اثلاثا واحد للاول واثنان للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فينطق  
من الاول ثلثه وهو عشرة ويسعي من عشرين ويعتق من الثاني ثلثه  
وهو عشرون ويسعي في اربعين فيضرب كل بقدر وصيته وان كانت رابعة  
على الثلث وصورة الدراهم المرسلة اوصى لزيد بثلثي درهم وللآخر  
بستين درهما وماله تسعون يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الاول  
الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال والراد بالمرسلة اي غير  
المقيدة بما لها ثلث او نصف او نحوها وانما فرق ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
بين هذه الصور الثلاثة وغيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على  
الثلث صريحا كالنصف والثلثين وغيرها والشرع ابطال الوصية في الزائد  
يكون ذكره لغوا فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة  
بانه اي ثلثي من المال كما في الصور الثلاثة فانه ليس في العبارة ما يكون  
مطلبا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما واثق ان ماله مائة درهم

فان الوصية غير باطلة بالكلية لامكان ان يظهر له مال فوق المائة  
واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق  
دقيق والله تعالى اعلم **ولو اوصى لزيد بثلثي نصيب ابنته صحت**  
الوصية سواء كان له ابن موجود او لا كما في العناية **ولو اوصى بنصيب ابنته**  
**لاي** لا تنفذ الوصية اذا كان له ابن موجود اما اذا لم يكن له ابن موجود  
فتصح ذكره في العناية وقال زكريا ما صحح لان الجميع ماله في الحال وذكر  
نصيب الابن للتقدير ولنا ان نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت فكان  
وصية بمال الغير بخلاف ما اذا اوصى بمثل نصيب ابنته لان مثل الشيء غيره  
**وله** اي للموصي **ثالث اذا اوصى بنصيب ابنته** والعياض ان يكون له النصف  
عند اجارة الورثة لانه اوصى بمثل نصيب كل لورثة النصف وجه الدال  
انه قصد ان يجعل له مثل ابنته لان ابنته نصيبه على نصيب ابنته ذلك بان  
يجعل الوصي له كاحدهم وان لم يكن له الابن واحد كان له ثلث المال بعد  
اجارة وما زاد على ذلك ان اجارة الابن جاز وان لم يجزه لم يجز كالواصي  
له نصف ماله كان له الثلث من غير اجارة وما زاد على ذلك موقوف على  
الاجارة قال المحنذي اذا اوصى بنصيب ابنته او بنصيب ابنته وله ابن او  
ابنة لم تنفذ الوصية لان نصيب الابن او الابنة ثبت بنصف الثمن فاذا  
اوصى به لرجل اخر فقد اراد تغيير ما فرض الله تعالى فلا يصح فانه لم يكن له ابن او  
ابنة جازت الوصية لانه ليس عليه تعيين ما فرض الله تعالى فان اوصى  
بمثل نصيب ابنته او ابنته جازت الوصية لانه ليس فيه تغيير ما فرض الله  
تعالى فان اوصى بمثل نصيب ابنته او ابنته وله ابن وابنة فانه يجوز لان  
مثل الشيء غيره لا عينه فيغير نصيب الابن ثم يزداد عليه ثلثه فيعطى الوصي له  
فان كان اكثر من الثلث يحتاج الى اجارة الورثة وان كان ثلثا او اقل جاز  
من غير اجارة نحو ما اذا اوصى بمثل نصيب ابنته وله ابن واحد صار موصي له بالنصف  
فان اجارة الابن جاز وان لم يجزه فله الثلث وان كان له ابنة له الثلث  
ولا يحتاج الى اجارة وان اوصى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة كان الوصي له  
نصف المال لانه بمثل نصيب البنت فان اجارته جاز وان لم تجز فله الثلث ولو  
كان متان كان له الثلث لان للبنتين ثلثي المال لكل واحدة ثلث فنصف نصيب  
احدهما الثلث را اوصى بنصيب ابن لو كان مائة او اوصى له بمثل نصيب ابنته  
يعطى نصف المال او اجازت الورثة ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان اعلى ثلث  
المال لانه اوصى بمثل نصيب ابن معدوم فلا بد من ان يقدر نصيب ذلك الابن  
سهم ايضا فقد اوصى له بسهم من ثلثة طالحا اصل بخلاف الذي في فانه هناك  
اوصى بنصيب ابن لو كان ولحقه ثلث بمثل نصيب ابن لو كان كذا في السراج الوهاج  
ولو اوصى لزيد مثلا **يجز او سهم من ماله قال البيان** اي فبيان ذلك الى الورثة



فيقال لهم اعطوه ما يشئونه لانه مجهول يتناول القليل والكثير والوصية  
 لا تمنع بالجملة والورثة قائمون مقام الوصي فكان اليهم بيان وسوء ههنا بين  
 السهم والجوز بقوله في الكفر وهو اختيار بعض المسامحة والمروي عن ابي  
 حنيفة انه السهم عبارة عن السدس ومثل ذلك عن ابن مسعود  
 رضي الله تعالى عنه وفي الجمع ولو اوصى بسهم من ماله فله اخذ السهم  
 يعني عن ابي حنيفة ولا يزداد على السدس لان يخرج السدس اعدا  
 الخارج فلا يتجاوز عنه كما في الاقرار قلت وهذا جواب سوءه وهو  
 ان يقال ان الخس الانضبا اقله والمثل اقل من السدس فكيف جعله  
 معي السدس وقد احاب عنه الكل في العناية بقوله قلت جعله  
 معناه بما ذكر في كتاب من الاثر واللغة اما الاثر فاروي عن ابن مسعود  
 رضي الله تعالى عنه وقد رفته الى النبي صلى الله عليه وسلم فيها يروي ان  
 السهم هو السدس واما اللغة فان ابا يس ابن معاوية قاضي بصره  
 قال السهم في اللغة عبارة عن السدس واعلم ان عبارة المسامحة  
 والشارحين في هذا القام اختلفت اختلافا لا يكاد يعلم منه شي وسبب  
 ذلك اختلاف رواية المصنف والجامع الصغير قال في الكافي نقل رواية  
 الاصل جزا ابو حنيفة النقصان من السدس وهو جوز والزيادة على  
 رواية الجامع الصغير جوز الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن  
 السدس ورواية المصنف مخالف كل واحد منهما لان قوله يعني صاحب الهداية  
 الا ان ينقص عن السدس فيتم له السدس ليس في رواية المصنف وقوله  
 ولا يزداد عليه ليس في رواية الجامع الصغير فاما ان اطلع على روايته غيرهما  
 واما انه جمع بينهما انتهى وقال له اخذ السهم الوصايا الا ان يزيد على  
 الثلث فيكون له الثلث لان محل الوصية الثلث وبه قال احمد وفي رواية  
 عن الشافعي له ما شئت الورثة وعن بعض المالكية المثل والمثل والنصف  
 والسهم كالجوز في الوقاية وبسهم السدس في غيرهم وهو كالجوز في عرفنا  
 قال شارحها فالسدس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على عرف  
 بعض الناس وقال له مثل نصيب احد الورثة ولا يزداد على الثلث الا ان  
 تجيب الورثة **وان قال الوصي له اي للورثة سدس مالي** اي الوصي له ثم قال  
 الوصي ايضا **ثلثه له واجازوا اي الورثة له اي الوصي له** ثلث اي يكون السدس  
 داخل في الثلث فان قلت قوله ثلث مالي ان كان احبارا فكاذب وان كان  
 اشياء يجب ان يكون له النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس  
 احبارا في الثلث اشياء فهذا مستمع ايضا هكذا ارد هذا السؤال  
 صدر الشريعة والحريص عنه وقول احاب عنه ملا حشر وفي شرحه حيث  
 قال اقول وبالله التوفيق مختار انه الشفاء وانما يجب له النصف عند

الاجازة لو كان النصف ملول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثلث  
 في كلامه سابع لا يبعد ان يدار في المقارنات بين الاكثر من مال كان او موحدا  
 ولهذا قال الجمهور في ثقله لان الثلث متضمن للسدس فان النصف لا يتصور  
 الا في السابع ومن السدس السابع الى الثلث السابع لا يبعد زيادة في العود  
 فلا يتناول اكثر من الثلث وخاصة الاجازة انما تظهر فيها يكون متاولا  
 للفظ والا كان بامساك اللفظ والاحارة ويقرب من هذا قول اهل العقل  
 ان ضم الكل الى الكل لا يبعد الجزئية انتهى قلت وفي العناية للاكمال فان  
 قيل اذا حازت الورثة كماله الواجب ان يكون له نصف المال والامير يبق  
 لقوله واجازة الورثة فائدة قاله فالجواب ان معناه حقه الثلث والاحارة  
 الورثة لان السدس يدخل في الثلث من حيث انه يمثل انه اراد بالثانية  
 زيادة السدس على الاول متى لم يمتثل الثلث ويقتل انه اراد بها الحجاب  
 ثلث على السدس فيجعل السدس داخل في الثلث لانه متضمن وهذا الكلام  
 على ما يملكه وهو الايض بالثلث انتهى قوله لاخر ذلك **ثالث مالي مكرم**  
 اي قال مالك سدس مالي ثم قال في ذلك المجلس وفي مجلس اخر  
 مالي **سدس واحد** قاله لاداء العرق اعيدت سعفة فيراد بالثاني عين  
 الاول كما قرر في موضعه **وبثالث رواه ابو حنيفة او يثابه او عبيد الله**  
**هذا ثلثاه فله ما بقي من الاولين وثالث الباقي في الاخرين هذا**  
 عندنا وعند فرجهم الله تعالى ثلث الباقي في كل الصور لان حق الوصي  
 له سابع في الجميع فاذا هلك ثلثا المال هلك ثلثا حق الوصي له لئلا يحق  
 الوصي له مقدم على حق الورثة فكل ما يجري فيه الجبر على القسمة ويمكن جمع  
 حق احد المستحقين في الواحد كالدراهم والقمم جميع حق الوصي له فيه مقوما  
 فيجمع في الباقي بخلاف ما ليس كذلك كالسابع المتفاوتة والعبيد **وكالاول**  
 ومواردهم في الحكم المذكور **فمكمل وموردون** قيل هذا قول ابي حنيفة  
 في الرقيق والدور لانه لا يري الجبر على القسمة وقيل هو قول الكل لان  
 الجمع انما يتحقق بقضاء القاض عن اجتهاد عند سماع لا يتحقق بدون  
 القضاء بل يتحقق ولا قضاء هنا فكم يتحقق الجمع اجماعا والاشبه ان يكون  
 على الخلاف لان كل ما امكن جمعه جبرا بالقضاء امكن جمعه تقديرا وسرا  
 هو الققه في هذا الباب المأثري انه امكن الجمع بدون القضاء عند ههنا  
**ولو اوصى بالغدر درهم وله دين وعين فان خرج الالف من تلك**  
**العين دفع اليه اي الى الوصي له** لا مكان ابقاء حقه والا اي وان لم يخرج  
 الالف من تلك العين **ثلث العين** اي فندفع اليه ثلث العين **فكنا خرج**  
**من بعد ذلك من الدين دفع اليه ثلثه حتى يسق في حق وموالا**  
 لان الوصي له شريك الوارث في الحقيقة الاثر لانه لا يسلم له شي حتى يسلم



لورثة صفته وفي تخصيصه بالعين بحسن في حق الورثة لان للعين مزية  
على الدين ولان الدين ليس بمال في مطلق الحال ولهذا لو خلف انه لامال له  
ولمدين على الناس لا حيث وانما يصير ما لا عند الاستغناء وباعتباره تناوذة  
الوصية فنقد له النظر بقسمته كل واحد من الدين والعين انلا ثا فنصار  
اليوم اذا اوصى **ثلثه لزيد وعمر** وهو اي عمر **ميت لزيد** اي كل الثلث  
لان الميت ليس باهل للوصية فلا يراحم الحي الذي هو اصل لها وعذا الى يوم  
انه اذا لم يعلم موته كان له نصف الثلث بخلاف ما اذا علم موته لانه حينئذ  
يكون لغوا كما ان **اوصى لزيد وعمر** فان الكل يكون لزيد لعدم مزاحمة  
الحالة هذا اذا خرج المزايم من الاصل كما ذكرنا اما اذا **المزايم بعد موته**  
**الايجاب يخرج حصته** ولا يسمي الاخر كل الثلث لانا الوصية صحت لهما وثبتت  
المشاركة بينهما فنظرا لان حق احدهما بعد ذلك لا يوجب زيادة لحاق  
الاخر فذكره الذي يلي **قال لو قال ثلث مالي لفلان وفلان بن عبد الله**  
**ان ميت وهو فقير فمات الوصي وفلان بن عبد الله عني كان لفلان نصف**  
**الثلث** وكذا لو قال **ثلث مالي لفلان وفلان فمات احدهما قبل موت**  
**الوصي وكذا لو قال ثلث مالي لفلان وعبد الله ان كان عبد الله في مثل**  
**البيت ولم يكن عبد الله في البيت كان لفلان نصف الثلث لان بطلان**  
**استحقاقه لفقد شرطه لا يوجب الزيادة في حق الاخر واصله المقول**  
**عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرطه لا يوجب الزيادة**  
**في حق الاخر ومتى لم يدخل في الوصية لفقد شرطه لا يوجب الزيادة**  
**لفقد الاهلية كان الكل للاخر ذكره النبي وقيل العبرة بوقت موت الوصي**  
**اقول قوله فيما تقدم اما اذا خرج المزايم بعد صحة الايجاب المصريح في**  
**اعتبار حالة الايجاب وكما ما بعد من كلامه لكن في الكافي ما يشير الى ان**  
**الاعتبار بوقت موت الوصي** قال لو اوصى لزيد ولولم يكن فمات ولولم يكن  
موت الوصي فالكل لزيد وقد تبعه من الاخر واوله اي لزيد ولولم يكن  
فمات ولولم يكن موت الوصي اوله وللفقير ولولم يكن افتقر من ولولم يكن  
شرطه عند موت الوصي او لزيد ومن كان في هذا البيت او لزيد ولم يقبه  
كان الثلث لزيد لان العقب من يعقبه بعد موته ضلوك معدوما في الحال  
اشتهى وذكر بعض المسأخ ان فيه روايتين والله تعالى اعلم **ولو قال بين زيد**  
**وعمر ولزيد نصفه اي اذا قال ثلث مالي بين زيد وعمر وميت كان**  
**لزيد نصف الثلث لان كل من توجب التقسيم فلا يشك من لعدم المزايم**  
**بخلاف ما اذا قال لفلان وفلان فاذا احدى ما ميت حيث يكون للميت**  
**كل الثلث لانا الحملة الاولى كلام يقتضي الاحتصاص بالحكم الا ان العطف**  
**يقتضي المشاركة في الحكم المذكور فالذكر وصيته بكل الثلث وانصف**

حكم المزايم فاذا ازالته المزايم تتكامل الا ترى ان من قال **ثلث مالي لفلان**  
**وسكت** كان لجميع الثلث ولو قال **ثلث مالي بين فلان وفلان وسكت** لم  
يستحقا الثلث كله بل ينصفه كما في التبيين **وبثلث اي اوصى بثلث ماله وهو**  
**فقير اي والحال انه فقير لا مال له وقت الوصية له اي للموصي له ثلث ماله**  
**عند موته** لان الوصية عقد استخلاص ينضاف الى ما بعد الموت ونبت حكمه  
بعد فيشترط وجود المال عند الموت **الكتب بعد الوصية او قبلها اذا لم**  
**يكن الموصي له ثعبيا او نوحا معينا اما اذا اوصى بغير النوع من ماله**  
**كذلك عتبه فحكمه قبل موته بطلته** لانهما تعلقت بالعين فتبطل بغيرها  
قبل الموت حتى لو اكتسب عتقا اخر او عينا اخر بعد ذلك لا يتعلق حق الوصي  
له بذلك **ولو لم يكن له عتق عند الوصية فاستقاده اي الغنم ليمان**  
**صحت الوصية في الصحيح** لانها لو كانت بلفظ المال تقع فكذا اذا كانت  
بلفظ نوعه لان العتق وجوده عند الموت لا غير **ولو قال شاة من مالي**  
**وليس له عتق يعطى قيمة الشاة** لانه لما اوصت الشاة الى المال علمنا ان  
مراده الوصية بمالية الشاة اذ ما فيها توجد في مطلق المال الا ترى الى قوله  
صل الله عليه وسلم في خمس من الابل الصباية شاة وعين الشاة لا توجد  
الابل راما توجد ما فيها **فان قوله لبيبة من عتق ولا عتق له فان**  
**الوصية باطله** لانه لما اوصت الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث  
جعلها جزءا من العتق بخلاف ما اذا اوصت الى المال وبدون الاضافة  
الى المال تعتبر صورة الالة ومعناها وقيل يقع لانه لما ذكر الشاة وليس  
في ملكه شاة علم ان مراده المالية **ولو الحكم بحري كما تقدم في كل نوع من**  
**النوع المال كالبحر والوب وغنمها** ذكره النبي في شرح الكتب **لايهات**  
**اولاده ومن ثلاث وللفقراء المساكين** لمن اي يهات الاولاد **ثلاثة اسهم**  
**من خمسة** وسهم للفقراء وسهم للمساكين **عندهما** وعند محمد تقسيم اساما  
فلا يهات الاولاد ثلاثة منها لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع  
واقوله في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث لهما ان الجمع المجرى باللام يراد  
به الخيرون وينظر الجمعية كقوله تعالى لا تملك النساء ميراثه الواحد  
فتقسم على خمسة وليس ثلاثة منها **وبلادة لزيد والمساكين لزيد نصفه**  
**والنصفه اي اوصى بثلث ماله لزيد والمساكين كان لزيد النصف**  
**والمساكين النصف وهذا عندهما وعند محمد ثلثة لفلان وثلثاه للمساكين**  
**ولو اوصى للمساكين كان له الصرف المسكين واحد عندهما وعند محمد**  
**لا يصرفه الا اقل من اثنين بنا على ما ذكرنا لو اوصى بباية لرجل وبباية**  
**لاخر فقال لا حزا شركك** معها اي للموصي له **ثلث كل مائة لان الشركة**  
**للمساواة لقة** ولما جعل قوله تعالى فم شركا في الثلث على المساواة وقد



امكن اثبات المساواة بين الكل في الاولى لاستواء المالكين في اخذ هومن كل واحد منهما ثلث المالكين فتم له ثلث المائة ويأخذ كل واحد منهما ثلثي المائة لو اوصي لستخص بالربع ثمانية له وثمانين لآخر فقال **لاخر استركتك** معهما له نصف ما لكل واحد منهما لانه لا يمكن المساواة بين الكل هنا فقارت السالكين فحملناه على مساواة الثالث مع كل منهما بما سماه له فيأخذ النصف من كل واحد من المالكين ولو اوصي لرجل بجارية ولاخر بجارية اخرى ثم قال لاخر استركتك معهما فان كانت قيمة الجاريتين متساوية كان له نصف كل واحد منهما بناء على انه لا يرى فتمت الرقيق فيكونان كجنتين مختلفتين وبما يرى بها فصار كما لو اوصيهم بالمساوية وبذلك ماله لرجل ثم قال لاخر استركتك او اوصيهم مع اي مع الوصي له الاول **فالتك بينهما لما ذكرنا** وان قال رجل لورثته فلان علي دين فصدقه فانه يصدق له الاول فالتك بينهما لما ذكرنا وان قال رجل لورثته فلان علي دين فصدقه فانه يصدق الى الثلث اي من الورثة بان يصدقوا المدين في مقدار الدين يجب عليهم ان يصدقوه الى الثلث فاصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق الوصية فهذا استحسن وفي القياس لا يصدق لان المدعى لا يصدق الا بحجة بخلاف قوله كل من ادعى علي شيئا فاعطوه لانه خلاف الشريعة الا ان يقول ان راي الوصي ان يعطيه ثلثي من الثلث لانه لما فرضه الى الوصي صار وصية وهي تثبت من الثلث وان اوصا برصا ياه مع ذلك اي مع قوله لورثته فلان علي دين فصدقه عزله الثلث لاصحاب الرصا والثلث للورثة وقيل لكل صدقوه فيما سئتم وما بقي من الثلث للرصا ياي لاصحاب الرصا بالارصا ركه من فيه صاحب الدين وانما عزله الثلث والثلثان لانا الوصا يا حقوق معلومة في الثلث والميراث معلوم في الثلث وهذا ليس بدين معلوم فلا وصية معلومة فلا مزاج المعلوم فقدمنا عزله المعلوم ولو اوصي لاجني ووارثه او قاتله اي وارث الوصي وقطلا الوصي له اي للاجني الوصي له نصف الوصية وبطلت وصية الوارث والقاتل لانه اوصى بها بملك وبما لا يملك فصح فمما ملك وبطل في الاخر بخلاف ما اذا اوصى لحي وميت حيث يكون الكل لحي لان الميت ليس باهل للوصية فلا يصلح مزاجها والوارث من اهلها وهذا تصح باجازه الورثة فان فرقنا بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه ولللاجني لا يصح في حق الاجني ايضا لان الوصية انشا نصرف وهو تخليك مشعر لها والشركة تثبت حكما للتملك فتصح في حق من يستحقه دون الاخر لان بطلان التملك لاحد مما لا يوجب بطلان التملك من الاخر اما الاقرار فاختلافه كابين وقد اخبر بوضع الشركة في الماضي ولا وجه للمثابة بذلك هنا

الوصف لانه خلاف ما اخبر به ولا الى اثباته بهذا الوصف لانه يصير الوارث فيه شركيا ولانه لو قبض الاجني شيئا كان للوارث ان يشاركه فيه فيبطل في ذلك القدر ثم لا يزال يقبض الاجني شيئا ويشاركه الوارث فيه فيبطل حتى يبطل الكل فلا يكون معينان في الانشاء خاصة احدهما متماز عن حصة الآخر فقاء وبطلانا قال ابو علي قال في النهاية قال التمر تاشي ملا ان الصادق اما اذا اترك الاجني شركة الوارث او اترك الوارث شركة الاجني فانه يصح اقراره في حصة الاجني عند بطلان الوارث مقدر بطلان حقه وبطلان حق شركيه فيبطل في حقه وتثبت في نصيب الاخر وعندهما يبطل في الكل لان حق الوارث لم يميز عن حق الاجني وانما اوجبه مشتركا بينهما فيبطل كليهما ولو اوصي بثلث ثياب متساوية جبر ووطري لثلاثة الفليس لكل واحد منهم ثوب فصاع ثوبا اي ايها هو والوارث تجدد ذلك بقوله لكل واحد منهم ثوبك **حقك** ولا ادري من هو فلا ادفع اليكم شيئا بطلت الوصية لان المستحق مجهول وجهاته تمتع القضا وتحصل غرض الوصي له الا ان يسلموا اي الا ان يسلم الورثة ما بقي منها يعني من الثياب فحينئذ تصح الوصية لانها كانت صحيحة في الاصل وانما بطلت بهاالة طارئة ما تقدم من التسليم فاذا سلموا الباقي زالت المانع فعادت صحيحة على ما كانت تنقسم بينهما **لدي الجيد ثلثاه ولدي الذي ثلثه ولدي الوسط ثلثه** ذلك كل واحد منهما فنصيب كل واحد منهما ثلثا ثوب لان الاثنين اذا قسم على ثلاثة اصحاب كل واحد منهم الثلثان وانما اعطى صاحب الوسط ثلثا كل واحد منهما والاخوان الثلثين من ثوب واحد لان صاحب الجيد لاحقه له في الردي يفتين لانه اما ان يكون هو الردي الاصيل او الوسط ولاحق له فيها ويحتمل ان يكون له في حق في الجيد بان كان الهاك هو الوسط والردي ويحتمل ان يكون له في حق بان يكون الهاك هو الجيد وهو الجيد وصاحب الردي لاحقه له في الجيد يفتين لانه اما ان يكون هو الجيد او الوسط فاحتمل ان لا يكون له فيه حق بان كان الهاك هو الردي وصاحب الوسط يحتمل ان يكون حقه للجيد بان كان الهاك اجود ويحتمل ان يكون في الردي بان يكون الهاك اروي ويحتمل ان لا يكون له بينهما حق بان كان الهاك هو الوسط فاذا كان كذلك اعطى كل واحد منهما حقه من محل يحتمل ان يكون هو له لان التسوية بانضال حق كل واحد منهم اليه واجبة وهم في احتمال بقا وحقه وبطلانه سواء فيما قلنا انضال حق كل واحد منهم بقدر الامكان **وبيت عين من دار مشتركة وقسم ووقع حظه فهو للوصي له والامثل ذرعه** اي اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فاوصى احدهما بميت يعينه لرجل فان الدار تقسم فان وقع الميت في نصيب الوصي فهو للوصي له وان وقع في نصيب الاخر فله الوصي له مثل ذرع البيت

ولم يرد







ينفذ من الثلث فالمراد التصرف الذي هو انشا ويكون فيه معنى التصرف  
حتى ان الاقرار بالدين في المرح ينفذ من الثلث وانما ج في المرح بهر المثل ينفذ من  
كل المال اما الصافي الى الموت فيعتبر من الثلث سواء كان في زمن الصحة  
ورفع المرح **اعتاق ومحاباة وهبة ووقفه وصمانه وصيته** اي حكم  
هذه التصرفات لحكم الوصية حتى يعتبر من الثلث ومن جهة اعتبار الوصايا  
في الصنف لاحقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات  
متخذة في الحال وانما اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بما له فصار  
تجوز اعليه في حق الزايد على الثلث واعلم ان كل مريض يرى منه قد يلقى  
بحال الصحة لان حق الورثة والغنى لا يتعلق بما له الا في مرض موته  
وبالبرهتين انه ليس بمريض الموت فلا حق لاحد في ماله **فيعتبر من الثلث**  
**ومما جاز ايجاب الرضايا في المرح** هذا نتيجة كون ما ذكره وصية **واما**  
**انما جاز** اي اذا جازت الورثة العتق في المرح فلا سعاية على المعتق  
لانه المعتق في المرح وصيته على ما يشاء وهي تجوز باجارة الورثة فلا  
يلزمه شي لان المنع كقيم فيسقط بالاجارة كما بيناه **واما في المرح**  
**فبالحق** اي المحاباة احسن من العتق **وبذلك** وهو ما اذا احرر مملوك جاني  
**استولى** وهذا عندنا في حقيقة وقالنا سواء في السيلتين له ان المحاباة  
اقوى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجدا العتق اولاه ولا يجمل  
الرفع بزام المحاباة وهما يقولان ان العتق اقوى لانه لا يلحق الفسخ  
والمحاباة يلحقها الفسخ والمعتق اقوى ولا يعتبر بالقديم في الذكر  
لانه لا يوجب التقديم في النبوت الا اذا اعتد المستحق واستوفى الحقوق  
وصورة المحاباة الحقوق وصورة المحاباة ثم الاعتاق باع عتق قيمته  
مائة ولا مال له سوا مما تصرف الثلث الى المحاباة وسعى العتق في كل  
قيمه وصورة العتق عتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع العبد الذي  
قيمه ما بين مائة يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد  
العتق يعتق نصفه محاباة ويسبي في نصف قيمته وصاحب المحاباة يلحق  
العبد الاخر بمائة وخمسين **وصيته بان يعتق عنه بعد المائة**  
**عبد لا ينفذ ما بقي ان ملكه يوم** هذا عندنا في حقيقة وعندهما ينفذ  
العتق **ولا في المرح** طاعة ينفذ بما بقي والفرق لا في حقيقة ان وصيته  
بالعتق بعبد يشترى بمائة من ماله و ينفذها فمن يشترى باقل  
منه تنفذ في غير المرح له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالمال لانها  
قدية محضته هي حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل فصار كما اذا اراد  
لرجل بمائة فملك بعضها يدفع اليه الباقي قال الذي يلي قبل هذه  
المسئلة مبنية على اصل اخر مختلف فيه وهو ان العتق حق الله تعالى

عندهما

عندهما حتى تقبل الشهادة فيه من غير دعوى فلم يتبدل المستحق وعنده  
حق العبد حتى لا يقبل فيه الشهادة من غير دعوى فاختلف المستحق وسزا  
ابن ابي عمير لان الاصل ثابت معروف ولا يسيل لانكار ولو ارضى بان يشترى  
بثلث ماله وهو عبد يعتق عنه اقل من ذلك فالوصية باطلة قبل ماله  
قول اي حقيقة ولين كان قول انكر ان الفرق لهما ان الوصية هنا وقع  
الشك في صحتها فلا تصح بالشك ولا كذلك مسئلة الكتاب لانها كانت صحيحة  
فلا تطل بالشك ولو ارضى بان يشترى بكل ماله عبد يعتق بطلت الوصية  
عنده **وقد تطل الوصية بعتق العبد الموصى به فهو مرفقة**  
اي الموصى **قد تم** بالمحابة لان الدفع قديم لان حق والى الجناية نفذت  
على حق الموصى فكذلك على حق الموصى له وهو العبد نفسه لانه تلقى الملك من  
جهة الموصى وملك الموصى بالى ان يدفع وبه يزول ملكه فاذا خرج به من  
ملكه بطلت الوصية كما اذا اناجه الموصى او وارثه بعد موته بالدين **وان في**  
**اي فدى الورثة العبد لا** اي لا تطل الوصية وكان العتق في اموالهم لانهم  
هم الذين الزموا وجازت الوصية لانه العبد ظهر عن الجناية فصار كالم  
جزء ولو ارضى بثلثه لكان عتق **واما في الوصية في الصحة والوارث**  
**في المرح قال قول للوارث مع الدين ولا يلقى له الا ان يوفى من ثلثه**  
**على ان يرد الا ان ينفذ من ثلثه** اي ارضى بثلث ماله وعتق عبدا فانك  
تكره ان يبت قد اعتق العبد في الصحة لئلا يكون وصية فستد وصيته من  
المال وقلل الوارث اعتقه في مرضه والعتق في المرح مقدم على الوصية بثلث  
المال قال قول للورثة لانه يتكره استحقاق زيدا لان يكون ثلث المال زائلا على  
قيمة العبد فستد الوصية لزم فيها زاد على القيمة او سري زيدا لان  
العتق كان في الصحة فتقبل بيته لانه ختم في ثبات ذلك لتثبت له الوصية  
بثلثه ولو ادعى رجل دين على الميت وادعى العبد عتقا في الصحة **واما**  
**له غيره ففقدتها الوارث** نسبي في قيمته وتوقع الى الغريب  
هذا عندنا في حقيقة وقالنا يعتق ولا يسبي في شي لان الدين والعتق في الصحة  
ظهورا معا بقدر الوارث في كلام واحد فكاهما وقعا معا والعتق في الصحة  
لا يوجب السعاية له ان الاقرار بالدين اقوى لانه في المرح يعتبر من كل المال  
والاقرار بالعتق في المرح يعتبر الثلث فيجب ان يبطل العتق لكنه لا يجمل  
البطلان فيبطل معنى بايجاب السعاية هذا **واما**  
**احكام الوصية للاقارب** **ويذكرهم** انما اخر هذا الباب عما تقدم لان هذا  
الباب في ذكر احكام الوصية لقوم مخصوصين وفيما تقدمه ذكر احكامها  
على وجه العموم والمخصوص ابتدا بملوا العموم **جاء** اي جاز الرجل من لعتق  
به هذا وقع في العداية ذاته قدم الوصية للمجاهدين على الوصية للاقارب

تقدم في المرح



فان قلت كما في حق الكلام ان يقدم وصية الاقارب فنظر الى ترجمة الباب قلت  
 قال الامام رحمه الله ان يقال الموالاتي على الترتيب وان يقال قلت ذلك اهتماما  
 بما هو الجار والله تعالى اعلم وهذا عندنا في حقيقته وعند سائر الملأى وغيره  
 سواء في حقيقته انه لما تقدم في صفة الى الجميع الا ترى انه لا يوجب جارا المحلة  
 وجارا الارضي جارا القرية وهي صفة الى الخص المخصوص وهو الملاقى وهو  
 الاستحسان وهو قولها جارا الرجل من مسكن محله ويجمعهم مسجد  
 المحلة لان الكل يسمون جارا عرفا وشرعا قال عليه الصلاة والسلام لوطه  
 لجارا المسجد الاي المسجد ففسر بكل من سمع النداء وقال ان في حقه الله  
 تعالى الجار الربيعي دارا من كل جانب لقوله صلى الله عليه وسلم ولم يبق لغير  
 اربعون دارا هكذا وهكذا قلنا هذا ضعيف عند اهل النقل فلا يمكن  
 الاحتجاج به ويستوي في الجار الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي  
 لان الاسم يتناول الكل ويدخل فيه العبد الساكن عنده لان مطلق هذا الاسم  
 يتناول ولا يدخل عندهما والارملة تدخل لان سكنها مضاف اليها ولا  
 تدخل القل لها بل لان سكنها غير مضاف اليها وانما هي تبع فلم يكن جارا  
 حقيقة كذا في تبين الكفر وفي العناية قال محمد في الزيادات وينبغي ان يقال  
 قوله اي حقيقته ان يدخل السكان تحت الوصية من الحيوان المتلاد فتن  
 وان كانوا لا يملكون المسكن ومن كان ماله ولم يكن ساكنا لا يدخل قال ابو  
 بكر بن شاهبة هذه كوخاينة عما محمد في مذهب ابي حنيفة وليس كذلك  
 فانه يبي هذا الحكم على استحقاق الشفعة ويبي للمالك استحقاقه الى الرجل  
 وهو بكر الصار المهمة **كل ذي رحم محرم من عرسه** كما ياتي واعلم انها واخرا  
 واخراها وغيرهم **بشرطه** اي المرضي **ومى** اي عرسه **متكوتة** او **مستندة**  
**من رضى** فتيده لانه لو كانت في عدة من طلاق باين لا يستحقها وان ورثت  
 منه بان يكون الطلاق في المرض ذكره في العناية فاد الزيلعي قوله لانا الرجعي  
 لا يقطع النكاح والباين يقطع وقال الحلواني الاصح انهم كل ذي رحم  
 محرم من نسائه التي يموت مروه من سائر اي في عدة منه وفي عرفنا  
 المرأة واسما ولا يسمى غيرهما **وختنه** اي الرجل والجمع اخوان **روح**  
**كل ذي رحم محرم منه** **كازواج بناته** وعماة وخالاته لان الكل يسمى ختانا وكذا  
 كل ذي رحم محرم من ان واجين وقيل هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يتناول  
 الا ازواج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد **واهل** اي الرجل **زوجته**  
 هذا عندنا في حقيقته وحده الله تعالى وعند سائر الملأى يعولهم ويقسمهم  
 نفقته لقوله تعالى وايتوني باهلكم اجمعين له ان الاسم حقيقة في  
 الزوجة قال الله تعالى وسار باهله ونكاح تاهل فلان كتابه  
 شرح الوقاية واستثنى الزيلعي مما يليه قال ولا في حقيقته ان الاسم

حقيقة يشهد للزوجة بشهادة بذلك البعض والرفق قال الله تعالى  
 وسار باهله وقال لاهله املتوا ومنهم قوله تاهل بيلك كذا والحق  
 يقرب الى الحقيقة المستعملة انتهى قلت قال الكل في الاستدلال  
 الآية نظرا لانه خاطب بلفظ الجمع بقوله املتوا والمرأة لا مخاطبة بذلك  
 وال جواب انه لم يتناول ان كان معه احد من اقاربه او اقاربها لنظمهم  
 نفقته فان كان معه من الارقا احد لم يدخل فيه بالاتفاق وعلى ان الحقائق  
 لا يستدل عليها لان طريق معرفتها الصهاغ كما عرف في الاصول وانما استشهد  
 بالآية تاسيا فان ثبت ان ما في الآية ليس على معنى الحقيقة لا يباين  
 مطلوبه كالآيات التي استدل بها وقوله فلان تاهل بيلك كذا هو  
 المبرور الدال على الحقيقة لتبادر الغم اليه **والد امرأته** لان الامثلة  
 التي ينسب اليها **يدخل فيه من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقواب له**  
**في الاسلام الاقرب والابعد والاول والاني والمسلم والكافر والصبي**  
**والكبير فيه سواء ولا يدخل فيه اولاد البنات** واولاد الاخوات ولا احد  
 من قرابة امه لانهم لا ينسبون الى ابيه وانما ينسبون الى ابيهم فكانوا  
 من جنس اخر ومن اهل بيت اخر لان النسب يعتبر من الآباء **وجنسه**  
**اهل بيت ابيه** لان الانسان يتجسس بابيه فصار كاله بخلاف قرابته  
 حيث تدخل فيه جهة الاب والام لان الكل يسمون قرابة فلا يختص بشيء  
**وكذا اهل بيته واهل نسبه** كاله وجنسه فيكون حكمه حكمه في جميع ما  
 ذكرنا ويدخل فيه الاب والجدة لان الاعمال بالنسب والجدة اصل النسب  
 ابيه وقال في الكافي لو كان الاب الاكبر جارا لا يدخل تحت الوصية لان  
 الوصية للمضاف لا للمضاف اليه ولو اوصت المرأة لجنسها او لاهل بيتها  
 لا يدخل ولها لانه ولها ينسب الى ابيه لا اليها الا ان يكون ابوه من قوم  
 ابيها **ولو اوصت المرأة لجنسها او لاهل بيتها لا يدخل ولها اي ولد**  
 المرأة لانه ينسب الى ابيه لا اليها الا ان يكون ابوه اي الولد من قومها  
 فحينئذ يدخل لانه من جنسها وان اوصى اقاربه او ولد قرابة او لاهل  
**او لامتنابه** في اي الوصية **للازواج والاوت** من كل ذي رحم محرم منه ولا  
 يدخل الوالدان والولد والواوت ويكون ثلاثين فصاعدا معزعا في  
 حقيقته وقال الوصية لكل من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام وان لم  
 يسم بعد اذ كان الاسلام واسم على ما اختلف فيه الشارع فاما في  
 الخلاف كافي تبين اكثر تظهر في شكل اي طالب وعلى اذ اوصت الوصية  
 لاقر باء احد من اولاد علي من الكافي ما ذكر ان الاسلام صرفة الى اولاد ابي  
 طالب ومن شرط اسلامه صرفة الى اولاد علي لا غير ولا يدخل اولاد عند  
 الطلب بالايجاع لانه لم يدرك الاسلام لهما ان الاسم يتناول الكل لان لفظه  
 القرية حقيقة لكل اهل مشقة فيكون اسما لكل من قامت به فيشارك



مواضع الخلاف ضرورية ولا يخفى ان الوصية اخت الميراث وفي الميراث  
 يعتبر الاقرب فلا اقرب فكل في اخيه لان الاخت لا تخت الميراث في الاحكام  
 وانما لا يدخل ما ذكر من الوالدين الخ عنده لانهم لا يسمون اقربا عادة  
 ومن سمي والده قريبا كان منه عقوقا اذا القريب في غرب اللغة من يقرب  
 الى غيره بواسطة غيره ويقرب الوالد والولد بنفسه لا بغيره ولهذا  
 عطف القريب على الوالد في قوله سبحانه وتعالى الوصية للوالدين  
 والاقربين والعطف للغايرة ولو كان منهم لما عطفوا عليها ويدخل الجد  
 والجدوة وولد الولد في ظاهر الرواية نعم في حقيقة ربي يوسف الخ لا  
 يدخلون وقيل ما ذكره من انه يصرف الى اقصى اب في الاسلام كان ذلك في  
 ذلك الزمان حين لم يكن في اقربا الانساب الذين يسمون الى اقصى اب  
 له في الاسلام كثره فاما في زماننا فقيم كثره لا يمكن احصاء وهم تقرب  
 الوصية الى اولاد ابيه وجده وجد ابنة واولاد امه وجدة امه ولا  
 يصرف الى اكثر من ذلك ويستوي الحر والعبد والمسلم والكافر والصغير والكبير  
 والذكر والانثى على المذهبين وانما يكون للاثنين افضا عند الله لان  
 المذكر فيه ينفذ الجمع وفي الميراث يراد بالجمع المثنى فكذا في الوصية لانها  
 اخته فان كان لا يملكه **عمان** **وخالف** في اي الوصية **لعم** لانها اقرب  
 كما في الميراث ولفظ الجمع يراد به المثنى في الوصية على ما بينا فنكتفي بما وصلنا  
 عننا في حقيقة وعقد مما يكون بينهم ارباعا لانها لا تعتبر ان الاقرب  
**ولو كان للموصي عم وخالف ان كان له اي لعم النصف ولها ان النصف لان**  
**اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمع فيه وهو المثنى في الوصية على**  
**ما عرف فيضم الى الميراث لان النصف فيها خذ هو النصف لانه اقرب**  
**ويأخذ النصف لعدم من يتقدم عليها فيه بخلاف ما اذا اوصي لثلاثة**  
**قرايته حيث يكون جميع الوصية للملح لانه لفظ مفرد يخرج الواحد جميع**  
**الوصية ان هو الاقرب ولو عم ولجد لا يخرج له اي لعم النصف ولها**  
**ان النصف النصف نصها اي نص الوصية ولو النصف الاخر الى الورثة لعدم من**  
**يستحقه لان اللفظ جمع وادناه اثنان الوصية فيكون لكل واحد منهما**  
**النصف فلها يعطى له النصف والنصف الاخر يرد الى الورثة خروجه**  
 اذا اوصي لفلان ونفقت فلان رجل اخر فان مات الموصي والموصي له  
 لعقبه حتى فالوصية لعقبه باطلة وتكون الوصية كلها لفلان الذي  
 اوصى له لان العقب انما يكون بعد الموت فان مات الموصي لعقبه قبل موت  
 الموصي فالوصية خائبة وتكون الوصية لفلان ولعقب فلان على عدد  
 الدوس لان الاسم يتناول جماعتهم فيكونون بالسوية وان قال اوصيت  
 بثلث مالي لفلان ولورثة فلان فان مات الموصي والموصي لورثته حتى فان

الوصية

الوصية لهم باطلة ايضا وثلث لفلان وان مات الموصي لورثته قبل موت الموصي  
 لموات الموصي بعده فالثلث بين فلان وبين ورثة فلان على عدد من لان  
 الورثة لا يتناولهم الاسم الا بعد موت الموصي فانهم كالعقب ومعنى قوله على قدر  
 الدوس ههنا ان ورثة فلان يقاسمون الموصي لهم بدوسهم لسان الله فانما هم  
 من ذلك قسم بينهم للذكر مثل حظ الانثى لانه لما علق الوصية بالارث دل  
 على ان معنى الارث معتبر فيه كذا في السراج الوهاج وفي العينة عليه فزانت  
 مقتضاها وقضاها ثم كان يجتمع في الحماظة على المكتوبات والصلوات بكن  
 كذا حتى ترك ترك تعدل الاركان او من هبه في الوصية والصوم وعليه بنقات  
 اخذ فانه يقدم المستغاث ثم ان كانت الورثة اعتبارا يستحق ان يوصى للطلقات  
 والصلوات ماتت قلت اوصي بثلث مالي الى الصلوات والصلوات ماتت وثلث مالي  
 قبالا فتركها الورثة تعليم عن فدية الصلوات والصلوات لا يجوز  
 ولا بد من القصد ثم التصديق عليهم ولو امر ان يصدق بثلث مالي ومات  
 ثم عطف الغاصب ثلث الثلث مثلا واستهلكه كراد الموصي ان يجعل ذلك حصة  
 على الغاصب وهو عند جزيه والفرق بينهما ان يتصدق الغاصب بصل بعد  
 موت الموصي فينوب عن قبض الصدقة بخلاف الدون ثم علم بعلامة الخ  
 وقال اوصيت بصلوات وصيامات كذا اثنين وثلث ما لها ديون علي  
 العسرين فلو جعل الموصي لهم ما عليهم من الصلوات بخلافه قال استاذنا  
 رحمه الله تعالى وجواب قلت احب الى حتى توجد الرواية ثم علم بعلامة الخ  
 بمر وقال اوصي من مالي شيئا معينا الى صلواته وصياماته ومات والورثة  
 محتاجون اليه يجوز صرفه اليهم مع انه ذكر الخياطة عن عيين الائمة مثله  
 وعن ابي بكر محمد بن النضر اوصي بثلث مالي للصلوات يجوز للموصي ان يصرف  
 الى الورثة اذا كانوا محتاجين طه ههنا عن محمد بن ابي بثلث مالي للمساكين  
 فان احتاج ورثته وهم كبار حصة فان اجعلوا ان يجعلوه لانفسهم  
 او احتاج بعضهم فاجمعوا على ان يعطوه له فهو جائز وان كان في الورثة صغير  
 او غائب او حاضر غير راض لا يجوز ومن ابوان قاسم اوصي ان يعطى عن  
 كفارات صلواته لولده ولده وهو غير وارث فانه يعطى كما امر ولا يجوز  
 عنه الكفارة قال رحمه الله تعالى يعطى منما ينبغي ان يكون ما احب به  
 بمرانه يجوز للصوم اليهم اذا كانت الورثة له غير الوالدين والولدين  
 مما يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف ما ذكره ههنا عن محمد بن ابي  
 في مطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا من اوصي بكفارة  
 صلواته لرجل معين يجوز للموصي ان يصرفها الى غيره عت مثله تع سم مع  
 انه ينبغي وليس للموصي والقاضي صرفه الى غيره قال محمد رحمه الله وليس  
 الصحيح ولا يفتي الا به لنفسه والزمان وطع القضاة وغيرهم فيها  
 انتهى وفي جواهر القناوي رجل اوصي الى رجل بضيعة وعقار ومات الموصي



والموصي في البلد تقسمت التركة وهو يعلم بالقسمة ولا يطلب الوصي به ثم  
بعد تقادم العهد ادعى انه اوصى له فتصح دعواه ولا يبطل حقه بترك الطلب وله  
حق الطلب ان لم يكن رد الوصية رجل اوصى بدار لمواليه فباعوا بعد موته  
قبل القبض فانه يصح البيع لان التصرف في الوصي به قبل القبض جائز امراة  
او ثقت صنيعة على ولدها وجعلت عم الاول متواليا فلات وللولد اب فالمتولي  
اولي بالتصرف من الاب الاتري ان وصي الاب اولي من الجد وان لم يتصرف  
المتولي فانه بائع بتقصيفه ان اقبل الولاية الا انه يرفع الامر الى الحاكم حتي  
ينصب متوليا اخر رجل اشترى دارا ووصي بها لرجل ثم اخرج الشفع من  
يد الوصي له قال قهر الدين بوجد الثمن من ثمنه المشتري ويرجع ورثة المتبرع  
على الشفع بالثمن ولو استحق الدار لا يرجع الوصي لبيع الوصية بشئ لانه ظهر  
ارضاها وصي مال الغير انتهى **ولو لم يمت استويا** لان قرا بتمت مستويان ومعنى  
الجمع قد تحقق بهما فاستحقوا حتي لو كان له اخوان معهما لا يستحقون شيئا  
لانها اقرب ولا حاجة الى التضمين لتمام المضاب بهما **ولو انفق المخرج**  
**بطلت** الوصية لانها مقيدة بتمت فلا بد من مراعاته وهذا عندنا في حقيقته  
وعندهما لا يبطل ولا تختص الاعمال بالوصية دون الاحوال لما عرفت من  
مذهبهما **ولو اوصى لولد فلان** مرفت الوصية **للدنو والاشئ سوا لان**  
اسم الولد يشمل الكل وليس في اللفظ شئ يقتضي التفصيل فتكون الوصية منهم  
على السواء وفي العناية ولو اوصى لولد فلان اما ان يكون ابا خاصا او اخذا فان  
كان الاول فالوصية تتناول الاولاد دون اولادهم المذكور والاشئ عند  
الافراد والاختلاف سوا لان الولد اسم يتناول الصليي كلمة انتظاما  
واحد الطريق الحقيقة وولد الولد محال لا يصار اليه عن امكان العمل بها  
فان لم يكن له ولد من الصلب يدخل اولاد الاولاد لا بنات واية واحدة  
وفي اولاد البنات روايات هذا ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى ان الوصية لولد فلان يتناول الولد وولد الولد ثم ذلك  
في قوله مغالي بوصي الله في اولادكم قال القدر روى الصحيح انهم لا يدخلون  
وذكر فيه الحقيقة والمجاز كما ذكرناه وان كان الثاني يدخلون وان كان  
الصليي قابلا لانه فلان اذا كان فخذ فبنوه وبناته لا يخلو عنه الاولاد عادة  
فيكون مراده فخذ يخلو عنه ما اذا كان ابا خاصا فان بينه وبناته قد  
تخلو عنه الاولاد فلا يكون مراده انفق **ولو اوصى لورثة فلان المذكور**  
**مثل حظ الانثيين** لان الاسم مشتق من الورثة وهي من اولاده او لغيره  
كذلك فلكذلك الوصية ولاه التخصيص على الاسم المشتق يدل على ان الحكم  
يترتب على ما خذ الاشتقاق فكانت هي العلة **وشرطها** اي الوصية  
**هنا** اي في الوصية وما في معناها كالقيد موت الوصي **قبل موت**

الوصي حتى تعرف ورثته من هو **فلومات الوصي قبل موته** اي الوصي  
لورثته **بطلت** الوصية وقد قدمناه ولو كان مع الورثة وصي اخر  
فتصح بينهم وبينه على عدد الدروس ثم ما اصاب الورثة جمع وقسم بينهم  
للمذكور مثل حظ الانثيين ذكره الزيلعي وفي السراج الوهاج واية الوصي  
لعقب فلان فالعقب عبارة عن من وجد من الولد بعد موت الاثنان  
فاما في جلاحياته فليسوا بعقب له لان العقب ما يثبت بعد غيره  
فاما ما يوجد معه فلا يقال عقب وعقبه ولده من الذكور والاناث  
ايضا ولا يدخل فيهم ولدا لاناث لان اولاد بناته ليسوا بعقب له وانما  
هم عقب لابيائهم ويقدم ولد القلب على ولد الولد لانه الاسم يتناول  
الاعلى الاتري ان ولد الولد عقب لابيائهم وابيائهم عقب لجدهم وان  
عدم الابا فالعقب ولد الولد انتهى **وايضا** **بينهم** اليتم اسم لمن مات  
ابوه قبل الحمل قال صلى الله عليه وسلم لم يمت بعد المانع **صلى الله عليه وسلم**  
**وارا لهم** والارامل هم الذي لا يقدر على شئ بخلاف انا وامراة اذا انفصلت  
من الرمل وهو القرب ومن الناس من نال الارامل جمع ارملة وهي المرأة  
التي مات عنها زوجها فهي في الفسا خاصة عنده واختار صاحب الوقاية  
الاول حيث قال كما هنا ذكرهم وانا فهم كما في الاكلمية **يدخل** في الوصية  
**فقيرهم وعينهم وذكورهم وانثاهم ان احصوا** قبل جلاحيات  
عند ابي يوسف ان لا يحتاج من بعدهم الحساب وكتاب فان اختلفت فيهم  
لا يحصون وهو الايسر وقال بعضهم هو مفروض الذي انفاص كما في شرح  
الهداية ومعناه ان الوصي لا يتام بين زيدا وعمها فهم الخ فان كانوا قوما  
محضون دخل الفقير والفتى فانه يكون تملكاهم فان كانوا قوما لا محض  
لا يكون تملكاهم بل مراد به القرية وهي من دفع الحاجة فيصرف الى الفقير منهم  
اي فقرا يتام بين زيدا وفقرا وعمها فهم وكذا في الباقي **وفي بين فلان**  
**يختص بذكرهم** **الا اذا كان فلان** اسم قبيلة او كان فلان اسم  
**فخذ فيتناول الاناث** ويدخل فيه ايضا **مولى العتاقة ومولى المولاة**  
**ودلنا وهم** اي ان كان فلان عبدا من القبيلة الموجود فيها المذكور  
والاناث او الفخذ يدخل فيه ما ذكر لان المار مجرد الانتساب كما في بي ادم  
ولهذا يدخل فيه مولى العتاقة والمولاة وحلفاؤهم **او وصي من له**  
**مستحق ومعتق لمواليه** **بطلت** الوصية لان اللفظ مشترك ولا  
عموم له ولا قرينة تول على احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا  
بين النبي والانثبات واختار ستموا لائمة وصاحب الهداية انه يعم اذا  
وقع في حيز النبي كما لو حلف لاكم مولى فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل  
لانه مقام النبي ولا تنا في فيه والجواب عنه على قول عامة اصحابنا كما في



العتابية ترك الكلام مع المولى مطلقا ليس لوقوعه في النقي بل لان الحامل بعضه  
وهو غير مختلف فيصير ذلك المعنى كالمسئ قال وقد قررناه في التفسير فان  
قلت سلمنا ان لفظ المولى مشترك فكن حكم التوقف فكيف قال فالوصية  
باطلة قلت اوجب بانه الكلام فيهما اذ ما كان الموصي قبل البيان والتوقف  
فمنه لا يفيد فان قلت الترجيح من جهة اخرى ممكن وهو ان تصرف  
الوصية الى المولى الذي اعتقه لان شكر النعم واجب واما فصل الانعام  
في حق النعم عليه فمندوب والصرف الى الواجب اولى منه الى المندوب  
كما هو المروي عن ابي يوسف لهذا المعنى قلت لوجب بالفا معارضة جهة  
اخرى وهو ان العرف جار بوصية تلك المال للفقر والغالب في المولى  
الاسفل الفقير وفي الاعلى الغني والمعروف عرفا كالمشروط سطر كما هو  
المروي عن ابي يوسف لهذا المعنى **الاذا عينت** اي عين الموصي له بان قال  
اوصيت للاعلى والاسفل فحينئذ تقع الوصاية كما افاده في الكافي وحزمه  
ملاخسر في مختصره **ويدخل فيه** اي في المولى الذي عينه فيها اذ اوصى لواليه  
وكذا الحكم لوالديه ولغيره المولى الاعلى فان الوصية جائزة ويدخل  
فيه من **اعتقه في صحته ومرصه** لا يدخل فيه مدبروه وامهات اولاده  
لان عتق هو لا ويثبت بعد الموت لان التوقف على الشيء لا بالعلية يعقبه  
وجود الوصية نقصان الى حالة الموت لانها اخت الميراث والميراث كذلك  
فلا بد من تحقق اسم المولى قبل الموت ولا يوجد فيها وعن ابي يوسف انه  
يدخلون لانه سبب استحقاق الاولاد وهو التذبير والاستعداد لازم اي ثابت  
مستقرا والاصح الاول لانهم يلبسون اليه بالولاية بقدر الاستحقاق بل  
بالاحياء الحاصل بالعتق وذلك انما يكون بعد الموت كذا في الصحابة **وصية**  
**ماله الى الفقراء** دخل فيها اي الوصية **يدقق النظر في المسائل الشرعية وان**  
**علم ثلاث مسائل مع الله** كذا في الحقيقة قال حتى قال بعضهم انه من حفظ  
الوفاء من المسائل لم يدخل تحت الوصية وبضم ما لك في كتابه انه من اوصي  
للعقل لا يضرب الى العلم الزاهدين لانهم هم العقل في الحقيقة وفي الوصية  
للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد حوزاء رزم دون بلاد واقع عب اوصي بان تصرف  
تلك ماله الى العلم يدخل المتكلمون واصحاب الحديث انتهى وفي قاضي خان  
اوصي لاهل العلم سلم يدخل اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل فيها اهل الكلام  
اي سفيان وغيره لان هؤلاء متفلسفة لا طلبة العلم وفيه مائة لما  
تقدم في شرح النظم الوهباني عن وسط المحيط انه يدخل فيه الفقهاء واهل  
الحديث لا غير لان اسم طلبة العلم يقع على هؤلاء فحسب وفي قاضي خان  
ايضا عن بعض اهل الفضل رجل اوصي بان يباع من كتبه ما كان خارجا عن

العلم وتوقف كتبه العلم فتش كتبه وكان كتب الكلام فكتبوا الى القاسم  
الصغار ان كتب الكلام هل يكون من كتب العلم حتى توقف كتبه العلم  
تفتش كتبه وكانت كتب الكلام فكتبوا الى القاسم الصغار ان كتب الكلام  
هل يكون من كتب العلم حتى توقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام  
تباع لانه خارج عن العلم انتهى ومقتضاه انه لا يدخل المتكلمون في الوصية  
للعلماء تامله **اوصي ان يطين قبره** **والوصية** **نفي** اي الوصية  
**باطلة** كما في الحاشية وفي السراجية تطيب القبر مكرره كذا ذكره في الجريد  
وذكره القنادي انه لا بأس به بكرة الباع القبر واكتفاة عليها وان  
يعلم بعلاوة زائدة وقال الامام في الامة البردي رحمه الله تعالى لو  
احتجج الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يثبت لا بأس به انتهى وقد  
قال في السراجية في الكراهية ان تطيب القبر غير مكرره في المختار وقد  
فهمنا نقله عنه فينبغي ان يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبني  
على القول بالكراهية لانه حينئذ وصية بالمكرره والله تعالى اعلم هذا  
**باب** في بيان احكام الوصية **بالحرمة والتكليف والدرج**  
لما فرغ من ذكر احكام الوصايا المتعلقة بالايمان شرع في بيان  
احكام الوصايا المتعلقة بالمنافع واخر هذا الباب لما اذا المنافع  
بعد الايمان وجرد فاحزها عنها وضعا **وصية** **الوصية** **بكرامة**  
**وسكنى داره مدة معلومة** **وابدا** لان المنافع يصح تملكها في حالة الحياة  
ببذل ويعتبر بذكر فكذا بعد المات الحاجة كما في الاعيان ويكون مجزئا  
على ملك الميت في حق المنفعة حتى يملكها الموصي له على حمله كما يستوفي  
الموقوف عليه منافع التوقف على حكم ملك المواقف ويجوز موقفا وموقفا  
كما في العارية فالحق تملك على اصلها لمحت الوصية ايضا **بعلية**  
اي العبد والدار لانها بذكر المنفعة والمجوز للوصية بها الحاجة وتشمل  
الكل اذ الموصي محتاج الى التقرب الى الله تعالى بما يقدر عليه وكذا الموصي  
له محتاج الى قضاء حاجته ما يشي كان فان **تصدق الموصي** اي رقبته العبد  
او الدار من **الثالث** **سئل** **البياتي** الوصية **لها** اي الخدعة والسكنى لان  
حق الموصي في الثلث لا تراحم الورثة منه **والا** اي وان لم تحق الرقبة  
من الثلث **فقسم الاول والثاني والثالث** لان حقه في الثلث وحقه  
في الثلثين كما في الوصية بالعتق ولا يكون قسمة العبد لانه لا يتجزئ  
فصرنا الى المأية فيخدمهم اثلاثا هذا اذا كانت الوصية غير موقفة  
وان كانت موقفة بوقت كالسنة مثلا فان كانت السنة غير معينة  
بخدم الورثة يومين والموصي له يوما الى ان يمضي ثلاث سنين فاذا  
مضت سلم الى الورثة وكذا الحكم لسان الموصي بغيره في بعضها بخلاف

بيد



الرخصة سكنى الدار اذا كانت لا تخرج من الثلث حيث يقسم عين الدار  
اثلاثا فلا تنقاع بها لامكان تنقعه عين الدار اجزاء وهو عدل للثبوت  
بينهما رعا لا واداء في المأبأة تنقعه احدهما رعا ولو انقسموا الدار  
مها بآية من حيث الزمان يكون ايضا لان الحق لهما الا ان الاول اولى  
فكونه عدل وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثيها اي الدار وعن  
ابي يوسف ان لهم ذلك لانه خاص ملكهم وجه الظاهر ان حق الموصي له  
ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر للثبوت مال اخر يخرج الدار من الثلث  
وكذا له حق الراحة فيما في ايديهم اذا خرب ما في يدع والبيع يتضمن  
ابطال ذلك فيمفرون عنه ذكره الذيلعي **وليس للموصي له بالخبرة والسكنى**  
**ان يجر العبد والدار** لان المنفعة ليست عمال على اصلها وفي ثلثيها بالمال  
احداث صفة المأبأة فيها تحقيقا للساواة في وقتا والمعاوضة فانما ثبتت  
هذه الولاية لمن يملكها متعالي ملك الرقبة ومن يملك بعقد المعاوضة حتى يكون  
مملكها لها بالصفة التي يملكها بها اما اذا ملكها مقصورة بغير عوض ثم ملكها  
بغير عوض كان مملكها اكثر مما ملكه معني وهو لا يخرج والله تعالى اعلم **والا لموصي له**  
**بالغلة** استلزاما لمدى العبد او مملكها اي الدار في الاصح لانه اوصى له بالغلة  
وهي دراهم ودينار وهذا استيفاء بالمنفعة نفسها ولا شك انها متقاربان  
ومتقاربان في حق الورثة فانه لو ظهر دين يكتنهم اداه من الغلة به  
باستزاد ارضا منه بعد استقلالها بخلاف ما اذا استوفى المنافع بنفسها  
كذا في شرح الدرر والفرق ومثله الدار الواقعة عليه قال استاذنا ابي  
عمر البرقي في شرح الدرر والفرق ومثله النظم الوهابي معزيا الى التمهيد  
والخاص وقت متزلا على ولديه واولادهما انما ما تأسسوا وارادوا السكنى  
لليس لهما في السكنى حق لان حقهما في الغلة اشق وفي الظهيرية في الوصية  
بغلة داره لرجل يوجر وتدرج اليه غلاتها فاداروا السكنى بنفسه وقال  
الاسكاف له ذلك وقال القاسم وابو بكر بن سعيد لمير له ذلك وعليه  
الفتوى والوصية تحت الرقبة فعل هذا تكون الفتوى في الوقت على هذا  
بل اولى لانه لم ينقل فيه اختلاف المستأجر انتهى قال وهذا من حيث الرواية  
مسلم اما من جهة الرقبة فيظهر الفقه فيظهره بما ذكره المصنف بالوصية  
انما في الغلة والسكنى تنقدها من مقصور الموصي بخلاف ما لو وقع  
عليه فانه اعم من كون الاقتناع بالسكنى او بالغلة فينبغي ان يجري  
المخلاف في الوقت من باب اولى انتهى **والاخر** الموصي له العبد الموصي بخدمته  
**من الورثة الا اذا كان الذي يريد خلاصه اليه ملكا** فهو اهله فيخرج  
لخدمته **ان خرج من الملك** لان الوصية تنقذ على ما يعرف من مقصور الموصي  
فاذا كان الموصي له واهله في موضع اخر ومقصوده ان يحمل العبد الى اهله لخدمته

واذا كان في مصر كاللوقة مثلا لمقصوده ان يملكه من خدمة العبد من غير ان  
تكونه مشقة السفر فلا يكون له ان يخرج من بلده **الا اي** وان لم يخرج من  
الثلث **ولا اي** لا يخرج العبد للخدمة **الا ان** الوصية بقا حقه منه وموته  
اي الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية لانه لا يملك مضاف الى ما بعد  
الموت وفي الحال ملك الموصي ثابت فيه ولا ينصير ملك الموصي له بعد موته  
بطلت **وبعد موته نفق** **والا الورثة** اي بعد موت الموصي له لعود العبد والدار  
الى ورثة الموصي لانه اوجب الحق للموصي له ليعتق في المنافع على حكم ملكه فلو  
انتقل الى وارث الموصي له استحقها ابتداء من ملك الموصي بغير رضاه وذلك غير  
جائز **وبعد موته بطلت** **فما** وفيه ثمة له **هذه** **المرقة** **فقط** اي لموصي له  
المرقة الثمرة انما كانت بمال موت الموصي لا ما يحدث بعده **وان اذا ابداله**  
**هذه الثمرة وما يتقبل** **في غلة بستانه** اي اوصى بغلة بستانه سواء ضم  
لغلة ابداء اوله هذا وما يحدث في اصله انه اذا اوصى بالغلة استخدمه  
دائما وبالثمره لا يستحق الا القاييم الا اذا ابداله هذه الثمرة وما يتقبل  
كما في غلة بستانه اي اذا زاد في الثمرة فغلة ابداء كما اذا اوصى بغلة بستانه  
من غير زيادة شيء حتى يستحق الموجود وما سيوجد فيهما فان قلت  
ما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما ان الثمرة اسم الموجود فاذا ابتداء  
العدم الا بدالة زائفة مثل التخصيص على الابداء لا يفتاد الاستاء والعدم  
والعدم مذكور وان لم يكن شيئا اما الغلة فتستحق الموجود وما يكون  
لغيره الموجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل من غلة بستانه ومن  
غلة ارضه وداره فاذا اطلقت تناوب الموجود والعدم من غير توقف  
على ارادة اخرى اما الثمرة اذا اطلقت يراد بها الموجود ولا يستأثر بالعدم  
الا بربيل لا يد عليه وانما فيدناه بقولنا وفيه ثمة لانه اذا لم يكن  
في البستان ثمرة والمسيلة بحالها في كسيلة الغلة في تناوبها الثمرة  
المعدومة ما عاشر الموصي له وانما كان كذا لانه الثمرة اسم للموجود حقيقة  
ولا يتناول المعدوم الا بما اذا كان في البستان ثمرة عند موت الموصي  
صار مستعلا في حقيقة فلا يتناول الجاز وان لم يكن فيه ثمرة يتناول  
الجاز ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكر لفظ الابد تناوبها عملا بمن الجاز  
لاهما بين الحقيقة والجاز فانه لا يجوز عندنا كما عرفنا في موضع **وان لم**  
**لم يكن فيه بستان ثمرة** حين الوصية **فان الغلة** وقد قررناه في العناية  
ان السكنى والخراج وما فيه صلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو  
المنفع بالبستان فصار كالنقطة في فضل الموت **وبصوف عنه وولدها**  
**ولبنائه ما في وقت موته** **فان ابداله** يعني ان الموصي يوصي بعم  
اوب اولاده او بغيرها مكرمات فله ما في بطونها من الولد وما في غيرها

الغلة



من الدين وما في ظهورها من الصوف يوم يوت الوصي سواء قال ابلو لم يقل  
لانما ايجاب عن الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما تقدم  
والفرق ان القياس ياتي بملك المردوم الا ان في الترة والغلة المدونة جاز  
المشع بورود العقد عليها كالعامة والاجارة فاقضى ذلك جواز الوصية  
بطريق الاولي لان باجها اوسع اما الولد المردوم والصوف المردوم والابن  
المردوم فلا يجوز ان يراد العقد عليها اصلا ولا يستحق بعقد ما قلنا لا  
تدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانها يجوز استحقاقها بعقد  
البيع تبعا وبالعقد المخلع مقصور اذ لا بالوصية **اوصي يجعل داره**  
**ولم يخرج من الثلث ان اجازوه اي الورثة يجعل مسجدا** لان المانع من الجواز  
تعلق حقهم فاذا اجازوا زاله المانع **وان لم يجزوا اي الورثة يجعل ثلثا**  
**مسجدا** رعاية لحايف الوارث والوصية **ويظهر موكله في سبيل الله تعالى**  
**بطلت اي الوصية عند ابي حنيفة** لان وقف المنقول غير جائز عنده قلنا  
الوصية وعند جما جاز كذا في شرح ملاحضوا قول فيه نظر لان الوصية لا  
تصح حيث لا يصح الوقف في كثير من المواضع كما اذا اوصي بغلة بستانه وبعور  
غلمه وولدها ونحو ذلك كما تقدم بيانه مفضلا والله اعلم **اوصي بشي**  
**لم تجز الوصية الا ان يقول الوصي** **مفق عليه** لانه ليس باهل التملك والوصية  
تمليك وذكرنا نفقة بمنزلة الوقف على مصلحة وعند جمهم يجوز لانه يجعل  
على الامر بالمصرف الى مصلحة تخصها للكلام وبقولهم لا يفتي مولانا  
صاحب البحر وفي المجتبى اوصي بثلث ماله للفقيرة جاز وبصرف الى فقير  
الكنيسة ولا يجوز لغيرهم وكذا المسجد وليست المقدس وفي الوصية لفقير  
المكوفة يجوز لغيرهم وكذا المسجد عند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
خلافا لجمهم من انه تعالى على ان تصدق بذرهم في مكانه كذا وعلى مسكين  
او مساكين كذا صح وبلغوا التقييد ولو امر وصيه ان يصدق على فلان  
الفقير فنصدق عن غيره كان مخالفا انتهى **قال شخص اوصيت ثلثي مالي**  
**او فلان بثلث الوصية** عند ابي حنيفة لجهالة الوصي وعند ابي يوسف  
لما ان يصطحا على اخذ الثلث كما لو قال فلان او فلان على الله وعند جمهم  
يجوز الورثة فاذا ساءوا عطا لقيامهم مقامه ذكره في الكافي والله تعالى  
اعلم لما فرغ من وصية المسلم اعقها بوصية الذي يكون الكفار لمحقين  
بالمسلمين في احكام المعاملات **ذي جعل داره بيعة** وهو معبد المضاري  
وفي النهاية قال الشيعة لليهود والكليسة للنصارى او جعلها كنيسة  
وهو معبد اليهود كما في مسكين ومعبد النصارى كما في النهاية **في حنيفة**  
**في اي الدار ميراث** لانه هذا بمنزلة الوقف عند ابي حنيفة والوقف يورث  
عند جمهم واما عندهما فلان هذه معصية فلا تصح فاما قلت هذا في ختم

تعالى

كالسجد في حقنا فلا يورث السجد ولا يباع فينتفي ان يكون هذا كذلك  
قلت احيب عنه ان ملك الباقي منقطع عن السجد لا ملكهم عن كتابهم  
لانهم يسكنون ويرثون موتاهم ولو كان السجد كذلك يورث قطعا  
والله تعالى اعلم **وان اوصي الذي ان يبيعه او كنيسة لمعنيين**  
**فانما يقتضيها على اعتبار المعنيين** **وباره كنيسة في القرى لغرض غير**  
**مسيحيين** **صحت** اي اذا اوصي بداره ان يبنى كنيسة لغرض غير مسيحيين صحت  
**لوصية خزي مستامن** **بكل ماله مسلم او ذمي** اما الاول وهو ما اذا  
اوصي ان يبنى داره كنيسة لغير معين فهو قول ابي حنيفة وعند جمهم الوصية  
باطلة لان هذا معصية حقيقة وان كان في معتقدهم قوته والوصية  
بالمعصية باطلة لان في تنفيذها تقرير المعصية ولا يبيح حنيفة ان هذه  
قوته في معتقدهم ونحن امرنا بان نتركهم وما يدينون فيجوز بناء على  
معتقدهم فان قلت ما الفرق بين حنيفة وبين بناءا وبين الوصية  
لها قلت الفرق له كما ذكره ان البناء ليس بحسب لربا للملك وانما يورث  
ملك الباقي بان يصير محمدا خالصا لله تعالى كما في مساجد المسلمين  
والكنيسة لم يقرر جبره لله تعالى على ما سيلفتون عنه بخلاف الوصية  
لانها وصية لا ذالة الملك غير ان يثرون مقتضى الوصية وهو الملك امتنع  
حيث ليس بقربة عندهم فينبغي فيها هو قربة عندهم على مقتضاه فنزول بملك  
فلا يورث انتهى وقيدنا بالقرى لانه لو كان بالامصار والاجرة بالاتفاق لانهم  
لا يمكنون من احداث البيعة في الامصار وعلى هذا الخلاف اذا اوصي بان  
تخرج خنازيره ونظم المشركين من غير تعيين لما ذكرنا وانه كان لغرض  
معنيين جاز بالاتفاق على انه تمليك واما اذا اوصي بالحق المسلم فله ان يملك  
للمسلمين مسجدا كالمسبة ونحوها فكذا مضافا ولو اوصي بالثمن من الثلث او ماله  
كله جاز لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث حتى الورثة وليس لورثته الحق  
شرعي لاثام امران في حقنا وقيل ان كان ورثته معه لا يجوز بالثمن من  
الثلث الا باجاز لهم لانه بالامان الترم احكاما فصار كالذي ولو اوصي  
ببعض ماله اخذت الوصية ورد الباقي الى ورثته وكذا لو اوصي لثمان من مثله  
ولو اعتق عبده عند الموت او برة جاز ذلك كله من غير تقييد بالثلث لما بينا  
ولو اوصى له مسلم او ذمي بوصية جاز لانه ما دام في دار الاسلام فهو كالمسلم  
المعاملات ولهذا اخرج عفرو التملك من منه وتبرعته في حال حياته فكذا بعد  
مماته وعند ابي حنيفة واي يوسف وصية المسلم والذمي للذمي والمستامن  
لا تجوز لانه في دارهم حكم حتى تمكن من الرجوع اليها فصار كالدار والاول  
اظهر كذا في تبين الكفر **وجاز حب الوصي** **ان كان لا يملك** بما اتركه من الهبة



**في الوصية كريمة** فتقع وصاياها قال في الهداية وهو الأصح لأنها  
تبقى على الردة بخلاف المرتدة لأنه يقتل أو يبطل بغيرها كالزمنية قال  
الذيلعي قال السقناني في النهاية وذكر صاحب الكتاب في الزيارات  
على خلاف هذا وقال بعضهم لا تكون بمنزلة الزمنية وهو الصحيح فلا  
نصح منها وصية قلت والظاهر أنه لا منافاة بين كلاميه لأنه قال  
هناك وهو الصحيح وهما الأصح وهما يصدقان كذا في العناية والفرق  
بينها وبين الزمنية أن الزمنية تقع على اعتقادها وأما المرتدة فلا تقع  
على اعتقادها قاله الرازي عفره الأسس أن تكون كالزمنية فتجوز  
وصيتها لأنها لا تقبل ولهذا يجوز جميع تصرفاتها فكذا الوصية كأنه أراد  
بقوله صاحب الكتاب صاحب الهداية وذكر العتبات في الزيادات أن من ارتد  
عن الإسلام إلى النصرانية أو اليهودية أو المجوسية فحكم وصاياه حكم من اعتقل  
اليوم فأصح منهم صح منه وهذا عندها وأما عند أبي حنيفة فوصيته موقوفة  
وصايا المرتدة نافذة بالاجماع لأنها لا تقبل عندنا وقال قاضي خان المرتدة  
الصحيح أنها كالزمنية فيجوز منها ما جاز من الزمنية وما لا فلا انتهى واعلم  
أنها الذي ثلاثة أقسام منها ما هو جائز بالاتفاق وهو ما إذا أوصى  
بما هو قربة عندنا وعندهم كما إذا أوصى بأن يسبح في بيت المقدس أو بأن يقرأ  
الترك وهو من الروم سواء كان ليقوم معينين أو غير معينين لأنه وصية بما  
هو قربة وفي معتقدهم أيضا قربة ومنها ما هو باطل بالاتفاق وهو ما إذا  
أوصى بما ليس بقربة عندنا وعندهم كما إذا أوصى بالمغنيات والنساء أو أوصى  
بما هو قربة عندنا وليس بقربة في معتقدهم كما إذا أوصى بالرجل أو بينا النجد  
للسلمين أو بالدمس مساجدهم لأنه مخصصة عندهم إلا أن يكون لغيرهم  
باعتبارهم فتصح باعتبار الملك أو منها ما هو مختلف عليه وهو ما إذا  
أوصى بما هو قربة عندهم وليس بقربة عندنا كبناء الكنيسة لغيرهم غير  
معينين ومخو فغند أبي حنيفة يجوز وعندهما لا يجوز وإن كان لغير  
معينين يجوز بالاجماع وما صله أن وصيته لغير معينين تجوز في الكل  
على أنه مملوك لهم وما ذكره من الجمة من تسريح المساجد ومخو خارج  
منه على طريق المسودة لا على طريق الالتزام حتى لا يكرههم أن يصرفوه في  
الجمة التي عينها بل يفعلون ما ساءوا لأنه ملكهم والوصية به إنما صححت  
باعتبار التملك لهم والله تعالى أعلم **الوصية المطلقة** بأن يقول مثلاً هذا  
القدر من مالي أو ثلث مالي وصيته أو وصيت بهذا القدر من مالي أو ثلث  
مالي **لا على الغني** لأنها صدقة وهي على الغني حرام وإن وصيته تمت **بأن يقول**  
الموصي بأقل منها الفقير والغني لأن أكل الغني من الوصية لا يصح إلا بطريق التملك

والتملك لا يصح إلا للغني والغني لا يعين ولا يحصى **ووصية**  
الوصية **بأي بالغني** بأنه يقول مثلاً هذا القدر من مالي وصية لا يد  
وهو عني أو **لنقوم** أعنياء **مختصرون** **وصية** **كذا** أي مثل ما تقدم  
من الوصية **الوقت** هكذا ذكره ملا حسنة وفي مختصره **وشرحه** **مرا**  
في بيان أحكام الوصية لما فرغ من بيان الوصية شرع في بيان أحكام الوصية  
له ذكرتها وكثرة وقوعها كانت الحاجة إلى معرفتها أسير يقال أوصى إلى  
فلان أي فرض اليه المصروف في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية بالكلية  
والفتح والمضغ اليه الوصي **أبو عمرو** **والوصي** **الوصي** **عنه** أي عند  
الموصي يعني يعلمه **قانون** الوصاية **عنه** أي يعلمه **وإذا** **الوصي** **هكذا** ذكره  
في العناية معزيا إلى النجدة ثم قال أشار إلى أن المقصود بذلك علم  
الموصي لبيته حاله عند رد الوصية وليس بولان الميت معنى سبيله أي  
الموصيات معتد اعلم به فلو صح رده بغير علمه في حياته أو بعد مماته  
صار معزولاً عن جنته وهي أصراً ولا يجوز رده فإن قلت ما الفرق  
بين الموصي والموصي إليه في القول الأول في الحال غير معتد بغير علمه  
في حالة حياة الموصي ثم رده بعد وفاته كان صحيحاً بخلاف الثاني علماً ذكر  
ثم قلت أجيب عنه بأن نفع الأول بالوصية لنفسه ونفع الثاني للموصي  
فكان في رده بغير علمه أصراً ربه فلا يجوز بخلاف الأول لأن الموصي يرجع  
إلى ورثة الموصي ولا ضرر له في ذلك والله تعالى أعلم **بأنك** **الوصي** **فإن**  
الموصي له **ذلك** **الرد** **والقول** بعد موته لأنه الموصي ليس له ولاية الالتزام  
فتبقى جنة **ولم** **يسع** **شي** **من** **الترك** **وإن** **جمل** **به** أي لم يترك عقداً الوصية إذا  
باع الوصي شيئاً من التركة قبل قبول الوصية وتكون لقبوله فضلاً لأنه  
دلالة الالتزام وضار قبولاً وينفذ البيع لصرفه من الوصي سواء علم بالآ  
أو لم يعلم **خلاف الوكيل** حيث لا يكون البيع من غير علم قبولاً لأن التوكيل  
إنما به لشوته في حال قيام ولاية الموكل فلا يصح من غير علم كاشان الملك  
بالبيع والشرا فلا بد من العلم وطريق العلم به أن يخبره أو أحد من أهل  
القبول وقد ذكرناه فيما تقدم أما أيضاً في لانه لأنه مختص بحال  
انقطاع ولاية الميت فلا يتوقف على العلم كالوراثة **فإن** **الوصي**  
**بعد موته** أي موت الموصي **بأن يقول** **قوله** **الوصي** **فإن**  
معناه أن الموصي إليه أن لم يقبل حتى مات الموصي فقال لا قبل ثم قال  
أقبل فله ذلك أن لم يكن القاضي أخرجه من الوصية حيث قال لا قبل  
لأن مجرد قوله لا قبل لا يبطل إلا أيضاً لانه فيه مضرة بالميت وضرة  
الموصي في الأبقا مجبوراً بالتواب ورفع الضرر الأول وهو على أولى  
الأنه القاضي إذا أخرجه عن الوصية يصح ذلك لأنه مجتهد فيه



فكان له اخراجه بعد قوله لا قبل كان له اخراجه بعد قوله اولانه  
نصب فافرا اذا اراد غيره اصل كان له عزله ونصب غيره وربما يجوز  
مع ذلك فيتنصر بيقا الوصية فيرفع القاضى الضرر عنه ونصب  
حافظا للماليت منصرفا عنه فيندفع الضرر من الجانبين ولو قال  
اقبل بعد ما اخراجه القاضى لا يثبت اليه لانه قبل ما بطلت الوصية  
ما خراج القاضى اياه **ولو اوصى الوصي وعينه** **مكا في وقاسق**  
**غيره** اي اذا اوصى الى هؤلاء المذكورين اخراجهم القاضى ويستبدل  
غيرهم مكا فيهم وذكر القدر في ان القاضى يخرجهم عن الوصية وهذا  
يرى على ان الوصية صحيحة لان الاخراج يكون بعد الموت قلت  
ويذكر على هذا ما في السراجية من قوله اذا اوصى الى عبدا ونبى او  
قاسق اخراجهم القاضى عن الوصاية ولو تصرف قبل الاخراج جاز  
انتهى وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قيل معناه يستظل رطل  
في العبد باطلة لعدم الولائية ووجه الصحة ثم الاخراج كاذكرو  
الذي يلي لان اصل النظر ثابت لفدرة العبد حقيقة وولاية القاسق  
على نفسه وعلى غيره على ما عرفت من اصله وولاية الكافر في الجملة  
الا انه لم يتم النظر لتوقف ولاية العبد على ازالة سواه ويمكن بعدها  
والعادات الدينية الباعثة على ترك النظر لوجع المسلم وانتهام القاسق  
بالحياتة فيخرجهم القاضى عن الوصية ويقوم غيرهم مقامهم انما ما  
للمنظر وشروط في الاصل ان يكون القاسق مخزفا منه على المال لانه يكون  
عزرا في اخراجه وتبدله بغيره بخلاف ما اذا اوصى الى مكاتبه ومكاتب  
غيره حيث يكون لان المكاتب في منافعه كالحرق وان عجز بعد ذلك فالجواب  
فيه كالجواب في الفن والصبي كالقن فلو بلغ **الصبي وعنه العبد واسلم**  
**القاضى** **عنه** اي من الوصية **والى عبده** اي عياله الوصي نفسه وورثته  
**صغارهم** الا ايضا اليه عند الحقيقة وقال ابو يوسف لا يجوز وبالقياص  
لان الولاية مقدمة لما ان الرق ينافيها ولان فيه اميات الولاية للمملوك على  
المالك وهذا قلب المشرع ولان الولاية الصادرة من الاب لا تنجز  
وفي اعتبار هذه تنجزها لانه لا يملك بيع رقيقته وهذا خلاى الموضوع  
ولا في حقيقة انه مخاطب مستور بالمصرف فيكون اهلا للوصاية وليس لاهل  
عليه ولاية فان الصغار وان كانوا ملاكا ليس لهم ولاية النظر فلا منافاة  
بخلاف ما اذا كان في الورثة كبارا او ايضا الى عبدا لانه لا يستبدل بالنظر  
اذا كان المولى منه بخلاف الاول لانه ليس للقاضى ولا للصغار منعه  
بعد ما ثبت الا ايضا اليه وكذا ليس له بيعه وايضا المولى اليه يؤذن بكونه  
ناظرا لهم فصار كالمكاتب والوصاية قد تجزأ على ما رواه الحسن عن

اي حقيقة كما اذا اوصى الى رجلين احدهما يكون في الدين والاخر في العيى يكون  
كل واحد منهما وصيا فيما الوصى اليه خاصة او تقول نصار اليه كيلا يورث  
الى ابطال اصله وتقتصر الرصف بابطال عموم الولاية او من ابطال  
اصل الا ايضا **والا لاي** وان لم يكن ورثته صفارا ان كان كلامه او بعضهم  
كبار لا يصح الا ايضا لان الكبير ان يبعه او يبيع نفسه فيمنه المشرى  
فيخرج عن الوفا بما التزم فلا يفسد فدفع في المحنى من عندهم  
الله تعالى قال انت وصي وهو صحيح وهو وصية بعد موته حت  
اقض ديني او استقر كعتي او انقذ صباي فهو وصي عند الحقيقة واي  
لويست ايضا وعند محمد لا يمتنع هذه الثلاثة والاخر وصي فيما سمي  
ذامبايع دارى او اتفق على ولدى او انظر اليه وقمر بامره فليس يورث  
لانه لا حق للميت فيه وكذا اعط فلا تاهن الا لى يحج عني وفي المحففات  
استأجره فلا ينفذ وصايا يبي يصير وصيا حقيقيا او نضر استأجره  
لستقد وصايا يبي بمائة درهم فلما مئة صله له ولو دفع اليه الفاقول  
ادفع هذه الالف الى فلان اذ امت فليس له ان يدفعه مريض قال يقوم  
اجتمعوا عندك اغلوا كذا بعد موتى فالكل اوصيا فان مات تقبل منهم  
اثنان واكثر فهم اوصيا وان قبل واحد لم يتصرف حتى يضم اليه القاضى  
غيره او يجزله بالمصرف شمس وصى القاضى حصرة الموت فادى  
الى غيره فوصيه يقوم مقام الاب حقه مات الوافق واوصى الى  
رجل ولم يذكر الرقف يصير وصيا في وقافته وامراله واولاده وكوخص  
له الوصية في ماله فهو وصي في كله عند الحقيقة رحمه الله تعالى وعنه  
ليس للوصي في الوقف ان يوصى الى غيره سمس يجوز سمح والوصية الى الصغير  
جائزة ولكن لا يلزمه العهدة كالوكا لدرت قالت لزوجها المريض الى امرئ  
ادراك فقال اهلك واسلمك الى الله تعالى صارت وصيه سمح في ادب القاضى  
اذا جعل انسا فقيها في ماله ثم مات القلب وصيا انتهى وفي السراجية  
ولو قال فلان وصي حتى يقدم فلان ثم الوصية الى فلان فهو كما قال اذا  
اقام البيعة على الوصاية لم تقبل الاعراض وهو الوارث او رجل لميت  
عليه دين او قبله حق او رجلاه قبل الميت حق او رجل اوصى له بوصية  
انتى **ومن عجز عن القيام بها** **اليه غيره** لانه في الضرر رعاية الحقين  
حق الوصى وحق الورثة لان تكيل النظر بحيل به لان النظر يتم باعانة  
غيره ولو نسكا الوصى الى القاضى ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة  
لان الستالى قد يكون كاذبا تحقيقا على نفسه ولو ظهر للقاضى عجزه **اصلا**  
**استبدل غيره** رعاية للمظن من الجانبين **ولو عزله** اي الوصى المختار  
**القاضى مع اهلية لها** اي للوصية **فقد عزله** اي القاضى وان وصية جاز



أي للقاضي **والله** لا رتكا به ما لا يجوز له شرعا قال الزيلعي لو كان قادرا  
على التصرف وهو أمين فيه ليس للقاضي أن يخرج منه لأنه مختار الميت  
ولو اختار غيره كان دونه فكان بقاؤه أولى الأثرى أنه قدم على اب الميت مع  
وفور شفقته خالف أن يقدم على غيره ولنا إذا اشكت الورثة أو بعضهم  
الوصي إليه لا ينبغي أن يعزله حتى يبد له منه حياته لأنه استقام والولاية من  
الميت غير أنه إذا ظهرت حياته فانت الأمانة واليت إنما اختار لأهلها  
وليس من النظر في بقاؤه بعد وفاتها وهو لو كان حيا لأخرجه منها فينبوب  
القاضي مقامه عند مجرته ويقم غيره مقامه كالأمان ولا وصوله ولم يذكر  
ما إذا فعل القاضي ما عجز ما ليس له وعزل الوصي لغير المختار هل ينفذ  
أم لا وذكر ذلك قاضي خان في فتاواه حيث قال وصي الميت إذا كان عدلا  
كافيا فلا ينبغي للقاضي أن يعزله وإذا لم يكن عدلا يعزله ويضرب وصيا  
أخر ولو كان عدلا غير كاف لا يعزله ولكن يضم إليه كافيا ولو عجز له ينفذ  
ولنا لو عزل القاضي العدل الكافي ينفذ كما ذكره الشيخ الإمام المعروف  
بخواهر زاده قال شيخنا سهرورد الدين بن السجسته في شرحه النظم  
الوصايا قلت وفي وسط المحيط أن القاضي يصير جارا إما طاعة تعالى  
اعلم قال وعزل بعض المشايخ لا ينفذ العدل الكافي بعزله القاضي  
لأنه مختار الميت فيكون مقدما على القاضي وفي القتيبة عزله العدل  
الكافي إلى شرح خواهر زاده وأن يظهر الدين المرعينا في استبعده لأنه  
مقدم على القاضي لأنه مختار الميت وإن استاده البديع قال إذا كان  
في وصي الميت تكليف وصي القاضي ويخوه في السبوط والمهادنة انتهى قلت  
وفي جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين الوصي على الميت  
ولو عذلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله فلو عزله قبل ينفذ أقول الصحيح  
عندي أنه لا ينفذ لأنه كوص وهو اشتقق بنفسه من القاضي فكيف  
يعزله وينبغي أن يبقى به لغضا قضاء الزمان انتهى قال شيخنا رحمه  
اسمنا في فتاواه فاد ترجيح عدم صحة العدل للوصي فكيف بالاولاد  
في الأوقاف انتهى **وبطريق** **أحد الوصيين** أي إذا وصي إلى اثنين لم يكن  
أحدهما أن يتصرف في مال الميت فإن تصرف فيه فهو باطل هذا  
عنه إلى حبيفة مرهم الله تعالى وقال أبو يوسف ينفذ كل واحد  
منهما بالتصرف ولو وصي إلى رجلين ثم إن أحدهما تصرف في المال  
في غير الاستئذان المرددة سراجا رصاحه فانه يحسن ولا يحتاج إلى تجديد  
العقد كما في الجوهرة كالمثولين فانها كالوصيين في أن أحدهما لا ينفذ  
بالتصرف في مال الوقف قال في القتيبة من كتاب الوقف وفي الزوط  
الظهيرية جعل متولين في الوقف ليس لأحد ما ههنا يبيع غلته عندي حبيفة

ومحمد

ومحمد خلافا لابي يوسف رحمهم الله تعالى كالوصيين انتهى وهذا صريح في  
العقوبات الوصية ويستقادمه أن أحدهما الواجر الوقف بدون استطاع  
رأى الآخر لا يجوز الإجازة بل توقف على إجازته وقد صارت واقفا فتوفي  
والله تعالى علم **ولو** وصلية **كان** **البيسار** **فكل** **منها** **على** **الانفراد**  
تتوالى المتقدم فيها إذا وصي إلى كل واحد منهما يعقد على حدة وأما  
إذا وصي إليها يعقد واحد فلا ينفذ أحدهما بالاجماع كذا ذكره التلبي في  
وقيل الخلفان فيما إذا وصي إليهما يعقد واحد فلا ينفذ أحدهما بالاجماع كذا  
ذكره الحلواني عن الصادق قال أبو الحسن وهو الأصح وبه نأخذ وقيل الخلفان  
في الفضلين جميعا ذكره أبو بكر الاستكان وقال في السبوط ونحو الأصح  
وبه جزم ملاخسرو في مختصره وفي البرزانية أحد الوصيين لا ينفذ الاثني ثمانية  
تتميز الميت وسواء ما لا بد منه للصغير ويبيع ما يخاف عليه التلف وتنفذ  
الوصية العينة وقضاة من الميت من جلسه وردا المصوب والوريفة  
وقبول الهبة وجميع الاموال المتباينة وفيها عدا لا ينفذ عندهما  
خلافا للثاني سوا الوصيين معا وعلى التقا في الأصح انتهى بخلاف الوكيلين  
إذا وكلهما متصرفا حيث ينفذ كل واحد منهما بالتصرف بالاجماع بخلاف قلت  
ما الفرق بين الوصيين والوكيلين قلت الفرق بينهما كما في تعيين الكفر  
أن ضم الثاني في الإيضاح دليل على عجز الأول عن المباشرة وحده وهذا لأن  
الإيضاح الثاني ينفذ به الاشتراك به مع الأول وهو يملك الرجوع  
عند الوصية إلى الأول فتملك اشتراك الثاني معه وقد يوصي الإنسان إلى  
غيره على أنه يتمكن من إتمام مقصوده وحده ثم يبين له عجزه عن ذلك  
فينضم إليه غيره فصار بمنزلة الإيضاح اليهما معا ولا كذلك الوكالة فان  
رأى الوكيل قائم ولو كان الوكيل عاجزا لباشر بنفسه لتمكنه من ذلك ولما  
وكل علم أن مراده أن ينفذ كل واحد منهما بالتصرف ولأن وجود الوصية  
عند الموت ثبتت لهما معا بخلاف الوكالة المتعاقبة انتهى وفي الخاتمة  
ولو أن رجلا وصي إلى رجلين فمات أحد الوصيين على قول في حبيفة ومحمد  
لا يتصرف في ماله ويرفع الأمر إلى القاضي إذا رأى القاضي أن يجعل وصيا  
وحده ويطلق له التصرف بغير إذن ولا يعلم إليه رجل آخر مكان الميت  
فعل وعلى قول أبي يوسف ينفذ الحي منهما بالتصرف في حالة الحياة وعن  
أبي حنيفة في رواية وهو قول ابن أبي ليلى ليس للقاضي أن يجعل الحي وصيا  
وحده ولو فعل لا ينفذ تصرف الحي باطلاة القاضي انتهى **الاستئذان**  
**وتجسيره** فانه لا ينبغي على الولاية وربما يكون أحدهما غائبا في  
استراط اجتماعهما فمسا والميت ولو فعله عند الضرورة حيزانه حبان  
**والخسومة في حقوقه** لانها لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمع لم ينكلم



الا حد من اعيانها وسواء حاجة الطفل لان في تاجيزه خول حقوق الضرر  
**والا تهاب له** اي قبول الهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا  
مقتضاها لا من ومن في عياله واعتاق غير معين ورد ودعوة وتقبيل  
وصية معينة لعدم الاحتياج الى الراي **وسمع ما يخاف** فلهذا وجع اموال  
ضالفة لان فيه ضرورته لا تخفى ولا يملكه كل من هو في يده فلم يكن من  
باب الولاية وان مات احدهما اي احد الوصيين **فان اوصى الى الحي او الى امر**  
**فله القدر في التركة وحده** ولا يحتاج الى نصب القاضي وسيلوا اي وان  
لم يوص الموصى من اي القاض اليه غيره لان الوصي قصد ان يحلته وهيات  
فينظر فان في حقوقه وامكن تحقيقه بنصب وصي اخر **وصي الوصي وصي**  
**الوصي** اي اذا مات الوصي فواضي الى غيره فهو وصي في تركته وتركته الميت  
فوض اليه الضرف ولم يفوض اليه الاصل الى غيره فلا يملكه ولا له رضي  
برايه ولم يرض براي غيره ولنا ان الوصي ينصرف بولاية مستقلة اليه  
فملك الاصل الى غيره كالحدا لا توري ان الولاية التي كانت ثابتة للموصي  
تنتقل الى الوصي ولهذا يقدم على الحد ولو لم تنتقل اليه لما تقدم عليه  
فان انتقلت اليه الولاية ملكه الاصل **وتقع** مستند اي الوصي حال كونه  
**نايبا عن** **ورثة عيب او ورثة** **مقتار مع الوصي** يعني ان امانت بجلاله  
ورثة عيب ووصي الى زيد وليكر مبلغ جازل زيد الوصي ان يقسم تركته بين  
ورثته العيب وبين بكر الوصي بان يخذ حق الورثة ويسلم الباقي الى  
الموصي له لان الوارث خليفة الميت حتى يرث بالعبوب ويرثا عليه ويضرب  
معدرا بما اشترى المورث حتى يكون الولد حرا والوصي خليفة الميت ايضا  
فيكون حصما للمورث اذا كان غايبا نصحت فتخذه عليه **والارجع**  
للورثة عليه اي الوصي له **ان صانع** قسط اي حصة الورثة **مع** اي مع الوصي  
لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون على من وقع عليه الهلاك في ثمنه **وقد**  
**اي الوصي من الوصي له** **مع** **الورثة** لا اي لا تقع ثم فرع على عدم صحتها  
بقوله **مع الوصي له** **بذلك ما بقي** **ان صانع** قسطه اي حصة الوصي له **مع**  
اي مع الوصي لان القسمة لم تنفذ عليه غير ان الوصي لا يضمن لانه لا يدين  
فيه وله ولاية الحفظ في التركة كما ان اهلك بعض التركة قبل القسمة  
فيكون له ثلث الباقي لان الوصي له شريك الوارث في توري ما يورث من المال  
المشترك على الشراكة ويبنى ما يبنى على الشراكة وان هلك في ايدهم  
فله ان يضمنهم قدر ثلث ما قبضوا وان ساء من الوصي ذلك القدر لانه  
متعدد فيه بالرفع اليهم والورثة لا يقبض فيضمن اليهم شاة ولا فرق في  
ذلك بين ان تكون الورثة كبارا او صغارا كما في تبين الكثرة **مع**  
**القاضي** **واخذ** قسط الوصي **لما ان غلب** الوصي له لان الوصية صحيحة وان

كان قبل القول ولما الرومات الموصي له قبل القول بقصر الوصية معروا بالورثة  
ما القاض ناظر في حق العاجز واخر ان نصيب الغائب وقبضه من النظر فيخذ  
ذلك عليه وصح حتى لو حضر الغائب وقد هلك القبض في يد القاض او  
امينة لم يكن له على الورثة سبيل ولا على القاض وهذا **في المثلث والورثة**  
لانه افراز وصحي المبادلة فيه تابع حتى جاز اخذ لاخذ المثلث  
من غير قضا ولا رضنا يجوز بيع نصيبه مراحبة **وفي غير** **اي غير** المثلث  
والورثة لا اي لا يجوز لانه القسمة فيه مبادلة كاليبيع **وان قاسمهم**  
**الوصي في الوصية** **مع** **عن الميت** **بذلك ما بقي** **اي في يد الوصي**  
**وهلك في يد من وقع اليه** وهذا عندنا في حقيقته رحمه الله تعالى  
وقال ابروينة ان كان المثلث مستقرا للثلث مع عنه ما بقي من  
الثلث الى اتمام الجميع وقال محمد لا يحج بشي وقد تنزير في الماسك **والورثة**  
**الميت** **بما من ماله** **مع** **قضاء** **بعد** **موت** **اي لا يحج** عنه شئ ما بقي لان  
الميت عيبه فاذا هلك بطلت الوصية **مع** **مع** **الوصي** **من التركة**  
**بعينه** **الغرماء** لان الوصي قائم مقام الوصي ولو تولا به بقسم حال  
حياته يجوز بيعه وان كان مريضا مرض الموت بغير محض من الغرماء  
فكذلك الوصي لقيامه مقامه وهذا لان حق الغرماء مستلق بالمالية بالصورة  
والبيع لا يبطل بالمالية لغوا الحق في الخلف ومما لم يخلد العبد المادون له  
في التجارة حيث لا يجوز للمولي بيعه لان لغرماء به حق الاستسعا من بخلاف  
ما نحن فيه **ومن وصي** **اي الذي اوصى** **ببيع** **وتصدق** **بثمنه** **فاستحق**  
**العبد** **بعد** **هلاك** **ثمنه** **عنه** **معناه** ان اوصى ببيع عبيد والصدوق بثمنه  
على المساكين فباعه الوصي وثمن الثمن فضاغ الثمن في يده ومما لا يملك  
المذكور في المختصر استحق العبد بعد ذلك ضمن الوصي الثمن للمتزى  
لانه هو العاقد تتكون العبد عليه لان الشتر منه لم يرض بثلث الثمن  
الا لبيع له البيع ولم يسلم فقد اخذ المايعة وهو الوصي مال العبد بغير رضاه  
فيجب عليه رده **مع** **الوصي** **في التركة** اي تركة الميت لانه عامر له فيرجع  
به عليه كالمركب وكان ابروينة يقول او لا يرجع الوصي على العبد لانه  
شئين بطلان الوصية باستحقاق العبد فلم يكن عاملا للورثة فلا يرجع  
عليه بشي ثم رجع الى ما ذكره من ان يرجع في جميع التركة وعن محمد انه يرجع  
عليه بحكم الوصية بل بحكم العذر وذلك من عليه والدين يقضي من جميع  
التركة وان كانت التركة قد هلكت او لم يكن بها وانا لم يرجع بشي كما في  
سائر ديون الميت وفي المشتقي لا يرجع الوصي في مال الميت بشي وانما يرجع  
على المساكين الذي تصدق عليهم بالثمن لان ثمنه لهم فكانت غرامته  
عليهم كما يرجع الوصي في مال الطفل وصي باع ما اصابه اي الطفل من



التركة وهلك معه فاستحق المال البيع والطفل يرجع على الورثة بحقه لا ينقص  
القسمة باستحقاق ما أصابه وصح احتياله بما لا يتم لوجوه اى يجوز  
احتياله الرضى بما لا يتم اذا كان فيه خير بان يكون الثاني اولى بالولاية  
نظرية وان كان الاول اولى لا يجوز لان فيه تفصيل مال اليتيم على بعض الوجوه  
وهو على تقدير ان يحكم بسقوطه حاكم يرى سقوط الدين اذا مات الثاني مطلقا  
او جحد الحوالة ولم تكن عليه مية ولا يرى رجوع الدين على الاول وصح بيعه  
وشراؤه من الاجير بما يقابل الدين اى يجوز بيع الرضى وشراؤه بما يقابل  
الدين في مثله ولا يجوز بما لا يقابل لان الولاية نظرية ولا نظر في الغبن  
الفاش كحالات اليسير لانه لا يمكن التفرع عنه في اعتباره السداد بانه بخلاف  
العبد والرضى للمادة ولما في التجار والمكاتب حيث يجوز بيعهم وشراؤهم  
بالغبن الفاش عند اى حينة لانهم يقضون حكم المالكية والاذن ذلك  
الحجر والرضى يقضون حكم المينابة الشرعية نظرا لقتيد بموضع النظر وعندنا  
لا يملكونه لان الضرف بالغبن الفاش تبرع وهو ليس من اهله ولا ضرور  
اليه وهذا اذا باع الرضى الصغير مع الاجير وان باع الرضى او اشترى  
قال اليتيم من نفسه فان كان رضى القاص لا يجوز ذلك مطلقا  
اي على كل حال لانه وكلمه وان كان وصى الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير  
وتفسيره ان يبيع ما ليسا ويحتمل عشرة عشر من الصغير ان يشتري  
ما ليسا ويحتمل عشرة عشر من نفسه واما اذا لم يكن فيه منفعة  
ظاهرة لليتيم فلا يجوز وعلى قول محمد وظاهر الروايات عما يابى يوسف انه  
لا يجوز على كل حال كذا في تبين الكثر وفي الموايد الزينية وبيع الرضى من  
اليتيم او شراؤه لنفسه وفيه تنوع للصي جاز ولا يختلف في تفسير النقص  
فقط نقصان النصف في البيع وفي السرا بزيادة نصف القيمة وقيل ربحا  
في العشرة نقصان وزيادة وتماه في وصايا الخاتمة ونسبة الرضى للاستزكا  
بينه وبين الصغير يجوز ان كان فيها يقع ظاهر عند الامام خلافا لما ذكرنا  
في نسبه القنية وفي بيع القنية ولو باع القاص من وصي الميت شيئا من  
التركة يمين لا ينفذ لانه محجور به والوصى لا يملك السرا لنفسه ولو اشتراه  
القاص لنفسه من الرضى الذي نصبه عن الميت جاز انتهى وفي سائر مجموع  
الوازل القاص اذا باع مال اليتيم من نفسه لانه لا يمكن بيعه من القاص  
على وجه الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه كذا في الفصل العمارة ونحوه في الخاتمة  
وسمع الاب ما اوصيه من نفسه جاز بمثل القيمة وبما يستقرب فيه  
اي لا ياب ان يشترى شيئا من مال الصغير لنفسه اذا لم يكن فيه ضرر على  
الصغير بان كان مثل القيمة او لم ينسب و قال المتأخرون من اصحابنا

لا يجوز

لا يجوز للرصى بيع عقار الصغير الا ان يكون على الميت ومن اورد عن المشتري  
فيه نصف الثمن او يكون للصغير حاجة الى الثمن قال الصدر الشهيد وانه  
ينبغي كذا في شرح الكثر للزيلي قلت وفي الموايد الزينية ذكر ملحق الزيلي  
نم قال وزدت اربعة فصلا المستثنى سبعة ثلاثة منها الظهيرية فيما اذا  
كانت في التركة وصية مرسلة لانها دلها الامنة وفيما اذا كانت علامة  
لا ترى يد على مؤنته وفيما اذا كان خافوا او دارا تحس على النقصان  
انتهى والرابعة من بيع الخاتمة اذا كان العقار في يد منقلب وخاف  
الرصى عليه فله بيعه انتهى ولو اورد الرضى على ثمن مثله في العدة ومن  
الزيادة وفي القيمة وقع السرا لاي للرصى اذا وقع السرا لغيره ما دون  
من مال الميت ذكره في الوكالية وغيره ولو وقع المال الى يمين قبل ظهور  
شئ بعد الادراك فضايع مضمون لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه  
كذا في الوكالية وهاهنا اي الوصى على الكبر الغائب في غير العقار لانه لا ياب  
على بيع ما سوى العقار ولا يلية كذا رصيه لانه يقوم مقامه وكان  
القصاص ان لا يملك الوصى غير العقار ايضا ولا ياب كما لا يملكه على  
الكثير والمأخوذ لانه لما كان فيه حفظ ماله جاز استحسانا فيما  
يلتصا به اليه الفساد لان حفظ ثمنه ليس وهو يملك الحق فكذا رصيه  
واما العقار فيحفظ بنفسه فلا حاجة فيه الى البيع ولو كان عليه دين باع  
كله بالاجماع وان لم يكن مستقرا باع بقدر الدين عند ما عدم الحاجة  
الى اكثر من ذلك وعند اى حينة جاز له بيعه كله لانه يبيعه حكم الولاية  
فما اذا ثبت في البعض ثبت في الكل لانها لا تجزى ولو خيف هلاكه بملك بيعه  
لانه يقين حفظا كالمنقول والاصح انه لا يملك لانه نادرا في تبين الكثر  
خروج اتحاد الوصى من مال من ماله فاكل الاقربا والجيران  
والجرام جاز ولا يضمن اذا لم يسرق قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
ليس للرصى ان ياكل مال الصبي قرضا ولا غيره غنيا كان او فقيرا وقال  
الطحاوي رحمه الله تعالى له ان ياحذ قرضا وقال ابو يوسف لا ياكل منه  
شيئا اذا كان مقيما فان خرج في قاضي دينه او معلقة اسبابه فله  
ان ينفق ويركب دابته ويلبس ثيابه فاذا رجع والسياب والراية  
والصبيح انه ليس له شئ من ذلك لانه شرع فيه مشرعا في المحفقات  
للرصى الاكل والركوب بقدر الحاجة قال الله تعالى ومن كان فقيرا  
فلما كل بالمعروف وله ان ينفق عليه في تعليم القرآن والادب او تأهل  
لذلك ولا ينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الواجبة في الصلاة  
كما في شرح القدرى للزهدي وفي الخاتمة للرصى ان يوسع على الصبي  
وكثرته ويختار من في النفقة لاعلى الاسراف ولا على القسوق وذلك متفاد



بقلة مال الصبي وكثرته واختلاف حاله فيستقر في حاله وينفق عليهم قدر ما يليق به انتهى باع مال اليتيم او وصيته والمسترى مغلس بوجوه ثلاثة ايام فان تقدر ولا فسخ وان انكر المسترى الشر والعين في يد المستري يرفع الوصي الامور الى الحاكم فيقول ان كان بينكم بيع فقد فسخ وفي المحيط للاب اعارة وله الصغير اتقا قاده له اعارة ماله فالعامة لا يمكن ذلك وفي الاصلح قبل الوصاية او تصرف بعد الموت موارا عزل نفسه ام يحجز الاعتراف الحاكم لانه التزم القيام فلا يمكن اخراجه الا بحضرة الوصي او من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف على الميت وان حضر عند الحاكم نظر حاله ان ما موثقا في رأي المصرف لا يخرج منه لانه المتزم القيام ولا تصرف للوصي في بقائه وان عثر الحاكم بحجزه وكثرة اشتغاله اخذه للمصرف في بقائه لعدم حصول الفرض منه لقلة اهتمامه بامور يعطى العزل كذا في الزانية **ولا يجوز الوصي في مال اليتيم نفسه** ان يتجر الوصي او من مال اليتيم **لليتم** وقد اطلق في اكثر عدم جواز التجار الوصوله فانظم ما اذا التجر لنفسه او لليتيم وقد صرح في الحاشية وشرح ملاحظه وعبرها من المعينات بان الوصي لا يتجر بمال الميت لليتيم ويظهر معارضة وبضاعة ليحمل ما في الكتب على ما اذا التجر لنفسه فانه لا يجوز قال في الحاشية ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه مال اليتيم او الميت فانه لا يجوز يصح راس المال ويتصدق بالبرج انتهى **ولا يجوز الوصي بدين على الميت ولا يبي من تركته لخلان انه لخلان** فكونه اقرازا على الغير الا ان يكون المقر وارثا فيصح في حصته لانه اقرار على نفسه والواقع الوصي بعين لاخر من ادعى انه للصغير لا يسمع كذا في العمادية ووصي اب الغفر **احق بالمال من غيره** لانه قائم مقام الاب والاب احق من الجد فكل من قام مقامه **والاب** اي ان لم يكن الاب ادعى الى احد **فالجد** هو المتصرف لقيامه مقام الاب لكونه اقرب الناس اليه واستغفرم عليه حتى ملك الاكلح دون الوصي غير ان وصي الاب يقدم عليه في التصرف في المال لما بينا دون غيره وان لم يوص ببيع على حاله وفي العصور العمادية وكل ما ذكرنا وصي الاب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد اب الاب وصي وصيه القاصي بمنزلة وصي الاب الا في خصلة وهي ان القاصي اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا كان وصيا في انواع كلها وذكرنا وصيا المستق رجل مات وادعى الى النسيان والميت ثبوت صغار وكميات بعض الكبار وترك ولد صغيرا يكون وصي الجد وصيا له يجوز بيعه عليه فيما كان يجوز بيعه عياييه فيما دون العقار وكذا اذا مات الرجل ولم يوص الى احد كان لانيه وهو الجد يبيع العروص والسر الا ان وصي

وصيه

الاب لو باع العروص او العقار لقضا الدين اذ تنفيذ الوصية خارج الابل اذ اباع التركة لقضا الدين وتنفيذ الوصية ذكر الحضانة انه لا يجوز **وبطلت** شهادة الوصيين لو ادعى صغيرا **مال** سواء انتقل اليه من الميت او غيره او كبير **مال** الميت فاما ايضا باطله لما الاول فلان التصرف للوصي سوا مات من التركة او لا واما الثاني فلان مال الكبير لا كان من التركة فلا يجوز شهادة الوصي عن مالي حقيقته لان له ولاية الحفظ ان كان الكبير غائبا وصيت اي شهادة **بغيره** اي بغير مال الميت فان مال الكبير ان لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي فيه فتجوز شهادته كشهادة اخيه الاخرين **دين الف على ميت** شهادة الاخرين للاولين بماله بخلاف شهادة **كل فريق بوصية الميت** هذا قولهما وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ الزمة خرجت بالموت ولهذا لو استوفى في احدى حصصه من التركة لم يمسك ركة الاخرين فكانت شهادة مشبهة حق الشراكة فتحققت التهمة ولهما ان الدين يجب في الزمة وهي قابلة حقوق شتى فلا شراكة ولهذا لو تبرع اجنبي بقضدين احدهما للسير للاخر حق المساركة بخلاف الوصية لان الحق لا يثبت في الزمة بل في العين فصار المال مشتركا بينهم واذا ادعى شبهة او شهادة الاولين **بعد** والاخرين **بطلت ماله** حيث لم يقع ايضا لان الشهادة توجب المشتركة في المشهود به **فصح** الشهادة لو شهد رجلان بالوصية بعين كالعبد وشهد المشهود لهما الشاهدان بالوصية بعين اخر لانه لا شركة فلا تخفى ذكره الذي يبي شهد الوصيان ان الميت اوصى الى من يدعيهما **فالت** الشهادة اي بطلت لانها يجازان نفعا لانفسهما بانباتهما عنهما فترد بالتهمة فاذا اردت ضم القاصي اليهما ثالثا لان في ضمن شهدتهما اقرارا ضمما بوصي اخر معهما الميت واقرارهما حجة على انفسهما ولا يمكن ان من التصرف بقوته فك بدونه فصار حقا بمنزلة ما لو كان اخر الاوصيا الثلاث وجاز ذلك للقاصي مع وجود الوصي لانتفاع بقوته بدونه فصار كانه مات ولم يوص الى احد فيضم اليهما ثالثا لانهما التصرف الا ان يدعي ز **يدري ذلك** اي يدعي انه وصي معهما بحسبه تقبل شهادتهما وهذا استحسان والغيا سر ان لا تقبل كاول وجه الاستحسان انه يجب على القاصي ان يضم اليهما ثالثا على ما بينا الا يسقط بشهادتهما سوتة لتعيين عنه فيكون وصيا معهما ينصب القاصي اياه كادامان ولم يترك وصي ابتدا فهذا أولى **ولا** اي مثل ما ذكره الحكم **ابنا الميت** ان شهدا **انما اوصى الى رجل وهو اي المشهور** **لمشكر** فان الشهادة لا تقبل لقوله شرع لا قبل شهادة حضم ولا مرئيب اي النهم وذا ادعى الشك



له الرصاية تقبل استخداً تابعاً له نصب وصي ابتداءً مادام كان في سعة  
 الوصيين بعد ذلك **تجوز فيها ما كان باهاً ولا يرد بها بقصد يونه**  
**بالكوفة حيث لا تقبل مطلقاً** سراً في الرجل الوكالة او لم يدع كان القاضي  
 لا يملك نصب الوكيل عن المحي بطلبها ذلك بخلاف الوصية **وصى نفذ الوصية**  
**في مال نفسه رجوع مطلقاً** وقيل ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع  
 تركته الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد لانها لها مطالبات من  
 جهة العباد فكان كقضاء الدين فان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع  
 وقيل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى كما في شرح عذرا الاحكام  
 للاخضر وغيره وفي البرزانية هو المختار كوكيل ادي الله من ماله له ان  
 يرجع **وكذا الوصي اذا اشترى كسوة الصغير او ما ينفق عليه من ماله**  
 فانه لا يكون منقطعاً اذا شهد على ذلك قال في البرزانية وان اشترى اليتم  
 ونفذ الوصي من ماله يرجع وكذا لو اشترى الوصي نفقة او كسوة لليتيم ونفذ  
 الوصي من ماله نفسه واشهد عليه يرجع وانما شرط الاشهاد لان  
 قول الوصي حق لا ينفك يقبل لا في حق الرجوع بلا اشهاد انتهى **وقضى**  
**الميت الثابت شرعاً او كفته من ماله لنفسه** فانه يرجع ولا يكون منقطعاً  
**او اشترى الوارث الكبير طعاماً او كسوة للصغير من ماله نفسه فانه**  
**يرجع** به قال في فتاوى قاضي وصي نفذ الوصية من ماله لنفسه قالوا ان  
 كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركته الميت والا فلا يرجع وقيل  
 ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبات من جهة العباد ولا  
 كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع  
 في التركة على كل حال وعليه الفتوى وهو كوكيل بالشرع اذا ادي الله من  
 ماله نفسه فانه لا يكون منقطعاً وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير  
 او اشترى ما ينفق عليهم من ماله نفسه فانه لا يكون منقطعاً وكذا الوصي  
 الورثة اذا قضى دين الميت وكفن الميت من ماله نفسه او اشترى  
 الوارث الكبير طعاماً او كسوة للصغير من ماله نفسه لا يكون منقطعاً  
 وكان له الرجوع في مال الميت والتركه وكذا الوصي اذا ادي حراج اليتيم  
 او عشرة من ماله نفسه لا يكون منقطعاً وكان له الرجوع في مال الميت  
 ولو كفن الوصي الميت من ماله نفسه لا يكون منقطعاً **ولو كفن الوصي الميت**  
**من ماله بنفسه قبل قوله فيه** كما في الخاتبة انتهى قلت وفي الفصول العاوية  
 لعبدان ذكر شيئا مما نقلناه عن الخاتبة قال في مواريث ابي الميت عمالي  
 يورثه من مات وترك سمناً ودقيقاً وطعاماً ما ميراثاً بين ورثته وكان  
 بينهم صفاراً وامراً استخسنت ان يأكلوا ذلك منهم ومن كان منهم كبير  
 اخذ حصته ورثة صفاراً وكباراً وفي التركة دين وعقار يورث بعض المال

يرجع

وانفق

وانفق الكبار البعض على القسم وعلى الصفار كما توريه على كلهم وما انفقه  
 الكبار من حصة الصفار ان كانوا انفقوا بغير امر القاضي او الوصي وان كانوا  
 انفقوا بامر القاضي او الوصي حسب له الى نفقة مثلهم وفي نوادر ايراسماعنة  
 عن محمد بن ماث وترك ابنتين صغيرتين وانفق درهم فانفق الكبير على  
 الصغير حتماً من الالة نفقة مثله وهو ليس بوصي فهو منقطع في ذلك  
 ولو كان الميت ترك طعاماً او ثوباً فاطعم الكبير الصغير واليتيم ولو لم يستطع  
 ان لا يكون على الكبير صمان في ذلك انتهى **ولو باع شيئا من ماله لغيره**  
**منه بالكره ما عدا رجوع القاضي فيه الى الصغير ان اخبره ان كان منه**  
**انه باع بغيره وان يثبت ذلك لا يثبت الى من يريد وان كان في**  
**المزانية فيشترى بالكره في السوق ما قل لا ينقص سبع الوصي ذلك**  
**يرجع الى اهل البصرة فان اجتمع اهلان منهم على شيء يوجب قولها**  
**وكفي قول واحد في ذلك** عند سماعها في التركية وعلى مزايم الرفق ادا  
 اجر مستقل الرفق ثم جازحز يرد في الاجرة في الخاتبة فشرح يقبل  
 قول الوصي فيما يدعيه من الانفاق بلا يثبت الا في ثلاث في داخله اتفاقاً  
 وهي اذا فرض القاضي نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصي دفع كذا في  
 شرح الجمع معللاً بان هذا ليس من حراج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان  
 من حواججه انتهى قال مولانا في نوادره فينبغي ان لا تكون نفقة زوجته  
 كذلك لانها من حواججه ولا يشك في قول الناظر فيما يدعيه من الصرف  
 من المستحقين بلا يثبت لان هذا من جملة عمله في الوقف وفي تعيين الكثر  
 اختلاف لوقاف ادب حراج ارضه او جعل عبدة الا بقا قال ابو يوسف  
 لا بيان عليه وقال محمد عليه البيان كما في الجمع وفي جامع الفصولين  
 قضى وصية ديناً بغير امر القاضي فلما اكبر اليتيم انكر ديناً على ابيه فتم  
 وصية ما دفعه ولم يجد يثبت على الدين بضمن الوصي كل ما دفعه لوقفه  
 بغير حجة ومن ادى ديناً فانكر الورثة تقبل يثبت ولو لم تكن له يثبت  
 فيجوز الورثة انتهى فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت  
 سواء كان المانع له اليتيم بعد بلوغه او الا في مهر المرأة فانه لا ضمان  
 عليه ادا دفعه بلا يثبت كذا في خزائن المتنبين وقته في جامع الفصولين  
 على قول بالوجع عرفاً وفي المنطق انفق الوصي على الوصي في حياته وهو مستقل  
 السلطان بضمه ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم  
 انه كان باع عبده وانفق منه صدق ان كان هاتكاف لا لا كذا في دعوى  
 خزائن الاكل قال مولانا والحاصل ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في  
 سبيل المولي اذا ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك ماله  
 اخر فخرج صمانه الثالثة ادعى انه ادي حبل عبده الا بقا من غير اجازة

اهل







ولا النساء وان وقف في صف النساء فان كان بالغاً جسد صلاته  
حتماً وان كان مراهما يستحب له ان يعيد والاصل في احكامه  
ان يؤخذ بالاحوط فالاحوط كما ذكرنا ويعيد الذي عن يمينه ويساره  
والذي خلفه الصلاة احتياطاً لاحتمال انه امرأة ويستحب ان  
يصلي يقناعاً لاحتمال انه امرأة ولو كان بالغاً جسد عليه ذلك  
ويجلس في صلاته خلوس المرأة لانه اذا كان رجلاً فقد ترك سنة  
وهو جاز في الجملة وان كان امرأة فقد ارتكب مكرهاً ويجلسه  
خلوس الرجال **ويقناع له امة تحت من ماله** لانه يجوز لمملوكه  
النظر اليه مطلقاً ان كان ذكراً وللضرورة ان كان انثى ويكره ان  
يختنه رجل او امرأة لاحتمال انه انثى او امرأة لاحتمال انه ذكر  
وكان الاحتياط فيما ذكرنا انه لا يختم على تقدير انه ذكر او على تقدير  
ان يكون انثى لان نظر المخلص اخف وان لم يكن **له اي المختني** ملك من  
بيت المال ثم يتبع لان بيت المال اعد لغايب المسلمين  
فقد خلت ملكه بقدر الحاجة وهي حاجة المحتان فاذا اختنته نفع  
ويرد عنها الى بيت المال ولو زوج امرأة اختته حراً طلقها حراً لانه  
اذا كان ذكراً صح النكاح وان كان انثى فنظر المخلص اخف ثم يفرق بينها  
ويطلق لاحتمال انه ذكراً فيصح النكاح بينهما فتحصل الفرقة ثم قد  
ان خلا بها احتياطاً **ويكره له لبس الحر والحرى** لاحتمال انه ذكر ووقع  
في الهداية القبيحة بحياته قيل عليه لا اذنية في حياته فانه لا لبس  
بعد الموت وانما هو الباسر وكان معناه مفهوماً من قوله لبس قال  
الاكل في العنابة وهو منافقة سهلة لانه ليس كل ما يذكر به  
النزكيب يكون فتناً الاخراج به لانه يجوز ان يكون بعضها تابياً  
للمواقع انتهى ومن ثم ترك هذا القيد في كثير من المختبرات **والحرى**  
**به غير حرى ولا يسافر بغير محرم** لاحتمال انه امرأة ولا يأسر ان تورد  
هنا احكام المختني المشكل على ترتيب الكتب الفقهية تقول اعلان  
مولد صاحب الاسماء قال بعد ان ذكر جملة من احكام المختني واحكام  
انه كالانثى في جميع الاحكام الا في سائر لا يلبس حريراً ولا ذهباً ولا لفة  
ولا يزوج من رجل ولا ينفق في صف النساء والحرى بفرقة ولا يخلو بامرأة  
ولا رجل ولا ينفق مختلف وطلاق علق على ولادتها به اي على ولادته ذكر  
او انثى فاما احكامه في الطلاق فبينة حتى وضوؤه **في الخارج** من ذكره او من  
فرجه او من دبره واما احكامه في الصلاة فكان المرأة تقص في الصف التي  
بين الصبيان والنساء على الترتيب المذكور في كتاب الصلاة فتص  
الرجال ثم الصبيان ثم المختاني ثم النساء ولا يصح الابتعاد عن  
صف بغير فتاع فالأحب ان يعيد لاحتمال انه امرأة وتغتسل امرأة

تستشري

تستشري له من ماله والامن بيت المال وكذلك في المختان ثم يتبع  
الامة كما قدمناه ويكره ادائه واقامته ولا يصح اما ما لا للنساء  
وان وقف في صف النساء احتياطاً لاحتمال انه لا يتقدم من ان لا ينفق في صف  
النساء وان وقف في صف الرجال لا يعيرها ولا يعير من عن يمينه ومن  
عن يساره ومن خلفه مما ناله ويحرم اذا مات وسجي قبره ولا يرفعه  
الا بحرمه ويوضع في الخبازة خلف الرجال ان كان هناك رجال او خلف  
الصبيان ان كان هناك صبيان والراة خلفه على الترتيب المذكور  
في كتاب الصلاة وتكفن المرأة في حمسة أثواب وكما لا يوم في الصلاة  
فلا يوم في الخبازة ولوام سقط الغرض عنه وليس له ان يوم الا للنساء  
مطلقاً ولا يحمل الخبازة ويرى لها اي المرأة عورة الا وجهها وكفيها وقد يراها  
على المعتمد فهو كذا وسرته عورة كسرة المرأة على ما فيه من الخلق  
ويرفع هذا اذنيه كما في المرأة ولا يجهر بقراءته وينضم في ركوعه وسجوده  
ولا يفتح اصابعه في الركوع واذا نادى بدش في الصلاة صفق ولا يسمع  
ويكره ان يوم المختاني كما تكره امانة النساء ويكره جماعة المختاني كما تكره  
جماعة عتق وتيف الامام وسطين ويكره حضور الجماعة ذكره حروجه  
المسجد وغيره كما تكره للنساء ذلك ويضع يمينه على شماله تحت شديده  
ويضع يديه على ركه في التشهد بحيث يبلغ روبراً صاعاً ركبته ولا يكف  
راسه ويتورك ولا جفنة عليه ولا جماعة لكن تنفقد به الجمعة ولا يعيد  
عليه ولا تكبير تشريق ويقعد في صلاته كالمراة وحكمه في الصوم ان  
لا يبيت رمضان شهاده وحكمه في الحج ان لا يلبس لباس المرأة قال  
الذليعي وان احرم وهو مرافق قال ابو يوسف لا على في لباسه لانه  
ان كان ذكراً ما يكره له لبس المحيط وان كان انثى يكره له تركه وقال محمد  
يلبس لباس المرأة لان ترك لبس المحيط وهو امرأة المختني من لبسه  
وهو رجل انتهى وفي السفر لا يسافر الا بحرم ولا حج عليه الا به او  
بالزوج وذلك كالمراة ولا يلي حرام ولا تكشف راسه ولا يسي بين  
الميلين الا حضري ولا يخلق ويقتصر ولا يرمل ويتبع عرقن الميت  
والا يخط مطلقاً ولا ينفق في حاشية ولا عند الصخات ولا يلبس في  
احرامه المختني ويترك طواف الصدر ولا يخرطوان الذي امر  
لانما احزته بسبب الحين اللهم الا ان تخض فتوحه وحكمه  
في النكاح ان لا يزوج من رجل ولا من امرأة فان تزوج رجلاً توصل  
اليه جاز وامرأة توصل اليها جاز والا جاز العنين واذا قبل رجل  
بشهوة حرم عليه اصوله وفروعه ولا يخلو باجنبي ولا باجينية ويكره  
الكلام معه ان استنهي ويجرم النظر اليه بشهوة ونظره الى اجينية

يديه



وامرأة شهوة كذا وكذا وحكمه في الطلاق انه لو قال الزوج لزوجتي ان  
ملكك عينا او امراة فانت طالق فلا يشرى خنثى لم تطلق وان قال لها  
سعا طلقت وحكمه في العتاق كذا وكذا فاذا قال لامرأته ان ولدت علما ما  
فعبدي لانه معنوق او ان ولدت انثى فعبدي لالا كذا فولدت خنثى  
لم يفتق عبده كما لو قال ان ملكك عينا او امراة فتركها ولا يدخل تحت قول  
الولي كل عبدي حرا وكل امراة اذا قال لها معا فبعتك ويصح اعتاقه عن الكفارة  
ولو تزوج مسكلا مثله او امراة او رجلا لم يخرج حتى يتبين فلا يثوار ثلثان  
واما احكامه في الحدود فيضربه في الرجم كالمراة اذا ثبت الزنا بالبينتين والحد  
عليه فان فيه كما تقدم ولا حد عليه وتقطع يده في السرقة ولا تقطع يده على قاطع  
يده عمدا ولو كان القاطع امراة ولا تقطع يده اذا قطع يده غيره عمدا  
وعلى عاتقها ارسها واحكامه في الجهاد ان لا يجزى عليه اذ لم يجزى المردود  
كالمرأة ويخونها ولا سهم له مع القتالة ولا يقتل أسيرا ومركبا بعد  
الاسلام ولا يخرج عيا راسه لو كان ذميا واما احكامه في الجنابات اذا قل  
خطا بدينه المرأة ويوقف الباقي الى التبيين واما حكمه في الشهادة  
والدعوى فتشهادته بصفق شهادة كما في الميراث ولرسد شهوده ذكر  
وشهوداته انثى فان كان يطالب ميراثا فتقضى بشهادته من شهوده غلام  
واطلقة الاخرى فان كانت امراة تدعى انها زوجته وتدعى انه زوجها  
يوقت الامر الى ان يبينين فان لم يثبت الخنثى شيئا ولا يطالب منه  
شي لا يقبل واحدة منهما حتى يبينين واما حكمه في الاصلحية فدرجته الرجل  
افضل من درجته واما حكمه في اللبس فلا يلبس خريزا  
ولادها ولافضة ولا يجضب يديه بالحناء بالحناء كالرجل ولا يسن  
حنانه كالمراة واما الختان له مكره لان الفاسدة فيه وليس  
خلق لحيتها لاهو ولا يخلق راسه كهي لانه لا يخلق راسها وذلك  
لاحتمال كونه امراة واما احكامه في الوصايا فاذا الوصي رجلا  
في بطن امراة بالغان كان غلاما وبجسمانية ان كان انثى  
فالوصية مرفوعة على الجسمانية الزائدة الى ان يبينين امراة  
وحكمه في الميراث ان يعطى او في النصيبين كما سيبا في بيان **وان قال**  
**الخنثى انا رجل او امراة لا عبرة به في الصحيح وقيل يعتبر قال الزبيدي**  
**قال** الخنثى اذا رجل او امراة لم يقبل قوله كذا كان مسكلا لانه  
دعوى بلا دليل فذكر الهامة معزيا الى الذخيرة ان قال  
الخنثى الشك انك اذ اكر او انثى كان العزل قوله لان الانسان امين  
في حق نفسه والعزل قوله لان الانسان امين في حق نفسه  
والقول قول الامين ما لم يعرف خلاف ما قال الا ترى ان المعنونة

ان اقلت انتقت عدي وانكر الزوج كان القول قولها ما لم يعرف خلاف قولها  
بان قالت في مدة لا تنقضي في مثلها العدة والاول ذكره في الهدية انتهى وقد  
صححه في بعض المختصرات والله تعالى اعلم **ولو مات الخنثى قبل ظهور حاله**  
اي قبل ان يبين امره **لم يقبل** اذ لم يقبله رجل ولا امراة لان حل الفسل  
غير ثابت بين الرجال والنساء فينوق في احتمال الحرمة **ويسمى** بالصعيد  
لتقدير الفسل **ولا يحضر** الخنثى حال كونه **سرا** **فان قيل** ميتا ذكر ان الميت  
او انثى لاحتمال انه ذكر او انثى **ويجب** في قوله لانه ان كان انثى  
اقم واجب وان كان ذكر لا يقتضيه الشبهة كذا في التبيين وعلله الادب والرجل  
ستر عورة الانثى والافاق الشبهة مستحبة لا واجبة **ويوضع الرجل بقرب**  
**الامام نحو هو** اي الخنثى **سرا** **فان قيل** انما هو **ويؤجر** على الرجل لاحتمال  
انه امراة ويقدم على المرأة لاحتمال انه رجل واحد ولو دفن مع امراة  
فبواحد للعذر فجعل خلف الدجل لاحتمال انه امراة ويجعل بينهما طخن  
من صعيد ليكون في حكم القبرين وكذا في الرجلين واذا دفن في قبر واحد  
وان دفن مع امراة قدم الخنثى لاحتمال انه رجل ويكون في حنثه اثواب  
كما تكلف المرأة فهو احب لاحتمال انه انثى ويدخل قبره دورهم محرم منه  
لاحتمال انه انثى **وله في الميراث اقل النصيبين** اعلم ان عندنا في حقيقة  
رحمه الله تعالى اقل النصيبين اي ينظر الى نصيبه ان كان ذكر او انثى نصيبه  
ان كان انثى فاي منهما اقل فله ذلك وان كان محروما على احد التقديرين  
فلا يملكه مثاله احوان الاب وام احدهما خنثى مسكلا كان المال بينهما  
اللاثان الا لاخ الثلثان والخنثى الثلثا فتقدر انثى لانه اقل ولو قدر ذكر كان  
له النصف ولو تركت امراة وزوجا واما واختا لالاب وام هي خنثى كان للزوج  
النصف وللأم الثلث والخنثى ما بقي وهو السدس على انه عصبة لانه اقل ولو  
قدر انثى كان له النصف وكانت المسئلة تقول الى ما بينت ولو تركت زوجا  
واما واخوين من ام واخا لالاب وام هو خنثى كان للزوج النصف وللأم  
السدس وللأخوين لام الثلث ولا شيء للخنثى لانه عصبة ولم يفضل له شيئا  
ولو قدر انثى كان له النصف وعالت المسئلة الى تسعة ولو ترك الرجل  
ولواخ مخرج خنثى وعمل الاب وام اولاب كانه لقال للمم ويقدر الخنثى اثلاثان  
بنت الاخ لا تراث ولو قدر ذكر كان المال له دون الام لان ابن الاخ مقدم  
على العم **فان مات ابوه وترك ابنا له** **سما** **والخنثى** **سم** **لانه**  
**الاقل** وهو مستيقن به فليست تقدر وعلى قول الشيباني نصف ميراث  
ذكر ونصف ميراث انثى وعنه ابن عباس مسئلة لانه مجهول التزويج  
على الاحوال عند الفسمة طريق مجهود في الشرع كما في العتق المجهول  
والطلاق المجهول ان اتقدرا شيئا فيه بمرت الوقع قبل البيان ولنا



ان الحاجة الى اثبات المال ابتداء فلا يثبت مع الشك فصار كما اذا كان الشك  
 في وجوب المال بسبب اخر غير الميراث بخلاف المستشهد به لان فيه سبب  
 الاستحقاق متيقن به وهو الانشاء السابق ومجلية كل واحد من العبد  
 والمرايين بحكم ذلك السبب ثابتة لكل واحد منهما على المولى من غير ترتيب  
 على الاخر وفيما نحن فيه الشك وقع في سبب الاستحقاق لان وصف الذكور  
 والمؤنثة سبب الاستحقاق المقدّر وان كان اصل القرابة سببا لا لاول الارث  
 والمراحم للمختل متيقن بسبب استحقاقه فلا يجوز ابطاله ولا تقتضيه بالشك  
 هذه **مسائل** ينبغي جمع شئتين بمعنى متفرقة لا يخلو ان ذكر مسائل شئ  
 او مسائل مستثناة او مسائل متفرقة من داب المصنفين لتذكر ما لا يذكر  
 فيها كان يجب ذكره فيه **سرق مدمر من الخمر خارج جنس وكل خارج جنس**  
**ينقص الوضوء** من اقسام المشكل الاول والحد المكسور هو جنس فينتج  
 مدمر من الخمر **ينقص الوضوء** فكيف يحتاج الى اثبات المقدمة الاولى القابلة  
 بان عرق مدمر من الخمر خارج جنس لان الثابتة وهي الكبرى مسيلة عندنا  
 لا كلام فيها وما يدل على ثبوت المقدمة الاولى وهي الصغرى ما في الذخاير  
 الاسرفية لمولانا استاذنا الذي شيخ الاسلام مصري الدين عبد البر من  
 قوله مسيلة الا قيل اي رجل عرق ينقص وضوؤه ويخمس ثوبه للحرار  
 انه مدمر من الخمر قال وهذا فرع غريب جدا ما حوّد من كلام الامام  
 الزاهدي في شرحه لمختصر القدروري في مسيلة عرق الدجاجة الى الالة جنس  
 ثم قال فلهذا يكون عرق مدمر من الخمر نجسا بل اذني لان تأثير المايح في  
 التفرق فوق تأثير غيره قال وما اسمي من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير  
 قال ابن العزيم من اذا كان عرقه نجسا يكون ناقضا للوضوء على قاعدة  
 المذهب لانه خارج جنس وهو يخرج ظاهرا انتهى قلت ولظهوره عندنا  
 عليه في هذا المختصر والله تعالى اعلم **خبر وجد في خلالة حر وفارة فان**  
**كان الخمر صلبا روي فاكل الخمر ولا يفسد حره الفارة الدهن والماء**  
**والخطة للضرر وسرع الاداء اظهر طهره او لونه في الدهن ويحذرك منه**  
**فاحسنا يمكن الاحتراز عنه كثيرا وكثير من المعتمدين وفي الخاتمة بعد**  
**الفارة اذا وقعت في حنطة وطخت الحنطة لا بأس باكل الدقيق الا ان يكون**  
**كبيرا يظهر اثره بتغير الطعم وغيره خبر وجد في خلالة بعد الفارة ان كان**  
**البعر على صلابته يرمى الجرد ويؤكل الخبز انتهى في المعنى الرواية لا يصح**  
**ولا يستعمل فيها اذا قام الى الثالثة وان كان كل شفع من التفل صلاة على**  
**حدة لاها** نقشه الفرائض **الدعوة المستجابة في الجمعة وقت العصر**  
**عندنا على قول عامة مساجدنا كذا في الغواير الزينة معذرا الى البيعة الخ**  
**من الصلاة لا يتوقن على عيبه بل يصير خارجا عنها ناسا سلام ثم قرع عليه بغيره**

فلو

فلو دخل رجل زيارته بعد اي بعد السلام قبل قوله عليكم لا يصير داخل فيها  
 لن ثوب جنس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبته على ثوب طاهر  
 لكن لا يصح له عصر لا يتجنس لانه اذا لم يتقاطر منه بالعصر لا يفصل منه  
 شيء وانما يبتل ما بينهما بما يورده بالندوة وبذلك لا يتجنس به وذكر المؤلف  
 ان كان اليابس موطا طاهر يتجنس لانه اليابس الجنس باخذ بللا من الطاهر  
 ولا يأخذ الرطب من اليابس شيئا ويحصل على ان مراده فيما اذا كان الرطب  
 يفصل منه شيء وفي لفظه إشارة اليه حيث يقع على اخذ البلة **كالوشح**  
**الرب المبلول على جيل جنس يابس** فانه لا يتجنس الثوب لما ذكره من المعنى  
 وفي الخاتمة اذا قام الرجل على فراشه فاصاب يمينه وبعق الرجل وابتل  
 الفراش من عرقه ان لم يظهر اثر البلة في بدنه لا يتجنس جسده وان كان العرق  
 كثيرا حتى اتبل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده وظاهر اثره في جسده  
 يتجنس بدنه وكذا الرجل ان غسل رجله فمضى على ارضه جنسه بغير مكعبه فابتل  
 الارض من بلل رجله واسود وجه الارض فمضى لم يظهر اثر بلل الارض في جمل فمضى  
 حازت صلاته وان بلل الماء في الرجل كثيرا حتى ابتل به وجه الارض فصارت  
 ثم اصاب الطين رجله لا يجوز صلاته ولو مضى على ارضه جنسه رطبة رطبة  
 يابس يتجنس **قوله الزكاة الا انه سماه** اي المدفوع منها **صا حار قال في القسمة**  
**دفع للمترم ذكاة ماله** وقال دفعته اليه قرضا او نوى الزكاة يجوز به لان  
 العبوة فيه للقلب دون عله لا يجوز به بتجزئه اذا ادلى القرض بالزكاة  
 قاله من الله تعالى عنه وهذا الحسن الاجابة والاصح رواية انه يجوز به  
 لان العبوة لبيعة الدافع لا لعلم المدفع اليه الاعلى قول ابي جعفر رحمه الله  
 تعالى انتهى **من له حظ من المال كالمعلم او المظنم او جدي بيت المال له**  
**ديانة** وللأمام الخيار في النسخ والاعطاء في الحكم كذا في القسمة وفي النواحي قال  
 الامام الحلبي اذا كان عنده رفاقة ودبعة فمات المورع بلا وارث له  
 ان يصرف الدبعة الى نفسه فيز ما تهاه لانه لو اعطاه لبيت المال لضعف  
 كانه لا يصرفون مصادره فان كان من اهله صرف الى نفسه فان لم يكن من  
 المصارف صرف الى المصروف والله تعالى اعلم قال شيخ الاسلام عبد البر بن الصخنة  
 في شرح التلويح في دله من الحظ القسمة والعمال والعلماء وقال المصنف  
 وكذا كل طالب العلم والواعظ الذي يعطى الناس حق والذي يعلمهم وقد علم  
 سيدي ووالدي شيخ الاسلام سني الله تعالى عليه بيوت المال فيما سمعته  
 بيوت المال اربعة لكل مصادف بيوتها العالمون  
 فاولها الفقهاء والكتّاب والركاز وغيرها المتقربون  
 وثانيها خارج مع عشر وحالته عليها العالمون  
 وثالثها الصوايح مثل الملا يكون له اناس وارثون

وقرارة بخطه



نصفه الاولين الى نصفه وثالثها حواء مقاتلون  
 ورابعها نصفه جهات . شاموي النفع فيها السلون  
 افطر في رمضان في يوم **دلم يكفر حتى انظر في يوم اخر فعليه كفارة واحدة**  
 قال في المجتبى انظر مرارا في ايام رمضان فعليه كفارة واحدة ما لم يكن قبل  
 وعندك شافعي لكل يوم كفارة لتكرار السب ولنا ان الكفارة تستقط  
 بالثبته فتستدخل كالحديث واختلف في النذخل فتقبل لا يجب الثابتة  
 لتدخل السب وقيل يجب ثم تستقطك فاما اذا كفر بالاول فلا اجتماع  
 فلا تدخل وروي عن ابي حنيفة انه يكفيه الاول ولو افطر ثلثة  
 ايام فاعتق في كل يوم ثم استحققت الثالثة فعليه الكفارة الثالثة  
 ولو استحققت مع الاولى فعليه كفارة واحدة ولو استحققت الثانية  
 وحدها او الاولى وحدها فلا شيء عليه لان ما بعدها يجزي عن ما قبلها  
 وما قبلها لا يجزي عن ما بعدها بطوان جامع في رمضانين ذكره  
 الكسائيات عن محمد بن عمار انه كفارة زنين واكثر مستأجنا قالوا لا اعتبار  
 على تلك الرواية والصحيح انه يكفيه كفارة واحدة لا اعتبار بمعنى التداخل قال  
 وقد اختار بعض طلبة العلم للفتوى انه ان كان الاطوار يغير الجماع يكفيه  
 كفارة واحدة لا اجتماع السنين في ايجابه الثابتة وهي تندري بالمشتبهات  
**ولو نوى قضاء رمضان ولم يبين اليوم صح ولو نوى رمضانين كقضاء الصلاة**  
**صح ايضا وان لم ينو الصلاة اول صلاة عليه او اخر صلاة يعني لو كان عليه**  
**فخصا صوم رمضان او اكثر من رمضان واحد فقضاه ثانيا عنه ولم يبين**  
**انه عن يوم كذا جاز وكذا الوضام ونوى عن يومين او اكثر جاز عن يوم واحد**  
**ولو نوى عن رمضانين ايضا يجوز وكذا قضاء الصلاة يجوز وان لم يبين**  
**الصلاة او يومها ولم ينو اول صلاة عليه او اخر صلاة عليه وسواء قول بعض**  
**المسايخ وينجز في اكثر والاصح كما في تعيين اكثر انه يجوز في رمضان**  
**واحد ولا يجوز في رمضانين ما لم يبين انه صام يومين رمضان سنة كذا**  
**وكذا في قضاء الصلاة لا يجوز ما لم يبين الصلاة ويومها بان يبين ظهر يوم**  
**كذا ولو نوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه جاز لان الصلاة بقيت بغيره**  
**وكذا الوقت بقى بكونه اول او اخر فاذا نوى اول صلاة عليه وقيل فيما يليه**  
**يصير اول او اخر فدخل سنة اول ظهر عليه ثانيا وكذا ثالثا الى ما لا يتناهى**  
**وكذا الاخر مثلا مخلص من بضيق الاوقات التي فاتته واشبهت عليه ان**  
**اداء التمهيل على نفسه او سر سقاء متلخ بهم احرق الرأس والوجه**  
**فاخذ منه مرقه جاز استمالها والحرق كالقتل لان النار تاكل ما فيه من النجاسة**  
 حتى لا يبقى فيه شيء او يحمله فيصير الدم رمادا فيظهر بالاستحالة والدم الذي  
 احرق العذرة وصارت رمادا ظهرت للاستحالة كالحرق اذا اكلت

وكالحترير

وكالحترير ان اوقع في المعالجة وصار ملجأ ويحل هذا قالوا اذا اتخمس التورط ظهر النار  
 حتى لا يتخمس الحترير وكذا اذا اتخمس مسحة الخمار تظهر بالنار **سلطان جمل الخراج**  
**لهب الارض جاز وان جعل العشر لربة الارض لا يجوز هذا عند ابي يوسف**  
 وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز فيها لانها في جماعة المسلمين ولا يبي يوسف ان صاحب  
 الخراج له حق في الخراج فصع حركه وموصلة من الامام والعشر حق الفقير على  
 البصير كما لزكاة فلا يجوز تركه عليه ونص عبارته وادان ترك الامام خراج  
 ارض رجل او كرمه او بستانه ولم يكن اهلا لصدقة الخراج اليه عند ابي يوسف  
 يحله وهو التقوي وكذا في تعيين الكثر وصرح في الخمار القدسي ان التورط على  
 قول ابي يوسف وعند محمد لا يحل له وعليه ان يردده الى بيت المال او الى من هو  
 اهل ذلك كالعتي والقاضي والحندي وغيرهم وان لم يفعل اثم ولو ترك  
 العشر لا يجزى بالايجاع **يجز اصحاب الخراج عن زراعة الارض واداء الخراج**  
**ودفع الامام الاراضي الى غيرهم اي غير اصحابها بالاجرة اي يواجرها من القاردين**  
 على الزراعة وبأخذ الخراج من اجرتها **يلغي الخراج** المستحقه **خارج** المستحقه ذلك  
 من الامام لما فيه من المصلحة فان فضل شيء من اجرتها يدفعه الى اصحابها  
 وهم الملاك لانه الموجه الى ازالة ملكهم بغير رضاهم من غير ضرر ولا  
 وجه الى تعطيل حق المقاتلة فتعين ما ذكرنا وقد اطلقه في الكثر وهو عقيد  
 بما ذكرنا من تجز اصحابها والله تعالى اعلم فان لم يجد الامام من يستأجرها  
 باعها الامام لمن يقدر على الزراعة لانه لو لم يبعها لغيره حتى المقاتلة في الخراج  
 اصلا ولو باع ينفق حق المالك في العين والنوات الى خلفه فلا فرق فيبيع  
 تحقيقا للمقتر من الحايين وليس له ان يملكها غيرهم بغير عرض ثم اذا باعها  
 ياخذ الخراج المأمن من الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل الى اصحابها كذا  
 ذكره الدليلي قلت ويشكل علي قوله ياخذ الخراج المأمن ما في فتاوى قاضي  
 خان من قوله واداء اجتماع الخراج فلم يورد سنيين عند ابي حنيفة بوجدهم خراج  
 هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الاولى ويسقط عنه ذلك كما قال في الجزية  
 ومنهم من يقول لا يسقط الخراج بالاسلام بخلاف الجزية هذا اذا عجز عن  
 الزراعة فان لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل انتهى ويمكن ان يجاب عنه بانه  
 مسمول على قوله لا يستجيب او على ان مراده اخذ خراج السنة الماضية فقط  
 والله تعالى اعلم **عقم مذبوجة وحقة فان كانت المذبوجة الغرس المشية**  
**تجرى داخل والا بان كانت الميتة اكثر اي لا تجرى وقال الشافعي لا يجوز الاكل**  
 في حالة الاختيار بالتجري وان كانت المذبوجة اكثر لان التجري دليل ضروري  
 فلا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة لان الكلام في حال الاختيار اكثر  
 لان التجري دليل ضروري ولنا ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة  
 الاباحة لا نزي ان اسواقا لا تخل عن المحرم من مسروق ومغضوب



ومع ذلك يباح التناول اعتمادا على الظاهر وسد الان القليل منه لا يمكن التمسك عنه ولا  
ليستطاع الامتناع عنه منسقط اعتباره ودفع المحج لتقليل الجحاسة في البدن  
او الثوب بخلاف ما اذا كانت المنة اكثر واستوبا لانه لا ضرورة اليه لقلته  
فيمكن الاحتراز عنه فان قلت ما الفرق بين هذا وبين البلاد فان المسافر  
اذا كان معه ثوبان احدهما خشن الاخر طاهر ولا يميز بينهما وليس معه ثوب  
غيرهما فانه يتحرى ويصلي في الثوب الذي يقع تحريمه انه طاهر فقد جاز  
التحريم هناك فيما اذا كان الثوب الخشن والطاهر نصفيين وفي الذكوة  
والمنة لم يجوز قلت اجيب عنه بالفحج الفرق ههنا حكم الثياب  
اخذ من غيرها لان الثياب لو كانت كلها نجسة كان له ان يصلي في بعضها  
ثم لا يجيد صلواته لانه مضطر الى الصلاة فيها بخلاف ما نحن فيه من الفحج  
ويؤيد ان الرجل اذا لم يكن معه الا ثوب خشن فان كان ثلثه اربعة اجزاء  
وربعه طاهرا يصلي فيه ولا يصلي عريان بالاجماع فلما حازرت صلواته فيه  
وهو خشن يفتن فلان يجوز بالتحريم حالة الاستحباب او **ايما الاخرس**  
**وكتابتة كالبيان بخلاف معتقد اللسان في وصية ونكاح وطلاق**  
**وبيع وشراء وقول** وقال الشافعي يجوز كتابته وايماره في الوجهين لان  
المحرم انما هو العجز وهو شامل للضليلين ولا فرق بين ان يكون أصلا او  
عارضنا كالوحش والمتوحش من الاله الحق الزكاة والفرق لنا ان الاشارة  
تقوم مقام العارة اذا صادرت معهودة وذلك في الاخرس وبن المعتزل  
لسانه حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة معلومة كانت بمنزلة الاخرس  
ولان التفريط حاس من قبله حيث اخذ الوصية الى هذا الوقت بخلاف  
الاخرس لانه لا تفريط من جهته ولان العارضي على سائر الزوال دون  
الاصل فلا يقاس احداهما على الاخر وفي الاصل عرفناه بالنص وهو ما روي  
عن رافع ابن خديج رضي الله تعالى عنه ان بعيرا من ابل الصدقة نذرناه  
وجعل يسهم فسمى فقال صلى الله عليه وسلم ان لها وابدا وايدا والوحش فلا  
فعلت شيئا من ذلك فانغلوها كما فعلتم بهذا ثم كلوه ثم قدرتم امتداد هذا  
التمتراسي تسينه وذكر الحاكم ابو محمد رواية عن ابي حنيفة فقال ان دامت  
الفيلة الى وقت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاسما عليه لانه عجز عن  
النطق بمعني لا يرجي رواه فكان الاخرس قالوا وعليها الفتوى كذا في تبين  
الكثر والعناية وغيرها من الكتب المعتمدة وظاهر كلامهم في هذا الموضع انه  
اذا اقر بالاشارة او طلق لها اوباع او استتري يجعل ذلك موقوفا فان مات  
على عقلته حاز ذلك كله مستندا لا فلا وعلى هذا التزوج بالاشارة لا يجعل  
وطي الذخيرة لعدم بقاؤه لكنه اذا مات بحاله حكما ببقاؤه فليس لها  
اخذ المهر من تركته ولم ار من صرح بذلك من مسانجنا لكن ظاهر كلامهم

يعينه

يعينه والله تعالى اعلم قالوا كان ايما الاخرس وكتابتة كالبيان وهو  
النطق باللسان تلزمه الاحكام بالاشارة والكتابة حتى يجوز نكاحه  
وطلاقه وعتاقه وبيعه وشراؤه الى غير ذلك من الاحكام لان الاشارة  
تكون مياضا من التقادير فطاعتك من العاجز ثم الكتاب على ثلاث مراتب  
مستبين مرسوم وهو ان يكون معنويا اي محذورا بالعنوان وهو ان  
يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة في سطره  
الكتاب فيكون هذا كالنطق بغير حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة  
على الخدات واوراق الاستجار او على الكاعل اعلم وجه الرسم فان هذا يكون  
لغز لا لاعتدال في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بالتمام على اذنيه  
كالمنة والاشهاد والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للجرية  
وقد تكون للتحقيق وهذه الاشياء تتعين الجهة وقيل الاملاء من غير اشهاد  
ولا يكون حجة والاول اظهر وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء ومن  
يجترأ كلام غير مرسوم ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى **في حد**  
اي لا تكون اشارة وكتابتة كالبيان في الحد ولا لها مقتدر في السبها  
تكون باحق الله تعالى فلا حاجة الى اثباتها **البتلع بصاق محبوس بلفظ والا**  
اي اذا البتلع الصائم ريق غيره فان كان برف صديقه خب عليه الكفارة  
وان لم يكن صديقه يجب عليه القضاء دون الكفارة لان الريق نقاؤه  
النفس ويستقدرون ان كان من غير صديقه فصار كالنجس ونحوه  
وان كان من صديقه لا نقاؤه فصار كالنجس ونحوه ذلك مما يشتهيه  
الانفس هكذا ذكره الذيلعي ولم يجز خلافا قد حكى فيه الخلاف في  
المظومة الوهابية وشرحها **قتل بعض الحاج عذر في ترك الحج** لان من  
الطريق شرط الوجوب او شرط الاداء على ما قرأناه في المناسك ولا يحصل ذلك مع  
قتل بعض الحاج في الطريق فكان معذورا في ترك الحج فلا يثم بذلك **منها زوجها**  
**من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها** لا يشترط لانها احبست نفسها منه  
ليخرج حق فلا يجب النفقة لها ما دامت على سفره فيتحقق الشرع منها فصار  
كحسبها نفسها في منزل غيرها هذا اذا منغته ومزادها المسكن في منزلها  
**ولو كان المنع لسقطها الى منزلها او كان يسكن في بيت الغصب فامتنعت منه**  
**لاي لا تكون** فاشترط اما الاول فلان السكنى واجبة عليه فكان حبسها نفسها  
منه حتى فلا تسقط نفقتها لان التقصير جاز من جنة فصار كما اذا احبست نفسها  
لاستقامتها بخلاف ما اذا احبست بسبب دين عليها او عضها غاصب  
ودفع بها لان الغرات ليس من قبله بخلاف ما اذا كانت سائلة معه في منزل  
ولم تمكنه من الوطى لانه يمكن الوطى كرها عابا فلا يغير منها واما الثاني وهو اذا  
كان الزوج يسكن في بيت معضوب فلا لها محققة لان الكسبية حرام **قال**



لا يمكن مع امتلاكه واو بر بيتا واحدة ليس ذلك لانه لا بد له مما يجزمه فلا يمكن  
يمكن منعه من ذلك قال لعبد ياما اكي اوقال لامته انا عبدك لا اعتق  
لانه ليس بصريح للعتق ولا كناية له فلا يكون فيه شيء مما يقتضي للعتق بخلاف  
قوله لعبد ياما لالا حقيقته تنبئ عن ثبوت الولاء على العبد وذلك  
بالاعتق فيعتق **العتق لا يشترط فيه الاخراج من يد يدي اليد ما لم يبرهن**  
**المعلم او يعلم به القاصي** اي الادعي عقارا لا يكتفي بذكر المدعي انه في يد  
المدعي عليه او يتصدق المدعي عليه في ذلك بل لا بد من اقامة البينة  
انه في يد المدعي عليه حتى يصح دعواه او علم القاصي في العجز لان يد  
المدعي عليه لا بد منه ليقض الدعوى عليه اذ هو شرط فيها ويجوز ان  
يكون في يد غيره بناقصة البينة تستفي ثمة الواضحة فاكن القضا  
عليه باخراجه من يدك لتحقق يده بخلاف المعتول لان اليد فيه  
شاهدي ولا يحتاج الى ما لها قلت قال في النزائية هذا اذا  
دعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعا السرا من يد اليد واقراه بانه في  
يد فأنكر الشراء واقرب بكونه في يد لا يحتاج الى اقامة البينة على كونه  
في يد والغرق ان دعوى لفعل كالتفح على اليد تفصح على غيره ايضا  
فانه يدعي عليه التملك والتمليك كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من  
غيره ايضا فعدم ثبوت اليد لا يبرأ لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك  
المطلق فدعوى ترك النقص بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من  
حاجب صاحب اليد وباقراره لا يثبت كونه ذا اليد لاحتمال المواجهة  
كما قررناه من قبل انتهى **عقار لاني ولاية القاصي يصح فقناوه فيه**  
**وقيل لا** وعكس الحكم في الكثر فقال عقار لاني ولاية القاصي لا يصح فقناوه  
فيه واعمالنا عن ما اعتمد لما ان في النزائية والمخالفة من ان الصحيح  
ان قضا القاصي في المردود يصح وان لم يكن المردود في ولايته انتهى  
وفي تبين الكثر على عدم صحة القضا بقوله لانه لا ولاية له في ذلك  
الكان قال وقد اختلف المسامح فيه هل يعتبر المكان او لا بل قيل  
يعتبر المكان وقيل يعتبر الابل حتى لا يصدق قضاوه في غير ذلك المكان  
على انزل من يعتبر المكان ولا في غير ذلك الابل على قول ان يعتبر الابل  
وان خرج القاصي مع الخليفة من المصطفى وان خرج وحده لم يجز قضاوه  
فهذا ينبغي ان يكون على قول من اعتبر المكان لان القضا من اعلام الدين  
فيكون المصطفى ابيه كالحجة والعبد وعمراني يوسف ان المصطفى ليس  
بشرط فيه واليه اشار محمد ايضا انتهى وفي النزائية ان ما اشار اليه محمد  
هو رواية الفوائد وبه يقتضي انتهى **قضا القاصي في حادثة بينة**  
**ثم قال** راجعت عن قضا اي او بدي غير ذلك اذ وقعت في تبين

الشهور او اطلت حلي وخرد لك لا يعتد بالقضا ما من ان كان من يد  
دعوى صحيحة او شهادة مستقيمة وان كان ذلك لاني الاول قد  
ترجى بالقضا فلا ينتقض باجتها وشبهه ولا يملك الرجوع عنه ولا اطاله  
لانه تعلق به حق الغير وهو المدعي الا ترى ان السا ههنا انتقل بشهادة  
القضا لا يصح رجوعه ولا يملك اطاله لما ذكرنا فكذا القاصي وقال السعي  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بالقضا ثم ينزل القرآن بعد  
الذي قضا بخلافه فلا يرد قضاؤه ويستأنف قال صاحب المصط ومثل  
يدل على ان القاصي اذا قضى بالاجتهاد في حادثة لا يضر فيها ثم يخرج  
رايه فانه يقضي في المستقبل بما هو احسن عنده ولا ينتقض ما مضى من  
قضايه لان حدوث الاجتهاد والراي دون نزول القرآن الذي نزل بعد  
والذي صلى الله عليه وسلم لم ينقض القضا الذي قضى بالراي بالقرآن  
الذي نزل بعد فهذا اولى بخلاف ما اذا قضى باجتهاده في حادثة ثم  
يتبعه بخلافه فانه ينقض ذلك القضا ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم يقض باجتهاده ونزل القرآن بخلافه ومع ذلك لم ينقض قضاؤه  
الاول والغرق ان القضا حال ما قضى باجتهاده كان الاجتهاد في محل لا يضر  
بالنقض الذي هو مخالف لاجتهاده كان موجودا متزلا لانه حتى عليه وكان  
الاجتهاد في محل النص فلا يصح والبي صلى الله عليه وسلم لما قضى باجتهاده  
كان الاجتهاد في محل لا يضر فيه فصح وصار ذلك شريعة لما كان نزول القرآن  
بخلافه صار باسحا لتلك الشريعة وظاهر الكثر ومثل المختصران وقوع  
القضا بالبينة لا بد منه في عدم صحة رجوع القاصي عنه وفيه في الخلاصة  
بن ذلك قال العلامة قاضي القضاة ابن وهبان وفيهم من التقيده انه  
ان كان قاضي يعلمه يجوز له الرجوع قال كان يعترن عند شخص اخر  
بحق سر غا باسرها اشان تراعيه عندك فكل احد بما ظنا انه العتوف  
ثم تبين غيره فانه ينبغي ان لا يقضي حكمه وينقضه ويوبى ما في القصة  
عن ابي حامد قضى في حادثة سر طهره خطاوه يجب عليه ان ينقض قضاؤه  
انتهى قال وهذا بخلاف ما لو قضى في مجتهده سر لا خلافه ليس له ان يرجع  
عن حكمه ولا غيره ان ينقضه ما لم يخالف الكتاب او السنن او الاجماع انتهى  
**اد اقال الشهور قضيت وانكر القاصي بان قال لم اقض قال قول له اي للقاصي**  
**على القول المفتي به قال ابن العزس في الفتاوى السريعة والمتى به ان**  
**القاصي اذا قال لم اقض وقال الشهور قضى كان القول قول القاصي**  
**انتهى وفي النزائية** سر انه قضى بكذا وقال لم اقض في لوم قبل سماعها  
خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وقد اطلت ما لم ينقد **قضاؤه** املا القضا  
اخر لا يكون القول قوله في انه لم يقض لوجود قضا الثاني به هكذا فنده  
سبحنا صاحب البحر فيه وهو خير حسن لم اقف عليه لغيره **شره شارة قضا**



**في المحنة ان يصير الحكم في حادثة** قال في الفصول العمدية وجامع الفصولين  
 وغيرهما الشرط لنفاذ القضاء ان يصير الحكم حادثة ومعنى هذا الشرط كل الفوائد  
 الشرعية ان القضاء في حقوق العباد لا يبرمه من الخصومة الشرعية فانه انما  
 يرد بها الموقوف كما اذا قامت البينة لشخص بحق على اخر عن قاضي فتقضي بذلك  
 الحق بتلك الحجة بدون مشاركة ومخاصمة شرعية وتلحق بينهما لم يتقد تقاضاه  
 فعنى صيرورته حادثة ان تكون في حادثة من باب التسمية الجزو باسم الكل  
 اذا الحادثة عبارة عن النزاع الذي هو الخصومة الشرعية واقامة الحجة  
 وما يتبعه من ذلك وما يترتب عليه وهو الحكم وهو الجزء الاعظم منها والطلب  
 الا هم منها وعلى هذا فالمراد بالحكم في قولنا ان القضاء ان اراد الحكم حكم  
 المسئلة الذي هو مورد القضاء له ايضا وجهه كما في ثبوت السفينة الجار  
 فانه لا يصح بذلك القضاء حتى يصير ذلك الحكم حادثة بان تقع فيه  
 الخصومة والوجه الاول اوجه قال وقد ظن بعضهم ان المراد بذلك ان  
 القضاء بعد وقوعه لا يتخذ حتى يصير حادثة بان يجعل فيه تنازع عند  
 قاض اخر يري صحته فينفذه ويعينه وهو ظن فاسد يلزم منه ان  
 القضاء لا يتخذ حتى يفيض فيه ذلك وهو حرق الامعاء الا ان يريد صاحب  
 الظن بقوله ذلك القضاء المختلف فيه فصح ما ذكره الا ان ما ذكره علما وانا  
 وجهه ما ذكرناه انتهى ثم فرغ عليه بقوله **فلو دفع اليه اي الى المحني قضا**  
**ما تولى بلا دعوى لم يلبثت اليه وعمل الحكمي بمقتضى مذهبه** لعدم تقدم  
 ما يفيده من ذلك خروج قضا والمالكى مخرج التوى لعدم تقدم الخصومة  
 الشرعية التي هو شرط انفاذ القضاء في حقوق العباد **ادراك القاضي**  
**في حكم القاضي الاول طلب شهور الاصل**  
 فيد بارئنا به في حكم الاول فاذا دانه اذ لم يرتب فيه لا ينعرض له فاذ في الموكلة  
 الشرعية قالوا قضا العدل العالم لا يتفق وحمل حاله على السداد بخلاف  
 قضا غيره وينبغي ان يعلم بان محمل ذلك ما اذا لم يتبين وجه فساده اما  
 اذا تبين وجه فساده بطريقه فللقاضي الثاني تقضيه انتهى **اذ اقررت**  
**بيع القاطن على بيع باطل او فاسد لا ينفذ** به صرح في الخلاصة والبرائة  
 لانه بناء على السابق وصرح في الجردان الايجاب والقبول بعد عقد فاسد  
 لا ينفذ بهما البيع قبل مشاركة الفاسد ففي بيع القاطن على الاول وعلى هذا  
 فيجب حمل ما في الخلاصة والبرائة على ما ذكرناه والله تعالى اعلم **حيثما**  
**نمر ساد رجلا عرسى فاقربه وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو اراهم**  
**جارت ستماءهم** اذا جاز رجل جماعة في مكان ثم ساد رجلا اخر عن شيء مثل  
 دين له عليه فاقر المسؤول والجماعة يرونه ويسمعون كلامه والقر لا  
 يراهم حادثة ستماءهم عليه بذلك الاقرار لان الاقرار يوجب بنفسه رقة

يما من مثله في خط الولد

علموه

علموه وهو الركن في اطلاق اداء الشهادة قال الله تعالى الامر بشهد بالحق  
 وهم يعلمون وقال عليه الصلاة والسلام اذ اعلمت مثل الشمس فاشهد والقول  
**وان سمعوا كلامه ولم يروه لا اي لا يجوز ستماءهم لان الشهادة تشبه النعمة**  
 فيجوز ان يكون المقر غيره فلا يجوز لهم ان يشهدوا عليه مع الاحتمال الا اذا  
 كانوا داخلوا البيت وعلوا انه ليس فيه احد سواه ثم جلسوا على الباب وليس  
 للبيت مسلك غيره ثم دخل رجل فسمعوا انرا والداخل لم يروه وقت الاقرار  
 لان العلم حصل لهم في هذه الصورة فجاز لهم ان يشهدوا عليه **باع عقارا**  
**او حيازا او ثوبا وابنه او امراته حاضر يعلم به نفاذ في الابن انه ملكه**  
**لا تصح دعواه بخلاف الاجبني ولو جاز الا اذا انصرف المشتري فيه**  
**وبما فلا تصح دعواه** قال في البرازية من او اخر الفصل الخامس عشر  
 والمالك اذا بيع ملكه وهو حاضر ساكت لا يكون سكوته رهن عند اخلافا  
 لابن ابي ليلى بخلاف ما اذا باع عقارا وامراته وولده حاضر ساكت ثم انما  
 لنفسه قال صاحب النظر من اتفق اسانين على انه لا تصح دعواه ويجعل  
 سكوته رهن للبيع قطعا للتزوير والاطماع والخيل والتلبس جعل الحضر  
 وترك المشاركة اقرا وابنه ملكه البائع كما قالوا فمن دفع الدسيمان  
 وزوجه بلا جهازان لم يكتف الزوج عند الزفاف وعن طلب الجهاز من فلا يملك  
 طلب الجهاز بعد سكوته وقال الامام طهيز الدين قنوي ائمة بخاري  
 على ان سكوته لا يكون تسليما وله المطالبة والدعوى اذا كان الحاضر  
 الساكت غيبا الولد والزوجة والقريب لان سكوت الناطق لا يجعل  
 اقرا وائمة خوارزم على ائمة سمرقند وفي الفتاوى يتامل المقتي في ذلك ان  
 ناي المدعي الساكت الحاضر احيلا اتى بعدم السماع لكنه الغالب على اهل  
 الزمان الفساد فلا يفتي الا بما اختاره اهل خوارزم وفي الذخيرة لو جاز الحاضر  
 المشتري بارسال البائع لتقاضي الثمن ومقتضاه ليس له الدعوى بعد ذلك  
 لان تقاضي الثمن اشارة للبيع انتهى وذكر في البرازية ايضا في محل اخراج شيئا  
 وزوجه او بعض اقاربه حاضر ساكت نفاذ دعواه لا تصح واخاره القاضي  
 في فتواه انما اشترع في الزوجة لا في غيرها واختار ائمة خوارزم ما ذكرناه  
 بخلاف الاجبني فان سكوته وقت البيع والتسليم ولو جاز لا يكون رهن بخلاف  
 سكوت الجار وقت البيع والتسليم ونصرف المشتري فيه زعما وبناحيث  
 لتسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسد بخلاف ما اذا  
 القضي في ملك رجل والمالك حيث ساكت لا يكون سكوته رهن عند اخلافا  
 لابن ابي ليلى انتهى وبقية في شيخنا لكثير للتدليس فلاح في فتاوى الى ان  
 ينصرف المشتري فيه زمانا ولم يقيد بذلك في الفتاوى والبرازية وكثير من المعتمد  
 ومن ثم لم يقيد به ولان التقيد به يوجب التسوية بين القريب والجار



مع ان الجارية الغنم كالاختار على من قائل كلامهم وليس كلام شايح اكثر لم يعين  
القريب هنا يعني في التتويج في عينية فقال لو باع عقدا ما بينه  
او امراته حاضرا لم يعل به ونصرف المشتري فيه وما نأخر ادي الابن انه ملكه ولم  
يكن ملك ابيه وقت البيع اتفق مشايخنا على انه لا تنفع مثل هذه الدعوى ولو  
تلبس محض وحضوره عند البيع وتركه فيما يصنع اقرارا منه بانه ملكه اليابغ  
ولا حقه في البيع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالاقرار بالافاضح بالافراز قطعاً للاطلاع  
القاسدة لاهل العصرية في الاضرار بالناس وتعيينه بالقريب يمنع جواز ذلك  
مع الغريب انتهى **باب ضيعة ثراوي ايضا وقف عليه واراد ان تخلف المثل**  
**عليه ليس له ذلك وان اقام بيته على ما ادعاه تقبل بيته** قال في شرح الوهبانية  
فقل في الترخايفه عنه فتاوي الغنيص في مسيلة البيع المتقدمة انه سمع  
الدعوى ويتقضى البيع وبه اخذ الصبي الشهيد قال الفقيه وقال بعض  
الناس لا تقبل البيعة ولكن لا نأخذ به وفي العارضية انه ياخذ بسماع البيعة  
وتقضى البيع وقيل لا تقبل والاول اصح انتهى وفي الخلاصة والبرازية تقبل البيعة  
وان لم يقع الدعوى وهو المختار وكذا لو ادعى اليابغ ايضا وقف على مسجد كذا  
وبرهن تقبل ويتقضى البيع وبه نأخذ وقيل لا يكون اليابغ متناقضا والاول  
اصح انتهى وفي الفصول العارضية وقيل ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان  
كان الوقف على قوم باعيا فغير لا تقبل البيعة بدون الدعوى عند الكل وان كان  
على الفقراء او على المسجد عندهما تقبل وعندنا في حنفية لا تقبل وهو المختار انتهى  
قلت وصوب الذي يلي عدم قبول البيعة قال وهو احوط لانه لم اقام البيعة  
ان الضيعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحقا لنفسه ولا تنفع للتناقص  
انتهى وصح القول في البرازية وكثير من كتب الفتاوي وفي الجرار ايق ولوباغ  
عقارا ثم برهن انه وقف لا يقبل لان مجرور الوقف لا يزيل الملك بخلاف  
الاعتناق ولو برهن انه وقف محكوم بلزومه قبل فادله بقا في العلم وقوله في  
فتح القدير وهو تفصيل حسن فيستفي ان يقول عليه وابنه تعالى اعلم  
**وهبت مهرها الزوجها فانما وطالب ورثتها بمهرها وقالوا كانت**  
**الجنة في مرضها وقال براءة الصحة فالقول للورثة** هذا هو العقد  
كما في الحاشية وفي كلامه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من  
اعيان التركة ان الورثة وهبتها له وصحته وفضه وبقية الورثة قالوا ان  
ذلك كان في المرض فالقول قول من يدعي الحصة في المرض وان اقاموا البيعة  
فالبيعة بيته من يدعي الحصة في الصحة كذا ذكر في الحاشية مع الصغير وذكر الشافعي  
في الفتاوي امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان  
عليه فادعى الزوج المفا وهبت منه في صحته وادعى الورثة ان المهر كان

في مرض حرتها قال فالقول يكون قول الزوج لانه مفكر استحقاق ورثة المرأة  
على الزوج واستحقاقه الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذا مخالف  
رواية الجاهل مع الصغير والاعتقاد بجعل تلك الرواية لانهم نصوا بقولها المهر  
كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط والقول قول من سكر السقوط ولان  
الحصة حادثة والاصل في الحاشية ان يقال ان اقرب الاوقات انتهى وج  
الكثير جعل القول في ذلك للزوج قال سارحة القزيلي بالقياس ان يكون  
للورثة لان الحصة حادثة والحواشي نصت الى اقرب الاوقات ووجه  
الاستحسان انهم اتفقوا في سقوط المهر عن الزوج لان الحصة في مرض الموت  
تقدر الملك وان كانت للوارث الا ترى ان المهر من اذ وهب لوارثه فاعتقه  
الوارث او باعه فقد تصرفه ولكن يجب عليه ضمان ان مات الورث في ذلك  
المرض ود الموصية للوارث بقدر الامكان فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق  
فالوارث يدعي المهر وعليه والزوج ينكر والقول قول المنكر  
**عن لها لانه يمين من جهته لما فيه من معنى اليمين وهو يعلق فلهذا لا يصح**  
**الرجوع في اليمين** ومن يملك من جهتها لان الوكيل من الذي يعمل لغيره وهي  
عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة بخلاف الاجنبي  
**كانت وكلي بقول في مرضه عن ذلك** فانه اذا قال عز لتك  
كان معزولا نظر الى ظاهر اللفظ ومنصور بالرجوع والشرط حيث قال من عز لك  
فانت وكلي فاذا قال شرع في ذلك فيغير عن الوكالة النافذة بهذا اللفظ لان  
من يقيد عموم الاوقات لا عموم الافعال  
لا يكون معزولا بل كلما عزله كان وكيل لان كمالا تقيد عموم الافعال فاذا  
اراد ان يعزله **يقول ارجع عن**  
**المعزولة** فانه اذا رجع عنها لا يبقى لها اثر فاذا قال بغيرها وعز ذلك عن الوكالة  
المعزولة الحاملة من لفظ كلما فحسبته معزولة  
**دينا بدس** بان وقع الصلح على ورثته عن ثابرا وعمن سني اخر لا الزمة لانه مني  
وقع الصلح عن غير ما يستحقه الداني بعقد المدائنة ومحال جيل على المعاوضة  
فان اعمل على المعاوضة صار صرفا او بيعا وفيه لا يجوز الاقتران بين الدين  
بالدين لنبيه صل الله عليه ولم عن الكالي بالكالي كما بين في محله اي وان لم  
يكن ديننا بدس لا يستمر طبقه لان الصلح اذا وقع على غير متعين لا يبقى  
دينا في الزمة لخاز الاقتران عنه وان كان مال الديكا اذا وقع الصلح على غير  
بعينه عن حيلة في الزمة **قالا لا يثبت في**  
**نقل** يعني لو قال المدي لليس في بيته على دعوى بها الحق شرعاً بالبيعة تقبل  
لان الترفيع بينهما يمكن بان كانت له بيعة فليس بها فذكرها بغير ذلك او  
كان لا يعلمها فاعلمها وعن ابي حنيفة انها لا تقبل لانه كذب بيته



ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لفلان عذري في حق بيعته ثم شهد  
به فقبل لانه يقول ثبت **قالوا قال ليس له عذر فلان شهد** ثم جازاه فشهد  
فانه فقبل شهدته روى ذلك عن ابي حنيفة لانه يحتمل ان يكون له شهادة وقد  
بينها او لا يعلمها ثم عليها **او قال لا حجة لي على فلان ثم اتي بها اي الحجة فانها**  
**تقبل ولو قال لا اعلم لحيث فلان ثم اقام البيعة ان له عليه حقا فقبل**  
**لا مكان الحقا عليه** فاما ممكن التوفيق بخلاف ما اذا قال ليس لي عليه حق ثم  
ادعى عليه حقا حيث لا تسمع دعواه لان المناقضة بين الاقرار والدعوى  
لا يثبت فلا يمكن التوفيق بينهما وتنتج الحجة في هذا التقدير الشهادة لا تنفي الحق حتى لا  
قال لا حجة لي على فلان ثم اتي بحجة فقبل لانه يقول ثبت ولو قال هذه  
الدار ليست لي او قال ذلك لعبد ثم اقام بيعة ان الدار والعبد له فقبل  
بيعته لانه لم يثبت باقراره حقا لاحد ولا اقرارا لم يثبت به لغيره حقا كان  
لغيره واما يقع دعوى الملاح عن منسب ولدني بلعانه فسيب لانه حين  
نقاه لم يثبت فيه حقا ذكره الزيلعي **للإمام الذي ولاه الخليفة ان يقع**  
**النسابة من طريق الجادة ان لم يصرف بالماردة لان الامام انصرف في حق**  
**الكافة فيما نظر للمسلمين فاذا اراد في ذلك مصلحة لهم كان له ان يفعل**  
**من غير ان يلحق ضررا باحد الا ترى انه ان اراد ان يدخل بعض الطريق**  
**في المسجد او بنا للمسلمين وكان في ذلك مصلحة للمسلمين كان له ان يفعل ذلك**  
**والامام الذي ولاه الخليفة بمنزلة الخليفة لانه نائبه فيملك ما يملك**  
**صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فباع مع البيع لانه لم يكره على البيع**  
**واستباح بغير اختياره غاية الامر انه صار محتاجا الى بيعه لا يباي ما طلب منه**  
**وهذا لا يوجب الكراهة كالدين اذا حبس بالدين فباع ماله لقضائه**  
**اي لقضا الدين الذي عليه فانه يجوز لانه باعه باختياره واما وقع الكراهة**  
**في الايقالا في بيع حرها زوجها او غيره بالصرف حتى وهب مهرها لم**  
**يصح ان يقر على الصرف لانها مكرهة عليه ان الاكراه على المال يثبت**  
**مثله وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المهر لان طلاق**  
**الكره واقع ولا يلزم الماله اذ الرهن شرط فيه على ما بينا في كتاب الاكراه**  
**والواحدة انسانا على الزوج فهو وهب المهر للزوج لم يصح لانه**  
**تعلق به حق المهر على مال الرهن وان كان اسوة العزما عند موتها**  
**فمرد تصرفها بينه فصار كما اذا باع المهر من او وهب فقلت ذكر هذا النوع**  
**في الكفر وغيره وظلا من كلامهم ان مثل ما هو المخلص لامرأة ترمي ان زوجها**  
**بمئة المهر لا امرأته لا تتردد صحة ذلك وبهذا الحيلة لا يتم المقصود لانها اذا**  
**حالت عليه النساء فلا بد من قبوله واذا قبل فقد علم حيلة امرها**

فلا يقتضي منه ابا الحصة بعد ذلك الا ان يقال بانها اذا اختلفت على الوجه المذكور  
تتمكن الحال من مطالبة المهر اليه وان لم يقبل بان يرفعه الى ما لا يشترط  
قول المهر اليه لصحته فينتفي بذلك والله تعالى اعلم **الحدس في ملكه او بالبيعة**  
**ثم منها حايها جاز وطلب اكلار منه** قوله لم يجز على قوله وان  
**سقط الحايط منه لم يضمن** لانه تصرف في خالصه ولا ان هذا الترتيب وبه  
لا يجب الضمان الا اذا كان متقدرا لوضع الحجر على الطريق واختلاف ذلك في ملكه  
ليس بتقديري فلا يضمن **ثم دار زوجته ماله** **بأنها قال العارية لها اي للزوج**  
**والنقطة من عليها لان الملك لها وقد صرح امرها بذلك فيستقل الفعل**  
**الها فتكون كالعاري التي عومته فيبقى على ملكها وهو غير منقطع والافتقار فيرجع**  
**عليها الصفة امرها فصار كالامور بقضائ الدرس والنفس لا اذ بها اي الزوجة فله**  
**اي كانت العارية له لان الالة التي بين يدي ملكه فلا يخرج عن ملكه بالبيعة من غير**  
**رضاه فتنتفي على ملكه ويكون عاصبا للعرضة وساملا لملكه غيره بملكه فيؤمر**  
**بالنقيرج ان طلبت زوجته ذلك ولها بلا ادائها قال العارية لها اي للزوجة**  
**وهو اي الزوج في العارية منطوع في البيعة فلا يكون الرجوع عليها لانه**  
**لا ولاية له في ايجاب ذلك عليها وقد ملكته هي برضاه متبرعا قال هي**  
**وصبعتي ثم اعترف بالخطا في مقابلة هذه وصديقه المرأة في دعواه الخطا**  
**فله ان يتزوجها ومما اشترط بها اذ لم يثبت عليه بل قال هو حق او هو**  
**او كما قلت او شهد عليه بذلك فهو او ما في معنى ذلك من البيعات**  
**اللفظي الدال على اثبات النفس ومنه من المسائل التي اعترفوا فيها**  
**التناقض وهل يكون تكرارا اخراره بملكه ثباتا كانت واقعة التتويج**  
**واختلفت في ذلك العصريون فمن مقتضيه ذلك على المتقول وان ذلك**  
**لا يكون ثباتا لفظيا حيلولة على اثبات النفس والتفتت في ذلك مباحث**  
**طويلة المبول وال الامر في ذلك الى كتابة عبارات المتقول في هذه**  
**المسئلة وعرضنا على شيخ الاسلام قاض القضاة الشيخ زكريا بالسائل في ان**  
**ذلك فاجاب بما فيه الكفاية مذكور ذلك في فتاواه والله تعالى اعلم والعذر**  
**المقر في جرحه عما نكاه انه مما يخفى عليه فقد يظهر بعد اقراره على اخطاء**  
**التاقل والله تعالى اعلم** **ولو اخذ غريمه فترعه انسان من يده لم يضمن**  
**الاراع اذ اهرب الغريم لان الترفع سبب وقد دخل بينه وبين ضياع حقه**  
**فعل فاعل مختار وهو هو وبه فلا يضاف اليه التلف وكذا اذا ادل السارق**  
**على مال غيره** فان الدال لا يجب عليه ضمان لان التلف حصل بفعل السرقة  
لا بالمال لانه **او امسكها ولم يضمن** حتى قتله العمد فان الممسك  
لا يجب عليه الضمان في بيعه مالا انسان فقال له سلطان ادفع الى هذا  
المال والا قطع يدك او اضربك خمسين فدفع له لم يضمن اي لم يضمن



الا فاعلامه مكره عليه فكان الضمان على الكره او على الاخذ بهما شا المالك ان  
 كان الاخذ مختارا والافعل للكره فقط **فان لو كنت دعوى على فلا وفرضت**  
**امري الى الاخرة لا شئ مع دعواه بعد** اي بعد هذا القول مذكور في القينة  
**الاجازة تلحق الافعال فلو غصب عينا لاسان فاجاز المالك غصب**  
**مع ما ذكر من الاجازة غير الغاصب من الضمان** هذا نتيجة ما ذكر من الصحة  
 في المصنوع العمادية ذكر صاحب المحيط في غصب ثلثه غصب شيئا وقبضه  
 فاجاز المالك قبضه بغير ضمان ولو انه انتفع به فامره بالحفظ لا يبرأ  
 عن الضمان ما لم يحفظ في متفرقاته يبيع الخبيرة ولو ادعى مال الغير  
 فاجاز المالك ذلك بغير ضمان وفيها ايضا الاجازة في العقود تلحق  
 الموقوف بدون المنسوخ وذكر فيه ايضا الاجازة لالتحق الافعال على  
 حنيقة وعن صحة تلحقها كالعقود حتى ان الغاصب اذا ارد الغصب  
 على اجنبى فاجاز الغاصب منه قبض ذلك الاجنبى عن محمد رحمه الله  
 تعالى خرج الغاصب من الضمان دعوى الى حنيقة لا يخرج وذكر في الفصل  
 اثنا من من الثامن الذخيرة المديون ان البعث بالدين على يد رجل الى  
 الطالب في الرجل الى الطالب فاجازته ورضى به وقال للذي جاوره  
 استترى بها شيئا فذهب واستترى ببعضها وهكذا الباقي قال الفقيه  
 ابو بكر قد قيل انه يملك من مال المطلوب وقيل يملك من مال  
 الطالب وهو الصحيح لان الرضا يقبضه في الاتهام بمقتضى الاذن بالقبض  
 في الابتداء قال رحمه الله تعالى وهذه العلة تشير الى ان الاجازة تلحق  
 الانفاق وهو الصحيح انتهى **وضع موقفا في الصحراء لتبصير به**  
**حما روحش وسمى الله تعالى عليه في اليوم الثاني وجدا حمار**  
**مجر وحاميتا لم يركل لان الشرط ان يذبحه انسان او يخرجه وبدون**  
 ذلك لا يجزى وهو كالمطبخة والخرقة المذكورة في الآية وتقتيد باليوم  
 الثاني كما وقع في الكفر وقع اتفاقا كما في تبين الكفر قال حتى لو وجد  
 ميتا من ساعة لا يجزى لعدم شرطه **كره من الشاة الحيا والخض**  
**والعقد والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر لما روي الادريجي**  
 عن واصل بن ابي جميلة عن مجاهد قال كره رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من الشاة الذكر والانثيين والقتل والغدة والمرارة  
 والمثانة والدم قال ابو حنيفة الدم حرام واكره السنة وذلك لقوله  
 عز وجل حرمت عليكم الميتة والدم فلما تناولوا النض وطع بتجريمه  
 وكره ما سواه لانه مما يستحبته النفس وتكره وهذا المعنى  
 سبب الكراهة لقوله تعالى ويجرم عليهم الجنايات كذا في تبين الكفر

وفيه كلام وهو ان هذه الاشياء كانت من الجنايات ينبغي القول  
 بتجريمها لان قوله تعالى ويجرم عليهم الجنايات يتنزهها فكيف تجعل  
 مكروهة وان لم تكن مكروهة فلا بد من الدليل على الكراهة بمعنى  
 اخر والله تعالى اعلم ثم لما رأت بعد ذلك في شرح الرهبانية ما يروي  
 ما يحسنه قال فيها قال في البداية الذي يجرم اكله من الحيوان المأكول  
 سبعة الدم المسفوح والذكر والانثيان والقتل والغدة والمثانة والمرارة  
 لقوله تعالى ويجرم عليهم الجنايات وهذه الاشياء السبعة مما يستحبته  
 الطبايع السليمة فكانت محرمة قال وروي عن مجاهد انه قال  
 كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة فذكر هذه السبعة والمراد  
 كراهة التجريم بدليل الله مع بين هذه الاشياء الستة وبين الدم في الكراهة  
 والدم المسفوح كرهه ثم قال ما يحصله ان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه  
 اطلق اسم الحرام على الدم المسفوح وسمى ما سواه مكرها لانه ثبت حرمة  
 بدليل مطلق به وهو النض العترة وهو قوله تعالى الا ان يكون ميتة او دما  
 مسفوحا وبقينة السنة لم تثبت بدليل الاجتهاد وبظاهر الكتاب  
 المحتمل للتأويل او الحديث انتهى وفي القينة ذكر المشاة وعدد ما طبع في الدم  
 في الموقلة لا يكره وكراهية هذه الاشياء كراهية تنزيه لا تحريم وهذا كما لا  
 يخفى مخالفا لما عن البداية والوجه عندي لما تقدم من انها حرام والظاهر  
 ان مراده كراهية التحريم لاحتمال ظاهرها لكفاب بالتأويل كما تقدم والله  
 تعالى اعلم قلت وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
 اذا ما ذكرت شاة فكلها سوى سبع فتنهن الرباب  
 فقا لهم خائضين ودال ثم ضمان ودال غير  
 وتكره اجزاء ان سبعة فخذها فقد وضعتها لك بالعدد  
 تفل ذكر الانثيان شاة كذا دم ثم لمرارة والغدة  
**بقاض اقراض مال اعطيت والطفل واللقطة** لان قاذر على الاستحالة  
 فلا يفتون الحفظ به **خلاف الادب والوصي بالمعقود** لانهم عاجزون  
 عن الاستحالة فيكون نصيبا الا ان الملقط اذا اشتد اللقطة وصفي  
 مدة النفقات ينبغي ان يجوز له الاقراض من فقير لانه لو تصدق  
 به عليه في هذه الحالة جازا لغيره في اولى ذكره الربيعي وفي الاقضية انما  
 يملك القاضى الاقراض اذا لم يحصل غلة للقيم اما اذا وجد فلا يملكه  
 هكذا روي عن محمد انتهى كذا في البحر قال وينبغي ان يستمرط الحواس  
 اقراض القاضى عدم وصي المستم فان كان له وصي ولو ضرر القاضى  
 لم يجوز لانه من المنصرف في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصية  
 كما في بيع القينة وموالصحيح كما في جامع النصولين **قال ان كان الله**



يعذب المشركين فامراته طالق قالوا لا يطلق امراته لان من المشركين من  
لا يعذب ذكره قاضي خان في فتاواه وظاهر التعجيب المفهوم من كلام  
الامام قاضي خان ان المراد بالمشركين في الشرط المذكور الجميع فلفظ  
قال في تعليقه لانه من المشركين من لا يعذب فيمكن ان يراد بهذا البعض  
من يصدق عليهم الشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمده ثم يختم له  
بالحسيني واما بطريق التبعين كاطفال المشركين فانهم مشركون  
شرعاً واذ ثبت ان بعض المشركين لا يعذب وهي سائبة جزئية  
لم تصدق الموجبة الكلية القابلة لكل مشرك يعذب وهو معني ثواب  
انه عذر وجل يعذب المشركين اي كلهم بان تكون اللام فيه للاستراق  
وقد ثبت نفقته وهو سائبة الجزئية القابلة للبعض من المشركين  
يعذب كما بيناه فلا يثبت الخالف المذكور لانه علق الطلاق على كون  
المشركين جميعاً معاً بين ولم يتحقق هذا وقد اراد هذا المفسر على غير  
مثال الوجه في المقومة الوهابية قال وهل قايلا لا يدخل النار كما في  
بالومنين نعم قال شيخنا شيخ سري الدين بن الشحنة في شرحه سوال  
السبت من السير هل قايلا بانه لا يدخل النار كما في ادخالها للمؤمنين  
وتكون عمارتها بهم والجواب ما حكاه الامام انه قال معني ذلك ان  
الكفار عند ما يرون الحق ويعاينون النار يومنون بالله تعالى ويؤمنون  
ان ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام حق فلا يدخلون الاوه  
يومنون لكن لا ينفقون ايمانهم قال الله تعالى ولم يكن ينفعهم  
ايمانهم لما راوا باسنا قال المصنف ويمكن ان يجاب عن عجز البيت بان  
عما رجعهم خزننها القايلون بامرهم مؤمنون فيكون في البيت سوالان  
انتهى قال ابن السكيت وعندى ان هذا من غلط ما تقدم مما يتكرر ذكره واللفظ  
به ولا ينبغي ان يدور ولا ان يسطر ولا يقبل قايلا انتهى صبي  
حقيقة ظاهرة بحيث قوله انسان ظم مخفونا ولا يقطع حيلة ذكره  
الا بفساد يدترك على حاله كشيخ اسلم وقال اهل النظر اي المعرفة  
لا يطبق المختار فانه يترك ايضا ولا حاجة الى المختار وان كان يورى  
المسئلة يقطع الفضل ولو ختم ولم يقطع الحيلة كلها فيظرفان قطع  
الترس من النصف كان ختلا وان قطع النصف فما دونه لا اي لا يكون  
ختانا يعتد به لعدم المختار حقيقة وحكا والاصل ان المختار سنة  
كما جاء في الخبر ومومن شعائر الاسلام وحضا بيه حتى لو اجتمع اهل  
بلد على تركه جازهم الامام فلا يترك الا لزورة وعذر الشيخ الذي  
لا يطبق ذلك فلا يترك المختار سنة وهو من شعائر الاسلام  
كما تقدم فلو اجتمع اهل بلدة جازهم الامام عيا تركهم ما هو من

شعائر الاسلام كما لو تركوا الاذان ووقت مع سنين او وقت المختار  
سبع سنين وقيل لا يختن حتى يبلغ لان المختار للظاهرة ولا ظاهرة  
عليه قتله فكانا قاتله من غير حاجة وقيل قضاه اثني عشر  
سنة وقيل تسع سنين وقيل وقته عشر سنين لانه يومر بالصلاة  
ان يبلغ عشر اعتبارا وتختلفا فيحتاج الى المختار لانه شرع للظهور وقيل  
ان لا يطبق المختار ختم والافلا وهو اسبه بالفقه وقال ابو  
حبيقة لاعلم في بوقته ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد فيه شي واما  
السائح اختلافوا فيه وختان المرأة ليس بسنة واما هو مكرمة للرجال  
لانه الد في الجماع وقيل بسنة وجوز كل الصغير وباق حجة وغيره من  
المواودة للصحة ويجوز فصد البهائم وكما وكل علاج فيه منفعة لها  
وجاز قتل ما يضر منها ككل عقور وهذه اذا كانت تاكل الهام  
والدجاج لازالة الضرر وينبغي اي الهرة ذبا ولا يضرها لانه لا ينفذ  
فانه يكون تغذيها لها بلا فائدة وجازت المسابقة بالفرس والابل  
والارجل والومي لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا بي خفا وفي فضل  
او هافر واذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لسلطة بن الاكوع ان  
يسابق رجلا ايضا ما كان لا يسبق نفسه سلة بن الاكوع وقال  
الزهدي كانت المسابقة بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالخيل والركاب والارجل ولان القراءة يحتاجون خيلهم وانفسهم والتعليم  
المكر والفرساح وهم شرط الجبل من الجانبين لاسيما احد الجانبين  
معني شرط الجبل من الجانبين ان يقول ان سبق فرسك فلك على كذا  
وان سبق فرسي فلي عليك كذا وهو قمار فلا يجوز لان القمار من القمار الذي  
يزاد ثاؤه وينقص خزي لان كل واحد من القمارين مما يجوز ان يذهب  
ماله الى صاحبه ويجوز ان يستفيد مال صاحبه فيجوز الا زيادة والانتقام  
في كل واحد منهما فصار قمارا وهو حرام بالفر ولا كذا اذا شرط من جانب  
واحد بان يقول احدهما ان يسبقني فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء عليك  
لان النقصان لا يمكن بينهما واما في احدهما يمكن الزيادة وفي الاخر النقصان  
فقط فلا يكون مقامرة لان المقامرة مفاعلة منه فتقتضي ان تكون من  
الجانبين واذ لم تكن في معناه جاز استحقاقا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
لما فيه من تقليد التملك على الخطر ولهذا لا يجوز فيها عدا الاربعة المذكورة  
في المختصر كالفضل وان كان الجبل مشروطا من احد الجانبين وفي الحديث  
اشارة اليه لانه خصص هؤلاءهم والمواد الاستباق بالجبل لان الاستباق  
بلا جعل يجوز في كل شيء بشرطه ان تكون الغاية مما يجملها الفرس وقما شرط  
ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما



يسبق الامانة فلا يجوز لانه انما جاز للمحاجة الى الرياضة على خلاف القياس  
 وليس من هذا الاجاب المال للمعروف على نفسه بشرط الاستغناء منه فلا  
 يجوز ولو شرط الجواز من الجانبين وادخلنا ثانيا محلا جازا اذا كان قدس  
 التحلل كفوا للفرس مما يجوز ان يسبق او يسبق وان كان يسبق او يسبق  
 لامانة فلا يجوز نقوله صلى الله عليه وسلم من ادخل فرسا بين فرسين وموت  
 ان يسبق فهو قمار وله احمد و ابو داود وغيرهما وصورة ادخال المحلل ان  
 يقول للمالك ان يقول ان يسبقنا فالمال لك وان سبقنا فلا شيء لنا عليك  
 وتكون الشرط الذي شرطنا بينهما ومما يسبق كان له الجعل على صاحبه  
 باق على حاله عليهما وان غلبه فلا شيء لهما عليه وبأخذها بينهما غلب المال  
 المشروط من صاحبه وانما كان هذا لانا الثالث لا يعظم على التقادير  
 كلها قطعا ونقينا وانما جاز ان يأخذ يأخذ فخرج بذلك من ان يكون قمارا  
 فصار كما ان شرط من جانب واحد لان القمار هو الذي يستري فيه الجانبان  
 في احتمال الغرامة على ما بيناه **ولا يصح على غير الانبياء والملائكة الاطراف**  
**التسعة** لان في الصلاة من التعظيم ما ليس في غيرها من الدعوات وهي  
 لزيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا يليق ذلك من ينقص منه  
 الخطا والذنوب وانما يدعي له بالعفو والمغفرة والتجاوز الاجابات  
 يقول المصنف صلى الله عليه وسلم والحمد لله وصحبه وخلفه لان فيه تعظيم النبي صلى  
 الله عليه وسلم واختلفوا في التزم على النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت بتقول  
 اللهم ارحم محمد وآل محمد بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ذكره الذي يلي  
**ويستحب التزم للصحابة والتزم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد**  
**وسائر الاخبار ولا يجوز عكسه** وهو التزم على الصحابة والتزم للتابعين  
 ومن بعدهم من العلماء والعباد **على الدراج** قال القزويني في شرح المقدمة  
 ويستحب التزم للصحابة والتزم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد  
 وسائر الاخبار وهل يجوز عكسه فقال بعض العلماء لا يجوز بل التزم  
 محض بالصحابة ويقال لبعضهم رحمه الله تعالى فقط وقال النووي  
 هذا غير صحيح بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه ودلالته اكثر  
 من ان يخصه واذا ذكر من اختلف في بنوته كذا في القرنين ولغمان  
 فقال بعض العلماء كلاما بينهم منه ان يقال صلى الله عليه وسلم  
 قال النووي والذي اراه ان هذا لا بأس به وان الارجح ان يقال رضي الله  
 تعالى عنه لان هذه مرتبة غير الانبياء ولم يثبت انما نبيا ان النبي **والاعطاء**  
**النبيون والمهرجان لا يجوز** اي الهدايا باسم هذين اليومين حرام  
**وان قصد تعظيم اي تعظيم المذكور من النبيون والمهرجان** **يكفر** قال ابو حفص  
 الكبير لو ان رجلا عبد الله تعالى خمسين سنة ثم جاء يوم النبيون واهدى الي

اولام

على الانبياء

بعض المسلمين بيضته يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كثر ضبط عمله وقال  
 صاحب الجامع الصغير ان اهدي النبيون الى سلم احرز له ربه تعظيم ذلك  
 اليوم تكن جري على ما اعتاده بعض الناس لا تكفر ولكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك  
 في ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله وبعد كيلا يكون تشبيها بآبائك القوم  
 وقد قال صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم وقال صاحب الجامع الصغير  
 رجل استنرى يوم النبيون شيئا لم يكن يشتره قبل ذلك ان اراد به تعظيم  
 ذلك كما يعظم السنكون كفر وان اراد الاكل والشرب والتمتع لا يكثر كذا في  
 تعيين اكثر **ولا بأس بلبس القلائد** لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان له قلانس بلبسها وقد صرح ذلك في الخبر **وذهب للباس السواد والاسبال**  
**العتام** حديثا يدل على ان للباس السواد مستحب وان من اراد ان يحد  
 الله لعمامة ينبغي له ان ينفضها كورا كورا فان ذلك احسن من رفعها  
 على الداس والقائما في الارض دفقة واحدة وان المستحب ارسال ذنب  
 العمامة بين الكتفين واختلفوا في مقدار الذنب قيل شهر وقيل الى وسط  
 الظهر وقيل الى موضع الجلوس **ويله للباس المعصفر والمنعفر** لما روي عن  
 ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال نهى في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم عن اللباس المعصفر وقال ايكم ولا حرة فانها في الشيطان ويستحب  
 للرجل ان يلبس احسن الثياب وكان ابو حنيفة يوصي اصحابه بذلك  
 ويلبس باربعية دينار وابعاح الله تعالى الزينة بقوله عز وجل قل من  
 حرم زينة الله التي اخرج لعباده وقال صلى الله عليه وسلم ان الله  
 تعالى والآنم على عبد احب ان يري ثا رغبته عليه وقد خرج رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وعليه رداء قيمته الذي دينار وربعها قام الى الصلاة وعليه  
 رداء قيمته اربعة الاى ذكره الذي غيره **والشباب العالم ان يتقدم**  
**على الشيخ باهل** لانه افضل منه قال الله تعالى من استقر الذين يعلمون  
 والذين لا يعلمون وهذا يقدم في الصلاة وهو احدا كان الاسلام وهي  
 تامة الايمان وقال الله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول  
 واولي الامر منكم المراد بولي الامر العلماء في اصح الاثر والمطاع شرعا  
 مقدم وكيف لا يقدمون والعلم امانة والاشياء عليهم الصلاة والسلام  
 على ما جا به السنة وفي البرازية والشباب العالم يتقدم على الشيخ غير  
 العالم قال الله تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم اوليهم او ترا العالم  
 درجات والرافع لما كان هو الله تعالى بغير حجب احد بها درجات العلم  
 ثم يضعه بضعه الله تعالى في جهنم والعالم يتقدم على القرشي الغير  
 العالم والدليل على ذلك تقدم الصديقين على الحسينين وان كان الحسين



اقرب منها قال الزيد وسمي حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ  
على التلميذ واحد على السوا وهو ان لا يفتخ بالكلام قبله ولا يجلس مكانه  
وان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مسيئه وحق الزوج  
على الزوجة اكثر من هذا وهو ان تطيعه في كل مباح يامر بها وقد مر ما له  
عليها وعن خلقه انه وقعت زلزلة فامر الطلبة بالدعاء فقبل له فيه  
فقال خيرهم خير من غيرهم وشرهم شر من غيرهم ثم رآهم انهم **اختضب**  
**اجل التزين للنساء والجواري حياء كما جرت ان ياكل متكيا** قال في  
مجمع الفتاوى في ادب المتكلم ويستحب خضاب السرة والمحية  
للمجاهدين ولم يفصل بين الحرب وغيره وقال في البسوط واختلفت  
الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم هل فعل ذلك في عمره والاصح  
انه لم يفعل ولا خلافا في انه لا بأس للجاري ان يختضب في دار الحرب  
ليكون اهيأ واما من اختضب لاجل التزين للنساء والجواري فقد  
منع عنه بعض العلماء والاصح انه لا بأس به وهو مروى عن ابي يوسف  
رحمه الله تعالى فقد قال كما يعجبني ان تتزين في امراتي يعجبها ان اتزين  
لها وذكر المسئلة في المحيط وفضل بين الخضاب بالسواد وقال  
عامه المشايخ رحمهم الله تعالى اما بالجمرة فهو سنة الرجال سيما  
المسلمين رجل ياكل متكيا تكلموا فيه قال بعضهم يكرهه ذلك والصحيح  
انه لا يكرهه لما روي انه صلى الله عليه وسلم اكل متكيا **اخذته الزلزلة**  
**في بيته ففر الى القبة لا يكره بل يستحب** انه ذلك مذكور في الخلاصة  
وغيرها من كتب الفتاوى **واذا اخرج من بلدة بها الظاعون فان**  
**علم ان كل شيء بقدر الله تعالى فلا بأس بان يخرج ويدخل وان كانت**  
**عنده انه لو خرج تجا ولو دخل ابتلى به كره له ذلك** في مجمع الفتاوى  
معزيا الى كتاب الكراهية من الفتاوى والظاهرية رجل كان في بيته  
فاخذته الزلزلة لا يكره الفرار الى الفضا بل يستحب الفرار الى بني صلي  
الله عليه وسلم عن المحيط الما يكرهه صلى الله عليه وسلم اذا وقع  
الرجز في ارض فلا تدخلوا فيها فاد اوقع وانتم فيها فلا تخرجوا منها  
والرجز العذاب بالمداد به انها ههنا وكره الطحاوي رحمه الله تعالى  
في مشكل الآثار فتاوله وقال انه ان كان بجبال لو دخل وابتلى به وقع  
عنده انه ابتلى به بدخوله ولو خرج وقع عنده انه تجاوز وجه فلا  
يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده فاما ان كان يعلم ان كل شيء بقدر  
الله تعالى فانه لا يصير الاما كتب الله تعالى له فلا بأس بان يدخل  
ويخرج انتهى كلامه **فقيه في بلدة ليس فيها ائمة منه يريد ان يقول ليس**  
**له ذلك** مذكور في مجمع الفتاوى وخو في البرازية والله تعالى اعلم

فقهي الديون الدين الرجل قبل الخلول او مات فاحق من تركته لا يأخذ  
من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الامام وهو جواب  
التأخير قال في القينة بعد العلم بعلامة ربح وعنه فقهي المديون الدين  
الرجل قبل الخلول او مات فاحق من تركته في راسب المأخرين انه لا يأخذ من  
المراجعة التي جرت المراجعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل له انفق به  
ايضا قال نعم ولو اخذ المقر من القرض والمراجعة قيل مضى الاجل فلماذا يرون ان  
يرجع منها خمسة ما بقي من الايام انتهى قلت وهذا انفق شيخ الاسلام ابو  
السعود والعماري مفتي الديار الرومية فعلا ذلك بقوله لما فيه من الرق  
بالجانبين والله تعالى اعلم **هذا كتاب** في بيان احكام **المرافعة**  
في جمع فريضة والعرض التقدير وسمى هذا العلم فريضة لان الله تعالى قدرة  
بنفسه ولم يفرض تقديره الى ملك مغرب ولا نبي مرسل وبين نصيب كل  
واحد من النصف والربع والثلث والثلث والستس بخلاف  
سائر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان المنصوص فيها بحملة  
واما السنة اتبينها من العلم ان هذا العلم من اسبق العلوم وقد جات  
النصوص به والحكم على تعليله وتعليله قال صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة  
وما سوى ذلك فضل اية محكمة او سنة نائمة او فريضة عادية وقال صلى  
الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم وهو  
سنتي وهو اول شيء ينزع من افعي ومعنى النصف اما باعتبار الاحوال  
الحياة والمات وهذا العلم مختص بحالة الماتة وغيره بالحياة او باعتبار  
اسباب الملك فالقاجيرية واختيارية فالاول الميراث والثاني غيره من  
اسباب الملك فالقاجيرية واختيارية فالاول الميراث والثاني غيره من  
اسباب الملك قال السيد لا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح  
جارية مجرى الاعلام كالانصار فيقال في النسبة فرائض كما يقال انصاري  
وان كان قبايسة في اصله ان يقال فرائض قلت يعني فلا تقتصر على الجمعية  
واما الميملة من نقل الاعلام كما نقل بعضهم بل جعله جارية مجرى الاعلام  
لان الخدم به موقوف على السماع عنهم والله تعالى اعلم **بدا من تركته الميت**  
**الحائنة عن تعلق الغير بغيرها كالزهر والعبد الجاني** فتيده وموتيد  
لانم واهمله في السراجية وصرح به شاهها السراجية قال اعلم ان الميت  
باللفظ ليس مطلقا كما يشعره عبارة الكتاب بل كل حق للغير تعلق بعين من  
التركة فانه مقدم على تكفيته كالدين المتعلق بالدهون اذا لم يكن لبيت  
شي سواه فيقتضى منه دينه منه او لا وكذا ارض حياية العبد الذي جني في  
حياة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال في البيع المجهوس بالثمن اذا مات  
المشتري عاجزا عن ادائه وتما في العبد المادون اذا خلفه الديون ثم



مات المولى وليس له مال سواه وكذا في الدار المستأجرة فانه اذا اعطى الاجرة  
اولا ثم ماتت الاجر صارت الدار هبة بالاجرة هكذا ذكره الامام رضي الله  
في نظم ذاب عنه واما قدمت هذه الحقوق على التكفين لتعلقها بالمال  
فتلصص ورثتها تركته **تجزيه من غير تقنين ولا جبر** والتجزيه ما مل للتكفين  
فلا حاجة الى افراده وعطفه عليه كما وقع في السراجية وان كان صحيحا  
لكونه من عطف الخاص على العام والتعريف والتقدير اما باعتبار العدد  
فتكفين الرجل باكثر من ثلاثة الفواق والمدة بالكثر من خمسة بتره  
وبالقل مما ذكره كترتقير واما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حال حياته  
ما قيمته عشرة مثلا فلو كفن بما قيمته اقل او اكثر منها كان تقثيرا او  
تنديرا واما ان كان له ثوب يلبسه في الاعمار واخذ يلبسه بين اقله  
وثالث يلبسه في داره يكفن في الثاني لان الاول اعلى والثالث ادرى  
والمتوسط اولى قال بعض قضا مشايخنا رحمه الله تعالى يكفن الرجل  
بما يلبسه في الجمع والاعباد والمدة بما يلبسه في زيارة ابيه واما الحسن  
الصبري يقول يعتبر المكفن بما يلبس في اكثر الاوقات واختاره الفقيه  
ابو جعفر وقال ايضا اذا كان عليه دين مستغرق فليكن ما اليمينفوا  
الورثة من تكفنه بما ذكر من العدة وهو كفن المسنة بلبقته بكنة  
الكفاية وهو كفن رجل ثوبان جديان وعشيلان وللمدة ثلاث  
ومستك في ذلك بما ذكره الحنفية من ان المدين ان كان له ثياب حسة  
يمكنه الاكتفا بما دونها بما القاصي وقضى الديون واسترى بالباقي  
ثوبا يكفنه وان لم يكن للميت تركته فكفنه على من وجب عليه تقفنه  
في حال حياته وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى كفن المدة على زوجها  
مطلقا خلافا لمحمد رحمه الله فان الزوجية انقطعت بالموت وقال  
الصدر الشهيد وقاضي خان الفتوي على قول ابى يوسف واذا لم يكن له من  
تجب عليه تقفنه في حال حياته وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى  
كفن المراق على زوجها مطلقا خلافا لمحمد رحمه الله فان الزوجية انقطعت  
بالموت وقال الصدر الشهيد وقاضي خان الفتوى على قول ابى يوسف  
واذا لم يكن له من تجب عليه تقفنه او كان هو ايضا فقيرا فكفنه على  
بيت المال وقد تقدم تقريره في الجنازة **في جوبه التي لها مطالب ما جملها**  
احترار اعم الديون التي يتعلق بها مطالمة الله تعالى كدين الزكاة  
ودين الكفارة وغيرهما واما قدر قضاء الديون على تنفيذ الوصية  
لان قضاء الديون واجب في الحالين حالة الحياة وحالة المات وتنفيذ  
الوصية واجب في حالة وهي بعد الموت فالسلي الذكوان واجب في الحالين راجح  
على السلي الذي كان واجبا في حالة واحدة قال السيد في شرح السراجية

ونقصيل المقام ان الدين ان كان للعباد فالباقي بعد تجزيه الميت ان وفيه  
فذلك وان لم يوف فان كان المديون واحدا فيقتل له الباقي وما بقي له الميت  
ان ساعدا وان سافر فله الى دار الخزانة ان كان متعذرا فان كان الكل دين  
الصحة اعني ما كان ثابتا باقراره في مرضه فانه يصرف الباقي اليهم على  
حسب مقدار يرد بولهم واما اجتماع الدينان معا فيقدم دين الصحة  
لكونه اقرب الاثرى انه محجور في مرض موته عند التبرع بما اراد من الثلث  
فتقارره نوع صنف واما اذا اقرض مرضه دين علم بوثقه بطريق  
المعينة كما يجب بولا عن مال ملكه او استهلكه كالا ذلك في الحقيقة  
من دين الصحة ان علم وجوبه لغير اقراره فذلك سواه في الحكم وان كان  
الدين من حقوق الله تعالى كما سبق من العروص فان اوصى به الميت  
وجب عندنا تنقيده من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان اوصى  
لم يجب ثم نقول اما اقامته صلاة اوصى ان يطعم منه فيع الوارثة ان يطعم  
عنه من الثلث لكل هولاء نصف صاع من بركه والترعة عندنا في حقيقته  
له الله اذ قد روي عنه ان الوارث نصفه وان فاته صوم رمضان لم يص  
او سافر وتمكن من قضايه بعد صحته اوقات ولم يقض حتى مات واوصى  
بالاعطام فعلى الورثة ان يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع من بركه  
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما سئل عن ذلك قال ان مات قبل  
ان يطبق الصدم فلا شيء عليه واما اطاقة ولم يصم فليقتض عنه بعين  
بالاعطام بول عليه حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما من زنا او مرضها  
لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد فوجب الحمل على الاطعام لان  
الفدية تقم مقام الصوم في حق المشيخ الثاني فكذلك في حقه لا شتر اكسها  
في وقوع الباس على اداء الصوم وان كان الدين الزكاة واوصى بها في اداها  
من ثلث ماله وان كان الحج واوصى به يودي من الثلث ايضا ولو في الوارث  
عنه بلا وصية يرجي من الله تعالى بقوله **وهي من ثلث ما بقي بعد الدين**  
لان ثلث اصل المال لان ما تقدم من التكفين وقضاء الديون قد صار  
مصرفا في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو ماله الذي كان له  
ان يضر في ثلثه وارجوا ان يستغرق ثلث الاصل جميع الباقي يودي  
المرمان الورثة بالوصية ومقتضى عبارة الكتاب كالتراجية تقدم  
الوصية على المارث في ثلثه الباقي بعد الدين سوا كانت الوصية  
مطلقة او معينة وسوال الصحيح قال شيخ الاسلام جوامع زاده ان  
كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كان يرضي بثلث  
ماله او ربعه كانت في معي الميراث لشبهها في التركة فيكون الوصي  
شريكا للمورث لا مقدما عليهم ويؤثر على شيوخ حقه فيها الحق الوارث انه اذا







بمناسبة فرائضهم ثم يصرف الى ذوي الارحام ولا ميراث عندهم اصلا للميراث الوارثة  
ولا للقتول بالنسبة على العنبر ولا الوصي له جميع المال كذا ذكره السيد  
شرح السراجية **وموافقه** اي الميراث ويجمع مانع وموعبة عن التقدم  
الحكم مع وجود السبب وموافقه الاول **الرق** واذا كان اي كمالا كان  
القتل او ناقضا كالمكات والميراث والولد وذلك لان الرقيق مطلقا لا يملك  
المال بمسبب اسباب الملك فلا يملكه ايضا بالارث ولا جميع ما في يده من  
المال فهو لولاه فلو ورثه من اقربا به لوقع الملك لتسديد فيكون تورثا  
للاجنبي بلا سبب وانه باطلا اجماعا ومقتضى البصيرة عند الحقيقة بمنزلة  
المملوك ما بقي عليه دين في فكاه وقبته فلا يرث ولا يجب احدا عن  
ميراثه وعندهما هو حريته ويجب والمسيلة مبينة على ان القتل  
متجز عنه خلافا لهما وقد قدمنا بيانه **والثاني القتل** الذي يتعلق به  
وجوب القصاص والكفارة اما القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص  
فهو القتل عمدا وذلك بان يتعمد ضربه بسلاح او ما يجري مجراه فيفترق  
الاخر كالمجدود من الخشب او الحجر وموجبه الالم والقصاص ولا كفارة فيه  
واما القتل الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو ما شبه العمد ولا مخطئا  
وقد تقدم بيان ذلك مفصلا في كتاب الجنائيات فنقدنا يحرم القاتل عن  
الميراث في هذه الصور كلها اذا لم يكن القتل بحق واما اذا قتل مورثه قصاصا  
او حرا او دفعا عن نفسه فلا يحرم اصلا وكذا اذا قتل العادل مورثه  
الباعي وفي عكسه خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وان كان القتل  
بالسبب دون المباشرة كما في البيرواضع الحجر غير ملكه ففيه الدية على العاقلة  
ولا نقصاص فيه ولا كفارة وكذا الحال اذا كان القاتل صيا او مجنونا فلا حرمان  
عنه بالقتل في هذه الصور ايضا كما تقدم فان قلت ليس اذا قتل الاب  
ابنه عمدا لم يثبت القصاص ولا الكفارة ايضا مع انه محروم اتفاقا قلت  
هو مرجح في اصله القصاص الا انه سقط بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل  
الوالد بولده ولا السيد بعبده فان قلت مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل  
القاتل لا يرث الا يحرم مطلقا كانه يذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى  
فكيف اخرجت تلك الصور كلها قلت اما اخراج القاتل بحق فلا حرمان  
شرح عقوبته عند القتل المخطئ واما اخراج السبب فانه ليس بقاتل حقيقة  
الا ترى انه لو فعل ذلك في ملكه لم يوجد سبب والقاتل يرتد بفعله سواء  
كان في ملكه او في غيره كالداسي وايضا القتل لا يتم الا بمقتول وقد انعدم حال  
السبب فانه حفره مثلا افضل بالارض دون الحيوان ولا يمكن ان يجعل  
قاتلا عند الوقوع في البيرواضع كما كان الحافر جسيما متناورا ان لم يكن قاتلا  
حقيقة لم يتعلق به حيز القتل اعني حرمان الميراث والكفارة

واما

واما وجوب الدية على العاقلة فلصيانة دم المقتول على الهدر بخلاف  
المخطئ فانه مباشر للقتل بفعله فتقتل منه الكفارة والحرمان واما المخرج  
الصبي والمجنون فلا حرمان كذا ذكرنا جزا القتل المخطئ ومقتضى  
مما نصلح ان يوصف بالمخطئ سرعا اذا لا يقصود بتوجيه خطابه الشرع  
الذي لا يخلو من الخطي لانه اهل لذلك وايضا الحرمان باعتبار التقصير  
في التحذر ويقتصر نسبة التقصير الى المخطئ ونها **الثالث اختلاف**  
**المسلم** فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر على قول علي  
ون يد وعامة الصحابة واليه ذهب علي وانا الشافعي بقوله صلى الله  
عليه وسلم لا يتوارث اهل الملكتين شتى والشافعي ان يرث لقوله صلى  
الله عليه وسلم الاسلام يعلو ولا يعلى ومن العلو ان يرث المسلم من  
الكافر ولا يرث الكافر من المسلم واليه ذهب معاوية بن جبر ومعاوية  
ابن ابي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن الحسين ومسروق  
رحمهم الله تعالى والجمهور ان المذكور في هذا الحديث ففسر الاسلام  
حق ان ثبت الاسلام على وجهه ولم يثبت على اخر فانه يثبت ويعلو  
كالولد بين مسلم وكافر فانه يحكم بالاسلام الولد اذا اراد العلو  
بحسب الحجة او بحسب الفهم والغلبة على الضميمة في العاقبة للمسلمين  
واما ان يكون المسلم يورث عندنا من المرتد وعندنا كمشافعي رحمه الله  
تعالى لا يرث المرتد لحد ولا يرثه احد بل ماله في بيت المال وقدين  
ذلك مفصلا في كتاب المرتد ثم اعلم ان الكفار يتوارثون فيما بينهم  
وان اختلفت جناس لان الكفر ملزمة واحدة كما ذكره الذي في مختصره عن  
الشافعي رحمه الله تعالى وذكره ابو القاسم رحمه الله تعالى عن مالك  
رحمه الله تعالى ايضا وقال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون  
فيما بينهم ولا توارث بينهم وبين المجوس واستدل بما قد اتفقا  
على التوحيد والاعتقاد بنو موسى عليه الصلاة والسلام وشرائع التوراة  
فهما على ملّة واحدة بخلاف المجوس حيث يتكروا التوحيد ويثبتون  
العبادة بزدان واهرام ولا يقرؤون بكتب ولا كتاب منزل فاهل  
ملّة اخرى وذهب بعض الفقهاء الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى  
ايضا لاختلاف اعتقادهم في عيسى عليه الصلاة والسلام ولا ينجل  
فهما اهل ملكتين شتى كالمسلمين مع النصارى بخلاف اهل الاهل فانهم  
معتقون بالانبياء والكتب ويختلفون في تأويل الكتاب والسنن  
ون ذلك لا يوجب اختلاف الملّة **والرابع اختلاف الدارين حقيقة**  
كالخزى والذمى فاذا مات الحرب في دار الحرب وله اب ابن ذمي في  
دار الاسلام او مات الحرب في دار الحرب لم يرث احد منهما من الاخر



لأن الذي من أهل دار الإسلام والخز من أهل دار الحرب فما إذا أخذنا  
ملة تكن تباين الدارين حقيقة فتقطع الولاية بينهما فتقطع الوراثة  
المستتمة على الولاية لأن التوارث يحل في ماله ملكا ويكره تصرفا  
**وقد** كما استبان والذي من الحربيين من دارين مختلفتين أما المال  
الأول فهو لدار الحرب إذا دخل في دار الإسلام بآمان فهو الذي في دار  
واحدة حقيقة لكنها في دارين مختلفتين حكما لأن المستمان من أهل  
الحرب حكما لا ترى أنه يمكن من الرجوع إليها ولا يمكن من استدامة  
الاقامة في دارها بخلاف الذي في التوارث بينهما بل إقامات المستمان من  
موقف ماله لو رثته الدين في دار الحرب لأن حكم الأمان باق في ماله لحقه  
ومن جهة حقه اتصال ماله لو رثته فلا يصح أن يبيت المال إذا مات  
الذي لا وارث له على ما مر وما المأني فان حمل كقيل على أن الحربيين  
من دارين مختلفتين اتجه عليهم أنه من قبيل اختلاف الدارين حقيقة  
وكان حقه أن يكون مثالا للدارين وهو الاختلاف الحقيقي وبما جرت به  
الكفر ملة واحدة فان الكفار كهم في دار واحدة حقيقة فالاختلاف  
بين دارين إنما هو بسبب الحكم دون الحقيقة ووجه نظروا على  
الحربيين من دارين مختلفتين حقيقة لكنها في دار الإسلام بالآمان فبما  
في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفتين حكما نتيجة عليه ما ذكرناه وإذا كان  
الحربيان المستمان عن دار واحدة ثبتت بينهما التوارث لا ترى أن  
المستمانين أن كانوا من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وأن كانوا  
من دارين لم تقبل فكذا التوارث لأن الشهادة والبراه من باب الولاية  
واعلم أن الدارين إنما تختلف باختلاف المنفعة أي بعسكركم واختلاف الملك  
لانتظام العصمة فيما بينهم كان يكون مثلاً أحد الملكين في العهد وله  
دار ومنفعة والأخرى الترك وله دار ومنفعة أخرى وانقطعت العصمة  
فيما بينهم حتى يسقط كل منهما قتال الآخر فانظر رجل من عسكر أحد  
برجل من عسكر الآخر قتله فما كان الدارين مختلفان فتقطع باختلافها  
الوراثة لأنها تنبني على العصمة والولاية وإما أن كان بينهما تناص وتعاون  
على أحدهما كانت الدار واحدة والوراثة ثابتة وليس اختلاف الدارين  
بما نفع من الأثر عن الشافعي رحمه الله تعالى أصلاً وهو عندنا مانع  
فيما بين القفار دون المسلمين لثبوت التوارث بين أهل البغي وأهل  
العقل وإن اختلفت المنفعة والملك وذلك لأن دار الإسلام دار  
أحكام فلا يختلف الدارين فيما بين المسلمين باختلاف المنفعة والملك  
وذلك لأن دار الإسلام دار أحكام فلا يختلف الدارين فيما بين المسلمين  
باختلاف المنفعة والملك لأن حكم الإسلام يجمعهم وأما دار الحرب فهي دار

قهر

قهر وغلبة باختلاف المنفعة والملك فيها تتباين الدارين فيما بينهم وتباينها  
ينقطع التوارث ومن مواعيد الأثر أيضا كما في المقتضى جهالة الوارث وذلك  
في سائر خمس أو أكثر أحدها رجل وضع ولده في ثياب المسجد ليلا ثم نذر  
صاحبا فزجج لرفعه فان أتيه ولدان ولا يعرف ولده من غيره ومات  
قتل الظهور لا يرث واحد منهما ولا من صاحبه وثالثها حرة وأمة ولدت كل  
واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث واحد منهما  
ويسمي كل واحد منهما في نفسه لمولى الأمة ولا يعيها استأجر نصراني ومسلم ظهرا  
واحد الولد بينهما ولا يعلم ولد النصراني من ولد المسلم فالولدان مسلمان  
ولا يرثان من أبويهما ولا كل واحد منهما من صاحبه وخامسها رجل له ابن  
من حرة وابن من أمة لا نشان ارضعتة ظهرا واحدا حتى كبر ولا يعرف  
ولد الحرة من غيره بها حران ويسمي كل واحد منهما في نفسه قتمته لمولى  
الأمة ولا يرثان منه كذا ذكرهما ظهير الدين الترمذاني في فرائضه  
معه لما فرغ من بيان ما يتعلق من تركة الميت من التجهيز وقضا الديون  
إلى أخذه ومن ذكر مواعيد الأثر شرع في بيان معرفة أصحاب البروض فقال  
**فقد روي للزوج الثمن مع ولد أو ولدان** يعني لها ذلك مع الولد أو سفل  
وقد روي لابن ليخرج ولد الميت فان الحكم لا يكون كذلك بل يكون لها معه  
الربع **والزوج لها أي للزوجة مع عدم الولد** ولد أو ولدان لقوله تعالى  
وله من الربع مما تركتم أن لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلين الثمن مما تركتم  
وان كنتم أكثر من واحدة استركت فيه لزوجين أحدهما ليلا يلزم الإجماع  
ببقيته الورثة لأنه لو أعطى كل واحدة منهن ربعا يأخذن الكل إذا ترك الزوج  
زوجات بلا ولد والثمن مع الولد والوجه الثاني أن مقابلة الجمع بالجمع  
يقضي مقابلة الفرد بالفرد فيكون لواحدة الربع والثلث عند  
الفرداها بالنص وإذا اتفقت المزاوجة بينهما فيصرف الثمن جميعا  
على السواء لعدم الأولوية كما إذا ماتت امرأة فادعى رجلان أو أكثر نكاحها  
وأقام كل واحد منهما البينة ولم تكن في بيت واحد منهما ولا دخل بها فانهم  
يعتبرون ميراث زوج واحد لعدم الأولوية فكذا هنا فصار للزوجات  
حالتان الربع بلا ولد والثمن مع الولد **والزوج مع أحد ما أي الولد**  
**أو ولد الأنثى والنصف له أي للزوج** عند عدم الولد وولد الابن وإن  
سفل لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم لم يكن لهن ولد فان كان  
لهن ولد فلكم الربع مما تركن فليسحق كل زوج أما النصف وإما الربع مما تركت  
امراته لأن مقابلة الجمع بالجمع تقضي مقابلة الفرد بالفرد فكلهم ركب  
القوم دواجمهم ويسويها لهم ولفظ الولد يتناول ولد الابن فيكون  
مثله بالنص أو بالأجماع فيكون له الربع معه نصا للزوج حال ثلث النصف



والربع واما قدم الزوجة على غيرها لانه اصل الولاد اذ منها تولد الاولاد  
**ولاب فلجد السدس مع ولد اولاد** اما الاب فليقول تعالى ولا يؤيد  
لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد جعل له السدس مع الولد  
ولد الابن ولد شرعا بالاجماع قال الله تعالى يا بني ارم وكذا قالوا  
بنونا بنوا ابنا ابنا وبنانا بنونا بنوهن بنوا ابنا الرحا لا الابعد  
فان قلت يلزم على دخول ولد الابن في الولد لاجمع بين الحقيقة والحجاز وهو  
ممنوع قلت ليس من هذا القليل بل هو من باب عموم الحجاز كالحق في محله  
او عرف كون حكم كون ولد الابن حكم الولد بليل احز وهو الاجماع وجميع  
احوال الاب في الغرض ثلث احدها الغرض المطلق وهو السدس  
ونك مع الابن وابن الابن وان سفل لما تلونا والحالة الثانية الغرض  
والنقصيب وذلك مع البنت او بنت الابن الغرض لما تلونا والنقصيب  
لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الغرضين باهلها فما البنت فلا ولا  
ذكر في رواية فلا في رجل ذكر وذلك على سبيل التاكيد ويمكن ان يكون  
اجتزاء عن المحتى المشكل كما ذكره بعض العلما وفيه نظر والحالة الثالثة  
النقصيب المطلق وذلك اذا لم يكن للبنت ولد ولا ولد ابن لقوله تعالى  
فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فذكر فرض الام وجعل  
الباقى له دليل على انه عصبة واما الجد فهو كالاب اذا لم يدخل في البنت لئلا  
ام الا في اربع مسابيل الاولى ان ام الاب لا تترك معه وتترك مع الجد والثانية  
ان الميت اذا ترك الابوين واحدا الزوجين فلامه ثلث جميع ما سبق بعد  
نصيب احد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث جميع المال الا  
عند ابى يوسف رضي الله تعالى عنه فان لها ثلث الباقي ايضا والثالثة  
ان بين الاعيان والعلل تكلم سيقطون مع الاب اجماعا ويستقرون  
مع الجد عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى لا عند ابى يوسف رحمه الله تعالى  
والرابعة ان ابى الغنف مع ابنه ياخذ سدس الولد عند ابى يوسف رحمه  
الله تعالى وليس لجد ذلك بل الولد كله لابن ولا فرق بينهما عند سائر  
الايمه اذ لا يخزان شيئا من الولاد اذ جعلت المسيلة الثانية سبيلين  
كانت المسابيل خمس وفي الاسيا والظاهر قال **الا** كالجدة الا في احد عشر  
مسيلة خمس الغرضين وست في غيرها قال اما الخمس فذكر ما ذكرناه  
من المسابيل ثم قال الخامسة لو ترك جد معتقة واخاه قال ابو حنيفة  
يختص الجد بالاولاد وقالوا لا بينهما ولو كان مكان الجد اب فالمراث  
له كله اتفاقا قلت وهذا مستفاد حكما من حكم المسيلة الثالثة كما  
لا يخفى ثم قال واما المسابيل الست فاربعة في الكتب المشهورة لو

او ص

او صي اقربا وفلان لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية ولا في  
المطر تجب صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون حيد ولو اعتق الاب  
حيد او **ولده** الى ماله دون الجد ويصير الصغير مسلما باسلام  
ابيه الخامسة لو ترك اولاد اصغارا او مالا فالولاية للاب ثم كوصي  
الميت كذا في الجد السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير اخ وحيد  
فليترك ابى يوسف يستتر كان وعاقول الامام يختص الجد ولو كان  
مكانه اب اختص اتفاقا ثم ردت اخرى وهو انه اذا مات ابوه صار  
يتم ولا يقيم الجد مقام الاب لازالة الميت عنه فهي اثنا عشرة مسيلة  
قال ثم رأت اخرى في نكحات الخاتمة لو مات وترك اولاد اصغارا  
ولامال له وام ام جد اب الاب فالملققة علمها اثنا عشر على  
الام والثلثان على الجد ابنتي ولو كان كالاب كانت كلها عليه كالاب لا تشاركه  
الام في نفقة ثم ثلثه عشر انتهى **ولام السدس مع احد** اي الوالد  
ولد الابن وان سفل لقوله تعالى ولا يؤيد لكل واحد منهما السدس مما ترك  
ان كان له ولد ولفظ الولد يتناول الذكر والانثى ولا فرق بينه بتخصدهما  
واما ولد الابن فليكون لفظ الولد يتناول ايضا اولاد الاجماع على انه يقوم  
مقام ولد الصلب في توريث الام **ومع اثنين من الاخوة او من الاخوات**  
فصاعدا من اي جهة كانا اي سوا كانا من جهة ما لا يورث بها او من جهة  
الاب او من جهة الام لقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس  
ولفظ الاخوة لكل للاسترا في الاخوة والى هذا ذهب اكثر الصحابة  
وجمهور الفقهاء خلا فالابن عباس رضي الله تعالى عنهما فانه جعل الثلث  
من الاخوة والاخوات حليمة للام دون الاثنين فلها معهما الثلث  
عنده بنا وعلى ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول المثنى ورويان حكم  
الاثنين في الميراث حكم الجماعة الا ترى ان البننتين كالبنات والاثنين  
كالأخوات في استحقاق الثلثين قلنا في المحب وايضا معنى الاجتماع  
على الجمع المطلق قلنا لفظ الاخوة عليه ثم الباقي من السدس المدي  
حجبهما عنه للاب عند جمهور الصحابة رضي الله تعالى عنهم ويرى  
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه لا اخوة للمهر حجبهما عنه  
وقد يستتر عليه بما رواه طاووس من سلام انه صلى الله عليه وسلم  
الاعطى الاخوة السدس مع الابوين ولنا انه تعالى قال فان لم يكن  
له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس



والمراد من صدر الكلام ان لامة الثلث والباقي للاب فكذا الحال في اخوة  
فكانه قيل فان كان له اخوة وورثه ابواه فلامه السدس ولا يثبت الباقي  
بغير شرط المحاجب ان يكون وارثا في حق من يجيبه والاح المسلم وادرك  
في حق الام بخلاف الرقيق والكافر فالأخوة يجوبونها بالاب الا ان ترك  
الهم لا يرون مع الاب شيئا عند عدم الام لانهم كلاله فلا ميراث  
لهم مع الوالد وليس حال الاخوة مع وجود الام باقوى من خالهم  
مع عدمها وقد روي عن الصادق عليه السلام قال لعنت ابن  
رجل من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
السدس مع الابوين وسالته عن ذلك فقال كان ذلك وصية  
وحسينه صار الحديث دليلا لها ان لا وصية للوارث والظاهر لا قال  
السيد في شرح السراجية انه لا صحة لهذه الرواية عن ابن عباس  
رضي الله تعالى عنها لانه يوافق الصديق رضي الله تعالى عنه في وجوب  
الحمد للأخوة فكيف يقول يارثهم مع الاب كذا في شرح الامام السرخسي  
وجه الله تعالى وذهب الزهري الى ان الاخوة لام لا يجوبونها بخلاف  
غيرهم فان الحجب ههنا المعنى يعقوب وهو انه اذا كان هناك  
اخوة لاب وام اولاد فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال  
الاتفاق وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا كان الاخوة لام اذ ليس تقفهم  
على الاب وجمهور العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لام الاسم حقيقة  
في الاصناف الثلاثة وهكذا حكم غير معقول المعنى ثبت بالنسبة الى  
تري الهم لا يجوبون الام بعد موت الاب ولا تقفهم عليه لعدمه  
ويجوبونها كبارا وليس عليه تقفهم **السدس للجد مطلقا** اي سرا  
كانت لام كام الام اولاد كام **الاجل** اي سوا كانت واحدة او اكثر  
منها اذكر **ثابتات** اي صحاحات كالمذكورين فان الفاسدة من ذوي  
الارحام كاسيات **متحاذيات** في الدرجة لان القرابة تحجب البعدي  
اما اعطاء الجدة الواحدة السدس فلما رواه ابو سعيد الخدري  
ومغيرة بن شعبة وفضة بن دويب من انه صلى الله عليه وسلم  
اعطاها السدس واما التثنية بينهما في ذلك اذكر التثنية  
فلا روى الام حات الى الصديق رضي الله تعالى عنه وقالت اعطني  
ميراث ولدي فقال اصبري حتى اسأوا وصحابي فاني لم اجد ذلك  
في كتاب الله تعالى ايضا ولم اسمع نك من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم شيئا اخر سألهم تشهد به ايضا محمد بن سلمة فاعطاه  
ذلك ثم حات ام الاب اليه فطلبت الميراث فقال اري ان ذلك للسدس

بينك

بينك ويولى الغدوت منها فتشركها فيه وفي رواية اخرى ان ام  
الاجات الى عمر رضي الله تعالى عنه وقالت انا اولى بالميراث من ام  
الام اذ لو ماتت لم يرثها ولو ولدها ولو مت ورثي ولو ولدي فقال  
يؤد ذلك السدس فان اجتمعتا فهو بينكما وايضا قلت به فهو لها حكم  
بالشريك بينهما نقدا جميعا على ان الحديث الصحيحان المتحاذيات  
تقتضي ركن في السدس بالسوية **والسدس لبنت الابن مع البنت**  
تكملة للثلثين وذلك لان حق البنات الثلثان وقد اخذت الواحدة  
الصليبية النصف لقوة القرابة فبقى سدس من حق البنات فتأخرو  
بنات الابن واحدة كانت او متقدمة وما بقي من التركة فالاولى عصبة  
بنات الابن من ذوات الغرض مع الواحدة من الصليبات ويصرف  
معيها من العصبات اذا كان معهن ابن الابن وان كان معهن ذكر اسفل  
منهن درجة فلهن فرضهن ولا يرثن مع الصليبتين عند عامة الصحابة  
رحمهم الله تعالى اذ لم يبق معهما شيء من حق البنات خلافا لابن عباس  
رضي الله تعالى عنهما اذ حكمها عتده حكم الواحدة الا لا يكون محذرين  
او اسفل منهن غلام فيعصبهن فحينئذ يكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ  
الانثيين سوا كان الغلام اخا من او ابن عم من كما ان الابن الصليبي  
لعصبة البنات الصليبية وذلك لان الذكر من اولاد الابن يعصب  
الاناث اللاتي في درجته اذ لم يكن للبنت ولر صليبي بالاتفاق في  
استحقاق جميع المال فكذا يعصبها في استحقاق الباقي من الثلثين  
مع الصليبتين واليه ذهب عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
وعليه جمهور العلماء وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لا يعصب  
الباقي كله لابن الابن ولا لشي لبناته وقام بتحقيق هذا المقام بطلب من  
الكتب المبسوطة **والسدس للاخت لاب مع الاخت لا يورث تكملة**  
للثلاثين فان حق الاخوات الثلثان وقد اخذت الاخت لاب وام النصف  
بقى منه سدس فيعطى للاخوات لاب حتى يكمل حق الاخوات ولا يرثن مع  
الاختين لاب وام لانه قد كمل لهما حق الاخوات اعني الثلثين فليبق للاخوات  
لاب شيء الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن وحينئذ يكون الباقي بينهما للذكر  
مثل حظ الانثيين **والسدس للواحد من ولد الام** لقوله تعالى واه كاه رجل  
يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والمراد  
اولاد الام اجمعاء ويرث عليه قراءة اي وله اخ او اخت من الام **والثلث**  
**فما سوا من ولد الام** لقوله تعالى فان كان لولاك من ذلك فميراثك في الثلث  
ذكرهم وانا لهم في القسمة والاستحقاق سوا ما في القسمة فلا انثي



منهم فاحذر من ما يأخذ الذكر كما دل عليه جعلهم شركا في الثلث واما في  
الاستحقاق فلا بد الواحد منهم مذكرا كان او مؤنثا يستحق السدس  
واذا انفرد وان كورا وانثا ومختلفين استحقوا الثلث ولا يفتى عليك  
ان الاستحقاق بعمر الواحد والمنفرد بخلاف القسمة **والثلث للام**  
**عند عدم من لها معه السدس** اي عند عدم الولد وولد الابن وان  
سفل وعدم الاثنين من الاحوة والاحوات فضا عدا علم ذلك  
بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة  
فلامه السدس هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين واما اذا كان  
معها احدهما **فلها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين في زوجة وابوين**  
**وزوج وابوين** وهذا مذهب جمهور الصحابة والفقهاء رضي الله تعالى عنهم  
وكا ان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يقول ان لها ثلث اصل التركة في هاتين الصورتين  
مستد لايانه تعالى جعل لها او لا سدس التركة مع الولد بقوله تعالى ولا يرثه  
لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ومعه ثلثا لها مع عدمه الثلث  
بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فيترجم منه ان المراد  
ثلث اصل التركة ويؤيد ايضا ان السهام المقدرة كلها بالقياس الى اصلها  
بعد الوصية والدين وكان ابو بكر الاصم يقول بان لها مع الزوج ثلث ما بقي  
من فرضه ومع الزوجة ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع  
المال لراد نصيبها على نصيب الاب لان المسئلة حينئذ من ستة لا يحتاج  
النصف والثلث للزوج ثلاثة وللأم اثنان على ذلك التفسير فيبقى للاب  
واحد وفي ذلك تفضيل الانثى على الذكر فاذا جعل لها ثلث ما بقي من فرض  
الزوج كان لها واحد وللأب اثنان ولو جعل لها مع الزوجة ثلث الاصل  
بقدر ذلك التفضيل لان المسئلة من اثني عشر لا يحتاج الربع والثلث  
فان اخذت الأم اربعة بقول الاب خمسة فلا تفضل لها عليه ولنا معنى  
قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث هو ان لها ثلث  
ما ورثاه سواء كان جميع المال او بعضه وذلك لانه لما ريد ثلث الاصل  
لكل في البيان فان لم يكن له ولد فلامه الثلث كما قال تعالى في حق  
البنات وان كانت واحدة فلها النصف بعد قوله تعالى فان كان كسفا فرفق  
اثنين فلمن ثلثا ما ترك فيلزم ان يكون قوله وورثه ابواه خاليا عن  
الفايتة وتماه في شرح السراجية للمسير وذلك **في زوجة وابوين وزوج**  
**وابوين** فيكون لها السدس مع الزوج والاب والربع مع الزوج وللأب لانه  
هو الثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين فصار للام ثلاثة احوال ثلث  
الكل وثلث ما بقي بعد فرض احد الزوجين والسدس **والثلثان لكل**

تضاعدا

وضا تقرأ من فرضه النصف كالبنات والاحوات **الا الزوج** فان فرضه النصف  
وليس ذلك بمقتضى في حقه هكذا وقع في بعض المختصرات وينبغي الاحتجاج  
الى اخرج من القاعدة لانه لا يكون متقددا او الله تعالى اعلم **هذا**  
**فصل في بيان احكام العصبات العصبية في اللغة قرابة الرجل**  
**لابيه وكلها جمع عاصب** والام السبع به من عصب القوم بفلان اذا طافوا  
به حوله فالاب طرف والابن طرف والعم جانب والاخ جانب ثوبس بها  
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا في مصدرها العصبوبة والمذكر يعصب  
الانثى اي يجعلها عصبية والعصبات النسبية ثلاثة عصبية بنفسه  
وعصبية بغيره وعصبية مع غيره فبذا يذكر الاول فقال **عصبة العصبية**  
**بنفسه** وهوي العصبية بنفسه **كل ذكر اعتبر الذكور لان الانثى لا تكون عصبية**  
**بنفسها بل بغيرها او مع غيرها لم يدخل في نسبتته الى الميت** انثى فان من دخلت  
الانثى في نسبتته اليه لم يكن عصبية كالولاد الام فانها من ذوات العروص وكاب  
الام واين البنت فانها من ذوي الارحام وان قلت الاخ لا بام عصبية  
بنفسه مع ان الام داخل في نسبتته قلت احبيب عنه بالقرابة  
الاب اصل في استحقاق العصبية فانها اذا انفردت كفت في اثبات العصبية  
بخلاف قرابة الام فانها لا تصل بافترادها لانها في علة ملغاة في استحقاق  
العصبية فكنا جعلناها بمرتبة وصف زايد فرجنا لها الاخ لا بام علي  
**الاخ لا بام ما بقى الفرائض اي جنبها وعند الاقتراء عن غيره في الوارثه**  
**يجوز جميع المال بحجة واحدة** فيردا به حتى لا يرد ان اصحاب الفرض اذا اخل  
عن العصبية فقد يجوز جميع المال لان استحقاقه ببعضه بالفرضية والباقي  
بالرد فان قلت يرد على هذا ان الاحرات عصبات مع البنات ولا يجوزون  
جميع المال عند الاقتراء بحجة واحدة فلا يكون الترتيب جامعا قلت  
احبيب عنه بان الكلام في العصبية بنفسه فلا يستأول من هو عصبية  
مع غيره او بغيره بل بما في الحقيقة اصحاب الفرائض واعلم ان العصبات  
بالقسم اربعة اصناف الاول جزء الميت والثاني اصله والثالث جزء ابيه  
والرابع جزء جد يتقدم الاقرب فالاقرب اي يرجون بغرب الدرجة اعني  
الام بالمراث جزء الميت اي بالبنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم اصله اي الاب  
ثم الجد اب الاب وان علا وقد شرع في بيان ذلك فقال **ويقدم الاقرب**  
**فالاقرب كالابن ثم ابنه وان سفل كالبن ابن ابن الابن ثم الاب ويكون مع**  
**البنت عصبية ويكون الاب اسما** كما تقدم تقريره **ثم الحد الصحيح** وهو اب الاب اختزبه  
عن الفاسد وهو الحد بالام لانه من ذوي الارحام **وان علا** واما قدم البنون  
على الاب لانهم شروع الميت فالاب اصله والقبال الفرع باصله المظهر من اتصال  
الاصل بفرعه الاتري ان الفرع ينتج الاصل ويصير مذكورا بذكره دون العكس



وان الدنيا والاستجار قد خلت ببيع الارض ولا تدخل هي في بيعها وظهور انصافهم  
يرد على هذا اقرب الى الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان انصاف  
من الجانبين يعبر واسطة وقدم بنو البين وان سفلوا على الاب لان سبب  
استحقاقهم ايضا الميتة المتقدمة على الماتق وكون الاب اقرب درجة من  
الجد ظاهر فيظهر فيما بين الابن وابن الابن **فراخ ثم ابنه وان سفل**  
تأخير الاخوة عن الجد وان علا قولنا في حقيقة رحمه الله تعالى خلافا لما  
كما يستحق عليه في حجة ان سدادته تعالى وانما اطلق الحكم هاهنا بلا تشبيه  
على الخلافا لانه المختار للفقوى وتأخير ابنه عنه لقرب درجته **ثم الم**  
**ثم ابنه وان سفل** تأخير الاعمام عن الاخوة وتأخير بنينهم عنهم ليعبر بكونهم  
الدرجة **ثم عم الاب ثم ابنه ثم عم الجد ثم ابنه** تأخير الاعمام عن الاخوة  
وتأخير بنينهم عنهم ليعبر بالدرجة قطريه ان اسباب العصرية بنفسه انواع  
اربعة الميتة يعبر واسطة او بواسطة والابوة كذلك والاخوة وفروعها  
والترتيب ما عرفت ثم بعد الترجيح بقرب الترجيح بقرب المهرجة يخرجون  
بقوة القرابة انما واليه بقوله **ومن كان لا يورث** من العصبات **مقدم**  
**على من كان لاب** ذكر كان ذوالقرابنين او ابني لقوله صلى الله عليه وسلم  
ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات اي بنو الاعيان اولي الميراث  
من بني العلات كالاخ لاب ولام فانه مقدم على الاخ لاب اجماعا وبما مثال  
للمذكر من ذوي القرابنين ان الاخت لاب وام اذا صار في عصبة مع الميت  
او غيرها فانها ابنا او ابنة من الاخ لانه خلافا لابن عباس رضي الله تعالى  
عنه فان الاخت لا تقصر عصبة مع البنات عنده ثم لما فرغ من بيان حكم العصبة  
بنفسه شرع في بيان حكم العصبة بغيره فقال **ويصير عصبة بغيره البنات**  
**وبنات الابن بابن الابن والاخوات لاب وام والابن** يدل على صيرورة  
الاولين عصبة قوله تعالى يوصلكم الله في اولادكم للمذكر مثل حظ الانثيين  
وعلى صيرورة الاخوة بين عصبة قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء  
فللمذكر مثل حظ الانثيين ثم لما فرغ من بيان العصبة بغيره شرع في بيان  
العصبة مع غيره ومع غيره **الاخوات مع البنات** سواء كانوا اصليات  
او بنات ابن وسوا كانت واحدة او اكثر لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا  
الاخوات مع البنات عصبة والمراد من الجمع ههنا الجنس واحدا كان  
او متعددا **وعصبة ولد الزنا والملاعة مولى الام** لانه لا اب لها والبنى صلى  
الله عليه وسلم الحق ولد للملاعة بامه فصارت كسكنى لاقربة له من جهة  
الاب فوجب ان يرثه مولى امه ويرثهم فلو ترك بنتا وملاعا والملاعن  
فللميت النصف والام السدس والباقي يرد عليهما كان لم يكن له اب  
وهكذا لو كان معهما زوج او زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما فرضا

ورد اولو ترك امه واخاه لأمه وابن الملاعن فلامه الملك ولاخيه  
لامه السدس والباقي يرد ود عليهما ولاشي لابن الملاعن لانه لا اخ  
له من جهة الاب واذا مات ولد لابن الملاعة ورثه قوم ابيه وهم  
الاخوة ولا يرث قوم جد يعين الاعمام واولادهم بهذا تعرف حقيقة مسائله  
وهكذا ولد الزنا لكن يفرق ان في مسيلة واحدة وهي ولد الزنا يرث  
من قوم امه ميراث اخ لام وولد الملاعة يرث من قوم امه ميراث  
الاخ لا يورث **وتخت العصبات بالمعتق ثم عصبة** هذا بيان العصبة  
من قبل السبب فالمعتق عصبة بنفسه ثم عصبة على ما ذكرنا من  
الترتيب وهو اقرب العصبات لان عصرية حقيقة وعصرية حكمة  
قال صلى الله عليه وسلم الولاء لحمه كالحمه النسب ومعنى ذلك كما صرح  
به في شرح السراجية ان الحرية حياة للانسان انه بها تثبت صفته  
المالكية التي امتازها عن ماعداه من الحيوانات والجمادات والرقبة تلف  
وهلاك فالمعتق سبب لاهله المعتق كما ان الولد سبب لاجداد الولد وكما ان  
الولد يصير مملوكا لابيه بالنسب والى اقربائه بتبعيته كذلك المعتق  
يصير مملوكا الى معتقه بالولاء الى عصبة بالتبعية وكما ثبت الارث  
بالنسب كذلك يثبت بالولاء **وان ترك المعتق اب مولاة وابن مولاة فالكل**  
**للابن** هذا عن رأي حقيقة ومحمد لانا الاب مع الابن من ذوي الفروض فلا  
يرث بالولاء كالام ولا يعتبر تقصيص الاب بحال فان البنت تكون عصبة  
بحال فلا يرث الابن بالولاء وقال ابو يوسف يعطى الاب السدس والابن  
الباقي لان كلا منهما عصبة اذا انفرد فاذا اشتركا في الارث ورثا بالولاء اصله  
الاخوات وقد مرد دليلها وانه تعالى اعلم **وان ترك حرة امي حرة مولاة واخاه**  
**ثم اب الميراث للجد** عن رأي حقيقة **وقال لا يورثها** وكذا بنا على اختلافهم في ميراث الجد  
فغده ان الجد هو العصبة واسقط حق الاخ فذلك يكون الحق بالولاء  
وعندهما ان الجد والاخ يستويان في الميراث فذلك يستويان في ميراث  
الولاء واعلم ان لاشي للاث من ورثة المعتق فليس في عصبة المعتق  
الوارثين من المعتق بالولاء من هر عصبة بغيره او عصبة مع غيره كما تقرر  
في محله وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولا اما اعتنق  
او اعتنق من اعتنق او كانت من كانت من كانت او دبر او دبر من  
دبر او جرو ولا معتنق او معتق معتنق هذا الحديث وان كان فيه  
شذوذكته تأكيد ما روي ان كبار الصحابة كعرو على وابن مسعود  
رضي الله تعالى عنهم قالوا بمثل ذلك فصارت معتنقة الشهر ومعناه ليس  
للسنن من الولا ولا ما اعتنقته او لاولادها من كاتنته او لاولادها من كاتنته  
من كاتنته او لاولادها من كاتنته او لاولادها من كاتنته ما دبره من



دبره فكلية ما والذكورة والمقدرة عبارة عن موقوف يتعلق به الاعتناق  
 فانه بمنزلة ما يملك مما لا عقل له كما في قوله تعالى وما ملكت ايمانكم ايماهم  
 وكلمة من عبارة عن صار حراما لك فاستحق ان يعبر عنه بلفظ العقل فلولاء  
 معتقتهن ومكاتبتهن ظاهرو ولا معتق معتقتهن فيما اذا اعتقت امرأة  
 عبدا فاستقرى ذلك العبد عبدا اخر وانفقته ثم مات المعتقد الثاني  
 وليس له عصبه نسبية وقد مات قبله العبد الاول وعصبته يترأثه  
 لتلك المرأة بالعصبة من جهة الولاء وكذلك الحكم في مكاتب مكاتبها وصورة  
 ولولا مديريين ان دبرت امرأة عبدا ثم ارتدت وانقضت بدار الحرب وحكم  
 القاصي بحرية عبدها المديري ثم اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات  
 المديري ولم يخلف عصبه نسبية فهذه المرأة عصبته وحكم مديري هذا المديري  
 كذلك اي اذا حكم القاصي بعتق مديريها بسبب لحاقها فاستقرى عبدا اخر  
 ودبره ثم مات ورجعت المرأة ثانية الى دار الاسلام اما قبل موت مديريها  
 او بعده ثم مات المديري ولم يخلف الثاني ولم يخلف عصبه نسبية فلولاء  
 هذه المرأة وصورة هر معتقتهن المولا ان عبدا امرأة تزوج باذنها جارية  
 قد اعتقها غيرها فولد بينهما ولد فهو حرة لأمه فان الولد يتبع الأم في  
 الرق والحرية ولولاوه لمولاه فاذا اعتقت تلك المرأة عبدا جرد ذلك  
 العبد باعتناقها اياه ولولده الى نفسه ثم الى مولاته حتى اذا مات المعتقد  
 ثم مات ولده وخلف معتقة ابيه فولاه لها وصورة جرد معتق معتقتهن  
 الولاء ان امرأة اعتقت عبدا فاستقرى العبد المعتقد عبدا اخر ووجه  
 بمعتقده غيره فولد بينهما ولد فهو حرة ولولاوه لمولاه فاذا اعتقت ذلك  
 العبد عبدا جرد باعتناقه ولا ولد معتقة الى نفسه ثم الى مولاته انتهى ثم لما  
 فرغ من بحث العصبات شرع في بيان احكام المحب وهو في اللغة المنع وبالحق  
 لما يستبره الشيء ويمنع من النظر اليه وفي اصطلاح اهل هذا العلم منع شخص معين  
 عن ميله الى ما كره او بعضه لوجود شخص حرم وهو على نوعين احدهما محب نقصان  
 وهو محب عن سهم اكثر الى سهم اقل كما سيأتي بيانه والورثة في حجب الحرمان  
 وبالنسبة اليه فريقان فزيق لا يجيبون هذا المحب بحال البتة وهم ستة اشار  
 اليها بقوله **والا يحرم ستة بحال الاب والابن والام والبت والزوجات** فان  
 قلت قد يجيب هذا الفزيق بالقتل والردة والرقبة فلا يصح انهم لا يجيبون  
 بحال البتة قلت الكلام في الورثة وهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة  
 والله تعالى اعلم وفزيق يرتبون بحال ويجيبون حجب الحرمان بحال اخذني  
 وهم غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا عصبات او ذوي الفروض اشار  
 اليه بقوله **والا يحرم الاقرب من سواهم** اي سوا الستة المذكورين **الابعد**  
 كما مر بيانه في العصبات من اهم يرحمون بقرب الدرجة فالاقرب منهم يجيب

الابعد محب حرمان سوا اتحاد في السبب او لا ومن هذا هو احد الاصلين  
 في هذا الباب والاصل الثاني اشار اليه بقوله **ومن اولي الشخص لا يركب معه**  
 اي كل من بنتي شخص الى الميت لا يركب مع وجود ذلك الشخص كما بين الاس  
 فانه لا يركب مع الابن **والاولاد الام** فانه يركب معها مع انه يدلي الى الميت بها وذلك  
 لعدم استحقاقها جميع التركة وتحقيق هذا الاصل ان الشخص المدعي به الا استحق  
 جميع التركة لم يركب المدعي مع وجوده سواء اتحاد في سبب الارث كما في الاب والجد  
 والابن وابنه او لم يتحد كما في الاب والاخته والاختات فان المدعي به لما احزن  
 جميع المال لم يبق للمدعي شي أصلا وان لم يستحق المدعي به الجميع فانا اتحاد في  
 السبب كان الامر كذلك كما في الام وام الام لان المدعي به لما اخذ نصيبه بذلك  
 السبب لم يبق للمدعي من النصيب الذي يستحق بذلك السبب شي وليس له  
 نصيب اخر فصار محروما وان لم يتحد في السبب كما في الام واولادها فانه المدعي  
 به حينئذ ياخذ نصيب المستند الى سبب والمدعي ياخذ نصيبا اخر مستندا الى سبب  
 اخر ولا حرمان فان قلت البيعة الام تستحق جميع التركة اذا انفردت عن  
 غيرها من اصحاب الفرائض والعصبات قلت اجيب عنه بانه ليس فذلك  
 الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق بعض التركة ببعض وبعضها  
 بالرد والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبه والله تعالى اعلم  
**والمحرم من الميراث** بالكلية **لا يحجب** نوعان عاينه اصلا لا محب حرمان  
 ولا محب نقصان وهو قوله عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم ورجب  
 ان امرأة مسلمة تركت زوجها مسلما واخوين من امها مسلمين وابنا كافرا  
 يقتضي فيها على ورثتين ثابت رضي الله تعالى عنهم ان الزوج النصف  
 والاخرها الثلث وما بقي فهو للعصبة وعند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
 حجب المحرم حجب النقصان لا محب الحرمان ففي المسئلة المذكورة يكون غيره  
 للزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي للعصبة فلا ما تقتضيه رواية  
 السرخسي في ثوابه قال السيد في شرحه وقد روي عنه ايضا انه  
 جعل في ذلك الصور للزوج الربع ولم يجعل للأخوين شيئا بل حكم بان ما بقي  
 للعصبة فغنه في حجب المحرم يغير حجب الحرمان روايتان وثان المحرم الذي  
 لا يحجب عندنا اصلا ويجب عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه حجب النقصان  
 الكافر والقاتل والرتيق والدليل من الطرفين بطلب من الطلاق **والا يحجب**  
**الحج** حجب الحرمان كل من المحبين بالاتفاق بيننا وبين ابن مسعود رضي الله  
 تعالى عنه **كالأخوة والأخوات يحجبون بالاب** **والا يحجبون الام من الثلث**  
**الى السدس** وكذا الحال في حجب الحرمان فان الام محربة بابنها وحاجته لام  
 الام عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه خلاف المحرم عند حاجب مع انه  
 ليس بوارث اصلا وكذا المحجب بل هو اولي لانه وارث من وجه دون وجه



واما عندنا فلا ان المحرمات جعلناهم بمنزلة المعدوم لان ليس باهل الميراث  
من كل وجه بخلافه المحرمات فانه اهل له من وجه دون وجه اخر فيجعل كالميت في استحقاق  
الارث بخلافه شيئا ويجعل حيا في حق المحرمات في حق محرمات فيجب **ويسقط بها الاب**  
وهم الاخوات لاب وام **بالابن وبالأب والجدة** والسقوط بالجدة منجب ابي حنيفة **وقال**  
**يقاسمهم على اصول زيد ويغني بالاول** وهو السقوط كما هو مذهب ابي حنيفة **اعلم**  
ان هذه المسئلة مختلفة فيها في الصدر الاول فقال اكثر الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم منهم ابو بكر وابن عباس واي بن كعب رضي الله تعالى عنهم ان الاب  
كالجد عند عدمه يرث معه من يرث مع الاب ويسقط به من يسقط بالاب  
وبه اخذ ابو حنيفة فجعل الجد ابي الاب بمنزلة الاب الا في ميليتين زوج  
وابوين او زوجة وابوين على ما تقدم تقريره وروي الحسن بن زياد  
انه بمنزلة الاب فيها ايضا وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي  
الله تعالى عنهم ان الجد لا يسقط بين الاعيان والعلات ودخول معه  
واختلفوا في كيفية توريثهم وهذا اخذ ابو يوسف ومحمد والشافعي ومالك  
رحمهم الله تعالى واما مقاسمة الجد بين الاعيان على اصول زيد فهو انه  
اذا اجتمع الجد والاخوة فان الجد كاحدهم يقاسمهم ما لم تنقصه المقامات  
من الثلث فانما تنقصه فرض له الثلث والباقي للاخوة للذكر مثل حظ الانثيين  
مثل ذلك جد واخ المال بينهما نصفان لان المقاسمة خير له جد واخوال  
المال بينهم اثلاثا لاستواء المقاسمة والثلث جد وثلاثة اخوة ليزول  
الثلث والباقي بين الاخوة لان المقاسمة في هذه الصورة تنقصه من الثلث  
فان كان معهم زوجة وعطي فرضه ثم ينظر في الجد ثلثة احوال  
المقاسمة او ثلث ما بقي او سدس جميع المال فعطي ما هو خير له منها  
والباقي بين الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين مثل ذلك زوج وجد واخ  
للزوج النصف والباقي بين الجد والاخ وكذلك مع الزوجة جد وجد  
واخوال واخت للجد السدس وللجد ثلث ما بقي جد وبنت وجد واخوال  
للجد السدس وللنصف النصف وللجد السدس زوج وام وجد واخ للزوج  
النصف وللأم الثلث والباقي وهو السدس للجد وسقط الاخ **ويسقط بها**  
**العلات** وهم الاخوة **للجد** اي بين الاعيان **وهؤلاء** اي الابن وابنه وبالأب  
والجد وبغير العلات مع الجد كبن الاعيان فاذا اجتمعوا مع الجد قال  
زيد رضي الله تعالى عنه ان بني العلات يدخلون في القسمة مع بني الاعيان  
اصرار للجد فاذا اخذ الجد نصيبه فنبتوا العلات يخرجون من الثلث خالصين  
والباقي من المال بعد نصيب الجد لبني الاعيان يتقاسمون فيما بينهم  
للكر مثل حظ الانثيين وذلك لان بني العلات يورثون مع الجد اذا عدل  
بغير الاعيان ولا يورثون معهم فلا بد من اعتبار ارثهم في حق الجد واعتبار

سقوطهم في حق بني الاعيان فيورثون في القسمة لتبليلا لنصيب الجد ولا  
ياخذون لسا وتظهره ان يختلف اما واخا لاب وام واخا لاب فلام السدس  
اعتبار اللام من الاب في حجبها كونه وارثا معها مع انه محجوب عنها بالاخ مع  
الابوين فاذا كان مع الجد اخ لاب فالمقاسمة وثالث المال سرا للجد الثلث  
وللام من الابوين الباقي وخرج الاخ لاب خايبا وان دخل في الحساب ولو  
فرضنا بدل الاخ لاب اخا لاب كانت المقاسمة خيرا للجد وتكون المسئلة  
من حنيفة فالجد منها سهمان والباقي وهو ثلثة للاخ من الابوين ولا شيء  
للاخت من الاب **ويسقط بها الاخوات** وهم الاخوة لام **بالولد وولد الابن**  
**والجد** بالاجماع لانه شرط كونه وارثا ان يكون الميت كلاله فلم  
يجد ولا يورثون عند عدم مولود **وتسقط الميراث مطلقا** اي لمن  
اي حجة كانت **بالام** لانه صلي الله عليه وسلم انما اعطى الجد السدس  
اذا لم يكن للميت ام **ويسقط الابويان** من الميراث **بالاب**  
كالجد مع الاب وكذلك يسقط بالجد اذا لم يكن من قبله ولا يسقط ام  
الام بالجد لانها ليست من قبله فلو ترك ابنا وام اب وام ام فام الاب  
محجوبة بالاب **ويجب القرى** اي من الميراث **المعدية** وارثه كانت او  
**محجوبة** كالان ترك اما وام ام فام فقد قبل الكل للاب لانه قد حجب امه وبني  
محجبت ام الام لكونها اقرب منها وقيل لها السدس لان ام الاب محجوبة بالاب  
ولا تجب وفي شرح نوايظ السراجي للسيدنا الحاج بيت هبة في اقسام  
اربعة وهذا مذهب علي وعلمنا ايضا واحدى الروايتين عن زيد بن ثابت رضي  
الله تعالى عنه وفي رواية اخرى عنه ان القرى ان كانت من قبل الاب  
والعدي من قبل الام فهما سواء فيكون حينئذ حجب القرى في اقسام  
ثلاثة فقط من تلك الاربعة وقد عمل بهذه الرواية مالك والشافعي في الجمع  
من قوليه والدليل عليها ان الحجة انما تستحق بالامومة وهي التي من جانب  
الام اظهر فانها م قرى بام والاخرى تدعى باب فاذا كانت القرى من جهة  
الام فلها رجحان بزيادة القرب وظهور الامومة فكانت اولى واما اذا كانت  
القرى من جهة الاب والعدي من جهة الام فلا حد لما ظهر الصفة  
والاخرى بزيادة القرب فيستويان في استحقاق الادب ولنا ان استحقاق  
الحجة باعتبار الامومة وهي الاصلية ومعنى الاصلية في الاولى القرى اظهر رتبة  
منه في العدي سواء كانت من جهة واحدة او من جهتين فتكون هي مقدمة  
على العدي مطلقا ولو كان ظهور الابوين موجبا للتقدم لكانت ام الام مقدمة  
على ام الاب مع تساويهما في الدرجة وهو باطل **والاجتماع** اي الجدات وكانت  
**احداهما ذات قرابة واحدة** كأم ام الاب والاخرى ذات قرابتين او اكثر كأم  
ام الام **وهي ايضا ام اب الاب** وذلك ان امراة زوجت ابنا سهايت بنتها



نزل بينهما ولد فمعه المدة جنة لهذا الولد الذي مات من قبل ابيه لانها ام  
 الي ابيه ومن قبل امه لانها ام ام امه من جنة ذات قرابتين لم نقول هناك  
 امرأة اخري قد كانت تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولدت من بنت الاخري  
 ابن ابن الاولى الذي هو اب الميت هذه الاخري ام ام اب الميت من ذات قرابة  
 واحدة منها ثلثة الرقات جديتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعا فقد جحد  
 ذات قرابتين مع قرابة واحدة **قسم محمد السدس بينهما اثلاثا** باعتبار  
 الجهات **وما ابو حنيفة وابو ثور انصافا** باعتبار الابان وهو قول سفيان  
 رحمه الله تعالى هكنا وقع نسبه القول الثاني الي ابي حنيفة وابو ثور  
 في شرح الجمع واقتصر في السراجية على نسبه القول الثاني لابي يوسف  
 ولهمين كرا با حنيفة معه قال السيد في شرحها قال الامام الشريفي  
 لا رواية عما ابي حنيفة رحمه الله تعالى في صورة فقد قرابة احدي الجنتين  
 وذكر في قرابته الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق الثاني في من اقل  
 الميت فوان قول ابي حنيفة وما لك والسما في كقول ابي يوسف  
**واذا استكمل النكاح والاحواز** **البحرين** **فرمتهن** **وموالثلثان سقطت**  
**الابن** عند عامة الصحابة اذا لم يبق منهن شيء من حق البنات خلافا  
 لابن عباس رضي الله تعالى عنهما اذا كانتا اثنتين اذ حكمهما عند حكم  
 الواحدة **سقط الاحواز لاب ايضا** **الا بنعيب ابن ابن** في الصورة  
 الاولى **واخ** في الثالثة **مواز** اي مساوا **ونازل** اي سا فل يمينه يعصبهن  
 ويكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين **واحد ابن عم** **مواخ لام**  
**السدس** **وتقتسمان الباقي** **ولو ترك زوجا واماموا حرة**  
**لام واخوة** **لابون احد الزوج نصف والام السدس** **ولدا الام الثلث**  
**ولا شيء للاخوة لابون** لانهم عصية والعصية مومن ياخذ ما بقى  
 اصحاب التدريس وهذا الميراث في كتاب الله تعالى علم هذا **باب**  
 في بيان احكام العزل وهو في اللغة يستعمل معيني الميل الى الجور او بمعنى  
 الفلحة يقال عيل صبره اي غلب وبمعني الدفع يقال عال الميزان  
 اذا رفعه ومن هذا المعني الاختيار اخذ المعنى المصطلح عليه وهذا قال ابو  
 زيادة السهام وهو ضد الردان فالقول ينتقص سهام ذوي الفروض  
 ويزداد اصل المسئلة وبالرد تزداد السهام وتنتقص اصل المسئلة **هو**  
**اي القول** **زيادة السهام على الفريضة** **والرد** **زيادة المخرج عن السهام**  
 اعلم ان مجموع الخارج سبعة لان الفريضة المذكورة في كتاب الله تعالى ستة  
 ومخارجها خمسة اعداد الاثنان والثلاثة والاربعة والستة والثمانية  
 وذلك لانها مخرج الثلث والثلثين كما مر وقد عرف ان الاحتمال الذي  
 يكون في نوع واحد فيقتضي مجزجا خارجا عن ذلك الخمسة وان الاحتمالين

النوعين فيقتضي خارج ثلاثة وهي ستة فاشي عشرة واربعة وعشرون  
 لكن الستة من تلك الخمسة تبقى اثنا عشر انما الخمسة صارا المجموع  
 اربعة منها اي من تلك السبعة لا نقول اصل لان الفروض المتعلقة بهذه  
 الخارج الاربعة اما ان بقي المال بها او بقي منه شيء لا يد عليها وهي الاثنان  
 والثلاثة والاربعة والثمانية فلا نقول في الاثنان لان المسئلة انما تكون  
 من اثني اذ كان فيها نصفان كزوج واخت لاب وام او نصف وام ابنت كزوج  
 واخ لاب وام ولا في الثلاثة لان الخارج منها ثلث وما بقي لام واخ لاب وام  
 واما ثلثان وما بقي كسنتين واخ لاب وام ثلث وثلثان كاختين لام واختين  
 لاب وام ولا في الاربعة لان ما يخرج منها اربع وما بقي كزوج وابن او  
 ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت واخ لاب وام اربع وثلث وما بقي كزوجة  
 وابوين ولا في الثمانية لان الخارج منها امان وما بقي كزوجة واب  
 او ثمن ونصف وما بقي كزوجة وبنت واخ لاب وام فلا نقول في مسائل  
 الخارج الاربعة وثلاثة منها نقول وقد اقتصرنا عليها في المختصر لانها  
 الصورة حيث قلنا **نسبة** **بقول الى عشرة** **وتراو شقفا** اي نقول  
 بسدسها الي سبعة فيما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج واختين لاب  
 وام او اجتمع نصفان وسدس كزوج واخت لاب وام واخت لام ونقول  
 ثلثها الي ثمانية فيما اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج واختين لاب  
 وام واخت لام او اجتمع نصفان وثلث كزوج واخت لاب وام واختين لام  
 ونقول بنصفها الي تسعة ان اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج  
 واختين لاب وام واختين لام وام ونقول ثلثها الي عشرة اذا اجتمع  
 نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج واختين لام وام واختين لام وام  
 هذه المسئلة لتفي شريحة لان شريحا ففيها باء للزوج ثلاثة من عشرة  
 فجعل الزوج يطوي في البلاد ويسال الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم  
 تترك ولدا ولا ولد لابن ماذا يصيب الزوج وكانوا يقولون النصف  
 فيقول لم يعط شريحا لا نصفا ولا ثلثا فبلغه ذلك فطلبه وعزوه  
 وقال قد سبقتي لهذا الحكم امام عادل وزع واراد عمر رضي الله تعالى  
 عنه **واشا عشر** **بقول الى سبعة عشر** **وتراو شقفا** اي نقول بنصف ثمنها  
 الي ثلاثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة واختين لاب وام  
 واخت لام ونقول بربعها الي خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس  
 كزوجة واختين لاب وام واخت لام وام فنقول بسدسها وربعها الي سبعة  
 عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كزوجة واختين لاب وام واختين  
 لام وام **واربعة** **وعشرون** **بقول الى سبعة** **وعشرين** **علا واحد** **واحدة** **وبنت**  
**وابوين** وهي المسئلة المنبرية وقد اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدس



وهي امرأة وبنتان وابوان واخا سميت سبعة لانهما سلت من عارض  
الله تعالى عنه وهو على منبر الكوفة فاحاب عنها بدينه فقال السائل  
مقتنا اليس للزوجة الثمن فقال لصار ثمنها تسع ومضي في خطبته فتبعوا  
من دظنته ولايري عول اربعة وعشرين على هذا العدد الذي هو سبعة  
وعشرون الا واحد وثلاثين بزيادة سدسها وثمنها عليها كأمراة وام  
واختين لاب وام واختين لام وابن محروم ان عنده يحجب هذا الابن الزوجة  
من الربع الى الثمن فالمسيلة عنده من اربعة وعشرين لاختلا الثمن من  
النوع الاول فكل النوع الثاني وانما عالت الى احد وثلاثين للزوجة الثمن  
وهو ثلاثة وللأم السدس وهو اربعة وللأختين للاب وام الثلثان ستة  
عشر وللأختين لام الثلث وهو ثمانية فالجميع احدى وثلاثون وعند غيره  
هذه المسيلة من اثني عشر بقول الى سبعة عشر والدليل على حضار العول  
فيما ذكرنا من الرجوع استقرار صور اجتماع الفروض كما لا يخفى ثم لما فرغ  
من بحث العول شرع في بيان ضده وهو الرد فقال **الرد ضده** اي ضد العول  
وقد تقدم بيانه **فان فضلها** اي عن فروض اصحاب السهام **ولا عصبه**  
قيده لانه لو كان هناك عصبه اخذ الفاضل فلا رد معه **بردد ذلك** الفاضل  
عليها **عليهم** اي على اصحاب الفروض **بقدر سهامهم** اي بحسب النسب  
بين سهامهم **الاعلى الزوجين** فانه لا يرد عليهما والرد على الوجه المذكور  
قوله عامة الصحابة كعلي ومن تابعه وبه اخذ اصحابنا وقالوا يدين  
ثابت لا يرد الفاضل على زوجي الفروض بل يبيت المال وبه اشد عورة والزم  
ومالك والسائي لكن المحققين من اصحاب السائل في رحمه الله تعالى  
كما في شرح السيد للسراجية قالوا لو انذر بسبيت المال يرد الفاضل على  
زوجي الفروض بنسبته فزايهم والا كان يبيت المال ويروي عن ابن عباس  
رضي الله تعالى عنه انه لا يرد على ثلاثة الزوجين والجد وقال عثمان  
يورد على الزوجين ايضا **فان اخذ جيلن الرد وعليهم** هذا امر القسم  
الاول من الاقسام الاربعة وجه المحصول فيها ان الموجود في المسيلة اما  
صنف واحد من يرد عليه ما فضل لا ما اكثر من صنف واحد وعلى التقديرين  
اما ان يكون في المسيلة من لا يرد عليه او لا يكون فاختصر الاقسام في اربعة  
**صنف المسيلة من عدد وسهم** اي روي عن ذلك المجلس الواحد لان جميع  
المال لهم بالفروض والرد معا وروى سهم من ثلثة فلا مزية لراس على اخر  
وذلك كما اذا ترك الميت بنتين او اختين او جدتين فاجعل المسيلة من  
اثنتين واعط كل واحد نصف التركة لساويهما في الاستحقاق ورجوع جميع المال  
اليهما على السوية فتكون العشرة على عدد الورث كما في العصبات اعني اذا  
ترك ابنتين او اخوين مثلا وايضا فوضا بقسم على عدد وسهم فيقسم الكل

كذلك

ابننا قطعنا لنظير المسافة في العشرة **وان كان الرد وعليه جيلن**  
او ثلثة اخنا من عدد من لا يرد عليه ولا يكون اذ يرد من ذلك دليل  
كونه كذلك الاستقفا وهو هذا القسم الثاني **فان عدد سهامهم** اي من  
جميع سهامهم اعني اصل المسيلة من اثنتين اذا كان في المسيلة سوسا لجد  
واخت لام لان المسيلة حينئذ من ستة ولها منها اثنتان بالقرينة فاجعل  
الاثنين اصل المسيلة من اثنتين اذا كان في المسيلة سدسان لجد  
واخت لام لان المسيلة حينئذ من ستة واقسم التركة عليها نصفين  
ذلك واحد منها نصف المال او من ثلثة واذا كان فيها ثلث وسدس  
كولدي الام مع الام اذا المسيلة على هذا التقدير ايضا من ستة وجميع  
السهم الماخوذة للورثة المذكورة لثلاثة فاجعلها اصل المسيلة واقسم  
التركة اثلا ثابقت تلك السهام فلولوي الام ثلثان من المال وللأم  
ثلثة او من اربعة اذا كان فيها نصف وسدس لبنت وبنت ابن  
او بنت وام لان المسيلة ايضا من ستة وجميع السهام الماخوذة  
منها اربعة لثلاثة لبنت وربع منها للام او بنت الابن او من خمسة  
اذا كان فيها ثلثان وسدس كبنتين وامر او كان فيها نصف وسدس ابن  
كبت وبنت ابن وام او كان فيها نصف وثلث كاخت لاب وام واختين  
لام وكاخت لاب وام وامر فالمسيلة في هذه الصور الثلاث ايضا من ستة  
والسهم التي اخذت منها خمسة في الصورة الاولى للبنتين سهام اربعة  
وللام سهم واحد فتجعل للتركة اخماسا اربعة منها للبنتين وواحد للام  
وفي الصورة الثانية فاجتمع اخماسا لثلاثة سهام للبنت وواحد لبنت  
الابن وواحد للام فتقسم التركة عليها اخماسا بقدر سهامهم  
فالبنت ثلثة اخماسا والبنت الابن خمس وللأم خمس احرز وفي الصورة  
الثالثة تكون السهام الماخوذة من الستة خمسة ايضا فالاخت من  
الابوين سهمان فتجعل الخمسة اصل المسيلة وتقسم التركة اخماسا  
كل ذلك لتعصر المسافة يجعل الفتنة فتنة واحدة الا ترى انك اذا اعطيت  
كل واحد من الورثة ما يستحقه من السهام لم تنقص الباقي من سهامهم  
بينهم بقدر تلك السهام صارت الفتنة موزعة ثمانية الفتنة على الورث  
المذكورة ان استقامت على الورثة فذلك وان لم تستقم كما اذا خلف بنتا  
وثلاث بنات ابن وللبنت ثلثة اسهم ينقسم عليها والبنات الابن سهم  
واحد فلا ينقسم عليهن فاضرب الثلثة اعني عدد روي من التكرار  
عليه في اصل المسيلة وهي اربعة فتعبر اثنا عشر للبنت منها تسعة  
ولبنات الابن ثلاثة متقنمة عليهن **وان كان مع الاول**  
اي مع المجلس الواحد من يرد عليه **من لا يرد عليه** يعني ان يكون



في المسيلة جلس من يرد عليه ويكون معه من لا يرد عليه كالزوج والزوجة  
 وسواهما القسم الثالث اعطى فرض من اقل مخارج وقسم الباقي على من يرد  
 عليه كزوج وثلاث بنات اقل مخارج من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت  
 الزوج واحدا منها في ثلاثة وبقي تسقيم على عدد راس البنات فلا حاجة الي  
 الضرب والى المسيلة ذلك الباقي على عدد راس من يرد عليه فان وافق  
 وسهم كزوج وسه بنات ضرب وتقسما على مخارج فرض من لا يرد عليه  
 فان اقل مخارج فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها  
 بقي ثلاثة فلا يستقيم على عدد راس البنات الست لكن بينهما موافقة  
 بالثلث فاضرب وفق عدد راسهن ونوا بنات في الاربعة فبلغ ثمانية  
 فله زوج منها اثنتان وللبنات ستة والاى وان لم يوافق عدد وسهم  
 الباقي ضرب كل وسهم فيه اي في مخارج فرض من لا يرد عليه والبلغ  
 الحاصل من ضرب وفق عدد الروس في ذلك المخارج على تقدير التوافق او من  
 ضرب كل عدد الروس فيه على تقدير التباين فتقسم المسيلة وقد ثبتت  
 مثال الموافقة واما مثال المباينة فقول **زوج وخمس بنات** اصلها  
 من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين لكنها تزداد الى الاربعة التي هي  
 اقل مخارج فرض من لا يرد عليه فاذا اعطينا الزوج ههنا واحدا بقي  
 منها ثلاثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينهما وبين عدد الروس  
 مباينة فضر بنا كل عدد راسهن في مخارج فرض من لا يرد عليه الى الاربعة  
 تحصل عشرون ومنها تقسم المسيلة كان للزوج واحد وبناته في المضروب  
 الذي هو خمسة فكان خمسة فاعطينا اياه وكان للبنات ثلاثة فزنا  
 في الخمسة حصل خمسة عشر فلكل واحدة منهن ثلاثة **وان كان داح الثاني**  
 اي مع اجتماع جلسين ممن يرد عليه من لا يرد عليه فاقسم الباقي من  
 مخارج فرض من لا يرد عليه على مسيلة من يرد عليه ان استقام وعلا  
 مو القسم الرابع كزوج واحد واربعة بنات وستة اخوات لام فان اقل مخارج  
 فرض من لا يرد عليه اربعة فاذا اخذت المرأة واحدا منها بقي ثلاثة  
 وهي هنا مستقيمة على مسيلة من يرد عليه لانها ايضا ثلاثة لان حق  
 الاخوات لام الثلث وحق الجدات السدس فالاخوات ستمات  
 والجدات سهم واحد ففي هذه الصورة استقام الباقي على مسيلة من  
 يرد عليه لكل نصيب الجدات الاربعة واحد فلا يستقيم عليهن بل بينهما  
 مباينة تحفظ عدد راسهن باسره وكان نصيب الاخوات الست  
 اثنتان فلا يستقيم عليهن لكن بين عدد راسهن وسهام من موافقة  
 بالمضرب فزدنا عدد راس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة عشر  
 طلبنا الموافقة بين اعداد الروس فلم نجدها فضر بنا وفق روس

الاخوات

الاخوات وهو الثلاثة في كل عدد روس الجدات وهو الاربعة فحصل اثنا عشر  
 ثم ضربنا بها في الاربعة التي هي مخارج فرض من لا يرد عليه فصار ثمانا عشرة  
 واربعة منها تقسم المسيلة كان للزوجة ضرباها في المضروب الذي هو اثنا عشر  
 فلا يتغير فاعطيناها للزوجة وكان للجدات ايضا واحد وبناته في ذلك المضروب  
 فكان اثنا عشر فلكل واحد منهن ثلاثة وكان للاخوات لام اثنا عشر بناما  
 فبلغ اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن اربعة **وان لم يستقم** الباقي من مخارج  
 فرض من لا يرد عليه على مسيلة من يرد عليه ضرب جميع مسيلة من يرد  
 عليه في مخارج فرض من لا يرد عليه والمبلغ الحاصل بهذا المضرب مخارج فرض من  
 كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات ثم ضربت سهام من لا  
 يرد عليه في مسيلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي من  
 مخارج فرض من لا يرد عليه اصل هذه المسيلة من الاربعة وعشرين  
 لاجتماع الثلث بالثلثين والسدس للجدات ردية فردناها الى اقل مخارج فرض  
 من لا يرد عليه وهو الثمانية فاذا دفعنا ثمنها الى الزوجات بقي خمسة فلا يستقيم  
 على الخمسة التي هي مسيلة من يرد عليه ههنا لان الفرضين ثلثان وسدس كل  
 بينهما مباينة فضر جميع مسيلة من يرد عليه اعني الخمسة في مخارج فرض من يرد  
 عليه وهو الثمانية فبلغ اربعين فهذا المبلغ مخارج فرض من الفرضين واذا اردت ان  
 تعرف وهو خمسة كل فرض منهما من هذا المبلغ الذي هو مخارج فرض منهما فاضرب  
 سهام من لا يرد عليه من اقل مخارج فرض في مسيلة من يرد عليه فيكون الحاصل  
 نصيب من لا يرد عليه واضرب ايضا سهام كل فرض من يرد عليه من مسيلة من يرد  
 عليه في مخارج فرض من لا يرد عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك الفرض من يرد عليه وذلك  
 لان حق كل فرض من يرد عليه انما هو في الباقي من مخارج فرض من لا يرد عليه بقدر سهام  
 ففي المسيلة المذكورة للزوجات من ذلك المخارج واحد فان اخذ بناء في الخمسة التي هي  
 مسيلة من يرد عليه كان الحاصل خمسة فمخارج الزوجات في الاربعة وللبنات مسيلة  
 من يرد عليه اربعة فان اخذ بناها فيما بقي من مخارج فرض من لا يرد عليه ومن سبعة بنات  
 وعشرين فهي لاس في الاربعة وللجدات من مسيلة من يرد عليه واحد فان اخذ بناها في السبعة  
 كان سبعة فهي للجدات فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرد عليه وفرض من يرد عليه  
 يرد عليه وان اتكس السهام المذكورة من مخارج فرض من يرد عليه على البعق او الجمع  
 صحيح المسيلة بالاصول السبعة المقررة في باب التصحيح ففي الصورة التي نحن فيها  
 كان من الاربعة نصيب الزوجات الاربعة خمسة بين وسهم وسهام مباينة  
 فاضرب جميع عدد راسهن وكان سهام البنات التسع منها ثمانية وعشرين في ذلك  
 والسهام مباينة فتقارنا عدد الروس بحاله وكان سهام الجدات الست منها سبعة  
 فيسهما ايضا باينة فخذنا عدد راسهم باسره ثم طلبت بين عدد الروس والروس  
 الموافقة فوجدنا ان روس الجدات وروس الزوجات متوافقة بالنصف فضر بنا

يقتن



نصف الاربعة في السنة ببلغ اثنا عشر ربي موافقة لروايات  
 التسع بالنسبة فضر بنا تلك السنة في اثني عشر خصل ستة وثلاثون  
 فضر بنا هذا الحاصل في الاربعين فبلغ الف واربعمائة واربعين  
 فتمنا تصح السبيلة على احوال الفرق وان نصيب الزوجات من الاربعين  
 خمسة وقد ضر بناها في المصنوب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة  
 ومائتين فلكل واحدة من الزوجات خمسة واربعون وكان نصيب  
 البنات منها مائة وعشرين وقد ضر بناها في ذلك المصنوب المذكور  
 فصار الف ومائة فلكل واحدة مائة واثنان وعشرون وكان نصيب  
 الجدات منها سبعة وقد ضر بناها في المصنوب المذكور فصار مائتين  
 واثنين وخمسين فلكل واحدة من الجدات اثنان واربعون والله تعالى  
 اعلم هذا باب في بيان احكام **ذوي الارحام**  
 اي ذوالرحم هو في اللغة بمعنى ذي القرابة مطلقا وفي الشريعة قريب  
 ليس بذي سهم اي ذوق من مقرر في كتاب الله اوسنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم واجماع الامة ولا عصبة يحوز المال عند الاقتدار  
 ولا يورث ذوالرحم مع ذي سهم وعصبة لتقدّم كل منهما عليه **ذوي الارحام**  
 كانه يورث مع احد ما لعدم استحقاقهما جميع المال وكان عامة الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم كعمرو بن عبد الوكيل وابي جحيفة بن الجراح ومعاذ بن  
 جبل وابي الدرداء وابي عباس في رواية عنه مشهور وعنه يورثون رضي الله تعالى  
 عنهم في رواية سادة لاميراث ترون تورث ذوي الارحام وتابعهم  
 في ذلك من التابعين علقمة وابراهيم وشريح والحسن وابي سيرين  
 وعطاء ومجاهد ربه قال اسمعنا ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ومن  
 تابعهم وقال ابن بدير ثابت وابي عباس رضي الله تعالى عنهم في رواية  
 سادة لاميراث لذوي الارحام ويوضع المال عند عدم اصحاب الفرائض  
 والعصبات في بيت المال وتابعهم في ذلك من التابعين سعيد بن  
 المسيب وسعيد بن جبير ربه قال مالك والسنا في رحمهم الله تعالى  
 والربيل من الطرفين معا كورث المطولات **فياخذ المفقود** من ذوي الارحام  
**جميع المال ويحب اقربهم الا بعد** كالعصبات حتى ان من كان اقرب  
 الى الميت من اي صنف كان فهو ولي كبت بنت بنت واب ام فان اب الام  
 او الى لانه اقرب وكاب ام وعمة وخالة فالة والخالة ولي لكونهما  
 اقرب **وتقدم اولاد البنات واولاد بنات الاب** اعلم ان ذوي الارحام  
 اصناف اربعة الاول من ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات  
 الاب والثاني من ينتمي الى الميت وهم الجدات الفاسدات  
 والثالث من ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات كلهن وبنات

الاخوة كلهم واولاد الاخوة لام والمخرج من ينتمي الى ابوي الميت وهم  
 اولاد الاخوات كلهن وبنات الاخوات كلهن واولاد الاخوة لام والرابع من  
 ينتمي الى جدي الميت وهم الاخوال والخالات والاعمام لام والعمات  
 وبنات الاعمام كلهم واولاد هؤلاء ومن يرثهم ويقيم الصنف  
 الاول لان قرابة الاولاد اقرب من غيرها كما في الاصول وهو معنى قوله  
 قوله ثم الجدات الفاسدات والخالات الفاسدات ثم الصنف الثالث وهو معنى  
 قوله ثم اولاد الاخوات لابوين اولاد واولاد الاخوة والاخوات  
 لام وبنات الاخوة ثم الصنف الرابع وهو معنى قوله ثم الاخوال  
 والخالات والعمات والاعمام لام الى اخوة **ثم الجدات الفاسدات**  
**الفاسدات** وهو الصنف الثاني وهو مقدم عند ابي حنيفة على اولاد  
 الاخوات لابوين اولاد واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات  
 الاخوة والحاصل ان الصنف الثاني مقدم عند ابي حنيفة على الصنف  
 الثالث وعند الصنف الثالث اولي من الثاني لانهم اولاد عصبة  
 او ذي سهم وله ان للصنف الثاني زيادة الاتصال باعتبار القرينة  
 لانهم اصوله وزيادة القرب اولي مما ذكر لان علة الاستحقاق القرب  
 والعلة ترجح بالزيادة من جيلتها **ثم اولاد الاخوات لابوين اولاد**  
**واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة** وتقدم الجدات عليهم  
 كما تقدم **ثم الاخوال والخالات والعمات والاعمام لام وبنات الاعمام**  
**واولاد هؤلاء ثم عمات الابا والامهات واخواتهم وخالاتهم**  
**واعمام الابا لام واعمام الامهات كلهم واولاد هؤلاء** من ذوي الارحام  
**واذا استقروا في درجة قدم ولد الوارث** اي اذا استوى ذوالارحام  
 في الدرجة بان يرثوا لهم الى الميت بدرجتين او بثلاث درجات مثلا  
 فولد الوارث اولي من ذوي الارحام كبت بنت الابن فالخالة اولي من  
 بنت البنت وذلك لان الاولوي ولد بنت الابن وهي صاحبة فرض والثاني  
 ولد بنت البنت وهي ذات الرحم وان استوت درجاتهم في القرب  
 ولم يكن بينهم مع ذلك الاستواء ولد وارث كبت ابن البنت وابن بنت  
 البنت او كان كلهم وله وارث كابن البنت وبنت البنت فقد ابي يورث  
 في قوله الاخير والحسن بن زياد يعتبر ابناء الفروع ويقيم المال عليهم  
 باعتبار كونهم وانما يورثهم سوا انفق صفة الاصول في الذكور  
 والانثى كما في المثال الذي ذكرناه لادانهم كلهم بوارث او اختلفت  
 فان كانت الفروع ذكورا فقط او انثى فقط تساو في القسمة وان  
 كانوا مختلطين فلذلك مثل حظ الانثيين ولا يعتبر في القسمة اصولهم  
 اصلا وهو رواية سادة عن ابي حنيفة ومحمد يعتبر ابناء الفروع ان



انقعت صفة الاصول في الاول والثاني والثالث موافقا لما اي لاي يوسع في قوله الاخير والمحسن من زياد ويعتبر الاصول ان اختلفت صفا ففهم ويعطى الفروع ميراث الاصول مخالفا لما ولما كان هو هذا الروايتين عن ابي حنيفة اقتصر عليه في المختصر حيث قال **واذا اختلف الفروع والاصول كبت ابن بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك** **والاصول وقسم عليهم اثلاثا واعطى كل من الفروع نصيب اصله** **وبما اعني ابا حنيفة وابا يوسف فقط** وهو قول محمد وهو القول الاول لاي يوسع واشهر الروايتين عن ابي حنيفة والظاهر من مذهبه كما ذكره السيد في شرح السراجية والله تعالى اعلم **منها فصل** في بيان احكام **الزكاة والارث** وهذا من انواع الارث ايضا وانما لم يذكر في بابته لانه سيقدره فضل على حدة لبيان احكامه **ولا نفوذ بين الغزقي والخرقي** اذا مات جماعة بغير قربة ولا يدرى اهي مات اولادها اذا عرقوا في السقينة معا او وقعوا في النار دفعة واحدة او سقط عليهم جدار او سقطت بيت او قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في توليهم جعلوا كالفروع ما نزل ما نزل كل واحد منهم الورثة الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاخوان من بعض وهذا هو المختار عندنا وعند مالك بضر علي ذلك في الموطا وكذا عند الشافعي وهو مروى عن ابي بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم **الاذا علم ترتيب الموتي** فان من تاخر موته يرث من تقدم **واذا لم يرث** احدهم من الاخر اذا لم يعلم ترتيبه الموتي **يقسم كل كل منهم على ورثته الاحياء** كما تقدم فاذا عرق اخوان اكر واصغر واخلف كل منهما امواتا ومولى ومترك كل منهما تسعين درهما فغدا تقسم تركته كل واحد منهما فيعطى الام كل واحد منهما سدرس تركته وهو خمسة عشر ولبنات كل منهما النصف وهو خمسة واربعون ولولاه ما بقي وهو ثلاثون وعند علي وابن مسعود في احد الروايتين عنهما يحكم بموت الاكبر ولا تقسم تركته فلام السدرس خمسة عشر ولا ينسب النصف خمسة واربعون ولا اصغر ما بقي ثلاثون ثم يحكم بموت الاصغر فتقسم تركته كذلك فقد بقي من تركته كل واحد منهما ثلثون وهو ما ورد في كل منهما من صاحب فلام من ذلك الباقي السدرس وهو خمسة ولا ينسب كل منهما نصفه وهو خمسة عشر والباقي للمولى لان كلاهما لا يرث من صاحب ما ورث منه فقد اجتمع لام كل منهما عشرون ولبنته ستون ولولاه عرق قلت ذكر ذلك في شرح الجمع كذلك مرقا والصحيح قول العامة وقال هذا اذا لم يعلم بموت احدهم ولا فان علم ان احدهم مات او لا وجعل عينه اعطى

كل واحد باليتمين ووقف المشكوك فيه حتى يتبين او يصطالحا استقر فلا فسخ من بيان احكام ارث المسلم شرع في بيان احكام ارث الكافر من الكافر فقال **والكافر يرث بالنسب والسب كالسليم** لانه يحتاج مكلف يملك بالاسباب الموصوغة للملك كالسليم فيكون حكمه في ذلك حكم المسلم **ولو يجب احدهما فالحاجب** اي لو اجتمعت في الكافر قرابتان ولو تفرقا في شخصين يجب احدهما الاخر يرث بالحاجب **وان لم يجب احدهما الاخر يرث بالقرابته** كما اذا تزوج المحرمي امه فولدت له ابنا بهذا الولد ابنها وابن ابنها ويرث منها اذا ماتت عمه ابنه ابن ولا يرث عمه ابنه ابن الابن لان ابن الابن يجب بالابن ولو ولد له بنتا مكان الابن قوت الثلثين النصف على القابلية والسدرس على القابلية الابن تملك الثلثين وترث من ابها على القابلية ولا ترث على القابلية من ام لان الاخت تستقطب بالبنات ولو تزوج بنته فولدت له بنتا ترث من امها النصف على القابلية وترث الباقي على القابلية لانهما تحت من ابها وهي عصبة مع البنت وان مات ابوها ترث النصف على القابلية ولا ترث على القابلية بنت لانها من ذوي الارحام فلا ترث مع وجود ذي سهر او عصبة وهو قول عامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه اخذنا معنا في رواية عن ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهما انه يرث باثني القربتين واكرهما اي باقواهما وبه اخذ مالك والشافعي والصحيح الاول لان فيهما المال السب ولا يجوز ابطاله بغير مانع والمنازع الحاجب ولم يوجد فيلحق بالحيثين الا ترث ان المسلم يرث بالحيثين اذا انتقل له بان ماتت المرأة وترك ابن عمها وهو من وجها اخرها من امها فانه يلحق بالفرض والعصوبة فكذلك الكافر اذا هو لا يخالف المسلم في سب الملك كالشراء وغيره فان قلت ربما يشكل على هذا الاخ من اب وام حيث لا يرث الاب بالعصوبة ولا يرث الفرض على انه اخ من ام والباقي بالعصوبة قلت اجيب عنه بمنع بنتون اختلان الجنة فيه لانه يرث بالاقوة وهي جهة واحدة فلا يستحق بها الاصل للترجيح فقط عند ملاحة من هو دونه في القوة كالاخ لابي والله تعالى ولا يرثون **بالكلية مستحقة عندنا** كما اذا تزوج المحرمي امه او غيرها من المحارم فان هذا حلال عندنا ولا يرث منها بالسكاح اما عند مالك فله لان السكاح لم يصح واما عند ابي حنيفة فلا لانه وان كان له حكم الصحة لكن لا يرث عليه اذا السليم فكان كالفاقد **ويرث ولد الزنا واللعان حصة الام فقط** لان نسبها من اجنة الاب منقطع فلا يرث به ومن جهة الام ثابت خير يرث به امه واخوته من امه فزوا لا يرثون ان يرث هو ويرث بالعصبة لا بالولاء او بالولاء فيرثه من اعتقه او اعتق امه او ولد بالعصوبة



وكذا هو يرث معتقة او معتق معتقة او ولد بذلك **ورقت لغيره اخطار**  
**واحد** اي اذا ترك الميت امراته حاملا او غيرها من يرثه ولدها وقف  
 لاحله نصيب ابن واحد وهذا قول ابي يوسف وعنه انه يوقف نصيب  
 ابنتين وهو قول محمد لان ولادة الابنتين معتادة وعن ابي حنيفة انه  
 يوقف نصيب اربع بنين او اربع بنات ايها اكثر لانه يتصور ولادة  
 اربعة في بطن واحد فتترك نصيبهم احتياطا والفتوى على الاول لان ولادة  
 الواحد هو الغالب والاكثر منه فهووم والحكم للغالب ويوقف كمثل من  
 الورثة على قوله لاحتمال ان يكون اكثر ولتامه في بنين اكثر هذا  
**فصل** في المناسجة وهي مفاعلة من النسخ معي التقل والتحويل  
 والارادها هنا ان يتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل الفسقة الى من  
 يرث منه واليه اشار بقوله مات بعض الورثة قبل الفسقة **صح**  
**المسألة الاولى من الثانية فان استقام نصيب الميت الثاني على**  
**تركته فيها ونفقت والاصل انه ان كان ورثة الميت الثاني من عداد ورثة**  
**الميت الاول ولم يقع في الفسقة تغير كما اذا ترك بنين وبنات امرأة واحدة**  
**ثم مات احدي البنات ولا وارث لها سوى تلك الاحقة والاحوات**  
**لاب وام فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين**  
**تسعة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن**  
**في البنين وان وقع تغير في الفسقة بين الباقيين كما اذا ترك ابنا وامراة**  
**وثلاث بنات من امرأة اخرى ثم ماتت احدي البنات وخلفت مولود**  
**اعني الاخ لاجل الاختين من الابوين اشار الى هذا بقوله وان لم يستقم**  
**فان كان بين سهامه ومسيلته موافقة صرت وفق الصحيح الثاني**  
**في الصحيح الاول والا اي وان لم يكن بين سهامه ومسيلته موافقة كانت**  
**صرت كل الثاني في الاول يحصل مخرج المسيلتين اي مسيلة نصيبهم الاول**  
**ينصوب سهام ورثة الميت الاول في المصروب وسهام ورثة**  
**الميت الثاني في كل ما في يده اوقعة اي من نصيبه من الفريضة الاولى**  
**وان كان بينهم من يرث من الميتين صرت نصيبه من الاول في الفريضة**  
**الثانية اوفي وقفها ونصيبه من الثاني فيما في يده الميت الثاني اوفي وقفه**  
**وانما ضرب سهام كل وارث من الميت الاول في الفريضة الثانية اوفي**  
**وقفها لان الثانية اوفي وقفها مصروب في الاولى فنصيب كل واحد يكون مصروبا**  
**صنورة فذلك وجب صرته فيه وكان ينبغي ان يضرب نصيب الثاني**  
**وهو الذي في يده في الثانية اوفي وقفها لانه من جملة ورثة الميت الاول**  
**الا ان نصيبه لما صار ميراثا كان مستحقا لورثته وكان مقسوما بينهم**  
**فما استغنى عن ذلك وان مات ثالث قبل الفسقة جعل المبلغ مقام الاول**

الثاني

والثالثة

**والثالثة مقام الثانية وهكذا اي هكذا كلاما واحدا قبل الفسقة**  
**نقته مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى ما لا يتناهي من الابوين**  
**اذا تكرر بعض الامثلة ليكون للطالب ورثة وشمل عليه جميع من**  
**الواقعات فتقول اذا ماتت امرأة وترك زوجا وبنات او اما فمات الزوج**  
**قبل الفسقة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنت وجد**  
**ثم ماتت الحدة عن زوج واخوين فالمسيلة الاولى وهي مسيلة ورثة**  
**تصح من ستة عشر فالزوج اربعة والبنت تسعة والام ثلاثة والمسيلة**  
**الثانية وهي مسيلة الزوج تصح من اربعة فيقسم ما في يده عليها فلا**  
**حاجة الى الضرب والمسيلة الثالثة مسيلة البنت تصح من ستة ونصيبها**  
**من الاول تسعة ولا تنقسم على مسيلة او توافق بالمسيلة فاضرب تلك**  
**مسيلتها وهو اثنان في ستة عشر تبلغ اثنان وثلاثين فلها نصيب الزوجتان**  
**فمن كان له من ستة عشر شئ مضروب في اثنين ومن كان له من ستة شئ**  
**مضروب في وفاق ما في يده وهو ثلاثة والمسيلة الرابعة مسيلة الحدة تصح**  
**من اربعة وسهامها تسعة من اثنين وثلاثين اجتمع لها من بنتها ستة**  
**ومن بنت بنتها ثلاثة وتسعة لا تنقسم على اربعة ولا توافق فاضرب**  
**اربعة في اثنين وثلاثين تبلغ مائة وثم البنت وعشرين فلها نصيب المسائل**  
**كلها فمن كان له من اثنين وثلاثين مضروب في اربعة ومن كان له من**  
**من اربعة مضروب في يدها وهو تسعة ولو ترك زوجا واما وبنات او اما**  
**ثم مات الاب قبل الفسقة وخلف بنتين وزوجة وجدا وجدة ثم ماتت**  
**الحدة عن بنتي ابن وبنتا البنات وخلفت زوجا وهو الحدة الثانية**  
**واخا لاب فالمسيلة الاولى تصح من اثنين وسبعين للام اثنا عشر وللزوجة**  
**ثلاثة ولكل واحد من الجد والحدة اربعة وفي يده اربعة وثلاثون لا تنقسم**  
**على فريضة ولا توافق فاضرب فريضة الثاني وهو تسعة وعشرون**  
**في الاولى وهو اثنان وسبعون تبلغ الفاد تسعماية واربعين**  
**فالبنت تسعة عشر من الاولى مصروبة في جميع الثانية وهي تسعة**  
**وعشرون تبلغ مائتين وثلاثا واربعين وللبنتين في الثانية ستة**  
**عشر مصروبة فيما في يده الميت الثاني وهو اربعة وثلاثون تبلغ**  
**حسمائة واربعين والزوجة ثلاثة فمضروبة في اربعة وثلاثين**  
**مائة وستة وثلاثين والمسيلة الثالثة وهي مسيلة الحدة تصح من اثنين عشر**  
**وفي يدها مائة وستة وثلاثين وهو لا ينقسم على فريضة او توافق بالربع**  
**فاضرب ربع فريضةها وهو ثلاثة في الاولى وهو الفاد تسعماية واربعين**  
**واربعون تبلغ خمسة اثنان وثلاثون ولها نصيب الزوجتان**  
**ممن كان له من اثنين من الاولى يضرب في وفاق الثانية وهي ثلاثة ومن لم يبق من**

ما يحدث



الثانية يفرق في دفع ما في يدها وموارجة وللأول ستة الأول  
 من الأول اربع مائة وتسعة وخمسون مضروبة في ثلاثة تبلغ ألفاً  
 وثلاثمائة وسبعاً وسبعين ولام الأول من الأول ثلاث مائة وأربعة وعشرون  
 مضروبة في ثلاثة تبلغ تسعين وتسعين ولزوجة الأول من الأول  
 مائتان وثلاثة واربعون في ثلاثة تبلغ تسعين وتسعة وعشرون ولبنات الثاني  
 من الأول خمس مائة واربع واربعون مضروبة في ثلاثة تبلغ ألفاً وستين وأثنى  
 وثلاثين لكل واحد ثمانية وستة عشر ولزوجة الثاني من الأول مائة واثنان  
 مضروبة في ثلاثة تبلغ ثلاث مائة وستة وللجد من الأول مائة وستة وثلاثون مضروبة  
 في ثلاثة تبلغ اربع مائة وثمانين ولبنات ابن ابن الجد من فرقة الجد وهي الاخيرة ثمانين  
 مضروبة في وقت ما في يد الجد وهو اربعة وثلاثون تبلغ مائتان واثنين وسبعين  
 ولزوجة الجد من فرقة الجد ثلاثة مضروبة في وقت ما في يدها وهو اربعة وثلاثون  
 تبلغ مائة واثنين وهو الذي كان في الثانية جدار اربع اجزاء سهم من فرقة الجد  
 مضروبة في وقت ما في يدها يبلغ اربعة وثلاثين هذا **باب** في بيان  
 احكام **المخارج** الفروض وهي جمع مخرج وهو يعمل من المخرج والمخرج  
 مواضع خروج هذه الفروض الستة من الاعداد لان الفعل المترشح وهذه  
 الاصول يحتاج اليها في قسمة الفروض الستة من الاعداد على مستحقها ولما  
 كانت الفروض كلها كسوراً كانت مخارجها مخارج الكسور ومخرج كل كسر  
 مسفرد اقل عدد يكون ذلك الكسر منه صحيحاً **الفروض نوعان الاول**  
**النصف من البنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث**  
**والثلثان من ثلاثة والسدس من ستة** اعلم ان الفروض المذكورة  
 نوعان الاول النصف والربع والثلث والثاني الثلثان والثلث  
 والسدس على التخصيص فانك اذا ضعفته الثلث صار ربعاً وكذلك  
 اذا ضعفته الربع صار نصفاً وكذلك اذا ضعفته السدس صار ثلثاً واذا  
 ضعفت الثلث صار ثلثين والتخصيص يعني الربع نصف النصف والثلث  
 نصف الربع والثلث نصف الثلثين والسدس نصف الثلث فان اجزاء  
 من المسائل من هذه الفروض واحد واحد فخرج كل فرض سميت الا النصف فانه من  
 اثنين كالربع من اربعة فالثلث من ثمانية والثلث من ستة والثلث من ثلاثة واذا  
 جاء مثني او ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجاً جزء فذلك ايضا  
 يكون مخرجاً لضعف ذلك الجزء ولا ضاعف كالستة يعني مخرج للسدس ولضعف  
 ولضعف ضعفه فان **اختلط النصف بثلثي الثلاثة** **الاجزاء** او ببعضها **فمن**  
**ستة** يعني اذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس تكون من ستة لانها  
 مركبة من ضرب اثنين في ثلاثة وهي ثمانية من حيث انها مركبة من ضرب الواحد في

والفرد كل عدد مركب من ضرب الواحد في نفسه ذلك العدد فتكون اصلاً  
 ما ينسب اليها وهو السدس ولما ينسب الى العدين العدين وكنت بينهما  
 وهو النصف والثلث ولان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث اثنان وستة  
 والاثنان متساويان في الستة فتخرج المتساويين وتأخذ المتساويين  
**اختلط الربع** من النوع الاول بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث  
 والسدس كما اذا اختلط بالثلثين خلق زوجة ولما واثنين لآب وام  
 واثنين لآم اربع مائة كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنين  
 او بالثلث فقط كزوج وبنين او بالثلث فقط كزوج وام او بالسدس  
 فقط كزوج واحد من اولاد الام او اختلط بالثلثين والسدس معاً  
 كزوج وام واثنين لآب وام او بالثلثين والثلث كزوج وام واثنين  
 لآب وام واثنين لآم او بالثلث والسدس كزوج وام واثنين لآب  
**من اثني عشر** اي هو مخرج مسائل هذه الاختلاطات الثمانية والثلثية  
 والرباعية وذلك لان مخرج اقل جزء من النوع الثاني هو الستة وقد دخل  
 فيها مخرج الثلث والثلثين فالتقسيم بها مخرج الكل ثم اخذها مخرج الربع  
 وهو الاربعة فوجدنا بينها وبين الستة موافقة بالنصف ففرقنا نصف  
 احداً ما في كل الاخرى فصار اثني عشر وايضاً مخرج الثلث والثلثين ثلاثة وبنين  
 مائة للاربعة ففرقنا الكل من الكل فحصل ايضا اثني عشر وهو مخرج  
 هذه الفروض المختلطة ومنه تخرج مسائلها المذكورة **او الثمانية اربعة**  
**عشر** اي اذا اختلط الثلث من النوع الاول بكل النوع الثاني او بالثلثين  
 والثلث والسدس او ببعضه كما اذا اختلط بالثلثين والسدس وهذا  
 الاختلاط انما يقصور على رايي بن مسعود رضي الله تعالى عنه لان  
 المحرم يجب عنده حجب التقصان كما اذا ترك اباً كافراً وزوجة ولما  
 واثنين لآب وام واثنين لآم فاما الابن المحرم يجب عنده الزوجة  
 من الربع الى الثلث ولما عار رايي بن مسعود لان الثلث اذا كان  
 للمرأة وجب ان يكون صاحب الثلث لان صاحبه ام الام او اولاد الام  
 والام ههنا قد رجعت من الثلث الى السدس واولادها قد رجعت من  
 جميع الثلث فيكون اختلاط الثلث بالثلثين والسدس فقط دون  
 الثلث ومثال ما اذا اختلط ببعضه اذا ترك زوجة وبنين ولما  
 او بالثلث والسدس على رايي ايضا كزوج وام واثنين لآب وام  
 واثنين لآم او اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنين او بالسدس  
 كزوج وام واثنين او بالثلث فقط كزوج وام واثنين لآب وام  
 على رايي **واذا انكسر سهام فريق عليهم ضرب عدد في اصل**  
**المسئلة** وهو ان كانت **كامراً واخوين** فلهما الربع سهم يعني ثلاثة



لا يستقيم على احوال ولا موافقة فاضرب اثنين في اربعة تكون ثمانية  
 منها تصح وان وافق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في اصل المسئلة  
 طمارة وستة اضعف للزوجة المربع يبقى ثلاثة لا يستقيم على ستة وفيها موافقة  
 بالثلاث فاضرب وفق عددهم وهو اثنان في اصل المسئلة وهو اربعة تكن ثمانية  
 منها تصح وكان للزوجة سهم في اثنين يكون اثنين والافق ثلاثة في اثنين تكون  
 ستة لكل واحد سهم فان انكسر سهمهم فبقين اواكثرو عددهم وسهمهم متماثلة  
 ضربنا احد الاعداد في اصل المسئلة ثلثت ثلثه وثلاثة اعمام للبنات  
 الثلثان يتقى سهم للاثمان فقدر انكسر على فريقتين ثلثين فاضرب بعود  
 احدهما وهو ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان انكسر على  
 ثلاث فرق او اكثر فاطلب المشاركة اولابين السهام والاعداد ثم بين  
 الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقتين في الماخلة والماثلة  
 والموافقة والمباينة ولا يتصور انكسر في الفريقتين على اكثر من اربع  
 فرق كما في شرح الجمع للبيهي فاحصل من الضرب بين الفرق وسهامهم  
 يسمى جزء السهم فاضرب في اصل المسئلة استار الى ذلك بقوله وان دخل  
 بعض الاعداد في بعض كارب زوجات وثلاث جدات وانني عشر عا  
 ضربت اكثر الاعداد في اصل المسئلة اصلها من اثني عشر للزوجات الربع  
 ثلاثة وللجدات السدس سهامان وللاعمام ما بقى سبعة ولا موافقة  
 بين الاعداد والسهام لكن الاعداد متداخلة فاضرب اكثرها وهو  
 اثني عشر في اصل المسئلة وهو اثنان عشر تكن مائة واربعة وعشرين  
 منها تصح المسئلة كان للزوجات ثلاثة مصروبة في اثني عشر في  
 ستة وثلاثون لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهامان في اثني عشر  
 اربعة وعشرون لكل واحد ثمانية وكان للاعمام سبعة في اثني عشر  
 اربعة وثلاثون لكل واحد تسعة وان وافق بعضها بعضا كارب زوجات  
 وجمعة عشر جدات وثمان عشر بنتا وستة اعمام ضربت وفق احد  
 في جميع الاخر والخارج في وفق الثالث ان وافق والا في جميعه  
 الرابع كذلك كما اجتمع في اصل المسئلة اصل المسئلة من اربعة  
 وعشرين للزوجات الاربع الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم عليهم وبين  
 عددي سهامهم وروسهم مباينة فحفظنا جميع عدديهم والبنات  
 الثمان عشرة الثلثان وهو ستة عشر لا يستقيم عليهم وبين عدد  
 روسهم وسهامهم موافقة بالضعف فاخذنا نصف عدد روسهم وهو  
 تسعة وحفظناها وللجدات الخمس عشر السدس وهو اربعة لا يستقيم  
 عليهم وبين عدد روسهم وسهامهم موافقة بالضعف فاخذنا  
 نصف عدد روسهم وهو تسعة وحفظناها وللجدات الخمس عشر

السدر وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين عدد روسهم  
 وسهامهم مباينة وللاعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم  
 عليهم وبينه وبين عدد روسهم مباينة فحفظنا عدد روسهم  
 فحصلنا من اعداد الروس المحفوظة اربعة وستة وتسعة وستة  
 عشر ثم طلبنا بينها التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالضعف  
 فزدنا احدهما الى مضفها وضربناها في الاخرى صار المبلغ اثني عشر وهو  
 موافق للتسعة بالثلاث فاضربنا ذلك احدهما في جميع الاخرى فصار المبلغ  
 ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة موافقة بالثلاث ايضا  
 فاضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة اعني اربعة وعشرين صار المبلغ  
 اربعة الاف وثلاثمائة وعشرين فمنها تصح المسئلة اذا كان للزوجات  
 من اصل المسئلة ثلاثة ضربناها في المصروب وهو مائة وثلاثون فحصل  
 خمسة مائة واربعون فلكل واحدة من الزوجات الاربعة مائة وخمسة وثلاثون  
 وكان للبنات الثمان عشرة ستة عشر وقد ضربناها في ذلك المصروب  
 فصار الفين ومائتين فلكل واحدة منهن ثلثون واذا اجتمعت  
 جميع الضبا الورثة بلغ اربعة الاف وثلاثمائة وعشرين وان تباينت كما ترى  
 وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام احدهما في جميع الثاني والحاصل  
 في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع هذا هو الاصل الرابع من الاربعة  
 ان تكون اعداد روسهم من انكسر عليهم سهامهم من طائفتين او اكثر مباينة  
 لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان تضرب احد الاعداد في جميع الثاني  
 ثم تضرب ما بلغ في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع كذلك كلما  
 اجتمع في اصل المسئلة كما مر اثني وست جدات وعشر بنات وسبعة اعمام  
 اصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجتين الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم  
 عليهما وبين عدد روسهم وسهامهم مباينة فاخذنا عدد روسهم وهو  
 اثنان وللجدات الست السدس وهو اربعة فلا يستقيم عليهم وبين  
 عدد روسهم وسهامهم موافقة بالضعف فاخذنا نصف عدد روسهم  
 وهو ثلاثة وللبنات الخمس الثلثان وهو ستة عشر لا يستقيم عليهم  
 وبين عدد روسهم وسهامهم موافقة بالضعف فاخذنا نصف عدد  
 روسهم وهو تسعة وللاعمام السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم  
 عليهم وبينه وبين عدد روسهم مباينة فاخذنا عدد روسهم وهو  
 سبعة فصار معنا من الاعداد الماخوذة للروس اثنان وثلاثة وخمسة  
 وسبعة وهذه كلها اعداد مباينة فاضربنا الاثنين في الثلاثة صار ستة عشر  
 ضربنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين ثم ضربنا الثلاثين في سبعة  
 فحصل مائتان وعشرون ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين ثم  
 ضربنا الثلاثين في سبعة فحصل مائتان وعشرون ثم ضربنا هذا المبلغ



في اصل المسئلة وهو طريق النسبة وهو الاوضح وهو ان تنسب سهام كل فريق من  
 اصل المسئلة الى عدد رؤسهم مفردا ثم تقطع على كل تلك النسبة من المضروب  
 لكل واحد من اعداد تلك الفريق **واذا اردت قسمة التركة بين الورثة**  
**او الغرما فان كان بين التركة والتقسيم موافقة ضربت سهام كل**  
**وارث من التقسيم في جميع التركة** ثم اقسّم المبلغ على التقسيم فالخارج  
 من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث كما استذكره مثلا اذا خلقت زوجا  
 واما واثنين لآب وام كانت المسئلة من ستة ونقول الى ثمانية فللزوج  
 منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الاثنين سهمان فاذا فرضنا ان جميع التركة  
 خمسة وعشرون دينارا كان بينهما وبين سهام التقسيم الذي هو ثمانية  
 مائة فاذا اردت ان تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب  
 الزوج من التقسيم وهو ثلاثة في كل التركة تحصل خمسة وسبعون ثم اقسّم  
 هذا المبلغ على التقسيم وهو ثمانية في كل التركة اعني ثمانية خرج تسعة  
 دنانير وثلاثة اثمان دينار فلهذه نصيب الزوج من تلك التركة وارضيا  
 نصيب الام من التقسيم وهو واحد في جميع التركة فتكون الحاصل  
 خمسة وعشرون فاذا اقسمتها على الثمانية خرج ثلاثة دنانير وثمان  
 هو نصيب الام من التركة فاضرب نصيب كل واحد من التقسيم وهو  
 اثنان في كل التركة يحصل خمسون فاذا اقسمت هذا الحاصل على الثمانية  
 خرج ستة دنانير وربع دينار فلهذه نصيب كل واحد من التركة واذا كان  
 بين التقسيم والتركة موافقة فاضرب سهام كل وارث من التقسيم  
 في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ الحاصل من هذا الضرب على وفق التقسيم  
 فالخارج نصيب ذلك الوارث في الوجهين اي في الوجه الاول كما امرنا اليه  
 في الوجه الثاني وهذا الذي ذكرناه من الوجهين انما هو لمعرفة نصيب  
 كل فرد من الورثة واما معرفة نصيب كل فريق منهم فاستاذن بقوله  
**وتعلم انك في معرفة نصيب كل فريق منهم بالانضاب ما كان لكل فريق من**  
 اصل المسئلة في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ الحاصل من هذا الضرب على  
 وفق تقسيم المسئلة ان كان بين التركة وتقسيم المسئلة موافقة وان  
 كان بينهما مائة فاضرب ما كان لكل فريق في كل التركة ثم اقسّم الحاصل  
 على جميع تقسيم المسئلة فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين اي  
 الموافقة والمباينة مثال الموافقة زوج واربع اخوات لآب وام واخا  
 لام فاصل المسئلة من ستة ونقول الى تسعة فلورثنا التركة ثلاثين كان  
 بين والتقسيم توافق بالثلاث فاذا ضربنا نصيب الزوج من اصل  
 المسئلة وهو ثلاثة في وفق التركة وهو تسعة حصل ثلاثون فاذا اقسمت

في اصل المسئلة وهو اربعة وعشرون مضاد المجموع خمسة الاف واربعين  
 ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطرائف ان كان للزوجين من اصل  
 المسئلة ثلاثة فاضربنا هذا في المضروب الذي هو مائة وان وعشرة فحصل  
 ستماية وثلاثون فلكل واحد منها ثمانمائة وخمسة عشر وكان الحد  
 الست اربعة فاضربنا هذا في ذلك المضروب فصار ثمانمائة واربعين  
 فلكل منها مائة واربعون وكان للبنات العشر ستة عشر ضربنا هذا  
 في المضروب المذكور فبلغ ثلاثة الاف وثمانمائة وستين فلكل واحدة  
 مائة وثلاثمائة وستة وثلاثون وكان للامام السبعة واحد  
 ضربنا هذا في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فلكل منهم ثلاثون  
 ومجموع هذه الاصناف خمسة الاف واربعون انتهى ثم شرع في بيان معرفة  
 التداخل والتماثل والتوافق والتباين فقال **واذا اردت معرفة**  
**التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العديدين** وتماثل العديدين  
 كون احدهما مساويا للآخر كثلاثة وثلاثة واربعة واربعة وتداخل  
 العديدين ان يبعدا قلما الاكثر اي يفيته بمعنى الاقل الاكثر او يكون  
 اكثر العديدين مقسما على الاقل قسمة صحيحة او يكون بحيث لو زيد  
 على الاقل مثله او امثاله يساوي الاكثر كالثلاثة مع التسعة فانك  
 اذا اردت على الثلاثة مثله صار تسعة او يكون الاقل جزء الاكثر مثل  
 ثلاثة وتسعة **وتوافق العديدين** ان لا يبعدا قلما الاكثر لكن بعدما  
 عدد ثالث كالثمانية مع العشرين بعد ما اربعة بينهما توافقان  
 بالربع لانا العدد العاد مجزى لجزء التوافق **وتباين العديدين** لا يبعد  
 العديدين معا عدد ثالث كالستة مع العشرة فاذا اردت معرفة التوافق  
 والتباين بين العديدين المختلفين اسقط الاول من الاكثر من  
 الباقيين مرارا حتى يتقافا في درجة واحدة فان توافقا في واحد تباينا ولا وفق  
 وان توافقا في اثنين تباينا نصف او ثلاثة تباين ثلث هكذا الى العشرة  
 او احد عشر فنجزى من احد عشر وهكذا اي خمسة عشر جزوا خمسة عشر  
 فاذا اردت معرفة نصيب كل فريق من البنات والحداد والزوجان  
 والاعمام وغيرهم من التقسيم الذي استفاد على ذلك فاضرب ما كان  
 له اي لكل فريق من اصل المسئلة بما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب  
 الذي ضربته في اصلها يخرج نصيبه ثم ادا ضربت سهام كل وارث في الفرق  
 يخرج نصيبه هذه الطريقة الثانية هي الطريقة التي بها يعرف نصيب  
 كل واحد من اعداد تلك الفريق ووجه اخر وهو ان تقسم المضروب  
 على اي فريق سئيت ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق الذي قسمت  
 عليهم المضروب فالخاصل نصيب كل واحد من اعداد تلك الفريق



على تلك المسئلة هو ثلاثة ايضا خرج عشرة في نصيب الزوج فان اضربنا نصيب  
الاخوات لارب وام من اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث التركة صار اربعين كان  
وهو ثلاثة عشر وثلث نصيب مولا الاخوات واذ اضربنا نصيب الاخوة  
لام وهو اثنان في ثلث التركة حصل عشرون فان اقتسمنا على ثلث المسئلة  
كان الخارج وهو ستة وثلثان نصيب هاتين الاخنتين ومالك المباشرة  
ان نقرض التركة في المسئلة المذكورة اثنتين وثلاثين فيكون بينهما وبين  
التصحيح وهو تسعة مائة فان اضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في كل التركة  
حصل ستة وتسعون فان اقتسم هذا المبلغ على جميع المسئلة وهي تسعة  
كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب الزوج من تلك التركة واذ اضربنا  
نصيب الاخوات لارب وام وهو اربعة في كل التركة حصل مائة ومائة وعشرون  
فان اقتسمنا هذا المبلغ على تسعة كان الخارج وهو اربعة عشر وستعان نصيب  
الاخوات من الابوين من التركة المذكورة واذ اضربنا نصيب الاخنتين لام في  
جميع التركة يبلغ اربعين وتسعين فان اقتسمنا هذا المبلغ على التسعة  
كان الخارج وهو التسعة والتسعين نصيبها من التركة المفروضة وادبه تعالى  
اعلم **ويقول مجموع الديون كالتصحيح ويترك كل دين كسهم كل وارث**  
اعلم ان الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين ان وفي بالديون فلا اشكال  
لان كل عزم ياخذ دينه كماله وان لم يكن بها فقد الغرما فالطريق في معرفة  
نصيب كل عزم من تلك التركة القاصرة ان تجعل دين كل واحد منهم بمثله  
سهم كل وارث من تصحيح المسئلة وتجعل مجموع الديون بمثله مجموع  
التصحيح وتعمل هاهنا كما مر في تبين نصيب كل وارث فان ما من شخص  
وترك تسعة دنانير وكان عليه لواء عشرة دنانير وبالاخر خمسة  
وجمعا الدينين كان المجموع خمسة عشر وهي بمثله التصحيح وبين  
التسعة والخمسة عشر موافقة بذلك فان اضربنا دين من له عشرة  
دنانير على الميت في ثلث التسعة حصل ثلاثون فان اقتسمنا هذا المبلغ  
على وفق التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كان له  
عشرة فان اضربنا دين من له خمسة دنانير عليه في وفق التركة اعني  
ثلاثة حصل خمسة عشر فان اقتسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان  
الخارج وهو ثلاثة نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا ان التركة في الصورة  
المذكورة ثلاثة عشر كان بين التصحيح والتركة مباينة فحينئذ يضرب  
دين صاحب العشرة في كل التركة فتحصل مائة وثلاثون فان اقتسمنا  
هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية  
وثلثان نصيب من كان له عشرة ويضرب ايضا دين صاحب الخمسة

في جميع التركة تبلغ خمسة وستين واذ اقتسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج  
اربعة وثلث ويوزع نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة  
خمسة دنانير كان بين التركة والتصحيح موافقة بالمعنى مع كونها من داخلين  
كما بينت عليه فانضرب دين صاحب العشرة في خمس التركة وهو واحد واقسم  
الحاصل وهو عشرة على خمس التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو ثلاثة  
وثلث نصيب من كان له عشرة واضرب ايضا دين صاحب الخمسة في وفق  
التركة واقسم الحاصل على وفق التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو واحد  
وثلثان نصيب من كان له خمسة وقد تقررا ان الطريق الحاربي في المباينة  
يتناول الواقعة والمداخلة ايضا وبه صرح السيد في شرح السواجية  
ثم شرع في مسئلة التخرج فقال **ومن صالح من الورثة او الغرما على**  
**شيء معلوم منها طرح بقدر قيم الباقي على سهام من بقي منهم اي من الورثة**  
كزوج وام وعم فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة وهي مستقيمة على الورثة  
للزوج منها سهم ثلاثة وللأم سهمان وللعم الباقي وهو سهم واحد فصالح  
الزوج عن نصيبه الذي هو النصف على ما في ذمته للزوجة من المهر وخرج  
من البين فيقسم باقي التركة وهو مائة المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر  
سهماهما من التصحيح ويجوز ان يكون سهمان من الباقي للام وسهم واحد للعم  
كما كان الحال كذلك في سهماهما من التصحيح فان قلت هذا جعلنا  
الزوج بعد الصالحة واخذ المهر وحزوجه من البين بمثله المردوم  
داي فاصدق في جعله واخلا في تصحيح المسئلة مع انه لا ياخذ شيئا واما  
اخذ قلت فادبه كما قال بعض اهل التحقيق انا لو جعلناه كان له  
يكن وجعلنا التركة والام لا تقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث  
ما بقي اذ حينئذ يعقسم الباقي بينهما اثلاثا فيكون للام سهم ولعم سهمان  
وهو خلاف الاجماع اذ حقها ثلث الاقل واذ ادخلنا الزوج في المسئلة  
كان للام سهمان من الستة وللعم سهم واحد فيقسم الباقي بينهما على  
هذه الطريقة فتكون مستوفية حقها من الميراث ولو فرض انه صالح الم  
على شيء من التركة وخرج من البين فالمسئلة ايضا من الستة فان طرح  
نصيب الم منها بقدر خمسة ثلاثة للزوج واثنان للام فيجعل الباقي خمسا  
بين الزوج والام فالزوج ثلاثة الخماس وللأم خمس وان صالحت الام  
سبي فخرجت كانت المسئلة ايضا من الستة فان طرح منها سهمان للام  
بقي اربعة فيجعل الباقي من التركة اربعا ثلاثة منها للزوج واحد للعم  
قال المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة وليكن هذا اخر ما يسر  
الله تعالى في كتابته من الشرح على هذا المختصر جعله الله تعالى مقبولا



عنوا العلماء ذوي الالباب . وقع به وباصله الطلاب . وقع لتأويله  
سلوك الطريقة المحمديّة والملة القرينيّة الحسنيّة . مغلفات الابواب  
وتغزو بالله من حسود . يسديب الانصاف ويورد من جميل الاوصاف  
هذا مع اعترافي بتزوير الصناعة وعدم ممارسته هذه الصناعة . لكن  
هذا نتيجة ما وقع لي من روي صاحب الرسالة . وحايز الكمال الاسمي  
والبسالة . عند شروعي في المختصر . وختي له كما ظهر . ذلك بالاراضي المقدسة  
واشتهر وكان ذلك يوم الاحد من شهر جمادى الثانية سنة سبع وستين  
وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف صلاة والف الف تحية  
ووافق الفراغ من هذه التتمة عصر يوم الاربعاء المبارك الرابع من  
العشرين من شهر صفر سنة خمس وثمانين والف على يد العبد الفقير  
الراعي عفوز به القدير صالح بن احمد بن محمد بن صالح بن مولى هذا الشيخ  
سقى الله تعالى عمره ورحم اصله وفرعه اسال الله الكريم من فضله  
ومنه الميم الميطفي وبوالدي وبالمسلمين وان يجعل خيرا عمالي  
خواتمها واحسن ايامي يوم لقاءه وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه  
وسلم وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة المباركة في يوم الجمعة ثامن  
عشرين من رمضان سنة سبع وعشرين ومائة والف  
على يد الفقير الحقير العزوف بالذنب والتقصر

وحد خط مصنفه بهامش  
مشحنة وكان الفراغ من  
تصنيفه بعرة في اواخر  
ذي القعدة الحرام  
سنة خمس وستين  
وستة مائة

كاتبة محمد بن محمد بن ربيع بن دينار بن الحاج  
 علي دينار عقر الله له ولوالديه ولجميع  
 المسلمين وذلك ملك السيد احمد  
 ابن عثمان الحلبي حفظه الله  
 وبقاه بحاجه سيدنا محمد خير  
 امين

هذا المحتاج الى من يدبر النظر والتدبر والاعتناء  
الاصحح والاكمل في تدبيره من انما قد  
فقدوا في علمهم من انما قد  
فقدوا في علمهم من انما قد

ما ساقه يد الاقدار الى الفقير عبد الله المير الحنفى بيار